

شرح المفصل في صنعة الاعراب

الموسوم

بالتحميم

الجزء الأول

تأليف

صبر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي

٥٥٥ - ٦١٧ هـ

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة - جامعة أم القرى



شرح المفصل في صنعة الاعراب

الموسوم

بالثخمي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٩٩٠

دار الفکر الإسلامي

ص.ب. ١١٣/٥٧٨٧

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على محمد خير خلقه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً دائماً إلى يوم الدين .

أما بعد :

فقد رأيت كتاب (المفصل في صنعة الإعراب) لأبي القاسم الزمخشري من أحسن كتب التراث النحوي المختصرة المفيدة فأردت أن تكون دراستي هذه حول هذا الكتاب فاخترت شرح الخوارزمي المعروف بكتاب: «التخمير» وذلك لأسباب منها :

أولاً: أن الخوارزمي من البيئة التي أنجبت الزمخشري مؤلف الكتاب الأصلي فهو من أقدر الناس على فهم مقاصده، ومراميه .

ثانياً: أن المؤلف يحرص كل الحرص على توضيح عبارة المؤلف بالرجوع إلى نسخ متعددة من الكتاب ومنها نسخة المؤلف نفسه ونسخ تلاميذه ويصحح بعض الألفاظ مما سمع عن المؤلف .

ثالثاً: أن مؤلف الكتاب صدر الأفاضل الخوارزمي من النحاة المغمورين فأردت أن أعرف به وبفكره وعلمه لكي يستفاد من دراساته وآرائه الجيدة النافعة .

وقد صدرت الكتاب بدراسة قسمتها إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول: تحدثت فيه عن حياة المؤلف ومؤلفاته وشعره .

الفصل الثاني: تحدثت فيه عن كتاب (المفصل) وعناية العلماء به وشرحهم له.

الفصل الثالث: تحدثت فيه عن كتاب (التَّخْمِين) ضبط اسمه، وأجزائه وزمن تأليفه؛ ومصادره وشواهدة.

ثم تحدثت عن أثره فيمن بعده ومنهج المؤلف فيه وآرائه الخاصة وردود العلماء عليه ومخالفاته للزمخشري ثم بعد ذلك تحدثت عن منهجه وموقفه من مسائل الخلاف. وعقدت مقارنة بشرح الأندلسي؛ لأنه أوسع شروح المفصل، ومقارنة أخرى بشرح ابن يعيش، لأنه أشهرها.. أما المنهج الذي سرت عليه في تحقيق النص فقد أوضحت في مبحث خاص تحت عنوان؛ (عملي في التحقيق) كما سيأتي.

والله أسأل أن يوفقنا للصواب.

ويجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم...!!!.

وكتبه الفقير إلى الله تعالى

عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة: ١٤٠٢/٧/٢١

القِسم الأول

مؤلف الكتاب

صدر الأفاضل الخوارزمي

(٥٥٥ - ٦١٧ هـ)

حياته وآثاره وكتابه "الخُمير"

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الاول

التَّكْرِيفُ بِالْخَوَازِمِيِّ

- مصادر ترجمته
- اسمه ونسبه
- مولده ووفاته
- شيوخه
- تلاميذه
- مؤلفاته
- شعره

١ - مصادر ترجمته :

لم يرزق صدر الأفاضل من الشهرة ما يتناسب مع مكانته العلمية، ولا يعرف عن حياته إلا اليسير، على الرغم من أن له نشاطاً واسعاً في التأليف فقد ترك مؤلفات كثيرة في النحو واللغة والأدب والبلاغة والشعر، وانتشر بعض هذه المؤلفات في حياته فتجاوز منطقته التي كان يعيش فيها خوارزم: إلى أن وصل إلى الشام والعراق.

وقد أغفل كثير من المؤرخين ذكر هذا الإمام الجليل فلم يترجموا له، ولولا الرحلة التاريخية التي قام بها ياقوت الحموي ٦٢٦ هـ إلى بلاد خراسان وما وراء النهر (خوارزم وما جاورها) وقابل العلماء في تلك البلاد، وترجم بعضهم في كتابه؛ (معجم الأدباء) وكان لصاحبنا - الخوارزمي - حظٌ وافراً في هذا الكتاب لما عرفنا عن حياته شيئاً يذكر. وكان اللقاء بينهما قبيل وفاة الخوارزمي وذلك سنة ٦١٧ هـ، وهو العام الذي اجتاح فيه التتار خوارزم^(١) وذلك أثناء إقامة ياقوت بها فولى هارباً ونجا بنفسه ووصل إلى إربل في العام نفسه فوصف مشاعره وأحاسيسه وما شاهده من المجازر التي ارتكبها التتار هناك للإمام ابن المستوفى^(٢).

ثم خرج منها إلى حلب وذكر هذه المشاهد للإمام القفطي^(٣). وكان

(١) انظر حوادث سنة ٦١٦ - ٦١٧ هـ في الكامل والبداية والنهاية.

(٢) تاريخ إربل: ٣١٩/١.

(٣) إنباه الرواة: ٧٧/٤.

من ضحايا هذا الهجوم صدر الأفاضل رحمه الله .

استطاع ياقوت أن يظفر بقاء صدر الأفاضل والاجتماع به في داره بخوارزم فترجم له ترجمة هي من أنفس ما كتب عن حياته وكان ياقوت هو المصدر الأساسي لترجمة الخوارزمي .

وقد استمد منه كل من أتى بعده دون زيادة تذكر .

ولولا هذه الترجمة التي ذكرها ياقوت لأسدل ستار من النسيان على حياته، ولم يعرف عنه شيء، شأن كثير من علماء هذا الإقليم في هذه الحقبة بالذات، فأكثر المؤرخين الذين كتبوا عن علماء الإقليم لهذه الفترة - ذهبت مؤلفاتهم أو أغلبها - على الأقل - في حروب التتار (الذين أشعلوا النار في المدارس والمساجد وغيرها من المباني حتى أصبحت بخارى كأن لم تغن بالأمس)^(١) .

ولما كانت هذه المعلومات التي أوردها ياقوت لا تكفي لبيان ملامح شخصية الخوارزمي فقد بحثت عن آثاره وعثرتُ على بعضها وقرأتها قراءة كاملة حرفاً حرفاً حتى خرجت منها بمعلومات قد لا تقل أهمية عن المعلومات التي أوردها ياقوت . وبذلك استطعت أن أعوض بعض النقص، وإن كان هناك تساؤلات في حياة الرجل عن أشياء لا تزال مجهولة وقد تجيب عنها الأيام في بعض المصادر .

أما إغفال كثير من المؤرخين للخوارزمي فذلك راجع - في نظري - إلى أن الخوارزمي لم يرحل إلى مراكز الحضارة كبغداد والموصل وحلب ودمشق والقاهرة . . . ولم يجتمع بعلمائها وأدبائها ومؤرخيها، ولو أنه فعل لعرفوا قدره وأنزلوه منزلته .

وربما كان ما رأوه في كتبه من حدة في الطبع وقسوة في الردِّ على العلماء وهجوم على مشاهيرهم جعلهم ينفرون منه، ولعلَّ هذا هو السبب الذي جعل القفطيَّ بالذات يغفل ذكره في (إنباه الرواة)، مع أن الإمام القفطي

(١) الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٢٤٠/١٢ .

كان يعرفه، إذ أنه رجع إلى (معجم الأدباء) واستفاد منه. فلا بدّ أنه وقف على ترجمته فيه، كما أنه وقف على شرحه للمفصل (التّخمين) وانتقده انتقاداً شديداً كما سيأتي. وكذلك أغفله ابن خلكان، وابن شاكر، والصفدي، وابن العماد وغيرهم.

أمّا الذين ترجموا له فقد جاءت تراجمهم مختصرة ترجع كلّها إلى ياقوت، والذين ترجموا له هم:

- ياقوت الحموي ت ٦٢٦ هـ في معجم الأدباء: ٢٣٨/١٦ - ٢٥٣.
وابن الشّعار الموصلي ت ٦٥٤ هـ في عقود الجمان: ٢٩٨/٥ - ٣٠١.
والذهبي ت ٧٤٨ هـ في تاريخ الإسلام: وفيات ٦١٧.
والقرشي ت ٧٧٥ هـ في الجواهر المضية: ٧٠٣/٢، ٧٠٤.
والفيروزآبادي ت ٨١٨ هـ في البلغة: ١٤١، والمرقاة الوفية: نسخة مكتبة شيخ الإسلام رقم ٢٣٧.
وابن قاضي شُهبة ت ٨٥١ في: طبقات النحاة واللغويين، (الظاهرية رقم: ٣٤٨٦) ورقة: ٤٧٦، والإعلام له: وفيات ٦١٧ هـ.
وابن قُطُوبغا ت ٨٧٩ هـ في تاج التّراجم: ٥٠.
والسُّيوطي ت ٩١١ هـ في بغية الوعاة: ٢٥٢/٢، ٢٥٣.
والكفوي ت ٩٩٠ في كتّاب أعلام الأخيار: ورقة ٩٢ (نسخة شهيد علي) رقم: ٢٣٨.
والتميمي ت ١٠٠٤ هـ في الطّبقات السّنية: ورقة ٣٤٥ (نسخة حميدية) رقم ٩٦٩.
والقاري ت ١٠١٤ هـ في الطّبقات: ورقة ٤١ (نسخة أوقاف بغداد) رقم: ٢٣١٨٠.

٢ - اسمه ونسبه:

هو القاسم بن الحسين بن محمد وقيل^(١) أحمد، أبو محمد وقيل أبو

(١) انظر عقود الجمان: ٢٩٨/٥.

الفضل^(١) أيضاً، صدر الأفاضل، مجد الدين الطَّرائفِي الخوارزمي .

هذا ما ذكرته المصادر عن اسمه ونسبه .

أمَّا (الطَّرائفِي) فقد ذكرت على غلاف كتابيه (بدائع المُلح) و(التَّوضيح شرح المقامات) .

وأوردها الإمامُ فخرُ الدين الأسفندري ٦٩٨ هـ في كتابه (المقتبس شرح المفصل)^(٢) في مقام رده عليه حيث قال : ما إن رأيت ولا سمعت بفاضل، أطرف من هذا الإمام الطَّرائفي؟! على سبيل التَّهكُّم .

ولست أعرف على سبيل الجزم إلى أيِّ شيءٍ تَرَجُّعُ هذه النسبة؟ وقد ذكر الإمام السَّمعاني في كتابه (التَّحبير في المعجم الكبير)^(٣) : رجلاً من شيوخه يسمَّى الطرائفي من أهل نيسابور، قال : .. سكن بباب خان الطَّرائفين . وقال في كتابه (الأنساب)^(٤) : نسبة إلى بيع الطُّرف وشرائها، وهي الأشياء المليحة من الخشب .

فلعلَّ هذه النسبة : (الطَّرائفي) عائدة إلى محلَّةٍ كان يسكنها، أو أن أحد آبائه كان يبيع الطُّرف .

أمَّا الخوارزمي فهي نسبه التي عُرفَ بها إذ أنه ولد بخوارزم وسكنها ومات فيها كما سيأتي، ولا ندري على رجه التحديد في أيَّة مدينةٍ من هذا الإقليم كانت إقامته، ولم ينص ياقوت الحموي على المدينة التي سكنها حيث قال : وحضرت بمنزله بخوارزم . . .

والذي يغلب على ظني أنه كان في (الجرجانية) عاصمة الإقليم، وكثيراً ما تأخذ العاصمة اسم المنطقة بأسرها .

وهنا لا بدُّ لنا من وَقفَةٍ قصيرة نتعرف خلالها على هذا الإقليم الذي

(١) انظر طبقات النحاة . . . لابن قاضي شهبة : ورقة ٤٧٦ ، ونسخة نور عثمانية من كتابه «ضرام السقط» .

(٢) المقتبس : ١٧٣/٤ .

(٣) ١٩٤/١ .

(٤) ورقة : ١٦١ .

عاش فيه الخوارزمي ونُسِبَ إليه .

خوارزم :

ضَبَطَهُ الْبَكْرِيُّ فِي مَعْجَمِهِ^(١) فَقَالَ : بَضَمَ أَوْلَاهُ ، وَبِالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ الْمَكْسُورَةَ وَبِالزَّايِ الْمُعْجَمَةَ بَعْدَهَا مِيمٌ ، مِنْ بِلَادِ خُرَاسَانَ .

وَقَالَ يَاقُوتُ^(٢) : أَوْلَاهُ بَيْنَ الضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ وَالْأَلْفِ مُسْتَرْقَةٌ مَخْتَلِصَةٌ لَيْسَتْ بِالْأَلْفِ صَاحِبِيحَةً . هَكَذَا يَتَلَفَّظُونَ بِهِ .

وَقَدْ ذَكَرَهَا الْحَمِيرِيُّ فِي (الرُّوضِ الْمِعْطَارِ)^(٣) وَلَمْ يَضْبُطْهَا ، وَذَكَرَهَا ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ فِي (مَرَايِدِ الْأَطْلَاعِ)^(٤) فَلَمْ يَزِدْ عَلَى مَا قَالَ يَاقُوتُ شَيْئاً .

وَقَدْ حَدَّدَ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي مَوْلاَفَاتِهِمُ الْجُغْرَافِيَّةِ^(٥) هَذَا الْإِقْلِيمَ فَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ مِنْ إِقْلِيمِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ^(٦) ، وَبَعْضُهُمْ يَعْتَبِرُهُ مِنْ إِقْلِيمِ خُرَاسَانَ^(٧) ، لِذَلِكَ لُقِّبَ صَدْرُ الْأَفْضَلِ (بِعَلَامَةِ خُرَاسَانَ) ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ بَعْضَهُ مِنْ خُرَاسَانَ وَبَعْضَهُ مِنْ بِلَادِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ^(٨) .

أَمَّا يَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ فَجَعَلَهُ إِقْلِيماً مَنْقُطِعاً عَنِ خُرَاسَانَ وَعَنْ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ ، عَدَّهُ إِقْلِيماً مُسْتَقِلاً عَنْهُمَا^(٩) .

وَإِقْلِيمِ خَوَارِزْمِ الْآنَ مِنَ الْمَنَاطِقِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي اسْتَوْلَى عَلَيْهَا الْإِتِّحَادُ السُّوفِيَّتِيُّ وَضَمَّهَا إِلَيْهِ .

أَمَّا لِقْبُهُ (صَدْرُ الْأَفْضَلِ) فَقَدْ ذَكَرَهُ كُلٌّ مِنْ تَرْجَمٍ لَهُ ، وَهُوَ مَدُونٌ عَلَى

(١) معجم ما استعجم : ٥١٥/٢ .

(٢) معجم البلدان : ٣٩٥/٢ .

(٣) الروض المعطار : ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٤) مرآيد الاطلاع : ٤٨٧/١ .

(٥) انظر مثلاً : المسالك والممالك : ١٦٨ وصورة الأرض : ٣٩٥ ، وتقويم البلدان : ١٠٥ .

(٦) الأقاليم للأصطخري : ١٥٥ .

(٧) نبذة من كتاب الخراج وصنعة الكتاب لقدامة بن جعفر : ٢٤٣ ، ضمن كتاب (المسالك والممالك) .

(٨) أحسن التقاسيم للمقدسي : ٢٨٤ .

(٩) معجم البلدان لياقوت الحموي : ٣٩٥/٢ .

كل مؤلفاته التي وقفت عليها، وهذا اللقب غير مألوف حينذاك عند أهل العراق ولا عند أهل الشام ولا عند أهل مصر... بينما هو مألوف جداً عند أهل المشرق: خوارزم وخراسان، وغزنة، وما جاورها من البلاد فتجد هناك كثيراً من الألقاب المشابهة لهذا اللقب مثل: شيخ الأفاضل، وحنة الأفاضل، وشمس الأفاضل، وصدر الشريعة، وصدر الدين، وصدر الملك، كما يسمون: ذا الفضائل وزين المشايخ ونجم الأئمة وفخر المشايخ وفخر خوارزم... وهذه الألقاب متداولة كثيرة عند أهل المشرق فإذا جئت إلى الشام ومصر والعراق وجدت ألقاباً أخرى مألوفة كصلاح الدين وشهاب الدين وركن الدين، وهذه الألقاب جاءت كذلك من اختلاط الثقافة العربية بالثقافات الفارسية والتركية، أي أنها مؤثرات أجنبية، حتى إذا بُعد الإقليم عن مناطق التأثير بالأعجمية عموماً اختفت هذه الألقاب.

أما في بلاد المغرب والأندلس فلا تكاد تجد من يتلقب بمثل هذه الألقاب بل تجدهم يلحون في نسبتهم إلى القبائل العربية سواء أصالة أو ولاء، وذلك هو غالب أمرهم. وفي ترجمة الإمام أحمد بن يوسف الفهري اللبلي ت ٦٩١ تجدهم يقولون: رحل إلى المشرق ولقب هناك: شهاب الدين^(١).

ووجدت من يشارك صاحبنا هذا اللقب، فهناك:

ناصر بن هادي بن ناصر الحسيني لقب صدر الأفاضل. نحوي غير معروف، له كتاب اسمه (توشيح العلل في شرح الجمل) شرح فيه جمل عبد القاهر الجرجاني، رأيت في مكتبة (لا له لي) ورقمه هناك: (٣٣١٤). وابن صدر الأفاضل البخاري رأيت له كتاباً اسمه (إنسان عين المعاني) في التفسير في مكتبة شهيد علي رقم (٧٢).

ورأيت في هامش نسخة الظاهرية من كتاب (طبقات النحاة واللغويين) لابن قاضي شهبة الورقة رقم ٥١٠ في ترجمة ناصر بن أبي المكارم المطرزي

(١) ملء العيبة: ١٦١/١.

قال: ويلقب صدر الأفاضل. وهذا غير صحيح، ولا أعتقد أنه من كلام ابن قاضي شعبة كما سنوضح ذلك فيما يستقبل.

٣ - مولده ووفاته؛

قال ياقوت^(١): سألته عن مولده فقال: مولدي في الليلة التاسعة من شعبان سنة خمس وخمسين وخمسمائة.

أما وفاته فكانت على يد التتار أثناء هجومهم على خوارزم شهيداً في الثاني عشر من ربيع الأول سنة سبع عشرة وستماية^(٢).

رحلاته في طلب العلم؛

نصّ (ياقوت الحموي على أنه ولد في خوارزم فيبدو أنه تعلم فيها مبادئ القراءة والكتابة ثم سافر في طلب العلم إلى البلاد المجاورة، فدخل بخارى كما أخبر عن نفسه حيث قال: مضيتُ إلى بخارى طلباً للعلم. كما أنه دخل (جُخَنْدَةَ) قال في اليميني^(٣): . . . كذا سمعتهُ بجخندة عن طائفةٍ من المُتصَوِّفَةِ. وقال في الإيضاح^(٤): أنشدني الأستاذ العالم فخر الدين الرازي بـ (جُخَنْدَةَ). ودخل سمرقند وألّف فيها (شرح سقط الزند)، جاء في الإيضاح^(٥) قوله: أنشدني بسمرقند بعض الأئمة . . . وفي (ضرام السقط)^(٦) قوله: ومثلها ما حكى لي بعض من دخل الهند ثم خرج إلينا بسمرقند . . . كما أنه تجوّل في بعض قرى هذه المناطق. قال في اليميني^(٧): خاخستر بطرح التاء وإبدال الخاء من الكاف فهي من قبالة (درعم) أحد أرباع سمرقند وقد دخلتها.

(١) معجم الأدباء : ٢٥٠/١٦ .

(٢) طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شعبة : ٤٧٦ والطبقات السنّية : ٣٤٥ .

(٣) اليميني : وهو أحد مؤلفات صدر الأفاضل ورقة ٢٧ .

(٤) الإيضاح : ورقم ١٨٧ .

(٥) المصدر السابق : ورقة ١٨١ .

(٦) شروح السقط : ١٣٩١ .

(٧) اليميني : ورقة ٣٠ .

٤ - شيوخُ الخوارزمي :

١ - المطرزي الخوارزمي :

لم يشتهر من شيوخ الخوارزمي إلا الإمام ناصر الدين وبرهان الدين أيضاً عبد السيد بن أبي المكارم علي المطرزي الخوارزمي . مولده في العام الذي مات فيه الزمخشري ٥٣٨ هـ في شهر رجب في خوارزم، لذلك لُقِّبَ بـ (خليفة الزمخشري)، وهو على مذهبه في المجاهرة بالاعتزال، دخل بغداد حاجباً سنة إحدى وستمئة وحدث بشيء من مصنفاته . وتوفي في خوارزم في يوم الثلاثاء الحادي والعشرين من جمادى الأولى سنة عشر وستمئة (٦١٠ هـ) . ورثي بأكثر من ثلاثمئة قصيدة . وخطَّ يده على (شرح أبيات الجمل) لابن سيدة في دار الكتب المصرية على طرة الكتاب يجيز أحد تلاميذه رواية كتابه (الإيضاح شرح المقامات الحريية) . ألف كتباً كثيرة منها «المغرب» في شرح ألفاظ الفقهاء الحنفية، والمصباح في النحو، والإيضاح شرح المقامات والإقناع في اللغة ومختصر في النحو غير المصباح رأيتهما معاً في مجلد واحد . وقيل إنه شرح المفصل، أخذ عن تلاميذ الزمخشري، ومنهم أبو المؤيد المكي خطيب خوارزم، والبقالي . . . كما أخذ عن تلاميذ الحريري منهم ابن السجادة البغدادي وعبد الكريم الأنماطي . . . وغيرهم .

وأخذ عنه الخوارزمي، وأبو المعالي ابن العجمي، وإسماعيل بن الحسين عزيز الدين أبو طالب الحسيني . . . وغيرهم . وله شعر ذكر جملة منه ابن الشعار في (عقود الجمال) كما ذكر الخوارزمي نماذج منه في (بدائع الملح) .

أخباره في سير أعلام النبلاء ١٣/١٢٣، والوافي بالوفيات ٢٦/١٧١، ١٧٢ وكتاب أعلام الأخيار: ٢١٨، والطبقات السنية: ٥٢٣ وانظر: وفيات الأعيان: ٥/٣٦٩، ومعجم الأدباء: ١٩/٢١٢، ٢١٣، والجواهر المضية: ٢/١٩٠، وتاج التراجم: ٥٨، وإنباه الرواة: ٣/٣٣٩، وبغية الوعاة: ٢/٤٠، وروضات الجنات ٤١/٢٢٣ .

وقد صرَّح الخوارزمي بقراءته عليه واستفادته منه في (شرح سقط

الزند)، قال في مقدمة شرحه: فصل، أخبرنا بمتن هذا الديوان الأستاذ البارح برهان الدين أبو المظفر ناصر بن أبي المكارم المعروف بابن المطرزي قراءة عليه... وفي أثناء شرحه يصفه بـ (الأستاذ البارح) ويدعو له بقوله: (جزاه الله عني خيراً) انظر الصفحات: ٣٨٠، ٣٩٠، ٧٤٦، ١٣١٤، ١٣٢٨، ١٦١٤، ١٧٢٤، ١٨٢٠، ١٨٧٥، ١٩٥٣. ولم يذكر أحد من العلماء أنه أخذ عن غيره. ولم يذكر ياقوت الحموي شيئاً عن شيوخه. وذكر ابن الشعار المطرزي وقال: وعليه يعتمد في علمه، وهذه العبارة تشعر بأنه لم يأخذ عن غيره. وهذا غير صحيح. وقال القرشي في (الجواهر المضية) ٧٠٣/٢، تفقه على أبي الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي وأخذ عنه علم العربية. ومثله قال الفيروزآبادي في (المراقبة الوفية) وابن قُطُوبُغَا في (تاج التراجم) والتَّميمي في (الطبقات السنية) والكفوي في (كتائب أعلام الأخيار). وزاد أخذ العربية عنه عن الزمخشري والصحيح أن المطرزي لم يأخذ عن الزمخشري، إنما أخذ عن الموفق المكي، والبقالي... وغيرهما عن الزمخشري لأن المطرزي لم يدركه، وإنما أدرك تلاميذه.

وبعد وقوفي على بعض مؤلفاته وقراءتها تبين لي أن الخوارزمي قرأ على كثير من العلماء إلا أنه لم يصرح بذلك، وتعمد إخفاءهم لحاجة في نفسه، وهو لا يخفي أسماء شيوخه ليسطو على آرائهم ويدعيها لنفسه، ولذلك نجده يصرح بنسبة الآراء إلى أصحابها بصورة مبهمه كقوله: قال بعضهم، وأخبرني بعض شيوخي، وأخبرني بعض أصحابنا من الأفاضل...

وأنا لا أعرف سبباً لإخفائه أسماءهم.

٢ - الأنماطي:

وبعد بحث طويل تعرّف على من يغلب على ظني أنهم من شيوخه: منهم عبد الكريم الأنماطي الذي أثبت الخوارزمي قراءته عليه كتاب (المقامات) للحريري ورواها عنه رواية مسندة إلى مؤلفها أبي محمد القاسم بن علي الحريري (٤٤٦ هـ - ٥١٦ هـ) قال في مقدمة شرحه «التوضيح» ورقة ٢٥: أخبرني بمتن المقامات سماعاً وقراءة الإمام العالم

الكبير شيخ الخطباء فخر الأئمة أبو المؤيد عبد الكريم بن عبد الواحد الأنماطي وفي ورقة : ٣٠ قال : سمعتُ من مسمعي وهو الخطيب الأنماطي رحمه الله . ولم أعثر على ترجمته .

٣ - فخرُ الدين الرَّازي :

ومنهم الشيخ الإمام فخر الدين الرَّازي صاحب التفسير، العالم المشهور، فقد ورد في شرح المقامات (التوضيح) : ١٩٧ أنشدني العالم فخر الدين الرَّازي بجخذة لذي الفضائل الأحيستيكي، وأورد ابن الشعار في عقود الجمان : ٢٩٩/٥، مقطوعة لصدر الأفاضل في مدح الفخر الرازي قال : أنشدني المؤيد بن محمد الخاصي الخوارزمي، قال أنشدنا أبو محمد لنفسه في الشيخ فخر الدين أبي الفضل الرَّازي رحمه الله :

قَد نَسِينَا قَد نَسِينَا حِكْمَةَ الشَّيْخِ ابْنِ سِينَا
بِإِمَامِ الرَّيِّ صِرْنَا مُذْ زَمَانٍ مُؤَنِّسِينَا
إِنَّا بَعْنَا حِصَاةً وَاشْتَرِينَا طُورَ سِينَا

والخطيب فخر الدين الرَّازي محمد بن عمر ٦٠٦ هـ غني عن التعريف . وهو من شراح المفصل . وشرحه يُسمى (المحرر) وقف عليه ياقوت الحموي ٦٢٦ هـ، وابن رُشيد ٧١٠ هـ وأبو حيان الأندلسي ٧٥٤ هـ وغيرهم . ثم عثرت على نسخة منه، وهي عندي .

٤ - العارضُ السَّرْحَسِيُّ :

وقد ذكر الخوارزمي في كتابه (البياني) شرح اليميني للعتبي : ورقة ٨٠ نسخة (رئيس الكتاب) ما يفيد بأنه أخذ عن العارض السرحسي بسمرفند . صدرها بقوله : أخبرني . . .

٥ - رَضِيُّ الدين النَّيسَابُورِيُّ :

وأخذ الخوارزمي عن من يسميه «الرَضِيَّ» في بخارى فقد ورد في «معجم الأدباء» عن الخوارزمي أنه قال : إني مضيتُ إلى بخارى طالباً

للعلم، وقاصداً للقراءة على الرّضِيِّ . . . ولعلّ الرّضِيّ هذا هو الإمام منشىء
النّظر رضي الدّين النّيسابوريّ الذي قال في مدح الخوارزمي، ذكره في كتابه:
(بدائع الملح) ورقة: ٦٠ .

غلبَ مجدُ الدّين عني غيبةً عرّضتني لظني بعد هلاك
أطلبُ المجد فلا أدركه وكذا المجد عسيرُ الإدراك

وذكره في كتاب «التّوضيح» شرح المقامات الحبرية في عدة مواضع
منها: ١٩، ١٣٠، ١٤٦، ١٦٩ . . . كما ذكره في التخمير: ٢٩١/١ وفي
كل موضع يذكره يسبقه بقوله قال الأستاذ أو حكى لي الأستاذ إلا في (بدائع
المُلمح) فإنه قال: قال الإمام لم أقف على ترجمته .

٦ - برهان الدّين الرّشّانيّ المرغّانيّ:

ويفهم من قصيدة قالها في رثاء الإمام شيخ الإسلام برهان الدّين
أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل بن الخليل الرّشّانيّ المرغّانيّ
ومدح أولاده أن الإمام كان من شيوخه حيث يقول:

وأفقه في تدرّيسه من محمّدٍ وأجودُ من كعبٍ وأخطبُ من قُسٍّ

والرّشّانيّ هذا كان مقيماً بسمرقند. ذكر ذلك ابن قاضي شُهبة في
ترجمة تلميذه أبي الوحدة شمس الأئمّة البراتقي في طبقات النحويين:
١٦٦/١ وتحرفت في المخطوط والمطبوع إلى الرّشّاني. لم أعرّ على
ترجمته. قال ياقوت في «معجم البلدان»: ٤٥/٣ (رِشّان): بكسر الرّاء وبعد
الشين تاءٌ مثناة من فوقها وآخرها نون من قرى مرغان . . . ينسب إليها شيخ
الإسلام بخوارزم المعروف بـ (الرّشّانيّ)

٧ - أفضل الدّين الغيلانيّ:

ولعل من شيوخه أيضاً أفضل الدّين الغيلانيّ الذي أثنى عليه
الخوارزميّ بأبياتٍ ذكرها في (بدائع الملح): ٥٥ وهي:

يَقُولونَ رِسطاليسُ في العلمِ واحدٌ وذا خَطأٌ مِنْهم فأفضلُ أفضلُ

فلا عَجَبُ أن فاقَهُ وهو آخِرُ أتى بَعْدَ أزمانٍ وذلك أوَّلُ
فأوَّلُ ما يَبدو من السَّيفِ مِقْبَضُ وآخر ما يَبدو فِرِندٌ ومُنْصَلُ
والغِيلانِيُّ هذا لم أَفِ على تَرَجَمَتِهِ أيضاً.

٥ - تلاميذه :

أفنى الخوارزمي بعد تصدره أكثر وقته في التأليف والتدريس فلم تكن له وظيفة^(١) ولم يكن من المشتغلين بالتجارة^(٢). وقد ذكر في مقدمة «التخمير» أنه حلق على كتاب «المفصل» قريباً من ثلاثين سنة، ومع ذلك لم يذكر أحد من المؤرخين وأصحاب الطبقات شيئاً عن تلاميذه. على أننا نعلم أنه لم يقتصر على إقليمه فحسب بل كانت تأتيه المكاتبات من العراق يُسأل فيها عن بعض المسائل النحوية والأدبية، فهو يقول في مؤلفاته سألني بعض العراقي، وكتب إلي بعض المواصلة... وما أشبه ذلك.

وياقوت الحموي - الذي يعد المصدر الأول في أخباره - لم يذكر أحداً من تلاميذه ولعل لحروب التتار التي راح ضحيتها صدر الأفاضل أثراً في خفاء أسماء تلاميذه، وربما قتل أغلبهم في معارك التتار، على أن أخبار العلماء الذين عاشوا في تلك الأقاليم بعد غزو التتار لها أصبحت قليلة جداً في المصادر التاريخية أفقدتنا بذلك حلقة من سلسلة تاريخنا الإسلامي.

وبعد البحث عثرت على أسماء بعض الأشخاص الذين يغلب على ظني أنهم من طلبته فهم على الأقل من مستجازيه منهم :

١ - موفق الدين أبو المفاخر بن طاهر بن أبي سهل بن طاهر بن عصام بن محمد المفسري الفريابي. ناسخ كتاب «بدائع الملح» للخوارزمي، أجازته وكتب له بخطه سنة ٥٩٥ كما هو مدون على نسخة الكتاب المذكور.

(١) معجم الأدباء : ٢٥١/١٦ .

(٢) المصدر نفسه .

٢ - الملخي؟ هكذا ولا أعرف عنه شيئاً ذكره ناسخ كتاب «التوضيح» شرح المقامات الحريرية للخوارزمي في هامش ورقة ٣٠ عند إحالة الخوارزمي على كتابه «اليمني شرح اليميني» علق الناسخ بهامش الكتاب بقوله: «اليمني» بسكون الميم وكسر النون بخط المصنّف في إجازة مولانا الملخي - رحمه الله - .

٣ - الإمام أبو البركات المبارك بن محمد بن المُستوفى الإربليّ ٦٣٩ هـ ذكر إجازة الخوارزمي له في أول كتابه «إثبات المُحصّل» قال في الورقة رقم ٥: وقال صدر الأفاضل أبو محمد القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي فيما أجاز لي .

٤ - ويظهر من كلام ابن الشّعار الموصلي ٦٤٥ هـ في كتابه «عقود الجمال»^(١)، رواية أبي المؤيد مُحمّد الخاَصي الخوارزمي عن صدر الأفاضل حيث ورد فيه قول ابن الشّعار: وأنشدني أبو المؤيد . . . قال أنشدنا أبو محمد لنفسه: . . .

فلعل أبا المؤيد هذا كان من تلاميذه .

٦ - مؤلفات الخوارزمي :

ألف الإمام صدر الأفاضل الخوارزمي ما يربو على عشرين مؤلفاً في النحو واللغة والبلاغة والأدب، ولم يؤلف - فيما أعلم - في غير هذه الفنون فهو من العلماء باللغة وآدابها أمّا العلوم الشرعية والتاريخ . . . وغيرها فقد ظهرت آثار معرفته فيها في ثنايا مؤلفاته، وإن لم يخصصها بالتأليف فلعله كان ينزع إلى فكرة التخصص، أو يرغب في تأليف ما تمس الحاجة إليه، وما يتطلع إليه طلاب العلم في ذلك العهد في موضوع اللغة وآدابها .

ومؤلفات الخوارزمي منها ما وصل إلينا، ومنها ما فقد أو اختفى فلم نعثر له على أثر إلى الآن . لذلك رأيت أن أتحدّث عن مؤلفاته مقسمة إلى ثلاثة أقسام :

(١) عقود الجمال: ٢٩٩/٥ .

القسم الأول؛ مؤلفاته الموجودة التي أطلعت عليها.
القسم الثاني: مؤلفاته التي لم أطلع عليها ولا أعلم لها وجوداً، ولكن ذكرها هو في مؤلفاته الأخرى، أو وقف عليها العلماء من بعده، ونقلوا منها منسوبة إليه.
القسم الثالث: مؤلفاته التي ذكرت في كتب التراجم التي ترجمت له.
القسم الأول، وفيه خمسة كتب:

١ - «شرح سقط الزند»: لأبي العلاء المعري:

واسمه «ضرام السقط» عرفه العلماء، ونقلوا عنه قديماً وحديثاً، وأثنوا عليه، وهو من أوائل مؤلفاته، أتم تأليفه كما قال في خطبته في أوائل المحرم سنة سبع وثمانين وخمسمائة، والشَّمس في الدَّرَجَة الثانية من الدلو، وكان ذلك بِسَمَرَقَنْد أعادنا الله إليها. هكذا قال عن زمن تأليفه ومكانه. وعرفه الاسفندري ٦٩٨ هـ ونقل عنه في كتابه «المقتبس» في عدة مواضع منها ١٤٨/٣ . . والبغدادي ١٠٩٣ هـ في «خزانة الأدب» ٣/٣٧٧، وابن معصوم في «أنوار الربيع» ١/٣٧٩ وغيرهم.

و «ضرام السقط» من أوائل كتبه التي طبعت، إذ تمَّ طبعه سنة ١٢٧٦ هـ في مدينة تبريز على هامش (التَّنوير)، ثم أعادت طباعته وزارة الثقافة المصرية، فطبعه المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب بالقاهرة، في مطبعة دار الكتب سنة ١٣٦٤ هـ/١٩٥٤ م مع شرحي الخطيب التبريزي ٥٠٢ هـ، وابن السِّيد البَطْلِيُّوسي ٥٢١ هـ، وحققها الأساتذة مصطفى السقا، وعبد الرحيم محمود، وعبد السلام هارون، وإبراهيم الأبياري وحامد عبد المجيد، بإشراف الدكتور طه حسين.

وقد وصفت هذه اللّجنة شرح الخوارزمي بأنه يمتاز بعمق غوصه على أسرار معاني أبي العلاء . . . وهذه الميزة وحدها تكفي دليلاً واضحاً على أهمية الكتاب وخاصة وهو يشرح كلام رجل من عباقرة اللغة وأساتيدها الأجلاء.

وقد ضمن الخوارزمي شرحه كثيراً من المباحث اللغوية واللفّات البلاغية، والمسائل النحوية، والفوائد التاريخية، كما تعرض فيه لمسائل فقهية وعروضية. وذكر جملة من شوارد اللّغة وأمثال العرب وأشعارها، ونوادير العرب وحكاياتها... كل ذلك وغيره له أمثلة واضحة في متن الكتاب، ونظراً إلى أن الكتاب مطبوع مشهور فالقارئ الكريم يستطيع أن يرجع فيه إلى كلّ ما ذكرناه.

٢- كتاب بدائع المُلح :

وهذا الكتاب أيضاً من أقدم مؤلفات الخوارزمي ألفه سنة ٥٩٠ هـ، وأحال عليه في كتابه: «اليمني شرح اليميني» ورقة: ٦٩، ونقل عنه الاسفندري في «المقتبس» ٩٤/٢.

وقفت على نسخة واحدة من هذا الكتاب فقط، ولا أعرف له نسخة أخرى، وهي محفوظة في مكتبة (لا له لي) في تركيا رقم (١٧٦٠) تقع في (٩٨) ورقة. وهذه النسخة تنقص ورقة من أولها وبها خرم في وسطها. تبدأ بقوله: ... الأشعار، وتخجل في أكمامها الأزهار... (فصل) يقول قاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي رمى الله إليه أزمة المقاصد وخلقى بينه وبين عذارى المحامد، وشّحت هذا الكتاب بكلّ غرّة ووضح، وسمّيته: «بدائع المُلح» وكسّرتُه على اثني عشر باباً، وفتحتُ به إلى المحاسنِ باباً: وذلك سنة تسعين وخمسمائة...

أما ما يشتمل عليه الكتاب من الأبواب فهو كالتالي :

الباب الأول : في الحكم والأمثال لوحة/٢.

الباب الثاني : في مكارم الأخلاق لوحة : ١٢، وآخره مفقود في الخرم.

الباب الثالث : في الافتخار بالنفس والإباء لوحة ١٧، وأول الباب

مفقود في الخرم.

الباب الرابع : في الخمر والعزل لوحة ٢٠.

- الباب الخامس : في الأوصاف والتشبيهات : لوحة : ٢٩ .
 الباب السادس : في الثناء والشكر والاستماعة : لوحة : ٣٥ .
 الباب السابع في المكاتبات : لوحة : ٥٥ .
 الباب الثامن : في الهجاء والمجون : لوحة : ٦٠ .
 الباب التاسع : في شكايه الدهر وأهله : لوحة : ٦٧ .
 الباب العاشر : في التهاني والتعازي : لوحة : ٧٤ .
 الباب الحادي عشر : في الشيب والزهد : لوحة : ٨١ .
 الباب الثاني عشر : في لطائف الحكايات : لوحة : ٩٢ .

وقد ضمن هذه الأبواب مقطعات شعرية لمجموعة من الشعراء المحدثين الذين عاشوا في العصر العباسي، ومنهم شعراء عاصريهم صدر الأفاضل، وهؤلاء الشعراء هم في الغالب من نفس الإقليم الذي عاش فيه، ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب حيث سجل فيه مقطعات لشعراء عصره قد لا توجد في مصدر آخر. كما أن المؤلف يختتم كل باب بمقطوعة من شعره هو، وهذا يعطي الباحث الدليل على قوة شاعريته إلى جانب وفرة شعره وغزارته، وتنوع أغراضه، وقدرته على التعبير عما يجيش في نفسه في كل غرض من أغراض الشعر الرحبة مع فصاحة في اللسان، وقوة في البيان.

والشعراء الذين اختار لهم الشعر - بالإضافة إلى ما ذكر لنفسه - هم: أبو العلاء المعري، وأبو الحسن التهامي، وأبو منصور الكاتب (صربع) والصاحب بن عباد، وأبو الفتح البستي، وأبو بكر الخوارزمي، وأبو الخطاب محمد بن علي الجبلي، وهو ممن عاصر أبا العلاء المعري، وابن الرومي والسري الرفاء، وبيدع الزمان الهمداني، ونصر بن سيار، ومؤيد الملك أبو إسماعيل الكاتب، والإمام جار الله الزمخشري، وأوحد الزمان الغزي والشريف الرضي، والشريف المرتضى، وأبو الفضل الميكالي، وزين العرب الأبيوردبي، وعبد الوهاب بن نوح، وعبد الصمد بن بابك، وأبو سعيد الرستمي، ومسعود بن سعد بن سليمان، وبيدع الترك الأجي، والقاضي

التنوخي، وجحظة البرمكي، والخطيب معين الدين الحصكفي، والباخرزي والخازن، وصفي الملك علي بن محمد الخاتوني، وشمس الشعراء طلحة النعماني، وحسام الدين النسفي، وأبو إسحاق الصابي، والثعالبي، والوأواء الدمشقي، وابن سكرة الهاشمي، والحريري، وناصر بن أبي المكارم المطرزي، وابن نباتة السعدي، والحاكم المطوعي، ومهيار الديلمي، وأبو علي الدقاق، ومجير الدولة، وصدراً الأئمة أخطب خوارزم، وشبل الدولة، وأبو العلاء الغانمي، وذو الفضائل الأخصيتكي ومُتخَبُ الملك الخاتوني، ورَضِيَّ الدين النيسابوري، والتنوخي وعبد القاهر الجرجاني وابن حجاج، وابن العميد، وأبو الفرج بن هندو، وابن سناء الحكيم، ورشيد الدين الوطواط، والكرّكس الخوارزمي، وأبو نصر الهيصم، وشمس الأفاضل الضائعي، وأبو سعيد لايليق وغيرهم ممن ذَهَبَ في الخرم الذي أصاب الكتاب.

وعدد الأبيات التي وردت في هذه المخطوطة: (٨٨٩) بيتاً، موزعة على أحد عشر باباً في الكتاب دون مراعاة لعدد الأبيات في كل باب. فمثلاً في باب الثناء والشكر أورد: (١٩٥) بيتاً، بينما ورد في باب الأوصاف والتشبيهات: (٦٢) بيتاً. وقد ختم المؤلف الكتاب بالبَابِ الثاني عشر وخصصه لِلطَّائِفِ الحكايات والمحاضرات.

والمؤلف مسبق إلى هذا اللون من التأليف بكتاب ألفه البارع الحسين بن محمد بن عبد الوهاب الدُّبَّاسُ البغدادي الشاعر المتوفى سنة ٥٢٤ هـ وسماه: «طَرَائِفَ الطَّرْفِ». وقفت له على عدّة نسخ لا مجال لذكرها وربما نُسبَ كتابُ الدُّبَّاسِ هذا إلى الإمام الثعالبي ٤٢٩ هـ في بعض النسخ ولا نريد الآن أن نحقق في هذا الأمر فعلى أية حال هو مسبق إليه. وكتاب: «بَدَائِعِ المُلْحِ». المؤلف على منهج وطريقة كتاب: «طَرَائِفَ الطَّرْفِ» مختارات لشعراء عَبَّاسِيِّين في اثني عشر باباً والبَابِ الثاني عشر في منشور الحكايات، ويختتم كل باب بمقطوعة من شعره.

وهكذا حذا الخوارزمي حذو الدُّبَّاس، ولم يشر إلى وقوفه عليه ولا اتباعه لمنهجه سامحه الله وغفر له.

٣- كتاب اليميني شرح اليميني:

كتاب: (اليميني) مما عني بتأليفه محمد بن عبد الجبار العُتَيْبِي ٤٢٧ هـ وقد تناول فيه سيرة يمين الدولة محمود بن سُبُكْتِكِين الغزنوي. وألفه بأسلوب أدبي رفيع، مما جعله يدخل في عداد كتب الأدب التي يتسابق الطلبة على حفظها ودرائها، وقد اهتم به جماعة من العلماء فشرحوه وفسروا ألفاظه ومعانيه. وقد بادر الخوارزمي إلى شرحه بعبارة موجزة مختصرة وسماه: (اليميني).

ذكره العلماء الذين ترجموا له في عداد مؤلفاته، منهم ياقوت الحموي في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦، وابن الشعار في عقود الجمان: ٢٩٩/٥ وقد وقفت على أربع من نسخ الكتاب وهذا بيانها:

١- نسخة محفوظة في مكتبة «حميدية» بتركيا رقم: (١٠٠٤) وهي أجود النسخ وأقدمها، تقع في (٦٢) ورقة بخط فارسي قديم جميل، كثير الضبط، وفي آخر النسخة ترجمة المؤلف ذكر فيها بعض مؤلفاته وهي نسخة مقروءة ومصححة. قال ناسخها: تمت المقابلة والعرض والتصحيح بعد عصر يوم الأحد بعون الله الأحد الصمد في سنة إحدى وخمسين وستمائة بكاشان. وهذه هي أم النسخ والنسخ الأخرى - فيما أظن - منقولة عنها. وهي ضمن مجموع.

٢- نسخة «حميدية» أيضاً رقم: (١١٦٨) منقولة عن سابقتها بكاشان أيضاً سنة ١١٤٤ هـ ضمن مجموع (١٠٠-١٦٨).

٣- نسخة «رئيس الكتاب» رقم: (٧٥٨) متأخرة جداً لا تحمل تاريخاً، جميلة الخط كثيرة التصحيح والتحرير.

٤- نسخة «ولي الدين» رقم: (٢٤٣٢) وهي بنفس خط نسخة «حميدية» رقم: (١١٦٨) وناسخها هو: أبو الحسن محمد بن مجيب بن أحمد بن

الحسين . وعدد أوراقها: (٦٩) ورقة أثنى الناسخ على الكتاب بقوله:

لَقَدْ شَرَحَ الْأَسْتَاذُ صَدْرُ الْأَفَاضِلِ يَمِينِي عُنْتَبِيَّ وَسَمَّاهُ بِالْيَمِينِي
فَمَنْ كَانَ بِالْإِمْعَانِ فِيهِ مُطَالِعًا تَشَرَّفَ بِالْإِقْبَالِ وَالرُّشْدِ وَالْيَمَنِ

مقدمة الكتاب:

أوله: الحمد لله الذي أخرج لكل فن رجلاً يحلُّ يفاعه . . . وبعد: فإنني لما قرأت كتاب: اليميني للكامل ملك الكلام محمد بن عبد الجبار المعروف بأبي نصر العُتْبِيّ - رحمه الله - . . . فشرحت على ترتيب الصّحاح ما فيه من المفاريد المُشكلة، والحكايات النادرة، والأمثال العويصة، وأعلام الرجال والأماكن المُبهمة، من عربيها وأعجميها . . . وسميته كتاب: «اليميني في شرح اليميني» والله في كل ما أتوقّاه يقيني .

وقد تحدث الخوارزمي في الكتاب عن المفردات فشرحها شرحاً لغوياً مرتبة على حروف المعجم، ثم تحدث عن المركبات مرتبة ترتيباً معجمياً أيضاً، وقدم قبل ذلك مقدمة تاريخية عن دولة آل سامان الذين ألف الكتاب في سيرة أحد ملوكهم ولم يقتصر الخوارزمي على العرض الجاف للكلمة ومعناها، أو الكلمة المركبة وما تشير إليه، بل عرض فيه من المعلومات الأدبية والمسائل النحوية والحكايات المستظرفة والوقائع التاريخية ما أزال جفاف اللغة الخالص مما جعل القارئ لكتابه لا يحس بالسأم والملل، كل ذلك بطريقة مبسطة مختصرة بأسلوب أدبي سلس .

أما مصادره في هذا الكتاب فإنها تتنوع بتنوع المعلومات التي يوردها فمنها المصادر التاريخية مثل: «تاريخ خوارزم الكبير»، و«تاريخ الولاية والفقهاء بنيسابور» و«القند في تاريخ سمرقند» و«مختصر تاريخ الخلفاء» .

ومن المصادر اللغوية: «الصحاح»، و«التهذيب» و«الأساس» و«ما تلحن فيه العامة لأبي حاتم» و«شرح الفصيح للمرزوقي»، و«الفاثق لابن جني» وهو شرح «المقصور» لابن السكيت، و«شرح مقصورة ابن دريد لابن

خالويه» و«المستقصى للزمخشري»... وغيرها.

ونقل عن كتاب «البحر للرويانى» وقال: هو كتاب في مذهب الشافعي يحتوي على ثلاثين مجلداً، و«المسائل الخلاقية في الفقه».

كما نقل عن «فردوس الحكمة» لأبي زبن الطبري، و«المدخل التعليمي» لمحمد بن زكريا الرازي في الطب... وغير ذلك.

٤ - شرح المقامات الحريرية: واسمه: «التوضيح»:

ذكر في صدر مؤلفاته في كتب التراجم انظر معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦، وعقود الجمان: ٢٩٨/٥.

ونقل عنه الاسفندري ٦٩٨ هـ في كتاب «المقتبس» انظر: ١١٩/١، ١٢١، ١٢٧، ٢٠٢، ٢١٥، ٢٥١، ٢٥٢، ٩٥/٢، ١١٩، ١٤٣.

و«المقامات الحريرية» لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ٤٤٦ هـ - ٥١٦ هـ شرحها كثير من العلماء قبل الخوارزمي وبعده، منهم شيخه ناصر بن أبي المكارم المطرزي وسمى شرحه: «الإيضاح».

وكتاب الخوارزمي من الكتب التي وصلتنا، ومنه نسخة واحدة محفوظة في مكتبة برلين رقم: «٨٥٤٣» وهي نسخة كاملة في مجلد يحتوي على جزئين وهي نسخة مقروءة مصححة، ويظهر لي أنها منقولة عن نسخة بخط الإمام الاسفندري ٦٩٨ هـ وكتبها مسعود بن مظفر بن مؤيد، أحد طلبة الاسفندري، لأن في ورقة العنوان بعض التعليقات عن الاسفندري بخط الناسخ ويصفه فيها بـ (مولانا) و(الأستاذ) وتاريخ نسخ الكتاب يوم عرفة التاسع من ذي الحجة عام ٧٠١ هـ في (٢٢٥) ورقة أما تاريخ الانتهاء من تأليف الكتاب فقد جاء في الورقة الأخيرة منه: فرغت من كتاب: «التوضيح شرح المقامات الحريرية» إنشاء وكتابة في الثامن عشر من شهر ربيع الآخر الواقع في سنة تسع وستمائة.

أوله: الحمد لله المتمتزة توحيدة عن الاستفهام . .

وذكر في المقدمة أنه شرح هذا الكتاب إجابة لطلب بعض أصحابه حيث يقول: وبعد: فإنَّ بعض أصحابي ممن لهم عليَّ حقوق، وصرفه بالحرمان عقوق، قد حدَّثني أنه عليل، وحشو فؤاده غليل، وأني لغلته ناضح بالرِّيِّ، لو شرحت له مقامات الحريري . . . فاستقبله بكيث وكيث، وهو يعارضني شئت أو أبيت، حتَّى ألان شكائمي، وفسخ عزائمي، فشرحتها عن آخرها تَشريحاً، وأوضحتها له «توضيحاً» عسى أن أتخلَّص منه وأستريحاً.

ثم ذكر روايته لكتاب: «المقامات» فقال: أخبرنا بمتن المقامات سماعاً وقراءة الإمام العالم الكبير شيخ الخطباء فخر الأئمة أبو المؤيد عبد الكريم بن عبد الواحد الأنماطي عن أشياخه الثلاثة زكريا بن علي البغدادي المعروف: بـ (ابن السجادة) وشمس الشعراء طلحة بن أحمد النعماني، والقاضي الإمام ظهير الدين الباقرحي، وكلهم عن المنشئ رحمهم الله .

وهو شرح يغلب عليه الاتجاه اللُّغوي، وقد استفاد كثيراً من شرح شيخه ناصر بن أبي المكارم المطرزي، ولم يشر إلى ذلك. هذا ما يظهر لي من تشابه نصوصهما واتحاد مأخذهما، إلا أن يكون اتحاد مصادرهما هو السبب في ذلك لا سيما أن الخوارزمي ألف شرحه في حياة شيخه .

وما قلناه في شرحه اليميني للعتبي، من حيث رجوعه إلى كتب متعددة في مختلف الفنون، فلا حاجة بنا إلى إعادة ما قلناه ويغلب على هذا الشرح إيراد الشواهد الشعرية سواء كانت هذه الشواهد لشعراء يحتج بشعرهم أو لشعراء عباسيين لا يحتج بشعرهم مثل أبي الطيب المتنبي وأبي تمام والبحتري وأبي فراس الحمداني وأبو بكر الخوارزمي وأبي العلاء المعري، وزين العرب الأبيوردي وأبي منصور الكاتب وغيرهم .

٥ - شرح المفصل «الشرح الكبير» واسمه «التخمير»:

وهو موضوع هذا البحث سنتحدث عنه بالتفصيل إن شاء الله في فصل

مستقل .

القسم الثاني من مؤلفاته: وفيه ستة كتب وهي:

١- «زوايا الخبايا» في النحو:

أحال الخوارزمي عليه في: «شرح سقط الزند» ١١٣٤/٣ فقال: الجُنْدُب مضموم عند البصريين، مفتوح عند الأخفش، وعليه الكوفيون. وهذه المسألة أشبعها في كتاب: «زوايا الخبايا».

وذكره ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦ وابن الشعار في عقود الجمان: ٢٩٨/٥.

٢- شرح المفرد والمؤلف:

كتاب: «المفرد والمؤلف» للزمخشري ٥٣٨ هـ في النحو، كتاب صغيره حققته الدكتورة بهيجة الحسيني ونشر في «مجلة المجمع العراقي» ١٩٤/١٥ - ١٢١.

وشرح المفرد هذا من أوائل مؤلفات الخوارزمي أحال عليه في «شرح سقط الزند» ١٩٠٨/٥: ذكر بحثاً حول: (بَرَّاح) قال: وهو عند أهل الحجاز مبنى على الكسر وأما عند بني تميم فغير منصرف، والحقُّ مذهبُ أهلِ الحجاز، وقد ذكرت هذه المسألة في: «شرح المُفْرَدِ والمُؤَلَّفِ».

وذكره مرة ثانية في الجزء نفسه ص: ١٩١٣ في أثناء كلامه عن البيت:

وكلُّ أخٍ مفارقة أخوه

فقال: وفي البيت المتمثل به سر كشفته في «شرح المُفْرَدِ والمُؤَلَّفِ».

وفي الجزء نفسه أيضاً ص: ٢٠٢٠ قال: حرف الجر متى دخل على «ما» الاستفهامية سقط. وما فيه من السر قد ذكرته في: «شرح المُفْرَدِ».

ونقل عنه الاسفندري في «المقتبس» في عدة مواضع منها: ٢٠٤/١.

٩/٢، ١٥٨/٣ قال: رأيت في «شرح المُفْرَدِ والمُؤَلَّفِ» لصاحب «التَّخْمِيرِ»

١٦٤/٤ قال: ذكر صاحب «التَّخْمِيرِ» في «شرح المُفْرَدِ والمُؤَلَّفِ» وذكره

ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦، وابن الشعار في عقود الجمان: ٢٩٨/٥.

٣- لهجة الشرع: (شرح ألفاظ الفقه):

هذا الكتاب - كما يظهر من عنوانه - أشبه ما يكون بكتاب شيخه المطرزي ٦١٠ هـ (المغرب) وبما أن الخوارزمي حنفي المذهب فلا يبعد أن يكون في شرح ألفاظ الفقهاء الحنفية فقط. ولا نستطيع الجزم بذلك.

وقد ذكر الخوارزمي كتابه هذا في عدة مواضع من كتابه (التوضيح شرح المقامات) منها ورقة: ٤١، ٦٥، ٢٠٣.

وذكره ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦ وابن الشعار في عقود الجمان: ١٩٨/٥.

٤- السبيكة في شرح المفضل، «الشرح المتوسط».

٥- المجرمة في شرح المفضل، «الشرح الصغير»

ذكرهما المؤلف في «التخمير» ٢ / ورقة: ٢٨٣ قال: «وأما حجة الكسائي في هذه المسألة فقد ذكرتها في كتابي الموسوم بـ«السبيكة في شرح المفضل» وهي الشرح الأوسط، وأما «المجرمة» في شرحه أيضاً فأصغر من السبيكة، وذكرهما ياقوت في معجم الأدباء: ٣٥٢/١٦ وابن الشعار في عقود الجمان: ٢٩٨/٥.

٦- لباب الاعتصار:

تفرد بذكره الاسفندري ٦٩٨ هـ في «المقتبس» حيث نقل عنه في مواضع منها: ٦١/٢، ١١٢، ٧٤/٣. ونسبه إلى الخوارزمي.

القسم الثالث: وفيه ثمانية كتب وهي:

١- شرح الأنموذج:

والأنموذج في النحو للزمخشري ٥٣٨ هـ طبع بمصر سنة ١٢٨٩ هـ،

وباستانبول سنة ١٢٨٩ هـ كما طبع في كريستيانا سنة ١٨٥٩ م، وقازان سنة ١٨٩٧ م. وشرحه قبل الخوارزمي الإمام محمد بن سعد الدِّيَّاجِيّ ٦٠٩ هـ وهو من تلاميذ الزمخشري يعرف بـ «حجة الأفاضل» ذكر شرح الخوارزمي ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦، وابن الشعار في عقود الجمان: ٢٩٨/٥.

٢ - شرح الأحاجي النحويّة:

و«الأحاجي» للزمخشري ٥٣٨ أيضاً، وقد طبع مرتين إحداهما في دمشق سنة ١٣٩٢ هـ، والأخرى في بغداد سنة ١٣٩٣ هـ ويسمى «المحاجات بالمسائل النحوية» ذكره ياقوت: ١٥٣/١٦.

٣ - المحصل للمحصلة في البيان:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦.

٤ - خلوة الرياحين في المحاضرات:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦، وابن الشعار في عقود الجمان؛ ٢٩٩/٥.

٥ - شرح الأبنية:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦، وابن الشعار في عقود الجمان: ٢٩٩/٥.

٦ - عجالة السّفَرِ في الشعر:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦.

٧ - عجائب النحو:

ذكره ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥٣/١٦ وابن الشعار في عقود الجمان: ٢٩٨/٥.

٨ - السِرُّ في الإعراب :

ذكره ياقوت الحموي في معجم الأدباء : ٢٥٣/١٦ ، وابن الشعار في عقود الجمان : ٢٩٨/٥ .

شعره :

صدر الأفاضل من أبرز أدباء عصره ، فهو شاعر نائر له شعر جيد ويعدّ رسائل أدبية حسنة ، ولم يذكر له المترجمون ديواناً مجموعاً لا لشعره ولا لرسائله ، وقد أورد له ياقوت الحموي في «معجم الأدباء»^(١) قصائد ومقطعات من شعره ، كما أورد بعض الرسائل التي أنشأها وقال عنه^(٢) : «برع في علم الأدب وفاق نظم الشعر ونثر الخطب» .

كما أورد له ابن الشعار الموصلي في كتابه : «عقود الجمان»^(٣) ما أورده ياقوت الحموي وزاد عليه يسيراً وقال^(٤) : «وله شعر كثير ليس بالرائق المستحسن يظهر فيه التعجرف والركاكة» .

وفي هذه الأيام قامت الأخت كريمة هند حسين طه بدراسة الأدب العربي في إقليم خوارزم^(٥) فعدت صدر الأفاضل من بين أدباء الإقليم وقالت^(٦) : «صار من ألمع أدباء عصره ومن أشهر شعرائه» . وقدمت دراسة جيدة عن أدبه من خلال ما أورده له ياقوت الحموي في «معجم الأدباء» . وهذه الدراسة وإن كانت ناقصة حيث اعتمدت على ما أورده ياقوت فقط دون الرجوع إلى «عقود الجمان» ومولفات الخوارزمي إلا أنها بذلت جهداً مشكوراً . وحين تعرضت هذه الباحثة إلى ذكر مؤلفات الخوارزمي قالت^(٧) :

(١) معجم الأدباء ٢٥٢/١٦ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) عقود الجمان ٢٩٩/٥ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) الأدب العربي في إقليم خوارزم : ٢٧٦ - ٢٩٥ ، ٣٥٣ - ٣٥٦ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) المصدر نفسه .

«ولسنا نعرف شيئاً عن هذه الكتب» وعليه لم تذكر له أي كتاب وقد وقفت على خمسة كتب من مؤلفاته كما ذكرت سابقاً^(١).

ولو أنها أطلعت على كتبه لأفادت منها فوائد جمة لا سيما كتاب «بدائع الملح» ولتغيرت وجهة الحديث في بحثها ولتحولت إلى نظرة أقرب إلى الشمول في دراسة أدباء الإقليم عامة، وفي دراسة شعر الخوارزمي خاصة، لأن الخوارزمي ضمن كتابه هذا نماذج من شعره ونماذج من شعر شعراء عصره الذين لم يرد لهم ذكر في بحثها مثل الكركس الخوارزمي، وشمس الأفاضل الضائعي وفخر الترك... وغيرهم كما أن مؤلفاته الأخرى مثل: «اليميني» و«التوضيح» و«شرح سقط الزند» لم تخل من شعره وأشعارهم، يوردها الخوارزمي في مؤلفاته للتنظير بها والاستئناس والتمثيل ولو جمعت هذه الأشعار لأعطينا صورة أكثر وضوحاً للأدب والأدباء في إقليم خوارزم وخاصة في القرن السابع الذي قلت فيه المراجع بسبب تخريب التتار له. ولا أريد هنا أن أقوم شعر الخوارزمي فالمجال لا يسمح بذلك وإنما أريد أن أعطي نماذج من شعره في مختلف الأغراض التي طرقها ليأخذ منها الباحث الدليل على شاعريته فقد قال في المديح والهجاء والوصف والفخر والغزل...

ورد له في «معجم الأدباء» في المدح^(٢):

سَنَا جَبِينِكَ مَهْمَا لَاحَ فِي الظُّلْمِ	بِتَنَا نُطَالِعُ مِنْهُ نُسَخَةَ الكَرَمِ
إِنْ يَزْرَعِ النَّاسَ فِي أَخْلَاقِهِمْ كَرَمًا	فَالْبَدْرُ مِنْ جُودِكَ الظَّنَانِ بِالْدِيمِ
تَبْدُو عَلَى أَشْقَرِ خُضِرٍ حَوَافِرُهُ	بِحِرًّا يُلَاطِمُ أَمْوَاجًا عَلَى ضَرَمِ
نَشْمُ عِنْدَكَ صَيْدَ العُجْمِ لَخْلَخَةً	مِن الرِّغَامِ بَأَنَافٍ مِنَ القِمَمِ
كَادَتْ لِحْبِكَ تَأْتِي وَهِيَ سَاعِيَةٌ	عَلَى الرُّؤُوسِ بَدُونِ السَّاقِ كَالْقَلَمِ
مَنْ ظَنَّ غَيْرَ نِظَامِ المُلْكِ ذَا كَرَمٍ	نَادَى بِهِ لُؤْمُهُ اسْتَسَمَّنَتْ ذَا وَرَمِ

قال ياقوت: لما أنشدني هذا البيت قال لي: من نظام الملك؟ قلت:

(١) انظر مؤلفات الخوارزمي.

(٢) معجم الأدباء ٢٥٠/١٦.

أَنْتَ - حَرَسَكَ اللَّهُ - قَائِلُ الشَّعْرِ تَسْأَلُنِي عَنِ مَمْدُوحِكَ فَقَالَ لِي مَبْتَسِماً:
 لَسْتُ تَعْرِفُهُ؟ قُلْتُ لَا وَاللَّهِ، قَالَ؛ وَلَا أَنَا - شَهِدَ اللَّهُ - أَعْرَفَهُ، لِأَنِّي مَا
 تَعَرَّضْتُ لِمَدْحِ أَحَدٍ قَطُّ وَلَا رَغْبَتِي فِي جَدَاهُ وَلَا أَعْرَفُ أَحَدًا أَفْضَلَ عَلَيَّ إِلَّا
 مَرَّةً وَاحِدَةً... ثم قال: وَأَنَا أَقُولُ الشَّعْرَ وَالنَّثَرَ تَطْرُباً لَا تَكْسِباً، وَأَسْتَعِيرُ اسْمًا
 لَا أَعْرِفُهُ.

ومن مدحه الذي يستعير فيه أسماء لممدوحيه دون أن يعرفهم قوله^(١):

أَفْدِيكَ ذَا مَنْظَرٍ بِالْبِشْرِ مَلْتَحِفٍ
 يَرَى الْجَلَالَ وَشَتَّ فِي لَوْحِ جَبْهَتِهِ
 وَلَوْ أَنَا عَلَى هَامِ السُّهَاءِ وَطَنِي
 عَلَى النَّدَى وَقَفْتُ أَيَّامُهُ وَعَلَى
 مَا جِئْتُ أُخْدِمُهُ إِلَّا وَقَدْ سَحَقْتُ
 زَفَّ النَّدَى نَحْوَهُ بِكَرًّا مُخْدَرَةً
 يُرِيهِ شِعْرِي نَجُومَ اللَّيْلِ طَالِعَةً
 لَا زَالَ مِثْلَ هِلَالِ الْعِيدِ حَضْرَتُهُ
 وَعَاشَ لِلْمَلِكِ يَحْمِيهِ وَيَنْصُرُهُ
 وَدَامَ كَالْيَمِّ لِلْعَافِينَ مُلْتَطِماً

عَنِ الْيَمِينِ وَلِلْإِقْبَالِ مُبْتَسِمٍ
 «وَالنَّاسُ مِنْ خَوْلِي وَالذَّهْرُ مِنْ خَدْمِي»
 لَمَّا لَوَتْ نَحْوَهُ أَجْيَادَهَا هَمَمِي
 نَشَرَ الْمُحَامِدِ مِنْهُ أَلْسُنَ الْأُمَمِ
 يَدًا تَلْطُفُهُ عِطْرًا مِنَ الشِّيمِ
 لَوْلَاهُ زُفَّتْ إِلَى كَفْنٍ مِنَ الْعَدَمِ
 وَالنَّيْرِينَ مَعًا مِنْ مَشْرِقِ الْكَلِمِ
 فِي الْحُسْنِ وَالْيَمِينِ وَالْإِقْبَالِ وَالشَّمَمِ
 فَالْمَلِكُ مِنْ دُونِهِ لَحْمٌ عَلَى وَضْمِ
 بَنَانُهُ وَهُوَ مَرشُوفٌ بِكُلِّ فَمٍ

ومن جيد شعره في المدح قوله في أبناء شيخ الإسلام الرُّسْتَانِيِّ^(٢):

فَدِيْتُ إِمَامًا صَبِيغَ مِنْ عِزَّةِ النَّفْسِ
 أَشَدُّ ارْتِيَاحًا نَحْوَ طَلْعَةِ مُعْتَفٍ
 وَأَفْقَهُ فِي تَدْرِيسِهِ مِنْ مُحَمَّدٍ

أَنَا مِلَّةٌ وَالسُّحْبُ نَوْعَانِ مِنْ جِنْسِ
 مِنَ الْمُفْلِسِ الْخَاوِي الْيَدِينَ إِلَى الْفَلْسِ
 وَأَجُودُ مِنْ كَعْبٍ وَأَخْطَبُ مِنْ قُسٍّ

ثم قال:

لَهُ الصَّفْوُ مِنْ وُدِّي وَإِخْوَتِهِ الْأَلَى
 لِفَتْيَانِ صَدَقَ مَا اقْتَنَوْا طُولَ عَمْرِهِمْ

غَدَاؤُ مِنْ سِهَامِ الزَّيْفِ لِلَّذِينَ كَالْتَرَسِ
 سِوَى الْبَحْثِ وَالْإِفْتَاءِ وَالْوَعْظِ وَالذَّرْسِ

(١) معجم الأدباء: ١٦/٢٥١، ٢٥٢.

(٢) المصدر نفسه: ١٦/٢٤٠، ٢٤٢.

لأربعة شادوا الهدى بعد شيخهم
بنور إلهي عليهم وزهدهم
فعاشوا لترشيح الهدى ويراعهم
فقد بُني الإسلام منهم على خمس
وعلمهم أضحو ملائكة الأنس
بصائبة الأحكام تقطر في الطرس

ومن جيد شعره قوله في الغزل^(١):

أقول لركب أزمعوا السير بكرة
خذوا عبرات العين مني وانضحوا
وقولوا له إن انهمال دموعه
ويا رب إن تبصر حوالبك مائراً
أحببتنا الصافو الوداد تمالثوا
ويا بانتي وادي الغضا سقي الغضا
ولولاكما والصدق رأبي ما اغتدى

وقال أيضاً^(٢):

ولم أنسها والدمع يخضل خدّها
يقول لئن أزمعت بيناً فبيننا

وفي افتخاره بنفسه يقول^(٣):

تكسبت من كد اليمين مائراً
وإن كنت في كل الفضائل واحداً
ولست بمن يبغى نوالاً من امرئ
إذا كان يطفو علفق المن والأذى

ومن ذلك قوله أيضاً^(٤):

(١) بدائع الملح ورقة: ٢٨ .

(٢) شروح سقط الزند: ١٨١٤ .

(٣) بدائع الملح ورقة: ٢٠ ، ٢١ .

(٤) معجم الأدباء ١٦ / ٢٤٠ .

قَدْ صَحَّ لِي بِاتِّفَاقِ النَّاسِ كُلِّهِمْ
إِنِّي لَمِنَ مَعْشَرِ كَانَتْ مَعَايِشُهُمْ
قَوْمٌ مَتَى طَلَعَتْ لَيْلاً مَآثِرُهُمْ
وقال في الزُّهد^(١):

رَوَايَةُ الْعَدْلِ وَالْإِنصَافِ عَنِ سَلْفِي
بِالْقَصْدِ أَمَّا عَطَايَاهُمْ فَبِالسَّرْفِ
رَأَيْتُ بَدْرَ الدُّجَى فِي زِيٍّ مُنخَسِفِ

فَإِنْ تَكُ فِي رَثٍّ مِنَ الثَّوْبِ مُخْلِقٍ
سَيِّمِضِي سَرِيحاً حُلُوْ عَيْشٍ وَمُرَّةً
وقال أيضاً^(٢):

فَإِنَّ اللَّبَابَ الْمَحْضَ فِي بَاطِنِ الْقِشْرِ
فَلَا أَحَدٌ يَبْقَى عَلَى الْحُلُوِّ وَالْمُرِّ

هُوَ الْمَوْتُ فِي كُلِّ يَوْمٍ يُنَادِي
تَزَوَّدْ فَقَدْ قَرُبَ الْأَرْتِحَا
وقال يهجو وزيراً كان يتظرف، وكان أبوه ممن يبيع الملح^(٣):

تَهَيَّأْ تَهَيَّأْ لِيَوْمِ الْمَعَادِ
لُ وَمَا ذَلِكَ الزَّادُ غَيْرُ الرَّشَادِ

أَمْفَتْخَرُ هَذَا الْوَزِيرُ بِأَنَّهُ
وَأَنْسَى لَهُ مِلْحٌ وَأَنْ جُدُودَهُ
سوق دَرَعَمٍ: من أرباع سَمَرَقَنْدٍ.
وقال يرثي ولده^(٤):

لَيَنْشُرُ فَوهُ الْمِلْحَ عِنْدَ التَّكْلُمِ
لَعَمْرِي بَاعُوا الْمِلْحَ فِي سَوْقِ دَرَعَمِ

دَفَنْتَكَ مَا بَيْنَ الْحِجَارَةِ وَالتُّرْبِ
أَقْرَّةَ عَيْنِي مُدَّ تَسْتَرَتْ فِي الثَّرَى
وقال في ذم أهل زمانه^(٥):

وَلَوْ أَنَّني أَنْصَفْتُ صُنَّتَكَ فِي قَلْبِي
فَأَنْوَارُ عَيْنِي قَدْ تَسْتَرْنَ بِالْحُجْبِ

يَا زُمْرَةَ الشُّعْرَاءِ دَعْوَةٌ نَاصِحٍ
إِنَّ الْكِرَامَ بِأَسْرِهِمْ قَدْ أَغْلَقُوا

لَا تَأْمَلُوا عِنْدَ الْكِرَامِ سَمَاحًا
بَابَ السَّمَاكِ وَضَيَّعُوا الْمِفْتَاحًا

(١) بدائع الملح ورقة : ١٤ .
(٢) الكتاب السابق ورقة ٩٢ .
(٣) الكتاب السابق ورقة ٦٦ .
(٤) شرح سقط الزند ٩٣٧ .
(٥) معجم الأدباء ١٦ / ٣٣٩ .

الفصل الثاني

عناية العلماء بكتاب المفصل

- شروح المفصل
- شروح أبياته
- مختصراته
- نظم المفصل
- تقليده
- الرد عليه

لا أعتقد أنَّ هناك ما يدعو إلى التعريف بالزَّمخَشَرِيّ مؤلف كتاب المفصل فهو علم مشهور ترجم له المتقدمون تراجم وافية كما عني به المحذثون وكتبوا عنه كتابات كثيرة. وممن ترجم له ابن المستوفي ٦٣٩ هـ في مقدمة كتابه «إثبات المحصل»، والأندلسي ٦٦١ هـ في مقدمة كتابه «المحصل...».

أما كتاب «المفصل» فقد عني به العلماء منذ تأليفه (٥١٣ - ٥١٥ هـ)^(١) عناية تامة إلا أنَّ شهرة الكتاب الواسعة كانت - فيما يظهر لي - على يد الملك المعظم عيسى بن محمد أبي بكر بن أيوب (٥٧٦ - ٦٢٤ هـ)^(٢) سلطان الشَّام الذي يصح أن يلقَّب (ملك النحاة)، قرأ كتاب سيبويه على الإمام زيد الكندي وألَّم بشرحه الكبير للسيرافي، وقرأ عليه الحجَّة لأبي عليِّ الفارسي، وحفظ الإيضاح للفارسي أيضاً. كان هذا المَلِكُ معجباً بالمفصَّل، و«من شدة إعجابه به أنه شرط لمن يحفظه مائة دينار وخبْلعة فتسابق النَّاسُ على حفظه ونظمه وشرحه»^(٣). وقد شرح المفصل من

(١) قال الأندلسي في شرحه: ٣/١: وجدت مكتوباً على نسخة من نسخ المفصل: أخذ في صنعة هذا الكتاب غرة شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وخمسمائة وفرغ منه في غرة المحرم سنة خمس عشرة وخمسمائة، وأسمعه الناس من لفظه في المسجد الحرام بباب شبية تجاه الكعبة مستهل ذي الحجة سنة تسع عشرة وخمسمائة.

انظر: (وفيات الأعيان؛ ٢٥٥/٤، وكشف الظنون: ١٧٧٤/٢).

(٢) ترجمته في النجوم الزاهرة؛ ٢٦٧/٦، والدارس للنعمي: ٥٧٩/١.

(٣) انظر المصدرين السابقين.

أهل الشام والوافدين عليه ما يزيد على خمسة وعشرين إماماً، دون نظامه وحفظته في القرن السابع الهجري فقط.

وهو كتاب مدرسي لتعليم النحو، وكان يقرر على الطلبة فيتسارعون إلى حفظه ودرايته لا ينافسه منافس في القرنين السادس والسابع الهجريين في شرق العالم الإسلامي (خوارزم، وخراسان وما جاورهما). وهو من أبرز الكتب التي كانت تدرس في حلقات العلم في الشام ومصر والعراق والحجاز واليمن. أمّا في بلاد المغرب والأندلس فإنه على الرغم من أنه وصلها مبكراً إلا أن مذهب صاحبه الاعتزالي حال دون انتشاره. قال ابن مالك: والزمخشري نحوه صُغِّيرات^(١). كما أن أبا حيان ردّ على الزمخشري وانتقد «المفصل» في عدة مواضع من مؤلفاته^(٢).

وقال عن الزمخشري^(٣): إنه لم يقرأ كتاب سيبويه، إلا بعد تأليف المفصل، على رجل من أصحابنا (أندلسي) كان مجاوراً في مكة واسمه أبو بكر عبد الله بن طلحة اليابري. ووجد كتاب «المفصل» منافسة شديدة في بلاد الأندلس والمغرب فأهل تلك الديار متعلقون بكتاب «الجمل» لأبي القاسم الزجاجي ٣٣٨ هـ، وكتاب: «الإيضاح» لأبي علي الفارسي ٣٧٧ هـ ولهما بهذين الكتابين عناية تامة. كما أن للأندلسيين والمغاربة عناية بالكافي لابن النحاس ٣٣٨ هـ، والواضح للزيدي ٣٨٠ هـ، والتبصرة للصيمري... ولهم على كل هذه المؤلفات وغيرها في القرنين السادس والسابع شروح وتعليقات قيمة. فانصرف لهم لها وتعلقهم بها درايةً وحفظاً وشرحاً قلل في نظرهم من قيمة كتاب المفصل لهذا المعتزلي، فكتاب أبي القاسم السني أحب إليهم من كتاب أبي القاسم المعتزلي.

وفوق هذا كله كان كتاب سيبويه يعيش أسعد أيامه في هذا القرن السابع بالذات، فهم يروونه بالسند، ويحفظونه عن ظهر قلب، ويتعهدونه

(١) الوافي بالوفيات للصفدي: ٣/٣٦٣ والبغية: ١/١٣٤.

(٢) انظر مثلاً: التذيل والتكميل: ٢/٣٦ نسخة (الاسكوريال).

(٣) انظر: التذيل والتكميل، والبحر المحيط: ٤/٣٧٢.

بالدراسة والتعليق والشرح. ولعل أنفس شروح الأندلسيين للكتاب كانت في هذا القرن، ومنها شرح ابن خروف ٦٠٦ هـ، وشرح الصَّفَّار ٦٣٨ هـ وشرح الشُّلوبيين ٦٤٥ هـ، وشرح ابن الحَاجِّ ٦٥١ هـ، وشرح الحَقَّاف ٦٥٧ هـ، وشرح ابن الضَّائع ٦٨٠ هـ، وشرح ابن أبي الربيع ٦٨٨ هـ، وتعليقة أبي جعفر بن الزُّبير ٧٠٨ هـ... وغيرها.

وإذا عرفت عناية الأندلسيين بهذه المؤلفات وحَدَبِهِم عليها واهتمامهم بروايتها وشرحها وعرفت أيضاً أن بعض علماء الأندلس ألف في الرد عليه وانتقاده فوصل كلُّ هذا إلى طلبه العلم هناك بصورة غير مرضية، إذا عرفت هذا كله علمت أن المفصل لم يكسب الجولة التي كسبها في بلاد المشرق وإن عني به طائفة منهم.

وبعض الأندلسيين شرحه مجاملة، إمَّا لتكريم أمير أو وزير، وإمَّا للتماس من طلبه العلم، وإمَّا منافسةً لعلماء العصر. قال علم الدين الأندلسي ٦٦١ هـ^(١):

ولما رأيت أهل زماننا شغفين بكتاب المفصل كنت واحداً من رجالهم وهل أنا إلا من غزبه إن غوت

وقال علم الدين السخاوي المشرقي^(٢): «وأنتع ما أَلَّفَ وجيزاً مضبوطاً كتاب المفصل. ويقول الإمام يحيى بن حمزة العلوي ٧٤٩ هـ^(٣): لكن أحلاها مذاقاً، وأحسنها نظماً وسياقاً وأحوها للفوائد، وأجمعها للفرائد هو كتاب «المفصل». . . ولا أعلم أن مَشْرِقياً ألف في نقض المفصل والرد عليه.

واستمرت أهمية «المفصل» وسمعته مسيطرتين على أذهان أغلب طلاب العلم طيلة القرن السابع الهجري، ثم بدأت عدة كتب تنافس المفصل فتراجع أمامها ومن هذه المؤلفات كتاب «المصباح» في النحو الذي

(١) مقدمة المحصل في شرح المفصل.

(٢) مقدمة (المفصل في شرح المفصل).

(٣) مقدمة المحصل الكاشف لأسرار المفصل.

ألفه خليفة الزُمخشري ناصر بن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي ٦١٠ هـ، الذي وجد العناية من عدد غير قليل من العلماء، إلا أن شهرته لم تأت إلا متأخرة عن زمن تأليفه، وكانت العناية به في بلاد العجم وما وراء النهر خاصة.

ومنها كتاب مقدمة ابن بابشاذ ٤٧٠ هـ ويُسمى (المقدمة المحسبة) وشهرته في مصر والمغرب واليمن، وهو كسابقه لم تأت شهرته إلا متأخرة عن زمن تأليفه.

ومن ذلك كتاب «المقدمة الجزولية» لأبي موسى الجزولي ٦٠٩ هـ ويسمى: «القانون» و«الكراس» وشهرة هذا الكتاب في بلاد الأندلس والمغرب وإن كان يعد - في الحقيقة - امتداداً لكتاب «الجميل» للزجاجي، فما هو إلا تعليقات على أبواب «الجميل» جمعها الجزولي من كلام شيخه أبي محمد عبدالله بن برّي المصري ٥٨٢ هـ^(١).

وأكثر المؤلفات منافسة للمفصل كتاب «الكافية» لابن الحاجب ٦٤٦ هـ وإن كان هذا الكتاب يعد امتداداً للمفصل فهو في الحقيقة أحد مختصراته، ويلى ذلك: «اللّب» للبيضاوي، وكتاب «اللّب» للاسفرائيني.

وألف ابن معطي يحيى بن عبد النور ٦٢٤ هـ كتابين، أحدهما منظوم اسمه: «الدرة الألفية» واشتهر بألفية ابن معطي والآخر اسمه: «الفصول الخمسون» وقد شغل هذان الكتابان عدداً غير قليل من العلماء بشرحهما والتعليق عليهما.

وقد جاء بعد ذلك كتب ابن مالك ٦٧٢ هـ: «الكافية الشافية» وهو منظوم، و«الخلاصة الألفية» وهو أيضاً منظوم، و«تسهيل الفوائد» و«وهو منشور، فلم يستطع كتاب «المفصل» الظهور عليها ولم تعد له الأهمية التي كانت له بل شغل الناس بمؤلفات ابن مالك ثم بمؤلفات ابن هشام الأنصاري ٧٥٦ هـ ولم يلتفتوا إلى غيرها في العصور المتأخرة إلا نادراً ولم تزل

(١) وفيات الأعيان: ٤٨٩/٣.

لمؤلفاتهما الشهرة والغلبة إلى يومنا هذا.

وقد تَسَنَّى لي أن أجمع في هذا الفصل ما استطعت التعرف عليه من شروح المفصل وما يتعلق به من المؤلفات.

أولاً - شروح المفصل:

١ - شرح المؤلف ويسمى «حواشي المفصل».

يوجد منه نسخة «مختصرة» عن الأصل كثيرة الخروم في ليدن رقم

١٦٤.

أما نسختنا «فيما وتشستريتي» فلم يثبت لدي نسبتها إليه.

٢ - شرحُ رضيِّ الدين الطُّبَّاحِيّ؟

٣ - شرحُ تاج الأئمة الحدَّادِيّ؟

٤ - شرحُ أبي حَنِيْفَةَ؟

٥ - شرحُ يعقوب الجندِيّ؟

وهؤلاء الشراح الأربعة من تلاميذ الزمخشري، ولم أقف على هذه الشروح ولا أعلم لها وجوداً، كما أنني لم أقف على تراجم مؤلفيها، وقد ذكرهم جميعاً الإمام الاسفندري في شرحه المسمى «المقتبس»، ونسب هذه الشروح إليهم، وذكر كل واحد منهم بصفته تلميذاً للزمخشري.

٦ - شرحُ فخر الدين الرازي ٦٠٦ هـ واسمه؛ (المُحرَّر) وهو شرح

للكتاب، قيل أنه لم يتمه، وليس شرحاً للأبيات، امتدحه بعضهم وانتقده آخرون انظر تفصيل ذلك في رحلة ابن رشيد «ملء العيبة...»^(١) و«تذكرة النحاة»^(٢).. وغيرهما.

وقد وقفت على نسخة من كتاب «المحرر» لفخر الدين هذا وليس صحيحاً نسبة كتاب «عرائس المحصل...» إليه لنقل صاحب الكتاب عن

(١) ملء العيبة: ١١٧/٢٠ (نسخة الأسكوريال).

(٢) تذكرة النحاة: ٥٢٥/٢٠.

الخوارزمي ٦١٧ هـ الذي ألف كتابه ٦١١ هـ أي بعد وفاة فخر الدين الرازي ٦٠٦ هـ بخمس سنين وهناك أدلة نفي أكثر من هذا... وللعراس نسخة أخرى نسبت إلى علم الدين الأندلسي ٦٦١ هـ في مكتبة ولي الدين رقم (٣٠١٤) نسبت إليه في الفهرس فقط والنسخة غفل لم تنسب إلى أحد.

٧- شرح محمد بن سعيد المروزيّ الديباجي ٦٠٩ هـ.

من تلاميذ الزمخشري. وشرحه يسمى «المحصل» له نسختان إحداهما في مكتبة «تشتربيتي» رقم (٣١٢٨) وهي منسوبة هناك إلى العكبري، والثانية في مكتبة جامعة «برنستون» رقم (٣٢٧) نحو (ناقصة الطرفين) منسوبة في الفهرس إلى العكبري أيضاً غير أن «بروكلمان» نسبها إلى المرزوي حينما كانت النسخة في ليدن قبل أن تنتقل إلى مكتبة جامعة «برنستون». وقد صحت عندي نسبتها إلى المرزوي هذا بعد مقارنة نصوص النسختين بما نقله الإمام الاسفندري في «المقتبس» من الكتاب وهي نصوص كثيرة جداً نقل أغلب نصوص الكتاب ورمز له بعلامة (شم) وبما نقله صاحب «المنخل»... وغيرهما فتطابقت النصوص تماماً.

٨- شرح برهان الدين عبد السيد المطرزي ٦١٠ هـ لم أقف عليه.

٩- شرح الفضل بن أبي السعد العُصيفريّ ٦١٤ هـ من علماء اليمن. لم أقف عليه.

١٠- شرح أبي البقاء العكبري ٦١٦ هـ.

نسب إليه كثير من النسخ إلا أنها جميعاً لم تثبت نسبتها إليه، كما أن «بروكلمان» نسب إليه مختصر الشرح واسمه «المسترشد» في مكتبة «بنته بنكيور» في الهند رقم (١٦٠٥، ٢٠/٢٤) وعثرت على نسخة أخرى في مكتبة «طوب قبوسراي» في تركيا رقم (٢١٦١). وبعدها وقفت عليهما تبين أن نسبه إلى العكبري غير صحيحة.

ويوجد في مكتبة «هافننس» الملكية في كوبنهاجن في الدنمارك نسخة رقمها هناك: (١٧٦) نحو) تنسب إلى العكبري؟ ولم أقف عليها.

- ١١- شرحُ القاسم بن الحسين الخوارزمي ٦١٧ هـ الشرح الكبير المسمى «التَّخْمِير» وهو موضوع هذه الرسالة . وستحدث عنه بالتفصيل .
- ١٢- شرحُ القاسم بن الحسين الخوارزمي ٦١٧ هـ الشرح المتوسط المسمى «المُجْمَرَة» لم أقف عليه .
- ١٣- شرح القاسم بن الحسين الخوارزمي ٦١٧ هـ الشرح الصغير المسمى «السَّبِيكَة» لم أقف عليه .
- ١٤- شرحُ أبي العباس الخاروني ٦٢٠ هـ لم يتمه ، لم أعر عليه .
- ١٥- شرحُ ضياء الدين بن العجمي ٦٢٥ هـ وقفت على نسخة منه في مكتبة «يني جامع» رقم (١١٠٢) .
- ١٦- شرحُ عبد اللطيف البغدادي ٦٢٨ هـ «شرح أوائل المُفَصَّل» لم أقف عليه .
- ١٧- شرحُ ابن الخبَّاز الموصلِي ٦٣٨ هـ شرع فيه عدة مرات ولم يتمه وله كتاب «المِصباح في الجَمع بين المُفَصَّل والإيضاح» . لم أقف عليها .
- ١٨- شرحُ أبي العباس أحمد بن محمد المَقْدِسِي ٦٣٨ هـ لم أقف عليه .
- ١٩- شرحُ أبي العباس أحمد بن محمد الشَّرِيشِي ٦٤٠ هـ لم أقف عليه .
- ٢٠- شرحُ سيفِ الدِّين الرُّوزَنَانِي ٦٤١ هـ وقفت على مختصر له في مكتبة أياصوفيا رقم (٤٥٣٣) .
- ٢١- شرحُ أبي الحسين بن فُتُوح ٦٤٢ هـ لم أقف عليه .
- ٢٢- شرحُ أبي البقاء بن يَعِيش ٦٤٣ هـ وهو مطبوع مشهور .
- ٢٣- شرحُ عَلَمِ الدِّين السَّخَاوِي ٦٤٣ هـ واسمه «سفر السعادة» وهو شرح للمواد اللغوية (أبنية المفصل) وأضاف إلى ذلك معلومات أخرى لا

علاقة لها بالمفصل وسمى شرح المفصل تجوُّزاً، له عدة نسخ خطية وطبع طبعة قديمة وعمل على تحقيقه أخوان كريمان أحدهما في القاهرة والآخر في دمشق.

٢٤- شرح علم الدين السخاوي ٦٤٣ هـ واسمه «المفصل في شرح المفصل» له عدة نسخ وتوجد نسخة قديمة جداً من الجزء الأول في موريتانيا.

٢٥ - شرح منتخب الدين الهمداني ٦٤٣ هـ واسمه «المحصل شرح المفصل» لم أفق عليه.

٢٦- شرح ابن النجار البغدادي ٦٤٣ هـ لم أفق عليه.

٢٧- شرح أبي علي الشلوبين ٦٤٥ هـ وهو حواشي وتعليقات على كتاب المفصل أفردها بعض تلاميذه في كتاب سمي «حواشي المفصل» نقل عنه كثير من العلماء منهم ابن مالك وأبو حيان والمرادي وناظر الجيش والبغدادي... بقي منه نسختان إحداهما في مكتبة «تشستريتي» رقم (٥٠٢٦) والأخرى في مكتبة الزاوية الحمزاوية في المغرب رقم (١٢٤٨ م) ويعمل صديقنا الأخ الأستاذ حماد بن محمد الثمالي على تحقيقه ضمن رسالة الماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٢٨- شرح ابن الحاجب ٦٤٦ هـ واسمه «الإيضاح» ونسخه كثيرة جداً. حققه الدكتور موسى بناي العليلي وطبع الجزء الأول منه سنة ١٩٧٦ م في مطبعة المجمع العلمي الكردي وهذا الجزء يتضمن دراسة كتاب «الإيضاح» فقط. وعلى كتاب الإيضاح حواش سآذكرها ضمن شروح المفصل. وقد خصص ابن الحاجب قسماً من كتابه «الإمالي النحوية» للإملاء على بعض أبيات المفصل، كما أن «الكافية» لابن الحاجب اختصار للمفصل.

٢٩- شرح جمال الدين القفطي ٦٤٦ هـ لم أفق عليه.

٣٠- شرح جمال الدين بن عمرون الحلبي ٦٤٩ هـ لم يتمه. لم أفق

عليه. وصل فيه إلى كلمة «تحمدة» في المصادر. لم أقف عليه. نقل عنه عدد غير قليل من النحاة منهم تلميذه وقريبه بهاء الدين بن النحاس في - «التعليقة على المقرَّب» نقل عنه باب ما ينصرف وما لا ينصرف كله، من ورقة ٩٥ - ١١٩، نقلاً حرفياً مشيراً إلى ذلك.

٣١- شرحُ عبد الظاهر بن نشوان ٦٤٩ لم أقف عليه.

٣٢- شرحُ عبد الواحد الزمِّلَكَاني ٦٥١ هـ الشرح الكبير واسمه «المفصلُ على المفصلُ في دراية المفصلُ» في أربعة مجلدات، يوجد الجزء الثاني منه فقط في مكتبة الأسكوريال بأسبانيا رقم ٦١. اطلعتُ عليه.

٣٣- شرحُ عبد الواحد الزمِّلَكَاني ٦٥١ هـ الشرح المختصر واسمه «غاية المُحصَل في شرح المُفصَّل يوجد كاملاً في مكتبة «فيض الله» رقم (٢٠٠٩) ذكره صاحب الكشف ولم ينسبه ونسب على النسخة الأصلية إلى علم الدين الأندلسي الآتي ذكره. وفي مقدمة الكتاب ذكر المؤلف أنه اختصار لكتابه السابق «المفضل على المفضل».

٣٤- شرحُ شرف الدين المُرسِي الأندلسي ٦٥٥ هـ لم أقف عليه ذكر أنه أخذ على المفصل ثمانين موضعاً واستدل على سقمها بالبيان^(١).

٣٥- شرحُ ابن أبي الحديد ٦٥٥ هـ صاحب كتاب «شرح نهج البلاغة».

٣٦- شرحُ عبد الوهاب بن أحمد الزنجاني ٦٦٠ هـ

٣٧- شرحُ علم الدين الأندلسي ٦٦١ هـ له عدة نسخ سأحدث عنه بالتفصيل وهو أوسع شروح المفصل وأغزرها مادة وأكثرها فائدة.

٣٨- شرح أبي شامة المقدسي ٦٦٥ هـ لم أقف عليه. وله «نظم المفصل» أذكره مع من نظموا المفصل.

٣٩- شرح ابن مالك ٦٧٢ هـ صاحب «الألفية» وهذا الشرح رسالة

(١) انظر؛ عقود الجمال: ٦ / ورقة ٢٤٠، ومعجم الأدباء ٢١٠ / ١٨، وبغية الوعاة: ١٤٤ / ١.

صغيرة في شرح أبنية الأسماء في المفصل في الظاهرية رقم (١٥٩٣) وله نظم المفصل وشرح هذا النظم في كتاب سماه «نثر المنظوم وفك المختوم» توجد في برلين رقم (٦٦٣٠).

٤٠ - شرحُ محمد بن علي بن يعيش ٦٨٠ هـ (غير ابن يعيش السابق) من أهل اليمن ومن كبار علمائها، له كتاب اسمه «التهذيب في النحو» في المتحف البريطاني رقم (٩٢٩) وشرحه للمفصل لم أقف عليه مع أنه مشهور عند أهل اليمن.

٤١ - شرحُ أبي جعفر اللَّبْلِيِّ ٦٩١ هـ لم أقف عليه.

٤٢ - شرحُ مظهر الدين محمد؟ من علماء القرن السابع لم أقف على ترجمته. أتم تأليف شرحه سنة ٦٥٩ هـ وسماه: (المُكْمَلُ في شرح المفصل) نسخته كثيرة وأغلبها عليه تعليقات مما يدل على أنه كان يدرس للطلبة في عصر من العصور.

٤٣ - شرحُ محمد بن عمر الجَنْدِيِّ الخوارزمي؟ لم أقف على ترجمة المؤلف وشرحه يسمى «الإقليد». وله شرح على المصباح اسمه «المقاليدي» لهما عدة نسخ ولا صحة لما كتب على بعض نسخ الإقليد أنه أندلسي. عرفه الإمام السفناقي الآتي ذكره واجتمع به في خوارزم وأثنى عليه في مقدمة شرحه المسمى بـ (الموصل) ولا صحة أيضاً لتسميته بـ (الجُخَنْدِي) لأنه ينسب إلى (جند)^(١) التي منها يعقوب الجَنْدِيُّ المتقدم.

٤٤ - شرحُ عثمان بن الموفق الأذْكَانِي؟ واسمه «العقارب» لا أعرف عن المؤلف شيئاً إلا أنه خوارزمي مات قبل سنة سبعمائة. نقل عنه الاسفندري ٦٩٨ هـ في «المقتبس» ورمز له بعلامة «عق». وترحم عليه، ولا أعرف أحداً نقل عنه غير الاسفندري. ولم أقف على هذا الشرح.

٤٥ - شرحُ علي بن عمر بن الخليل الفقيهي الأسفندري الخوارزمي ٦٩٨ هـ واسمه «المقتبس» اقتبس شرحه من شروح المفصل السابقة عليه

(١) معجم البلدان: ١/١٦٨.

وزاد عليها من المراجع المختلفة، يوجد منه ثلاث نسخ خطية، نسخة في مكتبة جاز الله رقم (١٤٨، ١٤٩) وأخرى في مكتبة عاطف أفندي رقم (٢٤٦٥) وثالثة بها بعض النقص في مكتبة الحكيم العامة بالنجف رقم (٢١٣) ونسختي التي عليها أعتد هي نسخة جاز الله، ونسخة عاطف أفندي أجد منها. ونسخة جاز الله في مجلدين قسمتها بعد تصويرها إلى أربعة مجلدات وقمت بترقيم كل مجلد من هذه الأربعة، وعلى من أراد الرجوع إلى الإحالات التي ذكرتها أن يلاحظ هذا.

٤٦- شرح الاسفندري ٦٩٨ السابق مختصر اسمه «حواشي المفصل» ذكره في كتابة: «المقتبس».

٤٧- شرح محمد بن علي بن دُهقان النُسفي الكَبِندي ٧٠٠ هـ واسمه «المقاليد» منه نسخة في المكتبة الظاهرية رقم (١٨١٢) عام.

٤٨- شرح؛ أبي المَعالي عبد الوهَّاب البروزرادري؟ واسمه (المُحَجَّل) منه نسخة في مكتبة شيخ الإسلام (عارف حكمت) في المدينة المنورة. رقمه (١٧٩) نحو، جمعه باختصار من شرح ابن يعيش وابن الحاجب والسخاوي والأندلسي والمؤلف من علماء القرن السابع ألفه برسم أحد ملوك الشام لعله المعظم عيسى لأنه يقول فيه... مولانا الصاحب المعظم والسلطان الأعظم.. وهو شرح صغير الحجم قليل الفائدة لأن مصادره كلها موجودة.

٤٩- شرح حسام الدين السغنافي ٧١٠ هـ اسمه «الموصل». منه نسخة بخطه في مكتبة «سليم أغا» رقم (١١٦٧) وهو منسوب في الفهرس وفي بروكلمان إلى علم الدين الأندلسي ٦٦١ هـ وإنما غرَّهم ما ورد في كشف الظنون حيث قال عن شرح الأندلسي واسمه «الموصل». وله نسخة ثانية في مكتبة «شهيدي علي» رقم (٢٤٨٤).

٥٠- شرح فخر الدين الصَّلغوري ٧١٣ هـ شيخ أبي حيان واسمه «عرائس المحصل» وهو الذي ينسب إلى فخر الدين الرازي ٦٠٦ هـ تقدم ذكره.

- ٥١ - شرح عماد الدين يحيى بن أحمد الكاشي ٧٤٦ هـ لم أفق عليه.
- ٥٢ - شرح أحمد بن الحسين بن يوسف الجاربردي ٧٤٦ هـ منه نسخة في (دار الكتب المصرية) رقم (٢٢ م نحو) وهو حاشية على شرح ابن الحاجب «الإيضاح».
- ٥٣ - شرح يحيى بن حمزة العلوي ٧٤٩ هـ له نسخ متعددة ونسختي المعتمدة في هوامش التخمير وفي المقدمة هي نسخة برلين رقم (٦٥٢٥).
- ٥٤ - شرح الحسن بن قاسم المرادي ٧٤٩ هـ لم أفق عليه.
- ٥٥ - شرح محمد بن حسام الهروي توفي بعد سنة ٧٥١ هـ له نسخة في مكتبة (لا له لي) رقم (٣٤٤٩).
- ٥٦ - شرح محمد بن أبي بكر الهروي معاصر لسابقه له نسخة في مكتبة (لا له لي) رقم (٣٤٤٧).
- ٥٧ - شرح أبي القاسم بن القاسم اليميني ٧٦٠ هـ لم أفق عليه.
- ٥٨ - شرح أبي زيد محمد بن عبد الرحمن السدوسي اليميني ٧٧٤ هـ لم أفق عليه ذكر في ترجمته أنه اختصر شرح الخوارزمي ٦١٧ هـ.
- ٥٩ - شرح شمس الدين بن الصائغ ٧٧٦ هـ واسمه (المجد المؤتّل...) وابن الصائغ هذا هو محمد بن عبد الرحمن... صاحب «التذكرة» لم أفق عليه.
- ٦٠ - شرح جلال الدين التبانى الأندلسي ٧٩٢ هـ لم أفق عليه، وهو حاشية على شرح ابن الحاجب ٦٤٦ هـ المسمى «الإيضاح».
- ٦١ - شرح محمد بن علي بن هطيل اليميني ٨١٢ هـ له نسخ متعددة ونسبت نسخة من شرحه الموجودة في المتحف البريطاني إلى الإمام أحمد بن

يحيى المرتضى ٨٤٠ هـ الآتي ذكره. واسم الشرح؛ «التاج المخلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل في صنعة الإعراب» وهو شرح جيد مفيد. وقفت على بعض نسخه واعتمدت على نسختي المتحف البريطاني ونسخة مكتبة آل عبد القادر بالأحساء في بعض التخريجات.

٦٢- شرح أحمد بن يحيى المرتضى ٦٤٠ هـ واسمه «المكمل...» منه عدة نسخ في اليمن، وذكرت قبل قليل أن نسخة المتحف البريطاني نسبت إليه وهي من تأليف ابن هطيل ٨١٢ هـ ومكتبة الجامع الكبير بصنعاء تحتفظ بنسخ متعددة من الشرحين معاً.

٦٣- شرح أحمد بن داود الخالدي اليمني ٨٨٠ هـ لم أقف عليه.

٦٤- شرح أحمد بن محمد بن لقمان اليمني ١٠٣٩ هـ لم أقف عليه.

٦٥- شرح عبد العزيز بن أبي الغنائم الكاشي لم أقف على سنة وفاته، وهذا الشرح موجود بخط مؤلفه في مكتبة «ملي» بيران كذا ذكر في الفهرس رقم (١٣٩٢).

٦٦- شرح المفصل لمحمد طيب المكي الهندي واسمه «الوشاح الحامدي...» طبع في الهند (المطبعة السعدية) سنة ١٣١٨ هـ.

٦٧- شرح محمد بن عبد الغني واسمه «المؤول في شرح المفصل» طبع في كلكتا سنة ١٣٢٢ هـ.

٦٨- وذكر من شروحه شرح يسمى «الموشح» لم أقف عليه ولا على مؤلفه. ذكره البغدادي في الخزانة: ١١٩/٤.

٦٩- شرح المُظفري؟ نقل عنه البغدادي في الخزانة: ٢٢٢/٢ - ٢٣٤، ٢٣٧.

شُروحٌ مجهولةُ المؤلفِ :

٧٠- شرح في المكتبة الملكية بالرباط.

٧١- شرح في مكتبة ابن يوسف في مراكش «ناقص الآخر».

٧٢- شرح آخر في المكتبة نفسها «جزء» غير السابق اطلعت عليهما.
٧٣- شرح في مكتبة المتحف العراقي «الجزء الرابع».
٧٤- شرح في مكتبة «رباط مظهر» في المدينة المنورة «قطعة منه».
٧٥- شرح مجهول في المتحف البريطاني مؤلفه أندلسي كما يبدو
رقمه (١٢٤٤).

٧٦- شرح مجهول في طهران في مكتبة «ملي» كتب سنة ٧١٦ هـ
رقمه (١٤٩٥ م).
٧٧- شرح مجهول في طهران غير السابق في مكتبة (فيضية) رقمه
(١٢٢٤).

٧٨- شرح مجهول المؤلف في مراد منلا رقم (١٦٨٥).
٧٩- حاشية جيدة جميلة الخط في تونس المكتبة الوطنية وهي مفيدة.
٨٠- شرح مجهول في «قونية» لم أطلع عليه.
أمّا الشرح الموجود في المتحف البريطاني رقم (٧٤٧٢٥) والمنسوب
إلى محمد بن محمد بن الخطيب الفسرخاني فهو نسخة من شرح ابن
الحاجب المسمى بـ «الإيضاح» والفسرخاني ما هو إلا ناسخ للكتاب فقط.

ثانياً- شروح الأبيات :

٨١- شرح أبيات المفصل لمكي بن ريان الماكسيني لم أقف عليه.
ذكره البغدادي في خزانة الأدب.

٨٢- شرح أبي البركات المبارك بن أحمد بن المستوفي الأربلي
٦٣٧ هـ واسمه «إثبات المحصل من نسبة أبيات المفصل» وهو أجود شروح
أبيات المفصل وأوفاهما. وقفت على نسخة منه وأنا الآن بصدد تحقيقه.

٨٣- شرح الحسن بن محمد الصغاني ٦٥٠ هـ. لم أقف عليه.

٨٤- شرح أبيات المفصل المسمى بـ (المنخل...) تعاون على تأليفه
أحمد بن أحمد بن عطاء البخاري؟ وشيخه عز الدين المراغي ٦٦٦ هـ وقفت
على ثمان نسخ خطية منه وهو شرح جيد.

٨٥ - شرحُ عفيف الدين ربيع بن محمد الكوفي ٦٨٠ هـ. شرح أبيات
المفصل مع شرحه أبيات كتاب سيبويه منه نسخة في مكتبة بني جامع رقم؛
(١٠٦٤).

٨٦ - شرحُ أبيات المفصل لفخر الدين الخوارزمي كثير النسخ جداً،
وعلى طرر أغلب نُسخه هوامش كثيرة مما يدل على أنه يقرر على الطلبة
وقفت على أكثر من اثنتي عشرة نسخة. ذكره صاحب الكُشف ولم ينسبه إلى
أحد. ونقل عنه البغدادي في عدة مواضع من الخزانة: ٩/١، ٤٩/٢، ٨٠،
٨٩، ٩٧، ٩٩... وسماه في مقدمة الخزانة؛ «التخمير» ولم أجد هذه
التسمية على أي نسخة منه ونسبه لبعض فضلاء العجم.

ولا أدري من فخر الدين الخوارزمي هذا؟ ويظهر لي أنه توفي في
أوائل القرن الثامن وأقدم نسخه التي عثرت عليها نُسخَت سنة ٧٧٩ هـ وهي
نسخة «أياصوفيا» رقم (٤٤٧١).

وقد عرفت عدداً من العلماء ممن يُسمَى كل واحد منهم فخر الدين
الخوارزمي وعاش في الفترة التي أُظنُّ أن الكتاب أُلّف فيها إلا أنني لم
أجد في تراجمهم ما يفيد أن أحداً منهم هو صاحب هذا الكتاب ولا ما يغلب
على ظني أنه هو. وأول الكتاب: الحمد لله وهو بالحمدِ جديرٌ... ونقل
صاحبه عن «التخمير» كثيراً.

٨٧ - شرحُ أبيات المفصل ينسب لعدة علماء منهم (مصنّفك) وأبو بكر
الشيرازي وزين العرب.. ونسخه أكثر عدداً من سابقه. ذكره صاحب
الكشف ولم ينسبه إلى أحد. أوله: الحمد لله الذي فضل الإنسان بفضيلة
البيان.. وهو كتاب مختصر قليل الفائدة.

أحلت عليه بالهوامش باسم زين العرب لأنه هو الذي يترجح عندي أنه
مؤلفه. والله أعلم.

٨٨ - شرح محب الدين الدمشقي. دار الكتب المصرية التيمورية رقم
(٦٣٠).

٨٩- شرح القاضي محمد بن سليمان بن محمد الخطيب الفسوي؟ دار الكتب المصرية «التيمورية» رقم (٥٨٨) رأيتهما في الفهرس هناك ولم أطلع عليهما.

٩٠- حلُّ أبيات المفصل ذكر بروكلمان أن منه نسخة في طشقند رقم ١٠٧ رقم ١١.

٩١ - شرح أبيات المفصل، في مكتبة حسين جلبي في بورصة رقم (١١٣٤) كذا في الفهرس ولم أقف عليه.

٩٢- شرح أبيات المفصل مجهول المؤلف وهو غير الكتب السابقة قطعاً «الظاهرية» ورقمه هناك (١١٤٦).

٩٣- ووقفت على شرح لأبيات الكشاف مجهول المؤلف ذكر مؤلفه في خطبته أنه شرح أبيات المفصل وهذا الكتاب غير كتاب محب الدين الدمشقي الذي تقدم ذكره، مع أن محب الدين شرح أبيات الكتابين.

٩٤- شرح أبيات المفصل لبدرالدين النعساني وهو مطبوع في هامش كتاب المفصل في طبعة سنة ١٣٢٤ هـ.

ثالثاً - مختصرات المفصل:

٩٥ - اختصار عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندراني ٦١٢ هـ. ومنه نسخة جيدة في المكتبة الوطنية بتونس وقفت عليها وهي نسخة نادرة ثمينة.

٩٦- اختصار ابن الحاجب «الكافية» مشهورة وعليها شروح كثيرة أكثر من شروح المفصل نفسه.

٩٧ - اختصار المفصل لشمس الدين القنوي ٧٨٨ هـ منه نسختان في مكتبة (أياصوفيا) طلبتهما فاعتذر الموظف هناك بعدم وجودهما تلك الساعة.

رابعاً - نظم المفصل:

٩٨ - نظم المفصل لأبي شامة المقدسي.

- ٩٩- نظم المفصل لابن مالك واسمه «المؤصل» .
١٠٠- نظم المفصل لطاؤوس العراقي .
١٠١- نظم المفصل لأبي نصر فتح بن موسى الجزيري الخضراوي
القصري .

خامساً - تقليد المفصل:

- ١٠٢- قلده أحمد بن بهرام بن محمود ذكره بروكلمان^(١) وذكر أن منه نسخة في المتحف البريطاني رقم (١٤٨٥، ٨٢٦) .
١٠٣- وقلده محمد بن عبد الله التَّجِيبيّ القرطبي ٦٤١ هـ، قال ابن عبد الملك المراكشي في التكملة^(٢)، في ترجمته: وقفت على مجموع له في النحو بخطه على منحنى الزمخشري في مفصله وكأنه مختصر منه .

سادساً - الردُّ على المفصل:

- ١٠٤- ردُّ عليه ابن معزُوز القَيْسيّ الأندلسي ٦٢٥ هـ في كتاب سماه: «التنبيه على أغاليط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه» نقل عنه أبو حيان في التذيل والتكميل في عدة مواضع . وفي كتابه؛ هداية السالك:
. ٢٣١

(١) تاريخ الأدب العربي : ٢٢٧/٥ .

(٢) الذيل والتكملة : ٢٩٧/٦ .

الفصل الثالث

دراسة كتاب التخمير

وفيه المباحث التالية:

- ١ - ضبط اسم الكتاب .
- ٢ - أجزاءه .
- ٣ - زمن تأليفه .
- ٤ - مصادره .
- ٥ - شواهد .
- ٦ - أثره فيمن بعده .
- ٧ - منهج المؤلف فيه .
- ٨ - آراؤه الخاصة وردوده على العلماء .
- ٩ - مخالفاته للزمخشري .
- ١٠ - منهجه النحوي وموقفه من مسائل الخلاف .
- ١١ - مقارنته بشرح الأندلسي .
- ١٢ - مقارنته بشرح ابن يعيش .
- ١٣ - وصف نسخه الخطية المعتمدة في التحقيق .

١ - ضبط اسمه :

هو التَّخْمِيرُ؛ بناءً مثناةً فوقيةً، فحاءً منقوطةً، فميمً، فياءً مثناةً تحتيةً فراءً مهملةً. إمَّا من قولهم: خَمَّرَهُ يُخَمِّرُهُ تَخْمِيرًا، بمعنى: غَطَّاهُ، والتَّخْمِيرُ التَّغْطِيَةُ، يقال: خَمَّرَ وَجْهَهُ، وخَمَّرَ إِنْاءَهُ: أَي غَطَّاهُ.

وإما أن يكون من قولهم؛ خامر الرجلُ بَيْتَهُ، وخَمَّرَهُ، أي لَزَمَهُ فلم يبرحه. وإما أن يكون من قولهم: خَمَّرَ الرَّجُلُ عَجِيْنَتَهُ، أي وَضَعَ فِيهَا الخَمِيرَةَ حتى تجود وإما أن يكون مأخوذاً من خَمْرَةَ النَّبِيذِ والطَّيْبِ، أي وجدت رائحته. هذه المعاني لمادة «خَمَّرَ» هي التي يحتمل أن يكون المؤلف لمعها عند التسمية أو لمع أحدها.

والذي يخيل إليَّ أن المعنى الأول هو الأقرب إلى الاحتمال، وهو التغطية ويكون قصد المؤلف المعنى المجازي للتغطية أي أنه غطى مباحث المفصل تغطية كاملة حتى لم يبق منه مبحث إلا وفاه حقه من الشرح والإيضاح والبيان.

وقد ورد اسمه في كثير من المصادر المخطوطة والمطبوعة محرِّفاً إلى التَّجْمِيرِ، والتَّحْمِيرِ والتَّحْبِيرِ، والتَّخْبِيرِ والتَّحْيِيرِ... وهذا كله مرده إلى تحريف النَّسَاحِ أولاً ثم يجدها بعض أهل العلم ممن لم يقف على الكتاب ولم يتحقق اسمه على جهة الصواب فيأخذ بها.

أما الذي جعلني أجزم بأن اسم الكتاب : «التخمير» فأمر منها :

١ - جميع نسخ الكتاب كتبت عليها العبارة واضحة لا لبس فيها، كما وردت في آخر كل نسخة.

٢ - أن المؤلف قال في مقدمة الكتاب : «فلما حَمَرْتُ جملَه وتفصيلَه تَخْمِيرًا هكذا بكلِّ النُّسخ.

٣ - ما ورد في : إنباه الرواة للقفطي في ترجمة ابن يعيش : ٤/٤١ أثناء مدحه لشرح ابن يعيش قال : «ولوراه الخوارزمي المدعوب - (صدر الأفاضل) لما تعرض لشرحه فشرحه . . . ثم قال ؛ وسماه ؛ «التَّخْمِير» لما خامره من الجهلِ بالبلاغة في العبارة.» فقال خامر ليجانس بها التَّخْمِير. ولم يثبت عن أحد من العلماء الذين وقفوا عليه ونقلوا عنه وعرفوه ما يخالف هذه التسمية.

٢ - حجم الكتاب وأجزاؤه :

يعتبر ابن الشعار ٦٥٤ هـ أقدم من عرف بالكتاب ذاكراً لأجزائه فقد جاء في عقود الجمان : ٥/٢٩٨ : وله تصانيف كثيرة منها «التَّخْمِير في شرح المفصل» في نحو ثلاثة أجيال. أمَّا شهرة الكتاب فهي أقدم من هذا بكثير. وذكره ياقوت في معجم الأدباء ١٦/٢٥٣ دون تحديد أجزائه. قال : وكتاب التخمير في شرحه أيضاً «بسيط». وبعد ذلك تكاد تتفق كتب التراجم على أنه في ثلاث مجلدات.

أما المؤلف نفسه الذي حرص على تدوين انتهائه من الكتاب محدداً ذلك باليوم والشهر والسنة في كل النسخ التي وقفت عليها من آثاره، فلم يحدد تجزئة معينة لكتابه هذا. والنسخ التي وصلت إلينا من «التخمير» تدل على أنه ليس هناك تجزئة من عمل المؤلف، وإنما تركه المؤلف في سفر ضخم تناقله بعده النساخ، فمنهم من ينقله في مجلد واحد، ومنهم من ينقله في مجلدين، ومنهم من ينقله في ثلاث مجلدات حسب نوع الخطِّ والورقِ ولذلك كانت عبارة ابن الشعار دقيقة حينما قال؛ في نحو ثلاثة أجيال، ولم يجزم بذلك لاختلاف نسخه.

أما النسخ التي وقفت عليها من الكتاب وعددها ثلاث نسخ فتدل واحدة منها على عدم التجزئة وهذا ما يؤيد ما ذهبت إليه من أن التجزئة ليست من عمل المؤلف، وهي أقدم النسخ وأقربها إلى حياة المؤلف فقد نسخت سنة ٦٢٦ هـ أي بعد وفاة المؤلف بتسع سنين، أما النسختان الثانية، والثالثة فهما الجزآن الأول والثاني من نسختين مختلفتين وكل واحدة منهما من نسخة ذات جزئين، ولا تدل هذه التجزئة على أنها من عمل المؤلف.

٣- زمن تأليفه :

يبدو أن كتاب «التخمير» من آخر مؤلفاته فقد أتم تأليفه كما يقول هو في نهاية الكتاب: في ضحوة يوم الأحد السابع عشر من شعبان سنة إحدى عشرة وستمائة وهذا التاريخ قبل وفاته بست سنين فقط. وإذا كنا نجزم بأن تسعة كتب من مؤلفاته تسبق هذا الكتاب تأليفاً وهي: «المجمرة» و«السبيكة»، و«الضرام»، و«اليميني»، و«التوضيح»، و«البدائع»، و«زوايا الخبايا» و«شرح المفرد والمؤلف»، و«لهجة الشرع». إذا كنا لا نشك في أن هذه المؤلفات كلها سبقته تبين لنا فعلاً أنه من آخر مؤلفاته، وقد أوضحت في فصل مؤلفاته زمان تأليف بعض هذه الكتب، وإحالة الخوارزمي فيها على كتبه الأخرى.

٤- مصادر الكتاب :

استمد الخوارزمي مادة كتابه العلمية التي جمعها من ثلاثة روافد هي :

١- ما سمعه من شيوخه وأقرانه.

٢- ما نقله من المصادر التاريخية.

٣- ما استنتجه هو من آرائه الخاصة وتصوراته.

فأما ما سمعه من شيوخه وأقرانه فإنه - في الغالب - لم يدون في كتاب، والخوارزمي كما قلنا سابقاً يعتمد إخفاء أسماء شيوخه بأن صرح بهم بصورة مبهمة كقوله: أخبرني بعض شيوخي، وأخبرني بعض الأدباء، وأخبرني بعض المتفقهة البخارية، أخبرني بعض إخواني من الأفاضل،

وأخبرني بعض الأدباء البنائكية، وأخبرني بعض الأدباء اليابسة... وهكذا ولم يصرح باسم أحد منهم في التخمير إلا الإمام منشىء النظر رضي الدين النيسابوري فإنه قال في التخمير: ٢٩١/١: وحكى لي الأستاذ منشىء النظر رضي الدين النيسابوري...

أما استنتاجاته وآراؤه الخاصة وتصوراته فإني سأعقد لها مبحثاً خاصاً بها إن شاء الله تعالى.

وأما المصادر المختلفة التي رجع إليها وهي ما يهمنا بشكل خاص هنا فبلغ مجموعها ما يزيد على خمسين كتاباً في مختلف الفنون.

وهو يركز بشكل خاص على كتاب سيويه ١٨٠ هـ وحماسة أبي تمام ٢٣١ هـ. ثم على بعض كتب أبي علي الفارسي ٣٧٧ هـ حيث ذكر منها: «تكملة الإيضاح»، و«الحجة»، و«المسائل القصيرية»، و«المسائل الشيرازيات».

وذكر من كتب عبد القاهر الجرجاني ٤٧١ هـ: «المقتصد شرح الإيضاح» و«دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» و«شرح المائة» و«المفتاح في الإعراب».

ومن مؤلفات الزمخشري ٥٣٨ هـ ذكر: «حواشي المفصل» و«أساس البلاغة» و«المستقصى في الأمثال» و«شرح المقامات» و«نوابغ الكلم» و«ربيع الأبرار» و«القسطاس المستقيم» في العروض.

ويليها في الأهمية «شرح الكتاب» للسيرافي ٣٦٨ هـ، و«الأصول» لابن السراج ٣١٦ هـ، أما في شرح المفردات اللغوية فيعمل على «الصحاح» للجوهري ٣٩٣ هـ كما نقل عن كتاب «العين» و«الحروف» لأبي عمرو الشيباني ٢٠٦ هـ، والإصلاح لابن السكيت ٤٢٤ هـ، و«غريب المصنف» و«الأمثال» لأبي عبيد ٢٢٤ هـ، وعن «الكامل» للمبرد ٢٨٦ هـ و«ما تلحن فيه العامة» لأبي حاتم ٢٤٨ هـ، و«الزاهر» لابن الأنباري ٣٢٨ هـ و«الأمثال» لحمزة الأصفهاني ٣٦٠ هـ، و«ديوان الأدب» للفارابي، و«التلث» له

و«تكملة العين» للخارزنجي، و«الحصائل» لأبي الأزهر البخاري، و«التهذيب» للأزهري ٣٧٠ هـ، و«الخصائص» لابن جني، و«سر الصنعة» له أيضاً، و«المجمل» لابن فارس ٣٩٥ هـ، و«المُعَرَّب» للجواليقي ٥٤٠ هـ، و«تكملة ما تلحن فيه العامة» له.

كما رجع إلى كتاب: «الأغاني» لأبي الفرج ٣٥٦ هـ، و«البصائر والذخائر» لأبي حيان التوحيدي ٤٠٠ هـ، و«اليمينِي» للعتبي ٣٢٧ هـ، و«فتوح ابن أعثم» و«الاستيعاب» لابن عبد البر ٤٦٣ هـ، و«الأنساب» للسمعاني ٥٦٢ هـ و«معاني الحروف» لابن الدهان ٥٦٩ هـ، ونقل عن كتاب «العين» ولم ينسبه إلى الخليل.

هذه هي مصادر الخوارزمي في «التخمير» التي صرح بالنقل عنها والاستفادة منها وضعت أغلبها في فهرس خاص بها في آخر الكتاب مبيناً أرقام صفحات ورودها ونقله للنص في أكثر الأحيان أميناً، فإذا نقل عن الكتاب نقلاً حرفياً قال في نهاية النص: هذه ألفاظه.

وإذا لم يكن النقل حرفياً قال: هذا محصول كلامه.

فإذا قارنت ما نقله الخوارزمي بمصدره الأصلي فإنك لا تجد هناك فرقاً إلا كما يكون بين اختلاف النسخ من فروق طفيفة كوضع كلمة مكان كلمة ترادفها أو زيادة حرف أو كلمة أو نقصهما.

ونقل المؤلف عن كتب ولم يصرح بها، مكتفياً بذكر مؤلف الكتاب فيقول مثل: قال المبرد، وقال الأخفش، وقال ثعلب، وقال أبو علي، وقال ابن جني، وقال ابن الأنباري، وقال الجرجاني... ولا يصرح بالكتاب الذي ينقل عنه وبعضهم له غير كتاب، فيحتاج العثور على النص إلى وقت وجهد، نقل عن المبرد في عدة مواضع ووجدت النصوص في «المقتضب» و«الكامل» ونقل عن الأخفش ووجدته في «معاني القرآن» له، ونقل عن ثعلب ووجدته في «المجالس» وعن أبي علي ووجدته في «كتاب الشعر» له، وعن ابن جني ووجدته في كتاب: «المحتسب» له، وابن الأنباري ووجدته

في كتاب: «الوقف والابتداء» له والرّماني ووجدته في «شرح الكتاب»...
ولعل الخوارزمي لم يغفل الإشارة إلى هذه المؤلفات إلا لأنه لم ينقل
عنها مباشرة بل نقل عنها بواسطة مراجع أخرى نقلت عنها.

وقد يهمل المصدر تماماً ويهمل صاحب النص ويدعيه لنفسه، ويوهم
أنه من كلامه هو، وهذا - وإن كان قليلاً في التّخمير - إلا أنه يُسيء إلى الثّقة
التي كسبها في تحريه الدّقة في نسبة النصوص بقوله: هذه ألفاظ فلان، وهذا
محصول كلام فلان وكذا قال فلان في كتاب كذا.

ومن الذين استفاد منهم، وأهمل ذكرهم وذكر كتبهم ابن السّيرافي أبو
محمد يوسف بن الحسن السّيرافي، فقد نقل عن «شرحه لأبيات الكتاب»
نصوصاً كثيرة وأدعاها لنفسه، ولم يذكر ابن السّيرافي ولا كتابه بتاتاً، لا في
التّخمير، ولا في مؤلفاته الأخرى التي وقفت عليها. والنّصوص التي نقلها
عنه كثيرة جداً وقد أشرت إليها في هوامش التحقيق.

ولست أدري هل نقل الخوارزمي من كتاب ابن السّيرافي مباشرة؟ أو
نقل عن «شرح أبيات الكتاب للزمخشري» الذي قال عنه أبو جعفر اللبلي
٦٩١ هـ في «وشي الحلل في شرح أبيات الجمل»: ورقة: ٢: «قال
الزمخشري في شرح أبيات الكتاب»: ... ثم قال وذكر أيضاً أبو محمد بن
السّيرافي في «شرح أبيات كتاب سيبويه» أيضاً ومن ثم نقله الزّمخشري وكثيراً
ما ينقل منه الزّمخشري ولا ينسبه إليه، ويوهم بذلك أنه كلامه».

وذكر بعض الإخوة الباحثين^(١) أنّ كتاب الزّمخشري في مكتبة المتحف
في تركيا وأنه يقع في (١١٢) ورقة ولم أعثر عليه هناك. ويبدو أنه ضمن
مجموع لم يذكر فيه اسمه، ولا يمكن لنا التأكد من هذه القضية إلا بعد
الوقوف على الكتاب.

وعلى أية حال فالخوارزمي نقل ولم يشر وادّعى النص لنفسه وهو ليس

(١) انظر مقدمة كتاب ربيع الأبرار، ومقدمة كتاب «المحاجة بالمسائل النحوية».

له. سامحه الله وغفر له. ولا أعرف كتاباً غيره نقل عنه وأغفل ذكر اسمه واسم مؤلفه.

وقد ينقل عن السيرافي والرماني والفارسي ولا يصرح بكتهم التي ينقل عنها إلا أن إيراده لأسمائهم شفع له في عدم ذكر مصادرهم وإليك هذا النص ٤٤٧/٢: «قال المشرح: «الدليل على أن ألف فعلى ليست إلحاقية أنه ليس في كلامهم فعلال في غير المضاعف نحو زلزال وقلقال، أما ما يحكيه البغداديون من قولهم خزعال فليس عند أصحابنا بثبت». وهذا كلام الفارسي بنصه في «المسائل الشيرازيات».

٥ - شواهد:

استشهد الخوارزمي في شرحه بكثير من الآيات القرآنية وأورد بعض القراءات لمختلف القراء كما استشهد ببعض أحاديث النبي ﷺ وآثار الصحابة وبلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها في النصف الأول من الكتاب ثمانية عشر حديثاً، عدا الآثار. واستشهد بأمثال العرب وأقوالها، وكثرة استشهاده بها يلفت النظر مما يدل على أنه يحفظ منها شيئاً كثيراً، ويقوي ما ذهب إليه المستشرق (زلهاميم) من أن أبا محمد ألف في الأمثال. واستشهاده بالآيات القرآنية بقراءاتها المختلفة وبيعض الأحاديث والآثار والأمثال وأقوال العرب شيء مألوف سبقه إليه النحويون، ولم يخالفهم في شيء من ذلك.

أما شواهد الشعر:

فقد استشهد الخوارزمي بعدد غير قليل من الشواهد الشعرية إضافة إلى ما ورد في أصل المفصل وعددها يزيد على أربعين وأربعمائة بيت، وبالإضافة أيضاً إلى ما كمله من الشواهد التي وردت ناقصة في المفصل، وإلى تنمة الأبيات التي لا يظهر المعنى إلا بها مجتمعة كإيراد ما قبل البيت وما بعده وهو كثيراً ما يفعل ذلك.

وشواهد الخوارزمي التي استشهد بها هو في شرحه بعض قائلها ممن يحتج بشعره وبعضهم ممن لا يحتج بشعره أورد منها في النصف الأول فقط

أربعين بيتاً. فهل يرى أنها حُجَّة؟.

قال في التَّخْمِير: ٢٩٧/١؛ فإن سألت؛ لم احتججت لتصحيح كلامك بيت رجل لا يحتج بشعره؟! أجبت: لوجهين، أحدهما؛ أن الرَّجُل كما هو من الشعراء فهو أيضاً من الأدباء، ولو نقلت عنه كلاماً منشوراً للزمك بقوله، فكيف إذا كان منظوماً؟!.

الثاني: إن هذا نقل في المعنى لا في اللفظ فيجوز الاحتجاج بقوله. قال ابن جني: المُحَدِّثُونَ يَحْتَجُّ بِهَمَّ فِي الْمَعَانِي كَمَا يَحْتَجُّ بِالْقَدَمَاءِ فِي الْأَلْفَاظِ.

ولست مع هذا أعتقد أن الخوارزمي يُجِيزُ الاحتجاجَ بِشَعْرِ الْمُحَدِّثِينَ فأغلب الشعر الذي أورده لهم يسبقه بمثل قوله؛ وممَّا يُؤْنَسُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَفِي شَعْرِ فَلَانٍ... وما أشبه ذلك من العبارات التي تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يوردها لِلتَّنْظِيرِ بِهَا وَالتَّمْثِيلِ أحياناً ولا يعتبرها شواهد تبني عليها القاعدة النحوية.

٦ - أثره فيمن بعده :

ما إن فرغ الخوارزمي من كتابه حتى تناقلته الأيدي، وطار صيته في الآفاق واشتهر - في حياة مؤلفه - في الشام والعراق، نقل عنه الأندلسي الذي أتم شرحه سنة تسع عشرة وستمائة، واعتمد عليه اعتماداً كاملاً حتى إن الإنسان ليستطيع أن يستخرج من شرح الأندلسي نسخة لا تنقص إلا يسيراً. وقد بلغت النصوص التي نقلها وصرح بذكر الخوارزمي فيها في الجزء الأول فقط أكثر من أربعين ومائة نص. ولا بد أن الأندلس اطلع على شرح الخوارزمي قبل أن يشرع في شرحه بزمن وأنه قرأه قراءة كاملة بفهم وتدبر ودراية، وهذا يظهر جلياً في تتبعه سقطاته والردّ عليه.

وقد عرفنا فيما سبق أن ياقوت الحموي اجتمع بصدر الأفاضل في داره بخوارزم سنة ٦١٦ هـ وأثنى عليه فلا يبعد أنه أحضر معه نسخة من الكتاب لا سيما أنه كتيبي، عالم، تاجر، ويهوى هذا اللون من التأليف، وأعتقد بأن الأندلسي كان يمتلك نسخة قبل هذا التاريخ فلعل أحد

الخوارزميين القادمين إلى العراق أحضر معه نسخة تناقلها الناس عنها.

قال ابن الشعار الموصلية ٦٥٤ هـ في عقود الجمان : ٢٩٨/٥ أنشدني أبو المؤيد الخاصي الخوارزمي قال أنشدنا أبو محمد لنفسه . . وأنشد أبياتاً ذكرتها في مبحث تلاميذ الخوارزمي . فأنت ترى كيف تروى أشعاره بواسطة الخوارزميين لأدباء العراق لذلك لا أستبعد أن تروى مؤلفاته هناك أيضاً . ولعل الخاصي هذا هو واسطة رواية مؤلفاته عندهم .

وفي القرن السابع الذي ألف فيه الكتاب نقل عنه عدد غير قليل من العلماء عرفت منهم ابن المستوفي الإربلي ٦٣٩ هـ في كتابه : «إثبات المحصل» وابن عمرون الحلبي ٦٤٦ هـ في شرحه للمفصل، والشرح مفقود ولكن إليك هذا النص المنقول عنه . قال الإمام أحمد بن يوسف الرعيني في شرح ألفية ابن معطي ؛ نسخة برلين رقم : ٦٥٥٤ ورقة : ٥١ «ولما ردّ الشيخ شمس الدين؟ ابن عمرون الحلبيّ على صدر الأفاضل قال : إلا أنه أساء فهماً فأساء أدباً» .

ونقل عنه الزمّلكاني ٦٥١ هـ في شرحه على المفصل أحدهما : (المفضل على المفضل . . .) والآخر : (غاية المحصل) في مواضع كثيرة منهما بعضها بعزو وبعضها بدون عزو والأندلسي ٦٦١ هـ في شرحه للمفصل كما أسلفنا . وعز الدين المراغي ٦٦٦ هـ في «المنخل في إعراب أبيات المفصل» ، ونقل عنه ابن أياز البغدادي ٦٨١ هـ في مواضع مختلفة من مؤلفاته منها «المحصل في شرح الفصول» و «قواعد المطارحة» و «شرح ضروري التصريف لابن مالك» .

وعفيف الدين ربيع بن محمد الكوفي ٦٨٢ هـ في كتابه : «شرح شواهد سيبويه والمفصل» ، وتاج الدين محمد بن أحمد الاسفرائيني (الفاضل) ٦٨٤ هـ في كتابه : «فاتحة الإعراب . . .» وفخر الدين الاسفندري ٦٩٨ هـ في شرحه للمفصل المسمى : «المقتبس» نقل أغلب كتاب «التخمير» ورمز له بعلامة (تخ) والكبندى النسفي محمد بن دهقان ٧٠٠ هـ في كتابه «المقاليد شرح المفصل» وهو مغرم بالردّ عليه . كما نقل عنه عماد

الدين الكاتبي من علماء القرن السابع في كتابه: «شرح المفتاح» للسكاكي .
وفي القرن السابع دخل كتاب «التخمير» بلاد اليمن واستفاد منه
علمائها وآية ذلك أن نسخة المتحف البريطاني كتبت في حصن ظفار قرب
صنعاء سنة ٦٨٦ هـ فمن المؤكد أن الكتاب كان في اليمن قبل هذا التاريخ .

قال الإمام يحيى بن حمزة العلوي اليمني ٧٤٩ هـ : في أول شرحه
المسمى : (المُحَصَّل الكاشِف لغوامض المُفَصَّل) : لم يصل إلى ديارنا من
شروحه النَّفِيسَة إلاَّ شرحان فالشرح الأول للشيخ العالم النحرير أبي محمد
القاسم بن الحسين الخوارزمي المعروف بـ (صدر الأفاضل) .

وبعد القرن السابع الهجري كثر النقل عنه .

ففي القرن الثامن نقل عنه : السُّغْنَاقي في كتابه «الموصل» ، والإمام
فخر الدين الصلغوري ٧١٣ هـ الذي أعتقد أنه هو مؤلف «عرائس
المحصل» . وعلى أية حال فكتاب «العرائس» من تأليفات أهل هذا القرن ،
ونقل عنه الكبندي علي بن محمد المتوفى سنة ٧١٧ هـ في شرحه للمفتاح ،
والإمام يحيى بن حمزة العلوي ٧٤٩ هـ وابن عقيل ٧٤٩ هـ ، والمرادي
٧٤٩ هـ وأبو حيان ٧٥٤ هـ ، وابن هشام ٧٦١ هـ وناظر الجيش ٧٧٨ هـ ،
وأحمد بن يوسف الرُّعِينِي ٧٧٩ هـ ، وفخر الدين الخوارزمي من أهل هذا
القرن وهو الذي يلقبه البغدادي في خزانه الأدب بـ (بعض فضلاء العجم) في
شرحه لأبيات المفصل ، وشرحه لأبيات الإيضاح . وممن نقل عنه من أهل
هذا القرن محمد بن أحمد الزُّوزني في كتابه : «شرح اللُّباب» للاسفرائيني .

وفي القرن التاسع نقل عنه ابن هُطَيْل ٨١٢ هـ إمام نحاة اليمن آنذاك
في كتابه شرح المفصل المسمى «التَّاج المُكَلَّل بجواهر الآداب . . .» وأثنى
على شرح الخوارزمي وانتقده في مواضع متعددة . والدَّامِينِي ٢٢٨ في شرح
المغني والإمام أحمد بن يحيى المرتضى ٨٤٠ هـ في شرح المفصل
المسمى «المكمل الكاشف لغوامض المفصل» .

وممن نقل عنه فأكثر من أهل هذا القرن الكرمانلي في شرحه شواهد

الموشح للخبيصي منه نسخة جيدة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت في المدينة المنورة كتبت سنة ٨٧٦ هـ رقمها هناك (١٣٦) نحو.

وفي القرن العاشر نقل عنه: الأزهري ٩٠٥ هـ والسُّيوطي ٩١١ هـ.

وفي القرن الحادي عشر نقل عنه ابن المنلا الحنفي ١٠١٠ هـ، وابن وحيي زادة ١٠١٨ هـ، والبغدادي ١٠٩٣ هـ.

وفي القرن الثاني عشر نقل عنه الصبان ١٢٠٥ هـ، والبستيوشي الكردي في كتابه «شرح كفاية المعاني في حروف المعاني».

٧ - منهج الخوارزمي في تأليف الكتاب :

لا يختلف منهج الخوارزمي في تبويب المسائل النحوية عن منهج الزمخشري في ترتيب المُفَصَّل، وكتاب المفصل مقسم إلى أربعة أقسام، قسم الأسماء وقسم الأفعال، وقسم الحروف، وقسم المشترك وكل قسم من هذه الأقسام ينقسم إلى أبواب ثم إلى فصول. وسار الخوارزمي على هذا التنسيق وارتضاه ولم يعترض عليه كما فعل الأندلسي ثم قدم مقدمة لشرحه بيّن فيها فضل كتاب المفصل وأوضح فيها أنه حلق عليه قريباً من ثلاثين سنة وأنه شرحه شرحاً آتياً على جميع ما أشكل فيه من لفظ ومعنى .

وعلم من نص أوردته في آخر الكتاب : ٢ / ورقة : ٢٨٣ أن الخوارزمي شرح المفصل شرحين، صغيراً ووسطاً قبل هذا الكتاب فكتاب «التخمير» هو أكبر شروح الخوارزمي على المفصل وهو آخرها فمعنى هذا أنه أودعه كل تجاربه السابقة حول الكتاب وضممه كل الاستفسارات التي قد تطرأ على قارئه والمطلع عليه .

وكتاب التخمير هو الذي يجدر به - حقاً - أن يسمى شرح المفصل، فقد جمع فيه المؤلف بين تحليل تراكيب المفصل وألفاظه وساق فيه جملة من أقوال العلماء وآرائهم مما يوضح مقاصد المؤلف فيه وأسند أغلب أقوال العلماء التي أرسلها الزمخشري إلى أصحابها وهذا هو معنى الشرح على الحقيقة وكثير من شراح المختصرات لا يهتم إلا بالسير على ترتيب الكتاب

الذي يشرحه فقط، ثم يجعل شرحه بعد ذلك خزانة يودع فيها كل ما يعن لخاطره من أفكار وآراء، ثم يعول على الكتب النحوية والأدبية فينقل ما فيها نقلاً حرفياً ولا يهتم بشرح ألفاظ وعبارات الكتاب المشروح.

أما الخوارزمي فقد اهتم أولاً بتحليل عبارات المفصل فقد يورد نصاً طويلاً ثم يعلق عليه بكلمة واحدة فقط لأن النص واضح سهل.

وقد حافظ الخوارزمي على سلامة نص المفصل فأورده كاملاً يبدوه بقوله: «قال جار الله» فإذا انتهت الفقرة التي أوردها أورد شرحه بعد قوله: «قال المشرح» أورد هذه الكلمة وهو يريد بها الشارح، وقد استعمل الخوارزمي هذه العبارة في كتابه «التوضيح شرح المقامات الحريرية» قال: «فشرحتها عن آخرها تشريحاً وأوضحتها توضيحاً.

إذاً فكلمة: «المشرح» وردت من المؤلف نفسه لا من النساخ، قال القفطي في «إنباه الرواة»^(١) في معرض انتقاده كتاب «التخمير» في ترجمة ابن يعيش: «وسمى شرحه تشريحاً فقبح الاسم وإن وافق الإشارة».

ولكن هل يصح لغةً أن يُسمى الشرحُ تشريحاً؟

وَرَدَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ^(٢): شَرَحَ الشَّيْءَ يَشْرَحُهُ شَرْحاً وَشَرْحَهُ: فَتَحَهُ وَبَيَّنَّهُ وَكَشَفَهُ. إِذَا فَهُوَ يَجُوزُ لُغَةً اسْتِعْمَالَ كَلِمَةِ الْمَشْرَحِ بَدَلَ الشَّارِحِ.

ثم يورد بعد قوله: «قال المُشْرَحُ» كلامه فيفسر ما قال الرَّمْخَشْرِي وَإِذَا دَعَتْهُ الْحَاجَةُ إِلَى الْاسْتِطْرَادِ فِي كَلَامِ الْمَوْلَفِ عَقَدَ لِذَلِكَ فَصلاً تَحْتَ عِنْوَانِ «تَخْمِيرٍ»^(٣) لِيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا وَرَدَ تَحْتَ هَذَا الْعِنْوَانِ تَوْسِعُ فِي الشَّرْحِ عَنْ شَيْءٍ يَتَحَمَلُهُ كَلَامُ الْمَوْلَفِ وَرَبَّمَا أَوْرَدَهُ تَحْتَ قَوْلِهِ: (لَطِيفَةٌ)^(٤).

ويتميزُ شرحُ الخُوَارِزْمِيِّ بِالسَّمَاتِ التَّالِيَةِ:

(١) إنباه الرواة ٤١/٤.

(٢) اللسان: (شرح).

(٣) انظر مثلاً: ١٠٢/١، ١٩٤/٢...

(٤) انظر مثلاً: ٣٢/١، ٦٥، ١٧٩...

أولاً: ضَبَطُ عبارات الكتاب وإعرابها.
ثانياً: تَفْسِيرُ ألفاظه اللغوية.

ثالثاً: الاهتمامُ بالرواية عن المؤلفِ والسَّماعِ عنه.
رابعاً: تَحْقِيقُ متنِ المِفْصَلِ والرُّجُوعُ إلى نُسخٍ متعدّدةٍ منه.
خامساً: النُّقْلُ عن تلاميذِ الزُّمخْشَرِيِّ لتصحیحِ الرِّوَايَةِ.
والآن: نرى كيف حَقَّقَ الخوارزمي هذه السمات في شرحه:

أولاً: ضبط العبارات:

قال في شرح المقدمة^(١): «كما أَنَّ الخِصَامَ من الخُصْمِ - بالضَّم -»
وجاء في شرحها أيضاً^(٢): «والتفاسيرَ منصوباً عطفاً على الكلام». وقال^(٣):
«الأُبْهَةَ» بضم الهمزة وتشديد الباء» وقال^(٤): «كسب» - بكسر الباء».

وقال^(٥): «فيحتاج»: منصوب على أنه جواب النفي». وقال^(٦): «ويقال أفاً له وأفية، أي قَدراً له وأُفَّةٌ كلها بالضم». وقال^(٧): «هَزَمَةٌ بفتح الهاء والزاي»، وقال: «أكرمَ السَّعْدَ بنا بكسر الميم، كذا صَحَّتِ الرِّوَايَةُ عن الشَّيْخِ، وفي روايةٍ سيبويه: أكرمَ السَّعْدَ بنا - بالنصب على المَدْحِ».

وقال^(٨): «دُومَةُ الجندل بالضم، والمحدثون على الفتح». وقال^(٩): «هَرَقْلُ بوزن سَبَحْلٍ من ملوك الروم».

-
- (١) التخمير: ٩/١.
 - (٢) التخمير: ١٢/١.
 - (٣) التخمير: ١٨/١.
 - (٤) التخمير: ٥٣/١.
 - (٥) التخمير: ٥٤/١.
 - (٦) التخمير: ٢٢٤/١.
 - (٧) التخمير: ٨٠/١.
 - (٨) التخمير: ١٤٣/١.
 - (٩) التخمير: ١٨٦/١.

وقال: (١) «البريص: اسم نهر وهو بالصاد المهملة». وقال: (٢) «اللاتي واللات: كلاهما بالتاء المثناة الفوقانية، واللاتي واللاء كلاهما بالهمزة، واللاتي وحدها هذه بالياء». إلى غير ذلك.

ثانياً: تفسير الألفاظ اللغوية:

هذا الأمر لا يحتاج منا إلى مثال أو دليل عليه، فأغلب كلمات المفصل شرحها الخوارزمي شرحاً لغوياً أوضح معانيها ودلالاتها حتى الكلمات الواردة في الشواهد الشعرية وكذلك الكلمات التي ترد في الأبيات التي يتمم بها الخوارزمي شواهد المفصل كأن يذكر ما قبل البيت وما بعده ثم يشرح ذلك كله شرحاً وافياً، وأغلب اعتماده في شرح المفردات على كتاب «الصحاح» للجوهري كما تقدم.

ثالثاً: الاهتمام بالرواية عن المؤلف:

قال: (٣) «عَنَاب: من أعلام الرجال، ولا شك في أن الرواية عن الشيخ ها هنا بالنون المشددة».

وقال (٤): «سِمَعَان من أسماء الرجال، وهو بكسر السين. كذا الرواية عن الشيخ».

وقال (٥): «وعن شيخنا - رحمه الله -: وجدتُ هذا البيت في شعر كعبٍ فعرضته على فريد العصر، فقال: حق هذا البيت أن يحمل إلى شيراز ويكتب على قبر سيبويه - رحمه الله - .»

وقال (٦): عند كلمة أبصعون: «وعن الشيخ: الذي قرأناه بالصاد غير

(١) التخمير: ٦٢/٢.

(٢) التخمير: ٢٠٧/٢.

(٣) التخمير: ٨٠/١.

(٤) التخمير: ٢٩٢/١.

(٥) التخمير: ٨٧/٢.

(٦) التخمير: ٩١/٢.

المُعجمة، وعن ابن الأعرابي بالضاد المُعجمة».

وقال^(١): «أوه» مشددة الواو ساكنة الهاء كذا الرواية عن الشيخ - رَفَعَ اللَّهُ دَرَجَتَهُ -».

وقال^(٢): «عن الشيخ - رحمه الله - التاء في بنت بدل من لام الاسم . . .».

وقال^(٣): حول كلمة «شَمْخَز» وقد صحت الرواية عن الشيخ - رحمه الله - بالزاي المعجمة . . . إلى غير ذلك^(٤).

رابعاً: تحقيق متن المفصل:

رجع الخوارزمي إلى نسخ متعددة لتحقيق لفظ المفصل وقارن بين هذه النسخ في بعض الألفاظ. ومنها نسخة الزمخشري نفسه ولا أدري كيف استطاع الاطلاع على هذه النسخة؟ لأن الأندلسي وغيره^(٥) ذكروا أن الزمخشري أوقف كتبه في مشهد أبي حنيفة في آخر أيامه ولا أعلم أن الخوارزمي دَخَلَ بغداد فكيف أُطْلِعَ على نسخة الشيخ التي يقول عنها^(٦): «المُثَبَّتْ في نسخة الشيخ الضاربوك والضاربي . . .؟» فلعلَّ الشيخ كَتَبَ أَكْثَرَ من نُسخَةٍ بخطه.

وقال الخوارزمي في تصحيح لفظ المفصل: حول البيت^(٧):

فهل لَكُما فيما إليَّ فإنني بصيرُ بما أعيَا النَّطَاسِيَّ حَذِيْمًا

«الواقعُ في نَسْخِ المِفْصَلِ «كما» بالكاف، والصُّوَابُ «بما» بدليل أول البيت وقد تتبع الإمام الصَّغَانِي ٦٥٠ هـ كتاب «المفصل» بخط مؤلفه

(١) التخميم: ٢٥٤/٢.

(٢) التخميم: ٣٥١/٢.

(٣) التخميم القسم الثاني: ورقة: ٦٥.

(٤) انظر: ٢١٦/١، ١١٦/٢، ٢٣٩، ٢٦١، ٣٨٧. والقسم الثاني: ورقة: ٦٦.

(٥) المحصل شرح المفصل: ورقة: ٢، وانظر: إثبات المحصل ورقة: ٣٠، وغير ذلك.

(٦) التخميم: ١٢/٢.

(٧) التخميم: ٦٠/٢.

وصححه وقد وافق الخوارزمي على ذلك^(١) فأثبت في أصل «المفصل» «كما»
وقال: الرواية: «بما» وأصلحها الإمام ابن المستوفي ٦٣٩ هـ^(٢) ولم يشر إلى
أن الثابت في أصل المفصل «كما».

وقال^(٣): «وقع في كافة نسخ «المفصل» أعطيموه بدون الكاف،
والصواب: أعطيتكموه بالكاف. «وهذه اللفظة أهملها الصغاني فلم يصلحها.
وأصلحها الأندلسي^(٤) في المتن والشرح مصرحاً بنقله عن الخوارزمي في
ذلك.

وقال^(٥): «حضر القاضي اليوم امرأة متن في نسخة العمراني غير
مذكور في سائر النسخ والأصوب أن لا يكون فيه».

وقال^(٦): «صقرق» بضم الصاد المهملة والقاف وتشديد الراء. كذا في
نسخة سماعي».

خامساً: نقله عن تلاميذ الزمخشري:

وفي سبيل تقويم الخوارزمي لمتن المفصل نقل بعض الاستدراكات
والتصحیحات التي رويت عن أصحاب الشيخ وتلاميذه. قال^(٧): «واستدرك
على الشيخ بعض أصحابه في فقفس وحتنف بأنهما علمان منقولان لا
مرتجلان».

وقال^(٨): «وعن بعض أصحاب الشيخ أن سماعه من الشيخ «لوثة»
بالفتح».

(١) المفصل: ورقة ٣٨ نسخة حسن حسني باشا عليها تعليقات منقولة من خط الصغاني.

(٢) إثبات المحصل: ٢/١.

(٣) التخمير: ١٦٤/٢.

(٤) المحصل في شرح المفصل: ٢/ ورقة: ٤٥.

(٥) التخمير: ٤٣٢/٢.

(٦) التخمير: القسم الثاني: ورقة: ٦٦.

(٧) التخمير: ٤٩/١. ٥٠.

(٨) التخمير: ١٤٩/١.

وقال^(١): «قال يعقوب الجَنْدِيُّ: لعلَّ الصوابَ الضارِبُوكَ والضارِباني والضارِبِي».

ويعقوب الجَنْدِيُّ هذا من تلاميذ الرَّمْخَشْرِي له شرح على المفصل .
وقال^(٢): «قال الإمام عمر الجَنْزِيّ فاوضت جَارَ الله رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمَ إِذَا هَوَى﴾ ما العامل في الظرف؟ أعني إذا، فقال: العامل فيه ما تعلق به الواو، فقلت: كيف يعمل فعل الحال في المستقبل؟ وهذا لأن معناه: أقسم الآن، وليس معناه أقسم بعد هذا، فرجع وقال: العامل فيه مصدر محذوف تقديره وهوى النجم إذا هوى، فعرضته على ذي المشائخ فلم يستحسن قوله الثاني». وعمر الجَنْزِيّ وذي المَشَائِخِ، ولعله: زَيْنُ المَشَائِخِ هما من تلاميذ الرَّمْخَشْرِي.

وقال^(٣): «العُمَرَانِيُّ: قلتُ للشيخ قد ذكرت في الفصل الأخير الذي به ينتهي الباب والمذكر الذي لم يكسر يجمع بالألف والتاء نحو قولهم: سَبِّحَاتٍ وَسَبِّطَاتٍ وفي هذا الفصل أوردته مكسراً فما وجه التوفيق بينهما؟ فقال: سَبِّطَاتٍ ليس فيه إشكال، وأما سَبَّاطٍ فمشكوك فيه. قال بعض من أدركته من المشايخ: عثرت على سباطر منصوص عليه في «خصائص ابن جنّي» - رحمه الله - فعرضته على العمراني فأرّم».

والعُمَرَانِي من أئمة أصحاب الرَّمْخَشْرِي واسمه عليّ بن محمد توفي سنة ٥٦٠ هـ.

وقال^(٤): «العُمَرَانِي: قلت لصاحب الكشاف: تديرت تفعيلت وليس بتفعلت إلا أنه لم تصح الواو فيه، فقال: هو كما يقال قلت: فلماذا أثبتته في باب تفعلت؟! فقال: إن الشيخ الإمام عبد القاهر أوردته في باب تفعلت

(١) التخمير: ١٢/٢ .

(٢) التخمير: ٣٠٥/٢، ٣٠٦ .

(٣) التخمير: ٤٠٢/٢ .

(٤) التخمير: القسم الثاني: ورقة: ١٤ .

وفوتني، قلت: في أي كتاب أورده؟ فقال: ليس في ذكري السّاعة مكانه، قلت: هل أضرب عليه بالقلم؟ فقال: نعم، قلت: أي شيء أكتب مكانه؟ فقال: الأمر بيدك: أكتب مكانه شيئاً يوافقه نحو تبوأ الدّار اتخذتها مباءة...»

وقال^(١): «قال جار الله: «وعاب ألفه منقلبة عن الباء». قال المشرح: لم يكن في سماع العُمُراني هذه الكلمة وهو الصّواب».

٨- آراؤه الخاصة ورده على النحويين:

لعل من أبرز سمات شرح الخوارزمي آراؤه التي خالف فيها جمهور النحاة واستقل برأيه الخاص فيها وذلك في أكثر من خمسين موضعاً. ولعل ميوله الأدبية والنقدية وسعة خياله كونت عنده حرية الفكر وترك التقليد وولدت في نفسه محبة التجديد والمخالفة لما هو مألوف في النحو، فاندفع إلى ذلك بحماس شديد، وهذا ما جعله يتورط في مسائل أجمع على صحتها النحاة، وكانت آراؤه فيها شاذة لا تخدم المسائل النحوية بل لا تعدو أن تكون مجرد مخالفة شكلية، هي أكثر تعقيداً مما كانت عليه من قبل، ولا أستطيع أن أستعرض في هذا المبحث كل آرائه الجديدة وابتكاراته التي دعا إليها، وموقف العلماء منها فهذا شيء يطول ذكره ويكفي هنا أن أشير إشارات عابرة إلى بعض هذه الآراء وأحيل القارئ الكريم إلى أماكن وجود هذه المخالفات.

وتميزت ردود الخوارزمي بالحماس والاندفاع كما قلنا فهو ناثر على المؤلف مغرم بكل جديد. قال الإمام يحيى بن حمزة العلوي^(٢): «... وعول على أمور سمح بها خاطره واقترحها من تلقاء نفسه فبعدت عن الأفهام لغرابتها ونفرت منها النفوس لدقتها، والنفوس تولع بالغرائب، لكن لا بكل غريب».

وأحياناً يثور الخوارزمي على القاعدة النحوية أو التعليل النحوي ويبين

(١) التخمير: القسم الثاني؛ ورقة: ١٩٠.

(٢) المحصل لكشف أسرار المفصل: ١ / ورقة: ٣.

نقصانها وعدم دقتها وشمولها، لكنه يعجز عن الإتيان ببديل لذلك فتبقى المسألة معلقة لا يخرج منها بنتيجة مرضية. وأحياناً يثور على القاعدة ويهاجمها ويعتقد أن السابقين أخطؤوا فيها ثم يأتي بعد ذلك بقاعدة أكثر تعقيداً من قاعدة المتقدمين، وأبعد منها مأخذاً. وأحياناً يهدم القاعدة النحوية أو التعليل النحوي ويظن القارئ لكلامه أنه سيأتي بجديد في هذا الباب ثم يجد اختلافه مع النحاة اختلافاً شكلياً فحسب يرجع في أصله إلى ما قاله المتقدمون.

إذاً فمأخذ الخوارزمي على ثلاثة أقسام:

- ١ - قواعد وأصول وتعليلات هدمها ولم يأت لها ببديل.
- ٢ - قواعد وأصول وتعليلات هدمها وأوجد تعليلات أكثر منها تعقيداً.
- ٣ - قواعد وأصول وتعليلات خالف فيها مخالفات شكلية فقط.

وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

١ - من النوع الأول: قوله^(١) «قولهم: الأصل في الاسم أن يكون على الإعراب التام إلا أن نقص إعرابه منع الصرف لشبهه ينعقد بينه وبين الفعل..»

قال الخوارزمي: وهذه أشياء ضعيفة تتفرق هباء منبثاً برائحة مطالبة وشمة معارضة..» ثم رد على ذلك دون أن يأتي برأي في المسألة.

٢ - ومن النوع الثاني: ردهُ علل الممنوع من الصرف، وجعل هذا الباب يرجع إلى قاعدتين هما على حد تعبيره: (الحكاية والتركيب) فهو يسخر كل علل الممنوع من الصرف لكي تندرج تحت هاتين القاعدتين، وهاتان القاعدتان لا تلغي علل الممنوع من الصرف التي ذكرها النحويون. فكان الحكاية والتركيب زيادة قيد في الباب فقط.

قال^(٢): «اعلم أن كلام النحويين في باب ما لا ينصرف مخطئ، وأنا أود تحقيق قاعدة ذلك الباب لأتمكن من تخريج المسائل، ثم أفسر كلام

(١) التخمير: ١٠٧/١ : ١٠٨.

(٢) التخمير: ٩٥/١ ، ٩٦.

الشيخ فأقول: مدار الأمر في باب ما لا ينصرف على حرفين، على الحكاية وعلى التركيب.

٣- ومن النوع الثالث: رده قاعدة النحويين أقسام البدل حيث جعل أقسامه ثلاثة أقسام بدل أربعة أقسام. فجعل بدل الاشتمال، وبدل البعض قسماً واحداً مقسوماً إلى صنفين. وهذا خلاف شكلي فقط.

قال^(١): «... وبدل الاشتمال، وهو على صنفين، أحدهما: بدل البعض من الكل... والثاني: بدل البعض من الكل ولكنه شيء يلتبس به كقولك أعجبنى عمرو حسنه».

وردود الخوارزمي يغلب عليها طابع الخُسونة والقَسوة والثَّورة والاندفاع واستعمال بعض الأساليب والعبارات التي لا يليق بمثله استعمالها كقوله^(٢):
هذه أشياء ضعيفة. وقوله^(٣): وهذه حجة سخيفة.

وقوله^(٤): اعلم أنهم قد تورطوا في هذا البيت.

وقوله^(٥): وإجماع النحويين باطل.

وقوله^(٦): اعلم أن للنحويين في هذه المسألة كلاماً ليس حلو المذاق، وهو مما يمجّه السمع بالاتفاق. وأنا أولاً أبين منشأ زلتهم من حيث اتفق لهم الزبغ عن سواء السبيل والميل عن جادة الصواب.

وقال^(٧): وهذا كلام عليه سمة الفساد.

وقال^(٨): ما أبرّد هذا المذهب، بل ما أبطله..

(١) التخمير: ١٢٤/٢، ١٢٥.

(٢) التخمير: ١٠٨/١.

(٣) التخمير: ١٠٩/١.

(٤) التخمير: ٤٠/١.

(٥) التخمير: ١٠٢/١.

(٦) التخمير: ١٤٥/١.

(٧) التخمير: ١٧٥/١.

(٨) التخمير: ١٣٦/١.

- وقال (١): هذا تمحلُّ شنيع.
- وقال (٢): أنا لا أعجب من شيء يعجبني من هؤلاء النحويين...
- وقال (٣): تمحلات النحويين.
- وقال (٤): وهذا من إقناعات النحويين:
- ورُبَّ كلامٍ مرَّ فوقَ مَسَامِعي كما طَنَّ في لَوَحِ الهَجِيرِ ذُبَابٌ
- وقال (٥): أمَّا قول النحويين... فشيءٌ مضحكٌ يضحك منه ثم يبكي من عقول النحويين...
- وقال (٦): تحبَّط فيه النحويون.
- وقال (٧): للنحويين كلام فاسد. وقوله (٨): ولم أرَ أعجب من هؤلاء النحويين. إلى غير ذلك من عبارات تهكمية أساء فيها إلى اجتهادات العلماء مما جعل بعض العلماء يرد عليه بمثل أسلوبه في التهكم والسخرية ويتهم منه بنفس الطريقة التي سلكها هو في الردِّ على العلماء. على أن كثيراً منهم ترفع عن الرد عليه. وممن رد عليه الأندلسي حيث قال (٩): «وإلا فنقابله بمثل ما قابل، ونقول له هذه روايتك ورواية إخوانك».
- وقال (١٠): «قلت: هذا أيضاً من ابتداعاته الهديانية، ثم قال: ولعله في لغة قومه أما في لغة العرب وعبارات النحويين فلا».

(١) التخمير: ٣١١/١.

(٢) التخمير: ٣٤٧/١.

(٣) التخمير: ٣٧٣/١، ٣٧٧.

(٤) التخمير: ٤٠٠/١، ٤٠٢.

(٥) التخمير: ٤٢٩/١.

(٦) التخمير: ١٣/٢.

(٧) التخمير: القسم الثاني: ورقة: ٣٩.

(٨) المحصل في شرح المفصل: ١٠٤/١.

(٩) المحصل في شرح المفصل: ١٢٣/١، ١٢٤.

(١٠)

وقال أيضاً^(١): فهم هذا الرجل لأقوال النحويين عجيب... ثم قال رداً على قول الخوارزمي في التخمير: «أذكر الخادعة للشيخ (يعني الزمخشري) فظهر أن الشيخ ما انخدع، بل الذي افتضح ووقع في الاعتراض الذي اخترع».

وقال الإمام يحيى بن حمزة العلوي في الرد عليه^(٢): «فقد عرفت بما أوردناه ضعف ما ذكره الخوارزمي... ثم قال: وقد حام فما وقع، وأرعد وأبرق فما أسال ولا أطر».

وقال أيضاً^(٣): اعلم أن الخوارزمي قد أورد كلاماً على النحاة وطول فيه أنفاسه...

ثم قال: واعلم أن كلامه هنا قليل الجدوى كثير الدعوى.

وقال^(٤): واعلم أن كلامه هذا هو في الحقيقة من متاهات الظنون، ونفخات الصابون فمتى مسها عاصف من التحقيق انكشف أمرها عن غير طائل، وآلت حقائقها إلى غير حاصل... ثم قال: والعجب منه أنه قد أتى - فيما زعم - باليد البيضاء وحوى التحقيق بأسره وانطوى عليه بحذافيه.

وقال^(٥): واعلم أن هذا المذهب الذي ذكره ليس له في الحقيقة محصول، وتقرر أن يكون له من الفساد غررٌ وحجول... ثم قال: والعجب أنه مع إيراده لهذا المذهب الركيك يزدرى كلام النحاة ويستهنج أقوالهم ويزعم أنه قد أتى فيه بالعجب العجاب ولباب الألباب، وهو كما ترى مخالف للقواعد النحوية، لم يقم عليه برهان، ولا أيده بحجة ولا سلطان.

ومنهم الإمام فخر الدين الإسفندري ٦٨٩ هـ.

(١) المحصل في شرح المفصل: ١٥٦/١ وانظر: ٢٧٦/١..

(٢) المحصل في كشف أسرار المفصل: ٤٠/١.

(٣) المحصل في كشف أسرار المفصل: ٤٤/١.

(٤) المحصل في كشف أسرار المفصل: ٥٧/١.

(٥) المحصل في كشف أسرار المفصل: ٦٥/١.

فإنه نقل قول الخوارزمي في «التخمير»^(١) ولم أر أعجب من هؤلاء القوم يجمعون على شيء ثم يخرقون إجماعهم بإجماعهم، فهؤلاء جلتهم وفحولهم، فلا تسألني عن لا يساوي جلتهم وفحولهم.

قال الاسفندري رداً على ذلك^(٢): قلت: انتهى - والحمد لله كلامه، رحمة الله على المشايخ - لا عليه - وسلامه ما إن رأيت ولا سمعتُ بفاضل أطرف من هذا الإمام الطرائفي الناكث للعهود غير الوافي حيث نشأ من هذا العلم الشريف في حجره واستضاء بضوء فجره... وقد أطال تبكيته والردّ عليه. علماً بأنه يجله ويصفه بـالإمام الخَظير والعالم النَّحرير. ويشني عليه في ثنايا شرحه ثناءً جميلاً، إلا أنه لم يتحمل منه هذا الهجوم على المتقدمين.

ومنهم الإمام محمد بن دهقان علي النَّسفي الكبندي ٧٠٠ هـ.

فإنه قال^(٣): في شرحه للمُفَصَّل المسمى بـ«المقاليد» ودعوى البناء فيه من بعض الشارحين مُطلقاً من غير فهم كلام أئمة النَّحويين وتخطئته إياهم في منعهم الصَّرف عن نحو سحر خطأ منه وسفهاً حيث خطأ أفاضل المتقدمين وقال وعندي أنها مبنية وما أحسن قول من قال:

يقولون هذا عندنا غير حائر فمَنْ أنتم حتى يكون لكم عند

وردوده عليه كثيرة^(٤).

ورد عليه ابن عمرون الحَلَبِيّ ٦٤٩ هـ فقال^(٥): إلا أنه أساء فهماً فأساء أدباً.

(١) التخمير: القسم الثاني؛ ورقة: ٣٩.

(٢) المقتبس: ٧٣/٤.

(٣) المقاليد: ١ / ورقة؛ ٣٣، ٣٤.

(٤) انظر مثلاً ورقة: ٤٧، ٩٨، ١٢٣، ١٥٧.

(٥) انظر شرح ألفية ابن معطي لأحمد بن يوسف الرعيني: ٢ / ورقة: ٥١.

آراء سبق إليها:

من ذلك قوله^(١): «اتَّفَقَ النحويون عن آخرهم على أن الفعلين إذا توجها إلى اسم . . . فالفعلان بمجموعهما لا يسندان إلى ظاهر ذلك الاسم، بل الذي يسند إلى ظاهره أحدهما، والآخر إلى ضميره».

والنحويون لم يجمعوا على ذلك، بل أجاز الفراء إسنادهما إلى ظاهره ذكره ابن كيسان في (المهذب)^(٢).

وفي باب النداء^(٣) شنع في الردّ على من قال إنَّ المنادى منصوب بفعل مضمّر تقديره: أَدْعُو وَأُنَادِي وما أشبه ذلك، ولم يأت برأيه الخاص في هذا. فإمّا أنه يؤيد قول الكسائي والفراء بأن «يا» اسم فعل بمعنى أَدْعُو. وأما أنه يعمل «يا» نفسها، وهو ما نسبته الرُّضِي إلى المبرد، وهو الذي فهمه العلوي^(٤) حيث قال: أما ما زعمه الخوارزمي وغيره من أن العامل في المنادى الحرف نفسه من غير واسطة الفعل، من أجل كونه مختصاً به فهو فاسد.

وفي باب المفعول معه قال^(٥): اعلم أن المفاعيل في الحقيقة ثلاثة، المفعول به والمصدر والظرف، أما المنصوب بمعنى اللام، والمنصوب بمعنى مع فليسا بمفعولين على الحقيقة.

وهذا هو رأي الرُّجَاج ٣١١ هـ. نقل ابن الخباز الموصلي ٦٣٧ هـ في «توجيه اللمع»^(٦) عنه أنه أسقط المفعول معه، وقال: وذكر في المعاني أن المفعول له ينتصب انتصاب المصادر فصارت المفاعيل عنده ثلاثة. إلى غير ذلك.

(١) التخمير: ١٣٠/١.

(٢) المحصل شرح المفصل: ١٠٤/١، ١٠٥.

(٣) التخمير: ٢٣٦/١.

(٤) المحصل الكاشف لأسرار المفصل: ٩٨/١.

(٥) التخمير: ٣٤٧/١.

(٦) توجيه اللمع: ورقة: ٤٣.

آراؤه التي تفرد بها:

واليك بعض الآراء التي تفرد بها، ولا أعلم أن أحداً سبقه إليها:

١- ذهب الخوارزمي إلى أن الفعل المضارع مثل يزيد ويشكر إذا سُمِّيَ به فإنَّ الفعلَ يكون مفرداً من الضمير والضمَّةُ فيه محكية^(١).

٢- ذهب إلى أن «غدوة وسحر» إذا أريد بهما غدوة يومك وسحر ليلتك فهي مبنية لتضمنها معنى اللام^(٢).

٣- جعل علة المنع من الصرف في أمرين؛ «الحكاية والتركيب»^(٣).

٤- ذهب إلى أن «زفر» لا يمنع من الصَّرف محتجاً بأنه منقول من الزَّفر بمعنى السيد^(٤).

٥- ذهب إلى أن «ضارع» في قول الشاعر:

لييك يزيد ضارُعٌ لِخُصُومَةٍ ومختبط مما تطيح الطَّوَائِحُ
وما أشبه ذلك مرفوع على أنه مبتدأ وخبره محذوف، بينما يرى النحويون أنه فاعل بفعل محذوف^(٥).

٦- ذهب النحويون إلى أن ما بعد «إذا» الفجائية مبتدأ، وذهب الخوارزمي إلى أن «إذا» هي المبتدأ، قال: لأنها بمعنى الحضرة، وما بعدها هو الخبر^(٦).

٧- ذهب إلى أن الحال ينتصب بأنه خبر كان^(٧).

٨- ذهب إلى أن واو المفعول معه واو الحال^(٨).

٩- ذهب إلى أن واو الحال للمفعول فيه^(٩).

(١) التخمير: ٤٠/١.

(٢) التخمير: ٥٩/١، ٣٢٣.

(٣) التخمير: ٩٥/١.

(٤) التخمير: ١٠٢/١.

(٥) التخمير: ١٤١/١.

(٦) التخمير: ١٦٦/١.

(٧) التخمير: ٣٧١/١.

(٨) التخمير: ٣٧١/١.

(٩) التخمير: ٣٧٢/١.

- ١٠- ذهب إلى أن التمييز في مثل: «طاب زيد نفساً» وما أشبهه منصوب بنزع الخافض^(١).
- ١١- ذهب إلى أن «إلاً» في الاستثناء تنتصب على الحال^(٢).
- ١٢- ذهب إلى أن الفرق بين لا النافية للجنس، ولا النافية للوحدة تحده القرينة، لا تحده الحركة^(٣).
- ١٣- ذهب إلى أن إعراب «زيد هند ضاربه هي» زيد مبتدأ وهند مبتدأ ثان، وضاربه مبتدأ ثالث، وهي خبر المبتدأ الثالث... وهكذا^(٤).
- ١٤- ذهب إلى أن «فَعَالٍ» بني لتضمنه معنى اللام سواء أكانت بمعنى المصدر المعرفة أم بمعنى الأمر^(٥).
- ١٥- ذهب إلى أن المنادى معرفة وعلاقة تعريفه حرف النداء مع الضم ويجب عده مع المعارف في حصرها^(٦).
- ١٦- يرى التسوية بين «العصا» و«سعدى» وبين هذا وهؤلاء إعراباً أو بناءً فالإعراب فيهما معاً ممتنع^(٧).
- ١٧- يرى أن الفعل اللازم إذا عُذِيَ بحرف الجر فالمفعول هو المجرور وحده دون حرف الجر^(٨).
- ٩- مخالفاته للزمخشري ورده عليه:

ذكرنا فيما تقدم ردّ الخوارزمي على النحويين عموماً وهنا نذكر رده على الزمخشري على وجه الخصوص، ولا شك أن الخوارزمي كان يُجِلُّ الزمخشري ويقدره وأنه كان يلقبه بـ (شيخنا) تقديراً له وتعظيماً وإجلالاً وإللاً

(١) التخمير: ٣٧٧/١.

(٢) التخمير: ٤٠٠/١.

(٣) التخمير: ٤٣١/١.

(٤) التخمير: ١٧٤/٢.

(٥) التخمير: ٢٧٥/٢.

(٦) التخمير: ٤٢٩/٢.

(٧) التخمير: القسم الثاني: ورقة: ٢٤.

(٨) التخمير: القسم الثاني: ورقة: ٨٨.

فالزمخشري لم يكن من شيوخه إلا إذا صحَّ أن نقول؛ أنه تتلمذ على مؤلفاته.

قال ابنُ الشعار الموصلي: ٦٥٤ هـ^(١): «وكان مشغولاً بكتب الإمام أبي القاسم الزمخشري كثير الميل لها...» وذكرنا في مؤلفاته اهتمامه بشرح كتب الزمخشري ولا أعلم أنه شرح كتاباً في النحو لغيره. ومع هذا كله فالخوارزمي كثير الاعتراض عليه، كثير المهاجمة لآرائه، والإيضاح عن سقطاته فقد اعترض عليه في «التخمير» فيما يزيد على ثلاثين موضعاً^(٢).

وهذه الاعتراضات في غالبها ترجع إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: تصحيح لفظ وقع في المفصل.

القسم الثاني: استدراكات على المؤلف.

القسم الثالث: اعتراض على بعض أعراب الزمخشري.

وإليك بيانها:

القسم الأول:

منه قوله^(٣): وقع في كَأَفَةٍ^(٤) نسخ المفصل «أعطيتموه» بدون الكاف، والصوابُ: أعطيتموه.

ومنها قول الزمخشري^(٥):... نحو قولك؛ مَهْ: أي اسكت، وصه:

(١) عقود الجمان: ١٩٨/٥.

(٢) انظر مثلاً المواضع التالية: ٢٧/١، ٣٤، ١٥١، ١٩٩، ٢٣٦، ٣١٩، ١٦٥/٢، ١٢٧، ١٦٤، ٢٢٥، ٢٥١، ٣١٨، ٤٢١.

والقسم الثاني: ورقة: ٣، ٦، ٦٩، ١١٠، ١٦١، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٧٢، ٢٧٣.

(٣) التخمير ١٦٤/٢.

(٤) أخطأ الخوارزمي في تعبيره هذا حيث أضاف «كافة»، وقد أخطأ قبله الزمخشري حيث قال في

مقدمة المفصل: «بكافة الأبواب» نبه على ذلك الصغاني ٦٥٠ هـ حيث قال في تصحيح

نسخة «المفصل» التي بخط الزمخشري: كذا في نسخة الزمخشري - رحمه الله - «بكافة

الأبواب» وكلمة «كافة» لا تضاف ولا تقع إلا حالاً (المفصل المخطوط ورقة ٣).

(٥) المفصل: ١٥١ أصلحت في النسخة المطبوعة.

أي اكفف. قال الخوارزمي^(١): كذا وقع في نسخ المفصل، والمسموع: مه: أي اكفف وصه: أي اسكت.

ومنها قوله^(٢): «لم يرعونا» قال الخوارزمي^(٣): «وقع في نسخ المفصل بالتاء المثناة فوقانية، وهذا سهو. إلى غير ذلك من التصحيحات^(٤)».

القسم الثاني: الاستدراكات:

قال الخوارزمي^(٥): ذهب عن الشيخ - رحمه الله - أن يأتي بحرف الغنة وهي النون والميم في هذه القسمة.

ومن الاستدراك على الزمخشري اعتراضه على حدوده وتعريفاته. كاعتراضه على تعريف معنى الكلمة حيث عرفها الزمخشري^(٦) بـ «اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع».

قال الخوارزمي^(٧): أمّا البحث فهو أن قوله «بالوضع» غير مفتقر إليها. ثم قال؛ والحجّ الذي للمذهب أن يُقال: «الكلمة لفظ له دلالة مفردة» واعتراضه على حد العلم حيث قال: الذي ذكره الشيخ لا يفي إلا بتحديد العلم الشخصي.

واعترضه على عامل الرّفْع في المبتدأ والخبر حيث قال الزمخشري^(٨): «وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما».

قال الخوارزمي^(٩): هذا الكلام مستدرك على الشيخ من وجهين:

(١) التخمير: ٢٥١/٢.

(٢) المفصل: ٣٩٢.

(٣) التخمير: القسم الثاني: ورقة: ٢٧٣.

(٤) انظر مثلاً القسم الثاني: ورقة: ٦٥، ٦٦، ١٦٠..

(٥) التخمير: القسم الثاني: ٢٧٣.

(٦) المفصل: ٦.

(٧) التخمير: ٢٧/١.

(٨) المفصل: ٢٣.

(٩) التخمير: ١٥١/١.

أحدهما: قوله: وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما، ومعنى ذلك أن الاسمين متى جرى بينهما إسناد مع أنهما لم يدخل عليهما سائر العوامل اللفظية، وهذا لا يقتضي سوى أن يكون للإسمين من الإعراب حَظٌّ، وأمَّا أن يكون حظهما على الخصوص الرِّفْع فلا.

الوجه الثاني من الاستدراك: أنه إذا كان رافعهما هو كونهما مجردين للإسناد فأى حاجة بنا إلى كون كل منهما شبيهاً بالفاعل. ثم قال: وتقرير الكلام على جهة الصَّواب في هذه المسألة أن نقول: الموجب لنفس الإعراب فيهما موجود، والمانع لموجب الخصوص معدوم، فوجب أن يرتفعا.

القسم الثالث: اعتراضه على بعض أعراب الزمخشري:

من ذلك اعتراضه على إعراب «مصباح» في قول الشاعر:

ولا كريم من الولدان مصبوح

قال^(١): ويحتمل - فيما زعم الشيخ - ألا يجعل مصبوحاً خبر لا النافية للجنس لكنه يجعله صفة محمولة على محل «لا» مع المنفي. وهذا شيء فاسد... ومنه اعتراضه على تقديره الزمخشري^(٢): «أعطني» في المثل: «كليهما وتمراً» حيث نصب الزمخشري تمراً بأعطني المقدره. قال الخوارزمي^(٣): في هذا التفسير نظر، والصواب وأعطيتك وأطعمك.

ومنه اعتراضه على أن يكون الاستثناء منقطعاً في قوله تعالى: ﴿لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم﴾. فقال^(٤): وعندى أن الاستثناء متصل لأنَّ المعنى: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا رحمة من رحمة الله.

(١) التخمير: ١٩٣/١، ١٩٤.

(٢) المفصل: ٤٩.

(٣) التخمير: ٣٠٠/١.

(٤) التخمير: ٣٩١/١.

وقد تأتي ردوده على الزمخشري عنيفة كقوله^(١): وهذا كلام قد باض فيه الفساد وعشش.

وقال^(٢): وأما قول الشيخ - رحمه الله - فلأن وقوعها في أول أحوالها بالألف واللام وهي علة بنائها فشيء مزيف.

على أنه قد يستعمل اللين والرفق كقوله^(٣): وفي هذا الكلام زلة جرت على قلم الشيخ - رحمه الله - .

١٠ - منهجه النحوي:

لا يستطيع الباحث أن يحكم على نحوي بعد نهاية القرن الرابع الهجري بأنه بصري أو كوفي المذهب. ولا أعتقد أن هناك مذهباً ثالثاً غير هذين المذهبيين وأغلب النحاة من بعد القرن الرابع تخلصوا من المذهبية وبنوا ثقافتهم على الاختيار من محاسن المذهبين وآراء الفريقين على حد سواء. ولما كان أغلب كبار علماء اللغة والنحو من البصريين وامتاز رجال المذهب البصري بكثرة التأليف والمذهب البصري كان أكثر واختيارات المتأخرين كانت أغلبها من هذا المذهب لا سيما أن كتاب سيبويه كان معظماً عند جميع العلماء وهو تأليف بصري. وأن أغلب الكتب التي وصلتنا من المؤلفات النحوية التي كتبت حتى نهاية القرن الرابع أغلبها مؤلفات بصرية كالمقتضب للمبرد والأصول لابن السراج وشرح الكتاب للسيرافي، وشرحه للرماني، ومؤلفات أبي علي الفارسي، وأبي القاسم الزجاجي، وأبي الفتح ابن جني، وهذه هي - في الغالب - مصادر النحويين المتأخرين. وقد لا أكون مغالياً إذا قلت إن أكثر النحاة المتأخرين لا يعرفون المذهب الكوفي ولا آراء الكوفيين إلا عن طريق المؤلفات البصرية لذلك فإنني أعتقد أنه لا يحسن أن نقول عن عالم متأخر - وأعني بالمتأخر من عاش بعد القرن الرابع الهجري - أنه بصري المذهب ولا كوفي المذهب وذلك أن منهجه النحوي سيكون قائماً على

(١) التخمير: ١٢٧/١.

(٢) التخمير: ٢١٨/٢.

(٣) التخمير: القسم الثاني: ورقة: ٢٣٥.

الاختيار وحرية الفكر، وليس المذهب النحوي إلزامياً للمقلد كالمذهب الفقهي، لمن لم يبلغ درجة الاجتهاد فيه، فدرجة الاجتهاد في النحو تدرك بأدنى المراتب.

ومن هنا فالخوارزمي متأخر مجتهد إلا أن محبته للتجديد والابتكار جعلته يستحسن ما لم يستحسنه غيره ويشد في بعض آرائه ويخالف المشهور عند جمهور النحاة في كثير من المسائل فتجد في كتابه مثل قوله: أجمع النحويون عن آخرهم وإجماع النحويين باطل، مذهب النحويين...

وأما قول النحويين... لكي يأتي برأيه بعد أن يهدم ما قاله النحاة وإن كان النحويون لم يجمعوا على بعض المسائل التي ذكر إجماعهم فيها، وإنما عبّر بإجماعهم لكي يظهر الغلبة عليهم، وأنه عرف ما لم يعرفه النحاة مجتمعين؟!

ومن هنا كان منهج الخوارزمي النحوي قائماً على التجديد والابتكار، والاختيار من آراء المتقدمين، وإن كان في تجديده واختياراته لم يوفق - في نظري - التوفيق الكامل لأنه يعتمد المخالفة لذاتها أحياناً ويقف مكتوف اليدين أمام كثير من المسائل التي ثار عليها وأكد عدم صحة تعليلها.

موقفه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:

عرض الخوارزمي كثيراً من مسائل الخلاف بين الفريقين، ولم يلح على ذكر ذلك في كل مسألة جرى فيها خلاف بينهما كما فعل ابن الشجري في «الأمالي» وابن الدهان في «الغرة» وابن إياز في «المحصول» وابن النحاس الحلبي في «التعليقة» وابن فلاح في «المغني» وغيرهم.

ولم أجد له منهجاً خاصاً في عرضه لمسائل الخلاف فقد أغفل عدداً غير قليل منها فلم يذكرها البتة، بينما اكتفى في بعض المسائل بالإشارة العابرة كقوله: «وهذه المسألة فيها خلاف بين البصرية والكوفية^(١) وربما

(١) انظر بعض الأمثلة على ذلك في التخمير: ٦٢/١، ١٨٥، ١٨٩، ٣٩٠، ٤٢٠.

١٢١/٢، ٢٤١.

عرض بعض مسائل الخلاف عرضاً وافياً، دون ترجيح رأي على آخر^(١) وقد يورد المسألة الخلافية ويفصل القول فيها تفصيلاً كاملاً ويرجح ما يراه هو الراجح ويثبت ذلك بالأدلة الواضحة والبراهين القوية، ويدعم ما يقول بالشواهد من كتاب الله - عز وجل - وكلام رسول الله ﷺ وأقوال العرب وأشعارها.

وأغلب المسائل التي فصل القول فيها يؤيد فيها رأي الكوفيين، وإليك نماذج لهذا التأييد:

عرض مسألة^(٢): (هل الأصل في الإعراب للاسم أو للفعل المضارع).

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بينهما: ذكرها العكبري وغيره^(٣). وأيدوا فيها رأي البصريين الذين قالوا: إن الأصل في الإعراب للاسم، والفعل المضارع محمول عليه.

أما الخوارزمي فقال: إن الأصل فيه الفعل المضارع وأيد بذلك مذهب الكوفيين، ولم ينص على أنه مذهبهم.

وفي مسألة: الاشتغال وهي من مسائل الخلاف بينهما^(٤).

أيد الخوارزمي مذهب الكوفيين^(٥) مصرحاً بذلك قال: «فإن سألت:

(١) انظر بعض الأمثلة على ذلك في التخمير: ١٣٢/١، ١٣٦، ١٨٢، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٩٦، ٤٢٧، ٤٢٨.
٨٩/٢، ١٥٨، ٢٥٤، ٢٥٨، ٤٥١، ٤٧١.

(٢) التخمير: ٨٧/١.

(٣) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين: مسألة رقم ٨ وائتلاف النصره: وانظر: الخصائص: ٦٣/١، والإيضاح للزجاجي: ٧٧، والمرتجل لابن الخشاب: ٣٤.

(٤) انظر: الانصاف ٨٢/١، والتبيين؛ مسألة رقم ٣٧، وائتلاف النصره.
قسم الأفعال، والمغني لابن فلاح: ٢ / ورقة: ١٢٧ (نسخة جامعة الرياض).

(٥) التخمير: ١٤٧/١.

لم انتصب الضمير المتصل بالفعل؟ أجت على البدل من زيد، وهو بعينه مذهب الكوفيين، ويشهد لصحة البدل ها هنا أن هذا الكلام يتأتى فيه جميع أنواع البدل...»

وأعاد المسألة نفسها في موضع آخر^(١) وأكد ما قاله أولاً فقال:

«إنما الوجهُ الصحيحُ ما ذهب إليه الكوفيون من أن المنصوب المتقدم ينتصب بالفعل الواقع بعد الضمير، والضمير ينتصب على البدل منه».

وفي مسألة؛ إدخال الألف واللام على المضاف في العدد أيد الكوفيين فقال^(٢): الذي ذكره البصريون قياس، ومذهبُ الكوفيين استحسان والطبع ينزع إليه فوجب أن يجوز.

وانظر مسألة «طالق وعاشق»^(٣)... وغيرها.

وقد أيد البصريين في بعض من المسائل^(٤) أيضاً.

١١ - مقارنته ببعض الشروح الأخرى:

«بين الخوارزمي وعلم الدين الأندلسي في شرحيهما»:

أولاً: يجدر بنا أن نعرف بعلم الدين الأندلسي (٥٧٥ - ٦٦١ هـ) فنقول:

هو أبو محمد القاسم بن أحمد بن أبي السداد الموفق المرسي الأندلسي، وقيل اسمه أبو القاسم محمد بن أحمد. ومنهم من يسميه أبا القاسم بن أحمد والصحيح هو الأول لأنني رأيته مكتوباً بخط يده على شرحه للجزولية، سنة ٦٢٥ هـ، نسخة شهيد على وهو المثبت على كل نسخ مؤلفاته المكتوبة في حياته. قال أبو البركات ابن المستوفي في كتابه: «إثبات المحصل من نسبة أبيات المفصل»: أملى علي نَسَبَه أبو القاسم محمد بن

(١) التخمير: ٣١٢/١.

(٢) التخمير: ٥/٢.

(٣) التخمير: ٤٤٠/٢.

(٤) انظر مثلاً التخمير، القسم الثاني: ورقة: ٨٥، ١٠٧، ١٣٩، ١٧٤، ١٧٦.

(٥) انظر التخمير: ٢١٧/١، ٣٨٧.

أحمد بن الموفق المرسي، وفي ترجمة كتابه القاسم بن محمد بن الموفق الأندلسي.

ويقول هو في قصيدته التي ضمنها ذكر شيوخه:

يَقُولُ حَامِدُ رَبِّ الْعَرْشِ وَالنَّسَمِ الْمُدْنِبُ الْقَاسِمُ الْمَدْعُو بِالْعَلَمِ
مُوقِقُ جَدِّهِ وَأَحْمَدُ وَلَدُ مِنْ صُقْعِ أُنْدَلُسٍ ذُو الْخَوْفِ وَالنَّدَمِ

مولده ووفاته:

ولد بِمُرْسِيَّةَ، مدينةً في شرق الأندلس، في حدود سنة ٥٦١ هـ، كذا نقل عنه ياقوت الحموي في معجم الأديباء. وقال الذهبي والصفي وغيرهما ولد سنة ٥٧٥ هـ ولعل هذا أقرب إلى الصواب، لإجماع أكثر المؤرخين عليه، وانتقل منها إلى بلنسية وغيرها من مدن الأندلس، ويغلب الظن أنه دخل أشبيلية، لأنه قرأ على ابن خروف الذي كان يسكن أشبيلية، وما زال متنقلاً في بلاد الأندلس حتى خرج منها في حدود سنة ٥٩٨ هـ وعمره يومئذ ثلاثة وعشرون عاماً. قال في قصيدته:

فَارَقْتُ أَهْلِي وَمَنْ قَدْ كُنْتُ آفَهُ مِنْ الْأَقْرَابِ وَالْأَصْحَابِ وَالْحَرَمِ
وَالعَمْرِ يَوْمئِذٍ عَشْرُونَ يَتْبَعُهَا ثَلَاثَةٌ قَضِيَتْ فِي الْخَفْضِ وَالنَّعَمِ

فلما وصل إلى المغرب التقى بالإمام الجزولي (٦٠٩ هـ) في تونس، وفي سنة ٦٠١ هـ وصل إلى مصر، وفي سنة ٦٠٣ هـ وصل إلى دمشق وقبل سنة ٦١١ هـ كان في بغداد بدليل أنه أخذ عن ابن الأخرس ٦١١ هـ.

وظل الأندلسي، مُتَرَدِّداً بين مصر والشام والعراق فدخل حمص وحماه وحلب والموصل وحج وزار المسجد النبوي، وأراد الرحلة إلى خراسان للالتقاء بالإمام فخر الدين الرازي فعلم بوفاته.

آثاره:

عرفت من مؤلفاته خمسة كتب وقصيدة قالها في وصف رحلته وتسمية بعض شيوخه.

أما الكتبُ فمنها ثلاثة مشهورة ذكرها أصحاب الطبقات ونقل عنها العلماء وهي:

- ١- شرحُ المُفَصَّل وسنفرده بالحديث.
- ٢- شرحُ المقدمة الجُزئية. والمقدمة الجُزئية من تأليف شيخه أبي موسى الجُزولي ٦٠٦ هـ وهي المسماة بـ (القانون) و (الكرّاس) شرحها عدد غير قليل من العلماء. وكان علم الدين قد اجتمع بالجزولي بتونس سنة ٦٠١ هـ وسأله عن بعض مشكلاتها، فلما تصدّر بحلب شرحها. واسم الكتاب «المباحث الكُليّة في شرح الجُزويّة» هكذا اسمه على النسخة التي عليها خطّه. واسمه في النسخ الأخرى: «المباحث الكامليّة».
- ٣- شرحُ الشّاطبية نقل عنه في شرح المفصّل وسماه «المفيد في شرح القصيد» ويوجد من هذا الكتاب ثلاث نسخ خطية، إحداها في تيرة (نجيب باشا) في تركيا رقم (٧٧) قديمة الخط كتبت سنة ٦٥٣ هـ وهي نسخة كاملة في (١٦٩) ورقة.
- والنسخة الثانية في مكتبة حسن حسني باشا في تركيا أيضاً ورقمها (٧٢) وهي نسخة سلطانية خزائنية جميلة الخط طرتها مذهبة كتبت سنة ٨٠٦ هـ. وهي نسخة مصححة مقروءة، عليها خطوط بعض أهل العلم.
- والنسخة الثالثة في الخزانة العامة بالرباط.
- ٤- سلوةُ الغريب ومنية الأريب: لم يذكر في المراجع وإنما أحال عليه المؤلف في «شرح المُفَصَّل» ٢ / ورقة: ٦٨.
- ٥- قصيدةٌ في وصفِ رحلته من الأندلس ضمّنها ذكر شيوخه منه نسخة بخطّ تلميذه وابن سبطه الإمام علم الدين البرزالي قراءة عليه، وقرأها عليه تلميذه إبراهيم بن فلاح. كتبت في حياته سنة ٦٥٩ هـ، وتوجد هذه النسخة في المكتبة الظاهرية رقم ٨٢ تاريخ من ١١١ - ١١٥.
- ٦- مُشكِلَةُ الجُزويّة لم تذكره المراجع أيضاً وهو رسالةٌ صغيرة تقع في (١١) ورقة كتبت سنة ٦٦٢ هـ، منسوبة إلى علم الدين الأندلسي (جنوروم رقم ٣/٢٧٧٣) بتركيا.

انظر ترجمته في معجم الأدباء : ٢٣٤/١٦ ، وإنباه الرواة : ١٦١/٤ ،
 ١٦٢ وذيل الروضتين : ٢٢٧ ، ومجمع الآداب لابن الفوطي ، وصلة التكملة
 للحُسَيْنِي : ورقة ١٣٨ ، والعُبر للذَّهَبِي : ٢٦٦/٥ ، ومعرفة القراء الكبار له :
 ٥٢٦/٢ ، ٥٢٧ ، وتاريخ الإسلام له : وفيات سنة ٦٦١ هـ ، والوافي
 بالوفيات : ١٠٢/٢ ، وغاية النهاية : ١٥/٢ ، وبغية الوعاة : ٢٥٠/٢ ،
 والدَّارس في تاريخ المدارس : ١٩٠/١ ، وطبقات النُّحاة واللُّغويين لابن قاضي
 شهبة : ٢٤٣ . . . وغيرها ،

شرحه للمفصل : اسمه «المحصل في شرح المفصل»

ذكره كل من ترجم له وقرن اسمه به فقليل : (الأندلسي شارح المفصل)
 ونقل عنه كثير من العلماء منهم ابن المستوفي ٦٣٩ هـ ، وابن إياز ٦٨١ هـ
 وعفيف الدين الكوفي ٦٩٨ هـ ، والرَّضِي شارح الكافية ٦٨٤ هـ ، وصاحب
 «المُحَجَّل في شرح المفصل» من علماء القرن السابع .

كل هؤلاء جميعاً من معاصريه ، وهم برتبة أقرانه وتلاميذه ثم استمر
 الناس ينقلون عنه ومن هؤلاء الرُّكن الاسترابادي ٧١٧ هـ ، وأحمد بن يوسف
 الرُّعِينِي ، وشمس الدين بن الصَّائغ ومحمد بن علي بن هُطَيْل ٨١٢ هـ ،
 والمَهْدِي لدين الله أحمد بن يحيى المُرتَضَى ٨٤٠ ورمز له في كتابه «التَّاج»
 بعلامة (س) ، والأشْمُونِي ، والسُّيُوطِي ، وابن وحى زادة . . . وغيرهم .

ولعل أقدم من عرفته مُعْتَمِداً عليه الإمام ابن المستوفي الإربلي
 ٦٣٩ هـ وقد أفادنا الإربلي في كتابه «إثبات المحصل من نسبة أبيات
 المُفَصَّل» بمعلومات ما كنا لنظفر بها من سواه .

من هذه المعلومات أنه اجتمع به . قال في «إثبات المحصل : أُملى
 علي نسبة أبو القاسم . . .» ولا ندري أين كان هذا الاجتماع؟ أكان بإربل ،
 وعلى هذا يكون الأندلسي قد وفد عليها . وكتاب «تاريخ إربل» الذي ألفه ابن
 المستوفي لم يصل إلينا إلا جزء منه لا يوجد فيه أيُّ خَبَرٍ عن الأندلسي . ولم

يذكر في تاريخ حياته أنه دخل إربل ويحتمل أنه اجتمع به في مكان آخر غير إربل.

ومن المعلومات التي دَوَّنَهَا ابن المستوفي زمن تأليف الكتاب ومكانه وعدد أجزائه وأن نسخته كانت بخط مؤلفه وأنه يَمْتَلِكُ أكثر من نسخة بخطه .

وقد بيّن ابن المستوفي في أكثر من موضع أخطاء الأندلسي ، ورد عليه وبين سطوه على شرح الخوارزمي وادعاه لكثير من عبارات الخوارزمي وآرائه لنفسه .

وقد أثنى العلماء ثناءً حسناً على كتاب الأندلسي . قال ابن المستوفي ٦٣٩ هـ: «طالعت معظمه فوجدته قد جمع فيه من الفوائد النحوية ما أغرب في جمعه، وأودعه من القواعد الأدبية ما أبدع في وضعه». وقال القفطي ٦٤٦ هـ: «... وَشَرَحَ المَفْصَّلَ للزَمَخْشَرِيِّ شرحاً استوفى فيه القولَ، لا يقصر أن يكون في مقدارِ كتاب أبي سعيدِ السِّيرافي في شرح الكتاب، واستعان في عبارته ببعض عبارة المتكلمين وكان أقدرَ على ذلك من غيره». وقال ابن الجَزَرِيِّ: وَشَرَحَ المَفْصَّلَ في أربعة مجلدات فأجاد وأفاد، ومثل ذلك قال المَقْرِي في نَفْحِ الطَّيْبِ.

أجزاء الكتاب:

اختلف العلماء في عدد أجزاءه فقال ابن المستوفي في سبعة جلودٍ، وقال ابن الجَزَرِيُّ في أربعة مجلدات، ولعل السَّبب في هذا راجع إلى النسخ فمنهم من ينسخه في أربعة ومنهم من ينسخه في أكثر من ذلك حسب نوع الخطِّ وكِبَرِ حجمِ المُجَلِّدَةِ. والمؤلف جزأه في سبعة أجزاء وهو ما نص عليه ابن المستوفي حيث قال: «... الذي سماه كتاب «المُحَصَّلِ في شرح المُفْصَّلِ» بخطه وهو يدخُلُ في سبعِ جُلُودٍ كبارٍ»، ثم اختلفت مجلداًته باختلاف ناسخيه ودليل ذلك أنني عثرتُ على المجلد الخامس وهو آخر الكتاب من نسخة كانت في خمسة مجلدات كما أن نسخة الجزء الأول الموجودة في طهران تدلُّ على أن الكتاب في هذه النسخة يقع في عشر

مجلدات فهي أقلُّ من نصف الجزء الأول من نسخة شهيد علي التي أُقدِّرُ أنها في خمس مجلدات كما سيأتي في وصف النسخ.

زمن تأليفه واختلاف نسخه:

قال ابنُ المستوفي: «وكان - كما قال نقلاً من خطه - كان شروعه في شرحه في شعبان من سنة ثمان عشرة وستمائة، وفرغ منه في شعبان من سنة سبع عشرة وستمائة بمدينة حلب المحروسة.

وقد عثرت على ثلاث نسخ من الجزء الأول لم يذكر فيها المؤلف زمن تأليفه مع أن إحدى هذه النسخ كُتبت في عصره وقُرئت عليه، كما أنني عثرتُ على الجزء الأخير من الشرح وليس فيه أية إشارة إلى ذلك. وقد تتبعت الموجود من أجزاء الكتاب، فلم أجد في ثنايا الكتاب أي شيء يشعر بذلك أو يدلُّ عليه. ولا شك أن ابنَ المستوفي ناقلٌ أمينٌ وثقةٌ فيما يقول، ويمتلك منه نسختين كلاتهما بخطه. لذلك فقولُه صحيح مقبول، ويكون سقوط مثل هذه العبارة إما من النساخ وإما من المؤلف فيما بعد لأنه عاش بعد تأليفه اثنين وأربعين عاماً، فكان يزيد في شرحه ويهذبه ويضيف إليه، لذلك فإنَّ نسخَ الكتابِ مختلفةٌ فيما بينها اختلافاً كبيراً في مقدماتها وإهدائها ومعلوماتها التي في تضاعيف الكتاب، ولعلَّ الذي لا يدرك أنَّ المؤلف كان يزيد في كتابه وينقص على مرِّ السنين يظنُّ كلُّ نسخةٍ كتاباً آخر.

وقد أورد القفطي في «إنباه الرواة»: أن الأندلسي ذكر له أنه حصَّل في النحو فوائدَ مغربية قدم بها رجلٌ من أصحاب أبي علي عُمر الشلوبين وقد مات بدمشق - رحمه الله - وأبيعت في تركته، وذكر أنه ألحق منها شيئاً بالشرحين اللذين له «شرح الجزولية» و«شرح المفصل» ووعدني عند عودته بإضافة ما صنَّفه من ذلك إلى الشرحين المتقدمين له عندي. واعتمد ابن المستوفي على نسختين من شرح المُفصَّل للأندلسي كلاتهما بخطه كما أسلفنا القول وذكر أنَّ بينهما اختلافاً وسأوضح ذلك أثناء الكلام عن وصف النسخ.

نسخ الكتاب الخطية:

لا أعلم أن الكتاب يوجد كاملاً في مكتبة واحدة أو مكان معين، وإنما يوجد متفرقة أجزاءه في مكتبات عدة.

فالجزء الأول يوجد منه ثلاث نسخ خطية، وهي:

١ - نسخة شهيد علي رقم ٢٤٨١.

٢ - نسخة أسعد أفندي رقم ١٦٦.

٣ - نسخة طهران «سبه سالار» رقم ١١٨١.

والجزء الثاني لا يوجد منه إلا نسخة واحدة في دار الكتب المصرية رقم (٢٩٢) وهي نسخة ينقصها نصفها الأول تقريباً.

ومن المجلد الثالث توجد نسخة واحدة في شهيد علي ٢٤٨٢.

ومن المجلد الرابع توجد نسخة واحدة في شهيد علي ٢٤٨٣.

أما المجلد الخامس فمنه نسخة واحدة في أسعد أفندي رقم ١٦٧.

ويرجع الثاني والرابع إلى نسخة واحدة ذكر على طرّة الرابع أنها في خمسة أجزاء. كما يرجع الثالث والخامس إلى نسخة واحدة هي أيضاً في خمسة أجزاء فالموجود من شرح الأندلسي إذن نسخة ينقص منها النصف الأول من الجزء الثاني وفيه شرح الأبواب الآتية:

باب الحال، باب التمييز، باب الاستثناء، باب خبر ما ولا المشبهتين بليس، باب الخبر والاسم في بابي كان وإن، اسم لا التبرئة، المجرورات، الفصل بين المتضايقين، حذفهما معاً والتوابع، (التوكيد، أول باب الصفة).

ونسخة «شهيد علي» التي هي الجزء الأول من الكتاب مهمة جداً فقد نسخت سنة أربع وخمسين وستمائة أي في حياة المؤلف وقرئت عليه وصححت وأثبت في هوامشها تصحيحاتها، وتملكها مجموعة من العلماء منهم أحمد بن إبراهيم الكمال العسقلاني الحنبلي وعلق هذا الإمام على

هوامشها بعض التعليقات الجيدة، كما وضع لها بعض العلماء عناوين جانبية مفيدة وخرّج بعض نصوصها كقوله ذكر بعضهم قال: هو ابن الحاجب. أما ناسخها فقد قرأها على المؤلف وأثبت ذلك في عدة مواضع بقوله: (ورقة ٦٠) بلغت سماعاً على مؤلفه المولى علم الدين أدام الله علوه، وانظر الورقات: ٧٢، ٧٨، ١١٦، ١٣٠ (سماعاً وتصحيحاً على مؤلفه...)، ١٤٧، ١٥٠... وجاء في نهايتها نقلت هذه النسخة من نسخة بخط المصنّف علم الدين القاسم المغربي أدام الله أيامه... ولم يذكر اسم الناسخ.

وقد رُمّت النسخة فذهب السّطران الأولان من سبع عشر ورقة من أول الكتاب ومقدمة الكتاب كاملة أهدى الكتاب فيها إلى الإمام جمال الدين القفطي ٦٤٥ هـ صاحب «إنباه الرّواة».

أمّا نسخة أسعد أفندي فهي تبتدىء من أول الكتاب وتنتهي بنفس نهاية نسخة شهيد علي السّابقة وهي مكتوبة بخطوط مختلفة قديمة آخرها أربع وأربعون ورقة بخط الإمام ركن الدين الاستربادي المتوفى ٧١٧ هـ صاحب شروح الكافية (البسيط، والمتوسط والصغير).

وأما نسخة طهران فتنقص ورقة واحدة من أولها، وتقدّمت بعض ملازمها على بعض وتنتهي بالإخبار بالجملة في باب المبتدأ والخبر وهو ما ينقص قليلاً عن نصف الجزء الأول من النسختين السابقتين، ومقدمة المؤلف فيها أطول من أختيها السالفتين وأهدى الكتاب فيها إلى الملك المعظم عيسى بن أيوب وأثنى عليه بأبيات... والعجيب أنّ ثناءه على المعظم عيسى هو نفس الثناء الذي أثناه على الإمام القفطي مع بعض التغيير وزيادة قصيدة أخرى في المعظم عيسى!؟

ونسخة طهران هي في نظري آخر إخراج للكتاب حسب ما وقفت عليه من النسخ ففيها زيادات واستدراكات كثيرة ليست في أختيها فمثلاً قال في الورقة رقم (٢) في أول موضع ذكر فيه الخوارزمي قال: «ذكر القاسم بن الحسين الخوارزمي الملقب بصدر الأفاضل أحد شارحي المفصل على هذا

الموضع ما معناه...» وفي النُسختين: «وذكر القاسم بن الحسين الخوارزمي...».

وفي شرحه لقول الزمخشري: الله أحمد... قال الأندلسي في نسخة طهران: «ولو قال: أحمد الله على الأصل لكان خبراً ساذجاً عاطلاً عن الاهتمام والاختصاص فإن قلت هل يجوز أن يكون منصوباً بإضمار فعل يفسره الظاهر على أن يكون التقدير أحمد الله أحمدته قلت: ما ذكرنا أولى لوجهين أحدهما:...».

وفسر الوجهين بخمسة عشر سطرًا بينما ورد في النُسختين ولا يجوز أن يكون منصوباً بإضمار فعل... وشرح ذلك بسطرين فقط، دون سؤال وجواب والأمثلة على زياداتها كثيرة في كل صفحة تقريباً.

هذا ما قصدت إليه من التعريف بالأندلسي وشرحه.

والآن نأتي إلى مقارنة شرحيهما:

«بين الأندلسي والخوارزمي في شرحيهما»:

إنَّ من الصَّعب جدًّا أن نعقد مقارنة بين شرح الأندلسي وشرح الخوارزمي إذ لا صلة بينهما إلا وحدة الموضوع فقط فكلاهما في شرح المفصل للزمخشري وما عدا ذلك فهما متباعدان إلى حدِّ كبير.

أولاً: فالخوارزمي أقدم على شرح المفصل رغبة في الكتاب واقتناعاً بأهميته وحسن تنسيقه وتبويبه فهو يرى أن المفصل: «كتاب جامع فيه من كل فن إعرابي فصل محصوله معنى لطيف ولفظ جزل» كما يعتقد الخوارزمي أن المفصل «باكتنازه واختصاره خير من الكتاب مع سعته وانتشاره».

أمَّا الأندلس فقد أقدم على شرحه لا تحذوه محبة للكتاب، ولا يقوده الشُّوقُ إليه بل لما رأى أبناء زمانه من أهل الأدب شغفين بكتاب المفصل في صنعة الإعراب... كان واحداً من رجالهم ثم أنشد:

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ إِنْ غَوَتْ غَوَيْتُ وَإِنْ تَرَشَّدَ غَزِيَّةٌ أَرَشِدِ

أما تبويب المفصل وتنسيقه فلم يعجب الأندلسي ويرى أنه «بدد أبواب العربية، وفرق بين العامل والمعمول بتقاسيمه الهندسية فلا جرم صعب على المبتدي مدركه، وتوعد على المنتهي مسلكه ثم قال: هذا مع زعمه أنه رد كل شيء إلى نصابه وحطه في مركزه وأولجه في بابه وكلا، تالله لقد أكثر فيه التخليط، ووضع ما في حيز المركز في المحيط، ولقد رام أن يعرب فأعجم وقصد أن يوضح فأبهم».

هذا رأي الأندلسي في المفصل وأنت ترى ما في قوليهما من التباعد، وقد لمح هذا ابن هطيل في شرحه للمفصل: «التأج المكلل...» وقارن بينهما وأورد كلامهما.

ثانياً: شرح الخوارزمي ركز فيه على شرح عبارة الزمخشري وناقش ما فيها من المسائل النحوية بشكل غير موسع، على حين توسع الأندلسي في شرحه وأورد أقوال العلماء وخلافاتهم، ونقل نصوصاً كثيرة من الكتب النحوية واللغوية حتى أصبح موسوعة في علم النحو، ولم يتقيد بعبارة الزمخشري فقط فجعل شرحه وسيلة لعرض أفكاره وآرائه وما يستحسن من آراء النحاة المتقدمين. فشرح الخوارزمي جميعه بحجم الجزء الأول فقط من شرح الأندلسي الذي يتألف من خمسة أجزاء.

ثالثاً: عرض الخوارزمي آراءه وأفكاره في شرحه فخالف جمهور النحاة ورد عليهم وانتقد عللهم وهاجم الأصول النحوية التي بنوا عليها قواعدهم بينما التزم الأندلسي بالمنهج النحوي التقليدي المحافظ.

رابعاً: تلقى الخوارزمي العلم في بلاده وأخذ عن مشايخ وقته هناك فقط بينما الأندلسي نوع مصادر ثقافته فأخذ عن أهل المغرب وأهل المشرق على السواء. وهذا يعكس أثره على الكتابين.

خامساً: الخوارزمي أكثر دقة من الأندلسي في نقل النصوص وفي عزوها إلى أصحابها.

أما في نقلها فكثير من النصوص التي نقلها عن الخوارزمي مقطعة

الأوصال غير تامة هذا بالنسبة للنصوص التي ينقلها عن الخوارزمي الذي قارنت كلامهما في كثير من المواضع، ووجدته يفعل ذلك في النصوص التي ينقلها عن السيرافي في «شرح الكتاب» والجرجاني في «شرح الإيضاح» والزمخشري في «حاشية المفصل».

وإذا لم يلتزم بحرفية النص في هذه المصادر فهو في غيرها لم يلتزم أيضاً لأن هذه الكتب من أهم مصادره التي عول عليها.

وأما عدم عزوه فإنني رأيت ينقل كثيراً من النصوص عن الخوارزمي ولا ينسبها إليه، ويدعي أنها من أفكاره هو وقد تنبه إلى ذلك الإمام ابن المستوفي ٦٣٩ هـ. وقد فعل ذلك مع غيره فقد نقل عن السخاوي في عدة مواضع ولم يذكره إلا للتشنيع عليه فقط، كما نقل عن ابن الحاجب في مواضع متعددة وأغفل اسمه ويذكره أحياناً بقوله: قال بعضهم، وقد أخطأ الإمام ابن وحيى زادة (١٠٠٩ هـ) فجعل ابن الحاجب هو الذي يسطو على كلام الأندلسي انظر تفصيل ذلك في مواهب الأديب.

ومن الكُتُب التي نقل عنها الأندلسي ولم يعز ما نقله إليها كتاب «الحلل في شرح أبيات الجمل» لابن السيد ٥٢١ هـ فقد نقل شرح البيت:

أتوا نارِي فقلْتُ مَنْوَنَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجِنُّ قَلْتُ عِمُوا ظَلَاماً

فنقل تمة الأبيات، والاختلاف في روايتها وخبرها عن كتاب «الحلل» ولم يعزها إليه بينما هو ناقل لكلام ابن السيد بنصه وقد ذكر كتاب «الحلل» في مواضع أخرى من شرحه مما يدل على أنه كان يستخدمه. ونقل عن شرح الجمل لابن خروف أبي الحسن علي بن محمد ٦٠٦ هـ وهو من شيوخه وعن «شرح الكتاب» له أيضاً وقد قارنت بين بعض النصوص على الجزء الموجود من الكتاب فتطابقت، ونقله عن شرح الجمل لابن خروف كثيراً وقد قارنت نصوص الكتابين في أكثر من موضع، ولم يشر إليه ذكر ابن خروف في مواضع من شرحه ونقل عن شرح الجزولية لأبي علي الشلوبين في عدة مواضع ولم يشر إلى ذلك. ولا يتسع المقام للتوسع في هذا البحث. فما هو إلا إشارة عابرة.

أما الخوارزمي فهو - وإن لم يسلم من ذلك - أكثر دقة من الأندلسي في عزو النصوص والمحافظة على سلامتها ونقلها على الوجه الصحيح. وقد تحدثت في مصادر كتاب «التخمير» ما يغني عن الإعادة هنا.

ومن وجوه الاتفاق بينهما أن كلاً منهما إذا خرج عن الموضوع عقد له مبحثاً خاصاً فالخوارزمي يعقد هذا المبحث تحت عنوان «تخمير» والأندلسي يعقد له مبحثاً تحت عنوان «مسألة» ولو أفردت المسائل التي ذكرها الأندلسي في شرحه ل جاءت في مجلد ضخمة.

وأريد أن أذكر نصين من كلا الشرحين ليتضح الفرق بينهما ولتظهر سمات كل شرح منهما واضحة جلية، وإنما اخترت هذا النص من شرح الأندلسي لأنه يتحقق فيه أغلب ما أشرت إليه من وجوه الفرق بين الشرحين.

قال الخوارزمي في شرحه: ٢ / ورقة: ١٢٥: «قال جار الله فصل «ورب للتقليل، ومن خصائصها ألا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة».

قال المُشَرِّحُ: إنما تدخل على النكرة لما ذكر أبو العباس في رب، فلذلك لا تقع إلا على نكرة، لأن ما بعدها يخرج مخرج التمييز. ابن السراج: النحويون كالمجتمعين على أن «رب» جواب لما فعلت؟ تقول؛ رب رجل عالم لمن قال لك ما رأيت رجلاً عالماً، أو قدرت أنه يقوله، فيقال: رب رجل عالم تريد رب رجل عالم قد رأيت. وضارعت أيضاً حرف النفي، إذا كان حرف النفي يليه الواحد المنكور، وهو يريد الجماعة».

وما قاله الخوارزمي هنا ذكره أبو العباس المبرد في المقتضب:

٢٨٩/٤.

والنص الذي نقله عن ابن السراج موجود في الأصول: ٥٠٨/١ ولم يحذف منه شيء. وقال الأندلسي في شرح هذا الموضوع من شرحه: ١٦٨/٤، ١٦٩: فصل: «ورب للتقليل».

قلت: اتفق البصريون على أن «رب» حرف. وذهب الكوفيون إلى

أَنَّهَا اسْمٌ. حُجَّةُ الْأَوَّلِينَ مِنْ وُجُوهِ، أَحَدُهَا: أَنَّ مَعْنَاهَا فِي غَيْرِهَا، فَكَانَتْ حَرْفًا لَوْجُودِ حَدِّ الْحَرْفِ فِيهَا.

وَالثَّانِي: أَنَّ مَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ أَبَدًا وَلَا مَعْنَى لِلإِضَافَةِ فِيهَا، فَتَعَيَّنَ أَنَّ تَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ.

الثَّالِثُ: أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ أَبَدًا بِفَعْلٍ، وَهَذَا مِنْ خَوَاصِّ الْحَرْفِ. وَاحْتِجَّ الْكُوفِيُّونَ بِأَنَّهَا قَدْ أُخْبِرَ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ:

... رَبُّ قَتْلِ عَارُ

فَرَفَعَ عَارًا عَلَى الْخَبَرِ عَنْهَا.

الثَّانِي: أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ حَرْفٌ لَجَازَ إِظْهَارُ الْفِعْلِ الَّذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ، أَوْ لَوَجَبَ، وَالْمَحذُوفُ خَبَرُهَا، لَا مُتَعَلِّقُهَا، وَنَظِيرُ الْحَذْفِ فِيهَا خَبَرٌ لَوْلَا، وَلِعَمْرُكَ. الثَّالِثُ: أَنَّهَا نَقِيضَةٌ «كَمْ»، وَ«كَمْ» اسْمٌ، فَمَا يُقَابِلُهُ وَيُضَادُّهُ كَذَلِكَ، وَلِذَلِكَ جَاءَتْ لِلتَّكْثِيرِ.

وَالجَوَابُ: أَمَّا الإِخْبَارُ عَنْ «رُبِّ» فَغَيْرُ صَاحِحٍ، لِأَنَّ رُبَّ لَا مَعْنَى لَهَا فِي نَفْسِهَا حَتَّى يَصِحَّ نِسْبَةُ الْخَبَرِ إِلَيْهَا، وَلِذَلِكَ تَكُونُ الصِّفَةُ تَابِعَةً لِلْمَجْرُورِ بِرُبِّ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّانِيثِ وَالإِفْرَادِ وَالجَمْعِ، وَرُبُّ مَتَّحِدَةٌ الْمَعْنَى فَعَلِمَ أَنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ عَنْ رُبِّ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

... رَبُّ قَتْلِ عَارُ

فـ«عَارُ» خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، أَي هُوَ عَارُ، وَالجُمْلَةُ صِفَةٌ لِمَجْرُورِ رُبِّ، وَأَمَّا الْفِعْلُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ «رُبِّ» فَيَجُوزُ إِظْهَارُهُ، وَإِنَّمَا اِكْتَفَوْا بِالصِّفَةِ عَنْهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ لظُهُورِ مَعْنَاهُ. وَأَمَّا حَمَلُهَا عَلَى «كَمْ» فِي الإِسْمِيَّةِ فَلَا يَصِحُّ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الإِسْمِيَّةَ لَا تُثَبِّتُ بِالْقِيَاسِ، وَإِنَّمَا تُثَبِّتُ بِتَنَاوُلِ حَدِّ الْاسْمِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى «مِنْ» التَّبْعِيضِ، وَلَا يُقَالُ: هِيَ اسْمٌ، لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى التَّبْعِيضِ، وَكَذَلِكَ مَعْنَى «مَا» النَّفْيِ وَهِيَ حَرْفٌ، وَأَيْضًا فـ«كَمْ» اسْمٌ لِعَدَدٍ وَكَذَلِكَ يَخْبَرُ عَنْهَا وَيَدْخُلُ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ، وَيَقُومُ مَقَامَهَا الْعَدَدُ الْكَثِيرُ. وَأَمَّا رُبُّ فَلِلتَّقْلِيلِ، وَالتَّقْلِيلُ كَالنَّفْيِ وَلِذَلِكَ اسْتَعْمَلُوا قَلَّ

بمعنى النفي ، كقولهم قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدًا، أَي مَا رَجُلٌ. قَالَ بَعْضُ الْخَوَارِزْمِيِّينَ: الْأَظْهَرُ عِنْدِي مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَخْفَشُ مِنْ كَوْنِهَا اسْمًا لِعَدَمِ لَازِمِ حَرْفِ الْجَرِّ عِنْدَهُ وَهُوَ التَّعْدِيَةُ، وَلِكَوْنِهِ فِي مَقَابِلَةِ كَمْ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَعَلِمَ أَنِّي قَدْ أَحْبَبْتُ عَنْ هَذَا. وَقِيلَ: إِنَّ رُبَّ وَمَجْرُورَهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا كَالْمُفَسَّرِ. وَعَلِمَ أَنَّ أَصْلَ رُبِّ لِلتَّقْلِيلِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ثُمَّ يَعْرِضُ لَهَا الْمَجَازُ لِلْمُبَالَغَةِ وَغَيْرِهَا فَتَحْمَلُ عَلَى «كَمْ» فِي التَّكْثِيرِ، وَتَحْمَلُ عَلَيْهَا «كَمْ» أَيْضًا فِي التَّقْلِيلِ، وَذَلِكَ لَا يُخْرِجُهَا عَنْ حَقِيقَةِ أَصْلِ وَضْعِهَا حَتَّى تُجْعَلَ لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ مَعًا، لِأَنَّ الْمَجَازَ عَارِضٌ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ الدَّمَ قَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعِ الْمَدْحِ كَقَوْلِهِمْ: مَا أَشْعَرُهُ - أَخْزَاهُ اللَّهُ - وَقَدْ يُقَالُ لِلأَحْمَقِ يَا عَاقِلُ، عَلَى سَبِيلِ الْهُزْءِ، وَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنِ الْحَقِيقَةِ وَهَكَذَا كُلُّ مُتَنَاقِضِينَ اسْتَعْمَلَ أَحَدُهُمَا مَكَانَ الْآخَرَ فَلَا مَحَالَةَ بِكَوْنِ فِي أَحَدِهِمَا مَجَازٌ كَالثَّانِيَةِ الَّتِي يُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعِ التَّذْكِيرِ كَقَوْلِهِمْ لِلرَّجُلِ عَلَامَةٌ، وَامْرَأَةٌ عَاقِرٌ. وَجِهَةٌ الْمَجَازِ فِيهِ أَنَّ التَّقْيِضِينَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا وَاسِطَةٌ فَإِذَا اشْتَدَّ أَحَدُهُمَا انْعَكَسَ الْآخَرُ إِلَى نَقِيضِهِ إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا كَقَوْلِ الْمُتَنَبِّيِّ:

وَلَجُدَّتْ حَتَّى كِدَتْ تَبْخُلُ

وَيُقَالُ: مَلَحَ حَتَّى قَبِحَ، وَالْمَوَاضِعُ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ فِيهَا رُبٌّ لِلتَّكْثِيرِ تَجَوُّزًا وَاتِّسَاعًا هِيَ مَوَاضِعُ الْإِفْتِخَارِ وَالْمُبَاهَاةِ كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ

وَقَوْلِ الْآخَرِ:

فَإِنْ تُمَسِّ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهَا بَعْدَ الْوُفُودِ وَوُفُودُ

إِذْ لَا يَلِيقُ هُنَا إِلَّا التَّكْثِيرُ، وَيَصْلُحُ هَا هُنَا «كَمْ» مَكَانَ «رُبِّ» وَوَجْهُ اسْتِعْمَالِ «رُبِّ» لِلتَّكْثِيرِ فِي مَوْضِعِ الْإِفْتِخَارِ أَنَّ الْمُفْتِخَرَ يَزْعُمُ أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي يَكْثُرُ وَجُودُهُ يَقِلُّ وَجُودُهُ مِنْ غَيْرِهِ وَذَلِكَ أْبْلَغُ فِي الْإِمْتِدَاحِ مِنْ أَنْ يَكْثُرَ مِنْ غَيْرِهِ فَاسْتَعْمِلَ لَفْظَ التَّقْلِيلِ فِي مَوْضِعِ التَّكْثِيرِ لِهَذَا الْمَعْنَى، كَمَا أَنَّ اسْتِعْمَالَ الدَّمَ فِي مَوْضِعِ الْمَدْحِ يُشْعِرُ أَنَّ هَذَا قَدْ بَلَغَ إِلَى غَايَةِ يُحْسَدُ

عليها ويذمُّ حَسَدًا، فَإِنَّ الناقِصَ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَلَا خَلَوْتَ الدَّهْرَ مِنْ حَاسِدٍ فَإِنَّمَا الْفَاضِلُ مِنْ يُحْسَدُ

وعلى هذا يُتَوَوَّلَ ما جاءَ فيه «رُبَّ» للتَّكْثِيرِ لِتَرُدِّهَا إِلَى أَصْلِهَا الَّذِي هُوَ التَّقْطِيلُ، وَتَقْسِيمُهَا إِلَى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ وَلَا تَجْمُدُ فَتَجْعَلُهَا عَلَى قِسْمَيْنِ لِلتَّقْطِيلِ وَالتَّكْثِيرِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا عِلْمَ فِيهِ وَلَا فَضْلَ.

وَرُبَّمَا تَوَهَّمَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ سَبِيوهِ حَيْثُ قَالَ فِي بَابِ «كَمْ»: وَمَعْنَى كَمْ كَمَعْنَى رُبَّ، فَظَنَّ أَنَّ سَبِيوهِ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا عَلَى ضَرْبَيْنِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ بَلْ أَجْمَعَ جَمَاهِيرُ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهَا لِلتَّقْطِيلِ، وَأَنَّهَا نَقِيضَةٌ كَمْ فِي ذَلِكَ كَالْخَلِيلِ، وَسَبِيوهِ، وَعَيْسَى بْنُ عُمَرَ، وَيُونُسَ، وَأَبِي زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ وَالْأَخْفَشِ، وَالْمَازِنِيِّ، وَالْجَرْمِيِّ وَالْمُبَرِّدِ، وَابْنِ السَّرَاجِ، وَالزُّجَاجِ، وَالْفَارِسِيِّ، وَالسِّيْرَافِيِّ وَالرُّمَانِيَّ وَابْنَ جَنِيٍّ. وَكَذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ كَالْكَسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ، وَمَعَاذِ، وَابْنِ سَعْدَانَ وَهِيْشَامَ. غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ صَاحِبُ (الْعَيْنِ) أَنَّهَا لِلتَّكْثِيرِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهَا لِلتَّقْطِيلِ. وَذَكَرَ الْفَارَابِيُّ فِي كِتَابِ (الْحُرُوفِ) أَنَّهَا لِلتَّقْطِيلِ وَالتَّكْثِيرِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ سَبِيوهِ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا لِلتَّقْطِيلِ أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَحْكِيَ شَيْئًا قَلِيلًا شَادًّا قَالَ: وَرُبَّ شَيْءٍ هَكَذَا، يَعْنِي أَنَّهُ شَيْءٌ قَلِيلٌ نَادِرٌ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُنَازِعَ أَنَّهَا لِلتَّقْطِيلِ أَحَدٌ مِمَّا عَلِمَنَاهُ. وَصَرَّحَ بِهِ كُلٌّ مِنْ شَرْحِ الْكِتَابِ كَالسِّيْرَافِيِّ وَالْكَسَائِيِّ. وَالصَّقْفِيُّ، وَالْخَصِيبِيُّ، وَابْنِ السَّرَاجِ، وَقَدْ فَسَّرَ أَبُو عَلِيٍّ هَذَا الْمَوْضِعَ فَقَالَ: إِنَّمَا قَالَ مَعْنَى «كَمْ» مَعْنَى «رُبَّ» لِأَنَّهَا تَشَارِكُ «رُبَّ» فِي أَنَّهُمَا يَقَعَانِ صَدْرًا وَأَنَّهُمَا لَا يَدْخُلَانِ إِلَّا عَلَى نَكْرَةٍ، وَأَنَّ الْأِسْمَ الْمَنْكُورَ بَعْدَهُمَا يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ. وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ دُرُسْتَوِيَّةٍ فِي شَرْحِ هَذَا الْمَوْضِعِ. قَالَ فِي «حَوَاشِي الْمَفْصَلِ» وَقَدْ تَسَعَّمَلُ رُبَّ بِمَعْنَى كَمْ وَأَنْشَدَ بَيْتَ الْحَمَاسَةِ:

فَإِنْ تُمَسِّ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا

وَقَالَ: وَنَظِيرُهَا فِي ذَلِكَ «قَدْ» فَإِنَّهَا تُقَلُّ الْمَضَارِعَ، ثُمَّ قَدْ تَسَعَّمَلُ لِلتَّكْثِيرِ كَقَوْلِهِ:

أخو ثِقَةٍ قَد يُهْلِكُ الخَمْرُ مَالَهُ وَلَكِنَّهُ قَد يُهْلِكُ المَالَ نَائِلُهُ
 قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا﴾ لَا
 مَعْنَى لِلتَّقْلِيلِ فِيهَا، لِأَنَّهُ لَا حُجَّةَ عَلَيْهِمْ فِيهِ. قَالَ الجُرْجَانِيُّ: شَبَّهَ شَيْخُنَا
 مَجِيءَ «رُبِّ» لِلتَّكْثِيرِ بِمَا يَجِيءُ مِنَ الاستِفْهَامِ عَلَى طَرِيقِ التَّقْرِيرِ كَقَوْلِهِ:
 ﴿أَنْتَ قَلْتَ لِلنَّاسِ﴾ وَقَوْلِ جَرِيرٍ:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا

فَأَصْلُ الهَمْزَةِ لِلاستِفْهَامِ كَمَا أَنَّ أَصْلَ رَبِّ لِلتَّقْلِيلِ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْهَا
 التَّكْثِيرُ، كَمَا غَلَبَ عَلَى «كَمْ» التَّقْلِيلُ وَكَمَا غَلَبَ التَّقْرِيرُ عَلَى الاستِفْهَامِ.
 فِهَذَا أَقْصَى مَا يُقَالُ فِي هَذَا المَوْضِعِ». انتهى.

وَمِنْ هَذَا النَّصِّ تَظْهَرُ سَمَاتُ شَرْحِ الأَنْدَلِسِيِّ الَّتِي أَشْرَتْ إِلَيْهَا فَأَنْتَ
 تَرَى كَيْفَ تَوْسَعُ فِي شَرْحِ هَذِهِ المَسْأَلَةِ وَعَرَضَ أَقْوَالَ العُلَمَاءِ فِيهَا عَرَضاً
 مَفْصَلاً، وَهَذَا النَّصُّ مِنْ مَتَوَسِّطِ شَرْحِهِ لِلْمَسْأَلَةِ النَحْوِيَّةِ فَهَنَّاكَ مَسَائِلَ فَصَلْ
 فِيهَا أَكْثَرَ مِمَّا فَصَلْ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ، وَأُورِدَ أَقْوَالَ العُلَمَاءِ أَكْثَرَ مِمَّا أُورِدَهُ هُنَا.

أَمَّا إِهْمَالُ الأَنْدَلِسِيِّ لِلْمَصَادِرِ الَّتِي يَنْقُلُ عَنْهَا فَيَظْهَرُ فِي هَذَا النَّصِّ فِي
 عَرَضِهِ لِمَسْأَلَةِ الخِلافِ بَيْنَ البَصْرِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ، فَيَظْهَرُ لِي أَنَّهُ نَقَلَهَا عَنِ
 «الإِنْصَافِ» لِابْنِ الأَنْبَارِيِّ: ص ٨٣٢ مَسْأَلَةٌ: (١٢١) وَقَدْ يَكُونُ اسْتِفَادَتُهَا مِنَ
 التَّبْيِينِ لِلْعَكْبَرِيِّ، وَالكِتَابِ مَرْوِيٌّ بِسَنَدِهِ هُوَ عَنِ العَكْبَرِيِّ، فَلَا يَبْعَدُ أَنَّهُ نَقَلَهَا
 عَنْهُ، وَهَذِهِ المَسْأَلَةُ لَيْسَتْ ضَمَّنَ المَوْجُودِ مِنْ كِتَابِ التَّبْيِينِ لِلْعَكْبَرِيِّ فَالنَّسْخَةُ
 المَوْجُودَةُ مِنْهُ نَاقِصَةٌ، وَهُوَ عَلَى أَيِّ حَالٍ لَمْ يَشِرْ إِلَى ابْنِ الأَنْبَارِيِّ، وَلَا إِلَى
 العَكْبَرِيِّ، وَهُوَ إِنَّمَا نَقَلَهَا مِنْ أَحَدِهِمَا. وَمِنْ قَوْلِهِ: وَرَبَّمَا تَوَهَّمُ بَعْضُ
 النَحْوِيِّينَ... نَصُّ نَقْلِهِ الأَنْدَلِسِيِّ عَنِ مَسْأَلَةِ (رُبِّ) لِابْنِ السَّيِّدِ البَطْلِيِّسِيِّ
 ٥٢١ هـ ذَكَرَهَا ضَمَّنَ كِتَابِهِ: (المَسَائِلُ وَالأَجُوبَةُ)، انظُرْ رِيقَةَ (٤٨) مِنْ
 نَسْخَةِ (دَبْلَن). وَلَمْ يَشِرْ إِلَى ابْنِ السَّيِّدِ وَلَا إِلَى كِتَابِهِ وَالأَنْدَلِسِيِّ يُحَافِظُ عَلَى
 المَنْهَجِ المَحَافِظِ فَلَا تَرَى فِي نَصِّهِ مَعَارِضَةً لِعَامَةِ النَحْوِيِّينَ، وَلَا دَعْوَةً إِلَى
 مَخَالَفَةِ قَاعِدَةٍ أَوْ تَعْلِيلِ نَحْوِيٍّ مَسْلَمٍ كَمَا يَفْعَلُ الخَوَارِزْمِيُّ وَفِي هَذَا النَّصِّ

يظهر اعتماده على آراء الفارسي والجرجاني، ونقله أقوالهما ولعله تأثر في ذلك بالخوارزمي الذي يكثر في شرحه من الاعتماد عليهما أيضاً.

بين الخوارزمي وابن يعيش في شرحيهما:

ابن يعيش: هو أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (٥٥٣ - ٦٤٣ هـ) من أشهر علماء النحو في القرن السابع الهجري. حلي الدار موصلية الأصل.

ولا أعتقد أن عناك ما يدعو إلى التعريف به وبشرحه فإن لهما من الشهرة مكاناً عالياً. وقد عرف المتقدمون قدرهما وأثنوا عليهما معاً ثناءً حسناً.

قال القفطي: فإنني إن وصفته بالنحو فهو أديب، وبالبلغة فهو خطيب، وبالعدالة فهو أبو ذرها، وبالمعاني فهو مكنون درها أو بجميع الفضائل وجمعها فهو حالب درها وقال عن شرحه: «وسط القول فيه بسطاً أعي الشارحين وأظهر من عونه وعيونه ما فتح به باباً للمادحين».

أما الدراسات الحديثة فقد عرفت ابن يعيش من خلال شرحه للمفصل فهو من أقدم كتب النحو طباعة فقد تم طبعه في لبيسك بعناية المستشرق (يان) من سنة ١٨٧٦ م - ١٨٨٦ م ثم أعيد طبعه في إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة بدون تاريخ باعثناء وتصحيح وتعليق مشيخة الأزهر في عشرة أجزاء.

والحق أن اختيار شرح ابن يعيش للطباعة اختياراً موفق سواء أكان من قبل المستشرق (يان) أم من قبل المشيخة الأزهرية وإدارة المطابع المنيرية فإنني أطلعت على كثير من شروح المفصل فوجدت شرح ابن يعيش أجودها وهو من أوفاهما^(١) جمع المسائل النحوية وشرح المفردات اللغوية، وتم الشواهد، ووجه القراءات، وبين وجه الاستشهاد بالآيات والأبيات وتحدث عن المسائل الصرفية والصوتية، وبين مواضع النطق ومخارج الحروف

(١) شرح الأندلسي يفوقه حجماً لتوسعه بنقل نصوص بعض الشروح السابقة عليه

بإسهاب لا يمل ولم يترك مسألة من المسائل التي ناقشها إلا أوفاهها حقها من الشرح والتفصيل. ولعل أبرز سمات هذا الشرح التي تميزه عن غيره من الشروح أسلوبه الأدبي الرفيع الذي ناقش فيه هذه المسائل مما جعل القارئ لا يحس بالملل والسأم عند الرجوع إليه ومطالعتة وقليل من الشراح - خاصة في علم النحو - من يوفق إلى مثل الأسلوب الذي سلكه ابن يعيش صياغة وكتابة. وهذه الميزة وحدها تكفي لرفع هذا الشرح فوق غيره من الشروح ومن بينها شرح صاحبنا الخوارزمي.

وقد قدمت عن ابن يعيش كثير من الدراسات الحديثة بصفته من أعلام النحاة والأدباء في القرن السابع الهجري كما نوقشت رسائل عنه ولا يزال يكتب عنه بعض الأخوة الدارسين منهم الأخ عبد الإله نهبان... وغيره.

كما تناولت بعض الدراسات جوانب متعددة من شرحه للمفصل خاصة. على أنه مما يؤخذ على ابن يعيش إخفاؤه أسماء المصادر التي يستمد منها فهو يسوق عباراتها بأسلوبه وكان الكلام له هو. ومن المصادر التي اعتمد عليها اعتماداً كبيراً شرح السيرافي للكتاب فقد نقل عنه أكثر ما فيه وأودعه في مختلف أبواب كتابه. وكذلك كتاب الإنصاف لابن الأنباري... وغيرهما.

أما علاقته بشرح الخوارزمي، وأنا لا أشك في أن ابن يعيش اطلع عليه ونقل منه، ولم يكن الخوارزمي أسعد حظاً من غيره فلم يذكره في شرحه أبداً بينما النصوص ناطقة بهذه الحقيقة وأريد أن أثبت هنا نصاً واحداً فقط كدليل لنقل ابن يعيش عن الخوارزمي والنصوص التي نقلها عنه كثيرة ولا يستطيع الباحث أن يميزها إلا إذا قابل الكتابين معاً لأن ابن يعيش قد يحذف من النص ما فيه من فضلات قد يستغني عنها وقد يورد النص بأسلوبه هو ويدمجها بكلامه فيحتاج تمييزها إلى جهد ووقت.

قال الخوارزمي: في التخمير: ١٧٥/١، ١٧٦ في باب (المبتدأ والخبر): ونظيرهما الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا يظهر فيه الإعراب فإنه لا يجوز تقديم المفعول على الفاعل وذلك نحو ضرب عيسى موسى - اللهم -

إلا إذا كان على المبتدأ دليل كقوله:

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ

وقوله:

بَنَوْنَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

وقال ابن يعيش في شرحه: ٩٩/١ في الباب نفسه: «ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا يظهر فيهما الإعراب فإنه لا يجوز تقديم المفعول وذلك نحو ضَرَبَ عِيسَى مُوسَى - اللَّهُمَّ - إلا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منهما نحو قوله:

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ

وقوله:

بَنَوْنَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

والأمثلة كثيرة، وهذا يكفي للتدليل على اطلاع ابن يعيش على شرح الخوارزمي ونقله عنه دون ذكر لذلك.

وشرح ابن يعيش أكثر توسعاً وذكراً للمسائل النحوية من شرح الخوارزمي كما أنه حافظ على نص المفصل فأورده كاملاً إلا أنه لم يُعِنْ بألفاظ المفصل عناية الخوارزمي بها، ولم يقارن بين نصوصه من نسخ متعددة كما فعل الخوارزمي.

وأعتقد أن هذه الشروح الثلاثة (شرح الخوارزمي ٦١٧ هـ، وابن يعيش ٦٤٣ هـ، والأندلسي ٦٦١ هـ) لا يستغنى بأحدها عن الآخر وأن غيرها من الشروح الأخرى قد يُستغنى بها عنه. فشرح الخوارزمي حلل تراكيب كتاب المفصل، وصحح لفظه بالنقل عن نسخ متعددة موثقة من أصل الكتاب وصحح عن خطه، وروي عن بعض تلاميذه تصحيح النطق بكثير من ألفاظه وتراكيبه المشككة كما سمعت عنه كما أنه تتبع سقطاته وحاول تقويم بعضها وردّها إلى الصواب.

وشرح الأندلسي احتوى أكثر الشروح السابقة عليه ونقل كثيراً من نصوصها وعزا أغلب هذه النصوص إلى أصحابها وأشار إلى كثير من المصادر التي استمد منها مادة بحثه وهي كثيرة جداً، وحفظ نصوص كثير من أقوال العلماء السابقين منسوبة إليهم ونقل في شرحه عن شيوخه ومعاصريه كثيراً من النصوص قد لا تجدها في غيره فهو بحق أوسع شروح المفصل التي أطلعت عليها جمع فيه بين علم أهل المشرق وأهل المغرب معاً.

وشرح ابن يعيش أكثرها تنسيقاً وأجودها أسلوباً، وأقلها حشواً، مع أنه يتوسع في ذكر الأقوال والخلافات إلا أنه لا يعزو النصوص إلى أصحابها فهو يفيد المطلعين عليه من غير المتخصصين الذين يهتمون بما قيل في المسألة دون النظر إلى من قاله أو أخذ به.

وقد ذكر ابن يعيش أقوال المتقدمين من النحاة كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء والأخفش والمبرد وابن السراج والزجاج والرماني والسيرافي وأبي علي الفارسي، ولم يذكر أحداً من معاصريه فكأنه يريد أن ينزل نفسه منزلة الرعيل الأول من العلماء النابهين رحمهم الله.

نسخ الكتاب الخطية:

لكتاب «التخمير» ثلاث نسخ خطية هي:

١ - نسخة (أ)، وهي نسخة مكتبة «جامع طرخان» والدة السلطان غازي محمد خان، ورقمها في المكتبة: (٣٠٥) وهذه المكتبة الآن ضمن المكتبة السليمانية باستانبول بتركيا.

وهي نسخة كاملة في مجلد واحد تقع في: (٢٠٨) ورقات من الحجم المتوسط. خطها نسخي دقيق ومسطرتها ٢٧ سطراً، غير مشكول وفي السطر حوالي (٢٠) كلمة.

وعلى النسخة تملك باسم: فضل الله بن أسعد الشافعي، وقد ورد فيها عنوان الكتاب هكذا: «كتاب شرح المفصل للإمام الزمخشري» تصنيف

الشيخ الإمام علامة خُرخسان صدر الأفاضل أبي محمد القاسم بن الحسين الخوارزمي رحمه الله .

أول الكتاب: أما بعد حمد الله حمداً موقوفاً عليه النجاة... هذا وإن المفصل لشيخنا جار الله كتاب جامع... .

وآخره: انتهى تخميرُ المُفَصَّلِ بيد منشئه القاسم بن الحسين الخوارزمي في ضحوة يوم الأحد السابع عشر من شعبان الواقع في سنة إحدى عشرة وستماية هجرية .

ثم قال الناسخ بعد ذلك: وافق الفراغ من تعليقه عشية الثلاثاء الرابع من شهر صفر من شهور سنة ست وعشرين وستماية . وهي نسخة مصححة مقابلة، أثبت الناسخ على هوامشها بعض التصحيحات . وقد اعتمدت ترقيم صفحاتها في النسخة المحققة .

٢ - نسخة (ب) وهي النسخة المحفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق رقم (١٧٢٨ - عام) الجزء الأول من نسخة في مجلدين فقط^(١) . تشتمل على (٢٣٢) ورقة مسطرتها (١٧) سطراً، وفي السطر حوالي (١٦) كلمة . تنقص ورقة واحدة، قبل ترقيم الأوراق، هي التي تقع بين الورقتين السابعة والثامنة، كما أن الورقة ذات الرقم: ١٥٧/ب تتمتها في الورقة ذات الرقم (١٦٠/ب)، وذلك أن ورقة قبل الترقيم تأخرت عن مكانها . والنسخة مكتوبة بخط نسخي واضح بها ضبط قليل ونص عنوان الكتاب كما جاء في الورقة الأولى هو: (السفر الأول من شرح كتاب المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ «التخمير») للإمام العالم المتقن المحقق مجد الملة والدين حجة الإسلام صدر الأفاضل والعلماء في العالمين علامة العالم أبي محمد القاسم بن الحسين الخوارزمي... .

وبداية الكتاب مطابقة تماماً لبداية النسخة (أ) .

(١) ورد في فهرس الظاهرية: ٨٣ الجزء الأول من كتاب التخمير الذي يعد في ثلاثة أجزاء، وانظر مبحث (أجزاء الكتاب) .

وآخرها نهايةُ بابِ التَّصْغِيرِ، حيث قال الناسخ: يتلوه إن شاء الله في السَّفَرِ الثاني: قَالَ جَارُ اللَّهِ: ومن أصناف الاسم المنسوب... وذكر قصيدة في الثناء على الكتاب ومؤلفه، انطلمت بعض كلماتها وقد أوردت ما تمكنت من قراءته منها في نهاية الجزء أداءً للأمانة وإن كانت خارجة عن نص الكتاب الأصلي.

وناسخها أحمد بن محمد أبو السعود (...). ثم كلمة لم أتبينها لذهابها في ترويق النسخة وهي مصححة ومقابلة أيضاً.

أما تاريخ نسخها فقد جاء على الورقة الأخيرة منها ما يلي:

«اتفق الفراغ من نساخة هذا الكتاب ضحوة يوم الاثنين لتسع ليل خلون من شهر الله الأصم رجب الأصب من شهور سنة ست وسبعين وستماية من الهجرة النبوية الطاهرة المحمدية صلوات الله وسلامه على صاحبها وعلى آله الطاهرين وصحبه المنتخبين... وقد تكرم القائمون على المكتبة الظاهرية بتصوير الكتاب لي بطلب رسمي من الجامعة فلهم مني الشكر والتقدير.

٣- نسخة (ج) وهي النسخة المحفوظة بالمتحف البريطاني رقم: (٣٧٤٠)، والموجود منها الجزء الثاني فقط وهذا الجزء الذي لم أقم بتحقيقه حيث أنني حققت الجزء الأول فقط وتقع في (٢٨٨) ورقة، مسطرتها (١٩)، وفي السطر حوالي (١٢) كلمة.

تبدأ حيث تنتهي نسخة (ب) وهي مكملتها لها، أولها باب النسب وتنتهي بنهاية الكتاب. وهذا يؤكد أن نسخة (ب) في مجلدين فقط وعنوان النسخة واسم المؤلف وعبارات الثناء عليه مطابقة تماماً لما في نسخة (ب) فلعلها منقولة عنها أو لعلهما نقلتا من أصل واحد وهي نسخة تامة، مضبوطة بالشكل الكامل، مقروءة ومصححة ومقابلة بالأصل، وينسخ أخرى، منها ما رمز إليه الناسخ بـ (ص).

انظر الورقات: ٢٥، ٥٢، ٨٣...، ومنها ما رمز إليه بـ (ظ).

انظر الورقات: ٣٠، ٤٦، ١٤٥...، ومنها ما رمز إليه بـ (خ).

انظر الورقات: ٣٠، ٤٠، ٤١...، ومنها ما رمز إليه بـ (د).

انظر الورقة: ٢٥، ونهايتها موافقة لما ورد في نسخة (أ).

ثم كرر عبارات الشاء على المؤلف التي ذكرها في عنوان الكتاب.

وقال الناسخ: فرغ من زبره مالكة العبد الفقير إلى الله تعالى الراجي مغفرته وثوابه محمد بن علي بن محمد الصيفي ثم الحميري ضحوة يوم الخميس لليلتين خلتا من شهر ربيع الأول سنة ست وثمانين وستماية، وذلك بالمشهد المقدس في حصن ظفار حرسه الله...

وهذا الرجل لم أعثر على ترجمته. وهو ناسخ ماهر يبدو أنه كان يحترف مهنة النسخ فقد وقفت على نسخة من كتاب: «الحلل في شرح أبيات الجمل» لابن السيد البطلوسي ٥٢١ هـ مكتوبة بخطه أيضاً.

وحصن «ظفار» التي نسخت فيه نسخة «التخمير» هذه في بلاد اليمن قرب صنعاء العاصمة انظر معجم البلدان ٦٠/٤.

وقد تفضل الدكتور عبدالله بن سليمان الجربوع عميد معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى فصورها من المتحف البريطاني وأهداها إليّ فله مني وافر الشكر والامتنان.

وهذه النسخة أفدت منها في الدراسة فقط.

عملي في التحقيق:

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسختي (أ) و (ب) معاً أصلاً له، وذلك لأن كل نسخة منهما لا تخلو من سقط في بعض الكلمات أو تحريف لها نتيجة لجهل الناسخ لسبق نظره أحياناً مما لم يستدركه في مقابلة النسخة، ولم أجد ما يرجح إحداها على الأخرى إلا أن نسخة (أ) تامة ونسخة (ب) ناقصة والموجود منها الجزء الأول فقط. ونسخة (أ) لا يوجد فيها سقط كثير، ونسخة (ب) تنقص ورقة واحدة بين الورقتين السابعة والثامنة كما سبق القول

ونسخة (أ) أقدم منها تاريخياً بما يقرب من خمسين سنة. إلا أن نسخة (ب) أقل تحريفاً وسقطاً، وهذا ما جعلني أعتد عليهما معاً. وإذا اختلفت القراءتان رجعتُ إلى المصادر التي نقلت عن الكتاب وأهمها شرح الأندلسي وشرح العلوي وإثبات المحصل لابن المستوفي وهؤلاء وغيرهم ينقلون عن التخمير نقلاً حرفياً كما سبق أن ذكرت في مبحث (أثره فيمن بعده) فما وافق النص المنقول عنه رجحته كما أنني رجعت إلى مصادره التي ينقل عنها مثل مؤلفات الفارسي والجرجاني وابن السراج والسيرافي وغيرهم فما وافقها رجحته إذا كان الاختلاف ورد في نص منقول عن مصدر مذكور صاحبه.

وأشرت في الهوامش إلى فروق النسخ.

كما خرجت القراءات والأحاديث والمسائل النحوية من مصادرها الأصلية وحاولت أن أخرج أقوال العلماء من مؤلفاتهم التي يغلب على ظني أنها منها - إن لم يصرح المؤلف بالمصدر - المطبوعة والمخطوطة، وقد أرجع إلى أكثر من نسخة مخطوطة للكتاب الواحد وفي هذه الحالة أذكر النسخة وأنسبها إلى مكان وجودها وربما أصفها ليطمئن القارئ إلى صحة نسبتها وأهميتها وإذا رجعت إلى نسخة واحدة لا أذكر مكان وجودها اعتماداً على ما سأذكره في مصادر التحقيق.

وخرَّجْتُ الشعرَ فنسبته إلى قائله ورجعت إلى دواوين الشعر مكتفياً بذكر صفحة الديوان إلا إذا كان الشاعر من المكثرين الذين تعددت طبعت دواوينهم فإنني أذكر مطلع القصيدة التي ورد فيها البيت ليسهل الرجوع إليها.

وخرجت الشواهد، إذا كانت من شواهد المفصل أو من شروح أبياته أولاً ثم من مختلف المصادر. وقد كفانا الخوارزمي مهمة شرح ألفاظها فقد تولى هو شرحها بنفسه.

وإذا لم يكن الشاهد من شواهد المفصل خرجته من المصادر جاعلاً في مقدمتها كتاب سيبويه ثم أتبعته ببعض شروح أبياته ثم ذكرت بعض المصادر المهمة المفيدة.

وأنا أحرص على تخريج الشواهد لا لذاتها فقط فهذا يكفي فيه أن يذكر في ديوان صاحبه أو في كتاب معتمد كخزانة الأدب مثلاً ولكنني أخرجها لينتفع بالمصادر في المسألة النحوية التي استشهد المؤلف بالبيت من أجلها. ولا أذكر مصدراً في التخريج إلا إذا كان صاحبه يضيف إلى المسألة مزيد فائدة.

والله أسأل أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم إنه على كل شيء قدير.

صفحة العنوان لنسخة الظاهرية (ب).

احمد بن حجاز

بسم الله الرحمن الرحيم
 كتاب في معرفة حقائق الفقه
 والاعمال في العلوم الشرعية
 والعلوم الدورية والعلوم
 المدنية والعلوم الطبيعية
 والعلوم الاجتماعية والعلوم
 الإنسانية والعلوم الفلسفية
 والعلوم التاريخية والعلوم
 الرياضية والعلوم الطبية
 والعلوم الفلكية والعلوم
 الجغرافية والعلوم الزراعية
 والعلوم الصناعية والعلوم
 الحربية والعلوم السياسية
 والعلوم الاقتصادية والعلوم
 القانونية والعلوم الأدبية
 والعلوم اللغوية والعلوم
 الموسيقية والعلوم الفنية
 والعلوم الرياضية والعلوم
 الطبيعية والعلوم الاجتماعية
 والعلوم الإنسانية والعلوم
 الفلسفية والعلوم التاريخية
 والعلوم الرياضية والعلوم
 الطبيعية والعلوم الاجتماعية
 والعلوم الإنسانية والعلوم
 الفلسفية والعلوم التاريخية
 والعلوم الرياضية والعلوم
 الطبيعية والعلوم الاجتماعية
 والعلوم الإنسانية والعلوم
 الفلسفية والعلوم التاريخية
 والعلوم الرياضية والعلوم
 الطبيعية والعلوم الاجتماعية
 والعلوم الإنسانية والعلوم
 الفلسفية والعلوم التاريخية
 والعلوم الرياضية والعلوم
 الطبيعية والعلوم الاجتماعية
 والعلوم الإنسانية والعلوم
 الفلسفية والعلوم التاريخية
 والعلوم الرياضية والعلوم
 الطبيعية والعلوم الاجتماعية
 والعلوم الإنسانية والعلوم
 الفلسفية والعلوم التاريخية

ورقة العنوان لنسخة طرخان (أ).

بسم الله الرحمن الرحيم
 في شرح كتاب...
 لعلنا نرشدكم...
 في شرح كتاب...
 لعلنا نرشدكم...
 في شرح كتاب...
 لعلنا نرشدكم...

ملكنا الملك نرشدنا
 عبد الله بن محمد بن...

الشيخ الإمام علاء الدين
 صدر الأفاضل أبي محمد القاسم بن
 أبي بكر بن أبي الأزهر رحمه الله

صاحب...



صاحب

مكتبة...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
باب حائز الفاء رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ مِنْ أَسْمَاءِ
الاسم المسمى وَمَعْنَى الْأَلِفِ اللَّهُ الْمَعْنَى بِأَخِي
 بِاسْمِ الْأَخِي كَمَا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ كَمَا أَخْبَرَنَا
 أَنَّ اللَّهَ لِلثَّانِيَةِ وَذَلِكَ بِحُجُومِ وَيُضْرِكُ فِي
المسرح فَهَذَا اللَّهُ تَسْتَعْتَبُ هَذَا الْكَلِمَةَ تَسْتَعْتَبُ لَسَبِ
 وَذَلِكَ أَتَمُّ وَاللَّاسِمَةُ إِلَى الْجَمْعِ لِأَخِي وَهِيَ تَمَامُهَا
 إِلَى عَدَمِ عَلَيْهِ الْحَيَاةُ وَفِي أَنْ تُسَوَّبَ التَّوْحِيدُ وَالْحَيَاةُ
 أَوْ الْمَوْلِدُ وَلَا يَمُرُّ أَنْ يَكُونَ الْمَوْلِدُ وَالْمَوْلِدُ فَذَلِكَ وَتَسْتَعْتَبُ
 غَيْرَهَا وَعَلَى التَّسْبِيحِ وَلَنْ يَمُوتَ التَّسْبِيحُ بِدُونِ الْوَجْهِ فَهَذَا
 مَعْنَى الْجَمْعِ فِي الْمَسْمُومِ بِالْأَسْمَاءِ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ فِي
 الْمُسَوَّبِ لِقَطْعِ التَّسْبِيحِ وَذَلِكَ لِأَخِي لِأَنَّ التَّسْبِيحَ
 وَذَلِكَ وَحَاجَةُ إِلَى عَدَمِ التَّسْبِيحِ
 عَزَّ وَتَسْبِيحُ اللَّهِ تَعْبُدُهُ لِذَلِكَ التَّسْبِيحُ التَّعْبُدُ عَلَى التَّسْبِيحِ وَفِي الْمَسْمُومِ
 فَافُولُ إِلَى تَامُومِهَا لَوْ فَتَسْبِيحُ التَّسْبِيحِ الْأَعْرَابُ تَسْبِيحُ وَمِنْ جِهَةِ التَّسْبِيحِ
 الْمَعْنَى تَعْبُدُ التَّعْبُدُ الْأَتْرُجِيَّةُ لِذَلِكَ التَّسْبِيحُ التَّعْبُدُ الْمَعْبُودُ
 فِي التَّسْبِيحِ التَّعْبُدُ إِذَا زِيدَ عَلَيْهَا كَلَامٌ وَكَذَا مَا خُصَّ فِي
 عَلَى الصَّوَابِ فَتَسْبِيحُ كَمَا لَانِ وَتَسْبِيحُ التَّسْبِيحِ الْأَعْرَابُ
 تَسْبِيحُ الْمَعْبُودُ أَنْ كَانَ تَسْبِيحُهُ وَتَسْبِيحُهُ

الورقة الأخيرة لنسخة الظاهرية (ب).

وهذه اللمة الكلمة كما في هذا حيث يكون مائة مرة في القرآن والكتاب واللفظ هنا كونه
من ترجمه الكلمة اتمامي من علامه النصفين فكذلك فافان الله عزنا عتير
وفي هازبا عتير

منه
دا
ع
ع

تم السمر الذي من كتابه شرح المنظر الموسوم بالخروج بحر السراج منه وسواه آتاة
في السمر الثاني والجمادى ومن اضافة الاسم المنسوبة وانواع المربع من سلحبه هذا القام
صحيحه للامير السعيا الحلين من سمر الله الخاتم ترجمه الارضية من شهر سنة
سنة وسعس وسماه من الشجرة الشوه الظاهر الحجر صلوات الله وسلامه
عنا صاجبه وعل الله الظاهرين وحسنه المحسن والحمد لله واخر اوردوا طاهرا
وصلى الله على نبيه محمد النبي وآله وسلم وسلم انما احسانه وعمر الركيل



سبح الله ارض الله عودك الذي ذكره من
أهوان وظايف مقامه

تغزى عليه الطير والعدوا من وقت
الفساد والعدو يابسين اوردوا في العالمين
او ازيد اخوه قد عدوا الشقا من رجل واحد
توفي عنهم فظلم او ما تراضوا لها والراشد
فوزتهم ماله حكمة واما كان فالحا سد
واعطى الرملة نصف الجمع من الزاد والعدو الوحيد
اذ اهل اسار حواء البرافع من الارض اريد

هذا هو الذي ذكره من كتابه شرح المنظر الموسوم بالخروج بحر السراج منه وسواه آتاة في السمر الثاني والجمادى ومن اضافة الاسم المنسوبة وانواع المربع من سلحبه هذا القام صحيحه للامير السعيا الحلين من سمر الله الخاتم ترجمه الارضية من شهر سنة سنة وسعس وسماه من الشجرة الشوه الظاهر الحجر صلوات الله وسلامه عنا صاجبه وعل الله الظاهرين وحسنه المحسن والحمد لله واخر اوردوا طاهرا وصلى الله على نبيه محمد النبي وآله وسلم وسلم انما احسانه وعمر الركيل

١٢٧

أخي محمد المفضل بن محمد فأنتم من الخصال الذين
صحة يوم الأحد السابع عشر من شعبان الواحد
ويوم عرفة الحادي عشر وسبعمائة هـ
والله أعلم بما في الصدور والقلوب على يد محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل فينا من الخصال الذين
الذي هو من فضل الله تعالى
الذي هو من فضل الله تعالى
الذي هو من فضل الله تعالى
الذي هو من فضل الله تعالى
والله أعلم بما في الصدور والقلوب على يد محمد

هذا الحديث واللاه المعرفه حسين وما را الى الدنيا واليه من الدنيا وقد رويت خلافا للحديث
 من طبقاته - من به ورا الى الدنيا **قال جابر الله** يقول من ابراهيم بن محمد
 الله عز وجل في سورة الاحقاف ان يكون اسلمه استعمل محمد في انا الله في العاقبة كما الماني ان يكون
 بعد محمد الا من كان اسلمه اسلمه لم يسمع عدو في انا الله كالحمد في الدنيا في الله ان يقيه وهو
 من طبقات الاحقاف والماني ان يكون بعد ذلك السنين كان الا الاولى او كل واحد من السنين
 والآخر من السنين الا قبل ان يكون في سنة تسليح مائة في سنة احد المعادين **قال جابر**
الله لم يسمع ان سب محمد وتلك الكواكب والاستعمال وان طبت قلت حدثت امام ابن
 وابدا انما كان لسان الله المستخرج من ان يكون ليدور فيه هو الطراد المتروك في الاستعمال
 قال ابن الجوزي في المسألة المقدمية بالاستعمال في لغة من اظلم ونحو فتسأل من سئل
 بل للتعرف اننا طيط واهم لو انما يط **قال جابر الله** وقال ابو بصير ويطيعان في بني
 العنبر وفي الحديث انما شرح ان الله في النور في بنو بصير ويطيعان في النور واللاستقرار اب
 ولله في الاله والمان وان في اني محمد هو الوزع عند الامير عن احد نوال النور عند التوسيع
قال جابر الله وعلما بنو ملان اي على السماء قال غداه طفتت على بكرب وابل بنمايت
 معه وراحت في شطر تميم قال المشرح حذف في احدى الامين مما هنا او اجبان يكون في الدنيا
 قوله فقلت ومنت **قال جابر الله** واذا انا نؤمن محمد نون مع امكان ادا غامر في سمرقند
 فمصر مع ردا انما اذ حذف قال المشرح هذا الجملة لا يطرده انما في الوجه وانما في السمع
 وانما في الاله من حجيرة فقال كركب واحد ونفذ بذلك اما قسرا انما في السمع واول
 خفاف من به جلاها الصيقلون فخلقتوها حقا في اهلها حتى اترك وقال خراش ابن زهير
 تقوه اما الغيثان اني رايت الله يد على الحد وذلك والله اعلم **قال** مولانا ابو تمام العالم
 الا الميقن الميقن خيال الميقن الميقن من حصص السلام والمسلمين صدر افاضل الاماني العالم الميقن الميقن
 حكم ما لو الامام عدله العالم صاحب على المعاني واليان مع الله المسلمون بنما بيوا اده انوار الامام
 باشعور وايد اني في سب المقتول من عشية العاصم بن الحسين الخوارزمي في يوم يوم الاله

السابع عشر من شعبان واقف في سنة احدى عشر وستة مائة
 والحمد لله على عزه في ناله والفتنوه على يد محمد واله
 واحمد الله على خلقه عشية المئاة الرابع عشر من سنة
 سبعمائة - نفق الله به معلقة واهده بالاسعاج
 فها رفته من التحصيل ففقه وشيخ له ابواب ارض السبع في بلد الغلبة

القِسمُ الثَّانِي

شرح المفصل في صفة الاعراب

الموسوم

بالتخمين

تأليف

صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الفوارزي

٥٥٥ - ٦١٧ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) رَبِّ لَيْسَ رَوْثَكُمْ بِرَحْمَتِكَ (١)

قال الشيخ الإمام أبو محمد القاسم بن الحسين، صدر الأفاضل الخوارزمي:

أما بعد حمد الله حمداً موقوفاً عليه (٢) النجاة، والصلاة على رسوله صلاة معقوداً (٣) بها الدرجات، فإن من زاول العربية عصراً بعد عصر، وله ذهن صاف، وذوق معتدل، لآخ له أن مصدرها ما كان عن واحد، بل عن ثبات (٤) شتى، وأنهم ما كانوا إلا أولياء (٥) بل أنبياء، وأن إبداعهم لم يقع إلا في أزمنة متنازحة الأطراف، إذ ما من وضع من أوضاعها - وإن قل - إلا وله علة أمتن من الحبل، وأضوأ من الشمس، ومباحث كل شعبة منها عداد الأقطار، لا يستوعبها امتداد الأعمار.

إِنَّ آثَارَنَا تَدُلُّ عَلَيْنَا (٦)

(١ - ١) في ب: «وبه أستعين، وصلى الله على محمد الأمين، وعلى آله الطاهرين».

(٢) في ب على.

(٣) في ب معقودة.

(٤) «ثبات»: جمع ثبته، وهي العصبية ومنه قوله تعالى سورة النساء: آية: ﴿يا أيها الذين آمنوا خذوا حذرکم فانفروا ثبات أو انفروا جميعاً﴾ -، ومعنى ثبات جماعة بعد جماعة وأصل ثبه ثبوته انظر تفسير الطبري: ٣٦٥/٨، ومعاني القرآن للفراء: ٢٧٥/١، ومعاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج: ٧٩/٢، والكشاف: ٥٤٧/١. واللسان ١٠٧/١٤، ١٠٨ (ثبات).

(٥) في (أ) أنبياء بل أولياء.

(٦) عجزه: فانظروا بعذنا إلى الآثار

ويروى تلك آثارنا. . .

وَأَمَّا مَا تَلَوْتُ بِهَا أَلْسِنَةً^(١) النُّحَاةَ مِنَ التَّرَايِفِ الْمَضْرُوبِ بَعْضُهَا
لِلْمَثَلِ ، «فَمَا لِلضَّبِّ وَالْمَاءِ وَالْحَوْتِ وَالرَّمْضَاءِ»؟

لِلنَّحْوِ^(٢) نُكْتُ وَفَقَرُّ لَمَحَا^(٣) أَوْلَئِكَ الصَّاعَةُ فِي تَرَائِكِهِمْ^(٤) ، لَا تَرَفُعُ^(٥) ،
وَإِنْ زَالَ كُلُّ مُسْتَوٍ عَنِ الْإِسْتِوَاءِ ، وَلَا تَنْتَقِضُ وَإِنْ انْتَقَضَتْ قَوَاعِدُ الْأَرْضِ
وَالسَّمَاءِ .

إِذَا مَا طَرِيدُ الْعُصْمِ وَافِي حَضِيضُهُ تَبَوَّأَ فِيهِ وَائِقًا^(٥) بِإِعْتِصَامِهِ^(٦)
لَكِنَّ «كُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»^(٧) .

هَذَا^(٧) وَإِنَّ «الْمُفْصَّلَ» لِشَيْخِنَا^(٨) جَارِ اللَّهِ الْعَلَامَةِ^(٩) أَبِي الْقَاسِمِ
مَحْمُودِ بْنِ عُمَرَ الزَّمْخَشَرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كِتَابَ جَامِعٍ ، فِيهِ مِنْ كُلِّ فَنٍّ
إِعْرَابِيٍّ فَصْلٌ^(١٠) مَحْصُولُهُ مَعْنَى لَطِيفٌ ، وَلَفْظٌ جَزَلٌ ، وَلَعْمَرِيٌّ إِنَّهُ بِاِكْتِنَازِهِ
وَإِخْتِصَارِهِ ، خَيْرٌ مِنَ «الْكِتَابِ» مَعَ سَعَتِهِ^(١١) وَانْتِشَارِهِ .

سَهْمُ الْفَتَى أَمْضَى^(١٢) مَدَى مِنْ سَيْفِهِ وَالرَّمْحُ يَوْمَ طِعَانِهِ وَضِرَابِهِ^(١٣)
وَإِنِّي بَعْدَ مَا حَصَلَتْ رِوَايَتُهُ قِرَاءَةً ، حَلَقْتُ عَلَيْهِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِينَ سَنَةً .

(١) فِي (أ) أَلْسِنَتِهِمُ النَّحَاةَ ، وَمِثْلُهُ فِي ب .

(٢) فِي (أ) النَّحْوِ .

(٣-٣) فِي (ب) «لَمَحَا فِي تَرَائِكِهِمْ أَوْلَئِكَ الصَّاعَةُ» .

(٤) فِي (ب) ؛ «لَا تَرَفُعُ» .

(٥) فِي (ب) «وَائِقَى» .

(٦) الْبَيْتُ لِأَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ . وَانظُرْ شُرُوحَ سَقَطِ الزَّنْدِ ؛ ٤٧٧/٢ .

(٧) اللَّفْظَتَانِ غَيْرِ وَاضِحَتَيْنِ فِي (ب) .

(٨) لَيْسَ «الزَّمْخَشَرِيُّ» مِنْ شَيْخِ «صَدْرِ الْأَفَاضِلِ» وَإِنَّمَا يَلْقَبُهُ بِـ «شَيْخِنَا» تَعْظِيمًا لَهُ .

(٩) فِي (ب) .

(١٠) فِي (ب) .

(١١) فِي (أ) سَعْبَهُ .

(١٢) فِي (أ) «أَقْصَى» .

(١٣) الْبَيْتُ لِأَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ ، انظُرْ شُرُوحَ سَقَطِ الزَّنْدِ ٧٢٢/٢ .

وَعَنْ أَبِي عُثْمَانَ الْمَازِنِيِّ^(١) - رَجِمَهُ اللَّهُ^(٢) - : أَنَّهُ تَخَرَّقَ فِي كُتُبِ كِتَابِ سَبِيئِيهِ - رَجِمَهُ اللَّهُ^(٣) - عِشْرِينَ مَرَّةً.

حَتَّى إِذَا خَمَّرَتْ جُمَّلَهُ وَتَفَاصِيْلَهُ تَخْمِيرًا، وَأَصْبَحَتْ عَلَى دَقِيقِ أَلْفَاظِهِ وَجَلِيلِ مَعَانِيهِ أَمِيرًا، فَأَصْحَبَ^(٤) لِي أَبِيَّهُ وَانْقَادَ، وَمَلَّ قَلْبِي مِمَارَسَتَهُ أَوْ كَادَ، شَرَحْتُهُ شَرْحًا آتِيًّا عَلَى جَمِيعِ مَا أَشْكَلَ فِيهِ مِنْ لَفْظٍ وَمَعْنَى^(٥)، وَمَنْشُورٍ وَمَنْظُومٍ، وَاللَّهُ فِيمَا أَمَلَيْتُهُ الْهَادِي، وَلَهُ الْمِنَّةُ الْعَوَائِدُ بَعْدَ الْبَوَادِي.

(١) أبو عثمان المازني (. . . - ٢٤٩ هـ).

بكر بن محمد بن حبيب بن بقية المازني، من مازن شيبان، أخذ النحو واللغة عن أبي عبيدة، والأصمعي، وأبي زيد الأنصاري، وأخذ عنه الفضل بن محمد اليزيدي وأبو العباس المررد وغيرهم. من أهم مؤلفاته كتاب التصريف الذي شرحه ابن جني في «المنصف»، ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٧٤، وبغية الوعاة ٢/٢٠، وأنباه الرواة ١/٢٤٦، ومعجم الأدباء ٧/١٠٧، وطبقات النحويين للزبيدي ص ٥٧، وللدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي كتاب «أبو عثمان المازني».

(٢) في (ب) فقط.

(٣) في (ب) وأصحاب.

(٤) في (ب) فقط.

شَرْحُ دِيبَاجَةِ الْكِتَابِ

قال جازُّ الله^(١): «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

اللَّهُ أَحْمَدُ عَلَى أَنْ جَعَلَنِي مِنْ عِلْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، وَجَبَلَنِي عَلَى الْغَضَبِ
لِلْعَرَبِ وَالْعَصَبِيَّةِ».

قال المشرِّحُ: قَدَّمَ مَفْعُولَ الْحَمْدِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّ تَقْدِيمَهُ هُوَ
الْأَهَمُّ^(٢)، أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَاهُ جَعَلَنِي اللَّهُ مِنْ عِلْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ فَيَأْتِيهِ أَحْمَدُ،
وَتَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ فِي هَذَا الْكَلَامِ هُوَ الْأَحْسَنُ، بِدَلِيلِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ:
أَعْطَيْتَنِي فَلَكَ الْحَمْدُ كَانَ أَحْسَنَ مِنْ قَوْلِكَ: أَعْطَيْتَنِي فَالْحَمْدُ لَكَ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ
مُبَادِرَةٌ إِلَى ارْتِبَاطِ الْجِزَاءِ بِفَعْلِهِ، بِخِلَافِ الثَّانِي^(٣). وَاللُّغَةُ وَقَعَةٌ عَلَى الْمَفْرَدِ
دُونَ الْمَرْكَبِ، وَأَمَّا الْعَرَبِيَّةُ فَعَلَى كِلَا^(٤) الْقَبِيلَيْنِ.

(١) جاء في نسخة (ب) بعد ذكر جاز الله عبارة «رحمه الله»، وبعد ذكر قال المشرح عبارة «هدى
الله سعيه». ذكر ذلك في سبع ورقات، ثم ترك ذلك في بقية الكتاب.

(٢) قال الأندلسي: افتتح - رحمه الله - خطبته بقوله: الله أحمد مقدماً لاسم الله تبركاً واهتماماً
على عادة العرب في تقديم ما هو الأهم عندهم... ولو قال: أحمد الله لكان خيراً ساذجاً.
ثم نقل عن الخوارزمي ما قاله هنا نقلاً حرفياً. المحصل: ١/ ورقة ٣، وما قاله الأندلسي
زيادة على ما قال الخوارزمي من حاشية المفصل للزمخشري: ورقة ٨١، وانظر المقتبس ورقة
٤.

(٣) في (ب) فقط.

(٤) في (ب) كل.

وغيضت^(١) به إذا دفعت عنه وهو ميئ، وغيضت له إذا دفعت عنه وحاميته^(٢) وهو حي. العصبية: هي التعصب، وحققتها: هي^(٣) الخصلة المنسوبة إلى العصبية^(٤)، وهم قرابة الأب.

قال جار الله: «وأبي لي أن أنفرد عن صميم أنصارهم وأمتاز، وأنضوي إلى لفيف الشعوبية وأنحاز».

قال المشرح: صميم الشيء خالصة، لأنه لم يقبل شوباً فكأنه كنيف^(٥) به صميم وتقول: هو صميم قومه^(١). واللفيف هو الفريق الملتف من قبائل شتى، والشعوبية: مصدر الشعوبية - بضم الشين - وهو الذي يصغر شأن العرب ولا يرى لهم على العجم، فضلاً^(٦)، إذ الفضل عنده^(١) بالتقوى، وهو منسوب^(٧) إلى قوله تعالى^(٧): ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾^(٨) - .

فإن سألت: اتفق النحويون على عدم جواز النسبة إلى الجمع فكيف جازت^(٩) ها هنا؟

أجبت: ما الدليل على أن هذه نسبة إلى الجمع؟ وإنما يكون كذلك أن لو كانت نسبة إلى معنى شعوب كما في مضري وتميمي، وليست بها،^(١٠) وإنما هي نسبة إلى لفظ شعوب فتكون نسبة إلى مفرد^(١٠) مثالة أن

(١) ساقطة من (ب).

(٢) في (ب) بالجيم. وانظر الصحاح؛ ص ٢٣٢٠، واللسان: ٢٠٠/١٤ (حمى).

(٣) في (ب) فقط.

(٤) في (أ) المصيبة.

(٥) في (ب) لشده صميم.

(٦) في (أ) فضيلة.

(٧) في (ب) فقط.

(٨) سورة الحجرات: آية؛ ١٣.

(٩) في (أ) جاز.

(١٠) في (ب) (إنما هي نسبة إلى لفظ مفرد).

يكونَ رَجُلٌ يَأْمُرُ النَّاسَ كَثِيرًا بِالْإخْشِيَانِ تَمَسُّكَ بِمَا رُوِيَ عَنْ عَمْرِو رَضِيَ
اللَّهُ (١) عَنْهُ «إخْشَوْسِنُوا وَتَمَعَّدُوا» فَتَقُولُ فِيهِ (٢) إخْشَوْسِنِي، فَإِنَّهُ يَجُوزُ وَإِنْ
كَانَتِ النَّسْبَةُ إِلَى الْأَمْرِ لَا يَجُوزُ (٣)، (٤) وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي يَقُولُ
بِحُكْمِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَدِيثِ (٥) «إخْشَوْسِنُوا» جَازَ كَذَلِكَ
هَاهُنَا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَعَصَمَنِي مِنْ مَذْهَبِهِمُ الَّذِي لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِمْ (٦) إِلَّا
الرُّشْقَ بِالسَّنَةِ اللَّاعِنِينَ، وَالْمَشْقَ بِالسَّنَةِ الطَّاعِنِينَ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: الرُّشْقُ: هُوَ الرَّمْيُ، وَقَدْ رَشَقْتُهُ بِالنَّبْلِ أَرَشَقْتُهُ رَشْقًا. وَأَمَّا
الْمَشْقُ فَهُوَ: السَّرْعَةُ فِي الطَّعْنِ وَالضَّرْبِ. وَكَلَا التَّرْكِييْنَ كَمَا / يَتَقَارَبُ (٧) [ب/١]
لَفْظًا يَتَقَارَبُ مَعْنَى.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَإِلَى أَفْضَلِ السَّابِقِينَ وَالْمُصَلِّينَ أُوجِّهُ أَفْضَلَ صَلَوَاتِ
الْمُصَلِّينَ.

قَالَ الْمَشْرُحُ: - الْمُصَلِّي: تَالِي السَّابِقِ، وَحَقِيقَتُهُ الَّذِي يَلِي صَلَوَى (٨)

(١) ساقطة من (أ) وموجودة في النص الذي نقله الاسفندري في المقتبس: ١/٥/ب وفيه (عمر بن الخطاب).

(٢) في (ب) فقط.

(٣) في (ب) (فيما لا يجوز) ولا توجد في النص الذي نقله الأندلسي ١/٤ في هذا الموضوع ولا في النص الذي نقله صاحب المقتبس ١/٥ ورقة ب.

(٤) في (ب) فقط.

(٥) في (ب) فقط.

(٦) في (أ) فقط (عليه).

(٧) في (ب): (متقارب كما...).

(٨) في ابن يعيش ٥/١... عند صلا السابق وهو مطابق لما في التهذيب ٢٣٨/١٢، والصحاح ٢٤٠٢/٦، واللسان ٤٦٦/١٤ (صلا) وانظر: شرح المفضليات لابن الأنباري ص ٥١٢، وما ذكره الخوارزمي هنا كرره في شرحه لسقط الزند: ١/٤٦٠، وتابعه عليه بعض شراح المفصل منهم الأندلسي، وكذلك هو في المقاليد، والمقتبس، والموصل، وعرائس المحصل... وغيرها.

الفرس^(١) السَّابِقِ رَأْسُهُ، وَمِنَ الصَّلَاةِ لِأَنَّهَا تَالِيَةٌ الْإِيمَانِ،^(١) وَكَمَا قَدَّمَ فِي
الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مَفْعُولَ الْحَمْدِ قَدَّمَ هَا هُنَا مَفْعُولَ التَّوَجِيهِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «مَحَمَّدُ الْمَحْفُوفِ مِنْ بَنِي عَدْنَانَ بِجَمَاعِمِهَا وَأَرْحَائِهَا،
النَّازِلِ مِنْ قُرَيْشٍ فِي سُرَّةِ بَطْحَائِهَا».

قال المَشْرُوحُ: الجَمَاعِمُ كَالرُّؤُوسِ تَسْتَعَارُ لِلْأَشْرَافِ، يُقَالُ: مُضِرُّ
مِنْ^(٢) الْجَمَاعِمِ يُقَالُ: رَحَى الْقَوْمَ سَيِّدُهُمْ، كَذَا هُوَ فِي «الصَّحاحِ»^(٣) لِأَنَّ مَدَارَ
الْأَمْرِ عَلَيْهِ، وَجَمَعَهُ أَرْحَاءُ^(٤). وَالسُّرَّةُ وَسَطُ الْوَادِي، وَأَصْلُهَا سُرَّةُ الصَّبِيِّ،
قُرَيْشُ الْبِطَاحِ: هُمُ الَّذِينَ يَسْكُنُونَ بِطَحَاءِ مَكَّةَ، وَيُقَالُ لِغَيْرِهِمْ: قُرَيْشُ
الضَّوَاحِي، وَمِمَّا غَنَّى بِهِ ابْنُ سُرَيْجٍ^(٥) عَلِيٌّ «أَبِي قُبَيْسٍ»^(٦).

يَا عَيْنُ جُودِي بِالذَّمْعِ السَّفَاحِ وَابِكِي عَلِيٌّ قَتَلَى قُرَيْشَ الضَّوَاحِي^(٧)
قال جَارُ اللَّهِ: «الْمَبْعُوثُ إِلَى الْأَسْوَدِ وَالْأَحْمَرِ بِالْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ الْمَنْوُورِ».

(١) ساقطة من (ب).

(٢) في (ب) فقط.

(٣) هو كتاب اللُّغة المشهور بـ (تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة) نقل عنه المؤلِّف كثيراً كما سيأتي، وهو
من تأليف الإمام إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة ٣٩٨ هـ. انظر ترجمة الجوهري
في يتيمة الدهر: ٣٧٣/٤، وإنباه الرواة: ١٩٤/١ ومعجم الأدباء: ٣٢٢/٦، وشذرات
الذهب: ١٤٢/٣ وغير ذلك.

(٤) في (أ) فقط.

(٥) هو عبيد الله، وقيل: عبدالله بن سريج مولى بني الليث. أحسن الناس غناءً، وهو أحسن من
غنى الغناء المتقن بالحجاز بعد طويس، وكان يغني مرتجلاً في زمن عثمان بن عفان، وكان
منقطعاً إلى عبدالله بن جعفر، ومات في خلافة هشام بن عبد الملك بنخلة، قريباً من بستان
ابن عامر. الأغاني: ٢٤٨/١، ونهاية الأرب: ٢٤٩/٤.

(٦) هو اسم جبل مشهور بمكة المكرمة، انظر: أسماء جبال مكة لعُرام. نوادر المخطوطات بـ
٤١٨/٨! ومعجم ما استعجم للبكري: ص ١٤٠، وكتاب الجبال... للزمخشري: ص ١٢،
ومعجم البلدان لياقوت: ٩٤/١، والروض المعطار: ص ٤٥٢. قال البكري: ويقال لأبي
قيس الجبل المعلوم بمكة أبو قابوس وأنشد الكمي:

بسفح أبي قابوس يندبن هالكاً تخفض ذات الولد عنه رقوبها
(٧) البيت في شرح الأندلسي ١/ ورقة ٤، والمقتبس ١/ ورقة ٧، والمقاليد ١/ ورقة ٧ ويبدو
أنهم جميعاً نقلوا من «التخمير» وفي (ب) (الضواح) بدون ياء.

قال المشرحُ: هم العربُ والعجمُ، لأنَّ السوادَ هو الغالبُ من بين سائر الألوانِ على العربِ، والأحمرُ: في الأصلِ هُم الرومُ، ثم عمَّ (١)، يقالُ: أتاني منهم كلُّ (٢) أسودَ وأحمرَ، ولا يقالُ: أبيضَ نَقَلَهُ الأصمعيُّ (٣) عن أبي عمرو بن العلاء (٤).

قال جارُ الله: «ولِإِلهِ الطَّيِّبِينَ أَدْعُوا اللَّهَ بِالرِّضْوَانِ، وَأَدْعُوهُ عَلَى أَهْلِ الشَّقَاقِ لَهُمُ وَالْعُدْوَانِ».

قال المشرحُ: الشَّقَاقُ: هو الخِصَامُ، من الشَّقُّ وهو الجَانِبُ، كما أنَّ الخِصَامَ من الخِصَمِّ بالضمِّ وهو جَانِبُ الوادي، والمُعَادَاةُ (٥): من عُدُوَّةِ الوادي وهي جَانِبُهُ، (٦) وكما قَدَّمَ مفعولَ الحمدِ والتوجيهِ في الفصلينِ الأولينِ، قَدَّمَ في هذا الفصلِ مفعولَ الدُّعَاءِ.

قال جارُ الله: «وَلَعَلَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ وَيَضَعُونَ مِنْ مِقْدَارِهَا وَيُرِيدُونَ أَنْ يَخْفِضُوا مَا رَفَعَ اللَّهُ مِنْ مَنَارِهَا».

قال المشرحُ: غَضُّ طرفه: خَفَضَهُ، وَغَضُّ مِنْهُ إِذَا عَابَهُ وَحَطَّ مِنْزَلَتَهُ، وَنَظِيرُهُ وَضَعَ الشَّيْءَ وَوَضَعَ مِنْهُ. (٧) وَالمَنَارُ: عَلَّمَ الطَّرِيقَ الَّذِي يُهْتَدَى (٨) بِهِ،

(١) في (أ).

(٢) في (ب) أتاني كل أسود منهم.

(٣) الأصمعي: (١٢٢ - ٢١٦ هـ) من رواة اللُّغة المشهورين وعلماء العربية المتقدمين شافه الأعراب وروى عنهم، ثقة في الرواية. له مؤلفات مشهورة انظر ترجمته في كتاب المنتقى من أخبار الأصمعي، وانظر المصادر هناك.

(٤) أبو عمرو بن العلاء: (٧٠-١٥٤) يقال إن اسمه كنيته، وقيل: اسمه (زيان) أحد القراء السبعة، والرواة الثقات كان حافظاً لأشعار العرب وأيامهم إماماً في معرفة اللغة انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٤/١٢٥، طبقات القراء: ١/٢٨٨ - ٢٩٢، وأخبار النحويين البصريين: ص ٢٨ - ٣١.

(٥) في (ب) العدوان.

(٦) في (أ) فقط.

(٧) في (أ) فقط.

(٨) في (ب) به يهتدى.

إِمَّا لِأَنَّ الْهَدَايَةَ مَوْصُوفَةٌ بِالنُّورِ، وَإِمَّا لِأَنَّ^(١) أَصْلَهُ مَنَارَةُ الرَّاهِبِ. وَهَذَا^(٢) لِأَنَّ الرَّاهِبَ كَانَ^(٣) يَضَعُ فِي رَأْسِ صَوْمَعَتِهِ مَنَارَةً لِيَهْتَدِيَ بِهَا السَّرَاةُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «حَيْثُ لَمْ يَجْعَلْ خَيْرَةَ رُسُلِهِ، وَخَيْرَ كُتُبِهِ فِي عَجْمِ خَلْقِهِ وَلَكِنْ فِي عَرَبِهِ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: النَّبِيُّ هُوَ^(٣) الَّذِي يُبْعَثُ وَلَيْسَ مَعَهُ كِتَابٌ، كَأَنَّهُ الَّذِي يُنْبِئُ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالرَّسُولُ: هُوَ الَّذِي مَعَهُ كِتَابٌ.^(٤) وَالْعَجْمُ بِمَعْنَى خِلَافِ الْعَرَبِ مَنْقُولٌ مِنَ الْعَجْمِ وَهُوَ النَّوَى وَمَدَارُ التَّرَكِيبِ عَلَى الْإِبْهَامِ وَالْإِخْفَاءِ، وَمِنْهُ رَجُلٌ أَعْجَمٌ، وَامْرَأَةٌ عَجْمَاءُ، إِذَا^(٣) كَانَا لَا يُفْصِحَانِ عَنِ^(٤) كَلَامِهِمَا وَلَا يُوضِحَانِ^(٣)، وَعَجِمْتُ الْعَوْدَ لِأَنَّكَ^(٤) إِذَا أَدَخَلْتَهُ فَأَكَّ لَتَعُضُّهُ فَقَدْ أَخْفَيْتَهُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «لَا يَبْعُدُونَ عَنِ الشَّعْوِيَّةِ مُنَابَذَةً لِلْحَقِّ الْأَبْلَجِ، وَزَيْغًا عَنِ سِوَاءِ الْمَنْهَجِ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: مُنَابَذَةٌ مَنْصُوبَةٌ بِمَعْنَى اللَّامِ^(٥).^(٦) وَصَبِحُ أَبْلَجٌ: بَيْنَ الْبَلَجِ أَيْ مَشْرِقٌ مُضِيءٌ.

قَالَ: (٧)

حَتَّى بَدَتْ أَعْنَاقُ صُبْحِ أَبْلَجًا^(٨)

(١) فِي (أ) وَأَمَّا أَنْ.

(٢) فِي (ب) هُوَ إِلَى الْآنِ.

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ (ب).

(٤) فِي (أ) فَقَطْ.

(٥) انظُر رَدَّ الْبَيْكَنْدِيِّ عَلَى الْمَوْئَلَفِ فِي الْمَقَالِيدِ ١ / وَرَقَةٌ ٨.

(٦) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب).

(٧) الْبَيْتُ لِلْعَجَّاجِ: وَهُوَ أَبُو الشَّعْنَاءِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رُوْبَةَ بْنِ لَبِيدِ بْنِ صَخْرِ السَّعْدِيِّ التَّمِيمِيِّ وَوُلِدَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ أَسْلَمَ وَعَاشَ إِلَى أَيَّامِ الْوَلِيدِ وَمَاتَ ٩٠ هـ تَرْجَمْتَهُ فِي الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ ص ٢٣٠.

(٨) انظُر الْإِقْلِيدَ ١ / وَرَقَةٌ ٢، وَابْنُ عِيْشٍ ٨ / ١ وَفِيهِ: «أَعْلَامٌ» بِدَلِّ «أَعْنَاقٌ» وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ كِتَابِ اللَّغَةِ انظُر: الصَّحَاحَ: ٣٠٠ / ١، وَمَعْجَمُ مَقَائِيسِ اللَّغَةِ ٢٩٦ / ١ وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ / ص ٦٠، وَاللِّسَانُ ٢١٦ / ٢ بَلَجٌ، وَالْبَيْتُ ضَمَّنَ قَصِيدَةً فِي دِيْوَانِهِ ٤٦ / ٢.

ومنه بَلَجَةُ الصُّبْحِ ويقال^(١): (الحقُّ أبلجُ، والباطلُ لَجَلجُ)، وهذا لأنَّ الحقَّ موصوفٌ بالإنارة والإضاءة.

قال جازُّ الله^(٢): «والذي يُقضى منه العجبُ حالٌ هؤلاءٍ في قلةِ إنصافِهِم وفرطِ جَورِهِم واعتِسافِهِم».

قال المشرِّحُ: العَسْفُ والتَّعَسُّفُ^(٣) والاعتِسافُ^(٤) ثلاثتها الأخذُ على غيرِ طريقٍ^(٥).

قال جازُّ الله: «وذلك أنهم لا يجدونَ علماً من العلومِ الإسلاميَّةِ فقهاً وكلامياً وعلماً وتفسيرياً وأخبارياً إلاً وافتقارُهُ إلى العربيَّةِ بينَ لا يُدفعُ، ومكشوفٌ لا يتقنُّ».

قال المشرِّحُ: أي لا يَخْتَفِي، يُقالُ: قَنَعْتُ المرأةَ ألبسْتُها القِنَاعَ فَتَقَنَّعَتْ.

قال جازُّ الله: «ويرون الكلامَ في مُعْظَمِ أبوابِ أصولِ الفقهِ ومسائلِها مبنياً على علمِ الإعرابِ، والتفاسيرِ مشحونةً بالرواياتِ عن سيبويه والأخفشِ والكسائيِّ والفراءِ وغيرهم من النُّحويين البصريين والكوفيين».

قال المشرِّحُ: قوله: والتفاسيرُ منصوبٌ عطفاً على الكلامِ. فإن سألْتَ: لِمَ نَخَصُّ هؤلاءَ الأربعةَ؟ أجبْتُ: لأنَّ الإعرابَ بصريٌّ وكوفيٌّ، وسيبويه^(٦)

(١) انظر المثل في جمهرة الأمثال ٣٦٤/١.

(٢) انظر ردَّ البيكندي على المؤلف في المقاليد ١/ورقة ٨.

(٣) في (أ) (العسف).

(٤) في (ب) (التعسف).

(٥) في (ب) الطريق.

(٦) سيبويه (؟ - ١٨٠ هـ) هو إمام النحاة أبو عثمان عمرو بن بشر الحارثي بالولاء. ألف الكتاب أقدم الكتب النحوية التي وصلتنا قال زيد الكندي: كان النحو أوحى إلى سيبويه. انظر ترجمته في: أنباه الرواة: ٣٤٦/٢، وتاريخ بغداد ١٢/١٩٥، معجم الأدباء: ١٦/١١٤.

[١/٢] كان أستاذ أهل (١) البصرة، والأخفش (٢) تلميذه، والكسائي (٣) شيخ / أهل الكوفة، والفراء (٤) تلميذه.

قال جارُ الله: «والاستظهارُ في مأخذِ النصوصِ بأقوالهم، والتَّشْبِثُ بأهدابِ فسرهم وتأويلهم».

قال المشرِّحُ: الفَسْرُ: هو الكَشْفُ، من فَسَّرَهُ إذا كَشَفَهُ، وَفَسَّرَ للمبالغةِ، ونحوهما: كَشَفَ وَكَشَفَ، والأهدابُ مع التَّشْبِثِ من بابِ ترشيحِ الاستعارةِ.

قال جارُ الله: «وبهذا اللسانِ مناقلتُهُم في العلمِ ومحاورتُهُم، ومنه (٥) تَدْرِيسُهُم ومناظرَتُهُم».

قال المشرِّحُ: ناقلتُ فلاناً الحديثَ إذا حَدَّثْتَهُ وَحَدَّثَكَ، ذكره الجوهري (٦).

قال جارُ الله: «(٧) وبه تقَطَّرُ في القَراطيسِ أَقلامُهُم، وبه (٨) تُسَطَّرُ الصَّكوكُ والسَّجَلاتُ حُكَّامُهُم».

(١) زيادة من (ب).

(٢) الأخفش (٢- ٢١٥ هـ) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، وهو المعروف بـ (الأخفش) عند الإطلاق ويشاركه في هذا اللقب عدد من النحويين. وصل إلينا من أنفس تأليفه (معاني القرآن) وكتاب القوافي. انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣٦/٢، مراتب النحويين ١٠٩، وطبقات الزبيدي ٤٥، ومعجم الأدباء: ٢٢٤/١١.

(٣) الكسائي (٢- ١٨٢ هـ) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إمام أهل الكوفة في النحو وأحد القراء السبعة المشهورين انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢٥٦/٢، وتاريخ بغداد ٣٠٤/١١، وطبقات الزبيدي: ص ٨٨، وطبقات القراء: ٥٣٥/١.

(٤) الفراء (١٤٤ - ٢٠٧ هـ) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء الدبلي خلف شيخه في إمامة المدرسة الكوفية. وألف في بمنيح واللغة تأليف مفيدة منها كتابه (معاني القرآن)... وغيره انظر ترجمته في: إنباه الرواة: ١/٤ - ١٧، معجم الأدباء: ٩٠/٢٠، تذكرة الحفاظ: ٣٣٨/١، نزهة الألباء: ص ١٢٦ - ١٣٧.

(٥) في (ب) فقط.

(٦) الصحاح: ١٨٣٤/٥ (نقل).

(٧) في (ب) ومنه.

(٨) ساقطة من (ب).

قال المشرِّحُ: في شعر بعضهم: (١).

فعاشوا لترشيحِ الهدى (٢) ويراعهم (٣) بصائبة الأحكام تقطُرُ في الطرسِ

قال جارُ الله: «فهم مُلتبسُون بالعربية آيةً سلَكُوا، غيرُ مُنفكين عنها
أينما وجَّهوا» (٤) كُلُّ عليها حيثُ سَيَّرُوا (٥).

قال المشرِّحُ: آيةٌ: طريقةً، وفي شعرِ البحتري (٦): (٧).

ألسْتُ محدثاً عن جرمِ رأيك (٨) آيةً ذهباً.

«سَيَّرَهَا» هنا بمعنى سار، وهذا تدريسٌ، وهو في الأصل على التَّعدي
والمعنى حيثُ سَيَّر دوابَّهُ ونحوه، ونظيره (٩): مجر في قولهم (١٠): «كُلُّ مُجرٍ في
الخلَاءِ يُسَرُّ».

قَالَ جارُ الله: «ثُمَّ إِنَّهُمْ فِي تَضَاعِيفِ ذَلِكَ يَجْحَدُونَ فَضْلَهَا وَيَدْفَعُونَ
خَصْلَهَا».

قَالَ المشرِّحُ: الخَصْلُ: هو العَلْبَةُ في النَّضالِ، وفي فقرةِ اليميني (١١):

(١) البيت للمؤلف صدر الأفاضل انظر معجم الأدباء: ٢٤٢/١٦، وعُقودُ الجمان: ١٩٢/٥.

(٢) في (أ) الندى.

(٣) في (أ) لصائبة.

(٤) في (ب) توجهوا.

(٥) في (ب)، (ط) توجهوا.

(٦) البحتري: (٢٠٦ - ٢٨٤ هـ) من مشاهير شعراء العصر العباسي أبو عبادة الوليد بن عُبيد
الطائي مولده بمنيح، قرب حلب، وأقام ببغداد، ومدح الخلفاء والأكابر، وعاد إلى وطنه
ومات به انظر: أخبار أبي تمام للصولي، والموازنة للأمدي، والموشح في مآخذ العلماء على
الشعراء للمرزباني: ٣٣٠ - ٣٤٣. وغيرها.

(٧) الديوان: ٢٦٨/١، والرواية فيه مخبراً.

(٨) في (أ) حرم زيله.

(٩) ساقط من (ب).

(١٠) جمهرة الأمثال: ١٤٢/٢، وفي (ب) (مخبر).

(١١) اليميني: كتابُ طريفٍ في سيرة محمود بن سبكتكين الغزنوي ألفه محمد بن عبد الجبار العتبي
الرازي المتوفى سنة ٤٢٧ هـ انظر ترجمته في الاعلام ٥٦/٧. وسماه اليميني على لقب الأمير =

«وترامتِ النبالُ على الخصل، تراميَ ولدانِ الأصارِمِ بالخشل»، ومنه الخصلة للقبضة من الشعر لأنها لُفَّت بعضها ببعض حتى قويت وغَلبت. قال جَارُ اللَّهِ: «ويذهبون عن توقيرها وتعظيميها، وينهون عن تعلّمها وتعلّمها».

قال المشرّح: أي (١) لا يُوقَرُونها.

قال جَارُ اللَّهِ: «ويمزّقون أديمها، ويمضغون لحمها، فهم في ذلك على المثلِ السائر (٢): (الشعيرُ يأكلُ ويذمُّ)».

قال المشرّح: مَضَغُ لحمها عبارة عن عييبها واغتيابها، وهي تمثيلٌ، ومنه قوله عزّ وجلّ (٣): ﴿أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ (٤)، وفي مثل آخر (٥): (أكلًا وذمًا).

قال جَارُ اللَّهِ: «ويدعّون الاستغناء عنها وأنهم ليسوا في شِقِّ (٦) منها».

قال المشرّح: قوله: وأنهم بفتح الهمزة عطفًا على الاستغناء.

قال جَارُ اللَّهِ: فإنَّ صَحَّ ذلك فما بالهم لا يطلقون اللغة رأساً والإعراب، ولا يقطعون (٧) بينهما وبينهم الأسباب».

قال المشرّح: رأساً منصوب على الحال، ومعناه: مُنفرداً (٨).

قال جَارُ اللَّهِ: «فيطمسوا من تفسير القرآن آثارهما، وينفضوا من أصول الفقه غبارهما».

= (يمين الدولة) وللمؤلف صدر الأفاضل شرح على هذا الكتاب تقدم ذكره في مؤلفاته.

(١) في (أ) لاله.

(٢) انظر: جمهرة الأمثال: ٤٢٥/٢.

(٣) في (ب) تعالى.

(٤) الحجرات: آية: ١٢.

(٥) المستقصى: ٢٩٦/١، وفي جمهرة الأمثال: ٤٢٥/٢ والعامّة تقول: (أكلًا وذمًا).

(٦) في (ب) شيء.

(٧) في (ب) مقطعون.

(٨) قال الإمام يحيى بن حمزة العلوي في شرحه: ١/ورقة: ٧ بعد ما أورد عبارته هنا وعقب عليها بقوله: «هكذا قاله الخوارزمي وليس بشيء لأن المعنى لا يدل على ما قاله ولا يرشد إليه».

قال المشرِّحُ: انتصابٌ فيطمسوا على أنه جوابُ النفي .

قالَ جارُ اللّهِ: «ولا يتكلمون في الاستثناءِ فإنّه نحوٌ، وفي الفرقِ بينَ المعرّفِ والمُنكّرِ فإنّه نحوٌ، وفي التعريفين تعريفِ الجنسِ وتعريفِ العَهدِ فإنّهما نحوٌ وفي الحروفِ كالواوِ والفاءِ وُثم، ولامِ المُلكِ، ومِن التَّبَعِيضِ ونظائرها».

قالَ المشرِّحُ: قوله^(١): تعريفُ الجنسِ نحو قولك: الرجلُ خيرٌ من المرأةِ، و﴿أخافُ أن يأكلَهُ الذئبُ﴾^(٢). وتعريفُ العَهدِ نحو قولك: جاءني الرجلُ.

قالَ جارُ اللّهِ: «وفي الحذفِ والإضمارِ، وفي أبوابِ الاختصارِ والتكرارِ».

قالَ المشرِّحُ: الإضمارُ نحو قوله تعالى^(٣): ﴿في تسعِ آياتٍ﴾^(٤)، و- ﴿انتهوا خيراً لكم﴾^(٥) - والحذفُ في نحو قوله^(٦): ﴿واسألِ القريةَ﴾^(٥) وقوله^(٨): ﴿وجاء رَبُّكَ﴾^(٩). هذه ألفاظُ الشَّيخِ في «شرحِ مقامةِ الفرقانِ»^(١٠).

= والحق أنه منصوب على أحد وجهين أما أولاً: فيكون منصوباً انتصاب المصادر... وأما ثانياً: فيكون منصوباً على الحال من غير الوجه الذي ذكره الخوارزمي وتقديره هو أن راس الشيء أوله، ومن تسرع في شيء فإنما تسرع فيه من أوله، فعبرها هنا بالراس عن الابتداء بالشيء من أوله، فعلى هذا يكون معناه: هلاً تركوا اللغة والإعراب مبتدئين بذلك من أول أمرهم، ولم يكونوا متلبسين بشيء من أمرهما.

(١) ساقطة من (أ).

(٢) سورة يوسف، آية: ١٢.

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) سورة النمل: آية: ١٢.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) سورة النساء: آية: ١٧١.

(٧) سورة يوسف: آية: ٨٢.

(٨) سورة الفجر: آية: ٢٢، وفي (أ) ﴿وجاء ربك والملك﴾.

(٩) ساقط من (أ).

(١٠) شرح مقامات الزمخشري: ١٧١، ١٧٢.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وفي التطلاق بالمصدرِ واسمِ الفاعل».

قَالَ الْمَشْرُحُ: رَجُلٌ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ الطَّلَاقُ وَنَوَى بِهِ الثَّلَاثَ وَقَعْتَ (١) الثَّلَاثَ. وَلَوْ قَالَ لَهَا (٢): أَنْتِ طَالِقٌ أَيْ شَيْءٌ نَوَى لَمْ يَكُنْ إِلَّا وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً عِنْدَنَا (٣).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «والفرقُ بين إن، وأن، وإذا، ومتى، وكُلِّمَا وأشباهاها مما يطولُ ذكرُه فَإِنَّ ذَلِكَ كُلُّهُ مِنَ النَحْوِ.

قَالَ الْمَشْرُحُ: «وإذا قَالَ الرَّجُلُ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ، وَأَنْتِ طَالِقٌ أَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَالْأَوَّلُ تَعْلِيْقٌ، وَالثَّانِي تَخْيِيرٌ (٤) وَمَعْنَاهُ لِأَنَّ دَخَلَ الدَّارَ وَلَوْ قَالَ (٥): أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا لَمْ أُطَلِّقْ فَكَمَا سَكَتَ وَقَعَ الطَّلَاقُ عِنْدَ أَبِي يَوْسَفَ وَمُحَمَّدٍ (٦) بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ أُطَلِّقْ فَإِنَّهَا لَا تَطْلُقُ حَتَّى يَمُوتَ الزَّوْجُ (٧)، وَإِذَا قَالَ كَلَّمَا دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ / طَالِقٌ، فَدَخَلْتَ الدَّارَ ثَلَاثًا (٨) طَلَّقْتَ ثَلَاثًا (٨)، فَإِنْ وُجِدَتِ الدُّخْلَتَانِ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا بِخِلَافِ مَتَى، وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ إِذَا وَمَتَى فَسِيَجِيءُ فِي مَوْضِعِهِ. إِنْ شَاءَ اللَّهُ (٩) تَعَالَى.

[٢/ب]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وهلَّا سَفَّهُوا رَأْيَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِيمَا أَوْدَعَ كِتَابَ (الْإِيمَان)؟، وَمَا لَهُمْ لَمْ يَتَرَاتَبُوا فِي مَجَالِسِ التَّدْرِيسِ وَحِلَقِ الْمَنَازِرَةِ؟ ثُمَّ نَظَرُوا هَلْ تَرَكَوا لِلْعِلْمِ جَمَالًا وَأَبْهَةً؟ وَهَلْ

(١) فِي (أ) وَقَعَ.

(٢) فِي (ب) فَقَطْ.

(٣) فِي (ب) لَمْ يَكُنْ عِنْدَنَا إِلَّا وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً.

(٤) فِي (أ) فَمَعْنَاهُ.

(٥) نَقَلَ الْأَنْدَلِسِيُّ هَذَا النَّصَّ فِي شَرْحِهِ: ١ / وَرَقَةٌ ٤، وَذَكَرَ قِصَّةَ طَرِيفَةِ اسْتَفْتِي فِيهَا الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ.

(٦) هُمَا مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) فِي (أ) فَقَطْ.

(٨-٨) فِي (أ) فَقَطْ.

(٩) فِي (ب).

أصبحت الخاصة بالعامية مشبهة؟ وهل انقلبوا هزأةً للساحرين، وضحكةً للناظرين؟».

قال المشرح: (سَفَهه)^(١): نَسبه إلى السَّفاهة، ومثله سَرَقه نَسبه إلى السَّرقة وجهله نَسبه إلى الجهل. الرُّطانة: هي الكلامُ بالأعجمية، وراطنته: إذا كلمته بها، وترَاطَنَ القومُ فيما بينهم. والحَلَقُ^(٢): هي تكسير حَلَقَةِ القوم، وقال الأصمعي: الجمعُ حَلَقٌ مثل بَدْرَةٍ وبَدْرٍ، وقصعةٍ وقِصَعٍ، الأُبُهَةُ: بضمُّ الهمزة وتشديد الباءِ العَظْمَةُ والكِبَرُ. وفي كلمة الشيخ^(٣).

وأُبُهَةُ الملكِ العَواظُفُ والذي قد أوتيته لا الطُّبْلُ والبُوقُ والصِنَجُ.

قال جَارُ اللَّهِ: «هذا وإنَّ الإعرابَ أُجدي من تَفاريقِ العَصَا، وآثاره الحَسَنَةُ عديدُ الحِصَى».

قال المشرح: هذه إشارةٌ إلى ما قرَّره من شَرَفِ عِلْمِ الإعرابِ سابقاً^(٤)، وهو^(٥) في مَحَلِّ رَفَعٍ بالابتداء، وخَبَرُهُ مَحذوفٌ، وتَقديرُهُ: هذا^(٦) الذي ذكرته^(٧) على ما ذكرته^(٧)، وقوله: وإنَّ الإعرابَ جُملةٌ في مَحَلِّ النِّصْبِ على الحالِ، والعامِلُ فيها ما في الخَبَرِ من مَعْنَى الفِعْلِ، وهذا إذا وَقَعَ مثلُ هذا الموقعِ فله عِنْدَ البُلغَاءِ شَأْنٌ، وفي أبياتِ السَّقَطِ^(٨).

فهذا وقد كانَ الشَريفُ أبوهُمُ أميرَ المعاني فارسَ النثرِ^(٩) والنَّظْمِ

(١) في (أ) سَفَه.

(٢) في (أ).

(٣) ديوان الزمخشري نسخة رئيس الكتاب رقم ٣٣٠. من قصيدة أولها:

حواذر غلب من مأسدها ترج بصرعها ريب الزمان فما ترجو

انظر الورقتان ٣٠، ٣٢.

(٤) في (ب) شائعاً.

(٥) في (أ) هو.

(٦) في (ب).

(٧-٧) في (ب).

(٨) شروح سقط الزند: ٩٦٥/٢.

(٩) في (أ) النظم والنثر، وهو سهو من الناسخ لأن القصيدة ميمية.

وفي أمثالهم^(١): «أجدى من تفاريق العصا» و«أكثر من تفاريق العصا»، قيل لأعرابي^(٢) ما تفاريق العصا؟ فقال: إن العصا تُقَطَّعُ ساجوراً، والساجورُ يكونُ للكلابِ والأسرى من الناس، ثم تُقَطَّعُ عَصَا السَّاجورِ فتصيرُ أوتاداً، ثم يُفَرَّقُ الوَتْدُ فيصيرُ كلُّ قطعةٍ منها^(٣) شَظَاظاً، فإن جَعَلُوا رَأْسَ الشَّظَاظِ^(٤) كالفلكة صار للُبُخْتِي مَهَاراً^(٥) وهو العود الذي يُدْخَلُ في أنف البعير^(٦) البُخْتِي، فإذا فُرِّقَ المَهَارُ جاءت منه توادٍ، فإن كانت العصا قنأة فكلُّ شِقَّةٍ منها قَوْسٌ بندقٍ، وإذا فُرِّقَت الشَّقَّةُ صارت سهاماً فإن^(٧) فُرِّقَت السَّهَامُ صارت خُطَاءً، فإن^(٧) فُرِّقَت الخُطَاءُ صارت مَغَازِلَ، وإن فُرِّقَت المَغَازِلُ شَعَبٌ^(٨) بها الشُّعَابُ أقداحه المصدوعة، وقصاعه المَشْقُوقَةُ، إذ لا يجد لها شيئاً أصلح من ذلك. قال^(٩):

(١) المثل في جمهرة الأمثال: ٢٥٢/١، والذرة الفاخرة: ٩٣/١، والبيان والتبيين: ٤٩/٣ ومحاضرات الأدباء: ١٧١/٣، وثمار القلوب: ٦٢٧، ٦٢٨، وكتاب العصا: ٣٠٥، ٣٠٦ ومجمع الأمثال: ١١٨/١، والمستقصى: ٢٦/١، واللسان، والتاج (فرق). وانظر شرح الأندلسي ١/ورقة ٤، ٥. ونقل شيخه تاج الدين الكندي أن المثل خير من تفاريق العصا. قال العسكري؛ والمشهور «خير».. وأورد الميداني «إنك خير».. والعسكري والأصفهاني والزمخشري «أبقى»..

(٢) في حواشي المفصل للزمخشري: ورقة ٨٢، وثمار القلوب: ٦٢٨ سئل ابن الأعرابي.. ولعله هو الصواب.

(٣) في (ب).

(٤) الشظاظ: العود التي تدخل في عروة الجوالق. «جمهرة الأمثال».

(٥) في جمهرة الأمثال:.. كالفلكة صار حشاشاً للجمل.

(٦) في (أ) فقط.

(٧) في (ب) وإن.

(٨) في (أ) فشعب.

(٩) نقل صاحب اللسان: عن ابن بري أنه لُغْنِيَّةُ الأعرابية قالتها في ولدها، وكان شديد العرامة مع ضعف أسر، ودقة، وكان قد واثب فتى فقطع أنفه، فأخذت أمه ديته، ثم واثب آخر فقطع شفته فأخذت أمه ديتها فصلحت حالها فقالت البيتين تخاطبه. ونقل صاحب المقتبس: ١١/١ عن الطَّبَّاحِي أنها سميت لذلك بغنية وهذا الرجز موجود في أغلب تخارج المثل وانظر حواشي المفصل: ٨٢، وشرح الأندلسي: ٥/١، وشرح العلوي: ١٠/١، وابن يعيش: ١٥/١، والإقليد؛ ٤/١، وسماها غنية الكلاية، ومثله في الموصل: ٧/١، قال؛ ولو حمل المثل على عصا موسى لكان فيه مساغ إذ منافعها أكثر، ومرافقها أوفر. والمقاليد ١٣/١. رواه؛ ثم الصفا، ونسبه لغنية الكلاية وشرح ابن العجمي؛ ٤؛ وأورد عن ثعلب؛ أقسم بالبيت العتيق...

أحلفُ بالمرورة يوماً والصفا أنك أجدى من تفاريقِ العَصَا
 التَّوَادِي: هي التي على خِلفِ الناقاة تُشَدُّ من الخَشَبَاتِ إذا صُرَّت.
 الواحدة: تُوَدِيَةٌ. الخُطَاءُ: - بالمدِّ - تكسيرُ خَطْوَةٍ - بالفح -، وهي سَهْمٌ
 صغيرٌ قدر ذِرَاعٍ.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن لم يتقِ اللَّهَ في تنزيهه، فاجترأ على تعاطي تأويله،
 وهو غيرُ معربٍ، ركبَ عمياءَ، وَخَبَطَ خَبَطَ عَشْوَاءَ، فقال ما هو بقولِ وافترَاءِ
 وهُرَاءِ، كَلَامُ اللَّهِ مِنْ بَرَاءِ».

قال المشرِّحُ: «عمياء: أي خُطَّةٌ عمياءَ، وهي التي لا يُهْتَدَى فيها،
 وهذا على الإسنادِ المجازي. العشواءُ: هي الناقاة التي بها عشيٌّ، وهو
 السِّدَّةُ^(١) تَقُولُ: إذا تَكَلَّفَ القَوْلَ وفي عراقيات الأبيوردي^(٢):

أَمِنْ كَذِبِ الوَاشِي وَتَكْثِيرِ حَاسِدٍ إِذَا لَمْ يَجِدْ قَوْلًا صَحِيحًا تَقُولًا^(٣)
 ابْنُ السَّكَيْتِ^(٤): هُرَاءُ الكَلَامِ إِذَا أَكْثَرَ مِنْهُ^(٥) فِي خَطِّهِ، وَهُوَ مَنْطِقُ هُرَاءِ
 - بِالضَّمِّ - قَالَ ذُو الرِّمَّةِ^(٦):

(١) هكذا في (ب) وفي (أ) وهي الشكرة، ولم أجد لهما معنى.
 (٢) الأبيوردي: (٥٠٠ - ٥٠٧ هـ) جمال العرب أبو المظفر محمد بن أحمد بن محمد القرشي
 شاعر مؤرخ عالم بالأدب، مولده في أبيورد، ووفاته مسموماً في أصبهان. ترجمته في معجم
 الأدباء: ٣٤١/٦، والنجوم الزاهرة: ٢٠٦/٥. وغيرها وللدكتور عمر الأسعد (المتنبي
 الصغين) وله ديوان طبع في مجلدين حققه الدكتور الأسعد وطبعه المجمع العلمي بدمشق سنة
 ١٩٧٤ م، سنة ١٩٧٥ م.

(٣) ديوان الأبيوردي: (النجديات) ٥٥٣/٢.

(٤) ابن السكيت: (- ٢٤٤ هـ) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إمام في اللغة والأدب أحد
 أئمة الكوفيين له مصنفات شاهدة بفضله مثل إصلاح المنطق، وكتاب الألفاظ. أدب أولاد
 المتوكل، وقيل أنه غضب عليه فأمر الأتراك فداسوا بطنه فحمل إلى بيته فمات ترجمته في إنباه
 الرواة: ٥٠/٤ - ٥٨، ومعجم الأدباء: ٥٠/٢٠ - ٥٢، وبغية الوعاة: ٣٤٩/٢.

(٥) في (ب) كثر في خطا.

(٦) ذو الرِّمَّة غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي التميمي من فحول الطبقة الثانية في
 عصره إقامته بالبادية ويحضر إلى اليمامة والبصرة كثيراً وتوفي بالبادية وقيل بأصبهان. ترجمته؛
 في الشعر والشعراء: ٥٢٤/١، والموشح: ١٧٠، والخزانة: ٥١/١.

لها بَشْرٌ مثل الحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَقِيقٌ الحَوَاشِي لا هُرَاءٌ ولا نَزْرٌ^(١)

وأصله الفَسَادُ، ومنه هَرَأْتُ اللَّحْمَ وأهْرَأْتُهُ^(٢) إذا أَنْصَجْتُهُ إنْصَاجاً فَتَهَرَأَ حتى سَقَطَ عن العَظْمِ . البُرَاءُ - بالضَّم - مبالغةٌ في بَرِيءٍ، ونظيره كُرَامٌ وَكَرِيمٌ^(٣) وبالفتح^(٤)، وهو في الأصل^(٥) مصدرٌ كضَمَاءٍ . والرَّوَايَةُ ها هنا الفَتْحُ .

قال جَارُ اللَّهِ: «هو المرقاة المنصوبة إلى عِلْمِ البَيَانِ، المُطَّلَعِ على نُكْتِ نِظْمِ القُرْآنِ الكَافِلِ بِإِبْرَازِ مَحَاسِنِهِ الموكِلِ بِإِثَارَةِ مَعَادِنِهِ» .

قال المَشْرُحُ: عِلْمُ المَعَانِي: هو^(٦) تَمْيِيزُ صَحيحِ المَعْنَى من فَاسِدِهِ، وَالتَّفَاوُتُ بَيْنَ صَحيحِهِ وَأَصْحِهِ^(٧) . وَعِلْمُ البَيَانِ^(٨): هو التَّمْيِيزُ بَيْنَ نِظْمٍ وَنِظْمٍ فَاسِدِهِ وَصَحيحِهِ، وَفَصحِهِ وَأَفْصحِهِ . المَطَّلَعِ مَجْرورٌ على أَنَّهُ صِفَةُ عِلْمِ البَيَانِ .

قال جَارُ اللَّهِ: «فَالصَّادُ عَنْهُ كَالسَّادِ طُرُقِ الخَيْرِ كِيلاً تُسَلِّكُ، وَالمَرِيدِ بِمَوَارِدِهِ أَن تَعَارَفَ وَتَتَرَكَ» .

قال المَشْرُحُ: أَن تَعَارَفَ / فِي مَحَلِّ النُّصْبِ على أَنَّهُ مَفْعولٌ مَزِيدٌ .

[١/٣]

فَإِن سَأَلْتَ: الصِّفَةُ بِاتِّفَاقِ النِّحْوِيِّينَ لا تَعْمَلُ عَمَلُ الفِعْلِ إِلاَّ مَعْتَمِدَةً

(١) ديوان ذو الرِّمَّة ١/٥٧٧ .

(٢) في (أ) أهْرته .

(٣) في (ب) فقط .

(٤) في (ب) فقط .

(٥) في (أ) وفي الأصل هو مصدر .

(٦) نقل الأندلسي عبارة المؤلف في شرحه: ١ / ورقم: ١٧ نسخة طهران .

(٧) في (أ) وواضحه .

(٨) جاء في هامش نسخة (ب) حاشية؛ قال ابن النحاس: علم البيان وضع المنثور والمنظوم فتقيد

الشيخ - رحمه الله - بالمنثور فيه نظر . ولعلَّ ابن النحاس هذا هو محمد بن إبراهيم الحلبي

المتوفى سنة ٦٨١ هـ صاحب التعليقة على المقرَّب .

على أحد الأشياء الخمسة^(١)، وها هنا لم يوجد أحدُها^(٢)؟ أجبت^(٣): الصفةُ
كما تعملُ عمَلُ الفِعلِ معتمدةٌ على أحدِ الأشياءِ الخمسة^(٤)، فكذلك تعملُ
عمَلَه معتمدةٌ على اللّامِ بمعنى الذي وفي أمثلةِ النحويين: الضَّارِبُ أباه زيدٌ،
ومن أبياتِ الحماسة^(٥):

لا قوتي قُوَّةَ الرَّاعيِ قَلائِصُه^(٦)

قالَ جَارُ اللَّهِ: «ولقد نَدبني ما بالمُسْلِمين من الأربِ إلى مَعْرِفَةِ كِلامِ
العَرَبِ، وما بي من الشَّفَقَةِ والحَدَبِ على أشياعي من حَفَدَةِ الأَدبِ.
قالَ المِشْرُحُ: ^(٧)نَدبني إذا دَعاني^(٧)، ومنه النَّدْبَةُ لأنه دَعاءٌ للمِيتِ.
الحَدَبُ: في الأصلِ هو الانحناءُ وظهورُ الحُدْبَةِ من شِدَّةِ الشَّفَقَةِ، ثم جُعِلَ

(١) هي النفي، والاستفهام، والمبتدأ، والموصوف، وذو الحال.

(٢) في (أ) فقط.

(٣) أكد المؤلف ما ذهب إليه هنا في عدة مواضع من شرحه على سقط الزند. انظر: ١٨٧/١
قال؛ اتفق النحويون عن آخرهم على أن الصفة مما لا يجوز اعماله إذا لم يعتمد على أحد الأشياء
الخمسة... وفي هذه المسألة نظر، وذلك لأنَّها هنا شيئاً ساذجاً إذا اعتمدت عليه الصفة
عملت، وإن لم تعتمد على أحد الأشياء الخمسة، وهو ربُّ مقدرة أو مظهرة...
وفيه أيضاً: ٢٠٦/١، قال: حول بيت أبي العلاء:

كَأَنَّ جِناحها قلب المعادي وليك كلما اعتكر الجنان
أعمل اسم الفاعل وهو معاد في وليك لاعتمادها على اللّامِ بمعنى الذي ويشهد له بيت
السقط... وبيت الحماسة.

لا قوتي قُوَّةَ الرَّاعيِ قَلائِصُه

وفي أمثلة النحويين: الضارب أباه زيد...

ثم قال؛ وهذه المسألة إحدى المسائل التي قد استدركت على النحويين.

وفيه أيضاً؛ ٣٤٥/١.. أعمل اسم الفاعل لاعتماده على حرف الجر، وإن لم يعتمد
على أحد الأشياء الخمسة... وكرر ذلك في الجزء: ١٤٤٣/٤ وأكد في عدة مواضع من
التخمير كما سيأتي.

(٤) في (أ) فقط.

(٥) انظر شرح المرزوقي: ٦٤٥/٢.

(٦) البيت لوضاح اليمن كما في الحيوان: ٢٦٥/١، وعمزه:

ياوى فيأوى إليه الكلبُ والرَبِيعُ

(٧-٧) في (ب) هذا الذي ندبه، أي دعاه.

عبارة عن الشَّفَقَةِ (١) الْمُطْلَقَةِ، حَفَدَ الْبَعِيرُ (٢) وَالظَّلِيمُ حَفْدًا وَحَفْدَانًا، وَهُوَ تَدَارُكُ السَّيْرِ، وَفِي الْقُنُوتِ (٣): «وَالْيَكُ نَسَعِي وَنَحْفِدُ»، وَالْحَفْدَةُ: هُمُ الْأَعْوَانُ (٤) وَالخَدْمُ، لِأَنَّهُمْ فِي الخِدْمَةِ يَتَسَارَعُونَ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «لِإِنْشَاءِ كِتَابٍ فِي الْإِعْرَابِ مُحِيطٍ بِكَافَةِ (٥) الْأَبْوَابِ، مَرْتَبًا تَرْتِيبًا يَبْلُغُ نَهْمَ الْأَمْدِ الْبَعِيدِ بِأَقْرَبِ السَّعْيِ، وَيَمَلَأُ سَجَالَهُمْ بِأَهْوَنِ السَّقْيِ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: هِيَ جَمْعُ سَجَلٍ، فَإِنْ سَأَلْتَ: كَيْفَ يَمَلَأُ سَجَالَهُمْ، وَالسَّجَلُ هُوَ الدَّلْوُ إِذَا كَانَ فِيهِ مَاءٌ؟ أَجِبْتُ: هَذَا عَلَى الصُّفَةِ الْمُشَارِفَةِ كَأَنَّهُ سَمِيَ مَا قُرِبَ أَنْ يَمْتَلِئَ مِنَ الدَّلْوِ سَجَلًا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَأَنْشَأْتُ هَذَا الْكِتَابَ الْمُرْتَجَمَ بِـ «كِتَابِ الْمَفْصَلِ فِي صِنْعَةِ الْإِعْرَابِ» مَقْسُومًا أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: قَوْلُهُ: أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، كَمَا لَوْ قُلْتُ: ضَرْبُهُ أَرْبَعُ ضَرْبَاتٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فِي الْأَسْمَاءِ، الْقِسْمُ الثَّانِي فِي الْأَفْعَالِ، الْقِسْمُ الثَّلَاثُ فِي الْحُرُوفِ، الْقِسْمُ الرَّابِعُ فِي الْمَشْتَرِكِ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: عَنَى بِالْمَشْتَرِكِ الْمَشْتَرِكِ فِيهِ وَنَحْوَهُ قَوْلُهُ أَيْضًا (٦):

(١) فِي (ب) فَقَطْ.

(٢) الصَّحَاحُ (حَفَدَ)، وَاللِّسَانُ (حَفَدَ)، وَالتَّهْدِيبُ: ٤٢٦/٤.

(٣) الزَّاهِرُ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ: ١٦٤/١، ذَكَرَ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ فِي مَعْنَى الْحَفْدَةِ ثُمَّ قَالَ وَقَالَ طَاوُوسٌ: الْحَفْدَةُ الْخَدْمُ فَهَذَا مُطَابِقٌ لِللُّغَةِ.

(٤) الصَّحَاحُ (حَفَدَ) وَالنَّصُّ مِنْهُ، وَانظُرْ دِيوَانَ الْأَدَبِ: ١٥١/٢، وَالنِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِابْنِ الْأَثِيرِ: ٤٠٦/١.

(٥) قَالَ الْإِمَامُ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ الصَّغَانِيِّ: هَكَذَا فِي نَسْخَةِ الزَّمْخَشَرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (أَيِ التِّي بِخَطِّهِ) «بِكَافَةِ الْأَبْوَابِ» وَكَلِمَةٌ كَافَةٌ لَا تَضَافُ، وَلَا تَقَعُ إِلَّا حَالًا. انظُرِ الْمَفْصَلَ نَسْخَةَ حَسَنِ حَسَنِيِّ بِأَشَا رَقْمٍ: ١٤٢٥.

(٦) دِيوَانَ الزَّمْخَشَرِيِّ: وَرَقَةٌ: ١٦١، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي شَرْحِهِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ، وَرَقَةٌ: ٩، وَالْجُزْءُ الْخَامِسُ: وَرَقَةٌ: ٢.

أضحى نوالك بين الخلقِ مشتركاً (لكنَّ عزَّك عزُّ غيرِ مُشْتَرَكِ)
قال جَارُ اللَّهِ: «وصنفتُ كلاً من هذه الأقسام^(١) تصنيفاً، وفصلتُ كلُّ
صنْفٍ^(٢) منها تفصيلاً حتى رجَع كلُّ شيءٍ في نصابِهِ، واستقرَّ في مركزِهِ».

قال المشرِّحُ: النصابُ والمنصبُ واشتقاقه من نصبتُ الشيءَ إذا أقمتهُ.

قال جَارُ اللَّهِ: «ولم أذخر ما جمعتُ فيه من الفوائد المتكاثرة، ونظمتُ
من الفرائد المتناثرة، مع الإيجازِ غيرِ المُخلِّ، والتلخيصِ غيرِ المُملِّ».

قال المشرِّحُ: اشتقاقُ المَلالِ من المَلَّةِ وهي الرَّمادُ الحارُّ لأنَّ من مَلَّ
شيئاً حمي قلبه، ويشهدُ له قولهم: أجمتُ^(٣) الطعامَ إذا كرهته ومَللته من
المدامَةِ عليه، وهو من أجمِم^(٤) النارِ والحربِ بمعنى أجيجهما.

قال جَارُ اللَّهِ: «مناصحةٌ لمقتبسيه أرجو أن أجتني فيها^(٥) ثمرتي دعاءً
يُستجابُ، وثناءً يُستطابُ».

قال المشرِّحُ: النصيحةُ والمناصحةُ لا يُرادُ^(٦) بها في مثل هذا المقام
الموعظةُ، بل إتقانُ العملِ، ومنه نصَحَ الخياطُ الثوبَ إذا أنعمَ خياطتهُ،
ونصحتِ الإبلُ الشربَ صدقتُهُ.

قال جَارُ اللَّهِ: «واللَّهُ - عزُّ سُلطانهِ - ولي المَعونة على كلِّ خيرٍ
والتأييدِ، والملِيُّ بالتوفيقِ فيه والتسديدِ».

قال المشرِّحُ: الملِيُّ أصله الهمزة يُقالَ مَلِيءٌ الرَّجُلُ صارَ مَلِيءاً أي ثِقَةً
فَهُوَ غَنِيٌّ مَلِيٌّ، بَيْنَ المَلَاءِ والمَلَاءَةِ ممدودانِ.

(١) في (ب) فقط الأصناف.

(٢) في (ب) فقط فصل.

(٣) في (ب) أجميت - بالحاء المهملة، وفي الصحاح عن أبي زيد أجمت الطعام - بالكسر - إذا
كرهته من المداومة عليه. الصحاح: (أجم)، والتهديب: ٢٢٧/١١.

(٤) في (ب) من أحمى النار إذا أجمتها. وما أثبتته من (أ) يؤيده ما في الصحاح (أجم) والنص منه
فيما يظهر.

(٥) في (أ) فقط فيها.

(٦) في (أ) النصيحة والمناصحة في مثل هذا المقام لا يراد بها في مثل هذا المقام...

[بَابُ الْكَلَامِ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَصَلِّ؛ «فِي مَعْنَى الْكَلِمَةِ وَالْكَلَامِ، الْكَلِمَةُ هِيَ اللَّفْظَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ بِالْوَضْعِ».

قَالَ الْمَشْرُوحُ: أَسْرَحُ أَوْلًا^(١) كَلَامَ الشَّيْخِ - رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢) - ثُمَّ أوردُ عَلَيْهِ بَحْثًا، فَأَقُولُ: أَمَّا اشْتِرَاطُ اللَّفْظَةِ^(٣) فَلَيْثَلَا يَنْتَقِضُ الْحَدُّ بِالْإِشَارَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَعْنَى، كَعَقْدِ الْحِسَابِ بِالْأَصَابِعِ،^(٤) وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الدَّالَّةِ فَلَيْثَلَا يَنْتَقِضُ الْحَدُّ بِالْمَهْمَلِ^(٥)، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الْمَفْرَدِ فَلَيْثَلَا يَنْتَقِضُ الْحَدُّ بِالْمَرْكَبِ، مِنْ نَحْوِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعَ الْمُضَافِ^(٥)، وَالخَبْرِ مَعَ الْمُبْتَدَأِ، وَالْفِعْلِ مَعَ الْفَاعِلِ، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ قَوْلِهِ: «بِالْوَضْعِ»، فَلَيْثَلَا يَنْتَقِضُ الْحَدُّ بِالْمُحَرَّفِ، فَهَذَا شَرْحُ كَلَامِهِ.

وَأَمَّا الْبَحْثُ: فَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ: «بِالْوَضْعِ» غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَيْهِ، وَأَمَّا الْمُحَرَّفُ فَقَدْ خَرَجَ بِقَوْلِهِ: الدَّلَالَةُ عَلَى مَعْنَى، وَهَذَا لِأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَوْ أُرِيدَ/ بِهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى وَقَعَتِ الْإِرَادَةُ عَارِيَةً عَنِ الْخَطَأِ، وَالْمُحَرَّفِ [ب/٣] وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ مَعْنَى لَمْ تَعَرَّ إِرَادَةُ ذَلِكَ الْمَعْنَى عَنِ الْخَطَأِ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَعَرَّ إِرَادَةَ مَعْنَى الْمُحَرَّفِ عَنِ الْخَطَأِ؟

(١) فِي (ب) أَسْرَحُ كَلَامَ الشَّيْخِ أَوْلًا.

(٢) فِي (أ) فَقَطْ.

(٣) فِي (أ) اللَّفْظِ.

(٤ - ٤) فِي (ب) فَقَطْ.

(٥) فِي (ب) فَقَطْ.

أجبت: لأنَّ المحرف لا يخلو من أن يكون له سوى هذا المعنى الذي وَقَعَ فيه التحريفُ معنىً آخرُ، أولاً، فإن لم يكن له فذاك، وإن كان قلنا: ما الدليلُ على أنَّ المحرفَ لا يُسمى كَلِمَةً؟ وكذلك التاءُ في «اللفظة» غيرُ مفتقرٍ إليها^(١) لأنَّ التاءَ للإفرادِ وقد حَصَلَت الغنبةُ بقولك [مفرد^(٢)].

وأما الحدُّ الذي للمذهبِ أن يُقال^(٣): الكلمةُ لفظٌ له دلالةٌ مفردةٌ.

فإن سألت: اللفظُ غيرُ مأخوذٍ في حدِّ الكلمةِ بدليل أن المنوى في صَرَبٍ يُسمى كَلِمَةً، لأنَّه متى نَوَيْتَ فيه الفاعِلَ كان كلاماً، والكلامُ هو المُركَّبُ من كلمتين؟

أجبت: المرادُ باللفظِ ما كان ملفوظاً به إمَّا حقيقةً وإمَّا حكماً، وأنَّه ملفوظٌ به حكماً بدليل أنَّ المنوى مما يُجْتَرأُ به فاعلاً كما بالملفُوظِ به حقيقةً. ونظيرُ هذه المسألةِ التشبيهُ، الشبّه بالاستعارةِ فإنَّه متى نوى فيه المشبّه فهو حَقِيقَةٌ كما في قوله^(٤):

أسدُّ عليٍّ وفي الحُرُوبِ نَعَامَةٌ فَتَحَاءُ تَنْفَرُ من صَفِيرِ الصَّافِرِ

(١) انظر ردَّ صاحب المقاليد : ١ / ورقة : ١٦ .

(٢) من هنا إلى قوله؛ ليس من امبر... ساقط من (ب) وهو بمقدار ورقة واحدة .

(٣) نَقَلَ الأندلسي كلامَ الخوارزمي في شرحه : ١ / ورقة ٨ ، ٩ : ثم عقب عليه بقوله : أمَّا قوله : أن بالوضع زائد ممنوع، فإن لفظه : (فتح) يدل على معنى بالاعتبار الذي ذكرناه، وليست كلمة في اللغة. وقوله؛ إن التاء زائدة، قلنا: لا نَسَلُمُ، بل لها فائدةٌ وذلك أنَّ اللفظَ كما يكون مصدر لفظ فيكون أيضاً جمع لفظه، ولا يخفى أن إيراد اللفظ الصريح في الحدود أولى من المجلد مفرد قيد للمعنى، والتاء قيد اللفظ.

ونقل العلوي في شرحه : ١٣ / ١ حدَّ الخوارزمي هذا، ثم رده بقوله : ويردُّ عليه أن هذا الحد منقوض بقولنا؛ ديز مقلوب زيد، فإن هذه اللفظة لها دلالة مفردة على معناها العقلي، وهو أن لها فاعلاً ومحدثاً فيلزم أن تكون كلمة، وهذا محال. فظهر بما حققناه بطلان ما ذكره الخوارزمي.

(٤) البيت لعمران بن حطَّان بن ظبيان السُدوسي. أدرك بعض الصحابة وروى عنهم وكان في أول أمره طالباً لتعلم والحديث، وهو من رؤساء الخوارج القعدة ومن أكابر علمائهم وزهادهم. توفي سنة ٨٤ هـ. والبيت أول أربعة أبيات في فتوح ابن أعثم الكوفي قال: ويقال أنها لاسامة بن زيد الأحسمي. انظر شعر الخوارج ص ١٦٦، ١٦٧ وانظر تخريج الشعر هناك.

فقد جعلت النية فيها بمنزلة اللفظ.

قال جار الله: - «وهو جنس^(١) تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف».

قال المشرح: الكلمة متى دلت على معنى لا تخلو، إما أن تدل عليه في نفسه، أو «لا في نفسه» فلتن دلت عليه لا في نفسه فهو الحرف، وإن دلت عليه في نفسه لم تخل، إما أن تدل عليه مقترناً بزمان، أو لا مقترناً بزمان، فإن دلت عليه لا مقترناً بزمان فهو الاسم، وإن دلت عليه مقترناً بزمان فهو الفعل.

قال جار الله: «والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك، أو في فعلٍ واسمٍ نحو ضرب زيد وانطلق عمرو وتسمى الجملة».

قال المشرح: الإسناد في اللغة هو الإضافة، وفي الإعراب إضافة إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة، والإفادة لا تكون إلا في الابتداء، والفعل والفاعل، وهذا لأن الإفادة متى وقعت بين شيئين فأحد الشيئين يستحيل أن يكون حرفاً، لأن الحرف لإيقاع العلقه بين شيئين، ولهذا قالوا الحرف نسب ورابط، وإيقاع العلقه بين شيئين، ولا شيئين محال. وأما حرف النداء مع المُنَادَى فذاك [.....] منزلة الفعل على ما يأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

قال جار الله: «القسم الأول من الكتاب وهو قسم الأسماء. الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران».

قال المشرح: قوله: «في نفسه» لثلاثا ينتقص الحد بالحرف، لأن

(١) قال الأندلسي: لا فرق عند العرب بين الجنس والنوع والصنف والضرب، ومنه (إذا اختلف الجنسان فيبعوا كيف شتم) وتعالى مباعداً في هذا ابن برهان وقلب الأمر فجعل الكلمة شخصاً، والكلام نوعاً، والكلم جنساً، والصحيح ما ذهب إليه الزمخشري (شرح الأندلسي: ١/ ورقة ٩) وانظر شرح اللمع لابن برهان ورقة: ٢.

(٢) كلمات مصححة على هامش النسخة ولم تظهر في التصوير.

الحرف وإن كان يدلّ على معنى لكن في غيره، كما يجيء في باب الحروف بيانه. وقوله: «مجردة عن الاقتران»: معناه عن الاقتران بزمان، واشتراط هذا الوصف لثلاً ينتقض الحد بالفعل، ولك أن تقول هذا غير منعكس بالصباح والغبوق فإن المحدود فيهما موجودٌ والحدُّ منتفٍ، بدليل أنهما ذلاً في أنفسهما دلالةً مقترنةً بزمانٍ، ومتى كانت دلالتهما مقترنةً بزمانٍ، لم تكن مجردةً عن الاقتران بزمانٍ، والمحصلون^(١) على زيادة وصف التحصيل فيه.

قال جار الله: «وله خصائص منها: جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف، والجر، والتنوين، والإضافة».

قال المشرّح: كلُّ إخبارٍ إسنادٌ ولا ينعكس، بدليل أنك إذا قلت: اضرب ولا تضرب فقد وجد الإسناد في كلِّ منهما، ولم يوجد الإخبار، وهذه علامة وليست بحد، إذ لو كان حدّاً لانعكس، وهو غير منعكس بقولهم أين، وكيف ومتى، فإن هذه أسماء، ولا يجوز الإسناد إليها. ومن علامات الاسم أيضاً دخول حرف التعريف، نحو الرجل والفرس، و«ليس من أمبر أمصيام»^(٢) في أمسفر^(٣) فكان حرف التعريف أعم وأشيع من لام التعريف. والجر أيضاً نحو: خرجت من البصرة إلى الكوفة. والتنوين في قولك: جاءني رجلٌ وزيدٌ، ومن علاماته أيضاً كون الكلمة مضافة كقولك: غلامٌ زيدٍ، ودارٌ عمرو.

(١) نقل العلوي هذا النص في شرحه: ١٦/١ قال: قال الخوارزمي: والمحصلون على زيادة وصف التحصيل في حقيقة الاسم، ليدخل فيه نحو قولنا: الصباح والغبوق وسائر الأسماء المقترنة بالأزمنة، فإنها - وإن اقترنت بالأزمنة - فإن الأزمنة فيها غير محصلة، كآزمنة الأفعال، فهذه كانت داخلة في حد الاسم.

(٢) إلى هنا ساقط من (ب) كما أسلفنا.

(٣) المشهور أن لغة حمير قلب لام التعريف ميما، وفي حواشي المفصل: ورقة: ٨٢، أنها لغة طيء، والحديث في مسند الإمام أحمد؛ ٤٢٤/٥.

[بَابُ إِسْمِ الْجِنْسِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمَاءِ: اسْمُ الْجِنْسِ، وَهُوَ مَا عُتِقَ عَلَى شَيْءٍ،^(١) وَعَلَى كُلِّ مَا أَشْبَهَهُ.

قَالَ الْمَشْرُحُ: اسْمُ الْجِنْسِ هُوَ مَا جَازَ إِطْلَاقَهُ عَلَى مَوْضُوعَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ بِالْمَعْنَى الْمَشْتَرِكِ بَيْنَهُمَا وَهُوَ نَفْسُ الرَّجُولِيَّةِ. فَإِنْ سَأَلْتَ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ نَفْسَ الرَّجُولِيَّةِ مَشْتَرِكَةٌ بَيْنَهُمَا، أَجَبْتُ: لِأَنَّهَا هُنَا رُجُولِيَّةٌ،^(٢) وَهُنَاكَ رُجُولِيَّةٌ مَخْصُوصَةٌ^(٣)، فَيَكُونُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الرَّجُلَيْنِ^(٤) نَفْسُ الرَّجُولِيَّةِ، فَبَعْدَ ذَلِكَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ نَفْسُ الرَّجُولِيَّةِ هُنَا مَغَايِرَةً لِنَفْسِ الرَّجُولِيَّةِ هُنَاكَ، أَوْ لَا يَكُونُ، فَلْتَنْ لَمْ يَكُنْ فَذَاكَ، وَإِنْ كَانَتْ فَتَلْكَ أَدْنَى مَا يُمْكِنُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ مِنَ الْمَغَايِرَاتِ، وَذَلِكَ هُوَ الْمَعْنَى بِالْمُشْتَرَكِ.

وَهَا هُنَا لَطِيفَةٌ: وَهِيَ أَنَّ حِصَّةَ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْجِنْسِ لَوْ تَجَرَّدَتْ عَنِ الْمَشَخَّصَاتِ الَّتِي بِهَا يَعْقُلُ الشَّخْصُ هَلْ تَتَّمَايَزُ الْحِصَصُ أَمْ لَا؟ اخْتَلَفَ الْأَوَائِلُ وَالْحَقُّ أَنَّهَا تَتَّمَايَزُ، لِأَنَّ نَفْسَ الْحِصَّةِ هَا هُنَا وَاقِعَةٌ، وَنَفْسُ الْحِصَّةِ هُنَاكَ وَاقِعَةٌ، فَلَوْ لَمْ تَتَّمَايَزْ فِي أَنْفُسِهَا لِلزَّمِّ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ حَالًا فِي مَحَلِّينِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ مُحَالٌ^(٤). وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّيْخُ، لِأَنَّهُ

(١) فِي (ب) فَقَطْ وَهُوَ عَلَى كُلِّ ...

(٢-٢) فِي (ب) فَقَطْ مَعْلُوقَةٌ بِالْهَامِشِ.

(٣) فِي (أ) الْفَصْلَيْنِ، وَكُتِبَ فِي (ب) مِنَ الْمَوْضُوعَيْنِ وَعُدِّلَ إِلَى الرَّجُلَيْنِ.

(٤) فِي (ب) لَا يَجُوزُ.

جَعَلَ الحِصَصَ متمايزةً بدليل أَنه جَعَلَهَا متشابهةً فدلَّ على أَنه لما جعلها متشابهةً^(١) ذهبَ إلى تمايزها في أَنفُسِها.

قال جَارُ اللّهِ: «وينقسمُ إلى اسمِ عَيْنٍ واسمٍ معنَى، وكلاهُما ينقسمُ إلى اسمٍ غيرِ صِفَةٍ، وإلى اسمٍ هو صِفَةٌ، فالاسمُ غيرُ الصِّفَةِ نحو: رجلٌ وفرسٌ، وعِلْمٌ وجَهْلٌ، والصِّفَةُ نحو راکِبٌ^(٢) وجالسٌ ومفهومٌ ومضمرٌ.

قال المشرِّحُ: اسمُ العینِ ما له شخصٌ كرجلٍ وفرسٍ، واسمُ المعنَى ما ليس له شخصٌ وهو اسمُ الحدثِ كعلمٍ وجهلٍ، وينضمُّ إليه أسماءُ الأزمنةِ كالسَّاعَةِ والیومِ والليلةِ، قال^(٣) ابنُ السَّراجِ^(٤)، فالشخصُ نحو رَجُلٌ وفَرَسٌ وحَجَرٌ وبلَدٌ وعَمَرٌ وبِکْرٌ، وأما ما كانَ غيرَ شخصٍ فنحو الضَّرْبُ والأکلُ، والظنُّ والعلمُ والیومُ والسَّاعَةُ. واسمُ العینِ یَنقسمُ إلى اسمٍ غيرِ صِفَةٍ كنحو ما ذکرناه من رجلٍ وفرسٍ، واسمٍ هو صِفَةٌ والمعنَى به ما كانَ دالًّا على حالٍ لغيره وهو جارٍ کراکِبٍ ألا ترى أنَّ الرکوبَ معنَى حالٍ لغيره وهو جارٍ لأنَّه یقالُ: رجلٌ راکِبٌ. وكذلك اسمُ المعنَى یَنقسمُ إلى اسمٍ هو غيرُ صِفَةٍ كنحو ما ذکرناه من عِلْمٍ وجَهْلٍ، واسمٍ هو صِفَةٌ كمفهومٍ ومضمرٍ ألا ترى أَنه یقالُ عِلْمٌ مَفهومٌ واسمٌ مضمرٌ.

(١-١) في ب فقط.

(٢) في (ب) فقط جالس وراکب.

(٣) الأصول: ٣٨/١.

(٤) هو أبو بکر محمد بن السرى بن سهل البغدادي أحد العلماء المذكورين في الأدب وعلم اللغة المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره أخذ عن المبرد وتصدر بعد موته وأشهر تلاميذه أبو علي الفارسي، وأهم مؤلفاته الأصول في النحو طبع منه جزآن بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي. توفي سنة ٣١٦ هـ.

ترجمته في إنباه الرواة: ٣٤٥/٣، ومعجم الأدباء: ١٨/١٩٧، نزهة الألباء: ٣١٢،

تاريخ بغداد: ٣١٩/٥.

[بَابُ الْعِلْمِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ؛ «وَمِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمِ الْعِلْمُ، وَهُوَ مَا عُتِقَ عَلَى شَيْءٍ بَعِينَهُ غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهَهُ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: الْعِلْمُ: هُوَ مَا أُطْلِقَ عَلَى شَيْءٍ بَعِينَهُ، أَي مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ، ثُمَّ لَمْ يَجُزْ إِطْلَاقُهُ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ بِالْمَعْنَى الْمَشْتَرِكِ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا لِأَنَّ الْعِلْمَ يَدْخُلُ تَحْتَ الْعِلْمِ وَهُوَئِثَهُ، وَهُوَئِثَةُ الشَّيْءِ يَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ مَشْرُكَةً.

وَهَا هُنَا بَحْثٌ: وَهُوَ أَنَّ الْعِلْمَ عَلَى نَوْعَيْنِ، عِلْمٌ شَخْصٌ وَعِلْمٌ جِنْسٌ، فَعِلْمُ الشَّخْصِ مَا أُطْلِقَ بِحَسَبِ شَخْصٍ نَحْوِ زَيْدٍ وَعَمْرُو، وَعِلْمُ الْجِنْسِ: مَا أُطْلِقَ بِحَسَبِ جِنْسٍ كَعَالَةٍ فَإِنَّهُ عِلْمٌ لِلتَّلْعَبِ، وَذُوْلَةٌ فَإِنَّهُ عِلْمٌ لِلذُّئْبِ، وَأَسَامَةٌ فَإِنَّهُ عِلْمٌ لِلْأَسَدِ فَعِلْمُ الشَّخْصِ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ تَعْرِيفَ عَهْدٍ، وَعِلْمُ الْجِنْسِ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْرِفِ^(١) بِاللَّامِ تَعْرِيفَ جِنْسٍ. ثُمَّ الْجِنْسُ نَوْعَانِ: الْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ: أَرَجُلٌ خَيْرٌ أَمْ امْرَأَةٌ؟ وَالثَّانِي: نَحْوِ أَرَجُلٌ جَاءَكَ أَمْ امْرَأَةٌ؟ وَعِلْمُ الْجِنْسِ كَاللَّامِ يَكُونُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسَيْنِ، تَقُولُ: ذُوَالَةُ شَرٌّ مِنْ أُسَامَةٍ، فَهَذَا عِلْمُ الْجِنْسِ الْأَوَّلِ، وَأَسَامَةٌ فِي الطَّرِيقِ أَي: مِنْ هَذَا الْجِنْسِ شَيْءٌ فِي الطَّرِيقِ. فَنَقُولُ: الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ مِنْ حَدِّ الْعِلْمِ لَا يَبْقَى إِلَّا بِتَحْدِيدِ الْعِلْمِ الشَّخْصِيِّ، أَلَا تَرَى أَنَّ عِلْمَ الْجِنْسِ كَمَا لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْجِنْسِ كُلِّهِ، يَجُوزُ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ اتَّفَقَ مِنْهُ، فَقَدْ عُتِقَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ،

(١) فِي (ب) بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ.

(٢) فِي (أ) أَيُّ شَيْءٍ.

وعلى كل ما أشبهه بالمعنى المشترك بينهما فلا يكون معلقاً على شيء بعينه غير متأولٍ ما أشبهه، فإذا لا يكون ما ذكره الشيخ من حد العلم متأولاً لعلم الجنس .

والحدُّ الجامعُ لهما أن نقول: العلمُ هو الدالُّ على معنى دلالةً يتضمَّنُ الإشارةَ إليه على وجهِ الأفرادِ والاستبدادِ. فقولنا: الدالُّ على معنى ظاهرٍ، وقولنا: دلالةً يتضمَّنُ الإشارةَ إليه، لثلاً ينتقضُ الحدُّ بالمنكر من اسم الجنس، وهذا لأنَّ كلَّ واحدٍ من العلمين يدلُّ على معنى دلالةً يتضمَّنُ الإشارةَ إليه. أمَّا العلمُ الشَّخصيُّ فظاهرٌ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: جاءني زيدٌ/ فكأنَّك قلتَ جاءني ذلك الشَّخصُ المعين. وأما علمُ الجنس فكذلك، لأنَّه مفسرٌ بما فيه الألفُ واللامُ^(١)، لتعريفِ الجنس، وما فيه اللامُ لتعريفِ الجنس كما يدلُّ على معنى هو الجنس يدلُّ على الإشارةِ إليه أيضاً، وهذه الإشارةُ هي الاستفادةُ من اللامِ، ومتى دلَّ التفسيرُ على معنى، دلَّ مفسرُهُ على ذلك المعنى أيضاً، وإلا لم يكن تفسيراً بخلاف المنكر من اسم الجنس، فإنه - وإن دلَّ على معنى - لكن دلالةً تتضمَّنُ الإشارةَ إليه أيضاً، وقولنا على وجهِ الأفرادِ، لثلاً ينتقضُ الحدُّ بالمعرِّفِ باللامِ والإضافةِ من الأجناسِ، فإنه - وإن دلَّ على معنى وعلى الإشارةِ -، لكن لا على سبيلِ الأفرادِ، لأنَّ المعنى المشارُ إليه ثمَّ يستفادُ من نفسِ الاسمِ، والإشارةُ تستفادُ من اللامِ أو الإضافةِ. وقولنا: والاستبدادُ لثلاً ينتقضُ الحدُّ باسمِ الإشارةِ، وذلك أن اسمَ الإشارةِ وإن دلَّ على معنى دلالةً تتضمَّنُ الإشارةَ إليه على وجهِ الأفرادِ، لكن^(٢) لا على وجهِ الاستبدادِ، وهذا لأنَّ اسمَ الإشارةِ لا يجوزُ إطلاقه إلا إذا كان المشارُ إليه موجوداً في الخارجِ، أو مذكوراً سابقاً، بخلاف العلم فإنه يجوزُ إطلاقه وإن لم يكن أحدُ الأمرين موجوداً. فهذا هو الحدُّ الصالحُ للمذهب^(٣).

[٤/ب]

(١) في (ب) فقط .

(٢) في (ب) .

(٣) عقب الأندلسي على ما قاله الخوارزمي هنا في الجزء الأول من المحصل ورقة ١٧ وورقة ٢٣ من النسخة الثانية، فقال: هذا بحث حسن، ولكن لقائل أن يقول: لا نسلم أن العلم الجنسي =

قال جارُ الله: «ولا يَخْلُو من أن يَكُونَ اسماً كزَيْدٍ وجعفرٍ، أو كنيةً كأبي عمروٍ وأمّ كلثومٍ . أو لقباً كَبَطَّةٍ وَقَفَّةٍ».

قال المشرِّحُ: الشَّيْءُ متى علق عليه علم فإمّا أن يَكُونَ هو التعليقة الأولى، أو لا يَكُونَ، فلئن كانت فهو اسمٌ، وإن لم تَكُنْ لا يخلو من أن يقصدَ بها إمّا التحقيرُ وإمّا التعظيمُ، أو لا يقصدُ. فلئن لم يُقصدَ فهو أيضاً اسمٌ، أنشدني بعضُ الطُّلابِ^(١):

أسميكِ سَعْدِي في نسيبي مرّةً وأسماءِ تاراتٍ وآونةً سَلْمِي
وإن قصدهُما فهو اللَّقْبُ. فبعدَ هذا كلُّ من الاسمِ واللَّقبِ لا يخلو من أن يضافَ إليه الأبُّ والأمُّ، أو لا يضافُ، فلئن لم يضافَ فهو الاسمُ، وإن أضيفَ فهو الكنيةُ.

قالَ جارُ الله: «وينقسمُ إلى مفردٍ ومركَّبٍ ومنقولٍ ومرتجلٍ فالمفرد نحو زَيْدٌ وعمروُ، والمركبُ نحو بَرَقَ نَحْرُهُ، وتابَطُ شِراً، وذرا حُبّاً، وشابَ قرناها».

قال المشرِّحُ: العَلْمُ إمّا منقولٌ، وهو ما نُقلَ من مَعْنَى إلى مَعْنَى كيزيدٍ فإنَّ معناه في الأصلِ الزيادةُ، وجعفرٌ فإنَّ معناه في الأصلِ النَّهْرُ. وإمّا مرتجلٌ وهو ما ليس بمنقولٍ، من ارتجلَ شعراً أو خطبةً، أي أنشأهما من غير

= يطلق على الواحد منه، لأنه إذا كان موضوعاً للجنس بأسره، والواحد المشخص منه ليس بجنس، فإطلاقه عليه يكون تغييراً للوضع، ووضعاً ثانياً، وإن سلمنا أنه يطلق على الواحد منه لكن ذلك باعتبار. وما فيه من الحقيقة المشتركة مع قطع النظر عن مشخصات ذلك الواحد، وذلك بعينه هو الموضوع عليه الاسم العلم، وإذا كان كذلك فما تناول العلم هناك ما أشبهه، بل هو هو بعينه، وعلى التقديرين فقد اندفع الإشكال.

وردَّ على الخوارزمي أيضاً العلوي قال: ١ / ورقة: ٢٠: ... وما ذكره لا يقدر في كلام الشيخ، فإن علم الجنس كاسامة وثعالة موضوعة بإزاء الحقائق المعقولة المتحددة في الذهن، ... ثم قال: وإذا كان الأمر على ما قلناه لم يكن ما ذكره الخوارزمي قادحاً في كلام الشيخ على هذا التقرير. ثم ذكر بعد ذلك الحدَّ الجامع الذي ذكره الخوارزمي وأطال في إبطاله وردده ثم قال: فظهر بما لخصناه ضعف كلام الخوارزمي في ماهية العلم، وفي كلامه ها هنا وجوه من الفساد أكثر مما ذكرناه، لكن فيما أوردناه كفاية.

(١) لم أعره عليه فيما رجعت إليه من الكتب.

تهيئة قبل ذلك . وينقسم إلى مفردٍ نحو زيدٌ وعمرو، ومركبٌ، وهو إما جملةٌ كبرقٍ
نحره في اسمِ رَجُلٍ، وهو في الأصلِ جملةٌ^(١) مركبة من فعلٍ وفاعلٍ
مظهرٍ، وتأبطُ شراً، جملةٌ مركبةٌ^(١) من الفعلِ والفاعلِ المستكنِّ والمفعولِ،
والَّذِي يَدُلُّ على أَنَّ الفاعلَ فيه مستكنٌ أَنَّهُم اتفقوا على كونه جملةً فلولا أَنَّ
الفاعلَ فيه مستكنٌ لما كان جملةً، وسُمي بذلك، لأنه قَدِمَ على الحيِّ وتحت
إبطه حيةٌ^(٢).

وذرا حباً: في اسمِ رجلٍ، وهو بتشديدِ الرَّاءِ والباءِ أيضاً. وشاب
قرناها: في اسمِ امرأةٍ، والسببُ في إطلاقِ هذه الأسماءِ كتابُ شراً ظاهرٌ
ينبئُ عنه الاسمُ.

قالَ جارُ الله: ويزيدُ في قولِ الشاعر: (٣).

نبئتُ أحوالي بني يزيدُ ظلماً علينا لهم فديدُ

(١) في (ب).

(٢) هناك عدة روايات لسبب تلقيب الشاعر ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي أحد الصعاليك بتأبط
شراً. منها ما رواه البكري في اللآلئ: ١٥٨/٢ أن أمه قالت عندما سئلت عنه: تأبط شراً
وخرج، وكان قد وضع تحت إبطه سكيناً، أو سيفاً، أو جفير سهامه. وانظر المبهج: ١٧،
والخزانة: ١٣٣/١، والجمهرة ٢٠٨/٣.

وانظر روايات أخرى في الأغاني: ٢٠٩/١٨، والخزانة: ١٣٣/١، والاشتقاق: ١٦٦.

(٣) ينسب البيت إلى رؤبة بن العجاج، انظر ملحقات ديوانه: ١٧٢.

وانظر إلى شرحه وإعرابه: إثبات المحصل من نسبة أبيات المفصل لابن المستوفي
الإربلي: ورقم: ٥، والمنخل لعز الدين المراغي: ورقة: ٣، وشرح الخوارزمي: ورقة:
٢، وشرح زين العرب: ورقة: ٢. وهذه كلها في شرح أبيات المفصل.

وانظر البيت في شرح أبيات سيويه والمفصل لعفيف الدين ربيع بن محمد الكوفي.

وانظر: المبهج لابن جنى: ١٣، وإيضاح المنهج لابن ملكون: ورقة: ١٢، ومجالس
ثعلب: ٢١٢، وخزانة الأدب: ١٣٠/١. وشرح ابن يعيش: ٢٨/١، وشرح الأندلسي:
١٩/١ وقد ضمنه الإمام ابن معطي في ألفيته، وهو فيها كثير الاعتماد على أمثله وشواهد
المفصل قال:

كشاب قرناها وذرى حباً ومنه بيت قد نمته الأنبا
نبئت أحوالي بني يزيد ظلماً علينا لهم فديد
انظر شرح ألفية ابن معطي لابن الخياز: ورقة: ٥٢، وشرحها لعبد العزيز بن جمعة
الموصلية المشهور بـ (ابن القواس): ورقة ١٠١.

قال المشرح: أولاً أشرح هذا البيت ثم أعود إلى كلام الشيخ فأقول: نبأت: مما يجري مجرى أعلمت لموافقته له في معناه فيتعدى إلى ثلاثة مفعولين، فإما بُني الفعل للمفعولِ ها هنا أقيم المفعول الأول مقام الفاعل وهو تاء الضمير، «وأحوالي» هو المفعول الثاني، و«بني يزيد» منصوب على أنه عطْفُ بيانٍ لأحوالي، و«ظلماً» منصوبٌ على أنه المنصوبُ بمعنى اللّام، والفديدُ: هو الصّباحُ، وقد فِدَّ يَفِدُّ فديداً، ورجلٌ فِدَادٌ وفي الحديث^(١): (إِنَّ الجفَاءَ والقسوةَ في الفدّادين) وهم الذين تعلو في حروثهم ومواشيهم أصواتهم. يريدُ يصيحون لظلمهم علينا، ويحتمل^(٢) أن يكون انتصابه على التمييز، يريد أنهم يصيحون ظلماً لا عدلاً وإنصافاً. وهذه الجملة أعني (ظلماً علينا لهم فديدٌ) في محلّ النصبِ على أنه المفعولُ الثالثُ لنبئتُ.

(١) في صحيح البخاري: (المغازي: ٧٤، وصحيح مسلم: (الإيمان): ٨١، ومسند الإمام أحمد: ٢٥٨/٢. مع اختلاف لفظ الحديث إلا أن كلمة: (الجدادين) موجودة في الحديث مع اختلاف لفظه.

و(الجدّادين) يروى مشدداً ومخففاً انظر الفائق: ٩٣/٣، والنهاية: ٤١٩/٣.

(٢) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ورقة: ٦٠٥. وقال صدر الأفاضل أبو محمد القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي فيما أجاز لي وذكر التأويل له، وقال: ويحتمل أن يكون انتصابه على التمييز... قال ابن المستوفي: والمفعول الثالث إنما هو قوله: «لهم فديد» لا غير.

ومما يتعلق بقوله «يزيد» قال ابن المستوفي: قال أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري فيما كتب إلي: تزيد بالتاء في البيت بنقطتين من فوق... ويوجد في كثير من النسخ بالياء وهو خطأ ليس بشيء. قلت: لا حجة لأبي البقاء في الرد على رواية بيت المفصل بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين..

أما تزيد في بيت أبي ذؤيب

كسيت برود بني تزيد الأذرع

فهو على ما رواه أبو عمر تزيد بن حلوان بن عمران بن الحارث بن قضاعة، وكان قومه حاكّة، فأضيف البرود إليهم فقيل البرود التزيدية. قال علقمة بن عبده [ديوانه: ٥١] رداً للإساءة جمال الحي فاحتملوا فكلمها بالتزيديات معكوم... وأطال ابن المستوفي في تحقيق ذلك.

وقال الأندلسي في شرحه: ٢٠/١ بعد ما أورد نصّ العكبري المتقدم والمشهور خلاف ذلك، وما روى إلا بالياء، ولعل هذا البيت هو الذي غرّه. يعني بيت أبي ذؤيب. ومثل العكبري فعل ابن الحاجب في شرحه: ورقة: ٢٥ ووافقها ابن هطيل في التاج المكمل: ١٥/١.

فهذا شرح البيت. عدنا إلى كلام الشيخ: اعلم أنهم قد تورطوا في هذا البيت في شيء، وذلك أن الأسماء المعربة أما منصرفة وإما غير منصرفة. ويزيد في البيت معربٌ فلا يخلو من أن يكون منصرفاً، أو غير منصرفٍ، فإن كان منصرفاً/ فالوجه أن ينجر، وإن كان غير منصرفٍ، فالوجه أن يفتح، فما هذا الرفع؟

[١/٥]

خرّجوا فقالوا: هذا العلم منقول، والعلم كما يكون منقولاً عن المفرد، يكون منقولاً عن الجملة، والجملة كما تكون فعلاً فاعله مظهر، تقع أيضاً فعلاً فاعله مضمّر مستكن، فهذا العلم منقول عن جملة فعل فاعلها مضمّر مستكن، والجملة إذا وقعت موقع المفرد لم يظهر فيها إعراب المفرد كقولك: رأيت رجلاً أعجبنى كرمه (أعجبنى كرمه^(١)) جملة وقعت^(٢) في محلّ النصب لأنها صفة (رجلاً) ولا يظهر فيها إعراب الوصفية، وكذلك مررت برجلٍ أعجبنى كرمه، جملة في محلّ الجرّ على أنها صفة رجلٍ، ولا يظهر فيها إعراب الجرّ، كذلك ها هنا، ألا ترى أنه لو كان^(٣) في الفاعل ضمير بارز ثم وقعت موقع المجرور لما ظهر فيه إعراب المجرور، فكذلك في (يزيد) في البيت. وهذا الكلام عليه اعتراض أذكره، ثم أذكر الوجه الذي يصلح للمذهب، فأقول: الشيء إذا كان بمنزلة الجملة ثم أوقعناه موقع المفرد ثم أردنا أن يظهر فيه إعراب المفرد، والجزء الأول منه قابل للإعراب، فإننا نظهر الإعراب في الجزء الأول منه. بيانه أنا إذا قلنا: مررت برجلٍ ضارب أبوه، فإنه يجوز، ثم قولنا: ضارب أبوه بمنزلة الجملة، لأنه بمنزلة الفعل والفاعل، وقد أوقعناه موقع المفرد، لأننا جعلناه صفة لرجلٍ فإذا أردنا أن يظهر فيه إعراب المفرد أعربنا الجزء الأول منه وهو ضارب. و(يزيد) علم منقول عن جملة، بمنزلة الجملة، لأنه جملة من حيث الصورة، غير جملة من حيث المعنى، والجزء الأول منه قابل للإعراب فوجب أن يعرب، فهذا

(١-١) في (ب).

(٢) في (أ).

(٣) في (ب) لو كان فيه في الفاعل.

هو الاعتراض^(١) والوجه الجيد أن نقول: العَلَمُ متى نُقِلَ عن الفعل المضارع فإمّا أن ينقلَ مع تلك الرِّفْعَةِ، أو لا مع تلك الرِّفْعَةِ، فإن نُقِلَ لا مع تلك الرِّفْعَةِ انصبَّ على ذلك العَلَمِ وجوه الإعراب، وإن نُقِلَ مع تلك الرِّفْعَةِ، فالعَلَمُ أبداً مرفوعٌ، ضرورة أن تلك الرِّفْعَةُ من نفس الاسم، ولذلك لو سَمَّيتَ بخمسة عشر فقلت: هذا خمسة عشر ففيه الرِّفْعُ والإبقاء على الفتح.

قال جازر الله: «وأما غيرُ جملةِ اسمانِ جُعلا اسماً واحداً نحو معدِي كرب، وبعليكَ وعمرويه، ونفطويه أو مضافٌ ومضافٌ إليه كعبدِ منافٍ وامرئِ القيسِ والكني».

قال المشرِّح: معدِي: أصله معدِي بالتشديد من عداه^(١) الكرب. وكرب من الأعلام، ومنه أبو كرب اليماني^(٢). ولعلَّ اشتقاقه من الكربة.

(١) أورد العلوي في شرحه: ٢١/١، ما قاله المؤلف ها هنا، ثم قارن بين ما قاله الخوارزمي، وبين ما ذهب إليه ابن الحاجب في شرحه المسمى بـ (الإيضاح) ثم قال: فهذا ملخص كلامهما في توجيه هذه اللفظة، والحق عندنا في هذه المسألة أن الخوارزمي وإن كان ما ذكره محتملاً خلا أن ما ذكره غيره من النحاة من كونه جملة أولى لأمرين. ثم قال: والعجب من الخوارزمي حيث أوجب أن يكون الفعل مفرداً، والضمّة محكية فيه مع أن النحاة مجمعون على أن الجملة الفعلية إذا سمي بها كانت محكية، ووجب تبقيتها على صورتها من غير تغيير لها، ومجمعون أيضاً على أن الفعل إذا كان خالياً عن الضمير مفرداً ثم سمي به فإنه يكون جارياً بوجه الإعراب. ثم قال: فظهر بما حققناه ها هنا ضعف كلام الخوارزمي وصح أن قولنا: «يزيد» مسمى بالجملة الفعلية.

(٢) قال الأندلسي: ١/ ورقة: ٢١: معدِي كرب بلغة حمير، وجه الفلاح، المعدي عندهم هو الوجه، والكرب الفلاح في لغتهم. ذكره ابن هشام في السيرة. وفي لغة غيرهم: الكرب: الفساد، أي: عداه الفساد.

(٣) هو أحد ملوك التبابعة في اليمن، واسمه أسعد بن مالك. تاج العروس (كرب) وفيه يقول الشاعر: (تذكرة النحاة لأبي حيان: ٨٩، ٤٦٢)

يأبها السائلي لأخبره عمّن بصنعاء من ذوي الحساب
حمير ساداتها نقر لها بالفضل طرا ججاج العرب
فإن من خيرهم وأفضلهم وأخيرهم بتة أبا كرب

وياء معدي علي كل حال ساكنة. بعل: اسم صنم لقوم إلياس النبي^(١) عليه السلام^(١). وبك: مصدر من بك عنقه أي دقها، وهو بمجموعه اسم بلد^(٢)، كما أن الأول بمجموعه اسم رجل. وعمرويه^(٣) وعمر في الأصل بمعنى واحد، وويه من الأصوات، وهو بمجموعه اسم رجل. نفظ هو الكبريت، وويه من الأصوات أنشدني بعضهم^(٤):

لا خير في النحو وأصحابه إذا انتهى النحو إلى نفظويه
أحرقه الله بنصف اسمه وصير الباقي صراخاً عليه

قال جابر الله: «والمنقول على ستة أنواع: منقول عن اسم عين كثور وأسد، ومنقول عن اسم معنى كفضل وإياس، ومنقول عن صفة كحاتم ونائلة، ومنقول عن فعل، إما ماض كشمّر وكعسب، وإما مضارع كتغلب ويشكر وإما أمر كاصمت في قول الراعي^(٥)»:

(١-١) في (ب) وموجود في النص الذي نقله ابن هُطيل في التاج المكلل بجواهر الآداب: ورقة: ١٥ عن التخمير.

(٢) انظر معجم ما استعجم للبكري: ٢٦٠/١، ومعجم البلدان لياقوت: ٤٥٣/١ والروض المعطار للحميري: ١٠٩.

(٣) في (أ) عمرو.

(٤) قائل هذين البيتين هو أبو بكر بن دريد محمد بن الحسن (٢٢٣ - ٣٢١) وهما مع بيتين آخرين

قبلهما في ديوان شعره الذي جمعه محمد بدر الدين العلوي ص ١١١. وفي كتاب (سلم الوصول) في ترجمة نفظويه: ص ٣٤. قال: وفيه يقول أبو عبدالله محمد بن زيد بن علي بن

الحسين الواسطي المتكلم المشهور صاحب الإمامة وكتاب إعجاز القرآن الكريم:

من سره ألا يرى فاسقاً فليجتهد ألا يرى نفظويه

أحرقه الله بنصف اسمه وصير الباقي صراخاً عليه

وقال الأندلسي: ٥٠/١: ولبعض أهل المجون؟! ولعله لم يعرف أنهما لابن دريد وقال

في: ٧٣/١ ولبعض المُحدِّثين: ...

ونفظويه: (٢٤٤ - ٣٢٣) أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة المهلي الأزدي

الواسطي. قدم بغداد وأخذ عن ثعلب والمبرد، وخلط المذهبين وله مؤلفات كثيرة. ترجمته

في إنباه الرواة: ١٧٦/١، ومعجم الأدباء: ١٥٤/٦، وتاريخ بغداد: ١٥٩/٦، ونزهة الألباء

٣٣٦.

(٥) الراعي النميري: (... - ٩٠هـ) عبيد بن حصين بن معاوية النميري، شاعر أموي من طبقة جرير والفرزدق والأخطل. سمي بالراعي لكثرة وصفه الإبل، هجاه جريراً فأخمل ذكره بقصيدة =

أشلى سَلُوقِيَّةٍ باتت وِباتَ بها بوحش أصمَّت في أصلابها أودٌ^(١)
وأطرقاً في قولِ الهذليّ^(٢):

على أطرقاً بالباتِ الخِيا م إلاَّ الثمامَ وإلاَّ العِصبيّ^(٣)

= مشهورة، قيل إنَّ الراعي غمَّ لها كثيراً، ومات كمداً. أخباره في الأغاني: ٣٤٨/٢٣، وطبقات
فحول الشعراء: ٢٥٠...

(١) البيت في إثبات المحصل: ورقة: ٥ والمنخل: ورقة: ٤، وشرح الكوفي: ورقة: ٨٤،
والخوارزمي: ورقة: ٩، وزين العرب: ورقة: ٣ وانظر شرح ابن يعيش: ٢٣/١،
والأندلسي: ٢٢/١، والمعاني الكبير ٢٢٠ ومعجم البلدان: ٣٠١/١٠ (أصمت)...
والبيت في ديوانه الذي جمعه ناصر الحاني: ص ٤٦. وهو من قصيدة أوردتها ابن
المستوفي في إثبات المحصل نقلاً عن ديوانه الذي كان بين يديه، وانتخب منها انتخاباً، ونقل
بعض هذه المنتخبات البغدادية في خزنة الأدب: ٢٨٨/٣ ونقل جامع الديوان عن الخزنة،
ولذا فاته بعض الأبيات وهي: بعد البيت الثالث:

عين مذكورة قد شق بازلها لايا تلاقى على حيزومها العقد
وبعد البيت الحادي عشر:

إلى يزيد بن حاوي الملك مجشمها يرمي بها جدد مقورة جدد
حتى أنيخت إلى خير الأنام معاً من آل جرب نماء المنصب الحتد
(٢) هو أبو ذؤيب (... - ٢٧ هـ) هو خويلد بن خالد بن محرث الهذلي. شاعر فحل مخضرم
أدرك الجاهلية والإسلام، سكن المدينة، دخلها في اليوم الذي مات فيه الرسول ﷺ، وشهد
دفنه، عاش إلى أيام عثمان مات في مصر عائداً من أفريقية يحمل بشرى الفتح إلى عثمان
رضي الله عنه أخباره في الأغاني: ٥٦/٦، والخزنة ٢٠٣/١، ومعاهد التنصيص ١٦٥/٢.
(٣) والبيت من قصيدة له في شرح أشعار هذيل للسكري: ١٠٠/١، وانظر إثبات المحصل:
ورقة: ٨، والمنخل: ورقة: ٥، والكوفي: ورقة: ٨٥ والخوارزمي: ورقة: ١٠، وزين العرب:
ورقة: ٣، وشرح ابن يعيش: ٢٣/١، والأندلسي: ٢٢/١، والحواشي: ٨٤.

قال السكري: ويروي علا أطرقاً من العلو، والأطرق جماعة طريق، أي السبل علا
أطرقاً عن محمد. وقال الأندلسي في شرحه: ٢٣/١ - وذكر ابن جني في (التمام) وهو
استدراك ما أدخل به السكري في صنعه ديوان الهذليين أنه يروي علا أطرقاً على أنه فعل ماض
وأطرقاً جمع طريق، فمن أنت الطريق جمعه على أطرق مثل عناق وأعتق ومن ذكر جمعه على
أطرقاء مثل صديق وأصدقاء فيكون قصره ضرورة... قال الأندلسي: وعلى ما قاله ابن جني
فلا شاهد فيه. ورجعت إلى كتاب (التمام) لابن جني، فوجدت المطبوع يبتدئ بشعر
قيس بن العيزارية، فمعنى ذلك أنه فقد منه ما يقرب من نصف الكتاب.

وانظر البيت في شرح الشواهد للعيني: ٣٩٧/١، وشرح الأشموني: ١٣٢/١ وقد
ضمن هذا البيت والذي قبله ابن معطي في ألفيته قال:

ومنقولٌ من صوتِ كَبَّيه وهو نَبْرُ عبدِ الله بنِ الحارثِ بنِ نوفلٍ، ومنقولٌ عن مركَّبٍ وقد ذكرناه».

قال المشرحُ: ثورٌ: اسمُ رجلٍ، وأسدٌ أيضاً، وهما منقولان عن واحدِ الثَّيْرَةِ وواحدِ الأَسودِ، فضلٌ: في الأصلِ مصدرٌ، وإياسٌ في الأصلِ مصدرٌ من آسه، ونظيره عِيَاضٌ ومنه^(١): (أزكنُ من إياسٍ). حاتمٌ في الأصلِ صفةٌ مصدرٌ^(٢) من حَتَمَ اللُّهُ الشَّيْءَ أي فَرَضَهُ وأوجِبَهُ، ولذلك قيلَ للغرابِ حاتمٌ لأنه يَحْتَمُ بالبينِ. نائلةٌ: اسمُ امرأةٍ زَنَّتْ في الحرمِ برجلٍ اسمه أسافٌ فَمَسَخَهُمَا اللُّهُ حَجْرَيْنِ، وهي في الأصلِ فاعلةٌ من نالَ الشَّيْءَ يَنالُهُ، أو من ناله ينولُهُ إذا أعطاهُ، ومنه قولُ الأصمعيِّ: شُهرتُ بالأدبِ، ونِلتُ بالمَلحِ. (شمرٌ) بتشديدِ الميمِ اسمٌ^(٣) فرسٍ وهو غيرُ منصرفٍ قال^(٤):

وجَدِّي يا حجاجُ فارسٌ شمرا

كَعَسَبٌ: اسمُ رجلٍ، من الكَعَسَبَةِ وهو العَدُوُّ الشَّدِيدُ وهو منصرفٌ. [٥/ب]
تَغَلَّبٌ: في الأصلِ اسمُ رجلٍ، ثم غَلَبَ على القَبيلةِ، ويؤنَّسُك^(٥)، وينشُدُ في الأوَّلِ بيتُ أبي الطَّيِّبِ^(٦):

كاصمت وأطرقا في الشعر

انظر شرح ابن القواس: ورقة: ١٠٠، والغرة المخفية لابن الخباز: ورقة: ٥٢.
(١) جمهرة الأمثال: ٥٠٧/١. والدرة الفاخرة: ٢١٥/١، والمستقصى: ١٤٨/١ وهو آياس بن معاوية المزني، قال حمزة: وقد كسر عليه المدائني كتاباً سماه: (كتاب زكن آياس).

(٢) في (أ) فقط.

(٣) واسم ناقة للشماخ قال: (ديوانه: ١٣٢).

ولما رأيت الأمر عرس هوية تسليت حاجات الفؤاد بشمرا

وفي الصحاح: (شمر) الشمرية: الناقة السريعة.

(٤) صدره:

أبوك حباب سارق الضيف برده

وهو أول أربعة أبيات في ديوان جميل بثينة الذي جمعه الدكتور حسين نصار وانظرها منسوبة إليه في إعراب الحماسة لابن جنبي: ورقة: ٦٢، وانظر تخريجها في الديوان:

١١٣

(٥) في (أ) فقط.

(٦) عجزه:

فإن تَكُنْ تَغْلِبُ الغَلْبَاءُ عُنْصَرَهَا

وفي الثاني ما أنشد فيه بعضُ الأدباء^(١):

وَيَشْكُرُ اللهُ لَا يَشْكُرُ

وهما منقولان عن مضارعي غَلَبَ وشَكَرَ. أصمت^(٢): اسمُ مفازةٍ، سُمِّيَتْ بذلك لأنَّ من حَقَّ سألَها لِفِرطٍ مهَابَتِها أن يقولَ الرَّجُلُ لِصاحبِهِ أُسْكُتْ لثلاثا يلحقنا الهلاكُ أو كأنَّ إنساناً قالَ لِصاحبِهِ اصمَّتْ لنبأِ أوجسَها، ويشهدُ له تسميةُ المفازةِ الأخرى (أطرقا) قال الشيخ^(٣): يجوزُ أن تكونَ اصمَّتْ من بابِ فَعَلَ يَفْعِلُ فلم يبلغنا، وإن لم يكن فمِنْ بابِهِ وهو فَعَلَ يَفْعَلُ فلمَّا صارَ اسماً، وغيَّرَ عن سِمَتِهِ، غيَّرَ أيضاً عن حركاتِهِ البنائِيَّةِ، سَلُوقٌ: قريةٌ باليمن^(٤)، يُنسَبُ إليها الدُّرُوعُ السَّلُوقِيَّةُ، والكلابُ السَّلُوقِيَّةُ، بلدٌ وحشٌ أي

فإن في الخمر معنى ليس في العنب

= وهو من قصيدة أبي الطيب في رثاء أخت سيف الدولة، وقد توفيت بميفارقين سنة اثنتين وخمسين وثلاث مائة وأولها:
يا أخت خير أخ يا بنت خير أب كناية بهما عن أشرف النسب
وفيها:

طوى الجزيرة حتى جاءني خبيرٌ فزعت فيه بآمالي إلى الكذب
حتى إذا لم يدع لي صدقه أملاً شرقت بالذم حتى كاد يشرق بي
انظر شرح ديوان المتنبي للمكبري: ٨٦/١ - ٩٦.

(١) لم أقف على قائله، ولا عرفت تتمته، وانظره في شرح الأندلسي: ١/ ورقة: ٢٢، وشرح الرعيبي على ألفية ابن معطي: ورقة: ١٦٩، والتاج المكلل: ١٦/١، وفي (ب) فقط (لا يشكرا).
(٢) معجم البلدان: اسم علم لبرية بعينها وأنشد بيت المفصل: ٢١٢/١ وتقول العرب في أمثالها: (لقبته بوحش أصمت)، أو (ببلدة أصمت) يضرب مثلاً للرجل الذي لا ناصر له انظر المستقصى: ٢٨٦/٢.

(٣) حواشي المفصل: ورقة: ٨٤، وظنه العلوي من كلام الخوارزمي. انظر (المحصل في كشف أسرار المفصل: ٢٣/١).

(٤) معجم ما استمعج: ٧٥١/٣، ونقل عن الأصمعي أنها منسوبة إلى سلقية موضع بالرم، ونقل عن أبي بكر في كتابه (البارع) عن أبي حاتم أنه قال: قال أبو العالية: إنما يقال لها سلقية، وقد دخلتها، وهي عظيمة، ولها شأن وما قاله المؤلف هو ما ذهب إليه الأزهري في التهذيب:
٤٠٤/٨ (سلق) والزمخشري في أساس البلاغة: ٤٥٤ (سلق)، وذكر الجوهر في الصحاح =

قَفَرٌ كَذَا هُوَ فِي الصَّحاحِ^(١). فَوْحَشُ هَا هُنَا لَيْسَ مِنَ الْأَعْلَامِ. الْبَاءُ فِي بَهَا تَتَعَلَّقُ بِبَاءَتِ، وَالضَّمِيرُ فِي بَهَا لِوَحْشٍ اصْمَتَ، مَقْدَمٌ عَلَى هَذَا الضَّمِيرِ مِنْ حَيْثُ النِّيَّةُ وَالتَّقْدِيرُ وَهَذَا لِأَنَّ مِنْ حَقِّ الْمَفْعُولِ غَيْرِ الصَّحِيحِ أَنْ^(٢) يَتَقَدَّمَ الْمَعْطُوفُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي لَهُ ذَلِكَ الْمَفْعُولُ إِذْ مِنْ حَقِّ الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْقُضِيَ بِجَمِيعِ أَذْيَالِهِ، ثُمَّ يَنْعَطِفُ عَلَيْهِ فِعْلٌ آخَرُ، وَقَوْلُهُ: فِي أَصْلَابِهَا أَوْدٌ، صِفَةٌ سَلْوِيَّةٌ، وَكِلَابُ الصَّيْدِ تَكُونُ كَذَلِكَ أَوْسَاطُهَا مَخْرُوطَةٌ الشَّكْلُ. الْخِيَامُ جَمْعُ خَيْمٍ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْخَيْمَةِ، وَهُوَ بَيْتٌ تَبْنِيهِ الْعَرَبُ مِنَ الْعِيدَانِ، وَنَظِيرُ هَذَا الْجَمْعُ فَرَّخٌ وَفِرَاحٌ. هَذَا مَحْصُولُ كَلَامِ الْجَوْهَرِيِّ^(٣)، وَيَشْهَدُ بِمَعْنَى الْخَيْمَةِ هَذَا الْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ الشَّيْخُ هَا هُنَا الثَّمَامُ نَبْتُ ضَعِيفٌ لَهُ شَبَهُهُ بِالْخُوصِ، وَرَبَّمَا خُشِي بِهِ خِصَاصُ الْبَيْوتِ^(٤)، الْوَاحِدَةُ ثَمَامَةٌ وَالْمُرَادُ بِالْعِصِيِّ هَا هُنَا قَوَائِمُ الْخَيْمَةِ، وَبِالثَّمَامِ مَا يُسْتَرُّ بِهِ جَوَانِبُ الْخَيْمَةِ، وَهُمَا مِنَ الْخَيْمَةِ وَقِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ: أَلَا تَسْقِفُهُ؟ فَقَالَ: لَا، بَلْ عُرْشٌ كَعُرْشِ مُوسَى خَشَبَاتٌ وَثَمَامٌ^(٥). الْقَصِيدَةُ مُقَيَّدَةٌ لِأَنَّ أَوْلَهَا.

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقِمِ الدَّوِيِّ يُزَبَّرُهُ الْكَاتِبُ الْجَمِيرِيُّ

^(٦) وَالْخِيَامُ مَنْصُوبَةٌ^(٦). فَإِنْ سَأَلْتَ: فَهَلْ لَنَا إِلَى مَعْرِفَةِ أَنَّ الْخِيَامَ لَمْ^(٦)

= أَنَّهَا قَرْيَةٌ بِالْيَمَنِ ثُمَّ قَالَ: وَيُقَالُ: (سَلُوقٌ) مَدِينَةُ السَّلَانِ، وَانظُرِ الْأَسَانَ (سَلُوقٌ) وَلَمْ يَذْكُرْهَا يَاقُوتٌ وَلَا عَبْدُ الْحَقِّ الْبَغْدَادِيُّ فِي مَخْتَصَرِهِ (مِرَاصِدِ الْإِطْلَاقِ). وَقَالَ الْحَمِيرِيُّ فِي الرُّوضِ الْمَعْتَارِ: ٣٢٠ (سَلُوقٌ) مَدِينَةٌ عَظِيمَةٌ جَلِيلَةٌ كَثِيرَةُ الْعِمْرَانِ عَجِيبَةُ الْبِنْيَانِ كَانَتْ عَلَى سَاحِلِ إِنْطَاكِيَّةٍ. ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَهَا سَلُوقٌ أَيْضاً قَرْيَةٌ بِالْيَمَنِ.

(١) الصَّحاحُ: (وَحْشٌ).

(٢) فِي (أ) أَضَافُ فِي الْهَامِشِ (لَا) لِتَكُونَ الْعِبَارَةُ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ...

(٣) الصَّحاحُ (خَيْمٍ).

(٤) فِي (ب) الْبَيْتِ.

(٥) لَمْ أَعْثُرْ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَقَدْ رَوَى الدَّارِمِيُّ فِي سَنَنِهِ ١٨/١ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا الصَّمَقِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ لَمَّا أَنْ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ جَعَلَ يَسْنِدُ ظَهْرَهُ إِلَى خَشْبَةٍ وَيَحْدُثُ النَّاسَ، فَكَثُرُوا حَوْلَهُ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْمَعَهُمْ فَقَالَ ابْنُوا لِي شَيْئاً ارْتَفَعَ عَلَيْهِ، قَالُوا كَيْفَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَالَ عَرِيشٌ كَعَرِيشِ مُوسَى، فَلَمَّا أَنْ بَنَوْا لَهُ حَنْتَ وَاللَّهِ الْخَشْبَةَ قَالَ الْحَسَنُ سَبَّحَانَ اللَّهِ هَلْ تَبْتَغِي قُلُوبَ قَوْمٍ سَمِعُوا، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: يَعْنِي هَذَا.

(٦-٦) فِي (أ) فَقَطْ.

لم يبقَ منها إلا الثمامُ والعصِيُّ سبيلٌ؟ أجبتُ: لأنَّ الثمامَ قد اندرسَ وألوت به الريحُ، وأما العِصِيُّ فقد استصحبُوها لحاجتِهم إليها في منزلٍ آخر. إنما لُقِبَ عبدالله بيبه لأنه كان كثيراً ما يتكلم به في طفولته كأنه يخاطبُ به أباه فغلبَ عليه ومنه:

لأنكِحَن بيه جاريةٌ خِدْبَةٌ^(١)

نوفلٌ: هو الحارثُ بنُ عبدِ المطلبِ بنِ هشامِ بنِ عبدِ مناف.

قالَ جارُ الله: «والمرتجلُ على ضربينِ قياسيٍّ وشاذٌّ فالقياسيُّ نحو غطفانٍ وعمرانٍ وحمدانٍ وفقعسٍ وحتنفٍ والشاذُّ نحو مُحَبِّبٍ وموهَّبٍ وموظَّبٍ ومكوزةٍ وحيوةٍ».

قالَ المشرُحُ: القياسيُّ هو الذي لا يَشتمَلُ عليّ مخالفةِ أصلٍ، والشاذُّ هو الذي يَشتمَلُ عليه. استدركُ على الشيخِ بعضُ أصحابه في فقعسٍ وحتنفٍ بأنهما علمانِ منقولانِ لا مُرتجلانِ لأنَّ فقعساً هو البلادَةُ، وحتنفٌ هو الجرادُ المنتفِ. محبَّبُ اسمُ رجلٍ، والقياسُ فيه الادغامُ موهَّبُ اسمُ رجلٍ وموظَّبُ اسمُ مَوْضِعٍ^(٢) والقياسُ فيهما كَسْرُ العينِ، لأنَّ مفعلاً من المُعتَلِّ الفاءُ بالكسْرِ. مَكوزةٌ اسمُ رجلٍ، وهي في الأصلِ جمعُ كوزٍ، ونظيرُ هذه التسميةِ مفخرةٌ، وكما سمَّتِ العربُ بهذه الكلمةِ جمعاً سمَّتِ بها مفرداً قال^(٣):

(١) انظر حواشي المفصل: ورقة: ٨٤، وابن يعيش: ٣٢/١، والأندلسي: ١/ ورقة: ٢٣ وبقية الرجز كما في كتاب حذف من نسب قريش لمؤرج: ص ٢٤.
مكرمة محبة تحب أهل الكعبة

وعبدالله بن الحارث الملقب (ببيه) هو: عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمي القرشي، أمه هند بنت أبي سفيان أخت معاوية، وولاه ابن الزبير على البصرة، ولما قامت فتنة ابن الأشعث خرج إلى عُمان هارباً من الحجاج فتوفي فيها سنة ٨٤ هـ ترجمته في: نسب قريش: ٣٠، والمخبر: ٢٥٧. والأعلام: ٢٠٥/٤.

(٢) معجم البلدان: ٢٢٥/٥.

(٣) في ديوان شعر النابغة الذبياني: ٩٧.

نبئت زرعاً والسفاهة كاسمها يهدي إلسى غرائب الأشعار =

تبغى ابن كوز والسفاهة كاسمها

والقياس فيها مكالزة كمقالّة ومقامة. حيّوه: اسم رجل والقياس فيه حيّة، لأنّ الواو والياء متى اجتمعتا^(١) وسقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء^(٢) فإن سألت: فلم سلك بهذه الأعلام طريق المخالفة؟

أجبت: أما مُحِبٌّ فلثلا يشته بمحبّ جنساً وهي جمع محبةٍ وتحي جمع تحيةٍ، وحرك في جمع حركةٍ، وأما موهبٌ فلثلا يشته بموهبٍ مفعول من الهبةٍ، وأما موزبٌ فلثلا يشته بموزبٍ مفعول من الوظوبِ على الشيء وهو الدوامُ، وأما مكوزة^(٣) فقد صحت جمعاً لثلا يشته بمفردٍ ونظيره مسيفةٌ في جمع سيفٍ، ومشيخةٌ في جمع شيخٍ، وأما حيوةٌ فلثلا يشته بحيّةٍ جنساً.

قال جار الله: «فصل؛ وإذا اجتمع للرجل اسمٌ غير مضافٍ ولقبٌ أضيف اسمهُ إلى لقبه فقليل: هذا سعيدٌ كُرزٌ وقيسٌ قُفّةٌ وزيدٌ بطةٌ، وإذا كان مضافاً أو كنيةً أُجري اللقبُ على الاسمِ فقليل: هذا عبدُالله بطةٌ، وهذا أبو زيدٌ قُفّةٌ».

قال المشرّح: الكرزُ: الخرجُ^(٣)، والجمع كُرزةٌ، مثل حجرٍ وحجرةٍ/ وغصنٍ وغصنة. يُقال: كَبُرَ فلانٌ حتّى كأنه قُفّةٌ. قال الأصمعي^(٤): هي الشجرةُ اليابسةُ الباليةُ، والقُفّةُ أيضاً القرعةُ اليابسةُ، وربما اتُخذ من خوصٍ ونحوه كهيتها، تجعلُ فيه المرأةُ قُطنها. وإنما يُضاف أحدُ الاسمين إلى الآخر توخيّاً للاختصار، وإنما يُؤخر اللقبُ لأنّه لو قدّم لوقعت الغنيةُ عن الاسمِ ونحنُ نريدُ أن نذكر كليهما وإنما يُجرى اللقبُ على الاسمِ مطلقاً لعدم إمكان الإضافة.

= وفيه: ٩٩ في القصيدة نفسها:

رھط ابن كوز محقّبوا أذراعهم فيهم ورھط ربیعة بحذار
(١-١) في (ب) فقط.

(٢) شرح الأندلسي: ٢٤/١.

(٣) الصحاح: (كرز) عن ابن السكيت.

(٤) اللسان، والصحاح والتاج: (قفف)، والتهذيب: ٢٩٤/٨ والنص ها هنا منقول نقلاً حرفياً من الصحاح.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ، وَقَدْ سَمَّوْا مَا يَتَّخِذُونَهُ وَيَأْلَفُونَهُ^(١) مِنْ خَيْلِهِمْ وَإِبْلِهِمْ وَغَنَمِهِمْ وَكِلَابِهِمْ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِأَعْلَامٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَخْتَصٌّ بِشَخْصٍ بَعِيْنِهِ يَعْرِفُونَهُ بِهِ كَالْأَعْلَامِ فِي الْإِنْسَانِيَّةِ وَذَلِكَ نَحْوُ أَعْوَجَ وَلاَحِقٍ وَشَدَقَمٍ وَعُلَيَّانَ وَخُطَّةَ وَهَيْلَةَ وَضَمْرَانَ وَكَسَابٍ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: لَاحِقٌ^(٢) وَأَعْوَجٌ^(٣) مِنْ فَحْوَلَةٍ^(٤) الْخَيْلِ. وَشَدَقَمٌ وَعُلَيَّانُ مِنْ فَحْوَلَةِ الْإِبْلِ، وَعُلَيَّانُ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ وَفِي الْمَثَلِ^(٥): «دُونَ عُليَّانَ حَرْطُ

(١) ساقط من (أ) فقط.

(٢) لَاحِقٌ مِنْ أَسْمَاءِ خَيْلِ الْعَرَبِ، وَهُوَ اسْمٌ لِكَثِيرٍ مِنْهَا أَشْهَرُهَا: لَاحِقُ الْكَبِيرِ وَهُوَ فَرَسٌ لَغْنِي بِنِ اعْصَرَ. ذَكَرَهُ طَفِيلُ الْغَنَوِيِّ فِي شِعْرِهِ. انْظُرْ دِيْوَانَهُ: ٢٣. وَلاَحِقُ الْأَصْغَرِ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ الْأَسْوَدُ الْغَنْدَجَانِي فِي كِتَابِهِ خَيْلِ الْعَرَبِ، وَهُوَ مِنْ أَشْمَلِ الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ، وَمَعَ هَذَا فَاتَهُ أَشْيَاءٌ ذَيْلُهَا عَلَيْهِ ابْنُ الْمَسْتَوْفِي فِي مُؤَلَّفٍ خَاصٍّ: هُوَ لَغْنِي أَيْضاً، ثُمَّ رَوَى عَنْ شَيْخِهِ أَبِي النَّدَى أَنَّهُ لَبِنِي أَسَدٍ وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي كِتَابِهِ الْخَيْلِ لَهُ: إِنَّهُ لَغَنْطَانٌ. وَانْظُرْ أَسْمَاءَ خَيْلِ الْعَرَبِ لِابْنِ الْكَلْبِيِّ: ٣٢ وَمِمَّا سُمِّيَ بِلاَحِقٍ مِنَ الْخَيْلِ اسْمُ فَرَسٍ لِمَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، وَاسْمُ فَحْلٍ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَاسْمُ فَرَسٍ كَانَ لِزَيْدِ الْخَيْلِ. انْظُرِ اللَّسَانَ، وَالصَّحَاحَ، وَالتَّكْمِلَةَ وَالذَّيْلَ وَالصَّلَةَ وَالتَّاجَ (لَحِق).

(٣) هُوَ سَيْدُ خَيْلِ الْعَرَبِ الْمَشْهُورَةِ. كَانَ لَبِنِي هَلَالٍ، ثُمَّ لِمَلِكٍ مِنْ مَلُوكِ كِنْدَةَ فَعَزَا بِنِي سَلِيمٍ (يَوْمَ عِلَافٍ) فَهَزَمُوهُ وَأَخَذُوهُ، وَلَمْ أَجِدْ لِهَذَا الْيَوْمِ ذِكْرًا فِي دِيْوَانِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسِ السَّلْمِيِّ، وَذَكَرَهُ أَبُو عَيْبَةَ فِي النِّقَاطِصِ: ٣٠٣. وَرَدَهُ بَنُو سَلِيمٍ إِلَى بَنِي هَلَالٍ فَأَجَادَ نَسْلَهُ، وَنَسَبَتْ إِلَيْهِ الْخَيْلُ الْأَصِيلَةُ (الْأَعْوَجِيَّاتُ)، انْظُرْ شَرْحَ قَصِيدَةِ الْمَنْصُورِ فِي وَصْفِ الْخَيْلِ نَسْخَةَ الْمُتَحَفِّ الْبَرِيْطَانِيِّ رَقْمَ (٣٨٦٠)، وَكِتَابَ الْخَيْلِ لِلْأَسْوَدِ، وَابْنَ الْأَعْرَابِيِّ، وَالْأَبِي عَيْبَةَ وَأَنْسَابَ الْخَيْلِ لِابْنِ الْكَلْبِيِّ: ٢١، ٢٢، وَالصَّحَاحَ وَالتَّهْذِيبَ: (عَوْج).

(٤) فِي (ب) فَرَسَانٌ.

(٥) رَوَاهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْمَسْتَقْصَى: ٨٢/٢ (دُونَ عَلِيَّانِ الْقِتَادِ وَالْخَرْطِ) وَهُوَ شَطْرُ بَيْتِ الْأَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ، قَالَ:

إِذَا أَنَا غَالِبَتِ الْقَتَادَ لِرِحْلَةِ فِدُونِ عَلِيَّانِ الْقِتَادَةَ وَالْخَرْطَ
رَوَاهُ ابْنُ الْعَكْبَرِيِّ فِي مَجْمَعِ الْأَقْوَالِ: وَرَقَةٌ: ٢٦٥: (دُونَ ذَلِكَ خَرْطُ الْقِتَادِ). وَرَبَّمَا رَوَى عُليَّانَ بِالْغَيْنِ مَنْقُوطَةً.

قَالَ الْبَيْكَنْدِيُّ فِي الْمَقَالِيدِ: ١ / وَرَقَةٌ: ٣٠: اسْمُ فَحْلٍ مِنَ الْإِبْلِ لِكَلْبِيِّ بْنِ وَائِلٍ، وَلَمَّا عَقَرَ كَلْبِيَّ نَاقَةَ جَارِهِ جَسَّاسٍ قَالَ جَسَّاسٌ: لِنَقْتَلَنَّ عَلَيْهَا فَحْلًا أَكْثَمَ مِنْ نَاقَتِكَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ كَلْبِيًّا فَظَنَّ أَنَّهُ يَعْنِي فَحْلَهُ الَّذِي يَسْمَى (عَلِيَّانَ) فَقَالَ: (دُونَ عَلِيَّانِ خَرْطُ الْقِتَادِ) فَصَارَ مَثَلًا. وَعَنَى جَسَّاسٌ بِالْفَحْلِ نَفْسَ كَلْبِيٍّ.

الْقَتَادِ» وَخُطَّةٌ: بضم الخاءِ يُقال: (١) «قَبَّحَ اللَّهُ مِعْزَى خَيْرِهَا خُطَّةً». قَالَ الْأَصْمَعِيُّ (٢): كَانَتْ عَزْرٌ سُوءٌ، وَهَيْلَةٌ أَيْضاً عَزْرٌ (٣) وَهِيَ أَيْضاً لَا يَنْصَرِفَانِ. وَضَمْرَانِ كَلْبٌ (٤) وَكَسَابٌ (٥) - بِكسر الباءِ - كَلْبَةٌ الْأَوَّلُ مِنَ الضَّمْرِ، وَالثَّانِي مِنَ الْكَسْبِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَمَا لَا يَتَّخَذُ وَلَا يُؤَلَّفُ فَيَحْتَاجُ إِلَى التَّمْيِيزِ بَيْنِ أَفْرَادِهِ كَالطَّيْرِ وَالْوَحُوشِ وَأَحْنَاشِ الْأَرْضِ فَإِنَّ الْعَلَمَ فِيهِ لِلْجِنْسِ بِأَسْرِهِ لَيْسَ بَعْضُهُ أَوْلَى بِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَا قُلْتَ: أَبُو بَرَاقِشَ وَابْنُ دَايَةَ، وَأَسَامَةَ، وَتُعَالَةَ، وَابْنُ قَتْرَةَ، وَبِنْتُ طَبِقٍ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: الضَّرْبُ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ كَيْتٌ وَكَيْتٌ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: قَوْلُهُ: فَيَحْتَاجُ، مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ جَوَابُ النَّفْيِ. وَفِي الصَّحَاحِ (٦): الْحَشَشُ: بِالْتَّحْرِيكِ كُلُّ مَا يَصَادُ مِنَ الطَّيْرِ وَالْهَوَامِّ، وَالْجَمْعُ الْأَحْنَاشُ. أَبُو بَرَاقِشَ (٧): طَيْرٌ يَتَلَوَّنُ أَلْوَانًا، قَالَ (٨): -

(١) رَوَاهُ بَعْضُهُمْ: لَعَنَ اللَّهُ مِعْزَى خَيْرِهَا خُطَّةً. انظُرْ مَجْمَعُ الْأَقْوَالِ: وَرَقَةٌ: ١٨١، وَفَصْلُ الْمَقَالِ: ٤٨٥، وَجَمْهَرَةُ الْأَمْثَالِ: ١٢٤/٢، وَالْمُسْتَقْصَى: ١٨٦/٢.

(٢) قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ هَذَا فِي الصَّحَاحِ: (خَطَطُ).

(٣) هَيْلَةٌ: اسْمُ عَزْرٍ، وَفِيهَا الْمِثْلُ: «هَيْلُ هَيْلٍ خَيْرٌ حَالِيكَ تَنْطَحِينَ» وَهَذَا الْمِثْلُ مَعْنَاهُ وَاضِحٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ، وَأَكْثَرُ رَوَايَاتِهِ: (خَيْرٌ حَالِيكَ تَنْطَحِينَ) وَيَدُونُ: (هَيْلُ هَيْلٍ). انظُرْ جَمْهَرَةُ الْأَمْثَالِ: ٤٤٣/١، وَفَصْلُ الْمَقَالِ: ٤١٨، وَالْمُسْتَقْصَى: ٧٧/٢، وَمَجْمَعُ الْأَقْوَالِ لِابْنِ الْعَكْبَرِيِّ: وَرَقَةٌ: ١٨٠، ١٨١ قَالَ الْكَمِيتُ بْنُ زَيْدٍ: [الديوان: ١١٦/٢].

فَإِنَّكَ وَالتَّحْوِيلُ مِنْ مَعْدَدٍ كَهَيْلَةَ قَبْلِنَا وَالحَالِبِينَ

(٤) قَالَ النَّابِغَةُ: (دِيَوَانُهُ: ١٩ أَبُو الْفَضْلِ).

وَكَانَ ضَمْرَانِ مِنْهُ حَيْثُ يُوْزَعُ طَعْنَ الْمِعَارِكِ عِنْدَ الْمَحْجَرِ النَّجْدِ انظُرْ شَرْحَ الْأَنْدَلِسِيِّ: ٢٦/١، وَالتَّاجُ الْمَكْمَلُ بِجَوَاهِرِ الْأَدَابِ: ١٩/١، وَالْمَقَالِيدُ:

٣٠/١

(٥) انظُرْ كِتَابَ (مَا بَتَّهَ الْعَرَبُ عَلَى فِعَالٍ) لِلْإِمَامِ الصَّغَانِيِّ: ١٢، ١٣ قَالَ: كَابٍ، مِنْ أَسْمَاءِ أَنْثَى الْكَلَابِ قَالَ لَيْدٍ: (دِيَوَانُهُ: ٣١٢).

فَتَقَصَّدَتْ مِنْهَا كَسَابٌ فَفَرَجَتْ بَدْمٌ وَغَوْدَرٌ فِي الْمَكْرِ سَخَامِهَا

قَالَ: وَكَسَابٌ أَيْضاً الذُّبَّةُ.

(٦) الصَّحَاحُ: (حَشَشُ).

(٧) نَمَارُ الْقُلُوبِ: ٢٤٧، جَمْهَرَةُ الْأَمْثَالِ: ٤٣/١، ٤٠١، ٥٢/٢، وَالدَّرَةُ الْفَاخِرَةُ: ٥٤، وَمَجْمَعُ

الْأَمْثَالِ: ١٥٣/١، وَالْمُسْتَقْصَى: ٥٠/١ وَاللِّسَانُ، وَالتَّاجُ (بِرَقَشُ).

(٨) نَسَبُهُ فِي اللِّسَانِ: إِلَى الْأَسَدِيِّ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي شِعْرِ الْمَرَارِ الْأَسَدِيِّ، وَلَا فِي شِعْرِ الْكَمِيتِ وَقَبْلَهُ: =

كأبي براقش كل لون لونه يتخيل

ومنه برقشت الشيء إذا نقشته بالوان شتى. ابن داية^(١): الغراب سمي بذلك، لأنه يقع على دابة البعير، وهو قفاره. ابن قتره^(٢): حية تشبه القصب من الفضة في قدر المشبر، وإذا قرب من الإنسان نزا في الهواء فوقع عليه من فوق، ذكره إمام خراسان^(٣) أبو منصور الثعالبي، فكأنهم شبهوا نزوانه في الهواء بالسهم الذي له قتره. بنت طبق^(٤): حية صفراء من طبعها أن تنام في الرمل ستة أيام، ثم تستيقظ في السابع فلا تنفخ في شيء إلا أهلكته قبل أن يتحرك، وربما مر بها الرجل وهي نائمة فيأخذها كأنها سوار من ذهب، وربما استيقظ في يده، فيخز الرجل ميتاً. هذه ألفاظه.

قال جاز الله: «ومن هذه الأجناس ما له اسم جنس واسم علم كالأسد وأسامة، والثعلب وثعالة، وما لا يعرف له اسم غير العلم نحو ابن مقرض وحمار قبان».

قال المشرح: ابن مقرض^(٥) دويبة يقال لها بالفارسية «دله» وهو قتال الحمام ذكره الجوهري، وهو الطف جسماً من ابن عرس، وهو وحشي صعب التوحش لا يدجن في البيوت لكنه مع ذلك يصيد العصافير صيدا كثيراً.

= أن يغدروا أو يفجروا أو يبخلوا لم يحفلوا
يغدو عليك مرجلي من كأنهم لم يفعلوا
كأبي براقش..... البيت وروي: كل يوم.

(١) جمهرة الأمثال: ٣٧/١.

(٢) لم يرد هذا النص في ثمار القلوب. وانظر: جمهرة الأمثال: ٣٧/١ ضرب من الأفاعي وفي اللسان: وقيل بكر الأفاعي.

(٣) الثعالبي: (٣٥٠ - ٤٢٩ هـ) أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل من أئمة الأدب واللغة من أهل نيسابور، أبحاره في كتب التراجم قليلة جداً وقد أنصفه المحذون فقد نشر كثير من آثاره، وكتب عنه عدة رسائل جامعية أشادت بفضله وعلمه وأدبه وهو من المحظوظين في التأليف، وأكثر آثاره وصلتنا رغم تقدم عصره ترجمته في معاهد التنصيص: ٢٦٦/٣، والشذرات: ٢٤٦/٣. وغيرها.

(٤) حاشية المفصل: ورقة ٨٥.

(٥) المصدر السابق: قال: ضرب من الفيران.

و«حمارُ قَبان»^(١) دويبةٌ وقَبانُ فعلانٌ من قَبٍّ لأنَّ العربَ لا تصرفُهُ، وهو عندهم معرفةٌ وقيلَ هو منصرفٌ، لأنَّه فعَّالٌ من قَبنٍ في الأرضِ أي ذَهَبَ، ونظيرُ هذه المسألةُ في الوجهين حَسَّانٌ: إن أخذتَه من الحِسنِ فهو غيرُ منصرفٍ، وإن أخذتَه من الحُسنِ فهو منصرفٌ، وكذلك حَيَّانٌ: أن أخذتَه من الحَيِّ فهو غيرُ منصرفٍ، وإن أخذتَه من الحَيِّينِ فهو منصرفٌ.

قالَ جارُ اللِّه: «وقد صَنَعُوا في ذلك نحوَ صنيعهم في تسميةِ الأناسي فوضَعُوا للجنسِ اسماً وكنيةً فقالوا للأسدِ أسامةً، وأبو الحرثِ، وللثعلبِ ثعالةٌ وأبو الحصينِ وللضبعِ حَضاجِرٌ وأمُّ عامرٍ، وللعقربِ شَبوَةٌ وأمُّ عريطٍ، ومنها ما له اسمٌ ولا كنيةٌ له كقولهم قُثمٌ للضُّبعانِ. وما له كنيةٌ ولا اسمٌ له كأبي بَراقشٍ، وأبي صبرةٍ، وأمُّ رباحٍ، وأمُّ عَجَلانٍ.

قالَ المُشَرِّحُ: كُنِيَ الأسدُ بأبي الحَرثِ لِحَرثِهِ وهو كَسِبُهُ. وللثعلبِ بأبي الحصينِ لِتَحْصُنِهِ بِغَدْرِهِ، وَسُمِّيَتِ الضُّبُعُ بِحَضاجِرٍ لِعَظْمِ بَطْنِهَا، يُقالُ وَطَبٌ^(٢) حَضَجْرٌ وَوَطَبٌ حَضاجِرٌ، وهي لا تنصرفُ نكرةٌ كما لا تنصرفُ معرفةٌ، لأنَّ امتناعَ صَرفِها لما فيها من صِغَةِ الجَمعِ الأَقصَى.

كُنِّيَتِ بأمِّ عامرٍ تَفاوُلًا لأنَّه أفسدُ^(٣) حَيوانٍ، كما قيلَ لِلدَّبِيعِ الحَيَّةِ سَلِيمٍ. «شَبوَةٌ» من شَبَا السَّيْفِ وهو حُدُّهُ، و«عَريطٌ» مرْتَجِلٌ ولعلَّ اشتقاقَهُ من اعْتَرَطَ في الأرضِ إِذا ذَهَبَ فيها، سُمِّي قُثمٌ لِتَلَطُّخِهِ بِخُرثِهِ من قُثمٍ وأقثمٍ إِذا جَمَعَ ومن

(١) جاء في الأمثال: أذل من حمار قبان انظر: جمهرة الأمثال: ٤٧٠/١، ومجمع الأمثال:

٢٨٣/٢، وثمار القلوب: ٣٦٩.

قال الراجز:

يا عجباً لقد رأيت عجباً جمارقَبان يسوق أرنبا
(٢) في (أ) حطب.

(٣) انظر ما قيل عن إفسادها في قول العرب في المثل: (أفسد من الضبع) جمهرة الأمثال:

١٠٤/٢، والذرة الفاخرة: ١٤٤، ومن كنى الضبع أيضاً: أم رمال، وأم خنور، وأم رغم، وأم

عمرو جمهرة الأمثال: ٤٤/١.

ثُمَّ يُقَالُ لِلْأَمَةِ قَتَامٌ ^(١) كَمَا يُقَالُ لَهَا ذَفَارٌ ^(٢). فَإِنْ سَأَلْتَ: فَكَيْفَ قَالَ: لَا كُنِيَّةَ لَهُ وَقَدْ / قِيلَ إِنَّ أُمَّ عَامِرٍ كُنِيَّتُهُ؟ أَجَبْتُ: تَلَكَّ لِلضَّبْعِ، أَمَّا الضَّبْعَانُ فَلَأَنَّهُ [ب/٦] (مُؤَنَّثٌ) ^(٣) وَالضَّبْعَانِ؛ مَذَكَّرٌ، وَجَمَعُهُ ضَبَاعِينَ، وَمِثْلُهُ سِرْحَانٌ وَسِرَاحِينَ. «أَبِي صَبْرَةَ» طَائِرٌ عَلَى لَوْنِ الصَّبْرِ. وَأَمَّ رَبَاحٌ كَالسَّنُورِ يَجْلُبُ مِنْهَا الْكَافُورُ الرَّبَاحِيُّ «أُمَّ عَجْلَانَ» طَائِرٌ، وَهُوَ مِنَ الْعَجَلَةِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَقَدْ أُجْرُوا الْمَعَانِي فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْأَعْيَانِ فَسَمُوا التَّسْبِيحَ سُبْحَانَ وَالْمَنِيَّةَ شَعْرَبَ وَأُمَّ قَشْعَمَ وَالغَدْرَ بَكَيْسَانَ وَهِيَ فِي لُغَةِ بَنِي فَهْمٍ» قَالَ: - (٣).

إِذَا مَا دَعَا كَيْسَانَ كَانَتْ كُھُولُهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ وَمِنْهُ كُنُوا الضَّرْبَةَ بِالرَّجْلِ عَلَى مُؤَخَّرَةِ الْإِنْسَانِ بِأُمَّ كَيْسَانَ، وَالْمَبْرَةَ بَيْرَةَ، وَالْفَجْرَةَ بِفَجَارٍ، وَالْكَلْبَةَ بِزُورًا قَالَ ^(٤):

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخٍ قَصِيدَةً بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزُورًا
قَالَ الْمَشْرُحُ: «سُبْحَانَ» عَلِمٌ لِلتَّسْبِيحِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ غَيْرٌ مَنْصَرَفٍ قَالَ الْأَعَشَى ^(٥):

(١) انظر كتاب ما بنته العرب على فعال للصنعاني: ٣٥، ٩٤.

(٢) المصدر نفسه: ٣٥، ٩٤.

(٣) نسب هذا البيت للنمرين تولب، انظر ملحقات ديوانه: ١٢٥ وربما نسب إلى ضمرة بن ضمرة، وغسان بن وعله، أو حسان بن وعله انظر البيت في شرح أبيات المفصل (المنخل) للمراغي: ورقة ٧، وشرحها للكوفي ورقة ٨٧، وشرحها للخوارزمي: ورقة ٥، وشرحها لزين العرب: ورقة/٤.

(٤) ينسب هذا البيت للفرزدق انظر ديوانه: ٢٥٥، ٣٦٦. كما نسب إلى الطرماح: ملحقات ديوانه: ٥٧٤، ونسب مع أبيات لابن أحمَر الباهلي وبعده:

وينطقها غيري وأكلف جرْمَهَا فهِذَا قِضَاءُ حَقِّهِ أَنْ يَغْيِرَا
انظر ديوانه: ص ٨٥. انظر شرح الشواهد المفصل (المنخل) للمراغي: ورقة ٩، وشرحها للكوفي: ورقة ٨٧ وشرحها للخوارزمي: ورقة ٥، وشرحها لزين العرب: ورقة ٤. وانظر الخصائص: ١٩٨/٢، ٣٢/٣، والإنصاف: ٤٩٥.

(٥) ديوان الأعشى: ١٤٣.

أقول لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عَلَقَمَةَ الْفَاخِرُ

فلولا أَنَّهُ عَلَّمَ لَكَانَ مُنْصَرَفًا بِمَنْزِلَةِ غُفْرَانَ وَنُشْدَانَ. «شَعُوب» من الشَّعْب وهو الْفَرِيقُ. كُنَيْتُ الْمَنِيَّةُ بِأَمِّ قَشْعَمٍ، لِأَنَّ جَيْفَ الْمَوْتَى مِمَّا تَسْقُطُ عَلَيْهَا الْقَشَاعِمُ. «كَيْسَانَ» بِمَعْنَى الْغَدْرِ مِنَ الْكَيْسِ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْحُمُقِ. يَقُولُ: إِذَا مَا دَعَا الْغَدْرَ كَمَا يَدْعُو الرَّجُلُ صَاحِبَهُ لِيَقْبَلَ عَلَيْهِ، فَالْغَدْرُ أَجُوبٌ لِكَهُولِهِمْ وَمَشَايِخِهِمْ الطَّاعِنِينَ فِي السَّنِّ مِنْهُ لِشَبَابِهِمْ، يَرِيدُ أَنْ مَشَايِخَهُمْ مِنْ شَبَابِهِمْ. بِهَا جَرَبٌ: يَرِيدُ عَيْبٌ، عُدْتُ عَلَيَّ: أَي نَسَبْتُ إِلَيَّ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَالُوا فِي الْأَوْقَاتِ: لَقَيْتُهُ غَدْوَةً وَبِكْرَةً وَسَحَرَ وَفِينَةً».

قَالَ الْمُشْرَحُ: مَذْهَبُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ إِذَا عَنَيْتَ بِهَا غَدْوَةً يَوْمَكَ، وَبِكْرَتَهُ، وَسَحَرَ لَيْلَتِكَ، وَفِينَةً وَقَتِكَ، فَهِيَ غَيْرُ مُنْصَرَفَةٍ، وَعِنْدِي (١)

(١) رَدَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ عَلَى صَدْرِ الْأَفْضَلِ، وَقَبْلَ أَنْ أَتَعَرَّضَ لِرَدِّدِهِمْ أَرِيدُ أَنْ أَوْضِحَ هُنَا مَسْأَلَتَيْنِ:

الأولى: هل تفرد صدر الأفاضل بهذا الرأي؟ أو هو مسبوق إليه؟ أقول: عند الرجوع إلى مصادر الكتب النحوية المختلفة تبين لي أَنَّ صدر الأفاضل هو صاحب هذا الرأي بهذا التعليل. وقد ذهب ابن الطراوة المالقي الأندلسي (٥٢٨ هـ) إلى أَنَّ سحر... مبنية لكن بغير تعليل صدر الأفاضل، إنما هي عنده مبنية لعدم التقارير يريد القرار. انظر رأيه في التذييل والتكميل: ٥ / ورقة: ٥٣، وشرح ألفية ابن معطي للرعييني: ٢ / ورقة: ١٣... وانظر كتاب (ابن الطراوة النحوي) لأخيْنَا وصديقنا الأستاذ عِيَادَ الشَّيْبَتِيِّ: ص ٣١٥.

وَنَقَلَ ابْنُ أُمِّ قَاسِمٍ الْمَرَادِي (٧٤٩ هـ) فِي شَرْحِهِ لِلتَّسْهِيلِ: لَوْحَةٌ: ٤١٧ نَسْخَةُ الْفَاتِحِ إِلَى أَنَّ ابْنَ بَرَهَانَ (٤٥٦ هـ) ذَهَبَ إِلَى مِثْلِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَوَارِزْمِيُّ، وَقَدْ رَجَعْتَ إِلَى كِتَابِهِ (شَرْحُ اللَّمَعِ) فَلَمْ أَجِدْ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

والثانية: تصحيح الوهم الذي وهمه أبو حيان الأندلسي (٧٥٦ هـ) حيث ذهب إلى أَنَّ صدر الأفاضل هو ناصر بن أبي المكارم المطرزي، وهذا خطأ ظاهر لأن صدر الأفاضل هو القاسم بن الحسين الخوارزمي، ولا أعلم أَنَّ ناصر بن أبي المكارم يلقب صدر الأفاضل؟! ولا أَنَّ هذا الرأي ينسب إليه وقد نقل هذا الخطأ أكثر تلاميذ أبي حيان ولم ينتبهوا لذلك، منهم ابن هشام الأنصاري في كتابيه التوضيح والمغني، وابن عقيل، وابن أم قاسم، وناظر الجيش... وتنبه له الرعييني وهو من تلاميذ أبي حيان. كما سار على هذه الغلطة أكثر شراح المغني والتوضيح وتنبه لها الإسلامبولي في شرحه على المغني، وابن حبي زادة... وممن درج عليها الأشموني والصبان، والدمايني، وكثير من المحققين في وقتنا هذا..

أما الردود على صدر الأفاضل في هذه المسألة فكثيرة جداً، مع أَنَّ بعض النحويين ترفع =

= عن الردّ عليه ووصفه بأوصاف لا تليق بالعلماء، أمسك عن ذكرها. ومن هذه الردود:
قال أبو حيان في التذليل والتكميل: ٥ / ورقة: ٥٢٧ (رقم ٤٩١٦ الفاتح) وزعم صدر الأفاضل ناصر الدين المطرزي أن سحر مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف، كما أن أمس - في بعض اللغات - بني لتضمنه معنى حرف التعريف، والفرق بينهما عندي يفسر، وقد ردّ بعضهم على صدر الأفاضل فقال: لو كان سحر مبنيًا لكان الكسر أولى به، لأن فتحة النصب توهم الإعراب، فكان يتجنب، كما اجتنب موهم الإعراب في قبل وبعد، والماندى المثنى. وهذا الردّ ليس بشيء لأن سحر تدخله الحركات كلها إذا لم يكن معرفة، فكانت الفتحة أولى به في البناء، لأن الكسرة إنما تكون لالتقاء الساكنين وقد انتهى هنا ففتح تخفيفاً، وتبعاً لحركة ما قبله، وللمناسبة، وإذا كانوا قد فتحوا حركة الراء في أسحار إذا رخموه لمناسبة الألف، فلأن تفتح لمناسبة الحاء أجدر... قال: وقالوا في الرد على صدر الأفاضل لو كان مبنيًا لكان جائز البناء لا واجبه فيكون مثل قوله:

على حين عاتبت المشيب على الصبا

وذلك لضعف سبب البناء.

وانظر ارتشاف الضرب لأبي حيان: ورقة: ١٦٠ أيا صوفيا: (٣١٤٨) وشرح المرادي على التسهيل: ورقة: ٤١٧ الفاتح (٤٩١٧)، وشرح ابن عقيل (المساعد) ورقة: ١٠٩ (٢٤١٥) شهيد علي نسخة كتبت سنة ٧٨٩ هـ والمغني لابن هشام: ٥١٨ صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري؟! وقد وقفت على كثير من شروحه وفي ذكرها إطالة وأغلبها ردّ على صدر الأفاضل وقال الإمام أحمد بن يوسف الرعيني في شرح ألفية ابن معطي ١٣/٢ نسخة برلين رقم (٦٥٥٤): - عليها خط المؤلف -

وذهب صدر الأفاضل من خوارزم، وابن الطراوة من الأندلس إلى أنه مبني، واختلفا في علة البناء، فقال صدر الأفاضل لتضمنه معنى الألف واللام كما بنى أمس لذلك. وقال ابن الطراوة: لعدم التقار يريد القرار... قال: وبين تعليهما ما بين بلديهما، إلا أن تعليق صدر الأفاضل أقرب إلى اصطلاح النحويين. أما الأندلسي في شرح المفصل: ٣٠/١ فلم ينتقد تعليق الخوارزمي في بناء سحر، وإن لم يوافق فيه تماماً، إنما قال: يمكن أن يتمشى ما قاله، ورد على تسويته بين غدوة وسحر، وواعد بزيادة التحقيق فيها في باب ما لا ينصرف، إلا أنه لما ذكر المسألة ورقة ٦٧ نسي أن ينفذ ما وعد به. وردّ العلويّ على الخوارزمي في شرحه: ١ / ورقة: ٢٦ بعد ما أورد كلامه قال: هذا فاسد، والعمدة في فساد هو الاعتبار بالأصل والقاعدة، وهو أن أصل الأسماء الإعراب، وإذا كان محكوماً عليه بالإعراب بالأصالة وجب البقاء على هذا الأصل، إلا عند مغتبر، ولم يعرض ما يوجب بناءها من أسباب البناء المعتبرة، فلهذا كان القول بكونها معربة هو الحق الذي لا معدل عنه.

وردّ البيكندى في المقاليد: ١ / ورقة: ٣٣ على الخوارزمي بقوله: ودعوى البناء فيه عند بعض الشارحين مطلقاً من غير فهم كلام أئمة النحو وتخطئته إياهم في منعهم الصرف في نحو =

أنها مبنية، وهذا لأنه قد تَقَرَّرَ في قواعد النحويين أن الاسم متى تَضَمَّنَ معنى الحرف فإنه يُبنى. حُجَّةُ (١) النحويين أن هذه الأسماء في تلك الحالة أعلام معدولة عن اللام فيمتنع الصرفُ أما أنها أعلامٌ فظاهرٌ، لأنها جعلت أعلاماً لتلك الغدوة، وتلك البكرة، وذلك السحر، وتلك الفينة. وأما أنها معدولة فظاهرٌ أيضاً، لأن الأصل فيها أن تكون باللام عند تلك الغاية، فيقال: رأيت الغدوة والبكرة، والسحر، والفينة، وهذه حُجَّةٌ مزيفةٌ، والاعتراض عليها أنها تنتقضُ بأمس، فإنه جعلَ علماً لذلك الأمس، وأنه معدول عن اللام، وهو مع ذلك مبنيٌ.

قال جَارُ اللَّهِ: «وقالوا في الأعداد: ستة ضعفُ ثلاثة، وأربعة نصفُ ثمانية».

قال المشرِّحُ: أسماءُ (٢) الأعداد لها معنيان، أصليٌّ وعارضٌ، فالعارضُ يُراد بها العدد مع المعدود، كقولنا ثلاثة رجالٍ، ورجالٌ ثلاثة، وخمسة نساءٍ، ونساءٌ خمسٌ والأصليُّ أن يُرادَ بها نفس العدد كقولنا: ستة ضعفُ ثلاثة، وأربعة نصفُ ثمانية، وهو غيرُ الوصفِ من العدد، فإذا أُريدَ بها نفسُ العدد كقولنا: ستة ضعفُ ثلاثة، وأربعة نصفُ ثمانية، وهو غيرُ الوصفِ من العدد، فإذا أُريدَ بها نفسُ العدد فهي أعلامٌ، والدليلُ على كونها أعلاماً، أنها دَلَّتْ

= سحر خطأ منه وسفهاً حيث خطأ أفاضل المتقدمين، وقال: وعندي أنها مبنية، وما أحسن قول من قال:

يقولون هذا عندنا غير جائز ومن أنتم حتى يكون لكم عند
وقد أكد الخوارزمي نفسه رأيه هذا في شرحه على المقامات (التوضيح) ورقة: ٢٧.
وأيد الجندي في الأقليم: ١ / ورقة: ١٤ ما ذهب إليه الخوارزمي دون إشارة إليه.
وكذلك الاسفندري في المقتبس: ١ / ص ٤٨ والسغناقي في الموصل. ونقل الزملكاني في
غاية المحصل: ورقة: ٦ وابن هطبل في التاج المكلل: ١ / ورقة: ٢١ رأي الخوارزمي ولم
يردًا عليه.

(١) انظر: كتاب سيبويه: ٤٣/٢، وشرحه للسيرافي: ٤ / ورقة: ١٢٢، ١٢٣ والأصول لابن
السراج: ٩٠/٢، والمقتضب للمبرد: ١٠٣/٣، ٣٥٦/٤، ومعاني القرآن للفراء: ١٠٩/٣،
وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج: ص ١٠٠.

(٢) المحصل للأندلسي: ١ / ورقة: ٣٠.

على معنى دلالة يَتَضَمَّنُ الإشارةَ إليه، على وجه الإفراد والاستبداد، فتكون
 أعلاماً، أمّا دلالتها على معنى فظاهر، وأمّا دلالته تَتَضَمَّنُ الإشارةَ إليه،
 فلأنك إذا قلت: ستة ضعفُ ثلاثة فكأنك قلت: هذا العددُ ضعفُ ذلك
 العدد، ومتى دلت على المعنى دلالةً تَتَضَمَّنُ الإشارةَ إليه، فقد دلَّ على
 معنى دلالة تَتَضَمَّنُ الإشارةَ إليه على وجه الإفراد والاستبداد، فإن سألت:
 فهذا ينتقضُ برجل وامرأة، وقولك أرجلُ في الدارِ أم امرأة، فإن كلاً منهما
 دلَّ على معنى دلالةً تَتَضَمَّنُ الإشارةَ إليه على وجه الإفراد والاستبداد، وهو
 مع ذلك ليس بعلم، أمّا أنه دلَّ على معنى فظاهر، وأمّا دلالةً تَتَضَمَّنُ الإشارةَ
 إليه فلأنك إذا قلت: أرجلُ في الدارِ أم امرأة، فمعناه: هذا النوعُ في الدارِ
 أم ذلك^(١) النوع، وأمّا على وجه الإفراد والاستبداد فظاهر؟ أجبت: الكلامُ
 فيه مبنيٌّ^(٢) على مقدمتين:

إحدهما: - أن كلَّ اسمٍ جنسٍ له ثلاثة معانٍ، الجنسُ الأولُ أعني
 الجامعُ لحصص الأفراد نحو أرجلٌ خيرٌ أم امرأةٌ وهذا يُسمَّى الكامل.
 الثاني: الجنسُ الثاني وهو ما هو من هذا الجنس كقولك: أكرم رجلاً امرأةً
 وهو المُسمَّى الوَسَطُ الثالثُ المفرد^(٣) نحو: أكرمني رجلٌ وهو المُسمَّى
 الناقصُ.

الثانية: أن الواضعَ في أولِ وضعه يضعُ الاسمَ بإزاء الجنس، لا بإزاء
 المفرد، لأن الذي يخطرُ بباله حينئذٍ هو الجنسُ، لكن الجنسَ اثنان،

أحدهما: المشتركُ بين الأفراد، والثاني: الجامعُ لحصص الأفراد
 وهذا الاسمُ احتملَ أن يكونَ المرادُ به ذلك، وأن يكونَ المرادُ به هذا لكن
 لما أطلقه على المفرد دلَّ على أن المرادَ بالجنسِ هذا الجامعُ لحصص
 الأفراد، وهذا لأننا^(٤) لا نعلمُ أنه لا فرقَ بين الفردِ وبين ذلك الجنسِ إلا

(١) في (ب) ذاك.

(٢) في (أ) فقط.

(٣) في (ب) الفرد.

(٤) (لا، ساقطة من (ب)).

الكثرة، وهذا يقتضي أن يكون المراد بذلك الجنس هو الجامع لحصص الأفراد، فإن سألت: ما الدليل على أنه لا فرق بين الجنس وبين الفرد سوى الكثرة؟ أجبت: لو^(١) كان الأمر كذلك لكان الشبه بين الفرد وبين الجنس أقوى فيكون إطلاق الاسم على المفرد أجنبياً ومتى^(٢) ثبت هذا فوجه انسكابه إلى الغرض أن نقول: ما الدليل على أنك إذا قلت: أرجل في الدار أم امرأة فرجل وامرأة دالان على معنى دلالة تتضمن الإشارة إليه، قوله المعنى أهذا النوع أم ذلك النوع؟ قلنا ما الدليل على ذلك بل المعنى مسمى وسط من مسميات ذلك النوع في الدار أم مسمى وسط من مسميات هذا النوع فيها، بخلاف ما نحن فيه وذلك لأن الوصف من العدد لكونه كثير الوقوع غالب الاستعمال مقدماً على غير الوصف منه فانصرف الجنس منه إلى ما انصرف إليه الجنس من سائر الأسماء وهو الجامع لحصص الأفراد، وبين الوصف من العدد، وبين غير الوصف منه مباينة فمتى انصرف جنس الوصف منه إلى الجامع لحصص الأفراد انصرف جنس غير الوصف منه إلى المشترك، ضرورة أنه لا بد للجنس من معنى له سوى هذين، فمتى أخذ ذلك^(٣)، أخذ هذا هذا^(٣) ومتى انصرف جنس غير الوصف إلى المشترك لزم أن يكون غير الوصف مع العدد علماً لتعذر التنكير فيه ضرورة أن التنكير^(٤) يعتمد العدد ولا عدد هناك. فخذ^(٥) بحثاً لله دره من بحث.

قال جاز الله: «فصل؛ ومن الأعلام الأمثلة التي يوزن بها في قولك: فعلان الذي مؤنثه فعلى، أفعال صفة^(٦) لا ينصرف، ووزن طلحة وأصبع فعلة وأفعل».

(١) في (ب) أن لو كان .

(٢) كتبت مرتين في (أ).

(٣-٣) في (ب) فقط.

(٤) في (أ) السكنى وهو تحريف.

(٥) في (ب) فحجره.

(٦) ساقط من (أ).

في (أ) حرفت هذه اللفظة إلى منه، وصححت كلمة صفة فوقها، إلا أنها لم تظهر واضحة في الصورة.

قال المشرحُ: الأمثلة التي يوزن بها أعلامٌ أيضاً لأنها دلت على معنى دلالة تتضمن الإشارة إليه^(١) فتكون أعلاماً على أنها دلت على معنى دلالة يتضمن الإشارة إليه^(١) فلأنك متى قلت وزن طلحة فعلة فكأنك قلت: وزن طلحة هذا الوزن المخصوص، ومتى دلت على معنى دلالة تتضمن الإشارة إليه فقد تمّ دلالتها على معنى دلالة تتضمن الإشارة إليه على وجه الإفراد والاستبدال، فإن سألت: فإذا كانت هذه الأمثلة فلم تُؤت في قولهم فاعل يفاعل مفاعلة وفعلل يفعلل فعلة؟ أجبت: ذلك تنوين المماثلة لا تنوين علم الصرف لا طراد الممثل بخلاف الممثل ها هنا فإنه لم^(٢) يطرده. وفي كلام الشيخ ها هنا لطيفة: وهي أنه كما مثل كلامه فقد استشهد في ضمن التمثيل بحكم المسألة، ألا ترى أن في قوله: فعلان الذي مؤنثه فعلى معرفة، وهو صفة لفعالن وإذا كانت الصفة معرفة لزم أن يكون الموصوف معرفة أيضاً، وكون الموصوف معرفة هو حكم المسألة^(٣)، وأفعل صفة لا تتصرف حال عن أفعل، وذلك يدل على كونه معرفة، وهو حكم المسألة^(٣)، وكذلك فعلة وأفعل في قوله^(٤): ووزن طلحة وأصبح فعلة وأفعل لأن المعنى وزن طلحة وأصبح هذان الوزنان.

قال جار الله: «فصل؛ وقد يغلب على بعض الأسماء الشائعة على أحد المسميين به فيصيرُ علماً بالغلبة، وذلك نحو: ابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود، غلبت على العبادة دون من عداهم من أبناء آبائهم، وكذلك ابن الزبير غلب على عبدالله دون غيره من أبناء الزبير، وابن الصعق، وابن كراع، وابن دالان، غالباً على يزيد وسويد، وجابر، بحيث لا يذهب الوهم إلى أحد من إخوانهم».

قال المشرحُ: الأعلام على ضربين: قصدية، واتفاقية، فالقصدية ما لو

(١-١) في (أ) فقط.

(٢) في (أ) لا.

(٣-٣) في (أ) فقط.

(٤) في (أ) قولهم.

سَمِيَتْ ابْنُكَ يَزِيدَ أَوْ عَمْرًا، وَالْإِتْفَاقِيَّةُ مَا صَارَ عِلْمًا بِطَرِيقِ الْغَلْبَةِ، نَحْوَ ابْنِ عَمْرٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يُقْصَدِ تَسْمِيَتُهَا بِابْنِ عَمْرٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا قَصَدْتَ تَسْمِيَةَ ذَلِكَ زَيْدًا وَعَمْرًا بَلْ أَكْثَرُ وَإِذَا ذَكَرَهُمَا بِهِذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ حَتَّى صَارَا بِهِمَا عِلْمَيْنِ. وَنَظِيرُ هَذَا التَّقْسِيمِ الْمَنْصُوبَاتُ عَلَى ضَرْبَيْنِ قَصْدِيَّةٍ وَاتِّفَاقِيَّةٍ فَالْقَصْدِيَّةُ كَالْحَالِ وَالْمَفْعُولِ، وَالْإِتْفَاقِيَّةُ كَالْمَنْصُوبِ فِي بَابِ إِنَّ أَلَا تَرَى أَنَّ اسْمَ إِنَّ وَخَبْرَهَا فِي الْأَصْلِ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ فَكَمَا بَقِيَ الْخَبْرُ عَلَى ارْتِفَاعِهِ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَبْقَى الْاسْمُ عَلَى ارْتِفَاعِهِ، وَإِنَّمَا انْتَصَبَ الْاسْمُ لِاتِّصَالِ نَوْنِ الْعِمَادِ بِأَنَّ عِنْدَ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الْحِكَايَةِ، ضَرُورَةٌ أَنْ نَوْنُ الْعِمَادِ فِي الْأَصْلِ لَا تَلْتَحِقُ إِلَّا بِمَنْصُوبٍ. الْعِبَادَةُ عِنْدَ الشَّيْخِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ رَأْيُ الْفُقَهَاءِ هُوَ الْإِتْفَاقِيَّةُ، وَأَمَّا عُرْفُ الْمُحَدِّثِينَ فَالْعِبَادَةُ أَرْبَعَةٌ ابْنُ عَمْرٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عَمْرٍ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِمْ / ابْنُ مَسْعُودٍ^(١) لِأَنَّهُ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ، وَتَكَلَّمُوا فِي لَفْظِ الْعِبَادَةِ فَقَالُوا: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَكْسِيرُ عَبْدِ اللَّهِ لِأَنَّ فِي الْعَرَبِ مِنْ يَقُولُ: فِي زَيْدٍ زَيْدٌ، وَفِي عَبْدِ عَبْدِ اللَّهِ، لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَقُّ مِنْ اسْمَيْنِ اسْمٌ، وَإِنْ يَكُونُ جَمْعًا لِلْعَبِيدِ وَضَعًا كَالنِّسَاءِ لِلْمَرْأَةِ.

[٧/ب]

الصَّاعِقَةُ: نَارٌ تَسْقُطُ مِنَ السَّمَاءِ فِي رَعْدٍ شَدِيدٍ، وَالصَّعْقُ مِنْ بَابِ فَعَلْتُهُ فَفَعَلَ بِفَتْحِ الْأَوَّلِ وَكسِرِ الثَّانِي يُقَالُ صَعَقْتُهُمُ السَّمَاءُ إِذَا أَلْقَتْ عَلَيْهِمُ الصَّاعِقَةَ فَصُعِقُوا. ذَكَرُوا أَنَّهُ كَانَ يُطْعِمُ النَّاسَ بِتَهَامَةٍ^(٢) فَهَبَّتْ رِيحٌ سَفَّتْ فِي جَفَانِهِ التُّرَابَ فَسْتَمَّهَا فَرَمِي بِصَاعِقَةٍ فَقَتَلَتْهُ فَقَالَ بَعْضُ بَنِي كِلَابٍ يَرِثِيهِ^(٣):

وَإِنَّ خَوِيلِدًا فَبَاكِي عَلَيْهِ قَتِيلَ الرِّيحِ فِي الْبَلَدِ التَّهَامِيِّ

وَكَانَ أَشْهَرَ وَلَدِهِ وَأَكْثَرَهُمْ مَالًا، وَأَغْزَرَهُمْ شِعْرًا، وَالزَّمَهُمْ لِلْحَرْبِ،

(١) قَالَ الْعُلُوِّيُّ فِي شَرْحِهِ: ٢٩/١ بَعْدَ نَقْلِهِ كَلَامَ الْمُؤَلِّفِ هُنَا: - وَالْحَقُّ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ لِأَنَّ لَفْظَ الْعِبَادَةِ صَارَ أَشْهَرَ فِي الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ عَدَّهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ فَلِهَذَا كَانَ أَوْلَى.

(٢) فِي جَمْعِهِ الْأَنْسَابِ: ٦٨٦: يُطْعِمُ بِعُكَاظٍ.

(٣) انظُرْ حَاشِيَةَ الْمَفْصَلِ: ٨٦، وَشَرْحَ الْأَنْدَلِسِيِّ: ٣٢/١، وَالْمَقَالِيدِ: ٣٥/١، وَقَدْ نَقَلَ عِبَارَاتِ

الْمُؤَلِّفِ وَنَصَّوْصَهُ كُلِّهَا وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا شَيْئًا، وَلَمْ يَنْسِبِ الْكَلَامَ إِلَى الْخَوَارِزْمِيِّ. وَشَرْحَ ابْنِ

يَعِيشَ: ٤١/١، وَالتَّاجَ الْمَكْلَلِ: ٢٣/١... وَشَرْحَ كِتَابِ سَيَبَوَيْهِ لِلْسِّيْرَانِيِّ: ٢ / وَرَقَةَ ٢٠٧.

وأسرَعَهُم إلى الوقائع وأشجَاهَهُم للعدُوِّ، يَزِيدُ بن عمرو بن الصَّعِقِ^(١)، فإن سَأَلْتَ: إنه قَتِيلُ الصَّاعِقَةِ فلم جعله قَتِيلَ الرِّيحِ؟ أجبْتُ: لأنَّ هلاكَهُ كان بسببِ شتْمِهِ الرِّيحِ، كما لو شَتَمَ إنسانٌ الوَزِيرَ فقتلَهُ الأميرُ، صحَّ أن يُقالَ إنه قَتِيلُ الوَزِيرِ. كُراعُ: اسمُ أمه هو جابِرُ بنِ رالانِ السِّنْبيسيِّ بكسرِ السينينِ المُهْمَلَتَيْنِ من شُعراءِ الحِمَّاسَةِ^(٢).

قالَ جَارُ اللَّهِ: «فصل^(٣)»، وبعضُ الأعلامِ تدخلُهُ لامُ التَّعريفِ، وذلك على نوعين: لازمٌ وغيرُ لازمٍ فاللازمُ نحوُ النَجْمِ للثريا والصَّعقِ وغير ذلك مما غَلَبَ^(٤) من الشائِعَةِ، ألا تَرى أَنَّهُما هكذا معرِّفانِ باللامِ اسمانِ لِكُلِّ نَجْمٍ عَهده المَخاطِبُ والمَخاطَبُ، ولكلِّ معهودٍ ممن أصيَبَ بالصَّاعِقَةِ، ثم غَلَبَ النَجْمُ على الثريا، والصَّعقُ على خويلدِ بنِ نفيلِ بنِ عمرو بنِ كلابٍ فاللامُ فيهِما والإضافةُ في ابنِ رالانِ وابنِ كراعٍ مثلانِ في أَنَّهُما لا يُنزعانِ.

قالَ المشرِّحُ: العلمُ إذا غَلَبَ باللامِ والإضافةُ فإنَّهُ لا يجوزُ نزعُ اللامِ عنه والإضافةُ، لأنَّهُ صارَ جزءاً من العلمِ، والجزءُ^(٥) من العلمِ لا يجوزُ إهدارُهُ، وذلك نحوُ النَجْمِ للثريا، فإنَّهُ لا يجوزُ أن يُقالَ لها نجمٌ، كما لا يجوزُ أن يُقالَ في ابنِ رالانِ وبيقى علماء، بخلافِ سائرِ الأعلامِ المعرفةِ باللامِ فإنَّها مع اللامِ أجناسٌ، فإذا نُزعت عنها اللامُ عادت أعلاماً، وذلك مثلُ الزَيدِ والعمرو.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «وكذلك الدُّبران، والعيوق، والسَّمَاك، والثريا، لأنَّها غلبت على الكواكبِ المخصوصَةِ من بين ما يُوصفُ بالدُّبورِ والعوقِ، والسُّموكِ والثروة، وما لم يُعرف^(٦) باشتقاقٍ من هذا النوعِ فملحقٌ بما عُرف».

(١) هو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلابي شاعر فارس جاهلي. انظر: جمهرة الأنساب لابن حزم: ٢٨٦، وخزانة الأدب: ٢٠٦/١.

(٢) المبهج: ٢٤، والتنبيه: ورقة ٥١، وشرح المرزوقي: ٢٣٤/١.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) في (أ) فقط على.

(٥) في (ب) وجزء العلم.

(٦) في (أ) فقط. «يعرف له اشتقاق».

قال المشرح: اعلم أن هذا الفصل من حياة هذا الكتاب وعقاربه، كَنَزَ (١) هذا الكتاب على نهج كتاب الله تعالى فمنه ظاهر لا يشتبهه كالمحكم، ومنه مُشْتَبِه لا يعرف تأويله إلا هو، ومنه ما هو بين بين، يعرف بنوع الاستدلال.

الأعلام (٢) متى غلبت باللام فلا بُدَّ أن تكون مسبوقةً بالجنسية عملاً باللام، فبعد ذلك جنسية ذلك الاسم لا تخلو من أن تكون بالنظر إلى الدليل والأمانة، أو بالنظر إلى استعمال العرب، أما النظر إلى الدليل والإمارة، فكالدبران والعيوق والسماك والثريا، فإن هذه الأسماء وإن لم تكن أجناساً بالنظر إلى استعمال العرب، لكنها بالنظر إلى الدليل والأمانة أجناس بيانه: أن لهذه الأسماء وزناً مخصوصاً، وحروفاً مخصوصة، ومعنى كل منها معلوم، وهو بذينك المعنيين جنس، أما الدبران فهو فعلان، وفعالان يكون بمعنى الفاعل كالعَدَوَان للعادي، والعدوان للمُعَادِي (٣)؛ وهو السائل من السيلان لا من السؤال فيكون الدبران بمعنى الفاعل من الدبور، سُمي بذلك لأنه يدبر الثريا، وأما العيوق فهو فيعول بمعنى فاعل، ومنه يوم صيهود شديد الحر من صَهَدَتُهُ الشمس أحرقت دماغه والقيوم بمعنى القائم فيكون العيوق بمعنى الفاعل من العوق وهو المنع سُمي بذلك لأن الدبران خطب الثريا والعيوق يعوقه عن ذلك ولذلك هما فيما بينهما، أما السماك فهو فعّال بمعنى فاعل كقولهم: رجل نقاب ينقب عن غوامض العلم أي يتبحر عنها، وشناق من صفة الأسد الذي يشنق كل من يصيده أي يعلقه بأنيبه. الغوري (٤) فيكون السماك بمعنى الفاعل من السُموك سُمي بذلك لسُموكه،

(١) في (ب) ذكر.

(٢) من هنا... إلى آخر شرح هذه الفقرة نقله الأندلسي في المحصل: ٣٣/١، ٣٤ مع حذف بعض عبارات المؤلف مصرحاً بذلك.

(٣) في (أ) الغدوان للغادي.

(٤) الغوري (?): لم أعثر له على ترجمة، ولا أعرف العصر الذي عاش فيه إلا أنه عاش قبل القرن السابع.

ذكر القفطي في إنباه الرواة: ٣٧٩/٢ في حرف الغين الغوري ثم قال: لا أعرف عن حال المذكور شيئاً، وإنما ذكر لي ياقوت الحموي... قال: رأيت بمرور في بعض الخزائن... =

وأما الثريا فتحقيرُ ثروي. مؤنثةُ ثروان، وثروان ذو ثروة، فتكونُ الثريا ذاتَ الثروة المحقَّرة، أما ثروتها فلأنها ستةُ أنجمٍ ظاهرة، في خليلها نجومٌ مُستترةٌ خفيةٌ، وأما تحقيرُ ثروتها فظاهراً فعَلِمَ أن كلَّ واحدٍ من هذه الأسماء/ جنسٌ [أ/٨] بالنظرِ إلى الدليل والأمانة، وهذا معنى قولِ الشيخ: لأنها غَلَبَتْ على الكواكبِ المخصوصةِ من بين ما يُوصفُ بالدُّبورِ والعوقِ والسُّموكِ والثروة، فبعدَ ذلكَ تلكَ الأمانة لا تخلو من أن تكونَ معلومةً لنا بطريقِ التفصيلِ كما

= كتاباً كبيراً في اللغة في عدة مجلدات من تصنيف الغوري. قال: فتأملت الكتاب فرأيتُه أجمع كتاب، كثير الألفاظ، قليل الشواهد، أظنه قال على الأوزان. قال الفطفي: وهذا كتاب لم يظهر له ذكر بالعراق، ولا بالشام ومصر، وأظن أن مصنفه قريب العهد.

وترجم ياقوت الحموي في معجم الأدياء: ١٠٤/١٨ لغوري سماه محمد بن جعفر بن محمد الغوري أبو سعيد، قال: أحد الأئمة المشهورين، والأعلام في هذا اللسان المذكورين. صنف كتاب: (ديوان الأدب) في عشرة أجلد ضخمة أخذ كتاب أبي إبراهيم إسحاق الفارابي المسمى بهذا الاسم، وزاد في أبوابه وأبرزه في أبيه أثوابه، فصار أولى به منه، لأنه هذب وانتقاه وزاد فيه ما زينه وحلاه. لم أعرف شيئاً عن حاله فأذكره...

والغوري الذي ينقل عنه الخوارزمي لغوي له كتاب كبير في اللغة اسمه (الجامع في اللغة) نقل عنه الخوارزمي بهذا الاسم في عدة مواضع، ولم يذكر شيئاً عن حال المؤلف، ولا عرّف باسمه اعتماداً على شهرته عند أهل تلك البقاع فكتاب الغوري هذا في الشهرة عندهم مثل كتاب الصحاح.

ومما يظهر لي أن الخوارزمي كان يمتلك نسخة من هذا الكتاب، أو على الأقل تحت يده منه نسخة، لأنه ينقل عنه كثيراً في مؤلفاته فقد ذكره في شرح سقط الزند في مواضع كثيرة منها: ٣٩، ١١٠، ١١١، ١٢٤، ٣٨٥، ٤٠٥، ٤٢٣، ٤٩١، ٤٩٧، ٤٩٩، ... وغيرها. وذكره في شرح المقامات (التوضيح) في الورقات ٤٥، ٤٦، ٦٠، ٦٩، ٧١، ١٠٥، ... وغيرها.

ونقل عنه في اليميني شرح اليميني في عدة مواضع وقال في لوحة: ٧٢: ذكره الغوري في الرسالة.

فالذي يظهر لي أن الكتاب الذي وقف عليه ياقوت في مرو هو كتاب الجامع هذا. أحد مصادر الخوارزمي.

ونقل عن الغوري المطرزي في (الإيضاح شرح المقامات)، و(المغرب في ترتيب المغرب) كما نقل عنه المؤذني في (شرح المفتاح)، والبيكندي في (المقاليد)، والاسفندري في (المقتبس)، والكاتب في (شرح المفتاح). وهؤلاء جميعاً من بلاد ما وراء النهر. عاشوا في القرن السابع الهجري.

في الأعلام الأربعة، أو لا تكون، بأن تكون معلومةً بطريق الإجمال كما في المشتري والمريخ فإننا وإن كنا نعلم أن المشتري بمعنى فاعلٍ من الشراء والمريخ فعيلٌ من التمرّيح، وهو بمعنى الفاعل الكثير الفعل كالضحك^(١) للضحك الكثير الضحك، والفسيق للفاسق الكثير الفسق، ولأنه لا بُدَّ من أن يكون معنى الأشتراء والتّمرّيح موجوداً في الكوكبين دفعاً للاشتراك والمجاز، لكننا لا نعرفُ بطريق التفصيل وجودَ المعنيين فيهما، وهذا معنى قول الشيخ: وما لم يُعرفَ باشتقاقٍ من هذا النوع فملحقٌ بما عُرف، وإذا تأملت لفظَ سيويه^(٢) عقيبَ ذكره الثريا والسّمك والعيوق فيما لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة، وإن كان عربياً تعرفه، ولا تعرف ما اشتقَّ منه فإن ذلك لأننا جهلنا ما علم غيرنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علمٌ وصولِ الأولِ علمت أنني قد أصبتُ في تعريفِ سياقه الكلامَ المحزَّ كما أنني طبقت في تعريفِ مقدّمته المفصل، يقول: جهلنا اشتقاقه، لأنه لم يصل إلينا علمه، ووصل إلى غيرنا من أهل عصرنا، أو ممن هو قبل عصرنا، وهذا نصٌّ منه على قيام معنى الاشتقاق هناك، لكننا لم نقف عليه. وأما بالنظر إلى استعمال العرب فكالنجم والصعق، وفي المسألة وجه آخر إليه ذهب^(٣) سيويه وهو أن السّمك والدبران والعيوق إنما تُلزمه اللّام من قِبَل أنه عندهم الشيء بعينه كالصفات الغالبة، وإنما أُزيل عن لفظِ السّامِكِ والدّابِرِ والعائِقِ فليل: السّمك والدبران والعيوق، كما فصل بين العدل والعديل وبناء حصين وامرأة حصان.

قال سيويه^(٤): وبمنزلة هذه النجوم الأربعة والثلاثاء.

قال المشرّح: يعني أنه أريد به الثالث والرابع فأزيل لفظه كما فعل بالسّمك ومحصول المعنى: أن المقصود من هذه الأعلام هو الفاعل إلا أن

(١) في (ب) كالضحك والفسيق للضحك الكثير.

وما أثبتته من (أ) يوافقه ما نقله الأندلسي في شرحه: ٣٥/١.

(٢) الكتاب: ٢٦٨/١، وشرح السيرافي: ٢٠٨/٢، ٢٠٩.

(٣) في (ب) إليه ذهب...

(٤) الكتاب: ٢٦٨/١، وشرح السيرافي ٢٠٩/٢، وانظر شرح الأندلسي: ٣٤/١، وشرح ابن

يعيش: ٤٢/١، وكلاهما في شرحهما في جملته مأخوذ من كلام أبي سعيد.

الفرار إلى فعالٍ وفعلانٍ وفيعولٍ لدفع الاشتباه. وهذا من قبيل العدل في الأعلام.

قال جار الله: «وغير اللّازم نحو الحارث والعبّاس والمظفر والفضل، والعلّاء، وما كان صفةً في أصله أو مصدرًا».

قال المُشْرَحُ: هذا الفصل فيه شَعَثُ اللَّمْ شَعَثُهُ (٢) ثم أنبّهك عليه فأقول (٣): إن (٤) العَلَمَ إذا كان منقولاً عن اسم جنس فإنه يجوز إدخال اللّام عليه، لأنّ اللَّفْظَ متى كان منقولاً عن شيءٍ فهو على شَرَفٍ أن يعود إلى ذلك الشيء، فالعَلَمُ المنقول عن الجنس يريد (٥) الجنس، ولهذه المسألة نظير وهو: أن الشمس متى وَقَعَتْ على ظاهر الماء سَخَّنَتْه ولَطَفَتْه حتى يَتَحَوَّلَ هواءٌ ويرتفع، وذلك الهواء مع أنه هواءٌ على شَرَفٍ أن يعود إلى الماء، ولذلك إذا جاء الليل وضرّبه البرد انعقد وصار ماءً ونزلَ فذلك هو الطلّ، بخلاف سائر أجزاء الهواء الذي لا عهد له بالمائية، فإذا أدخلت عليه اللّام فهو جنسٌ ولذلك قلنا: إن المفعول في باب علمت لما كان أصله المبتدأ والخبر عادً إلى الابتداء بأدنى شيءٍ، وهذا الجنس المعرف باللام يجوز إسقاط اللّام عنه حتى يعود علماً، لأنّ هذا الاسم بدون اللّام علماً (١) فهو ذلك الفصل وأما التنبية على الشّعث فمن وجهين:

أحدهما: أن طرح اللّام عن ذلك الاسم ليصير وزنه جنساً عند إدخال اللّام عليه، لا لأنه في الأصل صفةً أو مصدرٌ، ويشهد لكونه جنساً قولهم: نعم العمر عمر بن الخطاب، وبش الحجاج الحجاج بن يوسف، وقد علمت أن فاعل نعم وبش لا يكون إلا جنساً.

الثاني: - أن ما ذكره من الحكم غير مقصور على ما كان في الأصل

(١) في (ب) ألمه ثم...

(٢) النص في المحصل: ٣٥/١ عن التخمير.

(٣) في (أ) فقط.

(٤) في (ب) يزيل.

(٥) في (أ).

صفة، أو مصدراً، بل هو حَكْمٌ مَثُوطٌ لِكُلِّ من كَانَ في أَصْلِهِ جنساً، ألا ترى
أَنَّكَ لو قلت: بنو اللَّيْثِ في لَيْثِ بنِ نَصْرِ بنِ سَيَّارٍ فَإِنَّكَ تقول أيضاً في
ذلك (١) بنو لَيْثِ (٢).

قالَ جَارُ اللَّهِ: «فصل (٣)؛ وقد يُتَأَوَّلُ العلمُ بواحدٍ من الأُمَّةِ المُسَمَّاةِ به
فلذلك من التَّأْوِيلِ يُجرى مُجرى رَجُلٍ و فرسٍ فيجترأ على إضافته وإدخال
اللامِ عليه.

قالوا (٤) مُضِرَّ الحَمراءِ، ورَبِيعَةَ الفَرَسِ، وأنما الشَّاء قال (٥):

[٨/ب] عَلا زَيْدُنا يَوْمَ النِّقا رَأْسَ زَيْدِكم بأبيضِ ماضِ الشَّفَرَتَيْنِ يَماني (٦)

وقالَ أبو النِّجمِ (٧):

باعِدْ أُمَّ العَمرو عن أسيرِها حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصُورِها (٨)

(١) في (أ).

(٢) عقب الأندلسي على ما قاله الخوارزمي بعد أن نقل نصه كاملاً بقوله: أقول: هذا في الأصل
على ما قرر، والليث في الأصل من لاث يليث ليثاً، ولذلك جاز إدخال اللام عليه، وإطلاق
الزَمْخَشَرِي أيضاً، وما كان صفة في أصله أو مصدراً يشكل عليه بـ (الصعق) فإنه صفة، ولا
يجوز نزع اللام منه فيحتاج إلى زيادة قيد في هذا الضابط، وهو أن يقول: وما كان صفة في
أصله أو مصدراً لم يكن فيه اللام حالة التسمية به أو غير ذلك من قيد يدفع الإشكال.

(٣) ساقط من (أ) مقدم في (ب) على قاله جار الله.

(٤) في (ب) فقط فقالوا.

(٥) البيت لرجل من طيء لم يذكر اسمه.

(٦) هذا الشاهد ساقط من إثبات المحصل، وانظر المنخل ورقة: ١٠ وزين العرب ورقة ٥،
وشرح الكوفي ورقة ٨٤، وشرح الخوارزمي ورقة ٤ وشرح الأندلسي ١ / ورقة ٣٦.

(٧) أبو النجم (١٠٠ - ١٣٠) الفضل بن قدامة العجلي من أكابر الرجاز، ومن أحسن الناس إنشاداً
للشعر، حضر مجلس عبد الملك ثم ابنه هشام. أخباره في الأغاني: ١٥٠/١٠، والخزانة:

٤٩/١.

(٨) انظر: المنخل ورقة ١٠، وزين العرب ورقة: ٥، وشرح الكوفي ورقة: ٨٤، والخوارزمي
ورقة: ٤، وشرح الأندلسي: ١ / ٣٦.

وهو من شواهد المقتضب ٤/٤٨ وابن الشجري ٢/٢٥٢، والإنصاف ٣١٧، والجنى

الداني ١٩٨.

وقال الآخر^(١): -

رأيت الوليد بن يزيد مباركاً شديداً بأحناء الخِلافة كاهله^(٢)

وقال الأخطل^(٣):

(١) البيت لابن ميادة (... - ١٤٩) اسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان الغطفاني أبو حرملة من مخضرمي الدولتين، مقامه بنجد وفد على الخلفاء. أخباره في الأغاني ٨٥/٢، ومعجم الأدباء ٢١٢/٤.

(٢) انظر إثبات المحصل: ورقة ١٦، والمنخل ورقة: ١١، وزين العرب ورقة: ٥، وشرح الكوفي ورقة ٨٤، وشرح الخوارزمي ورقة: ٦، وشرح الأندلسي ١/ ورقة ٣٧ وشرح السيرافي ٢٠٥/٢ والبيت مع ستة وثلاثين بيتاً للشاعر في الإسعاف في شرح أبيات القاضي والكشاف لحضربن عطاء الله الموصل: ١/ ورقة ٢٩٠ نسخة (أدبره) في بريطانيا وقد جمع شعر ابن ميادة الدكتور: محمد نايف الدليمي وطبع في الموصل سنة ١٩٧٠.

قال أبو البركات المبارك بن أحمد: ... وهو من قصيدة يمدح بها الوليد بن يزيد بن

عبد الملك وأولها:

ألا تسأل الرَّبع الذي ليس ناطقاً وأتسى على أن لا يبين لسائله
متى العام منه أو متى عهد أهله وهل يرجع اللهو الشباب وباطله
وقبله:

هَمَمْتُ بقول صادق أن أقوله وإني على رغم العداة لقائله
وجدت الوليد بن يزيد مباركاً شديداً بأحناء الخِلافة كاهله
أضاء سراج الملك فوق جبينه غداة تداعى بالنجاح قوابله
عظيم مشاش المنكبين مخضّر كنصل اليماني انزع الرأس حافله
قليل طعام البطن إلا تحلّة من الصّيد أحياناً كما الصقّر آكله
... قم قال: وقفت في كتاب تاريخ أبي العباس محمد بن إسحاق السراج [الوافي

بالوفيات ١٨٧/٢] على ترجمة الوليد بن زيد بن عبد الملك وقد ذكر فيه قوله:

رأيت الوليد بن يزيد مباركاً

محذوفاً من (يزيد) لام التعريف فأوردته على ما وجدته، وهو فيما أخبرنا أبو طاهر

أحمد بن محمد السلفي في إجازته العامة، أنا أبو الفتح أحمد بن عبدالله السوذجاني، قال أنا

أبو نعيم أحمد بن عبدالله الحافظ قال: أنا أبو حامد بن جبلة، قال ثنا أبو العباس محمد بن

إسحاق السراج أنشدني أحمد بن سعيد الداري أنشدني أبو عبدالله القشيري، من ولد قرّة بن

هيرة قال ابن مناذر في الوليد بن يزيد:

وجدنا الوليد بن يزيد مباركاً شديداً بأحناء الخِلافة كاهله

قليل طعام الزاد إلا تعلمه من السزاد تقديراً كما الصقّر آكله

قال: كذا أورده السراج لابن مناذر والصحيح أنه لابن ميادة كما سبق.

(٣) انظر أبيات المحصل ورقة ١٧، والمنخل ورقة ١١، وزين العرب ورقة ٦، والكوفي ورقة =

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ
وعن أبي العباس: إذا ذَكَرَ الرَّجُلُ جَمَاعَةً اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَيْدٌ قِيلَ لَهُ:
فَمَا بَيْنَ الزَّيْدِ الْأَوَّلِ، وَالزَّيْدِ الثَّانِي، وَهَذَا الزَّيْدُ أَشْرَفُ مِنْ ذَاكَ الزَّيْدِ، وَهُوَ قَلِيلٌ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: - نُبِّئُ فِي هَذَا الْفَصْلِ طَرِيقَ تَنْكِيرِ الْعِلْمِ، وَطَرِيقَهُ أَنْ
يَرَادَ بِالْعِلْمِ مَسْمَى ذَلِكَ الْأَسْمِ، كَمَا لَوْ أَرَدْتَ بِزَيْدٍ^(١) مَسْمَى بِزَيْدٍ، وَبِعَمْرٍو
مَسْمَى بِعَمْرٍو، وَهَذَا طَرِيقٌ فِي تَنْكِيرِ الْعِلْمِ^(٢)، وَطَرِيقٌ آخَرٌ: وَهُوَ أَنْ يُشْهَرَ
الْعِلْمُ بِمَعْنَى مِنَ الْمَعْنَايِ فَيَجْعَلُ الْعِلْمُ بِمَنْزِلَةِ الْجِنْسِ الدَّلَالُ عَلَى ذَلِكَ
الْمَعْنَى كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: لِكُلِّ فِرْعَوْنَ مُوسَى، أَيْ لِكُلِّ جَبَّارٍ بَطْلٌ قَهَّارٌ مُحَقٌّ.
فَهَذَا مَعْنَاهُ لَا أَنْ يَرَادَ بِفِرْعَوْنَ وَمُوسَى فِرْعَوْنُ مُوسَى^(٣). قَالَ الشَّيْخُ^(٤): -
مُضَرٌّ وَرَبِيعَةٌ وَأَنْمَارٌ إِخْوَةٌ ثَلَاثَةٌ وَهُمْ بَنُو نِزَارٍ^(٥)، فَحِينَ حَضَرَ الْمَوْتَ جَعَلَ
الْمِيرَاثَ بَيْنَهُمْ سُورَى، وَقَالَ: لِيَحْكَمْ بَيْنَكُمْ أَفْعَى نَجْرَانَ، فَلَمَّا مَاتَ حَكَمَ
لِمُضَرٍّ بِالذَّهَبِ، وَبِالْقُبَّةِ الْحَمْرَاءِ وَكَانَتْ مِنْ أَدَمٍ. وَلِرَبِيعَةَ بِالْفَرَسِ وَأَنْمَارَ
بِالشَّاءِ، فَأَضْيَفَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا حَكَمَ لَهُ بِهِ لِإِخْتِصَاصِهِ، لِأَنَّ مِنْ عَادَاتِهِمْ
الإِضَافَةُ بِأَدْنَى مَلَابَسَةٍ.

«يَوْمَ النَّقَا»^(٤) أَي فِي الْيَوْمِ الَّذِي كُنَّا فِي النَّقَا، الْبَاءُ فِي «بَأْيُضَ»
لِلْمَلَابَسَةِ. بَعْدَ فَهُوَ بَعِيدٌ وَأَبْعَدُهُ غَيْرُهُ، وَبَاعَدَ وَبَعْدَهُ تَبْعِيدًا، عَنِ بِأَسِيرِهَا
نَفْسَهُ، لِأَنَّهُ أَسِيرٌ حَبِيبًا. «الْأَحْنَاءُ» النَّوَاحِي وَالْجَوَانِبُ، وَأَصْلُهَا أَحْنَاءُ السَّرَجِ
وَالْقَتَبِ. الشَّيْخُ^(٥): شَبَّهَ [الْجَمَلَ]^(٦) فِي اضْطِلَاعِ^(٧) كَاهِلِهِ بِأَحْنَاءِ الرَّجْلِ.

= ٨٤، وَشَرَحَ الْخَوَارِزْمِيُّ وَرَقَةَ ٦ وَالْأَنْدَلِسِيُّ ١ / وَرَقَةَ ٣٧ وَفِي نَسْخَةِ الْإِمَامِ الصَّنْعَانِيِّ (ابْنِ
عَمَةَ). وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ: ٢٧٥ وَهُوَ سَاقِطٌ مِنْ شَرَحِ السَّكْرِيِّ وَانظُرْ شَرَحَ ابْنِ يَعِيشَ: ٤٤/١.

(١) صَحَّحَ فِي هَامِشٍ (أ) وَلَمْ يَظْهَرْ فِي الصُّورَةِ.

(٢) نَقَلَ الْأَنْدَلِسِيُّ النَّصَّ الْمَتَقَدِّمَ، وَقَالَ بَعْدَهُ: - وَقَدْ أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ السِّيْرَافِيِّ...

(٣) الْمَقْصُودُ بِهِ الزَّمْخَشَرِيُّ انظُرْ حَوَاشِي الْمَفْصَلِ وَرَقَةَ: ٨٧.

(٤) جَمَهْرَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ ص ١٠.

(٥) «النَّقَا» اسْمُ مَوْضِعٍ. انظُرْ مَعْجَمَ الْبَكْرِيِّ: ١٣١٩.

(٦) حَاشِيَةُ الْمَفْصَلِ: وَرَقَةَ ٨٧.

(٧) حَاشِيَةُ الْمَفْصَلِ.

(٨) فِي (ب) أَضْلَاعٍ.

واللّام في الوليد، واليزيد علي ما ذكره الفراء^(١) دخل للتفخيم، ومنه قوله تعالى^(٢): ﴿وَالْيَسَعَ﴾ عند بعضهم، فإن سألت: إلى أين ينصرف الضمير في قوله: «وهو قليل» إلى المضاف العلم، أم إلى المعرف باللام، أم إلى كليهما، أم إلى قول أبي العباس؟ أجبت: إلى المعرف باللام نصّ عليه ابن جنّي^(٣) في كتابه المعروف بـ «سرّ الصناعة» المعروف بقصده أيضاً، وذلك^(٤) أن تعريف العلم على مخالفة الأصل، ألا ترى أن تعريفه بالإضافة أكثر، لأن مخالفة الأصل فيها أخفى، بخلاف تعريفه باللام، وهذا لأن الإضافة على ضربين. حقيقية ومجازية، فالحقيقية وإن كانت تفيّد التعريف لكنّ المجازية لا تفيّده، فإيراد الإضافة على العلم في الجملة لا يفيّد، لأنّ سلب التعريف ما لم يُتبيّن أن الإضافة فيه حقيقية بخلاف التعريف باللام فإنه يفيّد أن العلم قد سلّب التعريف.

قال جار الله: «فصل؛ وكلّ مثني ومجموع من الأعلام فتعريفه باللام إلا نحو: أبانين، وعمّيتين، وعرفات وأذرعان قال:»^(٥)

وقبلي مات الخاليدان كلاهما عميد بني حجان وابن المضلل^(٦)

وأراد خالد بن نضلة، وخالد بن قيس بن المضلل، وقالوا لكعب بن كلاب، وكعب بن ربيعة، وعامر بن مالك بن جعفر، وعامر بن الطفيل،

(١) معاني القرآن: ٣٤٢/١. وعبارته: ... والعرب إذا فعلت ذلك أمست الحرف مدحاً.

(٢) سورة الأنعام: آية: ٨٦.

(٣) ابن جنّي (٠٠ - ٣٩٢) هو أبو الفتح عثمان من مشاهير علماء العربية أشهر مؤلفاته الخصائص وسر صناعة الإعراب... لازم أبا علي الفارسي وتصدر بعده. ترجمته في إنباه الرواة ٣٣٥/٢، ومعجم الأدباء: ٨١/١٢.

(٤) انظر ردّ البيكندي على المؤلف في المقاليد: ١/ ورقة: ٣٣، ٣٤.

(٥) البيت للأسود بن يعفر، وذكر الصّغاني أنه ليعفر النهشلي.

(٦) انظر في شرحه وإعرابه: المنخل ورقة: ١٢، وزين العرب ورقة: ٤، والخوارزمي ورقة: ٦، وشرح الأندلسي ١/ ورقة: ٣٤، والكوفي ورقة: ٨٤.

وقيس بن عَنَابٍ وقيس بن هَزَمَةَ: الكَعْبَانِ، والعَامِرَانِ، والقَيْسَانِ، قَالَ^(١):

أنا ابنُ سعدٍ أكرمِ السَّعْدِينَا^(٢)

قَالَ المشرح: التَّشْنِيَةُ لا تَكُونُ ما لم يكن بين الاسمين اشتراكٌ لفظاً ومعنى، وذلك في العَلَمِ يَسْتَحِيلُ، وذلك لأنه - وإن كان بينهما اشتراكٌ لفظيًّا - فليس بينهما اشتراكٌ معنويٌّ -، اللَّهُمَّ - إلا إذا نُويَ بهما التَّنْكِيرُ، فحينئذٍ يجوزُ، لأنَّ قولك: زيدان مَسْمِيًّا زَيْدٍ، وأما نحو: أبانين^(٣)، وَعِمَائِتَيْنِ^(٤)، وعرفات^(٥)، وأذْرَعَاتُ^(٦) فهي وإن كانت على صورة التَّشْنِيَةِ والجمع فليست بمشناةٍ ولا مجموعةٍ، ألا تَرَى أَنَّهُ لم يُوضَعِ أَبَانٌ وعمايةٌ بدئيًّا^(٧)، وأذرعٌ أولاً، بل هي صِبْغٌ مرتجلةٌ للمثنى والجمع.

فإن سألت: ما تقولُ في يومِ عرفة؟ أجبت: قال الفراء^(٨): لا واحدٌ له يصحُّبه، وقولُ الناسِ^(٩): نزلنا عرفةَ شبيهِ مولدٍ وليس بعربيٍّ محضٍ. الجيم في جَحْوَانٍ مَقْدَمٌ على الحاءِ، وهو رَجُلٌ من بني أَسَدٍ^(١٠) المَضَلُّ بفتح اللام المُشَدَّدَةِ. نُضَلَّةٌ بفتح النون وسكون الضادِ المعجمة. عَنَابٌ من أعلام الرِّجالِ، ولا شك في أن الروايةَ عن الشيخِ ها هنا بالنونِ المُشَدَّدَةِ. هَزَمَةَ

(١) ينسب إلى رؤبة بن العجاج كما في ملحقات ديوانه: ١٩١.

(٢) هو الشاهد رقم (١١) انظر المنخل ورقة ١٢، وزين العرب ورقة ٤، والخوارزمي ورقة ٦، والكوفي ورقة ٨٤، والأندلسي ١ / ورقة ٣٤٠ وابن يعيش ٤٦/١ وهو من شواهد سيبويه ٢٧٩/١، ٩٦/٢، والمقتضب: ٢٢٣/٢.

(٣) أبانين: انظر معجم البلدان: ٦٢/١ - ٦٤، معجم ما استعجم: ٩٦، الروض المعطار: ٦.

٧

(٤) عمائيتين: انظر معجم البلدان: ١٥٢/٤، معجم ما استعجم: ٧٢٦، مراصد الاطلاع: ٩٥٩.

(٥) عرفات: انظر معجم البلدان: ١٠٤/٤، معجم ما استعجم: ٩٣٣، الروض المعطار: ٤٠٩.

(٦) أذرعات: انظر معجم البلدان: ١٣٠/١، معجم ما استعجم: ١٣١، الروض المعطار: ١٩.

٢٠

(٧) قوله لم يوضع أبان وعماية فهذا غير صحيح، بل هما مثنى أبان وعماية.

(٨) انظر رأي الفراء في اللسان ٢٤٣/٩ (عرف).

(٩) الأندلسي ١ / ورقة ٣٩، والنص في الصحاح ١٤٠١/٢ (عرف) واللسان ٢٤٢/٩، ٢٤٣.

(عرف).

(١٠) ابن يعيش ٤٧/١.

بفتح الهاء والزاي. أكرم السعدينا بكسر الميم، كذا صحت الرواية عن الشيخ، وفي رواية سيويه^(١) أكرم السعدينا بالنصب على المدح.

قال جاز الله: «وفي حديث زيد بن ثابت: هؤلاء المحمدون بالباب، وقالوا: طلحة للطلحات، وابن قيس الرقيات، وكذلك الأسمتان، والأسمات».

قال المشرح: أتي / عمرُ بحلّلٍ من اليمن، فأتاه محمد بن^(٢) [٩/أ] جعفر بن أبي طالب ومحمد^(٣) بن أبي بكر الصديق، ومحمد^(٤) بن طلحة بن عبيد الله، ومحمد^(٥) بن حاطب، فدخل عليه زيد^(٦) بن ثابت فقال: يا أمير المؤمنين هؤلاء المحمدون بالباب، يطلبون الكسوة. طلحة الطلحات: طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي^(٧)، وكان أبوه كاتباً لعمر بن الخطاب على ديواني الكوفة والبصرة، وكان طلحة بسجستان، وبها مات، وحُميد

(١) الكتاب: ٢٧٩/١.

(٢) صحابي مولده بأرض الحبشة، اعترك مع عبيد الله بن عمر فقتل كل واحد منهما الآخر وذلك في صيف سنة ٣٧ هـ. ترجمته في الإصابة: ٣٧٢/٣، ومقاتل الطالبين: ١١، والمحرر: ٤٦، ٢٧٤.

(٣) تابعي، مولده بين مكة والمدينة في حجة الوداع، نشأ في حجر علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وكان قد تزوج أمه بعد وفاة أبيه، شهد صفين والجمل مع علي وولاه مصر وقتل بها سنة ٣٨ هـ. ترجمته في تاريخ الطبري: ٥٣/٦، وابن الأثير: ١٤٠/٣.

(٤) محمد بن طلحة بن عبيد الله، يقال له: السجاد، قتل يوم الجمل سنة ٣٦ هـ، صحابي ترجمته في الإصابة: ٣٧٦/٣، والوفائي بالوفيات: ١٧٤/٣.

(٥) صحابي، عدّه ابن حبيب من أجواد الإسلام، وهو أول من سمي محمداً في الإسلام، مولده في سفينة ركبها أبواه مهاجرين إلى الحبشة. ترجمته في الإصابة: ٣٧٢/٣، والمحرر: ١٥٣، ٣٧٩، وشذرات الذهب: ٨٢/١.

(٦) زيد بن ثابت من كبار الصحابة وعلمائهم، وكتبه الوحي، شارك في كتابة القرآن لأبي بكر، ثم لعثمان، أنصاري خزرجي، كان ابن عباس يأتيه إلى بيته للأخذ عنه. ترجمته في الإصابة: ٥٨١/١، وغاية النهاية ٢٩٦/١.

(٧) كان أجود أهل البصرة في زمانه، ذهب عينه في سمرقند، ولاه يزيد بن مسلمة على سجستان وبها توفي والياً. ترجمته في كتاب الشعور بالعمور للصفدي نسخة المدينة رقم (١٢٨ تاريخ)، والمحرر لابن حبيب: ١٥٦، والعارف لابن قتيبة: ٢٢٨، والخزانة: ٣٩٤/٣، ٤٩٥.

الطويل، الذي يروي عن مالك مولاة، وزُرَيْقٍ جَدِّ طَاهِرِ بْنِ الْحُسَيْنِ ذِي
الْيَمِينِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلْفٍ. وَأَنْشَدَ النَّحْوِيُّونَ^(١):

رَجِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

وأما طلحةُ بنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ عُثْمَانَ مِنَ الصَّحَابَةِ فَتَيْمِيٌّ، وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ
لَهُ: طَلْحَةُ الْخَيْرِ وَطَلْحَةُ الْجُودِ وَطَلْحَةُ الْفَيَاضِ هُوَ مِنَ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرَةِ
بِالْجَنَّةِ^(٢) ابْنُ قَيْسِ الرُّقِيَّاتِ: إِنَّمَا أُضِيفَ إِلَى الرُّقِيَّاتِ، لِأَنَّهُ اتَّفَقَ لَهُ عِدَّةُ
جَدَّاتِ اسْمٍ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رُقِيَّةٌ، وَقِيلَ شَبَّ بِثَلَاثِ نِسْوَةٍ اسْمٌ كُلِّ وَاحِدَةٍ
مِنْهُنَّ رُقِيَّةٌ، فَأُضِيفَ إِلَيْهِنَّ لِذَلِكَ وَلِهَذَا قِيلَ قَيْسُ الرُّقِيَّاتِ، وَكَذَلِكَ ابْنُ قَيْسِ
الرُّقِيَّاتِ، أُجْرِيَ اللَّقْبُ عَلَى الْاسْمِ كَمَا قِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ بَطَّةٌ، وَيَشْهَدُ لَهُ نَصُّ
السَّيْرَافِيِّ^(٣) يَقَالَانِ جَمِيعًا أَمَّا الْإِجْرَاءُ فَوَجْهُهُ كَمَا ذَكَرْنَا ظَاهِرٌ، إِنَّمَا الشُّأْنُ فِي
الْإِضَافَةِ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْإِضَافَةِ فِي حَبِّ رُمَانٍ، يَرِيدُ التَّنْكِيرَ تَشْبِيْهًا وَجَمْعًا كَمَا
يُورَدُ عَلَى عِلْمِ الشَّخْصِ فَكَذَلِكَ عَلَى عِلْمِ الْجِنْسِ وَذَلِكَ نَحْوَ الْأَسْمَاتِ
وَالْأَسْمَاتِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ، وَفُلَانٌ وَفُلَانَةٌ وَأَبُو فُلَانٍ وَأُمُّ فُلَانَةٍ، كَنَائِبَاتٌ عَنْ
أَسْمَاءِ الْإِنْسَانِيِّ وَكُنَاهُمْ، وَإِذَا كُنُوا عَنْ أَعْلَامِ الْبَهَائِمِ أَدْخَلُوا اللَّامَ فَقَالُوا
الْفُلَانُ وَالْفُلَانَةُ».

قَالَ الْمَشْرُوحُ: أَعْلَامُ الْبَهَائِمِ لَا تَدْخُلُ مَعَ الْعُلَمَاءِ عَنْ شَوْبٍ مِنَ
الْجِنْسِيَّةِ، فَيَدْخُلُ عَلَى الْكِنَايَةِ عَنْهَا اللَّامُ.

أَمَّا بَيَانُ الْمَقْدِمَةِ الْأُولَى: فَلَأَنَّ الْأَعْلَامَ وَضَعْتَ لِإِحْرَازِ الْفُرْصِ
وَصِيَانَتِهَا عَنِ الضِّيَاعِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْفُرْصَةَ كَثِيرًا مَا تَتَّفَقُ لِلْمَرْءِ وَهُوَ عَنْهَا غَافِلٌ،

(١) البيت لعبدالله بن قيس الرقيات كما في ديوانه: ص ٢٠ وانظر حاشية المفصل: ورقة ٨٩،
وشرح الأندلسي: ٤٠/١، والمقتضب: ١٨٨/٢ والإنصاف: ٤١، وشرح ابن يعيش:
٤٧/١.

(٢) وربما قيل له طلحة الطلحات أيضاً. انظر المعارف: ٢٢٨، وطبقات ابن سعد: ١٥٢/٣.

(٣) شرح الكتاب: ١٢٨/٤.

فلا بُدُّ من لفظٍ إذا دُعِيَ به كان لإحرازِ^(١) تلكِ الفرصةِ بلا تَرَاحٍ وذلك هو العَلَمُ وإطلاقُ العَلَمِ لمثلِ هذهِ الفرصِ إنما يُفِيدُ إذا وَقَعَ بإزاءِ العاقلِ إطلاقه^(٢)، أمَّا إذا وَقَعَ في مقابلةِ غيره من الحيواناتِ والجماداتِ فلا تحصُلُ هذه الفرصُ كما لا تحصُلُ باسمِ الأجناسِ .

أمَّا بيانُ المقدمةِ الثانيةِ : - فلأنَّ الكنايةَ عن الشيءِ مما يُراعى فيه أحوالُ ذلك الشيءِ، ولذلك قلنا بأنَّ الكنايةَ إذا كانت عن اسمِ جنسٍ فلها لفظٌ وهو هَنٌّ، ومتى كانت عن عَلمٍ فلها لفظٌ وهو فُلانٌ^(٣)، كذلك متى كان الممكني عنه ذكراً أو أنثى فإنه يُفَرِّقُ بينهما في الكنايةِ، ومن ثَمَّ قال أصحابنا: لو قال: لفلانٍ عليّ كذا وكذا درهماً فعليه أحدٌ وعشرون درهماً. إذا ثبت هذا رَقِيتك إلى الغرضِ المطلوبِ فقلتُ: أعلامُ البهائمِ من حيثُ أنها أعلامٌ كُنِيَ عنها بما يُكَنَّى عن الأعلامِ ومن حيثُ أنَّ بها شوباً من الجنسيةِ، والأجناسُ بدونِ حرفِ التعريفِ نكراتٌ أدخلَ عليها اللامُ توفيراً على الشبهين حَظَّهُما. فإن سألْتَ: فكيف لم يلزمَ أعلامُ البهائمِ اللامُ كما لَزِمَتْ ها هنا؟ أجبتُ: الحاجةُ إلى إدخالِ اللامِ ها هنا أقوى من الحاجةِ إلى إدخالِ^(٤) اللامِ هناك، وهذا لأنَّ المتكلمَ ها هنا يرى العَلَمَ الحَقِيقِيَّ والمَجَازِيَّ صَدْمَةً واحدةً فيرى اثتِلَامَ العلمِ المَجَازِيَّ أما هُنَا فلا يرى.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَأَمَّا هُنَّ وَهِنَّ فَلِلْكَنَايَةِ^(٥) عَنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ» .

قال المشرِّحُ: هُنَّ بوزنِ أَخْ كنايةٌ عن الشيءِ من الأشياءِ، وأصلُه: هَنَوٌ، تقولُ: هذا هُنْكَ شَيْئُكَ، وَأَمَّا قولُه^(٦):

(١) في (ب) لا مكان .

(٢) في (ب) إطلاقها .

(٣) قوله: (وهو فلان) ساقط من (أ) مصحح على الهامش في (ب) .

(٤) في (ب) إدخالها هناك . . .

(٥) في (أ) فللكناية . . .

(٦) نسبة ابن عصفور في ضرائر الشعر: ورقة ١٨ إلى ابن قيس الرقيات، ونسبه ابن السيرافي إلى الأقبشر الأسدي في شرح أبيات الكتاب: ٣٩٠/٢، وانظر الخزانة: ٢٧٩/٢، ونسبه ابن الشجري في أماليه: ٣٧/٢ إلى الفرزدق وليس في ديوانه وهو من شواهد الكتاب: ٢٩٧/٢ =

وقد بدأ هُنَاكَ مِنَ المَثْرَرِ

فقد قَالَ سِيَّوِيهِ: إِنَّمَا سَكَّنَهُ ضَرُورَةً^(١).

= والخصائص: ٧٤/١، ٩٥/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور: ورقة ١٨، وشرح ألفية ابن مالك لأبي إسحاق الشاطبي: ٣٧/١.

(١) أشار الأعلام إلى أن تسكين النون في (هن) من أقيح الضرورات، وانظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ورقة ١١٦، ومختصره للواسطي: ورقة ٥٧، وشرح الكتاب للصفار: ١/ ورقة ٤٢. وشرح المفصل للأندلسي ١: ورقة ٨٥، وهذه الكتب من أوسع الكتب النحوية التي تحدثت عن ضرورة الشعر.

وقد أورد السيرافي في شرحه أن المبرد والزجاج خالفا سيويه ورويا البيت:

وقد بدأ ذلك من المثرر

وانظر الرد على المبرد والزجاج في المحتسب: ١١٠/١، ١١١ وشرح المفصل

للأندلسي: ١ ورقة ٤١، ٨٥ وضرائر الشعر: ورقة: ١٨.

[بَابُ الْمَعْرَبِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومن أصنافِ الاسمِ المعرَّبِ، الكلامُ في المعرَّبِ وإن كان خَلْقِيًّا من قَبْلِ اشتراكِ الاسمِ والفعلِ في الإعرابِ بأن يَقَعَ في القسمِ الرابعِ، إلا أنْ اعترضَ موجِبين صَوَّبَ إيرادَه في هذا القسمِ: أحدهما: أنْ حقَّ الإعرابُ للاسمِ في أصلِهِ، والفعلُ إنما تَطَفَّلَ عليه فيه، بسببِ (١) المضارعةِ.

والثاني: أنه لا بُدَّ من تقدُّمِ معرفةِ الإعرابِ للخائضِ في سائرِ الأبوابِ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: / سُمِّيَ الإِعْرَابُ إِعْرَابًا لِأَنَّ مَعْرَبَ الْكَلَامِ كَأَنَّهُ يَتَحَبَّبُ إِلَى السَّمْعِ بِإِفْهَامِ كَلَامِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ كَوْنَ كَلَامِهِ مَغْلَقًا غَيْرَ مَفْهُومٍ مِمَّا يُضْنِي السَّمْعَ وَيَنْفِرُهُ عَنْهُ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: امْرَأَةٌ عَرُوبٌ، إِذَا كَانَتْ مُتَحَبِّبَةً إِلَى زَوْجِهَا، أَوْ لِأَنَّ الإِعْرَابَ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَرُبْتُ مَعْدَةَ الْبَعِيرِ (٢) وَالْفَصِيلِ، إِذَا تَغَيَّرَتْ وَفَسَدَتْ، وَالتَّعْرِيبُ (٣) ظَاهِرٌ أَمَا عَلَى جِهَةِ التَّغْيِيرِ فَمِنْ وَجْهِينَ، أَحَدُهُمَا: - أَنَّهُمْ قَدْ فَسَّرُوا الإِعْرَابَ بِإِخْتِلَافِ الْآخَرِ لِإِخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ، وَذَلِكَ هُوَ التَّغْيِيرُ.

وَالثَّانِي: وَقَوْعُ الْبِنَاءِ فِي مَقَابِلَةِ الإِعْرَابِ، إِذِ الْبِنَاءُ يَدُلُّ عَلَى الثَّبَاتِ

(١) فِي (أ) فَقَطْ لِسَبَبِ.

(٢) فِي (ب) فَقَطْ.

(٣) فِي (أ) التَّعْرِيبِ.

واللّزوم ، وأصله من بناء الدار، أمّا من جهة الفساد، فلأنّه إزالة العَرَب الذي هو الفسادُ الهمزة فيه للسلب، كالإقسط، والإشكاء، وهما إزالة القسط والشكوى، وهذا لأنّ الكلام إذا لم يُعرب تَمَكَّن فيه فسَادٌ، بدليل أنّه إذا قيل: ما أحسنَ زيدٌ من غيرِ إعرابٍ اشتَبَه المعنى، واشتَبَاهُ المعنى فسَادٌ في الكلام، فأعرابه إزالةُ فساده، إلا أنك إذا رفعتَ زيداً فأحسنَ فعلٌ، وإذا جررته فأحسنَ اسمٌ، والكلامُ استفهامٌ، وإذا نصبته فأحسنَ مع ما تعجَّب. حقُّ الإعرابِ أن تَقَعَ الكلمةُ في المشتركِ لأنّه مما يشتركُ فيه الاسمُ والفعلُ، إلا أنّ حاجةَ الخائضِ في أبواب الإعرابِ إلى معرفة تفسيره قَدَمته، ألا ترى أنّا إذا تكلّمنا في المنصرفِ من الاسمِ وغيرِ المنصرفِ منه فقلنا: المنصرفُ من الاسمِ تامُّ الإعرابِ، وغيرُ المنصرفِ منه ناقِضه وأنت لا^(١) تعرفُ تفسيرَ الإعرابِ، فإنّك تقول: ما الإعرابُ؟ فهذا تقريرُ الوجهِ الثاني من الوجهين المتقدمين للإعرابِ. وأمّا الوجهُ الأوّلُ فباطلٌ وإنا نقدّم وجه^(٢) تصحيحه ثمّ نبيّن وجهَ بطلانه فنقول: الأصلُ في الإعرابِ هو الاسمُ، وذلك لأنّه مما تتوارَدُ عليه الأحوالُ المختلفةُ واللفظُ واحدٌ، أمّا أنها^(٣) تتوارَدُ عليه الأحوالُ المختلفةُ، فلأنّه يتوارَدُ عليه كونه فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه، وهذه أحوالٌ مختلفةٌ، وأمّا^(٤) كونُ اللفظِ واحداً^(٤) فظاهرٌ بخلافِ الفعلِ فإنّه لا أصالةَ له في الإعرابِ وهذا لأنّ الفعلَ مما لا تتوارَدُ عليه الأحوالُ المختلفةُ، لأنّها لو توارَدتْ عليه فإمّا أن تكونَ هذه الأحوالُ التي ذكرناها في طريقِ^(٥) الاسمِ أو لا تكونُ، ولا وجهٌ إلى أن تكونَ لأنّ ورودَ هذه الأحوالِ على الفعلِ مستحيلٌ. ولا وجهٌ إلى أن لا تكونَ، لأنّ تلكَ الأحوالُ لو لم تكنَ هذه، فإمّا أن تكونَ كونه ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، أو شيئاً آخر، لا وجه^(٦) إلى أن

(١) في (ب) لما.

(٢) في (ب) فقط.

(٣): في (ب) أنه.

(٤ - ٤) في (أ) لكن اللفظ واحد.

(٥) في (أ) طرف.

(٦ - ٦) في (أ) لا وجه إلى الثاني بقضية الأصل وهي مصححة على الهامش أيضاً.

تكون شيئاً آخر يقتضيه الأصل^(٦)، ولا^(١) وجه إلى أن تكون هذه، لأنه لا حاجة إلى إيراد الإعراب على الفعل من أجل بيان هذه الأحوال، إذ اختلاف صيغة الفعل نفي بيانها، ألا ترى أن للماضي صيغة، وللحال صيغة، وللمستقبل صيغة، وإنما أعرب المضارع من بين سائر الأفعال لمضارعتيه الاسم، ألا ترى أنه يقع موقعه، تقول: جاءني رجل يضرب، كما تقول: جاءني رجل ضارب، ومررت برجل يضرب كما تقول: مررت برجل ضارب. ورأيت رجلاً يضرب، كما تقول: رأيت رجلاً ضارباً. فإن سألت: فكما تقول: جاءني رجل يضرب، فكذلك تقول: جاءني رجل ضرب. أجب: لعلمهم يقولون المضارع أكثر مناسبة لاسم الفاعل من الماضي له. هذا^(٢) وجه^(٣) تصحيحه.

وأما وجه بطلانه، فلأن استيجاب المضارع الإعراب لكونه شبيهاً بالاسم يقتضي أن يكون إعراب المضارع مؤخراً عن إعراب الاسم، وإعراب المضارع غير مؤخر عن إعراب الاسم.

أما بيان المقدمة الأولى: فلأن الشيء متى استوجب بالمشابهة حكم شيء فلا بُد من أن يكون حكم ذلك الشيء مقدماً على حكم هذا المستوجب، وهذا بديهي.

[وأما^(٤) بيان المقدمة الثانية فلأن المضارع قد ظفر بإعرابه حالة الأفراد، والاسم لم يظفر به إلا حالة التركيب، وحالة التركيب مؤخر عن حالة الأفراد. بيان أن المضارع قد ظفر به حالة الأفراد، أن الواضع وضعه معرباً حين كان إفراد الكلم. وبيان أن الاسم لم يظفر به معرباً إلا حالة التركيب ظاهراً، وذلك لأن^(٥) الأسماء في الأصل وضعت عارية عن

(٦-٦) في (أ) لا وجه إلى الثاني بقضية الأصل وهي مصححة على الهامش أيضاً.

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (أ) وهذا.

(٣) في (ب).

(٤) ساقطة من (أ)، (ب).

(٥) في (ب) أن.

الإعراب، ألا ترى أنك إذا عَلِمْتَ صَبِيًّا أفرَادَ الأَسَامِي فَإِنَّكَ تَقُولُ وقت أوقات، حين أحيان، فلا تُعْرَبُهَا البَتَّةَ، لأنَّهُ لا تَرْكِيْبَ، وبيان أن حالة التركيب مؤخرَةٌ عن حالة الإفرادِ بديهي فهذه مسألةٌ صالحةٌ للمذهب^(١).

قال جازُ الله: «فصل/ والاسمُ المعربُ ما اختلفَ آخرُهُ باختلافِ العواملِ فيه لفظاً أو محلاً، بحركةٍ أو حرفٍ، فاختلفَ لفظاً بحركةٍ في كلِّ ما كانَ حرفٌ إعرابه صحيحاً أو جارياً مجراه، كقولك: جاءَ الرجلُ، ورأيتُ الرجلَ، ومررتُ بالرجلِ، واختلفَ لفظاً بحرفٍ في ثلاثةِ مواضعٍ، في الأسماءِ الستةِ مضافةً، وذلك: جاءني أبوه وأخوه وحموه وهنوه وفوه وذومال، ورأيتُ أباه ومررتُ بأبيه وكذلك الباقية. وفي كِلا مضافاً إلى مضمِرٍ، تقول: جاءني كلاهما، ورأيتُ^(٢) كليهما، ومررتُ بكليهما، وفي التثنيةِ والجمعِ على حدِّها تقول: جاءني مُسلمانِ ومُسلمونَ، ورأيتُ مُسلمينِ ومُسلمينَ ومررتُ بمُسلمينِ ومُسلمينَ، واختلفَ مَحَلًّا في نحو العَصَا وسُعدى والقَاضِي في حالتَي الجَرِّ والرَّفْعِ، وهو في النُّصبِ كالضَّارِبِ.

قال المشرِّحُ: الأحماءُ قرابةُ الزَّوجِ مثل أبيه وأخيه. وعن عُمر^(٣): «لا يَدْخُلَنَّ رجلٌ على امرأةٍ وإن قيلَ حَمَواها أَلَا حَمَواها الموتُ».

الإعرابُ على نوعين: بالحركاتِ وبالحروفِ، ثم الإعرابُ بالحركاتِ على ضربين ظاهرٌ ومقدَّرٌ. فالظاهرُ في موضعين، في كلِّ ما كانَ حرفٌ إعرابه صحيحاً، كزيدٍ ورجلٍ أو جارياً مجرى الصَّحيحِ، وهو أن يكونَ حرفٌ إعرابه عِلَّةً ساكناً ما قبله كظبيٍّ ودليوٍ. والمقدَّرُ في موضعين أيضاً، في كلِّ ما كان في آخره حرفٌ مقصورٌ، كالعَصَا وسُعدى، أو ياءٌ مكسوراً ما قبلها،

(١) نقل العلوِّي في شرحه ما قاله الخوارزمي هنا، ثم عقب عليه بقوله: هذا ملخص كلامه في تقرير هذه المقابلة، مع تهذيب منا لكلامه، وتأييد له لم يذكره. والاعتراض على كلامه هو أنا نقول: إن العقد والتركيب ليسا مقتضيين للإعراب كما زعم، وإنما المقتضى له الإسمية، وهما شرطان، فكان حقيقته حصول الإعراب واقفةً على أمرين، أحدهما: المقتضى وهو الإسمية وثانيهما الشرط وهو: العقد والتركيب... إلى آخر ما قاله وفيه طول.

(٢) في (أ) فقط ومررت بكليهما، ورأيت كليهما...

(٣) الحديث في النهاية: ٤٤٨/٤.

كالقاضي والغازي. في حالتي الرفع والجَرِّ، وهذا لأنَّ وُرُودَ الحركتين في مثل هذه الياءِ مستثقل. فإن سألْت: ما بالهم عدواً مثل العَصا وسُعدى في المعربات ولم يُعدوا المبنيَّ فيها، مع أنَّ الإعرابَ في كلِّ واحدٍ من الموضوعين^(١) (٢) ممتنعٌ وغير^(٢) موجودٍ من حيث الظاهرُ ومتدَّرٌ من حيث المعنى؟ أجبْتُ: هذا النوع من المعربِ لا يخلو من أن يلحقه التنوين أو لا يلحقه، فإن لحقه ظهر الفرق بينه وبين المبني، لأنَّ (٣-المبني-٣) كما لا يَمَسُّه الإعراب لا يلحقه التنوين أيضاً، وإن لم يلحقه فالفرق بينه وبين المبني ظاهر، لأنَّ المبنيُّ هو الذي امتنعَ إعرابه لمناسبة الحرفِ، أو مع مجاورته له، ولا كذلك هذا النوعُ من المعربِ، فإنه حيثُ امتنعَ فيه الإعرابُ امتنعَ لاستثقاله على أحدهما، وامتناعه على الآخر.

وأما الإعرابُ بالحرفِ ففي أربعة مواضع.

أحدهما: - الأسماءُ الخمسة وهي أبوه وأخوه وحموه وفوه وذومال، وإنما كان إعرابُ هذه الأسماء الخمسة بالحرفِ، لحرفِ مبنيٍّ على أربعِ مقدمات.

الأولى: - أن الاسمَ يجبُ أن يكونَ أقلَّ من ثلاثةِ أحرفٍ، حتى يكونَ إعرابه بالحرفِ بمنزلةِ التعويضِ.

الثانية^(٤): - أنه يجبُ أن يكونَ الساقطُ من ذلك الاسمِ هو اللامُ، حتى يكونَ التعويضُ إذاً واقعاً موقعه.

الثالثة^(٥): - أنه يجبُ أن تكونَ اللامُ الساقطةُ واواً، حتى يكونَ انقلابُها إلى الألفِ أو إلى^(٦) الياءِ أخفَّ.

(١) في (ب) فقط.

(٢-٢) في (أ) فقط.

(٣-٣) في (ب) فقط.

(٤) في (أ) كتب سهواً الثالث.

(٥) في (أ) الثالث.

(٦) في (أ) فقط.

الرابعة: يجب أن لا يكونَ لذلك الاسم اسمٌ غيرُ ساقطٍ منه اللامُ، ويكونَ إعرابه بالحركة كالغد، فإنه يقالُ في معناه غَدُو، وإعرابه كما تراه بالحركة، لأنه إذا كانَ له مثلُ ذلك الاسمِ فقد وَقَعَ الغُنْيَةُ عن إعرابِ هذا بالحرفِ. فإن سألْتَ: ما بالكِ جَعَلْتَ هذه الأسماءَ خمسةً، وهي باتفاقِ النحويين ستةً، معدودةٌ فيها هنوه؟ أجبتُ: الهنُّ ليس من هذه الأسماءِ تقولُ هذا هُنْكَ أي شَيْؤُكَ، كذا هو في الصَّحاحِ^(١)، وفي شعرِ أبي الطَّيِّبِ^(٢):

إذا كَسَبَ الإنسانُ من هُنِّ عَرِسِهِ

ومن أبياتِ الكتابِ^(٣):

وقد بَدَأَ هُنْكَ مِنَ المِثْرِ

وفي الحديثِ^(٤): «فأعضوه بهنِ أبيه ولا تَكْنُوا» وفي المثلِ^(٥): (من يَظُلُّ هُنَّ أبيه يَنْتَظِقُ به) أي يتقوَّ بإخوته، وهذا كما قال^(٦):

ولو شاءَ رَبِّي كانَ أيرُ أيبِكُمُ طويلاً كأيرِ الحارثِ بنِ سدوس

وسدوسُ: هو ابنُ دَهبلِ بنِ شيبان، وكان للحارثِ أَحَدَ وعشرين ذكراً^(٧).

(١) الصَّحاح: ٢٥٣٦/٦ (هنو) وما بعد بيت المتني - إلى بيت امرئ القيس من الصحاح أيضاً وعن التخمير في المقاليد: ٤٤/١.

(٢) هو من قصيدة يهجو بها وردان بن ربيعة الطائي وقد كان أفسد عليه غلماناه عند منصرفه من مصر وأولها:

لحا الله ورداناً وأما أنت به له كسب خنزير وخرطوم ثعلب
فما كان فيه الغدر إلا دلالة علي أنه فيه من الأم والأب
إذا كسب الإنسان من هن عرسه فيا لؤم إنسان ويا لؤم مكسب
الديوان بشرح العكبري: ٢١٩/١.

(٣) تقدم ذكره.

(٤) مسند الإمام أحمد: ١٣٦/٥.

(٥) من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ثمار القلوب: ١٤٣، وجمهرة الأمثال: ٢٥٤/٢، والمستقصى: ٣٦٣/٢.

(٦) اللسان (أير) ٣٦/٤، والمضاف والمنسوب للثعالبي: ١٤٣ دون نسبة فيهما.

(٧) روى الثعالبي ذلك عن الأصمعي.

وإنما غَرَّهم قولُ امرئِ القيسِ (١):

وقد رَابني قولُها يا هَناهُ ويحكِ أَلحقتِ شَراً بِشَرِّ (٢)

الموضعُ (٣) الثاني، التَّشْبِيهُ: تقولُ جاءني مُسلمانِ، ورأيتُ مُسلمينِ ومررتُ بِمُسلمينِ.

الموضعُ الثالثُ: الجَمْعُ على حَدِّ التَّشْبِيهِ، وهو جَمْعُ السَّلامَةِ بالواو والنون وبالياء والنون تقول: جاءني مُسلمونَ، ورأيتُ مسلمينَ، ومررتُ بمسلمينَ.

الموضعُ الرَّابِعُ: «كِلَا» إذا أُضِيفَ إلى المضمِرِ، أمَّا إذا أُضِيفَ إلى المُظهِرِ فلا يَكُونُ من هذا البابِ لأنَّهُ يَسْتَوِي فِيهِ الأحوالُ تقول: جاءني كلاهما، ورأيتُ كِلَيْهِمَا، ومررتُ بِكِلَيْهِمَا. وَفَرَّقَ بين الحالينِ فِيها، لأنَّهُ إذا أُضِيفَ إلى المُظهِرِ في التَّشْبِيهِ لا يَجري على المُشْتَى، ألا ترى أَنَّكَ لا تقولُ: جاءني الرجلانِ كِلَا الرجلينِ، ومررتُ بالرجلينِ كِلَا الرجلينِ، بخلافِ ما إذا أُضِيفَ إلى المضمِرِ فَإِنَّهُ حينئِذٍ يَجوزُ أن يَجري على المُشْتَى، والتَّأَكُّدُ يَقَعُ للمؤكِّدِ في تَشْبِيهِ.

(١) ديوانه: ١٦٠.

والبيت في تهذيب اللغة: ٤٣٨/٦، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٦١٢، واللسان:

(هزن) ٤٣٨/١٣.

والبيت من شواهد الجمل للزجاجي: ١٧٥ وانظر شروح أبياته، الحلل لابن السيد: ٦٨ ووشي الحلل لأبي جعفر الليلي: ٤٦، والفصول والجمل لابن هشام اللخمي: ١٥٤، ١٥٥، وشرح أبيات الجمل لابن سيده: ٣٣، وشرحها للأعلم الششمري: ٤٧ وانظر أمالي ابن الشجري: ١٠١/٢، والمنصف: ١٣٩/٣، وشرح الأشموني: ٣٣٤/٤.

(٢) في (أ) الموضع المشترك.

(٣) تقدمت كلمة (الموضع) على كلمة المشترك في نسخة (أ).

[بَابُ الْمُنْوَعِ مِنَ الصَّرْفِ (*)]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فصل؛ والاسمُ المعربُ على نوعين، نوعٌ يستوفي حركاتِ الإعرابِ والتَّنوينِ كزيدٍ ورجلٍ ويسمى المنصرف، ونوعٌ يُخْتَزَلُ عنه الجَرُّ والتَّنوينُ لِشِبهِ الفِعْلِ وَيُحَرِّكُ بِالْفَتْحِ فِي مَوْضِعِ الجَرِّ كَأَحْمَدَ وَمِرْوَانَ إِلَّا إِذَا أَضِيفَ أَوْ دَخَلَهُ لَامُ التَّعْرِيفِ، وَيُسَمَّى غَيْرَ الْمُنْصَرِفِ وَاسْمُ الْمُتَمَكِّنِ يَجْمَعُهُمَا، وَقَدْ يُقَالُ لِلْمُنْصَرِفِ الْأَمَكْنُ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: اعْلَمْ أَنَّ كَلَامَ النَّحْوِيِّينَ فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مُخَبَّطٌ^(١)، وَأَنَا أُورِدُ أَوَّلًا تَحْقِيقَ قَاعِدَةِ ذَلِكَ الْبَابِ^(٢)، لِأَتِمَّكَنَ بِهِ مِنْ تَخْرِيجِ الْمَسَائِلِ، ثُمَّ أَفَسَّرُ كَلَامَ الشَّيْخِ فَأَقُولُ: مَدَارُ الْأَمْرِ فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرِفُ عَلَى حَرْفَيْنِ، عَلَى الْحِكَايَةِ، وَعَلَى التَّرْكِيبِ أَمَّا الْحِكَايَةُ فَفِي مَوْضِعَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا فِيهِ وَزْنُ الْفِعْلِ مَعَ الْوَصْفِ، نَحْوِ رَجُلٌ أَعْلَمُ وَأَجْهَلُ، وَالثَّانِي:

* انظر هذا المبحث مفصلاً تفصيلاً أكثر في شرح الأندلسي: ١ / ورقة ٥٤ - ٩٥ والتعليقة على المقرب للإمام بهاء الدين بن النحاس ورقة ٩٥ - ١١١. وما ورد في التعليقة هو نص كلام ابن عمرون شارح المفصل. وقد اعترض الأندلسي وشيخه العكبري على تعريف الزمخشري الممنوع من الصرف وقالوا: إن المعروف بالحروف كالأسماء الخمسة والمثنى والجمع لا يدخل تحت حده قال الأندلسي: وقال شيخنا أبو البقاء ينبغي أن يحمل قوله المعرب على المعرب بالحركات لفظاً أو تقديراً، أو هو بعض أقسام المعرب ليخرج عند المعرب بالحروف... شرح الأندلسي ١ / ورقة ٥٤.

(١) بعد مختلط في (ب) ومخلط.

(٢) في (أ).

ما فيه وزنُ الفعلِ مع العَلَمِيَّةِ، نحو يزيدُ ويشكرُ وامتناعُ الصرفِ في هذين الموضوعين^(١) بطريق الحكايةِ الفِعْلِيَّةِ^(٢).

بيانُ ذلك أن إطلاقَ هذه الألفاظِ في هذين الموضوعين في الأصلِ إطلاقُ الأفعالِ على الشيءِ ثُمَّ كَثُرَ حتى فارقتها الفِعْلِيَّةُ إمَّا إلى الوصفِيَّةِ وإمَّا إلى العَلَمِيَّةِ، وما فيها من امتناعِ الصَّرفِ حكايةً فعليَّةً كما في يزيدُ من قوله^(٣):

نَبَّتُ أحوالي بِنِي يَزِيدُ

وقوله^(٤):

(١) في (ب).

(٢) قال العلوي في شرحه: للنحاة في تقرير العلة في منع الصرف مسلكان. المسلك الأول: وهو الذي عليه جماهير النحاة كالخليل وسيبويه والأخفش والسِّيرافي والمبرد وغيرهم من نحاة البصرة، والأحمر والكسائي والفرّاء وغيرهم من نحاة الكوفة واختاره الزمخشري، وقرره ابن الحاجب وغيرهما من المتأخرين أن الاسم إنما امتنع صرفه لمشابهته للفعل... والمسلك الثاني: ذكره الخوارزمي، وحاصل كلامه هو أن مدار الأمر في ما لا ينصرف على حرفين على الحكاية وعلى التركيب... وأورد كلام الخوارزمي ثم قال: فهذا ملخص كلامه في تقرير هذا المسلك بعد حذف أكثر فضلاته. والاعتراض على هذه القاعدة التي قررها نوره على حسب ما ذكر من تنزيلها على حرفين الحكاية والتركيب، فأما الحكاية فهي فاسدة، لأن الحكاية لا يخلو حالها من أن تكون حكاية للجملة في الفعل مع فاعله، أو تكون حكاية للمفرد في الفعل دون فاعله، فإن كانت حكاية للجملة فليس من هذا الباب في شيء... وإن كانت حكاية للمفرد فهو فاسد لأمرين...

ثم قال: وأما التركيب فهو فاسد أيضاً، لأننا نقول ما تريد بالتركيب الذي زعمت كونه مؤثراً في منعه الصرف فإن أردت به أنه متى كان في الاسم علتان فرعيتان من العلل التي ذكرناها امتنع منه الجر والتنوين فهذا جيد لكنه هو مقصود النحاة من غير زيادة. وإن أردت أنه لا بد من حصول هاتين علتين خلا أن النحاة سموها تشبيهاً فليس من الشبه في شيء إنما إسمية تركيباً إذ لا شبه بينه وبين الفعل، فهذا مطلب سهل وخلاف في عبارة. فقد عرفت بما أوردناه ضعف ما ذكره الخوارزمي في تقرير هذه العبارة وأنه قد ظن أنه قد أتى بخلاف ما أتى به النحاة وقد قام فما وقع، وأرعد وأبرق وما أسال ولا أمطر...

(٣) تقدم ذكره.

(٤) البيت لسحيم بن وثيل الرِّياحي.

والبيت من جملة أبيات الأصمعيات، وهي القصيدة الأولى في المجموع. وهو من أبيات كتاب سيبويه: ٧/١، وسيذكره الزمخشري في المفصل، في باب الصفة فانظر تخريجها هناك إن شاء الله.

أنا ابنُ جَلا وطلاعِ الثنايا

فإن سألت: ما بالِ الفعليةِ قد فارقت في (١) أحدِ الموضعين إلى الوصفية، وفي الموضعِ الثاني إلى العلمية؟ أجبت: لأنه لم يكن في أحدِ الموضعين موصوفٌ مذكورٌ فصارَ بالغلبةِ (٢) علماً، وفي الموضعِ الثاني موصوفٌ مذكورٌ فصارَ بالغلبةِ (٢) وصفاً (٣)، وهذا أصلها، ثم أدارَ الواضعُ الحكايةَ الفعليةَ على وزنِ الفعلِ إمّا مع الوصفِ، وإمّا مع العلميةِ فأما (٤) نحو أفكَلٍ وأيدعٍ فإنه ليسَ في الأصلِ فعلاً، ولم يُوجد فيه إحدى الخُلتين ولو سميتَ بنرجسٍ وذَهَبَ منعتُهُ الصَّرفُ، لأنَّ هذا الوزنَ من أوزانِ الفعلِ بخلافِ نَهشلٍ، لأنه بمنزلةِ جَعْفِرٍ.

وأما (٥) التركيبُ فعلى نوعين: نوعٌ يتضمَّنُ الشرطُ الثاني منه معنى الحرفِ، نحو هو جاري بيتَ بيتَ، أي بيتاً لبيتِ، أو بيتاً إلى بيتِ (٦)، وخمسةَ عشرَ، أي خمسةَ وعشرةً ولا مدخلَ لهذا النوعِ من التركيبِ في بابِ ما لا ينصرفُ. ونوعٌ لم يتضمَّنِ الشرطُ الثاني منه معنى الحرفِ نحو بَعَلْبِكَ وحَضرموتَ، وهذا النوعُ من التركيبِ هو المعترَّبُ في بابِ ما لا ينصرفُ، وهو أنواعٌ كنحو (٧) ما ذكرناه من بَعَلْبِكَ وحَضرموتَ.

وثانيهما (٨): تركيبُ الزيادةِ نحو الألفِ والنونِ المضارعَتينِ لألفِ التانيثِ في سكرانِ وعثمانِ (٨) والمضارعةِ في اللغةِ هي المشابهةُ ولذلك سُمي الصُّرْعُ صُرْعاً لأنه يشابهُ صاحبه. والمُراد (٩) بألفِ التانيثِ في إحدى الوجهتينِ هي

(١) زيادة من (ب) فقط.

(٢) في (ب) كتب فوق بالغلبة بالعلمية في الموضعين.

(٣) في (أ) فقط.

(٤) في (ب) وأما.

(٥) في (أ) فأما.

(٦) ساقط من (ب) وانظر توجيه اللمع: ورقة ١٣٣.

(٧) في (ب) نحو.

(٨ - ٨) ما بين القوسين ساقط من (أ).

(٩) من قوله: - والمراد بألف... إلى آخر النص في شرح الأندلسي: ١ / ورقة ٧٥.

الممدودة لأنَّ الهمزة في الألف الممدودة منقلبة عن ألف التانيث إذا هما ألفان، ووجه المشابهة بينهما هنا (١) أنَّ الألف والنون للتذكير^(١)، كما أنَّ الألفين هناك للتانيث، والذي يشهد لقيام الشبه بينهما أنَّ سكران يُكسر على سُكاري، كما أنَّ صحراء تُكسر على صحاري، وإنما يكونان للتذكير أن لو كانتا مزيدتين غير مُلتحق بهما تاء التانيث، لأنَّهما لو لم تكونا مزيدتين لما كان لهما دلالةً فضلاً من أن تكون لهما دلالةً على التذكير، وكذلك لو التحق بهما تاء التانيث لما كانتا للتذكير، لاستحالة أن يكون الشيء مذكراً ومؤنثاً في حالة واحدة ولذلك قالوا بأنَّ حسان إن أخذته من الحُسن فهو منصرفٌ، وكذلك عُريان منصرف لأنه يُقال في مؤنثه عُريانة.

وثالثها: تركيب التانيث، والتانيث^(٢) على ضربين بالتاء، وبغير^(٣) تاء، والذي بالتاء إما مظهرٌ وإما مقدرٌ فالمظهر كما في عائشة وفاطمة، والمقدر في كلِّ ما لا يظهر فيه علامة التانيث، والذي بغير التاء يكون بالألف، والألف على ضربين مقصورة وممدودة. أما التانيث بالتاء فإنه لا يعتبر ما لم يستحکم بالعلمية، وذلك لأنه إذا استحك بالعلمية كان أشدَّ استلزماً للثقل، لأنه كلما جيء بالشطر الأول منه لزم المجيء بالشطر الثاني أيضاً، بخلاف ما إذا لم يستحکم، وكذلك ما^(٤) تاء التانيث فيه^(٤) مقدره، لأنه بمنزلة ما ظهر فيه تاء التانيث وذلك نحو دعدو وسعاد، والذي يدلُّ على أن تاء التانيث فيه مقدره، إجماع النحويين على أنك لو سميت امرأة بحجرٍ أو حملٍ أو جبلٍ ثم صغرت

(١ - ١) في (ب) أن الألف والنون هما للمذكر وأما الأندلسي فيبدو أنه قد تصرف بالعبارة فاختصر النص اختصاراً ظاهراً.

(٢) من قوله: والتانيث على ضربين... إلى قوله... فكذلك ها هنا. نقله الأندلسي في شرحه: ١/ ورقة ٦٣. وعقب عليه بقوله: قلت قوله: تركيب التانيث إما أن يعني به اجتماع العلمية مع التانيث على اللفظ، أو أمراً آخر، فإن عني به أمراً آخر انبغى أن يبينه ويفيده حتى يمتاز مذهبه عن مذهب الجماعة، وإنما لا نفهم من تركيب التانيث والعلمية إلا اجتماعهما في الاسم وإن عني بهما ما أرادته الجماعة فأية فائدة في تغيير العبارة ومخالفة الجماعة في اللفظ لا في المعنى.

(٣) (أ) بغير هاء.

(٤ - ٤) في (ب) ما فيه..

فإنه تعود في التصغير التاء بخلاف نحو حائض وطاقق، فإنه وإن كان تاءً التانيث فيه مقدرة فإنه منصرف لأنه بمنزلة مانعة وضاربة فكما أن العلمية هناك شرط فكذلك ها هنا. أما ما فيه ألف التانيث فهو غير منصرف لاستحكام التركيب فيه بدون العلمية / لأن مبنى الألف على عدم المفارقة، [أ/١١]

بخلاف البناء.

ورابعها: تركيب الجمع وهو كل جمع بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، ووجه^(١) التركيب فيه أنه بمنزلة جمعين، تقول: رهط^(٢) وأرهط وأراهط، وعرب وأعراب وأعاريب^(٣) ولذلك سمي الجمع الأقصى ثم أدار الواضع حكم امتناع الصرف على هذا الوزن، وهو^(٤): كل اسم أوله مفتوح، وبعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، ولذلك منعوا حُضاجر للضبع الصرف، وكذلك لو سميت ببختي^(٥) فإنه لا ينصرف، وذلك لتسهيل الأمر على المتكلم.

وخامسها: تركيب العلمية وهو^(٥) التركيب الذي في نحو فعل، الأسماء الواردة على هذا الوزن أجناس نحو زُفر وحطم. أعلام هي على ضربين: منقولة عن أسماء الأجناس كما لو سميت بزفر وحطم، وغير منقولة كعمر،

(١) النص في شرح الأندلسي: ١ / ورقة ٧٠.

(٢ - ٣) في (أ) رهط وأراهط، وعرب وأعراب وأعاريب. وما أثبت من (ب) وهو كذلك في النص المنقول عن التخميم في شرح الأندلسي.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) البختي: هو جمع بخت والبخت الإبل الخراسانية تنتج من إبل عربية يقال جمل بختي، وناقة بختية أعجمي دخيل عربته العرب ذكر الجواليقي في المعرب والخفاجي في شفاء الغليل وغيرهما من أصحاب المعربات. وزعم ابن دريد أن البختي عربي صحيح وأنشد لابن قيس الرقيات في مدح مصعب بن الزبير: -

إن يعش مصعب فلنا بخير قد أتانا من عيشنا ما نرجي
يهب الألف والخيوّل ويسقي لبن البخت في قصاع الخلتج
وانظر: تهذيب اللغة: ٣١٢/٧، واللسان: ٩/٢ (بخت).

(٥) شرح الأندلسي: ١ / ورقة ٦٦، ٦٧، وقد نقل النص كاملاً من قوله: سادسها تركيب العلمية... إلى قوله وسابعها... مع حذف قليل جداً لبعض عبارات النص يقول بعدها: ثم قال:...

فالضربان الأولان منصرفان، والضرب^(١) الثالث غير منصرف. فنقول: هذا الضرب إنما مُنِعَ الصرف لوجود التركيب فيه تقديراً، لأنه في قوة علمين، وهذا لأن الواضع قد قصد تسميته بعامراً أولاً، إلا أن عامراً لما كان من الأجناس خاف الواضع التباسه فعدّل به عن تلك الصيغة إلى هذه لأن عمر غير موجود في الأجناس فكأنه قد سمّاه أولاً عامراً ثم عمراً ثانياً بخلاف اسم الجنس فإنه ليس بعلم فضلاً من أن يكون في قوة علمين، وبخلاف المنقول عن اسم الجنس فإنه لا يصح أن يقال إن الواضع قصد تسميته ناغراً وزافراً^(٢) وحاطم. اسمي فاعل من نغرت القدر إذا غلت، ومن حطم السن إذا كسرها إلا أنه قد عدل بهما عن فاعل إلى فعل إذ لو كان العدول لهذا المعنى لما عدل بهما إلى ما عدل بهما إليه، لأن المعدول كما هو مظنة الالتباس فكذلك المعدول إليه.

تخمير: أجمع النحويون عن آخرهم على أن عمرو زفر غير منصرفين وهذا إجماع باطل، فإن عمر وإن كان غير منصرف فليس زفر بمثابة، ألا ترى أن زفر علماً منقولاً عن الزفر بمعنى السيد، سمي بذلك لأنه يزدفر بالأموال في الحملات مطيقاً لها، أنشد الجوهري في (الصحاح)^(٣) والإمام عبد القاهر في (أسرار البلاغة)^(٤) لأعشى باهلة^(٥):

يَأْبَى الظَّلَامَةَ مِنْهُ النَّوْفَلُ الزَّفْرُ^(٦)

وقد اتفقوا على أن ما كان من الأعلام على هذا الوزن وهو منقول فإنه

(١) في (أ) فقط.

(٢) ساقط من (ب) ومن نص الأندلسي الذي نقله من هذا الكتاب وتقدم حاطم على ناغراً في نص الأندلسي.

(٣) الصحاح: ٦٧١/٢ (زفر).

(٤) أسرار البلاغة: ص ٣١٠.

(٥) هو عامر بن الحارث بن رباح الباهلي، يكنى أبا قحطان. جاهلي أخباره في طبقات الشعراء ١٦٩، واللآلي للبيكري: ٧٥، والخزانة: ٨٩/١.

(٦) صدر البيت:

منصرفٌ قال الشيخ أبو عليّ الفارسيّ^(١): لو سَمَّيتَ بزُفَرٍ^(٢) وبنُغَرٍ وُحَطَمَ وجُعِلَ^(٣) فإنه مُنصرفٌ مَعرفةً ونِكِرَةً. فإن سَألتَ في هذه المسأَلَةِ توارَدَ إجماعان، أحدهما: إجماعهم على أن زُفَرَ غيرُ مُنصرفٍ، والثاني: إجماعُهُم على أن كلَّ^(٤) ما كانَ على هذا الوزنِ وهو عَلمٌ منقولٌ فإنه منصرفٌ، فلمَ جعلتَ هذا الإجماعَ بالبطلانِ أولى من ذلك الإجماع؟ أجبتُ: لأنَّ الإجماعَ ها هنا إجماعٌ على شيءٍ عدديٍّ، والإجماعُ هناك إجماعٌ^(٥) على شيءٍ تقريريٍّ^(٥)، وإبطالُ الإجماعِ على شيءٍ عدديٍّ أولى من الإجماعِ على شيءٍ تقريريٍّ لأنَّ السَّهوَ في العدديَّاتِ أحرى^(٦) منه في التَّقريريَّاتِ، ولأنَّه لو بَطَلَ هذا الإجماعُ لم يبطلْ إلَّا حَكْمٌ في^(٧) صورةٍ واحدةٍ ولا كذلك ثمَّ. فبعد ذلك لو أصبَتْ زُفَرَ غيرَ منصرفٍ لا يخلو ذلك^(٨)

أخو زَعَائِبِ يُعطيها وَيَسألُها

وهو من قصيدة كاملة في ديوان شعره: ١٦٧، وجمهرة أشعار العرب: ١٣٦، والأصمعيات: ٩٠، والخزاعة: ٨٩/١، مع شرحها. قالها في رثاء أخيه لأمه المُنتشر بن وهب الباهلي. وكان قد قتل في سفره إلى حجّ (ذي الخلصة) وهو صنم كانوا يعبدونه. وأمّا الشاهد فتجده في الإيضاح: ١١٤ (هامش) والمبهج: ٢٠، ٤٩، والمسائل الشيرازيات: ورقة ٧٦، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ١٣٢، وشرح الرضى: ٢٤/١، وأمالي المرتضى: ٢٤/٢... وغيرها.

(١) أبو عليّ الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. من أشهر علماء النحو واللغة في زمنه من طبقة الرّماني وأبي سعيد السيرافي أخذ عن أبي بكر بن السراج وطبقته وأبيه تلاميذه أبو الفتح بن جنى وابن أخته وأبو طالب العبدي. وله مؤلفات جليلة مشهورة أغلبها وصلنا منها الإيضاح والحجة في القراءات، وتعليقه على كتاب سيبويه... ترجمته في إنباه الرواة: ٢٧٣/١، بغية: ٤٩٦/١، ونزهة الألباء: ٣١٠ والنص في الإيضاح: ٢٠٣، وشرحه لعبد القاهر الجرجاني: ١/ ورقة: ١٨٩.

(٢ - ٢) في (ب) بنغر وجعل وحطم.

(٣) في (ب).

(٤) في (أ).

(٥) في (أ) تقريري.

(٦) في (ب) أولى.

(٧) في (أ).

(٨) من (أ) فقط.

من أن يكون في الشعر، أو خارج الشعر، فإن كان خارج الشعر لم أقبله، وقلت: هذه روايتك ورواية أخوتك، وإن كان في الشعر حملته على مذهب الكوفيين، لأن من مذهبهم أن الاسم يمنع الصرف بالعلمية المجردة^(١).

وسادسها: تركيب العجمة: اعلم أن الأعجمي من الأسماء لا يمنع الصرف إلا إذا كانت العجمة فيه والعلمية توأمين، أما إذا كانت العلمية طارئة على العجمة فإنه البتة لا يمتنع الصرف، بدليل أنك لو^(٢) سميت بالهجام والفرند فالاسم لا محالة منصرف وإنما منع مثل ذلك الأعجمي الصرف لوجود التركيب فيه تقديراً وهو ضم العلم العربي إلى العلم العجمي، وهذا لأن الأعلام متى نقلت عن لغة إلى لغة وجب^(٣) حكايتها كما هي^(٣) من غير تغيير ولا تبديل، وكذلك ما نقلوا جنساً من الأعجمية إلى العربية إلا وقد تصرفوا فيه.

وسابعها: تركيب التكرير نحو آحاد وموحد وثناء ومثنى وهلم جرا على

(١) عقب الأندلسي في شرحه: ٦١/١ على ما قاله الخوارزمي هنا بقوله: الأولى بعد تسليم ما قاله ونقله أن يحمل على زفر العلم غير الموجود في النكرات وأنه مشارك له في اللفظ والتوافق في الألفاظ كثير من ذلك إسحاق يعقوب وغير ذلك.

وإنما قلنا: إن هذا الاحتمال أولى لأن فيه جمعاً بين الدليلين، ولو ذهبنا إلى ما قاله لزم تخطئة أحد الإجماعين، ولا يلزم ما ذكرنا سوى اتفاق اللفظين، وهو وإن كان بعيداً قليلاً لكنه قد ترجح بإجماع الجماعة على منع صرفه، هذا إذا ثبت ما قاله من وجود زفر في النكرات، وإلا فنقابه بمثل ما قابل ونقول له: هذه روايتك ورواية إخوانك.

وقال العلوي في شرحه: ٤٤/١: واعلم أن الخوارزمي قد أورد كلاماً على النحاة وطول فيه أنفاسه ونحن نحكيه بألفاظه ونظهر أنه ليس وراءه كثير فائدة قال: . . . وأورد نص كلام الخوارزمي هنا ثم قال: هذه ألفاظه واعلم أن كلامه ها هنا قليل الجدوى كثير الدعوى، وبيانه أنا وإنما قضينا بترك الصرف في مثل هذه الأعلام المنقولة على هذا البناء لما وجدناها غير منصرفة في كلام العرب فلم يكن لنا بد من تمحل هذه العلة، لأننا لو لم نتمحلها لأدى إلى ارتكاب أحد محذورين إما صرفها وقد وردت غير منصرفة، وهذا محال، وإما ترك صرفها لعله واحدة وهذا محال أيضاً. . . وأطال في رده ثم قال في نهايته: وعند هذا الكلام يتحقق الناظر أن اعتراضه عليهم ليس له وقع ولا يتحصل منه مقصود بالتقرير الذي لخصناه وبالله التوفيق.

(٢) في (ب) إذا.

(٣ - ٣) في (ب) وجب كما هي حكايتها.

اتفاق النحويين إلى رُبَاع، وعند الزجاج خاصة إلى عَشَار^(١)، ثم الاسم إذا تَنَاقَلَ بالتركيب حُذِفَ عنه التَّنوين لأنه شيءٌ زائِدٌ على نفس الكلمة وَعُوَضَ من الجَرِّ الفَتْحُ لأنه أخفُّ فإن سَأَلت: كيف لم يعوَضَ عن الفتح الرَّفْعُ^(٢) لأنه أيضاً أخفُّ؟ أجبت: الرَّفْعُ من الشَّفَتَيْنِ والفتح من أَقْصَى الحَلْقِ، والجَرُّ من وَسَطِ الفَمِ، وَوَسَطُ الفَمِ إلى أَقْصَى الحَلْقِ أَقْرَبُ من الشَّفَتَيْنِ إِلَيْهِ، والجَارُ أَحَقُّ بِصِفَتِهِ. فهذا هو الكلامُ في مَنعِ الصَّرْفِ، وأما أن^(٣) الأسمَ لم يَجْرَ عِنْدَ وجودِ^(٤) اللّامِ والإضافة فيه^(٥) / فلأنَّ امتناعَ الصَّرْفِ على ما ذكرناه إما لوجودِ التَّركيبِ فيه، وإما^(٦) للحكاية الفعلية وأياً ما كان فإنه يُوجِبُ إنجرارَ الاسمِ عِنْدَ ورودِ أحدِ الشَّيْئَيْنِ عَلَيهِ، أما إذا كان امتناعُ الصَّرْفِ لوجودِ التَّركيبِ فيه^(٦) فلأنه عِنْدَ ورودِ أحدِ الشَّيْئَيْنِ يردُ عليه تَركيبٌ أقوى، فيقعُ ما كان فيه من التَّركيبِ في الطَّيِّ فلا يُؤَثِّرُ، وما حَصَلَ فيه من التَّركيبِ بورودِ أحدِ الشَّيْئَيْنِ عليه فهو على شرفِ المُفَارَقةِ فلا يُعْتَبَرُ به^(٧)، ومن ثمَّ قال أصحابنا^(٨) في رجلٍ باعَ دارَهُ فللجارِ فيها حَقُّ الشُّفْعَةِ دَفْعاً لضررِ الدخيلِ

(١) انظر كتاب الزجاج ما ينصرف وما لا ينصرف: ص ٤٤، قال: وإن عدلت أسماء العدد إلى العشرة كلها على هذا قياساً نحو عشار وتساع وخماس وسداس ولكن مثنى وموحد لم يجرء في مثل معشر تريد به عشار، وكذلك تسع تريد به تساع، إنما استعمل من هذا ما استعملت العرب.

(٢) في (ب) عن الرفع الفتح.

(٣) من هنا إلى قوله: والآن أفسر كلام الشيخ... نقله الأندلسي في شرحه: ٥٨/١، ٥٩.

(٤) في (ب) ورود.

(٥) في (ب) عليه.

(٦-٦) ما بين القوسين مصحح على هامش الأصل في (أ) إلا أنه لم يظهر في التصوير.

(٧) عقب الأندلسي في شرحه: ٥٩/١، على ما قاله الخوارزمي بقوله: قلت: أما قوله: يبطل بإسناد الفعل إليه فسهو، لأنه إذا أسند إليه الفعل استحق الرفع، فامتنع دخول الجر عليه، لا لشبه الفعل، بل لأنه ليس موضعه. وأما ما اختاره من التركيب والحكاية في امتناع الصرف فسيأتي الكلام عليه، ثم تعليقه جواز دخول الجر عند دخول أحد الشئيين يناقض بعضه بعضاً، لأنه قال: حصل التركيب المانع من الصرف في الطي فلا يؤثر، هذا جيد، ثم عاد فناقضه بقوله هو بدخول أحد الشئيين على شرف أن يعود فلا يعتبر، يعني التركيب الذي حصل عند دخول الإضافة أو اللام، وإذا لم يعتبر هذا اعتبر التركيب الأول، وقد قال إنه غير معتبر لوقوعه في الطي، فهذا تناقض كما ترى.

(٨) انظر المبسوط: ١٤/١٨٠.

فإذا رهنها أو باعها بيعاً جائزاً فليس له فيها حقُّ الشفعة، لأنه من الضررِ على شرفِ المفارقة، فلا يعتبر. وكذلك قلنا بأن صياقل غير منصرفٍ وصياقلة منصرفٌ فهذا تحقيقٌ ما عليه هذا^(١) الباب.

والآن أفسرُ كلامَ الشيخِ فأقول: يُخْتَزَلُ: أي يُقْتَطَعُ، والاختزالُ والافتطاعُ^(٢) بمعنى. قال النحويون: الأصلُ في الاسم أن يكونَ على الإعرابِ التَّامَ إلا أنه نَقَصَ إعرابه مَنعَ الصرفِ لِشَبِّهِه ينعقدُ بينه وبينَ الفعلِ، وهذا لأنَّ الفعلَ حيثُ مُنِعَ الجَرَّ والتنوينَ، مُنِعَهما لِثِقَلِهِ، والاسمُ إذا شابهَ الفعلَ منعَهما أيضاً لوجودِ عِلَّةِ المنعِ فيه حينئذٍ.

أما بيانُ المقدمةِ الأولى: فلأنَّ الفعلَ يَجْرِي فاعِلاً ومفعولاً، وذلك يدلُّ على ثِقَلِهِ، وامتناعِ الجَرِّ والتنوينِ فيه^(٣) مناسبٌ أن يكونَ بهذا الثقلِ.

أما بيانُ المقدمةِ الثانيةِ فلأنَّ الشَّبَهَ متى وَقَعَ بين الاسمِ وبين الفعلِ يَتَّاقَلُ فيُمنعُ الجَرَّ والتنوينَ عَمَلًا بالشَّبهِ. وهذه أشياءٌ ضَعِيفَةٌ تَتَفَرَّقُ هَبَاءً مُنْبِئًا بِرَائِحَةٍ مَطَالِبَةٍ وشبهه مُعَارَضَةٌ. فنقول: لم يَمْنَعِ الاسمُ الجَرَّ والتنوينَ إذا شابهَ الفعلَ، قوله: بأنه يَتَّاقَلُ، قلنا: لا نُسَلِّمُ، قوله: عَمَلًا بالشَّبهِ قلنا: لِمَ قُلْتَ بأنَّ هذا مما يُعْمَلُ به، وهذا لأنَّ ما من شيءٍ إلا وهو يُشَبَّهُ شيئاً ثم لا يُعْطَى حُكْمَهُ، ألا ترى أنَّ في الرجالِ من يُشَبَّهُ أباكُ ثم لا تَبْجُلُهُ تَبْجِيلَ أَبِيكَ. إنما الذي يُعْتَبَرُ به من الشَّبهِ أن يكونَ الشيءُ يُشَبَّهُ الشيءَ لا يَفوتُهُ إلا الصُّورَةُ، وذلك ما النَّافِيَةُ فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ بِمَعْنَى «ليس» وهو نَفْيُ الحَالِ أَعْمَلَتْ فِي المَذْهَبِ الحِجَازِيِّ عَمَلَهَا، ومثلُ المبتدأِ فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ بِمَعْنَى الفَاعِلِ أُعْطِيَ صُورَتَهُ وَهِيَ الرِّفْعُ، ومثلُ اسمِ الفَاعِلِ فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ بِمَعْنَى المُضَارِعِ أُعْمِلَ عَمَلَهُ، فحاصلُ المسأَلَةِ أَنَّ المَشْبَهَ^(٥) به في هذه الصُّورِ واحدٌ، لا يَفوتُهُ إلا

(١) في (ب) ذلك.

(٢) في (أ) الاختراع.

(٣) في (ب).

(٤) في (أ) شبه.

(٥) في (ب) فحاصل المسألة المشبه إلى المشبه به..

الصورة ولأنه لو كان امتناع الجرّ والتنوين في الفعل لثقله لما دخله الكسر، لأن الجرّ والكسر في الثقل بمنزلة، ولما دخله النون الخفيفة والثقيلة، لأنّ التنوين كما هو نون، فكلُّ (١) من التنوين أيضاً نون، وقالوا أيضاً إنما يُعاد الجرّ إلى غير المنصرف عند ورود اللام والإضافة عليه (٢) لأنه بورود أحدهما يستفحل الإسمية ويضعف معنى الفعل فيعود قابلاً للجرّ وهذه حجة سخيّة، ألا ترى أنه كما يستفحل بورود أحد الشئتين على (٣) الإسمية فكذلك بإسناد الفعل إليه، ودخول الجارّ عليه يستفحل فوجب أن يعود إليه الجرّ والتنوين.

قال جارُّ الله: «فصل؛ والاسم يُمنع الصّرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة أو تكرر واحد وهي العليّة والتأنيث اللّازم لفظاً أو معنى في نحو سعاد وطلحة، ووزن الفعل الذي يغلبه (٤) في نحو أفلّ فإنه أكثر منه في الاسم، أو يخصّه في نحو ضرب إن سمي به، والوصفيّة في نحو أحمر، والعدل عن صيغة إلى أخرى (٥) في نحو عمر وثلاث، وأن يكون جمعاً ليس على زنته واحد كمساجد ومصايح، إلا ما اعتلّ آخره نحو جوارٍ فإنه في الرفع والجرّ كقاضٍ، وفي النّص كضوارب وحضاجر وسراويل في التقدير جمع حضجر وسروالٍ، والتركيب في نحو معدي كرب وبعلبك، والعجمة في الأعلام خاصة، والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث في نحو سكران (٦) وعثمان».

قال المشرّح: تفسير التكرير عمل قليل يجيء في متن الكتاب، التأنيث اللّازم إنما يكون مع أحد الألفين نحو حبلَى وصحراء، أو مع العليّة

(١) في (ب) فكذلك التنوين أيضاً نون.

(٢) في (أ) إليه، وما أثبتته موافق لنص الأندلسي المنقول عن هذا الكتاب.

(٣) في (أ) عليه.

(٤) في (أ) فقط يغلب عليه.

(٥) في (ب) فقط إلى صيغة أخرى.

(٦) في (أ) فقط... وعمران وعثمان.

نحو عائشة وفاطمة، والتأنيث اللّازِمُ لفظاً نحو طلحة، والتأنيث اللّازِمُ معنًى نحو دَعْدُو وسُعاد، والتأنيثُ غيرُ اللّازِمِ لفظاً نحو: ضاربةٌ وقائلةٌ، والتأنيثُ غيرُ اللّازِمِ معنًى نحو: حائضٌ وطاقٌ.

ووزنُ الفعلِ على نوعين: غالبٌ ومختصٌّ فالغالبُ نحو: أفعلُ فإنه في الفعلِ أكثرُ منه في الاسمِ، وهذا لما ذكرناه من أنّ الأسماءَ الواردةَ على هذا الوزنِ ضربانِ أحدهما: - أن يكونَ فيه هذا الوزنُ مع الوصفِ والعلميةِ، وهذا الضربُ في الأصلِ فعلٌ والإسميةُ عارضةٌ فيه فلا تكونُ معتبرةً، وثانيها: - أن يكونَ فيه الوزنُ لا مع / الوصفِ ولا مع العلميةِ، وهذا الضربُ وإن كان اسماً محضاً إلا أنه قليلٌ. والمختصُّ في نحو ضَرَبَ إن سُمِّيَ به، لأنَّ هذا الوزنَ لا يكادُ يوجدُ في الأسماءِ. [١٢/أ]

الوصفُ عندَ النحويين من أسبابِ امتناعِ الصّرفِ وذلك في نحو أحمرٍ وسكرانٍ. العدلُ على نوعين: عدلٌ في الأعلامِ نحو: عُمرُ. فإنَّ أصله أن يكونَ عامراً، وعدلٌ في الأعدادِ نحوَ جاءني القومُ أحاداً وموحد وثني ومثني وثلاث ومثلث، وإنما كان معدولاً لأنَّ الأصلَ جاءني القومُ واحداً واحداً واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة. كلُّ جمعٍ بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أو سطرها ساكنٌ فهو غيرُ منصرفٍ، لأنَّ فيه شيئين: الجمعُ، ولزومُ الجمعِ، أمّا الجمعُ فظاهرٌ، وأمّا لزومُ الجمعِ فالمعنيُّ به أنه جمعٌ ليس على زنةٍ واحدٍ وأنه كذلك اللهم إلا إذا اعتلَّ آخره نحو جوارٍ فإنه ينونٌ في حالتي الرّفْعِ والجَرِّ. وهذا لأنَّ دخولَ التنوينِ فيه، وإن كان مخالفاً للأصلِ من حيث الظاهرُ فهو موافقٌ للأصلِ من حيث المعنى. بيانه أن التنوينَ حيثُ يُمنعُ دخوله على غيرِ المنصرفِ يمنعُ تحقيقاً، والتّحقيقُ ها هنا دخولُ التنوينِ عليه، فإنه وإن كان يُثقلُ الاسمَ^(١) من وجهٍ لكنّه يُخفِّفُ من وجهٍ لأنّه يُسقطُ منه الياءَ ضرورةً للقاءِ الساكنينِ. نظيرُ هذه المسألة ما إذا أمرَ السُّلطانُ رجلاً بقطعِ اليمنى من السارقِ فقطعَ منه اليسرى عمداً فلا ضمانَ عليه، لأنه وإن أتلفَ فقد أخلفَ

(١) في (أ) الاسمين.

كذلك دخول التنوين ها هنا فإن ثَقُلَ فقد خَفَّ (١). بخلاف حالة النَّصْب فإنه لا يَسْقُطُ فيها الياء من حيث أنه لا يَلْتَقِي فيها ساكِنان. فإن سَأَلت: دخولُ التنوين ها هنا وإن كان مُوَافِقاً للأصل من حيث أنه به يَحْصُلُ التَّخْفِيفُ، فهو مُخَالَفٌ للأصل من وَجِهَةٍ آخَرَ، من (٢) حيث أنه به تَسْقُطُ الياء، وسَقُوطُ الياء خِلافُ الأصل (٢)؟ أَجِبْتُ: دخولُ التنوين عليه وإن كان مُخَالَفاً للأصل من الوَجِهِ الذي ذُكِرَ به فهو مُوَافِقٌ للأصل من وَجِهٍ آخَرَ، وذلك أَنَّ الاسمَ به يعودُ منصرفاً وذلك مُوَافِقٌ للأصل إذ الأصلُ في الأسماءِ هو الصِّرفُ.

قال النحويون: حضاجرٌ بمعنى الضَّبْعِ في التقديرِ جَمْعُ حَضَجِرٍ معناه سمي المفرد بالجمع للمبالغة، يقال: وطبَّ حَضَجِرٌ، وأوطبَّ حَضاجرٌ كما وُصِفَ المُفْرَدُ بالجمع في قوله (٣):

.....ومعاً جِيعاً

وكذلك سَراويل في التَّقْدِيرِ جَمْعٌ كَأَنَّ كُلَّ رِجْلٍ مِنْهَا سِرْوَالَةٌ. والحقيقةُ ما ذَكَرْتُهُ مِنْ أَنَّ حُكْمَ امْتِناعِ الصِّرفِ فِيهِ مُدَارٌّ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ، قالوا الاسمُ إِذَا وُجِدَ فِيهِ التَّرْكِيبُ لَمْ يَنْصَرَفْ، والمرادُ بِهِ التَّرْكِيبُ الَّذِي لَمْ يَتَضَمَّنِ الشَّطْرُ الثَّانِي مِنْهُ مَعْنَى الْحَرْفِ، وذلك نَحْو: حَضْرَمُوتُ وَيَعْلَبُكُ، والعُجْمَةُ فِي الْأَعْلَامِ خَاصَّةً مِنْ أَسْبَابِ امْتِناعِ الصِّرفِ، والمعنى إِذَا لَمْ تَكُنِ الْعُجْمَةُ سَابِقَةً لِلْعَلْمِيَّةِ، أَمَّا إِذَا طَرَأَتِ الْعَلْمِيَّةُ عَلَى الْعُجْمَةِ كَمَا لَوْ سَمَّيْتَ بِاللُّجَامِ وَالْفِرْنِدِ فَهُوَ مَنْصَرَفٌ.

قال جَارُ اللَّهِ: «إِلَّا إِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ فَصَرَفَ».

قال المشرح: يجوزُ للشاعرِ أَنْ يَصْرِفَ غَيْرَ الْمَنْصَرَفِ فِي ضَرُورَةٍ

(١) في (ب) أخف.

(٢-٢) ما بين القوسين مصحح على هامش (أ) إلا أنه لم يكن واضحاً في الصورة.

(٣) هذا جزء من بيت للقطامي، واسمه عمير بن شميم، والبيت كاملاً كما في ديوانه:

كَأَنَّ نَسْوَعِ رَحْلِي حَيْثُ ضَمَّتْ حَوَالِبَ عَرَزٍ وَمَعَا جِيعاً

وانظر اللسان: ٢٨٧/١٥ (معي) وخلق الإنسان لثابت: ٢٦٤، والمذكر والمؤنث

للفراء: ٧٥، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري: ٣٠١، والمخصص: ١٣/١٧.

الشعر، وهذا لأنَّ للشاعر العملَ بالقياسِ المهجورِ، وصرفَ غيرِ المنصرفِ في الشعرِ عملٌ بالقياسِ المهجورِ^(١).

قالَ جارُ اللّهِ: وأمّا السببُ الواحدُ فغيرُ مانعٍ أبداً، وما تعلقَ به الكوفيون في إجازةٍ منعه في الشعرِ ليس^(١) بثبت.

قالَ المشرحُ: السببُ الواحدُ من هذه الأسبابِ التسعة لا يمنعُ الصرفَ اللهم إلا عندَ الكوفيين فإنهم أجازوا به منعَ الصّرفِ وتعلّقوا بقوله^(٣):

أتجعلُ نهبي ونهبَ العبيدِ يدَ بينَ عُيُنة والأقرعِ
وما كانَ حصنٌ ولا حابسٌ يفوقانِ مرداسَ في مَجْمَعِ

ألا ترى أَنه مَنَعَ مرداساً الصّرفَ، وليس فيه سببٌ^(٤) سوى العلميّة، وأمّا البصريون فقد أسقطوا الاحتجاجَ به لأنَّ الروايةَ عندهم (يفوقانِ شَيْخِي).

قالَ جارُ اللّهِ: «وما أحدٌ سبّيه أو أسبابه العلميّة فحكمه الصّرفُ عندَ التنكيرِ كقولك: ربُّ سعادٍ وقطامٍ لبقائه بلا سببٍ أو على سببٍ واحدٍ».

(١) انظر شرح المفصل للأندلسي: ٨٠/١، وضرائر الشعر لابن عصفور: ورقة: ١٩، ٢٠. والأنصاف: المسألة: ٦٩، وضرائر القزاز: ٦٠.

(٢) في (أ) و(ب) فليس، وما أثبتته اتفقت عليه نسخ المفصل الخطية والمطبوعة ونص المفصل في شرحي الأندلسي وابن يعيش.

(٣) هو العباس بن مرداس السلمي انظر ديوانه: ٨٤، ورواية الديوان: فأصبح نهبي...، وهما غير متوالين في الديوان فصل بينهما قوله:

وقد كنت في الحرب ذا تدراً فلم أعط شيئاً ولم أمنع
إلا أفائل أعطيتها عديد قوائمها الأربع

وهما من قصيدة قالها لما قسم الرسول ﷺ غنائم هوازن وأجزل القسمة للمؤلفة قلوبهم، وأعطى الأقرع بن حابس مائة بعير، وعيينة بن حصن مائة بعير وأعطى العباس بن مرداس أباعر فسخط فأنشد الرسول القصيدة فقال الرسول ﷺ اذهبوا به فاقطعوا عني لسانه فأعطوه حتى رضي. وانظر الشاهد في شرح الأندلسي: ٨٠/١ وابن يعيش: ٦٨/١ وضرائر الشعر لابن عصفور: ورقة: ٢٠، وضرائر القزاز: ٨٤، والأنصاف: ٤٩٩، والخزانة: ٧١/١، ١٢٢، والعيني: ٣٦٦/٣.

(٤) في (ب).

قال المشرِّحُ: مثالُ ما يَبْقَى بعدَ التَّنْكِيرِ بلا سببٍ سَعَادٌ وِبِغْدَادُ، فإنَّ في الأولى سببين: التَّائِيثُ والعَلَمِيَّةُ، وفي الثانية^(١) ثلاثةُ أسبابٍ، التَّائِيثُ والعجْمَةُ والعَلَمِيَّةُ، فإذا نَكَّرْتَهُمَا بقيَا بلا سببٍ، ضرورةً أنَّ التَّائِيثَ بدونِ العَلَمِيَّةِ ليس بسببٍ، وكذا^(٢) العجْمَةُ، فإنَّ سَأَلْتِ: ما الدليلُ على أنَّ التَّائِيثَ بدونِ العَلَمِيَّةِ ليس بسببٍ؟

أجبتُ: لأنَّهُ لو كان سبباً لكانَ نحو مانعةٍ غيرِ منصرفٍ ضرورةً أنَّ فيها التَّائِيثَ والوصفَ، وكذا تقولُ^(٣) في العجْمَةِ، إنَّها لو كانت بدونِ العَلَمِيَّةِ لكانَ نحو: اللَّجَامِ والفَرَنْدِ إذا سَمَّيْتِ بهما غيرَ منصرفين، مثالُ ما يَبْقَى بعدَ التَّنْكِيرِ على سببٍ واحدٍ^(٤)، يَزِيدُ ويشكُرُ/ إذا نَكَّرْتَهُمَا.

[١٢/ب]

قالَ جَارُ اللَّهِ: إلاً نحوَ أَحْمَرَ فإنَّ فيه خلافاً بينَ الأَخْفَشِ، وصاحبِ الكتابِ. قالَ المشرِّحُ: إعلم أنَّ أَحْمَرَ لا ينصرفُ بالإجماعِ لما فيه من تركيبِ الوزنِ، فإذا سميتُ به لم ينصرفُ أيضاً بالإجماعِ، وهذا لأنَّ وزنَ الفعلِ، وإن كان لا يُعتدُّ به إلا مع الوصفِ والعَلَمِيَّةِ، لكنَّ في الأولِ وحدُ الوصفِ وفي الثاني وإن زال لكن إلى العَلَمِيَّةِ فإذا^(٥) نَكَّرْتَهُ فهنا اختلفَ سببويه والأخفشُ، فعندَ سببويه يبقى كما كان غيرَ منصرفٍ، وعندَ الأخفشِ ينصرفُ. كذا روايةُ هذه المسألةِ في (شرحِ الكتابِ)^(٦) للسِّيرافي. احتجَّ الأخفشُ^(٧)

(١) انظر شرح الأندلسي: ١ / ورقة ٩١، وحواشي المفصل: ورقة: ٩٠.

(٢) في (ب) وكذلك.

(٣) في (ب) القول.

(٤) في (ب).

(٥) في (ب) وإن.

(٦) شرح الكتاب: ٤ / ورقة: ٨٢، ٨٣.

(٧) شرح الأندلسي: ١ / ٩٢. ونقل عن حواشي المفصل أنَّ المازني لقي الأخفش فقال له ما تقول في قولهم: مرتت بنسوة أربع؟ فقال: أصرفه، فقال له لماذا تصرفه وقد اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة؟ فقال: نظراً إلى أصله، لأنَّ الأربع في الأصل منصرف إذا وصله أربعة، فقال له: فلم لا ترجع إلى الأصل في أحمر فتمنعه الصرف؟ فانقطع ولم يجبه. وهذا النص لا يوجد في حواشي المفصل نسخة ليدن. وهي نسخة كثيرة الخروم لا يصح الاعتماد عليها في نشر الكتاب.

بأن الوصفية وإن جاءت بعد العلمية لكنه وصف عارض فلا احتجاج^(١) به كما في نسوة أربع. حجة سيويه هذا الوصف إنما يكون عارضاً لو لم يكن الاسم في الأصل وصفاً، ويخالف في نسوة أربع، لأن أسماء العدد في الأصل لمجرد، لا للوصف^(٢).

(١) في (ب) فلا اعتداد به.

(٢) اختلاف الأخفش وسيويه في هذه المسألة مشهور في كتب النحو. أما رأي سيويه فهو واضح وصريح في الكتاب: ٤٠٢/٢، وقد فسّر شراح الكتاب وقد وقفت على تحرير المسألة في شرح السيرافي والرماني، وابن خروف، وأبي نصر هارون بن موسى: ٤١، والأعلم الشنمري: ورقة ٣١٢، وتعليق الفارسي على كتاب سيويه ورقة ٩٧.

أما رأي الأخفش فلم أظف على كتاب من مؤلفاته ذكرت فيه هذه المسألة، إلا أن نقل العلماء لها قد تواتر حتى أصبح مشهوراً به، وقد ذكر الأندلسي ما يخالف ذلك فقال: - وأنكر بعضهم نسبة هذا المذهب إلى الأخفش، وقال: من حكى عنه هذا فقد أخطأ وكتابه يردّ عليه فإنه قال في (الأوسط) وما كان صفة من أفعال فإنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة نحو آدم وأحمر ثم قال: والقياس أن يصرف في النكرة فهذا نص منه موافق لمذهب سيويه. شرح المفصل: ٩٣/١. وعنه كما يبدو في شرح الرضوي: ١٧٧/١.

وذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب: ورقة ٣٨٧. ما يفيد أن للأخفش قولين فقد روي عنه الصرف والمنع، وأول نصّ وقفت عليه ينسب مخالفة سيويه للأخفش هو نصّ المبرد ٢٨٥ هـ في كتاب (المقتضب)، ولا شك أن المبرد قريب العهد بالأخفش، فالأخفش شيخ شيخه فقط. وقد وافق المبرد رأي الأخفش فردّ على سيويه في كتابه (مسائل الغلط) انظر نسخة يوسف أغا: ٣/٤٩١٤، وانتصر ابن ولاد لسيويه في النقص على المبرد في كتابه هذا. في الانتصار ص ٢٣٥ - ٢٣٨، وانظر مجلس المازني والأخفش بصدد هذه المسألة في مجالس العلماء للزجاجي ٣٣٨ هـ / ص ٩٢، ٩٣، وانظر كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٣١١ هـ / ص ٧، ٨، وكتاب المجالس للخطيب الاسكافي: ورقة ٤١، وجعل الأخفش هو وحده الذي خرق اتفاق النحويين على حين أنه وافقه المبرد والزجاج كما وافقهم الفارسي في أحد قوليّه وذكر أبو حيان في (الارتشاف) أن للفراء وابن الأنباري رأياً آخر في المسألة، وذلك إن كان المسمى بأحمر رجل أحمر فعلاً وافقاً سيويه، وإن سمي به أسود أو أبيض وافقاً الأخفش.

وانظر المسألة شرح اللّمع لابن برهان: ورقة ١٤٢، وتوجيه اللّمع لابن الخباز: ورقة ١٢٩ والملخص لابن أبي الربيع: ٢ / ورقة ٢٨ ...

وقد وقفت على نسخة من رسالة صنف في خلافاً للأخفش وسيويه لمؤلف مجهول لعله الخيصي شارح الكافية لأنه بعد نهاية كتابه قال: ... وقال رضي الله عنه مملياً عليّ عدة مسائل من مسائل الخلاف في النحو. (لا له لي ٣٤٠٧).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وما فيه سببان من الثلاثيِّ الساكنِ الحَشْوِ كَنُوحٍ وُلوِطٍ^(١) منصرفٍ في اللُّغَةِ الفَصِيحَةِ التي عليها التَّنْزِيلُ لمقاومةِ السُّكُونِ أَحَدِ السَّبَبَيْنِ، وقومٌ يجرونه على القياسِ فلا يصرفونه وقد جَمَعَهُمَا الشاعرُ في قوله^(٢):

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرِهَا دَعْدُ وَلَمْ تَشَقْ دَعْدُ فِي العُلبِ

قَالَ المِشْرَحُ: الاسمُ إن وُجِدَ فيه التَّركيبُ على ما ذَكَرناه من التَّفْسيرِ، أو سببان من أسباب امتناع الصرف، كما هو مذهبُ النُّحَوِيِّينَ إلا أَنَّهُ متى كان ثَلَاثِيًّا ساكِنَ الحَشْوِ فَإِنَّهُ فِيهِ خِيفَةٌ، وأما الاستحسانُ أن يُصرفَ لمقاومةِ الخِيفَةِ فِيهِ الثَّقَلُ الناشئُ من سببِ امتناعِ الصرفِ فيصيرُ كأنَّ ذلكَ الثَّقَلَ لم يُوجد فيه.

فإن سألت: ألا^(٣) يجوزُ أن يكونَ انصرافُ دَعْدٍ فِي البَيْتِ لِلضَّرُورَةِ؟ أجبتُ: الأصلُ فِي الكَلَامِ أن لا يُحْمَلُ على الضَّرُورَةِ لا سِيَّما إذا كان مُحتَجًّا به. العُلبُ: تَكْسِيرُ عُلبَةٍ وهي وعاءٌ من جِلْدٍ فكأنه يقول: إنَّ دَعْدًا مَخْدُومَةٌ لا خَادِمَةٌ تَأْتِرُزُ كما تَأْتِرُزُ الإماءُ، مَنَعْمَةٌ لا بَدْوِيَّةٌ حتى يكونَ مشرَبَها من الجِلْدِ الإِناءُ.

(١) أضاف بعد كلمة «لوط» في (ب) وهند وجمل مصححة على الهامش ولا توجد في (أ) ولا في جميع نسخ المفضل.

(٢) ينسب هذا البيت إلى جرير، كما ينسب إلى عبدالله بن قيس الرقيات انظر في شرحه وإعرابه: المنخل: ورقة: ١٤، والخوارزمي: ٨ وزين العرب ورقة: ٦، وشرح الأندلسي: ٩٣/١، ٩٤، وابن يعيش: ١٧٠/١ والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ٢٢/٢، ومن شواهد الجمل: ٢٢٧ وقد شرحه شراح أبيات الجمل منهم أبو الحسن بن سيدة: ورقة: ٦٢، وأبو محمد بن السيد. الحلل: ٩٣ وأبو عبدالله بن هشام اللخمي في الفصول والجمل...: ١٩٨ وأبو جعفر اللبلي في وشي الحلل: ٥٥، وأبو الحسن علي بن حريق في شرح رسالة أبيات الجمل له: ورقة: ١٤٦، ١٤٧... وغيرهم. وانظر الخصائص: ٦١/٣، ٣١٦، والمنصف: ٧٧/٢، وديوان جرير: ١٠٤١ وملحقات ديوان ابن قيس الرقيات: ١٧٨.

(٣) في (ب) لم لا.

قال ابن سيدة في شرح أبيات الجمل له: التلّفَعُ أن تشتمل بالثوب الواحد حتى يجلل بها جسدها وقيل: تلتفع ها هنا: تتقنع، وهو اشتمال الصماء عند العرب (التهديب: ٤٠٢/٢) العلب: جمع علبة: وهو القدح. تشق يروي تسق بالسين غير المنقوطة.

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَأَمَّا مَا فِيهِ سَبَبٌ زَائِدٌ كَمَا هِ وَجُورٍ فَإِنَّ فِيهِ مَا فِي نُوحٍ مَعَ زِيَادَةِ التَّأْنِيثِ فَلَا مَقَالَ فِي امْتِنَاعِ صَرْفِهِ .

قَالَ الْمَشْرُوحُ : مَا هِ (١) ، وَجُورٍ (٢) فِي اسْمِ بَلَدَيْنِ غَيْرِ مَنْصَرَفَيْنِ ، فَإِنَّ التَّرْكِيبَ فِيهِ مِنْ جِهَتَيْنِ : مِنْ جِهَةِ التَّأْنِيثِ ، وَمِنْ جِهَةِ الْعُجْمَةِ ، فَالْخَفَّةُ ، وَإِنْ كَانَتْ تَقَاوُمٌ أَحَدَ الثَّقَلَيْنِ لَكِنَّ الثَّقَلَ الثَّانِي يَبْقَى بِلَا مَعَارِضٍ فَيَعْمَلُ عَلَيْهِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : التَّكْرِيرُ فِي نَحْوِ بُشْرَى ، وَصَحْرَاءَ ، وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ نَزَلَ الْبِنَاءُ عَلَى حَرْفِ تَأْنِيثٍ لَا يَقَعُ مَنفَصَلًا بِحَالٍ ، وَالزَّنَةُ الَّتِي لَا وَاحِدَ عَلَيْهَا مَنْزَلَةٌ تَأْنِيثٍ ثَانٍ وَجَمْعٍ ثَانٍ .

قَالَ الْمَشْرُوحُ : عَنَى بِقَوْلِهِ : لَا يَقَعُ مَنفَصَلًا بِحَالٍ ، أَنْ مَبْنَى الْأَلِفِ عَلَى اللَّزُومِ (٣) وَعَدَمِ الْمَفَارِقَةِ ، بِخِلَافِ تَاءِ التَّأْنِيثِ فَإِنَّ مَبْنَاهَا عَلَى الْمَفَارِقَةِ .

(١) انظر معجم ما استعجم: ١١٧٦، ومعجم البلدان: ٤٨/٥، والروض المعطار: ٥١٩.

(٢) انظر: معجم البلدان: ١٨١/٢، والروض المعطار: ١٨٠.

(٣) في (ب) على غير الرفع.

[بَابُ وُجُوهِ الإِعْرَابِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « الْقَوْلُ فِي وَجُوهِ إِعْرَابِ الْأَسْمِ هِيَ الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ فَكُلُّ (١) وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَّمَ عَلَى مَعْنَى (١) ، فَالرَّفْعُ عَلَّمَ الْفَاعِلِيَّةَ » .

قَالَ الْمَشْرُحُ : الْأَصْلُ فِي الْمَرْفُوعَاتِ بَعْدَ الْفِعْلِ (٢) الْمَضَارِعِ الْفَاصِلُ ، لِأَنَّ الْوَاضِعَ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ وَضْعِ الْمَفَارِيدِ فَقَدْ اسْتَفْزَهَ إِلَى وَضْعِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْفَاعِلِ حَاجَةً ، لَمْ يَسْتَفْزَهَ إِلَى سَائِرِ الْمَرْفُوعَاتِ فَيَكُونُ أَسْبَقَ بِالرَّفْعِ ضَرُورَةً .

[أَمَّا (٣) بَيَانُ الْمَقْدَمَةِ الْأُولَى (٤) فَلِأَنَّ الْوَاضِعَ كَمَا فَرَّغَ مِنْ وَضْعِ الْمَفَارِيدِ فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ فَعَلَ مَا يَقْتَضِي وَضْعَ الْفَاعِلِ لِأَنَّهُ لَوْ حِينَئِذٍ تَبَيَّنَ أَنَّهُ وَضَعَ الْفِعْلَ ، وَوَضَعَ الْفِعْلَ يَقْتَضِي الْفَاعِلَ ضَرُورَةً أَنْ «عَنْ» الْمَقْدَرَةَ فِيهِ تَقْتَضِي مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ هُوَ الْفَاعِلُ .

وَأَمَّا بَيَانُ الْمَقْدَمَةِ الثَّانِيَةِ : فَلِأَنَّ الْوَاضِعَ كَمَا فَرَّغَ مِنْ وَضْعِ الْمَفَارِيدِ ، لَمْ يَتَبَيَّنَ أَنَّهُ فَعَلَ مَا يَقْتَضِي وَضْعَ سَائِرِ الْمَرْفُوعَاتِ ، لِأَنَّهُ لَوْ تَبَيَّنَ حِينَئِذٍ فَذَلِكَ

(١ - ١) ساقط من (أ) فقط .

(٢) في (ب) الاسم .

(٣) ساقط من (أ) و (ب) .

(٤) قال الملوي في شرحه : ٥٠/١ : ذكر الخوارزمي وجهاً لاستحقاق الرفع للفاعل أغفلنا ذكره لخروجه عن مصطلحات النحاة وبعده عن مسالكهم .

المُقْتَضِي لا يَخْلُو من أن يَكُونَ إحدى الكَلِمِ الثَّلَاثِ ، أو شيئاً آخَرَ ، لا وَجَهَ إلى أن يَكُونَ شيئاً آخَرَ ، يَقْتَضِيهِ الأَصْلُ ، ولا وَجَهَ إلى أن يَكُونَ إحدى الكَلِمِ الثَّلَاثِ ، لأنَّ الإِسْمَ شيءٌ منه لا يَقْتَضِي مرفوعاً - اللّهُم - إلاّ المَصْدَرُ والصَّفَةُ ، وهما لا يَقْتَضِيانهُ بوضعهما ، لأنَّهُما لو اقْتَضَيَا بوضعهما مرفوعاً لما جازَ إخلاؤُهُما في موضعٍ غيرِ ذلك المرفوعِ ، ولأنَّهُ لا مرفوعَ لهما سوى الفاعلِ بالإجماع . ('وكذلك الفعلُ لا مرفوعٌ له سوى الفاعلِ') .

وأما الحرفُ فإنَّهُ لا يخلو من أن يَكُونَ له اقتضاءُ مرفوعٍ ، أو لا يَكُونُ ، فلتن لم يكن فذاك ، وإن كان فالواضعُ كما فرَغَ من وضع المفاريدِ لم يكن للحرفِ اقتضاءُ مرفوعٍ ، لأنَّ الحرفَ حينئذٍ غيرُ موضوعٍ ، لأنَّا لا نَعْنِي بالمفاريدِ الاسمَ والفِعْلَ ، والواضعُ كما فرَغَ إلى النسبةِ والرابطةِ ، والنسبةُ متأخرةٌ عن المنسوبِ والمنسوبِ إليه ، فعلم أنَّ الواضعَ كما فرَغَ من وضعِ المفاريدِ / فقد استفرَّه إلى وضعِ ما يَدُلُّ على الفاعلِ حاجةً لم يَسْتَفِرِّه إلى وضعِ سائرِ المرفوعاتِ .

[1/13]

وأما بيانُ المقدمةِ الثالثةِ (٣) : فلأنَّ الواضعَ يتبعُ الحاجةَ . فإن سألْتَ : ما الدليلُ على أن (عن) مقدرةٌ في الفعلِ ؟ وإن سلَّمنا أنَّها مقدرةٌ ، ولكن لمَ قلتُ إن ذلك يَقْتَضِي وَضْعَ الفاعلِ عَقِيبَ فراغِ الواضعِ عن المفرداتِ ؟ ألا ترى أن « عن » كما هي مقدرةٌ بالإضافةِ إلى الفاعلِ ، فكذلك على مقدرةٍ فيه بالإضافةِ إلى المفعولِ ، ثمَّ ذلك لا يَقْتَضِي ، وضعَ المفعولِ عقبَ فراغِ الواضعِ عن المفرداتِ ، ثمَّ هذا ينتقضُ بالمبتدأِ فإنه مُسَنَّدٌ إليه بما ذكرتهُ من التفسيرِ وليس هو بفاعلٍ ؟ أجبتُ : أمَّا قوله : لمَ قلتُ : بأنَّ عن مقدرةٌ في الفعلِ ؟ فنقولُ : لأنَّا إذا قلنا : ضَرَبَ زيدٌ فمعناه صدرَ الضَّرْبُ عن زيدٍ ، فزيدٌ في التفسيرِ مُقَابِلُ بزيدٍ في المفسرِ فيبقى في طرفِ التفسيرِ

(١ - ١) في (ب) .

(٢) في (أ) الثانية وهو سهو .

صدور^(١) الضرب عن ، وفي طرف المفسر ضرب فيكون ضرب «صدور الضرب عن» ضرورة. فإن سألت: ما الدليل على أن قولنا: ضرب زيد معناه^(٢): صدور الضرب عن زيد ، وهذا لأن المفسر يتدبّر متعدياً ويتمّ متعدياً ، بخلاف التفسير فإنه يتدبّر لازماً ويتمّ متعدياً؟ أجبت: تفسير الفعل مع تفسير الإسناد على وجه التفصيل باب مفتوح ، فبعد ذلك لا يخلو من أن يكون ما ذكرناه من التفسير مطابقاً لذلك المفسر ، أو لا يكون ، فلتين^(٤) كان فذاك ، وإن لم يكن قلنا : هذا القدر من التفاوت ساقط عن الدال عن حد الإسناد ، إذ لو لم يكن ساقطاً لانسد باب تفسير الفعل مع تفسير الإسناد على وجه التفصيل ولأنه^(٥) كما ذكرناه باب مفتوح . بياحه أنه لو لم يكن ساقطاً ثم فسر الفعل بشيء فذلك الشيء لا يخلو من أن يكون فعلاً ، أو لا يكون ، لا وجه إلى أن لا يكون ، لأنه حينئذ يلزم ما كان من التفاوت ، بل أشنع ، فيتعين أن يكون فعلاً فلا يخلو من أن يكون متعدياً ، أو لا يكون ، لا وجه إلى أن يكون متعدياً ، لأن ذلك المتعدي لا يخلو من أن يكون مطابقاً للفعل المفسر به أو لا يكون لا وجه إلى أن لا يكون لأنه حينئذ يلزم ما ذكرته من المخالفة ، ولا وجه إلى أن يكون حينئذ لا يتفسر الإسناد بطريق التفصيل ، بل يكون ذلك^(٦) تمثيلاً إسناداً بإسناد كما لو قيل : ما الليث؟ فقلت : الأسد ، فتعين أن يكون غير متعدي ، فلا يخلو من أن يكون مجهولاً أو غير مجهول ، لا وجه إلى أن يكون مجهولاً ، لأنه حينئذ يلزم ما ذكرته من المخالفة ، بل أقوى ، فتعين أن يكون غير^(٧) متعدي كما ذكرناه^(٧) غير

(١) في (ب) صدر.

(٢) في (ب).

(٣) في (أ) في .

(٤) في (ب) فان .

(٥) في (أ) .

(٦) في (ب) .

(٧ - ٧) في (ب) لما ذكرناه لازماً.

مجهولٍ ، فَعُلِمَ أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ التَّفَاوُثِ لَوْ لَمْ يَكُن سَاقِطاً عَلَى الدَّالِّ عَلَى حَدِّ الْإِسْنَادِ لِانْسِدَادِ بَابِ^(١) تَفْسِيرِ الْفِعْلِ مَعَ تَفْسِيرِ الْإِسْنَادِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ ، وَأَنَّهُ مَفْتُوحٌ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : لَمْ قُلْتُ بِأَنَّ الْوَاضِعَ كَمَا فَرَعُ مِنْ وَضَعِ الْمَفَارِيدِ ، فَقَدْ وَضَعَ الْفَاعِلُ ، فَنَقُولُ : ضَرُورَةٌ أَنَّ عَنِ الْمَقْدَرَةِ فِي الْفِعْلِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ شَيْءٍ يَدْخُلُ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا عَلَى الْمَقْدَرَةِ فِي الْفِعْلِ فَنَقُولُ : قِصَّةٌ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الدَّلِيلِ أَنَّ الْوَاضِعَ كَمَا فَرَعُ مِنْ وَضَعِ الْمَفَارِيدِ ، وَضَعِ الْمَفْعُولِ إِلَّا أَنَّهُ وَجَدَ الْمَانِعَ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ اعْتِرَاضُ^(٢) عَنِ الْمَقْدَرَةِ مَقْدَمَةً عَلَى «عَلَى» الْمَقْدَرَةِ ، فَمِنْ^(٣) ادَّعَى مِثْلَ ذَلِكَ هَاهُنَا فَقَدْ ادَّعَى الْمَعَارِضَ فَعَلِيهِ الدَّلِيلُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ بِأَنَّ هَذَا يَنْتَقِضُ بِالْمَبْتَدَأِ ، فَإِنَّهُ مَسْنَدٌ إِلَيْهِ وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ ، فَنَقُولُ : مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمَبْتَدَأَ مَسْنَدٌ إِلَيْهِ ؟ بَلِ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ ضَمِيرُهُ ، وَهَذَا لِأَنَّ الْمَسْنَدَ إِلَيْهِ هُوَ الَّذِي إِلَيْهِ أُضِيفَ الْفِعْلُ بَعْنَ الْمَقْدَرَةِ ، وَالَّذِي أُضِيفَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ هَاهُنَا ضَمِيرُ الْمَبْتَدَأِ لَا الْمَبْتَدَأَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَرَبَ فَمَعْنَاهُ : زَيْدٌ صَدَرَ الضَّرْبُ عَنْهُ فَعَنْ تَدْخُلُ عَلَى ضَمِيرِ زَيْدٍ ، لَا عَلَى زَيْدٍ نَفْسِهِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَالْفَاعِلُ وَاحِدٌ لَيْسَ إِلَّا .

قَالَ الْمَشْرُحُ : يَرِيدُ لَيْسَ إِلَّا هَذَا الْمَذْكُورَ . قَالَ الْمُبَرِّدُ : وَالْعَرَبُ تَفْعَلُ ذَلِكَ فِيمَا عُرِفَ مَعْنَاهُ كَقَوْلِهِمْ : أَنَانِي زَيْدٌ لَيْسَ إِلَّا . أَي لَيْسَ إِلَّا هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ ، وَنَظِيرُهُ أَنَانِي زَيْدٌ لَيْسَ غَيْرُ ، ثُمَّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ وَاحِدٌ أَنَّ «عَنِ» الْمَقْدَرَةَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى اسْمٍ . فَإِنْ سَأَلْتَ : أَلَيْسَ الْفَاعِلُ فِي قَوْلِكَ ضَرَبَ الرَّجُلَانِ ، وَضَرَبَ الرَّجُلَ وَضَرَبَ زَيْدٌ وَعَمَرُو مُتَعَدِّدًا ؟ أَجِبْتُ : الْمَعْنَى^(٤) بِتَعَدُّدِ الْفَاعِلِ لَيْسَ ذَلِكَ ، بَلِ الْمَعْنَى ارْتِفَاعُ اسْمَيْنِ

(١) فِي (ب) بَابِ تَفْسِيرِ بَابِ الْفِعْلِ . . .

(٢) مَصْحُوحَةٌ عَلَى الْهَامِشِ فِي (أ) وَلَمْ تَظْهَرِ فِي الصُّورَةِ .

(٣) فِي (ب) مِنْ .

(٤) شَرْحُ الْأَنْدَلِسِيِّ : ٩٦/١ .

مختلفين بجهة الفاعلية بفعل^(١) واحد من غير أن يكون هناك عاطف نحو
ضربَ / زيدٌ وعمرو .

[ب/١٣]

قال جاز الله : « وأما المبتدأ وخبره ، وخبر إن^(٢) وأخواتها ، ولا التي
لنفي الجنس ، واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل
التشبيه والتقريب » .

قال المشرِّح ، كلُّ واحدٍ من هذه المرفوعات أذكر جهة^(٣) مشابهته
وكيفية إلحاقه بالأصل في موضعه إن شاء الله تعالى .

قال جاز الله : « وكذلك النصبُ علمُ المفعولية ، والمفعولُ خمسةٌ
أضربُ ، المفعولُ المطلق والمفعولُ به ، والمفعولُ فيه ، والمفعولُ معه ،
والمفعولُ له ، والحالُ ، والتمييزُ ، والمُستثنى المنصوبُ ، والخبرُ في بابِ
كان ، والإسمُ في بابِ إن ، والمنصوبُ بلا التي لنفي الجنسِ وخبرُ ما ولا
المشبهتين بليس ملحقات^(٤) بالمفعول » .

قال المشرِّحُ : الأصلُ بالمنصوباتِ هو المفعولُ ، وذلك أن الواضعَ
كما فرغَ من وضعِ المفاريدِ فقد استفزه إلى وضعِ المفعولِ ، حاجةً لأنَّ من
جملةِ المفاريدِ الفعلَ المتعدي ولا بُدَّ له من المفعولِ ، لأنَّ على المقدرةِ
فيه ، و« على » لا بُدَّ لها من شيءٍ تدخلُ عليه ، والكلامُ فيه كالكلامِ في
الفاعلِ وهذه المنصوباتُ ، منها^(٥) ما هو أصلُ ، وما هو دخيلٌ ، أذكرُ

(١) في (أ) لفعل .

(٢) في نسخة (ب) علق على الهامش بخط مغاير واسم كان وأخواتها ، وهذه العبارة موجودة في
نسخة المفضل المطبوعة قبل واسم لا . إلا أنها ساقطة من النسخ الخطية للمفضل التي
اعتمدها ، وساقطة من نص المفضل في شرحي الأندلسي وابن يعيش ...

(٣) في (ب) وجه .

(٤) في (ب) فقط فملحقات .

(٥) في (ب) أذكر منها .

مشابهنه وكيفية إلحاقه^(١) بالأصل في موضعه إن شاء الله .

قال جارُ الله : « والجرُّ علمُ الإضافة » .

قال المشرِّحُ : - أذكرُ الجرَّ أصله وفروعه في المجروراتِ إن شاء الله تعالى^(٢) .

قال جارُ الله : « وأما التَّوابعُ فهي في رَفْعها ونَصْبها وجرِّها داخلَةٌ تحت أحكامِ المتبوعاتِ تَنصِبُ عملَ العاِمِلِ على القبيلين انتصاباً واحداً ، وأنا أسوقُ هذه الأجناسَ كُلَّها مرتبةً مفصلةً بعونِ الله وحسن تأييده » .

قال المشرِّحُ : الذي يَدُلُّ على أنَّ هذه التوابعُ يعمل فيها العاِمِلُ في المتبوعِ أنَّ انتقالها دائرٌ مع ذلك العاِمِلِ وجوداً وعمداً ، فيكون هو المؤثِّرُ فيه . وعندي^(٣) أنَّ هذا من المُساهلاتِ^(٤) النحوية ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني رجلٌ ، فقبل أن تقولَ فقيهٌ قيل لك : أيُّ رجلٍ ؟ أفتيةٌ من الرجالِ جاءك ؟ أم غيرُ فقيهٍ ؟ فإذا قلت : فقيهٌ فارتفاعة بالابتداء ، لأنَّ معناه فقيهٌ من الرجالِ جاءني ، ولا شك أنَّ^(٥) فقيهٌ ها هنا « مبتدأ وخبر وجاءني خبرٌ »^(٦) .

(١) في (ب) لحاقه .

(٢) في (ب) .

(٣) النصُّ في شرح الأندلسي : ٩٨/١ .

(٤) في (أ) و (ب) المشاهدات والتصويب من شرح الأندلسي .

(٥) في (ب) باب فقيه .

(٦-٦) في (ب) مبتدأ وخبر وجاءني خبر .

[بَابُ الْفَاعِلِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ : ذَكَرُ الْمَرْفُوعَاتِ .

الفاعلُ (١) هو : ما كَانَ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبِيهِهِ مُقَدِّمًا عَلَيْهِ أَبْدًا كَقَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ ، وَحَسَنٌ وَجْهُهُ . وَحَقُّ الرَّفْعِ ، وَرَافِعُهُ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ .

قَالَ الْمَشْرُوحُ : - عَنَى بِشَبِيهِهِ الْفِعْلِ اسْمَ الْفَاعِلِ وَاسْمَ الْمَفْعُولِ وَالصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ ، كُلُّ اسْمٍ أُضِيفَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ مُقَدِّمٌ عَلَيْهِ فَهُوَ فَاعِلٌ ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ فِيهِ مُؤَخَّرًا فَهُوَ مُبْتَدَأٌ . وَحَقُّ الْفَاعِلِ الرَّفْعُ ، لِأَنَّ الْوَاضِعَ مَدَّ عَيْنَهُ لَهُ ، وَهَذَا كَمَا تَقُولُ : حَقُّ الْجِدَةِ السُّدُسُ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَهُ لَهَا . الْفَاعِلُ يَرْتَفِعُ بِالْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ دَارَ مَعَ ارْتِفَاعِهِ وَجُودًا وَعَدَمًا .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَالْأَصْلُ أَنْ يَلِي الْفِعْلَ لِأَنَّهُ كَالْجِزءِ مِنْهُ » .

قَالَ الْمَشْرُوحُ : الْأَصْلُ (٢) أَنْ يَلِي الْفَاعِلُ ضَرُورَةً ، لِأَنَّ عَنِ الْمَقْدَرَةِ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ ، فَالْفَاعِلُ قَدْ نُزِلَ مِنْزَلَةَ الْجِزءِ مِنَ الْفِعْلِ ، وَلِلذَلِكَ وَقَعَ بَيْنَ لَامِ الْفِعْلِ وَحَرَكَتِهِ فِي قَوْلِكَ : يَضْرِبَانِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَإِذَا قُدِّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ كَانَ فِي النِّيَّةِ مُؤَخَّرًا ، ثُمَّ جازَ

(١) دخل تحت هذه الترجمة نائب الفاعل، فإن صاحب المفصل لم يعقد له باباً خاصاً.

(٢) شرح الأندلسي: ١٠١/١. نقل النص ولم يعقب عليه.

ضَرَبَ غلامه زيد ، وامتنع : ضربَ غلامه زيداً .

قال المشرحُ : ها هنا مسائلُ أربعُ الأولى : ضربَ زيدُ غلامه ، وهذا بالاتفاقِ جائزٌ ، الثانيةُ : ضربَ غلامه زيدُ ، وهذا أيضاً جائزٌ ، الثالثةُ ضربَ غلامه زيداً ، وهذا بالاتفاقِ^(١) غيرُ جائزٍ ضرورةً ، لأنَّ الضميرَ لا بُدَّ له من مصرفٍ مقدّمٍ إما حقيقةً وإما تقديرًا ، وليس ها هنا مصرفٌ مقدّمٌ ، أمّا حقيقةً فظاهرٌ ، وأمّا تقديرًا فلأنَّ زيداً ها هنا غيرُ مقدّمٍ تقديرًا ، لأنَّ من شأنِ المفعولِ أن يتأخّرَ عن الفاعلِ . الرابعةُ : ضربَ زيداً غلامه . وهذا بالاتفاقِ غيرُ جائزٍ .

قال جأرُ الله : « فصلٌ ومضمرة ، في الإسنادِ إليه كمظهره ، تقول : ضربتُ ، وضرباً ، وضربوا ، وضربنَ » .

قال المشرحُ : الفعلُ كما يجتزىءُ بالفاعلِ / إذا كان مظهرًا ، فكذلك يجتزىءُ إذا كان مضمراً . [١/١٤]

قال جأرُ الله : وتقولُ : زيدُ ضربَ فتوي^(٢) في ضربَ فاعلاً وهو ضميرٌ يرجعُ إلى زيد^(٣) شبيهةً بالتاءِ الراجعةِ إلى أنا وأنتِ في أنا ضربتُ ، وأنتِ ضربتِ .

قال المشرحُ : المضمرةُ على ضربينِ بارزٌ ومستكنٌ ، فالبارزُ هو التاءُ

(١) ورد في نسخة (ب) حاشية قوله : هذا بالاتفاق غير جائز ، أقول : ليس اتفاق على عدم الجواز ، فإن الأخفش وابن جني جوزا الإضمار قبل الذكر نفظاً ورتبه كما في قول الشاعر : [لأبي الأسود كما في ديوانه : ٢٣٧] .

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فإلهاء راجعة إلى عدي . والجواب أن ذلك ضرورة ، وأن الهاء راجعة إلى مصدر الفعل ، أي : جزى الجزاء . لمحوره أحمد الكواكبي غفر له .

وانظر : الخصائص : ١/١٤١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٠٩ والخزانة :

١٣٤/١ .

(٢) في (ب) فقط : وتنوي .

(٣) في (ب) فقط : إلى الأول .

في ضربتَ ، والمستكنُّ هو المنويُّ في زيدُ ضربَ ، فزيدٌ ليسَ فاعلُ ضَرَبَ
 إنما الفاعلُ ذلكَ الضميرُ المستكنُّ الراجعُ إلى زيدٍ ، بدليلِ أَنَّ « عن »
 المقدَّرةُ تدخلُ على ذلكَ الضميرِ لا على زيدٍ ، تقولُ : الرجلانِ ضَرَبَا ،
 والرجالُ ضَرَبُوا ، والمرأتانِ ضَرَبَتَا ، والنساءُ ضَرَبْنَ ، وأنتَ ضربتَ ، وأنا
 ضربتُ ولم يُصنعَ للغائبِ الواحدِ نحو ذلكَ الضميرِ . فإن^(١) سألتَ : لِمَ
 لم^(١) يصنعَ للغائبِ الواحدِ مثلُ ذلكَ الضميرِ؟ أجبتُ : الفرقُ بينِ
 الموضوعينِ مبنيٌّ على مقدمتينِ إحداهما : - أَنَّ الضمائرَ مظنةُ الاحتياطِ ،
 واجبٌ صونها عن الاختلاطِ ، لأنها بمنزلةِ الإشاراتِ والتلويحاتِ ولذلك
 صاغوا للمرفوعِ ضميراً ، وللمنصوبِ ضميراً . فإن سألتَ : لو كان المضمَرُ
 مما يُحتاطُ له لما وَقَعَ التَّسويةُ في الضميرِ المثنيِ بينِ لفظي المذكرِ
 والمؤنثِ؟ أجبتُ : قبلَ أن أشرعَ في التَّقصيِّ عنه أُلقي عليك أشياء
 أحدها : أَنَّ الضميرَ في الأصلِ هو الهاءُ وما تلحقه من اللواحقِ علاماتُ دالةٌ
 على شيءٍ وراءِ الضميرِ ، تقولُ : هو زيدٌ فتكونُ الهاءُ للإشارةِ ، والواوُ دليلٌ
 على أَنَّ المشارَ إليه فردٌ مذكرٌ ، وهي هندٌ فتكونُ الهاءُ للإشارةِ والياءُ دليلٌ
 على أَنَّ المشارَ إليه فردٌ مؤنثٌ .

وثانيهما : أَنَّ هذا اللاحقَ علامةٌ لا علامتانِ كالواوِ والياءِ .

وثالثهما : أَنَّ المذكرَ والمؤنثَ مما يستوي فيه علامةٌ الثنيةُ ، تقولُ :
 رجلانِ ، وحائضانِ ، وطالِقانِ ، إذا ثَبَّتَ هذا فوجهُ انسكابهِ بكِ إلى العَرَضِ
 أَنَّهُ لو دَخَلَتِ علامةُ التأنيثِ ثنيةُ المضمَرِ لا يخلو من أن تكونَ العلامةُ مستبَدَّةً
 في الدلالةِ ، أو مندرجَةً تحتَ شيءٍ آخَرَ ، لا وجهَ إلى أن تكونَ مستبَدَّةً ،
 لأنها لو استبَدَّتْ^(٢) لكان اللاحقُ حينئذٍ علامتينِ لا علامةً ، وقد ذكرنا أَنَّ
 اللاحقَ علامةً ، لا وجهَ إلى أن تندرَجَ تحتَ شيءٍ آخَرَ ، لأنَّ المندرَجَ تحتهُ

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) في (ب) لو كانت مستبَدَّةً .

لا يخلو من أن يكون هو الهاء ، أو اللاحق ، لا وجه إلى أن يكون هو الهاء ، لأن الهاء لا تدلُّ إلا على الإشارة ، ولا وجه إلى أن يكون هو اللاحق ، لأن اللاحق علامة التثنية ، وعلامة التثنية لا تندرج تحتها علامة أخرى .

المقدمة الثانية : أن الإشارة لا تكون إلا بالمشير والمُشار له والمشار ، وكل^(٢) واحد من هذه الثلاثة غير الآخر ، فمتى كان المشار إليه متعدداً وَضَعُوا له لفظاً . يُعلم أن المشار إليه كلاهما ، لا أحدهما ، وكذلك إذا اجتمع في واحد أن يكون مُشيراً له مشيراً إليه صاغوا له لفظاً ليظهر أن المشار له هو المشار إليه ، وكذلك^(١) إذا اتفق أن يكون في واحد مشيراً له مشيراً^(٣) إليه ، عَيَّنوا له لفظاً ، ليتبين أن المشير هو المشار إليه ، أما إذا لم يكن المشار إليه متعدداً ثَمَّ ، لم يعرض له أن يكون مشاراً له ، ولا مُشيراً ، فلا حاجة إلى صوغ لفظ ، والضمير في قولك : زيدٌ ضربَ غير متعدٍ ، ولا مشاراً له مشاراً إليه ، ولا مشيراً مشاراً إليه ، فمن ثَمَّ لم يَصُوغُوا له لفظاً .

قال جار الله : فصل ؛ « ومن إضمارِ الفعلِ قولك^(٣) : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا تَضَمَّرُ فِي الْأَوَّلِ اسْمَ مِنْ ضَرَبْتُكَ وَضَرَبْتُهُ ، إِضْمَارًا عَلَى شَرِيحَةِ التَّفْسِيرِ ، لِأَنَّكَ لَمَّا حَاوَلْتَ فِي هَذَا الْكَلَامِ أَنْ تَجْعَلَ زَيْدًا فَاعِلًا وَمَفْعُولًا فَوَجَّهْتَ الْفَعْلَيْنِ إِلَيْهِ ، اسْتَغْنَيْتَ بِذِكْرِهِ مَرَّةً » .

قال المشرِّحُ : اتفق^(٤) النحويون عن آخرهم على^(٥) أن الفعلين إذا

(١) قوله : (وكل واحد) كتبت مرتين في (ب) سهواً من الناسخ .

(٢) في (ب) فكذلك .

(٣) في (ب) شارا .

(٤) ساقط من (أ) فقط .

(٥) نقل الأندلسي في شرحه : ١٠٤/١ ، ١٠٥ : شرح هذه الفقرة ثم عقب عليها بقوله : أما قوله : انهم اتفقوا على أن الفعلين لا يستندان إلى ظاهر ذلك الاسم فليس كذلك ، بل أجازاه الفراء ذكره ابن كيسان في «المهذب» وسيأتي مثاله فيما بعد .

(٦) ساقط من (ب) .

تَوَجَّهًا إِلَى اسْمٍ إِمَّا بِجِهَةِ الْفَاعِلِيَّةِ وَإِمَّا بِجِهَةِ الْمَفْعُولِيَّةِ ، أَوْ أَحَدَهُمَا بِجِهَةِ الْفَاعِلِيَّةِ ، وَالْآخَرَ بِجِهَةِ الْمَفْعُولِيَّةِ ، فَالْفِعْلَانِ بِمَجْمُوعِهِمَا لَا يَسْتَنْدَانِ إِلَى ظَاهِرِ ذَلِكَ الْاسْمِ ، بَلْ (١) الَّذِي يَسْتَنْدُ إِلَى ظَاهِرِهِ أَحَدُهُمَا . وَالْآخَرَ إِلَى ضَمِيرِهِ . حُجَّتُهُمْ أَنَّ الْفَاعِلَ هُوَ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ عَنِ الْمَقْدَرَةِ ، وَالْمَفْعُولُ هُوَ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ عَلَى الْمَقْدَرَةِ ، فَمَتَى كَانَ فَاعِلًا فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ (٢) يَكُونَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ مَقْدَرَةٍ أَوْ عَلَى مَقْدَرَةٍ ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا عَنْ وَفِي الْآخَرِ عَلَى ، فَيَقْتَضِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِسْمًا (٣) عَلَى حِدَةٍ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِعْمَالِ أَحَدِهِمَا فِيهِ أَعْمَلْتُ الَّذِي أَوْلَيْتَهُ إِيَّاهُ وَمِنْهُ قَوْلُ طَفَيْلٍ أَنْشَدَهُ سَيُوبِيهِ (٤) :

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ وَضَرَبُونِي قَوْمَكَ / (٥) وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : [ب/١٤] ضَرَبْتُ وَضَرَبُونِي (٦) زَيْدٌ رَفَعْتَهُ لِإِيْلَائِكَ إِيَّاهُ الرَّافِعُ ، وَحَذَفْتَ مَفْعُولَ الْأَوَّلِ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ ، وَعَلَى هَذَا تُعْمَلُ الْأَقْرَبُ أَبَدًا فَتَقُولُ : ضَرَبْتُ وَضَرَبُونِي قَوْمَكَ . قَالَ سَيُوبِيهِ : وَلَوْ لَمْ يَحْمَلِ الْكَلَامُ عَلَى الْآخِرِ لَقُلْتَ : ضَرَبْتُ وَضَرَبُونِي قَوْمَكَ ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْمَخْتَارُ الَّذِي وَرَدَ بِهِ التَّنْزِيلُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (٧) : ﴿ أَتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ (٨) - ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهِ ﴾ ، وَإِلَيْهِ

(١) فِي (أ) فَقَطْ .

(٢) فِي (أ) وَأَنْ يَكُونَ .

(٣) فِي (أ) فَقَطْ .

(٤) سِيَاتِي تَخْرِيجُهُ عِنْدَ شَرْحِ الْمُؤَلِّفِ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(٥-٥) سَاقَطَ مِنْ (أ) ، مَصْحُوحٌ فِي هَامِشِ (ب) .

(٦) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ لَمْ يَرِدْ فِي الْعِبَارَةِ الْمَصْحُوحَةِ فِي نَسْخَةِ (ب) فَالْحَقِيقَةُ مِنْ (الْمَفْصَلِ وَقَدْ انْفَقَتْ عَلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ نَسْخَ الْمَفْصَلِ ، وَنُصُوصِهِ الْمَوْجُودَةِ فِي شَرْحِي الْأَنْدَلِسِيِّ ، وَابْنِ يَعِيشٍ) .

(٧) سُورَةُ الْكَهْفِ : آيَةٌ : ٩٦ .

(٨) سُورَةُ الْحَاقَّةِ : آيَةٌ : ١٩ .

ذَهَبَ أصحابنا البصريون ، وقد يُعْمَلُ الأول ، وهو قليلٌ ، ومنه قول عُمر بن أبي ربيعة^(١) :

تُنْخَلُ فاستأكت به عودَ أسحلٍ

وعليه الكوفيون .

قال المشرِّح : ثم اختلفوا^(٢) في أن المُسند من هذين الفعلين إلى ظاهر ذلك الاسم ما هو؟ والمستند إلى ضميره ما هو^(٣)؟ فعند البصريين المستند إلى ظاهر ذلك الاسم هو الثاني ، وإلى ضميره هو الأول . والكوفيون على عكس هذا . احتجَّ الكوفيون بشيئين أحدهما : - أنه إذا أُعْمِلَ الأوَّلُ في الظَّاهِرِ ، وَقَعَ الضميرُ في الفعل الثاني موقعه ، لأنَّ الظاهرَ حينئذٍ يكونُ في نيَّةِ التقديم ، بخلاف ما إذا عَمِلَ الثاني فيه ، فإنَّ الضميرَ في الأولِ لا يقعُ موقعه ، لأنَّه حينئذٍ إضمارٌ قبلَ الذكرِ .

الثاني : يَبْتُ عُمَرُ ألا ترى أنه أُعْمِلَ الفعلُ الأوَّلُ وهو تُنْخَلُ في ظاهرِ هذا الاسمِ وهو عودُ أسحلٍ والثاني في ضميره .

وأما البصريون فقد عارضوهم بشيئين ، وزادوهم شيئاً ثالثاً ، فأحدُ^(٤) الشيئين أن الفعلين إذا توجَّها بجهةِ المفعولية^(٥) إلى اسم^(٦) ثم أُعْمِلَ الأولُ فالحذفُ في الثاني لا يطبَّقُ مفصِّله لوجهين :

(١) سيأتي تخريجه عند شرح المؤلف له .

(٢) في (أ) فقط .

(٣) في (أ) فقط انظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : ٨٣/١ المسألة رقم : ١٣ ، والتبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري : المسألة رقم : ٣٤ ، واتلاف

النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لليمني : المسألة رقم ٣ قسم الأفعال .

(٤) النص هنا نقله الأندلسي في المحصل : ١٠٦/١ مع حذف كثير من عباراته .

(٥) في (ب) المفعول وما أثبتته من (أ) موافق لنص الأندلسي .

(٦) في (ب) الإسك وما أثبتته من (أ) موافق لنص الأندلسي .

أحدهما : أنك تقول : لقيت رجلاً وأكرمته ، (١) ولا تقول
وأكرمت (١) ، وبه أتضح أن الثاني هو العامل في قوله : ﴿ آتوني أفرغ عليه
قطراً ﴾ .

الوجه الثاني : أنه لو أعمل الأول لزم من ذلك التثنية والتأخير .
الشيء الثاني : بيت طفيل أنشد سيبويه (٢) بنصب لون .

أما الشيء الثالث : - وعليه الاعتماد - فإنهم قالوا المقتضيان متى
ازدحما على شيء فالغلبة لآخرهما وجوداً ، ويشهد له مسألة التعليق وهي :
علمت لزيد منطلق وعلمت ما زيد منطلق ، وعلمت أزيد منطلق أم عمرو ،
ألا ترى أن فعل القلب يقتضي انتصاب الاسمين على أنهما مفعولان ، ولأم
الابتداء تقتضي ارتفاعهما ، لأن من شأن لام الابتداء أن تدخل على المبتدأ
ها هنا إلا إذا ارتفع الاسمان بالابتداء واللام آخرهما وجوداً ، فكان (٣) الغلبة
له ، وكذلك حرف النفي ها هنا هو الذي يدخل على المبتدأ ، ولن يدخل
على المبتدأ ها هنا إلا إذا ارتفع الاسمان فيرتفعان بالابتداء . وكذلك همزة
الاستفهام لها صدر الكلام ، ولن يكون لها صدر الكلام ها هنا إلا إذا ارتفع
ما بعدها بالابتداء ، والدليل عليه أيضاً أنك إذا قلت : إن أكرمتني فقد
أكرمتك ، كان قولك على المعنى ، وكذلك قالوا إن « معارضض » لا تمال
لمكان الحرف المستعلي وهو الضاد - وإن كانت الراء مكسورة فيه يقتضي أن
تمال لأن الحرف المستعلي آخرهما وجوداً - فكان الحكم له بخلاف طارد
وغارم فإنه يمال ، ولذلك إذا قلت لا مال له فالمال ها هنا إما مفتوح ، وإما
مرفوع ، فإذا قلت بقي بلا مال له فالمال مجرور لأن الباء آخرهما وجوداً .
وأظهر منهما قولهم : ما مررت إلا بزيد ، وأظهر من ذلك قولك لم أقرأ إلا

(١-١) في (ب) فقط .

(٢) الكتاب : ٣٩/١ .

(٣) في (أ) وكان .

بسورةٍ فإنَّ سورةً تنجُرُ بالبَاءِ ولا تَنْتَصِبُ بأقْرأ . وأوَّلُ بيتِ طفيلٍ (١) :

وَكُمْتًا مُدْمَاءَةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا ... البيت (٢)

وكلُّ أحمرٍ شديدُ الحمرةِ فهو مُدْمَى فكأنَّه ملطخٌ بالدمِّ . صدرُ بيت

عمر (٣) :

إذا هيَ لم تَسْتَكْ بعودِ أَرَاكِ تَنْخُلُ

الأراكُ شَجَرُ المساويكِ ، يقولُ : إنها لُنُعِمَتِهَا إذا لم يُعجبها سِوَاكُ

أحضرَت من المساويكِ طائفةً حتى تَخْتارَ منها للاستيَاكِ (٤) واحداً وقبله :

تَظَلُّ مَدَارِيهَا غَوَارِبَ وَسَطِهِ إذا أرسلته أو كذا غيرَ مُرْسَلٍ (٥)

(١) هو طفيل بن عوف بن كعب الغنوي، شاعر جاهلي، سمي طفيل الخيل لكثرة وصفه إياها،

ويقال له المحبّر لحسن شعره. ترجمته في الشعر والشعراء: ٣٦٤/١، والأغاني: ٣٤٩/١٥.

(٢) انظر شرح وإعراب البيت في المنخل: ١٥، والخوارزمي: ٨، وزين العرب: ٦ والبيت في

كتاب سيبويه: ٣٩/١، وانظر شرح شواهد لابن السيرافي: ٤٥٩/١ وشرحها لابن خلف:

١/ ورقة ٤٤، وشرحها لعفيف الدين الكوفي: ٩١، ٢٧٨.

وانظر كتاب الإيضاح لأبي علي: ٦٨، والجمل للزجاجي: ١٢٧، وشرح شواهد لابن

هشام اللخمي: ١٢٣، والحلل لابن السيد: ٤٤، ووشي الحلل لأبي جعفر: ٣٥، وانظر

المقتضب: ٧٥/٤، والإنصاف: ٨٨، والعيني ٢٤/٣ والبيت ضمن قصيدة طويلة في ديوانه:

٧.

(٣) وروي أيضاً للمقتنع الكندي، والصواب إن شاء الله أنه لطفيل الغنوي الذي تقدم التعريف به

قبل قليل. انظر البيت في ديوان شعره: ٣٧، ويوجد في ملحقات ديوان عمر: ٤٩٠.

انظر شرح وإعراب البيت في: المنخل: ٩، وزين العرب: ٧، وشرح الأندلسي:

١٠٥/١، وشرح ابن يعيش: ٧٩/١.

وانظر كتاب سيبويه: ٤٠/١، وشرح شواهد لابن السيرافي: ٣٦/١، والأسود: ٤٣

وشرحها لابن خلف: ٤٧/١، والكوفي: ٩٢، ٢٧٨، والإيضاح لأبي علي: ٦٨، وشرح

آياته لابن يسعون: ١٩، وشرحها للقيسي: ١٣. وانظر العيني: ٢٢/٣، وهمع الهوامع:

٦٦/١.

(٤) في (ب) الإستيَاك.

(٥) رواه الأسود الغندجاني في فرحة الأديب: ٤٣.

تظل المداري من ظفائرها العلى إذا أرسلت

يقول: إذا حَلَّتْ ضفائرها ، ونَشَرَتْ ذوائبها ، فَشَعُورُها كثيرةٌ ، وإذا ظفرت ذوائبها وعَقَصَتْها فهي أيضاً كثيرةٌ . إذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ وضربوني قومك فالذي أَعْمَلُ منهما هو الثاني ، لأنه لو أَعْمَلُ الأول لكان الثاني وضربوني ، لأنَّ الثاني جِيئَ بِهِ (١) مُسْتَنَدٌ إلى ضميرِ الجمعِ (٢) ، فيجِبُ إبرازُه . قوله : وهو الوجهُ (٣) المختارُ الذي به وَرَدَ التنزيلُ يرجع إلى ما عليه البصريون من إعمالِ الثاني ، لا إلى قوله ضَرَبْتُ وضَرَبَني قومك .

قال جَارُ الله : « وتقولُ على المذهبين قاما وَقَعَدَ أخواك ، وقام وقعدا أخواك » .

قال المشرِّحُ : الفعلُ إذا اسْتَنَدَ إلى ضميرِ الاثنين وَجَبَ إبرازُه كما في / الجمع وهذا كما ذكرناه من أنَّ الضمائرَ مظنةَ الاحتياطِ ، فقولك : قاما [١٥/أ] وقعد أخواك على مذهبِ البصريين ، لأنَّ الفعلَ الثاني مُسْتَنَدٌ إلى ظاهرٍ ، بدليلِ أَنَّ الأولَ مستندٌ إلى ضميره ، وقام وقعدا أخواك على مذهبِ الكوفيين ، لأنَّ الأولَ مستندٌ إلى ظاهرِ الاسمِ ، بدليلِ أَنَّ الثاني مستندٌ إلى ضميره .

قال جَارُ الله : وليسَ قولُ امرئِ القيسِ (٤) :

كَفَّاني ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المالِ

(١) من (أ) .

(٢) من (أ) .

(٣) من (أ) .

(٤) ديوانه : ٣٩ . من قصيدته التي أولها :

ألا عم صباحاً أيها السطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

انظر شرح وإعراب هذا البيت في المنخل : ١٦ ، وزين العرب : ٨ ، وشرح الأندلسي :

١٠٩ ، وابن يعيش : ٧٨/١ ، والمقاليد : ٦٤/١ ، ٦٥ . والبيت من شواهد الكتاب : ٤١/١ ،

انظر شرح شواهد لابن السيرافي : ٣٨/١ ، والكوفي : ٩٢ ، ١٣٦ . وابن خلف : ٤٧/١ .

والإيضاح لأبي علي الفارسي : ٦٧ ، وشرح شواهد لابن يسمون : ٢٣ ، والقيسي : ١٣

وانظر : الإنصاف : ٨٤ ، والمقتضب : ٧٦/٤ ، والخصائص : ٣٨٧/٢ والخزانة : ١٥٨/١ . . .

من قبيل ما نَحْنُ بِصَدَدِهِ ، إذ لم يَتَوَجَّه الفعلُ الثاني إلى ما وَجَّه إليه
الأوَّل .

قالَ المشرحُ : هذا البيتُ يحتوي على مسألةٍ مختلفٍ^(١) فيها بينَ
الشيخِ أبي عليِّ الفارسيِّ والإمامِ عبدِ القاهر^(٢) الجرجانيِّ .

فَعِنْدَ الشيخِ أبي عليٍّ أَنَّ هذا البيتَ وردَ على المذهبِ الكوفيِّ ، من
حيثُ أَنَّ الفعلينِ وهما (كفاني ، ولم أطلب) وجهاً^(٣) إلى اسمٍ ، وقد
أعملُ كما تَرَى فيه الأوَّل^(٤) دون الثاني .

وعِنْدَ الإمامِ عبدِ القاهرِ الجرجانيِّ : أَنَّ هذا البيتَ ليس من بابِ توجيهِ
الفعلينِ إلى اسمٍ ، وهذا لأنَّ الفعلَ الأوَّلَ وإنَّ توجهَهُ إلى قليلٍ من المالِ ،
فالفعلُ الثاني لم يَتَوَجَّه إليه ، إنَّما هو مُوجَّهٌ إلى المَلِكِ . وشيخنا في هذه
المسألةِ مع الإمامِ عبدِ القاهرِ .

احتجَّ الإمامُ بشيئينِ : أحدهما : أَنَّ المُثبتَ إذا ذُكر في مقامِ الجوابِ
فهو منفيٌّ [والمنفيُّ]^(٥) مثبتٌ مثالُ الأوَّلِ : لو جئتَ لأكرمُتكَ ، فأكرمُتكَ
وإن كانَ في الأصلِ مثبتاً فهو^(٦) في هذا المقامِ منفيٌّ^(٦) . مثالُ الثاني : لو
أعطيتني حَقِّي لما حَبَسْتُكَ فما حَبَسْتُكَ وإن كان منفيّاً فهو في هذا المقامِ
مثبتٌ ، وإذا ثَبَّتَ هذا سَلَكْتُكَ^(٧) إلى العَرَضِ فقلتُ : المذكورُ في جوابِ

(١) انظر المسألة في الإيضاح: ٦٦، وشرح الإيضاح لعبد القاهر: ٥٩/١.

(٢) عبد القاهر الجرجاني: (٤٧١ - ...) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني من أئمة النحو واللغة والبلاغة، أخذ عن ابن أخت الفارسي واختص به ولزمه مدة له شرح كبير على الإيضاح اسمه المغني، وآخر متوسط هو المقتصد، وله أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز... ترجمته في إنباه الرواة: ١٨٨/٢، ونزهة الألباء: ٤٣٤.

(٣) في (ب) موجهان.

(٤) في (أ) الثاني دون الأوَّل.

(٥) ساقط من (أ) و(ب) موجودة في نصِّ الخوارزمي الذي نقله الأندلسي في المحصل.

(٦) في (أ) فهو منفي مثبت.

(٧) في (ب) مسيل تك.

لو في البيتِ فعِلانٍ ، أحدهُما مثبتٌ وهو كفاني ، والآخرُ منفيٌ وهو لم أطلب ، فتكونُ الكفايةُ منفيَّةً ، ولم أطلب ثابتاً ، فلو كانَ الطلبُ^(١) موجهاً إلى قليلاً من المالِ لتناقضَ الكلامُ ، لأنَّهُ حينئذٍ يخبرُ مرَّةً بأنَّهُ ليس يسعى لأدنى معيشةً ، فأخرى أنَّ القليلَ من المالِ يكفيه .

الثاني : أنَّ الطلبَ لو كانَ موجهاً إلى قليلٍ من المالِ ، لَوَقَعَ التَّنَاقُضُ بينه وبينَ قوله :

ولكنَّما أسعى لمجدٍ مؤثِّلٍ

ونظيره من حيثُ لم يُوجه فيه الفِعْلُ الثاني إلى ما وَجَّه إليه الأولُ ، ما رُوِيَ عن أبي أمامة^(٢) الباهليِّ عن النبي ﷺ : « من سقى صبيّاً لا يعقلُ خمراً سقاهُ اللهُ كما سقاه^(٣) حميمٌ جهنمٌ » .

حجَّةُ الشَّيْخِ : أنَّ « لو » قد تخرُجُ إلى معنى « إن » لا سيَّما عندَ الفراءِ ، وذلك نحو قولك لو استقبلتَ أمرَكَ بالتَّوْبَةِ لكانَ خيراً لك ، فيُحْمَلُ عليه ها هنا ، حتَّى لا يُصَرَّفَ الفِعْلُ عن ظاهرٍ ما يُوجَّهُ إليه إلى غيره ، إلَّا أنَّك إذا قُلتَ : أكرمني وأكرمتُ زيدا ، فإنَّ الفِعْلَ الثاني فيه موجَّهٌ إلى ما وَجَّهُ إليه الأولُ تقولُ : لأن سَعيت لأدنى معيشةً كفاني قليلٌ من المالِ من غير أن أطلبه .

قالَ جارُ الله : « ومن إضماره قولهم : إذا كان غداً فائتني ، أي إذا كان ما نحن عليه غداً » .

(١) في (ب) الطلب ثابتاً.

(٢) في (أ) ثمامة ، والصحيح أنه أسامة صدى بن عجلان الباهلي . ترجمته في الإصابة ١٨٢/٢ . وهذا الحديث نقله المؤلف - فيما يظهر - عن حاشية المفصل : ٩١ وفي مسند الإمام أحمد : ٢٥٧/٥ عن أبي أمامة في حديث طويل : ...

ولا يسقيها صبيّاً صغيراً إلَّا سقيته مكانها من حميم جهنم وانظر حديثاً في معناه دون لفظه عن ابن عباس في سنن أبي داود ٨٦/٤٠ .

(٣) في (أ) كماه ، وفي (ب) حماة وما أثبتته من حاشية الزمخشري على المفصل : ٩١ .

قَالَ الْمُشْرَحُ : الضَّمِيرُ فِي إِضْمَارِهِ يَنْصَرِفُ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَمِثْلُ (١) هَذَا
 الْإِضْمَارِ قَوْلُهُ تَعَالَى (٢) : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ ﴿ أَيَّ بَدَأَ لَهُمْ
 الْأَمْرُ ، وَقَوْلُهُ : (٣) .

وإن كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي

يريدُ : فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ مَا جَرَى ، وَمَا الْحَالُ عَلَيْهِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلِّ ؛ وَقَدْ يَجِيءُ الْفَاعِلُ وَرَافِعُهُ مَضْمُورًا ، يُقَالُ مَنْ
 فَعَلَ ؟ فَيَقُولُ : زَيْدٌ بِإِضْمَارِ فَعَلَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (٤) : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا

(١) فِي (ب) وَنَحْوِ .

(٢) سُورَةُ يُوسُفَ : آيَةٌ : ٣٥ .

(٣) هُوَ سُورَاتُ الْمُنْزَبِ ، قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ فِي الْكَامِلِ : ١٠٢/٢ : وَكَانَ أَحَدَ مَنْ هَرَبَ مِنَ
 الْحِجَابِ سُورَاتُ الْمُنْزَبِ فَفِي ذَلِكَ يَقُولُ :

أَقَاتَلِي الْحِجَابَ إِنْ لَمْ أَزُرْ لَهُ دَرَابَ وَأَتَرَكَ عِنْدَ هِنْدٍ فِزَادِيَا
 فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا أَخَالِكَ رَاضِيَا
 إِذَا جَاوَزْتُ دَرَبَ الْمَجِيْزِينَ نَاقَتِي فَبَاسَتْ أَبِي الْحِجَابِ لَمَّا ثَنَاتِيَا
 أَيْرَجُو بَنُو مَرَوَانَ سَمْعِي وَطَاعَتِي وَقَوْمِي تَمِيمٌ وَالْفَلَاءُ وَرَائِيَا
 وَكَانَ الْحِجَابُ قَدْ طَلَبَهُ لِقِتَالَ الْخَوَارِجِ .

انظر البيت في الخصائص: ٢٣٣/٢ ، والمحتسب، ١٩٢/٢ ، وشرح ابن يعيش
 ٨٠/١ ، وأمالى ابن الشجري: ١٨٥/١ ، وشرح الشواهد للعيني: ٤٥١/٢ .

(٤) سُورَةُ النُّورِ : آيَةٌ : ٣٦ ، ٣٧ .

وقراءة فتحه الباء هي قراءة أبي بكر وابن عامر وعاصم .

انظر توجيه هذه القراءة في كتاب معاني القرآن للفرّاء: ٢٥٣/٢ ، وإعراب القرآن لأبي
 جعفر النحاس: ٤٤٤/٢ ، والسبعة لابن مجاهد: ٤٥٧ ، والكشف عن وجوه القراءات لمكي:
 ١٣٩/٢ ، وزاد المسير لابن الجوزي: ٤٧/٦ .

ينسب هذا البيت إلى نهشل بن حَرِّي بن جابر بن ضَمْرَةَ النَّهْشَلِيِّ مِنْ بَنِي دَارِمِ بْنِ
 حَنْظَلَةَ ، وَهُوَ شَاعِرٌ إِسْلَامِيٌّ مَخْضَرُمٌ عَاشَ إِلَى أَيَّامِ مَعَاوِيَةَ ، وَكَانَ مَعَ عَلِيٍّ فِي حُرُوبِهِ تُوْفِي
 سَنَةَ ٤٥ هـ . انظر الشعر والشعراء: ٥٣٢/٢ ، والإصابة: ٢٦٨/٦ ، والخزانة ٣١٢/١ . جمع
 شعره الدكتور حاتم الضَّامِنُ ونشره في مجلة كلية أصول الدين العدد الأول - بغداد سنة
 ١٩٧٥ م .

والبيت مختلفٌ في نسبته ولعلَّ نهشلاً هذا هو أولى به من غيره فقد ترجع لدي أنه له
 بعد ما طالعت في كتب شروح الشواهد أياماً ووقفت على أقوال كثير من العلماء بصدده نسبته . =

بِالْغُدُوِّ وَالْأَصَالِ رِجَالٌ ﴿ فِيمَنْ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةً الْبَاءِ أَيْ يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ ، وَبَيْتُ
الْكِتَابِ :

لِيَنَّكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ

أَي : يَبْكِيهِ ضَارِعٌ .

قَالَ الْمَشْرُحُ : هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَإِنْ كَانَ مَجْمَعًا عَلَيْهَا بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ ففِيهَا
نَظْرٌ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مِنْ فَعَلٍ ؟ فَقِيلَ زَيْدٌ فَمَعْنَاهُ زَيْدٌ فَعَلٌ ، لَا فَعَلَ
زَيْدٌ ، فَزَيْدٌ مَرْتَفَعٌ بِأَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ ، وَهَذَا لَا يَكَادُ يَظْهَرُ لَكَ حَقُّ
ظُهُورِهِ إِلَّا إِذَا تَرَجَمْتَ الْكَلَامَ بِغَيْرِ هَذِهِ اللَّغَةِ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى حَقِيقَةِ مَا
ذَكَرْنَاهُ أَنَّ السُّؤَالَ هَا هُنَا عَنِ الْفَاعِلِ ، لَا عَنِ الْفِعْلِ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ مَعْلُومٌ ،
وَالْجَوَابُ يُطَابِقُ السُّؤَالَ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ هَا هُنَا بِالْفَاعِلِ ، وَلَنْ يَكُونَ إِلَّا
إِذَا / كَانَ الْاسْمُ مَقْدَمًا ، وَكَمَا فَرَّقَ بَيْنَ اللَّهِ أَحْمَدُ ، وَأَحْمَدُ اللَّهُ ، وَبَيْنَ إِيَّاكَ [ب/١٥]

= قال خضر بن عطاء الله الموصلی فی شرح شواهد الکشاف: ٢ / ورقة ٣٩٢: وقال
البعلي: للحارث بن نهيك، وفي شرح الكافية للنيلي أنه لضرار النهشلي، وحكى الزمخشري
أنه لمرزدي، وقيل لمهلل، وقيل للييد ومطلع القصيدة:
لعمري لئن أمسى يزيد بن نهشل حشا جدت تسفى عليه الروائح
لقد كان ممن يسط الكف في الندى إذا ضن بالخير الأكف الشحائح
وأوردها وهي ثمانية أبيات.

انظر شرح وإعراب البيت في المنخل: ١٧، والكوفي: ٤٧، ٦٦، وزين العرب: ٨،
وشرح الأندلسي: ١٣/١، وابن يعيش: ٨٠/١.

والبيت من أبيات الكتاب: ١٤٥/١، وانظر شرح شواهد لابن السيرافي: ١١٠/١،
وشرح أبياته لابن خلف: ١٣٥/١ وقد أطل في شرحه وإعرابه، وهو أيضاً من شواهد
الإيضاح: ٧٤، انظر شرح أبياته للقيسي: ١٦ وشرحها لأبي الحجاج يوسف بن يعقوب:
٢٤.

وانظر الخزانة: ١٤٧/١، وديوان لييد: ٣٦١، والمقتضب: ٢٨٢/٣ والهمع:
١٦٠/١، والتصريح: ٢٧٤/١...

ورواه الطبري في تفسيره: ٢١/١٤ (بائس لضراعة) والنحاس في إعرابه: ٥٥٧/١:
(وأشعث مما طوحته الطوائح).

تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ، وَنَعْبُدُكَ وَنَسْتَعِينُكَ ، كذلك فُرِّقَ هَا هُنَا بَيْنَ زَيْدٍ فَعَلَ وَفَعَلَ زَيْدٌ وَيَشْهَدُ لَمَا ذَكَرْنَاهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (١) : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ السَّاعَةَ أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ، بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ . . . ﴾ ولم يقل بل تَدْعُونَ إِيَّاهُ .

فإن سألت : لو كَانَ ارتفاعه بالابتداء لزم منه تنكير المبتدأ في قوله تعالى : رجالٌ وضارِعٌ في بيتِ الكتابِ ، وذلك لا يجوزُ ، ولأنَّ قوله تعالى (٢) : ﴿ أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ، قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ (٣) يدلُّ على ارتفاعه بالفاعلية أجبتُ : قوله : لو كان ارتفاعه بالابتداء للزم تنكير المبتدأ ، قلنا : لا نُسَلِّمُ وهذا لأنَّ المبتدأ في مثل هذا المقام ، وإن كان منكرًا صورةً فهو معرفٌ (٣) معنىً بدليل أنك إذا قلت في قوله لِيُكَ يَزِيدُ مِنْ تَبْكِيهِ ؟ فكأنك قلت : هذا الشخصُ من تبكيه ، أم ذلك الشخص ، ثم إذا قيل لك ضارِعٌ لخصومة فكأنه قيل هذا الشخص تبكيه ، ونظيرُ هذا التقرير قوله : أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أُمُّ أَمْرَأَةٍ ، فإن المبتدأ فيه وهو رجلٌ وكذلك امرأةٌ وإن كان منكرًا من حيث الصُّورَةُ فهو معرفٌ (٤) من حيثُ المعنى وذلك جائزٌ ، (٥) فكذلك هَا هُنَا (٥) . وأما الآيةُ فليس من قبيل ما نحن بصدده ، لأنه ليس إختيَارَ أَحَدِ الْقِسْمِينَ بل هو اعتراضُ نَمَطِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ ، وَرَدُّعٌ عَنِ الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ وَاسْتِيقَاقُ كَلَامٍ آخَرَ وَيَسْتَبِيهُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي عِدَادِ (٦) مَرْتَبَتِهِمْ بِذَلِكَ .

ومما يجانسُ الآيةَ المتقدمة قراءةٌ من (٧) قرأ : - ﴿ وكذلك زَيْنٌ لِكَثِيرٍ

(١) سورة الأنعام : آية : ٤١ ، ٤٢ .

(٢) سورة الأنبياء : آية : ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) في (ب) .

(٤) في (أ) معروف .

(٥ - ٥) في (ب) فكذا هذا .

(٦) في (ب) أعداد .

(٧) هي قراءة ابن عامر . انظر معاني القرآن للفراء : ٣٥٧/١ ، والكشاف : ٥٣٠/١ .

من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم^(١) - على بناء زين للمفعول الذي هو القتل ، كأنه^(٢) قيل من زينهم لهم ؟ قيل شركاؤهم زينوه لهم .

تمام البيت^(٣) :

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

وقبله :

سَقَى جَدْنًا أَمْسَى بِدَوْمَةَ ثَاوِيًا مِنْ الدَّلْوِ وَالْجَوَازِ غَادٍ وَرَائِحُ
كَانَتْ الْعَرَبُ تَزْعُمُ أَنَّ رُوحَ الْمَيِّتِ تَخْرُجُ مِنْ قَبْرِهِ فَتَصِيرُ هَامَةً تَزْقُو
وتقول : اسقوني اسقوني ، وفيه يقولُ ذو الأصبعِ العدواني^(٤) :

يَا عَمْرُو إِلَّا تَدْعُ شَمِي وَمَنْقَصَتِي أَضْرَبُكَ حَتَّى تَقُولَ الْهَامَةُ اسقوني^(٥)

ومن ثمَّ يَسْتَسْقُونَ لِلْأَمْوَاتِ . دَوْمَةُ الْجَنْدَلِ^(٦) : بِالضَّمِّ وَالْمَحْدَثُونَ
عَلَى الْفَتْحِ قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ^(٧) وَهُوَ خَطَأٌ ، وَهُوَ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْكُوفَةِ وَالشَّامِ^(٨) .
ضارِعٌ لَهُ إِذَا ذَلَّ وَخَضَعَ ، لِحْصُومَةٍ بِالتَّنْوِينِ عَلَى الْمَصْدَرِ ، الْمُخْتَبِطُ^(٩) هَا

(١) سورة الأنعام: آية: ١٣٧ .

(٢) في (ب) وكأنه .

(٣) تقدم ذكره .

(٤) ذو الأصبع العدواني : هو حرثان بن محرث شاعر جاهلي من عدوان ، سمي «ذو الأصبع» لأن له اصبعاً زائدة . أخباره في الشعر والشعراء : ٧٠٨/٢ والأغاني : ٧٩/٣ ، واللآلئ للبكري : ٢٨٩/١ .

(٥) البيت من قصيدة للشاعر في ديوانه : ٩٣ أولها :

يَا مَنْ لِقَلْبٍ شَدِيدِ الْهَمِّ مَحْزُونٍ أَمْسَى تَذْكَرُ رِيًّا أُمَّ هَارُونَ
أَمْسَى تَذْكَرُهَا مِنْ بَعْدِ مَا شَطَحَتْ وَالذَّهْرُ ذُو غَلْظَةٍ حِينًا وَذُو لَيْنٍ
(٦) انظر : معجم البلدان : ٤٨٧/٢ ، ومعجم ما استعجم : ٥٦٤/٢ ، والحيال ... للزمخشري : ٩٠ ، وكتاب الأماكن للحازمي : رقم ٨٥ والروض المعطار : ٢٤٥ .

(٧) الجمهرة : ٣١٠/٢ .

(٨) هي اليوم إحدى مدن المنطقة الشماليّة من المملكة العربية السّعودية ، وهي باقية على تسميتها . انظر المعجم الجغرافي (شمال المملكة) تأليف الشيخ حمد الجاسر ٥٢٧/٢ .

(٩) شرح الأندلسي : ١١٣/١ .

هنا الفقيرُ السائلُ وأصلُه في الشَّجَرَةِ ، تطيحُ من الإِطاحَةِ يقال طَوَّحْتُهُ الطَوَّاحُ ، ولا يُقال المُطَوَّحات . البيتُ لضراي^(١) النهشلي يرثي يزيدَ بنَ نهشلٍ .

قال جازُ الله : « والمرفوعُ في قولهم هل زيدٌ خرَجَ فاعلُ فعلٍ مضمرٍ يفسرُه الظَّاهرُ وكذلك في قوله^(٢) تعالى^(٣) : ﴿ وإن أحدٌ من المُشركينَ استجارَكَ ﴾ . وبيتُ الحماسة^(٤) :

..... إن ذو لُوثةٍ لانا

وفي مثلٍ للعربِ : « لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمْتِنِي » .

قال المشرِّحُ : اعلم أنَّ للنحويين في هذه المسألة كلاماً ليس حلواً المذاقِ ، وهو مما يمجُّهُ السَّمْعُ بالاتِّفاقِ ، وذلك أنهم يقولون : هل زيدٌ خرَجَ معناه هل خرَجَ زيدٌ خرَجَ ، وفي قوله تعالى : ﴿ وإن أحدٌ من المُشركينَ استجارَكَ ﴾ معناه وإن استجارَكَ أحدٌ من المُشركينَ استجارَكَ ، وبيتُ الحماسةِ : (إن لُوثةٍ لانا)^(٥) [معناه إن] لأن^(٦) ذو لُوثةٍ لانا . ومنه المَثَلُ^(٧) :

(١) سبق أن ذكرنا الخلاف في قائله ورَجَّحْتُ أن يكونَ لنهشلٍ بنِ حَرَى .

(٢) في (أ) عز وجل .

(٣) سورة التوبة : آية ٦ .

(٤) هو لقريط بن أنيف العنبري شرح الحماسة للنمري : ورقة : ٢ وشرح المرزوقي : ٢٥/١ ، والبيت بتمامه :

إذا لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة إن ذو لُوثةٍ لانا

وانظر الخصائص : ٢٧/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٨٨/٢ وانظر في توجيه شرحه

وإعرابه : في المنخل : ١٨ ، ١٩ ، والخوارزمي : ١٠ ، وزين العرب : ٦ ، وشرح الأندلسي :

١١٤/١ ، ١١٥ ، وابن يعيش : ٨٢/١ .

(٥) (لانا) في (ب) فقط .

(٦) في (ب) أن .

(٧) جمهرة الأمثال : ١٩٣/٢ .

« لو ذاتُ سوارٍ لَطَمْتَنِي » ، لو لَطَمْتَنِي ذاتُ سوارٍ لَطَمْتَنِي ، ومثله لا يجوزُ أن يكونَ في كلامِ الناسِ فضلاً عن أن يكونَ كلامُ العَرَبِ العَرَباءِ وكلامُ اللّهِ الذي^(١) - ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾^(٢) .

وأنا أولاً أُبَيِّنُ منشأَ زَلَّتْهُمُ من حيثُ اتَّفَقَ لهمُ الزَّيْغُ عن سِوَاءِ السَّبِيلِ والمِيلُ عن جادَّةِ الصَّوَابِ ، ثُمَّ أذكرُ ما هو الحقُّ .

فأقولُ : الذي^(٣) غَرَّهمُ أنَّ الشرطَ والاستفهامَ لا بُدَّ لِكُلِّ واحدٍ منهما من فِعْلٍ ، قالوا والفعلُ المذكورُ بعدَ الإسمِ في هذا المقامِ لا يَفِي بما يَقْتَضِيهِ الشَّرْطُ والاستفهامُ من الفعلِ ، وتعلَّقوا بمسألةٍ واحدةٍ ، وهي أنك تَقُولُ : زيدٌ ضربتهُ فيكونُ الاختيارُ في زيدِ الرَّفْعِ ، فإذا قلتُ : إن زيداً ضربتهُ ضَرَبْتَهُ ، وأزيداً ضَرَبْتَهُ ، فالاختيارُ فيه النَّصْبُ ، ولو كان الفعلُ المذكورُ بعدَ هذا الاسمِ وافيّاً بالفعلِ الذي يَقْتَضِيهِ الشَّرْطُ والاستفهامُ لما / كانَ الاختيارُ في زيدِ النَّصْبِ وهذا يَقْتَضِي أن يكونَ الذي يَقْتَضِيهِ [١٦/أ] الشَّرْطُ ، والاستفهامُ عقيبتها لا بعدَ هذا الاسمِ ، فإذا لَزِمَ أن يكونَ التقديرُ وإن استجاركَ أحدٌ من المشركين استجاركَ ، وهل خرجَ زيدٌ خرجَ . هذا^(٤) منتهى كلامهم في هذه المسألةِ وأنا أكشِفُ حقيقتها فأقولُ : القياسُ في هذه المسألةِ نصبُ زيدٍ ، إلا أنه رُفِعَ لمعنى ، ذلك المعنى مفقودٌ عندَ ورودِ معنى المجازةِ فينتصبُ ضرورةً .

أما بيانُ المقدمةِ الأولى : فلأنَّ زيداً مفعولٌ من حيثُ المعنى ، والمفعولُ منصوبٌ وأما بيانُ المقدمةِ الثانيةِ : فلأنَّ زيداً إنما وَقَعَ لتحقيقِ

(١) في (ب) .

(٢) سورة فصلت: آية: ٤٢ .

(٣) شرح الأندلسي: ١١٢/١ نقل النص ولم يعقب عليه بشيء .

(٤) في (ب) فهذا .

معنى المُبالغة في الجملة الخبرية بتحقيق معنى الابتداء فيها ، وهذا لأن قولنا : زيداً ضربته أكد من قولنا : ضربتُ زيداً ، وتحقيق معنى الابتداء فيها عند ورود أحد المعنيين مُتَعَدِّراً ، وذلك لأنه يَنفَسُحُ فيهما عند ورود معنى المجازاة عليها معنى الابتداء ، لأن حرف المجازاة حقه أن يدخل على الفعل حقيقة ، إذ معنى المجازاة ليس إلا أن يُقال : إن كان كذا ، وذلك يقتضي دخول حرف المجازاة على الفعل حقيقة ، وإذا لم يدخل عليه حقيقة وَجَبَ أن يدخل عليه تقديراً ، ولن (١) يدخل عليه تقديراً إلا إذا انتصب زيد ، وكذلك إذا قلنا : أزيدُ ضربته ، لأن المنصوب ها هنا فيما وراء الاستفهام أفهم الوجهين ، كما أن المرفوع أبلغهما .

ففي حالة الاستفهام يلزم أفهمهما ضرورة أنه ملزم بخلاف غير هذه الحالة . فإن سألت : فإذا لزم انتصابُ زيدٍ فما الناصبُ له ؟ أجبتُ : الناصبُ له ذلك الفعل الذي يليه . فإن سألت : لِمَ (٢) انتصب الضمير المُتصلُ بالفعل ؟ أجبتُ على البَدَلِ من زيدٍ وهو بعينه مذهب الكوفيين ، ويشهد لصحة البدل ها هنا أن هذا الكلام يتأتى فيه جميع أنواع البدل ، فإذا قلتُ زيدُ ضربته فهو بدل الكل من الكل ، وإذا قلتُ ضربتُ زيداً رأسه فهو بدل البعض من الكل ، وإذا قلتُ : ضربتُ زيداً أخاه فهو بدل الاشتمال ، وكذلك لو قلتُ : زيداً ضربتُ عمراً لكان بدل الغلط ، ويشهد بصحة هذا النوع من البدل مسألة نداء (٣) التكرير كما يجوز أن تقول : رأيتُ (٤) زيداً عمراً فغلطت فتداركت . والذي يدل على أنه منصوب بمقدرٍ مضميرٍ قبل هذا المنصوب ، أنك لو قلتُ : كم رجلاً رأيته لجاز ، ومن المُحال أن ينتصب بفعلٍ مقدرٍ قبل هذا المنصوب وهو كم ، لأن من شأن

(١) في (ب) ولا .

(٢) في (ب) فلم .

(٣) في (أ) يدا البرمي .

(٤) في (أ) فقط .

الاستفهام أن لا يقع إلا في صدر الكلام . فإن سألت : فإذا كان انتصابُ
« زيدا » في إن زيدا ضربه وأزيداً ضربه بالفعل الذي يليه فكيف لم يكن
الاختيارُ هو النَّصبُ في قولك : زيدا^(١) ضربه ، حسب ما كان إياه في قولك
زيداً ضربتُ ؟ أجبتُ : لأنَّ ذلكَ اعتراضٌ عن آكدِ الكلامين ، لا
لموجب^(٢) . أول بيت الحماسة :

(١) في (ب) زيد .

(٢) عقب العلوي في شرحه : ٥٧/١ على ما قاله الخوارزمي هنا فقال : تنبيه : اعلم أن
للخوارزمي كلاماً على النحاة طول فيه أنفاسه ، وشيد ولم يحكم أساسه في قولهم : إن أحداً
في قوله تعالى : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ إلى أن قال : وزعم أن كلام النحاة
فيما زعموه ليس حلو المذاق ، وأنه مما تمجده الأسماع بالاتفاق فهذا ملخص كلامه بعد حذف
أكثر فضلاته . واعلم أن كلامه هذا هو في الحقيقة من متاهات الظنون ، ونفخات الصابون ،
فمتى مسها عاصف من التحقيق انكشف أمرها عن غير طائل وآلت حقائقها إلى غير حاصل .
ويتضح فساده من أوجه خمسة :

أما أولاً : فليت شعري ما وجه التشنيع على النحاة ، هل كان من حيث أنهم أضمرُوا
الفعل؟! وإضمار الفعل سائغ في كتاب الله تعالى ، ودواوين العرب ، وقد ذكرته في كتابك
غير مرة ، فكيف نزعته عن شيء وتفعل مثله؟! . . .

وأما ثانياً : فلأنه إنما ساغ لك ما قلته في المسألة التي قالها الكوفيون وعولت عليها لما
كان الظاهر منصوباً على المفعولية فلا جرم ساغ فيه التقديم والتأخير على الفعل ، وهذه
المسألة بخلافها فإن مرفوعها لا يجوز تقديمه على فعله لما كان فاعلاً له فبينهما بون بعيد
وتفاوت كبير .

وأما ثالثاً : فنقول : هل هذا شيء أخذته من تلقاء نفسك ، أو شيء قررته على قواعد
النحو ، أو شيء نقلته من النحاة . فإن كان أخذته من تلقاء نفسك فلعمري إنه لنظر غريب ،
والنفوس تولع بالفرائب لكن لا بكل غريب ، وكم من غريب يمجها السمع وينبو عنها
العقل ، وهذا من ذلك . . . ثم قال : ولم أعرف أن أحداً من النحاة المحققين ذهب إلى جواز
تقديم الفاعل على فعله مع ارتفاعه به . . .

أما رابعاً : فإن جاز لك أن تقول : إن أحداً في قوله : وإن أحد من المشركين استجارك
مرفوع على الفاعلية فيجوز أن يكون زيد في زيد ضرب مرفوعاً على الفاعلية؟! من غير فرق
بينهما . لا يقال إنما وجب أن يكون مرفوعاً على الفاعلية لأجل حرف الشرط . . .

وأما خامساً : فحاصل ما عولت عليه هو أن يكون «أحد» مرفوعاً «بإستجارك» على
الفاعلية ، وإن كان مقدماً عليه ، وهذا تصريح بتقديم الفاعل على فعله ، وهذا ينقض ما قرره
في صدر هذا الفصل من أن الفاعل لا يجوز تقديمه على فعله ، لأنه نزل منزلة الجزء منه . . .
ثم قال : والعجب منه أنه مع ذلك يدعي أنه قد أتى - فيما زعم - باليد البيضاء وحوى =

إِذَا لِقَامَ بِنَصْرِي مَعَشْرُ خَشْنٍ عِنْدَ الْحَفِیْظَةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لَأَنَا
يُقَالُ : فِيهِمْ ^(١) لَيْنٌ ، لِأَنَّ كُلَّ لَيْنٍ مُسْتَرَخٍ ، فَإِنْ سَأَلْتَ : أُسْلُوبُ هَذَا
الْكَلَامِ غَرِيبٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ فَلَانٌ سَخِيٌّ إِذَا بَخَلَ السَّخِيُّ ، وَأَمَّا فَلَانٌ
سَخِيٌّ إِذَا بَخَلَ الْبَخِيلُ فَشَيْءٌ لَمْ يَقْرَعِ أَسْمَاعَنَا ؟ أَجِبْتُ : كَلَا الطَّرِيقَيْنِ
عَرَبِيَّةٌ مَحْمُودَةٌ ، أَمَّا الطَّرِيقُ الْأُولَى فَعَلَى مَعْنَى الْمُبَالِغَةِ ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَعَلَى
مَعْنَى التَّعْوِیْضِ . وَعَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّيْخِ أَنَّ سَمَاعَهُ مِنَ الشَّيْخِ (لُوثَةٌ)
بِالْفَتْحِ وَهُوَ الْقُوَّةُ ، وَحِينَئِذٍ تَبْدُو السَّمَاءُ نَقِيَّةً لَا لِبَسَةٍ وَلَا شُبْهَةٍ . حُكِيَ أَنَّ
حَاتِمَ الطَّائِيَّ أُسِرَ فِي بِلَادِ بَنِي عَنَزَةَ . فغَابَ عَنْهَا الرَّجَالُ ، وَبَقِيَ فِيهَا بَيْنَ
نِسَائِهِمْ حَاتِمٌ مَقِيداً مَغْلُولاً ، ثُمَّ اتَّفَقَ لَهُنَّ الْارْتِحَالُ فَارْتَحَلْنَ بِحَاتِمٍ فَلَمَّا
بَلَغْنَ بَعْضَ الطَّرِيقِ مَسَّهِنَّ الْجُوعُ ، وَكَانَ مِنْ عَادَةِ الْجَاهِلِيَّةِ أَكْلُ الْفَصِيدِ فِي
الْمَحْمَصَةِ فَقَالَ : أَفَكَكْنَ عَنِي الْعُلَّ لِأَقْرَدَ لَكُنَّ فَفَكَكْنَ عَنْهُ فَزَلَّ عَنِ النَّاقَةِ
فَنَحَرَهَا ^(٢) فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ : هَكَذَا قَرَدِي إِنَّهُ فَلَطَمْتُهُ جَارِيَةً بِمَا فَعَلَ
فَقَالَ : لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي ، يَقُولُ : لَوْ حُرَّةٌ لَطَمْتَنِي ، وَالْمَعْنَى لَوْ لَطَمْتَنِي مِنْ
كَانَتْ مِنَ الشَّرَفِ لِي كَفَوْا لَهَا عَلَى ذَلِكَ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَقَوْلُهُ تَعَالَى ^(٣) : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ عَلَى وَلَوْ
ثَبَّتَ ، وَمِنْهُ الْمَثَلُ ^(*) « إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا إِلِيَّةَ » أَي أَنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ فِي النِّسَاءِ حَظِيَّةٌ
فِيَّانِي غَيْرُ إِلِيَّةٍ .

قَالَ الْمَشْرَحُ : قَوْلُهُ : عَلَى وَلَوْ ثَبَّتَ : مَعْنَاهُ عَلَى مَعْنَى وَلَوْ ثَبَّتَ أَنَّهُمْ
صَبَرُوا ، فَإِنَّهُمْ صَبَرُوا فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ ، فَإِنَّهُ فَاعِلٌ ثَبَّتَ . الْحَظِيَّةُ إِذَا فَعِيلَةٌ

= التَّحْقِيقُ بِأَسْرَةٍ وَانطَوَى عَلَيْهِ بِحَذَافِيرِهِ فَلِهَذَا نَبِهْنَا عَلَى غَلْطِهِ ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لِأَكْثَرِ مِمَّا أوردنا
لَكِنْ فِيمَا ذَكَرْنَا مَقْنَعٌ وَكَفَايَةٌ .

(١) فِي (أ) هُمْ خَشْنٌ .

(٢) فِي (ب) وَنَحَرَهَا .

(٣) سُورَةُ الْحَجَرَاتِ : آيَةٌ ٥ .

(*) الْمَثَلُ فِي جَمْهَرَةِ الْأَمْثَالِ : ٦٧/١ ، وَالْمُسْتَقْصَى : ١٥٠/١ .

بمعنى مفعولة يقال / أحظاها الله فهي حَظِيَّةٌ ، وإما بمعنى فاعلة يقال حَظِيٌّ
عنده حُظْوَةٌ فهو حَظٍ ، وهي حَظِيَّةٌ . الأليَّةُ المقصَّرةُ من الإماءِ (١) من ألا (٢) ،
يألو إذا قَصَّرَ ، وهي فَعِيلَةٌ بمعنى فاعلةٍ فإن سَأَلَتْ : هل يجوزُ أن تكونَ
الحَظِيَّةُ والأليَّةُ فَعُولَةٌ ويكونَ أصلُها حَظْوِيَّةٌ وألويَّةٌ إلا أن الواوَ والياءَ متى
اجتَمَعتا قُلبت الواوُ إلى الياءِ وأدغِمَتِ الياءُ في الياءِ ، ولذلك قالوا : في قوله
عَزَّ (٣) وَجَلَّ ﴿ وما كانت أُمُّكَ بَعِيًّا ﴾ (٤) إنه فَعُولٌ من بَعَتِ المرأةُ إذا زَنَتْ ،
لَا فَعِيلٌ ؟ أجبتُ (٥) : لا يجوزُ لأنَّ فَعُولًا مما يَسْتَوِي فيه المُذَكَّرُ والمؤنثُ ،
وفي المَثَلِ روايتان نصبُ الإسمين وهو أعرَفُ الروائِتين ، ورفعُهما ، أما
نَصبُهما فَعَلَى إن لم أكن حَظِيَّةً فإني (٦) لا أكونُ مُقَصَّرةً ، وأما رفعُهما ،
فَعَلَى ما ذَكَرَهُ الشَّيْخُ ، والمعنى لا عَلَيتُك (٧) في مقاصِدك أن تَتَوَدَّدَ إلى الناسِ
لَتَنالَ من الحَظْوَةِ وإن لم تَنلها .

(١) في (أ) .

(٢) في (ب) .

(٣) في (ب) تعالى .

(٤) سورة مريم : آية : ٢٨ .

(٥) الأندلسي : ١١٥/١ .

(٦) في (ب) فان .

(٧) في (ب) وفي .

[بَابُ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ : الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ، هُمَا الْإِسْمَانِ الْمَجْرَدَانِ لِلْإِسْنَادِ نَحْوِ
قَوْلِكَ ، زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ ، وَالْمَرَادُ بِالتَّجْرِيدِ إِخْلَاؤُهُمَا مِنَ الْعَوَامِلِ الَّتِي هِيَ كَانَتْ
وَأِنْ وَحَسِبْتَ وَأَخْوَاتُهَا ، لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ يَخْلُوا مِنْهَا تَلَعَبَتْ بِهِمَا وَعَصَبَتْهُمَا
الْقَرَارَ عَلَى الرَّفْعِ ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي التَّجْرِيدِ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَجْلِ الْإِسْنَادِ ،
لِأَنَّهَا لَوْ جَرَدَا لَا لِلْإِسْنَادِ لَكَانَا فِي حَكْمِ الْأَصْوَاتِ الَّتِي حَقُّهَا أَنْ يُنْعَقَ بِهَا غَيْرَ
مَعْرَبَةٍ ، لِأَنَّ الْإِعْرَابَ لَا يُسْتَحَقُّ إِلَّا بَعْدَ الْعَقْدِ وَالتَّرْكِيبِ ، وَكَوْنُهُمَا مَجْرَدَيْنِ
لِلْإِسْنَادِ هُوَ رَافِعُهُمَا ، لِأَنَّهُ مَعْنَى قَدْ تَنَاوَلْتُهُمَا مَعًا تَنَاوَلًا وَاحِدًا ، مِنْ حَيْثُ أَنَّ
الْإِسْنَادَ لَا يَتَأْتَى بِدُونِ طَرَفَيْنِ مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى التَّشْبِيهِ
فِي كَأَنَّ لَمَّا اقْتَضَى مَشْبَهًا وَمَشْبَهًا بِهِ كَانَتْ عَامِلَةً فِي الْجَزَائِنِ وَشَبَّهَهُمَا
بِالْفَاعِلِ أَنَّ الْمَبْتَدَأَ مِثْلَهُ فِي أَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ ، وَالْخَبَرَ فِي أَنَّهُ جِزَاءٌ ثَانٍ مِنَ
الْجُمْلَةِ .

قَالَ الْمُشْرَحُ : هَذَا الْكَلَامُ مُسْتَدْرَكٌ عَلَى الشَّيْخِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : قَوْلُهُ : وَكَوْنُهُمَا مَجْرَدَيْنِ لِلْإِسْنَادِ هُوَ رَافِعُهُمَا^(١) ، وَمَعْنَى أَنْ

(١) اختلف النحاة في رافع المبتدأ والخبر، ولا يتسع المقام لذكر أقوالهم هنا ومن أراد هذا البحث مفصلاً فليرجع إلى شرح الأندلسي: ١١٨/١ - ١٢١ عرض لأغلب أقوالهم، ورد على كل فريق، وأثبت ما يراه هو الراجح من الأقوال. وانظر شرح ابن يعيش: ٨٤/١، ٨٥، والتعليق على المقرب لابن النحاس: ٢٣، ٢٤ وفيه فوائد عن شرح المفصل لابن عمرو، والشامل =

الاسمين متى جرى بينهما إسنادٌ مع أنهما لم يدخل عليهما سائر العوامل اللفظية ، وهذا^(١) لا يقتضي سوى أن يكون للاسمين من الإعراب حظٌ ، وأما أن يكون حظُّهما على الخصوصِ الرفعِ فلا .

الوجهُ الثاني من الاستدراكِ : أنه إذا كانَ رافعُهُما هو كونُهُما مجردَين للإسنادِ ، فأئِ حاجةٌ بنا إلى كونِ كلِّ منهما شبيهاً بالفاعلِ ؟ - اللهم - إلا أن نَعني بِرافِعِهما [أن] مُعرَبَهُما ليس الإعرابِ ، لكنَّ اللفظَ لا يُساعدُ عليه . وتقريرُ الكلامِ على جهةِ الصوابِ في هذه المسألةِ أن يقولَ : الموجبُ لنفسِ الإعرابِ فيهما موجودٌ ، والموجبُ لخصوصِ الإعرابِ فيهما أيضاً موجودٌ ، والمانعُ لموجبِ الخصوصِ معدومٌ ، فوجبَ أن يرتفعاً . أما الموجبُ لنفسِ إعرابِهِما فوقَ^(٢) العقدِ والتركيبِ بينهما ، لأنَّهُما^(٣) متى وَقَعَ بينهما ذلكَ تَوَلَّدَ منه معنى ثالثٌ ، والإعرابُ وُضِعَ ليدلُّ على نحو ذلك المعنى ، أما الموجبُ لخصوصِ^(٤) الإعرابِ فيهما فشَبَّهُ كلُّ واحدٍ منهما للمرفوعِ ، أما شَبَّهُ المبتدأِ بمرفوعٍ فلأنَّهُ يُشبهُ الفاعلَ من حيثُ أنه مسندٌ إليه ، كما أنَّ الفاعلَ كذلك ، وأما^(٥) شَبَّهُ الخبرِ للمرفوعِ فلأنَّهُ يُشبهُ الفِعْلَ

= في شرح الإيضاح لابن الدهان لم أجدها في مصدر آخر . وانظر الإنصاف لابن الأنباري : ٤٤ - ٥١ المسألة رقم : (٥) ، و(التيبين عن مذاهب النحويين) لأبي البقاء العكبري : المسالتان : ٢٧ ، ٢٨ . و(ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) : المسألة رقم (٥) قسم الأسماء ، والأصول لابن السراج : ٦٣/١ ، والإيضاح للفارسي : ٤٩ ، والجمل للزجاجي : ٤٨ ، والخصائص لابن جني : ٣٨٥/٢ . والبيان في شرح اللمع للكوفي : ١١ .

(١) في (ب) فهذا .
(٢) نقل الأندلسي في شرحه : ١٢١/١ شرح هذه الفقرة من قوله : هذا الكلام مستدرك . . . ثم عقب عليه بقوله : هذا كلام حسن ليس فيه إلا قوله : إن العقد والتركيب هو الموجب للإعراب ، فإنه إن أراد أنه هو الموقع للإعراب فهو خطأ ، وإلا لوجب الاستغناء عن العامل ، وإن أراد به الموجب للحاجة إلى الإعراب ، فصحيح لكن الحاجة لا توقع الإعراب بل الذي يوقع ذلك هو العامل وستزيده إيضاحاً .

(٣) في (أ) لأنه .

(٤) في (أ) بخصوص .

(٥) نقل الأندلسي هذا النص في شرحه : ١٢٢/١ ، وعقب عليه بقوله : واعلم أن هذا لا يسلم =

المضارع نحو يضرب زيد من^(١) حيث أنه خبر عن غيره ، وهو متناول للحال والاستقبال ، كما أن الفعل المضارع كذلك ، وأما عدم المانع لموجب الخصوص ، فتجردهما عن العوامل اللفظية^(٢) .

قال جاز الله فصل ؛ « والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس ، ونكرة إما موصوفة كالتي في قوله عز وجل^(٣) : ﴿ ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴾ وإما غير موصوفة كالتي في قولهم : أرجل في الدار أم امرأة ، وما أحد خير منك ، وشر أهر ذا ناب ، وتحت رأسي سرج ، وعلى أبيه درع .

قال المشرح : الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، لأن تنكيره يخل بالمعنى المطلوب منه^(٤) ، وهو الإفهام ، فلا يجوز ، ألا ترى أن تنكيره تنفير عن استماع الحديث عنه ، والتنفير عن استماع الحديث إخلال بالعرض المطلوب من الكلام وهو الإفهام وهذا بخلاف ما إذا تقدم الخبر ، وبخلاف الفاعل ، فإنه هناك وقد^(٥) تقدم الخبر فسواء عرفت المبتدأ أو لم تعرفه لم يقع تنفير له ، لأنه إن كان قد استمع الخبر فبعد ذلك إذا استمع المبتدأ فقد

= له ، أما الأول فإن الخبر قد يكون جامداً نحو زيد غلامك فليس الثاني صادراً عن الأول . وأما الثاني : فلأن الخبر على الإطلاق لا يحمل إلا على الحال ، وكذلك الفعل المضارع الحال أولى به على ما سيأتي .

(١) انتقد الكندي هذا التعبير ، قال الأندلسي : كان شيخنا تاج الدين يكره الإتيان بأن بعد حيث ، ويقول : لم تزل العجمة بعد مع إمعانه في الأدب .

(٢) عقب الأندلسي عليه بقوله : يشكل بقولهم : بحسبك درهم ، فإن العامل اللفظي قد وجد ، وما منع من الرفع في الخبر ، ويقولهم إن زيد خرج ، فإن التجرد قد وجد لفظاً في زيد ، وما هو مبتدأ فالأولى من عبارته أن يقال : تجرد كل واحد منهما عن العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً شرط في عمل الابتداء والتركيب والعقد هو المقتضي للحاجة إلى الإعراب ، والمخصص للرفع هو مشابهتها للفاعل .

(٣) سورة البقرة : آية : ٢٢١ .

(٤) في (أ) فقط .

(٥) في (ب) .

قُضِيَ الْأَمْرُ وَتَمَّ . وَإِنْ كَانَ لَمْ يَسْمَعِهِ فَقَدْ وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ عَنْهُ قَبْلَ (١) ذَلِكَ ، فَتَنْكِيرُ الْمَبْتَدَأِ لَا يُوقَعُ تَنْفِيرًا لَهُ . أَمَّا النُّكْرَةُ الْمَوْصُوفَةُ فَقَضِيَّةُ الْقِيَاسِ أَنْ (٢) لَا يَجُوزُ جَعْلُهَا (٣) مَبْتَدَأً ، لَكِنْ إِنَّمَا جَازَ عَلَى مَعْنَى مُؤْمِنَةً (٤) هَذَا النَّوْعَ مِنَ الْعَبِيدِ خَيْرٌ مِنْ مَشْرُكَةٍ (٥) ذَلِكَ النَّوْعَ مِنَ الْإِمَاءِ ، وَأَنَّهُ مَعْرُفَةٌ ، فَإِنْ سَأَلْتَ : كَيْفَ جَازَ جَعْلُ النُّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ مَبْتَدَأً ، قَوْلُهُ بِأَنَّهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَعْرِفَةِ . قُلْنَا بَلَى لَكِنْ بَعْدَ انْضِمَامِ الصِّفَةِ إِلَيْهَا ، وَهِيَ قَبْلَ انْضِمَامِ الصِّفَةِ إِلَيْهَا ، مَنْفَرَةٌ ، وَبَعْدَ تَنْفِيرِ الْمُخَاطَبِ عَنِ اسْتِمَاعِ الْحَدِيثِ عَنْهُ ، جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَعْرِفَةِ بِالصِّفَةِ لَا تَفِيدُ . أَجِبْتُ : قَوْلُهُ : النُّكْرَةُ قَبْلَ انْضِمَامِ الصِّفَةِ إِلَيْهَا مَنْفَرَةٌ (٦) ، قُلْنَا : لَا نُسَلِّمُ وَهَذَا لِأَنَّهُ لَا يَسُوغُ فِي النُّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ جَعْلُهَا مَبْتَدَأً ، إِلَّا بَعْدَ مَا يَرِسُخُ فِي الْعُقَايِدِ الْإِصْطِلَاحُ عَلَى أَنَّ الْمَبْتَدَأَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْرُفَةً ، فَبَعْدَ هَذَا كَلَّمَا سَمِعَ النُّكْرَةَ فِي مَقَامِ الْإِبْتِدَاءِ لَمْ تَنْفَرِ ، لِعِلْمِهِ أَنَّهُ يَتَّبَعُهَا مَا يَجْعَلُهَا كَالْمَعْرِفَةِ . فَإِنْ سَأَلْتَ : كَيْفَ لَمْ يَجُزْ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ السَّادِجَةِ غَيْرِ الْمَوْصُوفَةِ ، وَهَذَا لِأَنَّهُ مَتَى سَمِعَ النُّكْرَةَ وَإِنْ (٧) لَمْ يُتَّبِعْهَا بِالصِّفَةِ لَمْ يَنْفَرِ ، لِتَوَقُّعِهِ تِلْكَ الضَّمِيمَةَ الْمُخْرَجَةَ عَنِ التَّنْكِيرِ إِلَى التَّعْرِيفِ ؟ أَجِبْتُ لَمْ يَجُزْ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ السَّادِجَةِ لِأَنَّ غَايَةَ ذَلِكَ أَنْ يَنْفَرِ (٨) نَوْبَةً أَوْ نَوْبَتَيْنِ ، لَكِنْ إِذَا وَقَعَ فِي ضَمِيرِهِ أَنَّهُ لَا يَتَأْتَى بِتِلْكَ الضَّمِيمَةِ يَنْفَرُ عَنْ كُلِّ نُّكْرَةٍ مَجْعُولَةٍ مَبْتَدَأً ، مَوْصُوفَةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ (٩) ، لِأَنَّهُ تَوَخَّى تَيْسِيرًا (١٠)

(١) فِي (ب) .

(٢) فِي (أ) .

(٣) قَوْلُهُ : (جَعْلُهَا مَبْتَدَأً) فِي (أ) فَقَطْ .

(٤) فِي (أ) شَرِكَةٌ وَهِيَ خَطَأٌ .

(٥) فِي (ب) .

(٦) فِي (ب) .

(٧) فِي (أ) وَلَمْ .

(٨) فِي (ب) يَنْفَرُ .

(٩) فِي (أ) .

(١٠) فِي (أ) تَفْسِيرًا .

يُفْضِي إِلَى مَزِيَّةٍ تَغْيِيرٍ . أَمَا قَوْلُهُ : أَرْجُلٌ فِي الدَّارِ أَمِ امْرَأَةٌ ، فَإِنَّمَا جَازَ وَقَوْعُهُ فِي مَقَامِ الْإِبْتِدَاءِ وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً مَحْضَةً ، لِأَنَّهُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ مَعْرِفَةٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، وَأَمَا قَوْلُهُمْ ^(١) مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ فَهُوَ وَإِنْ كَانَ مُبْتَدَأً مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ فَهُوَ فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، وَهَذَا لِأَنَّ حُرُوفَ النَّفْيِ رُبَّمَا تُنَزَّلُ تُنَزِّلُ الْفِعْلِ كَمَا فِي بَيْتِ السَّقَطِ ^(٢) :

وَمَا الْفُصْحَاءُ الصَّيْدُ وَالْبَدُو دَارُهَا بِأَفْصَحَ قَوْلًا مِنْ إِمَائِكُمْ الْوُكْعِ
 أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْجَارِ هُوَ (مَا) . وَأَمَا قَوْلُهُمْ : (شَرَّ أَمْرٍ ذَا
 نَابٍ) فَهُوَ وَإِنْ كَانَ مُبْتَدَأً مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرِ فَهُوَ فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، إِذَا
 الْمَعْنَى : مَا أَمْرٌ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ . وَهَذَا كَقَوْلِهِمْ : أَمْرٌ أَقْعَدَهُ عَنِ الْخُرُوجِ .
 وَمَهْمٌ أَشْخَصُهُ ، وَالْمَعْنَى : مَا أَقْعَدَهُ عَنِ الْخُرُوجِ ، إِلَّا أَمْرٌ ، وَمَا أَشْخَصَهُ
 عَنِ مَكَانِهِ إِلَّا مُهْمٌ ، وَلِئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرِ وَالْمَعْنَى لَكِنْ لَمْ
 قُلْتُ إِنَّهُ غَيْرُ مَوْصُوفٍ ، هَذَا لِأَنَّ التَّنْوِينَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الصَّفَةِ ، لِأَنَّهُ لِلتَّعْظِيمِ
 وَالتَّفْخِيمِ ^(٣) كَمَا فِي قَوْلِهِ : أَنشُدَهُ الْأَزْهَرِيُّ ^(٤) فِي التَّهْذِيبِ :

(١) من هنا . . . إلى قوله بعد البيت: فالعامل في الجار هو (ما) نقله الأندلسي في شرحه ١٢٣/١ وعقب عليه بقوله: قلت: فهذه مزلة من هذا الفاضل، فإن (ما) ها هنا حجازية، والباء تزداد في خبرها تشبيهاً لها بليس، وإذا كانت الباء زائدة لم يتعلق بشيء أصلاً، وهذا معنى قول النحويين أن الباء زائدة . . . أي لم تدخل لأن تربط شيئاً بشيء، بل للتأكيد فقط . . . وليس في العربية ارتباط بين حرفين أصلاً فهذا سهو منه .

(٢) شروح سقط الزند: ١٣٥٢/٣ .

(٣) عقب الأندلسي على ذلك في شرحه: ١٢٣/١، ١٢٤، بقوله: قلت: هذا أيضاً من ابتداعاته الهذيانية، وذلك أن المؤلف أن التنوين قد يكون للتكثير في نحو صه ومه وأما أن يكون للتخصيص بحيث ينزل منزلة الوصف فكلاً، وقوله أيضاً: إن فيه تعظيماً وتفخيماً من النمط الأول، وليس التنوين لشيء مما ذكره في لغة العرب أصلاً، ولعله في لغة قومه وأما في لغة العرب وعبارات النحويين فلا . . . ثم قال: إنما غرضي أن أبين أن ذوق هذا الرجل على خلاف ذوق أهل الصناعة .

(٤) الأزهري: (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ) أبو منصور محمد بن أحمد بن طلحة، عالم اللغة مولده ووفاته بهرات. شافعي المذهب. ألف تهذيب اللغة معجم كبير مطبوع وله أيضاً شرح ألفاظ الشافعي =

لعمرُ أبِ الطَّيْرِ المِربُةُ بالضُّحَى على خالِدٍ لَقَدِ وَقَعَتِ على لَحْمٍ (*)
عَنِ بها الطير الواقعة بالضُّحَى على خالِدٍ ، أَي وَقَعَتِ على لَحْمٍ وَأَيُّ
لَحْمٍ كَذَلِكَ ها هنا . لأنَّ (١) المرادُ بذي نابِ الكلبُ ، وهريرةُ (٢) نباحُهُ الذي
تَشَاءُ بِه طوائِفُ النَّاسِ .

قال جَارُ اللَّهِ : فصلٌ ، والخبرُ على نوعين : مفردٌ وجملةٌ ، فالمفردُ
على ضربين خالٍ من (٣) الضميرِ ومُتَضَمِّنٌ له ، وذلك : زيدٌ غلامُك ، وبكرُ
منطلقٌ ، والجملةُ على أربعةِ أضربٍ : فعليَّةٌ وإسميَّةٌ وشرطيَّةٌ وظرفيَّةٌ وذلك :
زيدٌ ذَهَبَ (٤) أخوه ، وعمروُ أبوه منطلقٌ ، وبكرُ إن تعطيه يَشْكُرْكَ ، وخالِدٌ في
الدارِ .

قال المشرِّحُ : غلامُك ها هنا غيرُ مُتَضَمِّنٍ للضميرِ ، لأنَّ الاسمَ إذا
وَقَعَ هذا الموقعَ فإنَّما يَتَضَمَّنُ الضميرَ إذا كانَ صفةً ، أمَّا إذا كانَ جامِداً فإنَّه
لا يَتَضَمَّنُ ، ألا ترى أنَّ الجامِدَ من الأسماءِ لا يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعلِ ، إنَّما
الذي يَتَضَمَّنُهُ نحو قولك : عمروُ مُنْطَلِقٌ ، هذه مسألةٌ مختلفٌ فيها بينَ أهلِ
البصرةِ وأهلِ (٥) الكوفةِ ؛ أعني أنَّ الإسمَ الجامِدَ إذا وَقَعَ موقعَ الخَبَرِ هل
يَتَضَمَّنُ الضَّميرَ أم لا (٦) ؟ فإن سألْتَ : هذا الكلامُ مستدرِكٌ عليه ، وذلك أَنَّهُ

= اسمه (الزاهر) مطبوع، وكتاب في القراءات رأيت في مكتبة رشيد أفندي بتركيا رقم ٢٢ في
١٧٠ ورقة... وله مؤلفات غيرها انظر ترجمته في معجم الأدباء: ١٦٤/١٧، وطبقات
الشافعية: ١٠٦/٢.

(*) لم أجده في التهذيب، وهو لأبي خراش الهذلي يرثي خالد بن زهير، انظر شرح أشعار
الهذليين: ١٢٢٦/٣، والإسعاف لخضر الموصلي: ورقة: ٢٧ والرواية فيهما (وقعن).

(١) في (أ) لعل.

(٢) في (أ) وبهريه.

(٣) قال الصغاني: في نسخة الزمخشري خال عن الضمير، والخلو إنما يعدى بمن.

(٤) في (أ) فقط (ذاهب).

(٥) في (ب).

(٦) انظر الإنصاف: ٥٥/١ مسألة رقم: (٧)، والتبيين للكعربي: مسألة رقم (٣٠)، وائتلاف
النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: المسألة رقم: (٦) في قسم الأسماء. وانظر شرح =

إذا كانَ في « مُنْطَلَقٌ » ضَمِيرٌ هو فاعلُه كانَ جملةً ، ولذلك ذَكَرُوا في بابِ الموصولاتِ ، في شَرْحِ قولهم : (الضَّارِبُ أباهَ زيدٌ) واسمُ الفاعِلِ في الضَّارِبِ في معنى الفِعْلِ وهو مع^(١) المرفوعُ به جملةٌ واقعةٌ صلةُ اللّامِ ، وعدُّ الجملةِ مفرداً خَطَأً مُسْتَدْرَكٌ ؟ أجبتُ : ما الدَّلِيلُ على كونهِ جملةً ، إنّما يكونُ جملةً أن لو كانَ في اقتضائِهِ الفاعلَ مُسْتَبَدّاً ، وهو غيرُ مُسْتَبَدٍّ ها هنا ، لأنّه لم يعملِ عَمَلَ الفِعْلِ ها هنا . إلّا بِاعتِمادِهِ على المُبتدأِ ، فيكونُ/ المُبتدأُ [ب/١٧] مأخوذاً من كونهِ جملةً ، بخلافِ الفِعْلِ .

قالَ جارُ اللّهِ : فصلٌ ؛ ولا بُدُّ في الجملةِ الواقعةِ خبراً من ذِكْرِ ما يَرجعُ إلى المُبتدأِ ، وقولك في الدارِ معناه استقرَّ فيها .

قالَ المشرِّحُ : الجملةُ إذا وَقَعَتْ خبراً للمبتدأِ فلا بُدُّ فيها من ضميرٍ يَرجعُ إلى المُبتدأِ ، ولو لم يكنَ بينَهُ وبينَ الجملةِ ذلكَ الضميرِ ، لم يكنَ بينَهُ وبينَ الجملةِ مماسَّةٌ فضلاً من أن تكونَ معوّلةً على المُبتدأِ ، ألا ترى أنّك إذا قُلْتَ : زيدٌ سَقَطَ جدارُ عمرو ، فهذه الجملةُ أعني : « سقطَ جدارُ عمرو » لا يَجوزُ وقوعُها^(٢) خبراً للمبتدأِ إذ لا مِساسَ بينَهُ وبينَ زيدٍ ، وقوله : « في الدارِ » معناه : استقرَّ فيها فالراجعُ من الخبرِ إلى المُبتدأِ هو ذلكَ الضميرُ المستكنُ في الفِعْلِ ، ونظيرُ هذه المسألةِ كم ناقةٌ لك وفصيلُها ، قولهم : وفصيلُها بالنَّصبِ والرَّفْعِ ، فالنَّصبُ بالعَطْفِ على ناقةٍ ، والرَّفْعُ بالعَطْفِ على ما في « لك » من الضميرِ المرفوعِ ، لأنَّ تقديره كم ناقةٍ استقرَّتْ لك ، وفي استقرَّتْ^(٣) ضميرٌ راجعٌ إلى الناقةِ ، وتقولُ مررتُ بأصحابِ لك أجمعونَ أكتعون . قالَ ابنُ السَّراجِ : لأنَّ في « لك » اسماً مضمراً مرفوعاً^(٤) .

= الأندلسي : ١٢٤/١ ، ١٢٥ ، وشرح ابن يعيش : ٨٨/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٨٦/١ ، وأخذ الرّماني والزّجاج بمذهب الكوفيين .

(١) في (ب) ومع .

(٢) في (أ) ب وقوعه .

(٣) في (أ) استقرت لك .

(٤) نقل الأندلسي في شرحه : ١٢٧/١ ، ١٢٨ شرح هذه الفقرة ثم وضح بقوله : قلت : أمّا الذي

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وقد يُكون الراجِعُ معلوماً فَيَسْتَعْنِي عن ذكره ، وذلك مثل قولهم : (الْبُرُّ الْكِرُّ^(١) بستين) ، و (السَّمْنُ مَنْوَانٍ بدرهم) . أي منه^(٢) .

قَالَ الْمُشْرَحُ : قولهم : البُرُّ مبتدأ ، والْكِرُّ مبتدأ ثانٍ وبستين خبرُ المبتدأ الثاني ، ثُمَّ هذا المبتدأ وخبرُهُ خبرُ المبتدأ الأولِ ، وليس فيه ضميرٌ يرجعُ إلى المبتدأ الأولِ ، إنَّما هو محذوفٌ تقديرُهُ الكِرُّ منه ، وكذلك في قولهم : السَّمْنُ مَنْوَانٍ بدرهمٍ تقديرُهُ مَنْوَانٍ منه .

قال جَارُ اللَّهِ : وقوله : ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنَ عِزْمِ الْأُمُورِ﴾^(٣) .

قال الْمُشْرَحُ : قوله : ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَعَفَرَ﴾ في محلِّ الرَّفْعِ بأنَّهما خبرُ المبتدأ ، والرَّاجِعُ فيها إلى المبتدأ محذوفٌ ، قالوا تَقْدِيرُهُ إِنَّ ذَلِكَ مِنْهُ لَمِنَ عِزْمِ الْأُمُورِ وفيه نَظَرٌ^(٤) ، لأنَّهُ وَإِنْ صَحَّ بِأَنْ يُقَالَ : الصَّبْرُ مِنْ عِزْمِ الْأُمُورِ ، والجودُ مِنْ مكارِمِ الأخلاقِ ، فلا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ الصَّبْرُ مِنْهُ مِنْ عِزْمِ الْأُمُورِ ، والجودُ مِنْهُ مِنْ مكارِمِ الأخلاقِ ، وهذا لأنَّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ هَذَا الفِعْلُ مِنْ مكارِمِ الأخلاقِ حَيْثُ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ بِأَنَّكَ لَوْ فَعَلْتَهُ لاسْتَحْسَنَهُ النَّاسُ ، وذلك فيما نَحْنُ فِيهِ لا يَصِحُّ ، إذ لا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لَوْ أُتَيْتَ بِصَبْرٍ فُلَانٍ لاسْتَحْسَنَهُ النَّاسُ ، لأنَّ ما جُعِلَ مِنَ الفِعْلِ مَرَّةً لا يَصِحُّ فِعْلُهُ ثَانِيًا^(٥) .

= يدل على أن في الدار ضميراً فأحكام منها: جواز الإبدال منه وتأكيده ونصب الحال منه، أما إبداله ففي نحو قوله عز وجل: [الأعراف: آية: ٨] ﴿والوزن يومئذ الحق﴾ فالوزن مبتدأ، ويومئذ متعلق بمحذوف لأنه خبر والحق رفع على البدل من الضمير.

(١) (الْكِرُّ) هو: مكيال أهل العراق، وهو ستون قفيزاً، والقفيز ثمانية مكايك، والمكوك صاع ونصف. تهذيب اللغة: ٤٤٣/٩. وانظر الزاهر للأزهري: ٢١٠، والمغرب للمطري:

٤٢٥.

(٢) في (ب).

(٣) سورة الشورى: آية: ٤٣.

(٤) انظر البيان في شرح اللمع للكوفي: ١٤.

(٥) أورد العلوي في شرحه: ٦٢/١: ثم عقب عليه بقوله: وهذا فاسد لأمرين: أما أولاً فلأننا على قطع من تنمة الخبر بقوله: إن ذلك من عزم الأمور وأما ثانياً: فلأن تقدير الضمير أبلغ، =

فإن سَأَلْتَ: المرادُ بقوله إنَّ ذلك إنَّ مثل ذلك يعني إنَّ مثل صَبْرِهِ، وهو نفسُ الصَّبْرِ من عزمِ الأمورِ؟ أجبْتُ: لو حُمِلَ على ذلك لَوَقَعَ النَّظَرُ فيه من وجهٍ آخَرَ، وذلك أنَّ الصَّبْرَ في نفسِ الأمورِ من عزمِ الأمورِ، لا على تقديرِ صبرٍ آخَرَ، والكلامُ في هذه المسألةِ مبنيٌّ على معرفةِ الكِنَايَةِ، وهي أن تُريدَ دعوى الشيءِ وإثباتَهُ بدليلٍ فتدعُ المُدعى، وحرفَ التعليلِ وتقيمُ الدليلَ مقامَ المُدعى، مثاله: تريدُ أن تقولَ: فلانٌ طويلٌ، لأنه طويلٌ نجادِ السَّيفِ، فتدعُ المُدعى وهو طويلٌ القامةِ وتدعُ أيضاً حرفَ التعليلِ وهو: لأنه وتقيمُ طويلٌ نجادِ السَّيفِ مقامه ولذلك تقولُ وَطِيئَهَا، لأنه التقي خِتانَهُما فتدعُ الشَّيئينِ، وتقولُ: التقي خِتانَهُما. إذا ثَبِتَ هذا رَقِيَّتِكَ إلى الغرضِ المَطْلُوبِ فقلتُ: إن ذلك لمن عَزَمَ الأمورَ فالحقيقة قولهُ فقد أحسنَ فيكونَ الرَّاجِعُ المحذوفُ ها هنا شبيهاً بالرَّاجِعِ المحذوفِ في زيدٌ في الدارِ.

قالَ جارُ اللّهِ: فَصَلِّ؛ ويجوزُ تقديمُ الخبرِ على المبتدأِ كقولك تَمِيمِيُّ أنا، ومَشْنُوٌّ من يَشْنُوُّكَ، وكقولهُ تعالى^(١): ﴿سواءٌ محياهُم ومماتُهُم﴾ و^(٢): ﴿سواءٌ عليهم أُنذرتُهُم﴾ المعنى سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُهُ.

قالَ المشرِّحُ: أنا مبتدأ، وتَمِيمِيُّ خبرُهُ، فإن سَأَلْتَ: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ تَمِيمِيُّ مبتدأً وأنا خبرُهُ لأجبْتُ: لأنَّ المبتدأَ هو المحكُومُ عليه، والخبرُ هو المحكُومُ به، وها هنا حُكِمَ على أنا تَمِيمِيُّ بأنا، والذي به يتبينُ الصريحُ من الرُّغوةِ^(٣) أنك لو ترجمتَ الكلامَ بغيرِ العربيَّةِ وجدتَ الرابطةَ ملتحقةً بالخبرِ دونَ المبتدأِ، وها هنا لو ترجمتَ لوجدتَ الرابطةَ ملتحقةً بتَمِيمِيٍّ، ولا بأنا. ولقد سألتني بعضُ إخواني من الأفاضلِ عن قولِ الأميرِ أبي فراس^(٤):

= وأخصر، وأقعد في المعنى وأدخل في الفصاحة فلهذا كان تقديره أولى.

(١) سورة الجاثية: آية: ٢١.

(٢) سورة البقرة: آية: ٦.

(٣) في (أ) الدعوة.

(٤) أبو فراس (٣٢٠ - ٣٥٧) هو الحارث بن سعيد بن حمدان التَّغَلبي الشاعر الفارس المجاهد ابن =

ضَعِيفٌ هَوَى يُبْغِي عَلَيْهِ ثَوَابٌ /

بتنوين ضَعِيفٍ، فَقَالَ: كَيْفَ جَعَلَ المَبْتَدَأُ وهو ضَعِيفٌ نَكْرَةً غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ؟ فَقُلْتُ: لَيْسَ الأَمْرُ كَذَلِكَ لِأَنَّ ضَعِيفاً خَبِرُ المَبْتَدَأُ، وَالمَبْتَدَأُ هَوَى^(١) يُبْغِي عَلَيْهِ ثَوَابٌ، فَمَا كَادَ^(٢) يُصَدِّقُنِي فِي أَنَّ ضَعِيفٌ هُوَ خَبِرُ المَبْتَدَأِ حَتَّى امْتَحَنَ ذَلِكَ بِالرَابِطَةِ، فَاسْتَحَسَنَ الجَوَابَ وَأَثْنَى عَلَيَّ. وَكَذَلِكَ مِنْ يَشْنُوكُ مَبْتَدَأً وَمَشْنُوكُ خَبْرَهُ وَكَذَلِكَ: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ فِي مَقَامِ المَبْتَدَأِ وَسِوَاءَ عَلَيْهِمْ خَبْرُهُ. أَمْ وَالهَمْزَةُ فِي الآيَةِ مَجْرَدَتَانِ لِمَعْنَى الاستِوَاءِ، وَهَكَذَا^(٣) لَوْ سَوَّيْتَ بَيْنَ الأَمْرَيْنِ فِي الاستِفْهَامِ أَجْرِيَتِ التَّسْوِيَةِ مَجْرَاهَا فِي غَيْرِ الاستِفْهَامِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو^(٤)؟ وَالحَالُ لَا تَخْتَلِفُ بَيْنَ أَمْ المُتَّصِلَةِ، وَأَمْ المُعَادِلَةِ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٥): ﴿سِوَاءَ عَلَيْهِمْ أَدْعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾. قَالَ سِيبَوِيهِ: جَرَى هَذَا عَلَى حَرْفِ الاستِفْهَامِ كَمَا جَرَى عَلَى حَرْفِ النِّدَاءِ فِي قَوْلِكَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا العِصَابَةُ وَتَقْدِيمِ خَبِرِ المَبْتَدَأِ عَلَى المَبْتَدَأِ مَسْأَلَةً مُخْتَلَفٌ فِيهَا بَيْنَ أَهْلِ البَصْرَةِ وَالكُوفَةِ^(٦).

= عم سيف الدولة الحمداني، كان الصاحب بن عباد يقول بديء الشعر يملك وختم بملك يعني امرأ القيس وأبا فراس. ألفت عنه عدة كتب. وله ديوان شعر طبع في مجلدين بعناية الدكتور سامي الدّهان، ترجمته وأخباره في يتيمة الدهر: ٢٢/١ - ٦٢، وتهذيب ابن عساكر: ٤٣٩/٣، وزبدة الحلب: ١٥٧/١، وشذرات الذهب: ٢٤/٣...

(١) فِي (أ) هُوَ الذِّي .

(٢) فِي (أ) كَانَ .

(٣) فِي (ب) وَكَذَا .

(٤) فِي (ب) أَمْ بَكَر .

(٥) سُورَةُ الأَعْرَافِ: آيَةٌ: ١٩٣ .

(٦) انظر الإنصاف: ٦٥/١، المسألة رقم ٩، والتبيين عن مذاهب النحويين، المسألة رقم:

٣٢، وائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: المسألة رقم: ٨ في قسم الأسماء.

وانظر: كتاب سيبويه: ٢٧٨/١، وشرحه للسيرافي ٤٣/٣ والنكت عليه للأعلم: ٢٤٢،

والتعليق عليه لأبي علي الفارسي: ٨٥ والأصول لابن السراج: ٦٤/١، وشرح الأندلسي:

١٣١/١، وشرح ابن يعيش: ٩٩/١، والمقتضب: ١٢٧/٤، وشرح الكافية: ٨٨/١.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَقَدْ التُّزِمَ تَقْدِيمُهُ فِيمَا وَقَعَ فِيهِ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً وَالْخَبْرُ ظَرْفًا
وَذَلِكَ فِي مِثْلِ (١) قَوْلِكَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ.

قَالَ الْمُشْرَحُ: لَوْ لَمْ (٢) يَكُنْ الْخَبْرُ هَا هُنَا مَقْدَمًا عَلَى الْمُبْتَدَأِ لَمَا جَازَ
الْكَلَامُ لِكَوْنِ الْمُبْتَدَأِ نَكْرَةً مَحْضَةً. وَنَظِيرُهُ تَحْتَ رَأْسِي سَرَجٌ، وَعَلَى أَبِيهِ دِرْعٌ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: كَمَا التُّزِمَ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ فِيمَا وَقَعَ فِيهِ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً وَالْخَبْرُ
ظَرْفًا، فَكَذَلِكَ التُّزِمَ تَقْدِيمُهُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ الْخَبْرُ ظَرْفًا، فَمَا الْفَائِدَةُ فِي
تَخْصِيصِ الْخَبْرِ بِكَوْنِهِ ظَرْفًا؟ أَجِبْتُ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ
إِذَا كَانَ نَكْرَةً وَالْخَبْرُ غَيْرَ ظَرْفٍ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ اسْمًا أَوْ فِعْلًا، وَإِنَّمَا
مَا كَانَ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ حَيْثُ (٣) تَقْدِيمُ الْخَبْرِ، أَمَا إِذَا كَانَ اسْمًا كَمَا إِذَا قُلْتَ:
رَجُلٌ ظَرِيفٌ، وَأَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ مَبْتَدَأَ رَجُلٍ وَظَرِيفٌ خَبْرَهُ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ تَقْدِيمُ
الْخَبْرِ هَا هُنَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْنَى بِالتَّزَامِ تَقْدِيمِ الْخَبْرِ التُّزِمَ تَقْدِيمُهُ بِالْمُبْتَدَأِ
وَالْخَبْرُ بِحَالِهِمَا وَلَوْ قَدَّمْتَ الْخَبْرَ هَا هُنَا فَقُلْتَ: ظَرِيفٌ رَجُلٌ لَمْ يَبْقَ الْمُبْتَدَأُ
وَالْخَبْرُ بِحَالِهِمَا، لِأَنَّ ظَرِيفًا إِذَا كَانَ مَبْتَدَأً وَرَجُلٌ مَرْفُوعٌ بِأَنَّهُ عَطْفٌ بَيَانٌ، وَلَا
بُدْ مِنْ إِخْرَاجِ خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ، لَيْتَمَّ كَلَامُهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ رَجُلٌ جَاءَنِي
فَقَدَّمْتَ الْخَبْرَ فَقُلْتَ: جَاءَنِي رَجُلٌ، وَلَمْ يَبْقَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ بِحَالِهِمَا، لِأَنَّهُ
يُقَلَّبُ الْجُمْلَةُ الْإِبْتِدَائِيَّةُ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، فَعَلِمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً وَالْخَبْرُ غَيْرَ
ظَرْفٍ لَمْ يَلْزَمَ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ، وَلِئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ يَلْزَمُ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ عَلَى الْإِطْلَاقِ
إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً، لَكِنَّ الظَّرْفَ أَوْجَبَ تَقْدِيمًا مِنْ غَيْرِهِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ
تَقْدِيمُ الْخَبْرِ عَلَى الْاسْمِ فِي بَابِ إِنْ إِذَا كَانَ ظَرْفًا، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ إِذَا لَمْ
يَكُنْ ظَرْفًا، وَالْاسْمُ وَالْخَبْرُ فِي بَابِ إِنْ فِي الْأَصْلِ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: أَمَّا سَلَامٌ عَلَيْكَ، وَوَيْلٌ لَكَ، وَمَا أَشْبَهَهُمَا مِنَ الْأَدْعِيَةِ

(١) فِي (ب).

(٢) شَرَحَ هَذِهِ الْفَقْرَةَ نَقْلَهُ الْأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ ١٣٣/١ وَلَمْ يَعْقِبْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ.

(٣) فِي (ب).

فمتروكة بحالها إذا كانت منصوبة منزلة منزلة الفعل .

قال المشرِّح: انظر إلى الشيخ كيف عبّر بهذه الكلمة الوجيزة عن معنى شريف بسيط؟! وذلك أن سلام مبتدأ وهو نكرة غير موصوفة عليك خبره وهو ظرف فكيف^(١) جاز ذلك مع أنه لا يجوزُ رجل في الدار والكلام فيه ينبي على شيء وهو أن هذا دعاء والأصل في الأدعية أن تكون فعلاً كقولهم: سقاه الله ورعاه فإن لم يكن فعلاً فلا بُدَّ من أن يكون مصدرًا منصوباً كقولك: سقياً ورعياً، وجدعاً له وخيبةً، وشيء آخر وهو أن الاسم أدلُّ على الدوام والثبات من الفعل، وهذا لأنَّ الفعل يُدلُّ على الحدوثِ وانتجُدُّ بخلاف الاسم، وإن شئت فاعتبر بما أنشده الإمام عبد القاهر الجرجاني^(٢): لا يَأْلَفُ الدَّرْهُمُ المَضْرُوبُ خِرْقَتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقٌ^(٣)

ألا ترى أنه لو قال: وهو ينطلق^(٤) لم يكن له ذلك الحُسن والرونق الذي له الآن. إذا ثَبَتَ هذا سَلَكْتُكَ^(٥) إلى الغرضِ فقلتُ: قولهم: سلامٌ عليك من حيثُ أنه مصدرٌ قُصدَ به الدَّعاءُ وَجَبَ أن يكون منكرًا منصوباً، ومن حيثُ أنه قُصدَ به الثَّباتُ والدَّوامُ، وَجَبَ أن يكون معرفةً مرفوعاً، لأنه حينئذٍ مبتدأ والمبتدأ مرفوعٌ، قلنا: إنه يكون نكرةً/ عملاً بجانب الدَّعاء، مرفوعاً بجانب الابتداء، توفيراً على الشبهين حَظَّهما. فهذا معنى كلام الشيخ .

[١٨/ب]

قال جارُّ الله: وفي قولهم: أين زيدٌ؟ وكيف عمرو؟ ومتى القتالُ؟ قال المشرِّح: إنما وَجَبَ تقديمُ الخبرِ على المبتدأ في الأمثلة لأنه استفهامٌ والاستفهامُ له صدرُ الكلام .

(١) في (ب) وكيف .

(٢) أنشده في دلائل الإعجاز: ١٩٣ . والرواية هناك: (صرتنا) بدل خرقتنا .

(٣) في (أ) ينطلق وهو تحريف .

(٤) في (أ) منطلق وهو تحريف أيضاً قال الجرجاني: هذا هو الحسن اللائق بالمعنى، ولو قلت بالفاعل (لكن يمر عليها وهو ينطلق) لم يحسن .

(٥) في (ب) سل تك .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَيَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا فَمِنْ حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ قَوْلُ
الْمُسْتَهْلِ: الْهَلَالُ، وَاللَّهُ، وَقَوْلِكَ وَقَدْ شَمَمْتَ رِيحاً: الْمِسْكُ، وَاللَّهُ، أَوْ
رَأَيْتَ شَخْصاً: عَبْدُ اللَّهِ، وَرَبِّي وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُرْقَشِ^(١):

..... إذْ قَالَ الْخَمِيسُ نَعَمْ^(٢)

قَالَ الْمَشْرَحُ: تَقْدِيرُ الْمَبْتَدَأِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ: هَذَا الْهَلَالُ وَاللَّهُ، وَهَذَا
الْمِسْكُ وَاللَّهُ، وَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَبِّي. الْمُرْقَشُ: بِتَشْدِيدِ الْقَافِ وَكَسْرِهَا. أَوَّلُ
الْبَيْتِ:

لا يُعِيدُ اللَّهُ التَّلْبِبَ^(٣) وَالْغَارَاتِ إِذَا

التَّلْبِبُ: التَّحَزُّمُ^(٤) وَالتَّشْمُرُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَطَاوِعُ لَبَّيْتُ الرَّجُلِ^(٥)
إِذَا جَمَعَتْ ثِيَابَهُ عِنْدَ لَبَّتِهِ ثُمَّ جَرَرْتَهُ، يُرِيدُ إِذْ قَالَ الْخَمِيسُ هَذِهِ نَعَمْ
فَاغْنَمُوهَا، وَنَعَمْ مَعَ قَالَ إِيهَامٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَمِنْ حَذْفِ الْخَبْرِ قَوْلِكَ: خَرَجْتُ إِذَا السَّبْعُ، وَقَوْلُ
ذِي^(٦) الرَّمَّةِ:

(١) المرقشان شاعران من بني بكر بن وائل، وهما المرقش الأكبر صاحبُ هذا البيت، والمرقش الأصغر، وهو ابن أخي الأكبر.

والأكبر: هو عوف بن سعد بن مالك بن ضبيعة شاعر جاهلي من بني بكر بن وائل مولده في اليمن، وتردد على الشام والعراق، وأكثر إقامته في البحرين.. أخباره في الأغاني: ١٢٧/٦، ومعجم الشعراء: ٢٠١، والخزانة: ٥١٥/٣. جمع شعره الدكتور نوري حمودي القيسي، ونشره في مجلة العرب التي يصدرها الشيخ حمد الجاسر بالرياض سنة ١٩٧٠ م.

(٢) هو البيت رقم ٣٣، من القصيدة رقم ١٠.

(٣) انظر إعرابه وشرحه في المنخل: ١٩، ٢٠، والخوارزمي: ١٠، وزين العرب: ٨، وشرح الأندلسي: ١٣٥/١، وابن يعيش: ٩٤/١، والمغني/٣٠٠.

(٤) في (ب) اللبب.

(٥) الصحاح: (لبب).

(٥) في (ب).... الرجل تلبيا إذا..

(٦) ديوانه: ٦٢١. وانظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٢٠، ٢١، وزين العرب: ٧ =

فيا ظبية الوعساء بين جُلاجلٍ وبين النقا آنتِ أم أم سَالِمٍ
 قال المشرح: المرادُ خرجتُ فإذا السَّبُعُ قائمٌ، فالسَّبُعُ مبتدأ، وقائمٌ
 خبره، وفيه نظرٌ، لأنَّ الخبرَ «إذا»، بدليل أن «إذا» ها هنا في المكانية، ألا
 ترى أن^(١) معناه، خرجتُ فبالحضرَةِ السَّبُعِ، وقولنا: بالحضرَةِ السَّبُعِ جملةٌ
 ابتدائيةٌ، السَّبُعُ مبتدأ وبالحضرَةِ خبره، فإن سألْتَ: قولنا: بالحضرَةِ، وإن
 كانَ خبراً من حيثُ الظاهرُ فليس به^(٢) من حيثُ الحقيقة،^(٣) إذ الخبرُ في
 الحقيقة^(٤) متعلقٌ بالجارِ، وهو قائمٌ؟ أجبتُ: بلى ذلك هو الأصلُ والخبرُ في
 الحقيقة ذلك إلا أنه لما حُذِفَ وأقيمَ الظرفُ مقامه صارَ الظرفُ هو الخبرُ،
 ولذلك قالوا بأنَّ في الدارِ في قولنا: في الدارِ^(٤) زيدٌ، في الدارِ^(٥) هو الخبرُ،
 ولم يقولوا بأنَّ الخبرَ هو كائنٌ، أو ثابتٌ، وهو^(٦) المحذوفُ، لأنَّ هذا^(٧)
 المحذوفُ قد صارَ كالشريعةِ المنسوخةِ، والودعةِ المُستهلكةِ، ويشهدُ له
 قولهم: خبرٌ إنَّ إذا كانَ ظرفاً جازَ تقديمه على الاسمِ ولو^(٨) لم يكنَ الخبرُ
 هذا الظاهرُ لما كانَ هذا. الوعساءُ: هي الأرضُ اللينةُ^(٩) ذاتُ الرَّمْلِ

= والخوارزمي: ١١.

والبيت من شواهد سيبويه: ١٨٧/٢، انظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٢٥٧/٢،
 وشرحها للكوفي: ١٥٣، ٢٥٩. وانظر المقتضب: ١٦٣/١، والكامل ٤٦٢، والخصائص:
 ٤٥٨/٢، وابن الشجري: ٣٢٠/١.

(١) أي العلوي ما ذهب إليه الخوارزمي هنا فقال في شرحه: ٦٥/١ بعد أن نقل عبارة
 الخوارزمي: والحق ما ذكره الخوارزمي وغيره من النحاة... وأورد الأندلسي في شرحه:
 ١٣٦/١ ما قاله الخوارزمي مع بعض التصرف في العبارة.

(٢) في (ب).

(٣-٣) في (ب).

(٤) في (ب) زيد في الدار.

(٥) في (أ).

(٦) في (أ).

(٧) في (ب).

(٨) في (ب) فلو.

(٩) مما يظهر لي أنَّ الوعساء في هذا البيت اسم موضع بعينه، فقد ذكر الهمداني في صفة جزيرة =

يَمْتَدُّ^(١) ، ومنه المُوَاعِصَةُ في^(٢) سيرِ الإِبْلِ ، وذلك أن تَوَسَّعَ خَطْوَهَا وَتَمَدَّ عُنُقُهَا. جُلَاجِلُ^(٣) : بضمِّ الجيمِ الأولى ، وكسرِ الثانيةِ ، وروي بالحاءين المهملتين أيضاً^(٤) ، والأوَّلُ السَّمَاعُ ، وهو أصحُّ الروایتين . تقدیرُ الخبر فيه أَنْتِ أَنْتِ^(٥) أم أمُّ سالمٍ ، والمعنى أَنْتِ تلكِ الظبيَّةُ ، أم أمُّ سالمٍ ، ومما يعادِلُ هذا المعنى بيتُ أبي سعيدِ الرُّسْتَمِيِّ^(٦) :

مررنَ بحزوى والجاذرُ ترتعي فلم تدرِ حُزوى أيهن الجاذرُ

= العرب: ٣٧٩ قصيدة لشاعر يسمى الخزازة العامري أكثر فيها من ذكر المواضع قال:
فاليمامات فالكلاب فبحـ رين فحزوى تميم فالوعساء
وقال ياقوت في معجم البلدان: ٣٧٩/٥: موضع بين الثعلبية والخزيمية على جادة
الحجاج، وهي شقائق رمل متصلة قال ذو الرمة: وأنشد البيت. ولم يذكرها البكري في
معجمه. وذكرها الحميري في الرّوض المعطار: ٦١١ قال: أرض بحضرموت قال الشاعر:
وأنشد ذي الرمة. وهذا بعيد جداً.

(١) في (ب) تمد.

(٢) في (ب) من.

(٣) جلاجل: اسم موضع انظر معجم البلدان لياقوت: ١٤٩/٢ ، ومعجم ما استعجم: ٣٨٨ ، قال: أرض باليمامة وأنشد البيت.

ويوجد الآن بهذا الاسم بلدة عامرة في منطقة نجد من المملكة العربية السعودية شمال مدينة الرياض. انظر معجم اليمامة للشيخ عبدالله بن خميس: ٢٧٣/١ ، لكن هل هذه البلدة هي التي عنها الشاعر بهذا البيت؟ ليس ببعيد، لأن إقامة الشاعر كانت في صحراء نجد وفي إقليم اليمامة بالذات.

(٤) قال ياقوت: قرأت بخط التبريزي بحاءين مهملتين الأولى مضمومة. قال الأخفش سعيد بن مسعدة: في كتابه معاني القرآن: قال ابن ذكوان: من روى بالحاء فقد أخطأ وليس له معنى، بل هذا تصحيف.

(٥) في (أ) فقط.

(٦) أبو سعيد الرستمى: ترجم له الثعالبي في يتيمة الذهر: ٣٠٤/٣ فقال: محمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن بن علي بن رستم. من أبناء أصبهان، وأهل بيوتاتها، ومن يقول الشعر في الرتبة العليا، ومن شعراء العصر في الطبقة الكبرى وهو القائل:
إذا نسبوني كنت من آل رستم ولكن شعري من لؤي بن غالب
والبيت الذي مثل به المؤلف من قصيدة له في اليتيمة: ٣٠٦/٣ أولها:

بدت يوم حزوى من كواها المحاجر فعاد عذولي في الهوى وهو عاذر

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَقَوْلُهُ تَعَالَى (١): ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ، أَيِ
فَأَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ أَوْ فَصْبْرٌ جَمِيلٌ أَجْمَلٌ.

قَالَ الْمَشْرُحُ: إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ فَأَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ وَهُوَ عَلَى حَذْفِ
الْمَبْتَدَأِ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهَا فَصْبْرٌ جَمِيلٌ أَجْمَلٌ فَهُوَ عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَقَدْ التَّزَمَ حَذْفُ الْخَبَرِ فِي قَوْلِهِمْ: لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا
لِسَدِّ الْجَوَابِ مَسَدَّهُ.

قَالَ الْمَشْرُحُ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ (٢) مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي دَقَّقَ فِيهَا النَّحْوِيُّونَ،
قَالُوا زَيْدٌ هَا هُنَا مَرْتَفَعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ لَوْلَا زَيْدٌ كَائِنٌ لَكَانَ
كَذَا، وَإِنَّمَا حُذِفَ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ لِسَدِّ جَوَابِ لَوْلَا مَسَدَّهُ، وَمَعْنَى سَدِّ جَوَابِ لَوْلَا
مَسَدَّهُ، كَوْنُ جَوَابِ لَوْلَا دَالًّا عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ كَذَلِكَ، لِأَنَّكَ لَمَّا جَعَلْتَ مَا وَقَعَ مِنْ
امْتِنَاعِ الثَّانِي مَعْلُولَ الْأَوَّلِ فَقَدْ جَعَلْتَهُ دَالًّا عَلَى الْأَوَّلِ مَحْكُومًا عَلَيْهِ بِالْوُجُودِ
ضُرُورَةً أَنَّ الشَّيْءَ الْوُجُودِيَّ بَدُونِ ذَلِكَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُجْعَلَ عَلَيْهِ لغيرِهِ،
وَالْحُكْمُ بِالْوُجُودِ عَلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ هُوَ الْمَبْتَدَأُ لَيْسَ إِلَّا خَبْرَ الْمَبْتَدَأِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَمِمَّا حُذِفَ فِيهِ الْخَبْرُ لِسَدِّ غَيْرِهِ مَسَدَّهُ قَوْلُهُمْ أَقَاتِمُ
الزَّيْدَانَ.

قَالَ الْمَشْرُحُ: ذَكَرَ النَّحْوِيُّونَ أَنَّ أَقَاتِمُ فِي قَوْلِكَ أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ مَرْتَفَعٌ
بِالْإِبْتِدَاءِ وَالزَّيْدَانَ مَرْفُوعٌ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ هَذِهِ الصِّفَةِ وَهِيَ قَائِمٌ، وَالْخَبْرُ
مَحذُوفٌ (٣)، وَهَذَا الْكَلَامُ عَلَيْهِ سِمَةُ الْفَسَادِ، وَقَبْلَ أَنْ أُبَيِّنَ فَسَادَهُ أُصْلِحُهُ،

(١) سورة يوسف: آية ١٨، ٨٣.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ١٣٧/١ شرح هذه الفقرة ولم يعقب عليها.

(٣) هذا أحد رأيي البصريين. انظر شرح التسهيل لأبي حيان: ٤٧/٢ قال أبو حيان: ... ذهب
البصريون إلى جواز ذلك، فيقولون: أذا هب أنتما وما ذاهب أنتم. وذهب الكوفيون إلى منع
ذلك، فإذا قلت: أقاتم أنت جعلوا قائماً خيراً مقدماً، وأنت مبتدأ، والبصريون يجيزون هذا
الوجه، ويجيزون أن يكون أنت فاعلاً بقائمه...

وَأَلَمْ شَعْنَهُ بِقَدْرِ مَا يُمْكِنُ، ثُمَّ أَمْزَقَهُ بِالْإِعْتِرَاضِ تَمْزِيقًا، فَأَقُولُ: اتَّفَقُوا عَلَيَّ
 أَنَّ الصِّفَةَ/ عِنْدَ اعْتِمَادِهَا عَلَى الْأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ تَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ، [أ/١٩٩]
 وَالِاسْتِفْهَامُ أَحَدُ الْأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ وَقَدْ اعْتَمَدَتْ عَلَيْهِ هَا هُنَا^(١) فَتَعْمَلُ^(٢) عَمَلَهُ،
 فَإِنْ سَأَلْتُ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الزَّيْدَانُ هَا هُنَا مَبْتَدَأً، وَقَائِمٌ خَبْرُهُ^(٣)؟
 أَجَبْتُ: لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ مُتَعَدِّدٌ فَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ أَيْضًا مُتَعَدِّدًا كَقَوْلِكَ:
 الزَّيْدَانُ قَائِمَانِ، وَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ؛ وَلَا يَجُوزُ الزَّيْدَانُ قَائِمٌ، وَلَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ.
 فَإِنْ سَأَلْتُ: فَالْخَبْرُ يَجِيءُ غَيْرَ مُتَعَدِّدٍ مَعَ أَنَّ الْمَبْتَدَأَ مُتَعَدِّدٌ وَأَنْشَدَ
 النُّحَوِيُّونَ:

لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلٌ عَلَى^(٤) الْجِبَالِ الصُّمِّ لَارْفَضُ الْجَبَلِ
 أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ: قَوْمِي، فَأَفْرَدَ وَلَمْ يَقُلْ: حَمَلُوا، مَعَ أَنَّ هَذَا غَيْرُ
 مَحْمُولٍ عَلَى الضَّرُورَةِ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي السَّعَةِ أَيْضًا، أَجَابُوا: أَنَّ الْقَوْمَ وَإِنْ
 كَانَ مَجْمُوعَ الْمَعْنَى فَهُوَ مُفْرَدُ اللَّفْظِ، وَمَنْ ثُمَّ جَازَ تَحْقِيقَهُ، عَلَى بَابِهِ، لِأَنَّ
 قَوْمًا لَيْسَ جَمْعُ قَائِمٍ، وَإِنَّمَا اسْمُ جَمْعٍ، وَكَذَلِكَ رَكْبٌ وَرَجُلٌ، وَلَكِنْ أَنْ
 تَقُولَ: تَقْدِيرُ الْخَبْرِ هَا هُنَا يَسْتَدْعِي إِمْكَانَ تَقْدِيرِهِ سَابِقًا ضَرْوَرَةً أَنْ فِعْلَ الشَّيْءِ
 مَوْقُوفٌ عَلَى إِمْكَانِ فِعْلِهِ، وَهَذَا هُنَا لَا يُمْكِنُ تَقْدِيرُ الْخَبْرِ لِتَمَامِ مَعْنَى الْكَلَامِ
 بَدُونِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ مِنْ حَيْثُ تَمَامُ الْكَلَامِ بَيْنَ قَوْلِكَ أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ،
 وَأَيْقَوْمُ الزَّيْدَانِ، لِأَنَّ^(٥) الصِّفَةَ فِي الْأَصْلِ مَعْنَاهَا قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ
 الْمَضَارِعِ، لَا يَفُوتُهَا شَيْءٌ سِوَى أَنْ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ يَتَعَرَّضُ لِلْحُدُوثِ
 وَالتَّجَدُّدِ وَالصِّفَةُ لَا تَتَعَرَّضُ لَهُ، فَمَتَى وَرَدَ عَلَيْهَا الْإِسْتِفْهَامُ صَارَتْ مَعْرُوضَةً

(١) فِي (أ) فَهِيَ هُنَا.

(٢) فِي (أ) تَعْمَلُ.

(٣) هَذَا رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ: انظُرْ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِأَبِي حَيَّانَ: ٤٧/٢.

(٤) (عَلَى) فِي (أ).

(٥) فِي (ب) أَنْ.

أيضاً، ألا ترى أن قولك أقائم الزيدان معناه: أقائم الزيدان أم غير قائمين، وفيه إيماء إلى أن القيام مما يحدث ويتجدد، فيصير القائم أيضاً ها هنا من قبيل ما يحدث ويتجدد، لأن الاستفهام متى ورد على الصفة أثار فيها معنى الفعل وميزه وأفرزه عن بقية معاني الصفة، إذ المقصود بذلك الاستفهام وهو المصدر، فإذا حصل معرفة المصدر تبعه أيضاً في المعرفة بقية معاني الصفة، ألا ترى أنه إذا عرف قيام زيد تبعه معرفة كونه قائماً.

أحن إلى نجدٍ وشوقي إليكم بني عامرٍ معنى حنيني إلى نجدٍ

وإذا أثار فيها معنى المصدر فقد أثار فيها معنى الحدوث، لأن المصدر حادث، ولذلك يُسمى بالحدث والحدثان، فعلم أن الصفة متى ورد عليها الاستفهام فقد نزل منزلة الفعل المضارع فتكون رفعتة كرفعتة، ونظيرها الرفعة في قولهم: الضارب أباه زيد لأنهم قد اتفقوا على أن اللام ها هنا إسم موصول، وهي في محل الرفع بالابتداء وزيد خبره، وأما رفعة ضارب فكرفعة المضارع. فإن سألت: ما الدليل على أنه لا يمكن^(١) تقدير الخبر فيه، والدليل على أنه يمكن أن يكون المعنى، أقائم الزيدان في الدار أو ها هنا أو في المسجد؟ أجب: ذلك شيء لا دلالة عليه فلا يُقدر، ولئن^(٢) سلمنا أن عليه دلالة لكنه ليس بالخبر، إنما هو فضلة في الكلام، كما إذا قلت: أيقوم الزيدان في المسجد فإن سألت: فإذا كان فعلاً فما هذا التثوين؟ أجب: إنه اسم من وجه فعل من وجه، أما أنه فعل من وجه فلا لأنه يتعرض للحدوث والتجدد ورفعتة كرفعة المضارع، وأما أنه اسم من وجه فلا لأنه وإن كان يتعرض للحدوث والتجدد ولكن لا من حيث صيغته^(٣).

(١) في (ب) لا يجوز.

(٢) في (ب) وإن.

(٣) رد العلوي في شرحه: ٦٥/١، ٦٦ على الخوارزمي فقال: المذهب الثاني: وهو المحكي عن الخوارزمي وحاصل كلامه هو أن قولنا أقائم الزيدان صفة، وهي قريبة من معنى الفعل =

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا ، وَأَكْثَرُ شُرَيْبِي السُّوَيْقَ مَلْتُوتًا ،
وَأَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا .

قَالَ الْمُشْرَحُ : قَالُوا حَذَفُ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِسَدِّ الْحَالِ
مَسَدَّهُ تَقْدِيرُهُ ضَرَبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا ، وَكَذَلِكَ مَلْتُوتًا فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ ،
وَكَذَلِكَ قَائِمًا فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّلَاثَةِ ، وَمَا هَا هُنَا هِيَ مَا الْمُدَّةُ ، وَمَعْنَاهُ : أَخْطَبُ
أَوْقَاتِ الْإِمَامِ وَقَتَ كَوْنِهِ قَائِمًا وَجَعَلَ الْوَقْتَ أَخْطَبَ لِلْمَبَالِغَةِ كَقَوْلِهِمْ : نَهَارُهُ
صَائِمٌ ، وَلَيْلُهُ قَائِمٌ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَقَوْلِهِمْ : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ .

قَالَ الْمُشْرَحُ : الضَّيْعَةُ : هِيَ الْحِرْفَةُ ، لِأَنَّكَ إِنْ تَعَهَّدْتَهَا ضِيعْتَ ، وَإِنْ
تَرَكَتَهَا ضَاعَتْ ، خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ هَا هُنَا مَحذُوفٌ لِدَلَالَةِ الْوَاوِ عَلَيْهِ ، وَهَذَا لِأَنَّ

= المضارع، لا يفوته شيء خلا أن الفعل المضارع يتعرض للحدوث والصفة لا تتعرض له، فمتى
ورد عليها الاستفهام صارت متعرضة... ثم قال: واعلم أن هذا المذهب الذي ذكره ليس له في
الحقيقة محصول، وتقرر أن يكون له من الفساد غرر وحجول وبيانه من وجوه:
أما أولاً: فقولوه: إن قائماً ويقوم سواء من كل وجه لا يختلفان في شيء سوى أن الصفة
لا تتعرض للحدوث، والفعل يتعرض له، وهذا فاسد، فإن بينهما بوناً بعيداً، وبعداً متفاوتاً، وكيف
لا وقلونا: قائم فيه دلالة الإسمية من كل الوجوه؟ وقلونا يقوم فيه دلالة الفعلية من كل الوجوه وكل
واحد منهما مداير للآخر في أحكامه كلها...
أما ثانياً: فلأنه لو كان الأمر كما زعم من اتفاقهما في كل شيء سوى ما ذكر، لكان يلزم
ألا يجوز قائمان الزيدان، كما لا يجوز يقومان الزيدان، فلما عدنا جواز ذلك دل على فساد ما
قاله...

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلَأَنَّ قَوْلَهُ فِي أَنَّ قَائِمَ اسْمٍ مِنْ وَجْهِ وَفَعْلٍ مِنْ وَجْهِ خَطَأٌ لَا يَصْدُرُ عَنْ رِوَايَةِ
وَفُطَانَةٍ. وَيَبَانُهُ هُوَ أَنَّ قَوْلَنَا أَقَائِمَ اسْمٍ مِنْ جَمِيعِ وَجْهِي وَحَاصِلُهُ لِهَ الْإِسْمِيَّةِ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ، لَا
يَشَارِكُ الْفِعْلَ فِي شَيْءٍ سِوَى أَحْكَامِهِ الْعَامَةِ، وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ اسْمِ الْخَاصِّ بِاعْتِبَارِ الْحُكْمِ
الْعَامِ... .

ثم قال: والعجب أنه مع إirاده لهذا المذهب الركيك، يزدري كلام النحاة، ويستهجن
أقوالهم، ويزعم أنه قد أتى فيه بالعجب العجيب، ولباب الألباب، وهو - كما ترى - مخالف
للقواعد النحوية، لم يقم عليه برهان، ولا أيده بحجة ولا سلطان، وظهر بما حققناه ها هنا ضعف
كلام الخوارزمي في هذه الصورة والمختار عندنا ما قررناه آنفاً من أن قائماً هو الخبر والزيدان
مبتدأ... .

[١٩/ب] المبتدأ إذا عُطِفَ عليه فَخَبِرُ المبتدأ لا يخلو من أن يكونَ للواوِ عليه دِلالةٌ ، أو لا يكونَ للواوِ عليه دِلالةٌ ، فإن (١) لم يكن لم يَجْزُ (١) / طرَحُ الخَبِرِ كقولك : زيدٌ وعمروٌ منطلقان ، لأن لا دِلَّةَ للواوِ على منطلقان ، وإن كانَ لها عليه دِلالةٌ جازَ طَرَحُهُ ، نحوَ كُلِّ رَجُلٍ وضيَعَتَهُ ، تقديره : كُلُّ رَجُلٍ وضيَعَتَهُ (٢) مُقْتَرنان . ونظيرُ حَذْفِ الخَبِرِ في هذا البابِ حَذْفُ الخَبِرِ في بابِ إِنْ : إِنْكَمَا وخَيْرًا .

قالَ جارُ اللّهِ : فصلٌ ؛ وقد يَفْعُ الخَبِرُ والمبتدأ معرفَتين كقولك : زيدٌ المنطلقُ ، واللّهُ إِلَهُنا ومحمدٌ نَبِيُّنا ، ومنه قولهم : أنتَ أنتَ ، وقول أبي النجم : (٣)

أنا أبو النجمِ وشِعْري وشِعْري (٤)

قالَ المُشْرَحُ : أي أنتَ الذي عُرِفَ بالكمالِ بينَ سائرِ النَّاسِ ، وكذلك قوله : وشِعْري شِعْري أي شِعْري الذي عُرِفَ بالفَصاحَةِ . الروايةُ في بيتِ أبي النجمِ أنا بالألفِ قالَ ابنُ (٥) جَنِي .

أنا سيفُ العَشيرةِ فاعرفوني حَميداً قد تَدَرَّيْتُ السَّنَما (٦)

وقول أبي النجمِ : وشِعْري شِعْري من بابِ إجراءِ الوصلِ مَجْرى الوقفِ .

(١ - ١) في (أ) فلتن لم يجز . . .

(٢) في (ب) بضيَعته .

(٣) تقدم التعريف بأبي النجم .

(٤) البيت له في الكامل للمبرد : ٤٤/١ ، والخصائص : ٣٢٧/٣ ، والمنصف : ١٠/١ وأما لي ابن

الشجري : ٢٤٤/١ ، والخزانة : ٢١١/١ وانظر توجيه شرحه وإعرابه في المنخل : ٢١ ،

والخوارزمي : ١٢ وزين العرب : ٩ ، والأندلسي : ١٤١/١ ، وابن يعيش : ٩٨/١ .

(٥) النَّص من المنصف : ١٠/١ .

(٦) البيت في المنصف : ١٠/١ ، وابن يعيش : ٩٣/١ ، والخزانة : ٣٩٠/٢ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَيْرِ هَا هُنَا ، بَلْ أُيْهِمَا قَدِّمْتَ فَهُوَ الْمُبْتَدَأُ .

قَالَ الْمُشْرَحُ : قَالُوا^(١) فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ أُيْهِمَا^(٢) قَدِّمْتَ فَهُوَ الْمُبْتَدَأُ^(٣) ، وَذَلِكَ لِثَلَاثِ تَلْتَبَسِ الْمُبْتَدَأُ^(٣) بِالْخَيْرِ ، نَظِيرُهَا^(٤) الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ إِذَا كَانَا مِمَّا لَا يَظْهَرُ فِيهِمَا الْإِعْرَابُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ وَذَلِكَ نَحْوَ ضَرَبَ عَيْسَى مُوسَى - اللَّهُمَّ - إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ دَلِيلٌ كَقَوْلِهِ :^(٥)

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ

وقوله :^(٦)

بَنَوْنَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

وهذا كما إذا كَانَ عَلَى الْفَاعِلِ^(٧) دَلِيلٌ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَيْهِ نَحْوُ : أَمْرًا الْمَرَضِيِّ عَيْسَى . هَا هُنَا مَسَائِلٌ : زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ ، وَمُنْطَلَقٌ زَيْدٌ ،

(١) النص من هنا إلى آخر شرح هذه الفقرة نقله الأندلسي في شرحه : ١٤٢/١ .

(٢-٣) ما بين القوسين معلق على هامش نسخة (أ) ولم يظهر في الصورة .

(٣) في (ب) الخبر بالمبتدأ .

(٤) من قوله : نظيرها الفاعل . . . إلى آخر البيت الثاني منقول حرفياً في شرح ابن يعيش : ٩٩/١ دون إشارة .

(٥) البيت لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي : (١٨٨ - ٢٣١ هـ) وعجزه :

وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل

وهو من قصيدة له في مدح محمد بن عبد الملك الزيات ، ويصف فيها القلم ومنها :

لك القلم الأعلى الذي بشباته ينال من الأمر الكلي والمفاصل

البيت في ديوانه : ٢٥٧ ، ودلائل الإعجاز : ٢٣٨ ، والخزانة : ٢١٤/١ وشرح الكافية :

٨٨/١ .

(٦) البيت للفرزدق ديوانه : ٢١٧ .

انظر شرح الأندلسي : ١٤٢/١ ، وابن يعيش : ٩٩/١ ودلائل الإعجاز : ٢٤٠ ،

والإنصاف : ٦٦ ، وشرح الكافية : ٩٧/١ ، والخزانة : ٢١٣ .

(٧) صححت هذه الكلمة في نسخة (ب) فلم تظهر في الصورة .

والمنطلق زيدٌ وزيدٌ المنطلقُ ، أمّا زيدٌ منطلقٌ فكلامٌ مع من يَعْرِفُ زيداً ولا يَعْرِفُ ما يَفْعَلُ ، وأمّا مُنْطَلِقُ زيدٌ فكلامٌ مع مَنْ يَعْرِفُ زيداً ويُنكر انطلاقه ، وأمّا زيدٌ المُنْطَلِقُ فكلامٌ مع من سَمِعَ بزيدٍ ولا يَعْرِفُهُ بَعِيْنِهِ ، فَيَعْرِفُهُ كَأَنَّكَ تَقُولُ زيدٌ هذا المُنْطَلِقُ ، (١) وأمّا المنطلقُ زيدٌ فكلامٌ مع من سَمِعَ بالمنطِقِ ولا يَعْرِفُهُ فَتَعْرِفُهُ إِيَّاهُ (١) .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : فصلٌ ، وقد يَجِيءُ للمبتدأ خبران فصاعداً منه قولك : هذا حُلُوٌ حامِضٌ ، وقوله عَزَّ وَجَلَّ (٢) : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ، فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ ﴾ .

قَالَ الْمُشْرَحُ : الخبرُ ها هنا (٣) وإن كَانَ مُتَعَدِّدًا من حيثِ الصُّورَةُ فهو غَيْرُ مُتَعَدِّدٍ من حيثِ المعنى . إذ المعنى هَذَا جَامِعُ الطُّعْمَيْنِ ، وهو الجَامِعُ للأوصافِ ، ونظيرُ هَذَا التَّفْسِيرِ قَوْلُ شَيْخِنَا فِي الكَشَافِ جَعَلْتُهُ حَلُوًا حَامِضًا ، أَي جَعَلْتُهُ جَامِعًا لِلطُّعْمَيْنِ ، ومفعولاً جَعَلْتُ بِمَنْزِلَةِ المبتدأ والخبر . قولهم : حَلُوٌ حَامِضٌ ، أَي هَذَا شَيْءٌ حَلُوٌ حَامِضٌ فَإِنْ سَأَلْتَ : لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْتَفَعَ الأَوَّلُ بالخبرِ ، وَيَكُونُ الثَّانِي صِفَةً للأَوَّلِ فَيَكُونُ الخبرُ فِي الحَاصِلِ مَجْمُوعَ الوَصْفَيْنِ ؟ أَجِبْتُ : هَذَا أَيْضًا جَائِزٌ لَكِنْ إِنْ نَوَيْتَ الرِّبْطَ فِي كُلِّ مِنَ الوَصْفَيْنِ فَالْخَبْرُ مُتَعَدِّدٌ ، وَإِنْ نَوَيْتَهُ فِي أَحَدِهِمَا فَالْخَبْرُ مَجْمُوعُ الوَصْفَيْنِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : فصلٌ ، وَإِذَا تَضَمَّنَ المبتدأ معنى الشَّرْطِ جازَ دُخُولُ الفاءِ فِي خَبْرِهِ وَذَلِكَ عَلَى نَوْعَيْنِ : الأَسْمُ الموصُولُ ، والنَّكْرَةُ الموصوفةُ ، إِذَا كَانَتْ الصِّفَةُ (٤) أَوْ الصَّلَةُ فَعَلًّا أَوْ ظَرْفًا كقوله (٥) تَعَالَى (٦) : ﴿ الَّذِينَ

(١ - ١) فِي (ب) .

(٢) سُورَةُ البُرُوجِ : الآيَاتُ : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .

(٣) شَرْحُ الأَنْدَلِسِيِّ : ١٤٣/١ .

(٤) فِي (أ) فَقَطِ الصَّلَةُ وَالصِّفَةُ .

(٥) فِي (ب) فَقَطِ قَوْلِهِ اللَّهُ .

(٦) سُورَةُ البَقَرَةِ : آيَةٌ : ٢٧٤ .

يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴿١﴾ ،
 وقوله ﴿٢﴾ : ﴿ فَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ وكقولك : أي رجل يَأْتِينِي أَوْفَى
 الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ .

قال المشرِّحُ : إنما اشترطَ كَوْنُ الصَّلَةِ أو الصَّفَةِ فعلاً أو ظرفاً ، لأنَّ
 الشَّرْطَ لا بُدَّ له من فعلٍ والظَّرْفُ يَسْتَدْعِي الفِعْلَ الذي هو اسمٌ موصولٌ
 وينفقُونَ صلتهُ وهو فعلٌ ، قوله : فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ خَبَرُ المبتدأ وقد دَخَلَتْهُ الفَاءُ
 لأنَّ المعنى : إنْ أَنْفَقُوا أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ
 رَبِّهِمْ ، وَلِذَلِكَ «ما» في : وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ اسمٌ موصولٌ وبِكُمْ صَلَّتُهُ
 وهو ظرفٌ ، وهذا لأنَّ حرفَ الجَرِّ يُسميه النحويون ظرفاً ، لأنَّ العَرَبَ
 تعاملُهُ ﴿٣﴾ معاملةَ الظرفِ وَيَشْهَدُ لَهُ مسائل :

إحداها : أنهم أجازوا تقديمَ خبرٍ إنَّ على إسمٍ إنَّ إذا كان الخبرُ
 ظرفاً ، فكذلك أجازوا تقديمه عليه إذا كان حرفَ جرٍّ .

وثانيها : كما أجازوا الفصلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليه بالظرفِ في
 ضرورةِ الشَّعْرِ فكذلك أجازوا بحرفِ الجَرِّ .

وثالثهما : الصَّلَةُ كما تُسْتَعْمَلُ بِالظَّرْفِ فكذلك بحرفِ الجَرِّ .

«كُلُّ رَجُلٍ نَكَرَةٌ» و «يَأْتِينِي» صفتُها ، فكذلك في «الدَّارِ» صفتُها ،
 إذا أقمتها مقامَ يَأْتِينِي لكنَّهُ ظرفٌ وقوله : الذي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ خَبَرُ المبتدأ
 وقد دَخَلَتْهُ الفَاءُ ، لأنَّ المعنى : إنْ يَأْتِينِي رَجُلٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ . فإن سألْتَ : فما
 الفرقُ بينَ قولك : الذي يَأْتِينِي له دِرْهَمٌ ، / والذي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ؟ أجبتُ :
 الأوَّلُ إخبارٌ بأن الذي يَأْتِي له دِرْهَمٌ ، إما بأيِّ سَبَبٍ يكونُ له فليس في

(١) (عند ربهم) سقطت من (ب) فقط .

(٢) سورة النحل : آية : ٥٣ .

(٣) في (ب) قد عاملته . .

الكلام بيان ذلك ، وأما الثاني ففيه ذلك البيان لأن المعنى الثاني (١) له درهمٌ بسبب إتيانه (٢) إيائي ، ولو قلت : الذي أخوه منطلقٌ فله درهمٌ لم يجز لأن الصلة غير فعلٍ ولا ظرفٍ .

وها هنا لطيفة (٣) : وهي أنهم فرّقوا بين إسمِ الموصولِ إذا وَقَعَ ظرفاً ، وبين الجزاءِ المحضِ وذلك أن الشرطَ في الجزاءِ المحضِ يجبُ أن يكونَ على حَظِّ الوجودِ بخلافِ إسمِ الموصولِ فإن ذلك فيه غيرُ لازمٍ ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وما بِكُمْ من نعمةٍ فمن الله ﴾ فإن الشرطَ بِكُمْ ، وهو ليس على حَظِّ الوجودِ إنما هو مُتَحَقِّقٌ لأن معناه : ما حَصَلَ بِكُمْ من نعمةٍ فمن الله . ويشتركُ الجزاءُ في أن الثاني من أجلِ الأوّلِ ، فإن تَضَمَّنَتِ الصلةُ والصفةُ جوابَ الشرطِ لم تدخلِ الفاءُ في آخرِ الكلامِ ، وذلك قولك : الذي إن يزرنني أزره له درهمٌ . قال ابنُ جنبي : فلو قلت : فله درهمٌ لم يجز ، لأن الشرطَ لا يُجابُ دُفْعَتَيْنِ وكذلك قولك (٤) : الذي ما أتاني فله درهمٌ لم يجز ، لأن ما النافية لا تقعُ في الجزاءِ لأن لها صدرَ الكلامِ ، وللجزاءِ صدره ، فلا يُتَصَوَّرُ اجتماعُهما .

قال جارُ الله : فإذا دَخَلَتِ لَيْتَ وَلَعَلَّ لم تدخلِ الفاءُ بالإجماعِ .

قال المُشَرِّحُ : لاسمِ الموصولِ . تجعلُهُ شرطاً ، شرطٌ وهو أن يَقَعَ كحرفِ الشرطِ في صدرِ الكلامِ ، فإذا لم يَقَعَ في صدرِ الكلامِ فات الشرطُ .

قال جارُ الله : وفي دُخُولِ إِنْ خِلافٌ بَيْنَ الْأَخْفَشِ وَصَاحِبِ

الكتابِ .

(١) في (أ) .

(٢) في (ب) الإتيان .

(٣) شرح الأندلسي : ١٤٥/١ .

(٤) في (ب) «فقلت» .

قال المُشَرِّحُ : عندَ سيبويه لا يجوزُ دخولُ الفاءِ على خبيرٍ إنَّ ، وعندَ الأَخْفَشِ يَجُوزُ (١) .

احتجَّ سيبويه بأنَّ الموصولَ لم يبقَ بعدَ دخولِ إنَّ عليه في صدرِ الكلامِ ، فلا يَجُوزُ دخولُ الفاءِ في خَبِرِهِ ، كما في لَيْتَ وَلَعَلَّ ولذلك يقولُ : من يَزْرِنِي أزره فيجزم ولو دَخَلَتْ إنَّ المشدَّدة على مَنْ لَقَلْتِ إنَّ من يزرنا نزره، لأنَّ إنَّ المشددة تُوجبُ بها المجازاةَ أمرٌ مبهم . قال ابنُ السَّرَّاجِ : إذا شَغَلَتْ حرفَ المجازاةِ بحرفٍ سواها لم يَجْزِ نحو كان (٢) وإنَّ .

حجةُ الأَخْفَشِ : الموصولُ بعدَ دُخُولِ إنَّ عليه في مقامِ الابتداءِ من حيثُ المعنى ، ولذلك يجوزُ الرَّفْعُ في المعطوفِ على اسمِ إنَّ جَوازاً مستَحْسَناً ، بخلافِ لَيْتَ وَلَعَلَّ ، وَيَشْهَدُ له قوله تعالى (٣) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ فقولُ سيبويه قياسٌ ، وقولُ الأَخْفَشِ استحسانٌ .

(١) انظر الكتاب : ٤٥٣/١ ، والمقتضب : ١٩٥/٣ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٣٦/٢ ، وشرح الكافية : ٩١/١ ، وشرح الأندلسي : ١٤٥/١ ، وابن يعيش : ٩٩/١ . وشرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٥/٤ .
(٢) في (ب) إن وكان .
(٣) سورة الأحقاف : آية : ١٣ .

[بَابُ خَبْرَانِ وَأُخْوَاتِهَا]

قَالَ جَارُ اللَّهِ : خَبِرُ إِنَّ وَأُخْوَاتِهَا هُوَ الْمَرْفُوعُ فِي قَوْلِكَ إِنَّ زَيْدًا أَخُوكَ ، وَلَعَلَّ بَشْرًا صَاحِبُكَ ، وَارْتِفَاعُهُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا بِالْحَرْفِ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْفِعْلَ فِي لَزُومِ الْأَسْمَاءِ ، وَالْمَاضِي مِنْهُ فِي بِنَائِهِ عَلَى الْفَتْحِ ، فَأَلْحَقَ مَنْصُوبُهُ بِالْمَفْعُولِ ، وَمَرْفُوعُهُ بِالْفَاعِلِ ، وَنُزِّلَ قَوْلُكَ : إِنَّ زَيْدًا أَخُوكَ ، مِنْزَلَةَ ضَرْبِ زَيْدًا أَخُوكَ وَكَأَنَّ عَمْرًا الْأَسَدُ ، مِنْزَلَةَ فَرَسَ عَمْرًا الْأَسَدُ ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ هُوَ مَرْتَفَعٌ^(١) بِمَا كَانَ مَرْتَفَعًا^(٢) بِهِ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَلَا عَمَلَ لِلْحَرْفِ فِيهِ .

قَالَ الْمَشْرُوحُ : هَذِهِ الْحُرُوفُ^(٣) مَشْبَهَةٌ بِالْفِعْلِ ، وَشَبَّهَهَا بِهِ عِنْدَهُمْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تَلْزِمُ الْأَسْمَاءَ كَالْفِعْلِ ، وَيَنْفَتِحُ أَوْ آخِرُهَا كَالْفِعْلِ الْمَاضِي ، لَا جَرَمَ أَنَّ مَنْصُوبَهَا مَلْحَقٌ بِالْمَفْعُولِ ، وَمَرْفُوعَهَا مَلْحَقٌ بِالْفَاعِلِ ، وَهَذِهِ عِلَّةٌ مُسْتَرَدَّةٌ ، وَرَدَّالْتُّهَا ظَاهِرَةٌ ، وَعَمَّا قَلِيلٍ تُسَاقُ إِلَيْكَ الْعِلَّةُ فِي شَبَّهَهَا . خَبِرُ إِنَّ مُخْتَلَفٌ فِي ارْتِفَاعِهِ^(٤) فَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ مَرْتَفَعٌ بِهَذَا الْحَرْفِ ، فَكَمَا عَمِلَ

(١ - ١) ساقط من (أ).

(٢) انظر شرح الأندلسي: ١٤٩/١.

(٣) انظر الإصناف: ١٧٦/١، المسألة رقم: ٢٢، والبيتين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء: المسألة رقم: ٥١، واثلاث النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: المسألة رقم: ٤٦ في قسم الحروف.

انظر: الأصول لابن السراج: ٢٧٩/١، ومجالس العلماء: ١٣٢، والجنى الداني: ٣٩٣. وتوجيه اللمع: ٣٦، ٣٧.

هذا^(١) الحرف في المنصوبِ عَمِلَ أيضاً في المرفوعِ . وعند الكوفيين هو مرتفعٌ بما كان مرتفعاً به في الابتداء .

احتجَّ الكوفيون بشيئين ، أحدهما : أن ما وَقَعَ في حَيْزِ هذه الحروفِ من الإسمين في الأصلِ خَيْرٌ ومبتدأٌ فالقياسُ عند إدخالِ شيءٍ من هذه الحروفِ عليها أن يَبْقَى على ما كان عليه ، ولهذا المعنى لا يَتَغَيَّرُ ان عن صورِ الابتداء بدخولِ ما ولا عليها في مذهبِ بني تميمٍ ، إنما تَغَيَّرَ المبتدأ عند دخولِ هذه الحروفِ عليه لمعنى ، ذلك المعنى معدومٌ في الخبرِ فَوَجَبَ أن يَبْقَى على ما كان عليه ، وبيانُ أن تَغَيَّرَ المبتدأ عند دُخُولِ هذه الحروفِ لمعنى ذلك المعنى معدومٌ في الخبرِ ، أن نونَ العمادِ تتصل بهذه الحروفِ عند دخولها على المضمر ، ونونَ العمادِ لا تَتَّصِلُ إلا بمنصوبٍ ، كما في أكرمني وأكرمنا ، وإذا انتَصَبَ المضمرُ من إسمٍ إن لَزِمَ أيضاً أن يَتَّصِبَ المظهرُ إذ الأصلُ^(٢) في الإسمِ أن يكونَ على نَهْجِ واحدٍ ، وهذا المعنى معدومٌ في الخبرِ ، ضرورة أن شيئاً / من هذه الحروفِ لا تدخلُ على الخبرِ متصلاً به نونَ العمادِ حتى يَفْتَضِيَ تَغْيِيرَ^(٣) الخبرِ . الشيءُ الثاني : - وعليه الاعتمادُ - أن إنَّ المكسورة مع إسمِها بمنزلة^(٤) المبتدأ ، بدليل أنه يدخلُ عليه لامُ الابتداء ، ولامُ الابتداء لا تدخلُ إلا على المبتدأ ، ويشهد^(٥) لدخولِ لامِ الابتداءِ عليها ما أنشدَهُ المُبرِّدُ :^(٦)

[ب/٢٠]

(١) في (ب) .

(٢) في (ب) والأصل .

(٣) في (أ) تَغْيِيرَ .

(٤) في (أ) بمعنى .

(٥) في (ب) .

(٦) البيت مع أربعة أبيات لرجل من نُمير .

وردت في مجالس ثعلب : ٩٣ ، وأمالي أبي علي القالي : ٢٢٠/١ ، والآلي في شرحها للبكري : ٥١١ ، وشرح سقط الزند للتبريزي : ١٥١٣ ، والخزاعة : ٣٣٩/٤ والبيت في نوادر أبي زيد : ٢٨ ، ودِيوان المعاني : ١٩٢/٢ ، والخصائص : ٣١٥/١ ، والتعليقة على المقرَّب لابن النحاس : ٥٠ . . .

ألا يا سنا برقي على قلل الحمى لهنك من برقي علي كريم
 أصل لهنك لأنك ، فتكون إنك بمنزلة المبتدأ ، وكريم بمنزلة الخبر ،
 وهذا يقتضي ألا يكون^(١) ارتفاع خبر إن بالحرف ، وإذا لم يكن ارتفاع خبر
 إن بالحرف لزم أن لا يكون ارتفاع خبر سائر الحروف بالحرف أيضاً^(٢)
 ضرورة أنه لا قائل بالفصل بين الموضعين .

حجة البصريين حرفان ، أحدهما : أن اتصال نون العماد بهذه
 الحروف دليل على تنزيلها منزلة الفعل ، وإذا تنزلت منزلة الفعل كان
 مرفوعها بمنزلة الفاعل ومنصوبها بمنزلة المفعول ، ولهذا قال أصحابنا :
 نزل قولك إن زيدا أخوك منزلة ضرب زيدا أخوك ، وكأن عمراً الأسد ، فرس
 عمراً الأسد ، وليس معنى هذا الكلام سوى أن الفعل كما لا بد له من
 مرفوع ومنصوب بأنهما فاعل ومفعول ، وكذلك ما تنزل منزلته ، وإذا تنزل
 المرفوع منزلة الفاعل استحال أن يكون ارتفاعه على أنه خبر المبتدأ^(٣) .

الحرف الثاني : أن أنواع ما يدخل على المبتدأ والخبر من العوامل
 على علمين ، وذلك نحو كان وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، وكذلك هذا
 النوع أيضاً ، يكون على علمين إلحاقاً للمفرد بالأعم الأغلب ، ثم الخلاف
 فيه يظهر فيها إذا قلت : إنك وزيد ذاهبان فإنه عند الكوفيين يجوز ،

= قال التبريزي : ومنه قول الآخر أنشدناه ابن برهان :

ألا يا سنا برقي على قلل الحمى لهنك من برقي علي كريم
 لمعت اقتداء الطير والقوم هجع فهيجت أسقاماً وأنت سقيم
 فبت بحد المرفقين أشيمه كأني لبرقي بالستار حميم
 فهل من معير طرف عين صحيحة فإنسان عين العامري كليم
 رمى قلبه البرق الملأى رمية بذكر الحمى وهنا فكدت أهيم

(١) في (أ) أن يكون .

(٢) في (ب) .

(٣) في (أ) للمبتدأ .

كقولك : أنتَ وزيدٌ ذاهبان ، وعندَ البصريين لا يجوزُ^(١) .

قالَ جارُ الله : فصلٌ ، وجميعُ ما ذُكر في خبرِ المبتدأ من أصنافِهِ وأحوالِهِ وشرائطِهِ قائمٌ فيه ، ما خلا جوازُ تقديمِهِ ، إلا إذا أُوقِعَ ظرفاً ، كقولك : إنَّ في الدارِ زيداً ، ولعلَّ عندك عمراً ، وفي التنزيل^(٢) : ﴿ إِنَّ لَنَا إِيَابَهُمْ ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴾ .

قالَ المشرِّحُ : عنى بأصنافِهِ : كونهُ مفرداً وجُملةً ، وبأحواله كونهُ معرفةً ونكرةً ، وبشرائطِهِ : إعادةَ الضميرِ من الخبرِ إلى الجملةِ على ما ذكرناه .
تقديمُ خبرِ المبتدأ على المبتدأ جائزٌ ، وتقديمُ خبرِ إنَّ على اسمِ إنَّ لا يجوزُ ، وجهُ الفرقِ : أنا إذا قَدَّمنا خبرَ المبتدأ^(٣) على المبتدأ لم يلزم خلافُ الأصلِ ، إلا من وجهٍ ، بخلافِ ما إذا قَدَّمنا خبرَ^(٤) إنَّ على اسمِ إنَّ فإنه يلزمُ من ذلكَ خلافُ الأصلِ من وجهين ، وذلكَ أنَّه كما يلزمُنا خلافُ الأصلِ بتقديمِ خبرِ إنَّ على اسمِها ، فكذلكَ يلزمُنا خلافَهُ بالفصلِ بينَ إنَّ واسمِها ، - اللَّهُمَّ - إلا إذا كانَ خبرُ إنَّ ظرفاً ، فإنه^(٥) يجوزُ تقديمُ الخبرِ على اسمِ إنَّ وجهُ الفرقِ بينها إذا كانَ الخبرُ ظرفاً ، وبينَ إذا لم يكنَ ظرفاً أنَّه إذا كانَ ظرفاً فيما أن يكونَ ظرفاً حَقِيقياً ، أو مجازياً ، بأنَّ^(٦) كانَ حرفَ جرٍّ ، فلئن^(٦) كانَ مجازياً^(٦) فالفرقُ بينهما ظاهرٌ ، وذلكَ أنَّ حروفَ الجرِّ وُضِعَتْ للتوسُّطِ بينَ شيئين ، وإذا تَوَسَّطَ بينَ إسمِ إنَّ وإسمِها حرفٌ لم يلزمَ من

(١) انظر الإنصاف: ١٨٥ مسألة رقم: ٢٣ ، والتبيين عن مذاهب النحويين المسألة رقم: ٥٢ ، وائتلاف النصرة... مسألة رقم: ٤٧ قسم الحروف وانظر الكتاب: ٢٩٠/١ ، والأصول: ٣٠٦/١ ، ومعاني القرآن للفراء: ٣١١/١ .

(٢) سورة الغاشية: الآيتان: ٢٥ ، ٢٦ .

(٣- ٣) في (ب) .

(٤) انظر شرح الأندلسي: ١٥١/١ نقل النص ولم يعقب عليه .

(٥) في (ب) فان .

(٦- ٦) في (ب) كان مجازياً .

ذلك تَوَسَّطُ (١) حَرْفٍ غَيْرِهِ بَيْنَهُمَا ، وكذلك إذا كان ظرفاً حَقِيقِيًّا (٢) ، لِأَنَّ الظَّرْفَ الحَقِيقِيَّ مَتَّصِمٌ لِمَعْنَى (فِي) أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : خَرَجْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : اتَّفَقَ خُرُوجِي فِي (٧) يَوْمِ الجُمُعَةِ ، وكذلك إذا قُلْتَ : جَلَسْتُ خَلْفَكَ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : اتَّفَقَ جُلُوسِي فِي المَكَانِ الَّذِي خَلَّفَكَ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : فَصَلِّ ، وَقَدْ يُحذفُ فِي قَوْلِهِمْ : إِنَّ مَالاً ، وَإِنَّ وَلدًا ، وَإِنَّ عَدَدًا ، أَي إِنَّ لَهُمْ مَالًا وَيَقُولُ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ : هَلْ لَكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِنَّ النَّاسَ عَلَيْكُمْ فيقول : إِنَّ زَيْدًا وَإِنَّ عَمْرًا أَي لَنَا ، وَقَالَ الأَعشى (٤) :
 إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًّا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِنْ مَضَوْا مَهَلًا (٥)
 وَتَقُولُ : إِنَّ غَيْرَهَا إِبْلًا وَشَاءَ . أَي إِنَّ لَنَا .

قَالَ المَشْرَحُ : إِنَّمَا جازَ حَذْفُ الخَبَرِ فِي إِنَّ مَالًا وَإِنَّ وَلدًا لِلدَلالةِ الحَالِ عَلَيْهِ (٦) ، وَهَذَا كَمَا لَوْ قِيلَ لَكَ : بِنو (٧) تَمِيمٍ فِقراءَ أَقِلَّاءَ ، فَتَقُولُ :

(١) فِي (ب) تَوَسَّطُ .

(٢) فِي (أ) .

(٣) فِي (ب) .

(٤) دِيوانُ الأَعشى : دِيوانُهُ : ٢٣٣ ، يَمْدَحُ سِلامَةَ ذَا فَائِشٍ .

(٥) انظُرْ شَرَحَ وإِعرابِ البَيْتِ فِي المَنْخَلِ : ٢٢ ، وَالخَوارِزْمِي : وَزِينُ العَرَبِ : ٩ ، وَشَرَحَ الأَنْدَلِسي : ١٥٣/١ ، وَابنُ يَعيشٍ : ١٠٣/١ وَانظُرِ الكِتَابَ ١٨٤/١ ، وَالأَعلمُ بِهَامِشِهِ ، وَانظُرِ رَدَّ ابنِ هِشامِ اللُّخمي عَلى الأَعلمِ فِي شَرَحِ آيَاتِ الجَمَلِ : ٤٦ وَالنَّكْتِ عَلى سِيبَوِيهِ لِالأَعلمِ أَيضًا : ١٨٥ وَشَرَحَ أباي سَعِيدِ السِّيرافي : ٨/٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ١٣٠/٤ ، وَالخِصائِصُ ٢٧٣/٢ ، وَأَمالي ابنِ الشَّجَرِي : ٣٢٢/١ ، وَالخِزانةُ : ٣٨١/٤ .

(٦) قال أبو حيان في التذييل والتكميل : ٢٠٢/٢ حذف خبر إن للعلم به فيه ثلاثة مذاهب :

أحدها الجواز ، وهو مذهب سيبويه ، وسواء أكان الاسم معرفة أم نكرة . . .

الثاني مذهب الكوفيين ، وهو أنه لا يجوز إلا إذا كان الاسم نكرة نقله عنهم علي بن سليمان الأخفش .

الثالث مذهب الفراء زعم أنه لا يجوز سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة إلا إن كان

بالتكرير نحو : (إن محلاً وإن مرتحلاً . . .) .

(٧) فِي (ب) أَنَّ بِنِي تَمِيمٍ .

إِنَّ لَهُمْ مَالًا ، وَإِنَّ لَهُمْ وَلَدًا ، وَإِنَّ لَهُمْ عَدَدًا إِنْ النَّاسَ عَلَيْكُمْ : أَيِ الْبُ
عَلَيْكُمْ . مَهَلًا أَيِ تَقْدَمًا وَيُرَوَّى : مَثَلًا . يَعْظُنَا الْأَعْشَى وَيُبْصِرُنَا فَيَقُولُ : إِنَّ
لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حُلُولًا مَعْقَبٌ بِرَحِيلٍ إِذِ الرَّحِيلُ يَكُونُ عَمَّا قَلِيلٍ ذَاكَ لِأَنَّهُ
تَوَغَّلَ الرَّفَاقُ فِي الْمَسِيرِ^(١) فَمَا لَنَا غَيْرُ التَّعْجِيلِ فِي آثَارِ الْمَطِيِّ ، وَأَمَّا رَوَايَةُ
مَثَلًا فَهِيَ كَمَا يَقُولُ فِي الْأَمْوَاتِ عِبْرَةٌ لِلْأَحْيَاءِ . وَاعْلَمْ أَنَّ إِنْ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى
الْجُمْلَةِ فَكَمَا تَفِيدُ مَعْنَى تَحْقِيقِ الْجُمْلَةِ وَتَأْكِيدِهِ فَكَذَلِكَ تُؤَثِّرُ فِيهَا غَيْرَ هَذَا
التَّأثيرِ . فَمِنْ / تَأثيرِهَا فِيهَا أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِيهَا تُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ فِي بَعْضِ
الْكَلَامِ وَوَضَعَ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي ذَلِكَ بَابًا فَقَالَ^(٢) : (هَذَا بَابٌ مَا يَحْسُنُ
عَلَيْهِ السُّكُوتُ فِي هَذِهِ الْأَحْرَفِ الْخَمْسَةِ لِإِضْمَارِ مَا يَكُونُ مُسْتَقْرًّا لَهَا وَمَوْضِعًا
لَوْ أَظْهَرْتَهُ وَلَيْسَ هَذَا الْمِضْمَرُ بِنَفْسِ الْمُظْهَرِ وَذَلِكَ قَوْلُهُ : إِنَّ مَالًا وَإِنَّ وَلَدًا
وَإِنَّ عَدَدًا وَقَدْ تَرَى حَسْنَ الْكَلَامِ وَصَحَّتَهُ مَعَ حَذْفِهِ وَتَرِكَ النُّطْقَ بِهِ) . قَالَ
الإمامُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِي^(٣) ثُمَّ إِنَّكَ إِنْ عَمَدْتَ إِلَى إِنْ فَاسْقَطْتَهَا وَجَدْتَ
الَّذِي كَانَ مِنْ حَذْفِ الْخَبَرِ لَا يَحْسُنُ وَلَا يَسُوغُ فَلَوْ قُلْتَ مَالٌ وَعَدَدٌ وَمَحَلٌّ
وَمُرْتَحَلٌّ وَغَيْرَهَا إِبْلًا وَشَاءَ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا . وَهَذَا لِأَنَّ خَبَرَ إِنْ كَمَا يَسْتَدْعِيهِ
إِسْمٌ إِنْ فَكَذَلِكَ إِنْ نَفْسُهَا بِخِلَافِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ .

[٢١/١]

قَالَ جَارُ اللَّهِ :

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا^(٤)

أَيِ يَا لَيْتَ لَنَا .

(١) فِي (أ) الْمَصِيرِ .

(٢) الْكِتَابُ لِسَبِيهِ : ٢٨٣/١ .

(٣) دَلَالَةُ الْإِعْجَازِ : ٣٠٨ وَالنَّصُّ مِنْهُ إِلَى قَوْلِهِ : . . لَمْ يَكُنْ شَيْئًا .

(٤) يَنْسَبُ هَذَا الْبَيْتُ إِلَى الْعَجَّاجِ ، مَلْحَقَاتُ دِيْوَانِهِ : ٣٠٦/٢ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيهِ : ٢٨٤/١ ،

وَذَكَرَهُ ابْنُ سَلَامٍ فِي طَبَقَاتِ الشُّعْرَاءِ : ٦٥ وَانظُرْ خِزَانَةَ الْأَدَبِ : ٢٩٠/٤ ، وَشَرَحَ آيَاتِ

الْمَغْنِيِّ : ١٦٤/٥ . وَانظُرْ تَوْجِيهَ إِعْرَابِهِ فِي الْمَنْخَلِ : ٢٢ . وَشَرَحَ الْأَنْدَلِسِيُّ : ١٥٣/١ ، وَابْنُ

عَيْشٍ : ١٠٣/١ وَرَدَّ فِي هَامِشِ نَسْخَةِ الْأَحْمَدِيَّةِ مِنْ كِتَابِ الْمَنْخَلِ فِي الْوَرَقَةِ رَقْمَ : ٢٢ تَعْلِيقَةً =

قال المشرِّحُ : هذا البيتُ مختلفٌ فيه بين البصريَّةِ والكوفيَّةِ ، فالبصريَّةُ تقولُ : خبرٌ لَيْتَ محذوفٌ ، ورواجعاً منصوبٌ على الحالِ ، والكوفيَّةُ تقولُ : هذا البيتُ على لغةِ بني تميمٍ^(١) يعملون لَيْتَ إعمالَ ظَنٍّ ، فيقولون : لَيْتَ زيداً شاخصاً ، كما يُقالُ ظننتُ زيداً شاخصاً ، وعليه المثلُ : (لَيْتَ القِسيِّ كلَّها أرجلاً) : أرجلُ القِسيِّ إذا وتَّرت^(٢) أعالِها وأيديها أسافلها ، وأرجلها أشدُّ من أيديها وأنشد^(٣) :

لَيْتَ القِسيِّ كلَّها من أرجلِ

يضربُ للتمنيِّ محالاً كأنَّهم يُجرون لَيْتَ مُجرى فعلِ التَّمنيِّ ، وعندَ ذلك لا حاجةٌ إلى الخبرِ ، ونحوه^(٤) :

= منسوبة إلى الأصفهاني؟ لعله شارح الكافية، قال :

ذهب بعض الكوفيين إلى جواز نصب خبرها، وذهب الفراء إلى جواز نصب خبر لیت دون الباقية. حجة من ذهب إلى الجواز مطلقاً، وقوع نصب أخبارها، ووقوع النصب دليل جواز، أما وقوع نصب خبر إن ففي قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسودَّ جنح الليل فلتاتٍ ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسداً
وقول الراجز:

إنَّ العجوز خبة جروزا تَأكل كل ليلة قفيزا
وما روي في الخبر أنَّ قعر جهنم تسعين خريفاً، وأما وقوع خبر لكن ففي قول أبي نخيلة الحماسي:

كانَ أذنيه إذا تشوفاً قادمة أو قلما محرِّفاً

وأما وقوع نصب خبر لیت ففي قول الشاعر:

لیت الشباب هو الرجیع على الفتی والشَّيب كان هو البدیء الأول،
وقول الآخر:

فلیت غدا یكون غداً وشهرا ولیت الیوم آیاماً طوالا
ولا حجة في شيء من ذلك إذ يمكن رده إلى ما يكون جوازه متفقاً عليه. وأولها كلها.
وانظر مع الهوامع: ١٥٦/٢، ١٥٧ (الكويت).

(١) مجمع الأمثال: ١٨٧/٢.

(٢) في أوترت.

(٣) مجمع الأمثال: ١٨٧/٢، والخزانة: ٢٩٠/٤ (عرضاً) وشرح الأندلسي: ١٥٣/١، وابن يعيش: ١٠٣/١.

(٤) عجزه:

=

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

فإن سألت : كيف أجريت هذه الكلمة من بين سائر أخواتها مجرى الفعل على لغة تميم ؟ أجبت : لأنها أشبه أخواتها بالفعل ، ولذلك لا تُفارقها نون العماد .

قال جأر الله : ومنه قول عمر بن عبد العزيز لقرشيٍّ مَتَّ إليه بقراءةٍ فإنَّ ذلك ، ثم ذكَّر حاجته فقال : لَعَلَّ ذلك ، أي فإن ذلك مصدَّق ، ولعلَّ مطلوبك حاصلٌ .

قال المشرِّح : مَتَّ إليه بقراءةٍ أي بقُرْبٍ إليه ، والمَتَّ والمَدُّ متقاربان فكأنه مدَّ إليه قرابةً .

قال جأر الله : وقد التزمت حذفه في قولهم : ليت شعري .

قال المشرِّح : قالوا : الخبرُ ها هنا محذوفٌ ، ومعناه ليت علمي حاصلٌ^(١) ، ويُحتملُ عندي أن يكونَ ليتَ من البابِ الأولِ على معنى أتمنى علمي فيكون علمي مفعولاً وحيثُ لا يكونُ به حاجةٌ إلى الخبرِ^(٢) .

يدلُّ على محضلة تبيت

وهو من شواهد سيبويه : ٣٥٩/١ ، وشرحه للسيرافي : ٩٦/٣ ، والنكت للأعلم : ٢٢٥ ، والنوادر لأبي زيد : ٥٦ ، والخصائص : ٣٤٦/١ وشرح ابن عيش : ١٠١/٢ ، ١٠٢ ، وشرح التسهيل لأبي حيان : ١٧٥/٢ ، والخزانة : ٤٥٩/١ والبيت لعمر بن قعاس المرادي ترجمته في الخزانة : ٤٥٩/١ ، ومعجم الشعراء : ٢٣٦ . من قصيدة أولها :

ألا يا بيت بالعلياء بيت ولولا حُبَّ أهلك ما أتيت
ألا يا بيت أهلك أوعدوني كأنني كل ذنبهم جنيت
وبعد البيت الذي استشهد به المؤلف :

ترجَّل لمتى وتقيم بيتي وأعطيها الأتاوة إن رضيت
وقد أورد ابن ميمون في منتهى الطلب القصيدة التي نقلها البغدادي في الخزانة إلا أنه لم يذكر هذا البيت في القصيدة . انظر القصيدة عن منتهى الطلب (المخطوط) في المورد () .

(١) شرح الأندلسي : ١٥٤/١ ، وشرح التسهيل لأبي حيان : ٢٠٤/٢ .

(٢) ردِّ العلوي في شرحه : ٧٦/١ على الخوارزمي بعد ما أورد كلامه هنا بقوله : وزعم الخوارزمي =

قال جازُ الله : خبرُ لا التي لنفي الجنس .
وهو في قولِ أهلِ الحجازِ لا رجلَ أفضلُ منك ، ولا أحدَ خيرُ منك ،
وقولُ حاتمٍ (١) :

ولا كريمٍ من الولدانِ مصبوحُ

يحتملُ أمرين : أحدهما : أن يترك فيه طائئته إلى اللُغةِ الحِجازية ،
والثاني : ألا يجعلَ مصبوحاً خيراً لكنْ صفةً محمولةً على محلٍّ لا مع
المنفي ، وارتفاعه بالحرف أيضاً لأن لا محذوُ بها حدوُ إن من حيث أنها
نقيضُها ، لازمةٌ للأسماءِ لُزومها .

قال المشرِّحُ : - إنما خصَّ أهلُ الحجازِ في قوله : هو قولُ أهلِ
الحِجازِ ، لأنَّ غيرَ أهلِ الحجازِ يحذفونها ولا يُبالونُ به وهم بنو تميمٍ (٢) .
فإن سألْتَ : فبِمَ يُعرفُ الخبرُ المحذوفُ ؟ أجبتُ : لأنهم لا يبالون بلا النافية
للجنسِ إلا في موضعٍ يكون فيه على الخبرِ المحذوفِ دليلٌ .

مصبوحُ في بيتِ حاتمٍ يُحتملُ أن يكونَ ارتفاعه بأنه (٣) خبرٌ لا النافية
للجنسِ وإن كانَ بنو طيءٍ لا يأتونَ بخبرٍ لا النافية للجنسِ بينهم ، لكنهم (٤)
أخذوا بلغةِ أهلِ الحجازِ ، وهذا كما يأخذُ الهرويُّ في شعره ، باللُغةِ
الغزنويةِ ، والغزنويُّ باللُغةِ الهرويةِ .

= أيضاً: أن ليت في قولهم ليت شعري بمعنى أتمنى علمي وهذا أيضاً فاسد لأمرين :

أما أولاً: فلأنَّ ورود ليت بمعنى أتمنى هو على القلة والنكرة فلا يعول عليه .
وأما ثانياً: فلأنه قد جاء حذف الخبر في أخواتها كأن ولعل كما فصلناه فحملها على ما
ورد في أخواتها أحق من حملها على غيره . فهذا الذي ذكره الخوارزمي وإن كان ضعيفاً بما
قررناه كما ترى . إلا أن السهو والذهول فيه ليس كالذي ذكره ابن الحاجب والله أعلم .

(١) الصحيح أنه لعمر بن مالك البنيتي كما سيأتي .

(٢) شرح التسهيل لأبي حيان : ١٦٣/٢ .

(٣) في (أ) بأن .

(٤) نفي (ب) .

وَيُحْتَمَلُ فِيمَا زَعَمَ الشَّيْخُ أَنْ لَا يَجْعَلُ مَصْبُوحاً خَبَرَ لَا النّافِيَةَ لِلْجِنْسِ ، لَكِنَّهُ يَجْعَلُهُ صِفَةً مَحْمُولَةً عَلَى مَحَلِّ (لَا) مَعَ الْمَنْفِيِّ ، وَهَذَا شَيْءٌ قَاسِدٌ ، وَقَبْلَ أَنْ أُبَيِّنَ فَسَادَهُ أَذْكَرُ الْخَادِعَةَ لِلشَّيْخِ ثُمَّ اعْتَرَضُ عَلَيْهَا فَأَقُولُ^(١) : إِنَّهُمْ يَقُولُونَ بِأَنَّ لَا النّافِيَةَ لِلْجِنْسِ نَقِيضَةٌ إِنَّ ، وَمِنْ شَأْنِ النَّقِيضِينَ أَنْ يَسْتَوِيَا فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ إِلَّا فِي الْمَعْنَى فَإِنَّهُمَا فِيهِ يَتَنَاقِضَانِ^(٢) ، وَمِنْ ثَمَّ لَمَّا كَانَتْ إِنَّ لِلْإِبْتَاتِ وَلَا لِلنَّفْيِ تَسَاوِيًا فِي الْأَحْكَامِ فَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَنْصُوبٌ وَمَرْفُوعٌ ، وَكَمَا أَنَّ هُنَاكَ إِبْتَاتًا وَحَرْفًا يَفِيدُ تَأْكِيدًا لِلْإِبْتَاتِ^(٣) ، فَهِيَ هُنَا نَفْيٌ وَحَرْفٌ يَفِيدُ تَأْكِيدًا^(٤) لِلنَّفْيِ ، وَهُوَ مَا تَضَمَّنَ لَا مِنْ مَعْنَى الْإِسْتِفْهَامِيَّةِ ، ثُمَّ كَمَا أَنَّ إِنَّ مَعَ الْاسْمِ تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْمُبْتَدَأِ ، فَكَذَلِكَ لَا مَعَ الْإِسْمِ ضَرُورَةٌ لِلتَّنَاقُضِ بَيْنَهُمَا ، وَلِذَلِكَ سُويَ فِي جَمْعِ سَلَامَةِ الْمُؤَنَّثِ بَيْنَ حَالَتِي الْجَرِّ وَالنَّصَبِ كَمَا سُويَ فِي الْحَالَتَيْنِ بَيْنَ جَمْعِ سَلَامَةِ الْمُذَكَّرِ حَمَلًا لِلنَّقِيضِ عَلَى النَّقِيضِ ، فَيَكُونُ مَصْبُوحٌ صِفَةً لِلْمُبْتَدَأِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْمَنْفِيِّ وَحَرْفِ النَّفْيِ ، / وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ فَهَذِهِ هِيَ الْجِهَةُ الْخَادِعَةُ لَهُ .

[٢١/ب]

(١) نقل الأندلسي نص المؤلف في شرحه: ١٥٦/١ ، وعقب عليه بقوله: فهم هذا الرجل لأقوال النحويين عجيبة، فمتى قال الشيخ، أو أحد من النحويين أن مصبوحاً صفة لنفي الكريم، أو عدمه؟! بل الشيخ قال: صفة محمولة على محل لا مع المنفي ومحل الشيء غير الشيء، فمعنى قول النحويين أن هذا اللفظ محمول على الموضع أو على المحل أن مجموع الحرف والاسم قد حلأ في محل هو للمبتدأ المرفوع لفظاً فتحمل الصفة، أو العطف، أو غير ذلك على إعراب ذلك الاسم الذي هذا المجموع في محله وقوله: وإلا فما الفاعل في هذه الجملة وهو أيضاً من نحوه الغريب المبتدع، وإلا فمن سلم له أن هنا فعلاً حتى يحتاج إلى فاعل، وكأنه أراد أن يقول وإلا فما المرفوع في هذه الجملة، نظراً إلى أن الجملة لا تتم إلا بمرفوع، لكن جوابه أن المرفوع مقدر، أي الصلاة في هذه الحالة أو الوقت مشروعة أو معتبرة أو غير ذلك، ولا يشترط أن يكون المرفوع ملفوظاً به في كل جملة، ألا ترى أن قولهم إن مالاً لا مرفوع فيه لفظاً مع أنها جملة مفيدة فكذلك ها هنا.

فظهر أن الشيخ ما انخدع، بل الذي افتضح ووقع في الاعتراض الذي اخترع.

(٢) في (أ) مناقضان.

(٣) في (ب) الإبتات.

(٤) في (ب) تأكيدات النفي.

وأما الاعتراضُ عليها فأقولُ : الذي يَصِحُّ أن يكون مصبوحاً هو
الكرِيمُ ، أما نَفْيُ الكَرِيمِ وعدمُهُ فكونُهُ مصبوحاً من أشنعِ ما يكونُ من
المُحالِ ، والذي يُمكن تَنَحُّلهُ في هذا المقامِ أن يقال : الاستفهامُ يَجري
مَجْرَى النَّفْيِ ، وذلك إذا كان إنكاراً ، ومما يُستأنسُ به في هذا البابِ قولُ
البُحْتَرِيِّ (١) :

وَدِدْتُ وَهَلْ نَفْسُ امْرِئٍ بِمَلُومَةٍ إِذَا هِيَ لَمْ تَعْطَ الْمَنَى فِي وِدَادِهَا
أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَدْخَلَ الْبَاءَ فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي دَخَلَ عَلَيْهِ الْاسْتِفْهَامُ ، كَمَا
فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ النَّفْيُ . وَأَنْشَدَ الْأَحْمَرُ (٢) :

* أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذِ بَدَائِمِ (٣) *

فُيَجْرَى النَّفْيِ مَجْرَى الْاسْتِفْهَامِ هَا هُنَا وَيَكُونُ الْمَعْنَى وَأَيُّ كَرِيمٍ مِنْ
الْوَلْدَانِ مَصْبُوحٌ وَالْوَجْهَ الْجَيِّدُ أَنْ يُقَالَ : مَصْبُوحٌ صِفَةً لِلْمَنْفِي لَا مَعَ النَّفْيِ ،
وَهَذَا لِأَنَّ مَحَلَّ النَّفْيِ هَا هُنَا رَفْعٌ ، بِدَلِيلِ أَنْ (٤) لَا النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ رَبِّمَا نَزَلَتْ

(١) ديوان البحتري : ٦٧٤/٢ من قصيدة يمدح بها المهدي بالله أولها :

إذا عرضت أحداج سلمى فسادها سقتك غواصي المزن صوب عهادها
أما لبشة نقضي لبانات عاشق بها أو يروي حاتم بأثادها
وددت وهل نفس امرئ...
لو أنّ سليمى أسجحت أو لو أنّه أعير فؤادي سلوة من فؤادها

(٢) لعلّه هو خلف الأحمر بن حيّان بن محرز أبو محرز مولى بلال بن أبي بردة عالم بالأدب واللغة
حافظ للأشعار ، يقول الشعر فيشبه أشعار القدماء ، وربما نحلها الشاعر فيصعب تمييزه . أخباره
في إنباه الرواة : ٣٤٨/١ ، ونزهة الألباء : ٦٩ . وممن يسمّى بالأحمر عليّ بن المبارك الكوفي
انظر إنباه الرواة : ٣١٣/٢ .

(٣) صدر البيت :

يقول إذا اقلولي عليه واقردت

وهو للفرزدق ، من قصيدة يهجو بها جريراً . ديوانه : ٨٦٣/٢ ، والنقائض : ٧٥٣ وقبلة :
وليس كُليبيُّ إذا جنَّ ليلُهُ إذا لم يجد ريحَ الأتسانِ بنائمِ
انظر البيت في معاني القرآن للفرّاء : ١٦٤/١ ، والمنصف : ٦٧/٣ ، وأمالي ابن
الشجري : ٢٦٧/١ ، والمغني : ٣٨٨ ، وشرح أبياته للبغدادي : ٦٥/٦ .

(٤) في (ب) .

منزلة الفعل ، ألا ترى أنه يصح أن يقال : لا صلاة والشمس تطلع ، لا إفطار والشمس لم^(١) تغرب ، فلا ها هنا بمنزلة الفعل ، وإلا فما الفاعل في هذه الجملة المنصوبة المحل .

أوله : (٢)

(١) في (أ).

(٢) هكذا نسب الزمخشري هذا البيت إلى حاتم هنا ، مع أنه نسب في كتابه (شرح أبيات كتاب سيبويه) من تأليفه إلى رجل من النبي . ونسبه كثير من العلماء إلى حاتم . وقد رجعت إلى كتب كثيرة في شروح الشواهد في ذكرها هنا إطالة وأكتفي هنا بذكر ما تمس الحاجة إلى ذكره منها . ووجدت في نسبة هذا البيت اختلافاً كثيراً . فالعيني ينقل عن الجرمي نسبه إلى أبي ذؤيب الهذلي ، وأبو محمد الغندجاني ينسبه إلى رجل من الأنصار من النبي ، يسميه بعضهم نبيت بن قاصد ، وبعضهم عمرو بن مالك . . .

أما نسبة البيت إلى أبي ذؤيب فلأن في شعره قصيدة توافق هذه القصيدة في وزنها وقافيتها . انظر شرح السكري لأشعار هذيل : ١٢٠/١ .

قال أبو الحجاج يوسف بن يعقوب في كتابه (المصباح في شرح شواهد الإيضاح) هذا البيت لرجل جاهلي اسمه عمرو بن مالك بن الأوس ، وله ولحاتم الطائي والنابعة الذيباني خبر طريف في اجتماعهم عند ماوية بنت عفراء خاطبين لها فغلبت حاتماً وتزوجته . وانظر الخبر في الأخبار الموقعات للزبير بن بكار : ٤٢٠ ، مع اختلاف في أسماء الشعراء . . .

وفي الخبر الذي رواه الزبير بن بكار : قالت : قولوا شعراً واذكروا فيه كريم فعالكم . . . أما هذا البيت فهو من قصيدة عمرو بن مالك الأوسي النبتي ويدل على ذلك رواية الأسود الغندجاني أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب :

هلاً سألت النبيتين ما حسبي
ورد جازهم حرفاً مصرمة
وقال رائدهم : سيان ما لهم
إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها
وقال النابعة الذيباني : [الديوان : ٦١] .

هلاً سألت بني ذيبان ما حسبي
وهبت الريح من تلقاء ذي أرل
ينبيك ذو عرضهم عني وعالمهم
إنني أتمم أيساري وأمنحهم
وذكر الزبير بن بكار أن ممن خطبها زيد الخيل الطائي فقال : [ديوانه : ٧٦]

هلاً سألت بني نيهان ما حسبي
عند الطعان إذا ما احمرت الخدق =

إذا اللُّقَاحُ غَدَتِ مُلَقَى أَصِرَّتْهَا ولا كَرِيمَ (البيت)
 وقبل البيت :

وَرَدَّ جازِرُهُم حَرفاً مُصَرِّمَةً في الرأْسِ مِنْها وفي الأَصْلابِ تَمْلِيحُ
 نَاقَةٌ مُصَرِّمَةٌ الأَطْبَاءِ إذا عُولِجَتْ حَتَّى يَنْقَطِعَ لَبْنُها لِيَكُونَ أَقوى لها .
 مَلَحَتْ الجَزورُ سَمِنَتْ قليلاً قال : (١)

بَقِيَّةُ لَحْمٍ مِنْ جَزورٍ مُمَلَّحٍ

الأَصْرَةُ : جَمْعُ صِرارٍ وهو حَيْطٌ يُشَدُّ فَوْقَ الخِلفِ والتُّودِيَةِ ، لثِلا
 يَرَضَعُها وَلَدُها ، يَصِفُ زَمَانَ جَدَبٍ أَيْضاً ، في قولهِ : وارتفَاعُهُ بالحَرفِ أَيْضاً
 ناظرٌ في قولهِ في خَبرِ إنَّ وارتفَاعُهُ عِنْدَ أَصحابِنا بالحَرفِ .

قالَ جَارُ اللَّهِ : فَصلاً ؛ وَيَحذِفُهُ الحِجازِيُّونَ كَثِيراً فيقولون : لا أَهلَ ولا
 مالَ ، ولا بَأَسَ ولا فَتَى إلاَّ عَلِيٌّ ، ولا سِيفَ إلاَّ ذُو الفِئارِ ، ومنهُ كَلِمَةُ
 الشَّهادَةِ ، ومعناها لا إِلَهَ في الوُجودِ إلاَّ اللَّهُ ، وَبنو تَمِيمٍ لا يُثَبِّتُونَهُ في كَلامِهِم
 أصلاً .

= وآبَت الخَيْلُ مَبْتَلًا سِوالِها بالماءِ يَسفِحُ في لَباتِها العِرقُ
 قَد أَطعَنَ الفِراسِ الحامِي حَقِيقَتَهُ نَجلاءِ يَذهبُ فيها الزِيتُ والخِرقُ
 وَأَطعَنَ الكِباشِ والخِيلانِ واقِفَةً يَومَ الأَكسِ بِهِ مِنَ نَجِدةِ ورقِ
 ولَمَلَكْ تَرى أَنَّ كلَّ شاعِرٍ مِنْهُم يَبدا بِقولِهِ : (هَلا سَألتُ . .) ثم يَذكرُ قومَهُ .
 انظُر تَوجِيهَ إِعرابِ البَيتِ وشِرحَهُ في المَنحَلِ : ٢٢ ، وشِرحَ الأَندلسِي : ١٥٥/١ ،
 ١٥٦ ، وشِرحَ ابنِ بَيعِشَ : ١٠٤/١ ، ١٠٧ . وهو مِنَ شِواهِدِ الكِتابِ : ٣٥٦/١ ، وانظُر شِرحَهُ
 لِلسِّيرافي : ٩٣/٣ والنكْتِ عَلَيهِ للأَعلَمِ : ٢٢٣ ، وشِرحَ أَبياتِهِ لابنِ السِّيرافي : ٥٧٣/١ ،
 وفِرحَةَ الأَدِيبِ للأَسودِ : ٣١ ، والكُوفِي : ١١٤ ، ٢٠٩ . وهو مِنَ شِواهِدِ الإيضاحِ لأَبي عَلِيٍّ :
 ٢٤٠ ، وشِرحَ شِواهِدِهِ لأَبي عَلِيٍّ الحِسانِ بنِ عَبْدِاللهِ القِيسِي : ٥٢ ، وشِرحَها لأَبي الحِجاجِ بنِ
 يَسعونَ : ٨٧ ، والمَقْتَضِبِ : ٤٧/٤ ، وأَمالي ابنِ الشَّجَرِي : ٢١٢/٢ .
 (١) البَيتُ لِعَروَةَ بنِ الوَردِ دِيوانَهُ بِشِرحِ ابنِ السِّكَيْتِ : ص ٤١ ، وَعِجْزَهُ :
 يَنوَوُونَ بالأَيدِي وأَفْضَلُ رَأيِهِم
 وانظُرهُ في اللِّسانِ : (مَلح).

قال المشرِّحُ : إِنَّمَا يَحْدِفُونَهُ إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ . ذُو الْفَقَارِ بفتح
الفاءِ .

قال جَارُ اللَّهِ : اسمٌ ما ولا المشبَّهتين بليس .

وهو قولك : ما زيدٌ منطلقاً ، ولا رجلٌ أفضلٌ منك ، وشبههما بليس
في النَّفي ، والدخولِ على المبتدأ والخبر .

قال المشرِّحُ : قياسُ الشبهِ الذي يوجبُ في المشبهِ الحكمَ (١) مثل
هذا ، وهذا لأنَّ « ما » يُنزلُ منزلةَ ليس في المعنى ، لا يفوته شيءٌ من أشياء
ليس إلاَّ الصورةَ ، وكذلك لا .

قال جَارُ اللَّهِ : إِلاَّ أَنْ (ما) أوغلُّ في الشبهِ بها لاختصاصها بنفيِ
الحالِ ، ولذلك كانت داخلةً على المعرفةِ والنكرةِ جميعاً فقيل : ما زيدٌ
منطلقاً ، وما أحدٌ أفضلٌ منك ، ولم تدخل لا إلاَّ على النكرةِ ، فقيل : لا
رجلٌ أفضلٌ منك ، وامتنع لا زيدٌ منطلقاً .

قال المشرِّحُ : هذا الكلامُ فيه خَلَلٌ وذلك لأنَّ امتناعَ دخولِ لا على
المعارفِ (٢) لو كانَ لقصورِ الشَّبهِ بينه وبينَ ليس ، لما دَخَلَ على المَعْرِفَةِ
المكررةِ في قولك : لا زيدٌ عندنا ولا عمروٌ ، وإنَّما ذلك (٣) لأنَّ نفيَ لا فيه
شمولٌ ، و (ما) لذاتِ النَّفي ، ولا يحصلُ الشُّمولُ إلاَّ إذا دَخَلَ على اسمِ
جنسٍ ، لأنَّهُ متى دَخَلَ عليه فكما يتنَّفي به أي بالدَّاخِلِ واحدٌ من آحادِ

(١) في (أ) في الحكم .

(٢) نقل الأندلسي ما قاله الخوارزمي هنا في شرحه : ١٥٩/١ ثم عقب عليه بقوله : قلت : لا
نسلم أنَّ لا هذه هي التي تدخل على النكرة ، بل هي مشاركة لها في اللفظ ، ولئن سلمنا أنها
تلك ، لكن هذا لا يحصل مطلوبه ، لأنها لم تعمل في المعرفة إذا تكررت ، والمصنف علل
عملها في النكرة مختصاً بها فلا ينتج مقصوده .

(٣) هذا النص نقله الأندلسي في شرحه : ١٥٩/١ ثم عقب عليه بقوله : وهذا أيضاً استدلال في
غير محل النزاع ، فإنَّ النزاع ليس في الدخول بل النزاع في العمل .

الجنس ، فكذلك يُنتفي به كل واحدٍ واحدٍ^(١) ، فإذا دَخَلَ على المعرفة لم يَحْصُلْ به نَفْيٌ فيه شمولٌ فكذلك يكرَّرُ النفي بخلاف (ما) فإنه لما كان لذاتِ النَّفي ، وذاتِ النَّفي كما يَحْصُلْ بدخولها على النكرة يَحْصُلْ أيضاً بدخولها على المعرفة ويَحْصُلُ^(٢) به نَفْيٌ دُخُولها على المَعْرِفَةِ .

قالَ جَارُ اللَّهِ : واستعمالُ لا بمعنى ليس قليلٌ : ومن أبياتِ الكتابِ^(٣) :

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخٍ^(٤)

(١) في (أ) وموجود في نصِّ الأندلسي .

(٢) في (أ) .

(٣) البيت لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة . جدُّ طرفة بن العبد . شاعر من سادات بكر بن وائل . قتل في حرب البسوس المشهورة بين بكر وتغلب .

أخباره في الأغاني : ٤٦/٥ ، والمؤتلف والمختلف : ١٣٥ ، والخزانة : ٢٢٦/١ . . . وهو من قصيدة قالها يحرض على القتال في حرب البسوس ذكر منها أبو تمام في الحماسة خمسة عشر بيتاً . أورد منها التبريزي في شرحه أربعة عشر بيتاً . وأورد منها المرزوقي تسعة أبيات ، كما أورد منها أبو عبدالله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل تسعة أيضاً ، وأورد منها ابن سيدة في شرح أبيات الجمل سبعة أبيات . . . وكذا فعل اللَّبلي في وشي الحلل . وانظر شرح شواهد المغني : ٥٨٣ ، والخزانة : ٢٢٦/١ وانظر أيضاً توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخل : ٢٤ ، والخوارزمي : ١٤ ، وزين العرب : ١٠ ، وشرح الأندلسي : ١٥٩/١ ، ١٦٠ ، وابن يعيش : ١٠٨/١ . وانظر البيت في كتاب سيبويه : ٢٨/١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ . وشرح أبياته لابن خلف : ٢٧ ، ٢٨ . وقد أطل في شرحه وإعرابه وكتب حوله فوائد كثيرة ، وشرح أبياته لابن السِّرافِي : ٨/٢ ، والكوفي : ٦٩ ، ١١١ ، ١٩٥ ، والجمل للزجاجي : ٢٤٢ ، وشرح أبياته (الحلل) لابن السِّيد : ١٠٤ ، وشرحها لابن هشام اللخمي (الفصول والجمل . .) : ١٧ ، ٢٠٩ ، وشرحها لأبي جعفر اللَّبلي (وشي الحلل . .) : ٥٨ ، وشرح رسالة أبيات الجمل للأديب أبي الحسن علي بن حريق البلنسي : ١٩٥ ، والمغني لابن هشام : ٢٦٤ ، ٧٠١ ، وشرح شواهده للسيوطي : ٥٨٣ ، وشرح أبياته للبغدادي : ٣٧٦/٤ ، وانظر : المقتضب : ٢٢٩/١ ، ٢٧٢ ، ٣٦٠/٤ ، والإنصاف : ٣٦٧ .

(٤) بعد البيت في (ب) أي لا براخ لي ، وهذه العبارة موجودة في (ط) وبعدها : والمعنى لا أبرح بموقفي . ولا توجد هذه الكلمات في نسخ المفصل الخطية المعتمدة هنا ، ولا في شرحي المفصل للأندلسي وابن يعيش .

قال المشرِّحُ : لأنَّ لا النافية للجنس كثيرةٌ ، أمَّا التي بمعنى (١) ليس من غير أن تكونَ معطوفةً ولا معطوفاً عليها فقليلٌ ، ولذلك لا يُقالُ في السَّعةِ لا رجلٌ في الدار ، ونظيره ما أنشدَه المبرد في الكامل (٢) :

وإنَّ أميرَ المؤمنين وعُتبه لكالدَّهرِ لا عارٌ بما صنَع الدَّهرُ

الضميرُ في نيرانها عائِدٌ إلى الحربِ . البرَّاحُ : هو الزَّوالُ والذَّهابُ .
فإن سألتَ : هل لقوله لا براحُ في البيت محلٌّ من الإعرابِ ؟ أجبتُ : نعم محلُّه النَّصبُ على الحالِ ، المؤكدةِ من ابن قيسٍ ، وهذا كما تقولُ : أنا عمرو (٣) بنُ معدي كَرَب لا جُبُنُ (٤) ، وأنا عمرو بنُ معدي كَرَب بَطَلًا شجاعاً .

[المنصوبات]

قال جازُّ الله : «ذكرُ المنصوبات

[المفعولُ المطلقُ وهو المصدرُ (٥)]

سُمِّيَ بذلك لأنَّ الفعلَ يَصْدُرُ (٦) عنه ويسمِّيهِ سيبويه الحدثَ

(١) نقل الأندلسي في شرحه : ١٦٠/١ نصَّ المؤلف هذا ولم يعقب عليه بشيء .

(٢) ينسب هذا البيت إلى الأخطل ولم أجده في ديوانه ، ولا في كتاب الكامل الذي أحال عليه المؤلف . وانظره في المصون : ٦٩ ، وديوان المعاني : ٢١/١ . في (ب) وسيفه بدل وعتبه .

(٣) في (ب) عمر .

(٤) في (ب) لا جبان .

(٥) تكلَّم الأندلسيُّ في المحصل في أول حديثه عن باب المصدر (المفعول المطلق) هل الأصل المصدر أو الفعل ، وأورد أقوال العلماء في ذلك انظر : ١/ ورقة ١٦٠ - ١٦٢ وانظر المسألة في الإنصاف : ٢٣٥ ، المسألة رقم ٢٨ ، والتبيين المسألة رقم : ٦ وائتلاف النصرة المسألة ، الأولى قسم الأفعال ، والأصول لابن السراج : ١٦٢/١ ، والخصائص : ١١٣/١ ، ١١٩ ، ١٢١ . وانظر المسألة مفصلة في شرح اللُّمع لأبي الحسن علي بن الحسين الأصفهاني المشهور بجامع العلوم : ورقة ٣٨ ، وهو ممن ألف في الخلاف النحوي .

(٦) في (ب) صدر .

والْحَدَّثَانِ، وَرُبَّمَا سَمَّاهُ الْفِعْلَ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ هُوَ الْمَنْصُوبُ فِي قَوْلِكَ^(١): ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا، سُمِّيَ الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقَ، لِأَنَّ مِنْ حَقِّهِ أَنْ لَا يُقَيَّدَ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ «الْجَرِّ تَقْيِيدَ سَائِرِ الْمَفَاعِيلِ، لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ فَحَسْبُ^(٣)»، وَالْحَدَّثَانِ بِمَعْنَى الْحَادِثِ،^(٢) وَلِذَلِكَ يُقَالُ: هَذَا حَدَّثَ مِنْ أَحْدَاثِ الدَّهْرِ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ حَدَّثَانَ الدَّهْرِ. قَالَ الْغُورِيُّ^(٤): وَأَحْدَاثُ الْأَسْمَاءِ الْمَصَادِرُ وَرُبَّمَا سَمَّاهُ الْفِعْلَ، لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ فِعْلٌ، كَمَا أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ حَدَّثٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُبْهَمٍ نَحْوِ ضَرَبْتُ ضَرْبًا، وَإِلَى مُؤَقَّتٍ نَحْوِ ضَرَبْتُ ضَرْبَةً وَضَرَبْتِينَ^(٥).

قَالَ الْمَشْرُحُ: الْمَوْقُوتُ فِي الْأَصْلِ هُوَ الَّذِي حُدَّ وَقْتُهُ، ثُمَّ جُعِلَ عِبَارَةً عَنِ الْمَحْدُودِ، وَقَتًا كَانَ أَوْ غَيْرَ وَقْتٍ. ضَرْبًا فِي قَوْلِنَا: ضَرَبْتُ مُبْهَمٌ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، أَوْ تَكُونَ فَوْقَ ذَلِكَ، بِخِلَافِ ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً وَضَرَبْتِينَ، فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَحْدُودَةٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ؛ وَقَدْ يُقْرَنُ بِالْفِعْلِ غَيْرُ مَصْدَرِهِ مِمَّا هُوَ بِمَعْنَاهُ،

(١) فِي (ب) فَقَطْ.

(٢-٢) سَاقَطَ مِنْ (ب).

(٣) ذَكَرَ الْبَيْكَنْدِيُّ فِي شَرْحِهِ الْمَسْمُومِ بِ(الْمَقَالِيدِ): ١/ ٨٦ وَرَقَةً ٨٦ تَعْلِيلَاتٍ أُخْرَى لِتَسْمِيَتِهِ بِ(الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ) قَالَ... وَقِيلَ مَطْلُوقًا: لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي فَعَلَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَأَخْرَجَ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ... وَقَبْلَ سَمِيِّ مَطْلُوقًا لِأَنَّهُ مَفْعُولُ الْفِعْلِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، سِوَاهُ كَانَ لِأَزْمًا أَوْ مُتَعَدِّيًا...

(٤) تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِهِ.

(٥) اِخْتَصَرَ الشَّارِحُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - شَرْحَ هَذَا التَّقْسِيمِ بَيْنَمَا تَوْسَعُ فِيهِ الشَّرَاحُ الْآخَرُونَ مِثْلَ الْأَنْدَلِسِيِّ، وَالسَّخَاوِيِّ، وَالْعَلَوِيِّ، وَالْبَيْكَنْدِيِّ، وَالزَّمْلِكَانِيِّ... وَغَيْرِهِمْ. وَقَدْ اعْتَرَضَ الْأَنْدَلِسِيُّ فِي الْمَحْصَلِ: ١/ ١٦٢ عَلَى تَقْسِيمِ الْمَفْضَلِ فَقَالَ: ... وَالْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ مُبْهَمٍ وَمَوْقُوتٍ وَمَخْتَصِّصٍ، فَالْمُبْهَمُ النُّكْرَةُ غَيْرُ الْمَوْصُوفَةِ الْمَجْرُودَةِ، مِنْ هَاءِ التَّأْنِيثِ، وَالْمَوْقُوتُ الْمَحْدُودُ بِهَاءِ التَّأْنِيثِ، وَالْمَخْتَصِّصُ الْمَعْرُوفُ بِاللَّامِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ، أَوْ الْمَوْصُوفُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ يَأْتِي لِمَعْنَى لَمْ يَأْتِ لَهُ الْآخَرُ...

وذلك على نوعين مَصَدَّرٌ، وغيرُ مَصَدَّرٍ، فالمَصَدَّرُ على نوعين: ما يُلَاقِي الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى^(١): ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ وقوله^(٢): ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾، وما لا يُلَاقِيه فيه كقولك: قعدتُ جُلوسًا، وحُبِسْتُ مَنعًا، وغيرُ المَصَدَّرِ نحو قولك: ضربته أنواعًا من الضَرْبِ وأيِّ ضربٍ، وأيما ضربٍ، ومنه: رَجَعَ القَهْقَرَى، واشتَمَلَ الصَّمَاءُ، وقعدَ القُرْفُصَاءُ لأنها أنواعٌ من الرِّجوعِ، والاشتِمَالِ، والقُعُودِ.

قال المشرِّحُ: الدليلُ على أن^(٣) أيَّ ضربٍ مَصَدَّرٌ^(٤) منصوبٌ على المَصَدَّرِ أنه في الأصلِ صفةٌ مَصَدَّرٍ فلما حُذِفَ المَصَدَّرُ أقيمتِ الصفةُ مقامه فنابتَ منابه. ونظيرُ هذه المسألةِ في الدارِ من قولك: زيدٌ في الدارِ، فإنه يُسمى خَبْرًا، لأنه قامَ مقامَ الخَبَرِ، وهو كائنٌ، كذلك هذا نَبَاتًا: إنما هو مَصَدَّرٌ نَبَتَ، وهما في الاشتقاقِ يتلاقيان، كما أن تَبْتِيلًا: مَصَدَّرٌ بَتَلَّ، لا مَصَدَّرٌ تَبَتَّلَ، وهما أيضًا يتلاقيان في الاشتقاقِ. الضميرُ في «قيه» من قوله: «وما يلاقيه» فيه يرجعُ إلى الاشتقاقِ. جلوسًا: مَصَدَّرٌ بمعنى القُعُودِ، لكن لا يُلَاقِي القُعُودَ في الاشتقاقِ. وكذلك مَنعًا: مَصَدَّرٌ بمعنى الحَبَسِ لكن لا يُلَاقِيه في الاشتقاقِ. القَهْقَرَى: هو الرِّجوعُ إلى خَلْفٍ^(٥). الصَّمَاءُ: هو أن يُجَلَّلَ جَسَدُهُ بِثَوْبٍ حَتَّى لا يَبْدُوَ منه شيءٌ^(٦) واشتقاقه من الصَّمَمِ^(٧).

(١) سورة نوح: آية ١٦.

(٢) سورة المزمل: آية ١٨.

(٣) زيادة من (ب).

(٤) زيادة من (أ).

(٥) كذا هو في الصَّحاحِ للجوهري: ص ٨٠١.

(٦) المغرب: ص ٢٧٢، والصَّحاح: ص ١٩٦٨، قال: ... وهو أن يردَّ الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر، ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيها جميعاً. وانظر غريب الحديث لأبي عبيد: ١١٨/١. والفاائق: ٣١٥/٢.

(٧) قال ابن الأثير في النهاية: ٥٤/٣. وإنما قيل لها صَمَاءٌ، لأنه يسدُّ على يديه ورجليه المنافذ كلها كالصخرة الصماء التي ليس فيها حرق ولا صدع. وانظر اللسان: ٣٤٧/١٢، ولم أجد من ذكر اشتقاقها من الصَّمَمِ غير المؤلف.

القُرفُصَاءُ: جِلْسَةُ الْمُحْتَبِيِّ^(١)، فَإِنْ سَأَلْتَ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ عُنْيِي بِهَا هَذِهِ الثَّلَاثَةُ، وَهِيَ: الْقَهْقَرَى، وَالصَّمَاءُ، وَالْقُرْفُصَاءُ، وَهِيَ أَسْمَاءٌ لَيْسَتْ بِمَصَادِرٍ؟ أَجِبْتُ: لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِعْمَالُهَا عَمَلَ^(٢) الْفِعْلِ، وَلَوْ كَانَتْ مَصَادِرَ لَجَازَ ذَلِكَ، فَالْمَصْدَرُ غَيْرٌ وَاسْمُ الْمَصْدَرِ غَيْرٌ، وَاسْمُ الْجَمْعِ غَيْرٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَالْمَصَادِرُ الْمَنْصُوبَةُ بِأَفْعَالٍ مَضْمُورَةٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ، مَا يُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُ فِعْلِهِ وَإِضْمَارُهُ، وَمَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُ فِعْلِهِ، وَمَا لَا فِعْلَ لَهُ أَصْلًا، وَثَلَاثَتُهَا تَكُونُ دَعَاءً وَغَيْرَ دَعَاءٍ. فَالنُّوعُ الْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ لِلْقَادِمِ مِنْ سَفَرِهِ خَيْرٌ مَقْدَمٍ، وَلَمَنْ يُقْرِمُ^(٣) فِي عِدَاتِهِ مَوَاعِيدَ عَرْقُوبٍ، وَلِلغَضْبَانِ: غَضَبَ الْخَيْلِ عَلَى اللَّجْمِ».

قَالَ الْمَشْرَحُ: كَمَا يَجُوزُ النَّصْبُ فِي خَيْرٍ مَقْدَمٍ، يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ أَيْضًا، وَالْمَعْنَى: مَقْدَمُكَ خَيْرٌ مَقْدَمٍ. ذَكَرَهُ شَمْسُ الْمَشْرِقِ الْكَاتِبِيُّ^(٤). كَمَا يَجُوزُ خَيْرٌ مَقْدَمٍ يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يُقَالَ: قَدِمْتَ خَيْرٌ مَقْدَمٍ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: مَوَاعِيدُ عَرْقُوبٍ جَازٌ أَنْ يُقَالَ: وَعَدْتَ مَوَاعِيدَ عَرْقُوبٍ بِدَلِيلِ الْبَيْتِ^(٥)، وَكَذَا

(١) الصحاح: ص ١٠٥١، قال: القرفصة أن تجمع الإنسان وتشد رجله ويديه. قال الشاعر:
ظَلَّتْ عَلَيْهِ عِقَابُ الْمَوْتِ سَاقِطَةٌ قَدْ قَرْفَصَتْ رُوحَهُ تِلْكَ الْمَخَالِبُ
وَانظُرْ غَرِيبَ الْحَدِيثِ لِأَبِي عَيْدٍ: ٢١٠/١، ٢: ١٠٨/١، ٥٧/٣. والبارع في اللغة
لأبي علي القالي: ص ٥٥٥.
في عامل النصب في القهقري، والقرفصاء وما أشبهها ثلاثة أقوال. انظرها مفصلة في
توجيه اللمع: ورقة ٤٥، ٤٦.

(٢) في (أ) على.
(٣) القرمطة: في اللسان: (قرمط)، قرمط في خطوه إذا قارب ما بين قدميه. والقرمطة في الخط
دقة الكتابة وتداني الحروف.

(٤) شمس المشرق الكاتبي: محمود بن عزيز العارضي أبو القاسم الخوارزمي، قال ياقوت: أفضل
الناس في وقته في علم اللغة والأدب. كان الزمخشري يدعوه الجاحظ الثاني لكثرة حفظه
وفصاحة لفظه. قتل نفسه سنة ٥٢١ هـ بيده، ووجد بخطه رقعة فيها: هذا ما عملت أيدينا فلا
يؤاخذ به غيرنا. ترجمته في معجم الأدباء: ١٢٦/١٩، وبغية الوعاة: ١٧٩/٢.

(٥) يقصد بيت الأشجعي الآتي ذكره بعد قليل.

غَضِبْتُ^(١) غَضَبَ الخَيْلِ عَلَى اللُّجْمِ. عُرْقُوبٌ: بِضَمِّ العَيْنِ اسْمٌ رَجُلٌ
 مِنَ العَمَالِقَةِ ضَرَبُوا بِهِ المَثَلَ فِي الخُلْفِ^(٢)، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَنَاهُ أَخٌ^(٣) لَهُ يَسْأَلُهُ
 شَيْئاً فَقَالَ عُرْقُوبٌ: إِذَا أَطْلَعَ نَحْلِي، فَلَمَّا أَطْلَعَ قَالَ: إِذَا أَبْلَحَ، فَلَمَّا أَبْلَحَ
 قَالَ: إِذَا أَزْهَى، فَلَمَّا أَزْهَى قَالَ إِذَا أُرْطَبَ، فَلَمَّا أُرْطَبَ قَالَ: إِذَا صَارَ تَمْرًا،
 فَلَمَّا صَارَ تَمْرًا جَدَّهُ لَيْلًا^(٤) وَلَمْ يُعْطِهِ شَيْئاً، قَالَ الأَشْجَعِيُّ^(٥):

وَعَدْتُ وَكَانَ الخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ يَبْثِرُ^(٦)

غَضَبَ الخَيْلِ عَلَى اللُّجْمِ: كَأَنَّهُ مَثَلٌ للغَضَبِ الَّذِي لَا مَنَفْعَةَ فِيهِ
 للغَضْبَانِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ شِدَّةُ الغَضَبِ كَمَا فِي بَيْتِي السَّقَطِ^(٧):

إِذَا مَلَأْتَهُنَّ القَنَا خَبْرِيَّةً وَغَيْظًا فَأَوْقَعَنَّ الحَفِيظَةَ بِاللُّجْمِ

[٢٢/ب]

(١) من (ب).

(٢) انظر المثل: في الدررة الفاخرة: ٦٤، وجمهرة الأمثال: ٤٣٣/١ فصل المقال: ص ١١٣،
 والفاخر: ١٠٨، والمستقصى: ١٠٧/١، ١٠٨ مجمع الأمثال: ٣١١/٢، تهذيب اللغة
 للأزهري: ٢٩٠/٣.

(٣) في شرح شواهد سيبويه لابن خلف: ورقة ١٢١ أَنَاهُ رَجُلٌ مِنَ العَرَبِ وَاسْمُهُ عُرْقُوبٌ:
 عُرْقُوبُ بْنُ صَخْرٍ.

(٤) فِي (أ): مِنَ اللَّيْلِ.

(٥) هُوَ الَّذِي يَلْقَبُ بِجِبِيَاءَ، وَاسْمُهُ: يَزِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، شَاعِرٌ إِسْلَامِي مَقَلٌّ. انظر ألقاب الشعراء نوادر
 المخطوطات: ٣١٠/٧، والأغاني: ٩٤/١٨.

(٦) البَيْتُ فِي شَرْحِ الكُوفِيِّ لِأَبِيَاتِ الكِتَابِ: ٢٧/ب، وَشَرْحُهَا لِابْنِ خَلْفٍ: وَرَقَةُ ١٢١ وَعَجَزَ هَذَا
 البَيْتُ فِي بَيْتِ اللِّسْمَانِ بْنِ ضَرَّارِ الغَطَفَانِيِّ فِي مَلْحَقَاتِ دِيْوَانِهِ: ص ٤٣٠:

وَأَوْعَدْتَنِي مَا لَا أَحَاوِلُ نَفْعَهُ مَوَاعِيدَ عُرْقُوبِ أَخَاهُ يَبْثِرُ
 وَاخْتَلَفُوا فِي لَفْظَةِ: (يَبْثِرُ) فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ هِيَ المَنْقُوطَةُ ثَلَاثًا اسْمُ مَدِينَةٍ
 الرُّسُولِ ﷺ فِي الجَاهِلِيَّةِ. وَقَالَ الآخَرُونَ بَلْ هِيَ يَبْرُبُ بِنَاءً مَنقُوطَةٌ بِنَقَطَتَيْنِ، وَهِيَ اسْمُ مَوْضِعٍ
 فِي بِلَادِ الِيمَامَةِ، انظر معجم البلدان لياقوت: ٤٢٩/٥، وَهِيَ الآنَ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ انظر معجم
 الِيمَامَةِ لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَمَيْسٍ ٤٦٩/٢ وَذَهَبَ إِلَى الرَّأْيِ الأوَّلِ أَبُو مُحَمَّدٍ الأَعْرَابِيُّ الأَسْوَدُ
 الغَنْدِجَانِيُّ فِي فِرْحَةِ الأَدِيبِ فِي الرَّدِّ عَلَى أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ السَّيْرَانِيِّ حَيْثُ قَالَ: . . . مَا ذَكَرَهُ ابْنُ
 السَّيْرَانِيِّ تَصْحِيفَ فَاحِشٍ، وَالصَّوَابُ فِي هَذَا البَيْتِ يَبْرُبُ وَهِيَ مَدِينَةُ النَّبِيِّ ﷺ. . . وَذَهَبَ إِلَى
 الرَّأْيِ الثَّانِي كَثِيرٌ مِنَ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ، وَأَصْحَابِ المَعَاجِمِ مِنْهُمْ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ المَشْتَى قَالَ
 وَمَنْ قَالَ يَبْرُبُ فَقَدْ أَخْطَأَ.

(٧) شُرُوحُ سَقَطِ الزَّنْدِ: ٩٦٣، ٩٦٤. وَانظر هُنَاكَ الفَوَائِدَ النُّحْوِيَّةَ مِنْ كَلَامِ الخَوَارِزْمِيِّ.

وَرَفَتْنَ مَجْدُولَ الشَّكِيمِ كَأَنَّمَا أَشْرَنَ إِلَى ذَاوِ^(١) مِنَ النَّبْتِ بِالْأَرْمِ
 قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «أَوْ فَرَقًا خَيْرًا مِنْ حُبِّ»^(٢). بِمَعْنَى أَوْ
 فَرُقَكَ فَرَقًا خَيْرًا مِنْ حُبِّ؟.

قَالَ الْمَشْرُحُ: - هَذَا - أَيْضًا - مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَنْصُوبَةِ بِأَفْعَالٍ مَضْمُورَةٍ،
 وَهُوَ مِمَّا يُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُ فِعْلِهِ، فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْمَصْدَرِ
 الْمَنْصُوبِ، وَبَيْنَ الْمَصَادِرِ الْمَنْصُوبَةِ الْمَتَقَدِّمَةِ، حَتَّى أَفْرَدَ هَذَا مِنْ تِلْكَ،
 وَجَعَلَهُ نَوْعًا عَلَى حِدَةٍ، وَلَمْ يُورِدْ فِيهَا؟ أَجِبْتُ: هَذَا شَيْءٌ قَلِيلُ الْوُقُوعِ، لَا
 يَكَادُ يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي النُّدْرَةِ وَالْأَحْيَانِ، فَكَيْفَ تَرَى إِظْهَارَ فِعْلِهِ؟ وَأَمَّا ذَاكَ
 فَمُسْتَقْصَى كَثِيرِ الْوُقُوعِ، كَثِيرًا مَا تَرَى إِظْهَارَ فِعْلِهِ. وَيُضْرَبُ الْمَثَلُ فِيمَا إِذَا
 قَالَ لَهُ غَيْرُهُ: تُحِبُّنِي فَقَالَ: أَفَرُقَكَ فَرَقًا خَيْرًا مِنْ حُبِّ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَالنَّوْعُ الثَّانِي: قَوْلُكَ: سَقِيًا وَرَعِيًا، وَخَبِيَّةً وَجَدَعًا،
 وَعَقْرًا وَبُؤْسًا، وَبُعْدًا وَسُحْقًا، وَحَمْدًا وَشُكْرًا، لَا كَفْرًا وَعَجْبًا».

(١) فِي (ب) فَقَطْ دَانَ.

(٢) هَذَا الْمَثَلُ مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ الْأَمْثَالِ لِلزُّبَيْدِيِّ: ص ٧٦، وَالْفَاخِرِ: ص ٢٤٠، وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ:
 ١٦/٢، فَصَلِ الْمَقَالَ: ٥٣، وَكِتَابُ سَبِيحِهِ: ١٣٦/١، وَشَرْحُ السِّيْرَانِي: ٦٤/٢ وَلَمْ يَشْرَحِ
 الْمَوْلَفُ قِصَّةَ هَذَا الْمَثَلِ، قَالَ الْأَنْدَلِسِيُّ: وَأَصْلُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ رَجُلًا عَمِلَ لِلْحَجَّاجِ عَمَلًا
 اسْتَجَادَهُ فَقَالَ لَهُ الْحَجَّاجُ أَكَلْتَ هَذَا حَبًّا. (الْمَحْضَلُ: ١٦٧/١)، وَمِثْلُهُ فِي حَاشِيَةِ الْمَفْصَلِ:
 ٩٥ وَالْمَثَبُ فِي كِتَابِ الْأَمْثَالِ الْمَتَقَدِّمَةِ مَا مَلَّخَصَهُ: أَوَّلُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ الْغَضْبَانُ بْنُ الْقُبَيْعِثِيِّ
 الشَّيْبَانِيَّ عِنْدَمَا سَجَنَهُ الْحَجَّاجُ، وَلَمَّا أَمَرَ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ بِإِبْطَاقِ الْمَسَاجِينِ، أَحْضَرَهُ
 الْحَجَّاجُ وَقَالَ لَهُ: إِنَّكَ لَسَمِينٌ فَقَالَ ضَيْفُ الْأَمِيرِ سَمِينٌ، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ الْقَاتِلُ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ
 تَعْشُو الْجَدِي قَبْلَ أَنْ يَتَغَدَّأَكَ؟! قَالَ مَا نَفَعْتَ قَاتِلَهَا، وَلَا ضَرَّتْ مِنْ قَيْلَتِ فِيهِ، فَقَالَ أَتَجْنِي يَا
 غَضْبَانُ؟ فَقَالَ أَفَرَقَا خَيْرٌ مِنْ حُبِّ..)

وَاخْتَلَفَتْ رِوَايَةُ الْمَثَلِ فَرَوَاهُ أَبُو عَيْبِدٍ كَمَا فِي فَصْلِ الْمَقَالَ: ... خَيْرٌ مِنْ حَبِينِ، وَكَذَلِكَ
 فِعْلُ الْبَكْرِيِّ فِي الشَّرْحِ، وَرَوَى الْقِصَّةَ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ بَكَارٍ، وَوَجَدْتَ الزُّبَيْرِ يَرُوي فِي
 الْمَوْقِفِيَّاتِ أَخْبَارًا عَنِ الْغَضْبَانِ لَيْسَ مِنْ بَيْنِهَا خَبْرُ قِصَّةِ هَذَا الْمَثَلِ. وَفِي الْفَاخِرِ: أَوْ فَرُقَ خَيْرٌ لَكَ
 مِنَ الْحُبِّ. أَمَّا الْمِيدَانِيُّ فَقَالَ: ... انْفَعِ ... بَدَلَ خَيْرٍ فِي عِنْوَانِ الْمَثَلِ فَقَطْ. وَرِوَايَةُ الْمَثَلِ مَعَ
 إِيرَادِ قِصَّتِهِ مُطَابِقَةٌ تَمَامًا لَمَا وَرَدَ فِي الْمَفْصَلِ. وَانظُرْ قِصَّةَ الْمَثَلِ فِي شَرْحِ الْعُلُوِيِّ لِلْمَفْصَلِ:

١ / وَرَقَةٌ ٨٥.

قَالَ الْمَشْرُحُ: هذا النوع مما لا يُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُ فِعْلِهِ، فَإِنْ سَأَلْتَ: كَيْفَ زَعَمْتَ أَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ إِظْهَارُ فِعْلِهِ. وَيُقَالُ حَمِدْتُ اللَّهَ حَمْدًا، وَشَكَرْتُ اللَّهَ شُكْرًا، وَعَجِبْتُ لَهُ عَجَبًا؟ أَجِبْتُ: قَوْلُهُ: كَيْفَ زَعَمْتَ أَنَّ هَذَا النَّوْعَ لَا يُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُ فِعْلِهِ، فَنَقُولُ: لِأَنَّ هَذِهِ الْمَصَادِرَ قَدْ اشْتَهَرَتْ بِالْمَعْنَى الَّتِي اسْتَعْمَلَتْ فِيهِ شُهْرَةً، لَوْ تَكَلَّفْتَ لَهَا زِيَادَةَ مِبَالِغَةٍ لِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ فَهِيَ جَائِزَةٌ، وَالْكَلَامُ فِي الْجَوَازِ، وَفِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ الْعَارِبَةِ غَيْرِهِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَفْعَلُ ذَلِكَ وَكَرَامَةً وَمَسْرَةً، وَنَعْمُ عَيْنٍ، وَنِعْمَةٌ عَيْنٍ، وَأَنْعَامٌ عَيْنٍ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: نَعْمُ وَنِعْمَةٌ عَيْنٍ بِالضَّمِّ، كَذَا السَّمَاعُ، وَأَنْعَامٌ بِالْفَتْحِ، هَذِهِ الْمَصَادِرُ أَيْضًا لَا يُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُ فِعْلِهَا، لِأَنَّ الْمَذْكُورَ مِنَ الْفَعْلَيْنِ قَدْ نَابَ عَنِ الْمَقْدَّرِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَقْدَّرَ لَيْسَ بِأَجْنَبِيٍّ عَنِ الْمَذْكُورِ، وَإِنَّمَا الْمَقْدَّرُ هُوَ الْإِكْرَامُ، وَالْمَذْكُورُ مُشْتَمَلٌ عَلَى الْإِكْرَامِ أَيْضًا. بِدَلِيلِ أَنَّهُ امْتِثَالُ لِأَمْرِهِ، وَجَرِيٌّ عَلَى مَوْجِبِ طَاعَتِهِ، فَإِنْ سَأَلْتَ: فَلِمَ لَمْ يَكُنْ بَدُونَ الْوَاوِ؟ أَجِبْتُ: هُوَ مَعَ الْوَاوِ أَبْلَغُ بِدَلِيلِ أَنَّهُ اسْتَوْفَى لَهُ إِثْبَاتٌ عَلَى حَدِّهِ بِخِلَافِ مَا لَمْ يُسْتَأْنَفْ لَهُ إِثْبَاتٌ عَلَى حَدِّهِ، إِنَّمَا وَقَعَ ذِيلاً مِنَ الْكَلَامِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَلَا أَفْعَلُ ذَلِكَ، وَلَا كِيدًا وَلَا هَمًّا، وَلَا أَفْعَلَنَّ ذَلِكَ وَرَغْمًا وَهَوَانًا».

قَالَ الْمَشْرُحُ: لَا أَكَادُ أَفْعَلُهُ كِيدًا، وَلَا أَهْمُ بِفِعْلِهِ هَمًّا، هَذِهِ الْمَصَادِرُ لَا يَسْتَعْمَلُ إِظْهَارُ فِعْلِهَا بَعِيْنِ مَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الْعَلَّةِ فِي الْفَصْلِ الْمَتَقَدِّمِ، وَهَذَا لِأَنَّهُ إِذَا صُرِفَ عَنِ الشَّيْءِ نَفْسِهِ فَالظَّاهِرُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّ لِلْمُظْهَرِ دِلَالَةً عَلَى الْمُضْمَرِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْهُ إِنَّمَا أَنْتَ سِيرًا سِيرًا، وَمَا أَنْتَ إِلَّا قَتْلًا قَتْلًا، وَإِلَّا

سَيْرِ الْبَرِيدِ، وَإِلَّا ضَرَبَ النَّاسَ، وَإِلَّا شَرِبَ الْإِبِلَ».

قَالَ الْمَشْرُوحُ: هَذِهِ الْمَصَادِرُ^(١) لَا يَحْسُنُ إِظْهَارُ فِعْلِهَا، لِأَنَّهُ قَدْ وَجَدَ الْمَانِعُ مِنْ ذَلِكَ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْكِنٍ، إِذْ لَا يُمْكِنُ هَا هُنَا إِلَّا إِظْهَارُ الْمَصْدَرِ، وَذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: مَا أَنْتَ إِلَّا ضَرَبُ النَّاسِ، ثُمَّ إِظْهَارُ الْمَصْدَرِ هَا هُنَا أَيْضًا لَا يَحْسُنُ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَحْسُنُ إِظْهَارُهُ إِذَا لَمْ تُعْمَلْهُ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَصْدَرَ هَا هُنَا تَنْزَلُ مَنْزِلَةَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْيَانِ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: أَنْتَ لَحْمٌ، وَمَا أَنْتَ إِلَّا لَحْمٌ، وَالْمَعْنَى أَنَّكَ تَجَسَّمْتَ مِنَ الضَّرْبِ، كَمَا أَنَّ الْمَعْنَى ثُمَّ إِنَّكَ تَجَسَّمْتَ مِنَ اللَّحْمِ، وَكَذَلِكَ إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا سَيْرًا، فَلَزِمَ مِنْهُ نَحْوُ مَا لَزِمَ مِنْ قَوْلِكَ: مَا أَنْتَ إِلَّا ضَرَبُ ضَرْبِ النَّاسِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ «إِنَّمَا» بِمَنْزِلَةِ النِّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ مَا أَنْشَدَهُ الْإِمَامُ^(٢) أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -^(٣):

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

(١) من هنا... إلى قوله: ... الجواهر والأعيان نقله الأندلسي في شرحه: ١٦٨/١.

(٢) في (ب) الشيخ.

(٣) أورد الإمام أبو علي الفارسي - رحمه الله - هذا البيت في كثير من مؤلفاته فأورده في كتابه:

(الحجّة في القراءات) في عدة مواضع منها: ٢٦/١، ... وأورده في كتاب الشعر: ورقة ٥٤

كما أورده في المسائل الشيرازيات: ورقة: ٦٩، والمسائل الحلبيات: ورقة ١٧٥، إلا أنّ

النص - فيما يبدو - منقول عن كتاب المسائل الشيرازيات: قال: يقول ناس من النحويين في

نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾ إِنَّ الْمَعْنَى مَا حَرَّمَ رَبِّي

إِلَّا الْفَوَاحِشَ، وَأَصِيبُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى قَوْلِهِمْ هَذَا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ..

والبيت للفردق من قصيدة طويلة في ديوانه: ٧١١/٢ - ٧١٤ في هجاء جرير انظر

النقائض ١٢٦/١ - ١٢٨ ورواية الديوان: (أنا الضامن الراعي عليهم) وورد البيت في

المحتسب: ١٩٥/٢، دلائل الإعجاز: ٢١٤، ٢٢٣، وشرح شواهد التلخيص: ٧٩/١،

وشرح ابن عيش: ٩٥/٢، ٥٦/٨، والجنى الداني: ٣٩٧، والمغني: ٣٤٢، وشرح شواهد

اللسيوطي: ٣٤٥، وشرح أبياته للبغدادى: ٢٤٨/٥ - ٢٥٦، والعيني: ٢٧٧/١.

والبيت في البحر المحيط للزركشي (نسخة غير مرقمة) وفيه فوائد علمية كثيرة.

هذا لأنه لا يجوزُ إسنادُ فعلِ الغائبِ إلى المضمَرِ إلا في مقامِ الاستثناءِ المسبوقِ بالنفي .

قالَ جارُ الله : «ومنه قوله تعالى^(١) : ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾» .

قالَ المشرِّحُ : المنُّ^(٢) : إطلاقٌ بغيرِ فداءٍ ، وإنما لا يستعملُ إظهارُهُ ها هنا ، لأنَّ «إمَّا» لا تكادُ تدخلُ إلا على اسمٍ كقولك : زيدٌ إمَّا قاعدٌ وإمَّا قائمٌ ، فإذا قلتَ : زيدٌ إمَّا يقعدُ ، وإمَّا يقومُ فهو وإن جاز إلا أنه دونَ الأوَّلِ في الحُسْنِ ، ولو قلتَ زيدٌ إمَّا يقعدُ وإمَّا يقومُ لكانَ مُستكرهاً ، وهذا لأنَّ الأوَّلَ : اسمٌ صورةٌ ومعنى ، والثاني : فعلٌ صورةٌ ومعنى ، والثالث^(٣) : صورةٌ ومعنى .

قالَ جارُ الله : «ومنه مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ ، وإذا له صُراخٌ صراخَ الثكلى وإذا له دقٌّ دقٌّ بالمنحازِ حبِّ القليلِ» .

قالَ المشرِّحُ : ^(٤) ها هنا أيضاً لا يُستعملُ إظهارُهُ ، لأنَّ الاسمَ الأوَّلَ قد نابَ منابَ الفعلِ وسدَّ مسدَّهُ ، وفي ألفاظِ الفقه^(٥) : السَّفَرُ الذي فيه تُقصرُ الصَّلَاةُ مسيرةً ثلاثةَ أيَّامٍ سيرَ الإبلِ ، ومشى الأقدامِ / والمعنى السَّفَرُ الذي تقصرُ فيه الصَّلَاةُ سيرُ مسيرةٍ ثلاثةَ أيَّامٍ . فإن سألْتَ : الاسمُ الأوَّلُ ليس مصدرًا ، إنما هو اسمٌ فكيفَ أعملُ عمَلَ الفعلِ ؟ أجبتُ : حُكي أنَّ العربَ قد وَضَعَتِ الأسماءَ موضعَ المصادرِ فيقولون : عَجِبْتُ من طعامِكَ طعامًا ، يريدون من إطعامِكَ ، وعَجِبْتُ من دُهْنِكَ لِحَيْتِكَ ، والمعنى من دَهْنِكَ بالفتحِ وعليه^(٦) :

(١) سورة محمد ﷺ : آية : ٤ .

(٢) هذه الفقرة كلها في المحصل : ١٦٨/١ .

(٣) ساقط من (ب) موجود في المحصل أيضاً . ولا معنى لوجوده .

(٤) كلمة في شرح الأندلسي : ١٦٩/١ .

(٥) للمؤلف - الخوارزمي - كتاب في شرح ألفاظ الفقهاء . انظر مؤلفاته .

(٦) البيت للقطامي عمير بن شبيب . تقدم التعريف به ، وصدره :

أكفرا بعد زدِّ الموت عني

وبعد عطائك المائة الرتاعا

القليل: بالقاف المكسوة حب آخر سوى الفلفل بالفاء المضمومة^(١).

قال جار الله: «ومنه ما يكون توكيداً إما لغيره كقولك: هذا عبدالله حقاً، والحق لا الباطل، وهذا زيد غير ما تقول، وهذا القول لا قولك، وأجدك لا تفعل كذا. أو لنفسه: كقولك: له علي ألف درهم عرفاً».

قال المشرح: الضمير في «ومنه» راجع إلى المقدر الذي لا يستعمل إظهار فعله. المعنى بالمصدر المؤكّد لغيره، هو الذي لا يُفيد الجملة السابقة، لا لفظاً، ولا عقلاً، كقولك: هذا عبدالله حقاً، فإن حقاً تفيّد معنى لا تفيده الجملة السابقة وهي قولك: هذا عبد الله لا تفيّد معنى حقاً، لا لفظاً، ولا عقلاً، لأنه يلزم من هذا قولك: هذا عبدالله أن يكون ذلك في العقل حقاً، والمعنى: أقول هذا القول، وهو ما تضمّنه هذا عبدالله حقاً. وكذلك: هذا زيد غير ما تقول، لأنّ مغايرة قولي قولك لا تدلّ عليه^(٢) الجملة السالفة^(٣) لا لفظاً ولا عقلاً، أمّا لفظاً فظاهر، لأنه ليس في قولك: هذا زيد ما يدلّ على المغايرة فضلاً عن أن يدلّ على مغايرة قولي قولك. وأمّا عقلاً فكذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: هذا زيد فليس في عقولنا أن هذا القول غير ما تقول. وأمّا قولهم: هذا القول لا قولك، فالجملة السالفة^(٤) - وإن كانت تدلّ على معنى القول - لكن لا تدلّ على معنى قولك: (لا قولك) وكذا ليس في العقل أن ما دلت عليه الجملة السالفة من معنى: هذا القول

= ديوانه: ٣٧، والحجة لأبي علي الفارسي: ١٣٥/١، والخصائص لابن جنى ٢٢١/٢،

وأما ابن الشجري: ١٤٢/٢، وتذكرة النحاة لأبي حيان: ٣٥٢/٢.

(١) تهذيب اللغة للأزهري: ٢٩٠/٩. وقال الزمخشري في حاشية المفصل: ٩٦، يروى بالقاف

ولم يرتضه أبو الهيثم، وقال: حبّ القليل من يدقه!؟

(٢) في (أ) لا يدل على.

(٣) في (ب) السابقة.

(٤) في (ب) السابقة.

ليس قولك. وأما قولهم: أَجِدْكَ لا تَفْعَلْ كذا، فإِثْلًا^(١) يُتَكَلَّمُ به إِلا مُضَافًا. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: مَعْنَاهُ: أَبِجَدَّ مِنْكَ هَذَا. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: مَعْنَاهُ: مَالِكٌ، أَجِدًّا مِنْكَ؟ وَالجُمْلَةُ السَّالِفَةُ^(٢) هَا هُنَا لا تَعْقِلُ كَذَا، لِأَنَّهَا مَقْدَمَةٌ تَقْدِيرًا، وَهِيَ لا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى، أَمَّا لَفْظًا فظَاهِرٌ، وَأَمَّا عَقْلًا فَكَذَلِكَ.

والمعنيُّ بالمصدرِ المؤكِّدِ لِنَفْسِهِ: هُوَ الَّذِي يُفِيدُ مَعْنَى لا تَفِيدُهُ الجُمْلَةُ السَّالِفَةُ^(٣) إِما لَفْظًا وإِما عَقْلًا أَمَّا لَفْظًا فَكَقَوْلِكَ: لَه عَلِيٌّ أَلْفٌ دِرْهَمٌ عُرْفًا، أَلَّا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ عُرْفًا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى تَفِيدُهُ الجُمْلَةُ السَّالِفَةُ^(٣) لَفْظًا، وَهُوَ مَعْنَى الاعْتِرَافِ، لِأَنَّ قَوْلَكَ: لَه عَلِيٌّ أَلْفٌ دِرْهَمٌ اعْتِرَافٌ لَفْظًا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَوْلُ الْأَحْوَصِ^(٤)»:

إِنِّي لِأَمْنَحِكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لِأَمِيلُ

قَالَ الْمَشْرُحُ: قَوْلُهُ: قَسَمًا مَصْدَرٌ مُؤَكِّدٌ لِنَفْسِهِ، لِأَنَّهُ يُفِيدُ مَعْنَى تَفِيدُهُ الجُمْلَةُ السَّالِفَةُ^(٣) لَفْظًا، لِأَنَّ الجُمْلَةَ السَّالِفَةَ^(٣): (إِنِّي إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لِأَمِيلُ)، وَتِلْكَ تَفِيدُ مَعْنَى الْقَسَمِ، لِأَنَّهُ كَوْنُ الجُمْلَةِ ابْتِدَائِيَّةً، ثُمَّ حَرْفُ التَّوَكُّيدِ، ثُمَّ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ لِتَأْكِيدِ مَعْنَى الجُمْلَةِ، وَالْقَسَمُ لَيْسَ إِلا ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ

(١) شرح هذه الكلمة كله منقول عن الصحاح (جدد) نقلًا حرفياً.

(٢) في (ب) السابقة.

(٣) في (ب) السابقة، وما أثبتناه من (أ) ويؤيدها ورودها في المحصل كذلك.

(٤) انظر شروح شواهد المفصل المنحل: ورقة/٢٤ وزين العرب: ورقة/١٠، والكوفي:

ورقة/٢٨، ٣٤. وانظر ديوان الأحوص: ١٦٦ والبيت من شواهد سيبويه: ١٩٠/١، وانظر

شرح شواهد لابن السيرافي: ٢٧٧/١، والأعلم: ١٩٠/١، وسقط الشاهد من شرح ابن

خلف بسبب خرم في الكتاب ونص ابن خلف حول هذا البيت في خزنة الأدب: ٢٤٩/١.

والبيت في المقتضب: ٢٣٣/٣، والعقد الفريد: ٣٦٣/٤. والخزانة: ٢٤٧/١ - ٢٥١.

والزاهر لابن الأنباري: ورقة ١٣ والأحوص هو: عبدالله بن محمد الأنصاري شاعر أموي

ماجن تعرض للجلد والنفي إلى اليمن بسبب ما كان يمارسه من علاقات فاسدة. توفي سنة

١١٠ هـ أخباره في الأغاني: ٤٠/٤، والشعر والشعراء: ٤٢٦/١، والخزانة: ٢٣٢/١.

تكونُ إنَّ بمعنى القَسَمِ، كجبر. فإن سألْتَ^(١): كيف كانت الجملةُ ها هنا سألْفَةً^(٢) مقدّمةً على المصدرِ، والمصدرُ ها هنا مُتخلَّلٌ لأجزاءِ الجملةِ، واقعٌ في أثنائها؟ ثم المصدرُ ها هنا وهو - قَسَمًا - كما دَلَّ على معنى مقيّدٍ وهو تأكيدٌ مخصوصٌ، دَلَّ على معنى مقيّد^(٣) وهو قولُ المخاطَبِ، دَلَّت على مُطلَقِ الجملةِ السألْفَةِ^(٢) وهو القولُ^(٤) نَفْسُهُ فَوَجَبَ أن يكونَ ذلك المصدرُ تأكيداً لنفسه؟ أجبتُ: أمّا الأولُ فإنَّ الجملةَ وإن كانت غيرَ مقدّمةٍ على المصدرِ صورةً فهي مقدّمةٌ عليه معنىً، لأنَّ حقَّ العاملِ في المصدرِ أن يكونَ مُقدّماً على المصدرِ. وأمّا الثاني فلأنَّ^(٥) لا قولك دَلَّ على معنى لم تدلَّ عليه الجملةُ السألْفَةُ^(٢) وهي هذا القولُ، لا لفظاً ولا عقلاً. لأمنحك: بكسر النون وفتح^(٦) الكاف، كذا السَّماعُ، والذي يدُلُّ على أنَّ الروايةَ فيه فتحُ الكاف أنَّ الخِطابَ فيه للبيتِ، بدليلِ البيتِ المتقدّمِ.

يا بيتَ عاتِكَةَ الذي أتَعَزَّلُ حَذَرَ العِدا وبه الفُوادِ موكلٌ^(٧)

قالَ جارُ اللّهِ: «وقوله تعالى^(٨): ﴿صُنِعَ اللّهِ﴾».

قال المشرِّحُ: هذا النوعُ الثاني من المصدرِ المؤكِّدِ/ لنفسه بدليل أنَّ [ب/٢٣] الجملةُ السألْفَةُ ها هنا قوله: ﴿وَتَرَى الجِبَالَ تحسبُها جامدَةً وهي تمرُّ مرَّ السحابِ صُنِعَ اللّهِ﴾ ولا شكُّ أنَّ «تمرُّ مرَّ السحابِ» معلومٌ عقلاً أنَّه صُنِعَ اللّهِ.

(١) من هنا... إلى آخر النَّصِّ في المحصّل: ١/ورقة ١٧٠.

(٢-٢) في (ب) السّابقة.

(٣) في (ب) هو بدون واو العطف.

(٤) في (أ) وهي قول نفسه.

(٥) في (ب) فإن لا قولك.

(٦) في (ب) وكسر..

(٧) الديوان: ١٦٦، والزّاهر: ورقة: ١٣.

(٨) سورة النمل: آية: ٨٨.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾^(١)، و﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) و﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾^(٣).

قَالَ الْمَشْرُحُ: أَمَا «وَعَدَ اللَّهُ» فَلَأَنَّ الْجُمْلَةَ السَّالِفَةَ^(٤) فِيهِ: ﴿يَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ، وَعَدَ اللَّهُ﴾، لَأَنَّ الْوَعْدَ لَيْسَ إِلَّا الْإِخْبَارَ عَنْ شَيْءٍ وَّاقِعٍ^(٥) قَبْلَ وَقُوعِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الزَّمَانِ، وَأَنَّهُ كَذَلِكَ. وَأَمَا «كِتَابَ اللَّهِ» فَلَأَنَّ الْجُمْلَةَ السَّالِفَةَ^(٦) فِيهِ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ وَمَعْنَى^(٧) الْآيَةِ يَحْتَوِي عَلَى مَسْأَلَةٍ مِنَ السُّيَرِ، وَهِيَ أَنَّهُ تَعَالَى قَدْ حَظَرَ ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ أَنْ تَتَزَوَّجَ مَنْ لَهَا زَوْجٌ إِلَّا مَنْ سُبِّتَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ وَأُخْرِجَتْ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهَا تَحِلُّ لِمَنْ يَتَمَلَّكُهَا وَإِنْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ، لَوْ قُوعِ الْفُرْقَةِ^(٨) بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، لِأَنَّهَا شَرِيعَةٌ شَرَعَهَا اللَّهُ لَنَا، وَكُتِبَ كِتَبُهُ عَلَيْنَا. فَإِنْ سَأَلْتَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَنْصَبَ «كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ» بَعْلِيكُمْ؟ أَجَبْتُ: لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ لَا تَعْمَلُ فِيمَا تَقَدَّمَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ، فَإِنْ سَأَلْتَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ يَخْتَلِفُ فِيهَا أَهْلُ الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ؟ أَجَبْتُ: لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدًا دُونَكَ، وَالثَّرِيدَ حَيْهَلُ فَإِنَّهُ يَنْبُو عَنِ الطَّبَعِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِحُكْمِ الْحِسِّ فَمَنْ كَانَ لَهُ فُلْيُحْسٌ^(٩). وَأَمَا صِبْغَةَ اللَّهِ: فَلَأَنَّ الْجُمْلَةَ السَّالِفَةَ^(٦) فِيهِ: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ

(١) سورة الروم: آية: ٦.

(٢) سورة النساء: آية: ٢٤.

(٣) سورة البقرة: آية: ١٣٨.

(٤) في (ب) السابقة.

(٥) في (أ) نافع.

(٦) في (ب) السابقة.

(٧) هذا النص نقله الأندلسي في شرحه: ١٧١/١.

(٨) في (ب) البيهوني.

(٩) عقب الأندلسي على نص الخوارزمي هذا بعد أن نقله في المحصل: ١٧١/١ بقوله: هذا

تشريع جدلي يبهت المخالف، وليس بدليل عقلي، ثم هو معارض بمثله.

(١٠) سورة البقرة: الآيتان: ١٣٧ و ١٣٨.

إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط، وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نُفَرِّقُ بين أحدٍ منهم ونحنُ له مسلمون، فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولّوا فإنما هم في شِقَاقٍ فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم صبغة الله ﴿ فظاهر أن المصدرَ ها هنا (١) يفيدُ معنى تفيذه الجملة السالفة (٢)، ألا ترى أن قوله: ﴿ آمنا بالله وما أنزلَ إلى إبراهيم... صبغة الله ﴾.

قال جَارُ الله: «وقولهم: الله أكبر دعوة الحق».

قال المشرح: هذا أيضاً من قبيل المصدر المؤكّد لنفسه، لأنّ قوله: «الله أكبر دعاء».

قال جَارُ الله: «ومنه ما جاء مُثنى وهو حنانيك، ولبيك وسعديك، ودواليك» وهذا ذيك.

قال المشرح: الحنان: هو الرحمة، يقال: حَنَّ عليه حناناً، وقولهم: حنانيك معناه: رحمة بعد رحمة. ألَبَّ بالمكان إذا أقامَ به ولزِمه عن ابن السكيت (٣) وقال الخليل: لَبَّ بالمكان (٤) لغة فيه حكاها أبو عبيد (٥) وقال (٦) الفراء: ومنه (٧-٧) قولهم: لبيك، أي أنا مقيمٌ على طاعتك وكان حقّه أن يقول: لَبّاً لك، وثنى على معنى التأكيد، أي إلباباً لك بعد إلباب، وإقامة بعد

(١) في (أ) هنا.

(٢) في (ب) السابقة.

(٣) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت تقدم التعريف به. وهذا النص من كتابه المعروف بـ (الألفاظ) يوجد منه نسخة في مكتبة جامعة القرويين بفاس، وانظر تهذيب الألفاظ للخطيب التبريزي: ٤٤٦، ٤٤٧.

(٤) في (ب).

(٥) هو القاسم بن سلام الهروي من علماء اللغة المعروفين، والمؤلفين الكثيرين، ألف في اللغة غريب المصنّف، وغريب الحديث... وغيرهما توفي سنة ٢٢٤ هـ. إنباه الرواة: ١٢/٣، تاريخ بغداد: ٤٠٣/١٢، مراتب النحويين: ٩٣ وهذا النص في كتابه غريب الحديث: ٤٠٢/٤.

(٦) في (ب) قال بدون الواو.

(٧-٧) في (ب).

إقامة. وعن الخليل: هو من قولهم: دارُ فلانٍ تُلبُّ داري أي تُحاذيها أي أنا
مواجهك بما تُحبُّ إجابةً^(١). سعديك: إسعاداً لك بعد إسعاد. دواليك: أي
تداولٌ بعد تداولٍ قال عبدُ بني الحسحاس^(٢):

إذا شقَّ بُردٌ شقٌّ بالبردِ مثلهُ دواليك حتى ليس للبردِ لابسُ^(٣)
فإن سألت: هل يقال: دوالٍ في مفردِ دواليك حتى يكونُ هذا مثناه؟

(١) يظهر أن المؤلف هنا في مادة (لبيك) ينقل عن أبي بكر بن الأنباري ٣٢٨ هـ في كتابه:
الزاهر، وكثيراً ما أجد المؤلف (الخوارزمي) يستفيد من كتاب الأنباري هذا مصرحاً به، وأودَّ
هنا أن أذكر بعض ما قاله ابن الأنباري تمييزاً للفائدة.

قال أبو بكر: سمعت أبا العباس يقول: معنى قولهم: لبيك أنا مقيم على طاعتك
وإجابتك من قولهم: قد لبَّ الرجلُ في المكان، وألب، إذا أقام فيه قال الشاعر:
محلَّ الهجر أنت به مقيم ملبَّ ما تزول ولا تريم
أمارات الجفاء محققات لما تبدي وأنت لها كتوم
وقال الراجز:

لبَّ بأرض ما تخطأها الغنم

أي أقام، وقال طفيل:

رددن حصينا من عديٍّ ورهطه وتيم تليبي بالعروج وتحلب
أراد تقيم، وإلى هذا ذهب الخليل والأحمر، وقال الأحمر: كان الأصل في لبيك لبيك
فاستقلوا الجمع بين ثلاث باءات فأبدلوا من الأخيرة ياء.. وقال الفراء: معنى لبيك، إجابتي
لك يا ربِّي، قال: ونصب لبيك على المصدر، وثني لأنه أراد إجابة بعد إجابة... وأورد
أقوالاً أخرى لم ترد في هذا الشرح فتركتها ورأى الفراء هذا منسوب إليه في التهذيب:
٣٣٦/١٥، والصحاح: ٢١٦/١، واللسان: ٧٣١/١ وذهب يونس بن حبيب إلى أن لبيك
اسم واحد انظر الكتاب: ١٧٦/١.

(٢) سحيم: هو تصغير أسحم تصغير ترخيم عبد لبني الحسحاس من بني أسد، أدرك الإسلام
وأسلم ولم تكن له صحبة، وقتل في خلافة عثمان. أخباره في: الأغاني: ٣٠٣/٢٢
والإصابة: ١٦٣/٣، والشعر والشعراء: ٣٢٠/١، والخزانة: ١٠٢/٢.

(٣) والبيت من شواهد الكتاب: ١٧٥/١، وانظر شرح أبياته للأعلم: ١٧٥/١، وشرح أبياته لابن
خلف: ١/ ورقة: ١٤٥، والجمال: ٢٩٧، وشرح أبياته لابن السيد المسمى: الحلل: ١١٤،
وشرحها لأبي جعفر اللبليسي: وشي الحلل: ٦٢، وشرحها لابن هشام اللخمي: الفصول
والجمال: ٢٢٣، وشرحها لابن سيده ورقة: ١٢٥، وأمالى الزجاجي: ١٣١، ومجالس ثعلب:
١٥٧، والخصائص: ٤٥/٣، والمخصص: ٢٣٢/١٣، والعيني: ٤٠١/٣، والخزانة:
٢٧١/١ والصحاح: ٥٧٣، وانظر (دول) أيضاً، واللسان: (دول، هذذ) وأنشده الأزهري في
تهذيب اللغة: ١٧٦/١٤ (دول) هكذا: -

أجبت: الحال لا تخلو من أن يُقال ذلك، أو لا يُقال، فلئن قيل فذاك، وإن لم يُقل فالمعني بما جاء مُثنى ما جاء^(١) على صورة مُثنى وإنه كذلك. هذا ذك: أي قطع بعد قطع، والهذ هو الإسراع في القطع، والقراء يروي^(٢):

هَذَا ذِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسٌ

تَرَعْمُ^(٣) النساءُ أَنَّهُ إِذَا شَقَّ أَحَدُ^(٤) الزَّوْجَيْنِ^(٤) عِنْدَ الْبِضَاعِ شَيْئًا مِنْ ثَوْبٍ صَاحِبِهِ دَامَ بَيْنَهُمَا الْوُدُّ، وَإِلَّا تَهَاجَرَا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْهُ مَا لَا يَنْصَرِفُ نَحْوَ سُبْحَانَ اللَّهِ، وَمَعَاذَ اللَّهِ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: سُبْحَانَ: مُصَدَّرٌ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ وَلَا^(٥) مُتَصَرِّفٍ، أَمَّا كَوْنُهُ

غَيْرَ مَنْصَرَفٍ^(٥) فَلَمَّا فِيهِ مِنْ تَرْكِيْبٍ^(٦) الْمِضَارَعَةِ، هَذَا بِمَنْزِلَةِ عُثْمَانَ^(٧) فِي أَنَّهُ

دَوَالِيكَ حَتَّى مَا لَذَا الثَّوْبِ لَابِسٌ

ويروي: (غير لابس) بالجر، وهي رواية الزجاجي في (الجملة) فانتقد البغدادي في الخزانة رواية الرفع في البيت، مع أنها رواية سيويه، والجوهري والأزهري والفارابي، والزمخشري، وابن فارس.. وغيرهم من علماء النحو واللغة أرباب المعاجم والموسوعات قال: وروى العيني (ليس للبرد لابس) كصاحب الصحاح، وهو غير صحيح فإن القوافي مجرورة، فهذه روايتهم وللبيت عدة روايات أغلبها في الخزانة، وفي شرح أبيات سيويه لابن خلف.

(١) في (ب) فقط.

(٢) رواية القراء في؛ الصحاح: ٥٧٣. غير منسوبة إليه.

(٣) هذا النص نقله الأندلسي في شرحه: ١٧٢/١، وقد نقله المؤلف من الصحاح: ٥٧٣ وقد أورد اللبلي في (وشي الحلل) ورقة: ٦٢ ما ذكره الخوارزمي هنا، وزاد: وكانوا يقولون: كلّ محبة لم تخرق عليها الثياب لم تدم.

وقال ابن سيده في شرح أبيات الجملة: وكانت العرب تقول: أيما امرأة أحببت رجلاً فلم تشق برقعها ويشق هو رداءة فسد ما بينهما.. وقال: قيل: كانا يفعلان ذلك ليتذكر كل واحد منهما صاحبه بما فعل.

وانظر روايات مختلفة لهذه القصة في تهذيب اللغة، والصحاح، وشرح الشواهد للعيني، وخزانة الأدب، ونهاية الأرب للنويري، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد..

(٤ - ٤) في (أ) فقط.

(٥) في (ب) فقط ويؤيده نص العلوي المنقول من هنا.

(٦) في (ب) تركيب معنى.

(٧) نقل العلوي هذا النص في شرحه وعلق عليه بقوله: وهذا فاسد لأمرين: أما أولاً فلأن ترك =

عَلَّمَ، والألف والنون فيه للمضارعة، أما كونه غير مُنصرفٍ فلأنه أبداً لا يكون إلا منصوباً، وكذلك معاذ الله، غير مُنصرفٍ بهذا التفسير.

قال جاز الله: «وعمرَك الله، وقعدك الله».

قال المشرِّح: إذا قلت^(١) عمرَك الله فكأنك قلت: بتعميرك الله، أي بإقرارك له بالبقاء، وأما قولُ عمر بن أبي ربيعة^(٢):

أيها المنكحُ الثريا سُهَيْلاً عمرَك الله كيف يلتقيان/ [١/٢٤]

فمعناه: سألتُ الله أن يطيلَ عُمرَكَ. فإن سألت: فكيف معنى انتصابه على المصدرِ في الوجهين؟ أجبتُ: المقصودُ هو الوجهُ الثاني، وعمرَك مختصرُ تعميرك، ولما كان قولك: عمرَك الله تعميراً عند نية الدعاءِ للسؤالِ من الله إطالةَ عُمرَكَ اعتبرَ هذا المعنى في مُتصرفاتِهِ، فمعنى عمرَك الله تعميراً على معنى السؤالِ^(٣).

قعيدك الله لأتيك: يمينٌ للعرب، والمعنى بصاحبك الذي هو

= الصرف لا وجه لذكره ها هنا، وليس مقصوداً للشيخ، ولا أراد ذكره، وأما ثانياً: فهب أننا سلمنا أن سبحان لا ينصرف فما تصنع بمعاذ الله، وعمرَك الله، والفصل كله موضوع لهذه المصادر كلها، فإذا لا معنى لذكر ترك الصرف في هذه المصادر، إنما الغرض هو ترك التصرف فيها، وهو أنها غير خارجة عن نصب المصدرية بحال، وأن قوله «ينصرف» تصحيف لا محالة. (المحصل في كشف أسرار المفصل): ١/ ورقة: ٨٨، وهناك ردودٌ أخرى أمسكت عن ذكرها خشية الإطالة. انظر المقاليد: ٩٣، والناج المكلل... (١) النص هنا من قوله: إذا قلت... إلى قوله «فإن سألت» منقول نقلاً حرفياً عن الصحاح للجوهري: ٧٥٦ (عمر).

(٢) انظر ملحقات ديوان عمر: ٤٩٥.

والبيت من شواهد المقتضب: ٣٢٩/٢، وأمالي المرتضى: ٣٤٨/١، وشرح الأندلسي: ١/ ورقة: ١٧٤، وشرح العلوي: ١/ ورقة: ٨٨، وشرح الكافية: ٣١٢/١، وخرزاة الأدب: ٢٣٨/١، وشرح شواهد الكشف: ٥٢٥.

(٣) انظر استعمالات عمرَك الله المختلفة مقرونة بالشواهد والدلائل في شرح العلوي (المحصل في كشف أسرار المفصل). ورقة ٨٨. من الجزء الأول نسخة برلين.

صاحبك يدعوك، وأصلُ قَعِيدِكَ: أي تَمَكِينُكَ وَتَثْبِيتُكَ، فتمشيئةُ قَعِيدِكَ،
تمشيئةُ عَمْرِكَ.

قال جَارُ اللَّهِ: والنوعُ الثالثُ نحو دَفْرًا وَبَهْرًا.

قال المشرِّح: دَفْرًا^(١): أي نَتْنَا، ومنه قيل للدُّنْيَا أم دَفْرٍ، ويقال لِلْأَمَةِ
دَفَارٍ^(٢) أي: يا مَنْتِنَةَ، وهذا النوعُ لا فعلَ له. فإن سَأَلْتَ: ما الدليلُ على أَنَّهُ
لا فعلَ له؟ أَجِبْتُ: لأنَّهُ لم يَكُنْ فيبقَى على العَدَمِ^(٣). أبو عمرو^(٤): وبَهْرًا
له أي تعسًّا، قال ابن مِيَادَةَ^(٥):

تفاقدَ قومي إذ يبيعونَ مُهَجَّتِي بِجَارِيَةٍ بَهْرًا لهم بَعْدَهَا بَهْرًا
وهذا أيضًا لا فعلَ له.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَأَفَةٌ وَتُفَّةٌ».

(١) قال ابن السَّكَيْتِ في كتاب الألفاظ: أمَّا الدَّفْرُ بالدَّالِ وإسكان الفاء فالتنن لا غير ومن ذلك
سَمَّيتِ الدُّنْيَا أم دَفْرٍ... ويظهر لي أن هذا الكتاب هو مصدر المؤلف وانظر إصلاح المنطق:
٣٧١، والصحاح: ٦٥٩، والتهذيب: ١٠٢/١٤. والدَّفْرُ بالدَّالِ المعجمة وتحريك الفاء فهو
شدة الراءحة من طيبة وخبيثة.

(٢) انظر كتاب (فعال) للإمام اللُّغَوِي الحِسن بن محمد الصَّغَانِي: ص ٣٤، ٣٥.

(٣) قال العلويُّ في شرحه: تعقيباً على الخوارزمي: وهذا استدلال ركيك، لأنَّ الأصلَ المَطْرُودَ في
مجارِي كَلامِ العَرَبِ أنَّ كلَّ مصدرٍ له فعلٌ يعملُ فيه، فصارت هذه القاعدة هي الأصل، وما
عداها فهو خارج عنها، فكيف يقال: إنَّ الأصلَ هو عدم الفعل؟! هذا غير مقبول...

(٤) النَّصُّ في كتاب الصحاح عن أبي عمرو: ٥٩٨. وقد فتشت كتاب الجيم فلم أهدأ إلى نصِّ
يشبه ما نسب إليه هنا، فلعلَّ النقل هنا عن أبي عمرو بن العلاء.

(٥) ما نسبهُ المُولفُ هنا إلى ابن مِيَادَةَ نسبة المبرد في الكامل: ٢٤٥/٢. إلى يزيد بن مفرغ
الحميريِّ والبيت من شواهد الكتاب: ١٥٧/١، وانظر شروح أبياته: للأعلم: ١٥٧/١، وابن
السَّيرافي: ٦٦/١، والكوفي: ورقة: ٣١، وابن خلف: ١/ ورقة ١٤٣، وفرحة الأديب: ورقة
١٤، وانظر شروح المفصل: للأندلسي: ١/ ورقة ١٧٤، والعلوي: ٨٨/١، والبيكندي:
٩٤/١. والمخصص: ١٨٤/١٢، والإنصاف: ٢٤١، واللَّسان: ١٤٨/٥، بهر... وقد
نسب في كل هذه المصادر إلى ابن مِيَادَةَ فلعله هو الصَّواب وقد تقدم التعريف بابن مِيَادَةَ في
الشاهد: (رأيت الوليد بن يزيد)

قال المشرّح: يقال أفاً له وأفيّةً أي قَدراً له، وتُفّةٌ كلُّها بالضمِّ، ولا فعلٌ لهذه المَصَادِرِ، على معنى أنه لا يُقال أفٌّ بمعنى قَدْر.

قال جارُّ الله: وويحك، وويلك، وويسك، وويبك.

قال المشرّح: هذه كلُّها بمعنى واحدٍ، وظاهرٌ أنها لا فعلٌ لها.

قال جارُّ الله: «فصلٌ؛ وقد تُجرى أسماءٌ غيرُ مصادرَ ذلك المُجرى، وهي على ضربين: جواهرٌ نحو قولهم: تُرباً وجندلاً، وفاهاً لفيك».

قال المشرّح: الروايةُ: تُجرى مُجرى بضم التاء والميم، وأصل الكلام رَمَيْتَ رَمياً بُتراً وجندلاً، ثم رَمياً بُتراً وجندلاً، ثم تُرباً وجندلاً^(١).

فاهاً لفيك: أي قَبَلتَكَ^(٢) الدّاهيةُ تَقْبِلاً جاعلةً فاهاً لفيك، ومما يؤنسُ من هذا البابِ قولُ أبي الطّيب^(٣):

وقبّلتني على خَوفٍ فما لُفم^(٤)

ثمَّ تَقْبِلةً جاعلةً فاهاً لفيك ثم جاعلةً فاهاً لفيك، ثم فاهاً لفيك، قال^(٥):

فقلتُ لها فاهاً لفيك فإنّها قلوّصُ امرئٍ قاربك ما أنتَ حاذِر^(٦)

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ١٧٥/١ عبارة المؤلف هنا مع بعض التغيير وزاد عليه قول الشاعر:

لقد ألب الواشون إلبا لبيّنهم فتربا بأفواه الوشاة وجندل

(٢) النّص في المحصّل للأندلسي: ١/ ورقة ١٧٦.

(٣) هو المتنبّي شاعر العربية المعروف أحمد بن الحسين الجعفي الكوفي ٣٥٤ هـ.

(٤) انظر التبيان في شرح الديوان: ٣٧/٤، وخزانة الأدب: ٥٢٦/١.

(٥) هو أبو سدرة الهجيمي كما في كتاب سيبويه: ١٥٩/١ وهو سحيم بن الأعرف من بني

الهجيم بن عمرو بن تميم. شاعر إسلامي نجدّي هجاه جرير مات سنة ١٠٠ هـ الشعر

والشعراء: ٦٤٢/٢ والمؤتلف: ١٣٧.

(٦) البيت من شواهد سيبويه كما تقدم. انظر شرح أبياته لابن السّيرافي: ٢٦١/١ وفرحة الأديب:

١٨/أ، وشرح الأعلام: ١٥٩/١، والكوفي: ١٣/ب، وابن خلف ورقة: ١٤٤/أ. والبيت

أيضاً في نوادر أبي زيد: ١٩٠، والخزانة: ٢٧٩/١.

ومن أخوات هذا المثل^(١): بفيك الأثلُب^(٢)، وبفيك الحَجْرُ^(٣)،
ولليدينِ وللغم^(٤).

قال جارُ الله: وصفاتٌ نحو قولهم: هنيئاً مريئاً، وعائداً بك.

قال المشرِّح: صيغةُ الصفةِ كما تُستعمل في الصفةِ، تستعمل أيضاً في
المصدرِ، بدليل قولهم: قم قائماً، والمعنى^(٥) «قم قياماً»، والمُقَدَّرُ^(٦) ها
هنا المَصْدَرُ، لأنَّه دُعَاءٌ، والأدعيةُ تَجِيءُ بالفعلِ والمصدرِ، وهنيئاً مريئاً ليسَ
بفعلٍ فَتَعَيَّنَ أن يكونَ مصدرًا، وهكذا تقولُ في اللهمَّ عائداً بك من كلِّ
سوءٍ.

(١) والمثل المذكور (فاها لفيك) انظره في جمهرة الأمثال: ٩٠/٢، وفصل المقال ص ٨٩،
ومجمع الأمثال: ٧١/٢، والمستقصى: ٢٤٩، واللسان: (فوه).

(٢) المثل في مجمع الأقوال لابن العكبري: ورقة ٦٦. قال: هو فتات الحجارة... وأنشد.

كلانا يا معاذ يحب ليلى بفي وفيك من ليلى التراب

(٣) المستقصى: ١٢/٢.

(٤) هناك أبيات كثيرة آخرها (لليدين وللغم) منها ما رواه المرادي في الجنى الداني ص ١٠:

تسألته بالرمح ثم أتني له فخر صريعاً لليدين وللغم

وهو لجابر بن جني من قصيدة له في المفضليات: ص ٢١٢، وشرحها لابن الأنباري:

ص ٤٤١، وشرحها للتبريزي: ٩٩٥/١. ومغني اللبيب: ٢٣٤، وشرح شواهده للسيوطي:

٥٦٢، وشرحها للبغدادي صاحب الخزانة: ٢٨٦/٤، والكشاف: ٥٤٦/٢، وشرح شواهد

لخضر الموصلي: ورقة: ٣٥٤. ومنها ما ورد في تذكرة النحاة لأبي حيان ٣٥٤/٢، وشرح

شواهد التفسيرين لخضر الموصلي: ورقة ٢٩، ٤٠٦ وغيرهما.

دلفت له بالرمح جيب قميصه فخر صريعاً لليدين وللغم

والبيت فيهما من جملة أبيات العكبرين حديد بن مالك بن حذيفة ورواية أبي حيان له:

ضممت إليه باللسان قميصه

وقوله: (لليدين وللغم) مثل انظر: فصل المقال: ٩٨ ومجمع الأمثال: ١٠٥/٢ قال أبو

عيد: هذا الكلام يروى عن عائشة أنها قالت:.. وقال البكري: الرجل.. هو الأشر مالك

النخعي (الإصابة: ٤٨٢/٣، والمجبر: ص ٢٣٣). وهناك أبيات أخرى آخرها (لليدين

وللغم) في ذكرها إطالة.

(٥-٥) في (ب).

((٦) في (أ) والمعدد.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ، وَأَقَاعِدًا وَقَدْ سَارَ الرَّكْبُ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: قَائِمًا فِي هَذَا الْمَثَلِ مَصْدَرٌ، وَكَذَلِكَ قَاعِدًا، وَهَذَا لِأَنَّ الْمُنْكَرَ هَا هُنَا نَفْسُ الْقِيَامِ وَنَفْسُ الْقَعْوِدِ، لَا الْقَائِمُ وَالْقَاعِدُ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَقِيَامًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ، وَأَقَعُودًا وَقَدْ سَارَ الرَّكْبُ، وَفِي شِعْرِ الرَّضِيِّ الْمَوْسَوِيِّ^(١):

أَرْضِيَّ وَذُوبَاتِ الْخُطُوبِ تَنْوِشُنِي وَالْعَزْمُ مَاضٍ وَالرِّمَاحُ سَوَالِفُ^(٢)

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَإِذَا كَانَ الْمُنْكَرُ هُوَ الْمَصْدَرُ فَكَيْفَ لَمْ تَكُنِ الْإِنْكَارِيَّةُ؟ أُجِبْتُ: لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يُدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ وَالتَّجَدُّدِ، بِخِلَافِ الْقِيَامِ وَالْقَعْوِدِ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْمَصْدَرُ، وَالْمَعْنَى إِبْقَاءَ الْقِيَامِ وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ، وَإِبْقَاءَ الْقَعْوِدِ وَقَدْ سَارَ الرَّكْبُ، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: إِبْقَاءَ الْقِيَامِ وَالْقَعْوِدِ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ شَيْءٌ شَنِيعٌ، فَكَيْفَ إِحْدَاتُهَا؟!

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَمَنْ إِضْمَارِ الْمَصْدَرِ قَوْلُكَ: عَبْدَ اللَّهِ أَظْنُهُ مِنْطَلَقٌ، تَجْعَلُ الْهَاءَ ضَمِيرَ الظَّنِّ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: عَبْدَ اللَّهِ أَظُنُّ ظَنِّي مِنْطَلَقٌ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: الضَّمِيرُ فِي قَوْلِكَ: أَظْنُهُ مِنْطَلَقًا؟ يَنْصَرَفُ إِلَى الظَّنِّ لَا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ لَوْجِهَيْنِ^(٣)، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَوْ انْصَرَفَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ لَكَانَ فِعْلٌ

(١) هو المشهور بـ (الشريف الرضي ٣٥٩ - ٤٠٦).

وهو محمد بن الحسين بن موسى الرضي العلوي الحسيني الموسوي أشعر الطالبين مولده ووفاته ببغداد، انتهت إليه نقابة الأشراف في حياة والده. له ديوان شعر ومؤلفات أخرى. ترجمته في يتيمة الدهر: ٢٩٧/٢، وتاريخ بغداد ٢٤٦/٢.

(٢) لم أعر على هذا البيت في ديوان شعره، ولا في ديوان شعر أخيه المرتضى وهو في ثلاثة مجلدات.

(٣) قال العلوي في شرحه: ٩٠/١: واعلم أن الإضمار يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون جارياً في الإضمار على قياس المضمرات، لتقدم ما يرشد إليه، لأن في الفعل دلالة على مصدره، وهذا هو الذي اختاره الخوارزمي.

وثانيهما: أن يكون الإضمار فيه وارداً على خلاف القياس، لأن المصدر لم يتقدم له ذكر كما يجري في المضمرات القياسية، وهذا هو الذي اختاره ابن الحاجب في شرحه. والحق عندنا هو الذي حققه الخوارزمي، وهو الذي أراده الزمخشري...

القلبُ مُعملاً بالإضافةِ إلى أحدِ مفعوليه، غيرَ معملٍ بالإضافةِ إلى المفعولِ الثاني، وذلك بالإجماع لا يجوزُ إنما حُكِمَ أفعالِ القلوبِ أن تُعمَلها بالإضافةِ إلى كلا المفعولين، أو تُلغِيها. الثاني: أن أفعالَ / القلوبِ ما دامت مقدّمةً [٢٤/ب] على مفعولها فإنّه لا يجوزُ إلغاؤها. فإن سألت: فكيفَ ساعَ انصرافُ الضميرِ إلى الظنِّ مع أنّه غيرُ مذكورٍ؟ أجبتُ: ما الدليلُ على أنّه غيرُ مذكورٍ؟ هذا لأنَّ الظنَّ وإن لم يُذكر مُطابَقَةً فقد ذُكرَ ضمناً، بدليلٍ^(١) «أنَّ ظنّه، ذالُّ عليه ضمناً»^(١) ويشهدُ له^(٢):

ولا تَنصَحَن إلا لمن هو قابِلُه

وتقولُ: ضربتهُ عبدالله وتضمّر الضربَ، بمعنى ضربتُ الضربَ، فإن سألت: فكيفَ كان معنى هذا الضميرِ أظنُّ ظني، ولم يكن أظنُّ ظناً؟ أجبتُ: لأنَّ هذا الضميرَ مَعْرِفَةٌ، ومن شأنه أن يُفسرَ أيضاً بما هو مَعْرِفَةٌ. قالَ جارُ الله: ومما جاءَ في الدَعوةِ المرفوعةِ: «واجعله الوارثَ مِنّا» يُحتمَلُ عندي أن يَتوجَّهَ على هذا.

قالَ المشرِّحُ: أولُ^(٣) الدَعوةِ: «اللهم متّعنا بأسماعِنَا وأبصارِنَا وقواتِنَا، ما أحييتنَا، واجعله الوارثَ مِنّا» الضميرُ المنصوبُ^(٤) في «اجعله» فيه وجهان:

(١ - ١) في (ب) فقط.

(٢) هذا عجز بيت لعبيد بن أيوب العنبري شاعر أموي عاش أكثر حياته في الصحارى والقفار وهو من لصوص العرب. أهدر السلطان دمه بسبب جناية جناها.

أخياره في الشعر والشعراء: ٦٦٨/٢، واللآلي للبركي: ٣٨٤. جمع شعره الدكتور نوري حمّودي القيسي، ونشره في المورد.. ثم أودعه في كتاب سماه: (شعراء أمويون) القسم الأول من ص ١٩٣ - ٢٣٨.

وصدر البيت:

فلا تعترض في الأمر تكفي شؤونه

من قصيدة في أربعة وثلاثين بيتاً، هي من أجود شعره.

(٣) نقل الأندلسي شرح هذه الفقرة كله في شرحه: ١٧٧/١.

(٤) في (أ) المرفوع.

أحدهما: - وهو الذي إليه ذَهَبَ الكلُّ أن يكونَ للتمتّع كما أن الضمير في قوله أَظُنُّه في قولك: عبدالله أَظُنُّه ضميرُ الظَّنِّ، والمعنى وَفَقْنَا لِحِيَازَةِ الْعِلْمِ لَا الْمَالِ، حتَّى يَكُونَ الْعِلْمُ هو الذي يَبْقَى منَا بعدَ الموتِ.

الوجهُ الثاني: - وهو الذي إليه ذَهَبَ الشَّيْخُ - واجعل الوارث من عَشِيرَتِنَا جَعَلًا، ومعنى الدَّعْوَةِ حِينَئِذٍ مُقْتَبَسٌ من قوله^(١): « واجعل لي من لَدُنْكَ وَلِيًّا، يَرِثْنِي » فإذا تصوَّرت المعنى فاجعل « الجعل » مكانَ « جعلًا » فإن سَأَلْتَ: فأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ « جَعَلًا » وَبَيْنَ « الْجَعْلُ » هَا هُنَا؟ أَجِبْتُ: « الْجَعْلُ » أَبْلَغُ، اعْتَبِرْهُ بِقَوْلِكَ: ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا، وَضَرَبْتُهُ الضَّرْبَ.

(١) إن كان يقصد الآية فصحتها: ﴿ فهب لي من لدنك ولياً، يرثني . . ﴾ وهما الآيتان ٥ ، ٦ من سورة مريم، وليس هذا من عمل النساخ فهي متفقة عليها النسختان وشرح الأندلسي.

[بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «المفعولُ به هو الذي يَقَعُ عليه فِعْلُ الْفَاعِلِ، في مثلِ قولك: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وبلغتُ البلدَ، هو الفارقُ بينَ الْمُتَعَدِّيِّ مِنَ الْأَفْعَالِ وغيرِ الْمُتَعَدِّيِّ».

قَالَ الْمَشْرَحُ: سُمِّيَ الْمَفْعُولُ بِهِ، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي وَقَعَ (١) فِعْلُكَ عَلَيْهِ (٢)، وَكُلُّ فِعْلٍ لَهُ هَذَا الْمَفْعُولُ فَهُوَ مُتَعَدٍّ وَكُلُّ فِعْلٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ فَهُوَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ. قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَيَكُونُ وَاحِدًا فَصَاعِدًا إِلَى الثَّلَاثَةِ عَلَى مَا سَيَأْتِيكَ بَيَانُهُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (٣)».

قَالَ الْمَشْرَحُ: الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّيُّ الْغَالِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَقَدْ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَقَدْ يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَيَجِيءُ مَنْصُوبًا بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ مُسْتَعْمَلٍ إِظْهَارُهُ، وَلَا زِمَّ إِضْمَارُهُ».

قَالَ الْمَشْرَحُ: شَأْنُ الْمَفْعُولِ بِهِ شَبِيهُ بِشَأْنِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوقَ كَمَا يَكُونُ عَامِلُهُ مُظْهِرًا، أَوْ مُضْمَرًا، ثُمَّ الْمُضْمَرُ قَدْ

(١) في (أ) يرفع.

(٢) في (ب).

(٣) في (أ).

يكون مما يُستعمل إظهاره، وقد لا يكون مما يستعمل. كذلك المفعول به.
قال جَارُ اللَّهِ: «والمَنْصُوبُ بالمستعمل إظهاره هو قولك لمن أخذ
يضربُ القومَ، أو قال أضرب شرَّ الناسِ زيداً، بإضمارِ اضرب، ولمن قَطَعَ
حديثه حديثك، ولمن صَدَرَتْ عنه أفاعيلُ البُخلاءِ أكلٌ هذا بُخلاً، بإضمارِ
هاتِ وتَفَعَّلُ».

قال المشرِّح: يريدُ أن حديثك مَنْصُوبٌ بهاتِ، وكلُّ هذا بُخلاً مَنْصُوبٌ
بإضمارِ تَفَعَّلُ، والمعنى هاتِ حديثك، وأتَفَعَّلُ كلُّ (١) هذا بُخلاً.
قال جَارُ اللَّهِ: فصل؛ ومنه قولك (٢) لمن زَكَنْتَ أنه يريدُ مكةَ، مكةَ
وربَّ الكعبةِ، ولمن سَدَّدَ سهماً القرطاسَ واللَّه، وللمستهلِّين إذا كَبَرُوا
الهلالَ، وتَضَمَّر: يريدُ، يُصِيبُ، وأبعد.

قال المشرِّح: المُسْتَهْلُ هنا كالمُستَشِيرِ (٣)، فإنه طالبُ المَشُورَةِ،
والمُسْتَفِيدُ، فإنه طالبُ الفائدةِ، والمُسْتَعِيرُ، فإنه طالبُ العارِيَةِ.
قال جَارُ اللَّهِ: «ولرائي الرُّؤيا خيراً وما سرٌّ (٤)، ومنه (٥) خيراً لنا وشرّاً
لعدونا، أي رأيتَ خيراً».

قال المشرِّح: (ما) (٦) في خيرٍ (٧)، و(ما) في شرٍّ (٨) مصدريةٌ (٩).

(١) في (أ).

(٢) هذه الأمثلة كلها أخذت من كتاب سيبويه: ٢٧/١ - ٣٠.

(٣) النص في شرح الأندلسي: ١٨٠/١ عن الخوارزمي.

(٤) المثبت في نسخ المفضل الخطية والمطبوعة (سر) بالسين المهملة وكذلك هي في نسختي
التخميم. ولكنها في شرحي الأندلسي والعلوي بالسين المنقوطة ثلاثاً لذلك إعتراضاً على
المؤلف في إعراب (ما) مصدرية وسيأتي نصها. أما ابن يعيش فوافق رواية الخوارزمي ورواها
بالسين المهملة، ونبه ابن الحاجب في شرحه على أنها تروى بهما.

(٥) في (أ) فقط.

(٦) الصحيح: أن خيراً لا يتقدمها (ما) فربما أن هذه العبارة مقحمة من الناسخ، أو سهو من
المؤلف.

(٧) في (أ) في خيراً وفي شرّاً.

(٨) قال العلوي في شرحه: ٩٤/١: وزعم الخوارزمي أن ما في قوله وما سرٌّ مصدرية وهذا فاسد، =

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ولمن ذَكَرَ رَجُلًا أَهْلَ ذَلِكَ وَأَهْلَهُ، أَي: ذَكَرْتَ أَهْلَهُ».

قَالَ الْمَشْرَحُ: الْمَعْنَى تَارَةً يَذْكَرُ أَهْلَ ذَلِكَ، وَأُخْرَى بِلَفْظِ أَهْلِهِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومنه قوله^(١)»:

لَنْ تَرَاهَا - وَلَوْ تَأَمَّلْتَ - إِلَّا وَهِيَ فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَيِّبًا

أَي: وَتَرَى لَهَا».

قَالَ الْمَشْرَحُ: يَقُولُ: لَنْ تَرَاهَا إِلَّا وَتَرَى لَهَا طَيِّبًا مَعَ أَنَّ رَوَيْتَكَ مُجَابِبَةٌ

اللَّفْظِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: / «ومنه قولهم: كَالْيَوْمِ رَجُلًا، بِإِضْمَارِ لَمْ أَرَ، قَالَ [١/٢٥]

أَوْس^(٢)»:

حَتَّى إِذَا الْكَلَّابُ قَالَ لَهَا كَالْيَوْمِ مَطْلُوبًا وَلَا طَلَبًا^(٣)

= فَإِنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ لَا بَدَّ فِيهَا مِنْ أَنْ يَلِيهَا الْفِعْلُ لِيَكُونَ صِلَةً لَهَا، كَمَا فِي قَوْلِهِ:

يَسَّرَ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي

وَمَا هُنَا لَا فِعْلٌ ظَاهِرٌ فَتَكُونُ مَوْصُولَةً بِهِ فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَا نَافِيَةٌ عَلَى حَالِهَا بِمَعْنَى وَمَا رَأَيْتَ شَرًّا وَهُوَ مَقْصُودُ الشَّيْخِ.

وَعَقِبَ الْأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ: ١٨٠/١ بِقَوْلِهِ: قَالَ الْخَوَارِزْمِيُّ (مَا) مَصْدَرِيَّةٌ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرِّوَايَةَ عِنْدَهُمْ وَمَا سَرَّ بِالسَّيْنِ. إِذَنْ فَتَعْلِيْقُ الْعُلُوِي عَلَى رِوَايَةِ الْخَوَارِزْمِيِّ لَهَا بِالسَّيْنِ يَبْطُلُ، لِأَنَّ (مَا) وَلِيهَا الْفِعْلُ. وَانظُرِ التَّاجَ الْمَكْمَلُ: ٥٦/١.

(١) هُوَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسِ الرَّقِيَّاتِ انظُرِ دِيْوَانَ شِعْرِهِ: ١٧٦. وَانظُرِ إِعْرَابَ الْبَيْتِ وَشَرْحَهُ فِي الْمَنْخَلِ: ٢٥ وَزَيْنَ الْعَرَبِ: ١١. وَشَرْحَ الْأَنْدَلِسِيِّ: ١٨٠/١، وَابْنَ يَعِيْشَ: ١٢٥/١. وَهُوَ مِنْ شِوَاهِدِ الْكِتَابِ: ١٤٤/١، وَشَرْحَهُ لِلْسِّيْرَانِي: ٧٢/٢، وَالنَّكْتَ عَلَيْهِ لِلْأَعْلَمِ الشُّتْمَرِيِّ: ١١٢، وَشَرْحَ آيَاتِهِ لِابْنِ خَلْفٍ: ١٢٥ وَالْمَقْتَضِبِ: ٢٨٤/٣، وَالْمَغْنِي: ٦٧٢.

(٢) هُوَ أَوْسُ بْنُ حَجْرِ بْنِ عَقَابِ أَبُو سَرِيحٍ. شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ قَدِيمٌ، مِنْ شِعْرَاءِ بَنِي تَمِيمٍ، هُوَ زَوْجُ أُمِّ زَهْرَبِ بْنِ أَبِي سَلْمَى، وَزَهْرَبِ كَانَ رَاوِيَتَهُ.

أَخْبَارُهُ فِي الْأَغَانِي: ٧٠/١١، وَالشُّعْرُ وَالشِعْرَاءُ: ٢٠٢/١، وَالْمَوْشِحُ: ٦٣، وَالخَزَائِنَةُ:

٢٣٥/٢.

(٣) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانَ شِعْرِهِ الَّذِي صَنَعَهُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ يُوْسُفُ نَجْمٌ مِنْ قَصِيدَةِ أَوْلَاهَا:

حَلَّتْ تَمَاضِرُ بَعْدُنَا رَبِّبَا فَالْغَمْرُ فَالْمَرِّينَ فَالْشُعْبَا =

قال المشرّح: معنى قولهم: كالיום رجلاً لم أرَ كرجلٍ رأيتُهُ اليومَ.
قال ابنُ السّراجِ: وفيها تَعَجُّبٌ. الضَّميرُ في لها للكلابِ. الطلبُ: جمعُ
طالبٍ، كالخَدمِ جمعُ خادمٍ.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ قال سيّويه^(١): وهذه حججٌ سمعتُ من العربِ
يقولون: اللَّهُمَّ ضَبْعاً وِذِيّاً؛ وإذا سألْتَهُم ما يعنون قالوا: اللَّهُمَّ اجمع فيها
ضَبْعاً وِذِيّاً».

قالَ المشرّحُ: أي هذه التي سأذكرُها حججٌ، معنى هذه الكَلِمَة
مُخْتَلَفٌ فيها، فقيلَ: هي دُعاءٌ للغنمِ^(٢) لأنَّهُما إذا اجتمعتا فيها تَشَاغلا
بالمهاوشةِ^(٣) فيها فسَلِمَتِ الغنمُ. وقيلَ^(٤): هو دُعاءٌ عليها، لأنَّها متى اجتمعا
فيها تعاونتا عليها عينا^(٥) وأكلاً، وهو الظاهرُ.

= وهي أول قصيدة في ديوانه، والبيت المستشهد به في ص ٣.
قال الأندلسي في شرحه: ١٨٠/١: البيت لابن قيس الرقيات وأول القصيدة:
إن جبرت منك الفؤاد الطّروبا أم تصابيت إذ رأيت المشيبا
قال الزّمخشري في (شرح الأبيات) في ديوانه قصيدة على هذا الروي ليس فيها هذا
البيت. - انتهى. - أقول: البيت الذي ذكره الأندلسي لا يتفق مع وزن البيت الذي استشهد به
الزّمخشري ولا مع قافيته لذلك لا يصح أن يكون من القصيدة التي هذا أولها. أما القصيدة
التي وقف عليها الزّمخشري في ديوانه ولم أجد هذا البيت فيها فربّما أنها قصيدة له أخرى في
ديوانه الذي برواية ابن السكيت وشرحه. أما القصيدة التي فيها البيت فقد أثبتتها جامع الديوان
من كتاب: (منتهى الطلب من أشعار العرب) لابن ميمون، فقد لا تكون أصلاً في رواية ابن
السكيت، وقد تكون هي التي في الديوان برواية ابن السكيت ولكن البيت في هذه الرواية
ساقط والله أعلم.

وانظر شرح وإعراب البيت في المنخل: ٢٦ وزين العرب: ١١ وشرح ابن يعيش:

١٢٥/١

وانظر أمالي ابن الشجري: ٣٦١/١، والضرائر لابن عصفور: ١٥٦.

(١) الكتاب: ١٢٩/١، وشرح السّيرافي: ٥٧/٢.

(٢) حاشية المفصل: ٩٧.

(٣) في (ب).

(٤) شرح الأندلسي: ١٨١/١.

(٥) في (أ).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَسَمِعَ أَبُو الْخَطَّابِ^(١) بَعْضَ الْعَرَبِ وَقِيلَ لَهُ: لِمَ
أَفْسَدْتُمْ مَكَانَكُمْ؟! فَقَالَ: الصَّبِيَانُ بِأَبِي، أَي لَمْ الصَّبِيَانُ»^(٢).

قَالَ الْمَشْرُوحُ: الْمَعْنَى لَا تَلْمَنِي وَلَمْ الصَّبِيَانُ، لِأَنَّهُمْ بِالْوَا فِيهِ وَتَغَوَّطُوا،
وَعَلَى هَذَا الْأَسْلُوبِ بَيْتُ أَبِي الطَّيِّبِ^(٣):

لَمْ اللَّيَالِي الَّتِي أَخْنَتَ عَلَيَّ جِدَّتِي بِرِقَّةِ الْحَالِ وَاعْذُرْنِي وَلَا تَلْمِ
قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَقِيلَ لِبَعْضِهِمْ: أَمَا بِمَكَانٍ كَذَا وَجَدُّ؟ فَقَالَ: بَلَى وَجَادًا،
أَي أَعْرِفُ بِهِ وَجَادًا^(٤).

قَالَ الْمَشْرُوحُ: الْوَجْدُ: بِالْجِيمِ^(٥) وَالذَّالِ الْمَعْجَمَةُ نُقْرَةٌ فِي الْجَبَلِ
يَجْتَمِعُ فِيهَا الْمَاءُ، وَالْوَجْهُ^(٦) عِنْدِي أَنْ يَقَالَ: بَلَى إِنَّ بِهَا وَجَادًا. لِيُطَابِقُ
السُّؤَالَ الْجَوَابَ.

(١) هُوَ الْمَسْمُوعُ بِ (الْأَخْفَشِ الْأَكْبَرِ) أَحَدِ شَيْوخِ سَبِيئِيَّةِ، اسْمُهُ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ. أَخَذَ
عَنْ يُونُسَ. قَالَ الْقَفْطِيُّ: وَلَهُ أَلْفَاظٌ لُغَوِيَّةٌ أَنْفَرِدَ بِنَقْلِهَا عَنِ الْعَرَبِ. تَرْجَمْتَهُ فِي بَغِيَّةِ الْوَعَاةِ:
٤٧/٢، وَإِنْبَاءِ الرِّوَاةِ: ١٥٧/٢، وَنَزْمَةِ الْأَلْبَاءِ: ٥٣.
(٢) النَّصُّ مِنْ كِتَابِ سَبِيئِيَّةِ: ١٢٩/١، وَانظُرِ السِّيْرَافِيَّ: ٥٨/٢.
(٣) شَرَحَ دِيْوَانَ الْمُنْتَبِيِّ لِلْعَكْبَرِيِّ: ٣٩/٤. مِنْ قَصِيدَةٍ قَالَهَا فِي صَبَاهٍ مَطْلَعَهَا:
ضَيْفَ الْمَمِّ بِرَأْسِي غَيْرَ مُحْتَشِمِ السَّيْفِ أَحْسَنَ فَعْلًا مِنْهُ بِاللَّمِّ
(٤) هَذَا النَّصُّ فِي الْكِتَابِ: ١٢٧/١، وَشَرَحَهُ لِلْسِّيْرَافِيَّ: ٥٨/٢.
(٥) الصَّحَاحُ: (وَجَدَ).

(٦) نَقَلَ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي شَرْحِهِ: ١٨١/١ هَذَا النَّصُّ وَلَمْ يَعْقِبْ عَلَيْهِ. وَنَقَلَهُ الْعُلُوِّيُّ فِي شَرْحِهِ:
٩٥/١ وَعَقِبَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: وَهَذَا فَاسِدٌ لِأَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَوَّلًا: فَلِأَنَّ هَذَا إِضْمَارٌ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، فَيَكُونُ مُرَدِّدًا، وَنَحْنُ إِنَّمَا نَضْمُرُ الْفِعْلَ لِلدَّلِيلِ
دَلَّ عَلَيْهِ، وَقَرِينَتُهُ اتَّصَلَتْ بِهِ، إِمَّا حَالِيَةً، وَإِمَّا مَقَالِيَةً.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّ إِعْمَالَ إِنَّ هِيَ مُضْمَرَةٌ لَيْسَ مَذْهَبًا لِأَحَدٍ مِنْ جَمَاهِيرِ النَّحَاةِ، وَلَا قَالَ بِهِ
أَحَدٌ مِنْ مُحَقِّقِيهِمْ، وَلَا قَامَ عَلَيْهِ بِرَهَانٍ، أَوْ صَحَّحَ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ، فَيَجِبُ الْقَضَاءُ بِبَطْلَانِهِ،
وَالْتَعْوِيلُ بِنَصْبِ وَجَادًا عَلَى إِضْمَارِ فَعْلٍ، كَمَا فِي نِظَائِرِهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ...

[بَابُ النَّدَاءِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «المنصوب باللائم إضماره ومنه المنادى لأنك إذا قلت: يا عبدالله، فكأنك قلت^(١): يا أريد أو أعني^(٢) عبدالله لكنه حُذِفَ لكثرة الاستعمال، وصارَ (يا) بدلاً منه».

قَالَ الْمُشْرَحُ: مذهب النحويين أن المنادى منصوبٌ بفعلٍ مضميرٍ، لا بحرفِ النداء^(٣)، وذلك الفعلُ المضمُرُ بينَ حرفِ النداءِ وبينِ المُنادى، وهذا لأنه لما تَلَفَّظَ بحرفِ النداءِ عُلِمَ أَنَّهُ يريدُ إنساناً، فقيلَ له: من تريدُ؟ فقال: رجلاً، أو غلامَ زيدٍ، ولكنه حُذِفَ لكثرة الاستعمال، ولذلك أوردَ الشيخُ المنادى في بابِ المنصوبِ باللائمِ إضماره، وما أبرَدَ هذا المذهبَ، بل ما أبطله^(٤)؟! وهذا لأنه لو كان الفعلُ مضمراً ها هنا لكانَ كلاماً يَتَطَرَّقُ إليه

(١) ساقط من (أ) فقط.

(٢) في (ب) كتبت فوقها بخط دقيق (وأنادي).

(٣) اختلف النحويون في عاملِ النَّصْبِ في المنادى، فذهب أكثر النحويين إلى أنه منصوب بفعل مضمير تقديره أَدْعُوْ وأنادي... وما ذهب إليه الخوارزمي هنا هو ما نسبته الرُّضِي إلى المبرد، وإن كان رأيه في المقتضب يوافق أكثر النحويين في أن العامل فيه فعل مضمير، ونسبه ابن الدَّهَانَ، وابن برهان في شرحيهما على اللَّمَعِ إلى أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ وذهب بعض العلماء إلى أن ياء اسم فعل بمعنى أَدْعُوْ. نسب إلى الكسائي والفراء وقال ابن الخباز في شرح الدَّرَةِ: وفي الثلاثة نظر. وانظر شرح اللَّمَعِ للأصفهاني.

(٤) ردَّ العلوي في شرحه: ٩٨/١ على الخوارزمي فقال: أما ما زعمه الخوارزمي وغيره من أن العامل في المنادى الحرف نفسه من غير واسطة الفعل، من أجل كونه مختصاً به، فهو فاسد. قال: لأن الحرف لا يكون عاملاً للنَّصْبِ في الأسماء إلا إذا كان قائماً مقام الفعل أو مشابهاً =

التَّصْدِيقُ والتَّكْذِيبُ، وشيءٌ منه ليسَ بكلامٍ فَيَتَطَرَّقُ إليه^(١) التَّصْدِيقُ
والتَّكْذِيبُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ولا يخلو من أن يتصبَّ لفظاً أو محلاً، فانتصابه لفظاً
إذا كان مضافاً، كعبدِ اللَّهِ، أو مضارعاً له^(٢) كقولك: يا خيراً من زيدٍ، ويا
ضارباً زيداً، ويا مضروباً غلامه ويا حسناً وجهُ الأخِ، ويا ثلاثةً وثلاثين. أو
نكرةً كقوله^(٣)»:

أيا راكباً إمَّا عَرَضْتَ فبَلَّغْنِ

قَالَ الْمُشَرِّحُ: منصوبُ اللَّفْظِ^(٤)، ومنصوبُ المحلِّ، والمنصوبُ اللَّفْظُ
على ضربين، مفردٍ، ومركبٍ، والمركبُ على فنين، مُضَافٍ، ومُضَارِعٍ
للمُضَافِ، فكلَا الفَئِنِ منصوبٌ، فالمُضَافُ كقولك: يا عبدَ اللَّهِ، والمُضَارِعُ
ما يتعلقُ بشيءٍ هو من تمامِ معناه نحو: يا خيراً من زيدٍ، ألا ترى أن «من
زيدٍ» من^(٥) تمامِ معنى خيراً، كما كان المُضَافُ إليه من تمامِ معنى
المُضَافِ، وكذلك «زيداً» في بابِ ضارباً زيداً، و«غلامه» في بابِ مضروباً
غلامه، و«وجهُ الأخِ» في يا حسناً وجهُ الأخِ من تمامِ معنى حسناً ومضروباً

= له. وقال أيضاً: والذي غرّه حتى ذهب إلى هذه المقالة هو أن العمل لو كان.
(١) في (ب) وقد ردّ الأندلسي في شرحه: ١٨٢/١ على الخوارزمي، ثم قال: واعلم أن هذا
أخذه من المملخص لفخر الدين وهناك ردود أخرى أضربنا عن ذكرها انظر شرح المفضل
للزملكاني: ٢/ ورقة: ٢ - ٥ والمقاليد لليكندي: ١/ ورقة: ٩٨.

(٢) في (أ) فقط.
(٣) الشاهد في المنخل: ورقة ٣٢، والخوارزمي: ورقة ١٦، وزين العرب: ١١ وشرح
الأندلسي: ١٨٣/١، وابن يعيش: ١٢٧/١ والبيت من شواهد سيبويه: ٣١١/١، وشرحه
للسيرافي: ٤٤/٣، والنكت عليه للأعلم الشتمري: ١٩٩، ٢٠٠، والمقتضب: ٤٠٢/٤،
والجمل للزجاجي: ١٥٨، وشرح شواهد الجمل لابن هشام اللخمي: ١٤١، ١٤٢،
وشرحها لابن سيده: ٣٠ - ٣٢، وشرح رسالة أبيات الجمل لابن حريق: ١٠٦، وشي
الحلل في شرح أبيات الجمل لأبي جعفر اللبلي: ٤٢.

(٤) في (ب) فقط.

(٥) في (ب) فقط.

وضارباً. فإن سألتَ فما وجهُ المضارعةِ في ثلاثةٍ وثلاثين؟ (١- وهذا لأن ثلاثةٍ وثلاثين-١) لا تخلو من أن تكونَ مُفرداً أو مُركباً، فلئن كان مُفرداً لم يكن الأول اسماً فضلاً من أن يكونَ مُعلّقاً بشيءٍ هو من تمامِ معناه، وإن كانَ مُركباً لم يكن الثاني من تمامِ معنى الأول، إذ المَعطوفُ لا يكونُ من تمامِ معنى المَعطوفِ عليه، كما لو قلتَ يا رَجُلًا وامرأةً؟ أجبتُ: قوله: لا يخلو من أن يكونَ مفرداً أو مركباً، قلنا: مُفرداً من حيث المعنى، مُركباً من حيث اللَّفْظُ (٢) الظَّاهِرُ، أما كونه مفرداً من حيث المعنى، فلأنَّه من حيث المعنى اسمٌ واحدٌ. أما كونه مركباً من حيث الظَّاهِرُ، فلأنَّ الأولَ مفردٌ عن الثاني حكماً بدليل أنه مفردٌ عنه إعراباً. ومتى كان مفرداً من حيث المعنى، مُركباً من حيث الظَّاهِرُ، كان الثاني غيرَ مُنفكٍّ عنه من حيث المعنى، منفكاً عنه من حيث الظَّاهِرُ، وهذا معنى المضارعةِ (٣). / وأما النَّكِرَةُ فهي على فنٍّ واحدٍ [٢٥/ب] كقول الأعمى: يا رَجُلًا خذ بيدي، وقوله (٤):

(١- ١) في (أ) فقط.

(٢) في (ب) فقط.

(٣) ردّ على ذلك العلوي في شرحه: ٩٩/١ بعدما أورد النَّصَّ بقوله: وهذا فاسد لأمرين:

أما أولاً: أما كونه مفرداً من حيث المعنى مُركباً من حيث اللَّفْظُ ليس من المضارعةِ في شيء، فإنَّ مثل هذا حاصل في قولنا: بعلبك وحضرموت، وليس مضارعاً ولا في حكم المضارعة.

وأما ثانياً: فهب أنا سلمنا أنَّ مثل هذا يكون مضارعاً لكننا نقول: إنَّ قوله منفكاً من حيث اللَّفْظُ غير منفك من حيث المعنى، ليس حاصلًا في المضاف، فإنَّ المضاف غير منفك عن المضاف إليه في اللَّفْظُ والمعنى جميعاً، ففسد ما قاله.

(٤) هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي شاعر جاهليّ، من سادات اليمن وفرسانها أسرته تيم يوم الكلاب الثاني، وكانوا قد شدوا لسانه بنسعة لثلا يهجوهم، فطلب منهم أن يطلقوا لسانه ليندب نفسه، فقال قصيدة منها هذا البيت.

والقصيدة في كتاب أيام العرب لأبي عبيدة معمر بن المثنى (قطعة منه من مخلفات مكتبة المرحوم الشيخ حمد بن فارس النجدّي) مصورة لديّ. وقد أوردتها الدكتور عادل جاسم البياتي في كتابه أيام العرب لأبي عبيدة الذي التقطه من المصادر: ٤٤٥/١ - ٤٤٦. وأول القصيدة:

ألا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا فما لكما في اللوم نفع ولا ليا =

أيا راكباً إمّا عَرَضَتْ فَبَلَّغْنَ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلَّا تَلْقَا

ألا ترى أن الأعمى لا يريد رجلاً بعينه، وكذلك مُحَمَّلُ رسالته لا يريد رجلاً بعينه^(١) إنما يصيح بالمارّة، فأَيُّ رَجُلٍ أَخَذَ بِيَدِهِ، وأيُّ رَاكِبٍ تَحَمَّلَ رسالته فهو مناداة^(٢). عَرَضَ الرَّجُلُ^(٣): إذا أتى العَرُوض وهي: مَكَّةُ والمدِينَةُ وما حولهما. نَجْران^(٤): أقدمُ بلادِ اليمنِ. ولهذا المِصْرَاعُ روايةً أُخْرَى^(٥):

= ألم تعلمنا أن الملامة نفعها قليل وما لومي أخي من شماليها
أيا راكباً أما عرضت....
أيا كرب والأبهمين كليهما وقيسا بأعلى حضرموت اليمانيا
وهي موجودة في كثير من المصادر منها المفضليات: ص ١٥٨، وشرحها لابن الأنباري
ص ٣١٥، وشرحها للتبريزي: ٧٧١/٢، والأغاني: ٣٣٤/١٦، وأمالى القالي: ١٣٣/٣
وأورد بعض أبياتها أبو عبدالله بن هشام اللخمي في الفصول والجمال: ١٦، ١٧، والخزانة:
٣١٣/١ وشرح أبيات الجمل لابن سيده: ٣٠ - ٣٢ ونسبه هو والأعلم وابن النحاس إلى
مالك بن الربيع قالوا: ويروى لمالك. وقد أورد اليزيدي في أماليه: ٤٤ قصيدة مالك، وليس
فيها هذا البيت. وربما كانت نسبته إلى مالك لاتفاقه في الوزن والقافية مع قصيدته. ولأنه
ربما روى عجزه في بعض المصادر:

بنى مالك والريب ألا تلاقيا

(الغرة لابن الدّهان: ٢٨/٢) ولم يورده الدكتور نوري حمودي القيسي في مجموع شعره
فيما نسب إليه وإلى غيره من الشعراء، ولعل ذلك لاقتناعه بعدم صحة هذه النسبة. وقد قال
البغدادى في الخزانة: ٣١٣/١: فقول شرح أبيات سيبويه... ويروى لمالك بن الربيع غير
جيد.

(١) في (أ) فقط.

(٢) في (ب) مراده.

(٣) الصحاح: ١٠٨٢/١ وأنشد بيت عبد يغوث المتقدم.

(٤) قال البكري في معجم ما استعجم: ١٢٩٨/٤: بفتح أوله، وإسكان ثانيه مدينة بالحجاز من
شق اليمن معروفة... وقال ياقوت في معجم البلدان: ٢٦٦/٥: ... ونجران في عدة
مواضع منها نجران من مخاليف اليمن من ناحية مكة... وقال الحميري في الروض
المعطار: ٥٧٣ من بلاد اليمن. وأكد البكري أن نجران من بلاد الحجاز حيث قال: وأطيب
البلاد نجران من الحجاز وصنعاء من اليمن، ودمشق من الشام والري من خراسان.
ونجران اليوم من مدن المنطقة الجنوبية من المملكة العربية السعودية.

(٥) أقول: لصدر هذا البيت عدة روايات: بل إنه أصبح مشتركاً بين الشعراء لكل شاعر الحق بأن
يقول: (أيا راكباً أما عرضت فبلغن). وقد رأيت في كتاب المجالس للخطيب الإسكافي: =

أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنَا
 مِنْ عَمَلِ الْجَرَافِ أَمْسٍ وَظُلْمِهِ
 بَنِي عَمَّنَا مِنْ عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ
 وَعُدْوَانِهِ أَعْقَبْتُمُونَا بِرَاسِمٍ

إِمَّا عَرَضْتَ: يُرِيدُ إِمَّا تَعَرَّضْتَ لِلِقَاءِ بَنِي عَمَّنَا. كَانَ الْجَرَافُ وَلِي
 صِدْقَاتِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ فَظَلَمَهُمْ. فَشَكُوهُ، فَعَزَلَ وَوَلَّى رَاسِمٌ مَكَانَهُ، فَعَمِلَ كَمَا
 عَمِلَ الْجَرَافُ وَأَعْظَمَ فَشَكُوهُ. وَهَذَا الْبَيْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ^(١) بْنِ جُهَيْمٍ^(٢)،
 أَحَدُ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ سَعْدٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَنْتَصَابُهُ مَحَلًّا إِذَا كَانَ مُفْرَدًا مَعْرِفَةً كَقَوْلِكَ: يَا زَيْدُ^(٣)
 وَيَا غَلَامُ وَيَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، أَوْ دَاخِلَةً عَلَيْهِ لِأَمِّ الْإِسْتِغَاثَةِ أَوْ التَّعَجُّبِ كَقَوْلِهِ^(٤):»

= ورقة: ٢٤ قول الشاعر:

أمير الحمى إن كان ثم أمير	فيا راكبا أما عرضت فبلغن
ذواب بن هند وانظرن من تعاتب	وقول الآخر: ورقة: ٦٨:
غريب رعاء الرمل فيه مخبر	فيا راكبا أما عرضت فبلغن
قبائل عوها والعمود والمعما	وقال الآخر: ورقة: ٨٥:
بني فقعم قول أمري ناخلة الصدر	فيا راكبا أما عرضت فبلغن
وأنشد الهمداني في شرح الدامغة: ٢٥٠.	فيا راكبا أما عرضت فبلغن
وأنشد الأندلسي في شرح المفصل:	فيا راكبا أما عرضت فبلغن
... إلى غير ذلك. والبيت الثاني من شواهد سيويه: ٢٨٨/١ ولم ينشد الأول وأنشد	أيا راكبا أما عرضت فبلغن
بعد الثاني.	

أميري عدا إن حبسنا عليهما بهائم مال أوديا بالبهايم
 وانظر شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي: ٥٣٠/١، وشرحها للكوفي: ورقة ٢٠٠،
 وتفسير عيون سيويه لهارون بن موسى القرطبي: ٣١ وأوردتهما البغدادي عرضاً في الخزانة:
 ٣١٤/١.

(١) لم أقف على ترجمته.

(٢) في (ب) جهم وما أثبتته من (أ) يوافق ما في شرح أبيات كتاب سيويه لابن السيرافي، وشرح
 أبيات سيويه والمفصل لعفيف الدين ربيع بن محمد الكوفي والله أعلم.

(٣) في (أ) يا غلام، ويا زيد والتصويب من (ب) وكذلك هو في سائر نسخ المفصل.

(٤) هذا البيت لم ينسب إلى قائل معين. وبعده:

وأبي الحشر الفتى الوضاح

=

يَا لَعَطَانًا وَيَا لِلرِّيَّاحِ

وقولهم: يا للماء، ويا للدَّواهي، أو مندوباً كقولك: يا زيدا».

قال المشرِّح: النوع الثاني من المنادى المنصوب المحلُّ، وهو المفردُ المعرفة، وقضية القياس أن يكون منصوباً، لأنَّ حرف النداء من النواصب، إلاَّ أنه^(١) بُني لجره مجرى المضمير، وهذا لأنَّ الأسماء المضمرة مما لا خطاب فيها، إذ هي كلها غيبٌ، ولذلك تقول: رأيت رجلاً كأنَّ يكلم أباه، فتعامله مُعاملة الغائب، إلاَّ أنه لما جرَّ إليها الخطاب بواسطة حرف النداء جرت مجرى المضمير فبيئت، ولذلك قلنا: إنَّ لام الاستغاثة - وإن كانت هي الجارة - تفتح، وهذا لأنَّ اللام الجارة متى دخلت على المضمير^(٢) انفتحت، كما في له ولك. واعلم أنه لا يدخل على هذه اللام شيء من حروف النداء غير (يا)، لأنَّهم خصَّوا بها الاستغاثة مع اللام، دلالةً عليها، لأنَّ (يا) هي الأصل في الباب.

عَطافٌ: اسمُ رجلٍ، وكذلك رِيَّاح، بكسرِ الراءِ وبالياءِ المُثناةِ، والحاءِ المُهملةِ. اللأم في (يا للماء) للتعجب، وهذا دُعاء^(٣) للماء كأنه قال: يا ماء تعال فهذا أو أنك. ندب الميِّت: إذا بكأه، وأصلُ الندبة الدعاء، وهذا لأنَّ الباكي يدعو للميِّت، ومنه المندوبُ في الشرع، لأنَّه مدعوٌ إليه المندوب، والمندوبُ مما لا يظهرُ فيه الإعرابُ لأنَّه لا يخلو من أن تلحقَ آخره الألفُ،

= انظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٢٨، وزين العرب: ١٢، وشرح الأندلسي: ١٨٧/١، وشرح ابن يعيش: ١٢٨/١، ١٣١. وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٣١٩/١، وانظر شرح السيرافي: ٩١/٣، والنكت للأعلم: ٢٠٤، والمقتضب: ٢٥٧/٤، والعيني: ٢٦٨/٤، والهمع: ١٨٠/١، وخزانة الأدب: ٢٩٦/١.

(١) انظر شرح الأندلسي: ١٨٥/١.

(٢) في (ب) الضمير.

(٣) نقل العلوي هذه الفقرة في شرحه: ٩٩/١، ١٠٠ ثم عقب عليها بقوله: وهذا من تعمقته الباردة، وتحكماته الجامدة، فإنَّ غرضه دعاء قومه ليدفعوا عنه الشر والذاهية، وليس غرضه حصول الماء والذاهية، فهذا عكس المعنى، وقلب لفائدته، فبطل ما قاله.

أَوْ لَا تَلْحَقَ . فَلَئِنْ لَمْ تَلْحَقْ فَهُوَ مَنَادَى مَضمومٌ وَإِنْ لَحِقَ لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ الإِعْرَابُ
أَيْضاً لِمَكَانِ الأَلْفِ .

قَالَ جَارُ اللّهِ : «فَصَلِّ؛ تَوَابِعُ المَنَادَى المَضمومِ غَيْرِ المَبْهَمِ إِذَا أُفْرِدَتْ
حُمِلَتْ عَلَى لَفْظِهِ وَمَحَلُّهُ، كَقَوْلِكَ: يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ وَالطَّوِيلُ، وَيَا تَمِيمُ
أَجْمَعُونَ وَأَجْمَعِينَ، وَيَا غَلامُ/ بَشْرُ، وَبَشْراً، وَيَا عَمْرُو وَالْحَارِثُ وَالْحَارِثُ
وَقَرِئَ»^(١): ﴿ وَالطَّيْرُ ﴾ رَفَعاً وَنَصَباً .

قَالَ المَشْرُحُ: الطَّوِيلُ: صِفَةُ لَزِيدِ، وَأَجْمَعُونَ تَأْكِيدٌ لِتَمِيمِ، وَبَشْرُ
عَطْفٌ بَيَانٍ، وَالْحَارِثُ عَطْفٌ بِالحَرْفِ عَلَى عَمْرُو، وَالرَّفْعُ فِيهَا عَلَى اللَّفْظِ،
وَالنَّصْبُ عَلَى المَحَلِّ، لِأَنَّ (يَا) مِنْ جُمْلَةِ التَّوَابِعِ فَإِنْ سَأَلْتَ: هَذِهِ الأَشْيَاءُ
تَسْمَى تَوَابِعَ المَعْرَبِ، فَكَيْفَ صَارَتْ هَا هُنَا تَوَابِعَ المَبْنِيِّ، وَلِأَنَّ التَّبَعِيَّةَ إِنَّمَا
تَكُونُ إِذَا اتَّحَدَ الحَكْمُ فِي المَوْضِعِينَ، وَهَا هُنَا لَمْ يَتَّحَدُ؟ أَجَبْتُ^(٢) هُوَ - وَإِنْ
كَانَ مَبْنِيّاً - إِلاَّ أَنَّ^(٣) المَتَّبِعَ هَا هُنَا - وَإِنْ كَانَ عَلَى شَرْفٍ أَنْ يَعودَ إِلَى
الإِعْرَابِ وَلِلذَلِكَ يَجُوزُ فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ تَنْوِينُهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ^(٤):

(١) سورة سبأ: آية: ١٠ .

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ١٨٨/١ شرح هذه الفقرة .

(٣) في (أ) أنه، وما أثبتته يوافق النص الذي نقله الأندلسي عن التخمير .

(٤) عجزه: وليس عليك يا مطر السلام

وهو من قصيدة للأحوص عبدالله بن محمد الأنصاري تقدم ذكره . انظر ديوانه: ١٨٣
وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٣١٣/١، وشرحه للسيرافي: ٢٤٤/٣، والنكت للأعلم:
٢٠٠، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٦٠٥/١، وشرحها للكوفي: ٢١٣، والغرة في شرح
اللمع لابن الدهان: ٢٨/٢، والمقتضب للمبرد ٢١٤/٤، والجمل للزجاجي: ١٦٦، وشرح
أبياته لابن سيده: ٣٨، وشرحها لابن هشام اللخمي: ٢٠، ١٤٩، والحلل لابن السيد: ٦١،
ووشي الحلل لأبي جعفر البلبي: ٤٢ . قال ابن سيده في شرح أبيات الجمل: ٦١: وحكى
سيبويه عن عيسى بن عمر يا مطر . وقال محمد بن يزيد: أما أبو عمرو وعيسى بن عمر
ويونس، وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب، وحجتهم: أنهم ردوه إلى أصله، لأن أصل
النداء النصب، كما ترده الإضافة إلى النصب . وأما الخليل وسيبويه والمازني فاختراروا الرّفْع،
وحجتهم أنه بمنزلة مرفوع ما لا ينصرف فلحقه التنوين . وانظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: =

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا

وقوله (١):

أُمَحَّمَدٌ وَلَأَنْتَ نَجَلٌ نَجِيَّةٌ

فِيَعُدُّ مَعْرَبًا، لِأَنَّ الْمَعْنَى بِتَوَابِعِ الْإِعْرَابِ تَوَابِعُهُ فِي الْأَعْمِ الْأَغْلَبِ،
قَوْلُهُ: «التَّبَعِيَّةُ» إِنَّمَا تَكُونُ إِذَا اتَّحَدَ الْحَكْمُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، قُلْنَا: نَعَمْ، وَهِيَ
هُنَا اتَّحَدَ الْحَكْمُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَهُوَ صُورَةُ الضَّمِّ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «إِلَّا الْبَدَلُ وَنَحْوُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو فِي الْمَعْطُوفَاتِ، فَإِنَّ
حُكْمَهُمَا حُكْمَ الْمُنَادَى بِعَيْنِهِ، تَقُولُ: يَا زَيْدُ زَيْدٌ، وَيَا زَيْدُ وَعَمْرٍو، وَيَا زَيْدُ لَا
عَمْرٍو، بِالضَّمِّ لَا غَيْرٍ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: «الْبَدَلُ» فِي قَوْلِهِ: «إِلَّا الْبَدَلُ مَنْصُوبٌ عَلَيَّ أَنَّهُ مُسْتَشْنَى
مِنْ كَلَامٍ مُوجِبٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ: وَإِذَا أَفْرَدْتَ حَمَلْتَ عَلَيَّ لَفْظِهِ وَمَحَلَّهُ.

إِعْلَمُ أَنَّ الْبَدَلَ وَالْمَعْطُوفَ إِذَا كَانَ عِلْمًا عَارِيًّا عَنِ اللَّامِ لَمْ يَجْزِ فِيهِ مِنْ

= ٢٦، وضرائر القزاز القيرواني: ٦١، وأمالى الزجاجي: ٥٤، واعتبر الأنباري هذه المسألة من
مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، انظر الإنصاف: ٣٢٣ المسألة رقم: (٤٥) والتبيين
عن مذاهب النحويين للكعبي: مسألة رقم (٧٨)، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة
والبصرة: المسألة رقم: (٢٤) قسم الأسماء. وانظر المغني: ٣٤٣/٢. وأوضح المسالك:
٨٢/٣، وخزانة الأدب: ٢٩٤/١...

(١) عجزه:

فِي قَوْمِهَا وَالْفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرَقٌ

كَذَا هُوَ فِي الْمُنْخَلِّ فِي إِعْرَابِ أَبِياتِ الْمَفْضَلِ لَعَزَّ الدِّينَ الْمِرَاغِي: عَلَيَّ هَامِشَ نَسْخَةٍ
رَاغِبٌ بِأَشَا فِقْطٍ، وَمَا عَدَاهَا مِنَ النَّسْخِ فَقَدْ ذَكَرَ فِيهَا صَدْرَ الْبَيْتِ. ثُمَّ رَأَيْتُهُ كَذَلِكَ فِي حَاشِيَةِ
الْمَغْنِيِّ لِلْسِّيُوطِيِّ: ٥١/١، وَصَدْرُهُ فِي حَاشِيَةِ الْمَفْضَلِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ وَرَقَةٌ: ٩٧، وَشَرْحُ
الْأَنْدَلِسِيِّ: ١٨٨/١ ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي أَبِياتِ أَوْلَاهَا:
يَا رَاكِبًا إِنَّ الْأَثِيلَ مِظَنَّةٌ مِنْ صُبْحِ خَامِسَةٍ وَأَنْتَ مُوَفَّقٌ
وَهِيَ لَقْتِيلَةُ بِنْتِ النَّضْرِبِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ كَلْدَةَ. الْأَبِيَاتُ وَقَصَّتْهَا فِي الْأَغَانِي: ١٩/١،
وَأَخْبَارُ قَتِيلَةٍ فِي الْإِصَابَةِ: ٧٩/٨، وَانظُرِ السِّيْرَةَ النَّبَوِيَّةَ: ٤٢/٢.

سائرَ تَوَابِعِ المَنَادَى المَفْرَدِ إِلَّا الضَّمُّ، لَأَنَّ حَكْمَهَا حَكْمُ المَنَادَى بَعِينِهِ، لَأَنَّهُمَا مَتَهَيَّئَانِ لِدخُولِ حَرْفِ النِّدَاءِ عَلِيَهُمَا، بِخِلَافِ يَا زَيْدُ الطَّوِيلِ، فَإِنَّ اشْتِمَالَ الصَّفَةِ عَلَى اللَّامِ مِمَّا يَدْفَعُ تَهْيِئَتَهُ لِدخُولِ حَرْفِ النِّدَاءِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ: يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ، فَإِنَّ كَوْنَهُ تَأْكِيداً مِمَّا يَدْفَعُ تَهْيِئَتَهُ لِدخُولِ حَرْفِ النِّدَاءِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ: يَا غِلاَمُ بَشْرٌ، فَإِنَّ كَوْنَهُ عَطْفَ بَيَانٍ يَدْفَعُ^(١) تَهْيِئَتَهُ. كَذَلِكَ: يَا عَمْرُو وَالحَارِثُ، فَإِنَّ اشْتِمَالَ المَعطُوفِ عَلَى اللَّامِ كَاشْتِمَالِ الصَّفَةِ عَلَيْهَا يَدْفَعُ تَهْيِئَتَهُ. فَإِنَّ سَأَلْتَ: ذَكَرُوا فِي بَابِ التَّوَكِيدِ أَنَّ قَوْلَكَ: رَأَيْتَ زَيْدًا زَيْدًا تَأْكِيدٌ، وَهِيَ هُنَا قَدْ حَكَمْتَ بِأَنَّ قَوْلَكَ: يَا زَيْدُ زَيْدٌ بَدَلٌ فَمَا وَجْهُ الفَرْقِ بَيْنَهُمَا؟.

أَجِبْتُ^(٢): بِأَنَّ قَوْلَكَ: رَأَيْتَ زَيْدًا زَيْدًا إِخْبَارٌ، وَالِإخْبَارُ مِمَّا يَجْرِي فِيهِ التَّجَوُّزُ وَالتَّسَاهُلُ فَجَازَ أَنْ يَجْرِي فِيهِ التَّكْرَارُ، وَكَذَلِكَ هُوَ التَّأْكِيدُ، إِذِ التَّأْكِيدُ لَيْسَ إِلَّا تَكَرُّراً دَافِعاً لَوَهْمِ التَّسَاهُلِ، بِخِلَافِ النِّدَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَجْرِي فِيهِ التَّسَاهُلُ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ المَصْلِحَةُ تَتَعَلَّقُ بِعَيْنِ المَنَادَى، وَهِيَ تَرْجِعُ إِلَى المَنَادَى فَلَا يَجْرِي فِيهِ التَّسَاهُلُ، إِذِ الإِنْسَانُ لَا يَتَسَاهَلُ فِي مَصْلِحَةِ نَفْسِهِ، فَهُوَ - وَإِنْ كَانَ تَكَرُّراً، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَدْفَعُ وَهْمَ التَّسَاهُلِ إِذْ لَا تَسَاهَلَ فِيهِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَإِذَا أُضِيفَتْ فَالْتَّصَبُ كَقَوْلِكَ يَا زَيْدُ ذَا الجُمَّةِ، وَقَوْلُهُ^(٣)»:

(١) فِي (أ) يَمْنَعُ.
(٢) أورد العلوي في شرحه: ١٠٣/١ نص المؤلف هنا وعقب عليه بقوله: وهذا فاسد لأمرين، أما أولاً: فلأن قوله إن التأکید من حقه أن يكون واقعاً في الإخبار خطأ فإن الغرض بالتأکید إنما هو تحقيق الشيء وتمكينه من النفس... وأما ثانياً: فلأن التأکید نفسه يصح دخوله ووقوعه في البديل على الخصوص... ثم قال: فعرفت بما حققناه أن المثال كما هو محتمل للبديل فهو محتمل للتأکید أيضاً، ومن حق مثال المسألة ألا يكون مثلاً لغيرها فبطل ما قاله، فإن الصواب في المسألة ما قاله النحاة.

(٣) لم أعرف قائله. انظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٢٨، والخوارزمي: ١٣، وزين

أزيدُ أخا وِرْقَاءِ . . .

ويا خالدُ نفسَه، ويا تميمُ كُلُّكُمْ، أو كُلُّهْم، ويا بشرُ صاحبَ عمرو، ويا غلامُ أبا عبدِاللهِ ويا زيدُ وعبدِاللهِ.

قال المشرِّحُ: توابعُ^(١) المنادى المفردِ المعرفةِ إذا كانت مضافةً فليس فيها إلا النَّصْبُ وذلك لأنها مستهدفةٌ لدخولِ حرفِ النَّداءِ عليها، بخلافِ يا زيدُ الحسنُ الوجه، حيثُ يجوزُ فيه الأمران، وذلك، لأنَّ اشتمالَ الصفةِ على اللامِ يمنعُ استهدافها. «ذا الجُمَّة»: صفةٌ مضافةٌ، وكذلك: «أخا وِرْقَاءِ». «نفسه» تأكيدٌ مضافٍ، وكذلك: «كُلُّكُمْ»، و«كُلُّهْم»، وإنما جازَ الخِطَابُ في تميمِ كُلِّكُمْ وكُلُّهْم، لأنَّ الأسماءَ المظهرةَ كلِّها غيبٌ^(٢) فإنَّ سألَتْ: كيفَ لم يُبَيِّنَ المضافُ لأنَّه جرى مجرى المضمَر، بدليلِ أَنه قد جُرَّ إليه الخِطَابُ؟ أجبَتْ: لأنَّ المضافَ إليه بمنزلةِ التَّنوينِ، ومع كونِ الاسمِ مُنوناً يَسْتَحِيلُ البِنَاءُ. فإنَّ سألَتْ: لم يُبَيِّنِ^(٣) على الحركة؟ أجبَتْ: النَّداءُ مما لا يُقْتَصَرُ عليه، إذ النَّداءُ لا بُدَّ أن يكونَ المصلحةَ تَتَبَعُهُ، كما لو قلتَ: يا غلامُ خُذْ كَذَا، ويا زيدُ اسقني، فالنِّداءُ ها هُنَا لمصلحتي الأمرِ بالأخذِ والسَّقْيِ، فلو بُيِّنَ على السُّكونِ لأوهمَ الوقْفُ الإِعراضَ عن النَّداءِ فإنَّ سألَتْ: لم يُبَيِّنِ على^(٣) الضَّمِّ؟ أجبَتْ: لأنَّه لا يُمكنُ بناؤُه على الفِتحِ، ولا على الكسْرِ، فَتَعَيَّنَ الضَّمُّ، أما امتناعُ الفِتحِ، فلأنَّ المنادى قد كانَ له هذه الحركةُ من قبلِ الإِعرابِ، فلو بُيِّنَ على الفِتحِ لأوهمَ الحركةَ الإِعرابيَّةَ، وحينئذٍ يَحْتَلُّ الغَرَضُ المطلوبُ بالبِناءِ، وأمَّا على الكسْرِ فلأنَّه لو بُيِّنَ عليه لأوهمَ ذلك بأنَّ الاسمَ مضافٌ إلى ياءِ المتكلمِ، وأنَّه قد اجتزىءَ عن الياءِ بالكسرةِ، وإذا

العرب: ١٢، وشرح الأندلسي: ١٩٠/١، وابن يعيش: ٤/٢ وهو من شواهد كتاب سيبويه:

٣٠٣/١، انظر شرح أبي سعيد السيرافي: ٣٢/٣، والنكت للأعلم الششمري: ١٩٤.

(١) النص في شرح الأندلسي: ١٨٩/١، ١٩٠.

(٢) الغرة لابن الدهان: ٣٠/٢.

(٣) الإجابة عن هذه التساؤلات بتوسع أكثر في الغرة لابن الدهان: ٢٦/٢، ٢٧.

انْفَى الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ تَعَيَّنَ الضَّمُّ، ونظيرُ هذه المسألةِ في البناءِ الغَاياتُ، لو أُضِيفَتِ الغَاياتُ عَادَ الإِعْرَابُ، وكذلك إذا نَكَّرْتَهَا، والمُنَادَى المُفْرَدُ بهذه المثابة^(١)، والفرقُ بينَ يا رجلاً ويا رجلُ أنك إذا قلت: يا رجلاً فلست تقصد رجلاً بَعَيْنِهِ بخلافِ يا رجلُ فَإِنَّ قِصْدَكَ فِيهِ إِلَى وَاحِدٍ بَعَيْنِهِ. الاسمُ إذا دَخَلَهُ لَامُ الاستِغْنَاءِ والتَّعَجُّبِ فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ مَا يَقْتَضِيهِ حَرْفُ النِّدَاءِ مِنَ الإِعْرَابِ ضرورةً أَنَّهُ حَرْفٌ جَرٌّ وَهُوَ آخِرُهُمَا وَجُوداً فَتَكُونُ الغَلْبَةُ لَهُ، وهذا ما يُؤَيِّدُ مَذْهَبَ البَصْرِيِّينَ فِي إِعْمَالِ الثَّانِي مِنَ الفِعْلِيِّينَ مِنْ حَيْثُ أَنَّ تَمِيمًا اسْمٌ مَظْهَرٌ رُوعِي فِيهِ حَالُ الغَيْبَةِ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهُ لَوْ تَنَزَّلَ مَنزَلَةَ ضَمِيرِ الخِطَابِ رُوعِي فِيهِ حَالُ الخِطَابِ، وَلَعَلَّ الخِطَابَ فِيهِ أَحْسَنُ الوَجْهَيْنِ^(٢)، لِأَنَّ هَذَا الاسمَ فِي الأَصْلِ غَائِبٌ إِلا أَنَّهُ وَرَدَ عَلَيْهِ الخِطَابُ، وَهُوَ آخِرُهُمَا وَجُوداً، فَيَكُونُ الغَلْبَةُ لَهُ. صَاحِبُ عَمْرٍو: عَطْفُ بَيَانٍ، وَكَذَلِكَ أبا عَبْدِ اللَّهِ، إِلا أَنَّ المَعْطُوفَ عَلَيْهِ فِي الأَوَّلِ عِلْمٌ وَفِي الثَّانِي جِنْسٌ. وَقَوْلُهُ: وَعَبْدُ اللَّهِ عَطْفٌ بِالحَرْفِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ، وَالوَصْفُ بِابْنِ وَابْنَةِ كَالوَصْفِ بِغَيْرِهِمَا، إِذَا لَمْ يَقْعَا بَيْنَ عِلْمَيْنِ، فَإِنْ وَقَعَا أَتْبَعْتَ حَرَكَةَ الأَوَّلِ حَرَكَةَ الثَّانِي كَمَا فَعَلُوا فِي ابْنِ، وَامْرِئِءِ، وَتَقُولُ: يَا زَيْدَ بْنَ أُخَيْنَا، وَيَا هِنْدَ ابْنَةَ عَمَّنَا، وَيَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو، وَيَا هِنْدَ بِنْتَ عَاصِمٍ».

قَالَ المَشْرُحُ: هَذِهِ المَسْأَلَةُ مِنْ أَعْجَبِ المَسَائِلِ، وَكَذَلِكَ^(٤) أَنَّ الصِّفَةَ أبدأ^(٥) تَتَّبِعُ المَوْصُوفَ فِي إِعْرَابِهِ، وَهِيَ هُنَا تَتَّبِعُ المَوْصُوفَ الصِّفَةَ، إِنَّمَا كَانَ

(١) فِي (ب) المَنْزَلَةُ.

(٢) الأَنْدَلِسِيُّ: ١٨٩/١.

(٣) فِي (أ) فِي الأَصْلِ.

(٤) هَذَا النِّصُّ نَقَلَهُ الأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ: ١٩١/١ وَعَقِبَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: أَقُولُ: بِالِاتِّبَاعِ حَصَلَ التَّخْفِيفُ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الفَتْحَةَ أَخْفَى. وَالثَّانِي: أَنَّ الِاتِّبَاعَ أَخْفَى مِنْ اخْتِلَافِ الحَرَكَاتِ.

(٥) فِي (أ).

ذلك كذلك، لأنَّ الأولَ في الفصلِ الثاني من حيثُ المعنى تبعُ للثاني، إذ الثاني مشتملٌ على وجودِ الأولِ، وهو تولده عن شخصٍ معينٍ، فيتبعُ اللَّفْظُ اللَّفْظُ تطبيقاً للفظٍ بالمعنى، وهذا كما في بابي الصِّفَةِ والتَّأَكِيدِ، وهذا كما حرَّكُوا فَعَلان في المصادر دلالةً / على أنَّ معناه التَّحْرِيكُ بخلافِ الأولِ في الفصلِ الأولِ فإن سألْتَ: ما ذكرتَ من الدَّلِيلِ إن دَلَّ على تَبَعِيَّةِ الأولِ للثاني في الإعرابِ، فها هنا ما يدلُّ على عَدَمِ (١) تَبَعِيَّتِهِ له، لأنَّ الثاني تبعُ للأولِ بدليلٍ أنه صِفَةٌ له، والصِّفَةُ (٢) تتبَعُ الموصوفَ، وإذا كان الثاني تَبَعاً للأولِ لم يكن مَتبوعاً له، وإذا لم يكن الثاني متبوعاً للأولِ لم يكن الأولُ تبعاً للثاني ضرورةً؟ أجبْتُ: الدَّلِيلُ دَلَّ على كونِ (٣) الأولِ تَبَعاً للثاني، وعلى كونه غيرَ تبعٍ له أيضاً، فَعَلَمنا بالدليلِ الدَّالِّ على تَبَعِيَّةِ الأولِ للثاني بإظهارِ الإعرابِ المَحْكِي فِيهِ، وَعَلَمنا بالدليلِ الدَّالِّ على كونه غيرَ تبعٍ للثاني بجعله متبوعاً للثاني فيما جَرى على الثاني من الإعرابِ بالنَّصْبِ عَمَلًا بالدليلين بقدرِ الممكِنِ. حَرَكَةُ النُّونِ في ابْنِمِ، والرَّاءِ في امرئٍ يتبعان حَرَكَةَ الميمِ وحَرَكَةَ الهَمْزَةِ، فإن كانت حَرَكَةُ الهَمْزَةِ فَتْحَةً كانت أيضاً (٤) هذه فَتْحَةً، وإن كانت (٥) كَسْرَةً فَكَسْرَةً، وإن ضَمَّةً فَضَمَّةً وهذا لأنَّ هذه الميمِ زِيدت على اسمٍ كان مفرداً (٦) منها، وكان الإعرابُ يَقَعُ على آخِرِهِ فلما زِيدت عليها ميمٌ أعرِبت الميمُ إذا كانت طَرَفًا، وأعرِبتِ الرَّاءُ إذا كانت تَسْقَطُ فَرَجَعَ الإعرابُ إليه في قولك امرؤٌ، وقد تُخَفَّفُ الهَمْزَةُ فنقول أمرٌ فيقَعُ الإعرابُ على الرَّاءِ فلذلك تَبَعَتِ الهَمْزَةُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وقالوا في غيرِ النداءِ إذا وصفوا هذا زيدٌ بنُ أخي،

[٢٦٦/ب]

(١) في (أ).

(٢) شرح الأندلسي: ١٩٢/١.

(٣) في (ب).

(٤) في (ب) كانت هذه أيضاً.

(٥) في (أ).

(٦) في (أ) مفردة.

وهندُ ابنةُ عَمْنَا، وهذا زيدُ بنُ عمرو، وهندُ ابنةُ^(١) عاصمٍ، وكذلك النَّصْبُ والجرُّ.

قال المشرِّحُ: كما تَبَعَ الأوَّلُ الثَّانِي فِي الْفَصْلِ الأوَّلِ بِإِظْهَارِ إِعْرَابِ الثَّانِي الْمَحَلِّ فِي الْفَصْلِ الأوَّلِ، كَذَلِكَ تَبَعَ الأوَّلُ الثَّانِي فِي هَذَا الْفَصْلِ بِإِسْقَاطِ التَّنْوِينِ مِنَ الأوَّلِ سَقُوطُهُ مِنَ الثَّانِي.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَإِذَا لَمْ يَضِيفُوا فَالْتَّنْوِينِ لَا غَيْرِ».

قَالَ الْمَشْرِحُ: مِثَالُهُ: زَيْدٌ بْنُ عَمْرٍو، وَعَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ. فِي هَذَا الْفَصْلِ لَمْ يَعْتَبَرِ تَبَعِيَّةُ الأوَّلِ لِلثَّانِي، لِأَنَّهُ لَمْ يَعْتَبَرِ تَبَعِيَّةُ الثَّانِي لِلأوَّلِ، فَإِذَا انْتَفَتِ التَّبَعِيَّةُ مِنْ هَذَا الطَّرْفِ انْتَفَتِ مِنْ ذَلِكَ الطَّرْفِ أَيْضاً، وَزَانَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ الْمُؤَنَّثُ مِنَ الثَّلَاثِي الَّذِي لَمْ تَظْهَرِ فِيهِ التَّاءُ، إِذَا صَغُرَتْ عَادَ كَمَا جَمَعْتَهُ، وَالْمُؤَنَّثُ مِنَ الرَّبَاعِيِّ الَّذِي لَمْ تَظْهَرِ فِيهِ التَّاءُ إِذَا صَغُرَتْ لَمْ تَعُدْ فِيهِ التَّاءُ كَمَا إِذَا جَمَعْتَهُ، فَإِنْ سَأَلْتَ: لَمْ سَقَطَ التَّنْوِينُ مِنَ الأوَّلِ فِي قَوْلِهِ^(٢): ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ بْنُ اللَّهِ﴾ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو؟ أَجَبْتُ: سَقُوطُ التَّنْوِينِ فِيهِ لِكُونِهِ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ، لَا لِكُونِهِ تَبَعاً لِلثَّانِي^(٣).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَدْ جَوَّزُوا فِي الْوَصْفِ التَّنْوِينِ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ كَقَوْلِهِمْ:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ

قَالَ الْمَشْرِحُ: قَيْسُ^(٤) بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ عَكَابَةَ قَبِيلَةٌ عَظِيمَةٌ. هَذَا الْبَيْتُ

(١) فِي (أ) بِنْتِ.

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ: آيَةٌ: ٣٠.

(٣) عَقِبَ الْعُلُوِي فِي شَرْحِهِ عَلَى كَلَامِ الْخَوَارِزْمِيِّ هُنَا بِقَوْلِهِ: وَهَذَا فَاسِدٌ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ أَعْجَمًا - كَمَا زَعَمَ - فَهُوَ ثَلَاثِي فَيَجِبُ صَرْفُهُ كَنْوَحٍ وَلَوْطٍ، وَتَضْغِيرُهُ لَا يُوْجِبُ إِذَا كَانَ مَكْبَرَهُ مَصْرُوفًا، لِأَنَّهُ سَاكِنُ الْحَشْوِ، وَإِنْ كَانَ عَرَبِيًّا فَهُوَ أَدْخَلَ فِي الصَّرْفِ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْعِلْمِيَّةُ لَا غَيْرِ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ مَنْصَرَفٌ عَلَى كَلَا الرَّابِعِينَ ..

(٤) جَمَهْرَةُ الْأَنْسَابِ: ٣١٤، ٣١٩.

للأغلب^(١) العجليّ وبعده^(٢):

قَبَاءُ ذَاتِ سِرَّةٍ مُقَعَّبَةٌ
مَمْكُورَةٌ عَلَى رَوَاحِ الْحَجَبَةِ
كَأَنَّهَا حَلِيَّةٌ سَيْفٍ مُذْهَبَةٌ

قَبَاءُ: أَي ضَامِرَةُ الْبَطْنِ، الْمَقَعَّبَةُ: الَّتِي دَخَلَتْ فِي الْبَطْنِ فَعَلَا مَا حَوْلَهَا
فَصَارَ مَوْضِعُهَا كَأَنَّهُ قَعْبٌ. الْمَمْكُورَةُ: الْمَطْوِيَّةُ الْخَلْقِي. الْحَجَبَةُ: رَأْسُ

(١) الأغلب العجلي راجز مخضرم، شارك في الفتوح الإسلامية في صدر الإسلام وقتل في معركة نهاوند سنة ٢١ هـ أخباره في الشعر والشعراء: ٦١٣/٢ والمعمرون: ١٠٨، والموشح: ٢١٣، والخزاعة: ٣٣٣/١.

(٢) انظر شرح الشاهد وإعرابه في المنخل: ٢٩ وزين العرب: ١٣ وشرح الأندلسي: ١٩٢/١، وشرح ابن عيمش: ٦/٢، وهو من شواهد الكتاب: ١٤٨/٢، وشرح أبياته لابن السّيرافي: ٣١٢/٢، وشرحها للكوفي: ٢٦٤، وفرحة الأديب: ٣٨ وانظر المقتضب: ٣١٥/٢، والخصائص: ٤٩١/٢، وأمالي ابن الشجري: ٣٨٢/١ وتذكرة النحاة لأبي حيان: ٣٣٨/٢. وانظر: معاني القرآن للفراء: ٤٣٢/١، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٨، وضرائر الفزاز: ١٢٧ أقول: نقل الخوارزمي في شرح هذا الشاهد ما قاله ابن السّيرافي في شرح أبيات كتاب سيويه: ٣١٣/٢، في تنمة الأبيات شروحها: . . .

وقد انتقد الأسود الغندجاني المعروف بأبي محمد الأعرابي في فرحة الأديب: ٣٨ ما قاله ابن السّيرافي ومما جاء في انتقاده قوله: «مراد الشاعر في هذه الأبيات غير ما ذهب إليه ابن السّيرافي، وذلك أنه توهم أبيات عزل أريد بها أمر جميل. لم يعرف ما بعده فإنه ينجر إلى هجاء مقذع وأن هذه الصفة استطراداً له. وهذه الأبيات للأغلب يهجو بها كلبة، وكانت كلبة تهاجيه. . . ثم قال: وأبيات الأغلب هي:

جاريةً من قيس بن ثعلبة
ممكورة الأعلى رواح الحجة
أهوى لها شيخ شديد الغضبة
خاظم البضيع أيره كالخشبة
فضربت بالود فوق الأرنبة
ثم انثنت به فوق الرقبة
فأعلنت بصوتها أن يا أبه
كل فتاة بأبيها معجبة
فقال في الألفاظ عند الأربه
يكفي عتاب الفارك المخضبة
عرد كساق البكرة المشذبة
في رأسه مثل الغرى المكربة

يعجل قبل ما بها بالقبة

الْوَرَك، يريدُ أنْ عَجِيزَتَهَا ثَقِيلَةٌ كَأَنَّهَا^(١) حَلِيَةٌ^(٢) سيفٍ لحسِنِهَا وَبَرِيْقَهَا قالوا: يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ ما لا يَجُوزُ لِغَيرِهِ، والمرادُ إعادةُ القِياسِ المَهْجُورِ، كَنَحْوِ^(٣) هذا، وكصرفٍ غيرِ المنصرفِ كقولهِ^(٤):

لا بَارَكَ اللهُ في العَوائِي هل يُصْبِحَنَ إِلا لَهِنَّ مُطْلَبُ

قالَ جَارُ اللهِ: «فصلٌ؛ والمنادى المُبْهَمُ شَيْثان، أَيُّ، واسمُ الإِشارةِ، فأَيُّ يوصَفُ بشَيْثينِ بما فيه الألفُ واللامُ مُقْحَمَةٌ بينهما كَلِمَةُ التَّنْبِيهِ، وباسمِ الإِشارةِ كقولك: يا أَيُّها الرَّجُلُ وأَيُّها، قالَ ذو الرُّمَّةِ^(٥):

ألا أَيُّها الباضِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ

واسمُ الإِشارةِ لا يوصَفُ إِلا بما فيه الألفُ واللامُ، كقولك: يا هذا الرَّجُلُ، ويا هؤلاءِ الرَّجَالُ، وأنشدَ سيبويه لَحُزْرُ بنِ لُؤْدانِ^(٦):

يا صاحِ يا ذا الضَّامِرُ العَنَسِ^(٧)

(١) علق في هامش نسخة (أ)، الرواح: الثقبلة الضخمة، وهذا التفسير موجود في شرح ابن السيرافي، فهل كان من أصل الخوارزمي؟ لم يوضع عليه علامة تصحيح، ولا يوجد في نسخة (ب).

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) في (أ) فنحو.

(٤) البيت لعبيدالله بن قيس الرقيات، وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٥٩/٢، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٥٩٦/١، وشرحها للكوفي: ٢١٠ وانظر الكامل للمبرد: ٤٥/٤، والمقتضب: ١٤٢/١، ٣٥٤/٣، والمحتسب لابن جنى: ١١١/١، والخصائص له: ٣٦٢/١، ٣٤٧/٢، والمنصف له: ٦٧/١، ٨١، وأمالي ابن الشجري: ٢٢٦/٢، وديوان شعره: ٣.

(٥) تقدّم التعريف به، وهذا البيت في ديوانه: ص ١٠٣٧ من قصيدته التي أولها:

لمية أطلال بحزوى دوائر عفتها السوافي بعدنا والمواطر
وانظر شرح البيت وإعرابه في المنخل: ٢٩، وشرح الأندلسي: ٢٩٢، ٢٩٣ وابن يعيش: ٧/٢، ١٥، والمقتضب: ٢٥٩/٤، والعيني: ٢١٧/٤.

(٦) هو حُزْرُ بنِ لُؤْدانِ السدوسي. شاعر جاهلي قديم قبل امرئ القيس انظر خزانة الأدب: ٣٢٩/١، والمؤتلف والمختلف: ٢٠٢.

(٧) عجزه:

ولَعَيْدٌ^(١):

يَا ذَا الْمُخَوَّفْنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ^(٢)

قَالَ الْمَشْرُوحُ: اعْلَمْ أَنَّ أَيًّا لَا يُوصَفُ إِلَّا بِشَيْئَيْنِ، بَمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَبِاسْمِ الْإِشَارَةِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْمَعْرَفَ بِاللَّامِ لَا يُنَادَى رَأْسًا، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ مُسْتَكْرَهُ نِدَاؤُهُ، أَمَا أَنَّ^(٣) الْمَعْرَفَ بِاللَّامِ لَا يُنَادَى^(٤) رَأْسًا فَبِالْإِجْمَاعِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ نُودِيَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يُنَادَى نِدَاءً تَنْكِيرًا، أَوْ نِدَاءً تَعْرِيفًا، وَكَلَامَ الْقَسَمِينَ مَمْتَنَعٌ، أَمَا أَنَّهُ لَا يُنَادَى نِدَاءً تَنْكِيرًا، فَلِأَنَّ الْمَعْرَفَ بِاللَّامِ لَا يَقْبَلُ التَّنْكِيرَ إِذْ لَوْ قَبِلَهُ لَتَعَطَّلَتِ الْكَلِمَةُ مِنَ الْمَعْنَى رَأْسًا، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ. أَمَا أَنَّهُ لَا

والرحل والأقتاب والحلس

قال البغدادي: ورواه الأصفهاني في الأغاني: لخالد بن المهاجر وروى بعده: سير النهار فلست تاركه وتجد سيراً كلما تمسى وانظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٣٠، وزين العرب: ١٣ وشرح الأندلسي: ٢٩٤/١، وابن يعيش: ٨/٢.

وهو من شواهد الكتاب: ٣٠٦/١، وانظر شرح السيرافي: ٣٨/٣، والنكت للأعلم: ١٩٦، والمفتضب للمبرد: ٢٧٥/٤، ومجالس ثعلب: ١٧٥ ومجالس العلماء للزجاجي: ١١١، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي: ٩٨، وأمالي ابن الشجري: ٣٢/٢، ٣٢٢، وخزانة الأدب: ٣٢٩/١.

(١) عبيد بن الأبرص شاعر جاهلي قديم من فحول شعراء بني أسد، جعله ابن سلام في الطبقة الرابعة من شعراء الجاهلية، وهو من المعمرين قتله النعمان يوم يؤسه. ترجمته في طبقات الشعراء: ١٣٨، والشعر والشعراء: ٢٦٧/١، وأسماء المغتالين: (نوادير المخطوطات) ٢١١/٦ والخزانة: ٣٢٣/١.

(٢) البيت في ديوان شعره الذي حققه الدكتور حسين نصار: ١٢٢ من قصيدة أولها: حَلَّتْ كَبِيْشَةَ بَطْنِ ذَاتِ رُوَامٍ وَعَفَّتْ مَنَازِلَهَا بِجَوْ بَرَامٍ وانظر إعراب البيت وشرحه في المنخل: ٣٠، وزين العرب: ١٤، وشرح الأندلسي: ١٩٤/١، وشرح ابن يعيش: ٧/٢.

وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٣٠٧/١، وانظر شرحه للسيرافي: ٣٨/٣ والنكت للأعلم الشنتمري: ١٩٦، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي: ٥٤٥/١ وشرحها للكوفي: ٦٠، وأمالي ابن الشجري: ٣٢٠/٢، والخزانة: ٣٢٠/٢.

(٣) في (ب).

(٤) في (ب) لأن، وفي (أ) لا نداء...

ينادى نداءً تعريفياً [فـ] لأن نداءً التعريف إنما يكون حيث يكون الاسم قبل النداء منكرًا فيستفيد بالنداء، مع الضم / التعريف، والمعروف باللام على ما [٢٧/أ] ذكرنا لا يقبل التنكير. فإن سألت: أليس العلمُ معرفاً غير منكر قبل النداء، ومع ذلك يجوز نداؤه أجبت: المعنيُّ بكونه قبل النداء منكرًا كونه قابلاً للتنكير، والعلمُ كذلك بخلاف المعروف باللام، وأما أن اسم الإشارة مستكره نداؤه، فلأن الأسماء على ثلاثة أنواع، مظهرٌ ومضمرٌ وما هو بينَ بين، وهو اسم الإشارة، والفرق بين المضمر وبين^(١) اسم الإشارة، أن المضمر للقريب جداً، ولذلك قالوا: الضمائرُ أعرُفُ المعارفِ، لأنها بمنزلة وضع اليد بخلاف اسم الإشارة فإنه لما هو أبعدُ منه، وأما المظهرُ فسائغُ نداؤه، وأما المضمرُ فبالإجماع لا يجوزُ نداؤه، لأنه لو نُودي لا يخلو من أن يكون هو الغائبُ أو المخاطبُ، فلئن^(٢) كان هو الغائبُ فلا يخلو من أن ينادى نداءً غيبيةً، أو نداءً خطابياً، لا وجهَ إلى أن ينادى نداءً غيبيةً، لأنَّ المنادى نداءً غيبيةً نكرةً، والضميرُ مما لا سبيلَ إلى تنكيره، ولا وجهَ إلى أن يُنادى نداءً خطابياً، لأنَّ ضميرَ الغائبِ من مُسمياتِ الغيبةِ، فلا يمكنُ تحويله مُخاطباً. وإن كان هو المخاطبُ لا يخلو من أن ينادى نداءً غيبيةً، أو نداءً خطابياً، لا وجهَ لأن ينادى نداءً غيبيةً، لأنَّ الضميرَ المخاطبَ من مسماه فلا يجوزُ تحويله غائباً، ولا وجهَ لأن يُنادى نداءً خطابياً، إذ نداءُ الخطابِ إنما يكون حيث يكون الاسم قبل النداء منكرًا غير مخاطب فيستفيد النداء مع ضمة^(٣) التعريفِ والخطابِ، وقبل النداءِ ها هنا كلا الأمرين مفقود. أما اسم الإشارة فمستكره نداؤه، لأنه من حيث إنَّ أحدَ طرفيه إلى المظهرِ جازَ نداؤه، ومن حيث إنَّ طرفه الثاني إلى المضمرِ استكره نداؤه مع الكراهية عملاً بكلا الشبهين، ولأنَّ الإشارةَ تقعُ في مقابلةِ المضمرِ، وهذا لأنَّ الإشارةَ لا تكونُ

(١) في (ب).

(٢) في (ب) فإن.

(٣) في (أ).

إِلَّا بِالْمَشِيرِ، وَالْمَشَارِ لَهُ، وَالْمَشَارِ إِلَيْهِ، وَتَقَعُ فِي مَقَامِ الْمَشِيرِ وَالْمَشَارِ لَهُ الضَّمِيرُ، وَفِي مَقَامِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ اسْمُ الْإِشَارَةِ، وَهَذَا يُؤْهِمُ أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ بِمَنْزِلَةِ الْمَضْمَرِ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ فَعَلْتُ ذَلِكَ الْأَمْرَ، فَالتاءُ كِنَايَةٌ عَنِ الْمَشِيرِ، وَالْكَافُ فِي ذَلِكَ كِنَايَةٌ عَنِ الْمَشَارِ لَهُ، وَذَا يَنْصَرَفُ إِلَى الْمَشَارِ إِلَيْهِ، بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْمَعْرَفَ لَا يَنَادِي رَأْسًا، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ مُسْتَكْرَهُ نَدَاؤُهُ، فَالْوَاضِعُ اسْتَخْرَجَ لِنَدَائِهِمَا نَدَاءً غَيْرَ مُسْتَكْرَهُ حَيْلَةً، وَهُوَ أَنْ يَنَادِيَ شَيْئًا غَيْرَ مَقْصُودٍ، ثُمَّ وَصَفَهُ بِهَا فَحَصَلَ لَهُ الْمَقْصُودُ، وَهَذِهِ الْحَيْلَةُ^(١) شَبَهَةٌ بِالْحَيْلَةِ الَّتِي اسْتَخْرَجَهَا فِي بَابِ التَّعْجِبِ، لِلتَّعْجِبِ مِمَّا لَا يَجُوزُ التَّعْجِبُ مِنْهُ، فَإِذَا وُصِفَ بِهَا وَقَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَيِّ كَلِمَةِ التَّنْبِيهِ بِحَرْفٍ يَأْتِي فِي مَكَانِهِ، وَذَلِكَ بِأَيُّهَا الرَّجُلُ، وَبِأَيُّهَاذَا خُزْرُ: بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَبِزَائِينَ، وَهُوَ مَنْصَرَفٌ، لِأَنَّ الْعَلَمَ الْمَنْقُولَ فِي هَذَا الْبَابِ مَنْصَرَفٌ، كَمَا لَوْ سَمَّيْتَ بُنْغَرَ وَحُطْمًا، لِأَنَّهُ مَنْقُولٌ، وَلِأَنَّ الْخُزْرَ ذَكَرَ الْأَرَابُ، وَجَمَعَهُ خُزَانٌ نَحْوِ صُرْدٍ. لَوَازِنُ: بِفَتْحِ اللَّامِ، وَالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ. الضَّامِرُ: بِضَمِّ الرَّاءِ، وَلَوْ كَانَتْ الْإِضَافَةُ حَقِيقَةً لَمَا جَازَ رَفْعُهُ، وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ كَمَا تَقُولُ: يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ، بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، لِأَنَّ فِيهِ الْإِضَافَةَ هَا هُنَا كَالْإِفْرَادِ، وَلَوْ قُلْتَ: يَا حَسَنُ الْوَجْهَ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ^(٢)، لِإِمْكَانِ الْإِضَافَةِ، بَلِ الْوَجْهَ لَمَّا كَانَ مِنْ تَمَامِ حَسَنِ، صَارَ مُضَارِعًا لِلْمُضَافِ، وَذَلِكَ إِنْشَادُ سَبِيوَيْهِ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَنْشُدُونَهُ بِخَفْضِ الضَّامِرِ، بِإِضَافَةِ ذَا إِلَيْهِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: يَا ذَا الْمَالِ، وَالْعَنْسُ لَيْسَ بِمُضَافٍ إِلَيْهَا، إِنَّمَا هِيَ عَطْفٌ بَيَانٍ لِلضَّامِرِ. يُقَالُ: جَمَلٌ ضَامِرٌ وَنَاقَةٌ ضَامِرٌ، كَمَا يُقَالُ: رَجُلٌ عَاشِقٌ، وَامْرَأَةٌ عَاشِقٌ، وَاحْتَجَّجُوا^(٣) لَصِحَّةِ رَوَايَتِهِمْ بِخَفْضِ الرَّحْلِ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي:

وَالرَّحْلِ وَالْأَقْتَابِ وَالْجِلْسِ

(١) انظر شرح الأندلسي: ٢٩٢/١، ٢٩٣.

(٢) في (ب).

(٣) صححت هذه اللفظة في الهامش فلم تظهر في الصورة.

ألا ترى أنه لا يَسْتَقِيمُ عَطْفُ الرَّحْلِ عَلَى العنَسِ ، إذ لا يُقَالُ ضَمْرَ رَحْلِهِ ، وهذا عندَ سيبويه على طريقة قولهم^(١) :

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

يعني وليالي الرَّحْلِ^(٢) الحَلْسُ للبعير كالمسح للراهب ، ويُحتملُ أن يكون اشتقاقُ المَسِيحِ منه . وَعَبِيدُ : بفتح العين . المُخَوَّفُنا : بالرَّفْعِ ، وهو بمنزلة الضَّامِرِ العنَسِ ، وتماؤه^(٣) :

حَجْرٌ تَمَنَّى صَاحِبُ الأَحلامِ

تَمَنَّى : منصوب على المصدرِ ، والعاملُ فيه ما في (المخوفنا بمقتلِ شَيْخِهِ) من معنى التَّمَنَّى . المعنى بالمنادى في هذا البيت هو امرؤ القيس الشاعرُ ، وعني بشيخِهِ والده حُجْرًا وكانت بنو أسدٍ قد قَتَلْتَهُ ، يقولُ : يا من توعَّدنا ليقْتلنا بقتلنا شَيْخَهُ وَعِيدًا لا يصلُ إليه ، ولا يقدرُ عليه ، إنما هو من قَبِيلِ الهَدْيَانِ يَجْرِي في أثناءِ الكلامِ كما يرى النائمُ في أضغاثِ الأحلامِ في المنامِ .

قال جَارُ اللّهِ : «وتقولُ في غيرِ الصِّفَةِ يا هذا زيدُ / وزيدًا ، ويا هذان زيدُ وعمروُ وزيدًا وعمراً» .

قال المشرِّحُ : إعرابُ الثاني ها هنا على عَطْفِ البيانِ . فإن سألتُ : لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ على البدلِ ؟ أجبتُ : لو كان إعرابُهُ على البدلِ لامتنع فيه

(١) عجز هذا البيت :

حتى غدت همالة عيناها

انظره في الخصائص لابن جني : ٤٣١/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٢١/٢ ، والإنصاف لابن الأنباري : ٦١٣ ، وشرح ابن يعيش : ٨/٢ ، والمنخل : ٣٠ ، وشرح الأندلسي : ١٩٤/١ . نسب إلى ذي الرِّمة غيلان بن عقبة ، وقال البغدادي في الخزانة : ٤٩٩/١ فتشت ديوانه فلم أجده فيه .

(٢) صححت هذه الكلمة في هامش نسخة (أ) ولم تظهر في الصورة .

(٣) تقدم تخريجه .

التنوين، إذ البدل في حكم تكرار العامل، ولذلك تقول: يا زيدُ زيدُ، فتضمّ الأول كالثاني.

قال جَارُ اللَّهِ: «وتقول: يا هذا ذَا الْجُمَّةِ على البدل».

قال المشرّح: الذي يدلُّ على أنَّ إعرابَ ذي^(١) الجُمَّةِ ها هنا^(٢) على البدلِ أنَّ إعرابه بطريقِ التَّبعية، والتوابعِ خمسٌ، وأنه ليس من بابِ العطفِ بالحرفِ، ولا من بابِ التأكيد، لأنَّ ذا كذا لا تقع في غيرِ هذا الموضع تأكيداً، فكذلك ها هنا، وإذا ثبت أنَّ قولنا ذا^(٣) الجُمَّةِ ليست من بابِ العطفِ بالحرفِ ولا من بابِ التأكيدِ فإمّا أن تكونَ صفةً، وإمّا عطفَ بيانٍ، وإمّا بدلاً وليس بصفةٍ لما عُلِمَ من أنَّ المضافَ لا يقعُ لاسمِ الإشارةِ صفةً فيبقى أن يكونَ إمّا بدلاً وإمّا عطفَ بيانٍ، وليس بعطفِ بيانٍ؛ لأنَّ عطفَ البيانِ اسمٌ غيرُ صفةٍ، وذو كذا صفةٌ فتعيّن أن يكونَ بدلاً.

قال جَارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ ولا يُنادى ما فيه الألفُ واللامُ إلاَّ اللَّهُ وحده، لأنهما لا يُفارقانه كما لا يُفارقانِ النَّجمَ، مع أنَّهما خَلَفَ عن همزةِ إله».

قال المشرّح: جميعُ ما فيه الألفُ من الأسماءِ لا يجوزُ نداؤه إلاَّ الله وحده^(٤)

(١) في (أ)، (ب) ذو.

(٢) في (ب) فقط.

(٣) في (أ) ذو.

(٤) هذا هو رأي البصريين، وأجاز الكوفيون نداء ما فيه الألف واللام عموماً ولا أدري كيف لم ينبه الشارح على أنَّ المسألة خلافية، أمّا الزمخشري فذكر الوجه المختار ولم يعتدّ بخلاف الكوفيين، أو أنه تركه اختصاراً، ولم يذكر الأندلسي هذا الخلاف مع توسعه في الشرح. ولا ذكره ابن يعيش وأمّا العلوي فقد بسط القول - كعادته - في هذه المسألة وذكر أنها من مسائل الخلاف بين الفريقين واحتج لكل فريق. انظر شرحه: ١٠٧/١، ١٠٨.

وانظر المسألة في الإنصاف: ٣٣٥، والتبيين عن مذاهب النحويين: المسألة رقم (٨١)، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة المسألة رقم (٢٥) قسم الأسماء. وانظر كتاب سيبويه: ٣١٠/١، وشرحه للسيرافي: ٤٣/٣ والمقتضب للمبرد: ٢٤١/٤، واشتقاق أسماء الله للزجاجي: ٢٩، والجمل له ١٦٢، وأمالي ابن السجري: ١٨٢/٢، وشرح اللمع للأصفهاني: ٧٤.

لأنهما لا^(١) يفارقانه، فصاراً كأنهما من نفس الاسم. فإن سألت: كيف لا^(١) ينادى النجم، مع أن الألف واللام فيه من نفس الاسم لأنهما لا يفارقانه؟ أجبت: في اسم الله تعالى شيء آخر وذلك، أنهما إن لم يفارقه، فقد صاراً خَلْفاً عن همزة إله، بخلاف النجم. وعن بعض الترامذة: وعوّضت عنها^(٢) الألف واللام محافظةً عليها من الكسرة التي تُقربها من الإمالة ليكون أعظم وأفخم.

قال جار الله: وقال^(٣):

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني
شبيه بـ «يا الله»، وهو شاذ.

قال المشرح: وهذا على حذف الموصوف في الظاهر، وأرادته في المعنى، كأنه قال: يا حبيبة أنت التي تيمت قلبي، ومما يُقال في هذا الباب قوله^(٤):

(١) في (ب) لم.

(٢) في (أ) منها.

(٣) لم أعرف قائله: انظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٣٠، والخوارزمي: ١٤، وزين العرب: ١٤، وشرح الأندلسي: ١٩٦/١، وشرح ابن يعيش: ٨/٢، وشرح الزملاكاني: ٢١/٢.

والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ٣١٠/١، وانظر شرح السيرافي: ٤٣/٣، والنكت للأعلم: ١٩٩ وانظر المقتضب: ٢٤١/٤، واشتقاق أسماء الله للزجاجي: ٣٠، والإنصاف: ٣٣٦، وتفسير القرطبي: ٢٠٢/١، والغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٣٦/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور: ١٦٩، وضرائر القزاز: ١١٢، والخزانة: ٣٥٨/١.

(٤) ينسب هذا الرجز لحكيم بن معية الربيعي، ونسبه ابن يعيش في شرحه إلى الأسود الحماني، ولعله هو أبو الأخرز الحماني الذي تنسب إليه المقطوعة التي منها:

مروان مروان أخو اليوم اليممي كان متى يعطف علوقاً تر أم
ريمان أم ليدة التأمم

وهي - كما ترى - على وزنهما وقافيتها فلعلها منها.

وحكيم بن معية: راجز عاصر العجاج والفرزدق وجريراً، وهو مثلهم تميمي النسب وكان =

لو قُلْتَ ما في قَوْمِها لم تَيْمَمَ يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمٍ
 أي ما في قومِها أحدٌ يَفْضُلُها. فإن سَأَلْتَ: فهل يَجوزُ على هذا أن
 يُقالَ في السَّعةِ (١) يا لَضارِبُ ويكونَ معناه يَأْيَهُذا (٢) الضَّارِبُ؟ أجبتُ: على
 مذهبِ الكوفيينَ يَجوزُ على (٣) أنا نقولُ (٤): بينَ هذه الصُّورةِ وتلك الصُّورةِ
 فرق، وذلك لا يُقالُ: لتي بطرح إحدى اللَّامينَ، كما يُقالُ في مذكرها
 لذى، وذلك يوهمُ أنَّ اللَّامَ المتقدمةَ ليست للتَّعريفِ بخلافِ الضَّارِبِ فإنَّه
 يُقالُ ضاربٌ. بَخَلَّ عليه، وبَخَلَّ عنه وظَنَّ عليه وظَنَّ عنه.

قالَ جَارُ اللَّهِ: وإذا كُرِّرَ المنادى في غيرِ حالِ الإِضافةِ ففيه وجهان،
 أحدهما أن يَنْصَبَ الاسمانَ معاً (٥) كقولِ جَرير:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيَّ لا أبا لَكُمْ

وقولِ بعضِ وَلَدِهِ:

يا زَيْدُ زَيْدَ اليعمَلاتِ الذُّبَلِ

= يَفْضَلُ الفَرزدقُ على جَريرِ فهِجاءِ جَريرا. انظر خزانة الأدب: ٣١١/٢.
 وأبو الأحرز هو قتيبة بن عبد العزى تميمي أيضاً، يكنى أبا نخيلة، عاصر جريراً، وبينه
 وبين بلال بن جرير مباسطات. ترجمته في كني الشعراء (نوادير المخطوطات: ٢٨٣/٧)
 والمؤتلف والمختلف: ٥٢.
 والبيت من شواهد المفصل في باب الصفة كما سيأتي. انظر شرحه وإعرابه في إثبات
 المحصل: ٣٧، والمنخل: ٧٩، وشرح الخوارزمي: ١٥٦ وزين العرب: ٣٩ وشرح
 الأندلسي: ٥/٢، ١٩٦/١، والمقاليد: ٢١٠/١، وشرح ابن يعيش: ٥٩/٣، ٦١.
 وهو من شواهد الكتاب: ٣٧٥/١، والخصائص: ٣٧٠/٢ ومعاني القرآن للفراء:
 ٢٧١/١، وأمالي القاضي: ٢١٣/٢، وضرائر القزاز: ١٦٦، وضرائر ابن عصفور: ١٧١،
 والخزانة: ٣١١/٢.

(١) في (أ) في الشعر.

(٢) في (ب) يا زيد.

(٣) في (ب).

(٤) في (أ) أن نقول.

(٥) في (أ).

والثاني : أن يُضَمَّ الأوَّلُ .

قالَ المشرِّحُ : إنَّما جازَ نَصَبُ الاسمِينَ معاً ، لأنَّ الثانيَ منادى من حيثَ المعنى ، وهو مضافٌ^(١) ، كما أنَّ الأوَّلُ مضافٌ من حيثَ المعنى ، وهو منادى . تمامُ المصراعِ الأوَّلِ .

لا يُلَقِّينَكُم في سَوَاءَ عُمَرُ^(٢)

عديُّ^(٣) تيم بن عبدِ مناة ، وهم قومُ عُمر بن لَجَأ ، وعديُّ أخوة تيم^(٤) ، يقولُ : تَبَّهوا حتَّى لا يُلَقِّينَكُم^(٥) في مَكروهِ عُمَرُ ، أي لا يوقِعَنَّكُم في هِجاءٍ فاحشٍ ، من أجلِ تَعَرُّضِهِ وَتَحَكُّكِه بي^(٦) .

(١) قوله : وهو مضافٌ صححت في نسخة (أ) في الهامش ولم تظهر في الصورة .
(٢) البيت لجريز ، من قصيدة في ديوانه : ٢١٠/١ - ٢١٦ يهجو بها عمر بن لجأ التميمي في خبر في ديوانه : ٢٠٩ والأغاني : ١٨/٨ ، ٨٢ . والبيت ص ٢١٢ . ومطلع القصيدة :

هاج الهوى وضمير الحاجة الذكر واستعجم اليوم من سلومة الخبر
وانظر شرح إعراب البيت : في المنخل : ٣١ ، والخوازمي : ١٤ وزين العرب : ١٤
وشرح ابن عيش : ١٠/٢ ، ١١٥ ، وشرح الأندلسي : ١٩٧/١ ، والزملكاني : ٢٣/٢ ، ٢٤ ،
والعلوي : ١٠٨/١ ، ١٠٩ .

والبيت من شواهد الكتاب : ٢٦/١ ، ٤١٣ . وانظر شرح السيرافي : ٤٦/٣ ، والنكت للأعلم : ١٠١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٤٢/١ ، وشرحها لابن خلف : ٢٦/١ ، وشرحها للكوفي : ٨٥ ، والمقتضب : ٢٢٩/٤ ، والأصول لابن السراج : ٤١٨/١ والجمل للزجاجي : ١٧٠ ، وشرح أبياته لابن سيده : ٣١ ، ولابن السيد : ٦٤ ولأبي جعفر اللبلي : ٤٥ ، ولأبي عبد الله بن هشام اللخمي : ٢٧ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، . . . ، والخصائص : ٣٤٥/١ ، وابن الشجري : ٨٣/٢ ، والخزانة : ٣٥٩/١

(٣) في (ب) عنى .

(٤) قال ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل . . . : ١٥١ : إنما أضاف تيم إلى عدي ليفرق بينهما وبين تيم مرة في قريش ، وتيم غال بن فهر في قريش أيضاً ، وهم بنو الأدرم ، وتيم قيس بن ثعلبة وتيم شيبان ، وتيم ضبة . وهذا هو الذي أضاف تيماء إليه ، وهو وأخوه ، وهما تيم وعدي أبناء عبد مناه بن أدين طانجة بن الياس بن مضر . وانظر خزانة الأدب : ٣٦٠/١ .
(٥) قال ابن سيده في شرح أبيات الجمل : ٣١ ، من روى (لا يلقينكم) بالفاء فقد صحف وحرف .
وانظر الخزانة أيضاً : ٣٦٠/١ .

(٦) في (أ) .

يريدُ: أقرّوا بفضلي، وأمنوا، وكفّوا عن أذاي لتأمنوا. هو زيد بن (١)
أرقم وأضافه إلى اليعملات، لأنه كان ينزل ويحدر لها، ففسّر، ويشهد له ما
بعده (٢).

تطاوّل اللّيلُ عليك فانزل

أي أحرّت النزولَ إليها حتّى ذهبَ أكثرُ اللّيلِ، والدُّبَلِ: جمعُ ذابلٍ،
ونحوها: الرُّكْعُ جمعُ راعٍ. وعني (٣) بها الضُّمَرُ.

(١) هو الصّحابي الجليل: زيد بن أرقم بن زيد بن قيس... من بني ثعلبة خزرجي أنصاري.
استصغر يوم أحد، وغزا سبع عشرة غزوة مع الرسول ﷺ، وشهد صفين مع علي بن أبي
طالب رضي الله عنه. ومات بالكوفة سنة ٦٨ هـ رحمه الله ورضي عنه.

ترجمته في الإصابة: ٥٦٠/١، وتهذيب التهذيب: ٣٩٤/٣، والخزانة: ٣٦٣/١.

(٢) هذا الشاهد أنشده الزّمخشري - كما ترى - لبعض ولد جرير. وقد سار على ذلك أغلب شراح
المفصل. قال الصّغاني: فيما علّقه على نسخة المفصل. وكان الصّغاني قد وقف عليها بخط
الزّمخشري، كذا في نسخة الزّمخشري: وقول بعض ولده، وهو تحريف وهو لعبدالله بن
رواحة يخاطب زيد بن أرقم، وكان يتيماً في حجره، ويحنّه على أن ينزل ويحدو، وقد نسبه
بعض رواة كتاب سيبويه إلى جرير حيث رواه وأنشده عقيب قول جرير: (سوءة عمر) ثم قال:
وقال: يا زيد زيد... فحسب الضمير راجعاً إلى جرير، وهو راجع إلى الراجز، أو القائل، أو
ما هو في معناها. وهو في ديوان عبد الله بن رواحة: ٩٨، ونسب في الكامل: ٢١٧/٣ إلى
عمر بن لجأ التيمي، وقد رجعت إلى ديوان شعره الذي جمعه الدكتور يحيى الجبوري
المطبوع في بغداد سنة ١٣٩٦ هـ فلم أجد البيت فيما نسب إليه.

أما قول الزّمخشري: وقال بعض ولده فقد أخذها عن شرح كتاب سيبويه للسيرافي:

٤٦/٣، فإنه قال: وقال بعض ولد جرير، وتروي لعبدالله بن رواحة ومثله في النكت للأعلم
السّتمري: ١٠١، والعجيب أنّ الزّمخشري في (شرح أبيات الكتاب) له ينسبه إلى عبدالله بن
رواحة. وانظر إعراب البيت وشرحه في: المنخل: ٣٢، والخوارزمي: ١٥، وزين العرب:
١٤، والأندلسي: ١٩٨/١، وابن يعيش: ١٠/٢، والزملكاني: ٢٣/٢، ٢٤، والعلوي:
١٠٩/١.

وهو من شواهد سيبويه: ٣١٥/١، وانظر شرح شواهد لابن السّيرافي ٢٧/٢،
والمقتضب: ٢٣٠/٤، والمنصف: ١٦/٣، والخزانة: ٣٦٢/١، ويوجد في كثير من كتب
السيرة في ترجمة زيد بن أرقم رضي الله عنه. وقد أورد السيوطي نقلاً عن نوادر ابن الأعرابي
أرجوزة أولها هذا البيت ونسبها إلى بكير بن عبد الرّبيعي.

(٣) في (ب).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: - وقالوا في المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ: يا غلامِي: ويا غُلامَ، ويا غُلاما وفي التنزيل^(١): ﴿يا عِبَادِ﴾^(٢) وقرىء ﴿يا عِبَادِي﴾^(٣).

قَالَ المَشْرُحُ: إنَّهُم يَجْتَزُّونَ عَنِ الياءِ بالكسرةِ، فيقالُ: يا غلامي يا غلامِ، وهذا الأخيرُ في مقامِ النداءِ أكثرُ، لقولهم: يا قومِ، يا ربِّ، إذ النداءُ موضعُ حذفٍ يحذفون منه التنوينَ وَيَقَعُ فِيهِ التَّرْخِيمُ نحو: يا حارِ، ويا طَلَحَ، فلما كانت هذه الياءُ / تحذفُ في غيرِ النداءِ كان حذفُها في النداءِ [أ/٢٨] الزَّم.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: ويقالُ: يا رَبِّاَ تجاوزَ عَنِّي، وفي الوقفِ يا رَبِّاهُ، ويا غُلاماهُ.

قَالَ المَشْرُحُ: ياءُ المُتَكَلِّمِ تُبَدَلُ أَلْفاً فيقالُ: يا رَبِّاَ تجاوزَ عَنِّي، وفي لغةِ طيءٍ تُبَدَلُ الياءُ الواقعةَ بعدَ كسرةِ أَلْفاً فيقالُ: في بَقِي: بقاء، وفي فَنِي: فناً، وفي جارِيَّةٍ: جاراها، وفي ناصِيَّةٍ: ناصاه، والهاءُ في يا رَبِّاهُ، ويا غُلاماهُ للوقفِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: والتاءُ في يا أبتِ، ويا أمتِ تاءُ التانيثِ، عَوَّضَتْ عَنِ التَّاءِ أَلّا تَراهم يُبدلونَها هاءً في الوقفِ.

قَالَ المَشْرُحُ: أَمَّا أَنْ هذِهِ التَّاءُ تاءُ تانيثِ، فَلأنَّها مَزِيدَةٌ تَنقَلِبُ في الوقفِ هاءً وَأَمَّا أَنَّهُا عَوَّضَتْ عَنِ الياءِ^(٤)، فَلأنَّهُ لا يَجْمَعُ بَيْنَهُما، فلا يقالُ: يا أبتِي، ولا يا أمتِي فإن سألْتَ: كيفَ عَوَّضُوا التَّاءَ عَنِ الياءِ في هذينِ الاسمينِ، ولم يَعمُضُوا عنها في الأخرِ، أَلّا تَرى أَنَّهُ لا يَجوزُ يا أُختِ في يا

(١) كلمة (التنزيل) سقطت سهواً من (أ).

(٢) الآية بتمامها: ﴿يا عباد لا خوف عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون﴾ الزخرف: آية: ٦٨.

(٣) الآية بتمامها: ﴿يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة فإياي فاعبدون﴾ العنكبوت: آية:

(٤) في (ب).

أخي، وكذلك يجوزُ فيه الجمعُ بينَ هذه الياءِ وبين الألفِ التي هي بَدَلُ من (١) ياءِ (٢) الإضافةِ، ولأنه لا يجوزُ فيها الضمُّ كما يجوزُ فيها الكسرُ والفتحُ، فتقولُ: يا أبتِ بالكسرِ كما تقولُ يا غُلامَ ويا أبتَ بالفتحِ، كما تقولُ يا ابنَ أمِّ، ويا أبتُ - بالضمِّ - كما تقولُ: يا أبتِ (٣) - بالكسرِ (٤) - ولو كانت هذه التاءُ بدلاً من ياءِ الإضافةِ لما جازَ فيها الضمُّ؟ أجبتُ: الأصلُ في هذا التعويضِ لفظَةُ الأمِّ، كأنهم (٥) أظهرُوا التاءَ المقدرَةَ فيها لمعنى التّفخيمِ، وهذا لأنَّ كلَّ مؤنثٍ لا تظهرُ فيه التّاءُ فهو في تقديرِ التّاءِ، ثم رَأوا أن يكتفوا بها عن الياءِ حتّى لا يجمعوا في آخرِ الاسمِ بينَ زيادتينِ كلُّ منهما كلمةً وثم زادوا في الأبِ أيضاً هذه التّاءَ للمعنيينِ. رَوماً للمطابقةِ بينِ الاسمينِ، ولما يستحقُّه الوالدانِ من التّفخيمِ، بخلافِ الأخِ، فإنّه ليسَ فيه تلكَ المطابقةُ، ولأنَّ الأخَ لا يستحقُّ التعظيمَ حسبما يستحقُّه الوالدانِ. قوله: يا أبتِ (٦) بأنّه يجوزُ الجمعُ بينَ هذه التّاءِ، وبين الألفِ التي هي بَدَلُ من ياءِ الإضافةِ، قلنا: هذه التّاءُ تمخّضتِ عوضاً عن الياءِ، وإنما هي في الأصلِ للتّأنيثِ، ثمّ للتّفخيمِ، على ما ذكرنا، قوله: بأنّه يجوزُ فيها الضمُّ، قلنا: لأنَّ الأصلُ في هذه التّاءِ التّأنيثُ ثمّ التّفخيمُ على ما مرَّ، ويقالُ: التّاءُ فيه مقحمةٌ كإقحامِ الاسمِ المكررِ في:

يا تيمُّ تيمَ عديٍّ

ويقالُ: هذا (٧) كما يقالُ: يا طلحةَ أقبل، بالفتحِ على معنى ياطلحُ ونحوه (٨):

(١) في (أ) عن .

(٢) في (ب) .

(٣) في (ب) يا رجل .

(٤) في (أ) .

(٥) في (ب) فإنهم .

(٦) في (ب) .

(٧) في (ب) هو .

(٨) هذا صدر مطلع قصيدة للناطقة الذبياني في ديوانه: ٥٤ وعجزه:

كَلِّبْنِي لَهُمْ يَا أُمِيمَةَ نَاصِبٍ

بِفَتْحِ أُمِيمَةَ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَقَالُوا: يَا ابْنَ أُمِّي، وَيَا ابْنَ عَمِّي، وَيَا ابْنَ أُمَّ، وَيَا ابْنَ عَمِّ، وَيَا ابْنَ أُمَّ، وَيَا ابْنَ عَمِّ. قَالَ أَبُو النَّجْمِ^(١):

يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تُلُومِي وَاهْجَعِي^(٢)

جَعَلُوا الْأَسْمِينَ كَالْأَسْمِ الْوَاحِدِ.

قَالَ الْمَشْرَحُ: يَرِيدُ أَنْ قَوْلَهُمْ يَا ابْنَ أُمَّ، وَيَا ابْنَ عَمِّ مَفْتُوحًا، بِمَنْزِلَةِ خَمْسَةِ عَشَرَ فِي أَنْ جَعَلَ الْأَسْمِينَ اسْمًا وَاحِدًا، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَالْوَجْهُ أَنَّهُمْ قَدْ اجْتَزَّؤُا عَنِ الْأَلْفِ بِالْفَتْحِ كَمَا اجْتَزَّؤُا عَنِ الْيَاءِ بِالْكَسْرِ. وَبَيْتُ أَبِي النَّجْمِ فِي الْأَرْجُوزَةِ الَّتِي مُسْتَهْلُهَا^(٣).

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلِيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

وليل أقالسيه بطيء الكواكب

وهو من شواهد سيبويه: ٣١٥/١، انظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٤٤٥/١ وشرحها للكوفي: ١٨٢، واستشهد به الزجاجي في الجمل: ١٨٦ وانظر شرح أبياته لابن السيد: ٧٦ وشرحها لابن هشام اللخمي: ١٦٧ وانظر: أمالي ابن الشجري: ٨٣/٢، وشرح ابن يعيش: ١٢/٢، ١٠٧، والخزانة: ٣٧٠/١، ٣٩١، ٣٩٧.

(١) تقدم التعريف به.

(٢) انظر إعراب البيت وشرحه في المنخل: ٣٢ والخوارزمي: ١٥، وزين العرب: ١٥، وابن يعيش: ١٢/٢، والأندلسي: ١٩٩/١، والزميلكاني: ٢٦/٢ وهو من شواهد سيبويه: ٣١٨/١، وشرحه للسيرافي: ٥٠/٣، والنكت للأعلم، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٤٤٠/١، الأصول لابن السراج: ٤١٧/١، والمقتضب: ٢٥٢/٤، والخصائص: ٢٥٢/١، وأمالي ابن الشجري: ٨/١، والنوادر: ١٩، والمسائل الشيرازيات: ٤٩، وشرح شواهد المغني: ٥٤٤، والخزانة: ١٧٦/١.

(٣) الأرجوزة في الأغاني: ١٥٩/١٠، وشرح شواهد المغني: ٥٤٤، والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ٤٤/١، انظر شرحه لأبي الفضل الصغار: ١٢٧/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١٤/١، وشرحها للكوفي: ٦ وانظر معاني القرآن للفراء: ١٤٠/١، ٢٤٢، ٩٥/٢، والخصائص: ٦١/٣، ٣٠٣، والمحتسب: ٢١١/١، أمالي ابن الشجري: ٨/١، ٩٣، ٣٢٦، وضرائر القراز: ٦٦، وضرائر ابن عصفور: ١٧٦، والخزانة: ١٧٣/١، ٤٤٥.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَلَا بُدَّ لَكَ فِي الْمُنْدُوبِ مِنْ أَنْ تُلْحِقَ قَبْلَهُ يَاءً،
أَوْ وَاوًا، وَأَنْتَ فِي إِحْقَاقِ الْأَلْفِ فِي آخِرِهِ مَخِيرٌ فَتَقُولُ: وَازِيدَاهُ، أَوْ وَازِيدُ،
وَالهَاءُ اللَّاحِقَةُ بَعْدَ الْأَلْفِ لِلْوَقْفِ خَاصَّةً، دُونَ الدَّرَجِ:

قَالَ الْمَشْرُحُ: أَمَّا (بَا) فَلِأَنَّهُ مَنَادَى قَالَ جَرِيرٌ^(١):

يُيَقِي^(٢) الْإِلَهَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَ
حُمَلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاضْطَلَعَتْ بِهِ وَقَمَتَ فِيهَا بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَ

أَمَّا (وَا) فَإِنَّهُ نِدَاءٌ يَخْتَصُّ بِالمُوتَى، وَأَمَّا إِحْقَاقُ الْأَلْفِ فِي آخِرِهِ فَلَمَّا
قَالَ سَيُوبُهُ^(٣): لِأَنَّ النَّدْبَةَ كَأَنَّهُمْ يَتَرَنَّمُونَ فِيهَا، وَلِأَنَّكَ تَزِيدُ فِي آخِرِ الْأَسْمِ
فِي النَّدَاءِ الْأَلْفَ الَّتِي تُلَيِّنُ بِالهَاءِ فِي الْوَقْفِ، وَذَلِكَ إِذَا أُرِدَتْ أَنْ تُسْمَعَ
بَعِيدًا. قَالَ^(٤) ابْنُ السَّرَاجِ: تَقُولُ: يَا زِيدَاهُ إِذَا نَادَيْتَ بَعِيدًا تَجِيءُ بِالهَاءِ إِذَا
وَقَفْتَ، فَإِذَا وَصَلْتَ قَلْتَ: يَا زِيدُ أَقْبَلْ، وَيَا قَوْمًا تَعَالَوْا، وَكَذَلِكَ إِذَا نَدَبْتَ
هَالِكًا. قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ: لِأَنَّ الْمُنْدُوبَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ، لِأَنَّ زِيَادَةَ الْأَلْفِ لِمَدِّ
الصَّوْتِ، لِيَكُونَ أَظْهَرَ لِلتَّفْجُوعِ، وَلَمَّا كَانَتْ الْأَلْفُ تَجْرِي مَجْرَى النَّفْسِ،
وَلَمْ يَكُنْ لَهَا مُعْتَمِدٌ فِي الْفَمِ، وَكَانَتْ تُعَرِّضُ لِلْخَفَاءِ^(٥)، وَالذُّوبُ خَيْفٌ
عَلَيْهَا الزُّوَالُ، فَزِيدَتْ بَعْدَهَا الهَاءُ لِتُظْهَرَ، وَتَبْقَى مَنْطُوقًا بِهَا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَيَلْحَقُ ذَلِكَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ فَيُقَالُ: / وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ،

[٢٨/ب]

(١) يرثى عمر بن عبد العزيز. ديوانه: ٧٣٦. وهما في المعنى: ٣٧٢، وشرح شواهده للسبوطي:
٢٦٨، والعيني ٢٢٩/٤، والتصريح: ١٦٤/٢، والهمع: ١٨٠/١، وبعدهما في الكامل:
٢٧٣/٢

والشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمر
والبيت الثاني فقط في كتاب البديع في علم العربية لأبي السعادات المبارك بن الأثير:
ورقة: ١٣٢.

(٢) روي في بعض المصادر: (ينعى النعاة).

(٣) الكتاب: ٣٢١/١.

(٤) في (ب) فلان.

(٥) في (أ) الخفاء.

ولا تلتحقُ الصفةُ عندَ الخليلِ فلا يقالُ: وازيدُ الظريفاه، وتلتحقها^(١) عندَ يونس.

قالَ المشرِّحُ: المضافُ والمضافُ إليه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، ولذلك يؤنَّثُ الفعلُ المسنَدُ إلى المضافِ بتأنيثِ المضافِ إليه، كما في قولهم: شُلَّتْ بَعْضُ أَنامِلِهِ، وقوله^(٢):

وَقَدِ شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ^(٣)

حُجَّةُ الخليلِ: أن^(٤) المضافَ والمضافَ إليه بينهما اتحادٌ وليس مثله بينَ الصفةِ والموصوفِ، بِدليلِ أَنَّ المضافَ إليه على كلامٍ،^(٥) والصفةُ مع الموصوفِ على^(٥) كلامين، ومن ثمَّ^(٦) لم يَجْزِ السُّكُوتُ على المضافِ كما جازَ على الصِّفَةِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: ولا يندبُ إلا الاسمُ المعرَّفُ، فلا يقالُ: وآرجلاه، ولم يُسْتَقْبَحْ وامنَ حَفَرَ بئرَ زمزماه، لأنه بمنزلةِ: وأعبدَ المُطلباهُ.

قالَ المشرِّحُ: إنما لا يقالُ وآرجلاه، لأنَّ المقصودَ بالندبة هو استغائَةُ الناسِ بأعظامِ الرزيةِ، وأعظامُها بإظهارِ المتوفى، ولذلك قالوا بأنَّه لا يندبُ المبهمُ. بينا عبدُ المطلبِ في الحجرِ إذ أتى فأمرَ بحفرِ زمزمٍ، فقالَ: وما

(١) في (ب) وتلتحق.

(٢) في (ب) وقولهم.

(٣) هذا عجز بيت للأعشى وصدرة:

وتشرق بالأمر الذي قد أذعته

ديوانه: ١٢٣. وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٢٥/١، وانظر شرح أبياته لابن

السيرافي: ٥٤/١، والكوفي: ١٨، ٣٤، ٨٠. وانظر معاني القرآن ٣٧/٢، ٣٢٨، والكامل

للمبرد: ١٤١/٢، والمقتضب: ١٩٧/٤.

(٤) في (ب) أن الاتحاد بين المضاف...

(٥-٥) في (ب).

(٧) في (أ) لم.

زَمَزَمَ؟ فَقَالَ لَا تَنْزِفْ وَلَا تَنْدِمَ تَسْقِي الْحَجِيحَ الْأَعْظَمَ، وَهُوَ بَيْنَ الْفَرثِ وَالدَّمَ، عِنْدَ الْغُرَابِ الْأَعْظَمِ، فَعَدَا عَبْدُ الْمَطْلَبِ وَمَعَهُ الْحَارِثُ^(١) ابْنَهُ لَيْسَ لَهُ يَوْمئِذٍ وَلَدٌ غَيْرُهُ فَوَجَدَ الْغُرَابَ يَنْقُرُ بَيْنَ^(٢) أَسَافٍ وَنَائِلَةَ فَحَفَرَ فِيهِ فَلَمَّا بَدَأَ لَهُ الطَّوِيُّ كَبَّرَ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَصَلِّ؛ وَقَدْ^(٣) يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ عَمَّا لَا يُوصَفُ بِهِ أَيُّ، قَالَ تَعَالَى^(٤) ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَن هَذَا﴾ - و- ﴿قَالَ رَبِّ أَرْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ﴾^(٥) وَتَقُولُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا أَيُّهَا الْمَرْأَةُ، وَمَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسَنَ إِلَيَّ. وَلَا يَحْذَفُ عَن مَا يُوصَفُ بِهِ أَيُّ، فَلَا يُقَالُ: رَجُلٌ، وَلَا هَذَا.

قَالَ الْمَشْرُحُ: الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا يُوصَفُ بِهَا أَيُّ الْعِلْمُ وَالْمُضَافُ إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً، وَمَنْ، وَالَّذِي يُوصَفُ بِهِ أَيُّ اسْمُ الْجِنْسِ وَاسْمُ الْإِشَارَةِ. إِنَّمَا جَازَ أَنْ يُحْذَفَ حَرْفُ النَّدَاءِ عَمَّا لَا يُوصَفُ بِهِ أَيُّ، لِأَنَّهُ لَا يُعْتَقَبُ عَلَى آخِرِهِ حَالَةَ النَّدَاءِ حِكْمَانًا، فَلَوْ أُجِيزَ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ، فَالْبَحْثُ عَلَى أَوَّلِ الْكَلِمَةِ هَلْ هُوَ نَدَاءٌ^(٦)، أَوْ لَيْسَ بِهِ؟ لَا يَفُوتُ السَّامِعَ الْحَكْمَ الْمَعْلُوقَ بِآخِرِهِ بِخِلَافِ اسْمِ الْجِنْسِ، فَإِنْ سَأَلْتَ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَحْذَفَ حَرْفُ النَّدَاءِ عَن اسْمِ الْإِشَارَةِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِآخِرِهِ حِكْمَانًا؟ أَجِبْتُ: لِأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ مُتَبَاعِدٌ عَن مَقَامِ النَّدَاءِ إِذْ لَهُ بِالضَّمِيرِ شَبَهٌ^(٧)، فَيَكُونُ الْغَيْبَةَ بِالْدَاخِلَةِ فِي مَسْمَاهُ وَذَلِكَ مَا فِي نَدَاءِهِ، وَلِأَنَّ هَذَا لَا تَقَعُ بِهِ الْإِشَارَةُ لِلْمَخَاطَبِ إِلَى غَيْرِهِ، فَإِذَا نَادَيْتَهُ بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ فَلَا بُدَّ مِنْ حَرْفِ النَّدَاءِ، لِيُعْلَمَ أَنَّكَ تُشِيرُ إِلَيْهِ.

(١) فِي (ب) ابْنَهُ الْحَارِثُ.

(٢) فِي (أ).

(٣) فِي (أ).

(٤) سُورَةُ يُوسُفَ: آيَةٌ: ٢٩.

(٥) سُورَةُ الْأَعْرَافِ: آيَةٌ: ١٤٣.

(٦) فِي (ب) زَيْدٌ وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٧) فِي (أ) شَبَهَةٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَدْ شَذَّ قَوْلُهُمْ: أَصْبَحَ لَيْلٍ، وَافْتَدَى مَخْنُوقٌ، وَأَطْرَقَ كَرًا»^(١)، وَ:

جَارٍ لَا تَسْتَكْرِى عَدِيرِي^(٢)

قَالَ الْمَشْرَحُ: الْوَجْهُ فِي قَوْلِهِمْ: أَصْبَحَ لَيْلٌ أَنَّهُ كَانَ فِي الْأَصْلِ بِحَرْفِ النَّدَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا اسْتَمَرَّ عَلَى آخِرِهِ حُكْمٌ وَاحِدٌ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ النَّدَاءِ، وَكَذَلِكَ افْتَدَى مَخْنُوقٌ، وَأَطْرَقَ كَرًا. وَأَمَّا:

جَارٍ لَا تَسْتَكْرِى عَدِيرِي

فَإِنَّمَا حُذِفَ حَرْفُ النَّدَاءِ مِنْهُ، لِأَنَّ الدَّلِيلَ يَقْتَضِي أَنْ يَجُوزَ فِيهِ ذَلِكَ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي جَازَ فِيهَا الْحَذْفُ، إِلَّا أَنَّ ارْتِبَاطَ حَكَمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ بِآخِرِهِ يَدْفَعُ عَنْهُ ذَلِكَ الْجَوَازَ، وَلِلشَّاعِرِ أَنْ يَعْتَمِدَ الْقِيَاسَ الْمَهْجُورَ فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَصْبَحَ لَيْلٌ: كَأَنَّهُ اسْتِطَالَةُ اللَّيْلِ، افْتَدَى مَخْنُوقٌ: أَي افْتَدَى نَفْسَكَ. أَطْرَقَ كَرًا: فِيهِ شَذُوذَانِ: حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ مِنْهُ وَالتَّرْخِيمُ، وَيُقَالُ: هُوَ ذَكَرَ الْكَرْوَانَ، وَفِيهِ شَذُوذٌ وَاحِدٌ، وَفِي (الْمُسْتَقْصَى)^(٣) إِنَّ ذَكَرَ الْجُبَارِي يَكُونُ طَوِيلَ الْعَنْقِ، يَرِيدُ اخْفِضْ عُنُقَكَ لِلصَّيْدِ، فَإِنَّ أَكْبَرَ مِنْكَ، وَأَطْوَلَ أَعْنَاقًا وَهِيَ النَّعَامُ قَدْ اصْطِيدَتْ، وَحُمِلَتْ مِنَ الْبَدْوِ إِلَى الْقُرَى،

(١) أطرق كرا: من أمثاله. انظر جمهرة الأمثال: ١٩٤/١، ٣٩٥. والمستقصى في الأمثال:

٢٢١/١، ٢٢٢، والزاهر لابن الأنباري: ٣٧٤/٢.

(٢) قائله هو العجاج: انظر: ديوانه: ٢٢١ وهو مطلع الأرجوزة. وانظر توجيه إعراب البيت وشرحه

في المنخل: ٣٢، والخوارزمي: ١٦ وزين العرب: ١٥، وشرح الأندلسي: ٢٠٤/١، وابن

يعيش: ١٦/٢، والزملكاني: ٣٣/٢ وهو من شواهد سيبويه: ٣٣٠/١، انظر شرح أبياته لابن

السيراقي: ٤٦١/١، وشرحها للكوفي: ١٨٥، وتفسير عيون سيبويه لهارون بن موسى

القرطبي: ٣٦، والمقتضب: ٢٦٠/٤، والمعاني الكبير لابن قتيبة: ١٢١٦، وضرائر القزاز:

٣٢، والمقرب ١٧٧/١ والتعليقة عليه لابن النحاس: ٦٤، وضرائر ابن عصفور: ١٤٥،

والعيني: ٢٧٧/٤، والخزانة: ٢٨٣/١.

(٣) المستقصى: ٢٢٢/١.

يُقال لمن تَكَبَّرَ وقد تَوَاضَعَ من هو أَشْرَفُ منه قال: (١):

إذا رَأَيْتَ كُلَّ بَكْرِيٍّ بَكَى أَطْرَقَ فِي الْبَيْتِ كإِطْرَاقِ الْكَرَى

(٢- وقال الفرزدق-٢):

وأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الْكَرَى مِنْ أُحَارِبِهِ (٣)

وعن الجَوْهَرِي (٤): يَضْرِبُ لِمَنْ يُعْجَبُ بِنَفْسِهِ كَمَا قَالَ (٥):

فَقُضَّ الطَّرْفَ إِتَّكَ مِنْ نَمِيرٍ فَلَا كَعْبَاءَ بَلَغَتْ وَلَا كِلَابَا

الْبَيْتَ لِلْعَجَاجِ (٦)، الْعَذِيرُ: الْحَالُ يَحَاوِلُهَا الْمَرْءُ يَعْذُرُ عَلَيْهَا وَبَعْدَهُ (٧):

سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

وَكَثْرَةَ الْحَدِيثِ عَنْ شُقُورِي

مَرَّتْ بِهِ جَارِيَةً وَهُوَ يَصْلِحُ حِلْسًا يَطْرَحُهُ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ فَقَالَ: ذَلِكَ

(١) هما دون نسبة في المستقصى: ٢٢٢/١.

(٢-٢) في (ب).

(٣) صدره:

أحين التقى ناباي و ابيض مسحلي

وهو من قصيدة للفرزدق همام بن غالب قالها في هجاء عمرو بن عفراء. وذلك لما أعطى عبدالله بن سلم الباهلي الفرزدق جعلته وحمله على دابة وأمر له بألف درهم فقال عمرو بن عفراء الضبي ما يصنع الفرزدق بهذا الذي أعطيته؟ إنما يكفي الفرزدق ثلاثون درهماً، يزني بعشر منها، ويأكل بعشر، ويشرب بعشر فقال الفرزدق يهجو، وأول القصيدة: ديوانه: ٤٦ - ٤٧ ط دار صادر.

ستعلم يا عمرو بن عفراء من الذي يلام إذا ما الأمر غبت عواقبه والبيت في المستقصى: ٢٢٢/١.

(٤) الصحاح: (طرق).

(٥) هذا البيت مشهور جداً وهو لجرير انظر ديوانه: ٨٢١.

من قصيدته التي يهجو بها الراعي النميري أولها: [الديوان: ٨١٣ - ٨٣٥].

أقلى اللوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا

(٦) في (أ)، (ب) الحجاج وهو تحريف ظاهر.

(٧) انظر ديوان العجاج: ٣٣٢/١.

سيري بدل اشتمال من الضمير في عذيري، ويروي: سعيي، والشُّقُورُ: هي الأمورُ ومنه المثل^(١): (أفضيتُ إليه بشُّقُوري) أي أخبرتهُ بأموري، وأطلعتُهُ على ما أسِرُّه من غيري.

قال جَارُ اللَّهِ: «ولا عن المستغاثِ والمندوبِ».

قال المشرِّحُ: حذفَ حرفِ النداءِ عن المستغاثِ لا يجوزُ، صوتاً لعلامةِ الاستغاثَةِ، وهذا لأنَّ علامتها بمجموعِ الشَّيئين: باللامِ المفتوحةِ وبحرفِ النِّداءِ، وكذلك عن المندوبِ، لأنَّ حرفَ النِّداءِ فيه لا يخلو من أن يكونَ هو العامُّ أو الخاصُّ، فلئن كانَ الخاصُّ لم يَجُزْ حذفُهُ لأنَّه كما يدلُّ على نفسِ النِّداءِ. يدلُّ أيضاً على خُصُوصِيَّتِهِ، بخلافِ النِّداءِ في سائرِ المواضعِ، ولئن كانَ هو العامُّ لم يَجُزْ أيضاً حذفُهُ، لأنَّ علامةَ النَّدْبَةِ حينئذٍ يكونُ حرفُ النِّداءِ مع الألفِ اللَّاحِقَةِ بآخرِ الاسمِ، وحذفُ الألفِ جائزٌ، فلو أجزنا حذفَ حرفِ النِّداءِ لانطَمَسَ برمتها علامةُ النَّدْبَةِ، وذلك لا يجوزُ فإنَّ سألتَ: فكيفَ حُذِفَ أحدُ حرفي النَّدْبَةِ، ولم يَجُزْ ذلك في فصلِ الاستغاثَةِ؟ أجبتُ: لأنَّ الحرفينِ في بابِ النَّدْبَةِ متفرقانِ فَشَابَهَا شَيْئَيْنِ كُلُّ واحدٍ منهما أجنبيٌّ عن الآخرِ، بخلافِ حرفي^(٢) الاستغاثَةِ فإنَّهما متلازمانِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «وقد التزَمَ حذفه في (اللَّهْمَّ) لوقوعِ الميمِ خلفاً عنه».

قال المشرِّحُ: (اللَّهْمَّ) مختلفٌ فيه بينَ أهلِ البَصْرَةِ وأهلِ الكُوفَةِ^(٣). فعندَ أهلِ البَصْرَةِ أصله: ياللَّهِ، والميمُ خَلْفَ عن حرفِ النِّداءِ، وعندَ أهلِ الكُوفَةِ لَيْسَتْ خَلْفاً.

(١) جمهرة الأمثال: ٤٤٨/١، والمستقصى: ٢٧٣/١.

(٢) في (أ) حرف.

(٣) انظر المسألة في: الإنصاف: ٣٤١، والتبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري: المسألة: رقم (٨٢)، وانتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة المسألة رقم (٢٦) قسم الأسماء.

احتجَّ الكوفيون بأنَّ أصله: يا الله أَمنا بخيرٍ، إلا أنه لما كَثُرَ ورودُه في كلامهم حَذَفُوا بعضَ الكلامِ طلباً للخفَّةِ، كما في عُموا صَباحاً، لأنَّ أصله: انعموا صباحاً، وفي أيشٍ: أصله أيُّ شيءٍ، ولذلك جُمِعَ بينهما فقال^(١):

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا لَلَّهِمَّ يَا لَلَّهِمَّا

وقال: - (٢)

غَفَرْتُ أَوْ عَدَّبْتُ يَا لَلَّهِمَّا مَا (٣)

ولو كانت الميمُ خلفاً عن حرفِ النداءِ، لما جازَ الجمعُ بينهما.

حجَّةُ البصريين: أنَّ قولنا: اغفر^(٤) اللهمَّ لزيدٍ معناه يا لله، وأمَّا قوله: يا لله أَمنا بخيرٍ، فنقولُ: لو كان أصله ذلك لما جازَ اللهمَّ العنه، اللهم

= وقد ذكرت في كثير من الكتب النحويَّة فقد عقد لها ابن السِّيد البطليوسي مسألة كتابه: (المسائل والأجوبة) ص ١٨، ١٩، وكذلك فعل أبو علي الفارسي في كتابه المسائل الشيرازيات: ٥٠، ومثلها الخطيب الإسكافي في كتابه المجالس: ٨٨ وذكر في ورقة: ٩١ مسألة خصَّها في وصف (اللهم) قال: اختلف النحويون في وصف اللهم فذهب سيبويه إلى أنه لا يوصف وخالفه المبرد واحتج بقوله تعالى: [الزمر: آية: ٤٦] ﴿ قل اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة ﴾ فاطر وعالم وصفان لـ (اللهم) وهذا على مذهب سيبويه محمول على نداء ثانٍ ..

وانظر كتاب سيبويه: ٣١٠/١، وشرحه للسِّيرافي: ٤٢/٣، ٤٣، ومختصر شرح السِّيرافي لأبي علي الحسن الواسطي: ٤٨، والنكت على سيبويه للأعلم الشنتمري: ١٩٩، ومعاني القرآن للقراء: ٢٠٣/١، والجمل للزجاجي: ١٧٧، واشتقاق أسماء الله له: ٤٢، وأمالي ابن السجزي: ١٠٣/٢، والمقرَّب لابن عصفور: ٢٨٣/١، والتعليق عليه لابن النحاس: ٦٤، وكتاب الضرائر لابن عصفور: ٥٦، وشرح اللمع المسمَّى بـ (الغرة) لابن الدهان: ٤٢/٢، ٤٣، وشرح اللمع لجامع العلوم الأصفهاني: ٧٣ وتوجيه اللمع لابن الخباز: ١٠٣، ١٠٤

(١) هذا البيت ينسب إلى أبي خراش الهذلي، ولم يرد في شرح السِّكري لديوان الهذليين.

(٢) لم أجده بهذه الرواية، وهناك:

وما عليك أن تقولني كلما سبحت واسترجعت يا لله ماما

وانظر تخريج البيتين في الكتب المذكورة في تخريج المسألة.

(٣) في (أ) يا لله ماما.

(٤) في (ب) اللهم اغفر لزيد.

اهلكه، وأمّا الأبيات فمحمولة على ضرورة الشعر.

قال جازر الله: «فصل وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء، ويُقصد به الاختصاص، لا النداء، وذلك قولهم^(١): أمّا أنا فأفعل كذا أيها الرجل، ونحن نفعل كذا أيها القوم، واللّهم اغفر لنا أيّتها العصابة، وجعلوا أيّاً مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح، ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة إلا أنفسهم، وما كنوا عنه بأننا ونحن والضمير في لنا كأنه قيل: أمّا أنا فأفعل مُتخصّصاً بذلك من بين سائر^(٢) الرجال، ونحن نفعل مُتخصّصين من بين سائر^(٣) الأقوام، واغفر لنا مخصّوصين من العصاب».

قال المشرّح: التخصيص في كلام العرب على ضروب:

الضرب الأول: ما ذكره الشيخ في هذا الفصل من الأمثلة جرى هذا على صورة النداء، ولا نداء كما قرىء قوله تعالى^(٤): ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ على صورة الاستفهام، ولا استفهام ابن السراج^(٥): ولا تدخل في هذا الباب «يا» لأنك تُنبّه به غيرك، ويجوز على ما قاله أبو العباس اللّهم اغفر لنا أيّتها العصابة. وهذا الأسلوب من خصائص العربية ليس له في سائر الألسنة نظير.

قال جازر الله: «ومما يجري هذا المجرى قولهم: إنا معشر العرب نفعل كذا، ونحن آل فلان كُلاماً، وإنا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المروءة».

قال المشرّح: معشر العرب منصوب على الاختصاص كأنه لماً

(١) ساقط من (ب) فقط.

(٢) ساقط من (أ)، (ط).

(٣) ساقط من (ط) فقط.

(٤) سورة البقرة: آية: ٦.

(٥) الأصول: ١/٤٤٧.

(١-قال: إنا^(١))، قيل: من أنتم؟ قال: معشر العرب، أي أعني معشر العرب،
ومنه قول الشاعر في الحماسة^(٢):

إنا بني نهشل لا ندعي لأبٍ عنه ولا هو بالأبناء يشرينا
فإن سألت: لم لا يجوز أن يكون انتصابه على البدل من الضمير في
إنا؟.

أجبت: هب أنك تتمحل ذلك ها هنا فما وجه التمثل في قوله
تعالى: ﴿وامراته حمالة الحطب﴾ على قراءة من قرأه بالنصب.

قال جابر الله: إلا أنهم سوغوا دخول اللام^(٣) ها هنا، قالوا: نحن العرب
أقرى الناس للضييف، وبك الله نرجو الفضل، وسبحانك الله العظيم، ومنه
قولهم: الحمد لله الحميد، والملك لله أهل الملك، وأتاني زيد الفاسق
الخبث، وقرىء: ﴿حمالة الحطب﴾، ومررت به المسكين والبائس.

(١-١) في (أ).

(٢) هذا البيت من القصيدة الحماسية التي أولها:

إنا محيوك يا سلمى فحيينا وإن سقيت كرام الناس فاسقينا
نسبها أبو تمام إلى بعض بني قيس بن ثعلبة، وفي الكامل للمبرد ١/١١١، وخزانة
الأدب: ٥١٥/٣ إلى نهشل بن حزن، ولم أعثر له على ترجمة، وفي شرح المرزوقي:
١٠٠/١ نهشل بن جزء، أما ابن قتيبة فنسبها في الشعر والشعراء إلى نهشل بن حرّي، وفي
عيون الأخبار ١/١٩٠ إلى بشامة بن الغدير، وقد جمع شعر بشامة بن الغدير الأستاذ عبد
القادر عبد الجليل ونشره في المورد ولم يذكر البيت فيما نسب إليه، والذي يغلب على ظني
أن القصيدة لنهشل بن حرّي. وقد تقدم التعريف به، وأن جزءاً، وحزناً محرّفاً عن حرّي
فقط. والله أعلم.

(٣) سورة المسد: آية: ٣.

وقراءة النصب فيها هي قراءة عاصم. انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد: ٧٠٠،
والكشف عن وجوه القراءات لمكي: ٣٩٠/٢ وحجة القراءات لابن زنجلة: ٧٧٦، وإيضاح
الوقف والابتداء لابن الأنباري ٩٩٠، وزاد المسير: ٢٦١/٩، وتفسير القرطبي: ٢٤٠/٢٠.
قال الفراء في معاني القرآن: ٢٩٩/٣: وفي قراءة عبدالله: وامراته حمالة للحطب نكرة
منصوبة.

قال المشرِّحُ: الضربُ الثالثُ ما ذكره الشيخُ في هذا الفصلِ ، وكان حقُّ: ﴿ حَمَالَةُ الحَطَبِ ﴾ / أن تُذكر في الضربِ الثاني، لأنه يذكُر فيه [ب/٢٩] المضاف، وهي مضافةٌ، بمعنى أن الذي قُصد به الاختصاصُ ها هنا هو العرْبُ. واللهُ العظيم: جاز دخولَ اللامِ عليه، بخلافِ الفصلِ المتقدِّمِ، فإنَّ الذي قُصدَ به الاختصاصُ لا يجوزُ دخولَ اللامِ عليه، المسكين في مررتُ به المسكينَ منصوبٌ على الاختصاصِ، ^(١) ولو رفعتَه أيضاً لجازَ^(٢)، ويكونُ ارتفاعُهُ بالابتداءِ ومررت به خبره.

قال جازُ الله: وقد جاء نكرةً في قولِ الهذليِّ^(٢):

ويأوى إلى نسوةٍ عَطَلٍ وشعثاً مراضيعَ مثل السَّعالي

قال المشرِّحُ: الضربُ الرابعُ ما ذكره الشيخُ في هذا البيتِ، فإن سألَت: بِمَ انتصبَ قوله شعثاً؟ أجبتُ: بالعطفِ على محلِّ نسوةٍ عَطَلٍ، فإن سألَت: لِمَ أفادَ مثل هذا العطفِ الاختصاصُ؟ أجبتُ: لأنَّ الإعراضَ في العطفِ السَّلسِ المعتادِ أوهمَ أنَّ الثاني ليسَ من جنسِ الأولِ، وهذا معنى الاختصاصِ، فإن سألَت: وعمراً من قولك: مررت بزيدٍ وعمراً يجبُ أن يكونَ من بابِ الاختصاصِ أيضاً؟ أجبتُ: قضيةُ القياسِ ذلك إلا أنَّ النحويينَ إنما يُسمُّونَ مثلَ هذا المنصوبِ اختصاصاً، إذا كان المنصوبُ مختصاً بصفةٍ فيها مبالغةٌ دون الموصوفِ، فإن سألَت: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ منصوباً بفعلٍ مضميرٍ تقديره: أُخِصُّ بالذكرِ شعثاً ومراضيعَ؟ أجبتُ: هذا التقديرُ لا يفيدُ أنَّ الشُّعثَ المراضيعَ يؤدي إليها، فالأولُ من اختصاصِ المنادى المضمومِ والثاني المضافِ، والثالثُ المعرفُ باللامِ، والرابعُ في النكرةِ المعطوفةِ.

(١ - ١) في (أ) والواقعة فيه بحال وهو تحريف.

(٢) سيذكره الشارح.

البيتُ لأميةَ بن أبي عائذِ الهذلي^(١). الضميرُ في يأوي للصائدِ، عَطَلُ : أي لا حِمْلَ عليها، الشُعْتُ: جمعُ شَعَثَاءَ وهي التي لا تُسْرَحُ رأسُها، ولا تَدَهْنُهُ ولا تَغْسِلُهُ. المراضيعُ: جمعُ مُرْضِعٍ، أُشْبِعَتِ الكسرةُ فتولدت عنها الياءُ، ونحوها مَفَالِيسُ في جمعِ مُفْلِسٍ، يَصِفُ صَنْفِينِ مِنَ النَّسَاءِ، وقبله^(٢):

فأوردَها مَرَصِدًا حَافِظًا به ابنُ الدُّجى لاطياً كالطَّحالِ
مُفِيدًا مُعِيدًا لأكلِ القَبِيدِ صِدا فاقَةً مُلِحِمًا للعيالِ
ويأوي..... البيت

الضميرُ في أوردَها لِلعَيرِ الوَحْشِيِّ البارزُ المنصوبُ فيه لِلأتَنِ. الدُّجى: جمعُ دُجِيَّةٍ، وهي بيتُ الصائِدِ، ولذلك يُقالُ له الظُّلْمَةُ. الضميرُ في به لِلْمَرَصِدِ لاطياً بالأرضِ لكيلا يَراهُ الوَحْشُ، ويُحْتَمَلُ أن يريدَ بابنِ الدُّجى ابنَ الظُّلْمِ، لأنَّهُ يَكْمُنُ للوحشِ بالليلِ، لأنَّ لزوقَه كلزوقِ الطَّحالِ بالجَنبِ، القَنْصُ: هو الصيْدُ المُفِيدُ المُكْتَسَبُ يُقالُ: أفادَ بمعنى استفادَ. المعيدُ: هو الذي أعادَ أكلَ الصيْدِ مرَّةً بعدَ أُخرى الفاقَةُ: هي الحاجةُ، المُلِحِمُ: هو الذي يَكثُرُ أَهلُهُ من أَكلِ اللِّحْمِ.^(٣)

(١) من بني عمرو من هذيل أدرك الجاهلية وعاش إلى زمن عبد الملك فمدحه وأقام بمصر عند عبد العزيز بن مروان، وكان يأنس به ثم رجع إلى البادية ومات سنة ٧٥ هـ رحمه الله.

أخباره في الأغاني: ١٦٣/٢٣، والشعر والشعراء: ٦٦٧، والخزانة: ٤٢١/١.

(٢) الأبيات في شرح السكري لديوان الهذليين: ٥٠٧، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي: ١٤٦/١، وروايتها وشرح مفرداتها منقول عن ابن السيرافي، وروى في شرح السكري: البيت الثالث هكذا:

له نسوة عاطلات الصدور عوج مراضيع...

انظر توجيه إعراب الشاهد وشرحه في: المنخل: ٣٣، وزين العرب: ١٥ والأندلسي: ٢٠٧/١، والزملكاني: ٣٦/٢ وابن يعيش: ١٨/٢ والبيت من شواهد الكتاب: ١٩٩/١، انظر شرح أبياته لابن السيرافي: ١٤٦/١ وشرحها للكوفي: ١٧، ٥٩، ٧٦، وانظر معاني القرآن للفراء: ١٠٨/١، ٢١٦/٣، العيني: ٦٣/٤، والخزانة: ٤١٧/١.

(٣) في (أ).

قالَ جارُ اللّٰه: وهذا هو الذي يقالُ فيه نُصِبَ على المدحِ والشُّتمِ
والترحمِ .

قالَ المشرِّحُ: هو في قولِهِ: وهو الذي (١-يقال فيه-١) تَنصَرِفُ إلى
المذكورِ في الأضرِبِ الثلاثةِ، دونَ الأولِ .

(١ - ١) في (أ) .

[بَابُ التَّرْخِيمِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْ خِصَائِصِ النَّدَاءِ التَّرْخِيمُ إِلَّا إِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ فَرَّخِمَ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ».

قَالَ الْمَشْرَحُ: التَّرْخِيمُ مُخْتَصٌّ بِالنَّدَاءِ، لِأَنَّ التَّرْخِيمَ أَمْرٌ مُلْبَسٌ، وَإِنَّمَا صِيرَ إِلَيْهِ إِيْدَانًا بِأَنَّ الْمَنَادِيَ لَهُمْ^(١) مَهْمٌ، وَلَا يُمْكِنُ تَأْخِيرُهُ رِيثًا يَتِمُّ اسْمُ الْمَنَادِي، وَالإِنْسَانُ فِي حَالَةِ النَّدَاءِ أَكْثَرُ انْتِبَاهًا لِاسْمِهِ مِنْهُ لَا فِي حَالَةِ النَّدَاءِ، فَيَكُونُ إِبْسَاسُهُ فِي حَالَةِ النَّدَاءِ أَقْلًا، إِلَّا إِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ فَرَّخِمَ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ كَمَا فِي قَوْلِهِ^(٢):

وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامَا

(١) فِي (ب) لَهُ فَهْمٌ.

(٢) هَذَا الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ وَصَدْرُهُ:

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالِكُمْ رَمَامَا

وَهُوَ مَطْلَعٌ قَصِيدَةٍ قَالَهَا فِي مَدْحِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ. دِيْوَانُهُ: ٢٢١ وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيْبُوهِ: ٤٤٣/١، انظُرْ شَرْحَ آيَاتِهِ لِابْنِ السَّرِيفِيِّ: ٥٩٤/١ وَنَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ: ٣١، وَالْجَمَلُ لِلزَّجَاجِيِّ: ١٨٩، وَشَرْحَ شَوَاهِدِهِ لِابْنِ سَيِّدَةَ: ٤٣، وَالْفُصُولُ وَالْجَمَلُ لِابْنِ هِشَامِ اللَّخْمِيِّ: ٢٧، ١٧١، وَوَشِيَّ الْحَلَلِ لِأَبِي جَعْفَرِ اللَّيْلِيِّ: ٥٠، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ١٢٦/١، ٧٩/٢، ٩١، وَالْإِنْصَافُ: ٣٤٣ وَضَرَائِرُ الشَّعْرِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ١٣٨، وَضَرَائِرُ الْقَزَازِ: ١١١، وَالْعَيْنِيُّ: ٢٩٠/٤، وَالْخَزَانَةُ: ٢٧٣/١ قَالَ ابْنُ سَيِّدَةَ فِي (شَرْحِ آيَاتِ الْجَمَلِ): وَأَمَّا الْمَبْرَدُ فَقَالَ الرَّوَايَةُ: وَمَا عِيدَ كَعْهَدِكَ يَا أَمَامَا

وَانظُرْ رَدَّ ابْنِ عَصْفُورٍ فِي كِتَابِهِ الضَّرَائِرُ: ١٣٩ عَلَى الْمَبْرَدِ.

قال جازر الله: «وله شرائط، أحدها: - أن يكون الاسمُ علماً،
والثانية: - أن يكون غير مضاف، والثالثة: - أن لا يكون مندوباً ولا مستغاثاً،
الرابعة: - أن تزيد عدته على ثلاثة أحرف».

قال المشرّح: شرطُ العلميّة في الترخيم، لأنّ العلمَ أشهر، فيكونُ
الحذفُ منه أقلَّ التباساً^(١)، والترخيمُ إنما يكونُ ولا محلّ^(٢) التباس^(٣)، قال
ابنُ السراج: ونعتُ المرخّمِ عندي قبيحٌ، كما قال الفراءُ، من أجلِ أن لا
يُرخّمَ الاسمُ إلا وقد عَلِمَ ما حذفَ منه ومن عني به، فإن احتيجَ إلى النعتِ
للفرقِ فردُّ ما يسقطُ منه أولى. وعَدَمُ الإضافةِ إزالةُ اللبسةِ فيه، والترخيمُ
إثباتها فيتناقضان، ومن ثمَّ حُمِلَ قولُ الراجز^(٤).

مُهرَ أبي الحَبَابِ لا تَشَلِّي

على / أنه منادى مضاف، وإنما دخلت الكسرة في اللام من «تشلّ» [أ/٣٠]

لالتقاء الساكنين، وتبعها الياء للإطلاق^(٥)، ويشهدُ لذلك قوله بعد ذلك:

بَارَكَ فِيكَ اللَّهُ مِنْ ذِي إِلٍّ

ولو كان يريدُ مهرة لقال: من ذاتِ إلٍّ. وأن لا يكونُ المنادى مندوباً ولا
مستغاثاً، لأنَّ مقامَ النديّةِ والاستغاثَةِ مقامُ الاحتياطِ، ولذلك لا يحذفُ حرفُ

(١) في (أ) التباساً.

(٢) في (ب) مقام.

(٣) في (أ) الالتباس.

(٤) البيت لأبي الخضر البربوعي، كذا قال الصّغاني.

أنشده ابن السكيت في إصلاح المنطق: ٢١ انظر شرح أبياته لابن السيرافي: ورقة: ١٤
ورواية المؤلف هنا كرواية ابن السكيت. قال الصّغاني في التكملة يردُّ عليه: كذا أنشده ابن
السكيت والرواية: «مُهرَ أبي الحارث» وأبو الحارث بشر بن عبد الملك بن بشر بن مروان.
«التكملة: ٤٠٦/٥» وانظر مقدمة «العُباب» للصّغاني أيضاً.

(٥) في (أ) الأطراف.

النداءِ عنهما، وأن لا يزيدَ على ثلاثةِ أحرفٍ عدته، لأنَّ المستوجبَ للتخفيف هو الرَّائِدُ.

قالَ جارُ الله: «إلا ما كانَ آخره تاءَ التانيث، فإنَّ العِلْمِيَّةَ والزِّيادَةَ على الثلاثةِ غيرُ مشروطين، يقولون: يا عاذِلُ، ويا جَارِ لا تستنكري، ويا ثَبِّ اقبلي، ويا شا ارجني».

قالَ المشرِّحُ: الاسمُ إذا كان فيه تاءُ التانيث فإنَّ ترخيّمه لا يتوقَّفُ على العِلْمِيَّةِ والزِّيادَةَ على الثلاثةِ، وهذا لأنَّ ما فيه تاءُ التانيثِ فهو بمنزلةِ كلمتين، وذهابُ إحدى الكلمتين لا يوجبُ في الكلمةِ الباقيةِ لَبَسَةً، بخلافِ ما ليس فيه تاءُ التانيثِ، فإنه ليس بمنزلةِ كلمتين، وكذلك فَكُّ الكلمةِ عن الكلمةِ أهونُ من إسقاطِ حرفٍ، ألا ترى أنَّ طرَحَ الهاءِ في ضاربةِ أهونُ من طرحِ الباءِ منه.

قالَ جارُ الله: «وأما قولهم: صاح، وأطرق كرا، فمن الشواذِ».

قالَ المشرِّحُ: لما جازَ أن يحذفَ حرفُ النداءِ منهما فقد نُزِلَ تنزِيلَ العِلْمِ مما لا يجوزُ ترخيّمه ابنُ السكيتِ^(١): شاةٌ داجنٌ وراجنٌ: إذا ألفتِ البيوتُ واستأنست.

قالَ جارُ الله: «والترخيّمُ حذفُ آخرِ الاسمِ على سبيلِ الاعتباطِ».

قالَ المشرِّحُ: الترخيّمُ كأنه التليينُ والتكسير، ومنه قولهم: وَقَعَتْ عليه رَحْمَةُ اللهِ بالتحريك، وهي قريبٌ من الرَّحْمَةِ، لأنَّ الرحمة انكسارٌ في الطَّبِيعَةِ فهذه مسماه في اللُّغَةِ وأما في الإعرابِ فعلى ما ذكره الشَّيْخُ. عَبَطَ البعير^(٢) واعتَبَطَهُ إذا نَحَرَهُ من غيرِ عِلَّةٍ فإن سألْتَ: من المحالِ أن تتصرَّفَ العربُ في شيءٍ ثم^(٣) لا يكونُ له عِلَّةٌ؟ أجبتُ: المعنى بأنَّ ذلك حذفٌ في

(١) هذا النَّصُّ عن ابن السكيت أيضاً في الصحاح: (دجن).

(٢) الصحاح: (عبط).

(٣) في (ب) ولا يكون.

آخر الكلمة لا لعلة ظاهرة، وأما غَرَضُ التخفيف فهو شامل^(١) لجميع المواضع.

قال جَارُ اللَّهِ: «ثُمَّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ المَحذُوفُ كَالثَّابِتِ فِي التَّقْدِيرِ، وَهُوَ الكَثِيرُ، أَوْ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ كَأَنَّهُ اسْمٌ بِرَأْسِهِ فَيَعَامَلُ بِمَا يَعَامَلُ بِهِ سَائِرُ الأَسْمَاءِ فَيَقَالُ عَلَى الأَوَّلِ: يَا حَارِ، وَيَا هِرْقُ، وَيَا ثُمُو، وَيَا بُنُو، فِي المَسْمُومِ بِنُونٍ، وَعَلَى الثَّانِي يَا حَارُ وَيَا هِرْقُ، وَيَا ثَمِي، وَيَا بَنِي».

قال المشرِّح: يَا حَارِ - بكسر الراء - من باب^(٢) جَعَلَ المَحذُوفِ كَالثَّابِتِ فِي التَّقْدِيرِ، لِأَنَّا لَوْ عَامَلْنَاهُ مَعَامَلَةَ الأَسْمَاءِ الكَامِلَةِ لَضَمَّمْنَاهُ، وَكَذَلِكَ يَا هِرْقُ بِالسَّكُونِ. هِرْقُلُ بوزنِ سَبَحَلٍ من ملوك الروم، أوَّلُ من ضَرَبَ الدنانيرَ الهِرْقَلِيَّةَ، وَأما «ذِيرُ هِرْقَلٍ»^(٣) فهو بِالزَّايِ المُعْجَمَةِ، وَكَذَلِكَ «ثُمُو» بِالوَاوِ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ عَوَمِلَ مَعَامَلَةَ الأَسْمَاءِ الكَامِلَةِ لَقِيلَ يَا ثَمِي، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الأَسْمَاءِ المُظْهَرَةِ اسْمٌ آخَرُهُ وَأَوْ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا، وَكَذَلِكَ فِي المَسْمُومِ بِثُبُونٍ، وَأَمَّا يَا حَارُ بِالضَّمِّ وَيَا هِرْقُ بِالضَّمِّ أَيْضاً فَمِنْ بَابِ جَعَلَ^(٤) كَأَنَّهُ اسْمٌ بِرَأْسِهِ، «وَكَذَلِكَ ضَمَّمْنَاهُ كَمَا يُضَمُّ يَا زَيْدُ، وَكَذَلِكَ يَا ثَمِي، لِأَنَّا قَلَبْنَا فِيهِ الوَاوَ المَضْمُومَ مَا قَبْلَهَا إِلَى الياءِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّا جَعَلْنَا مَا بَقِيَ كَأَنَّهُ اسْمٌ بِرَأْسِهِ»^(٥) إِذْ لَوْلَا ذَلِكَ لَمَا جَازَ القَلْبُ، وَكَذَلِكَ قَالَ الأَخْفَشُ. إِنْ رَخِمْتَ رَجُلًا اسْمُهُ شَاهُ قَلْتِ: يَا شَاهُ أَقْبَلِ، وَمَنْ قَالَ يَا حَارُ فَرَفَعَ قَالَ: يَا شَاهُ أَقْبَلِ فَرَدَّ الهَاءُ الأَصْلِيَّةَ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الأَسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا سَاكِنٌ. وَقُرِئَ^(٦):

﴿وَنَادَا يَا مَالِكُ﴾ وَيَا مَالُ بِالكسْرِ^(٧) وَالضَّمِّ، فِي تَرْخِيمِ مَالِكِ.

(١) فِي (أ) فَهُوَ لِجَمِيعِ المَوَاضِعِ شَامِلٌ.

(٢) فِي (أ).

(٣) مَعْجَمُ البُلْدَانِ لِياقوت: ٥٤٠/٢.

(٤) فِي (أ).

(٥-٥) فِي (أ).

(٦) سُورَةُ الزَّخْرَفِ: آيَةٌ: ٧٧.

(٧) الكسر قراءة علي بن أبي طالب، وابن مسعود، ويحيى والأعمش. انظر المحتسب لابن =

قال جارُّ الله: «ولا يخلو^(١) المُرْتَحِم من أن يكون مفرداً، أو مركباً. فإن كان مفرداً فهو على وجهين أحدهما: - أن يُحذف منه حرفٌ واحدٌ كما ذكرت. والثاني: - أن يحذف منه حرفان، وهما على نوعين: إمَّا زيادتان في حكم زيادةٍ واحدةٍ كاللتين في أعجازِ أسماءِ مروان^(٢) وعثمان وطائفي، وإمَّا حرفٌ صحيحٌ وقبله مدَّة، وذلك مثل منصور وعمارٍ ومسكين».

قال المشرِّح: اعلم أنَّ ما يحذفه التَّرخيمُ في آخرِ المُنادى من الحرفين لا يخلو من أن يكونا أصليين، أو زائدين، أو أحدهما أصلياً والآخرُ زائداً^(٣)، فأما الأصليان فلا يجوزُ بالإجماع حذفُهُما، وإنما الذي يجوزُ حذفُ آخِرِهِما، كما لو قلت في غضنفر يا غُضْنَفَ وفي سرفجل يا سرفج. وأمَّا الزيادتان فلا تخلو من أن يكونا زيادتين في حكمِ زيادةٍ واحدةٍ أو لا يكونان، والمرادُ بكونهما / زيادتين في حكمِ زيادةٍ واحدةٍ، أنهما زيدتا^(٤) معاً كما في آخرِ أسماءِ اسمِ امرأةٍ، ومروان وطائفي، من الألف الممدودة، وهي في الحقيقة حرفان، ومن الألف والنون، ومن ياءِ النَّسْبَةِ، فلئن لم يكونا لم يَجُزْ إلَّا حَذْفُ واحدةٍ^(٥) منهما كما في مَرَجَانَةَ اسمِ امرأةٍ، فإنك تقولُ فيها يا مَرَجَان، وفي طائفي يا طائف^(٦)، وإن كانتا حُذفتا معاً، وإن كان أحدهما^(٧) أصلاً، والأخرى زيادةً لا تخلو من أن تكونَ الزيادةُ متأخرةً أو متقدمةً، فلئن كانت متأخرةً اقتصرَ في الحذفِ على الزيادةِ كما تقول في كِمِشْرَى يا كِمِشْرُ،

= جني: ٢٥٧/٢. والبحر المحيط لأبي حيان: ٢٨/٨ والضمُّ قراءة أبو السَّرار الغنوي. البحر المحيط لأبي حيان: ٢٨/٨.

(١) في (أ) ولا يخلو من أن يكون المرخم.

(٢) في (أ) تأخر مروان بعد عثمان.

(٣) في (ب) زيادة.

(٤) في (ب) زيداً.

(٥) في (ب) واحد.

(٦) في (ب) فقط.

(٧) في (ب) أحدهما معاً.

وإن كانت علي العكس فإمّا أن تكون الزيادة مدّة أو لا تكون، فلكن لم تكن ذلك مثل عَجُولٍ بتشديد الجيم حُذِفَ أحدهما، ولئن كانت مدّةً وذلك في مثل عَمَّارٍ ومسكين ومنصور حذف الحرفان معاً، وذلك لأن حذف الحرف الواقع في الطرف وإن كان من وجهٍ أولى فحذف ما قبل ذلك من وجهٍ آخر أولى، لأنه حرفٌ علةٌ قريبٌ من الطرف، ولذلك أعلننا صِيماً وقِيماً مع تصحيحِ صَوَامٍ وقَوَامٍ للقرب.

قال جَارُ اللَّهِ: «وإن كان مركباً حذف آخر الاسمين فقليل: يا بُحْتِ، ويا عَمْرٍ^(١)، ويا سَيْبٍ ويا خَمْسَةَ^(٢) في بُخْتَنَصْرٍ، وعَمْرُوهِ وَسَيْبُوهِ، والمسمى بِخَمْسَةَ عَشْرٍ».

قال المشرِّحُ: إنَّما حذف آخر الاسمين لاستثقاله. بُخْتَنَصْرٍ: بتشديد الصادِ نقله أبو حاتمٍ^(٣) في كتاب (ما تلحن فيه العامة) عن الأصمعيِّ.

قال جَارُ اللَّهِ: وأما بَرِقٌ نحرُه وتَأْبَطُ شَرّاً فلا يُرْخَمُ».

قال المشرِّحُ: إنَّما لا يُرْخَمُ لأنَّ له جهتين من الارتباط، جهةً ارتباطٍ ظاهرٍ، وجهةً ارتباطٍ معنويٍّ، فإن سألت: فكيف سَقَطَ في النسبةِ أحدُ الشرطينِ فقليلٌ: بَرَقِيٌّ وتَأْبَطِيٌّ، ولم يَسَقُطْ في الترخيمِ؟ أجبتُ: لأنه لو لم يَسَقُطْ في النسبةِ لَمَزَجَ بين ثلاثةِ أشياء، وذلك لا يجوزُ، بخلافِ الترخيمِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وقد يُحذفُ المنادى فيقالُ: يا بؤسَ لزيدٍ بمعنى يا قومُ بؤسَ لزيدٍ ومن أبياتِ الكتابِ^(٤)»:

(١) في (ب) عمرو.

(٢) في (ب) خمس.

(٣) هو سهل بن محمد السجستاني، روى عن الأصمعي وأبي عبيدة، وأبي زيد الأنصاري وهو من علماء اللغة. قال الففطي: لم يكن حاذقاً بالنحو أخباره في إنباه الرواة: ٥٨/٢، وأخبار النحويين البصريين: ٩٣، ومعجم الأدباء: ٢٦٣/١١.

(٤) لم أعرف قائله، وانظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٣٤، والخوارزمي: ١٧ وزين =

يا لعنةَ اللهِ والأقوامِ كلِّهمُ والصَّالِحونَ على سَمعانَ من جارٍ
قال المشرِّح: يا بؤسَ لزيدِ دعاء، قال أبو عمرو تأويلُ ذلك يا ويح له،
وفيه وجهان أحدهما: ما ذَكَرَهُ الشَّيْخُ من أنَّ المنادى محذوف.

الثَّاني: أنَّ حرفَ النَّداءِ قد انسلَخَ عن معنى النَّداءِ، وبقي التَّنبيهُ
المجرَّدُ، ومنه ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾^(١) بدليلِ القراءةِ الثَّانيةِ [أَلَا يا هؤلاء] ^(٢)
اسجدوا. والصَّالِحونَ بالواو. وفيه وَجْهان أحدهما: - أن يكونَ معطوفاً على
محلِّ قوله: والأقوامِ، لأنَّ محلَّهُ الرَّفْعُ إذ هو في معنى الفاعلِ لِلغَةِ
ونحوه^(٣):

طَلَبَ الْمُعَقَّبُ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

وَحَكَى لِي الْأَسْتَاذُ^(٤) مَنْشَىءَ النَّظَرِ رَضِيِّ الدِّينِ النَّيْسَابُورِيِّ عَنْ بَعْضِ

= العرب: ١٥، وشرح الأندلسي: ٢١٥/١، وشرح ابن يعيش: ٢٤/٢، ٤٠ وشرح
الزملكاني: ٤٦/٢.

وهو من شواهد الكتاب: ٣٢٠/١، وشرحه للسيرافي: ٥٢/٣ والنكت للأعلم
الشتتري: ٢٠٥ وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٣٢/٢، وشرحها للكوفي: ٦٢، ٢١٨.
والكامل: ٤٧، ٤٨، وأمالي ابن الشجري: ٣٢٥/١، ١٥٤/٢، والجنى الداني: ٣٥٦،
والعيني: ٢٦١/٤، والخزانة: ٤٧٩/٤.

(١) سورة النمل: آية: ٢٥.

(٢) في (أ) و(ب) إلا ها هنا.

(٣) صدر البيت:

حتى تهجر في الرواح وهاجه

وهو للبيد بن ربيعة العامري، في ديوانه: ١٢٨ من قصيدة أولها:

طلل لخلولة بالرئيس قديم فبعائل فالأنعمين رسوم
والبيت في أمالي ابن الشجري: ١٢٨/١، ٣٢/٢، والإنصاف: ٢٣٢، وشرح ابن
يعيش: ٢٤/٢، ٤٦، والعيني: ٣١٥/٣، والخزانة: ٣٣٤/١.

(٤) لم أعثر له على ترجمة، والذي يظهر لي أنه من شيوخ صدر الأفاضل. وقد أسند إليه أخباراً
في شرحه للمقامات (التوضيح): ١٩، ١٣٠، ١٤٦، ١٦٩... منها: وكان الأستاذ منشئ
النظر رضي الدين النيسابوري رحمه الله معجباً بهذا البيت للحريري. وفي ورقة ١٦٩ قال:
تفليس: بكسر التاء... وحكى لي الأستاذ منشئ النظر رضي الدين النيسابوري رحمه الله =

أصحابنا من الأفاضل أنه طالع ديوان أبي منصور الكاتب المعروف
بصربعر^(١) فاستدرك عليه في قوله:

وكأنهم يبغون في تلك الربا أن يأسروا العيوق والديبران
وذلك أن الديبران لا يخلو من أن يكون مفرداً؛ أو مثني، فلو كان
مفرداً فليس فيه إلا النصب، وإن كان مثني فحقه أن يكون بالياء. وكان
الأستاذ معجباً بهذا الاستدراك فقلت له - على البديهة -: لأنه معطوف على
محل العيوق،^(٢) ومحل الجر بدليل أن^(٣) أن يأسروا في معنى المصدر، وهو
مضاف إلى العيوق، فظنه الأستاذ وحياً من السماء، وكاد يسجد لولا مانع
الحيا، وافتتح بعقب^(٤) ذلك مباحثه للمفصل.

والثاني: - أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه،

= أنهم فرقة من أهل سمرقند في قديم الدهر ارتحلوا إليها. ولم يذكر اسمه، وترجمه عليه يدل
على أنه قد توفي قبل كتابة (التوضيح) وقد أتمه الخوارزمي تالياً كما يقول في خاتمته سنة
٦٠٩ هـ.

ولا أدري فلعله هو الرضي الذي قال عنه الخوارزمي فيما نقل عنه ياقوت في معجم
الأدياء: ٢٥١/١٦. مضيت إلى بخارى طالباً للعلم وقاصداً للقراءة على الرضي وعلى أية
حال فالخوارزمي لم يذكر الرضي هذا إلا سبقه بـ (الأستاذ) إلا في موضع واحد، وذلك حينما
اختار له في بدائع الملح: ورقة ٦٠ قال: قال الإمام منشاء النظر رضي الدين النيسابوري في
صاحب الكتاب:

غاب مجد الدين عني غيبة عرضتني لظني بعد هلاك
أطلب المجد فلا أدركه وكذا المجد عسير الإدراك (هكذا؟)
(١) شاعر عباسي اسمه علي بن الحسين بن علي بن الفضل الكاتب، لقب والده بـ (صربعر)
لشدّة بخله، وانتقل اللقب إلى ابنه أبي منصور هذا، وهو شاعر مجيد من الكتاب. قال له
نظام الملك: أنت صردر لا صربعر فلزمته توفي سنة ٤٦٥ هـ انظر ترجمته في وفيات
الآعيان: ٣٥٩/١، والأعلام: ٨١/٥ له ديوان شعر طبعته دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٤ م.
وأنشد له الخوارزمي في مؤلفاته كثيراً، واختار له في «بدائع الملح» ويلقبه بـ (صربعر)
احتقاراً له وتهكماً به.

والبيت في شرح الزمלקاني: ٤٦/٢ نقلًا عن الخوارزمي دون إشارة.

(٢-٢) في (أ).

(٣) في (أ) وفي (ب) بعد ذلك وكتبت بعقب فوقها بخط مغاير.

تقديره ولعنةُ الله^(١) والصَّالحون، ويروى بالياء، وهو ظاهرٌ بالعطفِ على الأرقامِ، ويَحْتَمَلُ أن يكونَ على إضمارِ المضافِ^(٢). سَمَعَانَ: من أسماء الرجال، وهو بكسر السَّين، كذا الرواية عن الشيخِ، وعليه السَّمعانيون بمرورٍ ولشيخنا^(٣):

بَدِيرِ سَمَعَانَ قَبْرُ مُفْتَقِدٍ نَظِيرُ قَبْرِ بَدِيرِ سَمَعَانَ

دِيرُ سَمَعَانَ^(٤): فيه قبرُ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ رضي اللهُ عنه. ورأيتُ في (أنسابِ الرواة) لتاج^(٥) الإسلامِ السَّمعاني أَنه بفتحِ السَّين. والسَّماعِنَةُ بأجمعهم على ذلك. والرَّجلُ أعرَفُ بجَدِّه وأبيه من أجنبي لا يُعدُّ في ذَوِيه. ورأيتُ في نسخةٍ يا لها من نسخةٍ من كتابِ (الاستيعاب) لابنِ عبدِ البرِّ النَّمريِّ^(٦). وقد ضَبَطَ فيه فتحةَ السَّين.

(١) في (ب).

(٢) في (ب).

(٣) لم أجد هذا البيت في ديوان الرَّمخشري نسخة رئيس الكتاب.

(٤) انظر معجم ما استعجم: ٥٨٥، ومعجم البلدان: ٥١٧/٢، والروض المعطار: ٢٥١ ولم يرد في المطبوع من كتاب (الديارات) للشابشتي.

(٥) هو عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السَّمعاني المروزي أبو سعد عالم حافظ مؤرخ من مشاهير علماء الإسلام له «تاريخ مرو كبير»، وله ذيل على تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وله معجمان للشيوخ أحدهما طبع في مجلدين واسمه (التحبير في المعجم الكبير)... وأشهر مؤلفاته كتابه: (الأنساب) وهو مطبوع. هَذَبَه ابن الأثير في كتاب سماه: (اللِّباب).

ترجمة السمعاني: في طبقات الشافعية: ٢٥٩/٤، واللِّباب: ٩/١ وتذكرة الحفاظ: ١٠٧/٤.

(٦) هو يوسف بن عبدالله بن محمد أبو عمر النمري القرطبي الأندلسي من كبار فقهاء المالكية، ومن مشاهير علماء الإسلام، مولده بقرطبة سنة ٣٦٨ هـ ووفاته بشاطبة سنة ٤٦٣ هـ له مؤلفات كثيرة مشهورة منها التمهيد... في شرح الموطأ، وله في الأدب والمحاضرات كتاب اسمه بهجة المجالس طبع في مجلدين وكتابه الاستيعاب في معرفة الأصحاب في تراجم الصحابة رضي الله عنهم وهو مطبوع مشهور.

ترجمته في: بغية الملتمس: ٤٧٤، والصلة: ٦١٦، وجمهرة الأنساب: ٢٨٥.

[بَابُ التَّحْذِيرِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ، وَمِنَ الْمَنْصُوبِ بِاللَّازِمِ / إِضْمَارُهُ، قَوْلِكَ فِي [١/٣١] التَّحْذِيرِ: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، أَي: اتَّقِ نَفْسَكَ أَنْ تَتَعَرَّضَ لِلْأَسَدِ، وَالْأَسَدُ أَنْ يَهْلِكَكَ، وَنَحْوَهُ: رَأْسَكَ وَالْحَائِطَ، وَمَا زِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ، وَيُقَالُ: إِيَّايَ وَالشَّرَّ، وَ«إِيَّايَ أَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَبا» أَي: نَحْنِي عَنِ الشَّرِّ، وَنَحَّ الشَّرَّ عَنِّي، وَنَحْنِي عَنِ مَشَاهِدَةِ حَذْفِ الْأَرْنَبِ، وَنَحَّ حَذْفِهَا عَنِ حَضْرَتِي وَمَشَاهِدَتِي، وَالْمَعْنَى: النَّهْيُ عَنِ حَذْفِ الْأَرْنَبِ.

قَالَ الْمَشْرُحُ: هَذَا الْفَصْلُ^(١) يَذْكُرُ فِيهِ مَا إِذَا كَانَ الْمَنْصُوبُ مُتَعَدِّدًا، وَالْعَامِلُ أَيْضًا مُتَعَدِّدًا، وَهُوَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، فَإِنْ سَأَلْتَ: لِمَ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الْعَامِلِ فِيهِ؟ أَجِبْتُ: لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُقَالُ إِلَّا إِذَا كَانَتِ الْبَلِيَّةُ مُشْرِفَةً وَالْوَقْتُ ضَيْقًا فَكَأَنَّ الْقَائِلَ يَرَى أَنَّ^(٢) الْوَقْتَ أَضْيَقُ مِنْ أَنْ يُتَكَلَّمَ فِيهِ إِلَّا بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَمِمَّا هُوَ أْبْلَغُ مِنْهُ قَوْلُهُمُ: الْأَسَدُ، الْأَسَدُ، وَالْجِدَارُ الْجِدَارُ. مَا زِ تَرْخِيمٌ وَمَعْنَاهُ: يَا مَازِنُ، فَإِنْ سَأَلْتَ: الْمُنَادَى لِمَ يَكُنْ مَازِنًا، وَإِنَّمَا هُوَ كَرَامُ الْمَازِنِيِّ شَدَّ عَلَى بُجَيْرٍ فَعَانَقَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لِقَعْنَبِ بْنِ عَتَابِ الرِّيَّاحِيِّ إِلَّا بُجَيْرًا هِمَّةً، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ أَقْبَلَ نَحْوَهُمَا فَقَالَ كَرَامُ: يَا قَعْنَبُ أُسِيرِي أُسِيرِي فَقَالَ قَعْنَبُ ذَلِكَ، وَالسَّيْفُ

(١) نقل الأندلسي في المحصل: ١ / ورقة ٢١٦ شرح هذا الفصل مع تصرف في النص.

(٢) في (أ).

في يده وقد أشبعت الحكاية في بيت السقط^(١):

لَمْ أَقُلْ فِيهِ مَازٍ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ كَمَا قَالَهَا^(٢) الْمَرِيدُ بُجَيْرًا.

أجبت: نعم الذي فيه قيل هو كرام المازني، ولم يُرخم مازني، وإنما رُخِمَ مازن، وكأنما سُمي كراماً بلقب جدّه، ثم رُخِمَ^(٣)، وهذا^(٤) لأن اللقب مما يسري إلى الأبناء بدليل الهَيْضَمِ في الكرامية^(٥)، فإنه يقال على كلِّ إمامٍ من ذلك البيت كمحمدٍ الهَيْضَمِ، وأبي نصرٍ الهَيْضَمِ. وعليه فليحمل نحو قوله^(٦):

عشيةً فرَّ الحارثيون بعدما قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ^(٧) هَوْبًا

(١) شروح سقط الزند: ١٨٠٠/٤ - ١٨٠٢. وقد ذكر الخوارزمي قصة المثل بتفاصيلها هناك. ومما جاء في القصة مما يتعلق بأعلام الرجال:

١ - بحير: هو بحير بن عبد الله بن سلمة بن قشير.

٢ - قعنب: هو قعنب بن عتاب الرياحي اليربوعي.

واليوم الذي قتل فيه بحير هو يوم أرام الكلبة وهو الذي يقال له يوم المروت. ذكره أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه أيام العرب (ولدي قطعة من الكتاب) ورقة ٢٢، وذكر أن كراماً اسمه يزيد بن أزهري المازني. وانظر المروت في معجم ما استعجم: ١٢١٣/٤، ١٢١٤ ومعجم البلدان: ١١١/٥ بالفتح ثم التشديد والضّم وسكون الواو تاءً مثناة.

(٢) في (أ) قاله، وفي (ب) قال.

(٣) قال الأندلسي في المحصل: ١/ ورقة ٢١٦: وأما أن يكون ترخيماً بعد ترخيم، كأنه رخم مازنياً فصار مازناً، ثم رخم مازناً ثانياً فصار ماز.

(٤) النص في المحصل للأندلسي: ١/ ورقة ٢١٦.

(٥) الكرامية: فرقة يتنسبون إلى أهل السنة والجماعة تنسب إلى محمد بن كرام الذي نشأ بسجستان وتوفي ببيت المقدس. مجسمون يذهبون إلى أن الله محدود من جهة العرش أكثر أتباعهم في خراسان وما وراء النهر.

(٦) البيت لذي الرمة كما في ديوانه: ٢/ ٦٤٧ من قصيدته التي أولها:

خليلِي لا رسم بوهيين مخبر ولا ذو حجاً يستنطق السدار يعذر

وهيين: أرض بناحية البحرين لبني تميم. قال شارح ديوانه: يعني يزيد بن هوير الحارثي

فقال: هوير للقافية.

والبيت في المقرب لابن عصفور: ٢١٤/١، ٢٠٤/٢. المحصل للأندلسي: ٢١٧/١

نقلًا عن حواشي المفصل للزمخشري.

(٧) في (ب) الخيل، وكتب فوقها القوم.

وهو أحسن من أن يُجعلَ في بابِ ارتكابِ الحذفِ من المُلبسِ في ضرورةِ الشعرِ. الحذفُ بالعصا، وأما^(١) الحذفُ - بالخاء المعجمة^(٢) - فبالخصى .

قالَ جارُ الله: «ومنه شأنك والحجّ، أي عليك شأنك مع الحجّ، وامراً ونفسه، أي دعه مع نفسه، وأهلك والليل أي بادرهم قبل الليل» .

قالَ المشرّحُ: هذا^(٣) الفصلُ يذكرُ فيه ما إذا كان المنصوبُ متعدداً، ولم يكن مكرراً محضاً، والعاملُ فيه مفرداً، لا يظنُّ بأنَّ المرادَ بالشأنِ شيءٌ هو ما وراءَ أمورِ الحجّ، حتى كأنه أريدَ اقتضاءُ دينٍ على غريمٍ أو اشتغال^(٤) بتجارةٍ رابحةٍ، أو قتالٌ عدوٍّ مُعارضٍ، بل المرادُ مقدّماتُ الحجّ نحو المُسافرةِ وتهيئةِ أسبابه، وحينئذٍ تكون الواو بمعنى مع ضرورة أنها لو كانت العاطفة لكان المأمورُ به شيئين، وليس بهما، وإنما هو شيءٌ واحدٌ وهو الحجّ مع لوازمه . امرأً ونفسه يحتملُ أن تكونَ الواو عاطفةً، وأن تكونَ بمعنى مع، فإن حملته على العطفِ كانَ حثّاً على هجره، والفرارِ عنه نفسه، وهذا كما يقالُ: خَلَيْتَكَ ونَفْسَكَ، وخَلَيْتَكَ وأَخْلَاقَكَ، وإن حملته على معنى مع - وهو الذي إليه ذهبَ الشيخُ - فهو إمّا قَصْرٌ ليدَه ولسانِه عنه كقولهم: امرأً وما اختاره هو الظاهر . وإمّا استعظامٌ لما يُزاوله من التَّعبِ كقولهم: خَلَه وأشغاله، وإمّا تنبيهٌ على أن عاقبة ما يُزاوله حَميدةٌ أو وَحيمَةٌ . وفي عراقياتِ الأبيوردي^(٥):

إذا الإنسانُ قَرَّبَ أعوجياً وضاجعَ هندوانياً صَقِيلاً
فَدَعَهُ والمصاعَ فسوفَ يُؤْتَى به ملكاً مهيباً أو قَتِيلاً

(١) في (ب) فقط .

(٢) في (ب) ... فبالخصى بالخاء المعجمة .

(٣) النص في شرح الأندلسي: ٢١٧/١ . نقلاً عن التخمير .

(٤) في (أ) اشتغل .

(٥) ديوان الأبيوردي (العراقيات): ٣٩٩/١، وقد روي في الديوان: إذا الأموي ...

فإن سألت: لم احتججت لتصحيح كلامك بيت رجل لا يحتج بشعره؟!.

أجبت بوجهين، أحدهما: أن الرجل كما هو من الشعراء فهو أيضاً من الأدباء ولو نقلت عنه كلاماً منشوراً للزمك قبوله، فكيف إذا كان منظوماً؟! الثاني: أن هذا نقل في المعنى لا في اللفظ، فيجوز الاحتجاج بقوله، قال ابن جنى^(١) المحدثون يحتج بهم في المعاني كما يحتج بالقدماء في الألفاظ. أهلك والليل: أي بادر^(٢) أهلك أن يفوتوا بمجيء الليل، وبادر الليل أن يفوتهم بمجيئه، ومحصوله: بادرهم قبل الليل.

قال جاز الله: «ومنه عذيرك أي أحضر عذرك^(٣) أو عاذرك».

قال المشرح: هذا المثل وقع في قول عمرو بن معدى كرب الزبيدي^(٤):

عذيري من خليلي من مراد

كان باليمن رجل اسمه ثور^(٥)، غزا هو وعمرو بن معدى كرب، فغنا فوقع بينهما بسبب قسمة الغنائم منافرة فقال عمرو^(٦):

(١) الخصائص: ٢٤/١.

(٢) الخصائص: ٢٧٩/١.

(٣) في (ب) عذيرك.

(٤) ديوانه: ص ٩٦، وفي نسبه إليه اختلاف أذكره بعد قليل.

(٥) رواية الأغاني: ٢٢٦/١٥ كان عمرو غزا هو وأبي المرادي... ورواه غير: ... هو وقيس بن المكشوح المرادي، وقال الغندجاني في فرحة الأديب: ١٦/أ: ... قيس بن هبيرة بن عبد يغوث... وهبيرة هو المكشوح. ومثله في الاشتقاق لابن دريد: ٤١٤، قال فارس مدحج: وهو الذي قتل الأسود العنسي الذي تنبأ باليمن وأما قول المؤلف - رحمه الله - كان باليمن رجل اسمه ثور غزا هو وعمرو بن معدى كرب... فهذا خطأ ظاهر وقع فيه المؤلف، لأن عمرو بن معدى كرب يكنى أبا ثور، وأما الذي غزا معه ونافره فهو أبي المرادي على رواية أبي الفرج، وقيس بن هبيرة المرادي على رواية الأسود وغيره.

(٦) رواية الديوان عذيرك من خليلك..

أريدُ حَيَاتَه ويريدُ قَتلي عَذِيرِي من خَلِيلِي من مُرَادٍ / [٣١/ب]

ومرادُ قبيلةٍ من اليمَنِ^(١)، وهو مرادُ بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ، سُموا بذلك لتمرُدِهِم وهو على هذا القول: فَعَال. احضَرَ العاذِرِ حتى يعذُرَكَ، والمعنى إن أوقعت بك كنت في ذلك معذوراً، فكأنه استعمل فيما لا عُذَرَ فيه للتبكيِت كقوله^(٢):

عَذِيرِي الحَيِّ من عدوا ن كانوا حَيَّةَ الأرضِ

لأنَّ حَيَّةَ الأرضِ مثلاً^(٣) في البُعَاةِ، والمعنى إن أمكنك ذلك فجيء به. عَدَوَانُ^(٤): بالذالِ المهملة، وهو ابن عمرو بن قيس بن عيلان.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومنه هذا ولا زَعَمَاتِكَ، أي ولا أَتَوَّهَمُ زَعَمَاتِكَ».

= والبيت من شواهد سيبويه: ٣٩/١، وانظر شرح الشاهد في الأعلام: ٣٩/١، وابن السِّيرافي: ٢٥٩/١، وابن خلف: ١٢٢/١، والكوفي: ٣٧، وتفسير عيون سيبويه: ٢٤. ورواية الكتاب حباه وأنشد الأسود وابن خلف بعد البيت:

ومن يشرب بماء الجوف يعذر على ما كان من حمق الفواد
ولم يرد هذا البيت في ديوان شعره.

الاشتقاق لابن دريد: ٥٣٩، خزنة الأدب: ٢٨١/٤.

والبيت في الكامل: ١٩٨/٣، والتنبيه لأبي عبيد البكري: ٢٤، والهمع: ١٦٩/١.

(١) انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم: ٤٠٦، والمقتضب لياقوت الحموي: ٨٦ والصحاح للجوهري: ٥٣٥/١.

(٢) البيت لذي الأصبغ العدواني واسمه حرثان بن محرث تقدم التعريف به وهو مطلع قصيدة له في ديوانه: ص ٤٦. وبعد البيت:

بغى بعضهم بعضاً فلم يبقوا على بعض
فقد صاروا أحاديثاً برفع القول والخفض

والبيت من أبيات الكتاب: ١٣٩/١، وشرح أبياته للأعلم، وشرحها لابن السِّيرافي:

٢٩٨/١ والكوفي: ٣٨، وابن خلف: ١٢٣/١، وتفسير عيون سيبويه: ٢٤. وانظر تخريج

القصيدة في ديوان شعره.

(٣) انظر ثمار القلوب: ٥١٧.

(٤) جمهرة أنساب العرب لابن حزم: ٢٤٣، والصحاح: ٢٤٢٢.

قال المشرِّحُ: كما يحتمل^(١) أن يكونَ مفعولاً، فكذلك يحتملُ أن يكون انتصابه على المصدرِ، فبعد ذلك قولك: هذا، إمَّا أن يكونَ في محلِّ النَّصبِ، فيكونُ المعنى: أزعُمُ هذا ولا تزعمُ زعماتِكَ وإمَّا في محلِّ الرَّفعِ فيكونُ بمنزلةِ قولهم: هذا القولُ لا قولك: إلاَّ أن ذلك بلا العاطِفةِ وهذا بالواو العاطِفةِ، وإنمَّا لَزِمَ إضمارُ العَامِلِ ها هنا للابتدَارِ إلى مخالِفةِ المخاطَبِ.

قال جَارُ اللّهِ: «وقولهم: كليهما وتمراً، أي أعطني».

قال المشرِّحُ: في هذا التفسيرِ نظراً. والصَّوابُ أعطيك وأطعمك، ويتضحُ لك ذلك إذا تَصَفَّحتْ شأنَ ورودِ المثلِ^(٢). مرَّ بعضهم^(٣) بعمرو^(٤) بنِ حَمْرانِ الجَعدي، وكان عنده زُبْدٌ وقرصٌ، فقال له أعطني زُبْداً وقرصاً فقال عمرو أعطيك وأطعمك، وأزيدك تمراً ولزمَ إضمارُ العَامِلِ ها هنا للابتدَارِ إلى طاعةِ المخاطَبِ.

قال جَارُ اللّهِ: «وكُلُّ شيءٍ ولا شتيمَةٌ حرٌّ، أي أبيت كلَّ شيءٍ ولا ترتكبُ شتيمَةً حرٌّ».

(١) نقل الأندلسي شرح هذه الفقرة كلها في المحصل: ١ / ورقة ٢١٨.

(٢) ورد المثل في جمهرة الأمثال: ١٤٧/٢، والفاخر: ١٤٩، ومجمع الأمثال ١٥١/٢ والمستقصى: ٣٧٠، وفصل المقال: ١١٠، وانظر المثل في كامل رواياته وتفصيل قصته في مجمع الأقوال في معاني الأمثال لابن العكبري: الورقتان ١٣٧، ١٣٨.

وللمثل روايتان (كلاهما وتمراً، وكليهما وتمراً)، وقد وجه ابن العكبري كلتا الروايتين توجيهاً حسناً. قال: ... ومن رفع حكى أن الرجل قال أنلني مما بين يديك؟ فقال عمرو: أيهما أحب إليك زبد أم سنام؟ فقال الرجل: كلاهما وتمراً، أي مطلوبوي كلاهما، وأريد معهما تمراً أو فزودني تمراً. وعلى هذه الرواية يصح توجيه كلام الزمخشري إلا أنه نصب كليهما، وكان حقها أن ترفع.

وأما رواية النصب فكما وجهها الخوارزمي هنا.

(٣) الرجل الذي مرَّ بعمرو هو عائد بن يزيد اليشكري كما جاء في فصل المقال: ١١٠.

(٤) في (أ) عمر.

(٥) في (ب) فقط.

قَالَ الْمَشْرُحُ: لَزِمَ إِضْمَارُ الْعَامِلِ هَا هُنَا^(١) لِلْإِبْتِدَارِ إِلَى النَّهْيِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْفَعُ الْأَوَّلَ وَيَنْصِبُ الثَّانِي كَأَنَّهُ قَالَ: إِيَّتِ كُلُّ شَيْءٍ أُمَمٌ وَلَا تَشْتُمُ حُرًّا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْهُمْ قَوْلُهُمْ: أَيْتُهُ أَمْرًا قَاصِدًا، لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ أَيْتُهُ عُلِمَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَمْرِ مُخَالَفٍ لِلْمَنْهِيِّ عَنْهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى^(٢): ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ وَيَقُولُونَ حَسْبُكَ خَيْرًا لَكَ، وَوَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: الْمَعْنَى أَيْتِ أَمْرًا قَاصِدًا، وَكَذَلِكَ: أَيْتِ خَيْرًا وَكَذَلِكَ أَيْتِ أَوْسَعُ لَكَ، أَي مَكَانًا أَوْسَعُ لَكَ، وَلَزِمَ إِضْمَارُ الْعَامِلِ لِلْإِبْتِدَارِ إِلَى الْأَمْرِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْهُمْ^(٣) مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ تَذَكَّرُ زَيْدًا أَوْ ذَاكَرًا زَيْدًا».

قَالَ الْمَشْرُحُ: انْتِصَابُ ذَاكَرًا أَوْ تَذَكَّرُ عَلَى الْحَالِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَا فِي مَعْنَى مَنْ مِنَ الْإِسْتِفْهَامِ^(٤) وَعَنِ السِّيْرَافِيِّ: كَانَ رَجُلًا يُسَمَّى زَيْدًا، وَكَانَ زَيْدٌ رَجُلًا مَشْهُورًا بِالشَّجَاعَةِ، أَوْ ضَرْبٍ مِنْ ضُرُوبِ الْفَضْلِ الْمَذْكُورِ بِهَا الرَّجُلُ فَدَفَعَ عَنْ ذَلِكَ وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ. وَقَدْ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَتَقْدِيرُهُ: ذَكَرَكَ أَوْ كَلَامُكَ زَيْدًا، فَلَزِمَ إِضْمَارُ الْعَامِلِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِبْتِدَارِ إِلَى الْإِنْكَارِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْهُمْ مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا أَي أَصَبْتَ رَحْبًا، لَا ضَيْقًا وَأَيْتِ أَهْلًا، لَا أَجَانِبَ، وَوَطِئْتَ سَهْلًا مِنَ الْبَلَادِ، لَا حَزْنًا».

(١) فِي (ب) فَقَطْ.

(٢) النِّسَاءُ: آيَةٌ: ١٧١ لَمْ يَشْرَحِ الْمُؤَلِّفُ هَذِهِ الْآيَةَ، وَلَمْ يُوَجِّهْ قِرَاءَةَ النَّصْبِ فِيهَا وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي تَوْجِيهِ إِعْرَابِ خَيْرًا، وَمَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ هُنَا هُوَ تَوْجِيهِ سَبِيحِيهِ فِي الْكِتَابِ: ١٤٣/١.

وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: هُوَ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ يَكُنْ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: هُوَ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: انْتَهَوْا. انظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي مَجَالِسِ الْخَطِيبِ الْإِسْكَافِيِّ وَرَقَّةَ ٥٢، ٥٣. (٣) انظُرِ الْكِتَابَ ١٤٨/١.

(٤) نَقَلَ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ هَذَا النَّصَّ فِي كِتَابِهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: أَقُولُ: مَعْنَى الْإِسْتِفْهَامِ لَا يَعْمَلُ أَصْلًا إِجْمَاعًا مِنَ النَّحْوِيِّينَ. الْمَحْصَلُ وَرَقَّةَ ٢١٨.

قال المشرِّحُ: لَزِمَ إِضْمَارُ الْعَامِلِ هَا هُنَا لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِبْتِدَارِ إِلَى الدُّعَاءِ .

قال جَارُ اللَّهِ: «وإن تَأْتِي فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، أَي فإِنَّكَ تَأْتِي أَهْلًا لَكَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ .

قال المشرِّحُ: لَزِمَ إِضْمَارُ الْعَامِلِ هَا هُنَا لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِبْتِدَارِ إِلَى إِظْهَارِ الْكِرَامَةِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْوَجَازَةِ، وَكَذَلِكَ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ .

قال جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَيَقُولُونَ: الْأَسَدَ الْأَسَدَ، وَالْجِدَارَ الْجِدَارَ، وَالصَّبِيَّ الصَّبِيَّ، إِذَا حَذَّرُوهُ الْأَسَدَ وَالْجِدَارَ الْمَتَدَاعِي وَإِبْطَاءَ الصَّبِيِّ» .

قال المشرِّحُ: يُقَالُ: وَطِئَ الصَّبِيُّ، وَأَوْطَأَتْ دَابَّتِي الصَّبِيَّ، وَفِي سِيفِيَّاتِ أَبِي الطَّيِّبِ^(١):

وَأَوْطِئْتَ الْأَصْبِيئَةَ الصَّغَارُ

قال جَارُ اللَّهِ: وَمِنْهُ أَخَاكَ أَخَاكَ، أَي الزَّمَهُ، وَالطَّرِيقَ الطَّرِيقَ أَي خَلَّهُ وَهَذَا إِذَا تُنِيَ لَزِمَ إِضْمَارُ عَامِلِهِ، وَإِذَا أُفْرِدَ لَمْ يَلْزَمْ .

قال المشرِّحُ: لِأَنَّ التَّنْبِيَةَ تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْأَمْرِ مَهْمًا، وَكَوْنُهُ مَهْمًا يُقْتَضِي تَرْكَ الْعَامِلِ لِلْمَبَادِرَةِ إِلَى التَّنْبِيَةِ، وَلِأَنَّ فِي التَّنْبِيَةِ يَكُونُ لِلتَّوَعُّمِ هَيْئَةٌ مِنَ الْإِنْكَارِ وَنَمَطٌ مِنَ الْاسْتِعْجَالِ^(٢) لَا يَكُونُ فِي حَالَةِ الْإِفْرَادِ، وَتِلْكَ الْهَيْئَةُ وَذَلِكَ النَّمَطُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَقْتَ أَضْيَقُ مِنْ أَنْ يُتَلَفَّظَ بِالْفِعْلِ، وَذَلِكَ الدَّلِيلُ مَفْقُودٌ فِي الْإِفْرَادِ. أَخَاكَ أَخَاكَ مِنْ قَوْلِهِ:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَغَيْرِ سِلَاحٍ^(٣)

(١) التبيان في شرح الديوان: ١٠٦/٢ وصدرة:

فأرهفت العذارى مردفات

(٢) في (ب) الاستعمال.

(٣) بعد هذا البيت:

[بَابُ الْإِسْتِغَالِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَمِنَ الْمَنْصُوبِ بِاللَّازِمِ إِضْمَارُهُ مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ فِي قَوْلِكَ: زَيْدًا ضَرْبُهُ، (١-كَأَنَّكَ قُلْتَ: ضَرْبُ زَيْدًا / ضَرْبُهُ-١)، إِلَّا أَنَّكَ لَا تَبْرِزُهُ اسْتِغْنَاءً بِتَفْسِيرِهِ قَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

[١/٣٢٢]

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بَلَغْتَهُ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصَلِيكَ جَازِرٌ

قَالَ الْمَشْرَحُ: كَأَنَّكَ قُلْتَ: ضَرْبُ زَيْدًا ضَرْبُهُ. [هَذَا] مَذْهَبُ النُّحَوِيِّينَ. وَقَدْ ذَكَرْتُ مَا عَلَيْهِ مِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ فِي الْفَصْلِ الَّذِي أَوَّلُهُ: «وَقَدْ يَجِيءُ الْفَاعِلُ وَرَافِعُهُ مُضْمَرٌ» وَقَبْلَ الْبَيْتِ (٢):

= وَإِنْ ابْنُ عَمِّ الْمَرْءِ فَاعْلَمَ جَنَاحَهُ وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَازِي بِغَيْرِ جَنَاحٍ وَجَعَلَ ابْنَ السِّيْرَافِيِّ هَذَا الْبَيْتَ قَبْلَ بَيْتِ الشَّاهِدِ، وَرَدَّ عَلَيْهِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَعْرَابِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالْأَسْوَدِ. وَبَعْدَ بَيْتِ الشَّاهِدِ أَرْبَعَةُ آيَاتٍ نَسَبَتْ إِلَى مَسْكِينِ الدَّارِمِيِّ أَنْظَرَ دِيْوَانَ شِعْرَهُ: ٢٩. وَنَسَبَ الْبَيْتَ الْأَعْلَمُ الشُّنْتَمَرِيُّ إِلَى ابْنِ هَرْمَةَ، أَنْظَرَ مَلْحَقَاتِ دِيْوَانِهِ: ٢٦٣ (الشُّعْرُ الْمَنْسُوبُ) وَنَسَبَهُ الْبَحْتَرِيُّ فِي حِمَاسَتِهِ: ٣٨٨ إِلَى قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ. وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ: ١٢٩/١، وَأَنْظَرَ شَرْحَ شَوَاهِدِهِ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ: ١٢٨/١، وَشَرْحَهَا لِابْنِ خَلْفٍ ١٣٣/١، وَشَرْحَهَا لِلْكُوفِيِّ: ٣٣ وَفَرَحَةَ الْأَدِيبِ: وَرَقَّة: ٥ وَشَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ: ١٩٣/٣.

(١-١) فِي (ب).

(٢) أَنْظَرَ دِيْوَانَ ذِي الرُّمَّةِ: ١٠١١ - ١٠٥٠ مِنْ قَصِيدَةِ أَوْلَاهَا:

لَمِيَّةٌ أَطْلَالَ بِحَزْوِي دَوَائِرَ عَفَنَهَا السَّوَافِي بَعْدَنَا وَالْمَوَاطِرَ وَهَمَا الْبَيْتَانِ: ٦٢، ٦٣، ص ١٠٤١، ١٠٤٢، وَرَوَايَةُ الدِّيْوَانِ اسْتَنْتَ بَدَلَ اشْتَدَّتْ، =

أقول لها إذا شمّر اللّيلُ واستوت لها البيدُ واشتدّت عليها الحرائرُ
إذا ابنُ أبي موسى.....

شمّر اللّيلُ: ذهب أكثره. استوت بها: أي اشتدّ بها سيرها، ومضت
على غير قصدٍ، واشتدّت الرّياحُ الحارّةُ، وهي تكسيرُ حرورٍ، ومثلها
القلائصُ: جمعُ قلوصٍ وهو^(١) بلالُ بن أبي بردة فاضي البصرة^(٢) الوصلُ: -
بالكسر - هو المَفصلُ، وهذا - وإن كان يُرى في الظاهر هجاء لابن أبي
موسى، فليس به يقولُ: إذا بلّغتنِي الممدوحَ فقد بلغتِ المقصودَ فإن لم
تكوني فلا كنتِ، وعلى هذا الأسلوبِ بيتُ الشّماخ^(٣):

= كما روى: (بلال) بالرفع، وذكر الرواية الثانية الباهلي شارح الديوان انظر إعراب البيت
وشرحه في المنحل؛ ٣٤، والخوارزمي: ١٧، وزين العرب: ١٥ وشرح ابن يعيش: ٣١/٢،
والأندلسي: ٢٢١/١، والزملكاني: ٥٥/٢. وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٤٢/١، انظر
شرح أبياته لابن السّيرافي: ١٦٥/١، وشرحها لابن خلف: ٥٤، وشرحها للكوفي: ١٣،
٣٩، ٢٢٢، وتفسير عيون سيبويه لهارون بن موسى القرطبي: ١٣.
وانظر المقتضب: ٧٧/٢، والكامل: ١٣٠/١، والخصائص: ٢٨٠/٢ وابن الشجري:
٣٤/١، والمغني: ٢٦٩/١، والخزانة: ٤٥٠/١.

(١) في (ب).

(٢) قاضي البصرة وأميرها، بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري، ولاء خالد القسري
سنة ١٠٩ هـ فأقام إلى أن قدم يوسف بن عمر الثقفي سنة ١٢٥ هـ فعزله وجبسه ومات في
سجنه سنة ١٢٦ هـ ثقة في الحديث، ولم تحمد سيرته في القضاء.
ترجمته في تهذيب التهذيب: ٥٠٠/١، وخزانة الأدب: ٤٥٢/١.

(٣) ديوانه: ٣٢٣.

الشماخ بن ضرار، وقيل اسمه معقل بن ضرار بن حرملة الذبياني الغطفاني أدرك
الجاهليّة والإسلام، وله صحبة، وله أخ شاعر اسمه مزرد سيأتي ذكره إن شاء الله. وللشماخ
ديوان مطبوع حققه وشرحه الدكتور صلاح الدين الهادي. طبع في دار المعارف بمصر سنة
١٩٦٨ م.

أخباره في الأغاني: ١٥٨/٩، الشعر والشعراء: ٣١٥/١، والخزانة: ٥٢٦/١ والبيت
من قصيدة يمدح بها عرابة بن أوس من بني مالك بن الأوس صحابي جواد.
ترجمته في الإصابة: ٤٧٣/٢ رقم الترجمة: ٥٤٩٨. وأول القصيدة في الديوان:
كلا يومي طوالة وصل أروى ظنون أن مطرح الظنون
ورواية الديوان: (وحططت رحلي).

إِذَا بَلَّغْتَنِي وَحَمَلْتِ رَحْلِي عُرَابَةً فَاشْرَقِي بِدَمِ الْوَتِينِ
والذي يَدُلُّ على أنه ليس بهجاءٍ قوله في هذه النونية^(١):

إِذَا مَا رَايَةً رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عُرَابَةٌ بِالْيَمِينِ
أَفْتَرَى الشَّمَاخَ يَمْدُحُ رَجُلًا وَيَهْجُوهُ فِي مَقْطُوعَةٍ^(٢)!؟

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومنه زيداً مررتُ به، وعمراً لقيتُ أخاه، وبشراً ضربتُ
غُلامَه بإضمارٍ جعلتُ على طريقي، ولابستُ، وأهنتُ، قال سيبويه^(٣):
والنَّصَبُ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ، وَالرَّفْعُ أَجُودٌ».

قَالَ الْمَشْرُوحُ: يريدُ إذا قُلْتَ: زيداً مررتُ به، فمعناه: جعلتُ^(٤) زيداً
على طريقي مررتُ به، وإذا قُلْتَ: عمراً لقيتُ أخاه فمعناه، لآبستُ عمراً
لقيتُ أخاه، وإذا قُلْتَ: بشراً ضربتُ غُلامَه فمعناه أهنتُ بشراً ضربتُ غُلامَه.
والْحَقِيقَةُ ما ذَكَرْتُ فِي ذَلِكَ الْفَصْلِ، وَإِنَّمَا كَانَ الرَّفْعُ فِيهِ أَجُودَ الْكَلَامِينَ^(٥)
لأنه أكَّدَ الْكَلَامِينَ على ما ذَكَرْتُهُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ثمَّ إِنَّكَ تَرَى النَّصَبَ مَخْتَاراً وَلازِماً، فَالْمَخْتَارُ فِي
مَوْضِعَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تَعَطَّفَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ عَلَى جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ كَقَوْلِكَ: لَقِيتُ
الْقَوْمَ حَتَّى عَبْدَ اللَّهِ لَقِيتُهُ، وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ وَفِي التَّنْزِيلِ^(٦):
﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾».

قَالَ الْمَشْرُوحُ: إِنَّمَا يَخْتَارُ^(٧) النَّصَبُ هَا هُنَا، وَهُوَ أَحَدُ الْمَوْضِعَيْنِ تَوْخِيًّا

(١) الديوان: ٣٣٦ في نفس القصيدة.

(٢) نقل الزملكاني في شرحه: ٥٥/٢ ما قاله الخوارزمي هنا دون إشارة إليه.

(٣) الكتاب: ٤٢/١، وشرحه للسيرافي: ١٩١/١.

(٤) في (ب).

(٥) في (ب).

(٦) سورة الدهر: آية: ٣١.

(٧) نقل الأندلسي شرح هذه الفقرة في شرحه: ٢٢٢/١ وردَّ عليه بقوله قلت: تقدم أن هذا الرجل =

للمُشَاكَلَةِ، وَهَذَا لِأَنَّ طَرْفِي الْعَطْفِ بِمَنْزِلَةِ طَرْفِي التَّثْنِيَةِ، وَمَنْ تَمَّ يُصَارُ إِلَى الْعَطْفِ إِذَا تَعَدَّرَتِ التَّثْنِيَةُ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ قَالَ (١):

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ فَارَةٌ مِثْلُ دُيُوحَتِ فِي سَكِّ

وَطَرْفَا (٢) التَّثْنِيَةُ يَتَشَاكَلَانِ صُورَةً وَمَعْنَى، فَكَذَلِكَ (٣) هَذَا. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ تَقْدِيرُهُ (٤)، وَيَعْدُبُ الظَّالِمِينَ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْهُ» (٥) ﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾.

قَالَ الْمَشْرُحُ: قَوْلُهُ: «فَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ»، يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ (٦)،

= يَخْتَارُ كَلَامَ الْكُوفِيِّينَ فِي هَذَا الْفَصْلِ، ؛ فَيَنْصَبُ قَوْلَكَ: زَيْدًا ضَرْبَةً بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ وَيَجْعَلُ ضَمِيرَهُ بَدَلًا مِنْهُ... ثُمَّ ذَكَرَ مَا سَبَقَ أَنْ ذَكَرَهُ الْخَوَارِزْمِيُّ فِي بَابِ الْفَاعِلِ، وَقَالَ: قُلْتُ: أَمَّا الْأَوَّلُ فَغَلَطَ وَذَلِكَ أَنَّهُ تَقَرَّرَ فِي اصْطِلَاحِ النُّحَوِيِّينَ - وَهُوَ سَلَّمَ بِذَلِكَ - أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْبَدَلِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَبْدَلِ وَأَنَّ إِعْرَابَهُ كِإِعْرَابِهِ، وَهَذَا مُتَعَدِّرٌ هُنَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الصُّوَرِ فَإِنَّ قَوْلَكَ: زَيْدًا مَرَّرْتُ بِهِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ هُنَا بَدَلًا مِنْ زَيْدٍ، لِوَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الضَّمِيرَ مَخْفُوضٌ، وَزَيْدًا مَنْصُوبٌ. الثَّانِي: أَنَّ الْعَامِلَ فِي الضَّمِيرِ مُتَعَدِّ بِحَرْفِ الْجَرِّ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ النَّاصِبُ لَزَيْدٍ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ قَصْدًا مِنْ غَيْرِ غَلَطٍ زَيْدًا لَقِيَتْ رَجُلًا يَجِبُ وَهِيَ هُنَا لَا يَتَصَوَّرُ الْبَدَلَ، وَكَذَلِكَ زَيْدًا لَسْتُ مِثْلَهُ، الْعَامِلُ فِي زَيْدٍ مُخَالَفٌ لِلْعَامِلِ فِي ضَمِيرِهِ الَّذِي زَعِمَ أَنَّهُ بَدَلٌ، وَإِذَا اخْتَلَفَ الْعَامِلُ بَطَلَ الْبَدَلُ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِذَا تَعَدَّرَ الْبَدَلُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَفِي غَيْرِهَا مِمَّا لَا يَحْصِي كَثْرَةَ، فَكَيْفَ تَزْعَمُ أَنَّ جَمِيعَ مَا جَاءَ فِي هَذَا يَحْمَلُ عَلَى الْبَدَلِ؟! وَمَا ذَكَرَهُ فِي امْتِنَاعِ كَمِ رَجُلًا لَقِيْتَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ فَصَحِيحٌ لَكِنْ مَا قَالَ نَحْوِي قَطُّ أَنَّ الْعَامِلَ هُنَا مُقَدَّرٌ قَبْلَ، بَلْ هُوَ مُقَدَّرٌ بَعْدَ. فَالتَّقْدِيرُ عِنْدَ الْجَمِيعِ كَمِ رَجُلًا رَأَيْتَ رَأَيْتَهُ،... وَإِذَا صَحَّ التَّقْدِيرُ بَعْدَ لَمْ يَلْزَمُ مِنْهُ أَمْرٌ مَمْتَنَعٌ، وَلَا مُخَالَفَةٌ قَاعِدَةٌ بَلْ وَفِينَا بِمُقْتَضَى الْاسْتِفْهَامِ وَطَرَدْنَا الْبَابَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ الْعَدُولَ عَنِ النَّصْبِ لَا لَوْجِبَ فَسَوْءُ ظَنِّ بِالْعَرَبِ الْعَقْلَاءِ أَنْ يَفْعَلُوا أَشْيَاءَ لَا لِحِكْمَةَ، وَقَدْ بَيَّنَّا الْمَوْجِبَ قَبْلَ، وَكَوْنَهُ مَفْعُولًا فِي الْحَقِيقَةِ لِأَنَّهُ نَفْسُ الضَّمِيرِ مَعْنَى، وَالضَّمِيرُ مَنْصُوبٌ فَكَانَ هُوَ أَيْضًا كَذَلِكَ. فَأَيْنَ عَزَبَ عَقْلَ هَذَا الرَّجُلِ!؟

(١) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ.

(٢) فِي (أ) طَرْفَانِ.

(٣) فِي (أ) وَكَذَلِكَ.

(٤) فِي (ب) يَرِيدُ.

(٥) سُورَةُ الْأَعْرَافِ: آيَةٌ: ٣٠.

(٦) انظُرْ شَرْحَ الْأَنْدَلُسِيِّ: ٢٢٢/١ وَعَقِبَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: أَقُولُ: الثَّانِي هُوَ الصَّحِيحُ... .

الرَّفْعُ بالابتداءِ - وهذا ظاهرٌ ، والنَّصْبُ على أن يُجْعَلَ قوله حَقٌّ عليهم الضَّلالةِ كِنَايَةً عن الإِضلالِ^(١) - وما أَلْطَفَهَا - فلَمَّا انْعَطَفَتْ هذه الجُمْلَةُ على الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ صَارَ الاختِيَارُ هو النَّصْبُ، ضَرُورَةً أَنَّ العَطْفَ يَقْتَضِي مَزِيَّةَ تَشَاكُلٍ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَإِذَا قُلْتَ: زَيْدًا لَقَيْتُ أَبَاهُ، وَعَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ، ذَهَبَ التَّفَاضُلُ بَيْنَ رَفْعِ عَمْرٍو وَنَصْبِهِ، لِأَنَّ الجُمْلَةَ الأُولَى ذَاتُ وَجْهَيْنِ.

قَالَ المَشْرُحُ: ذَلِكَ الفِصْلُ^(٢) الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي الفِصْلِ المَتَقَدِّمِ مِنْ اخْتِيَارِ النَّصْبِ عَلَى الرَّفْعِ فِيمَا إِذَا كَانَ المَعْطُوفُ عَلَيْهِ لَا يَشْتَمِلُ إِلَّا عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ، أَمَّا إِذَا كَانَتِ الجُمْلَةُ المَعْطُوفُ عَلَيْهَا ذَاتَ وَجْهَيْنِ فَإِنْ كَانَ فِيهَا جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ وَجُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فَالنَّصْبُ فِي الجُمْلَةِ المَعْطُوفِ عَلَيْهَا لَا يَكُونُ هُوَ الاخْتِيَارُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: زَيْدٌ لَقَيْتُ أَبَاهُ وَعَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ، فَكَمَا يَحْسُنُ فِي عَمْرٍو النَّصْبُ، لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ، وَهِيَ لَقَيْتُ أَبَاهُ، فَكَذَلِكَ يَحْسُنُ فِيهِ الرَّفْعُ، لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الجُمْلَةِ الإِسْمِيَّةِ وَهِيَ زَيْدٌ لَقَيْتُ أَبَاهُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَإِنْ اعْتَرَضَ بَعْدَ الواوِ مَا يَصْرِفُ الكَلَامَ إِلَى ابْتِدَاءِ كَقَوْلِكَ: لَقَيْتُ زَيْدًا، وَأَمَّا عَمْرٍو فَقَدْ مَرَرْتُ بِهِ، وَلَقَيْتُ زَيْدًا وَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ يَضْرِبُهُ عَمْرٍو، وَعَادَتِ الحَالُ الأُولَى جَدْعَةً.

قَالَ المَشْرُحُ: يَقُولُ الشَّيْخُ: ذَلِكَ المَوْضِعُ الَّذِي اخْتَارَ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الرَّفْعِ إِذَا دَخَلَ فِي الجُمْلَةِ / المَعْطُوفَةِ مَا يَصْرِفُ الكَلَامَ إِلَى ابْتِدَاءِ صَارَ الاخْتِيَارُ فِيهِ الرَّفْعُ، وَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: لَقَيْتُ زَيْدًا، وَأَمَّا عَمْرٍو فَقَدْ مَرَرْتُ بِهِ، وَأَهْنَتْ بِشْرًا، وَأَمَّا بَكَرٌ فَقَدْ أَكْرَمْتُهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ^(٣) الأَجُودَ أَنْ يَكُونَ الأِسْمُ الوَاقِعُ

(١) فِي (أ) الضَّلَالِ، وَمَا فِي (ب) يُوَافِقُهُ مَا جَاءَ فِي شَرْحِ الأَنْدَلِسِيِّ مَنقُولًا مِنْ هُنَا.

(٢) فِي (ب).

(٣) فِي (أ) أَنْ.

بعدَ إِمَّا^(١) مرفوعاً بالابتداءِ وكذلك ما بعدَ إذا المفجأة حسبَ ما كان في قولك: زيدٌ مررتُ به وهذا معنى قوله: عادتِ الحالةُ الأولى جَدَعَةً^(٢). الجَدَعَةُ اسمٌ لَوَلَدِ البَقْرِ، والحافرِ والإبلِ في زمنٍ ليست بسِنٌّ^(٣) تنبتُ ولا تسقُطُ.

هذه الكلمة غَلَبَ عليها الإمامُ عبدُ القاهر الجُرْجاني فإنه ربّما يقول في كتابه الموسوم بـ «دلائل الإعجاز» عادتِ الشُّبُهَةُ الأولى جَدَعَةً، والإمامُ عبدُ القاهر قد أخذها من أبي نصرٍ العُتبي، وعن قريبٍ يعودُ الخلافُ جَدَعًا، وأبو نصر العتبيُّ قد اغتصَبها من الجاحظِ^(٤).

قالَ جارُ اللّهِ: ﴿وَأما ثمودُ فهديناهم﴾^(٥).

قالَ المشرِّحُ: «ثمودٌ» في قراءةِ الرِّفَعِ مرفوعٌ بالابتداءِ، وهديناهم خبرُهُ، وأما على قراءةِ النَّصْبِ فهو منصوبٌ بعاملٍ تقديره وأما معاملتنا ثمودَ فهديناهم، وكذلك إذا قلتُ: زيدٌ لقيته، وأما عمراً فقد^(٦) مررتُ به، لأنَّ معناه وأما مُلَابَسَتِي عمراً فقد مررتُ به. وعندَ النحويين مهما يكن من شيءٍ فهديناهم^(٧) ثمودَ، ومهما يكن من شيءٍ فقد مررتُ بعمرو، وتقولُ: أما يومَ الجمعةِ فإنَّكَ سائرٌ، ومعناه أما الواقعةُ يومَ الجمعةِ فإنَّكَ سائرٌ، وعندَ بعضهم^(٨) مهما يكن من شيءٍ فإنَّكَ سائرٌ يومَ الجمعةِ.

(١) في (أ) ما.

(٢) شرح الأندلسي: ٢٢٤/١.

(٣) النَّصُّ هنا من كتاب الصحاح للجوهري: (جدع) في أ، ب بشيء ثبت والتصحيح من كتاب الصحاح للجوهري، وشرح المفصل للأندلسي.

(٤) عقب الأندلسي في شرحه: ٢٢٤/١ على ذلك بقوله: أقول: جرت هذه الكلمة عندهم مجرى المثل في هذا المعنى وقد رأيتها في السيرة وفي غيرها من الكتب.

(٥) سورة فصلت: آية: ١٧.

(٦) في (ب).

(٧) في (أ).

(٨) في (ب) عندهم.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «الثاني: أن تقع موقِعاً هو بالفعلِ أولى، وذلك أن تقع بعد حرفِ الاستفهامِ (١-كقولك: أعبَدَ اللهُ ضَرْبَتَهُ-١)».

قَالَ الْمَشْرُحُ: بَيَّنَّ الشَّيْخُ الْمَوْضِعَ الثَّانِي مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُخْتَارُ فِيهَا النَّصْبُ عَلَى الرَّفْعِ، وَذَلِكَ أَنَّ تَقَعَ مَوْقِعاً هُوَ بِالْفِعْلِ أَوْلَى، وَذَلِكَ عَلَى (٢) أَنْوَاعٍ، النَّوْعُ الْأَوَّلُ: أَنَّ تَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِكَ: أَعْبَدَ اللهُ ضَرْبَتَهُ، وَهَذَا لِأَنَّ مَذْهَبَ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ الْاسْتِفْهَامَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ عُقْبِيَهُ مَذْكُوراً فَهُوَ فِيهِ مَقْدَراً، تَقْدِيرُهُ: أَضْرَبْتَ عَبْدَ اللهِ ضَرْبَتَهُ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَالْحَقِيقَةُ مَا ذَكَرْتَهُ فِي الْفَصْلِ الَّذِي أَوْلَهُ: (وَقد يَجِيءُ الْفَاعِلُ وَرَافِعُهُ مَضْمُوراً).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومثله السَّوْطُ ضَرْبَتَ بِهِ زَيْدًا، وَالْخَوَانُ أَكَلَ عَلَيْهِ اللَّحْمُ وَأَزِيدًا أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ، وَأَزِيدًا أَنْتَ مَكَابِرٌ عَلَيْهِ، وَأَزِيدًا سَمِعْتَ بِهِ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: مَذْهَبُهُمْ أَنَّ الْمَنْصُوبَ قَبْلَ الْفِعْلِ الْمَتَّصِلِ بِهِ الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ يَنْتَصِبُ بِفِعْلِ آخَرَ مَضْمُوراً قَبْلَ ذَلِكَ الْمَنْصُوبِ، وَهُوَ عَلَى لَفْظِ ذَلِكَ الْمَذْكُورِ بَعْدَ ذَلِكَ الْمَنْصُوبِ، فَإِنْ لَمْ يَنْجِعْ إِضْمَارُهُ أَضْمَرَ مَا هُوَ قَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ وَلِذَلِكَ قَالُوا: فِي الْخَوَانِ أَكَلَ عَلَيْهِ اللَّحْمُ، أَعْلَى اللَّحْمِ الْخَوَانُ وَأَزِيدًا أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ ارْتَقَبْتَ (٣) زَيْدًا أَنْتَ (٤) مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا تَمَحُّلٌ شَنِيعٌ، وَهَبَكَ تَمَحَّلَتْ هَا هُنَا فَمَا وَجْهُ التَّمَحُّلِ فِي قَوْلِكَ: السَّوْطُ ضَرْبَ بِهِ عَمْرُؤُ؟ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ لَا تَكَادُ تَجِدُ شَيْئاً يَنْصَبُ السَّوْطُ، وَإِنَّمَا الْوَجْهُ الصَّحِيحُ هَا هُنَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ مِنْ أَنَّ الْمَنْصُوبَ الْمُتَقَدِّمَ يَنْتَصِبُ بِهَذَا الْفِعْلِ

(١-١) فِي (ب).

(٢) فِي (أ) وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ.

(٣) فِي (أ) أَمْ بَقِيَتْ.

(٤) فِي (ب).

الواقع بعدَ الضمير^(١)، والضميرُ ينتصبُ على البدلِ منه، فإذا كان هذا الفعلُ فعلاً يتعدى بحرفِ الجرِّ نُزِلَ^(٢) تنزيلٌ ما ليس معه حرفٌ جرٌّ من الأفعالِ المتعدّيةِ ويتحِيلُ بحيلةٍ حتى ينتصبَ به ذلك الاسمُ^(٣) كما إذا قلتُ: زيداً خَرَجْتُ به، فإنه يُعاملُ^(٤) معاملةً زيداً أخرجه، وأزيداً أنت مكابرٌ عليه أي مغلوبٌ عليه، وهذا كما يقولون غَلَبَ فلانٌ على عِمَائِهِ.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «ومنه أزيداً ضربتُ عمراً وأخاه، وأزيداً ضربتُ رجلاً يُجِبُهُ، لأنَّ الآخرَ ملتبسٌ بالأوّلِ بالعطفِ أو بالصفةِ.

قالَ المشرِّحُ: الضميرُ^(٥) في أخاه ينصرفُ إلى زيدٍ، ولو صرفته إلى عمرو فسَدَّ الكلامُ وأمّا في المسألةِ الثانيةِ، فسواءٌ صرفته إلى زيدٍ أو لم تصرفه فإنَّ المسألةَ صحيحةٌ أمّا إذا صرفته إليه فظاهرٌ، وأمّا إذا لم تصرفه إليه، فلأنَّ الضميرَ المنصوبَ فيه شيءٌ انصرفَ إلى رجلٍ^(٦) فالضميرُ المنكّرُ المرفوعُ ينصرفُ بالضرورةِ إلى زيدٍ فتصحُّ^(٧) المسألةُ.

وفي هذين المثالين أنَّ الضميرَ الراجعَ إلى المنصوبِ قبلَ الفعلِ كما إذا اتّصلَ^(٨) بالفعلِ صحَّ، فكذلك إذا اتّصلَ^(٨) بما هو في صورةِ المفعولِ لذلكِ الفعلِ، وكذلك إذا اتّصلَ بالمعطوفِ على ما هو في صورةِ المفعولِ لذلكِ الفعلِ، ونظيرُ هذه المسألةِ قوله^(٩):

(١) في (ب) بعده.

(٢) في (أ) يتنزل.

(٣) في (أ) الفعل.

(٤) في (ب) معامل.

(٥) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٢٥/١ هذا النص ولم يعقب عليه بشيء.

(٦) في (أ) رجلاً.

(٧) في (أ) فصح.

(٨ - ٨) في (أ) فقط.

(٩) البيت لأبي العلاء المعري انظر شروح سقط الزند: ٢٤١/١.

وهاجته الجَنُوبُ لوصلِ حَيٍّ أقامَ ويَمِّمُوا داراً طَرُوحاً/ [١/٣٣]
 من المعلوم أنَّ الجُملة إذا وَقعت صِفَةً لِنكرةٍ فلا بُدَّ فيها من ضميرٍ
 يَرجعُ إلى تلك النكرة. وقوله:

أقامَ ويَمِّمُوا داراً طَرُوحاً

وقَع صِفَةً لِلنكرةِ وهي «حَيٌّ»، ثمَّ لَيْسَ في الجُملةِ الأولى وهي
 «أقامَ»: ضميرٌ راجعٌ إليه، إِنما الضميرُ في الجُملةِ المعطوفةِ وهي «يَمِّمُوا»
 فقد أغنى عن الضميرِ في الجُملةِ المعطوفةِ كما يُغني في الجُملةِ المعطوفِ
 عليها.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «إِن قَلتَ: أَزيدُ ذُهَبَ به فليس إلا الرَّفَعُ». (١-قال
 المشرِّح-١): إِنما لم يَجز فيه سِوى الرَّفَعِ، وذلك لأنَّ الاسمَ الواقعَ قَبْلَ
 الفعلِ والضميرِ المتصلِ يتجاوَبانِ ارتفاعاً وانتصاباً فإذا كانَ الضميرُ في
 قولك: ذُهَبَ به في محلِّ الرَّفَعِ فلا بُدَّ من أن يكونَ الاسمُ الواقعُ بعدَ الفعلِ
 مرفوعاً أيضاً.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَن يَقَعَ بعدَ إذا وحيثُ كقولك: إذا عبدَ اللَّهُ تلقاه
 فأكرمه، وحيثُ زيداَ تجده فالزمه (٢)».

قالَ المشرِّحُ: قوله: وَأَن يَقَعَ بعدها إذا وحيثُ معطوفاً (٣) على قوله
 بأن يَقَعَ بعدَ حرفِ الاستفهامِ. بَيَّنَّ الشيخُ ها هنا النوعَ الثاني من أنواعِ
 الموقعِ الذي هو بالفعلِ أولى، وذلك أن يَقَعَ بعدَ إذا كقولك: إذا عبدَ اللَّهُ
 تلقاه فأكرمه، وذلك أن إذا للشرطِ، والشرطُ يَقْتضي الفعلَ، وكذلك حيثُ ها

(١-١) سقطت سهواً من (ب).

(٢) في (ب) فأكرمه.

(٣) في (ب) معطوف.

هنا، بمنزلة إذا، لأنها ظرفٌ مكانيٌّ، كما أن إذا ظرفٌ زمنيٌّ، ثم استعمل كلُّ منهما في الشرط.

قال جَارُ اللَّهِ: «وبعد حرفِ النَّفي كقولك ما زيدا ضربته، قال جرير:

فلا حسباً فخرتَ به لتيمٍ ولا جدأ إذا ازدحمتَ الجدودُ

قال المشرِّحُ: ها هنا بيِّن الشَّيخُ النَّوعَ الثَّالِثَ (١) من أنواعِ الموقعِ الذي هو بالفعلِ أولى، وذلك أن يقعَ بعدِ حرفِ النَّفي كقولك: ما زيدا ضربته؟ وهذا لأنَّ المنفيَّ في الحقيقةِ هو الفعلُ، فوجبَ أن تدخلَ عليه حقيقةً، فإذا لم تدخلَ عليه حقيقةً، وجبَ أن تدخلَ عليه تقديراً، ولن تدخلَ عليه تقديراً إلا إذا انتصبَ زيدا، اللامُ (٢) في «لتيمٍ» يتعلقُ «بحسباً» وقبله (٣):

ويُقضى الأمرُ حينَ تغيبُ تيمٌ ولا يُستأذنون وهم شهودُ

يقولُ: تيمٌ أقلاءٌ أدلاءٌ، لا يدخلون في مشاورَةٍ، ولا يقفُ إمضاءُ الأمورِ

(١) انظر شرح الأندلسي: ٢٢٦/١.

(٢) في (ب) باللام.

(٣) ديوان جرير: ٣٣٢، وأول القصيدة:

ألا زارت وأهل منى هجود وليت خيالها بمنى يعود
وقد نقضها عمر بقصيدة طويلة أثبتها جامع ديوانه الدكتور يحيى الجبوري عن منتهى
الطلب لابن ميمون. الديوان (٦٠ - ٦٨) وأولها:
آب الهم إذ نام الرقود وطال الليل وامتنع الهجود
وفي نقض هذا البيت يقول:

وتدعى للمشورة آل تيم ويربوع وما تدعى شهود
انظر إعراب الشاهد وشرحه في المنخل: ٣٥، وشرح الخوارزمي: ١٨، وزين العرب:
١٦، وشرح الأندلسي: ٢٢٦/١، وابن يعيش: ٣٦/٢، والزملكاني: ٦٢/٢، وهو من
شواهد سيويه: ٧٣/١، انظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٥٦٨/١، وشرحها لابن خلف:
٦٧/١، وشرحها للكوفي: ١٤٦، ٢٠٩، وانظر الخزانة: ٤٤٧/١.

عليهم . يهجو عُمَرُ بْنُ لَجْأِ التَّمِيمِيِّ (١) .

قال جَارُ اللَّهِ (٢) : «وَأَنْ يَقَعَ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ كَقَوْلِكَ : زَيْدًا اضْرِبْهُ ، وَخَالِدًا اضْرِبْ أَبَاهُ ، وَيَشْرًا لَا تَشْتُمُ أَخَاهُ ، وَزَيْدًا لِيضْرِبُهُ عَمْرُو ، وَيَشْرًا لِيَقْتُلُ أَبَاهُ عَمْرُو» .

قال المشرِّحُ : ها هنا بَيَّنَّ الشَّيْخُ النَّوْعَ الرَّابِعَ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَوْقِعِ الَّذِي هُوَ بِالْفِعْلِ أَوْلَى ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ بَعْدَ ذَلِكَ الْاسْمِ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا ، فَنَصَبُ ذَلِكَ الْاسْمِ أَوْلَى مِنْ رَفْعِهِ ، لِأَنَّهُ لَوْ رُفِعَ رُفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَلَا يَحْسُنُ رَفْعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، لِأَنَّهُ لَوْ رُفِعَ بِالْإِبْتِدَاءِ لَوَقَعَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ مَوْقِعَ (٣) الْخَبْرِ وَذَلِكَ قَبِيحٌ ، لِأَنَّ الْخَبَرَ مِمَّا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ .

قال جَارُ اللَّهِ : «وَمِثْلُهُ أَمَّا زَيْدًا فَاقْتُلْهُ ، وَأَمَّا خَالِدًا فَلَا تَشْتُمُ أَبَاهُ .

قال المشرِّحُ : يَقُولُ الشَّيْخُ : الْاسْمُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ رَفْعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَإِنْ دَخَلَ عَلَى أَوَّلِهِ مَا يُقَوِّي جَانِبَ الْإِبْتِدَاءِ وَهُوَ «أَمَّا» .
فَإِنْ سَأَلْتَ : فِيمَ انْتَصَبَ زَيْدًا هَا هُنَا ؟ أَجِبْتُ : بِمَضْمَرٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، وَهُوَ الْمَعَامَلَةُ ، وَالْمَعْنَى : أَمَّا مَعَامَلَتُنَا (٤) زَيْدًا فَهَذِهِ الْمَعَامَلَةُ ، وَهِيَ أَنَّا نَأْمُرُ بِقَتْلِهِ ، فَإِنْ سَأَلْتَ : أَلَسْتُ قَدْ وَقَعْتَ فِيمَا فَرَرْتَ مِنْهُ وَهُوَ جَعَلَ الْأَمْرَ خَبْرًا ؟ أَجِبْتُ : لَا ، لِأَنَّ هَذَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ جَعَلَ الْأَمْرَ خَبْرًا لَكِنْ عَلَى وَجْهِ الْخَفَةِ ضَرُورَةٌ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ هَا هُنَا مَنَوِيٌّ غَيْرُ ظَاهِرٍ ، وَذَلِكَ فِيهِ جَعَلَ (٥) - الْأَمْرَ خَبْرًا عَلَى وَجْهِ (٥) .

(١) عمر بن لجأ بن حديد بن مصاد من تيم الرباب اشتهر بمهاجاة جرير أخباره قليلة جداً ، فلم يذكره أبو الفرج في الأغاني . يقول ابن قتيبة إنه مات بالأهواز انظر الشعر والشعراء : ٦٨٠ / ٢ ، وطبقات فحول الشعراء : ٤٣١ / ١ .

(٢) في (ب) قال : رحمه الله بدل جار الله سهو من الناسخ .

(٣) في (ب) بموقع .

(٤) نقل الأندلسي في شرحه : ٢٢٧ / ١ نصّ كلام المؤلف هنا وعلق عليه بقوله : أقول : تقدير الناصب من لفظ الفعل المذكور - إن أمكن - أولى .

(٥-٥) في (ب) .

العلانية وفرق بين الفتح على^(١) وجه الخفية^(٢)، وبينه^(٣) على وجه العلانية.
قال جَارُ اللَّهِ: «والدُّعَاءُ بِمَنْزِلَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ زَيْدًا فَاغْفِرْ
ذَنْبَهُ، وَزَيْدًا أَمَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْعَيْشَ قَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ^(٤)»:

فَكَلًّا جَزَاءُ اللَّهِ عَنِّي بِمَا فَعَلْتُ

قال المَشْرَحُ: الدُّعَاءُ بِمَنْزِلَةِ الْأَمْرِ، إِلَّا أَنَّ الْمَأْمُورَ هَا هُنَا مِثْلُكَ أَوْ
فَوْقَكَ، وَالْمَأْمُورُ هُنَا دُونَكَ^(٥)، صَدَرُ الْبَيْتِ^(٦):

أَمِيرَانِ كَانَا آخِيَانِي كِلَاهُمَا فَكُلًّا الْبَيْتِ

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَمَّا زَيْدًا فَجَدَعًا لَهُ، وَأَمَّا عَمْرًا فَسَقِيًّا لَهُ».

قال المَشْرَحُ: معناه: وَأَمَّا مُعَامَلَتِي زَيْدًا فَهَذِهِ الْمُعَامَلَةُ، وَهِيَ: أَنِّي
أَدَعُو عَلَيْهِ^(٦).

قال جَارُ اللَّهِ: «وَاللَّازِمُ أَنْ تَقَعَ الْجُمْلَةُ بَعْدَ حَرْفٍ لَا يَلِيهِ إِلَّا الْفِعْلُ
كَقَوْلِكَ إِنَّ زَيْدًا تَرَهُ تَضْرِبُهُ، قَالَ:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفَسًا أَهْلَكْتُهُ

قال المَشْرَحُ: كَانَ الشَّيْخُ ذَكَرَ فِي أَوَائِلِ هَذَا الْفَصْلِ، ثُمَّ إِنَّكَ تَرَى

(١-١) في (ب).

(٢) في (ب).

(٣) هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني. واضع علم النحو محدود في العلماء والشعراء والأمراء والأعيان. ولي إمارة البصرة في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو من التابعين توفي سنة ٦٩ هـ أخباره في إنباه الرواة: ١٣/١، وصبح الأعشى: ١٦١/٣، وتهذيب ابن عساكر: ١٠٤/٧.

(٤) في (أ) فوقك.

(٥) ديوان أبي الأسود: ٧٨ ورواية الديوان: ... بما عمل.

(٦) في (ب) أدعوله.

النَّصَبَ مختاراً ولازماً، فالى الآنَ قد قِيدَ المُختارَ، والآنَ قد أخذَ في شرح اللّازِمِ فقال: اللّازِمُ أن يقعَ بعدَ حَرْفٍ لا يَلِيهِ إلاّ الفِعْلُ / وهو «إن». فإن سألْتَ: فما التفرقةُ بينَ «حيثُ» «وإذا»، وإن، جعلتَ النَّصَبَ بعدَ «إذا» مختاراً، وبعدَ «إن» لازماً؟ أجبتُ: إنَّ «إذا» شيءٌ دخيلٌ في المجازاةِ، بخلافِ إنَّ فإنها أمُّ البابِ، وهي لا تدخلُ إلاّ على الجملةِ الفعليةِ، بخلافِ إذا فإنها رُبّما (١-دخلت على الجملةِ الإسميةِ-١)، وفي «فتوحِ ابنِ أعثمِ الكوفي» (٢):

إذا ما الثريا في السماءِ كأنها جُمانٌ وهى عِقْدِهِ فَتَبَدُّدا
البيتُ للنمرِ بنِ تولبِ، وتمامه (٣):

(١-١) في (أ).

(٢) ابن أعثم الكوفي: أحمد بن أعثم، وقيل محمد بن علي بن أعثم من أهل الكوفة مؤرخ شيعي المذهب، ضعيف عند أصحاب الحديث له. كتاب الفتوح انتهى فيه إلى أيام الرشيد. وله كتاب آخر أشبه بالذيل عليه وقف عليهما ياقوت الحموي وله كتاب في وقعة صفين، وهذه كلها موجودة. أما كتاب الفتوح فقد طبع في دائرة المعارف العثمانية في حيدرآباد بالهند وأما كتاب وقعة صفين فلا يزال مخطوطاً. أخباره في الكتب قليلة جداً، وفاته في حدود سنة ٣١٤ هـ. ترجمته في معجم الأدباء: ٢/٢٣٠ والذريعة: ٣/٢٢٠، ودائرة المعارف الإسلامية: ١/٩١. نقل الزملكاني في شرحه: ٢/٥٦ عبارة الخوارزمي هنا دون إشارة فحرفها الناسخ إلى نوح بن أعثم الكوفي، وكذلك في مختصر شرح الزملكاني المسمى (غاية المحصل) للمؤلف، فلعل التحريف كان من الزملكاني نفسه سامحه الله وغفر له.

البيت ليزيد بن الطثرية انظر ديوانه: ٣١، وربيع الأبرار: ١/، وهو يزيد بن سلمة بن سمرة بن كعب بن عامر كنيته أبو المكشوح من بني قشير بن كعب بن عامر، نسبته إلى أمه من بني طثر من عترة بن وائل. قتله بنو حنيفة يوم الفلج سنة ١٢٦ هـ. جمع ديوانه الطوسي فضاع وأعاد جمعه الدكتور حاتم الضامن، ثم أعاد جمعه أيضاً الدكتور ناصر بن سعد الرشيد وهما مطبوعان.

(٣) البيت للنمر بن تولب في ديوانه: ٧٣.

وهو النمر بن تولب بن زهير... العكلي شاعر صحابي معمر. له ديوان جمعه الدكتور نوري حمودي القيسي وطبع دون تاريخ في بغداد بعد سنة ١٩٦٨ م. أخباره في طبقات ابن سعد: ٧/٢٦، والاستيعاب: ٤: ١٥٣١ انظر إعراب البيت وشرحه في المنخل: ٣٦، والخوارزمي: ١٨، وزين العرب: ١٦ وشرح الأندلسي: ١/٢٢٧، وابن يعيش: ٢/٣٨ =

وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَهَلَّا» «وَأَلَّا»، و«لَوْلَا» «وَلَوْمَا» بِمَنْزِلَةِ «إِنَّ»، لِأَنَّهِنَّ يَطْلِبْنَ الْفِعْلَ، وَلَا يَبْتَدَأُ بَعْدَهَا الْأَسْمَاءُ.

قَالَ الْمَشْرُوحُ: هَذِهِ الْكَلِمَةُ كُلُّهَا لِلتَّحْضِيضِ، وَالتَّحْضِيضُ لَا يَكُونُ إِلَّا^(١) بِالْفِعْلِ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَظَرٌ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ السِّرَافِيُّ^(٢): لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: لَوْلَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَهَلَّا بَكَرٌ مُنْطَلِقٌ، لَكِنْ يَجُوزُ هَلَّا زَيْدٌ ضَرْبَتَهُ، عَلَيَّ مَعْنَى هَلَّا ضَرْبَتَ زَيْدٌ ضَرْبَتَهُ، وَالنَّصْبُ جَائِزٌ عَلَيَّ مَعْنَى هَلَّا ضَرْبَتَ زَيْدًا ضَرْبَتَهُ، وَإِذَا^(٣) كَانَ الْأَمْرَانِ جَائِزَيْنِ^(٤) فَهَذَا لَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْاِخْتِيَارُ النَّصْبَ فَكَيْفَ يَلْزَمُ النَّصْبُ؟!

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَحَذَفُ الْمَفْعُولِ بِهِ كَثِيرٌ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ عَلَيَّ نَوْعَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يُحَذَفَ لَفْظًا وَيُرَادَ مَعْنَى وَتَقْدِيرًا. وَالثَّانِي: أَنْ يَجْعَلَ بَعْدَ الْحَذْفِ نَسِيًّا مَنَسِيًّا، كَأَنَّ فَعْلَهُ مِنْ جِنْسِ الْأَفْعَالِ غَيْرِ الْمُتَعَدِيَةِ، كَمَا يُنْسَى عِنْدَ بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ بِهِ، فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٥): ﴿اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى^(٦): ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِهَذَا الْمَوْصُولِ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ مِنْ صِلَتِهِ مِثْلُ مَا

= وَالزَّمْلَكَانِي: ٦٤/٢.

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ كِتَابِ سَبِيوهِ: ٦٧/١، انظُرْ شَرْحَ آيَاتِهِ لِابْنِ السِّرَافِيِّ: ١٦٠/١ وَشَرْحَهَا لِابْنِ خَلْفٍ: ٦٥/١، وَشَرْحَهَا لِلْكَوْفِيِّ: ٢٥، ٣٩، ١٤٦، وَانظُرِ الْمُقْتَضِبَ: ٧٦/٢، وَكِتَابَ الشُّعْرِ لِأَبِي عَلِيٍّ: ٢٦، وَأَمَالِي ابْنِ الشُّجْرِيِّ: ٣٣٢/١، ٣٤٦، وَالخَزَانَةَ: ١٥٢/١.

(١) فِي (ب) بَدُونِ.

(٢) شَرْحُ كِتَابِ سَبِيوهِ لِأَبِي سَعِيدِ السِّرَافِيِّ: ٢٠٥/١.

(٣) شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِلْأَنْدَلِسِيِّ: ٢٢٧/١.

(٤) فِي (أ) جَائِزَانِ.

(٥) سُورَةُ الْقَصَصِ: آيَةٌ: ٨٣.

(٦) سُورَةُ هُودٍ: آيَةٌ: ٤٣.

تَرَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (١): ﴿الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ وَقُرَىءَ قَوْلُهُ تَعَالَى (٢): ﴿وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ «وَمَا عَمَلَتْ»، وَمِنَ الثَّانِي قَوْلِهِمْ: فَلَنْ يُعْطِيَ وَيَمْنَعُ وَيَصِلُ وَيَقْطَعُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (٣): ﴿أَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ وَقَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ (٤):

وإن تعتذر بالمحل من ذي ضرورِها إلى الضيف يخرج في عراقِها نصلي
 قَالَ الْمَشْرُحُ: حَذَفَ الْمَفْعُولَ عَلَى ضَرَبَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَحْذَفَ
 وَيُرَادُ، وَذَلِكَ: أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ سِوَى نَفْسِ الْفِعْلِ دَلِيلٌ آخَرَ (٥)، أَلَا تَرَى (٦) أَنَّ
 قَوْلَهُ: «وَيَقْدِرُ» كَمَا يَقْتَضِي الْمَفْعُولَ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فِعْلٌ مُتَعَدٌّ فَكَذَلِكَ يَقْتَضِيهِ
 مِنْ حَيْثُ إِنَّ «يَقْدِرُ» قَدْ وَقَعَ فِي مَقَابَلَتِهِ يَبْسُطُ، وَيَبْسُطُ لَهُ مَفْعُولٌ وَهُوَ الرِّزْقُ،
 فَكَذَلِكَ يَقْدِرُ، وَهَكَذَا رَجِمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مِنْ رَجِمَ﴾، كَمَا يَسْتَدْعِي
 الْمَفْعُولَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ (٧) الرَّحْمَةَ لَا تَكُونُ بَدُونَ مَرْحُومٍ، فَكَذَلِكَ يَسْتَدْعِيهِ مِنْ
 حَيْثُ أَنَّهُ وَقَعَ صِلَةٌ، وَالْجُمْلَةُ مَتَى وَقَعَتْ صِلَةٌ لِمَوْصُولٍ فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ ضَمِيرٍ
 يَرْجِعُ إِلَى الْمَوْصُولِ.

وَالثَّانِي: - أَنْ يُحْذَفَ فَلَا يَرَادُ، بَلْ يُتْرَكُ نَسِيًا مَنْسِيًا، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ:
 فَلَنْ يُعْطِيَ وَيَمْنَعُ، بِدَلِيلِ أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَفْعُولِينَ الْمَحْذُوفِينَ لَا دَلِيلَ

(١) سورة البقرة: آية: ٢٧٥.

(٢) سورة يس: آية: ٣٥.

(٣) سورة الأحقاف: آية: ١٥.

(٤) ديوانه: ١٥٦/١ من قصيدته التي مطلعها:

خَلِيلِي عَوْجَا عَوْجَا نَاقَتَيْكَمَا عَلَى طَلَلٍ بَيْنَ الْقَرِينَةِ وَالْحَبْلِ

انظر شرح البيت وإعرابه في المنخل: ٣٧، والخوارزمي: ١٨، وزين العرب: ١٦ وشرح

الأندلسي: ٢٢٩/١، وابن يعيش: ٣٩/٢، والزملكاني: ٦٦/٢.

(٥) في (أ).

(٦) في (ب) الأولى.

(٧) في (ب).

عليه سوى نفس الفعل . وأما قوله تعالى : ﴿ واصلح لي في ذرّيتي ﴾ فكما ترك المفعول فيه نسياً منسياً فقد أبطل تعدية الإصلاح رأساً، ألا ترى أنه جعل بمنزلة الفعل اللازم من (١) حيث عُدّي بفي، معناه (٢) : واجعل الإصلاح في ذرّيتي . الضمير في «تعتذر» للناقة، والباء في «بالمحل» للأداة، لا للظرف . عنى بذي ضروعها اللبن الذي في ضروعها كما يراد بذي بطنها الولد (٣- الذي في بطنها-٣)، يريدُ بجعل الجرح في عراقبها نصل سفي .

(١) في (أ) .

(٢) انظر شرح الأندلسي : ٢٢٩/١ .

(٣ - ٣) في (ب) .

[بَابُ الْمَفْعُولِ فِيهِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « الْمَفْعُولُ فِيهِ : هُوَ ظَرْفَا الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَكِلَاهُمَا يَنْقَسِمُ إِلَى مَبْهَمٍ وَمَوْقَّتٍ وَمُسْتَعْمَلٍ اسْمًا وَظَرْفًا ، وَمُسْتَعْمَلٌ ظَرْفًا لَا غَيْرَ ، فَالْمَبْهُمُ : نَحْوُ الْحَيْنِ ، وَالْوَقْتِ ، وَالْجِهَاتِ السَّتِّ . وَالْمَوْقَّتُ نَحْوَ الْيَوْمِ ، وَاللَّيْلَةِ ، وَالسُّوقِ ، وَالْدَارِ ، وَالْمُسْتَعْمَلُ اسْمًا وَظَرْفًا مَا جَازَ أَنْ يُعْقَبَ عَلَيْهِ الْعَوَامِلُ ، وَالْمُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا لَا غَيْرًا^(١) مَا لَزِمَ النَّصْبَ نَحْوَ قَوْلِكَ : سِرْنَا ذَاتَ مَرَّةٍ ، وَبُكْرَةً وَسَحَرَ وَسُحَيْرًا وَضُحَىً ، وَعِشَاءً ، وَعَشِيَّةً ، وَعَتَمَةً ، وَمَسَاءً ، إِذَا أَرَدْتَ سَحْرًا بَعَيْنِهِ ، وَضُحَىً يَوْمِكَ وَعَشِيَّتَهُ ، وَعِشَاءَهُ وَعَتَمَةَ لَيْلَتِكَ وَمَسَاءَهَا^(٢) .

قَالَ الْمَشْرُحُ : سِرْنَا ذَاتَ مَرَّةٍ ، مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمُسَمَّى إِلَى الْإِسْمِ .
مَعْنَاهُ : سِرْنَا بِمُصَاحِبَةٍ^(٣) هَذَا الْإِسْمِ ، وَأَصْلُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ : رَجُلٌ ذُو مَالٍ ،

(١ - ١) ساقط من (أ).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) قال الزمלקاني في شرحه: ٦٦/٢: اختلفت عبارات النحاة في ضبط المبهم والموقت وكلامه مؤذن أن المبهم ما ليس بمحصور بقدر معين، ولا اسمه ثابت له من جهة نفسه والموقت بخلافه. والأجود ما أشار إليه جماعة المحققين وهو أن ما كان جواباً من الأزمنة لمتى فهو مختص، وما كان جواباً لكم فهو محدود، وما سواهما فهو المبهم وقد عبر عن القسمين الأولين بالموقت، لأن معنى الموقت المحدود، وكذلك ظرف المكان ينقسم إلى هذه الأقسام.

(٤) في (ب) صاحبة.

وامرأة ذات جمال^(١) فإن سألت : فهل بين قولهم سِرنا مرّة وسِرنا ذات مرّة فرق؟ أجبت : نعم^(٢) إذا قيل : سِرنا مرّة احتمل أن يكون للقائل علم بتلك المرة زائد على علم المخاطب بها ، كما إذا قلت : أكلت طعاماً فإنه يحتمل أن يكون ذلك الطعام معلوماً للمتكلم غير معلوم للمخاطب بخلاف « ذات مرّة » فإنه يتبرأ للمتكلم من زيادة العلم . قوله : بكرة^(٣) على التنوين . كذا السَّماعُ ، وسحر غير منون^(٤) ، وهو عندي مبني ، وعند النحويين لا ينصرف ، وقد قرّرت فيما مضى من هذه المسألة فإن سألت : كيف لم يُبن سحيراً مع أن كلاً / منهما متضمن لمعنى اللام ؟ أجبت : لأن كونه متضمناً^(٥) لمعنى اللام إن اقتضى أن يكون بمنزلة الحرف فكونه مُصغراً يقتضي أن يكون إسمًا وكونه مُصغراً آخرهما وجوداً فيكون الغلبة له .

[١/٣٤]

قال جارُ الله : « ومثله عند وسوى وسواء » .

قال المشرّح : عند من الظروف اللازمة ، لأنه لا يدخل عليه من العوامل سوى « من » ، وأنها لا تخلو من الظرفية ، كما في قوله تعالى^(٦) : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ ﴾ ، أي بعض الليل ، قال الإمام عبد القاهر الجرجاني : وتقول العامة : خرجت إلى عنده خطأ . سوى ، وسواء^(٧) في الأصل من صفات الأمانة ، يُقال : مكانٌ سُوى ، ثم أُجري مجرى المكان في قولك : جاءني القوم سواك أي مكانك ، وبذلك^(٨) انتصب المحدود . ويشهد لكونه ظرفاً أنه تستقلُّ به في السعة الصلة ،

(١) في (أ) مال .

(٢) نقل الزملكاني في شرحه : ٦٧/٢ شرح هذه الفقرة مصرحاً بنقله عن صدر الأفاضل .

(٣) في (أ) بكرا .

(٤) شرح الأندلسي : ٢٣١/٢ .

(٥) في (أ) متضمن .

(٦) سورة الإسراء : آية : ٧٩ .

(٧) انظر النص في شرح الأندلسي : ٢٣٢/١ نقلاً عن الخوارزمي .

(٨) في (أ) وبذلك .

تقولُ : جاءني من سواك ، ورأيتُ ما سواك ، ولو لم يكن ظرفاً لما استقلتُ به ؟ ألا ترى أنه لا يُقالُ : جاءني من غيرِ زيدٍ ، وأما قولنا : جاءني القومُ سوى زيدٍ بمعنى غيرِ زيدٍ فتدريس . قال الإمامُ عبدُ القاهرِ الجرجاني (٢) : لا تقولُ هذا سِواك ، ولا هو على سِواك ، وهذا لأنَّ سِوى لا يكون للاستثناءِ إلا إذا كان ظرفاً ، فإذا أخرجته عن الظرفية بطلَ كونه للاستثناءِ . قال سيويه : لا يكونُ إسماً إلا في الشعرِ (٣) ، والذي يفرقُ بينهما أنهم أجازوا : عندي غيرُ عبدِ الله ولا عمرو (٤) ، ولم يُجيزُوا سوى عبدِ الله ، ولا عمرو (٤) ، نقله (٥) الغوري (٦) .

قال جارُ الله : « ومما يختارُ فيه أن يلزمَ الظرفيةَ صفةُ الأحيانِ ، تقول : سيرَ عليه طويلاً وكثيراً ، وقليلاً ، وقديماً ، وحديثاً » .

قال المشرِّحُ : صفةُ الأحيانِ (٧) ليست في الحقيقةِ بظرفٍ ، إذ هي في الأصلِ ليست زماناً ولا مكاناً ، بل هي شيءٌ أجنيُّ عن الظرفِ ، أجري مَجراه ، وأقيمَ مقامه ، والدالُّ على كونها ظرفاً هذا النصبُ ، فإذا ذهبَ ذهبَت (١) عنه (٢) الظرفيةُ ، واندرَسَت ، ولم يبقَ من أطلالِها ورسومِها شيءٌ ، بخلافِ الظرفِ ، فإنه - وإن ودَّعه (٣) النصبُ - لم يودَّعه العِلْمُ المحيطُ بكونه

(١) انظر شرح الإيضاح له : ورقة ١١٩ ، ١٣٠ .

(٢) الكتاب : ٢٠٢/١ ، ٢٠٣ .

(٣) في (ب) وزيد .

(٤) تقدم التعريف به .

(٥) نقل الأندلسي في شرحه : ٢٣٢/١ ، نصَّ الخوارزمي من أوله إلى هنا ، ولم يعقب عليه بشيء .

(٦) في (أ) ظرف .

(٧) نقل الأندلسي في شرحه : ٢٣٣/١ ، ٢٣٤ نصَّ هذا المؤلف .

(٨) في (أ) ذهب .

(٩) في (أ) .

(١٠) في (ب) أودعه .

ظرفاً ، ضرورة أنه يبقى فيه بعد وداع الظرفية له معظم الظرفية ، وهو إما الزمان ، وإما المكان ، تقول : حُمِلَ به طويلاً ، وكثيراً ، ولو قلت حُمِلَ به طويلاً وكثيراً عمي المراد .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلِّ ، وَجْعَلُ الْمَصْدَرُ حِينًا لِسَعَةِ الْكَلَامِ فَيَقَالُ كَانَ ذَلِكَ مَقْدِمِ الْحَاجِّ ، وَخَفُوقَ النُّجْمِ ، وَخِلَافَةَ فَلَانٍ وَصَلَاةَ الْعَصْرِ » .

قَالَ الْمَشْرُحُ : قَوْلُهُ : مَقْدِمِ فَلَانٍ مَنْظُورٌ فِيهِ ، لِأَنَّ مَفْعِلًا كَمَا يَكُونُ لِلْمَكَانِ فَكَذَلِكَ (١) يَكُونُ لِلزَّمَانِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَمِنْهُ سِيرَ عَلَيْهِ تَرْوِيحَتَيْنِ ، وَانْتَظَرَ نَحَرَ جَزُورَيْنِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى (٢) : ﴿ وَأَدْبَارَ النُّجُومِ ﴾ » .

قَالَ الْمَشْرُحُ : التَّرْوِيحَةُ : وَاحِدَةُ التَّرَاوِيحِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يُجْمَعَ النَّاسُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَيُصَلِّيَ بِهِمْ إِمَامُهُمْ خَمْسَ تَرْوِيحَاتٍ ، كُلُّ تَرْوِيحَةٍ بِتَسْلِيمَتَيْنِ ، وَيَجْلِسُ بَيْنَ كُلِّ تَرْوِيحَتَيْنِ مَقْدَارَ تَرْوِيحَةٍ . لَعَلَّهُ عَنَى « بِأَدْبَارِ النُّجُومِ » وَقَتَ انْفِجَارِ الصُّبْحِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلِّ ، وَقَدْ يُذْهَبُ بِالظَّرْفِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَدَّرَ فِيهِ مَعْنَى « فِي » اتِّسَاعًا ، فَيَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى الْمَفْعُولِ بِهِ فَيَقَالُ : الَّذِي سِرَّتْهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَالَ الشَّاعِرُ : (٣) »

* وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا *

(١) فِي (ب) .

(٢) سُورَةُ ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدِ : آيَةٌ : ٤٠ .

(٣) هُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ لَمْ يَذْكَرْ اسْمُهُ .

انظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخل : ٣٧ ، والخوارزمي : ١٩ ، وزين العرب : ١٦ وشرح الأندلسي : ٢٣٤/١ ، وابن يعيش : ٤٦/٢ ، والزميلكاني : ٧١/٢ وهو من شواهد كتاب سيبويه : ٩٠/١ وانظر شرح أبياته لابن خلف : ٧٢/١ والمقتضب : ١٠٥/٣ ، والكامل : ٣٣/١ ، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي : ١٦ وأمالى ابن السجري : ٦/١ ، ١٨٦ ، والمغني : ٥٥٧ ، وشرح ألفية ابن معطي للرعيني : ٧ .

ويضاف إليه ، كقولك : (١)

* يا سَارِقَ اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ *

قوله تعالى : ﴿ بل مكرُّ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ ، ولولا الاتساع لقلت :
سرتُ فيه ، وشهدنا فيه .

قال المشرِّحُ : قضيةُ القياسِ أن يكونَ المفعولُ فيه قبلَ المفعولِ به .
لأنَّه قد طُرِحَ عنه ، وتعدَّى إليه الفِعْلُ من غيرِ واسطةِ الجارِ ، لكنَّهم لا
يُسَمُّونَه مفعولاً به لِوجهين :

أحدهما : أن المفعولَ به مما يُضافُ (٢) إليه ، تقولُ : ضربَ زيدُ
عمراً ، وضربَ عمراً زيدُ شديدٌ (٣) ، وأكرمَ بكرٌ خالداً (٤) ، وإكرامُ خالدٍ بكرٌ
حسنٌ ، والظرفُ لا يُضافُ إليه ، فلا يُقالُ : صلاةُ طلوعِ الشَّمْسِ لا
تجوزُ ، وإفطارُ غروبِ الشَّمْسِ حرامٌ ، وأنتَ تعني : الصلاةَ في وقتِ طلوعِ
الشَّمْسِ والإفطارَ في وقتِ غروبِها ، بل لو أجزتَ ذلكَ لأجزتَه ، وقد
أخرجتَ طلوعَ (٤) الشَّمْسِ (٥) والغروبَ عن الظَّرْفِيَّةِ ، وهذا لأنَّ الإضافةَ إمَّا
بمعنى اللّامِ ، أو بمعنى « مِنْ » وهذا يَنفِي الإضافةَ إلى الظَّرْفِ ، لأنَّه لو
أضيفَ إلى الظَّرْفِ لكانت الإضافةُ بمعنى « في » ، وبينهما تضادٌ وتنافٍ .

الثاني : أن المفعولَ به كما يتعدَّى الفعلُ إلى مُظهِرِه ، يتعدَّى أيضاً

(١) لم ينسب إلى قائل معين ، وهو من شواهد كتاب سيبويه : ٨٩/١ . ولم يشرح هذا البيت شرح
آيات المفصل ، ولا شرح آيات كتاب سيبويه لأن سيبويه قال : كقولك ، ولم يقل كقول الشاعر أو
الراجز ، ومثله فعل الزمخشري هنا . انظر البيت في : شرح ابن يعيش : ٤٥/٢ ، ٤٦ ، والأندلسي :
٢٣٤/١ ، والزمكاني : ٧١/٢ ، وأمالى ابن الشجري : ٢٥٠/٢ ، وشرح الدرة للرّعيني : ٧ ،
والخزاعة : ٤٨٥/١ ، ١٧٢/٢ ، ١٧٩ (٦)

(٢) نقل الأندلسي في شرحه : ٢٣٥/١ شرح هذا الموضع ولم يعقب عليه بشيء .

(٣) في (ب) .

(٤) في (ب) الطلوع .

(٥) في (أ) فقط .

إلى مُضْمَرِهِ، تقول: ضربتُ زيداً، وزيداً ضربته، والظرفُ وإن كان يتعدى الفعل إلى مُظْهِرِهِ، فلا يتعدى إلى مضمره، تقول: ضربتُ يومَ الجمعةِ، ولا تقول: يومَ الجمعةِ ضربته، فإذا أُضيفَ إلى المفعولِ فيه أو تعدى الفعلُ إلى مضمره فقد تمَّ كونه مفعولاً به، وَخَرَجَ عن الظرفيةِ فمن قبيلِ الأولِ قوله تعالى^(١): ﴿بل مكرُّ الليلِ﴾ . و:

* يا سارقِ اللَّيْلَةَ أهلِ الدَّارِ *

ومن قبيلِ الثاني قولُهُ :

* ويومٌ شهدناه سُلَيْماً وعامِراً *

فإن سألت: هل بينَ الظرفِ متسعاً فيه، وبينه غيرَ مُتَّسِعٍ فيه^(٢) فرقٌ من حيثِ المعنى؟ أجبتُ^(٣): لا فرقٌ فيه بينَ الحالين نَصَّ عليه الشَّيْخُ أبو عليٍّ في كتابه الموسوم «بِحُجَّةِ القِرَاءَةِ»^(٤). تَمَامُ البَيْتِ :

(١) سورة سبأ: آية: ٣٣.

(٢) في (أ).

(٣) نقل العلوي في شرحه: ١٤٠/١ شرح هذا الموضوع، وعقب عليه بقوله: وهذا فاسد لأمرين: أمّا أولاً: فلأنّ ما قاله [الخوارزمي وأبو علي الفارسي] يرد فائدة المجازات الوسيعة، والاستعارات الرشيقة، ويعزل البلاغة عن سلطانها، ويدفع حصلها، ويذهب علق برهانها. وأمّا ثانياً: فلأن ضرورة اللفظ قاضية بالتفرقة بينهما فإنه لا بد من فرق بين عدم الحرف ووجوده في مثل قولك: اليوم سرته وسرت فيه، فكيف يقال بأنهما شيان في إفادة المعنى؟! والعبء من الخوارزمي حيث قبل هذه المقالة عن الفارسي، وأصغى سمعه إليها، وهو يزعم أنّ له في علم البيان اليد البيضاء...

قال: ومما يؤيد التفرقة بينهما ويؤكد ما قاله المحققون من أهل الكوفة حيث قالوا: ما كان من المعاني مستوعباً لظرفه حسن فيه الرفع، ومما كان غير مستوعب حسن فيه النصب، فعلى هذا تقول: الصيام اليوم والاعتكاف اليوم بالرفع لما كان مستوعباً، وتقول: الأكل اليوم، والشرب اليوم بالنصب لما كان واقعاً في بعضه، وعلى هذا إذا قلت: اليوم سرته كان السير كأنه واقع في كله على جهة المبالغة فيه.

(٤) الحجة في القراءات لأبي علي الفارسي. طبع الجزء الأول منه بتحقيق علي النجدي ناصف وزميلييه سنة ١٩٦٥ ثم وقف إخراج الكتاب. وتعمل الآن دار المأمون للتراث على إخراجها كاملاً.

* قَلِيلٌ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ *

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فصل^(١) ، وينصبُ بعاملٍ مُضْمَرٍ كقولك في جوابٍ من يقولُ لك : متى سرتَ ؟ يومَ الجمعةِ ، وفي المثلِ السائر^(٢) : أسائرُ اليومِ وقد زالَ الظَّهْرُ » .

قَالَ المَشْرَحُ : يومَ الجمعةِ منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ ، تقديره : سرتَ يومَ الجمعةِ . أسائرُ اليومِ : من أسأَرَ في الإناءِ سُؤوراً ، والمرادُ : في^(٣) اليومِ يسيراً ، يضربُ للرجلِ يَرجو الحَاجَّ طَلِبَتَهُ ، ويُبين له اليأسَ منها . قاله أبو إسحاق الفارابي^(٤) في كتابه الموسومُ بـ (التَّثْلِيثِ) .

(١) في (أ).

(٢) جمهرة الأمثال: ٩٦/١ ، والمستقصى: ١٥٣/١ .

(٣) في (أ) باقي اليوم.

(٤) في النَّسَخَتَيْنِ أبو إسحاق، والصواب أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي نسبة إلى فاراب مدينة في ما وراء النهر. من علماء اللُّغة المتقدمين، وثقاتهم. لا يعرف بالتحديد متى ولد، ولا متى مات إلا أنه عاش في القرن الرابع الهجري. وهو خال الجوهري صاحب الصحاح، أخباره في كتب التراجم قليلة جداً.

ترجمته في معجم الأدباء: ٦٢/٦ ، واللُّبَاب لابن الأثير: ١٨٨/٢ ، وبغية الوعاة: ٤٣٧/١ ألف الفارابي بيان الإعراب، وديوان الأدب، وكتاب التثليث وهذه الكتب الثلاثة نقل عنها الخوارزمي في هذا الكتاب وله كتاب شرح أدب الكاتب.

وديوان الأدب نشر بتحقيق الدكتور أحمد مختار عمر في أربعة مجلدات، وقد قدّم له بمقدمة حافلة واستقصى في ذكر مؤلفاته إلا أنه لم يذكر كتابه (التثليث) من بين مؤلفاته، ولا ضمير عليه فهو لم يذكر في التراجم. وهو كتاب في الأمثال، ولم يذكره زلهايم في الثبت الذي وضعه في كتابه الأمثال العربية القديمة. اعتمد عليه الإمام محمد بن عبد الرحمن بن أبي البقاء العكبري في كتابه المسمى: (مجمع الأقوال في معاني الأمثال) وذكر في مصادره فقد جاء في مقدمة كتابه لما ذكر رموز المصادر: (ث) لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي من كتاب (التثليث) له . وبالرجوع إلى النصوص التي نقلها عنه ابن العكبري تبين لنا أنّ الفارابي يشرح المثل ثم يضمّن بيت من الشعر كما اتفق له من أي بحر، وعلى أية قافية وإليك هذا النصّ منه لتقف على منهجه وأسلوبه.

قال حول المثل: (سفيه ولم يجد مسافها).

(ث) أي التثليث - يضرب لمن تكون له عادة لا يصبر عنها فيطلب من يماله عليها.

ونظمه بقوله:

قَالَ جَارُ اللَّهِ^(١) : « وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ لِمَنْ ذَكَرَ أَمْرًا قَدْ تَقَادَمَ زَمَانُهُ حَيْثُذِي
الآن ، أي كان حَيْثُذِي وَاَسْمَعِ الآن » .

قَالَ الْمَشْرَحُ : هَا هُنَا ظَرْفَانِ ، أَحَدُهُمَا : حَيْثُذِي ، وَالْآخَرُ : الآن ،
وَلَا بُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ عَامِلٍ ، فَيُضْمَرُ عَامِلَانِ ، أَحَدُهُمَا : كَانَ ،
وَالْآخَرُ : اَسْمَعِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَيُضْمَرُ عَامِلُهُ عَلَى شَرْيْطَةِ التَّفْسِيرِ كَمَا صُنِعَ فِي
الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَتَقُولُ : الْيَوْمَ سَرْتُ فِيهِ وَأَيُّومَ الْجُمُعَةِ يَنْطَلِقُ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ ،
مُقَدَّرًا : أَسَرْتُ الْيَوْمَ ، وَأَيَنْطَلِقُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » .

قَالَ الْمَشْرَحُ : كَذَا^(٢) يَقُولُونَ فِي الْيَوْمِ سَرْتُ فِيهِ : سَرْتُ الْيَوْمَ سَرْتُ
فِيهِ . وَعِنْدِي أَنَّ الْيَوْمَ مَنْصُوبٌ بِهَذَا الْفِعْلِ الظَّاهِرِ ، وَهُوَ سَرْتُ ، وَالضَّمِيرُ
الْمَنْصُوبُ الْمَحَلُّ فِي « فِيهِ » مَنْصُوبٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ « يَوْمَ » ، وَهَاتَانِ^(٣)
الْمَسْأَلَتَانِ أَعْنِي : الْيَوْمَ سَرْتُ فِيهِ ، وَأَيُّومَ الْجُمُعَةِ يَنْطَلِقُ عَبْدُ اللَّهِ يَدْلَانِ عَلَى
أَنَّ « فِي » مُقَدَّرَةٌ فِي الظَّرْفِ .

= سَفِيهٌ بَرَاءٌ لَوْ يَصِيبُ مَسَافَهَا لَسَافَهُهُ خَيْرِي دَهْرٌ مَكْرَرٌ
قَالَ خَيْرِي دَهْرٌ : أَيُّ أَبَدًا يُقَالُ : لَا آتِيكَ خَيْرِي دَهْرٌ وَخَيْرِي دَهْرٌ بِالتَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ .
(١) فِي (ب) رَحِمَهُ اللَّهُ بَدَلَ جَارِ اللَّهِ وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ .
(٢) فِي (ب) كَذَلِكَ .
(٣) فِي (ب) وَهَا هُنَا .

[بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « الْمَفْعُولُ مَعَهُ هُوَ الْمَنْصُوبُ بَعْدَ الْوَاوِ الْكَائِنَةُ بِمَعْنَى « مَعَ » ، وَإِنَّمَا يَنْتَسِبُ إِذَا تَضَمَّنَ الْكَلَامُ فِعْلاً نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ ، وَمَا زِلْتُ أُسِيرُ وَالنَّيْلَ ، وَمِنْ آيَاتِ الْكِتَابِ ^(١) :

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكَلِمَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ »

قَالَ الْمُشْرَحُ : اعْلَمْ أَنَّ الْمَفَاعِيلَ فِي الْحَقِيقَةِ ثَلَاثَةٌ : الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَالْمَصْدَرُ ، وَالظَّرْفُ ، وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ بِمَعْنَى اللَّامِ ، وَالْمَنْصُوبُ بِمَعْنَى مَعَ ، فَلَيْسَا بِمَفْعُولَيْنِ فِي الْحَقِيقَةِ ^(٢) ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ هُوَ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَ

(١) أنشده سيبويه في كتابه دون نسبة، ونسبه القالي في أماليه: ٢٧٤/٢ إلى الأقرع بن معاذ القشيري انظر معجم الشعراء: ٣٨٠ وقال الأسود الغندجاني في فرحة الأديب: ٢٢: لا أعرف هذا البيت على هذا الإنشاد وأعرف: مكان الكلمتين من الطحال في أبيات لشعبه بن قميير المازني، ولعل هذا ذاك فعير. [ترجمة شعبه بن قميير في المؤلف والمختلف للآمدي: ١٤٣] وأنشد البيت في أبيات هكذا:

وَأَنسَا سَوْفَ نَجْعَلُ مَوْلِينَا مَكَانَ الْكَلِمَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

انظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٣٨٠، ٣٩، والخوارزمي: ١٩؛ ٢٠، وزين العرب: ١٧ وشرح الأندلسي: ١٣٦/١، وابن يعيش: ٤٨/٢ والزملكاني: ٧٥/٢.

وهو من شواهد الكتاب: ١٥٠/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٤٢٩/١، ٤٣٠، وشرحها للكوفي: ٥٠، وشرحها لابن خلف: ١٣٩. وانظر الأصول لابن السراج: ٢٥٤/١، والإغفال لأبي علي الفارسي: ٣٣/١ ومجالس ثعلب: ٢٥، وسر صناعة الإعراب: ١٤٢/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٧٩/٢ والبديع في علم العربية: ٦٦ والعيني: ١٠٢/٣.

(٢) هذا الرأي مسبوق عليه صدر الأفاضل، فقد جاء في توجيه اللمع لابن الخباز الموصلبي: ٤٣: =

الفاعل إذا بُني الفعل للمفعول به^(١) ، والمصدرُ والظرفُ^(٢) كل واحدٍ منهما يقوم^(٣) مقامَ الفاعلِ إذا بُني الفعل للمفعول به وليس في الكلام مفعولٌ به بخلافِ المنصوبين بمعنى « اللام » وبمعنى « مع » فإنهما البتة لا يقومان مقامَ الفاعلِ ، ومن ثمَّ ترى العربُ يُكُونُ عنهُما بالضميرِ المُتَّصِلِ حَسْبَمَا كَتَبُوا عن المفعولِ ، فقالوا : زيدا أَظُنُّهُ منطلقٌ ، ويومٌ شَهِدناه . كما قالوا : زيدا ضربتُهُ . فإن سَأَلتَ : لِمَ^(٣) لا يُكُونان^(٤) مفعولين من حيثُ إنهُما منصوبان ولهما بالفعلِ تَعَلُّقٌ ، وإن لم يكن ما ذَكَرْتُ من الشيتين ؟ أَجِبْتُ بأنهُما لو كانا مفعولين من حيث^(٥) إنهُما منصوبان ولهُما بالفعلِ تَعَلُّقٌ^(٥) ، لكانَ الحالُ أيضاً من جملةِ المفاعيلِ ، وأنها ليستَ منها . تخميرُ المصير^(٦) إلى المنصوبِ بمعنى مع واجبٌ ، متى أريدَ العطفُ ثمَّ تَعَدَّرَ ، تقولُ : ما صنعتُ وأباك ، لأنَّ رَفَعَ أباك عطفاً على الضميرِ في صنعتَ لا

= أن الزجاج أسقط المفعول معه، وذكر في المعاني أن المفعول له ينتصب انتصاب المصادر فصارت المفاعيل عنده ثلاثة. قال وزاد بعض النحويين مفعولاً منه ومثله بقوله تعالى: [سورة الأعراف: آية: ١٥٥] ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلاً ﴾ أي من قومه فمن أثبت المفعول منه صارت عنده ستة. وهي في قول الجمهور خمسة. وقد رد كثير من العلماء من شرح المفصل وغيرهم على صدر الأفاضل منهم الأندلسي: قال في شرحه: ١٣٦/١ بعدما أورده نص كلامه قال: قلت: والفرق أن الفعل يستدعي المفعول له والمقارن وأما الحال فلا يستدعيها فلهذا لم يعدوها من جملة المفاعيل... وانظر رد الزملكاني في شرحه: ٧٦/٢، ٧٧.

أما العلوي فقد آيد الخوارزمي فقال في شرحه: ١٤٢/١ بعد أن استعرض ما قاله النحاة في ناصب المفعول معه واستدل لكل فريق: والحق عندنا ما ذهب إليه الخوارزمي في هذه المسألة وهو أن يكن منتصباً على الحال... ثم ذكر ما يؤيد ذلك وقال: فهذه الوجوه لها دالة على كونه منتصباً على الحال ولم يذكرها الخوارزمي، وإنما أيده بوجوه ركيكة.

(١) في (أ).

(٢) يقومان.

(٣) في (ب) إلا.

(٤) في (ب) يكونا.

(٥-٥) صححت في نسخة ب في هامش الصفحة فلم تظهر في الصورة.

(٦) شرح الأندلسي: ٣٣٧/١.

يجوزُ ، لأنه مُتَّصِلٌ ، مَرْفُوعٌ ، غَيْرُ مُؤَكَّدٍ ، وكذلك لو قلتَ : أنتَ تَسِيرُ
والنيلُ ، فتنصِبُ النيلَ ، لأنه لورُفَعٍ لأوهمَ أنه يَسِيرُ ، والنيلُ لا يَسِيرُ ، وإنما
يَجْرِي ، ولأنه يلزِمُ العطفُ على الضميرِ المُتَّصِلِ المرفوعِ . وكذلك قوله :

وَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ

يريدُ : لِتَكُنْ نِسْبَتُكُمْ إِلَى بَنِي أَبِيكُمْ نِسْبَةَ الْكَلِيتَيْنِ إِلَى الطُّحَالِ ، ولو
رَفَعَ لأوهمَ ، لأنَّ المنسوبَ إليه شيءٌ آخرُ .

قالَ جَارُ اللَّهِ : « ومنه قوله تعالى (١) : ﴿ فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ
وَشُرَكَاءَكُم ﴾ » .

قالَ المشرِّحُ : وكذلك قوله (٢) : ﴿ فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُم ﴾ لأنَّ
الاجتماعَ لا يكونُ في الأعيانِ إنما هو في المعاني ، فمعنى الآية : اجمعوا
أمركم ، واجمعوا شركاءكم ، الأولُ من الاجتماعِ والثاني من الجمعِ .
تخميرٌ : اعلم أنَّ المنسوبَ بمعنى « مع » ، يدخلُ في الحُكْمِ السَّابِقِ على
سبيلِ التَّبَعِ ، اعتبره بقولهم : جاءَ البردُ والطَّيَالِسَةُ ، فالطَّيَالِسَةُ - وإن كانت
داخلةً في حكمِ المجرى لكن على سبيلِ التَّبَعِ للبردِ . قالَ الإمامُ عبدُ
القاهرِ الجرجاني (٣) : لو قلتَ : جاءني الطَّيَالِسَةُ والبردُ ، ولو تركَ الفصيلُ
والناقةَ لم يَسْتَقِم .

قالَ جَارُ اللَّهِ : « أو ما هو بمعناه نحو قولك : ما لكَ وزيداً ، وما شأنك
وعمرأ ، لأنَّ (٤) المعنى فيها (٥) ما تصنعُ ، وما تلبسُ ، وكذلك حسبكَ وزيداً

(١) سورة يونس : آية : ٧١ .

(٢) شرح الأندلسي : ٢٣٨/١ .

(٣) شرح الإيضاح لعبد القاهر : ١٢١ .

(٤) كررت في (أ) سهواً من الناسخ .

(٥) في (أ) فقط .

دِرْهَمٌ ، وَقَطُّكَ ، وَكَفِيكَ^(١) مثله لأنها^(٢) بمعنى كَفَاكَ . قال :

* فَمَالِكَ وَالتَّلْدُدَ حَوْلَ نَجْدٍ *

وقال :

* فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مَهْنَدٌ *

قال المشرِّحُ : العطفُ على الضميرِ في ما لك متعذِّرٌ ، وكذلك الضميرُ في ما شأنك ، لأنَّ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَجْرُورٌ ، وكذلك في حَسْبِكَ ، وَقَطُّكَ ، وَكَفِيكَ مثله ، فإن سَأَلْتَ : فكيفَ جازَ النَّصْبُ في قولك :

* فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهْنَدٌ *

وقال^(٣) ابنُ السَّرَّاجِ فيه^(٤) : ومنهم من^(٥) يَجُرُّ ، ومنهم من يرفعُ ؟ أجبتُ : ذلك وإن كانَ عطفَ مَجْرُورٍ على مَجْرُورٍ^(٦) من حيثُ الظاهرُ^(٧) ، فهو عطفٌ على منصوبٍ من حيثُ المعنى ، والمعنى : يكفِيكَ والضُّحَاكَ . والتلدد^(٨) : وهو التردُّدُ ، وحقيقته : الميلُ إلى أَحَدِ اللَّدَيْنِ ، وهما جانبا الوادي مرَّةً ، وإلى الأخرى أُخرى ، ومنه اللدودُ ، وهو ما نُصِبَ في أَحَدِ لَدَيْدِي الفمِّ ، ويُرَوَى التلددُ بالرفعِ ، وهي جُمْلَةٌ ابتدائيةٌ في محلِّ النَّصْبِ على الحالِ . تمامُ البيتِ^(٨) :

(١) قال أبو حيان في التذييل والتكميل: ٩/٣ وليس هذا من باب المفعول معه كما زعم الزمخشري ...

(٢) في (ب) لأنهما.

(٣) الواو في (ب) فقط.

(٤) في (أ).

(٥) الأصول لابن السراج: ٢٥٥/١.

(٦-٦) في (ب)

(٧) في (أ).

(٨) انظر توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخل: ٣٩، والخوازمي: ٢٠، وزين العرب: ١٧ =

* وقد غُصَّتْ تِهَامَةٌ بِالرِّجَالِ *

يُقَالُ إِنَّهُ لِمَسْكِينِ الدَّارِمِيِّ^(١) . صدرُ البيتِ الثاني^(٢) :

إذا كانتِ الهَيْجَاءُ وانشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ البيت
قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلْ ، وليس لك أن تجرَّهُ حَمَلًا على المُكْنَى ، فإذا
جئتَ بالظَّاهِرِ كان الجِرُّ الاختيارُ كقولك : ما شأنُ عبدِ اللَّهِ وأخيه يشْتُمُهُ ، وما
شأنُ قيسٍ والْبُرِّ يسْرِقُهُ ، والنَّصْبُ جائزٌ » .

قَالَ المَشْرُحُ : ذاك^(٣) إذا تَعَدَّرَ العطفُ ، فلئن لم يَتَعَدَّرْ لا يخلو من
أَنْ يصفَوْا عن جميعِ شَوَائِبِ القُبْحِ ، أو لا يصفوا ، فلئن لم يصفُ جازًا كلا

= وشرح ابن يعيش: ٥٠، والأندلسي: ٢٣٩/١. والعلوي: ١٤٢/١ وهو من شواهد كتاب
سيبويه: ١٥٥/١، وانظر شرحه للسيرافي: ٨٣/٢ والنكت عليه للأعلم: ١١٨، وشرح
شواهد لابن خلف: ١٤٣/١. وهو أيضاً من شواهد الجمل لأبي القاسم الزجاجي: ٣٠٨،
انظر شرح أبياته لابن السيد: ١١٩ وشرحها لأبي الحسن علي بن سيدة: ٩٩، وشرحها لأبي
عبد الله بن هشام اللخمي: ٢١، ٥٧، ٢٣٠، ٢٣١ وشرحها لأبي جعفر اللبلي: ٦٣، وشرح
رسالة أبيات الجمل لأبي الحسن علي بن حريق: ١٩٥ وانظر: الكامل: ٣٣٤/١، والغرة
لابن الدهان: ٨٠/٢، والبديع في علم العربية: ٦٧، والخزانة: ٥٠٠/١ قال ابن هشام
اللخمي في الفصول والجمل: ... ص ٥٧ في رده على الأعلم حول هذا البيت:
قال أبو حاتم: هذا المحال! كيف يقدر أن يتلفت حول نجد، وهي مسيرة شهرين أو
أكثر؟! وإنما الإنشاد.

أتوعدني وأنت بذات عرق وقد غصت تهامة بسالرجال
(١) اسمه ربيعة بن عامر الدارمي من أشرف بني تميم ترجمته في معجم الأدباء ١١٣/١١،
والشعر والشعراء: ٥٤٤/١، والخزانة: ٤٦٧/١.

(٢) نسبة القبالي في أماليه: ٢٢٦/٢، وانظر ذيل الأمالي أيضاً: ١٤٠، إلى جرير وأنكر الأستاذ
المرحوم عبد العزيز الميمني هذه النسبة. انظر اللآلي: ٨٩٩. وانظر توجيه إعرابه وشرحه في
المنخل: ٣٩، والخوارزمي: ٢٠ وزين العرب: ١٧ وابن يعيش: ٥١/٢، والأندلسي:
٢٣٩/١، والزملكاني: ٧٦/٢.

وهو من شواهد المقصور والممدود لابن ولاد: ١١٧، والبديع في علم العربية لابن
الأثير: ٦٨، وكتاب العصا لأسامة بن منقذ: ١٤٠، والمغني لابن هشام: ٦٢٢ والهمع:
١٢٤/١، والدرر: ٩٥/١.

(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ٣٣٩/١ شرح هذه الفقرة.

الأميرين ، تقولُ : ما شأنُ قيسٍ والبرِّ يسرقُه بالنصبِ والجَرِّ إذا الجَرُّها هنا لا يخلو عن شيءٍ قليلٍ من القبحِ^(١) ، وذلك يُوهَمُ أنَّ المنكَّرَ عليه كِلا الشيئين قيسٌ ، والبرِّ ، والمنكَّرُ عليه أحدهما ، وهو قيسٌ ، وكذلك قولك : ما شأنُ عبدِ الله وأخيه يشتمُّه فمن ثمَّ كان الاختيارُ هو النَّصبُ . ولئن صفا عن جميعِ شوائبِ القبحِ لم يجزِ الواوُ بمعنى « مع » . يقولُ الإمامُ عبدُ القاهر الجرجاني : ولا يجوزُ أن تقولَ : خرجَ زيدٌ وعمراً ، ومررتُ بزيدٍ وبكراً تزعمُ أنك أردتَ معنى « مع » بل ينبغي لك أن تحمِلَ الثاني على إعرابِ الأولِ ، كما يوجبُه حكمُ العطفِ ، تقولُ : خرجَ زيدٌ وعمروُ ، ومررتُ بزيدٍ وعمروُ .

قالَ جارُ اللهِ : « وأما قولك ما أنتَ وعبدُ الله ، وكيفَ أنتَ وقصعةُ من ثريدٍ ؟ فالرفعُ ، قال^(٢) :

* ما أنتَ وبُ أبيكَ والفخرُ *

وقال :

* فما القيسيُّ بعدكَ والفخارُ *

قالَ المشرِّحُ : إذا قلتَ : ما أنتَ وعبدُ الله فالرفعُ ، لأنَّهُ^(٣) لا فعلَها هنا ، وكذلك لا يحسنُ إضماره ، لأنَّ « أنتَ » تدفعُ ذلك . عيبَ قولٍ من قال :

* ألا اضربَ أنتَ آباطَ المَطِيِّ *

(١) نقل العلوي في شرحه: ١٤٣/١ شرح هذه الفقرة وردَّ عليها بقوله: وهذا فاسد، فإننا على علاقة من جواز النصب كما قرناه على الشيخ، فإما أن يكون النصب هو الاختيار في هذه الصورة وأمثاله فشيء لم أسمع بمثله، وهو غفلة عن الفوائد النحوية، وذهول عن المعاني الأدبية.

(٢) لم ترد في (أ).

(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٤٠/١ شرح هذه الفقرة.

فإن سألت : فإذا لم يكن مُسْتَحْسَنًا فكيف وَرَدَ في قوله تَعَالَى (١) :
﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ أَجَبْتُ : ذلك لتَوَطُّةِ الْعَطْفِ . الْبَيْتُ الْأَوَّلُ
لِلْمُخَبَّلِ السَّعْدِيِّ (٢) وأوله :

يا زَبْرِقَانَ أَخَا بَنِي خَلْفٍ ما أَنْتَ وَبُؤْ أَيْبِكَ وَالْفَخْرُ
وبعدَه (٣) : ما أَنْتَ إِلَّا فِي بَنِي خَلْفٍ كَالْأَسْكَيْنِ عَلاهُمَا الْبَطْرُ

يقولُ : من سادَ مثل قومك فلا فخرَ له بسيادتهم . وشبَّهَهُم إذا اجتمعوا
حولَه وأطافوا به بِالْبَطْرِ الَّذِي بَيْنَ الْأَسْكَيْنِ ، وأراد أن يقولَ : هل أَنْتَ في
بني خَلْفٍ إِلَّا كَالْأَسْكَيْنِ في بني (٤) خلفٍ فَقَدَّمَ صَدَرَ الْبَيْتِ الثَّانِي (٥) :

(١) سورة البقرة: آية: ٣٥.

(٢) وهو ربيعة بن مالك التميمي، يكنى أبا يزيد. أخباره في الشعر والشعراء: ٤٢٠/١ والأغاني:
١٨٩/١٣، والخزانة: ٥٣٥/٢. جمع شعره الدكتور حاتم الضمن ونشره في المورد انظر
البيتين: ص ١٢٥. والزبيرقان هو: حصن بن بدر. ولقب الزبيرقان لحسنه. مخضرم عاش في
الجاهلية. ثم دخل في الإسلام وهو من سادات بني تميم وكبرائهم انظر جمهرة الأنساب:
٢١٨، والإصابة: رقم: ٢٧٨٢، ٥٢٤/١. انظر توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخل:
٤٠، والخوارزمي: ٢١ وزين العرب: ١٧ وشرح ابن يعيش: ٥١/٢، والأندلسي: ٢٤٠/١،
٢٤١، والزملكاني: ٧٧/٢ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ١٥١/١، انظر شرح أبياته لابن
السرياني: ٢١٢/١، وشرحها لابن خلف: ١٤٠، وشرحها للكوفي: ٣٨، ٥١، والخزانة:
٥٣٥/٢.

(٣) في (ب).

(٤) في (ب).

(٥) لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائله إلا ابن خلف وهو أبو الربيع سليمان بن بنين بن
خلف بن عوض النحوي الشافعي المتوفى في ١٧ رمضان سنة ٦١٤ هـ في كتابه: (لباب
الألباب في شرح أبيات الكتاب) فإنه نسه إلى الأخطل.

وهذه النسخة عليها خط البغدادي صاحب الخزانة، وترجمة للمؤلف يدولي أنها بخط
أحمد بن مكتوم القيسي...، وكتب عليها: وهو النصف الأول نسخ من نسخة المصنّف
ليوسف بن عمر بن علي رسول عفا الله عنه. وهو أحد ملوك الرسوليين في اليمن. ولم أجد
هذا البيت في شرح السكري لديوان الأخطل، وقد وجدت فيه قصيدة على وزن البيت
وقافيته، ولا يبعد أن يكون البيت منها انظرها في الديوان:

وانظر توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخل: ٣٩، والخوارزمي: ٢١، وشرح ابن
يعيش: ٥١/٢، ٥٢، والأندلسي: ٢٤١/١، والزملكاني: ٧٧/٢،

وكنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمٌ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ البيت

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « إِلَّا عِنْدَ نَاسٍ مِنَ الْعَرَبِ يَنْصِبُونَهُ عَلَى تَأْوِيلٍ مَا كُنْتَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ ، وَكَيْفَ تَكُونُ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ تُرِيدٍ . قَالَ سَيَّبِيهِ : لِأَنَّ كُنْتَ وَتَكُونُ تَقَعَانِ هَا هُنَا (١) كَثِيرًا ، وَهُوَ قَلِيلٌ » .

قال المشرِّحُ : قوله : « وهو قليلٌ » ، يعني : النَّصْبُ هَا هُنَا قَلِيلٌ .
فَإِنْ سَأَلْتَ : أَلَسْتَ قَدْ ذَكَرْتَ أَنَّ إِبْرَازَ هَذَا الضَّمِيرِ يَدْفَعُ إِضْمَارَ الْفِعْلِ ؟

أَجِبْتُ : بَلَى لَكِنْ لَيْسَ هَذَا عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ ، بَلْ عَلَى تَوْهْمِ كَيْفَ أَنْتَ تَكُونُ ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُقَالَ : كَيْفَ أَنْتَ ، وَبَيْنَ أَنْ يُقَالَ كَيْفَ تَكُونُ (٢) ؟ وَقَوْلُ الشَّيْخِ تَدْرِيسٌ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَمِنْهُ : * وَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ * » .

قَالَ الْمَشْرِحُ : تَمَامُهُ (٣) :

= وانظر كتاب سيبويه: ١٥١/١، وشرح أبياته لابن خلف: ١٤٠، وشرحها لابن السيرافي: ٤٣١/١، وشرحها للكوفي: ٥١.

(١) في (ب).

(٢) ردّ الزملكاني في شرحه: ٧٨/٢ على المؤلف فقال: وقول بعض الشراح في قول الشيخ على تأويل: كيف تكون فيه تسامح، التسامح منه إذ على لغة من نصب لا بد من تقدير الفعل.

(٣) البيت لأسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي. شاعر مخضرم يكنى أبا سهم أخبره في الشعر والشعراء ٦٦٦/٢، والإصابة: ١٠٤/١، واللآلي: ٨١/١ وهو مطلع القصيدة في شرح ديوان الهذليين: ١٩٥/١. وتوجد في كثير من كتب الأدب، وشرح الشواهد منها كتاب شرح شواهد الموشح للكرماني والفصول والجمل لابن هشام اللخمي، والحلل لابن السيد... وغيرها وحيث أنها توجد في شرح شعر هذيل فلا حاجة بنا إلى إيرادها هنا، وليس هناك زيادة على ما ورد فيه - اللهم - إلا اختلاف رواية في كلمة، أو شبهها.

انظر شرح وإعراب البيت في المنخل: ٤١، والخوارزمي: ٢١، وشرح ابن يعيش:

٥١/٢، ٥٢، والأندلسي: ٢٤١/١، وشرح الزملكاني: ٧٨/٢، والمقاليد: ١٣٤/١. وهو من

شواهد كتاب سيبويه: ١٥٣/١، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ١٢٨/١ وشرحها لابن

خلف: ١٤١/١، وشرحها للكوفي: ٥٠، ١٥٢. وهو من شواهد كتاب الجمل للزجاجي:

٣٠٩ انظر شرح شواهد لابن السيد: ١١٩ - ١٢١ وشرحها لابن هشام اللخمي: ٢١، ٢٢، =

* يعبر^(١) بالذکر الضابط * عنی بالذکر : البعیر الذکر .

قال جارُ الله : « وهذا البابُ قياسٌ عندَ بعضهم » وعند الآخرين مقصوَرٌ على السماعِ .

قال المشرِّحُ : وجهُ القياسِ : كثرةُ هذا البابِ وأطرأه . ووجهُ السَّماعِ : كلامُ العربِ استقراءً^(٢) ، لا قياساً - اللهمَّ - إلا^(٣) إذا أُصيبَ ذلك الأطرأُ الكلِّي .

= ٢٣١ . وشرحها لأبي جعفر الليلي : ٩٣ وشرحها لابن سيدة : ١٠٠ . وانظر الغرة في شرح اللمع لابن الدهان : ٨١/٢ والعيني : ٩٣/٣ ، والهمع : ٢٢١/١ .

(١) وروى (يبرح) وكتبنا معاً في (ب) .

(٢) في (أ) واستقراء القياس .

(٣) في (ب) .

[بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « الْمَفْعُولُ لَهُ : هُوَ عِلَّةُ الْإِقْدَامِ عَلَى الْفِعْلِ ، وَهُوَ جَوَابٌ لَهُ ، وَذَلِكَ / قَوْلِكَ : فَعَلْتَ كَذَا مَخَافَةَ الشَّرِّ ، وَأَدْخَرَ فُلَانٍ ، وَضَرَبْتَهُ [أ/٣٥] تَأْدِيباً لَهُ ، وَقَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا ، وَفَعَلْتُ ذَلِكَ ^(١) أَجَلَ ^(٢) كَذَا ، وَفِي التَّنْزِيلِ ^(٣) : ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ .

قَالَ الْمَشْرُحُ : ادَّخَرَ فُلَانٍ مِنْ قَوْلِهِ ^(٤) :

* وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادَّخَارَهُ *

(١) فِي (ب) ذَلِكَ .

(٢) فِي (أ) مِنْ أَجْلِ .

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : آيَةٌ : ١٩ .

(٤) صَدْرُ بَيْتٍ لِحَاتِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّائِي أَنْظَرَ دِيْوَانَ شِعْرِهِ : ٢٣٨ عَجْزُهُ :

وَأَعْرَضَ عَنِ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ : ١٨٤/١ ، ٤٦٤ ، وَأَنْظَرَ شَرَحَ آيَاتِهِ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ : ٤٥/١ ، وَشَرَحَهَا لِابْنِ خَلْفٍ : ١٥٨/١ ، وَشَرَحَهَا لِلْكُوفِيِّ : ٢٥ ، ٣٨ ، ٢٧١ . وَنَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ : ١١٠ وَالْجَمَلُ لِلزَّجَاجِيِّ : ٣١٠ ، وَأَنْظَرَ شَرَحَ آيَاتِهِ لِابْنِ سَيْدَةَ : ١٠٠ ، ١٠١ ، وَشَرَحَهَا لِابْنِ السَّيِّدِ : ١٢٠ - ١٢٣ ، وَشَرَحَهَا لِابْنِ هِشَامِ اللَّخْمِيِّ : ٢٢ ، ٢٣٢ ، وَشَرَحَهَا لِأَبِي جَعْفَرِ اللَّبْلِيِّ : ٦٤ . وَاللَّمْعُ لِأَبِي الْفَتْحِ بْنِ جَنِيٍّ : ٥٩ ، وَشَرَحَهُ لِابْنِ بَرَهَانَ : ٥٠ ، وَشَرَحَهُ الْمَسْمِيُّ الْغُرَّةَ لِابْنِ الدِّهَانَ : ٦٨/٢ ، وَتَوَجَّهَ لِلْمَعِ لِابْنِ الْخَبَّازِ : ٥٥ ، وَشَرَحَهُ لِجَامِعِ الْعُلُومِ الْأَصْفَهَانِيِّ : ٤٧ . وَالْبَدِيعُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ لِلْمُبَارَكِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَثِيرِ : ٧١ وَالْفُصُولُ لِابْنِ مَعْطِيِّ : ١٩٣ وَأَنْظَرَ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ : ٥/٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ لِلْمَبْرَدِ : ٣٤٨/٢ ، وَالْكَامِلُ لَهُ : ٢٩١/١ ، وَالْأَصُولُ لِابْنِ السَّرَاجِ : ٢٥٠/١ . وَالْعَيْنِيُّ : ٥٧/٣ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٩١/١ .

أجلَ كذا : أي كسبه^(١) ، فإن سألت : النحويون يقولون : المفعول^(٢) له هو الغرض من الإقدام على الفعل ، فما باله قد أُعْرِضَ عنه إلى العلة؟ أجبت : العلة أعم وأشيع ، ألا ترى أنك إذا قلت : قعدت عن الحرب جُبناً ، صحَّ أن يقال : العلة في قعودك عن الحرب الجُبْن ولا يصحُّ أن يقال : الغرض في قعودك عن الحرب الجُبْن ، لأنَّ الجُبْنَ لا يكون الغرض^(٣) لعاقلي .

لمه : قد كتبه الشيخُ بالهاء^(٤) ، وهذا كما يكتب ثَمَّة بالفتح مع الهاء ، فرقاً بينه وبين « ثَم » بالضمِّ وذلك لأنَّ الخطَّ الإسلامي كان ولم يكن نَقْطَ ولا عَجْمَ ، ثم أحدثنا بعد ذلك بزمانٍ فكانوا يَضَعون الحروف مواضع النقطِ والعجمِ ، كما زادوا الواو في عمرو ليكونَ فرقاً بينه وبين عُمر . فإن سألت : أليس من شأنِ هذا المنصوبِ أن يُعَدَّ في بابِ المَصْدَرِ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ ضَرَبْتَهُ تَأْذِيئاً له ؟ فمعناه : ضَرَبْتَهُ ضَرْباً^(٥) واقِعاً بسَوِّطٍ ، ثم كان^(٦) ذلك مَعْدُوداً^(٧) في بابِ المَصْدَرِ ، فكذلك يَجِبُ أن يكونَ هذا مَعْدُوداً فيه^(٨) ؟ أجبتُ : بل هذا هو القياسُ ، والبصريون هُم الذين يُترجمون هذا الباب ، وأمَّا الكوفيون فلا يُترجمونه ، ويجعلونه نوعاً من أنواعِ المَصْدَرِ .

قالَ جَارُ اللَّهِ : « فصلٌ ، وفيه ثلاثُ^(٩) شرائطُ : أن يكونَ مَصْدَراً وفِعْلاً لفاعِلِ الفِعْلِ المُعَلَّلِ به ومقارناً له في الوجودِ ، فإن فُقِدَ شيءٌ منها

(١) في (أ) لكسبه .

(٢) شرح الأندلسي : ٢٤٢/١ .

(٣) في (أ) الغرض .

(٤) في (ب) مع الهاء .

(٥) ساقط من (أ) .

(٦) بعد كان في (أ) إن .

(٧) في (ب) معدود .

(٨) في (أ) في باب المصدر .

(٩) في (أ) ثلاثة .

فَاللَّامُ^(١) كَقَوْلِكَ : جِئْتُكَ لِلسَّمَنِ وَاللَّبَنِ ، وَإِكْرَامِكَ الزَّائِرَ ، وَخَرَجْتُ الْيَوْمَ
لِمُخَاصَمَتِكَ زَيْدًا أَمْسٍ .

قال المشرِّحُ : شُرْطُ الْمَصْدَرِ فِي الْمَنْصُوبِ بِمَعْنَى اللَّامِ ، لِأَنَّهُ مَتَى
كَانَ مَصْدَرًا كَانَ الْإِدْرَاجُ فِيهِ أَقْلًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جِئْتُكَ إِكْرَامًا
لَكَ ، ثُمَّ رَجَعْتَ بِهَذَا الْكَلَامِ إِلَى الْحَقِيقَةِ لَمْ يُحْتَجْ فِيهِ إِلَى إِضْمَارِ اللَّامِ ،
وَذَلِكَ أَنَّ تَقْوَلَ : جِئْتُكَ لِإِكْرَامِكَ ، وَلَوْ قُلْتَ : جِئْتُكَ جَاهًا لَكَ ثُمَّ رَجَعْتَ بِهِ
عَنْ حَقِيقَتِهِ فَكَمَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى إِضْمَارِ اللَّامِ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى إِضْمَارِ^(٢) شَيْءٍ
آخَرَ ، وَذَلِكَ أَنَّ تَقْوَلَ : جِئْتُكَ لِيَحْصُلَ لِي^(٣) جَاهٌ^(٤) ، وَكَذَلِكَ شُرْطُ أَنْ
يَكُونَ^(٥) فِعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمُعْلَى ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِعْلًا لَهُ كَانَ أَقْلًا^(٦)
إِدْرَاجًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا لَهُ ، فَهُوَ أَقْلُ إِدْرَاجًا ، كَمَا لَوْ
قُلْتَ : ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا لَهُ ، لِأَنَّ تَمَامَ الْمَعْنَى فِي الْأَوَّلِ ، ضَرَبْتُهُ لِأَوْدَبِهِ ، وَلَا
كَذَلِكَ فِي الثَّانِي ، لِأَنَّهُ لَوْ قُلْتَ : ضَرَبْتُهُ لِتَأْدِيبِ ، لَمْ يَكُنْ تَمَامَ الْمَعْنَى^(٧) ،
لِأَنَّ تَمَامَ الْمَعْنَى فِيهِ ، ضَرَبْتُهُ لِأَوْدَبِهِ فَيَتَأَدَّبُ^(٨) ، وَكَذَلِكَ شُرْطُ أَنْ يَكُونَ
مُقَارِنًا لَهُ فِي الْوُجُودِ ، لِأَنَّ^(٩) هَذَا الْمَنْصُوبُ عَلَّةُ الْأَوَّلِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ عَلَّةً إِذَا
كَانَ مُقَارِنًا . فَإِنْ سَأَلْتَ : الْمُقَارَنَةُ لَيْسَتْ بِشُرْطٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى^(١٠) :

﴿ وَالخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ . أَلَا تَرَى أَنَّ زِينَةَ مَنْصُوبٌ

(١) فِي (أ) وَاللَّامِ .

(٢) فِي (أ) .

(٣) فِي (أ) لَكَ .

(٤) فِي (أ) جَاهًا .

(٥) فِي (ب) .

(٦) كَتَبْتَ بَيْنَ السَّطْرَيْنِ فِي (ب) .

(٧) فِي (أ) إِذْ .

(٨) فِي (أ) فَيُؤَدَّبُ .

(٩) نَقَلَ الْأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ : ٢٤٢/١ شَرَحَ هَذِهِ الْفَقْرَةَ .

(١٠) سُورَةُ النَّحْلِ : آيَةٌ : ٨ .

بمعنى اللّام ، والزينة كانت مفقودةً وقت الخلق ؟ أجبت : أن^(١) المعني بكونه مقارناً أن يكون^(٢) متقدماً على الأول ، أمّا إذا كان متأخراً عنه فلا بأس ، كما لو قلت : شربت النقيعة إصلاحاً^(٣) للبدن ، فالإصلاح غير واقع عند الشرب ، ألا ترى أن معناه شربت النقيعة لإصلاح البدن ، وكذلك^(٤) لا يقتضي أن يكون الإصلاح واقعاً وقت الشرب كما لو قلت : سافرت لأحج ، فإن ذلك لا يوجب أن يكون الحج واقعاً وقت السفر ، كذا هذا . فإذا فات شيء من هذه الشرائط فلا بد من اللام فيه ليكون^(٥) الكلام أقل إدراجاً .

قال جار الله : « فصلٌ ؛ ويكون معرفة ونكرة ، وقد جمعتها العجاج في قوله^(٦) :

يركب كل عاقِرٍ جمهورٍ مخافةً وزعلَ المَجْبُورِ
والهولَ من تهوُلِ الهُجُورِ »

(١) في (أ) .

(٢) في (أ) أن لا يكون .

(٣) في (ب) إصلاح .

(٤) في (ب) فكذلك .

(٥) شرح الأندلسي : ٢٤٣/١ وعقب عليه بقوله : هذا غلط منه فإن العلة لا تتأخر وإنما الإصلاح متمثلاً عند الشارب وهو الباعث له على الشرب . . . وما ذكره من المثال ليس مفعولاً له نحوياً ، لأن المفعول له النحوي هو المنصوب .

(٦) ديوان العجاج : ٣٥٥/١ .

انظر توجيه شرحها وإعرابها في المنخل : ٤١ ، والخوازمي : ٢١ ، ٢٢ وزين العرب : ١٧ ، وشرح ابن يعيش : ٥٤/٢ ، والأندلسي : ٢٤٣/١ ، والزملكاني : ٨١/٢ . وهو من شواهد كتاب سيويه : ١٨٥/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٤٧/١ ، وشرحها لابن خلف : ١٥٩/١ ، وشرحها للكوفي : ٢٥ . وهو من شواهد الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي : ١٩٧ ، وانظر شرح أبياته للحسن بن عبدالله القيسي : ٤٦ ، وشرحها لأبي الحجاج يوسف بن يسعون : ٧٨ ، والأصول لابن السراج : ٢٥١/١ ، والخزاعة : ٤٨٨/١ وقد ضمته ابن معطي في ألفيته : انظر شرحها للرعيني : ٨٧/٢ ، وشرحها لابن الخباز : ٤٥ ، وشرحها لابن جمعة الموصلية المشهور بابن القواس : ٨٨ .

قَالَ المَشْرَحُ : العَاقِرُ : الرَمْلَةُ الَّتِي لَا تَنْبِتُ^(١) ، وَحَقِيقَتُهَا الرَمْلَةُ الَّتِي انْقَطَعَ نَبَاتُهَا ، وَاسْتِقَاقُهَا مِنْ عَقَرِهِ . الجُمهُورُ : المِتْرَاكُمُ ، الزَّعْلُ هُوَ^(٢) النَّشَاطُ ، وَالزَّعْلُ^(٣) هُوَ القَلْقُ مِنَ النَّشَاطِ^(٣) ، وَتَرْكِيبُ هَذِهِ الحُرُوفِ كَيْفَمَا اتَّفَقَ يَدُلُّ عَلَى الفِصْلِ . إِذِ القَلْقُ الشَّدِيدُ وَالنَّشَاطُ / المِفْرَطُ ، كَأَنَّهُ يَفْصَلُ [١/٣٦] بَعْضَ المِفاصِلِ عَنِ البَعْضِ ، وَمِنْهُ عَزَلُ العَامِلِ ، لِأَنَّهُ فَصَلَ لَهُ عَنِ عَمَلِهِ . الحُبُورُ : هُوَ^(٤) الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ أَثَرُ المَسْرَةِ . وَاسْتِقَاقُهُ مِنَ الجِبَارِ ، وَهُوَ الأَثَرُ . التَّهَوُّلُ : أَنْ يَعْظَمَ الشَّيْءُ فِي عَيْنِكَ حَتَّى يَهْوُلَكَ أَمْرُهُ . فَإِنْ سَأَلْتَ : لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّهَوُّلُ مِنْ هِلْتُ الرَّمْلَ فَانْهَالَ؟ أَجَبْتُ : لِأَنَّ ذَلِكَ يَأْتِي وَهَذَا وَآوِي . الهُبُورُ : هِيَ الصُّخُورُ بَيْنَ الرُّوَابِي ، جَمْعُ هَبْرٍ بِالفَتْحِ ، وَيُقَالُ : هُوَ مَا اطْمَأَنَّ مِنَ الأَرْضِ ، وَاسْتِقَاقُهُ مِنْ هَبْرَتْ لَهُ مِنَ اللَّحْمِ هَبْرَةً ، أَي قَطَعَتْ لَهُ قِطْعَةً ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا اطْمَأَنَّ مِنَ الأَرْضِ كَأَنَّهُ انْقَطَعَ مِنْهَا البَعْضُ . يَقُولُ : يَرْكَبُ مَخَافَةَ الإِنْصَابِ وَالاِنْهِيَالِ هَذَا^(٥) الثَّورُ الوَحْشِيُّ كُلُّ مُشْرِقَةٍ مِنَ الرَّمَالِ ، وَلِأَنَّهُ كَثِيرُ النَّشَاطِ فَهُوَ صَاعِدٌ يَهَابُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ تِلْكَ الوَهَادِ صَايِداً . « مَخَافَةٌ » مَنْصُوبٌ بِمَعْنَى اللَّامِ ، لَكِنَّهُ نَكْرَةٌ ، وَ« زَعْلٌ المَحْبُورِ » مَنْصُوبٌ بِمَعْنَى اللَّامِ أَيْضاً ، إِلاَّ أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ مُضَافَةٌ ، وَ« الهَوْلُ » مَنْصُوبٌ بِمَعْنَى اللَّامِ أَيْضاً إِلاَّ أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ بِاللَّامِ .

(١) الصَّحاحُ : ٧٥٥/٣ (عقر).

(٢) كَرَرْتُ فِي (أ) سَهْوًا.

(٣-٣) فِي (ب) وَانظُرِ الصَّحاحُ : (زعل) ١٧١٦/٤ .

(٤) اللِّسَانُ : ١٥٨/٤ (حب).

(٥) فِي (ب) هُوَ .

[بَابُ الْحَالِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « الْحَالُ ، شُبَّهَ الْحَالُ بِالْمَفْعُولِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا فَضْلَةٌ مِثْلُهُ ، جَاءَتْ بَعْدَ مُضِيِّ الْجُمْلَةِ ، وَلَهَا^(١) بِالظَّرْفِ شُبَّهُ خَاصُّ ، مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا مَفْعُولٌ فِيهَا » .

قَالَ الْمُشْرَحُ : أَنَا لَا أَتَعَجَّبُ مِنْ شَيْءٍ يُعْجِبُنِي مِنْ هَؤُلَاءِ ، بِإِضَافَتِهَا إِلَى الْأَحْكَامِ الَّتِي بُنِيَتْ عَلَى أَصُولٍ أَصِيلَةٍ ، وَأَرْكَانٍ وَثِيقَةٍ ، إِلَى أَدْنَى مُشَابَهَةٍ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، أَلَمْ يَعْرِفُوا أَنَّهُ مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ يُشَبَّهُ شَيْئًا ، ثُمَّ لَمْ يَحْظَ الْمُشَبَّهَ بِحُكْمِ الْمَشْبَهِ بِهِ ؟! بِدَلِيلٍ : أَنَّ الْفَقِيرَ قَدْ يُشَبَّهُ فِي شَيْءٍ الْأَمِيرَ ، ثُمَّ لَا يُبْجَلُ تَبْجِيلَ الْأَمِيرِ ، إِنَّمَا قِيَاسُ الشَّبهِ عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ ، أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ يُشَبَّهُ^(٢) الشَّيْءَ لَا يَفُوتُهُ إِلَّا الصُّورَةُ ، وَالْحَالُ فِي الْحَقِيقَةِ خَيْرٌ « كَانَ »^(٣) ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ

(١) فِي (أ) وَلِهَذَا .

(٢) فِي (ب) .

(٣) نَقَلَ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي شَرْحِهِ : ٢٤٤/١ نَصَّ الْمَوْلَفَ هُنَا وَعَقَّبَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : الَّذِي قَالَهُ مِنْ أَنَّ الْحَالَ خَيْرٌ كَانَ هُوَ الْمَذْهَبُ الْكُوفِيُّ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ، فَإِنَّ الْحَالَ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً فِي الْغَالِبِ ، وَخَيْرٌ كَانَ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ ذَلِكَ ، بَلْ قَدْ تَجَيَّءَ مَعَهُ مَعْرِفَةٌ مَضْمُرًا وَمُظْهَرًا نَحْوُ كُنْتَهُ ، وَكَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ ، وَالْحَالُ لَا تَكُونُ مَضْمُرَةً الْبَتَّةَ ، وَأَيْضًا فَخَيْرٌ كَانَ هُوَ خَيْرٌ الْمَبْتَدَأُ بِكَمَالِهِ ، وَلَا كَذَلِكَ الْحَالُ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ كُلُّ الْخَيْرِ ، بَلْ فَضْلَةٌ أَوْ بَعْضٌ مِنْهُ ، وَأَيْضًا فَخَيْرٌ كَانَ لَا يَتِمُّ دُونَهُ الْكَلَامُ ، وَالْحَالُ مِنْ شَرْطِهَا أَنْ يَتِمَّ دُونَهَا الْكَلَامُ ، وَتَقْدَرُ بِفِي وَلَا كَذَلِكَ خَيْرٌ كَانَ .

في حالة كونه راكباً ، ولهذا وجب تنكيرها ، وخبر كان مُشَبَّهً بالمفعول غير الصحيح ، بدليل أنك إذا قلت : كان زيداً مُنطلقاً ، فمعناه : كان زيداً على صفة الانطلاق ، ثم المفعول غير الصحيح بمنزلة المفعول الصحيح ، والحال يُشَبَّهُ الظرف من حيث أنك إذا قلت جاء زيداً راكباً فمعناه : جاء زيداً حال كونه راكباً ، وقولك : حال كونه راكباً ظرفٌ . فإن سألت : فلم لم يُسمَ ظرفاً ، كما سُمِّيَ « فاهماً لفيك » مصدرأ ؟ أجبت : الحال لها شريطة وهي : أن تكون بيان هَيْئَةِ الفاعلِ والمفعولِ ، ولا كذلك الظرف ، فسموا هذا النوع من الظرف حالاً .

قال جَارُ اللَّهِ : « ومجيئها لبيان هَيْئَةِ الفاعلِ أو المفعولِ ، وذلك قولك : ضربتُ زيداً قائماً تجعله حالاً من أيهما شئت » .

قال المشرِّحُ : بيان هَيْئَةِ الفاعلِ والمفعولِ كقولك : ضربتُ زيداً قائماً ، يَحْتَمِلُ أن يكون قائماً حالاً من التاء في ضربتُ ، وأن تكون حالاً من زيدٍ ، فيكون المعنى في الأولِ : ضربتُ زيداً وأنا قائمٌ ، وفي الثاني : ضربتُ زيداً وهو قائمٌ ، ثم الحال ليست بيان هَيْئَةِ الفاعلِ أو المفعولِ على الإطلاقِ ، بل وقت وقوع الفعلِ منه أو عليه .

قال جَارُ اللَّهِ : « وقد تكونُ منهما ضربةٌ على الجَمْعِ والتفريقِ ، كقولك : لقيته راكبين ، قال عنترة :

متى ما تلقني فردين ترجف روائف إلتيك وتسطارا
ولقيته مصعداً ومنحدراً » .

قال المشرِّحُ : إذا قلت : لقيتُ زيداً راكبين ، « فراكبين » حالٌ من انفاعلِ والمفعولِ على الجَمْعِ ، وإذا قلت : لقيته مصعداً ومنحدراً ، « فمصعداً » و « منحدراً » حالٌ منهما على التفريقِ . الرَّانِفَةُ : ناحية الإلية ،

عن صاحب «المجمل»^(١)، وقال اللّحياني^(٢)، رَوَانِفُ الْأَكَامِ رُؤُوسُهَا .
تُسْتَطَارَا : مَجْزُومٌ بِالْعَطْفِ عَلَى تَرْجِفٍ ، وَإِنَّمَا ثُنَى ضَمِيرِ الْفِعْلِ ، لِأَنَّ
الْمُرَادَ بِالرَّوَانِفِ الرَّافِعَتَانِ . وَنظِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : بَيْتُ أَبِي الطَّيِّبِ^(٣) :

وَتَكَرَّمَتْ رُكْبَاتُهَا عَنْ مَبْرِكٍ تَقَعَانِ فِيهِ وَلَيْسَ مِسْكَاً أَذْفَرَا
أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ تَقَعَانِ^(٤) فِيهِ وَالضَّمِيرُ لِلرُّكْبَاتِ^(٥) ، وَهَذَا لِأَنَّهُ جَعَلَ كُلَّ
رُكْبَتَيْنِ بِمَنْزِلَةِ رَكْبَةٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ^(٥) :

وَكَأَنَّ بِالْعَيْنَيْنِ حَبٌّ قَرَنْفَلٍ أَوْ سَنْبُلًا حُلَّتْ بِهِ فَانْهَلَّتْ
وَقَبْلَهُ^(٦) :

(١) هو أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين الرازي من علماء اللغة في القرن الرابع الهجري .
ألف معجم المقاييس، والصاحي في فقه اللغة، والمجمل، وغيرها من المؤلفات، وفاته سنة
٣٩٥ هـ، ترجمته في معجم الأدباء: ٨٠/٤ وإنباه الرواة: ٩٢/١، وبتيمة الذهر: ٣٦٥/٣ .
وكتابه المجمل طبع الجزء الأول منه الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد وتوقف عن إخراج
البقية .

وهذا النص في المجمل: بنفس لفظ المؤلف: الورقة: ١١٢/ب نسخة بني جامع في
تركيا رقم ١١٦٣ وهي نسخة كتبت سنة ٤٨٩ هـ .

(٢) هو علي بن المبارك وقيل: بن حازم أبو الحسن اللّحياني . أخذ عن الكسائي وأبي زيد وأبي
عمرو الشيباني والأصمعي . وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام . له كتاب النوادر في اللغة
مشهور عندهم، ثقة . اعتمد عليه ابن المستوفى كثيراً في إثبات المحصل، أخباره في إنباه
الرواة: ٢٥٥/٢، والبغية: ١٨٥/٢ .

(٣) التبيان في شرح الديوان: ١٦٩/٢ .

(٤-٤) في (أ) .

(٥) هو من أبيات الحماسة ثاني بيت من القصيدة التي أولها:

حلت تماظر غربة فاحتلت فلجاً وأهلك باللوى فالحلت

انظر شرح المرزوقي: ٥٦٤/٢، نسبها إلى سلمي بن ربيعة الضبي انظر ترجمته في
الآلي للبركري: ٢٦٧، والخزانة: ٤٠٨/٣، وهناك اختلاف في اسمه، واختلاف في رواية
القصيدة له وبغيره من الشعراء انظر شرح الحماسة للمرزوقي: ٥٤٦/٢ هامش رقم (٣)،
والبيت في أمالي ابن الشجري: ١٢١/١ .

(٦) ديوان عنترة: ٢٣٤ .

انظر إعراب البيت وشرحه في المنخل: ٤٢، والخوازمي: ٢٢، وزين العرب: ١٨ =

ورُمحي مازن/ قَبَضَتْ عَلَيْهِ أشاجعُ ما تَرى فيها انتِشَارا
وسيفي كالعقِيقَةِ فهو كِمعي سِلَاحِي لا أَفْلَ ولا فَطَارا

الأشاجعُ : أصولُ الأصابعِ ، التي تَتَّصِلُ بِعَصَبِ ظَاهِرِ الكَفِّ ،
واحدُها^(١) أشجُع ، عَقِيقَةُ البرقِ [ما انشَقَّ]^(٢) منه . الكِمعُ : - بالكسر^(٣) -
هو الضَّجِيعُ ، وكذلك الكَمِيعُ ، وكامَعَهُ : أي ضاجَعَهُ . السيفُ الأفلُ يمدحُ
ويذمُّ ، أما مَدْحُهُ فلاستعمالِهِ في الحَرْبِ ، وأما ذَمُّهُ ، فلأنَّهُ مختلٌ ، وقد ذُمُّ
ها هنا . سيفُ فَطَارٍ ، فيه تَشَقُّقٌ ، والفَطْرُ : هو الشَّقُّ .

قالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلُّ ؛ وَالْعَامِلُ فِيهَا إِمَّا فِعْلٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصِّفَاتِ ، أَوْ
مَعْنَى فِعْلٍ كَقَوْلِكَ : فِيهَا زَيْدٌ مُقِيمًا ، وَهَذَا عَمْرٌو مُنْطَلِقًا ، وَمَا شَأْنُكَ قَائِمًا ،
وَمَا لَكَ وَاقِفًا ، وَفِي التَّنْزِيلِ^(٤) : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ ، ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ
التَّذَكُّرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾^(٥) .

قالَ المَشْرُحُ : العَامِلُ فِي الحَالِ شَيْئَانِ ، أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ الفِعْلُ
وَشِبْهُهُ مِنَ الصِّفَاتِ ، فَالفِعْلُ نَحْوَ قَوْلِكَ : جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِبًا ، وَشِبْهُهُ مِنَ
الصِّفَاتِ مِثْلُ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَفِيفٍ شَابًا ، الثَّانِي : مَعْنَى الفِعْلِ :
وهي أَنْوَاعٌ ، حَرَفُ الجَرِّ لِأَنَّهُ يَسْتَدْعِي فِعْلًا أَوْ شِبْهَ فِعْلٍ نَحْوُ : فِيهَا زَيْدٌ
مُقِيمًا ، وَاسْمُ الإِشَارَةِ نَحْوُ : هَذَا عَمْرٌو مُنْطَلِقًا ، لِنَزْوِلِهِ مِنْزَلَةَ أُشِيرُ ،
وَالاسْتِفْهَامُ نَحْوُ : مَا لَكَ وَاقِفًا ؟ .

= وشرح ابن يعيش: ٥٦/٢، والأندلسي: ٢٤٦/١، والزملكاني: ٨٣/٢، ٨٤ والبديع في علم
العربية: ٦٩، وشرح الشافية: ٥٠٥، والخزاعة: ٢٠٠/٢.

(١) في (ب) الواحد.

(٢) في (أ)، (ب) ما اتفق والتصويب من شرح ديوان عنترة لأبي الحجاج الأعمى الشتمري.

(٣) صححت في هامش نسخة (أ) فلم تظهر في الصورة.

(٤) سورة هود: آية: ٧٢.

(٥) سورة المدثر: آية: ٤٩.

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وِلَيْتَ ، وَ « لَعَلُّ » ، وَ « كَأَنَّ » (١) ، يَنْصِبُهَا أَيْضاً ،
لَمَا فِيهِنَّ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ .

قَالَ الْمَشْرُحُ : هَذَا أَيْضاً مِنْ أَنْوَاعِ الشَّيْءِ الثَّانِي ، فَإِنْ سَأَلْتَ : بَيْنَ
لِي كَيْفَ تَعْمَلُ هَذِهِ الْحُرُوفُ الثَّلَاثَةُ فِي الْحَالِ ؟ أَجِبْتُ : هُوَ « نَحْوُ » (٢) :
لَيْتَ ابْنِي فَقِيْرًا رَاجِعٌ . فَإِنْ سَأَلْتَ : الْعَامِلُ فِي الْحَالِ هَا هُنَا مَعْنَى الْخَيْرِ لَا
لَيْتَ ؟ أَجِبْتُ : فَرَقٌ بَيْنَهُمَا ، إِذَا جَعَلْتَ الْعَامِلَ فِيهَا لَيْتَ فَقَدْ تَمَنَّيْتَ
ابْنَكَ - وَإِنْ كَانَ فَقِيْرًا - رَاجِعًا ، وَإِذَا جَعَلْتَ الْعَامِلَ فِيهَا خَيْرَ لَيْتَ فَقَدْ تَمَنَّيْتَ
ابْنَكَ رَاجِعًا وَهُوَ فَقِيْرٌ ، وَبَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ فَرَقٌ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَالْأَوَّلُ يَعْْمَلُ فِيهِ مُتَقَدِّمًا وَمَتَأَخَّرًا ، وَلَا يَعْْمَلُ فِيهِ الثَّانِي
إِلَّا مُتَقَدِّمًا » .

قَالَ الْمَشْرُحُ : عَنِ الْأَوَّلِ هَا هُنَا الْفِعْلُ وَشَبَهَهُ مِنَ الصِّفَاتِ ،
وَبِالثَّانِي : مَعْنَى الْفِعْلِ (٣) ؛ حَرْفٌ جَرٌّ كَانَ ، أَوْ اسْمٌ إِشَارَةٌ أَوْ اسْتِفْهَامًا ، أَوْ
حَرْفًا مِنَ الْحُرُوفِ الْمَشْبُوهَةِ بِالْفِعْلِ . فَإِنْ سَأَلْتَ : فَمَا بِالْهَمْ أَجَازُوا يَوْمَ
الْجُمُعَةِ الْمَالُ لَكَ ، فَنَصَبُوا الظَّرْفَ مُتَقَدِّمًا ، بِمَا فِي آخِرِ الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ
مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَلَمْ يُجِيزُوا مَجْمُوعًا لَكَ الْمَالُ ، وَمَا الْفَرَقُ بَيْنَ الْحَالِ
وَالظَّرْفِ فِي هَذَا الْبَابِ مَعَ أَنَّ الْحَالَ لَهَا شَبَهُ بِالظَّرْفِ ؟ أَجِبْتُ : الْحَالُ كَمَا
تَتَعَلَّقُ بِالْعَامِلِ ، تَتَعَلَّقُ بِذِي الْحَالِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَلْزِمُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى
كِلَا الشَّيْئَيْنِ بِخِلَافِ الظَّرْفِ ، فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْعَامِلِ وَهُوَ اللَّامُ دُونَ الْمَالِ ، فَلَا
يَلْزِمُ مِنْ تَقْدِيمِهِ هَا هُنَا ، تَقْدِيمُهُ عَلَى كِلَا الشَّيْئَيْنِ فَاعْرِفْهُ فَرَقًا وَاضِحًا
ظَاهِرًا .

(١) صححت في نسخة (أ) في هامش الصفحة فلم تظهر في الصورة.

(٢ - ٢) في (أ).

(٣) في (أ) الفاعل.

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَقَدْ مَنَعُوا مَرَّتُ رَاكِبًا بَزِيدٍ أَنْ تَجْعَلَ الرَّاَكِبَ حَالًا مِنْ الْمَجْرُورِ » .

قَالَ الْمَشْرُحُ : وَذَلِكَ لِفَضْلِهِ بَيْنَ الْفِعْلِ ، وَبَيْنَ مَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ هَا هُنَا بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ لَا بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْمَفْعُولِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلُّ ؛ وَقَدْ يَقَعُ الْمَصْدَرُ حَالًا كَمَا تَقَعُ الصِّفَةُ مَصْدَرًا فِي قَوْلِهِمْ قُمْ قَائِمًا وَفِي قَوْلِهِ (١) :

(١) هُوَ الْفَرَزْدَقُ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ مِنْ قَصِيدَةِ طَوِيلَةٍ فِي دِيْوَانِهِ : ٧٦٩ - ٧٧١ قَالَهَا فِي هِجَاءِ إِبْلِيسَ - لَعْنَهُ اللَّهُ - أَوْلَاهَا :

إِذَا شِئْتَ هَاجَتْنِي دِيَارَ مَحِيلِهِ وَمُرِبِطَ أَفْلَاءِ أَمَامِ خِيَامِ
وَقَبْلِ الشَّاهِدِ :

أَلَمْ تَرْنِي عَاهَدْتَ رَبِّي وَأَنْتِي لِيَنْ رَتَاجَ قَائِمًا وَمَقَامِ
عَلَى قَسْمٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي سَوْءِ كَلَامِ
وَمِنْهَا :

أَطَعْتُكَ يَا إِبْلِيسَ سَبْعِينَ حِجَّةَ فَلَمَّا انْتَهَى سَنِّي وَتَمَّ تَمَامِي
فَرَرْتُ إِلَى رَبِّي وَأَيَّقَنْتُ أَنْتِي مَلَاقَ لِأَيَّامِ الْمُنُونِ حَمَامِي
وَقَالَ :

أَلَا طَالَ مَا قَدَ بَتَ يَوْضَعِ نَاقَتِي أَبُو الْجَنِّ إِبْلِيسَ بِغَيْرِ خَطَامِ
يَظَلُّ يَمِينِي عَلَى الرَّحْلِ فَارِكًا يَكُونُ وَرَائِي مَرَّةً وَأَمَامِي
يَبْشُرْنِي أَنْ لَنْ أَمُوتَ وَأَنْهُ سَيَخْلُدُنِي فِي جَنَّةِ وَسَلَامِ
فَقَلْتُ لَهُ هَلَا أَخِيكَ أَخْرَجْتَ يَمِينِكَ مِنْ خَضِرِ الْبَحُورِ طَوَامِ
ثُمَّ قَالَ :

وَمَا أَنْتَ يَا إِبْلِيسَ بِالْمَرْءِ أَبْتَغِي رِضَاهُ وَلَا يَقْتَادُنِي بِزِمَامِ

انظُرْ إِعْرَابَ الْبَيْتِ وَشَرْحَهُ فِي الْمَنْخَلِ : ٤٢ وَالْخَوَارِزْمِي : ٢٣ ، وَزَيْنُ الْعَرَبِ : ١٨
وَشَرْحُ ابْنِ يَعِيشَ : ٥٩/٢ ، وَالْأَنْدَلِسِيُّ : ٢٤٩/١ ، وَالزَّمَلْكَانِيُّ : ٨٨/٢ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ كِتَابِ
سَيَبَوَيْهِ : ١٧٣/١ ، انظُرْ شَرْحَ آيَاتِهِ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ : ١٦٩/١ ، وَشَرْحَهَا لِابْنِ خُلْفٍ :
١٥٣/١ ، وَشَرْحَهَا لِلْكَوْفِيِّ : ١٦ ، ٣٠ ، ٤٠ وَتَفْسِيرَ عِيُونَ سَيَبَوَيْهِ لَهْرُونَ بْنِ مُوسَى الْقُرْطُبِيِّ :
. ٢٦

وَانظُرِ الْمَقْتَضِبَ : ٢٦٩/٣ ، ٣١٣/٤ ، وَالْكَامِلُ : ١٢٠/١ ، ٣٦١ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ٧٥/١ ،
وَالْبَدِيعُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ لِابْنِ الْأَثِيرِ : ٧٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ١٠٨/١ ، ٢٧٠/٢ .

* ولا خارجاً من في زور كلام *

قال المشرِّح : اعلم أن هذه المسألة - أعني قيام « خارجاً » ها هنا مقام « خروجاً » ، كالمختلف فيها ، وذلك ، لأن شيخنا قد ذكر في قول كثير^(١) :

هَينِئاً مَريئاً غيرَ داءٍ مُخامرٍ لِعِزَّةٍ من أعراضنا ما استَحَلَّتِ^(٢)

انتصب « هينئاً » انتصاب المصادر ، وهو صفة في أصله ، وتقديره : هينئاً لعزّة ما استحلّت من أعراضنا هينئاً^(٣) ، ولو قدرت ليكن هينئاً ما استحلّت ، فكان ما استحلّت « إسم كان ، و « هينئاً » خبره لكان وجهاً ، ولكن سيويه يقول : إن كان لا تضمّر في كل موضع نقصاً توفيه هذه ألفاظه في « شرح النصائح الكبار »^(٤) . حجة سيويه^(٥) : أن قولنا : لا يخرج خروجاً من في زور كلام ، معنى صالح فوجب أن يحمل عليه لفظ الفرزدق . فإن سألت : كما هو معنى صالح فكذلك قولنا : ولا يكون خارجاً من في زور كلام معنى صالح فوجب أن يحمل عليه لفظه ؟ أجبت : ما ذكرناه أبلغ ، فإنه مؤكّد بالمصدر . فإن سألت : ما ذكرناه أقلّ تعبيراً ، فبقي خارجاً على ما هو عليه في أصله ؟ أجبت : ما ذكرناه أوفق لأساليب كلام العرب ، فيكون الحمل عليه أولى . وبيان أنه أوفق / لأساليب كلام العرب ، أنه يقال لا أشتم ولا أضرب ، ولا أكون ضارباً .

[١/٣٧]

قال جار الله : « وكذلك : قتلته صبراً ، ولقيته فجاءة ، وعياناً ، وكفاحاً ،

(١) هو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي . ترجمته في الشعر والشعراء : ٥٠٣/١ والأغاني : ٣/٩ والخزانة : ٣٨١/٢ . وترجم له اللبلي في وشي الحلل : ورقة : ٥/ب ترجمة جيدة .

(٢) ديوان كثير : ١٠٠ .

(٣) شرح الأندلسي : ٢٥٠/١ .

(٤) النص في شرح المقامات للزمخشري : ٥٤ مقامة : (المنذرة) وشرح المقامات هي المعروفة بالنصائح الكبار .

(٥) ، الكتاب : ١٧٣/١ ، وشرح أبي سعيد السيرافي : ٩٩/٢ .

وكلمته مشافهةً وأتيته ركضاً، وعدواً^(١)، ومشيأً، وأخذتُ عنه سماعاً، أي مَصْبوراً، ومُفاجِئاً، ومُعابِناً، وكذلك البواقي.

قال المشرِّح: إنما جعلت هذه المَصَادِرُ أحوالاً لأنَّ المَنْصُوبَ بعدَ الجملةِ الفِعْلِيَّةِ أليقُ بالحالِ من المَفْعُولِ المُطْلَقِ، بدليلِ أنَّ الحالَ تتعلَّقُ بالفعلِ من حيثُ هو مركَّبٌ بالفاعلِ أو المفعولِ، أو بهما، بخلافِ المفعولِ المُطْلَقِ، فإنَّه يتعلَّقُ بالفعلِ من حيثُ هو مفردٌ، ومن حيثُ هو مركَّبٌ بأحدِ الشَّيْئَيْنِ، فيكونُ أليقُ بالحالِ. ونظيره هنا ما إذا كانَ معكَ قِطْعَةٌ من الخِلْنَجِينِ^(٢) فاستوهبها منك اثنانِ كلُّ واحدٍ منهما يدَّعي أنه محتاجٌ، إلَّا أنَّ أحدهما يقولُ إنَّ الطَّيِّبَ أوصاني بِشُرْبِ الخِلْنَجِينِ، والآخرَ يقولُ: إنَّ الطَّيِّبَ أمرني بِشُرْبِ العَسَلِ، ولا شكَّ أنَّ إعطاءه الأوَّلِ أولى، فالجملةُ ها هنا بمنزلةِ الخِلْنَجِينِ. فإن سألْتَ: فهذا يَنْتَقِضُ بنحوِ ضَرْبَتِ عَمْرَأَ ضَرْباً فإنَّ المَنْصُوبَ بعدَ الجملةِ الفِعْلِيَّةِ، وانتصابُهُ مع ذلكَ على المَفْعُولِ المُطْلَقِ لا على الحالِ، ثم ما ذكرتُ من الدليلِ - إن دَلَّ على انتصابِهِ على الحالِ - فها^(٣) هنا ما يدلُّ على أنَّ انتصابَهُ على المَفْعُولِ المُطْلَقِ إذا لو انتصبَ على المَفْعُولِ المُطْلَقِ فإنه لا يُقامُ المَصَدْرُ مقامَ الصِّفَةِ؟ أجبتُ: عن الأوَّلِ بأنَّ قَضِيَّةَ ما ذكرتُ من الدليلِ أن يكونَ المَنْصُوبُ ثمَّ حالاً، إلَّا أنَّه تَعَدَّرَ جعلُهُ حالاً إذ الحالُ زيادةٌ في الفائدةِ، ولو جُعِلَ المَنْصُوبُ ثمَّ حالاً، لم يكن زيادةً في الفائدةِ من ادَّعى مثل ذلكَ ها هنا فعليه الدَّلِيلُ^(٣). ثمَّ الدَّلِيلُ على أنه لم

(١) في (أ) فقط مشياً وعدواً.

(٢) هذا النص نقله الأندلسي في شرحه: ٢٥٠/١.

(٣) لم أعثر في المعرَّب للجواليقي: ١٣٦، وفيه الخلنج، قال: وهو فارسي معرب، تكلمت به العرب... وفي وصف البيروني له في كتابه: الجماهير... ص ١٧٥ يدل على أنه خشب تنحت منه القصاع والمشارب

(٤) في (ب) ها هنا.

(٥) في (أ) البيان.

يَتَعَدَّرُ جَعَلَهُ^(١) ها هنا حالاً، لأنك^(٢) لو قلت: كَلَّمْتُهُ وأنا أشافهُهُ جازَ. ولو قلت: ضَرَبْتُ عَمراً وأنا أَضْرِبُهُ لم يَجْزُ. وعن الثاني بأن ما ذكرت من الدليل إن دَلَّ على إقامة المصدرِ مقامَ الصفةِ خلافَ الأصلِ ها هنا ما يَدُلُّ على أنها ليست كذلك، لأنَّ إقامتهُ مقامَ الصفةِ يشتملُ على ضربِ تأكيدٍ ومبالغةٍ وذلك المطلوبُ، فوقعَ التَّعارضُ بينهما، فلا بُدَّ من الترجيحِ من وجهٍ آخرَ.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «وليس عندَ سيبويه^(٣) بِقياسٍ، وأنكرَ أتنا رجلة وسُرعةً، وأجازَه المبردُ^(٤) في كلِّ ما دَلَّ عليه الفِعْلُ».

قالَ المشرِّحُ: الخِلافُ ها^(٥) هنا نظيرُ الخِلافِ في قولهم: كيف أنت وقصعةٌ من ثريدٍ؟

قالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ والاسمُ غيرُ الصِّفةِ، والمصدرِ بمنزلةِهما في هذا الباب، تقول: هذا بُسراً أَطيبٌ منه رُطباً. وجاء البرُّ قفيزين، وصاعين، وكلمتهُ فاه إلى في، وبابعتَه يداً بيِّدٍ وبعثُ الشاةِ شاةً ودرهماً، وبيئتُ له حسابُهُ باباً باباً».

قالَ المشرِّحُ: جازَ أن يكونَ غيرُ المصدرِ والصِّفةِ بمنزلةِهما في هذا الباب، لأنَّ الحالَ في الأصلِ خبرٌ^(٦) كان فكما يجوزُ فيه أن يكونَ صِفةً

(١) في (ب) ها هنا جعله.

(٢) في (أ) لأنك.

(٣) الكتاب: ١٨٦/١.

(٤) المقتضب: ١٣٤/٣، ١٣٦، ٥٩٩/٤ وانظر حاشية ١٣٤/٣ فقد شرح الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة محقق «المقتضب» هذه المسألة هناك. وانظر شرح أبي سعيد السيرافي: ١١١/٢، ١١٢ قال بعد أن أورد كلام سيبويه وكان أبو العباس [المبرد] يجيز في كل شيء دل عليه الفعل فأجاز أن تقول أتنا سرعة، وأتنا رجلة، ولا تقول: أتنا ضارباً، ولا أتنا ضاحكاً لأن الضرب والضحك ليس من ضروب الإتيان والسرعة والرجلة من ضروب الإتيان... ثم قال: وكان الزجاج يذهب إلى تصحيح مذهب سيبويه وهو الصواب.

(٥) النص في شرح الأندلسي: ٢٥١/١ عن الخوارزمي.

(٦) في (أ) خبراً لكان.

وَمَصْدَرًا وَغَيْرَهُمَا فَكَذَلِكَ فِي الْحَالِ . بُسْرًا : حَالٌ وَهُوَ لَيْسَ بِصِفَةٍ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ جَارٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ : شَيْءٌ بُسْرٌ ، وَكَذَلِكَ رُطْبًا حَالٌ ، وَهُوَ لَيْسَ بِصِفَةٍ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ جَارٍ ، رُطْبًا : حَالٌ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يُقَالُ شَيْءٌ رُطْبٌ ، وَلَا كَذَلِكَ قَفِيزٌ . وَصَاعِينَ حَالٌ ، وَكُلُّ مِنْهُمَا لَيْسَ بِصِفَةٍ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ جَارٍ ، وَهَلَمْ جَرًّا . فَاهَ إِلَى فِيٍّ : أَي ضَامًّا فَاهَ إِلَى فِيٍّ ، فَالْحَالُ فِي الْحَقِيقَةِ هَا هُنَا ضَامًّا ، ثُمَّ طُرِحَ ، وَأَقِيمَ فَاهَ مَقَامَهُ ، وَنَظِيرُهُ تُرْبًا وَجَنْدَلًا ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَصْلَهُ : رَمَيْتَ رَمِيًّا بَتْرِبٍ وَجَنْدَلٍ ، ثُمَّ تُرْبًا وَجَنْدَلًا . فَهَذِهِ حَقِيقَتُهُ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْحَالِ هَا هُنَا لَيْسَتْ هِيَ يَدًا وَحَدَّهَا ، بَلْ هِيَ مَعَ قَوْلِكَ بِيَدٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : بَعْتُ (١) الشَّاةَ شَاءَةً وَدِرْهَمًا ، الْحَالُ فِيهِ لَيْسَتْ شَاءَةً بِانْفِرَادِهَا ، بَلْ هِيَ مَعَ قَوْلِكَ : وَدِرْهَمًا وَكَذَلِكَ : بَيَّنْتُ حَسَابَهُ بَابًا بِأَبًا ، الْحَالُ هِيَ هَذِهِ الْمَذْكُورَةُ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «فَصْلٌ ؛ وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً وَذَا الْحَالِ مَعْرِفَةً» .

قَالَ الْمَشْرُوحُ : إِنَّمَا يَلْزِمُ تَعْرِيفُ ذِي الْحَالِ ، لِأَنَّا لَوْ أَتَيْنَا بِالْحَالِ عَنِ ذِي حَالٍ مَنكُورَةٍ لَكَانَ ذَلِكَ اسْتِغْنَاءً لَا يَدْفَعُ شَبَهَةً مَا وَقَعَتْ مَعَ الْاِعْرَاضِ عَنِ شَبَهَةٍ قَدْ (٢) وَقَعَتْ ، وَذَلِكَ قَبِيحٌ . بَيَانُهُ أَنَا إِذَا قَلْنَا : رَجُلٌ وَقَعَتْ شَبَهَةٌ فِي أَنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ مِنْ هُوَ؟ أَمْ هُوَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو؟ فَإِذَا ارْتَفَعَتْ هَذِهِ الشُّبَهَةُ فَحَيْثُ تَقَعُ شَبَهَةٌ أُخْرَى فِي أَنَّ الرَّجُلَ فِي أَيِّ حَالٍ جَاءَ ، أَيْ حَالٍ كَوْنَهُ مَا شَيْئًا؟ / ، أَمْ فِي حَالٍ كَوْنَهُ (٣) رَاكِبًا ، فَالْوَاجِبُ فِي الطَّبَعِ أَنْ يَبْدَأَ فِي الشُّبَهَةِ الْأُولَى فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَحَيْثُ يُقْبَلُ عَلَى الشُّبَهَةِ الثَّانِيَةِ يَرْفَعُهَا ، وَأَمَّا تَنْكِيرُ الْحَالِ فَلِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا (٤) خَيْرٌ (٥) كَانَ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «وَأَمَّا «أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ» وَمَرَرْتُ بِهِ وَحَدَّهُ ، وَجَاؤُوا قَضْمَهُم

(١) فِي (ب) بَعْتُكَ .

(٢) فِي (ب) .

(٣) النَّصُّ فِي شَرْحِ الْأَنْدَلِسِيِّ : ٢٥٤/١ عَنِ الْخَوَارِزْمِيِّ .

(٤) فِي (ب) ذَكَرْنَاهُ .

(٥) فِي (ب) تَكَرَّرَتْ كَلِمَةٌ «فِي الْأَصْلِ» .

بِقَضِيضِهِمْ، وفعلته جَهْدَكَ، وطاقتك فمصادرٌ قد تكلّم بها^(١) على نيّةٍ وَضَعَهَا في موضعٍ ما لا تعريفَ فيه، كما وَضَعُ فاه إلى فيّ في موضعٍ شفاهاً، وعنى معتركةً، ومنفرداً، وقاطبةً وجاهداً.

قال المشرّحُ: أوردَ إبْلَه العِرَاكُ إذا أوردَها جميعَ الماء، والعِرَاكُ فِعَالٌ من العَرَكَ بمعنى الدَّلِكَ، وأصلُ الكلام: أوردَ إبْلَه الماءَ يُعَارِكُ بعضها بعضاً العِرَاكُ من شدّةِ الزّحامِ^(٢). الإرسالُ: له معنيان، أحدهما: البعثُ كقوله تعالى^(٣): ﴿إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه﴾ والثاني: - التّخليّةُ بين المرسلِ وما يريدُه^(٤) قال:

أرسلَ فيها مُقرماً غيرَ ققر

وأصله ما أنشده الشّيخُ أبو عليّ الفارسيّ^(٥):

فأرسلها العِرَاكُ ولم يذدها ولم يُشْفِقْ على نَعَصِ الدّخَالِ^(٦)

والمعنى خَلَى بين هذه الإبلِ وبين شُرْبِها، ولم يَمْنَعِها ذلك. يقال: وَحَدَّ يَحْدُ وَحِداً وَحِدَةً نحو وَعَدَ يَعِدُ وَعِداً وَعِدَةً. هذا محصولُ كلامِ شَيْخِنَا في «الكشاف». وأمّا جاؤوا قَضَهُم بقضِيضِهِمْ فالقَضُّ والقَصُّ^(٧) من وادٍ واحدٍ وهو الكَسْرُ والتّفريقُ. عنى بالقَضِّ ها هنا القَصُّ، وبالْقَضِيضِ: المَقْضُوضُ، لأنَّ في الزّحمةِ كاسراً ومكسوراً، ومعناه جاؤوا بأجمعِهِم قال الشّماخُ^(٨):

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ) الازدحام.

(٣) سورة نوح: آية: ١.

(٤) في (ب) يريد.

(٥) المسائل المثورة: ورقة: ٢، ٣ والبيت للبيد انظر ديوانه: ٨٦ وهو من شواهد سيبويه:

١٨٧/١، وانظر شرح أبياته لابن خلف: ١٥٣/١ وهو من الشواهد المشهورة في كتب النحو

لكنهم في الغالب يقتضرون على قوله: (أرسلها العراك) فقط اكتفاء بشهرة البيت عندهم.

(٦) حرّفها الناسخ في (أ) إلى (بعض الرجال).

(٧) في (ب) القضيض.

(٨) عرفنا به فيما تقدم، وعجز بيته في ديوانه: ٢٩٠.

أَتَنِي سُلَيْمٌ قَضَاهُ بِقَضِيضِهَا

وأصله: جاؤوا مختلطاً قَضَهُم بِقَضِيضِهِمْ، ثم جاؤوا قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ، «جَهْدَكَ وَطَاقَتَكَ»: من قولهم: أَجْهَدُكَ جَهْدَكَ فِي هَذَا الْأَمْرِ، أَي: أَبْلُغُ غَايَتَكَ، وَهُوَ بِالْفَتْحِ. لَا يُقَالُ أَجْهَدُ جَهْدَكَ فِي هَذَا الْأَمْرِ. وَلَفْظُ الْإِمَامِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ^(١): أَرْسَلَهَا تَعَتَرُكَ الْعِرَاكُ، وَطَلَبْتَهُ تَجْهَدُ جَهْدَكَ، وَتَطِيقُ طَاقَتَكَ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَحْدُودِ بِهَا حَدُّ هَذِهِ الْمَصَادِرِ قَوْلُهُمْ: مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ».

قَالَ الْمَشْرُوحُ: جَاؤُوا جَمًّا^(٢) غَفِيرًا، وَالْجَمُّ الْغَفِيرُ، أَي جَاؤُوا بِاجْتِمَاعِهِمْ الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ وَلَمْ يَتَخَفْ مِنْهُمْ أَحَدٌ، وَأَصْلُهُ: جَاؤُوا مُجْتَمِعِينَ اجْتِمَاعَ الْجَمَاءِ الْغَفِيرِ، وَاشْتِقَاقُ الْجَمَاءِ مِنَ الْجُمَّةِ وَهِيَ: الشَّعْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَى الرَّأْسِ، مِثْلُ كَثْرَةِ النَّاسِ بِالشَّعْرِ، وَالْغَفِيرُ: هُوَ الْكَثِيرُ كَأَنَّهُ غَفَرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَي غَطَّاهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يُؤْنَسَ الْغَفِيرُ، لِأَنَّهُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ وَهُوَ جَارٍ. وَنَظِيرُهُ: كَفَّ خَضِيبٌ، وَلِحْيَةٌ دَهِينٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَتَنْكِيرُ ذِي الْحَالِ قَبِيحٌ، إِلَّا إِذَا قُدِّمَتْ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ^(٣):

لِعِزَّةٍ مَوْحِشًا طَلَّلَ قَدِيمٌ»

تمسح حولي بالنقيع سبالها

وقد تقدم في باب (المفعول المطلق).

(١) شرح الإيضاح لعبد القاهر: ١٢٤ والنص غير مطابق لما روي عنه هنا فلعله في كتاب له آخر.

(٢) في (أ) جماء وجماً غفيراً.

(٣) البيت لكثير عزة. تقدم التعريف به قبل قليل في هذا الباب وهو في ملحقات ديوان كثير:

٥٣٦. ويروي: لمية... وينسب لذي الرمة في بعض المصادر. ولم أجده في ملحقات

ديوانه انظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٤٣، ٤٤، وشرح الخوارزمي: ٤٤ وزين العرب:

١٨، وشرح ابن يعيش: ٦٢/٢، ٦٤، والأندلسي: ٢٥٨/١، والزملكاني: ٩٥/٢، وانظر

خزانة الأدب: ٥٣١/١.

قال المشرِّحُ: تنكيرُ ذي الحالِ إذا كانَ مؤخراً^(١) عن الحالِ يجوزُ، لأنَّ تأخيره دليلٌ على أنه لا شُبُهَة فيه، وإن كانت فيه شُبُهَة فهي ضَعِيفَةٌ بالإضافة إلى الشُبُهَة في الحالِ وهذا لأنَّهُ لو لم يكن كذلك لَوَقَعَ الابتداءُ بذي الحالِ. «موحشاً» حالٌ، و«طلل قديم»: ذُو الحالِ.

قال جَارُ اللّهِ: «والحالُ المؤكِّدَةُ هي التي تَجِيءُ على إثرِ جُمْلَةٍ عقدها من اسمين، لا عَمَلٍ لها لتوكيدِ خبرها وتقريرِ مؤداه، ونفي الشكِّ عنه، وذلك قولك: زيدٌ أبوك عَطُوفاً، وهو زيدٌ مَعْرُوفاً، وهو الحَقُّ بَيْنًا، ألا ترى كيفَ حَقَّقْتَ بالعطوفِ الأُبُوَّةَ، والمَعْرُوفِ البَيِّنَ، أنَّ الرَّجُلَ زيدٌ وأنَّ الأمرَ حقٌّ، وفي التَّنْزِيلِ^(٢): ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾

قال المشرِّحُ: الحالُ المؤكِّدَةُ، هي الحالُ الواقِعَةُ عن خبرِ المبتدأ لبيانِ كيفيةِ أزلِيَّتِهِ نحو: زيدٌ أبوك عَطُوفاً، ألا ترى أنَّ قولك عَطُوفاً حالٌ عن قولك: «أبوك»، «وأبوك» خبرُ المبتدأ الذي هو زيدٌ أنه لبيانِ كَيْفِيَّتِهِ في أزلِيَّتِهِ، يريدُ: أنه مُدَّ كان عَطُوفاً، بخلافِ هو زيدٌ قائماً بالنَّصْبِ على الحالِ فَإِنَّهُ خَطَأً، إذ لا فائدةَ فيه، لأنَّ الحالَ ها هنا تُوجِبُ أنه إذا كانَ قائماً فهو زيدٌ، وإذا تَرَكَ القيامَ فليس به، فأما^(٤) قولك: هو^(٥) زيدٌ مَعْرُوفاً فمَعْرُوفاً حالٌ، لأنه إنما يكونُ زيداً بأنه يعرفُ بزيدٍ ففي الحالِ^(٦) ها هنا فائدةٌ: كأنك قلت: هو زيدٌ حقاً، وكذلك قولك: هو الحَقُّ بَيْنًا، فبَيْنًا حالٌ عن الحَقِّ الذي هو خبرُ المبتدأ، ولا يجوزُ هو الحَقُّ بَيْنٌ، كما جاز هذا الرَّجُلُ منطلقاً، لأنَّ الرَّجُلَ جازَ أن يكونَ صفةً لهذا، ويكونَ منطلقاً خبره، ولا يجوزُ أن يكونَ

(١) في (ب) متأخر.

(٢) سورة البقرة: آية: ٩١.

(٣) في (أ) كَيْفِيَّتِهِ.

(٤) في (ب) فأما.

(٥) في (ب).

(٦) في (أ) في الحال.

تخمير: وقد تجيء الحال المؤكدة عن الجملة الفعلية كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلِيْتُم مَّدْبِرِينَ﴾ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: والحال مؤكدة، لأن في وليتم دلالة على أنهم مدبرون. والحق أن الحال ها هنا هي المُستقبلُ، والمعنى: ثُمَّ وَلِيْتُم مُتَابِعِينَ فِي التَّوَلِيَّةِ، وَعَلَيْهِ عِنْدِي قَوْلُهُمْ: قُمْ قَائِماً، وَهَذَا لِأَنَّ الْحَالَ الْمَوْكُودَةَ فِي الْحَقِيقَةِ خَيْرٌ مَا زَالَ، وَمَا زَالَ صَلََةُ الْمَوْصُولِ الَّذِي وَقَعَ صِفَةً لِذِي الْحَالِ أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ هُوَ أَبُوكَ عَطُوفاً، مَعْنَاهُ: هُوَ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَطُوفاً، وَكَذَلِكَ ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾ مَعْنَاهُ: وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَمْ يَزَلْ مُصَدِّقاً، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُفَسَّرَ الْحَالُ هَا هُنَا هَذَا التَّفْسِيرَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: ثُمَّ وَلِيْتُم الَّذِينَ لَمْ يَزَالُوا مُدْبِرِينَ لَمْ يَجْزِ (١).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَكَذَلِكَ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ آكِلًا كَمَا يَأْكُلُ الْعَبِيدُ فِيهِ تَقْرِيرٌ لِلْعُبُودِيَّةِ وَتَأْكِيدٌ لَهَا.

قال المشرّح: عبد الله ها هنا (٢) إمّا أن تكون جنساً - وهو الظاهر - ونحوه قولك: هو اللّصّ خائناً، وإمّا أن تكون علماً كما لو قلت: أنا عمرو بن معدي كرب بطلاً شجاعاً وحاتم الطائيّ كريماً جواداً، لكن هذا إنما يجوز إذا كان عبد الله معروفاً بأكله أكل العبيد. عن عبد الله بن عمر رضي الله (١) عنهما قال (٢): «أُتِيَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِطَعَامٍ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ (١) عَنْهَا لَوْ

(١) في (أ).

(٢) شرح الأندلسي: ٢٦٠/١.

(٣) في (ب).

(٤) لم أجد هذا الحديث عن ابن عمر. أخرج ابن سعد في طبقاته: ٣٨١/١ عن عائشة بلفظ: يا عائشة: لو شئت لسارت معي جبال الذهب، أتاني ملك وإن حجرته لتساوي الكعبة فقال: إن ربك يقرئ عليك السلام، ويقول لك: إن شئت نبياً ملكاً، وإن شئت نبياً عبداً فأشار إلى جبريل صنع نفسك؟ فقلت: نبياً عبداً. وكان النبي ﷺ بعد ذلك لا يأكل متكئاً، ويقول: أكل كما يأكل العبد، وأجلس كما يجلس العبد.

أَكَلْتَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَأَنْتَ مُتَكَبِّرٌ لَكَانَ أَهْوَنَ (١) عَلَيْكَ فَأَصْغَى بِجَبْهَتِهِ (٢) حَتَّى كَادَ يَمْسُ الْأَرْضَ وَقَالَ: بَلْ آكُلُ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبِيدُ وَأَجْلِسُ كَمَا يَجْلِسُ الْعَبِيدُ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَلَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ أَبُوكَ مُنْطَلِقًا أَوْ أَخُوكَ أَحَلَّتْ.

قَالَ الْمَشْرُوحُ: إِنَّمَا لَا يَجُوزُ زَيْدٌ أَبُوكَ مُنْطَلِقًا، لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ أَبَاكَ، إِذْ لَمْ يَكُنْ مُنْطَلِقًا مَذْكَانَ أَبَاكَ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَطُوفًا مَذْكَانَ لَمْ يَكُنْ أَبَاكَ، وَهَذَا (٣) كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي قَوْلِكَ: هُوَ زَيْدٌ قَائِمًا (٤).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «إِلَّا إِذَا أُرِدْتَ التَّبَنِّيَ وَالصَّدَاقَةَ».

قَالَ الْمَشْرُوحُ: بَلَى لَا يَجُوزُ ذَلِكَ - اللَّهُمَّ - إِلَّا إِذَا عَنَيْتَ زَيْدٌ يَتَبَّنَاكَ مُنْطَلِقًا، أَوْ صَادَقَكَ مُنْطَلِقًا فَيَجُوزُ لَكَ جَعْلُهُ حَالًا مِنْ أَيُّهُمَا شِئْتَ مِنَ الْفَاعِلِ أَوْ مِنَ الْمَفْعُولِ (٥).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَالْعَامِلُ فِيهَا أَثْبَتُهُ أَوْ أَحَقَّهُ مَضْمَرًا».

قَالَ الْمَشْرُوحُ: يَرِيدُ أَنْ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ أَحَدُ هَذَيْنِ الْفَاعِلِينَ، وَلَوْ كَانَ كَانَ التَّامَّةُ لَكَانَ أَوْجَهُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ، وَالْجُمْلَةُ تَقَعُ حَالًا، وَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ إِسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً، فَإِنْ كَانَتْ إِسْمِيَّةً فَالْوَاوُ، إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ: كَلِمَتُهُ فُوهُ (٦) إِلَى فَيٍّ، وَمَا عَسَى أَنْ يُعْثَرَ عَلَيْهِ فِي النَّدْرِ وَأَمَّا لَقِيْتَهُ عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَشِيٍّ، فَمَعْنَاهُ مُسْتَقَرَّةٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَشِيٍّ، وَإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً لَمْ (٧) يَخْلُ مِنْ أَنْ

(١) فِي (ب).

(٢) فِي (ب) لَجَبْهَتِهِ.

(٣) فِي (ب) فَهَذَا.

(٤) شَرْحُ الْأَنْدَلِسِيِّ: ٢٦٠/١.

(٥) فِي (أ).

(٦) قَالَ الصَّغَانِيُّ: فِي نَسْخَةِ الزَّمْخَشَرِيِّ: فَاه.

(٧) فِي (أ) فَلَا يَخْلُو.

يكونَ فِعْلُهَا مُضَارِعاً أَوْ مَاضِياً ، فَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً لَمْ يَخْلُ^(١) مِنْ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً أَوْ مَنْفِيّاً فَالْمَثْبُتُ بِغَيْرِ وَائٍ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْمَنْفِيِّ الْأَمْرَانِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْمَاضِي ، وَلَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ « قَدْ » ، ظَاهِرَةً أَوْ مَقْدَرَةً .

قَالَ الْمَشْرُحُ : الْحَالُ عَلَى ضَرْبَيْنِ^(٢) مَفْرَدَةً كَقَوْلِهِ^(٣) :

* فَأَبَا بِالسُّيُوفِ مُكْسَرَاتٍ *

وَجَمَلَةٌ هِيَ إِسْمِيَّةٌ ، فَبَعْدَ ذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَا يَجُوزُ وَقَوْعُ الْوَاوِ حَالاً ، وَذَلِكَ جَاءَنِي زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ ، وَأَتَضَرَّبُ زَيْدًا وَهُوَ مَرِيضٌ ، وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ يُمَلِّي الْحَدِيثَ ، وَكَذَا كُلُّ مَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ مِنَ الْجَمَلَةِ ضَمِيرَ ذِي الْحَالِ ، وَإِمَّا أَنْ يَجُوزَ ، فَبَعْدَ ذَلِكَ ، إِمَّا أَنْ يَقْلَ بَدْوِنِ الْوَاوِ وَقَوْعُهَا حَالاً نَحْوَ كَلِمَتُهُ فُوهُ إِلَى فِيٍّ ، وَأَنْشَدَ أَبُو عَلِيٍّ^(٤) :

وَلَوْلَا حَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالَهُ لَمْ يُمَزَّقِ
وَأَنْشَدَ الْإِمَامَانِ : عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ وَالْأَزْهَرِيُّ^(٥) :

(١) فِي (أ) لَا يَخْلُو .

(٢) عَقَدَ الْإِمَامُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ فِي كِتَابِهِ دَلَائِلَ الْإِعْجَازِ : ٢١٦ - ٢٣٠ بَاباً سَمَاهُ : (فِرْقُوقُ فِي الْحَالِ لَهَا فَضْلٌ تَعْلُقُ بِالْبَلَاغَةِ) وَأَغْلَبَ مَا أوردَهُ الْمُؤَلِّفُ هُنَا بِشَوَاهِدٍ وَحَجَجَهُ مِنْهُ فَارْجِعْ إِلَيْهِ هُنَاكَ إِنْ شِئْتَ .

(٣) فِي الدَّلَائِلِ : (فَأَبَا بِالرَّمَاحِ) وَهُوَ لِعَبْدِ الشَّارِقِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجُهَنِيِّ وَالْبَيْتُ لَهُ فِي الْحِمَاسَةِ بِشَرْحِ الْمَرْزُوقِيِّ : ٤٤٩/١ ، وَالْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ لِلْمَخَالِدِيَانِ : ١٥٢/١ ، وَسَمَاهُ . . . بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَفِي حِمَاسَةِ الْبَحْتَرِيِّ : ٦١ ، ٦٢ لِمُسْلِمِ بْنِ الْحِجَّاجِ .

(٤) انظُرْ دَلَائِلَ الْإِعْجَازِ : ٢١٧ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْإِغْفَالِ ، وَانظُرْ الْإِغْفَالُ : وَرَقَةٌ : ٦٨ وَالْبَيْتُ لِسَلَامَةَ بْنِ جَنْدَلِ السَّعْدِيِّ التَّمِيمِيِّ : انظُرْ دِيْوَانَهُ : ١٨ وَهُوَ فِي شَرْحِ الشَّوَاهِدِ لِلْعَيْنِيِّ : ٢١٠/٣ ، وَشَرْحِ الْأَسْمُونِيِّ : ١٩٠/٢ .

(٥) أَنْشَدَهُ عَبْدُ الْقَاهِرِ فِي دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ : ٢١٧ ، وَالْأَزْهَرِيُّ فِي التَّهْذِيبِ ٢٠٣/١٢ وَعَجَزَهُ :

وَرَفِيقَهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي

وَفِي الدَّلَائِلِ (لَا يَدْرِي) وَهُوَ لِلْمَسِيبِ بْنِ عِلَسِ يَصِفُ غَوَاصاً وَقِيلَ لِلْأَعْشَى ، وَهُوَ فِي أَغْلَبِ الْمَصَادِرِ لِلْمَسِيبِ . وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ : ٤٤١ ، وَانظُرْ شَرْحَ شَوَاهِدِهِ لِابْنِ =

* نِصْفُ النَّهَارِ الْمَاءِ غَامِرُهُ *

ومما يُشبهه أن يكونَ من هذا البابِ ، إلا أنه فَصِيحٌ لا كراهيةَ فيه قوله^(١) :

إذا أتيتَ أبا مروانَ تَسألُهُ وَجَدتَهُ حاضِرًا الجودُ والكرمُ
وإما أن لا يقلَّ كقولِ بَشَّارٍ^(٢) :

* خَرَجْتُ مِنَ الْبَازِي عَلَيَّ سَوَادٌ *

وكلُّ ما كانَ خبرُ المبتدأ ظرفاً مقدِّماً على المبتدأ ، وفيه كلامٌ من حيثُ
إنَّ خبرَ المبتدأ إذا كانَ ظرفاً مقدِّماً ، هل يبقى جُملةً اسميةً ، أو لا؟ فعندَ
سيبويه يبقى ، وعندَ الأخفش يَنْقَلِبُ فِعْلِيَّةً وكذا : لِقِيتهُ وعليه جُبَّةٌ وشي ،
فالفرقُ بينَ هذا / النوعِ والنوعِ الأوَّلِ أنَّ الحالَ في الحقيقةِ ها هنا المقدَّرُ
الذي يقتَضِيهِ الظرفُ ، والحالُ في الفصلِ الأوَّلِ الجُملةُ بتمامها . فهذا في
الجُملةِ الإسميةِ ، وأما في الجُملةِ الفعليَّةِ ، فإمَّا أن يكونَ الفِعْلُ ماضياً

[ب/٣٨]

= السِّيرافي : ٣١٦ وانظر: التَّصْحِيفُ للعسكري : ٢٨٥ ، وأمالي ابن الشجري : ١٩٠/٢ ، وشرح
ابن يعيش : ٦٥/٢ ، والخزانة : ٥٤٢/١ .

(١) البيت للأخطل من قصيدة يمدح بها بشر بن مروان . ولم أجده في ديوانه بشرح السكري . وهو
في دلائل الإعجاز : ٢١٨ .

(٢) هو : بشار بن برد العقيلي نسبته إلى امرأة عقيلية هي التي اعتقته . ضرير من أشعر أهل زمانه
نشأ بالبصرة ، وقدم بغداد ، وأدرك الدولتين الأموية والعباسية مولده سنة ٩٥ هـ ووفاته سنة
١٦٧ هـ .

أخباره في : الشعر والشعراء : ٢٩١ ، وتاريخ بغداد : ١١٢/٧ ، والخزانة : ٥٤١/١
انظر ديوانه جمع وتحقيق وشرح الشيخ محمد الطاهر بن عاشور : ٥١/٣ من قصيدة قالها لجبلبة بن
عبد الرحمن الباهلي ، وقيل لخالد بن برمك وأول القصيدة :

أخالد لم أخطب إليك بنعمة سوى أنسي عاف وأنت جواد
وصدر البيت :

إذا أنكرتني قَرِيَّةً أو نكرتها

وهو من شواهد دلائل الإعجاز : ٢٢٨ .

فيكون مع « قد » مظهرة^(١) كما في قوله^(٢) :

* وأبنا بالسُّيُوفِ قَدِ انْحَيْنَا *

وهذا^(٣) النوع كما يَجِيءُ بدون الواوِ ، يَجِيءُ أيضاً مع الواوِ ، وَتَقُولُ : جئْتُ وقد رَكِبَ الأميرُ ، وهذا لأنَّ الحالَ أصلُها أن تكونَ صفةً ، فإذا كانت الحالُ فعلاً ماضياً مُقْتَرِناً « بقَد » ولا واو فيه ، فلأنَّ « قد » قد قَرِبتَ الفعلَ من الحالِ وتركتهُ بتنزيلِ الصِّفَةِ فأماً^(٤) إذا كانت فيه واوُ فلأنَّ « قد » وإن قَرِبتَ الفعلَ من الحالِ وَنَزَلَتْهُ تنزِيلَ الصِّفَةِ إلاَّ أَنَّهُ لم يُنْزَلْ منزلَتَها حذو القُدَّةِ بالقُدَّةِ ، فإن لم تكن « قد » معه مظهرةً فهي مقدرةٌ وتقولُ : إنَّ أَفْضَلَهُمُ الضَّارِبُ أخاه كان أخاه وهو قبيحٌ ، والأخفُّسُ يُجيزه على قُبْحِه ، وأما قوله^(٥) : ﴿ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ، فتأويلُ ذلك عند أبي العباس^(٦) على الدُّعَاءِ وَأَنَّهُ من اللّهِ عَزَّ وَجَلَّ إيجابٌ . قال أبو العباس : والقراءةُ الصَّحِيحَةُ التي جُلُّ أهلِ العلمِ عليها ﴿ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ . وأما أن يكونَ مضارعاً فإما مثبتاً فلا حاجةَ فيه إلى الواوِ كقوله :

* وَلَقَدْ أَمْرٌ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِينِي ^(٧) *

(١) في (أ) تظهر.

(٢) تقدم ذكره قبل قليل.

(٣) نقل الأندلسي في شرحه : ٢٦٢/١ شرح هذا الموضوع.

(٤) في (ب) وأماً.

(٥) سورة النساء : آية : ٩٠.

(٦) المقتضب : ٤/١٢٠ ، ١٢٦.

(٧) عجزه :

فمضيت نمت قلت لا يعنيني

وهو لرجل من سلول ، وقيل لعميرة بن جابر الحنفي ، وبعده :

عصبان ممتلئاً على إهابه إني - وحقك - سخطه يرضيني

وهو من شواهد الكتاب : ٤١٦/١ ، والخصائص : ٢٣٠/٣ ، وأمالي ابن الشجري :

٢٠٣/٢ ، وانظر خزانة الأدب : ١٧٣/١ ، ٥٢٨ .

وقوله :

* وَقَدْ عَلَوْتُ قَتَوَدَ الرَّجُلِ يُسَعْفُنِي ^(١) *

وقوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَنَذَرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ وإما منفيًا ، فيجوزُ فيه الأمران ^(٣) ، إمَّا بدون الواوِ فكقولِ أعشى ^(٤) هَمْدَان :

* مَسِيرِي لَا أَسِيرُ إِلَى حَمِيمٍ ^(٥) *

وإمَّا مع الواوِ فنظيرُ بيتِ أبي الطَّيِّبِ ^(٦) :

* كَذَاكَ أَشْكُو وَلَا أَشْكُو سِوَى الْكَلَّلِ *

فإن سألتَ : فما وجهُ الواوِ ، وما وجهُ عدمِ الواوِ فيه ؟ أجبتُ : أمَّا وجهُ الواوِ فلأنَّ الفِعْلَ ها هنا - وإن كانَ مضارعاً - لا يقومُ مقامَ الصِّفَةِ ، إلَّا أنَّ فيه زيادةً وهي حرفُ النِّفْيِ ، فأقيسُ الزِّيَادَةَ ها هنا بالنُّقْصَانِ فِي بَابِ إِنَّ ،

(١) عجزه :

يوم تجيء به الجوزاء مسموم

وهو لعلمقة بن عبدة التميمي . انظر ديوانه : ٧٣ من قصيدته التي أولها :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إن نأتك اليوم مصروم
والبيت في دلائل الإعجاز : ٢٢٥ .

(٢) سورة الإنعام : آية : ١١٠ .

(٣) انظر شرح الأندلسي : ٢٦٢/١ .

(٤) في (أ) الأعشى ، وأعشى همدان هو عبد الرحمن بن عبدالله بن الحارث يكنى أبا مصبح فصيح كوفي من شعراء الدولة الأموية ، أسره الحجاج وضرب عنقه . أخباره في المؤلف والمختلف : ١٤ ، والموشح : ٣٠١ .

(٥) البيت في دلائل الإعجاز : ٢٢١ .

وصدره هناك :

وكانَ سَفَاهَةً منا وَجْهَلًا

(٦) انظر التبيان في شرح الديوان : ٧٥/٣ وصدره :

أشكر النوى ولهم في عبرتي عجب

من قصيدة قالها أبو الطيب يمدح سيف الدولة الحمداني ويعتذر إليه وذلك في شعبان سنة ٣٤٠ هـ وأول القصيدة :

أجاب دمعي وما الداعي سوى الظلل دعا قلباه قبل الركب والإبل

أعني زيادة « ما » وتخفيف « إن » أما وجه عدم الواو فلأن المضارع وإن كان فيه زيادة وهي النفي ، إلا أنها زيادة ممزوجة بالمضارع فتصير كلا زيادة ، ولذلك قالوا : لا يجوز دخول الفاء^(١) على المضارع المصدر بلا إذا وقع موقع الجزاء ، وذلك قولك : إن تضربني لا أضربك بخلاف « ما » فإنه يدخل فيه الفاء لا محالة ، ولا ينجزم معه المضارع .

قال جار الله : « فصل ، ويجوز إخلاء هذه الجملة عن الراجع إلى ذي الحال ، إجراء لها مجرى الظرف وهو قولك : زيد في الدار ، لانعقاد الشبه^(٢) بين الحال وبينه ، تقول : أتيتك وزيد قائم ، ولقيتك والجيش قائم ، وقال^(٣) :

* وقد أعتدي والطير في وكناتها *

قال المشرح : الأصل أن يعلم أن من حكم الجملة إذا عريت عن ذكر يرجع منها إلى ذي الحال ، أنها لا تصلح حالاً إلا بالواو ، فلو قلت : رأيت الأمير وقد اصطف الجيش ، لم يجز حذف الواو منه البتة لأنه ليس في هذه الجملة ذكر يعود إلى ذي الحال ، كما في قولك : خرج يعدو به فرسه ، ولو قلت : يعدو الفرس كان محالاً . هذه ألفاظ الإمام عبد القاهر الجرجاني . وعندي أنه يجوز أن تكون هذه الواو واو الظرف ، ألا ترى أنك إذا قلت : جئت والشمس طالعة فمعناه : جئت وقت طلوع الشمس . وأنا في هذه المسألة غير ثابت القدم ، أقدم رجلاً وأوخر أخرى ، ويشهد لكونه ظرفاً وجوه : الوجه الأول : أن كل حال لا بد لها من ذي حال ، وهذه المصدرة بالواو لها منه بد فلا تكون حالاً ، وذلك مثل قولك : لا صلاة والشمس

(١) في (أ) والفاعل .

(٢) في (أ) المشبه .

(٣) البيت لامرئ القيس في معلقته المشهورة انظر ديوانه : ١٩ ، وشرح المعلقات لابن النحاس :

تَطْلُعُ ، ولا إِفْطَارَ وَالشَّمْسُ تَغْرُبُ . فَإِنْ سَأَلْتَ : لِمَ لَا تَكُونُ « صَلَاةً » ذَا الْحَالِ ؟ أَجِبْتُ : لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ ، وَالنَّكْرَةُ - كَمَا هُوَ مُعْتَقَدُهُمْ - لَا تَكُونُ ذَا حَالٍ ، وَكَذَلِكَ قَالُوا : بَأَنَّ الْوَاوَ فِي قَوْلِهِمْ جَاءَنِي رَجُلٌ وَمَعَهُ آخَرُ ، وَمَرَّ بِي بَطْلٌ وَفِي يَدِهِ سَيْفٌ لَيْسَتْ لِلْحَالِ .

الوجهُ الثاني : أَنَّ الْحَالَ بَيَانُ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ ، وَهَذِهِ الْمَصْدَرَةُ بِالْوَاوِ لَيْسَتْ بِهِ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : تَقَلَّدْتُ سَيْفِي وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ . وَطُلُوعُ الشَّمْسِ لَيْسَ بَيَانِ هَيْئَةِ الْمُتَقَلِّدِ .

الوجهُ الثالثُ : أَنَّ إِسْنَادَ شَيْءٍ مِنَ الْفِعْلِ إِلَى الْحَالِ بِاتِّفَاقِ النَّحْوِيِّينَ لَا يَجُوزُ ، وَهَذِهِ الْمَصْدَرَةُ مِمَّا يُسْنَدُ^(١) إِلَيْهِ الْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ / إِلَّا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ التَّسَخُّرُ وَالصَّبْحُ طَالَعُ وَالْفَطْرُ وَالشَّمْسُ لَمْ تَغْرُبْ ، وَالظَّرْفُ وَالْحَالُ مُشْتَبِهَانِ جَدًّا ، وَلِذَلِكَ اشْتَبَهَا فِي قَوْلِكَ : جَاءَا مَعًا ، وَذَهَبَا مَعًا . قَالَ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى^(٢) : وَنُصِبَا مَعًا عَلَى الْحَالِ كَأَنَّهُ قِيلَ : ذَهَبَا مُجْتَمِعِينَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَصْبُهُ عَلَى الظَّرْفِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : ذَهَبَا فِي وَقْتِ اجْتِمَاعِهِمَا ، وَالَّذِي غَرَّ النَّحْوِيِّينَ مِنْهُمُ أَنَّهُمْ وَجَدُوا قَوْلَهُمْ : نَجِئْتُكَ وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ يَرْجِعُ مَعْنَاهُ إِلَى مَعْنَى قَوْلِكَ : جِئْتُكَ حَالَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَسَمَّوْهُ وَآوَ الْحَالِ . وَقَدْ غَفَلُوا عَنْ أَنَّ قَوْلَكَ حَالَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ظَرْفٌ ، لَا حَالَ ، وَإِذَا كَانَ لَهُ وَآوَ الصَّرْفِ فَلَا عَلَيْنَا أَنْ تَكُونَ مَعَهَا وَآوَ الظَّرْفِ .

تَخْمِيرُ : النَّحْوِيُّونَ سَهَوُوا فِي وَآوِينَ ، أَحَدُهُمَا هَذِهِ ، وَالثَّانِيَةُ وَآوِ الْمَنْصُوبِ بِمَعْنَى مَعَ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَنْصُوبَ بِمَعْنَى مَعَ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى

(١) فِي (ب) يَسْتَدُ .

(٢) هُوَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى أَبُو الْحَسَنِ الرَّمَازِيُّ النَّحْوِيُّ ، أَحَدُ مَشَاهِيرِ النَّحَاةِ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ عَاصِرِ أَبِي سَعِيدِ السَّيرَافِيِّ ، وَأَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ وَطَبَقْتَهُمَا . تَرْجَمْتَهُ فِي (إِنْبَاهِ الرِّوَاةِ : ٢٩٤/٢ ، وَمَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ : ٧٣/١٤) لَمْ أَعْثُرْ عَلَى هَذَا النَّصِّ فِي كِتَابِهِ (شَرْحُ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ) مَعَ أَنَّ نَسْخَتِي مِنَ الْكِتَابِ هِيَ نَسْخَةٌ (دَامَادُ إِبْرَاهِيمَ) وَهِيَ نَسْخَةٌ كَامِلَةٌ فِي مَجْلَدَيْنِ كَبِيرَيْنِ عَثَرْتُ عَلَيْهَا هُنَاكَ فِي صَيْفِ عَامِ ١٣٩٧ هـ .

الحالِ ، ألا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جاءَ البَرْدُ والطَّيَالِسَةُ فمعناه مقترناً بالطيَالِسَةُ فلما لم يُمكنْ إعرابُ الواوِ ، نُقِلَ إعرابُها إلى ما بعدها ، ونظيرُ هذه المسألة «إلاً» ، إِذَا وَقَعَتْ صِفَةٌ نُقِلَ إعرابُها إلى المستثنى ، وعكسُها «غيرُ» . فالواوِ ها هُنَا في الحَقِيقَةِ للحالِ ، لا للمفعولِ مَعَهُ ، كما أَنَّ الواوِ في قولِكَ : جِئْتُ وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ للمفعولِ فِيهِ ، لا للحالِ (١) . فحُذِمَا شَيْئَيْنِ عَلَيْهِمَا سَمَةٌ مَذْهَبِيَّةٌ . الوُكُنَاتُ : جَمْعُ وَكْنَةٍ . قَالَ أَبُو عَمْرٍو (٢) : الوُكْنَةُ وَالْأَكْنَةُ - بِالضَّمِّ - مَوَاقِعُ الطَّيْرِ حَيْثُمَا وَقَعَتْ ، وَمِنْهُ وَكَنَ الطَّائِرُ بَيْضَهُ وَكُنًا ، أَي : حَضَنَهُ ، وَتَوَكَّنَ أَي تَمَكَّنَ أَي حَضَنَ ، وَكَأَنَّهُ مِنْ مَقْلُوبِ الكَوْنِ ، لِأَنَّ الكَوْنَ الاسْتِقْرَارُ ، وَعَلَيْهِ قَالُوا : قَدْ تَكَوَّنَ فِي مَنْزِلِهِ ، أَي (٣) : اسْتَقَرَّ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلُّ ، وَمِنْ انْتِصَابِ الحَالِ بِعَامِلٍ مُضْمِرٍ قَوْلِهِمْ لِلْمَرْتَحِلِ رَاشِدًا مُهْدِيًّا ، وَمُصَاحِبًا مُعَانًا ، بِإِضْمَارِ : إِذْهَبْ ، وَلِلْقَادِمِ مِنْ الحَجِّ مَاجُورًا مَبْرُورًا أَي رَجَعْتَ ، وَإِنْ أَنْشَدَ شِعْرًا ، أَوْ حَدَّثْتَ حَدِيثًا قُلْتَ : صَادِقًا بِإِضْمَارِ قُلْتَ ، وَإِذَا (٤) رَأَيْتَ مِنْ يَتَعَرَّضُ لِأَمْرٍ قُلْتَ : مُتَعَرِّضًا لِعَنْنٍ لَمْ يُعْنِهِ أَي دَنَا مِنْهُ مُتَعَرِّضًا .

قَالَ المَشْرَحُ : عَلَى هَذَا تَقْدِيرُ حَذْفِ المُضَافِ ، أَي : لِذِي عَنَنِ ،

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٦٣/١ شرح هذا الموضع كله مع تصرف في النص، وعلق عليه بقوله: قلت: أما قوله في واو الحال أنها للظرف فقد ذكرنا من كلام الجرجاني قيل ما يزيل الخيال الذي وقع له، وأما قوله في واو المفعول معه إنها للحال فهو منه [سهو] وذلك أن النصب قد ظهر في الاسم بعد الواو، فإذا أن يكون على ما قال الجماعة، أو على الحال، والثاني باطل، لأنه معرفة، والحال لا يكون إلا نكرة، ثم واو الحال لا يحتاج إليها في المفرد، إنما احتيج إليها في الجملة، لثبوت غير الضمير ولأن واو الحال تقدر بإذ، وهذه بمع فأي جامع بينهما؟! .

(٢) لعله الشيباني، وهو إسحاق بن مرار. (إنباه الرواة: ٢٢١/١، معجم الأدباء: ٧٧/٦) والنص في كتاب الجيم: ٢٩٥/٣ .

(٣) في (أ) واستقر.

(٤) في (أ) وإن...

والعَنْنُ : من عَنَّ ، كالعَرَضِ من عَرَضَ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً كَالْحَسَنِ ،
عَنَاهُ الْأَمْرُ ، أَي أَهَمَّهُ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَمِنْهُ أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا ، أَوْ بِدِرْهَمٍ فزَائِدًا ،
أَي : فَذَهَبَ الثَّمَنُ صَاعِدًا ، أَوْ زَائِدًا .

قَالَ الْمَشْرُحُ : كَذَا قَالَ النُّحَوِيُّونَ . وَعِنْدِي ^(١) أَنَّ الْكَلَامَ أَنَّكَ أَشْرَتَ
إِلَى عِدْلِ مَتَاعٍ ، وَقَعَ سِعْرُ أَوَّلِ ثَوْبٍ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ ، ثُمَّ غَلَا السَّعْرُ فزَادَ عَلَى
الدَّرْهَمِ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَذَهَبَ الثَّمَنُ صَاعِدًا ، فَانصَبَ
صَاعِدًا عَلَى الْحَالِ ، وَالْعَامِلُ فِيهَا ذَهَبَ .

فَإِنْ سَأَلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ بَدَلَ الْفَاءِ الْوَاوَ كَمَا تَقُولُ : أَخَذْتَهُ
بِدِرْهَمٍ وَزِيَادَةً أَجَبْتُ : لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّ قَوْلَهُمْ أَخَذْتَهُ بِدِرْهَمٍ وَزِيَادَةً إِنْخِبَارٌ عَنْ
شَيْءٍ وَاحِدٍ وَقَعَ ، ثُمَّ نَمَنَهُ الدَّرْهَمُ مَعَ الزِّيَادَةِ ، وَأَمَّا ^(٢) أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا
فَلَسْتُ تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَ صَاعِدًا مَعَ الدَّرْهَمِ نَمْنًا لَشَيْءٍ وَاحِدٍ وَقَعَ ثُمَّ نَمَنَهُ الدَّرْهَمُ
مَعَ الزِّيَادَةِ ، وَإِنَّمَا الدَّرْهَمُ وَحْدَهُ كَانَ نَمْنًا لِبَعْضِ الْجُمْلَةِ ، ثُمَّ زَادَ السَّعْرُ ،
وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ صَارَ إِدْخَالُ الْوَاوِ يُبْطِلُ هَذَا الْمَعْنَى ، وَلَوْ جِئْتَ بِثَمٍّ فِي
مَوْضِعِ الْفَاءِ لَجَازَ ، إِلَّا أَنَّ الْفَاءَ أَحْسَنُ ، لِأَنَّ « ثُمَّ » تَوْجِبُ التَّرَاخِي ، وَوَلَيْسَ
فِي الْأَمْرِ تَرَاخٍ فَاعْرِفْهُ تَفْسِيرًا لِلْمَسْأَلَةِ مَنْقُولًا عَنِ السَّلْفِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَمِنْهُ أَتَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى ؟ كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَتَحَوَّلُ
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ^(٣) : ﴿ بَلَى قَادِرِينَ ﴾ أَي نَجْمَعُهَا قَادِرِينَ ^(٣) » .

قَالَ الْمَشْرُحُ : هَذَا مَثَلٌ فِي التَّلْوِينِ . الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ فِي نَجْمَعُهَا
لِلْعِظَامِ .

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٦٤/١ شرح هذا الموضع.

(٢) سورة القيامة: آية: ٤ .

(٣) في (ب).

[بَابُ التَّمْيِيزِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « التَّمْيِيزُ ، وَيُقَالُ لَهُ : التَّبْيِينُ ، وَالتَّفْسِيرُ ، وَهُوَ رَفْعُ الإِبْهَامِ عَنْ جُمْلَةٍ أَوْ مَفْرَدٍ بِالنَّصِّ ، عَلَى أَحَدِ مُحْتَمَلَاتِهِ ، فَمَثَالُهُ فِي الْجُمْلَةِ طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، وَتَصَبَّبَ عَرَقًا ، وَتَفَقَّأَ شَحْمًا ، وَ * . . . أَبْرَحَتْ جَارًا * وَامْتَلَأَ الإِنَاءَ مَاءً ، وَفِي التَّنْزِيلِ ^(١) : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ ، ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ^(٢) . »

قَالَ المَشْرُحُ : (أَبْرَحَتْ جَارًا) أَي : جِئْتُ بِالبَّرْحِ ، وَهُوَ العَجَبُ ، وَمَعْنَاهُ : أَعْجَبْتُ وَبَالَعْتُ جَارًا . وَهَذِهِ الكَلِمَةُ فِي بَيْتِ الأَعْشِي ^(٣) :

أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرِّحِيلُ أَبْرَحَتْ رَبًّا وَأَبْرَحَتْ جَارًا
إِذَا قُلْتُ : طَابَ زَيْدٌ لَمْ تَدْرِ إِذْ ^(٤) نُسِبَ الطَّيْبُ مِنْ أَيِّ وَجْهِ ، فَإِذَا

(١) سورة مريم : آية : ٤ .

(٢) سورة القمر : آية : ١٢ .

(٣) انظر توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخل : ٤٥ ، والخوارزمي : ٢٥ ، وشرح ابن يعيش : ٧٠/٢ ، وشرح الأندلسي : ٢٦٧/١ . وهو من شواهد كتاب سيبويه : ٢٩٩/١ ، وانظر شرحه للسيرافي : ٢٦/٣ ، ٢٧ ، والنكت عليه للأعلم : ١٩٣ وخزانة الأدب للبغدادي : ٥٧٥/١ .
والبيت من قصيدة في الديوان : ٥١ - ٥٢ ، يمدح بها قيس بن معدى كرب ، وأول القصيدة :

أأزمنت من آل ليلى ابتكارا وشطت على ذي هوى أن تزارا

والشاهد هو البيت رقم : ٣١ .

(٤) في (ب) إن .

قُلْتَ : نفساً^(١) مَيَّرْتَ وكذلك لو قُلْتَ : قلباً ، وكذا إذا قُلْتَ : تَفَقَّأً لم يُعلم
أن هذا التَّفَقُّؤُ فيهِ من أيِّ وَجْهِ ؟ فإذا قُلْتَ : يُيسُّ أو شَحماً فقد مَيَّرْتَ .

فإن سَأَلْتَ : مَا ذَكَرْتَهُ فِي حَدِّ التَّمْيِيزِ يَنْتَقِضُ بِالْحَالِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ
إِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ فَقَدْ بَقِيَ فِيهِ إِبْهَامٌ مِنْ حَيْثُ لَمْ تَعْرِفْ أَنَّ مَجِيئَهُ فِي أَيِّ
حَالَةٍ^(٢) هُوَ ، ؟ فَإِذَا قُلْتَ : رَاكِباً فَقَدْ مَيَّرْتَ ، وكذلك المَفْعُولُ ، لِأَنَّكَ إِذَا
قُلْتَ ضَرَبْتُ : لَمْ يُعْلَمْ مِنَ الْمَضْرُوبِ ؟ فَإِذَا نَصَّصْتَ عَلَيْهِ فَقَدْ مَيَّرْتَ ؟
أَجِبْتُ : التَّمْيِيزُ : رَفْعُ الْإِبْهَامِ فِي مُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ بِالنَّصِّ ، عَلَى أَحَدِ
مُحْتَمَلَاتِهِ ، عَلَى وَجْهِ يَكُونُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ صَالِحاً لِقُوعِهِ فِي جَوَابِ أَحَدِ
الطَّلِبِينَ ، وَهُوَ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَوْ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : عِنْدِي
رَاقُودٌ ، فَقِيلَ لَكَ : مِنْ أَيِّ شَيْءٍ ؟ فَقُلْتَ : عَسَلًا صَحَّ ، وَإِنْ كَانَ قَوْلُكَ
عَسَلًا جَوَاباً لِقَوْلِكَ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ : طَابَ زَيْدٌ فَقِيلَ : مِنْ
أَيِّ جِهَةٍ ؟ فَقُلْتَ : قَلْباً صَحَّ بِخِلَافِ مَا لَوْ قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ فَقِيلَ : مِنْ أَيِّ
شَيْءٍ ؟ فَقُلْتَ : رَاكِباً لَمْ يَصِحَّ ، وَلَمْ يَكُنْ رَاكِباً جَوَاباً لِقَوْلِهِ : مِنْ أَيِّ
شَيْءٍ ، وَكَذَلِكَ : لَوْ قِيلَ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ فَقُلْتَ : رَاكِباً لَمْ يَقَعْ جَوَاباً وَهَكَذَا لَوْ
قُلْتَ : ضَرَبْتُ فَقِيلَ : مِنْ أَيِّ شَيْءٍ ؟ فَقُلْتَ : زَيْدًا ، لَمْ يَقَعْ جَوَاباً ، وَهَكَذَا
لَوْ قِيلَ هَا هُنَا مِنْ أَيِّ جِهَةٍ ؟ فَقُلْتَ : زَيْدًا ، لَمْ يَكُنْ جَوَاباً . التَّمْيِيزُ كَمَا
يَكُونُ مُفْرَدًا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ فَكَذَلِكَ يَكُونُ
جَمْعًا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « مِثَالُهُ فِي الْمُفْرَدِ : عِنْدِي رَاقُودٌ خَلَاءً ، وَرِطْلٌ زَيْتًا ،
وَمَتْوَانٍ سَمْنًا ، وَقَفِيزَانٍ بُرًّا ، وَعَشْرُونَ دِرْهَمًا ، وَثَلَاثُونَ ثَوْبًا ، وَمِلءُ الْإِنَاءِ
عَسَلًا ، وَ« عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا » ، وَمَا فِي الْأَرْضِ مَوْضِعٌ كَفَّ سَحَابًا .

(١) شرح الأندلسي : ٢٦٧/١ .

(٢) فِي (ب) وَقْتُ .

قَالَ الْمَشْرُحُ : الرَّاقُودُ : دَنْ طَوِيلُ الْأَسْفَلِ يُشَيِّعُ دَاخِلُهُ^(١) بِالْقَارِ ،
وَجَمْعُهُ رَوَاقِيدُ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَشَبَّهَ الْمُمَيِّزُ بِالْمَفْعُولِ أَنْ مَوْقَعَهُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ
كَمَوْقَعِهِ فِي ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ، وَفِي ضَارِبِ زَيْدًا ، وَفِي ضَارِبَانِ زَيْدًا ،
وَضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا » .

قَالَ الْمَشْرُحُ : تَقُولُ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، بِمَنْزِلَةِ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ،
وَرَاقُودٌ خَلًّا بِمَنْزِلَةِ ضَارِبِ زَيْدًا ، وَكَذَلِكَ رَطْلٌ زَيْتًا ، بِمَنْزِلَتِهِ ، وَمَنْوَانٌ
سَمْنَاً ، بِمَنْزِلَةِ : ضَارِبُونَ^(٢) زَيْدًا ، وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا بِمَنْزِلَةِ : ضَارِبُونَ
زَيْدًا^(٣) ، وَمَلْءُ الْإِنَاءِ عَسَلًا بِمَنْزِلَةِ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا .

هَذِهِ تَمَحُّلَاتُ النُّحَوِيِّينَ ، وَقَدْ ذَكَرْتُ فِيهَا مَضَى أَنْ قِيَاسَ الشُّبِّهِ كَيْفَ
يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حَتَّى يُعْتَبَرُ وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَنْصُوبَةٌ بِنَزْعِ
الْخَافِضِ^(٤) .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلِّ^(٥) ، وَلَا يُنْصَبُ الْمُمَيِّزُ عَنْ مُفْرِدٍ ، إِلَّا عَنِ
تَمَامٍ ، وَالَّذِي يَتَمُّ بِهِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءٍ ؛ التَّنْوِينُ ، وَنَوْنُ الشُّنْيَةِ ، وَنَوْنُ الْجَمْعِ ،
وَالْإِضَافَةُ ، وَذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : زَائِلٌ ، وَلَازِمٌ فَالزَّائِلُ : التَّامُّ بِالتَّنْوِينِ ،
وَنَوْنِ الشُّنْيَةِ ، وَلِأَنَّكَ تَقُولُ : عِنْدِي رَطْلُ زَيْتٍ ، وَمِنَا سَمْنٍ وَاللَّازِمُ : التَّامُّ
بِنَوْنِ الْجَمْعِ وَالْإِضَافَةِ ، لَا تَقُولُ : مَلْءُ عَسَلٍ ، وَلَا مِثْلُ زُبْدٍ ، وَلَا عَشْرُ دِرْهَمٍ .

(١) فِي (ب) دَاخِلُهَا .

(٢) فِي (ب) ضَارِبَانِ .

(٣) فِي (ب) عَمْرًا .

(٤) نَقَلَ الْأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ مَا قَالَهُ الْخَوَارِزْمِيُّ هُنَا ، ثُمَّ عَقِبَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : قَلْتُ قَوْلَهُ بِنَزْعِ
الْخَافِضِ خَطًّا ، لِأَنَّهُ إِذَا أُنْزِلَ أَنْ يَرِيدَ أَنْ مَا [كَلِمَةٌ سَاقِطَةٌ] تَعْدَى إِلَيْهِ نَنْصِبُهُ حِينَ سَقَطَ الْخَافِضُ ،
وَهَذَا مِنْ قَوْلِ النُّحَوِيِّينَ ، وَإِذَا أُنْزِلَ يَرِيدُ سَقُوطَ الْخَافِضِ هُوَ النَّاصِبُ وَحْدَهُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا
أَمَحَلٌّ مِمَّا قَالَهُ النُّحَوِيُّونَ وَأَبْعَدُ ، فَإِنَّ سَقُوطَ الْخَافِضِ عَدَمَ الْعَدَمِ لَا يَعْمَلُ شَيْئًا .

(٥) فِي (أ) .

قال المشرِّحُ : أمَّا ملءُ عَسَلٍ فَلِفَسَادِ الْمَعْنَى ، وذلك أنَّ المِلءَ يَقْتَضِي أن يكونَ مائلاً لما أُضِيفَ إليه ، وإنما يكونُ مائلاً لما أُضِيفَ إليه أن لو كان المضافُ إليه قابلاً للامتلاءِ والمضافُ إليه فيما^(١) لو أُضِيفَ إلى العَسَلِ غَيْرَ قابلٍ له ضرورةً أنَّ العَسَلَ لا يَمْتَلِيءُ . أمَّا مثلُ زُبْدٍ فلتغييرِ المعنى فيه ، ألا تَرَى أَنَّكَ إذا قلتَ : « على التَّمْرَةِ مثلُها زُبْداً » فالمعنى على التَّمْرَةِ زُبْدٌ مماثلٌ للتَّمْرَةِ ، أي على مقدارِ التَّمْرَةِ ، بخلافِ قولِكَ : على التَّمْرَةِ مثلُ زُبْدٍ ، فإنَّ المعنى على التَّمْرَةِ شيءٌ غيرُ زُبْدٍ ، إلا أنه مُماثلٌ للزُبْدِ . وأمَّا عِشْرُو دَرَهْمٍ ، فإنه بمنزلةِ أَحَدِ عِشْرَ دِرْهَمًا وزيادة^(٢) . وأحَدُ عِشْرَ لا تُضَافُ ، فإنَّ سَألتَ : فما وَجْهُ التَّمَامِ في أَحَدِ عِشْرَ دَرَهْمًا ؟ أجبتُ : وَجْهُ التَّمَامِ فيه أَنَّهُ في^(٣) تقديرِ التَّنوينِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ أَصْلَهُ واحِدٌ وَعِشْرَةُ دَرَهْمًا وَدَرَاهِمٍ ، إلا أَنَّهُ اسْقَطَ التَّنوينَ للاختِصارِ ، وكلُّ تَنوينٍ حُذِفَ لا لإِضافةٍ ، ولا لدخولِ اللَّامِ فحكْمُه مُرادٌ ، لأنَّهُ يَدْخُلُ على الكَلِمَةِ ما يُعاقِبُهُ^(٤) .

[٤٠/١]

/ قال جَارُ اللَّهِ : « فصلٌ ، وتمييزُ المفردِ أكثرُ فيما كانَ مقداراً ، كيلاً كَقَفِيزانٍ ، أو وزناً كَمِنوانٍ ، أو مِسَاحَةً كَمَوْضِعِ كَفِّ ، أو عدداً كعِشْرُونَ ، أو مقياساً كـ « ملوّه » و « مثلها » .

قال المشرِّحُ : أصلُ المِساخَةِ ، من قولهم : مَسَحَ الأَرْضَ مِساخَةً ، أي : ذَرَعَهَا .

قال جَارُ اللَّهِ : « وَقَدْ يَقَعُ فيما ليسَ إياها نحو قولِهِم : ويحه رجلاً ، ولله ذرّه فارساً ، وحسبُك به ناصراً » .

قال المشرِّحُ : فيما ليسَ إياها ، أي : فيما ليسَ كيلاً ، ولا وزناً ، ولا

(١) في (ب) مما .

(٢) في (ب) بزيادة عشر .

(٣) في (ب) .

(٤) شرح هذه الفقرة كله في شرح الأندلسي : ٢٦٩/١ ، ٢٧٠ .

مِسَاحَةً، وَلَا عَدَدًا، وَلَا مِقْيَاسًا أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُمْ: وَيَحَهُ، لَيْسَ بِكَيْلٍ،
وَلَا وَزْنٍ، وَلَا مِسَاحَةً، وَلَا عَدَدٍ، وَلَا مِقْيَاسٍ، وَكَذَلِكَ دَرُّهُ، فِي «لِلَّهِ دَرُّهُ
فَارِسًا». فَإِنَّ سَأَلْتَ: فَمَا بِاللَّهِمْ قَالُوا: لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا، وَلِلَّهِ دَرُّهُ مِنْ فَارِسٍ
وَحُسْبُكَ بِهِ نَاصِرًا، وَحُسْبُكَ بِهِ مِنْ نَاصِرٍ، وَلَمْ يُجِزُوا عِنْدِي عِشْرُونَ مِنْ
دِرْهَمٍ، وَلَا خَمْسُونَ مِنْ رَجُلٍ؟ أَجِبْتُ: لِأَنَّ الْأَوَّلَ كَمَا يَحْتَمِلُ التَّمْيِيزَ
يَحْتَمِلُ الْحَالَ فَتَدْخُلُ عَلَيْهِ «مِنْ» لِتُخْلِصَهُ لِلتَّمْيِيزِ بِخِلَافِ الثَّانِي فَإِنَّهُ الْبَتَّةَ لَا
يَحْتَمِلُ الْحَالَ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ، وَقَدْ أَبِي سَيِّبُوهُ تَقْدِيمَ التَّمْيِيزِ عَلَى عَامِلِهِ،
وَفَرَّقَ أَبُو الْعَبَّاسِ بَيْنَ النَّوعَيْنِ فَأَجَازَ نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ، وَلَمْ يُجِزْ لِي سَمْنًا
مِنَوَانٍ، وَزَعَمَ أَنَّهُ رَأَى الْمَازِنِيَّ وَأَنْشَدَ:

* وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبٌ *

قَالَ الْمَشْرُوحُ: هُوَ أَبُو عُثْمَانَ الْمَازِنِيَّ أَسْتَاذَ الْمُبَرِّدِ، تَلْمِيزُ الْأَخْفَشِ،
أَحْتِجَا بِأَنَّ الْفِعْلَ أَقْبَلُ لِلتَّصْرِيفِ مِنَ الْإِسْمِ. حُجَّةٌ سَيِّبُوهُ: كَلَامُ الْعَرَبِ
اسْتِقْرَاءً لَا قِيَاسٌ، وَلِأَنَّ الْمَمْيِيزَ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى،
فَكَمَا أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى نِيَّةِ التَّأْخِيرِ كَذَلِكَ هَذَا، أَمَّا الْبَيْتُ
فَالرَّوَايَةُ «نَفْسِي» عَلَى الْإِضَافَةِ. صَدَرَ الْبَيْتُ (١):

أَتَهَجَّرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبِهَا وَمَا كَادَ الْبَيْتُ

(١) يروى هذا البيت للمخبل السعدي، ولأعشى همدان، ولقيس بن معاذ. وانظر توجيه إعرابه وشرحه
في المنخل: ٤٦ والخوارزمي: ٢٥ وزين العرب: ١٨ وشرح ابن يعيش: ٧٤/٢،
والأندلسي: ٢٧١/١، والزملكاني: ١٠٦/٢، ١٠٧ وانظر المقتضب: ٣٧/٣، والأصول:
٢٧١/١ وشرح السيرافي: ٢٥/١ والخصائص: ٢٨/٢، والإنصاف: ٤٤٧، والغرة في شرح
اللعمع: ١٢٨/٢، والبدیع في علم العربية لابن الأثير: ٧٧، وتوجيه اللعمع لابن الخباز:
٦٠. والخزانة: ٣/٢٣٥. عد ابن الأنباري تقديم التمييز على العامل فيه من مسائل الخلاف
بين أهل البصرة والكوفة، انظر الإنصاف: ٨٢٨، وكذلك العكبري في التبيين عن مذاهب =

قال جَارُ اللَّهِ : « فصل ، واعلم أن هذه المميزات عن آخِرِهَا أشياء مُزَالَةٌ عن أصلها ألا تراها إذا رَجَعْتَ إلى المعنى مُتَّصِفَةً بما هي مُتَّصِبَةٌ عنه ، ومتأديَّةٌ ، على أن الأصل : عِنْدِي زَيْتٌ رَطْلٌ ، وَسَمْنٌ مَنْوَانٌ ، وَدَرَاهِمٌ عِشْرُونَ ، وَعَسَلٌ مِلْءُ الْإِنَاءِ ، وزيدٌ مثلُ التَّمْرِ ، وَسَحَابٌ مَوْضِعُ كَفِّ ، وكذلك الأصل ، وصفُ النَّفْسِ بالطيبِ ، والعَرَقِ بالتَّصَبُّبِ ، والشَّيْبِ بالاشتعالِ ، وأن يُقالَ : طابتَ نَفْسُهُ ، وَتَصَبَّبَ عَرْقُهُ ، واشتعلَ شَيْبٌ رَأْسِي ، لأنَّ الفِعْلَ في الحَقِيقَةِ وصفٌ في الفاعلِ » .

قال المشرِّح : ومتأديَّةٌ : منصوبةٌ عطفاً على قوله متَّصِفَةً ، فإن سألتَ : فهل يجوزُ على سياقِ هذا الكلامِ امتلاكُ ماءِ الإِناءِ ؟ أجبتُ : ما هو ببعيدٍ ، والذي يُؤنِّسُ به في هذا الباب بيتُ الأستاذِ أبي إسماعيلِ الكاتبِ :

* تَنَاهَيْنَ غَيْرَ الْحُسْنِ مَلَأَى وَسُوقَهَا *

فإن سألتَ : المرادُ بالسُّوقِ ها هنا الأوعِيَةُ ، لا ما فيها ، ويجبُ أن يكونَ كذلك ، حتَّى لا يلزَمَ من ذلك المَجَازُ في مَلَأَ ؟ أجبتُ : الحالُ لا تخلو من أن يُرادَ بالسُّوقِ ها هنا الأوعِيَةُ ، أو ما فيها ، فليئن أُريدَ بها ما فيها فذاك ، وإن أُريدَ بها الأوعِيَةُ ، فنحن لا نَعْنِي بجوازِ قولنا : « امتلاكُ ماءِ الإِناءِ » سوى أن نُسِنِدَ الامتلاءَ في الظَّاهِرِ إلى الماءِ ويرادُ إسنادُه إلى الإِناءِ .

قال جَارُ اللَّهِ : « السَّبَبُ في هذه الإِزَالَةِ قصدُهُم إلى ضَرْبٍ من المُبالِغَةِ والتأكِيدِ » .

قال المشرِّحُ : إنما يَتَّضِحُ لك الفرقُ بينَ الموضوعينِ في نحو قولك : اشتعلَ ناراً البيتُ ، واشتعلَ البيتُ ناراً .

= النحويين : المسألة رقم ٦٥ ، واليميني في ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة .
المسألة رقم (١٥) في قسم الأسماء .

تخمير : هذه الإزالة كما تُفِيدُ المبالغة تُفِيدُ أيضاً الاتصال ، ألا ترى
أنهم جَعَلُوا الفعلَ للعَرَقِ ، فقالوا تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ ، وتَصَبَّبَ ماءُ زَيْدٍ لم يَكُنْ
فيه دِلالةٌ على أن ذلك مُتَّصِلٌ .

[بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ : الْمَنْصُوبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ . الْمُسْتَثْنَى فِي إِعْرَابِهِ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجِهٍ ، أَحَدُهَا : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ أَبَدًا ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ ، مَا اسْتُثْنِيَ بِلَا مِنْ كَلَامٍ مُوجِبٍ ، وَذَلِكَ : جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا .

قَالَ الْمَشْرُحُ : الْأَصْلُ فِي كَلِمَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ «إِلَّا» ، لِأَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنْ مَعْنَاهُ ، وَلَا تَقِيدُ غَيْرَهُ وَمَا سِوَاهَا مِمَّا يُسْتَثْنَى بِهِ فَيَخْرُجُ عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَيَزِيدُ عَلَى مَعْنَاهُ ، فَتَكُونُ إِلَّا مَفْرَدَةً ، وَمَا سِوَاهَا مِنْ كَلِمِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْمُرْكَبِ ، وَلَا شُبْهَةً فِي أَنَّ الْمَفْرَدَ / أَصْلٌ لِلْمُرْكَبِ . أَوْلَا أَلْقَى عَلَيْكَ التَّرْتِيبُ فِي مَسَائِلِ الْإِسْتِثْنَاءِ ، ثُمَّ أَعُودُ إِلَى كَلَامِ الشَّيْخِ فَافْسُرُهُ .

[ب/٤٠]

الْإِسْتِثْنَاءُ إِذَا وَقَعَ فِي كَلَامٍ (١) بِلَا ، فَذَلِكَ الْكَلَامُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُوجِبًا ، أَوْ لَا يَكُونُ وَالْمَعْنَى بِالْمُوجِبِ مَا لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ النَّفْيِ ، وَالِاسْتِفْهَامِ وَالنَّهْيِ ، وَبِغَيْرِ الْمُوجِبِ مَا اشْتَمَلَ عَلَى أَحَدِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، فَلِئِنْ كَانَ مُوجِبًا فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا ذِكْرُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَنَصَبُ الْمُسْتَثْنَى ، تَقْوِيلٌ : جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَلَا يَجُوزُ جَاءَنِي إِلَّا زَيْدَ الْقَوْمِ وَلَا جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا بِالرَّفْعِ . وَلِئِنْ كَانَ غَيْرَ مُوجِبٍ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مُقَدَّمًا عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، أَوْ لَا يَكُونُ فَلِئِنْ كَانَ فَالْمُسْتَثْنَى أَيْضًا

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٧٥/١ شرح هذه الفقرة.

منصوبٌ، تقولُ: ما جاءني إلا زيداً أحدٌ، ولكن لم يكن مقدماً لا يخلو من أن يكونَ المُستثنى من جنسِ المُستثنى منه أو لا يكونُ فلئن كانَ منه لا يخلو من أن يكونَ الكلامُ تاماً، أو لا يكونُ، والمعنيُّ بالتامِ ما كانَ المُستثنى منه مذكوراً فيه، وبغيرِ التامِ ما لم يكنِ المُستثنى منه مذكوراً فيه، فلئن كان تاماً ففي المُستثنى منه^(١) وجهان: إعمالُ إلا فيه كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً. وما رأيتُ أحداً إلا زيداً وما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً بالنصب، والبدل هو الفصيح تقول ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ وما رأيتُ أحداً إلا زيداً. وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ فيدورُ إعرابُ المُستثنى مع إعرابِ المُستثنى منه رفعاً ونصباً وجرّاً. ولئن لم يكن تاماً لغى إلا، والمعنيُّ بذلك أن تلغو عملاً لا معنى، تقول: ما جاءني إلا زيدٌ، وما رأيتُ إلا زيداً، وما مررتُ إلا بزيدٍ وهذا هو الترتيب في مسائل الاستثناء فالزمه.

تخمير: اعلم أنهم يقولون إن «إلا» تأتي مرة بعد تمام الكلام، وأخرى قبل تمامه، وليس المراد بتمام الكلام ها هنا ما هو المعروف من أن يكون الفعل قد أخذ فاعله والمبتدأ خبره، ولكن المراد بمجيئها بعد تمام الكلام، أن تجيء من بعد أن يكون قد ذكر في الكلام مُستثنى منه، وعلق الحكم الذي يُراد إخراج المُستثنى منه بمذكور^(٣).

عدت إلى تفسير كلامه: «جاءني القوم» كلامٌ موجب، لأنه ليس فيه أحدُ الأشياءِ الثلاثة، وقد وقع الاستثناء في هذا الكلام، والاستثناء كما ترى يالاً فيكون المُستثنى منه مذكوراً، والمُستثنى لا محالة منصوباً. أما كون المُستثنى منه مذكوراً فلأن ذكر المُستثنى منه رفعٌ شبهة مرفوع إليها. والاستثناء رفعٌ شبهة غير مرفوع إليها، بل هي تعرضه أن يدفع إليها، فيكونُ الابتداء بالأولى أولى، وهذا لأنك إذا قلت: جاءني فقد

(١) في (أ).

(٢) في (ب) الصحيح.

(٣) في (ب) بمذكوره.

رَفَعَ^(١) في الجائِي^(٢) الشُّبْهَة من هو؟ أهو زيدٌ أم عمرو أم غيرُهما^(٣)؟ فإذا جئتَ بالفاعلِ فقلتَ: جاءني القومُ فحينئذٍ تَقَعُ الشُّبْهَة، في أن الذين جاؤوا هُمُ القومُ كلُّهم أو^(٤) ليس معهم البعضُ. ففي ذلك المقام يُحتاجُ إلى رفعِ هذه الشُّبْهَة. ونظيرُ هذه المسألةِ الحالُ عن مُنْكَرٍ مُقَدَّمٍ.

أما نصبُ المُستثنى فقد حُكِيَ عن الشيخِ أبي عليٍّ الفارسي أنه كان يوماً مع عُضدِ الدَّوْلَة في « المِيدانِ »، فَسَأَلَهُ عُضدُ الدَّوْلَة عن المُستثنى بماذا يَنْتَصِبُ؟ فقالَ الشيخُ^(٥) أبو علي انتصب^(٥)، لأنَّ التَّقْدِيرَ فيه أَسْتَثْنِي زيداً، فقال له عُضدُ الدَّوْلَة فَهَلَّا قَدَّرْتَ: امتنع زيدٌ فرفعت^(٦)، فقالَ الشيخُ: هذا جوابٌ مِيدَانِيٌّ، وإذا رَجَعْنَا ذَكَرْتُ لك الجوابَ الصَّحِيحَ إن شاء اللهُ تَعَالَى^(٧) والجوابُ^(٨) الصَّحِيحُ أنه لو جازَ فيه غيرُ النُّصبِ لكانَ على البَدَلِ، والبَدَلُ في حكمِ تَنْجِيَةِ المُبَدَلِ، فَتَرْجِعُ بنا المسألةُ إلى أن يجوزَ: جاءني إلَّا زيدٌ، وذلك بَيْنَ البُطلانِ.

قالَ جارُ اللهِ: « وبعداً وخلاً بعدَ كلِّ كلامٍ، وبعضهم يَجْرُ بِخَلَا، وقيلَ بهما، ولم يُورد هذا القولُ سيويهِ ولا المبرّدُ. »

قالَ المشرِّحُ: وكذلك إذا كانَ الاستثناءُ بخلاً وعدا، فإنَّ المُستثنى بهما يكونُ - لا محالةً منصوباً، ووجهُ الاستثناءِ فيه أنك إذا قلتَ^(٩): خَلَوْتُ من كذا، فكأنَّكَ قلتَ: انتفيتُ عنه وإذا قلتَ: عداني كذا، فكأنَّكَ

(١) في (ب) وقع.

(٢) في (ب) الحال، وعلقت فوقها الجاي على أنها قراءة نسخة أخرى.

(٣) ساقط من (ب) وفي (أ) غيره.

(٤) في (ب) أم.

(٥-٥) في (ب).

(٦) في (ب) فرفعت زيداً.

(٧) في (ب).

(٨) في (ب) فالجواب.

(٩) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٧٦/١ شرح هذه الفقرة.

قَلتَ : انتَفَى عَنِّي كَذَا ، فعلى هذا إذا قَلتَ : جاءني القومُ عدا زيدا ، فيكونُ انتصارُ المستثنى فيها بِنزَعِ الخافِضِ ، وفَرَّقَ بعضهم بينَ خَلا^(١) وِعدا . فقال خَلا يَقَعُ فيما قَرَبَ وفيما تَبَاعَدَ ، وتَقول^(٢) : « عداني الشيءُ » فيما قَرَبَ منك^(٣) .

قال جار الله : « فأما^(٥) « ما عدا » و « ما خلا » فالنصبُ ليس إلا » .

قال المشرِّح : (ما) في « ما عدا » و « ما خلا » هي المَصَدْرِيَّةُ . وقال [٤١/ب] شيخنا : أي وَقتَ عَدو بعضهم زيدا ، ونظيره قولهم^(٥) : « رَجَعَ زيدٌ عودَه على بَدئِه » . بنصبِ عودَه .

قال جار الله : « وكذلك « ليس » و « لا يكون » ، وذلك : جاءني القومُ ، أو ما جاءني عدا زيدا ، وخَلا زيدا ، وما عدا زيدا ، وما خَلا زيدا قال لبيد^(٦) :

* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللهُ باطِلٌ *

وليسَ زيدا ، ولا يكونُ زيدا .

(١) في (أ) جاوز.

(٢) في (أ) ويقال.

(٣) النص في شرح الأندلسي : ٢٧٦/١ عن الخوارزمي .

(٤) في (أ) وأما.

(٥) النص في شرح الأندلسي ٢٧٧/١ عن الخوارزمي .

(٦) ديوانه : ٢٥٦ وتماهه :

وكل نعيم لا محالة زائل

من قصيدته التي أولها :

ألا تسألُات المرء ماذا يحاول أنحب فيقضي أم ظلال وباطل

وانظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخل : ٤٦ ، والخوارزمي : ٢٥ ، وزين العرب : ١٨

وشرح ابن يعيش : ٧٨/٢ ، والأندلسي : ٢٧٧/١ ، والزملكاني : ١١١/٢ وهو من شواهد

المغني الشاهد رقم : ٢٢١ ، وشرح شواهده للسيوطي : ١٣٤ وشرح أبياته للبغدادى :

١٥٤/٣ ، ١٥٥ ، والعيني : ١٥/١ ، ١٣٤/٣ .

قال المشرِّحُ : خلا ، وعدا ، وما خلا ، وما عدا ، كما يقع في
المُوجِبِ تَقَعُ أيضاً في غَيْرِ المُوجِبِ . المُسْتثنى بليس منصوبٌ لا محالة ومنه
قوله عليه السَّلام على ما رواه أفضلُ القضاة يَعقوبُ بنُ شيرينَ الجَنْديِّ^(١) :
« ما أحدٌ من أصحابي إلَّا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء » ، وفي
الحديث^(٢) : « كُلُّ ما أنهرَ الدَّمُ وأفرى فُكُلٌ^(٣) ليس السَّنَّ والظَّفَرُ فإنهما مُدى
الحَبَسَةِ » . ولا يَكُونُ في معناه تَقَوْلُ : أتاني القومُ ليسَ زيداً ، وأتوني لا
يكونَ عمراً ، والمعنى ليس بعضهم زيداً ، ولا يَكُونُ بَعْضُهُمَ عمراً^(٤) .
وهذا تَقْسِيرُ البَصْرِيِّينَ . « وأما الكُوفِيُّونَ^(٥) فتقديره ليس فعلهم فعلَ زيد
وتقديرُ البَصْرِيِّينَ أجود لأنه أقلُّ إضماراً .

تخمير : اعلم أن « ليس » و « لا يكون » وإن أُريدَ بها الاستثناء ففيها
ضَمِيرٌ هو اسمها ، ولا يُثنى ذلك الضَمِيرُ ولا يُجمعُ ، ولا يُؤنَّثُ ،
ونظيرُهُما : « كان » إذا أُلغيت في نحو قولك : زيدٌ قائمٌ كان ، فلا بُدَّ من
أن^(٦) يَكُونُ مُقَدَّرٌ لها فاعلاً ، ثم « ليس » ولا يكون ، من هذا الكلامِ على
مَجْرَينَ . أحدهما : أن يَكُونُ من كلامٍ غيرِ الأولِ ، والثاني^(٧) : جُملةٌ بعدَ

(١) الجَنْديِّ : نسبةٌ إلى جند ، وهي كما قال ياقوت الحموي في معجم البلدان : ١٦٨/٢ مدينة
عظيمة في بلاد تركستان . وهي بفتح الجيم وسكون النون وكسر الدال ثم ياء مشددة .
وشيرين : بالشين المنقوطة . لم أعثر له على ترجمة إلَّا ما ذكره ياقوت الحموي في معجم
البلدان لما ذكر « جند » قال : وإليها ينسب القاضي الأديب العالم الشاعر المنشئ النحوي
يعقوب بن شيرين الجندي . كان من أجل من قرأ علي أبي القاسم الزمخشري ، أقام
بخوارزم . وقد ذكرته في كتاب النحويين لعله يقصد : معجم الأديباء ، وقد رجعت إلى معجم
الأديباء فوجدته قد ترجم لرجل آخر اسمه يعقوب وهو من تلاميذ جار الله الزمخشري انظر :
معجم الأديباء : ٥٥/٢٠ إلَّا أنه ليس صاحبنا الجَنْديِّ هذا ، والله أعلم .

(٢) في صحيح البخاري : ١٢٠/٧ طبع محمد على صبيح عن رافع بن خديج رضي الله عنه .

(٣) في (ب) .

(٤) في (أ) زيداً .

(٥ - ٥) في (ب) .

(٦) في (ب) يقدر فاعلاً .

(٧) في (أ) وقد يأتي .

جملة ، يكون في الثانية من التخصيص ما يكون بمنزلة الاستثناء كقولك :
« جاءني الناس ولم يجئني زيد » و « ذهب القوم ولا أريدُ زيداً » قال الله
تعالى (١) : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَأُمُّهُ الثَّلَاثُ ﴾ ، ثم قال : (٢)
﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَأُمُّهُ السُّدُسُ ﴾ فقام ذلك مقامه إلا أن يكون له إخوة
فلأُمُّهُ السُّدُسُ ، قال الله تعالى (٣) : ﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا ﴾ ثم
قال (٤) : ﴿ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ فقام مقامه إلا من يؤمن بالله .

الثاني : - أن يكونا في محلّ الحال ، ويكون التقدير في قام القوم ليس
زيداً ، قام القوم خالين من زيد ، ويقال : جاءني القوم ليس معهم بكرٌ ،
كما يقال : ومَعَهُمْ بَكْرٌ* ويجوزُ ليس معهم بكرٌ ، كما يقال ومَعَهُمْ بَكْرٌ* ،
وذلك لا يجوزُ مع إلا . ويجوزُ في ليس ولا يكون أن تقعاً صفتين لما قبلهما
وهما من كلامٍ ، وموضعهما من الإعراب موضع ما قبلهما كقولك : ما أتتني
امرأة لا يكون فلانةً ، ورأيت امرأة ليست فلانةً ، ومررتُ بامرأة ليست هندا
ولو قلت : أتتني امرأة خلّت هندا لم يجز .

قال جارُ الله : « وهذه أفعالٌ مضمرةٌ فاعلها » .

قال المشرّح : يعني خلا ، وعدا ، وما خلا ، وما عدا ، وليس ، ولا
يكون ، وتقديرُ الفاعلِ فيها شبيهٌ بما ذكرنا من تقديرِ الفاعلِ في ليس ولا
يكون .

قال جارُ الله : وما قدّم من المُسْتثنى كقولك : ما جاءني إلا أخاك

(١) سورة النساء : آية : ١١ .

(٢) نفس السورة والآية .

(٣) سورة التوبة : آية : ٩٧ .

(٤) سورة التوبة : آية : ٩٩ .

(٥ - ٥) في (ب) .

أحدٌ ، قال (١) :-

وماليّ إلا آل أحمدَ شيعَةٌ وماليّ إلا مشعبَ الحقِّ مشعبٌ

قال المشرِّحُ : هذا الوجهُ الثاني من الأوجهِ الثلاثة^(٢) ، وهو : ما كان المُستثنى فيه مُقدِّماً على المُستثنى منه ، فإنه يكونُ منصوباً لا محالةً ، وذلك لِتَعَدُّرِ البَدَلِ . « مشعبُ الحقِّ » ؛ طريقُه وهو مَفْتُوحٌ .

قال جَارُ اللَّهِ : وما كان استثناءؤه منقطعاً كقولك : ما جاءني أحدٌ إلا حماراً ، وهي اللُّغَةُ الحِجَازِيَّةُ .

قال المشرِّحُ : هذا هو الوجهُ الثالثُ^(٣) من الأوجهِ الثلاثةِ ، وهو ما إذا كان المُستثنى مُنْقَطِعاً فإن المُستثنى لا محالةً منصوبٌ ، وذلك لِتَعَدُّرِ البَدَلِ . فإن سألْتَ : ما معنى « إلا » في الاستثناءِ المنقطعِ ؟ أجبتُ : « إلا » في تأويلِ « لَكِنْ » إذا كان الاستثناءُ منقطعاً عندَ البصريينِ وبمعنى « سوى » عند الكوفيين ، قاله ابنُ السَّراجِ^(٤) . ثم الاستثناءُ المنقطعُ عائدٌ في المعنى

(١) للكُميت بن زيد الأَسدي من قصيدة له في مدح آل بيت الرسول ﷺ وأول القصيدة :
طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذئ الشيب يلعب
انظر توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخَل : ٤٧ ، والخوارزمي : ٢٥ ، وزين العرب :
١٩ ، وشرح الأندلسي : ٢٧٨/١ ، والزملكاني : ١١٢/٢ وانظر المقتضب : ٣٩٨/٤ ، والجمل
للزجاجي : ٢٣٨ ، وشرح شواهده لابن السيد : ١٠٠ ، وشرحها لابن هشام اللخمي : ٥٣ ،
٢٠٥ ، ٢٠٦ وشرحها لابن سيدة : ٧٩ ، وشرحها لأبي جعفر اللبلي : ٥٧ . وانظر مجالس
تعلب : ٤٩ ، والتذليل والتكميل : ٣٣/٣ ، والعيني : ١١١/٣ ، والخزاعة : ٢٠٧/٢ .

(٢) في (أ) الثالث .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) انظر الأصول : ٣٥٣/١ ، وانظر الخلاف في المسألة في كتاب «ائتلاف النَّصرة في اختلاف
نحاة الكوفة والبصرة» المسألة رقم (٢٨) قسم الحروف قال : إلا في الاستثناء المنقطع مما
قبله بمعنى لكن عند البصريين . ومذهب الكوفيين أنها فيه بمعنى «سوى» و«كان» . قال :
وتقدير البصريين أولى لأن سوى خافضة ، وإلا ليست بخافضة ، وإلا حرف وسوى اسم فكان
تقديره لكن أحسن لهذه العلة . . .

إلى (١) الْمُتَّصِلِ إِذَا قُلْتَ : مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا فَمَعْنَاهُ (٢) : مَا فِيهَا أَحَدٌ (٣) وَلَا مَا يَتَّبِعُهُ إِلَّا حِمَارًا ، فَإِنْ سَأَلْتَ : فَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ فَلَمْ تَعَيَّنْ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ النَّصْبُ ؟ أَجِبْتُ : النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ أَدْنَى الْأَمْرَيْنِ ، لِأَنَّ الْإِبْدَالَ كَمَا يَكُونُ اسْتِثْنَاءً ، فَكَذَلِكَ يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الثَّانِيَّ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ ، وَفِي (٤) الظَّاهِرِ لَيْسَ (٤) الثَّانِيَّ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ . وَالنَّصْبُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ هُوَ اللَّغَةُ الْحِجَازِيَّةُ . أَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيُيَدَّلُونَ بِأَنَّ يَجْعَلُوا الْمُسْتَثْنَى مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهُ عَلَى الْمَجَازِ (٥) ، عَلَى طَرِيقَةِ قَوْلِهِمْ : « عِتَابُكَ السَّيْفُ » / وَ (٦) :

* تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ (٧) *

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (٨) : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ .

قَالَ الْمَشْرُوحُ : الْإِسْتِثْنَاءُ فِي هَذِهِ (٩) الْآيَةِ مُنْقَطِعٌ (١٠) ، لِأَنَّ مَنْ رَحِمَ اللَّهُ مَعْصُومٌ ، وَالْمَعْصُومُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْعَاصِمِ ، وَفِي الْكَشَافِ (١١) : كَأَنَّهُ قِيلَ

(١) فِي (ب) .

(٢) نَقَلَ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي شَرْحِهِ : ٢٧٩/١ . شَرَحَ هَذِهِ الْفَقْرَةَ .

(٣) فِي (ب) .

(٤-٤) فِي (أ) وَفِي الْإِسْتِثْنَاءِ هُوَ لَيْسَ الثَّانِي . .

(٥) فِي (ب) .

(٦) صَدْرُهُ :

وَخَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ

وَهُوَ لِعَمْرُو بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الزُّبَيْدِيِّ . انظُرْ دِيوَانَ شِعْرِهِ : ١٣٧ . وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ كِتَابِ

سَبِيئَةَ : ٣٦٥/١ ، ٤٢٩ ، وَانظُرْ شَرْحَ آيَاتِهِ لَا بَيْنَ السِّيْرَافِيِّ ٢/٢٠٠ ، ٢٠١ . وَالنُّوَادِرُ : ١٥٠ ،

وَالْمَقْتَضِبُ : ٢٠/٢ ، ٤١٩/٤ . وَالْخَصَائِصُ : ٣٦٨/١ ، وَالْخَزَانَةُ : ٥٣/٤ .

(٧) فِي (أ) رَابِعٌ .

(٨) سُورَةُ هُودٍ : آيَةٌ : ٤٣ .

(٩) فِي (ب) .

(١٠) نَقَلَ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي شَرْحِهِ : ٢٨٠/١ . شَرَحَ هَذِهِ الْفَقْرَةَ .

(١١) الْكَشَافُ : ٥٦٨/٢ .

وَلَكِنْ مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ فَهُوَ الْمَعْصُومُ . وَعِنْدِي أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ فِيهِ مُتَّصِلٌ ، لِأَنَّ
الْمَعْنَى : لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا رَحْمَةٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ . فَالرَّحْمَةُ
مَصْدَرٌ مضافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَقَوْلُهُمْ : مَا زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ ، وَمَا نَفَعَ إِلَّا مَا ضُرَّ .

قَالَ الْمُشْرَحُ : مَا هَا هُنَا هِيَ الْمَصْدَرِيَّةُ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : هُوَ عَلَى حَالِهِ إِلَّا
النَّقْصَانَ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مَا صِلَتْهُ ، إِلَّا بِمَعْنَى لَكِنْ ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى : مَا
زَادَ لَكِنْ نَقَصَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (١) : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا ﴾ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ (٢) : وَالثَّانِي جَائِزٌ فِيهِ النَّصْبُ وَالْبَدَلُ ، وَهُوَ الْمُسْتَثْنَى مِنْ
كَلَامٍ غَيْرِ مُوجِبٍ كَقَوْلِكَ مَا جَاءَنِي مِنْ (٣) أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا ، وَإِلَّا زَيْدًا ، وَكَذَلِكَ
إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مَجْرُورًا أَوْ مَنْصُوبًا .

قَالَ الْمُشْرَحُ : هَذَا هُوَ الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الْأَضْرِبِ الْخَمْسَةِ ، وَهُوَ مَا
إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى فِي كَلَامٍ غَيْرِ مُوجِبٍ ، وَهُوَ مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ (٤)
مُؤَخَّرًا عَنْهُ وَالْكَلَامُ تَامٌ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِي الْمُسْتَثْنَى وَجِهَانِ ، وَهُوَ : النَّصْبُ عَلَى
الْإِسْتِثْنَاءِ وَكَذَلِكَ الْبَدَلُ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَالِاخْتِيَارُ الْبَدَلُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (٥) : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا

مِنْهُمْ ﴾ .

قَالَ الْمُشْرَحُ : الْبَدَلُ هُوَ الْفَصِيحُ . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ السَّيرَافِيُّ : وَإِنَّمَا
اخْتِيَرَ الْبَدَلُ فِي هَذَا لِأَنَّ الْبَدَلَ فِيهِ وَالْإِسْتِثْنَاءَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَالْمَعْنَى
وَاحِدٌ ، وَفِي الْبَدَلِ فَضْلٌ مُوَافِقَةٌ مَا قَبْلَ إِلَّا لِمَا بَعْدَهَا وَتَقْوِيَةٌ . وَفِي قِرَاءَةِ

(١) سُورَةُ مَرْيَمَ : آيَةُ : ٦٢ .

(٢) سَاقَطَ مِنْ (ب) .

(٣) فِي (أ) .

(٤) فِي (أ) .

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ : آيَةُ : ٦٦ .

القراءِ كلَّهم^(١) : ﴿ ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم ﴾^(٢) بالرفع ، قليلٌ : بدلٌ من واو الضمير في فعَلُوهُ .

قال جارُ اللّهِ : وأمّا قوله عزَّ وجلَّ^(٣) : ﴿ إلا امرأتك ﴾ فيمن قرأ بالنصب ، فمستثنى من قوله : ﴿ فأسرِ بأهلك ﴾ .

قال المُشَرِّحُ : يجوزُ في امرأتك الرفعُ والنصبُ ، أمّا الرفعُ فعلى البَدَلِ من أحدٍ ، وأمّا النصبُ فعلى الاستثناء من قولك : فأسرِ بأهلك ، فإن سألتَ : ^(٤) فإذا كان الاستثناء في هذه القراءة من قولك : فأسرِ بأهلك^(٤) ، وقعَ التناقض^(٥) بينَ القراءتين لأنه يلزم^(٦) على هذه القراءة أن تكونَ المرأة غيرَ مسرِّيِّ بها ، وعلى قراءة الرفعِ مسرِّيِّ^(٧) بها ، وبين كونها مسرِّياً^(٨) بها ، وبين كونها غيرَ مسرِّيِّ بها تناقضٌ ؟ أجبْتُ : ما الدليلُ على وقوعِ التناقضِ بين القراءتين ؟ وهذا لأنَّ قوله فأسرِ بأهلك ، ولا يلتفتُ منكم أحدٌ ، معناه أسر بأهلكِ إسرائاً غيرَ واقعٍ فيه التفاتٌ إلا امرأتك ، فإنه يُشترطُ في الإسرائِ بها ذلك . ونظيرُ هذه المسألة : اضرب منكم القومَ ولا يتوجَّعوا^(٩) إلا زيدا فسواء جعلتَ الاستثناء من الجملةِ الثانيةِ ، وهي قولك : ولا يتوجَّعوا^(٩) ، أو من الجملةِ الأولى فإنَّ زيدا مضرُوبٌ . أمّا إذا جعلتَه من الجملةِ الثانيةِ فظاهرٌ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : لا يتوجَّعُ القومُ في ضربهم إلا زيدا ، فإنَّ زيدا

(١) شرح الكتاب : ١٢١ نسخة حميدية عن مصورة جامعة الرياض .

(٢) سورة النور : آية : ٦ .

(٣) سورة هود : آية : ٨١ .

(٤ - ٤) في (أ) .

(٥) في (ب) التناقض .

(٦) في (ب) على هذه القراءة يلزم .

(٧) في (ب) مسرِّياً .

(٨) في (أ) مسرِّياً .

(٩) في (أ) يتوجَّع .

مَضْرُوبٌ وَمُتَوَجِّعٌ ، وَأَمَّا إِذَا جَعَلْتَهُ مِنَ الْجُمْلَةِ ^(١) الْأُولَى فَكَذَلِكَ قَوْلُكَ :
اضْرِبِ الْقَوْمَ وَلَا يَتَوَجَّعُوا إِلَّا زَيْدًا ، مَعْنَاهُ : اضْرِبِ الْقَوْمَ ضَرْبًا غَيْرَ مُوجِعٍ
إِلَّا زَيْدًا ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَضْرِبَ زَيْدًا ضَرْبًا مُوجِعًا ، فَإِذَا الْمَرْأَةُ مَسْرِيٌّ بِهَا
فِي كِلْتَا ^(٢) الْقِرَاءَتَيْنِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَالثَّلَاثُ مَجْرُورًا أَبَدًا ، وَهُوَ مَا اسْتُنِي بِغَيْرٍ وَحَاشَا
وَسَوَى وَسَوَاءٍ . ^(٣) وَالْمَبْرَدُ يَجِيزُ النَّصْبَ بِحَاشَا ^(٤) .

قَالَ الْمَشْرُوحُ : هَذَا هُوَ الضَّرْبُ الثَّلَاثُ مِنَ الْأَضْرِبِ الْخَمْسَةِ ، أَمَّا
« غَيْرٌ » فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا « سَوَى » وَ« سَوَاءٌ » ، فَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُمَا .

تَخْمِيرٌ : اعْلَمْ أَنَّ سَوَى مَا دَامَ عَلَى أَصْلِهِ لَا يُضَافُ إِلَى نَكْرَةٍ ، فَلَا
يُقَالُ : عِنْدِي دِرْهَمٌ سَوَى جَيِّدٍ ، وَرَجُلٌ سَوَى عَاقِلٍ ، بَلْ سَوَى الْجَيِّدِ ،
وَسَوَى الْعَاقِلِ .

وَأَمَّا حَاشَى : فَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ فِيهِ أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ ، وَمَذْهَبُ بَعْضِ
الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ مُصَدَّرٌ وَمَذْهَبُ عَامَةِ الْبَصْرِيِّينَ فِيهِ إِلَّا الْمَبْرَدُ أَنَّهُ حَرْفٌ ^(٥) .

اِحْتِجَّ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ لِكَوْنِهِ غَيْرَ فِعْلٍ أَنَّهُ تَتَعَلَّقُ بِهِ اللَّامُ ، كَمَا فِي
قَوْلِكَ : تَنْزِيهَاً لِلَّهِ وَلَوْ كَانَ فِعْلًا لَمَا تَعَلَّقَ بِهِ اللَّامُ كَمَا فِي قَوْلِكَ ^(٥) : نَزَّ اللَّهُ ،
وَلِكَوْنِهِ غَيْرَ حَرْفٍ أَنَّهُ يَقْبَلُ التَّغْيِيرَ وَالنَّقْصَ ، فَيُقَالُ : حَاشَى لِلَّهِ ، وَحَاشَ لِلَّهِ ،

(١) فِي (أ) .

(٢) فِي (ب) كِلْتَا .

(٣-٣) سَاقَطَ مِنْ (أ) .

(٤) انظُرِ الْخِلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ فِي الْإِنْصَافِ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ : ٢٨٧ ، وَالتَّبَيُّنَ عَنِ مَذَاهِبِ النَّحْوِيِّينَ
لِلْعَكْبَرِيِّ : مَسْأَلَةٌ رَقْمٌ : ٦٩ ، وَاتِّلَافَ النَّصْرَةِ لِلِيْمَنِيِّ : مَسْأَلَةٌ رَقْمٌ ٥٦ قَسَمَ الْحُرُوفَ .

وَانظُرِ الْكِتَابَ : ٣٥٩/١ ، وَالْمَقْتَضِبَ : ٣٩١/٤ ، وَالْأَصُولَ : ٣٥٣/١ وَمَعَانِيَ الْحُرُوفِ

لِلرَّمَانِيِّ : ١١٨ ، وَالْجَنَى الدَّانِي : ٥٨٨ .

(٥) فِي (ب) قَوْلُهُ .

والنقص^(١) إنما يقع في / الأسماء والأفعال دون الحروف.

احتج المبرد والكوفيون: بأنه يتصرف تصرف الأفعال، قال النابغة^(٢):

وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

وبأنه يدخله الحذف^(٣) فيقال: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ وهي قراءة أكثر القراء، وبأن لام الجر تتعلّق به في قوله: حَاشَى لِلَّهِ، وحروف الجر لا تتعلّق بحرف الجر. فإن سألت: اللام فيه مزيدة كما زيدت^(٤) في قوله^(٥): ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾؟ أجبت: اللام لا تزد إلا لتأكيد معنى الفعل، وهذا يقتضي أن يكون حاشى فعلاً. حُجَّةُ البصريين ما قاله سيبويه^(٦): لأنها لو كانت فعلاً لجاز أن تكون صلة لما، كما يجوز ذلك في خلا، فلما امتنع أن يُقال: جاء القوم ما حاشى زيدا دلت^(٧) على أنها ليست بفعل، ولأنهم قالوا: حاشاي، من غير

(١) في (ب) النقصان.

(٢) ديوان النابغة: ١٣ وصدرة:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه

ويروى: وما أحاشي، وهو من قصيدته التي أولها:

يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد

وقد عدّها ابن النحاس في المعلقات: ٧٥٠/٢، وعدّها التبريزي في العشر: ٤٦٢ ط

حلب.

والبيت في مجالس ثعلب: ٥٠٤، والجمل: ٢٤٠، وانظر شرح شواهد لابن السيد:

١٠١، وشرحها لابن هشام اللخمي: ١٨، ٢٠٧ وشرحها لأبي جعفر اللبلي: ٥٧، وانظر

شرح ابن يعيش: ٨٥/٢، ٤٨/٨، ٤٩ وشرح الأندلسي: ٢٨١/١، وشرح الزمكاني:

١١٥/٢، وانظر أيضاً الأصول لابن السراج: ٣٥٦/١، وأمالي ابن الشجري: ٨٥/٢، والغرة

لابن الدهان: ١١٢/١، والبديع لابن الأثير: ٧٩ والخزانة: ٤٢/٢.

(٣) في (أ) الحرف.

(٤) في (ب).

(٥) سورة النمل: آية: ٧٢.

(٦) الكتاب: ٣٧٧/١، وانظر شرحه للسيرافي: ١٢٩/٣، ١٣٠ والنكت عليه للأعلم الشتمري:

٢٤٠، ٢٤١، والأصول لابن السراج: ٣٥٠/١.

(٧) في (ب).

نونِ الوقايةِ قال^(١):

في فِتيةِ جَعَلُوا الصُّلَيْبَ إلهَهُم حاشايَ إني مُسَلِّمٌ مَعْدُورٌ
أي مَحْتُونٌ.

ويشهد لِكَونه حَرَفًا أَنَّ الاسمَ بعده قد انجَرَّ في قوله^(٢):

حاشا أبي ثوبان إنَّ به ضِنًّا عن المَلْحَةِ والشَّتْمِ
واشتقاقُ حاشا من قولهم: كُنْتُ في حِشَا فلانٍ أي: في نَاحِيَتِهِ، فإذا
قُلْتُ: حاشا لزيدٍ فمعناه: قد تَنَحَّى زيدٌ من هَذَا.
قال جَارُ الله: «والرَّابِعُ جائزٌ فيه الرَّفْعُ والجَرُّ، وهو: ما اسْتُنِي
بلا سِيِّمًا، وقولُ امرئ القيسِ^(٣):

(١) البيت للأقيشر الأسدي واسمه المغيرة بن عبد الله. والبيت في التصريح: ١١٢/١، والمعني:
٣٧٧/١، والهمع: ٢٣٢/١.

(٢) البيت للجميح الأسدي، واسمه منقذ بن الطمّاح بن قيس الأسدي. أحد فرسان الجاهلية.
شهد يوم جيلة، وبه قتل. ولد في عام ميلاد النبي ﷺ. ترجمته وأخباره في شرح المفضليات:
٧١٧، ومعجم الشعراء: ٣٢٩... وهذا البيت مركب من بيتين هما:

حاشا أبي ثوبان إنَّ أبَا ثوبان ليس ببكمة فدم
عمروبن عبد الله إنَّ به ضننا على الملحاة والشتم

وقد نبه على ذلك كثير من العلماء منهم ناصح الدين سعيد بن المبارك بن الدهان
الموصلِي في كتابه الغرّة في شرح اللّمع: ١٩٢/٢، قال: والبيت الذي أنشده [يعني ابن جني
في اللّمع: ٧٠] مغرّر عما في ديوان شاعره وهو الجميح الأسدي. ومنهم أبو حيّان قال في
كتابه التذيل والتكميل في شرح التسهيل: ٤٧/٣: وأكثر النّحاة يركب صدر البيت الأول
على عجز الثاني. ويروي حاشا أبي ثوبان شرح اختيارات المفضل: ١٥٠٧، وحاشا أبو ثوبان
في الأصمعيّات: ٢١٨ وحاشا أبا ثوبان في المفضليات ٣٦٧، وشرحها لابن الأنباري: ٧١٧،
القصيدة: ١٠٩ وانظر المحتسب: ٣٤١/١، والإنصاف: ٢٨٠، وشرح ابن يعيش: ٨٤/٢،
والجني الداني: ٥٦٢، ٥٦٣، والخزانة: ١٥٠/٢...

(٣) هذا عجز بيت من معلقته المشهورة وصدره:

ألا ربّ يوم صالح لك منهما

انظر ديوانه: ١٠، وشرح المعلقات لأبي جعفر النحاس: ١٠٩/١ ودارة جلجل المذكورة =

ولا سِيِّمًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ

يروى مجروراً ومرفوعاً، وقد يروى فيه (١) النَّصْبُ.

قَالَ الْمَشْرُحُ: السِّيُّ: هو المثل، من قولهم سَوَّيْتُ الشَّيْءَ فَتَسَوَّى، وَاسْتَوَى فَإِذَا قُلْتَ: هُمُ فُضِّلَاءُ كُرَمَاءُ لَا سِيِّمًا زَيْدٌ فَمَعْنَاهُ: لَا مِثْلَ لَهُ فِي هَاتَيْنِ الْخَصَلَتَيْنِ. وَلَا سِيِّمًا يَوْمٌ، إِذَا رَفَعْتَ يَوْمًا فَمَا مَوْصُوفَةٌ (٢)، تَقْدِيرُهُ: لَا سِيِّ شَيْءٌ هُوَ يَوْمٌ، فَإِذَا جَرَرْتَهُ فَمَا صِلَةٌ، وَتَقْدِيرُهُ: لَا سِيِّ يَوْمٍ. فَإِذَا نَصَبْتَهُ فَمَا نِكْرَةٌ، لَا مَوْصُولَةٌ وَلَا مَوْصُوفَةٌ، تَقْدِيرُهُ: فَلَا سِيِّ شَيْءٌ أَعْنِي يَوْمًا. وَفِي كَلَامِ شَيْخِنَا هَا هُنَا إِيْمَاءٌ إِلَى أَنَّ النَّصْبَ فِيهِ قَلِيلٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَالْخَامِسُ جَارٍ عَلَى إِعْرَابِهِ قَبْلَ دُخُولِ كَلِمَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَذَلِكَ مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ.

قَالَ الْمَشْرُحُ: الْكَلَامُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُوجِبٍ، غَيْرَ تَامٍ لَهَا فِيهِ - كَمَا ذَكَرْنَاهُ - إِلَّا، وَكَانَ إِعْرَابُهُ إِعْرَابَهُ قَبْلَ دُخُولِ إِلَّا، أَلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ، فزَيْدٌ (٣) مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، كَمَا كَانَ قَبْلَ دُخُولِ كَلِمَةِ «إِلَّا» وَكَذَلِكَ (٤) إِذَا قُلْتَ: مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا «فزَيْدًا» مَنْصُوبٌ كَمَا كَانَ قَبْلَ دُخُولِ كَلِمَةِ «إِلَّا»، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ «فزَيْدٌ»، مَجْرُورٌ قَبْلَ كَلِمَةِ «إِلَّا» (٣)

= فِي الْبَيْتِ اسْمُ مَوْضِعٍ، وَدَارَاتُ الْعَرَبِ كَثِيرَةٌ جَمَعَهَا الْأَصْمَعِيُّ فِي مُؤَلَّفٍ خَاصٍ وَهُوَ مَطْبُوعٌ. وَجَمَعَهَا مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ أَيْضًا، وَصَاعِدُ بْنُ الْحَسَنِ الْبَغْدَادِيُّ... وَأُورِدَهَا كُلُّهَا أَصْحَابُ مَعَاجِمِ الْبِلْدَانِ... أَمَّا دَارَةُ جُلْجُلٍ فَانظُرْ عَنْهَا الدَّارَاتُ لِلْأَصْمَعِيِّ: ٥، وَمَعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ لِأَبِي عَيْبِدٍ الْبَكْرِيِّ: ٣٨٥/١، ٥٣٤، وَمَعْجَمُ الْبِلْدَانِ لِيَاقُوتَ: ٥٢٨/٢، وَانظُرْ تَوْجِيهَ إِعْرَابِ الْبَيْتِ وَشَرْحَهُ فِي الْمَنْخَلِ: ٤٨ وَالْخَوَارِزْمِيُّ: ٢٦ وَزَيْنُ الْعَرَبِ: ١٩ وَشَرْحُ الْأَنْدَلُسِيِّ: ٢٨٢/١، وَابْنُ يَعِيشَ: ٨٦/٢ وَالبَدِيعُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ: ٧٩ وَانظُرِ الْمَغْنِي: ٣٥١، ٤٨٣، وَالتَّصْرِيحُ: ١٤٤/١، وَالهَمْعُ: ١٣٤/١ وَالخَزَانَةُ: ٦٣/٢.

(١) فِي (أ).

(٢) فِي (أ) مَوْضُوعَةٌ.

(٣) فِي (أ) فَقَطْ.

(٤) فَوْقَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ كَتَبَ النَّاسِخُ بِخَطِّ دَقِيقٍ كَلِمَةَ «طَرَّةٌ»

فإن سألت: لم لا يجوزُ أن تكونَ «إلاً» في قولك: ^(٣) ما جاءني إلا زيدٌ ^(٣) وصفاً بمعنى «غير»، ويكون ارتفاعُ زيدٍ من حيثُ إنه سرى إليه رفعةً «غير» والدليلُ عليه قولهم: ما ضربَ إلا هندٌ، ولو كان ارتفاعُ هندٍ بالفاعلية لَقَبِحَ تذكيرُ الفعلِ فيه، ولم يَقْبَحْ؟ أجبتُ: لو كان إلاً ها هنا بمعنى «غير» لكان أيضاً بمعناه في قولك ^(٢): ما مررتُ إلاً بزويدٍ، وليس بمعنى «غير» ها هنا. لأنه يصيرُ المعنى ها هنا ^(٣) حينئذٍ: ما مررتُ غيرَ بزويدٍ، فزيدٌ مرفوعٌ بالفاعلية كما كان قبلَ دُخولِ كلمةِ «إلاً»، وكذلك إذا قلتُ: ما رأيتُ إلاً زيداً فزيدٌ منصوبٌ كما كان قبلَ دُخولِ كلمةِ إلاً، وكذلك إذا قلتُ: ما مررتُ إلاً بزويدٍ، فزيدٌ مجرورٌ قبلَ دخولِ كلمةِ إلاً.

قال جازُ الله: «والمشبهةُ بالمفعولِ منهما هو الأولُ، والثاني في أحدِ وجهيه، وشبههُ به من ^(٤) حيثُ مجيئهُ فضلةً في الكلام».

قال المشرِّحُ: عني بالوجهِ الأولِ الضربُ الأولِ من الأضربِ ^(٥) الخمسةِ، أعني: ما كان منصوباً أبداً، وهو ما استثنِي بيلاً، وعداءً، وخلاً، وما قُدِّم من المستثنى، وما كان استثناءه منقطعاً. وبالثاني: الضربُ الثاني من الخمسةِ الأضربِ، وهو ما جازَ فيه النصبُ والبدلُ، من كلامٍ غيرِ مُوجِبٍ، وعني بأحدِ وجهيه ما نصبتُ فيه المُستثنى، أمّا إذا لم تنصِبْه فلا حاجةَ فيه إلى الشبهةِ. قالوا ^(٦): شبه المُستثنى المنصوبُ بالمفعولِ من حيثُ إنه فضلةٌ جاءت بعد تمامِ الكلامِ، وهذا من إقناعياتِ النحويين:

(١-١) في (أ) وفي (ب) بعد كلمة الآ: ها هنا وصفاً...

(٢) في (ب) قوله.

(٣) في (أ).

(٤) في (ب) لمجيئه فضلة.

(٥) في (ب) الخمسة الأضرب.

(٦) من هنا... إلى آخر شرح هذه الفقرة نقله البيكندي في شرحه المسمّى بـ (المقاليد):

١٥٧/١ ثم رد على الخوارزمي بقوله: وما ذكره هدم قاعدة النحاة، وفرق إجماعهم،

وإجماعهم في النحو حجة موجبة، وترك الحجة زيغ عن سواء المحجة، فكان خلافه عن =

وربَّ كلامٍ مرَّ فوقَ مَسَامِعِي كما طَنَّ في لَوْحِ الهَجِيرِ ذُبَابٌ
 والوجهُ فيه أنَّ إلَّا في محلِّ النَّصْبِ على الحالِ، ألا ترى أنَّك إذا
 قلتَ: جاءني القومُ إلَّا زِيداً، فمعناه: جاءني القومُ مستثنىً منهم زِيدٌ،
 ومُستثنىً منصوبٌ على الحالِ، وكذلك أن قولَه^(١):

..... إلَّا الفَرَقَدَانِ

بأنَّ إلَّا هنا صِفَةٌ، والمعنى: كلُّ أخٍ غيرِ الفَرَقَدَانِ مُفارقة أخوه،
 والحالُ والصَّفَةُ يتآخيان، ونظيرُ هذه المسألة: الواوُ بمعنى مَع، فإن سألتَ:
 فما تقولُ في قولهم: ما جاءني أحدٌ إلَّا زِيداً، فإنك لو جعلتَ إلَّا حالاً لزم
 أن يكونَ ذو الحالِ نكرةً؟ أجبتُ: ذو الحالِ قد يجيء نكرةً، ومنه قول
 مُحَمَّدٍ^(٢) في كتابِ السَّرْقَةِ: «وإذا خرج جماعة^(٣) ممتنعين»، وفي
 الحديثِ^(٤): «فأتى^(٥) فرسٌ سابقاً له» فإن نصَّبته فعلى الحالِ وإلَّا فعلى
 الوصفِ. فإن سألتَ: النُّحويُّون قد اتَّفَقوا على أنَّ إعرابَ المُستثنى على
 البَدَلِ إذا لم تُعملِ فيه «إلَّا»، وأنت قد جعلتَ إعرابه على الصَّفَةِ؟ أجبتُ:
 هما عبارتانِ مَحْصُولُهُما واحدٌ، والذي يدلُّك على أنَّهما ليسا بدلاًً ومبدلاًً أنَّ
 من شأنِ البَدَلِ والمبَدَلِ أن يَقعَا معاً في كلامٍ إمَّا مُوجِبٍ، وإمَّا غيرِ مُوجِبٍ
 وأمَّا أن يَقعَ أحدهما في مُوجِبٍ والآخرُ في غيرِ مُوجِبٍ، أو على العكسِ فلا.
 قال جَارُ اللّهِ: فصلُّ، وحكمٌ غيرُ في الإعرابِ حكمُ الاسمِ الواقعِ
 بعدَ إلَّا، تَنْصِبُهُ في المَوْجِبِ المُنْقَطِعِ، وعندَ التَّقْدِيمِ، وتَجِيزُهُ في البَدَلِ^(٦)

= مقابلة إجماعهم كظنين الذباب، ومن يتيمم مع الماء الطهور بالتراب؟! ويميل إلى السراب مع
 السائغ من الشراب؟.

(١) سيأتي ذكره في متن المفصل بعد قليل فانظر تخريجه هناك.

(٢) هو محمد بن الحسن الشيباني تقدم التعريف به.

(٣) في (ب).

(٤) أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر رقم ٢٥٧٧.

(٥) في (ب) فأَيُّ.

(٦) في (ب) فقط الرفع.

وَالنُّصَبَ فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ.

قَالَ الْمَشْرُحُ: «غَيْرٌ» لَهُ مَعْنَى «إِلَّا»، وَإِعْرَابُ الْاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ «إِلَّا»، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «جَاءَنِي الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ فَمَعْنَاهُ مَعْنَى إِلَّا، وَهُوَ إِعْرَابُ الْاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا بِدَلِيلٍ أَنَّ «إِعْرَابَ الْاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا فِي الْمَوْجِبِ هُوَ النَّصْبُ، «وغيرٌ» لَهُ ذَلِكَ هَاهُنَا، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي الْمَنْقَطِعِ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ - بِالنَّصْبِ -، كَمَا تَقُولُ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا. وَكَذَلِكَ تَقُولُ^(١): مَا جَاءَنِي غَيْرَ زَيْدٍ، وَغَيْرُ زَيْدٍ، بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ، كَمَا تَقُولُ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْدًا، وَفِي الْجُمْلَةِ الْاسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَ إِلَّا بِمَعْنَى الصِّفَةِ عَلَى مُضَادَّةٍ غَيْرِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَصْعُبُ إِعْرَابُ الْأَوَّلِ، كَمَا أَنَّ غَيْرًا يَصْعُبُ إِعْرَابُ الثَّانِي.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَإِنَّمَا عَمِلَ فِيهِ غَيْرُ الْمُتَعَدِي لِشَبِّهِهِ بِالظَّرْفِ لِإِبْهَامِهِ.

قَالَ الْمَشْرُحُ: هَذَا أَيْضًا مِنَ الْأَشْيَاءِ الْإِقْنَاعِيَّةِ، فَلَا يُنْتَفَعُ بِهِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَصَلُّ؛ وَاعْلَمْ أَنَّ إِلَّا وَغَيْرًا يَتَعَارَضَانِ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَالَّذِي لَغَيْرِ فِي أَصْلِهِ أَنْ يَكُونَ وَصَفًا^(٢) يَمْسُهُ إِعْرَابُ مَا قَبْلَهُ، وَمَعْنَاهُ الْمُغَايِرَةُ: وَخِلَافُ الْمُثَابَلَةِ، وَدَلَّالَتُهَا عَلَيْهِ مِنْ جِهَتَيْنِ، مِنْ جِهَةِ الذَّاتِ، وَمِنْ جِهَةِ الصِّفَةِ، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِ زَيْدٍ، قَاصِدًا إِلَى^(٣) أَنَّ مَرُورَكَ كَانَ بِإِنْسَانٍ آخَرَ، أَوْ بِمَنْ لَيْسَتْ صِفَتُهُ صِفَتَهُ.

قَالَ الْمَشْرُحُ: فَرَقٌ بَيْنَ غَيْرِ^(٤) إِذَا كَانَ وَصَفًا، وَبَيْنَ إِلَّا-^(٥) إِذَا كَانَتْ^(٥) اسْتِثْنَاءً أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ، وَبَزَيْدٍ أَيْضًا لَجَازَ،

(١ - ١) ما بين القوسين مصحح على هامش نسخة (أ) فلم يظهر في الصورة.

(٢) في (أ) صفة.

(٣) في (ب) فقط قاصداً إلى ذلك أن..

(٤ - ٤) في (ب).

(٥) في (أ) كان.

ولو قلت: مررت بالقوم إلا زَيْداً وزيداً أيضاً لم يَجْزُ (١)، وكذلك إذا قلت: جاءني القوم غير أصحابك على الوصف لم يكن الأصحاب من جملة القوم، وكانوا جماعةً على حدة، وإذا نصبت على الاستثناء فالأصحاب من جملة القوم، ولأن الصفة كما تجوز في الجمع تجوز أيضاً في الواحد، والاستثناء لا يكون إلا في بعض من كل، ألا ترى أنك لو قلت: عندي درهم غير زائف، ودرهم غير جيد لجاز، ولو قلت: عندي درهم إلا زائفاً لم يَجْزُ، إذا قلت: مررت برجل غير زيد، احتمال معنيين.

أحدهما: أن يكون الممرور به غير زيد.

الثاني: أن يكون الممرور به غير زيد مع أنه ليست له صفة زيد، لأن زَيْداً فقيهاً، والممرور به أديب، أو لأن زيدا عالماً والممرور به جاهل.

قال جار الله: وفي قوله عز وجل (٢): ﴿ لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ، وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ الرِّفْعُ صِفَةٌ للقاعدين، والجرُّ صِفَةٌ للمؤمنين والنَّصْبُ على الاستثناء.

قال المشرِّح: إذا جعلت الرِّفْعُ صِفَةً للقاعدين (٣)، فمعناه: لا يَسْتَوِي القاعِدُونَ الأصْحَاءُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ، وإذا جعلته صِفَةً للمؤمنين، فالمعنى: لا يَسْتَوِي القاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (٤)-الأصْحَاءُ والمجاهدون، وإذا جعلته استثناءً فمعناه لا يَسْتَوِي القاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (٥)- والمجاهدين في سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا أُولِي الضَّرَرِ مِنَ القاعِدِينَ فَإِنَّهُمْ لا يَسْتَوُونَ بِالْمُجَاهِدِينَ.

قال جار الله: ثم دَخَلَ على إلا في الاستثناء، وقد دَخَلَ عليه إلا

(١) في (ب) لما جاز.

(٢) سورة النساء: آية: ٩٥.

(٣) في (أ)، (ب) القاعِدُونَ.

(٤-٤) ساقط من (أ).

(٥) في (أ) ثم دخل على إلا.

في الوَصْفِيَّةِ، وفي التَّنْزِيلِ^(٤): ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ أي غير الله، ومنه قوله^(٢):

وكلُّ أَخٍ مُفَارِقِهِ أَخُوهُ لِعُمُرِ أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانَ

قال المُشْرَحُ: قوله ثُمَّ دَخَلَ فاعله مُضَمَّرٌ وهو ضَمِيرٌ غير المُضَمَّرِ في عليه من قوله: «وقد دَخَلَ عليه» إِلَّا لِغَيْرِ إِلَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ مُسْتَنَى فِيهَا لِلَّهِ لَفَسَدَتَا، لَيْسَتْ لِلِاسْتِثْنَاءِ إِنَّمَا هِيَ صِفَةٌ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلِاسْتِثْنَاءِ لَفَسَدَ مَعْنَى الْآيَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ مُسْتَنَى فِيهَا لِلَّهِ لَكَانَ الْمَعْنَى فَاسِدًا، وَهَذَا يُوهِمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ غَيْرُ اللَّهِ مُسْتَنَى مِنْهَا لِلَّهِ^(٣) لَفَسَدَتَا، لَكَانَ الْمَعْنَى فَاسِدًا، وَهَذَا لِأَنَّهُ يُوهِمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ غَيْرُ مُسْتَنَى مِنْهَا لِلَّهِ^(٣) لَمَا فَسَدَتَا، وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ مَعْنَى الْآيَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى غَيْرِ^(٤) قَالُوا إِنَّمَا يُسْتَنَى بِغَيْرٍ فِي كُلِّ مَكَانٍ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً، وَيُوصَفُ بِإِلَّا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً، فَعَلَى ذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: عِنْدِي مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ غَيْرُ كَرِيمٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلِكَ عِنْدِي رَجُلٌ إِلَّا كَرِيمٌ لَمْ يَجْزِ^(٥)، وَلَهُ^(٥) شَرْطٌ وَعَلَامَةٌ. أَمَا الشَّرْطُ فَكُلُّ مَوْضِعٍ / لَا يَصْلُحُ

[٤٣/أ]

(١) سورة الأنبياء: آية: ٢٢.

(٢) البيت لحضرمي بن عامر بن مجتمع الأسدي يكنى أبا كدّام. صحابي فارس شاعر توفي نحو سنة ١٧ هـ. أخباره في أمالي القالي: ٦٦/١، والمؤتلف والمختلف: ٨٤، والخزانة: ٥٥/٢، ونسبه سيبويه إلى عمرو بن معدي كرب الزبيدي وهو في ديوانه: ١٨١، قال الأعلام: ويروى لسواربن المضرب. انظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٤٩ وشرح الخوارزمي: ٢٦، وزين العرب: ١٩ وشرح ابن يعيش: ٨٩/٢، والأندلسي: ٢٨٦/١، والزملكاني: ١١٩/٢ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٣٧١/١ انظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٤٦/٢. وشرحا للكوفي: ٣٥، ٢٢١، والمقتضب: ٢٠٩/٤، والكامل: ٧٦/٤، وكتاب الشعر لأبي علي: ١٢٦، البدیع في علم العربية: ٧٨ والتذليل والتكميل: ٤٤/٣، وتذكرة النحاة: ٢٤٢/٢ والخزانة: ٥٢/٢، ٨٩/٤.

(٣ - ١) في (ب).

(٤ - ٢) في (ب).

(٥) في (أ) فله.

فيه الاستثناء لا يصلح فيه أن يكون إلا صفةً، ولو قلت: جاءني رجلٌ إلا زيدٌ لم يجز، لأنه موضع لا يصلح فيه الاستثناء، وهذا لأن «الإلا» في الاستثناء، فإذا نُقل إلى غيره من المعنى فإنه يجوز أن يكون فيه صورة الاستثناء مخفوضةً، ولذلك قلنا: إذا قلت: ما رأيت من أحدٍ إلا زيدٍ - بالجر - لم يجز، لأنه إنما يمكن الوصف فيه أن لو أمكن الاستثناء، ولهذه المسألة نظيرٌ، وهو أنهم قالوا: النسبة إلى الجمع لا تجوز، لأن المنسوب إليه في الحقيقة، إما الولد^(١)، أو المولد، وذلك مفردٌ، فإذا نسبت على المجاز^(٢) إلى غير الولد والمولد فلا بُد من أن يُصان فيه صورة النسبة، وذلك أن يكون المنسوب إليه مفرداً، وكذلك قالوا بأنه يجوز ترخيم الاسم في باب النداء، فإذا رُحِم في غير النداء ذلك الاسم فلا بُد من أن يكون^(٣) قابلاً للنداء، حتى أنه لو كان معرّفاً باللام لم يجز ترخيمه، فعلى حسب ذلك إذا قلت: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ فانت بالخيار إن شئت جعلت إلا زيداً مُستثنى^(٤)، وإن شئت جعلت إلا زيداً صفةً.

أما العلامة فقد قال النحويون: آية ذلك أن يكون ما بعدها تابعاً لما قبلها في الإعراب كقولك: أتاني القومُ إلا زيدٌ، ورأيت القومَ إلا زيداً، ومررتُ بالقومِ إلا زيدٌ وأشدَّ سيويه^(٥) لذي الرمة^(٦):
أنيختُ فألفتُ بلدةً فوق بلدةٍ قليلٌ بها الأصواتُ إلا بغامها^(٧)

(١) في (ب) يجب.

(٢) في (ب) الوالد أو الولد.

(٣) في (ب) الجواز.

(٤) في (ب) أن يكون ذلك الاسم.

(٥) في (أ) استثناء.

(٦) الكتاب: ٣٧٠/١، وشرح السيرافي: ٧٣/١، والنكت للأعلم: ٢٣٤.

(٧) ديوانه: ١٠٠٤ من قصيدة أولها:

مررنا على دار لمية مرة وجاراتها قد كاد يعفو مقامها

وانظر الشاهد في المقضب: ٤٠٩/٤، وشرح ابن يعيش: ٩٣/١، وشرح الأندلسي:

٢٨٦/١ والأشموني: ١٥٦/٢، والخزانة: ٥٦/٢.

قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: لا يجوز أن يكون الرفع على البدل، لأن البدل في الإثبات لا يجوز، ألا ترى أنك لا تقول: جاءني القوم إلا زيدا، إن شئت فاستأنس بما ذكره ابن السراج^(١) في الفرق بين إلا بمعنى الاستثناء، وبين إلا بمعنى غير. الذي له عندي مائة إلا درهمين فقد أقر بثمانية وتسعين درهماً، وإذا قال: له عندي مائة إلا درهماً، فقد أقر بمائة، لأن المعنى: له عندي مائة غير درهمين.

قال جار الله: ولا يجوز إجراؤه مجرى غير إلا تابعا، لو قلت: لو كان فيهما إلا الله، كما تقول: لو كان فيهما غير الله لم يجز.

قال المشرح: إلا إذا أُجري مجرى غير فإنه لا يجوز إلا تابعا، وهذا لأن «إلا» مما لا عراقة له في الوصف، فأمر ووصفته مع تبعيته أوضع، فإن سألت: هب أن «إلا» لا تجري مجرى غير إلا تابعا، ولكن لم لا يجوز ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله﴾ وهذا لأن الكلام غير موجب لكونه مُصدراً بالشرط، دل عليه مسألة كتاب الطلاق، إن خرجت إلا بملاءة فأنت طالق، فمتى خرجت من غير ملاءة حنث، ألا ترى أنه لو لم يكن غير موجب لما جاز فيه الاستثناء بدون المُستثنى منه؟ أجبت: بأن إلا^(٢) في هذا الكلام عند ترك المُستثنى منه^(٣) لا يخلو من أن يكون الاستثناء أو الوصف، فلئن كان الاستثناء جاء^(٤) ما ذكرته من الفساد المعنوي، وهو أنه يُوهم أنه لو كان فيهما آلهة غير الله مُستثنى منها الله لما فسدتا، وإن كانت للوصف جاء ما ذكرته من الفساد اللفظي، وذلك: «أن رجوع «إلا»^(٥) إلى غير أصل في

(١) لم أجد هذا النص في كتاب الأصول لابن السراج فربما أنه في كتاب له آخر وانظر الغرة لابن الدهان: ٢١٩/٢.

(٢) في (أ) لا.

(٣) في (ب).

(٤) في (ب).

(٥-٥) ساقط من (أ) كتب في موضعه الله.

الوصف^(١)، قوله^(٢) بأن هذا الكلام غير موجب، قلنا: ما الدليل على ذلك؟ ويشهد له قول شيخنا في الكشاف: لأن «لو» بمنزلة إن في أن الكلام معه موجب. ذكره في سورة الأنبياء^(٣).

قال جاز الله: وشبهه سيويه بأجمعون.

قال المشرح: أجمعون تقع أبداً^(٤) تأكيداً لكلهم، قال الله تعالى^(٥): ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ فإن سألت: ما معنى أجمعون؟ أجبت: أما كلهم فمعناه لم يخرج منهم أحد، وأما أجمعون فمعناه: أنه قد وقع منهم^(٦) السجود دفعةً لاجتماعهم على السجود، يريد أن^(٧) إلا بمعنى غير صفة، لا تكون بدون الموصوف كما أن أجمعون تأكيداً لا تكون بدون المؤكد.

تخمير: عن علي بن عيسى: غير تكون على ثلاثة أوجه: بمعنى سوى، وبمعنى الاستثناء، وبمعنى الجحد، تفسير ذلك: مررتُ برجلٍ غيرك، ومررتُ برجلٍ سواك، وجاءني القوم غير زيد، وما جاءني أحد^(٨) غير زيد، فالنصب كما تقول: جاءني القوم إلا زيدا، وما جاءني أحد إلا زيدا،^(٩) وجئتُ بغير شيء، وجئتُ بلا شيء من أحد إلا^(٩) زيدا.

قال جاز الله: فصل، ويقولون: ما جاءني من أحد إلا عبد الله وما

(١) في (ب).

(٢) في (أ) قولك.

(٣) الكشاف: ٥٦٨/٢.

(٤) في (ب) أجمعون أبداً تقع.

(٥) سورة الحجر: آية: ٣٠.

(٦) في (ب) وقع السجود منهم.

(٧) في (ب) بان.

(٨) في (ب).

(٩-٩) في (أ).

رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا ، وَلَا أَحَدًا فِيهَا إِلَّا عَمَرُو فَيَحْتَمِلُ الْبَدْلُ عَلَى مَحَلِّ
الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ لَا عَلَى اللَّفْظِ .

قَالَ الْمُسْرِحُ : « مِنْ » الاستغراقية لا تدخلُ إِلَّا على النَّفْيِ ، وكذلك لا
تدخلُ إِلَّا على النَّكْرَةِ ، كما في قوله تعالى (١) : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ ﴾
﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ (٣) .

قال أبو سعيد السيرافي : إنما دَخَلَتْ « مِنْ » في النَّفْيِ على النَّكْرَةِ
لنقله من الواحدِ إلى معنى الجنس وكان معناه من واحدٍ إلى أقصى هذا
الجنس ، إذا عرفتَ هذا فوجهُ انسكابه بك إلى الغرض أنه لو أبدلَ عبدُ اللَّهِ
من / أحدٍ في اللفظ للزم أن تكونَ من الإِستغراقية فيه داخلةً في مقامِ
[٤٣/ب] الإِثباتِ وعلى المَعْرِفَةِ ، وكلا الأمرين مُستحيلٌ ، أمَّا كونه حينئذٍ في مقامِ
الإِثباتِ ، فلأنَّ الاستثناءَ بعدَ النَّفْيِ إِبْتِاتٌ ، والبَدْلُ في حُكْمِ تَكْرِيرِ
العاملِ ، وأمَّا أنها حينئذٍ تكونُ داخلةً على المَعْرِفَةِ فظاهرٌ ، وأمَّا أن كلاً
الأمرين مُستحيلٌ فبالإجماع ، ولو كانت هي التي تَدْخُلُ على المَنْفِي
والمُوجِبِ لَجَازَ خَفْضُ ما بعدها إِلَّا بها ، كقولك : ما أخذتُ من أَحَدٍ إِلَّا
زيدٌ ، لأنَّ « من » صلةُ الأَخْذِ في هذا ، وليست استغراقيةً (٢) ، وأمَّا قولهم :
ولا أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا عَمَرُو فالوجهُ ما ذكرته من قولِ حاتمِ (٣) :

* ولا كريمٌ من الولدانِ مَصْبُوحٌ *

من أن أحداً وحده في محلِّ الرَّفْعِ لا أن يكونَ الذي في محلِّ الرَّفْعِ
ها هنا هو المَنْفِي مع لا .

(١) سورة آل عمران: آية: ٦٢ .

(٢) الآية في (أ) فقط .

(٣) سورة ص: آية: ٦٥ .

(٤) في (أ) .

(٥) في (ب) الاستغراقية .

(٦) تقدم تخريجه في المنصوبات في اسم لا التي لنفي الجنس .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَقَوْلُ : لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ ، قَالَ طَرْفَةُ (١) :
 أَبْنِي لُبَيْنَى لَسْتُ مَوْا بِيَدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ
 قَالَ الْمَشْرُحُ : إِذَا قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ ، فَلَيْسَ
 فِيهِ إِلَّا النَّصَبُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْجَرُّ ، وَلَا الرَّفْعُ فَتَعَيَّنَ النَّصَبُ ، أَمَّا
 أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْجَرُّ ، فَلأنَّهُ لَوْ جازَ ذَلِكَ لِلزِّمِّ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ الدَّاخِلَةُ عَلَيَّ
 خَيْرَ لَيْسَ دَاخِلَةً فِي مَقَامِ الْإِثْبَاتِ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ
 فَلأنَّ الْمَبْدَلَ مِنْهُ وَهُوَ قَوْلُكَ : بِشَيْءٍ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ ، لِأَنَّ خَيْرَ لَيْسَ لَا يَكُونُ
 مَرْفُوعًا . بَنُو لُبَيْنَى : قَوْمٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ ، أُمَّهُمْ لُبَيْنَى ، مِنْ بَنِي وَالْبَةِ (٢) بْنِ
 الْحَارِثِ بْنِ عَلْبَةَ (٣) وَبَعْدَهُ :

أَبْنِي لُبَيْنَى لَا أَحَبُّكُمْ وَجَدَ الْإِلَهَ لَكُمْ كَمَا أَجِدُ
 الْبَيْتَ لِأَوْسِ بْنِ حَجْرٍ ، يَقُولُ : أَحَبُّكُمْ اللَّهُ كَمَا أَحَبُّكُمْ ، وَأَوْسٌ
 كَانَ (٤) لَا يُحِبُّهُمْ إِنَّمَا تَهَكَّمُ كَأَنَّهُ يُرِيدُ : لَا أَحَبُّكُمْ اللَّهُ ، وَأَبْغَضُكُمْ (٥) كَمَا
 أَبْغَضُكُمْ .

(١) البيت ليس لطفة إنما هو لأوس بن حجر. انظر ديوانه: ٢١ وانظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٤٩، وشرح الخوارزمي: ٢٧، وزين العرب: ١٩ وشرح ابن يعيش: ٩٠/٢، وشرح الأندلسي: ٢٨٨/١ والمزملكاني: ١٢١/٢ وهو من شواهد الكتاب: ٣٦٢/١ انظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٦٨/٢ وشرحها للكوفي: ٩٧، وانظر معاني القرآن للفراء: ١٠١/٢، ٤١٦ والمقتضب: ٤٢١/٤.

(٢) بنو والبة بن الحارث من بني أسد من جبالهم أبان الأسود أحد جبلي أبان الذي يقطع بينهما وادي الرمة ومن قراهم نهائية.

انظر معجم ما استعجم ٩٥/١، ومعجم البلدان ونهاية الأرب للقلقشندي أقول: هذه المواضع لا تزال على تسميتها القديمة دون تغيير إلا أن سكانها ليسوا الآن من بني أسد، بل هم حاضرة وبادية، أما الحاضرة فامشاج من قبائل شتى، وأما البادية فأغلبهم من بني سالم من حرب وبنو سالم في الأصل من مزينة. وهذه المواضع قرب مدينة الرس في منطقة القصيم في أواسط نجد.

(٣) هكذا في نسختي الكتاب، وفي شرح أبيات سيويه لابن السيرافي بن ثعلبة.

(٤) في (ب).

(٥) في (أ) وأبغضكم إلا مثل ما أبغضكم.

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به بالرَّفْعِ لا غيرُ .

قَالَ المَشْرُحُ : الدَّلِيلُ على أَنَّهُ لا يَجُوزُ في مِثْلِ هَذَا البَدَلِ إلا الرَّفْعُ ، أَنَّهُ لا يَجُوزُ فِيهِ الحِجْرُ ولا النِّصْبُ فَتَعَيَّنَ الرَّفْعُ ، أَمَّا الحِجْرُ فَلأنَّهُ لو انجَرَّ لكانت الباءُ التي لا تَدْخُلُ إلا في مَقامِ النَّفْيِ داخِلَةً في مَقامِ الإِثباتِ ، وذلك لا يَجُوزُ . أَمَّا النِّصْبُ فَلأنَّهُ لو انْتَقَصَ النَّفْيُ في بابِ المُشَبَّهَتَيْنِ بليس فلا مَساعَ فِيهِ لِلنِّصْبِ . فَإِن سَأَلتَ : ما ذَكَرتَ مِنَ الدَّلِيلِ وَإِن دَلَّ على أَنَّ الرَّفْعَ واجبٌ فَها هُنا ما يَدُلُّ على أَنَّهُ غيرُ جائِزٍ فَضلاً عَنِ الوُجوبِ وَهَذَا لأنَّ إعرابَ هَذَا الإِسْمِ على البَدَلِ مِنَ الأَوَّلِ ، والرَّفْعُ في البَدَلِ إِنما يَكُونُ أن لو كانَ الرَّفْعُ في المَبْدَلِ ، والرَّفْعُ لیس في المَبْدَلِ ها هُنا ، فيكونُ في البَدَلِ .

أما بيانُ المُقَدِّمَةِ الأولى فظاهرٌ ، وأما بيانُ المُقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ فلأنَّ قولك : بشيءٍ في قولك : ما زيدٌ بشيءٍ في مَحَلِّ النِّصْبِ بِدَلِيلِ هَذِهِ الباءِ .

أجبتُ : قولُهُ بأنَّ الرَّفْعَ في هَذَا الإِسْمِ غيرُ جائِزٍ ، قُلنا : ما الدَّلِيلُ على ذلك ؟ قولُهُ : إعرابُ هَذَا الإِسْمِ على البَدَلِ مِنَ الأَوَّلِ ، والرَّفْعُ في البَدَلِ إِنما يَكُونُ لو كانَ في المَبْدَلِ ، والرَّفْعُ لیس في المَبْدَلِ ها هُنا ؟ قُلنا : لا نَسَلِّمُ ، وَهَذَا لأنَّ المَبْدَلِ إِذا وَقَعَ في مِثْلِ هَذَا المَوْقِعِ ، أعني ما بَعْدَ الاستِثْناةِ الواقِعِ في بابِ المُشَبَّهَتَيْنِ بليس فَإِنَّه يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ فَكذلك البَدَلُ .

ومما أَلغَزَ فِيهِ أَفضَلُ القُضاةِ الجَنْدِيَّ في هَذِهِ المَسْأَلَةِ^(١) :

(١) نقل الأندلسي في شرحه ٢٨٨/١ هذا اللغز كما نقل تعليق الخوارزمي عليه ونقله الزملكاني في شرحه: ١٢١/٢ ولم يصرح بنقله عن الخوارزمي مع أنه نقل تعليق الخوارزمي عليه قال: ومما أَلغَزَ فِيهِ بَعْضُهُمُ وممن نقلوا هَذَا اللغزَ أيضاً السَّيوطي في كتابه «الأشباه والنظائر» الجزء الثاني: ص ٢٨٩ إلا أَنَّهُ نسبهُ للخوارزمي نفسه، وهو خطأ ظاهر كما ترى، والذي حداه على ذلك رغبته في تقطيع أوصال النصوص طلباً للاختصار حتى يوهم أنه يملي =

ما تابع لم يتبع متبوعه في لفظه ومحلّه ياذا الثبت
 ماذا بعلم غير علم نافع بالغت في إتقانه حتى ثبت
 ومن العجب العجيب في شأن هذا اللغز أن الكلام فيه كما هو لتعريف
 هذه المسألة فقد جرى بين أثناء النظم ما يدل على صورة المسألة أيضاً،
 وصوره بقوله: « ماذا بعلم غير علم نافع ». فلما عرض على جار الله
 قال: لقد جئت شيئاً إداً. والنصب على الاستثناء فيها كلها جائز إلا في
 الفصل الأخير. أما في قولك: ما جاءني من أحد إلا عبد الله فظاهر كما لو
 قلت: ما جاءني أحد إلا عبد الله، وأما في قولك: ما رأيت من أحد إلا
 عبد الله فكذلك ظاهر كما لو قلت: ما رأيت أحداً إلا زيدا ولكن النصب فيه
 كما يحتمل البديل، يحتمل الاستثناء، وأما قولك: لا أحد فيها إلا عمراً،
 فقد قال أبو سعيد السيرافي^(١): ويجوز لا أحد فيها إلا زيدا بالنصب على
 الاستثناء، وتقدير الكلام قبل إلا على التمام، «ولا يصلح ذلك في لا إله
 إلا الله، لأن الكلام قبل إلا لا يحسن تقديره على التمام^(٢)، وقد أجاز فيه
 الزجاج نصبه على الاستثناء وتقديره: لا إله للحق وهو ضعيف. وأما
 قولك: ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يُعبأ به فظاهر، وهو بمنزلة أن تقول: ما
 مرّ زيد بأحد إلا عمراً، فإن عمراً يجوز أن يكون منصوباً على الاستثناء،
 فكذلك هذا.

قال جار الله: فصل، وإن قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه
 ففيه طريقتان: أحدهما: - وهو اختيار سيبويه - أن لا تكثر للصفة،
 وتحمله على البديل.

= من حفظه سامحه الله ورحمه والسيوطي أما أنه نقله عن شرح الخوارزمي (التخمين): مباشرة،
 وأما أنه نقله عن شرح الأندلسي، وهو كثير النقل عن هذا الأخير، وكلاهما قد صرح أنه
 لأفضل القضاة. وأفضل القضاة هذا هو يعقوب بن شيرين الجندي الذي تقدم ذكره في أول
 هذا الباب.

(١) شرح كتاب سيبويه: ١٢٢ حميدية.

(٢-٢) ساقط من (أ).

قال المشرِّح : قوله : - أن لا تكثرَ للصِّفةِ وتحمله على البدلِ ، له معنيان أحدهما : - أنك تجعلُ تأخيرَ المُستثنى عن الموصوفِ^(١) كتأخيره عن الصِّفةِ / وهذا لأنَّ الموصوفَ والصِّفةَ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، فإذا تأخرت عن الموصوفِ ، فكأنه تأخرَ عن الصِّفةِ . الثاني : أن تجعل الصِّفةَ كالعَدَمِ ، لأنَّ المقصودَ هو الموصوفُ .

قال جار الله : والثاني^(٢) : أن يُنزلَ تقديمه على الصِّفةِ منزلةَ تقديمه على الموصوفِ فتنبه .

قال المشرِّحُ : يريدُ أن الاستثناءَ لما تقدَّم الصِّفةُ ، فكأنه تقدَّم الموصوفُ ، لأنهما بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، والاختيارُ في هذه المسألةِ اختيارُ سببِهِ ، لأنَّه لا يجعلُ الموصوفَ تابعاً للصِّفةِ .

قال جار الله : وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ ، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو خيرٌ من زيدٍ ، وتقولُ : إلا أباك وإلا عمراً .

قال المشرِّحُ : الصورتان المتقدمتان هما اللتان فيهما المُستثنى^(٣) مرفوعٌ ومجرورٌ نظيرَ الوجهِ الأولِ ، والصورتان المتأخرتان هما اللتان فيهما المُستثنى^(٣) منصوبٌ نظيرَ الوجهِ الثاني .

قال جار الله : فصلٌ ، وتقولُ في تثنيةِ المُستثنى : ما أتاني إلا زيدٌ ، وإلا عمراً وإلا زيداً وإلا عمرو ، ترفعُ الذي أسندتَ إليه ، وتنصبُ الآخرَ ، وليس لك أن ترفعه ، لأنك لا تقولُ : تركوني إلا عمرو .

قال المشرِّحُ : المبرِّدُ يُسمي هذا البابَ في كتابهِ الموسوم بـ (المقتضب)^(٤) تكريرَ الاستثناءِ بغيرِ عطفٍ . إذا قلتَ : ما أتاني إلا

(١) في (أ) المنصوب .

(٢) في (ب) .

(٣-٣) في (ب) .

(٤) المقتضب: ٤٢٤/٤ .

زيد^(١) وإلا عمراً ، رفعت أحدَ الإسمين ، لأنه لا بُدَّ للفعل من فاعلٍ ،
ويُنْتَصَبُ الآخرُ على الاستثناءِ ، لأنَّ المعنى تَرَكْنِي غيرَ زيدٍ إلاَّ عمراً . فإن
سألت : لِمَ لا يجوزُ أن يَرْتَفَعَ الاسمانِ ها هنا ؟ أجبتُ : لأنه ^(٢) يلزمُ من
ذلك تَعَدُّدُ الفِعلِ ، والفاعلِ واحدٌ . فإن سألتُ : لِمَ لا يَجُوزُ أن يكونَ
ارتفاعُ الثانيِ منهما على البَدَلِ ؟ أجبتُ ^(٣) : البَدَلُ على أربعةِ أَضْرُبٍ ،
وجميعُ الأضْرُبِ ها هنا منتَفِيةٌ . فإن سألتُ : في كلامِ الشَّيْخِ ها هنا نَظْرٌ ،
وذلك لأنَّ قولَه : تَرَكُونِي ليسَ بمنزلةِ ما أتاني إلاَّ زيدٌ ، ألا ترى أنَّ زيدا قد
تَرَكَهُ في تَرَكُونِي ، ولم يتركه في ما أتاني إلاَّ زيدٌ ؟ أجبتُ : الشَّيْخُ ها هنا
تَعَمَّدَ تسهيلَ الجوابِ ، لا تَطْبِيقَ اللَّفْظِ بالمعنى ، وإن حاولتَ ذلك فقل :
ترَكْنِي النَّاسُ وراءَ زيدٍ إلاَّ عمراً ، وما ذكرناه من العِنايةِ أَحْسَنُ وأكثرُ مطابِقةً ،
ولو قلتُ : ما أتاني إلاَّ زيدا ، وإلاَّ أبو عبدِ اللَّهِ كانَ جَيِّداً إذ كان أبو عبدِ اللَّهِ
زيداً .

قال جَارُ اللَّهِ : تقولُ : ما أتاني إلاَّ عمراً إلاَّ بشراً أحدٌ ، مَنْصوبين لأنَّ
التَّقْدِيرَ : ما أتاني إلاَّ عمراً أحدٌ إلاَّ بشرٌ على إبدالِ بشرٍ من أحدٍ فَلَمَّا قَدَّمْتَهُ
عليه ^(٣) نَصَبْتَهُ .

قال المَشْرُحُ : إذا قلتُ : ما أتاني إلاَّ عمراً إلاَّ بشراً أحدٌ نَصَبْتَ ، لأنَّ
المُسْتَنَى إذا كانَ مُقَدِّماً على المُسْتَنَى منه فهو مَنْصوبٌ ، واحداً كانَ أو
مُتَعَدِّداً ، وتقديرُ الشَّيْخِ ها هنا فيه ^(٤) لُطْفٌ ومُدَاراةٌ ، وذلكَ أَنَّهُ يقولُ : أنتَ
تَعْلَمُ أيضاً أن تقدِيمَ أيِّ مُسْتَنَى كانَ على مُسْتَنَى منه جائِزٌ ، وتَعْلَمُ أيضاً أنَّ
إبدالَ أيِّ مُسْتَنَى منه من مُسْتَنَى منه أيضاً ، فهبَ أيُّ قُلْتُ : ها هنا : ما

(١) في (ب) إلا زيدا إلا عمرو، وكلاهما يجوز، لكن ما أثبتته يوافق ما في المقتضب.

(٢) في (أ).

(٣) في (أ).

(٤) في (أ) فهو.

أتاني إلا عمراً أحد إلا بشرٌ فقدمتُ مُسْتَنِيَّ (١) ، وأبدلتُ مُسْتَنِيَّ (٢) ، فإذا قَدَّمْتُ هذا البَدَلَ (٣) إلى الذي هو مُسْتَنِيٌّ على المُسْتَنِيَّ منه فقد عَلِمْتَ أيضاً أنه لا يكونُ في هذا المُسْتَنِيَّ سِوَى النَّصْبِ فَتَنْصِبُ المُسْتَنِيَّانِ ضَرْوَةً .

قال جازُ الله : فصلٌ ؛ وإذا قُلْتَ : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه كانَ ما بعدَ إلا جملةً ابتدائيةً ، واقعةً صِفةً لأحدٍ ، وإلا لَعُوَ في اللَّفْظِ مُعْطِيَةً في المعنى فائِدَتُها جاعلةٌ زيداَ خيراً من جَمِيعٍ من مررتُ به .

قال المشرِّح : إذا قُلْتَ : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه فما بعدَ إلا جملةً ابتدائيةً في محلِّ الجَرِّ ، (٤) على أنها صِفةٌ للمجرورِ قَبْلَ « إلا » . فإن سَأَلْتَ : لِمَ لا يجوزُ أن تَكُونَ الجُمْلَةُ الابتدائيةُ بعدَ « إلا » إما مجرورةً على البَدَلِ من المُسْتَنِيَّ ، وإما مَنْصُوبَةً على الاستِثْناءِ وهذا لأنَّ الأصلَ في الاستِثْناءِ أنَّ المُسْتَنِيَّ من جِنسِ المُسْتَنِيَّ منه ، فيكونُ تَقْدِيرُ الكلامِ : ما مررتُ بأحدٍ إلا أحدًا زيدٌ خيرٌ منه ، فيكونُ أحدُ المُسْتَنِيَّ إما مَجْرُوراً على البَدَلِ من أحدِ المُسْتَنِيَّ مِنْهُ ، وهو أحدٌ قَسَمِي التَرديدِ ، وإما (٥) المنصوبُ على الاستِثْناءِ وهو الثاني من قَسَمِي التَرديدِ (٥) ؟ أجبتُ : لو كان الأمرُ كما ذَكَرْتَ لجازَ فيهِ الوَصْفُ بغيرِ ، كما لو كان أحدٌ في جانبِ المُسْتَنِيَّ مُظْهِراً ، وهذا لأنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ جازَ فيهِ الاستِثْناءُ بإلاً وإعمالها جازَ فيهِ الاستِثْناءُ بغيرِ إلا .

قال جازُ (٦) الله : « فصلٌ ؛ وقد أوقَعَ الفِعْلُ مَوْضِعَ الإِسْمِ المُسْتَنِيَّ في قولهم : نَشَدْتُكَ / اللهُ إلا فَعَلْتُ ، والمعنى ما أَطْلُبُ مِنْكَ إلا فِعْلَكَ » .

[٤٤/ب]

(١) في (أ) المُسْتَنِيَّ .

(٢) في (ب) .

(٣) في (أ) الكلامِ .

(٤ - ٤) في (ب) لأنها على صِفةِ .

(٥ - ٥) في (ب) .

(٦) في (ب) فصل قال رحمه الله :

قَالَ الْمَشْرُحُ : نَشَدْتُكَ اللَّهُ مَعْنَاهُ : سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ ، وَمَحْصُولُهُ : مَا أَطْلُبُ مِنْكَ إِلَّا فِعْلَكَ ، فَإِنْ سَأَلْتَ : الْفِعْلُ الْوَاقِعُ بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ فَكَيْفَ لَمْ يَرِدْ عَلَى صِفَةِ الْمَصْدَرِ ؟ أَجِبْتُ : لِأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاقِعَ قَبْلَ «إِلَّا» قَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ أَنَّهُ قَسَمٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : عَزَمْتُ عَلَيْكَ لِتَفْعَلَنَّ ، وَأَنَّهُ طَلَبٌ ، وَمَنْتَفٍ وَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ ثَلَاثُ جِهَاتٍ ، اثْنَتَانِ مِنْهَا الْقَسَمُ وَالطَّلَبُ ، وَالثَّلَاثُ : هِيَ الطَّلَبُ الْمَنْفِيُّ ، أَمَّا الثَّنَانُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ قَسَمٌ وَاجِبٌ أَنْ يُتْلَقَ كَالْقَسَمِ بِجُمْلَةٍ مَصْدَرَةٍ بِاللَّامِ ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ طَلَبٌ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْوَاقِعُ مَصْدَرًا غَيْرَ مُصْدَرٍ بِاللَّامِ فَقُلْنَا بِأَنَّهُ غَيْرُ مُصْدَرٍ بِاللَّامِ عَمَلًا بِالذَّلِيلَيْنِ بِقَدْرِ الْوُسْعِ . وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ : فَلِأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاقِعَ قَبْلَ الْإِسْتِثْنَاءِ كَمَا كَانَ طَلَبًا مَنفِيًّا اقْتَضَى أَنْ يَتَخَلَّلَ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ حَرْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ ، تَوْفِيرًا عَلَى الْأَشْيَاءِ ^(١) حَقُوقَهَا . فَإِنْ سَأَلْتَ : الْفِعْلُ الْوَاقِعُ بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ فَكَيْفَ لَمْ يَجِيءَ مُسْتَقْبَلًا ؟ أَجِبْتُ : فَرَقُ بَيْنَ قَوْلِهِ : أَلَا جَلَسْتُمْ ، وَبَيْنَ أَنْ يُقَالَ أَلَا تَجْلِسُونَ ، ^(٢) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَجَلَسْتُمْ طَلَبًا لِإِتْمَامِ الْجُلُوسِ وَالْفَرَاغِ مِنْهُ ، بِخِلَافِ يَجْلِسُونَ ^(٣) ، فَإِنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْاِفْتِعَالُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتِمَّ الْجُلُوسُ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَكَذَلِكَ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتَ ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « بِالْإِيوَاءِ وَالنَّصْرِ إِلَّا جَلَسْتُمْ » .

قَالَ الْمَشْرُحُ : يَرِيدُ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتَ ، بِمَنْزِلَةِ نَشَدْتُكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ ، فِي أَنَّهُ فِعْلٌ مُثَبَّتٌ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ مَنْفِيٌّ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، وَالْمُسْتَثْنَى فِعْلٌ . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « لَمَّا تُوْفِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : بَعَثَ أَبُو بَكْرٍ بَعَثًا فَمَرُّوا بِبِلَادِ ضَمَادٍ فَلَمَّا جَاوَزُوا تِلْكَ الْأَرْضَ وَقَفَ أَمِيرُهُمْ فَقَالَ : أَعَزِمُ عَلَى كُلِّ مَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْأَرْضِ إِلَّا رَدَّهُ » ، وَضَمَادٌ هُوَ

(١) فِي (ب) الْإِسْتِثْنَاءِ .

(٢ - ٣) فِي (ب) .

الذي بايع رسول الله ﷺ . دَخَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى بَعْضِ الْأَنْصَارِ فِي وَلِيمَةٍ فِقَامُوا ، فَقَالَ : « بِالْإِيوَاءِ وَالنَّصْرِ . . . » الْحَدِيثُ نُقِلَ عَنْ « بَصَائِرِ أَبِي حَيَّانِ التَّوْحِيدِيِّ »^(١) بِحَطِّ جَارِ اللَّهِ ، وَأَرَادَ بِالْإِيوَاءِ وَالنَّصْرِ مَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ آوَأُوا وَنَصَرُوا . . . ﴾^(٢) فَاسْتَعْظَمَهُمْ بِمَا وَرَدَ فِيهِمْ ، وَمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِهِمْ . قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ : عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ سَوَطًا بِمَعْنَى إِلَّا ضَرَبْتَ .

قَالَ الْمَشْرُحُ : فِي^(٢) حَدِيثِ عُمَرَ : رِوَايَةٌ أُخْرَى عَنْ يَحْيَى بْنِ كَثِيرٍ أَنَّ كَاتِبًا لِأَبِي مُوسَى كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِنْ أَبِي^(٣) مُوسَى فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ : إِذَا أَتَاكَ كِتَابِي هَذَا فَاضْرِبْهُ سَوَطًا وَاعْزِلْهُ عَنْ عَمَلِكَ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : فَصَلِّ ، وَالْمُسْتَنَى يُحَدِّثُ تَخْفِيفًا ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : لَيْسَ إِلَّا ، وَلَيْسَ غَيْرُ .

قَالَ الْمَشْرُحُ : الْكُوفِيُّونَ يَقُولُونَ : لَا غَيْرَ بِفَتْحِ الرَّاءِ ، بِمَنْزِلَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَالْبَصْرِيُّونَ يَضْمُونَهُ عَلَى الْغَايَةِ ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ السِّيرَافِيُّ : فَالْحَدْفُ الَّذِي يَسْتَعْمَلُونَهُ بَعْدَ إِلَّا وَغَيْرِ ، إِنَّمَا اسْتَعْمَلُوهُ إِذَا كَانَتْ إِلَّا وَغَيْرُ بَعْدَ لَيْسَ فَقَطْ . وَأَمَّا مَعْنَى « لَيْسَ إِلَّا » فَقَدْ مَضَى .

(١) (أبو حيان: . . . - ٤٠٠ هـ) علي بن محمد بن العباس التوحيدي أبو حيان، من أعيان أدباء القرن الرابع الهجري. مولده بشيراز، وقيل: بنيسابور، ووفاته سنة ٤٠٠ هـ. صحب ابن العميد والصاحب بن عباد فلم يحمدهما وألف فيهما مثالب الوزيرين. قال ابن الجوزي: زنادقة الإسلام ثلاثة ابن الراوندي والتوحيدي، والمعري وشرهم التوحيدي فإنهما صرحا ولم يصرح.

أخذ علم العربية عن أبي سعيد السيرافي، وهو كثير الذكر له والثناء عليه في مؤلفاته. انظر ترجمته في معجم الأدباء: ٣٨٠/٥، وميزان الاعتدال ٣/٣٥٥.

والنص في كتابه البصائر والذخائر: ٣١٨/١ تحقيق الدكتور إبراهيم الكيالي.

(٢) في (ب) يوجد في . . .

(٣) في (أ) أبي.

(*) سورة الأنفال: آية: ٧٤.

[بَابُ الْخَبَرِ وَالِاسْمِ فِي بَابِي كَانَ وَإِنْ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: الْخَبَرُ وَالِاسْمُ فِي بَابِي كَانَ وَإِنْ لَمَّا شُبِّهَ الْعَامِلُ فِي الْبَابِينَ بِالْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي، شُبِّهَ مَا عَمِلَ فِيهِ بِالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ.

قَالَ الْمَشْرُحُ: قَدْ مَرَّ وَجْهُ الشُّبْهِ بَيْنَ الْحَرْفِ الْمُشْبِّهِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ فِي الْمَرْفُوعَاتِ، وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ فَلِأَنَّهُ يُشْبِّهُ الْمَفْعُولَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اسْمٌ يَعْقُبُ الْفَاعِلَ، وَلِلْفِعْلِ عَلَيْهِ دِلَالَةٌ وَاقْتِضَاءٌ، وَقَدْ جَازَ أَنْ يُكْنَى عَنْهُ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَصَلِّ؛ وَيُضَمَّرُ الْعَامِلُ فِي خَبَرٍ (١) كَانَ فِي مِثْلِ (٢) قَوْلِهِمْ: النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ، وَالْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ إِنْ خِنَجْرًا فَخِنَجْرٌ، وَإِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ أَيْ: إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ، وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُ شَرًّا فَجَزَاؤُهُ شَرٌّ، (٣) وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْصِبُهَا أَيْ: إِنْ كَانَ خَيْرًا كَانَ يُجْزَى (٤) خَيْرًا (٣).

قَالَ الْمَشْرُحُ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ، نَصَبُ الْإِسْمِينَ، وَرَفْعُهُمَا، وَنَصَبُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي. وَهُوَ أَجْوَدُ الْوُجُوهِ، وَعَلَى الْعَكْسِ،

(١) فِي (أ) فِي بَابِ.

(٢) سَاقَطَ مِنْ (أ).

(٣ - ٣) سَاقَطَ مِنْ (ط).

(٤) فِي (ب) فَقَطْ.

والمعنى إن كان عمله خيراً كان جزاؤه، خيراً، وإن وقع منه خيرٌ فجزاؤه خيراً.

تخمير: أحسن الوجوه في هذه المسألة كما ذكرنا نصب الأول ورفع الثاني، وتقديره على ما ذكره^(١) في المتن إن كان عمله خيراً فجزاؤه خيراً، وإنما أضمرنا «كان» لكثرة ورودها في الكلام. فإن سألت: /لم^(٢) لا ت ضمير [١/٤٥] كان التامة حتى يرتفع الاسم؟ أجبت: لأن كان التي هي عبارة عن الجمل أدور في الكلام من كان التامة، فيكون إضمارها أولى، وإنما أضمرنا المبتدأ في جانب الجزاء^(٣)، ولم نضم فيه الفعل، لأن الفاء التي تقع جواباً إنما تدخل للابتداء وهذا لأن الجزاء متى كان فعلاً لم يحتاج إلى الفاء، ثم رفعهما معاً، وتقديره إن كان منه خيرٌ فجزاؤه خيراً، و«كان» ها هنا إما التامة، وإما الناقصة، وإنما كان هذا الوجه دون الوجه الأول في الحسن، لأن آخر الكلام ليس على سنن أوله، ثم نصبهما معاً، وتقديره إن كان عمله خيراً فهو يجرى خيراً، وإنما كان هذا الوجه دون الوجه الثاني لكثرة الإضمار فيه، وهو إضمار المبتدأ والفعل المبني للمفعول، وفاعله. ثم رفع الأول ونصب الثاني، وتقديره إن حصل^(٤) منهم خيراً كان جزاؤه خيراً وإنما كان هذا الوجه أضعف الوجوه، لأنه عكس الوجه المختار، ومخالفة الأصل فيه في الظرف. فاعرفه بحثاً يشهد له الذوق بالصحة.

قال جاز الله: والرفع أحسن في الآخر.

قال المشرح: لأن الآخر هو الجزاء المقصود بهذا الكلام فيكون أدأؤه بأقوى الجملتين وهي الإسمية أولى.

(١) في (أ) ذكر.

(٢) في (ب) فلم.

(٣) في (ب) الخير.

(٤) في (ب) وقع.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْفَعُهُمَا وَيُضْمِرُ الرَّافِعَ، أَي: إِنْ كَانَ مَعَهُ خِنْجَرٌ فَالذِّي يُقْتَلُ بِهِ خِنْجَرٌ.

قَالَ الْمُشْرَحُ: تَفْسِيرُ هَذَا الْكَلَامِ قَدْ مَرَّ آنِفًا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: قَالَ النُّعْمَانُ بْنُ الْمُنْذِرِ^(١):

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا

قَالَ الْمُشْرَحُ: اعْلَمْ أَنَّ إِيرَادَ هَذَا الْبَيْتِ هَاهُنَا مِنْ حَيَاتِ هَذَا الْكِتَابِ وَعَقَارِيهِ وَذَلِكَ أَنَّهُ يُؤْهِمُ أَنَّ الْبَيْتَ مِنْ قِبَلِ الْكَلَامِ الْمُتَقَدِّمِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْوُجُوهُ، وَقَدْ قَالُوا بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ^(٢) «إِلَّا النَّصْبُ»^(٢)، وَهَذَا لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقَعُ مِثْلُ هَذَا عَلَى تَقْدِيرِهِ اسْمًا لِكَانَ، وَيُجْعَلُ الْخَبْرُ فِي تَقْدِيرِ الظَّرْفِ لَهُ، وَمُحَالٌ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةٌ الشَّرْطِ^(٣) ظَرْفًا لِجَمِيعِهِ، فَلِهَذَا اسْتَحَالَ أَنْ تُقَدَّرَهُ بِقَوْلِكَ: إِنْ كَانَ فِيهِ حَقٌّ وَكَذِبٌ، وَمِثْلَهُ قَوْلُهُمْ: مَذْكَانٌ ذَلِكَ إِنْ صَالِحًا وَإِنْ فَاسِدًا، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ^(٤):

(١) عجزه:

فَمَا اعْتَدَارَكَ مِنْ قَوْلِ إِذَا قِيلَا

وَقِصَّةُ الْبَيْتِ سِيذَكَرُهَا الشَّارِحُ بَعْدَ قَلِيلٍ.

تَوْجِيهِ إِعْرَابِ الْبَيْتِ وَشَرْحِهِ فِي الْمُنْخَلِ: ٥٠، وَالْخَوَارِزْمِيُّ: ٢٨، وَزَيْنُ الْعَرَبِ: ١٩
وَشَرْحُ ابْنِ عَيْشٍ: ٩٧/٢، وَالْأَنْدَلُسِيُّ: ٢٩٥/١، وَالزَّمَلْكَانِيُّ: ١٢٧/٢ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ
كِتَابِ سَبِيوَيْهِ: ١٣١/١، وَانظُرْ شَرْحَ آيَاتِهِ لَابْنِ خُلْفٍ: ١١٩/١ وَشَرْحَهَا لَابْنِ السِّيْرَافِيِّ:
٣٥٢/١، وَشَرْحَهَا لِلْكُوفِيِّ: ٣٣، ١٦٤. وَانظُرْ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٣٤١/١، ٣٤٧/٢،
وَشَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ: ٢٤٢/١، وَالْخَزَائِنَةُ: ٨٧/٢.

(٢) فِي (ب).

(٣) فِي (ب) الشَّيْءِ.

(٤) الْبَيْتُ لِلْيَلِيِّ الْأَخِيلِيَّةِ، انظُرْ دِيْوَانَهَا: ١٠٩ وَرَوَايَتَهُ هُنَاكَ.

لَا تَغْزَوْنَ الدَّهْرَ آلَ مُطَرَفٍ لَا ظَالِمًا أَبَدًا وَلَا مَظْلُومًا

مِنْ قِصِيدَةٍ لَهَا تَمَدُّحٌ آلَ مُطَرَفِ الْعَامِرِيِّينَ وَتَعَرُّضٌ بَعْدَ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ. وَالْبَيْتُ مِنْ
شَوَاهِدِ كِتَابِ سَبِيوَيْهِ: ١٣٢/١، وَانظُرْ شَرْحَ آيَاتِهِ لَابْنِ خُلْفٍ: ١٢٠/١، وَشَرْحَهَا لَابْنِ
السِّيْرَافِيِّ: ٣٤٥/١، وَشَرْحَهَا لِلْكُوفِيِّ: ١٩، ٣٣، ١٦١ وَقَدْ رَدَّ الْأَسْوَدُ الْعُنْدُجَانِي فِي فَرْحَةِ
الْأَدِيبِ: ١٩ عَلَى ابْنِ السِّيْرَافِيِّ، وَأَكَّدَ أَنَّ الْبَيْتَ لِحَمِيدِ بْنِ ثَوْرِ الْهَلَالِيِّ. وَهُوَ بِذَلِكَ يُوَافِقُ مَا
رَوَاهُ الْقَالِي فِي أَمَالِيهِ: ٢٤٥/١، وَقَدْ أَثْبَتَهَا الْأَسْتَاذُ الْمَرْحُومُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْمِمْنِيُّ فِي دِيْوَانِ =

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطْرَفٍ إِنْ ظَالِمًا مِنْهُمْ وَإِنْ مَظْلُومًا
فإنَّمَا وَجِبَ نَصْبُهُ، لَأَنَّ الْمُخَاطَبَ مُضَمَّرٌ فِي الْفِعْلِ فَانْتَصَبَ ظَالِمًا عَلَى
الْخَبَرِ، وَلَا يُمَكِّنُ غَيْرُ ذَلِكَ، لَمَا يَقْتَضِيهِ مَعْنَى الْبَيْتِ، فَاعْرِفُهُ بَحْثًا (اللَّهُ
دُرّه^(١)).

(٢) لِهَذَا الْبَيْتِ قِصَّةٌ عَجِيبَةٌ، عَلِقَتْ مِنْذُ صِبَايَ بِحَفْظِي وَمَا عُنَيْتَ
بِحَفْظِهَا بَلْفِظِهَا. كَانَ لِلْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ الْعَامِرِيِّ قَرَابَةٌ رَأَاهُمْ ذَاتَ لَيْلَةٍ وَهُوَ صَبِيٌّ
مُعْتَمِّينَ، فَسَأَلَهُمْ عَنْ شَأْنِهِمْ فَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَيْهِ، فَالْحَّ عَلَيْهِمْ إِلَى أَنْ قَالُوا: أَنْ
لَنَا بِيَابَ النُّعْمَانَ بْنِ الْمُنْذِرِ مُهَمًّا، وَهُنَاكَ رَبِيعُ بْنُ زِيَادِ الْعَبْسِيِّ، وَلَهُ مَزِيدٌ قُرْبَةً
وَاخْتِصَاصٌ بِالنُّعْمَانَ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ فَقَالَ: اسْتَصْحَبُونِي وَأَنَا أَكْفِي
مُهَمَّتِكُمْ، فَلَمَّا انْتَهَوْا بَلْبِيدَ إِلَى بَابِ النُّعْمَانَ اسْتَأْذَنَ أَنْ بِالْبَابِ صَبِيًّا شَاعِرًا،
فَادْخَلَ، وَأَدْخَلَ قَرَابَتَهُ عَلَى النُّعْمَانَ فَقَالَ وَالرَّبِيعُ هُنَاكَ مَعَهُ (٣):

نَحْنُ بَنُو أُمِّ الْبَنِينِ الْأَرْبَعَةَ
نَحْنُ خِيَارُ عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ
إِلَيْكَ جَاوَزْنَا بِلَادًا مَسْبَعَةَ
نُخْبِرُ عَنْ هَذَا خَيْرًا فَاسْمَعَهُ
مَهْلًا أَيْتَ اللَّعْنِ لَا تَأْكُلْ مَعَهُ
إِنَّ اسْتَهَ مِنْ بَرَصٍ مُلْمَعَهُ
وَإِنَّهُ يُدْخِلُ فِيهَا أُصْبَعَهُ
يُدْخِلُهُ حَتَّى يُوَارِيَ أَشْجَعَهُ
كَأَنَّمَا يَطْلُبُ شَيْئًا ضَايِعَهُ

= حميد: ١٣٠ وانظر اللآلي للبكري: ٥٦١، وأمالي ابن الشجري: ٤٣١/١، ٣٤٧/٢،
والتصريح: ١٩٣/١، والعيني: ٤٧/٢، ٨٧...
(١-١) في (أ).

(٢-٢) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(٣) ديوان لبيد: ٣٤٠ - ٣٤٣ فيه القصة والأبيات وهي تنقص بعض الأبيات عن ما ثبت في ديوانه
وقد وردت القصة مجملة في كثير من شروح المفصل وشروح أبياته.

قوله: «فاسمعه» كأنه على حذف النون الخفيفة وإرادتها، والعرب تنطير من الأبرص، فلما سمع النعمان ذلك أمسك عن مواكلته. فقال الربيع: - أبيت اللعن - إن ليبدأ كذاب، مَر إنساناً يُقْتِش عني، فقال النعمان:

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتِدَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلًا
ونحو ذلك المثل^(١): «إِنْ حَسَبَكَ مِنْ شَرِّ سَمَاعِهِ»^(٢).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَمَنْهُ أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمْرًا، وَأَتَنِي بَدَائِبُهُ وَلَوْ حِمَارًا، وَإِنْ شِئْتَ زَفَعْتَ بِمَعْنَى وَلَوْ يَكُونُ تَمْرٌ وَحِمَارٌ.

قَالَ الْمَشْرُحُ: كَانَ هِيَ التَّامَّةُ، وَهَذَا مِنَ الْكَلَامِ الْمُسَمَّى بِـ (التَّجْرِيدِ)، وَعَلَيْهِ قِرَاءَةٌ مِنْ قَرَأَ^(٣) ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾^(٤) أَي فَحَصَلَتْ سَمَاءٌ وَرْدَةٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَادْفَعِ الشَّرَّ وَلَوْ أُصْبِعًا.
قَالَ الْمَشْرُحُ: وَلَوْ كَانَ الدَّفْعُ مِقْدَارَ أُصْبَعٍ، وَالْمَعْنَى: وَلَوْ كَانَ الدَّفْعُ^(٥) قَلِيلًا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَمَنْهُ: أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتَ، وَمَا مَزِيدَةٌ مُعْوَضَةٌ مِنَ الْفِعْلِ الْمُضْمَرِ، وَمَنْهُ قَوْلُ الْهَذَلِيِّ^(٦):

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْرِ

(١) جمهرة الأمثال: ٣٤٤/١، ٢٦٥/٢، والمستقصى: ٦٢/٢.

(٢) ديوان لبيد: ٣٤٠ - ٣٤٣ فيه القصة والأبيات وهي تنقص بعض الأبيات عن ما ثبت في ديوانه وقد وردت القصة مجملة في كثير من شروح المفصل وشروح أبياته.

(٣)

(٤) سورة الرحمن: آية: ٣٧.

(٥) في (أ).

(٦) ليس للهدلي، وإنما هو للعباس بن مرداس السلمي. تقدم ذكره انظر ديوانه: ١٢٨ وأبو خراشة =

قال المشرّح: هذه المسألة فيها بين البصريين والكوفيين خلاف^(١)،
أما الكوفيون فيقولون أصل «أن» هذه إن المكسورة التي للجزء، وأنها إنما
تفتح إذا دخلت عليها «ما» ليلها الاسم فيجيزون أما زيد قائماً أقم معه مع
فتح الهمزة، على أنها قد غير صورتها ليؤذن بتغيير عملها في الشرط،
والمتروك فيها، وعن^(٢) مجاهد^(٣) وأبي العجاج^(٤) - ﴿إنا هديناه السبيل أما
شاكراً وأما كفوراً﴾^(٥) بفتح الهمزة فيهما وهي لغة شاذة نقلها الفراء عن
قيس والبصريون يقولون هي «إن» المصدرية، واللأم منها محذوفة، لأن
حروف الجر تحذف عند إن وأن كثيراً، «وما» مزيدة معوضة من الفعل

= هذا هو خفاف بن عمير بن الحارث السلمي المشهور بـ (خفاف بن ندبة) وهي أمه، أخباره في
الشعر والشعراء: ٢٥٨/١.

توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخل: ٥١، والخوارزمي: ٢٨، وزين العرب: ٢٠،
وشرح ابن يعيش: ٩٩/٢، والأندلسي: ٢٩٧/١، والزملكاني: ١٢٨/٢. والبيت من شواهد
كتاب سيبويه: ١٤٨/١، انظر شرح أبياته لابن خلف: ١٣٧ وشرح الكتاب للسيراقي: ٦٠،
والنكت للأعلم: ١٠٥، والخصائص لابن جني: ٣٨١/٢، والمنصف: ١١٦/٣، وأمالى
ابن الشجري: ٣٤١/١، ٣٥٣، ٣٥٠/٢، والخزانة: ٨٠/٢، ٤٢١/٤.

(١) لم ترد هذه المسألة في كتب الخلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة لا في الإنصاف، ولا في
التبيين، ولا في ائتلاف النصر، ولا أشار إليها ابن اياز في شرح الفصول، لأنه ألف في
الخلاف النحوي، وإذا مرت به مسألة خلافية أحال إلى كتابه الإسعاف الذي تم به كتاب
الإنصاف لابن الأنباري وقد تبعت مؤلفات ابن اياز فوجدت يشير إلى ثمان وثلاثين مسألة
أوردها في كتاب الإسعاف وكلها لم ترد في الإنصاف منها مسألان وردتا في التبيين، وأوردها
جميعها اليميني في ائتلاف النصر. وهذه المسألة وردت مفصلة في شرح الأندلسي: ٢٩٧/١
وغيره.

(٢) في (أ) عن.

(٣) مجاهد: هو مجاهد بن جبير المكي، أبو العجاج، أحد أعلام التابعين، وأئمة المفسرين،
توفي سنة ١٠٤ هـ ترجمته في غاية النهاية: ٤١/٢.

(٤) في النسختين (أبي العجاج) وفي البحر المحيط: ٣٩٤/٨ نسب هذه القراءة إلى أبي العجاج؟
هكذا. وقال: وهو كثير بن عبدالله السلمي شامي ولي البصرة لهشام بن عبد الملك.

(٥) سورة الدهر: آية ٣، لم أجد نصّ الفراء حول هذه الآية في المعاني: ٢١٤/٣ فربما أنه في
موضع آخر لم أهد إليه. وذكر أبو حيان في البحر: ٣٩٤/٨ أن أبا زيد الأنصاري حكاهما عن
العرب أيضاً.

المُضْمَر راجعة^(١) إلى معنى المُسَلَّطَة فيما ذكره علي بن عيسى^(٢)، لأنها هي التي سَلِطَتْ على حَدْفِ كُنْتُ بأنْ صارتِ عِوَضاً منه ونحوه «إِنَّكَ ما وَخَيْراً». قال أبو سَعِيدِ السِّيرافي^(٣) إِنَّكَ ما وَخَيْراً مقرونان^(٤) على أَنْ ما مزيده، وهي لازمةٌ عِوَضاً عن المَحذوفِ، وهو الخَبْرُ، ونظيرُها: أفعلُ هذا إِمَّا لا. (ما) ها هنا عِوَضٌ عن الفعلِ، والمعنى: لأنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً، من أجلِ أَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً. وتَمَامُ البيتِ^(٥):

فإنَّ قومي لم تَأْكُلْهُمُ الضُّبُعُ

وفي أمثالهم^(٦): أفسدُ من الضُّبُعِ «لأنَّها إذا وَقَعَتْ في الغنمِ عاثتْ، ولم تَكْتَفِ بما يَكْتَفِي به الذُّبُّ، قال حمزةُ الأصفهاني^(٧): ومن عَيْثِ الضُّبُعِ وإسرافِها في الإفسادِ استعارتِ العَرَبُ اسمها للسنَّةِ المُجديَّةِ فقالوا: أكلتْنا الضُّبُعُ، وعن ابن الأعرابي^(٨): لا يريدونَ بالضُّبُعِ السنَّةَ، وإنما هو أنَّ النَّاسَ إذا أجدبوا ضعُفُوا عن الانبعاثِ وسَقَطتْ / قواهم، فعاثتْ فيهم الضُّبَاعُ [ب/٤٥]

(١) في (ب) فيما ذكره علي بن عيسى إلى معنى المسلطة.

(٢) هو أبو الحسن الرَّماني.

(٣) لم أهد إلى هذا النص في شرح السيرافي.

(٤) في (أ) مقرونًا.

(٥) ورد هذا البيت في ديوان العباس بن مرداس منفرداً بينما قال البغدادي في شرح أبيات

المعني: ١٧٤/١ البيت من أبيات للعباس بن مرداس السلمي منها:

السلم يأحد منهم ما رضيت به والحرب يكفيك من أنفاسها جرع

وهذا البيت مما أخلَّ به الديوان، وهو للعباس في تفسير القاضي البيضاوي: ٢٣٠/١،

وشرح أبياته لخضر بن عطا الله الموصلي: ١٥٦/١. وأبو خراشة هو خفاف بن عمير.

(٦) جمهرة الأمثال: ١٠٤/١، والمستقصى: ٢٧١/١.

(٧) الدررة الفاخرة: ٣٢٨/١ وحمزة الأصفهاني: من أدباء أصفهان، زار بغداد مراراً مولده سنة

٢٨٠ هـ ووفاته سنة ٣٦٠ هـ ألف كتاب الأمثال، والخصائص والموازنة بين العربية والفارسية

وغيرهما. ترجمته في إنباه الرواة: ٣٣٥/١، والفهرست: ١٣٩.

(٨) هو محمد بن زياد الأعرابي أبو عبد الله من رواة الأشعار والأخبار، كثير الحفظ، ألف عدة

مؤلفات أهمها كتاب النوادر. ترجمته في إنباه الرواة: ١٢٨/٣ ومعجم الأدباء: ١٨٩/١٨.

والسَّبَاعُ وَالذَّنَابُ فَأَكَلْتَهُمْ . معنى البيت إن كنتَ ذا نَفَرٍ فإنا أيضاً ذو نَفَرٍ^(١) .

قالَ جَارُ اللَّهِ : وَيُرَوَّى قَوْلُهُ^(٢) :

إمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا كُنْتَ مُرْتَجِلاً فَاللَّهُ يَكَلُّ مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُّ

بِكَسْرِ الْأَوَّلِ ، وَفَتْحِ الثَّانِي .

قالَ المَشْرُحُ : الْأَوَّلُ شَرْطٌ مَحْضٌ ، وَالثَّانِي : لَيْسَ بِشَرْطٍ إِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ

عَنْ ماضٍ مَعْنَاهُ : إِنْ قُمْتَ فَاللَّهُ يَكَلُّ مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُّ ، أَوْ لِأَنَّ صِرْتَ مُرْتَجِلاً

فَاللَّهُ يَكَلُّ مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُّ .

(١) في (ب) لم تقل .

(٢) لم أعر على قائله إلا أنه في شرح الزملكاني منسوب إلى العباس بن مرداس سهو من الناسخ ، لأن الشاهد الذي قبله للعباس بن مرداس كما بينا .

توجيه إعرابه وشرحه في المنخل : ٥٢ ، والخوارزمي : ٢٩ ، وزين العرب : ٢٠ وشرح

الأندلسي : ٢٩٨/١ ، وابن يعيش : ٩٨/٢ ، ٩٩ ، والزملكاني : ١٢٨/٢ وانظر : مغني

الليبي : ٣٤ ، وشرح أبياته للبغدادي : ١٧٩/١ ، ورواه الأزهري في تهذيب اللغة : ٦٢٩/١٥

ولم ينسبه .

أما أقمتَ وأما أنتَ ذا سفرٍ فالله يحفظ ما تأتي وما تذر

[بَابُ الْمَنْصُوبِ بِلَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «الْمَنْصُوبُ بِلَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ هِيَ كَمَا ذَكَرْتُ
مَحْمُولَةٌ عَنِ إِنَّ فَلِذَلِكَ نُصِبَ بِهَا الْأِسْمُ وَرُفِعَ الْخَبْرُ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: «إِعْلَمُ^(١) أَنَّ (لَا) النَّافِيَةَ عَلَى ضَرْبَيْنِ، الْمُشَبَّهَةِ بِلَيْسَ،
وَالنَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ، وَالْمَعْنَى، أَمَّا مِنْ حَيْثُ
الصُّورَةُ فَمَرْفُوعُ الْمَشَبَّهَةِ بِلَيْسَ مَقْدَّمٌ عَلَى مَنْصُوبِهَا، وَالنَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ عَلَى
عَكْسِ ذَلِكَ، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَلِأَنَّ النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ تَسْتَعْرِقُ الْجِنْسَ نَفِيًّا
مِنْ حَيْثُ اللَّفْظِ، وَالْمَشَبَّهَةُ بِلَيْسَ فَإِنَّهَا - وَإِنْ كَانَتْ تَسْتَعْرِقُ الْجِنْسَ نَفِيًّا -
لَكِنْ لَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظِ، بَيَانُهُ: أَنْ قَوْلَكَ: لَا رَجُلًا فِي الدَّارِ جَوَابٌ مِنْ
قَالَ^(٢): هَلْ فِي الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ، وَقَوْلَكَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ جَوَابٌ مِنْ
يَقُولُ: هَلْ رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَبَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ فَرْقٌ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: هَلْ
مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ مَعْنَاهُ هَلْ مِنْ وَاحِدٍ وَائْتِنِ فَصَاعِدًا فِي الدَّارِ^(٣) فَإِذَا قِيلَ:
لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ - بِالْفَتْحِ - فَمَعْنَاهُ لَا مِنْ وَاحِدٍ وَلَا اثْنَيْنِ، وَلَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ
فِي الدَّارِ إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ مِنَ الْأَسْتِعْرَاقِيَّةِ فِي الْجَوَابِ اعْتِمَادًا عَلَى طَرَفِ
السُّؤَالِ، وَضَمَّنَ لَا النَّافِيَةَ مَعْنَى مِنْ ثُمَّ بُنِيَتْ عَلَى الْفَتْحِ، فَهَذِهِ الْفَتْحَةُ فِي

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٩٩/١ شرح هذه الفقرة.

(٢) في (ب) يقول.

(٣) في (أ).

اسم «لا» النافية للجنس بمنزلة «من» الاستغراقية، بخلاف قولك: لا رَجُلٌ في الدارِ - بالرفعِ - لأنَّ معناه الجنس الثاني وهو بعضُ هذا الجنسِ واحداً كان أو أكثر، فقولك هل رجلٌ في الدَّارِ معناه هل بعضُ هذا الجنسِ في الدَّارِ فإن قيل لا رجلٌ في الدَّارِ فمعناه لا بعضُ هذا الجنسِ في الدَّارِ، وهذا وإن كان يقتضي استغراقَ الجنسِ نفيًا لكن لا من حيث اللَّفْظِ بل من حيثِ الصُّورَةِ^(١) نَفَى البَعْضُ لَأَنَّا متى نَفَيْنَا بعضَ هذا الجنسِ عن كونه في الدارِ لَزِمَ أن لا يكون فردٌ من أفرادِ هذا الجنسِ في الدَّارِ إذ لو كان فردٌ من أفرادِ هذا الجنسِ في الدارِ لَزِمَ أن يكون بعضُ هذا الجنسِ في الدَّارِ، وقد حَكَمْنَا بأنَّه ليس فيها فيكون مُتَدَا فِعَاً.

وأما قولُ النَّحْوِيِّينَ بأنَّ قولنا: لا رَجُلٌ في الدَّارِ بالرفعِ نفيٌّ لرجلٍ واحدٍ وقولنا: لا رَجُلٌ في الدَّارِ نفيٌّ للجنسِ فشيءٌ مُضِحِكٌ^(٢) يُضْحِكُ مِنْهُ ثم يُبْكَى من عقولِ النَّحْوِيِّينَ أَلَا تَرَى أَنَّ قولنا: لا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ مَدْحٌ وَأَيُّ مَدْحٍ ولو كان المرادُ به واحداً^(٣) لكان من أقبِحِ ما يكون من الدَّمِ، بَلَى يُمْكِنُ أن يُقالَ على المِجَازِ لا رَجُلٌ في الدَّارِ بل رَجُلَانِ وَلَكِنَّ ذَلِكَ لِقَرِينَةٍ بَلِ رَجُلَانِ وَيَكُونُ قولنا لا رَجُلٌ في الدارِ قابلاً للتخصيصِ لأنَّه عامٌّ، وَالْعُمُومِيَّاتُ قابِلَةٌ لِلتَّخْصِيسِ لأنَّ هذا الكلامَ في الأصلِ عامٌّ قَبْلَ تَضَمُّنِهِ مَعْنَى «مَنْ» الاستغراقية^(٤) فلما ضُمَّنَ [مَعْنَى] «مَنْ» الاستغراقية^(٤) لم يَبْقَ قابلاً للتخصيصِ ضَرُورَةً أَنَّهُ تَأْكِيدُ عُمُومِ النَّفْيِ^(٥) بهذا التَّضَمُّنِ فلم يَبْقَ قابلاً لِفَسْخِ مَعْنَى الْعُمُومِ.

(١) في (أ) الصورة.

(٢) في (أ).

(٣) في (ب) الواحد.

(٤-٤) في (أ).

(٥) بعد أن نقل الأندلسي هذا النص من أول هذه الفقرة كما أشرنا سابقاً قال: قلت: أجمع علماء العربية على أن قولك: لا رجل في الدار غير عام بدليل حسن العطف لا رجل بل رجلان أو =

ووزان المسألتين ما لو حَلَفَ إنسانٌ لا يأكلُ طعاماً، ولا يشربُ شراباً، ولا يلبسُ ثوباً، وقالَ عَنَيْتُ شيئاً دونَ شيءٍ دِينَ فيما بينه وبينَ اللَّهِ تَعَالَى، ولو حَلَفَ لا يأكلُ ولا يشربُ ولا يلبسُ وقالَ عَنَيْتُ شيئاً دونَ شيءٍ لم يُدَنَّ فيما بينه وبينَ اللَّهِ تَعَالَى. وأما أنها محمولةٌ على إنَّ فقد مَضَى في المرفوعات.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «وذلك إذا كان النَّفْيُ مُضَافاً كقولك لا غُلامٌ رجلٌ أفضلُ منه، ولا صاحبٌ صدقٍ موجوداً، أو مضارعاً له كقولك: لا خيراً منه قائماً ها هنا، ولا حافظاً للقرآنِ عندك، ولا ضارباً زِيداً في الدارِ، ولا عشرين درهماً لك، فإذا كان مفرداً فهو مفتوحٌ».

قالَ المَشْرَحُ: «خيراً منه» إنما كان مضارعاً للمضافِ لأنه تَعَلَّقَ بشيءٍ من تمامِ معناه وهو منه، ولا نَعْنِي بالمُضارعةِ إلا هذا القدرَ وكذلك حافظاً تَعَلَّقَ بقوله للقرآنِ لأنه مَفْعُولٌ غيرُ صحيحٍ لـ «حافظاً» وكذلك «ضارباً» تَعَلَّقَ بزِيدٍ وهو له مَفْعُولٌ صَحِيحٌ، وكذلك عِشْرِينَ تَعَلَّقَ «بدرهماً»، و«درهماً» تَمْيِيزُ. فإذا كانَ اسمُها مفرداً غيرَ مضافٍ ولا مضارعٍ له فهو مفتوحٌ يقولُ المُسْتَفْتَحُ: «ولا إلهَ غيرُكَ» وجهُ الفرقِ بينَ المُفْرَدِ والمُضَافِ أنَّ عِلَّةَ البِنَاءِ وإن كانت موجودةً في كلا المَوْضِعَيْنِ إلا أنَّ المانعَ في فَصْلِ الإِضَافَةِ موجودٌ، وذلك لِمَا عَلِمَ مَنْ أَنَّ المضافَ إليه بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ لِلْمُضَافِ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الاسمُ مُنَوَّنًا ولا يَكُونُ مُعْرَبًا، وكذلك المُضارِعُ لِلْمُضَافِ، لأنه بِمُضارِعَتِهِ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ المضافِ.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «وخبْرُهُ مرفوعٌ كقولك: لا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ولا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ، ويقولُ المُسْتَفْتَحُ ولا إلهَ غيرُكَ».

= ثلاثة، ولو استغرق النفي جميع الرجال لما حسن العطف لمناقضته المعطوف عليه، ولأنه جواب لمن قال: هل رجل في الدار، وهذا سؤال عن فرد من الجنس... ثم قال وقوله: أن لا رجل غير قابل للتخصيص فاسد فإنك تصفه، وبالصفة يتخصص لا محالة.

قال المشرِّحُ: خبرُ «لا» النافية للجنسِ مرفوعٌ سواءً كان اسمها مفرداً
مفتوحاً أو مضافاً أو مضارعاً له .

قال جارُ اللّهِ: «أما قوله:

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً

فعلى إضمارِ فعلٍ، كأنه قال: ولا أرى خُلَّةً، كما قال الخليلُ في

قوله:

ألا رَجُلًا جَزَاهُ اللّهُ خَيْرًا

كأنه قال: ألا تُروني رجلاً. وزعمَ يونسُ أنه نَوَّنَ مُضْطَرَأً.

قال المشرِّحُ: في قوله: (ولا خُلَّةً) وجهان:

أحدهما: - وهو قولُ^(١) يونس / أن يكونَ هذا محمولاً على ضرورةِ
الشَّعرِ، وهذا لأنَّ الأصلَ في اسمٍ لا أن يكونَ منصوباً مُنَوَّنًا إلا أنه تَرَكَ هذا
القياسَ، وللشَّاعرِ أن يَعْمَلَ بهذا القياسِ المَهْجُورِ في ضرورةِ الشَّعرِ،
فحاصلُ المسألةِ أنه أعادَ تنوينَ المَبْنِيِّ في ضرورةِ الشَّعرِ، كما يُعادُ تنوينُ
المُنْصَرَفِ فيها.

[٤٦/أ]

الثاني: أن المُفْرَدَ في بابِ «لا» النافية للجنسِ لا يُبنى لذاته، بل
لتَضَمُّنِهِ معنى «مِنْ» الاستغراقية، وذلك للحاجةِ إلى معنى التأكيدِ والمبالغةِ،
وها هنا قد انكسرتِ الحاجةُ بالعطفِ، فإن سَأَلْتَ: متى يكونُ العطفُ دافعاً
للحاجةِ، إذا كان المَعطُوفُ على صورةِ المعطوفِ عليه أم إذا لم يكنْ؟
أجبتُ: إذا كان الواو جامعاً بين المَعطُوفِ والمَعطُوفِ عليه فيما يُشْبِهُ^(٢)

(١) انظر قول يونس في الكتاب: ٣٥٩/١، والأصول لابن السراج: ٤٨٦/١ وكتاب الغرة في
شرح اللمع لابن الدَّهَّان: ٦٧. قال ابن الدَّهَّان: قال سعيد: النَّصْبُ بالتَّوْنينِ في المَفْرَدِ
المَعطُوفِ على المَبْنِيِّ مع لا، ولا يجيزه يونس وجماعة من النحاة إلا على الضرورة.

(٢) في (ب) يثبت.

لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مِنَ الْحُكْمِ . فَإِنْ سَأَلْتَ: لَوْ كَانَ الْعَطْفُ هَا هُنَا (٢) جَامِعاً
 بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْعَطْفِ عَلَيْهِ، لُبِنِيَ الْمَعْطُوفُ أُجِبْتُ: الْعَطْفُ يَقْتَضِي
 الْمُشَارَكَةَ فِي الْإِعْرَابِ لَا فِي الْبِنَاءِ وَنَظِيرُهُ ﴿ يَا جِبَالَ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾ (٣)
 عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ (الطَّيْرُ) رَفْعاً (٤) فَإِنَّ الْمَعْطُوفَ هَا هُنَا مَعْرَبٌ بِالْإِجْمَاعِ ،
 وَإِنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ مَبْنِيٌّ (٥) وَأَمَّا:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

فَإِنَّهُ ضَمَّنَ كَلِمَةَ النَّفْيِ مَقْرُونَةً بِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ مَعْنَى التَّمْنِي . قَالَ ابْنُ
 السَّرَّاجِ (٧): الْأَلْفُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى «لَا» جَازَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ اسْتِفْهَامًا، وَجَازَ
 أَنْ يَكُونَ تَمْنِيًا . وَلِذَلِكَ سُمِّيَتِ الْمَرْأَةُ بِالْمُتَمَنِّيَةِ لِقَوْلِهَا (٨):

أَلَا سَيْبِلَ إِلَى خَمْرٍ فَأَشْرَبَهَا أَلَا سَيْبِلَ إِلَى نَصْرٍ بِنِ حَجَّاجٍ

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ تَمْنِيًا قَوْلُهُمْ: أَلَا مَاءَ أَشْرَبُهُ - بِالْجَزْمِ ، إِذْ لَوْلَمْ
 يَكُنْ مَحْمُولًا عَلَيْهِ لَمَا جَازَ انْجِزَامُ «أَشْرَبُهُ» ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَصِيرُ الْمَعْنَى إِنْ لَمْ

(١) فِي (ب).

(٢) سُورَةُ سَبَأٍ: آيَةٌ: ١٠ .

(٣) هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَهْرَانَ كَمَا فِي كِتَابِ النُّشْرِ: ٣٤٩/٢ ، وَهِيَ أَيْضًا قِرَاءَةُ أَبِي رَزِينِ ، وَأَبِي عَبْدِ
 الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ ، وَأَبِي الْعَالِيَةِ ، وَابْنِ أَبِي عِبِلَةَ انظُرْ زَادَ الْمَسِيرِ: ٤٣٦/٦ .

(٤) فِي (ب) مَبْنِيًّا .

(٥) فِي (أ) بِمَعْنَى .

(٦) الْأَصُولُ: ٤٨٣/١ .

(٧) صَاحِبَةُ هَذَا الْبَيْتِ الْمَتَمَنِّيَّةُ ، وَهِيَ الْفَرِيعَةُ بِنْتُ هَمَّامٍ وَتَعْرِفُ بِـ(الدَّلْفَاءِ) انظُرْ الْخِزَانَةَ:
 ١٠٨/٢ ، ١٠٩ ، وَهِيَ امْرَأَةٌ مَدِينِيَّةٌ عَشَقَتْ فَتَى مِنْ بَنِي سَلِيمٍ يُقَالُ لَهُ نَصْرٍ بِنِ حَجَّاجِ بْنِ عِلَاطٍ ،
 وَكَانَ أَحْسَنَ أَهْلِ زَمَانِهِ صُورَةَ ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ فَزَجَرَهَا وَلَمْ يُوَافِقْهَا . وَضَرَبَ بِهَا الْمَثَلَ فَقِيلَ:
 أَصَبَ مِنَ الْمَتَمَنِّيَّةِ: الدَّرَةُ الْفَاحِرَةُ: ٢٧٤/١ ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا هِيَ أُمُّ الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ ،
 وَزَعَمَ آخَرُونَ أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَلَقَ شَعْرَهُ وَهَجَّرَهُ إِلَى الْبَصْرَةِ . . . وَأَنَّهُ قَالَ
 شِعْرًا يَسْتَعِظُفُهُ . . . هَذَا وَغَيْرُهُ فِي الْخِزَانَةِ: ١١٠/٢ ، ١١١ .

وَالْبَيْتُ فِي كِتَابِ الشَّعْرِ لِأَبِي عَلِيِّ الْفَارَسِيِّ: ١٦٣ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ:

يَكُنْ لِي مَاءٌ^(١) أَشْرَبُهُ بِالْحِزْمِ وَهَذَا مُحَالٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ بَأَنَّ ذَلِكَ عَلَى إِضْمَارِ
فَعَلٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَا أَرَى خُلَّةً، وَلَا تَرُونَنِي رَجُلًا، فَشَيْءٌ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
فَحْوَى الْكَلَامِ، فَرَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا خَلَعَ رِبْقَةَ التَّقْلِيدِ، وَانْتَقَدَ الْمَعَانِي بَبَصَرِ
حَدِيدٍ.

تمام البيت الأول^(٢):

اتَّسَعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاتِقِ

(١) في (ب) فما.

(٢) البيت لأبي عامر كما أوضح ذلك الشارح، وأبو عامر: هو ابن حارثة السلمي. انظر: فرحة
الأديب: ٣١، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب: ٥٨٣/١ إلى أنس بن العباس
السلمي، وجعل عجزه:

اتسع الخرق على الراقق

وَقَدْ بَعْضُهُمْ أَنَّ أُنْسًا هَذَا هُوَ نَفْسُهُ أَبُو عَامِرٍ جَدُّ الْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ
غَيْرُهُ، لِأَنَّ أَبَا عَامِرٍ جَاهِلِيٌّ نَصَّ عَلَيْهِ الْبَغْدَادِيُّ فِي شَرْحِ آيَاتِ الْمَغْنِيِّ: ٣٤٤/٤، وَأُنْسٌ
صَحَابِيٌّ جَلِيلٌ. أَسْلَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَامَ الْفَتْحِ، وَكَانَ مِنْ أَمْرَاءِ الْفَتْحِ الْإِسْلَامِيِّ فِي الْعِرَاقِ
وَالشَّامِ، فَشَهِدَ الْقَادِسِيَّةَ وَالْيَرْمُوكَ. تَرَجَمَتْهُ فِي الْإِصَابَةِ: ٨٣/١. وَفَرَّقَ الْإِمَامُ نَاصِحُ الدِّينِ
سَعِيدُ بْنُ الْمُبَارَكِ بْنِ الدِّهَانَ ٥٦٩ هـ بَيْنَ الرَّوَاتِقِ فَقَالَ فِي كِتَابِهِ «الغرة في شرح اللمع» وهي
نسخة قديمة جيدة عليها خط التجيبي، وهي النسخة الثالثة عندي من هذا الشرح وأشير إلى
أماكنها وأرقامها في فهرس المراجع إن شاء الله.

قال: البيت الذي أنشده [أي ابن جني في اللمع: ٤٤] بنشد وحرف روية القاف،
وينشد وحرف روية العين. فإذا أنشد بالقاف فالبيت لأنس بن العباس من قصيدة منها: ...
وأورد الأبيات التي أوردتها الخوارزمي هنا. ثم قال وإذا أنشد بالعين فهو من قصيدة لشقران
مولى سلامان من قضاة منها:

إنَّ الَّذِي رِبِصْتُمْ أَمْرَهُ سَرًّا فَقَدْ بُيِّنَ لِلنَّجَاحِ
لِكَالْتِي يَحْسِبُهَا أَهْلُهَا عِذْرَاءَ بَكَرًا وَهِيَ فِي التَّاسِعِ

ومنها:

كنا نداريها فقد مزقت واتسع الخرق على الراقق

توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٥٢، والخوارزمي: ٢٩، وزين العرب: ٢٠، وشرح
ابن يعيش: ١٠١/٢، والأندلسي: ٣٠٢/١، والزملكاني: ١٣٠/٢، وهو من شواهد
كتاب سيبويه: ٣٤٩/١، ٣٥٩، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٥٨٣/١، وشرحها
لللكوفي: ١١٢، والكامل للمبرد: ٧٥/٣، والأصول لابن السراج: ٤٩١/١ الجمهرة:
٣٧٣/٢ ونسبه إلى نصر بن سيار، وأمالى القالي: ٧٣، والعيني: ٣٥١/٢.

بعثَ الثُّعْمَانُ بنُ المُنْدِرِ جَيْشاً إلى بَنِي سُلَيْمٍ لشيءٍ كان وَجِدَ عليهم من أَجْلِهِ، وكان على الجَيْشِ رَجُلٌ يَعْرِفُ بِكَافِرِ^(١) بنِ فَرَنْتَا^(٢)، أو عمرو بنِ فَرَنْتَا، فَمَرَّ الجَيْشُ على غَطَفَانَ فاستَجَاشَهُم على بَنِي سُلَيْمٍ، فَجَاشُوا، ثُمَّ هَزَمَتِ بنو سُلَيْمٍ الجَيْشَ، وطَعِنَ عمرو بنُ فَرَنْتَا وأَسْرَ، ومَتَّتْ غَطَفَانُ إلى بَنِي سُلَيْمٍ بِالرَّحِمِ التي بَيْنَهُم فَقَالَ أبو عامرٍ جَدُّ العَبَّاسِ بنِ مرداسٍ قَصِيدَةً ذَكَرَ فيها أَنَّ ما بَيْنَنَا وَبَيْنَ غَطَفَانَ قد انقَطَعَ بما عَمِلُوهُ. وأوَّلُها:

إِنَّ بَغِيضاً نَسَبٌ نَاسِخٌ لَيْسَ بِمَوْثُوقٍ وَلَا وائِقٍ
لَا صُلْحَ بَيْنِي فَاعَلِمُوهُ وَلَا بَيْنَكُمْ ما حَمَلَتْ عَاتِقِي^(٣)
سَيْفِي وما كُنَّا بِنَجْدٍ وَمَا قَرَقَرُ قُمْرُ الوادِ بِالشَّاهِقِ^(٤)

نَسَبٌ فَاسِخٌ: أي باطلٌ، لا يَجِبُ أن يُراعَى، لأنَّهُم بَدؤونا بالحَرْبِ، وأَعانُوا عَلَيْنَا جَيْشَ المَلِكِ، ولم يُراعوا ما بَيْنَنَا وَبَيْنَهُم مِنَ الرَّحِمِ، فنَحِنُ أيضاً لا نُراعِي لَهُم ذلكَ، ولا نَعطِفُ عَلِيهِم، ولا نَكُفُّ من أَجْلِ نَسَبِ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُم، وقد تَفَاقَمَ فيما بَيْنَنَا وَبَيْنَهُم الأَمْرُ، فلا يُرجى صِلاحُه فهو كالفَتَقِ الواسِعِ في الثُّوبِ يَتَعَبُ من يُريدُ أن يَرفِيهِ^(٥).

وأما تَمَامُ البَيْتِ الثاني كما رأيتُهُ في (حاشيةِ المُفَصَّلِ)^(٥):

يدلُّ على مُحَصَّلَةِ بَيْتِ^(٦)

(١) في (أ) عامر؛ وما أثبتته من (ب) تزيده المصادر الأخرى، وأهمها شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي، الذي هو مصدر المؤلف فيما يظهر لي والله أعلم.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) وردا في الإنصاف: ٣٨٨، وقد ينسب إلى أبي الرِّيسِ التَّغْلِبِيِّ.

(٤) في (ب) يرتفه.

(٥) لم أجدّه في النسخة التي عندي من حاشية المُفَصَّلِ، وهي نسخة ليدن رقم ١٦٤، وهذا ما جعلني أعتقد أن هذه النسخة مختصرة عن حاشية المُفَصَّلِ، وليست هي الحاشية الأصلية.

(٦) تقدّم تخريج هذا البيت فيما سبق وأريد أن أضيف هنا فائدة وجدتها في كتاب شرح شواهد الجمل لابن هشام اللخمي المسمّى: بـ «الفصول والجمل...» / ورقة: ٥٦ في فصل خصّصه =

المُحَصَّلَةُ: - بالكسْرِ - المرأةُ التي تَنْحُلُ تُرَابَ المَعْدِنِ لَتَسْتَخْرِجَ
الذَّهَبَ، وَتَبِيثُ: أي تُثِيرُ تُرَابَ المَعْدِنِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: « وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ نَكِيرَةً ، قَالَ سَيَبُوه^(١) : وَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ
شَيْءٍ حَسَنٌ لَكَ أَنْ تُعْمَلَ فِيهِ « رُبُّ » حَسَنٌ لَكَ أَنْ تُعْمَلَ فِيهِ « لَا » ، وَأَمَّا
قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢) :

* لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ *

وقولُ ابنِ الزُّبَيْرِ الأَسَدِيِّ^(٣) :

= للردِّ على أوهم بعض العلماء الذين تعرضوا لشرح الشواهد، فردَّ على ابن سيدة في شرحه
شواهد الجمل، وردَّ على أبي بكر خازم بن خازم المخزومي القرطبي في شرحه لشواهد
الجمل أيضاً، وردَّ على أبي الحجاج الأعلم الشتمري في شرحه أبيات الكتاب. قال عند
ذكرة لهذا البيت في ردِّه على الأعلم: وأدخل قول الشاعر:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدلُّ على محصَّلة تبثت

بالتاء المعجمة باثنتين، وإنما هو «تبثت» بئاء معجمة بثلاث، والعرب تقول: بثت الشيء
بوثاً، وبثته بيثاً إذا استخرجته، فأراد امرأة تعينه على استخراج الذهب وتخليصه من تراب
المعدن، وفسره الأعلم على ما وقع في كتاب سيوبه فقال: طابها للمبيت، أما للتحصيل،
وإما للفاحشة، وهذا وهم والصواب ما قدمنا.

أقول: المعنى الذي ذهب إليه ابن هشام اللخمي صحيح فإن بيث أو بوث بمعنى
الاستخراج ذكر ذلك في أكثر معاجم اللُّغة، إلا أنني لم أجد من روى هذا البيت على هذا
الحرف غيره. ونظراً إلى أن البيت من قصيدة تائية ذكرها البغدادي في الخزانة: ٤٥٩/١،
٤٦٠ فلا يصح أن يكون البيت حرف رويه التاء كما ذهب ابن هشام، وإن كان تفسير
الخوارزمي لمعنى البيت يدل على الرواية عنده بالتاء المنقوطة ثلاثاً كما ذهب إليه ابن هشام.
(١) الكتاب: ٣٤٥/١، وشرحه للسيرافي: ٨١/٣، ٨٢، وشرحه للزَّمانِي: ٢٦٤/١، والنكت عليه
للأعلم الشتمري: ١١٩.

(٢) لم أعر على قائله، وهو من شواهد كتاب سيوبه: ٣٥٤/١. توجيه إعرابه وشرحه في
المنخَّل: ٥٣، والخوارزمي: ٣٠ وزين العرب: ٢٠ وشرح ابن يعيش: ١٠٢/٢، ١٠٣،
والأندلسي: ٢٠٤/١، والزملكاني: ١٣١/٢ وانظر: المقتضب: ٣٦٢/٤، وابن السجري:
٣٢٩/١ والمصباح لابن يسعون: ٣١، والخزانة: ٩٨/٢.

(٣) هو عبد الله بن الزُّبَيْرِ الأَسَدِيِّ، من أهل الكوفة، انقطع إلى مدح مصعب بن الزُّبَيْرِ ترجمته في
الأغاني: ٢١٧/١٤، والخزانة: ٣٤٥/١ وقد جمع شعره الدكتور عبد الله الجبوري ونشره سنة
١٩٧٤ م.

أرى الحاجاتِ عند أبي حبيبٍ نَكَدَنَ ولا أُمِيَّةَ في البلادِ
وقولهم : لا بَصْرَةَ لكم^(١) و« قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنِ لها » ، فعلى تقدير
التنكيرِ .

قَالَ المُشْرَحُ : لا النافيةُ لا تدخلُ إلا على نكرةٍ ، لأنَّ « لا » لنفيٍ فيه
شمولٌ ، ولا يحصلُ بلا نفيٍ^(٢) فيه شمولٌ إلا إذا دخلت على نكرةٍ ، بخلافِ
(ما) فإنها لذاتِ النفيِ ، فلذلك عَمَّتْ بدخولها النكرةَ والمعرفةَ ، وأما
قوله :

* لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ *

ففيه وَجْهانِ : أحدهما : وعليه النحويون ، أن معناه : لا مثلَ هَيْثَمِ ،
ومثلُ وإن أضيفَ إلى المعرفةِ فإنه^(٣) نكرةٌ على ما يأتي في موضعه ، إن شاء
الله تعالى وهكذا تأويلهم بقية الأمثلة .

الثاني : - وهو الوجهُ - وهو أن العلمَ متى اشتهرَ بمعنىً من / المعاني
يُنزَلُ تنزيلَ الجنسِ الدالِّ على ذلك المعنى ، كما في قولهم : لِكُلِّ فرعونٍ
موسى ، وكذلك اشتهقوا من الأعلامِ فقالوا : تَمَعَّدَ ، إذا تشبَّه في خشونةِ
العيشِ بِمَعْدٍ ،^(٣) بدل تَمَعَّدٍ^(٤) . (٤) ومعنى لا هَيْثَمُ^(٤) : لا راعيَ جَيْدٍ
الرعي ونحوه قولُ مُصَعَّبِ بنِ الزُّبَيْرِ : ما تَرى : يا إبراهيمُ^(٥) ، ولا
إبراهيمُ^(٥) اليومَ ، يعني : أرى إبراهيمَ^(٥) بنَ الأَشْتَرِ^(٦) .

(١) في (ب) .

(٢) في (أ) .

(٣-٣) في (ب) .

(٤-٤) في (ب) ، وفي (أ) والمعنى لا راعي .

(٥) هو إبراهيم بن مالك الأشتر بن الحارث النخعي من أشهر أنصار مصعب بن الزبير شهد معه
الوقائع ، وكان آخرها حين وجهه ضد عبد الملك فقتل سنة ٧١ هـ .

(٦) انظر حوادث سنة ٧١ هـ في كتب التاريخ . وفي (أ) هَيْثَمُ .

فإن سألت: فأين العاملُ في الظرفِ؟ أجبتُ (ما دلَّ عليه^(١))
الظرفُ. فإن سألت: هل يجوزُ أن يكونَ العاملُ لا هيثمَ لتضمُّنه معنى
الفعلِ؟ أجبتُ: لا يجوزُ لتضمُّنه معنى «من» الاستغراقية، وكذلك لم
يُجيزُوا لا ضاربَ زيدٍ لك - بفتح ضارب - وبعد البيت:

* ولا فتىً مثلُ ابنِ خبيري *

ابنُ الزبيرِ بفتح الزاي، كذا الرواية عن الشيخ.

أتى عبد الله بنُ الزبيرِ عبدُ الله بنُ فضالة بنُ شريكِ الوالبيِّ من بني
أسدِ بنِ خزيمَةَ^(٢) فقال: نَفَدَتِ نَفَقَتِي، وَنَقَبْتَ نَاقَتِي، فقال: أحضرها
فأحضرها، فقال: أقبلِ بها وأدبرِ ففعل، فقال: ارقعها بسببِ واخضفها
بهلبِ وأنجد بها ببرُدِ خُفِّها؛ فقال^(٣) ابنُ فضالة له: إني أتيتك مُستَحِمًّا،
لَا مُسْتَوْصِفًا، فَلَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ، فقال ابنُ الزبيرِ، إنَّ وراكبها،
وانصرفَ قائلاً:

أقولُ لِعَلْمَتِي شُدُّوا رِكَابِي	أجاوزِ بطنَ مكةَ في سوادِ
فمالي حينَ أقطعُ ذاتَ عرقِ	إلى ابنِ الكاهليَّةِ من معادِ
سَيِّعِدُ بَيْنَنَا نَصُّ المَطَايَا	وتعتلقُ الأداوي والمزادِ
وكلُّ مُعيِّدٍ قد أعلَّمتهُ	مناسمُهُنَّ طَلَاعُ النَّجَادِ
أرى الحاجاتِ	البيت ^(٤)

(١-١) في (ب).

(٢) شاعر كوفي مخضرم، شعره حجة، كان يهجو عبد الله بن الزبير. أخباره في الأغاني:
٧١/١٢، والإصابة: ٢٠٨/٣، وغيرهما.

(٣) في (أ) قال.

(٤) ورد في شرح مجهول مؤلفه لأبيات الإيضاح بعد هذا البيت قوله:

إذا لم ألهم بمني فإني	يبيت لا يهش له فؤادي
لقد أسمعت لونايت حياً	ولكن لا حياة لمن تنادي
فإن الأمر لو قلتموه	كريباً خالد وارى الزناد

نجد: موصوف بالبرد، وكان جرير إذا أنشد شعر عمر بن أبي ربيعة قال: شعر تهمي فإذا أنجد وجد البرد، وهذه كناية عن ذهابه عن المتانة، ونحوه قوله أيضاً في شعر عدي بن (١) الرقاع العاملي: أرى شعراً شامياً لو لوحته سموم نجد لم يبق منه شيء، النص: دفع (٢) المطايا في السير وحملها على الإسراع. وأبو حبيب بالضم عبد الله بن الزبير، وخبيب ابن له، وهو أكبر ولده ولم يكن يكنى به إلا من ذمه فجعله كاللقب له. فقال له ابن الزبير لما بلغه الشعر علم أنها شر أمهاتي فعيرني (٣) بها وهي خير عماته ونظيره (٤):

فسيروا فلا مروان للحي إذ شتوا وللركب إذ أمسوا مكلين جوعاً
 «أكل الرجل: إذا كلت مطيته، كما يقال أعطش الرجل وأظماً إذا عطشت مطيته وأظمات»، البصرة ها هنا إحدى العراقين، المراد بأبي حسن علي بن أبي طالب «رضي الله عنه»، وكان فيصلاً في الخصومات.
 قال جار الله: «وأما لا سيما زيد فمثل لا مثل زيد».

= من الأعياض أو من آل حرب أغر كفرة الفرس الجواد
 توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٥٤، والخوارزمي: ٣٠، وزين العرب: ٢٠، وشرح ابن يعيش: ١٠٢/٢، والأندلسي: ٣٠٣/١، والزمكاني: ١٢٩/٢، وهو من شواهد الكتاب: ٣٥٥/١، وانظر شرحه للسيرافي: ٩٢/٣، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٥٦٨/١ وشرحها للكوفي: ١٠٨، وانظر المقتضب: ٣٦٢/٤، والأصول: ٤٦٦/١، وأمالي ابن الشجري: ٢٣٩/١، والخزانة: ١٠٠/٢...

(١) هو عدي بن زيد بن مالك بن عدي العاملي نسبة إلى عاملة، من معاصري جرير، وبينهما مهاجرة، من خاصة بني أمية، وفاته سنة ٩٥ هـ. أخباره في الأغاني: ١٧٢/٨، ومعجم الشعراء: ٢٥٣، وله أخبار وأشعار في كتاب الإسعاف بشرح أبيات القاضي والكشاف: ١٨٦

- ١٨٨ -

(٢) في (ب) رفع.

(٣) في (ب) معير.

(٤) لم أعثر عليه.

(٥-٥) في (ب).

قَالَ الْمَشْرُحُ : السِّيُّ : كما مَضَى بِمَعْنَى الْمِثْلِ ، وَهُوَ وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَهُوَ نَكْرَةٌ كَالْمِثْلِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلْ ، وَلَا تَقُولَ لَا أَبَ لَكَ قَالَ نَهَارُ بْنُ تَوْسَعَةَ^(١) :

أَبِي الْإِسْلَامِ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ إِذَا افْتَخَرُوا بِقَيْسٍ أَوْ تَمِيمٍ^(٢) وَلَا غَلَامِينَ لَكَ ، وَلَا نَاصِرِينَ لَكَ » .

قال المشرَّحُ : الأَبُّ هَا هُنَا مُفْرَدٌ نَكْرَةٌ ، فَلِذَلِكَ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ ، فَإِنْ سَأَلْتَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مُفْرَدٌ؟ أَلَيْسَ أَنَّهُ تَعَلَّقَ بِشَيْءٍ هُوَ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ وَهُوَ اللَّامُ؟

أَجِبْتُ : اللَّامُ فِي لَكَ مَا تَعَلَّقَ بِالْأَبِ ، إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ ، وَهُوَ كَائِنٌ وَنَحْوَهُ ، بِخِلَافِ لَا خَيْرًا مِنْهُ قَائِمٌ هَا هُنَا فَإِنْ مِنْ فِيهِ تَعَلَّقَ بِخَيْرٍ^(٣) هَا هُنَا^(٤) نَفْسَهُ ، وَكَذَلِكَ غَلَامِينَ ، وَنَاصِرِينَ أَيْضًا مُفْرَدٌ^(٥) ، فَإِنْ سَأَلْتَ : فَإِذَا كَانَ مُفْرَدًا فَكَيْفَ لَمْ يُبَيِّنْ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ تَسْقُطُ مِنْهُ النُّونُ الَّذِي هُوَ عَرَضٌ مِنَ التَّنْوِينِ أَجِبْتُ : لِأَنَّ التَّنْوِينَ حَيْثُ يَسْقُطُ يَسْقُطُ تَبَعًا لِسُقُوطِ الْحَرَكَةِ ، وَهَا هُنَا لَمْ تَسْقُطِ الْحَرَكَةُ ، لِأَنَّ الْيَاءَ فِي الْمُثَنَّى فِي أَحَدِ حَالَتَيْهِ بِمَنْزِلَةِ النَّصْبِ .

(١) شاعر أموي عاش في خراسان اشتهر بمدح آل المهلب بن أبي صفرة، لا يعرف تحديد ميلاده ولا وفاته. أخباره في الشعر والشعراء: ٤٤٨/١، والمؤتلف والمختلف: ٢٩٦ جمع شعره الدكتور خليل إبراهيم العطية ونشره في المورد. انظر المقطوعة: ٢٤، وانظر هناك نسبتها لغيره.

(٢) توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٥٤، ٥٥، والخوارزمي: ٣١ وزين العرب: ٢٠، وشرح ابن عييش: ١٠٤/٢، والأندلسي: ٣٠٤/١، والزملكاني: ١٣٢/٢ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٣٤٨/١، وانظر النكت للأعلم: ٢٢٠، وهمع الهوامع: ١٤٥/١، والدرر: ١٢٥/١.

(٣) في (ب): بخيرا.

(٤) في (أ).

(٥) في (ب).

ونظيرُ هذه المسألة : إذا وَقَفْتَ على رجلٍ في : « جاءني رجلٌ » ، أسقطت التَّنوينَ ، وإذا وقفت على رجلان في : « جاءني رجلان » لم تُسقطِ التَّنوينَ ، وذلك لأنَّ التَّنوينَ ها هنا عَوْضٌ عن التَّنوينِ ، والتَّنوينُ حَيْثُ يَسْقُطُ تَبَعاً لِحَرَكَتِهِ ، والحَرَكةُ ها هنا قائمةٌ ، وهي الألفُ . نَهَارٌ : هو^(١) عَلَمٌ منقولٌ من نَهَارٍ ضِدُّ لَيْلٍ ، تَوَسَّعَةٌ : بفتحِ التَّاءِ المثناةِ الفوقانيةِ وكسرِ السَّينِ المُهملةِ .

قال جَارُ اللَّهِ : « وأما قولهم : لا أباً لك ولا غُلامِي لك ، ولا ناصِرِي لك فمُشَبَّهٌ بالشُّذوذِ بالمَلامِحِ والمَذاكِرِ ولَدُنْ غُدُوَّةٍ ، وقصدُهم فيه إلى الإضافةِ ، وإثباتِ الألفِ وحذفِ التَّنوينِ لذلك ، وإنما أُحِجِمَتِ اللَّامُ المُضِيفَةُ توكيداً للإضافةِ ألا تَراهم^(٢) لا يَقُولون لا أباً^(٣) فيها ولا رُقِيَتِي عَلَيْها ولا مُجِيرِي منها وقضاءً من حَقِّ المَنفِيِّ وفي التَّنكيرِ بما يَظْهَرُ بها من صُورَةٍ الانفصالِ » .

قال المُشْرَحُ : قولهم : لا أباً لك ، ولا غُلامي لك ، مُضَافٌ من حَيْثُ المعنى غيرُ مُضَافٍ من حَيْثُ الصُّورَةُ ، أمَّا أَنَّهُ مُضَافٌ من حَيْثُ المعنى فليُسْقَوطِ التَّنوينِ فيه ، وكونِ اللَّامِ مُفْرَدَةً للإضافةِ من حَيْثُ المعنى ، وأمَّا أَنَّهُ غيرُ مُضَافٍ من حَيْثُ الصُّورَةُ فلفَصْلِ اللَّامِ بَيْنَ المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيْهِ .

تخمير : قالوا : الكَلَامُ يَتَّصِلُ بالأوَّلِ على ثَلَاثَةِ أوجهٍ :

أحدها : الخَبَرُ كقولك لا أبٌ لك ، ولا غلامٌ لك .

والثَّاني : الصِّفَةُ كقولك مررتُ بـغلامٍ لك .

والثَّالثُ : الإضافةُ التي لا تُعرَّفُ كقولك : لا أبٌ لك .

ثم ها هنا شيءٌ آخرٌ وهو أَنَّهُ لَمَّا حَصَلَ لهما صورتان مُختَلِفَتان وهما لا

(١) في (ب) .

(٢) في (أ) ألا ترى أنهم .

(٣) في (أ) أب .

أباً^(١) لك، ولا أبٌ لكَ فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا معنَى، كما فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا صُورَةً، فَجَعَلُوا الْمُعْرَبَ لِلدُّعَاءِ، وَالْمَبْنِيَّ لِمَجْرَدِ الْخَبَرِ. وما نَقَلْتُهُ عن خَطِّ شَيْخِنَا « لا أباً لك » كلمةٌ فِيهَا جَفَاءٌ تُسْتَعْمَلُ عِنْدَ الْحَثِّ عَلَى أَخْذِ الْحَقِّ وَالْإِغْرَاءِ، وَرُبَّمَا اسْتَعْمَلَهَا الْجَفَاءُ مِنَ الْأَعْرَابِ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ وَالطَّلَبِ فَيَقُولُ الْقَائِلُ لِلْأَمِيرِ وَالْخَلِيفَةِ انظُرْ فِي أَمْرِ رَعِيَّتِكَ لا أباً لكَ فقولهم لا أباً لكَ بِمَنْزِلَةِ فَقَدْتَ أَبَاكَ، وَقَوْلُهُمْ لا أبٌ لكَ معناه ليس لك أبٌ، يقول [الشيخ^(٢)] كما أن الملامح في جمع لَمَحَةٍ وَالْمَذَاكِيرِ في جمع ذَكَرٍ شَادٌّ فَكَذَلِكَ سَقُوطُ النُّونِ فِي لا غُلَامِي لَكَ، وَلا ناصِرِي لَكَ، فَكَمَا أَنَّ انْتِصَابَ « غَدَوَةٌ » فِي « لَدُنْ غَدَوَةٌ » شَادٌّ، فَكَذَلِكَ ما نَحْنُ فِيهِ، وَهُمْ يَقْصِدُونَ فِي قولهم: لا أباً لكَ وَلا ناصِرِي لَكَ الْإِضَافَةَ وَلِذَلِكَ ثَبَتَ الْأَلْفُ فِي ذَلِكَ، وَسَقَطَتِ النَّونُ فِي هَذَا، وَأَمَّا اللَّامُ الْفَاصِلَةُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فَإِنَّمَا زِيدَتْ توكِيداً لِلْإِضَافَةِ، لِأَنَّ الْإِضَافَةَ لا تُتَافَى اللَّامُ، إِذِ الْإِضَافَةُ هَا هُنَا بِمعنى اللَّامِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ^(٣) إِذَا كَانَ الْفَاصِلُ سِوَى اللَّامِ نَحْوُ: « فِي » وَ« عَلَى » وَ« مِنْ » فَإِنَّهُ لا يَجُوزُ، طَلَباً لِلتَّنْكِيرِ فِي اسمِ لا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامُ وَإِنْ كَانَتْ توكَّدُ معنَى الْإِضَافَةِ، إِلَّا أَنَّهَا تَفْصِلُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ، فَيَحْصُلُ التَّنْكِيرُ.

قال جَارُ اللَّهِ: « وَقَدْ شُبِّهَتْ فِي أَنَّهَا مَزِيدَةٌ وَمُؤَكَّدَةٌ بِتَيْمِ الثَّانِي فِي :

* يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ^(٤) ... *

قال المشرِّح: يُرِيدُ أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ مع^(٥) الْإِضَافَةَ شَيْئَانِ بِمعنى واحِدٍ تَرادُفاً قَبْلَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، كَمَا أَنَّ التَّيْمِينَ شَيْئَانِ بِمعنى واحِدٍ تَرادُفاً قَبْلَ

(١) فِي (أ) أَب.

(٢) فِي شرح الأندلسي: ٣٠٥/١: قال الخوارزمي: يقول الشيخ كما أن الملامح...

(٣) فِي (ب) أَنْكَ وَقَدْ كَتَبْتَا معاً.

(٤) تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ.

(٥) فِي (ب) معنَى.

المُضَاف^(١) [و] المضاف إليه .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَنْفِي فِي هَذِهِ اللَّغَةِ وَبَيْنَهُ فِي الْأُولَى أَنَّهُ فِي هَذِهِ مُعْرَبٌ ، وَفِي تِلْكَ مَبْنِيٌّ » .

قَالَ الْمُشْرَحُ : الْمَنْفِيُّ^(١) فِي تِلْكَ أَي : أبا لك^(١) ، وَفِي لَا أَبُ لَكَ مَبْنِيٌّ وَكَذَلِكَ لَا غَلَامِي لَكَ ، وَلَا نَاصِرِي لَكَ ، مُعْرَبٌ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُضَافِ ، وَأَمَّا لَا غَلَامِينَ لَكَ وَلَا نَاصِرِينَ لَكَ فَهُوَ عِنْدَ سَيُوبِهِ مَبْنِيٌّ ، وَالْمَبْرَدُ يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ^(٣) ، وَيَجْعَلُ التَّنْيَةَ وَالْجَمْعَ كَالْمُضَافِ مَنْصُوبِينَ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ « لَا » مَعَ التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ جُعِلَا بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ ، وَلَمْ يُوجَدْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِسْمَانِ جُعِلَا إِسْمًا وَاحِدًا وَالثَّانِي مُثْنِيٌّ أَوْ مَجْمُوعٌ .

وَحُجَّةُ سَيُوبِهِ : قِيَاسُ التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ عَلَى الْوَاحِدِ ، فَإِن سَأَلْتَ : لَوْ كَانَ الْمُثْنِيُّ وَالْمَجْمُوعُ^(٤) مَبْنِيًّا لَسَقَطَ مِنْهُ النَّونُ حَسَبَ سُقُوطِ التَّنوينِ مِنَ الْوَاحِدِ ؟ أَجَبْتُ : النَّونُ فِي التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ أَثْبَتُ مِنَ التَّنوينِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَثْبُتُ مَعَ اللَّامِ ، وَالتَّنوينِ يَسْقُطُ مَعَهَا ، وَيَشْهَدُ لَهُ أَيْضًا أَنَا قَدْ نُثْنِي حَضْرَمَوْتَ وَنَجْمَعُهُ فَنَقُولُ : جَاءَنِي حَضْرَمَوْتَانِ ، وَحَضْرَمَوْتُونَ ، إِذَا كَانَ اسْمُ رَجُلٍ فَقَدْ لَحِقَتْ الْاسْمَ الثَّانِي التَّنْيَةُ وَالْجَمْعُ ، وَإِن كَانَ قَدْ جُعِلَ مَعَ مَا قَبْلَهُ اسْمًا وَاحِدًا .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَإِذَا فَصَلْتَ فَقَلْتَ : لَا يَدِينُ بِهَا لَكَ ، وَلَا أَبُ فِيهَا لَكَ ، امْتَنَعَ الْحَذْفُ وَالْإِثْبَاتُ عِنْدَ سَيُوبِهِ ، وَأَجَازُهُمَا يُؤَسُّسُ » .

(١) فِي (أ) .

(٢-٢) فِي (ب) : النَّفْيُ فِي لَا أَبَا لَكَ .

(٣) الْكِتَابُ : ٣٤٥/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٣٥٧/٤ ، وَانظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي شَرْحِ أَبِي سَعِيدِ السِّرَافِيِّ

لِلْكِتَابِ : ٨٢/٣ ، وَشَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ : ١٠٦/٢ ، وَالْأَنْدَلِسِيُّ : ٣٠٤/١ ، وَانظُرِ الْمَسْأَلَةَ مَفْصَلَةً

فِي الْغُرَّةِ فِي شَرْحِ اللَّعْمِ : ٦٥ .

(٤) فِي (أ) وَالْجَمْعِ .

قَالَ الْمَشْرُحُ: عَنِي بِالْحَذْفِ حَذْفَ النُّونِ، وَبِالْإِثْبَاتِ إِثْبَاتَ الْأَلْفِ وَاحْتِجَّ يُونِسُ: بِأَنَّ قَوْلَهُمْ: لَا أَبَا لَكَ قَدْ تَنَزَّلَ مِنْزَلَةَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ وَلِذَلِكَ عَادَ الْأَلْفُ فِي أَبَا لَكَ^(١)، فَيَجُوزُ بَيْنَهُمَا الْفَصْلُ بِالظَّرْفِ كَمَا فِي قَوْلِهِ^(٢):

* هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ *

وَحُجَّةٌ سَبِيحَةٌ أَنَّ هَذَا فَصْلٌ بَيْنَ (٣-المُضَافِ-٣) وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِشَيْئَيْنِ فَلَا يَجُوزُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «إِذَا قُلْتَ: لَا غَلَامِينَ ظَرِيفِينَ لَكَ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِثْبَاتِ النُّونِ فِي الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: لَا خِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِيمَا إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَ الْمُضَافِ / وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ، أَمَا إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَهُمَا بِالصِّفَةِ فَلَا يَجُوزُ، وَهَذَا لِأَنَّ الظَّرْفَ يَتَوَسَّطُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، فَوْقَ مَا يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُمَا غَيْرُهُ مِنَ الصِّفَةِ.

[٤٧/ب]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ؛ وَفِي صِفَةِ الْمُفْرَدِ وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تُبْنَى مَعَهُ عَلَى الْفَتْحِ، كَقَوْلِكَ لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا، وَالثَّانِي: أَنْ تُعْرَبَ مَحْمُولَةً عَلَى لَفْظِهِ وَمَحَلُّهُ كَقَوْلِكَ: لَا رَجُلٌ ظَرِيفاً فِيهَا وَظَرِيفٌ فِيهَا^(٤)».

قَالَ الْمَشْرُحُ: يَجُوزُ فِي صِفَةِ الْمُفْرَدِ أَنْ تُبْنَى الصِّفَةُ مَعَهُ عَلَى الْفَتْحِ، لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ^(٥) وَالصِّفَةَ بِمَنْزَلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَلِذَلِكَ يَلْحَقُ الصِّفَةَ الْمَذْكُورَةَ

(١) فِي (أ).

(٢) عَجْزُهُ:

إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبِيَّةً فِدْعَاهُمَا

وَسِيَّاتِي إِنْشَادَ الزَّمْخَشَرِيِّ لَهُ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ. وَهُوَ لِدَرْنَا، وَقِيلَ لِعَمْرَةَ الْخَنْعَمِيَّةِ كَمَا

سِيَّاتِي ذَكَرَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٣) فِي (ب).

(٤) سَاقَطَ مِنْ (أ).

(٥) فِي (أ) الْمَعْطُوفِ.

مع الموصوفِ حرفُ التَّنْبِيَةِ كما يَلْحَقُ الاسمَ بدون الصِّفَةِ ، ويجوزُ أن يُعْرَبَ مَحْمُولُهُ على لَفْظِهِ أو مَحَلِّهِ كما في المَعْطُوفِ ، وذلك نحو قولهِ تَعَالَى (١) : ﴿ يَا جِبَالُ أُوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾ وَالطَّيْرُ (٢) .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَإِنْ فَصَلْتَ بَيْنَهُمَا أَعْرَبْتَ الصِّفَةَ (٣) ، وليس في الصِّفَةِ الرَّائِدَةِ عَلَيْهَا إِلَّا الإِعْرَابُ » .

قَالَ المَشْرُحُ : إِذَا وَقَعَ الفَصْلُ بَيْنَ الصِّفَةِ والمَوْصُوفِ لم يكن في الصِّفَةِ إِلَّا الإِعْرَابُ ، لأنَّهُ مع الفَصْلِ يَسْتَحِيلُ جَعْلُهُمَا بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ ليس في الصِّفَةِ الرَّائِدَةِ على الصِّفَةِ إِلَّا الإِعْرَابُ ، وَإِلَّا لَزِمَ المَزْجُ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَمَنْ ثَمَّ لم يُجِيزُوا رَأْيَهُ صَحْرَةَ بَحْرَةَ نَحْرَةَ على بِنَاءِ الثَّلَاثَةِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَإِنْ كَرَّرْتَ المَنْفِيَّ جَارًا فِي الثَّانِي الإِعْرَابُ والبِنَاءُ وذلك قولُكَ لَا مَاءَ مَاءً بَارِدًا وَإِنْ شِئْتَ لم تُنَوِّنْ » .

قَالَ المَشْرُحُ : المَنْفِيُّ المُكْرَّرُ بِمَنْزِلَةِ المَنْفِيِّ المَوْصُوفِ ، فكَمَا يَجُوزُ هُنَاكَ الإِعْرَابُ والبِنَاءُ ، كَذَلِكَ هَا هُنَا .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلْ (٤) » ؛ وَحَكْمُ المَعْطُوفِ حَكْمُ الصِّفَةِ إِلَّا فِي البِنَاءِ قَالَ :

* فَلَ أَبٍ وَإِنَّمَا مِثْلُ مَرَوَانَ وَإِينِهِ *

وَقَالَ :

* لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ *

(١) سورة سبأ: آية: ١٠ تقدم ذكر قراءتها.

(٢) في (أ).

(٣) في (ب).

(٤) في (أ).

قَالَ الْمَشْرُحُ : إِذَا عُطِفَ عَلَى هَذَا الْمَنْفِيِّ الْمَفْتُوحِ فِي الْمَعْطُوفِ يَجُوزُ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، النَّصْبُ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْمَحَلِّ ، كَمَا فِي وَالطَّيْرُ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْفَتْحُ^(١) لِأَنَّ الْحَرْفَ الْعَاطِفَ يُشْرِكُ فِي الْإِعْرَابِ لَا فِي الْبِنَاءِ ، فَإِنْ سَأَلْتَ : مَا تَقُولُ فِي يَا زَيْدُ وَعَمْرُو فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَعْطُوفِ إِلَّا الضَّمُّ ، أَجِبْتُ : لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى تَضْمِينِ الْأِسْمِ مَعْنَى « مِنْ » الْاسْتِغْرَاقِيَّةِ قَدْ انكَسَرَتْ بِالْعَطْفِ هَا هُنَا ، وَأَمَّا هُنَاكَ فَبِخِلَافِهِ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى تَضْمِينِ الثَّانِي مَعْنَى النَّدَاءِ لَمْ تَنْكَسِرْ بِالْعَطْفِ .

تَمَّتْ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ (٢) :

* إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا *

وَرُوي (٣) :

* إِذَا مَا ارْتَدَى بِالْمَجْدِ ثُمَّ تَأَزَّرَا^(٤) *

(١) فِي (أ) الضَّمُّ .

(٢) يَنْسَبُ إِلَى الْفَرَزْدَقِ ، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ ، وَيَنْسَبُ لِرَجُلٍ مِنْ كِنَانَةَ مِنْ عَبْدِ مَنْفٍ وَقَالَ الْقَيْسِيُّ فِي إِضْحَاحِ شَوَاهِدِ الْإِضْحَاحِ : ٥٣ الْبَيْتُ لِلْكَمَيْتِ بْنِ مَعْرُوفٍ ، وَيَنْسَبُ لِلْكَمَيْتِ [بْنِ زَيْدِ] الْأَسَدِيِّ . وَقَدْ جَمَعَ الدُّكْتُورُ حَاتِمُ الضَّامِنِ شِعْرَ الْكَمَيْتِ بْنِ مَعْرُوفٍ وَنَشَرَهُ فِي الْمُرُودِ وَأُورِدَ الْبَيْتَ وَهُوَ فِي مَقْطُوعَةٍ رَقْمَ (د) وَهُوَ هُنَاكَ مِنْفَرِدًا ص ١٧٢ ، وَرَاجَعْتَ شَرْحًا مَجْهُولَ الْمُؤَلِّفِ لِأَبْيَاتِ الْإِضْحَاحِ يَهْتَمُّ مُؤَلِّفُهُ بِتَمَّةِ الْأَبْيَاتِ وَنَسَبَتِهَا وَيَغْلِبُ عَلَى ظَنِّي أَنَّهُ مِنْ تَأْلِيفِ الْإِمَامِ ابْنِ عَصْفُورٍ فَلَمْ أَجِدْ هَذَا الْبَيْتَ لِحَرَمٍ وَقَعَ فِي الْكِتَابِ . أَمَّا خَضِرُ بْنُ عَطَاءِ اللَّهِ الْمُوصَلِيُّ فَقَالَ عَنْ نِسْبَةِ هَذَا الْبَيْتِ لِلْفَرَزْدَقِ : وَنَسَبَهُ صَاحِبُ الْكِشَافِ وَالسَّعْدُ الْفَتَّازَانِي إِلَى الْفَرَزْدَقِ ، وَلَمْ أَرِ فِي دِيْوَانِهِ إِلَّا :

فَدَى لَهُمْ حَيًّا نَزَارَ كِلَاهِمَا إِذَا الْمَوْتُ بِالْمَوْتِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا
فِيحْتَمَلُ أَنَّهُ سَبَقَ إِلَيَّ فَهَمَّهُمَا مِنْ هُنَا . الْإِسْعَافُ : ٢٧٧ ، وَانظُرِ الْمَصْبَاحَ لِأَبِي الْحَجَّاجِ بْنِ يَسْعُونَ : ٨٨ . تَوْجِيهِ إِعْرَابِهِ وَشَرْحَهُ فِي الْمَنْحَلِ : ٥٥ وَالْخَوَارِزْمِيِّ : ٣١ وَزَيْنِ الْعَرَبِ : ٢١ ، وَشَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ : ١٠١/٢ ، ١١٠ ، وَالزَّمَلِكَانِيِّ : ١٣٥/٢ ، ١٣٦ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ : ١٤٩/١ ، وَالْمَقْتَضِبِ : ٣٧٢/٣ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ : ١٢٠/١ ، وَالْإِضْحَاحِ : ٢٤١ ، وَالْعَيْنِيِّ : ٣٥٥/٢ .

(٣) فِي (ب) وَيُروى .

(٤) هَذِهِ الرَّوَايَةُ فِي الْإِنْصَافِ .

ما قبل البيت الثاني (١) :

هَلْ فِي الْقَضِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَعْنَيْتُمْ وَأَمْتُمْ فَأَنَا الْبَعِيدُ الْأَجْنَبُ
وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أُدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ
هَذَا لَعُمْرُكُمْ الصَّغَارُ بَعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ
عَجَبٌ لَتَلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فَيُكْمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

يقول هل في القصة العادلة أن أدعى إذا نزلت بكم نازلة ، حتى أدافع
عنكم فإذا تخلصتم منها وأمتم ، وكان لكم خير ، دعي إليه دوني جندب ،

(١) اختلف في نسبة هذا البيت ، وأورد شراح الشواهد ما قيل في نسبه ويعتبر كتاب شرح أبيات
الجمال لابن هشام اللخمي واسمه : «الفصول والجمال في شرح أبيات الجمال ، وما وقع في
شرح أبيات سيبويه للأعلم من الوهم والخطل» من أوسع هذه الشروح ذكراً للخلاف وإيراداً
لأقوال العلماء ، وعن ابن هشام نقل اللبلي في وشي الحلل : ٥٨ ، والبغدادي في خزنة
الأدب : ٢٤٣/١ . قال ابن هشام ص ٢١ منها بيت لضمرة بن ضمرة ، وقيل لرجل من مذحج ،
وحكى أبو عبيد البكري أنه لرجل من بني عبد مناف من كنانة ، وحكى أبو رياش أنه لهمام بن
مرة أخي جساس بن مرة قاتل كليب . وانظر ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

ورواه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب : ٢٣١/١ للزرافة الباهلي ، قال الأسود في
«فرحة الأديب» : ولم يخلق الله في باهلة من اسمه الزرافة . وهناك أقوال كثيرة جداً قيلت في
نسبة هذا البيت . وأكثر العلماء يميل إلى أنه لضمرة بن ضمرة ، واسمه شته ، وسماه النعمان
ضمرة باسم أبيه فاشتهر به . وإن كان الأسود الغندجاني يؤكد عن شيخه أبي الندى في كتابه
فرحة الأديب : ١٠ أنها لعمر بن العوث بن طيء ، ثم أورد قصة هي أقرب إلى الأسطورة منها
إلى الحقيقة . توجه إعرابه وشرحه في المنخل : ٥٥ ، والخوارزمي : ٣١ وزين العرب : ٢١
وشرح ابن يعيش : ١٠٢/٢ ، والأندلسي : ٣١٦/١ ، والزملكاني : ١٣٦/٢ وهو من شواهد
كتاب سيبويه : ١٦١/١ ، وشرح أبياته لابن خلف : ١٤٦ وشرحها لابن السيرافي : ٢٣٠/١ ،
وشرحها للكوفي : ٣١ ، وهو من شواهد الإيضاح العضدي : ٢٤١ ، وشرح شواهده للقيسي :
٥٣ ، وشرحها لابن يسعون : ٨٩ والجمال للزجاجي : ٢٤٣ ، وشرح أبياته لابن سيده : ٨٣ ،
وشرحها لابن هشام اللخمي : ٢١ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، وشرحها لأبي جعفر اللبلي : ٥٨ ، وانظر
المقتضب : ٣٧١/٤ ، والغرة في شرح اللمع : ٦٨ ، والأشموني : ٩/٢ ، والهمع : ١٤٤/٢ ،
والدرر : ١٩٨/٢ وضمرة الذي يغلب على ظني أنه صاحب هذا البيت هو : ضمرة بن ضمرة
النهشلي شاعر جاهلي دميم الخلق ، ذكي حكيم هو القاتل : «إنما المرء بأصغريه قلبه ولسانه»
انظر البيان والتبيين : ١٧١/١ ، والعقد الفريد : ٢٨٧/٢ .

وَتُرِكَتُ أَنَا وَجُنِبْتُ ، وكان ها هنا التامة^(١) ، و« قَضِيَّةٌ » نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ ،
فَإِنْ سَأَلْتَ مَا مَعْنَى « أَنْ » فِي قَوْلِهِ : « أَنْ إِذَا اسْتَعْنَيْتُمْ » أَجِبْتُ : مَعْنَاهُ
التَّكْيِيدُ وَهِيَ أَنْ الْمُخَفَّفَةُ ، وَقَدْ أَغْنَانَا « إِذَا » بَعْدَهَا^(٢) عَنِ السَّيْنِ وَنَظِيرُهَا قَوْلُهُ
تَعَالَى^(٣) : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا
وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَأَنْ تَعَرَّفَ فَالْحَمْلُ عَلَى الْمَحَلِّ لَا غَيْرُ كَقَوْلِكَ لَا
غُلَامَ لَكَ وَلَا الْعَبَّاسُ » .

قَالَ الْمُشْرَحُ : إِنَّمَا يُرْتَفَعُ الْعَبَّاسُ لِأَنَّ « لَا » لَا عَمَلَ لَهَا فِي الْمَعْرِفَةِ ،
وَاعْلَمْ أَنَّ « لَا » لَا تَعْمَلُ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ : فِي اسْمٍ قَدْ عَمِلَ فِيهِ فِعْلٌ ، وَفِي
اسْمٍ مَنْفِيٍّ بِلَا بَعْدِهِ اسْمٌ مَنْفِيٍّ ، وَهَذَا جَوَابٌ مُسْتَفْتِهِمْ قَدْ ثَبَتَ عِنْدَهُ أَحَدُ
الشَّيْئَيْنِ وَفِي اسْمٍ مَعْرِفَةٍ ، فَالْأَوَّلُ : لَا مَرَجِبًا وَلَا أَهْلًا ، وَلَا رَعِيًا وَلَا سَقِيًا ،
وَلَا كَرَامَةً وَلَا مَسْرَةً ، لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا أَفْعَالٌ مُضْمَرَةٌ .

وَالثَّانِي : لَا غُلَامٌ عِنْدِي وَلَا جَارِيَةٌ ، وَهَذَا جَوَابٌ لِمَنْ قَالَ لَكَ : أَغْلَامٌ
عِنْدَكَ أَمْ جَارِيَةٌ ؟ ، وَلَوْ قُلْتَ : لَا غُلَامٌ عِنْدِي وَلَا جَارِيَةٌ فَهُوَ^(٤) جَوَابٌ لِمَنْ
قَالَ لَكَ هَلْ غُلَامٌ^(٥) عِنْدَكَ أَوْ جَارِيَةٌ ؟ وَعَلَيْهِ قَرِئَ :^(٦) ﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا
خُلَّةٌ ﴾ .

الثالث : قولك لا زيد في الدار ولا عمرو . وكذلك إذا عطفت معرفة
منفية على نكرة منفية قد عمل فيها « لا » ، لم تعمل في المعرفة نحو لا

(١) في (أ) تامة .

(٢) في (أ) بعد .

(٣) سورة النساء : آية : ١٤٠ .

(٤) في (ب) وهذا .

(٥) في (ب) هل من غلام .

(٦) سورة البقرة : آية : ٢٥٤ ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو . انظر السبعة في القراءات لابن

مجاهد : ١٨٧ ، وزاد المسير : ٣٠٢/٢ ، والكشف : ٣٠٥/١ .

رجل في الدار ولا زيد ، وعليه قراءة يعقوب^(١) : ﴿ فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾^(٢) بفتح الفاء . ففي هذه المواضع الثلاثة لا تعمل فيها « لا » ، لخروجها عن معنى الاستغراق / .

[٤٨/أ]

قال جارُ الله : «فصلٌ ؛ ويجوزُ رَفْعُهُ إذا كُرِّرَ قالَ اللهُ تعالى^(٣) : ﴿ فلا رَفَتْ ، ولا فُسُوقٌ ،^(٤) ولا جِدالٌ في الحَجِّ ﴾^(٤) وقال^(٥) : ﴿ لا بَيِّعَ فيه ولا خُلَّةٌ ﴾ .»

قال المشرِّح : إنما يجوزُ الرُّفْعُ في الأوَّلِ لأنَّهُ يجوزُ في الثاني ، وإنما يَجُوزُ في الثاني لأنَّهُ بالعطفِ تَنكيسُ الحاجةِ إلى تَضْمِينِ المَعطُوفِ معنى «من» الاستغراقية فيرتفعُ ، فإذا^(٦) ارتفعَ الثاني ارتفعَ الأوَّلُ ، تسويةً بين المَعطُوفِ والمَعطُوفِ عليه .

تخمير : في قوله تعالى : ﴿ لا رَفَتْ ولا فُسُوقٌ ، ولا جِدالٌ ﴾ بالرُّفْعِ على جَوَابِ المُعادلةِ ، وأما قراءةُ الفَتْحِ فعلى استفهامين .

قال جارُ الله : «وإن جاءَ مَفصُولاً بينه وبين «لا» ، أو مَعرفةً^(٧) ، وَجَبَ الرُّفْعُ والتَّكْرِيرُ كقولك : ^(٨) «لا رَجُلٌ فيها»^(٨) ولا امرأةً ، ولا زيدٌ فيها ولا عمرو .

قال المُشرِّحُ : أما الرُّفْعُ فلوجهين :

أحدُهُما : - تَفْرِيقُ الدالِ على تَضْمِينِ المَنفِي مَعنى «من» الاستغراقية

(١) يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي أبو محمد ، أحد القراء العشرة ، مولده ، ووفاته بالبصرة (١١٧ هـ - ٢٠٥ هـ) أخباره في معجم الأدباء : ٣٢٠/٧ ، وغاية النهاية : ٣٨٦/٢ .

(٢) سورة البقرة : آية : ٦٢ وقراءة يعقوب في النشر : ٢١١/٢ .

(٣) سورة البقرة : آية : ١٩٧ .

(٤-٤) في (أ) .

(٥) سورة البقرة : آية : ٢٥٤ .

(٦) في (ب) وإذا .

(٧) ساقط من (أ) .

(٨-٨) في (ب) لا فيها رجل ...

وهذا لأنَّ الدَّالَّ عَلَى التَّضْمِينِ مَجْمُوعٌ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا الْمَنْفِيُّ وَالثَّانِي لَا النَّافِيَةُ إِذَا وَقَعَ بَيْنَهُمَا التَّفْرِقَةُ لَا يُهْتَدَى إِلَى التَّضْمِينِ فَلَا تُضْمَنُ وَإِنَّمَا لَا يُهْتَدَى إِلَى التَّضْمِينِ لِأَنَّهُ يُشْتَعَلُّ^(١) بِالْفَرْقِ عَنِ النَّافِيَةِ.

الثاني: - أنَّ تَقْدِيمَ خَبَرٍ لَا عَلَى اسْمِهَا لَا يُنَاسِبُ لَا النَّافِيَةَ، لَكُونِهَا حَرْفًا مَحْضًا، وَكُونَ الْحُرُوفِ جَوَامِدَ غَيْرِ مُتَصَرِّفَةٍ، فَيَرْتَفِعُ اسْمُهَا لِتَكُونَ «لَا» هِيَ الْمُشَبَّهَةُ بِلَيْسٍ^(٢)، فَيَكُونُ فِيهَا شَوْبٌ مِنَ الْفَعْلِيَّةِ. وَأَمَّا التَّكْرِيرُ فَلِأَنَّ تَقْدِيمَ خَبَرِهَا عَلَى اسْمِهَا لِإِعْطَاءِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَزِيَّةَ اسْتِعْدَادٍ بِالْعَطْفِ وَإِعْطَاءِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَزِيَّةَ اسْتِعْدَادٍ بِالْعَطْفِ - وَلَا عَطْفَ مَحَالًّا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَوْلُهُمْ لَا نُوَلِّكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا كَلَامٌ مَوْضُوعٌ مَوْضِعٌ لَا يَنْبَغِي لَكَ^(٣) أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، وَقَوْلُهُ:

حَيَاتِكَ لَا نَفْعُ^(٤) - وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ^(٥)»

وقوله:

أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

ضَعِيفٌ لَا يَجِيءُ إِلَّا فِي الشُّعْرِ:

قَالَ الْمَشْرَحُ: قَوْلُهُ لَا نُوَلِّكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ مَا نَحْنُ فِيهِ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ فَعَلَ مُضَمَّرٌ تَقْدِيرُهُ لَا يَجِلُّ لَكَ^(٥) أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ^(٦) نَالَهُ يَنْوَلُّهُ إِذَا أَعْطَاهُ، وَهُوَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ،

(١) فِي (ب).

(٢) فِي (ب) مَعْلَقَةٌ فِي الْهَامِشِ.

(٣) فِي (أ).

(٤ - ٤) فِي (ب) فِي الْهَامِشِ.

(٥) نَوْلَكَ.

(٦) فِي (ب).

والمعنى: لا أُعْطِيَتْ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ:

أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

فَلَا هَا هُنَا لَيْسَ هِيَ النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ إِنَّمَا هِيَ الَّتِي تَدْخُلُ (١) عَلَى
الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَرُجُوعُهَا مَرْفُوعٌ أَنَّهُ فَاعِلٌ فِعْلٍ مُضْمَرٍ، تَقْدِيرُهُ: أَنْ لَا يَقَعُ
إِلَيْنَا رُجُوعُهَا، دَلِيلُهُ صَدْرُ الْبَيْتِ (٢):

قَضَتْ وَطَرًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتَ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا
لَأُتْرَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُضْمَرِ الرَّجُوعُ لِلزَّمِّ فِيهِ (٣) التَّنَاقُضُ، وَهَذَا لِأَنَّ الْإِيذَانَ
يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ الرَّجُوعُ فِي الْحَالِ مُتَحَقِّقًا، (٥) كَمَا فِي قَوْلِكَ (٥): هَذِهِ
الْعَارِضَةُ تُؤْذِنُ بِالِاسْتِسْقَاءِ، إِذَا لَمْ يَكُنِ الْاسْتِسْقَاءُ وَاقِعًا، وَقَالَ النُّحَوِيُّونَ: تَاءُ
التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ عِلَامَةٌ تُؤْذِنُ مِنَ الْأَمْرِ بِأَنْ مَا يَجِيءُ مِنَ الْفَاعِلِ مُؤَنَّثٌ،
وَلَوْ لَمْ يُضْمَرِ (٦) الْفَاعِلُ فِيهِ (٧) لَاقْتَضَتْ لَا أَنْ يَكُونَ انْتِفَاءُ الرَّجُوعِ فِي الْحَالِ
مُتَحَقِّقًا. وَأَمَّا:

حَيَاتِكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتِكَ فَاجِعٌ

فَالنَّفْيُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ فَقَدْ تَكَرَّرَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى،

(١) فِي (ب) عَلَى الْمُضَارِعِ تَدْخُلُ.

(٢) لَمْ أَعْثِرْ عَلَى قَائِلِهِ.

تَوْجِيهِ إِعْرَابِهِ وَشَرْحِهِ فِي الْمَنْحَلِ: ٥٧، وَالخَوَارِزْمِيُّ: ٣١، وَزَيْنُ الْعَرَبِ: ٢١ وَشَرْحُ
ابْنِ يَعِيْشٍ: ١١٢/٢، وَالْأَنْدَلِسِيُّ: ٣١٠/١، وَالزَّمَلْكَانِيُّ: ١٣٧/٢ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ كِتَابِ
سَيَبَوِيهِ: ٣٥٥/١، وَالْمَقْتَضِبُ لِلْمَبْرَدِ: ٣٦١/٤، وَأَمَالِيُّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٢٢٥/٢ وَخَزَانَةُ
الْأَدَبِ: ٨٨/٢.

(٣) فِي (ب).

(٤) شَرْحُ الْأَنْدَلِسِيِّ: ٣١٠/١.

(٥-٥) فِي (ب) وَقَوْلِكَ.

(٦) فِي (ب) يَضْمَنُ.

(٧) فِي (ب) فِيهِ الْفَاعِلُ.

وذلك أن موته إذا كان فاجعاً كان ضرراً، وإذا كان موته ضرراً كانت^(١) حياته نفعاً ضرورةً، كأنه^(٢) قال: حياتك لا نفع ولا غير نفع صدر البيت الأول^(٣):

وأنت امرؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتِكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتِكَ فَاجِعٌ
وأنت على ما كان منك ابنُ حُرّةٍ أبِي بما يَرْضَى بِهِ الْخِصْمُ مانِعٌ
وفيك خِصَالُ صَالِحَاتٍ يَشِينُهَا لَكَ ابْنُ أَخٍ عَبْدُ الْخَلِيقَةِ رَاضِعٌ

يقول: وأنت على ما فيك من ترك معاملتك لنا بالجميل كريم تآبى أن تضام وأن ينال منك خصمك ما يرضاه^(٤) والخليقة هي الطبيعة^(٥)، وعبد الخليفة يعني أن طبعه في الخسة واللؤم كطبع العبد الراضع هو اللئيم. هذا الشعر للضحك بن هنام الرقاشي، وهو في الكتاب منسوب إلى رجل من بني سلول، والمقول فيه الشعر هو الحضين بن المنذر.

قال جار الله: «وقد أجاز المبرد في السعة أن يقال: لا رجل في الدار، ولا زيد عندنا».

قال المشرح: لا رجل في الدار عند المبرد يجوز وعندنا لا يجوز

(١) في (ب) كان.

(٢) في (ب) أنه.

(٣) البيت كما أوضح الشارح للضحك بن هنام الرقاشي: ونسبه سيبويه إلى رجل من سلول، ونسبه المراغي في المنخل إلى حضين بن المنذر، ووردت المقطوعة في حماسة البحري: ١١٦ منسوبة إلى أبي زبيد الطائي، ولم ترد المقطوعة فيما نسب إلى أبي زبيد في مجموع شعره الذي جمعه وحققه الدكتور نوري حمودي القيسي. والضحك بن هنام الرقاشي الذي ينسب إليه البيت ترجمته في الخزانة: ٨٩/٢ والحضين بن المنذر الذي ينسب إليه أحياناً هو من بني رقاش أيضاً تابعي، شاعر مقل من فرسان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، معه راية علي وعمره تسع عشرة سنة أخبره في المؤلف: ٨٧، واللآلي: ٨١٦، والخزانة: ٨٩/٢. توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخل: ٥٦، والخوارزمي: ٣٢، وزين العرب: ٢١، وشرح ابن يعيش: ١١٢/٢، والأندلسي: ٣١٠/١، والزملكاني: ١٣٧/٢ والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ٣٥٨/١، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٥٢٠/١، وشرحها للكوفي: ١١٤، ١٩٧، وانظر شرح الأشموني: ١٨/٢، والخزانة: ٨٩/٢.

(٤-٤) في (أ).

وهذه المسألة المذكورة فيما مضى من أن استعمال لا بمعنى ليس قليل وكذلك أجاز^(١) لا زيد عندنا فتدخل لا النافية على المعرفة من غير تكرير، وهذه بعينها هي المسألة الأولى، من أن «لا» ها هنا بمعنى ليس.

[٤٨/ب] قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ / وَفِي: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ (٣) إِلَّا بِاللَّهِ (٣)» سِتَّةَ أَوْجِهٍ: أَنْ تَفْتَحَهُمَا، وَأَنْ تَنْصِبَ الثَّانِي، وَأَنْ تَرْفَعَهُ (٣) تَرْفَعَهُ (٤) عَطْفًا عَلَى الْمَحَلِّ (٤)؛ وَأَنْ تَرْفَعَهُمَا؛ وَأَنْ تَرْفَعِ الْأَوَّلَ عَلَى أَنْ لَا (٥) بِمَعْنَى لَيْسَ، أَوْ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْعَبَّاسِ بِفَتْحِ الثَّانِي وَأَنْ تَعَكِّسَ هَذَا».

قَالَ الْمُرْسُخُ: الْحَوْلُ هَا هُنَا هِيَ (٦) الْقُوَّةُ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْحَوْلِ بِمَعْنَى الْحِيلَةِ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَقْوَى بِهَا عَلَى مَا يُرِيدُ، فَإِنْ سَأَلْتَ: فِي كَلَامِ الشَّيْخِ نَظَرٌ وَذَلِكَ: أَنَّ قَوْلَهُ: وَأَنْ تَعَكِّسَ هَذَا هُوَ بَعِينَهُ الْوَجْهُ الثَّلَاثُ أَجَبْتُ: الْوَجْهُ السَّادِسُ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْوَجْهُ الثَّلَاثُ صَوْرَةً فَلَيْسَ بِهِ مَذْهَبًا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَقَدْ يُحَذَفُ الْمَنْفِي فِي قَوْلِهِمْ لَا عَلَيْكَ، أَيْ لَا بِأَسْ عَلَيْكَ».

قَالَ الْمُرْسُخُ: اسْمُ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ مَحذُوفٌ، وَعَلَيْكَ خَبْرُهُ.

(١) فِي (ب).

(٢-٢) فِي (ب).

(٣) فِي (أ).

(٤-٤) فِي (ب).

(٥) فِي (ب) عَلَى أَنَّ مَعْنَى لَيْسَ.

(٦) فِي (أ).

[بَابُ خَيْرِ مَا وَلَا الْمُشَبَّهَيْنِ بِلَيْسَ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «خَبْرُ «مَا» و«لَا» الْمُشَبَّهَيْنِ بِلَيْسَ وَهَذَا التَّشْبِيهُ لِعَهْدِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَرْفَعُونَ مَا بَعْدَهُمَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَيَقْرَأُونَ: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ إِلَّا مَنْ دَرَى كَيْفَ هِيَ الْمُصْحَفِ».

قَالَ الْمُشَرِّحُ: مَا وَلَا النَّافِيَتَانِ لَا يُعْمَلُهُمَا بَنُو تَمِيمٍ، وَيَتْرَكُونَ مَا بَعْدَهُمَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ كَمَا كَانَا قَبْلَ دُخُولِ «مَا» و«لَا» عَلَيْهِمَا، وَالْحِجَازِيُّونَ يَشَبِّهُونَهُمَا بِلَيْسَ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنَّ مَا لِنَفْيِ الْحَالِ، كَمَا أَنَّ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ لَا تَجْرِي مَجْرَى (مَا) فِي نَفْيِ الْحَالِ كَقَوْلِكَ لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ فَإِنَّهُ لَا يُقْصَدُ بِهِ الْإِسْتِقْبَالُ فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا (٢) تَقُولُ فِي إِنْ النَّافِيَةِ، فَإِنَّ الشُّبُهَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَيْسَ (٣) قَائِمٌ، وَلَا تَعْمَلُ عَمَلَهَا هَا هُنَا (٤)؟ أَجِبْتُ الْمُبَرِّدُ قَدْ أَجَازَ (٥) إِنْ زَيْدٌ قَائِمًا (٦)، كَمَا أَجَازُوا مَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَكِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ (٥) إِعْمَالُهَا عَمَلَهَا كَمَا هُوَ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ، لَكِنَّ الْفَرْقَ

(١) سورة يوسف: آية: ٣١.

(٢) فِي (أ) مَا تَقُولُ.

(٣) فِي (أ) لَا.

(٤) فِي (ب).

(٥-٥) فِي (ب).

(٦) الْمُقْتَضِبُ: ٣٦٢/٢ قَالَ: وَكَانَ سِيبَوِيهِ لَا يَرَى فِيهَا إِلَّا رَفْعَ الْخَبْرِ، لِأَنَّهَا حَرْفٌ نَفْيٌ دَخَلَ عَلَى إِبْتِدَاءٍ وَخَبْرِهِ، كَمَا تَدْخُلُ أَلْفُ الْإِسْتِفْهَامِ فَلَا تَغْيِرُهُ. وَذَلِكَ مَذْهَبُ بَنِي تَمِيمٍ. وَغَيْرُهُ يَجِيزُ نَسْبَ الْخَبْرِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِلَيْسَ كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي (مَا)، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ، لِأَنَّهُ لَا فَصْلَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ مَا فِي الْمَعْنَى.

بينهما ظاهرٌ، وذلك أن النافية الغالبُ عليها هُجُومُ الاستثناء على خبرها قال
اللَّهُ تعالى^(١): ﴿إِن الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ ﴿إِن هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾^(٢) ﴿إِن يَتَّبِعُونَ
إِلَّا الظَّنَّ﴾^(٣) فلا غناء للشبه.

قال جارُ الله: «إِذَا انْتَقَضَ النَّفْيُ بِإِلَّا أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ بَطَلَّ الْعَمَلُ،
فَقِيلَ: مَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ، وَلَا رَجُلٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْكَ وَمَا مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ وَلَا أَفْضَلُ
مِنْكَ رَجُلٌ».

قال المشرَّح: أمَّا الانتقاضُ فلأنَّ الخبرَ قد خَرَجَ عن خَبَرِ الْمَنْفِيِّ،
وهذا كالمُستضعف من الولاةِ، إِذَا خَرَجَ عن وِلايَتِهِ أَمْرٌ فَقَدْ قَصَرَ عن إِنْفَاذِ
التَّصَرُّفِ فِيهِ بَاعَهُ.

وأما التَّقْدِيمُ، فلأنَّ القِيَّاسَ فِي هَذَا^(٤) الْبَابِ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ كَالاسْمِ
مَرْفُوعاً لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ مُبْتَدَأٌ وَخَبِيرٌ، وَإِنَّمَا يَنْتَسِبُ الْخَبَرُ تَشْبِيهاً لَهُ بِخَبَرٍ لَيْسَ
وَلَا تَشْبِيهٍ إِلَّا إِذَا ظَهَرَ بَيْنَهُمَا الشَّبَهُ، وَفِي حَالِ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ هَا هُنَا لَمَّا يَظْهَرُ
شَبَهُ الْخَبَرِ بِخَبَرٍ لَيْسَ لِأَنَّ ظُهُورَ الشَّبهِ فِيهِ لَا يَكُونُ إِلَّا عِنْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ،
فِيَتَوَقَّفُ النَّصْبُ عَلَى تَمَامِ الْكَلَامِ، وَإِعْرَابُ الْخَبَرِ لَا يَتَوَقَّفُ فَبَقِيَ عَلَى مَا
كَانَ.

وزان هذه المسألة إن زيدا مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو، وَلَوْ قُلْتَ إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو
مُنْطَلِقٌ لَمْ يَجْزِ، فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ^(٥):

(١) سورة الأنعام: آية: ٥٧.

(٢) سورة الأعراف: آية: ١٥٥.

(٣) سورة النجم: آية: ٢٣، ٢٨.

(٤) في (ب) أن يكون الخبر في هذا الباب كالاسم.

(٥) صدره:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ أَبْشَرُ

أجبت: من النحويين من قال هو منصوب على الحال لأن التقدير إذ ما بَشَرٌ مِثْلَهُمْ «فمثلهم» في الأصل صِفَةٌ لِبَشَرٍ، وَصِفَةٌ (١) النكرة إذا تقدمت عَلَيْهَا انتصبت على الحال، كقولها (٢):

وَالصَّالِحَاتُ عَلَيْهَا مَغْلَقًا بَابُ

على أنه رُوِيَ عن بعض العرب: «ما مُسِيئًا من أَعْتَبَ» كما وَرَدَ (٣):
«لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ» بِرَفْعِ الطَّيِّبِ (٤).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ؛ وَدُخُولُ الْبَاءِ فِي الْخَبْرِ نَحْوَ قَوْلِكَ: مَا زَيْدٌ بِمَنْطِقٍ إِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ: زَيْدٌ بِمَنْطِقٍ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: هَذِهِ الْبَاءُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْخَبْرِ هَا هُنَا هِيَ لُغَةُ أَهْلِ

= الديوان: ٢٣٢/١ من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٣٩/١، وانظر شرح أبياته لابن خلف: ٢٨ وشرحها لابن السيرافي: ١٦٢/١، وشرحها للكوفي: ٢٩، ٣٩، وتفسير عيون سيبويه لهارون بن موسى: ١١، والنكت للأعلم: ٤٧ والمقتضب للمبرد: ١٩١/٤ ومجالس ثعلب: ١١٣، والجنى الداني: ٢١٣، ٤٢٢، وشرح الأندلسي: ٣١٤/١، الخزانة: ١٣٠/٢. وورد في (أ) (بشراً).
(١) في (ب) ولأن الصفة.

(٢)

(٣) في (م) «ليس المسك إلا الطيب» وهو سهو من الناسخ أو المؤلف رحمهما الله ولهذا القول قصة تجدها مفصلة في مجالس العلماء للزجاجي: ص ١ فما بعدها، وذيل الأمازي للقالبي: ٣٩، وطبقات النحاة للزبيدي: ٣٨، والمزهر: ٢٧٧/٢، والأشباه والنظائر: ٢٣/٣. وهذا القول أيضاً هو إحدى مسائل الحسن بن صافي ٥٦٨ هـ الملقب بـ «ملك النحاة» [إنباه الرواة: ٣٠٥/١] المسماة: «المسائل العشر المتعبدات إلى الحشر» وقد ردّ عليه فيها أبو محمد بن بري في مؤلف مستقل في المكتبة الوطنية بباريس رقم ٣٦٤ وهو عندي، وقد نقلها ونقل ردّ ابن بري عليها كثير من العلماء منهم السخاوي في سفر السعادة، والأندلسي في شرح المفصل، وابن النحاس الحلبي في التعليقة على المقرب، وأبو حيان في تذكرة النحاة والسيوطي في الأشباه والنظائر. وغيرهم.

(٤) في (أ) فقط ولعلّ الصواب: «برفع المسك»، لأن الطيب مرفوع قطعاً.

الْحِجَازِ، أَمَا عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ فَلَا يَكُونُ لِأَنْهُمَا عِنْدَهُمْ بَاقِيَانِ عَلَى مَا كَانَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ، وَخَبِرَ الْمُبْتَدَأُ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْبَاءُ، فَإِنْ سَأَلْتَ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْبَاءُ لَا تَدْخُلُ عَلَى خَبِرِ الْمُبْتَدَأِ؟ وَهَبَ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ، وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبِرُ فِي مَقَامِ الْإِثْبَاتِ، فَلِمَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ وَهُمَا فِي مَقَامِ النَّفْيِ؟

أَجِبْتُ: لِأَنَّ هَذِهِ الْبَاءُ لَا تَدْخُلُ إِلَّا فِي مَقَامِ النَّصْبِ، وَالْمَقَامُ هَاهُنَا مَقَامُ الرَّفْعِ، وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: لَا تَقُولُ مَا بِقَائِمٍ زَيْدٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛» وَلَا الَّتِي يَكْسَعُونَهَا بِالتَّاءِ هِيَ الْمُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ بَعِينِهَا، وَلَكِنَّهُمْ أَبَوَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَنْصُوبُ بِهَا حِينًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (١): ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ أَي لَيْسَ الْحِينُ / حِينَ مَنَاصٍ.

[٤٩/أ]

قَالَ الْمُشَرَّحُ: يَكْسَعُونَهَا بِالتَّاءِ: أَي يَدْفَعُونَهَا، كَسَعَهُ إِذَا ضَرَبَهُ عَلَى عَجْزِهِ، وَوَرَدَتِ الْخَيْلُ (٢) يَكْسَعُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَمِنْهُ اتَّبَعَ فَلَانٌ أَدْبَارَهُمْ يَكْسَعُهُمْ بِالسَّيْفِ مِثْلَ يَكْسُوهُمْ أَي يَطْرُدُهُمْ قَالَ (٣):

كَسَعَ الشِّتَاءُ بِسَبْعَةِ غُبْرِ

وإنما أردفت بالتاء ليصير لها بليس شبه صورة كما لها بها شبه معنى، فيحسن فيها إضمار اسمها (٤)، إذ إضمار الاسم لا يكون في الحروف، إنما يكون في الأفعال. قال سيبويه (٥): ونظير لات في أنه لا يكون إلا مُضْمَرًا

(١) سورة ص: آية: ٣.

(٢) في (ب) الخيول.

(٣) هو أبو شبل الأعرابي والبيت من مقطوعة له، وهي: [اللسان / كسع]

كسع الشتاء بسبعة غُبر	أيام شهلتننا من الشهر
فإذا انقضت أيام شهلتننا	صن وصنبر مع الوبر
وبأمر وأخيه مؤتمر	ومعلل وبمطفى الجمر
ذهب الشتاء مولياً هرباً	وأنتك وافدة من النجر

(٤) في (أ) لا بينهما.

(٥) الكتاب:

فيها، لَيْسَ «ولا يكون» في الاستثناء، إذا قلت: أتوني ليس زيداً، وأتوني لا يكون بشراً، وقال أيضاً: وليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لست وليسوا، وعبُد الله ليس مُطلقاً، ولا تقول: عبُد الله لا مُطلقاً، ولا قومك لا تواتوا مُطلقين، وهو مختص بالخبر وما هو في معناه، أنشد جَارُ اللَّهِ - (رَحِمَهُ اللَّهُ) ^(١) - :

حَنْتَ نَوَارُ وِلاتِ حَيْنِ حَنْتَ ^(٢)

وفي التَّنْزِيلِ ^(٣): ﴿وَلَاتِ حَيْنَ مَنَاصٍ﴾، واختصت بالحين ^(٤) لأنه فيما وراء الحين ^(٤) يقع ليس بُمقنع ^(٥)، فإن سألت فكيف لم يقع في الحين ^(٤) بليس أيضاً؟ أجبت: لأنَّ ليس لِنفي الحالِ صَريحاً، وإنما يكون لغير الحال، فيقع فيه التَّنَافُرُ بِخِلافِ «لا» فإنه ليس لِنفي الحالِ صَريحاً ولذلك يُستَعْمَلُ في الاستقبال.

«تم الجزء الأول من كتاب شرح المفصل الموسوم بالتخمير»

«تأليف صدر الأفاضل الخوارزمي»

(٥٥٥ - ٦١٧ هـ)

«يليه الجزء الثاني:

وأوله: قال جَارُ اللَّهِ ذكر المجرورات/ باب الإضافة»

وهذه التجزئة من عمل المحقق

(١ - ١) في (ب).

(٢) عجزه:

وبدا الذي كانت نوار أجنت

وهو لشبيب بن جُعيل، وقيل لحجل بن نضلة، وسيأتي تخريجه إن شاء الله عند ذكر الزمخشري له في باب الإضافة الآتي ذكره بعد هذا الباب.

(٣) سورة ص: آية: ٣.

(٤) في (م) الخبر.

(٥) في (ب) يقع.

فهرس الموضوعات

٥	المقدمة
٧	القسم الأول: مؤلف الكتاب
٩	الفصل الأول: التعريف بالخوارزمي
٤١	الفصل الثاني: عناية العلماء بكتاب المفصل
٦١	الفصل الثالث: دراسة كتاب التخمير
١٢٩	القسم الثاني: (النص المحقق)
١٣١	مقدمة المؤلف
١٣٥	ديباجة الكتاب
١٥٥	باب الكلام وما يتألف منه
١٥٩	باب اسم الجنس
١٦١	باب العلم
٢٠١	باب المعرب
٢٠٩	باب الممنوع من الصرف
٢٢٧	باب وجوه الإعراب
٢٣٣	باب الفاعل
٢٥٥	باب المبتدأ والخبر
٢٨١	باب خبر إن وأخواتها
٢٩٦	المنصوبات

٢٩٦	باب المفعول المطلق
٣١٩	باب المفعول به
٣٢٥	باب النداء
٣٦٥	باب الترخيم
٣٧٥	باب التحذير
٣٨٣	باب الاشتغال
٣٩٩	باب المفعول فيه
٤٠٧	باب المفعول معه
٤١٧	باب المفعول له
٤٢٣	باب الحال
٤٤٧	باب التمييز
٤٥٥	باب الاستثناء
٤٨٧	باب الخبر والاسم في بابي كان وإن
٤٩٥	باب المنصوب بـ «لا» النافية للجنس
٥٢١	باب خبر ما ولا المشبهتين بـ «ليس»



دار الغرب الإسلامي

بيروت - لبنان

فصاحمها الحبيب المصطفى

شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء - بناية الأسود

تلفون : 340132 - 340131 - ص. ب. 5787 - 113 بيروت - لبنان

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P.:113- 5787 - Beyrouth - Liban

الرقم 1990/5/1500/153

التضيد : كومبوتيت / بيروت

الطباقة : دار الشروق / بيروت

شرح المفصل في صنعة الاعراب

الموسوم

بالثخمي

الجزء الثاني

تأليف

صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الفوارزي

٥٥٥ - ٦١٧ هـ

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة - جامعة أم القرى



دار الفرب الأشلابي

شرح المفصل في صفة الاعراب

الموسوم

بالثخمي

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٩٩٠

دار الغرب الإسلامي
ص.ب. ٥٧٨٧/١١٣
بيروت. لبنان

قال جاز الله^(١): ذكر المجرورات.

[ب/٥٠]

[بَابُ الْإِضَافَةِ]

لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة، وهي المقتضية للجر، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب، والعامل ها هنا غير المقتضي كما كان ثم، وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك: مررت بزيد، وزيد في الدار، وغلأم زيد، وخاتم فضة.

قال المشرح: كأنه يعني بالمقتضية للجر والرفع والنصب المقتضية لنس الإعراب في الجر والرفع والنصب، تقول: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، هي المقتضية للإعراب، والعامل للنصب والرفع الفعل والجر الحرف. كذا نقل عن الشيخ معنى هذا الكلام في «حاشية المفصل»^(٢)، تقول: ها هنا عموم أثر، وعموم مقتض، وخصوص أثر، وخصوص مقتض، فيضاف العموم إلى العموم، والخصوص إلى الخصوص مثاله: لسع العقارب النصبية أوجع من لسع سائر العقارب، فعموم الوجع وهو المشترك فيه بين الوجعين، إلى عموم اللسع، وهو المشترك فيه بين اللسعين، كما أن خصوص كل واحد من الوجعين يضاف إلى كل واحد من اللسعين.

(١) من هنا بداية الجزء الثاني من شرح الأندلسي، إلا أن الجزء الثاني الذي تحت يدي من شرح الأندلسي فقد منه ما يقرب من نصف الكتاب، وقد قدمنا وصف نسخ شرح الأندلسي في مقدمة البحث. لذلك ستختفي الإحالات إليه من هذا الباب إلى باب الصفة.

(٢) لم يرد مثل هذا النص في حاشية المفصل التي بين يدي وهي نسخة ليدن رقم ١٦٤.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَصْلٌ؛ وَإِضَافَةُ الْاسْمِ إِلَى الْاسْمِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَعْنَوِيَّةٌ وَلَفْظِيَّةٌ، فَالْمَعْنَوِيَّةُ مَا أَفَادَ تَعْرِيفاً كَقَوْلِكَ: دَارُ عَمْرٍو، أَوْ تَخْصِيصاً كَقَوْلِكَ: غُلَامٌ رَجُلٍ.

قال المشرِّحُ: إِذَا قُلْتَ: دَارُ عَمْرٍو فَالِدَّارُ - هَا هُنَا - قَدْ تَعَرَّفْتَ وَمَعْنَاهَا الدَّارُ الَّتِي هِيَ لِعَمْرٍو، وَإِذَا قُلْتَ: دَارُ رَجُلٍ فَالِدَّارُ هَا هُنَا نَكْرَةٌ وَمَعْنَاهَا دَارُ مَمْلُوكَةٍ لِرَجُلٍ، وَلِذَلِكَ يُوصَفُ بِالنَّكْرَةِ نَحْوَ: دَارُ رَجُلٍ عَامِرَةٌ، وَالْإِضَافَةُ - هَا هُنَا - تَفِيدُ تَخْصِيصاً وَلَيْسَتْ بِضَائِعَةٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تُفِيدُ أَنَّهَا دَارُ رَجُلٍ لَا دَارٌ (١) امْرَأَةٍ.

قال جَارُ اللَّهِ (٢): وَلَا تَخْلُو فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ مِنْ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى اللَّامِ كَقَوْلِكَ: مَالُ زَيْدٍ، وَأَرْضُهُ، وَأَبُوهُ، وَابْنُهُ، وَسَيِّدُهُ، وَعَبْدُهُ، أَوْ بِمَعْنَى «مِنْ» كَقَوْلِكَ: خَاتَمُ فُضَّةٍ، وَسَوَارٌ ذَهَبٍ، وَبَابٌ سَاحٍ.

قال المشرِّحُ: الْإِضَافَةُ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى اللَّامِ فَإِنَّهَا لَا تُفِيدُ الْمَلِكَ، إِنَّمَا تُفِيدُ التَّخْصِيصَ، بِدَلِيلِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: هَذَا أَبُوهُ فَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ أَبَاهُ مَلِكٌ لَهُ بَلِ الْمَعْنَى أَنَّ لَهُ اخْتِصَاصاً بِهِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَاللَّفْظِيَّةُ أَنْ تُضَافَ الصِّفَةُ إِلَى مَفْعُولِهَا كَقَوْلِكَ هُوَ ضَارِبٌ زَيْدٍ، وَرَاكِبٌ فَرَسٍ، بِمَعْنَى ضَارِبٌ زَيْدًا، وَرَاكِبٌ فَرَسًا، أَوْ إِلَى فَاعِلِهَا كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ، وَمَعْمُورٌ الدَّارِ، وَهَنْدٌ جَائِلَةٌ الْوِشَاحِ بِمَعْنَى حَسَنٌ وَجْهُهُ، وَمَعْمُورٌ دَارُهُ، وَجَائِلٌ وَشَاحُهَا.

قال المشرِّحُ: الْإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ هِيَ الَّتِي يَجْرِي وَجُودُهَا مَجْرَى عَدَمِهَا أَلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٍ، ثُمَّ فَكَّكَتَ الْإِضَافَةَ فَقُلْتَ هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا فَالْمَعْنَى بَاقٍ وَلَوْ قُلْتَ: هَذَا غُلَامٌ زَيْدٍ ثُمَّ فَكَّكَتَ الْإِضَافَةَ فَقُلْتَ:

(١) فِي (ب) لَا دَارًا أُخْرَى.

(٢) فِي (ب) بَعْدَ جَارِ اللَّهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ.

هذا غلامٌ زيدٌ لم يجز ولم يُفد أصلاً فضلاً من أن يتقرر فيه معنى الإضافة.

قال جارُ الله: ولا يُفدُ إلا تخفيفاً في اللفظ والمعنى كما هو قبل الإضافة، ولاستواءِ الحالين وصَفَ النكرة بهذه الصفة مضافةً كما وصَفَ بها مفضولةً في قولك /: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ، وبرجلٍ ضاربٍ أخيه. [ب/٤٩]

قال المشرِّح: هذه الإضافة اللفظية تفيد تخفيفاً في اللفظ، ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ ضاربٌ الغلامِ، فضاربٌ فيه التَّنوين، والتَّنوين نونٌ، فإذا قلت: زيدٌ ضاربٌ الغلامِ فقد سَقَطَتْ بالإضافةِ هذه النونُ، وذلك تخفيفٌ، ثم إفادتها للتخفيفِ بالإضافة ليست بضربةٍ لازِبٍ، ألا ترى أنه جازٌ مررتُ بالضَّارِبِ الرَّجُلِ بالنَّصْبِ، كما جازَ بالضَّارِبِ الرَّجُلِ بالجرِّ.

قال جارُ الله: «فصلٌ؛ وقضيةُ الإضافةِ المعنويةِ أن يُجرَدَ لها المضافُ من التعريفِ.

قال المشرِّح: إدخالُ اللامِ على المضافِ إضافةً معنويةً لا يجوزُ، وهذا لأنَّ تعريفَ المضافِ في بابِ الإضافةِ يُطلَبُ من المضافِ إليه، ألا ترى أن المضافِ إليه سيقَ إلى المضافِ لهذا المعنى، وإذا كانَ مَجِيءُ (١) المضافِ إليه لتعريفِ المضافِ فممتنعٌ أن يُطلَبَ من غيره تعريفُهُ، مثاله: ما إذا أحضرتَ طبيباً لعلاجِ مريضٍ فقيحٍ في حضورِهِ طَلَبَ العلاجِ من غيره.

قال جارُ الله: «وما تَقَبَّلَهُ الكوفيون من قولهم: الثلاثةُ الأبوابُ والخمسةُ الدرَاهِمُ فبمعزلٍ عند أصحابنا عن القياسِ واستعمالِ الفُصَحَاءِ. قال الفرزدقُ:

فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

وقال ذو الرُّمَّةِ:

(١) في (ب) سيق.

ثَلَاثُ الْأَثَائِي وَالرُّسُومُ الْبَلَّاقِعُ

قَالَ الْمُشْرَحُ: إِدْخَالُ اللَّامِ عَلَى الْمُضَافِ إِضَافَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ لَا يَجُوزُ، عَدَدًا كَانَ أَوْ غَيْرَ عَدَدٍ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمَعْنَى، وَفِيمَا افْتَحَرَ بِهِ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى الْكُوفِيِّينَ نَحْنُ أَخَذْنَا اللَّغَةَ عَنْ حَرَشَةِ الضَّبَابِ، وَأَكَلَةِ الْيَرَابِيعِ وَأَنْتُمْ أَخَذْتُمُوهَا مِنْ أَكَلَةِ الشَّوَاذِي، وَبَاعَةِ الْكَوَامِيخِ، فَإِنْ سَأَلْتَ: أَيُّ احْتِجَاجٍ فِيمَا أَنْشَدَ مِنَ الْبَيْتَيْنِ؟ وَهَذَا لِأَنَّ الْكُوفِيِّينَ يُجَيِّزُونَ تَجْرِيدَ الْمُضَافِ عَنِ اللَّامِ فِي فَصْلِ الْعَدَدِ كَمَا فِي غَيْرِهِ. أَجَبْتُ: لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ تَعْرِيفٍ بِاللَّامِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُعْرَفِ الْمُضَافُ بِاللَّامِ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُضَافَ فِي فَصْلِ الْعَدَدِ بَدُونَ اللَّامِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ تَعْرِيفٍ بِاللَّامِ أَنَّ الْمَعْنَى فَسَمَا فَادْرَكَ الْقَبِيرَ^(١) الَّذِي هُوَ خَمْسَةُ أَشْبَارٍ^(٢). وَكَذَلِكَ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ: ثَلَاثُ الْأَثَائِي، الثَّلَاثُ مِنَ الْأَثَائِي. وَأَنَا لَا أَسْتَعْبِدُ مَا عَلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْأَعْدَادَ تَنْزَلُ تَنْزِيلَ الْمَعْدُودِ، وَهَذَا الْقَدْرُ مِنَ الْعَدَدِ وَالْمَعْدُودِ إِذَا أُضِيفَ جَازَ إِدْخَالَ اللَّامِ عَلَيْهِ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْبَصْرِيُّونَ قِيَاسٌ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ اسْتِحْسَانٌ وَالطَّبْعُ يَنْزِعُ إِلَيْهِ، فَوَجِبَ أَنْ يَجُوزَ^(٣).

(١) هذا المعنى الذي ذهب إليه المؤلف لم أجد أحداً قال به ولا ذهب إليه. أما الذي قاله في ذلك فهو: أراد طول خمسة أشبار بشبر الرجال وهي ثلثا قامة الرجل، وينسب إليها فيقال: غلام خماسي. قال ابن دريد: غلام خماسي قد أيفع، في «الصحاح» «والعباب» و«غلام رباعي وخماسي، أي: طوله أربعة أشبار وخمسة أشبار، ولا يقال: سداسي، ولا سباعي، لأنه إذا بلغ ستة أشبار أو سبعة أشبار صار رجلاً. انظر الحلل: ١٧٥ والخزانة: ١٠٣/١. وغيرهما وبمثل ذلك فسّر الأعلام الشتمري، وردّ عليه ابن هشام اللخمي قائلاً: والصحيح أنه أراد بخمسة الأشبار السّيف، ويشهد له قوله بعد ذلك:

يدني خوفاق من خوفاق تلتقي في ظل معترك العجاج مشار

(٢) انظر: الفصول والجمل: ٣٨.

(٣) ردّ الزمكاني في شرح المفصل: ١٤٣/٢: بعد أن عرض لرأي الكوفيين: وهو رديء من وجهين: أحدهما: مخالفة القياس الذي قدمناه من أنه مفض إلى تحصيل الحاصل. والثاني: أنه خارج عن استعمال الفصحاء، ووجهه مع شذوذه أنه لذات واحدة في المعنى، والأول جيء به لغرض العدد، فلما فهموا اتحاد الذات عرفوا الأول، لأنه محل التعريف، ولم يخل =

صدر البيت^(١) الأول:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا..... البيت

وبعدّه:

يُدْنِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ تَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُعْتَبِطِ الْغُبَارِ مُثَارِ

عنى بالخوافِق: الرّايات، وبمعتبَط الغبار: مكاناً لم يُقاتل فيه قبله أحد، ولم يُثر غبارُه حتّى أثاره هو، وهو يمدح يزيد بن المهلب فيقول: لم يزل مُذْ كان صَغِيرًا إِلَى أَنْ مَاتَ يَقُودُ الْجُيُوشَ إِلَى الْجُيُوسِ، وَيَحْضُرُ الْحُرُوبَ، والمعنى هو أميرٌ مُذْ كان صَغِيرًا.

صدر البيت الثاني^(٢):

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثَ الْأَثَافِي..... البيت

الأثافي: جمعُ أثفية وهي: حِجَارَةٌ تَنْصَبُ لِلْقَدْرِ عِنْدَ الْإِطْبَاحِ.

= الثاني من التعريف، لأنه المقصود بالذات على الحقيقة، وإلى هذا الرأي ذهب الكسائي منهم، وقد حكى الجرمي عن أبي زيد أنّ قوماً من العرب نقوله غير فصحاء.

(١) توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٥٧، والخوارزمي: ٣٣، وزين العرب: ٢٢ وشرح ابن يعيش: ١٢١/٢ والنزملكاني: ١٤٣/٢، ١٤٤، البيكدي: ١٧٧/١ وانظر المقتضب: ١٧٦/٢، والجمل للزجاجي: ١٤٢، وشرح شواهد لابن سيده: ٢٦ والفصول والجمل... لابن هشام: ٢٧، ٣٨، ١٣٢، والحلل: ١٧٥، وشي الحلل: ٣٨ وانظر شرح أبيات سيبويه والمفصل لعفيف الدين الكوفي: ١٣٦، والتصريح: ٢١/٢ والعيني: ٣٢١/٣... وغيرهما ويزيد: هو يزيد بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي. ترجمته في الكامل: ١٧١/٤، والخزانة: ١٠٥/١.

(٢) البيت لذي الرمة. ديوانه: ١٢٧٤/٢، وهو البيت الثاني من القصيدة التي أولها:

أَمْنَزَلْتَنِي مِي سَلَامَ عَلَيْكَمَا هَلَّ الْأَرْمَنُ اللَّائِي مَضِيْنَ رَوَاجِعُ
توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٥٨، والخوارزمي: ٣٤، وزين العرب: ٢٢ شرح ابن يعيش: ١٢٢/٢، والنزملكاني: ١٤٣/٢، والبيكدي: ١٧٧/١ وانظر المقتضب: ١٧٦/٢، ١٤٤/٤، والجمل للزجاجي: ١٤١، وشرح شواهد لابن سيده: ٢٥، وشرحها لابن السيد البطليوسي: ١٧٠، وشرحها لابن هشام اللخمي: (الفصول والجمل...).

والبَلَقْعُ: جَمْعُ بَلَقَعٍ وهو الخَرَابُ، يقولُ إِنَّ الأثافي ورسومَ الدِّيَارِ بعدَ خرابِها لا تُرَدُّ جوابَ سَلامٍ، ولا تُوضِحُ عن خَبَرٍ إذا اسْتخَبِرْتَ، وهذا معنى قولهِ أو يَكشِفُ العَمى .

قالَ جارُ اللَّهِ: «وتقولُ في اللَّفْظِيَّةِ مررتُ بزيدِ الحَسَنِ الوَجهِ وبهتدِ الجائِلَةُ الوِشاحِ، وهما الضَّاربا زيدا، وهما الضَّارِبُوبُ زيدا، قالَ اللَّهُ تعالى^(١): ﴿والمُقيِمِي الصَّلَاةِ﴾»

قالَ المُشْرَحُ: الإِضاْفَةُ إذا كانت لَفْظِيَّةً جازَ إِدخالُ اللَّامِ على المُضَافِ لِأنَّهُ وَقَعَ اليأسُ عن تَعْرِيفِ المُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ .

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولا تقولُ الضَّارِبُ زيدا لِأنَّكَ لا تُفِيدُ فيه خِفَّةَ الإِضاْفَةِ كما أَفدَتْها بِالْمُثَنَّى والمَجْمُوعِ، وقد أَجازَه الفَرَّاءُ، وأما الضَّارِبُ الرَّجُلُ فمِشْبَهُ بِالْحَسَنِ الوَجهِ» .

قالَ المُشْرَحُ: إِنما لم يَجْزِ نَحْوَ الضَّارِبِ زيدا لِأنَّهُ لم يَقَعِ اليأسُ عن تَعْرِيفِ المُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ، لِاحْتِمَالِ أن يَكُونَ المُضَافُ إِلَيْهِ نَكْرَةً، وهذا لِأنَّ الأعلامَ تَحتمَلُ التَّنْكِيرَ بخِلافِ المُضَمَّرِ والمُعَرَّفِ بِاللَّامِ فَإِنَّهُ لا يَحتمَلُ البَتَّةَ التَّنْكِيرَ / فَإِنْ سَأَلْتَ: ففِي قولِكَ: الضَّارِبَا زيدا، لِمَ يَقَعُ اليأسُ عن تَعْرِيفِ المُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ؟ [١/٥٠]

أَجِبْتُ: بَلَى وَقَعَ لِوُقُوعِهِ فِي الإِفرادِ، وَالتَّنْبِيَةُ فَرَعٌ على الإِفرادِ فَلَوِ امْتَحِنْتَ الإِضاْفَةَ فِي التَّنْبِيَةِ لكانَ حَالُها فِيها كحَالِها فِي الإِفرادِ .

رأى الأمرُ يَفْضِي إلى آخِرِ فَصِيْرٍ آخِرِهِ أوْلا^(٢) فَإِنْ سَأَلْتَ: فكيفَ لم يَجْزِ الضَّارِبَا رَجُلًا كما جازَ الضَّارِبَا زيدا؟ أَجِبْتُ

(١) سورة الحج: آية: ٣٥ .

(٢) البيت في العقد الفريد: ٢/٢٥٣، والخصائص لابن جني: ١/٢٠٩، ٣١/٢، ١٧٠، ونتائج الفكر في النحو للسهيلى: ٩٨، والأشباه والنظائر في النحو للسبوطي: ١/٢٧٧ . وغيرها .

لأنه قد يَقَعُ اليأسُ عن تعريفِ المُضَافِ بِالْمُضَافِ إليه ها هنا في صورتِي التَّثْنِيَةِ وَالْإِفْرَادِ، إذ امتحانُ تعريفِ المُضَافِ بِإِدْخَالِ اللَّامِ عَلَى المُضَافِ إليه لَيْسَ عَلَى مُخَالَفَةِ الْأَصْلِ فَيُمتَحَنُ، بِخِلَافِ الْعِلْمِ. عِنْدَ الْفَرَاءِ يَجُوزُ الضَّارِبُ زَيْدًا، قِيَاسًا عَلَى قَوْلِهِمْ: الضَّارِبُ الرَّجُلِ وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا وَقَوْعُ الْيَأْسِ عَنِ تَعْرِيفِ المُضَافِ بِالْمُضَافِ إليه ظَاهِرًا ضَرُورَةً أَنَّ زَيْدًا مَعْرِفَةٌ ظَاهِرًا لِأَنَّهُ عَلِمَ، قَالُوا: لَوْ (١) كَانَ الْقِيَاسُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: الضَّارِبُ الرَّجُلِ أَنْ لَا يَجُوزَ فِيهِ سِوَى النَّصْبِ لَكِنْ جَازَ فِيهِ الْجَرُّ لِأَنَّهُ شُبِّهَ بِقَوْلِهِمْ: الْحَسَنُ الْوَجْهِ، كَمَا شُبِّهَ الْحَسَنُ الْوَجْهَ بِالنَّصْبِ بِالضَّارِبِ الرَّجُلِ، وَهَذَا مِنْ مَكَارِهِ النُّحُوِّ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وإذا كان المضافُ إليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه تنوينٌ أو نونٌ، وما عَدِمَ واحداً منهما شرعاً في صحة الإضافة لأنهم لما رَفَضُوا فيما يُوجد فيه التَّنوينُ والتَّوْنُ أن يجمعوا بينه وبين الضميرِ المتَّصِلِ جَعَلُوا ما لا يُوجدُ فيه له تَبَعاً، فقالوا: الضَّارِبُكَ، والضَّارِبَانُكَ، والضَّارِبِيَّ، والضَّارِبَاتِيَّ (٢)، كما قالوا: ضَارِبِكَ، والضَّارِبَاكَ، والضَّارِبُوكَ والضَّارِبِيَّ والضَّارِبَاتِيَّ قال عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ حَسَّانَ:

أَيُّهَا الشَّامِي لِيُحَسِّبَ مِثْلِي إِنَّمَا أَنْتَ (٣) فِي الضَّلَالِ تَهِيمٌ (٤)

قال المُشْرَحُ: هذا الكلامُ مُخْتَلٌ بِمَرَّةٍ، وَأَنَا أَوَّلًا: أَشْرَحُهُ، ثُمَّ أَعْتَرِضُ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَذْكَرُ الصَّحِيحَ، يُقالُ: النَّاسُ فِي هَذَا الْأَمْرِ شَرَعٌ، أَي: سِوَاءَ يَحْرُكُ وَيَسْكُنُ، وَالسَّمَاعُ هَا هُنَا التَّحْرِيكُ، وَأَصْلُهُ الَّذِينَ يَشْرَعُونَ فِي شَرَعَةٍ وَهِيَ:

(١) فِي (أ).

(٢) هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ حَسَّانَ بنُ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ، ابْنُ شَاعِرِ الرَّسُولِ ﷺ.

(٣) سَاقَطَ مِنْ (أ).

(٤) الْبَيْتُ فِي دِيوانِهِ: ١٥، وَانظُرِ الْأَخْبَارَ الْمُوقِفِيَّاتِ: ٢٨١ وَانظُرِ تَوْجِيهَ إِعْرَابِهِ وَشَرْحَهُ فِي

الْمُنْخَلِ: ٥٩، وَالْخَوَارِزْمِيِّ: ٣٤ وَزَيْنِ الْعَرَبِ: ٢٢ وَشَرْحَ ابْنِ يَعِيشَ: ١٣٢/٢،

وَالزَّمَلِكَاثِي: ١٤٧ وَابْنِ الْبَيْكَنْدِيِّ: ١٧٨...

جمعُ شارعٍ ، كخدمٍ جمعُ خادمٍ ، يقولُ : كان القياسُ أن لا يجوزَ إضافةُ ما لا نون فيه ولا تنوين من اسمِ الفاعلِ المعرّفِ باللامِ إلى الضميرِ ، لأنَّ هذه الإضافةُ^(١) غيرُ مفيدةٍ للتعريفِ والتخفيفِ فلا يجوزُ ، أمّا أنّها غيرُ مفيدةٍ للتعريفِ فلأنَّ التعريفَ في هذه الإضافةِ يُستفادُ من اللامِ لا من هذه الإضافةِ بدليل أن هذه الإضافة لو كانت معرفةً لما دَخَلَ اللامُ على المضافِ كما في الإضافةِ المعنويّةِ ، وأمّا أنّه لا تخفيفَ فظاهرٌ ، إلّا أنّهم لما أجازوا الإضافةَ فيما وُجد فيه علةُ الجوازِ ، وهي اشتمالُ اسمِ الفاعلِ على التّنوينِ والنونِ ، أجازوها فيما لم يُوجد ، فحملوا^(٢) ما لم يشتملَ على عِلّةِ الجوازِ تبعاً لما اشتملَ عليها . وهذا كلامٌ ليس بعده في الفسادِ مُنتهى ، لأنَّ محصُولَ هذا اللامِ شيئان :

أحدهما : اشتمالُ أحدهما على عِلّةٍ مُوجِبَةٍ للحُكمِ وعدمُ اشتمالِ الآخرِ عليها .

وثانيهما : وجوبُ أن يكونَ غيرُ المشتَمَلِ مُلتزماً للحُكمِ كالمُشتمَلِ ، وذلك أن يتبعَ غيرُ المشتَمَلِ المشتَمَلِ ، وهذا فاسدٌ لأنّه يقتضي ثبوتَ الحُكمِ في كلِّ صورتينِ متقاربتينِ ، سواءً وجدت العلةُ في الصورة الأخرى أو لم توجد ، وذلك لأننا نَتَّبِعُ هذه الصورةَ التي لم تُوجد فيها العلةُ الصورةَ الأخرى وهي التي فيها وُجدت . وإنّما الوجهُ الصحيحُ ما ذكرته آنفأً من أنّه وقع اليأسُ عن تعريفِ المضافِ بالمضافِ إليه ، فتدخُلُ اللامُ على المضافِ ، وبيانُ أنّه وَقَعَ اليأسُ من تعريفِ المُضافِ بالمُضافِ إليه ها هنا ، أنّ المضافِ إليه ها هنا هو الضميرُ والضميرُ لا يحتملُ التّكثيرَ .

قال جارُ الله : «وقوله :

هُمُ الْأَمْرُونَ الْخَيْرُ وَالْفَاعِلُونَ

(١) في (ب) إضافة .

(٢) في (أ) على .

مما لا يُعْمَلُ عَلَيْهِ»^(١).

قال المشرِّحُ: ها هنا بحثٌ وهو أنك إذا قلتَ: الضَّارِبُ أباه زيدٌ فقد اتَّفَقُوا على جوازِ هذا المَنْصُوبِ أعني أباه، وهو مَفْعُولُ ضَارِبٍ أمَّا إذا أُقِيمَ مقامَ هذا المُضْمِرِ المَنْصُوبِ مُضْمِرٌ فهل يكون ذلك المضمِرُ منه منصوباً أم لا؟ في كلامِهِم ما يَدُلُّ على اختلافِهِم في محلِّ هذا الضمير^(٢).

قال الإمامُ عبدُ القاهر الجُرْجَانِيُّ: فإذا قلتَ: الضَّارِبُ^(٣)، والضَّارِبُوك والضَّارِبَاه والضَّارِبُوه كان الكافُ والهاءُ في موضعِ جَرٍّ، وإذا قلتَ الضَّارِبُك زيدٌ الضَّارِبُهِ عمرو الضَّارِبِي زيدٌ كان الموضِعُ في جميعِ ذلك نصباً لما عَرَفْتَك من أنه لا يَكُونُ مع الألفِ واللَّامِ إذا كان / اسمُ الفاعِلِ غيرِ مُثنى ولا مَجْمُوعٍ، وفي كلامِ الشَّيْخِ ها هنا ما يَدُلُّ على أنَّ الموضِعَ في جميعِ ذلك جَرٌّ، ألا ترى أنه قال: جاء ما فيه تنوين أو نون، وما عَدِمَ واحداً^(٤) منهما شرعاً في صحَّةِ الإضافةِ، ثم فَسَّرَ ذلك بقوله: فقالوا: الضَّارِبُك، والضَّارِبَانُك^(٥)، والضَّارِبِي، وهذا تصریحٌ منه بوجُودِ الإضافةِ في هذه الصُّورة. احتجَّ الإمامُ عبدُ القاهر بأنَّ^(٦) العَلَمَ مما تجوزُ إضافةُ اسمِ الفاعِلِ المَعْرِفِ باللَّامِ، من اسمِ الفاعِلِ المُثنى^(٧) والمَجْمُوعِ إليه، ثم لا يجوزُ إضافةُ المفردِ المَعْرِفِ باللَّامِ إليه، فكذلك الضَّميرُ^(٨) ولأنَّ الضَّميرَ^(٨) في قولك: الضَّارِبُ زيدٌ قامَ مقامَ المنصوبِ في قولك: الضَّارِبُ أباه زيدٌ^(٩). حُجَّةٌ

(١) يأتي تخريجه عند إتمام الشارح له.

(٢) في (ب) المضمير.

(٣) في (أ) الضاربك.

(٤) في (أ) واحد.

(٥) في (أ) الضارباتك.

(٦) في (أ).

(٧) في (ب).

(٨-٨) صححت في هامش النسخة في (أ) ولم تظهر في الصورة.

(٩) في (ب).

الشيخ - رحمه (١) الله - المَعْرِفُ بِاللَّامِ مما تجوزُ إضافة المَعْرِفِ بِاللَّامِ من اسمِ الفاعِلِ المُشْتَى والمجموعِ إليه، وإضافة المَعْرِفِ بِاللَّامِ من اسمِ الفاعِلِ المُفْرَدِ إليه، فكذلك الضَّمِيرُ، على أنَّا نقولُ لا يلزمُ من امتِناعِ إضافةِ اسمِ الفاعِلِ المُفْرَدِ إذا كانَ مُعْرَفًا بِاللَّامِ إلى العلمِ امتِناعُ إضافةِ اسمِ الفاعِلِ المُفْرَدِ إذا كانَ معرفًا بِاللَّامِ إلى الضَّمِيرِ، وذلكَ أَنَّهُ في العَلَمِ لم يَقَعِ اليأسُ عن تعريفِ المضافِ بالمضافِ إليه، ضرورةً أَنَّ الأعلامَ تَحْتَمِلُ التَّنْكِيرَ، فلا تَعْدِلُ عن الإضافةِ إلى مُعْرَفٍ آخَرَ، بخلافِ الضَّمِيرِ والمَعْرِفِ بِاللَّامِ، فَإِنَّ اليأسَ فيهما قد وَقَعَ، فَإِن سَأَلْتُ: ما ذَكَرْتُ من الدَّلِيلِ وإِن دَلَّ على أَنَّ العَلَمَ فيه احتمالُ التَّنْكِيرِ، فها هُنَا ما يَدُلُّ على أَن لَيْسَ فيه احتمالُ التَّنْكِيرِ، بدليلِ أَنَّهُ يوصفُ بالمَعْرِفِ بِاللَّامِ، أَجِبْتُ: ما ذَكَرْتُ من الدَّلِيلِ وإِن (٢) دَلَّ على أَنَّهُ لَيْسَ فيه احتمالُ التَّنْكِيرِ، فها هُنَا ما يَدُلُّ على أَن فيه ذلكَ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ إِدْخَالُ اللَّامِ عَلَيْهِ (٣) بخلافِ الضَّمِيرِ (٤) والمَعْرِفِ بِاللَّامِ وأَمَّا قَوْلُهُ: الضَّمِيرُ في قولِكَ: الضَّارِبُ زَيْدٌ قامَ مقامَ المَنْصُوبِ في قولِكَ: الضَّارِبُ أَبَاهُ زَيْدٌ، فأقولُ: ما ذَكَرْتُ من الدَّلِيلِ، وإِن (٥) دَلَّ على أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ مَنْصُوبٌ فها هُنَا ما يَدُلُّ على أَنَّهُ غَيْرُ مَنْصُوبٍ لِأَنَّ المَتَّصِلَ المَنْصُوبَ يَتَّصِلُ بِالفِعْلِ ولا يَتَّصِلُ بِالاسْمِ، كما أَنَّ المَتَّصِلَ المَجْرُورَ يَتَّصِلُ بِالاسْمِ ولا يَتَّصِلُ بِالفِعْلِ، وهذا لِأَنَّ الضَّمائِرَ لكونِها بِمَنْزِلَةِ الإِشَارَاتِ والتلويحاتِ مَظَنَّةُ الإِحتِياطِ، ولِذلكَ صاغُوا للمرفوعِ ضَمِيرًا، وللمنصوبِ ضَمِيرًا، وللمجرورِ ضَمِيرًا ومن ثَمَّ حَمَلُوا قَوْلَهُ:

(١) في (ب).

(٢) في (أ).

(٣) في (ب).

(٤) في (ب).

(٥) في (أ).

هُمُ الْأَمْرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَ

على ضرورة الشعر^(١)، ولو كان الضمير المتصل المنصوب مما يتصل بالاسم لما كان في «الفاعلونه» ضرورة لأنه بمنزلة «الذين يفعلونه»، والمثبت في نسخة الشيخ^(٢) الضاربوك والضاربي، قال أفضل القضاة الجندي^(٣): لعل الصواب: الضاربوك، والضارباني، والضاربي^(٤). ما بعد البيت الأول على ما أنشدنيه بعض الأئمة البناكتية^(٥):

لا تُسَبِّنِي فَلَسْتُ بِسَبِّي إِنَّ سَبِّي مِنَ الرِّجَالِ الْكَرِيمِ^(٦)

تمام البيت الثاني^(٧):

إِذَا مَا خَشُوا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ مُعْظَمًا

قال جاز الله : فصل : وكل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف إليه ، إضافة معنوية ، إلا أسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات ، وإن أضيفت إلى المعارف وهي نحو غير ومثل وشبه ، ولذلك وُصفت بها النكرات فتقيل :

(١) انظر ضرائر القراز القيرواني : ٩٨ ، وضرائر ابن عصفور : ٢٧ .

(٢) في (ب) المثبت في نسخ المفضل .

(٣) تقدم التعريف به .

(٤) في (ب) .

(٥) منسوب إلى «بناكت» بالفتح ، وكسر الكاف ، وآخره تاء فوقها نقطتان ، مدينة بما وراء النهر .

معجم البلدان : ٤٩٦/١ .

(٦) ديوان عبد الرحمن بن حسان : ٥١ ، والأخبار الموقفيات : ٢٨١ ، والرواية هناك : «فلست يبذي

أن بذي» وانظر فرحة الأديب : ٢٩ ، والفصول والجمال : ٩٥ ، ونسبه إلى حسان ووشي

الحلل : ١٨ دون نسبه . . .

(٧) لم أعر على نسبه إلى قائل معين .

توجيه شرحه وإعرابه في المنخل : ٦٠ ، والخوارزمي : ٣٤ ، وزين العرب : ٢٢ وشرح

ابن يعيش : ١٢٥/٢ والزملكاني : ١٤٧/٢ والبيكندي : ١٧٨/١ والبيت من شواهد كتاب

سبويه : ٩٦/١ ، وانظر شرح أبياته لابن خلف : ٩٨/١ ، وشرحها للكوفي : ١٣٥ ، ١٣٦ ،

ومعاني القرآن للفراء : ٣٨٦/٢ ، ومجالس ثعلب : ١٥٠ ، والكامل للمبرد : ٢١٤/١ ، وضرائر

القراز : ٩٨ ، وضرائر ابن عصفور : ٢٧ ، والخزانة : ١٨٧/٢ .

مررتُ برجلٍ غيرِك ومثلك وشبهك ودخلَ عَلَيْهَا رُبٌّ ، قال :

* يَا رُبُّ مَثَلِكِ فِي النَّسَاءِ غَرِيبَةٌ *

قال المُشْرَحُ : هذا الفَصْلُ قد تَخَبَّطَ فِيهِ النّحويون وأنا أولاً أصلحُ كلامهم بقدرِ المُمكنِ ثُمَّ أَعْتَرَضُ عَلَيْهِ ، ثم أذْكَرُ الصّحيحَ .

قالوا : كلُّ اسمٍ أُضِيفَ إلى المعرفةِ إضافةً معنويّةً فهو معرفةٌ إلاّ أسماءُ تَوَعَّلَتْ في إِبْهَامِهَا فهي نَكَرَاتٌ وإن أُضِيفَتْ إلى المعارِفِ ، ولذلك يُقال : مررتُ برجلٍ غيرِك وشبهك ، فتقعُ صفاتٌ للنكرةِ ولو كانت معارفٌ ، ولَمَّا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا «رُبٌّ» وهي لا تَدْخُلُ إلاّ على النّكراتِ . وهذا كلامٌ فاسدٌ ، وذلك لأنَّ إِبْهَاءَها التّعريفَ لو كان^(١) لتوَعَّلَتْ في الإِبْهَامِ لما تعرّفَ المُغيّرُ ، والمُمائلُ والمُشابهُ في قولك : مررتُ بالرّجلِ المُغيّرِ أبوه أباك ، وبالعُلامِ المُمائلِ وجهُهُ بَدْرًا ، والمُشابهِ قَدَهُ الغُصنِ ، لمساواةِ هذه الأسماءِ تلكَ في المعنى حَذْوِ القَدَةِ بالقَدَةِ ، والحقُّ أنَّ هذه الأسماءَ في الأصلِ صفاتٌ ، ومن ثَمَّ ذَكَرَ سيبويه أَنَّهُنَّ مضافاتٌ بمعنى اسمِ الفاعلين في موضعِ مُغيّرِك ، ومماثلِك ، ومُشابهِك للحالِ فلكونِ الإضافةِ فيها لم يكتسَبَ بها المُضافُ تعريفًا . فإن سَأَلْتَ : لو كانت الإضافةُ فيها لَفِظِيَّةً لَجَازَ أَنْ تَدْخَلَ عَلَيْهَا اللَّامُ وهي مضافةٌ . أجبْتُ : هذه الأسماءُ / وإن كُنَّ في الأصلِ صفاتٍ إلاّ أَنَّهُنَّ اغْتَصَبْنَ طَرَفًا من الاسمِيَّةِ ، ومن ثَمَّ لا يُعملنَ إعمالَ سائرِ الصّفاتِ ، فلا يُقال : مررتُ بالرّجلِ المثلِ غلامِهِ البَدْرِ ، والشَّبهِ قَدَهُ الغُصنِ ، فمن حيثُ أَنَّهُنَّ صفاتٌ فالإضافةُ فِيهِنَّ لَفِظِيَّةٌ ، ومن حيثُ أَنَّهُنَّ أسماءٌ لم يَجِزْ دَخولُ اللَّامِ المعرفةِ على المضافِ توفيراً على الشبهين حَظَّهُما ، ونظيرُ هذه المسألةِ قولهم : أقائمُ الزيدانِ ، ألا

[٥١/ب]

(١) نقل البيكندتي في المقاليد: ١٧٩/١ كلام المؤلف هنا - ولم يسمه - قال: وقال بعض المتأخرين لو كان عدم تعريف هذه الأسماء لتوغلها في إبهامها لما تعرّف المغاير والمماثل والمشابه لمساواتها تلك حذو القذة بالقذة . . .

تَرى أَنَّ قائِماً من حيثُ أَنه اسمٌ دَخَله التَّنوين ، ومن حيثُ أَنه بمنزلةِ الفِعْلِ
فَرَفَعْتُهُ بمنزلةِ رَفَعَةِ المُضَارِعِ تمامُ البيتِ^(١) :

* بَيضاء قد مَتَّعْتها بِطَلاقٍ *

قال جارِ اللّهِ : « اللّهُمَّ إِلاَّ إِذا شُهرِ المُضَافِ بِمِغايِرَةِ المُضَافِ إِليه
كقوله تعالى^(٢) : ﴿ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَئِهِم ﴾ أو المماثلة .

قال المشرّح : في هذا الكلام نَظَرٌ ، بيّأه : اعلم أَنَّ غيراً له ثلاثة
مواقِع :

أحدُهُما : أَن تَقَعَ مَوْقِعاً لا يَكُونُ له فيه إِلاَّ نَكْرَةً ، وذلك إِذا أُريدَ به
النَّفِيُّ السَّادِجِ نحو : مررتُ بِرجلٍ غيرِ زَيدٍ ، تريدُ أَنَّ الممرُورَ به ليس بهذا
الثاني .

الثاني : أَن تَقَعَ مَوْقِعاً لا تَكُونُ فيه إِلاَّ مَعْرَفَةً ، وذلك إِذا أُريدَ به شيءٌ
قد عُرِفَ بِمِضادَةِ المُضَافِ إِليه في معنى لا يُضادُهُ فيه إِلاَّ هو كما إِذا قُلْتَ :
مررتُ بِغيرِكَ ، أَي المَعروفُ بِمِضادَتِكَ ، إِلاَّ أَنه في هذا الوجهِ لا يَحسُنُ أَن
يُجرى صِفَةً ، لو قُلْتَ : مررتُ بِزيدٍ غيرِكَ لم يَكِدْ يَصِحُّ ، إِنما الواجِبُ أَن
تَقولَ مررتُ بِغيرِكَ فتذكيره^(٣) غيرُ جارٍ على الموصوفِ ، وأما قولهم : عَلَيتُ
بالحركة غيرِ السكونِ فكلامٌ فيه استكراهٌ ، وهذا لأنَّ غيراً في هذا الوجهِ

(١) البيت لأبي محجن الثقفي، ولا يوجد في ديوان شعره، وقال الأسود الغندجاني في «فرحة
الأديب» ورقة: ٤٩، وهو لغيلان بن سلمة الثقفي، وهو شاعر جاهلي أسلم يوم الطائف. وأبو
محجن الثقفي: شاعر فارس مخضرم، اشترك في القادسية، وتوفي بجرجان سنة ٣٠ هـ.
ترجمته في الإصابة: ١٧٣/٤، والشعر والشعراء: ٤٢٣/١ والخزانة: ٥٥٣/٣.

توجيه إعرابه وشرحه في المنخل. ٦٠، والخوارزمي: ٣٤، وزين العرب: ٢٢، وشرح
ابن يعيش: ١٢٦/٢، والزملكاني: ١٤٨/٢. والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ٢١٢/١،
٣٥٠، وشرح أبياته لابن خلف: ١٦٧/١ وشرحها لابن السيرافي: ٥٤٠/١، وشرحها
للكوفي: ١٣٦، ٢٠١. وانظر المقتضب: ٢٨٩/٤.

(٢) سورة الفاتحة: آية: ٧.

(٣) في (ب) فتذكره.

تَجْرِي مَجْرَى الكِنَايَةِ ، فلذلك تَتَعَرَّفُ ، والكناية لا تَجْرِي ، ومن المثل
الطَّيِّبِ فِي هَذَا البَابِ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ (١) :

بغَيْرِكَ رَاعِيًا عَبَثَ الذُّنَابُ وَغَيْرِكَ صَارِمًا ثَلَمَ الضَّرَابُ
أَلَا تَرَى أَنَّهُ نَصَبَ رَاعِيًا وَصَارِمًا عَلَى الحَالِ مِنْ غَيْرِكَ .

الثالث : أن تقع موقعا تارة تكون (٢) فيه معرفة ، وأخرى نكرة كما إذا
قلت : مررتُ برجلٍ كَرِيمٍ غَيْرِ لَيْثِمٍ ، وعاقِلٍ غَيْرِ جَاهِلٍ ، فالرَّجُلِ (٣) الكَرِيمِ
غَيْرِ اللَّيْثِمِ ، والعاقِلِ غَيْرِ الجَاهِلِ . قال الإمامُ عبدُ القاهر الجرجاني : وقوله
تعالى (٤) : ﴿ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ من القسم الثالث . وقد جعله شيخنا
من قبيل القسم الثاني فكان مُستدركاً عليه (٥) . قال النحويون : إذا قلت :
مررتُ بالرَّجُلِ الكَرِيمِ غَيْرِ اللَّيْثِمِ ، والعالمِ غَيْرِ الجَاهِلِ ، فالمعنى :
مررتُ بالرَّجُلِ الكَرِيمِ لا اللَّيْثِمِ ، والعالمِ لا الجَاهِلِ ، ومن ثمَّ (٦) ورد في
المعطوف عليه « غير » في قوله تعالى (٧) ﴿ ولا الضَّالِّينَ ﴾ .

قال جارُ الله : « فصل ، والأسماءُ المضافةُ إضافةً معنويةً على
ضربين : لازمةٌ للإضافة وغيرُ لازمةٍ لها ، فاللازمةُ على ضربين ظروفٍ ،
وغيرُ ظروفٍ ، فالظروفُ نحوُ : فوقَ ، وتحتَ ، وأمامَ ، وقُدَّامَ ، وخلفَ ،
ووراءَ (٨) ، وتلقاءَ ، وتجاهَ ، وحذاً ، وحذوً ، وعندَ ، ولَدُنْ ، ولَدَى ،
وبينَ ، ووسطَ ، وسوى ، ومَعَ ، ودونَ . وغيرُ الظروفِ نحو مثلِ ، وشبهِ ،

(١) انظر التبيان في شرح الديوان : ٧٥/١ .

(٢) في (ب) فيه يكون نكرة وأخرى معرفة .

(٣) في (أ) الرجل .

(٤) سورة الفاتحة : آية : ٧ .

(٥) نقل البيكدي هذا الاستدراك في كتابه المقاليد : ١٨٠/١ ناسباً ذلك لنفسه .

(٦) المقاليد : ١٨٠/١ دون إشارة إلى أنه استفاد من التخمين .

(٧) في (ب) .

(٨) في (أ) وتلقاء ووراء .

وغير ، وييدٍ وقيدٍ^(١) ، وقد^(٢) ، وقابٍ وقيسٍ ، وأيٍ ، وبعضٍ ، وكُلٍّ ،
 وكِلا ، وذو مؤنثة ، مُثناةٌ ومجموعةٌ وألوا أولات ، وقد ، وقَط ، وحَسب .
 وغيرُ اللّازِمِ نحو : ثوبٍ ، ودارٍ ، وفرسٍ ، وغيرهما مما يضافُ في حالٍ
 دونَ حالٍ .

قال المشرّحُ : وَسَطُهَا : ها هنا بسكونِ السّينِ مثل داخلِ الدائرة ،
 وبالتّحريكِ مثل مركزِ الدائرة ، والثاني مما يوصف به ، ويستوي فيه جميع
 أحوالِ الموصوفِ . فإن سألْتَ : أليس أنّ الجهاتِ السّتُ مما يعزل عنها
 المضافُ إليه ؟ أجبتُ : بلى لكن على نيّةِ الإضافةِ فهي بمنزلةِ المضافِ .
 فإن سألْتَ عن أنّ المضافَ إليه ثمَّ على وجهين :

أحدهما : أن يكونَ على نيّةِ الإضافةِ كما في الغايات .

والثاني : أن يكونَ لا على تلكِ النيّةِ كما في « القسطاس في
 العروض »^(٣) وإن وقع في الحشو سُمي المشكوكُ الطرفين كقولهِ :

* تَعاقَبَ حينَهُ قَبلاً وبعداً *

وكقولهِ^(٤) :

* فَساعَ لِي الشَّرابُ وَكُنْتُ قَبلاً *

أجبتُ : اختلفوا في هذه الظُّروفِ إذ أُفردت فقالَ البصريُّونُ هي كما
 كانت ظُروفٌ ، ومَنعَ من ذلكِ الكوفيُّونُ ، فأجازَ البصريُّونُ زيدَ قُدّاماً ، وخلفاً

(١) ساقط من (ب) وهما معاً في كتاب المفصل .

(٢) ساقط من (أ) وهما معاً في كتاب المفصل .

(٣) من تأليف الإمامِ جارِ اللهِ الرّمخشري ٥٣٨ هـ والنص في القسطاس : ص ٦٩ .

(٤) البيت ليزيد بن الصعق ، وقيل لعبدالله بن يعرب بن معاوية . وسيأتي تخريجه عند ذكر
 الرّمخشري له في «باب الظروف» إن شاء اللهُ وعجزه :

أكادُ أغضُّ بالماءِ الحَمِيمِ

ويُروى : بالماءِ الفرات ، وبالماءِ الزلال .

فالنَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِ ، وَقَالَ الكَوْفِيُّونَ : زَيْدٌ قُدَّامٌ وَخَلْفٌ بِالرَّفْعِ بِمَعْنَى مُتَقَدِّمٌ وَمُتَأَخِّرٌ ، وَإِذَا قُلْتَ : ذَهَبَ زَيْدٌ خَلْفًا ، فَهُوَ عِنْدَ البَصَرِيِّينَ نَصْبٌ عَلَى الظَّرْفِ وَعِنْدَ الكَوْفِيِّينَ عَلَى الحَالِ ، فَعَلَى ذَلِكَ لَسْتُ أَسْلَمُ أَنَّ قَبْلًا فِي قَوْلِهِ : (وَكُنْتُ قَبْلًا) هُوَ هُوَ فِي قَوْلِكَ جِئْتُ قَبْلَكَ أَلَا تَرَى أَنَّ قَبْلًا فِي قَوْلِكَ جِئْتُ قَبْلَكَ غَيْرُ صِفَةٍ ، وَفِي كُنْتُ قَبْلًا إِذَا كَانَ انْتِصَابُهُ عَلَى الحَالِ / صِفَةً ، وَكَمْ بَيْنَ الصِّفَةِ وَغَيْرِ الصِّفَةِ . الإِضَافَةُ عَلَى مَا قَرَّرْتَهُ فِي مِثْلِ ، وَشِبْهِهِ وَغَيْرِ لَفْظِيَّةٌ فَلَا تَكُونُ هَذِهِ الأَسْمَاءُ مِنْ قَبِيلِ المُضَافِ إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً ، فَإِنْ سَأَلْتَ : كُلُّ : لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الإِضَافَاتِ بِدَلِيلِ قَوْلِكَ : جَاءَنِي الكَلُّ ، وَرَأَيْتَ الكَلَّ ، وَمَرَرْتَ بِالكَلِّ ؟ أَجِبْتُ : اللَّامُ فِيهِ تَنْوِبُ عَنِ الإِضَافَةِ ، وَإِنْ (١) أَرَدْتَ أَنَّ تَعْرِفَ نِيَابَةَ اللَّامِ عَنِ الإِضَافَةِ فَتَأَمَّلْ بَيْتَ العِرَاقِيَّاتِ (٢) :

[٥٢/أ]

هُمُ فِي الرِّضَى كَالْمَاءِ يُسْتَرْفَى الظُّبْيِ وَكَالنَّارِ فِيهَا حِينَ يَسْلُبُهَا السُّخْطُ فَاللَّامُ فِي السُّخْطِ لَوْلَمْ تَكُنْ نَائِبَةً عَنِ الإِضَافَةِ ، لَفَسَدَ بَرْمَتِهِ مَعْنَى البَيْتِ .

تَخْمِيرٌ : وَإِنَّمَا نَابَتِ اللَّامُ عَنِ الإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ لِشَيْئَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ اللَّامَ لِلإِشَارَةِ كَالضَّمِيرِ .

والثاني : أَنَّ اللَّامَ لِمَا كَانَتْ لِلعَهْدِ ، وَالمَعهودُ غَائِبٌ جَرَتْ مَجْرَى الضَّمِيرِ ، كَذَا ذَكَرَهُ النَحْوِيُّونَ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يَحْتَمِلُ التَّنْكِيرَ .

قَالَ جَارُ اللّهِ : « فَصَلُّ ، وَأَيُّ إِضَافَتِهِ إِلَى اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا إِذَا أُضِيفَ إِلَى المَعْرِفَةِ ، كَقَوْلِكَ : أَيُّ الرَّجُلَيْنِ ، وَأَيُّ الرَّجَالِ عِنْدَكَ ، وَأَيُّهُمْ وَأَيُّ مِنْ رَأَيْتَ أَفْضَلُ ، وَأَيُّ الَّذِينَ لَقِيتَ أَكْرَمُ .

(١) فِي (أ) فَبَانَ .

(٢) العِرَاقِيَّاتِ : ١٨٩/١ ، وَفِيهِ : « يَسْتَنْ ، وَيَسْتَنُهَا » .

قال المشرِّحُ : أيُّ في قولك : أيُّ الرَّجَلين ، وأيُّ الرَّجَالِ عندك قد أضيفَ إلى المظْهَر ، وفي أيُّهُما وأيُّهُم قد أضيفَ إلى المضمِر ، وفي : أيُّ الذين لقيتَ أكرمُ قد أضيفَ إلى الموصولِ .

قال جارِ اللّهِ : « وأما قولهم : أيُّ وأيُّك كانَ شَرًّا فأخزاه اللّهُ فكقولك : أخزى اللّهُ الكاذِبَ مِنِّي ومِنكَ وهو بَيِّنِي وبَيِّنَكَ المعنى أيُّنا ، ومنا ، وبيننا ، قال العَبَّاسُ بنِ مِرْداسٍ (١) :

فأيُّ ما وأيُّك كانَ شَرًّا فقيَدَ إلى المَقامَةِ لا يراها »
قال المشرِّحُ : القياسُ أن لا يُكرَّرُ هذا المُتوسِّطُ بين الضَّميرين إلاَّ أَنَّهُ كُرِّرَ لمعنى (٢) ، وذلك أَنَّهُ لو لم يُكرَّرْ (٣) لم يُعرفَ أَنَّ المُكْنَى عنه ينافي أيُّنا ومنا وبيننا أهو أنا وأنت أم نحن وأنتم . عني بالمقامَةِ المجلسُ يَعني (٤) فصارَ أعمى يقادُ إلى مَجْلِسِهِ ، وهذا من بابِ الإِنصافِ ونحوه :

تَغَابَيْتُ عَن قَوْمِي فَضُنُّوا غَبَاوَةً بِمَفْرِقِ أَغْبَانَا حَصِيٍّ وَتُرَابٍ
وقول حَسَّانٍ (٥) :

* فخيرُكُما لِشَرُّكُما الفِداءُ *

(١) تقدَّم التَّعريفُ به ، والبيتُ في ديوانه : ١٤٨ .

توجيه إعرابه وشرحه في المنخل : ٦١ وشرح الخوارزمي : ٣٥ ، وزين العرب : ٢٣ ،
وشرح ابن يعيش : ٢٣١/٢ ، والزملكاني : ١٥١/٢ ، والبيكندي : ١٨١/١ والبيت من شواهد
الكتاب : ٣٩٩/١ ، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي : ٩٣/٢ ، وشرحها للكوفي : ١٣ ،
١٣٦ ، ٢٣٥ ، وانظر المقرَّب : ٢١٢ ، والتعليقة عليه لابن النحاس : ٧٢ .

(٢) في (ب) المعنى .

(٣) في (أ) يكن .

(٤) في (ب) يزيد .

(٥) ديوان حَسَّانِ بنِ ثابت ، ديوانه : ١٨/١ تحقيق وليد عرفات وقبله :

هجوَتُ مُحَمَّدًا فَأَجِبْتُ عَنْهُ وَعِنْدَ اللَّهِ فِي ذَاكَ الْجَزَاءِ
أَنهَجُوهُ وَلَسْتُ بِكُفءِ فخيرُكُما لِشَرُّكُما الفِداءُ

وبعده :

ولا وَلَدَتْ لَهُمْ أَبَدًا حَصَانٌ وَخَالَفَ مَا تُرِيدُ إِذَا بَغَاها^(١)
يَقُولُ إِذَا قَصَدَ الْجَمَاعَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي هُوَ مَحَلُّهُ أَخْطَاهُ ، وَهَذَا دَعَاءٌ
عَلَيْهِمْ بَانْقِطَاعِ النَّسْلِ .

قال جازُ الله : وإذا أُضيفَ إلى النكرة أُضيفَ إلى الواحدِ والإثنين
والجماعةِ كقولك : أي رجلٍ ، وأي رجلين ، وأي رجالٍ .

قال المشرِّح : أي إذا أُضيفت إلى نكرةٍ جازَ أن يكونَ المضافُ إليه
مفرداً كما جازَ أن يكونَ مُثنىً ومجموعاً ، بخلافِ ما إذا أُضيفَ إلى المعرفةِ
فإنه يَجوزُ أن يكونَ مفرداً ، والفرقُ بينهما أنه إذا أُضيفَ إلى النَّكرةِ
فلاستفهامُ عن المضافِ إليه كُلهُ ، والمستفهمُ عنه كما يكونُ غيرَ مفردٍ يكونُ
أيضاً مفرداً ، بخلافِ ما إذا أُضيفَ إلى المعرفةِ فإنَّ الاستفهامَ لا يَقَعُ على^(٢)
المضافِ إليه كُلهُ ، بل على^(٢) واحدٍ من الجملةِ ، وإنما يَقَعُ الاستفهامُ على
واحدٍ من الجملةِ إذا كانَ هُناكَ جملةً لها واحدٌ وهو المثنى والمجموع وكذلك
تقولُ في الأولِ أَي رَجُلٍ قامَ ، وأي رَجَلين قاما ، وأي رَجالٍ قاموا ، وفي
الثاني : أَي الرجلين قامَ ، وأي الرجالِ قامَ ، فإن سألْتَ : لو بَيَّنْتَ لنا على
وَجِهِ التَّبَرُّعِ كيفَ يَقَعُ الاستفهامُ عن البعضِ إذا أُضيفَ إلى المعرفةِ وعن
الكُلِّ إذا أُضيفَ إلى النَّكرةِ ؟ أجبتُ : لأنَّ أياً إذا أُضيفَ فالاستفهامُ لا يتعدى
المضافَ والمضافَ إليه ، وبعد ذلك إذا أُضيفَ إلى المعرفةِ فالاستفهامُ لا
يَقَعُ عن المضافِ إليه لأنَّ المانعَ عن انصرافِهِ إلى المضافِ إليه مَوْجُودٌ إذ
المتكلمُ قد أَقرَّ بكونِ المضافِ إليه معلوماً بخلافِ ما إذا أُضيفَ إلى النَّكرةِ
فإنه لا مانعَ ها هنا من انصرافِهِ إلى الكُلِّ فيصرفُ إليه لكونه جوابَ

(١) لم يرد هذا البيت في ديوان العباس بن مرداس، وهو له في شرح أبيات كتاب سيبويه لابن
السيرافي: ٩٣/٢، وشرح الكوفي: ١٣، ١٣٦، ٢٣٥، وغيرهما.

(٢) في (ب) عن .

الاستفهام: فإن سألت: الكلُّ كما يصلحُ جواباً للاستفهامِ فكذلك البعضُ (١)؟ أجبتُ: ما الدليلُ على ذلك، وذلكُ (٢) لأنَّ أيّاً ها هنا (٣) تقعُ - في الحقيقةِ - صِفَةً للمُضَافِ إليه، فينصرفُ الاستفهامُ إلى كَلِّهِ بخلافِ (٤) ما إذا كانَ المضافُ إليه معرفةً فإنَّ أيّاً لا تكونُ في معنى الصِّفَةِ ضرورةً أنَّ أيّاً نكرةٌ، والمضافُ إليه معرفةٌ.

قال جَارُ اللَّهِ: ولا تقولُ: أيّاً ضربتَ ولا بأيّ مررتَ إلا حيثُ جرى ذكرُ ما هو بعضٌ منه كَقَوْلِهِ عَزَّ وَعَلَا (٤) ﴿أيّاً ما تدعوا فلهُ الأسماءُ الحُسنى﴾.

قال المشرِّحُ / هذا كما لو قلتُ: مررتُ بشاتي الأميرِ فقيلَ لك: [٥٢/ب] بأيّ مررتَ، وضربتُ بعضَ شاتي الأميرِ فقيلَ لك: أيّاً ضربتَ (٥)، وعليه قوله: ﴿قل (٢) ادعوا لله (٦) أو ادعوا الرحمن أيّاً ما تدعوا فلهُ الأسماءُ الحُسنى﴾.

قال جَارُ اللَّهِ: ولاستجابةِ الإضافةِ عوضوا منها توسطَ المُقَمِّمِ بينه وبينَ صِفَتِهِ في النداءِ.

قال المشرِّحُ: أيُّ لما كانَ من الإضافياتِ قصدوا استعماله في النداءِ غيرَ مضافٍ، عوضوا عن المضافِ إليه شيئاً شبيهاً بالمضافِ إليه فقالوا: يا أيُّها الرجلُ، ألا ترى أنَّ «ها» في بابها ليس بمضافٍ إليه، إنما هو شبيهٌ بالمُضَافِ إليه في قولك غلامها.

(١) في (ب).

(٢) في (ب) وهذا.

(٣-٣) في (أ).

(٤) سورة الإسراء: آية: ١١٠.

(٥) في (أ).

(٦-٦) في (ب).

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلِّ ، وَحَقُّ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ « كِلَا » أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً أَوْ مُثْنِيًّا ، أَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمُثْنِيِّ كَقَوْلِهِ ^(١) :

فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُنِي وَوَهَبًا وَيَعْلَمُ أَنْ سَيَلْقَاهُ كِلَانَا
وقوله ^(٢) :

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجَهٌ وَقَبْلُ
وَنظِيرُهُ ^(٣) : « عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ » .

قال المشرِّحُ : أَمَا حَقُّ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ « كِلَا » أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً ، فَلَأَنَّ الْمَضَافَ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ الْمُؤَكَّدِ ، وَالْمُؤَكَّدُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْرِفَةً ، عَلَى مَا يَجِيءُ بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي التَّوَابِعِ . وَأَمَا كَوْنُهُ مُثْنِيًّا فَظَاهِرٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّأَكُّدَ تَبَعٌ ^(٤) لِلْمُؤَكَّدِ فِي التَّشْبِيهِ ^(٥) وَالْإِفْرَادِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُثْنِيًّا فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى الْمُثْنِيِّ كَقَوْلِهِ : « سَيَلْقَاهُ كِلَانَا » فَإِنَّ لَمْ يَضْمُرْ فِيهِ وَهُوَ مَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُثْنِيًّا إِلَّا أَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمُثْنِيِّ . فِي هَذَا الْبَيْتِ شُدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : إِفْرَادُ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ « كِلَا » .

الثاني : إِبْدَالُ ضَمِيرِ الْحِكَايَةِ مِنَ الْمُظْهِرِ ، وَكَذَلِكَ « ذَلِكَ » فِي الْبَيْتِ الثَّانِي لِأَنَّ الْمَعْنَى كِلَا الْأَمْرَيْنِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ . هَذَا الْبَيْتُ لِابْنِ الرَّبْعَرِيِّ ^(٦) فِي يَوْمٍ أَحَدٍ وَقَبْلَهُ :

(١) البيت للنمر بن تولب، انظر ديوانه: ١٢٢ .

توجهه إعرابه وشرحه في المنخل: ٦١، والخوازمي: ٣٤، وزين العرب: ٢٣ وشرح

ابن يعيش: ٢/٣، ٧٧، والزملكاني: ١٥١/٢، والبيكندي: ١٨٢/١ .

(٢) سيأتي تخريجه إن شاء الله .

(٣) سورة البقرة: آية ٦٨ .

(٤) في (ب) وفق .

(٥) في (ب) الإفراد والتثنية .

(٦) هو عبد الله بن الزبعرى بن قيس السهمي القرشي، شاعر مكة في الجاهلية، كان شديداً على =

يا غرابَ البينِ أنعمتَ فقلْ إنما تنطقُ شيئاً قد فعل
إنَّ للخيرِ وللشرِّ البيت

وبعده :

والعطياتُ حشاشٌ بينهم وسواءٌ قبرٌ مُثَرٍ ومُقلِّ
كلُّ عيشٍ ونعيمٍ زائلٌ وبناتُ الدهرِ يلعبنَ بكلِّ
بينهم : أي بين الناسِ .

قال جارُ الله : ويجوزُ التفريقُ في الشعرِ كقوله : كلا زيدٍ وعمرو .

قال المشرِّحُ : العطفُ ها هنا من بابِ التثنيةِ كما في بيت
(الإصلاح)

* كأنَّ بينَ فكَّها والفكِّ *

وها هنا شيءٌ آخرٌ وهو : أنَّ العطفَ كما نابَ عن التثنيةِ ، فكذلك
العلمُ نابَ عن الجنسِ كما في قوله (٢) :

* لا هيثمَ الليلةَ للمطيِّ *

وأصله : كلا الرجلينِ زيدٍ وعمرو .

= المسلمين ، ولما فتحت مكة هرب إلى نجران ، ثم عاد إلى مكة فأسلم وتوفي سنة ١٥ هـ تقريباً . أخباره في المؤلف والمختلف للآمدي : ١٩٤ ؛ واللآلي للبكري : ٣٨٧ . الأبيات له في المؤلف والمختلف . وهي من جيد شعره قالها يوم أحد توجهه إعراب البيت وشرحه في المنخل : ٦٢ ، والخوارزمي : ٣٥ ، وزين العرب : ٢٣ ، وشرح ابن يعيش : ٢/٣ ، والزملكاني : ١٥٣/٢ ، والبيكندي : ١٨٢/١ .

(١) إصلاح المنطق لابن السكيت : ص ٧ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٧ بعده :

فارة مسك ذبحت في سَك

والبيت لمنظور بن مرثد أبو محمد الفقعسي الأسدي ، معجم الشعراء : ٢٨١ ، والخزانة :

٣٤٣/٣ . وقيل لرؤبة بن العجاج ، ملحقات ديوانه : ١٩١ وقد تقدم ذكره فيما سبق .

(٢) تقدم ذكره في باب (لا) النافية للجنس .

قال جَارُ اللَّهِ : « وَحُكْمُهُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الظَّاهِرِ يَجْرِي مَجْرَى عَصَا
وَرَحَى تَقُولُ : جَاءَنِي كِلَا الرَّجْلَيْنِ ، وَرَأَيْتُ كِلَا الرَّجْلَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِكِلا
الرَّجْلَيْنِ وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمُضْمَرِّ أَنْ يُجْرِيَ مَجْرَى الْمُثْنَى عَلَى مَا ذُكِرَ .

قال المشرِّحُ : « كِلَا » إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمُظْهَرِ اسْتَوَى فِيهِ الْأَحْوَالُ
الثَّلَاثُ (١) وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمُضْمَرِّ جَرَى مَجْرَى الْمُثْنَى تَقُولُ : جَاءَنِي كِلَا
الرَّجْلَيْنِ ، وَرَأَيْتُ (٢) كِلَا الرَّجْلَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِكِلا الرَّجْلَيْنِ ، وَجَاءَنِي (٣)
كِلاهُمَا ، وَرَأَيْتُ كِلَيْهِمَا ، وَمَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا . وَجِهَ الْفَرْقِ أَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى
الْمُظْهَرِ فَإِنَّهُ الْبَتَّةُ لَا يَجْرِي عَلَى الْمُؤَكَّدِ فَجَازَ أَنْ يُثْنَى بِخِلَافِ مَا إِذَا أُضِيفَ
إِلَى الْمُضْمَرِّ فَإِنَّهُ يَجْرِي (٤) عَلَى الْمُؤَكَّدِ وَالْمُؤَكَّدُ مُثْنَى ، فَيَكُونُ التَّكْثِيرُ
كَذَلِكَ (٥) أَيْضاً .

قال جَارُ اللَّهِ : وَفِي الْعَرَبِ مِنْ يُقَرِّئُ آخِرَهُ عَلَى الْأَلْفِ فِي الْوَجْهَيْنِ .

قال المشرِّحُ : مِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُجْرِي « كِلَا » فِي الْوَجْهَيْنِ مَجْرَى
وَاحِداً ، وَلَعَلَّهَا لُغَةٌ مِنْ لَا يُفَرِّقُ فِي التَّثْنِيَةِ بَيْنَ الْحَالَيْنِ قَالَ الْمُتَمَلِّسُ (٦) :
فَاطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعَ لَصَمَّمَا (٧)

(١) فِي (أ) .

(٢) فِي (ب) مَرَرْتُ بِكِلا الرَّجْلَيْنِ ، وَرَأَيْتُ كِلَا الرَّجْلَيْنِ .

(٣) فِي (ب) رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا ، وَجَاءَنِي كِلَاهُمَا .

(٤) فِي (ب) جَرَى .

(٥) فِي (أ) أَيْضاً كَذَلِكَ .

(٦) الْمُتَمَلِّسُ : جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْمَسِيحِ بْنِ ضَبِيْعَةَ ، سَمِّيَ الْمُتَمَلِّسَ لِبَيْتِ شِعْرِ قَالِهِ ، شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ ،
وَهُوَ خَالَ طَرْفَةَ ، نَادِمٌ عَمْرُو بْنُ هَنْدٍ ، ثُمَّ غَضِبَ عَلَيْهِ عَمْرُو وَأَرَادَ قَتْلَهُ فَكَتَبَ إِلَى عَامِلِهِ عَلَى
الْبَحْرَيْنِ بِذَلِكَ إِلَّا أَنَّ الْمُتَمَلِّسَ عَرَفَ ذَلِكَ فَهَرَبَ أَخْبَارُهُ فِي الْأَغَانِي : ٥٢٤/٢٣ (الثَّقَافَةُ)
وَالشُّعْرَاءُ وَالشُّعْرَاءُ : ١١٢/١ وَهُوَ دِيْوَانُ حَقِيقَةَ الْأَسْتَاذِ حَسَنِ كَامِلِ الصَّيْرِفِيِّ وَنَشَرَهُ مَعْمَدُ
الْمَخْطُوطَاتِ سَنَةَ ١٩٧٠ م .

(٧) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٣٤ . وَانظُرْ تَخْرِيجَهُ هُنَاكَ . وَلِلْمَزِيدِ مِنَ الْفَوَائِدِ النَّحْوِيَّةِ وَاللُّغَوِيَّةِ حَوْلَ الْبَيْتِ
انظُرْ شَرْحَ ابْنِ يَعِيشَ : ١٢٨/٣ .

وَأَنْشَدَ الشَّيْخُ قَالَ أَنْشَدَ الْأُسْتَاذُ أَبُو مُضَرٍّ : - رَحِمَهُمَا اللَّهُ -

أَيَا رَبِّ حَيِّ الزَّائِرِينَ كِلَاهُمَا وَحَيِّ دَلِيلًا بِالْفَلَاةِ هَدَاهُمَا^(٢)
قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَضْلٌ ؛ وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ يُضَافُ إِلَى نَحْوِ مَا يُضَافُ
إِلَيْهِ أَيَّ^(٣) تَقُولُ : هُوَ أَفْضَلُ الرَّجُلِينَ ، وَأَفْضَلُ الْقَوْمِ ، وَتَقُولُ : هُوَ أَفْضَلُ
رَجُلٍ ، وَهَمَّا^(٤) أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ ، وَهَمَّ^(٥) أَفْضَلُ رَجَالٍ ، وَالْمَعْنَى فِي هَذَا
إِثْبَاتُ الْفَضْلِ عَلَى الرَّجَالِ إِذَا فَضَّلُوا رَجُلًا رَجُلًا ، وَاثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، وَجَمَاعَةً
جَمَاعَةً .

قَالَ الْمَشْرَحُ : إِذَا فَضَّلُوا رَجُلًا رَجُلًا بِالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ ، إِذَا قُلْتَ : هُوَ
أَفْضَلُ رَجُلٍ فَالْمَعْنَى إِذَا فَضَّلْتَ الْجِنْسَ رَجُلًا رَجُلًا فَهُوَ أَفْضَلُ رَجُلٍ وَإِذَا
قُلْتَ : هُمَا أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ ، فَالْمَعْنَى إِذَا فَضَّلْتَ الْجِنْسَ رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ فَهَمَا
أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ ، وَإِذَا قُلْتَ : هُم أَفْضَلُ رَجَالٍ فَالْمَعْنَى إِذَا فَضَّلْتَ الْجِنْسَ
رَجَالًا رَجَالًا فَهَم أَفْضَلُ رَجَالٍ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَلَهُ مَعْنَيَانِ أَحَدُهُمَا : أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى
الْمُضَافِ / الْمُبْتَهَمِ فِي الْخَصْلَةِ الَّتِي هُوَ وَهَمَّ فِيهَا شُرَكَاءُ وَالثَّانِي : أَنْ تُؤْخَذَ
مُطْلَقًا لَهُ الزِّيَادَةُ فِيهَا إِطْلَاقًا ثُمَّ يُضَافُ لِالتَّفْضِيلِ^(٥) عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِمْ
لَكِنْ لِمَجَرَّدِ التَّخْصِيصِ ، كَمَا يُضَافُ مَا لَا تَفْضِيلَ فِيهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ :
النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلًا بَنِي مَرَوَانَ كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَادِلًا بَنِي مَرَوَانَ » .

(١) فِي النَّسَخَتَيْنِ : « أَبُو نَصْرٍ » وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتَاهُ .

وَأَبُو مُضَرٍّ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ الضَّبِّي الْأَصْفَهَانِي ، يَلْقَبُ بِفَرِيدِ الْعَصْرِ وَوَفَاتَهُ سَنَةَ
٥٠٧ هـ . مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ : ١٢٤/١٩ ، وَبِغْيَةُ الْوَعَاةِ : ٢٧٦/٢ وَهُوَ أَشْهُرُ شَيْوَخِ الزَّمْخَشَرِيِّ .

(٢) انظُرْ شَرْحَ الْمَفْضَلِ لِلزَّمْلَكَانِيِّ : ١٥٤/٢ .

(٣) بَعْدَ أَيِّ كَتَبَ فِي هَامِشِ « ب » فِي الْمَضْمَرِ وَالْمَظْهَرِ .

(٤) سَاقَطَ مِنْ (أ) فَفَط .

(٥) فِي (ب) لِتَفْضِيلِ .

قال المشرحُ الضَّميرُ في قوله : وله معنيان لا يَنصَرِفُ إلى قوله : هو أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وهما أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ ، وإِنَّمَا يَنصَرِفُ إلى قولك : هو أَفْضَلُ الرَّجُلَيْنِ كما أَنَّ الضَّميرَ في قوله وهو الوَجْهَ المُختارَ في فَصلِ الفاعلِ لا يَنصَرِفُ إلى قوله ضَرَبْتُ وضَرَبُونِي قَوْمُكَ ، بل إلى مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ ، وكذلك الضَّميرُ في قوله وهو قَليلٌ في فَصلِ الأعلامِ لا يَنصَرِفُ إلى قوله ضَرَبْتُ وضَرَبُونِي أَشْرَفُ من ذلك الزَّيْدُ بل إلى إِدخالِ اللَّامِ عليه ، فأحْدُ المعنَيَيْنِ أن يكونَ هو والمُضَافُ إليه مُشترَكين^(١) في الفَضلِ إِلاَّ أنَّ له زيادةً عليه ، فإذا قُلْتَ هو أَفْضَلُ القومِ فالمعنى كُلُّهُمُ فاضِلٌ إِلاَّ أنَّ هذا أَفْضَلُ مِنْهُمُ ، والمعنى الثاني أن لا يكونَ للمُضَافِ إليه شَرَكَةٌ مع المُضَافِ في الفَضلِ ، بل ويكونُ المُضَافُ هو الأَفْضَلُ على الإِطلاقِ^(٢) وإِنَّمَا يَضَافُ إلى المُضَافِ لمَجْرَدِ التَّخْصِيصِ كأنَّكَ قُلْتَ هو الأَفْضَلُ على الإِطلاقِ^(٣). وله اختِصاصٌ بهذا كقولك : النَّاقِصُ والأشْجُ أَعْدَلانِ بَنِي مَروانَ يُرِيدُهُما الأَعْدَلانِ على الإِطلاقِ ، ولهما بَنِي مَروانَ اختِصاصٌ ، ولا يُرِيدُ أنَّ بَنِي مَروانَ عادِلونَ ، وهما أَعْدَلُ مِنْهُمُ لأنَّهُ لم يكن في بَنِي مَروانَ عادِلٌ غَيرُهُما النَّاقِصُ : هو يَزِيدُ^(٤) بن الوليدِ بن عبد الملكِ - رحمه اللهُ -^(٤) وأُمُّه شاهِ أفرَيدِ بنتِ فَيروزِ بنِ يَزْدَجَرْدِ الملكِ ، نَقَصَ أُعْطِياتِ بَنِي مَروانَ ، ورَدَّهُمُ إلى القَدْرِ^(٥) المُسْتَحَقِّ ، ملكَ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ وَأَيَّاماً وَأَمَّا الأَشْجُ فهو : عُمَرُ بن عبد العزِيزِ بن مَروانَ لُقِّبَ بِذلك لِشَجَّةِ عليه ملكَ بَعْدَ سُلَيْمانَ بن عبد الملكِ ، فَأَمَاتَ كُلَّ بَدْعَةٍ وَأَحْيَا كُلَّ سُنَّةٍ ، حتى قامَ بَعْدَهُ يَزِيدُ بن عبد الملكِ فَأَحْيَا ما أَمَاتَهُ ، وَأَمَاتَ ما أَحْيَاهُ .

(١) في (ب) مشتركاً.

(٢) في (أ).

(٣) ترجمته في: البداية والنهاية: ١١/١٠، والكامل لابن الأثير: ١١٥/٥.

(٤) في (ب).

(٥) في (أ) العدد.

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَأَنْتَ عَلَى الْأَوَّلِ يَجُوزُ لَكَ تَوْحِيدُهُ فِي الشَّيْنَةِ وَالْجَمْعِ وَأَنْ لَا تَوْنُتُهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (١) ﴿ وَلَتَجِدَنَّهْم أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ وَعَلَى الثَّانِي : لَيْسَ لَكَ إِلَّا أَنْ تُثْنِيَهُ وَتَجْمَعَهُ وَتَوْنُتَهُ ، وَقَدْ اجْتَمَعَ الْوَجْهَانِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (٢) « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا الْمَوْطُئُونَ أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْلِفُونَ وَيُؤْلَفُونَ ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَبْغَضِكُمْ إِلَيَّ ، وَأَبْعَدِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَسَاوِئِكُمْ أَخْلَاقًا الثَّرَثَارُونَ الْمُتَفِيهِقُونَ » .

قَالَ الْمَشْرَحُ : إِذَا قَصَدْتَ بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ جازَ تَصْرِيفُهُ وَتَرَكَ تَصْرِيفَهُ ، وَعَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي : لَا يَجُوزُ إِلَّا تَصْرِيفُهُ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَقَدْ اجْتَمَعَ التَّصْرِيفُ وَتَرَكَهُ فِي الْحَدِيثِ الْأَثَرِيِّ أَنَّ قَوْلَهُ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنْ بَابِ تَرَكَ التَّصْرِيفِ ، وَأَحْسَنِكُمْ أَخْلَاقًا مِنْ بَابِ التَّصْرِيفِ ، وَكَذَا قَوْلُهُ بِأَبْغَضِكُمْ وَأَبْعَدِكُمْ مِنْ بَابِ تَرَكَ التَّصْرِيفِ وَأَسَاوِيَكُمْ أَخْلَاقًا مِنْ بَابِ التَّصْرِيفِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي كِلَا الْمَوْضِعَيْنِ مَنْصُوبٌ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَا كُنِيَ عَنْهُ مِنْ عُلُوِّ الدَّرَجَةِ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي لَا أَحَبُّكُمْ وَأَقْرَبِكُمْ . رَجُلٌ ثَرَثَارٌ كَثِيرُ الْكَلَامِ مِنْ قَوْلِهِمْ : عَيْنُ ثَرَّةٍ أَيْ كَثِيرَةُ الْمَاءِ كُرِّرَتِ الثَّاءُ فِيهِ لِلْمَبَالِغَةِ ، الْمُتَفِيهُقُ مِثْلُهُ مِنْ فَهَقَ الْإِنَاءَ إِذَا مَلَأَهُ كَأَنَّهُ الَّذِي يَنْصَبُ مِنْ شِدَّةِ الْإِمْتِلَاءِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : يَوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ لِأَنَّكَ لَمَّا أَضْفَتَ الْإِخْوَةَ إِلَى ضَمِيرِهِ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْمُضَافَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : هُوَ لِأَخِي إِخْوَةٌ لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ فِي عِدَادِ الْمُضَافِينَ إِلَيْهِ ، وَإِذَا خَرَجَ مِنْ جُمْلَتِهِمْ لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ فِي عِدَادِ الْإِخْوَةِ » .

(١) سورة البقرة: آية: ٩٦ .

(٢) هذا الحديث بهذا اللفظ تقريباً في سنن الترمذي: كتاب البرِّ والصلة باب ما جاء في معاني الأخلاق: ٣٧٠/٤ وهو موجود في مسند الإمام أحمد ١٩٣/٤ ، ١٩٤ مع اختلافٍ لفظيٍّ .

يَجُزْ إِضَافَةٌ أَفْعَلُ الَّذِي هُوَ هُوَ إِلَيْهِمْ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهِ إِضَافَتُهُ إِلَى جُمْلَةٍ هُوَ بَعْضُهَا .

قال المشرِّحُ : على المعنى الأوَّل وهو أن يُراد أنه زائدٌ على المضافِ إليهم الخصلة الأولى الأولى^(١) التي هُوَ وَهُمْ فِيهَا شُرَكَاءُ . لا يجوزُ يوسفُ أحسنُ إخوته لأنه على ذلك المعنى يَجِبُ أن يكونَ المُضَافُ واحداً من المضافِ إليه ألا ترى لو قُلْتَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ الْحِجَارَةِ لم يَجُزْ ، ولو قُلْتَ : الْيَاقُوتُ أَفْضَلُ الْحِجَارَةِ جَازٌ وَيَجِبُ أن لا يَكُونَ واحداً منهم بدليل أن الإخوة أُضِيفَتْ إلى ضميرِ زَيْدٍ ، وَيَسْتَحِيلُ أن يكونَ الشَّخْصُ الواحدُ واحداً من القومِ في حالةٍ ، وأن لا يكونَ واحداً منهم في غير^(٢) تلك الحالةِ / قوله : لم يَجُزْ إِضَافَةٌ أَفْعَلُ الَّذِي هُوَ هُوَ إِلَيْهِمْ : معناه لم يَجُزْ إِضَافَةٌ الَّذِي هُوَ المضافُ إليه ، أي داخلاً في المضافِ إليه ، كما أن معنى غيرِ المضافِ إليه^(٣) فيما قبله من قبل أن المضافَ حقُّه أن يكونَ غير^(٣) المضافِ^(٤) إليه ، أي^(٥) غيرَ داخلٍ في المضافِ إليه .

قالَ جَارُ اللَّهِ : « وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي لا يَمْتَنِعُ ، وَمِنْهُ قَوْلٌ مِنْ قَالَ لُنُصَيْبٍ : أَنْتَ أَشْعُرُ أَهْلِ جِلْدَتِكَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَنْتَ شَاعِرُهُمْ . »

قال المشرِّحُ : وعلى المعنى الثاني وهو^(٧) أن يُؤخَذَ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً يجوز لأن المعنى يوسف هو الأحسن على الإطلاق وله اختصاص بالأخوة المختصة به ، فإن سألت : يوسف إذا كان مُختصاً بالأخوة كانت

(١) في (ب) .

(٢) في (أ) .

(٣) في (أ) .

(٤) في (أ) المضاف .

(٥) في (ب) .

(٦) في (أ) ومن .

(٧) في (أ) .

الأخوة أيضاً مختصةً به، فما الفائدةُ في إثبات الاختصاص لهم به بالإضافة الثابتة إليه؟ أجبت: إضافة يوسف إلى الأخوة كما يُوجب اختصاصه لفظاً بهم واختصاصهم به ضرورةً فكذلك يُوجبُ مزيةً للمضاف إليه من حيثُ التعرفُ بدليل أنه عُرِفَ به المضافُ بالإضافة الأولى أعني إضافة يوسف إلى الأخوة، وإن أوجب اختصاصه بهم لكن لا يُوجبُ المزيةَ له في العُرفِ والإضافة الثانيةُ تُوجبُ. نُصِبُ الشاعر^(١) بِضَمِّ النُونِ وفتحِ الصَّادِ المهملة، كان مولى عبد العزيز بن مروان، وكان لبعض العرب من بني^(٢) كنانة الساكنين بودان^(٣)، وكان ابن نوبين، وعن أبي بكر بن يزيد^(٤): لقيت يوماً نصيباً^(٥) يباب هشام بن عبد الملك فقلت يا أبا محجن لم سميت نصيباً؟ ألقولك في شعرك:

* (٦-عائتك النصيب-٦) *

فقال: لا، ولكنني ولدت عند أهل بيت من ودان، فقال سيدي اثتوني بمولودنا هذا لننظر إليه فلما أتني بي فقال: إنه لمنصب الخلق فسميت النصيب^(٧). وقال نصيب لعبد الرحمن بن أزر أنشدت الوليد بن عبد الملك فقال: أنت أشعر أهل جلدتك^(٨).

(١) ترجمته في: الأغاني: ٣٠٢/١ فما بعدها، وطبقات الشعراء: ٥٤٤، والشعر والشعراء: ٣٢٢/١ ويسمى نصيب الأكبر تمييزاً له عن نصيب الأصغر مولى المهدي. وفي وشي الحلل لأبي جعفر اللبلي، والفصول والجمل لابن هشام كثير من أخباره وقد جمع شعره الدكتور داود سلوم ونشره في بغداد سنة ١٩٦٨ م.

(٢) في (أ) وانظر الأغاني: ٣٠٢/١.

(٣) ودان: اسم موضع بين مكة والمدينة. انظر معجم البلدان: ٣٦٥/٥ وقد أكثر نصيب من ذكره في شعره: انظر ديوانه: ص ٢٧، ٩٣، ١١٨، ١٢٧، ١٣١، ١٣٦.

(٤) هكذا في النسختين، ولم أعثر على هذا الخبر في مصدر آخر.

(٥) في (ب) النصيب يوماً.

(٦-٦) في (ب) غايته النصيب.

(٧) الخبر في الأغاني: ٣١٩/١.

(٨) روى ابن هشام اللخمي في «الفصول والجمل»: أن نصيباً لما أنشد سليمان بن عبد الملك كلمته التي منها هذا البيت:

قال جابر الله: «فصل، ويضاف الشيء إلى غيره بأدنى ملاسة بينهما
كقول إحدى حاملي الخشبة خذ طرفك قال^(١)»:

* إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة *

أضاف الكوكب إليها لجدها في عملها إذا طلع، قال^(٢):

إذا قال قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا أنائك أجمعا
لملابسته له في شربه وهو لساقى اللبن.

قال المشرّح: الخرقاء: المرأة في خُلُقها هَوَجٌ وقلة رَبَقٍ، عني
بكوكب الخرقاء سهيلاً بدليل تَمَّة البيت:

= فَعَاشُوا فَأَتْنُوا بِالذِّي أَنْتَ أَهْلُهُ وَلَوْ سَكُنُوا أَثْنْتَ عَلَيْكَ الْحَقَائِبُ
والفرزدق حاضر فقال سليمان للفرزدق: كيف تراه؟ فقال هو أشعر أهل جلدته فقال
سليمان: وأهل جلدتك فخرج الفرزدق وهو يقول:
فخير الشعر أشرفه رجالاً وشر الشعر ما قال العبيد
وانظر رواية ثالثة في الأغاني: ٣٠٨/١.

(١) عجزه: كما ذكر المؤلف:

سهيلاً أذاعت غزلها في القرائب

ولم أعر على قائله: توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٦٢ والخوارزمي: وزين العرب:
وشرح ابن يعيش: ٨/٣، والزملكاني: ٢/ والبيكندي: وهو من شواهد المحتسب لابن
جني: ٢٢٨/٢، والمقرّب لابن عصفور: ٢١٣، والبديع في علم العربية لابن الأثير:
والخزّانة: ٤٨٧/١.

(٢) قائله حُرَيْثُ بْنُ عَنَابٍ، وقيل: حُرَيْثُ بْنُ نَبَّهَانَ الطَّائِي وَهُمَا وَاحِدٌ لِأَنَّ حُرَيْثاً نَبَهَانِي طَائِي،
فتجاوزوا اسم أبيه، ونسبوه إلى جدّه الأعلى. قال الأمدى في المؤلف والمختلف / ٢٤١:
أُمّاً ابْنِ عَنَابٍ فَهُوَ حُرَيْثُ بْنُ عَنَابٍ بَنِي نَبَهَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْغَوْثِ بْنِ طِي شَاعِرٌ مُحْسِنٌ
مَكْثُرٌ. وانظر الخزّانة: ٥٨٨/٤ والبيت من قصيدة له في مجالس ثعلب: ٦٠٦، والخزّانة:
٥٨٣/٤، ٥٨٤. توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخل: ٦٢، والخوارزمي: ٣٦، وزين
العرب: ٢٣، وشرح ابن يعيش: ٨/٣، والزملكاني: ١٥٧/٢ والبيكندي: ١٨٥/١ وهو من
شواهد كتاب الشعر لأبي علي الفارسي: ٥٠، ٥٥، والمقرّب لابن عصفور: ٢١٣ والعيني:
٣٥٤/١، والهمع: ٤١/٢.

* سهيلاً^(١) أذاعت^(٢) غزَلها في القَرائبِ *

فَجَعَلَ سُهَيْلاً عَطْفاً لِكوكِبِ الخِرْقَاءِ، وَإِنَّمَا أَضَافَ الكوكِبَ إِلَيْهَا لِأَنَّ الحَمَقَاءَ تُضَيِّعُ صَيْفَهَا، وَلَا تَسْتَعِدُّ لِلشِّتَاءِ، فَإِذَا طَلَعَ سُهَيْلٌ سَحْرَةً مَسَّهَا البَرْدُ وَحِينَئِذٍ تَأْخُذُ فِي الاستِعْدَادِ تُفَرِّقُ عَلَى قَرَابَتِهَا القَطْنَ^(٣) تَسْتَعِينُ بِهِنَّ فِي الغَزْلِ . حَلْفَةٌ: مَنْصُوبٌ عَلَى المَصْدَرِ، وَالعَامِلُ فِيهِ مَا فِي باللهِ مِنْ مَعْنَى القَسَمِ، لَيَعْنِي بفتحِ^(٤) اللَّيَاءِ وَاللَّامِ، وَعَلِيهِ قِراءَةٌ مِنْ قَرَأَ: ﴿وَإِنْ كَثِيراً مِنْ الخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ بفتحِ اللَّامِ وَالْيَاءِ^(٤) أَيْضاً، وَهَذَا عَلَى تَقْدِيرِ النُّونِ الحَفِيفَةَ وَحَذْفِهَا، وَمِثْلُهُ:

اضْرَبَ عَنكَ الهمومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّوِطِ قَوْنَسَ^(٥) الفَرَسِ^(٦)
لِتَعْنِي مِنْ قَوْلِ العَرَبِ ، اعْن عَنِي وَجْهَكَ أَي : بَعْدَهُ . عَنَى بَذَا أَنَابَكَ
اللَّبْنُ يَصِفُ رَجُلًا مَضِيئاً .

قال جَارُ اللَّهِ : « فَصَلِّ ؛ وَالذِّي أبوه مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ أَنْ تَأْخُذَ الاسْمِينَ المَعْلَقِينَ عَلَى عَيْنٍ أَوْ مَعْنَى واحِدٍ كَاللَّيْثِ وَالأسدِ ، وَزَيْدٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَبْسِ وَالْمَنْعِ ، وَنظَائِرِهِنَّ ، فَتُضَيَّفُ أَحَدُهُمَا إِلَى الأخرِ فَذَلِكَ بِمَكَانٍ مِنَ الإِحَالَةِ ، فَأَمَّا قَوْلُكَ : جَمِيعُ القَوْمِ ، وَكُلُّ الدَّرَاهِمِ ، وَعَيْنُ الشَّيْءِ وَنَفْسُهُ فَلَيسَ مِنْ ذَلِكَ .

قال المُشَرِّحُ : إِذَا كانَ اسْمَانِ مَعْلَقَانِ عَلَى مَعْنَى واحِدٍ كَاللَّيْثِ وَالأسدِ فَذَلِكَ الَّذِي لَا يَجُوزُ إِضَافَةُ أَحَدِهِمَا إِلَى الأخرِ ، وَكَذَا زَيْدٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ،

(١) فِي (ب) سَهِيلٌ .

(٢) فِي (ب) أَنْمَتَ .

(٣) هَكَذَا فِي النُّسخَتَيْنِ وَلَعَلَّ الصَّوابَ الشَّعْرَ ، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعِدُّ لِلشِّتَاءِ بِالقَطَنِ .

(٤ - ٤) فِي (ب) .

(٥) فِي (أ) قَرِيشَ .

(٦) البَيْتُ لِطَرَفَةِ بَنِ العَبْدِ البَكْرِِيِّ . انظُرْ دِيوانَهُ : ١٦٥ . وانظُرْ نَوادِرَ أَبِي زَيْدٍ : ١٣ ، وَالخِصائِصَ :

١٢٦/١ .

فإن زيداُ اسمه ، وأباً^(١) عبدِ اللهِ كُنِيته ، فإنه أيضاً لا يجوزُ إضافةُ أحدهما إلى الآخر ، أما إذا كان اسمان مُسمًى أحدهما قبل الإضافة غير^(٢) ، ومُسمًى الآخر غير^(٣) كجميعِ القومِ ومثل كلِّ الدرَاهِمِ ، وكنحو عينِ الشَّيءِ فإنَّ ذلك مما يجوزُ إضافةُ أحدهما إلى الآخر .

تخمير : في كلامهم ثلاثة أسماء مُتجانسة ، قد أودعَ الشَّيْخُ كلَّ واحدٍ منها فصلاً :

أحدها : جميعِ القومِ ، وهو المذكورُ في هذا الفصلِ .

الثاني : جائيةُ خبرٍ وهو المذكورُ في الفصلِ الثاني .

الثالثُ : حيّ زيدٍ وهو المذكورُ في الفصلِ الثالثِ .

[١/٥٤] وهذا لأنَّ المضافَ فيها شيءٌ عامٌّ يتناولُ / أشياء ، فأضيفَ للتخصيصِ ، إلاَّ أنه قَسَمها في ثلاثة فُصولٍ^(٤) لأنَّ وهم النَّاسِ^(٥) في الأوَّلِ إلى أنه من بابِ إضافةِ الشَّيءِ إلى نفسه ، والثاني إلى أنه من بابِ إضافةِ الصِّفةِ إلى الموصوفِ ، وفي الثالثِ إلى أنه زائدٌ .

قال جارُ اللهِ : « فصلٌ ، ولا يجوزُ إضافةُ الموصوفِ إلى صِفَتِهِ ، ولا الصِّفةِ إلى موصوفِها » .

قال المشرِّحُ : قبل أن أتكلَّم في هذا الفصلِ أذكرُ شيئاً^(٥) ، وهو : أن من شأنِ الصِّفةِ وإن جردت عن الموصوفِ أن يكونَ الموصوفُ فيها منوياً تقول : جاءني أحمرُّ فيكون المعنى جاءني رجلٌ أحمرُّ ، ومررتُ بـغلامٍ أحمرِّ فالمعنى مررتُ بـغلامٍ رجلٍ أحمرِّ ، وعند ذلك يَسْتَحِيلُ إضافةُ أحدهما

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) ، وفي (ب) أبي .

(٣) في (أ) عين .

(٤ - ٤) في (أ) لأنه أوهم النَّاسِ .

(٥) في (ب) أشياء .

إلى الآخر ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني رجلٌ أحمرٌ^(١) بالإضافة كان المعنى
جاءني رجلٌ أحمرٌ^(١) ، وكذا إذا قلت : جاءني أحمرٌ رجلٌ فالمعنى : جاءني
رَجُلٌ رَجُلٍ فيه أي في المضافِ حُمْرَةٌ وذلك غيرُ مُرادٍ لأنه يقتضي أن يكونَ
بينَ الرَّجُلين مُغايرةٌ ولا مُغايرةَ بَيْنَهُما .

قال جارُ الله : « وقالوا : دارُ الآخرةِ ، وصلاةُ الأولى ، ومسجدُ
الجامعِ وجانبُ الغُربي ، وبقلةُ الحَمَقاء ، على تأويلِ : دارُ الحياةِ الآخرةِ ،
وصلاةُ السَّاعةِ الأولى ، ومسجدُ الوقتِ الجامعِ ، وجانبُ المكانِ الغُربي ،
وبقلةُ الحَبَّةِ الحَمَقاء » .

قال المشرِّحُ : وصفتَ الحَبَّةُ بالحَمَقاءِ : لأنها تنبتُ في مَجاري السَّيلِ
فيجترُّها السَّيلُ ، (وهو أحمرٌ من رِجله)^(٢) وعلى اعتبارِ ما ذكرَ في المَتَنِ
ها هنا تسميةُ محمَّدٍ^(٣) - رحمه الله - كتابه بـ (جامعِ الصَّغيرِ)^(٤) و (جامعِ
الكَبيرِ)^(٥) ومعناه جامعُ العلمِ الصَّغيرِ ، وجامعُ العلمِ الكَبيرِ .

قال جارُ الله : « وقالوا : عليه سِحْقُ عِمامةٍ ، وجرْدُ قَطِيفَةٍ ، وأخلاقُ
ثيابٍ ، وهل عندك جَائِبَةٌ خَبِرٌ؟ ومغْرَبَةٌ خَبِرٌ ، على الدَّهَابِ بهذه الأوصافِ
مَذْهَبَ خَاتِمِ وَسِوَارِ وَبَابٍ وَمَايَةٍ لكونها مُحْتَمَلَةٌ مثلها لِيَتَلَخَّصَ^(٦) أمرُها
بالإضافة كفعلِ النَّابِغَةِ في إجراءِ الطيرِ على العائِذاتِ بياناً وتلخيصاً لا
تقديماً للصِّفةِ على الموصوفِ حيثُ قال^(٧) :

(١- ١) صححت على هامش نسخة (أ) فلم تظهر في الصورة .

(٢) انظر: الدررة الفاخرة: ١٥٥/١ ، وجمهرة الأمثال: ٣٩٥/١ .

(٣) هو محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة تقدم التعريف به .

(٤) انظر كشف الظنون: ٥٦٧/١ - ٥٧٠ .

(٥) المصدر السابق: ٥٦١/١ - ٥٦٤ .

(٦) في (أ) ليلخص .

(٧) البيت بتمامه : [ديوان التابعة: ص ٢٠]

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخل: ٦٣ وشرح الخوارزمي: ٣٦ ، وزين العرب:

٢٣ وشرح ابن يعيش: ١١/٣ ، والزملكاني: ١٥٩/٢ والبيكندي: ١٨٧/١ وانظر خزانة

الأدب: ٣١٥/٢ ، ٣٦٤ ، ١٠٥/٤ .

* وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ . . . * *

قال المشرِّح : السَّحْقُ : هو الثُّوبُ البالي ، من سَحَقْتُ الشَّيْءَ
فانسَحَقَ قال مُزَرَّدٌ^(١) :

* وَمَا زَوَّدُونِي غَيْرَ سُحْقِ عِمَامَةٍ *

والجَرْدُ هو الثُّوبُ إذا انسَحَقَ ولَانَ ، وهو في الأصلِ مصدرُ جَرَدْتُ
الشَّيْءَ إذا قَشَرْتَهُ ، هل عندك جَائِبَةٌ خَيْرِ ؟ : أي خَبِرَ يَجُوبُ الأرضَ من بلدٍ
إلى بلدٍ والتَّاءُ فيه إمَّا للمُبَالَغَةِ كما في رَاوِيَةٍ ونَسَابِيَةٍ ، وإمَّا لِتَحْقِيقِ معنى
الاسمِيَّةِ كما في الذَّبِيحَةِ ، واللَّقِيظَةِ ، هل عندك مغرَبَةٌ خَيْرِ ؟ بكسرِ الرَّاءِ وهو
الخَبَرُ الذي طَرَأَ عليهم من بَلَدٍ سِوَى بَلَدِهِمْ ومغرَبٌ مبالغةٌ من غُرَبٍ إذا بَعُدَ
يقالُ : أغرَبَ عَنِّي إمَّا مبالغةٌ تَكَرِّرٍ كما في عَقَدْتُ الحَبَالَ تَعْقِيداً وإمَّا مبالغةٌ
تَكثِيرٍ كما في عَقَدْتُ الحَبْلَ ، والتَّاءُ فيه نَظِيرُ التَّاءِ في جَائِبَةِ خَيْرِ .

فإن سألْتَ : فهل يجوزُ على هذا أن يُقالَ : عندي صالحُ إنسانٍ وفقِيهٌ
رجلٌ ؟ أجبتُ : لا يجوزُ . فإن سألْتَ : فما وجهُ الفرقِ بينَ الموضوعينِ ؟
أجبتُ : لأنَّ صالحاً وإنساناً شيءٌ^(٢) واحدٌ ، والإضافةُ تقتضي أن يكونَ
شيئينِ على ما مرَّ آنفاً ، بخلافِ سُحْقِ عِمَامَةٍ ، وجُردِ قَطيْفَةٍ ، لأنَّهُما في
الظَّاهرِ شيئانِ مُتغايِرانِ ، ألا ترى أن سُحْقاً وجُرداً في الأصلِ مصدرانِ وهما
في الظَّاهرِ متغايِرانِ ، وأمَّا جَائِبَةُ خَيْرِ ، ومغرَبَةُ خَيْرِ ، فلأنَّ التَّاءَ فيهما لنقلِ
الوصفِ^(٣) عن الوصفيةِ^(٤) إلى الاسمِيَّةِ فمعناهما في الوصفِ فيه جوبٌ^(٤)
وفيه تَغْرِيْبٌ ومعناها في الاسمِ شيءٌ فيه جوبٌ ، وشيءٌ فيه تَغْرِيْبٌ ، وإضافةُ

(١) هو أحمُ الشُّمَّاحُ بنُ ضرارِ الغطفاني . اسمه يزيد ، وكنيته أبو ضرارٍ لَقِبَ مزرداً لبيت شعر قاله ،
شاعر مخضرم وصفه الأصمعي بأنه رجل جشع نهم ، وهو أحد الذين هجوا قومهم ، وهجا
أضيافه ، ومن عليهم بما قراهم به . له ديوان شعر نشره الدكتور خليل إبراهيم العطية ببغداد
سنة ١٩٦٢ م إلا أنني لم أقف عليه .

(٢) في (ب) .

(٣-٣) صححت في هامش نسخة (أ) ولم تظهر في الصورة .

(٤) في (أ) وجوب .

أحد الاسمين المتغايرين إلى الآخرِ جائزٌ . العائذاتُ : جمع عائذٍ ، وهي الحديثةُ النَّجَّاجُ من الطَّيْرِ والبَهِائمِ وكذلك العُوذُ ، واحدتها عائذٌ ، وهو من عُدْتُ بالشيءِ (١) أي لجأتُ إليه ولزمتُهُ ، وذلك لأنَّ الحاملَ إذا ضَرَبَها المَخاضُ عَادَتْ ألا ترى إلى قوله (٢) تعالى (٣) ﴿ فَأَجاءها المَخاضُ إلى جِذَعِ النَّخْلَةِ ﴾ وهو في الأصلِ من بابِ الكِنَايَةِ . عنى بالمؤمنِ اللّهُ تعالى ، لأنَّهُ الذي يُؤمِّنُ الطَّيورَ . في معتقِدِ النَّاسِ أنَّ هذه الأسماءُ أصلُها أن تكونَ أوصافاً تابعةً لما قبلها فيقالُ : عمامةٌ سحوقٌ ، وقطيقةٌ جردٌ ، وثيابٌ أخلاقٌ ، وخبرٌ جائبةٌ ، وخبرٌ مغربيةٌ إلا أنَّها قُدِّمَتْ على موصوفاتها ، وهي مع تقدّمها على الوصفيةِ باقيةٌ فتقولُ هذه الأسماءُ كانت صفاتاً (٤) ، أمّا الآن فقد تقدّمت موصوفاتها فلم تبقَ كذلك إنما هي بمنزلةِ بابِ ومايةٍ وخاتمٍ إذا أُضيفتُ للتخصيصِ (٥) والمعنى / أنَّ تلك الأسماءُ كما هي أسماءُ عامةٌ تضافُ للبيانِ [٥٤/ب] وللتوضيحِ وليس فيها صفةٌ ولا موصوفٌ فكذلك هذه ونحوه « العائذاتُ الطَّيْرِ » فإنَّ الطَّيْرَ فيه منصوبٌ على أنَّه عَطْفٌ بيانٌ للعائذاتُ ، لا أن يكونَ العائذاتُ صفةً مقدّمةً (٦) عليها ، بل (٧) لو كانت العائذاتُ مؤخّرةً على الطَّيْرِ لكانت صفةً لها ، أمّا الآن فلا . قوله : لكونها مُحتمِلةٌ مثلها الضميرُ في كونها يرجعُ إلى الأسماءِ المُتقدّمةِ وهي سُحوقٌ وجردٌ ، وجائبةٌ (٨) وأخلاقٌ وفي مثلها يرجعُ إلى خاتمٍ وسوارٍ وبابٍ ومايةٍ يقولُ : تلك الأسماءُ المتقدّمةُ تحتملُ وجوهاً من المرادِ كما تحتملُ هذه ثمَّ لا يجوزُ تلخيصُ أمرِ هذه

(١) في (أ) عدت إلى الشيء .

(٢) سورة مريم : آية : ٢٣ .

(٣) في (ب) .

(٤) في (أ) ، (ب) صفات .

(٥) في (أ) إلى التخصيص .

(٦) في (أ) معرضة .

(٧) في (أ) بلى .

(٨) في (ب) وأخلاق وجائبة .

بالإضافة وردهُ إلى واحد من هذه الوجوه المحتملة ، فكذلك تلخيصُ تلك وردها . مثلها ها هنا منصبٌ على المَصْدَرِ والمعنى محتملة مثل احتماليها .

قال جارُ الله : « فصلٌ ؛ وقد أُضيفَ المُسمَى إلى اسمه في نحو قولهم : لقيته ذاتَ مرّةٍ ، وذاتَ ليلةٍ ، ومررتُ به ذاتَ يومٍ ، وداره ذاتَ اليمينِ ، وذاتَ الشمالِ ، وسِرنا ذا صباحٍ ، قال أنسُ بن مُدْرِكة الخُثَعِمِيّ (١) :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَأَمْرٍ مَا يُسْوَدُّ مِنْ يَسْوَدِّ (٢)
وقال الكُمَيْتُ (٣) :

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعْتُ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ضِمَاءً وَالْبَيْبُ «
قال المَشْرُحُ : هذه الإضافةُ من بابِ إضافةِ المُسمَى إلى اسمه (٤)
والمعنى صاحبةُ ، هذه اللَّفْظَةُ التي هي مرّةٌ ، فاللفظةُ هي الاسمُ والصاحبةُ هي المعنيَّةُ بالمُسمَى ، وقد ذَكَرْتُ هذا الفصلُ في بابِ المفعولِ فيه .
أنسُ : بفتحِ الهَمْزَةِ والنُّونِ ، ومُدْرِكةُ بكسرِ الرَّاءِ (ما) في : « لأمرٍ ما »
إبهامية كقولهم : (لأمرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ) (٥) و(خَيْرٌ ما جَاءتْ به

(١) جاء في «ألباب الألباب في شرح أبيات الكتاب» لابن خلف: ١٢٩/١ وأنشد لأنس بن مدركة الخثعمي، وقال الجاحظ هو لياس بن مدركة الحنفي. وصحح البغدادي في خزنة الأدب: ٤٧٦/١ ما ذهب إليه ابن خلف طبقاً لما ورد في المفضل. وأنس بن مدركة الخثعمي شاعر جاهلي. لم أقف له على ترجمة.

(٢) توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٦٤، والخوازمي: ٣٧، وزين العرب: ٢٤ وشرح ابن يعين: ١٢/٣، والزملكاني: ١٦١/٢ وهو من شواهد كتاب سيويه: ١١٦/١، انظر شرح أبياته لابن خلف: ١٢٩/١ وشرحها لابن السيرافي: ٣٨٨/١، وشرحها للكوفي: ٤١، ١٧٧. وفرحة الأديب: ٢١ وانظر المقتضب: ٤٣٥/٤، والخصائص: ٣٢/٣، وأمالي ابن الشجري: ١٨٦/١، وخزنة الأدب: ٤٧٦/١، ٥٤٥/٢.

(٣) توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخل: ٦٥، والخوازمي: ٣٧، وزين العرب: ٢٤، وشرح ابن يعين: ١٢/٣، ١٥٥، والزملكاني: ١٦١/٢ وانظر: الخصائص: ٢٧/٣، والمحتسب: ٣٤٧/١، والخزنة: ٢٠٥/٢.

(٤) في (ب) اسمها.

(٥) انظر: الدررة الفاخرة: ١٠٦/١، والمستقصى: ٢٤٠/٢.

العصا (١) . . (٢) ذو صباح : (٣) أي وقت صباح ، كذا قاله الغوري . قوله « على إقامة ذي » : أي على إقامة قليل من الدهر لا يسود به . هذا تفسير الغوري . يتوقعه الناس إلى أن (٣) أقيم صباحاً ، وأن للكبراء في تصاريف أمورهم آراء صحاحاً ، وكنت أسمع من ساد عشرة من الناس فله عقولهم تطلعت إلى ورود كتابك ، نوازع من قلبي أي : أشواق نوازع من قلبي وهذا كقولهم : (جن جنونه) ، اللب (٤) : هو العقل وجمعه ألباب ، وقد يكسر على ألب ، كما يكسر (٥) بؤس على أبؤس ، ونعم على أنعم ، قال أبو طالب (٦) :

* قلبي إليه مشرق الألب *

وربما أظهروا في ضرورة الشعر التضعيف . وقيل لأعرابية تعاتب ابناً لها مالك لا تدعين عليه ؟ قالت (٧) : « تأبى له ذاك بنات ألبى » .

قال جار الله : « فصل ؛ وقالوا في نحو قول لبيد :

* إلى الحول ثم اسم السلام عليكما *

وقول ذي الرمة :

* دأع يناديه باسم الماء مبعوم *

وقال (٨) :

(١) انظر جمهرة الأمثال : ٢٣٥/١ .

(٢) قبل قوله : « ذو صباح » في نسخة (أ) يقول عزمت على خلاف يتوقعه وكتب عليها بخط دقيق : « طرة » ، وفي نسخة (ب) وخبره جاءت به العصا . وهذه الكلمة كالشرح لما قبلها .

(٣-٣) ساقط من (ب) .

(٤) في (أ) ألب .

(٥) ساقط من (ب) .

(٦) الصحاح : ٢١٦/١ (لب) .

(٧) انظر المستقصى : ١٨/٢ ، ومجمع الأقوال في معاني الأمثال : ٣٠١ .

(٨) في (أ) .

* تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَلَمٍّ (١) *

أَنَّ الْمُضَافَ يَعْنُونَ الْاسْمَ مَقْحَمٌ ، دُخُولُهُ وَخُرُوجُهُ سَوَاءٌ وَحَكَوَا : هَذَا حَيُّ زَيْدٍ ، وَأَتَيْتَكَ وَحَيُّ فُلَانٍ قَائِمٌ ، وَحَيُّ فُلَانَةٍ شَاهِدٌ وَأَنْشَدُوا :
بِأَقْرَبٍ إِنَّ أَحَاكَ حَيُّ خُوَيْلِدٍ قَدْ كُنْتُ خَائِفَةً عَلَى الْإِحْمَاقِ
وَعَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ فِي آيَاتِ قَالِهِنَ (٢) .

* حَيُّ رَبَّاحٍ يَا قُحَامَ حَيُّ *

وَالْمَعْنَى هَذَا زَيْدٌ ، وَإِنَّ أَبَاكَ خُوَيْلِدٌ ، وَقَالِهِنَّ رَبَّاحٌ .

قَالَ الْمُشْرَحُ : أَعْلَمُ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ وَإِنْ كَانَ يُرَى مُقْحَمًا مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرِ ، فَهُوَ غَيْرُ مُقْحَمٍ مِنْ حَيْثُ الْبَاطِنِ ، أَمَّا فِي قَوْلِ ذِي الرِّمَّةِ فَظَاهِرٌ فِيهِ عَنَى الْاسْمَ ، لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّ الظُّبْيَةَ تُخَاطَبُ خَشْفَهَا بِمَاءٍ مَاءٍ ، وَهَذَا الْمَعْنَى كَمَا تَرَى حَاصِلٌ ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَاءِ الْاسْمُ غَيْرَ حَاصِلٍ ، (٣) وَهَذَا وَإِنْ كَانَ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْاسْمَ مُضَافٌ لِلْمَاءِ لَا يُسْتَفَادُ مِنْهُ إِذَا لَمْ يُضَفْ (٣) إِلَيْهِ ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ يُرِيدُ بِدُعَائِهَا إِيَّاهُ ، أَنَّهَا تَرَاهُ بِالْمَاءِ حَتَّى يُقْبَلَ عَلَيْهَا ، فَكَأَنَّهَا تَدْعُوهُ بِهِ . وَهَذَا كَمَا تَقُولُ : دَعَوْتُ الْكَلْبَ بِالْخَبِزِ ، أَيَّ أَرَيْتَهُ إِيَّاهُ حَتَّى أَتَانِي ، وَأَمَّا فِي قَوْلِهِ الثَّانِي فَكَذَلِكَ ، لِأَنَّهُ يُرِيدُ

(١) عجزه:

جوانبه من بصرة وسلام

والبيت لذي الرِّمَّةِ غِيلَانَ بْنِ عَقْبَةَ . انظر ديوانه : ١٠٧٠ من قصيدته التي أولها:

أَلَا حَيُّ عِنْدَ السَّرْقِ دَارَ مَقَامٍ لِمِي وَإِنْ هَاجَتِ رَجِيعَ سِقَامٍ

تُوجِيهِ إِعْرَابَ الْبَيْتِ وَشَرَحَهُ فِي الْمَنْخَلِ : ٦٦ وَالْخَوَارِزْمِيُّ : ٣٩ ، وَزَيْنُ الْعَرَبِ : ٢٤

وشرح ابن يعيش : ١٤/٣ ، وَالزَّمَلْكَانِيُّ : ١٦٢/٢ ، وَانظُرْ إِصْلَاحَ الْمَنْطِقِ : ٣٤ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَهُ

لِابْنِ السِّيرَافِيِّ : ٤٥ ، وَكُتَابَ الشَّعْرِ لِأَبِي عَلِيٍّ : ١٣ ، ١٦٣ ، وَالْمَسَائِلَ الشِّيرَازِيَّاتِ لَهُ : ١٤٢ .

وَالْبَدِيعُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ : ٩٧ ، وَالْخَزَانَةُ : ٥٠/١ ، ٢٢٠ ، ٨٩/٣ .

(٢) كِتَابُ الشَّعْرِ : وَرَقَةٌ : ١٢ .

(٣- ٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي (ب) مَصْحُوحَةٌ عَلَى هَامِشِ النُّسْخَةِ .

أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ (١) الْإِبِلِ يَدْعُو إِلَى الشُّرْبِ أَخَاهُ بِلَفْظَةِ الشُّيْبِ وَأَنَّهُ إِذَا سَمِعَ الْآخَرَ صَوْتَ تَجَرُّعِهِ الْمَاءِ أَزْدَادَتْ فِيهِ رَغْبَتُهُ ، وَهَذَا الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ يُسْتَفَادُ مِنْهُ وَالاسْمُ (٢) مُضَافٌ إِلَى الشُّيْبِ ، لَكِنَّهُ (٣) لَا يُسْتَفَادُ مِنْهُ إِذَا لَمْ يُضَفْ إِلَيْهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَنْصَرَفَ الْوَهْمُ إِلَى أَنَّهُ جَمْعُ أَشْيِبٍ مُرَاداً بِهِ الْبَعِيرِ .

وَأَمَّا قَوْلُ لَبِيدٍ ، فَلَأَنَّ الْمُرَادَ الْمُتَدَارِكَةَ وَهِيَ مَجَازٌ ، وَقَدْ جَعَلَ مَعْنَى الْمَجَازِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْحَقِيقَةِ كَلَامًا مَعْنَى ، لِأَنَّهُ جَعَلَهُ اسْمًا سَازِجًا ، وَلَفْظًا مَحْضًا / وَأَمَّا فِي قَوْلِهِمْ : هَذَا حَيٌّ زَيْدٌ ، فَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَزِيدًا مِنْ (٤) حَيْثُ الظَّاهِرِ ، فَهُوَ غَيْرُ مَزِيدٍ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، لِأَنَّ زِيَادَتَهُ تُفِيدُ نَوْعًا مِنْ تَحْقِيرِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الْحَيُّ ، وَحَطُّ مَنْزِلَتِهِ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : هَذَا جِسْمٌ لَيْسَ لَهُ سِوَى أَنَّهُ حَيٌّ ، وَشَبَّحَ مَا فِيهِ سِوَى أَنَّهُ حَسَّاسٌ مُتَحَرِّكٌ ، وَلِذَلِكَ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ : « أَنْ الرَّجُلَ الْمَيْتَ يُسْأَلُ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ حَيٌّ ، حَتَّى (٥) عَنْ حَبِّهِ أَهْلُهُ » وَتَفْسِيرُهُ أَنَّهُ يُسْأَلُ عَنْ كُلِّ نَفْسٍ حَيَّةٍ كَالْهَرَّةِ وَنَحْوِهَا ، وَأَنْشَدَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ (٦) :

أَبُو يَحْيَى (٧) أَشَدُّ النَّاسِ مِنَّا عَلَيْنَا بَعْدَ حَيِّ أَبِي الْمُغِيرَةَ
وَأَنْشَدَ أَيْضًا (٨) :

* وَحَيِّ بَكَرٍ طَعْنًا طَعْنَةً نَجْرًا *

(١) فِي (أ) .

(٢) فِي (ب) أَنَّ الْاسْمَ ...

(٣) فِي (أ) .

(٤) فِي (أ) فِي الظَّاهِرِ .

(٥) فِي (ب) .

(٦) أَنْشَدَهُ الْفَارِسِيُّ فِي كِتَابِ الشُّعْرِ : وَرَقَّةٌ : ١٢ ، وَانظُرْ خَزَانَةَ الْأَدَبِ : ٢١١/٢ .

(٧) فِي النَّسَخَتَيْنِ : «أَبُو يَحْيَى» وَفِي كِتَابِ الشُّعْرِ وَالْخَزَانَةِ : «أَبُو بَحْرٍ» .

(٨) كِتَابِ الشُّعْرِ : وَرَقَّةٌ : ١٢ .

ومن الأمثلة الجيدة في هذا الباب ما أنشدَه جَارُ اللَّهِ في
(الأساس) (١) :

أَلَا قَبَحَ إِلَهُ بَنِي زِيَادٍ وَحَيُّ أَبِيهِمْ قَبَحَ الْحِمَارِ
وقوله (٢) :

يَا قُرَّ إِنَّ أَبَاكَ حَيُّ خُوَيْلِدٍ قَدْ كُنْتُ خَائِفَةً عَلَى الْإِحْمَاقِ (٣)
وعن شمس المشرق محمود بن العزيز الكاظمي (٤) : وإذا مات واحد
وذكر بعد قليل كان ذلك وحياً فلان حاضرٌ ، يُريدون شخصه الحي ، ويقال
أتانا حياً زيد ، أي أتانا (٥) زيدٌ في حال حياته . معنى قول لبيد أبكياني إلى
الحول ثم قطكُما وتمامه (٦) :

* وَمَنْ يَبِكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ *

(١) أساس البلاغة: ١٨٨ (حقوق) والبيت ليزيد بن مفرغ الحميري انظر شعره: ٨٧ والمذكر
والمؤنث لابن الأنباري: ٦٧٢، والخصائص: ٢٨/٣، والمحتسب: ٣٤٧/١ شرح المفصل
للزملكاني: ١٦٣/٢، الخزانة: ٢١٠/٢، ١٥/٣.

(٢) البيت لجبار بن سلمى بن مالك بن عامر بن صعصعة، شاعر جاهلي. المؤلف والمختلف:
١٣٨.

(٣) توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٦٧ والخوارزمي: ٣٩ وزين العرب: ٢٤ وشرح ابن
يعيش: ١٣/٣، والزملكاني: ١٦٣/٢ والبيت من شواهد المذكر والمؤنث للفراء: ٧١،
والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٦٧١ وكتاب الشعر لأبي علي: ١٢، ونوادر أبي زيد: ١٦١
والخصائص: ٢٨/٣، والمقرب ٢١٣/١، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٤٥٣/١، والبديع في
علم العربية: ٩٧، والخزانة: ٣١٦/٢.

(٤) تقدم ذكره في باب «المفعول المطلق». وفي (ب) ... ابن عبد العزيز، وفي (أ) الكاظمي،
والتصحيح من مصادر ترجمته السابقة الذكر.

(٥) في (أ) تانا.

(٦) ديوان لبيد: ٢١٤. توجيه إعرابه وشرحه: في المنخل: ٦٧ والخوارزمي: ٣٧، وزين العرب:
٢٤ وشرح ابن يعيش: ١٤/٣، والزملكاني: ١٦١/٢، والبديع في علم العربية: ٩٧ وانظر
أمالي الزجاجي: ٦٣، والخصائص: ٢٩/٣، والإسعاف: ورقة: ٥، والخزانة: ٢١٧/١.

عنى بداع وَلَدُ ظَبِيَّةٍ ، هكذا في «صِحاح الجَوْهَرِيِّ»^(١) . بَعَمْتُ الرَّجُلَ : إذا لم تُفصح له عن مَعْنَى ما تُحَدِّثُ به ، ومعنى قَوْلِ ذِي الرِّمَّةِ : داع باغم مَبْغومٌ أمَّا أَنَّهُ باغمٌ فَلأنَّهُ يُنادي حَشْفَهُ بماءِ ماءٍ ، وأمَّا أَنَّهُ مَبْغومٌ فَلأنَّ الحَشْفَ يُجِيبُهُ^(١) بماءِ ماءٍ أيضاً .

وعن أبي الأزهر^(٣) صاحب (الحَصَائِلِ) : قال سألتُ من بِخِراسان والعِراق^(٤) من الأدباء عن قولِ ذِي الرِّمَّةِ :

* لا يُنْعِشُ الطَّرْفُ إِلَّا من تَخَوَّنَهُ *

لم^(٤) قال : (مَبْغومٌ) ولم يَقُلْ : (باغم) ؟ وكانَ وجهُ الكلامِ أَنَّ يَقولُ : داع باغمٍ ، فلم أجد من يَعْرِفُهُ ، فَذُلِلْتُ على امرأةٍ عندها عِلْمٌ باللُّغَاتِ والمعاني بِشَحْرِ عَمَّانِ يقالُ لها : أمُّ الحُسَيْنِ فقصدتُها^(٦) ، فلَمَّا قَرَبْتُ منها استَقْبَلَنِي غُلامٌ فقلتُ : أين تَحُلُّ أمُّ الحُسَيْنِ ؟ فقالَ : هاتيك

(١) الصِّحاحُ : «دعي» و«بغم» .

(٢-٢) : في (أ) فلأنه يجيبه الحشف .

(٣) انظر ترجمة أبي الأزهر في مقدمة تهذيب اللُّغة للأزهري : ص ٧٧ ، وإنباه الرواة : ٩٣/٤ قال الأزهري : وممن ألف من الخراسانيين في عصرنا هذا فصَحَّفَ وغيرَ وأزال العربية عن وجهها رجلاً . . . قال : والآخر يكنى أبا الأزهر البخاري . قال القفطي : وقد وقع الأزهري في هذا الرجل وفي تصنيفه بغير حجة إنما حمله على ذلك معاصرته له ، ومشاركته في القصد إلى مثل ما صنَّفه .

وقال القفطي عن هذا الرَّجُلِ وكتابه : رجل طويل النفس في هذا الشأن ، صنَّفَ في اللُّغة كتاباً سماه «الحصائل» ، معناه أنه قصد تحصيل ما أغفله الخليل ، وهو كتاب جليل القدر جامع اللُّغة ، رأيت منه الجزء الأول فنظرتُه كتاباً جليلاً جامعاً ، يشتمل هذا الجزء على ما فات الخليل من حرف العين خاصة ، فإنه إنما قصد ذكر ما أخل به الخليل من غير إعادة ما ذكره الخليل إلا لضرورة التكميل في بعض الأماكن . وحكاية أبي الأزهر هذه نقلها الزمكاني في شرحه : ١٦١/٢ .

(٤) في (ب) الواق .

(٥) في (أ) ثم .

(٦) معجم البلدان : ٣٢٧/٣ ، وهو بكسر الشين وفتحها . انظر إصلاح المنطق : ٣٢ .

(٧) في (ب) قصدت لها .

حَلْفَزِيْزُ ، والحَلْفَزِيْزُ : عَجُوْزٌ مُّسِنَّةٌ عَجُوْلٌ ، وكُنْتُ لَمْ أَسْمَعْ بِحَلْفَزِيْزِ سِوَى مَا كُنْتُ وَجَدْتُهَا فِي « كِتَابِ الْعَيْنِ » فَلَمَّا وَافَيْتُهَا وَجَدْتُهَا بِحَيْثُ مَا (١) وَصَفْتُ لِي مِنَ الْعِلْمِ ، فَسَأَلْتُهَا عَنْ هَذَا الْبَيْتِ فَقَالَتْ : إِنَّ مَبْغُومًا لَيْسَ مِنْ صِفَةِ دَاعٍ . بَلْ (٢) الْمَعْنَى يَنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ دَعَاؤُهُ مَبْغُومٌ . هَذَا مُتَّهَى الْحِكَايَةِ . يَرِيدُ : لَمْ يَذْكُرِ الدُّعَاءَ ، لِأَنَّهُ اِكْتَفَى بِمَا ظَهَرَ فِي دَاعٍ مِنْ مَعْنَى الدُّعَاءِ ، وَنَحْوَهُ قَوْلُكَ (٣) : مِنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ (٤) ، أَي : كَانَ الْكَذِبُ شَرًّا لَهُ ، وَمَحْصُولُ الْمَعْنَى دَعَا ذَلِكَ الدَّاعِي مُعْمَى (٥) غَيْرُ مَفْهُومٍ . أَبُو عَمْرٍو (٦) : التَّخُونُ وَالتَّعَهُدُ وَالتَّخُونُ (٧) أَيْضًا التَّنْقِصُ (٨) ، تَقُولُ : بَأَنَّ الْغَزَالَ نَاعَسَ لَا يَرْفَعُ طَرْفَهُ إِلَّا أَنْ تَجِيءَ أُمُّهُ ، وَهِيَ الْمُتَعَهُدَةُ ، وَيُقَالُ إِلَّا (٩) أَنْ يَبْقِضَهُ (١٠) مِنْ نَوْمِهِ دُعَاءُ أُمِّهِ . وَقَبْلَهُ (١١) :

كَأَنَّهُ بِالضُّحَى يَرْمِي الصَّعِيدَ بِهِ دَبَابَةً فِي عِظَامِ الرَّأْسِ خُرْطُومٌ
عَنِ الْبَدَابَةِ الْخَمْرُ ، وَالْمَعْنَى كَأَنَّ هَذَا الْوَلَدَ مِنْ شِدَّةِ النُّعَاسِ فِي
الْهَاجِرَةِ سَكَرَانَ ، وَهَذَا لِأَنَّ الْمَنَامَ مِمَّا يَغْلِبُ عَلَى الطِّفْلِ ، لِرَطُوْبَةِ مِزَاجِهِ .

(١) فِي (أ) .

(٢) فِي (ب) قَوْلُهُ .

(٣) فِي (ب) .

(٤) فِي (ب) بِمَا هُوَ غَيْرُ . . .

(٥) النَّصُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو فِي الصَّحَاحِ : ٢١٠٩/٥ (خُونٌ) وَأَنْشَدَ بَيْتَ ذِي الرِّمَّةِ وَهُوَ :

لَا بَلَّ هُوَ الشُّوقُ مِنْ دَارِ تَخُونِهَا مَرًّا سَحَابٍ وَمَرًّا بَارِحِ ثَرْبِ

(٦) سَاقَطَ مِنْ (أ) .

(٧) الصَّحَاحُ : يُقَالُ تَخَوَّنِي فَلَانَ حَقِي تَنْقِصُهُ ، وَأَنْشَدَ بَيْتَ ذِي الرِّمَّةِ .

(٨-٨) فِي (ب) إِلَّا مَا تَنْقِصُ .

(٩) الْبَيْتُ الْمُسْتَشْهَدُ بِهِ فِي دِيْوَانِ ذِي الرِّمَّةِ : ٣٩٠ مِنْ قَصِيْدَةِ أَوْلَاهَا :

أَنَّ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءِ مَنْزِلَةٍ مَاءِ الصَّبَابَةِ مِنْ غَنِيكَ مَسْجُومٍ

انظُر تَوْجِيهَ إِعْرَابِهِ فِي الْمَنْخَلِ : ٦٦ وَالْخَوَارِزْمِيُّ : ٣٨ وَزَيْنُ الْعَرَبِ : ٢٤ وَشَرْحُ ابْنِ

عِيْشٍ : ١٤/٣ وَالزَّمَلْكَانِيُّ : ١٦١/٢ . وَالْبَيْتُ فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ لِابْنِ السَّكَيْتِ : ٢٧٣ ،

وَشَرْحُ أَبِيَاتِهِ لِابْنِ السِّرَافِيِّ : وَالْمَنْصَفُ : ١٢٦/١ ، وَالْخَصَائِصُ : ٢٩/٣ ، وَالضَّرَائِرُ لِابْنِ

عَصْفُورٍ : ٨٠ ، وَالْبَدِيْعُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ٩٧ وَالْخَزَانَةُ : ٢٢١/٢ ، ٨٦/٣ .

قُرٌّ : تَرْخِيمُ قُرِّهِ . أَحْمَقَتِ الْمَرْأَةُ^(١) : إِذَا جَاءَتْ بِوَلَدٍ أَحْمَقٍ ، فَهِيَ مَحْمِقٌ ،
وَمُحِمِّقَةٌ ، قَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْعَرَبِ^(٢) :

لَسْتُ أَبَالِي أَنْ أَكُونَ مُحِمِّقَةً إِذَا رَأَيْتُ خِصِيَّةً مُعَلَّقَةً
تُرِيدُ أَنْ ذَلِكَ الْمَخُوفَ قَدْ وَقَعَ ، وَهَذِهِ كِنَايَةٌ عَنْ كَوْنِ قُرَّةٍ أَحْمَقٍ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّمَاخِ :

* وَنَفَيْتَ عَنْهُ مَقَامَ الذُّبِّ *

أَيِ الذُّبِّ .

قَالَ الْمَشْرُحُ : مَقَامَ فِي (مَقَامِ الذُّبِّ) وَإِنْ كَانَ مَزِيدًا مِنْ حَيْثُ
الظَّاهِرِ فَهُوَ غَيْرُ^(٣) مَزِيدٍ حَقِيقَةً ،^(٤) لِأَنَّ لَهُ هَوْلًا^(٥) وَرُعبًا لَا يَعْْبُدُهُ الذُّبُّ
بِانْفِرَادِهِ^(٦) ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ^(٦) تَعَالَى^(٧) : ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ ﴾ ،
وَالْمَعْنَى بِكَوْنِهِ مَقْحَمًا تَمَامَ أَصْلِ الْمَعْنَى بِدُونِهِ . مَا قَبْلَ الْبَيْتِ^(٨) :

وَمَا إِذْ قَدْ وَرَدَتْ لِوَصْلِ أَرْوَى عَلَيْهِ الطَّيْرُ كَالْوَرَقِ اللَّجِينِ

(١) النَّصُّ مِنَ الصَّحَاحِ : ١٤٦٥/٤ (حَمَقٌ) وَانظُرْ تَهْذِيبَ اللَّغَةِ لِلْأَزْهَرِيِّ : ٨٤/٤ ، وَاللِّسَانُ :
٦٨/١٠ (حَمَقٌ) .

(٢) الْبَيْتُ فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ : ١٦٨ ، وَشَرَحَ آيَاتِهِ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ : ٢٤٧ ، وَالْمَنْصَفُ ١٣٢/٢ ،
وَالْمَخْصَصُ : ١٢٩/١٦ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ١٤٣/٤ .

(٣) فِي (ب) .

(٤-٤) فِي (أ) ، وَفِي (ب) : « لِأَنَّ لَهُ عِنَاءَ لَا يَعْدِلُهُ الذُّبُّ بِانْفِرَادِهِ ، وَمَا فِي (أ) مُوَافِقًا لِمَا نَقَلَهُ
الْإِسْفَنْدَرِيُّ فِي الْمَقْتَبِسِ : ١٠/٢ نَقْلًا عَنِ الْمَوْئَلِّفِ .

(٥) فِي (أ) بَوْلًا وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٦) فِي (ب) وَعَلَيْهِ .

(٧) سُورَةُ الرَّحْمَنِ : آيَةٌ ٤٦ .

(٨) انظُرْ دِيْوَانَ الشَّمَاخِ : ٣٢٠ ، ٣٢١ .

تَوْجِيهِ إِعْرَابِهِ فِي الْمَنْخَلِ : ٦٧ ، وَالْخَوَارِزْمِيُّ : ٣٩ ، وَزَيْنُ الْعَرَبِ : ٢٤ وَشَرَحَ ابْنَ
يَعِيشَ : ١٣/٣ ، وَالزَّمَلْكَانِيُّ : ١٣٤/٢ وَانظُرْ : الْخِصَائِصُ : ١٢٣/٢ ، وَالْمَحْتَسِبُ :

٣٢٧/١ ، وَاللَّلَالِيُّ : ٦٦٣ ، وَالْخَزَائِنَةُ : ٢٢٢/٢ .

ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين
 يريد: ورودي^(١) ذلك الماء من أجل أن أرى عليه أروى ، وهو^(٢)
 اسم امرأة واللجين : الخبط ذكره ابن السكيت^(٣) ، وهو ما سقط من الورق
 عند الخبط يقول : نقرت الطيور في ذلك تنفيراً ، وشردت الوحوش عنه
 تشريداً .

قال جار الله : « فصل ؛ وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل قال الله
 تعالى^(٤) : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾^(٥) وتقول : جئتك إذا جاء
 زيد ، وآتيتك إذا احمر البسر وما رأيتك ، مذ دخل الشتاء ، ومذ قدم الأمير ،
 قال :

* حنت نوار ولات هنا حنت^(٦) *

وتضاف إلى الجملة الابتدائية كقولك : آتيتك زمن الحجاج أمير ،
 وإذا الخليفة عبد الملك ، وقد أضيف المكان إليهما في قولهم : اجلس
 حيث جلس زيد ، وحيث زيد جالس / آية لقرب معناها من معنى الوقت
 قال :^(٧)

بآية يقدمون الخيل شعناً كأن على سنايبها مداما

(١) في (ب) وردي .

(٢) في (ب) وهي .

(٣) هذا النص منقول عن الصحاح : ٢١٩٣/٦ (لجن) .

(٤) في (ب) عز وجل .

(٥) سورة المائدة : آية : ١١٩ .

(٦) تقدم ذكره .

(٧) نسبه سيبويه في كتابه : إلى الأعشى انظر ملحقات ديوانه : ٢٥٧ توجيه إعرابه وشرحه في

المنخل : ٦٩ ، والخوارزمي : ٤٠ ، وزين العرب : ٢٥ وشرح ابن عيش : ١٨/٣ ،

والزملكاني : ١٦٦/٢ . وانظر شرح سيبويه للسيرافي : ٣٦٨/١ ، ٣٦٩ ، والبديع في علم

العربية : ٩٩ ، والمغني : ٤٦٩ ، والخزانة : ١٣٥/٣ .

وقال (١) :

أَلَا مِنْ مُبْلِغَا عَنِّي تَمِيمًا بآيَةٍ مَا يُجِبُونَ الطَّعَامَا
وَذُو فِي قَوْلِهِمْ : اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَ ، وَاذْهَبَا بِذِي تَسْلَمَانَ ، وَاذْهَبَا
بِذِي تَسْلَمُونَ أَي بِذِي سَلَامَتِكَ ، وَالْمَعْنَى بِالْأَمْرِ الَّذِي يُسَلِّمُكَ .

قال المشرّح : اعلم أنه يضاف إلى الفعل أربعة أنواعٍ من الأسماء ،
النوع الأول : ظروفُ الزمانِ مُبْهَمَةٌ كانت أو غيرَ مُبْهَمَةٍ ، تقول : جئتُك إذ
جاءَ زيدٌ ، ورأيتُك إذا احمرَّ البُسْرُ ، و﴿ وهذا يومٌ ينفعُ الصّادقينَ
صِدْقِهِمْ ﴾ (٢) وهذا النوع كما يضاف إلى الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ ، يُضاف إلى
الجُمْلَةِ الابتدائيةِ ، كقولك : أتيتُك زَمَنَ الحجاجِ أميرٍ ، وإذ الخليفةَ عبْدُ
الملك .

النوع الثاني : ظروفُ الزمانِ المُبْهَمَةِ في قولهم : اجلس حيثُ جَلَسَ
زيدٌ ، وهذا النوع أيضاً كما يضاف إلى الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ ، يضاف إلى الجُمْلَةِ
الاسميةِ في قولك : اجلس حيثُ زيدٌ جالسٌ .

النوع الثالثُ : آيةٌ لقربِ معناه من الوقتِ وذلك في قوله :

بآيَةٍ يُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا
أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَاهُ : إِذَا رَأَيْتَ قَوْمًا يُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا فَهَمُّ الَّذِينَ أُرِيدُ
تَبْلِيغُ الرِّسَالَةِ إِلَيْهِمْ فَبَلَّغُهُمْ كَذَا وَكَذَا ، وَهُوَ مِمَّا (٣) لَا يُضَافُ إِلَّا (٣) إِلَى
الْفِعْلِ .

النوع الرابعُ : « ذُو » في قولهم اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَ ، اعلم أن « ذُو عَلَى

وجهين :

(١) سيذكره الشارح بعد قليل .

(٢) سورة المائدة : آية ١١٩ .

(٣) (٣-٣) ساقط من (أ) .

أحدهما : أن تكون بمعنى الذي وهي في لغة طي كقوله :

* لا نَتَحِينُ لِلْعَظْمِ ذُو أُنَا عَارِقَهُ ^(١) *

أي للعظم الذي أنا عارقه .

والثاني : أن تكون بمعنى صاحب ، تقول : جاءني رَجُلٌ ذُو مالٍ ، ورأيتُ رَجُلًا ذَا مالٍ ، ومررتُ برجلٍ ذِي مالٍ أي صاحب مالٍ ، ثُمَّ إِنَّ ذُو الطَّائِيَّةِ ^(٢) منقولةٌ عن ذُو بمعنى صاحب ، وفي هذا النُّقْلُ من الإحسانِ وَتَطْبِيقِ المَحْزَ ^(٣) ما شئتُ ، وذلك أن ذُو بمعنى الذي وُصِّلَتْ إلى المَوْصُولِ بما لا يُوصَفُ من ^(٤) المعرفة من الجملِ ، كما أن ذُو وُصِّلَتْ إلى الوصفِ بما لا يوصَفُ ^(٥) من الأجناسِ فتجانسَ المنقولُ إليه ، والمنقولُ عنه ، فإذا قُلْتَ اذهبِ بذِي تَسَلَّمِ احتمل أن تكونَ بمعنى صاحبٍ ^(٥) ، وأن تكونَ بمعنى الَّذِي ، فإن سَأَلْتَ : لو كانَ « ذُو » ها هنا بمعنى الذي لكانَ في موضعِ الجَرِّ على صورةِ الرَّفْعِ ، وهذا لأنهم يقولون مررتُ بذُو قال ذاك ، ورأيتُ ذُو قال ذاك ، وهؤلاء ذُو قالوا ذلك ، وكأنَّهُ سَوَى فيه بين الأحوالِ للتَّفَرُّقِ بين ذُو بمعنى صاحبٍ ^(٦) وذُو ^(٧) بمعنى الذي .

أجبتُ : - منهم من يُثْنِي ويجمعُ والعربُ تُجرِيه في الإعرابِ مَجْرَى ذُو بمعنى صاحب ، قياساً على تَأْنِيثِهِ فَإِنَّهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ يقولون مررتُ بذَاتِ قَالَتْ ذاك ، فمَنْ جَعَلَهُ بمعنى الصَّاحِبِ قال : معناه بصاحبة هذه الكلمة ، وهي

(١) هذا عجز بيت لعارق الطائي ، وسمي عارقاً بهذا البيت . وقد تقدم ذكره في أول الكتاب . وانظر أيضاً كتاب المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي : ٩٧ .

(٢) في (ب) الطائي .

(٣) في (أ) المجرن .

(٤-٤) في (أ) .

(٥) في (ب) الصاحب .

(٦) في (أ) الصاحب .

(٧) في (ب) وعن ذُو .

تَسَلَّمَ^(١) ، ومَحْصُولُهُ اذْهَبَ بِالسَّلْمِ الَّذِي تَسَلَّمَهُ ، وَهَذَا لِأَنَّ السَّلَامَ وَالسَّلَامَةَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَبِالْأَمْرِ الَّذِي تَسَلَّمَ بِهِ وَمَحْصُولُهُ اذْهَبَ بِالْأَمْرِ الَّذِي يُسَلِّمُكَ وَشَيْخُنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ -^(٢) قَدْ جَمَعَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ^(٣) ، بَيْنَهُمَا عَلَى أَنَّ مَحْصُولَهُمَا وَاحِدٌ ، وَفِي اذْهَبَ بِذِي سَلَامَتِكَ مَعْنَى الدُّعَاءِ .

الْبَيْتُ لِيَزِيدَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الصَّعِقِ ، وَسَبَبُ قَوْلِهِ^(٤) : أَنَّ عَمْرٍو بْنَ هِنْدٍ لَمَّا نَذَرَ أَنْ يُحَرِّقَ مِنْ بَنِي دَارِمٍ مِائَةَ رَجُلٍ ، مِنْ أَجْلِ قَتْلِهِمْ أَخَاهُ^(٥) ، أَحْرَقَ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ رَجُلًا مِنْ بَنِي دَارِمٍ وَأَرَادَ أَنْ يُكْمَلَهُمْ مِائَةً فَلَمْ يَجِدْهُ فَاتَاهُ^(٦) رَوَاحًا رَجُلٌ فَقَالَ عَمْرٍو : مَا جَاءَ بِكَ ؟ قَالَ : حَبُّ الطَّعَامِ ، وَقَدْ أَقْوَيْتُ ثَلَاثًا لَمْ أَذُقْ طَعَامًا ، فَلَمَّا سَطَعَ الدُّخَانُ ظَنَنْتُ^(٧) أَنَّهَا نَارُ طَعَامٍ ، فَقَالَ لَهُ عَمْرٍو : مِمَّنْ أَنْتَ ؟ قَالَ : مِنَ الْبَرَّاجِمِ ، فَقَالَ عَمْرٍو^(٨) : « إِنَّ الشَّقِيَّ رَاكِبُ الْبَرَّاجِمِ » فَذَهَبَ مَثَلًا ، وَرُمِيَ بِهِ فِي النَّارِ فَاحْتَرَقَ فَهَجَّتِ الْعَرَبُ بِذَلِكَ تَمِيمًا^(٩) قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : خَمْسَةٌ مِنْ أَوْلَادِ حَنْظَلَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ زَيْدِ^(١٠) بْنِ تَمِيمٍ

(١) فِي (ب) تَسَلَّمَهُ .

(٢) التَّرْحِمُ فِي (ب) فَقَطْ .

(٣) فِي (ب) الْفَعْلَيْنِ .

(٤) تَقْدِمُ ذِكْرُ يَزِيدِ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ . أَمَّا الْبَيْتُ فَتَوْجِيهِ إِعْرَابُهُ وَشَرْحُهُ فِي الْمَنْخَلِ : ٦٩ ، وَالْخَوَارِزْمِيُّ : ٤٠ ، وَزَيْنُ الْعَرَبِ : ٢٥ ، وَشَرْحُ ابْنِ يَعِيشَ : ١٨/٣ ، وَالزَّمَلْكَانِيُّ : ٦٥/٢ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ كِتَابِ سَيُوبَةَ : ٤٦٠/١ ، وَانظُرْ شَرْحَ أَبِياتِهِ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ : ١٨٦/٢ وَشَرْحَهَا لِلْكَوْفِيِّ : ٢٤٩ ، وَشَرْحُ كِتَابِ سَيُوبَةَ لِلرَّمَانِيِّ : ٣٦٨/١ ، ٣٦٩ . وَانظُرِ الْكَامِلَ لِلْمَبْرِدِ : ١٧١/١ وَالْمَسَائِلَ الشِّيْرَازِيَّاتِ : ١٥١ ، وَإِضْاحَ عِلَلِ النُّحُو : ١١٢ ، الْمَغْنِي : ٤٢٠ ، وَالْخَزَائِنَةَ : ١٣٨/٣ .

(٥) فِي (ب) نَزُولُهُ ، وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ .

(٦) فِي (ب) أَخَاهُ لَهُ .

(٧) فِي (ب) أَنَاهُ .

(٨) فِي (أ) ظَنَّ .

(٩) الْمَثَلُ فِي جُمُوهَةِ الْأَمْثَالِ : ٥٦٤/١/١ ، وَانظُرْ : ١٤١/١ : « أَشَقِيٌّ مِنْ وَافِدِ الْبَرَّاجِمِ » ، وَالْمُسْتَقْصَى : ٤٠٥/١ .

(١٠) وَاسْمِي عَمْرٍو بَعْدَهَا : « الْمَحْرَقُ » انظُرِ الْأَغَانِي : ٥٣/١١ (تَرْجِمَةُ عَمْرٍو بْنِ كَلْثُومٍ) .

(١١) فِي (أ) عَمْرٍو .

يقالُ لهم البراجمُ ، ودارمٌ من أولاد حنظلة بن مالك .
قال جازرُ الله : « فصلٌ ، ويجوزُ الفصلُ بينَ المضافِ والمُضافِ إليه
بالظرفِ في الشعرِ فمن ذلك قولُ عمرو بن قميئةَ :
* لله دُرُ اليومَ منَ لامها *

وقول درنا :

* هما أخوا في الحربِ من لا أخاهُ *

وأما ^(١) قول الفرزدق ^(٢) :

* بين ذراعي وجهه الأسدِ *

وقول الأعشى :

* إلا علالة أو بداهة سابعِ *

[فعلى حذفِ المضافِ إليه من الأولِ استغناءً عنه بالثاني ، وما وقعَ
في بعضِ نسخِ الكتابِ ^(٣) من [قوله :

* رَجَّ القلوصَ أبي مزادة ^(١) *

فسيبويه بريءٌ من عهده » .

قال المُشرِّحُ : الفصلُ بين المضافِ والمُضافِ إليه في الشعرِ جائزٌ ،

(١-١) ما بين القوسين ساقط من (أ) مصحح بعضه على هامش نسخة (ب) .
(٢) البيت في ديوانه : ٢١٥ . وصدر البيت :

أمن رأي بارقاً أسرَّ به

توجيه إعرابه وشرحه في المنخل : ٧١ ، والخوارزمي : ٤١ ، وشرح ابن يعيش : ٢١/٣ .
وانظر : الكتاب : ٩٢/١ ، وشرح أبياته لابن خلف : ٧٢/١ ، والخصائص : ٤٠٧/٢ ،
والخزانة : ٣٦٩/١ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من النسختين موجود في جميع نسخ المفضل ، وب حذفه لا يستقيم
النص .

سواءً كان الظرف حقيقياً كقوله^(١) :

* لله دَرّ اليوم من لامها^(٢) *

أو مجازياً أن يكون بحرف جر كقول ذي الرمة^(٣) :

كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أنقاض الفراريج
الآ ترى أنه في البيت الأول قد فصل فيه بين المضاف وهو دَرّ، وبين
المضاف إليه وهو مَنْ بالظرف الحقيقي وهو اليوم ، وفي البيت الثاني / قد
فصل بين المضاف وهو أصوات ، والمُضاف إليه وهو أواخر الميس بالظرف

[أ/٥٦]

(١) قائله عمرو بن قميئة، كما ذكر المؤلف انظر ديوان شعره: ٧٣، والبيت بتمامه:

لَمَّا رَأَتْ «سَاتِيَدَمًا» اسْتَعْبَرَتْ لَلَّهِ دَرَّ - الْيَوْمَ - مَن لَامَهَا
وبعد:

لَمَّا رَأَتْ أَرْضاً بِهَا أَهْلَهَا أَخْوَالَهَا فِيهَا وَأَعْمَامَهَا

وهو عمرو بن قميئة بن ذريح بن سعد بن مالك بن ضبيعة شاعر جاهلي معمر. دخل بلاد
الروم مع امرئ القيس فسَمي: عمرو الضائع. انظر المؤلف والمختلف: ٢٥٤، والشعر
والشعراء: ٣٧٦/١، ومن اسمه عمرو من الشعراء: رقم ٣٥ مجلة العرب: ٤/٧ ص ٦٤١.
(٢) توجيه إعرابه وشرحه في المنخل: ٧٠ والخوارزمي: ٤١ وزين العرب: ٢٥ وشرح ابن
يعيش: ٢٠/٣، والزملكاني: ٦٦/٢ والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ٩١/١، ١٤٤، وانظر
شرح أبياته لابن خلف: ١/١ وشرحها لابن السيرافي: ٣٦٧/١، وشرحها للكوفي: ٤٥،
١٢٤. وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٥٤/١ وانظر: المقتضب: ٣٧٧/٤، ومجالس ثعلب:
١٥٢، والإنصاف: ٢٥٠ والبديع في علم العربية: ٩٩ والضرائر لابن عصفور: ١٩٣،
والخزانة: ٢٤٧/٢ «سَاتِيَدَمًا» اسم جبل مُتَّصِلٍ من بحر الروم إلى بحر الهند. معجم ما
استعجم: ٧٦٤، ومعجم البلدان: ١٦٨/٣.

(٣) ديوان ذي الرمة: ٩٩٦، من قصيدة أولها:

يا حادي بنت فضاض أمالكما حتى نكلّمها هم بتعريج

والبيت الذي استشهد به المؤلف من شواهد الكتاب: ٩٢/١، ٣٤٧، وانظر شرح أبياته
لابن خلف: ٧٣/١، وشرحها لابن السيرافي: ٩٢/١، وشرحها للكوفي: ١٢٥/٦، وشرح
كتاب سيبويه للرماني: ٥٤/١، والمقتضب: ٣٧٦/٤، والخصائص: ٤٠٤/٢، وسر
الصناعة: ١١/١، وضرائر القزاز: ٧٤، والإنصاف: ٢٥١، وضرائر ابن عصفور: ١٩١،
والخزانة: ١١٩/٢، ٢٥٠.

المَجَازِيّ وهو « مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا » ، أما إِذَا كَانَ الْفَصْلُ بغيرِ الظَّرْفِ فَإِنَّهُ مُسْتَكْرَهُ وَذَلِكَ نَحْوُ :

* زَجُّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ^(١) *

بِنصَبِ الْقُلُوصِ ، وَهَذَا الْبَيْتُ وَإِنْ كَانَ يُوجَدُ فِي بَعْضِ نُسخِ الْكِتَابِ لَكِنَّهُ مَرْدُودٌ وَرَعَمُوا أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ أَنشَدَهُ ، وَنَحْوَهُ قَوْلِ الطَّرْمَاحِ :

* بُوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكِنَانِ^(٢) *

وَكَذَلِكَ قِرَاءَةُ عَاصِمٍ^(٣) : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ أَيْضاً^(٤) مَرْدُودٌ .

هِيَ (دُرْنَا) بِنْتُ عَبَّعَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ ، بِضَمِّ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ

(١) لَمْ أَعَثِّرْ لَهُ عَلَى نَسَبِهِ ، وَأَنْكَرْتُ كَثِيرًا مِنَ النُّحَوِيِّينَ وَجُودَهُ فِي الْكِتَابِ وَاعْتَبَرْتُهُ مِنْ زِيَادَاتِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ ، وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

فَرَزَجَتْهَا بِمَزْجَةِ زَجِّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ

تَوْجِيهِ إِعْرَابِهِ وَشَرْحِهِ : فِي إِثْبَاتِ الْمُحْصَلِ : ٥٥ وَالْمُنْخَلِ : ٧٢ وَشَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ : ٢٢/٣ ، وَشَرْحِ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ لِلرَّمَانِيِّ : ٥٤/١ وَانظُرْ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ : ٣٥٨/١ ، ٨١/٢ ، وَمَجَالِسِ ثَعْلَبِ : ١٥٢ ، وَالْخَصَائِصِ : ٤٠٦/٢ وَضُرَائِرِ الْقَزَازِ : ٥٧ ، وَضُرَائِرِ ابْنِ عَصْفُورٍ : ١٩٦ ، وَالْإِنْصَافِ : ٢٤٩ ، وَالْمَقْرَبِ : ٥٤/١ ، وَخِزَانَةِ الْأَدَبِ : ٢٥١/٢ . قَالَ الْفَرَّاءُ بَعْدَمَا أَنشَدَ الْبَيْتَ : وَالصَّوَابُ : أَبُو مَزَادَةَ وَنَقَلَ ابْنُ الْمُسْتَوْفِي فِي إِثْبَاتِ الْمُحْصَلِ : ٥٥ عَنْ الثَّمَانِيِّ قَوْلَهُ : إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ رَوَاهُ الْكُوفِيُّونَ وَلَا يَعْرِفُهُ الْبَصْرِيُّونَ . قَالَ الصَّغَانِيُّ عِنْدَ ذِكْرِ الْبَيْتِ : قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : إِلَّا فِي شِعْرِ سَمْعَتِ عَيْسَى بْنِ عَمْرِو بْنِ يَشْدُ : فَرَزَجَتْهَا . . قَالَ الْمَسْرَدُ : لَمْ يَعْرِفْ أَبُو عَمْرٍو مَا حَكَى الْأَخْفَشُ ، وَهُوَ عِنْدَهُ وَعِنْدَ جَمِيعِ أَصْحَابِنَا خَطَأً .

(٢) دِيْوَانِ الطَّرْمَاحِ : ٢٤ مِنْ قَصِيدَةِ أَوْلَاهَا :

أَسَاءَكَ تَقْوِيضَ الْخَلِيطِ الْمُبَايِنِ نَعْمَ وَالنَّوَى قَطَاعَةً لِلْقَرَائِنِ
وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

يَطْفَنُ بِحَوْزِي الْمَسْرَاعِ لَمْ يُرْعَ بُوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكِنَانِ

وَانظُرْ الْخَصَائِصِ : ٤٠٦/٢ ، وَالْإِنْصَافِ : ٢٥٠ ، وَضُرَائِرِ ابْنِ عَصْفُورٍ : ١٩٧ .

(٣) قِرَاءَةُ ابْنِ عَاصِمٍ فِي السَّبْعَةِ لِابْنِ مَجَاهِدٍ : ٢٧٠ ، وَحِجَّةُ الْقِرَاءَاتِ لِابْنِ زَنْجَلَةَ : ٢٧٣ ، وَالْحِجَّةُ لِأَبِي عَلِيٍّ : ١٢٢ وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ : ٥٨٣/١ ، وَالْكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ

لِمَكِّيٍّ : ٤٥٣/١ ، وَزَادَ الْمَسِيرُ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ : ١٢٩/٣ .

(٤) فِي (ب) مَرْدُودٌ أَيْضاً .

وسكونِ الرَّاءِ ، وبعدَ الرَّاءِ نونٌ . قَالَ بَعْضُهُمْ^(١) : وَالَّذِي وَجَدْتُهُ قَالَتْ^(٢) دُرْنَا بِنْتُ سَيَّارٍ^(٣) .

تمام البيت :

..... إذا خَافَ يَوْمًا نَبْؤُهُ فَدَعَاهُمَا

وبعده :

وَقَدْ زَعَمُوا أَنِّي جَزِعْتُ عَلَيْهِمَا وَهَلْ جَزَعُ أَنْ قُلْتُ : وَأَبْتَاهُمَا

تمامه^(٤) :

(١) هو ابن السيرافي انظر شرح أبيات الكتاب ٢١٨/١ .

(٢) في (أ) .

(٣) اختلف المهتمون بنسبة الشعر في نسبة هذين البيتين فمن قائل إنهما لدرنا ومن قائل لعمرة الخثعمية، أو عمرة الجشمية، كما اختلفوا في درنا هذه فمن قائل هي درنا بنت عَبَّعَةَ، ومن قائل درنا بنت سَيَّارٍ، وربما تحرفت إلى دُرْمَاءَ . ودُرْنَا بنت عَبَّعَةَ منهم من قال هي حَجْدَرِيَّةٌ، ومنهم من قال من بني قَيْسِ بنِ ثَعْلَبَةَ . . . إلى غير ذلك من الأقوال تجدها في مصادر تخريج البيت. إلا أن الذي اتفق عليه كثير من أهل الأدب أنها درنا بنت سَيَّارِ بنِ صَبْرَةَ بنِ حَطَّانِ بنِ سَيَّارِ بنِ عمرو بن ربيعة. من قصيدة ترثي أخيها تجدها في فرحة الأديب: ٨، ٩، والمقاصد النحوية للعينبي: ٤٧٢/٣. توجيه إعراب البيت وشرحه: في المنخّل: ٧٠ والخوارزمي: ٤١، وزين العرب: ٢٥ وشرح ابن يعيش: ١٩/٣، ٢١، والزملكاني: ١٦٧/٢ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٩٢/١، وشرح أبياته لابن خلف: ٧٣/١ وشرحها لابن السيرافي: ٢١٨/١، وشرحها للكوفي: ١٢٤، وشرح كتاب سيبويه للرّماني: ٥٥/١، وشرحه للصفار: ١/ وانظر نوادر أبي زيد: ١١٦، والخصائص: ٤٠٥/٢، والإنصاف: ٤٣٤، والبدیع في علم العربيّة: ٩٩، وضرائر الشعر لابن عصفور: ١٩٢، والفصول والجمال: ٤٦ والعيّني: ٤٧٢/٣، والهمع: ٥٢/٢ .

(٤) البيت كما ذكر المؤلف للأعشى ميمون بن قيس انظر ديوانه: ١٥٩ من قصيدة أولها:

يا جارتنا ما كنتِ جَارَهُ بَانَتْ لُتْحَزِنْنَا عُفَّارَهُ

توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٧١ والخوارزمي: ٤٢ وزين العرب: ٢٦ وشرح ابن يعيش: ٢٢/٣ والزملكاني: ١٦٧/٢ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٩١/١، ٢٩٥، انظر شرح أبياته لابن خلف: ٧٣/١ وشرحها لابن السيرافي: ١١٤/١، وشرحها للكوفي: ٤٤، وشرح الرّماني: ٥٤/١ وانظر معاني القرآن للفرّاء: ٢٢١/٢، والمقتضب: ٢٢٨/٤ =

نَهْدَ الْجَزَارَةِ

وقبله :

وَهُنَاكَ يَكْذِبُ ظَنُّكُمْ أَنْ لَا اجْتِمَاعَ وَلَا زِيَارَةَ
إِذْ لَا بَرَاءَةَ لِلْبَرِيِّ ۚ وَلَا عَطَاءَ وَلَا خَفَاةَ
إِلَّا بَدَاهَةَ

يقول : إذا غزوناكم علمتم أن ظنكم بأننا لا^(١) نغزوكم كذب ، من كان منكم بريئاً لم تنفعه براءته ، لأن الحرب إذا عظمت وتفاقت لحق شرها البريء كما يلحق غيره ، وكذلك ينال جماعتكم بما يكرهون ، ولا يقبل منكم عطاء ولا خفارة تفتدون بها منا لكن نزوركم بالخيل^(٢) . إلا بداهة استثناء منقطع ، البداهة أول جري الفرس ، والعلالة جري بعد جريه الأول ، القارح الذي بلغ أقصى أسنانه والسايح الذي يدحو بيديه في العذز ، والجراحة من الفرس رأسه وقوائمه ولم يرد أن على قوائمه لحمًا عظيمًا ، إنما يريد أن عظامه غليظة .

المِرْجُ : - بكسر الميم^(٣) - رُمح قصير ، كالميزراق ، وكذلك :
المِرْجَةُ . أبو مزادة ، كنية رجل .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلِّ ۚ وَإِذَا أَمِنُوا الْإِلْبَاسَ حَذَفُوا الْمِضَافَ وَأَقَامُوا
الْمِضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، وَأَعْرَبُوهُ بِأَعْرَابِهِ وَالْعِلْمُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٤) : ﴿ وَاسْأَلِ
الْقَرْيَةَ ﴾ لِأَنَّهُ لَا يُبْلَسُ أَنَّ الْمَسْؤُولَ أَهْلُهَا لَا هِيَ ، وَلَا يُقَالُ : رَأَيْتُ هِنْدًا

= والخصائص: ٤٠٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب: ٢٩٧/١ ، وضرائر ابن عصفور: ١٩٤ ،
والعيني: ٤٥٣/٣ والخزانة: ٨٣/١ ، ٢٤٦/٢ ، ١٣١/٣ .

(١) في (ب) .

(٢) في (ب) بالجند .

(٣) الصلح: (زجاج) ٣١٨/١ .

(٤) سورة يوسف: آية: ٨٢ .

وهم يعنون غلامَ هندٍ ، وقد جاءَ المُلبسُ في الشَّعرِ : قالَ :
عشيَّةَ فرِّ الحارِثيُّونَ بعدَما قَضَى نَحْبَهُ في مُلتقى القومِ هوبرا
وقال^(١) :

* بصيرٌ بما أُعِيَ النَّطاسِيَّ حَذِيْمًا *

أي : ابنُ هوبر^(٢) ، وابنُ حذيمٍ .

قال المشرِّح : قيل لِطِفيلِيَّ : ما نظيرُ واسألِ القَريَّةِ ؟ قال : نظيرُ قولهم : أكلتُ السَّفرةَ أي طَعامها . فإن سألْتَ : لم لا يجوزُ أن يكونَ المَسْؤُولُ ها هنا نفسَ القَريَّةِ ، كما لو اجتازَ رَجُلٌ بقريةً فقالَ لصاحبِهِ واعضاً ومتعضاً : سلِ القَريَّةَ أينَ أهلُها وما صنَّعوا ، وكيفَ حالهم ؟؟؟ على حَدِّ قولهم : سلِ الأرضَ من شَقِّ أنهارِكَ ، وغرسِ أشجارِكَ ، وجنى ثِمَارِكَ ؟؟؟ فإنَّها - وإن لم تُجِبْ حواراً أجابتك اعتباراً .

أجبتُ : لأنَّ ما بعدَ الآيةِ وما قبلها لا يُساعدُ عليه ، وهو قوله : ﴿ إنَّ ابنَكَ سَرَقَ ، وما شَهِدنا إلاَّ بما عَلِمنا وما كُنَّا لِلغَيْبِ حَافِظِينَ ، وسألِ القَريَّةَ

(١) البيت لذي الرِّمة . انظر ديوانه : ٦٤٧ من قصيدته التي أولها :

خَليلِي لا رَسْمٌ بَوَهْبِينِ مَخْبِرُ ولا ذُو حِجَا يَسْتَنْطِقُ السِّدَارَ يُعَدِّرُ

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل : ١٨ ، والمنخل : ٧٢ والخوارزمي : ٤٢ ، وزين العرب : ٢٦ ، وشرح ابن يعيش : ٢٣/٣ ، والزملكاني : ١٦٩/٢ وانظر : مجاز القرآن : ١٣٦/٢ ، وتأويل مشكل القرآن : ١٥٥ وضرائر القزاز : ١٦٥ ، وضرائر ابن عصفور : ١٦٧ والمقرب : ٢١٤/١ ، ٢٠٤/٢ ، والبديع : ٩٩ .

(٢) هو لأوس بن حجر انظر ديوانه : ١١١ . توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل : ١٩ ، والمنخل : ٧٢ ، والخوارزمي : ٤٢ ، وزين العرب : ٢٦ ، وشرح ابن يعيش : ٢٥/٣ ، والزملكاني : ١٧٠/٢ . وانظر : تهذيب الألفاظ : ٥٤١ ، وتأويل مشكل القرآن : ١٥٥ ، وجمهرة اللغة : ٥٠٣/٣ ، والخصائص : ٤٥٣/٢ ، والتنبيهات : ٣٢٩ ، وضرائر القزاز : ١٦٥ ، وضرائر ابن عصفور : ١٦٧ ، والخزانة : ٢٣٢/٢ ، وانظر مصادر المثل : (أطب من ابن حذيم) .

(٣) هو يزيد بن هوبر من بني الحارث بن كعب . سيرة ابن هشام : ٢٠١/٢ وتأويل مشكل القرآن :

الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرِ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴿١﴾ يَقُولُ : سَلْ أَهْلَ الْقَرْيَةِ
الَّتِي كُنَّا فِيهَا يُخْبِرُونَكَ أَنَّ ابْنَكَ سَرَقَ ، بِدَلِيلِ أَنْ الْحَوَائِطَ وَالْجُدْرَانَ لَا
تُسْتَخْبَرُ^(١) فِي مِثْلِ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ . قَضَى نَحْبَهُ : إِذَا مَاتَ ، وَالنَّحْبُ فِي
الْأَصْلِ هُوَ النَّذْرُ كَأَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ نَذُرُ أَنْ يَمُوتَ ، فَإِذَا مَاتَ فَقَدْ قَضَى نَحْبَهُ .

الواقِع في نسخِ المفصَّلِ : « كما »^(٣) بالكاف والصَّوَابُ : « بِمَا »
بدليلِ أَوَّلِ الْبَيْتِ :

فَهَلْ لَكُمْ فِيمَا إِلَيَّ فَإِنِّي بَصِيرٌ بِمَا أَعْيَى النُّطَامِي حِذِيمًا
وفي أمثالهم^(٣) : (أطبُّ من ابنِ حذيمٍ) بكسر الحاءِ المهملة^(٤)
وسكون الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ ، وفتحِ الياءِ المِثْنَةِ التَّحْتَانِيَّةِ ، ليس هذا من باب
الحذفِ وإنما هو من بابِ تعدي اللَّقْبِ كقوله^(٥) :

* كَرَّاجِي النَّدَى وَالْعُرْفِ عِنْدَ الْمُذَلَّقِ *

(١) في (ب) تستجيب.

(٢) نَبَهَ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً الصَّغَانِي فِي نَسَخَتِهِ فِي الْحَاشِيَةِ ، وَفِي نَسَخَةِ الْمَفْصَّلِ الْقَدِيمَةِ الْمَكْتُوبَةِ
سَنَةَ ٥٧٧ هـ « كما » ، وَقَدْ غَيَّرَهَا كَثِيرٌ مِنَ الشَّرَاحِ إِلَى « بِمَا » دُونَ إِشَارَةِ إِلَى التَّصْحِيحِ وَهَذَا
يُؤَكِّدُ لَنَا دَقَّةَ الْخَوَارِزْمِيِّ فِي ضَبْطِ الْفَاطِ وَالْمَفْصَّلِ .

(٣) انظر المثل في الدرة الفاخرة: ٢٨٤/١ ، وجمهرة الأمثال: ١٤/٢ ، والمستقصى: ٢٢٠/١ ،
ومجمع الأمثال: ٤٤١/١ .

(٤) قال ابن المستوفى في إثبات المحصل: ١٩ ويخط مسعود بن أسعد بن أبي المناقب بن
الكافي ظفر حاشية على كتاب: «مجمع الأمثال» لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن
إبراهيم بن أحمد الميداني عند قوله: «أطبُّ من ابن حذيم»: هذا رجل كان معروفاً بالحلق
في الطب. قال أبو الندى هو حذيم [بالجيم] رجل من تيم الرِّباب، كان أظب العرب، وكان
أظب من الحارث قال أوس بن حجر يذكره:

فإنني بصير بما أعيأ النطاسي حذيمًا

هكذا نقلته من خطه رحمه الله، والذي ذكره العلماء في هذا الاسم حذيم بالحاء

المكسورة المهملة والياء المعجمة والياء المثناة من تحت.

(٥) لم أعثر على قائله، وهو في شرح ابن يعيش: ٦٢/٦ ، وشرح الزمكاني: وإثبات المحصل:

٢٠ . وانظر تخريج المثل: «أفلس من ابن المذلق» .

أي : ابن المذلق ، ألا ترى أنه يُقال^(١) : « أفلس من ابن المذلق »
ونظيره : الهياضمة في الكرامية ،^(٢) لأنه يُقال لأبي نصر الهيصم ، ومحمد
الهيصم الحسيني ، ونظيره :

* قدني من نصر الخبيين قدي *

وعليه قولُ أبي عمرو : هلك الزيدون . قال ابن جني : زيد ثلاثة
زيدين . وروى عنهم : هؤلاء زيدون يتسبون إلى زيد ، ونحوه الأشعرون
والنمرون ، والمراد الأشعريون والنمريون . وشبهه به قولهم شابت مفرقه ،
وامرأة واضحة اللبات^(٣) .

قال جاز الله : « وكما أعطوا هذا الثابت حق المحذوف في الإعراب ،
فقد أعطوه حقه في غيره قال حسان^(٤) :

يسقون من ورد البريض عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل
فذكر الضمير في يصفق حيث أراد ماء بردى ، وقد جاء في قوله عز
وجل^(٥) : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْهَمَ قَاتِلُونَ ﴾ على ما
للثابت والمحذوف جميعاً .

قال المشرح : كما أعطوا هذا الثابت حق المحذوف في الإعراب
بدليل أن حق المحذوف قبل الحذف كان^(٥) هو النصب ، وحق الثابت هو

(١) انظر المثل وقصته والبيت المستشهد به في جمهرة الأمثال : ١٠٧/٢ ، والذرة الفاخرة :
٣٣٢/١ ، والمستقصى : ٢٧٥/١ ، ومجمع الأمثال : ٨٣/٢ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣) البيت في ديوانه تحقيق وليد عرفات : ٧٤/١ . توجه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل : ٢٠ ،
والمنخل : ٧٣ ، والخوارزمي : ٤٣ ، وزين العرب : ٢٦ ، وشرح ابن يعيش : ٢٥/٣ ، والزملكاني :
١٧٠/٢ وانظر البديع في علم العربية : ٩٩ ، والخزانة : ٢٣٦/٢ .

(٤) سورة الأعراف : آية : ٤ .

(٥) في (أ) كأنه .

الجرُّ ، فلما حَذَفُوا ذلك نَقَلُوا إلى هذا الثَّابِتِ نَصَبَ ذلك ، كذلك اعطوه حَقَّهُ في غيرِه من الأحكامِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الضَّمِيرَ في يُصَفَّقُ لِبَرْدَى ، وَبَرْدَى مؤنَّثَةٌ لِأَنَّ الألفَ فيها أَلْفٌ تَأْنِيثٌ مقصورةٌ لَكِنَّهُ أرادَ بِبَرْدَى ها هُنا ماءَ بَرْدَى فَذَكَرَ الضَّمِيرَ .

الضَّمِيرُ المنصوبُ^(١) في « أَهْلَكُنَّاهَا » ، « وَجَاءَهَا » لِلقَرِيَةِ^(٢) ، وفي « هُم » لأهلِها . ونظيرُ هذه المسألةُ مسألةُ الاستعارةِ ، فَإِنَّهُ يُراعي فيها تارةً جانِبُ المُستعارِ ، وتارةً^(٣) جانِبُ المُستعارِ له ، ومرةً جانِبَهما .

البَرِيصُ : اسمٌ نَهْرٍ^(٤) ، وهو بالصادِ المُهملةِ ، °لفظُ الغوريِ ، البَرِيصُ مَوْضِعٌ بدمشقَ عن ابنِ^(٦) دُرَيْدٍ^(٥) .

أما البريصُ : بالضادِ^(٧) المُعجمةِ فهو اسمٌ وادٍ . تَصْفِيقُ الشَّرابِ هو تَحْوِيلُهُ من إناءٍ إلى إناءٍ ، وَحَقِيقَتُهُ أَنَّ تَحْوِيلَهُ من صِفْقٍ إلى صِفْقٍ أي من ناحيةٍ إلى ناحيةٍ .

قالَ جَارُ اللِّه : « فَصَلِّ ؛ وقد حُذِفَ المضافُ وتُرِكَ المضافُ إليه على إعرابه في قولهم^(٨) : « ما كُلُّ سَوْداءِ تَمْرَةٍ ولا بِيضاءِ شَحْمَةٍ » قال سيبويه^(٩) كأنَّكَ أَظْهَرْتَ « كل » ، فقلتُ : ولا كُلُّ بِيضاءِ شَحْمَةٍ ، وقال أبو ذُوادٍ^(١٠) :

(١) في (ب) .

(٢) في (أ) لقريّة .

(٣) في (أ) وأخرى .

(٤) معجم ما استعجم : ٢٤٦/١ موضع بأرض دمشق ، ومعجم البلدان : ٤٠٧/١ .

(٥ - ٥) في (أ) .

(٦) جمهرة اللغة : (برص) .

(٧) في (ب) لواد فهو بالصاد المعجمة . وقال ياقوت : وبالياء آخر الحروف .

(٨) جمهرة الأمثال : ٢٨٧/٢ ، والمستقصى : ٣٢٨/٢ .

(٩) الكتاب : ٣٣/١ .

(١٠) أبو ذُوادٍ هو : جاريةُ بنِ الحَجَّاجِ ، وقيل حَنْظَلَةُ بنِ الشَّرْقِيِّ . شاعر جاهلي قديم أحد أجدادِ =

أكل امرئٍ تحسّين امرءاً ونارٍ توقد بالليلِ نارا (١)
 ويقولون : ما مثل عبدِ الله ، يقول ذلك ولا أخيه ، ومثله : ما مثل
 أخيك ولا أبيك يقولان ذلك ، وهو في الشذوذِ نظيرُ إضمارِ الجارِ .

قال المشرّح : إنّما كان إضمارُ الجارِ شاذّاً لأنّ الجارَ مع المجرورِ
 كشيءٍ واحدٍ ، وإضمارُ بعضِ الشيءِ مع إظهارِ بعضِهِ لا يجوزُ ، كذلك
 إضمارُ المضافِ (٢) إضمارِ الجارِ (٢) مثل ما روي عن رُوبة بن العجاج أنه
 كان إذا قيلَ له : كيف أصبحت ؟ قال : خيرٍ ، أي بخيرٍ ، فإن سألت أليسَ
 في هذه المسألة عطفٌ على عاملين مُختلفين وأنتم على أنه لا يجوزُ ذلك ،
 أجبتُ : ذكُرُ هذا المُضمرِ قد تقدّمَ فيكون إذا أضمرته لتقدّمِ الذكْرِ بمنزلةِ
 المُظهرِ ، ومن ثمّ لا يجوزُ عبدَ الله المقتولَ ، وأنت تريدُ : كُن عبدَ الله
 المقتولَ ، وجازَ إضمارُ كان في قوله (٣) : ﴿ فإن لم يكونا رجلينِ فرجلٌ
 وإمرأتانِ ممّن ترضون من الشهداءِ ﴾ ألا ترى أنّ المعنى فليكن رجلٌ وإمرأتانِ
 لتقدّمِ ذكرهما قبلُ ، وبه تبين أنّ سببِهِ قد خرج المسألة بقوله : كأنك قد
 أظهرت كلاً فلا يُنظر إلى اللَّفظِ لكن إلى كثرةِ المعنى .

قال جارُ الله : « فصلٌ ، وقد حُذِفَ المضافُ إليه في قولهم : كان

= العرب وكرمائها، وأحدُ نعاتِ الخيلِ المجيدينِ عاصر النعمان بن المنذر بن ماء السماء
 ومدحه. ترجمته في الشعر والشعراء: ١٢٦/١، والأغاني: ٣٧٣/١٦، وخزانة الأدب:
 ١٩٠/٤ .

(١) انظر ديوان أبي دؤاد الأيادي: ٣٥٣. توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل: ٢٠ - ٢٣،
 والمنخل: ٧٣، والخوازمي: ٤٣، وزين العرب: ٢٦ وشرح ابن يعيش: ٢٦/٣، ٢٧، ٢٩،
 ٧٩، والزملكاني: ١٧١/٢ .

وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٣٣/١، وانظر شرحه للرّماني: ٢٥/١ وشرح أبياته لابن
 خلف: ٣٣/١، والنكت للأعلم الشنتمري: ٤٦، وانظر: الكامل: ١٦٩/١، ٧٢/٢، وأمالِي
 ابن الشجري: ٢٩٦/١، والإنصاف: ٢٧٨، والمقرب: ٢٣٧/١، وتعليقة ابن النحاس عليه:
 ٧٣، وضرائر الشعر: ١٦٦. وشرح أبيات المغني للبغدادِي. وينسب إلى عدي بن زيد.

(٢ - ٢) في (ب).

(٣) سورة البقرة: آية: ٢٧٢.

ذَلِكَ إِذْنٌ وَحِينٌ، وَمَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (١) : ﴿ وَكُلًّا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ وَقَالَ (٢) : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾ .

قَالَ الْمُشْرَحُ : التَّنْوِينُ فِي « إِذَا » ، وَ « كَلِّ » مِنْ قَوْلِكَ كَانَ ذَلِكَ إِذَا ، وَمَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا عَوْضٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ (٣) ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا الْبَابِ بَيْتُ السَّقَطِ (٤) :

لَكَ الْخَيْرُ قَدْ أَنْفَذْتُ مَا هُوَ مُلْبِسِي حَيَاءً وَعِنْدَ اللَّهِ مِنْ قَائِلٍ عِلْمٌ
يُرِيدُ بِهِ (٥) مِنْ قَائِلٍ هَذِهِ الْكَلِمَةُ ، وَهَذَا لِأَنَّ الْمُضَافَ حَالٌ (٦) كَوْنِهِ مُنَوَّنًا مَعْرِفَةً . فَلَوْلَا أَنَّ التَّنْوِينَ هَا هُنَا عَوْضٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَكَانَ مُنْكَرًا كَمَا فِي قَبْلًا مِنْ قَوْلِهِ (٧) :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ
وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَطِيفَةٌ وَهِيَ : أَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا الْمُضَافَ إِلَيْهِ ، وَحَقُّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مَجْرورًا مُنَوَّنًا طَرَحُوا جَرَّهُ وَتَنَوَّنَهُ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لِيَكُونَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ اسْتِيفَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بَعْدَ الْحَذْفِ . وَنَظِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُمْ إِذَا خَفَّفُوا الْهَمْزَةَ الْمُتَحَرِّكَةَ السَّاكِنَ مَا قَبْلَهَا لِحَذْفِهَا أَلْقَوْا حَرَكَتَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا ، يَقَعُ ذَلِكَ جَمْعًا بَيْنَ الْحَذْفِ وَالِاسْتِيفَاءِ . فَإِنْ سَأَلْتَ الْجُرَّ وَالتَّنْوِينَ فِي حِينٌ وَسَاعَتٌ لَمْ لَا يَجُوزُ (٨) أَنْ يَكُونَ لَهُ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مُضَافٌ

(١) سورة الأنبياء : آية : ٧٩ .

(٢) سورة الزخرف : آية : ٣٢ .

(٣) فِي (أ) .

(٤) شُرُوحُ سَقَطِ الرَّنْدِ : ١١٥٧/٣ .

(٥) فِي (أ) .

(٦) فِي (ب) قَابِلٌ .

(٧) تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ .

(٨) فِي (أ) .

إليه لحين^(١) وساعة ، لا من حيثٍ إنهما طرِحا عَلَيْهِ من المُضَافِ إليه الذي كان لإِذا.

أجبتُ : هذا من تَعكيسِ الأمرِ ، وهذا لأنَّ المَبْنِيَّ إذا أَضِيفَ عادَ مُعرباً ، كقولكَ يا كَرِيمُ ، ﴿ وَلِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ بَعْدُ ﴾^(٢) كما تَرى مَبْنِيٌّ فإذا قُلْتَ : يا كَرِيمَ القومِ ، ولله الأمرُ من قَبْلِ كُلِّ شَيْءٍ وَمَنْ بَعْدِهِ ، عادَ مُعرباً ولأنَّ قوله^(٣) :

* لعاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذَا صَحِيحٌ *

ليس بمُضَافٍ إليه ، فكذلك تَقولُ : مررتُ بِكُلِّ قائِماً فَيأتي الحالُ على هذا المُنونِ فلولا أَنَّهُ مَعروفَةٌ لما جازَ الحالُ عنه ، وكذا قوله : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾^(٤) التَّنوِينِ في بَعْضٍ عَوْضٍ / عن المِضَافِ [أ/٥٧] إليه لأنَّ أَصْلَ الكلامِ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضِهِمْ ، فلولا أَنَّ التَّنوِينِ فيه عَوْضٌ عن المِضَافِ إليه لما حَسُنَ حَذْفُ المِضَافِ إليه ، ولا يَكُونُ هذا الحَذْفُ إِلاَّ بَعْدَ أَنْ يَجْرِي ذِكْرُ شَيْءٍ كَأَنَّ إِنساناً قالَ : خَطَبْتُ في مَجْلِسِ فلانٍ فَقُلْتُ : لَقَيْتُكَ حِينئِذٍ وَكَأَنَّهُ قِيلَ : هل لك عَهْدٌ بالقومِ فَقُلْتُ : مررتُ بِكُلِّ قائِماً ، والمعنى بِكُلِّهِمْ فإن سألْتَ : فما هذا التُّكرارُ المَعنَوِيَّ في قولِهِ حِينئِذٍ وساعتئِذٍ؟ أجبتُ : هذا كما في قولِهِ^(٥) :

* يا تَيْمٌ تَيْمٌ عَدِيٌّ لا أبا لَكُمْ *

فإن سألْتَ : لم وَجَبَ التُّكرارُ عند حَذْفِ المِضَافِ إليه ؟
أجبتُ : لِسُرِّ شَرِيفٍ فيه ، وذلك أَنَّ إيرادَ الجَرِّ والتَّنوِينِ على الاسمِ

(١) في (ب) تحين .

(٢) سورة الرُّومِ : آية : ٤ .

(٣) هو أبو ذؤيب الهذلي ، والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٦٨/١ . والخصائص : ٣٧٦/٢ ، وشرح ابن يعيش : : ٢٩/٣ ، وخزانة الأدب : ١٤٧/٣ .

(٤) في (ب) .

(٥) تقدم ذكره .

من غير^(١) مُوجِبٍ مَحْسُوسٍ مِمَّا يَنْفَرُ عَنْهُ الطَّعِجُ ، فَأَدْخَلَ الْاسْمَ الْأَوَّلَ عَلَى الثَّانِي لِيُوْهِمَ الْإِضَافَةَ فَتَرْتَعُ بِهَا النَّفْرَةَ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَقَالَ^(٢) ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ وَفَعَلْتَهُ أَوَّلٌ ، يُرِيدُونَ إِذَا كَانَ كَذَا وَكُلَّهُمْ وَبَعْضُهُمْ ، وَقَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ وَبَعْدَهُ وَأَوَّلَ كُلِّ شَيْءٍ .

قَالَ الْمَشْرُحُ : الْغَايَاتُ قَدْ حُذِفَ مِنْهَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ أَيْضًا ، لِأَنَّ الْمَعْنَى لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ كُلِّ شَيْءٍ وَمِنْ بَعْدِهِ ، وَأَمَّا بِنَاءُ الْغَايَاتِ وَبِنَاؤُهَا عَلَى الْحَرَكَةِ وَعَلَى الضَّمِّ فَفِي مَوْضِعِهِ يَجِيءُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، يُرِيدُونَ إِذَا كَانَ كَذَا يَنْصَرِفُ إِلَى قَوْلِهِمْ كَانَ ذَلِكَ إِذَا^(٣) وَحَيْثُذِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلِّ ؛ وَقَدْ جَاءَ مَحْذُوفِينَ مَعًا فِي نَحْوِ قَوْلِ أَبِي ثُوَادٍ : يَصِفُ الْبَرِّقَ :

* أَسَالَ الْبَحَارَ فَانْتَحَى لِلْعَقِيقِ *

وَقَوْلِ أَبِي الْأَسْوَدِ^(٤) :

* وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ خَزِيمَةَ اصْبَعًا *

قَالَ الْفَسَوِيُّ^(٥) : أَيِ أَسَالَ سُقِيَا سَحَابَهُ ، وَذَا مَسَافَةَ أُصْبِعٍ .

قَالَ الْمَشْرُحُ : الضَّمِيرُ فِي أَسَالَ لِلْبَرِّقِ ، وَالْحَقِيقَةُ أَسَالَ سُقِيَا سَحَابِ الْبَرِّقِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٦) : ﴿ فَكَبَّضْتَ كَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا ﴾ قَالَ

(١) فِي (أ) حَيْثُ .

(٢) سُورَةُ الرَّومِ : آيَةٌ : ٤ .

(٣) فِي (ب) .

(٤) وَفِي شَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ : ٣١/٣ الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْفَرٍ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لِلْكَلْحَةِ كَمَا سَيَأْتِي .

(٥) فِي (ب) فَقَطْ . وَالْفَسَوِيُّ هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ ، وَالنُّصْرُ مِنْ كِتَابِ الشُّعْرِ لَهُ : ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٦) سُورَةُ طهَ : آيَةٌ : ٩٦ .

ابن جني^(١) : أي من أثر حافرِ فرس^(٢) الرُّسولِ ، ^(٣) وقال ابن جني أيضاً^(١) في سورة النُّجم : ألا ترى أن معناه : من تُرابِ أرضِ أشرِ وطءِ حافرِ فرسِ الرُّسولِ^(٣) . البَحَارُ : موضعٌ بنجد^(٤) ، وعن الغوري بفتحِ الباء . الأَعْقَةُ العاديَّةُ أربعة^(٥) منها : عَقِيقُ بَارِضِ اليَمَامَةِ^(٦) ، ومنها عَقِيقُ بناحيةِ المَدِينَةِ وهو المراد بقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ « أَتَانِي آتٍ وَأَنَا بِالْعَقِيقِ » ، ومنها عَقِيقُ بغوري تِهَامَةِ ، يتدفَّقُ ماءؤه وهو الذي جاء في حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَتَّ لَأَهْلِ الْعِرَاقِ بَطْنَ الْعَقِيقِ » قال الأزهرى^(٧) : أرادَ به الَّذِي بحذا ذاتِ عَرِقٍ ، ومنها عَقِيقُ تجري إليه مياهُ نَجْدٍ قُلَلِهِ وَجِبَالِهِ . وَلَعَلَّ المُرَادَ هُنَا عَقِيقُ القَنَانِ .

هذا البيت من الطويل محذوف العروض والضرب ، وصدر البيت^(٨) :

ألا من رأى لي [رأي] برقي شريق أسال البحار البيت
الرأي واحد الآراء . . . والشريق : إمَّا فِعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، من

(١) المحتسب : ٢٩٦/٢ .

(٢) في (ب) دابة .

(٣-٣) في (ب) .

(٤) لم يرد في معجم البلدان ، وفيه : ٣٤٠/١ : «بَحَارُ» - بكسر الباء - وبدون أل . وانظر الجمهرة : (بحر) قال : وأدخل عليه اللام ، كما أدخلها ابن ميادة علي : «الوليد بن يزيد» وقال ابن فارس في تفسير البيت : أراد بالبحار الفجوات . إثبات المحصل : ٣٥ ، ٣٦ . وانظر «البحار» مرة ثانية في ديوانه : ٣١٦ . وعند الفارسي : البحار : جمع بَحْرَةٍ وهي : الرياض انظر كتاب الشعر : ١٣٧ .

(٥) تهذيب اللغة : ٥٩/١ ، ومعجم الأدباء : ١٣٨/٤ ، ١٣٩ .

(٦) انظر معجم اليمامة : ١٧٠/٢ .

(٧) لم أجد هذا النص في التهذيب ، والموجود فيه من قوله : ومنها عقيق تجري إليه مياه . . . فلعل قوله قال الأزهرى قبلها فقط . فيكون صحة النص : قال الأزهرى : ومنها عقيق . . .

(٨) توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل : ٢٥ ، والمنخل : ٧٤ ، والخوارزمي : ٤٣ وزين العرب : ٢٧ ، وشرح ابن عيش : ٣١/٣ ، والزملكاني : ١٧٣/٢ وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي : ١٣٦ ، ١٣٧ .

شَرِقَتِ الشَّاةُ : إِذَا شَقَّقَتْ أُذُنَهَا ، جَعَلَ الْبَرْقَ شَرِيقًا كَمَا تَجْعَلُ عَقِيقًا . وَإِنَّمَا
بِمَعْنَى فَاعِلٍ مِنْ شَرِيقٍ بِرَيْقِهِ إِذَا غَصَّ ، كَمَرِيضٍ مِنْ مَرِيضٍ ، وَسَقِيمٍ مِنْ
سَقَمٍ ، جَعَلَ الْبَرْقَ لكَثْرَةِ مَائِهِ شَرِيقًا بِهِ وَكَذَلِكَ جَعَلَ قَدْ أَسَالَ الْبَحَارَ .

وبعده (١) :

إِذَا مَا أَقُولُ أَوْسَعَ الْأَرْضَ كُلُّهَا تَلَالًا فِي مُحِيلَةٍ وَخُفُوقِ
سَقَى دَارَ سَلْمَى حَيْثُ حَلَّتْ بِهَا النَّوَى جَزَاءَ حَبِيبٍ مِنْ حَبِيبٍ وَمِيقِ
وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ صَافِي السَّبِيبِ عَتِيقِ
إِذَا مَا جَرَى شَاوِينَ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ أَنْافَ بِهَادٍ مِثْلَ جَذَعِ سَحُوقِ (٢)
كَأَنِّي إِذَا عَالَيْتُ جَوْزَةَ مَتْنِهِ تَعَلَّقَ بَرِّي عِنْدَ بَيْضِ أَنْوِقِ (٣)

الْمُنْجَرِدُ : الْمَاضِي الْمُرْتَفِعُ ، الرَّخْمُ لَا تَبِيضُ إِلَّا فِي رُؤُوسِ
الْجِبَالِ ، حَزِيمَةٌ (٤) : بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ الْمَفْتُوحَةِ ، وَالزَّيَّ الْمَكْسُورَةِ ، وَصَدْرُ
الْبَيْتِ عَلَى مَا أَنْشَدَهُ الْمَرْزُوقِي (٥) :

فَأَدْرِكُ إِبْقَاءَ الْعَرَادَةِ ظَلْعُهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي

(١) الأبيات في إثبات المحصل: ٢٦، وديوانه: ٣٢٧ إلا بقوله: وقد أغتدي... فإنه لم يرد في
الديوان وهي مخرجة هناك.

(٢) في (ب) السحوق.

(٣) في (ب) الأنوف.

(٤) هو حزيمة بن طارق التغلي.

(٥) شرح الحماسة: ٥٥٤. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٢٦، ٢٧،
والمنخل: ٧٤، والخوازمي: ٤٤، وزين العرب: ٢٧، وشرح ابن يعيش: ٣١/٣، وشرح
الزملكاني: ١٧٣/٢ وانظر: نوادر أبي زيد: ١٥٣، والمفضليات: ٣٢ وشرحها لابن الأنباري:
٢٣، وشرحها للتبريزي: ١٤٦، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٥٥٤ وكتاب الشعر: ١٣٧
والبدیع في علم العربية لابن الأثير: ٩٩، والفصول والجمال: ٤٣ والعيني: ٤٤٢/٢،
والخزاعة: ٢٤٥/٢.

العَرَادَةُ^(١) : - بِالْفَتْحِ - اسْمُ فَرَسٍ^(٢) قَالَ^(٣) :

تَسَائِلُنِي بَنُو جُشَمِ بْنِ بَكْرِ أَغْرَاءَ الْعَرَادَةِ أَمْ بِهَيْمٍ^(٤)

ظَلَعَ الْبَعِيرُ يَظْلَعُ ظَلْعًا عَلَى مِثَالِ : مَنَعَ يَمْنَعُ مَنَعًا : غَمَزَ فِي مِشِيَّتِهِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلْ ؛ وَمَا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَحُكْمُهُ الْكَسْرُ نَحْوَ قَوْلِكَ : فِي الصَّحِيحِ وَالْجَارِي مَجْرَاهُ غُلَامِي ، وَدَلْوِي ، إِلَّا إِذَا كَانَ آخِرُهُ أَلْفًا أَوْ يَاءً مُتَحَرِّكًا مَا قَبْلَهَا أَوْ وَاوًا ، أَمَا الْأَلْفُ : فَلَا تَتَّعَبُ إِلَّا فِي لُغَةِ هَذِيلٍ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ :

* سَبَقُوا هَوَى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ *

وَفِي حَدِيثِ طَلْحَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : فَوَضَعُوا اللَّجَّ عَلَى قَفِيٍّ ، يَجْعَلُونَهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ لِلتَّيْبَةِ يَاءً وَيُدْغَمُونَهَا .

قَالَ الْمَشْرُحُ : - الْاسْمُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَحُكْمُهُ الْكَسْرُ لِأَنَّهُ

لَمَّا لَمْ يُمَكَّنْ / إِظْهَارُ الْكَسْرِ فِي الْمِضَافِ إِلَيْهِ تَحَوَّلَ إِلَى الْمِضَافِ وَنَحْوَهُ : [٥٧/ب]

« وَأَنْتَ إِذَا » فَإِنْ سَأَلْتَ : فَمَا تَقُولُ فِي غُلَامِهِ وَغُلَامِكَ أَجِبْتُ : الْكَسْرُ هَا هُنَا قَدْ اعْتَضِدَتْ بِجِنْسِهَا وَهِيَ الْيَاءُ ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ لَهَا مِنَ الْقُوَّةِ مَا لَا يَكُونُ لَهَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَوَاضِعِ ، وَلِذَلِكَ قَصَرَ بَنُو هَذِيلٍ قَلْبَ الْأَلْفِ عَلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا كَسْرَ الْأَلْفِ قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ ، فَقَلَّبُوا الْأَلْفَ إِلَى أُخْتِ الْكَسْرِ ، وَهَذَا لِأَنَّ هَذِهِ الْيَاءَ لَا يَكُونُ قَبْلَهَا حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ ،

(١) هي عند الأزهري في (التهذيب) والجوهري في (الصحاح) العرارة براءين قالا: اسم فرس للكحلبة، وأنشدا البيت (عرر).

(٢) أسماء خيل العرب للأسود الغندجاني: ورقة: ٢٤.

(٣) الكَلْحَبَةُ الْعَرَبِيَّةُ، واسمه هيبرة بن عبد مناف بن عرين بن يربوع. والكحلبة لغة وهو اسم أمه فإذا صح ذلك فهو: (ابن الكحلبة) كما يقول الأسود. وهو أحد فرسان العرب من سادات تميم وفرسانها. أخباره في المؤلف والمختلف: ١٧٣ وجمهرة الأنساب: ٢٢٤ وفرحة الأديب: ٢٩ وإثبات المحصل: ٢٧. وشرح المفضليات لابن الأنباري: ٢٤.

(٤) البيت له في أسماء خيل العرب: ٢٤، وإثبات المحصل: ٢٧.

إِلَّا مَكْسُورًا ، ولهذا انكسرت اللام في لي ، والقياسُ الفتحُ كما في لنا
ولك . تمامُ البيتِ :

* فُتُخِرْمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ *

هذا البيتُ لأبي نُؤَيْبِ الهذلي^(١) ، يقولُ : كنتُ أهوى حَيَاتَهُمْ فَسَبَقُوا
هَوَايَ أَي انقَرَضُوا ، وكان له عَشْرَةُ أَبْنَاءٍ فماتوا بواحدةٍ ، وفي حَدِيثِ طَلْحَةَ
- رضي الله عنه^(٢) - روايةٌ أُخرى : - عَرَفْتَنِي بِالْحِجَازِ وَأُنْكَرْتَنِي بِالْعِرَاقِ فَمَا
عَدَا مِمَّا بَدَأَ ؟ ! فَقَالَ : بَاعَتُ وَاللُّجَّ عَلَى قَفِي . كانت هذه المقاولَةُ يَوْمَ
الجَمَلِ ، السَّيْفُ يُشَبَّهُ بِكَثْرَةِ^(٣) بَصِيصِهِ^(٤) وَكَثْرَةِ مَائِهِ بِاللُّجِّ .

قال جارُ اللّهِ : وقالوا جَمِيعًا : لَدَيَّ وَلَدَيْكَ وَلَدَيْهِ ، كما قالوا^(٥) :
عَلِيٌّ ، وَعَلِيهِ ، وَعَلَيْكَ .

قال المُشْرَحُ : من العَرَبِ مَنْ يَقُولُ : عَلَاكَ ، وَلَدَاكَ وَإِلَاكَ مِنْ غَيْرِ
طَلَبٍ لِلْفَرْقِ ، كما فيهِمْ مِنْ يُسَوِّي بَيْنَ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ، فِي كِلَاهُمَا ، وَأَمَّا
الْفَرْقُ عَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ بَيْنَ الْمُكْنَى^(٦) وَغَيْرِ الْمُكْنَى^(٦) فِي الْإِضَافَةِ فَلَأَنَّ
الْمُكْنَى يَتَّصِلُ بِمَا قَبْلَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : الْإِضَافَةُ .

وَالْأُخْرَى : أَنَّهُ حَرْقٌ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُبْتَدَأَ^(٧) بِهِ ، وَيُوقَفَ عَلَيْهِ ، فَجَرَى فِي

(١) اسمه خُوَيْلِدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ تَقْدَمِ ذَكَرَهُ . وَالْبَيْتُ فِي قَصِيدَتِهِ الْمَشْهُورَةِ فِي رِثَاءِ أَوْلَادِهِ انظُرْ شَرْحَ
أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ لِلسَّكْرِيِّ : ٢/١ . تَوْجِيهِ إِعْرَابِهِ وَشَرْحَهُ فِي إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ : ٢٧ ، ٢٨ ،
وَالْمَنْخَلُ : ٧٥ وَالخَوَارِزْمِيُّ : ٤٥ وَزَيْنُ الْعَرَبِ : ٢٧ ، وَشَرْحُ ابْنِ يَعِيشَ : ٣٣/٣ ، وَشَرْحُ
الزَّمَلِكَايَ : ١٧٤/٢ وَانظُرْ : الْمُحْتَسِبُ : ٧٦/١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٢٨١/١ ، وَالْمَقْرَبُ :
٢١٤ .

(٢) جُمْلَةُ الدَّعَاءِ فِي (ب) .

(٣) فِي (أ) .

(٤) فِي (ب) لَبِيصِهِ ، وَانظُرْ شَرْحَ ابْنِ يَعِيشَ : ٣٣/٣ .

(٥) فِي (ب) فَقَطْ بَعْدَ قَالُوا : (جَمِيعًا) .

(٦) فِي (ب) الْمُتَمَكِّنُ .

(٧) فِي (ب) أَنْ يُبَدَأَ بِهِ .

شِدَّةِ الْإِتِّصَالِ مَجْرَى الْمُكْتَنَى عَنِ الْفَاعِلِ وَذَلِكَ نَحْوَ: رَمَيْتُ وَقَضَيْتُ فِي أَنَّهُ يُغَيَّرُ لَهُ لَفْظُ الْفِعْلِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الظَّاهِرُ ، نَحْوَ عَلِيٍّ زَيْدٌ ، وَإِلَى بَكْرٍ ، وَلَدَيَّ خَالِدٌ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ .

قال جارُّ اللِّه : « وِإِءِ الْإِضَافَةِ مَفْتُوحَةٌ إِلَّا مَا جَاءَ عَنِ نَافِعٍ ^(١) : ﴿ مَحْيَايَ وَمَمَاتِي ﴾ ^(٢) فَهُوَ غَرِيبٌ » .

قَالَ الْمُشْرَحُ : مَا قَبْلَ الْإِضَافَةِ إِذَا كَانَ مَكْسُورًا فَلِلْعَرَبِ فِيهِ ثَلَاثَةٌ ^(٣) مَذَاهِبَ الْفَتْحِ ، وَالْإِسْكَانِ ، وَالْحَذْفِ .

فَالْفَتْحُ أَصْلٌ كُلُّ إِضَافَةٍ لِيَكُونَ عَلَى حَدِّ نَظِيرِهَا مِنْ كَافِ الْمَخَاطَبِ مِنْ نَحْوِ لَكَ وَبِكَ ، مَعَ أَنَّهُ اسْمٌ قَدْ بَلَغَ الْمَجْهُودَ فِي الْعِلَّةِ فَلَمْ يَكُنْ بُدًّا مِنْ تَقْوِيَّتِهَا بِالْبِنَاءِ عَلَى الْحَرَكَةِ ، وَالْفَتْحُ أَخْفُ الْحَرَكَاتِ فَبِنِي عَلَيْهِ ، وَالْإِسْكَانُ أَخْفُ مِنْ ^(٤) الْحَرَكَةِ ^(٥) فَبِنِي عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَمَّا اسْتَقْبَلُوا الْحَرَكَةَ عَلَى ^(٦) الْإِيَاءِ لِثِقَلِهَا فَأَسْكَنُوهَا اسْتِخْفَافًا ، وَالْحَذْفُ دَاخِلٌ عَلَى الْإِسْكَانِ اِكْتِفَاءً بِكَسْرِهِ مَا قَبْلَ الْإِيَاءِ مِنْهَا ، وَأَمَّا قِرَاءَتُهُ فَلَمَّا فِيهَا مِنَ التَّقَاةِ السَّاكِنِينَ ، لَا عَلَى حَذِّهِ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْوَقْفَ . ذَكَرَهُ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ ^(٧) اللَّهُ ، ^(٨) وَفِي « شَرْحِ الْغَايَةِ » لِابْنِ ^(٩) مَهْرَانَ ^(١٠) إِنَّمَا سَكَنَ لِمَجَاوِرَةِ صَلَاتِي

(١) قراءة نافع في السبعة لابن مجاهد: ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، وحجة القراءات لابن زنجلة: ٢٧٩ والكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي: ٤٥٩/١ .

(٢) سورة الأنعام: آية: ١٦٢ .

(٣) في (ب) .

(٤) في (ب) عن .

(٥-٥) في (أ) .

(٦): في (ب) للياء .

(٧) في (ب) .

(٨) في (أ) .

(٩) في (أ) لأبي .

(١٠) على قراءة نسخة (ب) ذكره الشيخ - رحمه الله - في شرح الغاية لابن مهران ، وتبعته شروح

وَنُسْكِ . وعن ابن مُجَاهِدٍ^(١) عن أصحابِهِ أَنَّ الْعَرَبَ تَجْمَعُ بَيْنَ السَّاكِنِينَ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا أَلْفًا ، أَوْ يَاءً سَاكِنَةً قَبْلَهَا كَسْرَةً ، أَوْ وَاوًا سَاكِنَةً قَبْلَهَا ضَمَّةً لِأَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ الثَّلَاثَةَ إِنَّمَا الْإِعْرَابُ بِهِنَّ أَوْ بِحَرَكَاتِهِنَّ ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا حَرَكَتُهَا فَكَأَنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَأَمَّا الْيَاءُ فَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ يَنْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا كَالثَّنِيَّةِ وَيَاءِ الْإِثْنَيْنِ وَالْمُصْطَفَيْنِ ، وَالْمُرَامَيْنِ وَالْمُعْلَيْنِ ، أَوْ تَنْكَسِرُ كِيَاءِ الْجَمْعِ ، وَالْوَاوُ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ يَنْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا كَالْأَشْقُونَ وَإِخْوَتِهِ^(٢) ، أَوْ يَنْضَمَّ كِ « الْمُسْلِمُونَ » وَ « الْمُصْطَفُونَ » فَمَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ مِنْ ذَلِكَ فَمُدَّعَمٌ ، فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، يَاءُ سَاكِنَةٌ بَيْنَ مَفْتُوحَتَيْنِ ، وَمَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهُ أَوْ انْضَمَّ فَمُدَّعَمٌ فِيهَا يَاءُ سَاكِنَةٌ بَيْنَ مَكْسُورٍ وَمَفْتُوحٍ .

قَالَ الْمَشْرَحُ : الْأَشْقَيْنِ ، وَالْمُصْطَفَيْنِ لَيْسَ تَنْنِيَّةً ، وَإِنَّمَا هُوَ جَمْعٌ ، وَكَذَلِكَ الْمُرَامَيْنِ وَالْمُعْلَيْنِ ، وَالنُّونُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَفْتُوحَةٌ ، وَنَحْوَهُ قَوْلُ لَيْبِدٍ^(٣) :

الغاية فلم أجد فيها شرحاً للزمخشري، ولم أجد من بين مؤلفات الزمخشري المتنوعة ما يحمل مثل هذا الاسم. لذلك رجحت قراءة (أ). وكتاب الغاية لابن مهران ويسمى: «الشامل في القراءات» ومؤلفه أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري المقرئ المتوفى سنة ٣٨١ هـ. ترجمته في معجم الأدباء: ٤١١/١ وغاية النهاية: ٤٩/١، تذكرة الحفاظ: ٩٧٥. وعن الكتاب: الكشف:

ويوجد كتاب الغاية في مكتبة رشدي أفندي: ٢/٢٣، وعليه شرح لأبي الحسن علي بن محمد الفارسي المتوفى سنة ٤١٣ هـ نسخة في التيمورية كتبت عام وفاة المؤلف رقم ٣٨٢ وهي الجزء الأول، والثاني في المكتبة البارودية ببغروت. وعليه أيضاً شرح لمحمود بن حمزة الكرمانى المتوفى حوالي ٥٠٠ هـ في طهران بمكتبة أصغر حكمت. ولا أدري أي شرح هذا الذي نقل عنه صاحبنا الخوارزمي؟ ولم يرجع إليه إلا في هذا الموضوع فقط.

(١) هو الإمام: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي مولده سنة ٢٥٤ ووفاته سنة ٣٢٤ هـ من مشاهير القراء قال ثعلب: ما بقي في عصرنا هذا أعلم بكتاب الله من أبي بكر بن مجاهد، ترجمته في تاريخ بغداد: ٥٦/٥، ومعجم الأدباء: ٦٥/٥، وغاية النهاية: ١٣٩/١.

(٢) في (ب) وأخواتها.

(٣) البيت في ديوانه: ١٩٧ من القصيدة التي أولها:

مُنْقَرٌ مُرٌّ عَلَى أَعْدَائِهِ وَعَلَى الْأَدْنَيْنِ حُلُوٌ كَالْعَسَلِ
فَأَمَّا تَثْنِيَةُ الْأَشْقَى وَالْمُصْطَفَى فَعَلَى الْيَاءِ نَحْوَ أَشَقِيَيْنِ وَمُصْطَفِيَيْنِ .
عَلِيُّ بْنُ عِيسَى^(٢) : إِذَا كَانَ قَبْلَ يَاءِ الْإِضَافَةِ وَبَعْدَهَا ضَمَّةٌ ذَهَبَتِ الْوَاوُ يَاءً
وَكُسِرَ مَا قَبْلَهَا فَنَقُولُ فِي مُسْلِمُونَ هُوَ لِأَنَّ مُسْلِمِيٍّ ، وَعِشْرُونَ هَذِهِ عِشْرِيٌّ
وَإِنَّمَا وَجَبَ ذَلِكَ لِأَنَّ يَاءَ الْإِضَافَةِ يُغَيِّرُ مَا قَبْلَهَا إِلَى الْكَسْرِ فِي الْحَرْفِ
الصَّحِيحِ فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْكَسْرُ فِي حَرْفِ الْعِلَّةِ لِثِقَلِهِ ، غَيَّرَتْهُ إِلَى حَرْفٍ يَقَعُ
فِي الْإِدْغَامِ فَمَنْ أَجَلَ الثَّقَلِ وَقَوَّةِ يَاءِ الْإِضَافَةِ عَلَى تَغْيِيرِ مَا قَبْلَهَا لَزِمَ الْحُكْمُ
فِي الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ مَا قَبْلَهَا ، وَلَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ فِي الْأَلْفِ فِي قَوْلِكَ : هُدَايِ
وَمُسْلِمَايِ فَتَفْتَحَ الْيَاءُ وَتَرُدُّهَا إِلَى أَصْلِهَا ، وَتَتْرُكُ الْأَلْفَ عَلَى حَالٍ لَخَفَّتْهَا وَلَا
تَفْرُغُ مِنْهَا إِلَى حَرْفٍ أَثْقَلَ / لَخَفَّتْهَا ، وَإِذَا كَانَ قَبْلَ هَذِهِ الْيَاءِ يَاءً سَاكِنَةً تُدْغَمُ
فِيهَا ففِيهَا لُغْتَانِ ، إِحْدَاهُمَا^(٢) : الْفَتْحُ وَالثَّانِيَةُ : كَسْرُ الْيَاءِ ، قَالَ^(٣) :

[1/٥٨]

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَافِيٌّ قَالَتْ لَهُ : مَا أَنْتَ بِالْمَرَضِيِّ
قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَالْأَسْمَاءُ السُّتَّةُ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى ظَاهِرٍ أَوْ مُضْمَرٍ مَا خَلَا
الْيَاءَ فَحُكْمُهَا مَا ذُكِرَ ، أَمَّا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْيَاءِ فَحُكْمُهَا غَيْرُ مُضَافَةٍ ،
إِلَّا « ذُو » فَإِنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ الظَّاهِرَةِ ، وَفِي شَعْرِ
كَعْبٍ^(٤) :

= إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرٌ نَفَلٌ وَبِإِذْنِ اللَّهِ رَبِّي وَعَجَلٌ
وَانظُرِ الْخَصَائِصَ لِابْنِ جَنِي : ١٦٧/٢ .

(١) لَمْ أَجِدْ مِثْلَ هَذَا فِي «بَابِ النَّسَبِ» مِنْ شَرْحِ الرَّمَانِيِّ عَلَى الْكِتَابِ ، فَلَعَلَّهُ مِنْ كِتَابٍ لَهُ آخَرَ ،
أَوْ ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ .

(٢) فِي (ب) أَجُودَهُمَا .

(٣) مِنْ أَرْجُوذَةَ لِلْأَغْلَبِ الْعَجَلِيِّ ، وَقَدْ ذَكَرْتَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ ، وَالْبَيْتُ فِي كِتَابِ مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ :
٧٦/٢ ، وَالْمَحْتَسِبُ لِابْنِ جَنِي : ٤٩/٢ ، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ : ١٨٣/٢ ، وَالْكَشَافُ
لِلزَّمَخْشَرِيِّ : ٣٧٥/٢ ، وَانظُرِ شَرْحَ شَوَاهِدِ الْمَسْمُومِ بِ(الْإِسْعَافِ) لِخَضِرِ الْمَوْصِلِيِّ : ٣٨٧ ،
وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ لِأَبِي حَيَّانٍ : ٤١٩/٥ ، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ : ٢٥٧/٢ .

(٤) هُوَ كَعْبُ بْنُ زَهْرِبِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَى الْمُزْنِيِّ . الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ شَعْرِهِ : ٢١٢ تَوْجِيهِ إِعْرَابِهِ وَشَرْحُهُ =

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرَهَفَاتٍ أَبَادَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذَوْوَهَا
وهو شاذٌ .

قال المُشْرَحُ : قد ذَكَرْنَا أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ خَمْسَةٌ لَا سِتَّةَ ، لِأَنَّ هُنَا لَيْسَ
مِنْهَا لِأَنَّ (١) هَذِهِ الْأَسْمَاءَ فِيمَا وَرَاءَ ذُو إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ لَمْ يَعُدَّ
حَرْفُ الْإِعْرَابِ ، تَقُولُ جَاءَنِي أَبِي ، وَرَأَيْتُ أَبِي ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي ، فَهِيَ
بِمَنْزِلَةِ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ ، وَذُو (٢) لَا تُضَافُ إِلَى أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ
بِوَضْعِهَا تَحْوِيلُ مَا لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ الْمُظْهَرَةِ صِفَاتٍ بِخِلَافِ الضَّمَائِرِ
وَالْأَعْلَامِ ، فَإِنَّهَا بَعِيدَةٌ مِنَ الْوَصْفِ ، وَلِذَلِكَ لَا تُحَوَّلُ بِوَجْهِ مَا صِفَةٌ . وَنَظِيرُ
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ (الَّذِي) فَإِنَّهُ يُوصَلُ بِالْجَمَلِ لَا بِالْمَفَارِيدِ وَأَمَّا «ذَوْوَهَا» فِي
الْبَيْتِ فَشَاذٌ وَكَذَلِكَ (٣) :

* إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوْوُهُ *

قال الإمام عبد القاهر الجرجاني : وهذا أحسن من قولك : ذَوْوَهَا (٤) .
وتُرَدُّ الْهَاءُ إِلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَلِأَنَّ الْهَاءَ فِي ذَوْوِهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْفَضْلِ ،
وهو اسم جنسٍ ، فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ : إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوْوُ

= فِي إِثْبَاتِ الْمَحْضَلِ : ٢٩ ، وَالْمَنْخَلِ : ٧٥ ، وَالْخَوَارِزْمِيِّ : ٤٥ ، وَزَيْنِ الْعَرَبِ : ٢٧ ، وَشَرَحَ
ابن يعيش : ٣٦/٣ ، وَشَرَحَ الزَّمَلْكَانِيُّ : ١٧٦/٢ ، وَانظُرِ الْحَمَاسَةَ : ٥٧٢/١ ، وَالْمَعَانِي الْكَبِيرَ :
١٠٢٦ وَالْمَقْرَبَ : ٢١١/١ .

(١) فِي (ب) ثُمَّ .

(٢) فِي (ب) .

(٣) لَمْ أَعْثَرُ عَلَى قَائِلِهِ . وَانظُرِ شَرَحَ ابْنِ يَعِيشَ : ٥٣/١ ، ٣٨/٣ ، وَضَرَّائِرَ الشَّعْرِ لِابْنِ عَصْفُورٍ :
١٩٣ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي عَلِيِّ الْفَارَسِيِّ ، وَهَمَعَ الْهُوَامِعُ : ٦١/٢ .

ثُمَّ وَجَدْتُهُ فِي قَصِيدَةِ لِأَبِي الْعَتَاهِيَةِ ؛ وَهُوَ شَاعِرٌ عَبَّاسِيٌّ لَا يَحْتَجُّ بِشَعْرِهِ انظُرِ دِيْوَانَهُ :
٤٢٣ ، وَرِوَايَتُهُ هُنَاكَ :

إِنَّمَا يُعْرِفُ بِالْفَضْلِ . . .

(٤) فِي (أ) ذَوْوَهُ .

الفضل . والضمير^(٢) في ذوها للمرهفات . وعن شيخنا - رحمه الله^(٣) -
وجدتُ هذا البيت في شعر كعب ، فعرضته على فريد العَصْرِ^(٤) ، فقال :
حقُّ هذا البيت أن يُحمل إلى شيراز ، ويكتب على قبر سيبويه - رحمه
الله^(٣) -

قال جازُّ الله : وللفم مجريان أحدهما مجرى أخواته^(٥) ، وأن يُقال
فمي والفصيح « في » في الأحوال الثلاث ، وقد أجاز المبردُ أبي وأخي
وأنشد :

* وأبي ، مالك ذو المجازِ بدارِ *

وصيحةٌ محمله على الجمعِ في قوله :

* « وفدينا بالأينا » *

يدفع ذلك .

قال المُشرِّحُ : الفمُ يُضافُ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ على وجهين :

أحدهما : - وهو الفصيح - أن يضاف إضافة أخواته من غير إبدال
فيقال بتشديد الياء وكسر الفاء . فإن سألت : أليس أنه أبدل الألف والواو في
قولك : رأيتُ « في » ، وهذا « في » ياء^(١) ؟ أجبتُ : الإبدالُ وردَ بعدَ

(١) في (أ) ولأنها في ذوه تعود إلى ..

(٢) جملة الدعاء في (ب) .

(٣) هو أبو مضر محمود بن جرير الضبي أشهر شيوخ الزمخشري تقدم ذكره وهذه الحكاية عن
الزمخشري موجودة في حاشية المفصل : ورقة : ١١١ .

(٤) في (ب) أخواتها .

ملاحظة : ذكر الصغاني أن الزمخشري قال قبل ذكره بيت كعب : قال الكمي : قال
الصغاني : وهو تحريف ، وأنت تراه هنا يقول : وجدتُ هذا البيت في شعر كعب . وقال ابن
المستوفى في إثبات المحصل : وجدت قصة أبيات كعب بن زهير في « أشعار مزينة وأخبارهم »
من رواية أبي عمرو . . . انظر ورقة : ٣٠ .
(٥) في (ب) .

الإضافة . تقولُ : هذا فُوي بالواوِ ، ورأيتُ فايَ بالألفِ ، وأخذته بفيٍّ ، وإنما قلبتِ الواوِ ياءً بعدَ الإضافةِ ، لأنَّ حَقَّ ما قبلَ الإضافةِ الكسْرُ ، فلَمَّا لم يُمكنَ أُقيمتُ أختُه مقامَه ، وهي الياءُ . ونظيرُ هذه المسألةِ مذهبُ بني هذيلٍ في هَوَيٍّ وِبابها^(١) إبدالُ حرفِ الإعرابِ بالميمِ المبردُ يُعاملُه معاملةً ما أُضيفَ إليه المُظهِرُ ، في شعرِ أبي طالبٍ^(٢) :

ألم ترَ أنِّي بعدَ همِّ هممتهُ لفرقةٍ حرٍّ من أبينِ كرامِ
وأنشدَ ابنُ جنِّي^(٣) :

* فهِى تُفدِّي بالأبينِ والخالِ *

ويجوزُ أن يُحملَ عليه قوله تعالى^(٤) : ﴿ وَإِلَهُ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾ وهي قراءةُ ابنِ عَبَّاسٍ - رضي اللهُ عنه -^(٥) . صدر البيت^(٦) :

قَدَرُ أَحَلِّكَ ذُو المِجَازِ وَقَدِ أَرَى - وَأَبِيَّ - البيت
ذِي المِجَازِ : موضع^(٧) بمني ، كان به سوقٌ في الجاهلية^(٨) ،
بالزَّاي^(٩) .

(١) في (ب) وثانيها .

(٢) المحتسب: ١١٢/١ ، والخزانة: ٢٧٥/٢ .

(٣) المحتسب: ١١٢/١ .

(٤) سورة البقرة: آية: ١٣٣ .

(٥) جملة الدعاء في (ب) .

(٦) البيت لمُؤرَج السَّلْمِي . توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصّل: ٣١ ، والمنخل: ٧٦ ،

والخوارزمي: ٤٥ ، وزين العرب: ٢٧ ، وشرح ابن يعيش: ٣٦/٣ وانظر مجالس ثعلب:

٤٧٦ ، وأمالي ابن السجري: ٣٧/٢ والخزانة: ٤٥٦/٣ .

والبيت المذكور من قصيدة طويلة أوردتها صاعد بن الحسن البغدادي في كتابه:

(الفصوص) .

(٧) انظر معجم ما استعجم: ١١٨٥ ، ومعجم البلدان: ٥٥/٥ .

(٨) انظر أسواق العرب في الجاهلية والإسلام: ٣٤٧ - ٣٥٥ .

(٩) في (ب) .

(١) ومما أعثرني عليه بعضُ التواريخ^(١): دخل (٢) داخل على الكسائي في علته بالرِّيِّ ، وهو مع الرشيد^(٢) ، قال له : كيف تجِدُك ؟ فأنشأ يقول :

قدراً أحلكَ ذا النخيل وقد أرى وأبيك مالكَ ذو النخيلِ بدارِ
إلاً كَدَارِكُمْ بِذِي بقرِ الحِمَى هيهات ذو بقرٍ من المزدارِ
صدر البيت الثاني^(٣) :

فلما تَبَيَّنَ أصواتنا بَكِينٌ البيت،
تَبَيَّنَ : بِتَشْدِيدِ النُّونِ .

(١-١) في (أ).

(٢-٢) في (ب) مرض الكسائي بالرِّيِّ مع الرشيد.. وقصَّة وفاة الكسائي مع الرشيد وإنشاده البيتين موجودة في ترجمة الكسائي في كل من: معجم الأدباء: ١٣/١٩٩، ٢٠٠، وإنباه الرواة: ٢/٢٦٩ وغيرهما.

(٣) البيت لزياد بن واصل السلمي، شاعر جاهلي، انظر توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٣١، والمنخل: ٧٦، والخوارزمي: ٤٧، وزين العرب: ٢٨ والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ١٠١/٢، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٢/٢٨٤، وقد ردَّ الأسود الغندجاني على ابن السيرافي في تفسيره هذا البيت فقال: كذب ابن السيرافي في تفسير هذا البيت ولم يعرف منه قليلاً ولا كثيراً، كيف بكين إليهم حتى يستنقذوهن، وهن سبايا - كما زعم -؟! وأجاب ابن المستوفى عن ابن السيرافي فقال: قال المبارك بن أحمد: جاوز أبو محمد الأسود الحدَّ في الردِّ على ابن السيرافي فصحف ما قاله، وردَّ عليه ما صحَّفه والذي ذكره ابن السيرافي في البيت «فلما تَبَيَّنَ أصواتنا بكين» وفي شرحه بكين إليهم، وهذا معنى صحيح... «إثبات المحصل: ٣٢».

وانظر البيت في المقتضب: ٢/١٧٤، والخصائص: ١/٣٤٦، والمحتسب: ١/١١٢ وأمالي ابن الشجري: ٢/٣٧، وخزانة الأدب: ٢/٢٧٥.

بَابُ التَّوَابِعِ

قال جارُ الله : « ذكرُ التَّوَابِعِ :

وهي الأسماء التي لا يَمَسُّهَا الإِعْرَابُ إِلاَّ على سبيلِ التَّبَعِ لغيرها ،
وهي خمسةٌ أَضْرِبُ ، تَأْكِيدٌ ، وَصْفَةٌ ، وَبَدَلٌ ، وَعَطْفٌ بَيَانٍ ، وَعَطْفٌ
بِحَرْفٍ .

[بَابُ التَّكْيِيدِ]

التَّكْيِيدُ : وهو على وَجْهين : تَكَرِيرِ صَرِيحٍ ، وَغَيْرِ صَرِيحٍ ، فَالصَّرِيحُ
نَحْوُ قَوْلِكَ : رَأَيْتُ زَيْدًا زَيْدًا ، وَقَالَ أَعَشَى هَمْدَانَ^(١) :

مَرَّ إِنِّي قَدْ امْتَدَحْتُكَ مُرًّا وَاثِقًا أَنْ تُثَيِّنِي وَتُسَرًّا
مَرًّا مَرُّ مَرَّةٍ بِنُ بُلَيْدٍ مَا وَجَدْنَاكَ فِي الْحَوَادِثِ غِرًّا
وَغَيْرُ الصَّرِيحِ نَحْوُ قَوْلِكَ : فَعَلَ زَيْدٌ نَفْسَهُ ، وَعَيْنُهُ ، وَالْقَوْمُ أَنْفُسَهُمْ
وَأَعْيُنُهُمْ^(٢) وَالرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا ، وَلَقِيْتُ قَوْمَكَ كُلَّهُمْ ، وَالرَّجَالَ أَجْمَعِينَ ،
وَالنِّسَاءَ جُمْعًا .

قَالَ الْمَشْرَحُ : حَذَفَ الْمَفْعُولَ^(٣) فِي الْفِعْلِ الثَّانِي / وَهُوَ قَوْلُهُ : [١/٥٨]
« وَتُسَرًّا » وَفِي التَّنْزِيلِ^(٤) : ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ، وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى ﴾
وَعَلَى عَكْسِ هَذَا بَيْتُ الْعِرَاقِيَّاتِ^(٥) :

(١) تقدم التعريف به في باب الحال. والبيتان في إثبات المحصل: ورقة ٣٢ والمنخل: ورقة
٧٦، وشرح الخوارزمي ورقة: ٤٦، وزين العرب ورقة: ٢٨، والبيت في شرح ابن يعيش:
٣٩/٣، والمقاليد: ١٩٩/١، وشرح الكافية لابن جمعة الموصلي المشهور بابن القواس:
ورقة ٨٤.

(٢) في (ب) فقط وأعيانهم.

(٣) شرح هذه الفقرة كله نقله ابن المستوفى في إثبات المحصل: ورقة ٣٢ مع تغيير يسير.

(٤) سورة الضحى: الآيتان ٥، ٦.

(٥) ديوان الأبيوردى: ٦٣٤/١.

فِعْشَ لِيَدِ تُولِي وَمُلْكٍ تَحْوِطُهُ وَنَائِبَةٍ تَكْفِي وَنَعْمَى تُنِيلُهَا
 وَهَذَا كُلُّهُ تَكَرُّيرٌ ، لَكِنَّ هَذَا التَّكَرُّيرَ بَدَلٌ لَا تَأْكِيدٌ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ
 فِي بَابِ النَّدَاءِ لِأَنَّ قَوْلَكَ : يَا زَيْدُ زَيْدٌ بَدَلٌ ، وَقَوْلِكَ : يَا زَيْدُ زَيْدٌ مَعْنَاهُ يَا
 زَيْدُ يَا زَيْدُ ، لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي حَكْمِ تَكَرُّيرِ الْعَامِلِ ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ : يَا مُرَّةُ يَا
 مُرَّةُ^(١) بَدَلًا أَيْضًا .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلُّ : وَجَدَوِي التَّأْكِيدِ : أَنَّكَ إِذَا كَرَّرْتَ فَقَدْ قَرَّرْتَ
 الْمُؤَكَّدَ ، وَمَا عَلِقَ بِهِ نَفْسُ السَّامِعِ ، وَمَكَّنْتَهُ فِي قَلْبِهِ ، وَأَمَطْتَ شُبُهَةً رُبَّمَا
 خَالَجَتْهُ^(٢) ، أَوْ تَوَهَّمَتْ غَفْلَةً وَذَهَابًا عَمَّا أَنْتَ بِصَدَدِهِ فَأَزَلْتَهُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا
 جِئْتَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ ، فَإِنَّ لِظَانًا أَنْ يَظُنَّ حِينَ قُلْتَ : فَعَلَ زَيْدٌ أَنْ إِسْنَادَ
 الْفِعْلِ إِلَيْهِ تَجَوَّزَ أَوْ سَهَوَ أَوْ نَسِيَانًا . »

قَالَ الْمُشْرَحُ : التَّأْكِيدُ : لِدَفْعِ التُّهْمَةِ^(٣) ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :
 « جَاءَنِي الْخَلِيفَةُ » خِيفْتَ أَنْ يَتَّهَمَكَ السَّامِعُ بِأَنْ بِالْغَتِّ أَوْ سَهَوْتِ ، أَوْ نَسَيْتِ
 أَوْ كَذَبْتَ فَاتَّبَعْتَهُ بِقَوْلِكَ « نَفْسُهُ » دَفْعًا لِهَذِهِ التُّهْمَةِ ، الضَّمِيرُ « بِهِ » فِي
 قَوْلِكَ : وَمَا عَلِقَ بِهِ لِلْمُؤَكَّدِ وَتَوَهَّمْتَ^(٤) مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ : فَقَدْ قَرَّرْتَ ،
 « الْفَاءُ » فِي قَوْلِهِ^(٥) : فَأَزَلْتَهُ : لِلتَّعْقِيبِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَكُلُّ وَأَجْمَعُونَ يُجَدِّيَانِ الشُّمُولَ وَالْإِحَاطَةَ . »

قَالَ الْمُشْرَحُ : اعْلَمْ أَنَّ « كَلًّا »^(٦) وَ« أَجْمَعِينَ » وَإِنْ كَانَا يُجْرِيَانِ
 الشُّمُولَ ، لَكِنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ ، اعْتَبِرْهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ

(١) فِي (أ) يَا مَرَّ يَا مَرَّ .

(٢) فِي (ب) خَالَجَتْ .

(٣) فِي (ب) يَدْفَعُ التُّهْمَ .

(٤) فِي (ب) أَوْ .

(٥) فِي (أ) نَقَطَ .

(٦) فِي (أ) كَلًّا .

أجمعون ﴿ وقد مَضَى في باب الاستثناء .

قال جارُ الله : « فصل^(١) ؛ والتأكيدُ لصريح التكريرِ جارٍ في كلِّ شيءٍ في الاسمِ والفِعْلِ والحَرْفِ ، والجُمْلَةِ والمُظْهِرِ والمُضْمَرِ ، وتقولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا زَيْدًا وَضَرَبْتُ ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَإِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وجاءني زيدٌ جاءني زَيْدٌ وما أكرمني إِلَّا أَنْتَ أَنْتَ » .

قال المشرِّحُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا زَيْدًا تَكَرِيرٌ في الاسمِ ، وضَرَبْتُ ضَرَبْتُ زَيْدًا تَكَرِيرٌ في الفِعْلِ ، وَإِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا تَكَرِيرٌ في الحَرْفِ ، وجاءني زيدٌ جاءني زيدٌ تَكَرِيرٌ^(٢) في الجُمْلَةِ . فإن سألْتَ : كما أَنَّ جاءني زيدٌ جاءني زيدٌ جُمْلَةٌ ، فكذلك : ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ في قولِكَ : ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ زَيْدًا جُمْلَةٌ .

أجبتُ : المقصودُ في قولِكَ : ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ زَيْدًا تَكَرِيرٌ نفسِ الفِعْلِ إِلَّا أَنَّ الفِعْلَ لا يَكُونُ بدونِ الفاعِلِ فيتَكَرَّرُ الفاعِلُ ضرورةً ، بخلافِ : جاءني زيدٌ جاءني زيدٌ فَإِنَّ^(٣) المقصودَ ولو كانَ فيه تَكَرِيرٌ نفسِ الفِعْلِ كما كَرَّرْتُ^(٤) المفعولَ ، وما أكرمني إِلَّا أَنْتَ أَنْتَ تَكَرِيرٌ في الضَّمِيرِ^(٥) .

قال جارُ الله : « فصلٌ ، ويؤكدُ المظْهِرُ بمثلهِ وبالمُضْمَرِ ، والمُضْمَرُ بمثلهِ وبالمُظْهِرِ جَمِيعًا » .

قال المشرِّحُ : متى عُرِفَ شيءٌ بشيءٍ فإمَّا أن يكونَ الابتداءُ بالإشارةِ والانتهاؤُ أيضًا بها ، وإمَّا أن يكونَ الابتداءُ بالنُّطْقِ والانتهاؤُ به أيضًا ، وإمَّا أن يكونَ الابتداءُ بالإشارةِ والانتهاؤُ بالنُّطْقِ وإمَّا على العكسِ فالأقسامُ الثلاثةُ

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب) في تَكَرِيرِ الجُمْلَةِ .

(٣) في (ب) فَإِنَّ المقصودَ فيه ولو كانَ .

(٤) في (ب) تَكَرَّرَ .

(٥) في (ب) في المضمَرِ .

جائزةً بخلاف القسم الرابع فإنه انحطاط من الأعلى إلى الأسفل وذلك لا يجوز . ونظيرها ما إذا افتتح المتنفل صلاته قاعداً وأتمها قاعداً ، وافتتحها قاعداً وأتمها قائماً أو افتتحها قائماً وأتمها قائماً فإنه يجوز بخلاف ما لر افتتحها قائماً وأتمها قاعداً . فإن سألت : كيف جاز في باب البدل رأيت زيدا آياه مع أن الابتداء فيه بالنطق والانتهاء بالإشارة أجبت : لست أسلم أن الابتداء بالنطق ها هنا وهذا لأن البدل عندي في حكم تنحية المبدل .

قال جار الله : « ولا يخلو المضمران من أن يكونا منفصلين كقولك : ما ضربني إلا هو ، وانطلقت أنت ، وكذلك : مررت بك أنت ، وبه هو وبنا نحن ورأيتني أنا ، ورأيتنا نحن » .

قال المشرح : هذا الفصل مشتبه على أن^(١) المنفصلين المجرور والمنصوب يجوز تأكيدهما بالمنفصل المرفوع إلا أن المؤكد في بك ، وهو^(٢) الكاف متصل^(٣) مجرور ، والتأكيد وهو أنت منفصل^(٤) مرفوع وكذلك المؤكد في به ، وهو الهاء متصل مجرور والتأكيد وهو « هو » منفصل^(٤) مرفوع ، وهلم جراً ، إلى آخر الفصل . فإن سألت : فما بالهم لم يؤكدوا المجرور بالمجرور ، والمنصوب بالمنصوب ؟ أجبت : أما تأكيد المجرور بالمجرور فغير ممكن وذلك أن المجرور لا ضمير له سوى المتصل^(٥) ، ووصل المجرور المتصل بالمجرور المتصل لا يكون ، أما تأكيد المنصوب بالمنصوب فغير جائز^(٦) أيضاً ، لأنه منصرف إلى البدل وإذا كان بدلاً استحال أن يكون تأكيداً لهما^(٧) ، لما بينهما من المغايرة ، وذلك

(١) في (ب) .

(٢) في (أ) وهي .

(٣) في (ب) .

(٤ - ٤) في (ب) .

(٥) في (أ) المنفصل .

(٦) في (ب) ممكن .

(٧) في (ب) .

إذا قُلْتَ : رَأَيْتَنِي إِيَّايَ ، ورَأَيْتَنَا / إِيَّانَا ، وهذا لِأَنَّ الْمُطَابَقَةَ بَيْنَ البَدَلِ [٥٨/ب] والمُبَدَّلِ أَكْثَرَ مِنْهَا بَيْنَ التَّأْكِيدِ والمُؤَكَّدِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ البَدَلَ كَأَنَّهُ المُبَدَّلُ ، بِدَلِيلِ أَنَّ البَدَلَ فِي حُكْمِ تَنْجِيهِ المُبَدَّلِ ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ العَامِلَ الَّذِي دَخَلَ عَلَى البَدَلَ كَأَنَّهُ قَدْ دَخَلَ عَلَى المُبَدَّلِ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ فِي قَوْلِكَ : يَا زَيْدُ زَيْدُ سِوَى الضَّمِّ ، بِخِلَافِ يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ وَأَجْمَعِينَ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَلَا يَخْلُو الضَّمِيرُ المُتَّصِلُ إِذَا أَكَّدَ بِالمُظْهِرِ مِنْ أَنَّ يَكُونُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا ، فَالمَرْفُوعُ لَا يُؤَكَّدُ بِالمُظْهِرِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُؤَكَّدَ بِالمُضَمَّرِ وَذَلِكَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ ذَهَبَ هُوَ نَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ ، وَالقَوْمُ حَضَرُوا هُمْ أَنْفُسُهُمْ وَأَعْيَانُهُمْ ، وَالنِّسَاءُ حَضَرْنَ هُنَّ أَنْفُسَهُنَّ وَأَعْيَانَهُنَّ ، سِوَاءَ فِي ذَلِكَ المُسْتَكِينِ وَالمَبَارِزِ ، وَأَمَّا المَنْصُوبُ وَالمَجْرُورُ فَيُؤَكَّدَانِ بِغَيْرِ^(١) شَرِيطَةٍ ، تَقُولُ : رَأَيْتُهُ نَفْسَهُ ، وَمَرَرْتُ بِهِ نَفْسِهِ . »

قَالَ المُشْرَحُ : إِنَّمَا يُؤَكَّدُ المُضَمَّرُ مِنَ الفَاعِلِ بِمُضَمَّرٍ مِثْلِهِ ثُمَّ بِمُظْهِرٍ لِأَنَّ ذَلِكَ أَخْفَى لِلقَبِيحِ فَيَكُونُ أَوْلَى :

أَمَّا بَيَانُ المَقْدَمَةِ الأُولَى : فَلِأَنَّ^(٢) الفَاعِلَ لَا سِيَّمًا المُضَمَّرَ لِشِدَّةِ اعْتِنَاقِ الفِعْلِ إِيَّاهُ نَازِلٌ مَنزَلَةً الجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ ، وَتَأْكِيدُ الجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ قَبِيحٌ ، وَعَلَى الخُصُوصِ بِالاسْمِ ، إِلَّا أَنَّهُ جَازٌ تَأْكِيدُهُ بِالمُضَمَّرِ لِخَفَائِهِ وَعَدَمِ تَصْرِيحِهِ .

أَمَّا بَيَانُ المَقْدَمَةِ الثَّانِيَةِ : فَظَاهِرٌ ، فَإِنْ سَأَلْتَ : مَا ذَكَرْتَ مِنَ الدَّلِيلِ وَإِنْ^(٣) دَلَّ عَلَى أَنَّ تَأْكِيدَ المُضَمَّرِ أَخْفَى فَمَا هُنَا مَا يَدُلُّ عَلَى العَكْسِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَأْكَدَ بِالمُضَمَّرِ فَقَدْ تَأْكَدَ مَرَّةً ثَانِيَةً بِالمُضَمَّرِ ، عِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُ إِظْهَارُ القَبِيحِ أَكْثَرَ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَأْكَدَ بِالمُظْهِرِ ابْتِدَاءً . أَجِبْتُ : مَا الدَّلِيلُ

(١) فِي (أ) مِنْ غَيْرِ .

(٢) فِي (أ) أَنْ .

(٣) فِي (أ) .

على أنه إذا توكّد بالمضمّر فقد توكّد مرّة ثانية بالمظهر بل الذي يُوكّد بالمظهر هو التأكيد دون المؤكّد ، ولا معنى لتأكيده بالمظهر بعد المضمّر سوى أن يكون المظهر تأكيداً للتأكيد . الحرف فيه أن التأكيد ها هنا هو بمنزلة إعادة^(١) آخر الفعل ، وإعادة آخر الكلمة جائز . ألا ترى أنه يُعاد في الوقف حتى يجري فيه التشديد بخلاف تعليق حكم الكلمة على جزء الكلمة فإنه لا يجوز . وأما المنصوب والمجرور فيؤكّدان من غير شريطة لأن المنصوب لم يعانق الفعل تلك المطابقة^(٢) ، وكذلك المجرور ، لأنه مفعول ، إلا أنه غير صحيح ، فيكون^(٣) حكمه حكم الأول ولأن النفس والعين غير مختصتين بالتأكيد فعسى أن^(٤) يتوهم أنهما فاعل ، فإن سألت فما تقول في القوم خرجوا هم أنفسهم وأعيانهم لأن ذلك التوهم مرتفع والتأكيد مع ذلك في^(٥) المظهر لا يجوز؟ أجبت : الواضح قد أجراه مجرى ما فيه ذلك التوهم ، ولذلك لا يجوز العطف على الضمير^(٦) المرفوع وإن كان بارزاً . فإن سألت : فما بالهم قد أجازوا تأكيد المتصل المجرور ولم يجيزوا العطف عليه^(٧) ؟ أجبت لأن المضاف إليه غير مقصود بالذكر بدليل أن الضمير اللاحق ينصرف إلى المضاف دون المضاف إليه ، وكونه غير مقصود بالذكر ينافي العطف ضرورة أن العطف يقتضي كون المعطوف عليه مقصوداً بخلاف التأكيد فإنه لا يجوز^(٨) فيه كون المؤكّد غير مقصود ألا ترى أنه وُضِعَ لإعادة غير المقصود مقصوداً .

(١) في (أ) .

(٢) في (ب) .

(٣) في (ب) فيجري .

(٤) في (أ) .

(٥) في (ب) بالمظهر .

(٦) في (ب) على هذا المضمّر . . .

(٧) من (أ) .

(٨) في (ب) لا يقتضي .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلْ ، وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ مَخْتَصَّانَ بِهِذِهِ التَّفْضِيلَةِ بَيْنَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ وَصَاحِبِيهِ وَفِيمَا^(١) سِوَاهُمَا ، لَا فَضْلَ فِي الْجَوَازِ بَيْنَ ثَلَاثَتِهَا تَقُولُ : الْكِتَابُ قَرِيءٌ كُلُّهُ ، وَجَاؤُونِي كُلُّهُمْ ، وَخَرَجُوا أَجْمَعُونَ » .

قَالَ الْمُشْرَحُ : النَّفْسُ وَالْعَيْنُ إِنَّمَا اخْتَصَّيَا بِهِذِهِ التَّفْضِيلَةِ وَذَلِكَ أَنَّ التَّنْبِيهَ لِلْمُؤَكَّدِ مَعَ الْعَيْنِ وَالنَّفْسِ دُونَ التَّنْبِيهِ لَهُ مَعَ كُلِّ وَاجْمَعِينَ^(٢) ، أَلَا تَرَى أَنَّ النَّفْسَ وَالْعَيْنَ غَيْرَ مُخْتَصَّيْنِ بِالتَّأَكِيدِ بِدَلِيلِ أَنَّكَ تَقُولُ : طَابَتْ نَفْسُهُ وَرَمَدَتْ عَيْنُهُ فَيَكُونُ مِنَ التَّأَكِيدِ بِمَعزَلٍ . فَعَسَى لَا يُطَلَّبُ مَعَهَا^(٣) الْمُؤَكَّدُ ، بِخِلَافِ كُلِّ وَاجْمَعِينَ ، فَإِنَّهُمَا بِهِ مُخْتَصَّانَ ، وَالتَّنْبِيهُ لِلشَّيْءِ الَّذِي لَا يُؤَبِّهُ لَهُ مَعَ الطَّلَبِ أَكْثَرُ مِنْهُ ، لَا مَعَ الطَّلَبِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلْ ، وَمَتَى أَكَّدْتَ بِكُلِّ وَاجْمَعٍ غَيْرِ جَمْعٍ فَلَا مَذْهَبَ لِصِحَّتِهِ حَتَّى تَقْصِدَ أَجْزَاءَهُ^(٤) كَقَوْلِكَ : قَرَأْتُ الْكِتَابَ وَسِرْتُ النَّهَارَ كُلَّهُ وَاجْمَعٌ وَتَبَحَّرْتُ الْأَرْضَ ، وَسِرْتُ اللَّيْلَةَ كُلَّهَا وَجَمْعَاءُ » .

قَالَ الْمُشْرَحُ : مَحْصُولُ هَذَا الْفَصْلِ أَنَّ « كَلًّا » وَ « أَجْمَعًا » مَوْضُوعَانِ لِتَأَكِيدِ الْجُمُوعِ ،^(٥) فَهَتَى أَكَّدْتَ بِهِمَا غَيْرَهُمَا لَمْ يَجْزُ حَتَّى تَقْصِدَ أَجْزَاءَهُ^(٥) ، فَيَحْصُلُ تَأَكِيدُ الْجَمْعِ ، فَمَعْنَى تَبَحَّرْتُ الْأَرْضَ تَوَسَّعْتُ فِيهَا وَتَعَمَّقْتُ . وَالْأَرْضَ هَا هُنَا ظَرْفٌ مُتَّسِعٌ فِيهِ وَنَحْوُهُ : نَدَبَ الضُّرَا ، وَيَمْشِي الْخُمْرَ ، وَعَسَلَ الطَّرِيقَ الثُّعْلَبُ^(٥) .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلْ ؛ وَلَا تَقْعُ « كُلُّ » وَ « أَجْمَعُونَ » تَأَكِيدَيْنِ لِلنُّكْرَاتِ ، لَا تَقُولُ : رَأَيْتُ قَوْمًا كُلُّهُمْ ، وَلَا أَجْمَعِينَ ، وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ

(١) فِي (ب) وَمَا سِوَاهُمَا .

(٢) فِي (ب) وَاجْمَع .

(٣) فِي (ب) .

(٤) فِي (أ) أَجْرَاهُ .

(٥ - ٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ مَصْحُوحٌ عَلَى هَامِشِ (ب) وَلَمْ يَظْهَرْ فِي التَّصْوِيرِ .

الكوفيون فيما كان محدوداً كقوله^(١) :

* قد صرّت البكرة يوماً أجمعاً *

قال المُشَرِّحُ : تأكيدُ النُّكراتِ لا يجوزُ ، وذلك أن تأكيدَ النُّكرةِ يَشتمِلُ على ضربٍ من التَّنَاقُضِ فلا يجوزُ ، بيانهُ : أنَّ الغَرَضَ من التَّأكيدِ بيانُ أنَّ إسنَادَ الفِعْلِ إلى تِلْكَ البُقْعَةِ التي استَبعدَ المُخاطَبُ / استنادَه إليها واقِعٌ ، وفي ذلك تَصْرِيحٌ من المُتَكَلِّمِ بأنَّ ذلك المُؤَكَّدَ مَعهُودٌ للمُخاطَبِ ، وتَكبيرُه تَصْرِيحٌ منه بأنَّه غيرُ مَعهُودٍ ، وذلك ضَرْبٌ من التَّنَاقُضِ .

[1/59]

والكوفيون يُجيزون تأكيدَ النُّكراتِ^(٢) إذا كانت مَحْدودَةٌ نحو : أكلتُ رَغيفاً كُلَّهُ وكقولُه :

* قد صرّت البكرة يوماً أجمعاً *

ولعلّه في المذهبِ البَصْرِيِّ على الصِّفَةِ ، وبينَ كلِّ وأجمعين فرقٌ ، وذلك أنه يَسوِّغُ لك^(٣) أن تجيء بكلِّ غيرِ تأكيدٍ فتقولُ : جاءني كُلُّهم ورأيتُ كُلُّهم ومررت بكلُّهم ، ولا يَسوِّغُ ذلك في أجمعين فيقالُ مررتُ بأجمعين . اشتقاق (كُلُّ) من تَكْلَةٍ النَّسَبِ إذا أَحاطَ به ، ومنهُ الكَلَالَةُ لإحاطَتِها بالوَلَدِ . والكَلَّةُ سِتْرٌ يُحاطُ كالبيتِ ، وهذا كُلٌّ على مَولاهُ : أي ثَقِيلٌ عَلَيْهِ ، لإحاطَةِ

(١) البيت مجهول القائل، انظر إثبات المحصل: ورقة: ٣٣، والمنخل: ورقة: ٧٧، وشرح الخوارزمي: ورقة: ٤٦، وزين العرب ورقة: ٢٨، وابن يعيش: ٤٥/٣ وشرح الكافية للرضي: ٣٠٢/١، وخزانة الأدب: ٣٥٧/٢، والإنصاف: ٤٥٥/١، والهمع: ١٢٢/٢، وشرح الكافية لابن القواس: ورقة: ٨٤. وأورد ابن المستوفى قبله:

إنا إذا خطافنا تقعقعا

وانظر تخريج ابن جني له في شرح الحماسة: ورقة ١٣٤، ورد ابن المستوفى والبغدادى عليه في كتابيهما.

(٢) انظر الخلاف في المسألة في الإنصاف: ٤٥١ واثتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للبيهي الزبيدي، المسألة الثامنة والأربعون في قسم الأسماء. ورقة ٢٠/ب.

(٣) في (ب).

الثقل به ، والإكليل لإحاطته بالرأس .

تخْمِير : ألفاظ التأكيد كلها معارف إلا أجمعين وما يتبعه وذلك أن جمعه أقيم مقام إضافته كأن الأصل أن يُقال : مررت بالقوم أجمعهم ، فحذفت الضمير وأقيم الجمع بالواو والنون مقامه . وذلك أن أجمع له صيغة أفعال التفضيل ، ومن شرط أفعال التفضيل إذا أُضيف إلى مُعرف أن يكون بعض ذلك المُعرف، ثم عدلوا عن الإضافة إلى الجمع لبقية الشمول والإحاطة .

تخْمِير : الأصل في التأكيد بالجمع ، أن يُقدّم « كل » على « أجمعين » ، و« أجمعون » على أخواته ، وهذا لأن كلاً أوسع باعاً وأكثر مجالاً من أجمعين بدليل أنه يقع مُبتدأ ، ولا كذلك أجمعون ، فإنه لا يقع إلا تابعاً ، وتقديم الأقوى أولى ، وأما « أجمعون » فاشتقاقه بين واضح وكذلك أخواته فإنها غير مشتقة اشتقاقاً بيئاً وتقديم المَعْرُوفِ البين أولى . فإن سألت : قد تقدّم غير المَعْرُوفِ بطريق الحجابة والنيابة ؟ أجبت : أما في التأكيد فلا ، والدليل عليه قولهم : « هو^(١) حسنٌ بسن^(٢) » و« شيطانٌ ليطان^(٣) » .

قال جاز الله : « فصل ، وأكتعون ، وأبتعون ، وأبصعون إتبعات لأجمعون ولا تجيء إلا على أثره . وعن ابن كيسان ، تبتدأ بأيتها شئت بعدهما ، وسمع أجمع أبصع ، جمع كتع وجمع بتع وعن بعضهم : جاءني القوم أكتعون » .

(١) في (ب) .

(٢) انظر كتاب الإبدال .. للزجاجي : ١٢ ، وأمالي القالي : ٢١٦/٢ ، والجمهرة : ٤٢٩/٣ ، والمخصص : ٣٦/١٣ .

(٣) في (أ) نيطان ، وبهما ورد ، انظر الإبدال .. للزجاجي : ٧٥ ، وأمالي القالي : ٢٠٩/٢ ، والمخصص : ٢٩/١٤ .

قَالَ الْمَشْرُحُ: أَكْتَعُونَ^(١) مِنْ قَوْلِهِمْ: أَتَى عَلَيْهِ حَوْلٌ كَتَيْعٍ^(٢). وَأَبْتَعُونَ مِنْ الْبَتَعِ^(٣) وَهُوَ: طُولُ الْعُنُقِ مَعَ شِدَّةِ مَغْرِزِهِ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا الْبَيَانُ وَالْوَكَادَةُ. وَأَبْصَعُونَ مِنْ قَوْلِهِمْ: حَتَّى مَتَى تَكَرَّرَ وَلَا تَبْصَعُ؟، أَيْ تَرَوِي. فَإِنْ^(٤) قُلْتَ: جَاءَنِي الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ أَبْصَعُونَ، فَمَعْنَاهُ: جَاؤُونِي بِصَعَةِ الْارْتِوَاءِ، لَا نَقْصَانَ فِيهِمْ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: فُلَانٌ رِيَّانٌ مِنَ الْعِلْمِ، أَيْ كَامِلٌ. وَعَنِ الشَّيْخِ: الَّذِي قَرَأَنَاهُ بِالضَّادِ غَيْرِ الْمُعْجَمَةِ، وَعَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ بِالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ.

(١) فِي (أ)، وَفِي (ب) الْمَنْقُولِ مِنْ قَوْلِهِمْ: ...
 (٢) الصَّحَاحُ: ١٢٧٥ (كْتَع).
 (٣) الصَّحَاحُ: ١١٨٣ (بَتَع).
 (٤) فِي (ب) فَان... .

[بَابُ الصِّفَةِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « الصِّفَةُ : هي الاسمُ الدَّالُّ على بَعْضِ أحوالِ الذَّاتِ ، وذلك نَحْوُ : طَوِيلٍ ، وَقَصِيرٍ وَعَاقِلٍ ، وَأَحْمَقٍ ، وَقَائِمٍ ، وَقَاعِدٍ ، وَسَقِيمٍ ، وَصَحِيحٍ ، وَفَقِيرٍ ، وَغَنِيٍّ ، وَشَرِيفٍ ، وَوَضِيعٍ ، وَمُكْرَمٍ ، وَمُهَانٍ . »

قَالَ الْمُشْرَحُ : الصِّفَةُ : هي الاسمُ الجاري على ما قبله كَنَحْوِ^(١) التَّفْرِقَةِ ، ثم الوصفُ إمَّا لازمٌ وإمَّا غيرُ لازمٍ^(٢) ، فاللَّازِمُ إمَّا مَحْسُوسٌ كالطَوِيلِ والقَصِيرِ ، وإمَّا غيرُ مَحْسُوسٍ ، وهو إمَّا من قِبَلِ نَفْسِهِ كالعَاقِلِ والأَحْمَقِ ، وإمَّا من قِبَلِ أَصْلِهِ كالشَّرِيفِ والوَضِيعِ أو غيرُ اللازمِ أيضًا ، إمَّا^(٣) مَحْسُوسٌ كالقَائِمِ والقَاعِدِ ، وإمَّا غيرُ مَحْسُوسٍ ، وهو إمَّا من أمثاله كالمُكْرَمِ والمُهَانِ ، وإمَّا لا من أمثاله ، وهو إمَّا كَسْبِيٌّ وإمَّا^(٤) غيرُ كَسْبِيٍّ ، فالكَسْبِيُّ كالْفَقِيرِ والغَنِيِّ ، وغيرُ الكَسْبِيِّ كالصَّحِيحِ والسَّقِيمِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « والذي تُسَاقُ له الصِّفَةُ وهو التَّفْرِقَةُ بينَ المُشْتَرَكِينَ في الاسمِ ، ويُقالُ إنَّها للتَّخْصِيسِ في النُّكْرَاتِ ، والتَّوْضِيحِ في المَعَارِفِ . »

(١) في (ب) لنحو.

(٢) في (أ) وغير اللازم.

(٣) في (ب) أو.

(٤) في (ب).

قال المُشْرَحُ : الصِّفَةُ لِلتَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْمُشْتَرِكِينَ فِي الْاسْمِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَنِي رَجُلٌ احْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الرَّجُلُ هُوَ الْقَصِيرُ ، وَأَنْ يَكُونَ هُوَ الطَّوِيلُ ، فَإِذَا قُلْتَ : الْقَصِيرُ فَقَدْ فَرَّقْتَ بَيْنَ الْمُشْتَرِكِينَ فِي الْاسْمِ ، تَفْسِيرٌ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَوِيلٍ كُنْتُ قَدْ نَقَصْتُ مِنْ عُمُومِ الْاسْمِ فَجَعَلْتَهُ يَقَعُ عَلَى بَعْضِ الْجِنْسِ دُونَ كُلِّهِ ، مِنْ حَيْثُ لَا يَدْخُلُ مِنْ لَأَ يَكُونُ طَوِيلًا مِنَ الرَّجَالِ . فَهَذَا هُوَ (١) الْمَرَادُ بِالتَّخْصِيسِ . وَأَمَّا التَّوْضِيحُ : فَالصِّفَةُ هُنَا لَا تَخْتَصُّ مِنَ الْجِنْسِ بَعْضَهُ ، إِنَّمَا هِيَ إِزَالَةُ اللَّبْسِ (٢) .

قال جَارُ اللَّهِ : « فَصَلْ ؛ وَقَدْ تَجِيءُ مَسْبُوقَةً لِمَجْرَدِ الشَّاءِ / وَالتَّعْظِيمِ ، كَالْأَوْصَافِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (٣) ، أَوْ لِمَا يُضَادُّ ذَلِكَ مِنَ الدَّمِّ وَالتَّحْقِيرِ كَقَوْلِكَ : فَعَلَ فُلَانٌ ، الْفَاعِلُ الصَّانِعُ كَذَا . وَلِلتَّأْكِيدِ كَقَوْلِهِمْ : أَمْسُ الدَّابِرِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ . »

قال المُشْرَحُ : هَذِهِ الْأَوْصَافُ (٤) - وَإِنْ (٥) كَانَتْ مَسْبُوقَةً لِمَجْرَدِ الشَّاءِ وَالتَّعْظِيمِ - إِلَّا أَنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ مَلَاخِظَةِ (٦) مَا هِيَ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ ، وَهُوَ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ مُشْتَرِكِينَ (٧) فِي الْاسْمِ كَأَنَّكَ تَتَوَهَّمُ أَنَّ هَا هُنَا (٨) مَا يُشَارِكُ اللَّهَ تَعَالَى فِي الْاسْمِ ، فَتَصِفُ اللَّهَ تَعَالَى لِلتَّفْرِقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ، ثُمَّ تَتَوَهَّمُ فَتَزِيدُهُ وَصْفًا آخَرَ ، ثُمَّ وَثُمَّ . . . دَبَّرَ النَّهَارُ (٩) وَأَدْبَرَ ، بِمَعْنَى الْوَصْفِ لِلتَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْمُشْتَرِكِ فِي الْاسْمِ أَيْضًا ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَمُوسَ كَثِيرَةً ، إِذَا مَا مِنْ يَوْمٍ إِلَّا وَقَبْلَهُ

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ) اللبس.

(٣) ساقطة من (ب) و(أ) وأصوله الخطبة.

(٤) في (أ) الصفة.

(٥) في (أ) إذا.

(٦) في (ب) عن ملاحظتها.

(٧) في (ب) المشتركين.

(٨) في (ب) هنا.

(٩) في (ب).

أمس ، فإن كان اليوم متوقعا لم يكن أمسه دابرا . إنما وُصِفَت النَّفْحَةُ بالوحدة^(١) لَتُوذِنَ أَنَّ المراد تعريفُ الوحدةِ في النَّفْحِ لا تعريفُ أصلِ النَّفْحَةِ .

قال جارُ الله : « فصل ؛ وهي في الأمر العام إما أن تكونَ اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مفعولٍ أو صفةً مشبهة . وقولهم : تميمي ، وبصريُّ على تأويلٍ منسوبٍ ، ومعزُو . وذو مالٍ ، وذاتُ سوارٍ ، متأوِّلٌ بِمُتَمَوِّلٍ ومُتَسَوِّرَةٍ ، أو بصاحبِ^(٢) مالٍ . وصاحبةِ سوارٍ » .

قال المشرِّحُ : اسمُ الفاعلِ في الحقيقةِ ما يجري على وزنِ المضارعِ من فعلِهِ كضاربٍ ومكرمٍ ، فإنهما يُوازنانِ يَضْرَبُ ويُكْرِمُ وأما الصفةُ المشبهةُ فلا تجري ، وتَجْرِي فيها التثنيةُ والجمعُ كما تجريان على^(٣) اسمِ الفاعلِ ، وذلك^(٤) نحو : حَسَنٍ .

قالَ جارُ الله : « وتقولُ : مررتُ برجلٍ أيُّ رجلٍ وأيِّما رجلٍ على معنى كاملٍ في الرجوليَّةِ ، وكذلك أنت الرجلُ كلُّ الرجلِ ، وهذا^(٥) العالمُ جدُّ العالمِ ، وحقُّ العالمِ ، يُرادُ به البليغُ الكاملُ في شأنِهِ . ومررتُ برجلٍ رجلٍ صديقٍ ، ورجلٍ رجلٍ سوءٍ ، كأنك قلتُ : صالحٍ وفاسدٍ ، والصديقُ ها هنا بمعنى الصَّلاحِ والجودَةِ . والسوءُ ها هنا بمعنى الفسادِ والرَّداءَةِ » .

قالَ المشرِّحُ : قالَ الشَّيْخُ : إذا قلتُ : أيُّ رجلٍ أنت ؟! في معنى التَّعَجُّبِ فالمعنى أن كمالَكَ في الرجوليَّةِ قد انتهى إلى رجلٍ من البراعةِ يَجِبُ أن يُسْتَفْهَمَ عنه لِحَفَاءِ سَبَبِهِ . إذا قلتُ : أنت^(٦) الرجلُ كلُّ الرجلِ

(١) في (ب) بالوحدة .

(٢) في (أ) صاحبة .

(٣) في (أ) باسم .

(٤) في (أ) وكذلك .

(٥) في (أ) وهو .

(٦) في (ب) فقط .

فمعناه : مَنْ سِوَاكَ مِنَ الرَّجَالِ لَيْسَ بِرَجُلٍ ، كَأَنَّكَ (١) قَلْتَ (٢) : أَنْتَ هَذَا الْجِنْسُ كُلُّهُ . هَذَا الْعَالِمُ جِدُّ الْعَالِمِ ، معناه : مَنْ سِوَاهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ هُوَ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ هَزَلٌ . وَكَذَلِكَ حَقُّ الْعَالِمِ ، معناه : مَنْ سِوَاهُ فَهُوَ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ بَاطِلٌ . وَكَذَلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كُلِّ (٣) الرَّجُلِ ، وَبِالْعَالِمِ (٤) حَقُّ عَالِمٍ ، وَبِتَاجِرٍ حَقُّ تَاجِرٍ ، وَلَوْ قَلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ كُلِّ الرَّجُلِ لَمْ يَجْزِ . قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ : لِأَنَّ زَيْدًا اسْمُ عَلَمٍ (٥) وَلَيْسَ فِيهِ مَعْنَى تَقْرِيبِ وَتَحْسِينِ ، فَلَوْ قَلْتَ : زَيْدٌ كُلُّ الرَّجُلِ فَجَعَلْتَهُ جُزْءًا صَحَّ (٦) كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ حَقُّ الْعَالِمِ ، عَيْنُ الْعَالِمِ . قَوْلُهُ : « رَجُلٌ رَجُلٌ صِدْقٍ » يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا وَهُوَ الظَّاهِرُ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَقَدْ اسْتَضَعَفَ سَيَبُويهِ أَنْ يُقَالَ (٧) : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ عَلَى تَأْوِيلِ جَرِيِّ » .

قَالَ الْمُشَرَّحُ : مِنَ الْقَبِيحِ أَنْ تُجْرَى غَيْرُ الصِّفَةِ صِفَةً ، كَمَا مِنَ الْقَبِيحِ أَنْ تُجْرَى الصِّفَةُ عَلَى غَيْرِ (٨) الصِّفَةِ ، وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُجْمَعَ فَاعِلٌ فِي الصِّفَاتِ عَلَى فَوَاعِلَ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلُّ ، وَيُوصَفُ بِالْمَصَادِرِ كَقَوْلِهِمْ : رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَوْمٌ وَفِطْرٌ وَزُورٌ وَرِضَى وَضَرْبٌ هَبْرٌ وَطَعْنٌ نَتْرٌ ، وَرَمِي سَعْرٌ » .

(١) فِي (أ) مَكَانِكَ .

(٢) فِي (ب) فَقَطْ .

(٣) فِي (أ) فَقَطْ .

(٤) فِي (أ) وَبِالْعَالِمِ .

(٥) فِي (أ) فَلَيْسَ .

(٦) فِي (ب) صَلَحَ .

(٧) انظُرْ : الْكِتَابُ : ٢١٦/١ ، وَالتَّعْلِيقُ الْمُخْتَصَرُ لِلْوَاسِطِيِّ : وَرَقَةٌ : ١٢٣ قَالَ الْوَاسِطِيُّ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ ، لِأَنَّ أَسَدَ اسْمِ نَوْعٍ ، وَلَا يُوصَفُ بِالْأَنْوَاعِ وَلَا الْجَوَاهِرِ لِأَنَّ الْوَصْفَ تَحْلِيَةً فَضَعْفٌ . . . وَلَا يَسْتَقْبِحُونَ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَسَدٌ شِدَّةً .

(٨) فِي (ب) فَقَطْ .

قال المُشْرَحُ : رَجُلٌ عَدْلٌ : على المُبَالِغَةِ كَأَنَّهُ تَجَسَّم من العَدْلِ ،
ومن قالَ بَأَنَّهُ على حَذْفِ المُضَافِ وإِقَامَةِ المُضَافِ إليه مَقَامَهُ معناه : ذو
عَدْلٍ ، فقد أَذهب مَاءَهُ ، وروثَقَهُ وكانت حالُهُ شَبِيهَةً بحالِ من يقولُ في
قولِهِ^(١) :

بَدَتِ قَمَرًا وَمَالَتْ خُوطَ بَانٍ وَفَاحَتِ عُنْبَرًا وَرَنَتِ غَزَالًا
إِنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ مَنْصُوبَةٌ على المَصْدَرِ . معناه : بَدَتِ بُدُوَ قَمَرٍ ،
ومَالَتْ مَيْلَانَ خُوطِ بَانٍ ، وهِيَهَات ، أَيْنَ العَرَبُ^(٢) من التَّبَعِ ؟ والحَصَا من
المَرَجَانِ ؟ والثَّرَا من الثُّرَيَّا ؟ . الأزهري^(٣) : ضَرَبَ هَبْرِيْنَفِي قِطْعَةٍ مِنَ اللَّحْمِ
إِذَا ضَرَبَهُ ، وَطَعَنُ نَتْرٌ ، فِيهِ اخْتِلَاسٌ . سَعَرْتُ النَّارَ والحَرْبَ : هَيَّجْتُهَا
وَأَلْهَبْتُهَا ، وَسَعَرْنَاهُمْ بِالنَّبْلِ ، أَحْرَقْنَاهُمْ ، وَأَمَضَّضْنَاهُمْ .

قالَ جَارُ اللّهِ : « وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبُكَ وَشَرْعُكَ وَهَدُوكَ وَهَمُّكَ
وَكَافِيكَ ؟ وَنَحْوِكَ يَعْنِي : مُحْسِبُكَ وَكَافِيكَ ، وَمُهْمِّكَ ، وَمُمَائِلُكَ »^(٤) .

قالَ المُشْرَحُ : الحَسْبُ والإِحْسَابُ كَالعَطَاءِ والإِعْطَاءِ . مررتُ بِرَجُلٍ شَرْعُكَ ،
أَي : حَسْبُكَ ، و^(٥) المعْنَى من النُّحُوِ الَّذِي تَشْرَعُ فِيهِ وَتَطْلُبُهُ ، وَفِي
المَثَلِ^(٦) : « شَرْعُكَ مَا بَلَّغَكَ المَحَلَّ » يَضْرَبُ فِي التَّبْلُغِ بِالسِّيَرِ . « مررتُ
بِرَجُلٍ هَدُوكَ » معناه : أَثَقَلَكَ / وَصَفُ مَحَاسِنِهِ . الجَوْهَرِيُّ^(٧) : وَفِيهِ لُغْتَانِ : [١/٦٠]

(١) البيت لأبي الطيب المتنبي انظر شرح ديوانه التبيان: ٢٢٤/٣. وهو من شواهد البلاغة: انظر
دلائل الإعجاز: ١٩٨، ٢٨٢، وأسرار البلاغة ٢٢٢ وأمالي ابن الشجري: ٢٧٤/٢، وخزانة
الأدب: ٥٣٧/١.

(٢) العَرَبُ الماء الذي يقطر من الدلو بين البئر والحوض. وقيل: هو كل ما ينصب من الدلاء من
لذن رأس البئر إلى الحوض، ويتغير ريحه سريعاً تاج العروس: ٣/٣٦٦ (غرب).

(٣) تهذيب اللغة: ٢٨٤/٦.

(٤) في (أ) ومثلك.

(٥) في (ب) وهي غير واضحة في (أ).

(٦) انظر: فصل المقال: ٢٥٠، مجمع الأمثال: ١/٣٦٢، والمستقصى: ١٣٢/٢.

(٧) الصحاح: ٢٥٥/١ (هدد).

فمنهم من يُجْرِيهِ مُجْرَى الْمَصْدَرِ فَلَا يُنَوِّنُهُ ، وَلَا يُثَنِّيهِ ، وَلَا يَجْمَعُهُ ، وَلَا يُؤَنِّثُهُ (١) . ومنهم من يَجْعَلُهُ فِعْلاً ، فَيُثَنِّي وَيُجْمَع . وقيل : ما ذكره الأزهري (٢) ، الْهَدْيُ ، بَفَتْحِ الْهَاءِ ، الرَّجُلُ الْقَوِيُّ ، وَإِذَا أُرِيدَ ذَمُّهُ بِالضَّعْفِ فَهُوَ بِالْكَسْرِ . « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَمَّكَ » (٣) بِمَعْنَى حَسْبُكَ ، أَي مِمَّنْ يُهْمُكَ طَلْبُهُ . ونحوك : أَي مِمَّنْ تَنْحُوهُ وَتَقْصِدُهُ .

قال جَارُ اللَّهِ : « فَصَلُّ ؛ وَيُوصَفُ بِالْجَمَلِ الَّتِي يَدْخُلُهَا الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ وَأَمَّا قَوْلُهُ :

* جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ *

فَبِمَعْنَى • مَقُولٍ فِيهِ (٤) هَذَا الْقَوْلُ لِوُرْقَتِهِ لِأَنَّهُ سَمَارٌ (٥) ، وَنظِيرُهُ قَوْلُ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٦) : وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبَرَ تَقْلِهِ « أَي وَجَدْتُهُمْ مَقُولًا فِيهِمْ هَذَا الْمَقَالُ » (٧) .

قال المُشَرِّحُ : صَدْرُ الْبَيْتِ :

مَا زِلْتُ أَسْعَى مَعَهُمْ وَأَخْتَبِطُ (٨)
حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطُ
جَاؤُوا بِمَذْقٍ الْبَيْتِ (٩)

(١) في (ب) فقط .

(٢) تهذيب اللغة : ٣٥٤/٥ (هدد) .

(٣) في (أ) هَدَّكَ .

(٤) في (ب) عنده .

(٥) في (أ) سماء .

(٦) هذا الدعاء ساقط من (أ) .

(٧) في (أ) القول .

(٨) البيت في (ب) فقط .

(٩) انظر: إثبات المحصل: ورقة: ٣٣، والمنخل: ورقة: ٧٧، وشرح الخوارزمي: ورقة ١٥٣، وشرح زين العرب: ورقة: ٣٨، ابن يعيش: ٥٣/٣ والبيت في المعاني الكبير لابن قتيبة: =

معناه^(١) جاؤوا بِمَدَقٍ مُسْتَفْهِمٍ لِشَبِيهِهِ عَنِ رُؤْيَيْكَ الذُّئْبِ . وَجَدْتُ
النَّاسَ مَأْمُورًا بِتَجْرِبَتِهِمْ وَبُغْضِهِمْ . وَالَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ غَيْرُ بَعِيدٍ وَهُوَ
تَدْرِيسٌ ، لِأَنَّ الْقَوْلَ غَيْرُ مَذْكُورٍ فِيهِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَلَا يُوصَفُ بِالْجُمَلِ إِلَّا النَّكَرَاتُ .

قَالَ الْمُشْرَحُ : الْجُمْلُ نَكَرَاتٌ لَخَلْوُهَا عَنِ التَّعْرِيفِ ، بِدَلِيلِ أَنْ
التَّعْرِيفَ لَيْسَ إِلَّا الْإِشَارَةَ ، وَالْإِشَارَةُ لَيْسَتْ فِي الْجُمَلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا
قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَضْرِبُ غَلَامَهُ زَيْدًا .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصْلٌ » وَقَدْ نَزَّلُوا نَعْتَ الشَّيْءِ بِحَالِ^(٢) مَا هُوَ مِنْ
سَبَبِهِ مَنزَلَةً نَعْتِهِ بِحَالِهِ هُوَ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَثِيرٍ عَدُوَّهُ ، وَقَلِيلٍ
مَنْ لَا سَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ .

= ٢/٤ ، ٣٩٩ ، والكامل للمبرد : ٥١٨ والمحاسب : ١٦٥/٢ ، وأما ابن السجري : ١٤٩/٢
وسر صناعة الإعراب : ٣٨١/١ وأما الزجاجي : ٢٣٧ ، والإنصاف : ١١٥ ، لم يذكر
الزمخشري ، ولا الخوارزمي هنا قائل هذا الرجز . وقال ابن المستوفي في إثبات المحصل :
ورقة ٣٣ . ووجدتها بخطي فيما علقتها لشاعر قديم وأورد هكذا :

بِتَنَا بِحَسَانٍ وَمِعْزَاهُ تَبِطُّ فِي لَبَنٍ مِنْهَا وَسَمْنٍ وَأَقِطُ
حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ الْمُخْتَلِطُ أَمَهَلْتُهَا حَتَّى إِذَا النُّجْمُ سَقَطُ
جَاؤُوا بِنُضْحٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّئْبَ قَطُّ فَشَرِبَ الْقَوْمُ فَلَمْ يَبْقَى أَحَدُ

وأنت ترى أَنَّ قَافِيَةَ الْبَيْتِ الْآخَرَ مُخْتَلِفَةٌ ، وَأُورِدَ لَهَا رِوَايَةٌ أُخْرَى عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ . أَمَا
الْبَغْدَادِيُّ فَقَدْ قَالَ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ : ٣٧٥/١ ، وَهَذَا الرِّجْزُ لَمْ يَنْسِبْهُ أَحَدٌ مِنَ الرِّوَاةِ إِلَى قَائِلِهِ ،
وَقِيلَ قَائِلُهُ الْعَجَّاجُ . وَانظُرْ مَلْحَقَاتِ دِيْوَانِهِ ٣٠٤/٢ وَرِوَايَةَ الصَّغَانِيِّ :

مَا زَلْتُ أَسْمَى مَعَهُمُ وَالْتَبِطُّ

لوحة : ٤٣

(١) نقل ابن المستوفي في إثبات المحصل : ورقة ٣٣ شرح الخوارزمي هنا ، ثم عقب عليه بقوله :
قال المبارك بن أحمد : الذي قاله الزمخشري هو الوجه ، وما قدره به في أخير نقله فغير
مستقيم ، لِأَنَّ النَّاسَ غَيْرَ مَأْمُورِينَ فِيهِ بِالتَّجْرِبَةِ وَالبُغْضِ ، وَإِنَّمَا قَدْ قِيلَ فِيهِمْ : اخْبِرْهُمْ تَقْلَهُمْ ،
وَأَمَا مَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ :

جَاؤُوا بِمَدَقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّئْبَ قَطُّ

فعبارة رديئة .

(٢) في (أ) بما هو . . .

قال المُشَرِّحُ : السَّبَبُ هو القِطْعَةُ من الحَبْلِ ، ثُمَّ سُمِّيَ به كُلُّ شَيْءٍ يُتَوَصَّلُ به إلى غَيْرِهِ وذلك أَنَّ القِطْعَةَ من الحَبْلِ مما يُتَوَصَّلُ بها إلى الماءِ ثم يُرَادُ به المُتَعَلِّقُ . وفي حديثٍ مُخْتَارٍ من كتابِ « التَّاجِي »^(١) لِلصَّابِي : أَنَّهُ انصَرَفَ فَلَمَّا حَصَلَ في أَطْرَافِ العِرَاقِ كَاتِبُهُ أَخُوهُ أَبُو^(٢) مُحَمَّدٍ عَلِيُّ بنِ العَبَّاسِ العَاظِنُ وكَاتِبُهُ وَأَسْبَابُهُ بَتَرَكَ التَّأخَّرِ عَنِ الحَضْرَةِ . وَالمرادُ هَا هُنَا بِالسَّبَبِ الأَوَّلِ المُتَعَلِّقَاتُ ، وبِالثَّانِي التَّعَلُّقُ يَرِيدُ بِحَالِ مَا هُوَ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِهِ ، وَقَلِيلٌ مَنْ لا تَعَلَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ يَقُولُ : كَمَا يَجُوزُ نَعْتُ الشَّيْءِ بِحَالِهِ ، وَذلك أَنَّ تَقُولَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ وَضَارِبٍ غُلَامَهُ عَلَيَّ مَعْنَى أَنَّكَ كَمَا نَعْتُهُ بِشَيْءٍ هُوَ مَعْنَى^(٣) حَالٌ بِهِ وَقَائِمٌ فِيهِ فَكَذلكَ يَجُوزُ نَعْتُهُ بِحَالِ مَا هُوَ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِهِ ، وَلَهُمْ فِي ذلكَ طَرِيقَانِ :

أحدهما : أن يكونَ لنا مَوْصُوفٌ ، وَبعدهَ صِفَةٌ مُسندَةٌ إلى اسمٍ مُضَافٍ إلى ضَمِيرِ ذلكَ المَوْصُوفِ ،^(٤) كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَثِيرٍ عَدُوَّهُ ، وَقَوْلِكَ : « بِرَجُلٍ » مَوْصُوفٌ ، وَ« كَثِيرٍ » صِفَةٌ لِرَجُلٍ ، وَهُوَ مُسْتَنَدٌ إلى اسمٍ ، وَهُوَ عَدُوٌّ ، وَذلكَ الاسمُ وَهُوَ « عَدُوٌّ » مُضَافٌ إلى ضَمِيرِ ذلكَ المَوْصُوفِ^(٤) ، الهَاءُ الرَّاجِعَةُ إلى رَجُلٍ فَعَدُوَّهُ مِنْ أَسْبَابِ رَجُلٍ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ^(٥) ، بِوِاسِطَةِ هَذَا الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَيْهِ ، وَ« كَثِيرٌ » حَالٌ لِهَذَا السَّبَبِ ، وَهُوَ

(١) كتاب «التاجي»: هو كتاب ألفه أبو إسحاق إبراهيم بن هلال الصابي المتوفى سنة ٣٨٤ هـ لعُضد الدولة، وسماه بالنسبة إلى لقبه تاج الملة. كما ألف الفارسي له كتاباً في النحو سماه «الإيضاح العضدي»، بالنسبة إلى لقبه عضد الدولة.

انظر عن التاجي ومؤلفه: يتيمة الدهر: ٢٣/٢، ووفيات الأعيان: ١٢/١ وكشف الظنون: ٢٧٠/١. ويوجد في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء في اليمن أوراق من الكتاب تسمى المنتزع من التاجي، وقد طبع المنتزع أخيراً في بغداد سنة ١٣٩٨ هـ.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) في (أ) ومعنى.

(٤ - ٤) ساقط من (أ).

(٥) في (ب) إليه.

صِفَةٌ لِرَجُلٍ ، فهذا أحدُ الطَّرِيقَيْنِ فِي نَعْتِ (١) الشَّيْءِ بِمَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ .

الطَّرِيقُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ لَنَا مَوْصُوفٌ ، وَبَعْدَهُ صِفَةٌ مُسْنَدَةٌ إِلَى اسْمِ مَوْصُولٍ فِي صِلَتِهِ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَى الْمَوْصُولِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَلِيلٍ مِنْ لَا سَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فَقَوْلُكَ : « رَجُلٌ » مَوْصُوفٌ ، وَ« قَلِيلٌ صِفَةٌ بَعْدَهُ ، وَهَذِهِ الصِّفَةُ مُسْنَدَةٌ إِلَى اسْمِ مَوْصُولٍ وَهُوَ « مَنْ » ، وَفِي صِلَتِهِ وَهُوَ قَوْلُكَ : « لَا سَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ » ضَمِيرٌ رَاجِعٌ وَهُوَ الْهَاءُ الثَّانِيَّةُ إِلَى رَجُلٍ ، وَأَمَّا الْهَاءُ الْأُولَى فَتَرَجُّعٌ إِلَى « مَنْ » وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ عَلَى الْعَكْسِ ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَوْلَى ، فَمَنْ لَا سَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مِنْ أَسْبَابِ الرَّجُلِ بِوِاسِطَةِ هَذِهِ الْهَاءِ الثَّانِيَّةِ الرَّاجِعَةِ إِلَى رَجُلٍ ، وَقَلِيلٌ حَالٌ لِهَذَا السَّبَبِ . وَقَدْ نَعَتِ (٢) بِهَا رَجُلٌ . فَهَذَا هُوَ الطَّرِيقُ الثَّانِي فِي نَعْتِ الشَّيْءِ بِحَالٍ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ ، وَلَا فَرْقَ فِي نَعْتِ الشَّيْءِ بِحَالٍ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ ، بَيْنَ أَنْ تَقُولَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَلِيلٍ مَنْ لَا سَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ، وَبَيْنَ أَنْ تَقُولَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَلِيلٍ مِنْ لَا وُصْلَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلِّ ، وَكَمَا (٣) كَانَتِ الصِّفَةُ وَفَقَّ الْمَوْصُوفِ فِي إِعْرَابِهِ ، فَهِيَ وَفَقُّهُ فِي الْإِفْرَادِ ، وَالثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ ، وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ، وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّنَائِيثِ ، (٤) إِلَّا إِذَا كَانَتِ فِعْلٌ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ فَإِنَّهَا تُوَافِقُهُ فِي الْإِعْرَابِ ، وَالتَّعْرِيفِ ، وَالتَّنْكِيرِ (٤) دُونَ مَا سِوَاهَا » .

قَالَ الْمُشْرَحُ : الصِّفَةُ وَفَقَّ الْمَوْصُوفِ فِيمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ السَّبْعَةِ - اللَّهُمَّ - إِلَّا إِذَا كَانَتِ فِعْلٌ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ فَإِنَّهَا تُوَافِقُهُ فِي ثَلَاثَةٍ مِنْهَا وَهِيَ : الْإِعْرَابُ وَالتَّنْكِيرُ وَالتَّعْرِيفُ تَقُولُ : جَاءَنِي رَجُلٌ فَاضِلٌ وَرَأَيْتُ رَجُلًا فَاضِلًا ،

(١) فِي (أ) بِنَعْتِ .

(٢) فِي (ب) فَقَطْ .

(٣) فِي (ب) وَلِمَا .

(٤) - (٤) سَاقَطَ مِنْ (أ) مَوْجُودٌ فِي ط وَأَصُولُهُ الْخَطْبَةُ .

ومررتُ برجلٍ فاضلٍ ، وجاءني رجلان فاضلان ، ورأيتُ رجلين فاضلين
ومررتُ برجلين فاضلين ، وجاءني رجالٌ فاضلون ، ورأيتُ رجالاً فاضلين ،
ومررتُ برجالٍ فاضلين ، وكذلك تقولُ : جاءني الرجلُ الفاضلُ ، والرجلانِ
الفاضلانِ ، والرجالُ الفاضلونِ ، وكذلك تقولُ / جاءتني امرأةٌ فاضلةٌ ،
وامرأتانِ فاضلتانِ ، ونساءٌ فاضلاتُ ، فتوافقُ الصِّفةُ الموصوفَ إعراباً ،
وإفراداً وتثنيةً وجمعاً ، وتعريفاً وتنكيراً وتذكيراً وتأنيثاً ، لأنَّ الاسمَ قد وُصِفَ
ها هنا بفعليه ، أما إذا وُصِفَ بفاعلٍ ما هو من سببه نحوَ مررتُ بامرأةٍ ضاربٍ
غلامها وبرجلينِ ضاربٍ غلامهما ، وبرجالٍ ضاربٍ غلامهم ، أو برجلٍ
ضاربٍ جاريتَه فترى كيفُ توافقُ الصِّفةُ الموصوفَ فيما كان من فعلٍ ما هو
من سببه في الثلاثة منها ، دونَ غيرها . فإن سألْتَ : إذا كانت الصِّفةُ وفقَ
الموصوفِ في تلكِ السَّبعة فكيفَ جازَ « رأيتُ رجالاً فاضلةً » ؟ ألا ترى أنَّ
الصِّفةَ ها هنا لم تتَّبعِ الموصوفَ جمعاً وتذكيراً .

أجبتُ : كلُّ جمعٍ تكسيرٍ فهو بمنزلةِ مؤنثٍ مُفردٍ ، « فرجالٌ » ها هنا
بمنزلةِ « جماعةٍ » ، ولو قلتُ : « رأيتُ جماعةً من الرجالِ فاضلةً » كانت
الصِّفةُ وفقَ الموصوفِ في جميعِ (١) ما للموصوفِ ، كذلكِ ها هنا هذا .

قالَ جارُ اللهِ : أو كانتِ صِفةً يَسْتَوِي فيها المذَكَّرُ والمؤنَّثُ نحوَ فَعولٍ
وفَعيلٍ بمعنى : مَفْعولٍ ، أو مؤنَّثُهُ يَجري على المذَكَّرِ نحوَ عَلامَةٍ وهِلباجَةٍ
ورَبعةٍ وَيَفْعَةٍ .

قالَ المُشَرِّحُ : فَعولٍ يَسْتَوِي فيها المذَكَّرُ والمؤنَّثُ على الإِطلاقِ ، وأما
فَعيلٌ فإنَّه لا يَسْتَوِي فيها المذَكَّرُ والمؤنَّثُ إلا إذا كانتِ بمعنى مَفْعولٍ ،
وكذلكِ (٢) لا يَسْتَوِي في فَعيلٍ بمعنى مَفْعولٍ المذَكَّرُ والمؤنَّثُ إلا إذا كانَ

(١) في (أ) في جمع .

(٢) في (أ) ولذلك .

جَارِيًا عَلَى مُؤَنَّثٍ وَسِيَجِيءُ بَيَانُهُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . النَّاءُ فِي عِلَامَةٍ
لِلْمُبَالَغَةِ . كَانَ يُقَالُ لِأَبِي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ الْمُثَنَّى التَّمِيمِي : الْعِلَامَةُ ،
وَلِلخَلِيلِ (١) : عِلَامَةُ الْبَصْرَةِ . الْهَلْبَاجَةُ : الْأَحْمَقُ . رَجُلٌ رَبْعَةٌ :
- بِالتَّسْكِينِ - أَي مَرْبُوعٌ (٢) الْخَلْقِ لَا طَوِيلٌ وَلَا قَصِيرٌ ، وَامْرَأَةٌ رَبْعَةٌ وَجْمَعُهَا
رَبَعَاتٌ - بِالتَّحْرِيكِ - وَهُوَ شَاذٌ لِأَنَّ « فَعَلَةٌ » إِذَا كَانَتْ صِفَةً لَا تُحْرَكُ فِي
الْجَمْعِ . غِلَامٌ (٣) يَفْعُ وَيَفْعَةٌ - بِالتَّحْرِيكِ - وَيَفْعُ الْغِلَامُ (٤) : ارْتَفَعَ ، وَغِلْمَانٌ
أَيْفَاعٌ وَيَفْعَةٌ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلْ ؛ وَالْمُضْمَرُ لَا يَفْعُ مَوْصُوفًا وَلَا صِفَةً » .

قَالَ الْمَشْرُوحُ : أَمَّا أَنَّهُ لَا يَفْعُ مَوْصُوفًا فَلِأَنَّ الصِّفَةَ لِلتَّفَرُّقَةِ بَيْنِ
الْمُشْتَرَكَيْنِ فِي الْأَسْمِ ، وَالْمُضْمَرُ غَيْرُ مُشْتَرَكٍ فِيهِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ وَضْعِ الْيَدِ ،
وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يَفْعُ صِفَةً ، فَالْكَلَامُ فِيهِ مَبْنِيٌّ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَهِيَ : أَنَّ مِنْ شَأْنِ
الصِّفَةِ أَنْ تَكُونَ مَوْرِدًا لِلنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ . وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ كَاسْمِ الْإِشَارَةِ مِنْ
حَيْثُ الْقُرْبُ وَالْبَعْدُ وَالتَّوَسُّطُ مُتَعَدِّدًا ، مِثَالُ الْأَوَّلِ : جَاءَنِي الرَّجُلُ ، فَقَبِلَ أَنْ
تَقُولَ : الظَّرِيفُ ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ لَكَ : أَيُّ الرَّجَالِ ؟ وَمَعْنَاهُ : الظَّرِيفُ مِنْ
الرَّجَالِ أَمْ غَيْرِ الظَّرِيفِ ؟ مِثَالُ الثَّانِي : جَاءَنِي زَيْدٌ ، فَقَبِلَ أَنْ تَقُولَ : هَذَا ،
فَكَأَنَّهُ قِيلَ لَكَ : أَيُّ زَيْدٍ جَاءَكَ ؟ ، وَمَعْنَاهُ : الزَّيْدُ الَّذِي هُوَ هَذَا جَاءَكَ ،
(٦) أَمْ الزَّيْدُ الَّذِي هُوَ ذَاكَ (٦٥) ؟ وَ« هَذَا » فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى إِلَى الْأَوَّلِ
رَاجِعٌ . إِذَا عَرَفْنَا هَذَا جِئْنَا إِلَى الْمَطْلَبِ فَقُلْنَا : الْمُضْمَرُ لَوْ وَقَعَ صِفَةً لَكَانَ

(١) فِي (أ) وَالخَلِيلِ .

(٢) هَذَا التَّفْسِيرُ مِنَ الصَّحَاحِ : ١٢١٤/٣ (رَبِيعٌ) ، وَجَاءَ فِيهِ بَعْدَ قَوْلِهِ : لَا تُحْرَكُ فِي الْجَمْعِ وَإِنَّمَا
تُحْرَكُ إِذَا كَانَتْ اسْمًا ، وَلَمْ يَكُنْ مَوْضِعَ الْعَيْنِ وَآوٍ وَلَا يَاءٍ .

(٣) الصَّحَاحُ : ١٣١٠/٣ (يَفْعُ) .

(٤) فِي (أ) الْكَلَامِ .

(٥ - ٥) هَذِهِ الْعِبَارَةُ كَتَبَتْ مَرَّتَيْنِ فِي (ب) .

(٦) فِي (أ) ذَلِكَ .

الموصوف لا يخلو من أن يكون من قبيل ما يجري فيه الفك كالمُعَرَّف
باللأم ، أو لا يكون كالعَلَم ، فليئن كان تَعَدَّرَ وُقُوعَ الْمُضْمَرِ صِفَةً ، لَأَنَّ
الموصوف إذا كان من قبيل ما يجري فيه الفك فالصِّفَةُ يَجِبُ أن تكون
كذلك ، لِمَا يَأْتِي فِي الْأَصْلِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْفَصْلِ ، وَالْمُضْمَرُ مِمَّا لَا
يَجْرِي فِيهِ الْفَكُّ فَلَا يَقَعُ صِفَةً لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْمُضْمَرُ إِمَّا
مُفْرَدًا وَإِمَّا مُتَعَدِّدًا ، وَكِلَا الْأَمْرَيْنِ فِيهِ مُمْتَنِعٌ .
أَمَّا بَيَانُ الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى : فَلِمَا قَرَّرْنَاهُ .

وَأَمَّا بَيَانُ الْمُقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ : فَلَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَنِي زَيْدٌ ، فَقَبِلَ أَنْ
تَقُولَ « هُوَ » فَكَأَنَّكَ قِيلَ لَكَ : أَيُّ زَيْدٍ جَاءَكَ ؟ وَمَعْنَاهُ : الْزَيْدُ الَّذِي هُوَ هَذَا
جَاءَكَ ، أَمْ الزَّيْدُ الَّذِي هُوَ غَيْرُهُ وَهَذَا مُحَالٌ ، ضَرُورَةٌ أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعَ لَا
يَقَعُ مُضَافًا إِلَيْهِ ، إِذْ مَعْنَاهُ : الْزَّيْدُ الَّذِي هُوَ هُوَ ، أَمْ الزَّيْدُ الَّذِي هُوَ هُوَ أَمْ
الزَّيْدُ الَّذِي هُوَ هُوَ حَسَبَ مَا تَقُولُ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ ، وَهَذَا أَيْضًا مُحَالٌ ،
ضَرُورَةٌ أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ لَا يَتَعَدَّدُ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَالْعَلَمُ مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ لَا يُوصَفُ بِهِ وَيُوصَفُ بِثَلَاثَةٍ :
بِالْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ ، وَبِالْمُضَافِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ ، وَبِالْمُبْهَمِ ^(١) ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ
بِزَيْدِ الْكَرِيمِ ، وَبِزَيْدِ صَاحِبِ عَمْرٍو ، وَصَدِيقِكَ ، وَرَاكِبِ الْأَدْهَمِ ، وَبِزَيْدِ
هَذَا » .

قَالَ الْمُشْرَحُ : - إِنَّمَا لَا يُوصَفُ بِالْعَلَمِ لِأَنَّهُ غَيْرُ جَارٍ . فَإِنْ سَأَلْتَ :
فَمَا تَقُولُ فِي مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ زَيْدٍ ؟ أَجِبْتُ ذَلِكَ لَيْسَ بِصِفَةٍ إِنَّمَا هُوَ عَطْفُ
بَيَانٍ ، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ غَيْرُ جَارٍ إِذْ لَوْ كَانَ جَارِيًّا لَجَازَ إِعْمَالُهُ عَمَلَ الْفِعْلِ وَلَا
يَجُوزُ . وَيُوصَفُ الْعَلَمُ بِمَا سِوَى الْمُضْمَرِ ، بِالْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ وَهُوَ الْكَثِيرُ الَّذِي
حَلَا طَعْمُهُ ، وَسَاغَ ^(٢) مَذَاقُهُ ؛ وَذَلِكَ مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ ، وَبِالْمُضَافِ سِوَاءِ

(١) فِي (أ) فَقَطْ تَقْدِمُ الْمُبْهَمَ عَلَى الْمُضَافِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ .

(٢) فِي (أ) سَيْغٌ .

كَانَ مُضَافًا / إِلَى عِلْمٍ أَوْ مُضَمَّرٍ أَوْ مَعْرُوفٍ .

فَإِنْ سَأَلْتَ : لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « صَاحِبِ عَمْرٍو » عَطْفَ بَيَانٍ لَا صِفَةً ؟ أَجِبْتُ : لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ اسْمٌ غَيْرُ صِفَةٍ ، وَكَمَا يُوصَفُ الْعِلْمُ بِالْمَعْرُوفِ بِاللَّامِ وَبِالْمُضَافِ يُوصَفُ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ أَيْضًا فِي نَحْوِ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : بِزَيْدِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ . فَإِنْ سَأَلْتَ : لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « هَذَا » فِي « زَيْدٍ هَذَا » عَطْفَ بَيَانٍ ، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ « هَذَا » غَيْرُ جَارٍ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جَارِيًا لَجَازَ إِعْمَالُهُ عَمَلَ الْفِعْلِ كَمَا ذَكَرْتَ ؟ .

أَجِبْتُ : لِأَنَّ هَذَا يُفَسَّرُ فِي نَحْوِ هَذَا الْمَقَامِ بِالْمَعْرُوفِ بِاللَّامِ ، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ بِاللَّامِ ، وَلَوْ كَانَ الْمَعْرُوفُ بِاللَّامِ لَكَانَ صِفَةً فَكَذَلِكَ هَذَا . قَالَ سَيَبَوِيهِ (١) : وَإِنَّمَا وَصَفْتَ مَعْنَى الْمُبْهَمَةِ بِالْأَسْمَاءِ لِأَنَّهَا وَالْمُبْهَمَةَ كَشْيءٍ وَاحِدٍ ، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ الرَّكَّابِ وَالْجَالِسِ وَالضَّاحِكِ ، فَتَجْمَعُ الْاسْمَ وَتَفْرُقُ الصِّفَةَ ، وَلَيْسَ لَكَ مِثْلُ هَذَا فِي الْمُبْهَمِ . قَالَ (٢) ابْنُ السَّرَاجِ (٣) : لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : بِهَازِنِ الرَّكَّابِ وَالسَّاجِدِ وَأَنْتَ تُرِيدُ الْوَصْفَ بِهِ (٤) .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَالْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ مِثْلُ الْعِلْمِ يُوصَفُ بِمَا وَصِفَ بِهِ » .

قَالَ الْمَشْرَحُ : وَذَلِكَ قَوْلُكَ : جَاءَنِي ابْنُكَ الْكَرِيمُ ، وَابْنُكَ وَزِيرُ الْأَمِيرِ ، وَابْنُكَ هَذَا .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَالْمَعْرُوفُ بِاللَّامِ يُوصَفُ بِمِثْلِهِ ، وَبِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ ، كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْكَرِيمِ ، وَصَاحِبِ الْقَوْمِ » .

(١) الْكِتَابُ : ٢٢١/١ .

(٢) سَاقَطَ مِنْ (أ) .

(٣) انظُرِ الْأَصُولَ : ٣٢/٢ ، وَنَصَهُ مِنْ قَوْلِهِ : وَلَيْسَ لَكَ ...

(٤) سَاقَطَ مِنْ (ب) ثَابِتَةٌ فِي الْأَصُولِ لِابْنِ السَّرَاجِ .

قال المشرِّحُ : قولُ الشَّيخِ (١) : « بالمُضَافِ إلى مثله » ، يُومي إلى أنَّ المُضَافَ إلى العَلمِ ، واسمِ الإِشارةِ ، والمُضَمَّرِ ، لا يجوزُ أن يكونَ صِفةً للمعرِّفِ باللامِّ ، والفرقُ بينَ الموضِعَينِ ظاهرٌ ، وذلك أنَّ المُضَافَ (٢) قد تنزَّلَ تنزِيلَ المُضَافِ (٣) إليه ، فيكونُ المُضَافُ إلى المعرِّفِ باللامِّ بمنزلةِ المعرِّفِ باللامِّ ، وإلى العَلمِ والمُضَمَّرِ ، واسمِ الإِشارةِ ، بمنزلةِ العَلمِ واسمِ الإِشارةِ والمُضَمَّرِ ، وكما يُوصَفُ المعرِّفُ باللامِّ بالمعرِّفِ باللامِّ جازاً أن يوصَفَ بما هو كائنٌ بمنزلةِ . وكما لا يُوصَفُ المعرِّفُ باللامِّ بالعلمِ ، واسمِ الإِشارةِ ، والمُضَمَّرِ ، فكذلك لا يُوصَفُ بما هو كائنٌ بمنزلةِ .

قالَ جازُ اللّهِ : « والمُبْهَمُ يُوصَفُ بالمعرِّفِ باللامِّ ، اسماً أو صِفةً ، واتصافُهُ باسمِ الجِنسِ ما هو مُستَبَدُّ به عن سائرِ الأسماءِ ، وذلك قولُكَ : أبصرَ ذلكَ الرَّجُلُ ، وأولئكَ القومُ ، وبأيُّها الرَّجُلُ ، وبهذا الرَّجُلُ » .

قالَ المشرِّحُ : اسمُ (٤) الجِنسِ - وإن كانَ غَيْرَ جارٍ - جازاً أن يَقَعَ صِفةً لاسمِ الإِشارةِ ، لأنَّ اسمَ الجِنسِ إذا كانَ غَيْرَ جارٍ ، جازاً أن يَقَعَ صِفةً للمُنَادَى المُبْهَمِ ، فكذلكَ ها هُنا . وَيَشْهَدُ لكونِهِ وصفاً هُناكَ ، أَنَّهُم اتَّفَقُوا على أَنَّ « أَيًّا » في حالَةِ النِّداءِ لا بُدَّ لَهُ من صِفةٍ ، وغَيْرُ الجارِي من اسمِ الجِنسِ يَقَعُ بَعْدَهُ ، فيكونُ صِفةً ضَروريةً ، ولهذا المعنى حَكَمُوا على « هذا » في « مررتُ بِزيدٍ هذا » بأنَّهُ صِفةً نَظراً إلى وَقوعِهِ صِفةً في قولِهِم : يا أَيُّها .

(١) النَّصُّ هنا نقله الأندلسي في المحصل : ٢/٢ مع حذف بعض كلماته .

(٢) في (أ) المضاف إليه .

(٣) في (أ) المضاف .

(٤) نقل الأندلسي شرح هذه الفقرة كلها في المحصل ٢/٣ ورقة ٣ مع بعض التصرف ثم عقب عليه بقوله : أقول : أما وصف هذا بغيره فواضح ، لأنه أقل تخصيصاً منه ، وإنما الإشكال في وصفه بما أضيف إلى المعرف باللام قبل ، لأن اتصال المبهم بصفته أشد من اتصال صفة العلم به ، وإذا كان كذلك ووصفته بالمضاف إلى اللام كنت قد جعلت ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ، وإذا امتنع أن يكون صفة كان بدلاً .

فإن سألت : لم لا يَجوزُ أن يكونَ « الرَّجُلُ » في قولك : « أبصرَ ذلك الرَّجُلَ » عَطَفَ بيانٍ لا صِفَةً ؟ أجبتُ : لأنَّ^(١) عَطَفَ البَيانِ هو : ذكْرُ الشَّيْءِ بأشهرِ اسمِيهِ وأعرفهما ، والمُبْهَمُ أعرفُ من المُعْرَفِ باللامِ فلا يصحُّ كونه عَطَفَ بيانٍ للمُبْهَمِ ، وهكذا تقول في قوله : يَأْيها الرَّجُلُ . فإن الصِّفَةَ^(٢) صِفَةً « أيُّ » وليس عَطَفَ بيانٍ لأنَّ أيًّا بمنزلةِ اسمِ الإشارةِ ، بدليلِ أَنَّهُم قد أجزَوْه مُجرَاهُ ، فكذلك جَمَعوا بَيْنَهما في حكمِ ، فقالوا المَنادَى المُبْهَمُ شَيْئانِ : أيُّ ، واسمُ الإشارةِ فيكون معنى قولك : أبصرَ ذلك الرَّجُلَ ، أبصرَ ذلك المُسَمَّى بهذا الاسمِ ، ويأْيها الرَّجُلُ ، يأْيها المُسَمَّى بهذا الاسمِ ، ووَقعَ الجنسُ غيرُ الجاريِ ها هُنَا صِفَةً كما وَرَدَ على خِلافِ القياسِ ، وكذلك وَقعَ « ذا الجُمَّةِ » في قولهم : يا هذا ذا الجُمَّةِ ، بدلاً عن اسمِ الإشارةِ ، وَرَدَ على خِلافِهِ أيضاً .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فصلٌ ، ومن حَقَّ الموصوفِ أن يكونَ أخصَّ من الصِّفَةِ ، أو مساوياً لها ، ولذلك امتنعَ وَصَفُ المُعْرَفِ باللامِ بالمبهمِ ، وبالمُضافِ إلى ما ليس مُعْرَفاً باللامِ لكونِهما أخصَّ منه » .

قالَ المشرِّحُ : اعلم أن أوهامَ الناسِ تذهبُ فيه إلى أن هذا عامٌّ في كلِّ صِفَةٍ وَموصوفٍ ، ويعتبرونه بنحوِ : رجلٌ طَوِيلٌ وقَصِيرٌ ، قائلين بأنَّ رَجُلًا^(٣) موصوفٌ و « طَوِيلٌ » و « قَصِيرٌ » صفتُهُ ، فَتَرى كيفَ وَقعَ الموصوفُ أخصَّ من الصِّفَةِ . فإذا قيلَ لَهُم : فما قولُكم في شيءٍ طَوِيلٍ وقَصِيرٍ ؟ تحيَّروا ، ووقعوا منه في مُظْلِمَةٍ عَمِيَاءَ ، والنَّحويون^(٤) لا يُريدون ذلك إنما

(١) في (أ) لا . . .

(٢) في (أ) فإن الرجل .

(٣) في (أ) رجل .

(٤) من هنا إلى آخر شرح هذه الفقرة نقله الأندلسي في المحصل : ٣/٢ ، ٤ وهذا النص من =

يُريدون المَعَارِفَ الخَمْسَةَ وهي المُضْمَرُ ، والعَلْمُ والمُبْهَمُ والمُعْرَفُ باللَّامِ ، والمُضَافُ إلى أَحَدِهِمَا إضافةً معنويَّةً متى قُصِدَ وَصَفَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ المَوْصُوفُ أَحْصَى مِنَ الصِّفَةِ ، أو مساوياً لها . مثال ذلك أَنَّكَ تَقُولُ : جاءني زَيْدُ الطَّرِيفِ ، وذلك الفاضلُ / فَتَصِفُ العَلْمَ واسمَ الإِشارةِ بالمُعْرَفِ بِاللَّامِ ، ولا تَنعَكِسُ هذه القَضِيَّةُ فيقالُ : الطَّرِيفُ زَيْدٌ جاءني ، والعَالِمُ ذلكُ أَكْرَمِي ، ليكونُ « الطَّرِيفُ » موصوفاً و« زَيْدٌ » صِفْتُهُ ، وكذلك « العَالِمُ » مَوْصُوفٌ و« ذلكُ » صِفْتُهُ ، لأنَّ المَوْصُوفَ ها هنا أعمُّ مِنَ الصِّفَةِ فلا يَجوزُ . وهذا لأنَّ حَقَّ الكَلَامِ أَنْ يُجْعَلَ الأَخْصُ هو الذي يُبْتَدَأُ بِهِ ، فإنَّ اكْتَفَى بِهِ المُخَاطَبُ لم يَحْتَجْ إلى أَنْ أَنْ يَأْتِيَ بِنَعْيٍ ، وإنَّ احتاجَ إلى زيادةٍ ولم يكتفِ فحينئذٍ يَزِيدُ ، وإنَّ كانا مُتساوِيَيْنِ في الاختِصاصِ جازَ أَنْ يكونَ أَحَدُهُما نَعْتاً لِالأَخرِ . هذا محصُولُ كَلَامِ السِّيرافي . ونزِيدُ هنا بَياناً فنقولُ : العَلْمُ يُوصَفُ بثلاثَةِ ، بالمُعْرَفِ بِاللَّامِ ، وبالمُبْهَمِ ، وبالمُضَافِ إلى المَعْرِفَةِ ، والعَلْمُ أَحْصَى مِنَ هذه الأَشْيَاءِ ، لأنَّهُ في أوَّلِ أَحْوالِهِ وُضِعَ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ مِنْ بَيْنِ سائِرِ الأَشْخاصِ بِخِلافِ المُعْرَفِ بِاللَّامِ ، وكذلك المُبْهَمِ ، فَإِنَّهُ^(١) لم يُوضَعْ لشيءٍ بَعِيْنِهِ ، ألا تَرى أَنَّ الإِشارةَ لا تَخْتَصُّ بِزَيْدٍ دونَ عَمْرٍو ، وأَمَّا المُضَافُ إلى المَعْرِفَةِ فنقصانُ رُتْبَتِهِ مِنْ رُتْبَةِ العَلْمِ ظاهِراً ، وذلكُ أَنَّ تَعْرِيفَهُ بِغَيْرِهِ وهو المُضَافُ إِلَيْهِ ، بِخِلافِ العَلْمِ فَإِنَّهُ لا يَتَعَرَّفُ بِغَيْرِهِ ، بل تَعْرِيفُهُ^(٢) لِدائِهِ ،^(٣) وما كانَ تَعْرِيفُهُ لِدائِهِ كانَ^(٣) أَقْوَى تَعْرِيفاً^(٤) مما تَعْرِيفُهُ بِغَيْرِهِ . وأَمَّا المُضَافُ فلا يخلو من أَنْ تكونَ إِضافَتُهُ إلى المُضْمَرِ فتَظْهَرُ

= أطول النصوص التي نقلها عن الخوارزمي، ولم يعقب عليه بشيء، بل قدّم له في بضعة أسطر، ثم أورده كاملاً، واكتفى بإيراده عن الشرح.

(١) في (ب) فقط ساقطة من نصّ الأندلسي.

(٢) في (ب) تعرفه.

(٣-٣) في (أ) فقط.

(٤) في (ب) تعرفاً.

خُصُوصِيَّتُهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الصِّفَةِ ، أَوْ إِلَى الْعَلَمِ ، فَيُظْهِرُ أَيْضاً خُصُوصِيَّتَهُ
 بِالْإِضَافَةِ إِلَى الصِّفَةِ ، لِأَنَّ صِفَتَهُ حِينْتِذِ إِمَّا الْمُبْهَمِ ، وَإِمَّا الْمُعْرَفِ بِاللَّامِ ،
 وَالْعَلَمِ أَعْرَفُ مِنْهُمَا ، فَيَكُونُ الْمُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ أَعْرَفَ مِنْهُمَا أَيْضاً ، أَوْ إِلَى
 الْمُبْهَمِ فَيُظْهِرُ^(١) أَيْضاً خُصُوصِيَّتَهُ أَوْ مَسَاوَاتَهُ ، لِأَنَّ الصِّفَةَ حِينْتِذِ لِلْمُعْرَفِ
 بِاللَّامِ وَالْمُبْهَمِ ، وَالْمُبْهَمُ^(٢) مَسَاوٍ لِلْمُضَافِ إِلَى الْمُبْهَمِ ، وَالْمُعْرَفُ بِاللَّامِ
 أَنْقَضَ مِنْهُ ، وَإِمَّا الْمُبْهَمُ فَيُوصَفُ بِالْمُعْرَفِ بِاللَّامِ ، وَلَا يُوصَفُ الْمُعْرَفُ
 بِاللَّامِ^(٣) بِالْمُبْهَمِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُبْهَمَ أَعْرَفُ مِنَ الْمُعْرَفِ بِاللَّامِ ، لِأَنَّ
 تَعْرِيفَ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ يَتَعَلَّقُ بِالْقَلْبِ دُونَ الْعَيْنِ ، وَتَعْرِيفُ الْإِشَارَةِ يَتَعَلَّقُ
 بِالْقَلْبِ وَالْعَيْنِ جَمِيعاً . فَهَذَا مِنْتَهَى كَلَامِ النَّحْوِيِّينَ فِي هَذَا الْفَصْلِ ، فَإِنْ
 سَأَلْتَ : فَمَا بِالْمُبْهَمِ فِي بَابِ^(٤) عَطْفِ الْبَيَانِ أُخْرُوا الْأَخْصَّ ، وَالْأَشْهَرَ ؟

أَجِبْتُ : لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ هُنَاكَ عَنَى^(٥) أَنْ يَذْكَرَ كَلَا الْأَسْمِينَ ، وَأَمَّا هُنَا فَلَيْسَ
 عَنَى^(٥) ذَلِكَ ، وَكَلَامُ النَّحْوِيِّينَ مَنْظُورٌ فِيهِ ، وَذَلِكَ : أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ
 الْمُضَافَ إِلَى الْمُعْرَفِ بِاللَّامِ يُوصَفُ بِالْمُبْهَمِ نَحْوَ أَنْ يَقَالَ : مَرَرْتُ بِغَلَامِ
 الرَّجُلِ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ بِغَيْرِ شَكٍّ ، لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ الْمُضَافَ يُوصَفُ بِمَا
 وَصِفَ بِهِ الْعَلَمُ ،^(٦) وَمَا وَصِفَ بِهِ الْعَلَمُ^(٦) الْمُبْهَمُ مِنْ قَوْلِكَ^(٧) مَرَرْتُ بِزَيْدِ
 هَذَا فَبَعْدَ ذَلِكَ الْمُعْرَفُ بِاللَّامِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ أَخْصَّ مِنَ الْمُبْهَمِ أَوْ لَا
 يَكُونُ ، فَلِئِنْ كَانَ أَخْصَّ لَزِمَ التَّنَاقُضُ لِأَنَّهُ حِينْتِذِ يُقْتَضَى أَنْ لَا يُوصَفَ الْمُبْهَمُ
 بِالْمُعْرَفِ بِاللَّامِ ، وَأَنَّهُ يُوصَفُ بِهِ . وَلِئِنْ لَمْ يَكُنْ أَخْصَّ لَزِمَ أَيْضاً التَّنَاقُضُ ،
 لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو حِينْتِذِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُسَاوِياً لِلْمُبْهَمِ أَوْ لَا يَكُونُ ، فَلِئِنْ كَانَ وَجَبَ

(١) فِي (ب) فَيَلْزِمُ .

(٢) فِي (ب) فَقَطْ .

(٣) فِي (ب) فَقَطْ .

(٤) فِي (ب) فَقَطْ .

(٥) فِي (ب) عَلَى .

(٦-٦) فِي (ب) وَنَصَ الْأَنْدَلِسِيِّ .

(٧) فِي (ب) قَوْلِهِمْ .

أن يُوصَفَ المُعَرَّفُ بِاللَّامِ بِالْمُبْهَمِ ، وأن لا يُوصَفَ به ، وهذا تناقضٌ
 أيضاً . وهذا لأنَّ المُعَرَّفَ بِاللَّامِ يُوصَفُ بِمِثْلِهِ وبالمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ ، ولئن لم
 يكن مساوياً للمُبْهَمِ ، وهو ليس بأخصَّ من المُبْهَمِ ، لَزِمَ أن يكونَ المُبْهَمُ
 أخصَّ من المُعَرَّفِ بِاللَّامِ ، وإذا كانَ أخصَّ من المُعَرَّفِ بِاللَّامِ وَجِبَ أن لا
 يَجُوزَ: « مررتُ بِغلامِ الرَّجُلِ هذا » وأنَّهُ^(٥) يَجُوزُ ، وهذا تناقضٌ ، وإنما
 قلنا بأنَّهُ وَجِبَ حينئذٍ أن لا يَجُوزَ « مررتُ بِغلامِ الرَّجُلِ هذا »^(٥) ، لأنَّ
 المُضَافَ إِلَى المُعَرَّفِ بِاللَّامِ بِمَنْزِلَةِ المُعَرَّفِ بِاللَّامِ ، فيكونُ هذا بِمَنْزِلَةِ ما
 لو قُلْتَ : مررتُ بِالغلامِ هذا ، وذلك لا يَجُوزُ . والذي عَلَيْهِ التَّعْوِيلُ فِي
 المسألة أن تقولَ : شرطُ اتصافِ المُعَرَّفِ بِالْمُعَرَّفِ أن يتكافأ من جِهَةِ التَّعْرِيفِ وها هنا
 أصْلانُ : الأصلُ الأوَّلُ : أنَّ التَّعْرِيفَ إذا وَقَعَ فِي الموصوفِ مَقْصوداً وَجِبَ
 أن يَقَعَ فِي الصِّفَةِ كذلك ، بيانهُ : أنك إذا قُلْتَ : جاءني الرَّجُلُ فكأنَّهُ قِيلَ
 لَكَ : الرَّجُلُ الذي جاءكَ ، أي الأنواعِ هو ، أهو العالمُ أم الجاهلُ ؟ فإذا
 قُلْتَ : العالمُ أو الجاهلُ جازَ لأنَّ الموصوفِ وهو الرَّجُلُ كما وَقَعَ فِيهِ التَّعْرِيفُ
 مَقْصوداً من حيثُ أَنَّهُ وَقَعَ فِيهِ مَبْدوءاً به فكذلك الصِّفَةُ ، ولو قُلْتَ فِي
 الجوابِ ها هنا يُوسَفُ لم يَجُزْ لأنَّ الصِّفَةَ والموصوفِ لم يتكافأ فِي جِهَةِ
 التَّعْرِيفِ بدليلِ أنَّ التَّعْرِيفَ وَقَعَ فِي جانِبِ الموصوفِ مَقْصوداً أو تكملةً^(١)
 على حَدِّهِ بخلافِ الصِّفَةِ فإنَّ التَّعْرِيفَ فِيها وَقَعَ غَيْرَ مَقْصودٍ ، لأنَّ الصِّفَةَ هنا
 عَلمٌ ، والتَّعْرِيفُ فِي العَلمِ غَيْرُ مَقْصودٍ ، وحسبِ كونهِ مَقْصوداً فِي اللامِ
 ضَرورةٌ أنَّ التَّعْرِيفَ فِي العَلمِ غَيْرُ مَبْدوءٍ به ، بل هو مُخْتَلِطٌ بأجزاءٍ معنَى
 العَلمِ غَيْرُ ممتازٍ عنها ، بخلافِ المُعَرَّفِ بِاللَّامِ ، ولذلك قلنا بأنَّ المُبْهَمَ لا
 يُوصَفُ بِالْمُضَافِ ، لأنَّ المُبْهَمَ مَقْصودٌ به من الأصلِ التَّعْرِيفِ^(٣) لأنَّهُ
 للتَّعْرِيفِ مَصوغٌ^(٣) بخلافِ اسمِ المُضَافِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَقْصودٍ من الأصلِ

(١) فِي (أ) فقط ساقط من نص الأندلسي أيضاً .

(٢) فِي (ب) تكلمة .

(٣- ٣) فِي (أ) لأن التَّعْرِيفَ موضوع وما أثبتناه يوافق ما ورد فِي نص الأندلسي .

التعريف ولأن التعريف في المُبهم وَقَعَ مُعْجَلًا بخلاف التعريف في المضاف فإنه / (إلى وقت التحاق^(١) المضاف إليه بالمضاف مؤجّل ، والمؤجّل لا [١/٦٢] يكافئ المعجّل . فإن سألت : فكيف وُصِفَ المُبهم بالمعرّف باللام مع أنهما لم^(٢) يتكافأ في جهة التعريف لأن المُبهم كما ذكرت قد قُصِدَ به من الأصل التعريف ، ولا كذلك المعرف باللام ، وكذلك المعرف باللام يتصّف بالمضاف إلى المعرف باللام ، وعلى العكس مع أنهما لم^(٣) يتكافأ في جهة التعريف ، إذ التعريف بالمعرّف باللام ، وفي المضاف مؤجّل ؟

أجبت : المُبهم والمعرّف باللام إما أن يتكافأ في جهة التعريف أو لا يتكافأ ، فإن تكافأ حصل الغرض ، وإن لم يتكافأ قلنا : إنهما وإن لم يتكافأ حقيقة فقد تكافأ حكمًا ، لأن ذلك المُقدّر من التفاوت الواقع بينهما ساقط حكمًا وهذا لأن الحاجة قد تمسّ إلى وصف المُبهم بغيره من المعارف ، وأشبهه شيء له^(٤) من المعارف التي يوصف بها المعرف باللام فيسقط ضرورة ، أما أن الحاجة قد تمسّ إلى وصف المُبهم بغيره من المعارف ، فلأن المُبهم يوصف بالمعرّف باللام ، والمعرّف باللام غير المُبهم من المعارف ، فلولا أن الحاجة ماسّة إلى وصف المُبهم بغيره من المعارف لما وصف به وأما أن المعرف باللام أشبه شيء به من المعارف التي يوصف بها ، فلأن المعارف خمسة ، أما المضمّر فلا يوصف ولا يوصف به ، وأما المضاف فالمعرّف باللام أشبه منه بالمُبهم^(٥) ، لأن التعريف في المعرف باللام مُعْجَلٌ ، بخلاف التعريف في المضاف ، فيبقى العلم والمعرّف باللام ، فنقول : المعرف باللام أشبه بالمُبهم من العلم إذ التعريف في العلم لم

(١-١) في (أ) موقت والتحاق وما أثبتناه يوافق ما ورد في نص الأندلسي .

(٢) في (أ) لا يتكافآن وما أثبتناه يوافق ما ورد في نص الأندلسي .

(٣) في (ب) والمحصل .

(٤) في (ب) والمحصل .

(٥) في (أ) في المُبهم .

يَقَعُ مَقْصُوداً حَسَبَ مَا وَقَعَ فِي الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ ، بِدَلِيلِ مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ قَبْلِ (١) مِنْ أَنَّ التَّعْرِيفَ فِي الْعَلَمِ مُخْتَلِطٌ بِسَائِرِ أَجْزَاءِ مَعْنَى الْعَلَمِ ، بِخِلَافِ الْمُبْهَمِ وَالْمَعْرِفِ بِاللَّامِ وَكَذَلِكَ قُلْنَا بِأَنَّ تَعْرِيفَ الْمُبْهَمِ كَتَعْرِيفِ الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ غَيْرُ قَابِلٍ لِلْفَسْخِ بِخِلَافِ الْعَلَمِ ، فَإِنَّ تَعْرِيفَهُ قَابِلٌ لِلْفَسْخِ ، وَبِهَذَا خَرَجَ الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ الثَّانِي فَإِنَّ الْمُضَافَ وَالْمَعْرِفَ بِاللَّامِ مُتَكَافَأَن حُكْمًا ، وَلِذَلِكَ نَابَتْ (٢) اللَّامُ عَنِ الْإِضَافَةِ فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ . الْأَصْلُ الثَّانِي : أَنَّ التَّعْرِيفَ فِي الصِّفَةِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى سَنَنِ التَّعْرِيفِ فِي الْمَوْصُوفِ ، فَإِذَا وَقَعَ تَعْرِيفُ فِي الْمَوْصُوفِ بِكَلِمَةٍ وَمَا وَرَاءَ التَّعْرِيفِ فِيهِ بِكَلِمَةٍ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ فِي الصِّفَةِ كَذَلِكَ حَتَّى يَتَطَابَقَا ، بَيَّانُهُ : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَنِي الرَّجُلُ فَكَأَنَّهُ قِيلَ لَكَ : أَيُّ الرَّجَالِ جَاءَكَ الْعَالَمُ مِنْهُمْ أَمْ الْجَاهِلُ ؟ ، فَإِذَا قُلْتَ الْعَالَمُ جَاءَ زَادَ التَّعْرِيفُ فِي الْجَوَابِ ، عَلَى سَنَنِ التَّعْرِيفِ فِي السُّؤَالِ ، وَهَذَا لِأَنَّ مَعْنَى السُّؤَالِ كَمَا هُوَ الَّذِي هُوَ عَالَمٌ مِنَ الرَّجَالِ جَاءَكَ أَمْ الَّذِي هُوَ جَاهِلٌ مِنْهُمْ فَكَذَلِكَ مَعْنَى الْجَوَابِ الَّذِي هُوَ عَالَمٌ مِنَ الرَّجَالِ جَاءَنِي أَمْ الَّذِي هُوَ جَاهِلٌ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قُلْتَ فِي الْجَوَابِ هَذَا ، وَهَذَا لِأَنَّ فِي قَوْلِكَ : هَذَا ، لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَشْتَمِلَ عَلَى مَعْنَى وَرَاءَ مَعْنَى الْإِشَارَةِ أَوْ لَا ، فَلِئِنْ لَمْ يَشْتَمِلْ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَقَعَ جَوَابًا لِأَنَّهُ يَسْأَلُكَ عَنْ شَيْئَيْنِ فَتُجِيبُهُ عَنْ أَحَدِهِمَا ، وَلِئِنْ اشْتَمَلَ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَقَعَ أَيْضًا جَوَابًا ، لِأَنَّ الْفَكَّ الَّذِي ذَكَرْتُهُ فِيمَا هُنَاكَ بَيْنَ لَامِ التَّعْرِيفِ وَبَيْنَ الدَّخْلِ عَلَيْهِ لَامُ التَّعْرِيفِ غَيْرُ وَاقِعٍ هَا هُنَا ضَرُورَةٌ أَنَّ الْفَكَّ إِنَّمَا يَجْرِي بَيْنَ كَلِمَتَيْنِ ، وَأَسْمُ الْإِشَارَةِ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَكَذَلِكَ إِذَا جِئْتَ بِالْعَلَمِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «فَصْلٌ ، وَحَقُّ الصِّفَةِ أَنْ تَصَحَبَ الْمَوْصُوفَ إِلَّا إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهُ ظُهُورًا فَيُسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِهِ ، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ تَرْكُهُ وَإِقَامَةُ الصِّفَةِ مَقَامَهُ كَقَوْلِهِ (٣) :

(١) فِي (ب) فَقَط .

(٢) فِي (ب) فَقَط .

(٣) الْبَيْتُ لِأَبِي ذُؤَيْبِ الْهَذَلِيِّ . وَهُوَ مِنْ عَيْنَيْتِهِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي أَوْلَاهَا :

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدَ أَوْ صَنَعَ السَّوَابِغِ تَبَعُ
وكقوله^(١) :

رَبَّاءُ شَمَاءٍ لَا يَأْوِي لِقُلَّتِهَا إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّبِيلُ
وقوله تعالى^(٢) : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عَيْنٌ ﴾ .

قَالَ الْمُشْرَحُ : اعْلَمْ أَنَّ الْمَوْصُوفَ فِي هَذَا الْفَصْلِ مَطْرُوحٌ ، وَالْجَمْعُ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذِهِ الصِّفَةِ قَبِيحٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : عَلَيْهِمَا دِرْعَانِ مَسْرُودَتَانِ
قَضَاهُمَا دَاوُدَ كَانَ مُسْتَقْبَحاً^(٣) ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : حُورٌ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عَيْنٌ
وَقَعَ مُسْتَقْبَحاً ، لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَسْرُودَتَيْنِ قَضَاهُمَا دَاوُدَ لَا يَكُونَانِ إِلَّا
دِرْعَيْنِ ، وَأَنَّ قَاصِرَاتِ الطَّرْفِ عَيْنٍ لَا يَكُنُّ إِلَّا حُوراً أَوْ نَحْوَهُنَّ . وَكَذَلِكَ لَوْ
قُلْتَ نَاقَةٌ رَبَّاءُ ، هَضْبَةٌ شَمَاءٌ لَا يَأْوِي لِقُلَّتِهَا إِلَّا السَّحَابُ عُدَّ قَبِيحاً لِأَنَّ الرَّبَّاءَ
هِيَ الْعَالِيَةُ ، وَاشْتِقَاقُهَا مِنْ^(٤) الرَّبِّ لِعُلُوِّهِ عَلَى الْمَرْبُوبِ وَكَذَلِكَ الشَّمَاءُ مِنْ

أَمِنَ الْمَنُونُ وَرَبَّيْهَا تَتَوَجَّعُ

انظر شرح أشعار الهذليين للسكري: ١٩/١. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات
المحصل: ورقة ٣٤، والمنخل: ورقة ٧٧، وشرح الخوارزمي: ورقة ١٥٥، وزين العرب:
ورقة ٣٨. وشرح المفصل للاندلسي: ٢/ ورقة ٥، والمقاليد: ١/ ورقة ٢١٠، وشرح
ابن يعيش: ٨٥/٣ والمفضليات: ٤٢٨، والبدیع في علم العربية: ١٠٥.

(١) البيت للمتنخل الهذلي، وهو أبو أثيلة مالك بن عويمر بن عثمان بن حبيش بن عادية الهذلي
انظر شرح أشعار الهذليين: ٣٧/٢. وتوجيه إعرابه وشرحه في المصادر السابقة في البيت
الذي قبله ما عدا المفضليات وشرحها وانظره في: أمالي ابن الشجري ٣٢/٢، والخزانة:
٢٨٤/٢... وغيرهما.

(٢) سورة الصافات: آية: ٤٨.

(٣) في (أ) قبيحاً.

(٤) نقل ابن المستوفي هذا الاشتقاق ثم عقب عليه بقوله: قلت: كأنه ذهب إلى أن ربّاء وشمّاء
وصفان، لا أن أحدهما مضاف إلى الآخر. إثبات المحصل: ورقة ٣٥ كما علق عليه
الاندلسي بقوله: ولو صح ما قاله الخوارزمي من أن ربّاء هضبة لصح أن تكون شمّاء صفة
لها، وكان يكون مرفوعاً، لكن الرواية في البيت بإضافة ربّاء إلى شمّاء المحصل: ٦/٢ ونقل
البغدادي في الخزانة ما قاله: ٢٨٥/٢.

السَّمَمِ وهو الارتفاعُ ، ومن المَعْلُومِ أَنَّ العَالِيَةَ المَرْتَفَعَةَ التي لها قُلَّةٌ يَقْصِدُهَا السَّحَابُ يُلِيمُ بِهَا لَا تَكُونُ إِلَّا هَضْبَةً .

الرَّوَايَةُ (١) صَنَعُ بَرَفَعِ العَيْنِ السَّوَابِغُ مَجْرُورٌ عَلَى الإِضَافَةِ ، الأَوْبُ هُوَ المَطْرُ (٢) ، لِأَنَّهُ يُخَارُ ارْتَفَعَ مِنَ الأَرْضِ ، ثُمَّ آبَ إِلَيْهَا أَي : رَجَعَ ، وَبِذَلِكَ يُسَمَّى رَجَعًا . السَّبِيلُ : هُوَ المَطْرُ بَيْنَ السَّحَابِ وَالأَرْضِ ، وَقَدْ أُسْبِلَتْ السَّمَاءُ ، وَأَصْلُهُ مِنَ أُسْبِلْتُ (٣) السَّتْرَ ، إِذَا أَرخَيْتَهُ (٤) .

[٦٢/ب]

قَالَ جَارُ اللّهِ : « وَمِنْهُ (٥) قَوْلُ النَّابِغَةِ (٦) :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقِيشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

أَي : جَمَلٌ مِنْ جِمَالِهِمْ ، وَقَالَ (٧) :

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْثِمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ

(١) فِي (أ) الرّواية .

(٢) نَقَلَ الأَنْدَلِسِيُّ تَفْسِيرَ الخَوَارِزْمِيِّ للأَوْبِ ، وَنَقَلَ عَنِ الرِّمَخْشَرِيِّ فِي حَوَاشِي المَفْصَلِ أَنَّ الأَوْبَ هُوَ النُّحْلُ المَحْضَلُ : ٦/٢ ، ٧ . وَالثَّابِتُ فِيهَا يَعتَقِدُ أَنَّهَا حَاشِيَةُ المَفْصَلِ : وَرَقَةٌ : ١١٢ ، الأَوْبُ المَطْرُ .

(٣) فِي (ب) أُسْبِلُ .

(٤) فِي (ب) أَرخَاهُ .

(٥) عَقِبَ الأَنْدَلِسِيُّ عَلَى الرِّمَخْشَرِيِّ فِي إِيرَادِهِ هَذِهِ الأَمْثَلَةَ بِقَوْلِهِ : قَلْتُ قَدْ كَثُرَ هَذَا مِنَ الأَمْثَلَةِ تَقْوِيَةً لِمَا ادَّعَاهُ مِنْ حَذْفِ المَوْصُوفِ ، وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَهُ ، وَسِوَاهُ كَانَ اسْمًا أَوْ فِعْلًا وَالقِيَاسُ عَدَمُ الحَذْفِ ، لِمَا فِيهِ مِنْ إِخْرَاجِ التَّابِعِ عَنِ كَوْنِهِ تَابِعًا لِفِعْلًا ، إِذْ مَعْنَى كَوْنِهِ تَابِعًا أَنْ لَا يَبَاشِرَ العَامِلُ لِفِعْلًا ، وَفِي حَذْفِ المَوْصُوفِ يَلْزَمُ ذَلِكَ . . . المَحْضَلُ : ٥/٢ .

(٦) انظُر دِيوانَهُ : ص ١٩٨ . وَالبَيْتُ فِي إِثْبَاتِ المَحْضَلِ : وَرَقَةٌ ٣٦ ، وَالمَنْخَلُ ؛ وَرَقَةٌ ٧٨ وَشرح الخَوَارِزْمِيِّ : وَرَقَةٌ : ١٥٥ ، وَزَيْنُ العَرَبِ : وَرَقَةٌ : ٣٨ وَ ٣٩ ، وَشرح الأَنْدَلِسِيِّ : ٦/٢ ، ٧ وَابن يَعِيشُ : ٥٩/٣ .

هُوَ مِنْ شِوَاهِدِ الكِتَابِ : ٣٧٥/١ . وَشرح أُبَيَّاتِهِ لابن السِّيرَافِيِّ : ٥٨/٢ ، وَشرحها

للكُوْفِيِّ رَقْمٌ ١٣٠ ، وَالمَقْتَضِبُ : ١٣٨/٢ ، وَسِرُ الصَّنَاعَةِ : ٢٨٤/١ وَالخَزَانَةُ : ٣١٢/٢ . . .

(٧) تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ فِي بَابِ النَّدَاءِ .

أي : ما في قومها أحدٌ ومنه^(١) :

* أنا ابنُ جَلا *

أي : رَجُلٍ جَلا وقوله^(٢) :

* بِكْفِي كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرِ *

وسَمِعَ سيبويه^(٣) بعضَ العَرَبِ الموثوقِ بهم يَقولُ : ما منهما ماتَ حتَّى رأيتُهُ في حالِ كَذَا وكذا ، يُريدُ : ما منهما أحدٌ ماتَ .

قال المشرِّحُ : اعلمَ أنَ الموصوفَ في هذا الفَصْلِ مَطْرُوحٌ ، لكنَّهُ لا يَقْبَحُ أن يذكَرَ مَعَ الصِّفَةِ ، ألا تَرى أَنَّكَ لَو قُلْتَ : كَأَنَّكَ جَمَلٌ من أَجْمالِ بني أقيشٍ لم يَقْبَحْ وكذلك : لَو قُلْتَ : ما في قومها أحدٌ يفضُلُها في حَسَبٍ لكانَ هو الأَحْسَنُ ، وهكذا لَو قُلْتَ : أنا ابنُ رَجُلٍ جَلا ، وكذلك لَو قُلْتَ : ما بِكفِّي رَجُلٍ كانَ من أَرْمَى البَشَرِ ، كانَ هو الأَحْسَنُ ، كذلك لَو قُلْتَ : ما مِنهما^(٤) واحدٌ ماتَ حتَّى رأيتُهُ في حالِ كَذَا^(٥) وكَذَا ، وإذا جازَ حذفُ

(١) هذا جزء بيت تمامه :

أنا ابن جلا وطلّاع الثنايا متى أضح العمامة تعرفوني
وهو من أبيات لسحيم بن وثيل الرياحي، في الأصمعيات.
انظر إثبات المخصّل: ورقة: ٣٧، والمنخّل: ورقة: ٧٩، وشرح الخوارزمي: ورقة: ٥٧ وزين العرب: ورقة: ٣٩، وشرح الأندلسي: ٥/٢، والمقاليد: ٢١٠/١ وشرح ابن يعيش: ١٦٠/١، ٥٩/٣، والبيت من شواهد سيبويه: ٧/٢، والمعاني الكبير: ٥٣٠، ومجالس ثعلب: ٢١٢، وتفسير الطبري: ٢١٠/٧، وخزانة الأدب: ١٢٣، وقد تقدم ذكر هذا البيت في باب الممنوع من الصرف أمّا سحيم: فهو سحيم بن وثيل بن عمرو الرياحي البربوعي الحنظلي التميمي. شاعر مخضرم من الطبقة الثانية من شعراء الإسلام، مشهور الذكر في الجاهلية والإسلام، له مع غالب بن صعصعة والد الفرزدق مفاخرة مشهورة. انظر ترجمته في جمهرة الأنساب: ٢١٥، وخزانة الأدب: ١٢٨/١، ١٢٩.

(٢) سيأتي تخريجه بعد ذكر الشارح تكملته.

(٣) انظر الكتاب: ٣٧٥/١.

(٤) في (ب) منها.

(٥) في (ب) فقط.

الاسمِ وَمَعَهُ حَرْفُ الْعَطْفِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ (١) :

* أَلَا فَالْبِئْسَ شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ *

أَلَا تَرَى أَنْ نِصْفَ ثَالِثٍ لَا يَكُونُ ثَالِثًا حَتَّى يَتَقَدَّمَ شَهْرَانِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ ، وَالْمَعْنَى : رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانُ ، فَلَأَنْ يَجُوزَ حَذْفُ الْاسْمِ الْمُجَرَّدِ أَوْلَى مَا قَبَلَ الْبَيْتِ (٢) :

أَتَخَذُلُ نَاصِرِي وَتُعِزُّ عَبْسًا أَيْرَبُوعُ بْنُ غَيْطٍ لِلْمَعْنِ
كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالٍ الْبَيْتِ
الْمَعْنِ : الَّذِي يَتَكَلَّمُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي فِيهَا كُفِيَ الْكَلَامُ . يَرَبُوعُ بْنُ
غَيْطٍ : قَوْمُ النَّابِغَةِ اللَّامُ فِي الْمَعْنِ صِلَةٌ فِعْلٌ مَحذُوفٌ كَأَنَّهُ قَالَ : يَا يَرَبُوعُ بْنُ
غَيْطٍ اعْجَبُوا لِلْمَعْنِ عُيَيْنَةَ بْنِ حُصَيْنٍ ، بَنُو (٣) أُقَيْشٍ بَطْنٌ مِنْ عُكْلٍ ، وَقِيلَ :
فَخَذَّ مِنْ أَشْجَعٍ ، وَقِيلَ : مِنَ الْيَمَنِ ، وَجِمَالُ بَنِي أُقَيْشٍ وَحَشِيَّةٌ لَا تَكَادُ
يَتَّبَعُ (٤) بِهَا لَشَدَّةُ نِفَارِهَا ، وَسَبَبُ هَذَا الشُّعْرِ (٥) أَنَّ بَنِي عَبْسٍ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ
بَنِي أَسَدٍ فَقَتَلَتْ بَنُو أَسَدٍ رَجُلَيْنِ مِنْ عَبْسٍ ، فَأَرَادَ عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنِ الْفَزَارِيِّ أَنْ
يُعِينَ بَنِي عَبْسٍ ، وَيَنْقُضَ الْحِلْفَ الَّذِي بَيْنَ بَنِي ذُبْيَانَ وَبَنِي أَسَدٍ ، وَبَيْنَهُمْ
حِلْفٌ وَتَنَاصَرُوا ، قَوْلُهُ : كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ أَي : سَرِيعُ الْغَضَبِ
وَالنُّفُورِ ، وَتَنْفَرُ مِمَّا لَا يَنْبَغِي لِعَاقِلٍ أَنْ يَنْفَرَ مِنْهُ . « لَمْ تَيْشَمِ » أَي لَمْ تَأْتَمْ .
الشُّيْخُ : كَسَرُ حُرُوفِ الْمُضَارِعِ إِلَّا الْيَاءَ قِيَاسٌ عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ مُتَلَثَّبٌ (٦) ،

(١) البيت لابن أحمَر الباهلي كما في ديوانه : ١٧١ وهو بتمامه :

أَلَا فَالْبِئْسَ شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ إِلَى ذَاكِمَا مَا غَيَّيْتَنِي غِيَابِيَا
انظر : كتاب الشعر : ٣٩ ، والخصائص : ٤٦٠/٢ ، والمحتسب : ٢٢٧/٢ ، ٢٢٨ ،

وأما ابن الشجري : ٣١٧/٢ .

(٢) تقدم ذكره .

(٣) يبدو أَنَّ المؤلِّفَ نقلَ هذا عن ابن السيرافي : ٥٨/٢ .

(٤) في (أ) تتبع .

(٥) ابن السيرافي : ٥٨/٢ .

(٦) أي : مطرد .

في باب فَعِلَ يَفْعَلُ^(١) بكسر العين في الماضي وفتحها في المُسْتَقْبَلِ ،
 وقوله : فَيَجْعَا^(٢) شاذٌ . ونظير ما في قولها قوله تعالى^(٣) : ﴿ وما مِنَّا إِلَّا له
 مقامٌ معلومٌ ﴾ أي ما مِنَّا أحدٌ هذا عِنْدَ البَصْرِيِّينَ ، والكُوفِيُّونَ على أن « مَنْ »
 مضمرةٌ مع « إِلَّا »^(٤) والتأويلُ عندهم : إِلَّا مَنْ لَهُ مقامٌ^(٥) . وأنا ابن جَلا
 أي : ابنٌ من رَجُلٍ جَلا أمره وَوَضَحَ ، أو ابنٌ رَجُلٍ كَشَفَ الشَّدَائِدَ ، ما قبل
 البَيْتِ^(٦) :

(١) انظر بغية الآمال: ١٠١، ١٠٢.

(٢) يقصد بيت منم بن نيرة اليربوعي ديوانه: ١١٥.

قَمِيدُكَ أَنْ لَا تُسَمِعِنِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكُثِي قَرَحَ الْفُؤَادِ فَيَجْعَا
 شرح المفضليات للأنباري: ٥٤٠، وشرحها للتبريزي: ١١٨٤/٣، والخزانة:
 ٢٣٤/١.

(٣) الصافات: آية: ١٦٤ وانظر توجيه الزمخشري في الكشاف: ٣/٣٥٦ ورد ابن مكتوم عليه في
 الدرر اللقيط: ٣٧٧/٧.

(٤) في (ب) لا.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٧٧٦/٢، قال: بعد أن أورد قول الكوفيين: وفيه ما لا خفاء
 فيه من حذف الموصول. وانظر البيان لابن الأنباري ٣١٠/٢.

(٦) البيت في إثبات المحصل: ورقة ٣٧، والمنخل: ورقة ٧٩، وشرح الخوارزمي ورقة: ١٥٧،
 وزين العرب: ورقة: ٣٩، وشرح الأندلسي: ٢/١ والمقاليد: ١/ ورقة ٢١١، وشرح
 ابن يعيش: ٥٩/٣.

قال ابن المستوفى: في المحصل: ٣٧ أي بكفي رجل، كذا في النسخ،

بكفي كان من أرمى البشر

وبخط الخوارزمي وعادته - رحمه الله - أن يختصر الاستشهاد، ولعل هذا من
 مختصراته، أو من سهو الناسخ. وهو مزاحف مكسور.

أقول: ألا ترى كيف يلتبس العذر، فيقول: ويحتمل أنه من سهو الناسخ مع أنه ذكر أنه
 بخط الخوارزمي فكيف يكون ما كتبه بخطه خطأ من الناسخ. ثم قال: وصحته على ما أنشده
 ثعلب: - جادت بكفي. وبخط المغربي [الأندلسي]:

وغير كبداء شديداً الوتر

وصوابه شديدة الوتر على الأفراد، وكذا أنشده ثعلب، ولم يذكر في البيت الثالث جادت
 أو نحوها ليقوم وزنه لكن أتى به معاً.

الخزانة: ٣١٢/٢، والخصائص: ٣٦٧/٢، ومجالس ثعلب: ٥١٣، والمحتسب:
 ٢٢٨/٢، وأمالي ابن الشجري: ١٤٩/٢، والإنصاف: ١١٤، والتبيين: ٢٠٠.

مَالِكٍ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ
وَعَيْرُ كَبْدَاءٍ شَدِيدَةِ الْوَتْرِ
تَرْمِي بِكَفِّي الْبَيْتِ

قوسُ كبداءٍ : ملء الكف مقبضها . جادت : من الجودة .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَقَدْ يَبْلُغُ مِنَ الظُّهُورِ أَنَّهُمْ يَطْرَحُونَهُ رَأْسًا كَقَوْلِهِمْ :
الْأَجْرَعُ وَالْأَبْطَحُ ، وَالْفَارِسُ وَالصَّاحِبُ ، وَالرَّكَبُ ، وَالْأُورْقُ ،
وَالْأَطْلَسُ » .

قَالَ الْمَشْرُحُ : الْأَجْرَعُ : الرَّجُلُ الْمُنْقَادُ ، وَالْأَبْطَحُ : حَيْثُ يَنْبَطِحُ
السَّيْلُ فِي الْوَادِي ، وَالْأُورْقُ : مِنَ الْإِبِلِ الَّذِي فِي لَوْنِهِ بَيَاضٌ إِلَى سَوَادٍ ،
وَمِنْهُ قِيلَ لِلرَّمَادِ أُرْقُ ، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ^(١) هُوَ الَّذِي يَضْرِبُ لَوْنُهُ إِلَى الْخُضْرَةِ ،
وَهُوَ أَطْيَبُ الْإِبِلِ لِحَمَاءً ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ فِي عَمَلِهِ وَسَيْرِهِ بِمَحْمُودٍ^(٢) ، ذَلَّ عَلَيْهِ
قَوْلُهُ^(٣) :

يَا لَيْتَ أَنِّي وَقَشَامًا نَلْتَقِي
وَهُوَ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ الْأُورْقِ

ذئبٌ أطلس : هو الذي في لونه غبرة إلى السواد ، فإن سألت أيش
يعني باطراحه رأساً . أيعني به أنه لا يستعمل معه الموصوف ، أم يعني به أنه
يُستعمل وقد لا يُستعمل ؟ إن عنت به الأول فممنوع ، وذلك أن الثلاثة

(١) لم أقف على هذا النص في كتاب النوادر لأبي زيد .

(٢) في (ب) وليس عندهم محمود في . . .

(٣) وردا في شرح أبيات إصلاح المنطق لابن السكيت شرح أبي محمد يوسف بن الحسن
السيرافي وبعدهما :

وأنا فوق ذات غرب خيفق ثم اتقى وأي عصر اتقى
بعلة فقلعة المعلق

وورد البيت الأخير في اللسان : (قلع) ونسبه إلى أبي محمد الفقعسي .

الأول وهي: الأجرع والأبطح والفارس، وكذلك الأبرق - بالباء الموحدة - وإن كان لا يُستعمل معها الموصوف، فالأربعة الأخر يُستعمل معها ألا ترى إلى البعير الأورق، وذئب أطلس بالسين. وإن عنيت به الثاني فجميع أسماء الصفات كذلك، قد يُستعمل معها الموصوف، وقد لا يُستعمل معها؟

أجبت: المعنى أن هذه الأسماء إذا أُطلقت انصرفت إلى موصوفاتها المعهودة، وإن لم تكن معها مذكورة، ألا ترى أنك إذا قلت: مر بنا الأورق والأطلس انصرف الأول منهما إلى البعير والثاني إلى الذئب وفي عراقيات الأبيوردي^(١):

وَضَبْتُ عَلَيْهِ الطُّلسُ وَهِيَ سَوَابِغُ^(٢) تَجُوبُ^(٣) عَلَيْهِ البَيْدَ بالنَّسْلَانِ^(٤)

ثم الذي يدلُّ على القسم الأول تنزيل الأسماء تكسيرهم إياها تكسر الأسماء فقالوا: الأجازع والأباطح والأبارق والفوارس. فإن سألت: هذه الأسماء خرجت إلى الاسمية كيف منعت الصرف ولم يكن انصرافها كأفكل وأيدع؟ أجبت: لأن قضية كونها صفات في الأصل / أن تكون مقترنة بها الموصوفات، وأن تكون غير مصروفة، فإذا أغنانا كثرة الاستعمال عن اقتران الموصوفات بها فمن أين تخرج عن كونها غير مصروفة؟

(١) ديوان الأبيوردي: ٣٨٨/١.

(٢) في (ب) سواغب.

(٣) في (ب) تجوز إليه.

(٤) الطلس: جمع أطلس، وهو الذئب. النسلان: العدو.

[بَابُ الْبَدَلِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « الْبَدَلُ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَضْرِبٍ ، بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ^(١) : ﴿ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ قَوْمَكَ أَكْثَرَهُمْ ، وَثُلُثِيهِمْ ، وَ« نَاسًا مِنْهُمْ » ^(٢) وَصَرَفْتُ وَجُوهَهَا أَوْلَهَا ، وَبَدَلُ الْاِشْتِمَالِ كَقَوْلِكَ : سَلِبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ ، وَأَعْجَبَنِي عَمْرُو حَسَنُهُ وَأَدَبُهُ وَعِلْمُهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مِنْهُ ، أَوْ بِمَنْزِلَتِهِ مِنَ التَّلْبِيسِ ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ ، أَرَدْتُ أَنْ تَقُولَ بِحِمَارٍ فَسَبَقَكَ لِسَانُكَ إِلَى رَجُلٍ فَتَدَارَكْتَهُ وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي بَدَأَةِ الْكَلَامِ ، وَبِمَا لَا يَصْدُرُ عَنْ رَوِيَّةٍ ^(٣) وَفَطَانَةٍ .

قَالَ الْمَشْرُوحُ : الْبَدَلُ : هُوَ مَا يُذَكَّرُ بَعْدَ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةِ حَرْفِ عَطْفٍ عَلَى نَيْبَةٍ أَنْ يُعْلَقَ بِهِ غَيْرٌ مَا عُلِقَ بِالْأَوَّلِ . الضَّمِيرُ فِي وَجُوهَهَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْإِبِلِ . الشَّيْخُ : مَا أَرَدْنَا بِهَذَا تَعْلِيمَ اللَّفْظِ ، وَلَكِنْ الْغَرَضُ أَنَّهُمْ إِذَا غَلَطُوا كَيْفَ يَتَدَارَكُونَهُ .

اعْلَمْ أَنَّ الْبَدَلَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ ^(٤) : بَدَلُ الْمِثْلِ مِنَ الْمِثْلِ كَقَوْلِهِ

(١) سورة الفاتحة: آية ٣.

(٢) ساقط من (أ) فقط.

(٣) في (ب) روية الكلام.

(٤) نقل الأندلسي في المحصل: ٢ / ورقة ٩ هذا النص، من قوله: اعلم أن البدل... إلى آخر =

تَعَالَى : ﴿ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ ، وَبَدَلُ الْاِشْتِمَالِ وَهُوَ عَلَى صِنْفَيْنِ : أَحَدُهُمَا : بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ قَوْمَكَ أَكْثَرَهُمُ الثَّانِي : - أَنْ لَا يَكُونُ بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ لَكِنَّهُ شَيْءٌ يَلْتَبَسُ بِهِ كَقَوْلِكَ : أَعْجَبَنِي عَمْرُو حُسْنُهُ ، وَهَذَا النَّوْعُ مِنْ بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ قَرِيبٌ مِنَ التَّمْيِيزِ عَلَى (١) الْجُمْلَةِ ، تَقُولُ : طَابَ زَيْدٌ قَلْبُهُ كَمَا تَقُولُ : طَابَ زَيْدٌ قَلْبًا ، وَأَعْجَبَنِي كَرَمُهُ كَمَا تَقُولُ : أَعْجَبَنِي عَمْرُو كَرَمًا .

فَإِنْ سَأَلْتَ : أَجْمَعُ (٢) النَّحْوِيُونَ عَلَى أَنَّ الْبَدَلَ أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٍ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا قِسْمٌ ، وَأَنْتَ (٣) جَعَلْتَهُ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، أَحَدُهَا قِسْمَانِ ، فَمَا وَجْهُ التَّفَاضُلِ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ ؟ أَجِبْتُ : بِأَنَّهِنَّ جَعَلُوا صِنْفِي النَّوْعِ نَوْعَيْنِ ، وَهَذَا سَهْوٌ ، كَمَا قُلْتَ : الْحَيَوَانَ ثَوْرٌ وَفَرَسٌ وَعَرَبِيٌّ (٤) وَعَجَمِيٌّ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلِّ ، وَهُوَ الَّذِي يُعْتَمَدُ بِالْحَدِيثِ ، وَإِنَّمَا نَذَكُرُ الْأَوَّلَ لِنَحْوِ مِنَ التَّوَطُّئَةِ لِيُفَادَ بِمَجْمُوعِهَا فَضْلُ تَأْكِيدِ وَتَبْيِينِ لَا يَكُونُ فِي

= النَّصِّ مَعَ تَصَرُّفِ ظَاهِرٍ . ثُمَّ عَقَّبَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : أَقُولُ : الصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَمَاعَةُ مِنْ أَنَّ الْأَقْسَامَ أَرْبَعَةٌ ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَمْتَازُ عَنِ الْآخَرِ بِخَوَاصِّ لَا تَوْجَدُ فِي الْآخَرِ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يُوضَعَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا اسْمٌ عَلَى حِدَةٍ ، وَلَوْ صَحَّ مَا قَالَهُ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ هَذَا فِي التَّوَابِعِ بِأَسْرَافٍ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَا اِمْتَازَ بِفَضْلِ ذَاتِي ، بَلْ بِأَمْرٍ عَرَضِيٍّ ، وَهِيَ الْأُمُورُ الَّتِي أَشْرْنَا إِلَيْهَا قَبْلَ فَيَكُونُ الْكُلُّ أَصْنَافًا لِلتَّابِعِ ، لَا أَنْوَاعًا لَهُ وَهُوَ قَدْ سَلَّمَ أَنَّهَا أَنْوَاعٌ فَإِنَّهُ قَدْ سَلَّمَ أَنَّ الْبَدَلَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ . . . ثُمَّ قَالَ : وَسَنَبِّينَ أَنَّ بَدَلَ الْاِشْتِمَالِ لَيْسَ هُوَ بَدَلُ الْبَعْضِ ، وَبِالْعَكْسِ وَنَذَكُرُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفُرُوقِ مَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَوْعًا بِرَأْسِهِ . . . وَلَمَّا شَرَعَ الْأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ بَعْدَ رَدِّهِ عَلَى الْخَوَارِزْمِيِّ قَالَ : الْأَوَّلُ بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ ، وَهُوَ الَّذِي سَمَّاهُ هَذَا الشَّارِحُ [الْخَوَارِزْمِيُّ] بَدَلَ الْمَثَلِ مِنَ الْمَثَلِ ، وَكَأَنَّهُ تَحَاشَى أَنْ يَقُولَ : الْكُلُّ وَالْبَعْضُ ، كِرَاهِيَةً لِإِدْخَالِ اللَّامِ عَلَى كُلِّ وَبَعْضٍ ، وَالزَّجَاجِيُّ قَدْ اعْتَذَرَ عَنِ إِدْخَالِ اللَّامِ عَلَيْهَا فَقَالَ : وَإِنَّمَا قُلْنَا : الْبَعْضُ وَالْكُلُّ مَجَازًا ، وَعَلَى اسْتِعْمَالِ الْجَمَاعَةِ مَسَامِحَةً . . . انظُرْ تَفْصِيلَ ذَلِكَ فِي الْوَرَقَتَيْنِ : ٩ ،

١٠

(١) فِي (أ) عَنْ .

(٢) فِي (أ) .

(٣) فِي (ب) وَأَنْتَ عَلَى أَنَّهُ ثَلَاثَةٌ .

(٤) فِي (أ) وَإِعْرَابِيٍّ وَأَعْجَمِيٍّ ، وَمَا فِي (ب) يُوَافِقُهُ نَصُّ الْمَحْضَلِّ .

الإفراد . قال^(١) سيبويه عَقِبَ ذَكَرِهِ أَمْثَلَةُ الْبَدَلِ : أَرَادَ رَأَيْتُ أَكْثَرَ قَوْمِكَ ،
وثلثي قَوْمِكَ ، وَصَرَفْتَ وَجْهَهُ أَوَّلَهَا ، وَلَكِنَّهُ نَتَى الْاسْمَ تَوَكِيداً^(٢)

قال المشرِّحُ : المقصودُ في بابِ البَدَلِ هو الثَّانِي ، أمَّا في بابِ بَدَلِ
المِثْلِ فَلأنَّ الأوَّلَ^(٣) قد اشتمَلَ على ما اشتمَلَ^(٤) عليه الثَّانِي ، لكنَّ لا بُدَّ
من أن يكونَ في الثَّانِي فَضْلٌ^(٥) تَبْيِينٌ لا يكونُ في الأوَّلِ^(٦) ، فيكونُ أَدْخَلَ^(٧)
في القَصْدِ ، لأنَّهُ أَكْثَرُ إِفْضَاءً^(٨) إلى الغَرَضِ ، وأمَّا في صِنْفِي الاِسْتِمَالِ
فظاهرُ كونِ الثَّانِي مقصوداً ، وأمَّا في بَدَلِ الغَلَطِ فأظهرُ منه ، والبَدَلُ للتَّشْيِيدِ
بعَدَ^(٩) التَّمْهِيدِ .

قال جارُ اللَّهِ : « وقولهم : إنه في حكمِ تَنْحِيَةِ الأوَّلِ إِيذَانٌ مِنْهُمْ
بِاسْتِقْلَالِهِ بِنَفْسِهِ ، ومفارقتِهِ للتَّوَكِيدِ والصِّفَةِ في كونِهِمَا تَتَمَّتَيْنِ لما يَتَّبَعَانِهِ ، لا
أنَّ يعنوا إهدارِ الأوَّلِ وطرحه ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ : زَيْدٌ رَأَيْتُ غَلَامَهُ رَجُلًا
صَالِحًا ؟ فلو ذَهَبَتْ تُهْدِرُ الأوَّلَ لم يَسُدَّ كَلَامُكَ » .

قال المشرِّحُ : اعلم^(١٠) أنَّ شَيْخَنَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مما لا يُجْرِي
قولُهُم : البَدَلُ في حكمِ تَنْحِيَةِ المَبْدَلِ على حَقِيقَتِهِ ، بل يُؤوَّلُهُ فيقولُ :
المُرَادُ بِهِ الكَلِمَةُ أنَّ البَدَلُ لَيْسَ كَالصِّفَةِ والتَّأَكِيدِ في كونِهِمَا تَتَمَّتَيْنِ

(١) الكتاب: ٧٥/١ ، وانظر شرح الصَّفار: ١/ ورقة ١٨٥ ، والأصول: ٤٧/٢ .

(٢) في (ب) فقط مؤكداً .

(٣-٣) من (ب) .

(٤-٤) من (ب) .

(٥) في (ب) الرَّجُلُ .

(٦) في (أ) اقْتِضَاءً .

(٧) في (ب) فقط يَفْدُ .

(٨) نقل الأندلسيُّ في المحصَّل: ٢/ ورقة ١٤ ، ١٥ . شرح هذه الفقرة مع حذف كثير من عبارات

المؤلف . وقد أجاد في عرض أقوال العلماء في قول النحاة: البَدَلُ في حكمِ تَنْحِيَةِ المَبْدَلِ

فذكر رأي ابن جنبي ، والثَّمانيني ، وابن برهان ، وأبي البقاء العكبري والخوارزمي ، والجرجاني

ثم قال: فالقول المرصفي في هذه المسألة ما قاله الجرجاني في حواشي الإيضاح

(٩) الترضي في (ب) فقط .

لِلأَوَّلِ^(١) ، إِنَّمَا هُوَ الْمَقْصُودُ فِي هَذَا الْبَابِ لَا أَنْ يُرِيدُوا إِهْدَارَ الْأَوَّلِ
 وَطَرَحَهُ^(٢) ، بِدَلِيلِ أَنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ رَأَيْتُ غُلَامَهُ رَجُلًا صَالِحًا ، فَيَكُونُ
 « رَجُلًا » بَدَلًا مِنْ « غُلَامِهِ » ، ثُمَّ لَا يُمَكِّنُ طَرَحُ « غُلَامِهِ » هَا هُنَا إِلَّا تَرَى
 أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ رَأَيْتُ رَجُلًا صَالِحًا ، لَمْ يَرْتَبِطْ آخِرُ الْكَلَامِ^(٣) بِأَوَّلِهِ ،
 وَهَذَا كَلَامٌ قَدْ بَاضَ^(٤) فِيهِ الْفَسَادُ وَعَشَّشَ ، وَذَلِكَ أَنَّ رَجُلًا صَالِحًا هَا هُنَا
 مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِرَأَيْتُ ، وَ« غُلَامَهُ » مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ
 لَهُ^(٥) فَإِنْ سَأَلْتَ : فَمَا تَقُولُ فِي زَيْدٍ أَدْرَكْتُ غُلَامَهُ رَجُلًا صَالِحًا؟ أَجِبْتُ^(٥) :
 هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ، فَإِنْ سَأَلْتَ : لَوْ^(٦) كَانَ ذَلِكَ الْكَلَامُ مُجْرَى عَلَى
 حَقِيقَتِهِ لَجَازَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ رَجُلٍ آخَرَ ، وَلَمَّا^(٧) جَازَ رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ ، كَمَا
 لَا يَجُوزُ رَأَيْتُ إِيَّاهُ ، وَلَمَّا جَازَ زَيْدٌ ضَرْبَتُهُ أَخَاكَ ، كَمَا لَا يَجُوزُ زَيْدٌ ضَرْبَتُ
 أَخَاكَ؟ أَجِبْتُ : أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّمَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ لَا يَتَمَيَّزُ فِيهِ الْأَوَّلُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ
 قُلْتَ : زَيْدٌ ضَرْبَتُ أَخَاكَ إِيَّاهُ لَجَازَ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ وَإِنْ كَانَ بَدَلًا مِنْ حَيْثُ
 الصُّورَةُ فَهُوَ تَأَكِيدٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى إِلَّا تَرَى أَنَّ مَعْنَاهُ رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ ، فَإِنْ
 سَأَلْتَ إِيَّاهُ بِاتِّفَاقِ النُّحَوِيِّينَ لَيْسَتْ مِنْ أَلْفَاظِ التَّأَكِيدِ؟ أَجِبْتُ : نَعَمْ لَكِنْ لَمَّا سَدَّ
 مَسَدًا / التَّأَكِيدِ أُجْرَى مُجْرَاهُ ، وَمِنْ ثَمَّةَ قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ^(٨) فِي قَوْلِكَ
 ضَرْبَتُ قَوْمِكَ صَغِيرُهُمْ وَكَبِيرُهُمْ بِأَنَّهُ عَلَى الْبَدَلِ وَالتَّأَكِيدِ^(٩) ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 صَغِيرُهُمْ^(١٠) وَكَبِيرُهُمْ مِنْ أَلْفَاظِ التَّأَكِيدِ ، أَمَّا الثَّلَاثُ فَالْمَعْنَى بِقَوْلِنَا الْبَدَلُ فِي

[ب/٦٣]

(١) فِي (أ) لِلأَوَّلِي .

(٢) فِي (ب) وَاطْرَاحَهُ .

(٣) فِي (ب) كَلَامِهِ .

(٤) فِي (ب) وَكَنَّ .

(٥ - ٥) فِي (أ) فَقَط .

(٦) فِي (ب) لَمْ .

(٧) فِي (أ) أَوْ لَمَّا .

(٨) الْأَصُولُ : ٥٥/٢ .

(٩) فِي (ب) فَقَط وَعَلَى التَّأَكِيدِ ، وَفِي الْأَصُولِ : عَلَى الْبَدَلِ وَالتَّأَكِيدِ جَمِيعًا .

(١٠) فِي (ب) كَبِيرُهُمْ وَصَغِيرُهُمْ .

حكم تَنْحِيَةِ المُبَدَّلِ أَنَّ المُبَدَّلَ يَجُوزُ تَنْحِيَتُهُ إِمَّا حَقِيقَةً، وَإِمَّا حُكْمًا^(١) وتقديرًا، أمَّا حَقِيقَةً ففِي نَحْوِ: لَمْ يَقْعُدُوا إِلَّا زَيْدًا. وَأَمَّا تَقْدِيرًا ففِي نَحْوِ مَا ذَكَرْتُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ كَوْنَ^(٢) الْكَلَامِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ المُبَدَّلُ جُزْءًا مِنْ كَلَامٍ آخَرَ أَمْرٌ عَارِضٌ، وَالْعَارِضُ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ، إِذْ لَا يُعْتَدُّ بِهِ فَكَانَ الْبَدَلُ فِيهِ فِي حُكْمِ تَنْحِيَةِ المُبَدَّلِ حُكْمًا. ثُمَّ الَّذِي يَشْهَدُ بِكَوْنِ الْبَدَلِ فِي حُكْمِ تَنْحِيَةِ المُبَدَّلِ حَقِيقَةً لَفْظُ ابْنِ السَّرَاجِ المُبَدَّلُ^(٣) مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَيْسَ مِنَ الْكَلَامِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ أَنَّهُ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ بِدَلِيلِ مَجِيءِ ذَلِكَ صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٤): ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(٥) وَقَوْلِهِ^(٦) ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ وَهَذَا الْبَدَلُ^(٧) مِنْ بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: تَكْرِيرُ الْعَامِلِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَدَلَ فِي حُكْمِ تَنْحِيَةِ المُبَدَّلِ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ لِلتَّعْلِيقِ بِالثَّانِي لِمَا عَلِقَ بِالْأَوَّلِ، فَيَكُونُ الْبَدَلُ مُتَعَلِّقًا بِالشَّيْءِ السَّابِقِ، حَسَبَ مَا تَعَلَّقَ بِهِ المُبَدَّلُ، وَلَا نَعْنِي بِكَوْنِ الْبَدَلِ فِي حُكْمِ تَنْحِيَةِ المُبَدَّلِ سِوَى هَذَا الْقَدْرِ، مِثَالُهُ: رَجُلٌ تَوَسَّلَ إِلَى الْأَمِيرِ بِرَجُلٍ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ الْمُتَوَسَّلُ فِي حُكْمِ تَنْحِيَةِ الْمُتَوَسَّلِ بِهِ أَمَّا إِذَا ثَبَتَ لِلْمُتَوَسَّلِ عَيْنُ الْقَرَابَةِ^(٨) الَّتِي هِيَ ثَابِتَةٌ لِلْمُتَوَسَّلِ بِهِ، فَقَدْ صَارَ الْمُتَوَسَّلُ فِي حُكْمِ تَنْحِيَةِ الْمُتَوَسَّلِ بِهِ.

(١) فِي (أ).

(٢) فِي (أ) يَكُونُ.

(٣) فِي (أ) الْبَدَلُ.

(٤) فِي (أ) فَقَطْ وَعَلَا.

(٥) سُورَةُ الْأَعْرَافِ: آيَةٌ: ٧٥.

(٦) سُورَةُ الزَّخْرَفِ: آيَةٌ: ٣٣.

(٧) فِي (أ) فَقَطْ.

(٨) فِي (أ) الْقَرَبَةُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَلَيْسَ بِمَشْرُوطٍ أَنْ يَتَطَابَقَ الْبَدَلُ وَالْمُبَدَّلُ مِنْهُ تَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا بَلْ لَكَ أَنْ تُبَدَلَ أَيُّ النَّوْعَيْنِ شِئْتُمْ مِنَ الْآخِرِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (١): ﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ﴾ (٢)، وَقَالَ (٣): ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ خَلَا أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ إِبْدَالُ النَّكِرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ إِلَّا مَوْصُوفَةٌ كَنَاصِيَةٍ».

قَالَ الْمَشْرُوحُ: هَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْبَدَلَ فِيهِ فَضْلٌ تَبْيِينٌ لَا يَكُونُ فِي الْأَوَّلِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَبُيْدَلُ الْمُظْهَرُّ مِنَ الْمُضْمَرِ الْغَائِبِ دُونَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ تَقُولُ: رَأَيْتُهُ زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٍ، وَصَرَفْتُ وُجُوهَهَا أَوْلَاهَا، وَلَا تَقُولُ: بَيْي الْمِسْكِينِ كَانَ الْأَمْرُ، وَلَا عَلَيْكَ الْكَرِيمِ (٤) الْمَعْمُولُ».

قَالَ الْمَشْرُوحُ: الْمُبَدَّلُ لِلتَّنْذِجِ (٥) مِنْهُ إِلَى الْبَدَلِ، وَإِنَّمَا يُتَّنْذَرُ مِنْهُ إِلَيْهِ إِنْ لَوْلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا تَنَافُرٌ، وَالشَّيْثَانُ مَتَى اخْتَلَفَا بِالْغَيْبَةِ وَالْخِطَابِ، أَوْ بِالْغَيْبَةِ وَالْحِكَايَةِ فَقَدْ تَنَافَرَا فَإِنْ سَأَلْتَ فَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ (٦):

وَيَعْلَمُ أَنْ سَيَلْقَاهُ كِلَانَا

فَإِنَّهُ أَبَدَلٌ فِيهِ الْمُظْهَرَّ وَهُوَ غَائِبٌ مِنْ ضَمِيرِ الْحِكَايَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى (٧): ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ﴾ فَقَدْ أَبَدَلَ

(١) سورة الشورى: آية ٥٢، ٥٣.

(٢) (الذي له) ساقطة من المفصل.

(٣) سورة العلق: آية: ١٦.

(٤) في (ب) فقط كان المعول.

(٥) في (أ) للتندرج.

(٦) صدره:

فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْبًا

وهو للنمرين تولب، انظر ديوان شعره جمع الدكتور نوري حمودي القيسي: ١٢٢، وقد

تقدم ذكره في باب الإضافة فانظره هناك.

(٧) سورة الأحزاب: آية: ٢١.

فيه الغائب من المخاطب؟ أجبت: أما الأول فلأن المضاف لما كان في الحقيقة تأكيداً للمضاف إليه، وهو ضمير حكاية كالمبدل منه جاز إبداله منه، أما الثاني فذاك من أجل أن الخطاب ليس لقوم بأعيانهم، فنزلوا منزلة الغيب لأن المعنى لو كان للناس فيهم أسوة حسنة، أو لأن المعنى: لقد كان لكم فيهم أسوة حسنة لراجيكم الله.

قال جار الله: والمضمّر من المظهر نحو قولك: رأيت زيدا إياه، ومررت بزيد به، والمضمّر من المضمّر كقولك: رأيتك إياك، ومررت بك بك.

قال المشرّح: أبدل فيه المضمّر من المظهر، وهو زيد، وكذلك الضمير المنفصل وهو إياك، من المتصل وهو الكاف في رأيتك إياك^(١)، فإن سألت: لم لا يجوز أن يكون الضمير الثاني في رأيتك إياك تأكيداً؟ أجبت: لأن الضمير متى تأكّد بضمير فلا يخلو من أن يكون بينهما موافقة إعرابية، أو لا يكون، فلئن لم يكن بينهما موافقة إعرابية فهو تأكيد، ولئن كانت فهو بدل على ما قررته قبل.

(١) في (أ) فقط.

[بَابُ عَطْفِ الْبَيَانِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «عَطْفُ الْبَيَانِ: هُوَ اسْمٌ غَيْرُ صِفَةٍ، يَكْشِفُ عَنِ الْمُرَادِ كَشْفِهَا، وَيُنزَلُ مِنَ الْمَتْبُوعِ مِثْلَ الْكَلِمَةِ الْمَسْتَعْمَلَةِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ إِذَا تُرْجِمَتْ بِهَا، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

أَرَادَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، فَهُوَ كَمَا تَرَى جَارٍ مَجْرَى التَّرْجِمَةِ، حَيْثُ كَشَفَ عَنِ الْكُنْيَةِ لِقِيَامِهِ بِالشُّهْرَةِ دُونَهَا.

قَالَ الْمُشْرَحُ: عَطْفُ الْبَيَانِ: هُوَ الْكَشْفُ بِغَيْرِ الْوَصْفِ. مَا بَعْدَ

الْبَيْتِ (١):

(١) مَنَاسِبَةٌ هَذَا الرَّجَزِ مَا رَوَى أَنْ أَعْرَابِيًّا أَتَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ أَهْلِي بَعِيدٌ وَإِنِّي عَلَى نَاقَةٍ دَبْرَاءَ نَقْبَاءَ، فَاحْمَلْنِي، فَقَالَ عُمَرُ: كَذَبْتَ، وَاللَّهِ مَا بِهَا نَقَبٌ وَلَا دَبْرٌ فَانطَلَقَ الْأَعْرَابِيُّ فَحَلَّ نَاقَتَهُ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ الْبَطْحَاءَ وَهُوَ يَقُولُ:
أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ...

وَعُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَقْبَلٌ مِنْ أَعْلَى الْوَادِي، فَجَعَلَ إِذَا قَالَ:
فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجْرٌ

قَالَ: اللَّهُمَّ صَدَقْ، حَتَّى التَّقِيَا، فَاتَّخِذْ بِيَدِهِ، فَقَالَ: ضَعْ عَن رَاحِلَتِكَ، فَوَضِعْ فَإِذَا هِيَ كَمَا قَالَ: فَحَمَلَهُ عَلَى بَعِيرٍ، وَزَوَّدَهُ وَكَسَاهُ. وَهَنَّاكَ رَوَايَاتٌ أُخْرَى لِلْقِصَّةِ. وَلَعَلَّ هَذِهِ أَقْرَبُهَا إِلَى الصَّوَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَلَعَلَّ الْأَعْرَابِيَّ الَّذِي دَارَتْ حَوْلَهُ الْقِصَّةُ هُوَ عَبْدِ اللَّهِ أَوْ عَمْرُو - عَلَى اخْتِلَافٍ فِي اسْمِهِ - بِنَ كَيْسَبَةَ النَّهْدِيِّ، الَّذِي تُرْجِمُ لَهُ ابْنُ حَجْرٍ فِي الْإِصَابَةِ: ٩٥/٥، ١١٨ =

ما إن بها من نَقَبٍ ولا دَبْرٍ
فاغفر له اللهم إن كان فَجْرًا/

قال جَارُ اللَّهِ: «فصل؛ والذي يَفْصِلُهُ لَكَ من البَدَلِ شَيْئَانِ، أَحَدُهُمَا:
قَوْلُ المَرَارِ الأَسَدِيِّ^(١)»:

أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعًا
لأنَّ بِشْرًا لو جُعِلَ بَدَلًا من البَكْرِيِّ، والبَدَلُ في حُكْمِ تَكَرُّرِ العَامِلِ،
لَكَانَ التَّارِكُ في التَّقْدِيرِ دَاخِلًا على بِشْرٍ.

قال المَشْرُحُ: «بِشْرٍ» عَطْفُ بَيَانٍ من البَكْرِيِّ، لا بَدَلُ، إذ لو كَانَ بَدَلًا
والبَدَلُ في التَّقْدِيرِ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُقَالَ: أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ التَّارِكِ بِشْرًا إذ البَدَلُ
في حُكْمِ تَكَرُّرِ العَامِلِ والتَّارِكِ بِشْرٍ لا يَجُوزُ لما ذَكَرْتُهُ في الصَّارِبِ زَيْدٍ.

قال جَارُ اللَّهِ: «والثَّانِي أَنْ الأَوَّلُ هَا هُنَا هو ما يَعْتَمِدُهُ الحَدِيثُ،

= ونسب إليه الرجز نفلًا عن ترجمته المفقودة من معجم الشعراء المطبوع، وكذلك نقلها عن
معجم الشعراء، وعن الإصابة أيضًا البغدادي في خزانة الأدب: ٣٥٠/٢، وخطًا البغدادي ابن
يعيش الذي نسب هذا الرجز إلى رؤبة بن العجاج انظر إعراب وشرح هذا الرجز في: إثبات
المحصل: ورقة ٣٧، ٣٨ والمنخل: ورقة ٨٠، وشرح الخوارزمي: ورقة: ١٥٧، ١٥٨،
وزين العرب: ورقة ٢٩ وشرح الأندلسي: ٢١/٢، والمقاليد: ٢١٤/١، وابن يعيش: ٧١/٣
وانظره في المخصص: ١١٣/١، ومعاهد التنصيص: ٩٤/١. وغيرها.

(١) المرار الأسدي: هو سعيد بن حبيب بن خالد بن نضلة بن الأشيم الفقعسي الأسدي، من
شعراء الدولة الأموية، وأدرك الدولة العباسية. ترجمته في الشعر والشعراء: ٢٦٦/١، ومعجم
الشعراء: ٤٠٩، واللآلي: ٢٣١/١ والأغاني: ١٥٨/٩، والخزانة: ١٩٦/٢، وإثبات
المحصل: ورقة ٣٨. والبيت في مجموع شعره الذي جمعه الدكتور نوري حمودي القيسي
ضمن (شعراء أمويون) القسم الثاني: ٤٦٥، انظر في توجيه إعرابه وشرحه إثبات المحصل:
ورقة ٣٨، والمنخل: ورقة: ٨٠ وشرح الخوارزمي: ورقة: ١٥٨ وزين العرب: ورقة: ٢٩،
والمقاليد: ٢١٥/١ والمحصل: ٢/ ورقة: ٢٢، وابن يعيش: ٧٢/٣. والبيت من شواهد
الكتاب: ٩٣/١ وانظر شرحه للصفار: ٢١٠/١، والنكت عليه للأعلم: ص ٨٧، وشرح
أبياته لابن السيرافي: ٢٠٦/١، وشرحها لابن خلف: ورقة: ٨٦، ٨٧ وشرحها للكوفي:
٤٦، وفرحة الأديب: ٦، والغرة لابن الدهان: ٦٣/٢ وشرح لإصحاح لابن أبي الربيع: =

وَوَرَدَ^(١) الثَّانِي مِنْ أَجْلِ أَنْ يُوضَّحَ أَمْرُهُ، وَالْبَدَلُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ إِذْ هُوَ - كَمَا ذَكَرْتُ - الْمُعْتَمَدُ بِالْحَدِيثِ وَالْأَوَّلُ كَالْبَسَاطِ لِذِكْرِهِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْمَقْصُودُ فِي بَابِ عَطْفِ الْبَيَانِ هُوَ الْأَوَّلُ، وَإِنَّمَا نَذَكُرُ الثَّانِي لِلتَّفْسِيرِ، وَلَا كَذَلِكَ فِي بَابِ الْبَدَلِ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الثَّانِي وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ الْأَوَّلُ لِلتَّمْهِيدِ.

= ٣٨٤/٢، والملخص في القوانين النحويه له: ١٦/٢، والتعليقة على المقرَّب لابن النحاس ورقة: ٨١، والتذييل والتكميل لأبي حيان: ١٣٦/٤... وغيرها والبيت موجود في كثير من كتب النحو، وذكرت هذه المراجع لما فيها من الفوائد النحويَّة حول هذا البيت.
(١) في (ب) فقط فورود.

[بَابُ لِعَطْفِ بِالْحَرْفِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «الْعَطْفُ بِالْحَرْفِ، هُوَ نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَكَذَلِكَ إِذَا نَصَبْتَ أَوْ جَرَرْتَ، يَتَوَسَّطُ الْحَرْفُ بَيْنَ الْأَسْمِينَ فَيُشْرِكُهُمَا فِي إِعْرَابٍ وَاحِدٍ، وَالْحُرُوفُ الْعَاطِفَةُ تُذَكَّرُ فِي مَكَانِهَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى»^(١).

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْعَطْفُ بِعُمُومِهِ يَفِيدُ^(٢) الْأَشْتِرَاكَ فِي الْإِعْرَابِ، وَأَمَّا الْأَشْتِرَاكُ فِي الْمَعْنَى فَذَاكَ لِلْعَطْفِ بِخُصُوصِهِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَالْمُضْمَرُ مَنْفَصِلُهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُظْهَرِ يُعْطَفُ وَيُعْطَفُ عَلَيْهِ، تَقُولُ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَأَنْتَ^(٣)، وَدَعَوْتُ عَمْرًا وَإِيَّاكَ، وَمَا جَاءَنِي إِلَّا أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا إِيَّاكَ وَعَمْرًا، وَأَمَّا مَتَّصِلُهُ فَلَا يَتَأْتِي أَنْ يُعْطَفَ وَيُعْطَفَ عَلَيْهِ، خَلَا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي مَرْفُوعِهِ أَنْ يُؤَكَّدَ بِالْمُنْفَصِلِ^(٤)، تَقُولُ: ذَهَبَتْ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَذَهَبُوا هُمْ وَقَوْمُكَ، وَخَرَجْنَا نَحْنُ وَبَنُو تَمِيمٍ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^(٥): ﴿إِذْ هَبَّ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾^(٦)».

(١) ساقطة من المفصل نسخة الصَّغَانِي فقط.

(٢) فِي (أ) فَعِنْدَ.

(٣) فِي (أ) فَقَطْ وَإِيَّاكَ.

(٤) فِي (ب) فَقَطْ بِالْفَصْلِ.

(٥) فِي (أ) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، وَفِي (ط) قَالَ تَعَالَى، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ (ب) وَيُؤَيِّدُهُ نَسْخَةُ الصَّغَانِي وَشَرَحَ ابْنُ يَعِيشَ.

(٦) سُورَةُ الْمَائِدَةِ: آيَةٌ: ٢٤.

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْمُنْفَصِلُ مِنَ الضَّمِيرِ يُعْطَفُ وَيُعْطَفُ عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَأَنْتَ قَدْ عَطَفَ فِيهِ الضَّمِيرُ الْمُنْفَصِلُ الْمَرْفُوعُ، أَعْنِي أَنْتَ عَلَى الْمُظْهَرِ (وهو زَيْدٌ، وكذلك: دَعَوْتُ عَمْرًا وَإِيَّاكَ قَدْ عَطَفَ فِيهِ الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ وَهُوَ إِيَّاكَ، عَلَى^(١) الْمُظْهَرِ، أَعْنِي عَمْرًا، وَأَمَّا مُتَّصِلُهُ، فَالْبَتَّةَ لَا يَكُونُ مَعْطُوفًا لِعَدَمِ الْإِمْكَانِ، وَلَكِنَّهُ يُعْطَفُ عَلَيْهِ بِشَرْطٍ، وَذَلِكَ أَنْ يُؤَكَّدَ بِالْمُنْفَصِلِ تَقُولُ: ذَهَبْتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، فَزَيْدٌ إِنَّمَا جَازَ عَطْفُهُ عَلَى الضَّمِيرِ فِي ذَهَبْتَ لِأَنَّهُ تَأَكَّدَ ذَلِكَ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ وَهُوَ أَنْتَ، وَهَذَا لِأَنَّ الْفَاعِلَ لِاسِيْمَا الْمُضْمَرِّ مِنْهُ لِشِدَّةِ اعْتِنَاقِ الْفِعْلِ إِيَّاهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنْهُ.

ضَمَمْتُهَا ضَمَّةً عُدْنَا بِهَا جَسَدًا فَلَو رَأَيْنَا عُيُونَ مَا خَشِينَاهَا^(٣)

وَالْجُزْءُ مِنَ الْفِعْلِ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ الْاسْمُ، فَإِذَا تَأَكَّدَ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ امْتَاَزَ عَنِ الْفِعْلِ، وَذَهَبَ عَنِ كَوْنِهِ جُزْءًا، وَاسْتَبَدَّ اسْمًا، فَحَيْثُ يُعْطَفُ عَلَيْهِ، ثُمَّ ذَلِكَ الْقَبِيحُ عَلَى مَرَاتِبٍ، فَالْأَقْبَحُ الْعَطْفُ عَلَى الْمُسْتَبْتَرِ نَحْوُ: اذْهَبْ وَزَيْدٌ، وَالْقَبِيحُ ذَهَبْتُ وَزَيْدٌ وَلِلْمَائِلِ^(٤) عَنِ الْقَبِيحِ قَلِيلًا: ذَهَبَا^(٥) وَزَيْدٌ. قَوْلُهُ: وَلَا يَتَأْتَى أَنْ يُعْطَفَ وَيُعْطَفَ عَلَيْهِ الثَّانِي وَهُوَ الْمَعْطُوفُ بِالرَّفْعِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ^(٦): وَقَوْلُ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى

مِنْ ضَرُورَاتِ الشُّعْرِ.

قَالَ الْمُشْرَحُ: عَطَفَ زُهْرٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ فِي أَقْبَلْتُ مِنْ غَيْرِ

(١- ١) فِي (ب) فَقَطْ.

(٢) مِنْ هُنَا إِلَى آخِرِ شَرْحِ هَذِهِ الْفَقْرَةِ نَقَلَهُ الْأَنْدَلِسِيُّ فِي الْمَحْصَلِ: ٢٥/٢.

(٣) الْبَيْتُ لِأَبِي إِسْحَاقِ الْفَارَسِيِّ وَهُوَ فِي أَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ ص ١٨٦ وَرَوَيْتَهُ هُنَا ضَمَمْتَهُ..

(٤) فِي (ب) الْمَسَائِلِ.

(٥) فِي (أ) ذَهَبْنَا.

(٦) فِي (ب) فَقَطْ وَمِنْهُ قَوْلٌ...

تَأَكِيدُ وهي على ما ذكرنا في الدَّرَجَةِ العُلْيَا من القُبْحِ . تَمَامُهُ^(١) :

كِنَعَاكِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا

قَدْ تَنَقَّبَنَ بِالْحَرِّ وَأَبْدَيْنَ عُيُونًا حُورَ الْمَدَامِعِ نُجْلًا
التَّهَادِي: أَنْ يَمْشِيَ بَيْنَ اثْنَيْنِ مُعْتَمِدًا عَلَيْهِمَا مِنْ ضَعْفِهِ وَتَمَائِيلِهِ،
الْمَلَا: هُوَ الصَّحْرَاءُ مَقْصُورٌ، يَقُولُ: هُوَ لِإِثْنَيْنِ يَمْشِيْنَ مَشْيَ نِعَاجِ
الْوَحْشِ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّمْلِ فَهِنَّ يَنْقُلْنَ قَوَائِمَهُنَّ نَقْلًا بَطِيئًا، وَتَتَحَرَّكْنَ
أَحْشَاؤُهُنَّ لِتُكَلِّفَهُنَّ نَقْلَ قَوَائِمَهُنَّ وَيُرَوَى^(٢) :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ تَهَادَى زُويْدًا

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَتَقُولُ فِي الْمَنْصُوبِ ضَرْبُكَ زُويْدًا، وَلَا يُقَالُ مَرَّتْ بِهِ
وَزَيْدٌ وَلَكِنْ يُعَادُ الْجَارُ، وَقِرَاءَةُ حَمَزَةٌ^(٣): ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ لَيْسَتْ بِتِلْكَ^(٤) الْقَوِيَّةُ .

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْعَطْفُ عَلَى الْمُتَّصِلِ الْمَنْصُوبِ يَجُوزُ وَذَلِكَ ضَرْبُكَ
وَزَيْدًا أَلَا تَرَى أَنَّ الْكَافَ فِي ضَرْبُكَ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ^(٥) مَنْصُوبٌ، وَزَيْدًا
مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ .

(١) انظر ديوانه: ٤٩٠، وانظر إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ورقة ٤٠، والمنخل: ورقة: ٨١، وشرح الخوارزمي: ورقة ٥٩، وزين العرب: ورقة ٣٠.
والبيت من شواهد سيبويه: ٣٩٠/١، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ١٠١/٢،
وشرحه للكوفي: ورقة: ١١٣، والنكت للأعلم الشتمري: ٢٤٩. وانظر الخصائص:
٣٨٦/٢، والإنصاف: ٢٥٢/٢، والكامل: ٣٢٢/١، ٣٩/٣، والتعليق على المقرب: ٨٣،
والبيان في شرح اللمع: ٦٨/١، وضرائر الشعر لابن عصفور: ١٨١، وربما روي للعرجي
انظر ديوانه ص ١٢٣ وديوان العرجي برواية أبي الفتح ابن جني. وقد أورده ابن جني في
بعض مؤلفاته منها الخصائص وشرح الحماسة ولم ينسبه. وروايته في ديوان العرجي (تهادي
وزهن) من قصيدة طويلة ولعل روايته له هي الأقرب للصواب لأنه ورد منفردا ملحقا بالديوان
وليس ضمن قصيدة.

(٢) انظر شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه: ١٠٢/١.

(٣) سورة النساء: آية: ١.

(٤) ساقط من (أ) فقط.

(٥) في (أ).

فإن سألت: فكيف جازَ العطفُ / على المُتَّصِلِ المَنْصُوبِ ولمَّ يَجُزْ
على المُتَّصِلِ المَرْفُوعِ؟ أجبتُ: لأنَّ المَنْصُوبَ لم يُعَانِقَهُ الفِعْلُ تلكَ
المعانقةَ، بخلافِ المرفوعِ، وبخلافِ المَجْرُورِ أيضاً، لأنَّ المُضَافَ
والمُضَافَ إليه بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَلِذَلِكَ سَقَطَ التَّنْوِينُ مِنَ المُضَافِ، وَلَمْ
يَجُزْ بَيْنَهُمَا الفَصْلُ بِخِلَافِ الفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ وَالْعَطْفُ عَلَى بَعْضِ الشَّيْءِ
الَّذِي هُوَ بَعْضُ الاسْمِ لَا يَجُوزُ وَأَمَّا قِرَاءَةُ حَمَزَةٍ فمُسْتَضَعْفَةٌ^(١) وَنَظِيرُهَا مَا
أَنشَدَهُ المُبَرِّدُ فِي (الكاملِ).

(١) انظر قراءة حمزة في الحجة لأبي علي الفارسي: ٣/ ورقة ٢٢٩ - ٢٣٣ «نسخة الاسكندرية»
والحجة في القراءات لابن زنجلة: ص ١٨٨ فما بعدها، والسبعة لابن مجاهد: ص
وقد ضَعَفَ قِرَاءَةَ حَمَزَةٍ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ الْقَرَاءُ فِي الْمَعَانِي: ٢٥٢/١ قال: ...
وفيه قبج، لأنَّ العَرَبَ لَا تَرُدُّ مَخْفُوضاً عَلَى مَخْفُوضٍ وَقَدْ كَتَبَ عَنْهُ. وَمِنْهُمْ الرَّجَاجُ قَالَ فِي
إِعْرَابِ الْقُرْآنِ وَمَعَانِيهِ: ٢/٢، ٣... فَأَمَّا الْجَزُّ فِي الْأَرْحَامِ فَخَطَأٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي
اضْطِرَارٍ شَعْرٍ، وَخَطَأٌ أَيْضاً فِي أَمْرِ الدِّينِ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ...، وَقَالَ
النَّحَّاسُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: ٣٩٠/١: وَقَدْ تَكَلَّمَ النُّحَوِيُّونَ فِي ذَلِكَ فَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَقَالَ
رُؤَسَاؤُهُمْ: هُوَ لِحْنٌ لَا تَحُلُّ الْقِرَاءَةَ بِهِ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَقَالُوا هُوَ قَبِيحٌ. وَانظُرْ: إِعْرَابِ الْقُرْآنِ
لِلْأَصْبَهَانِيِّ وَرَقَّةَ ٢٥، وَزَادَ الْمَسِيرُ: ٣/٢، وَتَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ: ٥١٧/٧ - ٥٢٣، وَالْبَحْرُ
الْمَحِيظُ: ١٥٨/٣، وَالْمَحْرُورُ الْوَجِيزُ لِابْنِ عَطِيَّةٍ: ٥/٤ وَقَدْ جَعَلَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ
مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ وَاحْتَجَّ لِكُلِّ فَرِيقٍ. انظُرِ الْإِنْصَافَ: ٤٦٣ - ٤٧٤
الْمَسْأَلَةَ رَقْمَ ٦٥، وَمِثْلَهُ فَعَلَ الْعَكْبَرِيُّ فِي كِتَابِهِ التَّبَيِّنِ عَنِ مَذَاهِبِ الْكُوفِيِّينَ، وَتَبِعَهُمُ الْيَمَنِيُّ
فِي اثْتِلَافِ النَّصْرَةِ فِي اخْتِلَافِ نَحْوَةِ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ الْمَسْأَلَةَ رَقْمَ ٤٩ فِي قِسْمِ الْأَسْمَاءِ. وَقَدْ
تَقَدَّمَ نَصُّ ابْنِ النَّحَّاسِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ وَهُوَ يَفِيدُ أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ لَا يَجُوزُونَ ذَلِكَ
وَابْنُ النَّحَّاسِ مِمَّنْ أَلَّفَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَا خَطَأٌ وَقَعَ
بِهِ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَتَبِعَهُ مِنْ بَعْدِهِ.

وقد أيد أبو حيان في كتابه التذييل والتكميل قراءة حمزة، وأجاز العطف على الضمير
المحروور من غير إعادة للجار. قال: والذي أختاره في المسألة جواز العطف عليه مطلقاً لفساد
هذه العلل، وعلى تقدير صحتها فهي مصادمة النص من لسان العرب فلا يلتفت إليها،
والدليل على ما اخترناه القياس والسَّماع، أما القياس فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه، ويؤكد
من غير إعادة جارٍ كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار، وأما السماع... وأورد
آيتين وقول العرب ما فيها غيره وفرسه وعشرة أبيات ثم قال: وأنت ترى هذا السماع وكثرته
وتصرف العرب في حروف العطف على هذا الضمير من غير إعادة الخافض. التذييل
والتكميل: ١٧٤/٥، ١٧٥.

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ

ولأنَّ هذا العطفَ ضعيفٌ في القياسِ ، قليلٌ في الاستعمالِ ، أمَّا ضعفُهُ في القياسِ فلأنَّ المُضَمَّرَ المُتَّصِلَ في نحو غَلامِهِ وَغَلامِكَ وَغَلامي قد صارَ عِوَضاً لِمَا^(١) كان فيه مِنَ التَّنوينِ ، فَجَبَّحَ أن يُعطفَ عليه ، كما لا يعطفُ على التَّنوينِ ، وَالَّذِي يَدُلُّ على أَنَّ هذا المُضَمَّرَ قد صارَ عِوَضاً مِنَ التَّنوينِ وَوُقوعِ المُعاقَبَةِ بَيْنَ التَّنوينِ وَبَيْنَ هذا المُضَمَّرِ في مقامِ المُضَافِ إليه ، وَبعضُ ذلك^(٢) اختِيارُ حَذْفِهِم الياءَ في المُنادى المُضَافِ إليه كَحَذْفِهِم التَّنوينَ . فإن سَأَلتَ : فكيفَ لم يَقْبَحْ عَطْفُ الظَّاهِرِ المَجْرورِ على الظَّاهِرِ المَجْرورِ؟ أَجبتُ : بأنَّ المُضَمَّرَ أَذْهَبُ في مُشابَهَةِ^(٣) التَّنوينِ مِنَ المُظْهِرِ^(٤) أَلَا تَرى أَنَّ هذا المُضَمَّرَ على حَرْفٍ كما أَنَّ التَّنوينَ كذلك ، وَأَنَّهما مُجتمعانِ في السُّكونِ بِخِلافِ المُظْهِرِ ، وَلأنَّ المُضَمَّرَ لا يَفْصَلُ مِنَ^(٥) الاسمِ في الوَقْفِ^(٦) كما لا

= وقرأ بقراءة حمزة: ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، والأعمش، وابن وثاب، وابن رزین، شرح عمدة الحافظ: ٦٥٥.

وأيد هذه القراءة من النحويين الأخفش ويونس كما في الهمع ١٢٩/٢، وابن مالك انظر كتابه شرح عمدة الحافظ: ٦٥٥ قال: وهو اختياري. وأبي علي الشلويني انظر حاشيته على المفصل: ورقة ٦٢. وشرحه الكبير للجزولية: ورقة ١٨٢، وحمزة صاحب القراءة هو: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي الزيات. أحد القراء السبعة مولده سنة ٨٠ هـ ووفاته سنة ١٥٦ هـ قال الثوري: ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٢٧/٣، ووفيات الأعيان ١٦٧/١. وأمّا البيت فصدره:

واليوم قرّبت تهجونا وتشتّمنا

ولم أجد من نسبه إلى أحد، وهو من شواهد سيبويه: ٣٩٢/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢٠٧/٢، وشرحها للكوفي: ٣٥١، والخزّانة: ٣٣٨/٢. وإنشاد المبرد له في الكامل: ٣٩/٢ وانظر أغلب كتب التخرّيج السابقة.

(١) في (أ) مما.

(٢) في (ب) هذا.

(٣) في (أ) مشابته.

(٤) في (أ) من المضمّر.

(٥) في (أ) بين.

(٦) في (أ) للوقف.

يَفْصَلُ التَّنْوِينَ فِي الْوَصْلِ (١)، لِأَنَّهُ لَا يَفْصَلُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ،
إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ (٢) إِلَيْهِ ظَاهِرًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ (٣):

قَرَعَ الْقِسِيَّ الْكِنَائِيْنَ

بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مُضْمَرًا.

(١) فِي (ب).

(٢) فِي (ب) الْمُضَافِ.

(٣) الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ:

يَطْفَنَ بِحَوْزِي الْمَرَاتِعِ لَمْ يُرَعِ بِوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكِنَائِيْنَ
وَهُوَ لِلطَّرْمَاحِ بْنِ حَكِيمِ الطَّائِيِّ كَمَا فِي دِيْوَانِهِ: ٤٨٦ بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ عِزَّةِ حَسَنِ وَقَدْ
تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ.

[بَابُ الْبِنَاءِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَمِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمِ الْمَبْنِيِّ ، وَهُوَ الَّذِي سُكُونُ آخِرِهِ ، وَحَرَكَتُهُ لَا بِعَامِلٍ ، وَسَبَبُ بِنَائِهِ مَنَاسِبَةٌ مَا لَا تَمَكُّنَ لَهُ بَوَاجِهُ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ (١) بِتَضْمَنِ مَعْنَاهُ (١) .

قَالَ الْمُشْرَحُ : الْمُعْرَبُ إِذَا بُنِيَ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ سَبَبٍ ، وَسَبَبُ بِنَائِهِ مَنَاسِبَةٌ (٢) مَا لَا تَمَكُّنَ لَهُ (٣) ، وَمَنَاسِبَتُهُ بِأَحَدِ أَسْبَابٍ وَهِيَ : إِمَّا جَرِيهُ مَجْرَى الْحَرْفِ ، كَالضَّمَائِرِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ لِأَنَّهَا (٤) جَرَتْ مَجْرَى اللَّامِ الْمَعْرِفَةِ ، أَلَّا تَرَى أَنَّ اللَّامَ الْمَعْرِفَةَ لِلْإِشَارَةِ لِأَنَّهَا (٤) لَيْسَتْ إِلَّا لِلتَّعْرِيفِ ، وَهُوَ بَعِينُهُ الْإِشَارَةُ . أَمَّا تَضْمُنُهُ مَعْنَى الْحَرْفِ كَتَضْمُنِ (٥) الْمَنْفِيِّ الْجِنْسِ مَعْنَى « مِنْ » الْإِسْتِغْرَاقِيَّةِ ، وَكَتَضْمُنِ أَمَسٍ مَعْنَى (٦) اللَّامِ ، وَذَلِكَ إِذَا عَنَيْتَ بِهِ أَمَسَ يَوْمِكَ ، وَأَمَّا إِذَا عَنَيْتَ بِهِ أَمَسًا فَهُوَ مُعْرَبٌ كَقَوْلِهِمْ :

* كُلُّ غَدٍ صَائِرٌ أَمَسًا *

وَإِمَّا مُجَاوِرَةَ الْمَبْنِيِّ مُجَاوِرَةً مَخْصُوصَةً كَمَا فِي : غَلَامِي ، وَتَفْعَلِينَ ،

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب).

(٣) في (ب) فيه.

(٤) في (ب) أنها.

(٥) في (ب) كتضمين.

(٦) في (أ).

وَفَعَلُوا . فعلى هذا الحَرْفِ مَدَارُ الْمَبْنِيَّاتِ ، فإن سَأَلْتِ : أَيْشِ (١) تَعْنِي بِعَامِلٍ فِي قَوْلِكَ لَا بِعَامِلٍ ، أَتَعْنِي بِهِ الْمَوْجِبَ لِلسُّكُونِ أَوْ الْحَرَكَةِ ، أَمْ تَعْنِي بِهِ شَيْئاً آخَرَ ؟ (٢) إِنْ عَنَيْتِ بِهِ شَيْئاً آخَرَ (٢) فَلَا بُدَّ مِنْ بِنَائِهِ ، وَإِنْ عَنَيْتِ بِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ (٣) . قُلْنَا كُلَّ مَبْنِيٍّ فَلَا بُدَّ لِسُكُونِهِ وَحَرَكَتِهِ مِنْ سَبَبٍ بِهَذَا التَّفْسِيرِ ، أَلَا تَرَى (٤) أَنَّهُمْ يَذْكُرُونَ لِنَفْسِ بِنَاءِ (٥) الْاسْمِ كَمِيَّةً (٦) ، وَلِبِنَائِهِ عَلَى الْحَرَكَةِ كَمِيَّةً (٦) أَيْضاً ، وَكَذَلِكَ لِبِنَائِهِ عَلَى الْحَرَكَةِ الْمَخْصُوصَةِ ، أَجِبْتُ : الْمَعْنِي بِالْعَامِلِ سَبَبُ السُّكُونِ أَوْ (٧) الْحَرَكَةِ الْمُنَاسِبِ لِقَصْدِ الْوَاضِعِ بَدِيئاً ، وَهَذَا لِأَنَّ الْوَاضِعَ قَدْ قَصَدَ بِالْأَسْمَاءِ تَصْرِيفَهَا مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ، وَكَذَلِكَ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَتَّفِقُ فِيهِمَا الْجُمُودُ لِعَارِضٍ . قَالَ جَارُ اللَّهِ : يَتَضَمَّنُ مَعْنَاهُ نَحْوُ أَيْنَ وَأَمْسٍ ، أَوْ شِبْهِهِ كَالْمُبْهَمَاتِ .

قَالَ الْمُشْرَحُ : أَيْنَ بُنِيَ لِحَرْفِهِ مَجْرَى هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَعَلَى الْحَرَكَةِ فِرَاراً مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَعَلَى الْفَتْحِ لِأَنَّهُ مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ ، وَقَضِيَّةُ الظَّرْفِ أَنْ تَكُونَ لَهُ صُورَةُ النَّصْبِ ، وَأَنْ يَكُونَ لَهُ هَذِهِ الصُّورَةُ مِنْ قَبْلِ الْعَامِلِ ، (٨) إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا بُنِيَ بَطَّلَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الصُّورَةُ مِنْ قَبْلِ الْعَامِلِ (٨) فَبَقِيَ لَهُ نَفْسُ الصُّورَةِ (٩) . أَمْسٍ بِنَاؤُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى اللَّامِ ،

(١) فِي (ب) مَا تَعْنِي .

(٢-٢) فِي (ب) .

(٣) فِي (أ) ذَكَرْنَا .

(٤) فِي (ب) تَرَاهُمْ .

(٥) فِي (ب) بِنَاءٍ مِنَ الْاسْمِ .

(٦) فِي (ب) ثَلَاثَةٌ .

(٧) فِي (أ) وَالْحَرَكَةُ .

(٨-٨) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (أ) ثُمَّ صَحَّحَ هَامِشُ النُّسخَةِ فَظَهَرَ بَعْضُهُ فِي الصُّورَةِ وَبَعْضُهُ لَمْ يَظْهَرِ ، وَمَا ظَهَرَ مِنْهُ مُخَالَفٌ لَمَّا فِي نِسخَةِ (ب) وَالعِبَارَةُ هُنَاكَ هِيَ : إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا بُنِيَ بَطَّلَ أَنْ يَكُونَ لَهُ صُورَةُ النَّصْبِ وَأَنَّ . . .

(٩) فِي (أ) نَفْسِ النَّصْبِ .

لأنه لا يُبنى إلا إذا أردت به أمس يومك كما في قولهم : (أمس الدابر) فإن سألْتَ : فهذا يَنْقِضُ بقولك غداً من (١) قولك : أفعله غداً فإنه مُتَضَمِّنٌ لمعنى اللام وهو مُعَرَّبٌ وأما أنه متضمن لمعنى اللام فلأن المراد به غد يومك وأما أنه معرب فظاهر، أجبتُ: ما الدليل على أن غداً مُتَضَمِّنٌ لمعنى اللام (٢)؟ وعلى أنه مُنْصَرَفٌ إلى غدِ يومك (٣) لكن لأنه ما قَصَدَ ذلك ابتداءً، بل لأنه أقرب إلى الذِّكْرِ وَأَخْطَرُ في (٣) البالِ . فإن سألْتَ : فقولهم : أمس الدابر كذلك؟ أجبتُ: ما الدليل على ذلك؟، وهذا لأنَّ أمس المكسور مما لا تدخلُ عليه اللامُ المَعْرِفَةُ، فلولا أنه مُتَضَمِّنٌ لمعنى اللام لَدَخَلَ بِخلافِ / غداً فإنه تدخلُ عليه اللامُ، ولذلك يُوصَفُ بالمَعْرِفَةِ بِدليلِ أمسِ الدابرِ [١/٦٥] بخلافِ غداً، وبُني على الحَرَكَةِ فِراراً من التقاءِ السَّاكِنينِ، وعلى الكسْرِ لئلا يُتَوَهَّمُ أنه غيرُ مُنْصَرَفٍ كما هو مذهبُ قومٍ من بني تميمٍ، حيثُ يَمْنَعُونَهَا الصَّرْفَ. المُبْهَماتُ شِئْثانُ أسماءِ الإِشَارَةِ والمَوْصُولاتِ، وكِلَا الصَّنْفينِ يُبنى (٤) لجريةِ مَجْرَى اللامِ المَعْرِفَةِ وبُني على السُّكُونِ لأنَّ الأصلَ في البِناءِ هو (٥) السُّكُونُ.

قالَ جَارُ اللَّهِ : « أو وُقُوعِهِ مَوقِعَهُ كَنَزَالِ ، أو مُشَاكَلَتِهِ لِلوَاقِعِ مَوقِعَهُ كَفَجَارٍ وَفَسَاقٍ » .

قالَ المُشْرَحُ : نَزَالِ إِنَّمَا بُنِيَ لِجَرِيَةِ مَجْرَى انزَلِ ، وهو من قَبيلِ القِسمِ الأوَّلِ ، من الأقسامِ الثَّلَاثَةِ ، وعلى الحَرَكَةِ ذهاباً (٦) عن التقاءِ السَّاكِنينِ (٦) ، وعلى الكسْرِ لِيُعْلَمَ في أوَّلِ الأمرِ أنه ليسَ من قبيلِ ما لا

(١) في (أ) في قولك .

(٢-٣) في (ب) وعبارة (أ) هكذا: غاية ما في الأمر أنه ينصرف إلى غد يومك، لا لأنه قصد ذلك . .

(٣) في (أ) بالبال .

(٤) في (ب) مبني .

(٥) في (ب) .

(٦-٦) في (ب) .

يُنْصَرَفُ كما هو مَذْهَبُ قَوْمٍ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ ، وَلِذَلِكَ يَكُونُ عِنْدَهُمْ حَذَامٌ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ ، وَفِي أَصْلِ بِنَائِهِ وَجْهٌ آخَرٌ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بِنَاؤُهُ لِيَتَضَمَّنِيهِ مَعْنَى لَامٍ (١) التَّعْرِيفِ ، وَهَذَا لِأَنَّ فِعَالَ قَدْ جَاءَ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ الْمَعْرِفَةِ ، أَلَّا تَرَى أَنَّ فَجَارَ عَلَّمَ لِلْفَجْرَةِ كَمَا أَنَّ بَرَّةَ عَلَّمَ لِلْمَبْرَةِ ، فَيَكُونُ نَزَالٍ فِي الْأَصْلِ مَعْنَاهُ التَّنْزُولُ فَيَكُونُ بِنَاؤُهُ لِيَتَضَمَّنِيهِ مَعْنَى اللَّامِ (٢) الْمَعْرِفَةِ ، فَإِنْ سَأَلْتَ : نَزَالٍ ، وَتَرَكَ لَوْ كَانَا مُتَضَمَّنِينَ مَعْنَى اللَّامِ (٣) الْمَعْرِفَةِ لَمَا جَازَ تَرَكَهَا ، وَمَنَاعِيهَا . كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : التَّرْكَهَا وَالْمَنَاعِيهَا ؟ أَجَبْتُ : فَرَقٌ (٤) بَيْنَ مَا فِيهِ اللَّامُ ظَاهِرًا ، وَبَيْنَ مَا فِيهِ مَعْنَى اللَّامِ بِدَلِيلِ أَنَّ الْعَلَّمَ بِمَنْزِلَةِ الْمُعْرِفِ بِاللَّامِ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ إِضَافَتُهُ وَلَا كَذَلِكَ الْمُعْرِفُ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ (٥) زَيْدُكُمْ وَعَمْرُكُمْ وَلَا يَجُوزُ : الرَّجُلُكُمْ وَالْأَحْمَرُكُمْ . وَهَذِهِ الْعِلَّةُ فِي بِنَاءِ فَجَارٍ وَفَسَاقٍ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ بَنِي فَجَارٍ لِأَنَّهُ شَابَهُ فِي الْوَزْنِ نَزَالٍ ، فَمِنْ مَكَارِهِ النَّحْوِ وَهَذَا (٥) لِأَنَّهُ مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ يُشْبِهُ شَيْئًا ثُمَّ لَا يُعْطَى حَقَّهُ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « أَوْ وَقوعِهِ مَوْقِعَ مَا أَشْبَهَهُ كَالْمُنَادَى الْمَضْمُومِ » .

قَالَ الْمُشْرَحُ : النَّحْوِيُّونَ يَقُولُونَ إِنَّ الْمَفْرَدَ الْمُنَادَى الْمَعْرِفَةَ (٦) بَنِي لَوْ قوعِهِ مَوْقِعَ الْكَافِ مِنْ (أَدْعُوكَ) ، وَهَذَا لِأَنَّ قَوْلَنَا : يَا زَيْدُ بِمَنْزِلَةِ أَدْعُوكَ ، فَكَمَا أَنَّ ذَلِكَ الْكَافَ مَبْنِيٌّ فَكَذَلِكَ زَيْدُ فِي يَا زَيْدُ ، لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَهُ ، وَتَحْقِيقُ الْكَلَامِ فِيهِ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُظْهَرَةَ كُلَّهَا غَيْبٌ لَا خِطَابَ فِيهَا وَلَا حِكَايَةَ ، إِنَّمَا الْخِطَابُ وَالْحِكَايَةُ مِنْ خِصَائِصِ الْمُضْمَرَاتِ ، فَإِذَا انْجَرَّ إِلَى الْمَظْهَرِ الْخِطَابُ نَزَلَ مَنْزِلَةَ الْمُضْمَرِ فَبِنِي .

(١) فِي (ب) مَعْنَى اللَّامِ .

(٢) فِي (ب) لَامُ التَّعْرِيفِ .

(٣) فِي (ب) فَرَقًا .

(٤) فِي (ب) أَنْ تَقُولَ .

(٥) فِي (ب) .

(٦) فِي (ب) .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « أَوْ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (١) : ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ ﴾
و﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ (٢) فِيمَنْ قَرَأَهَا بِالْفَتْحِ (٣) ، وَقَوْلُ قَيْسِ بْنِ
رِفَاعَةَ : (٤)

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ عَنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ
وَقَوْلُ النَّابِغَةِ :

* عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ (٥) الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا *

قَالَ الْمُسَرِّحُ : ظَرَفُ الزَّمَانِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ أَوَّلَ أَجْزَائِهَا مَبْنِيٌّ جَازٌ
فِيهِ الْإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ، قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ : قَدْ أَجَازُوا فِيهِ الْفَتْحَ
عَلَى الْبِنَاءِ وَالْجَرَءِ عَلَى الْإِعْرَابِ تَقْوِيلٌ : خَرَجْتُ مِنْ (٦) حِينَ خَرَجَ زَيْدٌ، وَفِي
حِينَ خَرَجَ. هَذِهِ أَلْفَاظُهُ. أَمَّا الْإِعْرَابُ فَلَأَنَّ لَهَا شَبَهًا بِالْإِضَافَةِ مِنْ نَحْوِ ثَوْبِ زَيْدٍ
وَدَارِ عَمْرٍو وَأَمَّا الْبِنَاءُ فَلَأَنَّ لَهُ شَبَهًا بِتَرْكِيْبِ بَعْلَبَكَّ وَحَضْرَمَوْتِ، وَهَذَا لِأَنَّ شَطْرَهُ
الثَّانِي مِنْ (٧) حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ غَيْرُ مُتَضَمِّنٍ لِمَعْنَى الْحَرْفِ، كَمَا أَنَّ الشَّطْرَ
الثَّانِي فِي بَعْلَبَكَّ وَحَضْرَمَوْتِ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا قُلْنَا بِأَنَّ الشَّطْرَ الثَّانِي فِي حِينَ
عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ غَيْرُ مُتَضَمِّنٍ لِمَعْنَى الْحَرْفِ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُتَضَمِّنًا لِمَعْنَى

(١) سورة المعارج: آية: ١١.

(٢) سورة المرسلات: آية: ٣٥.

(٣) هي قراءة أبي رجاء، والقاسم بن محمد، والأعمش، وابن أبي عبيدة. زاد المسير: ٤٥١/٨.
(٤) في النسختين وفي شرح الأندلسي، قيس بن رفاعة، وفي سائر نسخ المفضل وأكثر شروحه
وشروح أبياته «أبو قيس» وكذلك في شرح أبيات الكتاب للزمخشري أمّا في كتابه «الأحاجي
النحوية» فنسبه إلى الشمخ بن ضرار، وهو خطأ ظاهر والصواب إن شاء الله أن البيت لأبي
قيس صيفي بن الأسلت الأوسي الجاهلي. أدرك الإسلام، وفي إسلامه خلاف والأكثر على
أنه لم يسلم ومات جاهلياً. أخباره في معجم الشعراء: ٣٢٢، وجمهرة الأنساب: ٣٤٥،
والخزانة: ٤٧/٢ وجمع شعره الدكتور حسن باجودة ونشره في مكتبة دار التراث بالقاهرة سنة

١٩٧٣ م.

(٥) في (أ) عاينت.

(٦) في (أ).

(٧) في (ب) في.

(٨) في (ب).

الْحَرْفِ لِكَانَ^(٨) لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ مَعْنَى حَرْفِ الْجَرِّ أَوْ مَعْنَى غَيْرِهِ، لَا وَجَهَ إِلَى أَنْ يَكُونَ مُتَضَمَّنًا لِمَعْنَى غَيْرِ^(١) مَعْنَى حَرْفِ الْجَرِّ بِالْإِجْمَاعِ. وَلَا وَجَهَ إِلَى أَنْ يَكُونَ مُتَضَمَّنًا لِمَعْنَى حَرْفِ الْجَرِّ، لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ. فَإِنْ سَأَلْتَ: فَكَيْفَ^(٢) لَمْ يَجُزْ^(٣) الْبِنَاءُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُعْرَبًا؟ أَجِبْتُ: وَإِذَا كَانَ مَبْنِيًّا جَازَ أَنْ يَسْرِيَ مِنْهُ إِلَيْهِ الْبِنَاءُ كَمَا سَرَى إِلَيْهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ التَّائِيثُ وَذَلِكَ فِي نَحْوِ شَلَّتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ وَقَوْلُهُ^(٤):

* وَقَدْ شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ *

كَمَا سَرَى مِنْهُ^(٥) إِلَيْهِ الْاسْتِفْهَامُ وَالْجَزَاءُ فِي نَحْوِ: غُلَامٍ مِنْ تَضْرِبُ؟ وَغُلَامٌ مَنْ تَضْرِبُهُ أَضْرِبُهُ؟ وَمِمَّا سَرَى مِنْهُ إِلَيْهِ الْبِنَاءُ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٦): ﴿وَإِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ وَكَذَلِكَ^(٧) فِيمَا أَنْشَدَهُ ابْنُ السَّرَاجِ^(٨):

وَتَدَاعَى مَنْخِرَاهُ بِدَمٍ مِثْلَمَا أَتَمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ^(٩)

كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يُرْفَعَ مِثْلُ فِي الْأُولَى وَتُجَرَّ فِي الثَّانِي، لِكَوْنِهِ وَصْفًا إِلَّا أَنَّهُ بُنِيَ لِكَوْنِهِ مُضَافًا إِلَى مَا عَلَى أَنَا نَقُولُ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؟ وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: وَقَدْ يَجُوزُ^(١٠) أَنْ يُبْنَى ظَرْفُ الزَّمَانِ إِذَا أَضِيفَ إِلَى الْمُضَارِعِ / كَقَوْلِكَ^(١١) يُعْجِبُنِي يَوْمَ يَقُومُ .

[٦٥/ب]

(١) فِي (أ) لِمَعْنَى غَيْرِ حَرْفِ الْجَرِّ.

(٢) فِي (أ) كَيْفَ.

(٣) غَيْرِ وَاضِحَةٌ فِي (أ).

(٤) تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ. وَهُوَ لَعْتَرَةُ الْعَبْسِيِّ.

(٥) فِي (أ).

(٦) سُورَةُ الذَّارِيَاتِ: آيَةٌ: ٢٣.

(٧) فِي (ب) وَكَانَ.

(٨) الْأَصُولُ: ٣٣٤/١.

(٩) لَمْ أَعْتَرِ لَهُ عَلَى نِسْبَةِ أَنْظَرِ: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٢/٢٦٦، وَشَرَحَ ابْنُ يَعِيشَ: ١٣٥/٨...

وغيرهما.

(١٠) فِي (ب).

(١١) فِي (ب).

تَحْمِيرٍ: كَيْفَ يُجْمَعُ بَيْنَ نَصِّ الشَّيْخِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (١) - هَاهُنَا
 وفتحِ الميمِ في ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ (٢) فَإِنَّمَا دَلًّا عَلَى جَوَازِ الْبِنَاءِ ،
 وَلَفْظُ الْإِمَامِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُضَارِعًا
 كَقَوْلِهِ : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٣) و ﴿ يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ
 لِنَفْسٍ شَيْئًا ﴾ (٤) من فتح (٥) في هذا لم تكن الفتحه حركة بناءٍ ولكن حركة
 إعرابٍ ، ويكون منصوباً على الظرفِ ، فإنه يدلُّ على أنَّ الفتحه في ﴿ يَوْمٌ
 لَا يَنْطِقُونَ ﴾ إعرابيه لا بنائيه ، لا يُجمع (٦) بينهما لأنهما متنافيان لكنَّ
 الصَّوَابَ قَوْلُ شَيْخِنَا لِقَوْلِ الْإِمَامِ ، وَكَفَاكَ دَلِيلًا فَتَحَةُ الْمِيمِ فِي ﴿ يَوْمٌ لَا
 يَنْطِقُونَ ﴾ إِذْ لَوْ كَانَ مُعْرَبًا لَرُفِعَ لِأَنَّهُ خَبِرُ الْمَبْتَدَأِ عَلَى أَنَّ مِثْلَ (٧) قَوْلِهِ :
 « كَيْوَمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » (٨) ، يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِ ، وَمَعْنَاهُ
 كَخُرُوجِهِ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيْوَمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ ، كَانَ الْقِيَاسُ : فِي « غَيْرِ أَنْ نَطَقْتَ » أَنْ
 يَكُونَ مَرْفُوعًا لِأَنَّهُ فاعِلٌ يَمْنَعُ ، وَإِنَّمَا انْفَتَحَ (٩) لِئَلَّا يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ
 مُنْقَطِعٌ عَنْهُ وَأَنَّهُ عَلَى الْغَايَةِ مَضْمُومٌ وَهَذَا (١٠) لِأَنَّ غَيْرًا مِمَّا يُضْمُّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ
 عَلَى الْغَايَةِ كَمَا مَضَى ، فَإِنْ سَأَلْتَ : لِمَ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ ؟ أَجِبْتُ : لِأَنَّ أَكْثَرَ
 هَذَا النَّوْعِ مِنَ الْمَبْنِيِّ ظُرُوفٌ فِيهَا الْفَتْحَةُ الْأَصْلِيَّةُ ، فَصَارَ الْفَتْحُ كَهَذَا النَّوْعِ
 مِنَ الْمَبْنِيِّ بِمَنْزِلَةِ الْعَلَمِ .

(١) جملة الدعاء في (ب).

(٢) سورة المرسلات: آية: ٣٥.

(٣) سورة المائدة: آية: ١١٩.

(٤) سورة الانفطار: آية: ١٩.

(٥) تقدم تخريج قراءة الفتح قبل قليل.

(٦) في (أ) فجمع.

(٧) في (أ).

(٨) هذا جزء من حديث شريف أورده البخاري في صحيحه: ١٦٤/٢ في كتاب الحج، باب

فضل الحج المبرور من رواية أبي هريرة وانظر صحيح مسلم: ٩٨٣/٢ بلفظ آخر، وتمام

الحديث كما ورد في البخاري: «من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه».

(٩) في (ب) الفتح.

(١٠) في (أ) وغير.

رِفاعَةٌ : بالرَّاءِ المكسورة وبالفاءِ وبالعينِ المُهمَّلةِ . وقبله (١) :

ثُمَّ ارعويتُ وقد طالَ الوقوفُ بنا فيها فَصرتُ إلى وَجْناءِ شَمالِ
تُعْطِيكَ مَشِيًّا وإِرْقالاً ودَأْدَأَةً إذا تَسَرَّبتِ الأكامُ بالالِ
تُرْدي الأكامُ إذا صرَّتْ جَنادِبُها منها بَصْلِ وقاحِ البَطْنِ عَمالِ
لَمْ يَمْنَعِ الشُّربَ مِنْها البيت

يصفُ وقوفَهُ في دارِ خَلتْ من أهلِها ، فلَمَّا طالَ وقوفُهُ ارعوى أي رَجَعَ
فصارَ إلى راحِلَتِهِ . الوجْناءُ : هي الصُّلبَةُ الوجْجَتَيْنِ . والإِرْقالُ والدَأْدَأَةُ
ضَرْبان (٢) من العَدْوِ ، وَتَسَرَّبتِ الأكامُ بالالِ أي علاها الشُّرابُ فَصارَ
كالسُّربالِ لَها ونحوه :

* واجتَابَ أَرْدِيَةَ الشُّرابِ أَكامُها (٣) *

يريدُ أَنها في وَقْتِ الهاجِرَةِ نَشِيطَةٌ تُرْدي الأكامُ أي ترميها بِخُفِّ صُلْبِ
تَظُنُّه عَمالٌ يَعْمَلُ في السَّيرِ ولا يَفْتُرُ . ويُروى : لم يَمْنَعِ الوِرْدَ مَكانَ لم يَمْنَعِ
الشُّربَ ، الضَّميرُ في مِنْها للوجْناءِ والأوقالِ : جَمع وَقْلٍ وهو شَجَرُ المُقلِ ،
يقولُ : لم يَمْنَعِ هذه الراحلةُ أن تَشْرَبَ الماءَ إلا أَنها سَمِعَتْ صَوْتَ حَمَامَةٍ
فَنَفَرَتْ ، يُريدُ أَنها حَدِيدَةُ النَّفْسِ قوِيَّةُ الحَسِّ ، فيها لِجَدَّةِ نَفْسِها فَزَعٌ ودُعْرٌ
وذلك مِمَّا (٤) لا يُحَمَدُ مِنْها .

(١) ديوانه : ٨٤ انظر توجيه إعراب الشاهد وشرحه في إثبات المحصل : ٤٠ والمنخل : ٨٢
والخوارزمي : ٥٢ وشرح ابن يعيش : ١٣٤/٨ والأندلسي : ٣٢/٢ والبيت في معاني القرآن
للغراء : ٣٨٣/١ والأصول : ٣٣٦/١ ، وشرح السيرافي : ١١٦/٣ ، وأمالي ابن الشجري :
٤٦/١ ، والعيني : ٢٣٣/١ ، والخزاعة : ١٤٤/٣ .

(٢) في (ب) ضرب .

(٣) البيت للبيد بن ربيعة العامري ، ديوانه : ٣١٢ .

من معلقته المشهورة ، وصدر البيت :

فَيْتَلِكُ إِذْ رَقَصَ اللوامِعُ بِالضُّحَى
انظر شرح المعلقات لابن النحاس : ٤١٥/١ ، وشرح السبع الطوال لابن الأنباري

. ٥٧١

(٤) في (ب) .

ما قبل البيت الثاني (١) :

فأسبل مني عبرة فرددتها على النحر مني مُستهلٌ ودامعٌ
على حين عاتبْتُ^(٢) المشيب على الصبا فقلتُ ألمَّا تصحُ والشيبُ وازعُ
يقولُ : قد آن لك أن تصحو ، ويزول عنك ما كنت تجده ممن تهواه
فإن الشيبَ عن أمثالِ هذه الأفاعيلِ كافٌ .

قال جَارُ اللَّهِ : « والبناء على السكون هو القياس ، والعدولُ عنه إلى
الحركة لأحد^(٣) ثلاثة أسباب ؛ للهرب من التقاء الساكنين في نحو هؤلاء ،
ولئلاَّ يُبتدأ بساكنٍ لفظاً أو حكماً ، كالكافين التي هي^(٤) بِمَعْنَى مثلٍ والتي
هي ضميرٌ ، ولعروض البناء ، وذلك في نحو يا حكّم ، ولا رجلٌ في
الدار ، ومن قبلُ ومن بعدُ ، وخمسة عشر . »

قال المُشْرَحُ : « هؤلاء » بناؤه ، لما ذكرنا من الضمائر وأسماءِ
الإشارة ، وبني على الحركة لالتقاء^(٥) الساكنين ، وعلى الكسر لما ذكرته في
نزالٍ . كافُ التشبيه لم يُبين على السكون لئلاَّ يُبتدأ بساكنٍ حكماً^(٦) ، وبني
على الكسر لأنه أخو السكون ، وكافُ الضمير لم يُبين على السكون لئلاَّ يُبتدأ
بساكنٍ حكماً ، لأنه من جملة الأسماءِ . البناء إذا كان عارضاً لم يكن على

(١) البيت للنبأفة الذباني، ديوانه: ٤٤ توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٤١
والمنخل: ٨٣ والخوارزمي: ٥٣ وزين العرب: ٣٠ وشرح الأندلسي: ٣٢/٢، وابن يعيش:
١٣٦/٨ البيت من شواهد كتاب سيبويه: ٢٦٩/١، انظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٥٣/٢
وشرحها للكوفي: ٨٠، ٢٢٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٧/١، والأصول لابن السراج:
٣٣٥/١، والكامل للمبرد: ١٠٥/١، وشرح السيرافي: ٤٨/١، وأمالى ابن السجري:
٤٦٢/٢، والعيني: ٣٥٧/٤، والخزاعة: ١٥١/٣.

(٢) في (أ) عاينت.

(٣) في (أ) وفي المفصل (ط) لأجل وهو تحريف.

(٤) في (أ).

(٥) في (ب) هرباً لالتقاء الساكنين.

(٦) في (أ) لفظاً.

السُّكُونِ ، فَرَقاً^(١) بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبِنَاءِ الْأَصْلِيِّ ، وَهَذَا شَيْءٌ ضَعِيفٌ ، لِأَنَّ الْبِنَاءَ عَلَى الْحَرَكَةِ إِنَّمَا يَقَعُ فَارِقاً^(٢) بَيْنَ الْأَصْلِيِّ وَالْعَارِضِ وَالْعَارِضُ^(٣) أَنْ لَوْلَمْ يَكُنْ بِنَاءٌ أَصْلِيٌّ عَلَى الْحَرَكَةِ . يَا حَكْمُ إِنَّمَا بُنِيَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ إِنَّمَا بُنِيَ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى (مِنْ) الْاسْتِعْرَاقِيَّةِ ، وَبُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ لِيَكُونَ اسْمٌ لَا النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ ، وَأَمَّا بِنَاءُ الْغَايَاتِ وَالْمُرَكَّبَاتِ فَسَيَجِيءُ بَيَانُهُ^(٤) فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « [وَسُكُونُ الْبَاءِ يُسَمَّى وَقْفًا وَحَرَكَاتُهُ ضَمًّا وَفَتْحًا وَكَسْرًا] وَأَنَا أَسْوَاقٌ لَكَ عَامَةً مَا تَبَيَّنَ الْعَرَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَّا مَا عَسَى أَنْ يَشِدُّ مِنْهَا ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ فِي سَبْعَةِ أَبْوَابٍ ، وَهِيَ الْمَضْمَرَاتُ ، وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ ، وَالْمَوْصُولَاتُ وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتُ ، وَبَعْضُ الظُّرُوفِ ، وَالْمُرَكَّبَاتُ وَالْكِنَايَاتُ » .

قَالَ الْمُشْرَحُ^(٥) : الرَّوَايَةُ « وَالْأَصْوَاتُ » بِالرَّفْعِ . فَإِنْ سَأَلْتَ : فَلَمْ^(٥) جَعَلَ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ قِسْمًا وَاحِدًا ؟ أَجَبْتُ : لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ كَمَا تَدُلُّ عَلَى الْفِعْلِ ، فَكَذَلِكَ الْأَصْوَاتُ تَدُلُّ أَيْضًا ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : « أَفٌّ » أَي^(٦) أَتَكَرَّهُ وَأَتَضَجَّرُ ، وَهَلَا زَجَرَ لِلخَيْلِ .

(١-١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب).

(٣) في (ب).

(٤) في نسخة (أ) أدخلت الفقرة التي تلي هذه الفقرة بها فبعد قوله : الكنایات قال : المضممرات على ضربين . . . بعد أن حذف « قال جار الله » ثم أدمج شرح الفقرتين معاً . فرأيت فصلهما في فقرتين موافقة لنسخة (ب) ولانفراد « باب الضمائر » عن هذه المقدمة التي كتبها تمهيداً في المبنیات جملة ، ولاعتقادي أن هذا الخلل سهو من الناسخ رحمه الله .

(٥) في (أ) لم .

(٦) في (ب).

[بَابُ الضَّمَامِ]

(١) قَالَ جَارُ اللَّهِ: «الْمُضْمَرَاتُ عَلَى ضَرْبَيْنِ» (٢)، مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ، فَالْمُتَّصِلُ مَا لَا يَنْفَكُ عَنْ اتِّصَالِهِ بِكَلِمَةِ كَقَوْلِكَ أَخُوكَ، وَضَرْبَكَ وَمَرَّ بِكَ. وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ بَارِزٌ وَمُسْتَتِرٌ، فَالْبَارِزُ مَا لُفِّظَ بِهِ كَالْكَافِ فِي «أَخُوكَ»، وَالْمُسْتَتِرُ / مَا نُوبِيَ كَالَّذِي فِي زَيْدٍ ضَرَبَ. وَالْمُنْفَصِلُ مَا جَرَى مَجْرَى الْمُظْهِرِ فِي اسْتِبْدَادِهِ كَقَوْلِكَ: هُوَ وَأَنْتَ.

قَالَ الْمُشْرَحُ: إِذَا قُلْتَ: ضَرَبَ فَنِي ضَرَبَ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَى زَيْدٍ، ذَلِكَ الْمُضْمَرُ هُوَ الْفَاعِلُ، لَا زَيْدٌ وَقَدْ مَضَى.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَلِكُلِّ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ، مُذَكَّرُهُ وَمُؤَنَّثُهُ، مُفْرَدُهُ، وَمُثَنَّاؤُهُ وَمَجْمُوعُهُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ» (٣) وَمُنْفَصِلٌ فِي أَحْوَالِ الْإِعْرَابِ مَا خَلَا حَالَ الْجَرِّ فَإِنَّهُ لَا مُنْفَصِلَ لَهَا تَقُولُ فِي مَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ ضَرَبْتُ ضَرَبْنَا ضَرَبْتَ إِلَى ضَرَبْتَيْنِ، وَزَيْدٌ ضَرَبَ إِلَى ضَرَبَيْنِ، وَفِي مَنْصُوبِهِ ضَرَبْنِي إِلَى ضَرَبْنَا، وَضَرَبَكَ إِلَى ضَرَبَيْكَ وَضَرَبَهُ إِلَى ضَرَبَهُنَّ، وَفِي مَجْرُورِهِ غُلَامِي غُلَامِنَا غُلَامَكَ إِلَى غُلَامَيْكَ، وَغُلَامِهِ إِلَى غُلَامِهِنَّ، وَتَقُولُ فِي مَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ (٤) أَنَا نَحْنُ أَنْتَ إِلَى أَنْتِنَ، وَهُوَ إِلَى هُنَّ، وَفِي مَنْصُوبِهِ إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ إِلَى إِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ إِلَى إِيَّاهُنَّ».

(٣) فِي (أ) وَالْمُنْفَصِلِ.

(٤) فِي (أ).

(١ - ١) سَاقَطَ مِنْ (أ).

(٢) فِي (ب) «هِيَ ضَرْبَانِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: اعلم أَنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَفَصِّلَ لَهُ مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ، وَلَا مَجْرُورٌ لَهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعَ وَالْمَنْصُوبَ مِمَّا يَقَعُ إِلَى فَصْلِهِ عَنِ الْفِعْلِ^(١)، وَتَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ لِلحَاجَةِ وَذَلِكَ نَحْو: مَا أَكْرَمَنِي إِلَّا أَنْتَ، وَ«إِيَّاكَ أَعْنِي وَاسْمِعِي يَا جَارَةَ»^(٢) بِخِلَافِ الْمَجْرُورِ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ مُنْفَصِلًا عَمَّا اتَّصَلَ بِهِ، وَلَا مُقَدِّمًا عَلَيْهِ، وَذَلِكَ^(٣) لِأَنَّ انْجِرَارَ الْاسْمِ إِمَّا بِحَرْفِ الْجَرِّ وَإِمَّا بِالْإِضَافَةِ، وَالْمَجْرُورُ بِحَرْفِ الْجَرِّ كَمَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْجَارِ لَا يَنْفَصِلُ عَنْهُ، وَهَكَذَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ، فَبَعْدَ^(٤) ذَلِكَ لَوْ وُضِعَ الْمُتَفَصِّلُ الْمَجْرُورَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يُوَضَعَ بِمَوْضِعِ^(٥) الْوَصْلِ أَوْ بِمَوْضِعِ^(٦) الْفَصْلِ، وَوَضَعُهُ لِكُلِّ الْمَوْضِعِينَ مُمْتَنِعٌ، فَيَمْتَنِعُ الْوَضْعُ رَأْسًا،^(٧) وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَضَعَ بِمَوْضِعِ^(٨) الْوَصْلِ، فَلِأَنَّ الْحَاجَةَ قَدْ انْدَقَعَتْ بِأَدْنَى الضَّمِيرِينَ وَهُوَ الْمُتَّصِلُ^(٩)، وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَضَعَ بِمَوْضِعِ^(١٠) الْفَصْلِ فَلِأَنَّ مَوْضِعَ الْفَصْلِ فِي الْمَجْرُورِ لَا وَجُودَ لَهُ. وَمِمَّا عَسَى أَنْ يَقَعَ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْفَصْلِ حَاجَةٌ أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ فِي هُوَ هِيَ مِنْ نَفْسِ الْاسْمِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ وَبَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ الْوَاوَ وَالْيَاءَ فِيهِمَا زِيَادَتَانِ^(١١)، وَاحْتِجُّ الْكُوفِيُّونَ وَبَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ بِأَنَّهُمَا لَا تَسْقُطَانِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ قَالُوا: وَالَّذِي أَحْوَجَهُمْ

(١) فِي (ب).

(٢) فِي (ب).

(٣) هُوَ مِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ: انظُرْ جُمُوعَ الْأَمْثَالِ: ٢٩/١، وَفَصْلَ الْمَقَالِ: ٧٦، ٧٧ وَالْمُسْتَقْصَى:

٤٥٠/١، وَقَائِلُهُ نَهْشَلُ بْنُ مَالِكٍ فِي رِجْزِ لَهُ هُوَ:

يَا أُخْتُ خَيْرِ الْبَدُوِّ وَالْحَضَارَةِ كَيْفَ تَرَيْنَ فِي فَتَى فَرْزَارَةَ
أَصْبَحَ يَهُوَى طِفْلَةَ مِعْطَارَةَ إِيَّاكَ أَعْنِي وَاسْمِعِي يَا جَارَةَ

(٤) فِي (ب) وَهَذَا.

(٥) فِي (ب) فَعِنْدَ...

(٦) فِي (أ) لِمَوْضِعِ.

(٧-٨) فِي (أ) فَقَطْ.

(٩) انظُرْ الْمَسْأَلَةَ فِي الْإِنْصَافِ: ص ٦٧٧ - ٦٨٧ الْمَسْأَلَةَ رَقْمَ ٩٦، وَاتِّلَافَ النَّصْرَةِ فِي اخْتِلَافِ

نَحَاةِ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ: الْمَسْأَلَةَ رَقْمَ: ٥٤ مِنْ قِسْمِ الْأَسْمَاءِ.

إلى ذلك أن الكناية لما انفصلت احتاجوا فيها إلى ابتداءٍ ووقفٍ، والابتداء لا يكون إلا بالمتحرك، والوقف لا يكون إلا على الساكن، والحرف الواحد لا يكون ساكناً^(١) ومتحركاً في حالة واحدة، فزادوا عليهما وأوا صلةً لضمّة الهاء من هو، ويا صلةً لكسرة الياء من هي.

حجة أكثر البصريين ثباتهما في الوقف والخط وتحرّكهما في الوصل، وإنما سقطتا من التثنية والجمع، وذلك: هما وهم لأنهما بُنيتا^(٢) على غير لفظٍ واحدٍ مثل أنا ونحن، وما أشبه ذلك.

قال جازر الله: فصل؛ «والحروف التي تتصلّ بيا من الكاف ونحوها لواحقٌ للدلالة على أحوال المرجوع إليه. وكذلك التاء في أنت ونحوها في أخواته، ولا محلّ لهذه اللواحق من الإعراب، إنما هي علامات كالنونين وتاء التانيث وياء النسب وما حكاه الخليل عن بعض العرب: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب» مما لا يعمل عليه.

قال المشرّح: عنى بأحوال المرجوع إليه التذكير والتانيث والإفراد والتثنية والجمع. الضمير في أنت هو الهمزة مع النون، ومعناه: وضع اليد على المخاطب، والتاء ها هنا بمنزلة الهاء والكاف في: (إياه)، و(إياك).

اختلف النحويون في «إيا»^(٣) مع الكاف ونحوها، فقال الخليل^(٤): إن إياً اسمٌ مضافٌ إلى ما بعده، في موضع خفضٍ وهو مذهب سيبويه أيضاً، استدلّ على ذلك بما حكاه من^(٥) أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل

(١) في (أ).

(٢) في (أ) ببيتا.

(٣) في (ب).

(٤) رأى الخليل في الكتاب: ١٤١/١، وشرحه للسيرافي: ٩٩/٢، والمختصر المحتاج إليه من

شرح أبي سعيد اللواسطي: ١٠٤..

(٥) في (ب).

السَّتِينِ فَيَأْتِيهِ وَإِيَا الشَّوَابِ ثُمَّ اخْتَلَفَ الخَلِيلُ وَسَيَبُوهُ فَقَالَ الخَلِيلُ: إِيَا مُضْمَرٌ لكونِهِ مقصوراً على وَجِهٍ من الإعرابِ، وذلك آية (١) الإضمارِ. وقال سيبويه: مظهرٌ إذ المُضْمَرُ يَسْتَحِيلُ إِضَافَتَهُ لِأَنَّ المضمَرَ لا معنى له سوى الإشارة التي هي التَّعْرِيفُ، وعند الإضافة يَنْسَلِخُ الاسمُ عن التَّعْرِيفِ، فلو أُجِيزَ إِضَافَةُ المُضْمَرِ لَتَعَطَّلَ عن المَعْنَى رَأْساً وذلك لا يَجُوزُ. قال الأَخْفَشُ وَعَلَيْهِ (٢) جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ: لا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ إِيَاءُ مُضَافاً إِلَى ما بَعْدَهَا (٣)، لِأَنَّهُ ضَمِيرٌ، وَالضَّمِيرُ لا يُضَافُ، وكذلك قالوا: الإخبارُ عن المضافِ في بابِ الَّذِي لا يَجُوزُ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ إِضْمَارُ المُضَافِ وَالْمُضَافُ لا يُضْمَرُ. (٤) صورتهُ لو قِيلَ لَكَ: هَذَا غُلامٌ زَيْدٌ / فَأَخْبِرْ عَن غُلامٍ زَيْدٍ لِمَ يَجُزُ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُكَ أَنْ تَقُولَ: الَّذِي هُوَ غُلامٌ زَيْدٌ، وَذَلِكَ مُحالٌ (٥)، وما حَكَاهُ الخَلِيلُ شاذٌّ لا يُعْمَلُ عَلَيْهِ. (٥) وَأَمَّا الكُوفِيُّونَ (٥) فَقَالُوا (٦) إِيَّاكَ بِكَمالِها اسمٌ في مَوْضِعِ نَصَبٍ. وقال بَعْضُهُمُ البِئَاءُ وَالكَافُ بَعْدَ إِيَاءِ اسْمانِ وَإِيَاءُ عَمادِ لَهَا لا تَقومُ بِنَفْسِها في الإِبانَةِ عَن مَعانِياها وَحَدَها، وَهَذَا لِأَنَّكَ تَقُولُ: ضَرَبْتُكَ فَيَكُونُ هَذَا هُوَ الأَصْلُ ثُمَّ تَقُولُ: إِيَّاكَ ضَرَبْتُ فَكانَ حَقُّ هَذَا أَنْ يَتَّصَلَ بِالفِعْلِ فَلَمَّا قَدَّمُوهُ لِمَا يَسْتَحِقُّهُ المَفْعولُ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ أَتوا بِإِيَاءٍ فَتَوَصَّلوا بِها إلى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، وَنَظِيرُ هَذِهِ المَسْأَلَةِ يَأْتِيها الرَّجُلُ. فَائِدَةُ الخِلافِ بَيْنَهُمِ وَبَيْنَ الخَلِيلِ فِيمَا لو قالَ إِيَّاكَ نَفْسِكَ أَكْرَمْتُ بِالْجَرِّ عَلى تَأكِيدِ الكافِ جازٍ. وَعِندَهُم لا يَجُوزُ، يَقولُ كما أَنَّ التَّنوينَ، وَتاءَ التَّنوينِ، وَياءَ النِّسْبِ لا مَحَلَّ لَهَا بِانْفِرادِها مِنَ الإِعْرابِ، فَكَذلكَ هَذِهِ اللُّواحِقُ.

[٦٦/ب]

(١) في (أ) أنه للإضمار.

(٢) في (ب).

(٣) في (ب) بعده.

(٤ - ٤) في (أ) فقط.

(٥ - ٥) في (ب).

(٦) الإنصاف: ٦٩٥، واختلف النصرة: المسألة رقم: ١٢١ في قسم الأسماء.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ، وَلَآنُ»^(١) الْمُتَّصِلَ أَخْصَرُ لَمْ يَسُوغُوا^(٢) تَرَكَهُ إِلَى
الْمُنْفَصِلِ إِلَّا عِنْدَ تَعَذُّرِ الْوَصْلِ، فَلَا تَقُولُ ضَرَبَ^(٣) أَنْتَ، وَلَا هُوَ، وَلَا
ضَرَبْتُ إِيَّاكَ إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِ حُمَيْدِ الْأَرْقَطِ^(٤):

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ^(٥)

وَقَوْلِ بَعْضِ اللَّصُوصِ^(٦):

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

قَالَ الْمَشْرُحُ: لَا تَقُولُ ضَرَبَ أَنْتَ، لِإِمْكَانِ ضَرَبْتُ، وَلَا تَقُولُ: ضَرَبَ
هُوَ لِإِمْكَانِ ضَرَبَ مَكْنِيًّا فِيهِ عَنِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ، كَانَ الْقِيَاسُ إِلَيْكَ حَتَّى
بَلَغْتِكَ. فَإِنْ سَأَلْتَ: أَلَيْسَ^(٨) أَنْ مَحْصُولَ هَذَا الْفَصْلِ أَنَّهُ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْوَصْلِ
يُصَارُ إِلَى الْفَصْلِ، وَفِي قَوْلِهِ: (نَقْتُلُ إِيَّانَا) تَعَذَّرَ الْوَصْلُ لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يُقَالَ:
نَقْتُلْنَا، وَهَذَا لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ ضَمِيرِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي
أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، وَفِيمَا إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ غَيْرَ الصَّحِيحِ^(٩) كَقَوْلِكَ: ضَمَمْتَهُمْ

(١) فِي (ب) وَلَمَا كَانَ.

(٢) فِي (أ) سَوَّغُوا.

(٣) فِي (أ) ضَرَبَ هُوَ وَلَا أَنْتَ.

(٤) هُوَ حَمِيدُ بَنِ مَالِكِ التَّمِيمِيِّ. أَحَدُ بُخَلَاءِ الْعَرَبِ مِنْ شِعْرَاءِ صَدْرِ الْإِسْلَامِ خَزَانَةُ الْأَدَبِ:
٤٥٤/٢، وَإِثْبَاتُ الْمَحْصَلِ: ٤٢، وَكَانَ دِيْوَانَهُ عِنْدَ ابْنِ الْمُسْتَوْفِيِّ.

(٥) تَوَجِيهَ إِعْرَابِ الْبَيْتِ وَشَرْحَهُ فِي إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ: ٤٢، وَالْمَنْخَلُ: ٩٠، وَالْخَوَارِزْمِيُّ: ١٦٠
وَزَيْنُ الْعَرَبِ: ٣٠ وَشَرْحُ الْأَنْدَلِسِيِّ: ٤٤/٢ وَابْنُ يَعِيشَ: ١٠٢/٣ وَالسَّخَاوِيُّ: ٧/٣. وَانظُرْ
كِتَابَ سَيَبُوهِ: ٣٨٣/١، وَالْخَصَائِصَ: ٣٠٧/١، ١٩٤/٢، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٤٠/١،
وَالْإِنْصَافَ: ٦٩٩ وَالْبَيَانَ فِي شَرْحِ اللَّمَعِ: ٨١، وَشَرْحَ الْجَزُولِيَّةِ لِلشَّلُوبِيِّ: ٤١ وَالْخَزَانَةَ:
٤٠٦/٢.

(٦) سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ بَعْدَ قَلِيلٍ.

(٧) فِي (ب).

(٨) فِي (ب) لَيْسَ.

(٩) فِي (أ) الصَّحِيحُ.

إِلَيَّ، وَضَمَمَانُهُم إِلَيْنَا، وَنَقُتْلُ لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ وَكَذَلِكَ الْمَفْعُولُ هَا هُنَا لَيْسَ (١) بِمَعزُولٍ عَنِ غَيْرِ الصَّحِيحِ!؟

أَجِبْتُ: الْكَلَامُ فِيهِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَفْعُولَ فِي الْحَقِيقَةِ اثْنَانِ مُظَهَّرٌ وَمُضَمَّرٌ، لَكِنَّ الْمُضَمَّرَ أَيْضاً اثْنَانِ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ فَيَكُونُ الْمَفْعُولُ ثَلَاثَةً فَنَقُولُ: هَذِهِ الثَّلَاثَةُ مِمَّا يَجْرِي فِيهِ التَّغْيِيرُ وَالْمَنَاوَبَةُ، بَيَانُهُ أَنَّ الْفَاعِلَ إِذَا كَانَ مُضَمَّرًا غَائِبًا، وَالْمَفْعُولَ غَائِبًا، فَالْمَنَاوَبَةُ قَبْلَ الْإِسْتِثْنَاءِ بَيْنَ الْمُتَّصِلِ وَبَيْنَ الْمُظَهَّرِ، وَأَمَّا بَعْدَهُ فَبَيْنَ الْمُتَّصِلِ وَبَيْنَ الْمَفْعُولِ تَقُولُ: أَكْرَمَهُ وَآكْرَمَ زَيْدًا وَكَذَلِكَ النَّفْيِ وَمَا أَكْرَمَ إِلَّا إِيَّاهُ، وَإِلَّا زَيْدًا، وَإِنْ كَانَ الْمَفْعُولُ مُخَاطَبًا فَالْمَنَاوَبَةُ بَيْنَ الضَّمِيرَيْنِ الْمُتَّصِلِ قَبْلَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْمُنْفَصِلِ بَعْدَهُ، وَكَذَلِكَ أَكْرَمَكَ، وَمَا أَكْرَمَ إِلَّا إِيَّاكَ، وَإِنْ كَانَ الْمَفْعُولُ حِكَايَةً فَكَذَلِكَ تَقُولُ: أَكْرَمَنِي، وَمَا أَكْرَمَ إِلَّا إِيَّايَ وَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مُخَاطَبًا وَالْمَفْعُولُ غَائِبًا فَكَمَا إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ غَائِبًا وَالْمَفْعُولُ غَائِبًا، وَإِنْ كَانَ الْمَفْعُولُ مُخَاطَبًا فَقَبْلَ الْإِسْتِثْنَاءِ يَتَّعَيْنُ الْمُظَهَّرُ وَبَعْدَهُ يَجْرِي بَيْنَ الْمُظَهَّرِ وَالْمُنْفَصِلِ الْمَنَاوَبَةُ، تَقُولُ (٢) أَكْرَمْتَ نَفْسَكَ، وَمَا أَكْرَمْتَ إِلَّا نَفْسَكَ وَإِلَّا إِيَّاكَ، وَإِنْ كَانَ حِكَايَةً فَبَيْنَ الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ تَجْرِي الْمَنَاوَبَةُ الْمُتَّصِلِ قَبْلَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْمُنْفَصِلِ بَعْدَهُ تَقُولُ: أَكْرَمْتَنِي، وَمَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّايَ وَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ حِكَايَةً وَالْمَفْعُولُ غَائِبًا فَكَمَا إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُخَاطَبًا وَالْمَفْعُولُ غَائِبًا، وَإِنْ كَانَ الْمَفْعُولُ مُخَاطَبًا فَبَيْنَ الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ تَجْرِي الْمَنَاوَبَةُ الْمُتَّصِلِ قَبْلَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْمُنْفَصِلِ بَعْدَهُ، تَقُولُ أَكْرَمْتُكَ وَمَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ، وَإِنْ (٣) كَانَ الْمَفْعُولُ حِكَايَةً فَقَبْلَ الْإِسْتِثْنَاءِ يَتَّعَيْنُ الْمُظَهَّرُ وَبَعْدَهُ يَجْرِي بَيْنَ الْمُظَهَّرِ وَبَيْنَ الْمُتَّصِلِ الْمَنَاوَبَةُ، كَقَوْلِكَ: أَكْرَمْتُ نَفْسِي، وَمَا أَكْرَمْتُ إِلَّا نَفْسِي، وَإِلَّا إِيَّايَ. إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَوَجْهُ

(١) فِي (أ).

(٢) كَتَبْتُ مَرَّتَيْنِ فِي (أ) سَهْوًا.

(٣) فِي (ب) فَإِنْ.

انسكابه بك إلى الغرض أن قوله لم يُسَوِّغُوا تَرَكَهُ إلى المُنْفَصِلِ إلا عند تعذر الوصلِ معناه إذا كانت التَّوْبَةُ لِلإِضْمَارِ وأما إذا كانت لِلإِظْهَارِ فتركُهُ إلى المُنْفَصِلِ خِلَافُ الأَصْلِ ، وها هنا التَّوْبَةُ لِلإِظْهَارِ لِأَنَّ المُظْهَرَ ها هنا قَبْلَ الاستثناءِ يَتَعَيَّنُ كَأَنَّهُ أوردَ^(١) هذا البيتَ على وجهِ التَّمثِيلِ للبيتِ .

أَخْصَرُ: أفعُلُ تفضيلٍ من الاختصارِ بِحذفِ الزُّوائِدِ . حُمَيْدٌ بضم الحاءِ المَهْمَلَةِ الأَرْقَطُ: بالراءِ المَهْمَلَةِ وبالْقَافِ^(٢) . الضَّمِيرُ فِي بَلَّغَتْ لِلنَّاقَةِ . البيتُ الثَّانِي لذي الإصْبَعِ العَدَوَانِي^(٣) وقبله^(٤):

لَقِينَا مِنْهُمُ جَمْعاً فَأَوْفَى الْجَمْعُ مَا كَانَا
كَأْنَا يَوْمَ قُرَى البيت

وبعده:

قَتَلْنَا مِنْهُمُ كُلَّ^(٥) فَتَى أبيضَ حُسَانَا
يُرَى يَرْفُلُ فِي البُرْدِي مِنِ أبردِ نَجْرَانَا

قوله: فأوفى الجمع ما كان أي ما كان عليه أن يعمله، قرى: بالضم موضع ومنه بيت الحماسة^(٦):

ألَهْفِي بِقُرَى سَحْبِلٍ حِينَ أَحَلْبَتِ عَلَيْنَا الوَلَايَا والعَدُوُّ المُبَايِلُ

يقول: إن قتلنا إياهم بمنزلة من يقتل نفسه، وهذا لأن هؤلاء قوم / قد | [٦٧/أ]

(١) في (أ) وأفرد . . .

(٢) في (أ) والقاف .

(٣) تقدم التعريف به .

(٤) ديوانه : ٧٨ .

(٥) ساقطة من (أ) .

(٦) شرح المرزوقي : ٤٤/١ .

تَقَاتَلُوا وَتَعَادُوا وَهُمْ عَشِيرَةٌ وَاحِدَةٌ، وَنَجْرَانٌ^(١): من نَوَاحِي الْيَمَنِ، وَعَلَيْهِ:
أَفْعَى نَجْرَان.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَتَقُولُ: هُوَ ضَرْبٌ وَالْكَرِيمُ أَنْتَ، وَإِنَّ الذَّاهِبِينَ نَحْنُ،

و:

مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا^(٢)

وَجَاءَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنْتَ، وَإِيَّاكَ أَكْرَمْتُ».

قال المشرِّحُ: الشيخُ قد حَصَرَ في هذا الفَصْلِ مَوَاقِعَ الضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ
وهي سِتَّةٌ، المُبْتَدَأُ كَقَوْلِكَ: هُوَ ضَرْبٌ، وَكَيْفَ أَنْتَ، وَخَبَرُ المُبْتَدَأِ نَحْوُ
الْكَرِيمِ أَنْتَ، وَخَبَرٌ إِنْ نَحْوِ إِنْ^(٣) الذَّاهِبِينَ نَحْنُ، وَمَا بَعْدَ الْاسْتِثْنَاءِ كَقَوْلِهِ:

مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

وَبَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ نَحْوُ: جَاءَنِي عَبْدُ اللَّهِ وَأَنْتَ، وَالْمَفْعُولُ الْمُتَقَدِّمُ
كَقَوْلِكَ: إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ، وَ«إِيَّاكَ أَعْنِي وَاسْمَعِي^(٤) يَا جَارَةَ». يُقَالُ هَذَا الْبَيْتُ
لِلْفَرَزْدَقِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لِعَمْرَوِ بْنِ مَعْدِي كَرِبِ^(٥) وَأَوَّلُ الْبَيْتِ:

لَقَدْ^(٦) عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ..... الْبَيْتِ

(١) في (أ) سحيل.

(٢) تقدم تحديدها وذكر ما قيل فيها في الجزء الأول عند ورودها في بيت عبد يغوث بن وقاص
الحارثي:

نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ إِلَّا تَلَايَا

(٣) في (ب).

(٤) في (ب) فاسمعي.

(٥) سبق ذكره والبيت في ديوانه: ص ١٥٥ توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٤٣
والمنخل، ٨٤، والخوارزمي: ١١٦ وزين العرب: ٣٠ وشرح ابن يعيش: ١٠١/٣،
والأندلسي: ٤٤/٢ والسخاوي: ٧/٣. وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٣٧٩/١ وعليه الأعلام
الشمثري، وانظر الرد على الأعلام في الفصول والجمل لابن هشام اللخمي: ٥١، ودلائل
الإعجاز: ٢٢١، وشرح أبيات المغني للبغدادي: ٢٥٠/٥، ٢٥٦.

(٦) في (ب) قد.

وبعده:

شَكَكْتُ بِالرَّمْحِ حَيَازِيمَهُ وَالخَيْلُ تَجْرِي زَيْمًا بَيْنَنَا
زَيْمًا: أي متفرقةً، وانتصابها على الحال. يقول: طَعَنْتُ بِرَمْحِي
صَدْرَهُ، وَكُلُّ مِنَ الْخَيْلِ فِي كَرٍّ (١) وَفَرٍّ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: إِلَّا مَا أَنْشَدَهُ ثَعْلَبٌ (٢):

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّاكَ دِيَارُ
قَالَ الْمَشْرُوحُ: كَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ إِلَّا إِيَّاكَ لَكِنَّهُ تَرَكَ الْمَنْفَصِلَ إِلَى
الْمُتَّصِلِ كَمَا تَرَكَ الْمُتَّصِلَ إِلَى الْمَنْفَصِلِ فِي (بَلَّغَتْ إِيَّاكَ).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَصَلُّ: وَإِذَا (٣) التَّقَى ضَمِيرَانِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: الدَّرْهَمُ
أَعْطَيْتَكَهُ، وَالدَّرْهَمُ أَعْيَتَكُمْوهُ، وَالدَّرْهَمُ زَيْدٌ مُعْطِيكَهُ، وَعَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَهُ،
جَازٌ أَنْ يَتَّصِلَا كَمَا تَرَى، وَأَنْ يَنْفَصِلَ الثَّانِي كَقَوْلِكَ: أَعْطَيْتَكَ إِيَّاهُ، وَكَذَلِكَ
الْبَوَاقِي.

قَالَ الْمَشْرُوحُ: إِذَا التَّقَى ضَمِيرَانِ مَنْصُوبَانِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا
مُتَّصِلًا وَفِي الثَّانِي يَجُوزُ الْإِتِّصَالُ وَالْإِنْفِصَالُ كَقَوْلِكَ: الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتَكَهُ أَوْ

(١) فِي (ب) كَرِهَ وَفَرِهَ.

(٢) لَمْ أَعْثُرْ عَلَى نَسْبَتِهِ. انظُرْ تَوْجِيهَ إِعْرَابِهِ وَشَرْحَهُ فِي إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ: ٤٣، وَالْمَنْخَلِ: ٨٥
وَالْخَوَارِزْمِيِّ: ٤٥ وَزَيْنِ الْعَرَبِ: ٣٠ وَشَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ: ١٠١/٣ وَالْأَنْدَلِسِيِّ: ٤٤/٢.

وَانظُرِ الْخِصَائِصَ: ٣٠٧/١، ١٩٥/٢، وَضَرَائِرَ الْقِرَازِ: ١٧٧، وَضَرَائِرَ ابْنِ عَصْفُورٍ:
٢٦٢، وَشَرْحَ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ لِلشَّاطِبِيِّ: ٦٣، وَالخَزَانَةَ: ٤٠٥/٢ وَضَعِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ
مَوْضِعَ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ ضَرُورَةً مِنْ ضَرَائِرِ الشَّعْرِ، بَلْ هِيَ مِنْ أَقْبَحِ الضَّرُورَاتِ قَالَ صَاحِبُ
«الْمَنْخَلِ» يَجُوزُ لِلْمُتَّقَدِّمِ مَا لَا يَجُوزُ لِلْمُتَأَخِّرِ وَوَجَدْتُ فِي كِتَابِ «الْمَصُونِ» الْمُنْسُوبِ إِلَى
الْمَازِنِيِّ أَنَّ إِلَّا هُنَا بِمَعْنَى غَيْرِ، وَالْكَافُ مَجْرُورَةٌ بِهِ، وَأُظْهِرُ أَنَّ الْخَطَّابِيَّ جُوزَ مِثْلَ هَذَا فِي
بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ بَعْضِ غُلَمَانَ الْمَبْرَدِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِجَرِّ هَذِهِ اللَّفْظَةِ بَعْدَ إِلَّا
حِكَاةَ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ فِي «شَرْحِ أَبِيَاتِ الْكِتَابِ».

(٣) فِي (ب) فِإِذَا.

أَعْطَيْتِكَ إِيَّاهُ، وَالانْفِصَالَ فِيهِ قَلِيلٌ. قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ (١): وَأَقْلُبْ الْعَرَبِ مِنْ يَقُولُ أَعْطَيْتُكَه (٢)، فَإِنْ سَأَلْتَ: أَلَسْتَ قَدْ ذَكَرْتَ فِي الْفِصْلِ (٣) الْمَتَقَدِّمَ أَنْ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْوَصْلِ، وَهُنَا (٤) مَا تَعَذَّرَ الْوَصْلُ؟ أَجَبْتُ: إِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرِ الْوَصْلُ هَا هُنَا صُورَةً - فَقَدْ تَعَذَّرَ مَعْنَى، وَذَلِكَ أَنَّ الضَّمِيرَ الثَّانِي حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مُنْفَصِلًا بِدَلِيلِ أَنْ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ الْمَنْصُوبَ لَا يَتَّصِلُ إِلَّا بِالْفِعْلِ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ حَمَلُوا قَوْلَهُ (٥):

هُمُ الْآمِرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَ

عَلَى ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَهَذَا هُنَا يَتَّصِلُ بِالاسْمِ وَهُوَ كَأَنَّ الْخِطَابَ، وَقَدْ وَقَعَ فِي كَافَةِ نَسْخِ الْمَفْصَلِ: «أَعْطَيْتُمُوهُ» بِدُونِ الْكَافِ، وَالصَّوَابُ أَعْطَيْتُكُمْوهُ بِالْكَافِ وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ: وَأَنْ يَنْفَصِلَ الثَّانِي كَقَوْلِكَ: أَعْطَيْتِكَ إِيَّاهُ، لِأَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ الثَّانِيَّةَ هِيَ الْأُولَى بِعَيْنِهَا إِلَّا أَنَّ الضَّمِيرَ فِي الثَّانِي هَا هُنَا مُتَّصِلٌ (٦)، وَفِي الْأُولَى مُنْفَصِلٌ (٧)، ثُمَّ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ فِي الثَّانِيَةِ كَأَنَّ الْخِطَابَ فَكَذَلِكَ الْأُولَى.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَيَنْبَغِي إِذَا اتَّصَلَا أَنْ يُقَدَّمَ مِنْهُمَا مَا لِلْمُتَكَلِّمِ عَلَى غَيْرِهِ، وَمَا لِلْمُخَاطَبِ عَلَى الْغَائِبِ فَتَقُولُ: أَعْطَانِيكَ، وَأَعْطَانِيهِ زَيْدُ الدَّرْهَمِ أَعْطَاكَهُ زَيْدٌ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى (٨) ﴿أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكُمْوَهَا﴾» - .

قَالَ الْمُشَرِّحُ: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ مُقَدَّمٌ، وَكَذَلِكَ

(١) الأصول: ١٢٤.

(٢) فِي (أ) ضَرَبْتَهُ وَهُوَ سَهُوٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٣) فِي (ب) فِي فَضْلِ.

(٤) فِي (ب) وَهَذَا هُنَا.

(٥) تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ.

(٦) فِي (أ) مُنْفَصِلٌ.

(٧) فِي (أ) مُتَّصِلٌ.

(٨) سُورَةُ هُودٍ: آيَةٌ: ٢٨.

ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ عَلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا وَقَعَ فِي (حَوَاشِي الْمَفْصَلِ) وَذَلِكَ أَنَّ (١) الْكَلَامَ يَنْشَأُ عَنِ الْمُتَكَلِّمِ وَيَنْتَهِي إِلَى الْمُخَاطَبِ ثُمَّ إِلَى (٢) الْغَائِبِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي وَعَلِيهِ الْإِعْتِمَادُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الضَّمَائِرِ الثَّلَاثَةِ إِنَّمَا يَصِلُهُ (٣) بِالْفِعْلِ إِذَا ظَهَرَ لَنَا كَوْنُهُ طَالِبًا لِلْفِعْلِ وَإِنَّمَا يَظْهَرُ (٤) لَنَا كَوْنُهُ طَالِبًا لِلْفِعْلِ (٥) إِذَا ظَهَرَ لَنَا كَوْنُهُ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا. (٦) وَإِنَّمَا يَظْهَرُ لَنَا كَوْنُهُ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا (٦). إِذَا ظَهَرَ لَنَا كَوْنُهُ ضَمِيرًا ثُمَّ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا فَنَقُولُ: ضَمِيرٌ بِهِ ضَمِيرٌ الْحِكَايَةُ أَسْرَعُ ظَهُورًا مِنْ ضَمِيرٍ، بِهِ ضَمِيرٌ الْغَائِبِ لِكَوْنِ الْأَوَّلِ حِكَايَةً، وَالْحِكَايَةُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُظْهَرَةِ (٧) غَيْرُ مُمَكِّنَةٍ، وَكَوْنِ الثَّانِي خِطَابًا وَالْخِطَابُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَجُودُهُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُظْهَرَةِ (٧) وَضَعًا لَكِنْ يُمَكِّنُ وَجُودَهُ فِيهَا بِجَرِّهِ (٨) إِلَيْهَا وَذَلِكَ بِتَوَسُّطِ حَرْفِ النَّدَاءِ، بِخِلَافِ ضَمِيرِ الْغَائِبِ فَإِنَّ الْغَيْبَةَ بِأَصْلِ الْوَضْعِ فِي جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ الْمُظْهَرَةِ مَوْجُودَةٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَإِذَا انْفَصَلَ الثَّانِي لَمْ تُرَاعَ هَذَا التَّرْتِيبَ فَقُلْتَ أَعْطَاهُ إِيَّاكَ وَأَعْطَاكَ إِيَّايَ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: وَذَلِكَ أَنَّ الضَّمِيرَيْنِ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مُتَّصِلًا وَالْآخَرُ مُنْفَصِلًا فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُتَّصِلُ غَائِبًا وَالْمُنْفَصِلُ مُخَاطَبًا أَوْ حِكَايَةً، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَتَّصِلُ (٩) الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ لَا مَحَالَةَ بِالْفِعْلِ / فَيَفْسُدُ (١٠) مَا ذَكَرْنَاهُ [ب/٦٧] مِنْ (١٠) التَّرْتِيبِ.

(١) فِي (ب) لِأَنَّ.

(٢) فِي (ب).

(٣) فِي (أ) فَصَلَهُ.

(٤) فِي (ب) ظَهَرَ.

(٥) فِي (أ).

(٦ - ٦) فِي (أ).

(٧ - ٧) فِي (أ).

(٨) فِي (أ) لَجَرَّهُ.

(٩) فِي (أ) يَنْفَصِلُ.

(١٠ - ١٠) فِي (أ).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَدْ جَاءَ فِي الْغَائِبِينَ أَعْطَاهَا، وَأَعْطَاهُوهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(١):

وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لَضْغَمَةٍ لَضْغَمَهُمَا يَا يَفْرَعُ الْعَظْمَ نَابِهَا
وهو قَلِيلٌ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: قَوْلُهُ: وَهُوَ قَلِيلٌ يَنْصَرَفُ إِلَى مَا لَوْ كَانَ الضَّمِيرَانِ فِيهِ مُتَّصِلِينَ سِوَاءَ كَانَا غَائِبِينَ، أَوْ أَحَدُهُمَا مُخَاطَبًا، وَإِنْ شِئْتَ فَاسْتَدِلَّ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ لَفْظِ ابْنِ السَّرَّاجِ: يَجُوزُ أَعْطَاكُنِي فَإِنْ بَدَأَ بِالْغَايَاتِ قَالَ: أَعْطَاهُونِي. قَالَ سَبِيوِيهِ: هُوَ قَبِيحٌ لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ الْعَرَبُ، وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ هُوَ كَلَامٌ جَيِّدٌ لَيْسَ بِقَبِيحٍ مَعْنَى أَعْطَاهَا^(٢) أَعْطَى الْمُؤَنَّثُ الْمَذْكَرَ، وَمَعْنَى

(١) البيت لمغلس بن لقيط. وفي إثبات المحصل: ٤٤ وخزانة الأدب: ٤١٥/٢ نقلًا عن «ضالة الأديب» لأبي محمد الأعرابي الأسود أن مغلساً من ولد معبد بن نضلة وقد سماه المرزباني في معجم الشعراء: ٣٠٨ مغلساً السعدي وأورد قصيدته التي منها هذا البيت. ثم ذكر بعده مغلس بن لقيط بن حبيب بن خالد بن نضلة بن الأشتر بن حجوان. أما مناسبة القصيدة التي منها هذا البيت فهي أن مغلساً له ثلاثة أخوة هم أطيظ ومدرك ومرة وكان أطيظ يحبه ويحسن إليه، ولَمَّا مات أظهر الآخرين عداوتهما له فقال فيهما:

وقد أبتت الأيامُ بَعْدَكَ مُدْرِكاً ومرةً والدُنْيَا كَثِيرٌ عِتَابُهَا
إذا رأيتُ بي غفلةً أَسَدًا بِهَا أعاديُّ والأعداءُ كُلِّي كِلَابُهَا

وقد أورد ابن المستوفي، والسَّخَاوِي، والبغدادِي وابن برهان في شرح اللَّمَعِ هذه الأبيات. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٤٤، ٤٥ والمنخل: ٨٥، والخوارزمي وزين العرب: ٣٠، وشرح ابن يعيش: ١٠٥/٣، والأندلسي: ٤٧/٢، والسَّخَاوِي: ١٠/٣ وانظر كتاب سَبِيوِيهِ: ٣٨٤/١، والإيضاح لأبي علي: ٣٤، وشرح أبياته لابن بري ورقة: ٣ وشرحها لأبي الحجاج بن يسعون: ٩، وأمالي ابن الشجري: ٨٩/١، ١٠١/٢ وخزانة الأدب: ٢١٥/٢.

قال ابن المستوفي: وأنشد أبو الحسن علي بن عيسى الرَّبِيعِي الرَّهْرِي البيتين الأولين مثلهما وأنشد بعدهما:

إذا رأيتُ بي غفلةً أَسَدًا قد تَعَمَّدَا
وأعرضتُ أَسْتَبِقِيهَما ثم لا أرى
فقد جَعَلْتُ نَفْسِي تَهْمُ بِضْغَمَةٍ
علي عِلٌّ غِيضٌ يَهْزِمُ الْعَظْمَ نَابِهَا
وليس فيه شاهد على هذا الإنشاد.

(٢) في (أ) أعطأ.

أعطاهاها أعطى المذكر المؤنث ، الضميران إذا كانا غائبين جاز وصلهما
وفصل الثاني وهذا لأن أحد الضميرين ها هنا لا بد من أن يكون متصلاً لأن
الموضع موضع الوصل ، كما في ضربته وأكرمته ، وأما الثاني فيجوز وصله
قياساً على الضمير الأول ، لأن تعلق الثاني بالفعل كتعلق الأول به وفي
الاستحسان لا يجوز لما ذكرنا من أن الضمير المنصوب لا يتصل بالاسم فإن
سألت : فكيف ورد ضمير المذكر الغائب ها هنا مع الواو ولم يجيء معه
ضمير المذكر المخاطب ، أجبت : لأن الهاء لخفائها وبعد مخرجها أصلها
أن تكون بالمدّ تقوية وإبانة ويشهد لكونها خفية قولهم أراد أن ينزعها ويضربها
بالإمالة ، وكذلك أجازوا في ردّ امرأ الوجوه بخلاف ردّه فإنه لا يجوز إلا
الضم ، لأنهم قدروه تقدير ردوا ، وقالوا فصارت الدال كأنها قد وليت الواو
التي بعدها ولذلك صارت في ردّها كأنها قد وليت الألف وهذا معنى قولهم :
الهاء حرف^(١) حاجز غير حصين ، والذي يدل على ذلك أيضاً أن الذين
يمدون بين كلمتين الثانية منهما ألف قطع من القراءة نحو قوله^(٢) : ﴿ فَنَابَ
عَلَيْكُمْ إِنَّهُ ﴾ ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾^(٣) إنما لم يمدوا ، وقوله منه : ﴿ إِنَّهُ
لِيُؤَسَّس ﴾^(٤) و ﴿ اسْتَغْفِرُهُ إِنَّهُ كَانَ ﴾^(٥) ونحوه لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين
معنى ، إلا أنه جاز طرحه في سائر المواضع تخفيفاً ، وها هنا لم يجز ليقع
فصلاً بين الخفيفين المتجانسين .

الضغمة : هي العضة ، لضغمتهاها بدل من قوله بضغمة ، الضمير
الأول في قوله^(٦) لَضَغْمَهَا لِسُبْعَيْن ، وأما الثاني فلضغمة ، ومنها اشتقاق

(١) في (أ) .

(٢) سورة البقرة : آية : ٤٥ ، وفي (أ) فتاب عليهم .

(٣) سورة البقرة : آية : ١٤ .

(٤) سورة هود : آية : ٩ .

(٥) سورة النصر : آية : ٣ .

(٦) في (أ) .

الضَيْغَم وهو فَيْحَلٌ ، الضَّمِيرُ في نَابِهَا : لَضَغْمَةٌ ، وهذا من باب إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ بِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ بَيْنَهُمَا ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : إِنِّي لَكَثْرَةٌ مَا ابْتَلَيْتُ بِهِ مِنَ الْمِحْنِ قَدْ طَابَتْ نَفْسِي أَنْ يَعْضُنِي سَبْعَانِ نَابَاهُمَا يَضْرِبَانِ الْعَظْمَ ، وَقَرَعُ^(١) النَّابِ الْعَظْمَ كِنَايَةً عَنِ التَّصْوِيتِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَالِاخْتِيَارُ فِي ضَمِيرِ خَبَرٍ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا الْإِنْفِصَالُ كَقَوْلِهِ :

* لَيْنَ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا *

قَالَ الْمَشْرُوحُ : خَبَرٌ كَانَ كَمَا يَجِيءُ مُنْفَصِلًا فَكَذَلِكَ يَجِيءُ^(٢) مُتَّصِلًا ، وَفِي كَلَامِ أَبِي الرَّيْحَانِ الْبَيْرُونِيِّ^(٣) ، وَلَا يَكُونُ مَعَهُمَا إِلَّا ثَالِثٌ وَرُبَّمَا كُنْتُهُ . قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ^(٤) وَيَجُوزُ كَانَنِي وَكُنْتُهُ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ وَأَنْشَدَ لِأَبِي الْأَسْوَدِ الدُّوَلِيِّ^(٥) :

(١) فِي (أ) وَيَقْرَعَان .

(٢) فِي (أ) .

(٣) الْبَيْرُونِيُّ : مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَيْرُونِيِّ الْخُوَارَزْمِيَّ عَالِمٌ مَتَنُوعٌ الثَّقَافَةِ فَهُوَ حَكِيمٌ رِيَّاضِيٌّ فَلَكَي طَبِيبٌ ، أَدِيبٌ لَغَوِيٌّ مَوْرُخٌ مَوْلَدُهُ فِي خُوَارِزْمٍ وَأَقَامَ فِي الْهِنْدِ وَمَوْلَدُهُ سَنَةَ ٣٦٢ هـ وَوَفَاتَهُ سَنَةَ ٤٤٠ هـ لَهُ آثَارٌ كَثِيرَةٌ جَدًّا تَدُلُّ عَلَى عِلْمِهِ وَفَضْلِهِ مِنْهَا الْآثَارُ الْبَاقِيَةٌ عَنِ الْقُرُونِ الْخَالِيَةِ ، وَالْجَمَاهِرُ فِي مَعْرِفَةِ الْجَوَاهِرِ . . . قَالَ يَاقُوتٌ فِي مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ : أَمَّا سَائِرُ كِتَابِهِ فِي عِلْمِ النُّجُومِ وَالْهَيْئَةِ وَالْمَنْطِقِ وَالْحِكْمَةِ فَإِنَّهَا تَفُوقُ الْحَصْرَ . . . قَالَ : رَأَيْتُ فِهْرَسْتَهَا فِي وَقْفِ الْجَامِعِ بِمَرْوٍ فِي نَحْوِ السِّتِينَ وَرَقَةً بِخَطِّ مَكْتَرٍ . تَرْجَمْتَهُ فِي مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ : ١٨٠/١٧ ، عِيُونَ الْأَنْبِيَاءِ : ٢٠/٢ .

(٤) الْأَصُولُ : ١٠٤/١ .

(٥) أَنْشَدَهُ ابْنُ السَّرَاجِ فِي الْأَصُولِ : ١٠٤/١ وَهُوَ مِنَ النَّصِّ الْمَتَقَدِّمِ . وَالْبَيْتُ لِأَبِي الْأَسْوَدِ فِي دِيْوَانِهِ : ١٢٨ . قَالَهُمَا يَخَاطَبُ بِهِ مَوْلَى لَهُ كَانَ حَمَلٌ لَهُ تِجَارَةٌ إِلَى الْأَهْوَازِ ، وَكَانَ إِذَا مَضَى إِلَيْهَا تَنَاوَلَ شَيْئًا مِنَ الشَّرَابِ فَاضْطَرَبَ أَمْرَ الْبِضَاعَةِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ كِتَابِ سَيُوبِيهِ : ٢١/١ ، وَانظُرْ شَرْحَ أَبِياتِهِ لِابْنِ خَلْفٍ : ١٤/١ وَشَرْحَ الْكِتَابِ لِأَبِي سَعِيدٍ : ٣٠٧/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٩٨/٣ ، وَالْإِنْصَافُ : ٨٢٣ ، وَشَرْحُ السَّخَاوِيِّ : ١١/٣ ، وَإثْبَاتُ الْمَحْصَلِ : ٤٥ نَقَلَ نَصَّ الْخُوَارِزْمِيِّ مِنْ قَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى

فإلّا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخْوَهَا غَدْتُهُ أُمَّه بِلَبَانِهَا
وتَقُولُ كُنْتُكَ وَكُنْتَ إِيَّاكَ ، كما تَقُولُ : ظَنَنْتُكَ زَيْدًا ، وَظَنَنْتُ (١) إِيَّاكَ
يَقَعُ الْمُنْفَصِلُ مَوْقِعَ الْمُتَّصِلِ فِي الْكِنَايَةِ عَلَى الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ وَالْإِخْتِيَارُ فِي
خَبَرٍ كَانَ وَأَخْوَاتُهَا الْإِنْفِصَالُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ ، وَخَبَرُ الْمَبْتَدَأِ
إِذَا وَقَعَ ضَمِيرًا لَمْ يَقَعِ إِلَّا مُنْفَصِلًا ، وَأَمَّا الْإِتِّصَالُ فَلِأَنَّ خَبَرَ كَانَ يُشْبِهُ
الْمَفْعُولَ كما أَنَّ اسْمَهُ يُشْبِهُ الْفَاعِلَ فَكَمَا تَقُولُ ضَرَبْتُهُ فَكَذَلِكَ (٢) تَقُولُ كُنْتُهُ ،
وَالَّذِي يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ خَبَرَ كَانَ شُبَّهَ (٣) بِالْمَفْعُولِ لَا مَفْعُولَ حَقِيقَةً ، إِقَامَتُكَ أَحَدَ
الضَّمِيرِينَ مَقَامَهُ ، وَتَرَجَمْتُكَ إِيَّاهُ بَعَيْنِ هَذِهِ اللَّغَةِ .

هذا البيتُ لعمر بن أبي ربيعة وقبلة (٤) :

قَفِي فَاظْطَرُّ يَا اسْمَ هَلْ تَعْرِفِينَهُ أَهَذَا الْمُغَيْرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذَكِّرُ
أَهَذَا الَّذِي أَطْرَبْتِ (٥) نَعْتًا فَلَمْ أَكُنْ وَعَيْشِكَ أَنْسَاهُ إِلَى يَوْمٍ أَقْبِرُ

لئن كان البيت (٦)

وبعدَه (٧) :

= الخوارزمي على غير عادته. وشرح ابن يعيش: ١١٧/٣، وشرح الجزولية للشلوين: ١٢٤،
وشرح الشاطبي على الألفية: ٧٣/١، والأشموني: ٩٧/١، والعيني: ٣١٠/١، والخزانة:
٤٢٦/٢ وأورده ابن هشام اللخمي في الفصول والجمال: ٤٠ في سياق رده على الأعلم
الشتتري ورد على هذا البيت في غاية الجودة.

(١) في (أ) ظننتك إياك.

(٢) في (ب) لذلك.

(٣) في (أ) يشبه.

(٤) ديوانه عمر بن أبي ربيعة: ٨٦.

(٥) في (ب) أطبت.

(٦) توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٤٦، والمنخل: ٧٨ والخوارزمي: ٦٣ وزين

العرب: ٣١ وشرح ابن يعيش: ١٠٧/٣، والأندلسي: ٤٩/٢، والسخاوي: ١١/٣ وشرح

الجزولية لأبي علي الشلوين: ١٢٤، والخزانة: ٤٢٠/٢.

(٧) في (ب) وتمامه.

عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
الْمُغِيرِيُّ : مَنْسُوبٌ إِلَى الْمُغِيرَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِ بْنِ مَخْرُومٍ ، وَهُوَ
مِنْ أَجْدَادِهِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَقَوْلُهُ (١)

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا (٢)

قَالَ الْمُشَرِّحُ : الْمَحْفُوظُ (وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا) . هَذَا الْبَيْتُ لِعَمْرِ بْنِ أَبِي
رَبِيعَةَ أَيْضًا وَقَبْلَهُ :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرًا لَا تَرَى فِيهِ عَرِيبًا

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا

« عَرِيبًا » : أَي أَحَدًا يَرِيدُ لَيْسَ فِيهِ غَيْرِي وَغَيْرُكَ أَحَدٌ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ / : وَعَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ : « عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي » وَقَالَ (٣) :

[١/٦٨]

* إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي *

(١) فِي (ب) .

(٢) هَذَا الْبَيْتُ يَنْسَبُ إِلَى عَمْرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ ، وَقِيلَ لِلْعَرَجِيِّ .

قَالَ ابْنُ الْمُسْتَوْفَى : كَذَا وَجَدْتُهُ فِي بَعْضِ حَوَاشِي الْكِتَابِ لِعَمْرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ ، وَأُورِدَهُ
أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ إِسْمَاعِيلُ [بِابِ النَّحَاسِ] لِعَمْرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ فِي مَتْنِ الْكِتَابِ . وَذَكَرَهُ
أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْبَهَانِيُّ لِلْعَرَجِيِّ . دِيْوَانُ عَمْرٍ : ٤٢١ ، وَدِيْوَانُ الْعَرَجِيِّ : ٦١ تَوْجِيهِ إِعْرَابِهِ وَشَرْحُهُ
فِي إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ : ٤٦ ، وَالْمَنْخَلُ : ٨٧ ، وَالخَوَارِزْمِيُّ : ٦٣ وَزَيْنُ الْعَرَبِ : ٣١ وَشَرْحُ ابْنِ
يَعِيْشٍ : ٧٥/٣ ، ١٠٧ ، وَالْأَنْدَلِسِيُّ : ٤٩/٢ ، وَالسَّخَاوِيُّ : ١١/٣ ، وَانظُرِ الْكِتَابَ : ٣٦٧/١ ،
وَشَرْحُهُ لِلسِّيْرَانِي : ١٣٨/٣ ، وَالنَّكْتُ لِلْأَعْلَمِ : وَالْأَصُولُ لِابْنِ السَّرَاجِ : ١٢١/٢ ،
وَالْمَقْتَضِبُ : ٩٨/٣ ، وَالْمَنْصَفُ : ٦٠٢/٣ ، وَالْبَيَانُ فِي شَرْحِ اللَّعْمِ : ٨٢ ، وَشَرْحُ الْجَزْوَلِيَّةِ :
١٢٤ ، وَالخَزَانَةُ : ٤٢٤/٢ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ الْعَرَجِيِّ هَكَذَا :

غَيْرَ أَسْمَاءَ وَجُمْلٍ ثُمَّ لَا نَخْشَى رَقِيْبًا

(٣) هَذَا الْبَيْتُ يَنْسَبُ إِلَى رُوْبَةَ . انظُرْ مَلْحَقَاتِ دِيْوَانِهِ : ١٧٥ وَمِمَّنْ نَسَبَهُ إِلَيْهِ الْخَلِيلُ فِي «الْعَيْنِ»
تَوْجِيهِ إِعْرَابِهِ وَشَرْحُهُ فِي إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ : ٤٦ ، وَالْمَنْخَلُ : ٨٨ ، وَالخَوَارِزْمِيُّ : ١٦٤ وَشَرْحُ ابْنِ
يَعِيْشٍ : ١٠٨/٣ ، وَالْأَنْدَلِسِيُّ : ٤٩/٢ ، وَالسَّخَاوِيُّ : ١١/٣ ، وَالخَزَانَةُ : ٤٢٥/٢ ، ٤٥٤ .

قال المشرِّح : اجتمعَ في قوله : (عليه رجلاً ليسني) شيان^(١) شاذان أحدهما : - عليه للغائب والأصل فيه أن يُقال للمخاطبِ ، وهذا لأنَّ بعضَ أحد نوعي الظرفِ يقام مقامَ أمرِ المُخاطَبِ دونَ أمرِ الغائبِ والمُتَكَلِّمِ فإن سألْت : فما الموجِبُ^(٢) لتخصيصِهِ بأمرِ المُخاطَبِ ؟ أجبتُ : لأنَّ إضمارَ أمرِ المُخاطَبِ أخصَرَ ألا ترى أنه لا يَحْتَاجُ إلَّا إلى نفسِ الفعلِ بِخِلَافِ إضمارِ أمرِي المُتَكَلِّمِ^(٣) والغائبِ فإنه كما يَحْتَاجُ إلى نفسِ الفعلِ يَحْتَاجُ إلى الأمرِ أيضاً ، وَقَدْ جَاءَ في الحديثِ كذلك^(٤) : (عَلَيْكُمْ بِالْبَاءَةِ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءَ) . الثاني ليسني والأصل ليس إِيَّاي كما مضى وليس في البيت على حذفِ نونِ العمادِ أبعدَ مَخْرَجاً من ليسني بالنونِ . وقبله :

* عَهْدِي بِقَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ^(٥) *

إِذ ذَهَبَ الْبَيْتِ

وهو الكَثِيرُ مِنَ الرَّمْلِ وَالْمَاءِ وَغَيْرِهِمَا ، وَكَذَلِكَ الطَّيْسُ ، وَاللَّامُ مَزِيدَةٌ ، كَمَا فِي عَبْدَلٍ وَزَيْدَلٍ وَيُرْوَى^(٦) : - عَدَدْتُ قَوْمِي . . .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : فَصَلِّ ، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ يَكُونُ لَازِمًا وَغَيْرَ لَازِمٍ فَاللَّازِمُ

(١) في (ب) شذوذان .

(٢) في (ب) الواجب :

(٣) في (ب) الغائب والمتكلم .

(٤) أورد البخاري في صحيحه : ٣٤/٣ عن عبد الله بن مسعود وأول الحديث «أيها الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء» هكذا لفظه في صحيح البخاري كتاب الصوم : ٣٤/٣ ، وكتاب النكاح : ٣/٧ . وللحديث ألفاظ أخرى ولكن هذا اللفظ هو الأقرب لما أراد المؤلف .

(٥) قال ابن المستوفى : اختلفوا في تفسير الطيس فقال بعضهم هو كل ما على وجه الأرض من خلق الأنام . وقال بعضهم بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام ، وقال غيره : الطيس الكثير من الرمل والماء وغيرهما وأراد به الراجز هنا الرمل .

(٦) قال ابن المستوفى : كذا أنشده العلماء [يعني : عدت] ويروى عهدي بقومي وهو الصحيح .

في أربعة أفعالٍ افعل وتَفعل للمُخاطَب ، وافعل ونفعل .

قال المُشْرَحُ : إذا قُلْتَ أفعَل فالفاعِل فيه مستكِنٌ لا يمكن إبرازه غاية الأمر أن تقولَ أفعَل أنت ، فأنتَ ها هنا هو^(١) ليس الفاعِل وإنما هو تأكيدٌ بدليلِ افعلَا أنتما وافعلوا أنتم ، وافعلي أنت .

قال جَارُ اللّهِ : وغيرُ اللّازِم في فِعْل الواحدِ الغائبِ وفي الصِّفَاتِ . . ومعنى اللزوم أن إسنادَ هذه الأفعالِ إليه خاصّةٌ لا تُسندُ البتّةُ إلى مُظهِرٍ ، ولا إلى مُضمَّرٍ بارِزٍ ونحو فعل ويفعل يسندُ إليه وإليهما في قولك : عمرو قام وقامَ غلامه ، وما قامَ إلّا هو ومن غيرِ اللّازِم ما يَسْتَكِنُ في الصِّفَةِ في نحو قولك زيدٌ ضاربٌ لأنك تُسندُه إلى المُظهِرِ أيضاً في قولك : زيدٌ ضاربٌ غلامه .

قال المُشْرَحُ : إذا قُلْتَ زيدٌ ضَرَبَ فيه ضَميرٌ مُستَكِنٌ راجِعٌ إلى زيدٍ ، فإذا قُلْتَ : زيدٌ ضَرَبَ غلامه لم يَبْقَ فيه ذلك الضَميرُ يُسمَى فارغاً ، وكذلك إذا قُلْتَ : زيدٌ ضاربٌ فيه ضَميرٌ راجِعٌ إلى زيدٍ فإذا قُلْتَ : زيدٌ ضاربٌ غلامه لم يَبْقَ فيه ضَميرٌ .

قال جَارُ اللّهِ : « وإلى الضَميرِ^(٢) البارِزِ في قولك : هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي ، والهندانِ الزَّيدانِ ضاربتُهُما هما ، ونحوهما ممّا أجزتهما فيه على غيرِ من هي له » .

قال المُشْرَحُ : للنحويين في هذه المسألة كلامٌ فاسدٌ أحكيه أولاً ثمّ أعترضُ عليه ثانياً ، فأقول : إنهم يقولون هندٌ مُبتدأٌ وزيدٌ مُبتدأٌ ثانٍ ، وضاربتُه خبرُ المُبتدأِ الثاني وهي فاعلٌ^(٣) للمبتدأِ الأوّلِ ، والخبرُ إذا جرى على غيرِ ما

(١) في (أ) هو لبس .

(٢) في (ب) المضمّر .

(٣) في (ب) فعل .

هو له فلا بُدُّ معه من ضمير بارزٍ يرجع إلى المبتدأ الأول ، ليكون هذا الضمير مُعلماً أنَّ هذا الخبر فعلٌ للمرجوع إليه^(١) ، وكذلك إذا قلت : عمرو زيد ضاربه هو ، فلا بُدُّ فيه من هذا الضمير ليُعلم أنَّ الضاربَ ها هنا هو عمرو ، ولو لم يكن معه هذا الضمير لكان المعنى زيدٌ يضربُ عمراً . فهذا كلامهم .

أما الاعتراضُ عليه فلأنَّ الضميرَ لو كان للإعلام بأنَّ الخبرَ قد جرى على غيرِ ما هو له لما لزم الضميرُ في قولك : هندٌ زيدٌ ضاربهُ هي ، لأنَّ الخبرَ بدون هذا يُعلمُ كونه جارياً على غيرِ ما هو له ، ولأنَّ هنداُ مبتدأٌ وزيدٌ مُبتدأٌ ثانٍ وضاربهُ مُبتدأٌ ثالثٌ وهي خبرُ المبتدأ الثالث ثم المبتدأ الثالث وخبره خبرُ المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبرُ المبتدأ الأول والذي يدلُّ على أنَّ ضاربهُ مُرتفعةٌ بالابتداء وهي خبره^(٢) إذا قلنا : أزيدُ ضاربهُ هي كان ضاربهُ مُرتفعةً بالابتداء وهي خبره^(٢) ، فكذلك إذا قلنا : زيدٌ ضاربهُ هي وكذلك إذا قلنا : هندٌ زيدٌ ضاربهُ^(٣) هي .

فإن سألْتَ : فإذا كانت ضاربهُ مُرتفعةً بالابتداء فكيف لم تقل ضاربه^(٤) هي أجبتُ : بأنَّ ذلك أيضاً يجوزُ لكن بينهما فرقٌ وذلك أنك إذا قلت ضاربه^(٤) هي فهذا كلامٌ مع من علم أنَّ زيداُ ضربَ ولم يعلم أنَّ الذي ضربَهُ مُذكَّرٌ أم مؤنَّثٌ بخلافِ ضاربهُ فإنه كلامٌ مع من علم أنَّ زيداُ ضربَ ، وعلمَ أيضاً أنَّ ضاربه مؤنَّثٌ ، ولكن لم يعلم على التَّعيينِ فهو بهذا الكلامِ يُعيَّنهُ .

قالَ جارُ الله : « فصلٌ ؛ ويتوسَّطُ بين المبتدأ وخبره قبلَ دخولِ العواملِ اللَّفْظِيَّةِ وبعده إذا كان الخبرُ مَعْرِفَةً أو مُضارِعاً له في امتناعِ دخولِ

(١) في (أ) .

(٢-٢) في (ب) .

(٣) في (أ) ضاربتها .

(٤) في (أ) صاربه .

التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ كَأَفْعَلٍ مِنْ كَذَا أَحَدُ الضَّمَائِرِ الْمُنْفَصِلَةِ الْمَرْفُوعَةِ لِيُؤْذَنَ مِنْ أَوَّلِ
أَمْرِهِ^(١) بِأَنَّهُ خَيْرٌ لَا نَعْتُ ، وَلِيَفِيدَ ضَرْباً مِنَ التَّوَكِيدِ وَيُسَمِّيهِ الْبَصْرِيُّونَ فَصْلاً
وَالْكُوفِيُّونَ عِمَاداً / وَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ وَزَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ
عَمْرٍو قَالَ اللَّهُ^(٢) : ﴿ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ ﴾ ، وَقَالَ^(٣) : ﴿ كُنْتُ
أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ وَقَالَ^(٤) : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ
مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ وَقَالَ^(٥) : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا ﴾ .

قَالَ الْمُشْرَحُ : هَذَا الضَّمِيرُ مَتَى تَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً
دَلَّ عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ ذَلِكَ الضَّمِيرِ خَيْرٌ لَا صِفَةٌ ، وَهَذَا لِأَنَّ ذَلِكَ
الضَّمِيرَ يَكُونُ مُرْتَفِعاً بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ بَعْدَهُ مُرْتَفِعاً بِأَنَّهُ خَيْرٌ ، ثُمَّ إِنْ
هَذَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ هُوَ خَيْرٌ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلُ فَإِنْ سَأَلْتَ : هَذَا التَّجْوِيزُ كَمَا هُوَ
وَاقِعٌ فِي الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ فَكَذَلِكَ فِي الثَّانِي فَمَا فَائِدَةُ هَذَا الْفَصْلِ ؟ أَجَبْتُ : مَا
الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ ؟ وَهَذَا لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ الثَّانِي ضَمِيرٌ وَالضَّمِيرُ يَسْتَحِيلُ أَنْ
يُوصَفَ ، وَهَذَا الضَّمِيرُ يُسَمِّيهِ الْبَصْرِيُّونَ فَصْلاً لِفَضْلِهِ بَيْنَ الْخَبَرِ وَالصِّفَةِ ،
وَالْكُوفِيُّونَ عِمَاداً لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ يَتَّقَوِي بِهِ وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهِ . فَيَجْرِي إِلَى نَفْسِهِ ذَلِكَ
الْوَاقِعُ وَيَجْعَلُهُ خَبِراً لَهُ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْأَوَّلُ فِي الْمَعْنَى أَلَّا تَرَى أَنَّكَ لَوْ
قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ لَمْ يَجُزْ . الْمُنْطَلِقُ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ
مَعْرِفَةً ، وَأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو مُضَارِعٌ لِلْمَعْرِفَةِ مُنْزَلٌ مِنْزِلَتِهَا ، وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ أَنَّ
مِنَ التَّفْضِيلِيَّةِ فِيهِ مَعَ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ تُفِيدُ نَوْعَ تَعْرِيفٍ وَدُخُولِهَا عَلَيْهِ يُعَاقِبُ
دُخُولَ لَامِ التَّعْرِيفِ . وَهَذَا لِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ يَتَعَاقَبُ عَلَيْهِ أَحَدُ الْأَشْيَاءِ

(١) فِي (أ) مَرَّةً ، وَفِي (ب) وَهَلَةٌ . وَمَا أَثْبَتَهُ مِنَ الْمَفْضَلِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي شَرْحِي الْأَنْدَلِسِيِّ وَابْنِ
يَعِيشٍ .

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ وَالْأَنْفَالِ : آيَةٌ : ٣٢ .

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ : آيَةٌ : ١١٧ .

(٤) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ : آيَةٌ : ١٨٠ .

(٥) سُورَةُ الْكَهْفِ : آيَةٌ : ٣٩ .

الثَلَاثَةِ وَنَظِيرُهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ إِثْنَا عَشَرَ حَيْثُ لَا يُضَافُ ، وَذَلِكَ أَنَّ حَكْمَ آخِرِ شَطْرِيهِ حَكْمُ نَوْنِ التَّثْنِيَةِ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا مَعَاقِبَةٌ وَلِذَلِكَ قَالَ الْكُوفِيُّونَ بِأَنَّ صَرْفَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الشُّعْرِ جَائِزٌ إِلَّا أَفْعَلَ مِنْ ، وَيَعْضِدُهُ إِجَازَةُ الْخَلِيلِ مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ ذَاكَ وَمَنْعُهُ مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ شَبِيهُ بِكَ أَنْ يَفْعَلَ . وَكَذَلِكَ أَجَازُوا كَانَ زَيْدٌ هُوَ يَقُولُ ذَاكَ لِامْتِنَاعِ يَقُولُ مِنَ اللَّامِ ، « هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ » مُضَارِعُ الْمُضَارِعِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ « أَفْعَلَ مِنْ » وَمِنْ ثَمَّ مُنِعَ الصَّرْفُ فِي قَوْلِ الْبُحْتَرِيِّ (١) .

وَعَدَوْتَ خَيْرَ خَلِيلَةٍ مِنِّي عَلَى نَفْسِي وَأَرَأْفُ بِي هُنَالِكَ مِنْ أَبِي

وفيما أنشده ابن (٢) جواهر الموصلي (٣):

لبعض (٤) جيفة كلب خير رائحة من كذبة المرء في جد وفي لعب
فإن سألت : فما محل (هو) من قوله : (هو خيراً لهم) أجبت : لا
محل له من الإعراب لأنه انقلب علامة مؤذنة بأن ما بعده خير لا صفة ونظيره
النون في :

* يَعْصُرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ * (٥)

(١) ديوانه : ٨٢/١ من قصيدة يمدح بها مالك بن طوق . وفيه : « خير حياة » .

(٢) في (أ) .

(٣) لم أقف له على ترجمة . وفي « شرح سقط الزند » للمؤلف وأنشد الموصلي في نوادره وكذلك ذكر النوادر منسوبة إلى الموصلي في شرح المقامات (التوضيح) .

(٤) في (أ) .

(٥) في (أ) قرائنه . والبيت للفرزدق ، ديوانه : ٥٠/١ قالها في هجاء عمر بن عفراء وقد تقدم

مطلعها وبعض أبياتها في الجزء الأول . والبيت بتمامه :

ولكنّ ذيافسي أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه

والبيت من شواهد كتاب سيبويه : ٢٣٦/١ . انظر شرح أبياته لابن خلف ١٧٤/١ ،

وشرحها لابن السيرافي : ٤٩١/١ وشرحها للكوفي : ١٩١ . وانظر الخصائص : ١٩٤/٢ ،

وابن الشجري : ١٣٣/١ ، والبيان في شرح اللمع : ١٨ وشرح ابن يعيش : ٨٩/٣ ، ٧/٧ ،

والخزّانة : ٣٨٦/٢ ، ٢٩٣/٣ ، ٥٥٤/٤ .

قال ابن السراج^(١) : وقد ذكِرَ هذا الضمير المُسمى بالفصل والعماد :
هو مُلغى من الإعراب ، فلا يؤكّد ولا يُنسق عليه .

تخمير : فإن كانا جميعاً نكرتين أو كان أحدهما معرفةً والآخر^(٢) نكرةً
لا يُشبهه المعرفة لم يصحّ وقوع الفصل بينهما . قال الإمام عبدُ القاهرِ
الجرجاني لو قلت : كان رجلٌ من بني تميمٍ هو شاعراً زيداً أو قلت كان هو
مُطلقاً ، كان خطأً .

قال جازُ الله : « وتدخلُ عليه لامُ الابتداء تقولُ : إن كان زيدٌ لهو
الظريفُ وإن كنا لنحنُ الصالحين ، وكثيرٌ من العربِ يجعلُهُ^(٣) مبتدأً وما بعده
مبنيٌّ عليه . عن رؤية أنه كان يقولُ : أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك ، ويقرؤون^(٤) :
﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ﴾^(٥) ﴿ أنا أقلُّ ﴾ .

قال المُشرِّحُ : إن ها هنا^(٦) هي الخفيفة من الثقيلة ، وهذه اللامُ^(٧)
هي الفارقة ، وكما أن الضميرَ في قوله : ﴿ هو خيراً لهم ﴾ لم يبقَ على ما
كان عليه فكذلك هذه اللامُ ، لأنها كانت تدخلُ على المبتدأ لتأكيدِ معنى
الابتداء ، وها هنا ما دخلت على المبتدأ وإنما دخلت على ما كان مبتدأً ،
الأصلُ في هذا الضمير أن يكونَ في محلِّ الرفعِ بالابتداء ويكون^(٨) وما بعده
أيضاً مرفوعاً بالخبريةِ لأنه اسمٌ وله من الإعراب محلٌّ ومحلُّه الرفعُ ، والذي
يُمكن ارتفاعه به أنه ها هنا معنى الابتداء ، وإنما يرتفع بالابتداء أن لو ارتفع

(١) النص في الأصول : ١٢٩/٢ .

(٢) في (ب) والثاني .

(٣) في (أ) يجعلونه .

(٤) سورة الرّخرف : آية : ٧٦ ، وفي نسختي الكتاب (الظالمون) .

(٥) سورة الكهف : آية : ٣٩ .

(٦) في (ب) هنا .

(٧) في (ب) وهذه الثقيلة .

(٨) في (ب) أو يكون .

ما بعده بالخبر فمن قرأه برفع ما بعده فقد جرى على الأصل ، ومن نصبه فقد أخرج هذا الضمير عن أصله ، وجعله حرفاً مؤذناً بأن ما بعده خبر لا صفة ، وتقول : كأن زيدا قائمة جاريته ، ولو أدخلت اللام لقلت : كأن زيدا القائمة جاريته ، فلئذ أن تأتي بالفصل في هذا فتقول : كأن زيدا هو القائمة جاريته ، وكان الكسائي يُجيزُ كأن زيدا هي القائمة جاريته قال ابن السراج (١) : وهذا لا يجوزُ عندي ، ولا عند الفراء من قبل أن الفصل ينبغي أن يكون هو الأول والثاني جميعاً . فإن سألت : ففي الفصل ، الأول ليس هو الثاني ؟ أجبت : بل هو هو ومعنى الكلام كان زيدا هو الرجل الذي قامت جاريته .

قال جاز الله : « فصل ؛ ويقدمون قبل الجملة ضميراً يُسمى ضمير الشأن / والقصة ، وهو المجهول عند الكوفيين ، وذلك نحو قولك : هو زيد [١/٦٩] مُنطلق أي الشأن والحديث زيد مُنطلق . . منه قوله عز وجل (٢) ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ويتصل بارزاً في قولك ظننته زيد قائم ، وحسبته قام أخوك وإنه أمة الله ذاهبة ، وإنه من يأتنا نأته وفي التنزيل (٣) : ﴿ وأنه لما قام عبد الله يدعوه ﴾ (٤) . »

قال المُشَرِّح : معنى الآية الشأن والقصة الله أحد ، وكذلك ظننت الشأن والقصة زيد قائم . فإن سألت : لم لا تكون الهاء ها هنا ضمير الظن كما في قولك : عبد الله أظنه مُنطلقُ أجبت : لأن فعل القلب ها هنا مُقدم على المفعولين فلا يجوزُ إلغاؤه ، ولو جعلته ضمير الظن لكان الفعل مُلغى بخلاف ما إذا جعلته ضمير الشأن ، فإنه يكون أحد المفعولين هذا الضمير ، والمفعول الثاني هو الجملة الابتدائية .

(١) الأصول : ١٣٠ / ٢ .

(٢) سورة الصمد : آية : ١ .

(٣) سورة الجن : آية : ١٩ .

(٤) في (ب) .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَمُسْتَكْنًا فِي قَوْلِهِمْ : لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ ، وَكَانَ زَيْدٌ ذَاهِبٌ ، وَكَانَ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ .

قَالَ الْمَشْرُحُ : اعْلَمْ أَنَّ كَانَ هَا هُنَا عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ هِيَ النَّاقِصَةُ ، وَاسْمُهَا مَا اسْتَكَنَّ فِيهَا مِنْ ضَمِيرِ الشَّانِ وَالْجُمْلَةُ الْإِبْتِدَائِيَّةُ وَهِيَ زَيْدٌ ذَاهِبٌ فِي مَقَامِ الْخَبَرِ . وَكَذَلِكَ كَانَ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ . اسْمُ كَانَ مُسْتَكْنٌ فِيهَا وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ ، وَالْجُمْلَةُ الْإِبْتِدَائِيَّةُ [وَ] هِيَ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ خَبَرٌ كَانَ ، وَهَكَذَا لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ ، اسْمُ لَيْسَ مُسْتَكْنٌ فِيهَا ، وَالْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ بَعْدَهَا فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى أَنَّهَا خَيْرٌ لَيْسَ . وَعِنْدِي أَنَّ كَانَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ (١) هِيَ التَّامَّةُ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا مَحْكِيَّةٌ ، وَالْمَعْنَى وَقَعَ هَذِهِ الْوَاقِعَةُ ، وَهِيَ أَنَّ (٢) زَيْدًا ذَاهِبًا ، أَوْ ثَبَّتَ هَذَا الشَّانُ ، وَهُوَ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ وَأَمَّا قَوْلِهِمْ : لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ فَمِنْ بَابِ تَوْجِيهِ الْفِعْلَيْنِ إِلَى اسْمٍ وَاحِدٍ ، وَإِسْنَادُ أَحَدِهِمَا إِلَى الظَّاهِرِ ، وَالْآخَرُ إِلَى ضَمِيرِهِ ، وَنَحْوِهِ : مَا زَالَ يُفْتِي أَبُو حَنِيفَةَ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَ ﴿ كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾ (٣) .

قَالَ الْمَشْرُحُ : فِي كَادَ ضَمِيرُ الشَّانِ وَالْقَصْدِ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ كَادَ « يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ » خَبَرٌ كَادَ . فَإِنْ سَأَلْتَ : أَصْلُ إِضْمَارِ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ فِي الْإِبْتِدَاءِ نَحْوَ قَوْلِهِ : ﴿ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى (٤) : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الْقِصَّةِ الْعَوَامِلُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَجِبَتْ : لَمَّا لَزِمَ الْخَبَرُ لَهَا أَشْبَهَ الْعَوَامِلَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ . فَإِنْ سَأَلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي « عَسَى » ضَمِيرُ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ وَهَذَا لِأَنَّ « عَسَى » مِنْ أَخْوَاتِ كَادَ أَجِبَتْ : لَا يَجُوزُ لِأَنَّ فَاعِلَ « عَسَى »

(١) فِي (ب) الصَّوْرَتَيْنِ .

(٢) فِي (ب) .

(٣) سُورَةُ التَّوْبَةِ : آيَةٌ ١١٧ .

(٤) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ : آيَةٌ ٩٧ .

يكون مُفرداً في كثيرٍ من الأمرِ بخلافِ « كَادَ » ، ويُحتملُ أن يكونَ هذا على مذهبِ الكوفيين لتكونَ « كَادَ » مسندةً^(١) إلى القلوب ، ويزيغُ إلى^(٢) ضميرها . قالَ الشيخُ أبو عليِّ الفارسيُّ : كأنه قالَ : من بعدِ ما كَادَ قلوبُ فريقٍ منهم يزيغُ ، لكنّه قدّمَ يزيغُ كما قدّمَ خبرَ كانَ كما في قوله تعالى^(٣) : ﴿ وَكَانَ حَقًّا^(٤) عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ كما يُقدّمُ الضميرُ في ضَرَبَ غُلامَه زيداً ، لما كانَ النيةُ فيه التّأخيرُ ويكونُ التّقديرُ : كَادَ قلوبُ فريقٍ منهم تزيغُ ، وهذا لأنَّ كَادَ إذا كانَ بغيرِ أنْ بمنزلةِ كانَ على ما يأتي بيّانهُ إن شاء اللهُ تعالى . ويجوزُ أن تقولَ : كانَ يضربُ زيداً ، فيكونَ زيداً اسمُ كانَ ، ويضربُ خبره ، وكذلك ها هنا . وفي فاعلِ كَادَ وجهٌ ثالثٌ : وهو أنْ تُضمّنهُ ذكراً ما تقدّمَ ، لما كانَ النبيُّ ﷺ والمهاجرونُ والأنصارُ فريقاً واحداً جازَ أنْ يُضمَرَ في كَادَ معنى الحربِ [والمعنى] كَادَ الحربُ يزيغُ قلوبَ فريقٍ منهم ، وأما الضميرُ في منهم فُحْمِلَ على المعنى ونحوه : ﴿ من آمن باللهِ واليومِ الآخرِ ﴾^(٥) ثم قالَ : ﴿ فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون ﴾ .

قالَ جارُ اللهِ : « ويجيء مؤنثاً إذا كان في الكلام مؤنثٌ نحو قوله عزَّ وجلَّ^(٦) ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ وقوله^(٧) : ﴿ أَوْ لَمْ تُكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ وقال :

* عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الْكُلُومُ * *

قال المُشرِّحُ : القِصَّةُ مضمرةٌ في تُكُنْ ، ولهم آيةٌ جُملةٌ ابتدائيةٌ في

(١) في (أ) مسنداً .

(٢) في (ب) .

(٣) سورة الروم : آية : ٤٧ .

(٤) في (أ) حق .

(٥) سورة المائدة : آية : ٦٩ .

(٦) سورة الحج : آية : ٤٦ .

(٧) سورة الشعراء : آية : ١٩٧ .

مَحَلَّ النَّصْبِ عَلَى أَنَّهَا خَبْرٌ كَانَ ، وَأَنْ يَعْلَمَهُ عِلْمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي مَحَلِّ
الرَّفْعِ فَإِنَّهُ بَدَلٌ مِنْ آيَةٍ ، تَمَامُ الْبَيْتِ :

.....
وَأِنَّمَا يُوَكَّلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي
وهو من أبياتِ الحَمَاسَةِ^(١) ، وَأَوَّلُ الْمَقْطُوعَةِ :

حَمِدْتُ إِلَهِي بَعْدَ عُرْوَةٍ إِذْ نَجَا خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ
قَالَ جَارُ اللَّهِ : فَصَلُّ ؛ وَالضَّمِيرُ^(٢) فِي قَوْلِهِمْ : رَبُّهُ رَجُلًا نَكْرَةً مُبْهَمٌ
يُرْمَى بِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى مُضْمِرٍ ثُمَّ يُفَسَّرُ كَمَا يُفَسَّرُ الْعَدَدُ الْمُبْهَمُ فِي قَوْلِكَ :
عِشْرُونَ دِرْهَمًا ، وَنَحْوَهُ فِي الْإِبْهَامِ وَالتَّفْسِيرِ الضَّمِيرُ فِي نِعَمَ رَجُلًا .

قَالَ الْمُشْرَحُ : الشَّيْخُ : هَذَا الْقِسْمُ صَالِحٌ لِنَصْبِ التَّمْيِيزِ عَنْهُ لِإِبْهَامِهِ
وَتَمَامِهِ لِامْتِنَاعِهِ عَنِ الْإِضَافَةِ ، بَلْ هُوَ أَوْعَلُ / فِي الْاِمْتِنَاعِ عَنِ الْإِضَافَةِ لِأَنَّ
الضَّمَائِرَ لَا تُضَافُ وَسَائِرُ الْمُمَيِّزَاتِ قَابِلَةٌ لِلْإِضَافَةِ . [ب/٦٩]

تَخْمِيرٌ : اعْلَمْ أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعَ^(٣) وَالْمَجْرُورَ كَمَا يَكُونُ مَعْرِفَةً يَكُونُ

(١) انظر شرح المرزوقي: ٨٧٦، وشرح التبريزي: ١٤٤/٢. والبيت لأبي خراش خويلد بن مرة الهذلي من قصيدة في شرح أشعار الهذليين للسكري: ١١٣٠/٣، والأغاني: ٦٣/٢١، وإثبات المحصل: ٤٧... وغيرها وسبب هذه القصيدة أن بطنين من «ثماله» بنو رزام وبنو بلال أسروا عروة بن مرة أبا أبي خراش، وخراش بن أبي خراش، فنبت بنو رزام عن قتلها حتى كاد يكون بينهما شر، فطرح رجل من القوم على خراش ثوبه حتى شغل القوم بقتل عروة، ثم قال: أنج. وانحرف القوم ليقتلوا خراشا فقال الرجل: انفلت مني فطرده القوم فأعجزهم ولحق بأبيه فخبئه الخبر، فمدح أبو خراش الرجل وهو لا يعرفه، وكان يقال: لا نعلم شاعراً مدح رجلاً لا يعرفه غير أبي خراش. «إثبات المحصل: ٤٧» والبيت الذي استشهد به المؤلف. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٤٧ والمنخل: ٨٨، والخوارزمي: ١٤٦، وابن يعيش: ١١٧/٣، والأندلسي: ٦٣/٢، والسخاوي: ٣٠/٣، وانظر: الخصائص: ٧/١، والمحتسب: ٢٠٩/٢، وأمالى القالي: ٢٦٧/١، والآلي: ٦٠١، وزهر الأدب: ٧٦٠، والإنصاف: ١٧٠/٢، والخزانة: ٤٥٨/٢.

(٢) في (ب) المضمير.

(٣) في (ب) المجرور والمرفوع.

أَيْضاً نِكْرَةً بِدَلِيلٍ أَنْكَ تَقُولُ : رَبُّهُ رَجُلًا ، وَ «رَبٌّ» لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى النَّكْرَاتِ وَقَالَ (١) :

* أَظْبِيَّ كَانَ أُمُّكَ أُمَّ حِمَارٍ *

أَمَّا الْمَضْمُرُ الْمَنْصُوبُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَعْرِفَةً بِدَلِيلٍ أَنَّ الْإِخْبَارَ عَنِ «قَائِمًا» فِي قَوْلِكَ : ضَرَبَنِي زَيْدًا قَائِمًا لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : الَّذِي ضَرَبَنِي زَيْدًا إِيَّاهُ قَائِمٌ ، أَضْمَرْتَ فِي الْحَالِ قَالُوا (٢) : وَالْإِضْمَارُ إِنَّمَا يَسُوغُ فِيمَا يَسُوغُ تَعْرِيفُهُ . فِي نَعَمٍ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلُهُ ، وَهَذَا لِأَنَّ نَعَمَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ اسْمَيْنِ مَرْفُوعَيْنِ أَحَدُهُمَا فَاعِلُهُ وَالْآخَرُ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ . فَإِذَا قُلْتَ نَعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ فزَيْدٌ (٣) مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ (٣) هُوَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ وَفَاعِلُهُ مَضْمُرٌ تَفْسَّرُهُ هَذِهِ النِّكْرَةُ الظَّاهِرَةُ وَمَعْنَاهُ نَعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ ، فَذَلِكَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُ فِي نَعَمٍ مِثْلُ هَذَا الضَّمِيرِ الْبَارِزِ فِي رَبُّهُ رَجُلًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُبْهَمٌ وَمُفْتَقِرٌ إِلَى التَّفْسِيرِ ، لَا مِنْ حَيْثُ التَّنْكِيرِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « فَصَلْ ، وَإِذَا كُنِّي بِهِ عَنِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ لَوْلَا وَعَسَى فَالْشَائِعُ الْكَثِيرُ أَنْ يُقَالَ : لَوْلَا أَنْتَ ، وَلَوْلَا أَنَا ، وَعَسَيْتُ وَعَسَيْتَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (٤) : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ وَقَالَ (٥) : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ وَقَدْ رَوَى الثَّقَاتُ عَنِ الْعَرَبِ لَوْلَاكَ وَلَوْلَايَ ، (٦) وَعَسَاكَ وَعَسَانِي (٦) ، قَالَ يَزِيدُ بْنُ أُمِّ الْحَكَمِ :

(١) البيت لثروان بن فزارة وتمامه :

فإنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْبِيَّ كَانَ أُمُّكَ أُمَّ حِمَارٍ
وسياي ذكر المؤلف له في باب «كان» فانظر تخريجه هناك إن شاء الله .

(٢) في (ب) .

(٣-٣) في (ب) .

(٤) سورة سبأ: آية: ٣١ .

(٥) سورة محمد: آية: ٢٢ .

(٦-٦) في (ب) .

وكم منزل لولاي طحت كما هوى بأجرامه في قلة النيق منهوى
وقال :

* لولاك هذا العام لم أحجج *

وقال :

* يا أبتا علك أو عساكا *

وقال :

ولي نفس تنازُعني إذا ما أقول لها لعلّي أو عساني
واختلف في ذلك : فمذهب سيويه وقد حكاه عن الخليل ويونس أن
الكاف والياء بعد لولا في موضع الجرّ ، وأنّ للولا مع المكنى حالاً ليس له
مع المظهر ، كما أنّ للذن مع الغدوة حالاً ليس له مع غيرها ، وهما بعد
عسى في محلّ النصب بمنزلةتهما في قولك : لعلك ولعلّي ، ومذهب الأخفش أنّهما
في الموضعين في محلّ الرّفْع ، وأنّ الرّفْع في لولا محمولٌ على الجرّ ،
وفي عسى على النصب ، كما حُمِلَ الجرّ على الرّفْع في قولهم : ما أنا
كأنت ، والنصب على الجرّ في مواضع .

قال المشرّح : الأصل فيما بعد لولا أن يكون مرفوعاً كقولك : لولا
زيد لكان كذا فإذا جئت بالضمير المرفوع بعده فهو على هذا الأصل ، وإذا
جئت بغيره فقلت : لولاك ولولاي فهو على وجهين :

أحدهما : - أن يكون في محلّ الجرّ ، وهو مذهب يونس والخليل
وسيويه^(١) وذلك أن يكون على حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه
معناه لولا وجودك .

(١) في (ب) .

والثاني : - أن يكون في محلِّ الرِّفْعِ ، وهو مذهبُ الأخفشِ ، إلا أنَّ الضَّميرَ المنصوبَ أُقيمَ مقامَ المرفوعِ ، كما أُقيمَ المرفوعُ مقامَ المنصوبِ في رأيي أنا ، ورأيتنا نحن وإنما قال الشيخ - رضي (١) الله عنه : وقد روي فأكد لأنَّ في التَّحْوِينِ من يُجرى هذا مُجرى الغَلَطِ وهو المُبرِّدُ ، وزعم أنَّ ذلك لم يأتِ عن ثِقَةٍ (٢) . والوجهُ لولا أنتَ ولولا أنا ، وعليه القرآنُ : ﴿ لولا أنتم لَكُنَّا مؤمنين ﴾ .

تخميمٌ: فرق بين العِلَّةِ وبين الغَرَضِ فَعِلَّةُ الفِعْلِ مُتَقَدِّمٌ وَجُودُهَا عَلَى وَجُودِ الفِعْلِ ، وهذا ضَرُورِي بخلافِ الغَرَضِ فَإِنَّهُ مُتَوَقَّعٌ تَقُولُ: جئتُكَ لِتُكْرِمَنِي فإكْرَامُ المَخاطَبِ إِياهُ لم يَكُنْ حَالَةً المَجِيءِ مَوْجُوداً وَإِنَّمَا هُوَ مُتَوَقَّعٌ فَإِذَا عُرِفَ (٣) هَذَا جِئْنَا إِلَى مَا نَحْنُ بِصَدِيدِهِ فَقُلْنَا: قَوْلُهُمْ لَوْلَا أَنْتَ لِلْعِلَّةِ وَلَوْلَا تَحْتِمَلُ كِلَا الأَمْرَيْنِ ، وَالكَافِ فِيهِ إِما فِي مَحَلِّ الجَرِّ وَإِما فِي مَحَلِّ الرِّفْعِ قَوْلُهُ: إِنَّ لِلْوَلَا مَعَ المُكْنَى حَالاً يَعْنِي لا يُسْتَبَعَدُ أَنْ يَكُونَ ما بَعْدَهُ لَوْلَا مَعَ المُظْهَرِ مَرْفُوعاً ، وَمَعَ المُضَمَّرِ مَجْرُوراً ، كَمَا أَنَّ ما بَعْدَ «لَدُنَّ» إِذَا كانَ غُدُوءاً فَهُوَ مَنْصُوبٌ ، وَإِذَا كانَ شَيْئاً آخَرَ فَهُوَ مَجْرُورٌ . وَأما أَنَا كَأَنْتَ فَنظِيرُهُ قَوْلُ المُتَكَلِّمِينَ: لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَعَ غَيْرِهِ كَهَوْلًا مَعَ غَيْرِهِ . عَسَى: تُقَامُ مَقَامَ

(١) جملة الدعاء في (ب) .

(٢) رد كثير من العلماء على المبرّد، وقبل أن أورد إشارات إلى ردودهم عليه نشير إلى ما قاله هو في بعض مؤلفاته فقد جاء في كتابه: «المقتضب»: ٧٣/٣: وكذلك قول الأخفش: وافق ضمير الخفض ضمير الرفع في لولاي فليس بشيء، وقال في كتاب الكامل: قال أبو العباس: والذي أقوله أن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول: لولا أنت كما قال الله عز وجل ﴿ لولا أنتم لَكُنَّا مؤمنين ﴾ . . . قال ومن خالفنا . . . يجيزه على بعده. وقد رد على المبرّد كثير من العلماء منهم ابن السجري في أماليه: ١٨١/١ وأبو علي الشلوبين، قال: اتفق أئمة البصريين والكوفيين كالخليل وسيبويه والكساتي والقراء على رواية لولاك عن العرب فإنكار المبرّد هذيان، وإن يكن يزيد بن الحكم لحانا كما قال فقد قال رؤية . . . وأورد عدداً من الشواهد انظر التذييل والتكميل لأبي حيان: ٧٣/٤، والجنى الداني: ٥٤٦ وانظر رده الأندلسي في شرحه: ٦٤/٢، ٦٥، وكتاب الأصول لابن السراج: ١٣٦/٢ .

(٣) في (ب) عرفنا .

لَعَلَّ فَيُقَالُ: عَسَاكَ تَفْعَلُ كَمَا يُقَالُ: لَعَلَّكَ تَفْعَلُ كَذَا، كَمَا تُقَامُ لَعَلٌّ مَقَامَ عَسَى فَيُقَالُ: لَعَلَّكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا قَالَ^(١):

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلَمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعًا يُقَالُ: عَسَاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا^(٢) حَمَلُ النَّصْبِ^(٣) عَلَى الْجَرِّ كَمَا فِي التَّنْيَةِ وَجَمَعَ السَّلَامَةَ. قَبْلَ الْبَيْتِ^(٤):

(١) البيت لمتّم بن نُؤَيْرَةَ اليربوعي التميمي من قصيدته في رثاء أخيه مالك وقد قتل في حروب الردّة مدعيًا النبوة. وهي من أجود قصائد الرثاء. أولها:

لَعَمْرِي مَا دَهْرِي بَتَابِينَ هَالِكٍ وَلَا جَزَعًا مِمَّا أَصَابَ فَأَرْجَمَا

موجودة في أكثر المجاميع الشعرية والمختارات الأدبية مثل المفضليات، والحماسة وجمهرة أشعار العرب، ومنتهى الطلب وغيرها وهي أيضاً موجودة في ديوان مالك و متمم ابناً نويرة الذي جمعته الأستاذة ابتسام مرهون الصفار: ١٠٦ وانظر المقتضب: ٧٤/٣، وابن يعيش: ٨٦/٣، والخزانة: ٤٣٣/٢.

(٢) في (ب).

(٣) في (أ) حمل الجرّ على التثنية وجمع السلامة.

(٤) البيت من قصيدة ليزيد بن الحكم الثقفّي، تقدّم التعريف به. رواها أبو عليّ الفارسي في «المسائل البصريّة» ورقة: ٧٦ كاملة، وعنه أوردها البغدادي في خزنة الأدب: ٤٩٦/١، ٤٩٧، وشرح أبيات المغني: ١٨١/٥.

وقد أوردها برواياتها المختلفة الدكتور نُوري حمودي القيسي في «شعر يزيد» الذي نشره في مجلة المجمع العلمي العراقي. ورواية أبي عليّ الفارسي لها في «المسائل البصريّة» هكذا: قال أبو عليّ الفارسي - أيده الله - أنشدنا أبو الحسن عليّ بن سليمان الأخفش قال أنشدنا أبو العباس ثعلب، قال أبو الحسن أخبرني بها الأحول، يروي عن رجل عن أبي عبيدة أنشدنيها أبي قال يزيد بن الحكم بن أبي العاصي الثقفّي لأخيه من أبيه وأمّه عبد ربه بن الحكم.

وأكثر الروايات قال يُعَاتَبُ ابن عمّه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاصي. وأورد ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٤٨ القصيدة ليزيد بن الحكم ثم قال: وقيل لزيد بن عبد ربه. وأورد منها اثني عشر بيتاً ثم قال ونقلتها قديماً من خطّ عمّي أبي الحسن عليّ بن المبارك بن موهوب - رحمه الله -.

أمّا صاحب «المنخّل» في إعراب أبيات المفصل» فقد أورد بعض أبيات القصيدة ونسبها إلى يزيد، ثم قال: وقيل لعمران حطّان الخارجي. إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٤٨ والمنخّل: ٨٩، والخوارزمي: ١٦٥ والبيت في المقتضب: ٧٣/٣، والخزانة: ٤٩٦/١.... وغيرها.

عَدُوْكَ يَخْشَى صَوْلَتِيْ اِنْ لَقِيْتَهُ وَأَنْتَ عَدُوِّي لَيْسَ ذَاكَ بِمَسْتَوِي
هُوِيْ وَاِنْهَوَى بِمَعْنَى الْجَوْهَرِي(١): وَأَنْشَدَ الْبِيَّارِيُّ(٢) لِعَمْرَ بْنِ أَبِي
رَبِيعَةَ(٣):

أُوْمِتْ بِكُفْيِهَا مِنْ الْهَوْدَجِ لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامُ لَمْ أُحْجَجِ

(١) الصحاح: (هوى) وأنشد البيت.

(٢) هكذا في النسختين وأنشد «البياري» ولم أجد رواية له في غير هذا الموضع يذكر فيها اسم يميزه عن غيره ممن ينتسب هذه النسبة. وقد تحريت في هذا الموضع في الشروح الأخرى لعلي أجد اسمه أو الكتاب الذي أنشده فيه فلم أظفر بشيء من ذلك والبياري منسوب إلى «بيار» مدينة لطيفة من أعمال قرمس بين بسطام وبيهق. معجم البلدان: ٥١٧/١، قال ياقوت: خرج منها جماعة من أعيان العلماء وذكر عدداً منهم. أقول: وممن اشتهر بالعلم والأدب واللغة وانتسب إليها الإمام أبو الحسن علي بن الحارث البياري الخراساني. قال القفطي في ترجمة أبي الندى الغندجاني. ومن تلاميذه أيضاً علي بن الحارث البياري الأديب البليغ الفاضل صاحب التصانيف الجليلة كشرح الحماسة وصنعة الشعر... إلى غير ذلك. أقول: ومن شيوخه أبو الفتوح ثابت الجرجاني أخذ عنه بجرجان ذكره الإمام ابن عطفية في «معجم شيوخه» ٤٣، ٤٤، وانظر إنباه الرواة: ١٧٤/٢، ١٨١/٤، ودمية القصر: ٣٠٢. كما ترجم القفطي أيضاً في إنباه الرواة: ٣٠٦/٢ لأبي الحسن علي بن محمد السعدي البياري، ونعته بالأستاذ الأديب، وقال: رجل فاضل من أهل بيت الفضل والأدب، وقال أيضاً له «شرح الحماسة» حسن جميل أحسن منه غاية إمكانه، وترجم له ياقوت في معجم الأدباء: ٥٨/١٥ إلا أنه لم يذكر أنه شرح الحماسة، ولم يترجم ياقوت لعلي بن الحارث. فلعلهما رجل واحد والتبس الأمر على القفطي حيث وجده في بعض المصادر علي بن محمد فظنه غيره.

قال القفطي: - في ترجمة الفصيح: ٣٠٧/٢: رأيت بخطه شرح الحماسة للبياري، وهي في غاية الجودة.

أقول: وقفت على نسخة من شرح الحماسة لعلي بن الحارث البياري في يوم ٢٠/ شعبان سنة ١٣٩٧ هـ في مكتبة راغب باشا باستنبول وهو موجود في المكتبة برقم: ١١٢٣ نسخة كتبت سنة ٥٢١ هـ في ٢٢٣ ورقة.

(٣) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٤٨: وروينا في شرح شعر أبي تمام صنعة أبي زكريا يحيى بن علي قوله: وأنشد بيتاً ينسب إلى العرجي:

أُوْمِتْ بِكُفْيِهَا مِنْ الْهَوْدَجِ لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامُ لَمْ أُحْجَجِ
والذي رواه العلماء لعمر بن أبي ربيعة ولم أجده في ديوانه، وللعرجي أبيات على هذا البحر منها قوله: وأورد مقطوعة في ستة أبيات. وانظر ملحقات ديوان عمر: ٤٧٨ توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٤٨ والمنخل: ٨٤ والخوارزمي: ١٦٥ وابن

أنتِ إلى مَكَّةَ أخرجتني حُباً ولولا أنتِ لم أخرجُ
الكافُ في لولاكَ مفتوحةٌ كما أنَّ التاءَ في أنتِ كذلك، والخطابُ
لعمراً^(١) ما قبل البيتِ الثالثِ^(٢):

تقولُ بِنْتِي قد أنى أناكا
يا أبناً البيت

أي قد حانَ وقتُ رحيلِكَ إلى من تَلَمَّسُ منه مالاَ تَنْفِقُهُ. قَوْلُهُ: عَلَّكَ
أي / لَعَلَّكَ إن سافرتِ أصبَّتْ ما نَحْتَاجُ إليه. ما قبلِ^(٣) البيتِ الرابعِ: [٧٠/أ]
وَمَنْ يَقْضُدُ لأهلِ الحَقِّ مِنْهُمْ فَإِنِّي أَتْقِيهِ بما أَتْقَانِي
وَلِي نَفْسُ البيت^(٤)

= يعيش: ١١٨/٣، ١٢٠، وشرح السخاوي: ٣٠/٣.

وانظر ابن الشجري: ١٨١/١، والإنصاف: ٦٩٣/١، والتذيل والتكميل: ٧٣/٤.
أقول: رجعت إلى ديوان العرجي برواية أبي الفتح عثمان بن جني - رحمه الله -
وتحقيق: خضر الطائي ورشيد العبدوي ووجدت القصيدة التي أشار إليها ابن المستوفي وهي
في ص ١٧ - ٢٠ إلا أنه لم يُثبِت في الديوان في آخر القصيدة بيتان رواهما ابن المستوفي
وهما:

إنه ما نال محبٌ لداً نين حبيب قوله عرَّج
نقض إليكم حاجة لم نقل هل لي مما يبى من مخرج

(١) في (ب).

(٢) هذه الرواية هي رواية ابن السيرافي ونسبهما إلى رؤبة بن العجاج. وردَّ عليه الأسود الغندجاني
في «فرحة الأديب»: ٢٩، ٣٠ وبين أنَّ البيت الأول من قصيدة البيت الثاني من قصيدة له
أخرى. انظر ديوان رؤبة: ٨٥ توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٤٩،
والمنخل: ٨٤، والخوارزمي: ٦٦ وشرح ابن يعيش: ١٢/٢، ١٢٠/٣، ١٣/٧،
والسخاوي: ٣٠/٣ وانظر سيبويه: ٣٨٨/١، ٢٩٩/٢ (عساكن) وانظر شرح أبياته لابن
السيرافي: ١٦٤/٢، وشرحها للكوفي: ٦١، ١٥١، ١٩٩. والمقتضب: ٧١/٣
والخصائص: ٩٦/٢ والمحتسب: ٢١٣/٢، وأمالي ابن الشجري: ٧٦/٢، ١٠٤
والإنصاف: ٢٢٢، والخزانة: ٤٤١/٢، وشرح أبيات المغني: ٣٣٤/٣.

(٣) في (أ) ما بعد وهو خطأ ظاهر.

(٤) توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٤٩، والمنخل: ٣٢ والخوارزمي: ١٦٧
وابن يعيش: ١٠/٣، ١١٨، والأندلسي: ٦٥/٢ وانظر سيبويه: ٣٨٨/١، وشرح أبياته لابن
السيرافي: ٥٢٤/١، وشرحها للكوفي: ١٩٨، والمقتضب: ٧٢/٣، والخصائص: ٢٥/٣
وخزانة الأدب: ٤٣٥/٢.

يقول: من قَصَدَ الخَوَارِجَ وحَالَفَهَا فإِنِّي أَدافعُه وأحاربه وأتقيِه كما يَتَّقِينِي. ومعنى البيتِ الثَّانِي^(١) إذا نازَعْتُهَا لأحِمَلَهَا على ما هو أصلحُ لها ثُمَّ سَوَّفْتَنِي قلتُ لها: لَعَلِّي أفعلُ هذا الَّذِي تَدعُونِي إليه. البَيْتانُ لِعِمرانِ بنِ حِطَّانٍ^(٢).

قالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ^(٣)»، وتُعَمِّدُ ياءُ المُتَكَلِّمِ إذا اتَّصَلتْ بِالفِعْلِ بنونٍ قَبْلَها صَوْنًا لها عن أخِي الجَرِّ.

قالَ المُشَرِّحُ: عَنِ بَأخِي الجَرِّ الكَسْرِ.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «ويُحْمَلُ عليها الأحرفُ الخَمسةُ تَشْبِيهاً بِهِ فيقالُ: إنَّني وكذلك الباقِيَةُ، كما قيلَ ضَرَبَنِي وَيَضْرِبُنِي».

قالَ المُشَرِّحُ: الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ سِتَّةٌ لكن الشَّيخَ جَعَلَهَا خَمسةً لأنَّهُ جَعَلَ المَكسُورَةَ والمَفْتُوحَةَ حَرفًا واحِدًا.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «وللتَّضْعِيفِ مع كَثرةِ الاستِعمالِ جازَ حَذْفُها في أربعةٍ مِنها في كُلِّ كَلامٍ، وجاءَ في الشَّعْرِ: «لَيْتِي» لأنَّها مِنها وقالَ زَيْدُ الخَيْلِ^(٤):

كَمَنِيَةِ جابِرٍ إذ قالَ لَيْتِي أَصادِفُهُ وَأفقدُ بَعْضَ مالِي^(٥)

(١) إثبات المحصل: ٤٩.

(٢) تقدم التعريف به في أول الجزء الأول.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) هو زيد بن مهلهل بن يزيد بن منهب النبهاني الطائي. من مشاهير فرسان العرب وشجعانها عاش في الجاهلية وكان يلقب «زيد الخيل» لكثرة خيله، ولما جاء الإسلام وفد على الرسول ﷺ وأسلم فسماه الرسول ﷺ: «زيد الخير» وأقطعه فيدا ولما رجع من المدينة مات في طريقه بموضع يقال له: «فردة» في نفس العام سنة ٩ هـ. ترجمته في الشعر والشعراء: ٢٨٦/١، والإصابة ٥٥٥/١، وإثبات المحصل: ٥٠، والخزانة: ٤٤٨. وقد جمع شعره الدكتور نوري حمودي القيسي ونشره سنة ١٩٦٨ م.

(٥) البيت في ديوانه: ٨٧، توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٥٠، والمنخل: ٩٢، والخوارزمي: ١٦٦، وزين العرب: ٣٢، وشرح ابن يعيش: ٩٠/٣، ١٢٣، وشرح =

قال المُشْرَحُ: إنما سَقَطَ نُونُ العِمَادِ مِنَ الثَّلَاثَةِ احْتِرَازاً مِنْ اجْتِمَاعِ الْمُتَجَانِسَاتِ مَعَ كَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَمِنْ لَعَلِّ لَأَنَّ السَّلَامَ شَبِيهَةٌ بِالنُّونِ وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ^(١):

أُصِيلاً لَا أُسَائِلُهَا

أَمَا لَيْتَنِي فَلَا يَجُوزُ سُقُوطُ النُّونِ مِنْهَا - اللَّهُمَّ - إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ لِأَنَّ القِيَّاسَ إلْحَاقُهَا بِأَخَوَاتِهَا. سُقُوطُ النُّونِ فِي لَيْتَنِي كُسُقُوطِهَا فِي قَدَنِي وَلَيْسَنِي، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المَحذُوفَ فِي قَوْلِهِ^(٢):

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الغَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي

المُصَاقِبَةَ لِلْيَاءِ، وَكَذَلِكَ^(٣) فِي قَوْلِهِ^(٤):

= الأندلسي: ٧٠/٢، والسخاوي: ٣٢/٣. وهو من شواهد الكتاب: ٣٨٦/١ وعليه الأعلام الشتمري، وانظر ردّ ابن هشام على الأعلام في الفصول والجمال... / ٤٩ وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي: ٩٧/١، وردّ الأسود عليه: ٢٦، وشرحها للكوفي: ٣٣٦، ٣٧٩، وانظر نواذر أبي زيد: ٦٨، ومجالس ثعلب: ١٢٩، والمقتضب: ٢٥٠/١ وشرح الجزولية للشلوبين: ١٢٧ وخزانة الأدب: ٤٤٦/٢ وللبيت روايات مختلفة اللفظ متفقة المعنى، وقصة هذا الشعر في «فرحة الأديب» و«إثبات المحصل».

(١) هو النابغة الذبياني انظر ديوانه: وعجزه:

عَيْتَ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبِيعِ مِنْ أَحَدٍ

وانظر: كتاب سيويه: ٣٦٤/١، ومعاني القرآن للفراء: ٢٨٨/١، والمقتضب للمبرد

٤١٤/٤، والبيان في شرح اللّمع لأبي البركات الكوفي: ٤٨... .

(٢) هو عمرو بن معدى كرب الزبيدي، ديوانه: ١٦٩.

وانظر الكتاب: ١٥٤/٢، وعليه الأعلام الشتمري، وانظر الردّ على الأعلام في الفصول

والجمال... لابن هشام اللّخمي: ٤٤، ٤٥، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي:

٣٧٣، ٣٠٤/٢، وتفسير عيون سيويه لهارون بن موسى القرطبي: ٥٦، والنكت للأعلام:

١٨٤، وشرح ابن يعيش: ١٩/٣، وشرح الجمل للخفاف: ١٦٢/٣ والخزانة: ٤٤٥/٢.

(٣) في (ب) وكذا.

(٤) هو أبو حية النميري: ديوانه: ١٧٧، والبیت في الكامل: ٣١٣، ٥٦٣، والمقتضب:

٣٧٥/٤، والخصائص: ٣٤٥/١، وأمالی ابن الشجري: ٣٦٢/١ وشرح ابن يعيش:

١٠٥/٢، وشرح السخاوي: ٣٤/٣، والخزانة: ١١٨/٢.

أبالموت^(١) الَّذِي لَا بُدَّ أَنْ يَمُوتَ (٢) لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي
 وَفِي هَذَا عَلَى الْخُصُوصِ شَيْءٌ آخَرٌ وَهُوَ: كَوْنُ الْأَوَّلِ فِيهِ عِلْمٌ
 الْإِعْرَابِ وَلِأَنَّ الْاسْتِثْقَالَ إِنَّمَا يَقَعُ فِي التَّكْرِيرِ وَالتَّكْثِيرِ^(٣)، وَالتَّكْرِيرُ إِنَّمَا يَقَعُ
 مَعَ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ. وَزَعَمَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهَا لُغَةٌ لِعَطْفَانَ.
 زَيْدُ الْخَيْلِ هُوَ الَّذِي سَمَّاهُ الرَّسُولَ صَلَوَاتُ [اللَّهِ] عَلَيْهِ زَيْدُ الْخَيْرِ،
 قَوْلُهُ:

وَأَفْقَدَ بَعْضَ

بِالنَّصْبِ كَمَا لَوْ كَانَ مَكَانَ الْوَاوِ الْفَاءَ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ نُونِي أَنْيَ وَأَنَا أَجِبْتُ: بَيْنَهُمَا فَرْقٌ أَنَّ النُّونَ
 فِي أَنْيَ هِيَ نُونُهَا وَالسَّاقِطُ نُونُ الْعِمَادِ كَمَا فِي لَيْتِي وَلَعَلِّي، وَأَمَّا فِي أَنَا فَالْأَوَّلُ
 مِنَ النُّونِينَ نُونٌ إِنَّ وَالثَّانِيَةُ نُونُ الضَّمِيرِ وَالسَّاقِطُ الْوَسْطُ بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ لَمْ
 يَقُولُوا: لَيْتَا وَلَا لَلْعَلَّاءِ. فَإِنْ سَأَلْتَ: فَكَيْفَ حَذَفُوا مِنْ لَعَلِّي وَلَمْ يَحْذِفُوا مِنْ
 لَعَلَّنَا أَجِبْتُ: لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي لَعَلَّنَا هَذِهِ الْأَلْفُ^(٤) وَالنُّونُ مَعًا بِخِلَافِ لَعَلَّنِي
 فَإِنَّ الضَّمِيرَ هُوَ الْيَاءُ وَحَدَّهَا وَالنُّونُ حَرْفٌ مَزِيدَةٌ لِتَكُونَ عِمَادًا أَوْ كَمَا لَمْ
 يَحْذِفُوا الْيَاءَ مِنْ لَعَلِّي لَمْ يَحْذِفُوا النُّونَ مِنْ لَعَلَّنَا.

فَإِنْ سَأَلْتَ: أَيُّ نُونِي إِنَّ الْمَحْذُوفِ: أَجِبْتُ: الثَّانِيَةَ لِأَنَّهَا طَرَفٌ
 وَالْحَوَادِثُ إِلَى الطَّرْفِ أَسْرَعُ مِنْهَا إِلَى الْوَسْطِ، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ إِنَّ الْمُخَفَّفَةَ
 مِنَ الثَّقِيلَةِ فِي قَوْلِكَ: إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقًا، أَلَا تَرَى كَيْفَ بَقِيَتِ النُّونُ السَّاكِنَةُ
 وَذَهَبَتِ الْمُتَحَرِّكَةُ.

(١) فِي (أ) أَوْ الْمَوْتِ.

(٢) فِي (أ) حَلَاقٍ.

(٣) فِي (أ).

(٤) فِي (ب) النُّونُ وَالْأَلْفُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي مَنْ وَعَن وَلَدُنْ وَقَطَّ وَقَدْ إِبْقَاءَ عَلَيْهَا
مَنْ أَنْ يُزِيلَ الْكَسْرَةَ سَكُونَهَا وَأَمَّا قَوْلُهُ (١):

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبِيِّينَ قَدِي

فَقَالَ سَبِيوِيهِ (٢): لَمَّا اضْطَرَّ شَبَّهُهُ بِحَسْبِي، وَعَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ مَنِي
وَعَنِي وَهُوَ شَادُّ وَلَمْ يَفْعَلُوا فِي عَلِيٍّ وَإِلَيَّ وَلَدِي لِأَمْنِهِمِ الْكَسْرَةَ قَبْلَهَا (٣).

قَالَ الْمَشْرُحُ: نُونُ الْعِمَادِ تَزَادُ لِمَعْنِيَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: - وَقَايَةُ آخِرِ الْكَلِمَةِ عَنْ طُرُوقِ الْكَسْرِ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي: - صِيَانَةُ لِلضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ عَنْ اخْتِلَاطِهِ بِالْمَجْرُورِ، وَلِذَلِكَ
قَالُوا فِي عَلِيٍّ زَيْدًا عَلِيَّكُنِي، وَهِيَ هُنَا يُؤْتَى بِهِ لِنَفْسِ وَقَايَةِ الْآخِرِ عَنْ
الْكَسْرِ. فَإِنْ سَأَلْتِ. فَفِي ذَلِكَ اخْتِلَاطُ الضَّمَائِرِ؟ أَجِبْتُ: مَا فِيهِ اخْتِلَاطٌ
وَذَلِكَ أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يَفِيدُ أَنَّ الضَّمِيرَ لَا مَحَالَةَ مَجْرُورٌ وَأَنْشَدَ بَعْضُ
النَّحْوِيِّينَ (٤):

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي

كَذَا الرَّوَايَةِ. الشَّيْخُ كَانَ يَجُوزُ عَلَى الْقِيَاسِ أَنْ يُقَالَ: عَلَايَ وَإِلَايَ

(١) يَرُوي هَذَا الْبَيْتَ لِأَبِي نُحَيْلَةَ، وَيَرُوي لِحُمَيْدِ الْأَرْقَطِ كَمَا يَرُوي «الْخُبِيِّينَ» عَلَى التَّنْبِيَةِ وَعَلَى
الْجَمْعِ. تَوْجِيهِ إِعْرَابِ الْبَيْتِ وَشَرْحُهُ فِي إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ: ٥١، وَالْمَنْخَلُ: ٩٣، وَشَرْحُ
الْخَوَارِزْمِيِّ: ١٦٧، وَزَيْنُ الْعَرَبِ: ٣٢، وَشَرْحُ ابْنِ يَعِيْشَ: ١٢٤/٣ وَانْظُرْ كِتَابَ سَبِيوِيهِ:
٣٨٧/١، وَنَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ: ٢٠٥، وَاللَّالِيُّ لِلْبَكْرِيِّ: ٦٤٩، وَالْمَحْتَسَبُ: ٢٢٣/٢، وَالْبَيَانُ
فِي شَرْحِ اللَّعْمِ: ٨٠، وَأَمَالِيُّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ١٤/١، ١٤٢/٢، وَالْإِنْصَافُ: ١٣١ وَشَرْحُ
الْجَزُولِيِّ لِأَبِي عَلِيٍّ الشُّلُوبِيِّينَ: ١٢٧، وَالْخَزَانَةُ: ٤٤٩/٢.

(٢) الْكِتَابُ: ٣٨٧/١، وَشَرْحُهُ لِلْسِّيْرَافِيِّ: ١٥٠/٣.

(٣) فِي (أ) فِيهَا.

(٤) الْبَيْتُ فِي شَرْحِ ابْنِ يَعِيْشَ: ١٢٥/٣، وَشَرْحُ الْأَنْدَلِسِيِّ: ٧٠/٢، وَإِثْبَاتُ الْمَحْصَلِ: ٥١
وَانْظُرْ: التَّوْطِئَةُ لِأَبِي عَلِيٍّ الشُّلُوبِيِّينَ: ١٧٨، وَشَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ لِلشَّاطِبِيِّ: ٨٠/١ وَشَرْحُ
الْأَشْمُونِيِّ: ٥٦/١، وَالْعَيْنِيُّ: ٥٢/١، وَالْخَزَانَةُ: ٤٤٨/٢. وَلَمْ أَجِدْ مَنْ نَسَبَهُ إِلَى قَائِلِهِ.

(٥) مِنْ هُنَا سَقَطَ وَرَقَةٌ مِنْ (ب).

ولداي إلا أن آخرها ألف فتقلب مع ياء الإضافة ياءً وتُدغمُ فيها فيتأكدُ سُكونُها
بالإدغام ، فلا سبيل إلى زيادة النون التي تُزادُ للإبقاء على السكون . عبدُ
الله بن الزبير هو الذي ادعى الخلافة كنيته المشهورة أبو بكر، وكانوا إذا أرادوا
ذمه كنوه أبا خبيب فمن ثنى ها هنا عنى عبدالله / ومصعباً ابني الزبير ومن [٧٠/ب]
جمَعَ فالمراد عبدالله وجميع قومه .

[بَابُ اسْمَاءِ الْإِشَارَةِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ ذَا لِلْمُذَكَّرِ، وَلِمِثْنَاهُ ذَانٍ فِي الرَّفْعِ، وَذَيْنِ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَيَجِيءُ ذَانٍ فِيهِمَا فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ، مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (١):
﴿إِنْ هَذَا لِسَاحِرَانِ﴾.

قَالَ الْمُشْرَحُ: أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ: إِنَّ قَوْلَهُمْ: ذَا مِنْ مَضَاعِفِ الْبَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ سَبِيوِيَهَ حَكَى فِيهِ الْإِمَالَةَ، فَإِذَا جَازَتْ فِيهِ حُمِلَ عَلَى انْقِلَابِ الْأَلْفِ فِيهِ عَنِ الْبَاءِ فِي الْأَمْرِ الْأَكْثَرِ وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْأَلْفَ يَاءٌ لَمْ (٢) يَجُزْ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ وَاوًا، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ «عَيَّوت» فَإِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ تَكُونَ وَاوًا ثَبَتَ أَنَّهُ يَاءٌ، وَأَنَّهُ مِنْ بَابِ حَنِيتٍ وَعَنَيْتُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: وَأَمَّا (٣) قَوْلُهُمْ: «ذَا» فَلَيْسَ مِنَ الْأَصْوَاتِ، وَلَكِنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُظْهَرَةِ، أَلَا (٤) تَرَى أَنَّهُ قَدْ وُصِفَ (٥) بِهِ، وَحُقِّرَ فِي نَحْوِ مَرَرْتُ بِذَا الرَّجُلِ، وَزَيْدٌ ذَا، وَذِيًّا. ذَانٍ: لَيْسَ بِشْنِيَّةِ ذَا، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ مَوْضُوعٌ لِمِثْنَاهُ كَالنِّسَاءِ لَجَمْعِ الْمَرْأَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَشْنِيَّةَ ذَا لَقِيلَ:

(١) سورة طه: آية: ٦٣.

(٢) فِي (ب) لَمْ يَكُنْ.

(٣) فِي (ب) فَأَمَّا.

(٤) فِي (أ) إِلَّا أَنَّهُ.

(٥) فِي (ب) وَصَفَ.

ذا أن بقلب ألف التثنية همزة لأن ألف^(١) ذا لا يجوز إلغاؤه، ولا يجوز أيضاً
إلغاء ألف التثنية. من لم يسو في تثنية ذا بين النصب^(٢) والجر فعلى
القياس، لأنه ساوى التثنية صورة ومعنى ومن سوى فعلى إلحاق المثنى
بالواحد.

تخمير: اسم الإشارة والموصول يُسمى مُبهماً على معنى أنه لا يدلُّ
على جنسٍ من الأجناسِ المُختلفة.

قال جازر الله: «وتأ، وتي، وتي، وذه بالوصل وبالسكون وذي،
للمؤنث ولمثناة تان وتين ولم يُثن من لغاته إلا تأ وحدها ولجمعها^(٣) جميعاً
أولى بالقصر والمد مُستويًا في ذلك أولى العقل وغيرهم قال جرير^(٤):

دُمُ المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام»

قال المُشرِّح: الوصل تهي، وذهي، والسكون ته وذه، والهاء في ذه
بدل من الياء في ذي عند البصريين، لأن الهاء أبين من الياء، ويشهد له أن
التاء للتانيث في تقومين وتقعدين، ولم تُوجد الهاء للتانيث في شيء من
كلامهم، وأما قائمة وقاعدة فلأن الأصل فيها التاء وإنما يُوقف عليها بالهاء
للفرق بين تانيث الاسم وتانيث الفعل مع الإيدان بزيادتها ويشهد له أن طيثاً
تقف عليها بالتاء، وإنما جاز أن تكون تاء في تانيث ذا لأن ما كان غير متمكن
في بابه فإنه يؤنث بغير لفظه نحو أحمر وحمرء وغضبان وغضبي مع أن التاء
من علامات التانيث وهي قريبة المخرج من الدال، وجاز في تانيثه ذه وذي

(١) في (أ).

(٢) في (ب) بين الجر والنصب.

(٣) في (ب) ولجمعها.

(٤) ديوانه: ٥٥ توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٥١، والمنخل: ٩٣ والخوارزمي.

١٦٦، وزين العرب: ٣٢، وابن يعيش: ١٢٦/٣، ١٣٣، والأندلسي: ٨٥/٢ وانظر شرح

الفية ابن مالك للشاطبي: ٩٥، والعيني: ٤٠٨/١، والخزاعة: ٤٦٧/٢.

(٥) في (أ) ته.

أيضاً لأنه لما كان لا يصلح أن يُصرفَ منه لفظُ المؤنثِ بتائه دخلت عليه العلامةُ لئلا يكونَ قد أُخلَّ به. قوله ولم يُثنَّ من لغاتِهِ إلا تَا وَحدها معناه على ما ذكره الشيخُ لم يُوضَع في لغاتِهِ للتثنية إلا «تا» وحدها كثيراً^(١) ما يجيء في الحديثِ «مَنْ قال هؤلاء الكلمات».

قالَ جارُ اللّهِ: «فصلٌ: ويُلحقُ حرفُ الخِطابِ بأواخرها فيقالُ: ذاكِ وذانكِ بتخفيفِ النونِ وتشديدها قال اللّهُ تعالى^(٢): ﴿فذانكُ برهانان من رَبِّكَ﴾ ودينك وتاك وتيك وذيك وتانك وتينك وأولاك وأولئك».

قالَ المشرِّحُ: بقاءُ النونِ في ذينك^(٣) من أقوى الأدلة على أن الكافَ فيه ليس بضميرٍ إذ لو كانَ ضميراً لَسَقَطَ كما في غلامك. بعضهم شدّدَ نونَ الاثنينِ في المُبهماتِ خاصّةً توكيداً للدلالةِ على أنها عَوْضٌ من الحرفِ المحذوفِ وهو لامُ الكلمةِ في (ذا) والياءُ في الذي فإن سألْتَ: الحذفُ في تثنية اللذانِ إنّما هو لالتقاءِ الساكنينِ، وما حُذِفَ لالتقاءِ الساكنينِ فهو في تقديرِ الثباتِ بدليلِ قوله^(٤):

ولا ذاكَرَ اللّهُ إلا قليلاً

بَنَصْبِ اللّهِ؟ أجبتُ: اللّامُ في اللتانِ والذانِ وإن حُذِفَت لالتقاءِ الساكنينِ فيها لكن^(٥) لما لم تَظْهَر في التثنية التي كان يلزمُ أن يثبتَ فيها

(١) في (ب) كثير.

(٢) سورة القصص: آية: ٣٢.

(٣) في (أ) ذانك.

(٤) هو أبو الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو، تقدم التعريف به، ديوانه: ١٢٢ وانظر الكتاب: ٨٥/١، وعليه الأعلام، وانظر الردّ على الأعلام في الفصول والجمل... لابن هشام اللخمي: ٥٣، وشرح أبيات الكتاب لابن خلف: ٨٢ وشرحها لابن السيرافي: ٩١/١، وشرحها للكوفي، ٢٧٣، وانظر معاني القرآن للفراء: ٢٠٢/٢، ومجالس ثعلب: ١٤٩، والمقتضب: ١٩/١، ٣١٣/٢، والخصائص: ٢٣١/٢ وأمالى ابن الشجري: ٣٨٣/١، والإنصاف: ٦٥٩، والخزانة: ٥٤٥/٤.

(٥) في (أ).

ويتحرك أشبه ما حُذِفَ حَذْفًا لغيرِ التقاء الساكنين فاقترضى العوضُ كما اقتضى المُبهمَةُ نحو هذان، وكذلك^(١) اتفقت هذه الأسماءُ في التعويضِ كما اتفقت في التحقيرِ تقولُ الذِّيا كما تقولُ ذِيا وتِيا. فإن سألت: فهلاً وَجَبَ التعويضُ^(٢) في المَنقوصِ في الثَّنيةِ نحو دَمٍ وِيدٍ وَعَدٍ أجبْتُ: (٣-الحذفُ لما لم يلزم هذه المُتمكِّنة كان-٣ الحذفُ كلا حَذَفَ ألا ترى أن منه ما يَتِمُّ في الواحدِ نحو عَدٍ^(٤) ومنه^(٥) يَتِمُّ في / الثَّنيةِ نحو يَدانٍ ودمَيانٍ، وفي الجَمعِ نحو أيَدٍ ودماءٍ، وفي التحقيرِ نحو دُمِيَّ وِيدِيَّ بخلافِ المَبهمِ، وقد^(٦) شُدِّدَتِ للفرقِ بينِ المُبهمِ وغيره، لأنَّ المُبهمَ^(٧) لا يُضافُ إلى شيءٍ أبداً تَسْقُطُ منه النونُ للإضافةِ كما تَسْقُطُ من غيرها^(٨) لها فَصارَ حالُها في المَبهمِ أقوى من حالِها في غيره فشدَّت، وتشدِّدُها في جميعِ المُبهماتِ قراءةُ عبدِاللهِ بنِ كثيرٍ، ومن خَصَّصَ بالتشديدِ قوله^(٨) ﴿فَذَانِكَ﴾ وهي قراءةُ أبي عمرو وأما تَخْصِيصُ أبي عمرو التعويضَ في المُبهمَةِ في نحو: ﴿فَذَانِكَ﴾ وتركُ التعويضِ في اللذانِ فيُشَبِّهُ أن يكونَ ذلكَ لأنَّ الحذفَ في المُبهمَةِ الزُّمَ فَبِحَسَبِ لزومِ الحذفِ إلزامها العوضَ، ولم يُعوضَ في اللذانِ ألا ترى أن اللذينِ إذا قلتَ: اللذيانِ فحَقَّرتَ أظهرتَ اللَّامَ المحذوفةَ في الثَّنيةِ في التحقيرِ، وإذا حَقَّرتَ المُبهمَ فقلتَ: هاذِيا فالحذفُ في الاسمِ قائمٌ على ما يأتيك بيانهُ في صِنفِ التحقيراتِ إن شاء اللهُ تعالى.

[١/٧١]

قال جارُ اللهِ: ويتصرفُ مع المخاطبِ في أحواله من التذكيرِ والتأنيثِ

(١) في (ب) ولذلك.

(٢) في (أ).

(٣- ٣) في (أ).

(٤) في (أ) وما.

(٥)

(٦) في (أ) وقيل.

(٧- ٧) في (ب).

(٨) سورة القصص: آية: ٣٢.

والتَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (١) : ﴿ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ ﴾ وَقَالَ (٢) : ﴿ ذَلِكُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي ﴾ وَقَالَ (٣) : ﴿ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾ وَقَالَ (٤) : ﴿ فَذَالِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ ﴾ .

قَالَ الْمَشْرُحُ : تَبَرَّكَ الشَّيْخُ بِكِتَابِ اللَّهِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : « وَقَوْلُهُمْ : ذَلِكَ : هُوَ ذَاكَ زِيدَتْ فِيهِ اللَّامُ ، وَفُرِّقَ بَيْنَ ذَا وَذَلِكَ ، فَقِيلَ : الْأَوَّلُ لِلْقَرِيبِ ، وَالثَّانِي لِلْمُتَوَسِّطِ ، وَالثَّلَاثُ لِلْبَعِيدِ .

قَالَ الْمَشْرُحُ : عَنْ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى (٥) : فَوَضِعَتْ أَلْفَاظُهَا عَلَى حَسَبِ مَعَانِيهَا وَكَانَ الْمَجْرَدُ مِنَ الزِّيَادَةِ لِلْقَرِيبِ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْنَى الْمُجْرَدِ مِنْ زِيَادَةٍ ، وَذَلِكَ (٦) لِلْمُتَوَسِّطِ لِأَنَّهُ زَادَ عَنِ الْقَرِيبِ بِمَرْتَبَةٍ ، فَدَخَلَتْهُ زِيَادَةٌ فِي اللَّفْظِ وَاحِدَةً ، وَذَلِكَ لِلأَبْعَدِ فَدَخَلَتْهُ زِيَادَتَانِ ، وَهَذَا مِنْ بَابِ تَطْبِيقِ اللَّفْظِ بِالْمَعْنَى . وَقَالَ غَيْرُهُ : إِنَّمَا صَارَ ذَا بِدُخُولِ الْكَافِ عَلَيْهِ لِلإِشَارَةِ إِلَى الْبَعِيدِ وَقَدْ كَانَ مَدًّا لِلْحَاضِرِ الْقَرِيبِ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ لِلخِطَابِ ، وَكَانَ الْمُخَاطَبُ أَقْرَبَ مِنَ الْمُشِيرِ ، صَارَ « ذَا » فِي حُكْمِ الْبَعِيدِ . وَنَظِيرُ ذَا ذَاكَ ، وَذَلِكَ هُنَا وَهُنَاكَ وَهُنَالِكَ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : وَعَنْ الْمُبَرِّدِ أَنَّ ذَانِكَ مُشَدَّدَةٌ تَشْبِيهُ ذَلِكَ .

قَالَ الْمَشْرُحُ : ذَانِكَ مُشَدَّدَةٌ تَشْبِيهُ ذَلِكَ كَانَ أَصْلُهُ ذَانَلِكُ (٧) فَادْغَمَتْ اللَّامُ فِي النُّونِ لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنْ قُرْبِ الْمَخْرَجِ وَيَشْهَدُ لَهُ قِرَاءَةُ أَبِي (٨) عَمْرٍو : ﴿ وَعَادِلَوْلِي ﴾ .

(١) سورة الذاريات : آية : ٣٠ .

(٢) سورة يوسف : آية : ٣٧ .

(٣) سورة يونس : آية : ٣ ، وَفِي (ب) « فَذَالِكُمْ » وَهِيَ آيَةٌ أُخْرَى فِي سُورَةِ يُونُسَ : آيَةٌ : ٣٢ .

(٤) سورة يوسف : آية : ٣٢ ، وَفِي (أ) « ذَالِكُنَّ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٥) هُوَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى الرِّمَانِيِّ صَرَّحَ بِاسْمِهِ الْأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ : ٧٦ / ٢ .

(٦) فِي (أ) ذَلِكَ وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ .

(٧) فِي (أ) ذَنْلِكُ .

(٨)

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمُؤْنِثِ تِلْكَ وَتَالِكٌ^(١) وَهِيَ قَلِيلَةٌ.

قَالَ الْمُشْرَحُ: تِلْكَ مِنْ تِلْكَ بِمَنْزِلَةِ ذَلِكَ مِنْ ذَاكَ وَأُنْشِدَنِي بَعْضُ الْأُدْبَاءِ الْبَنَّاكِيَّةَ^(٢):

وَحَانَ لِتَالِكِ الْغَمُّ انْقِشَاعُ^(٣)

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ؛ وَتَدْخُلُهَا الَّتِي لِلتَّبِيهِ عَلَى أَوَائِلِهَا تَقُولُ: هَذَا، وَهَذَاكَ، وَهَذَاانِ، وَهَاتَانِ، وَهَاتِي^(٤)، وَهَذِي، وَهَاتِيكَ، وَهَوْلَاءِ، وَهَوْلَا.

قَالَ الْمُشْرَحُ: هَوْلَاءِ الْأُولَى مَمْدُودَةٌ وَالثَّانِيَةُ مَقْصُورَةٌ، وَكَذَا الرَّوَايَةُ فَإِنْ سَأَلْتَ: فَهَلْ يَجُوزُ هَذَاكَ بِكَسْرِ اللَّامِ أَجَبْتُ: لَا يَجُوزُ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ هَا^(٥) نَائِبٌ عَنِ اللَّامِ الَّتِي هِيَ عَلَامَةٌ الْبُعْدِ فَكَرِهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ عَلَامَتَيْنِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ. فَإِنْ سَأَلْتَ فَمَا بِالْهَمْ لَمْ يَجْمَعُوا^(٦) بَيْنَ تِلْكَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ^(٧):

يَا أَبْتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

(١) فِي (أ) ذَلِكَ وَذَلِكَ.

(٢) فِي (أ) بَعْضُ الْأُدْبَاءِ الْيَابِسَةِ، يُورَدُ الْخَوَارِزْمِي فِي مُؤَلَّفَاتِهِ كَثِيرًا قَوْلُهُ: «بَعْضُ الْيَابِسَةِ»، أَوْ بَعْضُ الْأُدْبَاءِ الْيَابِسَةِ، وَلَا أُدْرِي مَاذَا تَعْنِي هَذِهِ النَّسْبَةُ هَلْ تَعْنِي النَّسْبَةَ إِلَى مَوْضِعِ ذِكْرِهِ الْحَمَوِي فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ «يَابِسَةُ» جَزِيرَةٌ فِي بِلَادِ الْأَنْدَلُسِ أَوْ إِلَى يَابِسِ اسْمِ مَوْضِعٍ لَمْ يَحْدُدْهُ. وَلَكِنَّ الْغَالِبَ عَلَى ظَنِّي أَنَّهُ نَسَبُهُ إِلَى مَوْضِعٍ فِي بِلَادِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ. أَمَّا الْبَنَّاكِيَّةُ فَهِيَ نَسْبَةٌ إِلَى اسْمِ مَوْضِعٍ تَقْدَمُ ذِكْرُهُ.

(٣) هَكَذَا فِي النَّسَخَتَيْنِ، وَفِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ لِلْأَنْدَلُسِيِّ: ٧٧/٢ نَقَلَ عِبَارَةَ الْمُؤَلَّفِ وَلَمْ يَنْسِبْهَا إِلَيْهِ. وَلَمْ أَعْرِضْ عَلَى الْبَيْتِ بِهَذِهِ الرَّوَايَةِ، إِنَّمَا وَجَدْتُ بَيْتَ الْقَطَامِيِّ: دِيْوَانُهُ: ٣٥:
تَعَلَّمُ إِنَّ بَعْدَ الْغَيِّ رَشْدًا وَأَنْ لِهَذِهِ الْغَمِّ انْقِشَاعًا
فَلَعَلَّ هَذَا هُوَ ذَلِكَ فَغَيْرُ لِيَصِحَّ الْاسْتِشْهَادُ بِهِ.

(٤) فِي (أ) هَذِي وَهَاتِي.

(٥) فِي (ب) إِنْ الْهَاءِ.

(٦) فِي (أ) يَكْرَهُو.

(٧) تَقْدَمُ ذِكْرُهُ.

ويا أمّتا حيث جَمَعُوا بَيْنَ النَّاءِ النَّائِبَةِ عن ياءِ الإِضَافَةِ والألفِ النَّائِبَةِ عَنِهَا
أَيْضاً؟ أَجِبْتُ: كما أَنَّ اللَّامَ عَلامَةٌ لِلبُعْدِ فَكَذَلِكَ الكافُ بِمَنْزِلَةِ العَلامَةِ عَلَیْهَا
أَيْضاً وَمَنْ نَمَّ كانَ ذاكَ أبعدَ مِنْ ذا فَكانَ اللَّامُ^(١) وَالکافُ وَحرفُ التَّشْبِيهِ فِيهِ
بِمَنْزِلَةِ الجَمْعِ بَيْنَ العَلاماتِ وَبِهِ تَبَيَّنَ أَنَّ الجَمْعَ بَيْنَ البَدَلِينِ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ ،
وَنَحْوَهُ^(٢) ﴿أَلَا يا اسجُدُوا﴾ وَقَد مَضَى^(٣) .

قالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَمِنْ ذاكَ قَوْلُهُمْ: إِذا أَشارُوا إِلى القَرِيبِ مِنْ
الْأَمْكانَةِ: هُنَا، وَإِلى البَعِيدِ هُنَا، وَقَد حَكَى فِيهِ الكَسْرُ، وَنَمَّ، وَتَلَحُّقُ كَافُ
الْخِطابِ وَحرفُ التَّشْبِيهِ بُهنا وَهُنا فيقالُ: هُنالكَ كما يُقالُ ذَلِكُ .

قالَ المُسَرِّحُ: هُنَا الأوْلى بِضَمِّ الهاءِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ، وَهُنا الثَّانِيَةُ بِفَتْحِ
الْهَاءِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ .

(١) فِي (أ) فَكانَ الكافُ وَاللَّامُ .

(٢) سُورَةُ النَّمْلِ: آيَةٌ: ٢٥ .

(٣) فِي (أ) وَقَد مَضَى .

[بَابُ الْمُوصِلَاتِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: الْمُوصِلَاتُ الَّذِي: لِلْمُدَّكَّرِ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُشَدُّ يَاءَهُ، وَاللَّذَانِ لِمُثْنَاهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُشَدُّ نُونَهُ، وَالَّذِينَ، وَفِي بَعْضِ اللُّغَاتِ الذُّونَ لِيَجْمِعَهُ.

قَالَ الْمُشْرَحُ: زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ أَصْلَهُ «ذَا» وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِشَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا: - أَنْكَ تَقُولُ: مَاذَا رَأَيْتُ بِمَعْنَى مَا الَّذِي رَأَيْتُ.

وَالثَّانِي: - أَنْكَ تَقُولُ: فِي تَصْغِيرِهِ الذِّيَا بِالتَّشْدِيدِ كَمَا تُصَغِّرُ ذَا كَذَلِكَ. الَّذِينَ: مِمَّا تَسْتَوِي فِيهِ / الْأَحْوَالُ، وَقَدْ يُقَالُ فِي مَقَامِ الرَّفْعِ الذُّونَ قَالَ^(١).

[٧١/ب]

نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا
كَأَنَّ قَائِلَهُ قَابِلٌ بِهِ الْجَمْعُ الثَّانِي وَهُوَ الذُّونَ، فَكَمَا أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بَيْنَ
حَالَةِ الرَّفْعِ وَحَالَتِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ كَذَلِكَ هَذَا. كَمَا أَنَّ مَنْ خَفَّفَ فِي التَّثْنِيَةِ فَقَدْ

(١) الخلاف في أصل (الذي) في التذييل والتكميل: ٢٠٥/١، وابن يعيش: ١٣٩/٣ ذهب الكوفيون إلى أن أصل الذي الذال وحدها، وقال البصريون كلها اسم انظر التفصيل المسألة في الإنصاف: ٦٦٩ المسألة: ٩٥، واثتلاف النصره المسألة رقم ٥٣ في قسم الأسماء.

وقول المؤلف وزعم بعضهم هو رأي الفراء، انظر التذييل والتكميل: ٢٠٥/١.

(٢) الرجز لأبي حَرَبِ الْأَعْلَمِ الْعُقَيْلِيِّ شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ ذَكَرَهُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ: ٥٠٦/٢ نَقْلًا عَنْ نَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ: ٤٧. وَالْبَيْتُ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ٢٢٧/١ وَفِيهِ: (يَوْمَ التَّمْيِيمِ) وَهُوَ بِخَطِّ ابْنِ مَكْتُومٍ الْقَيْسِيِّ، وَانظُرِ الْأَشْمُونِيَّ: ٤٩/١، وَالتَّصْرِيحَ: ١٣٣/١.

قَابَلَ به التَّخْفِيفَ فِي الْمُفْرَدِ، وَمِنْ شَدَّدَ فِيهَا^(١) فَقَدْ قَابَلَ به^(٢) التَّشْدِيدَ فِيهِ فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا تَصْنَعُ بِالَّذِي عِنْدَ التَّشْدِيدِ فِيهِ أَتَعْرَبُهُ أَمْ تَبْنِيهِ؟ أَجِبْتُ: نُقِلَ عَنِ الشَّيْخِ - رَضِيَ اللَّهُ^(٣) عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ وَقَدْ يَجْرِي بِوَجْهِهِ الْإِعْرَابُ تَقْوِيلُ^(٤): جَاءَنِي الَّذِي، وَرَأَيْتُ الَّذِي وَمَرَرْتُ بِالَّذِي، فَإِنْ سَأَلْتَ: فَكَيْفَ إِعْرَابُ الْاسْمِ الْمَوْصُولِ مَعَ قِيَامِ الْمَوْجِبِ لِلْبِنَاءِ فِيهِ؟ أَجِبْتُ: كَأَنَّ هَذِهِ اللَّغَةَ نَازِلَةً فِي لُغَةٍ مِّنْ^(٥) يَقُولُ: فِي جَمْعِهِ اللَّذُونَ، وَاللَّذِينَ، وَذَلِكَ أَنَّ إِعْرَابَهُ فِي الْجَمْعِ أَوْرَثَ فِي قِيَامِ الْمَوْجِبِ لِلْبِنَاءِ فِي اسْمِ الْمَوْصُولِ شُبُهَهُ^(٦). وَقَدْ كَتَبُوا الَّذِي وَالَّذِينَ^(٧) مُفْرَدًا وَجَمْعًا بِلَامٍ وَاحِدَةٍ، وَإِذَا صَارُوا إِلَى التَّثْنِيَةِ كَتَبُوهَا بِلَامَيْنِ، وَكَذَلِكَ إِلَى التَّثْلِيثِ إِذَا كَانَ مُعْرَبًا. فَإِنْ سَأَلْتَ: فَهَلْ فِيهِ سِرٌّ؟ أَجِبْتُ: نَعَمْ^(٨) وَأَيُّ سِرٍّ وَذَلِكَ لِأَنَّ^(٩) الَّذِي مُشَبَّهٌ بِالْحُرُوفِ^(١٠) وَنَازِلٌ مَنَزِلَتِهَا وَلَا مَ التَّعْرِيفِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْحُرُوفِ، فَإِذَا تَثْنِيَةٌ فَقَدْ زَالَ شَبُهُهُ^(١١) الْحَرْفِ، لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا تُثْنَى وَلَا تُجْمَعُ وَلِهَذَا أُعْرِبَ وَهُوَ مَثْنَى، وَالْجَمْعُ الَّذِي لَيْسَ عَلَى حَدِّ التَّثْنِيَةِ كَالْوَاحِدِ، فَلِذَلِكَ جَاءَ بِلَامٍ وَاحِدَةٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَاللَّأْوُونَ فِي الرَّفْعِ وَاللَّائِينَ فِي الْجَرِّ وَالنُّصَبِ وَالتِّي لِمُؤَنَّثِهِ وَالتَّنَانِ لِمُنْثَاهُ وَالتَّلَاتِي وَالتَّلَاتِ وَالتَّلَائِي وَالتَّلَائِي وَالتَّلَائِي وَالتَّلَائِي لِمُجْمَعِهِ».

(١) فِي (أ).

(٢) فِي (ب).

(٣) جُمْلَةُ الدِّعَاءِ فِي (ب).

(٤) نَقَلَ الْأَنْدَلُسِيُّ هَذِهِ الْفَقْرَةَ فِي شَرْحِهِ: ٨٢/٢.

(٥) فِي (ب) مِنْ جَمْعِهِ.

(٦) بَعْدَ قَوْلِهِ: شَبُهَهُ فِي (أ) «وَأَمَّا أَنَّهُ فَصَلَ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ فِي الْجَمْعِ إِذَا كَانَ عَلَى تِلْكَ اللَّغَةِ فَلِكُونِهِ قَابِلًا لِلتَّثْنِيَةِ» وَكُتِبَ فِي أَوَّلِهَا وَآخِرِهَا طَرَةً.

(٧) فِي (أ) اللَّذُونَ.

(٨) فِي (ب).

(٩) فِي (أ) أَنَّ.

(١٠) فِي (ب) بِالْحُرُوفِ.

(١١) فِي (أ) شَبُهَهُ.

قال المُشْرَحُ: قوله واللاتي واللات: كلاهما بالتاء المثناة الفوقانية^(١) واللاتي واللاء كلاهما بالهمزة، واللاتي وحدها هذه بالياء، واللاتي بالتاء ثانياً^(٢) الفوقانية.

قال جَارُ اللَّهِ: «واللَّامُ بمعنى الَّذِي فِي قَوْلِهِمْ: الضَّارِبُ أَبَاهُ زَيْدٌ، أَي الَّذِي يَضْرِبُ أَبَاهُ زَيْدٌ»^(٣).

قال المُشْرَحُ^(٤): ها هُنَا مَسْأَلَةٌ عَجِيبَةٌ، قَدْ أَشْرْتُ إِلَيْهَا فِيمَا مَضَى إِلَّا أَنِّي أَعِيدُهَا هَا هُنَا لِيَتِمَّكَنَ مِنْ قَلْبِكَ، وَلِيَتَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الْأَمْرَ فِيهَا فِيمَا ذَكَرْتُهُ عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ وَذَلِكَ^(٥) أَنَّ اللَّامَ هَا هُنَا بِمَعْنَى الَّذِي، وَمَحَلُّهُ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَضَارِبٌ صِلَةٌ هَذَا الْمَوْصُولِ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَأَبَاهُ مَفْعُولٌ هَذَا^(٦) الَّذِي هُوَ^(٧) بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَزَيْدٌ خَيْرُ الْمُبْتَدَأِ السَّابِقِ، فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا هَذِهِ الرَّفْعَةُ فِي ضَارِبٍ؟ أَجِبْتُ: أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ رَفْعَةِ الْمُضَارِعِ فِي قَوْلِكَ الَّذِي يَضْرِبُ أَبَاهُ زَيْدٌ^(٨) فَإِنْ سَأَلْتَ: فَإِذَا^(٩) كَانَ فِعْلاً فَمَا هَذِهِ اللَّامُ الْمَعْرُوفَةُ؟ أَجِبْتُ: اللَّامُ هَا هُنَا كَمَا ذَكَرْتُهُ بِمَعْنَى الَّذِي لِأَنَّهُ اسْمٌ مِنْ وَجْهِ فِعْلٍ مِنْ وَجْهِ، فَمَنْ حَيْثُ أَنَّهُ فِعْلٌ فَرَفَعْتُهُ بِمَنْزِلَةِ رَفْعَةِ الْمُضَارِعِ، وَمَنْ حَيْثُ أَنَّهُ

(١) فِي (أ).

(٢) فِي (ب).

(٣) فِي (ب).

(٤) قَالَ الْأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ: ٨٣/٢: قُلْتُ: هَذَا مِمَّا اخْتَلَفَ فِي اسْمِيهِ، فَذَهَبَ الْمَازِنِيُّ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ وَالْعَائِدُ يَرْجِعُ إِلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمَوْصُولُ الْمَحذُوفُ، أَي الرَّجُلُ الَّذِي ضَرَبَ، وَابْنُ السَّرَاجِ يَقُولُ: هِيَ اسْمٌ وَالْعَائِدُ يَرْجِعُ إِلَيْهَا، وَكَأَنَّهُ يَجْعَلُهَا لَامٌ «لِذَلِكَ حَذَفَتْ مِنْهَا اللَّامُ، وَالْمَصْنَفُ اخْتَارَ مَذْهَبَ الْمَازِنِيِّ حَيْثُ قَالَ: وَاجْتَزَوْا بِالْحَرْفِ الْمَلْتَبَسِ بِهِ وَهُوَ اللَّامُ...»

(٥) نَقَلَ الْأَنْدَلِسِيُّ هَذَا النَّصَّ فِي شَرْحِهِ: ٨٣/٢.

(٦) فِي (ب).

(٧) فِي (أ).

(٨) فِي (ب).

(٩) فِي (ب) إِذَا.

اسمٌ دَخَلَتْ (١) عليه هذه اللَّامُ عملاً بالشَّبهين، ونظيرُ هذه المَسْأَلَةِ أَقَاتِمُ أخواك وقد مَضَى (٢).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وما (٣) وَمَنْ فِي قَوْلِكَ (٤): عَرَفْتُ مَا عَرَفْتُهُ، وَمَنْ عَرَفْتُهُ، وَأَيْهِمْ فِي قَوْلِكَ: إِضْرِبْ أَيْهِمْ فِي الدَّارِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: مَعْنَاهُ: إِضْرِبِ الَّذِي فِي الدَّارِ مِنْهُمْ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ أَيَّ هَا هُنَا مُعْرَبٌ. وَالصَّوَابُ تَضْرِبُ أَيْهِمْ أَفْضَلُ. فَإِنْ سَأَلْتَ: فَلِمَ بُنِيَ أَيُّ هَا هُنَا وَلِمَ بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ؟ أَجِبْتُ: أَوَّلًا: أَذْكَرُ اخْتِلَافَ النَّاسِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. ثُمَّ أَذْكَرُ ثَانِيًا مَا هُوَ الْحَقُّ فَأَقُولُ: قَوْلُهُ تَعَالَى (٥): ﴿ثُمَّ لَنْتَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ فِي رَفْعِ «أَيْهِمْ» هَا هُنَا أَرْبَعَةٌ أَقْوَالٌ (٦):

(١) فِي (ب) دَخَلَ عَلَيْهِ اللَّامُ.

(٢) ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ فِي شَرْحِ سَقَطِ الزَّنْدِ (الضَّرَامِ)، وَفِي شَرْحِ مَقَامَاتِ الْحَرِيرِيِّ (التَّوْضِيحِ)، وَفِي شَرْحِ الْيَمِينِيِّ (الْيَمِينِيِّ) وَنَقَلَهَا عَنْهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ الْإِسْفَنْدَرِيُّ وَالْأَنْدَلِسِيُّ وَالْكَاتِبِيُّ وَصَاحِبُ الْمَقَالِيدِ. وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ هُنَا هُوَ رَأْيُ ابْنِ السَّرَاجِ فِي الْأَصُولِ: ٣٤٧/٢.

(٣) فِي (ب) وَ(مَنْ) وَ(مَا).

(٤) فِي (ب) فِي قَوْلِهِمْ.

(٥) سُورَةُ مَرْيَمَ: آيَةٌ: ٦٩.

(٦) وَرَدَّتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي الْإِنْصَافِ: ٧٠٩، وَاتِّلَافِ النَّصْرَةِ: وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ رَقْمًا: ٥٨ فَصَلِّ

الْأَسْمَاءَ وَقَدْ نَسَبَ لِلْبَصْرِيِّينَ الْبِنَاءَ، وَلِلْكَوْفِيِّينَ الْإِعْرَابَ. مَعَ أَنَّ الْبِنَاءَ مَذْهَبُ سَبِيئِيَّةِ:

٣٩٨/١، وَانظُرْ شَرْحَ السَّرَافِيِّ: ٧٠/٣ - ٧٢. وَجُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ يَخْطِئُونَ سَبِيئِيَّةَ فِي بِنَائِهَا

حَتَّى قَالَ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ ٣٣٨ - وَهُوَ مِنَ الْمُؤَلِّفِينَ فِي الْخِلَافِ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ - مَا

عَلِمْتُ أَحَدًا مِنَ النَّحْوِيِّينَ إِلَّا وَقَدْ خَطَأَ سَبِيئِيَّةَ فِي هَذَا، وَسَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يَقُولُ: مَا تَبَيَّنَ لِي

أَنَّ سَبِيئِيَّةَ غَلَطَ فِي كِتَابِهِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ هَذَا أَحَدُهُمَا. قَالَ: وَقَدْ عَلِمْنَا سَبِيئِيَّةَ أَنَّهُ أَعْرَبَ أَيًّا

وَهِيَ مُنْفَرَدَةٌ لِأَنَّهَا تَضَافُ، فَكَيْفَ بَيْنَهِمَا وَهِيَ مُضَافَةٌ؟! إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ: ٣٢٣/٢. وَقَدْ

اِخْتَلَفَ الْبَصْرِيُّونَ وَالْكَوْفِيُّونَ فِي بِنَائِهَا وَإِعْرَابِهَا اخْتِلَافًا آخَرَ فَقَدْ نَقَلَ الْأَنْدَلِسِيُّ عَنْ ابْنِ كَيْسَانَ

٢٩٩ هـ. وَهُوَ أَيْضًا مِنَ الْمُؤَلِّفِينَ فِي الْخِلَافِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ - قَوْلُهُ: «وَأَمَّا أَيُّ فَيُحَدِّثُ عِنْدَ

الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ بِمَنْزِلَةِ (مَا) وَ(مَنْ) إِلَّا أَنَّ الْكَوْفِيِّينَ لَا يَعْرَبُونَهَا إِلَّا إِذَا وَصَلَتْ بِالْمُسْتَقْبَلِ

وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ، وَيَكُونُ مَعْرَبًا قَبْلَهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا كَقَوْلِكَ: سَأَضْرِبُ أَيْهِمْ قَامَ

وَيَأْتِيهِمْ أَيْهِمْ قَامَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا كَقَوْلِكَ: سَأَضْرِبُ أَيْهِمْ قَامَ بِالنَّصْبِ وَلَا أَيْهِمْ قَامَ =

الأول^(١): قولُ سيويه: - وهو أنها مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ وهو في مَوْضِعِ نَصْبٍ وَإِنَّمَا بُنِيَتْ لِأَنَّهُ اطَّرَدَ فِيهَا حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ كَقَوْلِكَ: اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلَ، وَأَصْلُهُ اضْرِبْ أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ فَصَارَتْ بِذَلِكَ بِمَنْزَلَةِ مَنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ، وَهَذَا مَحْصُولُ كَلَامِهِ.

الثَّانِي: قولُ الخَلِيلِ^(٢) وهو: أَنَّهُ رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ عَلَى أَنَّهُ حِكَايَةٌ بَعْدَ قَوْلِ^(٣) مُضْمَرٍ، الْمَعْنَى لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ^(٤) الَّذِي إِذَا قِيلَ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا قِيلَ هُوَ «وَأَيُّهُمْ» فِي قَوْلِهِ اسْتِفْهَامٌ، وَحَمَلُهُ عَلَى الْحِكَايَةِ أَقْوَى مِنْ حَمَلِهِ عَلَى الْبِنَاءِ لِكَثْرَةِ إِضْمَارِ الْقَوْلِ فِي الْقُرْآنِ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٥): ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾.^(٦) أَي يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ^(٦).

الثَّالِث: قولُ يُونُسَ^(٢) وهو: أَيُّهُمْ رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْفِعْلُ فِيهَا^(٧) مُعَلَّقٌ كَتَعْلِيْقِهِ فِي قَوْلِكَ: أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ، وَمَعْنَى تَعْلِيْقِهِ أَنَّهُ يَبْطُلُ عَمَلُهُ عَمَّا بَعْدَهُ، وَيَكُونُ أَيُّهُمْ فِي هَذَا اسْتِفْهَامًا أَيْضًا، وَتَقْدِيرُهُ^(٨) ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ قَوْمٍ

= أحوك وكل هذا في قول البصريين جائز.

ويؤكد هذا ما نقله الأندلسي وغيره أن مروان بن سعيد المهلب قال للكسائي في حلقة يونس كيف تقول: لأضربن أيهم في الدار؟ فقال: لأضربن أيهم في الدار، فقال: فكيف تقول: ضربت أيهم في الدار؟ فقال: لا يجوز ثم قال إنما تلزم النصب إذا أكملت لوجود الموجب للنصب ورفع المانع. شرح المفصل للأندلسي: ١٠٨/٢، ومجالس العلماء للزجاجي: ٢٢٤ مع اختلاف في الرواية.

(١) في (ب).

(٢) الكتاب: ٣٩٨/١، وشرح السيرافي: ١٦٩/٣ وشرح الرّماني: ٣٠٤/١ والإنصاف: ٧١١.

(٣) في (أ) فعل.

(٤) في (ب) شبيعة.

(٥) سورة الرعد: آية: ٢٤.

(٦-٦) في (ب).

(٧) في (أ) قبلها.

(٨) في (ب).

تَشَايَعُوا لِيَنْظُرُوا أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا.

الرَّابِعُ: قَوْلُ الْفَرَاءِ وَالْكَسَائِيِّ^(١): وَهُوَ أَنَّ «أَيُّهُمْ» رَفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ «وَأَشَدُّ» / خَبْرُهُ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ لِنَنْزَعَنَّ بِمَا ذُكِرَ مَعَهُ مَكْتَفِيًّا عَنِ الْمَفْعُولِ بِهِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: قَدْ أَكَلْتُ مِنْ طَعَامٍ، إِذَا عَرَفْتَ هَذَا الْاِخْتِلَافَ قُلْنَا: أَيُّ غَيْرِ مَبْنِيٍّ هَا هُنَا، إِنَّمَا هُوَ مُرْتَفِعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَفِي الدَّارِ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ مُقَدَّمٌ تَقْدِيرُهُ أَيُّهُمْ هُوَ فِي الدَّارِ فَاضْرِبُهُ، وَأَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ فَاضْرِبُهُ، وَأَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا فَلِنَنْزَعَنَّ ثُمَّ إِنَّ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ «أَيُّهُمْ» هَا هُنَا مَعْرَبٌ^(٢) أَنَّ أَيًّا فِي حَالِ الْإِعْرَابِ مُفْرَدٌ فَلَوْ بِنِيٍّ فِي حَالِ الْإِضَافَةِ لِلزَّمِّ مِنْ ذَلِكَ عَكْسُ الْحَقِيقَةِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْمَبْنِيَّ إِذَا أُضِيفَ أُعْرِبَ، فَإِذَا^(٣) أُفْرِدَ عَنِ الْإِضَافَةِ بُنِيَ^(٤)، وَإِنْ شِئْتَ فَاعْتَبِرِ الْمَسْأَلَةَ بِالْغَايَاتِ^(٥).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَذُو الطَّائِيَّةِ الْكَائِنَةُ بِمَعْنَى الَّذِي فِي نَحْوِ قَوْلِ عَارِقٍ^(٦)»:

لَأَنْتَجِحِينَ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهُ»

قَالَ الْمُشْرَحُ: «ذُو» فِي لُغَةِ طَيِّءٍ تَكُونُ بِمَعْنَى الَّذِي: مَعْنَاهُ لِلْعَظْمِ الَّذِي^(٧) أَنَا عَارِقُهُ. وَهَذَا الشَّاعِرُ لُقِّبَ بِأَخْرِ هَذَا الْبَيْتِ «عَارِقًا» وَأَوَّلُ الْبَيْتِ: لَأَنَّ لَمْ تُعَيِّرَ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ لَأَنْتَجِحِينَ لِلْعَظْمِ^(٨).....

(١) انظر رأي الفراء والكسائي في التذييل والتكميل: ٢٢٦/١.

(٢) شرح الأندلسي: ١٠٧/٢.

(٣) في (ب) وإذا.

(٤) شرح اللمع لابن برهان: ١٨٧.

(٥) في (ب).

(٦) تقدم ذكر البيت والتعريف بالشاعر وانظر المزيد من الأشعار التي قيلت على هذه اللغة في

شرح ألفية ابن مالك للإمام الشاطبي: ١٠٦/١، ١٠٧.

(٧) كتبت مرتين سهواً من الناسخ في (ب).

(٨) في (ب) فقط.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَذَا» فِي قَوْلِكَ مَاذَا صَنَعْتَ؟ بِمَعْنَى أَيُّ شَيْءٍ الَّذِي صَنَعْتَهُ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: مَاذَا^(١) صَنَعْتَ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ فِي بَابِهِ مُبْتَدَأُ «وَمَا» خَبْرُهُ وَمَعْنَاهُ الَّذِي صَنَعْتَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، وَالرَّاجِعُ إِلَى الْمَوْصُولِ مَحذُوفٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَصَلُّ؛ «وَالْمَوْصُولُ مَا لَا بُدَّ لَهُ فِي تَمَامِهِ اسْمًا مِنْ جُمْلَةٍ تَرِدُهُ مِنَ الْجُمْلِ الَّتِي تَقَعُ صِفَاتٍ وَمِنْ ضَمِيرٍ فِيهَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ وَتُسَمَّى الْجُمْلَةُ صِلَةً وَيَسْمِيهَا سَبِيوِيهِ الْحَشْوُ، وَذَلِكَ فِي^(٢) قَوْلِكَ: الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقُ زَيْدٌ، وَجَاءَنِي مَنْ عِنْدَهُ عَمْرُو».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْمَعْنَى مِنَ الْجُمْلِ الَّتِي تَقَعُ صِفَاتٍ أَيِّ مِنَ الْجُمْلِ الَّتِي^(٣) يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ، فَإِنْ سَأَلْتَ فَإِذَا كَانَ الْمَوْصُولُ لَا بُدَّ لَهُ فِي تَمَامِهِ اسْمًا مِنْ جُمْلَةٍ تَرِدُهُ حُذِفَتْ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ^(٤):

فَإِنْ أَدْعَ اللّٰوَاتِي مِنْ أَنْاسٍ أَضَاعُوهُنَّ لَا أَدْعَ الَّذِينَ
أَجِبْتُ: الْحَذْفُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: - أَنْ لَا يَكُونُ الْحَذْفُ كَلَّا حَذْفٍ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: الَّذِي سَأَزُورُهُ وَيَكُونُ الْمَعْنَى الَّذِي أَكْرَمَنِي سَأَزُورُهُ، فَهَذَا الْحَذْفُ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْمَذْكُورِ.

وَالثَّانِي: - أَنْ يَكُونَ حَذْفًا كَلَّا حَذْفٍ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَحذُوفُ ظَاهِرًا بِمَنْزِلَةِ الْمَذْكُورِ كَقَوْلِكَ: غَدًا أَدْخُلُ فِي الْجَنَّةِ، وَأَنْتَ أَيْضًا تَدْخُلُ فَحَذْفُ

(١) فِي (أ) مَا صَنَعْتَ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (أ).

(٣) فِي (ب) الَّتِي إِلَيْهَا يَتَطَرَّقُ.

(٤) الْبَيْتُ لِلْكَمَيْتِ بْنِ زَيْدِ الْأَسَدِيِّ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ، انْظُرْ دِيْوَانَهُ: ١٣٠/٢. وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي كِتَابِ

الشَّعْرِ لِأَبِي عَلِيِّ الْفَارَسِيِّ: ١٢٨، وَالْأَصُولُ لِابْنِ السَّرَاجِ: ٣٧٥/٢ وَإِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ: ٥٢،

وَارْتِشَافِ الضَّرْبِ: ١٣٥؛ وَالْحِزَانَةَ: ٥٦٠/٢.

الصَّلَةِ فِي الْبَيْتِ مِنْ قَبِيلِ هَذَا الْحَذْفِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «وَأَسْمُ الْفَاعِلِ فِي الضَّارِبِ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَهُوَ مَعَ الْمَرْفُوعِ بِهِ جُمْلَةٌ وَاقَعَتْ صَلَاةُ اللَّامِ ، وَيَرْجِعُ الذِّكْرُ مِنْهَا إِلَيْهِ كَمَا يَرْجِعُ إِلَى الَّذِي» .

قَالَ الْمُشْرَحُ : هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَدْ ذَكَرْتُهَا آتِفًا فَلَا أُعِيدُهَا .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «وَقَدْ يُحذفُ الرَّاجِعُ كَمَا ذَكَرْنَا وَسَمِعَ الْخَلِيلُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ : مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا . وَقُرِئَ (١) : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ بِحذفِ شَطْرِ الْجُمْلَةِ» .

قَالَ الْمُشْرَحُ : مَعْنَاهُ «مَا أَنَا بِالَّذِي هُوَ قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا» ، وَكَذَلِكَ : «تَمَامًا عَلَى الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ» وَهِيَ قِرَاءَةُ يَحْيَى بْنِ يَعْمُرَ (٢) وَنظِيرُهُ (٣) : مَرَرْتُ (٤) بِمَنْ صَالِحٌ ، أَي : بِمَنْ هُوَ صَالِحٌ فَإِنْ سَأَلْتِ : أَيْنَ ذَكَرَ الشَّيْخُ حَذْفَ الرَّاجِعِ إِلَى الْمَوْصُولِ ؟ أَجِبْتُ (٥) : فِي قَوْلِهِ «مَاذَا صَنَعْتَ» .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «وَقَدْ جَاءَتْ الَّتِي فِي قَوْلِهِمْ : بَعْدَ اللَّتْيَا وَالَّتِي مَحذُوفَةٌ الصَّلَةِ بِأَسْرَها ، وَالْمَعْنَى بَعْدَ الْخُطْبَةِ الَّتِي مِنْ فِطَاةٍ شَأْنُهَا كَيْتٌ وَكَيْتٌ ، وَإِنَّمَا حَذَفُوا لِوِجْهِهِمَا أَنَّهَا بَلَغَتْ مِنَ الشَّدَّةِ مَبْلَغًا تَقَاصَّرَتِ الْعِبَارَةُ عَنْ كُنْهِهِ» .

قَالَ الْمُشْرَحُ : مِثْلُ هَذَا الْحَذْفِ حَذْفُ صِفَةِ النَّكْرَةِ فِي نَحْوِ : لَوْ

(١) سورة الأنعام : آية : ١٥٤ .

(٢) يحيى بن يعمر أبو سليمان العدواني البصري تابعي جليل من تلاميذ أبي الأسود الدؤلي يقال إنه أول من نقط المصحف . النهاية في طبقات القراء : ٣٨١/٢ وقراءته ذكرها ابن الجوزي في زاد المسير : ١٥٢/٣ وذكر معه أبو عبد الرحمن السلمي وأبو رزين والحسن .

(٣) في (ب) .

(٤) في (أ) .

(٥) نقل الأندلسي في شرحه : ٨٦/٢ شرح هذه الفقرة .

أَبْصَرْتَ فَلَنَا لِأَبْصَرْتَ رَجُلًا، أَي رَجُلًا^(١) كَامِلًا فِي الرَّجُولِيَّةِ، بِحَيْثُ لَا يَفِي
الْوَصْفُ بِتَقْدِيرِ^(٢) وَصْفِهِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَالَّذِي وُضِعَ وَصَلَّةٌ إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ
بِالْجُمْلِ وَمِنْ حَقِّ الْجُمْلِ الَّتِي يُوصَفُ بِهَا أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً لِلْمَخَاطِبِ
كَقَوْلِكَ: «هَذَا الَّذِي قَدِمَ أَبُوهُ^(٣) مِنَ الْحَضْرَةِ»، لَمَنْ بَلَغَهُ ذَلِكَ.

قَالَ الْمُشْرَحُ: نَظِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ «ذُو» فَإِنَّهُ وُضِعَ إِلَى الْوَصْفِ
بِالْأَجْنَاسِ.

تَحْمِيرٌ: - ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا كَانَ «الَّذِي» مُحَدَّثًا عِنْدَ كَانَتِ الصَّلَةُ مَعْلُومَةً
لِلْمَخَاطِبِ عَيْنِ^(٤) مِنْ هِيَ لَهُ، كَقَوْلِكَ: جَاءَ الَّذِي كَانَ مَعَنَا أَمْسٍ، وَكَذَلِكَ
الْأَمْرُ إِذَا كَانَ «الَّذِي» مَفْعُولًا كَقَوْلِكَ: رَأَيْتُ^(٥) الَّذِي كَانَ مَعَنَا أَمْسٍ، فَإِنْ
كَانَ «الَّذِي» خَيْرَ مُبْتَدِئٍ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّكَ عَرَفْتَ قِصَّةَ تَعَلُّمِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ
أَنْ يَكُونَ لَهَا صَاحِبٌ مُتَعَيِّنٌ إِلَّا أَنَّكَ لَا تَعْرِفُ عَيْنَ ذَلِكَ الصَّاحِبِ، مِثْلُ أَنْ
يَلْبُغَكَ أَنْ رَسُولًا قَدِمَ مِنْ جِهَةِ السُّلْطَانِ فِي أَمْرٍ خَاصٍّ وَلَا تَعْرِفُ عَيْنَ ذَلِكَ
الرَّسُولِ فَإِذَا أَرِيدَ أَنْ تَعْرِفَ عَيْنَهُ قِيلَ لَكَ: هَذَا الَّذِي وَرَدَ مِنْ جِهَةِ السُّلْطَانِ،
فِيَكُونُ فَائِدَةُ «الَّذِي» هِيَ / تَعْيِينُ صَاحِبِ قِصَّةٍ قَدْ عَرَفْتَهَا.

[٧٢/ب]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَالسُّطَاتِيهِمْ إِيَّاهُ بِصَلَّتِيهِ مَعَ كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ خَفَّفُوهُ مِنْ
غَيْرِ وَجْهِ فَقَالُوا: (الَّذِي) بِحَذْفِ الْيَاءِ ثُمَّ (الَّذِي) بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ، ثُمَّ حَذَفُوهُ
رَأْسًا، وَاجْتَزَوْا عَنْهُ بِالْحَرْفِ الْمُتَلَبِّسِ وَهُوَ لَامُ التَّعْرِيفِ، وَقَدْ فَعَلُوا مِثْلَ ذَلِكَ
بِمَوْثِقِهِ فَقَالُوا: (الَّتِي) وَ(الَّتِي) وَالضَّارِبَةُ هُنْدٌ بِمَعْنَى الَّذِي ضَرَبْتَهُ هُنْدٌ، وَقَدْ

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٨٧/٢ شرح هذه الفقرة دون نسبه.

(٢) في (ب) بتقدير.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب) غير.

(٥) في (أ) أنت.

حَذَفُوا النُّونَ مِنْ مُثْنَاهُ وَمَجْمُوعِهِ قَالَ: الْأَخْطَلُ^(١):

أَبْنِي كَلِيبٍ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ^(٢)
وَقَالَ:

إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ

وَقَالَ اللَّهُ^(٣) تَعَالَى^(٤): ﴿وَحُضِّمْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾

قَالَ الْمُشْرَحُ: فِي الَّذِي أَرْبَعُ لُغَاتٍ الَّذِي وَالَّذِ - بِكسْرِ الذال - وَالَّذِ بِإِسْكَانِهَا، وَالَّذِي بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَفِي تَثْنِيَّتِهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ، اللَّذَانِ وَاللَّذَا بِحَذْفِ النُّونِ وَاللَّذَانَ بِتَشْدِيدِ النُّونِ، وَفِي جَمْعِهَا لُغَتَانِ الَّذِينَ فِي الْأَحْوَالِ، وَالَّذِي بِحَذْفِ النُّونِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ فَهُوَ لِلْأَفْرَادِ. لِأَنَّ الْمَسْتُوقَدَ فِي الْأَغْلَابِ مُفْرَدٌ، وَأَمَّا الْجَمْعُ فَلِأَنَّ أَصْحَابَ النُّورِ كَثِيرَةٌ فَإِنْ سَأَلْتَ: مَا الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ خَفَّفُوهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ؟ أَجَبْتُ: الْمُرَادُ بِهِ خَفَّفُوهُ لَا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ بَلْ مِنْ وُجُوهِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ حَذَفَ الْيَاءَ مِنْهُ ثُمَّ كَسَرَ الدَّالَ، ثُمَّ الدَّالَ نَفْسَهَا، فَإِنْ سَأَلْتَ: هَلْ يَجُوزُ^(٥) أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ تَخْفِيفَهُ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ. أَجَبْتُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ وَلَا سِطَّالَتِهِمْ إِيَّاهُ يَدْفَعُ إِلَى ذَلِكَ بِدَلِيلٍ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ لِلسَّرْقَةِ قُطِعَتْ يَدُ فُلَانٍ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ كَانَتْ بِمَحَلِّ مِنَ التَّنَاقُضِ كَذَا هُوَ فِي حَاشِيَةِ نُسخَتِي

(١) فِي (أ) قَالَ الْفَرَزْدَقُ، وَهُوَ خَطَأً مِنَ الرَّمْخَشَرِيِّ صَحَّحَهُ الصَّغَانِيُّ، قَالَ: الْبَيْتُ لِلْأَخْطَلِ كَمَا أَثْبَتَ، وَكَذَا أَنْشَدَهُ لَهُ سَبِيوِيهِ، وَفِي نَسْخَةِ الرَّمْخَشَرِيِّ [الَّتِي بِخَطِّهِ] قَالَ الْفَرَزْدَقُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٢) تَوْجِيهِ إِعْرَابِهِ وَشَرْحُهُ فِي أَثْبَاتِ الْمَحْصَلِ: ٥٢، وَالْمَنْخَلُ: ٩٤، وَشَرْحُ ابْنِ يَعِيشَ: ٣/١٥٥، وَالْأَنْدَلِسِيُّ: ٢/٨٨. وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ: ٩٥/١ وَانظُرْ شَرْحَ آيَاتِهِ لِابْنِ خَلْفٍ: ١/٩٧، وَالْمَقْتَضِبُ: ٤/١٤٦، وَالْمَنْصَفُ: ١/٦٧، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٢/٣٠٦، وَضُرَائِرُ الشُّعْرِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ١٠٩، وَالْخَزَانَةُ: ٣/١٧٣.

(٣) سَاقَطَ مِنْ (أ).

(٤) سُورَةُ التَّوْبَةِ: آيَةٌ: ٦٩.

(٥) فِي (ب) هَلْ يَرَادُ بِهِ تَخْفِيفُهُ.

من (المُفَصَّل). يَعْنِي بَعْمِيَّةِ: ابْنُ هُبَيْرَةَ التَّغْلِبِي وَالْهُدَيْلَ بَنَ عُمَرَانَ الْأَصْغَرَ. فَإِنْ سَأَلْتَ فَكَيْفَ يَكُونانِ عَمِّيَّة، وَأَحَدُهُما ابْنُ عُمَرَانَ، وَالْآخَرُ ابْنُ هُبَيْرَةَ؟ أَجَبْتُ: - يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُما عَمَّةً وَالْآخَرُ عَمَّ أَبِيهِ أَوْ جَدَّهُ، وَكِلَاهُمَا يُسَمَّى عَمًّا. تَمَامُ الْبَيْتِ الثَّانِي^(١):

هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَمَجَالُ «الَّذِي» فِي بَابِ الْإِخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ مَجَالِ «اللَّامِ» الَّتِي بِمَعْنَاهُ حَيْثُ دَخَلَ فِي الْجُمْلَتَيْنِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ جَمِيعًا، وَلَمْ تَكُنِ اللَّامُ تَدْخُلُ إِلَّا فِي الْفِعْلِيَّةِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ فِي قَامٍ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، الَّذِي قَامَ زَيْدٌ، وَالَّذِي هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وَالْقَائِمُ زَيْدٌ، وَلَا تَقُولُ: الْهُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْمَعْنَى بِالْأَخْبَارِ أَنْ تَرْفَعَ بِخَبْرٍ مُبْتَدَأٍ مَوْصُولٍ جَهَالَةً شَيْءٍ فِي الصَّلَاةِ مَجْهُولٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ^(٢)الَّذِي قَامَ زَيْدٌ، فَفِي قَامٍ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَى الَّذِي، وَهُوَ شَيْءٌ مَجْهُولٌ^(٢)، لِأَنَّهُ لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ، أَهْوُ زَيْدٌ أَمْ

(١) البيت للأشهب بن رميلة وهي أمه، وأبوه ثور بن أبي حارثة نهشلي من بني دارم بن عمرو بن تميم. شاعر جاهلي أدرك الإسلام وأسلم ولم تعرف له صحبة ترجمته في المؤلف والمختلف: ٣٢، والإصابة: ١١٠/١، والخزانة: ٥٠٩/٢ قال ابن المستوفي: وروي زميلة بالزاي المعجمة، والأول أكثر وقال: وجدت في كتاب قصر على ذكر أبيات الكتاب لم يسم مؤلفه بخط قديم لعبيد بن هلال وتاممه:

هم القوم كل القوم يا أم خالد
هُمُ سَاعِدُ الذَّهْرِ الَّتِي يُتَقَى بِهَا وَمَا خَيْرُ كَفِّ لَا يَنْوُءُ بِسَاعِدِ
أَسْوَدُ شَرِيٍّ لَأَقْتِ أَسْوَدَ خَفِيَّةٍ تَسَاقَرُوا عَلَى لَوْحِ دِمَاءِ الْأَسَاوِدِ

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٥٣، والمنخل: ٩٥، وشرح ابن يعيش: ١٥٤/٣، ١٥٥، وشرح الأندلسي: ٨٨/٢ وهو من شواهد الكتاب: ٩٦/١، وانظر شرح أبيات لابن خلف: ٩٨/١ ومجاز القرآن: ١٩٠/٢، والمقتضب: ١٤٦/٤، والمحنتب: ١٨٥/١، والمنصف: ٦٧/١ وأمالي ابن الشجري: ٣٠٧/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور: ١٠٩ والعيني: ٤٨٢/١، والخزانة: ٤٧٣/٣.

(٢) في (ب) فقط.

عمرو، فإذا قلت: زيدٌ فقد رفعت جهالته، بخبر مبتدأ موصول، وكذلك إذا قلت: الذي هو مُنطلقٌ زيدٌ فهو شيءٌ في الصلة مجهولٌ إذ لا يُدرى أهو هذا أم ذاك فإذا قلت: زيدٌ فقد رفعت الجهالة بخبر مبتدأ موصول، فإن سألت: فما بال النحويين جعلوا الخبرَ مُخبراً عنه، ألا ترى أنهم إذا قيلَ لهم أخبروا عن زيدٍ في «زيدٌ مُنطلقٌ» قالوا: «الذي هو مُنطلقٌ زيدٌ»؟ أجبت: لأنَّ الخبرَ ها هنا في المعنى مُحدِّثٌ عنه وكل خبرٍ لا يكون من قبيل ما يُحدِّثُ عنه بدليلٍ أنه إذا كان فعلاً أو حرفاً لم يجر الحديثُ عنه، ولذلك لا يجوزُ أن يُخبرَ عن (عند) لو قلت: الموضعُ الذي فيه زيدٌ عندك، لم يَجزُ لأنَّ «عندك» لا يُرفعُ، ولو قلت: الموضعُ الذي قُمتَ فيه خَلْفَكَ، جازَ لأنَّ خَلْفَكَ» قد يَرْتَفِعُ.

قال جارُ الله: «والإخبارُ عن كلِّ اسمٍ في جُملةٍ شائِعٌ إلا إذا مَنَعَ مانعٌ، وطريقةُ الإخبارِ أن تُصدَرَ الجُملةُ بالموصولِ وتُزَحَلِقَ الاسمُ إلى عَجزِها، واضعاً مكانه ضميراً عائداً إلى الموصولِ، بيانهُ أنك تقولُ في الإخبارِ عن زيدٍ في زيدٌ مُنطلقٌ، الذي هو مُنطلقٌ زيدٌ. وعن مُنطلقٍ، الذي هو زيدٌ مُنطلقٌ، وعن خالدٍ في قامُ غلامٍ خالدٍ، الذي قامُ غلامُهُ خالدٌ أو القائمُ غلامُهُ خالدٌ».

قال المُشرِّحُ: الزَّحَلَقَةُ: كالدَّفْعِ والدَّحْرَجَةِ يقالُ: زَحَلَقْتُهُ فَتَزَحَلَقَ ابنُ الأعرابيِّ: الزُّحَلوقَةُ مكانٌ مُنحدرٌ يُملَسُ لأنه يَتَزَحَلَقون فيه.

قال جارُ الله: وعن اسمك في ضَرَبْتُ زيدا، الذي ضَرَبَ زيدا أنا، أو الضَّارِبُ زيدا أنا.

قال المُشرِّحُ: في ضَرَبَ ضَميرٌ راجعٌ إلى الذي ذلك الضَّميرُ هو الذي يُرفعُ جهالته بخبرٍ مبتدأ موصولٍ وهو أنا، وكذلك في الضَّارِبِ.

قال جارُ الله: «وعن الذُّبابِ في يَطِيرُ الذُّبابُ فيغضِبُ زيدٌ، الذي يَطِيرُ

فَيَغْضَبُ زَيْدُ الدُّبَابُ أَوْ الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الدُّبَابُ، وَعَنْ زَيْدٍ الَّذِي يَطِيرُ
الدُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ أَوْ الطَّائِرُ الدُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ.

قَالَ المُشْرَحُ: المَجْهُولُ الَّذِي يُرْفَعُ بِخَبَرِ المَبْتَدَأِ جِهَالَتُهُ هَا هُنَا الضَّمِيرُ
المُسْتَكْنُ فِي يَطِيرُ، وَكَذَلِكَ المُسْتَكْنُ فِي الطَّائِرِ، وَفِي المَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ هُوَ
الضَّمِيرُ المَسْتَكْنُ / فِي «فَيَغْضَبُ».

[١/٧٣]

قال (١) جار الله: «ومما امتنع فيه الإخبار ضمير الشأن لاستحقاقه أول
الكلام، والضمير في مُنْطَلِقٍ فِي: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، والهَاءُ فِي زَيْدًا ضَرْبَتُهُ».

قَالَ المُشْرَحُ: إِذَا قُلْتَ: هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فَهُوَ (٢) هَا هُنَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ
وَالْقِصَّةِ، مَعْنَاهُ الشَّأْنُ وَالْقِصَّةُ هَذِهِ هِيَ: إِنَّ اللَّهَ أَحَدٌ، وَلَوْ زَحَلْتَهُ هَذَا
الضَّمِيرَ فَقُلْتَ: هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ هُوَ لَمْ يَجْزِ، لِأَنَّ هُوَ الوَاقِعَ فِي عَجِزِ هَذَا الكَلَامِ
هُوَ الَّذِي بِمَعْنَى الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ، وَضَمِيرُ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي أَوَّلِ
الكَلَامِ، وَكَذَلِكَ الضَّمِيرُ فِي مُنْطَلِقٍ فِي زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: الَّذِي
زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُوَ هُوَ، فَهُوَ الأَوَّلُ إِذَا عَادَ إِلَى المَوْصُولِ بَقِيَ الخَبَرُ بِلا عَائِدٍ إِلَى
المَبْتَدَأِ، وَإِنْ عَادَ إِلَى المَبْتَدَأِ بِقِيَةِ الصَّلَةِ بِلا عَائِدٍ إِلَى المَوْصُولِ. فَإِنْ
سَأَلْتَ: الضَّمِيرُ الأَوَّلُ يَنْصَرِفُ إِلَى المَبْتَدَأِ، وَالثَّانِي يَنْصَرِفُ إِلَى المَوْصُولِ
أَجِبْتُ: عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى المَوْصُولِ إِنَّمَا يُغْنِي إِذَا عَادَ إِلَيْهِ مِنْ حَيْزِ صَلَاتِهِ،
فَبَعْدَ (٣) ذَلِكَ الضَّمِيرِ الثَّانِي لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي حَيْزِ الصَّلَةِ؛ أَوْ فِي حَيْزِ
الخَبَرِ، فَلَمَّا كَانَ فِي حَيْزِ الصَّلَةِ فَأَيْنَ الخَبَرُ؟ وَإِنْ كَانَ فِي حَيْزِ الخَبَرِ فَأَيْنَ
العَائِدُ؟ فَإِنْ سَأَلْتَ: إِذَا (٤) زِدْتَ فِيهِ ضَمِيرًا ثَالِثًا فَهَلْ تَصِحُّ المَسْأَلَةُ؟ أَجِبْتُ:
نَعَمْ لَكِنْ لَا تَكُونُ هَذِهِ المَسْأَلَةُ، بَلْ مَسْأَلَةٌ أُخْرَى.

(١) فِي (ب) فَصَل: قَالَ جَارِ اللَّهِ.

(٢) فِي (ب).

(٣) فِي (ب) فَعِنْدَ.

(٤) فِي (أ) فِإِذَا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومنه السَّمْنُ منوانٍ منه بدرهمٍ، لأنها إذا عادت إلى الموصولِ بَقِيَ المُبتدأُ بلا عائدٍ».

قَالَ المُشْرِحُ: اعلم أنك إذا التَمَسْتَ الإخبارَ عن الهاءِ في منه في (١) قولك: السَّمْنُ منوانٍ منه بدرهمٍ وَجَبَ أن تجعلَ في موضِعِهِ ضَميراً للموصولِ فتقولُ: الذي (٢) السَّمْنُ منوانٍ (٣) منه بدرهمٍ هو، وإذا أعدتَ الضميرَ في منه إلى الذي لم يُعدْ إلى السَّمْنِ (٤) شيءٌ فيبقى الخبرُ بلا عائدٍ إلى المُبتدأِ، ولو أعدتَ إلى السَّمْنِ بَقِيَ الصلَةُ بلا عائدٍ إلى الموصولِ فلا يجوزُ. هذه ألفاظُ الإمام عبد القاهر الجرجاني.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «والمصدرُ والحالُ بمنزِلَتَيْهِما (٥) في نحو ضربي زيداً قائماً، لأنك لو قلتَ: الذي هو زيداً قائماً ضربي أعملتَ الضميرَ، ولو قلتَ: الذي ضربي زيداً إياه قائمٌ أضمرتَ الحالَ والإضمارُ إنما يسوغُ فيما يسوغُ تعريفُهُ».

قَالَ المُشْرِحُ: الإخبارُ عن المصدرِ في نحو: ضربي زيداً قائماً لا يجوزُ لأنك لو قلتَ: الذي هو زيدٌ قائماً أعملتَ الضميرَ في زيداً وقائماً، وإعمالُ الضميرِ البتةُ لا يجوزُ فإن سألْتَ: فما تقولُ فيما إذا رفعتَ المنصوبين؟ أجبْتُ: تلكَ مسألةٌ أخرى، لأنَّ المسألةَ فيما إذا رَحَلتَ الاسمَ الذي تُريدُ عنه الإخبارُ إلى عَجَزِ الجُملةِ فَوَضَعنا (٦) مكانه ضَميراً، مع بقاء ما كان على ما كان من أجزاءِ الجُملةِ وها هنا لم يَبَقَ فَلَمْ (٧) يَجْزُ، وكذلك الإخبارُ عن

(١) في (ب) من.

(٢) في (ب).

(٣) في (ب) منه منوان.

(٤) في (أ) إلى الجملة.

(٥) في (أ).

(٦) في (ب) واضعين.

(٧) في (ب) فلا.

الحالِ ها هُنَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: الَّذِي ضَرَبِي زَيْدًا إِيَّاهُ قَائِمٌ أَضْمَرْتَ
الْحَالَ، وَالْحَالَ نَكْرَةً، وَالضَّمِيرُ مَعْرِفَةٌ فَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُهَا^(١).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلُّ؛ وَمَا إِذَا كَانَتْ اسْمًا عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ، مَوْصُولَةٌ
كَمَا ذَكَرَ، وَمَوْصُوفَةٌ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

رُبَّمَا تَكَرَّهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ^(٢) فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ
وَنَكْرَةٍ فِي مَعْنَى شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ صِفَةٍ وَلَا صِلَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى^(٣): ﴿فَنِعْمًا
هِيَ﴾ وَقَوْلِهِ:

وَلَا سِيَّامًا يَوْمَ^(٤) -بِدَارَةَ جُلْجُلٍ-

وَقَوْلِهِمْ فِي التَّعَجُّبِ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، أَوْ مُضْمَنَةً مَعْنَى حَرْفِ
الاسْتِفْهَامِ وَالْجَزَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى^(٥): ﴿وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾^(٦)
وَقَوْلِهِ^(٧): ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾.

قَالَ الْمَشْرُحُ:

رُبَّمَا تَكَرَّهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ

(١) بعد أن شرح الأندلسي كلام صاحب المفصل في هذا الفصل قال: هذا آخر شرح هذا الباب
(يقصد الفصل) وقد رأينا أن تتم هذا الباب بضوابط جميلة، وقواعد كلية يستدل منها على
ما يندرج تحتها من الصور الخبير، واستقصى هذا المبحث في اللوحات: ٩٤ - ٩٦ من الجزء
الثاني.

أقول: يقصد الفصل، لأن باب الموصول لم ينته بعد، ولو آخر هذه الفوائد إلى آخر
باب الموصول لكان أجمل.

(٢) في (أ) لها.

(٣) سورة البقرة: آية: ٢٧١.

(٤ - ٤) في (أ).

(٥) سورة طه: آية: ١٧.

(٦) في (ب).

(٧) سورة المزمل: آية: ٢٠.

«ما» فيه نكرة موصوفة بقوله: تَكَرَّهُ النَّفْسُ، فَإِنْ سَأَلْتَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «ما» هَا هُنَا الْكَافَّةُ كَمَا فِي قَوْلِهِ^(١): ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿ كَحُلِّ الْعِقَالِ [أي: كَمَا يُحَلُّ الْعِقَالُ مِنْ رِكْبَتِي الْبَعِيرِ. الْبَيْتِ لِأَمِيَّةٍ^(٢)] وَقَبْلَهُ:

ولإبراهيمَ الموفى بالندد
أبني إني نذرتك لله شحيطاً
فأجاب الغلام أن قال فيه
جعل الله جیده من نحاس
بينما يخلع السراويل عنه
^(٢) قال: خذه-^(٢) وأرسل ابنك عنه
لا تضيقن بالأمور فقد نف
رُبَّمَا البيت^(٤)

(١) سورة الحجر: آية: ٣.

(٢-٢) في (ب).

(٣) في (ب) قال إنما فعلته.

(٤) اختلف في قائله، ومن ثم قائل القصيدة التي منها هذا البيت التي أثبت منها الشارح (الخوارزمي) ثمانية أبيات، وقد تتبعت أكثر كتب النحو وشروح الشواهد فوجدت أكثرها ينسبه إلى أمية بن أبي الصلت الثقفي، شاعر جاهلي أدرك الإسلام ولم يسلم، وكان يقرأ في كتب الأديان السابقة وكان يحاكي أسلوبها وألفاظها في شعره، وادعى في آخر أيامه أنه هو النبي المبشر به، ولما بعث محمد (ﷺ) حسده ولم يؤمن به فمات كافراً. أخباره في طبقات ابن سلام ٢٦٢، وسيرة ابن هشام: ١٨/١، والشعر والشعراء: ١٠٧، والخزانة: ١١٩/١ وطبع ديوان أمية طبعة قديمة ناقصة، ثم جمع الدكتور عبد الحفيظ السطلي شعره وحققه ودرسه وطبعه في سفر كبير سنة ١٩٧٤ م في دمشق. وكذلك فعلت الأستاذة بهيجة عبد الغفور الحديثي وطبعته سنة ١٩٧٥ في بغداد وعمل كل واحد منهما فيه يختلف عن عمل الآخر. انظر البيت في طبعة دمشق ص: ٤٤٤، وفي طبعة بغداد ص ٣٦٠ (في الشعر المنسوب إليه) وانظر تخريج البيت هناك وأسماء الشعراء الذين يتنازعونه وانظر خزانة الأدب: ٥٤٤/٢ وأمية بن أبي الصلت من الشعراء الذين نحلوا شعراً ليس لهم فاختلط بشعرهم ولذلك أدرك ابن المستوفي - وهو العالم بالأشعار - هذه الحقيقة فقال في إثبات المحصل: ٥٥ بعدما أورد أبياتاً من =

عَنِ بِالْأَجْدَالِ هَا هُنَا الْأَجْمَالَ شَحِيطًا: أَي ذَبِيحًا، «أَنْ قَالَ فِيهِ»: أَي
 بَأَنْ قَالَ^(١) فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ وَتِلْكَ الْوَاقِعَةِ^(٢)، الزَّوْلُ هُوَ الظَّرِيفُ / قَالَ: مِنْ
 قَلَاهُ إِذَا أَبْغَضَهُ، يُرِيدُ مَا فَعَلْتَهُ غَيْرَ مَقْلُوبًا إِلَى^(٣)، وَهَذَا عَلَى مَعْنَى السَّبَبِ.
 أَبُو عُبَيْدَةَ: عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ^(٤): أَخَافْنَا الْحَجَّاجَ فَهَرَبَ أَبِي نَحْوِ
 الْيَمَنِ فَهَرَبْتُ مَعَهُ، فَبَيْنَا نَسِيرُ وَقَدْ دَخَلْتُ إِلَى أَرْضِ الْيَمَنِ لِحِقْنَا أَعْرَابِيًّا عَلَى
 بَعِيرٍ لَهُ يُنْشِدُ: لَا تَضَيِّقَنَّ بِالْأُمُورِ. الْبَيْتَيْنِ.

فَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: مَا الْخَبْرُ؟!

فَقَالَ: مَاتَ الْحَجَّاجُ. قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَكُنْتُ بِقَوْلِهِ: (فَرَجَةٌ) بِفَتْحِ
 الْفَاءِ أَشَدُّ مِنِّي فَرَحًا بِقَوْلِهِ: مَاتَ الْحَجَّاجُ، وَالْفَرَجَةُ بِالضَّمِّ فِي الْحَائِطِ.
 ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ أَي فَنِعَمَ شَيْئًا الصَّدَقَةَ، وَهِيَ الْمَخْصُوصَةُ بِالْمَدْحِ، وَفَاعِلٌ
 نِعَمَ مَضْمُرٌ فِيهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٥) وَلَا سِيَّمَا يَوْمٌ

= هَذِهِ الْقَصِيدَةُ قَالَ: وَمَا عَلِمَ صَحِيحَةُ هَذِهِ الْآيَاتِ إِنَّمَا كَذَا وَجَدْتَهَا فَاتَّبَعْتُهَا عَلَى مَا وَجَدْتَهَا، وَلَمْ
 أَرَاهَا فِي دِيْوَانِ أُمَيَّةِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ، ثُمَّ قَالَ: وَرَوَى الْأَصْمَعِيُّ قَوْلَهُ: «رَبِّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ» مِنْ
 قَصِيدَةٍ أَوْلَاهَا:

سَبَّحُوا الْمَلِيكَ كُلَّ صَبَاحٍ طَلَعَتْ شَمْسُهُ وَكُلَّ هَلَالٍ
 لِأَبِي قَيْسِ الْيَهُودِيِّ، وَقَالَ: أَوْ ابْنَ صَرْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، وَوَجَدْتَهُ فِي آيَاتِ لِأَبِي قَيْسِ
 صَرْمَةَ بْنِ أَبِي أَنْسٍ مِنْ بَنِي عَدِيِّ بْنِ النَّجَّارِ.

انظُرِ الْفَوَائِدَ النَّحْوِيَّةَ وَاللُّغَوِيَّةَ الَّتِي كَتَبْتُ حَوْلَ هَذَا الْبَيْتِ فِي كِتَابِ سَبِيحِيَّةٍ: ٢٧٠/١،
 ٣٦٢، وَالْمَقْتَضِبُ: ٤٢/١، وَمَجَالِسُ الْعُلَمَاءِ: ٤٢/١، وَالْأَصُولُ لِابْنِ السَّرَاجِ: ١٧٥/٢،
 ٣٤٢، وَكِتَابُ الشَّعْرِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ: ٦٦، ١١٢، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٢٣٨/٢،
 وَالْعَيْنِيُّ: ٤٨٤/١، وَالْخَزَانَةُ: ٥٤١/٢، ١٩٤/٤.

(١) فِي (أ) قَالَ فِيهِ.

(٢) فِي (ب) الْمَوَافِقَةُ.

(٣) فِي (ب).

(٤) حَاشِيَةُ الْمَفْضَلِ لِلزَّمَخْشَرِيِّ: ١١٥.

(٥) أَمْرِيءُ الْقَيْسِ، وَالْبَيْتُ مِنَ الْمَعْلُوقَةِ وَتَمَامُهُ:

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيَّمَا يَوْمٌ بَدَارَةٌ جَلْجَلٌ
 وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ.

ففيه نَظَرٌ لَأَنَّ الْمَعْنَى لَا سِيَّ شَيْءٍ هُوَ يَوْمٌ، فَقَوْلُنَا: هُوَ يَوْمٌ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ صِفَةٌ لِشَيْءٍ. مَا أَحْسَنَ زَيْدًا مَعْنَاهُ: شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا، وَالْفَرْقُ بَيْنَ إِنْ وَمَا الشَّرْطِيَّتَيْنِ أَنَّ (مَا) لِلإِبْهَامِ، وَإِنْ لِلإِيضَاحِ تَقُولُ إِذَا أَرَدْتَ الإِبْهَامَ: مَا تَفْعَلُ أَفْعَلُ وَمَا يَأْكُلُ زَيْدًا أَكَلَهُ، فَإِذَا أَرَدْتَ الإِيضَاحَ قُلْتَ: إِنْ يَأْكُلُ زَيْدُ التَّمْرِ أَكَلَهُ، وَإِنْ يَضْرِبُ أَضْرَبُهُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَهِيَ فِي وَجْهَيْهَا مُبْهَمَةٌ تَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، تَقُولُ لِشَبَّحٍ (١) رُفِعَ لَكَ مِنْ بَعِيدٍ لَا تَشْعُرُ بِهِ: مَا ذَاكَ؟ إِذَا شَعَرْتَ أَنَّهُ إِنْسَانٌ قُلْتَ: مَنْ (٢) هُوَ وَقَدْ جَاءَ: «سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا» وَسُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ».

قَالَ الْمُشَرِّحُ: اللَّامُ (٣) فِي قَوْلِهِ: لِشَيْخٍ لَيْسَتْ عَلَى نَهْجِ اللَّامِ فِي قَوْلِكَ: قُلْتَ لِزَيْدٍ: كَذَا، بَلْ هُوَ بِمَعْنَى مَنْ أَجَلَ إِطْلَاقٍ مَا فِي هَذَيْنِ الْمَوْضُوعَيْنِ كَأَنَّهُ يُنْبِئُ عَنْ عَظَمَةِ شَأْنِ اللَّهِ تَعَالَى (٤)، وَكَيْفِيَّةِ مَلَكُوتِهِ وَكِبْرِيائِهِ. وَفِي (حَاشِيَةِ الْمَفْصَلِ) (٥) إِذَا قُلْتَ: قَالَ الْمُبْرَدُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ؟ فَهُوَ سُؤَالٌ عَنْ صِفَاتِهِ، فَجَوَابُهُ عَالِمٌ أَوْ جَاهِلٌ، فَإِذَا قِيلَ مَنْ هَذَا الرَّجُلُ فَهُوَ سُؤَالٌ عَنْ ذَاتِهِ فَجَوَابُهُ ابْنُ (٦) فُلَانٍ، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى (٧): ﴿أَدْعُ لَنَا رَبُّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ﴾ وَالسُّؤَالُ عَنِ الْوَصْفِ دُونَ الْجِنْسِ (٨) لِأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ (٩)

(١) فِي (ب) فَقَطْ لِلشَّبَّحِ.

(٢) فِي (أ) مَا هُوَ.

(٣) فِي (ب) الشَّبَّحِ.

(٤) فِي (ب).

(٥) حَاشِيَةُ الْمَفْصَلِ: وَرَقَةٌ: ١٠٨.

(٦) فِي (أ).

(٧) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: آيَةٌ: ٧٠.

(٨) فِي (أ) الْحَسَنِ.

(٩) فِي (أ) أُبَيِّنَ.

أولاً أن المأمورَ بِذَبْحِهِ بَقْرَةً، وقد يُسألُ بها عن وَصْفِ ما يَعْقِلُ يقالُ: ما زَيْدٌ كأنه قَيْلٌ: أجوادٌ أم بَخِيلٌ، أم شُجاعٌ، أم جَبَانٌ؟ وعلى ذلك ما أنشدَه الإمامُ عبدُ القاهرِ الجُرجاني:

وقائلةٌ لي ما أشجعُ فقلتُ: تضرُّ ولا تنفعُ^(١)

قال جَارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ ويصيبُ ألفها القلبُ والحذفُ، فالقلبُ في الاستفهاميةِ: جاء في حديثِ أبي نُؤيبٍ: قَدِمْتُ المَدِينَةَ ولأهلِهَا ضَجِيجٌ بالبكاءِ^(٢) كَضَجِيجِ الحَجِيجِ أهْلُوا بالإحرامِ فقلتُ: مَه؟. فقيلَ: هَلْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

قال المُشرِّحُ: اعلم أن الواقعةَ المُستفهمَ عنها، متى كانت هائلةً مُستشعَّةً بتر ألف^(٣) الاستفهام وقلب الاستفهاميةِ منه^(٣) هاءً استعظاماً للواقعةِ وتوضيحاً أن السؤالَ قد تمَّ، لِيُجيبَهُ المَسْئُولُ عنه على أسرعِ الأحوالِ لا ينتظر تمام السؤالِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «والجزائيةُ وذلك عند إلحاقِ (ما) المَزِيْدَةِ بآخرِها^(٤)، كقوله تعالى^(٥): ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا﴾^(٦).

قال المُشرِّحُ: معنى «مهما» أي شيءٍ. وأصلُهُ ما ذكره عليُّ بنُ عيسى^(٧): وقال بعضهم: هو «ما» الجزائيةُ ضُمَّ إليها «ما» المَزِيْدَةُ، وقيلَ: «مه» بمعنى «أكف» ويشهدُ لكونِ «ما» الجزائيةِ قولك: مَهْمَا تَأْتِنِي أَشْكُرْكَ

(١) شرح الأندلسي: ٩٨/٢.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (ب).

(٤) في (ب) آخرها.

(٥) سورة الأعراف: آية: ١٣٢.

(٦) في (أ).

(٧) هو الرَّماني انظر شرح الكتاب: .

عَلَيْهِ، كَمَا تَقُولُ: مَا تَأْكُلُ آكَلَهُ فَتُرْجِعُ الضَّمِيرَ إِلَى «مَا»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَهْمَا تَأْتَا بِه مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ أِبْدَلْ مِنَ الْأَلْفِ فِي «مَا» الْأُولَى الْهَاءَ. قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ: كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي «أَنَا» فِي الْوَقْفِ حَيْثُ قَالُوا: أَنَّهُ.

(١- وَجْهُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ: أَنَّ حُرُوفَ الْجَزَاءِ تَزَادُ عَلَيْهَا «مَا» كَقَوْلِهِ (٢): ﴿فِيمَا تَثَقَّفْنَهُمْ﴾ (٣) ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾ (٤).

وَجْهُ الْقَوْلِ الثَّانِي: فِي قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: الْجَزَاءُ مَهْمَنْ قَالَ (٥):

أَمَاوِيٌّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعُ فِي صَدِيقِهِ أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيٌّ يَنْدَمُ
«وَمَنْ» لِمَنْ يَعْقُلُ، كَمَا أَنَّ «مَا» لِمَنْ لَا يَعْقُلُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا وَمَهْمَا،
أَنَّ «مَا» فِيهَا مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ أَقْلٌ، وَفِي «مَهْمَا» أَكْثَرُ، إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: مَهْمَا
تَفَعَّلَ أَفَعَلَ فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا أَصْغُرُ عَنْ كَثِيرٍ فِعْلِكَ وَلَا أَكْبُرُ عَنْ صَغِيرِهِ. هَذَا
مَحْصُولُ كَلَامِ ابْنِ السَّرَاجِ (٥).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَالْحَذْفُ فِي الْاسْتِفْهَامِ عِنْدَ إِدْخَالِ حُرُوفِ الْجَزْءِ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: فِيمَ، وَبِمَ، وَعَمَّ، وَلِمَ، وَحَتَّمًا وَالْإِمَامَ (٦)، وَعَلَامًا».

(١- ١) فِي (أ).

(٢) سُورَةُ الْأَنْفَالِ: آيَةٌ: ٥٧.

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ: آيَةٌ: ٧٨.

(٤) لَمْ أَعْثَرُ عَلَى قَائِلِهِ، وَقَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي خِزَانَةِ الْأَدَبِ: ٦٣٠/٣ وَهُوَ شَبِيهٌ بِشِعْرِ حَاتِمِ الطَّائِي، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي شِعْرِهِ. وَقَدْ حَقَّقَ دِيَوَانَهُ الَّذِي صَنَعَهُ يَحْيَى بْنُ مَدْرِكُ الْطَّائِي وَرَوَاهُ هِشَامُ بْنُ مُحَمَّدِ الْكَلْبِيِّ الدُّكْتُورُ عَادِلُ سَلِيمَانَ جَمَالَ وَنَشَرَهُ سَنَةَ ١٩٧٥ م وَلَمْ يَرِدْ هَذَا الْبَيْتُ لَا فِي الدِّيَوَانَ وَلَا فِي الْمُسْتَدْرَكِ. وَرَوَاهُ الْأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ: ٩٩/٢ (يَنْدَمًا) فَلَعَلَّهُ تَوَهَّمَ مَا تَوَهَّمَهُ الْبَغْدَادِيُّ فَظَنَّهُ مِنْ قَصِيدَةِ حَاتِمِ الْمَيْمِيَّةِ الْمَنْصُوبَةِ الَّتِي أَوْلَاهَا:

أَتَعْرِفُ أَطْلَالَاً وَنَوْباً مَهْدَمًا كَخَطِّكَ فِي رِقِّ كِتَابِأُ مَنْمَمًا

(٥) انْظُرِ النُّقْلَ عَنْ ابْنِ السَّرَاجِ فِي شَرْحِ الْأَنْدَلِسِيِّ: ٩٩/٢.

(٦) سَاقَطَ مِنْ (أ).

قال المُشَرِّحُ: حَرَفُ الْجَرِّ مَتَى دَخَلَ عَلَى «مَا» الاستفهامية سَقَطَ أَلْفُهَا
إِيهاماً أَنْ الاستفهامَ غَيْرُ مُنْحَطٍّ عَنْ رُبَّةِ الصِّدْرِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ؛ وَمَنْ كَمَا فِي وَجْهِهَا إِلَّا فِي وَقْعِهَا غَيْرِ
مَوْصُولَةٍ وَلَا مَوْصُوفَةٍ».

قال المُشَرِّحُ: تقول في (مَنْ) المَوْصُولَةُ، مررتُ بِمَنْ أبوه مُنْطَلِقٌ،
ورأيتُ مَنْ أخوه قَائِمٌ، وفي المَوْصُوفَةِ رأيتُ مَنْ مُنْطَلِقاً ومررتُ بِمَنْ صالحٌ.
قال الأنصاري^(١):

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَاناً^(٢) / [٧٤/أ]

وَيَجُوزُ فِي مَرَرْتُ بِمَنْ صَالِحِ الرَّفْعِ، وَالتَّقْدِيرُ عَنْ أَوْ مَنْ هُوَ صَالِحٌ،
ومما يَدُلُّ عَلَى أَنَّ «مَنْ» تَكُونُ نَكْرَةً قَوْلُ عَمْرٍو بْنِ قَمِيئَةَ^(٣):

يَا رَبِّ مَنْ يُبْغِضُ أَدْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاغْتَدَيْنِ

(١) هو حَسَّانُ بْنُ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ، وَقِيلَ: كَعْبُ بْنُ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ، وَيُرْوَى لِشَيْبَانَ بْنِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وَيُرْوَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ وَمَنْ أَرَادَ التَّخْلُصَ مِنْ هَذَا الْخِلَافِ
قَالَ: قَالَ الْأَنْصَارِيُّ وَكُلَّهُمْ مِنَ الْأَنْصَارِ.

(٢) دِيوَانُ حَسَّانَ: ٥١٥/١، تَحْقِيقُ الدُّكْتُورِ وَلِيدِ عَرَفَاتٍ، وَدِيوَانُ كَعْبٍ: ٢٨٩، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ
كِتَابِ سَيَّبِيهِ: ٢٦٩/١، وَعَلِيهِ الْأَعْلَمُ، وَانظُرْ شَرْحَ آيَاتِهِ لِابْنِ السِّيْرَانِيِّ: ٥٣٥/١، وَشَرْحَهَا
لِلْكَوْفِيِّ: ٢٠٠، وَانظُرِ الْجَمْلَ لِلزَّجَاجِيِّ: ٣١١، وَشَرْحَ آيَاتِهِ لِابْنِ سَيِّدَةَ: ١٠١، وَشَرْحَهَا لِابْنِ
هَشَامٍ (الْفُصُولُ وَالْجَمْلُ...): ٢٣٣، وَشَرْحَهَا لِأَبِي جَعْفَرِ اللَّبْلِيِّ: ٦٤. وَانظُرْ أَمَالِي ابْنِ
الشَّجَرِيِّ: ١٦٩/٢، ٣١١، وَشَرْحَ ابْنِ يَعِيشَ: ١٢/٤، وَشَرْحَ الْأَنْدَلِسِيِّ: ١٠٢/٢،
وَالْمُنْتَخَبَ الْأَكْمَلِ فِي شَرْحِ الْجَمْلِ لِلْخِطَّافِ الْأَشْبِيلِيِّ: ١٥٣/٣، وَالْعَيْنِيِّ: ٤٨٦/١.

(٣) رَوَاهُ الْمَرْزُبَانِيُّ فِي مَعْجَمِ الشُّعْرَاءِ: ٢٤ لِعَمْرٍو بْنِ لَآئِي، وَهُوَ عَمْرٍو بْنُ لَآئِي بْنِ مَوَالَةِ بْنِ
عَائِدِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ تَمِيمِ اللَّاتِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، مِنْ أَشْرَافِ بَكْرِينَ وَائِلِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَهُوَ فَارَسٌ:
مَجْلَزٌ. وَانظُرْ مِنْ اسْمِهِ عَمْرٍو مِنَ الشُّعْرَاءِ رَقْمَ (٤٥) نَشْرَ قَسْطًا مِنْهُ الشَّيْخُ حَمْدُ الْجَاسِرِ فِي
مَجْلَةِ الْعَرَبِ سَنَةِ ١٣٩٠ هـ. وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ كِتَابِ سَيَّبِيهِ: ٢٧٠/١، وَالْمَقْتَضَبُ: ٤١/١،
وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٣١١/٢، وَشَرْحَ ابْنِ يَعِيشَ: ١١/٤، وَالْأَنْدَلِسِيِّ: ١٠٠/٢، وَانظُرْ
دِيوَانَ عَمْرٍو بْنِ قَمِيئَةَ الَّذِي نَشَرَهُ الدُّكْتُورُ حَسَنُ كَامِلُ الصَّيْرَفِيِّ: ١٩٥، وَانظُرْ أَيْضاً دِيوَانَ الَّذِي
نَشَرَهُ الْأَسْتَاذُ خَلِيلُ إِبْرَاهِيمَ الْعَطِيَّةِ: ٨١.

واعلم أن «من» في المجازاة لا تكون إلا مبتدأة غير واقع عليها عامل لأن لها صدر الكلام لوقوعها موقع حرف الجزاء، إلا أن يكون العامل حرف جر في صلة حرف الشرط أو اسماً مضافاً قد عمل فيه فعل الشرط، أو مبتدأ مضافاً كقولك: بمن تمرر أمرر به، وعلى من تنزل أنزل عليه، وغلام من تضرب أضربه، وثوب من تلبس^(١) ألبسه، فإن وقع عليها عامل قبلها من غير ما ذكرنا بطلت المجازاة، وصارت بمنزلة «الذي»، تقول: كان من يزورني أزوره، وإن من يكرمني أكرمه، وامرر بمن تمرر به. وأجاز الكسائي^(٢) في «من» أن تكون صلة مؤكدة وأنشد^(٣):

آل الزبير سنأه المجد قد عرفت ذاك العشيرو والأثرون من عدداً
أي: الأثرون عدداً.

^(٤)-وقال عنتره^(٥):

يا شاه ما قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم
قيل «من» نكرة كإنسان، وقنص بمعنى قانص، «ومن عددا» بمعنى من يعدد عدداً، فاكتفى بالمصدر عن الفعل نحو: ما أنت إلا سيراً^(٤)، ورواه^(٦)

(١) في (ب) تلبسه.

(٢) قال الأندلسي في المحصل: ١٠٠/٢... وأنكر ذلك سيويه وأبو علي وغيرهما، وألوهما بأنها في البيت موصوفة بالمصدر... قال: وروي يا شاه ما قنص فتعارضت الروايتان.

(٣) لم أعر على قائله، وهو في أمالي ابن الشجري: ٣١٢/٢، وشرح المفصل للأندلسي: ١٠٠/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٨١، وشرح السبع الطوال: ٣٥٣ والتذييل والتكميل: ٧/٢، والمنتخب الأكمل في شرح الجمل للخفاف الأشبيلي: ١٥٣/٣، والخزانة: ٥٤٨/٢.

(٤-٤) في (أ) فقط.

(٥) ديوان عنتره: ١٥٢، والمعلقات العشر: ١٣١، وتأويل مشكل القرآن: ٢٠٦، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٨١، وضرائر القراز: ١٦٧، وشرح ابن يعيش: ١٢/٤، وشرح الأندلسي: ١٠٠/٢ والتذييل والتكميل: ٧/٢ والمنتخب الأكمل في شرح الجمل للخفاف الأشبيلي: ١٥٣/٣، والخزانة: ٥٤٩/٢.

(٦) قال الأندلسي: الرواية عند البصريين «الأثرون ما عددا». وعنه في خزنة الأدب: ٥٤٩/٢.

بَعْضُهُمْ «مَا عَدَدًا» «مَا» تَكُونُ غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ وَلَا مَوْصُولَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (١):
﴿فَنَعْمًا هِيَ﴾ بِخِلَافِ «مَنْ» فَإِنَّهَا إِمَّا مَوْصُولَةٌ، وَإِمَّا مَوْصُوفَةٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَهِيَ تَخْتَصُّ بِأُولَى الْعِلْمِ، وَتَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْأَثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ وَالْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ وَلَفْظُهَا مُذَكَّرٌ، وَالْحَمْلُ عَلَيْهِ هُوَ الْكَثِيرُ وَقَدْ تُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى وَقُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى (٢): ﴿وَمَنْ يَقْنِتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾ بِتَذْكِيرِ الْأَوَّلِ، وَتَأْنِيثِ الثَّانِي، وَقَالَ تَعَالَى (٣): ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾، وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبٌ يَصْطَحِبَانِ

قَالَ (٤) الْمَشْرُوحُ: قَوْلُهُ: وَهِيَ تَخْتَصُّ بِأُولَى الْعِلْمِ، أَجُودُ مِنْ قَوْلِهِمْ: يَخْتَصُّ بِأُولَى الْعَقْلِ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ إِطْلَاقُهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَاللَّهُ مِنْ أُولَى الْعِلْمِ، وَلَيْسَ مِنْ أُولَى الْعَقْلِ. وَفِي «حَاشِيَةِ الْمَفْصَلِ» (٥) إِنَّمَا يَصْلُحُ أَنْ تُوقَعَ «مَنْ» عَلَى الْوَاحِدِ وَالْأَثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ وَالْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ لِإِبْهَامِهِ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّ «مَنْ» مَوْضُوعٌ لِلْجِنْسِ ارْتِكَابٌ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا وَقَعَ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْأَثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ إِنَّمَا حَسُنَ التَّذْكِيرُ فِي الْفِعْلِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ لَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى التَّأْنِيثِ فَلَمَّا قَالَ مِنْكُمْ دَلَّ عَلَى كَوْنِهِ مُؤَنَّثًا، فَحُمِلَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الثَّانِي.

صَدْرُ الْبَيْتِ:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ (مِثْلَ مَنْ) (٦) الْبَيْتِ

وَقَبْلَهُ:

(١) سورة البقرة: آية: ٢٧١.

(٢) سورة الأحزاب: آية: ٣١.

(٣) في (أ).

(٤) سورة يونس: آية: ٤٢.

(٥) لم يرد هذا النص في نسخة ليدن.

(٦) في (ب).

فَقُلْتُ لَهُ لِمَا تَكْشَرُ ضَاحِكًا وَقَائِمٌ سَيْفِي مِنْ يَدِي بِمَكَانِ
تَعَشٍّ.....

يَصِفُ ذَيْبًا أَتَاهُ فِي الْقَفْرِ وَأَنَّهُ أَطْعَمَهُ، وَأَلْقَى إِلَيْهِ مَا يَأْكُلُهُ. تَعَشَّ خَطَابٌ
لِلذَّيْبِ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي بَعْدَ أَنْ تَتَعَشَّى عَلَيَّ أَنْ لَا يَخُونُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَّا الْآخَرَ
كُنَّا مِثْلَ رَجُلَيْنِ، وَيَصْطَحِبَانِ صِلَةَ «مَنْ»، «وَيَا ذَيْبُ» اعْتِرَاضٌ بَيْنَ الصَّلَةِ
وَالْمَوْصُولِ^(١).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَإِذَا اسْتَفْهَمَ بِهَا الْوَاقِفُ عَنْ نَكْرَةٍ قَابِلَ حَرَكَتِهِ فِي لَفْظِ
الذَّاكِرِ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ بِمَا يُجَانِسُهَا تَقُولُ: إِذَا قَالَ جَاءَنِي رَجُلٌ مَنُو، وَإِذَا
قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا مَنَّا، وَإِذَا قَالَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَنِي».

قَالَ الْمَشْرُحُ: اعْلَمْ أَنَّ الاسْتَفْهَامَ بِمَنْ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي حَالَةِ
الْوَصْلِ، أَوْ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ، وَفِي حَالَةِ الْوَقْفِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ السُّؤَالُ
عَنْ مَعْرِفَةٍ أَوْ عَنْ نَكْرَةٍ، فَلِئِنْ كَانَ عَنْ نَكْرَةٍ قَابِلَ الْمُسْتَفْهَمِ الْحَرَكَةَ بِمَا
يُجَانِسُهَا مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَصُرْفٍ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ عَلَامَاتُ الْإِعْرَابِ بِدَلِيلٍ أَنَّهَا
لَا تُصَرَفُ. وَإِنْ كَانَ عَنْ مَعْرِفَةٍ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا، أَوْ لَا يَكُونَ،
فَلِئِنْ كَانَ عَلَمًا فَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحِجَازِ أَنْ يَحْكِيَهُ الْمُسْتَفْهَمُ كَمَا نَطَقَ بِهِ، وَإِذَا

(١) البيت في ديوانه: ٨٧٠/٢.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٥٦، والمنخل: ٩٦، وشرح ابن يعيش:
١٣٢/٣، وشرح الأندلسي: ١٠١/٢، وعرائس المحصل: ٦١/٢ وهو من شواهد الكتاب:
٤٠٤/١، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٨٤/٢، والمقتضب للمبرّد: ٩٥/٢، والجمل
للزجاجي: ٤٤٣، وشرح أبياته لابن سيده: ٨٣، وشرحها (الفصول والجمل...) لابن هشام
للخمي: ٢٨، ٢٣٦، وشرحها لأبي جعفر اللبلي: ٦٤، والخصائص: ٤٢٢/٢، وأما ابن
الشجري: ٣١١/٢، والمحتسب: ٢١٩/١، ١٤٥/٢، والمغني: ٤٠٤/٢، وشرح شواهد
للسيوطي: ٨٢٩.

(٢) التفسير الذي مرّ كله من ابن السيرافي: ٨٥/٢ وبعد قوله: والموصول قال ابن السيرافي: وقد
ذكر جماعة من العرب أنهم قرؤوا الذئب لما أتاهم وهم مسافرون منهم الفرزدق ومضرس
وغيرهما.

كَانَ 'غَيْرَ عَلَمٍ رُفِعَ لَا غَيْرُ، وَمَذْهَبُ بَنِي تَمِيمٍ أَنْ يَرَفَعُوا فِي الْمَعْرِفَةِ الْبَتَّةَ. وَإِنْ (١) كَانَ فِي حَالَةِ الْوَصْلِ قَالَ: مَنْ يَا فَتَى، بِغَيْرِ عَلَامَةٍ، مَجِيئُهَا فِي الْوَقْفِ فَإِنْ سَأَلَتْ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ وَعَلَامَاتِ التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ، وَالْأَسْمَاءِ السُّتَةِ حَيْثُ جَعَلُوا تِلْكَ إِعْرَاباً، وَلَمْ تُجْعَلْ هَذِهِ؟ أَجِبْتُ: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ هَا هُنَا لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ رَاجِعٍ إِلَى الْكَلِمَةِ الَّتِي فِيهَا بِخِلَافِ التَّشْبِيهِ وَجَمْعِ السَّلَامَةِ (٢) وَالْأَسْمَاءِ السُّتَةِ (٣). وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَصْرِفُ (٤).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فِي التَّشْبِيهِ مَنَانٌ، وَمَنِينٌ، وَفِي الْجَمْعِ مَنُونٌ وَمَنِينٌ وَفِي الْمُؤَنَّثِ مَنِيَةٌ، وَمَنْتَانٌ وَمَنْتَيْنِ وَمَنَاتٍ، وَالنُّونُ وَالنَّاءُ سَاكِتَانِ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: تَقُولُ فِي الْمُؤَنَّثِ (٥) مِنْهُ وَمَنْتٌ وَنَحْوَهَا ابْنَةٌ وَبِنْتُ حَرَكِ النُّونِ فِي مَنَتَانٍ لِتَحْرُكِهَا فِي مَنْهٍ، وَسَكَنِ النُّونِ فِي مَنَتَانٍ لِسُكُونِهَا فِي مَنْتٍ، وَأَمَّا تَحْرِيكُهَا فِي مَنْهٍ فَلِأَنَّ هَذِهِ النَّاءُ تَاءُ التَّانِيثِ، وَمَا قَبْلَ تَاءِ التَّانِيثِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَحَرِّكاً. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَوْضَحِ الدَّلَائِلِ عَلَى تَحْرِيكِ مَا قَبْلَ تَاءِ التَّانِيثِ. أَمَّا تَسْكِينُهَا فَلِلإِبْقَاءِ عَلَى الْحَرَكَةِ الْبِنَائِيَّةِ وَعَدَمِ تَمَحُّصِ النَّاءِ هَا هُنَا لِلتَّانِيثِ بَدَلِيلٍ أَنَّهَا كَمَا هِيَ فِي التَّانِيثِ فَهِيَ أَيْضاً حِكَايَةٌ لِلْفِظِ / الذَّكْرِ [٧٤/ب] فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ النَّاءِ فِي بِنْتٍ وَأَخْتٍ أَلَا تَرَى أَنَّ النَّاءَ فِيهِمَا (٦) هِيَ لِلتَّانِيثِ فَهِيَ أَيْضاً عَوْضٌ مِنَ الْحَرْفِ الْمَحذُوفِ، وَإِنَّمَا سَكَنَتِ النُّونُ وَالنَّاءُ لِأَنَّ الْحَالَ حَالُ الْوَقْفِ «وَمَنْ» فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدِئٌ

(١) فِي (ب) وَلِثْنٍ.

(٢) فِي (أ) وَالْجَمْعُ لِلْسَّلَامَةِ.

(٣) فِي (ب).

(٤) كَتَبَ النَّاسِخُ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَصْرِفُ» وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَعْرَبَةٍ.. فَكَتَبَ سَطْرَيْنِ سَهْواً

مِمَّا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ سَبَقَ نَظْرُهُ لِقَوْلِهِ: «وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَصْرِفُ» الْأُولَى ثُمَّ اسْتَمَرَ...

(٥) شَرْحُ الْأَنْدَلُسِيِّ: ١٠٣/٢.

(٦) فِي (أ) فِيهَا.

مَحذُوفٍ وَتَقْدِيرُهُ مَنِ الرَّجُلُ الَّذِي ذَكَرْتُهُ. (١-كأنك قلت: الذي ذكرته-١) مَسْؤُولٌ عَنْهُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَأَمَّا الْوَاصِلُ فَتَقُولُ فِي هَذَا كُلَّهُ مِنْ يَا فَتَى بِغَيْرِ عِلْمَةٍ.
قَالَ الْمَشْرَحُ: أَيِ بِغَيْرِ عِلْمَةِ الْحَرَكَاتِ، وَعِلْمَةِ التَّصْرِيفِ، فَإِنْ قَالَ:
رَأَيْتُ رَجُلًا وَامْرَأَةً قُلْتُ: مَنْ وَمَنْ، وَإِذَا قَالَ: رَأَيْتُ امْرَأَةً وَرَجُلًا قُلْتُ مَنْ وَمَنْ
فَتَلْحَقُ الْعِلْمَةُ فِي الْآخِرِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَوْصُولٌ.
قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَدْ ارْتَكَبَ مَنْ قَالَ:

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنْونٌ أَنْتُمْ

شُدُودَيْنِ، إِلْحَاقُ الْعِلْمَةِ فِي الدَّرَجِ، وَتَحْرِيكُ النُّونِ».
قَالَ الْمَشْرَحُ: نَظِيرُهُ (٢):

وَامْرِحَابَهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَهُ

وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى تَشْبِيهِ مَنْ بَأَيِّ، لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْجِزَاءِ وَالِاسْتِفْهَامِ،
تَمَامُهُ:

فَقَالُوا الْجَنُّ (٣) قُلْتُ: عِمُّوا ظَلَامًا
فَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ فَرِيقٌ نَحْسِدُ الْإِنْسَ الطَّعَامَا
عِمُّوا ظَلَامًا أَيِ انْعِمُّوا ظَلَامًا، إِلَى الطَّعَامِ، أَيِ تَقَدَّمُوا إِلَى الطَّعَامِ
الْإِنْسُ: بِتَحْرِيكِ النُّونِ كَذَا الرَّوَايَةُ. الشُّعْرُ لِشِمْرِ بْنِ الْحَارِثِ الضَّبِّيِّ (٤)
وَقَبْلَهُ:

(١- ١) صححت في هامش (أ) ولم تظهر في الصورة.

(٢) سيذكره الزمخشري في باب «هاء السكت» من قسم الحروف لذلك نذكره هناك إن شاء الله.

(٣) في (أ) نحن.

(٤) أورد الأندلسي في شرحه ١٠٣/٢، هذه الأبيات وزاد:

لقد فضلتكم بالأكل فينا ولكن ذلك يعقبه سقاما =

وَنَارٍ قَدْ خَضَّاتُ بُعِيدَ وَهْنٍ بَدَارٍ لَا أُرِيدُ بِهَا مَقَامَا
سِوَى تَحْلِيلِ رَاحِلَةٍ وَعَيْنٍ أَكَالِثُهَا مَخَافَةَ أَنْ تَنَامَا

خَضَّاتُ النَّارِ: حَرَّكْتُهَا وَسَعَّرْتُهَا، وَالْعُودُ الَّذِي يَحْرُكُ بِهِ مِخْضًا فَإِذَا لَمْ يُهَمَّزْ فَهُوَ مِخْضَاءٌ عَلَى مِفْعَالٍ. جَاءَ بَعْدَ هَدْيٍ مِنَ اللَّيْلِ، وَهَدَاةٌ مِنْهُ أَيُّ بَعْدَ مَا (١- هَدَا النَّاسُ أَيُّ: سَكَنُوا-١)، وَجَاءَ بَعْدَ وَهْنٍ مِنَ اللَّيْلِ أَيُّ بَعْدَمَا وَهَنْتَ

= ثم قال: وقد رويت قصيدة أخرى على حرف الحاء فيها هذا البيت: وهي لجدع بن سنان العسائي:

نَزَلْتُ بِشَعْبِ وَاذِي الْجَنِّ لَمَّا رَأَيْتُ اللَّيْلَ قَدْ نَشَرَ الْجَنَاحَا
أَتَيْتُهُمْ وَلِلْأَقْدَارِ حَتْمٌ تَلَاقِي الْمَرْءَ صَبَا أَوْ رَوَاخَا
أَتَيْتُهُمْ غَرِيبًا مَسْتَضِيْفًا دَاوِ أَقْتَلِي إِذَا فَعَلُوا جِنَاخَا
أَتُوا نَارِي فَقُلْتُ: مَنْتُونِ أَنتُمْ؟ فَقَالُوا: الْجَنُّ قَلْتُ: عَمُوا صَبَاخَا
أَتُونِي سَافِرِينَ فَقُلْتُ أَهْلًا رَأَيْتُ وَجُوهُهُمْ وَوَسْمًا صَبَاخَا
نَحَرْتُ لَهُمْ وَقُلْتُ: أَلَا هَلُمُّوا كَلُوا مِمَّا طَهَيْتُ لَكُمْ سَمَاخَا
أَتَانِي نَاشِرٌ وَبَنُوا أَبِيه وَقَدْ جَنَّ الدَّجَا وَالنَّجْمُ لَاحَا
فَنَازَعَنِي الرَّجَاجَةَ بَعْدَ وَهْنٍ مَزَجْتُ لَهُمْ بِهَا عَسَلًا وَرَاحَا
وَجَادَلَنِي أُمُورًا سَوفَ تَأْتِي أَهَزُّ لَهَا الصَّوَارِمَ وَالرَّمَاخَا
سَآمُضِي لِلَّذِي قَالُوا بَعَزْمِ وَلَا أَبْغِي لِدَلِكُمْ مِرَاخَا
أَخَافُ الظَّنَّ فِيهِ مِنْ أَسَاةٍ بِكُلِّ النَّاسِ قَدْ لَاقِي نَجَاخَا
وَقَدْ تَأْتِي إِلَى الْمَرْءِ الْمَنَايَا بِأَخَوَافِ الْمَنَى سَوْدَا صِرَاخَا
سِيقِي حَكْمَ هَذَا الدَّهْرِ يَوْمًا وَيَهْلِكُ آخِرِينَ بِهِ دَبَاخَا

قال: وهذه القصيدة بتمامها مذكورة في كتاب «سد مأرب» مع حكاية طويلة زعموا أنها جرت له مع الجن، وهي من أكاذيب العرب. وهذه القصيدة ذكرها على هذا الوضع أبو محمد بن السيد البطلبيوسي ٥٢١ هـ في كتابه «الحلل في شرح أبيات الجمل»: ٣٩٠ - ٣٩٣، في معرض رده على الزجاجي حيث قال في الجمل: ٣٢٠، ورأيت بعض من لا يعرف هذا الشعر يرويه: «عموا صباحاً» وهو غلط. وعن ابن السيد ذكره ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل . . . :

وأبو جعفر اللبلي في وشي الحلل: وغيرهما. وقد نقل الأندلسي عن الحلل انظر: ١٠٧/٢. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٥٧، ٥٨ والمنخل: ٩٦ وشرح ابن يعيش والأندلسي: ١٠٣/٢ وانظر نواذر أبي زيد: ١٢٣، والكتاب ٤٠٢/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١٨٣/٢ وشرحها للكوفي: ٢٣٣، والخصائص: ١/١٢٩، وضرائر ابن عصفور: ٣٢ والخزانة: ٢/٣.

(١-١) مصحح في هامش نسخة (ب) ولم يظهر في الصورة.

الأعناق من غلبة النعاس، أحلته أنزلته، وكذلك حلته، ومنه مكان محلل
يكثر فيه الناس الحُلُول، يريد: سوى^(١) ترويح راحلة، أكالها: أي أمنعها
وأقصرها.

قال جار الله: «ومنهم من لا يزيد إذا وقف على الأحرف الثلاثة وحد
أم نئي [أم أنت] أم جمع».

قال المشرح: عني بالأحرف الثلاثة الواو والألف^(٣) والياء في منو ومنا
ومني، وهذا لأن من مبهم يصلح لهذه الأوجه كلها، والأول أجود لأنه أبين.

قال جار الله: «وأما المعرفة فمذهب أهل الحجاز فيه إذا كان علماً^(٤)
أن يحكيه المستفهم كما نطق به فيقول لمن قال جاء زيد، من زيد، ولمن
قال رأيت زيدا من زيدا، ولمن قال مررت بزيد من زيد، وإذا كان غير علم
رفع لا غير تقول لمن قال: رأيت الرجل من الرجل».

قال المشرح: وجه الفرق أن حركة الاسم تبع له، والعلم مما يجب
فيه الحكاية، فكذلك توابعه بخلاف الجنس. نظيره موالي بني هاشم في
باب الزكاة وموالي غيرهم فإن سألت: فلم لم يلفظوا^(٥) بالكرة إذا استفهم
الواقف بمن عنها كما في فصل العلم فيقولون في جواب رأيت رجلاً: من
رجلاً؟

أجبت: لأن تكرار المنكر يؤهم أن الثاني غير الأول، ألا ترى أنك إذا

(١) في (ب) به.

(٢) في (ب).

(٣) في (ب) والياء والألف.

(٤) قال الأندلسي في شرحه: ١٠٤/٢، وذكر المبرد في المقتضب رواية عن يونس أن الحكاية
جائزة في جميع العارف. قال السيرافي: وما أدري من أين لأبي العباس هذه الرواية عن
يونس!؟

(٥) في (أ) يفعلوه.

قُلْتُ: جَاءَنِي رَجُلٌ، وَحَيِّتُ رَجُلًا فَالثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ بِخِلَافِ الْعَلَمِ فَإِنَّهُ بَرِيءٌ عَنِ هَذَا^(١) الْإِبْهَامِ.

تَحْمِير: وَأَمَّا إِذَا عُطِفَ بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ فَقُلْتُ: وَمَنْ زَيْدٌ، أَوْ فَمَنْ زَيْدٌ كُلَّهُمْ يُبْطَلُ الْحِكَايَةُ، لِأَنَّ حُرُوفَ الْعَطْفِ لَا يُبْتَدَأُ بِهَا فِيهَا دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ هَذَا السُّؤَالَ مَعْطُوفٌ بِهِ عَلَى كَلَامِ الْمَخَاطَبِ فَاسْتَغْنَوْا عَنِ الْحِكَايَةِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَمَذْهَبُ بَنِي تَمِيمٍ أَنْ يَرْفَعُوا فِي الْمَعْرِفَةِ الْبَتَّةَ.

قَالَ الْمُشْرَحُ: هَذَا قِيَاسٌ، وَالْأَوَّلُ اسْتِحْسَانٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَإِذَا اسْتَفْهَمَ عَنِ صِفَةِ الْعَلَمِ قِيلَ إِذَا قَالَ: جَاءَنِي زَيْدٌ الْمَنِي أَيْ الْقُرْشِيُّ أَمْ الثَّقَفِيُّ وَالْمَنِيَانِ وَالْمَنِيُونَ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: التُّونُ فِي الْمَنِيَانِ وَالْمَنِيُونَ هَا هُنَا مَكْسُورَةٌ وَمَفْتُوحَةٌ كَمَا فِي التَّنْبِيَةِ وَجَمْعِ السَّلَامَةِ كَذَلِكَ السَّمَاعُ^(٢). فِي كَلَامِ الشَّيْخِ هَا هُنَا إِيمَاءٌ إِلَى أَنَّ الْمَنِيَّ لَا يُسْتَفْهَمُ بِهِ عَنِ الْمَنْسُوبِ إِلَى الْبُلْدَانِ وَالصَّنَاعَاتِ، فَلَا تَقُولُ: الْبَصْرِيُّ وَالشِّيرَازِيُّ^(٣) الْمَنِيَّ وَهَذَا لِأَنَّ «مَنْ» مَوْضُوعَةٌ لِلْعُقْلَاءِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَأَيُّ كَمَنٍ فِي وَجْهِهَا، تَقُولُ مُسْتَفْهَمًا: أَيُّهُمْ حَضَرَ؟ وَمُجَازِيًا: أَيُّهُمْ يَأْتِنِي أَكْرَمُهُ، وَوَأَصْلًا: إِضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ، وَوَأَصْفًا: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ.

قَالَ الْمُشْرَحُ: أَيُّهُمْ فِي قَوْلِهِمْ أَيُّهُمْ حَضَرَ؟ لِلْإِسْتِفْهَامِ، وَفِي يَأْتِنِي أَكْرَمُهُ، لِلْمُجَازَاةِ، وَفِي إِضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ بِمَعْنَى الَّذِي^(٤)، وَمِمَّا يَكُونُ فِيهِ أَيُّ

(١) فِي (ب).

(٢) انظُرْ شَرْحَ الْأَنْدَلِسِيِّ: ١٠٦/٢، وَنَقَلَ صَاحِبُ: «عَرَائِسُ الْمَحْضَلِّ» هَذَا النَّصَّ فِي ٦٤/٢.

(٣) فِي (ب) الشُّوَازِيِّ.

(٤) قَالَ الْأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ: ١٠٦/٢ اعْلَمْ أَنَّ أَيًّا لَهَا سَبْعَةٌ مَوَاضِعَ. وَذَكَرَهَا وَانظُرْ عَرَائِسُ

الْمَحْضَلِّ: ٦٥/٢.

بِمَعْنَى الَّذِي مَا كَانَ مِنَ الْكَلَامِ مِثْلَ بَيْتِ أَبِي الطَّيِّبِ^(١):
وَيَغِيظُ الْأَرْضَ مِنْهَا حَيْثُ حَلَّ بِهَا وَيَحْسِدُ الْخَيْلَ مِنْهَا أَيُّهَا رَكِبَا
بِنَصْبِ أَيِّ بِيْحَسِدُ وَالتَّقْدِيرُ أَيُّهَا رَكِبُهُ/

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ: لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى وَيَحْسِدُ الْخَيْلَ الَّذِي
رَكِبَهُ مِنْهَا وَفِي يَأَيُّهَا الرَّجُلُ مَوْصُوفٌ وَنَظِيرُهُ (مَنْ) فِي قَوْلِكَ: مَنْ عِنْدَكَ، وَمَنْ يَأْتِنِي
أَكْرِمُهُ وَأَكْرِمُ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ^(٢)، وَرَأَيْتُ مَنْ مُنْطَلِقًا، وَمَرَرْتُ بِمَنْ صَالِحٍ .
قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَهِيَ عِنْدَ سَيِّوِيهِ^(٣) مَبْنِيَةٌ عَلَى الضَّمِّ إِذَا وَقَعَتْ صِلَتُهَا
مَحذُوفَةً الصَّدْرِ كَمَا وَقَعَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٤) ﴿ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ
أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ وَأَنْشَدَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ فِي كِتَابِ
«الْحُرُوفِ»^(٥): -

إِذَا مَا رَأَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

(١) شرح الديوان للعكبري: ١١٥/١.

(٢) فِي (أ).

(٣) انظر الكتاب: ٣٦٨/١ وشرح السيرافي: ٧٠/٣ - ٧٣.

(٤) سورة مريم: آية: ٦٩.

(٥) اختلف في كتاب الحروف لأبي عمرو الشيباني هل هو نفسه كتاب «الجيم» وهو المسمّى أيضاً
كتاب: «النوادر» وكتاب: «اللغات» وهل هذه المسميات كلها ترجع لمؤلف واحد هو المطبوع
في ثلاثة أجزاء باسم «كتاب الجيم» أو أنها مؤلفات كل واحد منها مستقل بنفسه انظر مقدمة
كتاب الجيم: ٢٩.

أَمَّا أَنَا فَالَّذِي يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّي أَنَّ كِتَابَ «الْحُرُوفِ» فَقَطْ هُوَ نَفْسُهُ كِتَابَ الْجِيمِ لِأَنِّي
رَأَيْتُ الْعُلَمَاءَ يَحِيلُونَ إِلَى كِتَابِ «الْجِيمِ» وَبِنَفْسِ الْإِحَالَةِ يَحِيلُ آخَرُونَ إِلَى كِتَابِ: «الْحُرُوفِ»
وَلَوْلَا ضَيْقُ الْمَقَامِ هُنَا وَخُرُوجِي عَنِ الْمَوْضُوعِ لِأَنَّتِ هَذِهِ الْإِحَالَاتِ، وَمِنْهَا قَوْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ
هُنَا: أَنْشَدَ أَبُو عَمْرٍو فِي كِتَابِ «الْحُرُوفِ» وَالْبَيْتُ فِي كِتَابِ الْجِيمِ: ٢/٢٦٤ وَقَدْ نَسَبَ الْبَيْتَ
لِعَسَّانِ بْنِ وَعَلَةَ، أَوْ لِرَجُلٍ مِنْ غَسَّانٍ. أَمَّا غَسَّانُ بْنُ وَعَلَةَ فَهُوَ رَاوِي الْبَيْتِ كَمَا جَاءَ فِي كِتَابِ
الْجِيمِ لِأَبِي عَمْرٍو: ٢/٢٦٤: قَالَ غَسَّانُ: رَجُلٌ عَدْلَةٌ عِنْدَ الْقَاضِي... وَأَنْشَدَهُ: إِذَا مَا
رَأَيْتُ... فَرَفَعَ أَيُّهُمْ.

وَانظُرْ تَوْجِيهَ إِعْرَابِ الْبَيْتِ وَشَرْحَهُ فِي إِثْبَاتِ الْمُحَصَّلِ: ٥٨، وَالْمُنْخَلِ: ٩٧

وَالْخَوَارِزْمِيِّ: ٦١ وَزَيْنِ الْعَرَبِ: ٣٣ وَابْنِ يَعِيشَ: ٤/١٢، وَالْأَنْدَلُسِيِّ: ٢/١٠٧ وَانظُرْ شَرْحَ =

قال المشرِّح: قد ذكرنا اختلاف العلماء في هذه الرَّفْعَةِ في «أَيُّهَا» فإذا رَفَعْتَ فَعَلَى الْإِبْتِدَاءِ عِنْدَنَا، وَالْمَعْنَى رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الْمَجَازَةِ، وَحُذِفَ الصِّدْرُ مِنْ جُمْلَتِهَا الثَّانِيَةِ، إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا وَقَعَتِ الْمَجَازَةُ، وَلِأَنَّهَا مَتَى وَقَعَتْ لَهَا فَالْمَحذُوفُ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ مِنْ جِهَتِي الْوَصْلِ وَالْمَجَازَةِ، ضَرُورَةٌ أَنَّ الصَّلَةَ وَالشَّرْطَ لَا يَكُونَانِ بَدُونَ جُمْلَتَيْنِ، وَلَا تَكُونُ لِلْمَجَازَةِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَرْفُوعَةً، لِأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، ثُمَّ إِذَا وَقَعَتْ لِلْمَجَازَةِ لَمْ يَجْزَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمُتَقَدِّمَ عَلَيْهَا مَاضِيًا. لِأَنَّ الْجَزَاءَ إِذَا كَانَ فِعْلًا مَاضِيًا لَا يَكَادُ يَحْسُنُ تَقْدِيمُهُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْحَرْفُ مُشْتَهَرًا بِالْجَزَاءِ، فَكَيْفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُشْتَهَرًا بِهِ؟! وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ مَقَامَةُ مَرَّوَانَ بْنِ سَعِيدٍ مَعَ الْكِسَائِيِّ فِي حَلْقَةِ يُونُسَ (٢). أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ غَيْرَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، هَذَا اسْمُهُ إِسْحَاقُ، وَذَلِكَ اسْمُهُ (زَبَانُ)، وَهَذَا كُوفِيٌّ، وَذَلِكَ بَصْرِيٌّ.

قال جَارُ اللَّهِ: «إِذَا كَمَلْتَ فَالْتَّصِبْ كَقَوْلِكَ: عَرَفْتُ أَيُّهُمْ هُوَ فِي الدَّارِ».

قال المشرِّح: إِنَّمَا يَلْزِمُ النَّصْبُ هَا هُنَا لِأَنَّ الْمُقْتَضِيَّ لِلنَّصْبِ مَوْجُودٌ وَالْحَاجَةُ إِلَى الرَّفْعَةِ (٣) الْوَاقِعَةُ فِي صُورَةِ الْحَذْفِ (٤) مَعْدُومَةٌ هَا هُنَا، فَيَلْزِمُ النَّصْبُ أَمَّا الْمُقْتَضِيَّ لِلنَّصْبِ فَلِأَنَّ الْفِعْلَ السَّابِقَ يَقْتَضِي انْتِصَابَهَا، وَأَمَّا عَدَمُ تِلْكَ الْحَاجَةِ فَلِأَنَّ تِلْكَ الْحَاجَةَ هِيَ الْحَاجَةُ إِلَى تَعَاوُذِ الدَّلَالَتَيْنِ لِإِيضَاحِ

= السيرافي: ١٣٠/٣، والإيناص: ٧١٥، والتذييل والتكميل: ٢١٤/١، ٢٢٦، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ١١٨/١ والخزانة: ٥٢٢/٢.

(١) في نسخة (أ) بعد قوله: حلقة يونس قال: قال مروان: فكيف تقول: لأضربن أيهم في الدار؟ فقال لا يجوز، أي كذا خلقت. وهذه العبارة ساقطة من (ب) وحدها في نسخة (أ) وكتب عليها حاشية. فلعلها ليست من أصل المؤلف.

(٢) تقدّم هامش هذه الفقرة في الصفحة التي قبلها فارجع إليه.

(٣) في (ب) الرفع الواقع.

(٤) في (ب) الخلاف.

المحذوف، وهي ها هنا معدومةً بيّنين، إذ لا حذف.

قال جَارُ اللَّهِ: - وقد قُرِيءَ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ بالنصب^(١).

قال المُشَرِّحُ: وأما^(٢) مَنْ قرأه بالنصب فقد اكتفى فيه بدلالة الوصل.

قال جَارُ اللَّهِ: - «فصل؛ وإذا استُفهمَ بها عن نكرة في وصل قيل لِمَنْ يقول: جاءني رجلٌ أي بالرفع^(٣)، ولمن يقول: رأيت رجلاً أيًا، ولمن قال: مررتُ برجلٍ أي وفي التثنية والجمع في الأحوالِ الثلاثِ أيان وأيون وأيين، وأيين، وفي المؤنث آية: وأما^(٤) في الوقفِ فإسقاطُ التثوين وتسكينُ النون.

قال المُشَرِّحُ: أي ما تجري عليه في حالة الوصل وجوه الإعراب لأنه معرَّبٌ بخلاف «مَنْ»، وإجراء هذه الوجوه عليه بطريق الحكاية، وحكي سيبويه^(٥) أن بعضهم قيل [له] ألسنتُ قرشيًّا؟ قال: لستُ بقرشيًّا، وهذا لأنَّ منَّا متى وجبَ تصرُّفه مع بنائه فتصريفُ المعرَّبِ أولى، فإن سألت: كيف ثبَّتَ ها هنا الحكاية في الوصل وسقطت في الوقفِ؟ أجبت: لأنَّ الحكاية ها هنا إعرابيةٌ بخلافها في الفصلِ الأوَّلِ، فإنها كما ذكرتُ بمنزلة الوقفِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومحلُّه الرفعُ على الابتداء في هذه الأحوالِ كلِّها وما في لفظة «مَنْ» الرفعُ والنصبُ والجرُّ حكايةً، وكذلك قولُ مَنْ قال: مَنْ زَيْدٌ، وَمَنْ زَيْدًا، وَمَنْ زَيْدٍ، «مَنْ» والاسم بعده فيه مرفوعاً المحلُّ مبتدأً وخبراً».

قال المُشَرِّحُ: هذا الكلامُ منظورٌ فيه، وذلك أنه إذا قيل: أي في

(١) في (ب).

(٢) في (أ) أما من قرأه.

(٣) ساقط من (ب) فقط.

(٤) في (ب) فقط فأما.

(٥) الكتاب: ٤٠٣/١.

جوابٍ من يقول: جاءني رَجُلٌ، فأَيُّ مرتَفَعٍ بأنَّه خبر مُبتدأٍ.

تقديره: ذلك الرَّجُلُ الَّذِي رَفَعْتَ اسْمَهُ مُسْتَفْهَمٌ عَنْهُ. وكذلك مَنْ زَيْدٌ، فزَيْدٌ مُبتدأٌ، وَمَنْ خَبْرُهُ، معناه: زَيْدٌ المرفوعُ اسْمُهُ؟ مُسْتَفْهَمٌ عَنْهُ، فمن والاسم بعده مرفوعاً المَحَلُّ خَبِراً وَمُبتدأً لا مُبتدأً وخَبِراً.

قال جَارُ اللَّهِ: «ويَجوزُ إفرادُهُ على كُلِّ حالٍ وَأَن يُقالَ أَيًّا لَمَن قال: رأيتُ رَجُلينِ أو امرأتينِ، أو رَجالاً أو نِساءً».

قال المُشَرِّحُ: نظيرُهُ في الفِصلِ الأوَّلِ «مَنْ» يريد إذا وَقَفَ على الأحرفِ الثلاثةِ وَحَدَّ أم ثُنَى.

قال جَارُ اللَّهِ: «ويُقالُ في المَعْرِفَةِ إذا قالَ رأيتُ عبدَ اللَّهِ أَيُّ عبدِ اللَّهِ لا عَيرٌ».

قال المُشَرِّحُ: أَيُّ ها هُنا بالتَّوْنينِ، فإن سَأَلْتَ لِمَ لِمَ تَقَعُ الحِكايةُ ها هنا إعراباً^(١) - (كما وقعت في النكرة^(١))؟ أجبتُ: لأنَّ الحِكايةَ بِقالٍ وَقَدَّ وَقَعَتْ / تَنكِيراً فجازَ أن تَقَعَ إعراباً أمَّا ها هُنا فبِخِلافٍ، وذلك أنَّ الحِكايةَ لم تَقَعَ تعريفاً فجازَ أن لا يَقَعَ إعراباً. فإن سَأَلْتَ: فما بالَّهُم لم يلزَموا الحِكايةَ ها هُنا في المَسْئولِ كما ألزَمَها الحِجازيةُ فيه^(٢) في الفِصلِ الأوَّلِ، وذلك قولُكَ من زَيْدٍ^(٣) - ومن زَيْدٍ^(٣) وَمَنْ زَيْدٍ؟ أجبتُ: لأنَّ خَبَرَ المُبتدأِ ثُمَّ غيرُ مُعَرَّبٍ فجازَ أن لا يُعَرَّبَ المُبتدأُ إعرابَهُ، أمَّا ها هُنا فمُعَرَّبٌ ونظيرُ هذه المَسْأَلَةِ إجازَتُهُم أَيُّهم أجمَعون ذاهِبونَ، وَعَدَمُ إجازَتِهِم أنَّ القومَ أجمَعون ذاهِبونَ.

قال جَارُ اللَّهِ: فَصَلِّ؛ ولم يُثَبِّت سِيبويه «ذا» لِمَعْنَى الَّذِي إلا في

(١ - ١) في (أ).

(٢) في (ب).

(٣ - ٣) في (أ).

قَوْلُهُمْ: مَاذَا وَأَثَبَتْهُ الْكُوفِيُّونَ وَأَنْشَدُوا^(١):

عَدَسٌ مَا لِعَبَادِ عَلِيكَ إِمَارَةٌ أَمِنَتْ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقٌ
أَيِ وَالَّذِي تَحْمِيلِيْنَه طَلِيقٌ، وَهَذَا شَاذٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ^(٢).

قَالَ الْمَشْرُوحُ: «ذَا» إِذَا كَانَ بِمَعْنَى «الَّذِي»، فَلَا بَدْءَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ «مَا» لِأَنَّهُ نَقِلَ مِنْ بَابِ إِلَى بَابٍ، وَذَلِكَ خُرُوجٌ عَنْ مَعْنَى الْإِشَارَةِ إِلَى الْحَاضِرِ إِلَى مَعْنَى «الَّذِي» وَهُوَ الْغَائِبُ، وَاحْتِاجٌ كَذَلِكَ إِلَى الصَّلَةِ كاحتِياجِ الَّذِي، وَأَدْخَلَتْ قَبْلَهُ «مَا» لِيُؤَدِّنَ بِذَلِكَ كَمَا أَدْخَلُوهَا عَلَى حَيْثُمَا حِينَ نَقَلُوهَا عَنْ بَابِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ إِلَى بَابِ الْجَزَاءِ وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ، وَالْكَوْفِيُّونَ^(٣) يُجِيزُونَ أَنْ تَكُونَ «ذَا» بِمَعْنَى «الَّذِي» وَإِنْ لَمْ تَصَحَّبَهُ (مَا) لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي «الَّذِي» عِنْدَهُمْ، فُرِدَّ إِلَى أَصْلِهِ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى مَا لِيُؤَدِّنَ بِأَصْلِهِ وَيَحْتَجُونَ أَيْضًا بِقَوْلِهِ^(٤): ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ فَيَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى مَا الَّتِي بِيَمِينِكَ^(٥)، عَدَسٌ: زَجْرٌ لِلْبَغْلِ^(٦) كَأَنَّهُ

(١) البيت ليزيد بن مفرغ الحميري وهو يزيد بن زياد بن ربيعة ومفرغ نسبة إلى جده الذي شرب سقاء لبن حتى فرغ. شاعر أموي هجاء خبيث اللسان، عاش في زمن عباد وعبيدالله ابني زياد، كان معهما على صحبة، ثم خاصهما فساماهم الخسف والحبس، وأنقذه يزيد بن معاوية وأطلق سراحه فمات بالطاعون سنة ٦٩ هـ أخباره في الشعر والشعراء: ٢٧٦/١ والأغاني: ٢٥٤/١٨ وطبقات ابن سلام: ٥٥٤، ومعجم الأدباء: ٤٣/٢٠. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٦٠، والمنخل: ٩٧، وشرح ابن يعيش: ٢٣/٤، وشرح الأندلسي: ٢٠٨/٢، وانظر المحتسب: ٩٤/٢، وأمالي ابن الشجري: ١٧٠/٢، والإنصاف: ٣١٧، والعيني: ٤٢/١، والخزانة: ٥١٤/٢.

(٢) ائتلاف النصرة: قسم الأسماء، المسألة رقم: ٤٥.

(٣) لم تظهر في (أ).

(٤) سورة طه: آية ١٧.

(٥) انظر الخلاف في المسألة في كتاب الإنصاف: ٧١٧ المسألة رقم: (١٠٣) وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: المسألة رقم: (٥٩) في قسم الأسماء.

(٦) وقيل: هو اسمها، قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٦٠ كذا قالوا والصحيح أنه زجرها به ولم تكن له، لأنها من بغال البريد كما تقدم، وقال الأصمعي في باب من الزجر في كتاب: «الفرق» له ويقال للحمار حرّ وللبغل عد وعدس قال ابن مفرغ وأنشد بيته المذكور.

زَجَرَهَا ثُمَّ قَالَ: مَا لِعِبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةً، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْبَغْلُ تَسْمِيَةً لَهَا
بِزَجْرِهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ (١):

إِذَا حَمَلْتُ بَزَّتِي عَلَى عَدَسٍ

بِعَضِّ الْبَصْرِيِّينَ خَرَجَ الْبَيْتَ فَقَالَ: هَذَا عَلَى أَصْلِهِ مِنَ الْإِشَارَةِ وَحَمَلٌ
تَحْمِيلِينَ عَلَى الْحَالِ مِنْ «هَذَا» بِمَعْنَى حَامِلَةٌ لَهُ (٢) وَكَذَلِكَ: «بِيمِينِكَ» يَجُوزُ
أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: ذَكَرَ سَيُوبَةُ (٣) فِي «مَادَا صَنَعْتَ» وَجَهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَيُّ شَيْءٍ الَّذِي صَنَعْتَهُ، وَجَوَابُهُ حَسَنٌ
بِالرَّفْعِ وَأَنْشَدَ لَبِيدٌ (٤):

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ
وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ «مَاذَا» كَمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: أَيُّ
شَيْءٍ صَنَعْتَ، وَجَوَابُهُ بِالنَّصْبِ .

قَالَ الْمُسْرَحُ: وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ قَالَ الْعَرَبُ

(١) لَمْ يَنْسَبْ هَذَا الرَّجْزَ وَتَمَامَهُ:

إِذَا حَمَلْتُ بَزَّتِي عَلَى عَدَسٍ عَلَى الَّتِي بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْفَرَسِ
فَمَا أَبَالِي مِنْ عِزٍّ وَمِنْ جِلْسٍ

انظر: إثبات المحصل: ٥٩، والمنخل: ١٤٦، ونسخة أخرى ٩٨، وانظر:
المحتسب: ٩٤/٢، والمخصص: ١٨٣/٦، والاقتضاب: ٣٩٥، وشرح ابن يعيش:
٧٩/٤، والخزانة: ٥١٧/٢ .

(٢) فِي (أ) .

(٣) الْكِتَابُ: ٤٠٤/١ .

(٤) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ: ٢٥٤، وَاَنْظُرْ تَوْجِيهَ إِعْرَابِهِ وَشَرْحَهُ فِي إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ: ٦٠، وَالْمَنْخَلُ:
٩٨ وَشَرْحُ ابْنِ يَعِيْشٍ: ٢٣/٤، وَاَنْظُرْ كِتَابَ سَيُوبَةَ: ٤٠٤/١، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ:
١٣٩/١، وَإِيضَاحُ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ: ٣٢٥/١، وَالْجَمَلُ لِلزَّجَاجِيِّ: ٣٣١، وَاَنْظُرْ شَرْحَ أَبِيَانِهِ
لِابْنِ سَيِّدَةَ: ٦٤، وَالْحَلَلُ: ٣٣٩، وَالْفُصُولُ وَالْجَمَلُ... ٢٣٧/... وَوَشِيَّ الْحَلَلِ: ٥٤،
وَالْعَيْنِيُّ: ٧/١، ٤٤٠، وَالْخَزَانَةُ: ٣٣٩/١ .

عَمَّاذَا تَسْأَلُ؟ فَأَثْبِتُوا الْأَلْفَ فِي «مَا» فَلَوْلَا أَنَّ «مَا» مَعَ «ذَا» بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ لَقَالُوا: عَمَّ ذَا تَسْأَلُ؟ وَقَوْلُهُ (١):

يَا خَزْرُ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ

فاستعمل ذا استعمال «ما» من غير أن يُضَمَّ إليها شيء، وهذا لأنَّ المُسْتَعْمَلَ ما بَالُكَ دُونَ الْآخِرِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ (٢):

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتُ فَأَتَّقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمَغْيِبِ نَبِّئَنِي

كَأَنَّهُ قَالَ: دَعِيَ شَيْئًا عَلِمْتُ، وَيُشَبَّهُ الْمَسْأَلَةَ الْمَذْكُورَةَ قَوْلُكَ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ فَقَدْ أُجْرِيَ الْمَوْصُوفُ وَالصَّفَةُ مُجْرَى شَيْءٍ وَاحِدٍ (٣). «ذَا» فِي الْوَجْهِ الثَّانِي بِمَنْزِلَةِ الْبَدَلِ عَمَّا نَوِي فِي «مَا» مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَفِيهِ تَأَكِيدٌ وَبَيَانٌ إِنَّ «مَا» لَيْسَتْ بِالنَّافِيَةِ، وَعَنْ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ (٤): إِنَّمَا جَازَ أَنْ يُجْعَلَ مَا مَعَ ذَا اسْمًا وَاحِدًا فِي مَاذَا، وَلَمْ يَجْزَ أَنْ يُجْعَلَ مَنْ مَعَ ذَا اسْمًا وَاحِدًا، لِأَنَّ (مَا) اسْمٌ عَامٌّ، وَذَا كَذَلِكَ، فَيَقَعَانِ عَلَى الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا، فَلَمَّا اتَّفَقَا (٥) مِنْ جِهَةِ الْعُمُومِ ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ، فَأَمَّا (مَنْ) فَاسْمٌ خَاصٌّ لِمَا يَعْقِلُ، وَذَا عَامٌّ فَلَمْ يَجْزَ أَنْ يُضَمَّ الْعَامُّ إِلَى الْخَاصِّ لِاخْتِلَافِ مَعْنَاهُمَا. لَا يَعْنِي بِالْمَرْءِ مَرْءًا

(١) هو جرير انظر ديوانه: ١٦٧ وعجزه:

لا يستفقتن عن الذيرين تحنانا

وانظر: معاني القرآن للفراء: ١٣٩/١، وإيضاح الوقف والابتداء: ٣٢٨/١ وتفسير الطبري: ٣٤٦/٤ والتذليل والتكميل: ٢١٢/١. والمتنخب الأكمل في شرح الجمل للخفاف الأشبيلي: ١٦٢/٣.

(٢) البيت ينسب إلى المثقب العبدى، ديوانه: ٢١٣ وانظر في هامش الصفحة إثبات صحة نسبه إليه، ومصادر تخريجه هناك. وانظر إيضاح الوقف والابتداء: ٣٢٨/١ والمتنخب الأكمل في شرح الجمل للخفاف الأشبيلي: ١٦٢/٣.

(٣) شرح الأندلسي: ١١٥/٢.

(٤) النص في كتابه إيضاح الوقف والابتداء: ٣٢٩/١.

(٥) شرح الأندلسي: ١١٦/٢ نقل النص كاملاً إلى آخر شرح المؤلف.

(٦) في (أ) يقال.

معيناً، يقولُ أعليه نذرٌ في الاجتهادِ في طلبِ المالِ وتَحْصِيلِ المَنَالِ فهو
يَسْعَى أبداً في الوفاءِ بِنَدْرِهِ أم هذا الفعلُ منه ضلالٌ صادرٌ لا عن حُجَّةٍ (١).

قالَ جارُ اللّهِ: وقرئ قوله تعالى (٢): ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ
العَفْوُ﴾ بالرفعِ والنَّصْبِ (٣).

قالَ المُشْرَحُ: عَفْوُ المالِ ما يَفْضُلُ عن النِّفْقَةِ، يقالُ: أعطيتُه عَفْوَ
المالِ، يعني بغيرِ مَسْأَلَةٍ قال (٤):

خُذِي العَفْوَ مِنِّي تَسْتَدِيمِي مَوَدَّتِي

(١) في النَّسَخَتَيْنِ: «حجره» وهو تحريف وصوابه ما أثبتته عن شرح الأندلسي: ١١٦/٢ نقلًا عن
الخوارزمي.

(٢) سورة البقرة: آية ٢١٩.

(٣) قراءتي النَّصْبِ والرفعِ ذكرهما الطبري في تفسيره: ٣٤٦/٤، ٣٤٧ وابن عطية في المحرر
الوجيز: ١٧٣/٢... وغيرهما.

(٤) عجزه:

ولا تسألني عن سورتي حين أغضب

انظر: الصحاح، واللّسان: «عفا» وانظر أيضاً في شرح الأندلسي: ١١٦/٢ وقال بعد

ذكره البيت: ونحن نسير إلى أحكام الاستفهام والجواب...

[بَابُ اسْمَاءِ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: «وَالْأَصْوَاتُ» مَرْفُوعَةٌ، كَذَا الرَّوَايَةُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ لِتَسْمِيَةِ الْأَوَامِرِ، وَضَرْبٌ لِتَسْمِيَةِ الْأَخْبَارِ، وَالْغَلْبَةُ مِنْهَا^(١) لِلأَوَّلِ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَعَدٍّ لِلْمَامُورِ بِهِ وَغَيْرِ مُتَعَدٍّ لَهُ، فَالْمُتَعَدِّي نَحْوُ قَوْلِكَ: زَوَيْدٌ زَيْدًا أَيْ أَرُوْدُهُ / وَأَمِهْلُهُ وَيُقَالُ: تَيْدٌ [٧٦/أ] زَيْدًا: بِمَعْنَى زُوَيْدٍ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: تَيْدٌ: بِفَتْحِ التَّاءِ وَالذَّالِ وَسُكُونِ الْيَاءِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَهَلْمُ زَيْدًا؛ أَيْ قَرَّبَهُ وَأَحْضَرَهُ، وَهَاتِ الشَّيْءِ أَيْ: أَعْطَيْهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى^(٢): ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ وَهَاتُوا زَيْدًا، أَيْ خُذْهُ، وَحَيْهَلُ الثَّرِيدِ أَيْ آتِهِ، وَبَلَّهَ زَيْدًا أَيْ دَعَاهُ، وَتَرَكَهَا وَمَنَاعَهَا أَيْ أَتْرَكَهَا وَأَمْنَعَهَا، وَعَلَيْكَ زَيْدًا أَيْ الزَّمَهُ، وَعَلِيَّ زَيْدًا أَيْ أَوْلَيْنِيهِ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: هَاتِ بِمَعْنَى أَحْضَرِ، وَيُقَالُ: أَعْطِ، مِنْ آتَى يُؤْتِي أَوْ يُوَاتِي، وَالْهَاءُ فِيهِ مُبْدَلَةٌ مِنَ الْهَمْزَةِ كَمَا فِي هَرَقْتُ الْمَاءَ. وَحَكَى بَعْضُهُمْ: مَا

(١) ساقط من (ب).

(٢) سورة الأنبياء: آية: ٢٤.

أَهَاتِيكَ بِمَنْزِلَةٍ مَا أَعْطَيْتِكَ، وَهَاتِ فِعْلٌ مَحْضُرٌ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْفِعْلِ
 وَظَاهِرُهُ ظَاهِرُهُ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ سَائِرِ الْأَوَامِرِ الْوَاقِعَةِ فِي بَابِ
 أَفْعَلَ أَوْ فَاعَلَ، فَلَسْتُ أَدْرِي مَا وَجْهُ الْحِيلَةِ فِي جَعَلِهِ اسْمًا؟! الضَّمِيرُ فِي
 تَرَكَهَا وَمَنَاعِهَا لِلإِبْلِ. وَالكَافُ فِي عَلَيْكَ زَيْدًا ضَمِيرٌ وَلَهَا مَوْضِعٌ مِنْ
 الإِعْرَابِ، وَلِذَلِكَ يَصِحُّ أَنْ تُؤَكَّدَ فَيُقَالُ: عَلَيْكَ نَفْسَكَ زَيْدًا^(١)، وَيُقَالُ:
 عَلَيْكُمْ أَجْمَعِينَ زَيْدًا. قَالَ الإِمَامُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ وَلَوْ كَانَتْ مُجَرَّدَةً
 لِلخَطَابِ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: خُذْ ذَلِكَ نَفْسَكَ، عَلِيٌّ زَيْدًا:
 أَيِ أَوْلِيئِهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: قَرَّبُهُ مِنِّي، وَأَصْلُهُ مِنْ وَلِيَهُ إِذَا قَرَّبَ مِنْهُ، وَلَفْظُ ابْنِ
 النَّسْرَاجِ^(٢): فَإِذَا قَلْتَ عَلِيٌّ زَيْدًا فَمَعْنَاهُ أَعْطِنِي^(٣)، وَإِذَا قَلْتَ: عَلَيْكَ زَيْدًا
 فَمَعْنَاهُ خُذْ زَيْدًا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وغيرُ المتعدّي في نحو قولك مه: أي اسكت،
 وصه: أي اكفف وإيه: أي حدت، وهيت، وهلا: أي أسرع، وهيك،
 وهيك، وهيا: أي أسرع فيما أنت فيه قال^(٤)»:

فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا

قَالَ الْمَشْرُحُ: كَذَا وَقَعَ فِي نُسْخِ^(٥) (المفصل) والمسموع فيه^(٦):

(١) فِي (ب) يَا هَذَا.

(٢) النَّصُّ فِي كِتَابِ الْأَصُولِ: ١٧٢/١.

(٣) فِي (أ) أَعْطَى.

(٤) هُوَ ابْنُ مِيَادَةَ، وَاسْمُهُ الرَّمَاحُ بْنُ أِبْرَدَ، تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ عِنْدَ قَوْلِهِ رَأَيْتَ الْوَلِيدَ فِي بَابِ
 الْعِلْمِ.

تَوْجِيهِ إِعْرَابِ الْبَيْتِ وَشَرْحِهِ فِي إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ: ٦١، وَالْمَنْخَلُ: ١٤٧ (رَاعِبٌ)،
 وَفِي نَسْخَةِ (الْأَحْمَدِيَّةِ) ٩١ تَقَدَّمَ لِاضْطِرَابِ فِي الصَّفَحَاتِ. وَانظُرْ: الْكِتَابُ: ٢٧/١ وَشَرْحُ
 أَبِياتِهِ لِابْنِ خُلْفٍ: ٢٦/١ وَشَرْحُهَا لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ: ١٦٦/١ وَشَرْحُهَا لِلْكُوفِيِّ: ١٣٨، ١٤٣
 وَنَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ: ١٩٤، وَالْمَقْتَضِبُ: ٩١/٤، وَالخَزَانَةُ: ٩٥/٤.

(٥) فِي (ب) فِي النَّسْخِ.

(٦) فِي (ب).

مه^(١)، أي اكفف وصه^(٢)، أي اسكت^(٣)، وهيت: بفتحِ الها والتاءِ كذا الروايةُ عن الشيخِ ها هنا.

وقال الشيخُ أبو عليِّ الفارسيُّ: ومثلُ هذه الكَلِمَةِ في أنَّ الآخرَ منه قد جاءت فيه الحركاتُ للقاءِ الساكنين قولهم: كان من الأمرِ ذيتَ وذيتَ وذيتَ والروايةُ المشهورةُ الفتحُ. قال رجلٌ لأميرِ المؤمنين عليِّ بن أبي طالبٍ - رضي الله عنه^(٤):-

أبلغ أمير المؤمنين أخوا العراقِ إذا أتيتنا
إنَّ العراقَ وأهلهُ عنقُ إليك فهيت هيتا

فإن سألت: فإذا كان معنى «هيت» أسرع فما هذه اللامُ في قولهم هيتَ لك؟ أجبْتُ: للتبيينِ بمنزلةِ قولهم: هلمَّ لك، ومثلُ تبيينهم إياهُ بلكَ تبيينهم «رويدَ» بالكافِ في^(٥) رويدك، وتبيينهم ها بالكافِ في قولهم: هاكَ وهاك. فإن سألت: فما بالُ هذه الأسماءِ جعل تبيينُ بعضها باللامِ مع الضميرِ، وتبيينُ بعضها بنفسِ الضميرِ؟ أجبْتُ: تشبيهاً لتبيينها بتعديتها^(٦) بالأسماءِ اللازمةِ والمتعديةِ. الأولُ بتشديدِ الياءِ وكذلك الثالثُ، والأوسطُ بسكونه. فإن سألت: فإذا كان معنى الأولين الإسراعُ، فما وجهُ هذه الكافِ فيهما؟ أجبْتُ: يُحتملُ أن يكونَ عكسُ قولك: عندك أنت مُنطلقٌ، وكذلك

(١) في (أ) صه.

(٢) في (أ) مه.

(٣) قال الصَّغاني: في نسخة الزمخشري - رحمه الله - مه: أي اسكت وصه: أي اكفف. والصواب ما كتبه في المتن. وما كتبه في المتن هو العكس، وهو كما ذهب إليه الخوارزمي إلا أن الخوارزمي لم يتصرف في متن الكتاب فأبقاه واكتفى بالتعليق عليه.

(٤) لم أعر على قائلهما، وهما في كتاب معاني القرآن للفراء: ٤٠/٢، وكتاب سيبويه: ٣٧٧/١ وتفسير الطبري: ٢٥/١٦، والخصائص: ٢٧٩/١، وشرح ابن يعيش: ٣٢/٤، وشرح الأندلسي: ١٢٠/٢، وعرائس المحصل: ٧٣/٢.

(٥) في (ب).

(٦) في (أ) بتعديته.

الحُكْمُ فِي قَوْلِهِمْ: رَوَيْدُكَ التَّجَاءُكُ^(١) وَحَيْهَلُكَ. قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ^(٢): وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا لِأَنَّ هَذَا الْبَابَ إِنَّمَا يُوضَعُ فِي الْأَمْرِ مَعَ الْمُخَاطَبِ وَالْمُتَكَلِّمِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: رُوَيْدَهُ زَيْدًا، أَوْ دُونَهُ عَمْرًا تَرِيدُ غَيْرَ الْمُخَاطَبِ وَحُكْمِي أَنْ بَعْضَهُمْ قَالَ: عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَ، وَهُوَ قَلِيلٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَنَزَالِ: أَيِ انْزَلِ، وَقَدِكَ^(٣)، وَقَطَّكَ: أَيِ اكْفَفْ وَانْتَه^(٤) وَإِلَيْكَ: أَيِ تَنَحَّ، وَسَمِعَ أَبُو الْخَطَّابِ مِنْ يُقَالُ^(٥) لَهُ: إِلَيْكَ فَيَقُولُ: إِلَيَّ، كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ تَنَحَّ فَقَالَ أَنْتَحِي، وَدَعَّ أَيِ انْتَعَشَ، يُقَالُ: دَعَّا لَكَ، وَدَعَدَعَا لَكَ، وَآمِينَ آمِينَ: بِمَعْنَى اسْتَجِبْ».

قَالَ الْمُشَرِّحُ: الْأَوَّلُ مِنْهَا بِالْهَمْزَةِ الْمُجَرَّدَةِ، وَالثَّانِي بِالْهَمْزَةِ الْمُعَقَّبَةِ بِالْأَلْفِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَسْمَاءُ الْأَخْبَارِ نَحْوَ هَيْهَاتَ ذَلِكَ: أَيِ بَعْدَ، وَشَتَانَ زَيْدًا وَعَمَرًا أَيِ افْتَرَقَا وَتَبَايَنَا، وَ«سَرَعَانَ ذَا إِهَالَةَ» أَيِ اسْرَعَ وَ: «وَشِيكَانَ ذَا خُرُوجًا»: أَيِ وَشَكَ، «وَأَفِّ» بِمَعْنَى: أَتَضَجَّرُ، وَأَوْهَ بِمَعْنَى: أَتَوَجَّعُ».

قَالَ الْمُشَرِّحُ: «وَشُكُّ الْبَيْنِ»: سُرْعَةُ الْفِرَاقِ، «وَخَرَجَ وَشِيكًا» أَيِ سَرِيعًا، وَ«وَوَشَكَ ذَا خُرُوجًا»: أَيِ عَجَلَانَ اسْرَعَ، وَ«وَوَشَكَ» بِضَمِّ الْعَيْنِ فِيهِمَا كَذَا السَّمَاعُ. وَنَقَلَ فِي (الْمُلْحِ الْمُؤَنَّقَةِ)^(٦) أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ لِرَاعٍ لِيَشْتَرِي

(١) فِي (أ) وَالنَّجَافِ فِي (ب) وَالْمَجَادِلِ سَبِيوِيَه: ١٢٣/١، ١٢٤.

(٢) الْأَصُولُ: ١٦٨/١.

(٣) فِي (ب) فَقَطَّ: قَطَّكَ وَقَدَّكَ.

(٤) سَاقَطَ مِنْ (أ).

(٥) فِي (ب) يَقُولُ.

(٦) لَعَلَّهُ يَقْصِدُ كِتَابَهُ: «بِدَائِعُ الْمُلْحِ» وَهَذِهِ الْحِكَايَةُ فِيهِ وَرَقَةٌ: ٩٢ وَنَقَلَ النَّصَّ الْأَنْدَلِسِيَّ وَتَحَرَّفَتْ فِي شَرْحِهِ إِلَى «الْفَائِقَةِ» كَمَا نَقَلَهَا صَاحِبُ «عَرَائِصِ الْمُحْصَلِ»: ٧٥/٢، وَالْمُسْتَرَشِدُ وَغَيْرُهُمَا وَمَصْدَرُهُمُ «التَّخْمِيرُ» وَأَصْلُ هَذِهِ الْقِصَّةِ الْمِثْلُ: «سَرَعَانَ ذَا إِهَالَةَ» انْظُرْهُ فِي جَمْهَرَةِ الْأَمْثَالِ: ٥١٩/٢ وَمَجْمَعِ الْأَمْثَالِ: ٣٣٦/١، وَمَجْمَعِ الْأَقْوَالِ فِي مَعَانِي الْأَمْثَالِ لِابْنِ الْعَكْبَرِيِّ: وَرَقَةٌ ٢٤٧، ٢٤٦ وَرَوَايَتُهُ هُنَاكَ: «سَرَعٌ».

منه شاة، فقال له: أ عندك شاة سمينه ذات نقي؟ فقال: نعم عندي شاة طفحت شحماً، وامتلات دسماً وودكاً، قال: علي بها، فأتي الراعي بشاة يسيل رغبها، وهي لا تتحرك هزالاً وسوء حال، فقال الرجل ما وعدتنا بمثل هذه، أين الشحم واللحم؟ فقال: ألم تر أن الشحم يسيل من منخرها، فقال الرجل ذلك. ويقال أصله أن بعض الحمقى اشترى عنزاً فعلفه فسأل من أنه مخاطه فقال لأمه: هذه أهالة ما علفته، فقالت: ذلك. وذا إما إشارة إلى العلف أي اسرع / انقلاب العلف دسماً، وإما إلى العنز، والمعنى: أسرع [ب/٧٦]

العنز إسالة إهاله، وهو الودك. أوه: مُشددة الواو ساكنة الهاء كذا الرواية عن الشيخ - رفع (١) الله درجته -

قال جاز الله: فصل؛ وفي (٢) رويد أربعة أوجه، هو (٣) في أحدها مبنئ، وهو إذا كان اسماً للفعل، وعن بعض العرب: لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر، وهو فيما عداه مُعرب. وذلك أن تقع صفة كقولك: ساروا سيراً رويداً ووضعهُ وضعاً رويداً، وقولك للرجل يعالج شيئاً: رويداً أي علاجاً رويداً، أو حالاً كقولك: ساروا رويداً أو مصدرأ في معنى «إرواد» مضافاً كقولك: رويد زيد (٤)، وسمع بعض العرب: «رويد نفسه»، وجعله مصدرأ ك ﴿ضرب الرقاب﴾ (٥).

قال المُشرِّح: في «ساروا سيراً رويداً» كأنه تصغيرُ رويدٍ من قولهم: «فلان يمشي على رويد» أي على مهلٍ قال (٦):

(١) جملة الدعاء في (ب).

(٢) في (أ) ومن.

(٣) في (ب) وهو.

(٤) في (أ) فقط زيداً.

(٥) سورة محمد: آية: ٤.

(٦) البيت للجموح الظفري وصدوره:

تكاد لا تتلم البطحاء وطاتها

انظر البيت في اللسان، والصحاح: (رود) وهو في شرح الأندلسي: ١٢١/٢ وشرح

الفصول لابن أياز: ١٩٢، والتذيل والتكميل: ١٩/٥.

كَأَنَّهَا تَمِلُّ يَمْشِي عَلَى رُودٍ

وَأَمَّا فِي «رُودِ زَيْدًا» فَقَدْ قَالَ أَبُو سَعِيدِ السَّيرَافِي^(١): رُودٌ تَصْغِيرُ
إِرْوَادًا، مَصْدَرٌ^(٢) أَرُودٌ، أَي: أَمَهَلٌ، وَصَغْرُوهُ تَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ، بِحَذْفِ
الرُّوَائِدِ، فَبَقِيَ رُودٌ كَمَا قَالَ^(٣):

فَإِنْ تَهَلَّكَ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي^(٤)

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِي: يَرِيدُ «تَقْدِيرِي» كَقَوْلِهِمْ: عَمَرَكَ
اللَّهُ، وَالْأَصْلُ تَعَمَّرَكَ اللَّهُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: عَمَّرْتُكَ اللَّهُ أَي سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يَطِيلَ
عُمُرَكَ. ^(٥) وَتَفْسِيرُ رُودًا مَهْلًا، وَتَفْسِيرُ رُودِكَ أَمِهَلٌ، لِأَنَّ الْكَافَ إِنَّمَا تُدْخَلُ
بِمَعْنَى أَفْعَلَ دُونَ غَيْرِهِ.

الشَّيْخُ: سَارُوا رُودًا هُوَ حَالٌ عَنِ السَّيْرِ الْمَقْدَرِ، تَقْدِيرُهُ: سَارُوا السَّيْرَ
رُودًا. وَهَذَا تَفْسِيرُ سَيُوبِيهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا عَنِ الْقَوْمِ أَي «مُرُودِينَ»
أَي ذَوِي إِرْوَادٍ - انْتَهَى كَلَامُهُ -. قَالَ السَّيرَافِي^(٦) إِذَا لَمْ يَجِيءَ بِالْمَوْصُوفِ
كَانَ الْاِخْتِيَارُ أَنْ يَكُونَ حَالًا^(٥)، لِضَعْفِ الصِّفَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً قَامَتْ

(١) شرح الكتاب: ٥٢/٢.

(٢) فِي (ب).

(٣) صدره:

فَإِنْ يَبْرَأُ فَلَمْ أَنْفِثْ عَلَيْهِ

مِنْ قِطْعَةٍ أَوْرَدَهَا الْمَفْضَلُ فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ: ٧١، وَانظُرْ شَرْحَهُ لِلْأَنْبَارِيِّ: ١٢٢، وَشَرْحَهُ
لِلتَّبْرِيذِيِّ: ٣٥٢/١، وَالنَّقَائِضُ: ١٠١٦ مِنْ آيَاتِ قَالِهَا يَزِيدُ بْنُ سَنَانَ مِنْ غِيظِ بْنِ مَرْهَ بْنِ
سَعْدِ بْنِ ذُبْيَانَ الْغُطْفَانِيِّ. شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ مَشْهُورٌ الذِّكْرُ يَلْقَبُ بِ«الْمَقْشَعْرِ» وَ«ذِي الرِّقِيَّةِ»،
وَكَتَبَتْهُ أَبُو ضَمْرَةَ. وَهُوَ أَخُو هَرَمِ بْنِ سَنَانَ مَمْدُوحِ زَهْرٍ قَالَ هَذِهِ الْقَصِيدَةُ بِمُنَاسَبَةِ قَتْلِهِ أَبَا عَمْرٍو
ابْنَ صَخْرٍ الْقَيْنِيِّ وَكَانَ سَاهِمٌ «يَوْمَ ذَاتِ الرَّمْثِ». تَرْجَمَةُ الشَّاعِرِ وَأَخْبَارُهُ فِي مَعْجَمِ الشُّعْرَاءِ:
٤٨٣، وَالْأَغَانِي: ٤٣/١٠. وَالْبَيْتُ فِي الْمَخْصَصِ: ٩٢/٩، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٣٥٠/١،
وَشَرْحُ الْأَنْدَلِسِيِّ: ١٢١/٢.

(٤) فِي (أ) قَدْرِكَ.

(٥ - ٥) مِنْ (ب).

(٦) شرح الكتاب: ٥٢/٢.

مَقَامَ المَوْصُوفِ، تَقُولُ: «ضَعَهُ رُوَيْدًا» أَي وَضَعًا رُوَيْدًا.

الشَّيْخُ: لَا فَرْقَ بَيْنَ «رُوَيْدًا زَيْدًا» وَ«رُوَيْدَ زَيْدٍ»^(١). المُبَرَّدُ^(٢): هَذَا رَجُلٌ مَدَحَ رَجُلًا فَقَالَ المَمْدُوحُ لِلْمَادِحِ هَذَا القَوْلُ. أَي: لَو أَرَدْتَ الدَّرَاهِمَ لِأَعْطَيْتَكَ فَدَعِ الشَّعْرَ لَا حَاجَةَ بِكَ إِلَيْهِ. وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ السَّرِيفِيِّ: وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ سَأِلْتَ سَأَلَ آخَرَ أَنْ يُنْشِدَ شِعْرًا، وَكَانَ إِنْشَادُهُ عَلَيْهِ سَهْلًا، فَقَالَ: لَو أَرَدْتَ الدَّرَاهِمَ الَّتِي إِعْطَاؤُهَا صَعْبٌ لِأَعْطَيْتَكَ، فَدَعِ الشَّعْرَ الَّذِي هُوَ سَهْلٌ تَقْرُبًا إِلَى مَبَادِرَتِهِ فِي قِضَاءِ حَاجَتِهِ، وَ«مَا» فِيهِ مَزِيدَةٌ. وَقَوْلُهُ: «وَضَعَهُ وَضَعًا رُوَيْدًا». هُوَ بَوَاوِ العَطْفِ وَالأَمْرِ قَوْلُهُ: رُوَيْدًا أَي عِلاجًا رُوَيْدًا، بِمَعْنَى تُعَالِجُهُ، قَوْلُهُ: «وَسَمِعَ بَعْضَ العَرَبِ: رُوَيْدَ نَفْسِهِ» هُوَ مَبْنِي لِلْمَفْعُولِ وَيَقُولُ مَحذُوفًا،^(٧) نَفْسُهُ مَجْرُورٌ^(٧) عَلَى أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا بُنِيَ رُوَيْدًا لِجَرِيهِ مُجْرَى أَمْرِ المَخَاطَبِ، وَحُرْكَ تَفَادِيًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَبُنِيَ عَلَى الفَتْحِ لِأَنَّهُ كَانَ مِنَ حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ هَذِهِ الحِرْكََةُ مِنَ قَبْلِ العَامِلِ، وَالتَّنْوِينُ لِأَنَّ وَقُوعَهُ فِي الأَصْلِ مَوْجِعَ الأَمْرِ وَقُوعُ المَصَادِرِ ذَلِكَ المَوْجِعَ إِلاَّ أَنَّهُ لَمَّا لَزِمَهُ مَعْنَى الأَمْرِ أُجْرِيَ مُجْرَاهُ فَذَهَبَ عَنْهُ كَوْنُ هَذِهِ الحِرْكََةِ مِنَ قَبْلِ العَامِلِ مَعَ التَّنْوِينِ، وَبَقِيَ لَهَا نَفْسُ الحِرْكََةِ.

تَخْمِيرٌ^(٨): وَتَلَحُّقُ الكَافِ لِلخَطَابِ فَيُقَالُ: رُوَيْدَكَ زَيْدًا، وَرُوَيْدَكُمَا زَيْدًا، وَرُوَيْدَكُمُ زَيْدًا، وَرُوَيْدَكَ زَيْدًا وَرُوَيْدَكُمَا زَيْدًا، وَرُوَيْدَكُنَّ زَيْدًا حَكْمٌ

(١) الكِتَابُ ١/١٢٣.

(٢) شَرْحُ الكِتَابِ ٥٢/٢.

(٣) فِي (ب) سِير.

(٤) فِي (ب).

(٥) المَقْتَضِبُ: ٢٠٨/٣.

(٦) شَرْحُ الكِتَابِ: ٥٢/٢، ٥٣.

(٧-٧) فِي (أ).

(٨) نَقَلَ الأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ: ١٢٢/٢ شَرْحَ هَذِهِ الفِقْرَةِ بِالمَعْنَى لَا بِاللَّفْظِ وَقَدْ نَسَبَ ذَلِكَ إِلَى الخَوَارِزْمِيِّ.

الكاف حُكْمها في ذلك، في أَنَّها حَرْفٌ مُتَجَرِّدٌ لِلخِطَابِ، فليسَ لها مَوْضِعٌ من الإعرابِ وفيه وَجْهٌ آخَرُ. قال الإمامُ عبدُ القاهرِ الجُرْجانيُّ: وهو أن تُستعملَ مَصْدَرًا صَحِيحًا فيقالُ: رُوَيْدَكَ على أن تكونَ الكافُ ضَمِيرًا مِثْلُها في قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا تُرِيدُ ضَرَبَ زَيْدًا ضَرْبًا، ثم تَحْذِفُ^(١) الفِعْلَ وتُضَيِّفُ المَصْدَرَ إلى الفاعِلِ وَأنتَ في هذا الوجهِ تقولُ: رُوَيْدَكَ نَفْسَكَ زَيْدًا ولا تقولُهُ في الوجهِ الأوَّلِ^(٢).

قالَ جَارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ هَلَمْ مُرَكَّبَةٌ من حَرْفِ التَّنْبِيهِ مع «لَمْ» محذوفةٌ منها أَلْفُها عندَ أصحابِنَا، وعند الكوفيِّينَ من «هَلْ» مع «أَمْ» محذوفةٌ همزُها، والحجازيُّونَ فيها على لفظٍ واحدٍ في التثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ، وبنو تميمٍ يقولونَ هَلْمًا وهَلْمُوا وهَلْمِي وهَلْمَمَنَ وهي على وَجْهينِ: مُتَعَدِّيَةٌ كَهَاتِ، وَغَيْرُ مُتَعَدِّيَةٍ بمعنى تَعَالَ وأَقْبَلُ، قالَ اللَّهُ تَعَالَى^(٣): ﴿قُلْ هَلَمْ شُهَدَاءُكُمْ﴾ وقالَ^(٤): ﴿هَلَمْ إِيْنَا﴾ وَحَكَى الأصمعيُّ: أَنَّ الرَّجُلَ يَقَالُ له: هَلَمْ فيقولُ لا أَهْلَمْ».

قالَ المُشْرَحُ: في «حاشيةِ المُفَصَّلِ»^(٥) تُرَكَّبُ أسماءُ من الكلماتِ كما تُرَكَّبُ من الحُرُوفِ فَإِنَّه يُنسى فوائدها عندَ التركيبِ. لا أَهْلَمْ: بفتحِ الهَمْزةِ والهَاءِ وَضَمِّ اللّامِ وَتَشْدِيدِ المِيمِ. الشَّيْخُ^(٦) كَأَنَّ لا أَلْمَ فزِيدَتِ الهَاءُ بَيْنَ

(١) في (أ) بخلاف.

(٢) قال الأندلسي في شرح المفصل: ١٢٢/٢ وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الكاف في موضع رفع، ومنهم من قال: هي في موضع نصب، أما الأول فباطل، لأن الكاف لو كانت فاعلة لما حلا حذفها، أيضاً فإن جميع هذه الأوامر لا يبرز فيها الفاعل نحو حذار زيداً، والثاني أيضاً باطل، لأن أورد الذي هو الأصل لا يتعدى إلا إلى واحد، ولو كان الكاف منصوباً لكان قد تعدى إلى مفعولين.

(٣) سورة الأنعام: آية: ١٥٠.

(٤) سورة الأحزاب: آية: ١٨.

(٥) هذا النص ساقط من نسخة ليدن من الحاشية.

(٦) النص من حاشية المفصل للزمخشري، ذكره الأندلسي في شرحه: ١٢٣/٢ منسوباً إليه، وقد أخلت به نسخة ليدن من حاشية المفصل لخرم وقع فيها بهذا الموضع.

همزته ولامه، ومن قال لا أهلم فقد حَرَفَ يَعْنِي بِحَرَفٍ بِضَمٍّ^(١) الهمزة / [أ/٧٧] وفتح الهاءِ وكسر اللامِ، وإنما بُني لأنه في الأصل لم يَكُنْ^(٢) مقترناً به حرفُ التَّنْبِيهِ على ما هو المذهب البصري، وأهلم^(٣) مقترناً به حرف الحثِّ والزجر كما هو المذهب الكوفي^(٤) ثم حُذِفَ منها الألفُ، والأوَّلُ أليقُ بمعنى المُتَعَدِّيَّة^(٥)، والثاني بغير المُتَعَدِّيَّة^(٦).

قال جَارُ اللَّهِ: «فصل؛ «ها» بمعنى خُذْ وتَلْحَقِ الكافِ فيقال: هَاكَ فَيَصْرَفُ مع المَخاطَبِ في أحواله، وتُوَضَّع الهمزة موضع الكافِ فيقال: هَاءِ، وتُصْرَفُ تَصْرِيْفَهُمَا ويُجْمَعُ بينهما فيقال: ها آك بإقرار الهمزة على الفتح، وتَصْرِيْفِ الكافِ، ومنهم من يقول «هَاءِ» كرامٍ، وتَصْرَفُ تَصْرِيْفَهُ، ومنهم من يقول «هَأَ» بوزنِ هَبْ وتَصْرَفُ تَصْرِيْفَهُ».

قال المشرِّح: لم تُوضَع الهمزة موضع كَافِ الخِطَابِ^(٦) إلا في هَاءِ وَحدها وَمَنْ قال: هَاكَ فقد جَمَعَ بين البَدَلِ والمُبْدَلِ. ونظيره يا أبتا يا أمَّتا، بِمَعْنَى المضاف إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «فصل؛ حِيَهْلُ مَرَكَّبٌ من حَيٍّ وهَلْ، مَبْنِيٌّ على الفتحِ، ويقال: حَيٍّ هَلًّا بالتَّوْنينِ، وحِيَهْلًا بالألفِ ذَكَرَ هذه اللغات سيبويه^(٧) وزاد

(١) في (ب) فقط.

(٢) في (أ) فقط.

(٣) في (ب) وألم.

(٤) لم يذكر هذه المسألة ابن الأنباري في الإنصاف، واستدركها عليه ابن أياز البغدادي: ٦٨١ هـ في كتابه: «الإسعاف المتمم للإنصاف». انظر شرح الفصول لابن أياز: ١٩٣ وقال الفراء إنها مركبة من هل وأم وقد أجبت عن ردِّ الفارسي عليه في «المسائل الخلاقية»، كما أوردها صاحب كتاب «عرائس المحصل في شرح المفصل»: ٧٧/٢ بالتفصيل. وانظر التعليق المختصر: ٢٨.

(٥) في (ب) التعدية... وغير التعدية.

(٦) في (أ) فقط.

(٧) الكتاب: ١/١٢٣.

غيره حَيْهَلٌ وَحَيْهَلٌ بِالْأَلْفِ، وَقَدْ جَاءَ مُعَدِّي بِنَفْسِهِ وَبِالْبَاءِ وَبِعَلَى
وَبِالْيَاءِ، وَفِي الْحَدِيثِ^(١): «إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيْهَلًا بِعَمْرٍ» وَقَالَ^(٢):

بِحَيْهَلًا يَزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سِيرُهَا الْمُتَقَاذِفُ
وَقَالَ الْآخَرُ^(٣):

وَهَيَّجَ الْحَيَّ فِي دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ

(١) هو من قول أم المؤمنين عائشة «رضي الله عنها» أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ١٤٨/٦.
(٢) البيت لمزاحم العقيلي. تقدم التعريف به والبيت في ديوانه: ١٠٥ من قصيدة له طويلة جيدة
اختارها ابن ميمون في منتهى الطلب، وأولها:

أمن أجل دار بالأغرر تأبدت من الحي واستنت عليها العواصف
صبا وشمالاً نيرج يعربهما أهابي أرواح المصيف الزفازف
ورواية الديوان له:

بحيهلا يتعن حرفا رمى بها أمام المطايا سدوها المتقاذف
تقاذف رخاوين يطردانها تبار بهما حتى يمل المسالف
وقد روي البيت للنابعة الجعدي، والصحيح أنه لمزاحم. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات
المحصل: ٦٢ والمنخل: ٩٩ والخوارزمي: ٦٢، وزين العرب: ٣٤، وشرح ابن يعيش:
٤٦/٤، والأندلسي: ١٢٤/٢ وعرائس المحصل: ٧٩. وهو من شواهد الكتاب: ٥٢/٢،
وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٢٢٣/٢، وشرحها للكوفي: ١٤٣، والمقتضب: ٢٠٦/٣،
والتذيل والتكميل: ١٨/٥، والخزانة: ٤٢/٣ وذكره جامع ديوان النابعة الجعدي منفرداً ص:
٢٤٧.

(٣) قال صاحب كتاب: «عرائس المحصل في شرح المفصل»، ٨٠/٢: اعلم أن هذا البيت
كالدخيل في هذا الفصل، لأنه لا حجة فيه على شيء تقدم ذكره من اللغات، لأنه ليس فيها
ما لامه مرفوعة. قال أبو سعيد: الدليل على أنه حي وهل جعلاً اسماً واحداً قول الشاعر:
وهيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ
البيت والقوافي مرفوعة.

قال أبو الخطاب وأنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس زعم أنه شعر أبيه. وذكر عند
سيبويه أن الشعر لرجل من بني بكر بن كلاب وإنما احتج به سيبويه بالبيت ليرى أنه من شبيثين
لأنه ليس في الأسماء المفردة ولا في الأفعال مثل هذا البناء وقد رواه المبرّد في كتابه المسمى
بـ«الشافى» بالألف بعد اللام فقال:

يوم كثير تناديه وحي هلا

بالألف، وعلى هذه الرواية يكون حجة على اللغة الثانية كما في البيت المتقدم. وقال

وَتُسْتَعْمَلُ «حَيٌّ» وَحَدَّهُ بِمَعْنَى أَقْبَلَ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُؤَدِّنِ: «حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ» وَ«هَلَا» وَحَدَّهُ قَالَ^(١):

أَلَا أْبْلِغَا لَيْلَى وَقَوْلَا لَهَا هَلَا

قَالَ الْمُشْرَحُ: قَوْلُهُ: زَادَ غَيْرَهُ حَيْهَلٌ: هُوَ بِسُكُونِ اللَّامِ وَحَيْهَلٌ: بِسُكُونِ الْهَاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ، وَحَيْهَلًا بِسُكُونِ الْهَاءِ وَمَعَ^(٢) التَّنْوِينِ أَيْ أَسْرَعَ بِعَمْرٍ فِي الذِّكْرِ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ. الرَّوَايَةُ: (بَحْيَهَلًا يَزْجُونَ...) بِالْأَلْفِ غَيْرِ مَنْوَنَةٍ، «الْمُتَقَادِفُ» الَّذِي يَتَّبِعُ بَعْضُهُ بَعْضًا، كَلَّمَا تَمَّ لَهَا سَيْرٌ قُدِّفَ بِهَا إِلَى سَيْرٍ آخَرَ: وَمِثْلُهُ قَوْلُ عَمْرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ^(٣):

أَخُو سَفَرٍ جَوَابِ أَرْضٍ تَقَادَفَتْ بِهِ فَلَوَاتٍ فَهُوَ أَشَعَثَ أَغْبَرُ

صاحب: «المختلف» الضمير الذي يكون في حي هل ينبغي أن يكون في مجموع الاسمين ولا يكون في كل واحد منهما ضمير كما كان في «حي على الصلاة» ضمير، لأن الاسمين جميعاً بمنزلة اسم واحد ولا يعرف على التعيين قائل البيت، وإنما ذكر أنه رجل من بني بكر بن كلاب. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٦٢، والمنخل: ٩٩، والخوارزمي: ٦٢ وزين العرب: ٣٤ وشرح ابن يعيش: ٤٦/٤ والأندلسي: ١٢٤/٢، وعرائس المحصل: ٨٠ وهو في كتاب سيويه: ٥٢/٢، والمقتضب: ٢٠٦/٣، والمسائل الشيرازيات: ٥٣ والخزانة: ٤٢/٣.

(١) البيت للناطقة الجعدي واسمه عبدالله بن قيس على الأرجح، شاعر إسلامي معمر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، مغلب في الشعر هاجى بعض شعراء عصره فغلبوه. ووفاته في أصبهان سنة ٦٥ هـ. انظر أخباره في الشعر والشعراء: ٢٠٨/١، والأغاني: ١/٥ - ٣٧ معجم الشعراء: ٣٢١، الخزانة: ١٦٧/٣.

والبيت في ديوانه: ١٢٣، في هجاء ليلي الأخيلية، وانظر ردّها عليه في ديوانها: ١٠٢ توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٦٣، والمنخل: ١٠٠، والخوارزمي: ٦٢ وزين العرب: ٣٤، وشرح ابن يعيش: ٧٤/٤، والأندلسي: ١٢٤/٢، وانظر التذييل والتكميل: ٣١/٥ والخزانة: ١٣١/٣.

(٢) في (ب).

(٣) ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٨٦ والبيت في شرح الأندلسي: ١٢٥/٢، وعرائس المحصل: ٨٠/٢.

وسيرُها الْمُتَقَاذِفُ^(١) مبتدأ^(٢) وصفة، وأمام المَطَايَا خَبْرُهُ، ويُروى^(٣):

بِحَيْهَلًا عَجَلِي^(٤) الرُّوَّاحَ رَمَى بِهَا أَمَامَ المَطَايَا

عَجَلِي: اسْمُهَا، وَمَعْنَاهُ: يَا عَجَلِي، الرُّوَّاحَ مَنْصُوبٌ، لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ فِعْلِ الأَمْرِ، وَمَعْنَاهُ: رَوَّحِي الرُّوَّاحَ، وَتَقُولُ بِهَذَا القَوْلِ رَمَى بِهَذِهِ^(٥) النَّاقَةَ سَيْرُهَا قُدَامَ الإِبِلِ، وَالْمَعْنَى: هَذَا الزَّجْرُ لَهَا كَانَ سَبَبًا لِسِرَاعِهَا وَتَقَدُّمِهَا الإِبِلِ. هَذَا البَيْتُ الثَّلَاثُ لِلنَّبَاغَةِ الجَعْدِيِّ.

قال جَارُ اللّٰه: «بَلَّة» على ضريبين، اسمُ فعلٍ، ومصدرٌ بمعنى التُّرْكِ مضافٌ، يقال: بَلَّه زَيْدٌ^(٦) -كأنه قال: تَرَكَ زَيْدٌ^(٦)، وأنشد أبو عُبَيْدٍ^(٧) قوله:

بَلَّةُ الأَكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخَلِّقِ

منصوباً ومجروراً، وقد رَوَى أَبُو زَيْدٍ فِيهِ القَلْبَ إِذَا كَانَ مَصْدَرًا وَهُوَ قَوْلُهُمْ بَهَلْ زَيْدٍ.

قال المُشَرِّحُ: صَدْرُ البَيْتِ^(٨)

(١) شرح الأندلسي: ١٢٥/٢.

(٢) في (أ).

(٣) هذه الرواية لم ترد في الديوان، وانظرها في عرائس المحصل: ٨٠/٢.

(٤) في (أ) عَجَلِي.

(٥) في (أ) هذه.

(٦-٧) في (ب).

(٧) في (أ) أنشد أبو عبيدة، وكذلك في المفصل (ط)، أما نسخة الصغاني فهي كما أثبتته وكذلك

أغلب شروح المفصل، وفي نسخة (طهران) من المفصل تحرف إلى (عبدالله) والمقصود هو

أبو عبيد القاسم بن سلام، وهذه الرواية عنه موجودة في كتابه «غريب الحديث»: ١٨٦/١.

قال أبو عبيد والأكف ينشد بالخفض والنصب على معنى دع الأكف. توجيه إعراب البيت

وشرحه في إثبات المحصل: ٦٣ والمنخل: ١٠٠ وشرح الخوارزمي: ٦٣، وزين العرب:

٣٤، وشرح ابن يعيش: ٤٧/٤. وانظر: كتاب الشعر لأبي علي: ١٠، وشرح الأشموني:

١٢١/٢، والتصريح: ١٩٩/٢، والخزانة: ١٠/٣.

(٨) لكعب بن مالك الأنصاري، ديوانه: ٢٤٥.

تَلْدُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا بِلَهَ الْأَكْفِ الْبَيْتِ

في «حاشية المفصل»^(١) «بِلَهَ الْأَكْفِ» اسمُ فعلٍ تَقْدِيرُهُ دَعِ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تَخْلُقِ أَي قَطَعَهَا مِنَ الْأَيْدِي كَأَنَّ الْأَكْفُ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهَا مَخْلُوقَةً.

قال جَارُ اللَّهِ: «فَعَالٍ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَوْجِهٍ»^(٢)، الَّتِي فِي مَعْنَى الْأَمْرِ كَنْزَالٍ وَتَرَكَ، وَبَرَكَ وَدَرَكَ، وَنَضَارٍ، وَبَدَادٍ أَي لِيَأْخُذَ كُلُّ مَنْكَمِ قَرْنَهُ، وَيُقَالُ أَيْضًا: جَاءَتْ الْخَيْلُ بَدَادٍ أَي مُتَبَدِّدَةً وَنَعَاءٍ فَلَانًا، وَدَبَابٍ لِلصَّبُعِ أَي دُبِّي، وَخَرَجَ لُعْبَةً لِلصَّبِيانِ أَي أَخْرَجُوا، وَهِيَ قِيَاسٌ عِنْدَ سَيُوبِهِ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ، وَقَدْ قُلْتُ فِي الرَّبَاعِيَّةِ كَقِرْقَارٍ فِي قَوْلِهِ^(٣):

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قِرْقَارٍ

وَقَالَ^(٤):

يَدْعُو وَيَلِيدُهُمْ بِهَا عِرْعَارٍ

قَالَ الْمُشْرَحُ: دَرَكَ: أَي أَدْرَكَ، وَنَظَارٍ أَي انظُرْ. مَعْنَاهُ قَرَقَرَ كَالرَّعْدِ وَبَعْدَهُ:

وَاخْتَلَطَ الْمَعْرُوفُ بِالْإِنْكَارِ

كَأَنَّهُ يَعْنِي مِنَ صَوْتِ الرَّعْدِ، وَالْمَنْكَرُ مِنْهُ. الْبَيْتُ الثَّانِي لِلنَّبَاغَةِ الدُّبْيَانِيَّةِ إِذْ لَمْ يَجِدْ مِنَ الصَّبِيانِ أَحَدًا رَفَعَ صَوْتَهُ قَائِلًا: (عِرْعَارٍ) إِذَا سَمِعُوا صَوْتَهُ

(١) ساقط من نسخة ليدن.

(٢) في (ب) أضرب.

(٣) البيت في إثبات المحصل: ٦٤، والمنخل: ١٠١، وشرح الخوارزمي: ٦٣ وزين العرب: ٣٤، وشرح ابن يعيش: ٤٩/٤، ٥٢، والأندلسي: ١٢٦/٢ وانظر التعليق المختصر: ٢٧.

(٤) البيت للنباغة في ديوانه: ١٠٢.

توجيه إعرابه في إثبات المحصل: ٦٤، والمنخل: ١٠١ والخوارزمي ٦٣، وزين العرب: ٣٤، وشرح ابن يعيش: ٤٩/٤، ٤٠، والأندلسي: ١٢٦/٢. وانظر: التعليق المختصر: ٢٧، والتذييل والتكميل: ٢٨/٥.

خَرَجُوا إِلَيْهِ فَلَعِبُوا مَعَهُ تِلْكَ اللَّعْبَةَ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «وَأَلْتِي فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ الْمَعْرِفَةِ كَفَجَارٍ لِلْفُجُورِ، وَيَسَارٍ لِلْمَيْسَرَةِ وَجَمَادٍ لِلْجُمُودِ، وَحَمَادٍ لِلْمَحْمَدَةِ» .

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْوَجْهُ فِي جَمَادٍ بِالْجِيمِ أَنْ يُقَالَ، وَحَمَادٍ لِلْمَحْمَدَةِ بِمَعْنَى الْحَمُودِ لِتَوَافِي فِي التَّأْنِيثِ أَخَوَاتِهَا. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ السَّيرَافِي (١): غَيْرَ أَنَّ الَّذِي عُدِلَ عَنْهُ هَذَا اللَّفْظُ كَأَنَّهُ الْحَمْدَةُ وَالْجَمْدَةُ أَوْ مَا جَرَى هَذَا (٢) الْمَجْرَى مِنَ الْمُؤَنَّثِ الْمَعْرِفَةِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «وَيَقُولُونَ لِلطَّبَّاءِ إِذَا وَرَدَتِ الْمَاءَ فَلَا عُبَابَ، وَإِذَا لَمْ تَرِدِ الْمَاءَ فَلَا أُبَابَ، وَرَكَبَ فُلَانٌ هَجَاجَ أَي: الْبَاطِلَ وَيُقَالُ / دَعْنِي كَفَافٍ أَي تَكْفُفْ عَنِّي وَأَكْفَفْ عَنكَ، وَتَزَلَّتْ بَوَارٍ عَلَى الْكُفَّارِ، وَتَزَلَّتْ بَلَاءٍ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ» .

قَالَ الْمُشْرَحُ: رَكِبَ فُلَانٌ هَجَاجٍ، إِذَا رَكِبَ رَأْسَهُ فِي الْهَجِيجِ، وَهُوَ الْوَادِي الْعَمِيقُ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَالْمَعْدُولَةُ عَنِ الصِّفَةِ كَقَوْلِهِمْ فِي النَّدَاءِ يَا فَسَاقِ، وَيَا خَبَاطِ، وَيَا لَكَاعِ، وَيَا رَطَابِ (٣)، وَيَا ذِفَارِ، وَيَا خَصَافِ، وَيَا حَبَاقِ (٤) وَيَا خِرَاقِ .

قَالَ الْمُشْرَحُ: أَي يَا فَاسِقَةً وَيَا خَبِيثَةً، وَيَا لِكَعَاءِ، وَيَا رَطْبَةَ الْهَيْنِ وَيَا مُتْنِنَةً مِنَ الذِّفْرِ وَهُوَ النَّتْنُ، وَيُقَالُ لِلدُّنْيَا أُمُّ ذِفْرِ، وَيَا خَاصِفَةً (٥) مِنَ الْخَصْفِ وَهُوَ الضَّرَاطُ، وَيَا حَابِقَةً، وَيَا خَارِقَةً مِنَ الْخَرَقِ بِالْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَهُوَ الذَّرَقُ .

(١) شرح الكتاب: ١٢٠/٤ .

(٢) فِي (أ) مَجْرَى هَذَا .

(٣) فِي (أ) يَا ذِفَارِ، وَيَا رَطَابِ .

(٤) فِي (ط) يَا خِرَاقِ، وَيَا حَبَاقِ .

(٥) فِي (أ) يَا ضَارِطَةَ .

قال جَارُ اللَّهِ: «وفي غير النداءِ نحو حَلَاقٍ وَجَبَاذٍ لِلْمَنِيَّةِ - وَضَرَامٍ لِلْحَرْبِ، وَكَلَامٍ وَجَدَاعٍ وَأَزَامٍ لِلسَّنَةِ، وَحَنَازٍ لِلشَّمْسِ، وَسَبَاطٍ لِلْحُمَى، وَطَمَارٍ لِلْمَكَانِ الْمُرْتَفِعِ يُقَالُ: هَوَى مِنْ طَمَارٍ «وَابْنَا طَمَارٍ» ثُنَيْتَانِ^(١). وَوَقَعَ فِي بَنَاتِ طَمَارٍ وَطِبَارٍ أَيْ فِي دَوَاهِ، وَرَمَاهُ اللَّهُ بِنْتِ^(٢) طَمَارٍ وَسَبَّتُهُ سُبَّهُ تَكُونُ لِرِزَامٍ أَيْ لِأَزْمَةٍ».

قال المشرِّحُ: سميت بذلك لأنَّ المنيَّةَ تحلِقُ وتجدُّ، والحربُ تضرمُ، وسنة القحطِ تكلِّحُ وتخذعُ وتأزِمُ أي تعضُّ، والشَّمْسُ تحنِّدُ أي تشوي، والحُمى تسبُطُ أي تمُدُّ والمكانُ المرتفعُ كأنَّه طامرٌ أي واثبٌ، وَوَقَعَ فِي دَوَاهِ كَالجِبَالِ، الباءُ والميمُ كأنهما يتعاقبانِ لكونهما شَفِهَيْتَيْنِ ومنه ما زلت على هذا الأمرِ راتباً وراتماً.

قال جَارُ اللَّهِ: «ويقولن للرجُلِ يَطْلَعُ عَلَيْهِمْ يَكْرَهُونَ طَلْعَتَهُ: حَدَادٍ حُدِّيهِ؛ «وَكِرَارٍ» خَرَزَةٌ يُؤْخَذَنَ بِهَا أَرْوَاجُهُنَّ يُقْلَنَ: «يَا هَصْر. اهصره، ويا كِرَارٍ كُرِّيهِ، وَإِنْ أَدْبَرَ فُرْدِيهِ، وَإِنْ أَقْبَلَ فَسُرِّيهِ» وفي مَثَلٍ «فَشَاشٍ فُشِّيهِ مِنْ أَسِيَّتِهِ إِلَى فِيهِ» و«قَطَاطٍ» فِي قَوْلِهِ^(٣):

أَطَلْتُ فِرَاطَهُمْ حَتَّى إِذَا مَا قَتَلْتُ سِرَاتَهُمْ كَانَتْ قَطَاطٍ

أَي كَانَتْ تِلْكَ الْفِعْلَةُ كَافِيَةً لِي وَقَاطَةً لِثَّارِي أَيْ قَاطِعَةً، وَلَا تَبَلُ فَلَئِنَّا عِنْدِي بِلَالٍ أَيْ بِأَلِهِ، وَيُقَالُ لِلدَّاهِيَةِ: صُمِي صَمَامًا، وَكُوَيْتُهُ وَقَاعٌ وَهِيَ سِمَةٌ عَلَى الْجَاعِرَتَيْنِ، وَقِيلَ فِي طَوْلِ الرَّأْسِ مِنْ مُقَدِّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرَتِهِ قَالَ:

(١) معجم البلدان: ٧٨/١ وكتاب «فعال» للصغاني.

(٢) فِي (ب) بِنَاتٍ.

(٣) البيت لعمر بن معدى كرب الزبيدي، ديوانه: ١٣٤.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٦٥ والمنخل: ١٠١، والخوارزمي: ٦٣ وزين العرب: ٣٤، وشرح ابن يعيش: ٥٨/٤، والأندلسي: ١٢٧/٢، وعرائس المحصل: ٨٥/٢ وانظر الصحاح: (قطط) وكتاب فعال للصغاني: ٦٠ والخزاة: ٧٥/٣.

وكنْتُ إذا مُنيتُ بِخِصمِ سُوءٍ دَلَفْتُ له فَأكوِبه وَقَاعِ»
 قَالَ المُشْرَحُ: أي يا حَادَّةُ حُدَيْهِ والمعنى يا داهيةَ المانعةِ امنعيه عن
 مَصيره إلينا، يُوخَذَن من الأُخذِ بِالضَّم، وهي: رُقيةٌ كالسَّحَرِ أو خَزَرَ يَعْقِدْنَهَا
 عَقْدَ السَّحَرِ. الهَصْرُ هو الكَسْرُ والإِمَالَةُ^(١) ومه أسدٌ هصورٌ لكسره الفرائسُ،
 «كرارٍ» خَرَزَةٌ تُؤخَذُ بها نساءُ الأعرابِ. «الكرُّ» يَتَعَدَّى ولا يَتَعَدَّى وَكُريه من
 المُتَعَدَّى، فَشُ الرِّقُّ إذا أُخْرِجَ ما فيه من الرِّيحِ وفي المَثَلِ^(٢): «لَأَفْشَنَكَ
 فَشُ الوَطْبِ» والمعنى: يا داهيةُ أخرجي منه رِيحَ الكِبَرِ. قَطَاطٍ: بمعنى
 حَسْبِي، أي أَطْلُبُ إِمهالهم، والثَّانِي إلى أن قَتَلْتهم. مَعْنَى المَثَلِ: استمري
 على الصِّمِّ^(٣) يا صمامِ، أي: كُونِي شديدةً، وأصلُها من الحَيَّةِ الصِّمَاءِ وهي
 التي لا تَجِيءُ بالرِّقَى فَكأنَّها تَصِمْ عنها. والجاعرتان: مَضْرِبَا الفَرَسِ بَدَنِهِ
 على فَخِذَيْهِ، من الجَعْرِ وهو النُّجُو، دَلَّتْ ودَلَّفَتْ متقاربان. هذا البيتُ
 لعوفِ بنِ الأَخوصِ^(٤):

أولئِكَ إِخوتِي وَخِيارُ رَهطِي بِهِم نُهَضِي حَسِبْتُ أو امْتِناعِي
 وَمَعْنَى البيتِ على حَسَبِ مَعْنَى الأوَّلِ: أي أَهزِمُهُ، وعلى حَسَبِ مَعْنَى
 الثَّانِي أَضْرِبُ قَوْنَسَهُ.

قال جَارُ اللَّهِ: «والمعدولةُ عن فاعلةٍ في الأعلامِ كَحَدَامِ، وَقَطَامِ

(١) في (أ) والإصالة.

(٢)

(٣) في (أ) الضِّيمِ.

(٤) هو عوف بن الأَخوصِ، واسمه ربيعة بن جعفر بن كلاب بن عامر بن صعصعة، يكنى أبا يزيد
 شاعر جاهلي شهد يوم الفجار. أدرك الإسلام وفي إسلامه خلاف اختار له المفضل. وترجمته
 في شرح المفضليات لابن الأثيري: ٣/١، واللآلي لأبي عبيد البكري: ٣٧٧، ومعجم
 الشعراء ١٢٣.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٦٥، والمنخل: ١٠٢، والخوارزمي:
 ٦٥، وزين العرب: ٣٤، وابن يعيش: ٥٩/٤، والأندلسي: ١٢٨/٢، وعرائس المحصل:
 ٨٥/٢، وانظر النوادر: ١٥١، والمخصص: ١٦٥/٦، ٦٩/١٧، وكتاب فعال: ٦٩.

وَعَلَابٍ، وَبَهَانٍ، لِنِسْوَةٍ، وَسَجَاحٍ لِلْمُتَنَبِّئَةِ، وَكَسَابٍ وَخَطَافٍ لِكَلْبَتَيْنِ^(١) وَقَتَامٍ وَجَعَارٍ وَفَشَاحٍ لِلضَّبُعِ، وَحَصَانٍ وَسَكَابٍ لِفَرَسَيْنِ، وَعَرَارٍ لِبَقْرَةٍ يُقَالُ: «بَاءَتْ عَرَارٍ بِكَحْلٍ»، وَظَفَارٍ لِلْبَلَدِ الَّذِي يَنْسَبُ إِلَيْهِ الْجَزَعُ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: «مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمْرًا»، وَمَلَاعٍ وَمِنَاعٍ لِهَضْبَتَيْنِ وَوِبَارٍ وَشَرَافٍ لِأَرْضَيْنِ، وَلِصَافٍ لِجَبَلٍ وَبِرَاحٍ لِلشَّمْسِ.

قَالَ الْمُشْرَحُ: حَذَامٍ: مِنَ الْحَذْمِ، وَهُوَ الْقَطْعُ، كَمَا أَنَّ قَطَامٍ مِنَ الْقَطْمِ وَهُوَ الْقَصْرُ. الَّذِي نَسَأَلُ عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ قَوْلُ^(٢) الشَّيْخِ فِي الْكَلَامِ الْمَتَقَدِّمِ: الْمَعْدُولَةُ عَنِ الصِّفَةِ كَقَوْلِهِمْ فِي النَّدَاءِ: يَا فَسَاقِ، وَقَوْلُهُ هَا هُنَا: الْمَعْدُولَةُ عَنِ فَاعِلَةٍ فِي الْأَعْلَامِ كَحَذَامٍ وَقَطَامٍ، كَيْفَ لَمْ تُقَلَّبْ وَالْمَعْدُولَةُ عَنِ فَاعِلَةٍ فِي الصِّفَةِ وَالْأَعْلَامِ؟ وَالْجَوَابُ أَنَّ الْمَعْدُولَةَ عَنِ الصِّفَةِ لَيْسَتْ بِمَعْدُولَةٍ عَنِ فَاعِلَةٍ عَلَى سَبِيلِ الثَّبَاتِ بِدَلِيلِ يَا رَطَابِ: أَلَا تَرَى أَنَّ رَطَابٍ غَيْرُ مَعْدُولَةٍ عَنِ رَاطِبَةٍ، بَلْ عَنِ رَطْبَةٍ سَجَاحٍ^(٣): امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي يَرْبُوعٍ، تَنَبَّاتٌ، وَهِيَ امْرَأَةٌ مُسَيْلِمَةَ الْكُذَّابِ، وَاشْتَقَاقُهَا مِنْ قَوْلِهِمْ مِشِيَةً سُجْحُ أَي سَهْلَةٌ. كَسَابٍ: مِنَ الْكَسْبِ، كَمَا أَنَّ خَطَافٍ مِنَ الْخَطْفِ. سُمِّيَ الضَّبُعُ بِجَعَارٍ لِتَلَطُّخِهَا بِجَعْرِهَا فَكَأَنَّهَا تَجْمَعُهُ، وَيَقْتَامُ مِنْ قَتَمٍ، وَأَقْتَمَ بِمَعْنَى جَمَعَ وَاجْتَمَعَ، وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَتْ جَعَارِ، وَفِي الْمَثَلِ^(٤) / «رُوعِي جَعَارٍ وَانظُرِي أَيْنَ

[١/٧٨]

(١) ساقط من (ب).

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ١٢٨/٢ شرح هذه الفقرة.

(٣) انظر كتاب «فَعَالٍ» لِلْإِمَامِ الصَّغَانِيِّ: ١٧ وَسَجَاحٍ: هِيَ بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدِ بْنِ عُقْفَانَ الْيَرْبُوعِيَّةِ التَّمِيمِيَّةِ. أَدْعَتْ النِّبُوَّةَ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَتْ تَجِدُ الْمَسَاعِدَةَ وَالْمُنَاصِرَةَ مِنْ أَحْوَالِهَا بَنِي تَغْلِبَ فَاجْتَمَعَتْ عَلَيْهَا جُمُوعٌ مِنْ بَنِي رَبِيعَةَ وَتَمِيمَ، وَقَصَدَتْ الْيَمَامَةَ، فَتَلَقَّاهَا مَسَيْلِمَةُ الْكُذَّابِ، ثُمَّ تَفَاوَضَا وَتَزَوَّجَهَا مَسَيْلِمَةَ، ثُمَّ أَسْلَمَتْ سَجَاحَ بَعْدَ مَقْتَلِ مَسَيْلِمَةَ وَحَسُنَ إِسْلَامُهَا، وَأَقَامَتْ بِالْبَصْرَةِ. انظر أخبارها في تاريخ الطبري: ٢٣٧/٣، والأغاني: ١٦٥/١٨، والكامل: ١٣٥/٢.

(٤) انظر جمهرة الأمثال: ٤٨٨/١، ومجمع الأمثال: ٢٨٩/١، والمستقصى للزمخشري: ١٠٥/٢.

المَفْرَ؟ فَسَاحِ عِلْمٌ لِلصُّبْعِ ، خَصَافٍ : بِالصَّادِ المِهْمَلَةِ وَاشْتِقَاقَهُ يَعْرِفُ
بِقَوْلِهِ (١) :

خَصَفْنَا بَأْتَارِ المَطِيِّ الحَوَافِرَا

سَكَابٍ : مِنَ السَّكْبِ ، وَكَذَلِكَ تُشَبَّهُ الفَرَسُ الكَثِيرَةُ الجَرِي بِالبحرِ ،
وَمِنْ ثَمَّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مَا أَعْتَرَنِي عَلَيْهِ (أَمْثَالُ أَبِي عُبَيْدٍ) (٢) فِي فَرَسٍ
رَكِبُهُ وَجَدْتُهُ بَحْرًا ، وَلِهَذَا يُقَالُ لَهُ «اسكوب» عَرَارٍ (٣) وَكَحَلٍ بِفَتْحِ الكَافِ
وَسكُونِ الحَاءِ : هُمَا بَقْرَتَانِ تَنَاطَحَتَا فَمَاتَتَا جَمِيعًا فَقِيلَ (٤) : «بَاءَتْ هَذِهِ بِهَذِهِ»
يَضْرِبُ لِكُلِّ مَسْتَوِيَيْنِ . حَمَرٌ : تَكَلَّمَ بِالحَمِيرِيَّةِ (٥) ، وَهَذَا كَمَا يُقَالُ فِي المِثْلِ
الأَعْجَمِيِّ (٦) : مِنْ دَخَلَ قَرْيَةَ العُورِ تَغَاوَرَ . مَلَاعٍ مِنَ المَلْعِ : وَهُوَ السَّيْرُ
الخَفِيفُ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ (٧) لِأَنَّ مِنْ انْحَدَرَ عَنْهَا أُسْرِعَ ، مَنَاعٍ مِنَ المَنْعِ . وَبَارٍ :
كَانَتْ لِعَادٍ ، وَاشْتِقَاقُهَا مِنْ وَبَرَّتِ الأَرْنَبُ تَوْبِيرًا ، إِذَا أَخْفَتِ أَثْرَهَا لِمَشِيهَا فِي
الحَزُونَةِ ، فَكَأَنَّهَا فِي مَنخَفُضٍ مِنَ الأَرْضِ ، كَمَا أَنَّ شَرَافٍ سُمِّيَتْ لظَهْوَرِهَا

(١) البيت لمقعاس العائذي، واسمه مسهر بن النعمان العائذي القرشي يكنى أبا جعدة. انظر
معجم الشعراء: ٤٠٤، والمؤتلف والمختلف: ٧٩. والبيت له في اللسان: ٧٢/٩ (خصف)
وروايته هناك: (خصفن) وصدرة:

أولى فأولى يا مرأ القيس بعدما

(٢) كتاب «الأمثال» لأبي عبيد القاسم بن سلام طبع ضمن مطبوعات مركز البحث العلمي بكلية
الشرعية بمكة بتحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش سنة ١٤٠٠ هـ وانظر تشبيه العرب الفرس
الكثير الجري بالبحر في أمثال المفضل الضبي: ص ٢٥.

(٣) في (أ).

(٤) وفيهما المثل: بَاءَتْ عَرَارٍ بِكَحَلٍ انظر جمهرة الأمثال: ٢٢٦/١، والمستقصى: ٢/٢.
(٥) في كتاب عرائس المحصل: ٨٧/٢، عن الأصمعي أن رجلاً من العرب دخل على ملك ظفار
فقال له الملك: (نب) - وتب بالحميرية اجلس - فوثب الرجل فاندقت رجلاه فضحك
الملك، وقال: ليست عندنا عربيتك، ومن دخل ظفار حمر أي تكلم بالحميرية وانظر: المثل
في المستقصى: ٣٥٥/٢.

(٦) نقل صاحب المسترشد في شرح المفصل هذا المثل عن الخوارزمي.

(٧) في (أ) ولعلها المعروفة اليوم باسم «اللصافة» في شمال شرق المملكة العربية السعودية.

فكأنها على شرفٍ من الأرض لَصَافٍ^(١): من منازل بني تميم، قال^(٢):
 قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُكُمْ أَسْوَدَ خَفِيَّةٍ فَإِذَا لَصَافٍ تَبِيضٌ فِيهَا الْحُمْرُ
 واشتقاقها على ما رأيتها في (حاشية المفصل)^(٣) مِنْ لَصَفَ لَوْنُهُ إِذَا
 بَرَقَ. سُمِّيَتِ الشَّمْسُ بِبِرَاحٍ، لِأَنَّهَا أَبَدًا فِي الزُّوَالِ وَالْبِرَاحِ، فَإِنْ سَأَلْتَ:
 فَمَا بِاللَّهِمْ جَعَلُوا «حَنَازٍ» مِنَ الصِّفَاتِ وَ«بِرَاحٍ» مِنَ الْأَعْلَامِ مَعَ أَنَّ كِلَيْهِمَا
 اسْمٌ لِلشَّمْسِ؟ أَجِبْتُ: لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ لِلشَّمْسِ حَنَازٍ فَمَحْصُولُهُ الشَّمْسُ حَانِذَةٌ،
 وَإِذَا قِيلَ لِلشَّمْسِ بِرَاحٍ فَمَحْصُولُهُ الكَوْكَبُ الَّذِي يُسَمَّى الشَّمْسَ يُسَمَّى أَيْضًا
 بِرَاحٍ كَمَا إِذَا قُلْتَ: أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَالْبِنَاءُ فِي المَعْدُولَةِ لُغَةٌ أَهْلِ الحِجَازِ، وَيُنَوُّ
 تَمِيمٍ يَعْرَبُونَهَا، وَيَمْنَعُونَهَا الصَّرْفَ، إِلَّا مَا كَانَ آخِرُهُ رَاءً كَقَوْلِهِمْ: حَضَارٍ
 لِأَحَدِ المُحَلِّفِينَ، وَجَعَارٍ فَإِنَّهُمْ يُوَافِقُونَ فِيهِ الحِجَازِيِّينَ، إِلَّا القَلِيلَ مِنْهُمْ
 كَقَوْلِهِ^(٤):

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَيَّ وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٌ
 بِالرَّفْعِ.

(١) انظر: معجم البلدان: ١٧/٥.

(٢) البيت لأبي المهوش الأسدي، وقيل المهوس بالسّين المهملة، اسمه حوط بن رثاب، شاعر
 مخضرم أسلم ولم ير النبي ﷺ، بينه وبين نهشل بن حرّي مناقضات. انظر الإصابة:
 ٢١٧/٤، والخزانة: ٨٦/٣، والبيت من قصيدة أوردتها البغدادي نقلاً عن «ضالة الأديب»
 لأبي محمد الغندجاني. وانظر معجم البلدان: ١٧/٥، واللّسان (حمر) و(لصف).

(٣) حاشية المفصل: ١٢٠.

(٤) البيت للأعشى ميمون بن قيس. ديوانه: ٢٨١ من قصيدته التي أولها:
 أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ
 توجیه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٦٥، والمنخل: ١٠٢،
 والخوارزمي: ٦٦، وزين العرب ٣٥، وشرح ابن يعيش: ٦٥/٤ والأندلسي: ١٢٩، وعرائس
 المحصل: ٨٩ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٤١/٢، انظر شرح أبياته لابن السيرافي: =

قال المشرِّح: إنما يوافقُ ينو تَمِيمٌ لِلحِجَازِيِّينَ لِأَنَّ الرِّاءَ أَشَدُّ مُنَاسِبَةً لِلكَسْرَةِ مِنْ سَائِرِ الحُرُوفِ، وَلِذَلِكَ نَرَى الأَلْتَحَّ يَخْرِجُ الرِّاءَ يَاءً، وَمِنْ ثَمَّ تُمَلُّ مَعَ الرِّاءِ المَكْسُورَةُ الفَتْحَةُ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ: مِنَ الصَّغِيرِ وَمِنَ الكَبِيرِ، وَلِهَذَا نَقَلْتُ (١) الرِّاءَ المَكْسُورَةَ إِلَى الحُرُوفِ المُسْتَعْلِيَةِ، وَلَا كَذَلِكَ سَائِرُ الحُرُوفِ، حَضَارٍ وَجَعَارٍ: لِكَوْكِبِينَ يَطْلَعَانِ قَبْلَ سُهَيْلٍ وَهُمَا المُحَلَّفَانِ لِتَحَالْفِ (٢) النَّاسِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، يَحْلِفُ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ سُهَيْلٌ، وَيَحْلِفُ البَعْضُ أَنَّهُ لَيْسَ بِهِ. البَيْتُ لِلأَعَشَى، وَهُوَ عَلَى مَذْهَبِ ذَلِكَ القَلِيلِ (٣). فَإِنَّ سَأَلْتَ لَعَلَّ تَحْوِيلَهُ مُعْرَباً لِضُرُورَةِ الشَّعْرِ؟ أَجِبْتُ: ذَكَرَ الشَّيْخُ أَنَّ ضُرُورَةَ الشَّعْرِ لَا تَجِيزُ إِعْرَابَ المَبْنِيِّ. مَا بَعْدَ البَيْتِ (٤):

وَحِيٌّ بِالحَيِّ مِنْ جَدِيسٍ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُسْتَطَارٌ
وَأَهْلٌ جَوًّا أَتَتْ عَلَيْهِمُ فَأَفْسَدَتْ عَيْشَهُمْ فَبَارُوا
وَقَبْلَهُمْ غَالَتِ المَنَايَا طَسَمَا وَلَمْ يُنْجِهِمْ حِذَارُ
بَادُوا كَمَا بَادَ أَوْلُوهُمْ عَفَى عَلَى آثَارِهِمْ قِدَارُ

رَعِمَ ابْنُ إِسْحَاقَ (٥): أَنَّ أَمِيمَ بْنَ لاوذِ بْنِ سَامِ بْنِ نُوحٍ نَزَلُوا «وَبَارِ» فَكَثَرُوا وَزَرَكُوا ثُمَّ عَصَوْا فَأَصَابَتْهُمُ مِنَ اللَّهِ نِقْمَةٌ فَهَلَكُوا وَبَقِيَتْ مِنْهُمْ بَقِيَّةٌ يُقَالُ لَهُمُ النَّسْنَسُ لِلرَّجُلِ مِنْهُمْ يَدُّ وَرَجُلٌ مِنْ شِقِّ وَاحِدٍ يَنْفُرُونَ نَفْرَ الطَّبَّاءِ. وَ«وَبَارِ» بِلَادٌ لَا يَطُوقُهَا أَحَدٌ مِنَ الإِنْسِ لِمَا فِيهَا مِنْ حَسِّ الجِنِّ، وَهِيَ فِيمَا

= ٢٣٩/٢ والتعليق المختصر: ١٨ وشرحها للكوفي: ١٤٢، وانظر المقتضب: ٥٠/٣، ٣٧٦، وأمالي ابن السجري: ١١٥/٢ والمحصل في شرح الفصول: ١٩٥، وشرح الأشموني: ٢٦٩/٣.

(١) في (أ) يغلب.

(٢) في (ب) لحلف.

(٣) في (أ) القائل وفي شرح الأندلسي: ١٣٠/٢ القبيل.

(٤) الديوان ص ٢٨١ - ٢٨٢ وردت الأبيات في الديوان غير متتالية، وانظر اختلاف الرواية هناك.

(٥) هو صاحب السيرة التي هذبها ابن هشام.

يَزْعَمُونَ أَكْثَرَ أَرْضِ اللَّهِ نَخْلًا وَشَجَرًا^(١). وَحُكِيَ أَنَّ رَجُلًا وَقَفَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى بَعِيرٍ لَهُ بَعْكَازٌ مِثْلُ الشَّاهِ وَهُوَ يَقُولُ^(٢):

وَمَنْ يُعْطِنِي سِتًّا وَسِتِّينَ بَكْرَةً هِجَانًا وَأَدْمًا أَهْدِيهِ لِبَوَّارٍ
ثُمَّ ضَرَبَ بَعِيرَهُ فَلَمَعَ بِهِ لَمَعُ الْبَرَقِ قَالَ الْفَرَزْدَقُ^(٣):

وَلَقَدْ ظَلَلْتُ أَبَاكَ تَدْعُو دَارِمًا كَظَلَالِ مُلْتِمِسٍ طَرِيقَ وَبَارٍ
جِئْنَا إِلَى بِنَاءِ فَعَالٍ: قَالَ النَّحْوِيُّونَ: الْأَصْلُ فِيهَا الَّتِي بِمَعْنَى الْأَمْرِ
وَبِنَاؤُهَا لِحَرِيهَا مَجْرَى أَمْرِ الْمُخَاطَبِ وَسَدَّهَا مَسَدَّهُ، وَأَمَّا الَّتِي بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ
الْمَعْرِفَةِ وَالْمَعْدُولَتَانِ فَمُشَبَّهَةٌ بِفَعَالٍ الَّتِي هِيَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ،
وَاجْتِمَاعُهُمَا عَلَى وَزْنٍ، وَهَذَا يَنْتَقِضُ بِنَحْوِ السَّحَابِ وَالظَّلَامِ وَالغَمَامِ، فَإِنَّ،
تِلْكَ الْمُشَابَهَةَ فِيهَا قَائِمَةٌ وَهِيَ مُعْرَبَةٌ^(٤).

(١) هذه الحكاية التي أوردها المؤلف هنا عن ابن إسحاق لا أوافق على صحتها بل هي من توهمات القصص والأخباريين. ولعل الصواب هو ما ذهب إليه أبو محمد الغندجاني المشهور بالأسود الأعرابي في كتابه: «فرحة الأديب» ٥٦، في الرد على ابن السيرافي الذي أثبت في شرح البيت ما رواه الخوارزمي هنا، بل ان الخوارزمي نقل عنه دون إشارة إليه. قال أبو محمد: والصواب أن وبارهي من ناحية الشجر، آخر رمال بني سعد بن زيد مائة بن تميم، وذلك أن وبار بن أميم بن لاوذ بن سام بن نوح نزلها فسميت به، وقريباً من تحديد أبي محمد حددها الجغرافيون في كتبهم منهم البكري في معجم ما استعجم: ٨٣٥، وياقوت في معجم البلدان: ٣٦٥/٥، والحميري في الروض المعطار: ٦٠٦ والزمخشري في الجبال والأمكنة: ٢٢٤. ويورد بعضهم ما قيل حولها من قصص وحكايات غير معقولة بلفظ: زعم بعضهم أو زعموا... ومن تحديدهم يتضح لنا أنها تقع في الجزء الغربي الجنوبي مما نسميه اليوم - (الربع الخالي) وهي منطقة رملية واسعة جداً في الجزء الجنوبي الشرقي من المملكة العربية السعودية وهي منطقة موحشة لخلوها تقريباً من السكان، ولعل هذا ما جعل الإخباريين والقصص ينسجون حولها الأخبار التي لا يمكن أن تصدق.

(٢) لم أعرش على قائل البيت، وهو في شرح الأندلسي: ١٣٠/٢، وعرائس المحصل: ٩٠/٢، وكلاهما عن التخمير، ويبدو أنه مصنوع مع هذه القصة.

(٣) ديوان الفرزدق:

(٤) نقل الأندلسي في شرحه: ٣٠/٢ شرح هذه الفقرة من قوله: قال النحويون ثم عقب عليه بقوله: قلت: لم يقل أحد أن العلة في بنائها هي المشابهة لها في الوزن فقط، بل مع الوزن =

وَالْوَجْهُ: أَنَّ التِّي بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ الْمَعْرِفَةِ بُنِيَتْ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى اللَّامِ، وَأَمَّا الَّتِي بِمَعْنَى الْأَمْرِ فَكَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَى تَرَكَ وَدَرَاكَ التَّرْكَ، وَالدَّرْكَ، وَهَذَا كَمَا يُقَامُ الْمَصْدَرُ الْمَعْرُوفُ بِاللَّامِ مَقَامَ الْأَمْرِ فَإِنْ سَأَلْتَ: فَهَلْ سُمِعَ بِنَحْوِ جِيَادٍ وَخَلَاقٍ وَنَزَالٍ مَصَادِرَ لِأَنَّ فَعَالَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ، لَوْ كَانَتْ هِيَ فِي الْأَصْلِ فَعَالٍ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ^(١) الْمَعْرُوفَ بِاللَّامِ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: تَرَكَهَا كَمَا لَا يُقَالَ التَّرَاكِيهَا.

أَجِبْتُ: أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةَ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ فِي الْأَصْلِ مَصَادِرَ أَوْ لَا تَكُونَ. فَلِئِنْ كَانَتْ فَذَلِكَ، وَلِئِنْ لَمْ تَكُنْ قُلْنَا: الْوَاضِعُ / أَقَامَ هَذَا الْوِزْنَ مَعَ إِرَادَةِ الْوَصْفِ وَالْأَمْرِ بِهِ مَقَامَ الْمَصْدَرِ الْمَعْرُوفِ بِاللَّامِ تَسْهِيلاً لِلْأَمْرِ عَلَى طَالِبِ الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ. وَأَمَّا الثَّانِي: فَبَيَّنَ الْمَعْرُوفَ بِاللَّامِ وَبَيَّنَ مَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَعْرُوفِ بِاللَّامِ^(٢) تَلَاقٍ^(٣)، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَلَمَ فِي مَعْنَى الْمَعْرُوفِ بِاللَّامِ فِي أَنَّهُ^(٤) لَا تَجُوزُ إِضَافَتُهُ، وَأَمَّا الْمَعْدُولَةُ فَإِنَّهَا

[٧٨/ب]

= أن يكون معرفة مؤنثة معدولة فالمشابهة بينهما من أربعة أوجه، الوزن واحد منها، وإذا كانت للعلّة مجموع أربعة أمور فكيف يرد النقض على بعض العلة.

ثم نقل الأندلسي النص من قوله: والوجه ولم يلتزم بحرفيته، ونسب إلى الخوارزمي كلاماً لم أجده هنا فما أدري هل هو سقط في النسختين المعتمدتين هنا، أو نقله الأندلسي من شرح آخر للخوارزمي غير التخمير. وإليك نصه: والوجه أن التي بمعنى المصدر المعرفة بنيت لتضمّنها معنى اللام، ولذلك قالوا: بأن فعال إذا سمي به الفعل لا تدخل عليه النافية، ومن ثم قالوا في قوله تعالى: ﴿لَا مَسَاسَ﴾ بفتح الميم وكسر العين وكذلك في قول الكميت:

لا همام لي لا همام

أي لا أقول همام. هذا تفسير ابن جني وفي «المدخل الكبير» لا وجدت منهم المماسّة. هنا ينتهي نصّ الخوارزمي على ما يفهم من كلام الأندلسي. ثم عقب عليه بكلام يطول ذكره قال بعد نهايته: قلت: قد اشتمل هذا البحث على جيد ورديء فليعتف هذا بهذا، وقد اجتهد والجواب عما قال سهل يسير ونقض القواعد المقررة من لدن أربع مائة سنة صعب عسير.

(١) في (أ).

(٢) في (ب).

(٣) في (أ) فرق.

(٤) في (أ) فإنه.

مُتَضَمَّنَةٌ أَيْضاً^(١) لِمَعْنَى لَامِ التَّعْرِيفِ، لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ مَعْرُوفَةٌ سُمِّيَ بِهِ، وَبُنِيَ عَلَى الْحَرَكَةِ ذَهَاباً عَنِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَعَلَى الْكَسْرِ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ لِثَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا مُعْرَبَةٌ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ بَنِي تَمِيمٍ.

تَخْمِيرٌ: فَعَالٍ بِمَعْنَى الْأَمْرِ قِيَاسٌ، وَمَا كَانَ مِنْهُ مَصْدَرًا فَالْقِيَاسُ عَلَيْهِ بَاطِلٌ وَأَمَّا مَا كَانَ صِفَةً فَإِنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ عِنْدَ سَبِيْبِهِ إِلَّا مَا جَاءَ فِي النَّدَاءِ خَاصَّةً مِثْلَ قَوْلِهِمْ: يَا خَبَاثِ يَا فَسَاقِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ؛ هِيَهَاتُ بَفَتْحِ التَّاءِ لُغَةٌ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَبِكَسْرِهَا لُغَةٌ أَسَدٍ وَتَمِيمٍ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَضُمَّهَا وَقَدْ قُرِئَ بِهِنَ جَمِيعًا، وَقَدْ تُنَوَّنُ عَلَى اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ قَالَ^(٢)»:

تَذَكَّرْتُ أَيَّامًا مُضِيْنَ مِنَ الصَّبَا فَهِيَهَاتُ هِيَهَاتُ إِلَيْنَا رُجُوعَهَا
وَقَدْ رُوي:

هِيَهَاتُ مِنْ مَصْبَحِهَا هِيَهَاتُ

بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَكَسْرِ الثَّانِي، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُسَكِّنُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا نُونًا، وَقَدْ تُبَدَّلُ هَاؤُهَا هَمْزَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِيَهَاتُ^(٣) وَإِيَهَانَ وَإِيَهَاءُ وَقَالُوا: إِنَّ الْمَفْتُوحَةَ مَفْرَدَةً وَتَاؤُهَا لِلتَّائِيثِ مِثْلُهَا فِي عُرْفَةٍ مُظْلَمَةٍ، وَلِذَلِكَ يَقْلِبُهَا الْوَاقِفُ هَاءً فَيَقُولُ: هِيَهَاءُ، وَأَلْفُهَا عَنِ يَاءٍ لِأَنَّ أَصْلَهَا هِيَهِيَّةً، مِنَ الْمَضَاعِفِ كَزَلْزَلَةٍ، وَأَمَّا الْمَكْسُورَةُ فَجَمْعُ الْمَفْتُوحَةِ وَأَصْلُهَا هِيَهَاتُ بِحَذْفِ اللَّامِ وَالْوَقْفِ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ كَمَسْلَمَاتٍ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْأَغْلَبُ عَلَى الْأَصْوَاتِ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ إِلَّا شَتَانًا وَهِيَهَاتُ

(١) فِي (ب) فَإِنَّهَا أَيْضًا مُتَضَمَّنَةٌ.

(٢) لَمْ أَعْتَرِ عَلَى قَائِلِ هَذَا الْبَيْتِ. انظُرْ تَوْجِيهَ إِعْرَابِهِ وَشَرْحَهُ فِي إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ: ٦٧، وَالْمَنْخَلِ: ١٠٣، وَالْخَوَارِزْمِيِّ: ٦٦، وَزَيْنِ الْعَرَبِ: ٣٥، وَشَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ: ٦٥/٤، وَالْأَنْدَلِسِيِّ: ١٣١/٢، وَعِرَائِسِ الْمَحْصَلِ: ٩٠/٢. وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ: ٣٥٥/١، وَالْمَقْتَضِبِ: ٣٦١/٤ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٢٢٥/٢، وَالْأَشْمُونِيِّ: ١٨/٢، وَخَزَانَةَ الْأَدَبِ: ٨٨/٢.

(٣) فِي (ب) إِيَهَاكَ.

فإنهما قد وَرَدَا فِي الْخَبَرِ، هَيْهَاتَ لَا تُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ بَعْدَ عَلَى الْإِطْلَاقِ.
قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ: لَا يُقَالُ هَيْهَاتَ مِثْلَ زَيْدٌ بِمَعْنَى بَعْدَ
مِثْلَ (١)، ثُمَّ هَيْهَاتَ (٢-لا تَكَادُ تَجِيءُ-٢) إِلَّا (٣) مُكَرَّرَةً قَالَ (٤):

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ

وَقَالَ تَعَالَى (٥): ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ (٦) أَسَدٌ وَتَمِيمٌ
يَقُولُونَ: هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ بِكَسْرِ التَّاءِ. وَهِيَ قِرَاءَةٌ أَبِي جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ (٧)، وَمِنْهُمْ
مَنْ تَقُولُ هَيْهَاتَ بِضَمِّ التَّاءِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ لِلزُّهْرِيِّ (٨)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَضُمُّهَا
بِالتَّنْوِينِ وَهِيَ قِرَاءَةٌ أَبِي حَيَوَةَ (٩)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُهَا بِالتَّنْوِينِ وَهِيَ قِرَاءَةٌ
عِيسَى بْنِ عُمَرَ (١٠)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُهَا بِالتَّنْوِينِ وَهِيَ قِرَاءَةُ الْأَعْرَجِ (١١)، وَمِنْهُمْ

(١) فِي (ب).

(٢-٢) فِي (أ).

(٣) فِي (ب) مَكْرَرَةٌ سَاقِطَةٌ مِنْهَا لَفْظَةٌ (إِلَّا).

(٤) عَجْزُهُ:

وَهَيْهَاتَ خَلَّ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ

تَقْدِمُ ذَكَرَهُ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ. وَانظُرِ الْمَسَائِلَ الْحَلِييَاتِ لِأَبِي عَلِيٍّ: ١٩٣.

(٥) فِي (أ).

(٦) سُورَةُ الْمُؤْمِنِينَ: آيَةٌ: ٣٦.

(٧) هُوَ: يَزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرِ الْمَخْزُومِيِّ الْمَدَنِيِّ، أَحَدُ الْعَشْرَةِ تَابِعِيٍّ مَشْهُورٍ كَبِيرٍ
الْقَدْرِ. غَايَةُ النِّهَايَةِ: ٣٨٢/٢.

قِرَاءَتُهُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ: ٢٣٥/٢، وَمَخْتَصَرُ ابْنِ خَالَوَيْهِ: ٩٧.

(٨) لَعَلَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الزُّهْرِيِّ. رَوَى عَنْ أَبِي زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو.

غَايَةُ النِّهَايَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقُرَّاءِ: ٤٣٨/١.

(٩) أَبُو حَيَوَةَ الْحَضْرَمِيُّ الْحَمْصِيُّ سَرِيحُ بْنُ يَزِيدَ ٢٠٣ هـ صَاحِبُ الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ وَمَقْرَأُ الشَّامِ.

ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ. غَايَةُ النِّهَايَةِ: ٣٢٥/١ قِرَاءَتُهُ فِي زَادِ الْمَسِيرِ: ٤٧١/٥،

وَالْمَحْتَسَبِ: ٩٠/٢.

(١٠) عِيسَى بْنُ عَمْرِو الثَّقَفِيِّ: عَرَضَ عَلَى ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَالْمَحْدَرِيِّ، وَسَمِعَ وَرَوَى عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ،

وَابْنِ مَحِيصَنٍ، وَعَنَ اللَّؤْلُؤِيِّ، وَهَارُونَ بْنَ مُوسَى وَالْأَصْمَعِيِّ وَالْخَلِيلِ. طَبَقَاتُ النُّحَوِيِّينَ: ٢١

وَنَزْهَةُ الْأَبْيَاءِ: ٢١، وَغَايَةُ النِّهَايَةِ: ٦٠٢/١ قِرَاءَتُهُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ: ٢٥٧/٢،

وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ: ٤١٨/٢، وَالْمَحْتَسَبِ: ٩٠/٢.

(١١) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هَرْمَزٍ، أَبُو دَاوُدَ الْأَعْرَجِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ. أَدْرَكَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَرَوَى عَنْهُ مَاتَ =

مَنْ يَضُمُّ الْأَوَّلَ وَيَكْسِرُ الْآخَرَ وَهِيَ قِرَاءَةٌ قُعْنُبٌ^(١)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ^(٢) التَّاءَ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ عَيْسَى الْهَمْدَانِي^(٣) الْوَاقِفُ يَقْلِبُهَا هَاءً عِنْدَ الْكَسَائِي وَالْبَصْرِيِّينَ، وَأَمَّا عِنْدَ الْفَرَّاءِ وَأَصْحَابِهِ فَالْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا سَاكِنٌ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ التَّاءِ فِي بِنْتٍ وَأَخْتٍ وَهَنَّهُ^(٤) فِي (حَاشِيَةِ الْمَفْصَلِ)^(٥) إِنْ قِيلَ مَا الْأَسْمُ الَّذِي يَكُونُ تَارَةً مَفْتُوحاً فِي الْمُفْرَدِ مَكْسوراً فِي الْجَمْعِ قِيلَ: هَيْهَاتَ فِي الْمُفْرَدِ بِالْفَتْحِ، وَفِي الْجَمْعِ بِالْكَسْرِ، وَهَذَا صَنْعَةُ التَّصْرِيفِيِّينَ، وَأَصْلُهَا هَيْهَاتَ، وَوَزْنُهَا فَيْعَلَاتٌ^(٦) فَحُذِفَ مِنْهُ اللَّامُ الثَّانِيَةُ فِي الْجَمْعِ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهَا مُفْرَداً وَبَيْنَهَا جَمْعاً مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى؟ أَجَبْتُ: هَيْهَاتَ إِذَا كَانَ جَمْعاً كَانَ أَشَدَّ إِبْعَاداً مِنَ الْمُفْرَدِ لِتَنَاوُلِهِ أَنْوَاعَ الْبُعْدِ. إِلَيْكَ رُجُوعُهَا قَدَّمَ فِيهِ صِلَةَ الْمَصْدَرِ عَلَى الْمَصْدَرِ وَمِثْلُهُ^(٧):

وَالسَّيْرُ عَنْ حَلَبٍ إِلَيْكَ رَحِيلٌ

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلُّ؛ وَالْمَعْنَى فِي شَتَّانٍ تَبَأَيْنَ الشَّيْثِينَ فِي بَعْضِ الْمَعَانِي وَالْأَحْوَالِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْفُصْحَاءُ شَتَّانٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَشَتَّانٌ مَا زَيْدٌ وَعَمْرُو قَالَ:

= بِالْإِسْكَندَرِيَّةِ سَنَةِ ١١٧ تَرْجَمْتَهُ فِي نَزْهَةِ الْأَلْبَا: ١٨، وَغَايَةِ النِّهَايَةِ: ٣٨١/١، وَقِرَاءَتُهُ فِي زَادِ الْمَسِيرِ: ٤٧١/٥ وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ.

(١) قَعْنُبُ بْنُ أَبِي قَعْنُبِ الْبَصْرِيِّ، أَبُو السَّمَالِ، لَهُ اخْتِيَارٌ فِي الْقِرَاءَةِ شَاذٌ عَنِ الْعَامَةِ تَرْجَمْتَهُ فِي غَايَةِ النِّهَايَةِ: ٤٧/٢. قِرَاءَتُهُ فِي الْمَحْتَسَبِ: ٩٠/٢.

(٢) فِي (أ) يَسْكُنُ.

(٣) عَيْسَى بْنُ عَمْرِو الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ، مَقْرَأٌ الْكُوفَةَ بَعْدَ حِمْزَةٍ وَفَاتَهُ سَنَةَ ١٥٦ هـ تَرْجَمْتَهُ فِي غَايَةِ النِّهَايَةِ: ٦١٢/١. وَقِرَاءَتُهُ فِي الْمَحْتَسَبِ لِابْنِ جَنِي: ٩٠/٢.

(٤) حَاشِيَةِ الْمَفْصَلِ: ١٢٠.

(٥) لَمْ يَرِدْ فِي نَسْخَةِ لَيْدِنَ.

(٦) فِي (أ) فَعْلَلَاتٍ.

(٧) انظُرْ شَرْحَ الْأَنْدَلِسِيِّ: ١٣١/٢.

شَتَان ما يَوْمِي على كورِها وِيومِ حَيَّانَ أَخِي جابِرِ
قال^(١):

شَتَان هذا والعِنَاقُ النَّومُ والمَشْرَبُ الباردُ في ظِلِّ الدَّومِ
وأما نَحْوُ قولِهِ:

لشَتَان ما بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ في النَّدى يَزِيدِ سُلَيْمٍ والأغْرَبَيْنِ حاتِمِ
فقد أباه الأصمعي، ولم يَسْتَبِعْهُ بعضُ العُلَماءِ عن القِياسِ.

قال المَشْرَحُ: شَتَان: من الشَّتِّ وهو التَّفَرُّقُ والتَّبَاعُدُ، وُيْنِي هو
وهيَّاتَ على الفَتْحِ لِقُوعِهِمَا مَوْعِ الفِعْلِ الماضي. الَّذِي عليه الفُصْحاءُ
شَتَانَ زَيْدٍ وعَمْرُو ولأنَّ التَّفَرُّقَ والتَّبَاعُدَ لا يَكُونُ إلا بَيْنَ اثْنَيْنِ، وكذلك: شَتَانُ
ما زَيْدٍ وعَمْرُو، لأنَّ ما مَزِيدَةٌ. قال الأصمعي: لا يَقالُ شَتَانُ ما بَيْنَهُمَا، لأنَّكَ
إذا جَعَلْتَ ما مَزِيدَةٌ لم يَبْقَ في الكلامِ لشَتَانُ فاعِلٌ، وإن جَعَلْتَهُ بِمَعْنَى الَّذِي
كُنْتَ قد جَعَلْتَ فاعِلٌ / شَتَانُ شَيْئاً واحِداً، وهو كما عُلِمَ يَفْتَضِي شَيْئَيْنِ^(٢).
ولم يَسْتَبِعْهُ بعضُ العُلَماءِ عن القِياسِ. لأنَّ الفاعِلَ فيه من حَيْثُ المَعْنَى
شَيْئانَ، ونَحْوَهُ ﴿عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ البَيْتُ الأوَّلُ للأعشى^(٣)، وقَبْلَهُ:

[1/79]

(١) نسبه ابن المستوفي إلى لقيط بن زراره بن عدس التميمي، وهو أخو حاجب بن زراره صاحب
القوس يكنى أبا دختنوس، وهي ابنته، وأبا نهشل. وقال صاحب المنخل هو للأعشى. ولم
أجده في ديوان الأعشى، وربما أن الذي جعله يتوهمه للأعشى أن الزمخشري أنشده بعد بيت
الأعشى فتوهمه له. وأنشدا قبله:

يا قوم حرقتموني باللوم ولم أقاتل عامراً قبل اليوم
توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٦٩، والمنخل: ١٠٤، والخوارزمي: ٦٧،
وزين العرب: ٣٥، وشرح ابن يعيش: ٣٧/٤، ٦٨، والأندلسي: ١٣٢/٢، وعرائس
المحصل: ٩٣/٢ وانظر المقتضب: ٣٠٥/٤، والمخصص: ٦٣/١٤، ٨٥، والتذييل
والتكميل: ٢٣/٥.

(٢) انظر التعليق المختصر من شرح السيرافي للحسن بن علي الواسطي: ٢٧.

(٣) ديوان الأعشى: ١٣٩ - ١٤٧، من قصيدته التي أولها:

وَقَدْ أَسْلَى الْهَمَّ حِينَ اعْتَرَى بِجَسْرَةِ دَوْسَرَةِ عَاقِرِ
شَتَّانِ مَايُومِي البيت

الجِسْرَةُ العَظِيمَةُ، والدَّوْسَرَةُ مثلُهَا^(١) والعَاقِرُ التي لم تَحْمِلْ، وذلك
أَصْلَبُ لَهَا. «حَيَّانُ»: رَجُلٌ^(٢) من بَنِي حَنِيفَةَ كَانَ يُنَادِمُ الأَعشى، وله أُخٌ يُقَالُ
لَهُ: جَابِرٌ يَقُولُ: كُنَّا نَشْرَبُ وَنَنْعَمُ مَعَ^(٣) جَابِرٍ. [و] جَابِرٌ^(٤) كَانَ - فِيمَا يُقَالُ -
مَلِكًا يُحْسِنُ إِلَى حَيَّانٍ لِأَنَّهُ نَدِيمُهُ. «فِي ظِلِّ الدَّوْمِ»: عَلَى الإِضَافَةِ أَي الدَّائِمِ
وَيُرْوَى «فِي الظِّلِّ الدَّوْمِ» عَلَى الوَصْفِ أَي الدَّائِمِ، وَمَنْ أَنْكَرَ^(٥) عَلَى مَنْ
رَوَى «ظِلِّ الدَّوْمِ» قَالَ: أَي ظِلِّ يَكُونُ لِلدَّوْمِ؟! وَهُوَ شَجَرُ المَقْلِ.

= شاقتك من قتلت أطلالها فللشط فالوتر إلى حاجر
والبيتان اللذان أنشدهما المؤلف هنا ليسا متوالين في الديوان بينهما قوله:
زِيَاةٌ بِالرَّحْلِ حَطَّارَةٌ تَرْمِي بِشَرْحِي مَيْسَهُ فَاتِرٌ
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٦٨، والمنخل: ١٠٣، وشرح ابن
يعيش: ٣٧/٤، ٦٨ والخوارزمي: ٦٨، وزين العرب: ٣٥، وشرح الأندلسي: ١٣٢/٢،
وعرائس المحصل: ٩٣/٢ والتذييل والتكميل: ٢٣/٥.

(١) في (ب).

(٢) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٦٩: قال المغربي [الأندلسي] والأخ يقال له جابر،
يقول كنا نشرب مع جابر. وهذا غلط ظاهر لمتأمله يلزم منه أن يكون حيّان وجابر مبيينين للأخ،
وهذا محال. وقال في نسخة أخرى بخطه، وحيّان رجل من بني حنيفة، كان ينادم الأعشى وله
أخ يقال له جابر فيقول: كنا نشرب مع جابر، وهذا الثاني هو لفظ الخوارزمي بعينه، وسياق
تمامه: كنا نشرب ونتنعم مع جابر كان فيما يقال ملكاً يحسن إلى حيّان لأنه نديمه. هذا كلام
الخوارزمي وهو غير صحيح، لأنه يصف حيّان، ويذكر عيشه معه، ولم يكن يشرب مع جابر،
إنما كان نديمه أبو حيّان؟، وما فسره به يدل على فساد ما ذهب إليه الخوارزمي.

(٣) في (ب) معاً.

(٤) في (أ) فقط.

(٥) الذي أنكرها الأصمعي كما سيأتي. وقد رد الصغاني على ما جاء في المفصل من إضافة الظل
إلى الدوم قال: والإشاد الصحيح «في الظل الدوم» أي الدائم وصف بالمصدر قال ابن
المستوفي: رواه أبو عبيدة في ظل الدوم، وقال يعني المقل، قال الأصمعي قد أحال ابن
الحائك، لأنه ليس بنجد دوم، إنما هو «في الظل الدوم» أي الدائم وجعله بنجد. قال:
الخوارزمي: ... وأورد نصه المتقدم ثم قال: وأما شجر المقل فله ظل لا محالة.

البيت الثالث لربيعة الرقي^(١)، وهو ممن لا يُستشهدُ بشعره لأنه مولدٌ.
 «اليزيدان»: يزيد بن حاتم المهلبي^(٢) وهو الممدوح، ويزيد بن أسيد السلميّ
 وكان المنصورُ قد عقَدَ ليزيد بن أسيد^(٣) على ديار مصر، وعقدَ ليزيد بن
 حاتم على أفريقية، فسارا معاً، وكان يزيد بن حاتم يُمونُ الكتيبتين معاً، فقال
 ربيعة^(٤):

يَزِيدُ الْخَيْرُ إِنَّ يَزِيدَ قَوْمِي سَمِيكَ لَا يَجُودُ كَمَا تَجُودُ
 تَقُودُ كَتِيبَةً وَيَقُودُ أُخْرَى وَتَرْزُقُ مَنْ يَقُودُ وَمَنْ تَقُودُ

(١) هو ربيعة بن ثابت بن لجأ بن العيذار الأسدي. قال ابن المستوفي مولى سليم، ومثله
 البغدادي. أبو ثابت، وقيل أبو شبابه، وتصحفت في إثبات المحصل إلى: سيابه، والخزاعة
 أسامة؟ شاعر غزل عباسي ضرير يلقب بـ (الغاوي) عاصر المهدي والرشيد، وله معهما نوادر
 وأشعار قال أبو الفرج: وهو من المكثرين المجيدين. توفي سنة ١٩٨ هـ. أخباره في الأغاني:
 ٣٧/١٥، ونكت الهميان: ١٥١، ومعجم الأدياء: ٢٠٧/٤، والخزاعة: ٥٥/٣.

(٢) يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي. ولي مصر سنة ١٤٤ هـ للمنصور ثم
 ولاة أفريقية (تونس) سنة ١٥٢ واستمر والياً عليها ما ينيف على خمس عشرة سنة توفي سنة
 ١٧٠ هـ وقيل سنة ١٧١ هـ النجوم الزاهرة: ١/٢ والبيان المغرب: ٨٧/١.

(٣) يزيد بن أسيد بن زفر السلميّ. أمه نصرانية. ولي أرمينية للمنصور، ثم لولده المهدي، وفتح
 حصن فاليفلا سنة ١٢٦ هـ وفيها توفي. أخباره في المحبر لابن حبيب: ٣٠٥، والكمال:
 ٢٠/٦.

(٤) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٧٠: وقال الصولي حدثنا سليمان بن داود للمهلبي
 قال حدثنا القاسم بن محمد، قال لما ولي يزيد بن حاتم أفريقية أتاه رجل من بني سليم من
 أهل يزيد بن أسيد السلميّ فأنشد:

يَزِيدُ الْخَيْرَانِ يَزِيدَ قَوْمِي سَمِيكَ لَا يَرِيدُ كَمَا تَرِيدُ
 يَقُودُ عَصَابَةً وَتَقُودُ أُخْرَى فَتَرْزُقُ مَنْ يَقُودُ وَمَنْ تَقُودُ
 شِيهَكَ فِي الْوَالِيَةِ وَالْمَسْمَى وَلَكِنْ لَا يَجُودُ كَمَا تَجُودُ
 وَلَعَلَّ نَسْبَةَ الْمُؤَلَّفِ هَذِهِ الْبَيْتَيْنِ إِلَى رُبَيْعَةَ سَهُوً مِنْهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَالرَّوَايَةُ الْمَثْبُتَةُ بِالسُّنَنِ
 أَقْرَبُ إِلَى الصَّحَّةِ.

أما البيت الذي أورده المؤلف فتوجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٧٠،
 والمنخل: ١٠٤، وشرح ابن يعيش: ٣٧/٤، ٦٨، والأندلسي ١٣٢/٢، والخوارزمي: ٦٧،
 وزين العرب: ٣٥، وعرائس المحصل: ٩٣، وانظر العقد الفريد: ٢٨٧/١، والتذيل
 والتكميل: ٢٣/٥، وخزاعة الأدب: ٤٥/٣.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَصَلِّ؛ وَأَفٍ يَفْتَحُ وَيُضَمُّ وَيَكْسَرُ، وَيُنَوِّنُ فِي أَحْوَالِهِ،
وَتَلْحَقُ بِهِ التَّاءُ مُنَوَّنًا فَيُقَالُ: أَفَّةٌ.

قَالَ الْمَشْرَحُ: صَاحِبُ^(١) (الْعَيْنِ)^(٢) الْأَفُّ وَسَخُّ الْأُذُنِ، وَالتَّفُّ وَسَخُّ
الْأُظْفَارِ، وَالتَّنْفِيفُ مِنَ التَّفِّ كَالْتَأْفِيفِ مِنَ الْأَفِّ، وَإِنَّمَا بُنِيَ لِعَنَائِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ
وَعَلَى الْحَرَكَةِ فِرَاراً مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ. وَالْحَرَكَاتُ فِي أَفٍ لُغَاتٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ مِنْهَا مَا
يُسْتَعْمَلُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً، وَعَلَامَةً التَّنْكِيرِ لِحَاقِ التَّنْوِينِ كَقَوْلِكَ إِيهِ وَإِيهِ، وَصَه
وَصَه، وَمَه وَمَه، وَعَاقٍ وَعَاقٍ، وَأَفٍّ، وَأَفٍّ.

قَالَ الْمَشْرَحُ: ابْنُ السَّرَاجِ^(٣): إِذَا قُلْتَ: إِيهِ يَا رَجُلٌ فَإِنَّمَا تَأْمُرُهُ بِأَنْ
يَزِيدَكَ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَعْرُوفِ بَيْنَكُمَا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: هَاتِ الْحَدِيثَ، وَإِنْ قُلْتَ
إِيهِ بِالتَّنْوِينِ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: هَاتِ حَدِيثاً.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعْرِفَةً نَحْوَبَلِّهِ وَآمِينَ، وَمَا التَّرْمَ فِيهِ
التَّنْكِيرِ كإِيهًا فِي الْكَفِّ وَوَيْهًا فِي الْإِغْرَاءِ، وَوَاهًا فِي التَّعَجُّبِ، يُقَالُ: وَاهًا لَهُ
مَا أَطْيَبُهُ».

قَالَ الْمَشْرَحُ: وَاهًا لَهُ صَوْتُ يَخْرُجُ بِهِ الْمُتَعَجِّبُ مِنْ فِيهِ، أَيْ عَجَبًا لَهُ،
فَاللَّامُ صِلَةٌ لِعَجَبٍ، وَيَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ لِلْبَيَانِ كَمَا فِي قَوْلِهِ وَيَحَا لَهُ أَيْ هَذَا
لَهُ لَا لِغَيْرِهِ، وَبِهَاءٍ يَا فُلَانًا، وَهُوَ تَحْرِيطٌ كَمَا يُقَالُ: دُونَكَ يَا فُلَانًا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: - «وَمِنْهُ فِدَاءٌ لَكَ فُلَانًا بِالْكَسْرِ وَالتَّنْوِينِ قَالَ^(٤)»:

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ١٣٢/٢ شرح هذه الفقرة.

(٢) فِي نَسْبِهِ الْعَيْنِ إِلَى الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ شَكَ وَلَيْسَ هَذَا مَحَلًّا بَيَانَهُ وَإِنَّمَا أُرِيدُ أَنْ أَبِينُ هُنَا أَنَّ
الْخَوَارِزْمِيَّ إِنَّمَا قَالَ صَاحِبَ الْعَيْنِ وَلَمْ يَنْسِبْهُ لِيَخْرُجْ مِنَ الْخِلَافِ.

(٣) فِي (ب) ابْنِ السَّرِيِّ، وَهُوَ ابْنُ السَّرَاجِ لِأَنَّ اسْمَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ.

(٤) الْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ، دِيْوَانُهُ: ٢٦، وَتَمَامُهُ:

وَمَا أَثَمَرُ مِنْ مَالٍ وَمَنْ وُلِدَ

مَهْلًا فِدَاءٍ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ»

قَالَ الْمَشْرَحُ: الْأَصْلُ فِي فِدَاءٍ أَنْ تُبْنَى عَلَى السُّكُونِ، إِلَّا أَنَّهُ يُحْرَكُ تَحَاشِيًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَإِنَّمَا حُرِّكَ بِالْكَسْرِ كَمَا تُحْرَكُ الْأَوَامِرُ السَّاكِنَةُ، وَالتَّنْوِينُ فِيهِ كَمَا فِي «صِهٍ»، و«مِهٍ». الشَّيْخُ: يُرْوَى فِدَاءٌ وَفِدَاءٌ. أَمَا وَجْهُ الرَّفْعِ فَهُوَ أَنَّهُ خَبِرَ مَقْدَمٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَهُوَ الْأَقْوَامُ. وَأَمَا وَجْهُ النَّصْبِ فَعَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ تَقْدِيرُهُ تَفْدِيكَ الْأَقْوَامَ فِدَاءً.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ، وَمِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، دُونَكَ زَيْدًا أَيْ خُذْهُ، وَعِنْدَكَ عَمْرًا، وَحِذْرَكَ بَكَرًا، وَحِذَارَكَ، وَمَكَانَكَ، وَبِعْدَكَ إِذَا قُلْتَ تَأَخَّرَ وَحِذْرْتُهُ خَلْفَهُ، وَفِرْطَكَ وَأَمَامَكَ، إِذَا حِذْرْتُهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ شَيْئًا، أَوْ أَمْرْتُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وَوَرَاءَكَ أَيْ انظُرْ إِلَى خَلْفِكَ إِذَا بَصَّرْتُهُ شَيْئًا».

قَالَ الْمَشْرَحُ: الْمَصَادِرُ وَالظُّرُوفُ الْمَجَازِيَّةُ وَالْحَقِيقِيَّةُ لِاقتضائها الْفِعْلَ تُقَامُ مَقَامَهُ فَمِنْ ذَلِكَ: عِنْدَكَ عَمْرًا أَيْ خُذْهُ وَهُوَ ظَرْفٌ، وَمَكَانَكَ وَبِعْدَكَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا ظَرْفٌ وَالثَّانِي مَصْدَرٌ. وَفِي «شرح الكتاب»^(١) وَأَمَا مَا لَا يَتَعَدَّى فَقَوْلُهُمْ: مَكَانَكَ وَبِعْدَكَ وَحِذْرَكَ وَحِذَارَكَ، كِلَاهِمَا مَكْسُورُ الْحَاءِ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ بِسُكُونِ الدَّالِ. فَإِنْ سَأَلْتَ: هَذَا التَّفْسِيرُ تَفْسِيرُ الثَّانِي مِنَ الْأَسْمِينَ أَمْ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا؟ أَجِبْتُ: تَفْسِيرُ كِلَيْهِمَا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: وَحِذْرْتُهُ شَيْئًا خَلْفَكَ يَنْصَرِفُ إِلَى بَعْدِكَ، وَأَمَا تَأَخَّرَ فَيُصَرَّفُ إِلَى مَكَانِكَ أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَاهُ تَأَخَّرَتْ عَنْ مَكَانِكَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ الْآنَ وَالزَّمَّ مَكَانَكَ الْأَوَّلَ. وَهَذَا الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ مِنْ حَيَاتِ كَلَامِهِمْ وَعِقَارِيهِ إِذَا قُلْتَ: تَأَخَّرَ فِرْطَكَ بِفَتْحَتَيْنِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَمِنْ الْأَصْوَاتِ قَوْلُ الْمُتَنَدِّمِ وَالْمُتَعَجِّبِ: وَيِ

= توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٧١، والمنخل: ١٠٥، والخوارزمي: ٦٧
وزين العرب: ٣٥، وشرح ابن يعيش: ٧٣/٤، والأندلسي: ١٣٤/٢، وعرائس المحصل:
٩٤/٢ وانظر التذييل والتكميل: ٢٦/٥، والخزانة: ٧/٣، ٣١.
(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥٦/٢.

تقول: وَيَ مَا أَغْفَلُهُ، ويقال: وَيَ لَمِّهِ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيَكُنَّ لَهُ لَا يُفْلِحُ الكافرون ﴾ وَضْرَبُهُ فَمَا قَالَ: / حَسَّ وَلَا بَسَّ، ومضَّ لَمَنْ يَتَمَطُّ بِشَفْتِيهِ [ب/٧٩] عند ردِّ الْمُحْتَاكِ قَالَ^(٢):

سَأَلْتُهَا الْوَصْلَ قَالَتْ مِضُّ

وَفِي أَمْثَالِهِمْ^(٣): (إِنَّ فِي مِضُّ لَمَطْمَعًا). و«بَخٍ» عند الإِعْجَابِ، و«أَخٍ» عِنْدَ التَّكْرُرِ قَالَ الْعَجَّاجُ^(٤):

وَصَارَ وَصَلَ الْغَانِيَاتِ أَخًا

وَيُرْوَى كَخًا، و«هَلَا» زَجْرٌ لِلخَيْلِ «وَعَدَسٌ» لِلبَعْلِ وقد سُمِّيَ^(٥) به،

(١) سورة القصص: آية ٨٢.

(٢) بعده:

وَحَرَّكَتْ لِي رَأْسَهَا بِالنَّغْضِ

قال ابن المستوفي: ووجدت علي وزن هذين البيتين وعلى رويهما لأبي عوف أحد بني مبدول من تميم بن قيس بن ثعلبة، ولعل هذين البيتين منها إن شاء الله.

كيف ترينني يا أميم أمضي أرعي أناضي هشيم الحمض
أضل أدني بعضها من بعض

وقد استشهد سيبويه بقوله: «أرعى...» وأورد الأبيات منسوبة إلى أبي عوف ابن

السيرافي: ٣٧٢/٢.

والبيت الذي استشهد به المؤلف انظر توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٧١،

والمنخل: ١٠٥، وشرح الأندلسي: ١٣٨/٢، وشرح ابن يعيش: ٧٨/٤ والخوارزمي: ٦٨،

وزين العرب: ٣٦ وانظر: اللسان: (مضض) والهمع: ١٠٧/٢.

(٣) المستقصى: ٤١٣/١.

(٤) ينسب هذا البيت إلى العجّاج، ولم أجده في ديوانه الذي حققه الدكتور السّطلي قال ابن

المستوفي: البيت للعجّاج، واسمه عبدالله بن ربيعة.. وهو من أبيات أنشدها ثعلب. قلت:

نعم أنشدها ثعلب في المجالس: ٣٨٣ ولكن دون نسبة قال: أنشدنا أبو العباس، ثم أورد

الأبيات. والبيت الذي أورده المؤلف تجد إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٧٢،

والمنخل: ١٠٥، وشرح الخوارزمي: ٦٨، وزين العرب: ٣٦، وشرح ابن يعيش: ٧٩/٤،

والأندلسي: ١٣٨/٢، وعرائس المحصل: ٩٨. وانظر أمالي الرّجّاجي: ١٢١، والمخصص:

٤٠/١١، والخزانة: ١٠٣/٣.

(٥) في (أ) وبه سمي.

و«هَيْدٌ» بفتح الهاءِ وكسرها للابل، و«هادٍ» مثله، ويُقال: أتاهم فما يُقال له: «هَيْدٌ مالك» إذا لم يسألوه عن حاله، و«جَهَّ» و«وَدَّه» مثله ومنه: «إلاده» فلاده»^(١) و«حُوبٌ» و«عاي» مثله و«سَعٌ» حثُّ للابل، وجُوتِ دعاءٌ لها إلى الشُّربِ وأنشد قوله^(٢):

دَعَاهُنَّ رِدْفِي فَارَعَوِينَ لِصَوْتِهِ كَمَا رُعْتُ بِالْجُوثِ الظَّمَاءِ الصَّوَادِيَا
بِالْفَتْحِ مَحْكِيًّا مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَ«جِيءٌ» مثله و«حِلٌّ» زَجْرٌ لِلنَّاقَةِ،
وَ«حِتٌّ» مِنْ قَوْلِهِمْ لِلْجَمَلِ: «حِتٌّ لَا مَشِيَّتَ»، وَ«هَدَعٌ» تَسْكِينٌ لَصِغَارِ
الْإِبِلِ، وَ«ذَوَّهُ» دَعَاءٌ لِلرَّبِيعِ، وَتَخٌ مُشَدَّدَةٌ وَمَخْفَفَةٌ صَوْتُ عِنْدَ إِنَاخَةِ الْبَعِيرِ،
وَ«هَيْخٌ» وَ«إِيخٌ» مِثْلُهُ، وَ«هَسٌ» وَ«هَيْحٌ» وَ«وَقَاعٌ» زَجْرٌ لِلغَنَمِ، وَ«بُسٌ» دَعَاءٌ
لِهَا، وَهَجٌّ وَهَجَا وَخَسَى لِلْكَلْبِ قَالَ^(٣):

سَفَرْتُ فَقُلْتُ لَهَا هَجٌّ فَتَبَرَّقَعَتْ فَذَكَرْتُ حِينَ تَبَرَّقَعَتْ ضَبَّارَا
وَهَيْجٌ صَوْتُ يَصُوتُ بِهِ الْحَادِي وَحَحٌّ وَعَعٌ وَعَعِيْرٌ زَجْرٌ لِلضَّأْنِ وَثِيءٌ دَعَاءٌ

(١) هذا مثل انظر عنه: جمهرة الأمثال: ٩٤/١، وفصل المقال: ٣٤٨.

(٢) البيت لعوف القوافي، وهو عوف بن معاوية بن عقبة بن حصن الفزاري سمي لقوله:

سأكذب من قد كان يزعم أنني إذا قلت قولاً لا أجيد القوافيا

وذكر ابن المستوفي أن صدر البيت المستشهد به ورد في بيت لمضر بن ربيعي، كما

أن عجزه ورد في بيت لعبد بن الحساس. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٧٢،

٧٣، والمنخل: ١٠٥، ١٠٦، وزين العرب: ٣٦ وشرح ابن يعيش: ٧٥/٤، ٨٢،

والأندلسي: ١٣٩/٢، وعرائس المحصل: ٩٨/٢. وانظر: العيني: ٣٠٩، والخزانة:

٨٦/٣، ٨٩.

(٣) البيت للخزرج بن عوف. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٧٣، والمنخل: ١٠٦،

وشرح الخوارزمي: ٦٩، وزين العرب: ٣٦، وشرح ابن يعيش: ٧٥/٤ والأندلسي:

١٣٨/٢، وعرائس المحصل: ٩٨/٢.

وانظر الحيوان: ٢٥٩/١، ٢١/٢، والصحاح واللسان: «هجع، هبر ضمير» قال ابن

المستوفي: ... قاله الجوهري، وأنشد عليه:

سفرت هبارا

بالحاء في «هبار» فرده أبو زكريا يحيى بن علي [الخطيب التبريزي] على طرة الكتاب، =

للتَّيسِ عِنْدَ السَّفَادِ، وَدَجٍ صِيَاحٍ بِالذَّجَاجَةِ «وَسَاءٌ» وَ«تَشُو» دَعَاءٌ لِلحِمَارِ إِلَى الشُّرْبِ وَفِي المَثَلِ: «إِذَا وَقَفَ الحِمَارُ عَلَى الرَّدْهَةِ عَلَى الرَّدْهَةِ فَلَا تَقُلْ لَهُ سَاءٌ» وَجَاهُ زَجْرٍ لِلسَّبْعِ، وَقَوْسٍ دَعَاءٌ لِلكَلْبِ، وَطِيخٍ حِكَايَةُ صَوْتِ الضَّاحِكِ، وَعَيْطِ صَوْتِ اللَّفْتِيَانِ إِذَا تَصَايَحَا فِي اللَّعِبِ، وَشَيْبِ صَوْتِ مُسَافِرِ الإِبِلِ عِنْدَ الشُّرْبِ، «وَمَاءٌ» حِكَايَةُ بُغَامِ الطَّيْبَةِ، وَ«غَاقٍ» حِكَايَةُ صَوْتِ الغَرَابِ، وَ«طَاقٍ» حِكَايَةُ صَوْتِ الضَّرْبِ، وَطَقٌ حِكَايَةُ صَوْتِ وَقَعِ الحِجَارَةِ بَعْضُهَا [بَعْضٌ] (١)، وَ«قَبٌ» حِكَايَةُ وَقَعِ السَّيْفِ.

قَالَ المُشْرَحُ: اعْلَمْ (٢) أَنَّ الأصْوَاتَ المَحْكِيَّةَ لَا تَكَادُ تُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، لِأَنَّهَا فِي المَعْنَى لَا تَتَفَرَّقُ ذَلِكَ التَّفْرِيقَ وَالضَّمُّ عَلَى غَايَةِ المَخَالَفَةِ، وَهَذَا لِأَنَّ الأَصْلَ فِي البِنَاءِ هُوَ السُّكُونُ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَالْفَتْحُ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَالْكَسْرُ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَحِينَئِذٍ الضَّمُّ، فَالضَّمُّ لَيْسَ بَعْدَهُ، وَقَدْ يَعْتَقَبُ عَلَى الصَّوْتِ السُّكُونُ وَالحَرَكَةُ، وَقَدْ يَعْتَقَبُ عَلَيْهِ الحَرَكَتَانِ، وَقَدْ يَعْتَقَبُ عَلَيْهِ الحَرَكَاتُ. فَهَذَا هُنَا سِتَّةُ أَقْسَامٍ. الأصْوَاتُ السَّاكِنَةُ، الأصْوَاتُ المَفْتُوحَةُ، الأصْوَاتُ المَكْسُورَةُ، الأصْوَاتُ المُعْتَقَبُ عَلَيْهَا السُّكُونُ وَالحَرَكَةُ، الأصْوَاتُ المُعْتَقَبُ عَلَيْهَا الحَرَكَتَانِ، الأصْوَاتُ المُعْتَقَبُ عَلَيْهَا الحَرَكَاتُ. أَمَّا الأصْوَاتُ السَّاكِنَةُ فَنَحْوُ «ثِيءٌ» دُعَاءٌ لِلتَّيسِ عِنْدَ السَّفَادِ، قَالُوا: وَمِنْ هَذَا البَابِ «حِي» دَعَاءٌ لِلإِبِلِ إِلَى الشُّرْبِ، وَمِنْ حَاجَاً بِالإِبِلِ وَسَاءٌ بِالسَّيْنِ المَهْمَلَةِ وَ«تَشُو» بِالسَّيْنِ المُعْجَمَةِ وَبِالضَّمِّينِ، وَهُوَ دُعَاءٌ بِالحِمَارِ إِلَى الشُّرْبِ، «وَحِتٌ» مِنْ قَوْلِهِمْ لِلحَمَلِ:

= وَقَالَ: الصَّوَابُ: «ضَبَارًا» وَهُوَ اسْمُ كَلْبٍ. ذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ فِي بَابِ «هَب ر». وَحَوْلَ البَيْتِ فَوَائِدُ نَقَلَهَا ابْنُ المَسْتَوْفِي عَنِ الأَسْوَدِ الغَنْدَجَانِيِّ، وَنَوَادِرُ اللَّحْيَانِيِّ، وَكُتَابُ الفَرْقِ لِلأَصْمَعِيِّ... وَغَيْرَهَا انظُرْهَا وَرَقَةٌ: ٧٣/ب.

(١) مِنَ المَفْضَلِ.

(٢) نَقَلَ الأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ: ١٣٨/٢ شَرْحَ هَذِهِ الفَقْرَةِ كُلِّهَا إِلَى قَوْلِهِ: وَالأَوَّلُ رَايَةُ المَفْضَلِ وَبِهَا شَرْحُ عِبَارَةِ الرَّمْخَشَرِيِّ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا شَيْئًا، لَمَّا أوردَ عِبَارَةَ المَوْلا فِي قَوْلِهِ: قُلْتُ: قَالَ الخَوَارِزْمِيُّ:

«حَتَّ لَا مَشِيَّت»، و«قَب» حكاية وقع السيف و«حَح» زجر الضأن، و«دَج» صياح بالدجاج، و«هَج» زجر للغنم، وهو أيضاً، «خَسَأَ لِلكَلْبِ»، و«هَجَا» بمعنى الخَسَأَ، و«بُس» بضم الباء الموحدة للغنم، و«عَدَس» زجر للبعغل، و«سُمِع» حث للإبل، و«هدع» تسكين لصغار الإبل و«حَلَّ» زجر للناقة و«هَلَا» زجر للخيل، وأمَّا قوله (١):

قَدْ حَدَوْنَاهَا بِهَيْدٍ وَهَلَا

فَلِلإِبِلِ، «وَعَه» زجر للضأن، وَقَوْلُ الْمُتَنَدِّمِ وَالْمُتَعَجِّبِ يَقُولُ: وَيَ مَا أَغْفَلَهُ، وَيُقَالُ: وَيَ لُمَّهُ، وَعَلَيْهِ بَيْتُ الْكِتَابِ (٢):

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ إِذْ رَأْتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتَانِي بِنُكْرٍ
وَيَ كَأَنَّ مِنْ يَكُنْ لَهُ نَشْبٌ يُحِبُّ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرِّ

(١) يروى هذا البيت لغيلان بن حريث، وللقتال الكلابي، وهو: عبيد الله بن المضرجي أبو المسيب، لقب القتال لتمرده وفتكه من بني بكر بن كلاب بن ربيعة، شاعر إسلامي قضى حياته منفيًا متوحشًا ومات مقتولًا، أخباره في الأغاني: ١٦٩/٢٤، والشعر والشعراء: ٥٩٤ وجمع ديوانه الدكتور إحسان عباس وطبع في بيروت سنة ١٩٦١ م. أورد ابن يعيش في شرحه: ٨٠/٤ دون نسبه هكذا:

باتت تباري شعشعان ذيلًا فهي تسمى زمزمًا وعيظلا
حتى حدودناها بحيد وهلا حتى يرى أسفلها صار علا
قال البغدادي: ٨٩/٣ ولم توجد في ديوانه، وأوردها الدكتور إحسان في المنسوب له ولغيره ص ١٠٠ مقطوعة رقم ٩٤. ونسبها أبو محمد الأعرابي إلى غيلان بن حريث الرُبَعي. أكثر مصادرها كما رواها المؤلف:

وقد حدوناها بحيد وهلا

وهي خلاف ما أثبت ابن يعيش: «حتى حدوناها». قال ابن بري: صوابه: «بهيد وحلا» لأن زجر الإبل (حلا) وزجر الخيل (هلا) والراجز أمَّا وصف إبلًا.

(٢) كتاب سيبويه: ٢٩٠/١، ١٧٠/٢، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ١١/٢ وهي تنسب إلى نبيه بن الحجاج السهمي، وإلى زيد بن عمرو بن نفيل. أما نبيه فهو: شاعر متقدم من شعراء قريش، قتل مع أخيه منبه يوم بدر مشركًا انظر سيرة ابن هشام: ٣١٥/١، وجمهرة ابن حزم: ١٦٥، والخزانة: ١٠١/٣.

ومنه: ﴿ وَيَكْفُرُوا لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾^(١) فإن سألت كيف جازَ التَّعَجُّبُ على الله، والتَّعَجُّبُ استعظامٌ للشَّيءِ لخروجه عن عادته من غير أن يُعرف سببه والله عَلَامُ الْخَفِيَّاتِ لا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ؟ أُجِبْتُ: الْمُرَادُ بِهِ تَعَجُّبُ الْعِبَادِ مِنَ الْكَافِرِينَ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُمْ مُسْتَحِقُّونَ لِأَن يُتَعَجَّبَ مِنْهُمْ، وَالْمُرَادُ بِالآيَةِ نِسْبَةُ أَمْرِهِمْ وَشَأْنِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يُفْلِحُونَ.

أما الأصواتُ الْمَفْتُوحَةُ، فَإِنَّهَا تَحَرَّكَتْ لِأَنَّهُ مَا أَمَكْنَ عَلَى السُّكُونِ بِنَاوِهَا لِسُكُونِ مَا قَبْلَ أَوَاخِرِهَا، وَبُنِيَتْ عَلَى الْفَتْحِ طَلَبًا لِلْخَفَةِ، إِذِ الْفَتْحُ أَحْفُ مِنَ الْحَرَكَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ، وَمَنْ نَمَّ قَالُوا: الْفَتْحَةُ أُخْتُ السُّكُونِ، وَذَلِكَ نَحْوُ جَوْثُ بِفَتْحِ الْجِيمِ.

شرحُ الْبَيْتِ: الضَّمِيرُ فِي «دَعَاهُنَّ» لِلنِّسَاءِ؛ «رَدْفِي»: فَاعِلٌ دَعَا، يَقُولُ لَمَّا دَعَا تِلْكَ النِّسَاءِ رَدٌّ فِي اجْتِمَاعِنَ وَرَجَعْنَ عَمَّا كُنَّ عَلَيْهِ مِنَ الشُّغْلِ كَمَا لَوْ دَعَوْتَ إِلَى الشُّرْبِ الْإِبِلِ فَالْتَقَيْنَ وَتَضَامَمْنَ لِلشُّرْبِ.

وأما الأصواتُ الْمَكْسُورَةُ فلا تَخْلُو من أن تكونَ في معنى الأمرِ أولاً تكونُ فلتن كانَ في معنى الأمرِ ثم مَسَّتْ إلى تحريكها / الحاجةُ حُرَّكَتْ كالأوامرِ إلى الْكَسْرِ، وَلْتَن لَمْ يَكُنْ في معنى الأمرِ لا يَخْلُو من أن يكونَ أَوَّلُ الْكَلِمَةِ مَكْسُوراً أَوْ لا يَكُونُ، فلتن كانَ فَبِنَاوِهَا عَلَى الْكَسْرِ أَوْلَى، وَذَلِكَ لِتَجَاذُبِ آخِرِ الْكَلِمَةِ أَوْلَهَا. فَإِنْ سَأَلْتَ: فَكَيْفَ لَمْ يُحَافِظُوا عَلَى هَذَا

= وأما ابن نفيل: فهو زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى، القرشي العدوي، ابن عم عمر بن الخطاب، لم يدرك الإسلام، وكان يكره عبادة الأوثان، ويقاوم وأد البنات. . . وعبد الله على دين إبراهيم عرفه الرسول ﷺ واجتمع به قبل البعثة ومات قبل البعثة بنحو من سبع عشرة سنة. أخباره في: الأغاني: ١٥/٣، والخزانة: ٩٩/٣، وانظر الآيات التي منها الشاهد في فرحة الأديب: ٣٣، وخزانة الأدب: ٩٥/٣، وانظر الشاهد في معاني القرآن للفرء: ٣١٢/٢، وشرح ابن يعيش: ٧٦/٤، والأشموني: ٤٨٦/٢، والتذيل والتكميل: ٢٤/٥.

(١) سورة القصص: آية: ٨٢.

التجاؤب في قوسٍ . أجبْتُ: لثلاً يَسْتَفْرِقُ حروفَ الكَلِمَةِ ضَمَّاتٌ .

وإن لم يكن كقولهم: «ضَرَبَهُ فما قال حَسٌّ ولا بَسٌّ» فإنما بُنيَ على الكَسْرِ لثلاً يُوهِمُ الفَتْحَ أَنَّهُما فِعْلانِ ماضِيانِ، من الحَسِّ، وهو الفَتْلُ والاستِصالُ ومن البَسِّ وهو السُّوقُ الرَّقِيقُ اللَّيْنُ وهي (إيخ) و(هيخ) بمعنى، وكلُّ منهما بكسرِ الهاءِ ونَحْ بفتحِ النُّونِ وهي مُشَدَّدةٌ ومخففةٌ صَوْتُ عندِ إناخَةِ البعيرِ، وبَحْ بالباءِ الموحَّدةِ عندِ الإعجابِ، وطِيخُ بكسرِ الطَّاءِ حكايةُ صوتِ الضَّاحِكِ وغِيْزٌ أيضاً بالكسرِ يُصَوِّتُ به الحادي . وهِسُ بكسرِ الهاءِ مثلِ إيخ . ومَضٌّ لمن يَتَمَطَّقُ بشفتيه عندِ رَدِّ المُحتاجِ، وفي أمثالهم: (إِنَّ فِي مِضِّ لَمَطَمَعًا) وقال:

سَأَلْتُها الوَصَلَ فَقالَتْ: مِضٌّ

ويُروي: (هَلْ وَصَلَ) بهلٍ للاستِفهامِ، والأوَّلُ روايةُ (المُفَصَّل) وعيظُ صوتُ اللَّفْتِيانِ إذا تَصايحوا لِلعِبِّ، وفاعٍ بالفاءِ زَجْرٌ لِلغَنَمِ، وطَاقُ حكايةُ صوتِ الضَّرْبِ وغَاقُ حِكايةُ صوتِ الغُرَابِ . فإن سَأَلْتَ: كيفَ لم تُبْنَ طاقٍ وغاقٍ على الفتحِ لأنَّهُ أخفُّ الحركاتِ أجبْتُ: لثلاً تكونُ صيغةَ الفعلِ الماضي مُشترَكاً فيها بينِ الفعلِ والاسمِ . فإن سَأَلْتَ: فبناؤُهُ على الكَسْرِ أيضاً يُوجِبُ أن يكونَ من بابِ المفاعلةِ منقوصةً مُشترَكاً فيه أجبْتُ: نَعَمْ لكنَّ الاشتراكَ ها هنا اتِّفَاقِيٌّ، لا قَصْدِيٌّ، ودَوِّهِ^(١): دعاءُ الرَّبِّعِ، وعاي وحاي مثل هيد . أمَّا الأصواتُ المُعتَقَبُ عليها الحَرَكةُ والسُّكُونُ فنحو «دِه» و«هَب» ومنه «إلادِه» فِلاَدِه» ساكنةُ الهاءِ وهي روايةُ ابنِ الأعرابيِّ، والروايةُ المشهورةُ «إلادِه فِلاَدِه» وهي كَلِمَةٌ فارِسيَّةٌ تفسِيرُها الضَّرْبُ، وأصلُهُ أنَّ الموتورَ كان يَلْقَى واترَهُ فلا يَتعرَّضُ له فيقالُ له ذلك، ومعناه إن لم يضربه الآن فلا يضربه أبداً يُضربُ في كلِّ ما لا يُقدِّمُ عليه الرَّجُلَ وَقَد كانَ جِئُهُ فَوَجَبَ إحداثُهُ .

(١) قال صاحب العرائس: ٩٩/٢: قال أبو محمد: والهاء مكسورة.

أما الأصواتُ المُعتَقَبُ عليها الحَرَكَتانِ فنحو أخٍ عند التَّكْرُه، ويروى
كخاً لما شَنَيْتَ وكَرِهتَ وهيدَ زجرٌ للإبلِ .

أما الأصواتُ المُعتَقَبُ عليها الحركاتِ فنحو حوثٍ بمعنى هيدَ.

[بَابُ الظَّرُوفِ]

قال جَارُ اللَّهِ: «الظُّروفُ، منها الغاياتُ وهي: قَبْلُ وَبَعْدُ وَفَوْقُ وَتَحْتُ وَأَمَامُ وَقَدَّامُ وَخَلْفُ وَأَسْفَلُ وَدُونُ، ومن عَلُ، ومن الغاياتِ «وَأَبْدَأُ بِهَذَا أَوَّلُ»، وقد جاء ما لَيْسَ بِظَرْفٍ غَايَةً نَحْوَ: حَسْبُ وَلَا غَيْرُ وَلَيْسَ غَيْرُ، وَالَّذِي هُوَ حَدُّ الْكَلَامِ، وَأَصْلُهُ أَنْ يَنْطَقَ بِهِنَّ مِضَافَاتٍ فَلَمَّا اقْتَطَعَ عَنْهُنَّ مَا يُضْفَنُ إِلَيْهِ وَسَكَّتَ عَلَيْهِنَّ صِرْنَ حُدُوداً يُتَمَتَّى عِنْدَهَا فَلِذَلِكَ سُمِّيْنَ غَايَاتٍ، وَإِنَّمَا يُبَيِّنُ إِذَا نُويَ فِيهِنَّ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُنَوَّ فَالْإِعْرَابُ كَقَوْلِهِ^(١):

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ
وَقَدْ قَرِئَ^(٢) ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمَنْ بَعْدِ﴾ وَأَبْدَأُ بِهِ أَوَّلًا، وَيُقَالُ
جِئْتُهُ مِنْ عَلٍ^(٣) وَفِي مَعْنَاهُ مِنْ عَالٍ وَمِنْ مَعَالٍ.

قَالَ الْمَشْرُحُ: هَا هُنَا مَسَائِلُ:

(١) هذا البيت ليزيد بن الصمق على الأصح من أبيات ذكرها البغدادي في الخزانة: ٣٠٥/١
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٧٤، والمنخل: ١٠٦، والخوارزمي: ٦٩
وزين العرب: ٣٦، وشرح ابن يعيش: ٨٨/٤، والأندلسي: ١٤١/٢، وعرائس المحصل:
وانظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٧٩، وشرح الأشموني: ٢٦٩/٢ والتصريح:
٥٠/٢، والعيني: ٣٥٤/٣، والخزانة: ١٠٤/١، ١٣٥/٣.

(٢) سورة الروم آية: ٣.

(٣) في ب من على.

الأولى: أما^(١) الغاية اسمٌ إضافيٌّ اقتضِبَ عنه المضافُ إليه ونُويَ فيه،
وُبنيَ على الضَّمِ فإنه يُسمَى غايةً، وذلك مثل: قَبْلُ وَبَعْدُ في قوله^(٢): ﴿لِلَّهِ
الأمرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدِ﴾^(٣) فإنهما اسمانِ إضافيَّانِ، وقد اقتضِبَ عنهما
المضافُ إليه، ونُويَ فيهما، وُبنيَ على الضَّمِّ، أما أنهما اسمانِ فظاهرٌ، وأما
أنهما إضافيَّانِ فكذلك، لأنَّ القَبْلِيَّةَ والبَعْدِيَّةَ لا بُدَّ وأن تكونَ بالإضافةِ إلى
شيءٍ وأما أنه نُويَ فيهما فكذلك لأنَّ المرادَ به من قَبْلِ الأشياءِ ومن بَعْدِها،
وأما بناؤُهُما^(٤) على الضَّمِّ فظاهرٌ.

الثانية: - ما الفرقُ بينَ ما إذا نُويَ المضافُ إليه فيها وبينَ ما إذا لم
يُنو، لأنظرَ هل نُويَ المضافُ إليه هاهنا أم لا؟ إنه إذا قيلَ جِئْتُ قَبْلُ فمعناه
في الزَّمانِ المُتَقَدِّمِ على هذا الزَّمانِ، وإذا قُلْتُ: جِئْتُ قَبْلًا: فمعناه في زمانٍ
من الأزمنةِ المُتَقَدِّمةِ على هذا الزَّمانِ. فإن سَأَلْتُ: فَهَلْ يَحْسُنُ هذا المَعْنَى
في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِن بَعْدِ﴾ على قِراءةٍ من قرأه^(٥)
نكرةً مُنَوَّنةً أُجِبْتُ: نعم: لأنَّ ذلكَ الزَّمانَ المنكَّرَ هو ذلك^(٦) الزَّمانَ الواقِعَ
قَبْلَ وَجُودِ الأشياءِ وَبَعْدَ الأزلِ. لأنَّ ذلكَ الزَّمانَ كأنه جزءٌ من الأزمنةِ التي فيها
قيامُ^(٧) أمرِ اللَّهِ تعالى^(٧).

الثالثة: - لِمَ بُنيَ إذا نُويَ به المضافُ إليه؟ لأنَّه إذا نُويَ به المضافُ إليه
يكونُ مُتَضَمَّنًا لِمَعْنَى الحَرْفِ، وهو مَعْنَى^(٨) اللَّامِ، وقد تَقَرَّرَ في قواعدِ النُّحوِ

(١) في (ب) فأما.

(٢ - ٢) في (ب).

(٣) في (ب) قد اقتضِبَ..

(٤) في (أ) بناؤها.

(٥) البحر المحيط: ١٦٢/٧.

(٦) في (ب) تلك.

(٧) في (ب).

(٨) في (ب).

أَنَّ الْإِسْمَ مَتَى تَضَمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ بُنِي .

الرَّابِعَةُ: - لِمَ بُنِيَ عَلَى الْحَرَكَةِ؟ لِأَنَّ هَذِهِ / الْأَسْمَاءَ لَا تَخْلُو مِنْ [ب/٨٠] أَنْ يُمَكِّنَ بِنَاؤُهَا عَلَى السُّكُونِ أَوْ لَا يُمَكِّنُ بَأَنَّ يَكُونُ مَا قَبْلَ أَوَاخِرِهَا سَاكِنًا فَلْتَن لَمْ يُمَكِّنْ بِنَاؤُهَا عَلَى السُّكُونِ فَذَلِكَ، وَإِنْ أَمَكَّنَ فَبِنَاؤُهَا عَلَى الْحَرَكَةِ أُولَى، وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ حَقُّهَا أَنْ تَقَعَ فِي ذَيْلِ الْكَلَامِ، فَبِنَاؤُهَا عَلَى السُّكُونِ يُوهِمُ أَنَّ بِنَاءَهَا لِلْوَقْفِ، فَيَخْتَلُ الْغَرَضُ الْمَطْلُوبُ مِنَ الْبِنَاءِ، بِخِلَافِ نَحْوِكُمْ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ فِي ذَيْلِ الْكَلَامِ، فَبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ لَا يُخِلُّ بِالْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ^(١).

الْخَامِسَةُ: لِمَ بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ؟ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ قَدْ كَانَ لَهَا حَرَكَةٌ لِلنَّصَبِ إِمَّا بِالظَّرْفِيَّةِ وَإِمَّا بِغَيْرِهَا، وَلِهَا الْكَسْرُ أَيْضًا، لِأَنَّهَا تُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْاجْتِرَاءِ عَنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ لَا يَجُوزُ بِالْكَسْرِ، فَلَوْ بُنِيَتْ عَلَى الْفَتْحِ لَأَوْهَمَ الْحَرَكَةُ الْإِعْرَابِيَّةَ، وَلَوْ بُنِيَتْ عَلَى الْكَسْرِ لَأَوْهَمَ الْاجْتِرَاءَ فَتَعَيَّنَ الضَّمُّ. فَإِنْ سَأَلْتَ: مَا تَقُولُ^(٢) فِي^(٣) أَوَّلِ وَغَيْرِ لَأَنْهُمَا كَمَا لَهَا حَرَكَةُ النَّصَبِ وَالْكَسْرِ فَكَذَلِكَ^(٤) لَهَا حَرَكَةُ الرَّفْعِ؟ أَجِبْتُ: إِذَا وَقَعَ التَّعَارُضُ بَيْنَ الْمَحْمَلَيْنِ^(٥)، فَحَمَلُ الضَّمِّ^(٦) عَلَى الضَّمِّ أُولَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَحَلَّ الضَّمِّ يَنْظِمُهُمَا وَأَخَوَاتُهُمَا فِي سَبِيلِكِ وَاحِدٍ بِخِلَافِ الْمَحْمَلَيْنِ الْآخَرَيْنِ.

وَنَظِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَذْوُ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ الْمُنَادَى الْمَضْمُومِ. وَكَذَلِكَ إِذَا أُضِيفَا أَوْ نُكِّرَا أَعْرَبًا، وَإِذَا أُفْرِدَا غَيْرَ نَكْرَتَيْنِ بُنِيَا.

(١) فِي (أ).

(٢) فِي (ب) مَا تَقُولُ.

(٣) فِي (ب) فَقَطْ.

(٤) فِي (أ) فَذَلِكَ.

(٥) فِي (أ) الْجَمَلَتَيْنِ.

(٦) فِي (أ) فَحَمَلَهُ عَلَى الضَّمِّ أُولَى.

الرَّوَايَةُ فِي الْبَيْتِ «بِالْمَاءِ الْفِرَاتِ»^(١). وَرَوَاهُ إِمَامُ خُرَاسَانَ أَبُو مَنْصُورِ
 الثُّعَالِبِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو (بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ)^(٢) وَهُوَ الْبَارِدُ^(٣) وَهُوَ^(٤) الْمَحْفُوظُ.
 قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْ عَلَا».

قَالَ الْمُشْرَحُ: هُوَ بِالْأَلْفِ غَيْرَ مَنْوِنٍ. فَإِنْ سَأَلْتَ: هَذَا فِي مَعْنَى الْغَايَةِ
 فَلِمَ لَا^(٥) يُضْمُّ؟ أَجِبْتُ: الْكَلِمَةُ إِذَا كَانَ فِي آخِرِهَا أَلْفٌ مَقْصُورَةٌ لَمْ تَقْبَلْ
 الْحَرَكَةَ فَلَعَلَّهَا مَضْمُومَةٌ الْمَحَلُّ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَيُقَالُ: جِئْتُهُ مِنْ عَلُوٍ وَعِلُوٍ وَعُلُوٍ».

قَالَ الْمَشْرَحُ: عَلُوٌ لَمَّا^(٦) لَمْ يَكُنْ لَهُ حَرَكَةٌ إِعْرَابِيَّةٌ، وَهُوَ لَا يُضَافُ
 إِلَّا^(٧) إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَيُجِيزُونَ^(٨) فِي بِنَائِهِ بِأَيِّ^(٩) الْحَرَكَاتِ، وَنَحْوُهُ^(١٠) مِنْ
 الْمُشَبَّهِةِ بِالْغَايَاتِ «حَيْثُ».

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَفِي مَعْنَى حَسْبُ» «بَجَلٌ» قَالَ:

«رَدُّوا عَلَيْنَا شَيْخَنَا ثُمَّ بَجَلٌ»

(١) فِي (أ) الْحَمِيمِ.

(٢) قَالَ الْبَغْدَادِيُّ: وَرَوَاهُ الثُّعَالِبِيُّ وَالزَّمْخَشَرِيُّ: «أَكَادُ أَغْصَنُ بِالْمَاءِ الْفِرَاتِ» وَهَذَا يَخَالِفُ مَا ذَكَرَهُ
 الْمَوْلَفُ هُنَا مِنْ اخْتِلَافِهِمَا فِي رِوَايَةِ آخِرِ الْبَيْتِ. قَالَ ابْنُ الْمَسْتَوْفِيِّ: الْبَيْتُ فِي نَسْخَتِي بِالْمَاءِ
 الْحَمِيمِ، وَهُوَ فِي غَيْرِهَا بِالْمَاءِ الْفِرَاتِ.

(٣) رَدَّ ابْنُ الْمَسْتَوْفِيِّ عَلَى تَفْسِيرِ الْخَوَارِزْمِيِّ الْحَمِيمِ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ فَقَالَ: وَالَّذِي ذَكَرَهُ اللَّغَوِيُّونَ أَنَّ
 الْحَمِيمِ الْمَاءَ الْحَارَّ، ثُمَّ قَالَ: وَلَعَلَّهُ عَلَى رِوَايَةِ أَبِي عَمْرٍو مِنَ الْأَصْدَادِ. وَرَوَاهُ الْوَاسِطِيُّ فِي
 التَّعْلِيقِ الْمَخْتَصَرِ: ١٨ «بِالْمَاءِ الزَّلَالِ».

(٤) فِي ب وَهَكَذَا.

(٥) فِي (أ) لَمْ.

(٦) فِي (ب) إِذَا.

(٧) فِي (ب) لَمَّا يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ..

(٨) فِي (أ) فَيُجِيزُوا.

(٩) فِي (أ) بَيْنَ.

(١٠) فِي (أ) وَنَحْوِهَا.

قَالَ الْمُشَرِّحُ: سَأَلَنِي (١) بَعْضُ الْعِرَاقِيَّةِ مَا الْمُرَادُ بِذَلِكَ؟ أَلْمُرَادُ بِهِ تَعْرِيفٌ لُغَةٌ أَمْ تَعْرِيفٌ شَيْءٍ آخَرَ؟ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ تَعْرِيفٌ شَيْءٍ آخَرَ فَمَا هُوَ؟ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ ذَلِكَ فَالْمُفْصَّلُ لَيْسَ لِتَعْرِيفِ اللَّغَاتِ.

فَقُلْتُ: الْمُرَادُ بِهِ تَعْرِيفٌ شَيْءٍ آخَرَ، وَذَلِكَ أَنْ «بَجَلَ» وَإِنْ وُجِدَ فِيهِ مَعْنَى الْغَايَةِ لِكَوْنِهِ إِضَافِيًّا قَدْ اقْتَضَبَ عَنْهُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَنُويَ فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُسَمَّى غَايَةً، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَضْمُومٍ، وَمِنْ شَأْنِ الْغَايَةِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ذَلِكَ وَبُنِيَ عَلَى السُّكُونِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبِنَاءِ هُوَ السُّكُونُ. فَإِنْ سَأَلْتَ: فَكَيْفَ لَمْ تُبَيِّنْ عَلَى السُّكُونِ الْغَايَاتُ؟ أَجَبْتُ: لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْغَايَاتِ تَقَعُ فِي ذَيْلِ الْكَلَامِ فَبِنَاؤُهَا عَلَى السُّكُونِ يُوْهِمُ الْوَقْفَ، بِخِلَافِ بَجَلٍ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ فِي الذَّيْلِ. فَإِنْ سَأَلْتَ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ «بَجَلَ» لَا يَقَعُ فِي ذَيْلِ الْكَلَامِ؟ أَجَبْتُ: لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ يَقَعُ خَبْرًا إِلَّا أَنَّ الْمُبْتَدَأَ يَقَعُ مُنَوَّنًا فَلَا يَكُنْ فِي ذَيْلِ الْكَلَامِ وَاعْتَبِرْهُ (٢) [بِقَوْلِهِ:] (٣)

بَجَلِي الْآنَ مِنَ الْعَيْشِ بَجَلٍ (٤)

أَنْ مَعْنَاهُ «حَسْبِي مِنَ الْعَيْشِ». ذَلِكَ أَلَّا تَرَى أَنَّ «بَجَلِي» فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ وَمَعْنَاهُ «حَسْبِي ذَلِكَ»، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (٥):

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ١٤٣/٢ شرح هذه الفقرة، ونسب لصدر الأفاضل ما سأله عنه العراقي. وقد ردّ ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٧٤، ٧٥ على الأندلسي وأورد ما قاله صدر الأفاضل الخوارزمي نقلاً حرفياً أميناً قال في نهايته: هذا فصّ كلامه. وأحلّ المغربي بمعنى ما أراد الخوارزمي وحكى عنه ما سأله عنه غيره، وأوضح أن السائل العراقي الذي كتب إلى الخوارزمي موصلياً إلا أنه لم يذكر اسمه.

(٢) في (ب).

(٣) زيادة في إثبات المحصل للإمام المبارك بن أحمد بن المستوفي الأربلي الذي نقل نصّ كلام الخوارزمي.

(٤) البيت للبيد بن ربيعة العامري - رضي الله عنه - ديوانه: ١٩٧، واللسان: ٤٥/١١ (بجل).

(٥) ينسب هذا البيت لعمرو بن يثربي، وللأعرج المعني، وللحارث الضبي، مع أبيات قالها الشاعر يوم وقعة الجمل، والظاهر أنها للأعرج المعني الطائي لأنه يقول في أولها: =

رُدُّوا عَلَيْنَا شَيْخَنَا ثُمَّ بَجَلْ

معناه: «ثُمَّ حَسَبْنَا ذَلِكَ»، فإن سألت: فما بال «حَسَب» مع أنه في معنى بَجَلْ لم يُبَيَّنْ على السُّكُونِ؟ أَجِبْتُ: لأنَّ «حَسَب» لا يَخْلُو من أن يَكُونَ واقِعاً في ذَيْلِ الكلامِ لا مَحَالَةً، أو لا يَكُونُ، فَلَمَّا كَانَ فَذَلِكَ، وإن لَمْ يَكُنْ لم يُمكنْ بناؤُهُ على السُّكُونِ لأنَّ ما قَبْلَ «آخِرِهِ ساكِنٌ»^(١) فَبُنِيَ على الضَّمِّ حَتَّى تَكُونَ لَهُ صُورَةٌ سائِرِ الغايَاتِ.

تَخْمِيرٌ: حَسَبِي لم يُعَمَدْ بالثُّنُونِ لأنَّ العِمَادَ لَصَوْنِ السُّكُونِ أو الحَرَكَةِ اللَّازِمَةِ كما في قَدَنِي، وَقَطَنِي، وأَكْرَمَنِي، وإِنِّي وتُكْرَمُنِي.

تَخْمِيرٌ: بَجَلِي لم يُعَمَدْ كَقَدَنِي وَقَطَنِي بالثُّنُونِ وَذَلِكَ لأنَّ اللامَ والثُّنُونَ متقاربا المَخْرَجِ، فَبَعْدَ ذَلِكَ لو عُمِدَ بالثُّنُونِ لا يَخْلُو من أن يَجْرِي منهما إدغامٌ، أو لا يَجْرِي، فلئن لم يَجْرَ لَزِمَ الإِثْقَالُ، ولئن جَرَى لَزِمَ الإِعْلَالُ^(٢)،

= أنا أبو بردة إذ جدَّ الوهمل خلقت غير زمَّل ولا وكل والأعرج المعني هو أبو بردة كما جاء في ترجمته في الإصابة: ١٠٥/٥ والخزانة: ١٥/٤ واسمه عدي بن عمرو بن سويد. أما نسبتها إلى غيره فقد نقل ابن المستوفي عن أبي رياش أحمد بن أبي هاشم بن شبيل القيسي في شرحه لحماسة أبي تمام: بعد أن نقل أبياتاً من القصيدة وأثبتها للأعرج قال أبو رياش: هذا ما جاءت به الرواية لأبي بردة، وقد زاد أبو تمام أبياتاً لا أعرفها إلا لرجل من بني ضبة يوم الجمل. وأوردها قال ابن المستوفي: ووجدت في نسخة أخرى بالحماصة الأبيات الأربعة التي آخرها: * لا جزع اليوم على قرب الأجل*.

للأعرج المعني، وروى سائرهما مفرداً لرجل من ضبة. والذي يتبين من ذلك أنها رجزان، أحدهما للأعرج المعني، والثاني لرجل من ضبة تداخلا فنسبا مرة لهذا ومرة لذلك، والصحيح الفصل بينهما. أما عمرو بن يثربي فلعل نسبتها إليه عن طريق الرواية، ربما أنه رواها أو تمثل بها فنسبت إليه. والبيت في إثبات المحصل: ٧٤، والمنخل: ١٠٦، والخوارزمي: ٦٩، وزين العرب: ٣٦، وشرح الأندلسي: ١٤٢/٢ وابن يعيش: ٨٩/٤، وعرائس المحصل: ١٠٢/٢، وانظر تفسير الطبري: ٢١٧/٥، واللسان (بجَل) والحماصة: ٢٩١.

(١-١) في (ب).

(٢) في (ب).

فخذها مباحث^(١) فيها رائحة مذهبية.

قال جَارُ اللَّهِ: «فصل؛ وثبته حيث بالغايات من حيث ملازمتها الإضافة».

قال المُشَرِّحُ: حيث من الظُّروفِ المُشَبَّهَةِ بالغايات وذلك أنها مضافة من حيث المعنى غير مضافة من حيث الصُّورة، أمّا إضافتها من حيث المعنى فلأنك متى قلت: اجلس حيث زيد جالس فكأنك قلت: اجلس مكان جلوس زيد ولذلك قال ابن السراج: اعلم أنه لا يجوز أن يكون المضاف إلى الفعل نكرة لا تقول: رب يوم يقوم زيد ولا قام، ولو كان يوم يقوم زيد^(٢) / نكرة لجاز دخول رب عليه وهذا واضح^(٣) أمّا أنها غير مضافة من حيث الصُّورة فلأن الجملة لا تصلح لكونها مضافاً إليها إذ الجملة ليست في معنى ما يدخل عليه حرف الجر، والمضاف إليه في معنى ذلك وهما في طرفي نقيض، ونظيرها من الظُّروفِ الزمانيّة «إذ» و«إذا»، ولم يُبنَ على السكون هرباً من التقاء الساكنين.

[١/٨١]

قال جَارُ اللَّهِ: «ويقال: حيث وحوث بالفتح والضّم فيهما وحكى الكسائي حيث بالكسر».

قال المُشَرِّحُ: جاز فيه الحركات، لأنه ليست له حركة النصب، ولا يُضاف إلى ياء المتكلم.

قال جَارُ اللَّهِ: إلا ما روي من قوله^(٤):

(١) في (ب) مباحث.

(٢) في (أ).

(٣) في (ب) الواضح.

(٤) بعده: *نجاً يضيء كالشهاب لامعاً*

لم أعرف قائله. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٧٦، والمنخل: ١٠٧، والخوارزمي: ٧٠، وزين العرب: ٣٦، وشرح ابن يعيش: ٩٠/٤؛ والأندلسي: ١٤٢/٢، وعرائس =

أما ترى حيث سهيلٌ طالِعاً

أي مكان سهيلٍ ، وقد روى ابن الأعرابي بيتاً عجزه:

..... حيث لي العمائم (١)

قال المُشَرِّحُ: القياس أن لا يُضاف حيث إلى المفرد كإذ وإذا، إلا أن الشاعِرَ استحسن إضافته إليه لإجرائه مجرى المكان.

قال جاز الله: «وتتصل به «ما» فيصير للمجازة».

قال المُشَرِّحُ: أنشد الإمام عبد القاهر الجرجاني (٢):

وحيثما يك أمر صالح يكن

= المحصل: ١٠٣/٢، وانظر الأزمنة والأمكنة للمرزوقي: ٣١٥/٢، والعيني: ٢٨٤/٣، والخزانة: ١٥٥/٣.

(١) يوجد أكثر من بيت آخره «حيث لي العمائم»، وقد اقتصر الزمخشري على ذكر آخر البيت فقط لأمرين، أحدهما: أنه اقتصر على ذكر محلّ الشاهد، وهو كثيراً ما يفعل ذلك، والثاني: عدم تأكده من صدر البيت لأنه يروى بعدة وجوه يختلف فيها باختلاف قائله، أو على الأقل باختلاف روايه، وسوف أورد بعض الروايات التي تذكر البيت كاملاً. منها ما رواه الأندلسي في شرحه: ٤٢/٢، قال ووجدت أنا تمامه في بعض حواشي المفصل: وهو:

ونحن قتلناه بالشام مغفلاً وقد كان منا حيث لي العمائم
وقال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٧٦ وأوله على ما انشدنيه شيخنا محمد بن يوسف البحراني: رحمه الله:

ونظعنهم حيث الحبا بعد ضربهم بيض المواضي حيث لي العمائم
يروى لعملس بن عقيل. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٧٦، والمنخل:
١٠٨، وزين العرب: ٣٦ وشرح ابن يعيش: ٩٠/٤، ٩٢، والأندلسي: ١٤٢/٢، وعرائس
المحصل: ١٠٣/٢ وانظر أمالي ابن الشجري: ١٣٦/١، والعيني: ٣٨٧/٣، والخزانة:
١٥٢/٣.

(٢) دلائل الإعجاز: ٢٩٩، وهو عجز بيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه: ١٢٣، وصدوره:

هناك ربك ما أعطاك من حسن

وانظره في: إثبات المحصل: ٧٧، وشرح الأندلسي: ١٤٣/٢، كلاهما عن الخوارزمي.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَصَلُّ (١) وَمِنْهَا مُنْذٌ وَهِيَ إِذَا كَانَتْ اسْمًا عَلَى مَعْنِيَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَوَّلُ الْمُدَّةِ كَقَوْلِكَ: مَا رَأَيْتَهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَيِ أَوَّلِ الْمُدَّةِ
الَّتِي انْتَفَتْ فِيهَا الرَّؤْيَةُ مَبْدُوهَا (٣-ذَلِكَ الْيَوْمُ-٣).
وَالثَّانِي: جَمِيعُ الْمُدَّةِ كَقَوْلِكَ مَا رَأَيْتَهُ مُنْذُ يَوْمَانِ أَيِ مُدَّةِ انْتِفَاءِ الرَّؤْيَةِ
الْيَوْمَانِ جَمِيعًا.

قَالَ الْمُشْرَحُ: قَوْلُهُ: «وَمِنْهَا» رَاجِعٌ إِلَى الظُّرُوفِ، مُذٌ وَمُنْذٌ يَكُونَانِ
حَرْفَيْنِ وَاسْمَيْنِ. ابْنُ السَّرَاجِ: فَإِذَا أَرَدْتَ بِهِمَا مَعْنَى الْحَرْفِ فَقَدَّرْهُمَا تَقْدِيرَ
«مِنْ» وَ«فِي»، الْكَلَامُ إِذَا رَفَعْتَ جُمْلَتَانِ، وَإِذَا خَفَضْتَ جُمْلَةً وَاحِدَةً فَهَمَا إِذَا
رَفَعْتَ اسْمَانِ، مُبْتَدَأْنِ، وَمَا بَعْدَهُمَا خَيْرٌ لِهَمَا مُنْذٌ فِي الْأَزْمَنَةِ بِمَنْزِلَةِ «مِنْ» فِي
الْأَمَكْنَةِ، وَهِيَ مَتَى دَخَلْتَ عَلَى نَكْرَةٍ فَالْمُرَادُ بِهَا جَمِيعُ الْمُدَّةِ كَقَوْلِكَ: مَا
رَأَيْتَهُ مُنْذُ (٤) يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَمُنْذُ شَهْرٍ وَمُنْذُ عَامٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَمُنْذٌ مَحذُوفَةٌ مِنْهَا، وَقَالُوا: هِيَ لِذَلِكَ أَدْخُلُ فِي
الْإِسْمِيَّةِ.

قَالَ الْمُشْرَحُ: الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُذٌ مَحذُوفَةٌ مِنْهَا أَنَّهُ يُقَالُ فِي تَصْغِيرِ
مُنْذٍ: مُنْذٌ رَدَّهَا (٥) إِلَى الْأَصْلِ (٦) وَلَكُونَهَا مَحذُوفَةٌ مِنْهَا (٧) هِيَ أَدْخُلُ فِي
الْإِسْمِيَّةِ مِنْهَا فِي الْحَرْفِيَّةِ لِأَنَّ الْحَذْفَ مِنَ الْحَرْفِ ضَعِيفٌ، وَالْإِسْمُ هُوَ (٨)

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب).

(٣-٣) في (أ).

(٤) في (أ) مذ.

(٥) في (ب) ردا لها إلى الأصل.

(٦) في (ب).

(٧) في (ب).

(٨) في (أ).

الَّذِي يَجُوزُ الحَدْفُ مِنْهُ (١) (٢- والتَّصْرُفُ فِيهِ-٢).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَإِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ بَعْدَهَا ضَمَّتْ رَدًّا إِلَى أَصْلِهَا».

قَالَ المُشْرَحُ: هَذَا أَيْضًا مِنَ الأَدِلَّةِ عَلَى أَنَّ مُذَّ مَحذُوقَةٌ مِنْ مُنذُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلُّ؛ وَمِنْهَا إِذْ لَمَّا مَضَى مِنَ الدَّهْرِ، وَ«إِذَا» لَمَّا يُسْتَقْبَلُ مِنْهُ، وَهُمَا مِضَافَتَانِ أَوَّلًا، إِلَّا أَنَّ إِذْ تُضَافُ إِلَى كِلْتَا الجُمْلَتَيْنِ، وَأَخْتِهَا لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى الفِعْلِيَّةِ، تَقُولُ: جِئْتُ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ وَإِذَا قَامَ زَيْدٌ وَإِذْ زَيْدٌ يَقُومُ، وَإِذَا يَقُومُ زَيْدٌ.

قَالَ المُشْرَحُ: إِذْ لَمَّا مَضَى مِنَ الدَّهْرِ، فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (٣): ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ، إِذِ الأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾؟ أَجِبْتُ: إِذَا هُنَا هِيَ الخَارِجَةُ إِلَى مَعْنَى التَّعْلِيلِ، وَهَذَا كَمَا تَقُولُ: الوَلَدُ يَتَّبِعُ الأُمَّ فِي الرَّقِّ وَالحُرِّيَّةِ إِذِ الوَلَدُ جُزْءٌ مِنْهَا.

قَالَ الإِمَامُ عُمَرُ الجَنْزِيُّ (٤): فَأَوْضَتْ جَارَ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٥) - فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (٦): ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى﴾ (٧) مَا (٨) العَامِلُ فِي الظَّرْفِ أَعْنِي إِذَا؟

(١) فِي ب.

(٢-٢) فِي (أ).

(٣) سُورَةُ غَافِرٍ: الآيَتَانِ: ٧٠ - ٧١.

(٤) هُوَ الإِمَامُ عُمَرُ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ الحُسَيْنِ، قَالَ السِّيَوطِيُّ فِي البَغِيَّةِ: ٢٢١/٢: هُوَ إِمَامٌ فِي النَحْوِ وَالأَدَبِ لَا يَشُقُّ غِبَارَهُ، قَرَأَ الأَدَبَ عَلَى الأَبِيورْدِيِّ وَتَوَفِيَ سَنَةَ ٥٥٠ هـ. لَهُ كِتَابُ «القَوَافِي» أُطْلِعَتْ عَلَى نَسْخَةٍ مِنْهُ فِي مَكْتَبَةِ أَيَا صُوفِيَا فِي اسْتَنْبُولٍ؛ ضَمِنَ مَجْمُوعَ رَقْمِهِ: (٤٧٩٥) وَاسْمُهُ الكَامِلُ كَمَا هُوَ مَدُونٌ عَلَى الكِتَابِ: «نَاصِرُ الدِّينِ أَبُو المَفَاخِرِ عُمَرُ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ الحُسَيْنِ بْنِ شَعِيبِ الجَنْزِيِّ». وَهُوَ مِنْ شَيْخِ السَّمْعَانِيِّ، تَرَجَمَتْهُ فِي مَعْجَمِ الأَدْبَاءِ: ٦٢/١٦، وَالتَّحْيِيرُ فِي المَعْجَمِ الكَبِيرِ لِلسَّمْعَانِيِّ: ٥٢١/١، وَالأَنْسَابُ: ٣٥٥/٣، وَإِنْبَاءُ الرِّوَاةِ: ٣٢٩/٢.

(٥) جُمْلَةُ الدَّعَاءِ فِي (ب).

(٦) فِي (أ).

(٧) سُورَةُ النَّجْمِ: آيَةٌ: ١.

(٨) فِي (ب) وَالعَامِلِ.

فقال: العاملُ فيه ما تَعَلَّقَ به الواو، فقلتُ: كيفَ يعملُ فعَلُ الحالِ في المُستقبلِ؟! وهذا لأنَّ معناه: أقسمُ الآنَ وليس معناه أقسمُ بعدَ هذا فَرَجَعَ وقال: العاملُ فيه^(١) مصدرٌ مَحذوفٌ، وتقديرُه: وهُوِي النجمِ إذا هوى فعرضته على ذي^(٢) المشايخ فلم يستحسنِ قوله الثاني.

والوجه أن «إذا» قد انسلخَ عن معنى الاستقبالِ، وصارَ للوقتِ المُجرَّدِ، ونحوه أتيتُك إذا احمرَّ البُسرُ، لأنَّ معناه أتيتُك وقتَ احمرارِ^(٣) البُسرِ، فقد عَرِيَ عن معنى الاستقبالِ لأنَّهُ قد وَقَعَت الغنيَّة بقوله: أتيتُك. قال جازُ الله: وقد استقبَحُوا إذ زيدٌ قائمٌ.

قال المُشرِّحُ: جئتُك إذ قامَ زيدٌ لا بأسَ به، وأما جئتُك إذ زيدٌ قائمٌ فقبيحٌ، لأنَّ قامَ هنا موضِعُهُ رَفَعَ بِخَبَرِ المُبتدأ، وخَبَرُ المُبتدأ حَقُّهُ أن يكونَ صِفَةً أو ما يُضارِعُها من الفعلِ والفعلِ الماضي مضارِعته ناقِصَةٌ غيرُ تامَّة، ونُقْصانُه من حيثُ أنه مُعْتَرِضٌ لِلْمُضِيِّ لا سِيما إذا لم يكنْ بالكلامِ حاجَةً إلى معنى المُضِيِّ لأنَّ ذلك مُستَفادٌ من الظُّرفِ بخلافِ جئتُك إذا قامَ زيدٌ، لأنَّ قامَ ليس في موضِعِ الخَبَرِ.

قال جازُ الله: « / وتقولُ: إذا قامَ زيدٌ، وإذا يقومُ زيدٌ وإذ يقومُ زيدٌ، [٨١/ب] قال اللهُ تعالى^(٤): ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴾».

قال المُشرِّحُ: في الآية اللُّغتان لأنَّهُ أضيفَ إلى الماضيِ والمُستقبلِ. قال جازُ الله: «ونحو قوله^(٥)»:

(١) في (أ).

(٢) لعله زين المشايخ، أحد تلاميذ الزمخشري نقل عنه الاسفندري في المقتبس في مواضع عدة يظهر منها أن له تعليقات على المفصل. ولم أتُحقق من ذلك كما نقل عنه الكنيدي صاحب المقاليد، والسُّغناقي صاحب الموصول.. وغيرهم..

(٣) في (ب) وقت احمراره.

(٤) سورة الليل: الآيتان: ١، ٢.

(٥) البيت لربيعة بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن ضبيعة يلقب جحدر. توجيه إعراب البيت وشرحه =

إِذَا الرَّجَالُ بِالرَّجَالِ التَّقْتِ

ارتفاع الاسم فيه بمضمير يفسره الظاهر.

قال المشرِّح: قد مضى هذا الفصل على ما عليه.

قال جارُ الله: «فصل^(١)؛ وفي إذا معنى المُجازاة دُونَ إذ إِلَّا إِذَا كُفْتُ

بما كَقَوْلِ العَبَّاسِ بنِ مِرْدَاسٍ:

إِذَا مَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطمأنَّ المَجْلِسُ»

قال المشرِّح: «إِذَا» يُجَازَى بِهَا بِخِلَافِ «إِذْ» تَقُولُ: إِذَا أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، وَلَا تَقُولُ فِي مَعْنَاهُ إِذْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ - اللَّهُمَّ - إِلَّا إِذَا كُفْتُ، لِأَنَّهُ مَتَى دَخَلْتَ عَلَيْهَا (مَا) وَرُكِّبَتْ بِهَا إِذْ صَارَتْ مُبْهَمَةً وَحَلَّتْ مَحَلَّ مَتَى. قَالَ الإِمَامُ عَبْدُ القَاهِرِ الجُرْجَانِيُّ: وَذَلِكَ أَنَّ إِذْ تُضَافُ إِلَى الجُمْلِ، وَتَكُونُ لَوَقْتِ مَخْصُوصٍ، فَإِذَا قُلْتَ: خَرَجْتُ إِذْ خَرَجَ زَيْدٌ كُنْتَ أَشْرْتَ إِلَى وَقْتِ مَخْصُوصٍ، وَالجَزَاءُ يُنَافِي الخُصُوصَ، فَالزَّمِ «مَا» الكَافَةَ لِيَكُونَ عَامًّا. وَأَمْرٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّهُ فِي غَيْرِ الجَزَاءِ يَكُونُ لِمَا مَضَى وَيَكُونُ الجَزَاءُ لِمَا يُسْتَقْبَلُ، لِأَنَّ المُجَازَاةَ تَقْتَضِي الاستِقْبَالَ، وَفَرَّقَ سَيُوبَةُ^(١) بَيْنَ حَيْثُمَا «وَإِذَا مَا» فَجَعَلَ حَيْثُمَا فِي جُمْلَةِ الظُّرُوفِ الَّتِي بِهَا يُجَازَى وَهِيَ اسْمٌ بِمَنْزِلَةِ أَيٍّ وَمَتَى، وَجَعَلَ «إِذَا مَا» فِي حَيْزِ الحُرُوفِ لِأَنَّهُ قَالَ: وَمَا كَانَ مِنْ غَيْرِ الأَسْمَاءِ وَالظُّرُوفِ إِنْ، «وَإِذَا مَا» وَمَا فِيهَا هِيَ المُسَلِّطَةُ، لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي مُسَلِّطَةٌ عَلَى عَمَلِ الجَزْمِ، عَنَى بِالرَّسُولِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، مَفْعُولٌ قُلْ هُوَ البَيْتِ الثَّانِي حَقًّا عَلَيْكَ أَي حَقُّ القَوْلِ عَلَيْكَ، وَبعده^(٣):

= فِي إِثْبَاتِ المَحْصَلِ: ٧٨، وَالمَنْخَلُ: ١٠٨، وَالخَوَارِزْمِيُّ: ٧٠، وَزَيْنُ العَرَبِ: ٣٧، وَشَرَحَ ابنُ يَعيِشَ: ٩٥/٤، ٩٦، وَالأَنْدَلِيسِيُّ: ٤٧/٢.

(١) سَاقَطَ مِنْ (ب).

(٢) الكِتَابُ: ٤٣٢/١، ٤٣٣، وَشَرَحَ السَّيْرَافِيُّ: ٢٢٥/٣.

(٣) دِيوَانَ العَبَّاسِ بنِ مِرْدَاسٍ: ٧٢، ٧٣، تَوَجَّهَ إِعْرَابُ البَيْتِ وَشَرَحَهُ فِي إِثْبَاتِ المَحْصَلِ: ٧٩، =

يا خَيْرَ من رَكَبَ المُطَيِّ وَمَنْ مَشَى فَوْقَ التُّرَابِ إِذَا تُعَدُّ الأَنْفُسُ
يُرِيدُ: يا خَيْرَ مَنْ مَشَى .

قال جَارُ الله: «وقد يَقَعَانِ لِلْمُفَاجَأَةِ كَقَوْلِكَ بَيْنَا زَيْدٌ قَائِمٌ إِذْ رَأَى عَمْرَأً،
وَبَيْنَمَا نَحْنُ بِمَكَانٍ كَذَا إِذَا فُلَانٌ قَدْ طَلَعَ عَلَيْنَا، وَخَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ بِالبَابِ
قال^(١)»:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ»

= والمنخّل: ١٠٨، والخوازمي: ٧٠، وزين العرب: ٣٧ وشرح ابن يعيش: ٩٧/٤،
والأندلسي: ١٤٩/٢، وعرائس المحصل: ١٠٧/٢. وانظر كتاب سيبويه: ٣٤٢/١، وشرح
أبياته لابن السيرافي: ٩٣/٢، وشرحه للسيرافي: ٢٢٥/٣ والمقتضب: ٤٧/٢، والجمل
للزجاجي: ٢٢٢، وشرح أبياته لابن سيدة: ٦٩، وشرحها لابن السيد: (الحلل): ٢٨٩،
وشرحها لابن هشام اللخمي: (الفصول والجمل...): ٢١، ١٩٥، وشرحها لأبي جعفر
اللبلي (وشي الحلل): ٥٥، وانظر شرح الجمل لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف:
٧٨/١، وهو شرح مختصر اهتم فيه بنسبة الأبيات المستشهد بها في كتاب الجمل وتممها
وإعرابها. وانظر الخصائص: ١٣١/١، والمحتسب: ٨٤/٢، والبديع في علم العربية لابن
الأثير: ٦١، والخزّانة: ٤٣٦/٣. رواه ابن سيدة: أمّا مرتت. وقال ابن السيرافي وفي شعره
أمّا مرتت. وفي ديوانه: أمّا أتيت.

(١) هذا البيت من شواهد الكتاب: ٤٧٢/١، لم ينسبه سيبويه ولا الأعلام، ولم يذكره ابن
السيرافي، وذكره ابن النحاس نقل نصّ كلامه ابن المستوفي والذي يظهر منه أنه لم ينسبه
واعتبره البغدادي والأستاذ عبد السلام هارون من أبيات سيبويه الخمسين التي لم تُعرف
نسبتها، أقول نسب ابن المستوفي هذا البيت لأحد بني قيس عيلان، ونسبه عزّ الدّين الحسن
ابن عبد المجيد المراغي النّحوي المتوفى سنة ٦٦٦ هـ في كتابه (المنخّل في إعراب أبيات
المفصّل) إلى الفرزدق، وذكر قبله:

منعتُ تميمًا منك إني أنا ابنها وشاعرها المعروف عند الموسام
وأكد هذه النسبة الإمام الصّغاني الحسن بن محمد المتوفى سنة ٦٥٠ هـ. حيث نسبة
إليه في هامش نسخته من المفصّل.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٧٩، والمنخّل: ١٠٩، والخوازمي: ٧١
وزين العرب: ٣٧، وشرح ابن يعيش: ٩٧/٤، والأندلسي: ١٤٩/٢، وعرائس
المحصّل: ١٠٧/٢، وانظر كتاب سيبويه: ٤٧٢/١، والمقتضب: ٣٥١/٢، والخصائص:
٣٩٩/٢، والتصريح: ١٢٨/١، والأشموني: ٢٧٦/١، وخزّانة الأدب: ٣٠٣/٤.

قَالَ الْمُشْرَحُ: فَبَيْنَا: فَعَلَى مِنَ الْبَيْنِ، أَشْبَعَتِ الْفَتْحَةُ فَصَارَتْ أَلْفَاءً، قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ^(١) وَمَحْصُولُ الْمَعْنَى: زَيْدٌ بَيْنَ أَوْقَاتِ قِيَامِهِ فَاجَأَ رُؤْيَتُهُ عَمْرًا. إِذَا لِلْمُفَاجَأَةِ تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ وَالْإِسْمِيَّةِ، وَتَعْطَفُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ بِالْفَاءِ، اللَّهُزْمَانُ^(٢) عَظْمَانِ نَاتِيَانِ فِي اللَّحْيَيْنِ تَحْتَ الْأُذُنَيْنِ. عَنْ مَعْنِ بْنِ زَائِدَةَ^(٣): مَا رَأَيْتُ قَفَا رَجُلٍ قَطُّ إِلَّا عَرَفْتُ عَقْلَهُ، قِيلَ لَهُ: فَإِذَا رَأَيْتَ وَجْهَهُ قَالَ: ذَاكَ حِينِيذٍ كِتَابٍ أَقْرُوهُ. وَسَمِعْتُ بَعْضَ الْأَدْبَاءِ الْيَابِسَةَ^(٤): أَنَّهُمْ يُضِيفُونَ اللَّوْمَ إِلَى الْقَفَا، كَمَا يُضِيفُونَ الْكَرَمَ إِلَى الْوَجْهِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ لَا يَسْتَقْبِحُ إِلَّا طَرَحَهُمَا فِي جَوَابِ بَيْنَمَا وَبَيْنَا وَأَنْشَدَ^(٥):

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفَضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعِي
وَأَمْثَالاً لَهُ».

(١) الصحاح: ٢٠٨٤/٥ (بين).

(٢) في (ب) اللهزمتان.

(٣) هو سيّد من سادات العرب، من أشهر أجدادها، وأحد شجعانها الفصحاء، اسمه الكامل معن ابن زائدة بن عبد الله بن مطر الشيباني، أبو الوليد، من مخضرمي الدولتين؛ كان في الأموية ينتقل بين الولايات، وفي أول الدولة العباسية استتر في البادية أول أمره، ثم ظهرت له مواقف حسنة فجعله المنصور من خواصه وولاه اليمن ثم سجستان وقتل بها غدراً سنة ١٥١ هـ تقريباً، وللشعراء فيه مدائح قال بعضهم.

معن بن زائدة الذي زيدت به نسباً إلى نسب بنو شيبان أخباره في تاريخ بغداد: ١٣٥/١٣، والخزانة: ١٨٢/١. وغيرهما.

(٤) في (ب) البناكيته.

(٥) البيت لنصيب بن رباح، تقدم ذكره. انظر شعره: ١٠٤، وروايته تختلف عن روايته هنا توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٨٠، والمنخل: ١١٠، والخوارزمي: ٧١، وزين العرب: ٣٧، وشرح الأندلسي: ١٤٩/٢، وابن يعيش: ٩٧/٤، وعرائس المحصل: ١٠٨/٢، وانظر كتاب سبويه: ٨٧/١، وشرح أبياته لابن خلف: ٨٣/١، وشرحها لابن السيرافي: ٤٠٥/١، وشرحها للكوفي: ٤٥، ١٥٧، وانظر كتاب الشعر لأبي علي: ٦٥، والمحتسب: ٧٨/٢، وسر صناعة الإعراب: ٢٧/١، والمغني: ٣٧٧/٢...

قَالَ الْمُشْرَحُ: إِذَا كَانَ جَوَابُ بَيْنَا وَبَيْنَمَا بَدُونَ إِذَا فَالْكَلَامُ لَا يَقَعُ مُخَالَفًا لِأَصْلِ مَا، أَمَّا إِذَا كَانَ مَعَهُ فَإِنَّهُ يَقَعُ مُخَالَفًا لِلأَصْلِ بَيَانُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَدُونَ إِذَا فَانْتِصَابُ بَيْنَا عَلَى الظَّرْفِ وَالْعَامِلِ فِيهِ الفِعْلُ المَذْكُورُ فِي جَوَابِ بَيْنَا كَمَا فِي البَيْتِ وَالمَعْنَى أَنَا أَوْقَاتِ رِقَبَتِنَا، وَهَذَا مِمَّا لَيْسَ فِيهِ مُخَالَفَةُ أَصْلِ، أَمَّا لَوْ قُلْتَ: إِذَا أَنَا فَإِنَّهُ يَنْقَلِبُ فِيهِ الظَّرْفُ اللَازِمُ مَرْتَفَعًا لِأَنَّهُ يَكُونُ المَعْنَى حِينَئِذٍ بَيْنَ أَوْقَاتِ رُؤْيَتِنَا إِيَّاهُ وَقَتِ إِتْيَانِهِ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ . الرِّوَايَةُ وَزِنَادَ رَاعِي - بِالنَّصْبِ - وَسَيُوبِهِ إِنَّمَا أَنشَدَ البَيْتَ فِي الكِتَابِ بِنَّصْبِ «زِنَادَ» وَنَصَبَهُ لِأَنَّهُ (١) لَمَّا قَالَ: أَنَا مُعَلَّقٌ وَفَضَّةٌ فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا مُعَلَّقًا وَفَضَّةٌ وَزِنَادَ رَاعِي . الوَفَضَةُ: جُعبَةٌ (٢) السَّهَامِ وَفِي البَيْتِ يُرِيدُ شَيْئًا يُجْعَلُ مِثْلَ الخَرِيطَةِ وَالجُعبَةُ تَكُونُ مَعَ الفُقَرَاءِ وَالرُّعَاةِ يَجْعَلُونَ فِيهَا أَزْوَادَهُمْ (٣) . وَرَعَمُوا أَنَّ أَهْلَ الصُّفَّةِ كَانَ مَعَهُمْ وَفَاضٌ، وَأَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - أَنْ تُجْعَلَ الصَّدَقَةُ فِي الأَوْفَاضِ (٤) .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَيُجَابُ الشَّرْطُ بِإِذْ كَمَا يُجَابُ بِالفَاءِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (٥): ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتَضُونَ ﴾» .

قَالَ الْمُشْرَحُ: فَاجَأَهُمْ قَنُوطُهُمْ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْهَا لَدَى» وَالَّذِي يَفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ «عِنْدَ» أَنْتَ تَقُولُ:

[١/٨٢] عِنْدِي كَذَا لِمَا كَانَ فِي مَلِكِكَ / حَضَرَكَ أَوْ غَابَ عَنكَ، وَلَدَيْ كَذَا لِمَا لَا يَتَجَاوَزُ حَضْرَتَكَ، وَفِيهَا ثَمَانِ لُغَاتٍ، «لَدَى» وَ«لَدَنْ» وَ«لَدُنْ» وَ«لُدْ» بِحَذْفِ نُونِهَا «لَدُنْ» وَ«لَدُنِ» بِالكَسْرِ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَ«لُدْ» وَ«لُدْ» بِحَذْفِ نُونَيْهِمَا

(١) هذا تعليل ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب: ٤٠٦/١ .

(٢) وهذا شرح ابن السيرافي أيضاً حرفاً حرفاً . إلى آخر الشرح .

(٣) في (ب) أزوادهم فيه .

(٤) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ١٢٤/١، والفائق: ١٥٧/٣ وانظر الحديث في مسند

الإمام أحمد: ٣٩١/٦ .

(٥) سورة الروم: آية: ٣٦ .

وحكهما أن يُجرَّ بهما على الإضافة كقوله تعالى^(١): ﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ .

قال المُشْرَحُ: الأولى بالألف، والثانية بفتح الدال (٢- وسكون النون-٢) والثالثة بضم الدال وسكون النون، والرابعة بضم الدال، والخامسة بفتح اللام وسكون الدال وبالنون، والسادسة بضم اللام وسكون الدال وكسر النون، والسابعة لَد بوزن هَب، ولُد بوزن قُم. ولَدُن يُضَافُ إلى ما بعده من زمانٍ يَتَّصِلُ بِهِ أو مكانٍ إذا قَرَّبْتَ به إلى كَقَوْلِكَ حَسَبْتُ من لَدُن صَلَاةِ العَصْرِ إلى وقتِ المَغربِ، وذَرَعْتُ من لَدُن الحائِطِ إلى الأَسْطُوَانَةِ. فإن سَأَلْتَ: لِمَ بُنِيَ لَدُن (٣- وهو يُضَافُ بِدَلِيلِ (٣- قوله تعالى^(٤)): ﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ ولم يُبَيِّن «عند»؟.

أجبتُ لأنَّ كونَ «عند» مضافٍ يَقْتَضِي كونه مُعَرَّباً، بخلافِ لَدُن فإنه وإن كان مُضَافاً من حيثِ المَعْنَى فإنه غيرُ مُضَافٍ من حيثِ الصُّورَةِ، ولذلك انتَصَبَ عُذُوَّةٌ في «لَدُنْ عُذُوَّةً»، وأمَّا بناءُ «لَدُنْ» على الكسْرِ فلأنَّ هذه النون تُشَبِّهُ التَّنوينَ من حيثِ وَقَعَتْ في آخرِ الاسمِ، وَحَقُّهَا السُّكُونُ، والتَّنوينُ إذا حُرِّكَ حُرِّكَ إلى الكسْرِ.

تَحْمِيرٌ: أمَّا «لَدَا» بالألف فكأنه الأصل وهو أكثر استعمالاً من غيره، أمَّا «لَدُنْ» بفتح الدال وسكون النون فكأن النون فيها مُنْقَلِبَةٌ من الألفِ في الأوَّلِ، كما يُقَلَّبُ التَّنوينُ الذي هو نونُ أَلْفَا في الوَقْفِ وأمَّا لَدُ بفتح اللام وضمِّ الدالِ فهي مخفَّفَةٌ من لَدُن بفتح اللام وضمِّ الدالِ وسكونِ النونِ، وإنَّما سَوَّغُوا سقوطَ النونِ منه لأنَّهم أجروا: النونِ فيه مُجْرَى التَّنوينِ، حيثُ

(١) سورة هود: آية: ١ .

(٢- ٢) في (ب).

(٣- ٣) في (أ).

(٤) سورة النمل: آية: ٦ .

قالوا: لُدْن. (١- وأما لُدْنُ غُدْوَةً^(١) - بفتح اللّام وسكون الدّالِ فالأصلُ فيه^(٢)) لُدْنٌ على وَزْنِ عَضُدٍ إِلَّا أَنَّهَا خُفِّقَتِ الدّالُ بِإِزَالَةِ الضَّمَّةِ عَنْهَا، وَهَذَا كَمَا لَوْ قَلَّتْ فِي عَضُدٍ عَضُدٍ بِتَخْفِيفِ الضّادِ، وَأَمَّا لُدْنٌ بِضَمِّ اللّامِ وَسُكُونِ الدّالِ فِيهَا مُخَفَّفَةٌ مِنْ لُدْنٍ أَيْضاً إِلَّا أَنَّهُ نَقَلَ ضَمَّةَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ كَمَا لَوْ قَلَّتْ: عَضُدٌ وَعَضُدٌ بِسُكُونِ الضّادِ وَضَمِّ الْعَيْنِ، وَأَمَّا لُدٌ وَلُدٌّ فَهُمَا مُخَفَّفَتَانِ مِنْ لُدْنٍ وَلُدْنٍ.

تَخْمِيرٌ: وَقَدْ جَاءَتْ «لُدْنٌ» مُضَافَةً إِلَى الْفِعْلِ قَالَ بَعْضُ عَبْدِ الْقَيْسِ^(٣):
وإنَّ لُكَيْزاً لَمْ يَكُنْ رَبٌّ غُدْوَةً لُدْنٌ ضُرِّجَتْ حُجَّاجُهُمْ فَتَفَرَّقُوا
وَقَالَ رَبِيعَةُ بْنُ مَقْرُومٍ^(٤):

مَنْ أَنْ لُدْنٌ قَرَعَتْ نَفْسَ الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ وَلَّتِ الشَّمْسُ فِي عِلٍّ وَفِي نَهَلٍ
يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِضَافَتُهَا إِلَى الْفِعْلِ كإِضَافَةِ^(٥) حَيْثُ إِلَيْهِ لِأَنَّهَا فِي
الإِيهَامِ مِثْلُهَا وَكإِضَافَةِ ذِي إِلَى تَسْلَمٍ. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ^(٦):
وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِي^(٧) بَيْتِ الْأَعَشَى^(٨):

(١- ١) فِي (ب).

(٢) فِي (ب).

(٣) الْبَيْتُ فِي كِتَابِ الْبَدِيعِ لِابْنِ الْأَثِيرِ: ٦٣، وَإِثْبَاتُ الْمَحْصَلِ: ٨١، وَشَرْحُ الْأَنْدَلِسِيِّ: ١٥٣/٢.
(٤) هُوَ الشَّاعِرُ رَبِيعَةُ بْنُ مَقْرُومِ بْنِ قَيْسِ الضَّبِّيِّ، أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ، وَوَفَدَ عَلَى كَسْرَى ثُمَّ لَمَّا جَاءَ
الإِسْلَامَ أَسْلَمَ، وَشَهِدَ الْفَتْوحَ وَحَضَرَ الْقَادِسِيَّةَ وَتَوَفَّى بَعْدَ سَنَةِ ١٦ هـ. أَحْبَابُهُ فِي الإِصَابَةِ:
٢٢٠/٢، وَالشَّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ: ١١٥ وَالخَزَائِنَةُ: ٥٦٦/٣ وَقَدْ جَمَعَ شَعْرَهُ الدُّكْتُورُ نُورِي حَمُودِي
الْقَيْسِيُّ وَنَشَرَهُ فِي مَجَلَّةِ الْآدَابِ الْعَدَدِ الْحَادِي عَشَرَ سَنَةِ ١٩٦٨ م. وَلَمْ أَجِدْ هَذَا الْبَيْتَ فِي
شَعْرِهِ. وَفِيهِ ثَلَاثَةُ آيَاتٍ عَلَى وَزْنِهِ وَقَافِيَتُهُ فَرَبِّمَا أَنَّهُ مِنَ الْقَصِيدَةِ ذَاتَهَا مِنْهَا:

يَا دَارَ أَسْمَاءٍ بِالْأَمْثَالِ فَالرَّجُلِ حُيِّتَ مِنْ دِمْنَةٍ قَفَرٍ وَمِنْ طَلَّلِ
(٥) فِي (أ) كَافَةً.

(٦) النَّصُّ مِنَ الْمَسَائِلِ الشِّيرَازِيَّاتِ: ٢٠.

(٧) فِي (أ) قَالَ الْأَعَشَى.

(٨) دِيوانه: ٨٩، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٣٢٣/١.

أراني لَدُنْ أَنْ غَابَ رَهْطِي كَأَنَّمَا يِرَانِي فِيكُمْ طَالِبُ الضَّيْمِ أَرْنَبَا
قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَدْ نَصَبَتِ الْعَرَبُ بِهَا غُدُوَّةً خَاصَّةً قَالَ:

لَدُنْ غُدُوَّةً حَتَّى الْأَذَى بِحُفِّهَا بَقِيَّةً مَنقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قَالِصٌ
تَشْبِيهَا لِنُونِهَا بِالتَّنْوِينِ لَمَّا رَأَوْهَا تَنْزِعُ عَنْهَا وَتَثْبُتُ».

قَالَ المُشَرِّحُ: قَبْلَ أَنْ أُطْلِعَكَ عَلَى السَّرِّ الَّذِي لَمَحَتْهُ الْعَرَبُ فِي
نَصْبِهِمْ غُدُوَّةً، أَسُوْقُ إِلَيْكَ فَصَلًّا وَهُوَ أَنَّ غُدُوَّةً أَكْثَرُ تَصَرُّفًا وَأَوْسَعُ مَجَالًا مِنْ
أَخْوَاتِهَا أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُمْ: غُدُوَّةُ الْبَيْنِ وَغَدَاةُ الْبَيْنِ، وَعَدَمَ الْقَوْلِ بِسِحْرَةِ
الْبَيْنِ، وَبِكِرَةِ الْبَيْنِ، وَصَبَاحِ الْبَيْنِ فِي شَعْرِ امْرِئِ الْقَيْسِ (١):

وَقَدْ أَغْتَذِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا

وَلَا يُقَالُ: اسْتَحْسَرُ وَابْتَكَّرَ وَأَظْهَرَ. إِذَا ثَبَتَ هَذَا رَقِينَاكَ إِلَى مَطْلَبٍ
فَقُلْتُ: مَعْنَى (٢) قَوْلِهِمْ لَدُنْ غُدُوَّةٍ وَغُدُوَّةً بِجَرِّ الْأَوَّلِ وَنَصَبِ الثَّانِي أَمَّا أَنْ
المُضَافُ إِلَيْهِ مَحذُوفٌ فَلَأَنَّ لَدُنْ مِنَ الإِضَافِيَّاتِ وَالمَنْصُوبُ لَا يَصْلُحُ أَنْ
يَكُونَ مُضَافًا إِلَيْهِ، فَيَكُونُ المُضَافُ إِلَيْهِ لَا مَحَالَةَ مَحذُوفًا، وَأَمَّا أَنْ المَحذُوفَ
غُدُوَّةً فَلَأَنَّ غُدُوَّةَ المَذْكُورِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ المَحذُوفُ كَذَلِكَ، وَالَّذِي يَدُلُّ
عَلَى أَنَّ المَحذُوفَ كَذَلِكَ قَوْلُ شُبْرَمَةَ بْنِ الطَّفِيلِ (٣):

وَيَوْمٍ شَدِيدِ الحَرِّ قَصَرَ طَوْلُهُ دَمُ الدَّقِ عَنَّا وَاصْطَكَكَ المَزَاهِرِ

(١) تقدم ذكر البيت في الجزء الأول.

(٢) كتبها الناسخ سهواً مرتين.

(٣) لم أعثر على ترجمته وقد ورد له بعض الشواهد في معاجم اللّغة وهذان البيتان ورد لهما ثالث هو قوله:

كَأَنَّ أَبَارِيقَ الشَّمُولِ عَشِيَّةً أَوْزَ بِأَعْلَى الطَّفِّ عِوَجَ الحَنَاجِرِ
وهذه الأبيات الثلاثة لشبرمة في الحماسة انظر شرح المرزوقي: ١٢٦٩/٣ والمقامات،
المقامة رقم ٢٧... وغيرها.

ونسب البيت الأول ليزيد بن الطثرية في الحيوان: ١٧٩/٦، واللّالي للبكري: ٩٣٨.

وغيرهما وأثبتته جامع شعره الدكتور حاتم الضّامن انظر تخريجه هناك.

لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى أَرُوْحُ وَصُحْبَتِي عُصَاةٌ عَلَى النَّاهِيْنَ شُمَّ الْمَنَاخِرِ
 الَّا تَرَى^(١) أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُن الْمَعْنَى عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَمَا وَقَعَتْ حَتَّى مَوْقِعَهَا
 لِأَنَّهُ حِيْنَئِذٍ يَكُونُ الْمَعْنَى شَرِبْنَا قَبْلَ غُدُوَّةٍ حَتَّى أَرُوْحُ وَذَلِكَ عَنِ الْجَوَازِ
 مُنْحَرَفٍ. فَإِنْ سَأَلْتَ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى حِيْنَئِذٍ يَكُونُ كَذَلِكَ أَجِبْتُ:
 لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: شَرِبْنَا لَدَى النَّهْرِ فَمَعْنَاهُ قَرِيْباً مِنْهُ^(٢)، فَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: شَرِبْنَا
 لَدَى الْغُدُوَّةِ، وَمَعْنَاهُ قَرِيْبٌ مِنَ الْغُدُوَّةِ وَقَرِيْباً مِنَ الْغُدُوَّةِ / مَعْنَاهُ قَبْلَ الْغُدُوَّةِ،
 وَلَوْ قُلْتَ: قَبْلَ الْغُدُوَّةِ حَتَّى أَرُوْحُ لَمَا صَحَّ. فَإِنْ سَأَلْتَ: إِذَا كَانَ الْمَعْنَى
 عَلَى مَا ذَكَرْتَ فَلِمَ اخْتَصَّ غُدُوَّةٌ بِلَدُنْ، وَلَدُنْ بَغُدُوَّةٍ؟ وَكَيْفَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ:
 لَدَى غُدُوَّةٍ وَكَذَلِكَ: لَدُنْ سَحْرَةٍ؟ أَجِبْتُ: أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ النَّوْنَ فِي لَدُنْ مِمَّا
 يُوْهَمُ كَوْنَهُ مُنَوَّنًا، وَالتَّنْوِينُ مَانِعٌ مِنَ الْإِضَافَةِ، أَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ «غُدُوَّةً» عَلَى مَا
 ذَكَرْنَاهُ أَكْثَرُ تَصَرُّفًا وَأَوْسَعُ مَجَالًا مِنْ أُخْوَاتِهَا. مَعْنَى هَذَا الْبَيْتِ كَقَوْلِهِ:

وَانْتَقَلَ الظِّلُّ فَصَارَ حُورِيًّا

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ، وَمِنْهَا «الآن» وَهِيَ لِلزَّمَانِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ كَلَامٌ
 لِلْمُتَكَلِّمِ وَقَدْ وَقَعَتْ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَهِيَ عِلَّةُ بِنَائِهَا».

قَالَ الْمُسْرِحُ: «الآن» مَعْنَاهُ الزَّمَانُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ كَلَامٌ الْمُتَكَلِّمِ وَهِيَ
 آخِرُ مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ^(٣)، وَأَوَّلُ مَا يَأْتِي مِنْهُ كَقَوْلِكَ: الْآنَ جِئْتُ، وَالْآنَ
 يَجِيءُ وَمَعْنَاهُ فِي هَذَا الزَّمَانِ الَّذِي فِيهِ أَكَلْتُكَ جِئْتُ أَوْ تَجِيءُ وَأَصْلُ الْآنَ
 أَوْانَ فَحُذِفَتْ مِنْهُ الْوَاوُ كَمَا قَالُوا: رَاحَ لِلْجَمْعِ فِي رِيَّاحٍ بِالْفَتْحِ^(٤)- وَهُوَ أَحَدُ
 قَوْلِي الْفَرَاءِ وَنَحْوَهُ زَمَنْ فِي زَمَانٍ وَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ وَفِي أَمْثَلَةِ النُّحُوِيِّينَ^(٥) مِنْ لَانَ^(٥)

= تنبيه: ضبط الخوارزمي في كتابه «التوضيح» شرح مقامات الحريري: ١٤٤ (الطفيل)
 بكسر الطاء وسكون الفاء كالعثير، قال: كذا سمعته من بعض الأدباء اليابسة.

(١) ساقطة من (أ).

(٢) في (ب) من النهر.

(٣) في (ب) الوقت.

(٤ - ٤) في (ب).

(٥) في (أ) إلا أن بتحرك ..

بتحريك النون ومِلَانٌ بحذفها، وإنما بُنيَ لأنه لَزِمَهُ النَّصْبُ بلزومِ الظَّرْفِيَّةِ إِيَّاهُ فصَارَ بمنزلةِ اللَّامِ من رَجُلٍ والدَّالِ من زَيْدٍ، والإِعْرَابُ لا يَكُونُ كَذَلِكَ وبُنيَ على الفتحِ لأنَّهُ في الأصلِ ظَرْفٌ، وَحَقُّ الظَّرْفِ أن يَكُونَ لَهُ هذِهِ الصُّورَةُ من قِبَلِ العَامِلِ، والِبِنَاءُ ذَهَبَ مِنْهُ كَوْنُ هذِهِ الصُّورَةِ من قِبَلِ العَامِلِ فَبَقِيَ نَفْسُ هذِهِ الصُّورَةِ. وَأَمَّا قَوْلُ الشَّيْخِ - رَحِمَهُ اللهُ (١) -: فَلأنَّ وَقوعَهَا فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهَا بِالْألفِ وَاللَّامِ، وَهِيَ عِلَّةُ بِنَائِهَا فَشِيءٌ مُزَيَّفٌ بِدَلِيلِ العِيُوقِ والدَّبرانِ (٢) والسَّمَاكِ والثَّرِيَّا وَقَعَت فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهَا كَذَلِكَ وَهِيَ غَيْرُ مَبْنِيَّةٍ ولأنَّهُمْ يَعْتُونُ بِذَلِكَ أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِهِ وَهُوَ الألفُ وَاللَّامُ فَصَارَ لَهُ شَبَهُ بِالْحَرْفِ، وَهَذَا يَنْتَقِضُ بِالفِعْلِ المُضَارِعِ لأنَّهُ بِهِ حَاجَةٌ إِلَى الفَاعِلِ وَهُوَ غَيْرُ مَبْنِيٍّ.

قَالَ جَارُ اللهِ: «وَمَتَى وَأَيْنَ وَهُمَا يَتَضَمَّنَانِ مَعْنَى الاستِفْهَامِ وَمَعْنَى الشَّرْطِ، تَقُولُ: مَتَى كَانَ ذَلِكَ؟ وَمَتَى تَأْتِنِي أَكْرِمَكَ، وَأَيْنَ كُنْتَ أَكُنْ، وَأَيْنَ تَجْلِسُ أَجْلِسُ وَيَتَّصِلُ بِهِمَا «مَا» المَزِيدَةُ فَتَزِيدُهُمَا إِيْهَامًا، وَالْفَصْلُ بَيْنَ مَتَى وَإِذَا أَنَّ مَتَى لِلوَقْتِ المُبْهَمِ وَإِذَا لِلْمُعَيَّنِ».

قَالَ المَشْرُحُ: مَتَى الاستِفْهَامِيَّةُ بِنَاؤُهَا لِجَرِيْهَا مَجْرَى هَمْزَةِ الاستِفْهَامِ، وَالشَّرْطِيَّةُ لِجَرِيْهَا مَجْرَى إِنْ، وَكَذَلِكَ أَيْنَ، وَالْفَصْلُ بَيْنَهُمَا أَنَّ إِذَا لِلأُمُورِ الواجِبَةِ الوجودِ أَوْ مَا جَرَى ذَلِكَ المَجْرَى مِمَّا عُلِمَ أَنَّهُ كَائِنٌ. وَهِيَ (٣) لِمَا يَتَرَجَّحُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ، وَبَيْنَ أَنْ لا يَكُونَ، تَقُولُ: إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ خَرَجْتُ، وَإِذَا أَدْنُ لِلصَّلَاةِ قُمْتُ، وَلا يَصْلُحُ فِي هَذَا النِّحْوِ «مَتَى»، وَتَقُولُ: مَتَى تَخْرُجُ أَخْرُجُ، تَقَوْلُهُ مَعَ مَنْ لا تَتَيَقَّنُ أَنَّهُ خَارِجٌ وَلا يَغْلِبُ ذَلِكَ عَلَى ظَنِّكَ أَيْضًا، بَلْ تَقُولُ فِيهِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ، وَيَجُوزُ أَنْ لا يَكُونَ.

(١) جملة الدعاء في (ب).

(٢) في (ب).

(٣) هي تحرفت في (أ) إلى متى.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَأَيَّانَ» بمعنى «مَتَى» إذا استفهم بها.

قال المُشْرِحُ: قُرِئَ: ^(١) «إَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(٢) بكسرِ الهمزة وهي لُغَةٌ في أَيَّانَ بفتحها. ابنُ جَنِّي: وينبغي أن تكونَ أَيَّانَ من لفظَةِ (أَيَّ) لا من لفظَةِ (أَيْنَ) لأمرين: أحدهما: أنْ أَيْنَ مكانٌ وَأَيَّانَ زمانٌ، والآخِرُ لَهُ فَعَالٌ في الأسماءِ مع كَثْرَةِ فَعْلَانٍ، فَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِأَيَّانَ لم تَعْرِفْهُ فَإِنَّهُ كَسَعَدَانَ وَمَرَوَانَ^(١). وَأَيَّانَ أَصْلُهُ «أَيُّ أَوَانٍ» فحذفت الهمزة ^(٣) وإحدى الياءين ^(٣) فَصَارَ «أَيَّانَ»، ثم قُلبت الواو ياءً ^(٤) ثم أُدغمت الياءُ في الياءِ ^(٤)، والفرقُ بَيْنَ مَتَى وَأَيْنَ وَأَيَّانَ من وجهين: أحدهما: كثرة استعمالِ مَتَى لِخِفَّتِهِ حتى صارَ أَظْهَرَ من أَيَّانَ فَصَلَحَ أن يفسرَ أَيَّانَ بِمَتَى، ولا ينعكسُ.

والآخِرُ: أنْ في «أَيَّانَ» تَفْخِيمَ الشَّانِ لِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ في موطنِ التَّفْخِيمِ كقولهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَلَمَّا فِي قَوْلِكَ: لَمَّا جِئْتُ جِئْتُ بِمَعْنَى حِينَ».

قال المُشْرِحُ: قال سيبويه: وَأَمَّا لَمَّا [فهي للأمر] ^(٥) الذي وَقَعَ لَوْقُوعِ غَيْرِهِ. قال ابنُ السَّراجِ ويكونُ ظرفاً.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَأَمْسٍ وَهِيَ مَضْمَنَةٌ» ^(٦) معنى لامِ التَّعْرِيفِ مَبْنِيَةٌ عَلَى الكَسْرِ عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ وَبَنُو تَمِيمٍ يَمْنَعُونَهَا الصَّرْفَ فيقولون: ذَهَبَ أَمْسٌ بِمَا فِيهِ وَمَا رَأَيْتَهُ مِذْ أَمْسٍ، قال ^(٧):

(١-١) في (أ).

(٢) سورة القيامة: آية: ٦.

(٣-٣) في (أ) وأقيم الياء.

(٤-٤) في (ب).

(٥) في (أ)، (ب) ورد هكذا: أَمَا لَمَّا مَدَى اللامِ والتصحیح من كتاب سيبويه: ٣١٢/٢.

(٦) في (ب) فقط متضمنة.

(٧) هذا الرجز لم ينسب الى قائل، قال ابن المستوفي في شرحه: ٨٣: ووجدت هذه الأبيات في =

لقد رأيتُ عَجَباً مُذْ أَمَسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا
قَالَ الْمُشْرَحُ: الْكَلَامُ فِيهِ قَدْ مَضَى فِي أَوَائِلِ الْكِتَابِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَطُّ» «وَعَوْضٌ» وَهُمَا لِزْمَانِي الْمُضِيِّ وَالِاسْتِقْبَالِ عَلَى
سَبِيلِ الْاسْتِغْرَاقِ تَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ، وَلَا أَفْعَلُهُ عَوْضٌ، وَلَا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا فِي
مَوْضِعِ النَّفْيِ قَالَ:

رَضِيعِي لَبَانِ ثُدِي أُمَّ تَقَاسَمَا بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضٌ لَا تَنْفَرُقُ
وَقَدْ حُكِيَ «قَطُّ» بِضَمِّ الْقَافِ، وَ«قَطُّ» خَفِيفَةُ الطَّاءِ وَعَوْضٌ مَضْمُومَةٌ.

قَالَ الْمَشْرَحُ: بِنَاؤُهُمَا لَجْرِيهِمَا مَجْرَى «مِنْ» الْاسْتِغْرَاقِيَّةِ، وَعَلَى
الْحَرَكَةِ لِلِاحْتِرَازِ مِنَ التَّقَاةِ السَّاكِنِينَ، وَبُنِيَ «عَوْضٌ» عَلَى الْفَتْحِ / لِأَنَّهُ فِي
[٨٣/أ] الْأَصْلِ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ فَيَبْقَى بَعْدَ ذَهَابِ الْإِعْرَابِ عَنْهُ عَلَى صُورَةٍ مَا
كَانَ عَلَيْهِ، وَبُنِيَ «قَطُّ» لِلْمِبَالِغَةِ فِي الْمَعْنَى، وَهَذَا لِأَنَّ زِيَادَةَ اللَّفْظِ كَمَا هِيَ
لِزِيَادَةِ الْمَعْنَى فَكَذَلِكَ قُوَّةُ اللَّفْظِ لِقُوَّةِ الْمَعْنَى أَلَا تَرَى أَنَّ فِعْلِيًّا أَبْلَغُ مِنْ فَاعِلٍ،
وَفَوَاعِلًا أَبْلَغُ مِنْ فَعِيلٍ، وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ «قَطُّ» بِضَمِّ الْقَافِ لِزِيَادَةِ الْمِبَالِغَةِ. فَإِنَّ
سَأَلْتُ: فَكَيْفَ لَمْ يَبَيِّنْ «عَوْضٌ» عَلَى الضَّمِّ لِلْمِبَالِغَةِ؟ أَجَبْتُ: قَدْ وَرَدَ أَيْضًا فِيهِ

= كتاب نحو قديم للعجاج أبي رؤبة ، وأراه بعيداً عن نمطه . وعن هذه الرواية أورده الدكتور
السَّطْلِي فِي دِيْوَانِ الْعَجَّاجِ نَقْلًا عَنْ خَزَانَةِ الْأَدَبِ : ٢١٩/٣ الَّذِي أورد نصَّ ابْنِ الْمُسْتَوْفِي
الْمُتَقَدِّمِ . تَوْجِيهَ إِعْرَابِهِ وَشَرْحَهُ فِي إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ : ٨٢ ، وَالْمَنْخَلِ : ١١٢ ، وَالخَوَارِزْمِي : ٧٢ ،
وَزَيْنِ الْعَرَبِ : ٣٧ ، وَشَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ : ١٠٦/٤ ، ١٠٧ ، وَالْأَنْدَلِسِيِّ : ١٥٥/٢ ، وَعَرَائِسِ
الْعَرَبِ : ٣٧ ، وَشَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ : ١٠٦/٤ ، ١٠٧ ، وَالْأَنْدَلِسِيِّ : ١٥٥/٢ ، وَعَرَائِسِ
الْمَحْصَلِ : ١١٢/٢ ، وَانظُرْ كِتَابَ سَبِيحِيَّةِ : ٤٤/٢ ، وَالنُّوَادِرِ : ٥٧ ، وَالْجَمَلِ : ٢٩٦ ، وَشَرْحِ
أَبِيَاتِهِ لِابْنِ سَيْدَةَ : ٩٣ ، وَشَرْحِهَا لِابْنِ السَّيِّدِ (الْحَلَلِ) : ٣٥١ ، وَشَرْحِهَا لِابْنِ هِشَامِ اللَّخْمِيِّ
(الْفُصُولِ وَالْجَمَلِ ..) : ٢٢١ ، وَشَرْحِ أَبِيَاتِهِ لِأَبِي جَعْفَرِ اللَّبْلِيِّ : (وَشِي الْحَلَلِ ...) : ٦١ ،
وَانظُرْ أَمْثَالَ ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٢٦٠/٢ ، وَالتَّصْرِيحِ : ٢٢٦/٢ ، وَالْعَيْنِيِّ : ٣٥٧/٤ ، وَالْخَزَانَةِ :
٢١٩/٣ .

(١) فِي أ .

(٢) فِي ب .

الضَّمُّ كما وَرَدَ في «قَط» التَّخْفِيفُ والسَّكُونُ على أَنَا نَقُولُ: الحَاجَةُ إلى ضَمِّ «قَط» فوقِ الحَاجَةِ إلى ضَمِّ أُخْتِهَا^(١)، لأنَّ «قَط» أَصَابَ فِيهِ^(٢) الإِدْغَامُ خِفَّةً بخِلافِ عَوْضٍ. ما رَأَيْتُهُ قَطَّ مَعْنَاهُ فِيمَا انْقَطَعَ وَمَضَى من عُمْرِكَ. وَذَكَرَ ابنُ جِنِّي^(٣)، وَاشْتِقَاقَهُ من قَطَطْتُ أَي قَطَعْتُ ما قَبْلَ البَيْتِ^(٤):

تُشَبُّ لِمَقْرورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا وَبَاتَ على النَّارِ النَّدى وَالْمُحَلَّقُ
 المَقْرورُ هو الَّذِي أَصَابَهُ القَرُّ أَي البَرْدُ، عَنِي بِمَقْرورَيْنِ النَّدى
 وَالْمُحَلَّقُ، وَهو اسمُ رَجُلٍ وَفي عَطْفِ المُحَلَّقِ على النَّدى ما فِيهِ من
 الفَصَاحَةِ كَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُما من جِنسٍ واحِدٍ، بِلِ أخوانِ. اللَّبانُ بالكسْرِ: لَبَنُ
 المِراةِ خاصَّةٌ وَمِنهُ اشْتِقَاقُ اللَّبانِ بِالْفَتْحِ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ اللَّبَنِ فَكَأَنَّهُ في الأَصْلِ
 خَاصٌّ ثمَّ عُمِّمَ وَمَعْنَاهُ: رَضَعَا لَبانَ لَبانِ ثَدِي أُمَّ، وَهو بَدَلُ المِثْلِ من المِثْلِ،
 «تَقاسِما» تَحالِفاً وَفي التَّنْزِيلِ^(٥): ﴿تَقاسِموْا بِاللَّهِ لِنُبِيَّتِهِ وَأَهْلِهِ﴾^(٦)، عَنِي
 «بِأَسْحَمِ دَاجٍ» اللَّيْلُ وَهو لَيْسَ بِالمُقَسَّمِ بِهِ وَإِنَّمَا هو ظَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ:
 تَقاسِما في لَيْلِ دَاجٍ، يَكُونُ تالِفَهُما فِيهِ، وَاسْتِثْنائُ كُلِّ واحِدٍ^(٧) مِنْهُما

(١) في (أ).

(٢) في (أ).

(٣) الخصائص: ٢٦٥/١.

(٤) البيت في ديوان الأعشى:

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٨٢، والمنخل: ١١٢، والخوارزمي: ٧٢، وزين العرب: ٣٧، وشرح ابن يعيش: ١٠٧/٤، والأندلسي: ١٥٦/٢، وعرائس المحصل: ١١٤/٢ والبيت من شواهد الجمل للزجاجي: ١٧. انظر شرح شواهد لابن سيده: ١٨ (نسخة أخرى) وشرحها (الحلل) لابن السيد: ١٠٤، وشرحها (الفصول والجمل... لابن هشام اللخمي: ١٠٤ وشرحها لأبي جعفر اللبلي: وشرح الجمل لابن خروف: ٣٦/١، وانظر الخصائص: ٢٦٥/١، والانصاف: ٤٠١، والخزانة: ٢٠٩/٣.

(٥) سورة: النحل: آية: ٤٩.

(٦) في (ب).

(٧) في (ب).

بِصَاحِبِهِ أَكْثَرَ، يُقَالُ لَا أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا عَوَضَ نَاقَتِي . قَالَ بَعْضُهُمْ : الْعَوَضُ هُوَ الدَّهْرُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْمَلَوِينَ كَانَهُمَا يَتَعَاوَضَانِ ، وَوُضِعَ مَوْضِعَ الْأَبَدِ ، وَهُوَ الْمُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ ، وَقَالَ صَاحِبُ (الْعَيْنِ) عَوَضٌ كُلُّهُ يَجْرِي مَجْرَى الْقَسَمِ ، فَعَوَضٌ هَا هُنَا عَلَى الْقَوْلِ (١) الْأَوَّلِ ظَرْفٌ مُحَضٌّ مَعْنَاهُ تَقَاسَمًا لَا تَنْفَرَقُ الدَّهْرُ ، وَعَلَى الثَّانِي أَقْسَمَا بِالذَّهْرِ لَا تَنْفَرَقُ (٢) ، فَحَذَفَ حَرْفَ الْقَسَمِ ، وَنَصَبَ الْمُقْسَمَ بِهِ كَمَا فِي قَوْلِكَ : وَاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «فَصَلُّ ؛ وَكَيْفَ جَارٍ مَجْرَى الظُّرُوفِ ، وَمَعْنَاهُ السُّؤَالُ عَنِ الْحَالِ تَقُولُ : كَيْفَ زَيْدٌ أَيَّ حَالٍ هُوَ وَفِي مَعْنَاهَا «أَنْتَى» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (٣) : ﴿ فَاتُوا حَرثَكُمْ أَنْتَى شِئْتُمْ ﴾ وَقَالَ الْكُمَيْتُ :

أَنْتَى وَمِنْ أَيْنَ أَبَكَ الطَّرْبُ

إِلَّا أَنَّهُمْ يُجَاوِزُونَ بَأْنَى دُونَ كَيْفَ قَالَ لَبِيدٌ

فَأَصْبَحَتْ أَنْتَى تَأْتِيهَا تَلْتَبَسُ بِهَا

وَحَكَى قَطْرَبٌ عَنِ بَعْضِ الْعَرَبِ : «انظُرْ إِلَى كَيْفَ تَصْنَعُ» .

قَالَ الْمُشْرَحُ : الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كَيْفَ اسْمٌ حِكَايَةٌ قَطْرَبٌ (٤) عَنِ بَعْضِ الْعَرَبِ : «عَلَى كَيْفَ تَبِيعَ الْأَحْمَرَيْنِ» وَهُمَا اللَّحْمُ وَالخَمْرُ (٥) ، وَمِنْهُ : «أَهْلَكَ الرَّجُلَ الْأَحْمَرَانِ» (٦) وَ«كَيْفَ» تُنظَّمُ الْأَحْوَالُ كُلُّهَا ، كَمَا أَنَّ أَيْنَ تُنظَّمُ

(١) فِي (أ) الْوَجْهَ .

(٢) فِي (ب) يَنْفَرِقَانِ .

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : آيَةٌ ٢٢٣ .

(٤) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُسْتَنِيرِ ، تَلْمِذُ سَيُوبِيهِ ، وَسَيُوبِيهِ هُوَ الَّذِي لَقِبَهُ بِقَطْرَبِ اسْمِ دَوِيَّةٍ .

(٥) انظُرْ : كِتَابُ الْمُشْنَى لِأَبِي الطَّيِّبِ اللَّغَوِيِّ : ٢٩ .

(٦) هُمَا الزَّعْفَرَانُ وَالذَّهَبُ : الْمُشْنَى : ٢٩ ، وَفِي جَنَى الْجَنَّتَيْنِ لِلْمَحْبِيِّ : ١٦ الزَّعْفَرَانُ وَالذَّهَبُ الْأَصْفَرَانُ .

الأماكن كلها^(١)، كما أنه لا يُجازى بكيف^(٢) إلا عند ابن كيسان قال أبو سعيد السيرافي: أمّا ابن كيسان فعدها من الشروط. وجه ابن كيسان القياس، ولذلك جاز لك أن تقول: كيف تكونُ أكون^(٣)، وجه سائر النحويين ما ذكرنا من أن السؤال عن حال الشيء ليس له^(٤) رتب ليرتب^(٥) عليه في الخارج فعل، بخلاف السؤال عن المكان فإنه له رتب ليرتب^(٥) عليه في الخارج فعل.

تمام المصراع الأول^(٦):

..... مِنْ حَيْثُ لَا صَبْوَةٌ وَلَا رَيْبُ

تمام المصراع الثاني^(٧):

..... كِلَا مَرَكِبَيْهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ، شَاجِرُ

(١) ذكر العكبري في كتابه: «التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين» «كيف»، وهي المسألة الثالثة في الكتاب، قال: كيف اسم بلا خلاف، وإنما ذكرتها هنا لخفاء الدليل على كونها اسماً، والدليل على كونها اسماً من خمسة أشياء...

(٢) عقد ابن الأنباري في الإنصاف: ٦٤٣ مسألة: «هل يجازى بكيف؟» ونسب إلى الكوفيين المجازاة بها، وإلى البصريين عدم المجازاة..

(٣) في (ب) أكن.

(٤) في (أ).

(٥) في (ب).

(٦) توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٨٤، والمنخل: ١١٣، والخوارزمي: ٧٣، وزين العرب: ٣٨، وشرح ابن يعيش: ١٠٩/٤، ١١١، وشرح الأندلسي: ١٥٩/٢، وعرائس المحصل: ١١٦/٢، وانظر: أمالي ابن الشجري: ٣١٠/١.

(٧) البيتان للبيد بن ربيعة العامري الصحابي رضي الله عنه، انظر ديوانه: ٢٢٠ توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٨٥، والمنخل: ١١٤، والخوارزمي: ٧٣، وزين العرب: ٣٨، وشرح ابن يعيش: ١١٠/٤، والأندلسي: ١٥٩/٢، وعرائس المحصل: ١١٧/٢، وانظر كتاب سيويه: ٣٤٢/١، والمقتضب: ٤٨/٢ والجمل للزجاجي: ٢٢٧، وانظر شرح أبياته لابن سيده: ٦٩ وشرحها لابن السيد: (حلل) ٢٩١، وشرحها لابن هشام اللخمي: (الفصول والجمل...): ١٩٥ وشرح الجمل لابن خروف: ٨٢/١، وشرح أبياته: (وشي الحلل) لابي جعفر اللبلي: ٥٥، وانظر خزانة الأدب: ١٩٠/٣.

فقلتُ: اذْجُرْ أَحْنَاءَ طَيْرِكَ وَاَعْلَمَنَّ بِأَنَّكَ إِنْ قَدَّمْتَ رِجْلَكَ عَائِرُ
يُخَاطَبُ بِهِ عَمَّهُ عَامِرَ بْنَ مَالِكٍ، وَكَانَ لَبِيدٌ عَتَبَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ عَمَلَهُ،
اِذْجُرْ: أَزْجُرُ. أَحْنَاءُ كُلِّ شَيْءٍ جَوَانِبُهُ وَمِنْهُ (١):

شَدِيداً بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

وَمَعْنَى اِذْجُرْ طَيْرِكَ: اَنْظُرْ فِيمَا تَعْمَلُهُ، وَتَأْمَلْ أَمْخِطِيءُ أَنْتَ فِيمَا صَنَعْتَهُ
أَمْ مُصِيبٌ، وَاَنْظُرْ فِي أَمْرِكَ مِنْ كُلِّ (٢) نَوَاحِيهِ، وَقَلْبُهُ ظَهراً لَبَطْنٍ «إِنْ قَدَّمْتَ
رِجْلَكَ عَائِرُ». أَيِ إِنْ اسْتَعْجَلْتَ فِيمَا تُرِيدُ أَنْ تَعْمَلَهُ.

قَوْلُهُ: «فَأَصْبَحْتُ أُنَى تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا» أَيِ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ أَتَيْتَ هَذِهِ
الْخُطَّةَ الَّتِي وَقَعْتَ فِيهَا تَلْتَبِسُ بِمَكْرُوهِهَا وَشَرِّهَا عَنَى بِالْمُرَكَّبِينَ قَادِمَةَ الرَّجُلِ
وَأَخْرَجَتْهُ الشَّاجِرُ الَّذِي دَخَلَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ، وَمِنْهُ اسْتِجَارُ الْأَسْنَةِ، وَكَذَلِكَ
الشَّجَرَةُ لِتَدَاخُلِ أَغْصَانِهَا، وَعَنَى بِهِ الَّذِي تَغَيَّرَ نَظْمُهُ، وَهَذَا عَلَى طَرِيقِ الْمَثَلِ
يَقُولُ: لَا يُجْدِي فِي الْأَمْرِ الَّذِي تُرِيدُ أَنْ تَعْمَلَهُ رَأْيًا صَحِيحًا وَلَا مَرَكَبًا وَطِيًّا
أَيْنَ (٣) رَكِبْتَ مِنْهُ آذَاكَ وَفَرَّقَ بَيْنَ رِجْلَيْكَ فَلَمْ تَثْبُتْ عَلَيْهِ وَلَمْ تَطْمَئِنَّ.

(١) تقدم في أول الجزء الأول وهو لابن ميادة وصدده:

* رأيت الوليد بن يزيد مباركا*

(٢) في (ب) جميع.

(٣) في ب أي شيء ركبت منه.

[بَابُ الْمُرْكَبَاتِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: الْمُرْكَبَاتُ: هِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ، ضَرْبٌ يَقْتَضِي تَرْكِيْبَهُ أَنْ يُبْنَى الْإِسْمَانِ مَعًا، وَضَرْبٌ لَا يَقْتَضِي تَرْكِيْبَهُ إِلَّا بِنَاءَ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا فَمَنْ الضَّرْبُ الْأَوَّلِ نَحْوَ الْعَشْرَةِ مَعَ مَا نِيَّفَ عَلَيْهَا^(١)، وَقَوْلُهُمْ: وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْصٍ، وَلَقِيْتَهُ / كَفَّةً كَفَّةً، وَصَحْرَةَ بَحْرَةَ، وَهُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتٍ، وَوَقَعَ بَيْنَ بَيْنٍ، وَأَتَيْتُكَ صَبَاحَ مَسَاءٍ، وَيَوْمَ يَوْمٍ، وَتَفَرَّقُوا شَعْرَ بَعْرٍ وَشَذَرَ مَذَرَ، وَخُدَعَ مَدَعَ، وَتَرَكَوْا الْبِلَادَ حَيْثُ بَيْتٌ وَحَاثٌ بَاثٌ وَمِنَهُ الْخَازَ بَازًا.

وَالضَّرْبُ الثَّانِي قَوْلُهُمْ: أَفْعَلَ ذَلِكَ بَادِيءٌ بَدِيءٌ، وَذَهَبُوا أَيْدِي سَبَأٍ وَنَحْوَ مَعَدِي كَرِبٍ، وَبَعْلَبَكِّ، وَقَالِي قَلًا.

قَالَ الْمَشْرَحُ: أَعْلَمَ أَنَّهُمْ لَا يُعْلَمُونَ مِنْ هَذِهِ الْمُرْكَبَاتِ أَعْنِي بَيْتَ بَيْتٍ وَصَبَاحَ مَسَاءٍ، بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ إِلَّا إِذَا أَرَدْتَ الْحَالَ وَالظَّرْفَ، وَالْقِيَاسُ هُوَ الْإِضَافَةُ.

قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ: فَإِذَا قُلْتَ تَأْتِينَا فِي كُلِّ صَبَاحٍ مَسَاءً أَضْفَتَ، لِأَنَّهُ قَدْ زَالَ الظَّرْفُ وَصَارَ اسْمًا خَالِصًا، نَحْوَهُ^(٢) صَحْرَةَ بَحْرَةَ، بِالْبَاءِ الْمُوحَّدَةِ حَاثٍ

(١) فِي (ب) إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ.

(٢) فِي (أ).

بَاثٍ بَاثٍ - بالكسر - وكذلك الخَاَزَ بَاَزَها هنا. أفعَلَ هذا بَادِءٌ بَدِءٍ^(١) كلاهما بالسكون^(٢). قالِي قَلَا بالقافين مَوْضِعٌ^(٣)، وهو بوزنِ اسمِ الفاعلِ من قَلَا بوزنِ الماضي منه.

قالَ جَارُ اللَّهِ: فصلٌ؛ والذي يفصلُ لك بينَ الفَريقين أن ما تَضَمَّنَ ثانيه معنى حَرفِ بُني شطراه لُجُودِ عَلَيَّ البِنَاءِ فيهما معاً^(٤). أمَّا الأولُ فَلأنَّهُ يَنْزَلُ صَدْرُ الكَلِمَةِ من عَجْزِها. وأمَّا الثاني فَلأنَّهُ تَضَمَّنَ معنى الحَرفِ وما خلا ثانيه من التَّضمينِ أعرَبَ وبُني صَدْرَهُ.

قالَ المُشَرِّحُ: «٤- فإن سَأَلْت: بَعَلْبِكَ ثانيه خالٍ من التَّضمينِ نحو حَضْرَموتَ خلا ثانيه الَّذي هو عَجْزُهُ فَوَجَبَ كونه مُعرباً بِخِلافِ ما إذا كان ثانيه مُتَضَمِّناً فإنه يَكُونُ مَبْنِياً»^(٥)، فإن سَأَلْت في هذا الكَلَامِ تَدافِعٌ وذلك أن كَوْنِ الثاني مُتَضَمِّناً معنى الواوِ يَقْتَضِي أن لا تُنْزَلَ الكَلِمَتانِ منزلةَ كلمةٍ واحدةٍ، لأنَّ هذا يُشْعِرُ بِكونِ الثاني مَعطُوفاً على الأولِ، وذلك يَقْتَضِي أن يَكُونَا كَلِمَتَيْنِ، وتُنْزَلُ الأولى منزلةَ صَدْرِ الكَلِمَةِ من عَجْزِها يَقْتَضِي أن لا يَكُونَا كَلِمَتَيْنِ. أجبْتُ: بأنَّ كونهما كَلِمَتَيْنِ وغيرَ كَلِمَتَيْنِ إنما يَكُونُ تَدافِعاً إذا رَجَعَ الكونانِ إلى شَيْءٍ واحدٍ، أمَّا إذا رَجَعَا إلى شَيْئَيْنِ مُختلفين فَلَا. وها هُنَا^(٥) رَجَعَا^(٦) إلى شَيْئَيْنِ، بيانه أن كَوْنَ الثاني مُتَضَمِّناً معنى الواوِ، وإن اقْتَضَى كونهما كَلِمَتَيْنِ، لكن لا من حيثِ الظَّاهِرِ، لكن من حيثِ المَعْنَى، وكونِ الأولِ مُنْزَلاً منزلةَ صَدْرِ الكَلِمَةِ من عَجْزِها، وإن اقْتَضَى كونهما غيرَ كَلِمَتَيْنِ لا من حيثِ المَعْنَى بل من حيثِ الظَّاهِرِ، ألا تَرى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: جاءني خَمْسَةٌ

(١-١) في (أ).

(٢) ينسب إليه الإمام أبو علي القالي، وانظر معجم البلدان: ٢٩٩/٤.

(٣) في (ب) فقط جميعاً.

(٤-٢) في (ب).

(٥) في (ب) وهنا.

(٦) في (ب).

عَشَرَ رَجُلًا فَخَمْسَةَ عَشَرَ بِمَجْمُوعِهِمَا أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَالْأَصْلُ فِي الْعَدَدِ الْمُنِيفِ عَلَى الْعَشْرَةِ أَنْ يُعْطَفَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ فَيُقَالُ: ثَلَاثَةٌ وَعَشْرَةٌ فَمُزِجَ الْأَسْمَانُ وَصِيْرًا اسْمًا وَاحِدًا وَبُنِيَ لِوُجُودِ اللَّتَيْنِ» .

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْعِلَّةُ فِي جَعْلِهِمُ الْأَسْمِينَ اسْمًا وَاحِدًا أَنَّهُمْ لَوْ اقْتَصَرُوا بِقَوْلِهِمْ خَمْسَةَ عَشَرَ لَوَقَعَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ اللَّبْسُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ لِعَبْرِكَ أَعْطَيْتُكَ بِهَذَا الثَّوْبِ مَرَّةً خَمْسَةً فَلَمْ تَبِعْ وَمَرَّةً عَشْرَةً فَلَمْ تَبِعْ لِالْتِبَسِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُسَكِّنُ الْعَيْنَ مِنْ أَحَدِ عَشَرَ، احْتِرَازًا مِنْ تَوَالِي الْمُتَحَرِّكَاتِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ» .

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْعَرَبُ لَا تَوَالِي بَيْنَ أَرْبَعِ مُتَحَرِّكَاتٍ مِنَ الْحُرُوفِ حَرَكَةً أَسْلِيَّةً فِي إِحْدَى الْكَلِمِ الثَّلَاثِ . وَأَمَّا (١) غَلَبَطَ وَهَدَبَدَ فَهُوَ مُخَفَّفٌ مِنْ غَلَابِطٍ وَهَدَابِطٍ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَحَرْفُ التَّعْرِيفِ وَالْإِضَافَةِ لَا يُخِلَّانَ بِالْإِضَافَةِ، تَقُولُ: الْأَحَدَ عَشَرَ، وَالْحَادِي عَشَرَ إِلَى التَّسْعَةِ عَشَرَ وَالتَّاسِعَ عَشَرَ، وَهَذِهِ أَحَدَ عَشَرَ وَتِسْعَةَ عَشَرَ» .

قَالَ الْمُشْرَحُ: قَضِيَّةُ الْقِيَاسِ أَنْ يُعْرَبَ الْمَبْنِي إِذَا عُرِّفَ بِاللَّامِ أَوْ أُضِيفَ، أَمَا إِذَا عُرِّفَ بِاللَّامِ فَلَأَنَّ الْأَسْمَ يُبْنَى لِمُنَاسَبَةِ الْحَرْفِ، وَصِيْرُورَتِهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى بِمَنْزِلَتِهِ، فَإِذَا دَخَلَهُ اللَّامُ الَّتِي لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ تَقَوَّتْ (٢) الْأَسْمِيَّةُ وَانصَرَفَتْ (٣) مِنَ الْحَرْفِيَّةِ، فَوَجِبَ أَنْ يُعْرَبَ . أَمَا إِذَا أُضِيفَ فَلَأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ لِلْمُضَافِ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى

(١) (ب) .

(٢) تقرب .

(٣) في (أ) وانتصر .

المُضَافِ إِضَافَةً حَقِيقَةً وَمُحَالٌ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ مُنَوَّنًا وَلَا يَكُونَ مُعْرَبًا، وَالَّذِي يَقَعُ التَّقْصِي بِهِ (١) عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ أَنَّ إِعْرَابَ هَذَا الْمُرَكَّبِ مُمْتَنِعٌ هَاهُنَا، إِذْ لَوْ أُعْرِبَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يُعْرَبَ إِعْرَابَ الشَّطْرِ الْأَوَّلِ، أَوْ لَا مَعَ إِعْرَابِهِ، لَا وَجْهَ إِلَى أَنْ يَكُونَ مَعَ إِعْرَابِ الشَّطْرِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ لَوْ أُعْرِبَ الشَّطْرُ الْأَوَّلُ لَتَعَدَّدَ الْفَاعِلُ فِي نَحْوِ: جَاءَنِي الْأَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَتَعَدَّدُ الْفَاعِلُ مُمْتَنِعٌ، وَلَا وَجْهَ إِلَى أَنْ يَكُونَ لَا مَعَ إِعْرَابِ الشَّطْرِ الْأَوَّلِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَتَى أُعْرِبَ الشَّطْرُ الثَّانِي دَلَّ ذَلِكَ (٢) عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مُتَضَمَّنًا مَعْنَى الْوَاوِ حُكْمًا، وَإِذَا لَمْ يَبْقَ مُتَضَمَّنًا مَعْنَى الْوَاوِ حُكْمًا (٣) دَلَّ عَلَى ارْتِفَاعِ التَّرْكِيبِ بَيْنَ الْاسْمَيْنِ، وَإِذَا ارْتَفَعَ التَّرْكِيبُ بَيْنَ الْاسْمَيْنِ وَجَبَ أَنْ يَعُودَ الْأَوَّلُ مُعْرَبًا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: / «وَكَانَ يَرَى الْأَخْفَشَ فِيهِ الرَّفْعَ إِذَا أَضَافَهُ، وَقَدْ اسْتَرَدَّلَهُ سِيبُوه».

قَالَ الْمَشْرُوحُ: مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ قِيَاسٌ، وَمَذْهَبُ سِيبُوهِ اسْتِحْسَانٌ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْفَاءً، فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا الْفَرْقُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ بَيْنَ التَّعْرِيفِ بِاللَّامِ وَبَيْنَ الْإِضَافَةِ، حَيْثُ جَعَلَ الْإِضَافَةَ مُسْتَرْجَعَةً لِلْإِعْرَابِ (٤) دُونَ اللَّامِ؟

أَجِبْتُ: لِأَنَّ الْإِضَافَةَ أَظْهَرَ الْعَامِلِينَ أَثْرًا فَلَا يَجُوزُ تَرْكُهَا، وَهَذَا لِأَنَّ الْإِضَافَةَ كَمَا يَظْهَرُ أَثْرُهَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَكَذَلِكَ يَظْهَرُ أَثْرُهَا مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ وَهُوَ إِلَى (٥) جُزْءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَسُقُوطِ التَّنْوِينِ مِنَ الْمُضَافِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَإِنْ سُمِّيَ رَجُلٌ بِخَمْسَةِ عَشَرَ كَانَ فِيهِ الْإِعْرَابُ (٦) وَالْإِبْقَاءُ عَلَى الْفَتْحِ».

(١) فِي (ب) بِهِ التَّقْصِي.

(٢) فِي (ب).

(٣) فِي ب.

(٤) فِي (أ) الْإِعْرَابِ.

(٥) فِي (ب).

(٦) فِي (ب) الرَّفْعِ.

قَالَ الْمَشْرَحُ: مِنْ أَبْقَى فِيهِ الْفَتْحَةُ (١) -فقد جَعَلَهَا مِنْ نَفْسِ الْعَلَمِ، فَصَارَتِ الْفَتْحَةُ (١) -بِمَنْزِلَةِ الرَّاءِ مِنْ عُمَرِ وَالِدَالِ مِنْ زَيْدٍ (٢) فَكَمَا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ طَرَحُهُ كَذَلِكَ هَذَا، وَمَنْ رَفَعَهُ لَمْ تَكُنْ الْفَتْحَةُ مِنَ الْعَلَمِ فِي شَيْءٍ وَنَظِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْفَتْحُ، وَالرَّفْعُ بَدَلُ الْفَتْحِ عَلَى الْحِكَايَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: «بَنِي يَزِيدُ».

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَصْلٌ؛ وَكَذَلِكَ الْأَصْلُ (٣) وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْصٍ، أَي فِي فِتْنَةٍ تَمُوجُ بِأَهْلِهَا مُتَأَخِّرِينَ (٤) وَمُتَقَدِّمِينَ، وَلَقِيْتُهُ كَفَّةً كَفَّةً، أَي ذَوِي كَفَّتَيْنِ كَفَّةً مِنَ اللَّاقِي وَكَفَّةً مِنَ الْمَلْقِي لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي وَهْلَةِ التَّلَاقِي، كَافٍ لِصَاحِبِهِ أَنْ يَتَجَاوَزَهُ، وَصَحْرَةٌ بَحْرَةٌ، أَي ذَوِي صَحْرَةٍ وَبَحْرَةٍ، أَي انْكَشَافٍ وَاتِّسَاعٍ لَا سُتْرَةَ بَيْنَنَا، وَيُقَالُ (٥): أَخْبَرْتُهُ بِالْخَبْرِ صَحْرَةَ بَحْرَةَ، وَيَقُولُونَ: صَحْرَةُ بَحْرَةَ (٦) نَحْرَةَ فَلَا يُنَوِّنُونَ لَثَلًا يَمِزْجُوا بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ، وَهُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتٍ (٧) أَي بَيْتٍ (٨) -إِلَى بَيْتٍ، أَوْ بَيْتٍ لِبَيْتٍ (٨)، أَي: هُوَ جَارِي مُلَاصِقًا (٩)، (١٠) أَوْ وَقَعَ بَيْنَ بَيْنٍ، أَي بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ (١٠) هَذَا قَالَ عَبِيدٌ (١١):

وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

(١ - ١) فِي (أ).

(٢) فِي ب مِنْ خَالِدٍ.

(٣) سَاقَطَ مِنْ (ب).

(٤) فِي (ب) فَقَطْ مُتَقَدِّمِينَ وَمُتَأَخِّرِينَ.

(٥) سَاقَطَ مِنْ (ب).

(٦) سَاقَطَ مِنْ (ب).

(٧) سَاقَطَ مِنْ (أ).

(٨ - ٨) فِي (ب) أَي لِبَيْتٍ.

(٩) فِي (أ) مُلَاصِقًا لِي.

(١٠ - ١٠) فِي (أ) وَبَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ هَذَا قَالَ عَبِيدٌ..

(١١) دِيَوَانُهُ: ٢٧، تَوَجِيهُ إِعْرَابِهِ وَشَرْحُهُ فِي إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ: ٨٥، وَالْمَنْخَلُ: ١١٤، وَزَيْنُ

الْعَرَبِ: ٣٨، وَالْخَوَارِزْمِيُّ: ٧٤، وَابْنُ يَعِيشَ: ١١٧/٤، وَعَرَائِيسُ الْمَحْصَلِ: ١٢٢/٢،

وَانظُرِ الْهَمْعَ: ٢١٢/١، وَاللِّسَانَ: (بَيْن).

قَالَ الْمُشْرَحُ: «بَيَّصَ» أَصْلُهُ بَوَّصَ فَقَلَبْتَ الْوَاوَ يَاءً طَلَبًا لِلْمُشَاكَلَةِ
وَالِازْدِوَاجِ يَمْزُجُونَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ وَلِذَلِكَ لَمْ يُرْغَمُوا نَحْوَ قَوْلِهِ (١): ﴿وَخَرٌّ
رَاكِعًا﴾ و﴿حَقَّ قَدْرِهِ﴾ (٢) صَدَرَ الْبَيْتُ:

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضُ الْقَوْمِ
أَي يَتَسَاوَى ضَعِيفًا غَيْرَ مَقْتَلٍ، وَجَعَلُ الْهَمْزَةِ بَيْنَ بَيْنَ أَحَدُ وَجُوهِ
التَّخْفِيفِ . .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: رَأَيْتُهُ صَبَاحًا وَمَسَاءً، وَيَوْمًا وَيَوْمًا (٣)، أَي كُلَّ صَبَاحٍ
وَمَسَاءٍ، وَكُلَّ (٤) يَوْمٍ، وَتَفَرَّقُوا شَعْرًا بَعْرًا، أَي: مُتَشَرِّينَ فِي الْبِلَادِ هَائِجِينَ
مَنْ اسْتَشْغَرَتْ عَلَيْهِ صَنِيعَةٌ إِذَا فَشَتْ وَانْتَشَرَتْ، وَبَعْرَ النَّجْمِ هَاجَ بِالْمَطَرِ قَالَ
الْعَجَّاجُ (٥):

بُغْرَةَ نَجْمٍ هَاجَ لَيْلًا فَاكَذَّرَ

قَالَ الْمُشْرَحُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْقَاةً مِنْ قَوْلِهِمْ: شَغَرَ الْكَلْبُ إِذَا رَفَعَ
إِحْدَى رِجْلَيْهِ فَبَاعَدَهَا مِنَ الْآخَرَى، وَبَعْرَ مِنْ قَوْلِهِمْ: بَعَرَ الرَّجُلُ إِذَا شَرِبَ فَلَمْ
يَرَوْ. فَكَأَنَّهُ عَطَشٌ لَا رِيَّ بَعْدَهُ فَجُعِلَ عِبَارَةً عَنِ التَّفَرُّقِ الَّذِي لَا اجْتِمَاعَ
بَعْدَهُ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَشَدْرًا مَذْرَأًا، مِنَ الشَّدْرِ وَهُوَ التَّفَرُّقُ (٦) وَالتَّبْدِيرُ، وَالْمِيمُ

(١) سورة ص: آية: ٢٤ .

(٢) سورة الزمر: آية: ٦٧ .

(٣) في (أ) .

(٤) في (أ) .

(٥) ديوانه: ١٧، توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٨٥، والمنخل: ١١٥
والخوارزمي: ٧٤، وزين العرب: ٣٨، وانظر الخصائص: ٢٢٢/٢، وشرح ابن يعيش:

١١٨/٤ .

(٦) في (أ) التفريق .

في مَذَرَ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ، وَخُدَعًا وَمُدْعَاً، أَي مَنَقَطِعِينَ مُتَشَبِّهِينَ^(١)، مِنَ الْخَدَعِ وَهُوَ الْقَطْعُ، وَمِنْ قَوْلِهِمْ: فَلَانٌ مَدَّاعٌ أَي كَذَّابٌ يُفْشِي الْأَسْرَارَ وَيَنْشُرُهَا وَحَيْثُ وَبَيْثًا مِنْ قَوْلِهِمْ: فَلَانٌ يَسْتَحِيثُ وَيَسْتَبِيثُ، أَي يَسْتَبِحُ وَيَسْتَشِيرُ.

قَالَ الْمُشْرَحُ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِهِمْ مَذَرَتِ الْبَيْضَةُ إِذَا فَسَدَتْ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا أَفْسَدَتْهُ تَفَرَّقَ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ؛ وَفِي خَاَزَ بَاَزَ سَبْعَ لُغَاتٍ، وَلَهُ خَمْسَةٌ مَعَانٍ فَاللُّغَاتُ: خَاَزَ بَاَزَ، وَخَاَزَ بَاَزَ، وَخَاَزَ بَاَزَ، وَخَاَزَ بَاَزَ، وَخَاَزَ بَاَزَ كَقَاصِعَاءَ، وَخَاَزَ بَاَزَ كَقَرطَاسٍ. وَالْمَعَانِي: ضَرَبٌ مِنَ الْعُشْبِ قَالَ:

وَالخَاَزَ بَاَزَ السَّيِّئَ الْمَجُودَا

وَذَبَابٌ يَكُونُ فِي الْعُشْبِ قَالَ:

وَجُنَّ الخَاَزَ بَاَزَ بِهِ جُنُونَا

وَصَوْتُ الذُّبَابِ وَدَاءٌ فِي اللَّهَازِمِ قَالَ:

يَا خَاَزَ بَاَزَ أَرْسَلَ اللَّهَازِمَا وَالسَّنُورُ»

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْأُولَى خَاَزَ بَاَزَ بِالْكَسْرِ تَيْنِ وَالثَّانِيَةَ بِالْفَتْحِ تَيْنِ، وَالثَّلَاثَةُ بِكَسْرِ الْأُولَى وَضَمُّ الثَّانِيَةِ، وَالرَّابِعَةَ بِفَتْحِ الْأُولَى وَضَمُّ الثَّانِيَةِ وَالْخَامِسَةَ: بِضَمِّ الْأُولَى وَكسْرِ الثَّانِيَةِ^(٢).

هَذَا الْفَصْلُ يَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثِ مَسَائِلَ: الْأُولَى: أَصْلُ مَعْنَى التَّرْكِيبِ فِي الْكَلِمَتَيْنِ، وَالثَّانِيَةُ: تَطْبِيقُ أَصْلِ مَعْنَى التَّرْكِيبِ بِالْمَعَانِي الْخَمْسَةِ، وَالثَّلَاثَةُ: بَيَانُ أَنَّ الْعِلْلَ^(٣) مِمَّا يَتَعَاقَبُ عَلَى الْكَلِمَتَيْنِ مِنَ الْحَرَكَاتِ.

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ) حر.

(٣) في (أ) لأن العلل.

أما المسألة الأولى: فباز من البزوان وهو الوثب، وبزا عليه يبزو إذا تطاول، وسمي البازي لتطاوله على سائر الطيور، ومنه البزاء وهو خروج الصدر وتطاوله^(١)، ومنه خزاه يخزوه خزواً إذا ساسه وقهره، ومعنى التطاول فيه لائح.

أما المسألة الثانية: فمعنى التطاول في العشب ظاهر، وذلك أن العشب من شأنه أن ينمو ويتطاول، وفي الذباب كذلك لأنه يؤدي الحيوان ويعضه، وهذا تطاول عليه وزيادة، وفي صوت الذباب أيضاً كذلك لأنه صياح وشغب وهذا بعينه معنى التطاول، وفي الداء أيضاً بهذه المنزلة لأنه يغلب الحيوان ويقهره وكأنه يتطاول عليه، وفي السنور غير خفي لأنه أبداً يتعرض للحيوان، ويصيده، وهذه نهاية التطاول.

أما المسألة الثالثة: فلأنها في الأصل اسما فاعل معتل اللام ذهب منه اللام واجتزىء بالفتح والكسر فيهما تنزيلاً لهما منزلة خمسة عشر بعد إجرائها مجرى الصحيح ولذلك يقال في البازي طار الباز وطيرت الباز فالرفع والنصب والكسر في الأول^(٢)، مع الرفع في الثاني اجتزاء في الأول، وإجراء الثاني مجرى الصحيح والفتح في الأول مع الرفع في الثاني كحضر موت والإعراب في الأول مع انجرار الثاني كمعدي كرب^(٣) وأما الخاز باز، والخاز باز فتزليل لهما منزلة المفرد.

ما قبل البيت الأول^(٤):

رعيتهما أكرم عودٍ عوداً الصل والصقيل واليعضيدا
والخاز باز السنم المجودا يجيب يدعو عامراً مسعودا

(١) الصحاح: (بزا).

(٢) في (ب) الأولى.

(٣) تحرفت في (أ) هكذا: (بعد تكرارها).

(٤) هذا الرجز لم ينسب، توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٨٥، والمنخل: ١١٦، والخوازمي: ٧٥، وزين العرب: ٣٨، وابن يعيش: ١٢٠/٤، والانصاف: ٣١٤.

الصِّلُ نَبْتُ وَالصَّقِيلُ أَيْضاً، كِلَاهُمَا بِالْكَسْرِ وَالْيَعْضِيدُ أَيْضاً نَبْتُ، سَنَمٌ
مَرْتَفِعٌ، وَتَسْمِيَّتُهَا عُوْدًا عَلَى اعْتِبَارِ تَسْمِيَّتِهِ النَّبْتُ شَجَرَةٌ وَعَامِرٌ وَمَسْعُودٌ
رَاعِيَانِ. قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ^(١)، كَأَنَّهُ يَدْعُوهُ لِلْفَرَجِ بِالْخِصْبِ.

وَصَدْرُ الْبَيْتِ الثَّانِي^(٢):

تَفَقَّأَ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي وَجُنٌّ..... الْبَيْتِ

الْقِلْعَةُ الْقِطْعَةُ الْعَظِيمَةُ مِنَ السَّحَابِ، وَالْجَمْعُ قِلْعٌ. الْخَازَ بَارَ فِي هَذَا
الْبَيْتِ كَمَا يُحْتَمَلُ الذُّبَابُ فَقَدْ قَالَ السِّيرَافِيُّ^(٣): يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ
الْعُشْبُ^(٤) وَفِي الْمَثَلِ: (الْخَازَ بَارَ أَخْصَبُ) أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ^(٥):

تَبَرَّجَتِ الْأَرْضُ مَعْشُوقَةً وَجُنٌّ عَلَى وَجْهِهَا كُلُّ نَبْتٍ

وقيل المراد بالخاز ناز ذباب يظهر في الربيع فيدل على خصب السنة،
يُضْرَبُ لِمَنْ هُوَ فِي الرَّخَاءِ وَالِدَّعَةِ وَالْبَيْتُ لِابْنِ أَحْمَرَ. مَا بَعْدَ الْبَيْتِ^(٦):

إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ لِأَزْمَا

(١) الصحاح: ٨٧٤/٢ (خاز باز).

(٢) البيت لابن أحرر الباهلي، ديوانه: ١٥٩.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٨٥، والمنخل: ١١٦، والخوازمي: ٧٥
وزين العرب: ٣٨، وشرح ابن يعيش: ١٢١/٤، وعرائس المحصل: ١٢٤/٢، وهو من
شواهد الكتاب: ٥٢/٢، والأعلم بهامشه، وانظر الرد على الأعمى في الفصول والجمل..
لابن هشام اللخمي: ٥٧ وإصلاح المنطق: ٤٤، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٣٥، والمسائل
السيرافيات لأبي علي: ٣٥، والانصاف: ٣١٣، والخزانة: ١٠٩/٣.

(٣) شرح الكتاب: ٥٩/١ (شهيد علي) رقم: ٢٤٦٦.

(٤) في (أ) النبت.

(٥) انظر شرح السيرافي: ١٣٠/٤، وشرح المفصل: ١٢١/٤.

(٦) لم أعرف قائله، وتوجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٨٥، والمنخل: ١١٦،
والخوازمي: ٧٥ وزين العرب: ٣٨، وشرح ابن يعيش: ١٢٠/٤، ١٢٢، وعرائس المحصل:
١٢٤/٢، وانظر نودار أبي زيد: ٢١٨، ٢٣٥، وإصلاح المنطق: ٤٤، وشرح أبياته: ٣٦
والانصاف: ٣١٥، والخزانة: ١٠٩/٣.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَصَلُّ؛ وَأَفْعَلُ هَذَا بَادِيءٌ بَدَأَ أَوْ بَادِيءٌ بَدِيءٌ أَصْلُهُ بَادِي
بَدِءٌ وَبَادِيءٌ بَدَاءٌ، مُخَفَّفٌ بِطَرَحِ الْهَمْزَةِ وَالْإِسْكَانِ، وَانْتِصَابُهُ عَلَى الْحَالِ،
وَمَعْنَاهُ مُبْتَدِئًا بِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ مَهْمُوزًا وَفِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ
ثَابِتٍ: «أَمَّا بَادِيءٌ بَدِءٌ فَإِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: (١-اجعل هذا بادي بدا افعل ظاهراً من بدا يبدو وما في
المتن أجود-١) بدليل حديث زيد بن ثابت.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَصَلُّ؛ وَيُقَالُ: ذَهَبُوا أَيَدِي سَبَأً، وَأَيَادِي سَبَأٍ أَي مِثْلِ
أَيَدِي سَبَأَ بْنِ يَشْجُبٍ فِي تَفْرِقِهِمْ وَتَبَدُّدِهِمْ فِي الْبِلَادِ حِينَ أُرْسِلَ عَلَيْهِمْ سَيْلُ
الْعَرَمِ، وَالْأَيَدِي كِنَايَةٌ عَنِ الْأَبْنَاءِ وَالْأَسْرَةِ لِأَنَّهُمْ فِي التَّقْوَى وَالْبَطْشِ بِهِمْ
بِمَنْزِلَةِ الْأَيَدِي.

قَالَ الْمَشْرُحُ: هَذَا الْفَصْلُ وَالْفَصْلُ الْمُتَقَدِّمُ لَيْسَا مِنْ فُصُولِ التَّرْكِيبِ،
بَلْ هُمَا مِنْ فُصُولِ الْإِضَافَةِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَصَلُّ فِي مَعْدِيكَرِبٍ لُعْتَانِ أَحَدُهُمَا: التَّرْكِيبُ وَمَنْعُ
الصَّرْفِ. وَالثَّانِيَةُ: الْإِضَافَةُ: فَإِذَا أُضِيفَ جَازٍ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ الصَّرْفُ وَتَرَكَّهُ
تَقُولُ: هَذَا مَعْدِيكَرِبٌ وَمَعْدِيكَرِبٌ وَكَذَلِكَ: قَالِي قَلَا وَحَضْرَمَوْتُ وَبَعْلَبَكُّ
وَنظَائِرُهَا.

قَالَ الْمَشْرُحُ: إِذَا قُلْتَ: هَذَا مَعْدِيكَرِبٌ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ بَعْلَبَكِّ، وَأَمَّا
مَعْدِيكَرِبٌ فَهُوَ عَلَى الْإِضَافَةِ وَالصَّرْفِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: مَعْدِيكَرِبٌ
يُضِيفُ وَلَا يَصْرِفُ كَرِبًا يَجْعَلُهُ مَعْرِفَةً^(٣)، مَوْثَأً. فَإِن سَأَلْتَ: فَلَمْ تُنْعِ الصَّرْفَ

(١-١) فِي (ب).

(٢-٢) عَلَى هَامِشِ نَسْخَةِ (أ) وَلَمْ يَظْهَرِ فِي الصُّورَةِ.

(٣) فِي (ب) مَوْثَأً مَعْرِفَةً.

«موت» و «بك» من حضرموت وبعليك؟ أجبتُ: لأنَّ ذلك مؤنثٌ إلاَّ أنه لم يظهر فيه التاء^(١-) فهو في تقدير التاء^(١-). فكأنَّه حضرموتَه وبعليكَه وموتَه وبكَّه فيهما التانيثُ المُستحِكَمُ بالعلميَّة.

(١-١) في (ب).

[بَابُ الْكِنَايَاتِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: الْكِنَايَاتُ: وَهِيَ «كَمْ» وَ«كَذَا»، وَ«كَيْتَ»، وَ«ذَيْتَ»، وَ«كَمَّ» وَ«كَذَا» كِنَايَاتٌ عَنِ الْعَدَدِ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْهَامِ، وَكَيْتَ وَذَيْتَ كِنَايَتَانِ عَنِ الْحَدِيثِ وَالْخَبَرِ كَمَا كُنِّي بِفُلَانٍ وَ«هَنٍ» عَنِ الْأَعْلَامِ وَالْأَجْنَاسِ / تَقُولُ: [٨٥/أ] كَمْ مَالِكَ؟ وَكَمْ رَجُلٍ عِنْدِي؟، وَلَهُ كَذَا وَكَذَا دَرَهْمًا، وَكَانَ مِنَ الْقِصَّةِ كَيْتَ وَكَيْتَ، وَذَيْتَ وَذَيْتَ.

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْكِنَايَةُ: ذِكْرُ مُجْمَلٍ وَإِرَادَةُ مُفْصَلٍ. «وَكَمْ»: بُنِيَ لَجْرِيهَا مَجْرَى هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ وَقَدْ مَضَى، كَذَا: بُنِيَ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ اسْمُ إِشَارَةٍ وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ مَبْنِيَّةٌ لَجْرِيهَا مَجْرَى اللَّامِ الْمُعْرَفِ. أَمَّا تَعْرِيفُ مَعْنَاهُ فَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ: - رَحِمَهُ اللَّهُ (١) تَعَالَى - عِنْدِي كَالْعَدَدِ دَرَهْمًا، كَيْتَ كِنَايَةٌ عَنِ الْجُمْلَةِ وَالْجُمْلَةُ مِنْ حَيْثُ وَهِيَ جُمْلَةٌ مَبْنِيَّةٌ، فَكَذَلِكَ مَا فِيهِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ، كَمْ مَالِكَ؟ كَمْ هِيَ (٢) الِاسْتِفْهَامِيَّةُ، وَمُمِيزُهَا مَحْدُوفٌ، كَمْ رَجُلٌ عِنْدِي هِيَ الْخَبَرِيَّةُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَصْلٌ؛ وَكَمْ عَلَى وَجْهِينِ، اسْتِفْهَامِيَّةٌ وَخَبَرِيَّةٌ، فَالِاسْتِفْهَامِيَّةُ يُنْصَبُ مُمِيزُهَا مَفْرَدًا كَمُمِيزِ أَحَدٍ عَشَرَ، وَالْخَبَرِيَّةُ تُجْرَهُ مَفْرَدًا أَوْ

(١) جملة الدعاء من (أ).

(٢) في (ب) هي كم الاستفهامية.

مَجْموعاً كَمَمِيزِ الثَّلَاثَةِ وَالْمِائَةِ، تَقُولُ: كَم رَجُلٍ عِنْدِي، وَكَم رِجَالٍ، كَمَا تَقُولُ: ثَلَاثَةٌ أَثْوَابٍ وَمِائَةٌ ثَوْبٍ.

قَالَ الْمَشْرُحُ: اعْلَمْ أَنَّ الْخَبَرَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ تَقُولُ: أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَضَرَبَ^(١) عَمْرُو، فَالْخَبَرُ بِحَكْمِ تَقَدُّمِهَا أَصَابَتْ حَكْمَ الْمَرْبَةِ الْأُولَى، وَهُوَ خَبَرُ الْمُمِيزِ الْمَجْمُوعِ. ثُمَّ الْإِخْبَارُ عَنِ الْقَلِيلِ يَكُونُ أَيْضاً عَنِ الْكَثِيرِ فَأَعْطِيتْ حَكْمَ الْمَرْبَةِ الثَّلَاثَةِ أَيْضاً وَهُوَ الْمَمِيزُ الْمُفْرَدُ فَعَلَى هَذَا قَوْلُكَ: كَم رَجُلٍ عِنْدِي أَكْثَرَ مِنْ قَوْلِكَ: «رِجَالٍ» وَلَمَّا اسْتَوَلَتِ الْخَبْرِيَّةُ عَلَى الْمَرْبَتَيْنِ لَمْ يَبْقَ لِلْاسْتِفْهَامِيَّةِ إِلَّا النَّصْبُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَصَلِّ وَتَقَعْ فِي وِجْهَتِهَا مُبْتَدَأَةٌ وَمَفْعُولَةٌ، وَمُضَافاً إِلَيْهَا تَقُولُ: كَم دِرْهَمٍ عِنْدَكَ؟ وَكَم غُلَامٍ لَكَ، عَلَى تَقْدِيرِ أَيِّ عَدَدٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ حَاصِلٌ عِنْدَكَ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْغِلْمَانِ كَاتِنٌ لَكَ.

قَالَ الْمَشْرُحُ: كَم سِوَاءَ كَانَتْ خَبْرِيَّةٌ أَوْ اسْتِفْهَامِيَّةٌ تَجِيءُ تَارَةً مُبْتَدَأَةٌ وَأُخْرَى مَفْعُولَةٌ، وَمَرَّةً مُضَافاً إِلَيْهَا. أَمَّا الْمُبْتَدَأَةُ فَقَوْلُكَ: كَم دِرْهَمًا عِنْدَكَ؟ وَكَم غُلَامٍ لَكَ، فَكَم دِرْهَمًا اسْتِفْهَامِيَّةٌ وَهِيَ مُبْتَدَأَةٌ، وَدِرْهَمًا مَمِيزُهَا وَعِنْدَكَ خَبْرُهَا^(٢)، وَ«كَم» فِي كَم غُلَامٍ لَكَ خَبْرِيَّةٌ، وَهِيَ مُبْتَدَأَةٌ مُضَافَةٌ إِلَى غُلَامٍ، وَلَكَ خَبْرُهُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَتَقُولُ: كَم مِنْهُمْ شَاهِدٌ عَلَى فُلَانٍ، وَكَم غُلَامًا لَكَ ذَاهِبٌ تَجْعَلُ لَكَ صِفَةً لِلْغُلَامِ، وَذَاهِبًا خَبْرًا لِكَم».

قَالَ الْمَشْرُحُ: «كَم» فِي (كَم مِنْهُمْ شَاهِدٌ عَلَى فُلَانٍ) هِيَ الْخَبْرِيَّةُ، ^(٣) وَهِيَ مُبْتَدَأَةٌ^(٣) وَالظَّرْفُ وَهُوَ «مِنْهُمْ» فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ صِفَةٌ لِهَذَا الْمُبْتَدَأِ، وَشَاهِدٌ خَبْرٌ هَذَا الْمُبْتَدَأِ وَعَلَى فُلَانٍ صِلَةٌ شَاهِدٌ كَمَا إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ

(١) فِي (أ) اضْرِبْ.

(٢) فِي (ب) خَبْرُهُ.

(٣-٣) فِي (أ) فَقَطْ.

بَزِيدٍ فـ «بَزِيدٌ» صِلَةٌ مَرَرْتُ^(١) وَتَقْدِيرُهُ^(٢) كَثِيرٌ مِنْهُمْ شَاهِدٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الِاسْتِفْهَامِيَّةُ وَ«كَمْ» فِي كَمْ غُلَامًا لَكَ ذَاهِبٌ هِيَ الِاسْتِفْهَامِيَّةُ، وَهِيَ الْمُبْتَدَأُ وَغُلَامًا مُمَيِّزُهَا، وَلَكَ صِفَةٌ لِغُلَامٍ^(٣) وَذَاهِبٌ خَبْرُهُ، تَقْدِيرُهُ: أَيُّ عَدَدٍ مِنْ غِلْمَانٍ مَمْلُوكَةٍ لَكَ ذَاهِبٌ وَلَوْ قَدِمَتْ ذَاهِبٌ عَلَى لَكَ لَكَانَ ذَاهِبٌ صِفَةً لَكَ، وَالظَّرْفُ وَهُوَ لَكَ خَيْرُ الْمُبْتَدَأِ فَإِنْ سَأَلْتَ: لِمَ لَمْ يُجْعَلِ الظَّرْفُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ صِفَةً لِلْمُبْتَدَأِ كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ؟

أَجِبْتُ: هَذَا أَيْضًا يَجُوزُ إِلَّا أَنَّ الْأَحْسَنَ أَنْ يُجْعَلَ الْمَرْفُوعُ الْأَوَّلُ صِفَةً لِلْمُبْتَدَأِ، وَالْمَرْفُوعُ الثَّانِي خَيْرُ الْمُبْتَدَأِ حَتَّى لَا يَقَعَ الْخَبْرُ فَاصِلًا بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ. وَلَا يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَمْ غِلْمَانًا لَكَ؟ كَمَا لَا يَجُوزُ أَعَشْرُونَ غِلْمَانًا لَكَ أَمْ ثَلَاثُونَ؟. قَالَ الْأَخْفَشُ: الْكُوفِيُّونَ يُجِيزُونَ كَمْ غِلْمَانًا لَكَ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَتَقُولُ فِي الْمَفْعُولِيَّةِ: كَمْ رَجُلًا رَأَيْتَ؟ وَكَمْ غُلَامًا مَلَكَتَ؟ وَبِكُمْ رَجُلٍ مَرَرْتُ وَأَنْفُسَ كَمْ رَجُلٍ أَنْقَذْتَ، وَعَلَى كَمْ جِذَعٍ بُنِيَ بَيْتُكَ؟»

قَالَ الْمُسَرِّحُ: كَمْ فِي كَمْ رَجُلًا رَأَيْتَ؟ هِيَ اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِأَنَّهَا مَفْعُولَةٌ رَأَيْتَ رَجُلًا مُمَيِّزُهَا تَقْدِيرُهُ أَيُّ عَدَدٍ مِنَ الرِّجَالِ رَأَيْتَ «وَكَمْ» فِي كَمْ غُلَامٍ مَلَكَتَ هِيَ الْخَبْرِيَّةُ، وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولَةٌ مَلَكَتَ، تَقْدِيرُهُ: كَثِيرٌ مِنَ الْغِلْمَانِ مَلَكَتَ^(٤)، وَكَذَلِكَ كَمْ فِي قَوْلِكَ^(٥): بِكُمْ رَجُلٍ مَرَرْتُ هِيَ الْخَبْرِيَّةُ وَهِيَ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولَةٌ لَكِنَّهَا مَفْعُولَةٌ غَيْرٌ

(١) فِي (أ).

(٢) فِي (ب) تَقْدِيرُهُ بَدُونَ وَاو.

(٣) فِي (ب) لَغْلَامًا.

(٤) فِي (ب).

(٥) فِي (ب) فِي قَوْلِهِ.

صَحِيحَةٌ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ. «كَمْ» فِي عَلَى كَمْ جِذْعًا بُنِيَ بَيْتُكَ هِيَ
الاسْتِفْهَامِيَّةُ بِأَنَّهَا مَفْعُولَةٌ بُنِيَ تَعَدَى إِلَيْهَا الْفِعْلُ بِوَسِطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَجِذْعًا
تَمَيِّزُهَا^(١).

[ب/٨٥]

تَخْمِير: سَبِيوِيَه: سَأَلْتُ الْخَلِيلَ / عَنْ قَوْلِهِمْ: عَلَى كَمْ جِذْعٍ بَيْتُكَ؟
أَمْبِيِي؟ فَقَالَ الْقِيَاسُ هُوَ النَّصْبُ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ وَأَمَّا الَّذِينَ جَرُّوا فَإِنَّهُمْ
أَرَادُوا مَعْنَى «مِنْ» وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا «مِنْ» تَخْفِيفًا عَلَى اللِّسَانِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَفِي الْإِضَافَةِ رِزْقٌ كَمْ رَجُلًا^(٢) وَكَمْ رَجُلٍ أَطْلَقْتَ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: «رِزْقٌ»: مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَطْلَقْتَ^(٣)، وَكَمْ هِيَ
الْخَبَرِيَّةُ، وَرِزْقٌ مِضَافٌ إِلَيْهَا، وَكَمْ مِضَافٌ إِلَى رَجُلٍ تَقْدِيرُهُ رِزْقٌ كَثِيرٌ مِنْ
الرِّجَالِ، أَطْلَقْتَ^(٤)، وَإِنْ نَصَبْتَ رَجُلًا هَا هُنَا فَكَمْ هِيَ الْاسْتِفْهَامِيَّةُ وَتَقْدِيرُهُ
رِزْقٌ أَيٌّ عَدَدٌ مِنَ الرِّجَالِ أَطْلَقْتَ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ؛ وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُتَمَيِّزُ فَيَقَالُ: كَمْ مَالِكٌ أَي كَمْ
دِرْهَمًا أَوْ كَمْ دِينَارًا مَالِكٌ، وَكَمْ غِلْمَانُكَ: أَي كَمْ نَفْسًا غِلْمَانُكَ، وَكَمْ
دِرْهَمُكَ^(٥): أَي كَمْ دَانِقًا دِرْهَمُكَ، وَكَمْ عَبْدَ اللَّهِ مَاكِثٌ^(٦) أَي كَمْ يَوْمًا أَوْ
شَهْرًا».

قَالَ الْمَشْرُحُ: الْمُتَمَيِّزُ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي جَمِيعِ^(٧) هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ
مَحذُوفٌ، فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا تَقُولُ فِي «كَمْ» هَا هُنَا: أَهْوُ الْمُبْتَدَأُ أَمْ الْمَالُ؟

(١) فِي (أ) تَمَيِّزُ.

(٢) فِي (ب) رِزْقٌ كَمْ رَجُلًا أَخَذْتَ.

(٣) فِي (ب) أَخَذْتَ.

(٤) فِي (ب) كَتَبَ عَلَيْهَا: فِي (ط) أَخَذْتَ.

(٥) بَعْدَهَا فِي (ب) وَكَمْ دِرْهَمُكَ.

(٦) فِي (أ) مَكْتُ.

(٧) فِي (أ).

أجبتُ: المُبتدأ هو المالُ كأنك قُلْتَ: مالكُ مسؤولٌ عن عَدِيهِ، ولأنَّ معنى كَم مالكُ^(١): العِشرون أمَ الثلاثون، والعِشرون في هذا المقام خَيْرُ المُبتدأ ألا تَرى أنَّ التَّكْيِيدَ يَقَعُ له فيقالُ العِشرون لا الثلاثون^(٢) مالكُ ولا يَقَعُ لِمالكِ فلا يَقَالُ: العِشرون مالكُ لا غيرَ مالكِ لأنَّ الرابطةَ في كَم مالكُ تلتحقُ بكم لا بمالكِ.

تَخْمِيرٌ: إذا قُلْتَ: كَم دِرْهَمُكَ فالسُّؤالُ عن وَزْنِ الدَّرْهَمِ، وإذا قُلْتَ: كَم دِرْهَمِيكَ فالسُّؤالُ عن عَدِّيها.

قالَ جَارُ اللّهِ: «وكذلك كَم سِرَّتِ، وكَم جِئكَ فُلانٌ، أي كَم فَرَسِخاً وكَم مرَّةً أو كَم فَرَسِخٍ وكَم مرَّةً».

قالَ المُشْرَحُ: «٣-كَم» في كَم سِرَّتِ، وكَم جِئكَ فُلانٌ يُحْتَمَلُ أن تكونَ هي^(٣) الاستفهاميةُ، وأن تكونَ هي الخَبَرِيَّةُ، وإذا أتيتَ بالميمِ منصوباً فهي الاستفهاميةُ وإن كانَ مَجْروراً فهي الخَبَرِيَّةُ، وأما إذا جِئْتَ به مرفوعاً فَيُحْتَمَلُ المَحذوفُ ها هُنَا كما يُحْتَمَلُ أن يكونَ ظَرْفٌ مَكَانٍ يُحْتَمَلُ أن يكونَ ظَرْفَ زَمَانٍ.

قالَ جَارُ اللّهِ: «فصلٌ؛ ومُمَيِّزُ الاستفهاميةِ مُفْرَدٌ لا غيرٌ، وقولُهُم: كَم لكِ غِلْمَاناً المُمَيِّزُ فيه مَحذوفٌ، والغِلْمَانُ مَنْصوبَةٌ على الحالِ بما في الظَّرْفِ من مَعْنَى الفِعْلِ والمَعْنَى كَم نفساً لكِ غِلْمَاناً».

قالَ المُشْرَحُ: هذا كما تقولُ: عبدُ اللّهِ في الدَّارِ قائماً لو قَدِمْتَ فقلْتَ: كَم غِلْمَاناً لكِ على الحالِ لم يَجُزْ. كما لا يَجُوزُ عبدُ اللّهِ قائماً فيها، لأنَّ الحالَ لا يَتَقَدَّمُ إذا كانَ العاملُ فيها^(٤) مَعْنَى.

(١) في (ب) ولأن معنى كَم: العِشرون مالك أم الثلاثون.

(٢) صححت في هامش نسخة (ب) ولم تظهر في الصورة.

(٣-٣) في (أ) فقط.

(٤) في (ب) فقط.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ؛ وَإِذَا فُصِّلَ بَيْنَ الْخَبْرِيَّةِ وَمُمَيِّزِهَا نُصِبَ تَقْوُلُ: كَم فِي الدَّارِ رَجُلًا وَ:

كَمْ نَأَلْنِي مِنْكُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمِ

وَقَالَ:

تَوْمٌ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُحَدَوِدِيًّا غَارُهَا»

قَالَ الْمُشْرَحُ: هَذَا الْفَصْلُ يَحْتَوِي عَلَى مَسْأَلَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: - أَنَّهُ (١) يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ «كَمْ» الْخَبْرِيَّةِ وَمُمَيِّزِهَا بِالظَّرْفِ وَأَحْيَانًا بِغَيْرِهِ وَهَذَا كَمَا [يُفَصَّلُ] (٢) بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ.

الثَّانِيَّةُ: - أَنَّ الْمُمَيِّزَ يَنْتَصِبُ عِنْدَ وَقُوعِ الْفَصْلِ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَكَيْفَ لَمْ يَنْتَصِبِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ إِذَا وَقَعَ الْفَصْلُ بِالظَّرْفِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ؟ أَجِبْتُ: لِأَنَّ سُقُوطَ التَّنْوِينِ مِنْ (٣) الْمُضَافِ يَدْفَعُ النَّصْبَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ، أَمَّا هُنَا فَبِخِلَافِهِ، وَهَذَا لِأَنَّ ثُبُوتَ التَّنْوِينِ وَسُقُوطَهُ غَيْرُ ثَابِتٍ فِي الظَّاهِرِ، إِنَّمَا هُوَ ثَابِتٌ نِيَّةً وَتَقْدِيرًا، أَوْ سَاقِطٌ كَذَلِكَ إِذَا جَرَرْنَا الْمُمَيِّزَ فَقَدْ نَوَيْنَا سُقُوطَ التَّنْوِينِ، وَإِذَا أَسْقَطْنَاهُ (٤) فَقَدْ نَوَيْنَا إِثْبَاتَهُ (٥)، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَمَامَ «كَمْ» فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى انْتِصَابِ الْمُمَيِّزِ بِهَا كَوْنُهَا فِي تَقْدِيرِ الثُّبُوتِ (٦). الْبَيْتُ الْأَوَّلُ (٧) لِلْقَطَامِيِّ، تَمَامُهُ (٨):

(١) فِي (أ) أَنْ.

(٢) سَاقِطٌ مِنَ النُّسخَتَيْنِ.

(٣) فِي (أ) فِي.

(٤) فِي (أ) وَإِذَا نَصَبْنَاهُ.

(٥) فِي (ب).

(٦) فِي (ب) التَّنْوِينِ.

(٧) فِي (ب).

(٨) دِيوَانَ الْقَطَامِيِّ: مِنْ قَصِيدَةِ طَوِيلَةِ أَوْلَاهَا:

..... إذ لا أكادُ من الإقتارِ أحتولُ

يقول: كَمْ فَضْلٍ نَالْنِي مِنْهُمْ، وَفِي فَضْلٍ^(١) يَجُوزُ الرَّفْعُ بِتَقْدِيرِ كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلٌ، وَهُوَ الْوَجْهُ: أحتولُ مِنَ الْحَيْلَةِ، وَالْحَيْلَةُ وَابِيَّةٌ إِلَّا أَنَّهُ انْقَلَبَ فِيهِ^(٢) الْوَاوُ يَاءً^(٣) لِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ: تَعْتَوِرُهُ حَالَتَانِ مُتَضَادَّتَانِ. الْبَيْتُ الثَّانِي لَزَهْرٍ^(٤) الضَّمِيرُ فِي تَوْمٌ لِلنَّاقَةِ. سِنَانٌ: اسْمُ رَجُلٍ الضَّمِيرُ فِي دُونِهِ لِسِنَانٍ. مُحَدِّدٌ بِأَغَارِهَا مِنْ بَابِ:

تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ^(٥)

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَدْ جَاءَ الْجَرُّ فِي الشَّعْرِ مَعَ الْفَصْلِ قَالَ^(٦)»:

= أَنَا مَحْيُوكٌ فَاسْلَمْ أَيُّهَا الطَّلُّ وَإِنْ بَلِيَتْ وَإِنْ طَالَتْ بِكَ الطَّيْلُ
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٨٧، والمنخل: ١١٦، والخوارزمي:
٧٥، وزين العرب: ٣٩، وعرائس المحصل: ١٢٩/٢، وشرح ابن يعيش: ١٢٩/٤، ١٣١
وهو من شواهد سيبويه: ٢٩٥/١، والمقتضب: ٦٠/٣، واللمع لابن جني: ١٤٧، وشرحه
لابن برهان: ١٣٨، وشرحه (البيان) للكوفي: ١١٦، وانظر الانصاف: ٣٠٥، والعيني:
٤٩٤/٤، والأشمونى: ٨٤/٤، والخزاعة: ١٢٢/٣.

(١) في ب ويجوز في فضل.

(٢) في (ب) للواو فيه.

(٣) في (أ) فقط.

تنبيه: لم أجد من رواه: (أحتول) إلا الخوارزمي والمثبت في المصادر: (أحتمل) وهي

رواية الديوان

(٤) ينسب هذا البيت لزهير، أو لابنه كعب، أو للأعشى.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٨٧، والمنخل: ١١٦، والخوارزمي:

٧٥، وزين العرب: ٣٩، وشرح ابن يعيش: ١٢٩/٤، ١٣١، وعرائس المحصل:
١٢٩/٢.

وهو من شواهد الكتاب: ٢٩٥/١ والإيضاح لأبي علي الفارسي: ٢٢٠، انظر شرح

أبياته لابن بري: ٢٥، وشرحها لابن يسعون: ٧٩، والمحتسب: ١٣٨/١، والانصاف:

٣٠٦، والأشمونى: ٨٣/٤.

(٥) صدره: *وخيل قد دلفت لها بخيل*

وهو لعمر بن معدى كرب، تقدم ذكر البيت في الجزء الأول.

(٦) قال البغدادي: في الخزاعة: ١٢٢/٣ زعم العيني: [٣٩٢/٤] أنه للفرزدق. توجيه إعرابه =

كَمْ فِي بَنِي بَكْرٍ بِنِ سَعْدِ سَيِّدُ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَا جِدُّ نَفَاعُ
 قال المُشْرَحُ: الدَّسِيعَةُ: هِيَ العَطِيَّةُ، يُقَالُ: فلَانُ ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ،
 وَفِي الحَدِيثِ: «ألم أجعلك تَرْبِعُ وتَدَسَعُ»، أَي: تَأْخُذُ المِربَاعَ وتُعْطِي
 الجَزِيلَ وَأصلُهَا من دَسَعِ البَعِيرِ^(١) / بِجُرَّتِهِ إِذَا^(٢) دَفَعَهَا^(٣) من جَوْفِهِ^(٤) إِلَى
 فِيهِ.

قَالَ جَارُ اللّهِ: «فَصْلٌ؛ وَيَرْجِعُ الضَّمِيرُ عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى تَقَوْلُ: كَمْ
 رَجُلٌ رَأَيْتَهُ وَرَأَيْتَهُمْ، وَكَمْ امْرَأَةٌ لَقَيْتَهَا وَلَقَيْتُهُنَّ، قَالَ اللّهُ تَعَالَى^(٥): ﴿وَكَمْ
 مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً﴾».

قَالَ المُشْرَحُ: يُرِيدُ^(٦): يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ مَفْرَداً لِأَنَّ اللَّفْظَ
 لَفْظُ المَفْرَدِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ مَجْمُوعاً، لِأَنَّ المَعْنَى مَعْنَى المَجْمُوعِ.

قَالَ جَارُ اللّهِ: «فَصْلٌ؛ وَتَقَوْلُ: كَمْ غَيْرُهُ لَكَ، وَكَمْ مِثْلُهُ لَكَ وَكَمْ خَيْراً
 مِنْكَ لَكَ وَكَمْ غَيْرُهُ مِثْلُهُ لَكَ، تَجْعَلُ مِثْلُهُ صِفَةً لِغَيْرِهِ، فَتَنْصِبُهُ^(٧) نَصْبَهُ».

قَالَ المُشْرَحُ: كَمْ هَا هُنَا هِيَ الاسْتِفْهَامِيَّةُ، وَغَيْرُهُ نَصْبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ،
 وَهُوَ فِي الأَصْلِ صِفَةٌ لِلْمُمَيِّزِ المَحذُوفِ، المَعْنَى كَمْ رَجُلًا غَيْرَ هَذَا الرَّجُلِ،

= وشرحه في إثبات المحصل: ٨٨، والمنخل: ١١٧، والخوارزمي: ٧٦ وزين العرب: ٣٩،

وشرح ابن يعيش: ١٣٠/٤، ١٣٢، وعرائس المحصل: ١٣٠/٢.

وهو من شواهد الكتاب: ٢٩٦/١، والمقتضب: ٦٢/٣، والانصاف: ٣٠٤

والأشموني: ٨٢/٤، ويروى: (كم في بني سعد بن بكر) وهو كذلك في نسخة (ب).

(١) انظر النص في الصحاح: (دسع) ١٢٠٧/٣.

(٢) في (ب) أي.

(٣) في الصحاح أخرجها.

(٤) في (ب) إلى فيه من جوفه، وما أثبتته من (أ) موافق لما في الصحاح.

(٥) سورة النجم: آية: ٢٦.

(٦) في (ب) يريد أن الضمير يجوز أن يرجع..

(٧) في (أ) فينصب.

لَكَ أَوْ غُلَامًا غَيْرَ هَذَا الْغُلَامِ لَكَ، وَكَذَلِكَ مِثْلُهُ لَكَ، وَخَيْرًا مِنْهُ لَكَ. وَأَمَّا كَمْ
غَيْرِهِ مِثْلُهُ لَكَ فَغَيْرُهُ انْتَصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَمِثْلُهُ انْتَصَبَ عَلَى الْوَصْفِ لِغَيْرِهِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ؛ وَقَدْ يُنْشَدُ بَيْتُ الْفَرَزْدَقِ^(١):

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتَ عَلَيَّ عِشَارِي
هِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ النُّصَبِ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ، وَالْجَرُّ عَلَى الْخَبْرِ
وَالرَّفْعِ عَلَى مَعْنَى كَمْ مَرَّةً حَلَبْتَ عَلَيَّ عَمَّاتِكَ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْمُبْرَدُ^(٢): وَإِنْ قُلْتَ كَمْ عَمَّةٌ [أَوْعَت]^(٣) «كَمْ» عَلَى
الزَّمَانِ فَقُلْتَ كَمْ يَوْمًا عَمَّةٌ لَكَ وَخَالَةٌ حَلَبْتَ عَلَيَّ عِشَارِي، أَوْ كَمْ مَرَّةً وَنَحْوِ
ذَلِكَ. وَعَلَى ذَلِكَ تَقْوِيلُ: كَمْ امْرَأَةٌ قَامَتْ بِالرَّفْعِ. قَالُوا: وَلَمْ يَجْزِ فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ الْجَمْعُ، لِأَنَّ «كَمْ» لَمْ تَقَعْ عَلَى النِّسَاءِ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى كَمْ مَرَّةً امْرَأَةٌ
قَامَتْ. الْفَدْعُ: التَّوَاءُ فِي الرَّسْغِ. فَإِنْ سَأَلْتَ^(٤): فَمَا مَعْنَى «عَلَى» فِي قَوْلِهِ:
حَلَبْتَ عَلَيَّ؟ أَجِبْتُ: مَعْنَاهُ عَلَى كُرْهِ مَنِي، وَهَذَا كَمَا يُقَالُ: بَاعَ الْقَاضِي عَلَيْهِ
دَارَهُ، يَقُولُ: كُنْتُ أَسْتَنْكِفُ أَنْ يَحْلِبَ أَمْثَالَهَا عَلَيَّ عِشَارِي، وَيَشْهَدُ لِهَذَا
الْمَعْنَى الْفَدْعَاءُ.

(١) ديوان الفرزدق: ٤٥١، والنقائض: ٣٩/٢.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٨٨، والمنخل: ١١٧. والخوارزمي:
٧٦، وزين العرب: ٣٩، وشرح ابن يعيش: ١٣٣/٤، وعرائس المحصل: ١٣١/٢، وانظر
الكتاب: ٢٥٣/١، والأعلم في هامشه، وانظر الرد على الأعلم في الفصول والجمال... لابن
هشام اللخمي: ٦٥، وشرح أبيات الكتاب لابن خلف: ١٨٦/١، ومعاني القرآن للقرافي:
١٦٩/١، والمقتضب للمبرد: ٥٨/٣، والأصول لابن السراج: ١٨٤/١، والجمال
للزجاجي: ١٤٨، وانظر شرح أبياته لابن السيد الحلل: ١٧٩، والفصول والجمال... لابن
هشام اللخمي: ٢٨، ١٣٤، ١٣٥، وانظر اللمع لابن جنى: ١٤٧، وشرحه لابن برهان:
١٣٨، وشرحه (البيان) للكوفي: ١١٧ والعيني: ٥٥٠/١، والخزانة: ١٢٦/٣.

(٢) المقتضب: ٥٨/٣.

(٣) في النسختين «رفعت» والتصحيح من المقتضب.

(٤) نقل النص ابن المستوفى في إثبات المحصل: ٨٨.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَصَلْ؛ وَالْخَبْرِيَّةُ مِضَافَةٌ إِلَى مَمَيِّزِهَا عَامِلَةٌ فِيهِ عَمَلٌ كُلُّ مُضَافٍ فِي الْمِضَافِ إِلَيْهِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهَا «مِنْ» وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (١): ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾ ﴿وَكَمْ مِنْ مَلِكٍ﴾ (٢) كَانَتْ مُنَوِّئَةً فِي التَّقْدِيرِ كَقَوْلِكَ كَثِيرٌ مِنَ الْقُرَى وَالْمَلَائِكَةِ، وَهِيَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ مُنَوِّئَةٌ أَبَدًا، وَالْمَجْرُورُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ «مِنْ».

قَالَ الْمُشَرِّحُ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَمَا ذَكَرْنَا تَدُلُّ عَلَى انْتِصَابِ الْمُمَيِّزِ فِي «كَمْ» الِاسْتِفْهَامِيَّةِ لِتَمَامِ الْاسْمِ بِالتَّنْوِينِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلْ؛ وَفِي مَعْنَى «كَمْ» الْخَبْرِيَّةُ «كَأَيِّن» وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ وَأَيٍّ، وَالْأَكْثَرُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ مَعَ «مِنْ» قَالَ اللَّهُ عَزَّ قَائِلًا (٣): ﴿وَكَأَيِّنَ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ (٤) وَفِيهَا خَمْسُ لُغَاتٍ كَأَيِّنَ وَكَأَيِّ بوزن كَاعٍ، وَكَيِّنَ بوزن كَيْعٍ، وَكَأَيِّ بوزن كَغَى، وَكَأَيِّ بوزن كَعٍ.

قَالَ الْمُشَرِّحُ: دُخُولُ «مِنْ» فِي كَأَيِّ أَحْسَنُ مِنْ سُقُوطِهَا، لِتَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذِكْرَ الْاسْمِ بَعْدَهَا عَلَى طَرِيقِ التَّفْسِيرِ، وَتَقُولُ: وَكَأَيِّ رَجُلًا لَقِيْتُ (٥)، بِنَصْبِ مَا بَعْدَ كَأَيِّ وَأَنْتَ فِي حَالِ الْخَبَرِ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ السِّيْرَافِي (٦): وَكَأَيِّ مَعْنَاهُ رَبٌّ عِنْدَ سَبِيوِيهِ، وَعِنْدَ الْفَرَاءِ مَعْنَاهَا: «كَمْ» وَقَدْ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالَ النَّحْوِيِّينَ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ تَفْسِيرَهَا بِكَمْ وَالَّذِي قَالَ سَبِيوِيهِ أَصْحَحُّ، لِأَنَّ الْكَافَ حَرْفٌ دُخُولُهُ عَلَى مَا بَعْدَهُ كَدُخُولِ رَبٍّ وَكَمْ فِي نَفْسِهَا اسْمٌ وَأَنْتَ تَقُولُ: كَمْ لَكَ، وَلَا تَقُولُ: كَأَيِّ لَكَ، كَمَا لَا تَقُولُ: رَبُّ لَكَ - وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ أَيٍّ وَكَافٍ

(١) سورة الأعراف: آية: ٤ .

(٢) سورة النجم: آية: ٢٦ .

(٣) فِي (أ) عَزَّ وَجَلَّ، وَالْآيَةُ مِنَ سُورَةِ الْأَعْرَافِ: آيَةُ: ٤ .

(٤) سَاقَطَ مِنْ (أ) .

(٥) فِي (أ) .

(٦) شَرْحُ الْكِتَابِ: ٢٤/٣ نَقْلًا حَرْفِيًّا أَمِينًا.

التَّشْبِيهِ، وَأَيٌّ فِي الْأَصْلِ لِلْعَدَدِ وَالِاسْتِفْهَامِ . إِذَا قُلْتَ: أَيُّ الْقَوْمِ أَتَاكَ فَقَدْ دَلَّكَ عَلَى جَمَاعَةٍ تَسْأَلُ عَنْ وَاحِدِهَا بِأَيِّ، وَإِنَّمَا نَقَلَهَا مِنَ الْإِسْتِفْهَامِ إِلَى الْخَبَرِ عَلَى مَعْنَى التَّكْثِيرِ، كَمَا نَقَلْتَ «كَمْ» وَلِزِمَتِهَا كَافُ التَّشْبِيهِ، كَمَا لَزِمَتْ كَذَا وَكَذَا. وَهَذَا أَصْلُهَا، ثُمَّ أَكْثِرَ اسْتِعْمَالُ الْكَلِمَةِ فَصَارَتْ كَلِمَةً وَاحِدَةً فَقَلَبَ قَلْبَ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةَ، كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ: لَعْمَرِي، وَرَعْمَلِي^(١)، فَصَارَتْ كَيَايِنَ فَحُذِفَتِ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ كَمَا حُذِفَتْ فِي كَيْنُونَةَ^(٢) فَصَارَتْ بَعْدَ الْحَذْفِ كَيَانِ^(٣)، ثُمَّ أُبْدِلَتْ مِنَ الْيَاءِ الْأُولَى الْأَلْفُ كَمَا أُبْدِلَتْ فِي طَائِيٍّ فَصَارَتْ كَأَيٍّ، بوزن كَاعِنِ^(٤)، أَمَا كَثِي بوزن كَعِي فَهُوَ عَلَى تَخْفِيفِ الْيَاءِ وَإِسْكَانِ الْهَمْزَةِ كَمَا فِي بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ^(٥):

تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَاكِينَ أَيُّهُمَا عَلِيٌّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ
وَأَمَا كَا بوزن كَعِ فَهُوَ تَخْفِيفُ كَأَيٍّ.

قال جَارُ اللَّهِ: «فصل؛ وكيّت وذيّت مخففتان من كِيّة وذيّة، وكثير من العرب يستعملونهما على الأصل، ولا يستعملان إلا مُكْرَرَتَيْنِ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِمَا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَالضَّمُّ».

قال / الْمَشْرُوحُ: أَمَا بِنَاؤُهُمَا فَلَأَنَّهُمَا كِنَايَتَانِ عَنِ الْجُمْلَةِ وَكَأَنَّهُمَا يَسْدَانِ مَسَدَ الْجُمْلَةِ، وَالْجُمْلَةُ^(٦) مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ غَيْرُ مُعْرَبَةٍ، وَلِأَنَّ الْكِنَايَاتِ جَارِيَةٌ مَجْرَى لَامِ التَّعْرِيفِ، وَأَمَا بِنَاؤُهُمَا عَلَى الْحَرَكََةِ فَلِلسُكُونِ مَا قَبْلَ أَوَاخِرِهِمَا، وَالْحَرَكَاتُ فِيهِمَا لُغَاتٌ.

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (أ) في بينونه.

(٣) في (ب).

(٤) في (أ) كاي.

(٥) ديوانه: ٣٤٧، والمحتسب: ٤١/١، ١٠٨، ونصر: هو نصر بن سيار.

(٦) في (ب).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَالْوَقْفُ عَلَيْهِمَا كَالْوَقْفِ عَلَى بِنْتِ وَأُخْتِ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: عَنِ الشَّيْخِ - رَحِمَهُ اللَّهُ (١) - التَّاءُ فِي بِنْتٍ بَدَلٌ مِنْ لَامِ
الاسْمِ، وَأَصْلُهُ بَنُو وَلَكِنَّهُمْ خَصُّوا بِهَذَا الْإِبْدَالِ الْمُؤَنَّثَ دُونَ الْمُذَكَّرِ
فَاقْتَنَعُوا (٢) بِالِاخْتِصَاصِ عَنْ عِلَاقَةِ التَّائِيثِ وَكَذَلِكَ التَّاءُ فِي كَيْتٍ وَذَيْتٍ، أَمَّا
فِي ابْنَةِ فَهِيَ تَاءٌ تَأْنِيثٌ كَمَا فِي كَيْةٍ وَذِيَّةٍ. فَإِنْ سَأَلْتَ: مَا أَدْرَاكَ أَنَّ التَّاءَ فِي
بِنْتٍ لَيْسَتْ تَاءً تَأْنِيثٌ؟ أَجِبْتُ عَنْهُ بِوَجْهَيْنِ (٣):

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ تَاءً تَأْنِيثٌ لَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا.

التَّانِي: أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَقَلْبَهَا فِي الْوَقْفِ فِي اللَّغَةِ الشَّائِعَةِ هَاءً.

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَلِمَ قَلْبَ مَا قَبْلَهَا هَاءٌ فِي الْوَقْفِ فَقَالَ الْبَنُونَ وَالْبَنَاءُ؟

أَجِبْتُ: رَأَاهَا تُعْطَى مَا تُعْطِيهِ (٤) تَاءُ التَّائِيثِ فَتَوْهَمُهَا مِثْلَهَا (٥).

تَحْمِيرٌ: اعْلَمْ أَنَّ مَا لَا يَظْهَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ عَلَى شَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا.

وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مُعْرَبًا. وَالْمَبْنِيُّ عَلَى أَمْرَيْنِ: مَفْرَدٌ وَجَمَلَةٌ أَمَّا الْمُفْرَدُ
فَهُوَ عَلَى قَسْمَيْنِ: مَا يَعْرِضُ لَهُ عِنْدَ التَّرْكِيْبِ الْبِنَاءُ، وَمَا لَا يَعْرِضُ لَهُ عِنْدَهُ
ذَلِكَ. أَمَّا مَا يَعْرِضُ لَهُ عِنْدَ التَّرْكِيْبِ الْبِنَاءُ فَهُوَ عَلَى عَدَدَيْنِ، مَا كَانَ يَتَضَمَّنُ
مَعْنَى الْحَرْفِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ، فَمَا كَانَ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْحَرْفِ فَهُوَ الشُّطْرُ (٦)
الْآخَرُ فِي نَحْوِ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَاسْمٌ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ وَكَلِمًا تُسَمَّنُ مَعْنَى

(١) جملة الدعاء من (ب).

(٢) في ب فاتبعوا.

(٣) في (ب) من وجهين.

(٤) في (ب) ما تعطى.

(٥) في (ب) فبؤها.

(٦) في (ب) الصدر الأخير.

اللَّامِ بِنِي^(١) وهو أنواع: نَوْعُ رَأَيْتَهُ بَكَرَةً وَسَحَرَ، ونَوْعُ الغَايَاتِ، وما لم يكن يَتَضَمَّنُ معنى الحَرْفِ فهو الصَّدْرُ، من خَمْسَةِ عَشْرَ، ونحو بَعَلْبِكَ، وهو ضَرْبٌ: ضَرْبُ المُضَافِ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ، وَضَرْبٌ: مِثْلُ بَغْدَا ذِي، وَضَرْبٌ نَحْوُ ضَارِبُهُ وَضَرْبٌ: الحَمْدُ لِلَّهِ بِكسْرِ الدَّالِ - ، وَضَرْبُ الظَّرْفِ المُضَافُ إِلَى جُمْلَةٍ أَوَّلِ أَجْزَائِهَا مَبْنِيٌّ وَضَرْبُ الفِعْلِ المُضَارِعِ مُتَّصِلًا بِهِ إِحْدَى النُّونَاتِ نَحْوَ يَضْرِبَانِ، وَيَضْرِبَنَّ، وَاضْرِبَنَّ، وَاضْرِبَنَّ، وما لا يَعْرِضُ لَهُ عِنْدَ التَّرْكِيبِ البِنَاءُ فهو الحُرُوفُ، وما مَضَى^(٢)، وَصِيغَةُ الأَمْرِ، وَمِنْهُ أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ، والأَصْوَاتُ المَحْكِيَّةُ، والأَسْمَاءُ الجَارِيَّةُ مُجْرَى المَبْنِيِّ، وَهِيَ عَلَى صِنْفَيْنِ صِنْفٌ يُجْرَى مُجْرَى الحَرْفِ، وَصِنْفٌ يُجْرَى مُجْرَى المُضَمَّرِ^(٣). أَمَّا الَّذِي يُجْرَى مُجْرَى الحَرْفِ فَفُنُونٌ مِنَ المُضَمَّرَاتِ، وَمِنَ المُبْهَمَاتِ، وَمِنَ الكِنَايَاتِ، وَمِنَ الأَسْمَاءِ المُشْبِهِينَ بِمِنَ الأَسْتِغْرَاقِيَّةِ، وَهِيَ قَطٌّ وَعَوْضٌ، وَأَمَّا الَّذِي يُجْرَى مُجْرَى الجُمْلَةِ فَالْمُنَادَى المُفْرَدُ المَعْرُوفُ.

وَأَمَّا الجُمْلَةُ فَمِثَالُ كُلِّ جُمْلَةٍ سِوَاكَ كَانَتْ أَسْمِيَّةً أَوْ فَعْلِيَّةً، إِذَا كَانَتْ الجُمْلَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ قَدْ حُرِمَتْ الإِعْرَابَ اللُّهْمَ - إِلاَّ إِذَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ المُفْرَدِ فَحَيْثُ تَحْطَى^(٤). وَأَمَّا المُعْرَبُ الَّذِي لَا يَظْهَرُ فِيهِ الإِعْرَابُ فَهِيَ^(٥) عَلَى نَوْعَيْنِ: نَوْعٌ يَكُونُ الظُّهُورُ^(٦) فِيهِ بِاخْتِيَارِ المُتَكَلِّمِ، وَنَوْعٌ لَا يَكُونُ، أَمَّا الَّذِي يَكُونُ فَهُوَ المُعْرَبُ المَوْقُوفُ عَلَيْهِ وَالمَحْكِيُّ نَحْوَمَا إِذَا قِيلَ لَكَ هَلْ مَعَكَ تَمْرَتَانِ فَقُلْتَ: دَعْنِي مِنْ^(٧) تَمْرَتَانِ وَمِنْهُ بَيْتُ الكِتَابِ^(٨):

(١) فِي (أ).

(٢) فِي (ب) وَالمَاضِي.

(٣) فِي (ب) الضَّمِير.

(٤) فِي (ب).

(٥) فِي (ب) فَعْلِي.

(٦) فِي (ب) اللَّاظْهَور.

(٧) فِي (ب) وَتَمْرَتَانِ.

(٨) هَكَذَا فِي النُّسخَتَيْنِ، فَإِنْ كَانَ يَعْنِي: «كِتَابُ سَبِيوَه» فَهُوَ سَهُوٌ مِنَ المَوْئَلَفِ بِرَحْمَةِ اللهِ - لِأَنَّ =

نُبِّئْتُ أَحْوَالِي بِنِي يَزِيدُ

وأما الذي لا يكونُ فعلى ضربين: ضربٌ لا يظهرُ فيه في كلِّ أحواله الإعرابُ، وضربٌ لا يظهرُ فيه في بعضِ أحواله دونَ البعضِ. أما الذي لا يظهرُ في كلِّ أحواله فهو ما في (١) آخره ألفٌ مقصورةٌ، وأما الذي لا يظهرُ فيه في بعضِ أحواله دونَ البعضِ فهو على صنفين: صنفٌ يستوجبُ امتناعَ الصِّرفِ وصنفٌ لا يستوجبُهُ، فالَّذي لا يستوجبُهُ القاضي في حالتي الرِّفْعِ والجَرِّ وأما الذي يستوجبُهُ فهو على فئتين: فنٌ يدخله التَّنوينُ، وفنٌ لا يدخله وأما الذي يدخله فنحو جوارٍ في الحالَّتَيْنِ، وأما الذي لا يدخله فهو غيرُ المنصَرِفِ في حالةِ الجَرِّ. فخذهُ حَصْرًا أَلْيَقُ بالمسائلِ المَذَهَبِيَّةِ.

= البيت ليس من أبيات الكتاب، وإن كان يقصد بالكتاب كتاب (المفصل) أي الكتاب الذي يشرحه فهو صحيح لأن هذا البيت هو أول شاهد في كتاب «المفصل»، تقدم ذكره في أول الجزء الأول، وهذه العبارة توهم أنه من أبيات سيبويه.
(١) في (ب).

[بَابُ الْمَثْنِيِّ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَمِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمِ الْمَثْنِيِّ وَهُوَ مَا لَحِقَ آخِرُهُ زِيَادَتَانِ أَلْفٌ أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ لِتَكُونَ الْأُولَى عِلْمًا لِيُضْمَّ وَاحِدٌ إِلَى وَاحِدٍ وَالْآخَرَى عَوْضًا مِمَّا مُنِعَ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ الثَّابِتِينَ فِي الْوَاحِدِ.
 قَالَ الْمُسْرَحُ: الزِّيَادَةُ الْأُولَى فِي الثَّنِيَةِ عِلْمٌ ضَمَّ وَاحِدٌ إِلَى وَاحِدٍ وَالْآخَرَى تَدُلُّ عَلَى التَّنْوِينِ. وَهَذَا هُنَا مَسْأَلَةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهَا بَيْنَ الْأَخْفَشِ وَصَاحِبِ الْكِتَابِ^(١) فَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّ الْأَلْفَ وَالْيَاءَ فِي الثَّنِيَةِ إِعْرَابٌ، وَلَيْسَ حُرُوفٌ إِعْرَابٌ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يَنْقَلِبُ، وَمَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ: أَنَّهُ حَرْفٌ إِعْرَابٌ وَلَيْسَ بِإِعْرَابٍ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ إِنْ كَانَتْ رَفَعٌ إِعْرَابٌ فَأَيْنَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ؟ وَكَذَا الْخِلَافُ فِي جَمْعِ السَّلَامَةِ الْمُدَكَّرِ وَنَحْوِ أَخْوَكٍ وَأَبُوكَ / وَفُوكَ^(٢)، وَقَوْلُ

[٨٧/أ]

(١) عَدَّ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ. انظُرِ الْإِنْصَافَ: ٣٣ الْمَسْأَلَةَ رَقْمًا: ٣، وَمِثْلَهُ الْيَمِينِيُّ فِي ائْتِلَافِ النَّصْرَةِ: فِي قِسْمِ الْأَسْمَاءِ. وَأَمَّا الْعَكْبَرِيُّ فَقَدْ ذَكَرَهَا فِي التَّبْيِينِ عَنْ مَذَاهِبِ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ الْمَسْأَلَةَ رَقْمًا: ٢٢ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَنْسِبْهَا إِلَى الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ، إِنَّمَا قَالَ: حُرُوفُ الْمَدِّ فِي الثَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ حُرُوفُ إِعْرَابٍ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ، وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُهُ فِي الْإِعْرَابِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ... وَقَالَ الْأَخْفَشُ وَالْمَازِنِيُّ وَالْمَبْرَدِيُّ لَيْسَتْ حُرُوفُ إِعْرَابٍ. وَرَأَى سَيَبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ: ٤/١، وَانظُرِ شَرْحَهُ لِلْسِّيْرَافِيِّ: ٤/١، وَشَرْحَهُ لِلرَّمَانِيِّ: ١/١، وَالتَّعْلِيقَةَ عَلَيْهِ لِأَبِي عَلِيٍّ: وَشَرْحَهُ لِلصَّفَّارِ: وَالنَّكْتِ لِلْأَعْلَمِ.

وَوَافَقَ سَيَبَوِيهِ: الرَّجَّاجُ وَابْنُ السَّرَاجِ وَابْنُ كَيْسَانَ، وَانظُرِ شَرْحَ ابْنِ يَعِيشَ: ١٣٩/٤، وَرَأَى الْأَخْفَشَ فِي الْمَقْتَضَبِ: ١٥٣/٢، وَوَأَفَقَهُ الْمَازِنِيُّ وَالْمَبْرَدِيُّ.

(٢) فِي (أ).

الشَّيْخِ - رَحِمَهُ اللَّهُ (١) - لَتَكُونَ الْأُولَى عَلَمًا لِضَمِّ وَاحِدٍ إِلَى وَاحِدٍ عَلَى مَذْهَبِ سَيَّبِيهِ. ثُمَّ كَوْنُ النُّونِ هَا هُنَا بَدَلًا عَنِ التَّنْوِينِ فِي مَعْنَى الْكَبْسِ لَا فِي غَيْرِهِ، وَالْغَرَضُ (٢) فِي هَذَا الْفِعْلِ لَا يَكَادُ يَلُوحُ إِلَّا إِذَا ثَبَّتَ (٣) فَائِدَةُ التَّنْوِينِ الَّذِي هُوَ عَلَمُ الْخِفَّةِ، فَقُلْتَ الْمَقْصُودُ بِهَذَا التَّنْوِينِ شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا: كَبْسُ الْفُرْجَةِ الْمُتَوَهَّمَةِ (٤) فِي مَوْصِلِ الْكَلِمَتَيْنِ بِحَرْفِ خَفِيفٍ، وَالْكَلامُ فِي هَذَا الْفَصْلِ يُنْظَرُ فِي مَسْأَلَةِ اسْتِحَالَةِ الْخَلَا بِطَرِيقِ الْمَشَارَفَةِ.

والثاني: هو الدلالة على التَّنْكِيرِ، أي على أن ذلك الاسم الذي لَحِقَهُ التَّنْوِينُ غَيْرٌ مَعْنِيٍّ بِذَلِكَ وَلَا مَوْصُوفٍ فِي الْكَلَامِ الَّذِي لَحِقَهُ فِيهِ، أَوْ مَشَارَفٍ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ وَالْمَعْنِيَّ بِذَلِكَ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ فِي ذَلِكَ الْكَلَامِ سَاكِتٌ عَنِ وَصْفِهِ وَتَعْرِيفِهِ. فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا تَقُولُ فِي جَاءَنِي رَجُلٌ مُسْلِمٌ، فَإِنَّ قَوْلَكَ: رَجُلٌ مَعَ أَنَّهُ مَنْوُونٌ قَدْ وُصِفَ كَمَا تَرَى فِي الْكَلَامِ الَّذِي لَحِقَهُ فِيهِ التَّنْوِينُ بِمُسْلِمٍ (٥)؟ أَجَبْتُ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ «رَجُلٌ» قَدْ وُصِفَ فِي الْكَلَامِ الَّذِي لَحِقَهُ فِيهِ التَّنْوِينُ بِمُسْلِمٍ (٦)، وَهَذَا لِأَنَّ قَوْلَكَ: جَاءَنِي رَجُلٌ مُسْلِمٌ وَإِنْ كَانَ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرِ كَلَامًا وَاحِدًا، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ كَلَامَانِ، بَيَانُهُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي رَجُلٌ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ أَيُّ رَجُلٍ جَاءَكَ، فَقُلْتَ مُسْلِمٌ، أَيُّ مُسْلِمٍ مِنَ الرِّجَالِ جَاءَنِي فَقَوْلُكَ: جَاءَنِي رَجُلٌ كَلَامٌ، وَقَوْلُكَ: مُسْلِمٌ مِنَ الرِّجَالِ جَاءَنِي كَلَامٌ آخَرٌ. وَمَعْنَى مَشَارَفَتِهِ التَّنْكِيرَ أَنْ يَكُونَ فِي الْحَالِ مَعْرَفَةً إِلَّا أَنَّهُ عَلَى شَرَفِ الْعُودَةِ إِلَى التَّنْكِيرِ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ زَيْدٌ وَعَبَّاسٌ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا صَارَ فِي أَصْلِهِ جِنْسًا. إِذَا ثَبَّتَ هَذَا رَقِّيتَكَ إِلَى الْمَطْلَبِ فَقُلْتَ: النُّونُ فِي

(١) جملة الدعاء في (ب).

(٢) في (ب) تقدمت كلمة الغرض على الجملة التي قبلها.

(٣) في (أ) ثبت.

(٤) في (أ) الموهومة.

(٥) في (ب).

(٦) في (أ) لمسلم.

التَّشْبِيهِ وَجَمْعِ السَّلَامَةِ عِوَضُ عَنِ التَّنْوِينِ فِي الْمَعْنَيْنِ، وَهُوَ كَبَسُ الْفُرْجَةِ الْمُتَوَهَّمَةِ دُونَ الْمَعْنَى الثَّانِي وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى التَّنْكِيرِ.

أَمَّا بَيَانُ أَنَّهُ لَيْسَ عِوَضًا مِنَ التَّنْوِينِ (١- فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّنْكِيرِ-١) فَلَأَنَّ الْمُثْنِيَّ وَالْمَجْمُوعَ بِمَنْزِلَةِ مَوْصُوفٍ وَصِفَةٍ (٢- وَهُمَا فِي كَلَامٍ . أَمَّا أَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ مَوْصُوفٍ وَصِفَةٍ-٢) فَظَاهِرٌ لِأَنَّ قَوْلَكَ: مُسْلِمَانِ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ: مُسْلِمٌ مَعَهُ مُسْلِمٌ، وَلَا شُبْهَةٌ فِي أَنَّ ذَلِكَ مَوْصُوفٌ وَصِفَتُهُ، وَيَشْهَدُ لَهُ أَنَّ قَوْلَهُمْ (٣): (؟) وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ وَمَرٌّ بَعْدَ اللَّهِ مِرْوَانَ، وَسِيرٌ بَعْدَ اللَّهِ سَيْرٌ شَدِيدٌ لَكَانَ مَفِيدًا، إِنَّمَا جَوَزُوا الرِّفْعَ عَلَى بُعْدِ إِذَا قُلْتَ: سِيرٌ بَعْدَ اللَّهِ سَيْرٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي قَوْلِكَ: سِيرٌ مِنَ الْفَائِدَةِ إِلَّا مَا فِي قَوْلِكَ سَيْرٌ، فَقَدْ أَجْرُوا الْمُثْنِيَّ فِي هَذَا الْكَلَامِ مُجْرَى مَوْصُوفٍ وَصِفَةٍ، أَمَّا أَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ مَوْصُوفٍ وَصِفَةٍ فِي كَلَامٍ فَلِأَنَّ الْأَلْفَ وَالنُّونَ فِي الْمُثْنِيِّ غَيْرُ مَنْفَصِلَيْنِ حُكْمًا عَنِ الْأِسْمِ الَّذِي لِحَقِّقًا بِهِ حَسَبَ انْفِصَالِ الصِّفَةِ عَنِ الْمَوْصُوفِ، وَمَتَى ثَبَّتَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُثْنِيِّ وَالْمَجْمُوعِ بِمَنْزِلَةِ مَوْصُوفٍ وَصِفَةٍ هُمَا فِي كَلَامٍ اسْتِحَالَ أَنْ تَكُونَ النُّونُ فِيهِمَا عِوَضًا عَنِ التَّنْوِينِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّنْكِيرِ فِيمَا قَدَّمَاهُ فِي التَّقْرِيرِ، وَأَمَّا أَنَّهُ عِوَضٌ عَنِ التَّنْوِينِ فِي مَعْنَى الْكَبَسِ فَلِأَنَّهُ طَرِيقٌ صَالِحٌ لِلْكَبَسِ، فَقَدْ (٤) وَرَدَ الْوَاضِعُ بِهِ فَعَلَّبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ وَرَدَ بِهِ لِهَذَا الْمَعْنَى، فَعَلِمَ أَنَّ التَّنْوِينَ فِي التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ عِوَضٌ عَنِ التَّنْوِينِ فِي أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ، وَهُوَ كَبَسُ الْفُرْجَةِ الْمُتَوَهَّمَةِ دُونَ الْمَعْنَى الثَّانِي وَمَنْ ثَمَّ جَازَ اجْتِمَاعُ النُّونِ بِاللَّامِ الْمُعْرَفَةِ لِأَنَّهُ لِلْكَبَسِ دُونَ التَّنْكِيرِ، وَاجْتِمَاعُ التَّنْوِينِ بِاللَّامِ الْمُعْرَفَةِ لَمْ يَجْزُ لِأَنَّ التَّنْوِينَ كَمَا هُوَ لِلْكَبَسِ فَهُوَ أَيْضًا (٥) لِلتَّنْكِيرِ وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزُ اجْتِمَاعُ النُّونِ بِالْإِضَافَةِ لِأَنَّهَا كَمَا

(١- ١) فِي (ب).

(٢- ٢) فِي (أ).

(٣) لَمْ يَذْكَرْ هَذَا الْقَوْلَ فِي النُّسخَتَيْنِ.

(٤) فِي (ب) وَقَدْ.

(٥) فِي (أ) فَقَطْ.

ذكرنا لِكَسِّ الفُرْجَةِ الْمُتَوَهِّمَةِ فِي مَوْصَلِ الْكَلِمَتَيْنِ، وَعِنْدَ الْإِضَافَةِ لَا يُمَكِّنُ كَبْسُ تِلْكَ الْفُرْجَةِ لَارْتِفَاعِ الْفُرْجَةِ بِاتْتِلَافِ الْكَلِمَتَيْنِ وَصِيْرُورَتَيْهِمَا بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ اجْتِمَاعُ التَّنْوِينِ بِالْإِضَافَةِ، لِأَنَّهُ - وَإِنْ كَانَ لِلْكَبْسِ - فَهُوَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّنْكِيرِ، ^(١) - إِلَّا أَنَّهُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ لَا يُمَكِّنُ تَحْقِيقُ أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ، أَمَّا مَعْنَى الْكَبْسِ فَلَارْتِفَاعِ الْفُرْجَةِ - ^(١) بِالْإِضَافَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَأَمَّا مَعْنَى التَّنْكِيرِ فَلَأَنَّ الْمِضَافَ وَالْمِضَافَ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى بِمَنْزِلَةِ مَوْصُوفٍ وَصِفَةٍ وَهُمَا فِي كَلَامٍ فَلَا يُمَكِّنُ أَيْضاً تَحْقِيقُ مَعْنَى التَّنْكِيرِ، فَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ فِي نَوْنِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: النَّوْنُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ عِوَضٌ عَنِ التَّنْوِينِ وَالْحَرَكَةِ الْمُطْلَقَةِ، فَبَاطِلٌ وَذَلِكَ: أَنَّ التَّنْوِينَ عِنْدَهُمْ لَيْسَ لِلْكَبْسِ فَبَعْدَ ^(٢) ذَلِكَ لَوْ كَانَ عِوَضاً لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ عِوَضاً عَنْهُمَا جَمِيعاً أَوْ عَلَى الْإِنْفِرَادِ وَمُسْتَحِيلٌ كَوْنُهُ عِوَضاً عَنْهُمَا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ، أَمَّا أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ عِوَضاً عَنْهُمَا فَلِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ عِوَضاً عَنْهُمَا جَمِيعاً لَمَا جَازَ اجْتِمَاعُ النَّوْنِ بِاللَّامِ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ، فَبَعْدَ ذَلِكَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ التَّنْوِينُ عَلَى التَّعْيِينِ أَوْ عَنِ الْحَرَكَةِ الْمُطْلَقَةِ عَلَى التَّعْيِينِ أَوْ عَنِ أَحَدِهِمَا لَا عَلَى التَّعْيِينِ، وَمُسْتَحِيلٌ كَوْنُهَا عِوَضاً عَنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي ذَلِكَ الْاسْمِ، أَمَّا أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ كَوْنُهَا عِوَضاً عَنِ أَحَدِهِمَا لَا عَلَى التَّعْيِينِ فَلِأَنَّ كَوْنَهَا عِوَضاً عَنِ أَحَدِهِمَا ^(٣) لَا عَلَى التَّعْيِينِ يَعْتَمِدُ جِوَازَ ^(٤) كَوْنِهَا عِوَضاً عَنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذْ / يَجُوزُ كَوْنُهَا عِوَضاً عَنِ الْحَرَكَةِ الْمُطْلَقَةِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ عِوَضاً عَنِ الْحَرَكَةِ الْمُطْلَقَةِ أَنْ لَوْ فَاتَتْ الْحَرَكَةُ الْمُطْلَقَةُ فِي الْمُشْنَى وَلَمْ تَفُتْ، وَذَلِكَ أَنَّهَا إِنَّمَا تَفُوتُ أَنْ لَوْ كَانَتْ الْحَرَكَةُ ^(٥) الْمُطْلَقَةُ فِي الْمَفْرَدِ وَلَمْ تَكُنْ فِي الْمُشْنَى فِيمَا

[٨٧/ب]

(١-١) فِي (أ).

(٢) فِي (ب) فَعِنْدَ.

(٣) فِي (ب) إِحْدَاهُمَا.

(٤) فِي (أ).

(٥) فِي (ب) فِي الْمَوْجِدِ الْحَرَكَةُ الْمُطْلَقَةُ.

وَرَاءَ التَّنْوِينِ، وَلَيْسَ فِي الْمُفْرَدِ حَرَكَةٌ لَيْسَتْ فِي الْمُثْنَى فِيمَا وِرَاءَ التَّنْوِينِ،
 بِيَانُهُ أَنَّ التَّنْوِينَ فِي الْمُفْرَدِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَحْوَالٌ ثَلَاثٌ، وَفِي كُلِّ مِنْ هَذِهِ
 الْأَحْوَالِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا حَرَكَةٌ مَخْصُوصَةٌ، وَالْمُثْنَى فِيمَا وِرَاءَ التَّنْوِينِ لَهُ هَذِهِ
 الْأَحْوَالُ بِعَيْنِهَا، وَفِي كُلِّ مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ لَهُ غَيْرُ تِلْكَ الْحَرَكَةِ، فَعُلِمَ أَنَّ
 الْحَرَكَةَ الْمُطْلَقَةَ لَمْ تَفُتْ فِي الْمُثْنَى فِيمَا وِرَاءَ التَّنْوِينِ، وَفِي هَذَا تَبَيَّنَ أَنَّهَا
 لَيْسَتْ عِوَضًا عَنِ الْحَرَكَةِ الْمُطْلَقَةَ عَلَى التَّعْيِينِ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ عِوَضًا عَنْهَا عَلَى
 التَّعْيِينِ لَمَا سَقَطَتِ النُّونُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ فِي نَحْوِ الضَّارِبَا زَيْدٍ إِذِ الْحَرَكَةُ عِنْدَ
 الْإِضَافَةِ لَا تَسْقُطُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَمِنْ شَأْنِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُثْنَى مَنقُوصًا أَنْ تَبْقَى فِيهِ صِيغَةُ
 الْمُفْرَدِ مَحْفُوظَةً.

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْمَرَادُ بِالْمَنقُوصِ هُنَا الْمَقْصُورُ، كَذَا فَسَّرَهُ أَبُو سَعِيدٍ
 السَّيرَافِي، فِي «شَرْحِ الْكِتَابِ»^(١) كَمَا أَنَّ الْمَقْصُورَ مِنْ قَصْرَتِهِ أَيْ نَقَصْتُهُ قَالَ
 اللَّهُ تَعَالَى^(٢): ﴿أَنْ تَقْضُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ أَيْ تَنْقُصُوا مِنْ عِدَدِ رَكَعَاتِهَا
 الْمَفْعُولَةُ فِي الْإِقَامَةِ وَالْحَضْرِ أَوْ هَيْئَتِهَا، هَذَا مَحْصُولُ كَلَامِ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ
 فِي «الشَّيرَازِيَّاتِ» وَذَلِكَ نَحْوَ فَرَسٍ وَفَرَسَانٍ وَرَجَلٍ وَرَجَلَانٍ بِخِلَافِ فَتْيَانٍ
 وَرَحِيَانٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَلَا تَسْقُطُ تَاءُ التَّانِيثِ إِلَّا فِي كَلِمَتَيْنِ خِصِّيَّتَانِ وَالْيَتَانِ
 قَالَ:

كَأَنَّ خِصِّيَّتَهُ مِنَ التَّدْلِيلِ

وَقَالَ^(٣):

(١) شرح الكتاب: ١٨٦ نسخة مكتبة حميدية بتركيا.

(٢) سورة النساء: آية: ١٠١

(٣) لم أعرف قائله، توجيهه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٨٩، والمنخل: ١١٨ =

تَرْتَجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجِ الرَّطْبِ

قال المشرِّحُ: إنما سَقَطَتِ التَّاءُ فِيهَا لِجَرِيهَا مَجْرَى شَيْءٍ وَاحِدٍ غَيْرِ مُثْنَى وَذَلِكَ أَنَّهُمَا مُتَلَاصِقَانِ لَا يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعُ بِأَحَدِهِمَا إِلَّا مَعَ قِيَامِ الْآخَرِ، وَذَلِكَ مِنْ بَابِ تَطْيِيقِ اللَّفْظِ بِالْمَعْنَى. تَمَامُ الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ (١):

ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثُنَى حَنْظَلٍ

على أَنَّا نَقُولُ: الْخِصِيَانِ الْجِلْدَتَانِ فِيهِمَا الْبَيْضَتَانِ. قَالَ الْأَمَوِيُّ (٢): الْخِصِيَةُ الْبَيْضَةُ. وَالْإِلْيَتَانِ. ظَرَفُ عَجُوزٍ جِرَابٌ عَجُوزٍ تَجْعَلُ فِيهِ خُبْرَهَا وَمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَضَافَ الْجِرَابِ إِلَى الْعَجُوزِ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ خَلِقٌ مُتَقَبِّضٌ قَدْ تَشَنَّجَ

= والخوارزمي: ٧٧، وزين العرب: ٣٩، وشرح ابن يعيش: ١٤٣/٤، وعرائس المحصل: ١٣٨/٢، وانظر: المقتضب: ٤١/٣، والمنصف: ١٣٧/٢، والاقطاب: ٣٩٣، وشرح الجواليقي: ٣٠٠، وأمالى ابن الشجري: ٢٠/١، والبدیع في علم العربية لابن الأثير: ٢٢٩، وشرح الأشموني: ١٧٤/٣، والعيني: ٢٩٤/٤، والخزانة: ٣٦٦/٣، وقبلة:

كَأَمَّا عَطِيَّةُ بِنِ كَعْبِ ظَعِينَةَ وَاقْفَهُ فِي رِكْبِ

(١) هذا الرجز لخظام الرِّيح المُجَاشَعِي وهو بشر بن نصر بن رباح المُجَاشَعِي الدَّارِمِي التَّمِيمِي انظر: المؤتلف والمختلف: ١١٢، والخزانة: ٣٦٩/١، وشرح أبيات الكتاب لابن خلف: ١٤ وتروى لغيره. انظر الخزانة أيضاً.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٨٩، والمنخل: ١١٨، والخوارزمي:

٧٦، وزين العرب: ٣٩، وشرح ابن يعيش: وعرائس المحصل: ١٣٧/٢

وهو من أبيات الكتاب: ١٧٧/٢، ٢٠٢، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٣٦١/٢،

والرد عليه للأسود: «فرحة الأديب» ٤١، وتفسير عيون سيبويه لهارون بن موسى القرطبي: ٥٧

وشرح أبياته للكوفي: ٣٦، وإصلاح المنطق لابن السكيت: ١٨٩، وشرح أبياته لابن

السيرافي: والمقتضب: ١٥٦/٢، والمنصف: ١٣١/٢، وأمالى ابن الشجري: ٢٠/١،

والعيني: ٤٨٥/٤، والتصريح: ٢٧٠/٢.

(٢) هو: عبد الله بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص الأموي القرشي أبو محمد. لقي العلماء

ودخل البادية، وأخذ عن فصحاء الأعراب. عدّه الزبيدي في الطبقة الثالثة. روى عنه أبو عبيد

القاسم بن سلام وغيره. له كتاب النوادر. وله أخ اسمه محمد بن سعيد مثله في العلم

والفضل، أخبره في طبقات الزبيدي: ٢١١، وإنباه الرواة: ١٢٠/٢، وبغية الوعاة: ٤٣/٢،

وتاريخ بغداد ترجمة رقم: ٥١٠٠. ذكره أبو عبيد في عدة مواضع من الغريب المصنف

وغريب الحديث.

لِقَدَمِهِ، شَبَّهَ الْخَصِيَّةَ بِالْجِرَابِ الْخَلْقِ لِلْغُضُونِ الَّتِي فِيهِ .
 قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَتَسْقُطُ نُونُهُ بِالْإِضَافَةِ كَقَوْلِكَ: غُلَامًا زَيْدًا، وَثَوْبِي
 عَمْرُو، وَأَلْفَهُ لِمَلَاقَاةِ سَاكِنِ كَقَوْلِكَ: التَّقَّتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ» .

قَالَ الْمُشْرَحُ: إِنَّمَا تَسْقُطُ النُّونُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ ارْتِفَاعِ
 الْفُرْجَةِ بِالْإِضَافَةِ . التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ فِي غَيْرِ حَدِّهِ لَا يَجُوزُ، وَحَدُّهُ أَنْ يَكُونَ
 الْأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ، وَالثَّانِي مُدْغَمًا، وَالتَّقَاءُ السَّاكِنِينَ هَا هُنَا لَا عَلَى حَدِّهِ،
 وَلِذَلِكَ (١) تَسْقُطُ . التَّقَاءُ (٢) حَلَقَتِي الْبَطَانِ مَثَلٌ فِي شِدَّةِ الْأَمْرِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَلْتَقِي
 حَلَقَتَاهُ إِذَا شُدَّ الْبَطَانُ شُدًّا .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَلَا يَخْلُو الْمَنْقُوصُ مِنْ أَنْ تَكُونَ أَلْفُهُ ثَالِثَةً أَوْ
 فَوْقَ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً وَعُرِفَ لَهَا أَصْلٌ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ رُدَّتْ إِلَيْهِ فِي
 التَّشْنِيَةِ كَقَوْلِكَ قَفْوَانٍ وَعَصْوَانٍ وَفَتِيَانٍ وَرَحِيَانٍ، فَإِنْ جُهِلَ أَصْلُهَا نُظِرَ فَإِنْ
 أُمِيتَ قَلْبَتِ يَاءٍ كَقَوْلِكَ مَتِيَانٍ وَبَلِيَانٍ فِي مُسَمِّيَيْنِ بِمَتَى وَبَلَى، وَإِلَّا قَلْبَتِ وَاوًا
 كَقَوْلِكَ لَدَوَانٍ وَالْوَانِ فِي مُسَمِّيَيْنِ بِلَدَى وَإِلَى، وَإِنْ كَانَتْ فَوْقَ الثَّلَاثَةِ لَمْ
 تُقَلَّبْ إِلَّا يَاءً كَقَوْلِهِمْ أَعْشِيَانٍ وَمَلْهِيَانٍ وَجَلِيَانٍ وَحُبَارِيَانٍ» .

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْأَلْفُ الْمَقْصُورَةُ إِذَا وَقَعَتْ ثَالِثَةً فِي آخِرِ الْأِسْمِ، وَعُرِفَ
 لَهَا أَصْلٌ فَإِنَّهَا (٣) تُقَلَّبُ (٤) إِلَيْهِ فِي التَّشْنِيَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ عِنْدَ التَّشْنِيَةِ
 إِبْقَاؤَهَا عَلَى حَالِهَا، وَرَدُّهَا إِلَى أَصْلِهَا أَوْلَى مِنْ رَدِّهَا إِلَى غَيْرِهِ، وَإِنْ جُهِلَ
 أَصْلُهَا . وَهِيَ مِمَّا (٥) تُمَالُ قَلْبَتِ إِلَى الْيَاءِ، لِأَنَّهَا يَاءٌ لِانْتِفَاءِ سَائِرِ أَسْبَابِ
 الْإِمَالَةِ، كَقَوْلِكَ مَتِيَانٍ وَبَلِيَانٍ فِي مُسَمِّيَيْنِ بِمَتَى وَبَلَى، وَإِلَّا قَلْبَتِ وَاوًا نَحْوَ
 لَدَوَانٍ وَالْوَانِ .

(١) فِي (ب) فَلِذَلِكَ .

(٢) فِي (أ) وَلِذَلِكَ وَرَدَّتْ فِي (ب) حَلَقَتَا لِأَنَّهُ ابْتِدَاءٌ .

(٣) فِي (أ) .

(٤) فِي (ب) فَقَلْبَتِ .

(٥) فِي (ب) .

فإن سألت: كما انتفت في مثل هذه الصورة أمارات الياء، فكذلك انتفت أمارات الواو فلم قلبت إلى الواو دون الياء؟ أجبت: ما الدليل على انتفاء أمارات الواو؟ والدليل على أنه لو كان بالأميل، وهذا لأن كون الألف ياء في الأصل سبب للإمالة. فإن سألت: فهذا منتقض بلدي وعلي فإن هذه الألفات لم يُعرف لها أصل في الواو ولأن الحروف غير مشتقة ولا مشتق^(١) منها ولا تجري فيها الإمالة لأنهم قالوا: الحروف لا تُمال، وهي مع ذلك محكوم عليها بالياء بدليل أنهم كتبوا هذه الألفات بالياء. أجبت: ما الدليل على أن هذه الألفات / محكوم عليها بالياء؟، وأما كتبهم إياها بالياء فبناءً على لفظ لديه وعليه وإليه، وكأنهم جعلوا هذه الألفات عند اتصال الضمير بها ياء مخافة أن يتوهم أن هذه الكلم أفعال. الألف في أعشى منقلبة عن الواو لأنها من العشا وكذلك ملهى لأنها في اللهو، أما في جليان وحباريان فمزيدة. فإن سألت: فكيف رد نحو عصوان إلى الأصل ولم ترد إليه نحو ملهيان أجبت: ها هنا تعارض أصلان أحدهما يقتضي أن يُرد في التثنية الاسم إلى أصله، والثاني: أن لا يُرد إن^(٢) كان واوياً، وذلك أنه يجب أن يكون آخر الكلمة على حرف ضعيف وكذلك أنهم اتفقوا على أن تقطع الكلمة عن الحركة ثم يوقف عليها فأخذ في نحو عصوان بالأول، لأنه أقوى، إذ هو خاص وقضية القياس الأخذ به في ملهيان إلا أنه ثم قد عارضه شيء آخر وذلك الأصل لا يُحمل على الثقيل الثقيل^(٣) فعدلوا عن الواو إلى الياء هناك.

[١/٨٨]

قال جار الله: وأما مدروان وثيان فلأن^(٤) التثنية فيهما لازمة كالتانيث في شقاوة وعضاية.

(١) في (ب) ولا يشتق منها.

(٢) في (ب) إذا.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) في (ب) فقط فإن

قال المُشْرُحُ: أَمَا مَذْرَوَانِ فَإِنَّ التَّنْبِيَةَ لَمَا كَانَتْ لَهُ لَازِمَةً وَكَأَنَّ الْوَاوَ لَمْ تَقَعْ طَرَفًا، وَنَظِيرُهُ التَّنْبِيَانِ لِأَنَّ الْقِيَاسَ فِيهِ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْهَمْزَةُ إِلَّا أَنَّهُمْ حَقَّقُوهُ لِأَنَّ لَزُومَ التَّنْبِيَةِ فِيهِ أَوْهَمَ أَنَّهُ لُغَةٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى لُغَةٍ وَاحِدَةٍ. وَمِثْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْأَعْلَامِ نَحْوُ أَبَانِينَ وَعِمَائِتِينَ، وَعَرَفَاتٍ، وَأَذْرَعَاتٍ، وَثَنَابَانَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذَا الْبَابِ إِلَّا أَنَّهُ أوردته تَمَثِيلًا لِلْمَذْرَوَانِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ التَّنْبِيَةَ فِي التَّنْبِيَانِ لَمَا كَانَتْ لَازِمَةً تُرَكَّتْ عَلَى أَصْلِهَا الْيَاءِ وَلَمْ تُقَلَّبْ (١-همزة) كَمَا أَنَّ التَّنْبِيَةَ لَمَا كَانَتْ فِي الْمَذْرُوبِينَ لَازِمَةً رُدَّتْ إِلَى أَصْلِهَا اللَّازِمِ وَلَمْ تُقَلَّبْ يَاءً، وَكَذَلِكَ (١) نَحْوُ شِقَاوَةٍ وَعِضَايَةٍ لِأَنَّ الْقِيَاسَ فِيهِمَا الْهَمْزَةُ كَمَا فِي كِسَاءٍ وَرَدَائٍ إِلَّا أَنَّ لَزُومَ الْيَاءِ هُوَ الَّذِي شَجَّعَهُمْ عَلَى عَدَمِ الْقَلْبِ. فَإِنْ سَأَلْتَ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى لَزُومِ الْيَاءِ فِي شِقَاوَةٍ؟ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ: شِقَاوٍ وَأَصْلُهُ شِقَاوٍ بِالْوَاوِ. أَجَبْتُ: بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي جَمْعِهَا شِقَاوِي، أَمَا الشِّقَاوُ فَلَيْسَ يُجْمَعُ شِقَاوُهُ وَإِنَّمَا هُوَ مُصَدَّرٌ عَلَى حَذِّهِ. الْمَذْرَوَانِ مِنَ الْقَوْسِ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ الْوَتْرُ، وَمِنْهُ جَاءَ فَلَانَ يَنْفُضُ مَذْرُوبَهُ إِذَا جَاءَ بَاغِيًا يَتَهَدَّدُ قَالَ عَتْرَةٌ يَهْجُو عِمَارَةَ بَنِ زِيَادٍ وَهُوَ مِمَّا أَنْشَدَهُ السَّيرَافِيُّ (٢):

أَحُولِي تَنْفُضُ اسْتُكَ مِذْرُوبِهَا لِنَقْتَلِنِي فِيهَا أَنْادَا عَمَارًا
يَرِيدُ عِمَارَةَ، وَيُقَالُ: عَقَلْتُ الْبَعِيرَ بِنَثَابِينَ، إِذَا عَقَلْتَ يَدَيْهِ جَمِيعًا (٣)
بِحَبْلِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ؛ وَمَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ لَا تَخْلُو هَمْزَتُهُ مِنْ أَنْ يَسْبِقَهَا أَلِفٌ أَوَّلًا، فَالَّتِي سَبَقَهَا أَلِفٌ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَضْرِبُ أَصْلِيَّةً كَقُرَاءٍ وَوُضَاءٍ، وَمُنْقَلِبَةً عَنْ حَرْفٍ أَصْلٍ كَرَدَائٍ وَكِسَاءٍ، وَزَائِدَةً فِي حَكْمِ الْأَصْلِيَّةِ كَعِلْبَاءٍ وَحِرْبَاءٍ، وَمُنْقَلِبَةً عَنْ أَلِفٍ تَأْنِيثِ كَحَمْرَاءٍ وَصَحْرَاءٍ، فَهَذِهِ الْأَخِيرَةُ تُقَلَّبُ وَأَوَّلًا لَا غَيْرُ،

(١ - ١) ساقط من (أ).

(٢) تقدم ذكر البيت في الجزء الأول.

(٣) في (أ).

كقولك: حَمَراوان وصَحراوان، والبابُ في البَواقي أن لا يُقَلِّبَنَّ، وقد أُجيزَ القلبُ أيضاً».

قال المُشَرِّح: الهمزةُ المُتَطَرِّفَةُ إذا وَقَعَتْ قَبْلَها أَلِفٌ، فإِما أن تَكُونَ أَصْلِيَّةً غيرَ مُنْقَلِبَةٍ كَقُرْأٍ وُضْأٍ لَأَنَّ الهمزةَ فِيهِما لَمْ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ من قَرَأَ ووَضُوءَ ووزنُها فُعَالٌ. وإِما أن تَكُونَ مُنْقَلِبَةً عن حَرفٍ أَصْلٍ كِرِداءٍ وِكِساءٍ لأنَّ أَصْلَهِما رِداي وِكساو، وكأَنهُما من رَدَيْتُ على الخَمِيسِ وأرَدَيْتُ أَي زِدْتُ، وهذا لأنَّ الرِّداءَ زِيادةً على سايرِ الثِّيابِ، ومن كَسوتُ. أو زائِدة كالأصْلِيَّةِ كعِلباءِ وِحِرباءِ، ولذلك يُكسِّرُ تَكْسِيرَ قُرَاطِيسٍ^(١) على عَلائِي وِحِرابِي، أو مُنْقَلِبَةً عن أَلِفِ التَّائِيثِ كحِمرَاءِ وصَحِراءِ وِجَمِعا حُمِر وِصَحارِي، والدَّلِيلُ على أَنَّ الهمزةَ مِنْهُما مُنْقَلِبَةٌ عن أَلِفِ التَّائِيثِ، على ما يَأْتِي في صِنْفِ الإِبْدالِ مِنَ المُشْتَرَكِ إِنْ شاءَ اللهُ تَعالَى. فَإِنْ سَأَلْتَ: فَلِمَ قَلِبْتَ هَذِهِ الأَخِيرَةَ دُونَ البَواقي؟ أَجِبْتُ: لأنَّ الزِّيادةَ طَرَحَ مِنْ وَجِهِ الزِّيادةِ بِالطَّرْحِ أُولَى، وَلِذَلِكَ نَرى أَكثَرَ الزَّوائِدِ يَطْرَحُها الجَمْعُ، فَإِنْ سَأَلْتَ: فَلِمَ قَلِبْتَ إِلى الواوِ دُونَ الأَياءِ؟ أَجِبْتُ: لأنَّ في مَخْرَجِ الواوِ ضَيْقاً، وَفي مَخْرَجِ الأَلِفِ اتِّساعاً فَادخَلَ بَيْنَهُما لِيَعْتَدِلا.

قال جَارُ اللهِ: وَالتي لا أَلِفَ قَبْلَها وبأُها التَّصْحِيحُ كِرِشاءٍ وِحِذاءِ.

قال المُشَرِّحُ: الهمزةُ حَرفٌ صَحِيحٌ وَلِذَلِكَ يَجري عَلَيْهِ الإِعرابُ، تَقولُ: جاءَني رِشاءٌ ورَأَيْتُ رِشاءاً ومَررتُ بِرِشاءٍ، فَلِذَلِكَ عُوْمِلَ في التَّثْنِيَّةِ مُعامَلَةٌ غيرَ المَهْمُوزِ.

قال جَارُ اللهِ: «فَصْلٌ؛ / وَالْمَحذُوفُ الصِّدْرِ يُرَدُّ إِلى الأَصْلِ ولا يُرَدُّ [ب/٨٨]

فِيقالُ أَخوانِ وَيَدانِ وَدَمانِ، وَقَد جاءَ يَدِيانِ وَدَمِيانِ قال:

يَدِيانِ بِيضاوانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ

(١) في (ب) ولذلك يكسر ققراطيس.

وقال:

ولو أنا على حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْحَبْرِ اليَقِينِ
قال المُشَرِّحُ: مُحَلَّمٌ - بكسر اللّامِ - يُقالُ (١) إنّه من ملوكِ اليَمَنِ.
وتمامُ البيتِ الأوّلِ (٢):

قَدْ يَنْفَعَانِكَ مِنْهُمَا أَنْ يَهْضَمَا

الهَضْمُ: هو الكَسْرُ وَعَلَيْهِ هَضُمُ الطَّعَامِ ، يقولُ (٣): لو ذُبِحْنَا عَلَى حَجَرٍ

(١) نسب هذا الى حاشية المفصل، ولم أجده في نسخة ليدن.

(٢) لم أعر على نسبه ويروى: «عند محرق» و: «أن تضام وتضهدا» توجيه إعرابه وشرحه: في إثبات المحصل: ٩٠، والمنخل: ١١٨، والخوازمي: ٧٧ وزين العرب: ٤٠، وشرح ابن يعيش: ١٥١/٤، وعرائس المحصل: ١٤٤/٢، وانظر: المنصف لابن جني: ٦٤/١، ١٤٨/٢، والبدیع في علم العربية: ٢٣٠ وخزانة الأدب: ٢٣٠/٣.

(٣) رواه ابن دريد في المجتبی: ٩٧، ٩٨ قال: أنشدني عبد الرحمن عن عمّه لعليّ بن بذال من بني سليم. وقال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٩١: ووجدت قوله:

فلو أنا على حجر ذبحنا

في كتاب نحوٍ قديمٍ للفَرزدقِ ، ووجدته في نسخة قديمة ذكر أنها: «زيادات الحماسة» كتبها محمد بن أحمد بن الحسن [هو ابن الحرون ترجمته في معجم الأدباء: ٢٧٨/٦، ومعجم الشعراء: ٤٤٩] في ربيع الآخرة سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة يروى هذا البيت لمرداس ابن عمرو ويروى للأخطل ثم أورد الأبيات التي منها الشاهد، وهي التي رواها ابن دريد في المجتبی، ثم قال ابن المستوفي: ووجدته في نوادر اللّحياني أبي الحسن علي بن خازم، وقد أنشده لأوس. وقد نقل البغدادي في خزانة الأدب: ٣٥٢/٣ نصيهما ثم قال: وابن دريد هو المرجع في هذا الأمر فينبغي أن يؤخذ قوله: وقد ذكر البغدادي أنّ صاحب الحماسة البصرية أدخلها في قصيدة للمثقب العبدي قال: وقد رجعت الى ديوانه فلم أجدها في هذه القصيدة. . وقصيدة المثقب في ديوانه: ١٢٤ - ٢١٥ أولها:

أفاطم قبل بينك متعيني ومنعك ما سألتك أن تبيني
والأبيات الثلاثة في ملحقات ديوان المثقب: ٢٨٣.

ورواية ابن دريد وروايات ابن المستوفي المتعددة يؤيد كل رواية منها عدة مصادر يطول الحديث بذكرها، وقد كفانا هذه المهمة الدكتور حسن الصيرفي في هوامش القصيدة وفي مقدمتها جزاء الله خيراً فانظرها هناك.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٩١، والمنخل: ١١٩، والخوازمي: =

واحدٍ لَمَّا^(١) امْتَرَجَ دِمَاؤُنَا بِدِمَائِكُمْ، يَصِفُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ.
قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَدْ يُثْنَى الْجَمْعُ عَلَى تَأْوِيلِ الْجَمَاعَتَيْنِ وَالْفَرِيقَيْنِ،
وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ^(٢)»:

لَنَا إِبْلَانٍ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ

وفي الحديث: مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَالشَّاةِ الْعَايِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمِينَ وَأَنْشَدَ أَبُو
عُبَيْدٍ^(٣):

= ٧٨ وزين العرب: ٤٠، وابن يعيش: ١٥١/٤، ١٥٢، وعرائس المحصل: ١٤٥/٢، وانظر
: المقتضب: ٢٣١/١، ٢٣٨/٢، ١٥٤/٣، وأمالي ابن الشجري: ٣٤/٢، والانصاف:
٣٥٧، والبديع: ٢٣٠، والخزانة: ٣٤٩/٣.

(١) روى ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٩١ عن الأندلسي في شرحه للمفصل قال:
ويخط المغربي [الأندلسي] يقول: لو ذبحنا على حجر واحد لامترجت دماؤنا بدمائكم يصف
ما بينهما من العداوة. قلت: وهذا الذي ذكره المغربي غلط كان ينبغي أن يقول لما امترجت
دماؤنا بدمائكم ويوضحه قول جرير بن عبد المسيح المثلّمس: [ديوانه: ١٦]:

أحارث أنا لو تشاط دماؤنا تزايلن حتى لا يمس دم دما
ولعل الأندلسي صوّبها في نسخته على حدّ تصحيح ابن المستوفي لأنه عاش طويلاً بعد
ابن المستوفي فقد توفي سنة ٦٦١ هـ على حين توفي ابن المستوفي سنة ٦٣٧ هـ والأندلسي
كثير التصحيح لشرحه والإضافات عليه يظهر ذلك في اختلاف نسخته وهذا الجزء لا يوجد في
نسخة الأندلسي التي عندي فهو ساقط بين الجزء الثاني والثالث لاختلاف نسخها فالثاني من
نسخة الثالث من نسخة أخرى وقد ذكرت ذلك في وصف «شرح الأندلسي» في المقدمة.
(٢) النوادر: ١٤٣ آخر أربعة أبيات لشعبة بن قمير المازني انظر باب (المفعول معه) قال الصغاني:
كذا في نسخة الزّمخشري - رحمه الله - والرواية: «هما إبلان» وعجزه:

فعن آية ما شئتم فتنكبوا

أقول: تصحيح الصغاني هو الصواب، وبه رواية أبي زيد مصدر الزّمخشري. ولم يتنبه
لذلك الخوارزمي، ولا ابن يعيش، ولا ابن المستوفي.
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٩٢، والمنخل: ١١٩، والخوارزمي:
٧٨، وزين العرب: ٤٠، وشرح ابن يعيش: ١٥٤/٤. وانظر البديع في علم العربية لابن
الأثير: ٢٢٨.

(٣) هو أبو عبيد القاسم بن سلام انظر النص في كتاب الأمثال له.

والبيت لعمرو بن عذاء الكلبي. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٩٢، =

لأصبحَ الحَيُّ أوباراً ولم يَجِدُوا عندَ التَّفَرُّقِ في الهَيْجَا جَمَالَيْنِ
وقالوا: لِقاحانِ سَوادوانِ. قالَ أبو النِّجْمِ (١):

بينَ رِمَاحِي دَارِمٍ وَنَهْشَلٍ

قالَ المُشَرِّحُ: «فيهما ما عَلِمْتُمُ»: من قِرى الأضيافِ ومن الحَمالاتِ،
العايرةُ: هي الذَّاهِبَةُ ها هُنا وها هُنا، ومنه عَارَ فَرَسٌ عُمَرَى يومَ أبانينِ، أوبادا
أي هَلَكى واحداً وَبَدَّ. ما قَبْلَ البَيْتِ:

سَعَى عِقَالاً فلم يَتَرَكَ لَنَا سَبِداً فَكَيْفَ لو قَدَ سَعَى عَمرو عِقَالَيْنِ
العِقَالُ: صَدَقَةٌ عامٍ، ويكرهُ أن يَشْتَرى الصَّدَقَةَ حتى يَعْقلها السَّاعِي،
وعِقالاً مَنْصوبٌ على الظَّرْفِ. «ما لَهُ سَبَدٌ ولا لَبَدٌ» (٢) أي شَيْءٌ.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ ويُجَعَلُ الاثنانِ على لَفْظِ الجَمْعِ إذا كانا
مُتَّصِلَيْنِ كَقَوْلِكَ: ما أَحَسَّنَ رُؤوسَهُما، وفي التَّنْزِيلِ: ﴿فاقْطَعُوا أيديَهُما﴾
وفي قِراءةِ عبدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ (٣) عَنْهُ - (فاقْطَعُوا أيمانَهُما) وفيه: ﴿فَقَدَّ
صَغَتْ قُلُوبُهُما﴾. وقالَ (٤):

ظَهَرَاهُما مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسِينِ

= والمنخَّل: ١٢٠، والخوارزمي: ٧٨، وشرح ابن يعيش: ١٥٣/٤، وعرائس المحصل:
١٤٥/٢، وانظر مجالس نعلب: ١٧١، والخزانة: ٣٨٧/٣.

(١) تقدم التعريف بأبي النجم، توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٩٢ والمنخَّل:
١٢١، والخوارزمي: ٧٩، وزين العرب: ٤٠ وشرح ابن يعيش: ١٥٥/٤ وعرائس
المحصل: ١٤٥/٢، وانظر: اللآلئ لأبي عبيد البكري: ٨٥٦، والبدیع في علم العربية:
٢٢٨ والخزانة: ٤٠١/٣.

(٢) جمهرة الأمثال: ٢٦٧/٢.

(٣) في (ب).

(٤) خطام المجاشعي المتقدم قبل قليل، توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل: ٩٣،
والمنخَّل: ١٢١، والخوارزمي: ٧٩، وزين العرب: ٤٠ وشرح ابن يعيش: ١٥٥/٤، ١٥٦
= وعرائس المحصل: ١٤٦/٢.

فاستعمل هذا والأصل معاً، ولم يَقُولوا في المُنْفَصِلِينَ أفراسهما، ولا غلمانهما، وقد جاءَ وَضَعاً رِحَالَهُمَا».

قالَ المُشْرَحُ: اعلم أَنه كما أَنه يَجُوزُ أن تَقُولَ: ما أَحسنَ رِؤُوسَهُما، يَجُوزُ ما أَحسنَ رَأْسِيهِما، ولكنَّ الأَحسنَ هو الجَمْعُ، فإن سَأَلْتَ: فكيفَ لم يَكُنَ الأَحسنُ هو التَّنْيَةُ؟ لتطابِقِ التَّنْيَةُ التَّنْيَةَ، ولهذا كانَ الأَحسنُ أن يُضَافَ عَدَدُ القِلَّةِ إلى جَمْعِ (١) القِلَّةِ. أَجِبْتُ: لأنَّهُ لو قُبِلَ بلفظِ التَّنْيَةِ لَعَتَ علامَةُ التَّنْيَةِ وهي كَلِمَةٌ بل كَلِمَتانِ بخلافِ ما لو قُبِلَ بلفظِ الجَمْعِ فإنه حينئذٍ يَلغوا كَلِمَةٌ بل صفةِ الجَمْعِيَّةِ، ولا يَجُوزُ ذلكَ إلا (٢) في الأَشياءِ المُنْفَصِلَةِ لأنَّهُ يَقَعُ مُلبِساً.

= وهو من شواهد الكتاب: ٢٤١/١، ٢٠٢/٢، وانظر شرح أبياته للأعلم، ورد ابن هشام اللخمي على الأعلم في الفصول والجمل: ٦٥، في نسبه البيتين الى هميان بن قحافة، وانظر الجمل: ٣٠٣، وشرح أبياته لابن سيده: ٩٧، وشرحها لابن السيد: (الحلل) ٣٦٤، وشرحها لابن هشام: (الفصول والجمل) .: ٦٥، ٢٢٧، وانظر خزنة الأدب: ١٥٥/٤ .. وغيرها.

(١) في (أ).

(٢) في (أ).

[بَابُ الْجُمُوعِ بِأَنْوَاعِهَا]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومن أصنافِ الاسمِ المَجْمُوعِ وهو على ضربين: ما صَحَّ فيه واحده، وما كُسِرَ فيه، فالأوَّلُ ما آخِرُهُ واوٌ أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها بعدها نونٌ مفتوحةٌ، أو أَلِفٌ وتاءٌ، فالَّذي بالواوِ والنونِ لمن يَعْلَمُ في صفاته وأعلامه كالمسلمين والزَّيْدِينَ، إلَّا ما جاء في نحوِ ثُبُونٍ وقلونٍ، وأرضونٍ، وحرُّونٍ وأوَّزونٍ، والَّذي بالألفِ والتَّاءِ للمؤنثِ في أسمائه وصفاته كالهِنْدَاتِ والتَّمْرَاتِ والمُسْلِمَاتِ».

قَالَ المَشْرُحُ: قوله: «لمن يَعْلَمُ في صفاته» أجودٌ من أن يُقالَ لمن يَعْقِلُ لأنَّهُ إذا كَانَ لمن يَعْقِلُ ثم قُلْنَا: اللَّهُ أَحْكَمُ الحَاكِمِينَ، وَجَبَ أن يَكُونَ الحَاكِمُونَ عُقَلَاءَ أَحَدَهُم اللَّهُ تَعَالَى، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ^(١) عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، أَمَّا إذا كَانَ لمن يَعْلَمُ ثُمَّ قُلْنَا: اللَّهُ أَحْكَمُ الحَاكِمِينَ وَجَبَ أن يَكُونَ الحَاكِمُونَ عِلْمَاءَ أَحَدَهُم اللَّهُ تَعَالَى، وَذَلِكَ مِمَّا لَا بَأْسَ بِهِ. فَإِن سَأَلْتَ: إذا كَانَ الجَمْعُ بالواوِ والنونِ لِلْعُلَمَاءِ فَلَمْ جُمِعَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الأَسْمَاءُ؟ أَجَبْتُ: الجَمْعُ بالواوِ والنونِ لَيْسَ لِلْعُلَمَاءِ عَلَى الإِطْلَاقِ، بَلْ هُوَ مَعَ سَلَامَةِ الوَاحِدِ فِيهِ، وَهَذَا هُنَا لَمْ يَسْلَمْ الوَاحِدُ فِيهِ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أن يُجْمَعَ المَنْقُوصُ الَّذِي فِيهِ الهَاءُ بالواوِ والنونِ لِلْعَوَاضِ مِنَ اجْتِمَاعِ النَّقِیْضِينَ. حَذَفَ حَرْفٍ مِنَ الأَصْلِ، وَحَذَفَ الهَاءَ إِنْ

(١) فِي (أ) عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مَحَالٌ.

شَتَّ جَمَعَتَهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ كَمَا يُجْمَعُ الْمُؤَنَّثُ فَقَلَّتْ: ثُبَاتٌ، وَقَلَاتٌ^(١)،
وَسَنَوَاتٌ، وَتُفْتَحُ الرَّاءُ مِنْ أَرْضُونَ حَمَلًا عَلَى فَتْحِهَا فِي أَرْضَاتٍ، وَيَجُوزُ
تَسْلِيمُهَا^(٢) كَأَنَّهَا شُبِّهَتْ بِمَذَكِرٍ مَا يَعْقِلُ تَعْظِيمًا لِشَأْنِهَا، وَ^(٣) لِكثْرَةِ انْتِفَاعِ
الْخَلْقِ بِهَا، وَلِجْرِيَانِهَا فِي أَفْعَالِهَا عَلَى التَّرْتِيبِ كَفَعَلَ مَا يَعْقِلُ.

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ حَرَّةٍ: حَرُونَ فَتَجْرِيهِ مُجْرَى الْمَنْقُوصِ لِأَنَّ الْأَصْلَ
إِحْرَةً إِلَّا أَنَّهُ أَهْمِلَ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِحْرُونَ إِشْعَارًا لِلأَصْلِ، فَإِذَا جَمَعُوا
بِالْوَاوِ وَالتَّنُونِ كَسَرُوا الْحَرْفَ الْأَوَّلَ، وَذَلِكَ نَحْوَ سِنُونٍ وَقِلُونَ وَثِبُونَ. قَالَ ابْنُ
السَّرَاجِ^(٤): فَفَرَّقُوا بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا الْوَاوُ لَهُ فِي الْأَصْلِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَالتَّانِي يُعْمُ مَنْ يَعْقِلُ وَغَيْرُهُمْ فِي أَسْمَائِهِمْ وَصِفَاتِهِمْ
كَرِجَالٍ وَأَفْرَاسٍ وَجَعَاغِرٍ وَظِرَافٍ وَجِيَادٍ.

قَالَ الْمَشْرُحُ: جَعَاغِرٌ جَمْعُ / جَعْفَرٍ عِلْمًا.

[١/٨٩]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَحُكْمُ الزِّيَادَتَيْنِ فِي مُسْلِمُونَ نَظِيرٌ حَكِيمُهُمَا فِي
مُسْلِمَاتٍ وَالْأُولَى عِلْمٌ ضَمُّ الْاِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا إِلَى الْوَاحِدِ، وَالتَّانِيَةُ عِوَضٌ مِنْ
الشَّيْئِينَ وَتَسْقُطُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: هَذِهِ الْمَسَائِلُ قَدْ مَضَى تَحْقِيقُهَا فِي فَصْلِ التَّشْبِيهِ. فَإِنْ
سَأَلْتُ: التَّنُونُ لَوْ كَانَ عِوَضًا مِنَ التَّنوينِ لَسَقَطَ عِنْدَ الْوَقْفِ سُقُوطُ التَّنوينِ؟
أَجَبْتُ: لَوْ كَانَ عِوَضًا مِنْهُ لَمَا سَقَطَ، وَهَذَا لِأَنَّ الْأَصْلَ أَلَّا يَسْقُطَ الْحَرْفُ
المَوْقُوفُ عَلَيْهِ^(٥) عِنْدَ الْوَقْفِ عَلَيْهِ^(٥) إِنَّمَا يَسْقُطُ تَبَعًا لِسُقُوطِ الْحَرْكِ، وَهَذَا هُنَا
لَمْ تَسْقُطِ الْحَرْكَةُ عِنْدَ الْوَقْفِ ضَرُورَةً أَنَّ الْأَلْفَ وَالتَّاءَ تَنَوَّبَ عَنِ الْحَرْكِ وَهِيَ
بَاقِيَةٌ.

(١) فِي (ب).

(٢) فِي (أ) تَسْكِينُهَا، وَتَسْلِيمُهَا أَي: جَمَعُهَا جَمْعَ السَّلَامَةِ (أَرْضُونَ).

(٣) فِي (ب).

(٤) الْأَصُولُ لِابْنِ السَّرَاجِ: ٤٧٠/٢.

(٥-٥) فِي (أ) فَقَطْ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وقد أُجْرِيَ المؤنث على المُذَكَّرِ في التَّسْوِيَةِ بَيْنَ لَفْظِي الجَرِّ والنَّصْبِ، فقيل: رأيتُ المسلماتِ، ومررتُ بالمسلماتِ كما قيل: رأيتُ المُسلمينَ ومررتُ بالمُسلمينَ».

قَالَ المَشْرَحُ: جَمَعَ سَلَامَةَ المؤنثِ سُويِّ فِيهِ بَيْنَ لَفْظِي الجَرِّ والنَّصْبِ حَمَلًا لهُ عَلَى جَمْعِ سَلَامَةِ المُذَكَّرِ، وَهَذَا لِأَنَّ الأَشْيَاءَ تَجْرِي عَلَى نَقَائِضِهَا. كَمَا تَجْرِي عَلَى نَظَائِرِهَا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فصل؛ وَينقسمُ إلى جَمْعِ قِلَّةٍ وَإِلَى جَمْعِ كَثْرَةٍ، فجمَعُ القِلَّةِ العَشْرَةَ فما دُونَهَا، وَأَمثلتُهُ أَفْعَلُ، أَفْعَالٌ، أَفْعَلَةٌ، فِعْلَةٌ، كَأفْلَسِ، وَأَثوابٍ وَأَجْرِيَّةٍ وَغِلْمَةٍ. وَمنه ما جُمِعَ بالواوِ والنونِ، والألفِ والتاءِ. وما عدا ذَلِكَ جَموعٌ كَثْرَةٌ».

قَالَ المَشْرَحُ: الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الأربَعَةَ جَموعٌ قِلَّةٍ أَمْران: أَحَدُهُما تَحْقِيقُهَا عَلَى بِنائِهَا، وَالثَّانِي: أَنَّهَا تُجْمَعُ جَمْعَ كَثْرَةٍ. وَأَمَّا جَمْعُ السَّلَامَةِ فَلأنَّ سَلَامَةَ الواحِدِ فِيهِ مَعَ الزِّيادَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ ضَمٌّ إِلَيْهِ شَيْءٌ، وَهَذَا يُؤْمِي إِلَى أَنَّ الواحِدَ غَيْرُ مَغْلُوبٍ عَلَيْهِ تِلْكَ الغَلْبَةُ القَوِيَّةُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَصَلُّ؛ وَقَدْ تَجَعَّلَ إِعرابٌ ما يُجْمَعُ بالواوِ والنونِ فِي النونِ، وَأَكثَرُ ما يَجِيءُ ذَلِكَ فِي الشُّعْرِ وَتَلَزَمَ الياءُ إِذْ ذاكَ قالوا: أَتتْ عَلَيْهِ سِنينَ، قال^(١):

(١) البيت للضمّة بن عبد الله القشيري شاعر أموي ترجمته في الأغاني ٦ / أول الجزء (دار الكتب).

متى تبخ حبوا من سنين ملحّة تشمّر لأخرى تنزل الأعصم الفردا
وبعده:

لحا الله نجداً كيف تترك ذا الغنى فقيراً وجلد القوم تحسبه عبدا
وهو من قصيدة أوردها الهجري في «النوادر والتعليقات»: ٤٨. توجيه إعراب البيت
وشرحه في إثبات المحصل: ٩٤، ٩٥، والمنخل: ١٢١، ١٢٢، وشرح الخوارزمي: ٧٩
وزين العرب: ٤٠، وشرح ابن يعيش: ١١/٥، وعرائس المحصل: ١٥٠/٢. وانظر: معاني =

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعَبْنُ بِنَا شَيْبًا وَشَيْئَنَا مُرْدًا
وَقَالَ سُحَيْمٌ:

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

قَالَ الْمُشْرَحُ: الضَّمِيرُ فِي «يَلْزَمُ» لِمَا يُجْمَعُ فَإِنْ سَأَلْتَ: لِمَ أُلْزِمَ الْيَاءُ إِذَا ذَاكَ دُونَ الْوَاوِ؟ أَجِبْتُ: لِأَنَّهُ لَوْ أُلْزِمَ الْوَاوُ لَلِزْمِ مِنَ ذَاكَ إِضَاعَةٌ أَقْوَى الْحَرْفَيْنِ وَهُوَ الْوَاوُ، وَهَذَا لِأَنَّ الْيَاءَ أضعفُ مِنَ الْوَاوِ، فَإِنْ سَأَلْتَ: إِنْزَامُ الْيَاءِ يَلْزَمُ كَثْرَةَ الْإِضَاعَةِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْيَاءَ كَمَا هِيَ (١) عِلْمَةٌ الْجَرِّ فَهِيَ (١) أَيْضًا عِلْمَةٌ النَّصْبِ فَيَكُونُ فِي الْحَالَيْنِ الْإِضَاعَةُ لَازِمَةً، وَلَا كَذَلِكَ الْوَاوُ فَإِنَّهُ عِلْمَةٌ الرَّفْعِ لَا غَيْرِ، فَلَا تَكُونُ الْإِضَاعَةُ لَازِمَةً إِلَّا فِي حَالٍ؟ أَجِبْتُ: الْوَاوُ إِضَاعَةٌ أَقْوَى الْعِلْمَتَيْنِ، لِأَنَّهَا إِضَاعَةٌ شَيْءٍ مُخْتَصِّصٌ، وَمَنْ ثُمَّ قَالُوا بَأَنَّ الْعَامِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُخْتَصِّصًا، وَفِي «حَاشِيَةِ الْمُفْصَلِ» (٢) قِيلَ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ: مَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ (٣):

وَلَهَا بـ «الْمَاطِرُونَ» إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا

مَعَ كَوْنِ النَّوْنِ مَعْتَقَبَ الْإِعْرَابِ لَمْ تَلْزَمْ الْيَاءُ؟ فَقَالَ هَذَا اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ.
مِنْ نَجْدٍ: أَيُّ مِنْ ذِكْرِ نَجْدٍ. تَدْرَاهُ وَأَدْرَاهُ: أَيُّ احْتَلَّهُ، وَهُوَ بِالذَّلَالِ الْمُهْمَلَةِ.
وَأَمَّا قَوْلُ سُحَيْمِ بْنِ وَثِيلِ الرُّيَاحِيِّ (٤):

= القرآن للفراء: ٩٢/٢، ومجالس ثعلب: ١٧٧، ٣٢٠، وكتاب الشعر لأبي علي: ٤٤ وأما
ابن الشجري: ٥٣/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٢٠، والخزانة: ٤١١/٣.

(١) فِي (ب) هُوَ.

(٢) حَاشِيَةُ الْمُفْصَلِ: ١٢٢، وَانظُرْ كَلَامَ أَبِي عَلِيٍّ فِي كِتَابِ الشَّعْرِ لَهُ: ٤٥ قَالَ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ
وَلَهَا.. فَأَعْجَمِيٌّ، وَليست الْوَاوُ فِيهِ إِعْرَابًا..».

(٣) الْبَيْتُ مِنْ أَيْبَاتِ رَوَاهَا الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ: ٢٧٩/٣ وَذَكَرَ أَنَّهَا تَرَوَى لِزَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ أَوْ
لِلْأَحْوَصِ، وَانظُرْ شَعْرَهُ: ٢٢١. ثَلَاثَةُ أَيْبَاتٍ مِنْهَا، وَالْأَرْجَحُ أَنَّهَا لِزَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ.

(٤) رَوَى ابْنُ الْمُسْتَوْفَى فِي إِثْبَاتِ الْمُحْصَلِ: ٩٦ مَا قَالَهُ الْمُؤَلِّفُ هُنَا وَرَدَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ:
قَالَ الْمُبَارَكُ بْنُ أَحْمَدَ: «تَدْرِينَا» فِي بَيْتِ سُحَيْمِ بِالذَّلَالِ الْمُهْمَلَةِ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: =

أَتْنَا عَامِرٌ مِنْ أَرْضِ رَامٍ مُعَلَّقَةَ الْكِنَائِينَ تَدْرِينَا
 فَهُوَ بِالذَّلِّ الْمُعْجَمَةِ . افْتَعَلَ مِنْ تَدَرَيْتُ تُرَابَ الْمَعْدِنِ . وبعده (١) :
 أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعُ أَشْدِي تُنَجِّدُنِي مُدَاوِرَةَ الشُّؤُونِ
 رَجُلٌ مُنَجِّدٌ أَي مُجَرَّبٌ قَدْ أَحْكَمْتُهُ التَّجَارِبُ فَكَأَنَّهَا عَضَّتْهُ بِنَوَاجِدِهَا .
 الْجَوْهَرِيُّ (٢) : الْمُدَاوِرَةُ كَالْمُعَالَجَةِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «فَصْلٌ ؛ وَلِلثَلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ إِذَا كُسِرَ عَشْرَةُ أَمْثَلَةٌ : أَفْعَالٌ ،
 فِعَالٌ (٣) ، فُعُولٌ ، فِعْلَانٌ ، أَفْعُلٌ ، فُعْلَانٌ ، فِعْلَةٌ (٤) ، فُعْلٌ ، فِعْلَةٌ ، فُعْلٌ» .

قال المشرِّح : الرَّوَايَةُ كُسِرَ بِتَشْدِيدِ السَّيْنِ ، فَإِنْ سَأَلْتَ : مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ
 مَا فِيهِ وَزْنَ الْفِعْلِ ، وَمِنْهَا مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ ، فَكَيْفَ تُعَامَلُ ؟ أَتُصَرَّفُ أَمْ
 لَا تُصَرَّفُ (٥) ؟ أَجِبْتُ : تُصَرَّفُ ، فَإِنْ سَأَلْتَ : فَهَذِهِ الْأَمْثَلَةُ بِأَسْرَهَا أَعْلَامٌ فَإِذَا
 انْضَمَّ إِلَى بَعْضِهَا وَزْنَ الْفِعْلِ وَالتَّأْنِيثِ ، فَقَدْ وُجِدَ فِيهِ تَرْكِيبُ الْوِزْنِ ، أَوْ
 تَرْكِيبُ التَّأْنِيثِ ، فَوَجَبَ أَنْ يُمْنَعَ الصَّرْفُ ؟ أَجِبْتُ : الْمَعْنَى بِقَوْلِنَا : تُصَرَّفُ أَنَّهَا

= وقولهم : إن بني فلان أذروا مكاناً ، كأنهم ، اعتمدوه بالغزو والغارة قال سحيم بن أنيل
 الرِّيَاحِي :

أَتْنَا عَامِرٌ مِنْ أَرْضِ رَامٍ مُعَلَّقَةَ الْكِنَائِينَ تَدْرِينَا
 وَتَدْرَاهُ ، وَأَدْرَاهُ بِمَعْنَى أَي خَتَلَهُ وَافْتَعَلَ بِمَعْنَى ..

(١) تَوْجِيهِ إِعْرَابِ الْبَيْتِ وَشَرْحِهِ فِي إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ : ٩٦ ، وَالْمَنْخَلُ : ١٢٢ ، وَالخَوَارِزْمِيُّ : ٧٩ ،
 وَزَيْنُ الْعَرَبِ : ٤٠ ، وَشَرْحُ ابْنِ يَمِيشَ : ١١/٥ ، وَعِرَائِسُ الْمَحْصَلِ : ١٥٠/٢ ، وَهُوَ مِنْ
 قَصِيدَةِ أوردَهَا ابْنُ الْمَسْتَوْفِي : ٩٦ عَنْ الْأَصْمَعِيَّاتِ : ٦ ، وَانظُرْ : حِمَاسَةُ الْبَحْتَرِيِّ : ٧ ،
 وَطَبَقَاتُ فَحُولِ الشُّعْرَاءِ : ٧٢ ، وَإِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ : ١٥٦ ، وَشَرْحُ أَبِياتِهِ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ : ٢٣٧ ،
 وَكِتَابُ الشُّعْرِ لِأَبِي عَلِيٍّ : ٤٤ ، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبٍ : ٢١٣ ، وَضُرَاثِرُ الشُّعْرِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٢٠ ،
 وَالْخَزَانَةُ : ٤١٤/٣ .

(٢) الصَّحَاحُ : (دَاوِي) .

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) فَقْط .

(٤) فِي (أ) وَ(ط) فَعَلَهُ فَعَلَ فَعَلَ .

(٥) فِي (ب) .

تُنُونُ، وهذا التَّنُونُ تَنُونٌ مُوَازِنَةٌ لَا تَنُونٌ عَلَّمَ الصَّرْفِ، وهذا الإِطْرَادُ
المُمَثَّلُ هُنَاكَ، ونظيره قولُ التَّصْرِيفِيِّينَ: فَاعِلٌ يُفَاعِلُ مُفَاعَلَةً بِالتَّنُونِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «فأفعالُ أعمُّها تقول: أفرأخ وأحمالٌ وأجمالٌ^(١) وأركانٌ
وأعجازٌ وأعناقٌ وأفخاذٌ وأعنانٌ وأرطابٌ وآبالٌ»^(٢).

قال المُشْرَحُ: وأما أفعالٌ فَيُكْسَرُ عليه عَشْرَةٌ: فَعَلٌ: نحو جَبَلٌ وأجبالٌ
وَزَمَنٌ وأزمانٌ، وِبَاعٌ وأبواعٌ، وقَاعٌ وأقواعٌ / وَقَفَأٌ وأقفاءٌ. وفَعَلٌ: نحو زَنْدٌ [ب/٨٩]
وَأزنادٌ وأنشد ابنُ السَّرَاجِ^(٣):

وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا

وَبَيْتٌ وَأبْيَاتٌ، وَسَوَاطٌ وَأَسْوَاطٌ.

وَفُعَلٌ: نحو رُكْنٌ وأركانٌ، وَمُدٌّ وأمدادٌ، وَعُودٌ وأعوادٌ، وَمُدَىٌ وأمداءٌ.

وَفِعَلٌ: نحو جِدْعٌ وأجداعٌ، وَجِيْدٌ وأجبيادٌ.

وَفِعِلٌ: نحو كَبِدٌ وأكبادٌ، وَفَخِذٌ وأفخاذٌ، وَنَمِرٌ وأنمارٌ.

وَفِعْلٌ: نحو ضِلْعٌ وأضلاعٌ، وإِرْمٌ وآرامٌ، وهي حجارةٌ تنصب في
المَفَازَةِ عِلْمًا.

وَفَعْلٌ: نحو عَجْزٌ وأعجازٌ، وَعَضُدٌ وأعضاءٌ، ابنُ السَّرَاجِ اقتصر على
أفعالٍ في عَضُدٍ.

(١) في (ب) ونسخة الصَّغَانِي من المِفْصَلِ تقدمت أركان على أجمال.

(٢) ساقط من (أ) فقط.

(٣) الأصول: ٤٦٠/١.

(٤) البيت للأعشى ميمون بن قيس، ديوانه: ٧٣ وصدر البيت:

وجدت إذا اصطلحوا خيرهم

يخاطب به قيس بن معدي كرب الكندي. البيت في الكتاب: ١٧٦/٢، والمقتضب:

١٩٦/٢، والأصول: ٤٦٠/١.

وَفُعِلَ: نَحَوَ طُنْبٌ وَأَطْنَابٌ، وَيُقْتَصَرُ عَلَيْهِ فِي جَمْعِ طُنْبٍ، وَعُنُقٌ
وَأَعْنَاقِي.

وَفُعِلَ: نَحَوَ رُبْعٌ وَأَرْبَاعٌ، وَرُطِبٌ وَأَرْطَابٌ.

وَفِعِلَ: نَحَوَ إِبِلٌ وَأَبَالٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ثُمَّ فِعَالٌ تَقُولُ: زِنَادٌ وَقِدَاحٌ وَخِفَافٌ وَجِمَالٌ وَرِبَاعٌ
وَسِبَاعٌ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: أَمَّا فِعَالٌ فَيَكْسُرُ عَلَيْهِ سِتَّةٌ:

فَعَلٌ: نَحَوَ قَرْخٌ وَفِرَاحٌ، وَضَبٌّ وَضِبَابٌ، وَدَلَوٌ وَدِلَاءٌ، وَظَبِيٌّ وَظِبَاءٌ.

وَفِعِلٌ: نَحَوَ ذَيْبٌ وَذِيَابٌ، وَبَثْرٌ وَبِيَارٌ، وَزِقٌّ وَزِقَاقٌ، وَرِيحٌ وَرِيَاخٌ.

وَفُعِلٌ: نَحَوَ جُمْدٌ: وَهُوَ مَكَانٌ صُلْبٌ مُرْتَفِعٌ، يُقَالُ: جُمِدْتُ^(١) وَجُمِدْتُ مِثْلَ

عُسْرٍ وَعُسْرٌ قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ^(٢):

كَأَنَّ الصَّوَارِ إِذْ تَجَهَّدَنَ عُدْوَةً عَلَى جُمْدٍ خَيْلٌ تَجُولُ بِأَجْلَالِ

وَجِمَادٍ، وَقُرْطٌ: وَهُوَ الَّذِي يُعَلِّقُ فِي شَحْمَةِ الْأُذُنِ وَقِرَاطٌ، وَعُشٌّ: وَهُوَ

فِي أَفْتَانِ الشَّجَرَةِ، فَإِذَا كَانَ فِي جَبَلٍ أَوْ جِدَارٍ أَوْ نَحْوَهُمَا فَهُوَ وَكَّرٌ وَوَكْرٌ

وَعِشَاشٌ.

وَفَعِلٌ: نَحَوَ جَبَلٌ وَجِبَالٌ، وَجَمَلٌ وَجِمَالٌ.

وَفَعِلٌ: نَحَوَ سَبْعٌ وَسِبَاعٌ، وَضَبْعٌ وَضِبَاعٌ.

وَفِعِلٌ: نَحَوَ رَطِبٌ وَرِطَابٌ، وَرِبْعٌ وَرِبَاعٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ثُمَّ فُعُولٌ وَفِعْلَانٌ وَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ، تَقُولُ: فُلُوسٌ وَعُرُوقٌ

وَجُرُوحٌ وَأَسْوَدٌ وَنُمُورٌ، وَرِثْلَانٌ وَصِفْوَانٌ وَعِيدَانٌ وَخِرْبَالٌ وَصِرْدَانٌ».

(١) فِي (ب).

(٢) الدِّيْوَانُ: ٣٧ وَاللِّسَانُ: ٣/١٣٠ (جَمْد).

قال المشرّح: أما فُعُول فيكسر على فعل نحو: نَسَرَ ونسور، وصَكَّ
وصُكَّوكَ، وَبَتَّ وَبُتُّوتُ، وَبَيْتَّ وَبَيُّوتُ، وَدَلَّوْ وَدَلِّيُّ، وَتَدَيُّ وَتُدِّيُّ.

وفِعْلٌ: نحو عِرَقٌ وَعُرُوقٌ، وَجَذَعٌ وَجُذُوعٌ.

وفعل: نحو أَسَدٌ وَأَسُودٌ وَنَابٌ وَنَيُوبٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي جَمْعِ سَاقٍ
سُؤُوقٌ. فَهَمَزَهَا، وَفَقَأَ وَفُقِيَّ، وَعَصَى وَعُصِيَّ.

وفِعْلٌ: نحو نَمْرٌ وَنُمُورٌ، وَوَعَلَ وَوُعُولٌ.

وفِعْلٌ: نحو ضِلَعٌ وَضُلُوعٌ وَإِرِمٌ وَأَرُومٌ.

وأما فعْلان فيكسر على خمسة: فَعَلٌ: نحو رَأَى وَرِثْلَانٌ، وَثُورٌ وَثِيرَانٌ.

وفِعْلٌ: نحو صِنَوٌ وَصِنَوَانٌ، وَفُعَلٌ: نحو حُوتٌ وَحِيتَانٌ، وَكُوزٌ وَكِيزَانٌ.

وفِعْلٌ: نحو خِرْبٌ وَخِرْبَانٌ، وَقَاعٌ وَقِيْعَانٌ.

وفِعْلٌ: نحو صُرْدٌ وَصِرْدَانٌ، وَنُغْرٌ وَنِغْرَانٌ.

قال جارُ اللّهِ: «ثُمَّ أَفْعَلُ تَقُولُ: أَفْلَسُ وَأَرْجُلُ وَأَزْمَنُ وَأَضْلَعُ».

قال المشرّح: أما أَفْعَلُ فيكسر على خمسة.

فَعَلٌ: نحو كَلَبٌ وَكَلْبٌ، وَضَبٌ وَأَضْبٌ، وَكَفٌّ وَأَكْفَفٌ، وَثُوبٌ وَأَثُوبٌ
وهو قَلِيلٌ، وَدَلَّوْ وَأَدَلِ، وَظَبِيٌّ وَأَظْبَبِ.

وفِعْلٌ: نحو زَمَنٌ وَأَزْمَنٌ، وَعَصَاً وَأَعَصِ، وَالْقِيَاسُ فِي زَمَنِ أَنْ يُكْسَرَ
عَلَى أَفْعَالٍ لَكِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى ذَهْرٍ وَأَدْهَرٍ، وَعَكْسُهُ أَفْرَاحٌ، فَإِنَّ الْقِيَاسَ أَنْ
يُكْسَرَ عَلَى أَفْعَلٍ لَكِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَطْيَارٍ جَمَعَ طَيْرٍ.

وفِعْلٌ: نحو ضِلَعٌ وَأَضْلَعُ.

قال جارُ اللّهِ: «ثُمَّ فَعْلَانٌ وَفُعَلَةٌ وَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ تَقُولُ: بَطْنَانٌ وَذُؤْبَانٌ
وَحَمْلَانٌ وَغِرْدَةٌ وَغِرْدَةٌ وَقِرْطَةٌ».

قَالَ الْمَشْرَحُ: أَمَا فَعْلَانُ فَيَكْسُرُ عَلَى أَرْبَعَةٍ:

فَعْلٌ: نَحْوُ تُعَبِّ وَتُعْبَانُ، وَظَهَرَ وَظَهْرَانُ وَبُطِنَ وَبُطْنَانُ.

فِعْلٌ: نَحْوُ ذَيْبٌ وَذَيْبَانٌ وَزِقٌ وَزِقَانٌ قَالَ ابْنُ^(١) السَّرَاجِ: وَجَاءَ فِي فِعْلٍ الْمُضَاعَفُ نَحْوَ حُشٌّ وَحُشَّانٌ^(٢) وَحِشَّانٌ جَمِيعًا.

وَأَمَا فَعْلَةٌ فَيَكْسُرُ عَلَى ثَلَاثَةٍ:

فَعْلٌ: نَحْوُ حُنَّاءٌ وَحُنَّاءَةٌ، وَغُرْدٌ وَغُرْدَةٌ، وَفَقَعَ وَفَقَعَةٌ، وَعُودٌ وَعُودَةٌ، وَثُورٌ وَثُورَةٌ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ ثِرَّةً.

وَفِعْلٌ: نَحْوُ حِسْلٌ وَحِسْلَةٌ وَفِرْدٌ وَفِرْدَةٌ، وَفَيْلٌ وَفَيْلَةٌ..

وَفِعْلٌ: نَحْوُ خُرَجٌ وَخُرَجَةٌ، وَكُورٌ وَكُورَةٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: ثُمَّ فَعْلٌ تَقُولُ^(٣) سَقْفٌ وَفُلْكَ.

قَالَ الْمَشْرَحُ: أَمَا فَعْلٌ فَيَكْسُرُ عَلَى ثَلَاثَةٍ:

فَعْلٌ: نَحْوُ أَسَدٌ وَأَسْدٌ، وَسَاقٌ وَسُوقٌ.

وَفِعْلٌ: نَحْوُ نَمْرٌ وَنَمْرٌ،

وَفِعْلٌ: نَحْوُ فُلْكَ نَظِيرُهُ: رَجُلٌ هُوْدٌ أَيْ تَائِبٌ وَقَوْمٌ هُوْدٌ، وَقَالُوا الْهُوْدُ:

النَّاقَةُ لِلوَاحِدَةِ وَالْجَمْعِ قَالَ ابْنُ جِنَى: وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوَلْدُ جَمْعٌ وَوَلْدٌ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: كَيْفَ كَسَرُوا فَعْلًا عَلَى فَعْلٍ أَجَبْتُ عَنْهُ بِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُخَفَّفٌ فَعْلٌ بِضَمَّتَيْنِ مُخَفَّفٌ فَعُولٌ، وَلَا كَذَلِكَ الْمُفْرَدُ

وَنَظِيرُهَا نَمْرٌ بِضَمَّتَيْنِ مُخَفَّفٌ نَمُورٌ.

(١) الأصول: ٤٥٩/٢، والموجز لابن السراج أيضاً: ١٠٧.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (أ) نحو.

الثاني: أن الضمة في الجمع غير الضمة في المفرد، بمنزلة في بُرْدٍ جَمْعُ بَرِيدٍ، وَحُمْرٍ جَمْعُ أَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ، وَالضَّمَّةُ فِي الْمَفْرَدِ بِمَنْزِلَتِهَا فِي قُطْبٍ وَخُفٍّ وَعَنْ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ فِي «الْقَصْرِيَّاتِ»^(١) أَنَّ الضَّمَّةَ فِي «فُعْلٍ» لِثِقَلِهَا بِمَنْزِلَةِ الْفَتْحَتَيْنِ / فِي «فَعْلٍ» وَلِذَلِكَ آخُوا بَيْنَهُمَا، وَجَمَعُوا فَعْلَاءَ عَلَى فُعْلٍ، كَمَا جَمَعُوا أَفْعَاءَ عَلَى فُعْلٍ.

[١/٩٠]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «تَمَّ فِعْلَةٌ وَفُعْلٌ تَقُولُ: جِيْرَةٌ وَتُمْرٌ».

قَالَ الْمَشْرَحُ: أَمَّا فِعْلَةٌ فَيُكْسَرُ عَلَيْهِ فَعْلٌ نَحْوُ جَارٍ جِيْرَةٌ، وَأَمَّا فُعْلٌ فَيُكْسَرُ عَلَيْهِ فَعِلٌ نَحْوُ تَمْرٍ وَتُمْرٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَدْ جَاءَ حِجْلَى فِي جَمْعِ حَجَلٍ قَالَ:

حِجْلَى تَدْرُجُ فِي الشَّرْبَةِ وَقَعٌ»

قَالَ الْمَشْرَحُ: لَمْ يَجِءْ مِنْ الْجَمْعِ عَلَى فِعْلَى بِكَسْرِ الْفَاءِ إِلَّا حِرْفَانُ أَحَدُهُمَا هَذَا وَالثَّانِي: الطَّرْبَى جَمْعُ الطَّرْبَانِ، وَهِيَ دُوَيْبَةٌ مُتِنَتَةُ الرِّيحِ. وَفِي الْمَثَلِ: (فَسَا بَيْنَهُمُ الطَّرْبَانُ). صَدْرُ الْبَيْتِ^(٢):

فَارْحَمُ أَصِيبَتِي الَّذِينَ كَانَتْهُمْ حِجْلَى

(١) هو كتاب: «المسائل القصرية» وربما سمي: «التذكرة القصرية»: ألفه أبو علي الفارسي فيما قيل إملاء على تلميذه أبي الطيب محمد بن طويس القصري، ولا أعلم له وجوداً، ومنه نصوص مذكورة في عدة مصادر لا يتسع المجال لذكرها.

(٢) البيت لعبد الله بن الحجاج التغلبي يقوله للخليفة عبد الملك بن مروان، وابن الحجاج هذا شاعر كان أول أمره مع الخوارج، ثم مع عبد الله بن الزبير، ثم اختص بعبد الملك. أخبره في الأغاني: ١٥٨/١٣، والمحبر: ٢١٣. قال شارح مجهول لأبيات الإيضاح لأبي علي الفارسي: وأظنه ابن عصفور: ورقة: ٣٢ وليس بعبد الله بن الحجاج بن عبد الله الباهلي المدعو بأصم باهله، وإن كانا جميعاً من قيس. والبيت في إثبات المحصل: ٩٧، والمنخل: ١٢٣، والخوارزمي: ٨٠ وزين العرب: ٤١، وشرح ابن يعيش: ٩٤/٥، وعرائس المحصل: ١٥١/٢. وانظر المصباح في شرح أبيات الإيضاح لابن يسعون: ١٧٢، والمحتسب لابن جني ٢٧١/٢، واللسان: ١٤٣/١١ (صبي).

سمعتُ بعضَ الأدباءِ يقول: الشَّرْبَةُ: حوضٌ يكونُ حولَ الشَّجَرَةِ^(١).

قالَ جارُ اللّهِ: «فصلٌ؛ وما لِحِقَهُ من ذلكَ تاءُ التَّأْنِيثِ فأمثَلتُهُ كثيرةٌ: فِعَالٌ، فُعُولٌ، أَفْعُلٌ، فُعَلٌ، فُعَلٌ نحو: قِصَاعٌ، وَلِقَاعٌ، وَبِرَامٌ، وَرِقَابٌ، وَبُدُورٌ وَحُجُورٌ، وَأَنْعَمٌ وَأَيْتَقٌ وَبُدْرٌ، وَلُقْحٌ وَتَبِيرٌ وَمُعَدٌ وَنُوبٌ وَبُرُقٌ وَتُخَمٌ وَبُدُنٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: بُدُورٌ: جَمْعُ بَدْرَةٍ على تَرْكِ الاعتدَادِ بِنَاءِ التَّأْنِيثِ، ونحوها حُجُورٌ: في تَكْسِيرِ حُجْرَةٍ، وَلِذَلِكَ قالوا في قَوْلِهِ تَعَالَى^(٢): ﴿وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا﴾ يُحْتَمَلُ أن تكونَ جَمْعُ فِتْنَةٍ. تَبِيرٌ: جَمْعُ تَارَةٍ وهي واوِيَةٌ، وإِنما انقلبت لِكسْرِ ما قبلها، وَالَّذِي يَدُلُّ على أَنَّها واو قولهم: هما يَتَنَاورانِ أي يتناويان نُوبٌ: جمعُ نَوْبَةٍ ومثلها حُوبٌ جمعُ حَوْبَةٍ. البُرُقُ: جَمْعُ بُرْقَةٍ: وهي الأرضُ فيها الحِجَارَةُ. والبُدُنُ: جمعُ بَدَنَةٍ بِالْفَتْحِ.

قالَ جارُ اللّهِ: «فصلٌ؛ وأمثلةٌ صفاتيهِ كأمثلةِ أسمائِهِ، وبعضُها أعمُّ من بعضٍ وذلكَ كقولِكَ أشياخٌ وأجلافٌ وأحرارٌ وأبطالٌ وأحنابٌ وأيغاظٌ وأنكادٌ وأعبدٌ وأحلفٌ وصعبابٌ وحسانٌ^(٣) ووجاعٌ. وقد جاءَ وِجَاعِيٌ ونحو حِبَاطِيٌ وحِذَارِي-^(٤)».

قالَ المُشَرِّحُ: أجنابٌ جمعُ جَنَبٍ، وأنكادٌ جمعُ نَكَدٍ. وِجَاعٌ: كأنه جمعُ وِجَعٍ وكذلك وِجَاعِيٌ ومثلها حِبَاطِيٌ^(٤) في جَمْعِ حِبَطٍ وحِذَارِي جَمْعُ حِذِيرٍ.

(١) ردّ ابن المستوفي على الخوارزمي فقال بعد أن أورد كلامه: الحوض الذي حول الشجرة يقال له: «الشربة» بالتخفيف... ثم أورد كلام الجوهرى في الصحاح: (شرب) والشربة هنا: اسم لكل خطّ بين في الأرض يكون من طبيعة الأرض مخالف لسائر الأرض الذي هو فيها. ويطلق الشربة على عدة مواضع في منطقة نجد. انظر معجم البلدان: ٣/٣٣٢، ٣٣٣.

(٢) سورة طه: آية: ٤٠.

(٣-٣) ساقط من (أ).

(٤) في (ب) حِبَاطِيٌ وحِذَارِيٌ في جمع حِبَطٍ وحِذِيرٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَضَيْفَانٌ وَإِخْوَانٌ وَوُعْدَانٌ وَذُكْرَانٌ وَكُهُولٌ وَرُطَلَّةٌ وَشَيْخَةٌ
وَوُرْدٌ وَسُجْلٌ وَنُصْفٌ وَخُشْنٌ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: يُقَالُ: غُلَامٌ رَطْلٌ: أَي نَاعِمٌ، مِنْ تَرَطِيلِ الشَّعْرِ وَهُوَ
تَلْيِينُهُ وَمِنْهُ أَنَّ الْحَسَنَ - رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - نَظَرَ فِي عِيدِ الْفِطْرِ إِلَى قَوْمٍ
يَضْحَكُونَ وَيَلْعَبُونَ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الصُّومَ مِضْمَارَ الْعِبَادَةِ لِتَسْتَبِقُوا
إِلَى طَاعَتِهِ، فَلَوْ كُشِفَ الْغِطَاءُ لَشُغِلَ مُحْسِنٌ بِإِحْسَانِهِ، وَمُسِيءٌ بِإِسَاءَتِهِ عَنْ
تَجْدِيدِ ثَوْبٍ وَتَرَطِيلِ شَعْرٍ». شَيْخَةٌ: - بِكسْرِ الشَّيْنِ وَسُكُونِ الْيَاءِ - جَمْعُ
شَيْخٍ. وَرْدٌ - بِالضَّمِّ - جَمْعُ وَرْدٍ بِالْفَتْحِ يُقَالُ: فَرَسٌ وَرَدَ كَأَنَّهُ بَلَوْنِ الْوَرْدِ
الْمَشْمُومِ لِأَنَّهُ مَا بَيْنَ الْكُمَيْتِ وَالْأَشْقَرِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْأَسَدِ وَرْدٌ وَلِذَلِكَ يُسَمَّى
الْمُزَعْفَرُ وَمِثْلُهَا حَوْلٌ وَجُعِلَ نُصْفٌ: جَمْعُ نَصْفٍ وَنَحْوُهَا بُدُنٌ: جَمْعُ بَدَنَةٍ
عَلَى تَرْكِ مَا لَا اعْتِدَادَ بِهِ خُشْنٌ: جَمْعُ خَشِينٍ وَنَحْوُهَا فِي الْأَسْمَاءِ نُمْرٌ فِي
جَمْعِ نَمْرٍ فَإِنْ سَأَلْتَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خُشْنٌ: جَمْعُ أَخْشَنَ وَخَشَنَاءَ وَفِي
الْحَدِيثِ^(١): «أَخْشَوْشِينَ فِي ذَاتِ اللَّهِ». وَكُتِبَتْ خَشَنَاءُ كَثِيرَةً السَّلَاحِ؟

أَجِبْتُ: ذَلِكَ فِيمَا تَسْكُنُ عَيْنُهُ^(٢)-كَقَوْلِهِ:

مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنٍ^(٣)

أَمَّا الْمُتَحَرِّكُ فَلَا، وَهِيَ هُنَا قَدْ تُحَرِّكُ عَيْنُهُ^(٢)، كَمَا فِي بَيْتِ
الْحِمَاسَةِ^(٤):

إِذَا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعَشْرُ خُشْنٍ

(١) النهاية لابن الأثير: ٣٥/٢.

(٢-٢) ساقط من (أ).

(٣) انظر شرح ابن يعيش: ٨٢/١، والمخصص: ١٨/١٤.

(٤) عجزه: *عند الحفيظة إن ذو لوتة لانا*

انظر شرح الحماسة للمرزوقي: ٢٥/١ وهو من قصيدة فريط بن أنيف العنبري تقدم
ذكره في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَالُوا: سَمَحَاءٌ فِي جَمْعِ سَمَحٍ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: سَمَحَاءٌ: كَأَنَّهُ جَمْعُ سَمِيحٍ نَحْوَ كَرِيمٍ وَكُرْمَاءٍ وَحَلِيمٍ وَحُلْمَاءٍ إِلَّا أَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ فِي مُفْرَدِهِ سَمَحٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَالْجَمْعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فِيمَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ لِلْعُقُلَاءِ الذُّكُورِ غَيْرُ مَمْتَنِعٍ كَقَوْلِكَ: صَعْبُونَ وَصَنُوعُونَ وَحَسَنُونَ وَجُنُبُونَ وَحَذِرُونَ وَنَدِسُونَ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: رَجُلٌ صَنَعَ الْيَدَيْنِ^(١) عَلَى فَعَلٍ وَصَنَعَ الْيَدَيْنِ بِالتَّحْرِيكِ وَصَنَعَ الْيَدَيْنِ بِكسْرِ الصَّادِ صَانِعٌ حَازِقٌ، وَنَدِسُونَ فَطِنُونَ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَمَّا جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ مِنْهَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فَلَمْ يَجِءْ فِيهِ غَيْرُهُ، وَذَلِكَ نَحْوَ عِبَلَاتٍ وَحَلَوَاتٍ وَحَذِرَاتٍ وَيَقْظَاتٍ إِلَّا مِثَالُ فُعْلَةٍ فَإِنَّهُمْ كَسَرُوهُ عَلَى فِعَالٍ كَجَعَادٍ وَكَمَاشٍ وَعِيَالٍ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: قَوْلُهُ: فَلَمْ يَجِءْ فِيهِ غَيْرُهُ مَعْنَاهُ: فَلَمْ يَجِءْ فِيهِ غَيْرُ الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ. شَعْرٌ جَعْدٌ بَيْنَ الْجُعُودَةِ، وَقَدْ جَعْدَ شَعْرُهُ، وَرَجُلٌ جَعْدٌ وَامْرَأَةٌ جَعْدَةٌ. كَمَشٌ بِالضَّمِّ كَمَاشَةٌ إِذَا صَارَ سَرِيعاً مَافِئياً وَرَجُلٌ كَمَشٌ وَامْرَأَةٌ كَمَشَةٌ. يُقَالُ: امْرَأَةٌ عِبَلَةٌ وَعِبَلَاتٌ وَعِبَالٌ كَضَخْمَةٍ وَضَخْمَاتٍ وَضِخَامٍ فَإِنَّهُمْ عَامَلُوا فَعْلَةً مَفْتُوحَةَ الْفَاءِ مَعَامَلَةً مَا لَا تَاءَ فِيهِ كَصَعْبٍ وَصَعَابٍ، وَزَنْدٍ وَزِنَادٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَالُوا عَلَجٌ فِي جَمْعِ عَلَجَةٍ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: كَأَنَّهُمْ عَامَلُوهَا مُعَامَلَةً فِعْلَةً^(٢) اسماً، وَذَلِكَ أَنَّ فِعْلَةً اسماً^(٣) يَكْثُرُ تَكْسِيرُهَا عَلَى فِعَلٍ كَقَرَبَةٍ وَقَرَبٍ، وَفِرْقَةٍ وَفِرْقٍ، وَقِسْمَةٍ وَقِسَمٍ.

(١) فِي (أ) الْيَدِ.

(٢) فِي (أ) مَعَامَلَةُ الْأَسْمَاءِ.

(٣) فِي (ب).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فصل؛ / والمؤنث الساكن الحشو لا يخلو من أن يكون اسماً أو صفةً، فإذا كان اسماً تحركت عينه في الجمع وإذا صحت بالفتح في المفتوح الفاء كجمرات وبه وبالكسر في المكسورها كسدرات، وبه وبالضم في المضمومها كغرفات».

قَالَ الْمَشْرُحُ: عَيْنُ فَعْلَةٍ صِفَةٌ فِي الصَّحِيحِ إِذَا جُمِعَ يَحْرُكُ بِالْفَتْحِ لِأَنَّهُ أَخْفُ الْحَرَكَاتِ، فَإِذَا كَانَتْ فَاؤُهَا مَكْسُورَةً أَوْ مَضْمُومَةً جَازَ فِيهَا إِتْبَاعُ الْعَيْنِ الْفَاءِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وقد تسكن في الضرورة في الأول، وفي الشعر في الباقيين في لغة تميم»^(١).

قَالَ الْمَشْرُحُ: كَأَنَّهُمْ يَشْبَهُونَ الْمَفْتُوحَ الْفَاءِ بِغَيْرِ الْمَفْتُوحِهَا فَيُسْكِنُونَ، لَكِنَّ هَذَا الشَّبَهَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، وَالْإِسْكَانُ فِي الْبَوَاقِي^(٢) عَلَى تَقَاوُدِ الْفَتْحِ وَالسُّكُونِ^(٣) فَإِنَّهُمَا يَكَادَانِ يُجْرِيَانِ مُجْرَى وَاحِدًا فِي عِدَّةِ أَمَاكِنَ مِنْهَا الْحَلْبُ وَالْحَلَبُ، وَالطَّرْدُ وَالطَّرْدُ، وَالشَّلُّ وَالشَّلُّ، وَالْعَيْبُ وَالْعَابُ، وَالذَّيْمُ وَالذَّامُ، وَمِنْهَا أَنَّهُمْ^(٤) أَجْرُوا الْيَاءَ الْمَفْتُوحَةَ فِي اقْتِضَائِهَا الْإِمَالَةَ مُجْرَى الْيَاءِ السَّاكِنَةِ فَأَمَلُوا نَحْوَ السِّيَالِ^(٥) وَالصِّيَاحِ، كَمَا أَمَلُوا نَحْوَ شَيْبَانَ وَقَيْسَ عَيْلَانَ، وَقَالُوا أَيْضًا فِي تَكْسِيرِ جَوَادٍ^(٦) جِيَادَ فَأَعْلَوْا الْعَيْنَ كَمَا أَعْلَوْهَا فِي نَحْوِ ثَوْبٍ^(٧) وَثِيَابٍ وَقَالُوا أَرْجُلٌ^(٨) وَمَرِضٌ مَرَضًا فَهُوَ مَارِضٌ، كَمَا قَالُوا حَرْدٌ حَرْدًا فَهُوَ

(١) في (ب) فقط لغة بني تميم.

(٢) في (أ) في الباقي.

(٣) في (ب).

(٤) النص هنا كله من المحتسب: ٥٤/١.

(٥) في (أ) السيار.

(٦) في (أ) قواد قياد.

(٧) في (أ) ثوب وثياب.

(٨) في (أ) فقط، ولا وجود لها في المحتسب أيضاً.

حارِدٌ، وقرىء^(١): ﴿ في قلوبهم مَرَضٌ ﴾ ساكنة الرَاءِ، ولا يجوزُ أن يكونَ مَرَضاً مُخَفِّفاً من مَرَضٍ لأنَّ المفتوحَ يُخَفِّفُ^(٢) قَالَ ابنُ جَنِيٍّ^(٣): وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَرَضُ السَّاكِنِ لُغَةً فِي مَرَضِ الْمُتَحَرِّكِ. ونظيرها^(٤) المَصَادِرُ التي ذَكَرناها.

تَحْمِير: وبقية المسألة في الحقيقة مبنية على مسألة أخرى وهي أن تخفيف عُنُقٍ وإِبِلٍ جائزٌ وأما تخفيفُ جَمَلٍ فلا يجوزُ إلا في ضرورة الشعرِ كقوله^(٥):

وما كلُّ مبتاعٍ ولو سلفَ صَفْقَةً

وكذلك ما جازَ إسكانَ جَمَرَاتٍ إلا في ضرورة الشعرِ، فإن سألْتَ: فكيف لم يُقل في الباقيات وهذا لأنَّ جَمَعَ السَّلَامَةِ بالواو والنونِ مما يختصُّ بالعقلاء؟ أجبتُ: القياسُ ما ذَكَرْتُ لكن أُقيمُ جَمعُ السَّلَامَةِ بالواو والنونِ مقامَ جَمَعَ السَّلَامَةِ بالألفِ والتاءِ، ومنه أَرْضُونَ بِإِسْكَانِ الرَاءِ فِي جَمَعَ أَرْضٍ لَا سِيَّما وقد وَقَعَ فِي مُقَابَلَةِ الْأَوَّلِ .

قال جَارُ اللَّهِ: «إِذَا اعْتَلَّتْ فَالِإِسْكَانُ كَبَيضَاتٍ وَجَوَزَاتٍ وَدِيمَاتٍ وَدَوَلَاتٍ إِلَّا فِي لُغَةٍ هُذَيْلٍ قَالَ قَائِلُهُمْ^(٦):

(١) سورة البقرة: آية: ١٠ وانظر المحتسب: ١٥٣/١، والمنصف: ٢١/١.

(٢) في (ب) لا يجوز تخفيفه.

(٣) انظر المحتسب: ٥٤/١.

(٤) في (أ) ونظيرها.

(٥) عجزه: *يراجع ما قد فاته برداد*

وهو للأخطل، ديوانه: ١٣٧، وانظر: المنصف: ٢١/١، والمحتسب: ٥٣/١، والخصائص: ٣٣٨/٢، والاقتضاب: ٤٦٢، وشرح ابن يعيش: ١٥٢/٧، وشرح شواهد الشافية للبغدادي: ١٨.

(٦) عجزه: *رفيق برجع المنكبين سيوح*

قال الصَّغَانِي: وليس في أشعار الهذليين، والرواية: أبو بيضات، قال: هكذا أنشده ابن =

أخو بَيَّضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ

قَالَ الْمَشْرُوحُ: عَيْنُ فَعْلَةٍ إِذَا اعْتَلَّتْ لَمْ تُحَرِّكْ فِي الْجَمْعِ ، وَذَلِكَ أَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ كَالْمَيْتِ لَا يَتَحَرَّكُ ، (١-ولذلك لم يُحَرِّكْ-١) فِي نَحْوِ بَيْعٍ وَقَوْلٍ ، فَقَوْلُ هُذَيْلٍ قِيَاسٌ ، وَقَوْلُ سَائِرِ الْعَرَبِ اسْتِحْسَانٌ . الْبَيْتُ فِي صِفَةِ الظَّلِيمِ . قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَتُسَكَّنُ فِي الصِّفَةِ لَا غَيْرُ» .

قَالَ الْمَشْرُوحُ: إِنَّمَا تُسَكَّنُ فِي الصِّفَةِ مَحَافِظَةً عَلَى الصِّيغَةِ إِذِ الصِّيغَةُ فِيهَا عَلَى حِدَةٍ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى ، وَلِأَنَّ الصِّفَةَ أَثْقَلُ مِنَ الْاسْمِ يَتَضَمَّنُهَا الْمَوْصُوفُ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَإِنَّمَا حَرَّكُوا فِي جَمْعِ لَجْبَةٍ وَرَبْعَةٍ لِأَنَّهُمَا كَأَنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ اسْمَانِ وَصِفَ بِهِمَا ، كَمَا قَالُوا: امْرَأَةٌ كَلْبَةٌ وَلَيْلَةٌ غَمٌّ» .

قَالَ الْمَشْرُوحُ: ابْنُ السَّكَيْتِ: اللَّجْبَةُ (٢): النَّعْجَةُ الَّتِي قَلَّ لَبْنُهَا ، وَلَا يُقَالُ لِلْعَنْزِ لَجْبَةٌ ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: اللَّجْبَةُ: الشَّاةُ الَّتِي أَتَى عَلَيْهَا بَعْدَ نَتَاجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ (٣) . فَجَفَّ لَبْنُهَا . فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ اللَّجْبَةِ اسْمًا وَبَيْنَهَا صِفَةً؟ أَجِبْتُ: إِذَا كَانَتْ اسْمًا فَالْمُجْرَى عَلَيْهَا دَاخِلَةٌ تَحْتَ الْاسْمِ ، وَإِذَا كَانَتْ صِفَةً فَغَيْرُ دَاخِلَةٍ ، وَفِي فَائِهَا الْحَرَكَاتُ ، وَتَقَوْلُ لُجِبَتِ الشَّاةُ بِالضَّمِّ

= جنى في «الخصائص» في باب كثرة التقييل وقلة الخفيف وقال ابن المستوفي: قال أبو العباس: أخبرني سلمة عن الفراء قال: أنشدني بعض بني هذيل. توجه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٩٧، والمنخل: ١٢٤، والخوازمي: ٤١، وزين العرب: ٤١، وشرح ابن يعيش: ٣٠/٥، وعرائس المحصل: ١٥٨/٢، وانظر الخصائص: ٣/١٨٤، والمحتسب: ٥٨/١، والمنصف: ٣٤٣/١، والعيني: ٥١٧/٤، وشرح شواهد الشافية: ١٣٢، والخزانة: ٤٢٩/٣.

(١-١) في (ب).

(٢) الصحاح: ١/ «لجب» والنص منه إلا أنه قدم كلام الأصمعي على كلام ابن السكيت، وانظر كلام الأصمعي عن أبي عبيد في التهذيب: ٩٧/١١، وانظر عنهما معاً اللسان: (لجب).

(٣) تمة النص: فحف لبنها

وكذلك لُجِبَتْ تَلَجِيًّا. امرأة كلبه أي: لَيْمَةٌ سَلِيْطَةٌ. لَيْلَةٌ غَمٌّ أي: غَامَةٌ، كما يُقالُ ماءٌ غَوْرٌ وَصَفٌ بِالْمَصْدَرِ.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وَحُكْمُ الْمُؤَنَّثِ مما لا تاءَ فِيهِ كَالَّذِي فِيهِ التَّاءُ. قالوا أَرْضَاتُ، وَأَهْلَاتُ جَمْعُ أَرْضٍ وَأَهْلٍ قالَ:

فَهُمُ أَهْلَاتُ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عاصِمٍ

وقالوا: عِرْسَاتٌ وَعَيْرَاتٌ، فِي جَمْعِ عُرْسٍ وَعَيْرٍ. قالَ الكُمَيْتُ:

عَيْرَاتُ الفِعَالِ والسُّودِدِ العِدِّ إِلَيْهِم مَحْطُوطَةٌ الأَعْكامِ.»

قالَ المُشَرِّحُ: البَيْتُ الأوَّلُ لِلْمُخَبَّلِ (١) وَتَمَامُهُ:

إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْتَرًا

الكَوْتَرُ مِنَ الرِّجَالِ السَّيِّدُ الكَثِيرُ الخَيْرِ. قالَ الكُمَيْتُ (٢):

وَأَنْتَ كَبِيرٌ يابَنَ مَروانَ كَوْتَرٌ وَكانَ أَبُوكَ ابْنَ العَقائِلِ كَوْتَرًا

العِرْسَاتُ تَكْسِيرُ عُرْسٍ. بَيْتُ الكُمَيْتِ فِي مَدْحِ أَهْلِ البَيْتِ (٣) رِضْوَانُ

اللَّهِ عَلَيْهِم أَجْمَعِينَ.

(١) تقدم التعريف به انظر البيت في مجموع شعره: مقطوعة رقم: ١٣ توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٩٨ والمنخل: ١٢٤، والخوارزمي: ٨١، وزين العرب: ٤١، وشرح ابن يعيش: ٣٣/٥ وعرائس المحصل: ١٥٩/٢، وانظر الكتاب: ١٩١/٢ وخزانة الأدب: ٤٢٧/٣.

(٢) هو ابن زيد الأسدي، والبيت في ديوانه: ٢٧٩/١، وانظر المنصف: ٣٥/١، ٦/٣، واللسان: «كثر».

(٣) والقصيدة التي منها البيت من الهاشميات أولها:

من لقلب متيم مستهام غير ما صبوة ولا أحلام
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٩٨، والمنخل: ١٢٤، وعرائس المحصل: ١٥٩/٢، وشرح ابن يعيش: ٣٣، ٣١/٥.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فصل؛ وامتنعوا فيما اعتلت عينه من أفعال^(١) وقد شدَّ نحو أقوس، وأثوب، وأعين، وأنيب»./ [أ/٩١]

قَالَ الْمُشْرَحُ: أَمَا قَوْسٌ فَلَأَنَّهَا - وَإِنْ جَاءَ فِي مَعْنَاهَا أَقْوَاسٌ إِلَّا أَنْ الْأَقْوَاسَ فِي ظَنِّي قَدْ يُرَادُ بِهَا الذَّرْعُ، لِأَنَّ الْقَوْسَ هَذِهِ الذَّرْعُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مِنْ قُسْتُ السَّيْرِ أَقْوَسُهُ لُغَةً فِي قُسْتِهِ أَقَيْسُهُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُقَاسُ بِهَا، ثُمَّ اسْتُعِيرَتْ لِأَدَاةِ الرَّمْيِ تَشْبِيهًا بِهَا، فَالْأَقْوَاسُ تَنْصَرَفُ إِلَى الذَّرْعِ أَوْلًا، ثُمَّ إِلَى أَدَاةِ^(٢) الرَّمْيِ ثَانِيًا، فَمِنْ ثَمَّ سَلَّمَتْ الْأَقْوَاسُ لِلذَّرْعِ وَطَلَبَتْ لِلْقِسِيِّ قَلَّةً أُخْرَى. أَمَا أَثُوبٌ^(٣) فَلَأَنَّهَا - وَإِنْ جَاءَ فِي مَعْنَاهَا أَثُوبٌ قَدْ يُرَادُ بِهَا النُّفُوسُ وَفِي «أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ»^(٤) لِلَّهِ ثُوبًا فُلَانٍ، كَمَا يُقَالُ لِلَّهِ تِلَادَةٌ^(٥) قَالَ الرَّاعِي^(٦).

فَأَوْمَأْتُ إِيمَاءً خَفِيفًا لِحَبْتِرٍ وَلِلَّهِ ثُوبًا حَبْتِرٍ أَيْمَا فَتَى
وَقَالَتْ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةُ^(٧):

رَمَوْهَا بِأَثُوبٍ خِفَافٍ فَلَا تَرَى لَهَا شَبَهًا إِلَّا النَّعَامَ الْمُفْرَا
وَأَمَا أَعِينٌ فَلَأَنَّهَا - وَإِنْ جَاءَ فِي مَعْنَاهَا أَعْيَانٌ إِلَّا أَنَّ الْأَعْيَانَ تَقَعُ كَثِيرًا

(١) بعد قوله: أفعال في (ب) وفيما عينه واو من فعول وهو تداخل في النص، لأن قوله: وما عينه واو من فعول سيأتي في الفقرة التالية، مرده إلى سبق نظر الكاتب رحمه الله.

(٢) في (أ) أدواة.

(٣) في (أ) الثوب.

(٤) أساس البلاغة للزمخشري: ١٠٣.

(٥) في (أ) تِلَادَةٌ، وفي (ب) «الأساس»: بلاده، وزاد في «الأساس» أي نفسه.

(٦) شعر الراعي: ٢٥٧، والبيت في الكتاب: ٣٠٢/١ وانظر شرح أبياته لابن السيرافي:

٤٤٢/١، وشرحها للكوفي: ١٨١، والأساس: ١٠٣، والأشموني: ١٦٨/١، واللسان:

٢٤٦/١ (ثوب) والخزانة: ٩٨/٤.

(٧) ديوانها: ٧٠، وأساس البلاغة: ١٠٣، والمعاني الكبير لابن قتيبة: ٤٨٦/١، واللالى للبكري:

على أشرفِ النَّاسِ ، يقالُ جاءني أعيانُ الحَيِّ ، وأعيانُ القومِ^(١) . وأما العُيُونُ
فجمعٌ للكثرة^(٢) (٣- جمعُ الكثرة عين-٣) ، وجمعُ القِلَّةِ أعيُنٌ^(٤) . أما أنيُبُ :
فلأنَّها - وإن جاء في معناها أنيابٌ - إلاَّ أنَّها تَقَعُ أيضاً في أركانِ الدَّولةِ قال :

كنتُ لهم في الحَدَثانِ نأباً أبغي العِداً وضيغماً ونأباً
وفي سَيفياتِ أبي الطَّيِّبِ^(٥) :

أولئك أنيابُ الخِلافَةِ كلُّها وسائرُ أنيابِ البلادِ الزَّوائِدُ
قالَ جارُ اللهِ : وامتنَعُوا في الواوِ دونَ الياءِ من فُعلولٍ ، كما امتنَعُوا في
الياءِ دونَ الواوِ من فِعالٍ .

قالَ المُشْرَحُ : أمَّا الأوَّلُ فللاستثقالِ ، وأمَّا الثَّاني فلأنَّهُ تَباعدتِ الكسرةُ
فيه عن إفادةِ ما أفادتهِ في صورةِ الواوِ ، (٦- وذلكُ أنَّه في صُورةِ الواوِ^(٦) كما
يَحْصُلُ^(٧) بِصِغَةِ فَعالٍ في الجَمعِ فكذلكُ يَحْصُلُ به الانقلابُ بخلافِ الياءِ ،
ونحو هذهِ المسألةِ «ذو» إذا أُضيفَ إلى المُظهِرِ فإنَّه كما يَحْصُلُ به جَعْلُ غَيرِ
الوصفِ^(٨) بمنزلةِ الوصفِ فكذلكُ يَحْصُلُ به جَعْلُ المُستَعَدِّ للوصفِ بمنزلةِ
الوصفِ . بخلافِ ما إذا أُضيفَ إلى المُضْمَرِ ، فإنَّه وإن كانَ يَحْصُلُ به جَعْلُ
غَيرِ الوصفِ بمنزلةِ الوصفِ لكنَّ لا يَحْصُلُ به جَعْلُ غَيرِ^(٩) المُستَعَدِّ للوصفِ

(١) في (ب) البلد .

(٢) في (أ) كثرة .

(٣-٣) في (ب) .

(٤) في ب عين .

(٥) التبيان في شرح الديوان : ٢٧٩/١ .

(٦-٦) في (أ) .

(٧) كتبت مرتين سهواً من الناسخ .

(٨) في (ب) الموصوف .

(٩) في (ب) فقط .

بمنزلة الوصف إذ المضمَر غير مُستعد للوصف.

قال جَارُ اللَّهِ: وقد شَدَّ نحو فُوجٍ وسُوقٍ».

قال المُشْرَحُ: أمَّا فُوجٌ فهو فارسيٌّ مُعَرَّبٌ^(١)، أصله «كروه» جعل الهاء فيه جِماً كما في (سبج)^(٢) و (طازجة)^(٣) و (موزج)^(٤) ألا ترى أن أصله شبه وتآزه وموزّه وجعل الكاف فاءً كما جُعِلَتِ بَاءٌ في (بردسير) وهي من كُور «كرمان»^(٥) والباءُ والفاءُ مُتَقَارِبَتَانِ، والدليلُ عليه أيضاً أن الفم في الأصلِ فارسيٌّ منقولٌ عن كوره على وزن سبه فجعل الكاف فيه فاء، ومن ثم قال النحويون أصل الفم فوه بالتحريك. وأمَّا قلبُ الراءِ فلأنها لما وَقَعَت بين الضمة والواوِ تَخَيَّلُوها واواً لا سِماً والفرس لا يُصْرَحُونَ بالحروفِ ذلك التصريح فإن سألت: لِمَ جُعِلَتِ جَمعاً؟

أجبت: لأن فوه لم ترد في الأسماء مفردة^(٦) فاستخرجوا منها شيئاً أخفّ للمفرد، وتركوها للجمع ضرورةً، وأمَّا سُوقٌ فهي بمنزلة أُسِدٍ وأُسُودٍ وطللٍ وطلولٍ، وإنما كسروها دون أخواتها على فُعُولٍ لأنهم أجروها مجرى الصحيح، قالوا في قلبها أسوق ومما قيل في شهادةِ عُمر بن الخطّابِ رضي الله عنه^(٧):

أبعد قتيلٍ بالمدينةِ أظلمت له الأَرْضُ تَهْتَزُّ العُصاةُ بأسواقِ

(١) لم يذكر الجواليقي في «المعرب» وإنما ذكر فيج: ٢٤٣ قال: والفيج: رسول السلطان على رجله، وليس بعربي صحيح، وهو فارسي.

(٢) المعرب: ١٨٣: خرز أسود، قال الأزهري فارسي معرب وأصله شبه.

(٣) المعرب: ٢٢٩ هي: النقية الخالصة وهي معرب تازة.

(٤) المعرب: ٣١١، ٥، هو: الخف فارسي معرب وأصله موزه.

(٥) معجم البلدان: ٣٧٧/١. قال حمزة الأصفهاني: بردسير تعريب أردشير، وأهل كرمان يسمونها كواشير.

(٦) في (ب).

(٧) جملة الدعاء في (ب).

فإن سألت: لم كسروا في القلّة ساقاً على أسوقٍ؟ أجبت: لئلا يَفَعَ اللبسة بين الأسواق التي هي واحدة السُّوق، وبين التي هي واحدة السَّاق، إنما لم يَقْلِبُوهَا^(١) دَفْعاً لِلثَّقَلِ لَأَنَّهُمْ تَخَلَّصُوا مِنْهَا إِلَى سُوقٍ قَالَ^(٢):

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سَوْقٍ سِمَانِهَا

فإن سألت: فكيف لم^(٣) تتخلَّصوا من قووس^(٤) إلى قوس أجبت: الاعتراض عن فُعوْلٍ إلى فَعْلٍ أسهل، وذلك أن سُووقَ جمع ساقٍ، وفُعوْلٍ الفعل ليست مُستَحَقّاً له إنما هي له كالعاريّة بخلاف فعل بسكون العين، فإنه يَقْتَضِي فُعوْلاً لذاته، فالاعتراض عنه لا يكون هيناً.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «فصل؛ ويُقالُ في أفعل وفُعوْلٍ من المُعتَلِّ اللّامِ أدلٌّ وأيدٍ ودليٍّ ودُميٍّ».

قالَ المُشَرِّحُ: اعلم أن القياس في جمع دَلَوٍ وِدٍ أن يُقالَ: أدلُّ وأيدُّو إلا أنهم فرُّوا عنه لأنه ليس في الأسماء المُتَمَكِّنَةِ اسمٌ آخرُه واوٌ، وما قبله مضمومٌ، فقلِّبوا الضمة الواقعة قبل^(٥) الواو كسرةً حتى انقلبت الواو^(٦-٦) ياءً. وكذلك قالوا في دَلِيٍّ ودُمِيٍّ فراراً من الواو المضموم ما قبلها. فإن سألتَ ليس أن الواو الساكنة قد تَوَسَّطتْ بين الواوِ وضمة اللّامِ .

[٩١/ب]

أجبت: الساكنُ حاجزٌ غيرُ حصينٍ، ولذلك قالوا: الكسرة إذا تقدّمت

(١) البيت للشماح بن ضرار العطفاني رضي الله عنه. انظر ملحقات ديوانه ٤٤٩ واللّسان:

١٩٦/١٠ (سوق)، وربما نسبت إلى أخويه جزء ومزرد. وهو في ديوان مزرد.

(٢) في (أ) لم يتركوها.

(٣) هو أبو طالب بن عبد المطلب، عم النبي ﷺ أتمه المؤلف وذكر بعض أبيات القصيدة في باب «اسم الفاعل» فانظره هناك.

(٤) في (ب).

(٥) في (أ) بعد.

(٦-٦) في (أ).

(٧) في (أ) التي اللّام.

الألف بحرفين أو لهما ساكنٌ أميلت الألف نحو: شِمْلَالٍ، وأما إذا تَقَدَّمت بحرفين مُتَحَرِّكَيْنِ نحوَ أَكُنْتُ عِنْبًا لم تُؤثِّر الكسرةُ.

قال جَارُ اللَّهِ: وقالوا نُحُوُّ وَنُحُوُّ وَالْقَلْبُ أَكْثَرُ.

قال المُشْرَحُ: هَذَا عَلَى اعْتِبَارِ الْحَاجِزِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَقَدْ يُكْسَرُ الصَّدْرُ فَيَقَالُ: دِلِّي وَنِحِيٌّ».

قال المُشْرَحُ: هَذَا عَلَى الْإِتْبَاعِ، كَمَا يَقَالُ: مَبِينٍ بِإِتْبَاعِ الْبَاءِ الْمِيمِ، وَمَبِينٌ^(١) بِإِتْبَاعِ الْمِيمِ الْبَاءِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَقَوْلُهُمْ قُسِيٌّ كَأَنَّهُ جَمَعَ قَسَوٍ فِي التَّقْدِيرِ».

قال المُشْرَحُ: أَصْلُ قِسِيٍّ قُوسٌ لِأَنَّهُ فُعُولٌ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَدَّمُوا اللَّامَ وَصَبَّرُوهُ قُسُوا عَلَى فُلُوعٍ ثُمَّ قَلَّبُوا الْوَاوَ يَاءً وَكَسَرُوا الْقَافَ عَلَى الْإِتْبَاعِ كَمَا كَسَرُوا عَيْنَ عِصِيٍّ وَكَأَنَّهُمْ فَعَلُوا^(٢) ذَلِكَ فِرَاراً مِنْ اجْتِمَاعِ الْوَاوَيْنِ وَالضَّمَّتَيْنِ، وَأَبْدَلُوا مِنَ الضَّمَةِ كَسْرَةً، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ آخِرُهُ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ^(٣) الثَّانِيَةُ لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، وَأَمَّا الْوَاوُ الْأُولَى الَّتِي هِيَ مَدَّةٌ زَائِدَةٌ فَلَمْ يُعْتَدَّ بِهَا لِأَنَّهَا حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: إِنَّ الْهَمْزَةَ فِي رِدَائٍ وَكِسَاءٍ مُنْقَلَبَةٌ عَنْ حَرْفِ عِلَّةٍ، وَالْقِيَاسُ صَيْرُورَةٌ هَذِهِ الْهَمْزَةُ أَلْفًا إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ اجْتِمَاعُ أَلْفَيْنِ سَاكِنَيْنِ فَانْقَلَبَتِ الثَّانِيَةُ إِلَى الْهَمْزَةِ ضُرُورَةً، وَقَلَّبُوا الْوَاوَ الْأُولَى يَاءً لِأَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مَتَى اجْتَمَعَتَا،^(٤) وَقَدْ سَبَقَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا السُّكُونُ قَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَأَدْغَمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ^(٥)، وَلِأَنَّ السِّينَ

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (ب) قلبوا.

(٣) في (ب)

(٤ - ٥) ساقط من (أ).

المَكْسُورَةَ قَبْلَهَا. فَإِن سَأَلْتَ: هَل يَجُوزُ فِي قَافِ قَيْسِي غَيْرُ الْكَسْرَةِ، وَهَذَا لِأَنَّ فَعْلًا لَا يَكْسُرُ عَلَى فِعُولِ بَكْسِرِ الْفَاءِ؟ أَجَبْتُ: لَا يَجُوزُ. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بِـ «حُجَّةِ الْقَرَاءَاتِ»^(١) وَلَمْ يُعْلَمْ أَحَدٌ مِمَّنْ يُسْكِنُ إِلَى رِوَايَتِهِ حَكَى فِيهِ غَيْرَ ذَلِكَ، وَهَذَا عَلَى لُغَةٍ مَن يَكْسِرُ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ فِي بَيْوتِ وَجِيوبٍ وَعَيْونٍ وَعَيْولٍ. فَإِن سَأَلْتَ: فَلَعَلَّ تِلْكَ اللَّغَةُ شَاذَةٌ مُسْتَضْعَفَةٌ وَيَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهَا وَشَذُوذِهَا أَنَّهُ أَتَى فِيهَا بِضَمَّةٍ بَعْدَ كَسْرَةٍ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ ذَلِكَ مَرْفُوضٌ فِي كَلَامِهِمْ وَلِذَلِكَ لَمْ يَرِدْ فِعْلٌ فِي الْأَوْزَانِ^(٢) بِكَسْرِ الْفَاءِ وَضَمَّ الْعَيْنِ. أَجَبْتُ: لَيْسَتْ تِلْكَ اللَّغَةُ شَاذَةٌ وَمَنْ ثَمَّ كَانَ حَمزَةٌ يَكْسِرُ الْأَوَّلَ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ كُلِّهَا، وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّ الْحَرَكَةَ إِذَا كَانَتْ لِلتَّقْرِيبِ مِنَ الْحَرْفِ لَمْ تُكْرَهُ، وَلَمْ تَكُنْ بِمَنْزِلَةِ مَا لَا تَقْرِبُ فِيهَا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يَجِءْ فِي الْكَلَامِ عِنْدَ سَيُوبِهِ عَلَى فِعْلٍ إِلَّا لِإِبْلِ، وَقَدْ اسْتَعْمَلُوهُ عَلَى الْأَطْرَادِ إِذَا كَانَ الْقَصْدُ فِيهِ تَقْرِيبَ الْحَرَكَةِ مِنَ الْحَرْفِ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: جَبِرَ بِالْكَسْرِ - لِلنَّحِيلِ، وَرَجُلٌ مِحْكٌ، وَجَائِعٌ نِهْمٌ، وَكَذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ عَلَى إِرَادَةِ التَّقْرِيبِ مَا لَيْسَ فِي كَلَامِهِمُ الْبَتَّةَ وَذَلِكَ نَحْوَ شَهِيدٍ وَشَعِيرٍ وَرَغِيفٍ وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ فِعِيلٌ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ، وَيَعْضِدُ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ^(٣):

يَأْكُلُ أَزْمَانَ الْهُزَالِ وَالسَّنِيِّ

وَهُوَ فِعُولٌ فَإِنَّمَا حُذِفَتِ النُّونُ لِلْقَافِيَةِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَ الْقَافِ فِي قَيْسِي الضَّمَّةُ أَنَّكَ لَوْ نَسَبْتَ إِلَيْهَا قُلْتَ: قُسُوِي - بِالضَّمِّ - فَتَرَدَّ الضَّمَّةُ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَذُو الْيَاءِ مِنَ الْمَحذُوفِ الْعَجْزِ يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ مُغَيَّرًا أَوَّلُهُ كَسُنُونٌ وَقُلُونٌ، وَغَيْرَ مُغَيَّرٍ كَثِبُونٌ وَقِلُونٌ».

(١) لَمْ اسْتَطِعَ مَعْرِفَةَ مَوْضِعِ هَذَا النَّصِّ مِنْ كِتَابِ الْحِجَّةِ.

(٢) فِي (ب) فِي الْأَوَّلِ.

(٣) لَمْ أَعَثِّرْ عَلَيْهِ فِي النُّوَادِرِ.

قال المُشَرِّحُ: فإن سألْتَ: كيف يُتَوَهَّمُ أنه جَمَعُ سَلامَةٍ وَقَدْ حُذِفَ مِنْهُ فِي الجَمَعِ التَّاءُ أَجِبْتُ: كما فِي جَمَعِ سَلامَةِ المُؤَنَّثِ فَإِنَّهُ يُحذَفُ مِنْهُ التَّاءُ، وَيكونُ جَمَعاً لا سِيمًا وَقَدْ صارَ هَذا الجَمَعُ بِالواوِ وَالتَّوْنِ عَوَضاً عَنِ الجَمَعِ بِالِألفِ وَالتَّاءِ.

قالَ جَارُ اللّهِ: «وبِالألفِ وَالتَّاءِ مَردوداً إلى الأَصْلِ كَسَنواتٍ وَعِضواتٍ، وَغَيرَ مَردودٍ ككُتباتٍ وَهَناتٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: اعلمَ أَنَّ لامَ (١) سَنَةٍ ذاتِ وَجْهَيْنِ: هاءٌ نَظراً إلى قولِهِم: سَانَهتُ الأَجِيرَ مَسانَهَةً، وَسَنَهتُ النَّخْلَةَ وَتَسَنَهتُ أَتتَ عَلَیها السُّنُونُ، وَواواً نَظراً إلى سَنُونٍ وَسَنواتٍ، وَاسْتأجرتُ الأَجِيرَ مَساناةً، وَكَذلكَ لامُ عِضَةٍ مَن قالَ عِضاهُ فِيهِ هاءٌ، وَمَن قالَ عِضواتٍ فِيهِ واوٌ. تُبَيِّنُ أَصْلَها ثُبُوءٌ وَأما ثُبُوءُ هَنا: أَصْلُها هِنُوءٌ فَمَن رَدَّ فِي جَمَعِها اللَّامَ قالَ: هَنواتٌ، وَمَن لَم يَرُدَّ قالَ هَناتٌ.

قالَ جَارُ اللّهِ: «وَعلى أَفَعَلَ كَأَمٍ وَهُوَ نَظيرُ آكَمٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: أَمه: أَصْلُها أَمُوهَ مِثْلُ أَكَمه. وَفِي «الصَّحاحِ» (٢) ما كُنْتُ أَمَةً وَلَقَدْ أَموتُ أُمُوءَةً. وَالقياسُ فِي جَمَعِها (٣) أَن يُقالَ: أَمُؤُ كَأَمٍ إِلاَّ أَنَّهُ قُلبتِ الضَّمَّةُ فِيها كَسَرةً لَمَّا ذَكَرنا (٤) مِن أَنَّهُ لَيسَ فِي كَلامِ العَرَبِ كَلِمَةٌ آخِرها واوٌ ما قَبْلَها مَضمومٌ.

قالَ جَارُ اللّهِ: «فَصِلْ؛ (٥) وَالجَمَعُ الرُّباعيُّ اسماً كانَ أو صِفةً، مُجَرِّداً مِن تاءِ التَّائِيثِ أو غَيرِ مُجَرِّدٍ مِثالُ واحِدٍ وَهُوَ فَعالِلُ كقولِكَ ثَعالِبُ، وَسَلاهِبُ،

(١) فِي (ب) هاء.

(٢) الصَّحاحُ: ٢٢٧٢/٦ (وَأما).

(٣) فِي (أ) أَن يُقالَ فِي جَمَعِها أَمُوءَةٌ...

(٤) فِي (ب) ذَكَرنا.

(٥) ساقَطَ مِن (ب).

وَدَرَاهِمُ وَهَجَارِعُ / وَبِرَائِنُ وَجِرَاشِعُ ، وَقَمَاطِرُ وَسَبَاطِرُ وَصَفَادُعُ وَحَضَارِمُ» . [١/٩٢]

قَالَ الْمُشَرِّحُ: السَّلْهَبُ مِنَ الْفَرَسِ الطَّوِيلُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ ، وَرُبَّمَا جَاءَ بِالصَّادِ . وَوَصَفَ أَعْرَابِيٌّ فَرَسًا فَقَالَ: «إِذَا عَدَا اسْلَهَبًا ، وَإِذَا قُيِّدَ اجْلَحَبَ ، وَإِذَا انْتَصَبَ اجْلَأَبَ»^(١) . هَجَارِعُ^(٢): جَمْعُ هَجْرِعٍ وَهُوَ الطَّوِيلُ ، وَالْجِرَاشِعُ: جَمْعُ جُرْشُعٍ وَهُوَ الْعَظِيمُ قَالَ ذُو الرُّمَّةِ^(٣):

فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجِرَاشِعُ

قَمَاطِرُ^(٤): هِيَ جَمْعُ قَمَطِرٍ ، الَّذِي تُصَانُ فِيهِ الْكُتُبُ وَأُنْشَدَ الْجَوْهَرِيُّ^(٥):

لَيْسَ بَعْلِمٍ مَا حَوَى الْقِمَطْرُ مَا الْعِلْمُ إِلَّا مَا حَوَاهُ الصَّدْرُ

لَفْظُ الشَّيْخِ سَبَاطِرُ جَمْعُ سَبَطْرٍ وَهُوَ الطَّوِيلُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ .

الْعُمَرَانِيُّ^(٦): قُلْتُ لِلشَّيْخِ قَدْ ذَكَرْتَ فِي الْفَصْلِ الْأَخِيرِ الَّذِي بِهِ يَنْتَهِي

(١) فِي (ب) اتلأت .

(٢) فِي (ب) .

(٣) دِيْوَانُهُ: ١٢٧٣ - ١٢٩٨ مِنْ قَصِيدَتِهِ الَّتِي أَوْلَاهَا:

أَمْنَزَلْتِي مَيِّ سَلَامٍ عَلَيْكُمَا هَلِ الْأَزْمَنُ اللَّائِي مَضِيْنَ رَوَاجِعُ
رَوَايَةُ الدِّيْوَانِ: ١٢٩٦ .

فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الصَّدُورُ الْجِرَاشِعُ

وَجَاءَ فِي شَرْحِهِ: الْجِرَاشِعُ: وَهُوَ الْمُنْتَفِخُ الْجَنْبِيْنَ ، وَالْبَيْتُ فِي الْمَسَائِلِ الشِّيرَازِيَّاتِ:

١٢٦ ، وَالْمَحْتَسَبُ: ٢٠٧/٢ ، وَشَرَحَ ابْنُ يَعِيْشَ: ٨٧/٢ ، وَالْعَيْنِيُّ: ٤٧٧/٢ .

(٤) فِي (ب) .

(٥) الصَّحَاحُ: ٧٩٧ وَ«قَمَطِرٌ» وَ«قَطْرٌ» .

(٦) هُوَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعُمَرَانِيَّ الْخَوَارِزْمِيَّ ، أَحَدَ تَلَامِيذِ الزَّمَخْشَرِيِّ الْمَبْرِزِيِّ ، أَلْفَ كِتَابٍ «تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» وَ«اِسْتِثْقَاقُ الْأَسْمَاءِ» وَكِتَابَ الْمَوَاضِعِ وَالْبُلْدَانِ . وَتَوَفِّيَ سَنَةَ ٥٦٠ هـ وَكُتِبَ الْمَوَاضِعُ كَانِ عِنْدَ صَدْرِ الْأَفَاضِلِ الْخَوَارِزْمِيِّ بِخَطِّهِ ذَكَرَهُ فِي مَوْلاَفَاتِهِ كَثِيرًا وَنَوَّهَ أَنَّهُ بِخَطِّهِ وَفِي مَكْتَبَةِ الْعَزَاوِيِّ الْعِرَاقِيِّ رَحِمَهُ اللهُ أَوْرَاقَ يَظُنُّ أَنَّهَا مِنْ كِتَابِ الْعُمَرَانِيِّ هَذَا وَلَمْ أَقْفِ عَلَيْهَا إِلَّا أَنِّي سَأَلْتُ عَنْهَا الشَّيْخَ الْأَسْتَاذَ حَمْدَ الْجَاسِرِ فَقَالَ إِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ كِتَابِ الْعُمَرَانِيِّ ، وَأَكَّدَ =

الباب، «والمُدَّكَرُ الذي لم يُكسَّرْ يُجمَعُ بالألفِ والتاءِ نحو قولهم جمالٌ سَبَحَلَاتٌ، وَسَبَطَرَاتٌ» (١)-وفي هذا الفصلُ أوردته مُكسَّراً فما وجه التوفيقِ بينهما؟ فقال- (١) سَبَطَرَاتٌ (٢) ليس فيه إشكالٌ وأمَّا سباطرٌ فمشكوكٌ فيه.

قال بعضٌ من أدركته من المشايخ: عثرتُ على سباطرٍ منصُوصاً عليه في «خصائصِ ابنِ جنِّي» - رَحِمَهُ اللهُ - فعرضته على العُمَرائيِّ فأرَمَ، والفصلُ المذكورُ في آخرِ الصَّنْفِ إنَّما هو أكثرِيٌّ لا كُلِّيٌّ فاعرفه.

قال جَارُ اللهِ: «وأمَّا الخماسي فلا يُكسَّرُ إلا على استِكرَاهِ، ولا يتجاوزُ به إن كسَّر هذا المقال بعد حذفِ خامسِهِ كقولهم: في فَرزْدَقٍ فَرَزْدُ، وفي جَحْمَرِشٍ جَحَامَرٌ».

قال المُشْرَحُ: إذا كسَّرتِ الخماسيَّ فاحذفِ الخامسَ منه حتَّى يعودَ رُبَاعِيًّا ثُمَّ كسَّره، ألا تراكُ تقولُ في تكسيرِ العندليبِ، وهو طائرٌ يُقالُ له الهَزَارُ والبُلبُلُ يُعندِلُ أي يُصَوِّتُ. قال سيبويه: إذا كانت النونُ ثانيةً فلا تُجَعَلُ زائدةً، فإن سألت: فما الفرقُ بين التَّصْغِيرِ والتَّكْسِيرِ، حيثُ يجوزُ في التَّصْغِيرِ كلا الأمرينِ وهو إمَّا حذفُ الخامسِ وإثباتُ الرَّابِعِ، وإمَّا حذفُ الرَّابِعِ وإثباتُ الخامسِ، ولا كذلكِ ها هنا، فإنه لم يَجْزِ إلا حذفُ الخامسِ؟ أجبْتُ: القياسُ أن لا يجوزَ فيه كلا الأمرينِ، وقد وَرَدَ ذلكُ في كلامِ الكُتَّابِ وَعَلَيْهِ قولُ أبي النَّصْرِ (٣): «فإِزْنَانَةٌ كَالعِنَادِبِ تَغْرِيداً».

قال جَارُ اللهِ: «ويقالُ: دَهْمُونٌ وَهَجْرَعُونٌ، وَصَهْصَلَقُونٌ، وَحَنْظَلَاتٌ

= ففيه هذا لوقوفه على هذه الأوراق. وهو حجة في ذلك وقد اعتمد عليه الحموي في «معجم البلدان» كثيراً.

ترجمة العمرائي: في معجم الأدباء: ٦١/١٥، والجواهر المضيئة: ٣٧٨/١، والأنساب للسمعاني: ٣٩٨...

(١-١) في (أ).

(٢) في (ب) سبحات.

(٣) هو محمد بن عبد الجبار العُتَيْبِيُّ، تقدَّم التعريف به، والنصُّ، من كتابه «اليميني».

وَبَهْصَلَاتٍ وَسِفْرَجَلَاتٍ، وَجَحْمَرِشَاتٍ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: رَجُلٌ دَهْنَمٌ: سَهْلُ الْخُلُقِ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَرْضٌ دَهْشَمَةٌ أَيْ سَهْلَةٌ، صَوْتُ (١) صَهْصَلَقٌ: أَيْ: شَدِيدٌ: وَالصَّهْصَلَقُ: الْعَجُوزُ الصَّخَابَةُ. وَالبَهْصَلَةُ مِنَ النِّسَاءِ الْقَصِيرَةِ الْجَحْمَرِشِ: الْعَجُوزُ الْمُسِنَّةُ، يَقُولُ: الرَّبَاعِيُّ وَالخُمَاسِيُّ (٢) كَمَا يُجْمَعَانِ جَمْعَ تَكْسِيرٍ يُجْمَعَانِ أَيْضًا جَمْعَ سَلَامَةٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَمَا كَانَتْ زِيَادَتُهُ مَدَّةً ثَالِثَةً فَلَأَسْمَائِهِ فِي الْجَمْعِ (٣) أَحَدَ عَشَرَ مِثَالًا أَفْعَلَةٌ، فُفْعُلٌ، فِعْلَانٌ، فَعَايِلٌ، فُعْلَانٌ، فِعْلَةٌ أَفْعَالٌ، وَفِعَالٌ، وَفُعُولٌ أَفْعِلَاءٌ وَأَفْعُلٌ. وَذَلِكَ نَحْوُ: أَزْمِنَةٍ وَأَحْمِرَةٍ وَأَعْرَبَةٍ وَأَرْغَفَةٍ وَأَعْمِدَةٍ، وَقُدُلٍ وَخُمَرٍ وَقُرْدٍ وَكُثْبٍ وَزَيْرٍ، وَغِزْلَانٍ وَصِيرَانٍ وَغَرِبَانٍ وَظِلْمَانٍ وَقِعْدَانٍ، وَأَفَايِلٍ وَذَنَابٍ وَشَمَايِلٍ، وَرُقْصَانٍ، وَقُضْبَانٍ، وَغِلْمَةٍ، وَصِيبَةٍ، وَأَيْمَانٍ وَأَفْلَاءٍ وَفِصَالٍ، وَعُنُوقٍ وَأَنْصِبَاءٍ وَالسُّنَنِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: كَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَبْدَأَ بِأَفْعَلٍ أَوْ مَفْعَلٍ. وَبِكُلِّ مَا كَانَ الزَّائِدُ فِيهِ قَبْلَ الْفَاءِ، ثُمَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ، ثُمَّ مَا بَعْدَ الْعَيْنِ، ثُمَّ مَا بَعْدَ اللَّامِ، وَلَسْتُ أَدْرِي لِمَ فَعَلَ هَذَا؟! وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. قُرْدٌ - بَضْمَتَيْنِ - جَمْعُ قُرَادٍ. ظُلْمَانٌ جَمْعُ ظَلِيمٍ، قُعْدَانٌ: جَمْعُ قَعُودٍ وَهِيَ النَّاقَةُ الَّتِي يُقْعِدُهَا الرَّاعِي عِنْدَ حَاجَتِهِ، وَمِنْهُ اتَّخَذُوهُ قَعِيدَ الْحَاجَاتِ. هُمَا جَمْعُ شِمَالٍ - بِالْفَتْحِ - وَهِيَ خِلَافُ جَنُوبٍ وَشِمَالٍ - بِالْكَسْرِ - وَهِيَ خِلَافُ الْيَمِينِ، ذَنَابٌ: جَمْعُ ذَنُوبٍ: وَهُوَ الدَّلْوُ الْمَلِيءُ وَمِثْلُهَا قَلُوصٌ وَقَلَانِصٌ، أَفْلَاءٌ: جَمْعُ فُلُوءٍ - بِفَتْحِ الْفَاءِ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ - لِأَنَّهُ يَفِيلُ أَيْ يَعْظُمُ، وَلِلْأَنْثَى فُلُوءَةٌ كَقَوْلِهِمْ عَدُوٌّ وَأَعْدَاءٌ وَعَدُوَّةٌ. عُنُوقٌ: تَكْسِيرُ عُنَاقٍ. وَكَانَتْ مَدَّتُهُ زِيَادَةً ثَالِثَةً فَأَبْنَيْتُهُ تِسْعَةً اعْتِبَارًا

(١) فِي (ب).

(٢) فِي (أ) الْخُمَاسِيُّ وَالرَّبَاعِيُّ.

(٣) سَاقَطَ مِنْ (ب).

وخمسةٌ وجُوداً. أفعالٌ، وفِعيلٌ، وفِعولٌ - بفتح الفاء -، وفُعَالٌ، وفُعولٌ، وفُعيلٌ - بِضَمِّ الفاءِ - فِعَالٌ وفِعيلٌ وفِعولٌ - بكسرِ الفاءِ - فالأربعةُ الأولى مُستعملةٌ على الإِطلاقِ، وكذلك^(١) السَّابِعُ فَعَالٌ، وأما السَّادِسُ والتَّاسِعُ فُعيلٌ - بالضَّمِّ - وفِعولٌ - بالكسْرِ -، وهما فرعان على فَعَلٍ وفِعَلٍ فمُنتقيان مُطلقاً. وأما فُعولٌ: فمن أبنيةِ الجُموعِ ثم فِعَالٌ بالكسْرِ في المُفردِ أكثرُ منه في الجَمعِ، وبقي اعتبارُ فِعيلٍ لكونِهِ فرعاً على فَعَلٍ / فَبَقِيَ المُعْتَبَرَةُ تِلْكَ الخَمْسَةُ.

[٩٢/ب]

قال جَارُ اللَّهِ: «ولا يُجمَعُ على أفْعَلٍ إلاَّ المُؤنَّثُ خاصَّةً نحو عناقٍ وأعنتي، وعقابٍ وأعقبٍ، وذِرَاعٍ وأذرعٍ، وأمكِنٍ من الشَّواذِ».

قال المُشْرَحُ: أفْعَلٌ في الحَقِيقَةِ جَمعُ^(٢) فُعولٍ، وفُعولٌ مؤنَّثَةٌ لأنَّها جَمعُ تَكسيرٍ ولهذا تَقولُ في أفْلَسٍ بأنَّها جَمعُ فُلوسٍ لا جَمعُ فِلسٍ، وكذلك تَقولُ في أَدْهَرٍ بأنَّها جَمعُ دُهورٍ لا جَمعُ دَهْرٍ، أمَّا أزمُنُ^(٣) مَحْمُولَةٌ على أَدْهَرٍ^(٤) فحُكْمُها حُكْمُها. من أنْتَ اللِّسانَ قالَ ألسُنُ. ابنُ السَّراجِ^(٥) ومن ذَكَرَ قالَ ألسِنَةٌ، وعلى أمكُنُ وأمكِنَةٌ، فإنَّ الأوَّلَ جَمعُ مكانَةٍ قالَ اللَّهُ تعالى^(٦): ﴿ولو شِئنا لَمَسَخناهُم على مَكانَتِهِمْ﴾ وبه تَبَيَّنَ أنَّ أمكُنَ لَيسَ من الشَّواذِ. والثَّانِي جَمعُ مَكانٍ.

قال جَارُ اللَّهِ: ولم يَجِءَ فَعَلٌ من المُضاعِفِ والمُعْتَلِ اللَّامِ، وقد شَدَّ نَحْوَ ذَبِّ^(٧) في جَمعِ ذُبَابٍ.

(١) في (أ) وذلك.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (أ) زمن.

(٤) في (أ) دهر.

(٥) الأصول: ٢/.

(٦) سورة يس: آية: ٦٧.

(٧) في (ب).

قال المُشَرِّحُ: الكلامُ فيه مَبْنِيٌّ على مُقَدِّمَةٍ وهي أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ كُسِّرَ من الأسماءِ إنما هو فُعَلٌ على فُعُولِ كِفْلَسٍ وفُلُوسٍ ، وَبَيْتٍ وَبُيُوتٍ ، ثُمَّ تَخَلَّصُوا منها إلى جَمْعِ القِلَّةِ فَطَرَحُوا الواوَ وَبَقِيَتِ الضَّمَّةُ في العَيْنِ كالتَّذَكِيرَةِ من الواوِ المَطْرُوحَةِ . فَخَافُوا على هذه الضَّمَّةِ زَوَالِهَا بالإسْكَانِ ، فَاسْكَنُوا الفَاءَ لِيَأْمَنُوا سُكُونَ العَيْنِ ، وَاجْتَلَبُوا هَمْزَةَ الإِبْتِدَاءِ وَلِتَكُونَ هَذِهِ الهَمْزَةُ مع الضَّمَّةِ المُؤَكَّدَةِ^(١) كالعِوَضِ عن الواوِ الذَّاهِبَةِ ، وهذا المَعْنَى يَقْتَضِي أن لا تَجِيءَ فِعْلٌ في المُضَاعَفِ ولا المُعْتَلِّ اللَّامِ ضَرُورَةً أَنَّ مِنْ شَأْنِ هذه الضَّمَّةِ أن تَكُونَ ثابتَةً باقيةً وَكُونُهَا مُضَاعَفًا أو مُعْتَلِّ اللَّامِ يَقْتَضِي زَوَالَهَا وهما في طَرَفِي نَقِيضٍ . وَأما ذُبُّ فَقَدِ زَالَ بِمُفْرَدِهَا الضَّمَّةِ .

قال جَارُ اللَّهِ: «وَلَمَّا لَحِقَتْهُ مِنْ ذَلِكَ تَأَةُ التَّانِيثِ مِنْهُ لِأَنَّ فِعَالَ وَفُعَلَ وَذَلِكَ نَحْوَ صَحَائِفٍ^(٢) وَرَسَائِلَ وَحَمَائِمَ وَذَوَائِبَ وَحَمَائِلَ وَسُفُنٍ» .

قال المُشَرِّحُ: يُحْتَمَلُ أن تَكُونَ سُفُنٌ جَمْعُ سَفِينٍ وَسَفِينَةٍ . ابنُ دُرَيْدٍ: سَفِينَةٌ بِمَعْنَى فاعِلَةٍ بِمَعْنَى تَسْفِنُ المَاءَ كَأَنَّهَا تُفْسِرُهُ .

قال جَارُ اللَّهِ: «وَلِصِفَاتِهِ تِسْعَةٌ أَمْثَلَةٌ: [فُعَلَاءٌ] فُعَلٌ ، فِعَالٌ ، فِعْلَانٌ ، فُعْلَانٌ أفعالٌ ، أفعَلَاءٌ ، أفعَلَةٌ ، فُعُولٌ ، وَذَلِكَ نَحْوَ كُرَمَاءَ وَجُبْنَاءَ وَشُجْعَاءَ وَوُدْدَاءَ ، وَنُدْرٍ وَصُنْعٍ وَصُبْرٍ وَكُنْزٍ ، وَكِرَامٍ وَجِيَادٍ ، وَهِيَابٍ وَثِيَابٍ وَشِجْعَانٍ وَخُضَيَّانٍ^(٣) وَشُجْعَانٍ^(٣) ، وَأَشْرَافٍ وَأَعْدَاءٍ وَأَنْبِيَاءٍ وَأَشِحَّةٍ وَظُرُوفٍ» .

قال المُشَرِّحُ: في «الصَّحاحِ»^(٤) الودودُ المُحِبُّ ، وَرِجَالٌ وَدِدَاءٌ . صُبْرٌ: جَمْعُ صَبُورٍ وَكُنْزٌ: جَمْعُ كِنَازٍ .^(٥) الجَوْهَرِيُّ: نَاقَةٌ كِنَازٌ^(٥) . - بالكسْرِ - أي مُكْتَنَزَةٌ

(١) في (ب) المذكرة .

(٢) في (ب) فقط: صحائف و صحف .

(٣) ساقط من (ب) .

(٤) الصحاح: (ودد) ٥٤٦/١ .

(٥-٥) في (أ) وانظر الصحاح: ٨٩٠/٢ كنز .

اللَّحْمِ . جِياد: جَمع جَواد. وفي «الحماسة»^(١):

تُلاقُوا جِياداً لا تَحِيدُ عن الوَعَى إذا ما عَدَّتْ في المَازِقِ المُتَدانِي
هِجَان: جَمع هِجَانٍ، والكَّسرةُ في جَمعِهِ غيرُ الكَّسرةِ في مُفردِهِ، ألا
تَرى أَنَّ الكَّسرةَ في الجَمعِ بِمَنزِلَتِها في جِيادٍ وِغرابٍ، وفي المُفردِ بِمَنزِلَتِها
في جِمارٍ وِكتابٍ. والثَّنيانِ جَمعُ ثِنْيٍ وهو الَّذي تُلقي ثَنينَتَهُ، ويَكونُ ذلِكَ^(٢)،
في الظِّلِّ والحافِرِ، وفي السَّنَةِ^(٣) الثَّالِثَةِ، وفي الخُفِّ^(٤) في السَّنَةِ السَّادِسَةِ.
ابنُ السَّكَيْتِ^(٥) عن اللُّحياني: رَجُلٌ شَجِيعٌ وشُجَعانٌ، وَقَوْمٌ شُجَعانٌ وشُجَعان
المَضمومِ جَمعُ. رَجُلٌ سَمِيحٌ ونحوه قُفْزانِ جَمعُ قَفِيزِ المَكسورِ جَمعُ شُجاعِ
وَنحوه عُلمانِ جَمعُ غُلامٍ. وظُرُوف: جَمعُ ظَريفٍ، وقِياسُهُ ظَرفٌ كما أَنَّ فُلُكاً
قِياسُهُ فُلُوكٌ. ونحو ظُرُوفِ جَمعُ ظَريفٍ. زُبورٌ - بِضَمِّ الزَّاي - جَمعُ زَبورٍ،
وهي قِراءةُ حَمزة^(٦) في قولِهِ تَعالَى^(٧): ﴿وَآتينا دَاوُدَ زُبوراً﴾ وهذا جَمعُ
بِحدَفِ الزَّيادةِ ونحوه: كِروانٌ وكُروانٌ وورشانٌ وورشانٌ ويشهدُ لِصِحَّتِهِ أَنَّ
التَّكسِيرَ مِثْلُ التَّصغِيرِ، وَقَدْ طُرِدَ هذا الحَدَفُ في تَرخِيمِ التَّصغِيرِ نَحْوَ أَزْهَرَ
وزُهَيْرٍ وحارِثٍ وحُرَيْثٍ. فَإِن سَأَلت: في كُنزٍ وَصُنِعَ نَظَرٌ لَأَنَّهُ ما سَبِقَ هذا
الفَصلِ إِلا لِلْمُدَّكَّرِ وهما مُؤنَّتانِ، أَمَّا أَنَّهُ ما سَبِقَ هذا الفَصلِ إِلا لِلْمُدَّكَّرِ
فبِدليلِ قولِهِ فيما بَعَدَ وَلِمْؤنَّتِها ثَلَاثَةُ أمِثْلَةٍ...؟ أَجِبْتُ: نَعَم ما سَبِقَ هذا

(١) انظر شرح الحماسة للمرزوقي: ١/١٢٨، من قصيدة لوداك بن سنان بن غيل المازني.

(٢) في (ب).

(٣) في (ب).

(٤) في (أ).

(٥) انظر: تهذيب الألفاظ لابن السكيت: ١٧١، وعنه في «الصحاح» للجوهري (شجع) والنص هنا عنه.

(٦) قراءة حمزة في كتاب «السبعة» لابن مجاهد: ٢٤١، والكشف عن وجوه القراءات لمكي: ٤٠٢/١.

(٧) سورة النساء: آية: ١٦٣.

الفَصْلُ إِلَّا لِلْمُذَكَّرِ، عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ عَلَامَةٌ تَأْنِيثٍ وَعِنَى بِالْمُؤَنَّثِ مَا فِيهِ
عَلَامَةٌ تَأْنِيثٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَيَجْمَعُ جَمْعَ تَصْحِيحٍ نَحْوَ كَرِيمُونَ وَكَرِيمَاتٌ، أَمَّا
فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ فَبَابُهُ أَنْ يُكْسَرَ عَلَى فَعَلَى كَجَرَحَى وَقَتْلَى».

قَالَ الْمُشْرَحُ: فَعِيلٌ إِذَا [كَانَ] بِمَعْنَى فَاعِلٍ جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، أَمَّا
[إِذَا كَانَ] بِمَعْنَى مَفْعُولٍ فَلَمْ يَجْزِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ جَمْعُهُ، وَذَلِكَ لِانْقِطَاعِهِ عَنِ
الْفِعْلِ بَعْدَهُ، وَيُجْمَعُ فِي الْأَكْثَرِ عَلَى فَعَلَى نَحْوَ جَرَحَى، وَأَسْرَى وَقَتْلَى.

[٩٣/أ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ / «وَقَدْ سُدَّ قَتْلَى وَأَسْرَى».

قَالَ الْمُشْرَحُ: كَأَنَّهُ شَبَّهَ فِي جَمْعِهِ فَعِيلًا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ بِفَعِيلٍ بِمَعْنَى
فَاعِلٍ، فَكَمَا قِيلَ: عُلَمَاءٌ، وَحُكَمَاءٌ قِيلَ: قَتْلَى وَأَسْرَى فِي جَمْعِ قَتِيلٍ
وَأَسِيرٍ، كَمَا شَبَّهَ مُلْحَقَةً جَدِيدًا وَ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾^(١) بِفَعِيلٍ بِمَعْنَى
مَفْعُولٍ فَلَمْ تَدْخُلْهَا التَّاءُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَلَا يُجْمَعُ جَمْعَ التَّصْحِيحِ فَلَا يُقَالُ جَرِيحُونَ وَلَا
جَرِيحَاتٌ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: لِأَنَّهُ بِالْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ أَشَبَّهُ مِنْهُ بِالْجَارِيَةِ، وَمَنْ تَمَّ لَمْ
يُؤَنَّثْ فِي قَوْلِكَ: امْرَأَةٌ جَرِيحٌ وَقَتِيلٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَلَمْؤَنَّثُهَا ثَلَاثَةٌ أَمْثَلَةٌ: فِعَالٌ، وَفَعَائِلٌ، وَفُعَلَاءٌ وَذَلِكَ نَحْوَ
صِبَاحٍ وَصَبَائِحٍ وَعَجَائِزٍ وَخُلَفَاءٍ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: «وَلَمْؤَنَّثُهَا ثَلَاثَةٌ أَمْثَلَةٌ» يَرْجِعُ إِلَى
«صِفَاتٍ» فِي قَوْلِهِ: وَلِصِفَاتِهِ تَسَعَةٌ أَمْثَلَةٌ. صِبَاحٌ كَمَا جَاءَ^(٢) جَمْعَ مُذَكَّرٍ جَاءَ
جَمْعَ مُؤَنَّثٍ.

(١) سورة الأعراف: آية: ٥٦.

(٢) فِي (ب).

قال جَارُ اللَّهِ: «فصلٌ، وما كَانَ عَلَى فَاعِلٍ اسماً فَلَهُ إِذَا جُمِعَ ثَلَاثَةٌ
أَمْثَلَةٌ: فَوَاعِلٌ وَفُعْلَانٌ وَفِعْلَانٌ، نَحْوُ كَوَاهِلٍ وَحُجْرَانٍ وَجِنَانٍ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: حُجْرَانٌ جَمْعُ حَاجِرٍ، وَهُوَ مَا يُمَسِكُ الْمَاءَ مِنْ شَفَةِ
الْوَادِي وَكَذَلِكَ حَاجُوزٌ، وَنَظِيرُهُ حَايِزٌ وَحُوزَانٌ، وَشَابٌ وَشَبَانٌ، وَرَاعٍ
وَرُعيَانٌ، وَجَانٌ وَجِنَانٌ وَنَظِيرُهُمَا حَائِطٌ وَحِيطَانٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ^(١): وَلَمْؤُنَيْهِ مِثَالٌ وَاحِدٌ فَوَاعِلٌ نَحْوُ كَوَائِبٍ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْكَاتِبَةُ مِنَ الْفَرَسِ: مَقْدَمَةُ الْمَنْسُجِ حَيْثُ يَقَعُ عَلَيْهِ يَدَا
الْفَارِسِ فَإِنْ سَأَلْتُ: كَيْفَ كَسَرُوا فَاعِلًا اسماً عَلَى مُكْسَرٍ فَاعِلَةٍ صِفَةً، وَلَمْ
يُكْسَرُوهَا عَلَى فَاعِلٍ صِفَةً؟ أَجِبْتُ: لِأَنَّ فَاعِلًا اسماً قَدْ اِمْتَنَعَ الْخَاقَهُ بِفَاعِلٍ
صِفَةً فِي سَالِمِهِ فَجَازَ أَنْ يَمْتَنَعَ الْخَاقَهُ بِهِ فِي تَكْسِيرِهِ بِخِلَافِ فَاعِلَةٍ^(٢)
صِفَةً^(٣)، فَإِنَّهُ إِنَّمَا^(٤) اِمْتَنَعَ الْخَاقَهُ بِهَا فِي سَالِمِهِ، وَلَا يَمْتَنَعُ الْخَاقَهُ بِهَا فِي
مُكْسَرِهِ^(٥). فَإِنْ سَأَلْتُ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ فَاعِلًا اسماً لَمْ يَمْتَنَعَ الْخَاقَهُ بِفَاعِلِهِ
صِفَةً وَهَذَا لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ جَمْعَ سَلَامَةِ الْمُؤَنَّثِ^(٦). إِلَّا مَا فِيهِ التَّاءُ
حَقِيقَةً أَوْ تَقْدِيرًا، وَفَاعِلٌ اسماً لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي فَاعِلٍ مِثْلُهُ؟
أَجِبْتُ: لِأَنَّ الْأِسْمَ مِمَّا يُجْمَعُ جَمْعَ سَلَامَةِ الْمُؤَنَّثِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مُؤَنَّثٌ
مُكْسَرٌ بِدَلِيلِ سُرَادِقَاتٍ، وَجُمَادَاتٍ وَضُبْعَانٍ لِدَكَرِ الضُّبَاعِ ضُبْعَانَاتٍ. «وَفِي
الْبَيْعِ ثَلَاثُ خِيَارَاتٍ».

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَدْ نَزَّلُوا أَلْفَ التَّائِيثِ مَنَزَلَةً تَائِهٍ فَقَالُوا فِي فَاعِلَاءِ

(١) فِي (ب) فَصَلٌ، وَلَمْؤُنَيْهِ..

(٢) فِي (أ) فَاعِلٌ.

(٣) فِي (أ) فَقَطْ.

(٤) فِي (ب).

(٥) فِي (أ) مَكْسَرُهَا.

(٦) فِي (ب) مُؤَنَّثًا.

فواعل نحو نوافق وقواصع، ودوامٍ وشوابٌ».

قال المُشْرَحُ إِنَّهُمْ نَزَلُوا الْأَلْفَ الْمَقْصُورَةَ مِنْزِلَةَ تَاءِ التَّائِيثِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُمْ
قَالُوا فِي جَمْعِ إِحْدَى أَحَدٌ كَمَا قَالُوا فِي جَمْعِ كِسْرَةٍ كِسْرٌ، وَفِي جَمْعِ إِحْنَةٍ
إِحْنٌ، وَكَذَلِكَ غُرْفَةٌ غُرْفٌ وَظَلْمَةٌ ظَلَمٌ، كَمَا جَعَلُوا الْمَقْصُورَةَ بِمَنْزِلَةِ التَّاءِ
وَجَعَلُوا الْمَهْمُوزَةَ^(١) بِمَنْزِلَتِهَا فِي قَوْلِهِمْ: قَاصِعَاءُ قَوَاصِعٌ، وَدَامَاءُ دَوَامٍ .
النَّافِقَاءُ إِحْدَى جِحْرَةَ الْيَرْبُوعِ يَكْتُمُهَا وَيُظْهِرُ غَيْرَهَا، وَهُوَ مَوْضِعٌ تَرْفَعُهُ، فَإِذَا
أَتَى مِنْ قِبَلِ الْقَاصِعَاءِ ضَرَبَ بِرَأْسِهِ النَّافِقَاءَ فَانْتَفَقَ أَي خَرَجَ مِنْهُ . نَفَقَ الْيَرْبُوعُ
تَنْفِيقًا وَنَافَقَ أَي أَخَذَ فِي نَافِقَائِهِ، وَمِنْهُ الْمُنَافِقُ فِي الدِّينِ . الدَّامَاءُ: إِحْدَى
جِحْرَةَ الْيَرْبُوعِ الَّتِي [يُخْرِجُ] مِنْهَا التُّرَابَ يَجْمَعُهُ، وَكَذَلِكَ الرَّاهِطَاءُ . الْقَاصِعَاءُ
مِنْ جِحْرَةِ الْيَرْبُوعِ الَّتِي يَقْضَعُ فِيهَا، أَي يَدْخُلُ . السَّابِيَاءُ الْمَشِيمَةُ الَّتِي تَخْرُجُ
مَعَ الدَّلْوِ، وَكَأَنَّهُ مِنْ انْسَبَا الْجِلْدِ أَي انْسَلَخَ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ^(٢): «وَاللِّصْفَةُ تَسَعَةُ امْثَلَةٍ: فَعَلٌ، فَعَالٌ، فَعَلَةٌ، فَعَلَةٌ،
فَعَلَى، فَعَلَاءٌ، فَعْلَانٌ فَعَالٌ فَعُولٌ . نَحْوُ شُهْدٌ وَجَمَلٌ وَجُهَالٌ وَفَسَقَةٌ وَقُضَاةٌ
^(٣) وَيَخْتَصُّ بِالْمَعْتَلِ اللَّامِ^(٣)» .

قال المُشْرَحُ: اعْلَمْ أَنَّ فَعْلَةً مِمَّا يُكْسَرُ عَلَيْهِ فَاعِلٌ مِنَ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ
صِفَةً، وَذَلِكَ نَحْوُ: غُرَاةٌ وَقُضَاةٌ وَبِنَاةٌ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَيُزَلُّ وَشُعْرَاءُ، وَصُحْبَانُ، وَتُجَارُ، وَقُصُودٌ» .

قال المُشْرَحُ: نَظِيرُ بَزَلٍ قُتِلَ جَمْعُ قَتِيلٍ حِكَاةُ الْغُورِيِّ^(٤)، وَكَذَلِكَ
قُرْحٌ: جَمْعُ قَارِحٍ نُقِلَ عَنْ (حَاشِيَةِ الْجَامِعِ) لِلْغُورِيِّ^(٤) شُعْرَاءُ جَمْعُ شَاعِرٍ .

(١) فِي (أ) الْمَقْصُورَةَ .

(٢) فِي (ب) قَالَ جَارُ اللَّهِ فَصَل .

(٣-٣) فِي (ب) .

(٤) تَقَدَّمَ ذَكَرَ الْغُورِيِّ وَجَامِعُهُ، وَأَمَّا «حَاشِيَةُ الْجَامِعِ» فَلَا أَعْرِفُهَا، وَلَا أُدْرِي هَلْ هُوَ كِتَابٌ كَالشَّرْحِ
لِلْجَامِعِ، أَوْ يَقْصِدُ تَعْلِيقَاتٍ كَتَبَتْ عَلَى الْكِتَابِ فِي هَوَامِشِهِ؟

قال الشيخ أبو عليّ الفارسي: ويُشبهه أن يكون ذلك لتعاقبِ فاعلٍ وفعلٍ على الشيء الواحدِ كعليّ وعالمٍ، وشهيدٍ وشاهدٍ، ووليّ ووالٍ وقالوا: يتيمٌ وأيتامٌ، وأبيّ وآيالٌ، وشريفٌ وأشرافٌ، كما قالوا: صاحبٌ وأصحابٌ وطائرٌ وأطيّارٌ. وكذلك جمع وادٍ على أوديةٍ.

قال جازر الله: «وقد شدّ نحو فارسٍ».

قال المشرّح: إنّما كسّر فارسٌ لجريهِ مجرى الأسماء.

قال جازر الله: «ولمؤنثيه مثالان فواعلٌ [و] ففعلٌ نحو ضواربٌ ونومٌ ويستوي في ذلك ما فيه التاء، وما لا تاء فيه كحائضٍ وحاسرٍ».

قال / المشرّح: الحاسرُ خلافُ المُقنّعِ.

[ب/٩٣]

قال جازر الله: «فصلٌ؛ وللإسمِ مما آخره ألفٌ تانيثٌ رابعةٌ مقصورةٌ أو ممدودةٌ مثالان: فعاليٌ [و] فعالٌ نحو صحارى وإناثٌ».

قال المشرّح: الاسمُ إذا كان آخره ألفٌ تانيثٌ ممدودةٌ فإنه يُكسّرُ على فعالي، أما إذا كانت إلحاقيةً فلا يُكسّرُ عليه، وذلك نحو حرباءٍ وحرابي.

قال جازر الله: «وللصفةِ أربعةٌ أمثلةٌ: فعالٌ وفعلٌ وفعلٌ وفعاليٌ نحو: عطاشٌ وبطاحٌ وعشارٌ وحمرٌ والصغرى وحوامي».

قال المشرّح: هي تكسيرُ عطشى وبطحاءٍ وعشراءٍ وحمراءٍ والصغرى وحوامى وهي التي تشتهي على الحبلِ المطعومات. فإن سألت: لِمَ عرّى سائرَ الأمثلةِ عن اللّامِ، وأدخلها في الصغرى؟ أجبت: لأنّ تكسيرَ الصغرى تانيثُ الأصغرِ أفعلٌ تفضيلٌ من الصغرى، وأفعلُ التفضيلِ لا بُدُّ له من أحدِ الأشياءِ الثلاثة، فإن لم يكن معه من التفضيليةِ ولا الإضافةِ فلا بُدُّ أن تكونَ معه اللّامُ.

قال جازر الله: «وقد يُقالُ ذفرياتٌ وحبلياتٌ، والصغرياتُ،

والصَّحراوات إذا أُريدَ أدنى العَدَدِ.

قال المُشَرِّحُ: يقول السِّيرافي^(١) كما وَرَدَ في جمعِ التَّكْسِيرِ مما فيه ألف التَّائِثِ المَقْصُورَةُ أو الممدودةُ من الأسماءِ فكذلك وَرَدَ فيه جمعُ التَّصْحِيحِ .

قال جَارُ اللَّهِ: «ولا يقالُ حَمراوات».

قال المُشَرِّحُ: السِّيرافي لا يُجَمِّعُ المُذَكَّرَ منه بالواو والنون، ولا المُؤنَّثَ بالألفِ والتَّاءِ إلَّا ما اضطرَّ إليه شاعِرٌ فَشَبَّهه بِغَيْرِهِ من الجُمُوعِ .

قال الكَمِيتُ^(٢):

فما وَجَدتُ بناتُ أبي نِزارٍ حَلائِلَ أَحْمَرين وأسودينا
قال جَارُ اللَّهِ: «وأما قولُه عليه السَّلَامُ^(٣): «ليس في الخُضروا
صَدَقَةٌ» فَلِجَرِيهِ مَجْرَى الاسمِ .

قال المُشَرِّحُ: ونحوها فوارسُ جَمْعُ فارسٍ .

قال جَارُ اللَّهِ: «وإذا كانت الألفُ خامِسةً جُمِعَ بالتَّاءِ كقولكَ حُبارياتٍ
وسُمانياتٍ» .

قال المُشَرِّحُ: هما مُكسَّرتان لِحُبَارَى وسُمانى لِطائِرَينِ .

قال جَارُ اللَّهِ: «ولأفعلٍ إذا كانَ اسماً مثلاً واحداً [أ] فاعِلٌ نحو
أجادلُ» .

(١) في (أ).

(٢) ديوانه: ١١٦/٢، ورواية الديوان: «أسودين وأحمرينا»، وانظر المقرب: ٥٠/٢، وشرح ابن يعيش: ٦٠/٥، ونسبه لحكيم الأعرور، وانظر الخزانة: ٨٦/١.

(٣) الحديث في سنن الترمذي: كتاب الزكاة، (باب ما جاء في زكاة الخضروات) الحديث رقم: ٦٣٨، وانظر النهاية لابن الأثير: ٤١/٢.

قال المشرِّحُ: الاسمُ الصَّرْفُ لا يُجمع جَمَعَ السَّلَامَةِ لُبْعِدِهِ من الأفعالِ .

قال جَارُ اللَّهِ: «وَلِلصَّفَةِ ثَلَاثَةٌ أَمْثَلَةٌ فُعَلٌ وَفُعْلَانٌ وَأَفَاعِلٌ، نَحْو: حُمْرٌ وَحُمْرَانٌ وَالْأَصَاغِرُ وَإِنَّمَا يُجْمَعُ بِأَفَاعِلِ الَّذِي مَوْثَثَةٌ فُعَلٌ، وَيُجْمَعُ أَيْضًا بِالْوَاوِ وَالتُّونِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (١): ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ .

قَالَ المَشْرِحُ: أَفْعَلٌ إِذَا كَانَ كَالصَّفَةِ فَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ مَوْثَثَةٌ فَعَلَاءً - بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ - نَحْوَ أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءُ (٢). وَالثَّانِي أَنْ تَكُونَ مَوْثَثَةٌ فُعَلِيٌّ - بِالضَّمِّ وَالْقَصْرِ - فَالْأَوَّلُ يُجْمَعُ بِفُعَلٍ وَفُعْلَانٍ، وَالثَّانِي يُجْمَعُ بِأَفَاعِلٍ، وَبِالْوَاوِ وَالتُّونِ، لِأَنَّهُ اسْمٌ وَأَيْضًا صِفَةٌ قَرِيبَةٌ مِنَ الْفِعْلِ أَمَّا أَنَّهُ اسْمٌ فَلأنَّهُ لَا يَعْمَلُ إِعْمَالَ سَائِرِ الصِّفَاتِ، وَأَمَّا أَنَّهُ صِفَةٌ قَرِيبَةٌ مِنَ الْفِعْلِ فَظَاهِرٌ. قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ (٣):

أَتَانِي وَعَيْدُ الْحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا
فَمَنْظُورٌ فِيهِ إِلَى جَانِبِ الْوَصْفِيَّةِ وَالْإِسْمِيَّةِ» .

قَالَ المَشْرِحُ: الْحُوصُ مَنْظُورٌ فِيهِ إِلَى جَانِبِ الْوَصْفِيَّةِ، وَالْأَحَاوِصُ مَنْظُورٌ فِيهِ إِلَى جَانِبِ الْإِسْمِيَّةِ، وَأَمَّا الْأَبَاطِحُ فَقَدْ غَلَبُوا فِيهِ جَانِبَ الْإِسْمِيَّةِ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ فِي «الشُّيرَازِيَّاتِ» وَاسْتِعْمَالَهُمْ لِهَ أَيِ الْأَوَّلِ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ لَيْسَ يُخْرِجُهُ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ مِنْ كَوْنِهِ وَصْفًا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَجْرَعَ وَالْأَبْطَحَ - وَإِنْ كَانَا يُسْتَعْمَلَانِ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ حَتَّى كُسِّرَا تَكْسِيرَهُمَا - لَمْ

(١) سورة الكهف: آية: ١٠٣ .

(٢) في (ب) وأصفر وصفراء .

(٣) البيت للأعشى يهجو علقمة بن علاثة . الديوان: ١٠٩، توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات

المحصل: ٩٩، والمنخل: ١٢٥، والخوارزمي: وزين العرب، وشرح ابن يعيش: ٦٢/٥،

وعرائس المحصل: ١٧١/٢، ١٧٢، وانظر خزائن الأدب: ٨٨/١ .

يُخْرِجُهُمَا عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ، بِدَلَالَةِ امْتِنَاعِهِمْ مِنْ صَرْفِهِمَا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلُّ؛ وَقَدْ جَمَعَ فَعْلَانُ اسْمًا عَلَى فَعَالَيْنِ نَحْوَ شَيَاطِينِ، وَكَذَلِكَ فَعْلَانُ وَفِعْلَانُ نَحْو: سَلَاطِينِ وَسَرَاحِينَ، وَقَدْ جَاءَ (١)-عَلَى فِعَالٍ- (١) نَحْوِ سِرَاحٍ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: شَيَاطِينُ: إِنْ أَخَذْتَهُ مِنْ شَاطِطِ الْقِدْرِ أَيْ احْتَرَقَتْ وَلِصِقَتْ بِهَا شَيْءٌ فَهُوَ فَعْلَانُ، وَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنْ شَطْنِ بِمَعْنَى بَعْدَ فَهُوَ فِعْعَالٌ فَكَأَنَّهُ يَحْتَرِقُ فِي النَّارِ أَوْ هُوَ بَعِيدٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ. وَبِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ قَدْ أَخَذَ شَيْخُنَا - وَرَحِمَهُ اللَّهُ - سِرَاحٍ: - بِكَسْرِ السَّيْنِ - جَمْعُ سِرْحَانٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَصِفَةُ عَلَى فِعَالٍ وَفُعَالِي نَحْوِ غَضَابٍ وَسُكَارِي».

قَالَ الْمُشْرَحُ: فَعْلَاءٌ كَمَا يُكْسَرُ عَلَى فُعَالِي فَكَذَلِكَ مَا يُضَارِعُهُ مِمَّا فِيهِ أَلْفٌ وَنُونٌ فَعْلَانُ صِفَةٌ نَحْوِ غَضَابٍ وَسُكَارِي.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَيَقُولُ بَعْضُ [العرب] كُسَالِي وَسُكَارِي وَعُجَالِي [١/٩٤] وَعُيَارِي بِالضَّمِّ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: مِنْ ضَمِّ الْفَاءِ فِي نَحْوِ سُكَارِي وَعُجَالِي فَكَأَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ فُعَالٍ جَمْعِ فَعْلَاءٍ، وَفُعَالِي جَمْعِ فَعْلَانٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلُّ؛ وَفِعْعَلٌ (٢) يَكْسَرُ عَلَى أَفْعَالٍ وَفِعْعَالٍ وَأَفْعِلَاءٍ نَحْوِ أَمْوَاتٍ وَجِيَادٍ وَأَنْبِيَاءٍ وَيُقَالُ: يَبْعُونَ وَيَبْعَاتُ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: أَنْبِيَاءُ: بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ قَبْلَ الْيَاءِ الْمَثْنَةِ، يَقُولُ فِعْعَلٌ (٢) كَمَا يُجْمَعُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ أَيْضًا. وَفِي (شَرْحِ الْكِتَابِ) يَقَالُ لِلْمَذْكَرِ يَبْعُونَ وَلِلْمَوْثُتِ يَبْعَاتُ.

(١ - ١) فِي (أ).

(١) فِي (أ) فِعْعَلٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ؛ وَقَعَالٌ وَقَعَالٌ»^(١) وَفَعِيلٌ وَمَفْعُولٌ وَمُفْعِلٌ وَمَفْعَلٌ يَسْتَعْنَى فِيهَا بِالتَّصْحِيحِ عَنِ التَّكْسِيرِ فَيُقَالُ: شَرَّابُونَ وَحَسَّانُونَ وَفَسِيقُونَ، وَمُضْرِبُونَ، وَمُكْرِمُونَ وَمُكْرَمُونَ».

قَالَ الْمَشْرَحُ: أَمَّا فَعَالٌ فَنَحْوُ شَرَّابٍ، وَقَعَالٌ نَحْوُ حَسَّانٍ، وَفَعِيلٌ نَحْوُ فَسِيقٍ، فَلأنه لو جُمِعَ ^(٢) -جَمَعَ التَّكْسِيرِ- لاشْتَبَهَ فِيهِ الْمُفْرَدُ، وَأَمَّا مَفْعُولٌ فَلأنه يَشْتَبَهُ جَمْعُهُ بِجَمْعِ مَفْعَالٍ وَمُفْعِيلٍ، وَأَمَّا مَفْعَلٌ - بِالْكَسْرِ - فلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَفْعَلٌ - بِالْفَتْحِ - أَوْ لَا يَكُونَ، فَلَمَّا كَانَ لَزِمَ الِاشْتِبَاهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَمْعِ مَفْعِلٍ أَوْ مَفْعَلٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَدْ قِيلَ عَوَاوِيرُ، وَمَلَاعِينُ، وَمَشَائِيمُ، وَمِيَامِينُ، وَمِيَاسِيرُ، وَمَقَاطِيرُ، وَمَنَاقِيرُ، وَمَطَافِلُ»^(٣)، وَمَشَادِنُ».

قَالَ الْمَشْرَحُ: الْعَوَاوِيرُ جَمْعُ عَوَارٍ وَهُوَ: الْجَنَانُ^(٤) ذَكَرَهُ السِّيْرَافِيُّ فِي «شَرْحِ الْكِتَابِ»^(٥) هِيَ جَمْعُ مُوسِرٍ وَمُقَطِرٍ وَمُنْكَرٍ، امْرَأَةٌ مُطْفَلٌ، أَي: لَهَا طِفْلٌ، وَنَحْوَهَا ظَبِيَّةٌ مُغْزَلٌ وَمُشْدِنٌ مَعَهَا غَزَالٌ وَشَادِنٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ؛ وَكُلُّ ثَلَاثِيٍّ فِيهِ زِيَادَةٌ لِلْإِلْحَاقِ بِالرُّبَاعِيِّ كَجَدُولٍ وَكَوَكَبٍ وَعَثِيرٍ، أَوْ لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ وَلَيْسَتْ بِهَذِهِ كَأَجْدَلٍ وَتَنْضُبٍ وَمَدْعَسٍ فَجَمَعُهُ عَلَى مِثَالِ جَمْعِ الرُّبَاعِيِّ: تَقُولُ: جَدَاوِلُ وَأَجَادِلُ وَتَنَاضِبُ وَمَدَاعِسُ».

قَالَ الْمَشْرَحُ: الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ فِي كَوَكَبٍ مَزِيدَةٌ أَنَّهَا وَقَعَتْ مَعَهَا ثَلَاثَةٌ أَصُولٍ، وَمِثْلُهُ عَوَسَجٌ لِضَرْبٍ مِنَ الشُّوكِ، وَمِنْهُ عَسَجَ الْمَالُ إِذَا

(١) ساقط من (أ).

(٢-٢) في (ب).

(٣) في (أ) مطافيل.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) شرح الكتاب: ورقة: ١٧٨ نسخة (حميدية).

أخذه من رعي العوسج داء. فإن سألت: ما ذكرت من الدليل إن دل على أن الواو في كوكب مزيدة فما هنا ما يدل على أنها أصل؟ وذلك لأنها لو كانت مزيدة للزم أن تكون فاء الكلمة وعينها من جنس وذلك مما لا يحمل عليه إلا للدليل؟! أجبت: ما ذكرت من الدليل وإن دل على أن الواو في كوكب أصل، فما هنا ما يدل على أنها زيادة، وذلك أن العين في الرباعي إذا كانت واواً فلا بُدَّ^(١) من أن تكون اللام الأخيرة أيضاً واواً وذلك نحو: دأداة، لبعض أراجيح الصبيان، وشوشاة: للسريعة، ألا ترى أن أصلها دودوة وشوشوة^(٢). فلما لم تكن اللام الأخيرة في كوكب واواً دل ذلك على أنها مزيدة. وينضب^(٣): شجر يتخذ منه السهام والنع شجر يتخذ منه القسي الدعس هو الطعن، والمدعس هو الرمح يدعس به، المداعسة المطاعنة فإن سألت: ما الدليل على أن الزيادة في مثل هذه الأمثلة ليست للإلحاق؟ أجبت: أما في نحو أجدل ومدعس فلجريان الإدغام، وأما نحو ينضب فإنه ليس في الكلام فعمل.

قال جاز الله: «وتلحق بأخره التاء إذا كان أعجمياً أو منسوباً كحوارثة وأشاعثة».

قال المشرح: أما في الأعجمي فلأنه تكثر التاء^(٤) في الأسماء الأعجمية نحو تازة^(٥) ونزه، وموزة فتزاد للجمع بينهما على العجمة، وأما في المنسوب فلأن بين تاء التانيث وياء النسب مشابهة، وهذا لأن تاء التانيث كما تكون فارقة بين المفرد والجنس وذلك في نحو تمر وتمريرة، وكذلك النسبة تكون فارقة بين المفرد والجنس في زنجي وزنج، وهندي وهندي ورومي

(١) في (ب).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (ب).

(٤) في (ب).

(٥) في (ب) نزه وتازه.

ورُومٍ، وكما يكونُ التَّائِيْتُ حَقِيقاً ومجازياً فكذلك النُّسْبَةُ.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ والرُّبَاعِيَّ إِذَا لَحِقَهُ حَرْفٌ لِيْنِ رَابِعٌ جُمِعَ عَلَيَّ
فَعَاعِيلٌ كَقَنَادِيلٍ وَسَرَادِيحٍ، وكذلك ما كانَ في الثَّلَاثِيَّ مَلْحَقاً بِهِ كَقِرَواحٍ
وَقِرطاطٍ تَقولُ قِرَوايحٍ وَقِرَاطِيطٍ».

قالَ المَشْرُحُ: القِرَوايحُ: هي الأَرْضُ المُسْتَوِيَّةُ، والقِرطاطُ: هي
البِرْدَعَةُ.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «وكذلك: ما كانت فيه من ذَلِكَ زيادَةً غيرُ مَدَّةٍ كَمصَابِيحٍ
وَأَناعِمٍ وَيَرابِيعٍ وكَلالِيبٍ».

قالَ المَشْرُحُ: يَقولُ: الاسمُ إِذا كانَ رُباعِيّاً وفيه مَدَّةٌ زائِدَةٌ فَحُكْمُهُ ما
ذَكَرناهُ وكذلك إِذا لم يَكُنْ رُباعِيّاً لَكِن لَه شَكْلُ الرُّباعِيَّ، وذلكَ نَحوَ مِصباحٍ
وإنعامٍ وَيَرَبوُعٍ وكَلوُبٍ أَلّا تَرى أَنَّ مِصباحاً لَيسَ بِرُباعِيٍّ لَكِن لَه صُورَةُ الرُّباعِيَّ
بِهذِهِ الزَّيادَةِ / التي لَيسَت بِمَدَّةٍ وَهيَ المِيمُ الواقِعَةُ في أَوَّلِهِ، وكذلكَ أَنعامٌ [ب/٩٤]
لَيسَ بِرُباعِيٍّ إِنما هُوَ عَلَيَّ شَكْلِ الرُّباعِيَّ بِالزَّيادَةِ التي لَيسَت بِمَدَّةٍ إِنما هيَ
الهِمزةُ الواقِعَةُ في أَوَّلِهِ، وهَكَذا يَرَبوُعٌ فَإِنَّه لَيسَ بِرُباعِيٍّ فَإِنَّه يَفْعولُ^(١) عَلَيَّ ما
يَأْتِي في شَرَحِ الأَبْنِيَّةِ إِنْ شاءَ اللَّهُ - تَعالَى - إِنما لَه صُورَةُ الرُّباعِيَّ بِهذِهِ اللَّيِّاءِ
التي لَيسَت بِمَدَّةٍ وَهيَ في أَوَّلِهِ، وكذلكَ في كَلوُبٍ لَيسَ بِرُباعِيٍّ إِنما لَه شَكْلُ
الرُّباعِيَّ بِهذِهِ اللَّامِ الثَّانِيَّةِ التي في وَسَطِهِ. وهذا المَوْضِعُ من تَقاعِيدِ الشَّيْخِ
في «حاشِيَةِ المَفْصَلِ»^(٢) الكَلالِيبُ: جَمْعُ كَلوُبٍ: وَهيَ حَدِيدٌ طَوِيلٌ في رَأْسِهِ
عُقائِقَةٌ يَفْرَجُ بِها الجَمْرُ^(٣) أَو الرِّصاصُ المُذابُّ وَهُوَ بالفارِسيَّةِ (سَكَراهِيج) وَأَنه لِلقَصاعِينِ.

(١) في (أ) مفعول.

(٢) ساقط من نسخة ليدن.

(٣) في (أ) اللحم.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ؛ وَيَقَعُ الْأِسْمُ الْمُفْرَدُ عَلَى الْجِنْسِ ثُمَّ يُمَيِّزُ مِنْهُ وَاحِدُهُ بِالتَّاءِ، وَذَلِكَ نَحْوُ تَمْرٍ وَتَمْرَةٍ، وَحَنْظَلٍ وَحَنْظَلَةٍ، وَبَطِيخٍ وَبَطِيخَةٍ، وَسَفْرَجَلٍ وَسَفْرَجَلَةٍ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: قَدْ كَثُرَ فِي الْأَشْيَاءِ الْمَخْلُوقَةِ كَثْرَةٌ مُسْتَمِرَّةٌ أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ بُدُونِ التَّاءِ لِلجِنْسِ، وَمَعَ التَّاءِ لِلْمُفْرَدِ^(١)، وَإِنَّمَا وَجَبَ فِيمَا كَانَ مَخْلُوقًا أَنْ يَكُونَ لَفْظُ وَاحِدِهِ وَجَمْعِهِ سَوَاءً، وَلَا تَفْصِلُ بَيْنَهُمَا إِلَّا الْهَاءُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَمْعَ فِي هَذَا الْبَابِ مَقْدَمٌ^(٢) عَلَى الْوَاحِدِ، لِأَنَّهُ خُلِقَ فِي أَوَّلِ وَهْلَةٍ ثُمَّ كَثُرَ وَتَغَيَّرَ كَثِيرًا، فَلَمَّا كَانَ الْجَمْعُ هُوَ السَّابِقُ ثُمَّ أَرَادُوا الْفَصْلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَاحِدِ أَلْحَقُوا الْوَاحِدَ عَلَامَةَ التَّائِيثِ، أَمَا مَا كَانَ مَصْنُوعًا غَالِبًا فَوَاحِدُهُ قَبْلَ جَمْعِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُغَيَّرَ الْجَمْعُ عَنِ لَفْظِ الْوَاحِدِ بِزِيَادَةِ عَلَيْهِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَإِنَّمَا يَكْثُرُ هَذَا فِي الْأَشْيَاءِ الْمَخْلُوقَةِ دُونَ الْمَصْنُوعَةِ نَحْوَ سَفِينٍ وَسَفِينَةٍ وَلَيْنٍ وَلَيْنَةٍ، وَقَلْنَسٍ وَقَلْنَسَوَةٍ لَيْسَ بِقِيَاسٍ وَعَكْسَ تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ وَكَمَاءٍ وَكَمْوٍ وَجِبَاءٍ وَجَبَاءٍ.

قَالَ الْمُشْرَحُ: إِنَّهُمْ شَبَّهُوا الْمَصْنَعَاتِ فِي هَذَا الْبَابِ بِالْمَخْلُوقَاتِ كَمَا شَبَّهُوا الْمَخْلُوقَاتِ بِالْمَصْنُوعَاتِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: سِدْرَةٌ وَسِدْرٍ وَطَلْحَةٌ وَطَلْحٍ وَشَبَّهُوا بِكِسْرَةٍ وَكِسْرٍ، وَجَفْنَةٌ وَجَفَانٍ. قَالَ الْمُشْرَحُ^(٣): الْكَمَاءُ وَاحِدَةٌ^(٤) الْكَمْ^(٥) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَهُوَ مِنَ النَّوَادِرِ، تَقُولُ هَذَا كَمْءٌ وَهَذَا كَمَانٌ، وَهَؤُلَاءِ أَكْمُوُ ثَلَاثَةٌ^(٦)، فَإِذَا كَثُرَ فَهِيَ الْكَمَاءُ. وَالجَبَاءُ: وَاحِدَةٌ^(٧) الْجِبَاءَةُ وَهِيَ

(١) فِي (ب) الْفَرْدِ.

(٢) فِي (ب) مُتَقَدِّمٌ.

(٣) فِي (أ).

(٤) فِي (ب) وَاحِدَهَا كَمِءٌ.

(٥) الشَّرْحُ كُلُّهُ مِنَ الصَّحَاحِ: ٧٠/١ (كَمَاءٌ).

(٦) فِي (ب) ثَلَاثٌ.

(٧) الصَّحَاحُ: ٣٩/١ (جِبَاءٌ).

الحُمُر من الكَمَامَةِ، مثاله فَقَعُ وَفَقَعَهُ، وَغَرَّدَ وَغَرَدَهُ، قال الأحمَرُ: الجِبَاءَةُ هي التي [تَضْرِبُ] (١) إلى الحُمَرَةِ، والكَمَامَةُ: هي التي إلى الغُبَرَةِ والسَّوَادِ والفَقَعَةُ البِيضُ. (٢) - وبناتُ أوبر الصَّغَارُ- (٢) يقال في القليل منه ثلاثة أجبوء وأجبأت الأرض إذا كثر (٣) جَبَّوْها وأرض مَجْبَاءَةٍ. لا تَظَنَّ أَنَّ في كلامِ الشَّيْخِ نظراً وذلك أَنَّ جِبَاءَةً وَجِبَاءً إنما يَكُونُ عَكْسَ تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ، أن لو كانت الجِبَاءَةُ مَفْتُوحَةً الجِيمِ (٤) ساكنة الياءِ وهي مَكْسُورَةٌ الجِيمِ مَفْتُوحَةٌ الباءِ. فإن سألْتَ لم انقلبت قَضِيَّةٌ سائِرِ الأَفرادِ والأَجناسِ ها هُنا وكانَ الاسمُ بدونِ التَّاءِ للمُفْرَدِ ومع التَّاءِ لِلجِنسِ، وفي سائِرِ المَواضِعِ بخلافِ هذا؟

أجبتُ: هذا من بابِ تَطْبِيقِ اللَّفْظِ بِالْمَعْنَى وَتَبْيِينُهُ اشْتِاقُ الجِبَاءَةِ أَلَّا تَرَى أَنَّها من جِبَاءٍ إذا تَأَخَّرَتْ وَذَلِكَ أَنَّ نَبْتَهَا لا يَظْهَرُ، إنما هي خَفِيَّةٌ في الأَرْضِ فَكَانَها مُتَرَجِّعَةً إلى ضِدِّ الجِهَةِ التي من شَأْنِ النَّوَابِتِ أن تَذَهَبَ (٥) فيها. قال ابنُ جِنِّي فَكَانَها تَقَاعَسَتْ إلى أَسْفَلَ وَتَأَخَّرَتْ.

قال جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَقَدْ يُجْمَعُ الجَمْعُ مَبْنِيًّا على غَيْرِ واحِدِهِ المُسْتَعْمَلِ، وَذَلِكَ نَحْوِ أَرَاهِطُ وَأَباطِيلُ، وَأَحاديثُ وَأَعارِضُ وَأَقاطِيعُ وَأَهالٍ (٦) وَلِيالٍ وَحَمِيرٍ وَتَوَامٍ (٧) وَأَمَكُنَّ».

قال المَشْرَحُ: أَمَّا أَرَاهِطُ: فَلأَنَّ الإِمامَ عَبْدِ القاهِرِ الجُرْجاني - رَحِمَهُ اللَّهُ - وإن ذَكَرَ أَنَّها جَمْعُ أَرَهْطٍ جَمْعَ رَهْطٍ فَإِنَّ أَرَهْطاً غَيْرُ مُسْتَعْمَلَةٍ في الصَّحاحِ. الباطِلُ: ضِدُّ الحَقِّ، والجَمْعُ أَباطِيلُ على غَيْرِ قِياسٍ كَأَنَّهم

(١) الصَّحاح ٣٩/١ جبا.

(٢-٢) ما بين القوسين ليس من الصَّحاح وما عداه منه إلا أنه داخل مادتي (جبا وكما).

(٣) في (ب) كثرت حباتها. وفي الصَّحاح كماتها.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (ب) تظهر.

(٦) في (ب).

(٧) ساقط من نسخة الصَّغاني.

جَمَعُوا أَبْطِيلاً. الفراء: يرى أن واحد الأحاديث أهدوثة ثم جعلوه جمعاً للحديث. قال الجوهري: والأهدوثة ما يتحدث به. الأعاريض: جمع عروض وهو اسم الجزء الذي في آخر النصف الأول من البيت كأنهم جمعوا إعريضاً. القطيع الطائفة من الغنم والبقر والجمع أقاطيع على غير قياس كأنهم جمعوا إقطيعاً. الأهل أهل الرجل وأهل الدار والجمع أهلات، وأهل وزادوا فيه التاء على غير قياس كما جمعوا ليلاً على ليالٍ، قال ابن جني: كأن واحداً أهلة الليل واحد بمعنى جمعٍ وواحدُه ليلَةٌ مثلُ تَمرةٍ وتَمْرٍ، وقد جمع على ليالٍ، فزادوا فيها الياء^(١) على غير قياس، ونظيره أهل وأهال، وليلة مُحَقَّرًا يُشَبِّه أن يكون تحقيره ليلاً أنشد ابن جني^(٢): - رحمه الله تعالى^(٣): -

[٩٥/أ]

في كلِّ يومٍ ما وكلَّ ليلاً
حتَّى يقولَ من رآه إذ رآه
يا ويحه من جمَلٍ ما أشقاه^(٣)

الجمار هو العير والجمع الحمير. الجوهري: قال ابن السكيت: ولم يجيء شيء من الجمع على فعالٍ إلا أحرفٌ منها تُوأم^(٤)-جمع تُوأم، والحق أن حميراً وتواماً ليسا من الجموع إنما هي من أسماء الجموع؛ وقد ذكر شيخنا - رحمه الله^(٥) - في الفصل الذي ترجمه في قوله: ويقع الاسم على الجمع ثم يكسر عليه واحده. تواماً فدل على صحته ما ذكرناه، والجمع غير

(١) ساقط من (أ).

(٢) جملة الدعاء في (أ).

(٣) الأبيات في الخصائص: ٢٦٧/١، والمحتسب: ٢٠٨/١، والأول في شرح ابن يعيش: ٧٣/٥ والمغني: ٤٨، وشرح شواهده للسيوطي: ٥٥. وشرح أبياته للبغدادي: ٢٨٠/١. ونسب الرجز إلى دلم، وهو: أبو زغيب العشمي في «اللسان».

(٤-٤) في (ب).

(٥) جملة الدعاء في (ب).

واسمُ الجَمْعِ غيرُ، (١- كما أنَّ الفاعِلَ غيرُ-١) واسمُ الفاعِلِ غيرُ، وأما
أمكنُ فقد مَضَى ما عَلِيهِ في هذا الصَّنِفِ.

قالَ جَارُ اللَّهِ^(٢): «ويُجَمَعُ^(٣) الجَمْعُ فِعَالٌ في كُلِّ أَفْعَلٍ وَأفْعَلَةٌ أَفْعَالٌ،
وفي كُلِّ أَفْعَالٍ وَأفَاعِيلٍ نَحْوَ أَكَالِبٍ وَأَسَاوِرٍ وَأَنَاعِيمٍ».

قالَ المُشْرَحُ: إذا جُمِعَ الجَمْعُ فإِما أَن يُجَمَعَ جَمْعَ القِلَّةِ نَحْوَ أَعْطِيَةٍ وَأَعْطِيَاتٍ
أَوْ جَمْعَ الكَثْرَةِ نَحْوَ أَكْلَبٍ وَأَكَالِبٍ، وَأَسُورَةٍ وَأَسَاوِرٍ، وَأَنْعَامٍ وَأَنَاعِيمٍ، وإِما
أَن يُجَمَعَ جَمْعَ الكَثْرَةِ^(٤)-جَمْعَ قِلَّةٍ^(٤)، مِثْلُ: مَنَعَاتٍ وَطُرُقَاتٍ أَوْ جَمْعَ الكَثْرَةِ
مِثْلُ مَصَارِينٍ وَحَسَّاشِينَ وَجَمَائِلٍ وَهِيَ جَمْعُ جِمالَةٍ قالَ اللَّهُ تَعَالَى^(٥):
﴿ تَرْمِي بِشَرِّ كَالْقَصْرِ كَأَنَّهُ جِمالَاتٌ صُفْرٌ ﴾. ابنُ السَّكِّيتِ^(٦): يُقالُ لِلإِبِلِ إذا
كانت ذُكُورَةً ولم يَكُن فِيها أُنثى هَذَا جِمالَةٌ بَنِي فُلانٍ، ثُمَّ الجِمالَةُ كَأَنَّها جَمَعُ
جَمَعٍ، وَنظيرُها حِجارَةٌ وَذِكارَةٌ في جَمَعٍ^(٧) ذَكَرٍ وَحَجَرٍ.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «وقالوا: جَمائِلُ وَجِمالَاتُ وَرِجالَاتُ، وَكِلاباتُ،
وَيُوبُوتاتُ، وَجَمَراتُ، وَجُزُرواتُ، وَطُرُقاتُ، وَمُعناتُ، وَعُوداتُ، وَدُوراتُ،
وَمَصارِينُ، وَحَسَّاشِينَ».

قالَ المُشْرَحُ: الرِّجالَاتُ كَالْيُوبُوتاتِ تَخْتَصُّ بِالْأَشْرافِ، وفي فِقرة^(٨)

(١-١) في (أ).

(٢) في (ب) قال جَارُ اللَّهِ: فصل ..

(٣) في (أ) ولِجَمْعِ.

(٤-٤) في (ب).

(٥) سورة المرسلات: الآيتان: ٣٢، ٣٣. وهي في المصحف: «جمالة» و«جمالات» التي أنبتها
المؤلف هنا هي قراءة: ابن كثير، ونافع، وأبو بكر عن عاصم. السبعة لابن مجاهد: ٦٦٦،
وانظر: الكشف لمكي: ٣٥٨/٢، زاد المسير: ٤٥١/٨.

(٦) تهذيب الألفاظ: ٦٧، والصحاح للجوهري: ١٦٦١/٤ (جمل) والنص منه.

(٧) في (ب) مكسّر حجر وذكر.

(٨) في (ب).

«الْيَمِينِي»: فَلَمْ يُحِطْ إِلَّا الْعَدَدَ الْيَسِيرَ الَّذِينَ سَارَ ذَكَرَهُمْ فِي الْآفَاقِ وَتَسَامَعَ
بذَكَرَهُمْ رِجَالَاتُ خُرَاسَانَ، وَالجَمَرَاتُ: - بِالتَّحْرِيكِ - جَمْعُ جَمْرٍ جَمْعٌ
جَمَارٍ، وَالجَزْرَاتُ: جَمْعُ جَزْرٍ^(١) - جَمْعُ جَزْوَرٍ^(١) وَالطَّرَاقَاتُ: جَمْعُ طَرْقٍ،
جَمْعُ طَرْيِقٍ، وَالْمُعْنَاتُ: - بِالضَّمِّ - جَمْعُ مُعْنٍ جَمْعٌ مُعِينٌ أَيْضاً، وَالْعَوذَاتُ
جَمْعُ عُوذٍ مَكْسُرٌ عَائِدٌ وَهِيَ الْحَدِيثَةُ النَّتَاجُ، وَهَذَا مِنْ بَابِ الْكِنَايَةِ وَأَصْلُهُ أَنَّ
الْحَامِلَ إِذَا دَنَا نِتَاجُهَا عَادَتْ بِجَذَعِ شَجَرٍ أَوْ ظِلِّ^(٢) حَائِطٍ أَوْ بَاطِنِ مَغَارَةٍ ثُمَّ
كُنِيَ بِهِ عَنِ النَّتَاجِ. الدُّورَاتُ: جَمْعُ دُورٍ جَمْعِ دَارٍ. وَالْمَصَارِينُ جَمْعُ
مَصْرَانٍ جَمْعُ مَصِيرٍ وَهُوَ فِي الْأَمْعَاءِ. الْحَشَاشِينُ: جَمْعُ حَشَانٍ جَمْعِ حَشٍّ
وَهُوَ البُسْتَانُ وَمِثْلُهُ ضَيْفَانٌ جَمْعُ ضَيْفٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَيَقَعُ الْأِسْمُ عَلَى الْجَمْعِ^(٣) لَمْ يُكْسَرِ عَلَيْهِ
وَاحِدُهُ وَذَلِكَ مِثْلُ رَكْبٍ وَسَفَرٍ، وَأَدَمٍ وَعُمْدٍ وَحِلْقٍ وَخَدَمٍ وَجَاهِلٍ وَبَاقِرٍ،
وَسِرَاةٍ وَفُرْهَةٍ، وَضَانَ وَغَزَى وَتَوَامٍ وَرُحَالٍ».

قَالَ الْمَشْرَحُ: رَكْبٌ: اسْمٌ جَمْعٌ لِرَاكِبٍ، وَكَذَلِكَ سَفَرٌ اسْمٌ جَمْعٌ
لِمُسَافِرٍ يُقَالُ: سَفَرْتُ أَسْفَرُ سَفُوراً وَإِذَا خَرَجْتُ إِلَى السَّفَرِ فَأَنَا مُسَافِرٌ وَقَوْمٌ
سَفَرٌ أَدَمٌ اسْمٌ^(٤) جَمْعٌ لِأَدِيمٍ، وَنَحْوُهُ أَفُقٌ فِي جَمِيعِ أَفِيقٍ، وَهُوَ الْجِلْدُ الَّذِي
لَمْ تَتِمَّ دِبَاغَتُهُ فَكَانَهُ الَّذِي صَارَ عَلَى أَفُقِ الدَّبَاغَةِ، وَيُقَالُ لَهَا أَيْضاً: أُدْمَةٌ
وَمِثْلُهَا أَيْضاً أَفُقَةٌ جَمْعُ أَفِيقٍ كَأَطْرَاقٍ جَمْعُ طَرْيِقٍ. الْعَمْدُ - بِالْفَتْحِ - اسْمٌ جَمْعٌ
لِعَمُودِ الْبَيْتِ، وَأَمَّا الْعُمْدُ - بِالضَّمِّ - فَجَمْعٌ، وَقُرِئَ بِهِمَا^(٥) فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى^(٦): ﴿ فِي عُمْدٍ مُمَدَّدَةٍ ﴾. الْحَلْقُ: بِفَتْحَتَيْنِ هِيَ الدَّرْعُ اسْمٌ جَمْعٌ

(١ - ١) فِي (ب).

(٢) فِي (ب) أَوْ أَصْل.

(٣) فِي (ب) الْجَمِيعِ لَمْ.

(٤) فِي (ب).

(٥) قِرَاءَةُ الضَّمِّ هِيَ قِرَاءَةُ عَاصِمٍ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَحِمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ. السَّبْعَةُ لِابْنِ مَجَاهِدٍ:

٦٩٧.

(٦) سُورَةُ الْهَمِزَةِ: آيَةٌ ٩.

حَلَقَةٌ فِي الْوَاحِدِ^(١) بِالسُّكُونِ. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ^(٢):

الْجَمْعُ حَلَقٌ مِثْلُ بَدْرَةٍ وَبَدْرٍ وَقَصْعَةٍ وَقِصْعٍ، وَحَكَى يُؤْنَسُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ حَلَقَةٌ فِي الْوَاحِدِ بِالتَّحْرِيكِ. الْجَامِلُ الْقَطِيعُ مِنَ الْإِبْلِ مَعَ رُعَاتِهِ وَأَرْبَابِهِ قَالَ^(٣):

لَهُمْ جَامِلٌ مَا يَهْدَأُ اللَّيْلَ سَامِرُهُ

الباقِر: اسْمُ جَمْعِ الْبَقَرِ مَعَ رُعَاتِهَا. السُّرَاةُ: اسْمُ جَمْعِ لِسْرِيٍّ. الْجَوْهَرِيُّ وَهُوَ جَمْعٌ. عَزِيزٌ أَنْ يُجْمَعَ فَعِيلٌ عَلَى فَعَلَهُ ثُمَّ جُمِعَ السُّرَاةُ عَلَى سَرَوَاتٍ. الْفَارَةُ فِي الْأَصْلِ: هُوَ الْحَاذِقُ بِالشَّيْءِ وَقَدْ فَرَّهُ - بِالضَّمِّ - يَفْرُهُ فَهُوَ فَارَةٌ وَهُوَ نَادِرٌ مِثْلُ حَامِضٍ وَقِيَاسُهُ فَرِيهٌ وَحَمِيزٌ مِثْلُ صَغَرٌ فَهُوَ صَغِيرٌ وَمَلْحٌ فَهُوَ مَلِيحٌ، وَيُقَالُ لِلْبُرْدُونَ وَالْبُغْلِ وَالْحِمَارِ فَارَةٌ بَيْنَ الْفُرُوهِةِ وَالْفَرَاهَةِ، وَبِرَادِيْنَ فُرَةٌ مِثْلُ بَازِلٍ وَبُزْلٍ، وَحَايِلٍ وَحَيْلٍ، وَفُرُهُةٌ أَيْضاً مِثْلُ صَاحِبٍ وَصُحْبَةٍ، وَلَا يُقَالُ لِلْفَرَسِ فَارَةٌ لَكِنْ رَابِعٌ، وَجَوَادٌ: ضَانٌ: اسْمٌ^(٤) جَمْعٍ لَضَائِنٍ كَمِعْزَى اسْمُ جَمْعٍ^(٥) لِمَاعِزٍ. غُزَى: اسْمُ جَمْعٍ لَغَازٍ، وَنَظِيرُهُ حَجِيجٌ وَحَاجٌ،^(٦) وَقَطِيرٌ وَقَاطِرٌ^(٦)، رَخَالٌ: اسْمُ جَمْعٍ لِرِخَالٍ - بِكَسْرِ الْخَاءِ - وَيُقَالُ أَيْضاً رَخَالٌ بِالْكَسْرِ فَإِنْ سَأَلْتَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْجَمْعِ وَاسْمِ الْجَمْعِ؟ أَجَبْتُ: اسْمُ الْجَمْعِ حُكْمُهُ حَكْمُ الْمُفْرَدِ، وَلِذَلِكَ جَازَ كَمَا هُوَ تَحْقِيقُهُ، وَلَا كَذَلِكَ الْجَمْعُ فَإِنَّهُ إِلَى وَاحِدِهِ يُرَدُّ.

(١) فِي (أ) فِي الْوَاحِدِ بِالسُّكُونِ.

(٢) النَّصُّ فِي كِتَابِ الصَّحَاحِ لِلْجَوْهَرِيِّ: (حَلَق) ١٤٦٢/٤.

(٣) الْبَيْتُ لِلْحَطِيطَةِ فِي دِيْوَانِهِ: ١٢، وَانظُرْ شَرْحَ ابْنِ عَيْشٍ: ٧٨/٥، وَالْخَزَائِنَةُ: ٣٨٩/٣ وَصَدْرُهُ:

فَإِنْ تَكَذَا شَاءَ كَثِيرٌ فَإِنَّهُمْ

وَيُرَوَّى: «ذُوو جَامِلٍ» وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةِ يَهْجُو بِهَا الزُّبْرُقَانَ بْنَ بَدْرِ، وَيَمْدَحُ بِهَا ابْنَ عَمِّهِ

بَغِيضِ بْنِ شِمَاسٍ، وَفَضَّلَهُ عَلَيْهِ.

(٤) فِي (ب) جَمْعُ لَضَائِنٍ.

(٥) فِي (أ).

(٦-٦) فِي (أ).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَيَقَعُ الْاسْمُ الَّذِي فِيهِ عِلْمَةٌ تَأْنِيثٌ عَلَى الْوَاحِدِ / [٩٥/ب]

وَالْجَمْعِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ نَحْوَ^(١) حَنَوَةٍ وَبِهِمَى وَطَرْفَى وَحَلْفَاءَ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: الْحَنَوَةُ نَبْتُ طَيْبِ الرِّيحِ وَكَأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ مَرَّةٌ مِنْ حَنَوْتُ بِمَعْنَى حَنَيْتُ، لِأَنَّهَا يَعْطَفُ عَلَيْهَا كُلُّ أَحَدٍ. بِهِمَى: نَبْتُ قَالَ سَبِيوِيَه: وَأَلْفَهَا لِلتَّأْنِيثِ فَلَا تُنَوَّنُ. قَالَ الْمُبَرِّدُ^(٢): وَلَا تُكُونُ أَلْفٌ فَعْلَى - بِالضَّمِّ - لِغَيْرِ الْمُؤَنَّثِ، وَقَالَتْ قَوْمٌ: أَلْفَهَا لِلإِلْحَاقِ، وَالوَاحِدَةُ بِهِمَاءٌ وَمِنْهُ أَبْهَمَتِ الْأَرْضُ كَثْرَ بُهَامُهَا. الطَّرْفَاءُ بِالْفَارِسِيَّةِ (كِر) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِذَقَّتْهَا كَأَنَّهَا أَطْرَافُ النَّبْتِ، الْحَلْفَاءُ: نَبْتُ فِي الْمَاءِ قَالَ أَبُو زَيْدٍ: وَاحِدُهَا حَلْفَةٌ كَقَصَبَةٍ وَطَرْفَةٍ، وَعَنْ الْأَصْمَعِيِّ: حَلْفَةٌ بِسُكْرِ اللَّامِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلُّ؛ وَيُحْمَلُ الشَّيْءُ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْمَعْنَى فَيُجْمَعُ جَمْعُهُ نَحْوَ قَوْلِهِمْ مَرَضَى وَهَلَكَى وَمَوْتَى وَحَرَى وَحَمَقَى حُمِلَتْ عَلَى قَتَلَى وَجَرَحَى وَعَقَرَى وَلَدَغَى مِمَّا هُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: الضَّابِطُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ كُلَّ ذِي بَلْوَى مُحَقَّقَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ فَجَمَعُهُ عَلَى فَعْلَى أَوْ فَعَالَى. ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا يُقَارِبُهُ وَهُوَ مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ وَلَا يُظَنَّ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَمْثَلَةِ مَحْمُولٌ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ لِلْمُطَابَقَةِ بَيْنَهُمَا، بَلْ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي مَعْنَى الشَّدَّةِ، وَكَوْنِ ذَلِكَ فِي الْمَحْمُولِ عَلَيْهِ أَظْهَرَ مِنَ الْمَحْمُولِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَكذَلِكَ أَيَامَى وَيَتَامَى مَحْمُولَانِ عَلَى وَجَاعَى وَجِبَاطَى».

قَالَ الْمَشْرُحُ^(٣): الْوَجَعُ وَالْحَبِطُ كَوْنُهُمَا بِلَاءٌ ظَاهِرًا فَحُمِلَ عَلَيْهِمَا الْأَيْمَةُ وَالْيَتِيمُ.

(١) ساقط من (أ).

(٢) المقتضب: ٣٧٦/٢.

(٣) «قال المشرح» ساقطة من (أ) سهو.

قال جَارُ اللَّهِ^(١): «والمحذوف يُرَدُّ عند التَّكْسِيرِ وَذَلِكَ فِي جَمْعِ شَفَةِ وَأَسْتِ وَشَاةٍ وَيَدٍ أَشْفَاهٍ وَأَسْتَاهِ وَشِيَاهِ وَأَيْدٍ وَأَيْدِي».

قال المُشَرِّحُ: يَريُدُ بِهِ المَحذُوفَ العَجْزَ المَحذُوفَ مِنَ الشَّفَةِ والإِسْتِ والشَّاهِ هاء. وَأَمَّا مِنَ اليَدِ الياءُ^(٢). اليَدُ: النِّعْمَةُ والإِحْسَانُ يَصْطَنِعُهُ وَيُجْمَعُ عَلَى يَدِيٍّ مِثْلُ عُصِيٍّ قالَ^(٣):

فإنَّ لَهَا عِنْدِي يَدِيًّا وَأَنعَمَا

وإنَّما فَتَحَ الياءُ كِراهُةً لِتواليِ الحَرَكَاتِ^(٤).

قال جَارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ والمذكَّرُ^(٥) الَّذِي لَمْ يُكسَّرْ يُجمَعُ بِالْألفِ والتَّاءِ نَحْوَ قولِهِم: السُّرَادِقَاتُ، وَجَمالُ سِبْحَلاتٍ وَسِبْطَراتٍ، وَلَمْ يَقولُوا: جَوالِقاتٍ حِينَ قالُوا: جَوالِيقٍ».

قال المُشَرِّحُ: السَّبْحَلُ: بِكسْرِ السِّينِ، وَفَتْحِ الباءِ وَسكُونِ الحاءِ: الضَّخْمُ مِنَ الضَّبِّ والبَعِيرِ والسَّقَا والأُنثى السَّبْحَلَةُ، مِثْلُ رَبِحَلَةٍ.

قال جَارُ اللَّهِ: وَقَدَ قالُوا: بُواناتٍ مَعَ قولِهِم: بُونَ.

قال المُشَرِّحُ: البُوَانُ بِضَمِّ الباءِ الموحَّدةِ عَمودُ البَيْتِ، وَهذه السَّلَامَةُ والتَّكْسِيرُ يَدْلانَ عَلَى أَنَّ هَذَا البابَ أَكثَرِيٌّ لا كَلِّيٌّ وَكَذلكَ سِباطِ وَسِبْطَراتٍ.

(١) فِي (ب) قال جَارُ اللَّهِ: فَصَلْ؛ ..

(٢) فِي (أ) فِياء.

(٣) هُوَ عَدِي بنُ زَيْدِ العَبادِي، وَدِيوانُهُ: ١٦٦ وَصَدْرُهُ:

فَلنِ أَذْكَرِ النِّعْمانِ إِلا بِصالِحِ

وَرِواهُ أَبُو زَيْدٍ لَضَمْرَةِ بنِ ضَمْرَةَ النِّهْشَلِي، وَانظُر: شَرَحَ ابنُ عِيش: ٥٦/١٠. وَقَدِ أوردِ

الدُّكْتُورُ هاشِمُ طه شِلاشُ البَيْتَ ضَمْنَ قَصِيدَةٍ فِي مَجْمُوعِ شَعْرِ ضَمْرَةَ الَّذِي جَمَعَهُ وَنَشَرَهُ فِي

مِجلَةِ المورِدِ ١٤٠١/٢/١٠ هـ.

فِي (ب) الكسرات.

(٥) ساقط من (أ).

[بَابُ النَّكْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «من أصنافِ الاسمِ المَعْرِفَةِ والنَّكْرَةِ. والمَعْرِفَةُ ما دَلَّ على شيءٍ بَعِينِهِ، وهو على خَمْسَةِ أَصْرُبٍ: العَلَمِ الخَاصِّ والمُضْمِرِ، والمُبْهَمِ وهو شَيْئَانِ: أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ والمَوْصُولَاتِ، والدَّاخِلِ عليه حَرْفُ التَّعْرِيفِ، والمُضَافِ إلى إحداها، ولا إِضَافَةً حَقِيقَةً».

قَالَ المُشْرَحُ: المَعْرِفَةُ ما دَلَّ على مَعْنَى دِلَالَةٍ يَتَضَمَّنُ الإِشَارَةَ إليه، الشَّيْخُ: عَدَّ المَعَارِفَ^(١) أَوَّلًا، واعتبر فيه مَعْنَى، وذلك من حيث مُفَارَقَةُ التَّعْرِيفِ وَعَدَمُ مُفَارَقَتِهِ، ومن حَيْثُ أَنَّ ذِكْرَ الإِضَافَةِ إلى أَحَدِ الأَشْيَاءِ إِنَّمَا يَحْسُنُ عِنْدَ عَدِّ تِلْكَ الأَشْيَاءِ. فَإِن سَأَلْتَ: فَعَلَى هَذَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفُ المُضْمِرِ أَقْوَى مُفَارَقَةً من تَعْرِيفِ اسمِ الإِشَارَةِ، واسمُ الإِشَارَةِ كما لا يُفَارِقُهُ التَّعْرِيفُ فَكذلك المُضْمِرُ؟ أَجِبْتُ: نَعَمْ تَعْرِيفُ المُضْمِرِ أَكْثَرُ مُفَارَقَةً من تَعْرِيفِ اسمِ الإِشَارَةِ. ^(٢)أَلَا تَرَى أَنَّ المُضْمِرَ كما يَكُونُ مَعْرِفَةً يَكُونُ نَكْرَةً في نَحْوِ: رَبُّهُ رَجُلًا وَقَوْلِهِ^(٣):

أَظْبِي كَانَ أُمَّكَ أَمِ حِمَارًا

أَمَّا اسمُ الإِشَارَةِ فلا يَقَعُ في مَوْضِعِ نَكْرَةٍ^(٤).

(١) نقل الأندلسي هذا النَّصَّ في شرحه: ٤/٣.

(٢-٢) في (ب)، وهو في نسخة (أ) مصحح على هامش النسخة ولم يظهر في الصورة.

(٣) سيأتي ذكره في باب كان عند ذكر الزمخشري له.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَعْرِفُهَا الْمُضْمَرُ ثُمَّ الْعَلَمُ ثُمَّ الْمُبْهَمُ ثُمَّ الدَّاخِلُ عَلَيْهِ حَرْفُ التَّعْرِيفِ أَمَّا الْمِضَافُ فَيُعْتَبَرُ أَمْرُهُ بِمَا يُضَافُ إِلَيْهِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: أَمَّا الْمُضْمَرُ فَإِنَّهُ أَعْرِفُ الْمَعَارِفِ، وَهَذَا لِأَنَّهُ كَمَا زَعَمُوا بِمَنْزِلَةِ وَضْعِ الْيَدِ، وَلَا تَعْرِيفَ فَوْقَهُ، وَأَمَّا الْعَلَمُ^(١) وَالْمُبْهَمُ فَلَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَضْعُ الْيَدِ لَكِنَّ الْعَلَمَ مَوْضُوعٌ لَشَيْءٍ بِعَيْنِهِ بِخِلَافِ الْمُبْهَمِ، وَأَمَّا الْمُبْهَمُ وَالدَّاخِلُ عَلَيْهِ حَرْفُ التَّعْرِيفِ فَلَأَنَّ أَحَدَ نَوْعَيْهِ يَقْتَضِي الْمُشَارَ إِلَيْهِ، إِمَّا فِي الْخَارِجِ وَإِمَّا مَذْكُوراً سَابِقاً، وَلَا كَذَلِكَ الدَّاخِلُ عَلَيْهِ حَرْفُ التَّعْرِيفِ، وَالنَّوْعُ الثَّانِي مِنْهُ يَقْتَضِي الصَّلَةَ، وَلَا كَذَلِكَ الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ. أَمَّا الدَّلِيلُ^(٢) عَلَى أَنَّ الْمِضَافَ يُعْتَبَرُ أَمْرُهُ بِمَا يُضَافُ فَلَأَنَّهُ عَدُّ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ بِمَنْزِلَةِ الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ نَعَمْ أَخُو الْعَشِيرَةِ أَنْتَ، وَرئيسُ صَاحِبِ الرَّجُلِ عَبْدُ اللَّهِ، وَتَقُولُ: هُوَ الْحَسَنُ وَجْهُ الْعَبْدِ، كَمَا تَقُولُ: هُوَ الْحَسَنُ الْوَجْهِ، وَلَا تَقُولُ: هُوَ الْحَسَنُ وَجْهُ.

مَا زَالَ^(٣) النَّحْوِيُّونَ يَقُولُونَ: الْمُنَادَى مَعْرِفَةٌ نَحْوَ يَا رَجُلُ وَيَا عَالِمُ بِدَلِيلِ أَنْكَ / مَتَى وَصَفْتَهُ وَصَفْتَهُ بِالْمَعْرِفَةِ، وَأَلَانَهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ يَا رَجُلًا وَبَيْنَ يَا رَجُلٌ فَقَالُوا: بَانَ الْأَوَّلُ نَكْرَةً وَالثَّانِي مَعْرِفَةً، حَتَّى إِذَا آلَ إِلَى حَصْرِ الْمَعَارِفِ أَهْمَلُوهُ وَطَرَحُوهُ مِنَ الْبَيِّنِ.

[١/٩٦]

فَقُلْ لِمَنْ يَدَّعِي فِي الْعِلْمِ فَلَسَفَةً حَفِظْتَ شَيْئًا وَضَاعَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ فَإِنْ سَأَلْتَ: فَإِذَا كَانَتْ مَعْرِفَةً فَمَا الْأَدَاةُ الْمَعْرِفَةُ؟ أَجِبْتُ: حَرْفُ النَّدَاءِ مَعَ الضَّمِّ.

(١) نقل الأندلسي هذا النص في شرحه: ٥/٣.

(٢) شرح الأندلسي: ٦/٣.

(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ٣/٣ هذا النص ثم عقب عليه بقوله: ولا نسلم أن النكرة المقصودة معرفة، وأما قوله: إن النحويين يقولون: المنادى معرفة.. فلخصص إلى يا رجل، وبقي الوصف على ما كان قبل التلخيص وقال أيضاً: - ولعمري - لو أنصفناه لظهر الحق معه، ولتوجه الإلزام والنقص عليهم... وانظر البحث هناك أكثر تفصيلاً.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَعْرَفُ أَنْوَاعِ الْمُضْمِرِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ثُمَّ الْمُخَاطَبِ
ثُمَّ الْغَائِبِ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: إِنَّمَا كَانَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ أَعْرَفَ أَنْوَاعِ الْمُضْمِرِ، لِأَنَّهُ مِمَّا
لَا يَجْرِي فِيهِ الشُّكُّ، وَلَيْسَ لِشُبْهَةِ فِيهِ مَجَالٌ، لِأَنَّهُ لَا يُشَارِكُهُ غَيْرُهُ بِخِلَافِ
ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ، وَبَعْدَ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ،
لِمُشَاهَدَتِهِ، ثُمَّ لِضَمِيرِ الْغَائِبِ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ، وَلِهَذَا كَانَ الْوَجْهُ إِذَا اتَّصَلَتْ هَذِهِ
الضَّمَائِرُ بِفِعْلِ أَنْ يُبْتَدَأَ بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ثُمَّ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ثُمَّ الْغَائِبِ.
فَتَقُولُ: الدَّرْهَمُ أُعْطِيْتُكُمْ، وَكَذَلِكَ الْمُتَكَلِّمُ عَلَى الْمُخَاطَبِ فِي قَوْلِكَ: أَنَا
وَأَنْتَ قُمْنَا، وَالْمُخَاطَبُ عَلَى الْغَائِبِ فِي قَوْلِكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ قُمْتُمَا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَالنُّكْرَةُ: مَا شَاعَ فِي أُمَّتِهِ كَقَوْلِكَ: جَاءَنِي رَجُلٌ،
وَرَكِبْتَ فَرَسًا.

قَالَ الْمَشْرُحُ: هَذَا يَنْتَقِضُ ^(١) بِالْمَعْرِفِ بِاللَّامِ مِنَ الْجِنْسِ الثَّانِي فَإِنَّهُ
شَاعَ فِي أُمَّتِهِ. وَهُوَ لَيْسَ بِنُكْرَةٍ.

أَمَّا بَيَانُ الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى: فَلَأَنَّ الْجِنْسَ الثَّانِي يَجُوزُ إِطْلَاقَهُ عَلَى كُلِّ
فَرْدٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْكُرَاتُ؟ فَأَخَذْتَ كُرَاتَةً وَاحِدَةً فَقُلْتَ:
الْكُرَاتُ هَذَا وَهَلُمَّ جَرًّا إِلَى كُلِّ كُرَاتَةٍ كُرَاتَةٍ. إِنَّمَا الْحَدُّ الصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ:
النُّكْرَةُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى دِلَالَةِ عَارِيَةٍ عَنِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ.

(١) نقل الأندلسي هذا النص في شرحه: ٦/٣، ٧ ثم قال: قلت: كأنه يعني بالجنس الثاني
الجنس الطبيعي نحو الحيوان من حيث هو حيوان.

[بَابُ الْمَذْكُورِ وَالْمُوْنُثِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمِ الْمَذْكُورِ وَالْمُوْنُثِ. الْمَذْكُورُ مَا خَلَا مِنْ الْعَلَامَاتِ الثَّلَاثِ النَّاءِ وَالْأَلْفِ وَالْيَاءِ فِي نَحْوِ غُرْفَةٍ وَأَرْضٍ وَحُبْلَى وَحَمْرَاءَ، وَهُدَى، وَالْمُوْنُثُ مَا وُجِدَتْ فِيهِ إِحْدَاهُنَّ».

قَالَ الْمَشْرَحُ: النَّاءُ الْمَقْدَرَةُ فِي أَرْضٍ كَالظَّاهِرَةِ فِيهَا فَلذَلِكَ ذَكَرَهُ فِي جُمْلَةٍ^(١) مَا كَانَ تَأْنِيثُهُ بِالنَّاءِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَالتَّأْنِيثُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: تَأْنِيثُ حَقِيقِيٍّ كَتَأْنِيثِ الْمَرَأَةِ وَالنَّاقَةِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا يَبَازِئُهُ ذَكَرٌ فِي الْحَيَوَانِ. وَغَيْرُ الْحَقِيقِيٍّ كَتَأْنِيثِ الظُّلْمَةِ وَالنَّعْلِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْوَضْعِ أَوْ الْإِصْطِلَاحِ».

قَالَ الْمَشْرَحُ: النَّعْلُ بِالنُّونِ وَالْعَيْنِ الْمُهِمْلَةِ مُؤَنَّثَةٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَالْحَقِيقِيُّ أَقْوَى، وَلذَلِكَ امْتَنَعَ فِي حَالِ السَّعَةِ جَاءَ هُنْدٌ وَجَارٌ طَلَعَ الشَّمْسُ، وَإِنْ كَانَ الْمُخْتَارُ طَلَعَتْ».

قَالَ الْمَشْرَحُ: الْمُوْنُثُ^(٢) الْحَقِيقِيُّ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى ظَاهِرِ الْفِعْلِ وَلَمْ يَفْصَلْ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ فَإِنَّهُ فِي السَّعَةِ لَا يَجُوزُ إِلَّا إِحْقَاقُ الْعَلَامَةِ بِهِ. وَأَمَّا الْمُوْنُثُ

(١) فِي (ب).

(٢) فِي (ب).

المَجَازِيُّ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ إِلْحَاقُ الْعَلَامَةِ وَتَرْكُهَا، إِلَّا أَنَّ الْاِخْتِيَارَ أَنْ تُلْحَقَ
بِالْفِعْلِ عِلَامَةُ التَّنَائِيثِ إِذَا لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ ذَلِكَ الْمُؤَنَّثِ
الْمَجَازِيِّ^(١) فَاصِلٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَإِنْ وَقَعَ فَصْلٌ اسْتُجِيزَ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ
امْرَأَةً، وَقَوْلُ جَرِيرٍ^(٢):

لَقَدْ وُلِدَ الْأَخِيْطَلُ أُمُّ سُوءٍ

وَلَيْسَ بِالْوَاسِعِ، رَدَّهُ الْمُبَرِّدُ^(٣) وَاسْتَحْسَنَ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٤): ﴿فَمَنْ
جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ وَقَوْلِهِ^(٥): ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾.

قَالَ الْمُشْرَحُ: عِنْدَ الْفَصْلِ يُسْتَحْسَنُ التَّذْكِيرُ، لِأَنَّ إِلْحَاقَ عِلَامَةِ التَّنَائِيثِ
بِالْفِعْلِ تَكَرَّرَ لِلْوَعْدِ بِالْفِعْلِ، وَالْمَطْلُ بِالْمَوْعُودِ مَعَ تَكَرُّرِ الْوَعْدِ قَبِيحٌ،
بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمُؤَنَّثُ حَقِيقِيًّا حَيْثُ يُسْتَحْسَنُ تَأْنِيثُهُ وَإِنْ فَصِلَ بَيْنَ
الْفِعْلِ^(٦) وَالْفَاعِلِ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى تَأْنِيثِ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ أَقْوَى، وَلِذَلِكَ لَمْ
يَجُزْ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْفَصْلِ تَذْكِيرُهُ فَانْجَبَرَ قِلَّةُ الْحَاجَةِ النَّاشِئَةِ مِنْ وَقُوعِ
الْفَصْلِ إِلَى التَّنَائِيثِ، بِزِيَادَةِ الْحَاجَةِ النَّاشِئَةِ مِنْ كَوْنِ التَّنَائِيثِ حَقِيقِيًّا، فَكَذَلِكَ

(١) فِي (ب).

(٢) عَجْزُهُ:

عَلَى بَابِ اسْتِهْا صَلْبٍ وَشَامٍ

الْبَيْتُ فِي دِيوَانِ جَرِيرٍ: ٥١٥، تَوْجِيهُ إِعْرَابِ الْبَيْتِ وَشَرْحُهُ فِي إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ: ١٠٠،
وَالْمَنْخَلُ: ١٢٥، وَالْخَوَارِزْمِيُّ: ٨١، وَزَيْنُ الْعَرَبِ: ٤١ وَابْنُ يَعِيْشَ: ٩٢/٥، وَالْأَنْدَلِسِيُّ:
٨/٣. وَانظُرْ: مَعَانِي الْقُرْآنِ: ٢٠٨/٢ الْمُقْتَضِبُ: ١٤٨/٢، ٣٤٩/٣، وَالْخَصَائِصُ:
٤١٤/٢، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٥٥/٢، ١٥٣، وَالْإِنْصَافُ: ١٧٥، وَضَرَائِرُ الشُّعْرِ: ٢٨٧،
وَالْأَشْمُونِيُّ: ٥٢/٢، وَالتَّصْرِيحُ: ٢٥٩/١.

(٣) الْمُقْتَضِبُ: ١٤٨/٢.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: آيَةُ ٢٧٥.

(٥) سُورَةُ.

(٦) فِي (أ) الْفَاعِلِ وَالْفِعْلِ.

استُحْسِنَ مع الفَصْلِ تَدَكِيرُ اليومِ مِنْ حَضَرَ القَاضِي اليَوْمَ امرأَةً^(١). مَتْنٌ فِي نُسْخَةِ العُمَرَانِي^(٢) غَيْرُ مذكورٍ فِي سَائِرِ النُّسخِ ، والأصوبُ أَلَّا يَكُونَ فِيهِ ، لِأَنَّ القَاضِي فَصْلٌ مُسْتَقِلٌّ .

قالَ جَارُ اللّهِ : «هَذَا إِذَا كَانَ الفِعْلُ مُسْنَدًا إِلَى ظَاهِرِ الاسمِ ، إِذَا أُسْنِدَ إِلَى ضَمِيرِهِ فإِلْحَاقُ العَلَامَةِ ، وَقَوْلُهُ :

ولا أرضَ أبْقَلِ إِبْقَالِهَا

مُتَأَوَّلٌ» .

قالَ المُشْرُحُ : الفِعْلُ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى ظَاهِرِ المُؤنَّثِ المَجَازِيّ جازَ فِيهِ الأَمْرانِ ، أَمَّا إِذَا أُسْنِدَ إِلَى ضَمِيرِهِ فإِلْحَاقُ العَلَامَةِ لِأَنَّ الضَّمِيرَ يُحْتَاطُ لَهُ فَوْقَ ما يُحْتَاطُ لِلصَّرِيحِ . أَمَّا البَيْتُ فَالمَعْنِيّ بِها المُثَبِّتِ . هَكَذَا وَقَعَ فِي النُّسخِ قَوْلُهُ : وَقَوْلُهُ ، وَالصُّوبُ وَقَوْلُهَا^(٣) / لِأَنَّ البَيْتَ لِلخَنَساءِ وَقَبْلَهُ :

[٩٦/ب]

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ١١/٣ كلام الخوارزمي ثم عقب عليه بقوله: هذا من خزعلاتة البارده.

(٢) العمراني: هو محمد بن علي العمراني الخوارزمي، أحد تلاميذ الزمخشري تقدم التعريف به. وكلام الخوارزمي هذا نقله الأندلسي في شرحه: ١١/٣.

(٣) الصواب ما ذهب إليه الزمخشري، فإن هذا البيت ينسب إلى عامر بن جوين الطائي. وقد ينسب أيضاً إلى الخنساء، ولعل الزمخشري على علم باختلاف الرواة في نسبه وليس عنده ما يرجح نسبه فقال قوله وهو يقصد القائل سواء كان عامراً أو الخنساء أو غيرهما أما الخنساء فمعروفة، وأما عامر فهو: شاعر فارس جاهلي، من معاصري امرئ القيس، نزل به امرؤ القيس إثر نجاة من غزو المنذر لكتندة. قتله بعض بني كلب.

أخباره في المعمرون للسجستاني: ٥٣، والخزانة: ٢٤/١. وقد أورد هذا البيت سيبويه في كتابه: ٢٤٠/١ دون نسبة، ولم ينسبه ابن السرياني في شرح أبيات الكتاب إلا أنه أورد في تمة أبيات الشاهد أبياتاً للخنساء، ففهم الأسود الغندجاني أنه ينسب البيت إلى الخنساء فردّ عليه في فرحة الأديب: ٢٥ بأقبح ردّ وقد جاء رده مضطرباً فهو يقول: «لو ترك ابن السرياني مثل هذا الشعر الذي لم يعرفه، ولم يعرف قائله...؟! على حين يقول: إنما نسب ابن السرياني هذا الشعر إلى الخنساء لأنه اغتر بكلمتها التي أولها: ...؟! وهذا من الأسود تَجَنَّنَ على ابن السرياني ومغالطة لكلامه. وقد ردّ ابن المستوفي في إثبات المحصل على الأندلسي - وهو يسميه المغربي - وعلى الخوارزمي معاً في نسبة هذا البيت إلى الخنساء، =

وجارية من بنات الملو ك تَقَعِغُ بالخيلِ خلخالها
ككرفية الغيث ذات الضيب ر تأتي السحاب وتأتي لها
فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض (أبقل إبقالها)

تقول: لَمَّا أَعْرَتْ عَلَيْهِمَ هَرَبَتِ الْجَارِيَةُ تَعْدُو فَسَمِعَ صَوْتَ خَلْخَالِهَا.
بالخيل أي: بإرسال الخيل. الكرفئة السحابة المترجمة، الضبير: هو
السحاب الأبيض، وقيل: هو الذي ضبر بعضه على بعض السحاب:
أي تجميعه وتأتي لها أي: يصلح السحاب بانضمامها إليها. وتأتال: مُفْتَعَلٌ مِنْ
آل الشيء يؤوله إذا أصلحه وسواه. فالواو نصبت «تأتالها» على الجوار بالواو
وشبّهت عدوها بمعنى السحاب فلا سحابة مطرت مثل مطر هذه السحابة التي
بها شبّهت الجارية ولا أرضاً أخرجت بقلًا مثل الأرض التي أصابها مطر هذه
السحابة ومنهم من يرويه^(١):

أبقلت إبقالها

= وبين أن الأندلسي أخذ كلام الخوارزمي ونسبه لنفسه. وأكد نسبه إلى عامر بن جوين، وأن
الخوارزمي والأندلسي وقبلهما ابن السيرافي داخلوا أبيات عامر بأبيات الخنساء. ولم يفرقوا
بينهما ونقل كلام الأسود الغدنجاني في فرحة الأديب الذي أشرت إلى طرف منه.
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٠٠، والمنخل: ١٢٦، والخوارزمي:
٨٢ وزين العرب: ٤١ وشرح ابن يعيش: ٩٤/٥، والأندلسي: ١٠/٣، والبيت من أبيات
الكتاب كما تقدم، وانظر شرح أبياته لعفيف الدين الكوفي: ٢٠٤، والخصائص: ٤١١/٢
والمحتسب: ١١٢/٢، وأمالي ابن الشجري: ١٥٨/١، ١٦١، والخزانة: ٢١/١،
٣٣٠/٣.

(١) انظر الرواية في إثبات المحصل: ١٠٠ نقلًا عن أبي جعفر النحاس شارح أبيات الكتاب وانظر
شرح ابن السيرافي: ٥٦٠/١. وشرح مفردات الأبيات كله من شرح ابن السيرافي حرفاً
حرفاً. علماً بأن المؤلف لم يذكر ابن السيرافي ولا في موضع واحد. ويحتمل أن الخوارزمي
لم ينقل عن شرح ابن السيرافي مباشرة بل نقل عن كتاب: «شرح أبيات الكتاب» للإمام
الزمخشري. وقد ذكر أبو جعفر اللبلي في «وشي الحلل في شرح أبيات الجمل»: أن
الزمخشري أخذ كتابه هذا من شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي. وقد ذكر بعض الباحثين أن
من كتاب الزمخشري نسخة في مكتبة أحمد الثالث باسطنبول، وأكد أنها في (١١٢) ورقة.
ولم أجده في فهرس المكتبة المذكورة، وقد بحثت عنه مرات في زيارتي إلى تركيا فلم أظفر
بشيء فلعل الله أن يسر لي العثور عليه.

على تخفيفِ الهمزة من «إبقالها»، والقاءِ حَرَكَتِهَا على التاء من أبقلت .
 قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ؛ وَالتَّائِبُ فِي اللَّفْظِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يُقَدَّرَ فِي
 اسْمِ ثَلَاثِي كَعَيْنِ وَأُذُنٍ، أَوْ فِي رُبَاعِي كَعَنَاقٍ وَعَقْرَبٍ، فَبِالثَّلَاثِي يَظْهَرُ
 أَمْرُهَا بِشَيْئَيْنِ: بِالْإِسْنَادِ وَبِالتَّصْغِيرِ وَفِي الرُّبَاعِي بِالْإِسْنَادِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: لِأَنَّ التَّاءَ لَا تَظْهَرُ فِي بَعْضِ مُتَصَرِّفَاتِ الْكَلِمَةِ وَهُوَ
 الْجَمْعُ فَجَازَ أَنْ لَا تَظْهَرُ فِي الْمُصَرِّفِ الثَّانِي وَهُوَ التَّصْغِيرُ بِخِلَافِ الثَّلَاثِي فَإِنْ
 التَّاءُ تَظْهَرُ فِي أَحَدِ تَصْرِيْفِيهِ، وَهُوَ الْجَمْعُ فَيَظْهَرُ فِي الثَّلَاثِي أَلَّا تَرَى أَنَّهُمْ
 قَالُوا: أَرْضَاتِ وَأَهْلَاتِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ وَدُخُولُهَا عَلَى وُجُوهِ: لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ
 فِي الصِّفَةِ، كضَارِبَةٍ وَمَضْرُوبَةٍ وَجَمِيلَةٍ. وَهُوَ الْكَثِيرُ الشَّائِعُ، وَلِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي
 الْاسْمِ كَامْرَأَةٍ وَشَيْخَةٍ وَإِنْسَانَةٍ وَغُلَامَةٍ وَرَجُلَةٍ وَحِمَارَةٍ، وَأَسَدَةٍ وَبِرْدَوْنَةٍ، وَهُوَ
 قَلِيلٌ، وَلِلْفَرْقِ بَيْنَ اسْمِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ مِنْهُ كَتَمْرَةٍ وَشَعِيرَةٍ وَضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ،
 وَلِلْمُبَالَغَةِ فِي الْوَصْفِ كَعَلَامَةٍ وَنَسَابَةٍ^(١) وَرَاوِيَةٍ وَفَرُوقَةٍ وَمَلُولَةٍ^(٢) وَلِتَأْكِيدِ
 التَّائِبِ كَنَاقَةٍ وَنَعَجَةٍ، وَلِتَأْكِيدِ تَائِبٍ مَعْنَى الْجَمْعِ كَحِجَارَةٍ وَذِكَارَةٍ وَصُخُورَةٍ
 وَخُؤُولَةٍ وَصِيَاقِلَةٍ وَقَشَاعِمَةٍ، وَلِلدَّلَالَةِ عَلَى النِّسْبِ كَالْمَهَالِبَةِ وَالْأَشَاعِنَةِ،
 وَلِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْرِيفِ^(٣) كَمَوَارِجَةٍ وَجَوَارِيَةٍ، وَلِلتَّعْوِيزِ كَفَرَازَنَةٍ
 وَجَحَاجِحَةٍ، وَتَجَمُّعُ هَذِهِ الْأَوْجُهَ أَنَّهَا تَدْخُلُ لِلتَّائِبِ وَشِبْهِ التَّائِبِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: دُخُولُ تَاءِ التَّائِبِ إِمَّا لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ إِمَّا فِي
 الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ كضَارِبَةٍ وَمَضْرُوبَةٍ وَهُوَ الْكَثِيرُ، وَإِمَّا فِي الْاسْمِ كإِنْسَانَةٍ،
 وَمِمَّا رَأَيْتُهُ فِي خَطِّ بَعْضِ الْمَشَايخِ:

(١) فِي (أ).

(٢) فِي (أ) مَلُومَةٌ.

(٣) فِي (ب) التَّعْرِبِ.

إِنْسَانَةٌ فَتَانَةٌ بَدْرُ الدُّجَى مِنْهَا خَجَلٌ
وَعَلَامَةٌ قَالَ (١):

وَمُرْكُضَةٌ صَرِيحِي أَبُوهَا تَهَانَ لَهَا الْعَلَامَةُ وَالْغَلَامُ
وَرَجُلَةٌ. وَكَانَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ امْرَأَةً رَجُلَةً الرَّأْيِ. وَإِنَّمَا بَيْنَ
الْوَاحِدِ وَالْجِنْسِ عَيْنًا كَتَمْرَةٍ وَبُغْلَةٍ وَحَلُوبَةٍ، وَمَعْنَى كَجَلَسَةٍ وَأَكَلَةٍ، وَلِلتَّأَكِيدِ
إِنَّمَا فِي الْوَصْفِ كَرَاوِيَةٍ وَعَلَامَةٍ.

تَخْمِيرُ: التَّاءُ فِي نَسَابَةٍ وَعَلَامَةٍ كَهَيَّ فِي حَمَارَةٍ وَبَعَالَةٍ وَفَعَالَةٍ فِي بَابِ
التَّأَكِيدِ وَفُعَالٍ بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ، وَمِنْهُ رُمُحٌ أَكْسَارٌ وَثَوْبٌ أَسْمَالٌ، وَأَمَّا فِي
الْإِسْمِ مُفْرَدًا كَنَعَجَةٍ وَنَاقَةٍ فَإِنَّهُ فِيهِ لِتَّأَكِيدِ مَعْنَى التَّأْنِيثِ، وَمَجْمُوعًا كَحِجَارَةٍ
وَصُخُورَةٍ. وَلِلتَّعْوِيضِ إِنَّمَا فِي حَرْفِ عِلَّةٍ. وَذَلِكَ إِنَّمَا زَائِدٌ كَحِجَاجِحَةٍ وَفِرَازِنَةٍ
وَإِنَّمَا أَصْلُ كَعِدَةٍ وَزِنَةٍ. وَإِنَّمَا مِنْ يَاءِ الْإِضَافَةِ كَمَا فِي تَابِتٍ، وَإِنَّمَا يَاءُ عِلَامَةٍ (٢)
النَّسَبِ كَأَشَاعِيَّةٍ وَمَهَالِبَةٍ. وَلِلنَّقْلِ مِنْ لُغَةٍ إِلَى لُغَةٍ كَجَوَارِيَةٍ وَمَوَازِجَةٍ. وَإِنَّمَا مِنْ
حَالٍ إِلَى حَالٍ كَنَقْلِ وَصْفٍ إِلَى اسْمٍ كَذَبِيحَةٍ وَلَقِيظَةٍ. وَعَكْسُهُ: مَرَرْتُ
بِقَوْمٍ عَرَبٍ كُلِّهِمْ. وَتَجَمُّعُ هَذِهِ الْأَوْجُهِ أَنَّهَا لِلنَّقْلِ وَشِبْهِ النَّقْلِ، وَأَمَّا فِي الْفَرْقِ
بَيْنَ (٣) الْمُدَّكَّرِ وَالْمُنْثَى فَمَعْنَى النَّقْلِ فِيهِ ظَاهِرٌ (٤) لِأَنَّهُ يُنْقَلُ فِيهِ الْإِسْمُ عَنِ
التَّذْكَيرِ إِلَى التَّأْنِيثِ، وَأَمَّا فِي التَّأَكِيدِ (٣) فَلِأَنَّهُ يُنْقَلُ فِيهِ الْإِسْمُ عَنِ أَصْلِ الْمَعْنَى
إِلَى الْمُبَالَغَةِ، وَأَمَّا مَا فِي التَّعْوِيضِ فَلِأَنَّهُ يُنْقَلُ فِيهِ الْإِسْمُ عَنِ حَالٍ عَدَمٍ

(١) البيت لأوس بن غلفاء من بني الهجيم بن عمرو بن تميم. شاعر جاهلي، ردّ على هجاء
يزيد بن الصعق في هجائه لبني تميم فأجاد. أخباره في الشعر والشعراء: ٦٣٦/٢، والأغاني:

١٥٢/٧ والبيت من قصيدة له في المفضليات: رقم ١١٨.

وانظر أمالي ابن السجري: ٢٨٧/٢، وشرح ابن يعيش: ٩٧/٥.

(٢) في (ب).

(٣-٣) ساقط من (ب).

(٤) نقل الأندلسي في شرحه: ١٤/٣ شرح هذه الفقرة.

التعويض إلى حال التعويض، وأما في الفعل فهو المقصود. ولفظ الشيخ
 للتأنيث وشبهه التأنيث، يعني: شبه التأنيث يكون كالتأنيث فرعاً على غيره.
 [١/٩٧] إلا أن التاء للمبالغة، والمبالغة فرع على الأصل، وكذلك إذا كان لتأكيد
 التأنيث لأن التأكيد فرع على أصل المعنى، وكذلك إذا كان للتعويض فإن
 التعويض فرع على نفس الاسم.

المهالبة: أعقاب المهلب بن أبي صفرة. وأما الأشاعنة: فهم أشياخ
 عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث، والأشعث هو ابن قيس بن معدي كرب.
 وعبد الرحمن هذا هو الذي عذر بالحجاج فأهلك، وأبوه بمسلم بن عقيل
 وجدته بني الحارث بن كعب فغزاهم، فأسروه فافتدي بمائتي قلوص،
 فأعطاهم مائة حتى جاء الإسلام فحب ما قبله. وقيس بنزار وكان بينهم اتفاق
 إلى أجل فغزاهم في آخر يوم من الأجل، وكان يوم الجمعة، وزعم أنه لا
 يحل له القتال عداً لهوذه. ومعدي كرب بمهرة غزاهم تاركاً للعقد. فسق
 بطنه وملىء حصي.

ورث السفاهة كابراً عن كابر

وأشياخه مثل الشعبي، وسعيد بن جبير، وابن القرية، وابن أبي ليلى،
 وسويد بن عقلة، وجابر الجعفي، وأبي إسحاق السبيعي، وأبي عبدة بن
 عبد الله بن مسعود وأعشى همدان. وطالت المناهضة بينه وبين الحجاج
 فواقعه ثمانين وقعة بالكوفة والبصرة.

قال جاز الله: «فصل والكثير فيها أن تجيء منفصلة، وقل أن تبنى
 عليها الكلمة ومن ذلك عباية وعضاية وعلاوة وشقاوة».

قال المشرح: العباءة والعباية ضرب من الأكسية والجمع العباءات
 والعضاءة دويبة أكبر من الوزغة، الواحدة عضاءة وعضاية أيضاً، والعلاوة كل
 ما علوت به على البعير بعد تمام الوقر وعلقت عليه نحو السقاء والسفود،

وجَمَعَهَا عَلَاوِي مِثْلُ أَدَارَةِ أَدَارِي، وَالْعَلَاوَةُ أَيْضًا رَأْسُ الْإِنْسَانِ مَا دَامَ فِي عُنُقِهِ يُقَالُ: ضَرَبَ عَلَاوَتَهُ أَي رَأْسَهُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلُّ؛ وَقَوْلُهُمْ جِمَالَةٌ فِي جَمْعِ جِمَالٍ بِمَعْنَى جَمَاعَةٍ جِمَالُهُ، وَكَذَلِكَ بَغَالَةٌ وَحَمَارَةٌ وَشَارِبَةٌ وَوَارِدَةٌ وَسَائِلَةٌ، وَمِنْ ذَلِكَ الْبَصْرِيَّةُ وَالْكُوفِيَّةُ وَالْمَرْوَانِيَّةُ وَالزُّبَيْرِيَّةُ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الشَّارِبَةُ وَالْوَارِدَةُ وَالسَّائِلَةُ: جَمْعُ شَارِبٍ وَوَارِدٍ وَسَائِلٍ وَهُوَ ابْنُ السَّبِيلِ: الْبَصْرِيَّةُ: أَي الْجَمَاعَةُ الْبَصْرِيَّةُ وَالْكُوفِيَّةُ: أَي الْجَمَاعَةُ الْكُوفِيَّةُ. وَالْمَرْوَانِيَّةُ: مَنْسُوبَةٌ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، الزُّبَيْرِيَّةُ: مَنْسُوبَةٌ إِلَى الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَمِنْهُ^(٢) الْحَلُوبَةُ وَالرَّكُوبَةُ وَالْقَتُونَةُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ﴾ وَقُرِئَ «وَمِنْهَا^(٣) رُكُوبُهُمْ»، وَأَمَّا حَلُوبَةٌ لِلوَاحِدِ وَحَلُوبٌ لِلْجَمْعِ فَكَتْمَرَةٌ وَتَمْرٌ.

قَالَ الْمُشْرَحُ: أَمَّا^(٤) حَلُوبَةٌ وَحَلُوبٌ عَلَى حَدِّ تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ فَعَلَى الْقِيَاسِ الْمُنْقَادِ، وَأَمَّا حَلُوبَةٌ لِلْجَمْعِ وَحَلُوبٌ لِلْمُفْرَدِ فَعَلَى حَدِّ بَغَالَةٍ وَحَمَارَةٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلُّ؛ وَلِلْبَصْرِيِّينَ فِي نَحْوِ حَائِضٍ وَطَامِثٍ وَطَالِثٍ مَذْهَبَانُ: فَعِنْدَ الْخَلِيلِ أَنَّهُ عَلَى مَعْنَى النَّسَبِ كِلَابِيْنِ وَتَامِرٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ ذَاتُ حَيْضٍ وَذَاتُ طَمِثٍ، وَعِنْدَ سَيَّبُوهِ أَنَّهُ مَتَأَوَّلٌ بِإِنْسَانٍ أَوْ شَيْءٍ حَائِضٍ كَقَوْلِهِمْ غَلَامٌ رُبْعَةٌ وَيَفْعَةٌ عَلَى تَأْوِيلِ نَفْسٍ وَسِلْعَةٍ».

(١) جملة الدعاء في (ب).

(٢) في (ب) ومنه القتونة والحلوبة.

(٣) في (ب).

(٤) شرح الأندلسي: ١٥/٣ نقلًا عن الخوارزمي.

قَالَ الْمُشْرَحُ^(١): رُبْعَةٌ: بسكون الباءِ وَيَفْعَةٌ - بالتَّحْرِيكِ - . فإن سَأَلْتَ: فما مَعْنَى النِّسْبِ؟ أَجِبْتُ: المَعْنَى بِهِ ذُو كَذَا، وَهَذَا لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: فَعَالٌ وَفَاعِلٌ فِيهِمَا مَعْنَى النِّسْبِ، وَمَنْ ثُمَّ لَا تَجُوزُ النِّسْبَةُ إِلَيْهِمَا، وَفَعَالٌ وَفَاعِلٌ لَيْسَ مَعْنَاهُمَا سِوَى ذُو كَذَا، نَحْوَ صِنَاعٍ وَصَانِعٍ، فَإِنْ مَعْنَاهُمَا ذُو صِنَاعَةٍ وَذُو صِنَاعَةٍ. وَفِي كَلَامِ ابْنِ السَّرَاجِ^(٢): وَلَا كَعَطَّارٍ الْمَنْسُوبِ إِلَى الْعِطْرِ، وَلَا كَدَارِعٍ الْمَنْسُوبِ إِلَى الدَّرْعِ. وَنَظِيرُ مَذْهَبِ الْخَلِيلِ عَامَةٌ أَسْمَاءُ الْمُحْتَرِفِينَ. وَنَظِيرُ مَذْهَبِ سَيِّبِيهِ كَافَةُ الْأَلْفَاظِ الْمُضْمَنَةِ. فَإِنْ سَأَلْتَ: لِمَ أَوْجَبَ كَوْنَهُ بِمَعْنَى النِّسْبِ أَنْ لَا تَظْهَرَ فِيهِ عِلْمَةُ التَّائِيثِ؟ أَجِبْتُ: لِأَنَّ كَوْنَهُ بِمَعْنَى النِّسْبِ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ صِفَةً مَحْضَةً، وَكَذَلِكَ قَالُوا فِي لَابِنٍ وَتَامِرٍ بِأَنَّهَا فِي مَعْنَى ذِي لَبِنٍ وَذِي تَمَرٍ، وَلَيْسَ فِي اللُّغَةِ لَبِنٌ وَتَمَرٌ إِذَا صَارَ ذَا لَبِنٍ وَتَمَرٍ، وَكَذَلِكَ بَتَاتٌ وَعَوَاجٌ لِبَائِعِ الْبَتِّ وَالْعَاجِ، وَلَيْسَ فِي اللُّغَةِ بَتٌّ وَعَاجٌ فِعْلَيْنِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: / «وَأَمَّا يَكُونُ فِي الصِّفَةِ الثَّابِتَةِ أَمَّا الْحَادِثَةُ فَلَا بُدَّ لَهَا [٩٧/ب] مِنْ عِلْمَةِ التَّائِيثِ تَقُولُ: حَائِضَةٌ وَطَالِقَةٌ الْآنَ وَعَدَاءٌ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: بَيْنَ الْحَائِضِ وَالْحَائِضَةِ، وَالطَّالِقِ وَالطَّالِقَةِ فَرْقٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَائِضَ هِيَ الَّتِي ثَبَتَ بِهَا الْحَيْضُ وَاسْتَمَرَّ، وَالْحَائِضَةُ هِيَ الَّتِي يَحْدُثُ بِهَا الْحَيْضُ وَكَذَلِكَ الطَّالِقُ وَالطَّالِقَةُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ يُبْطِلُهُ جَرِيُّ الضَّامِرِ عَلَى النَّاقَةِ

(١) فِي (أ) قَالَ الْمُشْرَحُ: نَظِيرُهُ قَوْلُ سَيِّبِيهِ:

قَامَتْ تَبْكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ مِنْ لِي غَيْرِكَ يَا عَامِرَ
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غَرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مِنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرَ
كَأَنَّهُ قَالَ: تَرَكْتَنِي إِنْسَانًا ذَا غَرَابَةٍ. وَكَتَبَ فِي أَوَّلِ هَذَا الْكَلَامِ وَآخِرُهُ «طَرَةٌ» وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَصْلِ الْكِتَابِ. وَيَفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ هُنَا أَنَّ الْبَيْتَيْنِ وَرَدَا فِي سَيِّبِيهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. وَهُمَا لِأَعْرَابِيَةٍ فِي الْعَقْدِ الْفَرِيدِ: ٢٥٩/٣. وَانظُرْ شَرْحَ ابْنِ عَيْشٍ: ١٠١/٥، وَالْأَنْدَلِسِيِّ: ١٢/٣، كَمَا وَرَدَا فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ١٦٠/٢، وَالْإِنْصَافِ: ٥٠٧.

(٢) نَصُّ كَلَامِ الْخَوَارِزْمِيِّ عَنِ ابْنِ السَّرَاجِ فِي شَرْحِ الْأَنْدَلِسِيِّ: ١٧/٣.

والجَمَلِ ، والعاشِقُ على المرأة والرَّجُلِ .»

قال المُشْرَحُ: مذهبُ الكُوفِيِّينَ في هذه المسألة أَن كلَّ صَفَةٍ لا يُشَارِكُ فيها المُذَكَّرُ المؤنَّثَ لا تَدْخُلُهَا التَّاءُ، ولا حَاجَةٌ إلى الفَرْقِ كحائِضٍ وحاملٍ ، وذلك أَن الحِيضَ والحَمَلَ صفتانِ مُختَصَّتانِ بالنِّساءِ، وما أحسنَ هذا لو كانَ يَطْرُدُ في جَميعِ ما حُذِفَ عنهُ التَّاءُ فهذا مَحْصولُ هذا الفِصلِ .

واعلم أَنهم قالوا: امرأةٌ جَميلةٌ الوَجْهِ تامَةٌ القَدُّ، وناقَةٌ ضامِرةٌ وامرأةٌ عاشِقٌ فأثبتوا في الفِصلِ الأوَّلِ دونَ الثاني، والفَرْقُ بَيْنَهُما أَنَّ الضَّمَرَ والعَشِقَ وإن عُنيَ بهما الثَّبَاتُ والدَّوامُ يَحْتَمِلانِ الحُدوثَ والتَّجَدُّدَ، فلم تَدْخُلِ عليهما التَّاءُ لئلاً يُوهِمَاهُ بخلافِ (١) الفِصلِ الأوَّلِ فَإِنَّهُ وإن أُريدَ بِهِ الثَّبَاتُ والدَّوامُ لكنَّ إِدخالَ التَّاءِ فِيهِما لا يُوهِمُ الحُدوثَ والتَّجَدُّدَ (١) لأنَّ جَمالَ الوَجْهِ وتَمامَ القَدِّ إِذا ثَبَتَ لم يَحْدُثْ ولم يَتَّجَدَّدْ بعدَ ذلكَ . فإن سَأَلتَ: ما ذَكَرتَ مِنَ الدَّلِيلِ إن دَلَّ على دُخولِ التَّاءِ في قولِكَ: امرأةٌ جَميلةٌ الوَجْهِ تامَةٌ القَدُّ أَكثَرَ مِنَ دُخولِها على ناقَةٍ ضامِرٍ وامرأةٍ عاشِقٍ فها هنا ما يَدُلُّ على القَلْبِ والعَكسِ ، وذلك أَن التَّاءَ في تلكَ الصُّورةِ مما لا يَتَوَفَّرُ عليه تَمامٌ مُقتَضاهُ، وإِطلاقَ الكَلِمَةِ في مَوْضِعٍ لا يَتَوَفَّرُ فِيهِ عَلَيْها تَمامٌ المُقتَضَى أَقلُّ مِنَ إِطلاقِها في مَوْضِعٍ يَتَوَفَّرُ فِيهِ عَلَيْها تَمامه . أَجِبتُ: في كلِّ مِنَ الصُّورتينِ وَجَدَ المُقتَضَى إِطلاقَها والمَانِعُ مِنْهُ، أمَّا وجودُ المُقتَضَى فمَساسُ الحَاجَةِ إلى التَّفْرِيقِ بَيْنَ المُذَكَّرِ والمُؤنَّثِ وأمَّا وجودُ المَانِعِ فِيهِ (٢) صُورَ الجَميلةِ والتَّامَةِ وَقوَعِ الكَلِمَةِ وهي التَّاءُ مجازاً ضرورةً أَنها لا تَقَعُ مُوهِمَةً للحُدوثِ والتَّجَدُّدِ، وفي صُورةِ الضَّامِرِ والعاشِقِ يُوهِمُهُ لَكِنَّهُ غيرُ مُرادٍ، وَقوَعِ الكَلِمَةِ مجازاً أهونُ المَانِعِينَ إِذِ المَجازُ كَثيراً ما يُقَدَّمُ على الحَقِيقَةِ، لكونِ كلِّ واحدٍ مِنَ أنواعِهِ مُحْتَوياً على

(١ - ١) في (أ).

(٢) في (ب) ففي صورة ..

نوع فصاحه بخلاف وقوع الكلمه موهمة غير المراد، فإنه لا يقدم ضرورة أنه مفوت المقصود، وأما الإيهام في صنعة الشعر بمعزل عن هذا لأنه وإن كان يؤهم غير المراد إلا أنه لا محالة يكون هناك ما يقوي جانب المراد، ولا كذلك في فصل ناقة ضامر وامرأة عاشق فإنه لو أطلق التاء والمراد به مجازة وهو عدم الحدوث والتجدد لما كان فيه ما يقوي جانب المجاز. فإن سألت: فعلى ما ذكرته وجب القول بجواز امرأة ضارب وقاعد إذا أريد بها الثبات والدوام، أجبت: الضرب لا يمتد فلا يتحقق فيه الثبات والدوام، أما إذا قلت: امرأة قانت وعاقل فلعللة وعلى ذلك نحو قوله تعالى (٢): ﴿وكانت من القانتين﴾ على أن في الآية وجهاً آخر وهو أن يكون من قبيل قول النابغة في الخنساء: إن لها أربع خصى.

قال جار الله: «فصل؛ ويستوي المذكر والمؤنث في: فعمل ومفعال ومفعيل ومفعيل بمعنى مفعول ما جرى على الاسم تقول: هذه المرأة قتيل بني فلان، ومررت بقتيلتهم».

قال المشرح: هذا الفصل مما يؤكد الفصل الأول، وذلك أن فعولاً ومفعالاً ومفعيلاً مما يستوي فيه المذكر والمؤنث لأنها على معنى ثابت تدل فإن سألت فإن طويلاً وكريماً وحسناً على معنى ثابت تدل وهي مع ذلك تؤنث، والذي يدل على أنها على معنى (٤) ثابت تدل أنهم قالوا: متى قصدوا بهذه الأسماء الحدوث قيل: هو طويل وكارم وحاسن أجبت: حسناً وإن كان يدل على الثبوت إلا أنه قام استعمالاً مقام اسم الفاعل وناب منابه، ولذلك تقول: حسن يحسن حسناً فهو حسن، كما تقول: ضرب يضرب ضرباً فهو

(١) في (ب).

(٢) سورة التحريم: آية: ١٧.

(٣) شرح الأندلسي: ١٩/٣ عن الخوارزمي.

(٤) في (أ) بمعنى ثابت.

ضارِبٌ. واسمُ الفاعِلِ مما يُلْحَقُ به عَلامَةُ التَّائِيثِ فَكَذَلِكَ نَائِبُهُ^(١)، وَكَذَلِكَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ مِمَّا يَجْرِي عَلَى الْاسْمِ تَقُولُ هَذِهِ امْرَأَةٌ قَتِيلٌ بَنِي فُلَانٍ فَلَا تُؤْتَتْ لِأَنَّهُ جَرَى، وَمَرَرْتُ بِقَتِيلَتِهِمْ فَتَوْتُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْرَ بِخِلَافِ فَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ فَإِنَّهُمَا لَا يَسْتَوِيَانِ فِيهِ وَالْفَرْقُ / بَيْنَهُمَا أَنَّ فَعِيلًا بِمَعْنَى فَاعِلٍ^(٢) أَقْرَبُ إِلَى الْفِعْلِ^(٣) مِنْ فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ.

[١/٩٨]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَدْ يُشَبَّهُ بِهِ مَا هُوَ بِمَعْنَى فَاعِلٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى^(٤): ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، وَقَالُوا: مُلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: أَمَّا^(٥) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ فَهُوَ عَلَى نِيَّةِ إِضْمَارِ الْمَوْصُوفِ يَعْنِي أَنَّ رَحْمَتَهُ قَرِيبَةٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ أَمْرٌ ثَابِتٌ وَشَيْءٌ مَفْرُوعٌ عَنْهُ لَا أَنَّهُ الْآنَ يَتَجَدَّدُ، وَأَمَّا^(٦) مُلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ فَالْتَّذْكَيرُ فِيهَا إِيمَاءٌ إِلَى أَنَّهَا يُحْدِثُهَا كَأَنَّهُ كَسَاءٌ غَيْرُ خَارِجٍ مِنَ الْكِسَائِيَّةِ إِلَى الْمُلْحَفِيَّةِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلُّ؛ وَتَائِيثُ الْجَمْعِ غَيْرُ^(٧) حَقِيقِيٍّ وَلِذَلِكَ اتَّسَعَ فِيمَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ الْإِحَاقُ الْعَلَامَةِ وَتَرَكُهَا، تَقُولُ: فَعَلَ الرَّجَالُ وَالْمُسْلِمَاتُ، وَالْأَيَّامُ فَعَلَتْ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: جَمْعُ التَّكْسِيرِ كُلُّهَا مُؤَنَّثَةٌ تَائِيثُ الْمُؤَنَّثِ الْمَجَازِيِّ، فَكَمَا تَقُولُ طَلَعَ الشَّمْسُ وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ^(٨) كَذَلِكَ^(٩) تَقُولُ: فَعَلَ الرَّجَالُ

(١) فِي (ب) صَائِبُهُ.

(٢-٢) فِي (أ).

(٣) سُورَةُ الْأَعْرَافِ: آيَةٌ: ٥٦.

(٤) فِي (ب).

(٥) شَرْحُ الْأَنْدَلِسِيِّ: ١٩/٣ عَنْ الْخَوَارِزْمِيِّ.

(٦) فِي (ب) لَيْسَ.

(٧) فِي (أ).

(٨) فِي (ب) فَكَذَا.

وَفَعَلَتِ الرَّجَالُ (١) فَتُجِيزُ كِلَا الْأَمْرَيْنِ، وَكَمَا تَقُولُ الشَّمْسُ طَلَعَتْ قَوْلًا
وَاحِدًا، كَذَلِكَ: الرَّجَالُ فَعَلَتْ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «أَمَّا ضَمِيرُهُ فَتَقُولُ فِي الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ: الرَّجَالُ فَعَلَتْ
وَفَعَلُوا وَالْمُسْلِمَاتُ فَعَلَتْ وَفَعَلْنَ، (٢) وَكَذَلِكَ الْأَيَّامُ (٣):

وَإِذَا الْعَذَارَى بِالذُّخَانِ تَقَنَّعَتْ وَاسْتَعْجَلَتْ نَصَبَ الْقُدُورِ فَمَلَّتِ

قَالَ الْمُشْرَحُ: تَأْنِيثُ (٤) الْجَمْعِ عَلَى مَرَاتِبٍ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْجَمْعَ
جَمْعَانِ: جَمْعٌ تَلَحُّقُهُ عِلْمَةُ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، نَحْوَ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُسْلِمَاتِ،
وَجَمْعٌ لَا تَلَحُّقَهُ إِحْدَى الْعِلْمَتَيْنِ وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَوَاتٌ وَغَيْرُ مَوَاتٍ،
فَجَمْعُ الْمَوَاتِ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى ضَمِيرِهِ فَعَلَ فَاصْلُهُ أَنْ يَكُونَ بِالتَّاءِ، وَيَجُوزُ فِيهِ
النُّونُ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ يُوصَفُ بِمُفْرَدٍ فِيهِ التَّاءُ، نَحْوَ سَيْوْفٍ بِاتِرَةٍ، كَمَا
يُوصَفُ بِجَمْعٍ سَلَامَةِ الْمُؤْنِثِ كَقَوْلِكَ: سَيْوْفٌ بِاتِرَاتٍ، فَهُوَ مُفْرَدٌ مُؤْنِثٌ،
(٦) وَجَمْعٌ مُؤْنِثٌ (٦)، فَاعْتَبِرْ فِيهِ كِلْتَا (٧) الْجِهَتَيْنِ، لَكِنَّ الْمُفْرَدَ مُقَدَّمٌ عَلَى
الْجَمْعِ، فَإِنْ سَأَلْتَ: نَعَمْ: الْمُفْرَدُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْجَمْعِ، لَكِنَّ الْجَمْعَ الَّذِي هُوَ

(١) فِي (أ).

(٢-٣) فِي (أ).

(٣) الْبَيْتُ لَسَلْمَى أَوْ سَلْمَى بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ رِيَّانِ بْنِ عَامِرٍ، مِنْ بَنِي السَّيِّدِ مِنْ ضَبِّهِ شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ مِنْ

شُعْرَاءِ الْحِمَاسَةِ، أُرِدَ أَبُو زَيْدٍ قَصِيدَتَهُ الَّتِي مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ فِي النَّوَادِرِ: ١٢١ وَأُولَاهَا:

حَلَّتْ تَمَاضِرٌ غَرِبَةٌ فَاحَلَّتْ فَلَجْنَا وَأَهْلَكَ بِاللَّوِيِّ فَاحَلَّتْ

انظُرْ طَرَفًا مِنْ أَخْبَارِ الشَّاعِرِ وَالْقَصِيدَةِ فِي شَرْحِ الْحِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ: ٥٥٣/٢، وَاللَّوِيُّ

لِلْبَكْرِيِّ: ٢٦٧، وَخِزَانَةُ الْأَدَبِ: ٤٠٢/٣.

تَوْجِيهِ إِعْرَابِ الْبَيْتِ وَشَرْحِهِ فِي إِثْبَاتِ الْمُحْصَلِ: ١٠١، وَالْمَنْخَلُ: ١٢٦،

وَالْخَوَارِزْمِيُّ: ٨٢ وَابْنُ يَعِيشَ: ١٠٤/٥، وَالْأَنْدَلِسِيُّ: ١٢/٣، وَعِرَائِسُ الْمُحْصَلِ: ٢/٢

وَانظُرْ: هَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٦٠/١، وَالدَّرَرُ: ٣٥/١.

(٤) فِي (ب) بِالرَّجَالِ.

(٥) شَرْحُ الْأَنْدَلِسِيِّ: ٢١/٣ عَنْ الْخَوَارِزْمِيِّ.

(٦-٦) فِي (ب).

(٧) فِي (أ) كِلَا.

صِفَةُ الْجَمْعِ مَقْدَمٌ عَلَى الْمَفْرَدِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ الْجَمْعِ ، وَهَذَا لِأَنَّ قَضِيَّةَ الطَّبَعِ (١) أَنْ يَكُونَ صِفَةُ الْجَمْعِ جَمْعاً ، وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ صِفَةُ الْجَمْعِ مُفْرَداً فَلَا . وَمَا يَقْتَضِيهِ الطَّبَعُ (٢) وَيَبْتَدِرُ إِلَيْهِ مَقْدَمٌ عَلَى مَا لَا يَقْتَضِيهِ؟ أَجِبْتُ: الْمَفْرَدُ (٣) كَمَا هُوَ هُنَا مَقْدَمٌ عَلَى الْجَمْعِ وَضِعاً ، فَمَقْدَمٌ عَلَيْهِ طَبَعاً ، وَذَلِكَ أَنَّ صِفَةَ الْجَمْعِ مَتَى كَانَتْ جَمْعاً اقْتَضَتْ انْقِسَامَ الْأَفْرَادِ عَلَى الْأَفْرَادِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ الرَّجَالُ قَائِمُونَ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَائِمٌ ، وَكَذَلِكَ (٤) إِذَا قُلْتَ النِّسَاءُ قَائِمَاتٌ فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ قَائِمَةٌ ، وَالْجَمْعُ هَا هُنَا مُؤَنَّثٌ وَمَفَارِيدُهُ مُذَكَّرَةٌ ، فَلَا تَنْقَسِمُ عَلَيْهِ الصِّفَةُ ، فَلَزِمَ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ مُؤَنَّثَةً مُفْرَدَةً . فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا تَقُولُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ (٥) دُورٌ مُنْهَدِمَةٌ؟ أَجِبْتُ: جَمْعُ التَّكْسِيرِ إِذَا وُصِفَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ أَفْرَادُهُ مُذَكَّرَةً أَوْ لَا يَكُونَ ، فَلَمَّا كَانَتْ أَفْرَادُهُ مُذَكَّرَةً فَالْأَحْسَنُ فِيهِ الْإِفْرَادُ ، كَقَوْلِكَ سَيْوْفٌ بَاتِرَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَفْرَادُهُ مُذَكَّرَةً فَسَيِّئٌ فِيهِ الْأَمْرَانِ نَحْوِ دُورٌ مُنْهَدِمَةٌ وَمُنْهَدِمَاتٌ .

تَخْمِيرٌ: إِنَّمَا نَزَلَ (٥) جَمْعُ التَّكْسِيرِ تَنْزِيلَ الْمَفْرَدِ لِأَنَّهُ يُجْمَعُ جَمْعَ سَلَامَةِ الْمُؤَنَّثِ وَذَلِكَ نَحْوَ أُعْطِيَةٌ وَأُعْطِيَاتٌ ، وَبَيُوتٌ وَبَيُوتَاتٌ ، وَجَمْعٌ غَيْرِ الْمُؤَنَّثِ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ عَلَامَةٌ تَذْكَيرٍ وَلَا تَأْنِيثٍ عَلَى صِنْفَيْنِ: جَمْعِ تَذْكَيرٍ وَجَمْعِ تَأْنِيثٍ فَجَمْعُ التَّذْكَيرِ مِنْهُ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى ضَمِيرِهِ فَعَلٌ فَأَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ بِالْوَاوِ وَيَجُوزُ فِيهِ التَّاءُ اعْتِبَاراً لِلْوَصْفِ ، حَيْثُ يَقُولُ: رِجَالٌ مُكْرَمُونَ وَمُكْرَمَةٌ فَهُمْ ذُكُورٌ عُقْلَاءٌ وَمُؤَنَّثٌ مُفْرَدٌ لَكِنْ كَوْنُهُمْ ذُكُوراً عُقْلَاءٌ مَقْدَمٌ فِي الْمَعْرِفَةِ عَلَى كَوْنِهِ مُؤَنَّثاً مُفْرَداً وَجَمْعُ التَّأْنِيثِ حِكْمُهُ حَكْمٌ مَا فِيهِ التَّاءُ ، فَالَّذِي فِيهِ عَلَامَةٌ تَذْكَيرٍ فَالْفَعْلُ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى ضَمِيرِهِ فَبِالْوَاوِ وَلَثَلًا يُضَافُ إِلَى اسْمِ عَلَامَتِي

(١-١) فِي (ب) .

(٢) فِي (أ) الْمَفْرَدُ هَا هُنَا كَمَا هُوَ .

(٣) فِي (ب) .

(٤) فِي (أ) .

(٥) نَقَلَ الْأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ: ٢١/٣ شَرْحَ هَذِهِ الْفَقْرَةِ .

تذكيرٍ وتأييثٍ، والذي فيه علامةُ تأنيثٍ فعندَ إسنادِ الفعلِ إلى ضميرِهِ
النونِ ويجوزُ فيه التَّاءُ من حيث أن جَمَعَ المَوَاتِ قد دَخَلَ على جَمعِ سَلَامَةِ
المؤنثِ فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ جَمعُ السَّلَامَةِ فعلى حَسَبِ هذا التَّقديرِ، تقولُ الأَيَّامُ
مَضَتْ ثم مَضِينَ، والدُّورُ مِنْهَدِمَةٌ وَمُنْهَدِمَاتٌ والمسلَمَاتُ فَعَلَتْ ثم فَعَلْنَ،
والرَّجَالُ فَعَلَتْ ثم فَعَلُوا، والمسلمونَ فَعَلُوا فحُذِه تَقْرِيراً مَذْهَبِيّاً. اسْتَعَجَلْتُهُ
طَلَبْتُ عَجَلَتَهُ، مَلَّ الخُبْزَ إِذَا خَبَزَهُ فِي المَلَّةِ يَصِفُ زَمَانَ جَدْبٍ.

قالَ جَارُ اللّهِ: «وعن أبي عُثمان المازني: العربُ تقولُ: / الأجداعُ [ب/٩٨]
انكسرت لأدنى العَدَدِ، والجُدوعُ انكسرت، ويقالُ: لخمسٍ خلونَ، ولخمسِ
عشرةٍ خلَّت وما ذاك بضرِبَةٍ لازِبٍ.

قالَ المُشْرَحُ: هذه النونُ في الأصلِ كما ذكرنا لِجَمعِ سَلَامَةِ المؤنثِ
وهو جَمعُ قِلَّةٍ وجَمعُ القِلَّةِ يَناسِبُ جَمعَ القِلَّةِ، ولذلك قالوا: مُمَيِّزُ العِشْرَةِ فما
دُونها حَقُّهُ أن يكونَ جَمعَ قِلَّةٍ، والتَّاءُ كالكِنَايَةِ عن المَوَاتِ، وهو في الغالبِ
جَمعُ كَثْرَةٍ.

وسَمِعْتُ بعضَ الأديباءِ اليَاسَةِ^(١): [يقول] هذا مثلُ قولِهِم: جَمعُ القِلَّةِ
يعامَلُ معامَلَةَ^(٢) النِّساءِ وجَمعُ الكثرةِ يُعامَلُ مُعامَلَةَ^(٣) امرَأَةٍ واحِدَةٍ والأصلُ في
هذا البابِ قولِهِم: لِخمسِ خَلونَ؛ لأنَّهُنَّ لَيالٍ، وخمسةُ عِشْرَةِ خَلَّتْ، لأنَّها لَيْلَةٌ^(٤).

قالَ جَارُ اللّهِ: «فصلٌ؛ ونحو النُّخْلِ والتَّمْرِ مما بَيْنَهُ وَبَيْنَ واحِدِهِ التَّاءُ
يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ قالَ اللّهُ تعالى^(٥) ﴿كَانَ هُمْ أَعْجَازًا نَخْلٍ خَاوِيَةً﴾ وقالَ^(٥):
﴿مُنْفَعِرٌ﴾».

(١) في (ب) البناكية.

(٢-٢) في (ب).

(٣-٣) في (أ).

(٤) سورة الحاقة: آية: ٧.

(٥) سورة القمر: آية: ٢٠.

قَالَ الْمُشْرَحُ: وَهَذَا لِأَنَّهُ جَمَعَ مِنْ وَجِهٍ فَرَدُّ مِنْ وَجِهٍ، أَمَا أَنَّهُ جَمَعَ مِنْ وَجِهٍ فَلَأَنَّهُ يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْجِنْسِ الْأَوَّلِ^(١)، وَأَمَا أَنَّهُ فَرَدُّ مِنْ وَجِهٍ فَلَأَنَّهُ يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْجِنْسِ الثَّانِي^(٢).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمُؤنَّثٌ هَذَا الْبَابِ لَا يَكُونُ لَهُ مُدَكَّرٌ مِنْ لَفْظِهِ لِاتِّبَاسِ الْوَاحِدِ بِالْجَمْعِ. قَالَ يُونُسُ: وَإِذَا أَرَادُوا ذَلِكَ قَالُوا: هَذِهِ شَاهُ ذَكَرٌ وَحَمَامَةٌ ذَكَرٌ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: فِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ مَا فِيهِ التَّاءُ هَا هُنَا فَهِيَ الْمُؤنَّثُ، وَإِذَا عَنَيْتَ الْمُدَكَّرَ فَلَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَصَلُّ؛ وَالْأَيْنِيَةُ الَّتِي تَلَحُّقُهَا أَلِفُ التَّانِيثِ الْمَقْصُورَةُ عَلَى ضَرَبَيْنِ: مُخْتَصَّةٌ بِهَا وَمُشْتَرَكَةٌ فَمِنْ الْمُخْتَصَّصِ فَعَلِي، وَهِيَ تَجِيءُ عَلَى ضَرَبَيْنِ: اسْمًا وَصِفَةً فَالاسْمُ عَلَى ضَرَبَيْنِ: غَيْرُ مَصْدَرٍ كَالْبُهْمِيِّ وَالْحُمِيِّ وَالرُّؤْيَا وَخَزَوِيٍّ وَمَصْدَرٌ كَالْبُشْرِيِّ وَالرُّجَعِيِّ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: ^(٣)الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ أَلِفَ فَعَلِي لَيْسَتْ إِحْقَاقِيَّةً أَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ فِعْلَالٌ فِي غَيْرِ الْمُضَاعَفِ نَحْوِ زَلْزَالٍ وَقِلْقَالٍ. وَأَمَا مَا يَحْكِيهِ^(٤) الْبَغْدَادِيُّونَ فِي قَوْلِهِمْ خِزْعَالٌ فَلَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا يَثْبِتُ إِنَّمَا يَجْعَلُونَهُ عَلَى فَعَلَلٍ نَحْوِ خَزْعَلٍ، وَيَجْعَلُونَ الْأَلِفَ لِإِشْبَاعِ الْفَتْحَةِ كَقَوْلِهِ^(٥):

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تَرْمِي وَمَنْ ذَمَّ الرَّجَالَ بِمُنْتَزَاحٍ
وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْأَصُولِ فِعْلَالٌ تَعَذَّرَ الْإِلْحَاقُ^(٦). «مُخْتَصَّةٌ بِهَا» أَي
بِأَلِفِ التَّانِيثِ.

(١) فِي (أ) الثَّانِي.

(٢-٢) فِي (ب).

(٣-٣) فِي (أ).

(٤) هَذِهِ مِنْ عِبَارَاتِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارْسِيِّ.

(٥) الْبَيْتُ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَرَمَةَ، دِيوَانُهُ: ٨٧، وَهُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ سَلْمَةَ مِنْ قَيْسِ عَيْلَانَ مِنْ =

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَالصَّفَةُ نَحْوُ خُنْتَى وَجُلَى وَرُبَى».

قَالَ الْمُشَرِّحُ: الرَّبِيُّ: مِنَ الشَّيْءِ كَالْعَائِدِ فِي النَّوْقِ^(١)، وَالنَّفْسَاءِ فِي النَّسَاءِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْهَا فَعَلَى وَهِيَ عَلَى ضَرَبَيْنِ: اسْمٌ^(٢) كَأَجَلَى وَدَقَرَى وَبَرَدَى، وَصِفَةٌ كَجَمَزَى وَكَبَشَكَى وَمَرَطَى.

وَكَذَلِكَ أَدَمَى اسْمٌ مَوْضِعٍ^(٣) قَالَ جَرِيرٌ^(٤):

يَسْبِقَنُ بِالْأَدَمَى فِرَاحٌ تَنْوَفِيَةٌ زُغْبَاءُ جَا جِئْتُهُنَّ حُمُرَ الْحَوْصَلِ
قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ^(٥): وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فَعَلَى إِلَّا هَذِهِ الثَّلَاثَةُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَمِنَ الْمُشْتَرَكَةِ فَعَلَى الَّتِي أَلْفَهَا لِلتَّنَائِيثِ أَرْبَعَةٌ أُضْرِبُ:
اسْمٌ عَيْنٍ كَسَلْمَى، وَرَضْوَى، وَعَوَى، وَاسْمٌ مَعْنَى كَالدَّعْوَى وَالرَّعْوَى،
وَالنَّجْوَى وَاللُّوْمَى، وَوَصْفٌ مَفْرَدٌ كَالضَّمَى وَالْعَطَشَى وَالسَّكْرَى، وَجَمْعٌ
كَالْجَرْحَى وَالْأَسْرَى.

= مخضرمي الدّولتين، وهو آخر من يحتج بشعره مولده سنة ٧٠ هـ، ووفاته في خلافة الرشيد
انظر نبذاً من أخباره في الشعر والشعراء: ١٧٥، وطبقات الشعراء لابن المعتز: ٢٠ والبيت
في الخصائص: ٣١٦/٢، ١٢١/٣، والمحتسب: ١٦٦/١، ٣٤٠/٢ وأمالي ابن الشجري:
١٢٢/١، ٢٢١، ١٥٨/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٣٢.

(١) في (أ) من.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) معجم ما استعجم: ١٢٧/١، ومعجم البلدان: ١٢٦/١.

(٤) البيت في ديوانه: ٩٣٩، من قصيدة أولها:

لمن السديار كأنها لم تحلل بين الكناس وبين طلح الأعزل
ورواية الديوان: جواجهن. وفي (ب) جناجنهن، والجآجآء: جمع جؤجؤ وهي عظام
صدر الطائر. التهذيب للأزهري: ٢٣٨/١١.

(٥) لم أجد هذا النص في كتاب «ليس في كلام العرب» لابن خالويه. وقد نقله الأندلسي في
شرحه: ٢٥/٣ عن الخوارزمي.

قَالَ الْمُشَرِّحُ: سَلِمَى مِنْ أَسْمَاءِ النِّسَاءِ، وَفِي بَيْتِ (الْحَمَاسَةِ)^(١):

... . . . سَلِمَى بْنِ جَنْدَلٍ

مِنْ أَسْمَاءِ الرِّجَالِ وَأَحَدُ جَبَلِي طِيٍّ. رَضَوَى: جَبَلٌ بِالْمَدِينَةِ^(٢).
عَوَى: نَجْمُ الرَّعْوَى مِثْلُ التَّقْوَى مِنْ ارْعَيْتُ عَلَيْهِ أَي اتَّقَيْتُ، اللَّوْمَى بِمَعْنَى
الْمَلَامَةِ.

قَالَ الْمُشَرِّحُ: ^(٣)الْبِيدَاءُ: فَعَلَاءٌ مِنْ بَادَ يَبِيدُ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ: مَهْلِكَةٌ
فَالْيَاءُ عَيْنُ الْفِعْلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً مِنْ بَدَأَ يَبْدَأُ حَتَّى كَأَنَّهُ قِيلَ يَبْدَأُ
ثُمَّ قِيلَتْ الْوَاوُ هَمْزَةً لِأَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَعْنَى لَا يُسَاعِدُ عَلَى اسْتِقْوَاهِ مِنْ
بَدَأَ، مَسَاعِدَةٌ عَلَى أَخْذِهِ مِنْ بَادَ يَبِيدُ، وَالثَّانِي: - وَهُوَ الْقَاطِعُ أَنَّهُمْ لَمْ
يَصْرِفُوهُ، وَلَوْ كَانَتْ الْهَمْزَةُ مُنْقَلِبَةً عَنْ لَامِ الْفِعْلِ لَوَجَبَ أَنْ يُصْرَفَ^(٣) وَأَحَدُ
الطَّرْفَاءِ طَرْفَةٌ، وَوَأَحَدُ الْقَصَبَاءِ قَصَبَةٌ، وَوَأَحَدُ الْحَلْفَاءِ حَلْفَةٌ مُخَالَفَةٌ لِأَخْتِهَا
نَقَلَهُ ابْنُ السَّرَاجِ عَنِ الْمُبَرِّدِ عَنِ أَبِي عُثْمَانَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ^(٤)، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ:
وَأَحَدُ الْحَلْفَاءِ حَلْفَهُ مِثْلُ قَصَبَةٍ وَطَرْفَةٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَالْأَشْيَاءُ».

قَالَ الْمُشَرِّحُ: اخْتَلَفُوا فِي لَفْظَةِ أَشْيَاءٍ فَقَالَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ وَزَنُّهَا أَفْعَالٌ،
وَذَهَبَ الْبَاقُونَ مِنْهُمْ وَهُمْ الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّ وَزَنُّهَا أَفْعَلَاءٌ، وَعَلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ

(١) البيت بتمامه:

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلِمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدِدُكُمْ إِنِّي وَسَطُ الْمَجَالِسِ
وَالْبَيْتُ لِلْأَسْوَدِيِّينَ يَعْفُرُ، دِيْوَانُهُ ٤٢ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ: ٤٦٨/١، وَانظُرْ: شَرْحُ
أَبِيَاتِهِ لِابْنِ السَّرَافِيِّ: ٧٨/٢، وَشَرْحُهَا لِلْكُوفِيِّ: ٢٣١، وَالْخَزَائِنَةُ: ١٩٣/١ وَانظُرْ قِصَّةَ
الْقَصِيدَةِ الَّتِي مِنْهَا الْبَيْتُ فِي الْأَغَانِي: ٢٤/١٣، وَفَرَحَةَ الْأَدِيبِ: ٥٣، ٥٤.

(٢) معجم ما استعجم ٦٥٥/٢ ومعجم البلدان: ٢٣٨/٣.

(٣-٣) فِي (أ).

(٤) الصَّحَاحُ: ١٣٤٧/٤ (خَلْف).

الأخفش من البصريين، وقالت البصرية وزنها أفعاء والأصل فعلاء^(١).

واحتج^(٢) بعض الكوفية بأن فعلاء في الصحيح وإن كان لا يكسر على أفعال لكنه في المعتل يكسر عليه، بدليل بيت وأبيات، وسيف وأسيف، وقوم وأقوام ويوم وأيام على أنهم قالوا في الصحيح فرخ وأفراخ، وزند وأزناد وأنف وأناف. واحتج الباقون من الكوفية والأخفش بأن «أشياء» ليست بأفعال ولا أفعاء، ويمكن أن تكون أفعلاء فتحمل عليها أما أنها ليست بأفعال فلا متناعها عن التصرف إلا ترى أن أسماء وأبناء جمعي اسم وابن يتصرفان وأما أنها ليست بأفعاء فلأنها لو كانت لكانت مفردة، وأنها غير مفردة، إذ لو كانت مفردة لما أضيف إليها عدد القلة في قولهم: ثلاثة أشياء، وعشرة أشياء، ومن ثم لم يجز ثلاثة ثوب، وعشرة درهم، وأما أنه يمكن حملها على أفعلاء فلأن فعلاء يكسر عليها تقول بين وأبناء ولين والبناء إلا أنهم استقلوا اجتماع الهمزتين لا سيما في الجمع فحذفوا الهمزة التي هي اللام طلباً للتخفيف، وأما الألف فلأنه حاجز غير حصين ولأنه من جنس الهمزة.

حجة البصرية أنها ليست بأفعال ولا أفعلاء وممكن أن تكون أفعاء فتحمل عليها، أما أنها ليست بأفعال فلما تقدم ذكره من امتناعها من الصرف، وأما أنها ليست بأفعلاء فلأنها على بنائها تصغر. قال أبو عثمان المازني سألت: الأخفش عن تصغير أشياء فقال أشياء، قال المازني: فقلت يجب على قولك: أنه أفعلاء أن ترد إلى الواحد وتصغر ثم تجمعها! فانقطع الأخفش ولأنها تكسر على أشاوي. والذي يقطع الشغب قولهم في جمعها أشياوات كصحراوات وأما أنه يمكن أن يكون أفعاء فلأنه غير مستحيل أن

(١) انظر المسألة في الإنصاف: ٨١٢ - ٨٢٠ المسألة رقم: (١١٨)، واثلاث النصرة في اختلاف

نحاة الكوفة والبصرة: المسألة رقم: (٩١) من قسم الأسماء.

(٢) في (ب) احتج.

يكون أصلها أشياء، ثم تقدّم لامُ الكَلِمَةِ على فائها كما قدّمت في قِسيّ. قوله: بأنه أضيف إليها عددُ القلّة، ولو كانت أشياء مفردةً لما أُضيفَ إليها عددُ القلّة؟ قلنا: إذا كانت غير مفردةٍ من حيث المعنى فإنه يجوزُ إضافتهُ إليها كما في قولك: ثلاثة قومٍ وتسعة رهطٍ. فإن سألت: لو كانت أشياء مفردةً لما جازَ ثلاثة أشياء بل ثلاثُ أشياء، كما لا يجوزُ ثلاثة طرفاء بل ثلاثُ طرفاء؟ أجبْتُ: فرقاً بينَ أشياء وطرفاء وذلك أن طرفاءً كما يُطلقُ على الكثيرِ يُطلقُ على القليلِ أيضاً، فقولنا ثلاثُ طرفاء بَمَنْزِلَةِ ثلاثِ طرفاءٍ بخلافِ أشياء ذاتها لا تقعُ على المُفردِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومصدرُ كالسَّراءِ والضَّرَاءِ والنَّعماءِ والبأساءِ^(١)، والصفةُ على ضَرَبَيْنِ: ما هو تَأْنِيثُ أَفْعَلٍ، وما لَيْسَ كَذَلِكَ، فالأول نحو سَوْداءِ وَبَيْضاءِ والثاني: نحو امرأةٍ حَسَناءِ وَدِيمَةٍ هَطَلَاءِ / وَحُلَّةٍ شَوَكَاءِ والعربُ العرباءِ. ونحو رُحْضَاءِ وَنُفْسَاءِ وَسِيرَاءِ وَسَائِبَاءِ وَكَبْرِيَاءِ وَعَاشُورَاءِ وَبُرَاكَاءِ، وَعَقْرَبَاءِ وَخُنْفُسَاءِ وَأَصْدِقَاءِ وَكُرَمَاءِ وَزِمَكَاءِ.

[٩٩/أ]

قال المُشْرَحُ: حُلَّةٌ^(٢) شَوَكَاءُ: خَشْنَةُ الْمَسِّ لِأَنَّهَا حَدِيدٌ، الرُّحْضَاءُ عَرَقُ الْمَحْمُومِ، وَاشْتِقَاقُهَا مِنَ الرَّحْضِ وَهُوَ الْكَسَلُ، وَالسَّيْرَاءُ: بُرْدٌ فِيهِ خُطُوطٌ صُفْرُ الْبُرْكَاءِ^(٣) (٤) مِنْ سَارَ الْبُرْكَاءِ^(٤): الثَّبَاتُ فِي الْحَرْبِ وَالْجِدُّ، وَأَصْلُهَا مِنَ الْبُرُوكِ قَالَ^(٥):

(١) بعد قوله: والبأساء في نسخة (ب): قال المشرح: والصفة وهو سهو من الناسخ.

(٢) في (ب).

(٣) في (ب).

(٤ - ٤) في (أ).

(٥) البيت لبشر بن أبي خازم أبو نوفل الأسدي شاعر جاهلي وفارس مشهور الذكر قتل في إحدى غاراته. انظر: الشعر والشعراء: ٢٧٠/١، ومعجم الشعراء: ٢٢٢، والخزانة: ٢٦٢/٢ والبيت في ديوانه: ٧٩، والنقائض: ٤٢٣ وابن يعيش: ٥٠/٤، والأندلسي: ٢٨/٣، والخزانة: ٣٥٩/٣.

ولا يُنجي من الغمّراتِ إلا بُراكاءِ القتالِ أو الفرارِ

وكذلك البروكاء بالفتح : عقرباء موضع^(١) خُنُفَسَا: بِضَمِّ الحَاءِ والفاءِ .
الزَمِكَاءُ بالكسرتين وتشديد الكافِ والمدَّ ذَنْبُ الطَّائِرِ فَإِنْ سَأَلَتْ: لِمَ لَمْ
يَقْتَنِعِ^(٢) الشَّيْخُ بِمَجْرَدِ^(٣) الواوِ العاطِفةِ في قولِهِ: ونحورُ حِصَاءِ بل وَسَطَ بَيْنَ
المعطوفِ والواوِ^(٤) نحو أجبْتُ: لأنَّ المعطوفَ أسماء^(٥)، والمعطوفَ عليه
صفاتٌ .

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأما فُعلاءَ وفِعلاءَ كعِلباءَ وحِرباءَ وسِيساءَ وحِوَاءَ ومِزءاءَ
وقُوباءَ فالفُها للإلحاقِ .

قالَ المُشْرَحُ: العِلباءُ: عَصَبُ العُنُقِ: وهما علباوانِ بَيْنَهُما مَنبُتُ العَرَقِ
الحِرباءِ: هو الَّذي يَسْتَقْبِلُ الشَّمْسَ، ويدورُ معها كيفَ دارَتْ، ويتَلَوَّنُ ألواناً
لِحَرِّ الشَّمْسِ، وهو ذَكَرٌ أمَّ حَنِينِ والأُنثى حِرباهُ . السِّيساءُ مُعْظَمٌ^(٥) فقارِ
الظَّهْرِ، وقالَ أبو عمرو: السِّيساءُ من الفَرَسِ الحارِكِ، ومن الحِمَارِ الظَّهْرِ .
الحِوَاءُ: نَبْتُ يُشْبِهُ لَوْنَ الذَّنْبِ: الواحِدَةُ حِوَاءُ: المِزءاءُ: شَرِبُ من الأَشْرِبَةِ
قالَ الأَخْطَلُ^(٦):

بِشِّ الصُّحَاةِ وبِشِّ الشَّرْبِ شِربُهُمُ إِذا جَرى فِيهِمُ المِزءاءُ والسُّكْرُ
القُوباءُ: داءٌ معروفٌ . يَتَقَشَّرُ وَيَتَّسِعُ وَيُعَالِجُ بالرَّيْقِ قالَ^(٧):

(١) لا يزال يعرف بهذه التسمية حتى اليوم، وعقرباء شمال مدينة الرياض على الخط المتجه إلى
منطقة سدِير .

(٢- ٣) صححت في هامش نسخة (أ) ولم تظهر في الصورة .

(٣) في (ب) والمعطوف عليه والواو .

(٤) في (ب) اسماً .

(٥) الصحاح (سيس) وانظر شرح الأندلسي: ٢٨/٣ .

(٦) انظر البيت في الصحاح: ٨٩٣/٢ مزز، وشرح الأندلسي: ٢٨/٣ .

(٧) هو ابن قنان الراجز، وهما من شواهد الجمل للزجاجي، ولم ينسبها أحد من شراح أبيات
الجمل إلا اللبلي فإنه قال في وشي الحلل: ٤٨، لا أعرف قائل هذين البيتين، ولا أعلم من =

يا عَجِباً لهذه الفَلِيقَةِ هل تَغْلِبُنَّ القُوباءَ الرِّيقَةَ

وهي مؤنثة لا تَنْصَرِفُ وَجَمَعَهَا قُوبٌ، وقد تُسَكَّنُ مِنْهُمَا^(١) الواوُ استقْلالاً للحَرَكَةِ، على الواوِ، فإن سَكَّنْتَهَا ذَكَرْتَ وَصَرَفْتَ. ابنُ السَّكَيْتِ: لَيْسَ فِي كَلَامِ العَرَبِ فُعْلَاءٌ مضمومةُ الفاءِ ساكنةُ العَيْنِ ممدودةٌ إلا حَرَفَانِ: الحُشَاءُ وهو العَظْمُ النَّاتِيءُ وَرَاءَ الأُذُنِ والقُوبَاءُ، والأصلُ فِيهِمَا تَحْرِيكُ^(٢) العَيْنِ. حُشِيئاً وقُوبَاءُ^(٣) الجَوْهَرِيُّ: والمُزَاءُ عِنْدِي مِثْلُهَا.

تخمير: ما ذكرنا لا تَخْلُو هَمزُهَا من أن تكونَ للتَّأْنِيثِ أو للإلْحاقِ أو مُنْقَلِبَةً. ولا يَجُوزُ أن تكونَ للإلْحاقِ لأنَّهُ ليسَ في الأَصُولِ شَيْءٌ على وَزْنِهِ فيكونُ هذا مُلْحَقاً بِهِ. ولا يَجُوزُ أن تكونَ مُنْقَلِبَةً لأنَّ الانْقِلَابَ لا يَخْلُو من أن يكونَ في نفسِ الحَرْفِ أو من حُرُوفِ الانْقِلَابِ، فلا يَجُوزُ أن يكونَ من نفسِ الحَرْفِ لأنَّ الياءَ والواوَ لا يكونان أصلاً فيما كانَ على أربعةِ أَحْرَفٍ، ولا يَجُوزُ أن يكونَ مُنْقَلِباً من حَرْفِ الإلْحاقِ لأنَّهُ^(٤) لَيْسَ في الأَصُولِ شَيْءٌ يكونُ هذا مُلْحَقاً بِهِ، فإذا بَطَلَ هذا ثَبَّتَ أَنَّهَا للتَّأْنِيثِ وكذلكَ القولُ فيمن قَصَرَ فقالَ: زَكَرِيَّاً ونَظِيرُ القَصْرِ والمَدِّ في هذا قولُهُم: الهَيْجاءُ والهَيْجاءُ. هذه كُلُّهَا ألفاظُ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ^(٥) - رَحِمَهُ اللهُ - .

= نسبهما إلا إنساً يعرف بابن عطايا فإنه قال في مجموع له على الأبيات [أبيات الجمل، وابن عطايا هذا من شرح أبيات الجمل] إنهما لابن قُفَّانِ الرَّاجِزِ، قاله عن ابن السكيت. وانظرهما: في شرح أبيات الجمل لابن سيدة: ٤٥، وشرحها لابن السيد (الحلل) ٢٢٥، وشرحها لابن هشام اللخمي: (الفصول والجمل...): ١٥٩ وانظر: المنصف: ١١/٣ والتصريح: ١٨١/٢، وشرح شواهد الشافية: ٣٩٩.

(١) في (ب).

(٢) في (ب).

(٣) انظر ليس في كلام العرب لابن خالويه: ٨٣، والصحاح: (حشش) ص ١٠٠٤.

(٤) انظر النص في شرح الأندلسي: ٢٩/٣ نقلاً عن الخوارزمي.

(٥) النص في تكملة الإيضاح.

[/ بَابُ الْمُصَغَّرِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الاسمِ الْمُصَغَّرُ الاسمُ الْمُتَمَكِّنُ إِذَا صَغَّرْتَهُ ضُمَّ صَدْرُهُ وَفُتِحَ ثَانِيهِ وَالْحَقُّ يَاءٌ ثَالِثَةٌ سَاكِنَةٌ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: ضُمَّ^(١) أَوَّلُ الْمُصَغَّرِ لِأَنَّ الضَّمَّ مِنْ انضمامِ الشَّقِيئِينَ، وَإِذَا انضَمَّتِ الشَّقَاتَانِ صَغُرَ^(٢) الْمَخْرَجُ، فَجَعَلُوا الْحَرَكََةَ الصُّغْرَى لِأَوَّلِ الْمُصَغَّرِ لِتَشَاكُلِ مَعْنَاهُ. قَالَ النُّحَوِيُّونَ: الْمُصَغَّرُ يَتَضَمَّنُ الْمُكَبَّرَ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ فَأُشْبِهَ فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، حَيْثُ يَدُلُّ عَلَى الْفَاعِلِ، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُهُمْ: فِي تَصْغِيرِ بَيْتٍ وَمَيْتٍ بَضَمَ أَوَّلِهِ وَكَسَرَهُ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي تَصْغِيرِ شَيْءٍ وَشَيْخٍ وَغَيْرِ وَأَشْبَاهِهَا، وَهَكَذَا يُقَالُ فِي شِدِّ الْحَبْلِ - بِالضَّمِّ^(٣) وَالْكَسْرِ - وَقُرَى ﴿وَلَوْ رَدُّوا لَعَادُوا﴾^(٤) عَلَى الْوَجْهَيْنِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْكَسِرْ ثَانِيهِ كَمَا فِي فِعْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لِأَنَّهُ لَوْ كُسِرَ لِأَوْهَمَ وَزْنَ فِعْلِ وَلَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ وَزْنٌ عَلَى وَزْنِ فِعْلِ إِلَّا دُئِلَ، وَمَنْ كَانَ^(٥) يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَقِفَنَّ مَوَاضِعَ

(١) النص في شرح الأندلسي: ٣٠/٣ نقلاً عن الخوارزمي.

(٢) في (ب) صغر أول المخرج، وكلمة (أول) معلقة بين السطرتين ولم يوضع عليها علامة تصحيح.

(٣) في (ب).

(٤) سورة الأنعام: آية: ٢٨.

(٥) النص في شرح الأندلسي: ٣٠/٣ نقلاً عن الخوارزمي.

التَّهْم^(١)، وإِنَّمَا زِيدَ حَرْفُ ثَالِثٍ لَثَلًا يَشْتَبَهُ بِفِعْلِ الَّذِي هُوَ مِنْ أُبَيَّةِ الْمُبَالِغَةِ .
فَإِنْ^(٢) سَأَلْتُ: فَلَمْ كَانَ ذَلِكَ الْحَرْفُ الثَّلَاثُ هُوَ الْبَاءُ؟ أَجَبْتُ: لِأَنَّ الْحَرْفَ
الثَّلَاثَ فِي فِعْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ يَنْقَلِبُ بَاءً إِذَا كَانَ حَرْفَ عِلَّةٍ، كَقَوْلِكَ:
رَمَى وَعَزَى إِذَا كَانَ الْفِعْلُ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَإِنَّهُ يَنْكَسِرُ فِيهِ الثَّلَاثُ،
وَهَا هُنَا لَمْ يُمَكِّنْ^(٣) الْكَسْرُ لِأَنَّ آخِرَ الْكَلِمَةِ مِمَّا يَجْرِي عَلَيْهِ الْإِعْرَابُ فَأُقْحِمَ
فِيهِ الْبَاءَ، وَمَنْ تَمَّ قَلْبَتْ هُدَيْلُ الْأَلْفِ الْوَاقِعَةَ فِي آخِرِ الْأَسْمِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى
بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ لَمَّا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ الْكَسْرَ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: / «وَلَمْ يَتَجَاوَزُوا ثَلَاثَةَ أَمْثَلَةٍ: فُعَيْلٌ، وَفُعَيْعِلٌ وَفُعَيْعِيلٌ
كَفُلَيْسٍ وَدُرَيْهَمٍ وَدُنَيْبِيرٍ».

[١٠٠/أ]

قَالَ الْمَشْرُوحُ: لَمَّا كَانَتْ^(٤) الْأَسْمَاءُ ثَلَاثَةً ثَلَاثِيَّةً وَرُبَاعِيَّةً وَخُمَاسِيَّةً
أَخْرَجُوا لَهَا فِي التَّصْغِيرِ ثَلَاثَةَ أَمْثَلَةٍ: لِيَقَعَ تَصْغِيرُ كُلِّ مِنْهَا عَلَى مَا يُنَاسِبُهُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمَا خَالَفَهُنَّ فَلِعَلَّةٍ وَذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ^(٥): مُحَقَّرُ أفعالٍ
كَأَجْمَالٍ وَمَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ تَأْنِيثٌ كَحَبِيلَى وَحُمَيْرَاءَ، أَوْ أَلْفٌ وَنُونٌ مُضَارِعَتَانِ
كَسَكَيْرَانٍ».

قَالَ الْمَشْرُوحُ: أَمَّا تَحْقِيرُ أفعالٍ فَلِأَنَّ قَضِيَّةَ الدَّلِيلِ أَنْ لَا يُصَغَّرَ
الْجَمْعُ، إِذَا الْجَمْعُ مُؤَخَّرٌ عَنِ التَّصْغِيرِ بِدَلِيلِ شُوعِرُونَ وَمُسِيْجِدَاتٍ، وَتَصْغِيرُهُ
يَقْتَضِي تَقْدِيمَ الْجَمْعِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنَّهُ أَجِيزٌ^(٦) فِيمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ لِكَوْنِهِ
جَمْعًا^(٧) بِمَنْزِلَةِ الْفَرْدِ وَلِذَلِكَ يَجُوزُ جَمْعُهُ مَرَّةً ثَانِيَةً جَمَعَ الْكَثْرَةَ فُيْحَافِظُ عَلَى صِيغَتِهِ

(١) لعله يقصد من هذا الإنكار لهذا التعليل. انظر شرح الأندلسي.

(٢) شرح الأندلسي: ٣٠/٣ نقلًا عن الخوارزمي.

(٣) في (أ) يكن.

(٤) شرح الأندلسي: ٣١/٣ نقلًا عن الخوارزمي.

(٥) شرح الأندلسي: ٣٢/٣ نقلًا عن التخمير.

(٦) في (أ) إلا أنه فيما نحن بصدده أجيز..

(٧) في (ب) جمعاً هو بمنزلة.

مَحَافَظَتَهُ عَلَى الْمَعْدَرَةِ. وَفِي (حَاشِيَةِ الْمَفْصَلِ) ^(١) الْفَرْقُ بَيْنَ أَحْيَمَالٍ وَجُمِيلَاتٍ أَنَّ أَحْيَمَالًا تَصْغِيرٌ لِلجَمْعِ . . وَجُمِيلَاتٍ تَصْغِيرٌ الدَّوَابِّ، وَمِنْهُ كَلَامُ عَيْسَى بْنِ عُمَرَ: مَا كَانَ أَثِيَابًا مِنْ أُسَيْفَاطٍ. وَأَمَّا مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ تَأْنِيثٌ، فَلِأَنَّهُ بِمَنْزَلَةِ كَلِمَتَيْنِ، فَمَتَى غَيَّرْتَ الْأُولَى لِلتَّصْغِيرِ فَالثَّانِيَةُ عَنِ التَّصْغِيرِ تُصَانُ وَكَذَلِكَ مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ وَنُونٌ مُضَارَعَتَانِ، لِأَنَّهُ بِمَنْزَلَةِ كَلِمَتَيْنِ لَا تَرَى أَنَّ حَرْفِي الْمُضَارَعَةِ بَانْفِرَادِهِمَا يَدْلَانِ عَلَى التَّذْكِيرِ، كَمَا أَنَّ أَلْفِي التَّأْنِيثِ يَدْلَانِ عَلَيْهِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَلَا يُصَغَّرُ إِلَّا الثَّلَاثِيُّ وَالرُّبَاعِيُّ، وَأَمَّا الْخُمَاسِيُّ فَتَصْغِيرُهُ مُسْتَكْرَهُ كَتَكْسِيرِهِ فَإِنْ صُغِّرَ قِيلَ فِي فَرْزَدَقٍ: فُرَيْزِدٌ، وَفِي جَحْمَرِشٍ جُحِيمِرٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: فُرَيْزِقٌ وَجُحِيرِشٌ بِحَذْفِ الْمِيمِ لِأَنَّهَا مِنَ الزَّوَائِدِ، وَالذَّلَالُ لِشَبَّهَا بِمَا هُوَ مِنْهَا وَهُوَ التَّاءُ. وَالْأَوَّلُ الْوَجْهُ قَالَ سَيِّبُوهُ: لِأَنَّهُ لَا يَزَالُ فِي سُهولةٍ حَتَّى يَبْلُغَ الْخَامِسَ ثُمَّ يَرْتَدِعُ وَإِنَّمَا حُذِفَ الَّذِي ارْتَدَعَ عِنْدَهُ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: وَجْهٌ ^(٢) الرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ أَنَّ حَذْفَ الدَّلَالِ وَالْمِيمِ أَخْفَى لِوُقُوعِهِ فِي الطَّيِّ، فَإِنْ سَأَلْتَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ كَمَا تُسْقِطُ الْحَرْفَ يَتَّصِلُ بِغَيْرِ ^(٣) جَارِهِ فَتَكُونُ الرَّوَايَةُ الْأُولَى أَوْلَى أُجِبْتُ: مَا ذَكَرْتُ مِنَ الدَّلِيلِ إِنْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الرَّوَايَةَ الْأُولَى أَوْلَى، فَهَذَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْقَلْبِ وَالْعَكْسِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ إِلَّا مَا هُوَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ أَوْ مَا هُوَ شَبِيهُ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَفِي هَذِهِ الْحُرُوفِ إِيمَاءٌ إِلَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي تَصْغِيرِ سَفْرَجَلٍ: سَفِيرَلٌ، أَوْ سَفِيرَجَلٍ لَمْ يَجُزْ. وَقَوْلُ سَيِّبُوهِ أَوْلَى لِأَنَّ آخِرَ الْاسْمِ أَوْهَنُ شَيْءٍ فِي الْكَلِمَةِ وَأَضْعَفُهُ. وَمَنْ ثُمَّ كَمُنَّ ^(٤) فِي أَوَاخِرِ الْاسْمِ الْحَذْفُ،

(١) لم أجد النص في نسخة ليدن من حاشية المفصل.

(٢) شرح الأندلسي: ٣٥/٣ عن الخوارزمي.

(٣) في (أ) بغيره.

(٤) في (ب) ومن ثم لم يجوز في غير أواخر الكلم الحذف.

وكفأك - في هذا الباب - الترخيم حجة.

قال جازر الله: «وقال الأخفش وسمعت من يقول: سفيرجل متحركاً، والتصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ».

قال المشرح: قال الأخفش: الذي^(١) يدلُّ على أن التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ أنك لو كسرت نحو سفيرجل لقلت: سفارج، وأما سفاريج فعلى التعويض ونظيرها سفيرج وسفيريج. ولأن حرف التكسير فيه يقع ثالثاً. وقول الشيخ - رحمه الله^(٢) - التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ ردُّ لما سمعه الأخفش.

قال جازر الله: «فصل؛ وكلُّ اسمٍ على حرفين فإن التحقير يرده إلى أصله حتى يصير إلى مثال فُعيلٍ».

قال المشرح: وذلك ليصير الاسم على وزنٍ من أوزان التحقير.

قال جازر الله: «وهو على ثلاثة أضرب: ما حُذِفَ فاؤه أو عينه أو لامه تقول في عِدَّةٍ وشيئةٍ وكلُّ وخذ . اسمين - : وعيدةٌ وشيئةٌ وأكيلٌ وأخيدٌ. وفي مذ وسل - اسمين - وسه - مُنيدٌ وسؤيلٌ وسُتيهةٌ، وفي دمٍ وشفةٍ وجرٍ وفلٍ وفمٍ : دميٌّ، وشفهيتهٌ وحريجٌ، وفلينٌ، وفويه».

(١) شرح الأندلسي: ٣٤/٣ نقلاً عن الخوارزمي. وزاد: قال في الحواشي: مشابهة التصغير التكسير أن حرف التكسير يقع ثالثاً كياء التصغير. قال ابن جنى: سألت أبا علي عن ردِّ سيبويه كثيراً من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير نحو قولهم: سريحين كقولك سراحين، ولا تقول عثيمين، لأنك لا تقول عثاميين، فقال إنما حمل التحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيداً عن رتبة الأحاد فاعتد ما يعرض فيه الاعتداد بمعناه، والمحقر هو المكبر والتحقير فيه جار مجرى الصفة فكأنه لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الأفراد، وإنما حمل التحقير على التكسير دون العكس لأن التغيير في التكسير أقوى تأثيراً.

(٢) جملة الدعاء في (ب).

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْهَمْزَةُ فِي أَكْبَلٍ: هِيَ الْأَصْلِيَّةُ لَا الْوَصْلِيَّةُ، لِأَنَّهَا لَمَّا تَحَرَّكَتْ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ. الْحِرُّ: مُحَقَّفٌ أَصْلُهُ حِرْحُ بِدَلِيلِ أَنْ جَمَعَهُ أَحْرَاحٌ.

ابْنُ السَّرَاجِ: فَلَانَ كِنَايَةً عَنْ اسْمٍ سُمِّيَ بِهِ^(١) الْمُحَدَّثُ عَنْهُ خَاصُّ غَالِبٌ، وَيُقَالُ فِي النَّدَاءِ: يَا فُلٌ فَتَحَذَفُ مِنْهُ الْأَلْفُ وَالنُّونُ لِغَيْرِ تَرْخِيمٍ، وَلَوْ كَانَ تَرْخِيمًا لَقَالُوا يَا فُلَا / وَرُبَّمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ضَرُورَةً وَقَالَ أَبُو [١٠٠/ب] النُّجْمِ^(٢):

فِي لَجَّةٍ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(٣): وَمَعْنَاهُ: أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلَانٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ؛ وَمَا بَقِيَ مِنْهُ بَعْدَ الْحَذْفِ مَا يَكُونُ بِهِ عَلَى مِثَالِ

(١) ساقط من (أ).

(٢) البيت من أبيات أولها:

الحمد لله الوهوب المجزل

قالها يمدح هشام بن عبد الملك، وكان هشام قد طرده من مجلسه لقوله في وصف الشمس:

كأنها في الأفق عين الأحوال

وكان هشام أحولاً. وقصة هذه الأبيات موجودة في المصادر الأدبية المختلفة منها الأغاني، واللالية، والخزانة...

والبيت الذي استشهد به المؤلف من شواهد كتاب سيبويه: ٣٣٣/١، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٤٣٨/١، وشرحها للكوفي: ١٨٠، وانظر المقتضب: ٢٣٨/٤ والبيت من شواهد كتاب الجمل للزجاجي: ١٧٦، وانظر شرح أبياته لابن سيدة: ٤٣، وشرحها لابن السيد (الحلل): ٢١٩، وشرحها (الفصول والجمل) لابن هشام اللخمي: ٢٨ وانظر رده على الأعلم في شرح البيت نفسه ص: ٣٨، وانظر شرح البيت وإعراجه ص: ١٥٦ وشي الحلل: ٦٦ وانظر اللآلي لأبي عبيد البكري: ٢٥٧، وأمالي ابن الشجري: ١٠١/٢، والتصريح: ١٨٠/٢، وشرح الأشموني: ١٦١/٣، والخزانة: ٤٠١/١.

قال ابن هشام اللخمي: اللجة - بالفتح - اختلاط الأصوات في الحرب.

(٣) الصحاح: (فلن).

المُحَقَّرُ لم يُرَدِّ إلى أصلِهِ كقولِهِم في مَيِّتٍ وهَارٍ ونَاسٍ : مَيِّتٌ وهُوَيْرٌ ونُويسٌ ،
ولَوُرْدٌ لَقِيلَ : مَيِّتٌ وهُوَيْرٌ ونُويسٌ .

قَالَ المُشْرَحُ : أصله من هَارَ الحَرْفُ فُقِلَبَ الفَاعِلُ منه لأنَّ القِيَاسَ
هَائِرٌ فْقِيلَ : هَائِرِيٌّ ثُمَّ خُفِّتِ الهَمْزَةُ فَصَارَتْ يَاءٌ ، ثُمَّ حُذِفَتِ اليَاءُ فْقِيلَ هَائِرٍ
كقَاضٍ . نَاسٌ مَخْفَفٌ أَنَاسٌ فَهُوَ مِنْ فُعَالٍ ، وَمِنْهُ (١) أَنَسْتُ الشَّيْءَ بِمَعْنَى
أَبْصَرْتُهُ وَفِي التَّنْزِيلِ (٢) ﴿ أَنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا ﴾ سُمُوا بِذَلِكَ
لظُهُورِهِمْ ، كَمَا سُمِيَ الْجِنُّ جِنًّا لِاجْتِنَانِهِمْ ، وَقِيلَ : سُمُوا بِذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا
الْجِنْسَ مَوْسُؤٌ غَيْرُ مَوْحِشٍ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «فصلٌ ؛ ونقولُ في اسمِ وابنِ سُمَيٍّ وَبُنَيٍّ فَتَرَدُّ اللَّامُ
الذَّاهِبَةُ وَتَسْتَعْنِي بِتَحْرِيكِ الفَاءِ عَنِ الهَمْزَةِ» .

قَالَ المُشْرَحُ : كَمَا اسْتَعْنَيْتَ بِتَحْرِيكِهَا عَنْهَا فِي سُؤيلٍ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «وفي أَخْتٍ وَبِنْتٍ وَهَنْتَ : أُخِيَّةٌ وَبُنِيَّةٌ وَهَنْيَةٌ تَرُدُّ اللَّامَ
وَتَوُؤْتُ ، وَتَذْهَبُ بِالتَّاءِ اللَّاحِقَةِ» .

قَالَ المُشْرَحُ : التَّاءُ فِي أَخْتٍ وَهَنْتَ بَدَلٌ عَنِ الواوِ لِأَنَّ لَامَ الكَلِمَةِ وَأُو
بِدَلِيلٍ : أَخَوَاتٍ وَهَنَوَاتٍ ، (٣) وَكَذَلِكَ فِي بِنْتٍ ، لِأَنَّ هَذِهِ التَّاءَ الْمُخْتَصَّةَ
بِالتَّأْنِيثِ لَا تَكُونُ بَدَلًا عَنِ الياءِ كَمَا فِي أَخَوَاتٍ وَهَنَوَاتٍ (٣) .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «فصلٌ ؛ وَالبَدَلُ غَيْرُ اللَّامِ يُرَدُّ إِلَى أَصْلِهِ ، كَمَا يُرَدُّ فِي
التَّكْسِيرِ تَقُولُ فِي مِيزَانٍ مُوزِينٍ ، وَفِي مُتَعَدٍّ وَمُتَسَرِّ مُوَبِعِدٍ وَمُوسِرٍ ، وَفِي قِيلٍ
وَنَابٍ وَبَابٍ . قُويلٌ وَنُوبٌ وَبُوبٌ» .

(١) شرح الأندلسي : ٣٦/٣ نقلاً عن الخوارزمي .

(٢) سورة القصص : آية : ٢٩ .

(٣- ٣) في (أ) فقط .

قال المُشْرَحُ: تَقُولُ^(١) في ميزان مُوزين، لِقَوْلِهِمْ في تَكْسِيرِهِ مَوَازِين. وفي مُتَعَدِّ: مُوبَعَدٌ، وكذلك في مُتَسِرِّ مُوبَسِرٌ، لِأَنَّهُ تُعَادِ الوَاوُ فِيهِ. قال ابنُ السَّرَاجِ: وإن شئت قُلْتَ: مُوتَعِدٌ وموتَرُنٌ كما تَقُولُ: أدورُ فلا تَهْمِزُ، وفي قِيلِ قُوبِلَ، لِأَنَّكَ تَقُولُ في جَمْعِهِ أقوالٌ كما تَقُولُ في جَمْعِ رِيحٍ: أرواحٌ، وكذلك تَقُولُ في بابٍ وناِبٍ: بُوبٌ ونَيْبٌ لِقَوْلِهِمْ: أبوابٌ وأنيابٌ.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَأَمَّا البَدَلُ اللّازِمُ فلا يُرَدُّ إلى أَصْلِهِ تَقُولُ في قَائِلٍ قُوبِلَ، وفي تُخَمَّةٍ تُخَيْمَةٌ، وكذلك تاءُ تُراثٍ وهَمْزَةُ أُدِدٍ، وتَقُولُ في عِيدٍ عَيْدٌ، لِقَوْلِكَ أعيادٌ».

قال المُشْرَحُ: أَمَّا قَائِلٌ وقائِلَةٌ فَلِقَوْلِهِمْ في الجَمْعِ قَوائلٌ. فإن سَأَلْتَ^(٢): فما تَقُولُ في قَوْلِ جَمْعِ قَائِلٍ؟ أَجَبْتُ: المَعْنِيُّ بِالْبَدَلِ اللّازِمِ أن لا يَنْفَسَخِ البَدَلُ إلا صُورَةً وَجُودَهُ ولا فيما اطَّرَدَ من تَكاسيرِ الاسمِ. وقولُ جَمْعٍ غيرِ مُطَّرِدٍ. وَأَمَّا تُخَمَّةٌ فَلِقَوْلِهِمْ في الجَمْعِ تُخَمٌ، وَأَمَّا تاءُ^(٣) تُراثٍ: فلأنَّها ثَبَّتَتْ بِمَنْزِلَةِ الهَمْزَةِ التي تُبَدَلُ من واوٍ نحو أَلْفُ أرقَةٍ وأَلْفُ أُدِدٍ، وهو الوَجْهُ الثَّانِي في تاءِ تُخَمَةٍ. وَأَمَّا هَمْزَةُ أُدِدٍ فهي مُبَدَّلَةٌ من الواوِ.

قال ابنُ السَّرَاجِ: إنَّما أُدِدٌ من الوُدِّ لا يقالُ فِيهِ وُدُدٌ بالواوِ، وكما يَقُولون: تَمِيمٌ بِنُ أَدٍّ ووُدٌّ جَمِيعاً، ولا تَكْسِيرَ لَه فيتَوَقَّعُ فِيهِ^(٤) عَوْدَةٌ إلى الأَصْلِ وهو أُدِدُ بِنُ زَيْدِ بْنِ كَهْلانِ بْنِ سَبَّابِ بْنِ حِميرٍ. فهذا أَحَدُ الوَجْهِينِ في هذا النُّحُو.

والوجهُ الثَّانِي: ما قالوا: حُكْمُ الحَرْفِ المُبَدَلِ في التَّصْغِيرِ أن يُرَدَّ إلى

(١) شرح الأندلسي: ٣٧/٣ نقلاً عن الخوارزمي.

(٢) شرح الأندلسي: ٣٨/٣ نقلاً عن الخوارزمي.

(٣) المصدر السابق نفس الجزء واللوحه. وهو وصل للنص السابق إلا أنه فصل بينهما بكلام من غير الخوارزمي.

(٤) في (ب).

أصله، إذا زالت العلة التي من أجلها وَقَعَ البَدَلُ، فتقولُ في مِيقَاتِ: مُوقِيتٌ، وفي مُوقِنٍ مُيَقِنٌ وفي طَيِّ وَلَيِّ طُوِيٌّ وَلُوِيٌّ، وفي قِيراطٍ وَدِينارٍ قُيرِيطٌ، وَدُنِينيرٌ، فإن كانت عِلَّةُ البَدَلِ فيه قائِمةً تركتُه على حالِه كقولك: في تُخَمَةٍ وَتراثٍ تُخِيمَةٌ وَتُريثٌ لأنَّ العِلَّةَ^(١) فيه كَرَاهِيَةُ الواوِ المَضمومَةِ أولاً في عِيدٍ عُيِيدٌ وفي عُودٍ عُوِيدٌ لأنَّ العِلَّةَ في ذَلِكَ الفرقِ بينَ البِناءِينِ.

قالَ جارُ اللّهِ: «فصلٌ؛ والواوُ إذا وَقَعَتِ ثالِثةٌ وسطاً فأجودُ الوَجْهينِ أُسِيدٌ وَجُدِيلٌ ومنهم من يُظْهَرُ فيقولُ: أُسِودٌ وَجُدِولٌ».

قالَ المُشْرَحُ: وجهُ ظاهِرِ الرِّوَايَةِ أن الواوِ والياءِ متى اجْتَمَعَتَا. ووجهُ الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ أن اجتماعَهُما ها هُنا عارِضٌ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ، وَلِذَلِكَ لم تُعَدَّ الألفُ السَّاقِطَةَ في رَمَتَا وَإِن تَحَرَّكَتِ التَّاءُ لأنَّ تَحَرُّكَهَا عارِضٌ.

قالَ جارُ اللّهِ: «فصلٌ؛ وكلَّ واوٍ وَقَعَتِ لاماً صَحَّتْ أو اَعْتَلَّتْ فإنَّها تَنقَلِبُ ياءً كقولك عُرْبِيَّةٌ وَرُضِيًّا وَعُشِيًّا وَعُصِيَّةٌ في عُرْوَةٍ، وَرَضَوِيٌّ وَعُشَوَاءٌ وَعُصِيَّةٌ في عَصَا».

قالَ المُشْرَحُ: إِنما تَنقَلِبُ لاجتماعِ الياءِ والواوِ فيه وَسَبَقَ أحدهما بالسُّكُونِ. فإن سَأَلْتَ^(٢): فكيفَ لم تَصِحَّ ها هُنا الواوُ وجهاً ثانياً كما في / الفصلِ الأولِ أَجِبْتُ: الواوُ^(٣) في مَوْضِعِ اللّامِ أَغْلِبُ انقِلاباً إلى الياءِ منه في مَوْضِعِ العَيْنِ، ومن ثَمَّ قالوا في المُعْتَلِّ العَيْنِ متى اشْتَبَهَ عَلَيْكَ أَيُّهُ هُوَ أم واوٌ فالظَّاهِرُ أَنه واوٌ وفي المُعْتَلِّ اللّامِ ياءً^(٤).

قالَ جارُ اللّهِ: «فصلٌ؛ وإذا اجْتَمَعَ مع ياءِ التَّصْغِيرِ ياءٌ. حذفت

(١) شرح الأندلسي: ٣٩/٣ نقلاً عن الخوارزمي.

(٢) شرح الأندلسي: ٣٩/٣ نقلاً عن الخوارزمي.

(٣) في (ب) اللام أغلب في موضع اللام..

(٤) في (أ) الألف.

الأخيراً، وصارَ الاسمُ على مثالِ فُعيلِ كقولِكَ في عَطا وإداوَةٍ، وعاريةٍ ومعاويةٍ وأحوى عُطيٍّ وأدِيَّةٌ وعُريَّةٌ ومُعِيَّةٌ».

قال المُشَرِّحُ: وكلُّ (١) اسمٍ اجتمعَ (٢) فيه ثلاثُ ياءاتٍ أولاهُنَّ ياءُ التَّصغيرِ، حذفتِ واحدةٌ منهنَّ، فإذا لم تكن أولاهُنَّ ياءُ التَّصغيرِ لم يُحذفِ منه شيءٌ (٣). (٤) يقولون في تصغيرِ مِئةٍ مِئِيَّةٌ، وأمَّا أهلُ الكُوفَةِ فلا يَحذفون منه شيئاً (٤) يقولون في تصغيرِ معاويةٍ مُعِيَّةٍ على مَنْ قالَ أسودٌ إلَّا أَنَّهُ حذفتِ الياءُ الأخيرةُ التي (٥) هي لامُ الكَلِمَةِ وبَقِيَتِ المُنْقَلِبَةُ مَعَ ياءِ التَّصغيرِ فإن سألْتَ: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ المَحذوفُ ياءُ التَّصغيرِ؟ أجبتُ: إنَّما يَقَعُ حيثُ يكونُ استثقالاً، والاستثقالُ لا يَقَعُ إلَّا عِنْدَ الياءِ الَّتِي هي لامُ الكَلِمَةِ (٦) ونظيرُهُ قولُ سيبويه (٧) في فرزدقٍ فُرَيْزِد. فإن سألْتَ: فهل يجوزُ أن يكونَ المَحذوفُ هو الأوَّلُ وهو ياءُ التَّصغيرِ قولاً ثانياً كما في فرزدقٍ؟ أجبتُ: لا يجوزُ لأنَّ المَحذوفَ (٨) لو كان ياءُ التَّصغيرِ لكانَ مُعظَمُ علامةِ التَّصغيرِ ساقطةً. وهذا لأنَّ علامةَ التَّصغيرِ حركتانِ وحرفٌ فيكون الحرفُ مُعظَمُ العلامةِ، ولذلك وَقَعَ به الاجتزاءُ في تصغيرِ أسماءِ الإشارةِ بخلافِ ما لو كان لامُ الكَلِمَةِ هو السَّاقِطُ فإنَّه لا يكونُ مُعظَمُ الكَلِمَةِ ساقطاً. على أنَّ الشَّيخَ أبا علي الفارسيَّ قد (٩) نصَّ على أنَّ حرفَ التَّصغيرِ البتَّةُ لا يَسْقُطُ.

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٤٠/٣ النص كله من قوله: وكل اسم.. إلى آخره.

(٢) في (ب) قد اجتمع.

(٣) في (ب) شيء.

(٤ - ٤) ساقط من (أ).

(٥) في (أ) وهي.

(٦) في (أ).

(٧) الكتاب.

(٨) في (ب) هو ياء.

(٩) في (أ).

قال جارُ الله: «وأخي غيرُ منصرفٍ وكان عيسى بنُ عمرَ يصرفُهُ، وكان أبو عمرو يقول: أخي ومن قال أسويد قال أخيو».

قال المُشْرَحُ: في هذه المسألة^(١) أربعة أقوالٍ: أخي بالكسر والتَّنوين مُدْغَمًا وغيرَ مُدْغَمٍ، وأخي بالإدغام مُنْصَرَفًا وغيرَ مُنْصَرَفٍ. فالأوَّلُ اثنان والثَّانِي أيضاً اثنان وَوَجْهُ مَنْ قَالَ أَخِيهِ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ مِنَ الْقِيَاسِ عَلَى أُسْيُودٍ. وَجْهُ قَوْلِ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ امْتَنَعَ دُخُولَ الْإِعْرَابِ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ دُخُولُ التَّنوينِ فِيكَوْنُ غَيْرِ مُعْرَبٍ مُنَوَّنًا، أَمَا أَنَّهُ امْتَنَعَ دُخُولَ الْإِعْرَابِ عَلَيْهِ فَلَأَنَّ آخَرَ الْاسْمِ سَاقِطٌ. وَهَذَا الَّذِي قَامَ مَقَامَ آخِرِ الْكَلِمَةِ لَهُ^(٢) حَرَكَةٌ بِنَائِيَّةٌ، وَأَمَا أَنَّهُ لَمْ يَمْتَنِعْ دُخُولُ التَّنوينِ عَلَيْهِ فَلَأَنَّهُ لَيْسَ بِتَنوينِ سِوَى التَّنوينِ الدَّاخِلِ عَلَيْهِ. فَإِنْ سَأَلْتَ فَكَيْفَ لَمْ يُعَامَلْ مُعَامَلَةً جَوَارٍ فِي حَالَةِ النَّصْبِ؟ أَجِبْتُ: هَرَبًا مِنَ الْيَاءِ.

وجهُ قولِ عيسى أَنَّهُ كَمَا خَرَجَ بِالتَّصْغِيرِ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ فَقَدْ تَأَكَّدَ خُرُوجُهُ عَنْهُ بِالْإِدْغَامِ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ أُشَيْعِثٍ وَأُسَيْمِرٍ، وَجْهُ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ أَنَّ الْإِدْغَامَ فِيهِ عَارِضٌ أَحْيَوِي كَأَشَيْعِثٍ غَيْرِ مُنْصَرَفٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصْلٌ؛ وَتَاءُ التَّانِيثِ لَا تَخْلُو أَنْ تَكُونَ ظَاهِرَةً أَوْ مَقْدَرَةً، فَالظَّاهِرَةُ ثَابِتَةٌ أَبَدًا، وَالْمَقْدَرَةُ تَثْبُتُ فِي كُلِّ ثَلَاثِيٍّ إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ نَحْوِ عَرِيْسٍ وَغَرِيْبٍ».

قَالَ المُشْرَحُ: كِلَاهُمَا بِالْعَيْنِ الْمُهِمَلَةِ. لَمْ تَعُدِ التَّاءُ فِي عَرِيْسٍ لِأَنَّ أَصْلَهُ أَعْرَاسٌ وَهُوَ مَذَكَّرٌ، وَنَحْوُهُ حَرِيْبٌ، لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ حَرَبْتُ حَرَبًا، وَإِنَّمَا لَمْ تَعُدِ^(٣) التَّاءُ فِي مُصَغَّرِ عَرَبٍ حَتَّى لَا يُوهِمُ أَنَّهُ مُصَغَّرُ عَرَبَةِ الْبَلَدِ.

(١) النَّصُّ كُلُّهُ نَقْلُهُ الْأَنْدَلِسِيُّ: ٤١/٣.

(٢) فِي (ب).

(٣) هَذَا النَّصُّ نَقْلُهُ الْأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ: ٤٢/٣.

قال جَارُ اللَّهِ: «ولا تَثَبْتُ في الرَّبَاعِي إِلَّا ما شَدَّ من قُدَيْدِيْمَةٍ وُورِيِيَّةٍ».

قال المُشْرَحُ: حكى أبو عُثْمَانَ المازِنِيُّ وغيره وُورِيِيَّةً، وهذا يَدُلُّ على أن اللَّامَ في هذه الكَلِمَةِ هَمْزَةٌ وليس من بابِ الوَرَى إذ لو كان من بابِ (١) الوَرَى لكانَ وُورِيَّةً ألا ترى أنك تُصَغِّرُ عَطًا على عُطِيٍّ ومنه وَرَأْتُ الشَّيْءَ كَنَيْتُ عن حَقِيقَتِهِ، جَعَلْتَهُ وِراءَ المَنَوِيِّ. إنما لم تُعَدِّ الياءُ في الرَّبَاعِي لِأنَّهُ لم يَثَبْتُ في بعضِ مُتَصَرِّفاتِ الكَلِمَةِ، وهو الجَمْعُ بِدَلِيلِ أَنَّكَ تقولُ في تَكْسِيرِ عَقْرِبٍ عَقارِبٍ فلا تَثَبْتُ في هذا التَّصَرِّفِ وهو التَّصْغِيرُ ويقولون لأنَّ الحَرفَ (٢) الرَّابِعَ عاقبت تاءَ التَّائِيثِ (٣)، ، وأما (٤) قُدَّامٌ وَوِراءَ فَإِنَّهُما مُشْتَرِكانِ فَإِنْ قُدَّامًا بِمعنى المُلْكَ، وبِمعنى الجِهةِ، وَوِراءَ بِمعنى وَلَدِ الوَلَدِ وبِمعنى الجِهةِ، وظِروفُ المِكانِ آتِيَّةٌ (٥) العِنانِ في بابِ التَّصْغِيرِ حَلْفٍ، وَلِهَذَا (٦) لا تُصَغِّرُ خَلْفَ (٧)، ولا تَحْتَ ولا شِمالَ ولا (٨) يَمِينٍ فَتَصْغِيرُها يُوهِمُ المَعْنى الثَّانِي فَتَدْخُلُ عَلَيْها التَّاءُ صَرفًا لَها عن المَعْنى الثَّانِي.

قال جَارُ اللَّهِ: «وأما الألفُ فهي إذا كانت مقصورةً رابعةً تَثَبْتُ نحو جُلِّي وَسَقَطَتْ / خامسةً فصاعداً، كقولك: جُحِجِبِ وَقُرِيقِرِ وَحُوِيلِ في [ب/١٠١]

جَحْجَبِي وَقَرَقَرِي وَحَوْلَايَا.

قال المُشْرَحُ: إنَّما سَقَطَتْ (٩) الألفُ في جَحْجَبِي وَقَرَقَرِي في التَّصْغِيرِ

(١) في (ب) لو كان منه.

(٢) في (أ) الجمع.

(٣) في (ب).

(٤) في (أ) قدام ووراء بدون وأما.

(٥) في (ب) أبيه.

(٦) في (ب) ولذلك.

(٧) في (ب) وفي (أ) ولا تصغر تحت...

(٨) في (أ) ويمين.

(٩) النص كله نقله الأندلسي في شرحه: ٤٣/٣.

ليكونَ الاسمُ على وزنٍ من أوزانِ التَّصْغِيرِ. أمَّا حَوَلايا فلائِه لم يكن على بنائِها تَصْغِيرُها فَطُرِحَ من آخِرها الألفُ والياءُ ثُمَّ صُغِرَ الباقِي، فانقلبت ياءٌ لأنَّها لَيْست أَلِفٌ تَأْنِيثٌ ثُمَّ سَقَطَتْ ضَرُورَةً أَنَّ ما قَبْلُها مَكْسُورٌ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ رَامٍ وَقاضٍ. فَالطَّرْحُ الأَوَّلُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ يا مالٍ بِالضَّمِّ ويا ثَمِي، وهذا لأنَّ طَرِحَ الألفِ والياءِ من هذا الاسمِ لا يخلو من أن يكونَ قَبْلَ التَّصْغِيرِ أو بَعْدَهُ، فَلَمَّا كانَ قَبْلَ التَّصْغِيرِ فَقَدْ جَعَلنا الباقِي بَعْدَ الطَّرْحِ بِمَنْزِلَةِ الاسمِ التَّامِّ (أحتى صَغُرَنا، وَلَمَّا كانَ بَعْدَهُ فَقَدْ عَاطَبنا الاسمَ وراءَ الألفِ والتَّاءِ بِمَنْزِلَةِ اسمِ تامٍّ وَلِذَلِكَ سَوَّيْناهُ على وَزَنِ من أوزانِ التَّصْغِيرِ، ثُمَّ حَذَفنا ما فَضَّلَ عَنه، وَالطَّرْحُ الثَّانِي بِمَنْزِلَةِ يا مالٍ - بالكسْرِ - ويا ثَمُو، وَذَلِكَ لأنَّ الثَّابِتَ بَعْدَ الطَّرْحِ الثَّانِي لو كانَ بِمَنْزِلَةِ اسمٍ لكانَ على وَزَنِ من أوزانِ التَّصْغِيرِ، وليسَ عَلَيْهِ، وَإِنما الَّذِي يَكُونُ على وَزَنِ من أوزانِ التَّصْغِيرِ هذا الثَّابِتُ مع ذَلِكَ المَطْرُوحِ، فيكونُ الثَّابِتُ والمَطْرُوحُ بِمَنْزِلَةِ اسمٍ، وإذا كانَ الشَّيْئانِ بِمَنْزِلَةِ اسمٍ وأحَدُهُما - وهو الثَّابِتُ - بِمَنْزِلَةِ جِزءٍ من الاسمِ جَحْجَبِي قَبيلَةٌ. قَرَقَرى: اسمٌ مَوْضِعٍ (٢).

حَوَلايا اسمٌ مَوْضِعٍ آخَرٌ.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَكَلِّ زائِدَةٌ كانت مَدَّةً في مَوْضِعِ ياءِ فُعَيْعِيلٍ وَجَبَ تَقْرِيرُها وإِبْدالُها ياءً - إن لَمْ تَكُنْها - وَذَلِكَ نَحو مَصْبِيحٍ وَكُرْدُوسٍ وَقُنَيْدِيلٍ، في مِصْبَاحٍ وَكِرْدُوسٍ وَقُنْدِيلٍ.

قالَ المُشْرَحُ: الألفُ^(٤) في مِصْبَاحٍ زائِدَةٌ، هي مَدَّةٌ في مَوْضِعِ ياءِ فُعَيْعِيلٍ لَكُنْها لَيْست ياءً فَقَلْبَتْ ياءً في التَّصْغِيرِ، وَكَذَلِكَ الواوُ في كُرْدُوسٍ مَدَّةٌ زائِدَةٌ في مَوْضِعِ ياءِ فُعَيْعِيلٍ لَكُنْها لَيْست بياءٍ فَقَلْبَتْ ياءً، وَكَذَلِكَ ياءُ

(١ - ١) في (أ).

(٢) انظر معجم البلدان: ٣٢٦/٤.

(٣) انظر معجم البلدان: ٣٢٢/٢.

(٤) نقل الأندلسي في شرحه: ٤٤/٣ شرح هذه الفقرة.

قَدِيدٍ زَائِدَةٌ وَهِيَ مَدَّةٌ فِي مَوْضِعِ يَاءٍ فُعَيْعِيلٍ لَكِنَّهَا يَاءٌ فَلَا حَاجَةَ إِلَى قَلْبِهَا .
الْكَرْدُوسُ : هِيَ الْقِطْعَةُ الْعَظِيمَةُ مِنَ الْخَيْلِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «وَأِنْ كَانَتْ فِي اسْمٍ ثَلَاثِيٌّ زَائِدَتَانِ لَيْسَتْ أَحَدَهُمَا إِيَّاهَا
أَبْقِيَتْ أَذْهَبَهُمَا فِي الْفَائِدَةِ وَحَذَفَتْ أُخْتَهَا فَتَقُولُ فِي مُنْطَلِقٍ وَمُتَعَلِّمٍ وَمُضَارِبٍ
وَمُقَدِّمٍ وَمَهْمُومٍ وَمُحَمَّرٍ مُطِيلِقٍ ، وَمُعِيلِمٍ ، وَمُضِيرِبٍ ، وَمُقِيدِمٍ ، وَمُحِيمِرٍ» .

قَالَ الْمُشْرَحُ : تَحَذَفُ النُّونُ^(١) فِي التَّصْغِيرِ وَالْيَاءُ وَالْأَلِفُ ، وَالذَّالُ
الثَّانِيَّةُ وَالْمِيمُ الثَّانِيَّةُ لِأَنَّ الْمِيمَ بِنَفْرَادِهَا تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْاسْمِ جَارِيًا بِخِلَافِ
هَذِهِ الْحُرُوفِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «وَإِذَا تَسَاوَتَا كُنْتَ مُخَيَّرًا فَتَقُولُ فِي قَلْنُسَوَةٍ وَحَبْنَطِي :
قُلْبِنَسَةٌ وَقُلْبِنَسِيَّةٌ ، وَحَبْنِطٌ أَوْ حَبِيطٌ» .

قَالَ الْمُشْرَحُ : هَذَا كَمَا فِي الْجَمْعِ إِنْ شِئْتَ^(٢) حَذَفْتَ الْوَاوَ فَقُلْتَ :
قَلَانِسٌ وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ النُّونَ فَقُلْتَ : قَلَاسٍ . فِي (جَامِعِ الْفَرْغَانِيِّ)^(٣)
الْحَبْنَطَاءُ الْعَظِيمَةُ الْبَطْنِ . الْمُتَنَفِّخُ ، وَقَدْ احْبَنْطَأَتْ وَاحْبَنْطَيْتُ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «وَأِنْ كُنَّ ثَلَاثًا وَالْفَصْلُ لِأَحَدَاهُنَّ حَذَفَتْ أُخْتَيْهَا فَتَقُولُ
فِي مُقَعْنَسٍ مُقَعْنَسٌ» .

قَالَ الْمُشْرَحُ : لِمَا ذَكَرْنَا^(٤) مِنْ أَنَّ الْمِيمَ تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْاسْمِ جَارِيًا
بِخِلَافِ النُّونِ وَالسِّينِ .

(١) شرح الأندلسي : ٤٤/٣ عن الخوارزمي .

(٢) شرح الأندلسي ٤٤/٣ عن الخوارزمي وهما في موضعين مختلفين .

(٣) لم أعرف الفرغاني هذا ولا جامعه، ولم يرد قبل هذا الموضع، وورد مراراً في الجزء الثاني
كما سيأتي، كما نقل عنه كثيراً في مؤلفاته الأخرى. ولم أقف للمؤلف على ترجمة، ولا
للكتاب على ذكر عنده غيره. والذي يغلب على ظني أن الفرغاني هذا هو نفسه (الغوري)
الذي تقدم التعريف به، فإنه هو صاحب كتاب الجامع الذي عرفنا فيه بما تقدم. والله أعلم .

(٤) شرح الأندلسي : ٤٥/٣ نقلاً عن الخوارزمي .

قال جَارُ اللَّهِ: «وأما الرباعي فتحدف منه كل زائدة، ما خلا المدة الموصوفة، تقول في عنكبوت عنكب، وفي مقشعراً مقشعراً، وفي احرنجام حريجيم».

قال المُشْرَحُ: التاء والواو في عنكبوت زائدتان بدليل قولهم في الجمع: عنكب فإن سألت: فقد قالوا في جمع عنديب عنادل، وهذا لا يدل على أن الياء والباء زائدتان في عنديب؟ أجبت: إنما لم نحكم على زيادة الباء هناك لأنهم كما قالوا: عنادل قالوا: عنادب، وأما ها هنا فبخلافه لأنهم لم يقولوا: عناكب. إنما ثبتت الياء في حريجيم لأنها مقلوبة من المدة التي هي في موضع ياء فعييل بخلاف سائر الزوائد، فإنها ليست مدات، فضلاً عن أن تكون مدات في موضع ياء فعييل، ومن قبيل ما ليست الزيادة فيه مدة لقولهم في تصغير مدحرج دحرج.

قال جَارُ اللَّهِ: «فصل؛ ويجوز التعويض وتركه فيما يحدف من الزوائد، والتعويض أن يكون على مقال، فيصير زيادة الياء إلى فعييل وذلك قولك في مغيلم مغيليم^(١) وفي مقيدم مقيديم، وفي عنكب عنكب، وكذلك البواقي».

قال المُشْرَحُ: / كما ورد^(٢) التعويض في التصغير ورد في التاكسير، إن شئت قلانس وإن شئت قلاسي.

قال جَارُ اللَّهِ: «وإن كان المثال في نفسه على فعييل لم يكن التعويض».

قال المُشْرَحُ: وذلك في نحو حريجيم في احرنجام. «وليس وراء عبّادان قرية»^(٣).

(١) ساقطة من (أ).

(٢) شرح الأندلسي: ٤٦/٣ عن الخوارزمي.

(٣) من أمثال المولدين. انظر مجمع الأمثال: ٢٥٧/٢ وعبّادان اسم موضع.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَجَمْعُ الْقِلَّةِ يُحَقَّرُ عَلَى بَنَائِهِ كَقَوْلِكَ فِي أَكْلِبٍ وَأَجْرَبَةٍ وَأَجْمَالٍ وَوَلَدَةٍ أَكَيْلِبٍ، وَأَجِيرَبَةٍ، وَأَجِيمَالٍ، وَوَلِيدَةٍ».

قَالَ الْمُشَرِّحُ: جَمْعُ الْقِلَّةِ يُنَزَّلُ تَنْزِيلَ الْمُفْرَدِ، فَكَذَلِكَ يُكْسَرُ مَرَّةً ثَانِيَةً فَمِنْ ثَمَّ جَاءَ تَصْغِيرُهُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَمَّا جَمْعُ الْكَثْرَةِ فَلَهُ مَذْهَبَانِ أَحَدُهُمَا: - أَنْ يُرَدَّ إِلَى الْوَاحِدِ فَيَصْغُرُ عَلَيْهِ ثُمَّ يُجْمَعُ عَلَى مَا يَسْتَوْجِبُهُ مِنَ الْوَاوِ وَالنُّونِ، وَالْأَلْفِ وَالنَّاءِ، أَوْ إِلَى بِنَاءِ جَمْعِ قِلَّةٍ إِنْ وُجِدَ لَهُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: فِي فَتْيَانٍ فَتْيُونَ أَوْ فَتِيَّةً، وَفِي أَذْلَاءٍ ذُلَيْلُونَ وَأُذَيْلَةٌ، وَفِي غِلْمَانٍ غَلِيمُونَ أَوْ غَلِيمَةٌ، وَفِي دُورٍ دُويرَاتٍ أَوْ أُذِيرٌ».

قَالَ الْمُشَرِّحُ: جَمْعُ الْقِلَّةِ إِذَا أُريدَ تَصْغِيرُهُ فَإِنَّهُ يُرَدُّ إِلَى وَاحِدِهِ ثُمَّ يُصَغَّرُ وَهَذَا كَأَنَّ تَصْغِيرَ الْاسْمِ بِمَنْزِلَةِ صِفَتِهِ، وَصِفَةُ الشَّيْءِ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنْهُ، وَجَمْعُ الْاسْمِ بِمَنْزِلَةِ ذِكْرِ أَمثَالِهِ، وَالْأَصْلُ أَنْ يُذَكَّرَ الشَّيْءُ بِأَجْزَائِهِ، ثُمَّ بِأَمثَالِهِ. أُذَيْلَةٌ بِسُكُونِ الْيَاءِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَفِي شُعْرَاءَ شُويعِرُونَ، وَفِي شُسُوعٍ شُسَيْعَاتٍ».

قَالَ الْمُشَرِّحُ: «ذَكَرَ^(١) الشَّيْخُ فِي هَذَا^(٢) الْفَصْلِ الْمُتَقَدِّمِ أَسْمَاءَ وَلِهَا جَمُوعٌ قِلَّةٍ فَلَا جَرَمَ جَازٍ فِي تَحْقِيرِهَا وَجِهَانٍ. تَحْقِيرُهَا عَلَى الْقِلَّةِ، وَرَدُّهَا إِلَى الْمُفْرَدِ ثُمَّ تَحْقِيرُهَا وَفِي هَذَا الْفَصْلِ ذَكَرَ أَسْمَاءَ لَيْسَ لَهَا قِلَّةٌ، فَكَذَلِكَ لَمْ [يُجْزَ]^(٣) فِي تَحْقِيرِهَا إِلَّا^(٤) الرَّدُّ إِلَى الْمُفْرَدِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ اثْبَتَ أَشْسَعًا فَيَجُوزُ فِي تَحْقِيرِهِ شُسُوعٌ وَأَشْسِيعٌ وَشُسَيْعَاتٌ.

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٤٧/٣ هذا النص.

(٢) في (أ).

(٣) ساقطة من النسختين وموحدة في نص الأندلسي الذي نقله عن الخوارزمي.

(٤) في (ب) ردها.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَحَكْمُ أَسْمَاءِ الْجُمُوعِ حَكْمُ الْآحَادِ تَقُولُ: قَوْمٌ
وَرَهِيْطٌ وَنَفِيْرٌ وَأَيْبِلَةٌ وَعُنَيْمَةٌ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: نَفِيْرٌ تَصْغِيْرٌ نَفِيْرٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ (١)؛ وَمِنَ الْمُصْغَرَاتِ مَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهِ
كَأَنِّيْسَانَ وَرُوَيْجِلٍ وَأَتَيْتُكَ مُغَيْرَبَانَ. الشَّمْسُ عُشْيَانًا وَعَشِيْشِيَّةٌ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: اِخْتَلَفَ (٢) أَهْلُ (٣) الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ فِي إِنْسَانٍ،
فَمَذَهَبُ (٤) الْكُوفِيَّةِ أَنْ وَزَنَهُ أَفْعَالٌ وَلَا مُ الْكَلِمَةِ سَاقِطَةٌ، وَمَذَهَبُ الْبَصْرِيَّةِ أَنْ
وَزَنَهُ فَعْلَانٌ. اِحْتَجَّتِ الْكُوفِيَّةُ بِأَنَّ أَصْلَهُ أُنْسِيَانٌ أَفْعَلَانٌ، وَقَضِيَّةُ التَّصْغِيرِ أَنْ
يَكُونَ عَلَى أُنْسِيَانٍ بِالْيَاءَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ بِحَذْفِ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ، كَمَا فِي أَيِّشٍ
وَأَصْلُهُ: أَيُّ شَيْءٍ. وَحُجَّةُ الْبَصْرِيَّةِ أَنَّهُ مِنْ أُنْسِ الشَّيْءِ إِذَا أَبْصَرَهُ أَوْ مِنْ
الْأُنْسِ عَلَى مَا مَرَّ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْحَذْفِ. وَرُوَيْجِلٌ. مُصْغَرٌ رَجُلٍ، وَلَعَلَّ
أَصْلَهُ رَاجِلٌ. مُغَيْرَبَانَ الشَّمْسِ كَأَنَّ مَعْنَاهُ فِي أَنْ غُرُوبَ الشَّمْسِ، كَمَا أَنَّ
عُشْيَانًا فِي أَنْ إِقْبَالَ الْعَشِيِّ. عُشْيَانِيَّةٌ عَلَى إِبْدَالِ الشَّيْنِ مِنَ الْيَاءِ فَإِنْ
سَأَلْتَ: فَلِمَ أَبَدَلْتَ الشَّيْنِ مِنَ الْيَاءِ؟ أَجِبْتُ لِأَنَّ إِبْدَالَ الشَّيْنِ حَرْفٌ زَائِدٌ فَهُوَ
بِمَنْزِلَةِ زِيَادَةِ حَرْفٍ وَزِيَادَةُ حَرْفٍ إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسِ الْعَيْنِ أَوْ اللَّامِ أَهْوَنُ، أَلَا
تَرَى أَنَّ هَذَا النَّوْعَ مِنَ الزِّيَادَةِ يَكُونُ فِي جَمِيعِ الْحُرُوفِ، وَلَا كَذَلِكَ غَيْرُهُ فَإِنَّهُ
لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ أَحْرَفٍ مَخْصُوصَةٍ، فَإِنْ سَأَلْتَ فَلِمَ جِيءَ بِالْمُصْغَرِ عَلَى
مُخَالَفَتِهِ قِيَاسَ الْمُكَبَّرِ؟ أَجِبْتُ: كَأَنَّهُمْ طَلَبُوا الْفَرْقَ بَيْنَ مُصْغَرٍ عَشْوَةٌ وَعَشِيَّةٌ.

(١) سَاقِطٌ مِنْ (ب).

(٢) الْمَسْأَلَةُ بِالتَّفْصِيلِ فِي كِتَابِ الْإِنْصَافِ: ، وَاتِّلَافِ النَّصْرَةِ فِي اِخْتِلَافِ نَحَاةِ الْكُوفَةِ وَالبَصْرَةِ:
الْمَسْأَلَةُ رَقْمَ (٩٠) فِي قِسْمِ الْأَسْمَاءِ.

(٣) فِي (ب) اِخْتَلَفَ الْبَصْرِيَّةُ وَالْكُوفِيَّةُ، وَمَا كَتَبْتَهُ مِنْ (أ) يُوَافِقُهُ مَا نَقَلَهُ الْأَنْدَلِسِيُّ عَنِ الْخَوَارِزْمِيِّ.

(٤) النَّصُّ كُلُّهُ مِنْ قَوْلِهِ: اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ.. إِلَى آخِرِ شَرْحِ هَذِهِ الْفَقْرَةِ نَقَلَهُ الْأَنْدَلِسِيُّ فِي
شَرْحِهِ: ٤٨/٣.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومنه قولهم أُغْلِمَته وأصْبِيته في صَبِيَّةٍ وَغْلَمَةٍ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: كان^(١) أصلها أصْبِيَّةٌ وَأغْلِمَته، وهذا لأنَّ فَعِيلًا يُكْسَرُ على أَفْعَلَةٍ كطريقٍ وَأطْرِقَةٍ وأديمٍ وَأدَمَةٍ، وقد جاء أَغْلِمَته، ويؤنَّسُك بيتُ العِراقِيَّاتِ^(٢):

إِلَيْكَ زَجَرْتُ العِيسَ بَيْنَ عِصَابَةٍ كُهُولٍ وَشُبَّانٍ وَأغْلِمَته مُردٍ
قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وقد يُحَقِّرُ الشَّيْءُ لِدُنُوهِ من الشَّيْءِ، وليسَ مثله كقولك: هو أَصِغِرُ منك إنما أردت أن تُقَلِّلَ: الَّذِي بَيْنَهُمَا دُوَيْنَ هَذَاك^(٣)، وفوقَ هذا».

قَالَ الْمُشْرَحُ: أي الَّذِي بَيْنَهُمَا من التَّفَاوُتِ في الصَّغَرِ وَالكِبَرِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومنه أُسَيِّدُ أي لم يَبْلُغِ السَّوَادَ. وتقولُ العَرَبُ أَحَدْتُ منه مُثِيلَ هَاتِيًا وَمُثِيلَ هَآذِيًا».

قَالَ الْمُشْرَحُ: المراد^(٤) أنَّ فيه سَوَادًا قَلِيلًا، كأنَّهُم^(٥) يُرِيدُونَ المَسَافَةَ بَيْنَهُمَا^(٦) حَقِيرَةً لأنَّ المُشَبَّهَ وَالْمُشَبَّهَ بِهِ حَقِيرٌ، ومنه قولُهُ عليه السَّلَامُ^(٦): «هؤلاءُ أَصِيحَابِي» أرادَ تَلَطَّفَ المَحَلِّ / وَتَقْرِيْبَهُ، وَتَقْلِيلَ المَسَافَةِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ وَتَحْقِيرَها لا تَحْقِيرَهُمْ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَصَلُّ؛ وَتَصْغِيرُ الفِعْلِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَقَوْلُهُمْ: ما أَمِيلِحُهُ

(١) وصل الأندلسي هذا النص بما قبله حيث نقلهما في شرحه: ٤٨/٣ وكانهما كلام واحد لم يفصل بينهما بكلام الزمخشري.

(٢) ديوان الأبيوردي: ٤٨٩/١.

(٣) في (أ) ذاك.

(٤) نقل الأندلسي جميع شرح هذه الفقرة في شرحه: ٤٩/٣.

(٥ - ٥) في (ب).

(٦)

قال الخليل: إِنَّمَا يَعْنُونَ الَّذِي يَصِفُهُ بِالْمِلْحِ كَأَنَّكَ قُلْتَ: زَيْدٌ مَلِيحٌ شَبْهُهُ
بِالشَّيْءِ الَّذِي يُلْفِظُ بِهِ وَأَنْتَ تَعْنِي شَيْئاً آخَرَ نَحْوَ قَوْلِكَ: بَنُو فُلَانٍ تَطَوُّهُمْ
الطَّرِيقَ، وَصَيْدٌ عَلَيْهِ يَوْمَانِ.

قال المُشْرَحُ: أنا أبدأ^(١) في التَّعْجِبِ مِنَ النُّحُوْبِ كَيْفَ التَّبَسُّ عَلَيْهِمْ
أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِفِعْلٍ، وَأَنَّ الْفِعْلَ الْبَتَّةَ لَا يَقْبَلُ التَّصْغِيرَ، وَلَا يُتَّصَرُّوْا تَصْغِيرُ
مَعْنَى الْفِعْلِ، وَإِذَا لَمْ يُجِيزُوا قَوْلَكَ: هُوَ ضَوْبٌ زَيْدٌ لِأَنَّ هَذَا الْاسْمَ لَهُ شَبْهُ
بِالْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ أَنَّكَ أَعْمَلْتَهُ عَمَلَ الْفِعْلِ، وَتَصْغِيرُ الْاسْمِ الَّذِي لَهُ شَبْهُ
بِالْفِعْلِ لَا يَجُوزُ، فَلِأَنَّ لَا يَجُوزُ تَصْغِيرُ الْفِعْلِ نَفْسِهِ أَوْلَى. قال: ولأنهم ما
أجازوا وَصَفَ الْفِعْلِ، لَمْ يُجِيزُوا وَصَفَ الْاسْمِ الشَّبِيهِ بِهِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: هَذَا
ضَارِبٌ ظَرِيفٌ زَيْدٌ قال أبو سعيد السِّيرافي في (شرح الكتاب) يُرِيدُ يَطَوُّهُمْ
أَهْلَ الطَّرِيقِ الَّذِي يَمْرُونَ فِيهِ. في (حاشية الكشاف) يَعْنِي صَيْدٌ عَلَى الْفَرَسِ
وَحَشٌّ يَوْمَيْنِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «فصل^(٢)»؛ ومن الأسماء ما جرى في الكلام مُصَغَّرًا أو
تُرِكَ تَكْبِيرُهُ لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ مُسْتَصَغَّرٌ وَذَلِكَ نَحْوَ جُمْلٍ وَكُعَيْتٍ وَكُمَيْتٍ. وقالوا
جُمْلَانٌ وَكُعْتَانٌ وَكُمَيْتٌ. فجاؤوا بِالْجَمْعِ عَلَى الْمُكَبَّرِ كَأَنَّهَا جَمْعُ جُمْلٍ
وَكَعَيْتٍ وَأَكْمَتِ».

قال المُشْرَحُ: في (جامع الفرغاني): طائرٌ مِنَ الدَّخَائِلِ يُقَالُ لَهُ
جَمِيلٌ وَالدَّخَائِلُ: هِيَ الطُّيُورُ الصِّغَارُ. السِّيرافي عَنِ الْمُبَرِّدِ كَعَيْتٌ أَنَّهُ يُشْبَهُ
الْبُلْبُلَ وَلَيْسَ بِهِ. وفي «صِحاح الجوهري»: الكَعَيْتُ: الْبُلْبُلُ، ^(٣) الشَّيْخُ -
رَحِمَهُ اللَّهُ^(٣) قال الخليل: إِنَّمَا صَغَّرُوهُ لِأَنَّ فِيهِ قَلِيلاً مِنَ السَّوَادِ وَقَلِيلاً مِنْ

(١) انظر شرح الأندلسي: ٥٠/٣ نقل كلام الخوارزمي من هنا إلى قوله قال أبو سعيد ورد عليه
بقوله: أقول: هذا غلط منه فإنه لا يجوز وصف اسم الفاعل الذي قد أعمل في المشهور،
ومن أجازة وإنما أجازة بعد أن يأخذ معموله واستيفاء البحث في هذا يأتي في باب التعجب.

(٢) في (ب).

(٣-٣) في (ب).

الشُّقْرَةَ، وَلَفْظُ السَّيرَافِي: لَأَنَّ الكُمَّتَةَ لَوْنٌ نَقَصَ عن سَوَادِ الأَدَهَمِ، وَزَادَ على حُمْرَةِ الأَشْقَرِ. فَعَلَّ يَكْسُرُ^(١) على فِعْلَانِ وَذَلِكَ نَحْوِ صُرِدٍ وَصِرْدَانٍ، وَجُرْدٍ وَجِرْدَانٍ، وَهَذَا لِأَنَّ فُعْلاً مَقْصُورٌ على فُعَالٍ، وَفُعَالٌ يَكْسُرُ على فِعْلَانِ نَحْوِ عِقَابٍ وَعَقْبَانٍ وَغُرَابٍ وَغِرْبَانٍ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مَقْصُوراً مِنْهُ. وَأَفْعَلٌ فَعْلَاءٌ يَكْسُرُ على فُعْلٍ نَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ وَأَبْيَضَ وَبَيْضَاءَ.

قَالَ جَارُ اللّهِ: «فَصَلِّ؛ وَالأَسْمَاءُ المُرَكَّبَةُ يُحَقِّرُ الصَّدْرُ مِنْهَا، فَيُقَالُ: بُعَيْلَبْكَ، وَحُضَيْرِمُوتٌ وَثُنْيَا عَشْرٌ، وَخُمَيْسَةَ عَشْرًا».

قَالَ المُشْرَحُ: الأَسْمَاءُ المُرَكَّبَةُ على نَوْعَيْنِ: نَوْعٌ يَتَضَمَّنُ الشَّطْرَ الثَّانِيَّ مَعْنَى الحَرْفِ وَهُوَ على نَوْعَيْنِ: مَا كَانَ الشَّطْرَ الثَّانِيَّ مِنْهُ مُعْرَباً نَحْوِ اثْنَا عَشَرَ، وَنَوْعٌ لَمْ يَتَضَمَّنِ الشَّطْرَ الثَّانِيَّ مِنْهُ كَبَعْلَبْكَ. وَجَمِيعُهَا يُصَغَّرُ مِنْهَا الشَّطْرُ الأَوَّلُ.

قَالَ جَارُ اللّهِ: «فَصَلِّ، وَتَصَغِيرُ التَّرْخِيمِ: أَنْ تَحْذِفَ كُلَّ شَيْءٍ زَيْدٍ فِي بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ وَالأَرْبَعَةِ حَتَّى يَصِيرَ الأِسْمُ على حُرُوفِهِ الأَصُولِ، ثُمَّ يُصَغَّرُ، كَقَوْلِكَ فِي حَارِثٍ: حُرَيْثٌ وَفِي أُسُودَ سُويْدٌ وَفِي حَفِيدٍ حَفِيدٌ وَفِي مُقْعَنَسٍ قُعَيْسٌ، وَفِي قِرطَاسٍ قُرَيْطُسٌ».

قَالَ المُشْرَحُ: تَحْقِيرُ^(٢) التَّرْخِيمِ مُطَّرِدٌ وَلِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ فِي كِتَابِهِ المَوْسُومِ بِـ (الشَّيرَازِيَّاتِ)^(٣) وَنظِيرُ هَذَا فِي رَدِّهِمْ إِيَّاهُ إِلَى الأَصْلِ مَا جَاءَ مُطَّرِداً فِي كَلَامِهِمْ مِنْ تَحْقِيرِ التَّرْخِيمِ كَقَوْلِهِمْ فِي ثَابِتِ ثَبِيْتُ، وَفِي حَارِثِ حُرَيْثٌ، وَفِي أُسُودَ سُويْدٌ، وَفِي أَزْهَرَ زُهَيْرٌ، وَعَلَى هَذَا سَائِرٌ مِنْ ثَبَّتَ فِيهِ زِيَادَةُ

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٥٠/٣ هذا النص.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه هذه الفقرة.

(٣) المسائل الشيرازيات: ٢٣.

في أن حَذَفَ الزَّوَائِدَ مِنْهُ وَرَدَّهُ إِلَى الْأَصْلِ شَائِعٌ مُسْتَقِيمٌ وَعَلَى هَذَا قَوْلُ
الْأَعَشَى^(١):

أَبَا ثَابِتٍ لَا تَعْلِقَنَّكَ رِمَاحُنَا أَبَا ثَابِتٍ فَاقْعُدْ وَعِرْضُكَ سَالِمٌ
وَقَالَ فِيهِ أَيْضاً^(٢):

أَبْلَغُ يَزِيدَ بَنِي شَيْبَانَ مَأْلَكَةً أَبَا ثُبَيْتٍ أَمَا تَنْفُكُ تَأْتِكُلُ
ثُمَّ تَحْقِيرُ التَّرْحِيمِ قَسْمَانَ: وَاجِبٌ وَجَائِزٌ.

فَالْوَاجِبُ: كُلُّ مَا فِيهِ حَرْفٌ مَدٌّ زَائِدٌ وَفِي آخِرِهِ وَاوْ أَوْ يَاءٌ أَوْ هَمْزَةٌ مُبَدَّلَةٌ
عَنْ أَلْفٍ مُنْقَلِبَةٌ، فَإِنَّكَ تَحْذِفُ الزَّوَائِدَ فَتَقُولُ فِي غِطَاءٍ وَغِشَاوَةٍ وَنَهَائِيَةٍ غُطِيٌّ
وَعُشِيٌّ وَنُهْيٌ.

وَأَمَّا الْجَائِزُ: فَمَا كَانَ آخِرُهُ حَرْفًا صَحِيحًا. حُفَيْدٌ: إِحْدَى الدَّالِّينَ فِيهِ
زَائِدَةٌ لِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهُ حَفِيدٌ وَهُوَ الظَّلِيمُ. اِقْعَسَ تَأَخَّرَ وَرَجَعَ وَأَصْلُهُ مِنَ
الْأَقْعَسِ.

تَخْمِيرٌ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا، وَذَلِكَ أَنَّ الْاِخْتِيَارَ فِي تَحْقِيرِ
مُقْعَسَسٍ عَنِ سَيُوبِهِ^(٣) حَذَفَ إِحْدَى السِّينِينَ مَعَ النُّونِ فَيُصَيِّرُ / مُيْعَسٌ، وَأَمَّا
الْمُبْرَدُ^(٤) فَيَخْتَارُ حَذْفَ الْمِيمِ وَالنُّونِ فَيُصَيِّرُ قُعَيْسٌ. اِحْتَجَّ الْمُبْرَدُ بِأَنَّ السِّينَ
لِلْإِلْحَاقِ، وَالْمِيمَ وَالنُّونَ زَائِدَةٌ لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ، وَالْمُلْحَقُ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِ فَكَانَ
بِقَاؤِهِ أَوْلَى.

[أ/١٠٣]

(١) البيت في ديوان الأعشى: ٧٩، وهو من شواهد الكتاب: ٤٥/٢، وانظر شرح أبياته لابن
السرياني: ٢٤٨/٢، وشرحها للكوفي: ٢٥٧، والمسائل الشيرازيات: ٢٣.
(٢) انظر ديوان الأعشى: ٤٦، والمسائل الشيرازيات: ٦٣، والخصائص: ٢٨٨/٢. ويزيد: هو
يزيد بن مسهر الشيباني.
(٣) الكتاب: ١١٥/٢.
(٤) المقتضب: ١١٩/١.

حُجَّةٌ سيبويه: «أَنَّ السَّيْنَ - وإن كانت للإلحاق - فهي زائدة^(١)، والميمُ - وإن كانت زائدةً لغير الإلحاق - فهي بمنزلة الكلمة لكونها دالةً على كَوْنِ الاسمِ جاريًا، فصَارَ هذا المعنى مُقاومًا للإلحاق ثم جُعِلَ للميمِ قُوَّةٌ من وَجهين: أحدهُما: - أنها في أَوَّلِ الكَلِمَةِ والسَّيْنُ في آخِرِهَا والأوْخِرُ أَوْلَى بِالْحَذْفِ مِنَ الأَوَائِلِ، ألا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ في جَمْعِ فَرَزْدَقٍ فَرَاذِدٌ، وفي جَمْعِ سَفَرَجَلٍ سَفَارِجٌ فَتَحْذِفُ الآخِرَ دُونَ الأَوَّلِ.

الثاني: - أَنَّ التَّكَرَّارَ يَثْقُلُ عَلَيْهِم، وبالسَّيْنِ يَقَعُ التَّكَرَّارُ، فَكَانَ حَذْفُهُ أَوْلَى.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلُّ؛ وَمِنَ الأَسْمَاءِ مَا لَا يُصَغَّرُ كَالضَّمَائِرِ وَأَيْنِ وَمَتَى وَحَيْثُ وَعِنْدَ وَمَعَ وَغَيْرِ».

قَالَ المُشْرَحُ: الضَّمَائِرُ لَا تُصَغَّرُ لِغَلْبَةِ الحَرْفِيَّةِ عَلَيْهَا. فَإِن سَأَلْتَ: فَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ قَدْ غَلَبَتْ عَلَيْهَا الحَرْفِيَّةُ وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ تُصَغَّرُ؟ أَجِبْتُ: غَلْبَةُ الحَرْفِيَّةِ عَلَى الضَّمَائِرِ أَكْثَرُ مِنْ غَلْبَتِهَا عَلَى أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ أَلَّا تَرَى أَنَّ أَسْمَاءَ الإِشَارَةِ تُثْنَى وَتُنَادَى وَلَا كَذَلِكَ الضَّمَائِرُ وَعَلَى ذَلِكَ أَيْنَ وَمَتَى لِغَلْبَةِ الحَرْفِيَّةِ عَلَيْهِمَا بِدَلِيلِ جَرِيهِمَا مَجْرَى هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ، وَكَذَلِكَ حَيْثُ لِغَلْبَةِ الحَرْفِيَّةِ أَيْضًا عَلَيْهِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يُعْرَبُ أَصْلًا وَكَذَلِكَ عِنْدَ لَا تُصَغَّرُ لِمُشَابَهَتِهِ الحَرْفِيَّةَ، وَهَذَا لِأَنَّ الحَرْفَ هُوَ الَّذِي لَا يُتَّصَرُّ مَعْنَاهُ إِلَّا بِتَّصَوُّرِ مَعْنِيَيْنِ آخَرَيْنِ، وَ«عِنْدَ» بِهَذِهِ المَنْزِلَةِ لِأَنَّهُ ظَرَفٌ^(٢) إِضَافِيٌّ فَإِن سَأَلْتَ: فَهَذِهِ المُشَابَهَةُ قَائِمَةٌ فِي «قَبْلُ وَبَعْدُ» وَهَمَا مَعَ ذَلِكَ يُحَقَّرَانِ؟ أَجِبْتُ: بَأَنَّ مُشَابَهَتَهُمَا الحَرْفَ غَيْرُ مُتَأَكِّدَةٍ، لِأَنَّهُمَا لَا يُفَارِقَانِ الإِضَافَةَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ^(٣):

(١-١) فِي (أ).

(٢) فِي (ب) ظَرْفِي.

(٣) تَقَدَّمَ ذَكَرَ هَذَا البَيْتَ مَرَارًا فِيمَا تَقَدَّمَ.

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا

وعلى ذَلِكَ «مَعَ». فإن سَأَلْتَ: مَشَابَهَةُ الحَرْفِ غَيْرُ مُتَأَكِّدَةٍ لِمَفَارِقَةِ الإِضَافَةِ نَحْو: خَرَجْنَا مَعًا؟ أَجِبْتُ: مَفَارِقَةُ الإِضَافَةِ قَدْ انجَبَرَتْ لِمَشَابَهَةِ الحَرْفِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَذَلِكَ أَنَّ مَعَ عَلَى حَرْفَيْنِ لَمْ يَسْقُطْ مِنْهُ شَيْءٌ، وَذَلِكَ أَشْبَهُ بِحَالِ الحَرْفِ، وَلِأَنَّ تَصْغِيرَ «مَعَ» غَيْرُ مُمَكِّنٍ لِأَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ حَرْفَيْنِ قَبْلَ ثَلَاثٍ، وَأَمَّا غَيْرُ مَشَابَهَتِهِ بِالحَرْفِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ نِسْبَةٌ بَيْنَ شَيْئَيْنِ يَنْفِي المُمَاثَلَةَ. فَإِنْ سَأَلْتَ: فَهَذَا يَنْتَقِضُ وَمِمَّاثِلٍ فَإِنَّ أَحَدَهُمَا لِنَفِي المُمَاثَلَةِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ وَالأَخْرُ لِإِثْبَاتِ المُمَاثَلَةِ بَيْنَهُمَا، وَهُمَا مَعَ ذَلِكَ يُصَغَّرَانِ؟ أَجِبْتُ: بِأَنَّهُ^(١) أَشْبَهُ بِالحَرْفِ مِنَ المُغَايِرِ وَالمُمَاثِلِ لِأَنَّ غَيْرًا كَالحَرْفِ لَا يَنْفَكُ عَنِ اقْتِرَانِ إِحْدَى المُغَايِرِينَ بِهِ بِخِلَافِ المُغَايِرِ وَالمُمَاثِلِ.

قَالَ جَارُ اللّهِ: «وَحَسْبُ» وَ«مَنْ» وَ«مَا».

قَالَ المُشْرَحُ: أَمَّا «حَسْبُ» فَلِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الفِعْلِ المَنْهِي عَنَّهُ، وَالفِعْلُ لَا يُصَغَّرُ، فَإِنْ سَأَلْتَ: فَهَذَا يَنْتَقِضُ بِكَفَيْكَ وَكَافِيكَ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي مَعْنَى الفِعْلِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يُصَغَّرُ؟ أَجِبْتُ: بِأَنَّ حَسْبَ أَقْرَبَ إِلَى النِّهْيِ مِنْ كَفَيْكَ وَكَافِيكَ وَلِذَلِكَ انجَزَمَ بِهِ الجَوَابُ فِي قَوْلِهِمْ حَسْبُكَ يَنْمِ النَّاسُ. وَأَمَّا «مَنْ» وَ«مَا» فَلِغَلْبَةِ الفِعْلِيَّةِ عَلَيْهِمَا وَذَلِكَ لِجَرِيهِمَا إِمَّا مَجْرَى حَرْفِ الإِسْتِفْهَامِ وَإِمَّا حَرْفِ المَجَازَاةِ وَإِمَّا حَرْفِ التَّعْرِيفِ. فَإِنْ سَأَلْتَ: الَّذِي وَالتِّي غَلَبَ عَلَيْهِمَا الحَرْفِيَّةُ بِدَلِيلٍ أَنَّهُمَا يُجْرِيَانِ مُجْرَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ وَهُمَا مَعَ ذَلِكَ يُصَغَّرَانِ؟ أَجِبْتُ: غَلْبَةُ الحَرْفِيَّةِ عَلَى «مَنْ» وَ«مَا» قَوِيَّةٌ^(٢) غَلْبَةُ الحَرْفِيَّةِ عَلَى الَّذِي وَالتِّي، وَذَلِكَ أَنَّ دُخُولَ اللّامِ عَلَيْهِمَا يُؤْهِمُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ مُّظْهَرٍ، وَلِذَلِكَ يُوصَفُ بِهِمَا بِخِلَافِ «مَنْ» وَ«مَا».

(١) فِي (ب) بِأَنَّ غَيْرِ.

(٢) فِي (ب) فَرَقَ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَسْمٍ وَغَدًا وَأَوَّلُ مِنْ أَسْمٍ وَالْبَارِحَةَ وَأَيَّامِ الْأَسْبُوعِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: قَالَ سَبِيوِيهِ^(١): وَلَا يُصَغَّرُ الثَّلَاثَاءُ وَالْأَرْبَعَاءُ وَالْبَارِحَةُ وَأَسْمَاءُ الشُّهُورِ كُلُّهَا نَحْوَ الْمُحَرَّمِ وَصَفَرٍ لِأَنَّهَا أَسْمَاءُ أَعْلَامٍ، وَالْكُوفِيُّونَ يَرُونَ تَصْغِيرَهَا، وَكُلَّ اسْمٍ عَلِمَ خَاصًّا لِشَيْءٍ لَا اشْتِرَاكَ فِيهِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ تَصْغِيرُهُ. اَعْلَمَ أَنَّ تَسْمِيَةَ الْأَزْمِنَةِ عَلَى صِنْفَيْنِ: صِنْفٌ يَقَعُ بِهِ تَعْيِينُ مُسْمَاهُ وَتَحْصِيلُهُ. وَصِنْفٌ لَا يَقَعُ، أَمَّا الصَّنْفُ الْأَوَّلُ فَكَالْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ وَالصَّيْفِ وَالشِّتَاءِ، وَأَمَّا الصَّنْفُ / الثَّانِي: فَنَحْوُ أَيَّامِ الْأَسْبُوعِ لِأَنَّ حَاصِلَ الْأَمْرِ فِيهَا يَرْجِعُ إِلَى أَنَّ يَوْمَ الْأَحَدِ هُوَ الْيَوْمُ الَّذِي بَعْدَهُ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمُ الْاِثْنَيْنِ هُوَ الْيَوْمُ الَّذِي بَعْدَهُ يَوْمُ الثَّلَاثَاءِ، أَمَّا يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ فِي الْحَقِيقَةِ مَا هُوَ فَشَيْءٌ. غَيْرُ حَاصِلٍ، وَلِذَلِكَ إِذَا ضَلَلَّتِ التَّرْتِيبَ فِي أَيَّامِ الْأَسْبُوعِ لَمْ تَجِدْ مَا يَعْينُ لَكَ أَنَّهُ يَوْمُ الْأَحَدِ أَوْ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ. أَمَّا الصَّنْفُ الْأَوَّلُ فَتَصْغِيرُهُ كَتَصْغِيرِ سَائِرِ الْأَيَّامِ سَائِعٌ، وَهَذَا لِأَنَّ تَصْغِيرَ الشَّيْءِ نَوْعٌ ذَمٌّ وَتَحْقِيقٌ لَهُ وَتَحْقِيقُ شَيْءٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ وَلَا مُحْصَلٍ مُحَالٌ.

[ب/١٠٣]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَالاسْمُ الَّذِي بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ لَا تَقُولُ: هُوَ ضُورِبُ زَيْدًا».

قَالَ الْمُشْرَحُ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: وَاسْمُ الْفَاعِلِ^(٢) إِذَا عَمَلَ عَمَلَ الْفِعْلِ^(٣) لَمْ يُوصَفْ كَمَا لَا يُصَغَّرُ فَمَنْ تَمَّ لَمْ يُسْتَحْسَنَ هَذَا ضُورِبُ زَيْدٍ كَمَا لَا يُسْتَحْسَنُ هَذَا ضَارِبٌ ظَرِيفٌ زَيْدًا. ثُمَّ^(٣) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَذَلُّ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَصْغِيرُ الْفِعْلِ، وَذَلِكَ: أَنَّ الْاسْمَ مَعَ كَوْنِهِ مُسْتَوْجِبًا لِلتَّصْغِيرِ إِذَا امْتَزَجَ بِهِ شَوْبٌ مِنَ الْفِعْلِ وَهُوَ كَوْنُهُ عَامِلًا عَمَلَ الْفِعْلِ لَمْ يُصَغَّرْ، فَكَيْفَ يُصَغَّرُ الْفِعْلُ نَفْسَهُ!؟

(١) الكتاب: ١٣٦/٢.

(٢- ٢) في (ب).

(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ٥٣/٣ كلام الخوارزمي هذا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَصَلِّ؛ وَالْأَسْمَاءُ الْمُبَهَّمَةُ خُولِفَ بِتَحْقِيرِهَا تَحْقِيرَ مَا سِوَاهَا بِأَنْ تُرِكَتْ أَوَائِلُهَا غَيْرَ مَضْمُومَةٍ وَالْحِقَّتْ بِآخِرِهَا أَلْفَاتٌ، فَقَالُوا فِي ذَوَاتِهَا ذَيًّا وَتَيًّا، وَفِي أُولَى، وَأَوْلَاءٍ أَوْلِيًّا، وَأَوْلِيَاءَ، وَفِي الَّذِي وَالَّتِي اللَّذْيَا وَالَّتَيَّا، وَفِي الَّذِينَ وَاللَّاتِي الذُّيُونَ وَاللَّتَيَاتِ».

قَالَ الْمُسْرَحُ: كَانَ^(١) يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِي تَصْغِيرِ هَذَا هُذَيًّا. الْيَاءُ الْأُولَى عَيْنُ الْفِعْلِ وَالثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثَةُ لَامُ الْفِعْلِ فَحُذِفَتِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ تُحَذَفِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْفِعْلِ لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَهَا لَتَحَرَّكَتْ يَاءُ التَّحْقِيرِ لِمُجَاوَزَتِهَا الْأَلْفَ، وَهَذِهِ الْيَاءُ لَا تُحَرِّكُ أَبَدًا. قَالَهُ^(٢) الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ. فَإِنْ سَأَلْتَ: فَلَمْ^(٣) لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ الْمُتَطَرِّفَةُ فِي هُذَيًّا لَامُ الْكَلِمَةِ كَمَا فِي هَذَا؟ أَجِبْتُ: لِكُونِهَا مُنَزَّلَةً تَنْزِيلُهَا فِي اللَّذْيَا وَاللَّتَيَّا وَالْأَلْفُ هُنَا لَيْسَتْ مِنْ رُقْعَةِ الْكَلِمَةِ، إِنَّمَا هِيَ عِلْمَةٌ التَّصْغِيرِ، فَكَذَلِكَ هُنَا^(٤)، فَالْأَلْفُ فِي هَذَا عَيْنُ^(٥)، وَفِي هَذَا يَاءُ عَيْنُ^(٥).

٦) تَمَّ السَّفَرُ الْأَوَّلُ مِنْ كِتَابِ شَرْحِ الْمَفْصَلِ الْمَوْسُومِ بِ(التَّخْمِيرِ) بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَنْهُ وَيَتْلُوهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي السَّفَرِ الثَّانِي:

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَمِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمِ الْمَنْسُوبِ وَاتَّفَقَ الْفَرَاغُ مِنْ نِسَاخَةِ هَذَا الْكِتَابِ ضُحْوَةَ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ لِتَسْعِ لِيَالِ خَلْوَنٍ مِنْ شَهْرِ اللَّهِ الْأَصَمِّ رَجَبِ الْأَصَبِّ مِنْ شُهُورِ سَنَةِ سِتِّ وَسَبْعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ الطَّاهِرَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَى صَاحِبَيْهَا، وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ وَأَصْحَابِهِ

(١) نقل الأندلسي في شرحه ٥٤/٣ شرح هذه الفقرة.
 (٢) في (ب) هكذا قال الشيخ...
 (٣) نقل الأندلسي في شرحه: ٥٥/٣ هذا النص.
 (٤) في (ب) ها هنا.
 (٥) في (ب) غير.
 (٦-٦) في (ب).

الْمُتَّخِبِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوْلَىٰ وَأَخْرَأَ، وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ
مُحَمَّدِ النَّبِيِّ الْأَمِيِّ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا. حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

وَكُتِبَ بَعْضُ مُمْتَلَكِي الْكِتَابِ:

زَكَتْ مِنْهُ أَعْرَاقٌ وَطَابِتْ مَغَارِسُ
وَعُنَّتْ بِهِ الْقَيْنَاتُ وَالْعَوْدُ يَابِسُ

سَقَى اللَّهْ أَرْضًا أَنْبَتَ عَوْدَكَ الَّذِي
تَغْنَّتْ عَلَيْهِ الطَّيْرُ وَالْعَوْدُ أَحْضَرُ

ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ: -

صَدْرُ الْأَفْضَالِ مَنْشِئُ التُّخْمِيرِ
جَمَعَ [.....] أَيُّمَا تَحْيِيرِ
حَاوٍ مِنَ الْمَنْظُومِ وَالْمَنْشُورِ
تَحْرِيرِ عِلْمٍ أَيُّمَا تَحْرِيرِ
فَحَوَى قِصَابَ السُّبْقِ غَيْرَ خَسِيرِ
بِالنَّصِّ وَالتَّفْصِيلِ وَالتَّقْرِيرِ
يُومِي إِلَيْهِ وَرَاحَ خَيْرَ أَمِيرِ
رِضْوَانِ رَبِّ بِالْعِبَادِ بِصِيرِ

[.....] الْمَنَاظِرِ رَأْسَ كُلِّ نَظِيرِ
فِي صَنْعَةِ الْإِعْرَابِ أَيُّ مَخْبِرِ
نَمَطُ لِيَاقُوتِ الْكَلَامِ وَذِكْرُهُ
[.....] مِنَ الْكِتَابِ وَسُنَّةِ أَحْمَدِ
[.....] مُبَرَّرُ
كَشَفَ الْعَمَى عَنْ مُشْكِلَاتِ عُلُومِهِ
فَقَدَا عَلَى كُتُبِ النُّحَاةِ مُسْلَطِنًا
فَعَلَيْكَ مَجْدَ الَّذِينَ فِيمَا جِئْتَهُ

كُتِبَهَا نَازِمُهَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ الْحَمِيدِي
غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ

فهرس الموضوعات

٥	باب الإضافة
٧٥	باب التوابع
٧٧	باب التأكيد
٨٧	باب الصفة
١١٥	باب البدل
١٢٣	باب عطف البيان
١٢٧	باب العطف بالحرف
١٣٣	باب البناء
١٤٣	باب الضمائر
١٨١	باب أسماء الإشارة
١٨٩	باب الموصولات
٢٢٧	باب أسماء الأفعال والأصوات
٢٦٥	باب الظروف
٢٩١	باب المركبات
٣٠٣	باب الكنايات
٣١٧	باب المثني
٣٣١	باب الجموع بأنواعها

٣٧٩	باب النكرة والمعرفة
٣٨٣	باب المذكر والمؤنث
٤٠٥	باب التصغير



دار الغرب الإسلامي

بيروت - لبنان

لصاحبها: الحبيب المسيحي

شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء - بناية الاسود

تلفون : 340131 - 340132 - ص. ب. 5787 - 113 بيروت - لبنان

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P.:113- 5787 - Beyrouth - Liban

الرقم 1990/5/1500/153

التتزيد : كومبيوتايت / بيروت

الطباعة : دار الشروق / بيروت

شرح المفصل في صفة الاعراب

الموسوم

بالنخب

الجزء الثالث

تأليف

صهراة افاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي

٥٥٥ - ٦١٧ هـ

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة - جامعة أم القرى



شرح المفصل في صفة الاعراب

الموسوم

بالتحميم

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٩٩٠

دار النشر الإسلامي
ص.ب. ١١٣/٥٧٨٧
بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَبِهِ أَسْتَعِينُ، وَعَلَيْهِ أَتَوَكَّلُ

[بَابُ النَّسْبِ]

قال جارُ الله: «ومن أصنافِ الاسمِ المنسوبِ وهو: اسمُ الأبِ أو البلدِ الملحقُ بآخره ياءً مشددةً مكسورةً ما قبلها علامةٌ للنسبةِ إليه كما ألحقت التاء علامةً للتأنيثِ وذلك نحو هاشمِيٍّ وبَصْرِيٍّ».

قال المُشْرَحُ: - هدى الله سَعِيَهُ - هذا الكلامُ يُنبِّهُك لسرٍّ وذلك أنهم قالوا النسبةُ إلى الجمعِ لا تجوزُ، وهاهنا قد أُشيرُ إلى عدمِ علةِ الجوازِ، وهي أن المنسوبِ إليه في الحقيقةِ هو الوالدُ أو المولدُ، ولا بدُّ أن يكون الوالدُ والمولدُ [فرداً]^(١)، فإذا نُسبت إلى غيرهما فعلى التَّشْبِيهِ، ولم يتمَّ التَّشْبِيهِ بدونَ الوحدةِ.

فإنَّ سألتَ^(٢): في هذا الكلامِ نظرٌ، وذلك [أنه]^(٣) أدرج في تفسيرِ المنسوبِ لفظَ النسبةِ، وذلك لا يجوزُ؛ لأنَّه تفسيرُ الشيءِ بنفسه؛ ولأنَّه لا حاجةٌ إلى قوله للنسبةِ؟

(١) في (أ) «مُرَاداً».

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ٥٨/٣ كلام الخوارزمي هنا، قال: «واعترض الخوارزمي عليه فقال: أدرج في تفسير المنسوب لفظ النسبة وذلك لا يجوز...» ونقل كلامه كله ثم قال: «أقول تحرير العبارات الحدية والرسمية ليس من أبحاث هذه الصناعة فالأليق مسامحتهم فيها».

(٣) من (ب).

أجبت: النسبة الإعرابية غير، والنسبة اللغوية [غير] (١) إذ النسبة اللغوية هي المشهورة فيما بين الناس، فأقول: أي بأس فيما لو فسر النسبة الإعرابية بشيء من جملة النسبة المشهورة اللغوية، ألا ترى أنك لو قلت في النسبة الإعرابية: هي النسبة اللغوية إذ زيد عليها كذا وكذا لما كنت منحرفاً عن الصواب فكذلك هذا؛ لأن معناه النسبة الإعرابية هي النسبة اللغوية إذا كانت بياءً مُشددةً مكسورٍ ما قبلها.

أما قوله: لا حاجة إلى قوله: «للنسبة».

فنقول: لا نسلم؛ لأنه لو أهمل قوله: «للنسبة» لانتقض الحد بما لو سمي رجل ببغدادى فإنه ليس بمنسوبٍ مع أنه اسم البلد الملحق بآخره بياءً مشددةً.

فإن سألت: المعنى بالمنسوب اسم البلد الملحق بآخره بياءً مشددةً، واسم البلد مراد؟

أجبت فهذا لا يكون استدراكاً؛ لأن بقية اللفظ غير كافية - اللهم - إلا إذا زيد فيها شيء آخر.

قال جار الله: «وكما انقسم التانيث إلى حقيقي وغير حقيقي فكذلك النسبة، فالحقيقي ما كان مؤثراً في المعنى واللفظ، وغير الحقيقي ما تعلق باللفظ فحسب، نحو كرسي وبردي».

قال المُشْرَحُ: البردي - بالفتح - : نبتٌ معروف، قال (٢):

(١) من (ب).

(٢) البيت للأعشى، ديوانه: ٦٧ وقبله:

مَلِيكِيَّةٌ جَاوَزَتْ بِالْحِجَازِ قَوْمًا عُدَاةً وَأَرْضًا شَطِيرًا
بِمَا قَدْ تَرَبُّعَ رَوْضِ الْقَطَا وَرَوْضِ التَّنَاصِبِ حَتَّى تَصِيرًا
كَبْرِدِيَّةِ الْغَيْلِ وَسَطِ الْغَرْدِ فِ إِذَا خَالَطَ الْمَاءَ فِيهَا السُّرُورَا

* كِبْرَدِيَّةُ الْغَيْلِ وَسَطُ الْغَرِيفِ *

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَكَمَا جَاءَتْ / التَّاءُ فَارِقَةً^(١) بَيْنَ الْجِنْسِ وَوَّاحِدَةً [١٠٤/أ] فَكَذَلِكَ الْيَاءُ فِي نَحْوِ رُومِيٍّ وَرُومٍ وَمَجُوسِيٍّ وَمَجُوسٍ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: بَيَانُ كَوْنِ التَّاءِ فَارِقَةً بَيْنَ الْجِنْسِ وَوَّاحِدَةٍ^(٢) مَا مَرَّ فِي بَيَانِ كَوْنِ التَّاءِ فَارِقَةً بَيْنَ الْجِنْسِ وَوَّاحِدَةٍ^(٢) فِي نَحْوِ تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ، وَتُفَاحَةٍ وَتُفَاحٍ، وَرُومَانَةٍ وَرُومَانٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَالنَّسْبَةُ مِمَّا يَطْرُقُ^(٣) عَلَى الْاسْمِ لِتَغْيِيرَاتِ شَتَى، لِانْتِقَالِهِ بِهَا عَنْ مَعْنَى إِلَى مَعْنَى، وَحَالَ إِلَى حَالٍ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْعِلَّةُ^(٤) فِي وَقُوعِ التَّعَابِيرِ الْمُتَفَرِّقَةِ بِالنَّسْبَةِ، أَنَّ النَّسْبَةَ بِمَنْزِلَةِ اللَّقْبِ فَيَتَحَرَّى بِهِ الظَّرْفُ وَالْوِزْنَ.

وقول الشيخ - رحمه الله - «لانتقاله بها عن معنى إلى معنى وحال إلى حال» ليس بشيء، ألا ترى أن النسبة كما ينتقل بها الاسم من معنى إلى معنى وحالٍ إلى حالٍ فكذلك تاء التانيث مما ينتقل به الاسم من معنى إلى معنى وحالٍ إلى حالٍ، وكذلك الإضافة، وهكذا اللام المعرفة، وكلٌّ منها لا يتطرق^(٥) على الاسم لتغييرات شتى.

= وينظر: اللسان: (برد) عن المحكم، وفي شرح الأندلسي: ٥٩/٣ عن المؤلف (موضع الشاهد فقط).

(١) ساقط من (ب).

(٢-٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب) «طرق».

(٤) نقل الأندلسي في شرحه: ٦٠/٣ نصُّ المؤلفِ ثم عَقَّبَ عَلَيْهِ بقوله: «أقول: هذا الذي ذكره سخيْفٌ؛ لأنَّه إما أن يقول بأن تاء التانيث ولام الإضافة تطرق على الاسم تغيرات، أولاً. فإن قال بذلك التحقت بَيَاءُ النَّسْبَةِ وكانت من جملة المطرقات على الاسم أحكاماً لم تكن له قبل ذلك... ثم قال: وكلام المؤلفِ سديدٌ ولا معنى لاعتراضه أصلاً.

(٥) في (ب): «يطرق».

قال جارُ الله: «[فصل]»^(١): والتَّغْيِيرَاتُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: جَارِيَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَطْرُودِ فِي كَلَامِهِمْ، وَمَعْدُولَةٌ عَلَى ذَلِكَ، فَمِنَ الْجَارِيَةِ عَلَى قِيَاسِ كَلَامِهِمْ حَذْفُهُمُ التَّاءَ وَنَوْنِي التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ كَقَوْلِهِمْ: بَصْرِيٌّ وَهِنْدِيٌّ وَزَيْدِيٌّ، فِي الْبَصْرَةِ، وَهِنْدَانَ وَزَيْدُونَ اسْمَيْنِ».

قال المُشْرَحُ: أَمَّا تَاءُ التَّنْيَةِ فَلَأَنَّ الْمَنْسُوبَ كُلَّهُ بِمَنْزِلَةِ صِفَةٍ، وَتَاءُ التَّنْيَةِ لَا تَكُونُ وَسَطَ الصَّفَةِ، وَكَذَلِكَ أَلْفُ التَّنْيَةِ أَوْ يَأُوهَا أَوْ وَأُو الْجَمْعِ أَوْ يَأُوهُ مَعَ النُّونِ نَحْوَ هِنْدِيٍّ وَزَيْدِيٍّ، فِي هِنْدَانَ وَزَيْدُونَ اسْمَيْنِ، لِأَنَّ فَضْلَةَ التَّنْيَةِ تَلْحُقُ آخِرَ الْاسْمِ^(٢).

قال جارُ الله: «وَمِنَ ذَلِكَ نَحْوُ قُنْسَرِيٍّ وَنَصِيْبِيٍّ وَبَيْرِيٍّ فَيَمْنُ جَعَلَ الْإِعْرَابَ قَبْلَ النُّونِ وَمَنْ جَعَلَهُ مُتَعَقِبَ الْإِعْرَابِ قَالَ: قُنْسَرِينِي».

قال المُشْرَحُ: مَنْ جَعَلَ الْإِعْرَابَ قَبْلَ النُّونِ فِي قُنْسَرِينِ قَالَ: قُنْسَرِيٍّ، وَمَنْ جَعَلَهُ فِي النُّونِ نَفْسَهُ أَلْزَمَ النُّونَ قَالَ: قُنْسَرِينِي؛ وَهَذَا^(٣) لِأَنَّ النُّونَ فِي غَيْرِ النَّسْبَةِ^(٤) جَعَلَ مَعْقِبَ الْإِعْرَابِ وَأَلْزَمَ الْيَاءَ وَذَلِكَ نَحْوَ^(٥):

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعَيْنَ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبِنَا مُرْدًا
وقد مضى هذا.

فإن سألت: فلم انكسر ما قبل ياء النسبة؟

(١) ساقط من (أ).
(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ٦١/٣ هذا النص ثم قال: «أقول: هذا أيضاً ليس بشيء، لأن علامتي التنية والجمع هما آخر الاسم المثنى والمجموع، ألا ترى أنهما حرفاً الإعراب».

(٣) في (ب): «وهذا النون لأن...».

(٤) نقل الأندلسي في شرحه: ٦١/٣ نص المؤلف.

(٥) تقدم ذكره في الجزء الثاني.

أجبتُ: تَشْبِيهاً لِياءِ النُّسْبَةِ بِياءِ الإِضَافَةِ، ولِهذا كانَ المُتقدِّمونَ مِنَ النُّحاةِ يترجمونَ بابَ النُّسْبَةِ بِبابِ الإِضَافَةِ، وَمِنَ ثَمَّ اشتركا في اللَّفْظِ وَهُوَ الياءُ وانكسارُ المضافِ إِلا أَنَّهُ شَدَّدَ بِياءِ النُّسْبَةِ لِكونِها لازِمةً بِخِلافِ الإِضَافَةِ. قالَ جَارُ اللّهِ: «وقَد جاءَ مِثْلُ ذلكَ في التَّثْنِيَةِ، قالوا: خَليلانيُّ، وجاءَني خَليلانُ اسْمُ رَجُلٍ وَعَلَى هذا قولُه:

* أَلَا يا دِيارَ الحَيِّ بالسُّبْعانِ *

قالَ المِشْرَحُ: السُّبْعانُ - بفتحِ السَّيْنِ وَضَمِّ الباءِ -: مَوْضِعٌ (١). تَمامُه (٢):

* أَمَلٌ عَلَیْها بِالْبَلَى المَلَّوانِ (٣) *

قالَ جَارُ اللّهِ: «(فِصْل) وتقولُ في نَمِرٍ وشَقِرَةَ والدُّبيلِ ونحوها مِمَّا كُسرتَ عَينُه نَمِرِيٌّ وشَقِرِيٌّ ودُوْلِيٌّ بِالْفَتْحِ قِياسٌ مُتَلَبِّبٌ (٤)».

قالَ المُشْرَحُ: إِنما تُفْتَحُ العَينُ هاهُنَا فِراراً مِنَ اجْتِماعِ الكسراتِ.

نَمِرٌ (٥): قَبيلَةٌ، وشَقِرَةُ: قَبيلَةٌ في بَنِي ضَبَّةَ (٦) مَنقولَةٌ مِنَ الشَّقِرَةِ لِواحدةِ الشَقِرِ، وَهِيَ شَقائِقُ النُّعْمانِ وَيقالُ لَها بِالفارِسيَّةِ: (لاله كوهي) قالَ طرفه (٧):

وَتَساقِي القَوْمُ كَأَسأ مُرَّةً وَعِلا الخَيْلَ دِماءَ كَالشَّقِرِ

الدُّبيلُ: دَويبَةٌ شَبِيهَةٌ بِابنِ عُرْسٍ. قالَ أَحْمَدُ بنُ يَحْيَى (٨): لا نَعْرِفُ

(١) معجم البلدان: ٣/١٨٥.

(٢) البنت لتميم بن مقبل في ديوانه: ٣٣٥، ويروي لابن أحرر ديوانه: ١٨٨.

(٣) ويروى عجزه:

* خلت حجج بعدي لهن ثمانى *

(٤) مُتَلَبِّبٌ: مُطَرِّدٌ، وَمَعنَاهُ: مُستَقِيمٌ.

(٥) جمهرة أنساب العرب: ٣٠٠-٣٠٢، النمر بن قاسط بن هنب.

(٦) الاشتقاق لابن دريد: ١٩٧، قال عن ضبة: «ومن قبائلهم شقرة بن ربيعة...».

(٧) ديوان طرفه: ٦٤، وفيه: «الشقر: شقائق النعمان، وقال الأصمعي: شجر له ثمر أحمر».

(٨) نص المؤلف كله في الصحاح: (دأل). وينظر: اللسان أيضاً.

اسماً جاء على فِعْلٍ غيرِ هذا^(١). قَالَ الْأَخْفَشُ: وَإِلَى الْمُسْمَى بِهَذَا الْاسْمِ نُسِبَ أَبُو الْأَسودِ الدُّوْلِيُّ، وَرَبَّمَا قَالُوا: أَبُو الْأَسودِ الدُّوْلِيُّ، قَلَبُوا الْهَمْزَةَ وَأَوَّأ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ إِذَا انْفَتَحَتْ وَكَانَ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ فَتَخْفِيفُهَا أَنْ تَقْلِبَهَا وَأَوَّأ مُحَضَّةٌ، كَمَا قَالُوا فِي جُوْنٍ: جُوْنٌ، وَفِي مَوْنٍ: مَوْنٌ. وَعَنْ الْكَلْبِيِّ^(٢) هُوَ أَبُو الْأَسودِ الدُّيْلِيُّ، فَقَلَبْتَ الْهَمْزَةَ يَاءً حِينَ انْكَسَرَتْ، وَإِذَا انْقَلَبَتْ يَاءً كُسِرَتْ الدَّالُّ لَتَسَلَّمَ الْيَاءُ، كَمَا تَقُولُ: قِيلَ وَبِيعَ. قَالَ أَيْضاً: وَاسْمُهُ ظَالِمٌ بَنَ عَمْرٍو بَنَ سُلَيْمَانَ بَنَ عَمْرٍو بَنَ حِلْسٍ بَنَ نَفَاثَةَ بَنَ عَدِيٍّ بَنَ الدُّثَلِ. الْأَصْمَعِيُّ: أَخْبَرَنِي عَيْسَى بَنَ عُمَرَ: الدُّيْلُ بَنَ بَكْرِ الْكِنَانِيِّ إِنَّمَا هُوَ الدُّثَلُ، فَتَرَكَ أَهْلَ الْحِجَازِ الْهَمْزَةَ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ يَثْرِبِيٌّ وَتَغْلِبِيٌّ فَيَفْتَحُ وَالشَّائِعُ الْكَسْرُ».

قَالَ الْمُشَرِّحُ: بَيْنَ هَذَا الْفَصْلِ وَالْفَصْلِ الْمُتَقَدِّمِ فَصْلٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ فِي [١٠٤/ب] الْفَصْلِ الْمُتَقَدِّمِ يَسْتَعْرِقُ الْكَسْرَاتِ الْمُتَوَالِيَةَ أَكْثَرَ الْاسْمِ / بِخِلَافِ يَثْرِبِيٍّ وَتَغْلِبِيٍّ. ابْنُ السَّرَاجِ^(٣) أَمَا تَغْلِبُ فَحَقُّ النَّسْبِ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ عَلَى الْقِيَاسِ وَتَدْعُهُ عَلَى لَفْظِهِ فَتَقُولُ: تَغْلِبِيٌّ، لِأَنَّ فِيهِ حَرْفَيْنِ غَيْرِ مَكْسُورَيْنِ، التَّاءُ مَفْتُوحَةٌ وَالْعَيْنُ سَاكِنَةٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصْلٌ) وَتَحْذِفُ الْيَاءُ وَالْوَاوُ مِنْ كُلِّ (فَعِيلَةٍ) وَ(فَعُولَةٍ)

(١) قَالَ ابْنُ خَالَوَيْةٍ فِي لَيْسَ: ٦٤: «لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ اسْمٌ عَلَى (فَعِيلٍ) إِلَّا حَرْفًا وَاحِدًا دُثَلُ: دُوَيْبَةُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

جَاءُوا بِجَمْعٍ لَوْ قَيْسَ مُعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرَسِ الدُّثَلِ
وَهَذَا شَيْءٌ غَرِيبٌ نَادِرٌ».

(٢) جَمْهَرَةُ النَّسْبِ: ١٥٢ قَالَ: «وَمِنْ بَنِي حِلْسٍ بَنِ نَفَاثَةَ أَبُو الْأَسودِ، وَهُوَ ظَالِمٌ بَنِ عَمْرٍو بَنِ سَفِيَانَ بَنِ جَنْدَلٍ بَنِ عَمْرٍو بَنِ حِلْسٍ بَنِ نَفَاثَةَ بَنِ عَدِيٍّ بَنِ الدُّثَلِ. وَيُقَالُ: اسْمُ أَبِي الْأَسودِ عَثْمَانُ. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بَنُ عَبَّاسٍ وَلَّى أَبَا الْأَسودِ الْبَصْرَةَ حِينَ خَرَجَ إِلَى صَفِينٍ».

تُوفِيَ أَبُو الْأَسودِ سَنَةَ (٦٩ هـ).

تَرْجَمْتُهُ فِي: إِبْنَاءُ الرُّوَاةِ: ١٣/١، وَالخَزَائِنَةُ: ١٣٦/١... وَغَيْرَهُمَا.

(٣) الْأَصُولُ لِابْنِ السَّرَاجِ: ٦٤/٣.

فيقال فيهما فَعَلِيّ نحو قولك: حَنَفِيّ وشَنَيْتِي».

قَالَ الْمُشْرَحُ: لما أعلوا الاسم بحذف الياء^(١) منه في النسب إلى رَبِيعَةَ وَحَنِيفَةَ أَلْزَمُوهُ الإِعْلَالَ بِحَذْفِ الياءِ مِنْهُ أَيْضاً فَقَالُوا: رَبِيعِيّ وَحَنَفِيّ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا أَعْلَوْا لَامَ الكَلِمَةِ بِالْقَلْبِ فِي مِثْلِ عَصِيّ، أَعْلَوْا الفَاءَ بِالكَسْرِ فَقَالُوا: عَصِيّ، وَلأنَّهُ لَوْ نُسِبَ إِلَى (فَعِيلِهِ) بِدُونِ حَذْفِ الياءِ لَاتَّبَسَ بِالمَنْسُوبِ إِلَى (فَعِيلٍ) فَكَذَلِكَ لَوْ نُسِبَ إِلَى (فَعُولَةٍ) بِاسْتِيفَاءِ الواوِ لَاتَّبَسَ بِالمَنْسُوبِ إِلَى (فَعُولٍ)، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى سَلُولٍ سَلُولِيّ.

فإن سألْتَ: فَكَيْفَ لَمْ تُحذفِ الياءِ وَالواوِ مِنْ (فَعِيلٍ) وَ(فَعُولٍ) فِي النِّسْبَةِ؟

أَجِبْتُ: لأنَّ (فَعِيلًا) وَ(فَعُولًا) مُقَدِّمَانِ عَلَيَّ (فَعِيلَةٍ) وَ(فَعُولَةٍ)، وَالأَصْلُ عَدَمُ الحذفِ فَنُسِبْتُ إِلَيْهِمَا كَمَا هُمَا بِخِلَافِ مَا إِذَا نُسِبْتَ إِلَى (فَعِيلَةٍ) وَ(فَعُولَةٍ) مَسَّتِ الحَاجَةُ إِلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا فَحذفتِ عَنْهُمَا الياءِ وَالواوِ.

فإن سألْتَ: حذفتِ الياءِ وَالواوِ مِنْ (فَعُولٍ) وَ(فَعِيلٍ) أَوَّلِيّ، لأنَّ (فَعِيلَةٍ) وَ(فَعُولَةٍ) قَدْ حُذِفَ عَنْهُمَا التَّاءُ فَلَوْ حذفتِ الياءِ أَيْضاً لَكَانَ ذَلِكَ إِجْحَافًا؟

أَجِبْتُ: حذفتِ الياءِ وَالواوِ مِنْ (فَعِيلَةٍ) وَ(فَعُولَةٍ) أَوَّلِيّ لأنَّهُ رُبَّمَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِمَا مِنَ الحذفِ ضَعْفًا، وَالوَهْنُ إِلَى المَضْعُوفِ أَسْرَعُ. حَنَفِيّ: مَنْسُوبٌ إِلَى حَنِيفَةَ^(٢) وَهُوَ حَيٌّ مِنَ العَرَبِ، وَهُوَ حَنِيفَةَ بِنِ لُجَيْمِ بْنِ صَعْبِ بْنِ عَلِيّ ابْنِ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ^(٣).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي النِّسْبِ إِلَى فِقِهِ أَبِي حَنِيفَةَ حَنَفِيّ، ذَكَرَهُ ابْنُ

(١) نقل الأندلسي نص المؤلف هذا في شرحه: ٦٢/٣ وأسقط كثيراً من عباراته.

(٢) في (أ): «أبي حنيفة».

(٣) جمهرة أنساب العرب: ٣٠٩.

الدَّهَانُ^(١) في كتاب له موسوم بـ (معاني [الحروف] ^(٢)) فكانه طلب الفرق بين المَنسُوبِ إلى حَنيفَةَ، ومذهب أبي حنيفة. أزدُ شُنُوءَة^(٣): قَبِيلَةٌ، يقال: أزدُ السَّرَاةِ، وأزدُ عُمَانَ، وأزدُ شُنُوءَةَ قال^(٤):

وَكُنْتُ كَذِي رَجَلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ بِهَا رَبِّبٌ مِنَ الْحَدَثَانِ
فَأَمَّا الَّتِي صَحَّتْ فَأَزْدُ شُنُوءَةٍ وَأَمَّا الَّتِي سَلَّتْ فَأَزْدُ عُمَانَ
قال جَارُ اللَّهِ: «إلا ما كانَ مضعُفاً أو مُعتلَّ العينِ نحو شديدة وطويلة
فإنَّكَ تقول فيهما: شديديُّ وطويليُّ».

قال المُشَرِّحُ: حذف الياء من (فَعِيلَة) مضاعفاً إما إلباساً وإمَّا استتقالاً،
ومن (فَعِيلَة) معتلة العين إمَّا خلافُ الأصلِ، وإمَّا إلباسٌ.
بنو طَوِيلَة - فيما أُظنُّ -: قَبِيلَةٌ.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن كلِّ (فُعِيلَة) فيقال فيها فَعَلِيٌّ نحو: عُقْلِيٌّ
وجُهْنِيٌّ».

قال المُشَرِّحُ: [٥- هدى الله سعيه - ٥]. بنو عُقَيْلَة: قَبِيلَةٌ. وجُهَيْنَة

(١) ابن الدهان: (٤٩٤ - ٥٦٩ هـ).

سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله نحويُّ بغداديّ من طبقة الجواليقي وابن الشجري
وابن الخشاب.

أخباره في: معجم الأدياء: ٢١٩/١١، وإنباه الرواة: ٤٧/٢.

(٢) لم أعر على هذا الكتاب، وفي (أ) (معاني المعروف).

(٣) يقسم علماء الأنساب الأزد إلى أربعة أقسام الأقسام الثلاثة التي ذكرها المؤلف وأزد الشام.

(٤) هذان البيتان من قصيدة للنجاشي الحارثي أورد ابن الشجري تسعة أبيات منها في حماسته:
١٢٦/١ - ١٢٩ ومنها البيتان المذكوران هنا مع اختلاف في الرواية. كما أورد منها نصر بن
مزاحم في وقعة صفين: ٥٢٤ - ٥٢٦ واحداً وثلاثين بيتاً. ولم يورد البيتين، وأورد رداً لابن
مقبل العامري عليه. كما أوردها أبو عبيدة في كتاب الخيل ص: ١٦٢. وربما نسبت القصيدة
أو بعض أبياتها إلى يزيد بن مفرغ، ديوانه: ٢٥٤. والبيتان في نوادر أبي زيد: ١٠،
والخزاعة: ٤٠٠/١.

(٥) ساقط من (أ).

أيضاً. وفي أمثالهم^(١): (عِنْدَ جُهَيْنَةَ الْخَبْرِ الْيَقِينُ).

قال جارُ الله: (فصل) وتحذف الياء المتحركة من كلِّ مثالٍ قبلَ آخره يآن مدغمة إحداهما في الأخرى نحو قولك: في أُسَيْدٍ وَحُمَيْرٍ^(٢) وَسَيْدٍ وَمَيْتٍ^(٣) أُسَيْدِي وَحُمَيْرِي وَسَيْدِي وَمَيْتِي.

قال المشرح: إنما تُحذف الياء استيحاشاً للكسرات والياءات.

قال جارُ الله: «قال سيبويه^(٣): ولا أظنهم قالوا: طَائِيٌّ إلا فراراً من طَيْيٌُّّ وكان القياسُ طَيْيٌُّّ ولكنهم جَعَلُوا الألفَ مكانَ الياءِ».

قال المُشَرِّحُ: فَرُوا من تَخَلَّلَ الهمزة المكسورة للياءات وكسرة الهمزة هاهنا توازي الكسرتين، وزيادة في حيرى^(٤).

قال جارُ الله: «وأما مُهَيْمٌ تصغيرُ مَهْومٍ، فلا يقال فيه إلا مُهَيْمِيٌّ على التعويض، والقياسُ في مَهَيْمٍ من هَيْمَهُ مُهَيْمِيٌّ بالحذف».

قال المُشَرِّحُ: أما الأول فتفادياً من التَّغاييرِ، وطريقُهُ: أن يدخل التصغير بين الهاء والواو ثم اطرَحَ إحدى الواوين، ثم نَقَلَ الواو ياءً، ثم تدغم إحداهما في الأخرى ثم تزداد فيه ياءً للتَّعْوِيضِ.

وأما الثاني فكأُسَيْدِيٌّ.

قال جارُ الله: «(فصل): وتقول: في (فَعِيل) و(فَعِيلَة) و(فُعَيْل) و(فَعِيلَة) من المُعْتَل اللام فَعَلِيٌّ وَفُعَلِيٌّ كقولك: غَنَوِيٌّ، ضَرَوِيٌّ وَفُصَوِيٌّ وَأُمُوِيٌّ».

(١) المثل في جمهرة الأمثال: ٤٤/١، وروايته: «جفينة» بالفاء.

(٢-٢) في (ب): «وميت وسيد».

(٣) الكتاب: ٨٦/٢.

(٤) كذا في النسخ ولعلها في «حُمَيْرِي».

قال المُشَرِّحُ: تحذف أولاً ياءَ (فَعِيل) و(فُعِيل)، ثم تقلب الياءَ فيه واواً.

[غَنَوِيٌّ] هو المنسوبُ إلى غنى، وهو حيٌّ من غَطَفَانَ^(١).

ضَرِيَّةٌ: قَرِيَّةٌ^(٢) لبني كلاب على طريقِ البَصْرَةِ. [قال]: وهي إلى مكة تقرب.

قُصَيُّ بنِ كِلاب^(٣): من أجدادِ النَّبِيِّ ﷺ.

أُمِيَّةٌ / : قَبِيلَةٌ^(٤) من قُرَيْشٍ، وهما أُمَيَّتَانِ الأصغرُ والأكبرُ أبناءُ عبدِ شمسِ بنِ عبدِ منافٍ، أولادُ عَبَلَةَ، فَمِنْ أولادِ أُمِيَّةِ الكُبْرَى: أبو سفيانِ ابنِ حربِ والعباسُ والأعياضُ. وأُمِيَّةُ الصُّغْرَى هم ثلاثةُ أخوةٍ لأمٍّ اسمها عَبَلَةُ يقالُ لهم: العَبَلَاتُ بالتحريك.

قال جارُ اللَّهِ: «وقال بعضهم أُمِيٌّ».

قال المُشَرِّحُ: أُمِيٌّ: صحَّ بتشديد الياءين، وكذلك: قُصَيٌّ أيضاً، وقد كنت^(٥) سمعته بتخفيف الياءِ الأولى، وهو خطأ، وإنما جاز ذلك، لأن الياءَ المشددةَ جرت مُجرى الحرفِ الصحيح، بدليل أنها تتحمَّلُ حركاتِ الإعرابِ.

قال جارُ اللَّهِ: «قالوا في تحيَّةِ نَحْوِيٍّ».

قال المُشَرِّحُ: هي مصدرُ حَيَّاهُ تَحِيَّةً.

(١) وهم غَنِيٌّ بن عمرو بن أعصر. جمهرة أنساب العرب: ٢٤٧.
(٢) معجم البلدان: ٤٥٧/٣، ولا تزال تعرف حتى اليوم بهذه التسمية. وهي تابعة لمنطقة القصيم.

(٣) جمهرة أنساب العرب: ١٤.

(٤) جمهرة أنساب العرب: ٧٨ فما بعدها.

(٥) في (ب): «وكننت قد سمعته...».

قال جَارَ اللّهِ: «وفي (فَعُولٍ) (فَعُولِيٌّ) كقولك في عدوّ عَدَوِيٌّ، وفرَّقَ سيويه بينه وبين (فَعُولَةٍ) فقال في عَدُوَّةٍ عَدَوِيٌّ كما قالوا في شِنُوءَةٍ شِنَائِيٌّ، ولم يفرق المُبرد، وقال فيهما فَعُولِيٌّ».

قال المُشَرِّحُ: حجةٌ سيويه: الفرقُ بين المنسوبِ إلى (فَعُولٍ)، و(فَعُولَةٍ) ومن ثم قالوا: شِنَائِيٌّ.

حجةُ المُبرد^(١): أن التفرقةَ بينهما توقعُ اللَّبْسَةِ بينَ المنسوبِ إلى (فَعُولَةٍ) والمنسوبِ إلى (فَعِيلٍ) وهما عَدُوَّةٌ وَعَدِيٌّ.

قال جَارُ اللّهِ: «(فصل) الألف في الآخر لا تخلو من أن تقعَ ثالثةٌ أو رابعةٌ، مُنْقَلِبَةٌ أو زائِدَةٌ، أو خامسةٌ فصاعداً. فالثالثةُ والرابعةُ المنقَلِبَةُ تقلبانِ واواً كقولك: ^(٢)عَصَوِيٌّ وَرَحَوِيٌّ^(٣)، ومَلْهُوِيٌّ و[مَرْمُوِيٌّ^(٤)] وأَعْشَوِيٌّ».

قال المُشَرِّحُ: في هذه المواضع تُقلبُ الألفُ واواً ذهاباً عن توالي الياءات.

فإن سألتَ لِمَ ^(٤)تُقلبُ الألفُ؟

أجبتُ: لأنَّ النِّسْبَةَ ^(٥)لا تتمُّ إلا بشيئين: الياءِ المشدَّدةِ وكسْرِ ما قبل الياءِ، فالألفُ لا تَنكسرُ؛ لأنها لا تقبلُ الحركةَ.

فإن سألتَ: لمَ ^(٦)لا تُقلبُ همزةٌ؟

أجبتُ: لأنَّ الهمزةَ ليست من جنسِ الألفِ بخلافِ الواوِ فإنَّها من جنسها؛ لأنَّ كلاً منهما حرفٌ علَّةٌ.

(١) المقتضب: ١٤٠/٣.

(٢-٣) في (أ): «رحوي وعصوي».

(٣) ساقط من الأصل.

(٤) في (أ): «لم لم تُقلب».

(٥) في (أ): «لأن من النسبة».

(٦) في (ب): «ولم...».

قال جَارُ اللَّهِ: «وفي الزَّائِدَةِ ثلاثةٌ أوجهٍ: الحذفُ وهو أحسنُها كقولك: حُبْلِيٌّ ودُنْيِيٌّ، والقلبُ، وأن تفصلَ بين الياءِ والواوِ بالِفِ كقولك: دُنْيَاوِيٌّ».

قال المُشْرَحُ: في لفظِ الشَّيخِ هاهنا وَهْمٌ خصوصٌ ولو قال (بأن يفصل^١) بين اللّامِ والياءِ، لارتفعَ الوهمُ، وهذا لأنّه كما يجوزُ دُنْيِيٌّ ودُنْيَاوِيٌّ ودنْيَاوِيٌّ فكذلك حُبْلِيٌّ وحُبْلَاوِيٌّ وحُبْلَاوِيٌّ كفاطِمِيٌّ ومَلْهُوِيٌّ وحَمْرَاوِيٌّ.

فإن سألت: الألفُ ألزَمُ من الياءِ؟

أجبتُ لكنَّ الياءَ أقوى، وذلك (لأنَّ الألفَ^٢) شيءٌ خَفِيٌّ يَجْرِي مَجْرَى النَّفْسِ لا مُعْتَمِدَ له، ولذلك لا يُمكن تَضَعِيفُهُ فكان طَرَحُهُ أولى^(٣).

وأما حُبْلَاوِيٌّ فلأنَّ الألفَ المقصورةَ لها شَبَهٌ بالواقِعَةِ لأمّا ولذلك تقولُ في التثنية حُبْلَيانِ كَمَرَمَيانِ ومَلْهَيانِ.

وأما حُبْلَاوِيٌّ فالتشبيهُ بحَمْرَاوِيٍّ، ولذلك يُجمع ما في آخره الألفِ المقصورةِ والممدودةِ على فُعالي كحُبْالي^(٤) وصَحاري محافظةً على صورةِ المَنسُوبِ إليه.

قال جَارُ اللَّهِ: «وليس فيما وراءَ ذلك إلا الحذفُ كقولك: مُرَامِيٌّ وحُبَارِيٌّ وقَبْعَثَرِيٌّ وجَمَزِيٌّ في حكمِ حُبَارِيٍّ».

قال المُشْرَحُ: إنما حُذِفَت الألفُ لاستطالة الاسمِ، وهو منسُوبٌ إلى قَبْعَثَرِيٍّ وهو اسمُ رجلٍ عن الغوري^(٥) منقولٌ من القبعثري وهو العَظِيمُ الشَّدِيدُ عن المُبَرِّدِ. وقيل العَظِيمُ الخَلْقُ الكَثِيرُ الشَّعْرِ من الإبلِ والنَّاسِ.

(١-١) ساقط من (ب).

(٢-٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب): «أسهل».

(٤) في (ب): «وحبالي».

(٥) هو والدُ الغَضْبَانِ بنِ القَبْعَثَرِيٍّ تقدم في الجزء الأول.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل) والياء المكسور ما قبلها في الآخر لا تخلو من أن تقع ثالثة أو رابعة أو خامسة فصاعداً فالثالثة تقلبُ واواً كقولك: عَمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ».

قَالَ الْمُشَرَّحُ: فِي شَجٍّ وَعَمٍّ كَأَنَّهُ فُتِحَتِ الْعَيْنُ الْمَكْسُورَةُ وَمُدَّتْ فَتَوَلَّدَ مِنْهَا أَلْفٌ حَتَّى صَارَ مِثْلَ عَصَاً، ثُمَّ قَلِبَتِ الْأَلْفُ وَاوَاً، كَذَا ذَكَرَهُ النُّحَوِيُّونَ. وَعِنْدِي أَنَّهُ بِقَلْبِ الْيَاءِ وَاوَاً، وَلِذَلِكَ قَالُوا: رَاوِيٌّ فِي الْمَنْسُوبِ إِلَى رَايَةٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَفِي الرَّابِعَةِ وَجْهَانِ: الْحَذْفُ وَهُوَ أَحْسَنُهُمَا^(١) وَالْقَلْبُ، كَقَوْلِكَ: قَاضِيٌّ وَحَانِيٌّ وَقَاضَوِيٌّ وَحَانَوِيٌّ قَالَ:

وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمٌ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدٌ» قَالَ الْمُشَرَّحُ: أَمَّا الْحَذْفُ فَلِلْإِسْطِطَالَةِ، وَأَمَّا الْقَلْبُ فَعَلَى الْأَصْلِ، كَأَنَّهُ قَلِبَتِ الْكِسْرَةُ فَتَحَتْ، كَمَا فِي تَغْلِيْبِيٍّ وَرِيْمٍ إِشْبَاعُهَا فَاثْقَلَتِ الْيَاءُ أَلْفَاً، ثُمَّ قَلِبَتِ فِي النَّسْبَةِ وَاوَاً. وَالْحَانَوِيُّ: مَنْسُوبٌ إِلَى / الْحَانِيَةِ وَهِيَ الْحَانُوتُ، وَهِيَ [١٠٥/ب] مِنْ^(٢) فَاعِلَةٌ وَفَعَلُوتٌ مِنْ حَنَوْتُ.

قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ^(٣): وَذَلِكَ أَنَّ الْحَانُوتَ مُشْتَمِلٌ عَلَى مَنْ فِيهِ فَكَأَنَّهُ يَحْنُو عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْحَانَةُ مُحَذَوْفَةٌ مِنَ الْحَانِيَةِ نَحْوَ الْبَالَةِ مِنْ بَالِيَتِ.

هَذَا الْبَيْتُ لِعُمَارَةَ^(٤) وَيُرْوَى:

(١) فِي (أ): «أَحْسَنُهَا».

(٢) سَاقَطَ مِنْ (ب).

(٣) الْمُحْتَسَبُ لِابْنِ جَنِيٍّ: ١٣٤/١ وَفِيهِ: «يَشْتَمَلُ». وَفِيهِ: «مَنْ قَوْلُهُمْ: مَا بَالِيَتُ بِهِمْ بَالَةٌ».

(٤) نَسَبَهُ إِلَيْهِ شَيْخُ الْخَوَارِزْمِيِّ نَاصِرُ بْنُ أَبِي الْمَكَارِمِ الْمُطْرِزِيِّ إِثْبَاتُ الْمُحْصَلِ: ١٠٣، وَتَابِعَ الْمُؤَلِّفُ ابْنَ يَعِيْشٍ فِي شَرْحِهِ: ١٥١/٥، وَالْأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ: ٦٦/٣ وَالْبَيْتُ مِنْ أَبِيَاتٍ مُخْتَلَفٍ فِي نَسَبِهَا، قَالَ ابْنُ الْمُسْتَوْفَى: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: وَسَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْأَخْفَشَ [الصَّغِيرَ] لِمَنِ الْبَيْتُ؟ فَقَالَ: أَنْشَدَنِي ثَعْلَبٌ وَذَكَرَ أَنَّهُ لِلْفَرَزْدَقِ. وَقَالَ غَيْرُهُ: هُوَ =

وكيفَ لَنَا بالشُّرْبِ مِنْهَا وما لَنَا دوانيقُ
وبعده:

أَنْعَتَانُ أم نَدَانُ أم يَنْبِري لَنَا أَعْرُ كَنْصَلِ السَّيْفِ أْبْرزُهُ الغِمْدُ

اعتان: اشترى بنسيئة، من العينة - بالكسر - وهي السلف إدان:
واستدان بمعنى: أعر، أي: كريمٌ يقول: أم يظهرُ لنا رجلٌ كريمٌ العشرة،
سخيُّ المعاملة فيشتري لنا خمرًا.

قالَ جارُ اللهِ: «وليس فيما وراء ذلك إلا الحذفُ كقولك: مُشترى
وُستقى».

قال المُشْرَحُ: الياءُ إذا كانت خامسةً فصاعداً حُذفت للاستطالة.

قال جارُ اللهِ: «وقالوا في مُحَيٍّ محويٍّ محيي كقولهم أموي وأميي».

قال المُشْرَحُ: أما مُحوي فلفلفرار من الياءات، وأما محيٍّ فلما ذكرناه
في أميي، وكلاهما بتشديددين.

= لأعرابي، وقيل البيتان الأولان لذئب الرمة وبقية الأبيات لمجهول وهي:
[ف]الله ما ندري إذا لم يكن لنا دراهمٌ عند الحانوي ولا نَقْدُ
أَنْدَانُ أم نَعْتَانُ أم يَنْبِري لَنَا فتىٌ مثل نصلِ السيفِ شيمته الحَمْدُ
فما حرمَ الرَّحْمَنُ تَمْرًا فَتَتْهُ وماءَ سقانا من رَكِيبِهِ سَعْدُ
إذا طُرِحا في الدَّنِّ صرَّحَ مِنْهُما شرابٌ إذا ما صُبَّ في صَحْنِهِ ورْدُ
نُبَاكر حذَّ الرَّاحِ حتَّى كأنما نرى بالضُّحى أطنابَ قَيْتِنَا تَعْدُو
... ثم قال: وأنشد أبو محمد الأعرابي الأسود هذا البيت للفردق من أبيات ذكرها...».

وتروى الأبيات لابن مقبل، ملحقات ديوانه: ٣٦٢.

توجه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١٠٣، والمنخل: ١٣٠، وشرح المفصل لابن
يعيش: ١٥١/٥ وشرحه للأندلسي: ٦٧/٣.

والبيت من شواهد الكتاب: ٧١/٢، والمحتسب: ١٣٤/١، ٢٣٦/٢، وشرح الشواهد
للعيني: ٥٣٨/٤، والتصريح: ٣٢٩/٢.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ)^(١): وتقولُ في غَزْوٍ وَظَبِيٍّ غَزْوِيٌّ وَظَبِيٌّ».

قال المُشْرَحُ: وذلك لجريه مجرى الصَّحِيحِ في تحمُّلِ الحركاتِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «واختلَفَ^(٢) فيما لحقه من ذلك التاء، فعند الخليل وسيبويه لا فصل. وقال يونس: في ظُبِّيَّةٍ وَدُمِيَّةٍ وَقِنِيَّةٍ: ظُبِّيٌّ وَدُمِيٌّ وَقِنَوِيٌّ، وكذلك بنات الواو كَعُرْوَةٌ وَعَزْوَةٌ وَرِشْوَةٌ. وكان الخليل يعذره في بنات الياء دون بنات الواو، وعلى مذهب يونس جاء قولهم: قرويٌّ وَزَنَوِيٌّ^(٣) في قريةٍ وبني زَنْيَةَ^(٤)».

قال المُشْرَحُ: الخليلُ وسيبويه^(٥) لم يفصِّلا بينهما كما لم يفصل في النسبة بين ابنِ و بنت، ألا ترى أنهم قالوا: بَنَوِيٌّ في الموضعين، كان الخليل يعذره في بنات الياء، لأن بنات الياء تنظم فيها الياءات، ولم تجر مجرى الصَّحِيحِ في تحمُّلِ حركات الإعراب لأنَّ حركات الإعراب في ظبية تجري على تاء التانيث، فقلبت [إلى] ^(٦) الواو؛ لأن المقلوب إليه لا بد من أن يكون من حروف العلة كالمقلوب وقد تعذَّر الياء فبقي الألف والواو وقد تعذر الألف أيضاً؛ لأن من شرط النسبة أن يكون ما قبل الياء مكسوراً فتعين الواو.

وأما الفتحة فإنه يفتقر فيه إلى التفرقة بين الموضعين، والتفرقة بفتحة العين أولى. وأما بيان أنه يفتقر فيه إلى التفرقة بين الموضعين فظاهر. وأما بيان أن التفرقة بفتحة العين أولى؛ فلأن التفرقة بالتصرف في الكلمة

(١) ساقط من (ب).

(٢) عبارة المفصل: (ط) و«اختلفوا فيما لحقته التاء من ذلك».

(٣) في (ب): «زَنَوِيٌّ وَبَنَوِيٌّ..» ولفظة «بنوي» غير موجودة في نسخ المفصل أيضاً.

(٤) بنو الزَنْيَةَ: قبيلة عربية معروفة من بني أسد بن خزيمة. قال ابن حزم في جمهرة أنساب العرب: ١٩٣ «وأراد النبي ﷺ أن يبدل اسمهم فأبوا لضعف عقولهم...».

(٥) نقل الأندلسي في شرحه: ٦٧/٣ نص كلام المؤلف هنا كاملاً.

ورأى الخليل وسيبويه ويونس في الكتاب: ٧٤/٢، وينظر شرحه للسيرافي: ١٥٣/٤.

(٦) ساقط من (أ)، وهي موجودة في شرح الأندلسي..

والتصريف بأحد أوجه سبعة، تسكين^(١)، وتحريك، وحذف، وإبدال،
وتفريق، وتقديم، وتأخير.

وجه الحصر أن الكلمة حروف وترتيب، فبعد ذلك [متى]^(٢) وقع
التصريف في الحروف، فإما أن يقع في نفس الحرف، وإما في ما فيه، وما
فيه إما حركة وإما سكون^(٣)، فإما أن يسكن المتحرك وإما أن يحرك الساكن
فهذان اثنان، وإن وقع في نفس الحرف وذلك بطرحه فإما أن يعوض من
المطروح، وإما أن لا يعوض، فلئن لم يعوض فهو الحذف، وإن عوض فهو
الإبدال، فهذان اثنان آخران فصار^(٤) المجموع أربعة.

وإن وقع في ترتيب فذلك إما بتوسط زيادة بين الحرفين وهو التفريق،
وإما أن يكون بتقديم وتأخير فهذه ثلاثة فيصير المجموع سبعة، والتصريف
هاهنا بالتسكين^(٥) لا يجوز؛ لأنه إما أن يقع في أول الاسم أو في وسطه أو
في آخره. لا يجوز أن يقع في أوله؛ لأن أول الكلمة لا يجوز في كلام
العرب تسكينها، ولا يجوز أن تقع في آخره؛ لأن إحدى^(٦) ياء النسبة ساكنة
فيلزم التقاء الساكنين لا على حد، ولا يجوز أن تقع في الوسط؛ لأن وسطه
ساكن، وتسكين الساكن لا يكون، ولا يجوز أن يقع سائر^(٧) الأشياء وهي
الحذف والتعويض والتفريق والتقديم والتأخير؛ لأنها أقوى التغيرات فتعين
الحركة، والحركة إما فتحة وإما كسرة وإما ضمة، ولا وجه إلى أن يكون
بالكسرة والضممة لأنهما أقوى الحركات^(٨)، فتعينت الفتحة. بعد ذلك لا

(١) في (ب): «تسكير».

(٢) في (أ): «إذا» ويؤيد ما أثبتته نص الأندلسي المنقول من هنا.

(٣) في (ب): «أو سكون».

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (ب): «بالتسكين هاهنا».

(٦) ساقط من (ب).

(٧) في (ب): «لسائر».

(٨) في (ب): «الحركة».

يخلو من أن يقع في أول الاسم أو في آخره أو في وسطه، لا وجه إلى أن يقع في أوله لكونه مفتوحاً، ولا^(١) في آخره؛ لأن ما قبل ياء النسبة مكسور فتعين فتح وسطه، وإذا انفتح لزم إبدال الياء واواً؛ لأن ترك الإبدال لكونه يجري مجرى الصحيح لسكون وسطه، وإذا تحرك لم يبق جارياً هذا في المفتوح ألفاً.

فأما إذا انكسر الفاء / أو انضم، فإما أن يمكن^(٢) انفتاحه أو لا [١٠٦/أ] يُمكن^(٢)، فإن لم يمكن حصل الغرض وتعينت العين للفتحة، وإن أمكن قلنا: فتحة العين أولى لقربه^(٣) من الطرف، ولذلك أعلوا نحو صيم وقيم ولم يعلوا نحو صوام وقوام، وعلى مذهب يونس جاء قروي وزنوي في قرية وبني زنية، وأما النسبة إلى نحو بنت وأخت عنده فبنتي وأختي، لأن التاء ليست تاء التانيث، إنما هي بدل فخذة بحثاً^(٤) مؤنساً في تقرير مذهب يونس.

قال جار الله: «وتقول في طي ولية: طوي ولوي، وفي حية حيوي وفي دو وكوة دوي وكوي».

قال المشرح: الأول^(٥) بدون التاء والثاني مع التاء. والياء الأولى في طوي ولوي ردت إلى أصلها وقلبت الثانية هرباً من انتظام الياءات.

فإن سألت فلم تحركت الواو الأولى في طوي؟

أجبت: لأنها لو لم تتحرك للزم من ذلك أن تكون الواو والياء إذا

(١) في (ب): «وفي آخره».

(٢-٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب): «للقرب».

(٤) في (ب): «بيناً».

(٥) نقل الأندلسي في شرحه: ٦٨/٣ نص المؤلف كاملاً وبه شرح كلام الزمخشري دون زيادة.

اجتمعا وسبق أحدهما بالسكون فإنه تقلب الياءِ واواً وتُدغم أحدهما في الثانية، وهذا مَكْرُوهٌ عندهم.

وأما حِيَّةٌ ففي النسبةِ إليها مذهبان:

أحدهما حَيَّ كَقُصَيٍّ وأُمِّيُّ بياءين مشددتين.

والثاني: - كما ذكره الشَّيْخُ رحمه الله - حَيَوِيٌّ فتح الياء الساكنة لغلبة الياءات، كما فُتحت المكسورة لغلبت الكسراتِ فصار حَيًّا، ثم عُوْمِلَ معاملة رَحَى وَعَصَاً.

فإن سألت: فكيف لم تَكُنِ [الياء^(١)] في طِيٍّ وليَّةٍ كما هما في حِيَّةٍ؟

أجبتُ: لأن الياءَ الأولى في حية ليس أصلها الواو، بخلاف الياء الأولى في طِيٍّ وليَّةٍ.

فإن سألت: فكيف لم يُفْرَقَ بين المنسوبِ إلى فَعَلٍ والمنسوبِ إلى

(٢) فَعَلَةٌ كما فرّق عند سيويه بين المنسوبِ إلى فعول^(٢) وفعولة؟

أجبتُ: لأنهم فرّقوا^(٣) في غير المشددتين المنسوبين إلى فعول

وفعولة، أما هاهنا فبخلافه، لأنه^(٤) لم يفرّق سيويه بين المنسوبين إلى فعل وفعلة بدليلِ ظَبِّيٍّ في المنسوبِ إلى ظَبِيٍّ وَظَبِيَّةٍ.

قالَ جارُ اللّهِ: «(فصلٌ): وتقول في مرميٍّ مرميٍّ تشبيهاً في قولهم

تميميٍّ وهجريٍّ وشافعيٍّ، تميميٍّ وهجريٍّ وشافعيٍّ، ومنهم من يقول: مرمويٍّ».

(١) في (أ): «الحكم».

(٢-٢) ساقط من (ب).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب): «فلأنه».

قال المُشَرِّحُ: النَّسْبَةُ إِلَى شَافِعِي شَافِعِي (١) بِغَيْرِ تَفَاوُتٍ، وَمِمَّا يَشْبَهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فُلُكٌ وَفُلُكٌ فِي الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ؛ وَهَذَا لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ فِي [اسم] (٢) عَلَامَتَا نِسْبَةٍ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَجِيزُوا (٣) النَّسْبَةَ إِلَى فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ، وَمَنْ قَالَ شَفْعَوِي فَقَدْ أَخْطَأَ وَهَكَذَا (٣) النَّسْبَةَ إِلَى مَرْمَى مَرْمَى بِلا تَفَاوُتٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: مَرْمَوِيٌّ، لِأَنَّ أَصْلَهُ مَرْمُوِيٌّ عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ، وَأَمَّا مَرْمَى: الْمَنْسُوبُ فَوْزْنُهُ مَفْعِي. وَهَجْرِي: مَنْسُوبٌ إِلَى هَجْرٍ (٤) وَهُوَ اسْمُ بَلَدٍ مَذْكَرٍ مَصْرُوفٍ، وَمِنْهُ: «قَلَالٌ هَجْرٍ».

قال جَارُ اللَّهِ: «وَفِي بَخَاتِي اسْمُ رَجُلٍ بِخَاتِي».

قال المُشَرِّحُ: الْأَوَّلُ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ، وَالثَّانِي مُنْصَرَفٌ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا وَجْهُ الْفَرْقِ.

أَجِبْتُ: لِأَنَّ الْأَوَّلَ بِمَنْزِلَةِ قُمَارِي، وَأَمَّا الثَّانِي فَكَسْرَائِي.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وَمَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ مَمْدُودَةٌ، وَإِنْ كَانَ مَنْصَرَفًا كَكِسَاءٍ وَرَدَاءٍ وَعَلْبَاءٍ وَحَرْبَاءٍ قِيلَ كَسَائِيٌّ، وَعَلْبَائِيٌّ، وَالقَلْبُ جَائِزٌ كَقَوْلِكَ: كَسَاوِيٌّ، وَإِنْ لَمْ يَنْصَرَفْ فَالْقَلْبُ كَحَمْرَاوِيٍّ وَخَنْفَسَاوِيٍّ وَمَعْيُورَاوِيٍّ وَزَكَرْيَاوِيٍّ».

قال المُشَرِّحُ: إِنَّمَا قِيلَ كَسَائِيٌّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَلْبِ، وَيَجُوزُ كَسَاوِيٌّ، لِأَنَّهُ أَخْفٌ؛ إِنَّمَا قَلْبُ الْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ حَمْرَاوِيٍّ لثَلَا تَتَوَسَّطُ عِلَامَةٌ

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ): «في النسبة...».

(٣-٣) ساقط من (ب).

(٤) هي قاعدة البحرين، وتعرف الآن بالأحساء في شرق المملكة العربية السعودية، انظر: معجم البلدان: ٣٩٣/٥، ونقل ياقوت عن الماوردي في الحاوي قوله: «الذي جاء في الحديث ذكر القلال الهجرية، قيل: إنها كانت تجلب من هجر إلى المدينة، ثم انقطع ذلك فعدمت وقيل: هجر: قرية قرب المدينة. وقال: بل عملت بالمدينة على مثل قلال هجر».

التأنيث، ولأنه ربما تلحق بآخره تاء تأنيث فتجتمع في اسم علامتا تأنيث.
 فإن سألتَ فما بالهم يقولون في النسبة إلى كسائي كسائي وكساوي^(١)
 ثم قالوا في النسبة إلى شتاء شتوي؟ .
 أجبتُ: لأنَّه ليس نسبة إلى شتاء، بل إلى شترة، وهذا مما يؤيد مذهب
 يونس.

الخُنُفَسَاءُ: بضم الخاءِ والفاءِ وقد مضت، الأعيارُ والمعيورُ جمعاً
 عَيْرٍ^(٢)، وهو الحِمَارُ، ونحوهما أشياخ ومشيوخاء جمع شيخ^(٣).
 قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وتقول في سقايةٍ وعظايةٍ سقائيٍّ وعظائيٍّ،
 وفي سقاوةٍ سقاويٍّ».

قال المُشْرِحُ: سقائيٍّ وعظائيٍّ بالهمزِ.

فإن سألتَ: فكيفَ فرُّوا عن الهمزة في كساويٍّ، وهأُنا فرُّوا إليها؟
 أجبتُ: لأنَّهم هناك فرُّوا إلى الأُخف، وهأُنا إلى^(٤) الأثقل، ولأن الواوَ
 في كساويٍّ أصلٌ.

فإن سألتَ: فلمَ أجازوا في رداءِ رداوي، ولم يجيزوا في سقايةِ
 سقاوي؟

أجبتُ: لأن همزةَ رداءٍ / تشبهُ همزةَ التأنيث من حيث إنها وقعت مذ
 كانت متطرفة، ومن حيث إنه لم يلحق بها علامة التأنيث بخلاف همزةِ سقايةِ
 فإنَّه لا شبهة بينها وبين همزةِ التأنيث.

(١) في (ب): «كساوي».

(٢) في (أ): «عيور».

(٣) اللسان: (شيخ).

(٤) في (ب): «عن».

العطاء: بالمد والفتح دُوَيْبَةُ أكبرُ من الوَرْعَةِ، الواحدة عطاءٌ وعظايةٌ.
قال جَارُ اللَّهِ: «وفي راية^(١): رايي رائي وراوي».

قال المُشْرَحُ: أمَّا رايي: فكظيبي في ظبية، وأمَّا رائي فكشقائي، وأمَّا راوي بالواو فلئن الهمزة لو كانت متطرفةً في مثل هذا لقلت واواً كقولهم: شتاوي في النسبة إلى شتاء، وهاهنا وإن لم تكن الهمزة موجودةً في الأصل إلا أنها بعد حذف الياء صارت الهمزة مقدرةً والمقدرة كالمنطوق بها.
قال جَارُ اللَّهِ: «وكذلك في آية وثاية ونحوهما».

قال المُشْرَحُ: الثُوِيَّةُ ماوى الغنم. قال أبو زَيْد^(٢): وكذلك الثاية غير مهموز. والثاية أيضاً: حجارة ترفع فتكون علماً بالليل للراعي إذا رجع، ومنها ثوى: إذا أقام.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وما كان على حرفين فعلى^(٣) ثلاثة أضرب: ما يُرْدُ ساقطه وما لا يُرْدُ وما يسوغ فيه الأمران. نحو أبوي وأخوي وضعوي ومنه ستهي في آست.

قال المُشْرَحُ: الاسم إذا كان على حرفين والساقط لأم الكلمة فهو على صنفين.

أحدهما: أن يرد في الثنية أو جمع سلامة المؤنث كقولهم: أبوان وضَعَوَاتٌ فيرد في النسبة، إذ النسبة أعود بالساقط من الثنية ولذلك قالوا - في السعة -: دَمَوِيٌّ وَيَدَوِيٌّ ولم يَقُولُوا على ما ذكره أبو سعيد السيرافي: ^(٤) يَدَيَانِ ولا دَمَيَانِ إلا في ضرورة الشعر، لأن جمع سلامة المؤنث ليس مقام

(١) في (ب): «رواية».

(٢) الصحاح: ٢٢٩٦/٦ (ثوى) عن أبي زيد.

(٣) في (ب): «فهو على...».

(٤) شرح الكتاب: ١٦٣/٤، ١٦٤.

الضَّرورة، بخلافِ النسبةِ فإنها بمنزلةِ مقامِ الضَّرورة إذا المنسوب يتجشم له ما لا يتجشم لغيره من الأسماء فيقال أبوي^(١) وعضوي. ويجوز في النسبةِ إلى الآست آستي وآستهي نصّ على جوازِ كلا الأمرين فيه الإمامان عبد القاهر الجرجاني وأبو سعيدٍ السيرافي^(٢).

وشيخنا - رحمه الله - قد أفرده فيما لا يجوزُ فيه إلا أحدُ الأمرين فكان مُستدرَكاً عليه.

قال جارُ الله: «الثاني نحو عديّ وزني وكذا الباب إلا ما اعتل لامة مثل شيه فإنك تقول فيه وشوي، وقال أبو الحسن: وشي على الأصل، وعن ناسٍ من العربِ عدويّ، ومنه سهي^(٣) في سه».

قال المُشَرَّحُ: والثاني: أن يكونَ الساقطُ غيرَ اللامِ فتقولُ في عدةِ وزنةِ عدي وزني إلا ما كان منه معتلّ اللامِ فإنك لا تقولُ فيه شي^(٤) فراراً عن ازدحامِ المُجانسةِ المُستثقلة، ولكنك تقولُ: وشويّ على كسرِ الواوِ وفتحِ الشين، وهو مذهبُ سيبويه، وأمّا الأخفشُ فيقول: وشي^(٥).

احتج الأخفشُ بأنّ الواوَ لما رُدت إلى الكلمةِ رُدت^(٦) الشين أيضاً إلى أصلها^(٦) أيضاً من السكون.

حجةُ سيبويه: أنّها لما عادت ولم تُغير^(٧) الشين عن كسرتها إذ كانت لازمة لها في أكثر أحوالها، والواو كالعاريةِ فيها فتحصل الواوُ والشينُ

(١) في (ب) «بنوي».

(٢) شرح الكتاب: ١٦٠/٤، ونص كلامه: «فإن تركته على حاله قلت: أسمى وأستي... وإن شئت حذف الزوائد التي في الاسم ورددته إلى أصله... فقلت: بنوي وستهي...».

(٣) في (ب): «ستهي».

(٤) في (ب): «شيثاً».

(٥) الكتاب: ٨٠/٢، ورأى الأخفش في شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي: ١٦٣/٤.

(٦-٦) في (ب): «إلى أصلها السين أيضاً».

(٧) في (ب): «تغني».

مكسورتين، وقد علم أن الثاني إذا كان مكسوراً انقلب^(١) ألفاً، ثم صارت
الألف واواً في النسبة، كما تصيرُ ألفُ المقصورِ واواً فيصيرُ لفظها وشويً.
فإن سألتَ^(٢): فكيف لم تعدِ الواوُ المحذوفةُ في زني وعدي وعادت
في وشويٍّ؟

أجبتُ: لأنَّ [الياءَ]^(٣) المتطرفةَ ضعيفةٌ ولذلك تسقط كالنتين فيصيرُ
كأن الاسمَ المظهرَ على حرفٍ واحدٍ بخلاف عدي.

تخمير: إذا رُدَّت الواوُ إلى شية. قال سيويه: تقول في النداء: يا وشي
أقبل، والأخفش يقول: يا وشي أقبل، وقولُ سيويه أظهر، لأنَّ الاسمَ
«[مسلوبٌ مجهودُ القلبِ]»^(٤) فاقتضى^(٥) رد [المتجانسة]^(٦) المحذوف منه
[إليه]^(٧) ولم يقتصر استرداد ما هو فيه، لأنه يتناقض العلة الموجبة للرد، وعن
ناس من العرب عدوي وهو مذهب الفراء كما يقال شيوي.

قال جازُّ الله: «والثالث: نحو غَدِيٍّ وَعَدَوِيٍّ، وَدَمِيٍّ وَدَمَوِيٍّ وَيَدِيٍّ
وَيَدَوِيٍّ، وَجَرِيٍّ وَجَرَجِيٍّ، وأبو الحسن يُسكن ما أصلُه السُّكون فيقول:
غَدَوِيٍّ وَيَدِيٍّ».

قال المُشرِّحُ: الثالث: أن لا يردَّ فيجوزُ فيه^(٨) الأمران، لأنه كثيرٌ [ما]

(١) في (أ): «انقلبت».

(٢) شرح المفصل للأندلسي: ٧٢/٣.

(٣) ساقط من الأصل.

(٤-٤) بياض في الأصل، وما أثبتته من (ب) وشرح المفصل للأندلسي الذي نقل النص عن
الخوارزمي.

(٥) في (أ): «اقتصر»، وفي (ب): «اقتضى» والتصحيح من شرح المفصل للأندلسي.

(٦) في (أ): «المجانسة».

(٧) ساقط من (أ).

(٨) في (أ): «الأمران فيه».

يَدْخُلُ فِي الْمَنْسُوبِ مَا لَيْسَ مِنْهُ تَسْوِيَةً لِلْفِظَةِ، فَلْتَن يَدْخُلُ فِيهِ مَا هُوَ مِنْهُ
أُولَى، وَذَلِكَ نَحْوُ غَدٍ غَدَوِيٍّ وَيَدٍ يَدَوِيٍّ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَقَدْ قَالُوا فِي أَصْلِ غَدٍ وَيَدٍ^(١) غَدُوٌّ وَيَدِيٌّ، بِسُكُونِ
الْعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ إِلَى^(٢) أَنْ يَقُومَ / عَلَى الْحَرَكَةِ دَلِيلٌ فَلَمْ تَحْرُكْ هَاهُنَا فِي
النِّسْبَةِ إِلَى الْعَيْنِ، وَكَيْفَ لَمْ يُعَامَلَ مَعَامَلَةَ ظَبْيٍ وَغَزْوٍ؟

أَجِبْتُ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى تَحْرُكِ الْعَيْنِ هَاهُنَا؟، وَهَذَا لِأَنَّ أَبَا الْحَسَنِ
يَسْكُنُ مَا أَصْلُهُ السُّكُونُ، فَيَقُولُ غَدَوِيٌّ^(٣) وَيَدَوِيٌّ وَكَذَلِكَ بَنَوِيٌّ وَسَمَوِيٌّ،
وَلْتَن سَلَّمْنَا تَحْرُكَ الْعَيْنِ قَلْنَا: الْعَيْنُ فِي ظَبْيٍ وَغَزْوٍ سَاكِنٌ أَمَا هَاهُنَا فَقَدْ
تَحْرُكُ، وَبَقِيَ كَذَلِكَ إِلَى زَمَانِ النِّسْبَةِ. الْحَرُ: مَخْفَفٌ وَأَصْلُهُ: حَرَحٌ بِدَلِيلِ أَنْ
جَمَعَهُ أَحْرَاحٌ وَحَرَحَى بِفَتْحِ الرَّاءِ. ذَكَرَهُ السِّيْرَافِيُّ فِي (شَرْحِ الْكِتَابِ)^(٤).

قَالَ جَارُ اللَّهِ «وَمِنْهُ أَبْنِيٌّ وَبَنَوِيٌّ وَأَسْمِيٌّ وَسَمَوِيٌّ - بِتَحْرِيكِ الْمِيمِ -
وَقِيَاسُ قَوْلِ الْأَخْفَشِ إِسْكَانُهَا.

قَالَ الْمُشْرَحُ قَوْلُهُ^(٥): «وَمِنْهُ ابْنِيٌّ وَبَنَوِيٌّ» لَيْسَ مِنْ قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ
وَإِنَّمَا هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: وَجِرِيٌّ جِرَجِيٌّ، وَهَذَا لِأَنَّ لَامَ الْكَلِمَةِ لَا تَعُودُ
فِي هَذَيْنِ الْأَسْمِينَ، فَيَكُونُ فِيهِ الْوَجْهَانِ.

(١) فِي (أ): «يَدٌ وَغَدٌ»، وَالنَّصُّ مِنْ هُنَا إِلَى آخِرِ الْفِقْرَةِ نَقْلُهُ الْأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ: ٧٣/٣ إِلَّا
يَسِيرًا.

(٢) سَاقَطَ مِنْ (ب).

(٣) فِي (أ): «يَدَوِيٌّ وَغَدَوِيٌّ»، وَأَشَارَ نَاسِخُ (ب) إِلَى قِرَاءَةِ نَسْخَةِ أُخْرَى (يَدِينِي).

(٤) نَقَلَ الْأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ: ٧٣/٣ عِبَارَاتِ الْمُؤَلِّفِ هُنَا وَبِهَا شَرَحَ كَلَامَ الزَّمْخَشَرِيِّ دُونَ زِيَادَةٍ.

(٥) شَرْحُ الْكِتَابِ: ١٥٩/٤، قَالَ: «وَإِنَّمَا الْأَزْمَانُ الْفَتْحَةُ الْحَرْفِ الثَّانِي وَإِنْ كَانَ سَاكِنًا فِي أَصْلِ
النَّبِيَّةِ لِأَنَّ الْحَرْفَ الثَّانِيَّ كَانَتْ الْحَرَكَةُ لَهُ لَازِمَةً لِلْإِعْرَابِ، وَإِنَّمَا رَدُّوا الْحَرْفَ الذَّاهِلَ لِقَلَّةِ
الْحُرُوفِ...».

الابن^(١): أصله بنو، والذاهب منه واو، كما ذهب من أبٍ وأخ، لأنك تقول في مؤنثه: بنتٌ وأختٌ، ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثاً إلا ومذكورهُ محذوفُ الواو، دلَّ على ذلك أخواتٌ، وكذلك هَنَوَاتٌ فيمن رَدَّ، وهو فَعَلَ بالتحريك - لأنَّ جَمَعَهُ أبناءٌ مثل شَجَرٍ وأشجارٍ^(٢) وجَبَلٌ وأجبالٌ وجَمَلٌ وأجمالٌ.

فإن سألت: ما لا يجوزُ أن يكونَ فِعْلاً بكسر الفاء أو انضمامها كجِدْعٍ وأجْداعٍ وقُفْلٍ وأقْفالٍ؟

أجبتُ: لأنك تقولُ في جَمَعِهِ أيضاً بنون - بفتح الباء - ولا يجوزُ أيضاً أن يكونَ فِعْلاً ساكنة العين، لأنَّ الثابت^(٣) في جَمَعِهِ أَفْعَلٌ أو فُعُولٌ مثل أَكَلٍ في كَلْبٍ، وفُلُوسٍ في فُلْسٍ. الأَخْفَشُ: هو أبو الحَسَنِ المذكور سابقاً.

قالَ جارُ الله: «(فصل): وتقولُ في بنتِ وأختِ بنويٍّ وأخويٍّ عندَ الخليلِ وسيبويه وعندَ يونسَ بنتيٍّ وأختيٍّ».

قالَ المُشَرِّحُ: إنما قالَا في النسبةِ إليهما بنويٍّ وأخويٍّ من أجلِ أنَّ التاءَ فيهما وإن لم تكن تاء تأنِيثٍ لسكون ما قبله إلا أن الإبدال^(٤) لما اختصَّ بالمؤنثِ جرى مَجْرَى عِلْمِ التأنِيثِ، ولذلك^(٥) قالوا: رأيتُ بناتِكَ وأخواتِكَ، ومررتُ ببناتِكَ وأخواتِكَ، كما يُقالُ رأيتُ هنواتِكَ وضِعواتِكَ، ومررتُ بهنواتِكَ وضِعواتِكَ فصارَ كضِعَةٍ وهَنَةٍ فكما أنك تقولُ هناك: ضِعويٌّ وهَنويٌّ، كذلك تقولُ: بنويٌّ وأخويٌّ، وقالَ يونسُ: بنيٍّ وأخيٍّ على الظاهر، فلذلك

(١) في (ب): «إلا ابن...».

(٢) في (ب): «سحر وإسحار»، بالسین والحاء المهملتين.

(٣) في (ب): «لأن الباب...».

(٤) شرح المفصل للأندلسي: ٧٤/٣.

(٥) في (ب): «ولذلك»، وما أثبت في الأصل يؤيده نص الأندلسي المنقول عنه.

لو وَقَّتَ عَلَى بِنْتِ وَأَخْتِ وَقَفْتَ عَلَيْهِمَا بِالتَّاءِ بِخِلَافِ نَحْوِ (١) ضَعَةٍ وَهَنَةٍ،
فَلذَلِكَ يَقُولُونَ: رَأَيْتَ بِنَاتَكَ - بِالْفَتْحِ - فَيَجْرُونَهُ مَجْرَى التَّاءِ الْأَصْلِيَّةِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وتقول: كلتي وكلتوي على المذهبيين».

قَالَ الْمُشْرَحُ: النُّسْبَةُ إِلَى «كَلَا» عِنْدَ (١) الْكُلِّ كِلَوِيٍّ، وَكَذَلِكَ إِلَى كَلْتَا
أَيْضاً، عِنْدَ سِيْبِيهِ (٢)، وَهَذَا لِأَنَّ أَلْفَهَا عِنْدَ سِيْبِيهِ لِلتَّائِيثِ وَالتَّاءِ بَدَلَ (٣) مِنْ
لَامِ الْفِعْلِ وَهِيَ وَاوٌ، وَالْأَصْلُ كَلَوِيٌّ، وَإِنَّمَا أُبْدِلَتِ لِأَنَّ التَّاءَ عَلَى التَّائِيثِ،
وَالْأَلْفُ فِي كَلْتَا قَدْ تَصِيرُ يَاءً، وَذَلِكَ مَعَ الْمُضْمَرِ فَتَخْرُجُ عَنِ عِلْمِ التَّائِيثِ،
فَصَارَ فِي إِبْدَالِ الْوَاوِ تَاءً تَأْكِيداً لِلتَّائِيثِ، وَلَعَلَّ النُّسْبَةَ إِلَى كِلْتَا عِنْدَ الْخَلِيلِ
كَذَلِكَ.

فَإِن سَأَلْتَ: فَكَيْفَ يَنْطَبِقُ كَلْتِي وَكَلْتَوِي عَلَى (٤) مَذْهَبَيْنِ وَمَذْهَبَهُمَا؟

أَجَبْتُ: لَا يَعْنِي بِالْمَذْهَبَيْنِ مَذْهَبِي يُونَسَ وَسِيْبِيهِ، بَلْ مَذْهَبَ يُونَسَ
وَأَبِي عُمَرَ (٥) الْجَرْمِيِّ، وَهَذَا لِأَنَّ كَلْتَا عِنْدَهُ فَعْتَلٌ وَالْأَلْفُ مَنقَلِبَةٌ وَالْأَلْفُ
الْمُنقَلِبَةُ إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً مَقْصُورَةً فَهِيَ فِي النُّسْبَةِ وَاوٌ (٦) وَهَذَا الْمَوْضِعُ مِنْ
حَيَاتِ هَذَا الْكِتَابِ وَعَقَارِيهِ (٦).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وَيُنْسَبُ إِلَى الصَّدْرِ مِنَ الْمُرَكَّبِ فَيُقَالُ:
مَعْدِيٌّ وَحَضْرِيٌّ، وَخَمْسِيٌّ فِي خَمْسَةِ عَشْرَ اسْمًا».

قَالَ الْمُشْرَحُ: النُّسْبَةُ إِلَى الصَّدْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمُرَكَّبَةِ كَالْتَصْغِيرِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وكذلك اثني واثنوي في اثني عشر اسماً».

(١) ساقط من (ب).

(٢) الكتاب: ٨٢/٢.

(٣) النص في شرح المفصل للأندلسي: ٧٥/٣ مع بعض الاختلاف.

(٤-٤) كذا في النسختين، وفي شرح الأندلسي: «على مذهبيهما».

(٥) في (ب): «عمرو».

(٦-٦) غير الأندلسي هذه العبارة بقوله: «وهذا الموضع من رديء هذا الكتاب».

قال المُشَرِّحُ: ولو سَمَّيْتَ باثنين أو اثنتي عشر لقلت في النسبة إليه ثَنَوِيٌّ في قول من قال: بَنَوِيٌّ، واثني في قول من قال: ابني.

قال جارُ الله: «ولا ينسب إليه وهو عددٌ».

قال المُشَرِّحُ: لأنَّ من شرطِ المنسوبِ إليه الوحدة، ومن ثم قالوا النسبةُ إلى الجمعِ لا تجوزُ، ولم توجد هنا الوحدة لا لفظاً ولا معنىً.

قال جارُ الله: «ومنه نحو تَأَبَّطُ شَرًّا وَبَرَقَ نَحْرُهُ وتقول تَأَبَّطِيٌّ وَبَرَقِيٌّ». /

[ب/١٠٧]

قال المُشَرِّحُ: إنما تحذف^(١) منه الشَّطْرَ لئلاً تمزج بين ثلاثة.

فإن سألت: كيف حُذِفَ منه الشَّطْرُ الأخير نسبةً ولم يحذف منه ترخيماً.

أجبتُ: لأنَّ الترخيمَ ليس من المعاني الأصلية وإنما هو بمنزلة الاختصار في الكلام بخلاف النسبة.

قال جارُ الله: «(فصل): والمضافُ على ضربين مضافٌ إلى اسم يتناول مسمىً على حياله كابنِ الزُّبَيْرِ وابنِ كُرَاعٍ، ومنه الكنى كَأبي مُسلم وأبي بكرٍ، ومضافٌ [إلى]^(٢) ما لا ينفصلُ في المعنى عن الأولِ كأمريءِ القيسِ [وعبدِ القيسِ]^(٣) فالنسبُ إلى الضَّرْبِ الأولِ: زُبيريٌّ وكُرَاعيٌّ ومُسلميٌّ وبكريٌّ، وإلى الثاني: عَبدِيٌّ ومَرِيٌّ. قال ذو الرُّمَّة:

* وَيَذْهَبُ بَيْنَهَا الْمَرِيُّ لَعْوًا *

قال المُشَرِّحُ: الإضافةُ على ضربين:

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٧٦/٣ شرح هذه الفقرة.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) ساقط من النسختين.

أحدهما: أن يكون لتوضيح المضاف بالمُضاف إليه كابن الزبير وابن كُراع.

والثاني: أن لا تكون، بأن تكون تجعل الاسمين علماً لشيء، ففي الأول تحذف المضاف والنسبة إليه كزبيري وكُراعي، وفي الثاني: المضاف إليه كعبدي ومرئي.

كان ذو الرمة يهجو بني امرئ القيس، وليس بالشاعر، بل رجلاً آخر اسمه ذلك^(١) فراه جرير بن الخطفي وهو يُنشأ فقال: هل أعينك بيتٍ أو بيتين؟ وأنشأ^(٢):

يَعُدُّ النَّاسِبُونَ إِلَى تَمِيمٍ بِيوتِ الْمَجْدِ أَرْبَعَةً كِبَارًا
يَعُدُّونَ الرَّبَابَ وَآلَ سَعْدٍ وَعَمْرًا ثُمَّ حَنْظَلَةَ الْخِيَارًا
وَيَذْهَبُ بَيْنَهَا الْمَرِيءِيُّ لَغْوًا كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحَوَارَا

ثم مرَّ به الفرزدق فقال: أنشدني قصيدتك، فلما بلغ هذه الأبيات قال له الفرزدق: توقَّف فتوقَّف، ثم قال له: أعدها فأعدها ثم استعادها مرةً أخرى فأعادها، قال الفرزدق: واللَّهِ واللَّهِ لقد علمكها منه أشدَّ لَحْيَيْنِ منك.

الحوار: هو الفصيل.

قال جارُّ اللِّهِ: «وقد يصاغُ منها اسمٌ فينسبُ إليه كعبدريِّ وعبقيِّ وعبشميِّ».

قال المُشْرَحُ: العبدريُّ: منسوبٌ إلى عبدِ ربِّه، وهو بن حَقِّ بن أوس

(١) هم بنو امرئ القيس بن زيد مناة بن تميم. (جمهرة النسب: ٢١٤).
(٢) الأبيات في ديوان ذي الرمة: ١٣٧٧-١٣٧٩، والقصة مشهورة في كتب الأدب. ورواية الديوان:

* يَعُدُّونَ الرَّبَابَ لَهَا وَعَمْرًا *

ابن ثعلبة بن طريف بن الخرزج بن ساعدة بن الحارث^(١) الأنصاري الساعدي، شهد بدرًا. انتزع الكلام من كلام النمرى صاحب الاستيعاب^(٢)، وفي (مقتضب المبرد)^(٣): فيقولون في النسب إلى عبد القيس: عبسي، وإلى عبد الدار عبدري. عبسي: منسوب إلى عبد القيس. عبسي: منسوب إلى عبد شمس. قال المبرد: وقد تشتق العرب من الاسمين اسماً واحداً لاجتناب اللبس، وذلك لكثرة ما يقع عبد في أسمائهم [مضافاً]^(٤).

قال جاز الله: «(فصل): وإذا نسبت إلى الجمع رد إلى الواحد كقولهم: مسمعي، ومهلبي وفرضي وصحفي».

قال المشرح: الجمع ضربان: جمع له واحد، وجمع لا واحد له، فإذا نسبت إلى الجمع الذي له واحد رد إلى^(٥) واحده ضرورة أن المنسوب إليه في الحقيقة هو الولد أو المولد، فإذا نسبت إلى غيره فعلى التشبيه، وإنما تتم النسبة إذا اعتبر الوحدة ضرورة أن الوالد والمولد لا يكون غير واحد، ومن ثم قالوا: النسبة إلى العدد لا تجوز، وهو عدد وجمع لا واحد له فتكون النسبة إليه كما هو بلا تغيير وتبديل، ومنه شاي في شاة.

المسامعة^(٦): قوم نزلوا بالبصرة فنسبت إليهم المحلة، ومن المحدثين المعروفين بها أبو يعلى^(٧) محمد بن شداد بن عيسى المسمعي كان أحد

(١) غير موجود في الاستيعاب.

(٢) الاستيعاب: ١٠٥/٣.

(٣) المقتضب: ١٤٢/٣.

(٤) في (ب)، ويؤيده ما في المقتضب: ١٤٢/٣.

(٥) نقل الأندلسي في شرحه: ٧٨/٣ أغلب شرح هذه الفقرة مع اختصاره في بعض المواضع.

(٦) المسامعة من بني ربيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعيب بن علي بن بكر بن وائل... وقصة نزولهم بالبصرة في جمهرة أنساب العرب: ٣٢٠.

(٧) من أصحاب النظام روى أحاديث منكرة. ومذهب العدل والتوحيد هو مذهب المعتزلة. والمذكور من شيوخهم. أخباره في: اللباب: ١٣٩/٣، والعبر: ٣٠١/٢، ولسان الميزان: =

الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى مَذْهَبِ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ، وَالوَاحِدِ مِنَ الْمَسَامَعَةِ مِسْمَعِيٌّ
بِكسْرِ الْمِيمِ الْأُولَى، وَأَنْشُدِ النَّحْوِيُّونَ^(١):

* كَرَّرْتُ فَلَمْ أَنْكَلْ عَنِ الظَّرْبِ مِسْمَعًا *

أَمَّا الْمُهْلَبِيُّ فَقَدْ مَضَى.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَمَّا الْأَنْصَارِيُّ وَالْأَبْنَاوِيُّ وَالْأَعْرَابِيُّ فَلَجْرِيهَا مَجْرَى
الْقَبَائِلِ كَأَنْمَارِيٍّ وَضَبَائِيٍّ وَكِلَابِيٍّ، وَمِنْهُ الْمَعَاْفِرِيُّ وَالْمَدَائِنِيُّ».

قَالَ الْمُشَرَّحُ: الْبَنُوِيُّ: مَنْسُوبٌ إِلَى أَبْنَاءِ فَارَسٍ، وَهُمْ الَّذِينَ
اسْتَصْحَبَهُمْ إِلَى الْيَمَنِ سَيْفُ بْنُ ذِي يَزَنَ.

وَأَمَّا الْأَبْنَاوِيُّ فَمَنْسُوبٌ إِلَى قَبَائِلِ بَنِي سَعْدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مَنَاةَ^(٢) فِي
(حَاشِيَةِ الْمَفْصَلِ)^(٣) إِنَّمَا جَازَ النَّسْبَةَ إِلَى الْجَمْعِ فِي الْأَعْرَابِيِّ لِأَنَّهُ عَلَى
أَفْضَلِ الْبَدْوِ يَقَعُ خَاصَّةً، دُونَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْعَرَبِ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ مُفْرَدٍ.
ثُوبٌ مَعَاْفِرِيٌّ بِفَتْحِ الْمِيمِ مَنْسُوبٌ إِلَى مَعَاْفِرِ بْنِ مُرٍّ أَخِي تَمِيمِ بْنِ مُرٍّ،

= ١٩٩/٥. جَاءَ فِي حَاشِيَةِ نَسْخَةِ (ب): «هُوَ أَحَدُ الرُّؤَسَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَأَتْبَاعَهُ يُقَالُ لَهُمْ:
الْمِسْمَعِيَّةُ وَمِنْ مَذْهَبِهِ أَنْ لَا تَوْبَةَ لِفَاسِقٍ. مِنْ شَرْحِ الْعِيُونِ لِلْحَاكِمِ».

(١) صَدَرَ الْبَيْتُ:

* لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلِيَّ الْمُغْيِرَةِ أَنْتِي *

وَسَيَذْكُرُهُ الْمُؤَلِّفُ مَنْسُوبًا إِلَى قَائِلِهِ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْأَفْعَالِ.

(٢) قَالَ أَبُو سَعِيدِ السِّيْرَافِيِّ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ: ١٦٩/٤ «وَالْأَبْنَاءُ مِنْ بَنِي سَعْدِ عَلَى مَا أَخْبَرْنَا أَبُو
مُحَمَّدٍ السَّكْرِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي عُبَيْدِ بْنِ الْأَنْبَاءِ هُمْ وَلَدُ سَعْدِ إِلَّا كَعْبًا وَعَمْرًا:
وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْعَبَّاسِيِّ وَكَانَ أَمِيرَ مَكَّةَ عَالِمًا بِأَنْسَابِ الْعَرَبِ أَنَّ
الْأَبْنَاءَ هُمْ خَمْسَةٌ مِنْ بَنِي سَعْدِ عَبْدِ شَمْسٍ وَمَالِكٍ وَعُوفٍ وَعَوَافَةَ وَقَتْمَ. وَسَائِرُ وَلَدِ سَعْدِ لَا يُقَالُ
لَهُمْ الْأَبْنَاءُ». وَيَنْظُرُ جَمْهَرَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ: ٢١٥. وَأَبُو إِسْحَاقَ الْعَبَّاسِيُّ: هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ
مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ. جَمْهَرَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ: ٣٤، وَالْعَقْدُ الثَّمِينُ: ٢٤٧/٣.

(٣) حَاشِيَةُ الْمَفْصَلِ: ٤٨.

عن سيبويه^(١). وقال الغوري: المَعَاْفِرُ موضعٌ باليمن^(٢)، والْبُرُودُ المَعَاْفِرِيَّةُ منسوبةٌ إليه، وعن الأصمعي: يقال / : ثوبٌ مَعَاْفِرٌ بغيرِ نسبةٍ، وعليه حَدِيثُ [أ/١٠٨] مَعَاذٍ [-رضي الله عنه^(٣)-]: «أَوْ عِدْلُهُ مَعَاْفِرٌ». ونظيره المَنْدَلِيُّ: والمَنْدَلُ والمِنْدَلُ في الأصل من قرى الهند^(٤). مدائن^(٥) موضعٌ.

تخمير: اعلم^(٦) أن غير القياس من المنسوب مبني على حُرُوفٍ خمسة:

الحرفُ الأوَّلُ: حَرَطُ الكَلِمَةِ وتثقيفُها.

الحرفُ الثاني: تَفخِيمُ النسبَةِ وتعظيمُها.

الحرفُ الثالثُ: إيضاحُ المنسوبِ إليه.

الحرفُ الرابعُ: دَفْعُ المُشَارِكَةِ.

الحرفُ الخامسُ: رِعايَةُ الموازنَةِ.

فاحفظ هذه الحروف لموضعها.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): ومن المَعْدُولَةِ عن القِيَّاسِ قولهم: بَدَوِيٌّ

(١) الكتاب: ٨٩/٢ وعبارته: «وهو فيما يزعمون معافر بن مر أخو تميم بن مر...» وينظر شرح السيرافي: ١٦٩/٤، والمعروف في كتب النسب أنه معافر بن يعفر بن مالك أخي عمرو بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد بن زيد. قبيلة يمنية قحطانية. وتميم بن مر قبيلة مضرية عدنانية. ينظر جهمرة أنساب العرب: ٤١٨، ٤٨٥، واللباب: ٢٢٩/٣.

(٢) معجم البلدان: ١٥٣/٥ ذكر القبيلة ثم قال: «لهم مخلاف باليمن ينسب إليه الثيباب المعافرية، قال الأصمعي...».

(٣) ساقط من (أ).

(٤) معجم البلدان: ٢٠٩/٥.

(٥) المدائن: عاصمة الفرس معروفة فتحها سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في صفر سنة (١٦) هجرية في خلافة عمر رضي الله عنه.

(٦) نقل الأندلسي في شرحه: ٧٩/٣ نص كلام المؤلف هنا.

وَبَصْرِيَّ وَعُلُوِّيَّ وَطَائِيَّ وَسُهْلِيَّ وَدُهْرِيَّ وَأَمَوِيَّ وَثَقْفِيَّ، وَبَحْرَانِيَّ وَصَنْعَانِيَّ
وَقُرَشِيَّ وَهَذَلِيَّ، قَالَ (١):

هُذَلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَآخَرَتْ أَبَا هُذَلِيًّا مِنْ غَطَارِفَةِ نُجْدٍ
قَالَ الْمُشْرَحُ: أَمَا بَدَوِيٌّ: فَهُوَ مِنْ بَابِ رِعَايَةِ الْمُوَازَنَةِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ
فِي مِقَابَلَتِهِ حَضْرِيٌّ، وَأَمَّا بَصْرِيٌّ - بِالْكَسْرِ - فَهُوَ عَلِيٌّ مَا ذَكَرَهُ أَبُو سَعِيدِ
السَّيرَافِيِّ (٢) مَنْسُوبٌ إِلَى بَصْرٍ، وَهِيَ حِجَارَةٌ بِيضٌ تَكُونُ بِالْبَصْرَةِ. قَالَ
الْجَوْهَرِيُّ (٣): الْبَصْرَةُ حِجَارَةٌ رَخْوَةٌ إِلَى الْبِيضِ مَا هِيَ وَبِهَا سُمِّيَتِ الْبَصْرَةُ
قَالَ (٤):

* جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ *

فَإِذَا أَسْقَطْتَ مِنْهُ الْهَاءَ قَلْتَ بَصْرًا - بِالْكَسْرِ - قَالَ (٥):

إِنْ يَكُ جَلْمُودٌ بَصْرًا لَا أَوْبَسَهُ أَوْقَدَ عَلَيْهِ فَأَحْمِيهِ فَيَنْصَدِعُ

(١) البيت لم ينسب إلى قائله.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١٠٤، والمنخل: ١٣١، وشرح المفصل لابن
يعيش: ١٠٦.

وهو من شواهد الأنصاف: ١٤٥.

(٢) شرح الكتاب: ١٤٧/٤ قال: «وقالوا في البصرة بصري وأما كسر الباء فمن الناس من يقول:
نسبوه إلى بصر وهي حجارة بيض تكون في الموضع الذي يسمى بالبصرة، وإنما نسبوا إلى ما
فيها، قال الشاعر:

إِنْ تَكُ جَلْمُودٌ بَصْرًا لَا أَوْبَسَهُ أَوْقَدَ عَلَيْهِ فَأَحْمِيهِ فَيَنْصَدِعُ
وَبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ قَالَ: كَسَرُوا الْبَاءَ اتِّبَاعًا لِكَسْرِ الزَّايِ لِأَنَّ الْحَاجِزَ بَيْنَهُمَا سَاكِنٌ غَيْرُ
حَصِينٍ...»

(٣) الصحاح: (بصر): ٥٩١/٢.

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه: ١٠٧١.

* تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَّكِلٍ *

• وقد تقدم ذكره.

(٥) البيت للعباس بن مرداس السلمي، ديوانه: ٨٦ وينسب إلى خفاف بن ندبة السلمي في
ديوانه: ١٣٥.

وبالفتح منسوبٌ إلى البصرة، لكنَّ هذا القول لا يطابق ما ذكره الشيخُ - رحمه الله - إذ لو كان كذلك لما كان من المعدولة عن القياس، وكأنَّه كُسرٌ ليكون فرقاً بين المنسوب إلى المدينة وبين المنسوب إلى البصرة بمعنى الحجارة، ونظيره السهيلي بالضم في المنسوب إلى السهل خلاف الحزن فيه شبهٌ بعلوي لأنَّ السهل والحزن في هذا المعنى كالعلو والسفل، وبالفتح منسوبٌ إلى رجلٍ وكذلك دُهري - بالضم - منسوب^(١)، الذي أتى عليه دَهْرٌ كثيرٌ. وبالفتح القائلُ بدمِ الدَّهرِ، وهذا من بابِ دفعِ المشاركة. وأما عَلَوِيٌّ - بالضم - في عاليةِ الحجازِ فالقياسُ فيه عالوي كحانوي، فأقيم عَلَوِيٌّ - بالضم - مقامه؛ لأنَّه في معناه، وهو أخفُّ منه، وهذا من بابِ خرطِ الكلمةِ وتثقيفها، ومن بابِ دفعِ المشاركةِ أيضاً؛ لأنَّه يقال في النسبةِ إلى عاليةِ العراقِ عالوي على القياسِ.

وأما طَائِيٌّ: فالقياس فيه طَيِّبِيٌّ على ما ذكرنا، وهذا من بابِ الخرطِ والتثيف، وكذلك أمويٌّ بالنسبةِ إلى أمية، ومنه ثَقَفِيٌّ في المنسوبِ إلى ثَقِيفٍ، لكن الخرط والتثيف هما^(٢) على نوعين:

أحدهما: أن تخرج الكلمة من الاعتدال خروجاً فاحشاً نحو جلولي^(٣) وحروري^(٤) لموضعين، فلا يتوقف خرطُهما وتثيفُهما على شيءٍ، فيقال فيه: جلولي وحروريٌّ، ونحوهما خراسيٌّ في خراسان.

والثاني: أن تخرج الكلمة من الاعتدال خروجاً غيرَ فاحشٍ فيتوقف خرطُها وتثيفُها على شريطتين:
أحدهما: كثرةُ الاستعمال.

(١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في معجم البلدان: ١٥٦/٢.

(٤) المصدر السابق: ٢٤٥/٢، وكلاهما بالمد (جلولاء وحروراء).

والثاني: قلة الالتباس.

والشريطتان موجودتان في ثَقْفِي.

أما بَحْرَانِي^(١) فكما يقال فيهما البحرين، فكذلك يقال: هذان البحرين عن الغوري والليث^(٢)، وهي موضع بين عُمان والبصرة، لكن هذا القول لا يوافق ما ذكره الشيخ - رحمه الله - لأنه لو كان كذلك لما كان البَحْرَانِي من المعدولة عن القياس ويعضده ما أنشده ابن أعثم الكوفي في (فتوحه)^(٣):

* وَقُلْنَا لَهُ الْبَحْرَيْنِ أَرْضٌ مَنِعَةٌ *

وإنما هو من بابِ خَرَطِ الكَلِمَةِ وتثقيفها.

وأما صنعاني في النسبة إلى صَنَعَاء وهي قصبَةُ اليمن، والقياسُ: صنعائي، وإنما ترك كي لا^(٤) يتوهم أنه منسوبٌ إلى صَفَةِ الصَّنَع، ومثلها بَهْرَانِي في النسبة إلى بَهْرَاءِ القَبِيلَةِ من قُضَاعَةَ^(٥).

وأما قُرَشِيٌّ: فلأن قريشاً - في الأصل - دابةٌ في البحرِ قال^(٦):

وقريشٌ هي التي تَسْكُنُ الْبَحْرَ بِهَا سُمِّيَتْ قَرِيشٌ قَرِيشًا.

فمن قال قُرَشِيٌّ فلا فرقَ بين النسبتين، ومن قال قريشي لم يعتد

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٨٠/٣ شرح هذه الفقرة كاملاً.

(٢) العين: ٢٢٠/٣.

(٣) طبع الفتوح في مطبعة دائرة المعارف العثمانية في حيدرآباد بالهند، اطلعت عليه ولم أهدت إلى موضع الشاهد فيه.

(٤) في (ب): «لأن لا».

(٥) جمهرة أنساب العرب: ٤٤١، ٤٧٨.

(٦) هذا البيت مختلف في نسبه فنسب إلى اللهبي، ولتبع وللمشمرخ بن عمرو الحميري.

ينظر: المقتضب: ٣/٣٦٢، والبحر المحيط: ٨/٥١٣، وخزانة الأدب: ٩٨/١. ورأيت في قصيدة في مجموع مخطوط فيه فوائد متفرقة جمعها الشيخ كمال الدين الزملكاني، في مكتبة رباط مظهر الفاروقي بالمدينة المنورة.

بالتَّسْبِيةِ إلى المنقولِ عنه، لأنها شيءٌ لا يكادُ يقعُ.

هُذَيْلٌ^(١): حيٌّ من مُضَرٍ وهو ابنُ مدركة بن إلياس بن مضر.

النُّجْدُ - بالضم - : جمع نَجْدٍ وهو الشُّجَاعُ، تقول: نَجَدَ الرجلُ فهو نَجِيدٌ.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَفُقْمِي وَمُلْحِي وَزَبَانِي وَعُبَيْدِي وَجُدْمِي فِي فُقَيْمٍ كِنَانَةٌ، وَمُلِيحٍ خَزَاعَةٌ، وَزَيْبَةَ وَبَنِي عَبِيدَةَ وَجَدِيمَةَ».

قال المُشْرَحُ: أما فُقْمِي^(٢) ومُلْحِي فمن باب دفع المشاركة وذلك أنهم

قالوا في فُقَيْمٍ دارم: فُقَيْمِي، وفي فُقَيْمٍ كنانة: فُقْمِي / كما قالوا في مُلِيحٍ [ب/١٠٨] سعد: مُلِيحِي، وفي مَلِيحٍ خزاعة: مُلْحِي، وفقيم كنانة ومليح خزاعة: هم نَسَاءُ الشُّهُورِ، وذلك أنهم كانوا إذا صَدَرُوا مِنْ مِنيَّ يَقُومُ رَجُلٌ مِنْ كِنَانَةِ فيقول: أنا الذي لا يرد لي قضاء فيقولون: فأنسنا شهراً، أي: أحرعنا حرمة المُحْرَمِ واجعلها في صَفَرٍ لأنهم كانوا يكرهون أن تتوالى عليهم ثلاثة أشهرٍ لا يَغَيِّرُونَ فيها لأن معاشهم كان الغارة، فَيُحَلِّ لَهِمُ المُحْرَمِ. وكذلك ملحي في هذا الباب.

أما زَبَانِي: في زَيْبَةَ فلتفخيم النسبة وتعظيمها ومثله يمانِي على قولٍ من يشدُّدُ، قال أمية بن خَلْفٍ^(٣):

(١) جمهرة أنساب العرب: ١٩٦.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ٨١/٣ شرح هذه الفقرة بتمامها.

(٣) هو أمية بن خلف الجُمحي، وفي شرح الشواهد للعيني: ٥٦٣/٤ الخزاعي، يهجو بهذا

البيت حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، وقبله:

ليس أبوك فينا كان قينا لدى الغابات فسلا في الحفاظِ
فأجابه حسان رضي الله عنه بقوله:

أتاني عن أمي نثا كلامٍ وما هو في المغيب بذي حفاظِ
بني للوم فاقترصت يدها عن المجد الرفيع لدى اللفاظِ
سأنشر إن بقيت له كلاماً يسيرُ في المَجامع من عُكَاظِ =

يَمَانِيًّا يَضَلُّ يَشْبُ كَيْرًا وَيَنْفُخُ دَائِمًا لَهَبَ الشُّوَاطِ
وقال الطَّرْمَاحُ (١):

* يَمَانِيُّ تَبَوُّعٌ لِلْمَسَاعِي *

فإن سألت: فما بالهم لم يقولوا حنافي مكان حَنَفِيٍّ؟

أجبت: واضع هذا النسب غير واحد، والناس مختلفو الذوق فمنهم من يميل إلى شيء، ومنهم من يميل عنه وهذا كما في المَطْعومات والملبوسات.

* وللناس فيما يَعَشُقُونَ مَذَاهِبُ (٢) *

وأما عُبْدِيُّ في بني عُبَيْدَةَ فلثلا يتوهم أنه إلى العَبْدَةِ بمعنى الغَضَبِ والأَنْفَةِ منسوب، أو إلى عَبْدَةَ وهو من أسماء الرجال.

فإن سألت: فضمها أيضاً يُوهم أنه منسوب إلى عُبَيْدَةَ؟

أجبت: ويلُّ أهون من ويلين.

أما جُذْمِي في جُذَيْمَةَ، فلأن الجُذَيْمَةَ جُذَيْمَتَانِ: [جُذَيْمَةَ عَبْدِ الْقَيْسِ، وجُذَيْمَةَ أُسْدٍ] (٣).

= قوافي كالسلام إذا استمرت إلى الصم المعجرفة الغلاظ
والأبيات طويلة في ديوانه: ١٥٣/١. والشاهد في الصحاح (يمن): ٢٢٢٠/٦، وأمالي ابن
الشجري: ١٢٦/١، ٩١/٢.

(١) ديوان الطرماح: ٥٥٤، وقبل البيت:

أَلَا مَنْ مَبْلُغٌ عَنِّي بِشَيْرٍ عِلَانِيَّةً وَنَعَمَ أَخُو الْعَلَانِ
يَمَانِيُّ تَبَوُّعٌ لِلْمَسَاعِي يَدَاهُ وَكُلُّ ذِي حَسَبٍ يَمَانِي
والشاهدان في: أساس البلاغة: (بوع).

(٢) صدره:

* تَعَشَّقَتْهَا شَمَطَاءُ شَابٍ وَلَيْدُهَا *

(٣) زيادة من (ب).

فالنسبة إلى جذيمة عبد القيس بالفتح على الأصل، وإلى جذيمة أسدٍ بالضم وهذا أيضاً من باب [رفع] ^(١) بالمشاركة.

قال جارُ الله: «وخراسي وخرسي ونتاج خرفي، وجلولي وحروري وبهراني وروحاني في بهراء وروحاء وخريي في خريية وسليمي وعميري في سليمة من الأزد، وعميرة من كلب، وسليقي لرجل يكون ^(٢) من أهل السليقة».

قال المُشْرَحُ: أمّا خراسي فقد ذكرناه، وأمّا خراسي ^(٣) فلأن طائفة من الخراسانية يقولون في خراسان: خُرسَانُ كعثمان فهو لذلك، وحكم خراسي حكم خراسي، وهذا من باب الحَرَطِ والتَّثْقِيفِ، ولأن الألف والنون تقابل تاء التانيث، وتاء التانيث تسقط في النسبة فكذلك الألف والنون.

وأما «نتاج خرفي» فهو أيضاً من هذا الباب.

فإن سألت: فما بالهم لم يقولوا في الربيعي من النتاج ربعي؟

أجبت: لأنه يلتبس بالمنسوب إلى ربيعة.

وأما جلولي وحروري فقد ذكرناها، وأمّا بهراني وروحاني فالقياس فيه بهراوي وروحاوي، كأنه أبدل فيها ^(٤) النون من الهمزة ثم ^(٥) ينسب إليها ونحوها صنعاني، وهذا من باب دفع المشاركة؛ لأن بهراء صفة مؤنثة من بهر إذا غلب، ولأنه يُقال: قَصَعَةُ رُوحَاءِ أَي: قريبة القعر، ونعامة روحاء: وهي التي صدر قدميها تتباعدان، وعقبها يتدانيان.

(١) من (ب).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ٨١/٣ شرح هذه الفقرة صدرها بقوله: «قال صدر الأفاضل...».

(٤) في (ب): «فيه».

(٥) في (ب): «كما».

فإن سألتَ فلمَ وقعَ بهذا الحرفِ المُغَيَّرِ الإبدالُ؟

أجبتُ: لأنَ بينَ همزةِ التانيثِ والألفِ والنونِ المضارعتينِ مضارعةً، والنونِ الواقعةِ بعدَ الألفِ أشبهُ حرفي المضارعةِ بالهمزةِ. في (حاشيةِ المفصل) (١) وخرِيبةً موضع (٢) يسمى بُصيرةَ الصُغْرَى، وأما خُزَيْبةُ بالزايِ فمعدنُ الذهبِ (٣)، وهو من بابِ إيضاحِ المنسوبِ إليه وعكسه ثَقْفِيٌّ، وكذلك عُميري من المكانِ وهو العامرُ.

أجبتُ: كما جازَ أن يقالَ: بقعة عُميرة أيضاً فيعود الوهم جذعةِ. السَلِيْقِيٌّ: منسوبٌ إلى السَلِيْقَةِ وهي الطَّبِيْعَةُ، أنشد الشَّيْخُ - رحمه الله (٤) -:
ولستُ بنحويٍ يلوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيْقِيٍّ أَقُولُ فَأَعْرِبُ
وهذا من بابِ دفعِ المشاركةِ لأنَّ السلوقَ هو القاعُ.

تخمير: النسبةُ إلى فَعِيْلَةٍ تأتي على أربعةِ أوجهٍ:

قياسيٌّ: وهو فَعَلِيٌّ كَحَنْفِيٍّ.

وعلى خلافِ القياسِ: وهو فُعَلِيٌّ بالضمِ كجُذْمِيٍّ.

وفَعَالِيٌّ: كزبَانِيٍّ.

(١) لم أجده في نسختي من حاشيةِ المفصل التي يغلب على ظني أنها مختصرة من الأصل.
(٢) معجم البلدان: ٣٦٣/٢، ونقل ياقوت عن العمراني قال: سمعته من شيخنا - يعني الزمخشري - بالراءِ قال: وقال الغوري خزيبه بالزاي موضع بالبصرة تسمى بـصيرة الصغرى وهذا وهم لا ريب فيه. لأن الموضع إلى الآن معروف بالبصرة بالراء المهلمة.
(٣) في تهذيب اللغة: ١١٢/٧: «وقال أبو عمرو: العرب تسمى معدن الذهب خزيبه، وأنشد: وَلَقَدْ تَرَكْتُ خُزَيْبَةَ كُلِّ وَغْدٍ يُمَشِّي بَيْنَ خَاتَامٍ وَطَاقٍ»
وذكر ياقوت - رحمه الله - خزيبه - بالزي - وقال: اسم معدن، وأنشد الفراء في أماليه، وذكر البيت المتقدم.

(٤) حاشيةِ المفصل: ٤٨.

والبيت مشهور وهو غير منسوب، ينظر: شرح الشواهد للعيني: ٥٤٣/٤، وشرح التصريح: ٣٣١/٢، وشرح شواهد الشافية: ١١٢.

وَفِعِيلِيٍّ : كَعَمِيرِيٍّ .

تخمير آخر: وأما مروزيٌّ ورازِيٌّ^(١): فالأصل في لغة بلادهم^(٢):
مَرَوَجِيٍّ وِرَاجِيٍّ حرفٌ بين الجِيمِ والسَّيْنِ، فأبدلتِ العَرَبُ منه زايًا لجهرها
وصفِيرها من غيرِ إطباقِ الحنكِ الأعلى على الأسفلِ، فهي لذلك أخفُّ،
ولذلك أبدلَ الزاي من السين، والصاد في الصراطِ لأنَّ الزايَ أُنْدَى صوتاً
بالجهرِ الذي لها من السين والصاد.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وقد يُبنى على فَعَالٍ وفاعلٍ ما فيه معنى
النَّسبِ من غيرِ إلحاقِ الياءينِ كقولهم: بَتَّاتٌ وَعَوَّاجٌ وِبَوَّابٌ وِجَمَّالٌ، ولابِنٌ
وتامرٌ / وِدَارِعٌ وِنَابِلٌ».

[١/١٠٩]

قال المُشَرِّحُ: البَتُّ: هو الطَّيْلَسَانُ من خَزٍّ، وفي (الصحاح)^(٣) البَتِّيُّ
الذي يعملُه أو يبيعه، والبَتَّاتُ مثله. قال سيبويه^(٤): يقال لصاحبِ العاجِ:
عَوَّاجٌ، ويقالُ لصاحبِ الثَّيابِ: ثَوَّابٌ. الجَمَّالَةُ: أصحابُ الجمالِ، ومثله
الخَيْالَةُ والحَمَّارَةُ، والجَمَّالُ مَفْرَدُهَا.

رجل لابنٍ وتامرٌ أي: ذو لَبِنٍ وتمرٍ، وقد يكون من قولهم: لَبَنَةٌ: إذا
سَقَاهُ اللَّبَنَ، وألْبَنَهُ وألْبِنُهُ يقال: نحن نلْبِنُ جيراننا كما يقال: تَمَرْتُهُمْ فإنا تَامِرٌ
أي: أَطَعْتُهُمْ قال^(٥):

إذا نَحْنُ لم نَقْرِ المُضَافَ ذَبِيحَةً تَمَرْنَاهُ تَمراً أو لَبْنَاهُ رَاعِيَا
وقال الحُطَيْثَةُ^(٦):

(١) ساقط من (ب).

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ٨٢/٣، هذه الفقرة بتمامها.

(٣) الصحاح: ٢٤٢/١ (بتت).

(٤) الكتاب: ٩٠/٢.

(٥) أساس البلاغة: ٨٣.

(٦) ديوان الحطيثة: ١٧، والبيت من شواهد الكتاب: ٩٠/٢، ومجاز القرآن: ١٦٤/٢،

والخصائص: ٢٨٢/٣.

وَعَرَزْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ
 رَجُلٌ دَارِعٌ: عليه دِرْعٌ، كأنه ذو دروعٍ. والنَّابِلُ الذي يَعْمَلُ النَّبْلَ.
 قَالَ جَارُ اللَّهِ: «والفرق بينهما أن فَعَالًا لذي صَنَعَةٍ يزاولها ويديمها
 وعليه أسماء المحترفين، وفَاعِلٌ لمن يُلبس الشيء في الجُمْلَةِ».
 قَالَ الْمُشْرَحُ: أعتبره بشاتِمٍ وشتامٍ وضاربٍ وضربٍ وقاتلٍ وقتالٍ.
 قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وقال الخليلُ: إنما قالوا: عيشةٌ راضيةٌ أي ذاتُ رضا،
 ورجلٌ طاعِمٌ كاسٍ على ذا».

قال المشرح: في شعر الحُطَيْبَةِ^(١):

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا واقعدُ فإنك أنت الطاعِمُ الكاسي
 قال الفراء^(٢): يَعْنِي الْمَكْسُوكُ قَوْلُكَ: ماءٌ دافِقٌ أي: مدفُوقٌ وعيشةٌ
 راضيةٌ؛ لأنَّه يُقال: كُسيَ^(٣) العُريان، ولا يقال كَسَا.

(١) ديوان الحطيبية: ٥٤، والشاهد في الأزهية: ١٨٥، والكامل: ٣٥١/١، وشرح شواهد
 الشافية: ١٢٠.

(٢) معاني القرآن: ١٦/٢.

(٣) ساقط من (ب).

[باب أسماء العدد]

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن أصنافِ الاسمِ أسماءُ العددِ، وهذه الأسماءُ أصولها اثنتا عشر كلمة، وهي الواحد والاثنان^(١) إلى العشرة والمائة والألف، وما عداها من أسماءِ العددِ فمتشعب منها وعامتها تُشفع بأسماءِ المعدودات لتدلُّ على الأجناسِ ومقاديرها كقولك: ثلاثة أثواب، وعشرة دراهم وأحد عشر ديناراً، وعشرون رجلاً، ومائة درهمٍ، وألف ثوبٍ».

قال المُشَرِّحُ: إذا قلت ثلاثة دراهمٍ فالدرهم تدلُّ على الجنس^(٢) والثلاثة تدلُّ على المقدارِ.

إعلم أن مراتبَ العددِ ثلاثٌ:

مرتبةُ الأحادِ.

ومرتبةُ العشراتِ.

ومرتبةُ المئينِ.

فإذا زادت عادت المراتبُ، والشَّيْخُ [- رحمه الله^(٣) -] قد أورد لكلِّ

مرتبةٍ مثالين.

(١) ساقط من (ب).

(٢) سقطت هذه الكلمة من (ب) بسبب خرم أرضة أصاب النسخة.

(٣) في (ب).

قال جازرُ الله: «وما خلا الواحد والاثنين فإنك لا تقول فيهما واحدُ رجالٍ ولا اثنا درهمٍ، بل تَلْفِظُ باسمِ الجنسِ مفرداً، وبه مثني كقولك: رجلٌ ورجلان، فتحصلُ^(١) لك الدَّلالتان معاً بلفظةٍ واحدةٍ وقد عملَ على القياسِ المرفوضِ مَنْ قال:

* ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ *

قال المُشْرَحُ: ما قبله^(٢):

تَقُولُ يَا رَبَّاهُ يَا رَبِّ هَلِ
 إِنْ كُنْتَ مِنْ هَذَا مُنْجِي أَحْبَلِي
 إِمَّا بِتَطْلِيْقِي وَإِمَّا بِارْحَلِي
 كَأَنَّ خِصْيِيَه مِنْ التَّدْلُدِ
 ظَرَفُ عَجُوزٍ^(٣) فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ^(٣)

حكى هذا الشاعر عن امرأة أنها دعت على زوجها، وطلبت منه الراحة، وقولها (هل) أرادت هل يُحسن^(٤) إليّ بتفريق بيني وبينه مُنجي: خبرٌ كان لكنه أسكن الياء للضرورة. الأَحْبَلُ: جمعُ حَبْلٍ وهو ما بينهما من العَقْدِ، «عنى بتطليقٍ» صريحُ الطلاقِ و«بارحلي» الكنايةُ عنه.

تقولُ: إِنْ كُنْتَ تُنْجِيْنِي مِنْ هَذَا الرَّجُلِ عِشْتُ، فحذفَ جوابَ الشرطِ.

(١) في (ب): «فحصل».

(٢) تقدم ذكره في باب المثني ولم يكمل الأبيات هناك وأكملها هنا.

وأضيف هنا أنني وجدت هذين البيتين في شرح شواهد الإيضاح لمجهول منسوين إلى جندل بن المثني الطهري قال: - فيما زعم - الجرمي.

(٣-٣) في (ب): «ظرف عجوز... البيت».

(٤) شرح الألفاظ من كتاب أبي محمد السيرافي شرح أبيات سيبويه: ٣٦٢/٢، ٣٦٣.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل^(١)):» وَقَدْ سَلَكَ سَبِيلَ قِيَاسِ التَّذْكِيرِ وَالتَّائِيثِ فِي الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ فَقِيلَ: وَاحِدَةٌ وَاثْنَانِ وَثِنْتَانِ، وَخَوْلَفَ عَنْهُ فِي الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرِ، فَأَلْحَقْتَ التَّاءَ فِي الْمَذْكَرِ وَطُرِحَتْ عَنِ الْمُؤنْثِ فَقِيلَ: ثَمَانِيَةٌ رِجَالٍ وَثَمَانِي نِسْوَةٌ، وَعَشْرَةٌ رِجَالٍ وَعَشْرٌ نِسْوَةٌ.

قَالَ الْمُشْرَحُ: [ضمن^(٢)] الْمَخَالَفَةُ مَعْنَى الْمَعْدُولِ فَعُدِيتَ تَعْدِيْتُهُ وَفِي التَّنْزِيلِ^(٣): ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾.

اعْلَمْ^(٤) أَنَّ أَلْفَاظَ الْعَدَدِ لَيْسَتْ - فِي الْأَصْلِ - صِفَاتٌ، إِنَّمَا هِيَ أَسْمَاءٌ، وَهِيَ مَعَ التَّاءِ، لَكِنهَا قَرِيبَةٌ مِنَ الْوَصْفِ، فَلَمَّا صَارَتْ صِفَاتًا وَقَعَتْ بِحَكْمِ الْأَصَالَةِ فِي يَدِ الْمَذْكَرِ، فَلَمَّا احْتَجَّجَ فِيهِ إِلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤنْثِ طُرِحَ [عنها^(٥)] الْهَاءُ فِي الْمُؤنْثِ إِذِ الْفَرْقُ بَيْنَهَا فِي الصَّحِيحَةِ يَدُورُ عَلَى ثُبُوتِ التَّاءِ وَعَدَمِ ثُبُوتِهِ، وَلِهَذَا الْمَسْأَلَةُ أَنَّ فِعَالًا وَفِعَالًا فِي الْمَذْكَرِ يُكْسَرُ عَلَى أَفْعَلَةٍ بِالتَّاءِ كَجِرَابٍ وَأَجْرَبِيَّةٍ وَغُلَامٍ وَأَعْلَمِيَّةٍ، وَفِعَالًا وَفِعَالًا فِي الْمُؤنْثِ عَلَى أَفْعَلٍ كَذِرَاعٍ وَأَذْرَعٍ وَعُقَابٍ وَأَعْقَبٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: / «(فصل):» وَالْمُمَيِّزُ عَلَى ضَرْبَيْنِ مَجْرُورٍ وَمَنْصُوبٍ، [١٠٩/ب] فَالْمَجْرُورُ عَلَى ضَرْبَيْنِ مَفْرُودٍ وَمَجْمُوعٍ، فَالْمَفْرُودُ مُمَيِّزُ الْمَائَةِ وَالْأَلْفِ، وَالْمَجْمُوعُ مُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرِ، وَالْمَنْصُوبُ مُمَيِّزُ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ وَتِسْعِينَ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُفْرَدًا.

(١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) سورة النور: آية: ٦٣.

(٤) نقل الأندلسي في شرحه: ٨٦/٣ نص كلام المؤلف، فقال: «ومنهم من يقول: إنهم أنثوا في المذكر، لأنه ينبيء عن جماعة والمذكر هو السابق فلما جاؤوا إلى المؤنث ذكروه أرادوا الفرق، وإلى هذا أشار الخوارزمي في شرح هذا الكتاب حيث قال: وألفاظ العدد - في الأصل - ليست صفات...».

(٥) ساقط من (ب)، وفي الأصل: «عنه»، والتصحيح من نص الأندلسي المنقول من هذا الموضع.

قال المُشَرِّحُ: أَمَا الإِضَافَةُ إِلَى المَرْتَبَةِ الأُولَى فَلأَنَّ (١) التَّمييزَ بالإِضَافَةِ
أَسْبَقُ، فَيَكُونُ أُولَى، وَهَذَا لِأَنَّ تَمييزَ الشَّيْءِ عَلَى وَجْهَيْنِ: تَمييزٌ بالإِضَافَةِ،
وَتَمييزٌ بغيرِها، أَمَا الأَوَّلُ فَكَقَوْلِكَ: راقودٌ خَلٍ.

وَأَمَّا الثَّانِي فَنَحْوُ: راقودٌ مِنْ خَلٍ، وَراقودٌ خَلًا، وَالتَّمييزُ بالإِضَافَةِ مَقْدَمٌ
عَلَى المُمَيِّزِ بغيرِها، أَلَا تَرَى أَنَّ الإِضَافَةَ تَلْحَقُ الأِسْمَ وَهُوَ مَفْرَدٌ بِدَلِيلِ أَنَّهَا
تَلْحَقُهُ وَهُوَ غَيْرُ مَنْوَّنٍ بِخِلَافِ النُّوعَيْنِ الأَخْرَيْنِ مِنَ التَّمييزِ فَإِنَّهُمَا لَا
يَلْحَقَانِ إِلا بَعْدَ تَرْكِيبِهِ بِشَيْءٍ آخَرَ بِدَلِيلِ أَنَّهُمَا يَلْحَقَانِ وَهُوَ مَنْوَّنٌ، وَالتَّنْوِينُ
كَلِمَةٌ، فَيَكُونَانِ ضَرُورَةً مُتَأَخِّرِينَ عَنِ تَمييزِ الإِضَافَةِ.

وَأَمَّا إِضَافَتُهُ إِلَى الجَمْعِ فَلأَنَّ الإِضَافَةَ هَاهُنَا بِمَعْنَى «مِنْ» وَذَلِكَ يَقْتَضِي
كَوْنَ المِضَافِ إِلَيْهِ جَمْعًا، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ: جَاءَنِي ثَلَاثَةٌ مِنَ الرِّجَالِ، وَلَا
تَقُولُ: ثَلَاثَةٌ مِنْ رَجُلٍ.

وَأَمَّا (٢) اِمْتِنَاعُ الإِضَافَةِ فِي المَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ فَلأَنَّ أَصْلَ الكَلَامِ: جَاءَنِي
وَاحِدٌ وَعِشْرَةٌ رَجُلًا (٣) وَرَجَالًا (٤)، ثُمَّ جَاءَنِي وَاحِدٌ وَعِشْرَةٌ رَجُلًا اِكْتِفَاءً بِأَحَدِ
المُمَيِّزِينَ، ضَرُورَةً أَنَّ الجِنْسَ وَاحِدٌ، ثُمَّ وَاحِدٌ وَعِشْرَةٌ رَجُلًا إِجْرَاءً لِلتَّرْكِيبِ
بَيْنَهُمَا، ثُمَّ وَاحِدٌ وَعِشْرَةٌ رَجُلًا تَفْرِيقًا بَيْنَ النُّوعَيْنِ ثُمَّ أَحَدٌ وَعِشْرَةٌ رَجُلًا، إِيمَاءً إِلَى
[أَنَّ] (٤) التَّرْكِيبِ مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ، وَهَذَا التَّرْتِيبُ يَقْتَضِي سَبْقَ التَّمييزِ
لِلإِضَافَةِ (٥) هَاهُنَا، وَكَذَلِكَ يَقْتَضِي إِفْرَادَ المُمَيِّزِ ضَرُورَةً أَنَّ وَاحِدًا مُفْرَدًا.

فَإِنْ سَأَلْتَ فَلَمْ لَمْ يَجْزِ إِضَافَةُ هَذَا المُركَّبِ كَمَا هُوَ، وَهَذَا كَمَا لَوْ
سَمَّيْتَ رَجُلًا بِحَضْرَمَوْتِ فَإِنَّكَ تَقُولُ [مَرَرْتُ] (٦) بِحَضْرَمَوْتِ البَلَدِ؟

(١) فِي (ب): «فَإِنَّ...».

(٢) نَقَلَهُ الأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ: ٨٧/٣.

(٣-٣) سَاقَطَ مِنْ (أ).

(٤) سَاقَطَ مِنْ (أ).

(٥) فِي الأَصْلِ: «الإِضَافَةُ».

(٦) سَاقَطَ مِنَ النُّسخَتَيْنِ، وَالتَّصْحِيحُ مِنْ نَصِّ الأَنْدَلِسِيِّ المَنْقُولِ مِنْ هُنَا.

أجبت: لا يجوزُ لثلاث يَلزَم من ذلك المَرْجُ بين ثلاثة أشياء.

وأما ما ذكره من المسألة فإن^(١) الإضافة هاهنا ألزم لكون العدَدِ مفتقراً إلى التبيين.

وأما إضافته إلى المفرد في المرتبة فلأنَّ المرتبة الثالثة مركبة من الأحادِ والعشراتِ. وحكمُ العدَدِ في المَرْتَبَةِ الأولى الإضافة، ثم الإضافة إلى الجمع، وحكمُ العدَدِ في المَرْتَبَةِ الثانيةِ الأفرادُ، ثم انتصابُ المفردِ، فأخذوا^(٢) الأول من كلِّ واحدٍ من الحكمين، فقالوا بأنه مضافٌ إليه مفردٌ.

قال جَارُ اللّهِ: «ومِمَّا شَدَّ من ذلك قولهم: ثلاثمائة إلى تسعمائة، اجتزؤوا بلفظ الواحد عن الجمع كقوله^(٣)»:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنُ خَمِيصُ»
قال المُشْرَحُ: اجتزؤوا^(٤) في ثلاثمائة إلى تسعمائة بلفظ المفرد لأنَّ الأعدادَ أَحَادٌ وَعَشْرَاتٌ ومِثْيُون، وما وَرَاءَ المميِّزِ حكمها حكم المَرْتَبَةِ الأولى، [وترك جمع المائة فيما إذا أُضيفَ إليها العدَدُ لثلاث يوهَم أَنَّهُ قد عادَ بعينه حكم المَرْتَبَةِ الأولى]^(٥)، وذلك استحسانٌ.

(١) في (ب): «فالإضافة...».

(٢) في (ب): «واحد...»، وفي الأصل بدون ألف بعد الواو، والتصحيح من نص الأندلسي.

(٣) البيت غير منسوب.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٠٥، والمنخل: ١٣٢، والكوفي:

١٧٢، وشرح الأندلسي: ٨٩/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢١/١٦، ٢٢.

وهو من شواهد الكتاب: ١٠٨/١، وشرح شواهد لابن السيرافي: ٣٧٤/١، وشرحها لابن

خلف: ١١٧ ومعاني القرآن: ٣٠٧/١، ١٠٢/٢، والمقتضب: ١٧٢/٢، والأصول:

٢٤٥/١، والمحتسب: ٨٧/٢، وأمالي ابن السجري: ٣١١/١، ٢٥/٢، ٣٨، ٢٤٣،

وأسرار العربية: ٢٢٣، والخزانة: ٣٧٩/٣.

(٤) نقل الأندلسي في شرحه: ٨٨/٣، ٨٩ نص كلام المؤلف هنا.

(٥-٥) ساقط من (أ)، ومن نص الأندلسي المتقدم ذكره.

تَعَفُّوا: من العِفَّةِ، ويُرَوَّى^(١): (تَعِيشُوا) كَانُوا يَتَلَصَّصُونَ وَيَتَعَاوَزُونَ
لأنَّهم كَانُوا فِي زَمَنٍ قَحْطٍ فَقَالَ لَهُمْ ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ: (زَمَنٌ حَمِيضٌ) كَقَوْلِهِ:
(نَهَارُهُ صَائِمٌ، وَلَيْلُهُ قَائِمٌ)^(٢)، ثُمَّ أَقَامَ الْمُفْرَدَ مَقَامَ الْجَمْعِ «فِي بَطْنِكُمْ»،
وَنظِيرُهُ مَا أَنْشَدَهُ الْمُبْرَدُ فِي (المقتضب)^(٣):

إِن تَقْتَلُوا الْيَوْمَ فَقَدْ سُبِينَا فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا
ويروى: (وقد شربنا). وقال علقمة بن عبدة^(٤):

بِهَا جِيفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَيَبِضُ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ
وَأَنْشَدَ [الشَّيْخُ]^(٥) أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ^(٦):

* قَدْ عَضُّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ *

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَدْ رَجَعَ إِلَى الْقِيَاسِ^(٧) مَنْ قَالَ^(٨)»:

(١) هي رواية الفراء في المعاني، والمبرد في المقتضب.

(٢-٢) في (ب): «نهار... وليل».

(٣) المقتضب: ١٧٢/٢.

والشاهد للمسيب بن زيد مناة. وهو من شواهد سيبويه: ١٠٧/١، وشرح أبياته لابن

السيرافي: ٢١٢/١، وشرحها لابن خلف: ١١٧.

وينظر: الأصول: ٢٤٤/١، والمحتسب: ٨٧/٢، والخزانة: ٣٧٩/٣.

(٤) ديوان علقمة: ٤٠.

والشاهد في الكتاب: ١٠٧/١، وشرح شواهد لابن السيرافي: ١٣٤/١، وشرحها لابن

خلف: ١١٧.

وينظر: شرح المفضليات: ٧٧٧، والخزانة: ٣٧٩/٣.

(٥) في (ب).

(٦) البيت لجرير في ديوانه: ٣٢٥ وصدرة:

(٧) في (ب): «القياض».

(٨) البيت للفرزدق في ديوانه: ٢١٠/٢.

توجيه شرح البيت وإعرابه في إثبات المحصل: ١٠٥، ١٠٦، والمنخل: ١٣٣، وشرح

المفصل للأندلسي: ٨٨/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٢/٦ والشاهد في المقتضب:

١٧٠/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٤/٢، ٦٤، وشرح التصريح: ٢٧٢/٢، والخزانة: =

ثَلَاثُ مِثْقِينَ لِلْمُلُوكِ وَفِي بِهَا رِدَائِي وَجَاءَتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَابِمِ
قَالَ الْمُسَرِّحُ: فِي (حَوَاشِي الْمَفْصَلِ) (١) يَرِيدُ: (٢) رَهْنٌ رِدَائِهِ (٣)
بِدِيَاتِهِمْ.

الْأَهْتَمُّ: لَقَبٌ سَمِيَ بِهِ سِنَانٌ (٣)، لِأَنَّهُ هُتِمَتْ تَنِيَّتُهُ يَوْمَ الْكَلَابِ يَعْنِي:
جَلَّتِ الْعَارَ عَنْ وَجُوهِهِمْ.

قَوْلُ جَارِ اللَّهِ: «وَقَالُوا: ثَلَاثَةُ أَثْوَابًا، وَأَنْشَدَ صَاحِبُ (الْكِتَابِ) (٤):

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتِينَ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ (٥) وَالْفَتَاءُ
قَالَ الْمُسَرِّحُ: ثَلَاثَةُ أَثْوَابًا ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ عَلَى
عَطْفِ الْبَيَانِ. قَالَ الْإِمَامُ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجَرَجَانِيُّ: وَلَمْ يَقُولُوا: ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ إِلَّا
فِي لُغَةٍ شَاذَةٍ.

= ٣٠٢/٣

وقصة هذا البيت ذكرها ابن المستوفي بالتفصيل في إثبات المحصل عن أبي عبيدة، وعن
أبي عبيدة أيضاً نقلها البغدادي في الخزانة.

(١) حواشي المفصل: ٤٩.

(٢-٢) في (ب): «دفعتم رداء».

(٣) نقل البغدادي كلام الخوارزمي هنا عن بعض فضلاء العجم وهو صاحب شرح أبيات المفصل
واسمه فخر الدين الخوارزمي وأشير إليه دائماً بـ (الخوارزمي)، والخوارزمي هذا نقل عن صدر
الأفاضل ومثله جاء في شرح المفصل للأندلسي وإثبات المحصل لابن المستوفي، وكلهم
نقلوا عن (التخميم). واعترض على هذا البغدادي في الخزانة: ٣٠٣/٣ فقال: «يعني
بالأهاتم: الأهتم بن سنان بن خالد بن منقر بن عبيد بن الحارث بن عمرو بن كعب بن سعد
ابن زيد بن مناة بن تميم. فعرف أن الأهتم ليس لقب لسنان بن خالد ولا سنان هو ابن سمي
كما تقدم...».

(٤) البيت للرَّبِيعِ بْنِ ضُبَيْعِ الْفَرَّازِيِّ.

الكتاب: ١٠٦/١، وينظر: شرح أبياته لابن السيرافي: وشرحها لابن خلف: ١١٢.

والشاهد في المقتضب: ١٦٩/٢، ومجالس ثعلب: ٣٣٢، والأصول: ٢٤٤/١، وشرح

التصريح: ٢٧٣/٢، والخزانة: ٣٠٦/٣.

(٥) في (ب): «البيشاشة»، وكتب في الهامش «اللذاذة» قراءة نسخة أخرى وبها روي البيت أيضاً.

قال جَارُ اللَّهِ: «وقوله عَزَّ مِنْ قَائِلٍ^(١): ﴿ثَلَاثُمِائَةِ سَنِينَ﴾ عَلَى الْبَدَلِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(٢): ﴿اِنَّتِيْ عَشْرَةَ اَسْبَابًا﴾، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ^(٣): وَلَوْ [١١٠/أ] انْتَصَبَ / عَلَى التَّمْيِيزِ وَجَبَ أَنْ يَكُونُوا لَبِثُوا تِسْعِمِائَةَ سَنَةٍ.

قال المُشْرَحُ: فِي (الْكَشَافِ)^(٤) «سَنِينَ» عَطْفَ بَيَانٍ لِثَلَاثِمِائَةِ وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ، وَهَذَا لِأَنَّ التَّمْيِيزَ وَعَطْفَ الْبَيَانِ كِلَاهُمَا التَّفْسِيرُ، فَإِذَا تَعَذَّرَ أَحَدُهُمَا أُقِيمَ الْآخَرُ مَقَامَهُ، وَمَنْ ثَمَّ قَالُوا: أَثْوَابٌ فِي قَوْلِهِ ثَلَاثَةٌ أَثْوَابٌ عَطْفٌ بَيَانٌ.

وَأَمَّا الْاِحْتِجَاجُ بِقَوْلِ أَبِي إِسْحَاقَ^(٥)، فَلَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي أَحَدُ عَشْرٍ رَجُلًا فَمَعْنَاهُ: جَاءَنِي جُمْلَةٌ مِنَ الرِّجَالِ بِالغَةِ هَذَا الْمَبْلُغِ مِنَ الْعَدَدِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ رَجُلٌ، وَلَوْ قُلْتَ: جَاءَنِي أَحَدُ عَشْرٍ رَجُلًا لَكَانَ مَعْنَاهُ جَاءَنِي^(٦) جُمْلَةٌ مِنَ الرِّجَالِ بِالغَةِ هَذَا الْمَبْلُغِ مِنَ الْعَدَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا رَجُلًا، وَأَدْنَى الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ فَيَكُونُ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثِينَ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَحَقُّ مِمِيزِ الْعَشْرَةِ فَمَا دُونَهَا أَنْ يَكُونَ جَمْعُ قَلَةٍ لِتَطَابِقِ عَدَدِ الْقَلَةِ، تَقُولُ: ثَلَاثَةٌ أَفْلَسٌ وَخَمْسَةٌ أَثْوَابٌ وَثَمَانِيَةٌ أَجْرِبَةٌ وَعَشْرَةٌ غَلْمَةٌ، إِلَّا عِنْدَ إِعْوَازِ جَمْعِ الْقَلَةِ كَقَوْلِهِمْ: ثَلَاثَةٌ شَسُوعٌ لِفَقْدِ السَّمَاعِ فِي أَشْسَعٍ وَأَشْسَاعٍ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ أَثْبِتَ أَشْسَعًا، وَقَدْ يُسْتَعَارُ جَمْعُ الْكَثْرَةِ لِمَوْضِعِ جَمْعِ الْقَلَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى^(٧): ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾.

(١) سورة الكهف: آية: ٢٥.

(٢) سورة الأعراف: آية: ١٦٠.

(٣) لم يرد في هذا الموضع من المعاني.

(٤) الكشاف: ٤١٨/٢.

(٥) نقله الأندلسي في شرحه: ٩١/٣ بدأه بقوله: «قال صدر الأفاضل: وأما الاحتجاج لمذهب

أبي إسحاق...».

(٦) ساقط من (ب).

(٧) سورة البقرة: آية: ٢٢٨.

قال المُشَرِّحُ: ولذلك لا يحسن أن تقول أربع نساء، وعقد القلة الذي هو النسوة موجود، قاله الإمام عبد القاهر الجرجاني. هذا كما يستعار القلة للكثرة في نحو قوله تعالى^(١): ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي...﴾.

وقول حسان^(٢):

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرَّى يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا
وقد أورد الشيخ - رحمه الله - في هذا الفصل جمع تكسيرات جمع القلة.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وأحد عشر إلى تسعة عشر مبني إلا اثني عشر».

قال المُشَرِّحُ: وذلك^(٣) لعدم إمكان البناء، ألا ترى أن الاثني عشر معربٌ، لأنه مثنى، والمثنى لا يكون إلا معرباً، تقول [هذان]^(٤) اثنان من الرجال، ورأيت اثنين من الرجال ومررت باثنين منهم.

قال جَارُ اللَّهِ: «وحكم آخر شرطيه حكم نون التثنية، ولذلك لا يضاف إضافة أخواته فلا يقال: هذه اثنا عشر كما قيل: هذه أحد عشر».

قال المُشَرِّحُ: إنما^(٥) كان حكم آخر شرطيه حكم نون التثنية؛ لأنَّ الشطر الأول مثنى سقط منه النون، وثبت مكانه كلمةً بينها وبين النون معاقبة

(١) سورة الكهف: آية: ١٠٩.

(٢) ديوانه: ٣٥/١.

والشاهد في الكتاب: ١٨١/٢، والمقتضب: ١٨٨/٢، والمحاسب: ١٨٧/١، ١٨٨،

وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/٥ والخزانة: ٤٣٠/٣.

(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ٩٢/٣ شرح هذه الفقرة.

(٤) في (أ): «هذا اثنان».

(٥) نقل الأندلسي في شرحه: ٩٣/٣ شرح هذه الفقرة.

فتكون تلك الكلمة بمنزلة النون، والمركب بمنزلة اسم منون، والمنون لا يضاف ونظيرة هذه المسألة: صرف ما لا ينصرف في الشعر جائزٌ إلا [أفعل (من)^(١)] عند الكوفيين.

فإن سألت: الشطر الثاني من أخواته بمنزلة التنوين، لأن بينه وبين التنوين معاقبة؟

أجبت: المعاقبة هناك بينه وبين إعراب الشطر الأول، متى ذهب الشطر الثاني عاد الإعراب. ومتى ذهب الإعراب عاد الشطر الثاني فيكون المركب بمنزلة معرب، والمعرب مما يضاف. ومما يشبه اثني عشر في الإعراب وما فوقه وما تحته هذان وهذا وهؤلاء.

قال جار الله: «(فصل): وتقول في تأنيث هذه المركبات إحدى عشرة، واثنتا عشرة أو ثنتا عشرة وثلاث عشرة وثمانية عشرة تُثبت علامة التأنيث في أحد الشطرين لتزليلهما منزلة شيء واحد وتعرب الثنتين كما أعربت الاثنتين».

قال المُشَرِّحُ: الألف في «إحدى» من إحدى عشرة^(٢)، والتاء في «اثنتا» من اثنتا عشرة هي علامة التأنيث.

فإن سألت: فكيف لم تلحق علامة آخر المركب؟

أجبت: أنهم لم يمزجوا بين ثلاث كلمات، وعلامة التأنيث متى كانت في الوسط فهي أخفى لأنها أوقع في الطي.

تخمير: هذه الأعداد علامة تأنيثها طرح التاء إلى العشرة الأولى فإن

(١) في (أ): «الا أفعل فمن عند...».

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ٩٤/٣ شرح هذه الفقرة واختصر الكلام وربط بعضه ببعض بعد حذف السؤال والجواب.

العلامة في ذلك مع إسكان الشين، ولولا ذلك للزم^(١) إما تكرار علامة التذكير وإما تناقض الشطرين تأنيثاً وتذكيراً^(٢).

قال جَارُ اللَّهِ: «وشين العشرة يُسكنها أهل الحجاز ويكسرها بنو تميم».

قال المُشَرِّحُ: وأما قراءة^(٢) الأعمش^(٣): ﴿اثنَا عَشْرَةَ﴾ - بفتح الشين - فهي غَلَطٌ.

قال جَارُ اللَّهِ: «وأكثر العرب على فتح الياء من ثماني عشرة، ومنهم من يسكنها».

قال المُشَرِّحُ: ثماني عشرة كالحادي عشر فإنه يجوز في الياء منهما^(٤) اللُّغْتَانِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «فصل وما لحق بآخره الواو والنون نحو العشرين / [١١٠/ب] والثلاثين يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، وذلك على سبيل التَّغْلِيْبِ كقوله: دَعَّتِي أَخَاهَا بَعْدَمَا كَانَ بَيْنَنَا مِنْ الْأَمْرِ مَا لَا يَفْعَلُ الْأَخَوَانِ قَالَ المُشَرِّحُ: متى جَارَ تَغْلِيْبُ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْآخَرِ فِي نَحْوِ

(١-١) مكرر في الأصل.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ٩٤/٣ شرح هذا الموضع.

(٣) الأعمش هو: سليمان بن مهران، أبو محمد الأسدي الكاهلي - مولاهم - الكوفي: (٦٠-١٤٨هـ).

أخباره في: معرفة القراء الكبار: ٩٢/١، وغاية النهاية: ٣١٥/١، وشذرات الذهب: ٢٢٠/١.

وقراءة الأعمش منسوبة إليه في اللسان: (عشر) قال: «قال الأزهري: وأهل اللغة والنحو لا يعرفون فتح الشين في هذا الموضع وروى عن الأعمش أنه قرأ ﴿وقطعناهم اثنتي عشرة﴾ بفتح الشين وكسرها وأهل اللغة لا يعرفونه». [سورة الأعراف: آية: ١٦٠].

والقراءة في المحتسب: ٢٦١/١، والبحر المحيط: ٤٠٦/٤.

(٤) في (ب): «فيهما».

العُمَريين والقَمَريين اسماً فلئن يجوز تغليب أحدهما على الآخر تذكيراً وتأنيثاً
أولى . ما قبل البيت^(١) :

دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمَّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ أَخَاهَا وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلْبَانِ
عَنِي بِالْأَخَوِينَ : الْأَخُ وَالْأَخْتُ ، وَاللَّبَّانُ مَضَى فِي قَوْلِهِ^(٢) :

رَضِيعِي لَبَّانٍ

والخَرْقُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ كَلَّامًا مِنْ هَذِهِ الْأَعْدَادِ الْمَجْمُوعَةِ جَمَعَ
سَلَامَةَ الْمَذْكَرِ ، مُؤنَّثٌ مِنْ وَجْهِ مَذْكَرٌ مِنْ وَجْهِ فَيُطْلَقُ عَلَى كَلِّ الْقَبِيلِينَ أَمَّا أَنَّهُ
مُؤنَّثٌ مِنْ وَجْهِ فَلَأَنَّ ثَلَاثًا وَأَرْبَعًا مُؤنَّثٌ ، وَأَمَّا أَنَّهُ مَذْكَرٌ مِنْ وَجْهِ فَلِكُونِهِ
مَجْمُوعًا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «(فصل) : والعَدَدُ مَوْضُوعٌ عَلَى الْوَقْفِ تَقُولُ : وَاحِدٌ
وَإِثْنَانٌ ثَلَاثَةٌ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمَوْجِبَةَ لِلْإِعْرَابِ مَفْقُودَةٌ ، وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ حُرُوفِ
التَّهْجِيِّ وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ إِذَا عَدَدَتْ تَعْدِيدًا فَإِذَا قُلْتَ : هَذَا وَاحِدٌ ، وَرَأَيْتَ ثَلَاثَةً
فَالْإِعْرَابُ ، كَمَا تَقُولُ : هَذِهِ كَافٌ ، وَكُتِبَتْ [جِيمًا]^(٣) .»

قَالَ الْمَشْرُحُ : الْإِعْرَابُ لَا يَكُونُ إِلَّا عِنْدَ الْعَقْدِ وَالتَّرْكِيبِ ، لِأَنَّهُ وَضِعَ
لِيَدُلَّ عَلَى الْمَعْنَى الْحَادِثَةِ عِنْدَ الْعَقْدِ وَالتَّرْكِيبِ ، فَمَا لَمْ تُوجَدْ الْمَعْنَى لَمْ

(١) البيتان لعبد الرحمن بن الحكم .

إِعْرَابِ الشَّاهِدِ وَشَرْحِهِ فِي إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ : ١٠٧ ، وَالْمَنْخَلُ : ١٣٣ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ
لِلْأَنْدَلُسِيِّ : ٩٥/٣ ، ٩٧ ، وَشَرْحُهُ لِابْنِ يَعِيشَ : ٢٧/٦ ، وَيَنْظُرُ : الْكَامِلُ لِلْمَبْرَدِ : ٧٣/١ ،
وَالْمَقْرَبُ : ١٣٥ .

(٢) البيت بتمامه :

رَضِيعِي لَبَّانِ نَدِيٍّ أَمْ تَقَاسَمَا بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضٌ لَا نَتَفَرَّقُ
وَهُوَ لِلْأَعَشَى تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ .

(٣) فِي (أ) : «وَكُتِبَتْ كَافًا» ، وَمَا أَثْبَتَهُ تَوْيْدُهُ نَسْخَ الْمَفْصَلِ وَشَرْحِهِ .

يكن الإعراب، وما لم يوجد التركيب لم تكن^(١) المعاني، فإذا ما لم يوجد التركيب لم تكن المعاني.

قال الشيخ أبو علي الفارسي: وما لم^(٢) بين على الوقف أنهم قالوا: ثلثه ربة، فألقوا حركة الهمزة على الهاء لسكونها، ولم يقلبوها تاء^(٣) وإن كانت موصولة لما كانت النية بعدها الوقف.

تخمير: [إذا]^(٤) تهجيت حروف المعجم فنطقت بها كالأصوات منقطعة محكية فإنها مقصورة كقولك في هجاء^(٥) بيت: باياتا، فإن أنت^(٦) أدخنت اللام^(٦) أو أعربت أضفت فإنك تمد البتة فتقول: كتبت باءً وياء وتاء.

قال الشيخ أبو علي الفارسي: الواحد الذي مؤنثه إحدى إنما هو اسم وليس بوصف. ولذلك جاء إحدى على بناء لا يكون للصفات أبداً، كما كان الذي هو مذكر كذلك.

وقال أحمد بن يحيى: قالوا هذه إحدى الأحد وواحد الأحدين وواحد الأحاد وأنشد:

عَدُونِي الثُّعْلَبَ فِيمَا [عُدَدٍ]^(٧) حَتَّى اسْتَأْرَأُوا بِيَّ إِحْدَى الْأَحْدِ
لَيْثًا هَزْبَرًا ذَا سِلَاحٍ [مُعْتَدٍ]^(٨)

(١) في (ب): «توجد».

(٢) في (ب): «ومما لم».

(٣) في (أ).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) ساقط من (ب).

(٦ - ٦) هذه العبارة مقدمة على العبارة التي بعدها في (ب).

(٧) في (أ): «عدو».

(٨) ضبط البيتان الثاني والثالث بكسر الدال، وأثبت الناسخ في (أ) بعد الدال ياء إشباعاً لحركة الدال. وضبطها ناسخ (ب) جمعاً بالسكون، وهما في المحكم: ٣/٣٧٨، وعنه في اللسان: (وحد).

قالَ أحمد: إحدى الأحدِ كما تقول: واحدٌ لا مثيل له^(١).

قالَ جارُ اللّهِ: «(فصل): والهمزة في أحد وإحدى منقلبة عن وحد ولا يستعمل أحداً وإحدى في الأعداد إلا في المنفية».

قال المشرِّحُ: أحدٌ أصله: وَحَدٌ، وإحدى: أصلها وَحدي وأحدٌ: له موقعان؛ أحدهما: أن يقع في النفي كقولك: ما في الدار أحد.

والثاني: أن تقع في الأعداد المنيفة كقولك: أحد وعشرون أحد وثلاثون أحد وأربعون، ولا تقول: أحد إثنان ثلاثة.

فإن سألت: فـ «أحدٌ» في قوله:

* إلا على أحد لا يعرف القمرًا *

من أي القبيلين هو؟ فإن زعمتَ أنه الواقع في الأعدادِ فأين الإنافة؟

وإن زعمتَ أنه الواقع في النَّفي فأين النَّفي؟

أجبتُ: إنّه بمنزلة الواقع في الأعداد، وذلك لكونه محكياً وهذا لأن أول

البيت^(٢):

(١) جاء في أساس البلاغة: «نزلت به إحدى الأحد، أي: إحدى الدواهي، قال رجل من غَطَفَان:

إنكُم لَن تَنْتَهُوا عَن الحَسَدِ

حَتى يُدليكم إلى إحدى الأحدِ

وتَحلبوا صِرْماءَ لَم تَرَ أَحَدَ

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه: ١١٦٣ من قصيدة أولها:

يا دار مية بالخلصاء غيرها سافي العجاج على ميثانها الكدرا

يمدح بها عمر بين هُبيرة الفَرَّارِي، وقبل البيت مما يتعلق بمعناه:

أنتَ السَّرْبِيُّعُ إذا ما لَمْ يكن مطرٌ والسائس الحازم المفعول ما أمراً

ما زلتَ في دَرَجَاتِ الأمرِ مُرتَقِباً تَسْمُو وَيُنمى بِكَ الفَرْعَانِ من مُضراً

حَتى بَهْرَتَ فَمَا تَحْفَى عَلَى أَحَدِ البيت

وهو من شواهد الكتاب: ٤٢٨/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٨١/٣، والأصول: ٨٥/١،

والانصاف: ٩١، والأشموني: ٢٤٦/١، والخزانة: ٤٩/٤.

حَتَّى ظَهَرَتْ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى... .. البيت

فلولا «أحد» المتقدم لما جاز هذا الثاني [كذا] (١) قال ابن السراج (٢)،
ونظير ذلك أن يقول القائل ما في الدار أحد، فتقول مجيباً له: بلى واحد.

قال جارُ الله: «(فصل): وتقول في تعريف الأعداد: ثلاثة الأثواب،
وعشرة الغلّمة، وأربعة الأدور، وعشرُ الجوّاري والأحد عشر درهماً
[والسبعة عشر ديناراً والإحدى عشرة امرأةً والأحد والعشرون ومائة
الدرهم] (٣) ومثتا الدينار، وثلاثمائة الدرهم وألف الرجل».

قال المُشَرِّحُ: الأعدادُ إما مفردةٌ وإما مركبةٌ. أمّا المفردةُ فلا شكّ في
تعريفها باللام، وهي بمنزلةِ سائرِ الأسماءِ. وأمّا المركبةُ فإما مضافةٌ وإما غيرُ
مضافةٍ، أمّا المضافةُ فتعريفها بتعريفِ المضافِ بالمضافِ (٤) إليه كما في سائرِ
المواضع تقول: ثلاثة الأثواب ومائة الدراهم.

وأمّا غيرُ مضافةٍ (٥) فمعطوفةٌ إما صريحاً وإما ضمناً، إمّا صريحاً فلا بدّ
من اللام في المعطوف كما في المعطوف عليه، كما في سائرِ المواضع،
تقول: جاءني الأحد والعشرون كما تقول: جاءني الفاضل (٦) والفقير.

وإمّا ضمناً فتعريف الأولِ دونَ الثاني لنزولهما منزلة اسمٍ واحدٍ تقول:
أخذتُ الأحد عشر درهماً والتسعة عشر ديناراً. قال الإمامُ عبدُ القاهر
الجرجاني: ولا يجوزُ الخمسة العشر.

قال جارُ الله: / «وروى الكسائي: الخمسة الأثواب، وعن أبي زيد [١١١/أ]

(١) في (ب).

(٢) الأصول: ٨٥/١.

(٣) في (ب).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (ب): «المضافة».

(٦) في (ب): «القاضي الفقيه...».

أن قوماً من العرب يقولونه غيرَ فُصْحَاءَ».

قال المُشْرَحُ: هذه المسألة قد مضت في المجرورات. ومذهب البصريين قياسٌ وهو ظاهرٌ. وأمّا مذهب الكوفيين فاستحسان، وهذا لأنَّ أسماءَ العددِ - وإن كانت بأصلِ الوضعِ غيرِ جارية، إلا أنها قريبة من الجَرَيَانِ جداً على تأويل معدودة ولذلك يجوز أن تقول: مررت بأفراس ثلاثة ورجالٍ عشرةٍ بخلاف سائر الأسماء^(١) فإذا أضيفت فالإضافة فيها لفظية، ألا ترى أنك إذا قلت اشتريت هذا العدد بخمسة أثواب وبعته بالخمسة الأثواب فمعناه: بالمعدود من الثياب هذا القدر من العدد.

فما [نقله]^(٢) الكوفيون له وجه صحيحٌ والنفسُ تنزع إليه فوجب أن يجوزَ، وهذا لأنَّ الذوق يقتضي أن يتعرفَ المضاف في مثل ذلك المقام في الحالِ بالمضافِ ولن يتعرفَ بالمضافِ إليه، إلا أنه يتوقف [تعرفه]^(٣) على وقت لحاق المضاف بالمضاف إليه والذوقُ لا يتوقف.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وتقول: الأولُ والثاني والثالثُ والأولى والثانية والثالثةُ إلى العاشرِ والعاشرة والحادي عشر [والثاني عشر] - بفتح الياء وسكونها - والحادية عشرة والثانية عشرة، والحادي قلب الواحد، والثالث عشر إلى التاسع عشر يُبنى الاسمين على الفتح كما بنيتها في أحد عشر».

قال المُشْرَحُ: كأنهم قلبوا الواحد إلى الحادي ليكون مناسباً لإحدى تخمير: أعلم^(٤) أنهم لم يشتقوا من لفظ الاثنين كما اشتقوا من لفظ

(١) في (ب): «الاسمي».

(٢) في (أ): «نقله».

(٣) ساقط من (أ).

(٤) نقله الأندلسي في شرحه: ٩٥/٣.

الثلاثة والأربعة والخمسة، فقالوا ثلاثون وأربعون وخمسون هلمَّ جراً إلى التسعين^(١)، لأنهم لو اشتقوا من لفظِ الاثنين لكان لا يتمُّ معناه إلا بزيادةِ واو ونون أو ياء ونون، وذلك يفضي إلى أن يكون للاسم إعرابان، وذلك غير جائز، ولما لم يبق من الأحاد إلى العشرة اشتقوا من لفظها عوضاً عن اشتقاقهم من لفظ الاثنين.

فإن سألت: فلم كسروا العين من عشرين؟.

أجبت: لأنهم لما كان الأصل لم يشتقوا من لفظِ الاثنين وأول الثنتين مكسوراً كسروا أول العشرين ليدلوا بالكسرة على الأصل.

فإن سألت: كيف خصصت لفظ الثنتين دون لفظ الاثنين؟.

أجبت: لأن هذا النوع من العددِ جمعُوه فيهِ بين لفظين ضدَّين أحدهما مختصٌّ بالتذكير والآخر بالتأنيث على ما مضى.

قال جازرُ اللّهِ: (فصل): وإذا أضيفَ اسمُ الفاعلِ المشتق من العدد لم يخلوا أن تضيفه إلى من هو منه كقوله تعالى^(٢): ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ﴾ و ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾^(٣) أو إلى ما دونه كقوله^(٤): ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ وقوله ﴿خَامِسُهُمْ﴾ و ﴿سَادِسُهُمْ﴾ فهو من الأول بمعنى واحدٍ من الجماعةِ المضافِ هو إليها، وفي الثاني بمعنى جاعلها على العددِ الذي هو منه، وهو من قولهم: ربعتهم وخمستهم، فإذا جاوزت العشرة لم يكن إلا الوجهَ الأول، تقول: هو حادي أحد عشر وثاني اثني عشر، وثالث ثلاثة عشر إلى تاسع تسعة عشر، ومنهم من يقول: حادي عشر أحد عشر وثالث عشر ثلاثة

(١) في (ب): «التسعة».

(٢) سورة التوبة: آية: ٤٠.

(٣) سورة المائدة: آية: ٧٣.

(٤) سورة المجادلة: آية: ٧.

عشر إلى تاسع [عشر]^(١) تسعة عشر.

قال المُشَرِّحُ: هاهنا المضاف إليه مركَّبٌ.

تخمير: تقول: كانوا تسعة وعشرون فثلثتهم أي: صرت بهم تمام ثلاثين وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم، مثل لفظ الثلاثة والأربعة. وكذلك إلى المائة نُقل عن أبي عبيدة. ^(٢)والله أعلم^(٢).

(١) ساقط من (أ).

(٢) ساقط من (ب).

[بابُ المقصور والممدود]

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن أصنافِ الاسمِ المَقْصُورُ والمَمْدُودُ:

المَقْصُور: ما في آخره أَلْفٌ نحو العصا والرحا.

والممدود: ما في آخره همزة قبلها أَلْفٌ كالرَدَاءِ والكسَاءِ».

قال المشرح: القصر - في اللغة - : الحبس، يقال: قصرت الشيء أقصره قصراً: إذا حبسته، ومنه مقصورة الجامع؛ لأنها كالمحبوسة، وهذا كتسميتهم الحجر، ومنه أيضاً القصر^(١) للمعقل لأنه يُحبس فيه^(٢) عن العدو، ومنه أيضاً قوصرة النمر؛ لأن النمر كالمحتبس فيها.

وسمي المقصور مقصوراً؛ لأنه ممنوع عن الإعراب محبوس وهذا لأن المقصور لا يحتمل الإعراب.

فإن سألت: فهل يجوز أن تُسمى «ذا» و«تا» و«يا» و«لا» و«ما» و«با» ونحوها من الأسماء المبنية والحروف مقصورة؟

أجبت: لا يجوز هذا؛ لأنَّ المقصور لولا القَصْرُ لكان مطلقاً مُعرباً، وهذه الكَلِمُ / لولا القَصْرُ فيها لما كانت مُطلقةً مُعربةً.

[ب/١١١]

(١) في (ب): «القصور».

(٢) ساقط من (ب).

أما الحروف فظاهر، وأما تلك الأسماء فكذلك؛ لأنها بمنزلة الحروف لا حظ لها البتة من الإعراب، وذلك لما بينها وبين الحروف من المناسبة، بخلاف نحو الرِّحَا والعَصَا، فإنه لولا الألف المَقصورة فيه لانسكب عليه الإعراب. ولأمر جعل النَّحويون نحو العصا والرِّحَا [وبابه] (١) وسُعدى من المعربات، و«ذ» و«تا» و«هؤلاء» من قبيل المبنى، مع أن الإعراب في كلا الموضوعين ممتنع وفي كليهما مقدَّر، وهذا بخلاف ما في آخره همزة قبلها أَلْفُ فَإِنَّهُ قَابِلٌ لِلإِعْرَابِ.

قال جارُّ الله: «وكلاهما منه ما طريقُ معرفته القياس، ومنه ما لا يُعرف إلا بالسَّماع، فالقياسيُّ طريقُ معرفته أن تنظر إلى نظيره من الصحيح فإن انفتح ما قبل آخره فهو مقصور، وإن وقعت قبل آخره أَلْفُ فهو ممدود».

قال المُشرِّح: نظائر الموضوعين يساق إليك في الفصل الثاني.

قال جارُّ الله: «(فصل): فأسماء (٢) المفاعيل مما (٣) اعتلَّ آخره من الثلاثي المَزِيد فيه والرُّباعي نحو معطي ومشتري ومُستلقي مقصورات؛ لكون نظائرهنَّ مفتوحات ما قبل الآخر كُمُخرجٍ ومُشتركٍ ومُدحرجٍ».

قال المُشرِّح: المُخرج نظير المُعطي، والمُشترك نظير المُشتري والمدحرج نظير المُستلقي، وما قبل آخرها هو الرِّاء وهو مفتوح.

قال جارُّ الله: «ومن ذلك مَغزَى وملهَى كقولك: مَخْرَجٌ ومَدْحَلٌ».

قال المُشرِّح: [نظير] (٤) ما قبل الآخر في جميع هذه الأمثلة من الصحيح مفتوح، فلا جرم [أن] (٤) كانت الألف الواقعة في المعتل مقصورة.

(١) من (ب).

(٢) في (ب): «أسماء...».

(٣) في (ب): «ما اعتل...».

(٤) ساقط من الأصل.

قال جَارُ اللَّهِ: «ونحو العَشا والصَّدى والطَّوى؛ لأنَّ نظائرها الحَوَلُ والفرَقُ والعَطشُ».

قال المُشْرَحُ: الحَوَلُ والعَشا: مصدر الأفعال، فهما متماثلان من هذا الوجه، لا من حيث أنَّ كلاً منهما مختص بالعين الفرَقُ والصَّدى: مصدر الفعل بكسر العين: والعَطش والطوى مصدران فعلان.

قال جَارُ اللَّهِ: «الغَرَاءُ في مصدر غَرِيَ فهو غَرٍ شاذُّ، هكذا أثبتته سيبويه، وعن الفراء مثله، والأصمعي يقصره».

قال المُشْرَحُ: أمَّا الأصمعي (١) فقد مَضَى على القياس. وأما سيبويه (٢) والفرَاء (٣) فقد خالفاه.

وجهُ العذر فيه أنَّ فعلاً في باب (٤) فعل يفعل للذهاب والزوال كالبراح والنَّفاد والنَّفاء، وذلك أنَّ من عري بشيءٍ فقال زال في تركه ومفارقتة اختيَّاره.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن ذلك جمعُ فُعَلَةٍ وفِعْلَةٍ نحو عُرَى وجِرَى في عُرْوَةٍ وجِرِيَةٍ».

قال المُشْرَحُ: وذلك لأنَّ نظائرها مفتوحات الأواخر، نحو: ظَلَمَةٌ وظَلَمٌ وغُرْفَةٌ وغُرْفٌ، ونحو: قَرَبَةٍ وقِرْبٍ وكِسْرَةٍ وكِسْرٍ.

(١) رأي الأصمعي في شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي: ٣/٥ قال: الغراء: ممدود، وقد اختلف فيه أهل اللغة، فأما الأصمعي فكان يقول: غرى مقصور، وكان الفراء يقول: غراء ممدود، وقول كثير ينشد على وجهين:

إذا قيلَ مهلاً فاضت العينُ بالبكاءِ غَرَاءٌ ومدَّتْها مَدَامِيعُ نُهْلٍ
... الخ [ديوان كثير:]

(٢) الكتاب: ١٦٢/٢.

(٣) المنقوص والممدود للفراء: ١٩، ٢٥.

(٤) ساقط من (ب).

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): والإِعْطَاءُ والرَّمَاءُ والاشْتِرَاءُ والاحْتِنَاءُ وما شاكل ذلك من المصادر ممدودات، لوقوع الألف قبل الأواخر في نظائرهنَّ الصَّحَاحُ، كقولك: الإِكْرَامُ والَطَّلَابُ والافْتِتَاحُ والاحْرَنْجَامُ».

قال المُشْرَحُ: الاحْتِنَاءُ: مصدرٌ احْتِنَيْتُ من الحَبْنَطَى، وهو القَصِيرُ البَطِينُ^(١) يهْمزُ ولا يهْمزُ، والألفُ والنونُ للإلحاقِ بِسَفْرَجَلِ رجلٍ حَبْنَطَى - بالتونين - وحبِنطاةٌ ومحبِنط. الاحْرَنْجَامُ: مصدرٌ احْرَنْجَمَ القَوْمُ: إذا اجْتَمَعُوا^(٢).

قال جَارُ اللَّهِ: «وكذلك العَوَاءُ والثَغَاءُ والدُّعَاءُ^(٣) وما كان صوتاً كقولك النَّبَاحُ والصُّرَاخُ والصُّبَاخُ».

قال المُشْرَحُ: اعلم^(٤) أنَّ (فِعْلاً) من أبنية المبالغة نحو عُراضٍ وطُوالٍ وشُرَاعٍ وخُفافٍ. فجاءت عليه الأدواء، لأنَّ قليلَ الدَّاءِ مكروهٌ مستكثَرٌ، وذلك نحو الخُراجِ والكُبَادِ والدُّوَارِ^(٥) والصُّدَاعِ والرُّعَافِ والخُنَاقِ والسُّعَالِ والجُذَامِ والزُّكَامِ، لأنَّ الصوتَ لا يعلوُ إلا لِمُهْمٍّ وحادِثٍ. قالَ ابنُ جنى: ولَمَّا كانت الأصواتُ منخِطَّةً عن رُتَبَةِ الأدْوَاءِ أتوا فيها بـ (فَعِيلٍ)، كما أتوا بـ (فُعَالٍ) فقالوا: الضَّغِيبُ والضُّغَابُ، والشَّحِيجُ والشُّحَاجُ، والنَّهْيَقُ والنَّهْاقُ، لأنَّ (فَعِيلًا) في المبالغة دون (فُعَالٍ).

قال جَارُ اللَّهِ: «قال الخَلِيلُ^(٦) ابنُ أحمد: «مدَّوا البكاءَ على ذَا،

(١) في (أ): «البطيء» ويشهد لصحة ما أثبتته ما جاء في الصحاح: (حبط).

(٢) في (أ): «إذا أزد حموا» والمعنى لا يختلف كثيراً ويؤيد ما أثبتته ما جاء في تهذيب اللغة:

٣٠٩/٥ «أبو عبيد عن الأصمعي قال: المحرنجم: المجتمع».

(٣) سقطت من (ب) وذكرت في هامش الورقة على أنها قراءة نسخة أخرى.

(٤) نقل الأندلسي في شرحه: ١٠٦/٣ نص المؤلف في هذه الفقرة بتمامها، ثم وصلها بشرح

الفقرة التي تليها دون إشارة إلى الخوارزمي خلاف عادته.

(٥) في (ب): «الدوار والصداع...».

(٦-٦) في (أ) فقط وهي غير موجودة في نسخ المفصل وشروحه.

والذين قَصَرُوهُ جَعَلُوهُ كَالْحَزْنِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْبُكَاءُ: يَمُدُّ وَيَقْصُرُ، فَإِذَا مَدَدَتْ أَرْدَتِ الصَّوْتِ الَّذِي يَكُونُ مَعَ الْبُكَاءِ، وَإِذَا قَصَّرَتْ أَرْدَتِ الدُّمُوعَ وَخُرُوجَهَا قَالَ (١):

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاءُهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ

فهذا وقوله: جعلوه كالحزن بمعنى واحد، والمعنى: أن مَنْ قَصَرَهُ لَمْ يَجْعَلْهُ صَوْتًا. فِي (حَاشِيَةِ الْمُفْصَلِ) (٢) الْبُكَاءُ مَا كَانَ بِصَوْتِ الْبُكَاءِ - بغيرِ مَدٍّ - / مَا كَانَ بِغَيْرِ صَوْتٍ. الرَّوَايَةُ: «فِي الْحَزْنِ» قَوْلُهُ: «جَعَلُوهُ كَالْحَزْنِ» [١١٢/أ] فَتَحَ الْحَاءُ وَالزَّيَّ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَالْعِلَاجُ كَالصَّوْتِ [نحو: النَّزَاءِ وَنظيره الْقَمَاصُ] (٣)».

قَالَ الْمُشْرَحُ: وَقَعَ فِي الشَّاةِ [نَزَاءِ] (٤) - بِالضَّمِّ - وَهُوَ دَاءٌ يَأْخُذُهَا فَتَنْزُوا مِنْهُ حَتَّى تَمُوتَ. قَمَصَ الْفَرَسُ وَغَيْرُهُ يُقْمِصُ يَقْمِصُ أَي: اسْتَنَ، وَفِي (الصَّحَاحِ) يُقَالُ: هَذِهِ دَابَّةٌ فِيهَا الْقِمَاصُ وَلَا تَقِلُّ قِمَاصٌ (٥)، وَفِي الْمَثَلِ (٦): (مَا بِالْبَعِيرِ مِنْ قِمَاصٍ) يُضْرَبُ لِمَنْ ذَلَّ بَعْدَ عَزٍّ، وَهَذَا لِأَنَّ الْعِلَاجَ لَا يَخْلُو عَنْ صَوْتٍ.

(١) البيت لكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه: ٢٥٢.

وهو من شواهد الكتاب: ٣٤/١، والمقتضب: ١٥٢/٤ والمحاسب: ٤٣/٢، والإنصاف:

١٨٧، والخزانة: ٣٣٩/١.

(٢) لم يرد هذا النص في حاشية المفصل التي بين يدي، وهي نسخة (ليدن) وأنا أجزم بأنها مختصرة من الأصل.

(٣) ساقط من الأصل.

(٤) في (أ): «ثفاء»، وما أثبتته في الصحاح: (نزا)، والنص هنا منقول منه.

(٥) جاء في تهذيب اللغة: ٣٨٧/٨ «... والقميص: البرذون الكثير القماص والقماص، والضَّمُّ أَفْصَحُ».

(٦) جمهرة الأمثال: ٢٢٧/٢ قال: «هكذا روى لنا، والصحيح «أما بالبعير من قماص».

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن ذلك [ما] (١) جمع على أَفْعَلَةٍ (٢)، نحو قَبَاءٍ وَأَقْبِيَةٍ،
وَكِسَاءٍ وَأَكْسِيَةٍ، كقولك: قَدَالٌ وَأَقْدَلَةٌ، وَحِمَارٌ وَأَحْمَرَةٌ».

قال المُشَرِّحُ: ما كان على وزنِ فَعَالٍ - بفتح الفاء - وفعال - بكسرها -
فإنه يكسّر على أَفْعَلَةٍ.

قال جَارُ اللَّهِ: «وقوله:

* في لَيْلَةٍ من جُمَادَى ذاتِ أُنْدِيَةِ *

في الشُّذُودِ كَأَنْجِدَةٍ في جَمْعِ نَجْدٍ».

قال المُشَرِّحُ: هذان الجَمْعان (٣) مع شذوذهما لهما عندي وجه.

أما أُنْدِيَةٌ فلأنَّ مُفْرَدَها - وإن كان في نفسه فعلاً - لكنه بالنظر إلى ما
يُقابله وهو الجَفَافُ فَعَالٌ ومن ثَمَّ كَسَّرُوهُ على أَفْعَلَةٍ أَلَّا تَرَى إلى إِمَالَتِهِمْ
﴿النَّاسِ﴾ (٤) وإن لم يُوجد فيه للإمالة مُوجب نظراً لها إلى كسرة
﴿الجَنَّةِ﴾ (٥) من ذلك بَدْوِيٌّ - بالتحريك - لوقوعه في مقابلة القَرَوِيِّ،
وقالوا: هذه عَدْوَةٌ لِلَّهِ حَمَلًا على صِدِيقَةٍ.

وأما أَنْجِدَةٌ فجمع نَجَادٍ جَمْعُ نَجْدٍ. (٦) ومن فَتَحَ كَالْبَحْرِ فَمِنْ مُتَوْنٍ نَجَادٍ
إلى بَطُونٍ وَهَادٍ (٦).

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (ب): «على لفظه...».

(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ١٠٧/٣ نص المؤلف هنا ثم قال: «أقول أُنْدِيَةٌ في الشذوذ كأنجدة
في جمع نجد إذ قياسه أن يقال منه نداء - بالمد - كما قيل: قباء وأقبية...».

(٤) سورة الناس: آية: ١. والقراءة في السبعة لابن مجاهد: ٧٠٣.

(٥) سورة الناس: آية: ٦.

(٦-٦) لم يتبين لي معنى هذه العبارة، والذي يظهر لي أن المؤلف نقلها عن بعض عبارات
الكتاب كـ «فتوح ابن أعثم» أو «اليميني» للعتبي أو المقامات... وما أشبهها.

ومن أبيات السقط^(١):

* يَجُوبُونَ [الغَوَائِرَ]^(٢) والنَّجَادَا *

تمامه^(٣):

* لا يُبْصِرُ الكَلْبُ من ظَلَمَائِهَا الطُّنْبَا *

والشَّتَاءُ عندهم جُمَادَى لجمودِ المَاءِ فيه، ذَكَرَهُ الفَرْعَانِيُّ^(٤) وفي
[دِرْعِيَّاتِ أَبِي العَلَاءِ]^(٥):

(١) صدر في شروح السقط: ٧٨٢:

* كَأَنَّ بني سبيكة فوق طَيْرٍ *

(٢) في (أ): «العوالي».

(٣) البيت لمرّة بن محكان التميمي السعدي، من بني سعد بن زيد مائة بن تميم. شاعر أموي
عاصر جريراً والفرزدق وكان شريفاً.

أخباره في: معجم الشعراء: ٣٨٣، والاشتقاق: ١٥١.

والبيت من قصيدة جيدة في الحماسة: ٥٠٨ (رواية الجواليقي) وأولها:

أنا ابنُ مُحَكَّانِ أخوالي بنو مَطَرٍ	أُنمى إليهم وكانوا مَعَشِراً نُجْبَا
يا رَبَّةَ البَيْتِ قُومِي غيرِ صاغِرَةٍ	ضَمِي إِلَيْكَ رَحَالَ البَيْتِ والقَرَبَا
وخبْرِيهِمْ أَنذَرِيهِمْ ونَزَلُهُمْ	في باحَةِ الدَّارِ أم نَبِيي لهُم قُبَا
في لَيْلَةٍ من جُمَادَى ذاتِ أنْدِيَةٍ	لا يُبْصِرُ الكَلْبُ من ظَلَمَائِهَا الطُّنْبَا
لا يَنْبُحُ الكَلْبُ فيها غيرِ واحدةٍ	حَتَّى يَلْفُ عَلَى خَيْشُومِهِ الذَّنْبَا
لِمُرْمِلِ الزَّادِ مَعْنِي بِحَاجَتِهِ	من كانَ يَكْرَهُ دَمًا أو يَقي حَسْبَا
وَقَمَتِ مُسْتَبْطِنًا سِيفِي وأعرض لي	مِثْلُ المُجَادِلِ كُومًا بُرُكَّتِ عَصْبَا
فصَادَفَ السَّيْفُ منها ساقَ مُتَلِيَةٍ	جَلَسَ فصادَفَ منه ساقَها عَطْبَا
زِيافَةَ بِنْتِ زِيافِ مُذَكَّرَةٍ	لَمَّا نَعَوْهَا لِراعيِ سَرَجِنا اُنْتَحَبَا

والشاهد في إثبات المحصل: ١٠٧، والمنخل: ١٣٤، وشرح المفصل للأندلسي:

١٠٧/٣.

وينظر: المقتضب: ٨١/٣، والخصائص: ٥٢/٣، ٢٣٧، والمقصود والممدود: ١٣٤،

والعيبي: ٥١٠/٤.

(٤) نقله المؤلف أيضاً عن الفرغاني في شرح سقط الزند: ١٩١٢، وينظر: الأيام والليالي

للفراء: ٤٣. والفرغاني بفتح الفاء (الأنساب: ٢٧٤/٩).

(٥) شروح سقط الزند: ١٩١٢، وفي (ب) «يفرغ بارد».

كَمُغْتَسِلٍ أَعْلَى جُمَادَى بِيَارِدٍ وَمَا سَجَلُ مَاءٍ حِينَ يَفْرَغُ سَائِحُ
قَالَ جَارُ اللَّهِ: «[فصل] (١): وَأَمَّا السَّمَاعِيُّ فَنَحْوُ الرَّجَا وَالرَّحَا وَالْخَفَاءِ
وَالْإِبَاءِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ إِلَى الْقِيَاسِ سَبِيلٌ».

قال المُشَرِّحُ: الرَّجَا: هو الجانب وتثنيته رجوان، والرحا: - بالحاء - هو
الذي يُدار للطحن.

(١) ساقط من الأصل.

[بَابُ الْأَسْمَاءِ المتصلة بالأفعال]

قال جارُّ الله: «ومن أصنافِ الاسمِ الأسماءُ المتَّصلةُ بالأفعالِ هي ثمانية أسماءٍ: المصدرُ، اسمُ الفاعلِ، اسمُ المفعولِ، الصفةُ المشبهةُ، اسمُ التفضيلِ، اسمُ الزمانِ والمكانِ، اسمُ الآلةِ».

[بَابُ الْمَصْدَرِ]

المَصْدَرُ: أبنيتُهُ في الثلاثي المجرَّد كثيرةٌ مختلفةٌ، يرتقي ما ذكره سيبويه منها إلى اثنين وثلاثين بناءً وهي: فَعَلٌ وفِعْلٌ وفُعْلٌ وفَعْلَةٌ وفِعْلَةٌ وفُعْلَةٌ، وفَعْلَى وفُعْلَى وفِعْلَانٌ وفِعْلَانٌ وفُعْلَانٌ وفُعْلَانٌ، فَعَلٌ فِعْلٌ فَعْلٌ فَعْلٌ، فَعْلَةٌ وفِعْلَةٌ، وفِعَالٌ وفِعَالٌ وفِعَالَةٌ وفِعَالَةٌ، فُعُولٌ وفُعُولٌ، فَعِيلٌ فُعُولَةٌ، مَفْعَلٌ مَفْعِلٌ، مَفْعَلَةٌ ومَفْعِلَةٌ. وذلك نحو: قَتَلَ وفِسَّقَ وشَغَلَ ورَحِمَهُ ونَشَدَهُ وكُدِّرَةَ ودَعَوَى وذِكْرَى وبُشْرَى، ولَيَانَ، وجِرْمَانَ، وغَفْرَانَ، ونَزْوَانَ وطلَّبَ وخَنِقَ وصَعَرَ وهُدَى وعَلَبَ وسَرَقَ وذهابَ وصِرَافٍ وسُؤَالَ وزَهَادَةَ وِدْرَايَةَ، ودُخُولٍ وَقَبُولٍ ووجِيفٍ^(١) وصُهُوبَةٍ ومدَّخَلٍ، ومَرَجِعٍ ومَسْعَاةٍ ومَحْمَدَةَ».

قال المشرح: أمَّا (فَعْلٌ) فمصدر الدُّعاء، ثم من الأبواب لا سيما من باب فَعَلَ يَفْعُلُ ويَفْعُلُ - بالكسر والضم - إذا كان سالماً وفي الباب الثالث

(١) في (ب) و«خبيب» ثم أصلحت في هامش الورقة قراءة نسخة أخرى.

إذا كان متعدياً ونحو ذلك: ضربه ضرباً وقتله قتلاً وحمد الله حمداً، قالوا: (فَعَلٌ) في البابين المتقدمين للمتعدي، وفُعُولٌ لل لازم، وقد يتبادَلان^(١) نحو تَمَكَّ السَّنَامُ يَتَمَكُّ - بالضم - طَالَ وارتفعَ تَمَكَّأً^(٢)، وورَدَ الماءَ وُرُوداً، وربما اجتمعا: سَكَتَ سَكْتاً وَسُكُوتاً وَصَمَتَ صَمْتاً وَصُمُوتاً.

وأما (فُعَلٌ) فنحو ذكر ذِكراً وفسق فِسْقاً.

وأما (فُعَلٌ) فنحو شكر الله شُكراً. وكفرَ النعمةَ كُفْراً وشغله شُغْلاً.

وأما (فَعَلَةٌ) فهي بناء المرة، وربما جاءت في موضع المصدر (كالرحمة والرجعة^(٣)).

وأما (فِعْلَةٌ) فهي بناء الحسن من الفعل والحال التي يفعل عليها نحو: رقبه رِقبَةً، ونشد الضالة نَشْدَةً، وهي قليلة، وفطن فِطْنَةً.

وأما (فُعْلَةٌ): فنحو: شهب الفرس شُهْبَةً، وصخب صُخْبَةً ويقال: في لونه كُدْرَةٌ، وحرَم الشيء حُرْمَةً، وهجن هُجْنَةً.

وأما (فَعْلَى): فنحو: دَعَوَى مصدر دعا من قوله تعالى^(٤): ﴿دَعُواهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ﴾.

قال الشيخ^(٥) - [رضي الله عنه -] ^(٥) وأما (فَعْلَى) فنحو: ذِكْرَى خلاف النسيان.

وأما (فُعْلَى) فنحو: بُشْرَى، وهو مصدر بشرت الرجل.

(١) في (ب) «وقد بينا ذلك».

(٢) الصحاح: ١٥٧٨/٤ (تمك)، وتهذيب اللغة: ١٥٨/١٠ (تموكاً).

(٣-٣) في (ب): «كالرحمة والرحمة».

(٤) سورة يونس: آية: ١٠.

(٥-٥) في (ب).

وأما (فَعْلَان) فنحو: لواه بذنبه لَيَّان، قال (١):

* تَطْلِينُ لَيَّانِي وَأَنْتِ مَلِيَّةٌ *

وأما (فَعْلَان) فنحو وجد الضالة وجداناً، وكحرمته العطا جرماناً / . [ب/١١٢]

وأما (فُعْلَان) فنحو غفر له ذنبه مَغْفِرَةٌ وَعُفْرَانًا، وبطل الشيء بُطْلَانًا وهو قليل .

وأما (فَعْلَان) فنحو نَزَوَانُ. الفراء: إذا كان الفعل في معنى الذَّهَابِ والمَجِيءِ والاضطراب، فلأنها من الفعلان (٢) في مصدره مثل غلت القدر غَلِيَانًا وَخَفَقَ القَلْبُ خَفَقَانًا.

وأما (فَعْلٌ) فهو من مصادر فَعَلَ يَفْعَلُ، إذا كان الفعلُ لازماً وهو القياسُ، كما أن فَعْلَانًا بالسكون من مصدره إذا كان مُتَعَدِّيًا، وقد شُدَّ رَهْقَتُهُ رَهَقًا، وَجَشِمْتُ الأَمْرَ جَشَمًا، كما شُدَّ حَبِطٌ عَمَلُهُ حَبِطًا.

وقد يجيء فَعْلٌ من غير ذلك الباب نحو هَرَبَ هَرَبًا، وَطَلَبْتُهُ طَلْبًا وَالغَلْبُ في قوله تعالى (٣): ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سِيغْلِبُونَ ﴾ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فَعْلَةٌ فَحُذِفَتِ الهَاءُ عِنْدَ الإِضَافَةِ كَمَا فِي:

* عِدَ الأَمْرِ . . . *

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه: ١٠٣٦، وعجزه:

* وأحسن يا ذات الوشاح التَّقَاصِيَا *

من قصيدة أولها:

ألا حيَّ بالزرق الرُّسومِ الخَوَالِيَا وإن لم تُكُنْ إلا رَمِيمًا بَوَالِيَا
(٢) جمع الصَّغَانِيُّ ما جاء على هذا الوزن في كتاب له سماه: «نقعة الصُّديان فيما جاء على
فَعْلَان» طبع بتحقيق الدكتور علي حسين البواب سنة ١٤٠٢ هـ.

(٣) سورة الروم: آية: ٣.

قال الفراء^(١): أراد: عِدَّة الأَمْرِ، وأنشد^(٢):

إِنَّ الخَلِيْطَ أَجَدَّ البَيْنَ فأنجَرَدُوا وأخْلَفُوكَ عِدَّ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا
وأَمَّا (فَعَلٌ) فنحو حنقه حنقاً، وهو عزيز.

وأَمَّا (فَعَلٌ) فهو أحد المصادر الواردة في باب الطبائع نحو صغَر صِغَرًا
وعَظَمَ عِظْمًا.

وأَمَّا (فَعَلٌ) فهو في المعتل اللام نحو الهُدَى والسُّرى، وهذا البناء
قليل، وهو من أبنية الجمع، ويشهد له أن بعض العرب يؤنثه على إرادة
الجمع.

وأَمَّا (فَعَلَةٌ) فنحو الغَلْبَةُ.

وأَمَّا (فَعِلَةٌ) فنحو السَّرِقَةُ.

وأَمَّا (فَعَالٌ) فنحو فسد فسَادًا وذهب ذَهَابًا، ويجيء في باب الطبائع
محذوف الهاء كقولك: جمل جَمَالًا.

وأَمَّا (فِعَالٌ) فنحو كتبت كِتَابًا، وصرفت الكلبة: إذا اشتهدت الفحل
صِرَافًا.

وأَمَّا (فُعَالٌ) فنحو سُؤال.

وأَمَّا (فَعَالَةٌ) فهو أحد المصادر الواردة في باب الطبائع: تقول: سفه
سَفَاهَةً^(٣) وفقه فِقَاهَةً^(٣) وقد يجيء في غير ذلك الباب نحو: زهد في الشيء
زَهَادَةً.

(١) معاني القرآن: ٢٥٤/٢. وفيه: «يريد...».

(٢) البيت للفضل بن العباس اللهبي، في الخصائص: ١٧١/٣، والأشباه والنظائر: ١٠٣/٣.

وشرح شواهد الشافية: ٦٤، وهو في اللسان: (غلب) و(وعد).

(٣) - ٣) ساقط من (ب) معلقة على هامش الأصل.

وأما (فَعَالَةٌ) فكالولاية للشيء مثل حسب حسابة، وكتب كِتَابَةً، وقال:
أخلب خِلَابَةً؛ لأنها كَالصَّنَاعَةِ.

وأما (فُعُولٌ) فهي^(١) في الأغلبٍ لغير المتعدي كالقُعُودِ والجُلُوسِ.

وأما (فَعُولٌ) فحكى اليزيدي عن أبي عمرو القَبُولَ - بالفتح - مصدرٌ لم
أسمع غيره، وقد جاء الوزوع والولوع تقول: أوزع بكذا وأولع به.

وأما (فَعِيلٌ) فهو نَزُوٌ جَدًّا، كقولك خَبَّ الفَرَسَ خَبِيئًا وَذَمَلَ البَعِيرُ
ذَمِيلًا. وهو من مصادر فَعَلَ يَفْعِلُ - بفتح العين في الماضي وكسرهما في
المستقبل -.

وأما (فُعُولَةٌ) فهو أحد المصادر الواردة في باب الطبائع.

وأما (مَفْعَلٌ) فهو قياس كالمَدْخَلِ.

وأما (مَفْعِلٌ) فنحو المَرْجِعِ، قال الله تعالى^(٢): ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ
مَرْجِعُكُمْ﴾ وهو شاذٌّ؛ لأنَّ المصادر من فَعَلَ يَفْعِلُ إنما يكون بالفتح.

وأما (مَفْعَلَةٌ) فنحو المسعاة^(٣) في الجود والكرم.

وأما (مَفْعِلَةٌ) فنحو المَحْمِدَةِ.

وأما (فَعَالِيَةٌ) فلم يوردها الشَّيْخُ - رحمه الله - لقلَّتها يقال: عَلَنَ الشَّيْءُ
عِلَانِيَةً. قال الفَرَّاءُ: هذه الياء لا تلحق من المصادر إلا ما كان ثالثه ألفاً مع
فتح التاء ولحاق الهاء في آخره.

قال جارُّ اللُّه: «(فصل): وتجري في أكثر الثلاثي المزيد فيه والرباعي
على سننٍ واحدٍ، وذلك قوله في أفعل إفعالاً، وفي افتعل افتعالاً، وفي انفعل

(١) في (ب): «فهو».

(٢) سورة الانعام: آية: ١٦٤.

(٣- ٣) في (ب): «الكرم والجود».

انفعالاً، وفي استفعل استفعالاً، وفي افعلّ وافعالً افعالاً وافعيلاً، وفي افعال افعوال وفي افعوعلّ افعيعال، وفي افعلل افعللال، وفي تفاعل تفاعل، وفي افعلل افعيلاً، وفي فَعَّلَ تفعيل وتفعلة. وعن ناسٍ من العربِ فَعَّالٌ، قالوا: كلمته كِلَامًا. وفي التَّنْزِيلِ^(١): ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾.

قال المشرح: (إفعال) كإكرامٍ، و (افتعال) كاحتباسٍ و (انفعال) كانطلاقٍ، و (استفعال) كاستخراج، و (افعال) كاحمرارٍ، و (افعيلاً) كاشهيبٍ، و (افعوال) كاجلواذٍ و (افعيعال) كاعشيشابٍ، و (افعللال) كاحرنجامٍ، و (تفاعل) كتقتالٍ، و (افعللاً) كاقشعرارٍ، و (تفعيل)، و (تفعلة) كتخريج وتروية وتسلية.

قال جارُ اللّهِ: «وفي فاعل مُفاعلةً وفِعَالٌ، ومن قال: كِلَامٌ قال: قيتالاً».

قال المشرح: مَنْ قال: كَلَمْتُهُ^(٢) وتكليمًا وكلامًا^(٣) قال: قاتلتُهُ مُقاتلةً وقيتالاً.

قالَ جارُ اللّهِ: «وقال سيبويه: في فِعَالٍ كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قيتال ونحوها».

قال المُشْرَحُ: يعني: كأنهم اختصروه وجعلوه لغة لأنفسهم.

قالَ جارُ اللّهِ: «وقد قالوا: ماريتهُ مِرَاءً، وقاتلته قِتالاً».

قال المُشْرَحُ: وهو بكسر الفاء وتشديد العين.

قالَ جارُ اللّهِ: «وفي تَفَعَّلَ تَفَعُّلٌ وتَفِعَّالٌ فيمن قال كِلَامًا قالوا:

[١١٣/أ] تَحَمَّلْتُهُ/ تَحَمَّلًا وقال^(٣):

(١) سورة النبأ: آية: ٢٨.

(٢-٢) في (ب): «كلاماً وتكليمًا».

(٣) إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٠٨، والمنخل: ١٣٤، وزين العرب: =

ثلاثة أحبابٍ فحبُّ علاقةٍ وحبُّ تِمْلَاقٍ وحبُّ هو القتلُ

قال المُشَرِّحُ: تَفْعَالٌ: بكسرِ التاءِ والفاءِ وتشديدِ العينِ.

الرُّوَايَةُ: «فحبُّ» بالتنوين في المواضع. ويروى: «فحبُّ» بالإضافة في كلا الموضعين.

قال جَارُ اللَّهِ: «وفي فَعَلَلٍ فَعَلَّلَهُ وَفِعْلَالٌ، قال رُؤْبَةٌ:

* سَرَهْفَتُهُ وَأَيُّمَا سَرَهَافٌ *

قال المُشَرِّحُ: «(سرهف الصبي، وسرعف: إذا أحسنَ غِذَاءَهُ نقل عن مجمل^(٢) اللغة^(١))»

هذا البيت قد طلبته في ديوان رؤبة فلم أجده، وطلبتُه في ديوان العجاج فإذا فيه^(٣):

= والخوارزمي: وشرح المفصل للأندلسي: ١١٣/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٧/٦، ٤٨، ١٥٧/٩.

وهو من شواهد مجالس ثعلب: ٢٣، وإعراب ثلاثين سورة: ٨١، واللسان: (ملق).
قال ابن المستوفي: «وهذا البيت سمعت شيخنا أبا الحرم مكي بن ريان ينشده: (حب علاقة، وحب تملاق) بالتنوين فيهما، وبالإضافة إلى ما بعدها.
وهذا البيت أنشده ثعلب في أماليه، قال: أنشدني ابن الأعرابي: قال: أنشدني أعرابي قال: فقلت: زدني ثانياً فقال: هو يتيم».

وكان ثعلب قد قال قبل ذلك:

ثلاثة أبياتٍ فبيتٌ أحبُّه وبيتان لَيْسَا من هَوَايِ وَلَا شَكْلِي
ألا أَيُّهَا البَيْتُ الَّذِي حَبِلَ دُونَهُ بنا أنت من بيت وأهلك من أهلي
بنا أنت من بَيْتٍ دَخُولِكَ طَيْبٌ ومثواك لو يُسْطَاعُ بِالْبَارِدِ السَّهْلِ

(١-١) هذه العبارة جاءت في نسخة (ب) بعد إكمال الشاهد وشرح ألفاظه.

(٢) لم أهدت إليه في المجمل، وهو في الصحاح: ١٣٧٣/٤، ١٣٧٤ (سرعف).

(٣) ديوان العجاج: ١٦٧، ١٦٨.

وعبارة المؤلف هذه نقلها الأندلسي في شرحه: ١٣/٣ وابن المستوفي في إثبات =

وَالنَّسْرُ قَدْ يَرْكُضُ وَهُوَ هَافٍ يَدُلُّ بِقَدْرِ رِيْشِهِ الْغُدَافِ
 قُنَازِعاً مِنْ زُغْبٍ خَوَافِي سَرَهْفَتِهِ مَا شِئَتْ مِنْ سِرْهَافِ
 القنازع: جمع قنزع. وهو أن يذهب من الشعر مواضع ويبقى منه مواضع.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَالُوا فِي الْمُضْعَفِ: قَلْقَالٌ وَزِلْزَالٌ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ.
 (١) وَفِي تَفَعَّلَ تَفَعَّلًا (٢)».

قال المشرح: هذا نص من الشيخ [- رحمه الله (٢) -] على أنك لو فتحت الفاء في غير المضعف فقلت في دحرج دحراج لم يجز. نظير تفعّل تجلبّب وتدحرج، وهو من مُتَشَعِّبَاتِ الرَّبَاعِيِّ.

قال جارُ الله: «(فصل): وقد يرد المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول كقولك قمت [قائماً] (٢) وقوله (٣):

* وَلَا خَارِجاً مِنْ فِيٍّ زُورٌ كَلَامٌ *

وقوله:

= المحصل: ١٠٩، والمراغي في المنخل: ١٣٤. توجيه إعراب الشاهد وشرحه في إثبات المحصل: ١٠٨، ١٠٩، والمنخل: ١٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٧/٦، ٤٩، وشرح المفصل للأندلسي: ١١٣/٣. وينظر: المقتضب: ٩٥/٢، والأصول: ٥٣٦/٢، وكتاب ليس لابن خالوية: ١٨، والخصائص: ٢٢٢/١، والمنصف: ٤١/١، ٤/٣، وأمالي ابن الشجري: ٢٩٤/٢، والخزانة: ٢٤٦/١.

(١-١) ما بين القوسين جاء بعد شرح العبارة السابقة لها وأفردها الناسخ بـ «قال جار الله ثم قال المشرح...».

(٢) في (ب).

(٣) البيت للفرزدق، وقيله:

ألم ترني عاهدت ربي وإنني
 على حلفة لا أستم الدهر مسلماً
 لبين رتاج قائماً ومقام
 ولا خارج من فيٍّ زور كلام
 وقد تقدم ذكره.

* كَفَىٰ بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِيًا *

قَالَ الْمُشْرَحُ: كما يرد اسما الفاعل والمفعول على صِيغَةِ الْمَصْدَرِ كقولك: رَجُلٌ عَدْلٌ وَبَيْتُ الْحِمَاسَةِ^(١):

* إِذَا هَمَّ أَلْقَى بَيْنَ عَيْنَيْهِ عَزْمَهُ *

كذلك يرد المصدر على وزنها.

أَسْمَاءُ: اسْمُ امْرَأَةٍ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ: كَافِيًا - بِالنَّصْبِ - لِأَنَّ مَعْنَاهُ: كَفَىٰ بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كِفَايَةً، إِلَّا أَنَّهُ حَمَلَ النَّصْبَ عَلَى الْجَرِّ كَمَا فِي بَيْتِ السَّقَطِ^(٢).

وَمَا تَرَكْتُ بَذَاتِ الدَّلِّ عَاطِلَةً مِنْ الطُّبَّاءِ وَلَا عَارٍ مِنَ الْبَقْرِ

(١) البيت لسعد بن ناشب من بني مازن بن مالك بن عمرو بن تميم وكان أصاب دماً فهدم بلال ابن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري والي البصرة وقاضيا داره...

ويعد سعدٌ من شياطين العرب وهو صاحب يوم الوقيط في الإسلام بين تميم وبكر بن وائل. أخباره في: النقائض: ٣٠٥/١، والشعر والشعراء: ٦٩٦/٢، والخزانة: ٤٤٦/٣. والبيت

من أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة: ٣٤، ٣٥ (رواية الجواليقي) هي:

سَأَغِيْلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِبًا	عَلِيٌّ قَضَاءَ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِبًا
وَأَذْهَلُ عَن دَارِي وَأَجْعَلُ هَدْمَهَا	لِعَرْضِي مِنْ بَاقِي الْمَدْعَةِ حَاجِبًا
وَيَضْعُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْتَشَتْ	يَمِينِي بِإِدْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا
فَإِنْ تَهْدَمُوا بِالْغَدْرِ دَارِي فَإِنَّهَا	تَرَاثُ كَرِيمٍ لَا يِيَالِي الْعَوَاقِبَا
أَخَوِ غَمْرَاتٍ لَا يُرِيدُ عَلَى الَّذِي	يَهْمُ بِهِ مِنْ مَفْضَعِ الْأَمْرِ صَاحِبَا
إِذَا هَمَّ لَمْ تَرُدَّ عَزِيمَةَ هَمِّهِ	وَلَمْ يَأْتِ مَا يَأْتِي مِنَ الْأَمْرِ هَاتِبَا
فِيَا لِرِزَامِ رَشْحُوا بِي مَقْدَمًا	إِلَى الْمَوْتِ خَوْضًا إِلَيْهِ الْكَتَائِبَا
إِذَا هَمَّ أَلْقَى بَيْنَ عَيْنَيْهِ عَزْمَهُ	وَنَكَبَ عَن ذِكْرِ الْعَوَاقِبِ جَانِبَا
وَلَمْ يَسْتَشِرْ فِي رَأْيِهِ غَيْرَ نَفْسِهِ	وَلَمْ يَرْضَ إِلَّا قَائِمَ السَّيْفِ صَاحِبَا

وزاد عليها البغدادي في الخزانة: ٤٤٦/٣ بيتين أوردهما عن ابن هشام في شرح الشواهد:

١٦٣/١.

(٢) شروح السقط: ١٢٥/١.

وقوله^(١):

* كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرَقُ *

وبعده^(٢):

... .. .
وَلَيْسَ لِحَبِّهَا إِذْ طَالَ شَافِي
فِيَا لَكَ حَاجَةً وَمَطَالَ شَوْقٍ وَقَطَعَ قَرِينَةَ بَعْدَ اثْتِلَافِ
(٣) هَذَا الشَّعْرُ لِبُشْرِ^(٣).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْهُ الْفَاضِلَةُ وَالْعَافِيَةُ، وَالْكَاذِبَةُ وَالِدَالَةُ، وَالْمَيْسُورُ،
وَالْمَعْسُورُ، وَالْمَرْفُوعُ، وَالْمَوْضُوعُ وَالْمَعْتُولُ، وَالْمَجْلُودُ، وَالْمَفْتُونُ فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى^(٤): ﴿بِأَيْكُمُ الْمَفْتُونُ﴾».

قَالَ الْمَشْرُحُ: الْفَاضِلَةُ وَالْإِفْضَالُ وَالْعَافِيَةُ وَالْمُعَافَاةُ وَالْكَاذِبَةُ كَأَنَّهَا
التَّكْذِيبُ. قَالَ تَعَالَى^(٥): ﴿لَيْسَ لِيَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾، وَالِدَالَةُ الْإِدْلَالُ،
وَالْمَيْسُورُ وَالْمَعْسُورُ الْيُسْرُ وَالْعُسْرُ، وَالْمَرْفُوعُ وَالْمَوْضُوعُ الرَّفْعُ وَالْوَضْعُ،
فَالرَّفْعُ: عَدُوٌّ دُونَ الْحَضْرَةِ، قَالَ^(٦):

مَوْضُوعَهَا زَوْلاً وَمَرْفُوعَهَا كَمَرٌّ صَوْبِ لِحْبِ وَسَطٍ رِيحٍ

(١) البيت لرؤية في ملحقات ديوانه: ١٧٩.

والشاهد في الكامل: ٣٠/٢، والمحاسب: ١٢٦/١، ٢٨٩، ٧٥/٢ والخصائص:
٣٠٦/١، وأمالي ابن الشجري: ١٠٥/١، والمرتل: ٥٢، والخزانة: ٥٢٩/٣.

(٢) ديوان بشر بن أبي خازم: ١٤٢. وبينهما بيت.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١١، والمنخل: ١٣٥، وشرح
المفصل لابن يعيش: ١٥/٦، ١٠٣/١٠، وشرح المفصل للأندلسي: ١١٤/٣.

وينظر: المقضب: ٢٢/٤، والخصائص: ٢٦٨/٢، والمنصف: ٢٦٨، وأمالي ابن
الشجري: ١٨٣/١، ٢٨٣، ٢٩٦، ٢٩٨، والمرتل: ٢٠٤، والخزانة: ٢٦١/٣.

(٣-٣) ساقط من (ب).

(٤) سورة القلم: آية: ٦.

(٥) سورة الواقعة: آية: ٢.

(٦) هو طرفة بن العبد، ديوانه: ١٤٥.

المعقول العقل، والمجلود الجلادة والتصبر، والمفتون الفتنة ومعنى قوله (٤): ﴿بَأْيُكُمْ الْمَفْتُونُ﴾ بَأْيُكُمْ الْفِتْنَةُ، وهذا في من لم يجعل الباء زائدة، فأما من جعلها زائدة فالمفتون على أصله.

قال جار الله: «ومنه المكروهة والمصدوقة والمأوية».

قال المشرّح: المكروهة: الكراهية، والمصدوقة: الصدق والمأوية: الرحمة من آوى: إذا رحم.

قال جار الله: «ولم يُثبت سيبويه الوارد على وزن مفعول».

قال المشرّح: يعني نحو الميسور والمعسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود والمفتون بمعنى: اليسر والعسر والرفع والوضع والمعقل والجلادة والفتنة.

قال جار الله: «والمُصْبِحُ والمُمْسِي والمُجْرَبُ والمُقَاتِلُ» (١) والمتحامل والمدخرج، قال:

الحمْدُ لِلَّهِ مَسَانَا وَمُصْبِحَنَا بِالْخَيْرِ صَبَحَنَا رَبِّي وَمَسَانَا
وقال:

* وَعَلِمُ بَيَانَ الْمَرْءِ بَعْدَ (٣) الْمُجْرَبِ *

وقال:

* فَإِنَّ الْمُنْدَى رِحْلَةً فَرَكُوبٌ *

وقال:

(١) سورة القلم: آية: ٦.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (ب) «عند».

* إِنَّ الْمُوقَى مِثْلُ مَا وَقِيَتْ *

وقال^(١):

* أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مَقَاتِلًا^(٢) *

وما فيه^(٢) مَتَحَامَلٌ، وقال:

* كَأَنَّ^(٣) صَوْتَ الصُّنْجِ فِي مُصَلِّصِلِهِ *

قال المُشَرِّحُ: مصبِحَنَا - بالنَّصْبِ - والمعنى^(٤): وَقْتُ إِصْبَاحِنَا وَوَقْتُ إِمْسَائِنَا، وَهَذَا كَمَا تَقُولُ: أَتَيْتُكَ خَفُوقَ النَّجْمِ، أَي: وَقْتُ خَفُوقِهِ. عِنْدَ الْمُجْرَبِ^(٥)، أَي: عِنْدَ التَّجْرِبَةِ، نَدَّتِ الْإِبِلُ تَدْوًا: إِذَا رَعَتْ بَيْنَ الْعَلَلِ

(١-١) تقدم هذا البيت في (أ) على البيتين قبله.

(٢) في (ب): «وما فيه لي...».

(٣) ساقط من (ب).

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت الثقفي، ديوانه: ٥١٦.

إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١١، والمنخل: ١٣٥، وشرح المفصل للأندلسي: ١١٥/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٠/٦، ٥٣، وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٢٥٠/٢، ومغني اللبيب: ٢١٣/٢.

(٥) هذا صدر بيت لرجل من بني مازن وقد أوقعت بنو مازن بقوم من بني عجل فقتلوا منهم، فعدت بنو عجل على جار لبني مازن فقتلوه، وتكلمته وما قبله من الأبيات في إثبات المحصل: ١١١ كالتالي:

وقد ذقتمونا مرة بعد مرة وعلم بيان المرء بعد المُجْرَبِ
وما قُتِلُ جَارِ عَائِبٍ عَنْ بَصِيرَةٍ بطالِبٍ أوتار بمسلك مَطْلَبِ
جنيتم وجرتم إذ أخذتم بحقكم غريباً زعمتم مرملاً غير مَذْنَبِ
فلم تدركوا ثأراً ولم تذهبوا بما ذهبتم بني عجل إلى وجه مَذْهَبِ
ولكنكم خفتم أسنة مازن فنكتبتم عنها إلى غير منكب
قال ابن المستوفي: «رواه الخوارزمي: (عند المجرب)»، وقال أيضاً: «وقرأته على شيخنا أبي الحرم - رحمه الله -:

* وعلم بيان المرء عند المجرب *

ولا شاهد فيه إذاً إلا موافقة وزن المصدر، ويصح الاستشهاد به إذا روي «بعد المجرب» =

والنهل، وتَدَنَّت مثله، وأنديتها [أنا]^(١) ونديتها تندية. الأصمعي^(٢): اختصم حيان من العرب في موضع فقال أحدهما: مركز رماحنا، ومخرج نساتنا، ومسرح بهمنا ومندى [خيلنا]^(٣) ومعنى البيت من باب قوله^(٤):

* تَعْلِفُهَا الْإِسْرَاجُ وَالْإِلْجَامُ *

البيتُ لعلقمة بن عبدة وقبله^(٥):

فَأَوْرَدَهَا مَاءً كَأَنَّ جُمَامَهُ من الأجن حِجَاءً مَعاً وَصَيَّبُ
تَرَادَى عَلَى دِمَنِ الْحِيَاضِ^(٦) فَإِنْ تَعُفْ فَإِنَّ الْمُنْدَى ... البيت / [١١٣/ب]

الضَّمِيرُ فِي «فأوردها» للراحلة، والصَّيْبُ: ماء ورقِ السَّمْسَمِ أو غيره من نبات الأرض. قال أبو عبيد^(٧): وقد وصف لي بمصر ولون^(٨) مائه أحمر يعلوه سوادٌ. ويقال: هو عصارة ورق الحناء. وهو أيضاً الدَّمُ والعصفر.

= فيكون حينئذ مصدراً.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١١ والمنخل: ١٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٣/٦، وشرح المفصل للأندلسي: ١١٥/٣، والشاهد في شرح الأشموني: ٣١٠/٢.

(١) ساقط من (أ).

(٢) الخبر في الصحاح: (ندى): ٢٥٠٦/٦.

(٣) في الأصل: «رحلنا» وكذا في شرح المفصل للأندلسي: ١١٥/٣، وما أثبتته يؤيد نص الصحاح.

(٤) شرح المفصل للأندلسي: ١١٥/٣ عن الخوارزمي.

(٥) ديوان علقمة: ٤٢ من قصيدته المشهورة.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١١، والمنخل: ١٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٠/٦، ٥٤، وشرح المفصل للأندلسي: ١١٥/٣.

والشاهد في الكتاب: ٤١٤/١، ٤١٦، والمقتضب: ٩٢/٢، والخصائص: ٣٦٨/١، والصحاح: (ندى).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) غريب الحديث: ١٦٨/٤.

(٨) في (أ): «لون مائه...» وهذا غير موجود في نص أبي عبيد في غريب الحديث.

ترادى: يعني ترادد أي: يُعرض عليها الماء مرة بعد أخرى حتى تشرب من هذا الماء^(١) المتغير. الدَّمَنُ: هو البَعْرُ والسَّرَجِين. تعف بالعين المهملة. الموقى: هو^(٢) التوقية.

وقبله:

يا رَبِّ إنَّ أَخْطَأْتُ أو نَسِيتُ
فَأَنْتَ لا تَنْسَى ولا تَمُوتُ
إنَّ المَوْقَى... .. البيتُ

وبعده:

أنقذني من خوف ما خَشِيتُ
رَبِّي ولولا دَفْعُهُ تَوَتُّتُ
هذا الرَّجْزُ لرؤبة^(٣)، وكان قد وقع في أيدي الحَروريةِ.

تمامه^(٤):

... .. وَأَنْجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا المُكَيْسُ

(١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) ديوان رؤبة: ٢٥، من أرجوزة في مدح مسلمة بن عبد الملك. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٢، والمنخل: ١٣٦، وشرح المفصل للأندلسي: ١١٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٤/٦، وشرح أبيات سيبويه والمفصل للكوفي: ٢٧٨. وهو من شواهد الكتاب: ٢٥٠/٢، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٣٨٨/٢، واللسان: (خطأ).

(٤) ينسب البيت لزيد الخيل بن مهلهل الطائي، ديوانه: ٧٣، ٧٤. قال ابن المستوفي: «وقد وقع له تمام غير ذلك وأنشد لمالك بن أبي كعب بن مالك الأنصاري:

* وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الجَبَانَ من الرُّكْبِ *

وهو من أبيات أولها:

وهو الذي يصفه الناس بالكيس ، يقول: بأنه يُقاتل ما وجدَ (اللقِطالِ موضعاً)^(١) وذلك أن يعلمَ أن قتاله نافعٌ؛ فإذا علمَ أنه إن قاتلَ قُتِلَ نَجَا في وقت لا يَنْجُو فيه إلا البصير بالتخلُّصِ من مثل تلك الحال.

الصَّنْجُ^(٢): صِنجان، أما ذو الأوتارِ فيختصُّ به العَجْمُ.

فأما الذي تعرفه العربُ فديسَقان يُضربانِ عندَ الطُّبْلِ كالتُّبُق. صلصلة اللِّجام: صوتهُ، عني بالمصلصل - هاهنا - الصليل^(٣).

قالَ جارُ الله: «والتَّفَعَالُ كالتَّهْذَارِ والتَّلْعَابِ والترْدَادِ والتَّجْوَالِ والتَّقْتَالِ والتَّسْيَارِ، بمعنى: الهَذْرِ واللَّعْبِ والرَّدِّ والجَوْلَانِ والقَتْلِ والسَّيْرِ مما يُبْنِي لتكثيرِ الفعلِ والمبالغةِ فيه.

قالَ المُشْرَحُ: هو أبداً مفتوحُ التَّاءِ إلا كلمتين: التَّيَّانِ والتَّلْقَاءِ.

= لعمراً أبيها لا تقولُ حَلِيلَتِي ألا فُرَّ عني مالك بن أبي كعبٍ وفي المنخل: «وقيل البيت ليزيد بن المهلهل، وهو من إسناد المبرد». توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل: ١١٣، والمنخل: ١٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٥/٦، وشرح المفصل للأندلسي: ١١٧/٣. والبيت من شواهد نواذر أبي زيد: ٣٠٠، والكتاب: ٢٥٠/٢، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٣٨٩/٢، والفاضل للمبرد: ٥٣، والخصائص: ٣٦٧/١، ٣٠٤/٣، والخزانة: ٣٩٣ (عرضاً).

(١-١) في (ب): «موضعاً للقتال».

(٢) لم يذكر الشارح - رحمه الله - نسبة الرجز، قال ابن المستوفي: البيت لأبي النجم ذكره أبو جعفر محمد بن أحمد بن النحاس. قال أبو الفتح عثمان بن جني في كتاب شرحه ألفاظ ابن السكيت... فدل ذلك على أن مثلبة المراد بها مثلب كقوله:

* كأن ضرب الصنج في مصلصه *

ولم يرد البيت في مجموع ديوان أبي النجم ضمن الأرجوزة التي أوردتها جامعه، وفيها: كأن في الصُّوت الذي يفصله نِقَارُ دَقٍ يتغنى جلجله إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٤، والمنخل: ١٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٥/٦، وشرح المفصل للأندلسي: ١١٧/٣، وينظر: العقد الفريد: ١٧٢/١.

(٣) في (ب): «هو الصليل».

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وَالْفِعْلِيُّ» (كذلك تقول^(١)): كان بينهم رمياً وهي الترامي الكثير، والحجيزي والحثيثي كثرة الحجز والحث والدليلي كثرة العلم بالدلالة والرُسوخ فيها، القيتي كثرة النيممة».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْعِمْرَانِيُّ^(٢): سَأَلْتُ صَاحِبَ (الكَشَافِ) فَقُلْتُ: الْفَعْلِيُّ أَمْ عَلَى الْقِيَاسِ أَمْ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ، فَقَالَ: هُوَ كَثِيرُ الِاسْتِعْمَالِ فَيُنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قِيَاسًا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل)^(٣): وَبِنَاءِ الْمَرْءِ مِنَ الْمُجَرَّدِ عَلَى (فَعْلَةٍ)^(٤) تَقُولُ: قَمْتُ قَوْمَهُ وَشَرِبْتُ شَرِبَهُ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: هُوَ مَفْتُوحُ الْفَاءِ أَبَدًا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَدْ جَاءَ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ كَقَوْلِهِمْ: أَتَيْتَهُمْ إِيَابَهُ وَلَقِيْتَهُ لِقَاءَهُ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: لِقَاءَهُ بِكسْرِ اللام.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَهُوَ مِمَّا عَدَاهُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ كَالْإِعْطَاءِ وَالانْطِلَاقِ وَالِابْتِسَابِ وَالتَّرْوِيحِ وَالتَّقْلِبِ وَالتَّغَافَلِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: [التَّقْلِبِ]^(٥) بِالْقَافِ، وَالتَّغَافَلِ بِالغَيْنِ وَالفَاءِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَمَّا مَا فِي آخِرِهِ تَاءٌ فَلَا يَتَجَاوَزُ بِهِ الْمُسْتَعْمَلُ بَعِيْنَهُ، تَقُولُ: قَاتَلْتُهُ مَقَاتَلَةً وَاحِدَةً، وَكَذَلِكَ الِاسْتِعَانَةُ وَالدَّحْرَجَةُ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُشَبِّهُ قَوْلَهُمْ: شَاءَ ذَكَرٌ، وَحَمَامَةٌ ذَكَرٌ.

(١ - ١) فِي (ب): «كَقَوْلِهِمْ كَانَتْ بَيْنَهُمْ...».

(٢) نَقَلَ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي شَرْحِهِ: ١١٧/٣ نَصَ الْمُؤَلِّفِ هَذَا.

(٣) سَاقَطَ مِنْ (ب).

(٤) فِي (ب): «عَلَى فَعُولِهِ».

(٥) فِي (أ): «الْقَلْبَةُ».

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وتقول في الضرب من الفعل: هو حسن الطَّعْمَةِ والرُّكْبَةِ والجُلْسَةِ والقَعْدَةِ، وقتلته قِتْلَةً سَوْءًا^(١) وبِشَّتِ المِيتَةَ، والعِدْرَةُ للضَّرْبِ مِنَ الاعتِدَارِ».

قَالَ المُشْرَحُ: هو مكسورُ الفاءِ أبدأً.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وقالوا فيما اعتلت عينه من أفعل واعتلت لامة من فَعَلَّ: إجارة وإطاقةً وتعزيةً وتسليّةً معوضين التاء من العين واللام الساقطتين».

قَالَ المُشْرَحُ: اختلفوا في أن السَّاقِطَ من إجارة وإقامة ما هو؟، فمند الخليل وسيبويه^(٢) أن الساقط ألفُ إفعال؛ لأنه أحق بالحذف لكونه زيادة، والذي ذكره الشيخ - هاهنا - غير قوليهما.

احتجَّ الشيخ^(٣) [- رحمه الله -]^(٤) بأنَّ العينَ أُولَى بالسُّقُوطِ؛ لأنَّه أخفى. ألا ترى أن المصدرَ هُنَا مركَّبٌ من حروفِ البناءِ من الصيغة، وحروفِ البناءِ أولُهما وجوداً فيكون أخفى، ونظير هذا الاختلاف اختلافهم في ياءِ مَبِيعٍ وواوِ مَقُولٍ، فعند الأخفش المحذوف هو العين، وعند سيبويه وأومفول^(٥).

الأول بالجيم والراء، والثاني بالقاف والثالث بالزاي.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ويجوز ترك التعويض في أفعل دون فَعَلَّ، قال الله تعالى^(٦): ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾».

قَالَ المُشْرَحُ: أقاموا المضاف إليه مقامَ التاءِ في التَّعْوِيضِ، وإنما لا

(١) ساقط من (ب).

(٢) الكتاب: ٢/٢٤٤.

(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ١١٨/٣ شرح هذه الفقرة.

(٤) في (ب).

(٥) الكتاب: ٢/٣٦٣.

(٦) سورة الأنبياء: آية: ٧٣.

يجوزُ في ترك التعويض في نحو تعزية وتسلية، لأنه لو ترك لسقطت^(١) الياء
الباقية في محل الرفع والجر وحينئذ تذهب التان بخلاف نحو الإقامة.

قال جَارُ اللَّهِ: «وتقول^(٢): أريته^(٣) إراءً، ولا تقول: تسلياً ولا تعزياً».

قال المُشْرَحُ: فإن سألت: لَمْ لَمْ يَأْتُوا بِالْمُضَدِّ فِي الْمَعْتَلِّ بِاللَّامِ مِنْ
فعل على تفعيل؟

أجبت: لو أتيت به على تفعيل للزم في حبيب ونحوه إذا أتيت به على
[أ/١١٤] فَعَلَّ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ عَلَى تَفْعِيلٍ أَيْضاً فَتَجْتَمِعُ ثَلَاثُ يَأْتِ، وَإِذَا/ كَانُوا قَدْ
رَفَضُوا فِي نَحْوِ غَطَاءِ التَّحْقِيرِ عَلَى الْإِتْمَامِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجْتَمِعُ ثَلَاثُ يَاءَاتِ
الْوَسْطَى مِنْهُنَّ مَتَحَرِّكَةً بِالْكَسْرِ، فَكَذَلِكَ رُفِضَ هَذَا فِي تَفْعِيلٍ، لِأَنَّهُ [على]
تلك العِدَّةِ، وفيهن الكسرة وإن كانت الكسرة في تفعيل أولى. وفي غطاء إذا
حقرت ثانياً.

(٤) قال المُشْرَحُ: إراء على وزن إقاماً.

قال جَارُ اللَّهِ: «وقد جاء التَّفْعِيلُ فِيهِ فِي الشَّعْرِ، قَالَ^(٥):

فهي تُنْزِي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًّا»

قال المُشْرَحُ: [ما قال]^(٦) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَنْزِيَّةً - هَاهُنَا - مِنْ قَبِيلِ

(١) في (ب): «لسقط».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في هامش (ب): «أرأيته» قراءة نسخة أخرى.

(٤ - ٥) ساقط من (ب).

(٥) الرجز غير منسوب.

توجيه إعراب الشاهد وشرحه في إثبات المحصل: ١١٤، والمنخل: ١٣٧، وشرح

المفصل لابن يعيش: ٥٨/٦، وشرح المفصل للأندلسي: ١١٩/٣، وهو في الخصائص:

٣٠٢/٢، والمنصف: ١٩٥/٢، والمقرب: ٤٩٠ والأشباه والنظائر: ١١٨/١، وشرح شواهد

الشافية: ٦٧.

(٦) ساقط من (أ).

قوله (١):

* أَخُو سَبَبٍ يُرْمَى بِهِ الرَّجَوَانِ *

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وتعمل المصدر إعمال الفعل مفرداً كقولك: عجبت من ضَرْبٍ زَيْدٌ عَمْرًا، ومن ضَرْبٍ عَمْرًا زَيْدًا».

قَالَ الْمُشْرَحُ: تارةً تقدم فاعل المصدر كما هو (٢) الأصل، وأخرى تقدم المفعول كما في الفعل، والمعنيُّ بالمفرد - هاهنا - غير المضاف.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومضافاً إلى الفاعل والمفعول كقولك: أعجبتني ضَرْبُ الأَمِيرِ اللَّصِّ، ودَقُّ القَصَارِ الثُّوبِ» (٣)، وضَرْبِ اللَّصِّ الأَمِيرِ، ودَقُّ الثُّوبِ القَصَارِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: وضرب اللصِّ الأَمِيرُ ودق القَصَارِ الثُّوبُ، قوله: ومضافاً تُبين أن المراد بالمفرد غير المضاف إذا أضفت المصدر إلى الفاعل نصبت المفعول بعده، وإذا أضفته إلى المفعول رفعت الفاعل قال الإمام عبد القاهر الجرجاني (٤): ولتركهم ذكر الفاعل قل في الكلام مثل قولك: عجبت من

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ١١٩/٣ نص كلام المؤلف.

وجاء في إثبات المحصل: قال الخوارزمي: يحتمل أن يكون... بخط المغربي: (أخو شعث)، وفي نسخة الخوارزمي (أخو سبب) وهو في شعر عطار بن قران اللص من أبيات منها:

أَلَا هَزَنَتْ مِنِّي بَنَجْرَانُ أَنْ رَأَتْ
كأنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا مَكْبَلًا
مَنَامِي فِي الكَبَلَيْنِ أَمْ أَبَانِ
جَرَى سَابِقًا فِي حَلْبَةٍ وَرَهَانِ
وَلَا رَجَلًا يَرْمِي بِهِ الرَّجَوَانِ
أَشْرَ عَلَيَّ اليَوْمَ مَا تَرِيَانِ
كَأَنِّي جَوَادٌ ضَمَهُ العَبْدُ بَعْدَمَا
خَلِيلِي لَيْسَ الرَّأْيُ فِي صَدْرٍ وَاحِدٍ

.....

(٢) في (ب): «في الأصل».

(٣) قبلها في الأصل: «دق الثوب القصار» من سهو الناسخ.

(٤) شرح الإيضاح له: ٥٥٨/١ ونص كلام عبد القاهر الجرجاني غير موجود فيه إلا أن فيه ما يشبهه فقط، فيظهر أن الخوارزمي رجع إلى كتاب آخر لعبد القاهر لم أهدت إليه.

ضرب زيداً عمرًا، ومن دق القصارِ الثوبَ، وإنما يجيء ذلك في أمثلة النحويين. هذه المسألة. الأمير والقصار مرفوع قليل في الاستعمال. قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: وإنما يجيء ذلك في الشعرِ على قلةٍ أيضاً، وأنشد^(١):

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مُرْبِعٍ وَمُصَيَّفٍ لِعَيْنَيْكَ مِنْ (٥) مَاءِ الشُّوْنِ (٥) وَكَيْفُ
والتقدير^(٣): أمن أن رسم داراً مربعاً ومصيفاً، وهو من قولهم: رسم المطرُ الدارَ: إذا أحدثَ فيها آثاراً، وقد يضاف المصدر إلى المفعول ويترك ذكر الفاعل كقوله تعالى^(٤): ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجْتِكَ إِلَى نَعَاجِهِ﴾، وقوله^(٥): ﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: وهذا كثيرٌ جداً.

قال جازرُ الله: «ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول في الإفراد والإضافة كقولك: عَجِبْتُ من ضربِ زيدٍ، ونحو قوله عزَّ اسمه^(٦): ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ ومن ضربِ عمروٍ، ومن ضربِ زيدٍ، أي من أن ضربَ زيداً أو ضرب، ونحو قوله^(٧): ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾».

قال المُشَرِّحُ: الشيخُ - رضي الله [عنه] - لم يعن بقوله: ترك ذكر الفاعل والمفعول ترك ذكرهما معاً في حالة الإفراد والإضافة؛ لأنَّ تركهما - وإن

(١) البيت للحطيئة في ديوانه: ٢٥٣ يمدح والي الكوفة سعيد بن العاص الأموي لعثمان بن عفان رضي الله عنه، وهو من شواهد الإيضاح لأبي علي: ١٥٨. والمقتصد لعبد القاهر: ٥٥٩/١. وينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٥١/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٢/٦، والخزانة: ٤٣٦/٣.

(٢-٢) في (ب): «نبء السيوف».

(٣) في (ب): «التقدير».

(٤) سورة ص: آية: ٢٤.

(٥) سورة فصلت: آية: ٤٩.

(٦) سورة البلد: الآيتان: ١٤، ١٥.

(٧) سورة الروم: آية: ٣.

أمكن في حالة الأفراد - لم يُمكن في حالة الإضافة وهذا لأنَّ المصدرَ إذا أضيف فلا بدُّ من أن تكونَ الإضافة إلى أحدهما كقولك: عَجِبْتُ من ضربٍ زيداً، ضرب - هاهنا - منون والفاعل متروك وكذلك في قوله: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ﴾ الفاعل متروك، قوله: ومن ضرب زيد - هاهنا - احتمالات إن كان ضرب من المصدر المبني للفاعل، فزيدٌ يحتمل أن يكون في محل الرفع، وأن يكون في محل النصب بأنه فاعل ضرب أو مفعوله، وإن كان من المبني للمفعول لم يكن إلا في محل الرفع. ﴿عَلَيْهِمْ﴾ في الآية من باب إضافة المصدر إلى المفعول بدليل قوله^(١): ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّغْلِبُونَ﴾ مبنياً للفاعل أو إلى المفعول بدليل صدر الآية وذلك على حسب بنائك.

فإن سألت: فإذا كان فاعلُ المصدرِ متروكاً فهل يجوزُ أن يكون منوناً مُضمراً كما في الفعل؟

أجبتُ: لا يجوزُ.

فإن سألت: فما وَجَهُ الفرق بين الفعل والمصدر؟

أجبتُ: الفعلُ في تقديرٍ عن المقدرة، ولا كذلك المصدر وهذا قد مر.

قالَ جارُ اللّهِ: «ومعرّفاً [باللام]»^(٢) كقوله^(٣):

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ

وقوله:

(١) سورة الروم: آية: ٣.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) البيت غير منسوب.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٤، والمنخل: ١٣٧، وشرح المفصل

لابن يعيش: ٦ / ، وشرح المفصل للأندلسي: ١٢٥/٣.

وهو من شواهد الكتاب: ٩٩/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٣٩٤/١، والإيضاح:

١٦٠، والمنصف: ٧١/٣، والخزانة: ٤٣٩/٣.

* كَرَّرْتُ فلم أنكِل عن الضَّرْبِ مِسْمَعًا *

قال المُشَرِّحُ: أعمل المصدر المَعْرَفَ [بالألف] ^(١) واللام وهو النِّكَاية، في أَعْدَائِهِ، والضَّرْبِ في مِسْمَعٍ. قال الشيخ أبو علي الفارسي ^(٢): فإن قلت: فهل يكون على أنه أراد: إني كررت على مِسْمَعٍ فلم أنكل عن الضَّرْبِ، فلما حذف الجار وصل كررتُ إلى مِسْمَعٍ [فنصبت] ^(٣) كقول الأخطل ^(٤):

* ... أَغْرَثُهُ الْأَنْاصِيلُ ^(٥) *

فإن ^(٦) ذلك لا يُحْمَلُ عليه ما وجدت مندوحة عنه ^(٧). مِسْمَعٌ: اسمٌ رجلٍ وقد مضى.

صدر البيت ^(٨):

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولِي الْمُغْيِرَةِ أَنِّي كَرَّرْتُ البيتُ
ورواية هذا البيت في كتاب سيبويه ^(٩): «لحقت» مكان «كررت»،

(١) ساقط من (أ).

(٢) الإيضاح: ١٦١.

(٣) عن الإيضاح.

(٤) البيت بتمامه في الإيضاح: ١٦٢:

كأنه واضح الأقرب في لفتح أسمى بهن وغرته الأناصيل
شرح شعر الأخطل: ٥٨، وروايته: «كأنها» ولعله الصواب؛ لأنه يصف الناقة.

(٥) في (أ): «الأباصيل».

(٦) في (أ): «قلت».

(٧) في (أ): «ما وجدت عنه مندوخته» وما أثبتته من (ب)، هي ترتيب عبارة الإيضاح.

(٨) هذا البيت ينسب إلى المرار الأسدي، شعراء أمويون: ٤٦٤ ونسبه الجرمي إلى مالك بن زُغبة.

(٩) الكتاب: ٩٩/١.

وحينئذ يسقط / الاحتجاج به^(١). وهو في الكتاب منسوبٌ إلى المرار^(٢)، وقد [١١٤/ب] رواه بعضهم في شعر مالك بن زُغبة الباهلي وكانت بنو ضبيعة^(٣) قد أغارت على باهلة فلحقتهم باهلة وهزمتهم.

المُغيرة اسمُ فاعلٍ مؤنَّثٍ من أغارَ. أوْلاها: - بضم الهمزة - مُقدمُها.
قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وبيت الكتاب^(٤)»:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانَا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا
«قال المُشْرَحُ^(٥): إنما نصب فيه المعطوف [محمولاً على محل المعطوف]^(٦) عليه، لأنَّه مفعول.

«قال جَارُ اللَّهِ^(٥): «كما حَمَلَ لِبَيْدِ الصِّفَةِ عَلَى مَحَلِّ الْمُوصُوفِ فِي قَوْلِهِ:

(١) عقب ابن المستوفي على كلام المؤلِّف هنا بقوله: قال ال خوارزمي: ورواية هذا البيت... هذا كلامه والذي أورده الزمخشري وغيره إنما أورده في باب إعمال المصدر الذي فيه الألف واللام، ولم يبالوا بكررت ولا لحقت. وإن كان ذلك قد روي...».

(٢) الكتاب: ٩٩/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٦٠/١، وشرحها لابن خلف: ١٠٢، قال: «ونسبه الجرميُّ لمالك بن زغبة الباهلي، وهو الصحيح...»، وفرحة الأديب: ٣٠. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٤، والمنخل: ١٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/٦، ٦٤.

وينظر: المقتضب: ١٥/١، والإيضاح: ١٢٥، والتمام: ٨٢، والمرتل: ٢٩٩، والهمع: ١٢٥/٢، والخزانة: ٤٣٩/٣.

(٣) فرحة الأديب: ٣٠.

(٤) البيت في الكتاب: ٩٨/١، وشرح أبياته لابن خلف: ١٠٢، قال: «وأشدد لزياد العنبري، كذا قال أبو علي، ونسب في الفرخ لرؤبة».

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٦، والمنخل: ١٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/٦، وشرح المفصل للأندلسي: ١٢٥/٣، ١٢٦. وينظر: الإيضاح: ١٥٩، وأمالي ابن السجري: ٢٢٨/١، والمرتل: ٣٠١، والخزانة: ٣٢٨/٢.

(٥-٥) ساقط من (ب) فتداخل الأصل بالشرح في الفقرتين.

(٦) ساقط من (أ).

* طَلَبَ الْمُعْتَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ *^(١)

أي: كما يطلب المعقب المظلوم حقه.

قَالَ الْمُشْرَحُ: اعْلَمْ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا حُمِلَ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ فَهُوَ عَلَى

وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أن يكون الحَمْلُ بَعِيداً كَمَا فِي بَيْتِ صُرْبَعَرَ^(٢):

وَكَأَنَّهُمْ يَبْغُونَ فِي تِلْكَ الدُّرَى أَنْ يَأْسُرُوا الْعَيُوقَ وَالدَّبِرَانَ

جر «الدبران» حملاً على محل «العيوق»، وقد مضى تقديره^(٣)،

وكذلك مسألة الاستثناء، زعم الخليل ويونس أنه يجوز ما أتاني غير زيدٍ

وعمرؤ كأنك قلت: ما أتاني إلا زيدٌ وإلا عمرؤ. ألا ترى أنك تقول: ما أتاني

غيرُ زيدٍ وإلا عمرؤ فلا يقبح. ومن القريب ما نحن فيه من المسألة فقوله:

و«اللّيانا» معطوف على «الإفلاس» لأنه محله النصب على أنه مفعول مخافة،

ومنه:

* ... وَالصَّالِحُونَ...^(٤) *

في بيت الكتاب^(٤)، وأجاز سيبويه هذا ضروب رؤوس الرجال وسوق

الإبل بجر «رؤوس» ونصب «سوق» كما أن «المظلوم» بالرفع صفة «المعقب»

لأن محله الرفع بأنه فاعل «طلب».

(١) تقدم ذكره في الجزء الأول، ونقل الأندلسي في شرحه: ١٢٦/٣ نص المؤلف الذي فيه البيت.

(٢) في الجزء الأول: ٣٧٢.

(٣) الكتاب: ٣٧٥/١.

(٤) البيت بتمامه في الكتاب: ٣٢٠/١.

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحون على سمعان من جار

وينظر: شرح أبياته لابن السيرافي: ٣١/٢.

داينت فلاناً: إذا عاملته، وفي أراجيز رؤية^(١):

داينت أروي والديون تقضى فَمَطَلْتُ بَعْضاً وَأَدَّتْ بَعْضاً

الضمير في «بها» للإبل، المعنى: مخافة إفلاس غير حسان وليأينه، ومدايته بالإبل حسان، لأنه ليس بمفلس ولا مماطل.

الشيخ^(٢) - رحمه الله - المعقب: الغريم الدائن [لأنه]^(٣) على عقب غريمه إلى أن يستقضي الدين، وهو مكسور القاف، وقرىء^(٤): ﴿وإن عَقَبْتُمْ فَعَقَّبُوا﴾ معناه^(٥): إن تَبَعْتُمْ فَتَبَّعُوا بقدر الحق الذي لكم ولا تزيدوا عليه.

«حقه» منصوب على أنه مفعول «طَلَبَ» و«طَلَبَ» منصوب أيضاً وإن رفعت «طلب» فحقه حينئذ فعل، يقال: حَقَّهُ يَحَقُّهُ: أي لواه حقه، وصدر البيت^(٦):

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهُ طَلَبَ الْمُعَقَّبِ البيت

(١) ديوانه: ٧٩.

وينظر: الكتاب: ٣٠٠/٢، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٣٥٥/٢، والأصول لابن السراج:

٢٣٠/٢ والخصائص: ٩٦/٢، وشرح شواهد الشافية: ٢٣٣.

(٢) الكشاف: ٤٣٥/٢.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) سورة النحل: آية: ١٢٦.

وهي قراءة ابن سيرين في المحتسب: ١٣/٢، والبحر المحيط: ٥٦٩/٥، إضافة إلى

الكشاف.

(٥) في (ب): «المعنى».

(٦) البيت للبيد في ديوانه: ١٢٨.

وقد تقدم ذكره في الجزء الأول: ٣٧١.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١١٦، والمنخل: ١٣٨، وشرح المفصل لابن

يعيش: ٦٧/٦، وشرح الأندلسي: ١٢٥/٣.

وينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٢٨/١، والإنصاف: ٢٣٢، وشرح الشواهد للعيني:

٣١٥/٣، والخزانة: ٣٣٤/١، ٤٤١.

التَهْجُرُ والتَّهْجِيرُ: السير في الهاجرة، والمظلوم: المعقب، وفاعل حقه: مضمَر.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): ويعمل ماضياً كان أو مستقبلاً تقول: أعجبني ضربٌ زيداً أمس، وأريدُ إكرامَ عمروٍ أخاهُ غداً».

قال المُشْرَحُ: اسم الفاعل والمفعول «لا يعمل عمل الفعل إلا إذا أُريدَ به الحال أو الاستقبال بخلاف المصدر فإنه^(١) يعمل وإن أُريدَ به المُضي، والفرقُ إنَّ أحدَ الاسمين حيث يعملُ عملَ الفعلِ يعملُ على الشبه بالفعل، ومن ثمَّ قالوا بأنه لا يعمل إلا مُعتمداً على أحدِ الأشياءِ الخمسة بخلافِ المصدرِ فإنه «لا يعمل^(١) على الشبه».

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): ولا يتقدم عليه معموله فلا يقال^(٢): زيداً ضربك خير له كما لا يُقال: زيداً إن تضرب^(٣) خيرٌ له».

قال المُشْرَحُ لا يجوز تقديم معمول المصدر على المصدر، وذلك أن المصدر في معنى الفعل مع «إن» وهناك لا يجوزُ تقديم معمول الفعل على «إن» فكذلك هاهنا، وهذا^(٤) لأن أقصى درجات المعمول فيه أن يقع موقع العامل فيه،^(٥) والعامل فيه هو الفعل لا يتقدم^(٥) «إن» فلتن لا يتقدمه معمولُهُ بطريق أولي.

فإن سألت^(٦): فقد أجازوا ضرباً زيداً وإن شئت زيداً ضرباً؟

أجبت: لأنه ليس فيه معنى «إن» إنما هو أمر، وإنما يمتنع التقديم إذا

(١ - ١) ساقط من (ب) وهي ثابتة في نص الأندلسي: ١٢٧/٣ المنقول من هنا.

(٢) في (ب): «تقول».

(٣) في (أ): «تضربه».

(٤) ساقط من (ب).

(٥ - ٥) في (ب): «وهو لا يتقدم (أن)».

(٦) نقل الأندلسي في شرحه: ١٢٧/٣ نص المؤلف في شرح هذه الفقرة من قوله: «فإن سألت».

كان المصدرُ في معنى «إِنْ فَعَلَ» و«إِنْ يَفْعَلُ» وهذا لأنَّهُ متى أُعمل في المصدر فعله الذي اشتُقُّ منه كما في قولك: ضربت زيداً فإنك لا^(١) يجوز [لك]^(٢) أن^(١) تقدره بأن تقول: ضربت زيداً ضربتهُ فكذلك ها هنا الفعل المضمَر قد عمل في هذا المصدر وهو مشتق منه^(٣).

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) عن نص شرح الأندلسي المنقول من هنا.

(٣) قال الأندلسي بعد نقل كلام المؤلف السابق: «واعلم أنه يجيء في الشعر ما يوهم تعلق فضلات المصدر المتعلقة به عليه كقول حنظلة بن شرقي:

* فما يرجو ابن عمر [و] منه رفعي *

والمحققون يجعلون مثل هذا تبييناً ولا يعلقونه بنفس المصدر المذكور فراراً من تقديم شيء من صلته عليه.

[باب اسم الفاعل]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «اسْمُ الْفَاعِلِ هُوَ مَا يَجْرِي عَلَى يَفْعَلُ مِنْ فَعْلِهِ كضاربٍ، ومكرمٍ، ومنطلقٍ، ومستخرجٍ، ومدحرجٍ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الجاري^(١): في كتب النحو يراد به معانٍ أحدها: الصفة: سواءً ذُكر معها الموصوف أو لم يذكر كقولهم: الميمُّ لا تُزاد في أوائلِ الأسماءِ إلا في الجاريةِ وذلك نحو مُكرمٍ ومُدحرجٍ.

الثاني: كَوْنُ الصِّفَةِ مَتَرْتَبَةً عَلَى الْمَوْصُوفِ، كقولهم: فعيل بمعنى مفعول مما يستوي فيه^(٢) المذكر والمؤنث إذا كان جارياً ولا يعنون به الصفة [هاهنا]^(٣)، لأنَّ فعيلًا بمعنى مفعولٍ لا يكون إلا صفةً.

الثالث: كَوْنُ الصِّفَةِ مُوَازِنَةً لِلْفِعْلِ الْمَضَارِعِ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى أَلَا تَرَى أَنَّ ضَارِبًا بِمَنْزِلَةِ يَضْرِبُ، وَمُكْرَمًا كَيْكْرَمُ، وَمُدْحَرْجًا عَلَى مِثَالِ يُدْحَرْجُ وَهُوَ الْمُرَادُ هَاهُنَا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ «ويعملُ عملَ الفعلِ في التَّقْدِيمِ والتَّأخِيرِ والإِظْهَارِ

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ١٢٩/٣ شرح هذه الفقرة.

(٢) ساقط من (ب) موجودة في نص الأندلسي.

(٣) ساقط من (أ) موجودة في نص الأندلسي.

والإضمار كقولك: زيدٌ ضاربٌ غلامُهُ عمراً وهو عمراً ومكرمٌ وهو ضاربٌ زيدٍ وعمراً أي: وضاربٌ عمراً».

قال المُشَرِّحُ: أما التقديم^(١) فكقولك: زيدٌ ضاربٌ غلامه عمراً لأنَّ العاملَ مقدمَ على المعمولِ فيه هاهنا،^(٢) وأما التأخيرُ فنحو قولك: هو عمراً مكرمٌ، لأنَّ العاملَ مؤخرَ هاهنا^(٣).

وأما الإظهارَ فظاهراً، وأما الإضمارَ فكقولك: هو ضاربٌ زيدٍ وعمراً، ألا ترى أن عمراً منصوبٌ باسمِ فاعلٍ مضمَرٍ تقديره: وضاربٌ عمراً. فإن سألْتَ: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ وعمراً منصوباً بالعطفِ على محلِّ زيدٍ من غير أن يضمَر له عاملٌ؟

أجبتُ: لا يجوزُ العطفُ على محلِّ زيدٍ إلا إذا قُدرَ المضافُ منوناً وضاربٌ غيرُ منونٍ بالإضافة إلى زيدٍ منونٍ بالإضافة إلى عمرو، فهذا معنى كلامِ الشيخِ [- رحمه الله^(٣) -].

فإن سألْتَ: فكيفَ لم يُستأنفِ العاملُ في نحو قوله^(٤):

* مخافةُ الإفلاسِ والليانا *

أجبتُ: إنَّ اسمَ الفاعلِ لا يعملُ لذاته، بل بواسطةِ مشابهتهِ المضارعِ فيلزمُ ضرورةً أن لا يكونَ مضافاً، إذ الفعلُ غيرُ مضافٍ بخلافِ المَصْدَرِ فإنه يعملُ لذاته.

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٣/١٣٠.

(٢-٢) ساقط من (ب) موجودة في نص الأندلسي.

(٣) ساقط من (أ) ومن نص الأندلسي.

(٤) تقدم.

تخمير: تقول^(١) مررت برجلٍ قائمٍ غلاماه، ومررت برجلٍ ذاهبٍ أصحابه، قال الإمام عبد القاهر الجرجاني^(٢): ولا تقولُ قائمين وذاهبين إلا على لغةٍ من قال: أكلوني البراغيث.

[بابُ صيغِ المبالغة]

قال جارُ الله: «قال سيويه^(٣): وأجروا اسمَ الفاعلِ إذا أرادوا أن يبالِغوا في الأمرِ مجراه إذا كان على بناءِ فاعلٍ يريد: نحو شَرَّابٍ وضَرُوبٍ ومنحارٍ».

قال المُشَرِّحُ: الظَّرْفُ الأولُ قد انتصبَ فأجروا الثاني مجراه.

فإن سألت: فَعَالٌ وفِعْوَلٌ من الصفة المشبهة، بدليل أنه يذكر ويؤنث ويشنى ويجمع فلمَ أوردوه في خبر اسمِ الفاعلِ؟
أجبت: الصِّفَةُ المشبهة صفةً غير اسمِ الفاعلِ تصرف ولا تكون قياسية وفَعَالٌ قياسيٌّ.

أما فعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث فلا يكونُ صفةً مشبهةً وكذلك مفعال بدليلِ معطارٍ ومثقالٍ ومعطاء.

قال جارُ الله: «وأنشد^(٤) للقلاخِ

* أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جَلَالُهَا *

(١) ساقط من (ب).

(٢) بعده في (ب): «رضي الله عنه».

(٣) الكتاب: ٥٦/١، ٥٧.

(٤) يعني سيويه، لأنه تقدم ذكره.

يراجع: الكتاب: ٥٧/١.

ولأبي طَالِبٍ:

* ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سَوْقِ سِمَانِهَا *

وحكى عن بعض العرب^(١): «إنه لمنحارٌ بوائِكها»، «وأما العسلُ فأنا شرَّابٌ»، وأنشد^(١):

* كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبٌ *

وجوز: هذا ضَرُوبٌ رُؤُوسِ الرَّجَالِ وَسَوْقِ الإِبِلِ .
قال المُشْرَحُ: أعمل «لباساً» في «جلالها» و«ضروب» في «سوقِ سمانها» و«منحارٌ» في «بوائِكها»، وفي البيت أعمل «ضروب» في «رؤوس الدَّارِعِينَ» وهو مفعول مقدم.

وأجاز سيبويه هذا ضروبُ رؤوسِ الرجالِ وسوقِ الإبلِ بإضافة ضروب إلى رؤوس الرجال وعطف سوق الإبل على محل رؤوس الرجال، وهذا إجراء المفعول مجرى اسم الفاعل حذو القُذة بالقُذة.

القُفْلَاحُ: بضم القافِ وتَحْفِيفِ اللَّامِ والخاءِ المُعْجَمَةِ وفي (نوابغ الشيخ)^(١) - رحمه الله -: «شعرُ القُفْلَاحِ كالماءِ النُّفَاحِ» وهو تَمِيمِي^(٢) يرد على سوار بن حَيَّانِ المَنْقَرِيِّ^(٣)، وقبله^(٤):

(١) يعني به (نوابغ الكلم) من تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الرَّمْخَرِي، وهو المعني بالشيخ «أي: صاحب «المفصل» الكتاب المشروح. طبع النوابغ عدة طبعات آخرها سنة ١٣٣٢ هـ في المطبعة الكلية، وله شروح كثيرة أشهرها شرح ابن الحنبلي ت ٩٧١ هـ اسمه (سوابغ النوابغ) له نسخ خطية كثيرة وقفت على مجموعة منها.

(٢) هو القفلاخ بن جناب، من بني حزن بن منقر بن عبيد بن الحارث التميمي. أخباره في: الشعر والشعراء: ٧٠٧، والمؤتلف والمختلف: ١٦٨، والاشتقاق: ١٥٣، والسمط: ٦٤٧ والتصنيف للعسكري: ٣٣٨.

(٣) شاعر جاهلي تميمي أدرك الإسلام فأسلم.

أخباره في: الإصابة: ٢٦٨/٣، واللائلي: ٢٥٦.

(٤) توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٧ والمنخل: ١٣٩، والكوفي: ٧، =

فإن تك فاتتك السماء فإني بأرفع ما حولي من الأرض أطولاً
وأدنى فروعاً للسماء أعالياً وأمنعه حوضاً إذا الورد أتعلاً
أخا الحرب لباساً إليها جلالها ولست بولاج الخوالف أعقلاً

«بأرفع» خبر «إن»، وهو مضاف إلى «ما حولي» أي بأشرف الأمكنة
التي هي حولي. يقول: أنا أشرف من جميع من يناسني وأعلى ذكراً، وأنا
طائل على كل شيء. «أعالياً»: وصف الفروع «وأمنعه»: أي: وأمنع
الناس، وهذا كقوله^(١):

ومية أحسن الثقلين جيداً وسالفةً وأحسنه قذالاً
أتلع الورد: بالثناء المثلثة إذا دنا. يقول: إنه قهار يمنع الناس أن
يشربوا ويسقوا مواشيهم حتى يشرب هو ويسقي [إبله]^(٢) وهذا من أقوى
مفاخرهم، ألا ترى إلى قوله يهجو أقواماً^(٣):

ولا يردون الماء إلا عشيّة إذا صدر الورد عن كل منهل

١٢٠ = وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/٦، وشرحه للأندلسي: ١٣١/٣.

وينظر: الكتاب: ٥٧/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٣٦٣/١، وشرحها لابن خلف:

٥٥، والمقتضب: ١١٣/٢ وشرح التصريح على التوضيح: ٦٨/٢.

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه: ١٥٢١ من قصيدة أولها:

أراح فريقتي جيرتك الجمالا كأنهم يريدون احتمالا
فبت كأنني رجل مريض أظن الحى قد عزموا الزبالا

والشاهد في الخصائص: ٤١٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٦/٦، والخزانة: ١٠٨/٤.

(٢) في (ب).

(٣) هو النجاشي الحارثي، واسمه قيس بن عمر بن مالك من بني الحارث بن كعب. عاش في

الجاهلية وأدرك الإسلام قال ابن قتيبة: كان فاسقاً رقيق الإسلام وتوفي في حدود سنة ٤٠ هـ.

قال القصيدة التي منها البيت في هجاء بني العجلان رهط الشاعر تميم بن أبي بن مقبل

العجلاني. وجمع شعر النجاشي بعض الباحثين العراقيين ونشر في بغداد ولم أطلع عليه بعد.

أخباره في الشعر والشعراء: ٣٢٩، وسمط اللآليء: ٨٩، والإصابة: ٢٦٣/٦، والخزانة:

١٠٥/٢. والبيت في مصادر الترجمة.

الْخَوَالِفُ: هي الأعمدة، جمع خَالِفَةٍ كَأَنَّهَا التي تخلف الخاطر ومنه قوله تعالى^(١): ﴿رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾. بعيرٌ أَعْقَلُ، وناقَةٌ عقلاءُ [١١٥/ب] بَيْنَةُ الْعَقْلِ / وهو إلتواءٌ في رجلِ البعيرِ واتساعٌ كثيرٌ ابنُ السكيت^(٢): وهو أن يفرط الرُّوحُ في الرجلين حتى يصطك العُرْقوبان. وهذا مذمومٌ. كأنه يقول: لا أفر إلى البيت فَرَعًا وخوفًا.

هو أبو طالب بن عبد المطلب يرثي فيها أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم^(٣)، وقبله:

تَرى دَارَهُ [ما تنزحُ الدَّهرُ^(٤)] عندها مجمعجةٌ أَدُمُ سمانٌ وياقِرُ
إذا أَكلتَ يوماً أتى بَعْدُ مثلها زواهِقُ زُهْمٍ أو مخاضُ بَهَازِرُ
ضَروبٌ بَنَصْلِ السَّيفِ سوقِ سمانِها إذا عَدِمُوا زاداً فإنك عاقِرُ
جَعَجَعَ البعيرُ: إذا بَرَكَ واستناخَ. الأدمة في الإبل: البياضُ الشَّدِيدُ،
يقال: بعيرٌ آدم وناقَةٌ أدماء والجمع أَدُمُ، قال^(٥):

(١) سورة التوبة: آية: ٨٧.

(٢) اللسان (عقل) ذكر ما أورده المؤلف هنا عن ابن السكيت ثم قال: قال الجعدي يصف ناقه [ديوانه: ١٩٥]:

وحاجة مثل حر النار داخله سليتها بأمون ذمرت جملا
مطوية الزور طيُّ البئرِ دَوَسرة مفروشة الرجل فرشاً لم يكن عقلا
(٣) قال البغدادي في الخزانة: ٧٦/٢: «وغلط بعضهم فزعم أنها في مدح مسافر بن أبي عمرو، وأفحش من هذا القول قول ابن الشجري في (أماله) أنها مدح في النبي ﷺ.
والقصيدة في ديوانه رواية ابن جني: ١٨ - ٢٢٠ - ٢٣٩ وينظر: شرح نهج البلاغة: ٢٩٤/٤، والاشتقاق: ٩٤، والخزانة: ١٧٦/٢.

وتوجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٧-١١٨، والمنخل: ١٣٩، والكوفي ٢٨١، وشرح المفصل للأندلسي: ١٣٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٩/٦، ٧٠. وينظر: الكتاب: ٥٧/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٧٠/١، وشرحها لابن خلف: ٥٥. والمقتضب: ١٤/٢، والجمل للزجاجي: ١٠٤، وأماله ابن الشجري: ١٠٦/٢، وشرح الألفية للأشموني: ٣٤٢/٢.

(٤) في (أ): «والسرح يهدر عندها».

(٥) الصحاح: ١٨٥٩ (آدم) ونسبه إلى الأخطل قاله في كعب بن جعيل، وعنه في اللسان: (آدم).

فإن أهججه يَضَجِرُ كما ضَجَرَ بَارِكٍ من الأدمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ
الجامِلُ، والباقرُ قد مَضَتَا. إذا أكلت أي: إذا أكلتها الأضيافُ، أتى
بعد: أي بعد أكلها وفنائها، يريدُ: كلما أفنيت قطعةً من الإبل أكلًا أخضرت
قطعةً أخرى. الزَّاهِقُ من الدَّوَابِّ: السمينُ يقال: زَهَقَ العَظْمُ زُهُوقًا، أي:
اكتنَزَ مُخَهُ، وزَهَقَ المُخُ: إذا^(١) اكتنَزَ فهو زاهِقٌ، عن الجوهري^(٢)، عن
يعقوب. زَهَمْتُ يدي - بالكسر - من الزُهومة أي: دَسِمْتُ والزَّهْمُ هو
السِّمينُ، قال زهير^(٣):

القائدُ الخَيْلَ مُكُوبًا دَوَابِرُهَا مِنْهَا السُّنُونُ وَمِنْهَا الزَّاهِقُ الزَّهْمُ
المَخَاضُ: الحَوَامِلُ، البَهَازِرُ: العَظِيمَةُ [الأجسام] ^(٤) الواحدة بَهَزْرَةً.
بَاكَتِ النَّاقَةُ تَبُوكُ بَوَكًا: سَمِنَتْ. ابن السكيت^(٥): ناقةٌ بَائِكٌ: إذا كانت فَتِيَّةً
حَسَنَةً، وجمعها بَوَائِكٌ. وأصله من بَاكَ الحِمَارُ الأَتَانُ يَبُوكُهَا بَوَكًا: نَزَا عليها؛
وذلك لأنَّ الجِمَاعَ مركَّبٌ سَمِينٌ، أوله^(٦):

بَكَيْتُ أَحَا اللأَوَاءِ يُحَمَدُ يَوْمَهُ كَرِيمٌ رُوُوسَ الدَّارِعِينَ... البيت^(٧)

(١) في (ب): «أي» وما أثبتته في الأصل يوافق نص الجوهري في الصحاح.

(٢) الصحاح: ١٤٩٢، ١٤٩٣ عن يعقوب في الإصحاح: ١٠٦، وينظر المشوف المعلم:
٣٤٦/١.

(٣) شعر زهير: (صنعة الأعلام): ١٠٥.

(٤) في (أ): «الأرحام».

(٥) الصحاح: ١٥٧٦ (بوك) عن ابن السكيت.

(٦) نسبة الأندلسي وابن يعيش وابن المستوفي إلى أبي طالب، والبيت لمجهول، ويبدو أن الخطأ
في النسبة من ابن يعيش تبعه عليه الأندلسي ونقل ابن المستوفي عن الأندلسي وذلك أن
الرَّمْخَشْرِي أورد بعد بيت أبي طالب فظنه له.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٨، والمنخل: ١٤٠، والكوفي:
٢٨٢، وشرح المفصل للأندلسي: ١٣٤/٣ وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٠/٦، ٧١.

وينظر: الكتاب: ٥٧/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٤١٢/١، وشرحها لابن
خلف: ٥٦.

(٧) في (ب) أكمل البيت.

اللاواء: هي الشدة والجهد، يريد: يجود ويعطي فهو في شدة وجهدٍ من قبل الناس يُحمد يومه، أي: كلُّ يومٍ له فعلٌ محمودٌ.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وما بُني من ذلك وجمع مصححاً ومكسراً يعمل على المفرد كقولك: هما ضاربان زيداً، وهم ضاربون عمراً، وهم قُطَانُ مَكَّةَ، و[هن^(١)] حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ، وعواقدُ حُبِكَ النطاق».

قالَ المُشْرَحُ: «قُطَانٌ» منون. ومكة منصوب، و«حواج» غير منون لأنها لا تنصرف، وبيت الله منصوب أيضاً، «عواقد» منونة، لأنها حكيت كما وقعت في البيت^(٢):

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدُ^(٣) حُبِكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ

الجُبُكُ: الحَيْطُ الذي تَشُدُّ به المرأة نطاقها، يريد: إن أمه حَمَلَتْ به وهي مُشْدُودَةٌ الثِيَابِ لم تَتَهَيَّأَ لِلنِّكَاحِ، فكأنها نِكِحَتْ وهي لا تُريد. في مُعْتَقَدَاتِ العَرَبِ أَنَّ المرأةَ إِذَا أُكْرِهَتْ عَلَى النِّكَاحِ فَحَمَلَتْ أَتَتْ بولدٍ كان الولدُ كَيْسًا في الغاية، هَبْلُهُ اللَّحْمُ: إِذَا^(٤) كَثُرَ عَلَيْهِ وَرَكِبَ بَعْضُهُ بَعْضًا وَرَجُلٌ مُهَبَّلٌ.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «وقال العجاج^(٥):

(١) في (أ): «وهم».

(٢) البيت لأبي كبير الهذلي، شرح أشعار الهذليين: ١٠٧٢/٣ وهو من شواهد الكتاب: ٥٥/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٣٣٠/١.

وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧٤/٦، والخزانة: ٤٦٦/٣.

(٣) في (أ): «وهن غير عواقد» وكلمة (غير) زائدة من الناسخ.

(٤) كررت في (ب).

(٥) ديوان العجاج: ٢٩٥.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٨، ١١٩، والمنخل: ١٤١، المفصل

لابن يعيش: ٧٤/٦، ٧٥، وشرح المفصل للأندلسي: ١٣٤/٣.

والشاهد في الكتاب: ٨/١، ٥٦، وشرح أبياته لابن خلف: ٢، وينظر: الأصول: =

* أو الفأ مكّة من وُزق الحمي *
وقال طرفة:

ثم [زادوا^(١)] أنهم في قومهم غُفِرَ ذُنُوبُهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ
وقال الكمي:

شمّ مهاوين أبدان الجزور مخّ ساميص العساف لا خور ولا قزم
قال المشرّح: الرواية هاهنا (أوالفأ) ويروى: (قواطناً) الحمي بكسر
الميم والمراد به: الحمام، يقال: إنه حذف الألف كما تحذف الممدود،
واجتمع الميمان فلزم التضعيف [فقلّب أحدهما ياءً يطيب. وعندى أنه
حذف حرف التضعيف^(٢)] للتخفيف كما قال^(٣):

* دَرَسَ الْمَنَا بِمَتَالِعِ فَأَبَانَ *

وقال علقمة^(٤):

* مُقَدِّمٌ بِسَبَا الْكَتَّانِ مَلْثُومٌ *

أراد: المنازل والسباب، وإذا: جاز ذلك في حرفين ففي حرف أولى،
وفي غير المضعف ففي المضعف أولى، ولو قلت: أراد: ورق الحمام
ليكون على وزان البيتين لكان الوجه. قال ابن جني: وهو كثير، وحول كسرة

= ٤٥٨/٣، والخصائص: ٤٧٣/٢، ١٣٥/٣، والمحتسب: ٧٨/١، والإنصاف: ٥١٩،
وشرح الشواهد للعيني: ٥٥٤/٣، ٢٨٥/٤.

(١) في الأصل: «سارو».

(٢-٢) ساقط من الأصل.

(٣) البيت للبيد بن ربيعة العامري، ديوانه: ١٣٨ وتماه:

* فتقادت فالحبس فالسويان *

(٤) ديوان علقمة: ٧٠، وتماه:

* كأن إبريقهم ظبي على شرف *

الساكن الحرف الموقوف عليه إلى الساكن قبله وهو الألف فصار ياءً. ونحو
مررت بيكر.

فإن سألت: فهل يجوز أن يكون حذف الميم منه على وجه الترخيم؟
أجبت: لا يجوز، قال ابن جني: لأن ما^(١) فيه لام التعريف لا يجوز
نِداؤُهُ فكيف ترخيمه!؟

فُخِرَ - في بيت طرفة -: بضمّ الفاءِ والخاءِ المُعجِمة جمعُ فُخُورٍ
وقبله^(٢):

أسدٌ غاباتٍ إذا ما فزِعُوا غَيْرُ انكاسٍ ولا عُوجٍ دُثِرُ
[أ/١١٦] الأُنكاس: جمع نَكَسٍ وهو اللئيمُ، ومعناه بالفارسية: ناكس. الدثر/
جمع دثور، كالفخر جمع فخور، وهو المُتَزَمِل في ثيابه من الكَسَلِ وضعفِ
البدنِ وفتور^(٣) الهمة، يقول: إذ جنى عليهم بعض قومهم غفروا جنائتهم مع
قدرتهم على الانتقام ولم يفخروا عليهم ففي الحقيقة هم أفضل الأنام.
السَّمَمُ^(٤): ارتفاع في قسبة الأنف مع استواء أعلاه، فإن كان فيه

(١) ساقط من (ب).

(٢) ديوانه: ٦٤.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١١٨، والمنخل: ١٤١، والكوفي: ٨،

١٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٤/٦، ٧٥، وشرح المفصل للأندلسي: ١٣٤/٣.

وينظر: الكتاب: ٥٨/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٦٨/١، وشرحها لابن خلف:

٥٧، شرح التصريح على التوضيح: ٦٩/٢، والخزانة: ٣٦٤/٣.

(٣) في (ب): «وفتور الهمة».

(٤) هذا هو شرح بيت الكميت، والبيت في مجموع شعره: ١٠٤/٢ قال ابن المستوفي في إثبات

المحصل:

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢٠، والمنخل: ١٤١، وشرح المفصل

لابن يعيش: ٧٤/٦، ٧٦.

وينظر: الكتاب: ٥٩/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢١٥/١، وشرحها لابن خلف:

٥٩، وشرح الشواهد للعيني: ٥٦٩/٣، والخزانة: ٥٦٩/٣.

احديداب فهو القنأ، يقال: رجل أشم الأنف، والعرب تفتخر بذلك. الخور: جمع خوار. القزم: اللثام، الواحد والجمع والذكر والأنثى فيه سواء، لأنه في الأصل مصدر وهو الذنأة والقماءة.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): ويُشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال والاستقبال فلا يُقال زيدٌ ضاربٌ عمراً أمسٍ ولا وحشي قاتل حمزة يوم أحد، بل يُستعمل ذلك على الإضافة».

قال المُشَرِّحُ: اسمُ الفاعلِ إنما يعمل عملَ الفعلِ، لأنه يشبه المضارع صورةً ومعنى، وإنما يشبه معنى إذا أُريد به الحال والاستقبال، فإذا أُريدَ به المُضَي فقد زال الشُّبُه، ولذلك قالوا: بأنَّ الإضافة عند إرادة [المضَي^(١)] معنوية، لأنه لم يبق في تقدير الاتصال. ابنُ السَّرَاجِ^(٢) فإذا قلت: هذا ضاربٌ زيدٌ تُريد معنى المُضَي بمعنى غلام زيد.

قال جَارُ اللَّهِ: «إلا إذا أُريد حكاية الحال الماضية كقوله عزَّ اسمه: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ [بِالْوَصِيدِ]^(٣)﴾ أو أدخلت عليه الألف واللام كقولهم: الضَّارِبُ زيداً أمس».

قال المُشَرِّحُ: اسمُ الفاعلِ إذا أُريد به حكاية الحال فهو في معنى الحال. ألا ترى أن «يبحث» في قوله تعالى^(٤): ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَاباً يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ﴾ لا يخرج عن كونه واقعاً للحال. وأما إذا دخل عليه اللام، فلأن^(٥) اللام هاهنا اسم موصول بمعنى الذي ولا بد من صلة له والصلة هاهنا ليست جملة ابتدائية، فتعين أن تكون فعلية، فيصير (ضارب) هاهنا

(١) ساقط من (أ).

(٢) الأصول: ١٢٥/١.

(٣) سورة الكهف: آية: ١٨. و﴿الْوَصِيدِ﴾ ساقطة من (ب) محرفة في الأصل إلى «الوسيط».

(٤) سورة المائدة: آية: ٣١.

(٥) في (ب): «فإن...».

فعلاً ضرورةً كونه^(١) صلة بزوال الشبه بينه وبين الفعل بإرادة المضي فيه وإن اقتضى أن لا يكون مثل الفعلِ فوقوعه في حيز الصلة يقتضي أن يكون مثل الفعل .

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): ويُشترط اعتماده على مبتدأ أو موصوفٍ أو ذي حالٍ أو حرفٍ استفهامٍ أو حرفٍ نفيٍّ كقولك: زيدٌ منطلقٌ غلامُه، وهذا رجلٌ بارعٌ أدبه، وجاءني زيدٌ راكباً حماراً وأقائمٌ أخواك؟ وما [ذاهب]»^(٢) غلاماك^(٣) .

قال المُشْرَحُ: قالوا اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إلا إذا اعتمد على الأشياء الخمسة:

المبتدأ: نحو زيدٌ منطلقٌ غلامه، فـ«منطلق» هاهنا اسمٌ فاعلٌ قد عملَ عملَ الفعلِ، لأنَّهُ ارتفع به غلامُه، وقد اعتمد على المبتدأ وهو زيدٌ.

والموصوفُ: كقولك: هذا رجلٌ بارعٌ أدبه، فبارع اسم فاعلٌ قد عملَ عملَ الفعلِ، لأنَّهُ ارتفع به أدبه باعتماده على الموصوف وهو رجلٌ.

وذي الحال: تقول: جاءني زيداً راكباً حماراً فـ«راكباً» اسمٌ فاعلٌ قد عملَ عملَ الفعلِ، لأنَّهُ نَصَبَ حماراً لاعتماده على ذي الحال وهو زيدٌ.

والاستفهامُ: نحو أقائمٌ أخواك؟ فـ«أقائمٌ» هاهنا اسم فاعلٌ قد عملَ عملَ الفعلِ، لأنَّهُ ارتفع به^(٤) أخواك، وذلك لاعتماده على الاستفهامِ، وهو الهمزة الداخلة في أوله.

والنفيُّ: في قولك: ما ذاهبٌ غلاماك فـ«ذاهبٌ» اسمٌ فاعلٌ قد عملَ

(١) في (ب): «لكونه».

(٢) في (أ): «ذهب».

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب): «على...».

عملَ الفعلِ ، لأنه ارتفع به غلاماك، وذلك أنه معتمد على النَّفْيِ وهو «ما»
الدَّاخِلَةُ فِي (١) أُولِهِ .

ثم هاهنا شيءٌ سادس قد أغفله [النحويون] إذا اعتمدَ عليه اسمُ
الفاعلِ عَمِلَ عَمَلَ الفِعْلِ وهو «اللَّامُ بمعنى الذي»^(١)، ألا ترى أنه يجوز
الضَّارِبُ زَيْدًا أَمَسَ عَلَى مَا مَرَّ أَنْفَاءً فِي [مسألة النحويين]^(٢) الضَّارِبُ أَبَاهُ زَيْدًا
أَي الَّذِي يَضْرِبُ أَبَاهُ زَيْدًا، وَفِي الْحِمَاسَةِ^(٣) :

* لَا قُوَّتِي قُوَّةُ الرَّاعِي فَلَا تَنْصُهُ *

قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ اللَّامَ بِمَعْنَى الَّذِي، إِذَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ اسْمُ الْفَاعِلِ عَمَلَ
عَمَلَ الْفِعْلِ وَنَظِيرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِجْمَاعًا وَخَرَفًا مَسْأَلَةُ زُفْرٍ^(٤) وَقَدْ مَضَتْ^(٥)، وَلَمْ
أَرِ اعْتِجَابَ مَنْ هُوَ لِإِجْمَاعِ النَّحْوِيِّينَ يَجْمَعُونَ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ يَخْرَقُونَ إِجْمَاعَهُمْ
بِإِجْمَاعِهِمْ، فَهَؤُلَاءِ جَلَّتْهُمْ وَفَحَوْلُهُمْ، فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ مَنْ يُسَاوِي جَلَّتْهُمْ
وَفَحَوْلُهُمْ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «فَإِنْ قُلْتَ : بَارِعٌ أَدْبُهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْمِدَهُ بِشَيْءٍ،
وَزَعَمْتَ أَنَّكَ رَفَعْتَ بِهِ الظَّاهِرَ كَذَّبْتَ بِامْتِنَاعِ قَائِمِ أَخْوَاكَ» .

قَالَ الْمُشْرَحُ : إِذَا قُلْتَ : بَارِعٌ أَدْبُهُ جاز، لَكِنْ لَا مِنْ حَيْثُ أَنْ أَدْبُهُ / [١١٦/ب]
مَرْتَفِعٌ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ بَارِعٍ [بَل] (٥) مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَبَارِعٌ خَبْرُهُ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا
يَجُوزُ قَائِمٌ أَخْوَاكَ .

(١) فِي (أ) : «الَّذِي بِمَعْنَى اللَّامِ» .

(٢) فِي (أ) : «وَفِي امْتِلَاءِ النَّحْوِيِّينَ» .

(٣) تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ .

(٤ - ٥) سَاقَطَ مِنْ (ب) .

(٥) سَاقَطَ مِنْ (أ) .

[بَابُ اسْمِ الْمَفْعُولِ]

قَالَ جَارُّ اللَّهِ: «اسْمُ الْمَفْعُولِ هُوَ الْجَارِي عَلَى يُفْعَلُ مِنْ فَعَلَهُ نَحْوَ مَضْرُوبٍ لِأَنَّ أَصْلَهُ مَفْعَلٌ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: مَفْعَلٌ - هَاهُنَا^(١) - بَفَتْحِ الْمِيمِ وَضَمِّ الْعَيْنِ^(٢). كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْمَفْعُولِ عَلَى أَرْبَعَةٍ لِيَكُونَ مَسَاوِيًّا لِاسْمِ الْفَاعِلِ جَارِيًّا عَلَى يُفْعَلُ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَوْ اقْتَصَرُوا عَلَى ذَلِكَ لَكَانَ يُشْبِهُ فِي التَّصْغِيرِ مَفْعَلٌ، وَمَفْعَلٌ وَمَفْعَلٌ، وَفِي التَّكْسِيرِ أَيْضًا، فَزَادَ فِيهِ الْوَاوُ. قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجَرَجَانِيُّ: وَإِنَّمَا زِيدَ^(٣) لِأَنَّهُمْ قَدْ رَفَضُوا بِنَاءَ مَفْعَلٍ فِي كَلَامِهِمْ فَلَمْ يَجِءْ إِلَّا مَكْرَمٌ فِي جَمْعٍ مَكْرَمَةٌ كَمَا قَالَ^(٤):

* لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرَمٌ *

(١) تأخرت هذه الكلمة في (ب).

(٢) كتب الشيخ محمد بن إبراهيم بن النحاس بخطه على نسخته من المُفْصَلِ: «حاشية: في كلام السَّخَاوِيِّ - رحمه الله - ما يُفْهَمُ مِنْهُ أَنْ ضَبَطَهُ (مُفْعَلٌ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ، وَفِي النِّسْخِ الْمَوْثُوقِ بِهَا جَمِيعًا (مَفْعَلٌ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَضَمِّ الْعَيْنِ، وَكِلَاهِمَا لَهُ وَجْهٌ».

(٣) فِي (ب): «زِيدَتْ».

(٤) الْبَيْتُ لِأَبِي الْأَخْزَرِ الْحَمَانِيِّ فِي الصَّحَاحِ: ٢٠٢١ (كْرَمٌ) مِنْ أَرْجُوزَةٍ مَشْهُورَةٍ لَهُ فِي مَدْحِ مَرْوَانَ بْنِ مُحَمَّدِ الْأَمْوِيِّ أَوْلَاهَا:

مروان مروان أخو اليوم اليمى
كان متى يعطف علوقاً ترام
رئمان أم لبة التمام

ومعون: جمع معونة، قال^(١):

* على كَثْرَةِ الْوَاشِيَيْنِ أَيِّ مَعُونٍ *

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمُكْرَمٌ وَمُنْطَلِقٌ بِهِ وَمُسْتَخْرَجٌ وَمُدْحَرَجٌ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: قَوْلُهُ: «وَمُكْرَمٌ» عَطْفٌ عَلَى مَضْرُوبٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَيَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ، تَقُولُ: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غَلَامُهُ، وَمُكْرَمٌ جَارُهُ، وَمُسْتَخْرَجٌ مَتَاعُهُ، وَمُدْحَرَجٌ بِيَدِهِ الْحَجَرُ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: جَمِيعُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَرْتَفَعَةٌ بِأَنَّهَا قَوَاعِدُ أَسْمَاءِ الْمَفْعُولِينَ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَمْرُهُ عَلَى نَحْوِ [مِنْ]^(١) أَمْرِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي إِعْمَالِ مِثْلَةِ وَمَجْمُوعَةٌ وَاشْتِرَاطُ الزَّمَانِينَ وَالْإِعْتِمَادِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: عَنَى بِالزَّمَانِينَ زَمَانِي الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ وَبِالْإِعْتِمَادِ اعْتِمَادَهُ عَلَى أَحَدِ الْأَشْيَاءِ [الْخَمْسَةِ]^(٢).

(١) البيت لجميل بن معمر العذري المعروف بـ (جميل بثينة) ديوانه: ٢١٠، وصدرة:

* بثين الزمي إلا أن لا إن لزمته *

والشاهد في شرح القوائد لابن الأنباري: ٤٣، والمنصف: ٣٠٨/١، والمحتسب:

١٤٤/١، والممتع: ٧٨.

(٢) ساقط من (أ).

[بَابُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ

بِاسْمِ الْفَاعِلِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ وَهِيَ الَّتِي لَيْسَتْ مِنَ الصِّفَةِ الْجَارِيَةِ، وَإِنَّمَا هِيَ مُشَبَّهَةٌ بِهَا فِي أَنَّهَا تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ وَتُثَنَّى وَتُجْمَعُ نَحْوَ كَرِيمٍ وَحَسَنٍ وَصَعْبٍ، وَهِيَ لِذَلِكَ تَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا، فَيُقَالُ: زَيْدٌ كَرِيمٌ حَسْبُهُ، وَحَسَنٌ وَجْهُهُ، وَصَعْبٌ جَانِبُهُ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: عَنِ الْجَارِيَةِ^(١) الْمَعْنَى الثَّلَاثُ مِنَ الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ.

سَمِيَتْ مُشَبَّهَةً، لِأَنَّهَا تَقُومُ مَقَامَ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى، وَفِي أَنَّهَا تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ وَتُثَنَّى وَتُجْمَعُ، وَإِذَا كَانَتْ الصِّفَةُ لَا تُثَنَّى وَلَا تُجْمَعُ لَمْ تَعْمَلْ عَمَلَ الْفِعْلِ إِلَّا عَلَى قُبْحٍ، وَذَلِكَ فِي خَيْرٍ مِنْهُ وَشَرٍّ مِنْهُ وَلَا يَسْتَحْسِنُونَ أَنْ يُرْفَعَ بِخَيْرٍ مِنْهُ اسْمٌ ظَاهِرٌ فَيُقَالُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٍ مِنْهُ أَبُوهُ، وَكُلُّ أَفْعَلٍ مِنْ كَذَا فَهَذَا حَكْمُهُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى ثَابِتٍ فَإِنْ قُصِدَ^(٢) الْحَدُوثُ قِيلَ: هُوَ^(٣) حَاسِنٌ الْآنَ أَوْ غَدًا، وَكَارَمٌ وَطَائِلٌ وَمِنْهُ قَوْلُهُ

(١) نَقَلَ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي شَرْحِهِ: ١٤٠/٣ شَرَحَ هَذِهِ الْفَقْرَةَ.

(٢) فِي (ب): «بِهِ الْحَدُوثُ».

(٣) سَاقَطَ مِنْ (ب).

تعالى^(١): ﴿ وَصَافِقْ بِهِ صَدْرَكَ ﴾.

قَالَ الْمَشْرُحُ: بين الحسن^(٢) والحاسن والكريم والكارم والطويل والطائل والضيق والضائق فرق، وهو [أن الحسن هو]^(٣) الذي ثبت له الحسن، والحاسن هو الذي يثبت له [الآن]^(٣) أو سيثبت [له]^(٣) غداً وكذلك البواقي.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وتُضَافُ إِلَى فَاعِلِهَا كَقَوْلِكَ: كَرِيمٌ الْحَسَبِ وَحَسَنُ الْوَجْهِ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: ذكره^(٤) الفاعل دون المفعول في قوله: «وتُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ» يدلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فِي أَسْمَاءٍ وَرَدَتْ مَعْدُودَةٌ لَازِمَةٌ.

تخمير: الصفة المشبهة وإن كانت تعمل كاسم الفاعل عمل الفعل إلا أنها تتحط عن اسم الفاعل بشيء، وهي أنها لا تعمل بمعنى الاستقبال، فلا يُقال: هذا رجلٌ حسنٌ وجهه غداً مثلاً، كما تقول: هذا رجلٌ ضاربٌ أبوه غداً.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِي: فَأَمَّا بِمَعْنَى الْمَاضِي فَأَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ لَهُ عَمَلٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَسْمَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ يُجْرِيَانِ مُجْرَاهَا فِي ذَلِكَ فَتَقُولُ: ضَامِرُ الْبَطْنِ وَجَائِلَةُ الْوَشَاحِ، وَمَعْمُورُ الدَّارِ وَمُؤَدَّبُ الْخُدَامِ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: «أَسْمَاءٌ»^(٥) فِي قَوْلِهِ: «وَأَسْمَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ» مَثْنَى.

(١) سورة هود آية: ١٢.

(٢) شرح الأندلسي: ١٤١/٣.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) شرح الأندلسي: ١٤١/٣.

(٥) شرح المفصل للأندلسي: ١٤٢/٣.

«في ذلك» أي: في الثبات. يقول: اسمُ الفاعل والمفعول قد يُجرى مُجرى الصفة المشبهة في الثباتِ والدوامِ، كما في هذه الأمثلة.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وفي مسألة «حسن وجهه» سبعة أوجه: حسن وجهه وحسن الوجه وحسن وجهاً قال أبو زبيد:

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةٌ عَجْزَاءُ مُدْبِرَةٌ مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَيْبَاءُ أَنْيَابًا
وَحَسَنُ الْوَجْهِ، قال النابغة:

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ
وَحَسَنُ وَجْهِ، قال حميد:

* لاحقُ بطنٍ بقرى سمين *

[أ/١١٧]

وحسن وجهه، [قال] (١) الشماخ: /

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتًا الْأَعَالِي جَوْنًا مُصْطَلَاهُمَا
وَحَسَنُ وَجْهِهِ، قال (٢):

* كَوْمُ الدُّرَا وَادِقَةٌ سُرَاتِهَا *

قال المُشَرِّحُ: في هذه المسألة سبعة أوجه: في اثنين منها الوجه مضاف، وفي اثنين الوجه مضاف إليه، وفي واحد منها (٣) الوجه مضاف إليه

(١) ساقط من الأصل.

(٢) البيت لعمر بن لجا التيمي في ديوانه: ١٥٥.

ونسبه ابن المستوفي في إثبات المحصل: ١٢١، ١٢٦ إلى بعض الأسدين يصف إبلاً عن أبي عبد الله محمد بن زياد الأعرابي.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢١، والمنخل: ١٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٨/٦.

وهو مع أبيات في الأصمعيات: ٣٤، والمقرب: ١٥٦، وخزانة الأدب: ٤٧٨/٣.

(٣) ساقط من (ب).

ومضافٌ، وفي اثنين منها الوجه لا مضافٌ ولا مضافٌ إليه.

أمَّا الوجهان الأولان ففي قولك: جاءني رجل حسنٌ وجهه وحسنٌ وجهه بالرفع والنصب.

وأمَّا الوجهان الآخران ففي جاءني رجل حسنٌ وجهه وحسنٌ الوجه.

وأمَّا [الوجه] ^(١) الثالث: فهو جاءني رجل حسنٌ وجهه.

وأمَّا الوجهان الأخيران فهما: جاءني رجل حسنٌ وجهاً وحسنٌ الوجه.

وفي الوجه الثاني وهو: أن يكون منصوباً مضافاً.

قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: وهو قليلٌ مجيؤه في الشعر والوجه في البيت: (وَادِقَةُ الضَّرَابِ) فنابت الإضافة عن اللام، كما تنوب اللام عن الإضافة.

مقبلةٌ مدبرةٌ بالنصب، والشِّبَاءُ: التي في ثغرها شَنْبٌ، وهو رَقَّةُ الأسنان وبردها، «مخطوطة» كأنما حط جنبها بالمحط وهو شيء يصقل به الدباغون الجلد، هذا محصولٌ (حاشية المَفْصَل) ومطلع القصيدة ^(٢):

أضحيتَ قَضِيَّتَ من حَسَنَاءِ آرَابَا هَجَرْتَهَا وَرَحِيقُ الكَأْسِ ^(٣) أَحْقَابَا

(١) ساقط من (أ).

(٢) البيت لأبي زُبَيْدِ الطَّائِي، ديوانه: ٣٦.

ولم يرد فيه مطلع القصيدة.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١٢١، والمنخل: ١٤٢، والكوفي: ٣، وشرح

المفصل للأندلسي: ١٤٢/٣ وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٣/٦، ٨٤.

وهو من شواهد سيويه: ١٠٢/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٤/١، وشرحها لابن

خلف: ١٠٦.

وينظر: شرح الأشموني: ١٤/٣، وشرح الشواهد للعيني: ٥٩٣/٣.

(٣) في (ب): «الناس».

«بذئاب عيش» أي: بذنبه وآخره. وأصله من ذنابة الوادي: وهو آخره،
وقبله^(١):

فإن يهلك أبا قابوس يهلك ربيع الناس والنعم الزكام
ويروى: (السنة الحرام). يريد: من كان في ذمته كان محقون الدم.
اعتل النعمان بن المنذر فوافى النابغة ليلقاه، فخبره عصام بن شهيرة^(٢)
حاجبه أنه عليل فقال ذلك.
ما قبل البيت^(٣):

-
- (١) البيت للنابغة في ديوانه: ١٠٥.
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢١، ١٢٢، والمنخل: ١٤٢،
والكوفي: ٥، ١٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٣/٦، ٨٥.
وهو من شواهد سيويه: ١٠٠/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢٧/١، وشرحها لابن
خلف:
وينظر: معاني القرآن: ٤٠٩/٢، ٢٤/٣، والمقتضب: ١٧٩/٢، وأمالي ابن السجري:
٢١/١، ١٤٣/٢، وأسرار العربية: ٢٠٠، والإنصاف: ١٣٤، والتبيين للعكبري: ٢٨٧،
والخزانة: ٩٥/٤.
(٢) في (أ): «ابن سهبر»، وهو ابن شهيرة الجرمي كذا في الديوان: ١٠٥.
(٣) البيت لحميد الأرقط، تقدم التعريف به، من أرجوزة أوردها ابن المستوفي في إثبات
المحصل: ١٢١، ١٢٣ منها:

ومهمة أغبر ذي ضحون
أزور للناظرين مستكين
شأز الظهور قذف البطون
يغضى كإغضاء الدوى الزمين
قطعته بجسرة أمون
قرفاء لم ترتج على جنين
تصبح بعد قلق الوصين
وبعد نص الرحلة الحجون
كاحذرى العانة الشنون
من اللواتي بلوى مبين

والأرجوزة طويلة...

غيران مَيْفَاءَ عَلَى الرَّزُونِ
 جَدَّ الرَّبِيعِ أَرْنَ الْأَرُونَ
 لَا خَطَلَ الرَّجْعِ وَلَا قَرُونَ
 لَا حَقُّ بَطْنٍ... .. الْبَيْتِ

يصف عَيْرًا غيرانَ على أثنه. ويروى: «أحقب» وهو حمار الوحشي، سُمي^(١) بذلك لبياضٍ في حُقُونِهِ، والأُنثى حَقْبَاءُ. المَيْفَاءُ بكسر الميم المُشرف. الرَّزُون: جمعُ رَزْنٍ وهو المكانُ المرتفعُ وفيه طمأنينة، وكذلك الرَّزَانُ بمعنى الرَّزُونِ ونحوها فَرخٌ وفُروخٌ وفِرَاحٌ. حدَّ الربيع كما في بيت الدَّرَعِيَّاتِ^(٢):

وَوَضَعِي لَهَا حَدَّ الشِّتَاءِ وَسِيلَهَا إِذَا حَثَّ [سَحَاح] ^(٣) الرَّبِيعِ قِيَانُهُ
 الْأَرْنَ، وَالْأَرُونَُ بِمَعْنَى^(٤): النَّشِيطُ. الخطل: هو الاضطرابُ، يريد:
 أَنَّ قَوَائِمَهُ لَا تَضْطَرِبُ، وَإِذَا رَجَعَ فِي قَوَائِمِهِ ثُمَّ وَتَبَ فِي عَدْوِهِ. قيل في
 القَرُونَ: أَنَّهُ الَّذِي لَا يَجْمَعُ بَيْنَ خَطَوَتَيْنِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا تَقَعُ حَوَافِرُ رَجْلَيْهِ
 مَوَاقِعَ يَدَيْهِ، يَقُولُ: إِنَّهُ ظَامِرُ الْبَطْنِ لَا مِنْ قَلَّةِ مَرَعَى، وَهَذَا لَكِنَ لِكثْرَةِ
 اهْتِمَامِهِ بِالْأَتَنِ وَالِاشْتِغَالِ وَغَيْرِهِ عَلَيْهِنَّ مِنَ الْفُحُولِ.

ما قبل البيت^(٥):

= توجبه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢١، ١٢٣، والمنخل: ١٤٣،
 والكوفي: ٤٠، ٤١، وشرح المفصل لابن يعين: ٨٣/٦، ٨٤.
 وينظر: الكتاب: ١٠١/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١٧٤/١، وشرحها
 لابن خلف: ١٠٥، والمقتضب: ١٥٩/٤، والأصول: ١٣٣/١، والجمل: ١٠٨، وشرح
 أبياته (الحلل): ١٣٤.

(١) في (ب): «يريد...».

(٢) شروح سقط الزند: ١٨٧٤.

(٣) في (ب)، وفي شروح الزند: «على إذا حث».

(٤) ساقط من (ب).

(٥) البيت للشماخ بن ضرار الغطفاني، في ديوانه: ٣٠٩.

أَمِنْ دِمْتَيْنِ عَرَجِ الرَّكْبِ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرَّخَامِيِّ قَدْ عَفَا طَلَّاهُمَا
 (١) أمن دمتين، يعني: أمن أجل دمتين تحزن أو تجزع ويروى:
 (عرس) مكان: (عرج) (١). ويروى: «قد أتى ليلاهما» مكان «قد عفا
 طللاهما» (٢). الحقل: هو القراح الطيب، الواحدة حقلة، وفي المثل (٣) (لا
 يُنْبِتُ الْبَقْلَةُ إِلَّا الْحَقْلَةَ). الرَّخَامِيُّ: شَجَرٌ مِثْلُ الضَّالِّ. جارتا صفاً؛ أي:
 جارتان من صفاً، أو جارتا صفاً وعنى الأثفية. يُريد: النار أثرت فيهما فصار
 لهما لون الكُمَّة.

فإن سألت: إلى مَ يرجع الضمير في مُصْطَلَاهُمَا؟

أجبت: مذهب سيبويه أن الضمير فيه يرجع إلى «جونتا».

فإن سألت: غيره يقول: يرجع إلى الأعلى، وإن كانت جمعاً لأن
 معناهما معنى المثنى، ونحوه:

* رَوَانِفُ أَلَيْتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا (٤) *؟

أجبت: الأصل (٥) صرف المثنى إلى المثنى لا إلى الجمع. كَوْمٌ:

= توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢١، ١٢٥، والمنخل: ١٤٣، وشرح
 المفصل لابن يعيش: ٨٣/٦، ٨٦، والكوفي: ٢، وشرح المفصل للأندلسي: ١٤٤/٣.
 وهو من شواهد الكتاب: ١٠٢/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٧/١، وشرحها لابن
 خلف: ١٠٧.

وينظر: الأصول: ٤٧٥/٣، والخصائص: ٤٢٠/٢ والمقرب: ١٥٦، وضرائر الشعر: ٢٨٧،
 والخزانة: ١٩٨/٢، ٤٧٧/٣.

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) مجمع الأمثال للميداني: ١٨٢/٢.

(٤) البيت لعنترة بن شداد، وصدرة:

* متى ما تلقني فردين ترجف *

وقد تقدم في الجزء الأول.

(٥) شرح المفصل للأندلسي: ١٤٥/٣.

جمع كَوْمَاءٍ، وهي العَظِيمَةُ السَّنَامُ، والذُّرُوةُ أَعْلَى السَّنَامِ، ودق إذا دَنَا،
والمراد به السمن هاهنا لأنها متى سمت خرجت من السمن سرتها ودنت
إليك. ونظيرُ (أَجَبَ الظَّهْرُ):

ولقد أَغْتَدِي وَمَا صَقَعَ الدِّيْكَ عَلَى أَذْهِمِ أَجَشَّ الصَّهِيْلَا (١)
ونظير حَسُنُ وَجْهَهُ أَلِمَ رَأْسَهُ، وَ﴿سَفَهُ نَفْسَهُ﴾ (٢).

(١) البيت في الإنصاف: ١٣٤، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٨٧ دون نسبة فيهما.
(٢) سورة البقرة: آية: ١٣٠.

[بَابُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ قِيَاسُهُ أَنْ يُصَاغَ مِنْ ثَلَاثِي غَيْرِ مَزِيدٍ فِيهِ مِمَّا لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا غَيْبٍ لَا يُقَالُ فِي أَجَابٍ، وَلَا أَنْطَلِقَ وَلَا فِي سَمْرٍ وَعَوْرٍ: هُوَ أَجُوبٌ مِنْهُ وَلَا أُطَلِّقُ، وَلَا أَسْمُرُ [وَلَا أَعُورُ]»^(١) لَكِنْ يَتَوَصَّلُ إِلَى التَّفْضِيلِ فِي نَحْوِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ / بَأَنْ يُصَاغَ أَفْعَلٌ مِمَّا يُصَاغُ مِنْهُ، ثُمَّ يُمَيِّزُ بِمُصَادِرِهَا [١١٧/ب] كَقَوْلِكَ: [هُوَ أَجُودٌ مِنْهُ جَوَابًا، وَأَسْرَعُ انْطِلَاقًا، وَأَشَدُّ سَمْرَةً] ^(٢) وَهُوَ أَقْبَحُ عَوْرًا».

قَالَ الْمُشَرِّحُ: أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ أَصْلُهُ مِنْ بَابِ فَعَلَ وَلِذَلِكَ تَرَاهُ يَسْلُسُ فِيهِ التَّفْضِيلُ وَلَا سَلْسَلَةٌ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَبْوَابِ تَقُولُ: فَهوَ زَيْدٌ فَهوَ فُقَيْهِ، وَعَمَرُو أَفْقَهُ مِنْهُ، [وَحَلِمٌ فَهوَ حَلِيمٌ، وَعَمَرُو أَحْلَمَ مِنْهُ، وَكَرَمٌ فَهوَ كَرِيمٌ وَعَمَرُو أَكْرَمَ مِنْهُ] ^(٣) نَعَمْ تَقُولُ: ضَرْبٌ فَهوَ ضَارِبٌ وَعَمَرُو أَضْرَبَ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ الْأَوَّلَ أَطْيَبُ مِنْهُ فِي الذُّوقِ، وَمَنْ تَمَّ قَالُوا: أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ لَا يُبْنَى مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْعِيُوبِ، لِأَنَّ حَقَّهُمَا فِي الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ أَنْ يَقَعَا فِي بَابِ فَعَلَ يَفْعَلُ بِكَسْرِ الْأَوَّلِ وَفَتْحِ الثَّانِي، فَلَمْ يُمْكِنَ نَقْلَهُمَا إِلَى فَعَلٍ يَفْعَلُ بِالضَّمِّ، وَهَذَا لِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ كَانَ فِي الْأَصْلِ بِلَفْظِ الْكَثْرَةِ كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ [أَكْثَرُ جُودًا] ^(٤) وَأَكْثَرُ ضَرْبًا مِنْهُ وَأَكْثَرُ دَحْرَجَةً وَمَنْ تَمَّ تَرَاهُمْ إِلَى هَذَا الْقِيَاسِ يَعْدِلُونَ فِي الضَّرُورَةِ وَفِي

(١) ساقط من (أ)، وفي المفصل: «ولا أسمر وأعور».

(٢) ساقط من (أ).

السَّعة أيضاً، ولهذا قالوا في تفسير المَثَل (١): (العوُدُ أحمد) أي أكثرُ حمداً. لكنه ألغى خصوص اللفظ ولم يبلغ خصوص الباب.

قالَ جارُ اللّهِ: «(فصل): ومما شدُّ من ذلك قولهم: هو أعطاهم للدِّينارِ والدَّرهمِ، وأولاهم للمعروفِ، وأنتَ أكرمُ لي من زَيْدٍ، أي أشدُّ إكراماً، وهذا المكانُ أفقرُ من غيره أي أشدُّ إقفاً وهذا الكلامُ أحصرُ، وفي أمثالهم: (أفلسُ من ابنِ المُذَلِّقِ) و(أحمقُ من هَبَنَّقَةٍ).

قالَ المُشَرِّحُ: (ابنُ المُذَلِّقِ) رجلٌ من بني عبدِ شمسٍ فقيرٌ مدقُّعٌ ما كان يحصل على بيته ليلةً، وآباؤه وأجداده كذلك، قال (٢):

فإنَّك إن تَرَجو تَمِيمًا لِنُصْرَةٍ كراجي النَّدى والعُرفِ عندَ المذَلِّقِ

الهَبَنَّقَةُ (٣): رجلٌ يقال له ذو الوَدَعَاتِ، واسمه: يزيد بن ثروان أحدُ بني قيس بن ثعلبة، ومن حُمقه - فيما يقال - أنه قلَّد نفسه قلادةً لثلاثٍ يَضِيع [ثُمَّ نَامَ] وحَلَّت عن عنقه القِلادة، فلما انتبه وما رأى القِلادة قام يطلب نَفْسَهُ، حتى ظفِرَ بَمَن عنده القِلادة فقال: أنتَ أنتَ فأينَ أنا؟

فإن سألت: ما وجهُ الشُّذوذِ في قوله: «أحمقُ من هَبَنَّقَةٍ»؟

أجبتُ: أنه من العُيُوبِ.

قالَ جارُ اللّهِ: «وقد جاءَ أفعالٌ ولا فِعْلٌ له يقال: أحنكُ الشَّاتينِ، وأحنكُ البَعيرينِ وفي أمثالهم (٤): (أبلُ من حُنَيْفِ الحَنَاتِمِ).

قالَ المُشَرِّحُ: أحنكُ - هاهنا - مشتقٌ من الحَنَكِ، والمرادُ به أشدُّها

(١) المثل في جمهرة الأمثال: ٤١/٢.

(٢) تقدم المثل والشاهد عليه في الجزء الثاني.

(٣) المثل في جمهرة الأمثال: ٣٨٥/١.

(٤) جمهرة الأمثال: ٢٠٠/١.

أكلاً، وبعضهم قد أثبت له فعلاً. أَبِلَ الرَّجُلُ بالكسر إبالةً مثل شَكِسَ شِكَاَسَةً فهو أبِلٌ، وَأَبِلَ حَاذِقٌ بمصلحة الإبل. وفلانٌ من أبِلِ الناسِ : أي أشدَّهم [تَأْنَقًا] في رعية الإبل وأعلمهم بها. وَحَنِيفُ الْحَنَاتِمِ: من بني تيم اللات بن ثعلبة، ومن كلامه الدال على إبالته: «من قاصَّ الشرف^(١) وربَّع الحزن وتَشَتَّى الصُّمَانُ فقد أصابَ المرعى». الشَّرْفُ: في بلادِ بني عامِرٍ، والحزن من زُبالة^(٢) مُصْعِدًا في بلادِ نجدٍ، والصُّمَانُ^(٣): في بلادِ بني تَمِيمٍ، وفي (صحاح الجوهري)^(٤) الصُّمَانُ: موضع إلى جَنِبِ رملِ عالج.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): والقياسُ أن يفَضَّلَ على الفاعل دون المفعول، وقد شُدَّ نحو^(٥) قولهم (أَشْغَلُ من ذاتِ النَّحِيينِ) و(أزهى من دِيكٍ)^(٦)، وهو أعذرَ منه، وألومٌ، وأشهرٌ وأعرفٌ وأنكرٌ، وأرجى وأخوفٌ وأهيبٌ، وأحمدٌ، وأنا أسرُ بهذا منك قال سيبويه: وهم بيانه أعنى».

قَالَ المُشَرَّحُ: هي امرأة^(٧) من بني تيم الله بن ثعلبة حضرت سوقَ

(١) معجم البلدان: ٣/٣٣٦، وذكر القصة حكاية عن الأصمعي قال: وكان يقال: من تصيَّف الشرف...».

(٢) في (ب) على هامشها «تباله». وتباله معروفة، وهي غير مقصودة هنا. أما المقصودة هنا فهي زباله - بالزاي - قال الأزهري في تهذيب اللغة: ٤/٣٦٥ «وكانت العرب تقول: من تربع الحزن... قال: والحزن الآخر: ما بين زباله فما فوق ذلك مصعداً في بلاد نجد وفيه غلظ وارتفاع».

(٣) معجم البلدان: ٣/٤٢٣، قال الأزهري في تهذيب اللغة: ١٢/١٢٩ «قال شمر قال الأصمعي: أرض غليظة دون الجبل قلت: وقد شَتَوْتُ الصمان ورياضها شتوتين، وهي أرض فيها غلظ وارتفاع».

والصُّمَانُ: لا تزال على تسميتها حتى الآن شرقي نجد من المملكة العربية السعودية.

(٤) الصحاح: ٥/١٩٦٨ (صمم).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) المستقصى: ١/١٥١.

(٧) في جمهرة الأمثال: ٢/٣٢١: «امرأة من هذيل» وما أثبتته المؤلف في مجمع الأمثال: ٢/١٨٤.

وقد نقل الأندلسي في شرحه: ٣/١٥١.

عكاظ، ومعها نَحْيًا سَمَنٍ فاستخلى بها خَوَاتُ بن جُبَيْر الأنصاري لبيتاعهما، ففتح أحدهما وذاقه ودفعه إليها فأخذته بإحدى يديها ثم فتح الآخر وذاقه ودفعه إليها، فأمسكته بيدها الأخرى، ثم غَشِيَهَا وهي لا تَقْدِرُ على الدَّفْعِ على نفسها لحفظها أفواه النَّحِيين وشُحَّهَا على السَّمَنِ.

للعرب أحرفٌ لا يتكلمون بها إلا على سبيل المفعول له، وإن كان بمعنى الفاعل مثل عُنِيَ بالأمر وتُنَجَّتِ الناقة والشاة وزُهِيَ الرجل وإذا أمرت به قلت: لتزهُ [علينا] يا رجل، وكذلك الأمر من كل^(١) فعلٍ لم يُسَمِّ فاعله، لأنك إذا أمرت منه فإنما تأمرٌ لتحصيل غير الذي تخاطبه أن يوقع به، وأمر الغائب لا يكون إلا باللام كقولك: ليقم وزنٌ فهو على هذه اللُّغة قد فُضِّل على المفعول دون الفاعل.

وأما على ما حكاه ابنُ دُرَيْدٍ، فقد فضل على الفاعل دون المفعول، وأما زَهُوُ الدَّيْكَ [ف-] ^(٢) تعرفه بيتِ العِراقِيات ^(٣):

فِيَمَمَ عَنْ عَفْرِ طَلِيحٍ صَبَابَةٍ وَلِلْفَجْرِ دَاعٍ بِالْيَقَاعِ يَغُوثُ
مَتَوَّجٌ أَعْلَى قِمَةِ الرَّأْسِ شَاحِبٌ جَنَاحِيهِ فِي الْعَصَبِ الْيَمَانِيِّ مُرَعْتُ

قال صاحب الكتاب: وهو مذكر الفاعل والمفعول، كأنهم يقدمون [١/١١٨] الذي بيانه أهمُّ وهم / بشأنه أعني، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم. قال النحويون: معنى ذلك أنه قد يكون أغراض الناس في فعلٍ ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يُبالون من أوقعه كمثل من يعمل من حالهم في الخارجي، يخرج فيعيث ويفسد ويكثر به الأذى أنهم يريدون قتله، ولا يبالون من ^(٤) أوقعه ولا من ^(٤) كان القتل منه، ولا يعينهم منه شيء، فإذا قتل وأراد مريد الإخبار

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ): «تعريفه».

(٣) ديوان الأبيوردي (العراقيات): ٢٢٥/١.

(٤ - ٤) ساقط من (ب).

[بذلك فإنه يقدم قتل الخارجي فيقول: قَتَلَ الْخَارِجِيَّ زَيْدًا، ولا يقول قَتَلَ زَيْدًا الْخَارِجِيَّ] (١)، فإن كان رجل ليس له بأس ولا يقدر له أن يقتل، فقتل رجلاً، وأراد المُخْبِر أن يخبر بذلك فإنه يقدم ذكر القاتل (٢) فيقول: قتل زيد رجلاً، ذاك لأن الذي يعنيه ويعني الناس من شأن هذا القتل طرافته وموضع الندرة فيه ويُعَدُّه كان من الظَّن، والشيخ [-رحمه الله (٣)-] لا يعني بكلام سيبويه -ها هنا- معناه، بل لفظه من حيث أنه فُضِّلَ أفعال التفضيل على المفعول لا الفاعل.

قال جارُ الله: «(فصل): ويعتوره حالتان متضادتان لزوم التَّنْكِيرِ عند مصاحبته «من» ولزوم التَّعْرِيفِ عن مفارقتها فلا يقال: زيدٌ الأفضَلُ من عمرو، ولا زيدٌ أفضَلُ، وكذلك مؤنثه وتثنيها وجمعها لا يقال فضلي ولا أفضلان ولا فضليان، ولا أفاضل ولا فضليات ولا فُضِّلَ، بل الواجبُ تعريفُ ذلك باللام أو بالإضافة. كقولك: الأفضَلُ والفضلي وأفضل الرجالِ وأفضل النساءِ.»

قال المُشْرَحُ: إنما (٤) لزم التَّنْكِيرِ عند مصاحبة «من» لأن هذه الذنابة نوع تعريف. ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني رجل أفضل من عمرو فهو أعرف مما إذا قلت: جاءني رجل، ومن ثم قال الكوفيون: جميع ما لا ينصرف من الأسماء يجوزُ صرفها في الشُّعْرِ إلا أفعال من هذا، وهذا لأنَّ تنوين أفعال بمنزلة تنوين المعرف باللام، وذلك لا يجوز.

قال جارُ الله: «(فصل): وما دام مصحوباً بـ«من» استوى فيه الذكر والأنثى والإثنان والجمع، فإذا عُرف باللام أنثى وثنى وجمع، وإذا أُضيف

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (ب) «الفاعل».

(٣) ساقط من (أ).

(٤) شرح المفصل للأندلسي: ١٥٢/٣.

شاع فيه الأمران، قَالَ اللهُ تَعَالَى^(١): ﴿أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا﴾ وَقَالَ^(٢):
﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ وَقَالَ ذُو الرُّمَّة^(٣):

وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قُذَالاً

قَالَ المُشْرَحُ: [أما]^(٤) ما دام مصحوباً بـ «من» فإنه تستوي فيه الأحوال، صَوْنًا لَصِيغَةِ التَّفْضِيلِ عَنِ التَّغْيِيرِ، كما في التَّعْجِبِ إِذَا عُرِفَ باللام وَجَبَ تَصْرِيْفُهُ لَتَبَاعُدِهِ عَنِ الصِّيغَةِ الَّتِي عَلَيْهَا التَّفْضِيلُ، وَإِذَا أَضِيفَ شاع فيه الأمران، لكونه حينئذ بين طرفين.

[قَالَ جَارُ اللَّهِ]: (فصل): ومما حذف في «من» وهي مقدرة قوله تعالى^(٥): ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ أَي وَأَخْفَى مِنَ السَّرِّ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٦):

يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبْلًا أَوْ هَزَلْتُ فِي جَدْبٍ^(٧) عَامٍ أَوْ لَا
أَي أَوَّلُ مِنْ هَذَا الْعَامِ، وَأَوَّلُ مِنْ أَفْعَلِ الَّذِي لَا فَعْلَ لَهُ كَأَبْلِ وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَفْعَلُ الْأَوَّلِ وَالْأُولَى.

قَالَ المُشْرَحُ: الَّذِي^(٨) عَلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ^(٩) فِي (أول) حروفه واوان ولاَم.

(١) سورة الأنعام: آية: ١٢٣.

(٢) سورة البقرة: آية: ٩٦.

(٣) تقدم ذكر هذا البيت.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١٢٧، والمنخل: ١٤٥، وشرحه لابن يعيش:

٩٦/٦، وشرح المفصل للأندلسي: ١٥٣/٣.

(٤) شرح المفصل للأندلسي: ١٥٣/٣.

(٥) سورة طه: آية: ٧.

(٦) توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢٧، والمنخل: ١٤٥، وشرح المفصل

للأندلسي: ١٥٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٧، ٩٨، وينظر: الكتاب: ٤٦/٢.

(٧) في (أ): «في عام جدب...».

(٨) نقل الأندلسي في شرحه: ١٥٤/٣ شرح هذه الفقرة.

(٩) في (ب): «التصريفيون» ورأي البصريين في أول في شرح الشافية: ٣٤٠/٢، وينظر:

المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي خصها بمسألة كاملة فيها.

فإن سألت: لم لا يجوز [فوعلاً]^(١)؟ من الأول وهو الرجوع، وذلك أن الأول كأنه مرجوع لما بعده من العَدَدِ، ولئن سلّمنا أنه^(٢) أفعال لكن لم [لا يجوز] أن يكون أفعال مدغماً همزته في واوه، ومثله أَوْنَتَ في أو أنتَ، وكذلك ضَمَّوهُ وَسَوَّه في ضوئهِ وسوئهِ؟

أجبت: أما قوله: «لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ [فوعلاً]^(١) من الأول وهو الرجوع» فنقول: لقولهم في مؤنثه الأولى، وفي جمعها^(٣) الأَوَّلُ، وهي بلا شك فعلى هنا^(٤) بمنزلة الأفضَلِ والفُضْلي والفُضَّلِ و[فواعل]^(٥) ليس له فعلى.

فإن سألت: لو كان أفعال على ما ذكرته للزمَ من ذلك خلافُ الأصلِ وهو كونُ الفاءِ والعَيْنِ واواً وهذا شيء نادر؟

أجبت: ما ذكرتُ من الدليل إن دَلَّ على أنه ليس بأفعال فهاهنا ما يدل على أنه هو هو بدليل أنه يقتَرِنُ به «من» التفضيلية فيقال: هو أول منه.

وأما قولهم: «لم لا يكون أفعال مدغماً همزته في واوه» فنقول: لو كان كذلك لجازَ استعماله على الأصل كما في سائر الهمزاتِ المُخَفَّفَةِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومما حذف من قولك: الله أكبرُ، وقول الفرزدق^(٦):

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بِنَا لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

(١) في (أ): «فعل».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب) جمعه.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (أ): «فوعل».

(٦) ديوان الفرزدق: ١٥٥/٢.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢٧، والمنخل: ٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٧/٦، ٩٩، وشرح المفصل للأندلسي: ١٥٤/٣. وينظر: شرح الأشموني: ٥١/٣، والخزاعة: ٤٨٦/٣.

قال المُشَرِّحُ: معناه الله أكبر من كلِّ شيءٍ، ودَعَائِمُهُ أعزُّ و[أطولُ] (١) من كلِّ دعامةٍ.

قال جَارُ اللِّه: «(فصلٌ): ولـ «آخر» شأنٌ ليس لأخوته وهو أنه التزام فيه حذف (من) في حالِ التَّنْكِيرِ، تقولُ: جاءني زيدٌ ورجلٌ آخرُ، ومررتُ به وبآخر، ولم يستوفيه ما استوفى في أخوته حيثُ قالوا: مررتُ بآخرين وآخرين، وأخرى وأخريين وأخر وأخرياتٍ».

[١١٨/ب] قال المُشَرِّحُ: العدلُ (٢) على أربعةِ أقسامٍ / الأول عدلٌ في الأعداد نحو جاءني آحادٌ وموحدٌ وثنيٌ ومثنىٌ.

الثاني: عدلٌ في الأعلامِ نحو عُمرُ فإنه كان القياسُ عامراً.

الثالثُ: عدلٌ عن اللامِ معنًى كما في بُكَرَةٌ وَسَحْرٌ، إذا أريد به بُكَرَةٌ يومِكِ وَسَحْرٌ لَيْلَتِكَ.

الرابعُ: عدلٌ عن اللامِ حكماً كما في آخر، وهذا لأن آخر - في الأصل - أَفْعَلٌ تَفْضِيلٌ، وهو ضدُّ أول، إذا قلت: مررتُ بزيدٍ وأخيه ورجلٍ آخر فمعناه: برجلٍ هو أشدُّ في الذكر تأخراً من أخي زيدٍ، هذا أصلُهُ، ثم أُجْرِي مُجْرَى غير.

من شأنِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ أَنْ يَعْتَقَبَ عَلَيْهِ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ «من» التَّفْضِيلِيَّةِ واللامِ والإضافة، وهاهنا لا مدخل لـ «من» التَّفْضِيلِيَّةِ؛ لأنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ متى اقترن به «من» التَّفْضِيلِيَّةِ لم يَجْزِ تَصْرِيْفُهُ وهاهنا جمع فعلم أنه غير مقترن بـ «من». وآخر لا يضاف، ولا يقال: [هن] (٣) آخر النساء، فتعيَّن أن يكون معرفاً باللامِ حتى يسوغَ أمرُهُ، وهو غير معرف باللامِ وقد ساعَ مع ذلك أمره

(١) في (أ): «وأكبِر» سهو من الناسخ.

(٢) شرح المفصل للأندلسي: ١٥٥/٣.

(٣) ساقط من (أ).

فهو منكر معنئٍ معرّفٍ حكماً منزلاً منزلةً اسمين فمن ثمّ (١) قلنا بوجود التّركيب فيه، وإنما التزم فيه حذف «من» لما ذكرناه من أنّه أُجري (٢) مُجرى غير، وإنما وجب تعريفه لأنه غيرُ مضافٍ ولا مقترن بـ «من» وإنما حذف اللام لكونه معلوماً لتعيينه، ومن ثمّ قال أصحابنا (٣) رحمهم الله، إذا صام رمضان بمطلق النّية جاز.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وقد استعملت الدنيا بغير ألف (٤) ولام، قال العجاج (٥):

* فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتْ *

لأنّها غَلَبَتْ فَاخْتَطَلَّتْ بِالْأَسْمَاءِ، وَنَحَوَهَا جُلَى فِي قَوْلِهِ:

* وَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلَى وَمَكْرَمَةٍ *

[قال المُشَرِّحُ: المراد بـ (الجلّى) العَظِيمَةُ من الوقعات تمام البيت (٦):

* يَوْمًا سُرَاةً كَرَامٍ النَّاسِ فَادْعِينَا *

يقول: ادعينا لأننا من الكرام].

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب): «يجري».

(٣-٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب): «الألف».

(٥) البيت للعجاج في ديوانه: ٢٦٧.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢٨، والمنخل: ١٤٦، وشرح المفصل

للأندلسي: ١٥٦/٣، ١٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٠/٦.

وينظر: تكملة الإيضاح لأبي علي: ٣٠٥، وشرح أبيات الإيضاح لابن بري: ٣٥٠،

وخزانة الأدب: ٥٠٨/٣.

(٦) تقدم الكلام على نسبة القصيدة التي منها البيت في الجزء الأول.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢٨، والمنخل: ١٤٦، وشرح المفصل

لابن يعيش: ١٠٠/٦، ١٠١، وشرح المفصل للأندلسي: ١٥٦/٣.

وينظر: الخزانة: ٥١٠/٣.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَمَّا حُسْنِي فِيمَنْ قَرَأَ^(١)»: ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾
وَسُوَأَى فِيمَنْ أَنْشَدَ:

* وَلَا يَجْزُونَ مِنْ حَسَنِ بِسُوَأَى *

فَلَيْسَتْ بَتَأْنِيثِ أَحْسَنٍ وَأَسْوَأَ، بَلْ هُمَا مَصْدَرَانِ كَالرُّجْعَى وَالْبُشْرَى، وَقَدْ
خَطَىءَ ابْنُ هَانِيٍّ فِي قَوْلِهِ:

* كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا *

قَالَ الْمُشَرِّحُ: الْأَوَّلُ مِنْ آيَاتِ الْحِمَاسَةِ تَمَامُهُ^(٢):

... .. وَلَا يَجْزُونَ مِنْ غِلَظِ بِلِينِ
وَأَوَّلُ الْمَقْطُوعَةِ:

فَدَتِ نَفْسِي وَمَا مَلَكَتْ يَمِينِي فَوَارِسَ صَدَقُوا فِيهِمْ ضُنُونِي
قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصَلِّ): وَقَوْلُ الْأَعَشَى:

* وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى *

لَيْسَتْ «مِنْ» فِيهِ بِالَّتِي نَحْنُ بِصَدَدِهَا، بَلْ نَحْوُ «مِنْ» فِي قَوْلِكَ: أَنْتَ
مِنْهُمْ الْفَارِسَ الشُّجَاعَ أَيَّ مِنْ بَيْنِهِمْ».

(١) سُوْرَةُ الْبَقْرَةِ: آيَةٌ: ٨٣، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْكَشَافِ: ٢٩٣/١ «قَرَأَ حَسَنًا وَحُسْنًا عَلَيَّ
الْمَصْدَرُ كِبَشْرَى».

وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي طَلْحَةَ بْنِ مَصْرُوفٍ. الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ: ٢٨٥/١.

(٢) الْحِمَاسَةُ: (رَوَايَةُ الْجَوَالِيْقِيِّ): ٣١ مِنْ آيَاتِ لَأَبِي الْغَوْلِ الطَّهَوِيِّ.

يَنْظُرُ: شَرَحَ الْحِمَاسَةَ لِلْمَرْزُوقِيِّ: ٤٠، وَشَرَحَهَا لِلتَّبْرِيزِيِّ: ٢٧/١.

تَوَجَّهَ إِعْرَابَ الْبَيْتِ وَشَرَحَهُ فِي إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ: ١٢٨، وَالْمَنْخَلُ: ١٤٦، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ

لِابْنِ يَعِيشَ: ١٠٠/٦، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ لِلْأَنْدَلِسِيِّ: ١٥٧/٣.

وَيَنْظُرُ: الْخَزَانَةُ: ١٠٦/٣، ٥١٥.

قَالَ الْمُشْرَحُ: تمامه^(١):

* إِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ *

المرادُ بِالْحَصَى هَاهُنَا: الْعَدْدُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصَلِّ): وَلَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ، لَمْ يَجِزُوا مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ، وَلَا خَيْرٍ مِنْهُ أَبُوهُ، بَلْ رَفَعُوا أَفْضَلَ وَخَيْرًا بِالْإِبْتِدَاءِ،
وَقَوْلِهِ^(٢):

* وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا *

الْعَامِلُ فِيهِ مَضْمَرٌ، وَهُوَ يَضْرِبُ، الْمَدْتُوْلُ عَلَيْهِ بِـ «أَضْرَبَ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: اعْلَمْ أَنَّ الصِّفَةَ حَيْثُ تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ تَعْمَلُ^(٣)
لِمَشَابَهَتِهَا الْمُضَارِعَ صَوْرَةً وَمَعْنَى وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلَ - وَإِنْ كَانَ مِثْلَ الْفِعْلِ
صَوْرَةً - لَكِنَّهُ لَيْسَ [كَذَلِكَ]^(٤) مِثْلَهُ مَعْنَى، لِأَنَّ مَعْنَى التَّفْضِيلِ غَيْرَ مَعْنَى
الْمُضَارِعِ، إِلَّا أَنَّهُ - وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ - فَإِنَّهُ يَعْمَلُ فِي الْمَضْمَرِ^(٥) وَفِي الظَّاهِرِ

(١) ديوان الأعمش: ١٠٦.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢٩، والمنخل: ١٤٧، وشرح المفصل
لابن يعيش: ١٠٠/٦، ١٠٣، ١٠٥، وشرح المفصل للأندلسي: ١٥٨/٣.
وهو في نوادر أبي زيد: ١٩٦، والتكملة لأبي علي: ٣٠٧، وشرح أبيات الإيضاح لابن
بري ٣٥١، والخصائص: ١٨٥/١، ٢٣٤/٣، وشرح السقط: ٤٥٣، ١٧٢٠، والخزانة:
٤٨٩/٣.

(٢) البيت للعباس بن مرداس السلمي، ديوانه: ٦٩، وصدده:

* أَكْرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ *

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٢٩، والمنخل: ١٤٧، وشرح المفصل
لابن يعيش: ١٠٥/٦، ١٠٦، وشرح المفصل للأندلسي: ١٦٠/٣.
وينظر: نوادر أبي زيد: ٢٦٠، والتبيين للمكبري: ٢٨٧، والخزانة: ٥١٧/٣.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب): «يجري».

(٥) في (ب): «الضمير».

الذي هو بمنزلة المضمَر. ابنُ السراج^(١): وهو نحو مررت برجلٍ خيرٍ منك [وشرٌّ منك]^(٢) ففي «خيرٍ منك» ضميرُ رجلٍ وهو رفعٌ بأنه فاعلٌ، فأما الظاهر الذي هو في المعنى الأول فنحو [قولك]^(٣): ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحل منه في عينِ زيدٍ لأن المعنى في الحُسن لرجلٍ فصار بمنزلة المضمَر إذا كان الوصف في الحقيقة له، ومثل ذلك (ما من أيامٍ أحبُّ إلى الله فيها الصَّوم منه في عشرِ ذي الحِجَّة) انتهت ألفاظُهُ. وربما يجيء في ضرورة الشَّعر^(٣) إعماله في الظاهر الذي ليس بمنزلة المضمَر.

(١) الأصول: ١٣١/١.

(٢) زيادة من الأصول.

(٣) ساقط من (ب).

[بَابُ اسْمَا الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «اسْمَا الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ مَا بَنِيَ مِنْهُمَا مِنَ الثَّلَاثِيَّ الْمُجَرَّدِ عَلَى ضَرْبَيْنِ، مَفْتُوحِ الْعَيْنِ وَمَكْسُورِيهَا، فَالْأَوَّلُ بِنَاوَةٌ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ كَانَتْ عَيْنُ مِضَارِعِهِ مَفْتُوحَةً، كَالْمَشْرَبِ، وَالْمَلْبَسِ، وَالْمَذْهَبِ، أَوْ مَمْضُومَةٌ كَالْمَصْدَرِ وَالْمَقْتَلِ وَالْمَقَامِ إِلَّا الْأَحَدَ عَشَرَ اسْمًا وَهِيَ: الْمَنَسِكُ، وَالْمَجْزُرُ، وَالْمَنْبِتُ، وَالْمَطْلَعُ، وَالْمَشْرِيقُ، وَالْمَغْرِبُ، وَالْمَفْرِقُ، وَالْمَسْقِطُ، وَالْمَسْكِنُ، وَالْمَرْفِقُ، وَالْمَسْجِدُ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْفَرَاءُ: كُلُّ (١) مَا كَانَ عَلَى فِعْلٍ يَفْعُلُ نَحْوُ (٢) دَخَلَ يَدْخُلُ فَالْمَفْعَلُ (٣) بِالْفَتْحِ اسْمًا كَانَ أَوْ مَصْدَرًا، وَلَا يَقَعُ فِيهِ الْفَرْقُ مِثْلَ دَخَلَ يَدْخُلُ مَدْخَلًا وَهَذَا مَدْخَلُهُ إِلَّا (٤) أَحْرَفًا مِنَ الْأَسْمَاءِ الزُّمُوهَا (٤) كَسَرَ الْعَيْنِ مِنْ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ، وَالْمَطْلَعِ، وَالْمَغْرِبِ، وَالْمَشْرِيقِ، وَالْمَسْقِطِ، وَالْمَفْرِقِ، وَالْمَجْزُرِ، وَالْمَسْكِنِ، وَالْمَرْفِقِ، مِنْ رَفَقَ يَرْفُقُ وَالْمَنْبِتِ، وَالْمَنَسِكِ مِنْ نَسَكَ يَنْسُكُ، فَجَعَلُوا الْكِسْرَةَ عَلَامَةً لِاسْمِ، وَرَبِمَا فَتَحَهُ بَعْضُ الْعَرَبِ فَقَدْ رَوَى مَسْكِنٌ وَمَسْكَنٌ، وَسَمِعْنَا / الْمَسْجِدُ وَالْمَسْجِدُ، وَالْمَطْلَعُ وَالْمَطْلَعُ، قَالَ [١١٩/أ]

(١) فِي (ب): «أَمَا».

(٢) سَاقَطَ مِنْ (ب).

(٣) فِي (ب): «الْمَفْعُول».

(٤ - ٤) فِي (ب): «إِلَّا أَحْرَفًا الزُّمُوهَا مِنَ الْأَسْمَاء».

الفراء: والفتح في كلّه جائزٌ - وإن لم نسمعه - . وما كان من باب فعل يفعل مثل جلس يجلس فالموضع بالكسر، والمصدر بالفتح، للفرق بينهما تقول: نزل منزلاً بفتح الزاي تريد: نَزَلَ نَزُولاً، وهذا منزله فتكسر، لأنك تعني الدار، وهو مذهب تفرد به في هذا الباب من بين أخواته وذلك أن المواضع والمصادر في غير هذا الباب تردُّ كلها إلى فتح العين، ولا تقع فيها الفروق، ولم يكسر شيءٌ منها سوى المكسور إلا الأحرف التي ذكرناها.

تخمير: الكلام^(١) في هذه الأسمي المخالفة للقياس مبني على حرفين:

أحدهما: تعديلُ الكلمة.

والثاني: طلبُ المُجانسة فيما بينها.

أمّا تعديلُ الكلمةِ ففي (منبت) لأن حروف هذه الكلمة كلها علوية بدليل التاء ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، والباء ما بين الشفتين، والنون غنة في الخيشوم، وهذه كلها علوية، والفتحة مثلها إلى العلو أيضاً؛ لأنها من الألف، والألف مخرجها إلى العلو، وكذلك المسجد كسرة الجيم لتقرير التعديل هذا لأن الدال ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، والجيمُ تعديلهما؛ لأنها من وسط اللسان، ^(٢) فلو فتحت بسينها الفتحة بالتعديل^(٢).

فأمّا طلبُ المُجانسةِ ففي المرفق، وذلك لأنّ الفاء شَفَوِيَّةٌ والقاف من أقصى اللسان، وبينهما مساويف فكسرت الفاء تفريقاً^(٣) للمسافة، لأنّ الكسرة من الياء، والياء من وسط اللسان وكذلك حكمُ المَجَزَرِ، و[المنسِك]،

(١) نقله الأندلسي في شرحه: ١٦١/٣.

(٢-٢) هذا النص لم ينقله الأندلسي، وهو كلام مشكل لم يتضح معناه. وناسخ نسخة (ب) وضع عليه علامة تدل على أنه لم يفهمه.

(٣) في (ب): «تقريباً» ووضع الناسخ كلمة (تفريقاً) في هامش الورقة قراءة نسخة أخرى.

والمشْرِق، والمغْرِب والمفْرِق، وأَمَّا المَسْقِطُ والمَسْكِنُ فَلِإِعْلَاءِ القَافِ إِلَى مَخْرَجِ الطَّاءِ، والكَافِ إِلَى مَخْرَجِ النُّونِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَالثَّانِي: بِنَاؤُهُ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ كَانَتْ عَيْنُ مَضَارِعِهِ مَكْسُورَةً كَالْمَحْبِسِ وَالْمَجْلِسِ، وَالْمَنْبِتِ وَالْمَصِيفِ، وَمَضْرِبِ النَّاقَةِ وَمَتَّجِهَا، إِلَّا مَا كَانَ مِنْهُ مَعْتَلٌ الْفَاءِ وَاللَّامِ، فَإِنَّ الْمُعْتَلَّ اللَّامَ مَكْسُورٌ أَبَدًا كَالْمَوْعِدِ وَالْمُورِدِ وَالْمَوْضِعِ، وَالْمَوْصِلِ، وَالْمَوْجِلِ، وَالْمَوْحِلِ، وَالْمُعْتَلَّ اللَّامَ مَفْتُوحٌ أَبَدًا كَالْمَاتِي، وَالْمَرْمَى وَالْمَأْوَى وَالْمَثْوَى^(١).

قَالَ الْمُشْرَحُ: ابْنُ حَمَّادٍ، وَالْمِيعَادُ^(٢)، وَالْمَوَاعِدَةُ، وَالْوَقْتُ وَالْمَوْضِعُ، وَكَذَلِكَ الْمَوْعِدُ لِأَنَّ مَا كَانَ فَاءَ الْفِعْلِ مِنْهُ وَاوًا أَوْ يَاءً ثُمَّ سَقَطَتْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ نَحْوُ يَعِدُ وَيَزِنُ وَيَهَبُ وَيَضِعُ وَيَثُلُ. فَإِنَّ الْمَفْعَلَ مَكْسُورٌ مِنْهُ فِي الْاسْمِ وَالْمَصْدَرِ جَمِيعًا، وَلَا يُبَالِي مَنْصُوبًا كَانَ بِفِعْلٍ أَوْ مَكْسُورًا بَعْدَ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ ذَاهِبَةً مِنْهُ، إِلَّا أَحْرَفًا جَاءَتْ نَوَادِرُ قَالُوا: دَخَلُوا مَوْجِدًا مَوْجِدًا، وَفَلَانُ ابْنُ مَوْرِقٍ، وَمَوْكِلٌ: اسْمٌ مَوْضِعٍ^(٣) أَوْ رَجُلٍ. وَمَوْهَبٌ: اسْمٌ رَجُلٍ، وَمَوْزِنٌ: مَوْضِعٌ^(٤) [فَالْقِيَاسُ فِيهِ الْكُسْرُ، فَإِنَّ كَانَتْ الْوَاوُ مِنْ يَفْعَلٍ ثَابِتَةً نَحْوُ يَوْجِلُ، وَيُوعِ وَيُوسِرُ فِيهِ الْوَجْهَانُ]^(٥) فَإِنَّ أَرْدَتْ بِهِ الْمَكَانَ وَالْاسْمَ كَسْرَتَهُ، وَإِنْ أَرْدَتْ بِهِ الْمَصْدَرَ نَصَبَتْ قَلَتْ: مَوْجِلٌ وَمَوْجَلٌ وَمَوْجِلٌ وَمَوْحَلٌ، فَإِنْ كَانَ مَعَ ذَلِكَ مَعْتَلٌ الْآخِرُ فَالْمَفْعَلُ مِنْهُ مَنْصُوبٌ، ذَهَبَتْ الْوَاوُ فِي يَفْعَلٍ أَوْ ثَبَّتَتْ كَقَوْلِكَ: الْمَوْلَى، وَالْمَوْقَى، وَالْمَوْعَى، مِنْ يَلِي وَيَقِي وَيَعِي، إِنَّمَا كُسِرَتْ الْعَيْنُ فِي الْمَعْتَلِّ الْفَاءِ لِانْفِرَاجِ الْمَسَافَةِ بَيْنَ الْوَاوِ وَالْفَتْحَةِ، وَإِنَّمَا فُتِحَتْ فِي

(١) ساقط من (ب).

(٢) نقله الأندلسي في شرحه: ١٦٢/٣.

(٣) معجم البلدان: ٢٢٧/٥.

(٤) معجم البلدان: ٢٢١/٥.

(٥) ساقط من (أ)، موجود في نص الأندلسي.

المعتل اللامِ وذلك لأنَّ الفعلَ إمَّا مكسورُ العينِ أو مفتوحٌ، ولو لم تُفتح لما اقتصرَ المفعَل على القسمين .

قالَ جارُ اللّهِ: «وذكرَ الفراءُ أَنَّهُ قد جاءَ ماوى الإبلَ بالكسرِ» .

قالَ المُشْرَحُ: ابنُ السُّكَيْتِ^(١): ليس في ذواتِ الأربَعِ مفعِلٌ بكسرِ العينِ إلا حرفانِ مآقي العينِ، وماوي الإبلِ . قالَ الفراءُ: سمعتها بالكسرِ والكلامُ كُلُّهُ مفعَلٌ بالفتحِ نحو: رميته مرمى، ودعوته مدعى، وغزوته مغزى، وفي (الصحاح)^(٢) يقال: تَنَحَّ عن مَدَبِّ السَّيْلِ وَمَدْبِهِ، فالاسمُ مكسورٌ والمصدرُ مفتوحٌ، وكذلك المَصْدَرُ من كلِّ ما كانَ على فعلٍ يفعل، وإنما كسرت ماوي الإبلَ لكسرتي الإبلِ وهذا يُشبهه الإمالة، لكسرِ ما قبلَ الألفِ، وكذلك كسرةُ القافِ من مآقي للياءِ في العينِ .

قالَ جارُ اللّهِ: «(فصلٌ): وقد يَدْخُلُ على بعضها تاءُ التَّأْنِيثِ كالمَزَلَةِ والمَظَنَةِ، والمَقْبَرَةِ، والمَشْرِفَةِ، وموقِعَةِ الطَّائِرِ . وأمَّا ما جاءَ على مَفْعَلَةٌ - بالضم - كالمَقْبَرَةِ والمَشْرِفَةِ والمَسْرَبَةِ، فأسماءٌ غَيْرُ مَذْهُوبٍ بها مَذْهَبَ الفَعْلِ» .

قالَ المُشْرَحُ: مفعلةٌ مضمومةٌ مفردةٌ، وأمَّا مفعَلٌ بدونِ التاءِ فلم تجيء في الأحادِ، وما جاءَ في الشَّعْرِ من مفعَلٍ من مفعولٍ ومكرمٍ قاله الشيخُ أبو علي الفارسي وذلك قوله^(٣):

أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَالِكاً أَنَّهُ قد طالَ حَبْسِي وانتِظاري

(١) كتاب ليس لابن خالوية: ١٠٨ .

(٢) الصحاح: ١٢٤/١ (دبب) .

(٣) البيت لعدي بن زيد العبادي في ديوانه: ٩٣ .

وهو من شواهد معاني القرآن للزجاج: ٨٠/١، والمحتسب: ١٤٤/١، ٣٣٥، والمُنْصَف:

٣٠٩/١، والخزانة: ٥٩٧/٣ .

جمع مألوفة. الْمَسْرُوبَةُ - بالسَّيْنِ المهملة - وهي ما بين السُّرَّةِ والعَانَةِ.
يقول: المضمومُ أخذُه من الفعلِ ليس بقياسٍ .

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): / وما بُني من الثلاثي المَزِيدِ فيه والرُّبَاعِي [ب/١١٩] فعلى لفظِ اسمِ المفعولِ، كالمَدخَلِ والمَخْرَجِ والمَعَارِ في قوله^(١):

* مَعَارَ بَنَ هَمَامٍ عَلَيَّ حَيٍّ خَشَعَمَا *

وقولهم: فلانُ كَرِيمُ المَرْكَبِ والمُقَاتِلِ، والمُضْطَرَبِ، والمُتَقَلِّبِ
والمُتَحَامِلِ، والمُدْحَرَجِ، والمُخْرَنْجِمِ، قال العَجَّاجُ:

* مُخْرَنْجِمُ الجَاوِلِ والنُّؤْيِ *

قال المُشَرِّحُ: المَرْكَبُ: هو الأَصْلُ، والمَنْبُتُ، وفلانُ كَرِيمُ المَرْكَبِ
أي: كَرِيمٌ أَصْلُهُ، أي: مَنْصِبُهُ في قَوْمِهِ، والمُتَقَلِّبُ: بالتَّاءِ واللَّامِ المُشَدَّدَةِ.
النُّؤْيِيُّ بالتشديدِ على فُعُولِ جمعِ نَوْيٍ وهو حُفْرَةٌ تُجْعَلُ حَوْلَ الخِباءِ لئلاً
يَدْخُلَهُ المَطَرُ.

وقبله^(٢):

(١) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ١٣٠: «وهذا البيت من شعر حميد بن ثور الهلالي،
كذا هو في نسخة السيرافي، وفي نسخ كثيرة، ولم أجده في ديوان شعره وقبله:

* وما هي إلا في إزار وعلقة *

... ثم قال: وأنكر أبو محمد الأعرابي أن يكون هذا البيت لحميد، وقال: هو للطَّمَّاحِ
ابن عامر بن الأعمى بن خُوَيْلِدِ العُقَيْلِيِّ.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٠، والمنخل: ١٤٨، والكوفي: ٦،
١٦١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٩/٦، وشرح المفصل للأندلسي: ١٦٣/٣.

وهو من شواهد سيبويه: ١٢٠/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٣٤٧/١، والرّد عليه
للغندجاني (فرحة الأديب): ٨٥، ٨٦، وشرح شواهد الكتاب لابن خلف: ٨٧، ١٣٠،
والمقتضب: ١٢١/٢، والخصائص: ٢٠٨/٢، والمحتسب: ٢٦٦/٢.

(٢) الأبيات من أرجوزة في ديوانه: ١١٠، ١١١.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣١، والمنخل: ١٤٨، وشرح المفصل
لابن يعيش: ١٠٩/٦، وشرح المفصل للأندلسي: ١٦٣/٣.

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ
 وَالذَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِيٌّ
 أَفْنِي الْقُرُونُ وَهُوَ قَعْسَرِيٌّ
 وَبِالذَّهَى تَحْيِيلَ الْمَذْهِيِّ
 مِنْ أَنْ شَجَاكَ مَنْزِلُ عَمِيٍّ
 قَدَمًا يُرَى فِي عَهْدِهِ الْكِرْسِيُّ
 مُخْرَنْجِمٌ
 البيت

القِنْسَرِيُّ - بكسر القاف - هو المُسِنَّ، يقال: قَنَسَرَ الرَّجُلُ يُقْنَسِرُ قَنَسَرَةً.
 دَوَارِيٌّ: أبلغ من دَوَارٍ، قَعْسَرِيٌّ: أي شديد، من أن شجاك يتعلق بقوله:
 أَطْرَبًا. الْكِرْسِيُّ: هو البَعْرُ والبَوْلُ المُتَلَبِّدُ، وهو مسكورُ الفاءِ، ومنه: أَكْسَرَتِ
 الدَّارُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وَإِذَا كَثُرَ الشَّيْءُ بِالْمَكَانِ قِيلَ فِيهِ مَفْعَلَةٌ
 - بِالْفَتْحِ - يُقَالُ: أَرْضٌ مَسْبُوعَةٌ، وَمَأْسَدَةٌ، وَمَذَابَةٌ، وَمَحْيَاةٌ، وَمَفْعَاةٌ، وَمَقْتَاةٌ،
 وَمَبْطَخَةٌ، قَالَ سَيِّبِيه: وَلَمْ يَجِئُوا بِنَظِيرِ هَذَا فِيمَا جَاوَزَ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ نَحْوِ
 الضَّفْدَعِ وَالثَّعْلَبِ كَرَاهِيَةٍ أَنْ يَثْقَلَ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّهُمْ قَدْ يَسْتَعْنُونَ بِأَنْ يَقُولُوا: كَثِيرَةٌ
 الثَّعْلَابُ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: مَقْتَاةٌ بِالْهَمْزِ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِمْ: أَرْضٌ مَثْعَلَةٌ أَي: كَثِيرَةٌ الثَّعْلَابُ؟

أَجَبْتُ: هِيَ مِنْ ثُعَالَةٍ لَا مِنَ الثَّعْلَبِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وَلَا يَعْمَلُ شَيْءٌ مِنْهَا وَالْمَجْرُ فِي قَوْلِ

النَّابِغَةِ^(١):

(١) ديوان النابغة: ٣١.

كَأَنَّ مَجْرَّ الرَّامِسَاتِ ذُبُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتُهُ الصَّوَانِعُ
مصدر بمعنى الجَرِّ^(١)، وقبله مضاف محذوف تقديره: كأن في أثرِ مَجْرِّ
الرَّامِسَاتِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْقَضِيمُ: هُوَ الْجِلْدُ الْأَبْيَضُ يَكْتَبُ فِيهِ.

= توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣١، والمنخل: ١٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٠/٦، وشرح المفصل للأندلسي: ١٦٣/٦، ١٦٤. وهو من شواهد الإيضاح: ١٨٩، وشرح أبياته لابن بري: ١٧٤، والمقتصد: ٦٠١/١، والخصائص: ٣٨٢/١، وشرح شواهد الشافية: ٨٢. (١) في (ب): «في الجر».

[بَابُ اسْمِ الْأَلَةِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «اسْمُ الْأَلَةِ، وَهُوَ اسْمٌ [مَا] ^(١) يُعَالَجُ بِهِ وَيُنْقَلُ وَيَجِيءُ عَلَى مِفْعَلٍ وَمِفْعَلَةٍ وَمِفْعَالٍ كَالْمِقْبَضِ وَالْمِخْلَبِ وَالْمِكْسَحَةِ وَالْمِضْفَاءِ وَالْمِقْرَاضِ وَالْمِفْتَاحِ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: الْمِكْسَحَةُ: هِيَ الْمِكْنَسَةُ. وَالْمِقْرَاضُ: بِالْقَافِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَةُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصَلِّ): وَمَا جَاءَ مَضْمُومِ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ نَحْوَ الْمُعْطَسِ وَالْمُنْخَلِ وَالْمُدَقِّ وَالْمُدْهِنِ وَالْمُكْحَلَةِ وَالْمُحْرَضَةِ فَقَدْ قَالَ سَبِيوِيَه ^(٢): لَمْ يَذْهَبُوا بِهَا مَذْهَبَ الْفِعْلِ، وَلَكِنَّهَا جُعِلَتْ أَسْمَاءً لِهَذِهِ الْأَوْعِيَةِ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: الْمَضْمُومُ الْمِيمِ - (٣-٣) هَاهُنَا ^(٣) - كَالْمَضْمُومِ الْعَيْنِ فِي نَحْوِ الْمَقْبُرَةِ وَالْمَشْرُفَةِ.

(١) ساقط من (أ).

(٢) الكتاب: ٢٤٩/٢.

(٣-٣) ساقط من (ب).

[بَابُ الاسْمِ الثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْ أَصْنَافِ الاسْمِ الثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ مِنْهُ عَشْرَةُ أُنْيَةِ أَمْثَلَتَهَا: صَقْرٌ، وَعِلْمٌ، وَبُرْدٌ، وَجَمَلٌ، وَإِبِلٌ، وَطُنْبٌ، وَكَيْتٌ، وَرَجَلٌ، وَضِلْعٌ، وَصُرْدٌ.

وللمزيد فيه أبنية كثيرة ولعل الأمثلة التي أذكرها تحيط بها أو بأكثرها».

قَالَ الْمَشْرُحُ: (الضَّلْعُ) بِكسْرِ الضَّادِ وَفَتْحِ اللَّامِ: الْجَبِيلُ الْمُتَفَرِّدُ.

قَالَ أَبُو نَصْرِ^(١): الْجَبِيلُ: الدَّلِيلُ المُسْتَدَقُّ، وَيُقَالُ: انزَلْ بِتِلْكَ الضَّلْيَعِ. وَالضَّلْعُ وَاحِدُ الْأَضْلَاعِ وَالضُّلُوعِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصْلٌ): وَالزِّيَادَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ كَالدَّالِ الثَّانِيَةِ فِي قُعْدُدٍ وَمَهْدَدٍ، أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا كَهَمْزَةِ أَفْكَلٍ وَأَحْمَرٍ أَوْ لِلإِلْحَاقِ كَوَاوِ جَوْهَرٍ وَجَدُولٍ أَوْ لغيرِ الإِلْحَاقِ كَأَهْلِ كَاهِلٍ وَعُغْلَامٍ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: الْقُعْدُدُ أَقْرَبُ الْقَبِيلَةِ نَسَبًا إِلَى الْجَدِّ. وَالضَّعِيفُ الْقَاعِدُ عَنِ الْمَكَارِمِ أَيْضًا فَعَلَلُ^(٢) مِنَ الْقُعُودِ. أَمَّا فِي الْمَعْنَى الْأُولَى فَلَأَنَّهُ أَقْعَدُ فِي النَّسَبِ، وَأَمَّا فِي الثَّانِي فظَاهِرٌ.

(١) هو أبو نصر الباهلي صاحب الأصمعي، والنص كله عن الصحاح: ١٢٥٠/٣، ١٢٥١ (ضلع).

(٢) في (أ): (قعدد).

(مَهْدَد)^(١): من أعلامِ النساءِ فَعَلَل من المَهْدِ لا مَفْعَل من الهَدِّ لوجهين:

أحدهما: إظهارُ التَّضْعِيفِ.

والثاني: أن من حَقَّ المَكْرَرِ أن يكونَ زيادةً.

فإن سألْتَ: فكيف كان (مُحَبَّبٌ) لرجلٍ، و(تَهَلَّلٌ) لموضعٍ^(٢) مُفْعَلًا وَتَفْعَلًا، ولم يكونا فَعَلَلًا لقيامِ ما ذكر من الوجهين؟

أجبتُ: لأنه لو كان فعلاً لكان (م ح ب)، و(ت ه ل) أصولاً وكلاهما تَرْكِيبٌ مَفْقُودٌ في كلامهم، وكما أن الأصل أن لا تُحْمَلِ الكلمةُ على وزنٍ مُخْتَرَعٍ، فكذلك الأصل أن لا تحمل على تركيبٍ مُخْتَرَعٍ.

الهمزةُ في (أفكل) زيادةٌ، لأنَّ الهمزة متى وقعت أولاً بعدها ثلاثة أصولٍ فهي زيادةٌ، وكذلك همزةُ أحمر بهذا الدليل، ولأن أحمر من الحمرة، والهمزةُ في هذا الوزنِ ليست للإلحاق لجريان الإدغام فيه. الواو في (جَوْهَرٍ) و(جَدُولٍ) زيادةٌ، لأن الواو غير أولٍ لا تكون إلا زيادةً، ولأنه إنما^(٣) سُمِّيَ الجَوْهَرُ جَوْهَرًا لشهرته وظهور شأنه بين الناس، من جهر بكلامه: / إذا أظهره وأعلنه. وسُمِّيَ الجَدُولُ جَدُولًا لأنه لا يكاد يُرد فكأنه يجادل ويلاحق، والواو فيهما للإلحاقِ بـ «ثعلب» الذي يدل على أن ألف (كاهل) و(غلام) ليست للإلحاق، أنه ليس في أمثلة الرباعي فَعَلَل ولا فَعَلَل لفتح اللام.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): والزِّيَادَةُ المُتَجَانِسَةُ لا تخلو من أن تكون تَكْرِيرَ العَيْنِ كَحَفِيفِدٍ، وَقِنِبٍ أو اللام كَحَفِيفِدٍ وَخِدْبٍ، أو للفاء والعين

(١) جاء في قصيدة الأعشى في مدح النبي ﷺ:

* تَنَاسَيْتُ بَعْدَ اليَوْمِ حُلَّةً مَهْدَدًا *

(٢) معجم البلدان: ٦٤/٢.

(٣) ساقط من (ب).

كَمَرْمَرِيْسٍ وَمَرْمَرِيْثٍ، أَوْ لِلعَيْنِ وَاللَّامِ كَصَمَحَمَحٍ وَبَرَهْرَهَةٍ وَمَا عَدَاهَا مِنَ الزُّوَادِ كحروفٍ (سألتمونيها).

قَالَ المُشْرَحُ: أَحَدُ الفَائِيْنَ فِي (خَفِيْفِد) ^(١) زِيَادَةٌ لِمَا مَضَى فِي صِنْفِ التَّصْغِيْرِ، وَلِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهُ: خَفِيْدٌ، كَمَا أَنَّ أَحَدَ الدَّالِيْنَ فِي (خَفِيْدٌ) زِيَادَةٌ، فِي قَوْلِهِمْ ^(٢) إِحْدَى النُّونِيْنَ فِي (قَنْب) زِيَادَةٌ حَمَلًا لَهُ عَلَيَّ نَحْوِ قَلْفٍ، وَهُوَ مَا يَسْبِقُ مِنَ طِينِ السَّيْلِ، لِأَنَّهُ مِنْ قَلَفْتُ الدَّنَّ: إِذَا قَضَضْتُ طِينَهُ.

(خَدْبُ): أَحَدُ البَائِيْنَ فِيهِ زِيَادَةٌ سَمِيَّ بِذَلِكَ لِزِيَادَتِهِ فِي البَدَنِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: فِي لِسَانِهِ خَدْبٌ، أَي طَوَّلٌ، لِأَنَّ الطَّوْلَ زِيَادَةٌ وَنَظِيْرُهُ [قَوْلِهِمْ] ^(٣): فَرَسٌ رَفْلٌ أَي: طَوِيْلٌ الذَّنْبِ.

(المَرْمَرِيْسُ): الدَّاهِيَةُ، فَعْفَعِيْلٌ مِنَ المَرَّاسَةِ، وَهِيَ الشَّدَّةُ المَرْمَرِيْثُ مِنْ ^(٤) المَرِّثِ لَا نَظِيْرَ لَهَا تَيْنِ الكَلِمَتَيْنِ، لِأَنَّ الفَاءَ وَالعَيْنَ ^(٥) لَمْ يَكْرُرَا فِي كَلَامِ العَرَبِ إِلَّا فِيهِمَا ^(٦).

الصَّمَحَمَحُ: الشَّدِيْدُ، أَنشَدَنِي بَعْضُ الأَدْبَاءِ اليَابِسَةَ ^(٧):

* صَمَحَمَحَةٌ لَا تَشْتَكِي الدَّهْرَ رَأْسَهَا *

(١) شرح السيرافي: ٦٤٤، والشرح الذي أحيل عليه في هذا الباب خاصة هو الجزء المطبوع بدمشق سنة ١٤٠٣ هـ بعنوان «السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه» تحقيق الدكتور عبد المنعم فائز.

والخفيفد: السريع.

(٢) بعدها في (أ): «في قولهم حفيفد...».

(٣) في (ب).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) مكرر في (أ) سهو من الناسخ.

(٦) ينظر: كتاب ليس لابن خالوية: ٢٧٧.

(٧) عجزه:

* ولو نكزتها حية لأبليت *

في اللسان: (صمخ) عن السيرافي.

من قولهم: حافرٌ صَمُوحٌ، أي: شديدٌ، والمُصَامِحَةُ المُشَادَّةُ^(١) ذُكِرَتْ
هذه الكلم الثلاث في (جامع الفرغاني)^(١).

(الْبَرْهَرَهَةُ): المرأة، كأنها تَرْتَعِدُ من الرُّطوبَةِ، قال امرؤ القيس^(٢):

* بَرَهْرَهَةٌ رُوْدَةٌ رَحْضَةٌ *

وقيل^(٣): الْبَرْهَرَهَةُ الْبَيْضَاءُ الصَّافِيَةُ اللَّوْنِ وَزَنُهَا فَعَلَعَلَةُ الرَّاءِ وَالْهَاءِ
وَالتَّاءِ زَوَائِدٌ وَمِنَ الْبُرْهَانِ، لَأَنَّ الْحِجَّةَ تُوصَفُ بِالْإِبَانَةِ وَالْإِنَارَةِ. أَلَا تَرَى إِلَى
قَوْلِهِمْ^(٤): (الْحَقُّ أَبْلَجٌ) وَنَحْوَهُ السُّلْطَانُ: الْحِجَّةُ، مِنَ السَّلِيْطِ وَهُوَ دُهْنُ
الزَّيْتِ، وَعَنْ الْفَرْغَانِيِّ: الْبُرْهَانُ مَاخُوذٌ مِنْ بَرَهْمَتِ الشَّجَرَةِ: أَخْرَجْتُ
عَسَالِيْجَهَا، ثُمَّ أَبْدَلْتُ النُّونَ مِنَ الْمِيمِ لَتَنَاسُبِهِمَا فِي الْمَخْرَجِ، وَنظيره: تَهَنَ
فِي تَهَمٍ وَيُرْوَى^(٥) أَنْ بَلَاغًا (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) أذُنٌ بَلِيْلٌ فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَ فَيُنَادِي
إِلَّا أَنْ الرَّجُلُ تَهَنَ. وَالتَّهَمُ: شِدَّةٌ سَدْرٍ يُصِيبُ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ وَرُكُودِ الرِّيحِ،
وَمِنْهُ اسْتِثْقَاكُ تِهَامَةَ، وَكَأَنَّ الْبُرْهَانَ إِخْرَاجَ الْحَقِيْقَةِ. ثُمَّ الدَّلِيلُ عَلَى زِيَادَةِ
إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ فِي كَافَةِ^(٦) هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ أَنْ مِنْ^(٧) حَقِّ الْمَكْرَرِ أَنْ يَكُونَ زِيَادَةً.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وَالزِّيَادَةُ تَكُونُ وَاحِدَةً وَثْنَتَيْنِ وَثَلَاثًا وَأَرْبَعًا
وَمَوَاقِعَهَا أَرْبَعَةٌ، مَا قَبْلَ الْفَاءِ، وَمَا بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، وَمَا بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ،
وَمَا بَعْدَ اللَّامِ، وَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَقَعَ مَتَفَرِّقَةً أَوْ مَجْتَمِعَةً.

(١-١) في (أ): «ذُكِرَتْ هَذِهِ الْكَلِمُ الثَّلَاثُ فِي جَامِعَةِ الْفَرْغَانِيِّ» وَفِي (ب) ذَكَرَ.

(٢) دِيْوَانُهُ: ١٥٧، وَعَجْزُهُ:

* كُخْرَعُوْبَةُ الْبَانَةِ الْمُنْفِطِرُ *

(٣) فِي (أ): «وَقِيلَ: هِيَ وَالصَّافِيَةُ».

(٤) تَقْدِمُ فِي الْجِزْءِ الْأَوَّلِ، وَيَنْظُرُ: جَمْهَرَةُ الْأَمْثَالِ: ٣٦٤/١.

(٥) النِّهَايَةُ لِابْنِ الْأَثِيرِ: ٢٠١/١ مَعَ اخْتِلَافٍ فِي اللَّفْظِ.

(٦) (أ) فِي «كَافَةِ» أَنْ تَنْصَبَ عَلَى الْحَالِ وَلَا تَضَافُ وَانْتَقَدَ الصُّغَانِيُّ الزَّمْخَشَرِيَّ فِي أَوَّلِ الْمَفْصَلِ

لَمَّا قَالَ: «... كَافَةُ الْأَبْوَابِ...» قَالَ الصُّغَانِيُّ: «هَكَذَا فِي نَسْخَةِ الزَّمْخَشَرِيَّ - رَحِمَهُ اللهُ -:

بِكَافَةِ الْأَبْوَابِ، وَكَلِمَةُ كَافَةٍ لَا تَضَافُ وَلَا تَقَعُ إِلَّا حَالًا».

(٧) سَاقَطَ مِنْ (ب).

«(فصل): والزيادة الواحدة قبل الفاء نحو أَجْدَلٍ وإِثْمِدٍ وإِصْبَعٍ وَأَصْبَعٍ وأَبْلَمٍ وأَكْلَبٍ وتَنْضَبٍ وتُدْرَأٌ وتَتْفَلٌ وتَحْلِيءٌ وَيَرْمَعٌ وَمَقْتَلٌ وَمِنْبِرٌ وَمَجْلِسٌ وَمُنْخَلٌ وَمُضْحَفٌ وَمَنْجِرٌ وَهَبْلَعٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الدَّلِيلُ عَلَى زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي (أَجْدَلٍ) أَنَّهُ مِنْ جَدَلٍ حَلَقَهُ أَي: أَحْكَمَ وَأَصْلُهُ مِنْ جَدَلِ الْحَبْلِ إِذَا قَتَلَهُ.

(الإِثْمِدُ): حَجَرٌ يُكْتَحَلُ بِهِ، وَهُوَ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ وَنظيره (إِسْحَلٌ^(١)) وَهُوَ شَجَرٌ، وَكَأَنَّهُ يُسَمَّى بِذَلِكَ لِأَنَّهُ كَثِيرٌ مَا يَنْبُتُ عَلَى السَّاحِلِ فِي [إِصْبَعٍ]^(٢) [لِغَاتٍ]: كَسْرُ الْهَمْزَةِ وَضَمُّهَا مَعَ فَتْحِ الْبَاءِ، وَكَسْرُهُمَا وَضَمُّهُمَا وَفَتْحُ الْهَمْزَةِ مَعَ كَسْرِ^(٣) الْيَاءِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي (إِصْبَعٍ) قَوْلُهُمْ: صَبَّعْتُ بِفِلَانٍ وَعَلَيْهِ أَي^(٤): أَشْرْتُ نَحْوَهُ بِأَصْبَعِي مُغْتَابًا.

(أَبْلَمُ): خَوْصُ الْمَقْلِ، وَفِيهِ لِغَاتٌ: أَبْلَمَ بِالْفَتْحِ، وَأَبْلَمَ بِالْكَسْرِ، وَأَبْلَمَ بِالضَّمِّ، يُقَالُ: «الْمَالُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ شِقُّ الْأَبْلَمَةِ»، وَيَشْهَدُ لِكُونَ الْهَمْزَةِ زِيَادَةً فِيهِ أَنَّ الْمَكْسُورَ وَالْمُضْمُومَ عَلَى وَزْنِ إِصْبَعٍ وَأَصْبَعٍ وَقَدْ تَبَيَّنَ، ثُمَّ زِيَادَةُ الْهَمْزَةِ.

(أَكْلَبُ): جَمْعُ كَلْبٍ.

(تَنْضَبُ): شَجَرٌ يَتَّخِذُ مِنْهُ السَّهَامُ^(٥) كَالنَّبْعِ يَتَّخِذُ مِنْهُ الْقِسِيُّ قَالَ:

(١) النبات لأبي حنيفة الدينوري: ٢٢٧، ٢٢٨.

وهو شجر السواك.

(٢) في (أ): «في أصله».

(٣) في (ب): «مع فتح الباء».

(٤) ساقط من (ب).

(٥) كتاب النبات ٣٢٣، والصحاح: ٢٢٦/١ (نضب) وأنشد البيت، ونسبه إلى الكميت، والموجود

في شرح هاشميات الكميت لأبي رياش: ٦٨:

إذا انتجو الحرب العوان حوارها وحن شريح بالمنايا وتنضب

وينظر عن (تنضب) شرح السيرافي: ٥٦٠، ٦٢٦، ٦٤٨.

* إِذَا حَنَّ بَيْنَ الْقَوْمِ نَبَعٌ وَتَنْضَبُ *

وهو تَفْعُلُ، لأنه ليس في الكلام فعلل، وهذا هو الدليل على زيادة التاء في (تَنْفُلُ) ^(٥) بفتح التاء، وإذا ثَبَّتْ زيادةُ التاءِ فيه ثَبَّتْ زيادةُ تَفْعُلُ بالضم ^(٥)، [أيضاً] ^(٢) لأنه في معناه.

رَجُلٌ ذُو تَدْرٍ: بضمّ التاء أي: ذُو مُدَافَعَةٍ، وأنشدَ السِّيرافيُّ في (شرح الكتاب) ^(٣):

* وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَدْرٍ *

[١٢٠/ب] وأنشد شيخنا [- رحمه الله -] ليزيد بن الطّرية ^(٤): /

وذي تَدْرٍ ما اللَّيْثُ فِي أَصْلِ غَايِهِ بِأَجْرًا مِنْهُ عِنْدَ قَرْنٍ يُنَازِلُهُ
واشتقاقه من الدَّرءِ وهو الدَّفْعُ.

(تَحْلِيءُ): بالكسر ما تَحَلَّى من الأديم أي: تَقَشَّرَ وَحَلِيَ الأديمُ حِلاءً
بالتَّحريك إذا صارَ فِيهِ التَّحْلِيءُ.

(يَرْمَعُ): حِجَارَةٌ حَوَارَةٌ وَفِي (شرح الكتاب) ^(٥) حَجَرٌ رَخْوٌ؛ لأنَّ الياء وقعت معها ثلاثةُ أصولٍ، ولأنَّه من رَمَعَ أَنْفَهُ من الغَضَبِ رَمَعَانًا إِذَا تَحَرَّكَ، وهذا لأنَّ الحَوْرَ والرَّخَاوَةَ متقاربان من الاضطراب، ونظيره (يَلْمَعُ) للسَّرَابِ.

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي: ٦٤٩، وتمامه هناك:

وقد كنت في الحربِ ذَا تَدْرٍ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أَمْنَعُ
والبيت للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه: ٨٤.

(٤) حاشية المفصل: ٣٠، والبيت غير موجود في ديوان يزيد الذي نشره الدكتور ناصر الرشيد.

(٥) جاء في شرح الكتاب: ٦٢٧: والبرامع: جمع يرمع وهو حجر رخو ينفت إذا فُرك، قال الشاعر:

* كفا مطلقة تفت البرمعا *

(مَقْتَلٌ): مَفْعَلٌ مِنَ الْقَتْلِ .

(الْمِنْبَرُ): مِفْعَلٌ مِنْ نَبْرَةٍ نَبْرًا إِذَا رَفَعَهُ إِذِ الْمَنْبَرِ يَرْفَعُ الْخَطِيبُ، وَمِنْهُ النَّبْرُ - بِالْكَسْرِ - لِدَوِيَّةٍ شَبِيهَةٌ بِالْقُرَادِ إِذَا دَبَّتْ عَلَى الْبَعِيرِ تَوَرَّمٌ مَدْبُهَا .

(مَجْلِسٌ): مِنْ الْجُلُوسِ .

(مُنْخَلٌ): - بِالضَّمِّ - مِنْ نَخْلِ الدَّقِيقِ .

(مُصْحَفٌ): مِنْ الصَّحِيفَةِ .

(مِنْخَرٌ): - بِكَسْرِ الْمِيمِ - مِفْعَلٌ، لِأَنَّ الْمِيمَ وَقَعَتْ أَوَّلًا بَعْدَهَا ثَلَاثَةٌ أَصُولٌ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى - مَنْخِرٍ - بِفَتْحِ الْمِيمِ - وَالْمِيمُ فِيهِ زِيَادَةٌ قِيَاسًا لَهُ عَلَى نَحْوِ مَجْلَسٍ، وَلِأَنَّهُ مِنَ النَّخِيرَةِ .

(هِبْلَعٌ): بِمَعْنَى الْأَكُولِ مِفْعَلٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ مِنْ بَلَعَتْ الشَّيْءَ وَابْتَلَعَتْهُ، وَنَظِيرُهُ (هَجْرَعٌ) لِلطَّوِيلِ مِنَ الْأَجْرَعِ وَهُوَ الْمَكَانُ السَّهْلُ الْمُنْقَادُ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا: الطُّوْلُ الْإِمْتِدَادُ وَهُوَ عِنْدَ سَيِّوِيهِ^(١) فَعَلَلِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «[-رَحِمَهُ اللَّهُ -] (فَصَلُّ): وَمَا بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ فِي نَحْوِ كَاهِلٍ وَخَاتَمٍ وَشَأْمَلٍ وَضَيْغَمٍ وَقُنْبَرٍ وَجُنْدَبٍ وَعَنْسَلٍ وَعَوْسَجٍ» .

قَالَ الْمُشْرَحُ: (كَاهِلٌ): - بِكَسْرِ الْهَاءِ - بِمَعْنَى الْحَارِكِ وَهُوَ مَا بَيْنَ الْكَتْفَيْنِ، قَالَ: عَلَيْكُمْ تَمِيمٌ فَإِنَّهَا كَاهِلٌ مُضِرٌّ، وَمِنْهُ الْكَهْلُ وَهُوَ: الَّذِي جَاوَزَ الثَّلَاثِينَ وَوَخَطَهُ الشَّيْبُ كَأَنَّهُ الَّذِي عَلَى كَاهِلِ الْعُمَرِ .

(خَاتَمٌ): مِنَ الْخَتَمِ، ثُمَّ الدَّلِيلُ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلْفِ فِيهِمَا أَنَّهَا وَقَعَتْ مَعَهَا ثَلَاثَةٌ أَصُولٌ .

(شَأْمَلٌ): رِيحٌ تَهْبُ مِنْ نَاحِيَةِ الْقُطْبِ، وَهِيَ مَقْلُوبَةٌ مِنْ شَمَالٍ^(٢)

(١) الْكِتَابُ: ٢/٣٣٥ .

(٢) الْكَامِلُ لِلْمَبْرَدِ: ٣/٥٩، وَالْجَمْهَرَةُ لِابْنِ دَرِيدٍ: ٣/٧٠ .

لقولهم في معناه: شَمِلَ بالتَّكْسِيرِ والتَّحْرِيكِ، وشَمَّالٌ وأشْمَلُوا أي: دخلوا في الشَّمَّال، وشَمَّلُوا: أصابتهم الشَّمَّال، فهو مُشْمَلُونَ.

فإن سألت: لم لا يَجُوزُ أن تكونَ همزة شمالٍ وشأمِل وإن كانت بمعنى الشمال كما أن رائيَ دَمَثِرٍ وَسَبَطَرٍ أصلٌ وإن كانت بمعنى دمث وسبط؟

أجبتُ: الهمزةُ قد زيدت غير أول كقولهم: جرائض وحطائط فلا تجعل الشَّمَّال وأختها أصلاً برأسه رباعياً ولا كذلك الرءاء.

ثم (ضَيَعَمَ): فَيَعْلُ بمعنى فاعِلٍ من ضَعَمَهُ: إذا عَضَهُ ثم غلب على الأسد، فهو عامٌ خُصَّ كالداية، ونظيره: يومٌ (صَيَّهَدُ) للشديد الحر.

(قُنْبِرُ): بضم القاف و[النون] (١) فيه زيادة (٢) لقولهم في معناه قَبْرٌ، ولا يعرف فَعَلَ صفةً:

(جُنْدَبٌ): على صورة درهم كذا الرواية هاهنا، لأنه بمعنى جُنْدُبٍ - بالضم (٣) - وهو فَعْلٌ، لأن سيبويه لم يُعَدِّ فَعْلًا في الأبنية والمراد فَعْلٌ لم يجاوز لاماه (٤).

فإن سألت: الأَخْفَشُ ومن تَبِعَهُ عده فيها واستدلوا بجخدب للأخضر الطويل الرَّجْلين من الجنادب؟

أجبتُ: لأنَّ سيبويه قد أشار إلى أنه مخففٌ من خجاذب ك(عُلبِطٍ) و(هُدْبِدٍ) فإنهما مُخَفَّفان من عُلابط للضخم، وهُدَّابِد للبن الخاثر.

ونحوه (عَرْتَن) (٥) بالتَّسْكِينِ ك(عَرَفَج) وبالتَّحْرِيكِ فإنه مخففٌ من

(١) في (ب).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) شرح السيرافي: ٦٤٧.

(٤) في (ب): «لم يتجانس».

(٥) النبات لأبي حنيفة الدينوري: ١٠٧.

عَرَّتْنِ لَنْبِتٍ يُدْبِغُ بِهِ، ومنه أديم مُعَرَّتْنِ أَي: مذبوحٌ بِالْعَرَّتْنِ إِلَّا أَنْ جُخْدَبًا
مخفف من جهات. حذف الألف، وتسكين الخاء وفتح الدال. و(عَلْبَط) و
(هُدْبِد) و(عَرَّتْنِ) في أحد الوجهين خفف من جهة واحدة وهو حذف الزيادة
لا غير. ثم الدليل على زيادة النون في (جندب) أنها دون غيرها من حروف
المعجم لَزِمَتْ هذا البناء فتكون زيادة لما يأتي في (حَبْنَطَاء) ولأن النون فيه
وقعت موقع النون في (قُنْبِر)، وقد ظهر ثم زيادتها في الاشتقاق، فتكون هاهنا
أيضاً زيادة، وإذا ثَبَّتْ زيادةً في النون في المضمومة ثبت أيضاً في
المكسورة، ولأنه من الجذب لكونه ملوياً بِالْخَصْبِ من حيث أنه يَأْكُلُ الزَّرْعَ
والنَّبات.

(عَنْسَل) بمعنى: [الناقة] السَّيَّارَةُ الخَفِيَّةُ، لَأَنَّهَا من عسل يعسل عَسَلَانَا
بالفتح إذا خَفَّ في السير، ويُحتمل أن تكونَ من العَنَسِ، وهي الناقةُ
الصُّلْبَةُ^(١) القَوِيَّةُ، لَأَنَّهَا متى كانت أصلب وأقوى كانت أسيرَ وأخفَّ، واللام
زيادة، ونحوها في الوجه الأولِ (عَنْبَسُ) و(عَنْبَسَةُ) من العُبُوسِ، وهما من
نُعُوتِ الأَسَدِ، وفي الوجه الثاني (عَبْدَلُ) و(زَيْدَلُ)، وبالوجه الأول قد أخذَ
الشيخُ [- رحمه الله -] وهو مَذْهَبُ سَيِّبَوَيْهِ.

(عَوْسَجُ) ضربٌ من الشوك، الواحدة عَوْسَجَةٌ؛ لَأَنَّ الواو وقعت غير
أول، ولقولهم عَسَجَ المَالُ: إذا أَخَذَهُ من رعي العَوْسَجِ دَاءً.

قَالَ جَارُ اللّهِ: «(فصل): وما بين العين واللام في نحو/ شَمَالٍ وَغَزَالٍ [١٢١/أ]
وِحِمَارٍ وَغَلَامٍ، وَبَعِيرٍ، وَعِثِيرٍ، وَعُلَيْبٍ، وَعُرُنْدٍ، وَقَعُودٍ، وَجَدُولٍ، وَخِرْوَعٍ،
وَسُدُوسٍ وَسُلْمٍ وَقِنْبٍ».

قَالَ المُشْرَحُ: شَمَالٌ - بالهمزة - وقد مر.

(١) في الصحاح: ١٧٦٤/٥ (عسل): «والعسل: الناقة السريعة، قال الأعشى:
وقد أقطع الجوز جوز الفلاة بالحرارة البازل العنسل والنون زائدة».

غَزَالٌ): الألف فيه زيادةٌ لقولهم في جَمْعِهِ: غَزْلَانٌ، وَطَبِيَّةٌ مُغَزَلَةٌ: ذاتُ غَزَالٍ. وامرأةٌ مُطْفِلٌ (أي: ذاتُ طفلٍ^(١)).

(حمار): الألف فيه مزيدةٌ لقولهم - في جمعه -: حُمُرٌ وَأَحْمِرَةٌ.

(غلام): الألف فيه مزيدةٌ [لقولهم في جمعه: غِلْمَةٌ]^(٢) ولأن الألف^(٣) فيها وقعت مع ثلاثة أحرف أصول.

(بَعِير): الياء فيه زيادة؛ لأن الياء وقعت معها ثلاثة أصول، لقولهم في الجمع: أَبْعَرَةٌ وَأَبَاعِرٌ وَبِعْرَانٌ وفي نحو البعير بكرة.

(عَيْبٌ)^(٤): هو العُبَارُ، لأنَّ الياءَ وَقَعَتْ معها ثَلَاثَةٌ أصولٍ، ولأنَّه سمي بذلك لجلبه العُبَارُ ونحوه (حَمِيرٌ بن سَبَأٍ)^(٥) ومنهم كانت في الدَّهْرِ الأوَّلِ المملوك.

(عُلَيْبٌ): بضمَّ الفاء وسكون العين وفتح اللام: وإد^(٦). كذا رأيتُه في: (حاشية الجامع الكبير في اللُّغة) لأنَّ الباءَ وقعت معها ثَلَاثَةٌ أصولٍ، قال المرزوقي^(٧): كأنه فعيل من العلب وهو الأثر، والوادي لا يخلو من انخفاض حزن، ولذلك سمي الوادي (جُلُوحٌ) لأنَّ السُّيُولَ تَجْتَلِحُهُ أي: تَجْتَرِفُهُ، ومنه طريق معلوب، أي: لاحب.

فإن سألت: فعيل ليس من أبنتهم فلا يُحمل عليه؟

(١-١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب).

(٣) في (أ): «التاء».

(٤) شرح السيرافي: ٦٢٥.

(٥) التيجان: ٥١، وجمهرة أنساب العرب: ٤٠٦، ٤٥٩.

(٦) معجم البلدان: ١٤٨/٤، وشرح السيرافي: ٦٤٥.

(٧) المصدر السابق عن المرزوقي أيضاً.

«أجبت: كما أن فعيلًا ليس من أبنيتهم ففعلل ليس من أبنيتهم أيضاً فلا يُحمل عليه^(١)، ولأنَّ ابن دريد^(٢) قد رواه عَلِيْبٌ - بكسر الفاء - وهو فعيل كعَثِيرٍ وَجَدِيمٍ . بغير شك إذا ثَبَّتَ في المكسورة زيادة الياء ثبت أيضاً في المضمومة .

(وَتَرَّ عُرُنْدٌ): أي: غَلِيْظٌ لقولهم: عَرْدٌ، وأنشد الإمام عبد القاهر الجرجاني - رضي الله عنه^(٣) -:

* والقوسُ فيها وَتَرَّ عُرُنْدٌ *

ولأنه ليس في كلامهم مثل جُعْفَرٌ بضم الفاء والعين وسكون اللام، ونظيره (تُرُنْجٌ).

(قَعُودٌ): اسم لما يقتعده في حاجاته الراعي، ويتصغيره جاء المثل^(٤): (اتَّخَذُوهُ قُعِيدَ الْحَاجَاتِ).

(جدول) قد مضى .

(خِرْوَعٌ): شجرٌ تحمل جنىً كبيضِ العصافير يسمى السمسَم الهندي، ويقال له بالفارسية (نبذا بخبر) وكلُّ نبت ضعيف متن يسمى خِرْوَعاً، لأن

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) الجمهرة: ٣/٣٥٣، قال: «واد معروف بالحجاز، وقالوا عليب - بالضم - وهو أعلى . قال البصريون هو عليب وليس في كلامهم فعيل غيره» .

قال ابن خالويه في ليس: ٢٩١: «قال أبو عمرو إنما هو غلب بباءين» .

(٣) شرح السيرافي: ٦٤٨، وأنشد البيت . وهو من أبيات قالها حنظلة بن ثعلبة بن يسار يوم ذي قار:

ما عِلْتِي وَأَنَا شَيْءٌ أَدُ
وَالْقَوْسُ فِيهَا وَتَرَّ عُرْدُ
مِثْلُ ذِرَاعِ الْبَكْرِ أَوْ أَشَدُّ

(شرح شواهد الشافية: ٣٠٠).

(٤) بلفظه في المستقصى: ١/٣٤، وفي مجمع الأمثال: ١/٢٣٧: «اتخذوه حمار الحاجات» .

الواو وقعت غير أول، ولأنه من الخَرَع - بالتحريك - وهو الرخاوة، تقول:
خَرَع بالكسر ولم يجيء على هذا الوزن إلا حرفان، أحدهما هذا.

والثاني: (عِتَوْدٌ): بالعين المهملة والتاء المشناة الفوقانية في اسم
وادٍ^(١).

(سُدُوسٍ): - بالضم - الطَيْلَسَانُ الأخضر، وأنشد أبو سعيدٍ
السِّيرافي^(٢) - رحمه الله -:

* كَأَنَّ عَلَيْهَا سُنْدُسًا وَسُدُوسًا *

وبالفتح قَبِيلَةٌ عليه أكثرُ أهلِ اللُّغَةِ، والأصمعيُّ^(٣) على عكس هذا.
قال ابنُ الكلبيِّ^(٤): سُدُوسٌ - بالفتح - في بني شَيْبَانَ، وبالضمُّ في طِيٍّ،
أما كونُ الواوِ فيه زيادةً فلأنها وَقَعَتْ معها ثلاثةُ أصولٍ.

(سُلْمٌ): إحدى اللامين فيه زيادةٌ حَمَلًا له على نحو (حَوْلٌ) و(قَلْبٌ)،
لأنهما من الحَوْلِ و[القَلْبِ]^(٥) ولأنه يُسَلَمَكُ إلى حيثُ تُرِيدُ.
(قَنْبٌ): قد ذُكِرَ.

(١) معجم البلدان: ٨٣/٤.

(٢) شرح الكتاب: ٦٥٤ وقال: «السُدوس: ضَرَبٌ من الطيالسة الملونة الخضراء... ثم قال فهذا
بالضم، وأما القبيلة التي يقال لها سُدوس فبالفتح...» صدره عند أبي سعيد:

* وداويتها حتى شئت حبشية *

وهو من قصيدة في المفضليات: ليزيد بن حذاق العبدي. شرح المفضليات لابن
الأنباري: وشرحها للتبريزي:

(٣) في شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي: «وكان الأصمعي يقول: القبيلة سُدوس - بالضم -
والطَيْلَسَانُ سُدوس - بالفتح - وقال ابنُ حبيب: كل ما في العرب سدوس بالفتح إلا سدوس بن
أصمغ بن نيهان يعني القبيلة الطائية. وهو موافق لقول الكلبي. ونص ابن حبيب الذي نقله
السيرافي في مؤتلف القبائل له: ص ٤.

(٤) جمهرة النسب له: ١٩٦، والاشتقاق: ٣٩٦، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم: ٤٠٤.

(٥) في (ب): و«القُوَّة» سبقت إلى لسان الناسخ كلمة: (لا حول ولا قوة إلا بالله).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وما بعد اللَّامِ في نحو عَلَقَى، وَمِعْرَى، وَبُهْمَى، وَسَلْمَى، وَذِكْرَى، وَحُبْلَى، وَدَقْرَى، وَشُعْبَى، وَرَعَشِنِ، وَفِرْسِنِ، وَبِلْغِنِ، وَقَرْدَدِ، وَشُرْبِ، وَعُنْدَدِ، وَرِمْدَدِ، وَمَعْدُ، وَخِدْبُ، وَجُبْنِ، وَقِلْزُ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: (عَلَقَى): نَبْتُ، وَالْأَلْفُ فِيهِ مَزِيدَةٌ لِقَوْلِهِمْ: بَعِيرٌ عَالِقٌ، وَرَاعِي الْعَلَقَى، وَمَنْ نُونُهُ كَأَرْطَى قَالَ: عِلْقَاةٌ، وَالْأَلْفُ فِيهِ [لِلْإِلْحَاقِ بِ- (جَعْفَرُ^(١))] وَمَنْ لَمْ يَنُونَهُ - كَمَا رُوِيَ عَنْ رُوْبَةَ - لَمْ يَقُلْ عِلْقَاهُ، الْأَلْفُ فِيهِ لِلتَّأْنِيثِ.

(مِعْرَى): مِنَ الْغَنَمِ خِلَافُ الضَّأْنِ، وَالْأَلْفُ فِيهِ مَزِيدَةٌ لِقَوْلِهِمْ: مَعَزٌ وَمَعِزٌ [وَمَعِيزٌ وَأَمْعِزٌ^(٢)] وَمَوَاعِزُ كُلُّهَا بِمَعْنَى.

أَمَّا مَعِزٌ وَمَاعِزٌ فَهِيَ كَرَكِبٍ وَرَاكِبٍ، وَأَمَّا مَعَزٌ وَمَاعِزٌ [فَهِيَ] كَخَدَمٍ وَخَادِمٍ، وَأَمَّا مَوَاعِزٌ فَجَمْعُ مَاعِزَةٍ، وَمِثْلُهَا السُّوَارِيُّ: جَمْعُ سَارِيَةٍ لِلْأَسْطَوَانَةِ، وَلِقَوْلِهِمْ: أَمْعَزُ الْقَوْمُ إِذَا كَثُرَتْ مَعَزَاهُمْ وَالْمَعَازُ صَاحِبُ الْمِعْرَى كَالْبَغَالِ وَالْخَيَْالِ، قَالَ سَبْيُوِيَه^(٣): مِعْرَىٌ مَنْوُنٌ مِصْرُوفٌ، وَالْأَلْفُ فِيهِ لِلْإِلْحَاقِ [بِدِرْهَمِ]^(٤) وَمَنْ ثَمَّ قَالُوا فِي تَصْغِيرِ (مِعْرَى وَأَرْطَى)^(٥) مُعِيزٌ وَأَرْيَطٌ كَدْرِيهِمْ، وَلَوْ كَانَتْ الْأَلْفُ لِلتَّأْنِيثِ لَمَا قُلِبَتْ فِي التَّصْغِيرِ يَاءٌ كَمَا فِي حُبْلَى وَأُخْرَى وَاشْتِقَاقِهِ مِنَ الْمِعْزِ وَهُوَ الصَّلَابَةُ مِنَ الْأَرْضِ، وَالْأَمْعِزُ: الْمَكَانُ الْكَثِيرُ الْحَصِيِّ وَالْأَرْضُ مِعْزَاءٌ وَمِنْهُ مَا أَمْعَزَهُ، أَي: [مَا] أَشَدَّهُ مِنْ رَجُلٍ وَأَصْلَبُهُ، وَهَمْ يَصِفُونَ الْمِعْرَى بِالشِّدَّةِ وَالصَّلَابَةِ. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: لَيْسَ فِي الدُّنْيَا دَابَّةٌ أَشَدُّ

(١) فِي (أ): «لِلتَّأْنِيثِ»، وَمَا أَثْبَتَهُ فِي (ب) يُؤَيِّدُهُ نَصُّ الْأَنْدَلِسِيِّ فِي شَرْحِهِ: ١٧٠/٣.

(٢) سَاقَطَ مِنْ (أ).

(٣) الْكِتَابُ: ٢٠٣/٢.

(٤) فِي (أ): «لَا هُمْ».

(٥ - ٥) فِي (أ): «أَرْطَى وَمِعْرَى».

امْتِنَاعاً مِنَ الْإِنْقِيَادِ مِنَ الْمِعْزَى، نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ جَنِي فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ
بِـ (الْفَائِقِ) (١).

و (بُهْمَى): شوك، وقيل نبت وقد مضى.

(سَلْمَى): فِي صِنْفِ التَّائِيثِ قَدْ مَضَى وَاشْتِقَاقَهُ مِنَ السَّلَامَةِ.

وَأَمَّا (سُلْمَى) - بِالضَّم -: فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ إِلَّا زُهَيْرُ بْنُ أَبِي سُلْمَى.

(ذَكَرَى): فَعَلَى مِنَ الذِّكْرِ.

(حُبَلَى): فَعَلَى مِنَ الْحَبْلِ.

(ذَفْرَى): / - بِالْفَتْحَاتِ -: رَوْضَةٌ بِالْيَمَامَةِ (٢)، مَنْقُولَةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: [ب/١٢١]

رَوْضَةٌ ذَفْرَى: أَي خَضِرَةٌ كَثِيرَةُ الْمَاءِ، وَمَنْ ذَفَرَ الرَّجُلُ إِذَا امْتَلَأَ مِنَ الطَّعَامِ.

أَبُو عُمَرَ الْجَرْمِيُّ: هِيَ وَ (نَمَكَى) وَ (صَوْرَى) (٣) مِيَاهُ بِقَرَبِ الْمَدِينَةِ.

(شُعْبَى): مَوْضِعٌ (٤)، وَالذَّلِيلُ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلْفِ فِي هَذِهِ الْأَبْنِيَةِ أَنَّهَا

وَقَعَتْ فِيهَا وَمَعَهَا أَصُولٌ.

رَجُلٌ (رَعَشَنُ): مَرْتَعَشٌ، وَرَجُلٌ رَعَشَنٌ، يَهَبُ فِي السَّيْرِ وَيَرْتَعَشُ.

وَمِثْلُهُ (عَلَجَنُ) مِنَ الْعَلَجِ وَ (ضَيْفَنُ) لِلَّذِي يَتَّبِعُ الضَّيْفَ كَالطُّفَيْلِيِّ،

قَالَ:

* إِذَا جَاءَ ضَيْفٌ جَاءَ لِلضَّيْفِ ضَيْفَنٌ *

قَالَ أَبُو زَيْدٍ (٥): ظَفَنَ يَظْفَنُ: إِذَا عَمِلَ ذَلِكَ فَالْتُنُونَ عَلَى هَذَا أَصْلٌ، قَالَ:

(١) ذَكَرَهُ يَاقُوتٌ فِي مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ ١٣/١٢، وَالنَّصُّ الْمَنْقُولُ عَنْ ابْنِ جَنِي نَقَلَهُ الْأَنْدَلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ: ١٧٠/٣.

(٢) لَمْ أَجِدْهَا فِي الْمَعْجَمِ الْجُغْرَافِيَّةِ.

(٣) مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ: ٤٣٢/٣ عَنْ الْوَاحِدِيِّ عَنِ الْجَرْمِيِّ.

(٤) مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ: ٣٤٦/٣.

(٥) هَذَا صَدْرُ بَيْتِ عَجْزِهِ هُوَ الَّذِي يَلِيهِ وَهُوَ:

* فَأَوْدَى بِمَا تَقْوَى الضُّيُوفُ الضِّيَافِينَ *

(فِرْسَنٌ) - بالكسر - : للبعير كالحافر للدَّابَّةِ، ومنه فِرْسَنُ الشَّاةِ،
واشتقاقه من فِرْسَهُ إذا دَقَه.

(بِلَغْنٌ) : - بكسر الباء وفتح اللام وسكون الغين - : بمعنى البلاغة وهو
في (شرح الكتاب) (١).

(قَرَدَدٌ) : مكانٌ مرتفعٌ، وكأنه من قردت السمن في السقاء أقرده قرداً :
إذا جمعته، لأنه تُرابٌ مجتمع.

(شُرْب) : - بالضم - شَجْرٌ، واسمٌ موضعٌ (٢) وهو بالهاء في شعر
ليبيد (٣) :

* هل تَعْرِفُ الدَّارَ بِسَفْحِ الشُّرْبِ *

ما لي عنده (عُنْدٌ) - بضم العين وسكون النون وفتح الدال -
(مُعَلَّنَدٌ) أي : بدُّ.

فإن سألت: هلاً جعل النون فيه زيادة كما في (جندب)؟

أجبت: لأنه كرر آخره، والأصل في المكرر أن يكون زيادة إلا إذا قام

* فأودى ... =

كذا أنشده أبو زيد في نوادره: ١٨٨.

وهو في شرح الكتاب لأبي سعيد: ٦٢٤.

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٤٧.

(٢) معجم البلدان ٣/٣٣٢ (شرب) قال: وادٍ في بلاد بني سليم قال أوطاة بن سبهة:

أجلت أهل البرك عن أوطانهم والحمس من شُعْبَى وأهل الشرب

وقال ابن الأعرابي: الشرب من النبات الغملي، وهو الذي قد ركب بعضه بعضاً. وهو اسم وادٍ

بعينه.

(٣) ديوان ليبيد: ٣٥٥.

على أصالته دليل، ولأنه إن عدم في الأبنية (فعلل) الذي لامه الثانية أصل فلم يعدم (فعلل) الذي لامه الثانية مزيدة ونظيره (دُخلل) لغة في دُخلل. رماد رمدد أي: هالك، وهو مكسور، قال الكميت^(١):

* رَمَاداً أَطَارَتْهُ السَّوَاهِكُ رَمَدَا *

وهذا كقولهم: ليل أليل، وشعر شاعر.

معد بن عدنان، منقول من معدّ للموضع الذي^(٢) عليه في الركض تقع^(٢) رجل الفارس من الدّابة، وأنشد السيرافي^(٣):

* فإِذَا^(٤) زَالَ سِرْجٌ مِنْ مَعَدٍّ *

كأنهم شبّهوا به في سوء الحال. وعند سيبويه^(٥) الميم من نفس الكلمة، لقولهم: تمعدد الرُّجُلُ ينتسب إليهم، أو تزياً بزيمهم أو تصير على عيش معدّ، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(٦): (اخشوشنوا وتمعددوا)، قال أبو عبيد^(٧): فيه قولان:

يقال: هو من الغِلَطِ، ومنه قيل للغلام إذا شبَّ وغِلَطَ: [قد] تَمَعَدَدَ، قال الراجز^(٨):

(١) شعره: ١٦٤/١.

(٢-٢) ساقط من (ب) موجود في شرح المفصل للأندلسي: ١٧١/٣.

(٣) عجزه:

* وَأَجْدَرُ بِالْحَوَادِثِ أَنْ نُكُونَا *

لعمرو بن أحمز الباهلي، اللسان: (معد).

(٤) في (أ): «فما زال...».

(٥) الكتاب: ٣٤٤/٢.

(٦) تقدم ذكره في الجزء الأول.

(٧) غريب الحديث: ٣٢٧/٣. وعن المؤلف نقله الأندلسي في شرح المفصل: ١٧١/٣.

(٨) بعده في غريب الحديث:

وَأَصْ صِلْباً كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا

* رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا *

[يَصِفُ عَقُوقَ ابْنِهِ].

ويقال: تَمَعَّدُوا تَشَبَهُوا بِمَعَدٍّ وَكَانُوا أَهْلَ تَقَشُّفٍ وَغُلْظٍ فِي الْمَعَاشِ، يقول: كُنُوا مِثْلَهُمْ وَدَعُوا التَّنْعَمَ وَزِيَّ الْعَجْمِ، وَفِي حَدِيثٍ لَهُ آخَرَ: عَلَيْكُمْ [بِالسَّنَةِ الْمَعَدِّيَّةِ] (١).

والذي حمل سيبويه أنه تفعلل أن تفعلل في الكلام قليل، وقد خولف فيه.

(حَدَّبُ): قَدْ سَلَفَ.

(جُبْنُ): إِحْدَى التَّوْنِينِ فِيهِ مَزِيدَةٌ، لِقَوْلِهِمْ: جَبْنٌ بِالتَّخْفِيفِ.

(قَلَزُ): بِكسرتين خَبِيثُ الْفِضَّةِ عَنْ أَبِي سَعِيدِ السِّيرَافِيِّ (٢) وَلَمَّا تَبِعَهُ مِنْ جَوَاهِرِ الْأَرْضِ عِنْدَ الذُّوْبَانِ، لِتَكَرُّرِ اللَّامِ فِيهِ، وَهَذَا هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى زِيَادَةِ إِحْدَى اللَّامِينَ، فِي بَعْضِ الْأَمْثَلَةِ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَمِثْلَهُ (سَجَلٌ) لِلصَّكِّ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصْلٌ): وَالزِّيَادَتَانِ الْمَفْتَرِقَتَانِ بَيْنَهُمَا الْفَاءُ فِي نَحْوِ أُدَابِرٍ، وَأُجَادِلٍ وَأَلْنَجَجِ وَالنَّدِيدِ، وَزَنْهَمَا أَفْعَلٌ وَمُقَاتِلٌ وَمَسَاجِدٌ، وَتَنَاضِبٌ، وَيَرَامِعٌ».

قَالَ الْمُشَرِّحُ: (أُدَابِرٍ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكسْرِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ لِلَّذِي يَقْطَعُ رَحِمَهُ وَيَدْبِرُ عَنْهَا (٣).

= كَانَ ثَوَابِسِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلَدَا

وينظر: أساس البلاغة: ٩٠٧.

(١) إِلَى هُنَا نَصَّ أَبِي عَيْدٍ، وَفِي الْأَصْلِ: «بِالْيَيْسَةِ الصَّدِيَّةِ» تَحْرِيفٌ ظَاهِرٌ.

(٢) اللَّسَانُ: (قَلَزُ)، وَهِيَ فِي شَرْحِ الْأَنْدَلِسِيِّ: ١٧١/٣ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

(٣) قَالَ أَبُو سَعِيدِ السِّيرَافِيِّ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ: ٦١٠: «وَأَمَّا أُدَابِرٌ فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا فَسَّرَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَمَا ذَكَرَهُ سَيْبُوهِ إِلَّا بَشَبَتْ وَقَدْ ذَكَرَ الْجَرْمِيُّ فَقَالَ: الْأُدَابِرُ هُوَ الرَّجُلُ يَقْطَعُ رَحِمَهُ وَيَدْبِرُ عَنْهَا».

وعن أبي عبيد^(١): هو الذي لا يقبل قولَ أحدٍ يدبر عنه، ونظيره: (أَبَاتِرٌ) لِلْقَصِيرِ، كأنه عن حد التَّمَامِ بُتْرَ، أي: قُطِعَ، وكذا سمي حُطَائِطٌ، لأنَّه عن درجة الكمال حُطٌّ.

(أَجَادِلُ): جمعُ أَجْدَلٍ وقد مضى.

(الَنْجَجُ) و(يَلَنْجَجُ) هما العود^(٢) (الذي يبخر به^(٣)) وزنهما افنعل ويفنعل حملاً لها على (الَنْدِدِ) و(يَلَنْدِدِ)، واشتقاقهما من اللَّدِّدِ، والهمزة والنون فيه مزيدتان للإلحاق (بسفرجل) و[لولا]^(٤) النون المزيمة للإلحاق [كما كانت الهمزة حرف إلحاق]^(٤) ونظيره تسبب الإمالة للإمالة، ولأنه يسمى بذلك، لأن رائحته لا تزول بقرب^(٥) وسرعة فكأنها تلجُّ.

(مُقَاتِلُ): اسم فاعل من قاتل. مُقَاتِلٌ: اسم مفعول من قاتل.

(مَسَاجِدُ): جمع مسجد.

(تَنَاضُبُ): جمع تنضب.

(يَرَامِعُ): جمع يرمع.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصلُ) وبينهما العين في نحو عاقول وساباط وطومار وخيتام وديماس وتوراب وقيصوم».

قَالَ الْمُشْرَحُ: (عاقول): المعوج من النهر والوادي والرمل وفي (شرح

[١٢٢/أ] الكتاب)^(٦) الموضِعُ ذِي المَعَاظِفِ^(٧)، والألف مزيمة لأنها وقعت / معها

(١) في النسختان: «أبو عبيدة» والتصحيح من شرح الكتاب للسيرافي: ٦١٠، وينظر: غريب

الحديث له: ١٠/٢.

(٢) شرح السيرافي: ٦١٢.

(٣-٣) ساقط من (ب).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) شرح كتاب سيويه للسيرافي: ٦١٨.

(٧) الصحاح: ١٧٧٠/٥ (عقل) ذكر ما ذكره المؤلف وأنشد لأحيحة بن الجلاح: =

ثلاثة^(١) أصول، والواو وقعت غير أول، وكأنه من العُقَال: وهو ضَلَعٌ يأخذ في قوائم الدابة والجامع بينهما العوج ومثله (عاطوس) لما يعطس منه.

(ساباط): سقيفة بين حائطين تحتها طريقٌ، والجمع ساباطات [وسوابيط] و(ساباط): من قرى ما وراء النهر، وهي في طريق خُجَنْدَة^(٢). يقال: رَأْمُنٌ وساباط، وساباط كسرى بالمدائن^(٣)، وهي المراد بقولهم: (أَفْرَغُ من حَجَّامِ سَابَاط)، وهي بالأعجمية (بلاش بادو بلاش) هو ابن فيروز ابن يزيدجرد، ذكره حمزة الأصفهاني^(٤) وساباط حَبَسَ أبرويز النُّعْمَانُ بن المنذر ثم ألقاه تحتَ أرجل الفيلة^(٥). قال سيبويه^(٦): لا نعمل على فعلال إلا المضعف من بنات الأربعة نظيرها داناك للدائق، وخاتام للخاتم.

(طومار) الواو فيه مزيدة، لأنها وقعت غير أول، والألف وقعت معها ثلاثة^(٧) أصول، ونظيره: سُولاك^(٨) لأرض.

فإن سألت فما بال سيبويه جعل (قوباء) فُعلاء^(٩) ولم يجعله فوعالاً كطومار؟

= يا بني التخوم لا تظلموها إن ظلم التخوم ذو عقال

(١) ساقط من (ب).

(٢) جخندة معروفة في بلاد ما وراء النهر. دخلها الخوارزمي مؤلف الكتاب (تراجع المقدمة)، وبظن: معجم البلدان: ٣٤٧/٢.

(٣) معجم البلدان: ١١٦/٣.

(٤) الدررة الفاخرة: ٣٣١/١.

(٥) رواها ياقوت في معجم البلدان: ١١٦/٣ عن الأصمعي.

(٦) الكتاب: ٣١٨/٢.

قال أبو سعيد في شرحه: ٦١٩: «والخاتام، قال الشاعر:

يا عز ذات الجورب المنشق

أخذت خاتامي بغير حق»

(٧) ساقط من (ب).

(٨) شرح السيرافي: ٦٣٤، ومعجم البلدان: ٢٨٥/٣.

(٩) الكتاب: ٣٢١/٢.

أجبت: لأنها في معنى القوباء، وهي - بلا ريب - فعلاء ولأنه من تقوب من رأسه مواضع أي: تقشّر، ونظيره (الخُشَاء) العظم الناتىء خلف الأذن، و(الخُشَاء)، و[الألف في] فعلاء كما مضى إلحاقية. وأمّا (المُكَّاء) الطائر من مكا يمكن مكاء إذا صَفَرَ.

(خَيْتَامٌ) فيه لغات. خاتام، وخاتِم، وخاتَم وهو - في الأصل - اسم فاعل من خَتَمَ.

(دَيْمَاسٌ): سجنٌ كان للحجاج بن يوسف^(١) إن كسر الفاء فجمعه على دماميس كدينار ودنانير، وإن فتح فعلى دياميس كشيطان وشياطين. الياء والألف فيه مزيدتان، لأن الألف والياء [فيهما]^(٢) وقعت معها ثلاثة أصولٍ، لأنه من دَمَسَ الظَّلَامُ: إذا اشتدَّ.

(تُورَاب) ^(٣): فيه لغات: توراب، وتيرب، وتربا، وتراب، وترب.

(قَيْصُومٌ) ^(٤): نبتٌ فيه صُفرة، وهو الذي يسمى بالفارسية (نوى مادون) والياء فيه مزيدة، لأنها وقعت معها ثلاثة أصولٍ والواو أيضاً، لأنها وقعت غير أولٍ، ونظيره: (بَيْقُور) للبقرة.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وبينهما اللام في نحو قُصَيْرِي وقَرْنَبِي، والجُلُنْدِي، وبلَنْصِي وحُبَارِي، وخَفِيدِي، وجَرْنَبِي».

قال المشرّح: (القصيري)^(٥): الضَّلْعُ الواهيةُ في أسفل الأضلاع،

(١) معجم البلدان: ٥٤٤/٢.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٣٥، ولغاتها في الصحاح: ٩٠/١ (ترب).

(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٤٣.

(٥) الصحاح.

والألف فيها مزيدة، لأنها وقعت معها ثلاثة^(١) أصول،^(٢) والياء كذلك لأنها وقعت معها ثلاثة أصول^(٣) ولقولهم في معناه: قُصِرَى وهي بلا شبهة فُعلَى، سميت بذلك لقصورها عن قوى الأضلاع الأخر.

(قَرْنَبِي)^(٣): دويبة طويلة الرجلين قريبة من الخنفساء وفي المثل (القَرْنَبِي فِي عَيْنِ أُمِّهَا حَسَنَةٌ). وقال يصف زوجين^(٤):

* دَيْبَبَ الْقَرْنَبِي بَاتَ يعلُو نَقًّا سَهْلًا *

النون فيه مزيدة لأنه اطردت زيادتها ثلاثة في هذا البناء كـ (سندي) للجري كأنه من السند، وهي الداھية، و (سَبْتِي) له أيضاً، و (عَلَنْدِي) لشجرة صُلْبَةِ العِيدَان لا شوْك فيها، وجمعها علانِد وعلاَدِي، و (دَلَنْطِي) للصلب، من دَلَطَهُ: إذا دَفَعَهُ، لأن الصُّلب الشَّدِيد دَفَاعٌ، وهي كُلُّهَا مصروفة، وألفها إلحاقية لقولهم عَلَنْدَاً وَسَبَنْدَاً وَدَلَنْطَاً.

(الجُلَنْدِي): بضم الجيم، واللام مفتوحة ومضمومة مقصورة وبضم الجيم واللام مفتوحة [ممدود]: ملك عمان، وأنشد ابن دريد^(٥):

* وَجُلَنْدَاءُ فِي عَمَانَ مُقِيمًا *

الألف فيه زيادة، وكذلك النون، لأنها على وزن (فعلنلى)^(٦) حمل

(١) ساقط من (ب).

(٢ - ٢) ساقط من (ب).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٣٥.

(٤) صدره: * يدبُّ على أحشائها كلَّ لَيْلَةٍ * اللسان (قرب).

(٥) قال ابن دريد في الجمهرة: ٣٠٣/١: «وجلندي وجلنداء يمد ويقصر، قال الأعشى:

وجلنداء في عمان مقيماً ثم قيساً في حضرموت المنيف
وقال المتلمس:

* إلى ابن الجلندي صاحب الخيل جيفر *

(٦) ساقط من (أ).

[على] عَلَنَدَى بِالضَّم، وقد تبين ثمَّ زيادتها لقولهم في معناه: عَلَنَدَى بِالْفَتْح، فيحمل عليه.

(بَلَنْصَى)^(١): بكسر الباءِ وفتح اللام وسكون النون، قال سيبويه^(٢): هو جمع بَلْصُوصٍ، وهو طائرٌ ويحتمل أن يكون منه بَلْأَصَّ بِلْأَصَّةً: إذا فرَّ كأنه طار، وذكر ابن جني أن الهمزة فيه أصل.

(حُبَارَى): طائرٌ، وهو على الذَّكَرِ والأنثى يقع، واحداً وجمعها سواء، وإن شئت قلت: في جَمْعِهَا: حُبَارِيَّاتٍ، وفي المثل^(٣): (كُلُّ شَيْءٍ تُحِبُّ وَلَدَهَا حَتَّى الحُبَارَى) وخصت الحبارى^(٤) لأنها يضرب بها في الموق المثل^(٤)، فهي على موقها تحبُّ ولدها وتعلمه الطيران لأن الألفين وقعت معها أصول.

(خَفَيْدٌ) في صنف المصغَّر قد ذكر.

على فلان عيال (جَرْنَةٌ) أي: كثيرٌ، لقولهم في معناه: جَرَبُهُ كأنها من الجَرَب.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وبينهما الفاء والعين في نحو إعصارٍ وإخربيط وأسلوب وإذرونٍ ومِفْتَاحٍ ومَضْرُوبٍ ومَنْدِيلٍ ومُغْرُودٍ وتمثال، وترداد، وبربوع، ويعضيدٍ وتَنْبِيْتٍ وتَذْنُوبٍ، وتَنْوِطٍ وتُبْشِيرٍ وتِهْبِطٍ».

قَالَ المُشْرَحُ: (إعصار): - بكسر الهمزة - رِيحٌ تشر العصر أي الغبار، [١٢٢/ب] وترتفع كأنها عمود، وقيل لا تكون إعصار / حتى تكون فيها نارٌ، ومثلها (إمخاض) للِسَقَا مُخَضٍّ فِيهِ اللَّبْنِ.

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٥٧، ٦٦٤.

(٢) الكتاب: ٣٥٠/٢.

(٣) مجمع الأمثال: ٢٩/٣.

(٤-٤) في (ب): «لأنها بها يضرب المثل في الموق».

إِخْرِيطُ^(١): - بكسر الهمزة - ضربٌ من الحمضِ كأنه يخرط الأحشاء ونظيره (إِبْرِيقُ) لواحد الأباريق.

(أسلوب): هو الطريق كذا هو في (شرح الكتاب)^(٢). وأخذ في أساليب من القول أي: في طرائق^(٣) منه، لأن الهمزة فيه وقعت أولاً معها ثلاثة أصولٍ، وكأنه من السلبِ، والجامع بينهما الامتداد.

(إِدْرُونُ)^(٤): بكسر الهمزة وسكون الدال، وفتح الراء: الدر، وفلان يرجع إلى إدرونه: إلى أصله، والدرن الرديء وقيل: دُرْدِيُّ الزَيْتِ: الهمزة فيه مزيدة؛ لأنها وقعت أولاً بعدها ثلاثة أصولٍ، أو لأن معنى الدرّن فيه غيرٌ خفيٍّ، ومثله (أزمول) (أزمولة) وهما المصوت من الوعول والمصوطة.

(مفتاح): الألف فيه والميم مزيدتان؛ لأنه من فتح الباب.

(مضروب): الميم والواو فيه مزيدة، لأنه اسم مفعول من ضرب.

(منديل): الميم والياء فيه مزيدة لما يأتي.

(مُغْرُوْدُ)^(٥): ضربٌ من الكمأة، وجمعه مغاريد، قال ابن جنّي: وهو عند أهل التصريف فعلول^(٦)؛ لأنه أكثر من مفعول، ولقولهم: خرجنا نتمغردُ، وهو تتفعل لكثرتِه ولقلة تتفعل، ومن ثمَّ قَضُوا على ميم (معدٌ) بالأصالة، لقولهم: تمعدد وألحق الأول لقولهم: غرْدٌ وُغْرَدَةٌ كَجُبٌّ وُجْبِيٌّ، وقيل: غَرْدَةٌ وُغْرَدٌ كتمرةٍ وتمرٍ، وقيل: غَرْدَةٌ وُغْرَدٌ كَتَيْبَةٍ وُتَيْبِنٍ، إلا أنهم حكموا على

(١) الصحاح: ١١٢٢/٣ (خرط).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٠٩.

(٣) في (ب): «طرق».

(٤) شرح الكتاب: ٦١١.

(٥) النبات لأبي حنيفة الدينوري: ٧٩، وأنشد:

ومن جنى الأرض ما تأتي الرعاة به من ابن أوبر والمغرود والفقعة
(٦) في الأصل: «فعلول».

شَمَالٍ بِأَنَّهَا فَعَالٌ لِقَوْلِهِمْ شَمَلَتِ الرِّيحُ، وَإِنْ كَانَ فَعَلٌ أَكْثَرَ مِنْ فَعَالٍ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: خَرَجْنَا نَتَمَغَّرُ فَمَعَارِضٌ بِمَغْفَرٍ بِمَعْنَى مَغْفُورٍ لِأَنَّ المِيمَ إِذَا وَقَعَتْ أَوَّلًا بَعْدَهَا ثَلَاثَةٌ أَصُولٌ فِيهِ زِيَادَةٌ، وَلِقَوْلِهِمْ: أَغْفَرَ الرَّمْتُ خَرَجْتَ مَغْفِيرَهُ عَلَى أَنَّهُمْ قَالُوا: خَرَجْنَا نَتَغَفَّرُ، وَهَذَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى أَنَّ المِيمَ تَمَغْفَرُ زِيَادَةٌ كَمَا أَنَّ (تَدْرَعُ) وَ(تَنْدَلُ) دَلِيلٌ عَلَى زِيَادَةِ المِيمِ (تَمْدَرَعُ) وَ(تَمَنْدَلُ) فَكَذَلِكَ (تَمَسْكَنُ) وَلَمْ يَرِدْ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ إِلَّا هُوَ وَ(الْمَغْلُوقُ) لِلْمَغْلَاقِ، وَ(الْمَغْشُورُ) لِلْمَغْفُورِ.

(تَمَثَّلُ): التَّاءُ وَالْأَلْفُ فِيهِ زِيَادَةٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ المَثَلِ، قَالَ سَيِّوِيهِ^(١)، وَلَا نَعْلَمُ تَفْعَالًا جَاءَ وَصَفًا، قَالَ بَعْضُهُمْ: رَجُلٌ (تَلْقَامُ) كَثِيرُ الأَكْلِ، وَ(تِمْسَاحُ) أَي: كَذَّابٌ، وَأَمَّا (تَبْنَالُ) لِلْقَصِيرِ فَمَخْتَلَفٌ فِيهِ. (تَرْدَادُ): مَصْدَرٌ مِنْ رَدٍّ وَهُوَ قِيَاسٌ.

(يَرْبُوعُ): وَاحِدُ البَرَابِيعِ، وَهُوَ يَفْعُولٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الكَلَامِ فَعْلُولٌ، إِلَّا بَنِي صَعْفُوقٍ لِحَوْلِ البَالِيَمَامَةِ^(٢)، وَلِأَنَّهُمْ قَالُوا أَرْضٌ مَرْبَعَةٌ أَي: ذَاتُ بَرَابِيعٍ وَهِيَ مَفْعَلَةٌ (كَمَجْبَاةٍ وَ(مَفْعَاةٍ) وَنظيره: (يَعْضِيدُ) مِنْ يَقُولِ البَرَابِيعِ فِيهِ مِنْ كَثْرَةِ، وَهُوَ يَفْعِيلُ لِأَنَّ البَيَّاعِينَ وَقَعَتْ مَعَهَا ثَلَاثَةٌ أَصُولٌ، وَكَأَنَّهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَعْضُدُ أَي يُقْطَعُ، وَنظيره: (يَقْطِينُ): لَمَّا لَا سَاقَ لَهُ مِنَ النَّبَاتِ نَحْوَ شَجَرِ القَرَعِ.

(تَنْبَيْتُ)^(٣): هُوَ النَّبْتُ قَالَ^(٤):

(١) الكتاب: ٣٢١/٢.

(٢) أصلها اسمُ قَرْيَةٍ بالبِيمَامَةِ. معجم البلدان: ٤٠٧/٣.

قال الأزهري في تهذيب اللغة: ٢٨٢/٣: «قال الليث: الصَعْفُوقُ: اللثيمُ مِنَ الرِّجَالِ، وَهُوَ الصَّعَافِقَةُ كَانَ آبَاؤُهُمْ عِبِيدًا فَاسْتَعَرَبُوا، قَالَ العِجَّاجُ:

* مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَاتَّبَاعِ أُخْرٍ *

قال: وقال أعرابي: ما هؤلاء الصَّعَافِقَةُ حَوْلَكَ؟ ويقال: هم بالحجاز مسكنهم رذالة النَّاسِ... وَالصَّعَافِقَةُ يُقَالُ: قَوْمٌ بالبِيمَامَةِ مِنْ بَقَايَا الأُمَّمِ الخَالِيَةِ ضَلَّتْ أُنْسَابَهُمْ.

وقال أبو العباس: هم الذين يدخلون السُّوقَ بِلَا رَأْسِ مَالٍ... .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٦٤٩.

(٤) هو رؤبة، والبيت في ديوانه: وبعده:

* صَحْرَاءُ لَمْ يَنْبِتْ بِهَا تَنْبِيْتُ *

أنشده ابن دريد^(١) بكسر التاء وهذا على الإبتاع، ونظيره على الوجهين (تَرْعِيبٌ)^(٢) وهي قَطْعُ السَّنَامِ، ومن ثمَّ قالوا: (متن) بكسر الميم كما قالوا: متن: بضم التاء.

(تَدْنُوبٌ)^(٣): هي المَذْنَبَةُ من النَّسْرِ، ومثله (تَعْمُوضٌ)^(٤) لَتَمْرٍ أَسْوَدَ.

(تَنْوُطٌ)^(٥): على وزن المضارع من نَوَّطَ بالتشديد، على وزن المصدر من تَنَوَّطَ على الفعل أيضاً. قال سيويه^(٦): هو طائر يعلق بيضه في أغصان الشَّجَرِ. وعن الأصمعي: أنه يُدلي خيوطاً من شجرة ثم يفرخ فيها، وفي أمثالهم^(٧): (أَصْنَعُ مِنْ تَنْوُطٍ).

(تَبْشُرٌ): بضم التاء والباء وتشديد العين على وزن المضارع من بشره تَبْشِيراً أيضاً. وكلاهما في (شرح الكتاب) وهو الصفارية و(تَهْبُطٌ) على وزن المصدر من تَفَعَّلَ، وبكسر التاء والفاء السماع وكلاهما مودع في (شرح الكتاب)^(٨) لأرض نُقِلت من مضارع نَوَّطْتُهُ بمعنى نُطِطَهُ هو وَبَشَرْتُهُ، ومصدر تهبط العدل أي: اطمأن. والتَّغْيِيرُ فيها علمُ النَّقْلِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وَبَيْنَهُمَا الْعَيْنُ وَاللَّامُ نَحْوَ خَيْرِي وَخَيْرِي وَحَنْبَطَاءُ».

* يَنْشَقُّ عَنِّي الْحَزْنَ وَالْبَرِيْتُ *

= والبيت في شرح الكتاب، والمخصص: ١١٦/١٠.

(١) النص لأبي سعيد السيرافي، وراجع الجمهرة: ١٩٨/٣.

(٢) شرح الكتاب ٦٥٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الكتاب: ٣٤٨/٢.

(٦) الدرر الفاخرة: ١١٢، ٢٦٥.

(٧) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٥١.

(٨) المصدر السابق.

قال المُشْرَحُ: (الخَيْزَالِي وَ (الْحَوَزَلِي) مِثِيَّةٌ فِيهَا تَفَكُّكَ مِنَ الْإِنْخِزَالِ، وَهُوَ الْإِنْقِطَاعُ؛ لِأَنَّ الْإِنْقِطَاعَ وَالتَّفَكُّكَ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ وَنَظِيرَهُمَا الْخَيْزَرِيُّ وَالْحَوَزَرِيُّ.

(حَبْنَطَاءُ): هُوَ الْقَصِيرُ وَزَنَهُ فَعْلَوَاءُ، لِأَنَّ سَيُوبَهُ^(١) قَدْ اسْتَدَلَّ بِأَنَّ الْوَاوَ غَيْرَ أَوَّلِ زِيَادَةٍ، وَأَمَّا النُّونُ وَالْهَمْزَةُ فِيمَا أَنْ تَكُونَا أَصْلَيْنِ، أَوْ زِيَادَتَيْنِ، أَوْ أَحَدَهُمَا أَصْلًا، وَالْآخِرُ زِيَادَةٌ وَليسا أَصْلَيْنِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْوَاحِدَ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ حُرُوفِ الْمَعْجَمِ مَتَى لَزِمَ بِنَاءً وَاحِدًا فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ دَخُولِهِ لِمَعْنَى، [وَالدَّخَالِ [١٢٣/ب] لِمَعْنَى] زِيَادَةٌ فِيمَا/ دَخَلَ عَلَيْهِ، وَليستَا زِيَادَتَيْنِ فُتِبَتْ أَنْ أَحَدَهُمَا أَصْلٌ وَالْآخِرُ زِيَادَةٌ، وَجَعَلَ التُّونَ لِلزِّيَادَةِ أَوْلَى مِنَ الْهَمْزَةِ كَذَلِكَ لِثَنِّ زِيَادَةِ النُّونِ حَشْوًا أَكْثَرُ وَأَلْطَفُ بِهَذَا الْاسْتِدْلَالِ، وَنَظِيرُهُ: سِنْدَادٌ وَقِنْدَادٌ لِلجَّرِيِّ الْمُقَدِّمِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصَل): وَبَيْنَهُمَا الْفَاءُ وَالْعَيْنُ وَاللَّامُ فِي نَحْوِ أَجْفَلَى وَأُتْرَجٌّ وَإِرْزَبٌ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: (دَعَوَى الْأَجْفَلَى) وَهُوَ أَنْ تَدْعُو إِلَى طَعَامِكَ النَّاسَ عَامَةً لِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَى جَفَلَى، أَنْشَدَ السِّيْرَافِي فِي (شَرْحِ الْكِتَابِ)^(٢):

* نَحْنُ فِي الْمِشْتَاتِ نَدْعُو الْجَفَلَى *

وَرُوي: (الْأَجْفَلَى) وَمِنْهُ جَفَلٌ وَأَجْفَلٌ أَي: أَسْرَعُ.

و(أُتْرَجُّ): الْهَمْزَةُ وَالجِيمُ الثَّانِيَةُ فِيهِ زِيَادَةٌ لِقَوْلِهِمْ: أُتْرَجُّ، وَتَرْتَجُّ نَظِيرُهُ (أَشْكُ).

(١) الْكِتَابُ: ٣٥١/٢ وَشَرْحُهُ لِّلْسِيْرَافِي: ٦٣٦.

وَالْحَبْنَطَاءُ: ذَكَرَ الْجِرَادُ.

(٢) الْبَيْتُ لَطْرَفَةٌ فِي دِيْوَانِهِ: ٦٠ وَعَجْزُهُ:

* لَا تَرَى الْآدِيبَ فِينَا يَنْتَقِرُ *

(إِرْزَبٌ)^(١): هو القَصِيرُ ومركبٌ ارزبٌ أي: ضَخْمٌ، قال:

* إن لها مركباً ارزبياً *

أي ركباً قاله أبو سَعِيدٍ السِّيرَافِي، ومما يدلُّ على زيادة اللام الثانية وقوع الهمزة أولاً بعدها ثلاثة أصولٍ، ونظيره: إِرْدَبٌ وهو مِكْيَالٌ ضَخْمٌ لأهل مصر.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): والمُجْتَمَعَتَانِ قَبْلَ الْفَاءِ فِي نَحْوِ مَنْطَلِقٍ وَمَسْتَطِيعٍ وَمَهْرَاقٍ وَانْقَحَلٍ وَانْقَحَرَ».

قالَ الْمُشْرَحُ: (مُنْطَلِقٌ): اسمُ فاعِلٍ مِنْ انْطَلَقَ.

(مستطيع): اسم فاعل من استطاع، وهو بمعنى أطاع ونظيره: اهراق، بمعنى أراق. قال النحويون: العربُ زادت السين والهاء عوضاً عن ذهاب حركة العين فيهما، وهذا ليس بشيء؛ إذ لو كان هذا موجباً للتعويض لوجب أن تفعل ذلك في سائر الأفعال المستقبلية^(٢) وحقيقة الأمر تجيء في المشترك إن شاء الله.

(مَهْرَاقٌ): اسمُ مفعولٍ مِنْ أَهْرَاقَ، وقد ذكرنا أيضاً.

(انْقَحَلٌ)^(٣) و(انْقَحَرَ) وهو [المسن]^(٤) اليابس، والذي يدل على زيادة النون والهمزة قولهم: فحلَّ وقحَرَ.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وبين الفاء والعين في نحو حواجزٍ وغيالمٍ، وجنادبٍ، ودوأسرٍ وصيهم».

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٦١٤، وأنشد البيت وقد تقدم ذكر البيت في الجزء الأول شاهداً على (ذرى حبا) في العلم المنقول من جملة.

(٢) في (ب): «المعتلة».

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٦١٤.

(٤) في (أ): «المتن».

قَالَ الْمُشْرَحُ: (حَوَاجِزُ): جَمْعُ حَاجِزٍ وَهُوَ: مَا يَحْجِزُ الْمَاءَ مِنْ شِقَّةِ الْوَادِي، وَمَنْ ثُمَّ سُمِّيَ الْغَدِيرُ نَهْيًا لِنَهْيِهِ الْمَاءَ عَنِ السَّيْلَانِ.

(غَيَالِمٌ): جَمْعُ غَيْلِمٍ^(١): وَهِيَ الْمَرْأَةُ الْمُتَغَلَّمَةُ، وَقِيلَ: الْحَسَنَاءُ، لِأَنَّهَا تُهَيِّجُ الْغُلَمَةَ، وَقِيلَ: الذَّكَرُ مِنَ السُّلْحَفَةِ وَكَأَنَّهَا مِنَ الْغُلَامِ وَنظِيرَهَا (صَيَاقِلٌ).

(جَنَادِبُ): جَمْعُ جُنْدَبٍ: وَقَدْ اسْتَقْصِيَتْ فِي زِيَادَةِ نُونِهِ الْقَوْلَ.

(دَوَاسِرٌ)^(٢): بَضْمُ الدَّالِ وَكَسْرُ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ: هُوَ الشَّدِيدُ مِنَ الدَّسْرِ، وَهُوَ الدَّفْعُ، وَلِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهُ: دَوَسَرَكَ (عَوَسَجَ) وَ(كَوَتِرَ).

(صِيْهِمٌ)^(٣): بِكَسْرِ الصَّادِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَسُكُونِ الْهَاءِ: لِلرَّافِعِ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّ الْيَاءَيْنِ وَقَعَتْ مَعَهُمَا ثَلَاثَةُ أَصُولٍ، وَلِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهُ: صِيْهِمٌ: كَ (ضِيْغَمٌ) كَذَا رَأَيْتَهُ فِي (حَاشِيَةِ الْمَفْصَلِ)^(٤).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصْلٌ): وَبَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ فِي نَحْوِ كَلَاءٍ وَخُطَافٍ وَجِنَاءٍ وَجِلْوَاخٍ وَجِرْيَالٍ وَعِضْوَادٍ وَهَيْبِنِحٍ وَكِدْيُونٍ وَبِطْنِخٍ وَقَبِيْطٍ وَقِيَامٍ وَصُومٍ وَعَقَنْقَلٍ وَعَثْوَيْلٍ وَعِجْجُولٍ وَسُبُوحٍ وَمُرْتِيقٍ وَحُطَائِطٍ وَدَلَامِصٍ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: (كَلَاءٌ) بِفَتْحِ الْكَافِ مَجْبَسُ السَّفِينِ، وَهِيَ الْفُرْضَةُ كَذَا هِيَ فِي (شَرْحِ الْكِتَابِ)^(٥) وَإِيَّاهَا عَنِ الْفَسْوِيِّ فِي (تَكْمَلَةِ الْإِيضَاحِ)^(٦)، وَهِيَ إِمَّا أَنْ تَصْرَفَ فَتَكُونَ فِعَالًا، لِأَنَّهَا لَسَعَتْهَا لَا تُؤَثِّرُ فِيهَا الرِّيحُ تَأْثِيرَهَا فِي

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٢٥، قال: «ذكره سيبويه في الأسماء، وهو دابة في البحر يقال لها السلحفاة. قال أبو سعيد: رأيت بعض العرب المجاورين للبحر يسمونها الحمسة. وذكر أبو عبيدة أن الغيلم المرأة الحسناء».

(٢) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٢٩.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٤٤.

(٤) حاشية المفصل: ٥١.

(٥) شرح الكتاب: ٦٣٣.

(٦) لم أعثر على موضعه.

الموضع الضيق، فكأنها تكلأ من الريح ولأنها تكلأ من الأمواج المراكب وتصونها، والكالأء للشيء هو الدافع عنه في الحقيقة، ونحوها المكلاء لمرقاة السفن، وإما أن لا تصرف فتكون فعلاً كأنها لسعتها تفتت فيها الريح وناهيك حجة عليه بيت رؤبة^(١):

* يكلُ وفد الرِّيح من حيثُ أنخرقُ *

ونحوها الميناء بالقصر والمد لمرقأ السفن. مفعل ومفعال من ونى بني، والجامع بينهما ما مر آنفاً. وتمشية أخرى وهي أن تكون تسميتها^(٢) بذلك لأنها ترقأ فيها السفن. فكأنها تكل فيها من الحر والبرد وتفتت. والشيخ [- رحمه الله -] إلى الوجه الأول قد استراح.

(خَطَافُ): بضم الخاء وتشديد الطاء - طائرٌ، وكل حديد حجناء أيضاً، ومخالب السباع خطاطيفها. الطاء الثانية والألف فيه مزيدة، لأنه من الخَطَفِ.

(حِنَاءُ): النون والألف فيه مزيدة والهمزة فيه^(٣) أصلٌ بدليل حنأت لحيتها تحنأة وتحنيئاً. أي: خَضَبَتْهَا بالحناء ونحوه القنَاء للخيار.

(جِلْوَاخُ)^(٤): هو الوادي الواسع، لأن الواو وقعت غير أول ومثله جِرْوَاضٌ للعظيم الثقيل كأنه يجرض بكلٍ أحدٍ لثقله واشتقاق جلواخ قد مضى.

(جِرْيَالُ): الذهب، والخمر: لونُهُمَا، وقيل: هي الخمر نفسها^(٥)، لأن الباء وقعت معها ثلاثة أصول/.

[ب/١٢٣]

(١) ديوان رؤبة:

(٢) في (ب): «تمشيتها».

(٣) ساقط من (ب).

(٤) الصحاح: ٤٢٠/١.

(٥) قال ابن دحية في تنبيه البصائر في أسماء أم الكباثر: الجريال: هو ما يسيل من رَأْوُق الصَّبَاغِ =

وَقَعُوا فِي (عُضْوَادٍ): أي: شديد سمعته مضموماً، وفي (ديوان الأدب) (١) بكسر الفاء، وذكر أبو سعيد السيرافي (٢) أنه مضمومٌ ومكسورٌ موضع الحرب (٣)، لأن واوه كواو جلواخ، قال الفرغاني: أصل التركيب هو اللَّيُّ، وأما الشر الشديد والمعركة فسميا بذلك لما فيهما من معنى الالتواء مطاوع اللي.

(هَبِيخٌ) (٤) بفتح الهاء والباء وتشديد الياء هو النهر العظيم، أو الوادي، وهو في كلام أهل اليمن: الصَّبِيُّ، وقال: الفراء: هو الأحقُّ المُسْتَرخي وأنشد:

* لا تَعْدِلِينِي بِأَمْرِي هَبِيخٌ *

وَفَتَى هَبِيخٌ أَي: مَحْضٌ فِي يَدَيْهِ رَحْضٌ، وَفِي كِتَابِ (العين) (٥) الهَبِيخُ: الجارية التامة، ووزنه فَعِيلٌ لِأَنَّ الْيَاءَيْنِ وَقَعَتْ مَعَهُمَا ثَلَاثَةُ أَصُولٍ، وَكَمَا جَاءَ فِعُولٌ وَافِعُولٌ فِي نَحْوِ (حَزَوْرٍ) لِلْغَلَامِ الْقَوِيِّ وَ(اخْرُوطٌ) فِي السَّيْرِ: إِذَا مَضَى جَاءَ فَعِيلٌ وَافْعِيلٌ أَيْضاً فِي هَبِيخٍ وَاهْتَبَيْخَتْ الْجَارِيَةُ فِي الْهَبِيخِي لِمَشِيَةِ فِيهَا تَبَخَّرَتْ لِأَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ أَخْوَانَ.

= من العِصْفَرِ شَبِهَتْ بِهِ فَسَمِيَتْ جَرِيالاً لِحُمْرَتِهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الْأَعْشَى:

* كَدَمِ الدَّبِيحِ سَلْبَتِهَا جَرِيالِهَا *

... وَيُقَالُ جَرِيالٌ وَجَرِيانٌ - بِالنُّونِ - وَقِيلَ: هُوَ مَاءُ الذَّهَبِ وَرَعَمَ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّهُ رُومِيٌّ مَعْرُبٌ تَكَلَّمَتْ بِهِ الْعَرَبُ الْفَصْحَاءُ قَدِيمًا. رَوَى الْأَصْمَعِيُّ عَنِ شُعْبَةَ عَنِ سَمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنِ يُونُسَ بْنِ مَتَى رِوَايَةَ الْأَعْشَى قَالَ: قُلْتُ لِلْأَعْشَى مَا مَعْنَى قَوْلِكَ: «سَلْبَتِهَا جَرِيالِهَا»؟ قَالَ: شَرِبَتْهَا حَمْرَاءٌ وَبَلَّتْهَا صَفْرَاءٌ فَسَلْبَتِهَا لَوْنُهَا، يَقُولُ: لَمَّا شَرِبَتْهَا نَقَلْتُ إِلَى وَجْهِهِ فَصَارَتْ حَمْرَتِهَا فِيهِ.

(١) ديوان الأدب: ٧٣/٢.

(٢) شرح الكتاب: ٦٣٥.

(٣) بعده في شرح الكتاب: «وقال الجرهمي: هو الجلبة والصباح».

(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٤٤، وأنشد البيت.

(٥) لا زال النقل عن أبي سعيد السيرافي، العين: ٣٥٩/٣.

(كِدْيُونٌ): بكسر الكاف: دُرْدِيُّ الزَّيْتِ، وفي (صحاح الجوهري) (١)
دَقَّاقُ التُّرَابِ عَلَيْهِ دُرْدِيُّ الزَّيْتِ تُجَلَى بِهِ الدَّرُوعُ قَالَ:

عُلَيْنَ بِكِدْيُونٍ وَأَبْطَنَ كُرَّةً فَهِنَّ وِضَاءٌ صَافِيَاتُ الْغَلَائِلِ
مِنَ الْكَدَنِ وَهُوَ أَنْ تُنَزَّحَ الْبُتْرُ فَيَبْقَى كَدْرُهَا. الْأَزْهَرِيُّ (٢) الْكَدْرُ وَالْكَدَلُ
وَالْكَدْرُ أَخَوَاتُ.

(بَطِّيخٌ): الْبَاءُ وَإِحْدَى الطَّاءِ فِيهِ زِيَادَةٌ لِقَوْلِهِمْ: مَبْطَخَةٌ وَأَبْطَخَ الْقَوْمُ.

(قُبَيْطٌ) (٣): بِضَمِّ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الْبَاءِ هُوَ النَّاطِفُ، وَكَذَلِكَ الْقُبَيْطِيُّ
وَالْقُبَيْطَاءُ إِذَا شُدَّتْ قُصِرَتْ وَإِذَا خُفِّفَتْ مُدَّتْ. الْبَاءُ وَإِحْدَى الْيَاءِ فِيهِ زِيَادَةٌ
لِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهُ قَبَاطٌ وَهُوَ بِلَا زَيْبٍ فَعَالٌ، وَنَحْوَهُ قَبِيطٌ وَقَبِيطَاءُ.

(عُلَيْقٌ) (٤) وَ(عُلَيْقِيٌّ): لِشَجَرٍ يُشْبَهُ ثَمْرَهُ ثَمْرَ الْفِرْصَادِ، وَهُوَ الَّذِي
يُسَمِّيهِ أَهْلُ سَمَرْقَنْدٍ (مَرْمَحٌ).

(قِيَامٌ): بِمَعْنَى الْقِيَوْمِ، وَقَرَأَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿الْحَيُّ
الْقِيَامُ﴾ (٥)، وَهُوَ لَيْسَ فِي هَذَا الْفَصْلِ، لِأَنَّنا نَتَكَلَّمُ فِيمَا زِيَادَتُهُ بَيْنَ النُّونِ
وَاللَّامِ، وَالْعَيْنِ هَاهُنَا بَيْنَ الزِّيَادَتَيْنِ لِأَنَّ أَصْلَهُ: قِيَوْمٌ، وَمَنْ ثَمَّ كَانَ قِيَمٌ
فِيْعَلًا. قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ (٦): أَمَا الْقِيَامُ فَفِيْعَالٌ مِنْ قَامَ، وَمِثْلُهُ دِيَارٌ مِنْ تَدَيَّرَ، وَهُوَ
تَفَعَّلَ وَلِذَلِكَ قَالُوا: بَانَ كَيْنُونَةٌ أَصْلُهَا كَيْنُونَةٌ بِالتَّشْدِيدِ، وَإِلَّا فَلَمْ تَقْلِبْ الْيَاءَ
وَأَوَّأ؟.

(١) الصحاح: ٢١٨٧/٦، ٢١٨٨. وأنشد البيت، وهو للنابغة في ديوانه: ١٤٧.

(٢) تهذيب اللغة: ١٢٢/١٠.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٤٦.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٤٦.

(٥) سورة البقرة: آية: ٢٥٥. والقراءة في البحر المحيط: ٢٧٧/٢.

(٦) المحتسب: ١٥١/١، وينظر: شرح المفصل للأندلسي: ١٧٦/٣.

(صَوَامُ): جمع صَائِمٍ اسمُ فاعلٍ من صام.

(عَقَنْقَلُ): حَبْلٌ من الرَّمْلِ كذا هو في (شرح الكتاب) (١) وَحَبْلٌ - هاهنا - بالحاءِ لا بالجيمِ . وفي غيره من الكُتُبِ هو العَظِيمُ المُتداخِل من الكَثيبِ، وهو أيضاً كُشَّةُ الضَّبِّ . لقولهم: عقاقل، ذهب في الجمع النون، والأصل في المكرر أن يكون زيادةً، ونحوه (عَصَنْصَرٌ) نخيل (٢)، (عَثَوْتُ) أي (٣): قَدَمٌ مسترخٍ مثل العثول . في (كتاب سيبويه) (٤) عثول وعثول مثلثه . (عَجُولٌ) (٥) بكسر العين هو العَجَلُ، ونظيره (قَلُوبٌ) وهو الذئب (٦) .

(سُبُوحٌ): من صفات الله تعالى، قَالَ نَعَلَبُ (٧): كلُّ اسمٍ على فعول فهو مفتوح إلا السُّبُوحُ والقُدُوسُ فإن الضَّمَّ فيهما أكثر، ومثلهما (ذُرُوحٌ) .

(مُرِّيْقٌ) (٨) - بضم الميم وتشديد الراء - هو الذي يسميه أهل المدينة الإِجْرِيضَ أي: العِصْفُرُ كما ذكر (٩) الفُرْغَانِي فِي (جامعه) من مُرُوقٍ للعِصْفُرِ، وهو فَعْلُولٌ، لأنَّه أكثرُ من مَفْعُولٍ، ولأنَّ مُرِّيْقاً لو كان مفعيلاً لتجانس الفاء والعين وذلك مما لا يُحْمَلُ عليه إلا لدليلٍ لأنَّه لم يَجِيءْ منه إلا أَحرفٌ محصورةٌ (١٠) نحو أول، وكوكب، وددن وهذا أحد الوجهين في أن أَمْعَة (فَعْلَة)

(١) شرح الكتاب: ٦٤٧ .

(٢) معجم البلدان: ١٢٨/٤، وأنشد لابن مقبل:

يا دار كبشة تلك لم تتغير بجنوب ذي خشب فحزم عِصْنَصِر

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٥٥ .

(٤) الكتاب: ٣٥٣/٢، وشرحه للسيرافي: ٦٥٣، ٦٥٥ .

(٥) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٥٦ .

(٦) أنشد السيرافي في شرح الكتاب: ٦٥٦ :

فيا جحمتا بكى على أم مالك أكيلة قلوب بإحدى المذانب

(٧) الفصيح ٢٩٢، وينظر: شرح المفصل للأندلسي: ١٧٦/٣ .

(٨) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٤٥، وفيه: «يسميه أهل اليمامة...» .

(٩) في (ب): «ذكره» .

(١٠) في (ب): «مخصوصة» .

لا (إفعله)، وإمعة: هو الذي يكون لضعف رأيه مع كلِّ أحدٍ، ومنه قول ابن مسعود^(١): [- رضي الله عنه -] «لا يَكُنْ أَحَدُكُمْ إِمْعَةً». ولأنَّ ابن السَّراج قد قال لا يكون افعال وصفاً، ومن قال: امرأة إمعة غلط، لأنَّه^(٢) لا يُقال للنساء ذلك، ونظيره دنمة ودنامة للقصير مثل ذنبة وذنابة والذي يُثلج الصُّدر قولهم^(٣): تَوَبُّ مُنْمَرَقٌ [أي]: مصبغ بالمريق وأنشد الشيخ - رحمه الله^(٤) -:

يا لَيْتَنِي لَكَ مِئْزَرٌ مُنْمَرَقٌ بالسزْعِ فَرانٍ لَيْسَتْهَ أَيَّاما
(حُطائط)^(٥): - بالضم - هو القصير وقد مضى .

(دلامص)^(٦): فعامل عند الخليل من الدلاص [والدليص] وأما عند أبي عثمان المازني فهو في معنى دلاص^(٧) وليس منه لقلّة زيادة الميم غير أول ونحوه في هذا الوجه (سَبَطِر) و(دَمَثِر) فإنَّهما بمعنى (سبط) و(دمث) وليسا منهما، على هذا الخلاف (حُلُقوم) و(بُلُعوم).

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وبعد اللَّامِ في نحو ضَهْيَاءَ وَطَرْفَاءَ وَقُوبَاءَ وَعَلْبَاءَ وَرُحْضَاءَ وَسِيْرَاءَ، وَجَنْفَاءَ وَسَعْدَانَ، وَكَرَوَانَ، وَعُثْمَانَ، وَسِرْحَانَ، وَظِرْبَانَ، وَالسَّبْعَانَ، وَالسُّلْطَانَ وَعَرْضَنِي وَدِفْقِي وَهَبْرِيَّةَ وَسَنْبَتِي، وَقَرْنُوتَ وَعَنْصُوتَ، وَجَبْرُوتَ وَفُسْطَاطَ وَجِلْبَابَ وَحِلْتِيَّتَ وَصَمْحَمَحَ وَذُرْحَرَحَ».

(١) غريب الحديث لأبي عبيد ٤٩/٤ .

(٢) ساقط من (ب) .

(٣) في (أ): «قوله» .

(٤) أساس البلاغة: ١٨٩٤ .

(٥) شرح الكتاب للسيرافي: ٦١٨ .

(٦) المصدر السابق: ٦٣٥، ٦٥٢ .

(٧) جاء في هامش الورقة في نسخة (ب): «في (ص) والدليل الذي يدل على زيادتها أنه من الدليص، وقالوا: درع دلاص وامرأة دليصة: ملساء براقه، ويقوي ذلك أنهم قالوا: لبن قمارض - من الإيضاح» .

قال المُشَرِّحُ: (ضَهْيَاءُ)^(١): هي المرأة تُضاهي الرجال في أنها لا تحيض، ولأنها لا تخلو من أن تكون فعلاً أو فعياً أو فعلاً وليست فعلاً ولا فعياً، لأنها لا تنصرف فثبت أنها فعلاء.

فإن سألت^(٢): لم لا يجوز أن تكون الهمزة فيه أصلاً، وهذا لأنه يُقال: ضاهات زيداً، كما يقال: ضاهيتُ؟

أجبت: لأنه قد جاء (ضَهْيَاً) غير ممدودٍ بمعنى ضهياء^(٣) والهمزة فيه مزيدة^(٤)؛ لأنها لو جعلت أصلاً لكانت فعياً بفتح الفاء وليس في الأمثلة فعياً إنما هو فعياً بالكسر كـ (عَثِرَ) و (حَدِيمٍ).

(طَرَفَاءُ): قد مضى.

(قُونَاءُ): قد ذكر.

(عَلْبَاءُ): عَصَبُ العُنُقِ بينهما منبت العروق، وجمعه علابي ومنه علييت السَّيْفِ أي: حزمت قائمه بعلباء البعير، وألفات هذه الثلاثة إلحاقية.

(رُحَضَاءُ): عرْقُ الحَمَى ورُحَضَ المَحْمُومِ وهو في الأصل مَبْنِيٌّ للمفعول من رَحَضَهُ رَحَضاً: إذا غَسَلَهُ. ألا ترى إلى قولِ أَبِي الطَّيِّبِ^(٤):

* إذا [ما] فَارَقْتَنِي غَسَلْتَنِي *

(سِيرَاءُ): بكسر السين وفتح الياء: بُرْدٌ فيه خُطُوطٌ صَفْرٌ على شكلِ السُّيُورِ، قال النَّابِغَةُ^(٥):

(١) شرح الكتاب للسيرا في: ٦١٧.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ١٧٧/٣ شرح هذه الفقرة.

(٣-٣) ساقط من (ب) موجود في نص الأندلسي.

(٤) ديوانه: ١٤٦/٤ (بشرح العكبري) وعجزه:

* كأننا عاكفين على حرام *

(٥) ديوان النابغة: ٩١، وعجزه:

* كالغصن في علوانه المتأود *

* صَفْرَاءُ كَالسَّيْرَاءِ أَكْمَلُ خَلْقُهَا *

ونحوها في [المعنى] بُرْدٌ مَسْهُمٌ. وشيهُ أمثالُ السهامِ ومعضدٌ: خطوطه على خِلقه الأعضاء، ومرطٌ مرحلٌ نقوشه كالرحال.

(جَنَفَاءُ): بالمد والقصر: موضعٌ^(١) وهي في (الإصلاح)^(٢) مضموم الفاء مفتوح العين مقصور^(٣) (سَعْدَانُ) من أسماءِ الرِّجالِ منقولٌ من سعدانِ النَّبْتِ، وهو من أفضلِ مَرَاعِي الإِبْلِ وفي المَثَلِ^(٤): (مَرَعَى ولا كَالسَّعْدَانِ) ويشهد لكون الألفِ والنونِ مزيدتين أنه ليس في الكلام من غير مضعف فعلالٍ ومن ثَمَّ قَضُوا على عَلْجَانِ^(٥) وشَبَّهَانَ لنبتين^(٦) بأنَّهُمَا فَعْلَانُ كَعَلْيَانِ. (عُثْمَانِ) فعلان لأن الألف والنون اطردت زيادتهما آخرًا متى وقعت معهما ثلاثة أصولٍ.

(سِرْحَانِ): هو الذئب، وفي لغة بني^(٧) هذيل الأسد.

(ظَرِبَانَ): بفتح الظاء وكسر الراء: دويبةٌ منتنة الريح وقد مضى ذكرها.

(السَّبْعَانِ): موضعٌ^(٨) وهذا فَعْلَانُ، لأنه اطردت الألف والنون آخرًا وكأنه نقل من مثني سبع. وذهاب الكسرة فيه عِلْمُ النُّقْلِ.

(١) معجم البلدان: ١٧٢/٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦٣٣.

(٢) إصلاح المنطق: ٢٢١.

(٣) ساقط من (ب) موجود في شرح الأندلسي.

(٤) جمهرة الأمثال: ٢٤٢/٢.

(٥) في (ب) «عجلان» وما أثبتته من الأصل ويوافقه نص الأندلسي. وعلجان في الصحاح ٣٣٠/١

(علج) ونفقة الصديان: ٢٩.

(٦) الصحاح: ٢٢٣٦ (شبه).

(٧) ساقط من (ب) ويؤيد الأصل نص الأندلسي.

(٨) مر في قول الشاعر: (تميم بن أبي بن عقيل):

ألا يا ديار الحي بالسبعان أمل عليها بالملأ الملوان

(السُّلْطَان): هو الوَالِي والحُجَّة، وهو في المعنى الأول (من التَّسْلِيْط، وفي الثاني^(١) من السَّليط وهو الزيت عند عامة العرب وعند أهل اليمن دهن السمسم.

(عِرْضُنِي): بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام (كذا مر بي^(١) في شرح الكتاب) وفي حاشية^(٢) (المفصل) العِرْضُنَى: الاعتراض في السير، وهو الالتواء فيه كما يفعله الثعلب.

مشى الدَّفْقَى على صورة عرضنى أي: أسرع كأنه تدفق في المشي، وسيرٌ أدفق^(٣) أي: سريع قال^(٤):

* بينَ الدَّفْقَى والنَّجَاءِ الأَدْفَقُ^(٣) *

(هَبْرِيَّةٌ)^(٥): بكسر الهاء وسكون الباء الموحدة وكسر الراء وكذلك (إِبْرِيَّةٌ) وهي الحزاز^(٦) في الرأس، لأن الياء وقعت معها ثلاثة أصول، ونظيرها: (زَيْنِيَّةٌ)^(٧) و[سِنْبِيَّةٌ]^(٨).^(٩) يقال: مرت عليه مسنبتةٌ وسنبةٌ وسنب من الدهر، أي: حين^(٩).

(١-١) ساقط من (ب) موجود في شرح الأندلسي.

(٢) ساقط من (ب) موجود في شرح الأندلسي. ولم يرد في نسختي من حاشية المفصل.

(٣) في (ب): «دافق».

(٤) الصحاح: ١٤٧٥/٤ (دفق) وأورد البيت.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٢٩.

(٦) في (ب): «الحزازات» وكذلك هي في شرح السيرافي. والحزاز كما جاء في خلق الإنسان لثابت: ٨٥ قال: «ويقال لما تقشر من جلد الرأس إبرية وهبرية وهبارية وهو الحزاز في أصول الشعر كالنخالة وقد يقال لها الهبارية، وهو الحزاز أيضاً».

(٧) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٤٥. قال: «الواحد من الزبانية، وهو الشديد».

(٨) ساقط من (ب).

(٩-٩) ساقط من (ب)، وينظر: الصحاح: ١٥٠/١ (سنب) وشرح الكتاب للسيرافي: ٦٥١.

(قَرْنُوَةٌ)^(١): (٢) نَبَتْ يُدْبِعُ بِهِ (٢) هِيَ فَعُولَةٌ، لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَمْثَلَةِ فَعْلَلَةٌ كـ (قُحْطَبَةٌ) بضم اللام الأولى .

فإن سألت: كما [أن]^(٣) ليس في الأمثلة^(٤) (فعللة) فكذلك ليس فيها (فعلوة) بقضية الأصل؟

أجبت: وفيها (فعلوة) بدليل (عُرْقوة) لواحدة العراقي^(٥) ومنه عَرَّقْتُ فِي الدَّلْوِ: إِذَا اسْتَقَيْتَ^(٥) فِيهِ دُونَ المَلءِ قَالَ^(٦):

* لَا تَمْلَأُ الدَّلْوَ وَعَرَّقُ فِيهَا *

والحقيقة ملأتها فيما دون العراقي، وهذا لأن قولهم: عَرَّقَ الرَّجُلُ عَرَقًا أصله في الدلو، ومعناه: الامتلاء إلى العراقي وتثقيل الحشر فيه للسلب، ونحوها (عَنْصُوة) بالفتح^(٧) للقليل المتفرق في الأرض من النبات. (عَنْصُوة) بالضم -: لأنها في معنى (عَنْصُوة) بالفتح.

يقال فيه (جَبْرِيَّةٌ) - بالتَّحْرِيك - وَجَبْرُوءَةٌ وَجَبْرُوهٌ عَلَى مِثَالِ (فَرُوجِهِ) وَجَبْرُوتٌ^(٨) وهو لفظ (المفصل) أي: كبر ونظيره: (رَعْبُوتٌ) للرغبة.

(فُسْطَاطٌ): بَيْتٌ مِنَ الشَّعْرِ، وَالْأَلْفُ وَالطَّاءُ الْأَخِيرَةُ فِيهِ مَزِيدَتَانِ لِقَوْلِهِمْ: (فُسْطَاطٌ) وَ(فُسْتَاطٌ) وَالْكَسْرُ فِيهِنَّ لُغَةٌ^(٩).

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٥٦١، ٦٥٥.

(٢-٢) ساقط من (ب).

(٣) ساقط من (أ).

(٤) في (ب): «في الكلام».

(٥-٥) كررت هذه العبارة في الأصل بعد البيت.

(٦) الصحاح: ١٥٢٤/٤ (عرق) وبعده:

* أَلَا تَرَى حَبَارَ مَنْ يُسْفِيهَا *

(٧) ساقط من (ب).

(٨) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٠٩.

(٩) الصحاح: ١١٥٠/٣ (فسط).

(جَلْبَابُ): هو الملحفة، ومنه جَلْبَيْتُهُ فَتَجَلْبَبُ الألف والباء فيه زيادة، لأن أصلها من الجلبة وهي جلدة رقيقة تعلقو الجرح للبرء.

(جَلْبَيْتُ): هو صمغ الأنجدان ولا تَقَلُّ (١) حليث بالثاء المثلثة وربما قالوا: حَلَيْتْ بتشديد اللام كما قالوا: (خُرُوب) بالضم والنون، و«خُرُوب»: بالتشديد. ونظيره (خِنْدِيدٌ) للخُنْدُوذة (٢) وهي الشَّعْبَةُ من الجَبَلِ.

(صَمَحَمَحُ): قد مر.

(الدَّرْحَرُحُ): دويبة لها سمٌ إذا أكلت في طعام (٣) فإنها تقتل (٣) الحاء الأخيرة والراء الأخيرة مزيدتان لقولهم: ذروح، وذرنوح.

قال جَارُ اللّهِ: «(فصلٌ): والثلاث المتفرقة في نحو إهجيرى ومَخَارِيقُ وتَمَائِيلُ وِيرَائِعُ».

قال المُشْرَحُ: (إهجيرى) (٤): بكسر الهمزة وهي الدأب والعادة والألف والياء والهمزة فيه زوائد لقولهم في معناه: هَجِيرى، وكذلك هَجِير: وهي - بلا شَكٍّ - فَعِيلٌ، سميت بذلك لأنه إليها كل شيء يهجر.

(مَخَارِيقُ): جمع مخراق: وهو السَيْفُ، مِفْعَالٌ؛ لأنه آلة الخرق، وهو

(١) هي عبارة الجوهري في الصحاح: ٢٤٧/١ (حلت).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٥٥ قال: وقد اختلفت النسخ في الخُنْدُوذة. فأما كتاب القاضي فالخُنْدُوذة: وهي شعبة من الجبل لأن الخِنْدِيدَةَ: الشمراخ المشرف من الجبل، والجمع خِنْدِيدٌ. وهي أيضاً من الخيل. وأما في كتاب أبي العباس فالخنزوة: وهي الكبر، مثل الخنزوانة. وقد رأيت في بعض النسخ خُنْدُوذة وخنزوة، وكلٌ يفسر على أنه القطعة من الجبل وقد ذكره سيويه بكسر الأول «خنزوة» وقيل بالحاء والجيم والحاء وهو بناءٌ مُنْكَرٌ؛ لأنه ليس في أبنية كلام العرب شيء فيه كسرة وبعدها ضمة وبينهما حرف ساكن، وقد قال بعض النحويين: «...».

(٣-٣) ساقط من (ب).

(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ١٢٨، ٦١٣.

أيضاً من الرِّجالِ الماضي الذي لا يقعُ في امرٍ إلا خرقة مستعار من الأول، وهو أيضاً المندبلُ يلفُّ ليضرب به قال عمرو بن كلثوم^(١):

كَأَنَّ سُيُوفَنَا فِينَا وَفِيهِمْ مَخَارِيقُ بِأَيْدِي لَاعِبِينَا
وهو في هذا المعنى من الخرقة؛ لأنه قطعة كرباس.

(تمثيل): جمع تمثال.

(يرابيع): جمع يربوع وقد ذكر.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): والمجتمعة قبل الفاء في مُستفعل».

قَالَ الْمُشْرَحُ: التاء والسين والميم في مستفعل زوائد.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وبعد^(٢) العين واللام في سلايم وقراويح».

قَالَ الْمُشْرَحُ: (سلايم): جمع سَلَمٍ. و(قراويح): جمع قرواح

بمعنى القراح، وقد مضى كلاهما.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وبعد اللام في صليان وعُنفوان وعِرْفان وتيفان

وكبرياء وسيمياء ومرحياً».

قَالَ الْمُشْرَحُ: (صليان)^(٣): نبت وهو منون الواحدة صليانة ووزنه

فعليان وفعليانة؛ لأنه اطردت زيادة الألف والنون آخرًا، وأما الياء فلأنها وقعت

معها ثلاثة أصولٍ، ونظيرها (بليان) لبلد^(٤).

(عُنفوان): النبت والشباب لهما وهو فُعْلُوَانُ؛ لأنه من اعتنفته أي:

استأنفته، وأصله من العنف.

(١) البيت لعمرو بن كلثوم، شرح الفصائد التسع لابن النحاس: وهو في الصحاح: (خرق).

(٢) في (ب): «وبين».

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٣٧.

(٤) معجم البلدان: ٤٩٣/١.

(عِرْفَانٌ): بكسر الفاء والعين من أعلام الرجال، وهو غير منصرف، قال
الرّاعي^(١):

* كَفَانِي عِرْفَانِ الْكَرَى وَكَفَيْتُهُ *

منقول من عرفان للمعرفة وهو منصرف، ولم يجيء فعلاً وصفاً. وأما
قولهم: جاءنا على تَيْفَانٍ ذَاكٌ وَتَيْفَتِهِ، أي: أوانه فتعلان وتفعله لقولهم: كان
على إِفٍّ ذَلِكُ وَإِفَانِهِ بِالْكَسْرِ فِيهِمَا عَلَى أَنْ أَبَا سَعِيدٍ السِّيرَافِي قَدْ ذَهَبَ إِلَى
أَنَّهُمَا فَعْلَانٌ وَفَعْلُهُ، ولكن الاشتقاق يكذبه. وإذا كان تعلان لم يجانس ما
وقع بعد لامة ثلاث زوائده.

(كِبْرِيَاءٌ) بمعنى الكبر وألفها للتأنيث، قال تعالى^(٢): ﴿ وَتَكُونُ لَكُمْ
الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ ﴾.

(سِيمِيَاءٌ): هي السيماء، قال^(٣):

* لَهُ سِيمِيَاءٌ لَا تَشُقُّ عَلَى الْبَصْرِ *

أي: يفرح به من ينظر إليه، من السمّة، وهي العلامة.

(مَرَحِيًّا)^(٤): بفتح الميم والراء والحاء وتشديد الياء ومثلها (ذَرِيًّا)
للذاهية، قال^(٥):

(١) عجزه في ديوانه: ١٨٦.

* كلوة النجوم والنّعاسُ مُعَانِقَةٌ *

وينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٦٣٩.

(٢) سورة يونس: آية: ٧٨.

(٣) البيت لأسيد بن عنقاء الفزاري يمدح عميله حين قاسمه ماله. واللسان: (سوم)، وشرح
الكتاب للسيرافي: ٦٤٠، وصدرة:

* غلام رماه الله بالحسن يافعا *

(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٤٢.

(٥) البيت للكمت، شعره: ١١٥/١. وينظر: الصحاح: ١٢٧/١ (ذرب).

رَمَانِي بِالْأَفَاتِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ وَبِالذَّرْبِ مَرْدٌ فَهَرٍ وَشِبْهَهَا

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وقد اجتمعت بثنتان وانفردت واحدة بنحو أفعوان وإضحيان وأرونان وأزبعاء وقاصعاء وفساطيط وسراحين وثلاثاء وسلامان، وقُرَاسِيَّةٍ وَقَلْنَسُوَّةٍ وَخُنْفُسَاءٍ وَتِيَّحَانَ وَغُمدَانَ وَمَلْكَعَانَ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: (أَفْعَوَانٌ): ذكر الأفاعي، وهو أفعلان؛ لأنه من الأفعى لقولهم: أرض مفعاة أي: ذات أفاع، وتَفَعَّى: تشبه بالشر بالأفعى والصرف فيه يجعله اسماً كأفكل، ومنع الصرف يجعله وصفاً كأحمر، كذا قرره الشيخ أبو علي في (الشيرازيات) ونظيره أفعوان. (يوم إضحيان) [وليلة] إضحيانة بالكسر، وليلة ضحياء، أي: ضاحية لا غيم فيها، ونظيره: الإريسيان^(١): لضرب من السمك. يوم أرونان^(٢) وليلة أرونانة أي: شديدة، وأما قول النابغة^(٣):

* عَلِيٌّ سَفَوَانٌ يَوْمَ أُرُونَانِي *
فمخفف أروناني، ومبالغة في أرونان، وهو من باب^(٤):

* الدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِيٌّ *
(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٦١٧.
(٢) المصدر السابق: ٦١٥.
(٣) هو النابغة الجعدي، ديوانه: ١٦٣، وصدوره:
* فَظَلَّ لِنِسْوَةِ النُّعْمَانِ مِنَّا *
البيت في شرح الكتاب للسيرافي: ٦١٥، وشرح أبيات الكتاب لابنه أبي محمد:
٣٤٧/٢، والبيت أيضاً في كتب الأضداد، لأبي حاتم: ١١٠، ولأبي بكر ابن الأنباري:
١٦٦، ولأبي الطيب اللغوي: ٣٠٤/١، والمخصص: ٦١/٩.
وسَفَوَانٌ: اسم ماء قريب من البصرة، وقد تقلب سینه صاداً، وهو الآن على تسميته في
الحدود الكويتية العراقية.
وينظر: معجم البلدان: ٢٢٥/٣.
(٤) تقدم ذكره ص ١٤٠ من هذا الجزء.

على أن السِّيرافي في (شرح الكتاب) قد أنشده برفع النون وهو من
الرون والترون.

(أربِعاء) و(أربِعاء) بفتح الهمزة وضمها مع ضم الباء الهمزتان والألف
زيادة لأنها من الأربعة.

(قاصِعاء): من جُحرة اليربوع، الهمزة والألفان فيه زيادة، لأنه يقصع
فيها، أي: يَدْخُل، ولقولهم في الجمع: قواصع، وأما قُصَعَةٌ كهُمَزَةٌ فبمعنى
القاصعاء، ونظيرها (نافقاء) ونوافق ونفقة، و(داماء) ودوم ودممة.

(فَسَاطِيطُ): جمع فُسطاط.

(سَرَاحِينُ): جمع سِرْحَان، وقد ذكر.

(ثُلَاثاء): زيادة الهمزة والألفين فيه ظاهرة.

(سَلَامان): في أربع قبائل^(١): طيء، ومَذْحِج، وقُضَاعَة، وقَيْس
عيلان، والنسبة إليها سَلَامِي، وكذلك يقال في مدينة السلام: سَلَامِي، وأما
في^(٢) مُراد فَسَلْمَانُ بسكون اللام^(٣)، وهم رهطُ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِي، وأصحاب
الحديث على تحريك اللام، وهو خطأ. منقول من سلامات الشجر، ونحوه
سلمه لرجل منقول من سلمه لبعض العضاة وأما نظيره من حيث الوزن

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٢٩.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) الأنساب للسمعاني: ١٠٩/٧، وذكر عبيدة المذكور هنا.

وعُبَيْدَةُ: (٩ - ٧٢ أو ٧٣ هـ).

هو عُبَيْدَةُ بن عَمْرٍو، وقيل: عُبَيْدَةُ بن قَيْسِ المُرَادِي الهَمْدَانِي يكنى أبا مُسَلِمٍ وأبا عمرو.
أسلم قبل وفاة الرسول ﷺ بستين ولم يره. أخذ عن عبد الله بن مسعود، قال الذهبي: كان
ثبتاً في الحديث.

أخباره في طبقات ابن سعد: ٩٣/٦، وتاريخ البخاري: ٨٢/٦، والمعارف: ٤٢٥، وسير
أعلام النبلاء: ٤٠/٤، وشذرات الذهب: ٧٨/١.

فَحَمَاطَان. قال [أبو] عمر الجرمي: هو موضع^(١)، وأنشد:

* يَا دَارَ سَلَمَى بِحَمَاطَانَ اسْلِمِي *

وقال ثعلب^(٢): هو نبتٌ وزيادة النون والألفين فيه ظاهرة. قُرَاسِيَّة^(٣): بضم القاف وكسر السين المهملة: الضَّخْمُ الشَّدِيدُ من الإبل، وزنها فعالية، لأن الياء وقعت معها ثلاثة أصول. ونظيره (عُفَارِيَّةٌ) للعفريت، واشتقاقه من قولهم: أصبح الماء اليوم قريساً وقارساً، أي: جامداً.

(قُلْنُسُوَّةٌ): واحدة القلانس النون والتاء والواو فيه زيادة، لقولهم: تقلنس: إذا لبس القُلْنُسُوَّة.

(خُنْفُسَاءُ): بضم الفاء والعين. عن الغوري دويبة والأنتى خنفساة، لقولهم: خنفس خنفساة، ومثله فنعل فنعلة، لأنه ليس في الكلام فعلل فعلة.

(رجلٌ تَيْحَانُ): هو الذي يقع في ما لا يعنيه^(٤)، من تاح له كذا أو أتيح له أي: قَدَّر.

(عُمْدَانُ)^(٥) و(فُمْدَانُ): بضم الفاء والعين، وتشديد اللام فيهما لا غير وهو الطويل، الأول من العماد والثاني من الفمد: وهو الطويل أيضاً، ولعل الشيخ [رحمه الله] كان يذهب إلى أن عمدان بتشديد العين وإلا لم يتهيأ له ما قَصَدَهُ من اجتماع زيادتين وانفراد واحدة.

(١) معجم البلدان: ٢٩٨/٢.

(٢) النص في شرح الكتاب للسيرافي: ٦٢٩.

(٣) المصدر السابق: ٦٣٠.

(٤) الصحاح: ٣٥٧/١ (تيج) وأنشد لسوار بن المضرب السعدي التميمي:

بِذْبِي الدَّمَّ عَنْ حَسْبِي بِمَالِي وَزُبُونَاتِ أَشْوَسَ تَيْحَانَ

(٥) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٣٨.

فإن سألت: اختلف الناس في هذه المكررات، فمذهب الخليل أن
الزائد هو الأول دون الثاني، ولا يبعد أن الشيخ قد أخذ بمذهب الخليل؟
أجبت: أتميمياً مرةً، وقيسياً أخرى، وهذا لأنه قد ذكر في فساطيط
ثلاث زوائد، أحدهما منفردة عنهما.

(مَلَكَعَانٍ) و(مَلَأْمَانٍ) و(مَكْرَمَانٍ): بفتح العين من قولك رجل الكع
أي: لَيْثِيمٌ، ومن اللّومِ والكرمِ. قال أبو سَعِيدٍ السُّيرافي (١): هذه الأسماء
تقع في النداء وهي معارف.

قال جازُّ اللّهِ: «(فصل): والأربعة في قوله: اشهباب واحميرار».
قال المُشْرَحُ: هما مصدرًا اشهبابَ واحمارًا.

(١) المصدر السابق.

[باب الاسم الرباعي المجرد]

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الاسم الرباعي المجرد منه خمسة أبنية جعفر ودرهم وبرثن، وزبرج، وفطحل، وتحيط بأبنيته المزيدة فيه الأمثلة التي أذكرها، والزيادة فيه ترتقي إلى الثلاث».

قال المُشْرَحُ: (جعفر): هو النهر، وأما جعفر بن كلاب بن ربيعة^(١) فممنقول من الأول.

(وزبرج)^(٢): بالكسر هو الزينة، من وشي أو جوهر أو نحوهما وقيل: هو الذهب، قال^(٣):

* يغلي الدماغ به كغلي الزبرج *

وهو أيضاً السحاب فيه حُمرة، قال العجاج^(٤):

* سَفَرَ الشَّمَالِ الزَّبْرَجِ المُزْبَرَجَا *

(فَطَحَلُ)^(٥) - بكسر الفاء وفتح الطاء -: زمن لم يخلق بعده قال أبو

(١) جدُّ قبيلة من بني عامر بن صعصعة. جمهرة النسب لابن الكلبي: ٣١٤.

(٢) تهذيب اللغة: ٢٤٥/١١، والصحاح: ٣١٨/١.

(٣) اللسان (زبرج).

(٤) ديوان العجاج: ٧٠/٢، وقيله:

* وحين يبعثن الرياغ رهجا *

(٥) تهذيب اللغة: ٣٢٧/٥، والصحاح: ١٧٩٢/٥ (فطحل).

عُبَيْدَةَ: هو زمن كانت فيه الحجارة رطبة، وأنشد العجاج^(١):

وقد أتاهَا زمن الفِطْحَلِ والصخر مبتل كطين الوَحْلِ

قال ابن فارس: هو الزمن قبل خلق العالم. ونظيره: (دمشق) لقصة الشام^(٢)، و(هَزْبِيٌّ) للأسد.

[قَالَ جَارُ اللَّهِ: (فصل): وَالزِّيَادَةُ الْوَاحِدَةُ قَبْلَ الْفَاءِ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي نَحْوِ مُدْحَرَجٍ.]

قَالَ الْمُشَرَّحُ: عَنَى بِنَحْوِ مُدْحَرَجٍ الْاسْمَ الْجَارِيَّ عَلَى الْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ^(٣).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وَهِيَ بَعْدَ الْقَافِ فِي نَحْوِ^(٤) (قَنْفَحِر) وَ(كَنْهَل)».

قَالَ الْمُشَرَّحُ: (قَنْفَحِر)^(٥) عَلَى صُورَةِ (جُرْدَحِل)^(٦) - بِكَسْرِ الْقَافِ وَضَمِّهَا - وَهُوَ الْفَائِقُ فِي نَوْعِهِ، وَالشَّيْءُ الرَّائِعُ لِقَوْلِهِمْ: قَفَاخِرٌ فِي الْمَعْنَى الْأُولَى، وَقَفَاخِرَى فِي الْمَعْنِيَيْنِ.

= وفيه نص أبي عبيدة هكذا: «قال الجرمي سألت أبا عبيدة عنه فقال: الأعراب تقول أنه زمن كانت الحجارة...».

(١) ديوان العجاج: ٣٥٨/٢ (ملحقات) وفيه:

إنك لو عمّرت عمرَ الحسلِ
وعمرَ نوحِ زَمَنِ الفِطْحَلِ
والصُّخْرِ مبتل كطين الوَحْلِ
كنت رهين هِرمٍ أو قتلِ

(٢) في (أ): «بالشام».

(٣) ساقط من (أ).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) اللسان.

(٦) تهذيب اللغة: ٣٣٦/٥.

(كنتال)^(١): هو القصير، وهو فنعل عند أصحاب علم الأبنية إذ النون فيه وقعت موقع النون من (قنْفخر) - بضم القاف - وقد تبين ثم زيادتها. وعندي أنه فَنَعَالٌ، لأن الهمزة قد زيدت غير أول في نحو (شَمَالٍ) و(خرائضٍ) وقد دل على زيادتها - هاهنا - قولهم في معناه مكتل.

(كنهبل)^(٢): النون فيه مزيدة، لأنه ليس في الأبنية (فَعَلُّ) نحو سفرجل بضم الجيم.

فإن سألت: كما ليس في الأبنية فعلل فكذلك ليس فيها فنعلل؟

أجبت: فإن حرفاً من حروف الزيادة متى وقع مثلاً^(٣) ثم جعلناه أصلاً فانفراد المثال على الأبنية المجردة ثم جعلناه زيادة فانفراد أيضاً عن الأبنية المزيد فيها فجعل زيادة أولى، لأن المجردة قليلة محصورة، والمزيد فيها أكثر من أن يأتي عليها لانتشارها وجعل المثال من جملة الكثرة أولى من جعله من جملة القليل، وكذلك قلنا بأن إمعة فعلة لا افعلة.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وبعد العين في نحو عذافر وسميدع وفدوكس وحبارج وحزنبل وقرنفل وعلكد وهمقع وشمخر».

قال المُشْرَحُ: جَمَلُ عَذَافِرٍ^(٤): عظيم شديد، وناقَة عذافر، وأما عذافر لرجل منقول من الأول وزيادة الألف فيه ظاهرة^(٥). ألا ترى أن وزنه - بلا ريب - فعالل.

(١) الصحاح: ١٨٠٩ (كتل).

(٢) تهذيب اللغة ٥٣٧/٦، ٥٣٨.

(٣) في (أ): «مثال».

(٤) تهذيب اللغة: ٣٥٩/٣، والصحاح: ٧٤٢/٢ (عذفر).

(٥) في (أ): «ظاهر».

(سميدع)^(١): هو السيد، والياء فيه مزيدة، لأنك إذا كسرتة على سمداع، وهذا دليل على زيادة الياء.

[١٢٥/ب] (فدوكس)^(٢)، و(دوكس): هو الأسد. وقيل: الشديد/ وأما (فدوكس) لرَهْطِ الأخطل من بني جُشم بن بكر^(٣) فمنقول من الأول ونحوه أسد للسبع المعروف ولقبيلة^(٤)، والواو فيه زيادة، لأن الواو غير أول لا تكون إلا زيادة.

(حبارج)^(٥): بفتح الحاء والألف فيه زيادةً، لأنها وقعت معها أصول، ولأنها مكسرة حبرج، وهو طائر طويل العنق أعظم من الحبارى.

(حزنبل)^(٦): هو القصير، ومن النبات أيضاً، لأنه اطردت زيادة النون ساكنة في هذا المثال كـ (شَرْنَيْث)^(٧) للغليظ الكعبيين والرجلين لقولهم في معناه: شرايث و(جرنفش)^(٨) للعظيم الجنبين لقولهم في معناه: جرافش.

(قرنفل): بوزن كنهبل، والكلام فيه قد مضى.

(عَلَكْدُ)^(٩): بكسر العين وتشديد اللام وسكون الكاف: هو الغليظ والعجوز المسنة.

(١) تهذيب اللغة: ٣/٣٤٠، والصحاح: ٣/١٢٣٣ (سمدع).

(٢) الصحاح: ٢/٩٢٧ (دكس)، وفدوكس في جمهرة النسب لابن الكلبي: ٥٦٩، والاشتقاق: ٣٣٨.

(٣) الصواب أنه من بني بكر بن وائل، ينظر المصدرين السابقين.

(٤) في (أ) والقبيلة، وهما قبيلتان مشهورتان، إحداهما بنو أسد بن حزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر. وبنو أسد اليمن عرفت بعد ذلك بـ «الأزد». وهي قسمان أزد عمان وأزد السراة.

(٥) تهذيب اللغة: ٥/٣١٤، ٣١٥.

(٦) تهذيب اللغة: ٥/٣٣٥، ٧/٦٩٤.

(٧) الصحاح: ١/٢٨٥ (شريت).

(٨) الصحاح: ٣/٩٩٨ (جرش).

(٩) تهذيب اللغة: ٣/٣٠٤، ٣٠٨، ٣٧١.

(هُمَّقِعٌ)^(١): بضم الهاء، وتشديد الميم المفتوحة وكسر القاف: ثمر التنضب.

ثم (شُمَّخُنُ)^(٢): بضم الفاء وتشديد العين وتسكين اللام الأولى هو المتعظم لتكرار إحدى العينين في هذه الأمثلة، والناس يقولونه بالراء، وقد صحت الرواية عن الشيخ - رحمه الله - بالزاي المعجمة وعليه بيت رؤبة^(٣):
أنا ابن كل مصعب شُمَّخِزِ سامى على رغم العدا ضُمَّخِزِ^(٤)
التكبر، ومطلع الرجز:

يا أيها الجاهلُ ذو التَّنْزِي لا تُوعِدن حِيَّةً بالنَّكْرِ
قالَ جارُ اللَّهِ: «(فصل): وبعد اللام الأولى في نحو: قنديل وبرطيل^(٥)
وَزُنْبورٌ وعُرْنَيْقٌ وفِرْدَوْسٌ وقُرْبوسٌ وكنهور، وصلصال وسرداح وشفلح
وصُفْرُق».

قالَ المُشَرِّحُ: الياء في (قنديل) لأنها وقعت معها أصول ومثله برطيل وهو الحجر المستطيل.

(زُنْبور) - بالضم - فعلول كـ (عُسلوج)^(٦)، الواو فيه مزيدة، لقولهم في معناه عُسلج بالضم، وهو: ما لان واخضر من قضبان الشجر والكرم، وقد عَسَلجت الشجر^(٧) أخرجت عساليجها.

(١) تهذيب اللغة: ٢٧٣/٣.

(٢) تهذيب اللغة: ٦٤١/٧، ٦٤٨.

(٣) ديوانه: ٦٣.

(٤) في (أ): «شمخر» سهو من الناسخ.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) تهذيب اللغة: ٣١٢/٣، ٣٢٤.

(٧) في (ب): «الشجرة».

(غُرْنِيقُ): بضم الغين وفتح النون من طير الماء طويل [العنق] قال
الهذلي يصفُ غَوَاصاً^(١):

* أزل كغُرْنِيقِ الضحول عموج *

الضحول: جمع ضحل وهو الماء القليل. سهم عموج: يتلوى^(٢) في
ذهابه. وإذا وصف بها الرجل فواحدًا غرنيق وغرنوق بالضم وغرائق وهو
الشَّابُّ الناعم، والجمع الغرائق - بالفتح - والغرائقة والذي يدل على زيادة
النون فيه غرنوق - بالضم - وغرائق. وأما غرنوق فلأنه كـ (سعلوج)^(٣) وغرائق
فعالل كـ (حلابس)^(٤) للشجاع لأنه ليس في الكلام فعالل.

(فِرْدَوْس): هو الجنة. وهو اسم روضة دون اليمامة^(٥)، دل على زيادة
الواو فيه قولهم: كرم مفردس أي: معرش.

(قربوس): هو السريع^(٦) ونظيره (طرسوس) ولا يخفف إلا في الشعر،
لأن فعلول ليس من أبنيتهم.

(كنهور): هو السحاب^(٧)، الواحدة كنهورة، وأما زيادة الواو فظاهرة،
وأما أصالة النون فلأنها^(٨) لو وقع مكانها (الفاء واللام)^(٩) أو نحوهما

(١) شرح أشعار الهذليين: ١٣٤/١، والبيت لأبي ذؤيب وصدرة:

* أجاز إليها لجة بعد لجة *

(٢) في (ب): «يلتوي».

(٣) تهذيب اللغة: ٩٢/٢.

(٤) تهذيب اللغة: ٣٢٢/٥.

(٥) معجم البلدان: ٢٤٧/٣، ومعجم اليمامة: ٢٤٥/٢.

(٦) الصحاح: ٩٥٩/٢ (قربس).

(٧) تهذيب اللغة: ٥٠٨/٦.

(٨) في (ب): «فلأنه».

(٩-٩) في (ب): «الف أو لام».

«فإننا نحكم^(١) عليه بكونه أصلاً فكذلك^(٢) حكموا على (وَرْتَل) بأصالة الواو حملاً على جحافل.

فإن سألت: هذا ينتقض بنحو (صيهم) للرافع الرأس فإننا نحكم عليه بزيادة الياء ولو كان مكانه الفاء^(٣) لما حكمنا بكونه زيادة بل بكونه أصلاً.

أجبت: بأن (فعللاً) نحو نَعَلَب كما هو من أبنتهم فكذلك (فيعل) نحو (ضَيْغَم) من تلك الأبنية، وأما هاهنا فبخلافه، وذلك أنه على تقدير قيام الفاء مقام النون يكون لنا دليل على أصالة النون فيه ولا يكون لنا دليل على زيادته، وذلك التقدير غير مستحيل الوجود.

(صِلْصَال): هو من الطين الحر خلط بالرمل فصار يتصلصل^(٤) إذا جف فإذا طبخ بالنار فهو الفخار عن أبي عبيدة^(٥).

(سِرْدَاح)^(٦): هو المكان اللين ينبت النجم والنصي، والناقة الكثيرة اللحم، يقال لها: سرداح، وقال الفراء: العظيمة؛ لأن الألف فيهما وقعت معها أصول.

(شَفْلَح)^(٧): بالحاء المهملة: فَمُ الكبير، والواسع المنخرين العظيم الشفتين ومثله (عَدْبَس)^(٨) للموثق الخلق من الإبل، (صُفْرُق)^(٩) بضم الصاد

(١-١) في (ب): «فإنه يحكم» وما في الأصل يؤيده نص الأندلسي: ١١٨٢/٣.

(٢) في النسختين: «فكذلك ولذلك...» والتصحيح من شرح المفصل للأندلسي.

(٣) في (ب): «الفاء».

(٤) في (ب): «تصلصل».

(٥) مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٣٥٠/١.

(٦) تهذيب اللغة: ٣٢٢/٥.

(٧) الصحاح: ٣٧٩/١ (شفلح).

(٨) تهذيب اللغة: ٣٤٢/٣.

(٩) في التكملة والذيل للصفاني: ٩٩/٥ قال: «أهمله الجوهري وفي الأبنية الصُفْرُق بالضمات وتشديد الراء نبت وقيل: الفانوذ».

المهملة والفاء وتشديد الراء المفتوحة كذا هو في نسخة سماعي وهو فيما يقال: السَكْبَاجُ.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وبعد اللام الآخرة في نحو حَبْرَكِي وَجَحْجَبِي وهريذى وهندي وسبطرى ومبهللى وقرشب وطرطب».

قال المُشَرِّحُ: حَبْرَكِي^(١): هو القراد قالت الحنساء:

* فلست بمرضعٍ تُذَيِّي حَبْرَكِي *

والأنثى حبركة. وقيل: الألف فيه للتأنيث يشبه به الرجل الطويل الظهر القصير الرجل.

(جَحْجَبِي): بالجمين المفتوحتين بينهما الحاء المهملة الساكنة بالباء الموحدة قبيلة من الأنصار^(٢).

عدا الجمل (الهَرَبْدَى): بالكسر^(٣) أي: [في] شقّ.
(هَيْذَبِي)^(٤): بالفتح فيه مع القصر والكسر مع المد.

(سِبْطَرَى)^(٥): بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام مشية فيها / تَبْخُتُرُ [١٢٦/أ]

(١) في تهذيب اللغة: ٣٠٦/٥: «قال الليث: الحبركى الضعيف الرجلين... أبو عبيد عن

الأصمعي: الحبركى: هو الطويل الظهر القصير الرجل...» (ديوان الحنساء: ٣٧٢).

(٢) الاشتقاق لابن دريد: ٤٤١ ج وجمهرة أنساب العرب ٤٧٠.

(٣) في حاشية المفصل: «ضرب من السير»، قال:

* مشى الهريذى في دفة ثم فرقا *

أي: في حبسيه ثم أسرع.

وما ذكره المؤلف ذكره الأزهري في تهذيب اللغة: ٣٢٢/٦، في «هذيبي» وأنشد البيت

السابق، ولم يذكر فيها قصر ولا مد وذكر في الجزء نفسه: ٥٣١ (هريذى)، وقال: «أبو عبيد

الهريذى: مشية تشبه مشية الهرايذة، وهم حكام المجوس».

(٤) الصحاح: ٢٣٧/١ هذب ضرب من مشي الخيل ولم يذكر بها قصر ولا مد، وباللفظتين معاً

روى البيت، وهو لامرئ القيس ينظر: الديوان: ٦٧، والمقصود والممدود: ١١٧ والجمهرة:

١٤٦/١، ٢٥٠، والمختص: ٢٠٧/١٥.

(٥) تهذيب اللغة ١٣/١٤٦.

لأن الألف فيها كافة، وقعت معها أصول.

(سهل): بفتح السين المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون الهاء
الفارغ، قال عمر رضي الله عنه^(١): (إني أكره أن أرى أحدكم سهلاً).

(قرشب): بكسر القاف هو المسن^(٢).

(طُرُطُ): بالضم: الثدي الطويل^(٣)، والمرأة طُرُطِيَّة، اللام الثانية في
جميع هذه الأمثلة مزيدة لتكررها.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): والزيادتان المفترقتان في نحو حبوكري
وخيتعور ومنجنون وكنابيل وجحبار».

قال المُشْرَحُ: حَبَّوْكَرِي وأُمُّ حَبَّوْكَرِي: هي الدَاهِيَةُ قال عمرو^(٤) بن
أحمر الباهلي^(٥):

* هي الأَرَبِي جَاءَتْ بِأُمِّ حَبَّوْكَرِي^(٦) *

لأن أم الداهية داهية كما أن^(٧) أم الإنسان إنسان، وأم الذئب ذئب،
ونحوها: اللهم وأم اللهم: الداهية.

(خَيْتَعُورُ)^(٨): أوله خاء معجمة مفتوحة، ثم ياء مثناة تحتانية، ثم تاء
مثناة فوقانية ثم عين مهملة مضمومة: ما يضمحل كالسراب^(٩)، ولعابُ

(١) النهاية: ٣٤٠/٢.

(٢) تهذيب اللغة: ٣٩٩/٩، ٤٢١/١٠.

(٣) تهذيب اللغة: ٢٨/١٤.

(٤) في الأصل: «أبو عمرو».

(٥) ساقط من (ب) موجود في شرح المفصل للأندلسي.

(٦) ديوان ابن أحمر: ٨٣، وهو في المخصص: ٢٠٠/١٥، ٨/١٦ واللسان: (أرب) و(حبكى).

(٧) في (أ): «كما أن أم الذيب...».

(٨) التكملة والذيل للصفاني: ٤٨٨/٢.

(٩) في (ب): «من السراب».

الشیطان، ولذلك سمي به الذُّب والغُول^(١) والدَّاهية وظاهر^(٢) زيادة الياء والواو فيه.

(مَنجون): هي الدولاب التي يستقى عليها. ابن السكيت: هي المحالة [التي] يُستقى عليها، وهي مؤنثة^(٣)، ولا تخلو من أن تكون مفعول^(٤)، أو منفعول، أو فنعلول، أو فعللول، والأولان ليسا من أبنيتهما، فكانَ فنعلول أو فعللول^(٤)، وبهما قال سيبويه^(٥) وعلى القول الأول جمعه مجانين، ونظيره على هذا الوجه حندفوق [وهو]^(٦) نبتٌ، وعلى الثاني تجمعه عامة العرب على مناجين، ويشهد لكون الميم فيه أصلاً والنون زيادة أنه ورد فيه منجنين وهو فنعليل كمنجنيق، لأنهما لو كانا مزيدتين لاجتمع في أول الاسم زيادتان وهذا لا يكون إلا في الاسم الجاري، ومن ثم يُحَقَّر على مجينين وبالقول الأول أخذَ شيخنا - رحمه الله - لكن^(٧) فيه ثلاث زوائد، النون بين الفاء والعين والواو واللام الأخيرة التي هي نونٌ، و[هو]^(٨) في هذا القول من أبنية الثلاثي المَزِيد فيه.

(كتائبيل): بضم الكاف وقبل الألف نون بعده باء موحدة مكسورة.

(جِجْنَبَارُ)^(٩): أوله جيم مكسورة ثم حاء مهملة مكسورة أيضاً ثم نون ساكنة، ثم باء موحدة وبعد الألف راء مهملة وكذلك (جعنبار) بالعين، هو

(١) في (ب): «الغول والذئب».

(٢) في (ب): «ظاهرة».

(٣) المذكر والمؤنث للفراء: ١٠٠، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٤١٧.

(٤) في الأصل: «فعلول».

(٥) الكتاب: ٣٤٤/٢.

(٦) في (ب).

(٧) في (ب): «لك».

(٨) في (أ): «وهي».

(٩) التكملة للصغاني: ٥٠٧/٥، موضع، يراجع: الكتاب: ٣٣٧/٢، ٣٤٥، ومعجم البلدان:

٤٨٠/٤.

القصيرُ. التُّون والألفُ فيه مزيدة لقولهم في معناه جعبر، وإذا ثبت زيادة النون في (جِعْبَار)^(١) ثبت أيضاً زيادتها في (جحنبار).

قَالَ جَارُ اللَّهِ «(فصل): والمجتمعان في نحو قندويل وقمحدودة، وسلحفية وعنكبوت، وعرطليل، وطرماح، وعقرباء، وهندباء، وشعشعان، وعقربان وخندمان».

قَالَ الْمُشْرَحُ: (قندويل): بفتح القاف وسكون النون وفتح الدال وكسر الواو وسكون الباء: هو العظيمُ الرأس، والواو والياء فيه زيادة، لقولهم في معناه قندل^(٢).

(قَمْحُدُودَةٌ)^(٣): القاف فيه مفتوحة وكذلك الميم، والحاء المهملة ساكنة والدال المهملة مضمومة: ما خلف الرأس، الواو والتاء فيه زيادة لقولهم في الجمع قماحد، وأما ميمه فأصل لقله زيادتها غير أول.

سلحفية وسلحفاة^(٤): قال الشيخ أبو علي الفارسي: هما كجارية وجارات، وناصية وناصاة، الياء والتاء فيه مزيدة، وكذلك الألف والتاء لقولهم في الجمع سلاحف.

(عُرْطِيلِ)^(٥): على صورة قندويل، الياء واللام الثانية فيه زيادة لقولهم: عرطل، وهو الضُّخْمُ.

(طِرْمَاحُ)^(٦): بكسر الطاء والراء وتشديد الميم: هو الطويل وقيل

(١) تهذيب اللغة: ٣٣٧/٥.

(٢) في الأصل: «قندول».

(٣) تهذيب اللغة: ٣٠٣/٥.

(٤) الصحاح: ١٣٧٧/٤ (سلف).

(٥) تهذيب اللغة: ٣٤٧/٥.

(٦) تهذيب اللغة: ٣٢٨/٥.

المتكبر، لأنه من طرمح بناءه: إذا طوله، ونظيره قمطير للشديد. أما
الطَّرْمَاحُ بن حَكِيمِ الشاعر فمقول من الأول:

(عَقْرُبَاءُ): بفتح العين وسكون القاف وفتح الراء بلدة^(١) وأثنى العقرب
أيضاً، ونظيرها (حُرْمَلَاءُ) بالحاء المهملة لبلدة^(٢).

(شعشان): هو الطويل، الألف والنون فيه زيادة لقولهم في معناه:
شعشاع.

(عَقْرُبَان): ذكر العقارب.

(جندمان)^(٣): بكسر الحاء المهملة وسكون النون وكسر الدال المهملة
هي الجماعة، واسم قبيلة أيضاً، ومعلومة زيادة الألف والنون فيها.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): والثلاثُ في نحو: عبوثران، وعرنقسان،
وجخادباء، وبرانساء، وعقربان».

قَالَ الْمَشْرُحُ: (عُبُوثْرَان) و(عُبَيْثْرَان)^(٤): الباء مفتوحة فيهما ومضمومة
نبت طيب الريح، معلومة زيادة الواو والباء والألف والنون فيهما.

(عَرَنْقُصَان)^(٥): بفتح العين المهملة، والراء المهملة أيضاً، وسكون
النون وضم القاف، وبعدها صاد مهملة، أما زيادة النون الأولى فلقولهم / في
معناه: عرقصان، وأما زيادة الألف والنون فظاهر.

(١) معجم البلدان: ١٣٥/٤، ومعجم اليمامة: ١٦٣/٢ ولا تزال على تسميتها، وهي الآن على
مقربة من مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية.

(٢) معجم ما استعجم: ٤٤٠، ومعجم اليمامة: ٣١٧/١، وهي مدينة عامرة مشهورة في شمال
الرياض، وتعرف بصيغة التصغير (حُرَيْمَلَاءُ). وهي بلد الشيخ الإمام المجدد محمد بن
عبد الوهاب وإن كان مولده في الغيبة ووفاته في الدرعية رحمه الله.

(٣) تهذيب اللغة: ٦٨١/٧.

(٤) تهذيب اللغة: ٣٦٠/٣.

(٥) التكملة للصغاني: ٢١/٤.

(جُخَادِبَاء) (١): بالجيم مضمومة وبعدها خاء معجمة، وبعده الألف دالٌ مهملة مكسورة، وبعده الدال باء مفتوحة موحدة: ذكر الجنادب وكذلك [الجخذب] (٢).

(برناسا) (٣): هم الناس وفيها لغات براسا، وبرنساء. ابن السكيت: يقال أي برنساء وأي البرنساء هو أي: أي الناس هو.

(عُقْرُبَان): بضم العين، وسكون القاف وضم الراء وتشديد الباء الموحدة ضرب من الشبثان كذا قرأته في (حاشية المفصل) (٤) وظاهره زيادة إحدى الياءين، والألف والنون (٥).

(١) تهذيب اللغة: ٦٣٥/٧.

(٢) في الأصل: «المحدث».

(٣) الصحاح: ٩٠٥/٢ (برنس).

(٤) الموجود في حاشية المفصل: «عقربان دخال الأذن».

وينظر: الصحاح: ١٨٧/١ (عقرب).

(٥) بعدها في (ب): «فيه زيادة» ولم ترد هذه الزيادة في شرح المفصل للأندلسي في النص المنقول من هنا.

[باب الخماسي المجرد]

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الاسم الخماسي، للمجرد منه أربعة أبنية أمثلتها: سفرجل، وجحمرش، قذعمل وجرذل».

قال المُشَرِّحُ: (جِحْمَرِشٌ)^(١): هي العجوز المسنة، قال:

* قد قرنوني بعجوزٍ جِحْمَرِشٍ *

ما عنده (قُدْعِمِل)^(٢) و(قُدْعِمَلَة): أي شيء، القاف مضمومة والذال المعجمة مفتوحة، والعين ساكنة، والميم مكسورة ولا يستعملان إلا بالنفي.

(جِرْدَحْلُ)^(٣): هو الضَّخْمُ من الإبل.

قال جَارُ اللَّهِ: «وللمزيد فيه خمسة [أبنية]^(٤): ولا يتجاوز الزيادة فيه واحدة، وأمثلتها: خَنْدَرِيسُ، وَخَزْعَبِيلُ، وَعَضْرَفُوطُ ومنه يَسْتَعُورُ وَقِرْطُبُوسُ، وَقَبْعَثْرَى».

قال المُشَرِّحُ: خَنْدَرِيسُ: هي الخمر^(٥) سميت بذلك لقدمها، ومنه

(١) الصحاح: ٩٩٧/٣ (جرش).

(٢) تهذيب اللغة: ٣٦٧/٣.

(٣) الصحاح: ١٦٥٥/٤ (جرل).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) قال ابن دحية في تنبيه البصائر في أسماء أم الكباثر: «قال العسكري في «التلخيص» له: =

[قولهم]: حنطة خندريس أي قديمة، وكأنها من دريس^(١) مضموم إليها الخاء والنون.

(خَزَعَيْلُ)^(٢): هو الكلام الباطل.

(عَضْرُفُوطُ): هو العظاة.

(يَسْتَعُورُ): بلد بالحجاز^(٣) وقيل: شجرٌ، وذهب في الاستعور أي: الباطل، الواو فيه لا غير^(٤) مزيدة، وهذا لأن منها أربعة من حروف الزوائد الواو والياء والسين والتاء. أمّا الواو فزيادتها أمر مفروغ عنه، وأمّا البواقي فلا يجوز القضاء بزيادتها كافةً لأن [زيادتها]^(٥) يفضي بالاسم إلى حرفين: العين والراء ولا يفضي أيضاً بزيادة السين والتاء معاً، لأنهما لا تزدان صدمةً إلا في باب استفعل، ولا أيضاً بزيادة التاء وحدها لأنها لا تزداد وحدها حشواً إلا في باب افتعل، ولا أيضاً بزيادة السين وحدها، لأنها لا تزداد وحدها إلا في [باب] استطاع، وبعد كاف الضمير فيمن كسكس، وإذا حصل فيهما سوى الياء أربعة أصول كانت أيضاً الياء أصلاً، لأنه لا زيادة قبل فاء الاسم الرباعي إلا إذا كان جارياً [على الفعل] وهو غير جارٍ فكان خماسياً.

فإن سألت: الإمامان الموثوق بهما ثعلب وابنُ دريد على أنه [يفعل]^(٦) ويجب أن يكون كذلك، إذ لو حمل على ما ذكرت لأفضى إلى

= الخندريس: القديمة يقال: حنطة خندريس، أي: قديمة. وقرأت في كتاب أسماء الخمر واشتقاقها لأبي القاسم النحوي البصري، قال: والخندريس: التي يضرب لونها إلى الحمرة يقال: حنطة خندريس: إذا احمرت من طول المكث. وينظر التلخيص:

(١) في (ب): «درس».

(٢) التهذيب: ٣٧٠/٣.

(٣) معجم البلدان: ٤٣٦/٥.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (أ): «ذلك».

(٦) في (أ): «يفتعل».

تركيب مخترع، وأما إذا حُمِلَ على ما ذكرنا فلا يفضي؟

أجبتُ: بأنه لو حمل على ما ذكرناه لأفضى إلى ارتكاب وزن مخترع لأن يفتعولاً ليس في الأبنية وأما فعللول فهو فيها بدليل عَضْرُفُوط.

(قِرْطُبُوسُ)^(١): هي الدَّاهِيَةُ وقيل: النَّاقَةُ [العظيمةُ].

(قَبَعْرَى)^(٢): في صفة^(٣) المنسوب، وألفه لا منقلبة، لأن [ن] ليس في الأسماء اسم على ستة أحرف كلها أصول، ولا للإلحاق لذلك أيضاً، ولا للتأنيث، لأنه سمع منوناً ولقولهم في المؤنث قبعراه فألفه كالف كتاب، إلا أن تلك في الحشو، وهذه في عجز الكلمة وهي قليلة جداً، ومثله سبطرى للشديد وأما^(٤) فرعبلاته^(٥) لدوية عريضة عظيمة^(٤) البطن فلم يكثر به شيخنا - رحمه الله - حيث لم يورده في أمثلة الخماسي المزيد فيه لندرته؛ لأنهم قد اجتنبوا تبليغ بنات الخمسة سبعة أحرف، والذي شجعهم على ذلك أن الزيادتين هاهنا في حكم زيادة واحدة، والدليل عليه فصل الترخيم.

قالَ جَارُ اللَّهِ (كَمَلِ القِسمِ الأوَّلِ من كتابِ (المفصل) في صنعة الإعراب والحمدُ لله والشكر على كماله، ومنه يستمد التوفيق في تكميل الأقسام الباقية إنه خير موفق ومعين).

قالَ المُشْرَحُ: هذه بعينها^(٦) ألفاظ الشيخ - رحمه الله - والله الهادي،

(١) تهذيب اللغة: ٣/٣٣٧.

(٢) المصدر السابق: ٣/٣٦٨.

(٣) في (أ): «صف».

(٤ - ٤) في (ب): «فرعبلا للدوية العظيمة».

(٥) تهذيب اللغة: ٣/٣٦٨.

(٦) ساقط من (ب).

انقضى القسم الأول^(١) من تخمير المفصل في منتصف شعبان سنة إحدى وعشرين^(٢) وستماية^(٣).

(١ - ١) في (أ) فقط.

(٢) الصحيح أنها سنة إحدى عشرة كما ثبت في آخر النسخة ولأن المؤلف توفي سنة سبع عشرة وستماية، والمقصود هنا الانتهاء من التأليف لا الانتهاء من النسخ.

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(١)

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «القسم الثاني في الأفعال، الفعل: ما دل على اقتران حدث بزمان».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترناً بزمان محصّل، فقولنا: ما دل^(٢) على معنى ظاهر، وقولنا: في «نفسه» لثلا ينتقض الحد بالحرف على ما يجيء في باب الحرف بيانه و[قولنا]^(٣): «مقترناً بزمان محصّل» لثلا ينتقض بنحو الصُّبُوحِ والغُبُوقِ على ما ذكر في قسم / الأسماء. [أ/١٢٧]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومن خصائصه: صحّة دخول «قد» وحرفي الاستقبال، والجوازم ولحوق المتصل^(٤) البارز من الضمائر، وتاء التانيث ساكنة نحو قولك [قد] فعل، وقد يفعل، وسيفعل وسوف يفعل، ولم يفعل، وفعلت، وفعلت، ويفعلن وافعل^(٥) وفعلت».

قَالَ الْمُشْرَحُ: تاء التانيث على ضربين: ساكنة ومتحركة فالساكنة لا تتصل إلا بالفعل، والمتحركة لا تتصل إلا بالاسم.

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (أ): «وقولنا».

(٤) في (أ): «المنفصل».

(٥) في (ب): «وافعلن».

[باب الفعل الماضي]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الفعل (الماضي) وهو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك، وهو مبني على الفتح، إلا أن يعترضه ما يوجب سكونه أو ضمه فالسكون عند الإعلال، ولحوق بعض الضمائر، والضم مع واو الضمير [والكسر مع يائه]»^(١).

قال المُشْرَحُ: الحدث: هو المصدر، وقد مضى: «قبل زمانك» أي قبل زمانٍ خطابك سكون آخر الفعل الماضي عند الإعلال نحو رَمَى وَغَزَا، وعند لحوق بعض الضمائر نحو ضَرَبْتُ ضَرَبْنَا والضم مع واو الضمير نحو ضربوا.

(١) ساقط من (أ)، غير موجود في المفصل (ط).

[باب الفعل المضارع]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الفعل (المضارع) وهو ما يعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء، وذلك قولك للمخاطب أو [الغائبة]: (تفعل) وللغائب (يفعل) وللمتكلم (افعل) وله إذا كان معه غيره واحداً أو جماعة (نفعل) وتسمى الزوائد الأربع ويشارك فيها الحاضر والمستقبل».

قَالَ الْمُشْرَحُ: تقول: يفعل وهي في الفعل ونفعل غداً.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «واللام في قولك: إِنَّ زَيْدًا لِيَفْعَلُ مَخْلُصَةٌ لِلْحَالِ كَالسَّيْنِ وَسَوْفَ لِلْاِسْتِقْبَالِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: إذا قلت^(١): «إِنَّهُ لِيَحْزَنُنِي»^(٢) فهو للحال. كما لو قلت: زيد سيقوم أو سوف يقوم. كان للاستقبال.

فإن سألت: لو كانت اللام محصّلة [للحال]^(٣) لما جاز إنَّ زَيْدًا لِسَوْفَ يَقُومُ، لأنَّ ذلك تناقضٌ محضٌ، والتناقض لا يجوز، ومن ثم لم يجز هل ما يحتملي مريضك؟، لأن «هل» للاستقبال، و«ما» لنفي الحال فتناقض

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ١٩٣/٣ شرح هذه الفقرة.

(٢) كذا في النسختين، ويظهر أنه يشير إلى الآية الكريمة: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزَنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [سورة يوسف: آية ١٣]. وفي شرح المفصل للأندلسي: «إذا قلت لتقوم فهو للحال».

(٣) في (أ): «الاستقبال».

الكلام، ومن ثمَّ لم يجوز هل تضرب زيداً وهو أخوك بخلاف [قولك]:
 أتضرب زيداً وهو أخوك، وأما يحتمي مريضك ولا يقال هل ما يحتمي
 مريضك عدم جوازه ما كان لما ذكرت، بل لأن «ما» تقتضي صدرَ الكلام،
 و[الاستفهام]^(١) له صدر الكلام، فلا يجتمعان لأننا نقول: عدم جوازه لو كان
 لما ذكرت لما جاز أما تقتل عدوك وهو حاضر، وأما يحتمي مريضك؟

أجبتُ: ما الدليل أن اللام لو كانت مخصصة للحال لما جاز عند
 البصريين إنَّ زيداً لسوف يقوم.

قوله: «بأن ذلك تناقض محض».

قلنا: ما الدليل على ذلك؟ وهذا لأن «سوف يقوم» هاهنا يقتضي أن
 يكون زيد^(٢) يعرض القيام، واللام تفيد ثبوت هذه العرضية في الحال وهذا
 ليس تناقضاً، ويشهد له بصحة ما ذكرنا، قولك: واللَّه لأقومنَّ مع أن النون
 المشددة للاستقبال واللام للحال وأظهر منه قوله تعالى^(٣): ﴿وَإِذَا مَا مِثُّ
 لَسَوْفَ أخرج حياً﴾.

قالَ جارُ اللّهِ: «(٤) وبدخولهما عليه» قد ضارع الاسم فأعرب بالرفع
 والنصب والجزم مكان الجر.

قالَ المُشَرِّحُ: الفعل المضارع^(٥) يشبه المنكر من اسم الجنس من
 حيث أن الفعل المضارع مبهم يصلح للحال والاستقبال، كما أن المنكر من
 اسم الجنس كذلك يصلح لهذا فلذلك إذا دخله اللام هناك تعين لأحدهما،

(١) في (أ): «والاستقبال».

(٢) في (أ): «زيداً».

(٣) سورة مريم: آية: ٦٦.

(٤-٤) في (ب): «وبدخولها قد ضارع...».

(٥) شرح المفصل للأندلسي: ١٩٤/٣.

كذلك إذا دخله اللام هاهنا أو السين أو سوف فهذا الكلام جيدٌ ليس به بأس إلا أن قوله: «فأعرب» رديءٌ وهذا لأن إعراب الفعل المضارع غيرٌ معلل من إعراب الاسم، بدليل أن إعراب الفعل المضارع مقدم على إعراب الاسم، ويستحيل أن يكون المتأخر علة للمتقدم، وهذا لأنَّ الفعل المضارع قد ظفر بالإعراب حالة الأفراد والاسم لم يظفر به إلا حالة التركيب، وحالة الأفراد مقدمة على حالة التركيب.

فإن سألت: ما ذكرتَ من الدليل إن دل على أن إعراب المضارع موجود في حالة الأفراد، هاهنا ما يدل على أنه غير موجود فيها^(١) وذلك أن الإعراب^(٢) لا يكون إلا في حالة التركيب، وحالة^(٣) الأفراد غير حالة التركيب.

أجبتُ: نعم إعراب كل معرب لا يكون إلا في حالة تركيبه، لكن لما قلت بأن حالة أفراد المضارع غير حالة تركيبه، وهذا لأنَّ المضارع في حالة أفرادها تقع الحكاية به كما هو في حالة تركيبه، فتكون الحالتان واحدة ضرورة، وهذا لأن حالة إصدار الفعل حالة إصدار التركيب، وفي حالة الأفراد وقع إصدار / المضارع وهو فعل فيقع أيضاً إصدار التركيب.

[ب/١٢٧]

تخمير: أحوال الاسم ثلاثٌ.

حالةٌ يقتضيه فيها الفعل بقوةٍ وهي حالة الفاعلية.

وحالةٌ يقتضيه فيها الفعل بضعفٍ وهي حالة المفعولية.

وحالةٌ يقتضيه فيها الفعل لا بضعف ولا قوة وهي حالة ما بعد الفاعل

وما قبل المفعول.

(١ - ١) في (ب): «ذلك لأن الإعراب».

(٢) في (ب): «وحال...».

وأعطى الفاعل الرفع وهو أقوى الحركات، والمفعول النصب وهو أضعف الحركات، والاسم الذي شارف أن يكون مفعولاً غير صحيح الجر وهو أوسطها^(١)، لأنه ما بين الحركتين، كما أن تلك المنزلة ما بين المنزلتين. وأحوال الفعل أيضاً ثلاث: وجود محض، وعدم محض، وعدم فيه شوبٌ وجود.

فالأول: يبصر زيد، وقولك: ما يبصر زيد بهذه المنزلة؛ لأنَّ معناه هذا الفعل الذي تدَّعي ثبوته غير ثابت.

والثاني: لم يبصر زيد.

والثالث: أريد أن يبصر زيد، وكذلك لم يبصر زيد، لأن فيه احتمال الوجود.

فإن سألت: كما في قولنا أن يبصر زيد احتمال الوجود فكذلك في قولنا لم يبصر زيد احتمالاً أيضاً؟

أجبت: المعنى بذلك أن الفعل الذي لم يوجد في الأمس لا يتردد بين الوجود والعدم، بل هو معدومٌ جزماً، والفعل الذي امتدَّ عدمه إلى الغد غير معدومٍ في الغد جزماً، بل كما يحتمل عدمه يحتمل وجوده.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وهو^(٢) إذا كان فاعله ضميرَ اثنين أو جماعة أو مخاطب مؤنث لحقته معه في حالِ الرفعِ نونٌ مكسورة بعد الألف مفتوحة بعد أختيها، كقولك: هما يفعلان، وأنتما تفعلان، وهم يفعلون، وأنتم تفعلون، وأنتِ تفعلين، وجعل في حال النَّصبِ كغير المتحرك فقليل: لن تفعلوا، ولن تفعلوا كما قيل: لم تفعلوا، ولم تفعلوا».

(١) في (ب): «أوسط الحركات».

(٢) ساقط من (ب).

قَالَ الْمُشْرَحُ: فِي حَالَتِي الْجَزْمِ وَالنَّصْبِ يَذْهَبُ فَكَذَلِكَ يَسْقُطُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصْلٌ): وَإِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونٌ لَجْمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ رَجَعُ مَبْنِيًّا فَلَمْ تَعْمَلْ فِيهِ الْعَوَامِلُ لَفْظًا، وَلَمْ تَسْقُطْ كَمَا لَا تَسْقُطُ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ الَّتِي هِيَ ضَمَائِرُ؛ لِأَنَّهَا^(١) مِنْهَا، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: «لَمْ يَضْرِبَنَّ وَلَنْ يَضْرِبَنَّ»^(٢) [وَيَبْنِي أَيْضًا مَعَ النَّونِ الْمُؤَكَّدَةِ كَقَوْلِكَ لَا تَضْرِبَنَّ^(٣)] وَلَا تَضْرِبَنَّ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الضَّمِيرُ فِي تَسْقُطِ مَنْ قَوْلِهِ: «وَلَمْ تَسْقُطْ» لِنُونِ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ، قَوْلِهِ: لِأَنَّهَا مِنْهَا، يُرِيدُ: لِأَنَّ نُونِ الْجَمَاعَةِ وَالْمُؤَنَّثِ مِنَ الضَّمَائِرِ. قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَيَبْنِي أَيْضًا مَعَ النَّونِ الْمُؤَكَّدَةِ كَقَوْلِكَ: لَا تَضْرِبَنَّ وَلَا تَضْرِبَنَّ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: إِنَّمَا بَنِيَ الْفِعْلُ مَعَ النَّونِ الْمُؤَكَّدَةِ لِأَنَّ حَرَكَاتِ آخِرِهِ جَعَلَتْ عِلَامَاتٍ لِلْإِفْرَادِ وَالْجَمْعِ وَخَطَابِ الْمُؤَنَّثِ.

(١) فِي (ب): «فَلِأَنَّهَا».

(٢-٢) فِي (ب): «لَا يَضْرِبَنَّ وَلَنْ يَضْرِبَنَّ» وَصَحَّحَتْ فَوْقَ الْكَلِمَةِ مِنْ نَسْخَةِ أُخْرَى. وَبَعْدَهَا فِي

(ب): «وَلَا تَضْرِبَنَّ».

(٣) سَاقَطَ مِنَ النَّسَخَتَيْنِ وَالْمَثْبُوتِ مِنَ الْمَفْصَلِ.

[باب وجوه إعراب المضارع]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ذكر وجوه إعراب المضارع: هي الرفع والنصب والجزم، وليست هذه الوجوه بأعلام على معانٍ كوجوه إعراب الاسم» (١) لأن الفعل في إعرابه غير أصل (٢) بل فرع على إعراب الاسم، لأن الإعراب في الفعل غير أصيل (٣) بل هو فيه من الاسم بمنزلة الألف والنون من الألفين في مَنَعَ الصَّرْفِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: هذا على سبب مذهبهم من أن إعراب المضارع فرعٌ على إعراب الاسم، وحركاته صفة من المعاني ليست كحركات إعراب الاسم، ومن مذهبهم أيضاً أن ألفي التانيث يَمنعان بطريق الأصالة الصَّرْفِ، بخلاف الألف والنون فإنهما، وإن كانا يَمنعان الصرف لكن لا بطريق الأصالة، بل بالشبه بالألفين.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وما ارتفع به الفاعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الإعراب».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الموجب (٣) لنفس إعراب المضارع [غير، والموجب لخصوص إعرابه غير].

(١-١) في (ب): «لأن الإعراب في الفعل غير أصيل».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ١٩٩/٣.

وأما الموجب لنفس إعراب المضارع^(١) فتوارد المعاني المختلفة عليه مع اتحاد اللفظ. ألا ترى أنك إذا قلت: سرت حتى أدخلها فالدخول في الحال واقع، ولو نصبته لكان الدخول مترقياً، وكذلك إذا قلت: أحببني أحبك بالجزم فالأحباب غير ثابت.

وأما الموجب لخصوص الإعراب فإن الثبوت لما كان أقوى خص بأقوى الحركات، وأما العدم الصرف فلأنه لما لم يكن فيه قوة خص بالسكون، وأما العدم الذي فيه ارتقاب الوجود فإنه لما لم يكن عدماً صرفاً خص بأخي السكون وهو النص، وهذا من باب تطبيق اللفظ بالمعنى.

قال جارُّ اللّهِ: «هذا بيان ذلك. المرفوع، وهو الارتفاع بعاملٍ معنوي نظيرُ المبتدأ وخبره، وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم كقولك: زيدٌ يضربُ رفته، لأنَّ ما بعد^(٢) المبتدأ من مظانِّ صحّة وقوع الأسماء، وكذلك إذا قلت: يضربُ الزيدان، لأنَّ مَنْ ابتدأ كلاماً منتقلاً من التطويل إلى الصمت / لم يلزمه أن يكون أول كلمة تفوهَ بها اسماً أو فعلاً، بل مبتدأ كلمة موضع خبره في أي قبيل شاء».

قال المُشْرَحُ: يقول^(٣): كينونة المضارع في موضع اسم مرفوع أو مجرور أو منصوب هي سبب دخول الرفع فيه، كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ، وهذا ليس بشيء. ألا ترى أن المضارع قد ظفر بالإعراب قبل وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم، لأنه على ما ذكرنا كما وُضِعَ وُضِعَ [وضِعاً] مرفوعاً، ثم أحسب أنه ما^(٤) وضع مرفوعاً، لكن وقوعه موقع الاسم يقتضي أن يكون معرباً. أما أن يكون مرفوعاً على الخصوص فلا. ولذلك قال أبو العباس في

(١) في (ب)، ولم ترد هذه الزيادة في شرح المفصل للأندلسي.

(٢) في (ب): «ما يفيد»، وصححت فوق الكلمة قراءة نسخة أخرى.

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٢٠٠/٣.

(٤) ساقط من (ب).

كتابه الموسوم بـ (المقتضب) (١) وإنما أعرب هذه الأفعال لمضارعها الأسماء، ومعنى المضارعة أنها تقع مواقعها (٢)، وتؤدي معانيها.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): [وقولهم] (٣) كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ وَجَعَلَ يَضْرِبُ (٤)، وطفق يأكل الأصل فيه أن يقال [فيه] (٣): قائماً وضارباً وآكلاً، لكن عدل عن الاسم إلى الفعل لغرض، وقد استعمل الأصل فيمن روى بيت الحماسة:

* فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِباً *

قَالَ الْمُشْرَحُ: الغرض (٥) من إيراد هذا الفصل أن يريك أن المضارع قد وقع [موقع] الاسم.

فإن سألت: كيف كان الأصل فيه أن يُقال: قائلاً وضارباً وآكلاً، وهذا لأن هذه الأفعال أفعال المقاربة، فالأصل فيه أن يقال: كاد زيد من أن يفعل كذا بمعنى قرب زيد من أن يفعل كذا وقولك: قرب زيد من أن يفعل كذا، وقرب زيد فاعلاً بينهما بون؟

أجبت: أما في «جعل» و«طفق» فظاهر، أما في «كاد» فلأن أصل معناه وإن كان هو المقاربة إلا أنه بدون «أن» معناه الحُصول، وذلك أن «كاد» لما كان لمقاربة الأمر على سبيل الوجود والحصول استعمل في معنى «حَصَلَ». ألا ترى إلى قولهم: لما مات مَسْلَمَةٌ بن عبد الملك أوصى بثلث ماله لأهل الأدب، فجعل القُرب من الموت موتاً، وكذلك إذا شارَفَ المسافر (٦) من مشارف المنزل صحَّ أن يقال بَلَّغْتُ المنزلَ وإن لم يبلغه فقائماً، وضارباً

(١) المقتضب: ١/٢.

(٢) في (أ): «موقعها».

(٣) ساقط من (أ).

(٤) في (أ): «جعل يأكل وطفق يضرب».

(٥) شرح المفصل للأندلسي: ٢٠١/٣.

(٦) ساقط من (ب).

وَأَكْلًا فِي الْحَقِيقَةِ انْتِصَابِهَا عَلَى الْحَالِ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ السِّيرَافِيُّ^(١): إِذَا قُلْتَ: كَدْتَ أَفْعَلَ كَذَا فَلَسْتَ مَخْبِرًا أَنْكَ فَعَلْتَهُ^(٢) وَلَا أَنْكَ^(٣) عَرِيتَ مِنْهُ عَرِي مَنْ لَمْ يَرِ مِنْهُ وَلَكِنَّكَ رُمْتَهُ وَتَعَاطَيْتَ أَسْبَابَهُ حَتَّى لَمْ يَبْقَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ إِلَّا مُوَاظَمَتُهُ [فَإِذَا قُلْتَ: كَدْتَ أَفْعَلُهُ]^(٤) فَكَأَنَّ أَفْعَلَ حَدًّا أَنْتَهَيْتَ إِلَيْهِ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: كُنْتُ مُقَارِبًا لِفَعْلِهِ وَعَلَى حَدِّ فَعْلِهِ. قَوْلُهُ: «وَلَكِنْ عَدَلَ عَنِ الْأَسْمِ إِلَى الْفِعْلِ لِفَرْضٍ» ذَلِكَ الْفَرْضُ زِيَادَةُ الْأَشْتِغَالِ بِالْفِعْلِ تَمَامَ الْبَيْتِ فِي الْحِمَاسَةِ^(٥):

* وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ *

فَهَمُّ^(٥): قَبِيلَةٌ تَأْبِطُ شَرًّا.

ويحتمل أن يكون المراد به واحد الأفهام، كأنه يقول: فارقت عقلي لشدة الخوف. الضمير في مثلها للخُطة «تصفّر» من الصفير يريد: أن تلك الخُطة تصفر تعجباً مني.

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ١٩٥/٣.

(٢-٢) ساقط من (ب).

(٣) عن شرح الكتاب.

(٤) الحماسة: ٣٦ (رواية الجواليقي)، وديوان تأبط شرًا: ٩١.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣١، ١٣٢، والمنخل: ١٤٩، وشرح

المفصل لابن يعيش: ١٣/٧، ١١٩، ١٢٥، وشرح المفصل للأندلسي:

وينظر: الخصائص: ٣٩١/١، والإنصاف: ٥٤٤، والخزانة: ٥٤/٣، ٩٠/٤.

(٥) جمهرة النسب لابن الكلبي: ٤٧٤، قال: «وولد تيم بن سعد الحارث ومساباً وحرماً. منهم

تأبط شرًا الشاعر، وهو ثابت بن جابر بن سفيان بن عدي...».

أخباره في: الشعر والشعراء: ٢٢٩/١، والاشتقاق: ٢٦٧، والأغاني: ١٤٤/٢١.

[بَابُ نَصْبِ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «الْمَنْصُوبُ لِإِنْتِصَابِهِ «بِأَنْ» وَأَخْوَاتِهِ كَقَوْلِهِ: أَرْجُو أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لِي، وَ﴿وَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ﴾^(٣) وَجِئْتُ كَيْ تَعْطِينِي، وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْحُرُوفُ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصْل): وَيَنْصَبُ بِأَنْ مَضْمُورَةً بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرَفٍ وَهِيَ: «حَتَّى» وَاللَّامُ وَ«أَوْ» بِمَعْنَى «إِلَى» وَوَاوُ الْجَمْعِ، وَالْفَاءُ فِي جَوَابِ الْأَشْيَاءِ السَّتَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالنَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالتَّمْنِيِ وَالْعَرْضِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا، وَجِئْتُكَ لِتَكْرِمَنِي، وَاللَّزْمُكَ أَوْ تَعْطِينِي حَقِّي، وَلَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ، وَأَتَنِي فَأَكْرَمَكَ وَ﴿لَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾^(٢)، وَمَا تَأْتِينَا فَتَحَدِّثْنَا وَ﴿هَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُونَ لَنَا﴾^(٣) وَ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ﴾^(٤) مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً^(٥)، وَأَلَّا تَنْزَلَ فَتُصِيبَ خَيْرًا».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الَّذِي^(٦) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ لَا تَنْصَبُ الْفِعْلَ إِنَّمَا

(١) سورة يوسف: آية: ٨٠.

(٢) سورة طه: آية: ٨١.

(٣) سورة الأعراف: آية: ٥٣.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) سورة النساء: آية: ٧٣.

(٦) شرح المفصل للأندلسي: ٢٠٤/٣ قال: «... ولنذكر احتجاج الكوفيين وتفصيل مذهبهم في =

ينصبه «أن» المضمرة بعدها أن اللام من حروف الجر فتجر ما بعدها ولن تجره إلا إذا كان ما بعدها اسماً، ولن يكون اسماً إلا إذا كان «أن» بعدها مضمرة.

فإن سألت: فكيف حَكَمُوا على «كي» بأنها تعمل النصب لا بإضمار أن مع أنها من حروف الجر، وأما حكمهم عليها فظاهر، وأما أنها من حروف الجر فلأنك تقول: قصدت فلاناً فيقال: كيمه فتقول: كي يحسن إليّ، ولو لم تكن من حروف / الجر لما سقط عند دخولها ألف ما الاستفهامية، ونظير كيمه عمه وفيمه على أنا نقول: قيام المضارع مقام الاسم لا يوجب أن يكون المضارع في تقدير «أن» ألا ترى أنك تقول: أتيتك يوم يقوم زيد، والمعنى أتيتك يوم قيام زيد و«أن» ليست فيه مضمرة بدليل أنه لم ينتصب الفعل، ولذلك لو قلت: أتيتك يوم أن يقوم زيد لم يجز؟

أجبت: ما الدليل على أن «كي» من حروف الجر؟ وأما ما ذكرت من الدليل فهو إن دل على كي من حروف الجر فدخل لام كي عليه مما يدل على أنها ليست منها، وهذا لأنه يُقال: جئتك لكي تفعل كذا كما يقال: جئتك لأن تفعل، ولو كانت هي الجارة لما دخل عليها لام كي لأنها من حروف الجر، وحرف الجر لا يدخل على مثله. ومن ثمَّ قالوا بأن الكاف في قوله^(١):

* يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ *

اسمٌ لا حرفٌ.

= هذه الحروف ولتقدم على ذلك ما قاله الخوارزمي في هذا الفصل، قال: يدل على أن الناصب... .

(١) البيت للعجاج في ديوانه: ٣٢٨/٢ (ملحقاته)، وقبله:

* بيض ثلاث كنعاج جم *

والشاهد في أسرار العربية: ٢٥٨، وشرح الأشموني: ٢٩٩/٢، والخزاعة: ٢٦٢/٤.

وأما قوله: «قيام المضارع مقام الاسم لا يوجب أن يكون المضارع في تقدير (أن)». .

فنقول: لا نُسَلِّمُ.

قوله بأن «أن» لو كانت مضمرة لانتصب المضارع في أتيتك يوم يقوم زيد ولم ينتصب.

فنقول: ما الدليل على أنه لم ينتصب؟ ألا ترى إلى حكاية الكوفيين أن العرب تضيف إلى «أن» و«أن» فتقول: أعجبني يوم أنك محسن، ويوم أن يقوم؟ فمن أجاز ذلك وجب أن يجيز هذا فينصب «يقوم»؟

على أنا نقول أن «لا» تصلح في هذا الموضع لأن هذا موضع تعاقب فيه الجملة الفعلية الجملة الابتدائية.

وأما (حتى) فهي الخارجة إلى معنى اللام تقول: أتجرت حتى أربح، وأسلمت حتى أدخل الجنة أي: لأدخل فيكون حكمها حكم اللام.

وأما «أو» فهي وإن كانت في الأصل الكائنة لأحد الشئين إلا أنها قد خرجت إلى معنى «إلى» فتتزل تنزيلها، وذلك لألزمك أو تعطيني، لأن محصول معناه لزمي إياك واقع إلى وقت الإعطاء.

فإن سألت: النحويون فيها على عبارتين:

إحدهما: ما ذكرت.

والثانية: أنها بمعنى «إلا» وهذا لأنه وإن كان الأصل فيها أحد الشئين إلا أنها خرجت إلى معنى «إلا» في نحو قولك: لأضربن زيداً أو عمراً، ألا ترى أن المعنى على أن ضرب زيد واقع لا محالة إلا أن يقع ضرب عمرو، وكذلك ضرب عمرو واقع لا محالة إلا أن يقع ضرب زيد، فمن ثم دخلها معنى «إلا»؟

أجبتُ: «سواء كانت بمعنى «إلى» أو بمعنى «إلا»^(١) فإن «أن» بعدها مضمرة، أما إذا كانت بمعنى «إلى» فلما ذكرنا وأما إذا كانت بمعنى [«إلا»^(٢)] فلأن الاستثناء هاهنا من عام الظرف الزمني فيلزم أن يكون المستثنى ظرفاً زمنياً أيضاً، ولن يكون المستثنى ظرفاً زمنياً إلا إذا كان ما بعد «إلا» الاستثناء مصدراً مضافاً إليه الزمان، ولن يكون مصدراً إلا إذا كان [بعده إن^(٣)] مضمرة.

وأما الواو فهي في الأصل وإن كانت العاطفة إلا أنها قد خرجت إلى معنى «مع»^(٤) في نحو قولك: ما شأنك وزيداً وما صنعت وأباك فوجب أن يلي الاسم، ولن يلي الاسم إلا إذا كانت «إن» بعدها مضمرة.

وأما الفاء: فهي وإن كانت في الأصل المعقبة إلا أنها في بعض المواضع «تجري إلى معنى مع»^(٥)، وذلك فيما إذا حملت قولك: ما تأتينا فتحدثنا على تفسير سيبويه ألا ترى أن معناه ما تأتينا مع الحديث، وإذا كانت كذلك، وَجَبَ أن تلي الاسم إذا قصد بها المقاربة، ولن تلي الاسم إلا إذا كان بعدها أن مضمرة وتبقى على معناها الأصلي إذا قُصد بها التّعقيب.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): ولقولك: ما تأتينا فتحدثنا معنيان:

أحدهما: ما تأتينا فكيف تحدثنا، أي: لو أتيتنا لحدثتنا.

والآخر: ما تأتينا أبداً إلا لم تحدثنا، أي منك إتيان كثير ولا حديث

منك. وهذا تفسير سيبويه».

(١ - ١) في الأصل: «سواء كانت بمعنى إلا أو بمعنى إلى».

(٢) في الأصل: «اللام».

(٣) في الأصل: «إن بعده».

(٤) ساقط من (ب).

(٥ - ٥) في الأصل: «تخرج بمعنى مع».

قَالَ الْمُشْرَحُ: هذا^(١) الكلام [منحصر]^(٢) فيما ذكره من المعنيين والذي يدل على انحصاره فيهما أن المعنى ما تأتينا فتحدثنا: ما يكون منك إتيان فحديث. وهذا نفي لمجموع أمرين فلا يخلو أن ينتفي بانتفاء كلا جزئيه، وهذا أحد الوجهين، أو بانتفاء أحد جزئيه، وأما أن ينتفي الإتيان ويثبت الحديث وهذا محال؛ لأنه لا حديث إلا بالإتيان، فتعين على هذا الوجه أن يثبت الإتيان وينتفي الحديث، وهذا هو الوجه.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): ويمتنع إظهار «أن» مع هذه الأحرف إلا اللام إذا كانت لام كي فإن الإظهار جائز معها».

قَالَ الْمُشْرَحُ: هاهنا فصلان:

أحدهما: امتناع إظهار «أن» مع هذه الحروف.

والثاني: جواز إظهارها مع لام «كي».

أما الفصل^(٣) الأول^(٤): فإنما يمتنع إظهار «أن» مع هذه الحروف لأنها في الأصل للعطف فلو ظهرت «أن» بعدها لظهر عطف الاسم على / الفعل، [١٢٩/أ] وذلك غير مستحسن.

وأما الفصل الثاني: فلأن اللام ليست من حروف العطف، إنما هي من حروف الجر، والجار لا يدخل على الفعل فأجبر ظهور «أن» بعدها، ليظهر أن اللام غير داخلة على الفعل.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وواجب إن كان الفعل الذي تدخل عليه داخلة عليه «لا» كقوله لثلا تعطيني».

(١) شرح المفصل للأندلسي: ٤٠٧/٣.

(٢) في الأصل: «منحر» و«انحصاره» والتصحيح من شرح المفصل للأندلسي.

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٢٠٨/٣.

(٤) ساقط من (ب).

قَالَ الْمُشْرَحُ: يجبُ إظهارُ أن إذا كان الفعل الذي تدخل عليه داخلة عليه «لا» وذلك أن «إن» هاهنا هي المصدرية، وكونها مصدرية مما يُوهم أنها لا تدخل إلا على نفس الفعل، فإذا دخلت على الحرف وجب إبرازها لثلاث يتوهم انتفاؤها.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَمَّا الْمُؤَكَّدَةُ فَلَيْسَ مَعَهَا إِلَّا الْإِلْتِمَامُ لِلِإِضْمَارِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الفرقُ بين الموضعين؛ أن الواقعة بعد «لا» تأكيدٌ للنفي مزيدة من وجه، وذلك أنها تتبع للام تأكيد النفي، ولام تأكيد النفي كذلك، أمّا أن بعده اللام مزيدة فلتأدية أصل المعنى بدونه، وأمّا أنها غير مزيدة فلأن لها أثر في المعنى، لأنها تفيد تأكيد معنى النفي [فمن حيث أنها مزيدة يجب أن لا تكون في الكلام، ومن حيث أنها غيرُ مزيدة يجب أن تكون فيه. فقلنا إنها تضمّر بعد توكيد معنى النفي] ^(١) ولا تظهر عملاً بالشبهين مقدار الوسع.

تخمير: إذا قلت: ما كنتُ أضربك جاز أن يكون الضرب مما يجوز كونه، وأمّا إذا قلت: ما كنت لأضربك جعلته بمنزلة الشيء الذي لا يكون أصلاً، ويمتنع من حيث عادتك وسجيتك.

تخمير: قالوا: ما كان عبد الله ليقوم، ولم يكن ليقوم، ولا تقل ما يكون ليقوم، وكذلك هذا لا يجوز في أخوات «كان». ابنُ السَّرَّاجِ: وهذا مما يقع فيه السَّماع، والحرف فيه أن لام تأكيد النفي لا يستعمل إلا في النفي الواقع فيما لم يزل وذلك ^(٢) لا يحصل - إذا تأملت - إلا إذا [كان] ^(٣) ماضياً.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وليس يحتم أن ينتصب الفعل في هذه المواضع، بل للعدول به إلى غير ذلك من معنى وجهة من الإعراب مساعً.

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (ب): «والنفي».

(٣) ساقط من (أ).

فله بعد «حتى» حالتان هو في إحداهما مستقبل أو في حكم المستقبل فينصب، وفي الأخرى حالاً أو في حكم الحال فيرفع، وذلك قولك: سرت حتى أدخلها [وحتى أدخلها] (١) تنصب إذا كان دخولك مترقباً لما يوجد، كأنك قلت: سرت كي أدخلها ومنه قولهم: أسلمت حتى أدخل الجنة، وكلمته حتى يأمر لي بشيء، أو كان مقتضياً إلا أنه في حكم المستقبل من حيث أنه في وقت وجود السير (٢) المفعول من أجله كان مترقباً. ويرفع إذا كان الدخول يوجد في الحال كأنك قلت: أنا أدخلها الآن، ومنه قولهم: مرض حتى لا يرجونه، وشربت الإبل حتى يجيء البعير يجرب بطنه [أو يقضي، إلا أنك تحكي الحال الماضية وقرىء قوله - سبحانه (٣) -: ﴿وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ منصوباً ومرفوعاً (٤).

قال المشرح: «حتى» (٥) من عوامل الأسماء لا غير عند البصريين (٦) فإن دخلت على الاسم فذاك، وإن دخلت على الفعل، فإما أن يكون الماضي أو المضارع، فإن كان الماضي فهي العاطفة كقولك: سرت حتى دخلت الكوفة، وهذا لأن «حتى» في الأصل هي الجارة إلا أنها جعلت عاطفة، لأنها خرجت إلى معنى العطف في قولك: أكلت السمكة حتى رأسها. ألا ترى أنها جمعت بين ما بعدها وما قبلها في الحكم الثابت لما قبلها.

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (ب): «الشيء».

(٣) سورة البقرة: آية: ٢١٤.

قراءة الرفع هي قراءة نافع والكسائي، ومجاهد وابن محيصن وشيبة والأعرج. في السبعة لابن مجاهد: ١٨١، والتيسير للداني: ٨٠، والبحر المحيط: ١٤١/٢، والنشر: ٢٢٧/٢.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) شرح المفصل للأندلسي: ٢١١/٣.

(٦) ينظر: الانصاف لابن الأنباري: ٥٧٠، مسألة رقم (٧٨)، ص: ٥٩٧، مسألة رقم: (٨٣)،

وينظر: شرح المفصل للأندلسي: ٢٠٣/٣، ٢٠٦. وشرح الكافية للرضي: ٢٤٠/٢،

والجني الداني: ٥٤٢.

وإن كان المضارع فإمّا أن يكون مرفوعاً أو منصوباً، فإن كان مرفوعاً فهي العاطفة أيضاً، وإن كان منصوباً فعلى إضمار «أن» كما ذكرنا.

وعند الكوفيين «حتى» من عوامل الأفعال بمنزلة «أن» و«كي» إلا أنه يبطل عملها في الفعل الذي هو في معنى الماضي كما يبطل إذا قلت: سرت حتى صبَّحتُ القادسية وقوله [تعالى^(١)] ﴿حتى يقولُ الرسولُ﴾ بالرفع في مذهبهم [بمعنى^(٢)] حتى^(٣) قال. ثم إذا نُصب فعلى وجهين:

أحدهما: أن تكون بمعنى «إلى أن» نحو: سرت حتى تطلّع الشمس، والمعنى: إلى أن تطلّع الشمس، أي: كان آخر سيرى طلوع الشمس.

والآخر: أن يكون بمعنى «كي» كقولك: كلمت الأمير حتى يأمر لي بشيء. المعنى: منتهى غرضي هذا، وليس آخر تكليمك إياه. قال عليُّ بن عيسى^(٤): والفرق بين «حتى» إذا نصبت الفعل بمعنى «إلى أن» وبينها إذا نصبت بمعنى «كي» أن الغاية في «إلى أن» يتصل العمل فيها من ابتدائه إلى انتهائه كقولك: سرت سيراً متصلاً حتى أدخلها، فلم يكن هناك^(٥) فصل [بين] العمليين^(٥) السير والدخول.

وأما وجه «كي» فعلى خلاف هذا. وذلك أن يكون أحد العمليين في هذا الوقت والآخر في وقتٍ آخر.

وإن ارتفع المضارع بعدها فعلى الوجهين أيضاً: الاتصال والانفصال.

أما الاتصال فكقولك: سرت حتى أدخلها أي: أنه كان دخولك/ [١٢٩/ب]

(١) معلقة في نسخة (ب) فوق الكلمة.

(٢) ساقط من (أ) وشرح المفصل للأندلسي.

(٣) ساقط من (ب) موجودة في نص الأندلسي.

(٤) في شرح المفصل للأندلسي عن الخوارزمي: «عيسى بن عمر»؟

(٥-٥) في (ب): «بين العمليين فصل بين...» وما أثبتته من الأصل يوافق نص الأندلسي المنقول عن الخوارزمي.

متصل بالسير كاتصاله بالفاء، إذا قلت: سرت فأدخلها.

وأما الانفصال: فنحو: لقد رأى مني عاماً أول شيئاً حتى لا أستطيع أن أكلمه العام، ولا بدّ في الرّفْع من أن يكون الأول سبباً يؤدي إلى الثاني توطئه له، لأن أصل «حتى» الغاية، ومن ثم لم يجز في قولك: سرت حتى تطلّع الشمس الرّفْع؛ لأن طلوع الشمس غايةً لسيرك^(١)، وينقطع عنده، وليس سيرك سبب^(٢) لطلوع الشمس.

قوله: «وهو^(٣) في أحدهما مستقبل أو في حكم المستقبل».

أما المُسْتَقْبَلُ فكقولك: أسلمتُ حتّى أدخلَ الجنّة، لأن دخول الجنّة كما هو مُسْتَقْبَلٌ بالإضافة إلى وقت وجود الفعلِ فمستقبل أيضاً بالإضافة إلى الحال.

وأما ما هو في حكم المستقبل فكقولك: سرت حتى أدخلها [فإنه]^(٤) وإن كان غير مستقبلٍ بالإضافة إلى الحال، لكنه مستقبل بالإضافة إلى وقت وجود الفعل.

وأما الحال فكقولك: سرت حتى أدخلها - بالرفع - لأنك تقول هذا القول في وقت دخولك. ومرض حتّى لا يرجونه؛ لأنّ عدم الرجاء متحقق^(٥) في الحال.

وأما ما هو في حكم الحال. فكقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴿بِالرَّفْعِ لِأَنَّهُ حِكَايَةُ حَالٍ مَاضِيَةٍ.﴾

(١) في (ب): «لمسيرك ينقطع»، وفي شرح المفصل للأندلسي: «فينقطع...».

(٢) في (أ): «لسبب طلوع».

(٣) ساقط من (ب).

(٤) ساقط من (أ).

(٥ - ٥) ساقط من (ب) موجود في نص الأندلسي.

فإن سألت: فما وجه الفرق بين قراءتي النَّصْبِ والرَّفْعِ في قوله عز وجل: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ﴾^(١) من حيث المعنى؟

أجبت: النَّصْبُ بمعنى الاستقبالِ على تقدير: وزلزلوا [إلى أن]^(٢) يقول الرسول، فيكون انتهاء الزلزلة قول الرسول.

وأما الرفع فعلى معنى الحال على تقدير وزلزلوا حتى يقول الرسول في حال الزلزلة، بمنزلة وزلزلوا ويقول الرسول.

قال جار الله: «وتقول: كان سيرى حتى أدخلها بالنصب ليس إلا».

قال المشرِّح: ولا يجوز^(٣) في «أدخلها» هاهنا سوى النَّصْبِ، وذلك لأن «كان» هاهنا هي الناقصة فتقتضي خبراً، ولا شيء هاهنا يتوقع منه أن يكون خبراً سوى قولك: «حتى أدخلها» فيجب أن يكون خبراً، ولن يكون خبراً إلا إذا انتصب^(٤) ما بعد «حتى»، لأنه إذا انتصب ما بعد «حتى» كان «حتى» هي الجارة فتقتضي متعلقاً هو الخبر. وإنما قلنا بأنه إذا انتصب ما بعد «حتى» كانت^(٥) هي الجارة، وذلك لأنه إذا انتصب ما بعدها فإما أن تكون بمعنى «إلى» أو بمعنى لام كي على ما ذكرناه، وحرف الجر لا بد له من متعلق هو الخبر، وتقديره كان سيرى ممتداً إلى دخولها، أو واقعاً لدخولها، فيصح الكلام ويوفر [على ما كان مقتضاها]^(٦) بخلاف ما إذا رفعت فإن «حتى» [حينئذ]^(١) تكون للعطف، والمعطوف ليس في شيء من خبر «كان».

(١) ساقط من (أ) موجود في شرح المفصل للأندلسي مع حذف بعض ألفاظه.

(٢) في (أ): «حتى يقول...».

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٢١٢/٣.

(٤) في (ب): «انتهى» وما أثبتته يؤيده نص الأندلسي.

(٥) في (ب): «كان».

(٦) ساقط من (ب) موجود في شرح الأندلسي.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَإِنْ زِدْتَ «أَمْسٍ» وَعَلَّقْتَهُ «بِكَانَ» أَوْ قَلْتَ سِيرًا مُتَعَبًا
وَأَرَدْتَ كَانِ التَّامَةَ، جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: إِذَا زِدْتَ فِي الْمَسْأَلَةِ «أَمْسٍ» فَقَلْتَ: كَانِ سِيرِي أَمْسٍ
حَتَّى أَدْخَلَهَا جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ:

أَمَّا النَّصْبُ: فَلْجَوَازِ أَنْ تَكُونَ «حَتَّى أَدْخَلَهَا» هُوَ الْخَبْرُ، ^(١) وَذَلِكَ إِذَا
كَانَ «أَمْسٍ» مَعْلَقًا بِ «سِيرِي».

وَأَمَّا الرَّفْعُ فَلْجَوَازِ أَنْ يَكُونَ «أَمْسٍ» هُوَ الْخَبْرُ ^(١) وَيَكُونُ حَتَّى أَدْخَلَهَا
لِلْعَطْفِ، وَتَقْدِيرُهُ: كَانِ سِيرِي وَقَعًا أَمْسٍ وَأَدْخَلَهَا. قَوْلُهُ: «وَعَلَّقْتَهُ بِكَانِ»
يَعْنِي: جَعَلْتَ «أَمْسٍ» خَبَرَ «كَانِ» لَا صِلَةَ «سِيرِي»، وَكَذَلِكَ إِذَا قَلْتَ: كَانِ
سِيرِي سِيرًا مُتَعَبًا جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ.

أَمَّا النَّصْبُ فَمَعْنَاهُ كَانِ سِيرِي سِيرًا مُتَعَبًا إِلَى الدَّخُولِ.

وَأَمَّا الرَّفْعُ فَمَعْنَاهُ: كَانِ سِيرِي سِيرًا مُتَعَبًا وَأَدْخَلَ الْآنَ. وَكَذَلِكَ إِذَا
أَرَدْتَ كَانِ التَّامَةَ ففِيهَا الْوَجْهَانِ.

أَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى شَيْئَيْنِ.

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ لـ «حَتَّى» مِنَ الْإِعْرَابِ مَحَلٌّ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى الْحَالِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ «حَتَّى»
بِمَعْنَى لَامِ كِي أَوْ بِمَعْنَى «إِلَى» وَتَقْدِيرُهُ: وَقَعَ سِيرِي لِلدَّخُولِ أَوْ وَقَعَ سِيرِي
إِلَى الدَّخُولِ، وَالْمَعْنَى: وَقَعَ سِيرِي مُمْتَدًّا إِلَى الدَّخُولِ وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى
الْعَطْفِ، كَأَنَّكَ قَلْتَ: وَقَعَ سِيرِي وَأَدْخَلَهَا.

(١ - ١) ساقط من (ب).

قال جَارُ اللَّهِ: «وتقول: أسرت حتى تدخلها؟ بالنصب، وأيهم سار حتى يدخل بالنصب والرفع».

قال المُشْرَحُ: معنى الأول^(١): أسرتُ للدخولِ؟ أو أسرت إلى وقتِ الدُّخولِ؟ ولا يجوزُ في هذا الوجهِ الرَّفْعُ، وذلك أن يدخل المرفوع بعد «حتى»^(٢) حكمٌ منك على ثبوتِ الدُّخولِ، والحكمُ منك على ثبوتِ الدُّخولِ مبنيٌّ على علمك بالسَّيْرِ، وعلمك بالسَّيْرِ غيرُ متحققٍ هاهنا بدليلِ أنك مستفهم عنه، فنزلت منزلة قولك: ما سرتُ حتى أدخلها.

ولو قلتَ أيُّهم سارَ حتى يدخلها لجازَ فيها الوجهان، لأن سيره معلومٌ لك، وإنما السُّؤال هاهنا عن السَّائِرِ، فإذا كان كذلك لم يكن في مثل قولك: أتقرضني فأشكرك؟ لأن الاستفهام هاهنا عن الاقراض.

وأما النصب فلأن المعنى أسار أحدكم حتى يدخلها، وعلى الوجهين [أ/١٣٠] قرىء قوله تعالى^(٣): ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ / الرفعُ قراءةُ ابن كثيرٍ والنصبُ قراءةُ ابن عامرٍ وعاصمٍ^(٤).

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وقرىء قوله تعالى^(٥): ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ﴾ بالنصب على إضمار ان، والرفع على الاشتراك بين ﴿يُسَلِّمُونَ﴾ و﴿تُقَاتِلُونَهُمْ﴾، أو على الابتداء كأنه قيل: أو هم يُسَلِّمُونَ».

قال المُشْرَحُ: إذا نَصَبْتَ ف «أو» هاهنا بمعنى «إلى» و«إن» بعده

(١) شرح المفصل للأندلسي: ٢١٣/٣.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) سورة البقرة: آية: ٢٤٥. وسورة الحديد: آية: ١١.

(٤) ينظر: السبعة لابن مجاهد: ١٨٥، والتيسير: ٨١، والبحر المحيط: ٢٥٢/٢، والدرُّ المصون: ٥٠٩/٢.

(٥) سورة الفتح: آية: ١٦.

وقراءة النصب تنسب إلى أبي، وزُيد بن علي في معاني القرآن: ٦٦/٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١٩١/٣، والبحر المحيط: ٩٤/٨.

مضمرة، وإذا رفعت فعلى «إن»، أو هي العاطفة.

ثم هذه الجملة المعطوفة إما أن تكون بظاهرها فعلية أو إسمية ويكون المبتدأ محذوفاً وتقديره: أو هم يُسلمون.

فإن سألت: أليس من شأن العطف المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه، والذي يناسب الجملة الفعلية هو الجملة الفعلية أما الجملة الإسمية فلا تناسبها، فكيف جاز هاهنا قلب الجملة الفعلية إسمية؟

أجبت: إذا قلبت الجملة الفعلية إسمية كانت المناسبة أكثر، لأن هذه الجملة حينئذ تخرج إلى باب الكناية والمعنى: تقاتلونهم أو لا تقاتلونهم لأنهم مسلمون.

قال جَارُ اللَّهِ: «وتقول: هو [قاتلي] أو أفتدي منه، وإن شئت ابتدأته على أو أنا أفتدي».

قال المُشْرَحُ: إذا^(١) نصبت الفعل هاهنا فعلى «أن»، أو بمعنى «إلى» أو «أن» بعدها مضمرة.

وإن رفعت فعلى الجملة الابتدائية.

قال جَارُ اللَّهِ: «وقال سيبويه في قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنِكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكَاً أَوْ نَمُوتُ فَنُعْذِرَا

لو رفعت لكان عَرَبِيّاً جَائِزاً على وجهين:

على أن تشرك بين الأول والآخر كأنك قلت: إنما نحاول وإنما

نموت^(٢).

(١) شرح المفصل للأندلسي: ٢١٣/٣.

(٢) في (أ) بعد «نموت»: «مُلْكَاً» وموضع هذه اللفظة بعد «نحاول» إلا أنها غير موجودة في نسخ المفصل.

أو على أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول، أو نحن ممن يموتُ.

قال المشرِّحُ: هذه المسألة بعينها هي المسألة المذكورة. ما قبل

البيت^(١):

بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرْبَ دُونَهُ^(٢) وَأَيَقَنَ أَنَا لِاحِقَانَ بِقَيْصَرَ
فَقُلْتُ لَهُ.....

كان حُجر أبو امرئ القيس قد ولي بني أسد ففسفهم فتمالوا على قتله، فخرج امرؤ القيسِ إلى قَيْصَرَ يستمده. الدرب: المضيق من مضايق الروم.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): ويجوز في قوله عز وجل^(٣): ﴿وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾^(٤) أن يكون ﴿تَكْتُمُوا﴾ منصوباً ومجزوماً، كقوله:

* وَلَا تَشْتُمِ الْمَوْلَى وَتَبْلُغِ أَدَاتَهُ *

قال المشرِّحُ: أما النَّصْبُ فعلى أن الواوِ وأوِ الصرفِ كما في قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. ابنُ السَّرَّاجِ^(٥): إنما يكون ذلك إذا لم يرد الاشتراك بين الفعل والفعل. أما الجزم فلانعطافه^(٦) على النهي. المعنى لا

(١) ديوان امرئ القيس: ٦٦.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٢، والمنخل: ١٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٢/٧، وشرحه للأندلسي: ٢١٤/٣.

وهو من شواهد الكتاب: ٤٢٧/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٥٩/٢، والمقتضب ٢٨/٢، والأصول: ١٥٦/٢، والجمل: ١٩٧، والخصائص: ٢٣٦/١، والخزانة: ٦٠١/٣.

(٢) في (أ): «دوننا».

(٣) في (ب): «تعالى» وما في الأصل يوافق لفظ المفصل.

(٤) سورة البقرة: آية: ٤٢.

(٥) الأصول لابن السراج: ١٥٤/٢.

(٦) في (أ): «فلاعطافه».

تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا، ونظيره في الوجه ما أنشده من البيت^(١)،
لأن المعنى ولا تَبْلُغُ أذاته.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وتقول: زُرْنِي أزوْرَكَ، بالنَّصْبِ يعني: لتجتمع الزَّيارتان
كقولِ ربيعة بن جُشم:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنْ أُنْدَى لِصَوْتِ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ
وبالرفْعِ^(٢) يعني زيارتك على كلِّ حالٍ، فلتكن منك زيارة كقولهم:
دعني ولا أعود».

قَالَ المُشَرِّحُ: أزرَكَ^(٣) عطف على مصدر الفعل الذي قبلها والمعنى

(١) تمامه:

* فَإِنَّكَ إِنْ تَفَعَّلَ تُسَفَّهُ وَتُجْهَلِ *

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٢، ١٣٣، والمنخل: ١٥٠،
والكوفي: ٢٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٣/٧، ٣٤، وشرحه للأندلسي: ٢١٥/٣.
وينظر: الكتاب: ٤٢٥/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١٣٤.

قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: البيت لجحدر بن معاوية بن جعدة العكلي من
الملاص. ويقال: هو للخظيم العكلي، وهو من الملاص أيضاً، وتمامه:

* فَإِنَّكَ إِنْ تَفَعَّلَ تُسَفَّهُ وَتُجْهَلِ *

وقبله:

ولا تمشي في الحرب الضراء ولا تطع ذوي الضعف عند المأزق المتحفل
ووجدته في بعض نسخ كتاب سيبويه لجريز، وأنشده:

* فلا تشتم المولى *

بالفاء، وهي قصيدة حسنة أولها:

أَهْجَ الْهَوَى لِلْعَيْنِ عِرْفَانُ مَنْزِلِ كَسْحَقِ الْيَمَانِي بَيْنَ قَفِّ عَقَنْقَلِ
حتى عنبره للعين فاستعبرت له كما أرفض سذان الجمان المفصل
ومنها:

فإنك لا تَدْرِي إِذَا كُنْتَ طَالِباً أَمِ الرِّيثِ نُجْحِ الأَمْرِ أَمِ فِي التَّعَجُّلِ
ولا تخذل المولى لسوء بلائه متى تَأْكُلِ الأعداءِ مولاك تَأْكُلِ
(٢) في (ب): «والرفع».

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٢١٩/٣.

لتكن زيارة منك وزياره مني، والواو هاهنا واو الصرف. دعني ولا أعود
معناه: لا أعود فدعني.

يقال: فلان أئدى صوتاً من فلان^(١): إذا كان بعيد الصوت واشتقاقه
من النداءة.

قال جَارُ اللَّهِ: «وإن أردت الأمر أدخلت عليه اللام فقلت: ولأزرک،

(١) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ١٣٣: «وجدت في «الحواشي» له بخطه بإزاء هذا
البيت: رواه أبو عبيدة في النقااض لذار بن شيبان من النمر بن قاسط».

وقال الصغاني على هامش نسخه من «المفصل»: «البيت من أبيات الكتاب، ورأيت في
نسخة الزمخشري - رحمه الله - بإزاء قوله: «ربيعه بن جشم» بخط الزمخشري في الحاشية:
ورواه أبو عبيدة في النقااض لذار بن شيبان. قال الصغاني: ورواه سيبويه للأعشى، ورواه أبو
حاتم لذار، وعندي أن البيت مصنوع» قال ابن المستوفي وقوله:

تقول خليلي لا تبكيان سيدركنا بني القرم الهجان
سيدركنا بنو القرم بن بذر سراج الليل والشمس الحصان
دعت ودعوت أن يا آل بذر وصوتانا معاً مُترادفان
ورداً على دعوى أن البيت مصنوع قال ابن المستوفي: «ووجدته في أشعار النمر بن قاسط من
نسخة منقولة من خط أبي عثمان المازني هي عندي لربيعه بن جشم بن ربيعة بن زيد مائة بن
عامر الضيخان بن سعد بن الخزرج بن تيم اللات بن النمر بن قاسط النمري من قصيدة
أولها:

[و]من يك سائلاً عني فإني أنا النمري جار الزبرقان
أتيت الزبرقان فلم يضعني وضيعني بمريم من دعائي
وما جار تضمن ثم أوفى كملقي جازه بعد الضمان

وهي طويلة، وفيها الأبيات التي تقدم ذكرها وروى فيها:

فقلت ادعي وأدع فإن أئدى لصوت أن ينودي داعيان
قال ابن المستوفي أيضاً:

ووجدت البيت المستشهد به في كتاب سيبويه للأعشى وليس في ديوانه، ووجدت فيه:
ويروى للحطيئة وليس في ديوانه».

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٣، والمنخل: ١٥٠، وفيه نص أبي
حاتم الذي ذكره الصغاني مفصلاً، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٣/٧، وشرحه للأندلسي:
٢١٩/٣.

وينظر: الكتاب: ٤٢٦/١، ومجالس ثعلب: ٥٢٤ والأنصاف: ٥٣١. وشرح الشواهد
للعيني: ٣٩٢/٤، والتصريح: ٢٣٩/٢.

وإلا فلا عمل، لأن تقول زرني أزرک، لأن الأول موقوف.

قَالَ الْمُشْرَحُ: زرني وأزرک^(١) لأن الأول مبني، وحروف العطف لا تُشْرَكُ في البناء إنما تُشْرَكُ في الإعراب.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وذكر سيبويه في قول كَعْبِ الْغَنَوِيِّ:

وما أنا للشيء الذي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِ
الرَّفْعِ والنَّصْبِ. وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ^(٢): ﴿لُنَّبِيْنٍ لَكُمْ وَنُقِرَّ فِي الْأَرْحَامِ مَا
نَشَاءُ﴾ أَي: ونحن نقرُّ.

قَالَ الْمُشْرَحُ: الرَّفْعُ^(٣) في «يغضب» على العطف كأنه قال: ليس
ينفعني ويغضب، والنَّصْبُ على إضمار «أن». الشَّيْخُ: أَي: لا ينفعني
والغضب أَي: اجتمع فيه عدم نفعي، وغضب صاحبي. بعضهم يروي هذا
البيت لِطُفَيْلِ الْغَنَوِيِّ، والصَّحِيحُ: إنه لكَعْبِ. قال الشيخ^(٤) - رحمه الله -
رأيت^(٥) لطفيلاً قصيدةً في ديوانه [على هذا الروي] وليس فيها هذا البيت،
فعلل هذا الذي غرَّ مَنْ رَوَاهُ لِطُفَيْلٍ.

(١) شرح المفصل للأندلسي: ٢١٦/٣.

(٢) سورة الحج: آية: ٥.

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٢١٧/٣.

(٤) الموجود في حاشية المفصل: ٥٢ خلاف ذلك، قال: «ولم أر لطفيلاً في ديوانه قصيدة على هذا الروي. وقال ابن المستوفي في إثبات المصل: ١٣٤: «قد روى هذا البيت لطفيلاً الغنوي وجدته في كتاب نحو لأبي علي والصَّحِيحُ أنه لكعب بن سعد، ولطفيلاً قصيدة على هذا الروي ليس فيها هذا البيت، وهو الذي غر من نسبه إلى طفيل.

والشاهد ضمن قصيدة في الأصمعيات: ٧٦. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٤، والمنخل: ١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٦/٧، وشرحه للأندلسي: ٢١٨/٣. وهو من شواهد الكتاب: ٤٢٦/١ وشرح أبياته لابن السيرافي: وينظر: المقتضب: ١٩/٢ والمنصف: ٥٢/٣.

(٥) في (ب): «إن لطفيلاً».

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): ويجوز في: ما تأتينا فتحدثنا الرفع على الاشتراك كأنك قلت ما تأتينا] فما تحدثنا، ونظيره قوله تعالى^(١): ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾، وعلى الابتداء كأنك قلت: ما تأتينا^(٢) فأنت تجهل أمرنا».

قَالَ الْمُشْرَحُ: معناه لعدم إتيانك تجهل أمرنا، فأنت تحدثنا لذلك بما لا يحدثه العارف بأحوالنا. قَالَ الشَّيْخُ^(٣) [-رحمه الله -] يريد: كما أن قولك فأنت تجهل أمرنا لا مجال فيه للنصب فكذلك قوله «فتحدثنا» بالرفع.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: / «ومنه قولُ العنبري^(٤)»:

غَيْرَ أَنَا لَمْ تَأْتِنَا بِيَقِينٍ فَنُرْجِي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلًا
أي: فنحن نرجي، وقوله:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرُنَا الْيَوْمَ بَيِّدَاءَ سَمَلَتْ
قَالَ سَيَّبِيُّه: لم يجعل الأول سبب الآخر، لكنه جعله ينطق على كل حال، كأنه قال: هو مما ينطق، كما تقول: اتني فأحدثك، أي: فأنا مما يحدثك على كل حال».

(١) سورة المرسلات: آية: ٣٦.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) هو بنصه في حاشية المفصل: ٥٢.

(٤) تحرفت في (أ) إلى العنبري، والعنبري منسوب إلى بلعنبر بن عمرو بن تميم قبيلة مشهورة في تميم (جمهرة النسب لابن الكلبي: ٢٢١).

وصاحب البيت غير معروف على التعيين. قال ابن المُستوفي: «وجدته في بعض حواشي سيبويه لبعض الحارثيين».

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٥، والمنخل: ١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٦/٧، وشرحه للأندلسي: ٢١٩/٣.

وهو من شواهد الكتاب: ٤١٩/١، وشرح التصريح: ٢٠٤/٢، والخزانة: ٦٠٦/٣.

قال المُشَرِّحُ: لولا^(١) ضرورة القافية لجاز فيه النُّصْبُ كما في بيتِ عُمر
ابن أبي ربيعة:

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ ذَا^(٢) الْمَنْزِلِ الْخَلِيقِ بِيَرْقَةَ ذِي ضَالٍ فَتُخْبِرُ إِنْ نَطَقُ
فإنه يحتمل الوجهين. السُّلُقُ: هو^(٣) القاع الصفصف، وجمعه:
سلقان مثل خلق وخلقان وكذلك السملق والجمع^(٤) سمالق، وبعده^(٥):

بِمُخْتَلَفِ الْأَرْوَاحِ بَيْنَ سُوءِقَةٍ وَأَحَدَبَ كَادَتِ بَعْدَ عَهْدِكَ تُخْلِقُ
عنى بمختلف الأرواح: الموضع الذي تهب فيه الأرواح من كل وجه.

قال جَارُ اللَّهِ: «وتقول: وَدَّ لو تأتيه فتحدثه، والرفع جيد كقوله
تعالى^(٦): ﴿وَدُّوا لَوْ تُزْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾، وفي بعض المصاحف
﴿فَيُدْهِنُوا﴾. وقال ابن أَحْمَرَ^(٧):

(١) شرح المفصل للأندلسي: ٢١٩/٢.

(٢) في (ب): «والمنزل».

(٣) الصحاح: (سلق).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) البيت لجميل بن معمر العذري المعروف بـ«جميل بثينة» ديوانه: ١٤٤. قال ابن المستوفي:
وأشدد أبو الفرج في كتابه لمحمد بن عبد الله بن مسلم بن المولى مولى الأنصار من مخزومي
الدولتين يمدح المهدي:

سلا دار ليلي هل تيبين فتنتطق وأنى ترد القول بيضاء سملق
وأنى ترد القول دار كأنها لطول بلاها والتقدم مهرق
توجه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٥، والمنخل: ١٥١، وشرح المفصل
لابن يعيش: ٦٣/٧، وشرح المفصل للأندلسي: ٣/ وينظر: شرح السيرافي: ٢١٠/٣،
وشرح التصريح: ٢٤٠/٢ والخزانة: ٦٠١/٣.

(٦) سورة القلم: آية: ٩ ﴿فَيُدْهِنُوا﴾ في البحر المحيط: ٣٠٩/٨.

(٧) ديوان ابن أحمر: ٧٣.

توجه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٦، والمنخل: ١٥٢، وشرح المفصل
لابن يعيش: ٣٦/٧، ٣٨، وشرحه للأندلسي: ٢١٩/٣. وينظر: المعاني الكبير لابن قتيبة:

١١٣٤، ٨٤٦.

يُعَالِجُ عَاقِرًا أَعْيَتْ عَلَيْهِ لِيُلْقِحَهَا فَيُنْتِجَهَا حُورًا
[كأنه] قال: يُعَالِجُ فَيُنْتِجُهَا، وإن شئت على الابتداء.

قال المُشْرَحُ: «تأتيه» بالسكون^(١) وقوله: فتحدثه بالنصب لأن المعنى
وَدَّ أن تأتيه فتحدثه، وأمَّا الرفعُ فعلى الظاهر.

فإن سألت: فإذا كان على معنى إن تأتيه فكيف لم يجرز النصب في
الأول؟

أجبت: هذا بمنزلة إن زيدا منطلقاً وعمرو، بالرفع بالعطف على محل
قوله: «زيداً»، ثم لا يجوز في زيد الرفع، لأنه إنما يتبين فيه كونه في محل
الرفع بعد انقضاء الجملة، كذلك هاهنا إنما يتبين كونه في موضع النصب
بعد انقضائه، ونحوه ألا تنزل تُصِبُّ^(٢) خيراً.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وتقول أريد أن تأتي فتحدثني ويجوز الرفع،
وخير الخليل في قول عُروَةَ العُذْرِي^(٣):

وما هو إلا أن أراها فجاءةً فأبْهَتْ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ

(١) شرح المفصل للأندلسي: ٢١٩/٣.

(٢) في (ب): «تصيب» وعلق الناسخ في هامش النسخة «تصب» قراءة نسخة أخرى.

(٣) وينسب إلى كثير، ديوانه: ٥٢٢، وإلى المجنون، ديوانه: ٥٩، وإلى الأحوص، ملحق
ديوانه: ٢١٣.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٦، والمنخل: ١٥٢، وشرح المفصل
لابن يعيش: ٣٨/٧، وشرحه للأندلسي: ٣/.

وهو من شواهد الكتاب: ٤٣٠/١، والخزانة: ٦١٧/٣، وفيه: «وقد وقع البيت الشاهد
بقافية رائية في قصيدة لأبي صخر الهذلي منها:

وإني لأيتها أريد عتابها وأوعدها بالهجر ما برق الفجر
فما هي إلا أن أراها فجاءةً فأبْهَتْ لا عرف لدي ولا نكر
وأنسى الذي فيه أكون هجرتها كما قد تُنسى لب شاربها الخمر

شرح أشعار الهذليين: ٩٥٨ مع بعض الاختلاف في الرواية.

بين النَّصْبِ والرَّفْعِ في «فَأُبْهَتْ».

قَالَ المُشْرَحُ: أما وَجْهُ النَّصْبِ فظَاهِرٌ، وَهُوَ العَطْفُ. أما وَجْهُ الرَّفْعِ فالابتداء كأنه قَالَ: فَأَنَا مِمَّنْ أُبْهَتْ.

قَالَ جَارُ اللّٰهِ: «ومما جاء منقطعاً قول أبي اللّٰحَمِ التَّغْلِبِيِّ:

عَلَى الحَكْمِ المَاتِيَّ يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ
أَي: عَلَيْهِ غَيْرُ الجُورِ وَهُوَ يَقْصِدُ، كَمَا تَقُولُ: أَنْ لَا يَجُورَ وَيَنْبَغِي لَهُ
كَذَا.

قَالَ المُشْرَحُ: قوله: و«يقصد» معطوف على «الحكم المأتي» لا على^(١) قول: «أن لا يجور»، ونظيره أحب أن تذهب فتضرب زيدا تنصب «تضرب» عطفاً على «تذهب»، لأن الفعل الثاني انعقد له الحكم الذي انعقد للفعل الأول، وتقول: أحب أن أزورك فيمنعني البواب، ترفع «يمنعني»، لأنه لم ينعقد له الحكم الذي انعقد للزيارة إلا أن الزيارة مفعول «أحب» بخلاف «يمنعني» المأتي: أبو اللّٰحَمِ، بالحاء المهملة التعلبي بالغين المعجمة ما قبل البيت^(٢):

(١) ساقط من (ب).

(٢) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: «وجدت هذا البيت في كتاب سيبويه يروي لعبد الرحمن بن أم الحكم.

قال البغدادي في الخزانة: والبيت من قصيدة عدتها تسعة عشر بيتاً لأبي اللّٰحَمِ التَّغْلِبِيِّ أوردها أبو عمرو الشيباني في أشعار تغلب له وانتخبها أبو تمام فأورد منها خمسة أبيات في مختار أشعار القبائل وهذا أولها ثم أورد منها ثلاثة أبيات رابعها الشاهد، ثم أورد بعد ذلك ثلاثة أبيات آخر. وأورد منها أبو تمام في الحماسة (رواية الجواليقي): ٣٣٤ بيتين ولم ينسبها إليه ثم أورد بعدها ثلاثة أبيات بدأها بقوله: قال آخر عدي بن زيد. وأورد منها ابن المستوفي ثمانية أبيات هي:

عمرت زماناً بالتفكير خالياً وساءلت حتى كاد عمري ينفد
فأضحت أمور الناس يغشين عالماً [ب]ما يتقي منها وما يتعمد
على الحكم المأتي يوماً إذا قضى حكومته أن لا يجور ويقصد =

عَمَرْتُ فَأَكْثَرْتُ التَّفَكُّرَ خَالِيًا وَسَاءَلْتُ حَتَّى كَادَ عُمْرِي يَنْفَدُ
فَأَضَحَّتْ أُمُورُ^(١) النَّاسِ يَغْشَيْنَ عَالَمًا بِمَا يُتَّقَى مِنْهَا وَمَا يُتَعَمَّدُ
جَدِيرٌ بَأَن لَّا أَسْتَكِينُ وَلَا أَرَى إِذَا حَلَّ أَمْرٌ سَاحَتِي أَتَبَلَّدُ
عَلَى الْحَكْمِ الْمَأْتِيٍّ..... البيت

عَمِرَ الرجل [- بالكسر -] يَعْمُرُ عَمْرًا وَعَمْرًا عَلَى غير قياس؛ لأن قياس مصدره التَّحْرِيكُ، ومنه: أَطَالَ اللَّهُ عُمْرَكَ، أَي: عَشَتْ زَمَانًا طَوِيلًا. «بأن لا أستكين»: بأن لا أذل ولا أخضع. تَبَلَّدَ، أَي: تَرَدَّدَ مُتَحِيرًا مِنَ الْبَلَدِ وَهُوَ الْمَفَازَةُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «قال سيبويه^(٢): ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال».

قَالَ الْمُشْرَحُ: يريد نحو قوله: أريد أن تأتني ثم تحدثني وقوله:

* «... أن أراها فجاءة فأبهت...» *

والمعنى إن هذا قياس غير مقصور على السَّماع.

= وما المرء إلا حيث يجعل نفسه فأبصر بعينيك امرءاً حيث يعمد
فإنك لا تدري بإعطاء سائل أنت بما تعطيه أم هو أسعد
عسى سائل ذو حاجة إن منعه من اليوم سؤلاً أن يجيء به غد
أراكم رجالاً بدنا حق بدن فليست أبا اللحام إن لم تخلدوا
جديرٌ بأن لا أستكين ولا أرى إذا حلَّ أمرٌ سَاحَتِي أَتَبَلَّدُ

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٧، والمنخل: ١٥٣، والكوفي: ٢٢٨،

وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٨/٧، ٣٩، وشرح المفصل للاندلسي: ٢٢٠/٣.

وينظر: الكتاب: ٤٣١/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١٨٢/٢، والمحتسب: ١٤٩/١،

٢١/٢، والخزانة: ٦١٣/٣.

(١) في (ب): «فأصبح أمر الناس».

(٢) الكتاب: ٤٢٢/١.

وأما قوله^(١):

وَإِنِّي لَا تَجْزُونِي عِنْدَ ذَلِكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيُعْقِبَا

وقوله^(٢):

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا

وقول طرفة^(٣):

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذَّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعَصَمَا

فقد قال أبو سعيد السيرافي: الوجه فيه الرفع.

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٣/٢١٠ فما بعدها وفيه النص الذي نقله المؤلف وأورد أبو سعيد الشاهد في أول كتابه في باب الضرائر (ضرائر الشعر: ١٩٨) قطعة مطبوعة من كتاب أبي سعيد.

والبيت للأعشى في ديوانه: ٩٠ (الصيح المنير).

(٢) هو في شرح أبي سعيد كسابقه، وفي قطعة الضرائر: ١٩٥.

والبيت للمغيرة بن حبياء في الكتاب: ١/٤٢٣، ٤٤٨، والمقتضب: ٢/٢٤، والمسائل

البغداديات: ٣٤٢، والمحتسب: ١/١٩٧، وأمالي ابن الشجري: ١/٢٧٩، وشرح المفصل

لابن عصفور: ٢٨٤، والبحر المحيط: ٣/٣٣٧، ٦/٣٠٢، والخزانة: ٣/٦٠٠.

(٣) هو في شرح أبي سعيد كسابقه، وفي قطعة الضرائر منه أيضاً. ينسب إلى طرفة، ديوانه: ١٥٩ (ملحقاته) وينسب إلى الأعشى.

وهو من شواهد الكتاب: ١/٢٢٣، والمقتضب: ٢/٤٢، والمحتسب: ١/١٩٧، وضرائر

الشعر لابن عصفور: ٢٨٥.

[بابُ الجوازم]

قالَ جارُ اللّهِ: «المجزوم تعمل فيه حروف وأسماء نحو قولك: لم يخرج ولما يضرب وليضرب، ولا تفعل وإن تأتني أكرمك وما تصنع أصنع، وأياً تضرب أضرب، وبمن تمرز أمرز به».

قالَ المُشْرَحُ: حروف الجزم: «لم»، و«لما»، و«لام الأمر»، و«لا» في النفي، و«إن» في المجازاة، وأما الأسماء الجازمة فمنها: «أي»، و«من»، و«ما».

قالَ جارُ اللّهِ: «(فصل): ويجزم «بأن» مضمرة إذا وقع جواباً لأمرٍ أو نهيٍ أو استفهام أو تمنٍّ أو عرضٍ نحو قولك: أكرمني أكرمك، ولا/ تفعل [١/١٣١] يكن خيراً لك، إن لا تأتني أحدثك، وأين بيتك أزرک، وألاماء أشربهُ، وليته عندنا فيحدثنا، وألا تنزل تصب خيراً، وجواز إضمارها لدلالة هذه الأشياء عليها. قال الخليل: إنَّ هذه الأوائل (١) كلها فيها معنى «إن» فلذلك انجزم الجواب».

قالَ المُشْرَحُ: قوله: «أكرمني أكرمك» معناه: أكرمني فإنك إن أكرمتني أكرمك، وكذلك «لا تفعل يكن خيراً لك»، معناه: لا تفعل فإنك إن لم تفعل يكن خيراً لك.

(١) في (أ): «الأول».

فإن سألت^(١): كيف جاز قولهم: ألا تأتي أحدتك، وألا ماء فأشربه،
وألا تنزل تُصب خيراً مع أنه يفضي إلى أن يكون المعنى إن لم تأتي أحدتك
وإن لم يكن ماء أشربه، وإن لم تنزل تُصب خيراً؟
أجبتُ: بأن ذلك جار مجرى التمني، وقد مضى ذلك في قسم
الأسماء.

قال جازُ الله: «(فصل): وما فيه معنى الأمر والنهي بمنزلهما في ذلك
تقول اتقى الله امرؤً وفعل خيراً يثبت عليه ومعناه ليتقي الله وليفعل خيراً،
وحسبك ينم الناس».

قال المُشْرَحُ: أبو سعيد السيرافي^(٢): [وإن كان] لفظه لفظ الخبر،
ومعناه^(٣) معنى الأمر، كما أن قولهم: غفر الله لزيد ورحمه الله لفظه لفظ
الخبر^(٣) ومعناه الدعاء، وقال أيضاً: وهكذا يقول الواعظ لمن يسمع كلامه
ليس قصده بأن يخبر عن إنسان بأنه قد اتقى الله، وعندني^(٤): أن هذا على
إضمار حرف الشرط والشرط في مثل قولهم: رجلٌ فعل كذا، [وإذا كانوا قد
أضمروا الشرط في قوله تعالى^(٥): ﴿وإن أخذ من المشركين استجارك﴾
﴿ولو أنهم صبروا﴾^(٦) [٦] ^(٧) فلأن يجوزُ إضمار حرف الشرط دون الشرط
أولى.

قال جازُ الله: «(فصل): وحق المضمرة أن يكون من جنس المظهر فلا

(١) شرح المفصل للأندلسي: ٢٢٤/٣.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي: ٤/٤ ونقل العبارة الأندلسي في شرحه: ٢٢٤/٣.

(٣-٣) ساقط من (ب) موجود في شرح الكتاب.

(٤) شرح المفصل للأندلسي: ٢٢٤/٣.

(٥) سورة التوبة: آية: ٦.

(٦) سورة الحجرات: آية: ٥.

(٧) ما بين القوسين ساقط من النسختين مصحح في هامش الورقة في نسخة (ب) على أنه قراءة
نسخة أخرى.

يجوز أن تقول: لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم، لأن النفي لا يدل على الإثبات».

قال المُشْرَحُ: قولهم: «حق المضمَر أن يكون من جنس المظهر» معناه: أن كلَّ نوعٍ من هذه الأنواع متى وقع مثبتاً أو منفيّاً ثم أضمِر فيه المجازاة وجبَ أن يكونَ الكلامُ بعد إضمارِ المجازاة فيه من جنس الكلامِ الأولِ قبلَ إضمارِ المجازاة إثباتاً ونفيّاً، ألا ترى أنك إذا قلت: اتني أكرمك فهو كلامٌ مثبتٌ، ثم إذا أضمَرت فيه المُجازاة فقيل^(١): معناه: [إن]^(٢) تأتني أكرمك، كان قولك: تأتني أكرمك من جنس الكلامِ الأولِ إثباتاً، وإذا قيل لا تفعلن يكن خيراً لك من جنس الكلامِ نفيّاً. إذا عرفت هذا فوجه انسكابه بك إلى الغرض أن قولنا: لا تدن من الأسد يأكلك إنما كان غير صحيح؛ لأن المعنى إن لم تدن من الأسد يأكلك، وهذا - بلا ارتياب - غير صحيح.

قال جَارُ اللَّهِ: «ولذلك امتنع الإضمار في النفي فلم يُقل ما تأتينا تحدثنا ولكنك ترفع على القطع كأنك قلت: لا تدن منه فإنه يأكلك».

قال المُشْرَحُ: لو قلت^(٣): ما تأتينا تحدثنا بالجزم لم يجز لأنه يصير المعنى إن لم تأتينا تحدثنا، وهذا فاسد، ثم العلة في [امتناع]^(٤) «إن» تقدر في النفي أن لا تفعل كما قدرت في النهي أنه إنما يصح أن تقول أن لا تفعل مع من هم بفعل يفعله النهي [أبدأ]^(٥) يكونُ عن فعلٍ يكونُ المخاطبُ^(٥) قد همَّ بأن يفعله أو ينزل منزلته من هم، ولا يتصور في النفي ذلك. فإن قلت لرجلٍ: ما تأتينا فإنك تحكم عليه بعدمِ الفعلِ منه فكيف تقول فإنك أن لا تفعل؟

(١) بياض في نسخة (ب).

(٢) في (ب).

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٢٢٥/٣.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (ب).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وإن أدخلت الفاء ونصبت فحسناً».

قَالَ الْمُشْرَحُ: لو أدخلت الفاء في مسألة لا تدن من الأسد يأكلك فحسناً، لأن (١) محصول المعنى حِينَئِذٍ لا يكون منك (٢) دنوً من الأسد فأكل منه .

تخمير: الفرق بين ما تدنو من الأسد فيأكلك على النفي، وبين لا تدن من الأسد فيأكلك أن الأول يدل على أنه لا يقع أكل من الأسد، وليس كذلك الثاني، لأنه لا يجوز أن تخالف الأمر فيأكلك .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وإن لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه:

إِمَّا صفة كقوله عَزَّ وَجَلَّ (٣): ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثِنِي ﴾ (٤).

أو حالاً كقوله (٥): ﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ .

أو قطعاً واستئنافاً كقولك: لا تذهب به تغلب عليه، وقم يدعوك، ومنه بيت الكتاب (٦):

* وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرَسُوا نَزَاوِلَهَا *

(١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) سورة مريم: آية: ٥ .

(٥) سورة الأعراف: آية: ١٨٦ .

(٦) الكتاب: ١/٤٥٠، ونُسب إلى الأخطل، قال أبو البركات ابن السمطوني في إثبات المحصل:

«ووجدت هذا البيت بخطي للأخطل، وكذا أنشده سيويه له، ولم أره في شعره .

إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٧، والمنخل: ١٥٣، وشرح المفصل لابن

يعيش: ٥٠/٧، وشرحه للأندلسي: ٣٢٧/٣ .

وهو في الخزانة: ٦٥٩/٣ .

قَالَ الْمُشْرَحُ: ﴿يَرْتَبِي﴾ صِفَةٌ ﴿وَلِيًّا﴾ معناه: وَلِيًّا وَاِرثًا، يريد:
ويذرهم في طغيانهم عَمِيهين كَأَنه قَالَ: لم لا أَذهب به فَقِيلَ: لَأَنكَ تُغلب
عليه. معناه: لِمَاذَا أَقوم فَقِيلَ: لَأَنه يدعوك. وَتَمَامُهُ:

* فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ *

أرسوا: أي أقيموا، وأصله من إرساء المِلاح وهو: إلقاء المرساة في
قعر البحر.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومما يحتمل الأمرين الحال والقطع قولهم: ذره يقول
ذاك، ومره يحفرها وقول الأخطل:

[ب/١٣١]

* كُرُّوا إِلَى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا * /

وقوله تعالى^(١): ﴿فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرْكًا
وَلَا تَحْشَى﴾^(٢).

قَالَ الْمُشْرَحُ: أما الحال^(٣) فكأنه قال: ذره قائلاً، وأما القطع فكأنه
قال: ذره لأنه يقول ذلك.

فإن سألت: فكيف تقول في مره يحفرها على معنى الحال؟

أجبت: أمره بالحفر حافراً لها.

فإن سألت: فإذا كان في الحفر فما معنى الأمر به؟

أجبت: معنى الأمر به في تلك الحال إما الحث والإغراء وإما الثبات
عليه، وإما تَمِيمُهُ. تمام البيت^(٤):

(١) في (ب): «عز وعلا».

(٢) سورة طه: آية: ٧٧.

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٢٢٧/٣.

(٤) البيت في شعر الأخطل: ٢٠٦/١ من قصيدة أولها:

* كَمَا تَكْرُرُ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقْرُ *

يعني : البَقْرُ الإنسية، يقول :

ارجعوا إلى أوطانكم أذلاء كما تأوي البقر إلى أوطانها بعد الجهد والكد .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «(فصلُ) : وتقول : إن تأتي تسألني أعطك ، وإن تأتي

تمش أمش معك برفع المتوسط ، ومنه قول الحطيئة :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ

وقد قال عبيد الله بن الحر :

مَتَى تَأْتِنَا تَلِمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْحَجَا

فَجَزَمَهُ عَلَى الْبَدَلِ .

قَالَ الْمُشَرَّحُ : «تسألني» في محل النَّصْبِ عَلَى الْحَالِ وكذلك «تمش»

نحو إن تأتي تمش أمش معك يجزم أمش ، ولا يجوز أن تقول : إن تأتي

تأكل آكل معك ، لأن الأكل ليس من الإتيان في شيء .

عشوت إلى النار^(١) : استدلت عليها ببصرٍ ضعيفٍ . في

(الصحاح)^(٢) : إذا صدرت عنه إلى غيره قلت عشوت عنه . «خير نار» من

= خف القطين فراحوا منك وابتكروا وأزعجتهم نوى في صرفها غير

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل : ١٣٧ ، والمنخل : ١٥٤ ، وشرحها للكوفي :

٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥٠/٧ ، ٥٢ ، ٥٩ ، وشرحه للأندلسي : ٢٢٧/٣ .

وهو من شواهد الكتاب : ٤٥١/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٧٨/٢ ، وشرح الألفية

للأشموني : ٣٠٩/٣ .

(١) البيت في ديوان الحطيئة : ٢٥ .

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل : ١٣٨ ، والمنخل : ١٥٤ ، وشرح المفصل

للأندلسي : ٢٢٨/٣ ، وشرحه لابن يعيش : ٤٥/٧ ، ٥٣ .

وهو من شواهد الكتاب : ٤٤٥/١ ، ومجالس ثعلب : ٤٦٧ والمقتضب : ٦٥/٢ ، والجمل :

٢٢٠ ، وأمالي ابن السجري : ٢٧٨/٢ .

(٢) الصحاح : ٢٤٢٨/٦ (عشا) .

الكلم المسمى بـ (التجريد) يمدح بهذا الشعر بغيضاً، وهو من بني سعد^(١) بن زيد مناة. «تلمم» بدلاً من قوله: «تأتنا» وهذا من أوضح الدلائل على أن البدل كما يكون في الأسماء يكون في الأفعال. والمضير في «تأججاً» للنار والحطب الجزل وتذكيرهما^(٢) على طريقة التّغليب^(٣)، يقول: إنهم يوقدون النار بالغليظ من الحطب لتقوى نارهم فينظر إليها الضيفان، وقبله^(٤):

إِذَا خَرَجُوا مِنْ عَمْرَةٍ رَجَعُوا لَهَا بِأَسْيَافِهِمْ وَالطَّعْنِ حَتَّى تَفْرَجَا
مَتَى تَأْتِنَا... ..

(١) الاشتقاق: ٢٥٦، والإصابة: ١١٤/٥.

(٢-٢) في (ب): «على جهة التّغليب».

(٣) شعره: (شعراء أمويون): ٩٨/١، وعبيد الله شاعر فحل وقائد مشهور كان من أصحاب عثمان ثم مع معاوية يوم صفين... توفي سنة ٦٨ هـ.

أخباره في: جمهرة النسب لابن الكلبي: ٢٥٠، والخزاعة: ٢٩٦/١، أورد له ابن المستوفي في إثبات المحصل بعض الأبيات من القصيدة التي منها الشاهد لم ترد في مجموع شعره منها:

وأبيض قد نهته بعد هجعه وقد لبس الليل القميص الأرنديجا
وجذت عليه مغرمًا فقَبِضْتُهُ وفرجت ما يرجي به أن يفرجا
وكنت إذا قومي دَعَوْنِي لِنَجْدَةٍ شذت نطاعي حين أدعى وأسرجا
فأكشف غمها وأكسب مغنمًا وأطفي الذي قد كان منها مؤججا

وذكر ابن الكلبي أن المجشر بن خويلد بن زياد بن شهاب بن دينار بن الحارث بن ربيعة بن عائد بن ثعلبة بن الحارث بن تيم كان من فرسان عبيد الله بن الحر الجعفي وذكره في شعره فقال:

وكل فتى مثل المجشر منهم يعانق مثلي المستमित المدججا
وهذا البيت لم يرد في شعره أيضاً. وروى أبو بكر بن الأنباري في الزاهر ٢/ : بيت الشاهد هكذا:

من يأتنا يوماً يقص طريقنا يجذ حطبا جزلاً وناراً تأججا
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٣٩، والمنخل: ١٥٥، والكوفي: ٢٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٣/٧، وشرحه للأندلسي: ٢٢٩/٣.

وهو من شواهد الكتاب: ٤٤٦/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٦٦/٢، والمقتضب: ٦٦/١، والانصاف: ٥٨٣، وخزاعة الأدب: ٦٦٠/٣.

فصل: قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وتقول^(١): إِنْ تَأْتِنِي آتِكْ فَأَحْدِثْكَ بِالْجِزْمِ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَكَذَلِكَ الْوَاوُ وَتُمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى^(٢): ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٣) وَقُرَىءَ ﴿وَنَذَرُهُمْ﴾ بِالْجِزْمِ^(٣)، وَقَالَ^(٤): ﴿إِنْ تَتَلَوْنَا بِسَبْتٍ لَوْ كُنَّا نَمْلًا يُدْرِكُهُ الْإِنشَاءُ الْيَوْمَ يُدْرِكُهَا يَوْمَئِذٍ﴾ وَقَالَ^(٥): ﴿وَإِنْ يُقَاتِلُواكُمْ يُوَلُّوكُمْ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾.

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْمَعْنَى إِنْ تَأْتِنِي آتِكْ فَإِنِّي مِمَّنْ يُحَدِّثُكَ، مَنْ رَفَعَ ﴿وَنَذَرُهُمْ﴾ لَمْ يَجْعَلِ الْحَرْفَ الْعَاطِفَ لِلشَّرْكَ، وَلَكِنْ لِعَطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ، وَنَظِيرَهَا فِي الْوَجْهِينِ ﴿وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهَوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَنُكْفَرٌ﴾^(٦).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَسَأَلَ سَيَّبِيهِ الْخَلِيلُ^(٧) عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٨): ﴿رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ فَقَالَ هَذَا كَقَوْلِ عُمَرُو بْنِ مَعْدِي كَرِبٍ^(٩):

دَعَانِي فَأَذْهَبُ جَانِبًا يَوْمًا وَأَكْفِكَ جَانِبًا

(١) يظهر أن الناسخ في نسخة (ب) أسقط كلمة (فصل) ثم استدركها وكتبها قبل: قال جارُ الله.

(٢) سورة الأنعام: آية: ١١٠.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) سورة محمد: آية: ٣٨.

(٥) سورة آل عمران: آية: ١١١.

(٦) سورة البقرة: آية: ٢٧١ وكلمة ﴿ونكفر﴾ ساقط من (ب).

(٧) الكتاب: ٤٥٢/١.

(٨) سورة المنافقون: آية: ١٠.

(٩) البيت في ملحقات ديوانه: ١٨٥، قال أبو البركات ابن المستوفي في إثبات المحصل: ١٤٠

«ولم أجد بيت عمرو في ديوان شعره وهو عندي بخط مكتوب في محرم سنة سبع وسبعين وثلاثمائة».

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٤٠، والمنخل: ١٥٥ وشرح المفصل

لابن يعيش: ٥٦/٧، وينظر: الخزانة: ٦٦٤/٣.

وكقوله^(١):

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئاً
أَي: كما جَرُّوا الثَّانِي لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ تَدَخَّلَهُ الْبَاءُ فَكَأَنَّهَا ثَابِتَةٌ [فِيهِ]^(٢)،
فَكَذَلِكَ جَزَمُوا الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَكُونُ مَجْزُوماً وَلَا فَاءَ فِيهِ، فَكَأَنَّهُ مَجْزُومٌ.

قَالَ الْمُشْرَحُ: هَذَا^(٣) مِنْ جِنْسِ قَوْلِهِ^(٤):

مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِشُؤْمٍ غُرَابُهَا
بِجَرِّ «نَاعِبٍ»، وَمَا يَشْبَهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ^(٥):

* أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ *

(١) يُنسب هذا البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه: ٢٨٧ قال أبو البركات ابن المستوفي في إثبات المحصل: ١٤٠: «أما البيت الثاني فيروى لأبي صرمة الأنصاري وأنشده سيبويه لصرمة الأنصاري، ورواه الأصمعي أيضاً لصرمة وهو الصحيح. وغيره يرويه لزهير. ووجدته في ديوانه.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٤٠، والمنخل: ١٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٦/٦، وشرحه للأندلسي: ٣/ وهو من شواهد سيبويه: ٨٣/١، ١٥٤، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩، ٥٤٢، ٢٧٨/٢. وينظر: شرح أبياته لابن السيرافي: ٧٢/١ وشرحها لابن خلف: والمقتضب: ٣٣٩/٢، والأصول: ٢٥٢/١، والجمل: ٩٦، والخصائص: ٣٥٣/٢، ٤٢٤، والانصاف: ١٩١، والخزانة: ٦٦٥/٣.

(٢) في (أ): «فيها».

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ٢٣٠/٣.

(٤) البيت للأخوص - بالخاء المعجمة - واسمه زيد بن عمرو بن يربوع التميمي شاعر إسلامي (ت ٥٠ هـ). أخباره في: الخزانة: ١٤٠/٢. وقد ينسب البيت في بعض مصادره إلى الفرزدق وهو من شواهد الكتاب: ٨٣/١، ١٤٥، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٧٤/١، وشرحها لابن خلف: وفرحة الأديب:

وينظر: الخصائص: ٣٥٤/٢، وأسرار العربية: ١٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش:

٩٨/٥.

(٥) البيت ينسب لرؤبة، ديوانه: ١٥.

وهو في الكتاب: ١٠٣/١، والمقتضب: ١٦٢/٤، والخزانة: ٤٨٠/٣.

لأن المعنى: **إِنَّ أُمَّ الْحُلَيْسِ**، فلذلك حصل في خبر المبتدأ اللام، وعكسها قوله تعالى^(١): ﴿ **إِن الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ لأن المعنى الذين قالوا ولذلك دخل في خبر المبتدأ الفاء.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وتقول والله إن أتيتني لأفعل بالرفع، وأنا والله إن تأتيني لا آتك بالجزم، لأن الأول لليمين والثاني للشرط».

قَالَ الْمَشْرُحُ: قبل^(٢) الخوض في هذه المسألة ألقى عليك مسألتين:

إحدهما: من القبيح أن تقول: **إِن تَزْرِنِي لِأَزُورَنَّكَ** لأن «**إِن**» إذا جزمت اقتضت بعدها مجزوماً، حتى يظهر أنها جزمته.

فإن سألت: فكيف قُبِحَ قولك: **إِن زَرْتَنِي أَزْرُكَ؟**

أجبت: لأن القسم أوقع للمجازاة في الطِّيِّ، أما إذا لم تجزم «**إِن**» وأضمرت فيه القسم فإنه يحسن نحو قولك: **إِن أَتَيْتَنِي لَا أَكْرَمُكَ**.

وثانيهما: قوله تعالى^(٣): ﴿ **إِلَّا تَغْفِرَ لِي وَتَرْحَمَنِي أَكُنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ** ﴾ وقوله^(٤): ﴿ **إِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ** ﴾ الأول للشرط بدليل أن الشرط قد عمل في الأول. والثاني: للقسم.

وأما الجزم في ﴿ **تَغْفِرْ** ﴾ فهو بـ «**لم**» لأبـ «**أن**» فيكون لليمين.

لذلك / حَسَنَ قولك **إِن أَتَيْتَنِي لِأَكْرَمَنَّكَ** لأن «**إِن**» لم تعمل في الشرط.

وإذا ثبت هذا رقيتك إلى الطلب فقلت: إنما كان الأول لليمين، لأن

(١) سورة الأحقاف: آية: ١٣.

(٢) شرح المفصل للأندلسي: ٣/٣٣١.

(٣) سورة هود: آية: ٤٧.

(٤) سورة الأعراف: آية: ١٤٩.

القسم في الأول أوقع في الجزاء في الطِّيِّ - وإن لم يعمل في الشرط - فيكون الكلام لليمين بخلاف الثاني فإن القسم فيه قد وقع في الطِّيِّ لكون الضمير مبتدأ والجزاء قد خرج عن الطِّيِّ بعمله في الشرط فيكون للشرط، وللشرط إبهام. وهذا الفصل من حيات هذا الكتاب وعقاربه.



[باب فعل الأمر]

قال جازُ الله: «ومن أصناف الفعل مثالُ الأمرِ وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل^(١) المخاطب، لا يخالف بصيغته صيغته إلا أن تنزع الزائدة فتقول في يضع: ضع، وفي تضارب ضارب، وفي تدحرج دحرج ونحوهما مما أوله متحرك، فإن سكن زدت، لثلاً تبتدىء بالساكنِ همزة وصل فتقول في يضرب اضرب، وفي ينطلق ويستخرج انطلق واستخرج».

قال المُشْرَحُ: مثال الأمر أبدأً على طريق المضارع من الفعل الذي تصوغه منه؛ تفسير ذلك أنك تجد فاء الفعل [وعينه]^(٢) فيه على ما هما عليه في المضارع، تقول: اضرب. فتجد الضاد ساكنة والراء مكسورة كما تجدها كذلك في يضرب، وتقول: اذهب فتجد الفاء ساكنة والعين مفتوحة كما أنهما كذلك في يذهب، وعلى هذا القياس أبدأً، هذه ألفاظ الإمام عبد القاهر الجرجاني [رحمه الله].

فإن سألت: الهمزة تكسر إذا كانت العين مكسورة، وتضم إذا كانت مضمومة. فكيف لم تُفتح إذا كانت مفتوحة؟

أجبت: لثلاً يُظن أنه مضارع موقوف عليه فتقع اللبسة. ألا ترى أنك لو

(١) في (ب): «للفاعل على المخاطب».

(٢) في (أ): «وهيته».

قلت حينئذ افتح دار الأمير لم يكن فرق بين أن يكون هذا إخباراً، وبين أن يكون أمراً.

قال جَارُ اللَّهِ: «والأصل في يكرم يُؤكِّرم كيُدْخَرَج، فعلى ذلك»^(١) خرج أكرم».

قال المُشَرِّحُ: لما مست الحاجة إلى المجيء بالهمزة والمجيء بالهمزة الأصلية أقل.

فإن سألت: فلم سقطت الهمزة في مضارع أكرم؟

أجبت: لثلاثا يكتفي في الحكاية همزتان، ثم أطرده في غير الحكاية، ونحوه سقوط الواو في يعد، لثلاثا يتخلل أجنبي بين أختين ثم أطرده كما في تعد ونعد وأعد.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وأما ما ليس للفاعل فإنه يؤمر بالحرف داخلاً على المضارع دخول لا ولم، كقولك: لتضرب أنت وليضرب زيد، ولأضرب أنا، وكذلك ما هو الفاعل، وليس لمخاطب كقولك: ليضرب زيد، ولأضرب أنا».

قال المُشَرِّحُ: أمر الخطاب^(٢) بمثال (فاعل) له شريطان.

إحدهما: أن يكون للفاعل.

والثانية: أن يكون للمخاطب.

فإذا فقدت إحدى الشريطتين فاللام كقولك: لتضرب أنت، لأنه ليس للفاعل، وليضرب زيداً، لأنه ليس للمخاطب.

تخمير: ونحوه قولهم: لتعن بحاجتي: إنما كان الأمر فيه باللام

(١) في (ب): «هذا».

(٢) شرح المفصل للأندلسي: ٢٣٣/٣.

من حيث إن الأمر في فعل ما لم يُسم فاعله يتوجه في الحقيقة إلى الفاعل المتروك ذكره. قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: فقولك: لتعن في معنى ليُعنك أمرٌ حاجتي. الأمر كما يكون لغير الأمر فقد يقع للأمر.

فإن سألت: الأمر إنما يكون لغير الأمر أما أن يكون له فكيف يصح؟

أجبت: أما في قولك: لتضرب [نحن] الآن فكأنك قلت: لتضرب أصحابي وأنا معهم في الضرب كواحد منهم، وأما فيما إذا قلت: لأضرب أنا فمعناه: أنا المتعين لضرب المستعين بأعواني عليه.

قال جازُّ الله: «(فصل): وقد جاء قليلاً أن يؤمر بالفاعل للمخاطب بالحرف، ومنه قراءة النبي ﷺ^(١): ﴿فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا﴾^(٢).

قال المُشَرِّحُ: الأخفش: إدخال اللام في أمر المُخاطب لغةً رديئةً؛ لأنَّ هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا تقدر فيه على (أفعل) إذا خاطبت قلتُ قُمُ لأنك قد [استغنيت عنها]^(٣)، والأمر كما ذكره الأخفش، إلا أن من المواضع ما يحسن فيه الأمر باللام للفاعل المخاطب، وذلك إذا كان المأمور جماعةً بعضها غائبٌ وبعضها مخاطبٌ كقوله ﷺ: «لتأخذوا مصافكم» فالخطاب^(٤) يفيد الخطاب واللام تفيد الغيبة فمجموع الأمرين مستفاد العموم، ولو قلتُ: خُذُوا مصافكم^(٥) لأوهم خصوص الجماعة^(٦) المخاطبة وعليه قراءة النبي ﷺ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا﴾ الفاء في فلتفرحوا مزيدة كما في «فاجزعي» من قوله^(٧):

(١) القراءة في تفسير الطبري: ٨٨/١١، وإعراب القرآن للنحاس: ٦٥/٢.

(٢) سورة يونس: آية: ٥٨.

(٣) في (أ): «إذا استغلت...».

(٤) في نسخة: (ب) «فالتاء» مصححة على هامش النسخة.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) شرح المفصل للأندلسي: ٣٣٤/٣.

(٧) تقدم ذكره في الجزء الأول.

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِئاً أَهْلَكْتَهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

قَالَ جَارُ اللَّهِ: (فصل): وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين،

[ب/١٣٢] وقال: الكوفيون: هو مجزومٌ باللام مضمرة، وهذا خلف من القول.

قَالَ الْمُشْرَحُ: احتج الكوفيون^(١) في المسألة بشيئين:

أحدهما: أن اللام [مما]^(٢) يضم كما في قوله^(٣):

* مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ *

فتضمه هاهنا لأن الأصل في المضارع الإعراب.

وثانيهما: أن الفعل المنهي عنه معرب مجزوم نحو: لا تقم ولا تقعد،

فكذلك فعل الأمر نحو قم واقعد إذ النهي ضد الأمر والأشياء تُجرى على

نقائضها، كما تُجرى على نظائرها.

حُجَّةُ البصريين: أن الأضمار على^(٤) خلاف الأصل فلا يُصار إليه إلا

بدليل.

(١) شرح المفصل للأندلسي: ٣٣٥/٣.

وهذا آخر نص في الجزء الثالث من شرح الأندلسي. وتخريج المسائل بعد ذلك من الجزء الرابع بعده، وهو من تجزأة أخرى. فهو غير موافق لهذا الجزء فليعلم.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) تمامه: * إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تبالا *.

ينسب إلى حسان، ولم يوجد في ديوانه ونسب في شرح الشذور إلى أبي طالب عم النبي ﷺ وفي الخزائنة: ٦٢٩/٣ نسبه إلى الأعشى عن بعض فضلاء العجم، وهو المشهور بـ «فخر الدين الخوارزمي» شارح أبيات المفصل.

وهو من شواهد الكتاب: ٤٠/١، والإنصاف: ٥٣٠، وأسرار العربية: ١٢٥، وشروح سقط

الزند: ١١٢٥ والجنى الداني: ١١٣.

ومسألة الخلاف التي ذكرها المؤلف مذكورة في الانصاف لابن الأنباري: ٥٢٤، مسألة رقم

(٧٢) والتبيين للمكبري: ١٧٦ مسألة رقم (١٥) وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٦١/٧،

٦٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٤٩/٢.

(٤) ساقط من (ب) ومن نص الأندلسي.

قوله: «الأصلُ في المضارع الإعرابُ فلا يبنى إلا بدليلٍ».

قلنا: ما ذكرت من الدليل إن دلَّ على إضمار اللام في أمر المخاطب، فهاهنا ما يدل على عدم إضماره، وذلك أن الأصل في المضمرات يكون ممكن الإظهار، وإظهار اللام هاهنا غير ممكن؛ لأنه «لو أمكن إظهاره»^(١) لا يخلو من أن يظهر مع إعادة المحذوف، أو لا مع إعادة، لا وجه إلى أن يكون لا مع إعادة لأنك لو قلت: لقم لقوماً لقوموا لم يكن شيئاً، بدليل أن اللام إنما تكون للأمر إذا [دخل على]^(٢) المضارع.

ولا وجه إلى أن يكون مع إعادة المحذوف، لأنه يلزمك أن تقول: لا تضرب أو لتا يضرب، وذلك محال.

(١ - ١) في (ب): «أن أظهر».

(٢) في الأصل: «دخل عليها...».

[باب الفعل المتعدي وغير المتعدي]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي على ثلاثة أضربٍ متعدياً إلى مفعول به، وإلى اثنين، وإلى ثلاثة، فالأول نحو قولك: ضربت زيداً، والثاني نحو: كسوت زيداً جبّةً، وعلمتُ زيداً فاضلاً، والثالث: أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً.

وغير المتعدي ضرب واحد وهو ما تخصص بالفاعل كذهب زيد^(١) ومكث وخرج، ونحو ذلك».

قَالَ الْمُشْرَحُ: غير المتعدي على ضربين:

أحدهما: أن يكون وصفيّاً كقولك: قام^(١) زيد.

والثاني: أن يكون جعليّاً نحو ضرب زيد مبنياً للمفعول.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وللتعديّة أسباب ثلاثة وهي الهمزة، وتنقيح الحشو، وحرف الجرّ، تتصل ثلاثتها بغير المتعدي فتصيرُهُ مُتَعَدِيّاً، وبالمُتَعَدِي إلى مفعول واحدٍ فتصيره ذا مفعولين نحو قوله أذهبته وفرّحته وخرّجت به وأحفرته بئراً، وعلمته القرآن وعَضِبْتُ عليه الضّبيعة، وتتصل الهمزة بالمُتَعَدِي إلى اثنين فتنتقله إلى ثلاثةٍ نحو أعلمت».

(١) ساقط من (ب).

قَالَ الْمُشْرَحُ: «غَضِبْتُ» (يعني قد^١) تعدى إلى المفعول الأول.
قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): والأفعال المتعدية إلى ثلاثة على ثلاثة
أضرب:

[ضربٌ] منقولٌ بالهمزة عن المتعدي إلى مفعولين وهو فعلان أعلمت
وأريت، وقد أجاز الأخفش أظنت وأحسبت وأخلت وأزعمت.

وضربٌ متعدٍ إلى مفعولٍ واحدٍ قد أُجْرِي مُجْرَى أَعْلَمْتُ لِمَوْافَقَتِهِ لَهُ
فِي مَعْنَاهُ فَعْدِي تَعْدِيَتُهُ وَهُوَ خَمْسَةُ أَفْعَالٍ: أَنْبَأْتُ، وَنَبَأْتُ، وَأَخْبَرْتُ وَخَبَّرْتُ
وَحَدَّثْتُ، قَالَ الْحَارِثُ بْنُ حِلْزَةَ:

* فَمَنْ حَدَّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ *

قَالَ الْمُشْرَحُ: هذه المسألة تدل على أن التعدية بالهمزة عند الأخفش
قياسٌ. صدر البيت^(٢):

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حَدَّثْتُمُوهُ... البيت

مَنَعْتُمْ: مبني للفاعل، تُسْأَلُونَ: مبني للمفعول. حَدَّثْتُمُوهُ: لما جعل
مبنيًا للمفعول انتقص منه المفعول الأول، لأنه أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ فَصَارَ الْفِعْلُ
متعدياً إلى مفعولين فالهاء أحد المفعولين وله علينا العلاء وهو المفعول
الثاني.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وضربٌ متعدٍ إلى مفعولين وإلى الظرف المتسع فيه
كقولك: أعطيتُ عبدَ الله ثوباً اليوم، وسرق زيد عبد الله الثوب الليلة».

(١-١) في (ب): «بعلى فقد».

(٢) صاحب البيت من شعراء المعلقات، والبيت في ديوانه: ١٢، وشرح القصائد لابن النحاس:

٥٧٤. ويروى: (الولاء).

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٤٠، والمنخل: ١٥٥، وشرح المفصل

لابن يعيش: ٦٦/٧.

قَالَ الْمُشْرَحُ: عبد الله هو المفعول [الأول «وثوباً» هو المفعول] الثاني واليوم هو الظرف المُتسع فيه، وفي (شرح الكتاب) عبد الله قد سقط منه حرف الجر، أبو سعيد السيرافي جاز أن تكون اللَّيْلَةُ مفعولةً على السَّعة بمنزلة:

* يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ *

وقد جاز أن يكون ظرفاً.

تخمير: تقول: يوم الجمعة سير يزيد فيه فرسخان، وإن جعلت يوم الجمعة مفعولاً قلت: يوم الجمعة سيرَ يزيد فرسخان فإن قدمت الفرسخين أيضاً ويوم الجمعة ظرف قلت: الفرسخان يوم الجمعة سيرا فيه يزيد، وإن جعلت يوم الجمعة مفعولاً قلت: سيراه، فإن أقيمت يوم الجمعة مقامَ الفاعل قلت الفرسخان يوم الجمعة [سير^(١)] يزيد فيهما^(٢) / وإن جعلت الفرسخين [١٣٣/أ] مفعولين على السَّعة قلت الفرسخان يوم الجمعة سيراهما يزيد^(٢)، وتقول: على هذا القياس: أما اللَّيْلَةُ فَكَانَهَا زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ، وفكان زيد إياها منطلقاً، أما اليوم فكانه زيد منطلقاً وفكان زيد إياه منطلقاً، وكذلك أما اليوم فليسه زيد منطلقاً، وفليس زيد إياه منطلقاً، وأما اللَّيْلَةُ فليسهما زيد منطلقاً وفليس زيد إياها منطلقاً، ولا تقول أما اليومَ فليتهُ زيداً منطلقاً تُريد^(٣): ليتَ فيه؛ لأنَّ «ليت» ليس بفعلٍ، ولا هذا موضع مفعول فيتَّسع فيه.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومن النَّحويين من أبى الاتساعَ في الظَّرْفِ في الأفعال ذات المَفْعُولين».

قَالَ الْمُشْرَحُ^(٤): المفعولين في قوله: «ذات المَفْعُولين» جمع لا مثنى.

(١) في (أ): «سيراها».

(٢-٢) ساقط من (ب).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) بعده في (ب): «رحمه الله».

ابنُ السراج ولا تقول: اليوم أنا مُعلمه زيداً بشراً منطلقاً لأنه لا يكون فعلاً يتعدى إلى أربعة مفعولين.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): والمُتعدى وغيرُ المتعدى سيان في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الأربعة، وما ينتصب بالفعل من الملحقات بهن كما ينصب ذلك بنحو ضرب وكسا وأعلم تنصبه بنحو ذهب وقرب».

قال المُشَرِّحُ: المفاعيل عندي في الحقيقة ثلاثة على ما ذكرته في قسم الأسماء، وأما المنصوب بمعنى «اللام» (والمُنصوب بمعنى^(١) «مع» فليسا بمفعولين^(٢)).

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) في الأصل: «المفعولين».

[بَابُ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْ أَصْنَافِ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ. وَهُوَ: مَا اسْتُغْنِيَ عَنْ فَاعِلِهِ فَأَقِيمَ الْمَفْعُولُ مَقَامَهُ وَأُسْنَدَ إِلَيْهِ مَعْدُولاً عَنْ صِيغَةِ فَعَلٍ إِلَى صِيغَةِ فَعِلٍ، وَيَسْمَى فِعْلٌ مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ، وَالْمَفَاعِيلُ سِوَاهُ فِي صِحَّةِ بِنَائِهِ لَهَا إِلَّا الْمَفْعُولُ الثَّانِي فِي بَابِ عَلِمْتُ وَالثَّلَاثُ فِي بَابِ أَعْلَمْتُ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، تَقُولُ: ضَرَبَ زَيْدٌ وَسِيرَ سِيرٌ شَدِيدٌ، وَسِيرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَسِيرَ فَرَسَخَانٌ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الضَّمِيرُ فِي «بِنَائِهِ» لِلْفِعْلِ. وَفِي «لَهَا» لِلْمَفَاعِيلِ. الْمَفْعُولُ الثَّانِي فِي بَابِ عَلِمْتُ لَا يَصِحُّ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَيْهِ وَذَلِكَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ غَيْرِ الصَّحِيحِ. أَلَا تَرَى إِذَا قُلْتَ: عَلِمْتُ زَيْدًا مَنْطَلِقًا فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: عَلِمْتُ زَيْدٌ فِي صِفَةِ الْإِنْطِلَاقِ، وَالْمَفْعُولُ الصَّحِيحُ مَعَ غَيْرِ الصَّحِيحِ إِذَا اجْتَمَعَا فَالْإِسْنَادُ إِلَى الصَّحِيحِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَوَّلُ فَعَلِمْتُ حَيْثُ لَا يَتَعَدَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَكَذَلِكَ الْإِسْنَادُ فِي بَابِ أَعْلَمْتُ، فَأَمَّا الْمَنْصُوبُ بِمَعْنَى «الْلَامِ» وَالْمَنْصُوبُ بِمَعْنَى «مَعَ» فَلِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِمَفْعُولَيْنِ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى مَا مَضَى.

تَخْمِيرٌ: إِعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: سِيرَ بَزِيدٌ سِيرًا فَالْوَجْهَ النَّصْبُ لِأَنَّكَ لَوْ رَافَعْتَهُ لَكَانَ بَعْضُ الْفِعْلِ فَاعِلًا لَهُ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ. ابْنُ السَّرَاجِ: فَإِنْ وَصَفْتَهُ فَقُلْتَ: شَدِيدًا وَهَيْئًا فَالْوَجْهَ الرَّفْعُ لِأَنَّكَ لَمَّا نَعْتَهُ قَرَبْتَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَحَدَّثْتَ فِيهِ فَائِدَةً لَمْ تَكُنْ فِي سِيرٍ.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وإذا كان للفعل غير مفعول فبني لواحد بقي ما بقي على انتصابه كقولك: أعطى زيدُ درهماً وأعلم أخوك منطلقاً وأعلم أخوك عمراً خيراً للناسِ».

قالَ المُشْرَحُ: البناء للمفعول نقيض التعدية، وذلك أن البناء للمفعول ينتقص الفعل مفعولاً كما أن التعدية تزيده مفعولاً.

قالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وللمفعول به المتعدي إليه بغير حرف الجر من الفعل على سائر ما ما بني له أنه متى طُفِرَ به في الكلام فممتنع أن يُسند إليه غيره تقول: دُفِعَ المال إلى زيد وبلغ بعطائك خمسمائة برفع المال وخمس المائة، ولو ذهبت تنصبها مسنداً إلى زيد وبعطائك قائلاً: دفع إلى زيد المال: وبلغ بعطائك خمسمائة كما تقول منح زيد المال وبلغ عطائك خمسمائة خرجت عن كلام العرب».

قالَ المُشْرَحُ: الكلامُ إذا^(١) كانَ فيه مفعولٌ صحيحٌ فإنه لا يجوزُ بناءُ الفعلِ إلا له، فإذا فُقدَ فحينئذٍ يُسندُ إلى أي مفعولٍ شتت من المفاعيل المذكورة في الكلامِ الفعلُ، تقول: جذبت زيداً إلى داره جذباً شديداً يومَ الجمعةِ خلفَ القاضي ثم جُذبَ إلى داره جذباً شديداً خلفَ القاضي فترفع «زيداً» لقيامه مقامَ الفاعل، ولا ترفع لهذا المعنى غيره، لأن المفعول به بعد طرح الفاعل أسبق حضوراً بالبال [فتكون إقامته مقامَ الفاعل أولى]. أمّا أنه أسبق حضوراً بالبال^(٢) فلأنه بالإضافة إلى سائر المفاعيل مفردٌ، أما بالإضافة إلى المفعول غير الصحيح فلأن غير الصحيح مجذوب إليها والصحيح مجذوب، ولا شبهة في أن المجذوب مفردٌ.

وَأما بالإضافة إلى نوعي المفعول فيه فلأن ذلك كما عرفت مجذوب / [ب/١٣٣]

(١) شرح المفصل للأندلسي: ٥٧/٤.

(٢) ساقط من (أ)، موجود في نص الأندلسي ما عدا قوله: «بالبال».

وهما مجذوب فيهما فهذا هو المفعول غير الصحيح ونوعي المفعول فيه . وأما المفعول المطلق فلا دلالة للفعل عليه ، كما له على المفعول به دلالة ، وهذا لأن معنى المفعول المطلق يرجع إلى معنى التأكيد . ألا ترى أنك إذا قلت : جذبت زيداً جذباً^(١) فمعناه أوجدت فيه جذباً جذباً بليغاً بحيث قد استوجب أن يذكر مرتين ونفس الجذب لا يدل على الجذب البليغ بخلاف المفعول به فإن الجذب يدل ضرورة أن الفعل لا يكون بدون المفعول فكان المفعول به عند طرح الفاعل خاطراً بالبال ، ولم يكن المفعول المطلق عند ذلك خاطراً . أما أنه إذا كان أسبق خطوراً بالبال لإقامته مقام الفاعل أولى فظاهراً ؛ لأنه أمكن إقامته مقام الفاعل ، وفي وقت لم يمكن فيه إقامة غيره مقامه فيقام .

تخمير: الفعل^(٢) إذا تعدى إلى المفعول بواسطة حرف الجر فالمفعول ما هو؟ أهو المجرور بدون الجار أم هو به ، فعند النحويين المفعول هو المجرور مع الجار وهذا سهو ، ألا ترى أن الباء في قوله : خرجت بزيد بمنزلة الهمزة وتثقيل الحشو في أخرجتُ وخرَجْتُ فكما أن الهمزة وتثقيل الحشو في أخرجت وخرجت ليسا جزءاً من المفعول إنما هما جزء من الفعل كذلك هاهنا ؛ لأن هذا الفعل المتعدي بحرف الجر يجعل مبنياً للمفعول ولو لم يكن الجار جزءاً من الفعل لما جاز بناؤه من المفعول ؛ لأن الفعل اللازم لا يجعل مبنياً للمفعول ، ولأن الجار هاهنا قد تعدى به الفعل وصار معه بمنزلة الفعل المتعدي ، وشيء من الفعل المتعدي لا يكون جزءاً من المفعول .

فإن سألت: ما ذكرت من الدليل إن دل على أنه جزء من الفعل فهاهنا

(١) بعدها في (ب) : «عجباً» وهي أيضاً ساقطة من شرح الأندلسي .

(٢) النص في شرح المفصل للأندلسي : ٥٨/٤ .

ما يدل على أنه «ليس جزءاً^(١) منه إذ [لو] كان جزءاً منه لما تأخر عن الفاعل^(٢)»^(٣) في خرجت بزید وخرج عمرو بزید؛ لأن جزءاً من الفعل لا يتأخر عن الفعل^(٤)؟.

أجبت: لو كان جزءاً من الفاعل لتأخر ما في خرجت بزید فلأنه لو لم يكن يتأخر لكان [الجار]^(٥) مقدماً فبعد ذلك لا يخلو من أن يتقدم مع المجرور أولاً مع المجرور.

لا وجه أن يتقدم لا مع المجرور؛ لأن ذلك مما يُوقع الفصل بين الجار والمجرور، وذلك لا يجوز.

ولا وجه أن يتقدم مع المجرور؛ لأنه يلزم ذلك اتصال تاء الضمير بالاسم، وذلك لا يجوز.

فإن سألت: ما ذكرت من الدليل إن دل على أن الجار جزء من الفعل فهأنا ما يدل على أنه ليس جزءاً منه وذلك أنه لو كان جزءاً منه للزم من ذلك أحد الأشياء المحذورة وهو: إما تأخر الجزء من الفعل، وإما الفصل بين الجار والمجرور، وإما اتصال تاء الضمير بالاسم؟

أجبت: نعم لكن لمعارض^(٥)، إما على تقدير تأخر الجار عن الضمير قليلاً يلزم من ذلك أحد المحذورين اللذين هما الفصل بين الجار والمجرور واتصال تاء الضمير بالاسم، وإما على تقدير التقدم قليلاً يلزم من ذلك أحد المحذورين الآخرين اللذين هما تأخر الجزء من الفعل على الفاعل واتصال

(١) في (أ): «ما يدل...».

(٢) في (أ): «عن الفعل».

(٣-٣) ساقط من (ب)، وقد اختصر الأندلسي العبارة في السؤال فتعذرت المقابلة به.

(٤) في الأصل: «الجازم»، وهو خطأ تصحيح من سياق العبارة.

(٥) في (ب): «المعارض».

تاء الضمير بالاسم أن [لو] كان الواقع [هو الفصل بين الجار والمجرور أحد المحذورين اللذين هما تأخر الجزء من الفعل عن الفاعل] والفصل بين الجار والمجرور أن [لو] كان الواقع هو اتصال تاء الضمير بالاسم، والدليلان إذا تعارضا ولأحدهما معارض فترك العمل بماله معارض أولى نظيره: القصاص واجب على القاتل بالنص، ثم يقال بأنه لو وجب عليه القصاص للزم من ذلك الضرر بالقاتل والضرر منتف، لأننا نقول يلزم من ذلك الضرر بالقاتل لكن لمعارض آخر وهو دفع الضرر عن المقتول. فحاصل المسألة أنه لا يترك العمل بالموجب للقصاص للزوم الضرر بالقاتل، بل يعمل به، ولزوم الضرر بالقاتل مضاف إليه المعارض. كذلك هاهنا فهذا في خرجت يزيد. أما في خرج عمرو يزيد فلئلا يلزم من ذلك تقديم المفعول على الفاعل تقديماً أدياً.

قال جار الله: «ولكن إذا أردت الاختصار على ما ذكر المدفوع إليه، والمبلوغ إليه قلت: دُفع إلى زيد وبلغ بعطائك».

قال المُشْرَحُ: هذا بناءً على ما ذكرته من أن الكلام إذا لم يكن فيه مفعول غير صحيح وفيه مفعول صحيح فإنه يُسند إليه الفعل.

قال جار الله: «ولذلك لا تقول: ضرب زيداً ضرباً شديداً، ولا يوم الجمعة، ولا أمام الأمير، بل ترفعه وتنصبهما».

قال المُشْرَحُ: [يريد] (١) أنه إذا كان في الكلام مفعول صحيح وفيه سائر المفاعيل فإن الإسناد إلى المفعول الصحيح.

قال جار الله: «وأما سائر المفاعيل فمستوية الأقدام لا تفاضل بينها / [١٣٤/أ] إذا اجتمعت في الكلام في أن البناء لأيتها شئت صحيح غير ممتنع تقول:

(١) ساقط من (أ).

استخف يزيد استخفافاً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير إن أسندت إلى الجار مع المجرور، ولك أن تسند إلى يوم الجمعة أو إلى غيره، وتترك ما عداه منصوباً.

قال المُشْرَحُ: الكلامُ إذا لم يكن فيه مفعول صحيح، وفيه سائر المفاعيل فلك الخيار في الإسناد إلى أيها شئت. قوله: وإن أسند إلى الجار مع المجرور منظورٌ فيه كما ذكره.

قالَ جارُ اللّهِ: «(فصلٌ): ولك في المفعولين المتغايرين أن تُسند إلى أيهما شئت تقول: أعطيتُ زيداً درهماً وكُسي عمرو جبةً وأعطي درهماً زيداً، وكسيت جبةً عمراً، إلا أن الإسناد إلى ما هو فاعل في المعنى أحسن وهو زيد لأنه عاط وعمرو لأنه مكتس».

قالَ المُشْرَحُ: إذا كان للفعل مفعولان ثانيهما غير الأول فلك أن تُسند إلى أيهما شئت إلا أن الاختيار أن تسند إلى ما هو فاعل في المعنى.

[بَابُ (ظَنَّ) وَأَخْوَاتِهَا]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْ أَصْنَافِ الْفِعْلِ أَعْمَالُ الْقُلُوبِ، وَهِيَ سَبْعَةٌ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخَلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَعَلِمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَوَجَدْتُ، إِذَا كُنَّ بِمَعْنَى مَعْرِفَةِ الشَّيْءِ عَلَى صِفَةِ كَقَوْلِكَ: عَلِمْتَ أَخَاكَ كَرِيمًا، وَرَأَيْتَهُ جَوَادًا، وَوَجَدْتَ زَيْدًا ذَا الْحِفَازِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: [هَذِهِ] (١) الْأَفْعَالُ تَقْتَضِي مَفْعُولَيْنِ وَثَانِيَهُمَا هُوَ الْأَوَّلُ. الْأَرْبَعُ الْأَوَّلُ لِلشَّكِّ وَالثَّلَاثُ الْبَاقِيَةُ لِلْيَقِينِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ مِنَ الْمَبْتَدَأِ أَوْ الْخَبَرِ إِذَا قَصِدَ اقْتِضَاؤُهَا عَلَى الشَّكِّ أَوْ الْيَقِينِ فَتَنْصَبُ الْجَزَائِنُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ وَهِيَ عَلَى شَرَايِطِهِمَا وَأَحْوَالِهِمَا فِي أَصْلِهِمَا».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْمَفْعُولَانِ فِي بَابِ عَلِمْتَ - فِي الْأَصْلِ - مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ فَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ هُوَ الْمَبْتَدَأُ وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي هُوَ الْخَبْرُ. عَنِي بِأَحْوَالِهِمَا كَوْنُهُمَا مَعْرِفَةٌ وَنَكْرَةٌ، وَشَرَايِطُهُمَا إِعَادَةُ الضَّمِيرِ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْمَبْتَدَأِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصْلٌ): وَيُسْتَعْمَلُ أَرَيْتُ اسْتِعْمَالَ ظَنَنْتُ فَيُقَالُ: أَرَيْتُ زَيْدًا مَنْطَلِقًا، وَأَرَى عَمْرًا ذَاهِبًا، وَأَيْنَ تَرَى بَشْرًا جَالِسًا؟ وَيَقُولُونَ...».

(١) ساقط من (أ).

قال المُشَرِّحُ: رأيت تتعدى إلى مفعولين فإذا عدي بالهمزة صار متعدياً إلى ثلاثة ثم إذا جعل مبنياً للمفعول عادت الحال الأولى جذعة.

فإن سألت: فأين المفاعيل في قوله^(١): ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾؟

أجبتُ. هو من قولهم فلان يرى رأي الخوارج، فقصر على مفعول واحد، وإليه ذهب أبو عبيدة في تأويل الآية^(٢) [فقال]: وأرنا مناسكنا، أي: علمنا وأنشد^(٣):

* أَرَيْتِي جَوَادًا مَاتَ هُزُلًا لَعَلَّنِي *

^(٤) قال جار الله: «ويقولون في الاستفهام متى تقول زيد منطلقاً؟ وأتقول عمراً ذاهباً؟ وأكل يوم تقول عمراً ذاهباً؟ وأكل يوم تقول عمراً منطلقاً؟ بمعنى تظن قال:

أُجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

قال عمر بن أبي ربيعة:

أَمَّا الرَّجِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا؟

قال المُشَرِّحُ: اعلم أنك إذا قلت: تقول بني لؤي جهالاً وأتقول بني لؤي جهالاً فمعنى القول في الفصلين واحد وإن كانت صورتها مختلفة إلا أن طريقة النصب أفهم الوجهين فيلزم الاستفهام لكونه ملزماً ونظيره هذه

(١) سورة البقرة: آية: ١٢٨.

(٢) مجاز القرآن: ٥٥/١.

(٣) عجزه:

* أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلًا مُخَلِّدًا *

وهو لحطائط بن يعفر، أخو الأسود بن يعفر، في الشعر والشعراء: ٢٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٨/٨، وشرح الشواهد للعيني: ٣٦٩/٣، وربما نسب إلى حاتم، ديوانه: ٢٣٠ ضمن قصيدة طويلة هنالك.

(٤-٤) هذا النص وشرحه مفصول في فقرة خاصة في نسخة (ب).

المسألة: أَعْبَدَ اللهُ ضَرْبَتَهُ بِالنَّصْبِ قَالَ الرَّاجِزُ^(١):

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَّاسِمَا يُدْنِينِ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا
الْبَيْتِ لِلْكَمِيتِ^(٢). وَفِي شِعْرِهِ أَيْضاً:

أَنْوَاماً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لِعَمْرُؤِ أَبِيكَ أُمَّ مَتْنَاوِمِينَ
عَنِ الرَّأْيِ الْكِنَانَةَ لَمْ يَرْدَهَا وَلَكِنْ كَادَ غَيْرُ مَكَايِدِينَا

يخاطب بذلك أهل اليمن. بنو لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر وهم قريش، يقول أظنُّ قريشاً تغفلُ عنمُ هَجَا شعراء نزار لأنهم إذا هجوا شعراء مضر، والقبائل التي منها هؤلاء الشعراء فقد تعرضوا لسبِّ قريش، فهم بمنزلة الذي رمى رجلاً ف قيل له في ذلك إنما رميت كنانته ولم أرمه فكان عُرضة أن تصيب الرجل. يريد من هجا بني (٣) كنانة وبني أسد، وَمَنْ قَرَّبَ نَسْبُهُ مِنْ قَرِيشٍ فَهُوَ يَعْرُضُ لِسَبِّ قَرِيشٍ. يُحَرِّضُ عَلَيْهِمُ الْخُلَفَاءَ.

ما قبل بيت عمر بن أبي ربيعة^(٤):

-
- (١) البيتان لهذبة بن الحشرم العذري في شعره: ١٣٠، وينظر: الخزانة: ٨٥/٤.
(٢) البيت من قصيدة الكميت النونية المشهورة التي يفتخر بها بالعدنانيين على القحطانيين، وقد ناقضها الهمداني في قصيدته «الدامغة» التي ردُّ بها على هذا الشرح أستاذنا العلامة الشيخ حمد الجاسر في مجلة العرب سنة (١٣٩٩ هـ)، ثم أعاد نشره الدكتوران داود سلوم ونوري حمودي القيسي مع شرح هاشميات الكميت لأبي رياش المذكور.
والبيتان هنا في شرح النونية المذكورة. أما الشاهد فلم يرد فيها.
قال أبو البركات ابن المستوفي في إثبات المحصل: «والبيت أنشده سيبويه للكميت، ولم أره في ديوانه ولا في هذه القصيدة.
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٤٢، والمنخل: ١٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٨/٧، وشرحه المفصل للأندلسي: ٦٢/٤.
وينظر: الكتاب: ٦٣/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١٣٢/١، وشرحها لابن خلف: ٦٣، والمقتضب: ٢٤٩/٢، وشرح الشواهد للعيني: ٤٢٩/٢، والخزانة: ٤٢٣/١.
(٣) ساقط من (ب).
(٤) البيت في ديوانه: ٣٩٤، ومصادر تخريج البيت السابق.

قَالَ الْخَلِيطُ غَدًا تَصَدُّعُنَا أَوْ شَيْعَهُ فَمَتَى تُودَّعُنَا

التَّصَدُّعُ: هو التفرق، ومشيع الشيء: ما يتلوه يقال: ما أتيتك غداً أو شيعة كأنها قالت: ترحل غداً أو بعد غد^(١) ثم قالت: بل نرحل غداً و«غداً» قبل بعد غد، تريد أن تعرف حاله من بعدها، وكيف حزنه على فقدها.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَبَنُو سُلَيْمٍ يَجْعَلُونَ بَابَ قَلْتِ أَجْمَعٍ مِثْلَ ظَنَنْتَ».

[١٣٤/ب] قَالَ الْمُشَرَّحُ: بَنُو سُلَيْمٍ يُجْرُونَ مَتَصَرَفٌ قُلْتُ / فِي غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ أَيْضاً مُجْرَى الظَّنِّ فَيَعِدُونَهُ بِهِ إِلَى مَفْعُولِينَ فَعَلَى مَذْهَبِهِمْ يَجُوزُ فَتَحُ «أَنْ» بَعْدَ الْقَوْلِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): ولها ما خلا حسبت وخلت وزعمت معان آخر لا يتجاوز عليها مفعولاً واحداً، وذلك قولك: ظننته من الظنة وهي التهمة ومنه [قوله] عز و علا^(٢): ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ وعلمته بمعنى عرَّفْتُهُ، ورأيته بمعنى أبصرته، ووجدت الضالة إذا أصبتها، وكذلك رأيت الشيء بمعنى أبصرته وعرفته ومنه قوله عز وجل^(٣): ﴿ أَرَأَيْتُمْ مَنَّا سَكَنَّا ﴾ وأتقولُ إِنَّ زَيْدًا مَنْطِقًا أَي أَتَفَوَّهُ بِذَلِكَ».

قَالَ الْمُشَرَّحُ: هَذَا وَجْهٌ آخِرٌ لَانْفِتَاحِ «إِنَّ» بَعْدَ الْقَوْلِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): ومن خصائصها أن الاقتصار على أحد المفعولين في نحو كسوت وأعطيت مما تغاير مفعولاه غير ممتنع تقول: أعطيتُ درهماً ولا تذكر من أعطيته، وأعطيت زيدا ولا تذكر ما أعطيته، وليس لك أن تقول: حسبت زيدا ولا منطلقاً وتسكت لفقدها ما عقدت عليه حديثك».

(١) في (ب): «بعده».

(٢) سورة التكوير: آية: ٢٤.

(٣) سورة البقرة: آية: ١٢٨.

قَالَ الْمُشْرَحُ: فِي سَائِرِ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِيَةِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا: أَمَا فِي بَابِ عَلِمْتَ فَلَا. وَأَمَا قَوْلُهُ:

* فَلَمْ أَعْرِفِ الْأَطْلَالَ لَكِنْ (١) أَخَالَهَا *

فَعَلَى مَعْنَى التَّوَهُّمِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَأَمَّا الْمَفْعُولَانِ مَعًا فَلَا عَلَيْكَ أَنْ تَسْكُتَ عَنْهُمَا فِي الْبَابَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (٢): ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ وَفِي أَمْثَالِهِمْ (٣): (مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ)».

قَالَ الْمُشْرَحُ: قَوْلُهُ: فَأَمَّا الْمَفْعُولَانِ بِالْفَاءِ. عَنِ الْبَابَيْنِ بَابِ عَلِمْتَ وَأَعْلَمْتَ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَمَّا قَوْلُ الْعَرَبِ ظَنَنْتَ ذَاكَ، فَذَاكَ إِشَارَةٌ إِلَى الظَّنِّ، كَانَهُمْ قَالُوا: ظَنَنْتَ فَاقْتَصِرُوا».

قَالَ الْمُشْرَحُ: ذَاكَ فِي قَوْلِهِمْ: ظَنَنْتَ ذَاكَ إِشَارَةٌ، وَمِنْهُ: عَبْدُ اللَّهِ أَظَنُّهُ مُنْطَلِقٌ وَنَحْوُهُ: (وَأَجْعَلُهُ الْوَارِثَ مِنَّا) عَلَى رَأْيِ الشَّيْخِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَتَقُولُ: ظَنَنْتَ بِهِ إِذْ جَعَلْتَهُ مَوْضِعَ ظَنِّكَ كَمَا تَقُولُ ظَنَنْتَ فِي الدَّارِ فَإِنْ جَعَلْتَ الْبَاءَ مَزِيدَةً بِمَنْزِلَتِهَا فِي: أَلْقَى بِيَدِهِ لَمْ يَجْزِ السَّكُوتُ عَلَيْهِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: إِذَا جَعَلْتَهُ مَوْضِعَ ظَنِّكَ فَالْمَفْعُولَانِ مَتْرُوكَانِ كَأَنَّكَ قُلْتَ: ظَنَنْتَ بِهِ الْخَيْرَ حَاصِلًا أَوْ نَحْوَهُ، فَإِنْ جَعَلْتَ الْبَاءَ مَزِيدَةً كَانَ الْمَجْرُورُ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ.

(١) فِي (ب): «ال».

(٢) سُورَةُ الْفَتْحِ: آيَةٌ: ١٢.

(٣) جَمْهَرَةُ الْأَمْثَالِ: ٢٦٣/٢.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: (فصل): ومنها أنها إذا تقدمت أعملت ويجوز فيها الإعمال والإلغاء مُتوسطةً ومتأخرةً قال^(١):

أَبَا الْأَرَاجِيزِ يَا بَنَ اللَّؤْمِ تُوعِدُنِي وَبِالْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمُ وَالْخَوْرُ

قَالَ الْمُشْرَحُ: إذا تأخرت كان الإلغاء فيها أحسن منه إذا توسطت وهذا محصولُ كلامِ أبي سعيد السيرافي^(٢)، وهذا لأنها إذا توسطت كانت متأخرة من وجه متقدمة من وجه، لأنها^(٣) وإن كانت متأخرة عن أحد المفعولين فهي متقدمة على^(٤) المفعول الآخر بخلاف ماذا تأخرت. قوله: «وفي الأراجيز»: أحد المفعولين^(٥) و«اللؤم والخور» هو المفعول الآخر^(٥). وعندهم أن الشعر

(١) قال أبو البركات ابن المستوفي في إثبات المحصل: ١٤٣، ١٤٤ «والبیت الذي أورده الزمخشري كذا أورده النحويون «اللوم والخور» وكذا هو في كتاب سيبويه، وكذا أنشده ابن السيرافي: «الخور» بالراء، وهو من قصيدة لامية يروي للعين المنقري واسمه منازل بن ربيعة من بني منقر يهجو عمر بن لجأ التيمي وقيل: إن اللعين يهجو بهذه الأبيات رؤية بن العجاج وهو الصحيح وشعره يدل على ذلك وذم الرجز لأن الفحول من الشعراء أصحاب القصيد. ومن هذه الأبيات:

أني أنا ابن جلا إن كنت تعرفني يا رُوبَ والحَيَّةُ الصماء في الجبلِ
أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدي وفي الأراجيز خبت اللؤم والفشلِ
ما في الدوابر في رجلي من عقل عند الرهان ولا ألوي من العفلِ

ترجمة اللعين في كُنى الشعراء: نوادر المخطوطات: ٢٩٠/٧ توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٤٢ والمنخل: ١٥٩، والكوفي: ٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٤/٧ و٨٥، وشرحه للأندلسي: ٦٩/٤.

وينظر الكتاب: ٦١/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٤٠٧/١، وشرحها لابن خلف: ٦٠، وفرحة الأديب للأسود: ٩٢، والأصول: ١٨٣/١، والإيضاح: ١٣٥، وشرح أبياته لابن

بري: ١٢٠.

(٢) شرح الكتاب.

(٣) ساقط من (ب).

(٤ - ٤) في (ب): «أحد المفعولين»، وما بعدها ساقط من (ب).

(٥) ساقط من (ب).

الفحل هو القصيد، وفحول الشعراء أصحاب القصيد. البيت للعين المنقري يهجو عمرو بن لَجَا التَّيْمِيَّ (١).

تخمير: اعلم أن «أعلمت» إذا لم يُسم الفاعل فيها وسطتها بين المفعولين فالقياس فيها أن تلغى إلغاء ظننت لأنها صارت بالنقل الذي دخل فيها بمنزلة الفعل المتعدي في الحقيقة. ألا ترى أنك إذا قلت: أعلمت زيداً عمراً خير الناس فقد أوصلت إلى زيد علماً، كما أنك إذا قلت: أعطيت زيداً درهماً، فقد أوصلت إلى زيد درهماً فصار مخالفاً لباب ظننت وأخواتها فأعرفه بحثاً سقطت إليك كما سيق إليّ.

قال جَارُ اللَّهِ: «ويلغى المصدر إلغاء الفعل فيقال: متى زيد ظنك ذاهب، وزيد ظني مقيم وزيد أخوك ظني، وليس ذلك في سائر الأفعال».

قال المُشْرَحُ: المفعولان في هذا الباب أصلهما المبتدأ والخبر فبأدنى شيء يعودان إلى أصلهما ولذلك قلنا: بأن العلم متى كان منقولاً عن الجنس جاز دخول اللام عليه بغير كراهية.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): ومنها أنها تعلق وذلك عند حرف الابتداء والاستفهام والنفي كقولك ظننتُ لزيد منطلق، وعلمت أزيد عندك أم عمرو، وأيهم في الدار، وعلمت ما زيد منطلق».

قال المُشْرَحُ: اشتقاق التعليق من قولهم: امرأة معلقة لا ذات بعلٍ ولا مطلقة، وما يوقفك على حقيقة المعلقة المسألة المذكورة في كتاب النكاح: رجل تزوج أختين في عقدتين ولا يُدري / أيهما الأولى (٢) فرق بينه وبينهما، [١٣٥/أ] لأنه لو لم يفرق بينه وبينهما بقيت الأولى معلقة لا ذات بعلٍ ولا مطلقة. ثم أفعال القلوب عند انعزالها عن العمل بأحد الأشياء الثلاثة تسمى معلقة؛ لأنها

(١) نسبه ابن المستوفي إلى جرير والصحيح ما تقدم في تخريج البيت من كلام ابن المستوفي.

(٢) في (أ): في (ب) أولى.

حينئذ لا معاملة ولا غير معاملة، فكان لها شبهٌ بها وإنما يبطل عملها عند أحد هذه الأشياء الثلاثة لما مضى في أوائل قسم الأسماء.

تخمير: الذي يقول: علمتُ لزيدُ أخوكُ أم عمروُ ويأتي بلفظ الاستفهام وليس غرضه الاستفهام ولكن أن يدل على أنه قد علم ما يطلبه المستفهم بمثل هذا الكلام، والذي يَطْلُبُ هو معرفته غير الذي هو أخو المخاطب من بين زيدٍ وعمرو.

تخمير: اعلم أنه لا يجوز أن يلي «أي» إذا كانت استفهاماً شيئاً من الأفعال إلا أفعال القلوب؛ لأنك تحتاج أن تلغيها إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، وخصت بذلك أفعال القلوب لأنها قد تلغى وأما الأفعال المؤثرة فلا يجوز أن تدخل على الاستفهام؛ لأنها لو دخلت عليه لا تخلو من أن تلغيها أو تعملها وكلا الأمرين لا يجوز.

أما إلغاؤها فلأن الأفعال المؤثرة لا تلغى.

وأما إعمالها فلأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيه.

فإن سألت: ما الدليل على أن ما قبل الاستفهام لا يعمل في الاستفهام والدليل عليه أنك تقول: أيُّهم تضرب فتنصب «أيُّهم» بتضرب وهو مقدم عليه من حيث المعنى؟

أجبت: لا نُسَلِّمُ أن تضرب مقدم على أيُّهم من حيث المعنى، وهذا لأن «أيًّا» نائبة^(١) من حيث المعنى عن شيئين:

أحدهما: الاسم المستفهم عنه فهو غير مقدم.

والثاني: الاستفهام.

والفعل وإن كان مقدماً عليه من حيث الاسم المستفهم عنه فهو غير

(١) في (أ): «من حيث المعنى نائبة...».

مقدم عليه من حيث الاستفهام، فلا يكون مقدماً عليه، ضرورة أن الفعل مؤخر عنه، وقد وقع التعارض في تقديمه فيمتنع تقديمه.

قال جازُّ الله: «ولا يكون التعليق في غيرها».

قال المُشْرَحُ: ابنُ السراج: لا تقول جعلتك^(١) إنك لخارجٌ.

تخمير: اعلم أن «جعل» تجري مجرى أفعال المقاربة مرة، وتجري [مجري] أفعال القلوب أخرى، تقول: جعل يفعل كذا وجعلت زيدا أميراً قال الله تعالى^(٢): ﴿وجعلكم ملوكاً﴾ وتشاركها أيضاً في جواز أن يتعدى فيها فعلا الضمير المتصل أو المستكن إلى مثله كقولك: جعلتك أميراً. أي قدرت ذلك في نصيبك وإحسانك بجعلك نظيراً لزيد. قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: فأما الإلغاء والتعليق فلا يكون فيه.

قال جازُّ الله: «(فصل): ومنها أنك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول، فتقول: علمتني منطلقاً ووجدتك فعلت كذا ورآه عظيماً».

قال المُشْرَحُ: الرواية بين ضميري الفاعل والمفعول من غير توسط، والعطف وإنما جاز أن تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول لأن ذاك وإن كان جمعاً بينهما من حيث الظاهر فليس جمعاً من حيث المعنى. ألا ترى أن المعنى علمت انطلاقي متحققاً، ووجدت فعلك موجوداً، ورآه عظيمه واقعاً بخلاف شتمتني وضربتك. وتقول: زيد ظننته منطلقاً ولا يجوز زيد ظن منطلقاً، والأصل فيه أن تعدية المضمرة إلى المضمرة جائزة. ولا يجوز تعدية المضمرة إلى المظهر، وكلام الشيخ - رحمه الله - يومیء إلى هذه اللطيفة، وذلك من حيث تشية المضمرة.

(١) في (ب): «وعدتك» وعلقت جعلتك عليها قراءة نسخة أخرى.

(٢) سورة آل عمران: آية ٢٠.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وقد أجرت العرب عدمت وفقدت مجراها فقالوا:
[عدمتي] وفقدتني، قال جران العود:

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرْبَيْنِ عَدِمْتَنِي وَعَمَّا أُلَاقِي مِنْهُمَا مُتَزَحِّحُ^(١)
ولا يجوز ذلك في غيرها، فلا تقول: شمتني ولا ضربتك ولكن
شمتت نفسي وضربت نفسك».

قَالَ الْمُشْرَحُ: إنما أجروا عدمت وفقدت مجرى أفعال القلوب؛ لأنهما
بمنزلة وجدت. جِرَانُ الْعُودِ: سُمِّيَ لِقَوْلِهِ فِي هَذِهِ الْحَاثِيَةِ.
خُذَا حَذْرًا يَا جَارَتِي فَإِنِّي رَأَيْتُ جِرَانَ الْعُودِ قَدْ كَادَ يَصْلُحُ
كَادَ مِنَ الْأَفْعَالِ. كَانَ اتَّخَذَ لِهَمَا قَطِيعًا مِنْ جِلْدِ طَرِيءٍ وَالْقَاهِ فِي
الشَّمْسِ لِيَجْفَ فَرَاهُ قَدْ أَخَذَ يَجْفَ فَأَنْذَرَهُمَا.

(١) اسمه عامر بن الحارث بن كلفة، وقيل: كلدة النميري. أخباره في الشعر والشعراء:
٧١٨/٢، والخزانة: ١٩٨/٤، والبيت في ديوانه: ٣٩، ٤٠.
توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١٤٤، والمنخل: ١٥٧، وشرح المفصل لابن
يعيش: ٨٨/٧، وشرحه للأندلسي: ٣/
وينظر: أمالي ابن السجري: ٣٩/١.

[باب الأفعال الناقصة]

قال جازر الله: «ومن أصناف الأفعال الناقصة: هي كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وما زال، وما برح، وما انفك، وما فتىء، [وما دام]^(١)، وليس. يدخلن دخول أفعال / القلوب على المبتدأ، [ب/١٣٥] والخبر، إلا أنهن يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر، ويسمى المرفوع اسماً والمنصوب خبراً ونقصانهن من حيث أن نحو ضرب وقتل كلام متى أخذ مرفوعه، وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاماً».

قال المشرّح: «يَكُنُّ» في «لم يكنْ [كلاماً]^(١)» بتشديد النون الفرق بين فعل التام والفعل الناقص، أن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك: ضرب يدل على ^(٢) ما مضى من الزمان وعلى الضرب وكان - فيما زعموا - يدل على معنى من الزمان فقط^(٢).

ابن السراج^(٣) فإذا قالوا: كان زيد قائماً فإنما معناه: زيد قائم فيما مضى من الزمان. ولذلك لا يجوز الاقتصار على الفاعل هاهنا، بخلاف سائر الأفعال التامة.

(١) ساقط من (أ).

(٢ - ٢) ساقط من (ب).

(٣) الأصول: ٨٢/١.

وهذا الكلامُ عندي معترضٌ عليه، وذلك أن سائرَ الأفعالِ الماضيةِ إنّما كانت تامّةً من حيثُ أن فيها خُصوصُ [زَمَانٍ] ^(١) وخصوصُ لَفْظٍ فمن حيثِ خصوصِ الزَّمانِ يدلُّ على المُضي، ومن حيثِ خصوصِ اللَّفظِ يدلُّ على خصوصِ مَعْنَى المَصْدَرِ، وخصوصِ [الزَّمانِ] ^(٢) مع خصوصِ اللَّفظِ موجودِ هاهنا فوجب أن يكون تاماً، ولعلهم عنوا أن الفعلِ الناقصِ وإن كان يدلُّ على معنى المصدر كما يدلُّ ^(٣) على معنى الزمان، لكن الخبر ما انعقد لتعريف معنى المصدر فيه، لأنه معلوم، فكان دلالاته عليه وعدم دلالاته بمنزلةٍ واحدةٍ ^(٤).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): ولم يذكر سيبويه منها إلا كان وصار وما دام وليس، ثم قال ^(٣): وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، ومما لا يجوز أن يلحق بها آص وعاد وغدا وراح. وقد جاءت بمعنى صار في قول العرب: ما جاءت حاجتك، ونظيره قعد في قول الأعرابي: (أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة)».

قَالَ المُشْرَحُ: هذا استفهام كأنه قال: أي شيءٍ صارت حاجتك وفي جاءت ضمير ما، وإنما أنث لتأنيث الخبر كقولهم: من كانت أمك.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وحال الاسم والخبر مثلهما في باب الابتداء والخبر من حيث إن كون المعرفة اسماً والنكرة خبراً أحد الكلام، ونحو قول القطامي:

* وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا *

وقول حسان:

(١) في (أ): «وزن».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) الكتاب: ٢١/١.

* يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ *

وبيتُ الكتاب :

* أَظْبِي كَانَ أُمَّكَ أَمَّ حِمَارٌ *

من القلب الذي كان يُشَجِّعُ عليه أَمَّنُ الالتباسِ .

قَالَ الْمُشَرِّحُ : الاسمُ فِي بَيْتِ حَسَّانَ وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْصُوفَةِ ، وَهَذَا كَمَا قُلْنَا فِي : (شُرَاهِرٌ ذَا نَابٍ) الْمَعْنَى عَسَلٌ وَأَيُّ عَسَلٍ ، وَمَاءٌ وَأَيُّ مَاءٍ . وَأَمَّا بَيْتُ الْقَطَامِيِّ فَمَنْزِلَةُ الْمَوْصُوفِ أَيْضاً لِأَنَّ مَعْنَاهُ : لَا يَكُ وَدَاعٌ فِي مَوْقِفٍ وَدَاعِكُ . وَأَمَّا بَيْتُ الْكِتَابِ :

* أَظْبِي كَانَ^(١) أُمَّكَ أَمَّ حِمَارٌ *

فَشَادُ ، [وَدَلِيلٌ]^(٢) شَدُوذُهُ أَنَّ الضَّمِيرَ الْمُسْتَكْنَ فِي «كَانَ» هَاهُنَا نَكْرَةٌ ، وَهَذَا لِأَنَّ الضَّمِيرَ إِذَا رَجَعَ إِلَى نَكْرَةٍ فَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ :

إِمَّا إِنْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ تَحْسَنُ فِيهِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ كَمَا فِي قَوْلِكَ : جَاءَنِي رَجُلٌ فَأَكْرَمْتَهُ فَذَلِكَ مَعْرِفَةٌ .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَحْسَنُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فَيَكُونُ نَكْرَةً وَلَوْلَا الرِّوَايَةُ لَرَفَعْتَ الْمَنْصُوبَ هَاهُنَا لِتَكُونَ «كَانَ» هِيَ الْمَزِيدَةُ . صَدَرَ بَيْتُ الْقَطَامِيِّ^(٣) :

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ الْبَيْتِ

(١) فِي (أ) : «وَكَانَ» .

(٢) سَاقَطَ مِنْ (أ) .

(٣) دِيْوَانُهُ : ٣٧ .

تَوْجِيهُ إِعْرَابِ الْبَيْتِ وَشَرْحُهُ فِي إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ : ١٤٥ ، وَالْمَنْخَلُ : ١٥٨ ، وَالْكَوْفِيُّ : ٦٧ ، ١٨١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيْشَ : ٩١/٧ ، وَشَرْحُهُ لِلْأَنْدَلِسِيِّ : ٨٢/٤ . وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ : ٣٣١/١ ، وَشَرْحُ أَيْبَاتِهِ لِابْنِ السِّيْرَانِيِّ : ٤٤٤/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٩٣/٤ ، وَالْجَمَلُ : ٥٩ ، وَالْخَزَانَةُ : ٣٩١/١ ، ٦٤/٤ .

هي ضِبَاعَةٌ - بالضم - بنت زُفر بن الحارث الكلابي، يقول: قفي
حتى أودعك قبل أن نَتَفَرَّقَ. صدر بيت حسان^(١):

كَأَنَّ سَلَاةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ البيت
ويروى: (كَأَنَّ خَبِيئَةً)، ويروى: (سَبِيئَةً)، سَبَاتِ الخمر سَباً ومَسْباً: إذا
شربتها لتشربها قال^(٢):

* يَعْزَلُوا بِأَيْدِي الرِّجَالِ مَسْبُوهَا *

فإذا شَرِبَتْهَا لتحملها إلى بلدٍ آخر قلت: سَبْتُ، والسَّبَاءُ: هو الخمارُ.
بيتُ رأسٍ: اسمُ قريةٍ بالشام^(٣). كانت تُباع فيها الخُمُور، وبعده:
على أنِّيَابِهَا أو طَعْمِ غَضٍّ من التُّفَاحِ هَصْرُهُ اجْتِنَاءُ
هَصْرُهُ، أي: أَمَالُهُ. وأوَّلُ بَيْتِ الكِتَابِ:

(١) ديوان حسان: ١٧/١.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٤٥، والمنخل: ٥٨، وشرح المفصل
لابن يعش: ٩٣/٧، وشرحه للأندلسي: ٨٢/٤.
وهو من شواهد الكتاب: ٢٣/١، وشرح أبياته لابن خلف: ١٥، والمقتضب: ٩٢/٤،
والأصول: ٦٧/١، ٨٣، والمحتسب: ٢٧٩/١. وتحدث ابن دحية في (تنبيه البصائر) عن
هذا البيت ونقل كلام النحاة واللغويين في ذلك.

(٢) البيت لإبراهيم بن هرمة القرشي، ديوانه: ٥٧. وقبله في الديوان:

خود تعاطيك بعد رَقَدَتْهَا إذا يُلَاتِي العُيُون مَهْنُوهَا
كَاساً بفيها صهباء مفرقة يغلو بأيدي التِّجَارِ مَسْبُوهَا
وهي في الديوان أبيات متناثرة جمعها جامع شعره من المصادر، وقد عثرت على الفصيذة
بأكملها مكتوبة في القرن السادس الهجري في نهاية بعض نسخ الحُلل في شرح أبيات الجُمَل
لابن السيّد البَطْلِيوسِي، ومن أراد إعادة نشر شعره فليطلبها. ويستشهد العلامة ابن عبد البر
بكثير من أبياتها في «التمهيد».

والشاهد في الصحاح: ٥٥/١ (سباً) . . . وغيره.

(٣) معجم البلدان: ٥٢٠/١، والكمال: ١٢٦/١.

قال ابن دَحِيَّة في تنبيه البصائر: «كَأَنَّ سَبِيئَةَ أَي: مشتراة من بيت هذا الخمار الذي يسمى
رأساً. وقيل: إنما عنى رئيس الخمارين . . .».

فإنك لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْبِي... البيت ...

وأشُد [أبو العباس] المبرد في كتابه الموسوم بـ (المقتضب) لخداش ابن زهير^(١). ونظير هذا البيت إعراباً ما أنشده المبرّد أيضاً^(٢):

أَسْكِرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاعَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ
سَكْرَانُ: مرفوع، وابنُ المَرَاعَةِ: منصوب. وبعده:

فَقَدْ لَحِقَ الْأَسَافِلُ بِالْأَعَالِي وَمَا جِئَ الْقَوْمُ وَاخْتَلَطَ النَّجَارُ

يقول: تغيرت أخلاق الناس حتى صار كل قوم منهم يرجعون إلى أصلهم ونجارهم، وما كان عليه أوائلهم، وذهب السؤدد والمكارم حتى أنهم إن بقوا على هذا الوصف سنة لا يبالي إنسان أهجيناً كان أم غير هجين، وقيل: ^(٣) ما بعد ذلك البيت^(٣):

لَقَدْ بُدِّلَتْ أَهْلًا بَعْدَ أَهْلِ / فَلَا عَجَبٌ بِذَلِكَ وَلَا شَجَارُ [أ/١٣٦]
فَقَدْ لَحِقَ... البيت ...

الشجار والمُشَاجِرَةُ بمعنى، وهما: النزاع والمنازعة.

(١) المقتضب: ٩٣/٤.

والصحيح أن البيت لثروان بن فزارة بن عبد يغوث بن زهير... من بني عامر بن صعصعة، شاعر جاهلي أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ وأسلم.

أخباره في: جمهرة أنساب العرب: ٢٨١، والإصابة: ٢١٨/١، والخزانة: ٢٣٢/٣.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٤٦، والمنخل: ٥٩، والكوفي: ٦٩.

وشرح المفصل لابن يعيش: ٩١/٧، ٩٤، وشرحه للأندلسي: ٨٤/٤.

وهو من شواهد الكتاب: ٢٣/١، وينظر: شرح أبيات لابن السيرافي: ٢٢٧/١، وشرحها

لابن خلف: ١٥، وفرحة الأديب: ٥٣، والمقتضب: ٩٣/٤، والخزانة: ٢٣٠/٣، ٦٧/٤،

٣٨٩، ٤٦٤.

(٢) المقتضب: ٩٣/٤، وهو للفرزدق في ديوانه: ٤٨١. وهو من شواهد الكتاب: ٢٣/١،

٣١٤، والخصائص: ٣٧٥/٢ وخزانة الأدب: ٦٥/٤.

(٣-٣) في (ب): «ما قبل البيت».

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ويجئان معرفتين معاً ونكرتين معاً^(١) والخبر مفرداً وجملة بتقاسيها».

قَالَ الْمُشْرَحُ: محصول هذا الفصل أن المبتدأ والخبر إما أن يكونا معرفتين وإما أن يكونا نكرتين، فبعد ذلك إما أن يكون المبتدأ هو المعرفة والخبر النكرة وإما العكس، مثال ذلك كان زيدٌ الْمُنْطَلِقُ، كان رجلٌ ظريفٌ منطلقاً، كان زيدٌ منطلقاً، كان مِرَاجَها عسلٌ وماءٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): و«كان» على أربعة أوجهٍ: ناقصة كما ذكرنا، وتامة بمعنى وقع ووجد كقولهم: كانت الكائنة والمقدور كائن، وقوله تعالى^(١): ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾».

وزائدة في قولهم: إن من أفضلهم - كان - زيداً، وقال^(٢):

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ
ومن كلام العرب: وَلَدْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ الْخَرْشَبِ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ
لم يوجد - كان - مثلهم، والتي فيها ضمير الشأن».

قَالَ الْمُشْرَحُ: مثال التي فيها ضميرُ الشَّانِ قولهم: كان أنت خير من زيد، وهي على حسب مذهبهم في الأصل الناقصة. والمعنى كان الأمر والشأن أنت خير من زيد.

وعندي: أن «كان» هاهنا هي التامة والجُملة بعدها محكية والمعنى وقع^(٣) هذه الوقعة وهي أنت خيرٌ من زيد.

(١) سورة النحل: آية: ٤٠.

(٢) توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٤٩، والمنخل: ١٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٨/٧، ١٠٠، وشرحها للأندلسي: ٨٥/٤، وهو من شواهد الأزهية: ١٩٧، وأسرار العربية: ١٣٦.

(٣) في (ب): «وقع في هذه...».

تخمير: الأفعال المؤثرة لا يجوز أن يُضمَر فيها المجهول مع الألفاظ التي تدخل على المبتدأ والخبر نحو «كان» و«ظننت» و«إن». هذه الألفاظ ابن السراج - رحمه الله - .

تخمير: إذا قلت: كان زيد قائماً فمعناه فيما مضى من الزمان جاز أن يكون الزمان [منقطعاً]^(١) فيكون زيد في وقت إخبارك عنه هذا غير قائم .

وجاز أن يكون غير منقطع فيكون زيد في وقت إخبارك عنه هذا^(٢) قائماً وعليه قوله عز وجل^(٣): ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا^(٤) حَكِيمًا﴾ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وقيل في قوله^(٥):

بَيْتِهَا قَفْرٌ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بِيَوْضِهَا
إِنَّ «كان فيه بمعنى «صار» .

قَالَ الْمُشْرَحُ: إِنَّمَا جَعَلَهَا ذَاتَ فِرَاحٍ لِأَنَّهُ أَسْرَعُ لَهَا .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: (فصل): ومعنى صار الانتقال وهو في ذلك على

استعمالين:

أحدهما: قولك: صار الفقير غنياً والطَّيْنُ حَزْفًا .

(١) في (أ): «منقضياً» .

(٢) ساقط من (ب) .

(٣) سورة النساء: آية: ١٧ .

(٤) في (ب): «عزيراً حكيماً» وعلى هذا فهي الآية: ١٥٨ من سورة النساء أيضاً .

(٥) البيت لابن أحمر الباهلي في ديوانه: ١١٩، وربما نسب إلى ابن كثر، أو إلى ذي الرمة، وفي إثبات المحصل: الباهلي الأنصاري!؟ .

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١٥٠، والمنخل: ١٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش:

١٠٢/٧، وشرح المفصل للأندلسي: ٨٨/٤ .

وينظر: التكملة لأبي علي: ٤٢١، وشرح أبياته لابن بري: ٥٢٥: ٥٢٥، قال وأنشد لابن

كثرة، والصحيح أنه لابن أحمر، وشرح الأشموني: ٢٣٠/١، والخزانة: ٣١/٤ .

والثاني : صارَ زيدٌ إلى عمروٍ ومنه : كلُّ حيٍّ صائرٌ إلى الزَّوالِ .

قالَ المُشَرِّحُ : الفرقُ بين الاستعمالِ الأوَّل والثاني أنَّ الأوَّل جملةٌ دخل عليه «صار» والثاني غير جملة، إذ لا تقول زيد إلى عمرو . هذا محصول كلام أبي سَعِيدِ السَّيرافيِّ في (شرح الكتاب).

قالَ جارُ اللَّهِ : «(فصلٌ) : وأصبح، وأمسى، وأضحى على ثلاثة معانٍ : أحدها : أن يقترن مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى على طريقة «كان» .

والثاني : أن تفيد معنى الدخول في هذه الأوقات كأظهر وأعتم، وهي في هذا الوجه تامة يسكت على مرفوعها، قال عبد الواسع بن أسامة :

وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنْبِي حَسَنُ الْقِرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا
والثالث : أن تكون بمعنى «صار» كقولك : أصبح زيد غنياً وأمسى أميراً
وقال عدي :

ثم أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَافٌ فَأَلْوَتْ بِهِ الصُّبَا وَالِدَبُّورِ
قالَ المُشَرِّحُ : المعنى الأوَّل : ما ذَكَرَهُ أبو سَعِيدِ السَّيرافيِّ في (شرح الكتاب) (١) إذا قلت : أصبح زيدٌ عالماً فكأنك قلت : دخل وقت الصُّباح وهو عالم .

والثاني : دخل في الصُّباح والمساء والضحى .

والثالث : أن تكون هذه الأفعال (٢) بمعنى «صار» من غير أن يوجد فيها معنى الوقت الذي هو الصباح والمساء والضحى .

(١) شرح الكتاب للسيرافي : ٣٠٤/١ .

(٢) في (ب) : «الأوقات» .

الجليد^(١): ثَرَى يسقط من السماء فيسقط على الأرض تقول منه: جلدت الأرض فهي مجلودة. وكذلك السقيط والضريب. وصف الليلة بالشبهة لشبهة الجليد فيها. الجذب عندهم يكون في الشتاء وذلك لَفَقْد المَرعى وانقطاع الحُبوب والثمار. ما قبل البيت^(٢):

وتأمل ربَّ الخوزنق إذا أشرف يوماً وللهدى تفكيرُ
سره ما رأى وكثرة ما يملكُ والبحر معرضاً والسديراً
فارغوى قلبه فقال وما غِبْطَةٌ حيٌّ إلى الممات يسيرُ
وأخو الحضرة إذ بناه وإذ دجله تجبى إليه والخابورُ
شاده مَرَمراً وجلَّله كِلْساً فللطير في ذراه وكورُ
لم يهبه ريب المنون فباد الملك عنه فبابه مَهجورُ
أين كِسرى كِسرى الملوكة أنوشروان وأين قلبه سابورُ
وبنو الأصفر الجلال ملوك الروم لم يتيق منهم مذكورُ
أيها الشامتُ المعيرُ بالدَّهر أنت المبرأ الموقورُ
أم لَدَيْكَ العهد الوثيق من الأيام أم أنت جاهل مغرورُ
مَنْ رأيتَ المنون أبقيين أم مَنْ ذا عليه من أن يضام خفيُّرُ
ثم بعدَ الفلاح والخير والإمَّة وارثهم هناك القبورُ
ثم أضحو [كأنهم]... .. البيت

(١) هذا شرح بيت عبد الواسع بن أسامة.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١٥١، والمنخل: ١٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٣/٧، وشرح المفصل للأندلسي: ٨٩/٤.

وينظر: شرح الأشموني: ٢٣٦/١.

(٢) الأبيات في ديوانه: ٩٠.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١٥١، ١٥٢، والمنخل: ١٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٤/٧، ١٠٥، وشرحه للأندلسي: ٩٠/٤.

وينظر: شرح الأشموني: ٢٣٠/١.

الْخَرْنُقُ^(١): اسم قصر بالعراق، فارسي معرب^(٢)، بناه النعمان الأكبر الذي يقال له: الأعور، وهو الذي لبس المسوح فسار في الأرض ذكره. الجوهري^(٣): ذكروا أنه أشرف من الخرنق في زمن الربيع فنظر نحو المشرق حتى رجع نظره حسيراً عن بلوغ أقاصي خيله ونعمه فقال: لمن هذا؟، فقالوا: لك - أبيت اللعن - ثم نظر نحو الغرب إلى بياض أنهارٍ جاريةٍ، وجنانٍ زاكيةٍ فقال: لمن هذا؟ فقالوا: لك - أبيت اللعن - فقال: فهل أوتي أحدٌ مثل هذا؟ فقام رجل من الرائضة - والرائضة بقية أهل العلم، لا تخلو الأرض منهم - فقال: - أبيت اللعن - إنما أعجبت بفانٍ لا يبقى وزائلٍ لا يدوم، قال فكيف المخرجُ؟ قال: العمل بطاعة الله والتخلي عن الدنيا، قال: فإذا فعلت ذلك فمه؟ فقال: ملكٌ دائمٌ لا يزول، ومقامٌ ليس بعده شخصٌ، وحياةٌ لا تموت، قال: فإذا كان وقت السحر فاقرع على بابي، فأتاه الرجل في الوقت فإذا هو قد صبَّ على نفسه أمساحاً، وساح معه حتى لحقا برأس جبلٍ وجعلا يعبدان الله عزَّ وجلَّ حتى لحقا به.

السُّدَيْرُ^(٤): نهرٌ. الحَضْرُ: قصر^(٥) بأرض الجزيرة وصاحبه عدي بن نصر الساطرون وهو أبو عمرو بن عدي. الخابور موضع: قال^(٦):

(١) معجم ما استعجم: ٤٩٤، ومعجم البلدان: ٤٠١/٢.

(٢) المعرب للجواليقي: ١٢٦.

(٣) الصحاح: ١٤٦٨/٤ (خرنق).

(٤) معجم البلدان: ٢٠١/٣.

(٥) معجم البلدان: ٢٦٧/٢.

(٦) البيت لليلى بنت طريف، وتسمى ليلى، وتلقب «الفارعة» وهي أخت الوليد بن طريف بن الصلت بن طارق بن سيحان بن عمرو بن فدوكس الشيباني الشاري، أحد الخوارج الشجعان الطغاة، خرج في عهد الرشيد فوجه إليه يزيد بن مزيد الشيباني فنازله منازل كثيرة كان آخرها وقعة في أول خميس من رمضان ظفر به يزيد فقتله وفرق جمعه، فقالت أخته القصيدة التي منها البيت تراثه وتبكي عليه. والقصيدة موجودة في عدة مصادر منها حماسة البحري: ٤٣٥، وتاريخ الطبري: ٢٦١/٨، وحماسة ابن الشجري: ٣٢٧، وأمالي القاضي: ٢٧٤/٢، وسمط اللآلي: ٩١٣.

* أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقًا *

الإِثْمَةُ: - بالكسر - النعمة.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وظل وبات على معنيين:

أحدهما: اقتران مضمون الجملة بالوقتتين الخاصين على طريقة «كان».

والثاني: كينونتهما على معنى صار، ومنه قوله عز اسمه^(١): ﴿وَإِذَا
بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾.

قَالَ الْمُشَرِّحُ: ظَلَّ وَبَاتَ لَا تَكُونُ حَالِ الْأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْفَصْلِ
المتقدم تاماً، ولذلك اقتصر معناه على معنى الناقص.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: (فصل): والتي في أوائلها الحرف النافي في معنى
واحد، وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه.

قَالَ الْمُشَرِّحُ: يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنْ مَا زَالَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا فَتَى، وَمَا انْفَكَّ

= وعجز البيت:

* كأنك لم تجزع على ابن طريف *

وأولها:

على جبلٍ فوقَ الجبالِ مُنِيفٍ
وهمةً مقدامٍ ورأيٍ حَصِيفٍ
كأنك لم تجزع على ابن طريفٍ
ولا المالِ إلا من قننى وسُيوفٍ
مُعَاوِدَةٍ للكر بين صُفوفٍ
مقاماً على الأعداء غيرَ خفيفٍ
من السرد في خضراء ذات رفيفٍ
وسمر القنا ينهزنا بأنوفٍ
فلإن مات لا يرضى الندى بحليفٍ
فدينناك من فتياننا بألوفٍ
فرب زحوفٍ لفها بزحوفٍ
أرى الموتِ وقاعاً بكلِّ ضريفٍ

تبكي بناتي رسمَ قبرٍ كأنه
تضمن مجداً عذملياً وسؤدداً
فيا شَجَرَ الْخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقًا
فتى لا يُحِبُّ الزَّادَ إِلَّا مِنَ التَّقَى
ولا الذُّخْرَ إِلَّا كُلَّ جِرْدَاءَ صَلْدَمٍ
كأنك لم تشهد هناك ولم تقم
ولم تستلم يوماً لورد كريمةٍ
ولم تسع يومَ الحَرْبِ والحربِ لا تحق
حليفُ الندى ما عاش يرضى به الندى
فقدناك فقدانَ الشُّبابِ ولَيْتَنَا
فلإن يكُ أرادَهُ يَزِيدُ بِنَ مَزِيدٍ
عليك سلامُ اللَّهِ وقفاً فلإنني

(١) سورة النحل: آية: ٥٨.

أربعتها بمعنى وهو استغراق الزمان كله. هذه ألفاظ الإمام عبد القاهر الجرجاني [- رحمه الله -].

قال جارُ الله: «ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى «كان» في كونها للإيجاب، ومن ثم لم يجز: ما زال زيد إلا مقيماً، وخطيء ذو الرمة في قوله^(١):

* حَرَّاجِيحٌ مَا تَنَفَّكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ *

قال المُشَرِّحُ: هذه الأفعال نزلت منزلة «كان» في كونها للإيجاب.

فإن سألت: لو جرت هذه الأفعال مجرى «كان» في كونها للإيجاب لجاز أن يتقدم [خبر] ما انفك على ما انفك كما في سائر الأفعال الموجبة من الناقصة؟

أجبت: ابن كيسان يجيز: قائماً ما زال زيد، على أنا نقول عند تقديم خبر «ما انفك» لم يتقرر بعد كونه للإيجاب بخلاف قوله:

* ... مَا تَنَفَّكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ *

فإنه تقرر، ونظير هذه المسألة جاءني القوم ليس زيداً ولا يكون عمراً، «فليس» و«لا يكون» هاهنا وإن كان في الأصل للنفي إلا أنهما نُزلا منزلة حرف الاستثناء فلذلك لا يجوز أن يعطف عليهما بالواو، ولا يقال: ضربت القوم وليس زيداً ولا عمراً، وأكرمت القوم ولا يكون عمراً ولا زيداً، ومن ثم

(١) ديوان ذي الرمة: ٣/١٤١٩، من قصيدة أولها:

لقد جشأت نفسي عشية مشرق ويوم لوى حُزوي فقلت لها صبرا
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٥٢، والمنخل: ١٦١، وشرح المفصل
لابن يعيش: ٧/١٠٦، وشرحه للأندلسي: ٤/٩٠. والبيت من شواهد الكتاب: ١/٤٢٨،
والمحتسب: ١/٣٢٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/١٢٤ والانصاف: ١٥٦، والتبيين عن
مذاهب النحويين: ٣٠٤، وخزانة الأدب: ٤/٤٩.

لا [تقول]: أليس أحد في الدار، لأن المعنى يزول إلى قولك أحد في الدار وأحد لا يستعمل في الواحد ولذلك لا يجوز أن تجيء إلا مع التقدير، فلا يقال: أليس زيد إلا فيها بدل، لأن المعنى يؤول إلى قولك زيد إلا فيها، وذا لا يكون كلاماً. ذكره ابن السراج^(١).

الحراجيج: جمع حرجوج، وهي: الناقة الطويلة على وجه الأرض^(٢) من الحرج وهي خشب يشد بعضه إلى بعض يحمل فيه الموتى عن الأصمعي. ويشهد له بيت طرفة^(٣):

* وناجِيَّةٌ مِثْلُ الأَرَانِ نَسَاتُهَا *

وكذلك بيت الشماخ^(٤):

وعنسٍ كالألواحِ الأَرَانِ نَسَاتُهَا إِذَا قِيلَ لِلْمَشْبُوتَيْنِ هُمَاهُمَا
تمامه:

* عَلَى الخَسْفِ [أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا] *

من أوطانها التي لا تنفصل عنها إلا ولها بعد الانفصال هاتان الحالتان:
إما الإناخة على الخسف في المراحل.

(١) الأصول: ٩٠/١.

(٢) كتاب الإبل للأصمعي:

(٣) ديوانه: ١٢ وعجزه:

* على لاحب كأنه ظهر برجد *

ورواية الديوان:

(أمون كاللواح...)

وشاهده أن الأران: في بيت طرفة معناه: النعش الذي يحمل عليه الميت أو التابوت الذي يوضع فيه وكذلك بيت الشماخ، وكل واحد من الثلاثة يشبه ناقته بالألواح التي ربط بعضها ببعض، ومعنى ذلك أنها هزلت من كثرة السفر حتى بدت كالألواح المشدود بعضها ببعض.

(٤) ديوان الشماخ: ٣١٣.

أو السير في البلد الففر.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وقد يجيء محذوفاً منها حرف النفي. قالت امرأة سالم بن قُحْفَانَ:

[أ/١٣٦] * تَزَالُ جِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أُعِدُّهَا * /

وقال امرؤ القيس:

* فَقُلْتُ أَمَا - وَاللَّهِ - أَبْرَحُ قَاعِدًا *

وقال:

تَنْفِكَ تَسْمَعُ مَا بَقِيَ تَ بِهِالِكِ حَتَّى تَكُونَهُ
وفي التنزيل^(١): ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَوًا تَذْكُرُوا يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا ﴾ .
قَالَ الْمُشْرَحُ: قُحْفَانَ: بضم القاف وسكون الحاء المهملة تَمَامُهُ^(٢):
* لَهَا مَا مَشَى يَوْمًا عَلَى خُفَّةِ جَمَلٍ *

(١) سورة يوسف: آية: ٨٥.

(٢) البيت لليلى زوجة سالم بن قحفان العنبري التميمي.

قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ١٥٤: «وقبل قولها:

تَزَالُ جِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أُعِدُّهَا لَهَا مَا مَشَى يَوْمًا عَلَى خُفَّةِ جَمَلٍ
وتقسم ليلي يا ابن قحفان بالذي تَكْفُلُ بِالْأَرْزَاقِ فِي السَّهْلِ وَالْجَبَلِ
وبعده:

فَاعْطِ وَلَا تَبْخُلْ لِمَنْ جَاءَ طَالِبًا فَمِنْ يَدِي لَهَا عَقْلٌ وَقَدْ زَاحَتِ الْعِلْلُ
كذا قرأته على شيخنا أبي الحرم مكي بن ريان - رحمه الله - (على خفة جمل) بغير ألف ولام
وهو أولى.

وكان من حديثها أن أختها أتت زوجها سالماً فأعطاه بعيراً من إبله، وقال لامرأته هاتي حبلاً
يقرن به ما أعطيتاه إلى بعيره ثم أعطاه بعيراً آخر ثم أعطاه ثالثاً فقال: هاتي حبلاً فقالت ما بقي
عندي جبل فقال لها: «على الجمال وعليك الجبال». ثم قال:
لَا تَعْذِلْنِي فِي الْعَطَاءِ وَيَسْرِي لِكُلِّ بَعِيرٍ جَاءَ طَالِبُهُ حَبْلًا =

لها أي: للإبل. تمام بيت امرئ القيس^(١):

* ولو [قطعوا]^(٢) رأسي لديك وأوصالي *

بعده:

المرءُ قد يَرْجُو الحَيَاةَ مؤملاً والموتُ دونه
الشيخ - رحمه الله - يروى أن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - كان
تمثل بهذا كثيراً.

الحَرْصُ: الذي أذابه الحُزْنُ أو العشق، وهو في معنى مُحْرَضٍ وقد
حَرَصَ بالكسر، وأحْرَصَهُ الحُبُّ؛ أي: أفسده، قاله أبو عمرو^(٣) وأنشد
للعرجي:

إني امرؤٌ لَجَّ بِي حُبٌّ فَأَحْرَصَنِي حَتَّى بَلَيْتُ وَحَتَّى شَفَنِي السَّقْمُ
قالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): و«مادام» توقيت للفعل في قولك: أجلس

= فَإِنِّي لَا تَبْلَى عَلَيَّ أَفْهَامًا إِذَا شَبَعْتَ مِنْ رَوْضِ أَوْطَانِهَا بِقَلَا
فَلَمْ أَرْ مِثْلَ الْإِبِلِ مَالًا لِمُقْتَنِينَ وَلَا مِثْلَ أَيَّامِ الْحَقُوقِ لَهَا سُبُلًا
فَأَلَقْتَ إِلَيْهِ خَمَارَهَا وَقَالَتْ: صَيَّرَهُ لَهْ خَبَلًا. وقالت الأبيات المذكورة.

ويظهر لي أن أول البيت قوله:

لقد بكرت أم الوليد تلومني ولم أجتزم جرماً فقلت لها مهلاً
كذا في بعض نسخ الحماسة: ٢٥٧.

وهي في الحماسة: ٥١٤ (رواية الجواليقي)، وينظر شرحها للمرزوقي.

(١) ديوانه: ٣٢.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٥٤، والمنخل: ١٦١، وشرح المفصل
لابن يعيش: ١١٠/٧، ٣٧/٨، ١٠٤/٩، وشرح المفصل للأندلسي: ٩٢/٤.

وهو من شواهد الكتاب: ١٤٧/٢، والمقتضب: ٣٢٦/٢، والجمل: ٨٥، والخصائص:
٢٨٤/٢، والخزانة: ٢٠٩/٤.

(٢) في (أ): «ضربوا».

(٣) الصحاح: ١٠٧٠/٣ (حرض) عن أبي عمرو، والبيت في ديوان العرجي: ٥ (رواية ابن جني).

ما دمت جالساً كأنك قلت: أجلس بدوام جلوسك، نحو قولهم: أتيتك خفوق النجم، ومقدم الحاج، ولذلك كان مفتقراً إلى أن يُشفع بكلامٍ، لأنه ظرف لا بد له مما يقع فيه».

قال المُشَرِّحُ: في إيراد مقدم الحاج هاهنا نظراً، وقد مضى في قسم الأسماء.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): و«ليس» معناه نفي مضمون الجملة في الحال تقول ليس زيد قائماً الآن ولا تقول: ليس زيد قائماً غداً، والذي يصدق أنه فعل لحوق الضمائر وتاء التأنيث ساكنة، وأصله لَيْسَ كَصَيْدٍ البعير».

قال المُشَرِّحُ: الدليل على أن وزنه (فَعِلٌ) بكسر العين إذ لو كان بفتحها لما احتاجوا فيه إلى التخفيف، إذ الفتح خفيف ألا ترى أنك تقول في فخذ فخذ، وفي عضد عضد، ولا تقول في جمل جمل. صَيْدُ البعيرُ أصابه الصيد، وهو: داء في عنق البعير^(١).

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وهذه الأفعال في تقديم خبرها على ضريين، فالتي في أوائلها (ما) يتقدم خبرها على اسمها لا عليها، وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها، وقد حُوف في «ليس» فجعل من الضرب الأول، والأول هو الصحيح».

قال المُشَرِّحُ: قوله: والأول هو الصحيح معناه يجوز تقديم خبر «ليس» على «ليس» وإليه ذهب سيبويه^(٢).

(١) الصحاح: ٤٩٦/١ (صيد).

وينظر: كتاب الإبل للأصمعي: ٩١، ١٥٦ (الكنز اللغوي)، وتهذيب اللغة: ١٢/١٢١، والمخصص: ١٧٠/٧، واللسان: (صيد).

(٢) وكذلك نسبة إلى سيبويه ابن يعيش والأندلسي في شرحيهما وقال ابن الأنباري في الأنصاف:

١٦٠ ولا يوجد له نص في ذلك.

فإن سألت: فكيف كان هذا المذهب هو الأول؟

أجبت: لأن قوله: وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها يتضمن ذكر هذا المذهب وهو مقدم على فعله فجعل من الضرب الأول.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وفصل سبويه بين تقديم الظرف وتأخيره بين اللغو منه والمستقر، فاستحسن تقديمه إذا كان مستقراً نحو قولك^(١): ما كان فيها أحد [خير منك]^(٢)، وتأخيره إذا كان لغواً نحو قولك: ما كان أحد خيراً منك فيها، ثم قال^(٣): وأهل الجفاء يقرؤون: ﴿ولم يكن كفواً له أحد﴾.

قال المُشْرَحُ: المستقر - بفتح القاف - كذا سمعنا في (المفصل) وفي (الكشاف) والمراد به الموضع، ولفظ ابن السراج^(٤): إذا كان الظرف غير محل سماه الكوفيون الصفة الناقصة وجعله البصريون لغواً، وإنما استحسن تقديمه إذا كان مستقراً أنه إذا كان كذلك كان خبراً، وإذا كان لغواً كان متعلقاً بالخبر، وتقديم نفس الخبر أولى من تقديم المتعلق.

فإن سألت: فتأخير اللغو إذا كان هو المستحسن فلم قدم في التنزيل: ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾؟

أجبت: المعنى بذلك أن في تقديم المستقر جهة حسن ليس في تقديم اللغو، ويجوز أن يعتقد للشيء جهة حسن وتحصل له جهة حسن أخرى مثاله

= وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين في الأنصاف: ١٦٠-١٦٤ مسألة رقم (١٨) والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري: ٣١٥-٣٢٤ مسألة رقم (٤٧) وينظر: الأصول لابن السراج: ١٠٢/١، والإيضاح: ١١٠، وشرح الرضي: ٢٩٧/٢، والبحر المحيط: ٢٠٦/٥.

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ): «وخبرك».

(٣) الكتاب: ٢٧/١، وينظر: المقضب: ٩٠/٤، والأصول: ٨٥/١، والبحر المحيط:

٥٢٨/١

(٤) الأصول: ٨٥/١.

عالم وحافظ للقرآن فتأخير الحافظ هاهنا أولى . وأما إذا كان العالم قليل الاحتياط في أفعال الوضوء والصلاة فتأخير العالم هاهنا أولى . والذي قدمه في القراءة المشهورة هو الاهتمام والعناية ؛ لأن الاسم أن يذكر أولاً الذي تبقى عنه الكفاءة .

تخمير: إذا كان الظرف لغواً لم يجز في الخبر إلا الرفع وذلك قولك: فيك عبد الله راغب، ومنك أخواك هاربان^(١)، وإليك قومك قاصدون . قال ابن السراج: لأن «منك» و«فيك» و«إليك» في هذه المسألة لا [تكون] محالاً ولا يتم بها الكلام، وقد أجاز الكوفيون فيك راغباً^(٢) عبد الله شبهها القراءة بالصفة التامة لتقدم «راغباً»^(٢) على عبد الله .

عنى بالجفاء الغلظ وقلة اللطف وفي كلام الصابىء: «فعمول معاملة [ب/١٣٦] فيها جفاء / من غير مكروه في الجسم». وقال أبو زيد البلخي: «فإنه لا يكاد يحتمل معدة أحد من أهل النعمة والدعة خصوصاً الذي ترق طبائعهم منهم، أكلتين في اليوم واللييلة يكون في كل واحدة منها لحم، وإنما يحتمل ذلك معدة الجفأة الطباع والتركيب من الناس الذي يعتملون الأعمال الشاقة ويتحركون بالحركات القوية من الفعلة وأشباههم». ومما أعثرنى عليه كتاب (الأغاني) - له الله من كتاب -: ما منعك من معرفته إلا غلظ الطبع وجفاء الخلق . وهذه المسألة تمد بطبيعتك في تقرير ما أسلفناه من الحال أعني قوله: وقد منَعُوا في مررت راكباً يزيد أن يجعل الراكب حالاً من المجرور .

(١) في (ب): «يضاربان» .

(٢) في (ب): «راغب» .

[باب أفعال المقاربة]

قال جارُ الله: «ومن أصناف الفعل أفعال المقاربة منها «عسى» ولها مذهبان:

أحدهما: أن تكون بمنزلة قارب، فيكون لها مرفوعٌ ومنصوبٌ، إلا أن منصوبها مشروطاً فيه أن يكون «أن» مع الفعل متأولاً بالمصدر، كقولك: عسى زيد أن يخرج في معنى قارب زيدُ الخروج. قال الله تعالى^(١): ﴿فَعَسَى اللّٰهُ اَنْ يَّاتِيَّ بِالْفَتْحِ﴾.

والثاني: أن يكون بمنزلة «قرب» فلا يكون لها إلا مرفوع، إلا أن مرفوعها «أن» مع الفعل في تأويل المصدر كقولك: عسى أن يخرج زيدٌ في معنى قرب خروجِ زيدٍ^(٢). قال الله تعالى^(٣): ﴿وَعَسَى اَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

قال المُشْرَحُ: «عسى» موضوعة لفعل يتوهم كونه في الاستقبال وهو على لفظ الماضي ولذلك احتاج إلى ذكر «أن» بعده؛ لأنه لا مستقبل له. وهو على معنيين^(٤):

(١) سورة المائدة: آية: ٥٢.

(٢) في (ب): «خروجه».

(٣) سورة البقرة: آية: ٢١٦.

(٤) شرح المفصل للأندلسي: ١٠١/٤.

فإذا قلت: عسى زيدٌ أن يخرجَ فهو هاهنا بمعنى قارب.

وإذا قلت: عسى أن يخرجَ زيدٌ فمعناه: قَرَبَ خروجُ زيدٍ.

فإن سألتَ فلمَ لا يجوز أن تكون «عسى» بمعنى قرب^(١) في الوجهين فإذا قلت: عسى زيدٌ أن يخرجَ فالمعنى قرب زيد من أن يخرجَ، لكن حرف الجر قد حذف وحروف الجر تحذف عند «إن» و«أن» كثيراً. وأمّا قولهم: «عسى الغويُّرُ أبؤساً» فهو منصوبٌ على أنه خبر «كان»، وخبر «عسى» محذوف، وهو يكون، وكذلك لم لا يجوز أن يكون «عسى» في الوجهين بمعنى قارب، لكن إذا قلت: عسى أن يخرجَ زيدٌ فمعناه: قارب^(٢) زيد الخروجَ، وإذا قلت عسى زيدٌ أن يخرجَ فمعناه: قارب^(٢) الخروجَ زيدٌ فهو على أحد الوجهين بتأخير المفعول، وعلى الوجه الثاني بتقديمه؟.

أجبتُ: أمّا الأول: فلأن «عسى» لو كان بمعنى «قرب» في الوجهين لما [جاء] عَسَاكَ.

وأمّا الثاني: فلأنه لو كان بمعنى «قارب» في الوجهين لخلا عن فاعله ونحوه قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾.

قالَ جارُ اللّهِ: «(فصلٌ): ومنها «كاد» ولها اسمٌ وخبرها مشروطٌ فيه أن يكون فعلاً مضارعاً متأولاً باسم الفاعل كقولك: كاد زيدٌ يخرجَ، وقد جاء على الأصل:

* وما كَدْتُ آيَا *

كما جاء: «عَسَى الغُويُّرُ أبؤساً».

(١) كررت مرتين في (أ).

(٢- ٢) ساقط من (ب).

قَالَ الْمُشْرَحُ: «كاد» لما كان لمقاربة الأمر على سبيل الوجود والحصول أجري مجرى «حصل»^(١)، ولذلك سقط عن خبره «أن» بخلاف «عسى» فإنه لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع، ومن ثمَّ قالوا: إِنَّ «كاد» أبلغ في تقريب الشيء من الحال و«عسى» أذهب في الاستقبال. ألا ترى أنك لو قلت: كاد يذهب بعد عام لم يجز؛ لأنَّ «كاد» توجب أن تكون شديدة القرب من الحال، ولو قلت: عسى الله أن يدخلني برحمته الجنة لكان جائزاً، وإن لم تكن شديدة القرب من الحال، وكذلك قوله:

* ... وَمَا كَدْتُ آيَبًا *

بمعنى وما حصلت آيأ، ولو كان بمعنى القرب لما كان له هاهنا معنى. قولهم: «عسى الغوير أبؤساً» معناه: قارب الغوير أبؤساً.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وقد شبه «عسى» بـ «كاد» من قال:

عَسَى الكَرْبُ الذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ
و«كاد» بـ «عسى» من قال:

* قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَاءِ أَنْ يَمْصَحَا *

قَالَ الْمُشْرَحُ: «كاد أصله أن يكون مقروناً بـ «أن» لأنه في الأصل من أفعال المقاربة وهذه حقيقة مهجورة؛ لأن «كاد» قد خرج إلى معنى «حصل» على ما ذكرته وهو مجاز مستعمل.

قوله:

* يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ *

(١) شرح المفصل للأندلسي: ١٠٢/٤ عن الخوارزمي.

خبر «عسى»، وقد شبه فيه «عسى» بـ«لعل»، كما شبه «لعل» بـ«عسى» في قوله^(١):

* لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تَلِمَّ مَلْمَةً *

والذي به يثلج الصدر قوله:

* عَسَاكَ تُعَذِّرُ إِنْ قَصَّرْتَ فِي مَدْحِي *

[١٣٧/أ] أَلَا تَرَى أَنَّهُ أُجْرِي / مُجْرَى «لَعْلٌ» حذو القُذَّةِ بِالْقُذَّةِ.

فإن سألت: فهل يجوزُ أن يكونَ حذفُ «إن» عن خبرِ «عسى» على تشبيهه بـ«كاد»؟

أجبتُ: بأنه يجوزُ ذلك لوجهين:

أحدهما: أن الشَّبهَ^(٢) بين «عسى» و«لعل» فوق الشَّبهِ^(٢) بين «عسى» و«كاد» ومن ثم قالوا: بأن «كاد» تُستعمل في الممكن وغيره بخلاف «عسى» و«لعل».

الثاني: أن «كاد» إذا طرح عن خبره «أن» فهو على معنى «حَصَلَ» فلا تبقى للمقاربة. قوله^(٣):

(١) عجزه:

* عليك من اللاتي يدعنك أجدعا *

وهو لمتهم بن نوية البرُّبوعي في رثاء أخيه مالك ديوانه: ١٠٦، وقد تقدم في الجزء الثاني.

(٢-٢) ساقط من (ب).

(٣) البيت غير منسوب.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١٥٦، والمنخل: وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢١/٧، وشرحه للأندلسي: ٤ / وهو في الكتاب: ٤٧٨١، والمقتضب: ٥٧/٣، والجمل: ٢١٠، والأنصاف: ٥٦٦، وضرائر الشعر: ٦١، والخزانة: ٩٠/٤.

* قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَاءِ أَنْ يَمْصَحَا *

على الحقيقة المهجورة.

البيتُ لهْدْبَة بن الخَشْرَم^(١). «فرجٌ قريبٌ» بالجيم. وقبله:

فَأَرْقَنِي اكَتْثَابَ أَبِي نُمَيْرٍ فَقَلْبِي مِنْ تَذْكَرِهِ كَثِيبُ
فَقُلْتُ لَهُ هَذَاكَ اللَّهُ مَهْلًا وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو الْعَيْجِ الْمُصِيبُ

وبعده:

فَيَأْمَنُ خَائِفٌ وَوَيْفَكُ عَانٍ وَيَأْتِي [أَهْلُهُ] الرَّجُلُ الْغَرِيبُ

العيج: بفتح العين والياء يقال: ما عجت بكلامه، أي: ما انتفعت به، وتناولت دواءً فما عجت به، أي: لم أنتفع به.

كان هدبة قد هرب من أرض قومه لأن السلطان طلبه من أجل قتله ابن عمه زياد بن مزيد^(٢).

(١) شعره: ٥٣، ٥٤.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٥٦، والمنخل: ١٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٧/٧، ١٢١، وشرحه للأندلسي: ١٠٢/٤، ١٠٣. والبيت من شواهد الكتاب: ٤٧٨/١، والمقتضب: ٧٠/٣، والجمل: ٢٠٩، وضرائر الشعر: ١٥٣، وشرح التصريح: ٢٠٦/١، والخزانة: ٨١/٤، ٨٢. واختلفوا في التاء من «أمسيت» هل هي مضمومة أو مفتوحة؟

قال أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي في كتابه الفصول والجمل... «ومن هذه الأبيات ما وقع فيه تاء المخاطب فالتبست بتاء المتكلم حتى ظنها أبو القاسم تاء المتكلم فرويت عنه مضمومة، وإنما هي تاء المخاطب، لأن ما قبل البيت يدل عليها، وإنما وهم فيه من لم يعرف ما قبله... وروينا هذا البيت في كتاب «الأمالي» لأبي علي القالي بفتح التاء ومثله قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ١٥٦، وعبارته: «رؤى بفتح الفاء وضمها، والنحويون إنما يرونه بالضم والفتح عندي أولى، لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير وكان معه في السجن».

(٢) القصة مشهورة في كتب الأدب وهي في صدر ديوانه.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصلُ): وللعربِ في «عسى» ثلاثةُ مذاهب:

أحدها: أن يقولوا عست أن تفعل كذا وعسيتمَا إلى عسيتمَ وعسى زيدُ أن يفعل وعسيا إلى عسين، وعسيت وعسينا.

والثاني: أن لا يتجاوزوا عسى أن تفعل، وعسى أن يفعلا، وعسى أن يفعلوا.

والثالث: عساك أن تفعل إلى عساكن، وعساه أن يفعل إلى عساهن، وعساني أن أفعل وعسانا».

قَالَ الْمُشْرَحُ: «عسى» في أحدِ الوجوه لا تتصرف، وفي الوجهين تتصرف، ففي أحدهما: تتصرف بالضَّمير المرفوع، وفي الآخر بالضَّمير المنصوب.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصلُ) وتقول: كاد يفعل إلى كِذْن، وكدت أن تفعل إلى كدْتَن وكدتُ أفعل وكِذْنَا. وبعضُ العربِ يقول: كُدت بالضَّم».

قَالَ الْمُشْرَحُ: كذا^(١) حكاه سيبويه، وزعم الأصمعي: أنه سمع من العرب مَنْ يقول: لأفعل ذلك ولا كوداً فجعلها من الواو قال:

* وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كُدْتُ أَفْعَلَهُ *

وَرَوَاهُ الْقَرَاءُ بِالضَّمِّ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصلُ): والفصل بين معنى «عسى» و«كاد» أن «عسى» لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع تقول: عسى الله أن يشفي مريضك، تريد: أن قرب شفائه مرجو مطموع فيه، و«كاد» لمقاربهته على سبيل الوجود والحصول تقول: كادت الشمس تغرب، تريد: أن قربها من الغروب قد حصل».

(١) ساقط من (ب).

قال المُشَرِّحُ: معنى هذا الفصل قد مَضَى.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وقوله عزَّ وجلَّ^(١): ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾^(٢) على نَفْيِ مُقَابَرَةِ الرَّؤْيَةِ وهو أبلغُ من نفسِ الرَّؤْيَةِ ونظيرُهُ قولُ ذِي الرُّمَّةِ:

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَىٰ مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ
قال المُشَرِّحُ: روى عن عنبسة^(٣) أنه قال: قدم ذو الرمة الكوفة فوقف
ينشد الناس بـ (الكناسة) قصيدته الحاثية التي منها^(٤):

(١) في (ب): «وعلا».

(٢) سورة النور: آية: ٤٠.

(٣) القصة مشهورة من حديث عبد الصمد بن المعذل، أما عنبسة المذكور هنا وفي دلائل الإعجاز: ٢٧٤، أو أبو عنبسة على قراءة نسخة الأصل فلم أعرفه؟ إلا أن يكون هو المذكور في خير القاضي عبد الله بن سوار بن عبد الله بن قدامة العنبري، فقد جاء في أخبار القضاة: ١٥٦/٢ «وقال عبد الله بن محمد بن أبي عنبسة يذكر عبد الله بن سوار... وذكر أبياتاً».

وقال شيخنا الأستاذ المحقق أبو فهر محمود محمد شاكر ألبسه الله ثياب الصحة والعافية: «هكذا هنا عن عنبسة وأرجح أنه خطأ، ولذلك وضعته بين قوسين لأن راوي الخبر هو: عبد الصمد بن المعذل عن جده غيلان بن الحكم بن البخترى بن المختار...».

وسياق الخبر في الموشح هكذا: «حدثني أحمد بن محمد الجوهري، وأحمد بن إبراهيم الجمال، قالوا: حدثنا الحسن بن عليل العنزى، قال: حدثنا يزيد بن محمد بن المهلب بن المغيرة بن حبيب بن أبي صفرة قال: حدثنا عبد الصمد بن المعذل عن أبيه عن جده غيلان ابن الحكم قال: قدم علينا ذو الرمة الكوفة فوقف على راحلته بالكناسة ينشدنا قصيدته الحاثية...».

وابن شبرمة، هو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان بن ضرار بن عمرو بن مالك بن زيد ابن كعب بن كلاب بن ذهل بن مالك بن بكر بن سعد بن ضبة مولى المنذر بن حسان.

أخباره في: أخبار القضاة لوكيع: ٣٩/١ فما بعدها.

توجيه إعراب الشاهد وشرحه في إثبات المحصل: ١٥٧، والمنخل: ١٦٣ وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٤/٧، ١٢٥، وشرحه للأندلسي: ١٠٤/٤.

وهو من شواهد التسهيل: ٨٠، والخزاة: ٧٤/٤، والكناسة بالكوفة من أسواق العرب المشهورة (معجم البلدان: ٤٨١/٤).

(٤) ديوان ذِي الرُّمَّةِ: ١١٩٢/٢ وهي غير متالية.

هي البرؤُ والأسقامُ والهَمُّ والمَنَى وموتُ الهوى في القلبِ مَنَى المَبْرَحِ
وكانَ الهوى النَّائِي يُمحي فيمحي وحبُّك عندي يَسْتَجِدُّ وَيَرْبِحُ
إِذَا غَيَّرَ [النَّائِي] المُحِبِّينَ البيت

فلَمَّا [انتهى] ناداهُ ابنُ شُبْرَمَةَ [قال] أراه قد يبرح؟ فسَنَقَ ناقته وجعلَ
يتأخر [بها و] يفكر، ثم قال:

إِذَا غَيَّرَ النَّائِي المُحِبِّينَ لَمْ أَجِدْ رَسِيْسَ الهوى من حَبِّ مية يبرحُ
قال عَبْسَةَ: فلَمَّا انصرفتُ حَدُّتُ أَبِي فقال: أخطأ ابنُ شُبْرَمَةَ حين
أنكر على ذي الرمة (١) ما أنشده (١) وأخطأ ذو الرمة حين غير شعره لقول ابن
شُبْرَمَةَ، إنما هذا كقوله تعالى: ﴿ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ
لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ إنما هو لم يَرَهَا ولم يَكَدْ. والإمام عبد القاهر الجرجاني ذكر
كلاماً لتقرير كلام أبي (٢) عَبْسَةَ فأنا أولاً [أنقل] (٣) كلامه ثم أورد بعد ذلك ما
عليه حقيقة هذه المسألة.

قال - رحمه الله -: اعلم (٤) أن سبب الشبهة في ذلك أنه قد جرى في
العُرف أن يُقال: ما كاد يفعلُ ولم يكد يفعلُ في فعل قد فعل على معنى أنه
لم يفعل إلا بعد الجُهد وبعد أن كاد في الظن بعيداً أن يفعله كقوله

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (ب)، ومن الدلائل.

(٣) في (أ): «أورد».

(٤) النص في دلائل الأعجاز: ٢٧٤ وهو نقل أمين جداً ليس فيه اختلاف عن ما ورد في كتاب
الدلائل بتحقيق شيخنا الأستاذ محمود شاكر. إلا ما يكون من اختلاف النسخ للكتاب الواحد.
ونقل الأندلسي في شرحه: ١٠٦/٤ نص كلام الجرجاني هذا ناسباً للنص إلى الخوارزمي.
وعبارته هكذا: «قال الخوارزمي: واعلم أنه قد جرت العادة أن يقال... ولكن الأندلسي
- رحمه الله - لما نقل نص كلام الخوارزمي بعد أن حذف بعض عباراته أو استبدلها بعبارات
أخرى نقل قول الخوارزمي في آخر النص: فهذا كلام الجرجاني وفيه نظر...»
والقارئ لكلام العلامة الأندلسي يدرك أنه لم يجر ذكر للجرجاني أصلاً في كلامه. كما أنه
يظن أن قوله: «وفيه نظر» من كلام الأندلسي، وهي من كلام الخوارزمي والله - تعالى - أعلم.

تعالى^(١): ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ فلما كان مجيء النفي في «كاد» على هذا السبيل توهم ابن شبرمة أنه إذا قال:

* لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ *

[فقد]^(٢) زعم أن الهوى بَرَحَ، ووقع لذي الرُّمة مثل هذا الظنّ وليس الأمر كالذي ظناه، فإن الذي تقتضيه اللفظة^(٣)، إذا قيل لم يكد يفعل وما / [١٣٧/ب] كاد يفعل أن يكون المراد أن الفعل لم يكن من أصله، ولا قارب أن يكون ولا ظنّ أنه يكون وكيف بالشك في ذلك؟ وقد علمنا أن «كاد» موضوع يدل على شدة قرب الفعل من الوقوع، وعلى أنه قد شارف الوجود، وإذا كان كذلك كان محالاً أن يوجب نفيه وجود الفعل، لأنه يؤدي إلى أن يوجب نفي مقارنة الفعل [الوجود]^(٤) وجوده، وأن يكون قولك^(٥): ما قارب أن يفعل مقتضياً على البيت أنه قد فعل وإذ [قد]^(٦) ثبت ذلك فمن سبيلك أن تنظر فمتى لم يكن المعنى على أنه قد [كانت]^(٦) هناك صورة تقتضي أن لا يكون الفعل وحال يبعد معها أن يكون، ثم تغير الأمر كالذي تراه في قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ فليس إلا أن تلزم الظاهر وتجعل المعنى على أنك تزعم^(٧) أن الفعل لم يقارب أن يكون فضلاً عن أن يكون. فهذا كلام الإمام عبد القاهر الجرجاني. وفيه نظر.

والكلام فيه مبني على أصليين:

(١) سورة البقرة: آية: ٧١.

(٢) في (أ): «وزعم...» والمثبت عن الدلائل.

(٣) في الدلائل: «اللفظ».

(٤) عن الدلائل.

(٥) في (أ) و(ب): «قوله» والتصحيح من الدلائل.

(٦) في (ب) والدلائل.

(٧) في (أ): «تزعم على أن الفعل...»، والمثبت من الدلائل.

أحدهما: ما ذكرنا من أن «كاد» إذا استعمل بغير «ان» فهو بمعنى حصل.

وثانيهما: أن الكلام متى اشتمل على قيد زائد على أصل المعنى ثم دخل على ذلك الكلام النفي فإنه يتوجه إلى ذلك القيد لا إلى أصل الكلام.

بيانه أنك تقول: جاء زيد ركباً فيكون كلاماً مشتملاً على ما وراء المعنى على قيد، وأما أصل المعنى فجاء زيد، وأما القيد فكونه ركباً حالة المجيء، فإذا قلت: ما جاء زيد ركباً فالنفي هاهنا يتوجه إلى ركوب زيد لا إلى أصل مجيئه، حتى إن قولك: ما جاء زيد ركباً إثبات لمجيئه، إذا ثبت هذا فوجه المسألة أن قوله:

... .. لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مِيَّةَ يَبْرَحُ

معناه: أنه لم يحصل رسيسُ الهوى بارحاً، ومحصوله حصل غير بارح، كما أن قولك لم يجيء^(١) زيد ركباً معناه جاء غير ركبٍ وقولنا: حصل غير بارح يقتضي أن لا يكون لذلك حاصلًا، ثم يحصل، فهذا معنى قول ابن شبرمة أراه قد برح، وعلى ذلك قولهم: فعَلَهُ وما كاد يفعل، معناه: فعله بعد أن حصل غير فاعلٍ له، وعليه قوله تعالى: ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا﴾ معناه: حصل غير راءٍ لها بعد أن [كان]^(٢) رائها لها وقوله: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ المعنى: ذَبْحُوهَا بعد أن حصلوا غير فاعلين للذبح. فهذا تحقيق الكلام في هذا الفصل فليكن تعريجك عليه.

وأما قولهم: أصابت بديهته وأخطأت رؤيته، فلا يلتفت إليه فإن ذا الرمة

(١) في (ب): «لم يك».

(٢) في الأصل: «كاد».

أجل من أن يُنبه لخطأ فتنبه له^(١).

قال جَارُ اللَّهِ: «ومنها» «أوشك»^(٢): تستعمل استعمال «عسى» في مذهبها واستعمال كاد تقول: يوشك زيد أن يجيء، ويوشك أن يجيء زيد، ويوشك زيد يجيء قال^(٣):

يُوشِكُ مِنْ فَرٍّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غَرَاتِهِ يُوَافِقُهَا
قَالَ الْمُشْرَحُ: ما بعد البيت:

مَنْ لَمْ يَمُتْ غِبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا لِلْمَوْتِ كَأْسُ فَالْمَرْءُ ذَائِقُهَا
غَبَطَ البعير واغْتَبَطَهُ: إذا نحره من غير علة، وهو بالعين المهملة، واعتبط فلان - على البناء للمفعول - إذا مات شاباً.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): ومنها «كرب» و«أخذ» و«جعل» و«طفق» تستعمل استعمال «كاد»، وتقول كرب يفعل وجعل يقول ذاك، وأخذ يقول، قال الله عز وجل^(٤): ﴿وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا (٥) مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ (٥)﴾.

قال المُشْرَحُ: أصل كرب هو الذنو يقال: كربت الأرض قلبتها^(٦) للحرث؛ لأن ذلك أدنى لها منه، وكربت حياة النار إذا دنا انطفأها^(٦)، قال^(٧):

(١) نقل الأندلسي النص من كتاب الخوارزمي من بداية كلام عبد القاهر الجرجاني كما أسلفت حتى وصل إلى هذه العبارة ثم عقب عليها بقوله: «وكان شيخنا تاج الدين الكندي يقول في الآية قولاً آخر وهو: أن انتقاء الرؤية إنما فهم من الشرط، وذلك أن «إذا للشرط والمعلق على شرط لا يقع بدون وقوع الشرط».

(٢) في (ب): «يوشك».

(٣) البيت لامية بن أبي الصلت، ديوانه: ٤٢١.

(٤) الأعراف: آية: ٢٢.

(٥ - ٥) ساقط من (ب).

(٦) الصحاح: ٢١١/١ (كرب) وأنشد البيت.

(٧) البيت من قصيدة جيدة لعبد قيس بن خفاف، من بني عمرو بن حنظلة بن تميم، من البراجم =

أَبْنَيْيَ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمِهِ (فَإِذَا دُعِيَتْ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْدِلِ^(١))
وإناء كربان، أي: دانٍ من الامتلاء.

= انتخبها المفضل في المفضليات: ٣٨٤، والأصمعي في الأصمعيات: ٢٢٩ قالها يوصي بها
ابنه ويحثه فيها على الأخلاق والآداب، ورواية الأصمعي والمفضل:
أَجْبَيْلُ أَنْ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمِهِ
وبعده:

أَوْصِيكَ إِصْبَاءَ امْرِيءٍ لَكَ نَاصِحٌ طَبْنُ بَرِيْبِ الدُّهْرِ غَيْرُ مُغْفَلٍ
اللَّهُ فَاتَّقِهِ وَأَوْفِ بِنَذْرِهِ وَإِذَا حَلَفْتَ مَمَارِيأً فَتَحَلَّلِ
وَالضُّيْفَ أَكْرَمَهُ فَإِنْ مَبِيْتَهُ حَقٌّ وَلَا تَكُ لَعْنَةً لِلنُّزْلِ
وَعَلِّمْ بِأَنَّ الضُّيْفَ يَخْبِرُ أَهْلَهُ بِمَبِيْتِ لَيْلَتِهِ وَإِنْ لَمْ يُسْأَلِ
(١-١) كتب الشطر الثاني على هامش الصفحة في نسخة (ب).

[باب نعم وبئس]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الفعل فعلا المدح والذم هما «نعم» و«بئس» وضعا للمدح العام والذم العام».

قَالَ الْمُشْرَحُ: مذهب سيويه والبصريين أن «بئس» و«نعم» فعلان ماضيان، أمَّا الكُوفِيُّونَ: فعلى أنهما اسمان^(١).

احتج الكوفيون في هذه المسألة بقول العرب: «يا نعم المولى ويا نعم النصير»، والأصل في حرف النداء أن يكون دخوله على الاسم، وبأنه لا يحسن اقتران الزمان بهما فلا يحسن أن تقول: نعم الرجل / أمس، ولا نعم [١/١٣٨] الرجل غداً، وبأنه^(٢) قد جاء عن العرب ما نقله قُطْرِبُ: «نَعِيمُ الرَّجُلِ أَنْتَ» بفتح النون وبالياء بعد العين، وفَعِيلٌ ليس من أبنية الأفعال فَتَعَيْنَ أن يكون اسماً. حجة البصريين: قولهم: نعمت المرأة هنداً، وبئست المرأة سعاد فلحوق

(١) هذه المسألة في الأنصاف: ٩٧-١٢٦ مسألة (١٤)، والتبيين للعكبري: ٢٧٤ مسألة: (٤٠) واثلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة مسألة رقم (٤) في فصل الفعل ورأي البصريين في المقتضب: ١٤١/٢، والأصول: ١١٣/١ ورأي الكوفيين في معاني القرآن للفراء: ١٤١/٢ وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري: ٢٩٩/٢-٣٠١ وينظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي: ٢٢٤، ومجالس العلماء له: ٩٥، والمرتلج: ١٣٦، وشرح الكافية: ٣٠٧/٢، والتعليقة على المقرب لابن النحاس: ١٥.

(٢) في (أ): «أو بأنه».

التاء بهما دليل على أن الكلمة فعلٌ وهذا قطعي . قوله : «وضعا للمدح العام والذم العام» أصل «نعم» و«بئس» أن يكون فاعلهما جنساً تمدحه بـ «نعم» أو تذمه بـ «بئس»، ثم تندرج منه إلى الفرد، ولذلك^(١) لم يجيزوا نعم الذي قام أنت، ولا نعم الذي ضرب أنت، من أجل أن «الذي» بصلته مقصود إليه بعينه، فإن جاء لمعنى الجنس كقوله تعالى^(٢) : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصُّدُقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ فـ «نعم» و«بئس» يدخلان على «الذي» في هذا [المعنى]^(٣) عند أبي العباس^(٤)، قال ابن السراج^(٥) : والذي قال قياسٌ إلا أنني وجدتُ جميع ما يدخل عليه «نعم» و«بئس» وترفعه وفيه الألف واللام فله نكرة تنصبه «نعم» إذا فقد المرفوع و«الذي» ليست له نكرة البتة .

قَالَ جَارُ اللَّهِ : «وَفِيهَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ (فَعِلٌ) بِوِزْنِ حَمِدَ وَهُوَ أَصْلُهَا قَالَ :

* نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبَرِّ *

(وَفَعِلٌ) وَ (فَعِلٌ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ وَ (فَعِلٌ) بِكَسْرِ هُمَا، وَكَذَلِكَ كُلُّ فَعَلٍ

وَاسْمٌ عَلَى فَعِلٍ تَانِيهِمَا حَرْفٌ حَلَقٌ كَفَخَذَ وَشَهِدَ^(٦) .

قَالَ الْمُشْرَحُ : أَبُو سَعِيدٍ السَّيْرَانِيُّ فِي (شَرْحِ الْكِتَابِ)^(٧) فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ

مِنْهَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ فِي «نَعْمَ» وَ «شَهِدَ» كَسْرُ الْفَاءِ لِكَسْرِ الْعَيْنِ، ثُمَّ حُذِفَتْ

(١) فِي (ب) : «فَلذَلِكَ» .

(٢) سُورَةُ الزَّمَرِ : آيَةٌ : ٣٣ .

(٣) فِي (أ) : «الْمَذْهَبُ» .

(٤) الْمُقْتَضِبُ : ١٤٣/٢ .

(٥) الْأَصُولُ : ١١٣/١ .

(٦) فِي الْأَصْلَيْنِ : «كَشَهِدَ وَفَخَذَ» .

(٧) شَرْحُ الْكِتَابِ لِلْسَّيْرَانِيِّ : ٢٩/٣ قَالَ : «فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ : (فَعِلٌ) نَعْمَ وَبِئْسَ

وَ (فَعِلٌ) كَنَعْمَ وَبِئْسَ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ عَلَى (فَعِلٌ) وَثَانِيهِ حَرْفٌ مِنْ

حُرُوفِ الْحَلْقِ فَفِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ، فَالاسْمُ نَحْوُ فَخَذَ وَفَخَذَ وَفَخَذَ، وَالْفِعْلُ نَحْوُ شَهِدَ وَشَهِدَ

وَ شَهِدَ وَشَهِدَ، وَإِنَّمَا أَلْزَمُوهُمَا الْإِسْكَانَ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا تَخْفِيفًا .

الكسرة التي على العين، ونظيره قولهم: ضعفي بل هذا أشدُّ من الأول من حيثُ أنه أقرأ الكسرة في الفاء مع العين وفي الأول كانت الكسرة المحذوفة منه^(١) في تقدير الإثبات. ما قبل البيت^(٢):

فَفِدَاءِ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَى مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ شَرٍّ وَضُرِّ
مَا أَقَلَّتْ قَدَمَايَ إِنَّهُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ... البيت

ما أَقَلَّتْ قَدَمَايَ: أي ما حَيَّيْتُ، عنى بالأمر المُبر: الأمرُ الغالب العظيم، من أبرَّ فلانٌ على أصحابه إذا غلبَهُم وعلا فيهم.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَيُسْتَعْمَلُ «سَاءٌ» اسْتِعْمَالِ «بِئْسَ» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى^(٣):
﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾».

قَالَ الْمُشْرَحُ: ^(٤)لهذه المسألة كَلامٌ يَجِيءُ عَمَّا قَلِيلٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وِفَاعِلُهَا إِمَّا مَظْهَرٌ مَعْرُوفٌ بِاللَّامِ أَوْ مِضَافٌ إِلَى الْمَعْرُوفِ بِهِ، وَإِمَّا مُضْمَرٌ مُمَيِّزٌ بِنَكْرَةِ مَنْصُوبَةٍ، وَبَعْدَ ذَلِكَ اسْمٌ مَرْفُوعٌ هُوَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ وَالذَّمِّ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: نَعِمَ الصَّاحِبُ أَوْ نَعِمَ صَاحِبُ الْقَوْمِ زَيْدٌ، وَبِئْسَ الْغُلَامُ أَوْ بِئْسَ غُلَامُ الرَّجُلِ بَشْرٌ، وَنَعِمَ صَاحِبًا زَيْدٌ وَبِئْسَ غُلَامًا بَشْرٌ».

(١) ساقط من (ب).

(٢) ديوان طرفة: ٧٢، وفي الديوان: «في القوم الشطر».

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: والمنخل: وشرح المفصل للأندلسي: ٤ / وشرحه لابن يعيش: ١٢٧/٧.

والشاهد في المقتضب: ١٤٠/٢، وشرح الكتاب: ٣٠/٣، والأنصاف: ١٢٢، والخزانة:

١٠١/٤.

(٣) سورة الأعراف: آية: ١٧٧.

(٤ - ٤) في (ب): «هذه المسألة فيها كلام...».

قَالَ الْمُشْرَحُ: قالوا معناه: نَعَمَ الصَّاحِبُ صَاحِباً زَيْدٌ، وبشَّ الغلام غلاماً بشراً.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وقد تجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيداً فيقال نعم الرَّجُلُ رجلاً زَيْدٌ قال جرير^(١):

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فِينَعَمَ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادًا»
قَالَ الْمُشْرَحُ: إذا قلت: نَعَمَ الرَّجُلُ رجلاً زَيْدٌ فقولك، رجلاً توكيدٌ لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، وهو بمنزلة [قولك]: عندي من الدراهم عشرون درهماً. وهذه ألفاظ ابن السراج^(٢).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): قوله تعالى^(٣): ﴿نِعْمًا هِيَ﴾ «نعم» فيه مسند إلى الفاعل المضمر، ومميزه «ما» و«هي» نكرة لا موصولة ولا موصوفة، والتقدير: نعم شيئاً هي».

قَالَ الْمُشْرَحُ: هذا^(٤) الذي حكاه الشيخ [-رحمه الله-] مذهب سيبويه^(٥). وفيه كلامٌ.

إِعْلَمُ أَنَّهُمْ قَالُوا: حكم [نعم] إذا وصلت بـ «ما» أن يبطل عملها تقول:

(١) البيت لجرير في ديوانه: ١٣٥ من قصيدة أولها:

أبت عيناك بالحسن الرقادا وأنكرت الأصادق والبلادا
يمدح بها الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه والحسن هنا نقاً في بلاد بني ضبّة،
سُمي الحسن لحسن شجره ويعرف بالإضافة (نقا الحسن).

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٥٩، والمُنخل: ١٦٥، وشرح المفصل
للأندلسي: ٤ / وشرحه لابن يعيش: ١٣٢/٧، وهو في المقتضب: ١٥٠/٢،
والخصائص: ٨٣/١، والخزانة: ١٠٨/٤.

(٢) الأصول لابن السراج: ١١٧/١.

(٣) ساقط من (ب)، والآية في سورة البقرة: آية: ٢٧١.

(٤) شرح المفصل للأندلسي: ١١٢/٤.

(٥) الكتاب: ٤٧٦/١.

نعما أنت، ونعما زيدٌ ونعما صَنَعْتَ؛ لأنها^(١) بنيت مع «ما» لتدخل على ما لم يكن يَصِحُّ دخولها عليه كما ذلك في «رب» و«إن» ونحوهما. أمّا قوله^(٢): ﴿بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾ فـ «أَنْ يَكْفُرُوا» رفعٌ على ظاهر كلام سيبويه؛ لأن موضعه كموضع زيد في قولك: بثس رجلاً زيدٌ و«ما» في معنى شيءٍ «واشتروا به» نعتٌ «ما»، وإليه ذهب في هذه الآية الزجاج^(٣). وقال الفراء^(٤): «أَنْ يَكْفُرُوا» يجوز أن تكون في موضع خفضٍ برده على الهاء في «به» ويذهب إلى أن «ما» بمعنى «الذي» وهي موصولة بقوله و: ﴿اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ و: ﴿أَنْ يَكْفُرُوا﴾ بَدَلٌ من الهاءِ فيصير أيضاً في صلة «ما» [ب/١٣٨] وبسما في هذا الوجه تسمى مُنْكَفِئَةً، لأنَّ تقديرها بثس الذي اشتروا به أنفسهم، فالكلام تام وليس بمنزلة بثس الرجل، لأن الكلام لا يتم ثمَّ حتى تقول: زيدٌ، ويتم بقولك: بسما صنعت وبسما اشتريت به نفسك، وقال أيضاً: وتقديره عند الكسائي بثس شيئاً شيءٍ صنعت، على أنه أضمر «ما» أخرى، لأن بعدها فعل فإن كان بعدها اسمٌ فهو بمنزلة زيدٌ نعم الرَّجُلُ، وذلك قولك: نعما صَنِيعُكَ، ومثله من كلام العرب: «بسما تزويج بغير مهرٍ»^(٥).

قال جار الله: «(فصلٌ) وفي ارتفاع المخصوص بالمدح مذهبان:

أحدهما: أن يكون مبتدأ خبره ما تقدم من الجملة كأن الأصل: زيدٌ نعم الرجل.

(١) في (ب): «كأنها».

(٢) سورة البقرة: آية: ٩٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١٤٦/١، ١٤٧.

(٤) معاني القرآن: ٥٦/١ - ٥٨ في معانيه دون ألفاظه فعلم ذلك راجع إلى اختلاف الروايات في كتاب المعاني للفراء. والله أعلم.

(٥) يراجع معاني القرآن للفراء: ٥٨/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٤٧/١.

والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: نعم الرجل هو زيد،
فالأول على كلام والثاني كلامين».

قَالَ الْمُشْرَحُ: «زيد» مبتدأ، و«نعم الرجل» جملة فعلية مقدمة على
المبتدأ وهي خبر له، ونحوه مررت به المسكين ف«المسكين» مبتدأ،
و«مررت به» خبره^(١).

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَأَيْنَ الْعَائِدُ مِنَ الْخَبْرِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ؟

أَجِبْتُ: الرَّجُلُ لَمَا كَانَ شَائِعاً فِي جِنْسِهِ^(٢) كَأَنَّهُ بِأَسْرِهِ كَانَ مُنْسَجِباً عَلَى
زَيْدٍ فَنَزَلَ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْعَائِدِ إِلَيْهِ، وَنَحْوِ:

* [ف]أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ^(٣) *

وقوله^(٤):

(١) في (ب): «خبر له».

(٢) في (أ): «في الجنس».

(٣) البيت لخالد بن الحارث المخزومي في ديوانه: ٤٥، وعجزه:

* وَلَكِنْ سِيراً فِي عَرَاضِ الْمَوَاكِبِ *

وهو من شواهد المقتضب: ٧١/٢، والإيضاح: ٨٦، والمنصف: ١١٨/٣، وأمالى ابن
الشجري: ٢٨٥/١، ٢٩٠، ٣٤٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣٤/٧، ١٢/٩،
والخزانة: ١/

(٤) البيت لتوبة بن الحُمَيْرِ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ لِلْقَيْسِيِّ: ١٩، قَالَ: وَقِيلَ: لِرَجُلٍ مِنَ
الضَّبَابِ يَهْجُو جَعْفَرَ بْنَ كِلَابٍ.

ولم أجده في ديوان شعر توبة انذي جمعه الدكتور خليل إبراهيم العطية وطبعه في بغداد
سنة ١٣٨٧ هـ.

وعجزه:

* وَلَكِنْ أَعْجَازاً شَدِيداً ضَرِيرُهَا *

وهو في الإيضاح: ٨٦، وشرح شواهد لابن بري: ١٠٢، قال: وقيله:

تُزَاحِمُنَا عِنْدَ الْمَكَارِمِ جَعْفَرٌ بِأَعْجَازِهَا إِذْ سَلَحَتْهَا صَدُورُهَا
وَالشَّاهِدُ فِي سَرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ: ٢٦٧/١، والمقصد: ٣٠٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش:
١٢/٩، ١٣٤/٧.

* [ف]أَمَا الصُّدُودُ لَا صُدُودَ لَجَعْفَرٍ *

ولأن المعنى زيدٌ موصوفٌ بهذه الصفة وهي: نعم الرجلُ فتكون الجملة متضمنةً للعائد، ونظيرُ هذه المسألة ضميرُ الشأن والقصة إذا وَقَعَ مبتدأ.

فإن سألت: فهل يجوزُ على القياس: زيدٌ نعمَ الرجلِ؟

أجبت: بين هذه الصورة وتلك فرق، وذلك أن نعم فعل غير متصرف لا بدُّ له من مضميرٍ مفسرٍ أو مظهرٍ، ومن ثمَّ لم يكن له مستقبلٌ ولذلك قالوا: نعم المرأة أحسن من قام المرأة، وكذلك تقول: أخواك نعم رجلين وإخوتك نعم رجالاً فلا يثنى ولا يجمع، ولا تقول: أخواك قام، ولا إخوتك قام.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وقد يحذف المخصوص إذا كان معلوماً كقوله عز وجل^(١): ﴿ نِعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ أي: نعم العبدُ أيُّوب، وقوله^(٢): ﴿ فَنِعَمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ أي: فنعم الماهدون نحن».

قال المُشْرَحُ: مهدت^(٣) الفراشَ مهذاً أي: إذا بسطته ووطأته.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): ويؤنث الفعل ويثنى الاسمان ويُجمعان نحو قولك: نعمت المرأة هندُ، وإن شئت قلت: نعمَ المرأة [هندُ]، وقالوا: هذه الدار نعمت البلدُ لما كان البلدُ الدار كقولهم: من كانت أمك، وقال ذو الرمة: أو حرّةً عيطلُ نَبَجَاءُ مُجْفِرَةٌ دَعَائِمَ الزَّوْرِ نِعَمَتْ زَوْرُقُ الْبَلَدِ وتقول: نعم الرجلان أخواك، ونعم الرجالُ إخوتك ونعمت المرأتان هندُ ودعدُ، ونعمت النساءُ بناتُ عمك».

(١) سورة ص: آية: ١٧.

(٢) سورة الذاريات: آية: ٣٨.

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ١١٤/٤.

قَالَ الْمُشْرَحُ: عني بالاسمين الرجل والمرأة في قولك^(١): نعم الرجل زيد ونعمت المرأة هند. هذا الفصل يشتمل على معان.

أحدها: أن الفعل غير متصرف فجاز أن تلحق به تاء التانيث.

وثانيها: أن فاعل نعم وبشس مما تلحقه التثنية والجمع.

وثالثها: أن الفعل ربما يؤنث لتأنيث الخبر وربما يؤنث لتأنيث المبتدأ.

ناقَةٌ حَرَّةٌ: كريمة^(٢). العَيْطَلُ: [بالعين المهملة]^(٣) من النساء الطويلة العُنُق^(٤) وكذلك من النوق. ثَبَجَاءُ: عظيمة الثَّبَجِ وهو: ما بين الكاهل إلى الظهر. مجفرة: عظيمة الجَفْرِ وهي الوسط. دعائم الزُّور: عظامه، وانتصابها على التَّمييز. البلدة: الأرض يقال: هذه بلدتنا كما يقال بحرتنا أي: أرضنا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): ومن حقَّ المخصوص أن يجانس الفاعل وقوله عز وجل^(٥): ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ على حذف المُضَافِ أي: سَاءَ مَثَلًا مِثْلُ الْقَوْمِ^(٦) الَّذِينَ كَذَّبُوا^(٧)، ونحوه قوله تعالى^(٧): ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ أي: مِثْلُ الَّذِينَ كَذَّبُوا يجوز أن يكون محل «الذين» مجروراً صفةً للقوم ويكون المخصوص بالذم محذوفاً أي: بشس مثل القوم المكذبين مثلهم».

(١) في (ب): «قوله».

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه: ١٧٤/١، من قصيدة أولها:

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٦٠، والمُنخَل: ١٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣٦/٧، وشرحه للأندلسي: ١١٤/٤. وينظر: المُقَرَّب: ٧٢، والخزانة: ١١٩/٤.

(٣) في (ب).

(٤) تأخرت هذه اللفظة في الأصل إلى من ما بعد من النوق...

(٥) سورة الأعراف: آية: ١٧٧.

(٦-٦) ساقط من (ب).

(٧) سورة الجمعة: آية: ٥.

قال المُشْرَحُ: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ منصوبٌ على التَّمييزِ وَالْقَوْمُ / هو الفاعِلُ، و﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ هو المَخْصُوصُ بِالذَّمِّ. فبعد [أ/١٣٩] ذلك لا يخلو من أن يجوز ذلك التَّمييزُ في «بئس» أو لا يجوز، فإن جازَ فذاك، ولئن لم يَجْزِ فالفرقُ بين بئس وساء ظاهرٌ، وذلك أن «ساء» متصرفٌ بخلاف بئس، ويشهد له قولهم: [نعم] زيدٌ رجلاً ويحتجوا بقوله^(١): ﴿حَسَنٌ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا﴾ قال ابنُ السَّرَاجِ^(٢): و«حسن» ليس كـ«نعم».

قال جازُ اللَّهِ: «و(حَبْدًا) مما يُناسِبُ هذا الباب، ومعنى حَبٌّ: صارَ محبوباً جداً، وفيها لُغتان فَتَحِ الحاءِ وَضَمُّها، وعليها رُوي قولُهُ:

* وَحَبٌّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ *

وأصله: حَبَبٌ، وهو مسندٌ إلى اسمِ الإِشارةِ إلا أَنهما جريا بعد التَّرْكِيبِ مُجْرَى الأمثالِ التي لا تُغْيِرُ، فلم يضم أولَ الفعلِ ولا وضع موضعَ «ذَا» غيره من أسماء الإِشارةِ بل أُلزِمَتْ فيه طريقة واحدة.

قال المُشْرَحُ: «حَبٌّ» هاهنا من بابِ (فَعَلَّ) بضم العين.

فإن سألت: لم لا يَجُوزُ أن يكونَ فَعَلَّ أو فَعِلَّ بفتح العين وكسرهما.

أجبتُ: لوجهين^(٣):

أحدهما: أن الصفة منه حَبِيبٌ.

والثاني: أنه قد وَرَدَ فيه - كما علمت - نقل الضمة من العين إلى الفاء.

(١) سورة النساء: آية: ٦٩.

(٢) الأصول: ١١٧/١ قال ابن السراج: «وللمتاؤل أن يتأول غير ما قالوا، لأنه فعل يتصرف. تقول: نعم القوم الزيدون، ونعم رجلاً الزيدون، والزيدون نعم القوم والزيدون نعم قوماً...».

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ١١٧/٤.

وأول البيت^(١):

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِرْزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا... البيت
قَتْلُ الْخَمْرَةِ: مزاجها بالماء، وكسر قوتها [به] فكأنه قتلها، قال
حَسَّانُ^(٢):

إِن الَّذِي نَأَوَّلْتَنِي فَرَدَدْتُهَا قُتِلْتُ قُتِلْتَ فَلَيْتَهَا لَمْ تُقْتَلِ
الباء في «بها» هاهنا للتعجب، ونظيره قولهم: كفاك يزيد رجلاً. ابن
السَّراج^(٣): وإن دخل دليل التعجب كما قالوا إذا قلت: إنك من رجل لعالم
لم يسقط «من» لأنها دليل^(٤) التعجب.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «[[فصل]]»: وهذا الاسم في الإبهام مثل الضمير في
«نعم» ومن ثم فُسر به فقيلاً حبذا رجلاً زيداً كما يقال نعم رجلاً زيداً [غير أن
الظاهر فضل على المضمرة بأن استغنوا معه عن المفسر فقيلاً حبذا زيداً، ولم
يقولوا نعم زيداً]^(٥).

قَالَ الْمَشْرُحُ: اختلفوا في «حبذا» أن المذهب عليها الإسمية أم
الفعلية^(٦) فقال قوم: هذا التركيب وهو «حبذا» بمنزلة اسم يرفع ما بعده وهما

(١) البيت للأخطل في شعره: ١٩، وفيه: «وأطيب...». توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٦٠، والمنخل: ١٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٩/٧، وشرحه للأندلسي: ١١٧/٤. والشاهد في الأصول: ١١٦/١، وشرح سقط الزند: ١٣٩٥/٣، وشرح الشواهد للعيني: ٢٦/٤، والخزانة: ١٢٢/٤.

(٢) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: ٧٥/١. والبيت في الكتاب: ١٥٩/٢، والخزانة: ٢٤٠/٢. ويروى: (فهايتها).

(٣) الأصول: ١٢١/١.

(٤) في (ب): «من دليل».

(٥) ساقط من (أ).

(٦) شرح المفصل للأندلسي: ١١٨/٤.

من حيث المعنى مبتدأ وخبره والشيخ [-رحمه الله -] هأهنا قد مال إلى المغلب عليها الفعلية بدليل أنه جعل اسم الإشارة هاهنا بمنزلة الضمير في نعم رجلاً زيدٌ عنى بالظاهر: اسم الإشارة وهو «ذا»، ويحتمل أن يكون «ذا» للإشارة إلى جنس المحاضرة قال الإمام عبد القاهر الجرجاني^(١): وأنه خلع منه معنى الإشارة وجعل بمنزلة قولك: الشيء.

ويحتمل أن يكون «ذا» مزيدة فيرتفع زيدٌ بـ «حبٌّ» لأنه فاعلٌ، ونحو «ذا» هاهنا، ماذا صنعت؟ في أحد الوجهين ومن ثم أُجيب بمنصوب فقيل^(٢): حيباً.

تخمير: ولا بدُّ لـ «حبُّذا» من معرفة أو جارٍ مجرى المعرفة فلو قلت: حبُّذا رجلٌ وسكتَ لم يكن شيئاً. قاله الإمام عبد القاهر الجرجاني.

قالَ جارُ اللّهِ: «ولأنه لا ينفصل المخصوص عن الفاعل في نعم وينفصل في حبُّذا».

قالَ المُشْرَحُ: هذا عذرٌ آخر^(٣) يقدم في لزوم المفسر في قولهم: حبُّذا زيد. يقول: إن الإشارة هاهنا نُزل منزلة الجزء من الفعل حتى خرجا عما عليه الفعل والفاعل، ولذلك أجرى على الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث مجرى واحداً في قولك: حبُّذا زيدٌ وحبُّذا هندٌ وحبُّذا الزيدان [وحبُّذا الهندان وحبُّذا الزيدون وحبُّذا الهندات لولا ذلك لقالوا حبُّذه وحبُّدان الزيدان] وهذا الموضع من حَيَّات هذا الكتاب وَعَقَارِبُهُ.

(١) المقتصد: ٣٩٥/١.

(٢) في (ب): «فعليل».

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ١١٩/٤.

[باب التَّعَجُّبِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الفعل فعلا التَّعَجَّبُ نحو قولك: ما أكرم زيداً وأكرم بزید، ولا يُنْيَانُ إلا مما بني منه أفعال التَّفْضِيلِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: التعجب له صيغتان: إحداهما: ما أفعله والثانية: أفعل به، والصيغتان عند البصريين فعلٌ، ويشهد لكونه فعلاً شيان:

أحدهما: اتصال نون العماذ بالضمير في قولك متعجباً: ما أكرمني وما أكرمتنا.

والثاني: أنك تقول: ما أحسن وما أجمل زيداً إن نصبت زيداً بـ «أجمل» وإن نصبته بـ «أحسن» قلت: ما أحسن وأجمله زيداً تريد: ما أحسن زيداً أن «أحسن» و«أجمل» وما أشبه ذلك أفعال.

وعندي أن «ما أفعله» جملة اسمية لا فعلية، أصلها: زيدُ أفعل فقدم على المبتدأ الخبر، و«ما» هي الإبهامية، و«أفعل» - في الأصل - أفعل تفضيل، بدليل أن كل ما يبنى منه أفعال التفضيل يبنى منه التعجب. ألا ترى إلى ما ذكره ابن الأنباري أن العرب تقول: هو خيرٌ من ذلك وشراً منه. فلا يُبنى منه أفعال التعجب / كما لا يُبنى أفعال التفضيل، ومن قال: هو أخيرٌ منه [ب/١٣٩] وأشرٌ [بني] وكذلك^(١) ورد على خلاف القياس، هو أعطاهم الدرهم^(٢)

(١) في (ب): «ولذلك».

(٢) في (أ): «للدنار والدرهم».

والدَّيْنَارِ وأولاهم للمعروف فقيل - أيضاً - : ما أعطاه للدَّيْنَارِ وأولاه للمعروف فكما أن أفعل التفضيل لا يُبنى من الألوان والعيوب فكذلك التَّعَجُّبُ وَيَشْهَدُ لكونه اسماً وردد التَّصْغِيرِ عليه في (١) : « ما أحسبها مقلّة » وقال (٢) :

* يَامَا أُمَيْلِحَ عَزَلَانَا شَدَنَّ لَنَا *

ولو كَانَ فعلاً لما صُغِرَ؛ لأن تَصْغِيرَ الفعل غير متصوّرٍ، ومن ثمّ لم يَجْزِ هو صُوَيْرِبَ زَيْدٍ، لأن فيه رَائِحَةً من الفعلِ، بدليل أنه أَعْمَلُ عملِ الفعلِ، فإذا لم يَجْزِ تَصْغِيرَ الاسمِ لأنّ فيه رَائِحَةٌ [من] الفعلِ فلأن لا يَجْزِ تَصْغِيرَ نَفْسِ الفِعْلِ أُولَى، والذي يَقْتَلِعُ الشَّعْبَ من أصله أَنْكَ تقول: ما أَقَدَرَ اللهُ وما أَعْلَمَهُ، ولو قلت في تفسيره شيءٌ جَعَلَ اللهُ قَادِرًا وشيءٌ جعله عالمًا خرجت إلى أَشْنَعِ ما يكون من الكُفْرِ.

فإن سألت: فلم انتصب الاسم بعد هذه الصيغة؟

أجبت: نظراً إلى نون العمادِ في الحكاية، وبهذه العلة انتصب اسم

«إن».

وأما الصيغةُ الثانيةُ فهي (فعلٌ) وأصله من قولهم: كرم الرَّجُلُ رجلاً زَيْدٌ، وَلَوْمُ الرَّجُلِ رجلاً زَيْدٌ، فيُجْرَى مُجْرَى «نعم» و«بس» في الإضمار على شريطة التفسير (٣) إذا أردت المدح أو الذم وفيه (٤) معنى التَّعَجُّبِ من عِظَمِ كَرَمِهِ وَعِظَمِ لُؤْمِهِ، وكذلك أن (فعل) بانفراده يأتي للمبالغة نحو قَضُو

(١) في (ب): «قال...».

(٢) ينسب هذا البيت إلى العرجي في ديوانه: ١٨٢، وإلى المجنون في ديوانه: ١٦٨، كما ينسب إلى غيرهما. وعجزه: * من هؤلياتكن الضال والسمر*.

ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٣٠/٢، ١٣٣، والإنصاف: ١٢٧، والتبيين: ٢٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٧، ٦١/١، وشرح شواهد الشافية: ٨٣، وخزانة الأدب: ٤٥/١.

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ١٢٧/٤.

(٤) في (أ): «ومنه».

الرجل: إذا جاد قضاؤه، وفقه: إذا قوي فقهه، وشعر: إذا جاد شعره، ويحكي^(١): ضُرِبَتِ اليد إذا جاد ضَرْبُهَا، فكيف إذا عومل معاملة نعم وبئس؟ قال علي بن عيسى: وكذلك كلُّ فعلٍ متصرفٍ فإنه يجوز أن ينقل إلى (فَعَل) في باب المدح ويعامل معاملة «نعم» و«بئس» فمن ذلك قوله تعالى^(٢): ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾، وأما [معتل]^(٣) اللام مثل قضى الرجل زيدا ودعا الرجل بكرةً ففي النحويين من يتركه على حاله في هذا الباب والكسائي ينقله إلى فَعَل على القياس تقول: رموت اليد يده والرجل، وقضو زيدٌ. وقد شدُّ ثلاثة أحرف علم، وسمع، وجهل، لأن قدرته لا تشتمل على هذه الثلاثة، فهي ليست له حتى يد منها فمن ثم تركوها على حالها كما كانت.

وأما المضاعف فإنه يُترك على إدغامه نحو جَدَّ الرجلُ.

وحكم فعل في هذا الباب جواز^(٤) نقل الحركة من العين إلى الفاء تقول ظرف الرجل في ظرف ومثله:

* وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ (٥) حِينَ تَقْتُلُ (٥) *

وإذا ثبت هذا قلنا: أكرم بزيد في الأصل أمر مخاطب لوجهين:

أحدهما: أن الأمر من المعتل اللام يسقط آخره ويؤنسك في هذا الباب

بيت الشريف^(٦):

(١) في (ب): «وحكى».

(٢) سورة الكهف: آية: ٥.

(٣) في (أ): «بعد».

(٤) ساقط من (ب).

(٥ - ٥) ساقط من (ب).

(٦) جاء في هامش نسخة (ب): «هو أمير مكة عَلِيُّ بن وَهَّاسِ الحُسَيْنِيُّ الذي صَنَّفَ له جَارُ اللَّهِ =

وَأَحْرِبَ بَأْنَ تَزْهَى زَمَخْشُرُ بِأَمْرِي إِذَا عُدَّ فِي أُسْدِ الشَّرَى زَمَخَ الشَّرَى
والثاني: أَنَّهُ يَحْسُنُ عَطْفَ الْأَمْرِ عَلَيْهِ كَمَا فِي قَوْلِ الْخَفَاجِيِّ: عَلَى مَا
أَنْشَدْنِيهِ بَعْضُ الْمَوَاصِلَةِ:

أَعْظَمُ بِرَأْيِكَ إِنْ حَاوَلْتَ وَاصِحَةً وَمَتَّ لَهٗ (١) فَعَلَى هَذَا مَضَى السَّلْفُ
ولو كان (٢) اسماً لما جازَ عطفُ الفعلِ عليه. ألا ترى أَنَّهُ يَجُوزُ لِمَ يَقُمُ
زَيْدٌ وَلَمْ يَقْعُدْ، [وَلَا يَجُوزُ] (٣) لِمَ يَقُمُ زَيْدٌ وَلَا يَقْعُدُ بِالْجُزْمِ وَهَذَا لِأَنَّ «لَا»
لِنَفِي الْمُسْتَقْبَلِ وَرِعَايَةِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَاجِبَةٌ. فِإِذَا
قُلْتَ: أَقْضِ بَزِيدٍ وَارْمِ بِيَدِهِ فَمَعْنَاهُ أَثْبَتَ مَعْنَى قَضَوُ زَيْدٍ وَرَمَوْتُ يَدَهُ، كَمَا لَوْ
قُلْتَ: أَخْرَجَ فَمَعْنَاهُ أَثْبَتَ مَعْنَى خَرَجَ، وَالْمَعْنَى تَعَجَّبَ فِي الْقَضَاءِ وَالرَّمَايَةِ
بَزِيدٍ وَبِيَدِهِ أَيِ بِهَذِهِ الْأَدَاةِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَيُتَوَصَّلُ إِلَى التَّعْجُبِ مِمَّا لَا يَجُوزُ بِنَاوَهُمَا مِنْهُ بِمِثْلِ مَا
يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ [إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ نَحْوِ مَا أَعْطَاهُ وَمَا أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفِ،
وَمِنْ نَحْوِ مَا أَشْهَاهُ وَمَا أَمَقَّتَهُ] (٤)».

قَالَ الْمَشْرُحُ: الَّذِي يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ مِمَّا يَمْنَعُ التَّفْضِيلَ أَنْ
يُصَاحَ أَفْعَلٌ مِمَّا يُصَاحُ مِنْهُ ثُمَّ تَمَيِّزُ بِمُصَادِرِهَا، كَقَوْلِكَ: هُوَ أَجْوَدُ مِنْهُ جَوَاباً

= الْكُشَافُ، وَصَدْرُهُ بِاسْمِهِ وَقَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ:
جَمِيعُ قُرَى الدُّنْيَا سِوَى الْقَرْيَةِ الَّتِي تَدِيرُهَا يَوْمًا فِدَاءُ زَمَخْشُرَى

وَعَلِيٍّ - بِالتَّصْغِيرِ -: تَقْدِمُ التَّعْرِيفُ بِهِ، وَأَبْيَاتُهُ الَّتِي مِنْهَا الْبَيِّنَاتُ السَّابِقَانِ مَذْكُورَةٌ فِي مَصَادِرِ
تَرْجُمَةِ الزَّمَخْشُرِيِّ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي صَدْرِ كِتَابِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ لِلْأَنْدَلُسِيِّ، وَإِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ
لِابْنِ الْمُسْتَوْفِيِّ.

(١) فِي (ب): «بِهِ».

(٢) فِي (ب): «كَانَتْ».

(٣) فِي (أ): «وَلَمْ يَجُزْ».

(٤) سَاقَطَ مِنْ (أ).

وأَسْرِع انْطِلاقاً وأَشَدَّ سَمَرَةً، كذلك تقول هاهنا ما أجود جوابه وأسرع انطلاقه وأشد سمرته. وأماً قولهم: ما أعطاه [للمال] وما أولاه للمعروف فلأنه ورد في أفعال التفضيل كما ذكرنا هو أعطاهم للدرهم، وأولاهم للمعروف، وكذلك ما أشبهها لأنه [قد] ورد في أفعال التفضيل هي أشهى إليّ، ولعل ما أمقته كذلك.

قال جَارُ اللَّهِ: «وذكر سيبويه^(١) أنهم لا يقولون ما أقيله استغناء عنه [أ/١٤٠] بما أكثر قائلته كما استغنوا بتركت عن وذرت».

قال المُشْرَحُ: [ما أقيله] كأنه استعمل في القيل وهو سير^(٢) [نصف] النهار فلا يُستعمل في القيلولة، يقول: استعمل الفعل من القيلولة وأميت منه التعجب، كما استعمل المضارع والأمر في قولهم: هذا يذره وذره وأميت منه الماضي.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومعنى ما أكرم زيدا [أي] شيء جعله كريماً كقولك: أمر أقعه عن الخروج ومهم أشخصه عن مكانه، تريد أن قعوده وشخصه لم يكونا إلا لأمر، إلا أن هذا النقل من كل فعل خلا ما استثنى [منه] فمختص بباب التعجب، و[غير منكر] في لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأناً ليس لغيره لمعنى».

قال المُشْرَحُ: الذي استثنى من هذه القضيّة أفعال الألوان والعيوب؛ لأنها وإن كانت ثلاثية فأصلها باب أفعال وأفعال، قوله: في لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأناً، مثاله قولهم: اللهم [اغفر] لنا أيتها العصابة، ولا يجوز اللهم اغفر لهم أيتها العصابة.

(١) الكتاب: ٢٥١/٢.

(٢) في (ب): «شرب».

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَمَّا أَكْرَمُ بَزِيدٍ، فَقِيلَ^(١): أَصْلُهُ أَكْرَمُ زَيْدٍ أَيْ صَارَ ذَا كَرَمٍ كَأَعْدَدِ الْبَعِيرِ أَيْ: صَارَ ذَا غُدَّةٍ، إِلَّا أَنَّهُ أُخْرِجَ عَلَى لَفْظِ الْأَمْرِ مَا مَعْنَاهُ الْخَبْرُ، كَمَا أُخْرِجَ عَلَى لَفْظِ الْخَبْرِ مَا مَعْنَاهُ الدُّعَاءُ فِي قَوْلِهِمْ: رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالْبَاءُ مِثْلَهَا فِي [قَوْلِهِمْ]: كَفَى بِاللَّهِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: هَذِهِ تَمْشِيَةُ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ^(٢) [-رَحِمَهُ اللَّهُ -].
قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَفِي هَذَا ضَرْبٌ مِنَ التَّعْسُفِ، وَعِنْدِي أَنَّهُ أَسْهَلُ مَاخُذًا مِنْهُ أَن يُقَالَ: إِنَّهُ أَمْرٌ لِكُلِّ أَحَدٍ بَأَن يَجْعَلَ زَيْدًا كَرِيمًا [أَيْ] بَأَن يَصِفُهُ بِالْكَرَمِ وَالْبَاءُ مَزِيدَةٌ مِثْلَهَا فِي: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٣) لِلتَّأَكِيدِ وَالِاخْتِصَاصِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْفَرْقُ^(٤) بَيْنَ مَا قَالَهُ النَّحْوِيُّونَ وَبَيْنَ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ [-رَحِمَهُ اللَّهُ -] أَنَّ الْبَاءَ عَلَى مَذْهَبِهِ زِيَادَةٌ فِي الْمَنْصُوبِ وَهِيَ كَثِيرَةٌ، وَفِي مَا قَالَهُ زِيَادَةٌ فِي الْمَرْفُوعِ وَهِيَ قَلِيلَةٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «أَوْ بَأَن تَصِيرَ ذَا كَرَمٍ وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ، هَذَا أَصْلُهُ، ثُمَّ جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ فَلَمْ يُغَيَّرْ عَنِ لَفْظِ الْوَاحِدِ فِي قَوْلِكَ: يَا رَجُلَانِ أَكْرَمُ بَزِيدٍ، وَيَا رَجَالَ أَكْرَمِ بَزِيدٍ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: وَكَوْنُ الْبَاءِ لِلتَّعْدِيَةِ أَيْضًا كَثِيرٌ، بِخِلَافِ زِيَادَةِ الْبَاءِ فِي الْمَرْفُوعِ إِلَّا أَنَّهَا إِنَّمَا لَا يُغَيَّرُ الْمَثَلُ، لِأَنَّهُ شَبِيهُ الْوَاقِعِ بِحَالٍ مِنْ ضَرْبٍ بِهِ الْمَثَلُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصَلِّ): وَاخْتَلَفُوا فِي «مَا» فَهِيَ عِنْدَ سَيِّبُوهِ غَيْرُ

(١) ساقط من (ب).

(٢) شرح المفصل للأندلسي: ١٢٧/٤.

(٣-٣) ساقط من (ب).

(٤) شرح المفصل للأندلسي: ١٢٧/٤.

موصولةٍ ولا موصوفةٍ، وهي مبتدأ وما بعده خبره، وعند الأخفش موصولةٌ وصلتها ما بعدها، وهي مبتدأ محذوف الخبر. وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام كأنه قيل أي شيء أكرمه».

قَالَ المُشْرَحُ: تقدير المحذوف على تقدير الأخفش الذي أكرمَ زيداً موجودٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «[[فصل]]»: ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديمٍ ولا تأخيرٍ ولا فَضْلٍ، فلا يقال: عبدُ الله ما أحسن وبزيدٍ أكرم، ولا أحسن في الدَّارِ زيداً، ولا أكرم اليَوْمَ بزيدٍ وقد أجاز الجَرْمِيُّ الفصل، وغيره من أصحابنا وينصرهم قول القائل: ما أحسن بالرجل أن يصدق».

قَالَ المُشْرَحُ: كلُّ كلامٍ صار علماً لمعنى فالقياس أن لا يتصرف فيه حتى لا يختل الفهم، ولأن ما في التعجب من الفعل جامد غير متصرف والجرمي قد أجاز الفصل بالظرف وذلك أن ارتباط بعض أجزاء الجملة التعجبية ببعض لا يكون أقوى من ارتباط المضاف بالمضاف إليه والجار والمجرور ثم جازَّ الفصل بين الفصلين بالظرف، فكذلك هاهنا. قول القائل في كلام الشيخ - رحمه الله - ليس بثبتٍ إنما هو غير موزون.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل)»: ويقال: ما كَانَ أحسن زيداً للدلالة على الماضي وقد حُكي ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها. والضمير للغداة».

قَالَ المُشْرَحُ: ابنُ السراج^(١): وهذا عندي غير جائزٍ ويفسد تشبيههم ما ظنوه أن «أمسى» و«أصبح» أزمنة مؤقتة، و«كان» ليست مؤقتة، ولو جازَّ في «أصبح» و«أمسى» لجازَّ [ذلك]^(٢) في «أضحى» و«ما زال» هذه ألفاظه.

(١) الأصول: ١٠٦/١، ونقل العبارة الأندلسي في شرحه: ١٢٨/٤.

(٢) زيادة من الأصول، وإنما أثبتتها لقول المؤلف هذه ألفاظه.

[باب الفعل الثلاثي]

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الفعل الثلاثي للمجرد منه ثلاثة أبنية فعل وفعل وفعل، وكل واحد من الأولين على وجهين متعد وغير متعد ومضارعه على بنائين مضارع / فعل على يفعل، ومضارع فعل على يفعل ويفعل [ب/١٤٠] والثالث على وجه واحد غير متعد، ومضارعه على بناء واحد وهو يفعل».

قال المُشْرَحُ: هذه^(١) الأبواب الثلاثة دعائم الأبواب لاسيما فعل يفعل.

قال ثعلب: وإذا أشكل عليك فعل فلم تدر من أي باب هو؟ فأحمله على فعل يفعل فإنه أصل الأبواب كلها. ابن جني: إن باب فعل المتعدي [ان] يجيء على يفعل مكسور العين كضرب يضرب وحبس يحبس. وباب فعل غير المتعدي أن يكون على يفعل مضموم العين كقعد يقعد، وخرج يخرج، وإنما قد يتداخلان فيجيء هذا في هذا وهذا في هذا. هذه كلمة.

قال نصر بن سيار^(٢): «أرحبكم الدخول في طاعة الكرمانى» أي: وسعكم.

قال الخليل: وهي شاذة لم يجيء في الصحيح فعل متعدياً غيره.

(١) شرح المفصل للأندلسي: ١٣١/٤.

(٢) النص بحروفه في كتاب العين: ٢١٥/٣.

وَأَمَّا الْمُعْتَلُّ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «فَمِثَالُ فَعَلَّ: ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ وَجَلَسَ يَجْلِسُ، وَقَتْلَهُ يَقْتُلُهُ، وَقَعْدَ يَقْعُدُ، وَمِثَالُ فَعِلَ: شَرِبَهُ يَشْرِبُهُ، وَفَرِحَ يَفْرَحُ، وَوَمِقَهُ يَمِيقُهُ، وَوَوْتَقَ يَوْتِقُ، وَمِثَالُ فَعَلَّ كَرَّمَ يَكْرُمُ» .

قَالَ الْمُشْرَحُ: ذَكَرَ لِكُلِّ بَابٍ مِثَالَيْنِ^(١) مِثَالًا مُتَعَدِيًّا، وَمِثَالًا لَازِمًا .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَمَّا فَعَلَّ يَفْعَلُّ: فَلَيْسَ بِأَصْلٍ وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَجِءْ إِلَّا مُشْرُوطًا أَنْ يَكُونَ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ أَحَدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ: الْهَمْزَةُ وَالْهَاءُ وَالْعَيْنُ وَالْحَاءُ وَالغَيْنُ وَالخَاءُ إِلَّا مِنْ شَدِّ مِنْ أَبِي يَأْبَى وَرَكْنِ يَرْكُنُ» .

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْقِيَاسُ أَنْ يَخْتَلِفَ مِنْ حَرَكَةِ عَيْنِهِمَا كَمَا أَنَّهُمَا يَخْتَلِفَانِ مَعْنَى كَمَا فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ مِنَ الثَّلَاثِيَّةِ وَالْمُتَشَعَّبَةِ وَالرُّبَاعِيَّةِ وَالْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ، إِلَّا أَنَّ حُرُوفَ الْحَلْقِ مُسْتَثْقَلَةٌ لِتَسْفُلُهَا فَجَبْرُوهَا لَخَفَةِ الْفَتْحَةِ؛ لِأَنَّ فِيهَا صَعُودًا، فَهَذَا هُوَ الَّذِي أَلْجَأَهُمْ إِلَى فَتْحِهَا. وَأَمَّا الْحَرْفُ الَّذِي عَلَيْهِ مَدَارُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ غَرِيظِيًّا غَيْرَ مُحْتَمَلٍ لِلتَّفَاوُتِ فِي كُلِّ كَرَّةٍ فَإِنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ عَيْنَا الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ وَذَلِكَ نَحْوُ بَابِ الطَّبَّاعِ نَحْوِ [تَقُولُ]^(٢): شَرُفَ يَشْرُفُ وَكَرَّمَ يَكْرُمُ، وَكَذَلِكَ مَطَاوِعَاتُ فَعَلٍ وَفَاعِلٍ وَفَعْلَلٍ، وَهِيَ التَّفْعِيلُ وَالتَّفَاعُلُ وَالتَّفَعُّلُ. أَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ غَرِيظِيٍّ مُحْتَمَلًا لِلتَّفَاوُتِ فَإِنَّ عَيْنَ الْمَاضِي فِيهِ تُخَالِفُ عَيْنَ الْمُضَارِعِ، وَذَلِكَ نَحْوُ كَتَبَ وَأَكْرَمَ وَجَرَبَ وَدَحْرَجَ .

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا تَقُولُ فِي [قَوْلِهِمْ]: انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ؟

أَجِبْتُ: الْكَلَامُ فِيهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ فَعَلَّ بِالْتَّخْفِيفِ وَفَعَّلَ بِالتَّشْدِيدِ فَتَقُولُ: (فَعَلَّ) كَأَنَّهُ لِدَاةِ الْفِعْلِ وَلِلْأَبْتِدَاءِ، وَ(فَعَّلَ) كَأَنَّهُ لِلْمَبَالِغَةِ وَلِلْإِنْتِهَاءِ

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ): «نحو» .

فكان الأول مما يحتمل التفاوت؛ لأنه إذا أتى بالفعل على أي وجه كان فقد أتى بذات الفعل بخلاف الثاني وذلك بخلاف المضموم^(١) العين في الماضي والمستقبل فإنه خاصٌّ للطبائع في المعنى والمستقبل فيهما، متفقان من حيث المعنى؛ لأن الموجب لهما شيء واحد وهو الطَّبِيعَة.

فإن سألت: فما تقولُ في المكسور العين [في الماضي والمستقبل؟].

أجبت: أنه ليس من الأبواب لقلته فإنه ليس شيء منه إلا وقد جاءت فيه لغة أخرى مستقلة إلا منقلبة يقال: رَكَنَ إليه يَرُكُنُ بالضم وحكى أبو زيد رَكِنَ إليه بالكسر يركن، وأما ما حكاه أبو عمرو من رَكَنَ يركن - بالفتح فيهما - فمن تداخل اللغتين. ومن هذا الباب قول العرب: أحزني هذا الأمر، فإذا صاروا إلى المستقبل قالوا يحزُّنني كأنهم قَصَدُوا في أبي يَأبَى أن يكون مهموز اللام حتى لا يقع بين أبي من الأباء وبين أبي من الأبوة اشتراك، إلا أن وقوع الهمزة فيه فاءٌ منعهم من ذلك فد (يأبى) في افتتاح العين بمنزلة (يهب) في سقوط الواو.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وأما^(٢) فَعَلٌ يَفْعُلُ نحو فَضُلٌ يَفْضُلُ ومَتٌ تَمُوتُ فمن تداخل اللغتين وكذلك فعلٌ يَفْعِلُ نحو كَدتُ تكادُ.

وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناءً تمر في أثناء التَّقاسيم بعون الله، والزيادة لا تَحْلُو إما^(٣) أن تكون من جنسِ حروفِ الكلمة، أو من غير جنسها، كما ذكر في أبنية الأسماء».

قَالَ الْمَشْرُحُ: الزِّيَادَةُ من جنسِ حروفِ الكلمة كالباء في جَلِبِ وتَجَلِبِب.

(١) في (أ): «المضموم من العين».

(٢) قبلهما في (ب): (فصل...).

(٣) في (أ): «من أن تكون...».

وأما التي من غير جنسها كالمهزة في أكرم، والواو في حوقل.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وأبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب، موازن للرباعي على سبيل الإلحاق، وموازن له على غير سبيل الإلحاق، وغير موازن له.

[١٤١/أ] فالأول على ثلاثة أوجه: ملحق مدحرج / نحو شَمَلَلٌ وَحَوْقَلٌ وَيَبْطَرُ وَجَهْوَرٌ وَقَلْنَسٌ وَقَلْنَسِي.

ومُلْحَقٌ يَتَدَخَّرَجُ نحو: تَجَلْبَبٌ وَتَجَوَّرَبٌ وَتَشَيْطَنٌ وَتَرَهْوَكٌ وَتَمَسْكَنٌ وَتَعَاقَلٌ وَتَكَلَّمٌ.

وملحق باحْرَنْجَمَ نحو أَفْعَنْسَسَ وَاسْتَلْقَى.
ومصداق الإلحاق اتحاد المصدرين.

والثاني: نحو أخرج وجرب وقاتل، يوازن دحرج غير أن مصدره مخالف لمصدره.

والثالث: نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهب، واغدودن واعلوط.

قال المُشْرَحُ: شَمَلَلٌ شَمَلَلَةٌ: إذا أَسْرَعَ من قولهم: ناقةٌ شَمَلَةٌ وشَمَلِيلٌ وشَمَلَالٌ أي: خفيفة سريعة. حَوْقَلٌ: بالحاء المُهْمَلَةٌ من الحَقْلَةِ، وهي ما بقي من نفيات التمر، لأن قولهم: حوقل الرجل معناه كَبُرَ وَضَعُفَ فصار كأنه لم يبق منه إلا بقاية العُمر، قال الراجز^(١):

يَا قَوْمُ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنْوْتُ

(١) البيتان لرؤبة في ديوانه: ١٧٠ (ملحقاته).

وينظر: المقتضب: ٩٦/٢، والمنصف: ٣٩/١، والصحاح (حقل)، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٥٥/٧، وشرح الشواهد للعيني: ٥٧٣/٣.

وَبَعْدَ حَيْقَالِ الرَّجَالِ الْمَوْتُ

وهو في المعنى قريب من قولهم: شيخ قاحل أي: كبير مُسِنٌ. جَهْوَرٌ من الجَهَارَةُ وهو ارتفاع الصوت وظهوره. بيطر الدابة: أصلها من البَطْر، وهو الشَّقُّ في جلد أو غيره ومنه سمي البِيطَارُ؛ لأنهم كثيراً ما يصفونه بالشَّقُّ، قال^(١):

أَقْبَ لَمْ يَثْقُبُ البِيطَارُ سُرَّتَهُ وَلَمْ يَدِجْهُ وَلَمْ يَقْطَعْ لَهُ عَصَبَا
قلنس وقلنسي كلاهما من القلنسوة.

تجلبب: يحتمل أن تكون من الجلبة وهي جلدة تعلقو الجرح للبرء، أو من الجلب وهو سحاب ليس فيه ماء قال تَابِطُ شراً^(٢):

* وَلَسْتُ بِجُلْبٍ جُلْبِ رِيحٍ ^(٣) وَقَرَّةٍ *

الواو في (تَجَوَّرَب) مزيدة، لأنها كذلك في (جَوَّرَب) والدليل على أنها مزيدة في (جَوَّرَب) أنها وقعت موقع الواو من (حَوَقَل) وهي ثمّ مزيدة فكذلك هاهنا.

تَشَيْطَنَ: من الشيطان وهو كلُّ عاثٍ متمردٍ من الجنِّ والإنس والدُّوَابِ، قال جرير^(٤):

أَيَّامٌ يَدْعُونِي الشَّيْطَانَ مِنْ غَزَلِي وَهَنْ يَهْوِينِي إِذْ كُنْتُ شَيْطَانَا

(١) البيت لمرة بن محكان، في اللسان: (نقب)، وهو في تهذيب اللغة: ١٩٩/٩ باختلاف في اللفظ.

(٢) ديوانه: ١٧٤.

وينظر: الصحاح: ١٠٠/١ (جلب) وعجزه:

* وَلَا بَصْفًا صَلْدٍ عَنِ الحَيْرِ مَعْرَلٍ *

(٣) في (ب): «أرم».

(٤) ديوانه: ١٦٥/١.

وأصله من شَطَنَ: إذا بَعُدَ.

يقال: مرَّ الرجل يترهوك وكأنه معرب الواو فيه مزيدة لأنها وقعت موقع الواو من سهوكته فتسهوك أو بروهلك، والواو ثم مزيدة لقولهم: سهكت الريح: إذا أطارت تُرابها. قال^(١):

* رَمَادًا أَطَارَتْهُ السَّوَاهِكُ رَمَدًا *

(تغافل): الرُّوَاية فيه بِالغَيْنِ المعجمة.

(أحرنجم القوم): إذا ازدحموا.

(أقعنسس): وقد مَضَى في قسم الأسماء فألحقوا بنات الثلاثة بالرباعية فالواو والياء في هذه الأفعال^(٢) زيادة، لأنهما لا تكونان [أصولاً]^(٣) في ذوات الأربعة إلا في التضعيف.

اعلم أن افعللت إنما هي مقصورة من افعاللت لطول الكلمة ومعناها كمعناها. قال سيبويه: وليس شيء يُقال فيه افعللت إلا يقال فيه افعاللت إلا أنه قد تقل إحدى اللغتين في الشيء وتكثر فيه الأخرى لكن طرح الألف في أحمر وأصفر وأبيض وأسود أكثر إثباته في اشهاب وادهام، واكمام أكثر يُقال: اغددن الليل - بالغين المعجمة -: إذا أظلم.

واعلوط بغيره إعلوطاً: إذا تَعَلَّقَ بَعْنُفَهُ وَعَلَاهُ وهو بالعين المُهملة.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): فما كان على فَعَلٍ فهو على معانٍ لا تضبط كثرةً وسعةً، وباب المُبالغة مختصُّ بفعل يفعل منه كقولك: كارمني فكرمته وأكرمته، وكاثرنني فكثرته وكذلك عازنني فعززتُه وخاصمني افخصمته،

(١) شعره: ١٦٤/١ عن الصحاح: ٤٧٤/١ (رمد).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) ساقط من (أ).

وهاجاني فهجوته، إلا ما كان معتل الفاء كوعدت أو معتل العين واللام من بنات البياء كبعث ورميت فإنك تقول فيه أفعله بالكسْرِ كقولك: خايرته فخُرتَه وأخيره. وعن الكسائي أنه استثنى أيضاً^(١) ما فيه أحدُ حروفِ الحلق فإنه يُقال فيه أفعله بالفتح وحكى أبو زيد^(٢) شاعرتَه أشعره وفاخرته أفخره بالضم.

قَالَ الْمُشْرَحُ: ما كان مُعتل الفاء فإنه لا يكون يفعل منه إلا بالضم إلا كلمة يتيمة وهي مع ذلك لغة بني عامر وحدها، وأما المعتل العين واللام من بنات البياء فلثلاثا يختلط بنات البياء ببنات الواو.

تخمير: قال سيويه^(٣): وزعم الخليل أنك حيث قلت: حزنته لم ترد جعلته حزيناً، كما أنك حيث قلت أدخلته أردت جعله داخلاً لكنك أردت أن تقول: جعلت فيه حزناً، كما قلت كحلته جعلت فيه كحلاً ودهنته جعلت فيه دهنأ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «قال سيويه: وليسَ في كلِّ شيءٍ يكون هذا ألا ترى أنك لا تقول: نازَعَنِي فَنَزَعْتُهُ استغني عنه بغلبته».

قَالَ الْمُشْرَحُ: ^(٤)استغني عنه بغلبته^(٤) لكونه مُسْتَقْللاً، وأصابه العوض عنه، أما كونه مُسْتَقْللاً فلكون / الضمة مُسْتَقْللةً على الزاي لكونه من حروفِ [ب/١٤١] الصِّفِيرِ ووقوع العين بعده. أما إضافة العوض عنه فظاهرة.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «و(فَعِلَ) تكثر فيه الأعراض من العلل والأحزان وأضدادها كَسَقِمَ وَمَرِضَ وَحَزِنَ وَفَرِحَ وَجَدِلَ وَأَشْرَى، والألوان كَأَدِمَ وشهب وسود. وفعل للخصال التي تكون في الأشياء كحسُن وقُبْح وصغر وكبر».

(١) ساقط من (ب).

(٢) النوادر: ٥٥٧.

(٣) الكتاب: ٢/٢٣٤.

(٤-٤) في (ب).

قَالَ الْمُشَرِّحُ: عَنِ بِالْخِصَالِ الْغَرَائِزِ وَالطَّبَاعِ. وَهَذِهِ الْفَافِظُ سَيَبِيهِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصْلُ): وَتَفَعَّلَ يَجِيءُ مَطَاوِعُ فَعَلَلُ كَجَوْرِبِهِ فَتَجَوْرِبُ وَجَلْبِيهِ فَتَجَلْبِبُ، وَبِنَاءِ مَقْتَضِيًّا كَتَسْهوكُ وَتَرْهوكُ».

قَالَ الْمُشَرِّحُ: بَعْضُ الْأَدْبَاءِ^(١): كَمِ رَاجَعَتِ النَّفْسُ فِي تَقْدِيمِ تَفَعَّلَ فِي الْمَتَشَعِبَةِ عَلَى سَائِرِهَا فَأَعْوَزَنِي التَّخْرِيجُ. وَلَكِ أَنْ تَجِيِبَهُ بِأَنْ تَفَعَّلَ رَأْسُ الْمَطَاوِعَةِ، لِأَنَّ فَعْلًا لَا يَكُونُ مُتَعَدِّيًا إِلَّا وَتَفَعَّلَ مُطَاوِعَهُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصْلُ): وَتَفَعَّلَ يَجِيءُ مَطَاوِعُ فَعَلُ نَحْوُ: كَسَرْتَهُ فَتَكْسِرُ، وَقَطَعْتَهُ فَتَقْطَعُ، وَبِمَعْنَى التَّكَلُّفِ نَحْوُ: تَشْجَعُ وَتَبْصُرُ وَتَحْلُمُ وَتَمْرَأُ. قَالَ حَاتِمٌ^(٢):

تَحَلَّمْ عَلَى الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبِقِ وَدَهْمٌ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا
[قَالَ الْمُشَرِّحُ: الْأَذْنَيْنِ - بَفَتْحِ النُّونِ، وَكَذَلِكَ بَفَتْحِ مَا قَبْلَ الْيَاءِ - وَإِنْ كَانَ جَمْعًا، وَنَحْوِ مَرَرْتُ بِالْمُصْطَفِينَ].

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «قَالَ سَيَبِيهِ: وَلَيْسَ هَذَا مِثْلَ تَجَاهِلٍ، لِأَنَّ هَذَا يَطْلُبُ أَنْ يَصِيرَ حَلِيمًا، وَمِنْهُ تَقْيِيسٌ وَتَنْزَرُ».

قَالَ الْمُشَرِّحُ: التَّفَعُّلُ^(٣): تَطْلُبُ، وَالتَّفَاعُلُ جُزْءٌ؟. تَقْيِيسٌ فَلَانٌ: إِذَا تَشَبَّهَ بِقَيْسِ عَيْلَانَ، أَوْ تَمَسَّكَ مِنْهُمْ بِسَبَبٍ أَوْ حَلْفٍ أَوْ جُودٍ أَوْ وِلَاءٍ، قَالَ رُوَيْبَةَ^(٤):

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ١٣٧/٤ نص المؤلف.

(٢) ديوان حاتم: ٢٣٧.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٦١، والمنخل: ١٦٦، وشرح المفصل

لابن يعيish: ١٥٨/٧، وشرحه للأندلسي: ١٣٨/٤.

والشاهد في الكتاب: ٢٤٠/٢، ونوادير أبي زيد: ٣٥٥، والممتع: ١٨٤.

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ١٣٨/٤.

(٤) هو العجاج، ديوانه: ٢١٠.

* وَقَيْسُ عَيْلَانَ وَمَنْ تَقَيَّسَا *

وعيلان هاهنا بالعين المهملة وهو اسمه [الناس] (١) وأخوه إلياس بن مضر بن نزار، وقيس لقبه. وتنزر الرجل إذا تشبه بالنزارية وأدْخَلَ [فيهم نفسه].

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَيَمَعْنِي اسْتَفْعَلُ كَتَكْبَرُ وَتَعْجَلُ وَتَعْجَلُ الشَّيْءُ وَتَيْقِنُهُ وَتَقْصَاهُ وَتَثْبِتُهُ (٢) وَتَبِينُهُ (٣)».

قَالَ الْمُشْرَحُ: اسْتَعْجَلْتُ الشَّيْءَ طَلَبْتُهُ عَلَى عَجَلْتِهِ، وَيُقَالُ: تَعْجَلُ مِنَ الْكُرَى. كَذَا تَيْقِنُهُ وَاسْتَيْقِنْتُهُ كَأَنَّهُ تَكَلَّفَ حَتَّى تَيْقِنَهُ. وَاسْتَقْصَى فَلَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ وَتَقْصَى كَأَنَّهُ طَلَبَ أَقْصَاهَا. تَثْبِتُهُ (٢) وَاسْتَثْبِتُهُ (٢) كَأَنَّهُ طَلَبَ ثَبَاتَهُ (٢). وَأَبَانَ الشَّيْءَ فَهُوَ مُبِينٌ وَأَبْتُهُ أَنَا أَيُّ: أَوْضَحْتُهُ وَاسْتَبَانَ الشَّيْءُ: إِذَا ظَهَرَ، وَاسْتَبَيَّنْتُهُ أَيُّ: عَرَفْتُهُ، وَتَبِينُ الشَّيْءِ: ظَهَرَ، وَتَبَيَّنْتُهُ أَنَّهُ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ (٣): تَتَعَدَى هَذِهِ الثَّلَاثَةُ وَلَا تَتَعَدَى.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَلِلْعَمَلِ بَعْدَ الْعَمَلِ فِي مُهَلَّةٍ كَقَوْلِكَ: تَجْرَعُهُ وَتَحْسَاهُ وَتَعْرِفُهُ وَتَفُوقُهُ وَمَنْ تَفَهَّمُ وَتَبَصَّرَ وَتَسَمَّعَ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: كَانَ (٤) مَعْنَاهُ شَرِبَهُ جُرْعَةً جُرْعَةً، وَحَسَوَهُ حَسَوَةً وَغَرَفَهُ غَرَفَةً وَفَيَّقَهُ فَيَّقَةً وَأَفَوَّقَهُ فُوقًا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَيَمَعْنِي اتَّخَذَ الشَّيْءِ نَحْوُ: تَبَوَّأَتِ الدَّارَ (٥) تَدَبَّرَتْ الْمَكَانَ (٥)، وَتَوَسَّدَتِ التُّرَابَ، وَمَنْ تَبَنَاهُ».

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (ب): «تبيينه» و«استبينه» و«بيانته».

(٣) الصحاح:

(٤) شرح المفصل للأندلسي: ١٣٨/٤.

(٥ - ٥) ساقط من (ب).

قَالَ الْمَشْرُحُ: كَانَ (١) الْمَثْبُتُ فِي الْمَتْنِ تَدِيرْتُ الْمَكَانَ، وَمَكَانَ تَبَوَّأْتُ. وَعَنْ الْعِمْرَانِيِّ: قُلْتُ لِمَاذَا (الكشاف): تديرت تفيعلت وليس بتفعلت إلا أنه لم تصح الواو فيه.

فقال: هو كما تقول.

فقلت: فلماذا أثبتته في باب تفعلت؟

فقال: إن الشيخ الإمام عبد القاهر قد أورده في باب تفعلت

[ويفوتني].

قلت: في أي كتاب أورده؟

فقال: ليس في ذكرى الساعة مكانة.

قلت: هل أضرب القلم؟

فقال: نعم.

قلت: وأي شيء أكتب مكانه؟

فقال: الأمر بيدك: أكتب مكانه شيئاً يوافقه نحو تبوأ الدار اتخذتها مباءة، وتأثلت المكان جعله لنفس أثلة أي: أصلاً ووسدته الشيء فتوسده، إذا جعلته تحت رأسه، تبنيت فلاناً: اتخذته ابناً.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَبِمَعْنَى التَّجَنُّبِ كَقَوْلِكَ: تَحَوَّبٌ وَتَأَلَّمَ، وَتَهَجَّدَ وَتَحَرَّجَ: أَي تَجَنَّبَ الْجُوبَ وَالْإِثْمَ وَالْهَجُودَ وَالْحَرَجَ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: الْحَابُّ وَالْحُوبُ - بِالضَّمِّ -: الْإِثْمُ، يُقَالُ: حَبْتُ بِهَذَا، أَي: أَثِمْتُ تَحُوبٌ حُوباً وَحُوبَةً وَحَيَابَةً، قَالَ النَّابِغَةُ الدُّبَيَانِي (٢):

صَبْرًا بَغِيضَ بِنِ رَيْثٍ إِنَّهَا رَحِمٌ حُبُّمُ بِهَا فَأَنَاخْتُكُمْ (٣) بِجَعَجَاعِ

(١) شرح المفصل للأندلسي: ١٣٩/٤.

(٢) ديوانه: ١٩٢.

(٣) في (أ): «فأناخكم».

الْحَرَجُ: [هو] ^(١) الإثم، ومن هذا الباب تلوم انتظر انتظار من تجنب الملامة.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وتفاعل [لما] ^(٢) يكون بين اثنين فصاعداً، نحو تضاربا وتضارَبُوا، ولا يخلوا من أن يكون من فاعل المتعدي إلى مفعول، أو المتعدي إلى مفعولين، فإن كان المتعدي ^(٣) إلى مفعول كضارب لم يتعد، وإن كان من المتعدي ^(٣) إلى مفعولين نحو نازعته الحديث وجاذبته الثوب وناسيته البغضاء، تعدى إلى مفعول واحد كقولك: تنازعنا الحديث، وتَجَادَبْنَا الثوب، وتناسينا / البغضاء».

[أ/١٤٢]

قَالَ الْمُشْرَحُ: التفاعل ^(٤) بالإضافة إلى المفاعلة بمنزلة البناء للمفعول بالإضافة إلى التعدية، إلا أن ذلك عامٌ وهذا خاصٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ويجيء ليريك الفاعل أنه [في] ^(٥) حال ليس فيها نحو تَعَاظت وتَعَاميت وتَجَاهلت، قال:

* إِذَا تَخَازَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ *

قَالَ الْمُشْرَحُ: [الرجز] ^(٦) لعمر بن العاص في يوم صفين، ويروى: لِلنَّجَاشِيِّ الْحَارِثِيِّ وَيُرْوَى - فِيمَا أَظُنُّ - لغيرهما أيضاً وبعده ^(٧):

(١) في (ب).

(٢) في (أ): «إنما».

(٣-٣) ساقط من (ب).

(٤) شرح المفصل للأندلسي: ١٣٩/٤، ١٤٠.

(٥) في (أ): «ومن».

(٦) في (أ): «الشعر».

(٧) ينظر: وقعة صفين: ٣٧٠، وينسب إلى أرتاة بن سُهبة أيضاً.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٦١، والمُنخل: ١٦٦، وشرح المفصل

لابن يعيش: ١٥٨/٧ وشرحه للأندلسي: ١٣٩/٤.

وهو من شواهد الكتاب: ٢٣٩/٢، والمقتضب: ٧٩/١، والمحتسب: ١٢٧/١....

وغيرها.

ثُمَّ كَسَرْتُ الطَّرْفَ مِنْ غَيْرِ عَوْرٍ
أَلْفَيْتَنِي أَلْوِي بُعَيْدَ الْمُشْتَمِرِّ
ذَا صَوْلَةَ فِي الْمُصْمَثَاتِ الْكَبِيرِ

قوله:

* ثَمَّ كَسَرْتُ الطَّرْفَ مِنْ غَيْرِ عَوْرٍ *

تفسير التخازر. الألوي: هو الذي يلتوي على خصمه. (بعيد المشتمر)، أي: أمرٌ في الخصومة إلى مقامٍ لا يمر إليه غيري. المصمَثات: الدواهي، الواحدة مُصمَثة. الكبر: جمع الكبرى مثل (الفضل والفضلى^(١)).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَبِمَنْزِلَةٍ فَعَلْتُ كَقَوْلِكَ: تَوَانَيْتُ فِي الْأَمْرِ وَتَقَاضَيْتَهُ وَتَجَاوَزَ الْغَايَةَ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: تَوَانَيْتُ فِي الْأَمْرِ أَي: وَنَيْتُ، تَجَاوَزَ الْغَايَةَ أَي: جَاوَزَهَا.

فإن سألت: تقاضيت هاهنا كيف تكون^(٢) بمنزلة فعلت؟

أجبت: لأنه ليس ليريك الفاعل في حال ليس فيها وليس مطاوع فاعلت إنما هو بمنزلة ساءلته قضاء ديني.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمَطَاوَعُ فَاعَلْتُ نَحْو: بَاعَدْتَهُ فَبَاعَدَ».

قَالَ الْمَشْرُحُ: فِي مَتْنِ (الْمَفْصَلِ)^(٣):

(١-١) في (ب): «مثل الفضلى والفضل».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) تقدم ذكره في الجزء الأول.

* بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أُسَيْرِهَا *

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): وأفعل للتعدية (في الأكثر^(١)) نحو أجلسته وأمكته».

قَالَ الْمُشْرَحُ: أمكته^(٢) كأنه تعديه مكن. ألا ترى أنه يُقال: فلان بين المكانة. المكان في الأصل مفعل والميم فيه للإلحاق بفعال ومن [ثم]^(٣) كُسِّرَ عَلَى أَمْكَنَةٍ، وهو للإلحاق الكثير، ونحوه المَصِيرُ لِلْمَعَى ولذلك قيل في جمعه مُصْرَانُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وللتعويض للشيء وأن يجعل سبب منه نحو أقتلته وأبعته إذا عرضته للقتل والبيع، ومنه: أقبرته وأشفيته وأسقيته إذا جعلت له قبراً وشفاءً وسقياً، وجعلته بسبب منه من قبل الهيئة ونحوها».

قَالَ الْمُشْرَحُ: سقاه وأسقاه قد جمعهما في قول لبيد^(٤):

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأَسْقَى نَمِيرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ
ويقال: سَقَيْتُهُ أسقيه، وأسقيته [لأرضه، وماشيته]^(٥) والاسم السُقْيَا بالضم من أسقاه، ونحوها: البقيا من أبقى عليه.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ولصيرورة الشيء ذا كَذَا نحو: أَعْدَّ البعيرُ: إذا صار ذا عُدَّةٍ، وأَجْرَبَ الرَّجُلُ وَأَنْحَزَ وَأَحَالَ إذا صار ذا جَرَبٍ وَنَحَازٍ وَحَيَالٍ في ماله».

(١-١) ساقط من (ب).

(٢) شرح المفصل للأندلسي: ١٤١/٤.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) ديوانه: ٩٣، قال شارحه: (مجد) ابنه تيم بن غالب بن فهر بن مالك أم كلاب وكليب ابني ربيعة بن عامر بن صعصعة.

وينظر: المحبر: ١٧٨، والشاهد في تهذيب اللغة: ٢٢٩/٩، والأفعال للسرقسطي:

٤٩٩/٣، والصحاح واللسان والتاج (سقى).

(٥) في (أ): «لأرض وما سقيته».

قَالَ الْمُشْرَحُ: غُدَّةُ الْبَعِيرِ طَاعُونُهُ. النَّحَازُ: كَالسُّعَالِ^(١) وَزناً وَمَعْنَى،
يُقَالُ: بَعِيرٌ نَاحِزٌ وَبِهِ نَحَازٌ، وَأَصْلُهُ النَّحْزُ وَهُوَ الدَّقُّ بِالْمَنْحَازِ، أَي: الْهَائُونَ.
يُقَالُ: الرَّكَّابُ يَنْحُزُ بِصَدْرِهِ وَأَسْطَةَ الرَّحْلِ. حَالَتِ النَّاقَةُ حَيَالاً: إِذَا ضَرَبَهَا
الْفَحْلُ فَلَمْ تَحْمَلْ وَكَذَلِكَ النَّخْلُ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْحَوُولِ وَهُوَ الْإِنْقِلَابُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْ أَلَامٍ وَأَرَابٍ وَأَصْرَمِ النَّخْلِ وَأَحْصَدَ الزَّرْعُ وَأَجَزَّ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: أَلَامٌ الرَّجُلُ أَتَى بِمَا يُلَامُ بِهِ، قَالَ^(٢):

* وَمَنْ يَخْذُلُ أَخَاهُ فَقَدْ أَلَامَا *

وَفِي الْمَثَلِ^(٣): (رَبِّ لَأْتِمَّ مَلِيْمٌ). الرِّيَّةُ - بِالْكَسْرِ -: التُّهْمَةُ وَالشُّكُّ.
وَرَابِنِي فَلَانٌ: إِذَا رَأَيْتُ مِنْهُ مَا يَرِيْبُكَ وَتَكْرَهُهُ، وَأَرَابٌ^(٤) الرَّجُلُ كَأَنَّهُ^(٥) صَارَ
ذَا لَوْمٍ وَرِيْبَةٍ. أَصْرَمَ النَّخْلُ وَأَحْصَدَ وَأَجَزَّ حَانَ لَهُ أَنْ يُصْرَمَ وَيُحْصَدَ وَيُجْزَ
فَكَأَنَّهُ صَارَ ذَا صْرَمٍ وَصْرَامٍ^(٦) وَحَصَادٍ وَحِصَادٍ وَجِرَازٍ وَجِرَازٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْهُ أَبْشَرُ وَأَفْطَرُ وَأَكْبُ وَأَقْشَعُ الْغَيْمِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: بَشْرَتُهُ بِمَوْلُودٍ فَأَبْشَرُ إِبْشَاراً، وَتَقُولُ: أَبْشَرُ بِخَيْرٍ بِقَطْعِ
الْهَمْزَةِ وَمِنْهُ: ﴿أَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ^(٧)﴾ فَطَرَتِ الصَّائِمَ تَفْطِيراً فَأَفْطَرُ. كَبَّهُ لَوَجْهِهِ
فَأَكَبَّ، أَي: صَرَعَهُ فَانْصَرَعَ. وَهَذَا مِنَ النَّوَادِرِ. يُقَالُ: كَبَّ اللَّهُ عَدُوَّ

(١) فِي (أ): «النَّحَازُ طَاعُونٌ...» ثُمَّ تَرَكَ مَكَانَ كَلِمَةٍ.

(٢) صَدْرُهُ:

* تَعَدُّ مَعَاذِرًا لَا عَذْرَ فِيهَا *

وَالْبَيْتُ لِأَمِّ عَمِيرِ بْنِ سَلْمَى الْحَنْفِيِّ.

الصَّحَاحُ: ٢٠٣٤/٥ (لُومٌ).

(٣) مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ: ٤٤/٢، وَقَائِلُهُ: أَكْثَمُ بْنُ صَيْفِي.

(٤) فِي (ب): «أَرَبٌ».

(٥) سَاقَطَ مِنْ (ب).

(٦) سَاقَطَ مِنْ (ب).

(٧) سُورَةُ فَصَّلَتْ: آيَةٌ: ٣٠.

المسلمين ولا يُقال أكْبُ قَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ، أي: كَشَفْتَهُ فَانْقَشَعَ وَتَقَشَّعَ وَأَقْشَعَ، وهذا مثلُ أكْبُ كأنه صارَ ذا بشارَةٍ وفَطْرٍ وإِكْبَابٍ وإِقْشَاعٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ولوجود الشيء على صفة نحو أحمدته أي وجدته محموداً، وأحييت الأرض وجدتها حيةً النَّبات، وفي كلام عمرو بن معدِي كَرَبَ لُمَجَاشِعِ السُّلَمِيِّ: (لله دركم/ يا بني سليم قاتلنكم فما أجبناكم، [١٤٢/ب] وساءلناكم فما أبخلناكم، وهاجيناكم فما أفحمناكم)».

قَالَ المُشَرَّحُ: جاء عمرو بن^(١) معدِي كَرَبَ إلى مجاشع السُّلَمِيِّ فقال [له] مُجَاشِعُ: حاجتك فقال: صلّه مثلي فأعطاه فرساً من بنات الغبراء، ودرعاً حصينة، وسيفاً باتراً، وضرّةً فيها كذا وكذا ديناراً فقال عمرو: لله دركم... الحديث ساءلناكم: بالمد من باب المُفاعلة كذا السَّماع، قال^(٢):

فَلِلَّهِ مَسْؤُلاً نَوَالاً وَنَائِلاً وَصَاحِبَ هَيْجَا يَوْمَ هَيْجَا مُجَاشِعُ
وقوله: «نَائِلاً» معطوف على «مسؤولاً» لا على «نوالاً» يقال: ناله: إذا أعطاه ويجوز أن يحمل قوله تعالى^(٣): ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ بالتخفيف على معنى لا يُصادفونك كاذباً.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وللسلب نحو أشكيتُهُ وأعجمتُ الكتابَ: إذا أزلت الشكاية والعجمة».

(١) مقدمة ديوان عمرو.

ومجاشع السلمي: هو مجاشع بن مسعود بن ثعلبة. صحابي جليل وأحد قادة الفتح الإسلامي الكبار فتح حصن أبرويز في بلاد الفرس، وعزا كابل ثم صالح أهلها. استخلفه المغيرة على ولاية البصرة في زمن عمر رضي الله عنه.
أخباره في: الإصابة: ٧٦٧/٥، وأخبار أصفهان: ٧٠/١.

(٢) ديوان عمرو: ١٣٩.

(٣) سورة الأنعام: آية: ٣٣.

والتخفيف قراءة نافع والكسائي... وغيرهما في السبعة: ٢٥٧، والتيسير: ١٠٢، والبحر المحيط: ١١١/٤.

قَالَ الْمُسْرَحُ: يُقَالُ: شَكَا إِلَيْهِ فَأَشْكَاهُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَيَجِيءُ بِمَعْنَى فَعَلْتَ نَحْوَ قُلْتَهُ الْبَيْعَ وَأَقْلْتَهُ وَشَغَلْتَهُ وَأَشْغَلْتَهُ».

قَالَ الْمُسْرَحُ: قُلْتُ بوزن فُعت، وفيه دليلٌ على أن ألفَ أقاله من الياء.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَبَكَرَ وَأَبَكَرَ».

قَالَ الْمُسْرَحُ: فَعَلَ وَأَفْعَلَ هَاهُنَا قَدْ اشْتَرَكَا فِي فَعَلَ لِأَنَّهُ لَازِمٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصَلْ): فَعَلَ يُوَاحِي أَفْعَلَ التَّعْدِيَةَ نَحْوَ فَرَحْتَهُ وَعَزَمْتَهُ».

قَالَ الْمُسْرَحُ: فَرَحَ بِهِ أَي: سُرَّ، وَالْفَرَحُ أَيْضاً الْبَطْرُ وَمِنْهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾^(١) لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ ﴿٢﴾ وَأَفْرَحُهُ: سَرَّهُ، وَكَذَلِكَ فَرَّحَهُ. عَزَمَ الرَّجُلَ لِلشَّيْءِ [عِزَامَةً]^(٣): إِذَا لَزِمَهُ أَدَاؤُهُ^(٤) وَعَزَمْتُهُ حَمَلْتُهُ عَلَى الْعِزَامَةِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْهُ خَطَأْتُهُ وَفَسَقْتُهُ وَزَنَيْتُهُ وَجَدَعْتُهُ وَعَقَرْتَهُ».

قَالَ الْمُسْرَحُ: الْمَعْنَى نَسَبْتُهُ إِلَى الْخَطَأِ وَالْفِسْقِ وَالزُّنَا فَكَأَنِّي جَعَلْتُهُ خَطِئًا وَفَاسِقًا وَزَانِيًا، وَقُلْتُ لَهُ جَدَعًا لَهُ وَعَقْرًا، فَكَأَنِّي جَعَلْتُهُ ذَا جَدَعٍ وَذَا^(٥) عَقْرٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَلِلْسَلْبِ نَحْوَ قَزَعْتَهُ وَقَذَيْتَ عَيْنَهُ وَجَلَدْتَ الْبَعِيرَ وَقَرَدْتَهُ أَي أَوْلَيْتَ مِنْهُ الْقِرْعَ وَالَّذِي وَالْجِلْدَ وَالْقِرَادَ».

(١) فِي (أ): «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى...».

(٢) سُورَةُ الْقَصَصِ: آيَةٌ: ٧٦.

(٣) سَاقَطَ مِنْ (أ).

(٤) سَاقَطَ مِنْ (ب).

(٥) سَاقَطَ مِنْ (ب).

قال المُشَرِّحُ: القُرَاد واحد القردان، يقال: قرد بعيرك.

قال جَارُ اللَّهِ: «وفي كونه بمعنى فعل كقولك: زلته وزبَلْتُهُ وعضته وعوَضْتَهُ، ومُزْتَهُ ومَيَّرْتُهُ».

قال المُشَرِّحُ: زلتُ الشيء^(١) من مكانه أزيله زيلًا لغة في أزلته قاله الجوهري^(٢).

قال جَارُ اللَّهِ: «ومجيئه للتكثير هو الغالب، وعليه نحو قولك: قطعت الثياب وغلقت الأبواب، وهو يحول ويطوف أي: يُكثِر الجَوْلَان والطَوَاف، وبرَّكَ النِّعم، ورِيَّضَ الشَّاءَ ومَوَّتَ المال ولا يقال للواحد».

قال المُشَرِّحُ: لا يقال^(٣) بَرَّكَ البعير ولا رَبَّضَ الشَّاءَ، ولا مَوَّتَ البعير^(٤)، وفيه تنبيه [على] أن المال^(٥) لا يطلق إلا على الجمع.

فإن سألت: لو كان التَّفْعِيلُ بناءً تكثيرٍ لما استقام وصف الكثير بالقليل، وفي^(٦) قوله تعالى^(٧): ﴿فَأَمْتَعَهُ قَلِيلًا﴾؟

أجبت: المراد به زمانًا قليلًا، وهذا لأنَّ تمتيعَهُ لما كان إلى نَقْصٍ وفَنَاءٍ ونَفَادٍ وصفه الله بالقلَّة ومن هذا الباب قوله تعالى^(٨): ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾.

(١) شرح المفصل للأندلسي: ١٤٤/٤.

(٢) الصحاح: ١٧٢٠/٤ (زيل).

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ١٤٥/٤.

(٤) في (ب): «المال».

(٥) ساقط من (ب).

(٦) في (ب): «وقوله».

(٧) سورة البقرة: آية: ١٢٦.

(٨) سورة النساء: آية: ٧٧.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل^(١)):» وفاعل أن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه كقوله ضاربه وقاتله».

قَالَ الْمُشْرَحُ: معناه كان بيني وبينه مُضارِبَةٌ ومُقاتِلَةٌ، تارة منه إليّ، وأخرى^(٢) مني إليه.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وإذا كنتَ الغالبَ قلتَ فاعلني ففعلته».

قَالَ الْمُشْرَحُ: هذا من بابِ المفاعلة وقد مضى.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ويجيءُ مجيءً فعلتَ كقولك: سافرتُ، وبمعنى أفعلتَ نحو عافاك اللهُ وطارقتُ النعلَ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: يقال: سَفَرْتُ وأسَفَرْتُ سفوراً خرجتُ إلى السَّفَرِ فأنا مُسافرٌ وقومٌ سفرٌ. عافاه اللهُ وأعفى بمعنى. المِجانِ المطرقة: التي يطرق بعضها على بعض^(٣)، وطارقت بين النعلين أي: خصف أحدهما فوق الآخر، ونعل مطارقة، أي: مخصوفة.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وبمعنى فعلتَ نحو ضاعفتَ وناعمتَ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: ضَعَفْتُ الشيءَ وضاعفتُهُ، ونَعَمْتُ اللهُ وناعمه فتنعمَ وامرأةً منعمةً ومنعمةً.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل):» وانفعل لا يكون إلا مطاوعَ فعل^(٤) كقولك: كسرتَه فانكسر وحطمتُه فأنحطم إلا ما شُدَّ من قولهم: أقحمتَه فأنقحم وأغلقتَه فأنغلقَ وأسفقتَه فانسفق، وأزعجتَه فأنزعجَ».

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (ب): «وتارة».

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ١٤٦/٤.

(٤) في (ب): «فعلت».

قَالَ الْمُشْرَحُ: أَسْفَقَ الْبَابَ وَأَصْفَقَهُ: إِذَا رَدَّهُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَلَا يَقَعُ إِلَّا حَيْثُ [يَكُونُ]»^(١) عِلَاجٌ وَتَأْتِيرٌ وَلِهَذَا كَانَ قَوْلُهُمْ: انْعَدِمَ خَطَأً.

قَالَ الْمُشْرَحُ: انْعَدِمَ إِنَّمَا كَانَ خَطَأً، لِأَنَّ الْانْفِعَالَ لَهُ شَرِيطَتَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَطَاوِعُ فِعْلٍ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ فِيهِ عِلَاجٌ وَتَأْتِيرٌ، وَالشَّرِيطَةُ الْأُولَى وَإِنْ كَانَتْ هُنَا مَوْجُودَةً لِأَنَّهُ يُقَالُ: عَدِمْتَهُ، لَكِنَّ الشَّرِيطَةَ الثَّانِيَةَ وَهِيَ الْعِلَاجُ وَالتَّأْتِيرُ مَفْقُودَةٌ، وَلِذَلِكَ لَوْ قُلْتُ: فَفَقَدْتَهُ فَانْفَقَدَ كَانَ خَطَأً.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَالُوا: فَانْقَالَ، لِأَنَّ الْقَائِلَ يَعْمَلُ فِي تَحْرِيكِ لِسَانِهِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: يَرِيدُ أَنْ الشَّرِيطَتَيْنِ فِي (انْقَالَ) مَوْجُودَتَانِ. أَمَّا أَحَدُهُمَا:

فَلَأَنَّ انْقَالَ مَطَاوِعُ فِعْلٍ وَهُوَ قَالَ. وَأَمَّا الثَّانِيَةُ: فَلَأَنَّ فِيهِ عِلَاجًا وَتَأْتِيرًا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصَل)»^(٢): وَافْتَعَلَ يَشَارِكُ انْفَعَلَ فِي الْمَطَاوِعَةِ

كَقَوْلِكَ: غَمَمْتَهُ فَاغْتَمَ وَشَوَيْتَهُ فَاشْتَوَى، وَيُقَالُ: انْغَمَ وَانْشَوَى.

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْاِغْتِمَامُ وَالْاِنْغِمَامُ، وَكَذَلِكَ الْاِشْتَوَاءُ وَالْاِنْشَوَاءُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَيَكُونُ بِمَعْنَى تَفَاعَلٍ نَحْوِ اجْتَوَرُوا، وَاخْتَصَمُوا وَالتَّقَوَا».

قَالَ الْمُشْرَحُ: يَعْنِي تَجَاوَرُوا وَتَخَاصَمُوا وَتَلَاقُوا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَبِمَعْنَى»^(٣) الْاِتِّخَاذِ نَحْوِ أَذْبَحَ وَأَطْبَحَ وَاشْتَوَى: إِذَا اتَّخَذَ

ذَبِيحَةً، وَطَبَّيخًا وَشَوَاءً لِنَفْسِهِ».

(١) عن المفصل.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ١٤٧/٤.

قَالَ الْمُشْرَحُ: فرق بين ذَبَحَ وأذبح، وطبخ وأطبخ، وذلك أن^(١) فَعَلَ عامٌّ يكون له ولغيره، وافْتَعَلَ خاصٌّ لا يكون إلا له.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومنه اكَتَالَ وأتزن».

قَالَ الْمُشْرَحُ: اكَتَالَ وأتزن يريد معناه كَال لِنَفْسِهِ، ووزن لِنَفْسِهِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وبمنزلة فعلت نحو قرأت واقترات وخطفت واختطف».

قَالَ الْمُشْرَحُ: قرأت واقترات [بمعنى]^(٢).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وللزيادة على معناه كقولك: اكَتَسَبَ في كَسَبٍ، واعتَمَلَ في عمل. قال سيويوه^(٣) أما كَسَبْتُ فإنه يقول أصبت وأما اكتسبت فهو التَّصَرُّفُ والطلب. والاهتمال بمنزلة الاضطراب».

قَالَ الْمُشْرَحُ: اعتمل أي [اضطرب] في العمل، قال^(٤):

إِنَّ الْكَرِيمَ - وَأَبِيكَ - يَعْتَمِلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ - يَوْمًا - عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصل): واستفعل أطلت الفعل، تقول: استخفه^(١) واستعمله، استعجله إذا طلب خفته^(٥) وعمله وعجلته، ومر مستعجلاً أي: مرَّ طالباً ذلك من نفسه مكلفها^(٦) إياه».

(١) في (ب): «لأن».

(٢) ساقط من (أ).

(٣) الكتاب: ٢٤١/٢.

(٤) الشاهد في الكتاب: ٤٤٣/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢٠٥/٢، والخصائص:

٣٠٥/٢، والمحتسب: ٢٨١/١، وأمالي ابن الشجري: ١٦٨/٢، وخزانة الأدب: ٢٥٢/٤.

(٥) في (ب): «استحقه - طلب حقه».

(٦) في (ب): «يكلفها».

قَالَ الْمُشْرَحُ: أُنشِدْنَا الْفَضْلَ^(١) الْمَذْكُورَ مِنَ الْخِرَاسِيَّةِ^(٢) وَهُوَ عَلَى رَأْسِ الْمُنْبَرِ:

وَزَائِرُ زَارَ وَمَا زَارَا كَأَنَّهُ مُقْتَسِبٌ نَارَا
مَرَّ بِيَابِ الدَّارِ مُسْتَعْجِلًا مَا ضَرَّهُ لَوْ دَخَلَ الدَّارَا

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْهُ اسْتَخْرَجْتَهُ أَي: لَمْ أَزَلْ أَتَلَطَّفُ وَأَطْلُبُ حَتَّى خَرَجَ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: فَرَقَ^(٣) بَيْنَ أَخْرَجْتَهُ وَاسْتَخْرَجْتَهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ اسْتَخْرَجْتَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِحِيلَةٍ وَعِلَاجٍ [بِخِلَافِ]^(٤) الْإِخْرَاجِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَلِلْتَحْوَلِ نَحْوِ اسْتَيْسَتِ الشَّاةُ، وَاسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ وَاسْتَحَجَرَ الطِّينَ:

* وَإِنَّ الْبُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ *

قَالَ الْمُشْرَحُ: أَي: صَارَتِ الشَّاةُ تَيْسًا، وَالْجَمَلُ نَاقَةً، وَالطِّينُ حَجْرًا، وَالْبُغَاثُ نَسْرًا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «و[لِلْإِصَابَةِ]^(٥) عَلَى صِفَةٍ نَحْوِ [اسْتَطْعَمْتَهُ]^(٦) وَاسْتَسَمَّنْتُهُ وَاسْتَجَدْتَهُ، أَي أَصَبْتَهُ عَظِيمًا وَسَمِينًا وَجِيدًا».

(١) فِي (أ): «الْمَذْكُورَةَ» وَفِي (ب): «ابن الفضل المذبحرة». وما أثبتته يؤيده نص الأندلسي المنقول من هنا في شرحه: ١٤٨/٤.

(٢) فِي (ب): «من الخرمية».

(٣) شرح المفصل للأندلسي: ١٤٨/٤.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) فِي الْأَصْلِ: «لِلْإِضَافَةِ».

(٦) فِي الْأَصْلِ: «اسْتَظْعَمَهُ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى هَاهُنَا [عَدَّة] ^(١) عَظِيمًا وَسَمِينًا
وَجِيدًا، وَالْمَعْنَيَانِ مُتَقَارِبَانِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَبِمَنْزِلَةِ فَعَلَّ نَحْوَ فَزِهَ وَاسْتَفْزَهَ، وَعَلَا قِرْنَهُ وَاسْتَعْلَاهُ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْقِرْنُ - بِالْكَسْرِ - : مِثْلُكَ فِي الشَّجَاعَةِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصْلٌ): وَافْعُوْعَلْ بِنَاءٍ مَبَالِغَةٍ وَتَوْكِيدٍ كَاخْشَوْشِنَ،
وَاعْشَوْشِبْتَ الْأَرْضَ وَاحْلَوْلَى الشَّيْءِ، فِي خَشْنٍ وَاعْشَبَ وَحَلَا قَالَ الْخَلِيلُ:
فِي اعْشَوْشِبَ إِنَّمَا يَرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ عَامًّا قَدْ بَالِغٌ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: هُوَ بِنَاءٌ مَبَالِغَةٌ فِي الثَّلَاثِيٍّ مَجْرَدًا كَانَ كَخَشْنٍ، أَوْ مَزِيدًا
فِيهِ كَاعْشَبَ.

(١) فِي (أ): «وَعِنْدَهُ».

[باب الفعل الرباعي]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): ومن أصناف الفعل الرباعي للمجرد منه بناء واحد فعلل، ويكون متعدياً نحو دحرج الحجر، وسرهف الصبي. وغير متعد نحو دربح وبرهم».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الشيخ - رحمه الله - برهم وبرسم إذا حدّد النظر.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وللمزيد فيه بناءان افعلل نحو اخرجم، وافعلل نحو اقشعر».

قَالَ الْمُشْرَحُ: اخرجم تفسيره قد مضى.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وكلا بناءي المزيد فيه غير متعد وهما في الرباعي نظير انفعل وافعل في الثلاثي. قال سيبويه: وليس في الكلام اخرجمته لأنه نظير انفعلت في بنات الثلاثة زادوا نوناً وألف وصل كما زادوهما في هذا».

قَالَ الْمُشْرَحُ: يقال: ألقىته فاستلقى وطمأنته فاطمأن واطمان واطمان مقلوب منه ذكره الشيخ - رحمه الله -.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وليس في الكلام افعللته ولا إفعاللته وذلك نحو احمررت واشهابت ونظير ذلك من بنات الأربعة اطمأنتُ واشمأزتُ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: اشمأز الرجل اشمأزاً أي: انقبض.

قال جَارُ اللَّهِ: «كامل القسم الثاني من كتاب المفصل»^(١).

(١) قال محققه الفقير إلى الله تعالى عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وبهذا ينتهي الجزء الثالث من كتاب (التخمين) شرح المفصل لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي من تجرئة محققه ويليهِ في الجزء الرابع إن شاء الله تعالى: «قال جَارُ اللَّهِ: القسم الثالث في الحروف».

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	باب النسب.....
٤٥	باب أسماء العدد.....
٦٣	باب المقصور والممدود.....
٧١	باب الأسماء المتصلة بالأفعال.....
٩٩	باب اسم الفاعل.....
١١٣	باب اسم المفعول.....
١١٥	باب الصفة المشبهة باسم الفاعل.....
١٢٣	باب أفعال التفضيل.....
١٣٥	باب أسما المكان والزمان.....
١٤٣	باب أسماء الآله.....
١٤٥	باب الاسم الثلاثي المجرد.....
١٨٩	باب الاسم الرباعي امجرد.....
٢٠٣	باب الخماسي المجرد.....
٢٠٧	القسم الثاني من الأفعال.....
٢٠٩	باب الفعل الماضي.....
٢١١	باب الفعل المضارع.....
٢١٧	باب وجوه إعراب المضارع.....
٢٢١	باب نصب الفعل المضارع.....
٢٤٥	باب الجوازم.....

٢٥٧	باب فعل الأمر
٢٦٣	باب الفعل المتعدي وغير المتعدي
٢٦٧	باب المبنى للمفعول
٢٧٣	باب ظن وإخواتها
٢٨٣	باب الأفعال الناقصة
٣٠١	باب أفعال المقاربة
٣١٣	باب نعم ويئس
٣٢٥	باب التعجب
٣٣٣	باب الفعل الثلاثي
٣٥٥	باب الفعل الرباعي

شرح المفصل في صنعة الاعراب

الموسوم

بالثخمي

الجزء الرابع

تأليف

صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي

٥٥٥ - ٦١٢ هـ

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة - جامعة أم القرى



شرح الفصل في صفة الاعراب

الموسوم

بالنخب

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٩٩٠

دار العنبر الإسلامي

ص.ب. ٥٧٨٧/١١٣

بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم القسم الثالث في الحروف

قال المُشْرَحُ: الحروفُ جمعُ حرفٍ، كالظروفِ جمعِ ظرفٍ،
والسيوف جمع سيف، ويراد بالحرف شيئان:

أحدهما: بعض الكلمة، كالجيم من جعفر والضاد من ضرب والفاء
من «في».

والثاني: أن يُراد به النوع الثاني من [الكَلِمِ] ^(١) وذلك نحو: «من»
و«في» و«قد» و«سوف».

والمراد بالحرف هاهنا هذا من الأول، لأن هذا الثاني لما لا يتصور
معنى إلا بغيره فكذلك الأول لا يُفيد معنى إلا بغيره، وأصله من حرفِ
السيف وهو حَدُّه؛ لأن حرفَ السيفِ طرفٌ من أطرافه، كما أن حرفَ الكلمةِ
طرفٌ من أطرافها.

قال جَارُ اللّهِ: «الحرفُ ما دلَّ على معنى في غيره، ومن ثمَّ لم ينفكَّ
عن اسمٍ أو فعلٍ يَصحبه».

قال المُشْرَحُ: الحرفُ ما دلَّ على معنى في غيره، والمعنى بذلك ^(٢):

(١) في (أ) «من الكلمة».

(٢) نقله الأندلسي في شرحه (١٥٣/٣)، قال: «قال شارح المفصل صدر الأفاضل: المعنى من
قولهم: «بدل على معنى في غيره» أنه لا يتصور معناه إلا في تصور معنيين آخرين...» ثم =

أنه دل على معنى لا يُتصور إلا في تصور معنيين آخرين^(١). أي: في ضمن تصورهما وهذا لأن الحروف نَسَبَ وروابطُ، إلا أن جهة النسبة مما يتفاوت في كل حرف والنسبة لا يُتصور معناها إلا بتصور معنيين آخرين^(٢) وهما: المنسوب والمنسوب إليه.

فإن سألت: هذا الحدُّ ينتقض بلفظ النسبة والإلصاق فإنه يدلُّ على معنى لا يُتصورُ إلا بتصور معنيين آخرين، وهما المنسوب والمنسوب إليه والملصق والملصق به، و«إذا» فإنه يدلُّ على المجازاة، وهي لا تُتصورُ إلا بتصور معنيين آخرين وهما الشرطُ والجزاء، وشيءٌ من ذلك ليس بحرف^(٣)؟

أجبت: أمَّا النسبةُ والإلصاقُ فيريد بذينك المعنيين يمتنع تجريد الدال على ذلك المعنى إذا وقع في التركيب جاز [تجريده]^(٣) عن اقتران^(٤) أحدهما به، ومثل النسبة الإلصاق إذا وقع في التركيب جاز تجريده عن اقتران أحد ذينك المعنيين^(٤). ألا ترى أنك إذا [قلت]^(٥): ثَبَّتْ النسبة أو وُجِدَ الإلصاق فقد وُجِدَ كل واحدٍ منهما في التركيب، ولم يقترن به أحد ذينك المعنيين.

وأما «إذا» فالمعنى بقولنا: «دل على معنى» اقتصار دلالة على ما تقدم من المعنى.

فإن [سألت: ف]^(٦) «إذا» ليس كذلك؛ لأنه كما دلَّ على المُجازاة في

= قال الأندلسي معقباً على كلام الخوارزمي: «وهذا أيضاً مأخوذ من معنى ما قاله السيرافي غير أنه يغير عبارة النحاة، ثم اعترض على ما يقوله النحاة فقال: ما ذكروه ينتقض بلفظ النسبة والمجازاة... وأورد أغلب كلام الخوارزمي.

(١-١) تأخرت هذه العبارة في (ب) وكتبت بعد قوله: «فإن سألت...».

(٢) ساقط من (أ).

(٣) ساقط من (أ).

(٤-٤) ساقط من (ب).

(٥) ساقط من (أ).

(٦) ساقط من (أ).

«إذا» فهو بعينه معنى الوقت، ألا ترى أنك إذا قلت: آتيتك إذا احمرَّ البُسرُ
فالمعنى آتيتك وقت احمرار البُسر؟

أجبت: معنى «إذا» لو اقتصر على معنى الوقت لما غير الماضي
بدخوله عليه إلى الاستقبال، ولما جاز دخول الفاء في بعض المواضع في
جزائه، وذلك نحو: إذا دخلتِ الدَّارَ فأنتِ طالقٌ، بل جرى مجرى الوقت
حينئذٍ، ومن أجل ما ذكرناه حكموا على «إذا» بالاسمية، وعلى «إن»^(١)
بالحرفية لأنه لم يتمخض دلالة «إذا» على ذلك وتمخض دلالة «إن» عليه.
ومما يتبهمك على الفرق بينهما قول أصحابنا (رحمهم الله^٢) في مَنْ قال
لامرأته: أنتِ طالقٌ إن لم أطلقك: بأنها لا تطلق حتى يموتَ الزَّوج^(٣)، لأن
كلمة «إن» للشرط، وقد جعل شرطَ الطلاقِ عدمَ التَّطليقِ، ولا يُتَّحقَقُ عدمُ
التَّطليقِ إلا باليأسِ عن الحياة وذلك ينتهي إلى آخرِ جزءٍ من أجزاءِ حياته.
ولو قال: أنتِ طالقٌ إذا لم أطلقك فكلما سَكَتَ وقعَ الطَّلَاقُ عندَ أبي يُوسُفَ
ومحمَّد، لأن «إذا» للوقت وعند أبي حنيفة (رحمه الله^٢)، وإن كانت لا تطلق
في الحال، لكن لا، لأنه لم^(٣) تمخض «إذا» لمعنى الشرط، بل لكونه أحيانا
بمعناه، وحينئذ يكون حرفاً بمنزلة «إن»، قال^(٤):

* وَإِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَتَحْمَلِ *

فإذا أريد به الوقتُ فكما فَرَّغَ من ذلك الكلام وقع الطلاق، وإن أريد به
الشرط لم يقع للحال، فلا يقع بالشك والاحتمال.

(١) في (أ): «إذ».

(٢-٢) في (أ).

(٣) ساقط من (ب) موجودة في نص الأندلسي المنقول من هنا.

(٤) ينسب هذا البيت إلى حارثة بن بَدْرِ الغداني شعره (ص ٣٥٨) (شعراء أمويون) وإلى عبد

قيس بن خِفاف وهو في المفضليات (ص ٣٨٥) والأصمعيات (ص ٢٣٠)، وشرح

المفضليات (ص ٧٥٢). وينظر: معاني القرآن (١٥٨/٣).

فإن سألت: من الناس / من يفسر من ذكرت من حد الحرف في صدر
الباب بأنه الذي لا يفيد معنى إلا إذا اقترن به الأسماء والأفعال؟

أجبت: لو كان الأمر كذلك لما فهم للحروف وقت إطلاقها معني، بل
عقب ذلك حتى تلحقها الأسماء والأفعال وتبين بطلان ذلك.

قال جازر الله: «إلا في مواضع مخصوصة حُذِفَ فيها الفعل واقتصر
على الحرفِ فجرى مجرى الثابت نحو قولك: نعم، ويلى^(١)، وأي، وإنه،
ويازيد و«قد» في قوله:

* وَكَأَنَّ قَدِ *

قال المُشْرَحُ: إذا^(٢) قيل: هل خرج زيد؟ فقلت: نعم، فمعناه: نعم
خَرَجَ زَيْدٌ^(٣)، وكذلك إذا قيل: ألم يخرج زيد؟ فقلت: بلى، فمعناه: بلى
خرج، وإذا قيل: هل كان كذا؟ فقلت: إي والله، فمعناه: أي والله كان
كذا، و«إنه» بمعنى (جَيِّر) في قوله^(٤):

وَيَقْلُنْ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرْتُ فَقُلْتُ إِنَّهُ

مذهبُ النحويين أنَّ حرفَ النداء أصله أن يُقال: يا أعني زيداً، قال
سيبويه في تمثيله: يا إياك أعني. و«قد» في قوله: «وكأن قد» معناه: وكأن
زالت وهذا من قوله^(٥):

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

(١) كررت في (أ).

(٢) نقل الأندلسي في شرحه (٣/٣٥٥) شرح هذه الفقرة بتمامها.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) سيأتي ذكره بعد صفحات.

(٥) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٨٩).

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الحُرُوف حُرُوفُ الإِضَافَةِ: سميت بذلك لأنَّ وضعها على أن تُقْضَى بِمعاني الأفعال إلى الأسماء، وهي فَوْضَى في ذلك وإن اختلفَ [بها]»^(١) وجوه الإِضَافَةِ».

قال المُشْرَحُ: قومُ فَوْضَى في ذلك: متساوون لا رئيسَ لهم، قال الأَفُوهُ الأُودِيُّ^(٢):

لا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوْضَى لا سَرَاةَ لَهُمْ وَلَا سَرَاةَ إِذَا جُهِلَهُمْ سَادُوا
ويقال: أموالهم فَوْضَى بينهم، أي: هم فيها شركاء، أنشد الشَّيْخُ
- رحمه الله^(٣) -:

* طَعَامُهُمْ فَوْضَى فِضاً فِي رِحَالِهِمْ *

والمَعْنَى: أَنَّهَا مُشْرَكَةٌ فِي نَفْسِ الإِضَافَةِ، وَإِنْ كَانَتْ جِهَةً إِضَائِيَّةً
مُخْتَلِفَةً.

قال جَارُ اللَّهِ: «وهي على ثلاثة أضرب، ضربٌ لازمٌ للحرفية، وضرب
كائنٌ اسماً وحرفاً، وضربٌ كائنٌ فعلاً وحرفاً. فالأولى تسعة أحرفٍ، من، وإلى
وحتى، وفي، والباء، واللام، ورب، وواو القسم، وتاؤه.
والثاني خمسةٌ أحرف: على، وعن والكاف، ومد، ومنذ.

والثالث ثلاثة أحرف: حاشا وعدا، وخلا.

فصل: «مِنْ» معناها: ابتداءً الغاية، كقولك: سرتُ من البصرة وكونتها

(١) ساقط من (أ).

(٢) ديوان الأفوه (ص ٢).

(٣) أنشده الزُّمخْشَرِيُّ - رحمه الله - في أساس البَلَاغَةِ (ص ٣٥٠)، وعجزه:

* وَلَا يُحْسِنُونَ السَّرَّ إِلَّا تَنَادِيًا *

أورده الأندلسي في شرحه (١٥٧/٣) عن الحواشي للزُّمخْشَرِيِّ، ولم يرد نسختي من
(الحواشي).

مُبَعَّضَةً فِي نَحْوِ أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ، وَمُبَيَّنَةً فِي نَحْوِ: ﴿فَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾^(١) وَمَزِيدَةً فِي نَحْوِ: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ. رَاجِعْ إِلَى هَذَا.

قال المُشْرَحُ: إِذَا قَلْتُ^(٢): سَرْتُ مِنْ الْبَصْرِ فَكَأَنَّكَ قَلْتَ: ابْتِدَاءً سِيرِي مِنَ الْبَصْرَةِ، وَكَوْنَهَا مَبْعُضَةً رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ. قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: لِأَنَّ قَوْلَهُ: إِنَّمَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ، إِنَّمَا تَجْعَلُ مِنْ مَالِهِ إِبْتِدَاءً غَايَةً مَا أُخِذَ فَدَلَّ عَلَى التَّبَعِيضِ مِنْ حَيْثُ صَارَ مَا بَقِيَ انْتِهَاءً لَهُ، وَكَذَلِكَ كَوْنُهَا مَبِينَةً رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، لِأَنَّ الرِّجْسَ جَامِعٌ لِلْأَوْثَانِ وَغَيْرِهَا، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: فَإِذَا قَلْتَ ﴿مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: الَّذِي ابْتَدَأُوهُ مِنْ هَذَا الصَّنْفِ، وَكَذَلِكَ كَوْنُهَا مَزِيدَةً رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ أَيْضاً فِي قَوْلِكَ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ؟ وَمَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ لِاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ، لِأَنَّهَا دَخَلَتْ لِابْتِدَاءِ الْجِنْسِ إِلَى انْتِهَائِهِ، بِتَقْدِيرِ هَلْ مِنْ رَجُلٍ إِلَى مَا فَوْقَهُ^(٣) فِي الدَّارِ إِلَّا أَنَّهُ^(٤) اِكْتَفَى بِذِكْرِ «مِنْ»^(٥) عَنِ «ذَكَرَ»^(٥) «إِلَى» لِلدَّلَالَةِ^(٥) إِحْدَى الْغَايَتَيْنِ عَلَى الْآخَرَى، وَنَحْوَهُ قَوْلُهُ: رَأَيْتُ الْهَلَالَ مِنْ خَلَلِ السَّحَابِ، أَيْ: مِنْ مَكَانِي إِلَى خَلَلِ السَّحَابِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَلَا تُزَادُ عِنْدَ سَيَّبِيهِ»^(٦) إِلَّا فِي النَّفْيِ. وَالْأَخْفَشُ يُجَوِّزُ الزِّيَادَةَ فِي الْوَاجِبِ^(٧) وَيَسْتَشْهَدُ بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٨): ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾.

قال المُشْرَحُ: مَعْنَاهُ: يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ.

(١) سورة الحج: آية ٣٠.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه (١٥٨/٣) شرح بعض هذه الفقرة.

(٣) في (ب): «إِلَى مَا فِي قَوْلِهِ...».

(٤-٤) في (أ): «بِذِكْرِهِ عَنْ».

(٥-٥) في (ب): «عَنْ ذِكْرِ الدَّلَالَةِ».

(٦) الكتاب.

(٧) رأى الأخفش في معاني القرآن له (ص ٢٤٧)، وينظر الجني الداني (ص ٣١٨).

(٨) سورة إبراهيم: آية ١٠.

فان سألت: «يغفر لكم» مجزومٌ على المجازاة، فلعلها من تعليل غير
الواجب؟

أجبت: الكلام على المجازاة يبقى موجبا، قال الشيخ لأن «لو» بمنزلة
«إن»، فالكلام معه موجب، وقد مضى.

قال جارُ الله: «(فصل) و«إلى» معارضةٌ لـ«من» دالةٌ على انتهاء الغاية
كقولك: سرتُ من البصرة إلى بغداد، وكونها بمعنى المصاحبة في قوله
عزَّ وجلَّ^(١): ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ راجعٌ إلى معنى الانتهاء.

قال المُشرِّحُ: ضَمَّنَ^(٢) معنى فعل يتعدى بـ«إلى»، وهو لا تضموا ولا
تضيفوا أموالهم إلى أموالكم كبيتِ الكتاب^(٣):

إِذَا تَغَنَّى الْحَمَامُ الْوُرُقَ هَيَّجَنِي وَلَوْ تَعَزَّيْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارٍ
فَضَمَّنَ معنى (هَيَّجَنِي) معنى (ذَكَرَنِي). ذكره الشيخ - رحمه الله^(٤) - .

قال جارُ الله: «(فصل) و«حتى» في معناها إلا أنها تفارقها في أن
مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء، أو ما يلاقي آخر / منه لأن [١٤٥/ب]
الفعل المتعدي به الغرض فيه أن يتقصى ما تعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي
عليه وذلك قولك: أكلت السمكة حتى رأسها، ونمت البارحة حتى الصباح،
ولا تقول: حتى نصفها أو ثلثها، كما تقول: إلى نصفها وإلى ثلثها».

قال المُشرِّحُ: «حتى» لانتهاء الغاية بمنزلة «إلى» وهما يشتركان
ويفترقان، فمن اشتراكهما ما قاله الأخفش، يقول لك: إئتني فتقول: أما

(١) سورة النساء: آية ٢.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه (١٦١/٣).

(٣) الكتاب (١٤٤/١)، وشرح أبياته لابن خلف.

والبيت للناطقة الذبياني في ديوانه (ص ٢٠٣)، والخصائص (٢/٤٢٥، ٤٢٨).

(٤) حواشي المفصل (ص ١٣٤).

حَتَّى اللَّيْلِ فِلا، وَأما حَتَّى الظَّهِيرِ فِلا، وَأما إِلى اللَّيْلِ فِلا، أَوْ لا يَحْسُنُ
فِيهِمَا إِلا الْجِزاء.

وأما افتراقهما^(١) فتقول: كتبت إلى زيد ولا تقول حتى زيد، وتقول: أنا
إليك أي: أنت غايتي، ولا تكون «حتى» ها هنا، ولأن معنى «إلى» إنتهاء له
ابتداء فيما يدل عليه على نقيض «من» كقولك: خرجت من بغداد إلى
الكوفة وليس كذلك «حتى»؛ لأنها لا تجيء على مقابلة «إلى»، لا يجوز
خرجت من بغداد حتى الكوفة، لضعفها عن معنى الغاية، وذلك لخروجها إلى
غيرها من المعاني، ولأن «حتى» تصلح للمفرد والجملة، نحو ضربت القوم
حتى زيد وسرحت القوم حتى زيد مسرح، ولا تقع «إلى» هذا الموقع، لأنها
للمفرد كما أن «من» للمفرد. قال علي بن عيسى: واعلم أن «حتى» تأتي
على وجهين:

أحدهما: أن تكون غاية لما انتهى الأمر به.

والآخر: أن تكون غاية لما انتهى الأمر عنده. وإذا جررت بها احتمل
الوجهين، وإذا عطفت بها لم يكن إلا لما انتهى الأمر إليه، كقولك: ضربت
القوم حتى زيد بالخفض، والثاني: ضربت القوم حتى زيداً، وجاءني القوم
حتى زيد.

قال جار الله: «ومن حقها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها ففي مسألة
السمة والبارحة قد أكل الرأس ونيم الصباح».

قال المشرح: هذا الكلام منظور فيه^(٢) لأن مسألة البارحة لم ينم
الصباح، ألا ترى أن ما بعد «حتى» بمنزلة التفصيل لما قبل حتى فإذا لم
يدخل في الإجمال لم يدخل في التفصيل.

(١) في (أ) تفرقهما.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه (١٦٢/٣) شرح هذه الفقرة.

قال جارُ اللَّهِ^(١): «ولا تدخل على مضمَر فتقول: حتاه، كما تقول: إليه».

قال المُشْرَحُ^(٢): [«حتى»]^(٣) لا تدخل على مضمَر حتى لا يؤدي إلى اختلاط الضمائر، وذلك أن ما بعد «حتى» كما يتفق منصوباً يتفق أيضاً مجروراً ولذلك لا يتصل المنصوب من الضمائر بالاسم كما لا يتصل المجرور منها بالفعل، فإن كان الضمير منفصلاً جاز أن تدخل عليه و«حتى» حينئذ تكون هي العاطفة؛ وهذا لأن دخولها على الضمير المنفصل مما لا يؤدي إلى اختلاط الضمائر، ولأن المنفصل بمنزلة المُظْهِر، دل عليه مسألة الاخبار بالذي عن دِرْهِمٍ في قولك: أعطى عبدُ اللَّهِ: زيداً درهماً، كما^(٤) تقول: الذي أعطى عبد الله زيداً درهماً تريد: أعطاه، فحذفت الهاء، ويجوز إثباتها، ولك أن تقول: الذي أعطى عبدُ اللَّهِ زيداً إياه درهماً، وهو القياس، لأنك جعلت ضمير الدرهم في موضعه. قال ابنُ السَّرَّاجِ^(٥): ومن قال أياه لم يجز حذفه، لأنه كالظاهر.

فإن سألت ما الدليل على أنه لم يجز حذفه، والدليل عليه أنه يجوز ما ذكرته الذي أعطى عبد الله زيداً درهماً، وبعد حذف الضمير المنفصل يعودُ الكلامُ إلى هذه الصورة فيجوز؟

أجبت: بلا يجوز، لكن إذا نويت بالمحذوف الضمير المتصل، أما إذا نويت به المنفصل فلا.

(١) في (ب): «قال جارُ اللَّهِ (فصل)...» وهو غير موجود في المفضّل (خ).

(٢) نقل الأندلسي في شرحه (١٦٢/٣) شرح هذه الفقرة بتمامه.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) ساقط من (ب)، وفي نص الأندلسي: «فتقول».

(٥) الأصول (٣٣٧/٢).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وتكون عاطفةً ومبتدأً ما بعدها في نحو قول امرئ القيس:

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ» *

قال المُشْرَحُ: أمَّا العطفُ فكقولك: جاءني القومُ حتَّى زيدٌ، وضربتُ القومَ حتَّى زيداً. وأمَّا الابتداء، فأن يقع بعدها^(١) الجملة الابتدائية، وذلك في نحو قول جرير^(٢):

وما زالت القتلى تمجُّ دماءها بدجلة حتَّى ماء دجلة أشكل
وقال الفرزدق^(٣):

* فَوَاعَجَبًا حَتَّى كَلِيبٌ تَسْبِينِي *

يعني: أتعجب بسبة الناس إياي حتَّى كليبٌ تسبني. صدر البيت^(٤).
مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُّ غُزِيَهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ البيت

(١) في (ب): «بعد هذه».

(٢) ديوان جرير (ص ٤٥٧)، والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش (١٨/٨)، شرح المفصل للأندلسي (١٦٤/٣) كلاهما عن المؤلف. وينظر: الأزهية (ص ٢٥٥)، المترجل (ص ٣٩٢)، أسرار العربية (ص ٢٦٧)، خزائن الأدب (١٤٢/٤).

(٣) ديوان الفرزدق (ص ٥١٨)، وعجزه:

* كَأَمَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مَجَاشِعٌ *

وينظر: الكتاب (٤١٣/١)، المقتضب (٤١/٢)، الأصول (٤٢٥/١)، الجمل (ص ٧٨)، شرح أبياته (الحلل)، شرح المفصل لابن يعيش (١٨/٨، ٦٢)، خزائن الأدب (١٤١/٤).
(٤) ديوان امرئ القيس (ص ٩٣).

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المُحَصَّل (ص ١٦٢)، المُنْخَل: شرح المفصل لابن يعيش (ص ١٥/١٩)، شرح الأندلسي (١٦٣/٣).

وينظر: الكتاب لسيبويه (٤١٧/١)، (٢٠٣/٢)، شرح أبياته لابن السيرافي (٦٠/٢)، المقتضب (٤٠/٢)، الجمل للزجاجي (ص ٧٨)، شرح أبياته (الحلل): (ص ٨٦)، الإيضاح للفارسي (ص ٢٥٧)، شرح شواهده للقيسي (ص ٣٢١، ٣٥٢)، أسرار العربية (ص ٢٦٧).

مَطَوْتُ بِهِمْ: أي: مَدَدْتُ بِهِمْ فِي السَّيْرِ، وَيُرْوَى: (سَرَيْتُ). الْغُزْيُ: جَمْعُ غَازٍ، وَنَحْوَهُ الْحَجِيجُ: جَمْعُ حَاجٍ، وَقَطْنِي: جَمْعُ قَاطِنٍ. الشَّيْخُ (١) - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَضَعَ «مَا يَقْدَنُ بَارَسَانَ» مَوْضِعَ الْكَلَالِ، كَقَوْلِ أَبِي الْعَلَاءِ:

* وَلَوْ فِي عُيُونِ النَّازِيَاتِ بِأَكْرَعِ *

وَضَعَ «النَّازِيَاتِ بِأَكْرَعِ» مَوْضِعَ الْجَرَادِ. وَمَا قَبْلَهُ (٢):

وَمَجْرُ كَغْلَانَ الْأُنَيْعِمِ بِالْبَلْغِ دِيَارَ الْعَدُوِّ ذِي زُهَاءٍ وَأَرْكَانِ
الْغُلَّانِ: جَمْعُ غَالٍ، وَهُوَ نَبْتُ، شَبَّهَهُمُ بِالنَّبْتِ لَمَّا عَلَيْهِمْ مِنْ خُضْرَةِ
الْأَسْلِحَةِ. الْأُنَيْعِمُ: فِي عِرَاقِيَّاتِ الْأَبْيُورِدِيِّ (٣):

فِيَا الرِّيَّانِ جَبَلَ أَيْنَ مَوَارِدُ تَرَكَتْ لَهَا مَاءَ الْأُنَيْعِمِ صَادِيَا

بِالْبَلْغِ دِيَارَ الْعَدُوِّ / يَعْنِي: أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ رَدُّهُ عَلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ يَسِيرُ [١٤٦/أ]
لِكِبْرَتِهِ وَمَنَاعَتِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَقَاوِمُ جَيْشَ ذِي زُهَاءٍ أَيْ: ذِي عَدَدٍ، وَحَزْرٍ يَحْزُرُ
وَيَعْدُ فَلَا يُمْكِنُ ضَبْطُهُ. الْأَرْكَانُ: هِيَ النَّوَاحِي.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَيَجُوزُ فِي مَسْأَلَةِ «السَّمَكَةِ» الْوُجُوهَ الثَّلَاثَةَ».

قَالَ الْمُشَرِّحُ: أَمَّا الْجَرُّ فَعَلَى مَا ذَكَرْنَا أَنَّ الرَّأْسَ يَكُونُ مُنْتَهَى لَهُ
وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُنْتَهَى عِنْدَهُ.

وَأَمَّا النَّصْبُ فَالرَّأْسُ مُنْتَهَى بِهِ.

(١) حَوَاشِي الْمَفْصَلِ (ص ١٣٤)، وَعَنْ حَوَاشِي الْمَفْصَلِ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ لِلْأَنْدَلِسِيِّ
(٣/١٦٣، ١٦٤)، وَصَدَرَ الْبَيْتُ فِي شُرُوحِ سَقَطِ الزَّنْدِ (٤/١٥٣٤):

* تَرَى أَلْهَاءَ فِي عَيْنِ كُلِّ مُقَابِلٍ *

(٢) دِيْوَانُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ (ص ٩٣).

(٣) دِيْوَانُ الْأَبْيُورِدِيِّ (١/١١٠)، وَالْأُنَيْعِمُ فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانَ (١/٢٧٣).

وَالرِّيَّانُ: جَبَلٌ مَشْهُورٌ فِي بِلَادِ بَنِي عَامِرٍ فِي نَجْدٍ يَتَغْنَى بِهِ الشُّعْرَاءُ بِنَظَرٍ: مَعْجَمُ الْبُلْدَانَ
(٣/١١٠).

وأما الرَّفْعُ فمُحتمل، ألا ترى كيف انتهى «المَطْو» في بيتِ امرئ القيس عندما بعد «حتى». وفي قولهم: أكلت السمكة حتى رأسها انتهى الأكلُ بما بعد «حتى»

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) و«في» معناها الظرفية، كقولك: زيد في أرضه، والرَّكُضُ في الميدان ومنه نظرت في الكتاب، وسعي في الحاجة».

قال المُشْرَحُ: الكتابُ^(١) كأنه احتوى وأحاط به. وأما سعي في حاجته فمعناه: استولى عليه الحرص على تخليصها والسعي^(٢) لكفايتها حتى منعه التقديم والتأخير للقيام بسائر أشغاله ومهماته، فكانه منها في ظرفٍ.

قال جَارُ اللَّهِ: «وقولهم: في قوله عزَّ وجلَّ^(٣): ﴿لَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ إنها بمعنى «على» عمل على^(٤) الظاهر. والحقيقة أنها على أصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكّن الكائن في الظرف فيه».

قال المُشْرَحُ: لم^(٥) يَزَلِ النَّاسُ يقولون بأن «في» في الآية بمعنى «على»، وليس كذلك، وهذا لأنَّ «في» تفيد من التمكن ما لا تفيده «على» بدليل أن الكائن في الظرف وإن تحرك لا يكاد يخرج عن الظرف بخلاف المستعلي.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والباء معناها الإلصاق كقوله: به داء، أي: التصق به وخامر».

(١) نقل الأندلسي في شرحه (١٦٥/٣) شرح هذه الفقرة.

(٢) في (أ): «السعة» وهذه الجملة أسقطها الخوارزمي من نصه المنقول من هذا الموضوع.

(٣) سورة طه: آية ٧١.

(٤) في (ب): «عمل بمعنى الظاهر».

(٥) نقل الأندلسي في شرحه (١٦٥/٣) شرح هذه الفقرة ثم عقب عليه بقوله: «أقول: الصحيح

أن هذا الموضوع صالح لهما على حسب ما يقصده المتكلم من معنى الظرفية أو الاستعلاء غير

أن الظرفية ترجح وفاقا للظاهر اللفظي... ونصه طويل مفيد».

قال المُشَرِّحُ: الباء^(١) ليست للاستعانة ها هنا، إنما هي بمعنى تعليق أحد المعنيين بالآخر.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومررتُ به وارد على الاتساع والمعنى: التصق مروري بموضع يقرب منه».

قال المُشَرِّحُ: الباء ها هنا ليست للاستعانة أيضاً.

قال جَارُ اللَّهِ: «ويدخلها معنى الاستعانة في نحو كتبتُ بالقلم وفي نحرْتُ بالقدمِ وتوفيقُ اللَّهِ حججْتُ، وبفلان أصبتُ الغرض».

قال المُشَرِّحُ: يريدُ كتبتُ مستعيناً بالقلم، ونحرتُ مستعيناً بالقدم فكأنك ألصقت استعانتك بالقلم والقدم، والاستعانة في بعض هذه الفصول دون البعض، والإلصاق شامل للفصول كلها.

قال جَارُ اللَّهِ: «وبمعنى المُصاحبة في نحو خرج بعشيرته، ودخل عليه بثيابِ السفر، واشترى الفرس بسرجه ولجامه».

قال المُشَرِّحُ: معناه: خرج ملتبساً بعشيرته ودخل عليه ملتبساً بثياب السفر وهذه الباء تُسمى بـ[اء] المُلابسة^(٢).

قال جَارُ اللَّهِ: «وتكون مزيدةً من المنصوبِ كقوله^(٣): ﴿ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ وقوله^(٤): ﴿بِأَيْكُمُ الْمُفْتُونُ﴾ وقوله:

* سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأُ بِالسُّودِ *

قال المُشَرِّحُ: الشيخ^(٥) - رحمه الله - أصله: فستبصر ويصرون أيكم

(١) نقل الأندلسي في شرحه (١٦٦/١) شرح هذه الفقرة.

(٢) في (أ): «بالملابسة».

(٣) سورة البقرة: آية ١٩٥.

(٤) سورة القلم. آية ٦.

(٥) حواشي المفصل (ص ١٣٤)، ونص الخوارزمي بتمامه نقله الأندلسي في شرحه (١٦٧/٣).

هو المَفْتُون، بنصب «أَيَّ»، على أنها هي الموصولة، كأنه قال فستبصرون ويبصرون الذي هو المفتون منكم، ثم إنه حذف الشَّطر الأول الذي هو [«هو»] (١) من صلتها فَصَارَ أَيُّكُمْ المَفْتُونُ كَقَوْلِهِ (٢): ﴿إِيَّهْمُ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ في قراءة من قرأ بالنَّصب (٣) ثم أَدخِلت الباء مزيدةً، فقول: «بأيُّكُمْ المَفْتُون» فدخولها على المَنْصُوبِ كما ترى، ولا يُقال: إن أصله: ويبصرون أيكم المفتون على أن أياً: المبتدأ، والمفتون: خبره، وأن أياً هي المتضمنة لمعنى الاستفهام التي من شأنها التعليل، فإن «أبصر» ليس من الأفعال التي تعلق. كما أن ﴿نَنْزَعُ﴾ في الأخرى كذلك، ولأنك تقول: علمت بأيهم في الدَّارِ معلقاً. ويزعم الكُوفِيُّونَ أن المَفْتُونُ مصدرٌ، والباء متعلقة به وكأنه قيل بأيكم (الفتنة) (٤) أول البيت (٥):

تَلْكَ الحَرَائِرُ لا رَبَّاتِ أَحْمِرَةَ سَوْدُ المَحَاجِرِ البيت

يصف بذاتهن وسماحتهن.

قال جَارُ اللّهِ: «وفي المرفوع كقوله (٦): ﴿كَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا﴾ وبحسبك زيد، وقوله امرئ القيس (٧):

(١) ساقط من (أ).

(٢) سورة مريم: آية ٦٩.

(٣) هي قراءة الأعرج والأعمش وهارون . . . وغيرهم.

ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣٢٢/٢)، البحر المحيط (٢٠٩/٦).

(٤) في (أ): «المفتن»، وفي (ب) «الفتون»، وما أثبتته عن شرح الأندلسي منقول من كلام الخوارزمي.

(٥) البيت للرأعي الثميري في ديوانه (ص ١٢٢)، ويروى للقتال الكلابي ديوانه (ص ٥٣)، توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٦٣ والمنخل (ص ١٦٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٣/٨)، وشرحه للأندلسي (١٦٧/٣)، وينظر: مجاز القرآن (٤/١)، المعاني الكبير (ص ١١٣٨)، مجالس ثعلب (ص ٣٦٥)، المترجل (ص ٣٧٠)، خزانة الأدب (٦٦٧/٣).

(٦) سورة النساء: آية ١٦٦. وغيرها. ولفظ الآية: ﴿وَكَفَى بِاللّهِ . . .﴾

(٧) ديوان امرئ القيس (ص ٨٦) السندويي ولم يرد في طبعة الأستاذ أبي الفضل رحمه الله.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل (ص ١٦٣)، المنخل (ص ١٦٨) شرح =

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ بَأَنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ بْنِ تَمْلِكٍ بَيَّقَرًا»
 قَالَ الْمُشْرَحُ: المعنى: كفى بالله شهيداً وحسبك زيداً، وهل أتاها أن
 امرأ القيس. زيادة الباء في المنصوب واسعة كثيرة، وأما في المرفوع فقليلة،
 تَمْلِكُ: أم امرئ القيس. بَيَّقَرَ الرَّجُلُ: أقام بالحضر وترك قومه بالبادية،
 وفي «شرح تصريف المازني لابن جني»^(١) بَيَّقَرَ الرَّجُلُ: إذا خرج من الشام
 إلى العراق. ويقال بَيَّقَرَ: إذا خَرَجَ من أرضٍ أو مات^(٢).

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل) واللأم للاختصاص كقولك: المال لزيد،
 والسرغ للدابة، وجاءني أخ له وابن له وقد تقع مزيدة، قال الله^(٣): ﴿رَدِفَ
 لَكُمْ﴾».

قال الْمُشْرَحُ: (رَدِفَ لَكُمْ) أي: ردفكم، ونحو قوله^(٤): ﴿إِنْ كُنْتُمْ
 لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ وهو أقرب مأخذاً من الأول.

= المفصل لابن يعيش (٩٣/٨)، شرح الأندلسي (١٦٦/٣).

وينظر الزاهر لابن الأنباري: الخصائص (٣٣٥/١)، المنصف (٨٤/١)، الإنصاف
 (ص ١٨١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (ص ٢٧٩)، ضرائر الشعر (ص ٦٣)، الخزانة
 (١٦١/٤).

(١) في (ب) «وفي تصنيف المازني...»

وينظر: المنصف (٨٤/١)، وزاد أبو الفتح رحمه الله: «ويقر أيضاً: إذا عَدَا مُنْكَسًّا
 رأسه».

(٢) نقل الأندلسي في شرحه (١٦٧/٣) شرح ألفاظ البيت عن الخوارزمي مصرحاً بذكره، ونقل
 ابن المستوفي في إثبات المحصل (ص ١٦٤) ما نقله الأندلسي عن الخوارزمي ثم قال:
 «والذي نقله الأندلسي كلام الخوارزمي قال: ... فغير عبارته وأتى بما لم يأت به...». ولم
 أجد في نسختي في شرح المفصل للأندلسي أي زيادة أو نقص وتغيير عن ما في كلام
 الخوارزمي. فلعل الأندلسي أصلح من نسخته بعدما وقف على كلام ابن المستوفي، لأنه فرغ
 من كتابه سنة ٦١٩ هـ وألف ابن المستوفي كتابه إثبات المحصل سنة ٦٢٣ هـ وتوفي ابن
 المستوفي سنة ٦٣٩ هـ. وبقي الأندلسي بعده دهوراً... حتى سنة ٦٦١ هـ. وذكر أنه كان يزيد
 في كتابه وينقص فلعل هذه من إصلاحاته فيه، والله أعلم.

(٣) سورة النمل: آية ٧٢.

(٤) سورة يوسف: آية ٤٣.

قال جارُ الله: «(فصل) و«رُبَّ» للتقليل، ومن خصائصها أن لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة».

قال المُشَرِّحُ: إنما تدخل على النكرة لما ذكره أبو العباس^(١) في «رُبَّ» فلذلك لا تقع إلا على تكرة؛ لأن ما بعدها يخرج مخرج التمييز. ابن السراج^(٢): والنحويون كالمجمعين على أن (رُبَّ جوابٌ لما^(٣))، تقول: ربَّ رجلٍ عالمٍ لمن^(٤) قال لك: ما رأيت رجلاً عالماً، أو قدرت أنه يقوله ربَّ رجلٍ عالمٍ تريدُ [رُبَّ]^(٥) رجلٍ عالمٍ قد رأيتُ، وضارعت أيضاً حرف النَّفي إذا كان حرفُ النَّفي يليه الواحد المنكور وهو يُرادُ الجماعة.

قال جارُ الله: «والظاهرة يلزمها أن تكون موصوفةً بمفردٍ أو جملةٍ كقولك: ربَّ رجلٍ جوادٍ، وربَّ رجلٍ جاءني، وربَّ رجلٍ أبوه كريم».

قال المُشَرِّحُ: إنما لزمته الصفة لأنه أبلغ في إثبات التقليل ألا ترى أن رجلاً قائماً أقل من رجلٍ بانفراد.

قال جارُ الله: «والمضمرة حقها أن تفسر بمنصوب، كقولك: ربُّه رجلاً».

قال المُشَرِّحُ: أعلم أن «رُبَّ» تستعمل على ثلاث جهات.

الأولى: أن تدخل على نكرة ظاهرة موصوفة.

الثانية: أن تدخل على مضمرة مفسرة بمنصوب كما في: نِعَمَ رجلاً زيداً وإنما لزم التفسير المضمرة؛ لأنه بمنزلة الصفة فيكون أبلغ في التقليل، وعند المضمرة الهاء على لفظ واحد، وإن وليها المؤنث والاثنان والجمع وحكى

(١) هو المبرد، ينظر المقتضب (٤/١٣٩، ١٤٠).

(٢) الأصول في النحو (١/٤١٧).

(٣) في (ب): «لما فعلت» وكلمة «فعلت» غير موجودة أيضاً في نص الأصول.

(٤) في (أ): «فيمن» وكذلك هي في الأصول.

(٥) ساقط من (أ) وهي موجودة في الأصول.

الكوفيون^(١): رَبُّهُ رَجُلًا رَأَيْتَ، وَرَبُّهُمَا رَجُلَيْنِ، وَرَبُّهُم رَجَالًا، وَرَبُّهُن نِسَاءً فَمَنْ وَحَدَّ قَالَ: إِنَّهُ كُنْيَاةٌ عَنِ مَجْهُولٍ، وَمَنْ لَمْ يُوحَدْ قَالَ: إِنَّهُ رُدُّ كَلَامٍ كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: مَا لَكَ جَوَارٍ؟ فَقَالَ: رَبُّهُن جَوَارٌ قَدْ مَلَكَتُ. والثالثة: أَنْ تَصْلُهَا بِـ «مَا» عَلَى مَا يَسَاقُ إِلَيْكَ.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومنها الفعل الذي تُسَلطه على الاسم يجب تأخره عنها».

قَالَ الْمُشْرَحُ: كان من^(٢) حق «رُبَّ» أن تكون بعد الفعل موصلاً له كأخواته إلى المجرور، إذا قلت ما مررت برجل، وذهبت إلى غلام، ولكن لما كان معناه التقليل وكان لا يعمل إلا في نكرة صار مقابلاً لـ «كم» إذا كانت خبراً، فجعل له صدر الكلام كما جعل لـ «كم»، ولأن معناها التقليل كالنفي والنفي كالاستفهام له صدرُ الكلام، وهذا لأن الاستفهام ينقل الجملة الخبرية عن الخبر إلى الاستفهام، فكذلك النفي ينقل الجملة الابتدائية عن الإثبات إلى النفي، ويشهد لكون التقليل بمنزلة النفي قولهم: كل ما يقول ذلك إلا زيد، والمعنى: لا يقول ذلك إلا زيد.

قال جَارُ اللَّهِ: «وأنه يجيء محذوفاً في الأكثر كما حذف مع الباء في اسم الله، وقال الأعشى^(٣):

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَأُسْرَى مِنْ مَعَشِرٍ أَقْبَالِ

(١) المسألة في أصول ابن السراج (٤٢٢/١)، والتسهيل (ص ٥٢)، ارتشاف الضرب (٤٦٣/٢)، وهي من المسائل التي استدرکها ابنُ إِيَّازِ البَغْدَادِيُّ على الإنصاف لابن الأنباري.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه (١٧٠/٣) شرح هذه الفقرة.

(٣) ديوان الأعشى (ص ١٣) ونسبه العيني في شرح الشواهد (٢٥١/٣) إلى أعشى همدان.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل (ص ١٦٤)، المنخل (ص ١٦٨) شرح المفصل لابن يعيش (٢٨/٨)، شرحه للأندلسي (١٧٠/٣).

وينظر: مجاز القرآن (٢٩٩/١)، الإيضاح (ص ٢٥٢)، إيضاح شواهد الإيضاح (ص ٢٨٤)، شرح الشواهد للعيني (٢٥١/٣)، الخزانة (١٧٦/٤). ويروى: «أقتال».

ف «هرقته» و «من معشر» صفتان لـ «رقد» و «أسرى» والفعل محذوف».

قال المُشْرَحُ: اعلم أن الفعل العامل في «رُبَّ» أكثر ما تستعمله العرب محذوفاً، وربما جيء به توكيداً، أو زيادةً في البيانِ تقول: رُبَّ رجلٍ عالمٍ أتيت. أقيال: جمع قَيْلٍ وهو الملك من مُلوك حمير، وأصله: قَيْلٌ بالتشديد، ونحوه مَيْتٌ في مَيْتٍ، وهو الذي له قول. كأنه قال: رُبَّ رقدٍ مهراقٍ في ذلك اليوم ضممته إلى أسرى.

قال جارُ اللّهِ: «ومنها أن فعلها يجب أن يكون [ماضياً]^(١) تقول: رب رجلٍ كريمٍ قد لقيت، ولا يجوز سألقي أو لألقين».

قال المُشْرَحُ: إنما شرطُ أن يكون المُسلط على «رب» ماضياً لأن «رب» مع ما في صلتها - على ما ذكرناها - في جوابٍ ما فعلت. قال أبو العباس^(٢) في «رب»: تُنبىء عن ما وقعت عليه أنه كان وليس بالكثير.

تخمير: موضع «رُبَّ» وما عملت فيه نصب. قال ابنُ السَّراج^(٣): يدلُّ على ذلك أن كم تبنى عليها «ورُبَّ» لا يجوز فيها، وذلك قولهم: كم رجلٍ أفضل منه فجعلوه خيراً لـ «كم»، كذا رواه سيويه عن يونس [عن]^(٤) أبي عمرو بن العلاء، وأن العرب تقوله^(٥)؟ ولا يجوز رُبَّ رجلٍ أفضل فتجعله خيراً لرُبَّ، كما جعلته خيراً لـ «كم».

فإن سألت: ما بالك تركت في هذه مذهبك، بدليل أنك قد قلت «رُبَّ» وما عملت فيه نصب ومن مذهبك أن المفعول هو المجرور دون حرف

(١) ساقط من (أ).

(٢) المقتضب (٤/١٣٩، ١٤٠).

(٣) الأصول (١/٤١٧).

(٤) في النسختين: «وأبي عمرو» والتصحيح عن الأصول.

(٥) الكتاب (١/٢٩٣).

الجر، لأن حرف الجر عندك بمنزلة جزءٍ من الفعلِ و«رُبُّ» حرف جر، ألا ترى أنك لا تقول: برُبُّ رجلٍ مررتُ، كما تقول بكم رجل مررت؟.

أجبت: مقابلتها لـ «كَمْ» هي التي أجزتها مجرى الأسماء من وجه، ومن ثمَّ قال الشَّيْخُ - رحمه الله -: وقد تستعملها العربُ في معنى نقيضتها وهي «كم» التي للتكثير، وأنشدوا في ذلك بيت الحماسة^(١):

فإن تُمسِ مَهْجُورَ الفَنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهَا بَعْدَ الوُفُودِ وَوُودُ
ونظيرتها في ذلك «قد» فإنها للتقليل إذا دخلت على المضارع ثم انقلبت إلى معنى التكثير في نحو قول زهير^(٢):

أخو ثِقَةٍ لا تُهْلِكُ الخَمْرُ مَالَهُ وَلَكِنَّهُ قَدْ يُهْلِكُ المَالَ نَائِلُهُ
بخلاف سائر الحروف الجارة. وإذا قيل لك: ما أحسنت؟ فقل: رب إحسانٍ تقدم مني إليك. فقد قال ابنُ السَّرَاجِ^(٣): كأنك قلت: قد فعلت من إحسانٍ إليك من تقدم.

قال جَارُ اللّهِ: «وتُكْفَى بـ «ما» فتدخل حينئذٍ على الاسم والفعل كقوله: ربما قام زيد، وربما زيد في الدار قال أبو ذؤاد:

رُبَّمَا الجَامِلُ المُوْتَلُّ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ المَهَارُ
قال المُشَرِّحُ: [ابنُ السَّرَاجِ]^(٤): ولما كانت «رُبُّ» تأتي لما مضى فكذلك رُبَّمَا لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضياً فإذا رأيت الفعل

(١) البيت في الحماسة (ص ٢٢٦) برواية الجواليقي لأبي العطاء السندي وينظر: شرح الحماسة للمرزوقي (ص ٨٠٠)، أمالي القالي (٢٧٧/١)، خزنة الأدب (٤/١٦٧).

(٢) شرح ديوان زهير (ص ١٤١).

(٣) الأصول (١/٤١٧).

(٤) ساقط من (أ) ونص ابن السراج في الأصول (١/٤١٩).

المضارع بعدها فتم إضمار «كان». عَنِ الشَّيْخِ (١) - رحمه الله - بالإسم
والفعل الجُملة الإسمية والجُملة الفعلية.

الجمال: مرفوع. في (ديوان الفارابي) (٢) أَبَلَّ الرَّجُلُ أَي: اتَّخَذَ إِبْلًا.
ويكون للتَّاج والنَّماء ولا يكون للاعْتِمَال. الحراجيج في النَّوْق والعناجيج في
الخَيْل. قال أبو عُبَيْدٍ: العَنَاجِجُ: جِيَادُ الخَيْلِ، واحدها عُنْجُوجٌ. وقبله:

أقفرت من سروب قومي تعار فأروم فشابهه فالستار
بعد ما كان سرب قومي حيناً لهم النخل كلها والبحار
فإلى الدرر «فالمروات» منهم فحفير فناعم فالديار
فقد أمست ديارهم بطن فلج فمصير لصيفهم تَعَشَّارُ (٣)

سروبُ القوم: ما يسر حوله من إبلٍ وخيلٍ وغنمٍ، أروم بفتح الهمزة
والسَّار بكسر السين (فالمروات) بالرفع، تَعَشَّارُ: مكان وهو بكسر التاء المثناة
والشين المعجمة كذا رأيت هذه الأسماء في نسخة مُصَلَّحَةٍ من (ديوان
شعره) (٤).

(١) نقل الأندلسي في شرحه (١٧٢/٣) شرح هذه الفقرة بتمامها.

(٢) ديوان الأدب (٢٢٨/٤).

(٣) الأبيات في ديوانه (ص ٣١٦).

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل (ص ١٦٦)، المنخل (ص ١٦٩)، شرح
المفصل لابن يعيش (٢٩/٨، ٣٠)، شرحه للأندلسي (١٧٢/٣)، الشاهد في الأزهية
(ص ٢٨٥)، أمالي ابن الشجري (٢٤٣/٢)، شرح الشواهد للعيني (٣٢٨/٣)، الخزانة
(١٨٨/٤، ١٨٩).

(٤) لا أعرف - الآن - لأبي دؤاد ديوان شعر غير ما جمعه غوستاف فون غرنباوم ونشر ضمن
دراسات في الأدب العربي) نقله إلى العربية الدكتور إحسان عباس وزملاؤه. ونشر في بيروت
ونيو يورك سنة ١٩٥٩ م.

وكان ديوانه لدى المؤلف كما ترى، وهو أيضاً عند ابن المُستوفى كما جاء في إثبات
المحصل، وعند اللبلي الأندلسي كما جاء في كتابه وَشَي الخُلل... وغيرهم. علق الإمام
بهاء الدين ابن النحاس - رحمه الله - على نسخته من (المفصل) في هذا الموضع بقوله:
«(حاشية) «دُؤاد» غير مهموز، ولا يَجُوز همزه بوجّه».

قال جارُ اللَّهِ: «وفيها لغاتُ: «رُبُّ»: الرّاء مضمومة، والباء مخففةً مفتوحةً أو مضمومةً أو مُسَكَّنَةً. «وَرَبٌّ»: الرّاء مفتوحةً والباءُ مشددةً أو مخففةً، و«رَبَّتْ» بالتاء والباء مشددةً أو مخففةً».

قال المُشْرَحُ: قوله: «أو مُسَكَّنَةً» بسكون السّين كذا السّماعُ.

قال جارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وواو القَسَمِ مبدلة عن الباء [الاصاقية في أقسمت باللّه، أبدلت عنها عند حذف الفعل، ثم التّاء مبدلة عن الواو] (١) في تالّهُ خاصّةً».

قال المُشْرَحُ: تحقيق (٢) الكلام في هذا الفصل أن تقول (٣): الأصل في القسم حلف باللّه، ثم واللّه، [ثم تالّهُ] (٤)، وهذا لأنه لما كثر العطف على موضع باء القسم بالواو، غلب الواو على القسم، نظيره: ما زلت وزيداً حتى فعل، بمنزلة ما زلت بزويد، وكذلك في قولك: جئتُ والشمسُ طالعةً، والمعنى: جئتُ [غلساً بوقت] (٥) طلوع الشمس، ولأن الواو كالباء مخرجها من الشفتين إلا أنه أخفٌ من الباء لتجافي الشفتين عنه وانضمامهما على الباء، والتّاء أبدلت عن الواو لمقاربتها لها باتساع المخرج، وأنها من أقرب مخارج حروف (٦) الفم إلى الواو، وأنها (٦) من حروف الزيادة، ولأنها قد أبدلت منها في تراثٍ وتُجاهٍ وتُخمةٍ.

فإن سألت: فما بالهم خصّوا التّاء باسم اللّه؟

أجبتُ: لأنهم لمبالغتهم في التّيمّنِ باسم اللّه استحَبُّوا الابتداء وفي

(١) ساقط من (أ).

(٢) نقل الأندلسي في شرحه (١٧٣/٣) أغلب شرح هذه الفقرة.

(٣) في (ب): «أن تكون» وفي شرح الأندلسي: «أن يقال».

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (أ): «طلّسا لوقت».

(٦) ساقط من (ب).

الباء وإن وقع به الابتداء ظاهراً لم يقع به تقديرًا^(١)، لاقتضاء الباء فعلاً سابقاً، فلا يكون اسم الله مبتدأ به تقديرًا، وكذلك الواو لإبهامه العطف.

قال جارُ الله: «وقد رَوَى الْأَخْفَشُ^(٢) تَرَبُّ الكَعْبَةِ».

قال المُشَرِّحُ: إنما قيل ذلك، لأنه بمنزلة اسم^(٣) الله تعالى في الظهور وكثرة الاستعمال.

قال جارُ الله: «فالباء لأصالتها تدخل على المظهر والمُضمر فتقول: بالله وبك لأفعلن، والواو لا تدخل إلا على المظهر لنقصانها عن الباء. [والتاء لا تدخل من المظهر]^(٤) إلا على واحدٍ لنقصانها عن الواو».

قال المُشَرِّحُ: الباء أعمُّ مخرجاً من الواو والتاء ولذلك يقال: بالله إلاً فعلت، ولَمَّا فعلت، ولا يقالُ ذلك بالواو والتاء.

قال جارُ الله: «(فصل) وعلى للاستعلاء تقول: عليه دين، وفلان علينا أمير، وقال الله تعالى^(٥): ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلِّ﴾».

قال المُشَرِّحُ: يقال: عليه دين، لأن الدين يستعلي من يلزمه، ولذلك يقولون: رَبِّه دِينٌ، وكذلك الأمير كأن له علواً، ولذلك يخاطب صاحب الحرمة بالمجلس الرفيع والمجلس العالي.

[١٤٧/ب] قال جارُ الله: «وتقول على / الاتساع مررت عليه إذا جُرْتَهُ».

(١) ساقط من (ب).

(٢) رأى الأخفش في شرح المفصل لابن يعيش (٢٨/٩)، شرح الكافية للرضي (٤٠١/٢)، الجنى الداني (ص ٥٧).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) سورة «المؤمنون»: آية ١٨.

قَالَ الْمُشْرَحُ: كَمَا يُقَالُ: مَرَرْتُ بِهِ ^(١) يُقَالُ مَرَرْتُ عَلَيْهِ. فِي «الْحِمَاسَةِ» ^(٢):

مَرَرْتُ عَلَى دَارِ أَمْرِيءِ السُّوءِ حَوْلَهُ لَبُونٌ كَعِيدَانِ بِحَائِطِ بُسْتَانِ
قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَهُوَ اسْمٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

* غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ضِمُّهَا *

أَيُّ: مِنْ فَوْقِهِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: إِنَّمَا يَسْتَعْمَلُ اسْمًا إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ «مِنْ» خَاصَّةً، إِذَا لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَهَا حَرْفًا وَبَيْنَهَا اسْمًا.

فَإِنْ سَأَلْتُ: «عَلَى» كَمَا تَكُونُ اسْمًا وَحَرْفًا فَكَذَلِكَ تَكُونُ فِعْلًا، تَقُولُ:
عَلَا زَيْدًا ثَوْبٌ، كَمَا تَقُولُ عَلَى زَيْدٍ ثَوْبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْأَشْيَاءِ، فَكَيْفَ أُوْرِدَهُ فِي
مَا هُوَ أَحَدُ الشَّيْئِينَ؟.

أَجَبْتُ: صَوْرَتُهُ إِذَا كَانَ فِعْلًا غَيْرَ صَوْرَتِهِ إِذَا كَانَ حَرْفًا وَاسْمًا تَمَامَهُ ^(٣):

* تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَيِّدَاءَ مَجْهَلٍ *

(١) ساقط من (ب).

(٢) البيت للعريان بن سهلة النُبَهِانِيُّ الطَّائِيُّ، فِي الْحِمَاسَةِ قِطْعَةٌ رَقْم (٧١٨) وَسَهْلَةٌ أُمُّهُ (مِنْ نُسْبِ إِلَى أُمِّهِ مِنَ الشُّعْرَاءِ ص ٧٨، الْخَزَانَةُ: ٥٢٢/٢).

(٣) البيت لمُزَاحِمِ الْعُقَيْلِيِّ فِي دِيْوَانِهِ (ص ١٢٠) (مَجَلَّةٌ مَعْمَدِ الْمَخْطُوطَاتِ بِالْقَاهِرَةِ).

تَوْجِيهِ إِعْرَابِ الْبَيْتِ وَشَرْحِهِ فِي: إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ (ص ١٦٧)، الْمَنْخَلِ (ص ١٦٩)، شَرْحِ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ (٣٩/٨)، شَرْحِهِ لِلْأَنْدَلِسِيِّ (١٧٥/٣).

وَيَنْظُرُ: الْكِتَابَ (٣١٠/٢)، الْمَقْتَضِبَ (٥٣/٣)، الْإِيضَاحَ (ص ٢٥٩)، شَرْحَ آيَاتِهِ (إِيضَاحُ آيَاتِ الْإِيضَاحِ) (ص ٣٢٣)، الْأَزْهِيَّةَ (ص ٢٠٣)، الْجِنِّيَّ الدَّانِيَّ (ص ٤٧٠)،

الْخَزَانَةَ (٢٥٣/٤)، شَرْحَ آيَاتِ الْمَغْنِيِّ (٢٦٥/٣).

يَصِفُ قِطَاعًا، وَقَبْلَ الْبَيْتِ:

أَذَلِكْ أُمُّ كُدْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرَحُهَا لَقِي بِشَرُورِي كَالْيَتِيمِ الْمُعْيَلِ

«تصل» بالصاد المهملة، يقال: جاءت الخَيْلُ تَصِلُ عَطْشًا، وذلك إذا سَمِعَتْ لأجوافها صليلاً أي: صوتاً. الْقَيْضُ: ما يُغْلَقُ من قشور البيض الأعلى، يصف قِطَاةً.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وعن للبعد والمُجاوِزة، كقولك: رمى عن القوس، لأنه يَقْدِفُ عنها بالسهم ويبعده وأطعمه عن الجوع وكساه عن العرى لأنه يجعل الجوع والعرى مُتَبَاعِدِينَ عنه، وجَلَسَ عن يمينه أي: مُتَرَاخِيًا عن بَدَنِهِ في المكان الذي بحيال يمينه».

قال المُشَرِّحُ: بدنه في قوله: «عن بدنه» بالنون.
[قال جَارُ اللَّهِ: «وقال الله تعالى (٢): ﴿فَلْيَحْذِرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾»]

قال المُشَرِّحُ: كأنه ضَمَّنَ المخالفة معنى التَّبَاعُدِ^(١).

قال جَارُ اللَّهِ: «وهو اسم في نحو قولهم: جلست من عن يمينه، أي: من جانبها».

قال المُشَرِّحُ: الدَّلِيلُ عليه قولُ ذِي الرِّمَّةِ^(٣):

فَقُلْتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الْفَرَاقِدِ كُلِّهَا يَمِينًا وَمَهْوَى النَّجْمِ مِنْ عَن شِمَالِكَ
قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والكاف للتشبيه كقولك: الذي كزيد أخوك».

قال المُشَرِّحُ: التَّشْبِيهِ: عَقَدُ الْقَلْبِ عَلَى أَنْ أَحَدَ الشَّيْئِينَ يَسُدُّ مَسَدًا
الآخر في معنى من المعاني.

(١) ساقط من (أ).

(٢) سورة النور: آية ٦٣.

(٣) ديوان ذِي الرِّمَّةِ (١٧٤٣/٣) برواية: «وقلت».

وينظر: شروح سقط الزند (ص ٥٣٩).

فإن سألت: لم لا يجوزُ أن تكون التَّشْبِيه اسماً، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد كالأسد فمعناه مثل الأسد؟.

أجبتُ: لأنه لو كان اسماً فيما ضربناه من المِثَال لما استقل به الصَّلَة
ألا ترى أنك لو قلت: مررت بالذي مثلَ زيدٍ لكان خُلُفاً من القول فعلمنا
ذلك سبويه وهو الصَّوَابُ الذي لا^(١) مَحِيصَ عنه.

^(٢) قال جارُ الله: «وهو اسمٌ في نحو قوله^(٣):

* يَضْحَكْنَ عَن كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ *^(٢)

قال المُشَرِّحُ: الْمُنْهَمُّ. الْمُدَابُّ، يُقَالُ: هَمَّ الشَّحْمُ فَانْهَمَّ. قال^(٤):

* يَهْمُ فِيهِ الْقَوْمُ هَمَّ الشَّحْمِ *

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ولا تدخل على الضمير استغناء عنها بمثل، وقد سد
نحو قوله:

* وَأُمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا *^(٥)

قال المُشَرِّحُ: الْمُبْرَدُ يَجِيزُ دَخُولَ كَافِ التَّشْبِيهِ عَلَى الضَّمِيرِ^(٥)، كما
يُجِيزُ دَخُولَ «حَتَّى» عَلَيْهِ أَيْضاً، وَعِنْدَ سَبْوِيهِ^(٦) لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ

(١) ساقط من (ب).

(٢-٢) أدمج النَّاسِخَ هَذِهِ الْفَقْرَةَ بِالْفَقْرَةِ الَّتِي قَبْلَهَا.

(٣) الْبَيْتُ لِلْعَجَّاجِ، دِيْوَانُهُ (٢/٣٢٨).

تَوْجِيهِ إِعْرَابِ الْبَيْتِ وَشَرْحِهِ فِي: إِثْبَاتِ الْمُحْصَلِ (ص ١٦٨)، الْمُنْخَلِ (ص ١٧٠)، شَرْحِ

الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعْيشَ (٨/٤٢)، شَرْحِهِ لِلْأَنْدَلِسِيِّ (٣/١٧٦).

وَيَنْظُرُ: الْمَغْنِي (ص ١٩٦)، شَرْحِ شَوَاهِدِهِ (ص ٥٠٣)، الْجِنَى الدَّانِي (ص ٧٨)، الْخَزَانَةُ

(٤/٢٦٢).

(٤) الصَّحَاحُ: (هَمَمٌ) بِرَوَايَةِ (الْخَمِّ).

(٥) الْمَقْتَضِبُ (١/٢٥٥).

(٦) إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ: الْكِتَابُ (١/٢٩٢).

المَجْرور بالكاف أن تُطرح عنه الكاف فيكون تشبيهاً على سبيل المُبالغة،
ولذلك دخل على المرفوع في قولهم: ما أنا كَأنتَ، وذلك لا يَتَأْتِي فيما إذا
دخل على المُضمر. قال العَجَّاجُ^(١):

نَحَى الذَّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبًا وَأُمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا
ذَاتَ الِيمِينِ غَيْرَ أَنْ تَنَكَّبَا

الذَّنَابَاتِ^(٢): موضعُ بعينه. وأُمَّ أَوْعَالَ: هَضْبَةٌ، والكَثِبُ: هو القريب
تنكب: تجوّز، وفي نَحَى: ضميرٌ يعود إلى حمارٍ وحشيٍّ، ومعنى: «نَحَى
الذَّنَابَاتِ» أنه مضى في عدوه ناحية من الذَّنَابَاتِ، فكأنه تجاهل عن طريقه،
وأم أَوْعَالَ من عن شماله بالقرب من الموضع الذي عدا فيه. كهَا: أي
كالذَّنَابَاتِ أو أقرب إليه منها، يقول: والهضبة التي هي أم أَوْعَالَ عن يمينه
مثل الذَّنَابَاتِ عن شماله. «غير أن تنكبا» يريد: هما عن يمينه وشماله ومقدار
ما بين كل من الموضعين وبين طريقه واحد إلا أن وجود في عدوه فتصير
الذَّنَابَاتِ إن مال إليها في العدو أقرب من أم أَوْعَالَ، وأن مال في العدو إلى
أم أَوْعَالَ صارت أقرب إليه من الذَّنَابَاتِ. وأم أَوْعَالَ رفع بالابتداء وكها
خبرها. ومحفوظي وأُمَّ أَوْعَالَ بالنصب.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): ومد ومنذ لا ابتداء الغاية في الزمان كقولك: ما
أريت مذ يوم الجمعة يوم السبت، وكونهما اسمين ذكر في الأسماء المبنية».

(١) ديوان العجاج.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل، المنخل (ص ١٧٠)، شرح المفصل لابن
يعيش (١٦/٨، ٤٤)، شرحه للأندلسي.

وينظر: الكتاب (٣٩٢/١)، شرح أبياته لابن السيرافي (٩٦/٢)، الأصول (١٠٢/٢)،
ضرائر الشعر (ص ٣٠٨)، شرح شواهد الشافية (٣٤٥/٤)، الخزانة (٢٧٧/٤).
(٢) الشرح كله بألفاظه عن شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٩٦/٢)، ولم يزد عليه إلا قوله:
«ومحفوظي...».

قال المُشَرِّحُ: الشيخُ - رحمه الله - كما ذكر هذا الفصل في قسم الأسماء فقد شرحته أنا أيضاً هناك.

قال جازُّ الله: «(فصلٌ) و«حاشى» معناها التَّبَرُّة، قال الشاعر^(١):
حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ أَنْ بِهِ صِنًا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ»

قال المُشَرِّحُ: «أبو ثَوْبَانَ» كنيةٌ رجلٍ . يقال: ظن^(٢) عليه بكذا، وظن عنه، كما يقال: بخل عليه بكذا، وفي درعيات السقط^(٣):

بدونها ظنٌّ عن أقاربه كاملٌ عبسٍ إذا الضَّراب فَأى
وقال الله تعالى^(٤): ﴿ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ ﴾، وقال الإمام عبد القاهر الجرجاني: قد تقدم قبل هذا البيت ذم لقوم واستثنى أبا ثوبان منهم.

قال جازُّ الله: «وهو عند المُبرِّد^(٥) يكون فعلاً في نحو قولك: هجم القوم حاشا زيدا بمعنى جانب بعضهم زيدا فاعل من الحشا وهو الجانب».

قال المُشَرِّحُ: لو قلت في تفسير حاشا هنا جانب كلهم زيدا لكان أوجه.

(١) تقدم ذكره في الجزء الأول.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) شروح سقط الزند (ص ٢٠١١)، كامل عبس: هو قيس بن زهير وإنما لقبه: كامل عبس، لأنه يسمى هو وإخوته الكلمة من بني عبس، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية، وهي التي تقول: نكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل، والله أنهم لكالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها، وقد أوضح الشيخ أبو العلاء المقصود بقوله في البيت الذي يليه:

وابن زهير لو حاز مشبهها لباء منها بسؤله وبأى

(٤) سورة محمد: آية: ٣٨.

(٥) المقتضب (٤/٣٩١).

قال جَارُ اللَّهِ: «وحكى أبو عمرو الشيباني^(١) عن بعض العرب: اللهم اغفر لي ولِمَنْ يَسْمَعُ حاشا الشيطان وابن الأصبع».

قال المُشْرَحُ: «ابن الأصبع» بالنصب، بالصَّادِ المُهملة والغين المُعجمة، العطف هاهنا كالعطف في قوله^(٢):

* وباتَ على النَّارِ النَّدى والمُحلَّقُ *

وقوله:

* إلا ابن عبد الله والمَطْرُ *

وقول الفرزدق^(٣):

تَنْظَرْتُ نَصْرًا والسَّمَاكِينِ أَيُّهُمَا عَلِيٌّ مِنَ الغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ
تَنْظَرْتُ: أي انتظرتُ، السَّمَاكِينِ: أي: نَوْءُ السَّمَاكِينِ، أَيُّهُمَا:
بتخفيف أَيُّهُمَا.

(١) الجنى الداني (ص ٥٦٢) وغيره.

(٢) صدره، وما قبله:

لمعري لقد لاحت عيون كثيرة إلى ضوء نارٍ في يَفَاعٍ تُحَرِّقُ
تشب لمقرورين يصطليانها ويات على النار الندى والمحلَّق
وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٥٠)، وهو من شواهد المغني.

وينظر: شرح أبياته (٢/٢٧٧)، (٣/٢٣١)، (٢/٢٧٢).

(٣) ديوان الفرزدق (١/٢٨١) (دار صادر).

والشاهد في مجالس الزجاجي (ص ٢٧٩)، المحتسب (١/٤١، ١٠٨)، الجنى الداني

(ص ٢٣٤)، المغني (ص ٨١)، شرح أبياته (١/١٤٦).

ورواية الزَّجَاجِيِّ:

* تَنْظَرْتُ بِشْرًا..... *

والصَّحِيحُ أَنَّهُ «نَصْرًا»، لأن الشاعر يمدح نصر بن سيار أمير خراسان وبعد الشاهد:
إِذَا مَا أَتَى نَصْرٌ أَتَى النَّاسَ كُلَّهُمْ وَقَدْ عَزَّ مِنْ نَصْرٍ لَدَى الخَوْفِ نَاصِرُهُ
هُوَ المَلِكُ المَهْدِيُّ والسَّابِقُ الَّذِي لَهُ أَوَّلُ المَجِيدِ التَّليدِ وَأخِرُهُ
وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا فِي السَّمَاءِ وَعِنْدَهَا إِذْنَ لَسَمَا نَصْرٌ إِلَيْهِ يُسَاوِرُهُ
ونصر بن سيارٍ مترجم في الخزانة (١/٣٣٦) وغيره.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وقوله تعالى^(١): ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ بمعنى براءة الله من السوء».

قال المُشْرَحُ: أبو علي الفارسي: جانب يوسف الفاحشة لأجل الله.
فإن سألت: فلم حُذِفَ الألف فيه؟.

أجبت: لأن الأفعال قد حُذفت منها في قولك: لم يك، ولم أدر، ولم أُبَلِّ، وقد حَذَفُوا الألف من الفعل في قولهم: أصابَ النَّاسَ جَهْدٌ فلو ترَ أهلَ مكة، إنما هو تَرَى. قال الشيخ: أبو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ^(٢): فحذفت الألف اللينة^(٣) المنقلبة عن اللام كما حذفت عن «حاشا» واللام الجارة عوض من^(٤) المحذوف من آخره. وحاشى لا يُسْتثنى به في كلِّ موضع - اللهم - إلا من مُوجب لا تقول: عندي درهمٌ حاشا قيراطٍ، ولا أقوم حاشا أن تقوم.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وعدا وخلا مرَّ الكلامُ فيهما في الاستثناء».

قال المُشْرَحُ: كما مر فيهما متناً فقد مرَّ شرحاً.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) و«كي» في قولهم: كيمه من حروف الجرِّ بمعنى لِمَه».

قال المُشْرَحُ: عليُّ بن عيسى: معنى «كي» كمعنى «لكذا»^(٥) نحو: صليتُ لكي أدخلَ الجنةَ والأصلُ أن تقول: لأَدْخُلَ الجنةَ وكَيْمَه: هي كي دخلت عليها «ما» الاستفهامية، وسيجيء هذا القسم إن شاء الله.

(١) سورة يوسف: آية ٥١.

(٢) المسائل البصريات (ص ٢٥١)، المسائل المنشورة (ص ٦٧)، المسائل الحليات (ص ٢٤٤). ونصه من الحجة في القراءات.

(٣) في (ب).

(٤) في (ب): «عن».

(٥) في (ب): «كذا».

قال جَارُ اللَّهِ: «وتحذف حروف الجرّ فيتعدى الفعل بنفسه كقوله تعالى^(١): ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾ وقوله:

* مِمَّا الَّذِي اخْتِيَرِ الرَّجَالَ سَمَاحَةً *

وقوله:

* أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ *

قال المُشْرَحُ: تَمَامُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ^(٢):

وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ

البيت للفرزدق وبعده:

وَمِمَّا الَّذِي قَادَ الْجِيَادَ عَلَى الْحَفَا بِنَجْرَانَ حَتَّى صَبَّحَتْهَا التَّرَايِعُ
الزَّعَازِعُ: جَمْعُ زَعَزَعٍ وَهِيَ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ، أَرَادَ الشِّتَاءَ، وَفِيهِ تَقْلُ
الْأَلْبَانِ، وَتُعْدَمُ الْأَزْوَادُ، وَيَضُنُّ الْجَوَادُ، فَيَقُولُ: هُوَ جَوَادٌ فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْتِ
وَعَنَى بِهَذَا الْجَوَادِ؛ غَالِبٌ بِنِ صَعَصَعَةٍ، وَكَانَ جَوَادًا، وَهُوَ الَّذِي عَاقَرَهُ سُحُومُ
ابْنِ وَثِيلِ الرِّيَاحِيِّ فَعَقَرَهُ.

عنى بالذي قَادَ الْجِيَادَ عَلَى الْحَفَا: - فيما يقال - عَمْرُو بْنُ جَدِيدٍ مِنْ
بَنِي نَهْشَلٍ، وَيُقَالُ: بَلُّ الْأَضْبَطِ بْنِ قُرَيْعٍ مِنْ بَنِي سَعْدٍ، وَيُقَالُ: بَلُّ
الْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ، وَهَذَا أَشْبَهَ بِالشَّعْرِ، يُرِيدُ أَنَّهُ أَبْعَدَ الْعُرَاةَ حَتَّى حَفَيْتَ خَيْلَهُ

(١) سورة الأعراف: آية ١٥٥.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه (ص ٥١٦).

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٧٠)، المنخل (ص ١٧٢)، شرح
المفصل لابن يعيش (٥٠/٨).

وينظر: الكتاب (١٨/١)، المقتضب (٣٣٠/٤)، الأصول (١٨٠/١)، أمالي الزجاجي
(ص ١٩٣)، أمالي ابن الشجري (١٨٦/١، ٣٦٤)، الخزانة (٦٧٢/٣).

إلى أن أتى نجران وغنم التراب وهي: الخيل الكرام، وقيل: هي انتزعت من أيدي الأعداء، وقيل: هي التي تترع إلى أوطانها. تمام البيت الثاني^(١):

* فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ *

قال جازر الله: «وتقول: استغفر الله ذنبي».

قال المشرح: هذا الكلام منظور فيه، واستغفر الله ذنبي على الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه، وهذا لأن من أسباب التعدية نقل الفعل الثلاثي إلى استفعال فإذا كان عَفَرَ متعدياً إلى مفعول أكسبه النقل إلى الاستفعال مفعولاً ثانياً، كقولهم: نَسَخْتُ الكتاب، واستنسختُ زيداً الكتابَ وخزن اللآلئ واستخزنها اللآلئ. ومما يُستأنسُ به في هذا الباب بيتُ الأستاذ أبي اسماعيل الكاتب:

* كَأَنَّ الْقَطَارَ اسْتَخَزْنَتْهَا لِأَلْيَا *

(١) البيت مختلف في نسبه فنسب إلى رُزَعَةَ بن السائب وخِصْفَ بن ندبة في ديوانه (ص ١٢٦)، وإلى العباس بن مرداس في ديوانه (ص ٣١)، وإلى عمرو بن معدي كرب الزبيدي في ديوانه (ص ٣٥)، ونسبه الأسود الغندجاني أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب (ص ٦٢) إلى أعشى طرود (الصبح المنير ص ٢٨٤).

توجه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٧٠)، المُنخل (ص ١٧٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٥٠/٨)، شرحه للأندلسي.

وينظر: الكتاب (٣٧/١)، شرح أبياته لابن السيرافي (٢٥٠/١)، المقتضب (٣٥/٢)، ٨٣، ٣٢٠، الأصول لابن السراج (١٧٨/١)، الجمل (ص ٤٠)، شرح أبياته (الحلل) (ص ٣٤)، اللامات للزجاجي (ص ١٥١)، المحتسب (١٥/١، ٢٧٢)، أمالي ابن الشجري (٣٦٥/١)، (٢٤٠/٢)، المغني (ص ٤١٥، ٧٣٦) شرح أبياته (٢٩٩/٥)، الخزانة (١٦٤/١).

قال الإمام الأديب المبارك بن أحمد ابن المستوفى الأربلي في إثبات المحصل (ص ١٧٠): «والذي ذكره النحاة أن بيت الاستشهاد هو لعمر بن معدى كرب، وتصفحت ديوانه - وهو لطيف - فلم أجده، وهو معدٌ عندي في نسخة فرغ منها في يوم الخميس مستهل المحرم سنة سبع وسبعين وثلاثمائة بمدينة السلام كتبه لنفسه علي بن إبراهيم بن محمد بن إسحاق الكاتب».

ولعل استغفر الله من ذنبي محمولاً على أتوبُ إليه من ذنبي .
قال جارُ الله: «ومنه دَخَلْتُ الدَّارَ» .

قال المُشَرِّحُ: هذا جيّدٌ؛ لأن الأصل دخلتُ في الدَّارِ .

قال جارُ الله: «وتُحذف مع «أنَّ» و«أَنَّ» مُستمرّاً» .

قال المُشَرِّحُ: يحسن حذف الجار مع «أن» المفتوحة لثلاثة أشياء:

أحدها: كثرة ورودها في الكلام . /

[١٤٨/ب]

وثانيها: طولها بالصِّلة؛ لأنها مع ما بعدها بمنزلة اسمٍ .

وثالثها: طلبها العامل اللَّفْظي؛ لأنها لا تأتي إلا معتمدةً على شيء

قبلها يعمل فيها، إما ظاهراً أو مقدراً .

قال جالُ الله: (فصلٌ) وتضمير قليلاً، ومما جاء من ذلك «رُبُّ»

والباء في القَسَمِ، وفي قول رُوْبِيَّة: «خيرٍ» إذ قيلَ له: كيفَ أَصْبَحْتَ؟ واللام

في لاه أبوك» .

قال المُشَرِّحُ: في هذا الفصل وما قبله يعرف الفرق بين الحذف

والإضمام .

[بَابُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا]

قال جارُّ اللّهِ: «ومن أصناف الحروف.

(الحروف المشبهة بالفعل) وهي: «إِنَّ» و«أَنَّ» و«لكن» و«كَانَ» وليت» و«لعل» وتلحقها «ما» الكافة فتعزلها عن العمل، وتبدأ بعدها الكلام، قال اللّهُ عزَّ وجلَّ^(١): ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾، وقال^(٢): ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللّهُ﴾ وقال ابنُ كُرَاعٍ .

تَحَلَّلْ وَعَالَجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَاَنْظُرْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ
وقال:

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا
قال المُشَرِّحُ: يقول ناس^(٣) من النحويين في قوله^(٤): ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ المعنى: ما حرّم ربي إلا الفواحش والدليل على صحّة ذلك قولُ الفرزدق^(٥):

(١) سورة الكهف: آية ١١٠ .

(٢) سورة الممتحنة: آية ٩ .

(٣) نقل الأندلسي في شرحه (١٨٣/٣) أكثر شرح هذه الفقرة .

(٤) سورة الأعراف: آية ٣٣ .

(٥) تقدم ذكره في الجزء الأول .

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الدُّمَارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
أَلَا تَرَى أَنَّهُ فِي تَقْدِيرِهِ: مَا يُدَافِعُ إِلَّا أَنَا، وَلَوْ بَقِيَ مَعَهُ الْكَلَامُ مُوجِباً لَمَا
كَانَ ذَلِكَ .

ثم اعلم أنَّ في النَّحْوِيِّينَ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ «مَا» فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: إِنَّمَا زَيْدٌ
قَائِمٌ اسْمٌ، وَمَوْضِعُهُ نَصَبٌ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ وَيَشْبَهُ
ذَلِكَ بِالْهَاءِ الَّتِي تَلْحَقُ هَذِهِ الْحُرُوفَ أَعْنِي ضَمِيرَ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ، وَأَنَا لَأَنْدَرُ
الْمَوْضِعَ، وَأَنَا لَا أَسْتَبْعِدُ هَذَا الْقَوْلَ .

ثم اعلم^(١) أَنَّ مَوْضِعَ «إِنَّمَا» عَلَى أَنْ يَجِيءَ بِخَبْرٍ لَا يَجْهَلُهُ الْمُخَاطَبُ
وَلَا يَدْفَعُ صِحَّتَهُ كَقَوْلِكَ: إِنَّمَا هُوَ أَخُوكَ، إِنَّمَا هُوَ صَاحِبُكَ، وَقَوْلِهِ
[تَعَالَى] ^(٢): ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾، وَمَنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ: «إِنَّمَا» إِذَا
رَفَعْتَ مَا بَعْدَهَا يَصِيرُ فِيهَا مَعْنَى التَّقْلِيلِ تَقُولُ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، إِذَا أَرَدْتَ
التَّوَاضُعَ وَقَالَ سَيَّبِيهِ: تَقُولُ ^(٣): إِنَّمَا سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُهَا: إِذَا كُنْتَ مُحْتَقِراً
لِمَسِيرِكَ وَأَمَّا قَوْلُهُ ^(٤):

إِنَّمَا مَصْعَبٌ شَهَابٌ مِنَ الدُّمَارِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلْمَاءُ
فَمَنْزَلٌ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ .

وَشَيْءٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: إِنَّمَا جَاءَنِي زَيْدٌ عَقِلَ مِنْهُ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ
تَنْفِي أَنْ يَكُونَ الْجَائِي غَيْرَهُ، فَمَعْنَى الْكَلَامِ مَعَهَا تَشْبِيهُهُ بِالْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ:
جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُؤَ .

(١) نقل ابن المستوفي في إثبات المحصل (ص ١٧٢) شرح هذه الفقرة بتمامها ثم قال:
«وفيه نظر» .

(٢) ساقط من (أ)، وهي من سورة الكهف: آية ١١٠ .

(٣) الكتاب (٥١٤/١) .

(٤) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ص ٩١) .

وينظر: دلائل الإعجاز (ص ٣٣١)، العمدة (٥/١)، الخزانة (٣/٢٥٩) .

وابن كُرَاع^(١): بفتح العين، وهو غير مُتَصَرِّفٍ، لما فيه من تركيب التأنيث المُستحکم بِالْعَلَمِيَّةِ، لأنَّ كُرَاعَ اسْمُ أُمِّهِ. تَحَلَّلَ فِي يَمِينِهِ: إِذَا اسْتَشْنَى فَكَأَنَّهُ تَكَلَّفَ الْحِلَّ، وَذَلِكَ أَنْ يَقُولَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَ«ذَات» زَائِدَةٌ وَهَذَا تَدْرِيسٌ. يَقُولُ: قَدْ اضْطَرَبَ عَقْلَكَ فَبَادِرْ نَفْسَكَ بِالْعِلَاجِ وَقَبْلَهُ^(٢):

أَتَتَكَ يَمِينٌ مِنْ أَنْسَاسٍ لَتَرْكِبِنِ عَلِيٍّ وَدُونِي هَضْبُ غَوْلٍ فَقَادِمٌ

لتركيبن علي: بمعنى لتركيبن علي قصيد (مكروهي)^(٣) وفي [«يركيبن»]^(٤) ضمير يعود إلى أناس، غول: موضع^(٥).

(١) هو سُؤَيْدُ بْنُ كُرَاعٍ، أَحَدُ بَنِي عُكَلٍ، وَاسْمُ عُكَلٍ عَوْفُ بْنُ وَاثِلِ بْنِ قَيْسٍ، وَكُرَاعٌ: هِيَ أُمُّهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ فِي كِتَابِ «مَنْ نُسِبَ إِلَى أُمِّهِ مِنَ الشُّعْرَاءِ»، وَالْحِزَانَةُ: قَالَ ابْنُ الْمُسْتَوْفِي فِي إِثْبَاتِ الْمُحْصَلِ: (ص ١٧١): «وَنَسَبُهُ سَبِيحٌ لِذِجَاجَةَ بْنِ عَبْدِ الْقَيْسِ التَّيْمِيِّ» الْكِتَابُ: (٢٨٣/١)، وَشَرَحَ آيَاتَهُ لَابْنُ السِّيْرَافِيِّ: (٥٧٠/١).

(٢) تَوَجَّهَ إِعْرَابُ الْبَيْتِ وَشَرَحَهُ فِي إِثْبَاتِ الْمُحْصَلِ: (ص ١٧١)، الْمَنْخَلُ: (ص ١٧٣) شَرَحَ الْمَفْصَلَ لِابْنِ يَعِيشَ (٥٤/٨)، شَرَحَهُ لِلْأَنْدَلُسِيِّ (١٨٣/٣).

وَيَنْظُرُ: الْأَصُولُ (١٣٣/١)، ابْنُ الشُّجْرِيِّ (٢٤١/٢)، قَالَ ابْنُ الْمُسْتَوْفِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَقَبْلَهُ:

أَتَتْنِي يَمِينٌ مِنْ أَنْسَاسٍ لِيَرْكِبِنِ عَلِيٍّ وَدُونِي غَوْلٌ هَضْبٌ فَقَادِمٌ
رَأَيْتُ امْرَأً لَا يَقْبَلُ الصُّلْحَ طَائِعاً وَلَكِنْ مَتَى تَنْظَارُ فإِنَّكَ لَا تَمُ
تُحَرِّصُ آبِنَاءَ الْمُلُوكِ سَفَاهَةً وَتَأْرِكُ مَطْلُوبَ وَليِّكَ نَائِمٌ

وَقَدْ جَمَعَ شِعْرَ سُؤَيْدٍ صَدِيقِنَا الدُّكْتُورِ حَاتِمِ بْنِ صَالِحِ الضَّمَانِ، وَنَشَرَهُ فِي مَجَلَّةِ الْمَوْرِدِ الْعِرَاقِيَّةِ (١٤٩/٨-١٦٢) سَنَةَ ١٣٩٩ هـ وَأُورِدَ الْبَيْتَ الْمُسْتَشْهَدَ بِهِ مُفْرَداً عَنِ الْمَصَادِرِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا وَجَاءَ الْبَيْتَ الثَّانِيَ فَقَطْ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي أَنْشَدَهَا ابْنُ الْمُسْتَوْفِيِّ فِي الْقَصِيدَةِ رَقْمَ (١٣) الَّتِي أَثْبَتَهَا الدُّكْتُورُ حَاتِمُ عَنِ الْآغَانِيِّ... وَغَيْرِهِ.

(٣) فِي (ب): «قَصْدُكَ وَهِيَ» وَالتَّصْحِيحُ عَنِ ابْنِ السِّيْرَافِيِّ فِي شَرَحِ آيَاتِ الْكِتَابِ وَهُوَ مَصْدَرُ الْمُؤَلَّفِ.

(٤) فِي (أ): «رَكِبَ» وَالتَّصْحِيحُ مِنْ (ب) يُوَافِقُهُ نَصُّ ابْنِ السِّيْرَافِيِّ.

(٥) مَاءٌ لِلضَّبَابِ. مَعْجَمٌ مَا اسْتَعْجَمَ (ص ٧٠٢).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَعْرَابِيُّ فِي فَرَحَةِ الْأَدِيبِ (ص ١٢٤): «... هَضْبُ غَوْلٍ فَقَادِمٌ وَهِيَ وَادِيَانٌ لِلضَّبَابِ».

يهجوه^(١) بأنهم يقيدون الأثن ليأتوها. قاله أبو عليّ الدقاق^(٢).

قال جازر الله: و«منهم من يجعل «ما» مزيدة ويعملها إلا أن الأعمال في كأنما وليتما ولعلما أكثر منه في إنما، وأنما، ولكنما، وروي بيت النابغة:

* قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا *

على الوجهين».

قال المُشَرِّحُ: حكى^(٣) إعمالها مع «ما» عن الكسائي. قال ابن السراج: وجدت ذلك في (مختصر) بخطه كذا نقله عنه بعض الأدباء، إنما كان إعمال هذه أكثر من تلك، لأن لها معاني فعملها قائم بمعانيها. وأما «إن»، و«لكن» فمعناها غير زائد على معنى الابتداء شيئا سوى التأكيد والایجاب لما بعدهما، فإذا قلت: إنما زيد قائم، فكأنك قلت: عمرو قائم لا زيد، وأما كأنما بكرّ ذاهب، وليتما زيد قائم، ولعلما عمرو منطلق فليس كذلك.

تَمَامُهُ^(٤):

(١) هذا البيت: (أعد نظر...) لم ينسبه المؤلف ولا الشارح، هو للفرزدق في ديوانه: (ص ٢١٣).

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٧٢)، المنخل (ص ١٧٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٥٤/٨، ٥٧)، شرحه للأندلسي (١٨٣/٣).

وينظر: الإيضاح (ص ١٣٧)، شرح أبياته (إيضاح شواهد الإيضاح) (ص ١٤٦)، الأهمية (ص ٨٧)، المقتصد (٤٦٨/١)، أمالي ابن الشجري (٢٤١/٢)، المترجل (ص ٢١٢)، المعني (ص ٢٨٧، ٢٨٨)، شرح أبياته (١٦٩/٥).

(٢) هذا النص نقله ابن المستوفي في إثبات المُحْصَل (ص ١٧٢).

وأبو عليّ الدقاق هو الحسن بن علي بن محمد. قال الأسنوي: «لسان وقته وإمام عصره تبخر في النحو واللغة وتفقه بمرور...» وهو فقيه شافعي مُتصوِّف.

أخباره في طبقات الشافعية للسبكي (٣٢٩/٣)، طبقات الشافعية للأسنوي (٥٢٣/١)، النجوم الزاهرة (٢٥٦/٤)، شذرات الذهب (١٨٠/٢).

(٣) نقل الأندلسي في شرحه (٨٤/٣) شرح هذه الفقرة دون إشارة.

(٤) ديوان النابغة (ص ٢٤).

* إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ *

ومثله قوله^(١):

لَيْتَ الْحَمَامُ لِيَّ
إِلَى حَمَامَتِيَّ
وَنِصْفُهُ قَدِيدِيَّ
تَمَّ الْحَمَامُ مِيَّ

قال جازر الله: «و«إِنْ» و«أَنْ» هما يؤكدان مضمون الجملة ويُحققانه إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد، تقول: إِنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقٌ وَتَسَكَّتْ كَمَا تَسَكَّتْ عَلَيَّ «زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ»، وتقول: بلغني أَنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقٌ، وحق أَنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقٌ / فلا تجد بُدًّا [١٤٩/أ] من هذا الضميمة كما لا تجده مع الانطلاق ونحوه».

قال المُشْرِحُ: الذي أوجب الكسرة في همزة «إِنْ» التي بها يبدأ أنه الأصل لما ابتدأته وبعدها ساكنٌ كما فعلت بقولك: إضرب ونحوه^(٢) إلا أن يعوض عنه، لأن التقاء الساكنين أوجب تحريك أحدهما، وذلك في: من

= توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المُحصَل (ص ١٧٢)، المُنْخَل (ص ١٧٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٥٨/٨)، شرحه للأندلسي (١٨٤/٣).
وينظر: الكتاب (٢٨٢/١)، شرح أبياته لابن السيرافي (٣٣/١)، الخصائص (٤٦٠/٢)، أمالي ابن الشجري (١٢٤/٢)، الإنصاف (ص ٤٧٩)، المغني (ص ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨)، الخزانة (٦٧/٤).

(١) تُنسَبُ إلى زرقاء اليمامة، وهي المعنوية بقوله:

وَاحْكُمْ كَحَكْمِ قَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الشَّمَدِ
يَحْفُهُ جَانِبًا نَيْقًا وَيَتَّبِعُهُ مِثْلَ الرَّجَاجَةِ لَمْ تَكْجَلِ مِنَ الرَّمَدِ
قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ

وينظر شرح ديوان النابغة لابن السكيت (ص ١٥)، ونسبهما إلى ابنة الخس برواية مغايرة.

وهما أيضا في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي (٣٤/١) ... وغيره.

(٢) في (أ).

ابنك؟ ومن الرجل؟ فكذاك هذا من أجل أنه لا يبدأ بساكن كما لا يجمع بين ساكنين، يجب أن يحرك بالكسر، لأن الحاجة إلى تحريكه من جهة أنه لا يمكن النطق به كما لا يمكن بذلك. إن مع ما في خبرها جملة وأن مع ما في خبرها بمنزلة مفرد.

الضميم: فعيل بمعنى مفعول من الضم.

قال جارُ الله: «وتعاملها معاملة المصدر حيث توقعها فاعله ومفعوله ومضافاً^(١) إليها في قولك: بلغني أن زيداً منطلق، وسمعت أن زيداً خارج، وعجبت من أن بكرأ واقف».

قال المُشْرَحُ: معناه بلغني إنطلاقَ زيدٍ، وسمعت خروجَ عمرو، وعجبت من وقوفِ بكرٍ.

قال جارُ الله: «ولا تُصدر بها الجملة كما لا تُصدر بأختها، بل إذا وَقَعَتْ في موضع المبتدأ التزم تقديم الخبر عليها، فلا يقال: إنَّ زيداً قائمٌ حقٌّ».

قال المُشْرَحُ: إنما^(٢) كان كذلك لثلاً تتهياً لدخول «إنَّ» المكسورة عليها.

قال جارُ الله: «(فصل) والذي يُميز بين مواقعها أن ما كان مظنةً للجُملة وقعت فيه المكسورة كقولك مفتتحاً: إن زيداً منطلق، وبعد «قال» لأن الجُملة تحكى بعده. وبعد الموصول لأن الصلة لا تكون إلا جُملة».

قال المُشْرَحُ: تقول مفتتحاً إن زيداً منطلق، كما تقول: زيدٌ منطلقٌ وكذلك بعد «قال» لأن الجُملة تحكى بعده، وهذا إذا لم يكن «قال» بمعنى فاه، أو بمعنى ظننت، كما هو مذهب بني سُلَيْم، وكذلك قولك: قال فلان:

(١) في (ب): «ومضيفاً إليها».

(٢) نقل الأندلسي في شرحه (١٨٥/٣) شرح هذه الفقرة.

إن زيداً منطلقاً، [وكذلك] (١) بعد الموصول كقوله تعالى (٢): ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾ .

قال جارُّ الله: «وما كان مِظَنَّةً للمُفْرَدِ وقعت فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمجرور وما بعد «لولا»، لأن المفرد فيه ملتزم في الاستعمال» .

قال المُشْرَحُ: أما مكان الفاعل والمجرور فقد مضيا آنفاً، وما بعد «لولا» تقع فيه المفتوحة، لأنَّ المُفْرَدِ (٣) لازمٌ وقوعه فيه استعمالاً وإن لم يكن لازماً تقديراً، تقول: لولا عليٌّ لهلكَ عَمْرُو، ولا تقول: لولا عليٌّ موجودٌ .

فإن سألت: لو كان «أن» المفتوحة في مِظَنَّةِ المفرد لما عطفت عليها الجملة الابتدائية في قوله تعالى (٤): ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ وَلَاأَنْفُ بِالْأَنْفِ ... ﴾ برفع العين والأنف وهي قراءة الكِسَائِي (٥)؟

أجبت: الجملة الابتدائية وَقَعَتْ مَوْجِعَ المُفْرَدِ هَاهُنَا، كأنه قال: وكتبنا عليهم ذلك الحكم هذا محصُولُ الكلام .

قال جارُّ الله: «وما بعد «لو» لأن تقدير: «لو أنك مُنْطَلِقٌ لِأَنْطَلَقْتُ» لو وَقَعَ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ، أي: لو وَقَعَ أَنْطَلَقْتُ» .

قال المُشْرَحُ: هذا الكلامُ منظورٌ فيه، والصُّوَابُ: لو أنك انطلقت لأن خبر «أن» الواقع بعد «لو» يجب أن يكون فعلاً، ولذلك ذكر الشيخ - رحمه الله - في حرفي الشَّرْطِ لو قلت: لو أن زيداً حاضري لأكرمته لم يجز .

(١) في (أ): «وهذا» .

(٢) سورة القصص: آية ٧٦ .

(٣) نقل الأندلسي في شرحه (١٨٧/٣) شرح هذه الفقرة .

(٤) سورة المائدة: آية ٤٥ .

(٥) قراءة الكسائي في السبعة لابن مجاهد (ص ٢٤٤)، التيسير (ص ٩٩)، إعراب القرآن للنحاس (٤٩٩/١)، البحر المحيط (٤٩٤/٣) .

قال جارُ اللّهِ: «وكذلك ظننتُ أنّك ذاهبٌ على حذف المفعولين والأصل: ظننت ذهابك حاصلًا».

قال المُشْرَحُ: أنّك ذاهبٌ ينزل منزلة ذهابك، وهو المفعول الأول فيحتاج فيه إلى المفعول [الثاني] (١).

قال جارُ اللّهِ: (فصلٌ) ومن المواضع ما يُحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه ارتفاع أيهما شئت نحو قولك: أول ما أقول: إني أحمدُ اللّهُ إن جعلتها خبراً للمبتدأ فَتَحَتْ، كأنك قلت: أول مقولي حمدُ اللّهِ وإن قدرت الخبرَ محذوفاً كسرت حاكياً، ومنه قوله (٢):

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا - كَمَا قِيلَ - سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

تكسر لتوفر ما بعد «إذا» ما تقتضيه من الجملة، وتفتح على تأويل حذف الخبر، أي: فإذا العبودية وحاصلة، وحاصلة محذوفة».

قال المُشْرَحُ: «ما» هاهنا مصدرية، فإن فتحت فالمصدر هاهنا بمعنى اسم المفعول، وإن كسرت فهو هو. هذا البيت قد مضى في الظروف شرحه.

[١٤٩/ب] قال جار اللّهِ: «(فصل) وتكسرهما بعد «حتى» التي يبتدأ بها الكلام / فتقول: قد قال القوم ذلك حتى أن زيداً يقوله، وإن كانت العاطفة فتحت فقلت: قد عرفت أمورك حتى أنك صالح».

قال المُشْرَحُ: تكسر كما تقول: حتى زيدٍ يقوله، وتفتح كما تقول: حتى صلاحك.

تخمير: «أن» تقع بعد إلا على وجهين:

(١) ساقط من (أ).

(٢) تقدم ذكره.

أحدهما: أن يكونَ على تقدير الخُلُوِّ من عاملٍ لفظيًّا، فتكسرُها على الابتداء، وتكون هي وما بعدها جملةً كافيةً كقولك: ما قَدِمَ علينا أميرٌ إلا إنه مكرمٌ، قال اللهُ تعالى^(١): ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾.

والآخر: أن تكون مضمَّنةً عاملاً لفظياً فتفتحها كذلك، وتكون هي وما بعدها في تقدير اسمٍ مفردٍ نحو ما رَضِيتُ عنك إلا أنك سخيٌّ، [أي]^(٢): لسخائك قال (تعالى)^(٣): ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ ﴾^(٤) أي: كفرهم^(٤) وهو في موضع رفع؛ لأنه فاعلٌ مَنَعَهُمْ.

تَحْمِيرٌ: تقولُ: أمَّا أنه ذاهبٌ، وأما إنه منطلقٌ فتفتح وتكسر قال سيبويه^(٥): فسألت الخيل عن ذلك فقال: إذا فتح فإنه يجعله كقولك: حقاً أنه منطلقٌ، وإن كسر فكانه قال: ألا إنه ذاهبٌ.

تَحْمِيرٌ^(٦) مواقع المكسورة جزماً سبعة:
الأول: الافتتاح.

الثاني: ما بعد الموصول.

الثالث: جواب القسم.

الرابع: ما بعد واو الحال.

الخامس: ما بعد حرف التصديق.

السادس: ما بعد حرف التنبيه.

السابع: إذا أدخلت اللام في خبرها.

(١) سورة الفرقان: آية ٢٠.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) سورة التوبة: آية ٥٤.

(٤ - ٤) ساقط من (أ).

(٥) الكتاب (١/٤٦٢).

(٦) بياض في (ب).

وغير جَزْمٍ خمسة: ما بعد «ألا»، ما بعد القول، ما بعد «إذا»، ما بعد «حتى»^(١)، ما بعد حرف التنبيه وهو «أما».

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) ولكون المكسورة للابتداء لم تجامع لامه إلا إياها وقوله^(٢)»:

* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدٌ *

على أن الأصل ولكن إنني، كما أن الأصل في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ لكن أنا.

قال المُشَرِّحُ: «أنا»^(٣) ضمير المتكلم، والاسم الهمزة والنون، فأما الألف فإنما تلحقها^(٤) في الوقف كما تلحق الهاء^(٥) في مسلمونه، وكما أن الهاء التي تلحق للوقف إذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء سقطت، كذلك هذه الألف. ونظيرُ هذه الألف في أنها للوقف فإذا اتصلت الكلمة بشيء بعدها سقطت، الألف^(٦) في (حيهلاً)، والألف والهاء في هذا الطرف كهزمة الوصل في الطرف الآخر، ورووا إثبات هذه الألف في الوصل إذا

(١) في (ب): «حقاً».

(٢) لم يذكر الشارح شرحه ولا قائله، وصدده في شرح ابن عقيل (١٤١/١):

* يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَادِلِي *

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المُحَصَّل (ص ١٧٦)، المُنْخَل (ص ١٧٦) شرح المفصل لابن يعيش (٨/٦٤، ٧٩)، شرحه للأندلسي (٣/١٩٢).

وينظر: معاني القرآن للفراء (١/٤٦٥)، اللامات للزجاجي (ص ١٧٧)، التبيين عن مذاهب النحويين (ص ٣٥٤)، شرح الكافية للرضي (٢/٣٣٢)، الجنى الداني (ص ١٣٣)، (٦١٥)، الخزانة (٤/٣٤٣).

(٣) نقل الأندلسي في شرحه (٣/١٩٢) شرح هذه الفقرة بتمامها.

(٤) في شرح الأندلسي: «يلحقه».

(٥) في (أ) «الهاء له»، وفي (ب) «التاء لها» والتصحيح من شرح الأندلسي.

(٦) في (ب): «سقطت الألف كما في حيهلاً» واختصر الأندلسي النص فذهبت في اختصاره.

لغيرها همزة في كل القرآن مثل: ﴿أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ﴾^(١)، و﴿أَنَا أُخَوِّكُ﴾^(٢) ولم يختلفوا في حذفها إذا لم تلقها همزة، إلا في قوله^(٣): ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾، ويُسبهُ أن يكونَ عدم الحذفِ لثلاثِ تشبهِ الكلمةِ بـ «لكن» المشددة على أنه قد جاءت ألفٌ مثبتةٌ في الوصلِ في الشعر، من ذلك قول الأعشى^(٤):

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالَ الْقَوَا فِي بَعْدِ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا
وقول الآخر^(٥):

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فاعْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا
وفي (حاشية المفصل)^(٦) لما كان الضمير في «ربي» راجعاً إلى «أنا» الذي هو مبتدأ جاز هذا التقدير تقول: أنا هو صاحبي، ولا تقول: أنا هو الضارب. لأنَّ لَامَ الابتداء لا تدخل إلا على خبر «إن» المكسورة، وأما ما أنشده قطرب^(٧):

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ
أَنْ مَطَّيَاكَ لِمَنْ خَيْرِ الْمَطِيِّ

فقد قال ابن جني: الوجه الصحيح - هاهنا - كسر «إن» لتزول الضرورة

(١) سورة البقرة: آية ٢٥٨.

(٢) سورة يوسف: آية ٦٩.

(٣) سورة الكهف: آية ٣٨.

(٤) ديوان الأعشى (ص ٤١).

وينظر: الأصول (٣/٤٥٤، ٤٥٥)، تكملة الإيضاح (ص ٢٨)، إيضاح شواهد الإيضاح

(ص ٣٨٥)، المقرب (٢/٣٥)، ضرائر الشعر (ص ٤٩).

(٥) تقدم ذكره.

(٦) حاشية المفصل (ص ١٣٥).

(٧) جاء في سر صناعة الإعراب (ص ٣٧٩) والخصائص (١/٣١٥):

وأخبرنا علي بن محمد يرفعه بإسناده إلى قطرب... .

وأما قولك: قد علمت إن زيدا ليقوم إذ هي لأم الابتداء، وأما قراءة سعيد بن جبير^(١): ﴿أَلَا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٢) فقد قال أبو عثمان^(٣) فتح «إن» وجعل اللام زائدة كما في قوله^(٤):

* أم الحليس لعجوز شهر به *

ومما عسى أن يكون من هذا الباب - أعني باب زيادة اللام - ما قاله ابن جنبي^(٥) أخبرني أبو علي أن أبا الحسن حكى أن زيدا وجهه لحسن.

قال جار الله: «ولها إذا جامعها ثلاثة مداخل، تدخل على الاسم إن فصل بينها وبين «إن» كقولك: إن في الدار لزيداً، وقوله تعالى^(٦): ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ وعلى الخبر كقولك: إن زيدا لقائم وقوله تعالى^(٧): ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، وعلى ما يتعلق بالخبر إذا تقدمه كقولك إن زيدا لطعامك آكل، وإن عمراً لفي الدار جالس، وقوله تعالى^(٨): ﴿إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ وقول الشاعر:

إن امرءاً خصني عمداً مودته على الثنائي لعندي غير مكفور
ولو أخرت فقلت: آكل لطعامك، أو غير مكفور لعندي لم يجز؛ لأن
اللام لا تتأخر عن الإسم والخبر».

(١) قراءة سعيد في شرح الكافية للرضي (٣٥٦/٢)، البحر المحيط (٤٩٠/٦)، المغني (١٩٢/١).

(٢) سورة الفرقان: آية ٢٠.

(٣) الخصائص (٣١٥/١).

(٤) تقدم في الجزء الثالث. وهو في سر الصناعة (ص ٣٧٨).

(٥) سر صناعة الإعراب (ص ٣٧٨).

(٦) سورة النازعات: آية ٢٦.

(٧) سورة النحل: آية ١٨.

(٨) سورة الحجر: آية ٧٢.

قال المُشَرِّحُ: الأصل لِإِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا، وَإِنَّ فِي ذَلِكَ عِبْرَةً، وكذلك بقية الأمثلة / كهذا^(١)، لأن لام الابتداء كما تدخل على الفعل في نحو قول [أ/١٥٠] امرئ القيس^(٢):

* لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ *

تدخل على الحرف أيضاً في نحو قوله^(٣): ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾، و«إِنَّ» في الحقيقة حرفٌ، فبعد ذلك لا تخلو من أن تغلبه الفعلية أو لا تغلبه، فإن غلبته وَجَبَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ اللَّامُ كما في الفعل، وإن لم تغلبه وَجَبَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ أَيْضًا، لأنه حرف^(٤) كما دخلت على الحروف^(٥).

فإن سألت: فلمَ فُرقَ بين إن ولام الابتداء؟.

أجبتُ: لأنَّ معناهما واحدٌ بدليل أنَّهما للتوكيد، ويقعان أيضاً جواباً للقسم، فأخروا اللام.

فإن سألت: فلمَ لَمْ يُؤَخَّرُوا «إِنَّ»؟.

أجبتُ: لأنَّ «إِنَّ» عاملةٌ واللام غيرُ عاملةٍ والعامل أقوى، فَوَجَبَ تأخير الأضعف. هذا البيت لأبي زبيد الطائي^(٥)، وبعده:

(١) في (ب): «وهذا».

(٢) ديوانه (ص ٣٢)، وصدرة:

* حلفت لها بالله حلقة فاجر *

والشاهد في التبيين عن مذاهب النحويين (ص ٢٨١)، شرح المفصل (٢٠/٩)، ٢١،

(٩٧)، خزانة الأدب (٤/٢٢١).

(٣) سورة الضحى: آية ٥.

(٤-٤) ساقط من (ب).

(٥) قال ابن المستوفي: أنشده ابن جني في (سر الصناعة) لأبي زيد الطائي يقولها لما عزَّل عثمان رضي الله عنه خالد بن الوليد وأمر سعيد بن العاص رضي الله عنهم وما ذكره الخوارزمي هو ما رواه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب (١/٤٣٢)، وهو أقرب إلى الصواب لقوله في القصيدة:

أَرْعَى وَأَرْوَى وَأَذْنَانِي وَأَظْهَرَنِي عَلَى الْعَدُوِّ بِنَصْرِ غَيْرِ تَعْدِيرِ

يمدح بهذا الشعر الوليد بن عُقبة بن أبي مُعَيْطٍ، وكانت بني تغلب أخذت إبلاً لأبي زُبَيْدٍ فأخذ له الوليد بحقه من بني تغلب وارتجع إليه. يقول: خَصَّنِي بمودته، وأخذ لي بحقي، ولم يكن بيننا ما يُوجب ذلك أَرْعَى: أي جَعَلَ لِإِبْلِي مَا تَرَعَاهُ، وَأَرْوَى أَي أُرَوَّاهَا مِنَ الْمَاءِ، وَأَظْهَرَنِي أَي جَعَلَنِي ظَاهِراً عَلَيْهِمْ قَاهِراً لَهُمْ. التقدير: أن يفعل الشيء فلا يبالغ فيه، يقول: إنه نَصَرَنِي نَصراً بَالِغاً فِيهِ وَلَمْ يُقْصِرْ.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل) وتقول: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، فَإِذَا جِئْتَ بِاللَّامِ كَسَرْتَ وَعَلَّقْتَ الْفِعْلَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (١): ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾».

قال المُشْرَحُ: فرق بين: علمت إن زيدا قائم، وعلمت إن زيدا لقائم وذلك أن علمت أن زيدا قائم معناه: علمت قيام زيد، وأما علمت إن زيدا لقائم فمعناه: علمت زيدا قائم، وبين المعنيين فرق.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومما يحكى عن جُرْأَةِ الْحَجَّاجِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لِسَانَهُ سَبَقَ بَقْطَعِ الْعَادِيَاتِ إِلَى فَتْحَةِ «إِنَّ» فَاسْقَطَ اللَّامَ».

= إِنَّ الْوَلِيدَ لَهُ عِنْدِي وَحَقُّ لَهُ وَدُ الْخَلِيلِ وَوَدُّ غَيْرُ مَذْحُورِ ديوانه (ص ٧٩)، وقد أورد ابن المُستوفي أبياتاً من القصيدة لم ترد في ديوانه الذي جمعه وحققه الدكتور نُوري حُمودي القيسي وفقه الله ونشر في المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٦٧ م.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المُحصَّل (ص ١٧٦)، المُنخل (ص ١٧٦) شرح المفصل لابن يعيش (٦٥/٨)، شرحه للأندلسي (١٩٣/٣).

وينظر: الكتاب (٢٨١/١)، الأصول (٢٤٥/١)، الإنصاف (ص ١٦٠)، المغني (٧٢٥/٢).

(١) سورة المنافقون: آية ١.

قال المُشْرَحُ: يقول جَرَى على لسانه فتحة «إن» فأسقط اللام من ﴿لخبير﴾^(١).

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) ولأن محل المكسورة وما عملت فيه الرُّفْعُ جازٌ في قولك: إنَّ زيدا ظريفٌ وعمراً، وإنَّ بشراً راكبٌ لا سعيدياً، أو بل سعيدياً أن ترفع المعطوف حملاً على المحل، قال جرير^(٢):

إنَّ الخِلافَةَ والنُّبوَّةَ فِيهِمْ وَالْمَكْرَمَاتُ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ

قال المُشْرَحُ: إذا قلنا: إنَّ زيدا ظريفٌ فمحصوله زيدٌ ظريفٌ، فلذلك جازٌ في معنى المعطوف الرُّفْعُ.

قال جارُّ الله: «وفيه وجهٌ آخرٌ ضعيفٌ، وهو عطفه على ما في الخبر من الضمير».

قال المُشْرَحُ: وفيه وجه آخرٌ ليس بذلك، وتقول تعطف على ما في

(١) سورة العاديات: آية ١١.

قال الأندلسي في شرحه (١٩٥/٣): «قلتُ كانَ الحِجَاجُ يَتَحَفَّظُ مِنَ اللَّحْنِ حَتَّى قِيلَ: ثَلَاثَةٌ مَا سَمِعَ مِنْهُمْ لِحْنَ قَطْ الحِجَاجِ أَحَدُهُم وَالآخِرُ الشَّعْبِيُّ وَ[الثالث] الحِسنُ البَصْرِيُّ فلما سبق لسانه إلى فتح «إن» من قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾ أسقط اللام من ﴿لخبير﴾ فقال: خبيرٌ لثلاثا يجمع بين اللام وفتح «إن» وذلك لِحْنٍ. أمَّا ما يروى يفتح على زيادة اللام فبعيدٌ عن القياس والاستعمال فلذلك لم يَرْتَكِبْهُ، وأقدم على إسقاط حرفٍ من التلاوة. ومن أجاز قراءة القرآن بالمعنى لم يَرْ بهَذَا بأساً، ومن منع من ذلك لم يُرْخص في مثل هذا، ولهذا أخرجه مخرج الشناعة عليه والتنديد به، والعجب إنه كان حَتْفِيًّا، وهو يعتقد جواز قراءة القرآن بالمعنى فيكيف يُشْنَعُ على مذهبه؟».

وعقب عليه ابن المستوفي في إثبات المُحَصَّل (ص ١٧٧) بقوله: «قلتُ أيضاً: إسقاط شيءٍ من القرآن غير القراءة بالمعنى».

(٢) لم أجده في ديوان جرير، ولم يشرحه ابن المستوفي في إثبات المُحَصَّل وهو في المنخل (ص ١٧٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٦٦/٨)، شرحه للأندلسي (١٩٥/٣). وينظر: الكتاب (٢٨٦/١)، شرح الشواهد للعيني (٢٦٣/٢).

الخبر من الضمير المرفوع الراجع إلى اسم «إن» لكن^(١) العطف على هذا الضمير لا يحسن إلا بعد التأكيد.

قال جارُ الله: «و«لكن» تُشايِعُ «إن» في ذلك دون سائر أخواتها».

قال المُشَرِّحُ: معنى الابتداء مع هذه الحروف قد زال إلا مع «إن» و«لكن»، أما مع «إن» فظاهر وأما مع «لكن» فظاهر أيضاً، لأن معناه لكن إن بخلاف «أن» فإن معناه على ما قد مضى معنى المفرد، وبخلاف سائر الحروف؛ لأن الغالب عليهما الفعلية فلا يبقى معها معنى الابتداء، ألا ترى أنك إذا قلت: ليت زيداً قائم فليس معناه معنى زيد قائم، بل أتمنى أن يكون زيد قائماً، بخلاف إن زيداً قائم، ولكن زيداً قائم، فإن معناه معنى زيد قائم، ولكن زيد قائم.

قال جارُ الله: «وقد أجرى الزَّجَاجُ الصِّفَةَ مُجْرَى المَعطوف، وحمل عليه قوله تعالى^(٢): ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَآمُ الغُيُوبِ﴾ وأباه غيره وإنما يصح الحَمْلُ على المَحَلِّ بعد مُضِيِّ الجُمْلَةِ».

قال المُشَرِّحُ: الزجاج^(٣) يقول: ﴿عَلَّامُ الغُيُوبِ﴾ مرفوع بأنه صِفَةٌ ﴿رَبِّي﴾ والنحويون يقولون بأنه خبرٌ مبتدئٌ محذوفٌ.

واحتج الزَّجَاجُ بقولهم: يا زيدُ الظَّرِيفُ، يجوز نصب الظريف حملاً على المحل كذلك هاهنا، رفع ﴿عَلَّامُ الغُيُوبِ﴾ حملاً على مَحَلِّ «رَبِّي». حجة النُّحويين: إنما يُحْمَلُ على ﴿رَبِّي﴾ إذا اسْتَقَرَّ عليه معنى الابتداء، ولم يَسْتَقَرَّ عليه إلا بعد مُضِيِّ الخبر.

فإن سألتَ فقد مضى الخبر هاهنا؟.

(١ - ١) في (ب): «ذلك والعطف».

(٢) سورة سبأ: آية ٤٨.

(٣) إعراب القرآن ٤/٢٥٧.

أجبت: إنه مُضِيٌّ كلا مضيٍّ، وهذا لأن من شأنِ الصفة أن تعقب
الموصوف ونظير هذه المسألة: أين بيتك أزرِك؟ / وهل تأتينا فتحدثنا؟. [ب/١٥٠]

قال جَارُ اللَّهِ: «فإن لم يمض لزمك أن تقول: إن زيدا وعمراً قائمان
بنصب عمرو ولا غير».

قال المُشْرَحُ: تقول: إن زيدا، وعمراً قائمان، ولا تقول وعمرو، كما
لا يجوز هل من رجلٍ وحمارٍ موجودان برفع حمارٍ، فإن نصبت عمراً جازك
إذا جررت حماراً فقلت: هل من رجلٍ وحمارٍ موجودان، والفراء^(١) يجيز إن
هذا وزيدٌ قائمان، وإن الذي عندك وزيدٌ قائمان إذا كان اسمٌ «إن» لا يتبين
فيه الإعراب، هذا إذا كان الخبرُ متعدداً وأما إذا كان غير متعدد فإنه يجوز
كقوله^(٢):

فَمَنْ يَكُ أُمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ
وذلك أن هذا عطفٌ جملةً على جملةٍ، ولا يجوز أن يكون عطفٌ مُفْرَدٌ
على مفرد.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَرَعَمَ سببويه أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم
أجمعون ذاهبون وإنك وزيدٌ ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه
قال: هم كما قال^(٣)»:

(١) معاني القرآن (٣١١/١).

(٢) البيت لضابيء بن الحارث البرجمي.

في الكتاب (٣٨/١)، شرح أبياته (٣٦٩/١)، شرحها لابن خلف (٤٢/١)، الأصمعيات
(ص ١٨٤)، معاني القرآن للفراء (٣١١/١)، الأصول لابن السراج (٢٥٧/١)، شرح
المفصل لابن يعيش (٦٨/٨)، خزنة الأدب (٣٢٣/٤).

(٣) البيت لزهير في شرح ديوانه (ص ٢٨٧) وصدوره:

* بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى *

وينسب إلى صرمة الأنصاري.

وينظر: الكتاب (٨٣/١، ١٥٤، ٤٢٩، ٤٥٢)، (٢٧٨/٢)، المقتضب (٣٣٩/٢)، شرح

المفصل لابن يعيش (٦٩/٨).

* وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا * *

قال المُشَرِّحُ: عند الفراء^(١) يجوز إنهم أجمعون قومه، وإنه نفسه يقوم، وعلى ذلك ما ذكرنا في ما لا يتبين فيه الإعراب من المؤكد. قوله: فِيرَى: هو بالياء المثناة التَّحتانية مبنياً للفاعل أي فيرى القائل ويُحتمل أن يكون مبنياً للمفعول، وتَمَّةٌ كلام سيبويه^(٢): فتوهم الباء.

قال جارُ اللَّهِ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَالصَّابِثُونَ﴾ فعلى التَّقْدِيمِ والتَّأخِيرِ، كَأَنَّهُ ابْتَدَأَ وَالصَّابِثُونَ بَعْدَ مَا مَضَى الْخَبْرُ وَأَنْشَدَ:

وَالْأَفَاعِلُمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بَغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

قال المُشَرِّحُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالنَّصَارَى﴾^(٣) هذا اسم «إِنَّ»، وخبره الجملة الابتدائية وهي: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وقوله: ﴿وَالصَّابِثُونَ﴾ مرفوعٌ والخبرُ محذوفٌ تقديره: وَالصَّابِثُونَ كَذَلِكَ، فهي عطفٌ جملةٌ على جملةٍ، وكذلك معنى البيت، وإلا فاعلموا أَنَا بَغَاةٌ وَأَنْتُمْ كَذَلِكَ. هذا البيتُ لبشر بن أبي خازمٍ بالخاء المُعْجَمَةِ وقبله^(٤):

إِذَا جُرِّتْ نَوَاصِي آلِ بَدْرِ فَأُدْوَهَا وَأَسْرَى فِي الْوِثَاقِ
وَالْأَفَاعِلُمُوا.....

(١) معاني القرآن (٣١١/١).

(٢) الكتاب (٢٩٠/١)، وينظر الأصول (٢٥٧/١).

(٣) سورة المائدة: آية ٦٩.

(٤) ديوان بشر (ص ١٦٥) وفيه: «ما حيننا» من قصيدة يهجو بها أوس بن حارثة.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المُحْصَل (ص ١٧٨)، المُنْخَل (ص ١٧٧)، شرح

المفصل لابن يعيش (٦٩/٨، ٧٠)، شرحه للأندلسي (١٩٨/٣).

وينظر: الكتاب (٢٩٠/١)، شرح أبياته لابن السيرافي (٣١/٢)، الإنصاف (ص ١٩٠)،

التبيين عن مذاهب النحويين (ص ٣٤٥)، خزنة الأدب (٣١٥/٤).

الشُّقاق: هي العداوة وأصله من [شق^(١)] الوادي . سبب هذا الشعر أن قوماً من آل بَدْرِ من الفَزَارِيِّين جاورُوا بني لام من طيء فعمد بنو لام إلى الفزاريين فجزَّوا نواصيهم، وقالوا: منّا عليكم ولم نقتلكم، فغضب بنو فزارة من أجل ما صنَع بنو لام بالفزاريين، فيقول بشر قد جزرتم نواصيهم فاحملوها إلينا وأطلقوا من أسرْتُم منهم وإن لم تفعلوا فإننا نطلبكم فإن أصبنا منكم أحداً طلبتمونا، فصار كلُّ منا ظلم يطلب صاحبه والمعنى بقينا متعادين أبداً.

تخمير:

هاهنا أربع من المسائل .

إن زيدا وعمراً منطلق لا تجوز.

إن زيدا وعمرو منطلق جائز.

إن زيدا وعمراً منطلقان جائز.

إن زيدا وعمرو منطلقان لا تجوز.

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) ولا يجوز إدخال «إن» على «أن» فيقال: إن أن زيدا في الدار، إلا إذا فصل بينهما كقولك: إن عندنا أن زيدا في الدار» .

قال المُشَرِّح: إنما لا يجوز إن أن^(٢) زيدا في الدار، لأنهما حرفان مُتجانسان لفظاً اجتماعاً لمعنى .

فإن سألت: فكيف جاز تكرار «أن» في قولك: إن أن زيدا منطلق وقوله:

* (٣) مرُّ يا مرُّ مرَّة بن تَلِيدٍ (٣) *

(١) مكانها بياض في (أ) وفي (ب) شاق، وينظر شرح المفصل في أول الكتاب.

(٢) ساقط من (أ).

(٣-٣) في (أ) «مرمر يا مر...»، وقد تقدم في الجزء الثاني.

أجبت: بين هذه الصُّورة وتلك الصُّورة فرق، وذلك أن إحدى الكلمتين هناك كالزيادة، وأمّا هاهنا فبخلافه، بدليل إنَّ كلَّ واحدٍ من الحرفين لا بد له من اسم وخبر، ونظيره قولهم - على ما نقله سيبويه -: إن زيدا لما لينطلقن، ومما يجانس هذه المسألة بعينه بعض الحلول من الأغذية بين الحامضين .

قال جارُ الله: «(فصلٌ) وتخففان فيبطل عملهما، ومن العرب من يعملهما، والمكسورة أكثر إعمالاً، ويقعُ بعدهما الفعل» .

قال المُشرِّحُ: اعلم أن التَّخفيف والكف بـ «ما» في هذا الباب بمنزلة التعليق في أفعال القلوب، وهذا لأن الاسمين أصلهما الابتداء، فبأدنى شيء يعودان إلى أصلهما وإن كانت إنَّ المكسورة أكثرُ إعمالاً لقوتها واستقلالها بفائدتها ولذلك بقيت معها الجُملة على حالها بخلاف المفتوحة و«إن» مستضعفة^(١) ولذلك انقلب معها الاسم إلى تأويل المفرد.

قال جارُ الله: «والفعل الواقع بعد المكسورة يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المُبتدأ والخبر، وجوز الكوفيون غيره» .

[١٥١/أ] قال المُشرِّحُ: هذه الحروف حقها أن لا تدخل / إلا على اسمين هما مبتدأ وخبر، فإن دخلت على الفعل فلا بد أن تدخل على فعل داخل على المبتدأ والخبر، حتى لا يفوت على هذه الحروف دخولها على المبتدأ والخبر رأساً .

وأما حُجَّة الكوفيين فعما قليل تساق إليك .

قال جارُ الله: «ويُلزَمُ المَكْسُورَةُ اللَّامُ في خبرها، والمفتوحة تُعوض عمَّا ذهب منها أحدُ الأحرف الأربعة: حرف النفي وقد وسوف والسين تقول:

(١-١) في (ب): «فاستضعف لذلك...» .

إن زيداً لمنطلق ﴿ وإن كلُّ ﴾^(١) لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿^(٢) وَقُرَىءَ ﴿^(٣)
﴿ وإن كلاً لما يُؤْفِيْنَهُمْ ﴾ على الإعمال وأنشدوا:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقِكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ
وقال تعالى^(٤): ﴿ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِينَ الْعَافِيْنَ ﴾ ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِينَ
الكَاذِبِينَ ﴾^(٥) وقال^(٦): ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾^(٧).

قال المُشْرَحُ: اعلم أن بين البصريين والكوفيين في نحو قوله^(٨):
﴿ وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَعَافِيْنَ ﴾ خلافاً فالكوفيون يقولون: «إن» هاهنا بمعنى
النافية، واللام بمعنى «إلا» الاستثنائية، وكان الكسائي يوافق الكوفيين إذا كان
بعد إن فعل إذ النفي يطلب الفعل، ويوافق البصريين إذا كان بعدها اسمٌ.
قال أبو سَعِيدٍ السَّيرَافِي ولو جاز أن تكون اللام بمعنى «إلا» لجاز أن نقول:
جاءني القوم لزيداً بمعنى إلا زيداً. والبصريون يقولون بأن إن هاهنا هي
المخففة، واللام هي الفارقة بين «إن» المخففة و«إن» النافية، وهذا لأن «إن»

(١) في (أ): ﴿ وإن كلاً... ﴾ من سهو الناسخ.

(٢) سورة يس: آية ٣٢.

(٣) سورة هود: آية ١١١.

قرأ ابن كثير ونافع ﴿ وإن ﴾ مخففة ﴿ كلاً لَمَا ﴾ مخففة. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر
﴿ وإن كلاً ﴾ خفيفة ﴿ لَمَا ﴾ مشددة وقرأ حمزة والكسائي: ﴿ وإن ﴾ مشددة النون واختلفا في
الميم في ﴿ لما ﴾ فشدها حمزة وخففها الكسائي. وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائي وقرأ ابن
عامر مثل قراءة حمزة. وقرأ حفص ﴿ وإن ﴾ مشددة النون ﴿ لَمَا ﴾ مشددة أيضاً، أي: مثل
حمزة وابن عامر.

السبعة لابن مجاهد (ص ٣٣٩)، والكشف لمكي (١/٥٣٦، ٥٣٧)، مشكل إعراب القرآن

له (٤١٥/١، ٤١٦).

(٤) سورة يوسف: آية ٣.

(٥) سورة الشعراء: آية ١٨٦.

(٦) سورة الأعراف: آية ١٠٢.

(٧) في (أ): «لفاسقون».

(٨) سورة الأنعام: آية ١٥٦.

و«أن» إذا خُففاً فربما اشتبهتا بـ«إن» النافية و«أن» المصدرية. وأمّا [المكسورة] فيلزم خبرها اللام للفرق، وهي في الأصل لام الابتداء. وأمّا المفتوحة فلا تخلو من أن تدخل على جملة إسمية أو فعلية، فإن دخلت على جملة إسمية فلا حاجة إلى الفرق، ضرورة أن «إن» المصدرية لا تدخل على الاسم وإن دخلت على جملة فعلية فلا^(١) تخلو من أن تدخل على فعل ماضٍ أو غيره، فإن دخلت على ماضٍ لا تخلو من أن يكون مثبتاً أو منفيّاً، فلئن^(٢) كان منفيّاً فلا بُدَّ من أن يكون معه حرف النفي، وإن كان مثبتاً فلا بد معه من «قد» ضرورة أن «قد» لتقريب الماضي من الحال^(٣)، وتقريب الماضي من الحال ليس من معنى المصدر في شيء، والمصدرية متى اقترنت بالفعل لم تفد غير نفس المصدر، ولذلك انسلخ معها الفعل عن الاستقبال في نحو قوله:

إِذَا تَرَحَّلْتَ عَنْ قَوْمٍ وَقَدْ قَدَرُوا أَنْ لَا تُفَارِقَهُمْ فَالرَّاحِلُونَ هُمْ
 وَإِنْ دَخَلْتَ عَلَى غَيْرِ مَاضٍ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُضَارِعاً، بعد ذلك لا يخلو من أن يكون للحال أو الاستقبال، فإن كان للحال لا يخلو من أن يكون مثبتاً أو منفيّاً، فإن كان مثبتاً فلا بُدَّ معه من «قد»، وإن كان منفيّاً فلا بد معه من السّين أو سوف، وإن كان منفيّاً فلا بد معه من «لا» النافية.

فإن سألت: فيم تقع التفرقة (جَيْنَيْدٍ)^(٤) بين «إن» المصدرية وبين «إن» المخففة، وهذا لأن «لا» النافية كما تقترن بالمخففة تقترن بالمصدرية وذلك إذا قلت: علمت أن لا تخرج وأن لا تخرج؟.

(١) في (ب): «لا يخلو».

(٢) في (ب): «فإن».

(٣) في الأصل: «من الحال والمضي...».

(٤) في (ب): «».

أجبتُ: التفرقة بينهما تقع من حيث المعنى ، وذلك أنه إن عنى بالفعل الاستقبال فهي المُخففة، وإن عنى به نفسُ (المصدر فهي^(١) المصدرية كقولك: عجبت من أن لا يُعطى زيدٌ يومَ يُعطى الناس، فإن كان يوم يعطى الناس متربباً فهي المُخففة، وإلا [ف]هي^(٢) المصدرية.

فإن سألت: كيفَ تحقيقَ معنى «إن» على المذهب البصري في قوله: ﴿وإنَ ظَنُّكَ لِمَن الكاذِبِينَ﴾ ﴿وإنَ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُم لَفَاسِقِينَ﴾. أجبتُ: معناه إنك لمن الكاذبين في ظننا، وإن أكثرهم لفاستين في وجداننا.

كنت^(٣) قد سمعتُ: «أنك» و«سألتنى» و«فراقك» بفتح الكاف والتاء ثم أَخْبَرَنِي مُسَمِّعِي بَعْدَ كَذَا وَعِشْرِينَ سَنَةً أَنهَا بِالْكَسْرِ، كَذَا نَقَلَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ عَنِ الْفَرَّاءِ فِي (الزَّاهِرِ)^(٤) (٥) قال وأنشده في باب (تذكير المؤنث) يصف بالسخاء نفسه^(٥).

قال جَارُ اللَّهِ: «وَأَنْشَدَ الْكُوفِيُّونَ:

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا
وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ): «هي».

(٣) هذا النص نقله الأندلسي وابن المستوفي والمراغي في شروحهم عن الخوارزمي والبيت لم

ينسب إلى قائل معين وأنشد بعده الفراء في المعاني: ٩/٢:

فَمَا رُدُّ تَزْوِيجٍ عَلَيْهِ شَهَادَةٌ وَلَا رُدُّ مِنْ بَعْدِ الْحَرَارِ عَتِيقٌ
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المُحَصَّل (ص ١٧٩)، المُنْخَل (ص ١٧٨)، شرح
المفصل لابن يعيش (٧١/٨)، شرحه للأندلسي.

وينظر: معاني القرآن (٩٠/٢)، المنصف (١٢٨/٣)، الإنصاف (ص ٢٠٥)، التبيين
(ص ٣٤٩)، الجنى الداني (ص ٢١٧)، المغني (ص ٢٩)، شرح شواهد (ص ١٠٥)،
شرح أبياته (١٤٧/١)، خزنة الأدب (٤٦٥/٢)، (٤٥٢/٤).

(٤) الزاهر (٣١٦/١).

(٥ - ٥) ساقط من (ب).

قال المُشَرِّحُ: الرُّوَايَةُ: «بِاللَّهِ رَبِّكَ» بالباء المُوحدة، وأنشده ابن جني في (سرِّ الصَّنَاعَةِ) ^(١) (شَلَّتْ يَمِينُكَ) كأنه قال: إِنَّكَ قَتَلْتَ مُسْلِمًا فَلذَلِكَ وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «وروا» إن تَزِينُكَ لَنَفْسِكَ، وإن تَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ...».

قال المُشَرِّحُ: تفسير الكوفيين هاهنا أسوِّغُ مذاقًا.

فإن سألت: فكيف تطبيق الكلام على مذهب البصريين على أن الشيخ أبو علي الفارسي قد قال ^(٢) فالمكسورة إذا خُففت لا يكون ما بعدها إلا على إضمار القصة والحديث؟.

أجبتُ: / لعل معناه: إنك لَنَفْسِكَ تَزِينُكَ، وكذلك تأويل «إن» في [١٥١/ب]

(١) سر صناعة الإعراب (ص ٥٤٥). قال ابنُ المُستوفي: وأنشده أبو علي (هَبَلْتُكَ أُمَّكَ). وإنشاد الفارسي له في المسائل البغداديات (ص ١٧٨). وهو من أبيات لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل ترثي الزبير رضي الله عنه، وأول الأبيات كما رواها ابن المستوفي:

غَدَرَ ابْنُ جَرْمُوزٍ بِفَارِسٍ بِهَمَّةٍ	يَوْمَ الْلِقَاءِ وَكَانَ غَيْرَ مُعَرِّدٍ
يَا عَمْرُو لَوْنُبَهْتَهُ لَوَجِدْتَهُ	لَا طَائِشًا رَعِشَ اللِّسَانَ وَلَا الْيَدَ
شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا	حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ
إِنَّ الزُّبَيْرَ لَدُو بِلَاءٍ صَادِقٍ	سَمَّحَ سَجِيئَتُهُ كَرِيمَ الْمَشْهَدِ
كَمْ غَمْرَةٌ قَدْ خَاضَهَا لَمْ يُثْنِيهِ	عَنْهَا طِرَادُكَ يَا بَنَ بَيْعِ الْقَرْدِ
فَإِذْهَلْ فَمَا طَفَّرَتْ يَدَاكَ بِمِثْلِهِ	فِيمَا مَضَى مِمَّا يَرُوحُ وَيَعْتَدِي

ونقلها ابن المستوفي عن أبي عثمان سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي في كتاب «مغازيه»... وأورد القصة بتمامها. وهي في الأغاني...

وعاتكة زوج الزبير من الصحابيات أخبرها في الإصابة (١١/٨).

والشاهد في إثبات المحصل (ص ٧٩)، المنخل (ص ١٧٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٧/٩)، شرحه لابن يعيش (٢٠٢/٣).

وينظر: المنصف (١٢٧/٣)، اللامات (ص ١٢١)، الأهمية (ص ٣٧)، الإنصاف (ص ٣٣٦)، الجني الداني (ص ٢٠٨)، المغني (ص ٢١)، شرح شواهد (ص ٧١)، شرح أبياته (٨٩/١)، الخزانة (٣٤٨/٤).

(٢) لأبي علي كلام على «إن» المخففة خصه بمسألة في المسائل البغداديات رقم (١٩) (ص ١٧٥ - ١٨٥).

البيت إنك لمسلماً قاتلٌ واجبٌ عليك عقوبة المُتعمد، وهذا بمنزلة قولهم:
إن زيدا لطمعك آكل.

قال جازُ الله: «وتقول: علمت إن زيدا منطلقٌ والتقدير: إنه زيد منطلق
وقال الله تعالى^(١): ﴿وَأَخْرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ وقال:

فِي فِتْيَةِ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ
وعلمت أن لا يخرج زيد، وأن قد خرج وأن سوف يخرج وأن سيخرج
قال الله تعالى^(٢): ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ وقال: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ
مِنْكُمْ مَرَضَى﴾.

قال المُشْرَحُ: الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِي «إِنْ» الْمَفْتُوحَةِ الْمَشْدَدَةِ لَا
تخفف؛ أن هذه إلا، وإضمار القصة والحديث يُراد معها. أن المفتوحة في
البيت لما دخلت على الجملة الاسمية لم تحتج معها إلى التعويض.

فإن سألت: فأين التعويض في قوله^(٣): ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا﴾ وفي
قراءة نافع^(٤) ﴿أَنْ عَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾؟.

أجبت: ما في «لو» من معنى النفي، ولذلك لو قلت: جاءني رجلٌ إلا
زيدٌ لجاز أن يكون «إلا زيد» على الوصف وأن تكون على الاستثناء قالوا لأن
«لو» يشوبها معنى النفي، ولهذا أجاز المبرد أن تكون «إلا» في قولك لو كان
معي رجلٌ إلا زيداً استثناء وقد علمت أن البدل في الاستثناء لا يكون إلا في

(١) سورة يونس: آية ١٠.

(٢) سورة البلد: آية ٧.

(٣) سورة الجن: آية ١٦.

(٤) سورة النور: آية ٩.

وقراءة نافع في السبعة لابن مجاهد (ص ٤٥٣)، التيسير (ص ١٦١)، البحر المحيط

(٤٣٤/٦).

غير المُوجب من الكلام ولذلك جاز في الشعر أن تفعلين تشبيهاً للجزاء بالذي .

فإن سألت: هذا معارض لما نقلته عن الشيخ - رحمه الله - في قسم الأسماء من أن «لو» بمنزلة «إن» في أن الكلام معه موجب؟ .

أجبت: إذا وقع تعارض بين معنى نص الشيخ والمُبرد وفَقنا بينهما فقلنا: ذلك قبل تمام المجازاة عند ذكر الشرط والجزاء، أما بعد تمام المجازاة فلا، وذلك أنها بمجموعها تجعل عبارة عن النفي ومنه قوله تعالى (١): ﴿ وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا لَفَسِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾ .

أما قراءة نافع فكون الفعل دعاءً يعرف أنها ليست بالمصدرية وهذا لأن كَوْنَ الفعل دعاءً ليس من معنى المَصْدَرِ في شيءٍ . وأما قوله تعالى (٢): ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا ﴾ فحرف الشرط هنا قد سدَّ مسدَّ السين وسوف، ومن قال بأن «أن» هاهنا هي المصدرية فقد وَهَمَ، لأن ما نزل في الكتاب سماعهم، ولأن «إذا» يمتنع أن تكون هي المصدرية ومثلها قوله (٣):

هَلْ فِي الْقَضِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَعْنَيْتُمْ وَأَمِيتُمْ فَأَنَا الْبَعِيدُ الْأَجْنَبُ
من التبيين في الدلالة على وجوب ذلك التقدير، أعني: تقدير إضمار الشأن والقصة بيت الأعمش (٤) هاهنا، ومن أجل ذلك جاز تقديم «هالك»

(١) سورة الأنفال: آية ٤٣ .

(٢) سورة النساء: آية ١٤٠ .

(٣) تقدم ذكره مع أبيات في الجزء الأول مع الشاهد:

* لا أم لي إن كان ذاك ولا أب *

(٤) ديوان الأعمش (ص ٤٥) .

توجه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٧٩)، المُنخل (ص ١٧٧)، شرح

= المفصل لابن يعيش (٧٤/٨)، شرحه للأندلسي (٢٠٣/٣) .

ولو كانت الجملة بعدها إذا خفت باقيةً على حكمها قبل التخفيف لوجب أن لا يجوز «هالك». قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: كما لا يجوز أن يقول أن هالك كل من يحفى ويتعل. «من يحفى» بالحاء المهملة هو الفقير ومن يتعل هو الغني. يقول: في فتية كالسيوف في مضائهم في الأمور وقد علموا أنه لا ينجو من الموت أحد، فهم لا يبالون بالموت، ونحوه في المعنى ما أنشدني بعض كبار الأئمة ببخارى:

عَلَيْهَا رِجَالٌ مِنْ خُرَّاسَانَ أَيْقَنُوا بِأَنَّ الْفَتَى مِنْ مَوْتِهِ غَيْرُ سَالِمٍ
ويحتمل أن يكون المعنى أنهم صباح وجوههم كالسيوف ضياؤها، وقد علموا أن الهلاك يشتمل على الناس كلهم فهم يسعون لنيل الملاذ قبل أن يحال بينها وبينهم.

البيت للأعشى، وقبله^(١):

وَقَدْ غَدَوْتُ إِلَى الْحَانُوتِ يَتَّبِعُنِي شَاوٍ مِثْلُ شَلُولٍ شُلْشُلٍ شَوْلٍ
الشَّاوي: هو الشَّواء، والمِثْلُ: هو الذي يشلُّ في السَّفود اللحم من شللت الثوب: إذا خطته خياطةً خفيفةً. والشُّلُولُ بمعنى المِثْلُ، وقيل: الشلول: هو الذي عادته ذلك. رجلٌ شُلْشُلٌ - بالضم - أي: خفيفٌ عن الجوهرى^(٢). يقول: أغدو إلى بيت الخمار ومعى غلامٌ شواءٌ طبَّأخ.

= وينظر: الكتاب (٢٨٢/١، ٤٤٠، ٤٨٠)، (١٢٣/٢)، شرح أبياته لابن السيرافي (٧٦/٢)، شرح الكتاب للسيرافي (٤٩/٤)، المقتضب (٩/٣)، المحتسب (٣٠٨/١)، المنصف (١٢٩/٣)، الخصائص (٤٤١/٢)، الأصول (٢٣٩/١)، المقتصد (٤٨٣/١)، أمالي ابن الشجري (٢/٢)، الإنصاف (ص ١١٣)، خزنة الأدب (٥٤٧/٣)، (٣٥٦/٤) عجزه في الديوان:

* أن لَيْسَ يَنْفَعُ عَنِ ذِي الْحَيْلَةِ الْحَيْلُ *

(١) ديوان الأعشى (ص ٤٥).

(٢) الصحاح (ص ١٧٣٨) (شلل).

قال جارُّ الله: «(فُضِّلَ) والفعلُ الذي تَدْخُلُ عليه المَفْتُوحَةُ مُشَدَّدةٌ أو مُخَفَّفَةٌ يجب أن يُشاكلها في التَّحْقِيقِ كقوله تعالى^(١): ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴾ وقوله تعالى^(٢): ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ فإن لم يكن كذلك نحو أرجو وأطمع وأخاف فلتدخل على «إن» الناصبة للفعل كقوله تعالى^(٣): ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي ﴾ وكقولك: أرجو أن يحسن إليّ، وأخاف أن تسيء إليّ، وما فيه وجهان كظننت وحسبت وخطت فهو داخل عليهما جميعاً، تقول: ظننت أن تخرج وأنت تخرج وأن ستخرج وقرىء قوله^(٤): ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ بالرفع والنصب».

قال المُشَرِّحُ: يعني بالوجهين في قوله: «وما فيه وجهان» الشك [١٥٢/أ] واليقين / لأن هذه الأفعال تُستعمل مرةً للشك (وأخرى)^(٥) لليقين.

اعلم أن الأفعال على ثلاثة أضرب:

فعل يدل على ثبات الشيء واستقراره.

وفعل يدل على خلاف الثبات والاستقرار.

وفعل كَرَبَ إلى هذا مرةً، وإلى ذاك أخرى، فالأول: نحو العلم اليقين والثاني: نحو الخوف والطمع، والثالث: نحو حسبت وزعمت وظننت، فبعد الأول تقع المشددة وبعد الثاني المخففة، وبعد الثالث تقع تلك مرة وهذه أخرى، فأما استعمالهم إياه استعمال العلم فقوله تعالى^(٦): ﴿ أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ وكذلك قوله^(٧): ﴿ وَإِنَّا ظَنَّنَا أَنْ لَنْ نَقُولَ

(١) سورة النور: آية ٢٥.

(٢) سورة طه: آية ٨٩.

(٣) سورة الشعراء: آية ٨٢.

(٤) سورة المائدة: آية ٧١، والقراءة في شرح المفصل لابن يعيش (٧٧/٨).

(٥) في (ب).

(٦) سورة القيامة: آية ٣.

(٧) سورة الجن: آية ٥.

الإنسُ والجنُّ ^(١) «على الله كذباً» ﴿ إِنَّ هَاهُنَا هِيَ الْمَخْفَفَةُ مِنَ الشَّدِيدَةِ لِأَنَّ «إِنَّ» النَّاصِبَةَ لَا تَقَعُ بَعْدَهَا «لَنْ» حَتَّى لَا يَجْتَمِعُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى الْاِسْتِقْبَالِ حِرْفَانٌ، كَمَا لَا يَجْتَمِعُ «إِنَّ» النَّاصِبَةَ بِالسَّيْنِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ^(٢): ﴿ أَيُحْسَبُونَ إِنَّهُمْ نُمِدُّهُمْ ﴾ أَمَا اسْتِعْمَالُهُمْ إِيَّاهُ ^(٣) كَاسْتِعْمَالِ الْحَرْفِ فَقَوْلُهُ تَعَالَى ^(٤): ﴿ تَنْظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ .

تخمير: لو قلت: علمت إن تقول لم يحسن حتى يأتي بما يكون عوضاً نحو «قد» و«لا» و«سوف» و«السين».

فإن سألت: فما تقول في قوله تعالى ^(٥): ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ فإنه لم يدخل بين «إن» و«ليس» شيء؟.

أجبت: قال الشيخ أبو علي الفارسي وإنما جاء هذا لأن «ليس» ليس بفعل ^(٦).

قال جارُ الله: «(فصل) وتخرج «إن» المكسورة إلى معنى «أجل» قال:

وَيَقْلُنَّ شَيْبُ قَدْ عَلَاكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

وفي حديث عبد الله بن الزبير: «إِنَّ وَرَاكِبَهَا».

قال المُشْرَحُ: هذا كما لو قيل: أعطاك زيد فقلت إنه أي: أجل، لا أنه الحق به في الوقف الهاء لبيان فتحة النون كراهية أن تسكن فتسقط، لأنهم لم يففوا على متحرك، وإنما جاز ذلك في أن، لأنها لما كانت تحقق معنى

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) سورة (المؤمنون): آية ٥٥.

(٣) في (ب).

(٤) سورة القيامة: آية ٢٥.

(٥) سورة النجم: آية ٣٩.

(٦) كلام الفارسي في حرفية (ليس) في المسائل الحلبيات (ص ٢١٠) فما بعدها.

الكلام الذي تكلم به المتكلم نحو إن زيدا ركب خرجت إلى تحقيق معنى الكلام الذي تكلم به السائل. قال الأعرابي لعبد الله بن الزبير^(١): «لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ»، فقال له: «إِنَّ وَرَاقِبَهَا» ما قَبَلَ الْبَيْتِ^(٢):

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصُّبُوحِ يَلْمُنِي وَالْوُمُهْنَةُ
وَيَقْلُنُ..... الْبَيْتِ

قال جارُّ اللِّه: «وتخرج إن» المفتوحة إلى معنى «لعل» (في) قولهم: إيتِ السوق إنك تشتري لحماً.

قال المُشْرَحُ: أصلها ائت السوق لأنك تشتري لحماً، و«إن» مع اللام تجري مجرى «لعل» في مواضع كثيرة، تقول: أطع ربك لأنك تفلح ولعلك تفلح بمعنى وقال حطاط بن يعفر^(٣):

أرْبِنِي جَوَاداً مَاتَ هُزْلاً لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ [أَوْ بَخِيلاً]^(٤) مُخَلِّداً
ويروى: (لأنني أرى) قال المرزوقي^(٥): هو بمعنى: لعلني، وبيت أبي النجم^(٦):

(١) الأعرابي هو فضالة بن الشرك الوالبي، الأغاني (١٥/١)، وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢٧١/٢).

(٢) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، ديوانه (ص ٦٦).

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٨٠)، المنخل (ص ١٧٩)، شرح المفصل (٦/٨)، شرحه للأندلسي (٢٠٥/٣).

وينظر: الكتاب (٤٧٥/١)، شرح أبياته لابن السيرافي (٣٧٥/٢)، الأزهية (ص ٢٦٧)، الجنى الداني (ص ٣٩٩)، المغني (ص ٣٧)، شرح شواهد (ص ١٣٦)، شرح أبياته، خزانة الأدب (٤٨٥/٤).

(٣) الحماسة (ص ٥٧١) (رواية الجواليقي). وهو أخو الأسود بن يعفر النهشلي التميمي المشهور.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) شرح الحماسة (٤/١٧٣٤).

(٦) ديوان أبي النجم (ص ١٦٤)، وقبله:

* واغد لعناً في الرهان نُرسله *

وبعضهم يُنشد «لأننا» أي: لَعَلْنَا، ثم يحذف اللام لكثرة دورها في الكلام، وعليه قوله تعالى^(١): ﴿وما يُشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾.

قال جار الله: «وتُبدلُ قَيْساً وَتَمِيماً همزتها عيناً فتقول: أشهد عن مُحَمَّدًا رسولُ الله».

قال المُشرِّحُ: هذا كإيرادهم بيتَ ذِي الرِّمة^(٢):

* أأنَّ تَرَسَّمَت مِن خَرَقَاءَ مَنزَلَةً *

«أَعَنَ تَرَسَّمَت»، وهي عَنَعَةٌ تَمِيمٌ.

قالَ جارُ الله: «لكن» وهي^(٣) للاستدراك، توسطها بين كلامين متغايرين نفيًا وإيجابًا، وتستدرك بها النفي بالإيجاب، والإيجاب بالنفي، وذلك قولك. ما جاءني زيدٌ لكنَّ عمراً جاءني، وجاءني زيدٌ لكنَّ عمراً لم يجيء». *

قال المُشرِّحُ: «لكن» لها شريطتان:

أحدهما: أن تتوسط بين كلامين متغايرين نفيًا وإيجابًا.

ثُمَّ سَمِعْنَا بَرهَانِ نَأْمِلَةَ
قَيْدَ لِه مِن كُلِّ أَفْقٍ جَحْفَلَةَ
فَقُلْتُ لِّلسائِسِ قَيْدُهُ وَأَعْجَلَةَ
وَأَغْدُ لَعْنًا فِي الرِّهَانِ نُرْسَلَةَ

(١) سورة الأنعام: آية ١٠٩.

(٢) ديوان ذِي الرِّمة (ص ٥٦٧) وتماه:

* ماء الصَّبَابَةِ مِن عَيْنِكَ مَسْجُومٌ *

وينظر: مجالس نعلب (ص ١٠١)، الخصائص (١١/٢)، سر صناعة الإعراب (ص ٢٢٩، ٧٢٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٩/٨)، الجنى الداني (ص ٢٥٠)، الخزانة (٤/٣١٤، ٤٩٥).

(٣) في (ب): «وهو».

الثاني: أن يتناسب المتغايران لو قلت: جاءني زيد لكنَّ عمراً لم يضرب لم يجز.

فإن سألت: ما معنى الاستدراك؟

أجبت: رفع وهم تولّد عن كلام متقدم رافعاً شبيهاً بالاستثناء، ومن ثم قالوا الاستثناء في [«لكن» بمعنى الاستدراك]^(١)، فإن كان ما قبلها نفيّاً كان ما بعدها موجباً مستدركاً له ما نفي عمّا قبلها كما وصفنا، وكذلك معنى الاستثناء إذا قلت: ما جاءني القوم إلا زيدا، ألا ترى أنك نفيت المجيء عن القوم وأثبتته لزيد وكذلك إذا قلت: جاءني القوم إلا زيدا فقد أوجبت المجيء للقوم ونفيته عن زيد. قال أبو سعيد السّيرافي^(٢): وقد أجزت «إلا» مجرى لكنّ إذا قلت: ما في الدار إنسان إلا حماراً أي: لكن حماراً وإذا قلت: إن لفلان مالا [١٥٢/ب] إلا أنه شقي، والمعنى لكنّه يترك الانتفاع به وكذلك إذا قلت: إن لزيد مالا لكن عمراً شقي وإلا أن عمراً شقي جاز^(٣) لتقارب معنيهما.

قال جار الله: «(فصل) والتغاير في المعنى بمنزلته في اللفظ كقولك: فارقني زيد لكن عمراً حاضر، وجاءني زيد لكن عمراً غائب، وقوله عز وجل^(٤) ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ على معنى النفي وتضمن ما آراكم كثيراً».

قال المشرّح: قوله ﴿ولكنَّ الله سلّم﴾ أي: عصم وأنعم بالسلامة من الفشل والتنازع في الاختلاف.

قال جار الله: «(فصل): وتخفف فيبطل عملها كما يبطل عمل «إن» و«أن» وتقع في حروف العطف على ما سيجيء بيانه».

(١) في (أ): «كل يعني الإيهام».

(٢) شرح الكتاب (٣/١١٠).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) سورة الأنفال: آية ٤٣.

قال المُشَرِّحُ: «لكنَّ» و«لكنْ» متقاربتا المعنى إلا أنَّ المشددة من الحروف المُشَبَّهة والمخففة من حروف العطف. قال أبو حاتمٍ: إذا كانت «لكن» بغير واو في أولها فالتخفيف فيها الوجه، نحو ﴿لكنَّ الرَّاْسِخُونَ﴾^(١) ونحوه، لأنها بمنزلة «بل» من جهة أنها لا تدخل عليها الواو، ولأنها من حروف العطف. وإذا كانت بالواو في أولها فالتشديد فيها هو الوجه وإن كان الوجهان جائزان.

قال جارُّ اللِّه: «كأنَّ» هي للتشبيه ركبت الكاف مع «أن» كما ركبت مع «ذا» و«أي» في كذا وكأي وأصل قولك: كأنَّ زيداً الأسد، أنَّ زيداً كالأسد، فلما قدمت الكاف فتحت لها الهمزة لفظاً و^(٢)المعنى على الكسر^(٢).

قال المُشَرِّحُ: كَذَا، وكأَيُّ قد مضيا في قسم الأسماء.
قال جارُّ اللِّه: [فصلٌ والفرق]^(٣) بينه وبين الأصل أنك^(٤) هاهنا بانٍ كلامك على التشبيه من أول الأمر، ومن ثمَّ بعد مضي صدره عن الإثبات.

قال المُشَرِّحُ: إنما فَتَحُوا الكاف^(٥) مع «إن» لأنها^(٦) لا تدخل على المفرد وراعوا حقها لفظاً، وإن كان المعنى على الكسر، لكونها جملةً، وهذا كقولك: الضاربُ زيدٌ، ^(٧)فإنَّ ضارب في قولك: الضارب فعل، بدليل أنك قلت: جاءني^(٧) فمعناه: الذي ضربَ زيداً جاءني لكنه أخرج في معرض الاسم مراعاةً للام نظير كأنَّ زيداً الأسد، اضرب إماً زيداً وإماً عمراً ونظير زيدٌ كالأسد اضرب زيداً أو عمراً.

(١) سورة النسا: آية ١٦٢.

(٢-٢) في (ب).

(٣) في (أ): «والفصل بينه...».

(٤) ساقط من (أ).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) ساقط من (ب).

(٧-٧) ساقط من (ب).

قال جارُ اللَّهِ: «(فصل) وتخفف فيطل عملها، قال^(١):
 وَنَحَرَ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنَّ تَدْيِيهِ حُقَّانٍ
 ومنهم من يُعملها قال:

* كَأَنَّ وَرِيدِيهِ رِشَاءُ خُلْبِ *

قال المُشْرِحُ: الخُلْبُ: هو اللَّيْفُ. الرُّوَايَةُ المشهورة^(٢) (كَأَنَّ وَرِيدَاهُ).
 قال جارُ اللَّهِ: «وفي قوله:

* كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى نَاصِرِ السَّلْمِ *

ثلاثةٌ أوجهُ الرَّفْعِ والنَّصْبِ، والجَرُّ على زيادة «أن».
 قال المُشْرِحُ: أَمَّا الرَّفْعُ فعلى إبطال عملها. وَأَمَّا النَّصْبُ فعلى
 إعمالها. وَأَمَّا الجَرُّ فكما ذكره الشيخ - رحمه الله - على زيادة «أن».
 هذا البيت لِعَلْبَاءِ بنِ أَرْقَمِ اليَشْكُرِيِّ، وأول البيت^(٣):

(١) هذا البيت لم ينسب إلى قائله.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المُحصل (ص ١٨١)، المُنخل (ص ١٨١)، شرح
 المفصل لابن يعيش (٨٣/٨)، شرحه للأندلسي (٢٠٧/٣).

وينظر: الكتاب (٨١/١)، شرحه للسيرافي (٢٤٦/١)، الأصول لابن السراج (٢٤٦/١)،
 المحتسب (٣٠٨/١)، المنصف (١٢٨/٣)، أمالي ابن الشجري (٢٣٧/١)، الإنصاف
 (ص ١١٣)، التبيين (ص ٣٤٩)، الجنى الداني (ص ٥٧٥)، الخزانة (٣٦٥/٤).

(٢) ينسب هذا الرجز إلى رُوْبَةِ بنِ العجاج ملحقات ديوانه (ص ١٦٩).

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المُحصل (ص ١٨١)، المُنخل (ص ١٨٠)، شرح
 المفصل لابن يعيش (٨٣/٨)، شرحه للأندلسي (٢٠٨/٣).

وينظر: الكتاب (٤٨٠/١)، شرح أبياته لابن السيرافي (٧٥/٢)، المقتضب (٥٠/١)،
 الإنصاف (ص ١١٣)، التبيين (ص ٣٤٩)، المقرب (١١٠/١)، التصريح (٢٣٤/٢)،
 الخزانة (٤٥٦/٤).

(٣) جاء في الأصول لابن السراج (٢٤٥/١) لابن صريم اليشكري.

والبيت ضمن قصيدة في الأَصْمَعِيَّاتِ (ص ١٥٧) لِعَلْبَاءِ بنِ أَرْقَمِ. قال ابن المستوفي:
 «البيت لابن أصرم اليشكري، ووجدته لعلباء بن أرقم اليشكري».

فِيَوْمًا تُؤَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ كَانَ البيت
وبعده:

وَيَوْمًا تُرِيدُ مَا لَنَا مَعَ مَالِهَا فَإِنْ لَمْ تُنَلِّهَا لَمْ تُنَمِّنَا وَلَمْ تَنَّمْ

حذف اسم «كان» واسمها ضميرٌ يعود^(١) إلى المرأة التي تقدم ذكرها يريد: كأنها ظبيّة. الوجه المقسم: هو الحسن، وأصله القسمة كان كل موضع منه أعطي حقه وقسمته من المناسبة. تعطو: تمدّ يدها^(٢) إلى أغصان الشجر فتميلها وتأكل منها، وقوله^(*): «ويوماً توافينا بوجه مقسم» نلها من الإنالة، يريد: فإن منعناها المطلوب آذتنا^(٣) وكلمتنا بكلام يمنعنا النوم^(٤).

قال جابر الله: «ليت» هي للتمني كقوله تعالى^(٥): ﴿يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ﴾، ويجوز عند الفراء أن تجرى مجرى أتمنى^(٦) فيقال: ليت زيدا قائماً، كما يُقال: أتمنى زيدا قائماً، والكسائيُّ يجيز ذلك على إضمار كان والذي غرهما منها قول الشاعر:

= توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٨٢)، المنخل (ص ١٨٠)، شرح المفصل لابن يعيش (٨٣/٨)، شرحه للأندلسي (٢٠٩/٣).
وينظر: الكتاب (٢٨١/١)، شرح أبياته لابن السيرافي (٥٢٥/١)، شرح الكتاب للسيرافي (٥٠/٤)، الأصول لابن السراج (٢٤٥/١)، المنصف (١٢٨/٣)، سر صناعة الإعراب (ص ٦٨٢)، أمالي ابن الشجري (٢٣٧/١)، الجني اللداني (ص ٢٢٢، ٥٢٢)، المغني (ص ٣٢)، شرح شواهد (ص ١١١)، شرح أبياته (١٥٨/١)، الخزانة (٣٦٤/٤، ٤٨٩).

(١) في (أ): «واسمها ضمير كان».
(٢) في (ب): كتب في الهامش: «جيدها» قراءة نسخة أخرى.
(*) أورد المؤلف هذه العبارة ولم يشرحها. وهو إنما نقل شرح البيت عن أبي محمد بن السيرافي وجاء في شرح أبيات الكتاب: «فيوماً توافينا بوجه مقسم» يريد أن يستمتع بحسنها يوماً، ونشغلها يوماً آخر بطلب ماله...».

(٣) في (أ): «آذتنا».

(٤) في (ب): «من النوم».

(٥) سورة الأنعام: آية: ٢٧.

(٦) في (أ): «التمني».

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا *

وقد ذكرت ما هو عليه عند البصريين.

قال المُشْرَحُ: وقد مضى الكلام في هذه المسألة في قسم الأسماء متناً وشرحاً، وتقديره عند الكسائي^(١): يا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا كائنته رَوَّاجِعَا.

قال جارُ اللّهِ: «وتقول: لَيْتَ أَنْ زِيداً خَارِجٌ وتسكت كما تسكت على ظننتُ أَنْ زِيداً خَارِجٌ».

قال المُشْرَحُ: ابنُ السَّرَّاجِ: تقولُ: لَيْتَ أَنْ زِيداً مَنْطَلِقُ، فأصل هذا الابتداء والخبر فينوب عن خبر «لَيْتَ»، ولا يجوز لَيْتَ أَنْ يقوم زيد حتى يأتي

[١/١٥٣] بخبر.

قال جارُ اللّهِ: «لَعْلٌ» هي لتوقُّعٍ مرجوٍ أو مخوفٍ، وقوله تعالى^(٢) ﴿لَعْلَ السَّاعَةِ﴾، ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾^(٣) ترجُّ للعبادِ، وكذلك قوله^(٤) ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ معناه اذهبا أنتما على رجائكما ذلك من فرعون.

قال المُشْرَحُ: سيبويه^(٥) معنى «لعل» و«عسى» طمع وإشفاق، وقد تخرج إلى معنى «كي» فيكون معناها الإيجاب والتحقيق، وعلى ذلك تفسير أكثر المفسرين قوله^(٦): ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ أي: تتقون الشرك والفواحش، وقوله^(٧): ﴿انقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ

(١) الأصول لابن السراج (١/٢٤٨).

(٢) سورة الأحزاب: آية ٣٣.

(٣) سورة البقرة: آية ١٨٩.

(٤) سورة طه: آية ٤٤.

(٥) الكتاب (٢/٣١١)، والنص بتمامه نقله ابن المستوفي في إثبات المحصل (ص ١٨٣).

(٦) سورة البقرة: آية ٢١.

(٧) سورة البقرة: آية ١٨٩.

تَفْلِحُونَ ﴿ أَي : تفلحون بالبقاء في دار نعيم مقيم ، وقوله ^(١) : ﴿ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ أَي : ولتشكروا ، وهذا تدریس ، وتحقیقه ما ذكره الشيخ - رحمه الله - .

[قال جارُ الله : «وقد لَمَحَ فيها معنى التَّمَنِي من قرأ^(٢) ﴿ فَأَطْلَعَ ﴾ بالنَّصْب ، وهي في حرفِ عاصمِ» .

قال المُشَرِّحُ : ذلك لأن من يَطْمَع في الشيء يتمناه^(٣) .

قال جارُ الله «(فصلٌ) وقد أجازَ الأَخْفَش لعلَّ أن زيدا قائمٌ قاسها على «ليت» وقد جاء في الشعر^(٤) :

لعلَّك يوماً أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُنكَ أَجْدَعَا
قياساً على «عسى» .

قال المُشَرِّحُ : أجراه مَجْرَى عساک أن تلم ملمةً ، كما أجرى «عسى» مجرى «لعل في قوله^(٥) :

* عَسَاكَ تُعْذِرُ إِنْ قَصَّرْتَ فِي مَدْحِي *

(١) سورة القصص : آية ٧٣ .

(٢) سورة غافر (المؤمن) : آية ٣٧ .

والقراءة في السبعة (ص ٥٧٠) ، التيسير (ص ١٩١) ، إعراب القرآن للنحاس (١١/٣) ، البحر المحيط (٤٦٥/٧) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) البيت لمتمم بن نويرة اليربوعي في ديوانه (ص ١١٩) من قصيدته التي يرثي فيها أخاه مالكا .
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل (ص ١٨٣) ، المنخل (ص ١٨٠) شرح
المفصل لابن يعيش (٨٦/٨) ، شرحه للأندلسي (٢٠٩/٣) .

وينظر : المقتضب (٣/٧٤) ، المغني (ص ٢٨٨) ، شرح شواهد (ص ٢٣٧) ، شرح أبياته

(٥/١٧٥) ، الخزانة (٢/٤٣٣) .

(٥) شرح المفصل للأندلسي (٢٠٩/٣) .

قال جازُّ الله: «(فصل: وفيها لغات لَعْلٌ وَعَلٌ^(١) وأنَّ ولأنَّ ولَعَنَّ ولَعَنَّ
وعند أبي العباس أصلها «عل» زيدت عليها لامُ الابتداء».

قال المُشَرِّحُ: الشاهد بصحة قول أبي العباس وجهان:

أحدهما: قولهم عَلٌّ بمعنى لعل.

وثانيهما: أنك لو سميت بـ «لعل» حكيت كما لو سميت بكأن، ولو
كان مفرداً لما وجبت فيه الحكاية.

فإن سألت: لو كانت لامُ الابتداء لجاز^(٢) في قولك: لعلُّ زيداً منطلق
وعمرو بالرفع كما جازَ إن زيداً منطلقٌ وعمرو؟

أجبت: لامُ الابتداء كما تدخل على المبتدأ تدخل على ما كان مبتدأ
تقول: إن كان زيداً لهو الظريف، وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنْ كُنَّا لَنَحْنُ﴾

(١) تأخرت في (ب) عن موضعها إلى الآخر.

(٢) في (ب): «لما جاز».

[بَابُ حُرُوفِ الْعَطْفِ]

قال جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الحروف:

حروف العطف»

قال المُشْرَحُ: العطفُ في الكلمةِ المُختلفةِ نظيرُ التَّثنيةِ في الأسماءِ المُتَّفِقةِ.

قال جارُ اللَّهِ: «العطفُ على ضَرْبَيْنِ عطفٌ مفردٌ (١) وعطفٌ جملةٌ على جملةٍ».

قال المُشْرَحُ: إذا (١) عطفت مفرداً على مفردٍ فهو بمنزلةِ كلامٍ واحدٍ وكذلك إذا قلتُ: زيدٌ ضربتُ عمراً وأخاه، وزيدٌ ضربتُ عمراً ثم أخاه، وزيدٌ ضربتُ عمراً أو أخاه، جاز، ولو قلتُ: زيدٌ ضربتُ عمراً وضربتُ أخاه لم يَجْزِ لأنَّ الثاني وإن صار فيه الثاني ملتبساً بالأول لكن في كلامٍ آخر فلم يُغنِ غناء الأول.

قال جارُ اللَّهِ: «وله عشرةٌ أحرفٍ: فالواو والفاءِ وثم وحتى أربعتها على جمع المعطوف للمعطوف عليه في حكمٍ، تقول: جاءني زيد وعمرو، وزيد

(١ - ١) ساقط من (ب).

يقوم ويقعد، وبكر قاعد وأخوه قائم، وأقامَ بشرٌ وسافرَ خالدٌ، فتمع بين الرجلين في المجيء، وبين الفعلين في إسنادهما إلى زيدٍ، وبين مضموني الجملة في الحصول.

قال المُشَرِّحُ: ليس في حروف العطف ما يوجب المشاركة بين الثاني والأول سوى هذه الثلاثة أعني: الواو والفاء وثم، وأنها كالأصول و«سوى» «حتى» وسائرهما توقع الشَّرْكة بينهما في اللَّفْظ دون المعنى، ثم الذي هو أصل لهذه [الأصول] ^(١) هو الواو، والدَّلِيل على ذلك أنها لا تُوجِب إلا الاشتراك [بين الشيئين] ^(٢) في حكمٍ واحدٍ، وسائر حروف العطف تُوجب زيادة حكم على هذا ألا ترى أن الفاء توجب الترتيب، و«أو» للشك، و«بل» للإضراب، فلما كانت في هذه الحروف زيادة معنى على حكم العطف صارت في المعنى كالمركبة والواو مفردة، والمفردة قبل المركبة ^(٣).

فإن سألت فما الفرق بين قولك: قام زيد قام عمرو وبين قولك قام زيد وقام عمرو؟.

أجبت: الفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: ما ذكره الإمام المحقق عبدُ القاهر الجُرْجَانِي ^(٤) من أن عطف الجملة على الجملة يقتضي أن يكون بينهما تناسب، بدليل أنك لو قلت زيدٌ قاعدٌ وعمروٌ شاعرٌ لم يحسن، ولذلك عبأوا على أبي تمام قوله:
لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبِيرٌ ^(٥) وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ

(١) في (ب).

(٢) في (ب).

(٣) في (ب): «والتركيب بعد المفردة».

(٤) دلائل الإعجاز (ص ٢٢٥)، والبيت لأبي تَمَّام في ديوانه (ص ٢٩٩).

وينظر: معاهد التنصيص (٩١/١).

(٥) في (أ): «ضر».

هذا محصولُ كلامه .

والثاني : أنك في الأولِ تقولُ : ادعى قيامَ زيدٍ ادعى قيامَ عمرو من غير أن تصرح بثنية الدعوى .

فإن سألت : / فما الفرق بين قولك : قامَ زيدٌ قامَ عمرو، وبين قولك : [١٥٣/ب] قامَ زيدٌ وقام عمرو وبين قولك : قام زيد وعمرو؟ .

أجبتُ : بين ذلك فرق ، لأنك بالثالث كما لا تصرح بثنية الدعوى لا تثني أيضاً الدعوى ، وفي الأول إن كنت لا تصرح بثنية الدعوى لكنك تثني الدعوى ، وفي الثاني تصرح .

قال جارُ الله : «وكذلك ضربتُ زيداً فعمراً ، وذهب عبدُ الله ثم أخوه ورأيتُ القومَ حتى زيدا ، ثم أنها تفترق بعد ذلك» .

قال المُشرِّحُ : هذه الحُروف معانيها تُساق إليك عن قريب .

قال جارُ الله : «(فصلٌ) فالواو للجمع المطلق من غير أن تكون المبدوء به داخلاً في الحكم قبل الآخر ، ولا أن تُجمعا في وقتٍ واحدٍ ، بل الأمران جائزان ، وجائز عكسهما نحو قولك : جاءني زيدُ اليوم وعمرو أمس ، واختصم بكر وخالد ، وسيان قعودك وقيامك وقال الله تعالى^(١) : ﴿ وادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً ﴾ وقال^(٢) : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةً وادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ والقِصَّةُ واحدة» .

قال المُشرِّحُ : في قولك جاءني زيدُ اليومَ وعمرو أمسِ جازَ الواو وإن لم يَقترن الفعلان ، وفي قولك : اختصم بكر وخالد جاز الواو مع اقتران الفعلين ، وفي قولك : سيان قعودك وقيامك جازَ الواو مع استحالة اقترانهما ، وفي

(١) سورة البقرة : آية ٥٨ .

(٢) سورة الأعراف : آية ١٦١ .

قوله: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾ مع اقترانهما. حِطَّةٌ: أي: حِطَّ
عنا ذُنُوبَنَا.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وقال سيبويه^(١): ولم تجعل للرجل منزلة
بتقديمك إياه يكون أولى بها من الحمار كأنك قلت مررت بهما».

قال المُشَرِّحُ: أي إذا قلت: مررت برجل وحمار.
قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والفاء و«ثم» و«حتى» تقتضي الترتيب إلا أن
الفاء توجب وجود الثاني بعد الأول بغير مهلة».

قال المُشَرِّحُ: الذي يدل على صحة ما قاله الشيخ - رحمه الله -
قولك: أعطيت زيدا مالاً فاستغنى، ولذلك تدخل على جزاء الشرط؛ لأن
الجزاء لا يتأخر عن الشرط.

فإن سألت: فإذا كان معنى الفاء وجودَ الثاني [من غير مهلة فما معنى
قوله: ما زلت أسيرٌ حتى دخلتُ الكوفةَ فالْبَصْرَةَ]^(٢) وبينهما مساوِفُ؟.

أجبتُ: معناه: إنك لم تقطع سيرك الذي به دخلت الكوفةَ حتى وصلتته
بسيرك الذي به دخلت البصرةَ، ولم يحدث بينهما مهلة.

ولو قلت: ثمَّ البصرة لكنتُ قد أحدثت بينهما مهلة.

قال جَارُ اللَّهِ: «و«ثم» توجبه بمهلةٍ ولذلك قال سيبويه^(٣): مررت
برجل ثم امرأة، فالمرور هاهنا مروران».

قال المُشَرِّحُ: ولذلك لا يجوز إدخالها^(٤) على الجزاء.

(١) الكتاب (٢١٨/١).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) الكتاب (٢١٨/١).

(٤) في (أ): «ادخال الهاء...».

قال جَارُ اللَّهِ: «ونحو قوله تعالى^(١): ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ وقوله^(٢): ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾ محمولٌ على أنه لما أهلكها حكمَ بأن البأس جاءها وعلى دوام الاهتداء وثباته».

قال المُشْرَحُ: نظير هذه المسألة الأولى: من يظهر منه الفعل المُحكَم فهو عالمٌ والمعنى: يحكم عليه بأنه عالم وعاقِل ونظير هذه المسألة الثانية: إذا كنت في أمرٍ فكن فيه أي: دُم على الكون فيه وأثبت عليه.

قال جَارُ اللَّهِ: «وحتى الواجبُ فيها أن يكون ما يُعطف به جزءاً من المعطوف عليه، إمَّا أفضلهُ كقولك: مات الناس حتى الأنبياء، وإمَّا أدونهُ كقولك: قدم الحُجَّاج حتى المُشاة».

قال المُشْرَحُ: إمَّا جاز ذلك لأنَّ الأنبياء من النَّاس، والمُشاة من الحُجَّاج، ولو قلت: مات الناس حتى الخيلُ، وقدم الحُجَّاج حتى الإبلُ لما جاز.

قال جَارُ اللَّهِ: «و«أو» و«أم» و«إمَّا» ثلاثها لتعليق الحكم بأحد المذكورين، إلا أن «أو» و«إمَّا» يقعان في الخبر والأمر والاستفهام نحو قولك: جاءني زيدٌ أو عمرو، وجاءني إمَّا زيد، وإمَّا عمرو واضرب رأسه أو ظهره؛ واضرب إمَّا رأسه وإمَّا ظهره، وألفيت إمَّا عبد الله وإمَّا أخاه و«أم» لا تقع إلا في الاستفهام إذا كانت متصلة، والمنقطعة تقع في الخبر أيضاً تقول: أزيد عندك أم عمرو، وفي الخبر «إنها لإبل أم شاء»^(٣).

قال المُشْرَحُ: المتصلة هي الكائنة بمعنى أيهما، والمنقطعة هي

(١) سورة الأعراف: آية ٤.

(٢) سورة طه: آية ٨٢.

(٣) أنظر: الأصول: ٢/٢١٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/٣٣٥، وشرح المفصل: ٨/٩٧.

المترجمة ببل وهمزة الاستفهام مثال المتصلة: أزيد عندك أم عمرو؟ [١٥٤/أ] والمعنى: أيهما عندك، والجواب فيها أن تقول: زيد إذا / كان عندك زيد أو عمرو إذا كان عندك عمرو، ومثال المنقطعة في الاستفهام أزيد عندك أم عندك عمرو؟ معناه: بل أعندك^(١)، ولو كانت هي المتصلة لما احتيج فيها إلى تكرير الظرف كأنه غلب على ظنك أن الذي عنده^(٢) زيد، فاستفهمت ليعود الظن نفيًا فلما أتممت الاستفهام غلب على ظنك أن الذي عنده عمرو فأعرضت عن الأول واستأنفت سؤالاً ثانياً كنعو ما فعلته بدئياً.

مثال المنقطعة في الخبر «أنها لإبل أم شاء»، لو كانت المتصلة لقلت إبل هي أم شاء؟ كأنه رفع لك أشخاص من بعد فغلب على ظنك أنها إبل، فأخبرت عنها على مقتضى ظنك، ثم لما تم الإخبار غلب على ظنك أنها شاء فأعرضت عن الإخبار واستأنفت سؤالاً.

وجواب المنقطعة: «نعم» أو «لا» فإذا قلت: نَعَمْ، وجب أن يكون عنده الثاني لاضرابك عن الأول وسؤالك عن الثاني.

تخمير: إذا أتى بعد «أم» المنقطعة حرف النفي كان معناها ومعنى «أو» سواءً كقولك أعندك زيد أم لا؟، لأنك حيث قلت: أعندك زيد؟ قد ظننت أنه عنده، ثم (أدركك ظن مماثل^٣) للأول أنه ليس عنده فقلت أم لا، وجوابه بنعم أو لا، فإذا قلت هل عندك بكر؟ فالسؤال عن كون بكر عندك وعدم كونه عندك فإذا قلت أم زيد لم تتصل. قال أبو سعيد السيرافي: وقد شبه النحويون «أم» المنقطعة بـ «بل» ولم يُريدوا أن ما بعد «أم» تحقيق كما بعد «بل»، وإنما أرادوا أن ما بعد «أم» استفهام مستأنف^(٤) بعد كلام يتقدمها،

(١) في (أ): «بل عندك».

(٢) في (ب): «عندك».

(٣-٣) في (ب): «ثم أدركت ظناً مماثلاً».

(٤) في (ب): «مستفهم».

كما أن ما بعد «بل» تحقيق مستأنف بعد كلام يتقدمها. قال أيضاً: والدليل على أنها ليست بمنزلة «بل» مجردة قوله عزَّ وجلَّ^(١): ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ ألا تَرَىٰ أنه لا يجوز بل اتخذ مما يخلق بنات هاهنا^(٢) لما ذكرته من المعنى، ومعناه: اتخذ مما يخلق بنات؟ بألف الاستفهام، ومعنى ذلك للإنكار عليهم [فيما]^(٣) ادَّعوه.

قال جارُّ اللّٰه: «(فصلٌ) بين «أو» و«أم» في قولك: أزيدُ عندك أو عمرو وأزيدُ عندك أم عمرو أنك في الأول لا يجهل كون أحدهما عنده فأنت تسأل عنه، وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده فتطالبه بالتعيين».

قال المُشَرِّحُ: إذا قال أزيدُ عندك أو عمرو فمعناه: هل أحدهما عندك؟ وجوابه: لا، أو نعم. وإذا قال: أزيد عندك أم عمرو فمعناه: أيهما عندك؟ وجوابه - على ما ذكرنا - : زيد إن كان عنده، وعمرو إن كان عنده وتقول: الحسن والحسين أفضل أم ابن الحنفية؟ فيكون الجواب أحدهما بهذا اللفظ. قال الشيخ أبو علي الفارسي^(٤): ولا يجوز أن تقول الحسن ولا الحسين لأنَّ المعنى أحدهما أفضل أم ابن الحنفية؟، فالجواب يكون على ما يتضمنه السؤال.

تخميرٌ: وتأخير الاسم في باب «أو» أحسن نحو أعندك زيد أو عمرو؟ وتقديمه في باب «أم» أحسن، لأن المسألة مع «أم» واقع عن الاسم ومع «أو» عن الفعل.

قال جارُّ اللّٰه: «(فصلٌ) ويقال: في «أو» و«إمًا» في الخبر أنهما للشكِّ وفي الأمرِ أنهما للتخيير والإباحة، والتَّخْيِيرُ كقولك: اضرب زيداً أو عمراً

(١) سورة الزخرف: آية ١٦.

(٢) في (ب): «هي».

(٣) في (ب).

(٤) الإيضاح (ص ٢٩١)، وينظر: المُقتصد شرح الإيضاح (٢/٩٥١).

وَتَعَلَّمَ إِمَامًا هَذَا وَإِمَامًا ذَاكَ، وَالْإِبَاحَةَ كَقَوْلِكَ: جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ،
وَتَعَلَّمَ إِمَامًا الْفِقْهَ وَإِمَامًا النَّحْوَ.

قال المُشْرَحُ: «أَوْ» في أصلها لتساوي شيئين فصاعداً في الشك، ثم اتسع فيها فاستعيرت من الشك. وذلك قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين تريد: أنهما سيان في استصواب أن يُجالسا.

تَخْمِيرٌ: اعلم أن «إمًا» العاطفة أصلها «إن» (ما) فأدغمت النون في الميم، والدليل على ذلك قوله^(١):

لَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسَكَ فَكَذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ

وأراد: «إمًا» والدليل عليه أنك لم تأت لإن بجواب، بعد البيت ولا قبله، أمّا بعده فظاهر، وأمّا قبله فلأن الفاء متى دخلت على حرف الشرط لم يجز أن يكون ما قبلها جواباً لها كقولك: أنا أجيتك فإن أتيتني وإن أسقطت الفاء فحينئذ (يجوز).

فإن سألت: فلم حُصِّت «إن» الجزائية بذلك؟

أجبت: لأن الشرط / يجوز أن يكون، ويجوز أن لا يكون، ومعنى [١٥٤/ب] «إمًا» في العطف إيجاد أحد الشيتين، فلمّا تضارعا من هذا الوجه أدخلت «إن» الجزائية في باب^(٢) العطف مع «ما»، فأعرفه بحثاً نقلته إليك بلفظ السلف.

قال جاز الله: «(فصل) وبين «أو» و«إمًا» من الفصل أنك مع «أو»

(١) البيت لدريد بن الصّمة في ديوانه (ص ٦٨) يرثي معاوية بن الشريد السلمي أخا الخنساء. والشاهد في الكتاب (١/١٣٤، ٤٧١)، (٢/٦٧)، المقتضب (٣/٢٨)، شرح المفصل (٨/١٠١)، الجنى الداني (ص ٢١٢، ٥٣٤)، الخزانة (٤/٤٤٢).

(٢) ساقط من (ب).

تمضي أول كلامك على اليقين ثم تعرضه للشك، ومع «إما» كلامك من أوله مبني على الشك».

قال المُشْرَحُ: نظيرُ هذه المسألة كافُ التَّشْبِيهِ في «كَانَ»، ولأنهم أدخلوا «إما» في أول الكلام ليعادلوا بين الاسمين.

قال جَارُ اللَّهِ: «ولم يعد الشيخُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ «إما» في حروفِ العطف^(١) لدخولِ العاطفِ عليها، ووقوعها قبل المعطوفِ عليه».

قال المُشْرَحُ: عُدُّ المتقدمين إشراكَ الثاني الأول في الإعراب.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) و«لا»، و«بل»، و«لكن» أخواتٌ في أن المعطوف بها مخالف للمعطوف عليه فلا تُبقي ما وجب للأول كقولك: جاءني زيدٌ لا عمرو، و«بل» للإضراب عن الأول منفياً أو موجباً كقولك جاءني زيدٌ بل عمرو وما جاءني بكرٌ بل خالدٌ، و«لكن» إذا عطف بها مفرد على مثله كانت للاستدراك بعد النفي خاصةً كقولك: ما رأيت زيداً لكن عمراً، وأمّا عطف الجملتين فنظيره «بل»، تقول: جاءني زيدٌ لكن عمرو لم يجيء، وما جاءني زيدٌ لكن عمرو جاء».

قال المُشْرَحُ: «لا» للنفي بعد الإيجاب تقول: جاءني زيدٌ لا عمرو ولو قلت: ما جاءني زيدٌ لا عمرو لم يجز. عن بعض الأدباء: «بل» مثل البَدَل «لكن» مثل عطف البيان، اللام مع اللام والنون مع النون، وأنا ممن يدور في خلدِه ذلك^(٢) وتدعوه النَّفسُ إلى أن يخلع رِبْقَةَ التَّقْلِيدِ^(٣)، ويقول بأن «بل»

(١) الإيضاح (ص ٢٨٥).

قال الإمام عبد القاهر في المقتصد (٢/٩٤٥): «وقد استمر النحويون على جعل «إما» من حروف العطف، ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ أبي علي، ولهذا قال في أول الباب: إن حروف العطف تسعة، وهم يقولون إنها عشرة لعدم «إما» من جملتها، وذلك سهو ظاهر».

(٢) في (ب).

(٣) في (ب): «الإعراب».

ليست من حُرُوف العطف، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برَجُلٍ حِمَارٍ فانجرار حِمَارٍ بأنه بدل الغَلَط، لكن ليس في الكلام دلالةً لفظية على أنه بدل الغلط، فإذا قلت: مررت برجل بل حمار فهو هو^(١) إلا أن فيه دلالة لفظية على كونه بدل الغلط، وهذا يقتضي أن لا تكون «بل» من حروف العطف، لأن العطف هو الذي لولاه لما حظي العطف بإعراب المعطوف عليه وهاهنا يحظى بدونه. ونظير هذه المسألة «أي» في قولك مررت بالليث أي: الأسد، «فإن لم يكن أي^(١) من حروف العطف لقولهم: مررت بالليث الأسد فإن لم يكن «أي» من حروف العطف ف«بل» لا تكون [منها، ثم إذا جاءت «بل» بعد كلام منفي كقولك: ما رأيت زيداً بل عمراً فمعناه على وجهين:

أحدهما: الإضراب^(٢) عن الأول والاعتماد في الجحد على الثاني بتقدير: بل ما رأيت عمراً.

والآخر: أن تكون بمعنى «لكن» بتقدير: لكن عمراً أي: بل رأيت عمراً، وهذا عند المُبرِّد أجود؛ لأنه من رأيت أقرب. لا يجوز جاءني زيد لكن بشر.

فإن سألت: فلم لا يجوز على معنى النفي لكن بشر لم يجيء كما كان ما جاءني زيد لكن عمرو بمعنى عمرو جاءني؟.

أجبت: النفي لا يكون إلا بحرف النفي، وليس كذلك الإيجاب؛ لأنه لا علامة له بحرف قوله: «وأما في عطف الجملتين فنظيره «بل» يريد: أنهما كما تجيء بعد النفي حينئذ كذلك^(٣) تجيء بعد الإثبات، كما تقول: ما جاءني زيد لكن عمرو جاء، فكذلك تقول: جاءني زيد لكن عمرو لم

(١ - ١) في (ب): «فإنه ليس».

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (أ).

يجيء، وكان يُونس يُخرجه عن حروف العطف ويقول: هو تخفيف «لكن» لدخول الواو، فإذا قلت: ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو كان التقدير لكن جاءني عمرٌو، وإذا قلت: ما رأيت زيداً لكن عمراً كان المعنى لكن رأيت عمراً، وكذلك يضم حرف الجر إذا قلت: ما مررت بزيدٍ لكن عمرٌو، فإنه يقول في عمرو: إنه مجرورٌ بباءٍ مُضمرة. قال الإمام عبد القاهر الجرجاني - رحمه الله - هذا مذهب قوي.

[باب حروف النفي]

قال جارٌ الله: «ومن أصناف الحروف:

حروف النفي

وهي «ما» و«لا» و«لما» و«لن» و«أن».

ف«ما» لنفي الحال في قولك: ما تفعل، وما زيد منطلق ومنطلقاً على اللغتين، ولنفي الماضي المقرب من الحال في قولك: ما فعل، قال سيبويه: أما «ما»^(١) فهي نفي لقول القائل هو يفعل إذا كان في فعل حال وإذا قال: لقد فعل، فإن نفيه ما فعل فكأنه قيل: والله ما فعل.

قال المُشرِّح: - الشيخ - رحمه الله - في «ما فعل» معنى القسم.

قال جارٌ الله: «(فصل) ولا لنفي المستقبل في قولك: لا تفعل، قال

سيبويه^(٢)، أما «لا» فيكون نفياً لقول القائل: هو يفعل ولم يقع الفعل». [١/١٥٥]

قال المُشرِّح: قوله: «هو يفعل ولم يقع الفعل» بمعنى إذا أريد به

الاستقبال.

(١) ساقط من (ب).

(٢) الكتاب (٢/٣٠٦).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَقَدْ نَفَى بِهَا الْمَاضِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(١): ﴿فَلَا صَدَّقَ
وَلَا صَلَّى﴾ وَقَوْلُهُ:

* وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهُ * «

قال المُشَرَّحُ: «لا» إذا أدخل على الماضي فلا يكاد يفرد، وأمَّا قَوْلُهُ
تعالَى^(٢): ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ فَلأنَّه فيما كان في آخره فعناه فاكتفى
بواحدة من الأخرى، ألا ترى أنه فسر اقتحام العقبة بثلاثة أشياء فقال: ﴿فَكَ
رَقِيَةٍ، أَوْ إِطْعَامٍ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ... ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فكأنه
قيل: فلا فعل ذا ولا ذا، وأمَّا قَوْلُهُ:

* وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهُ^(٣) *

فهو مكرر من حيث المعنى.

قال جَارُ اللَّهِ: «وتنفى بها نفيًا عامًا في قولك: لا رجل في الدار وغير

(١) سورة القيامة: آية ٣٠.

(٢) سورة البلد: آية ١١.

(٣) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل (ص ١٨٤): «وهو من أبيات أنشدها ابن السيرافي لابن
العَيْف أَخِي بَنِي سَلِيمَةَ يَهْجُو بِهَا الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَةَ الْغَسَّانِيَّ وَحَمَلَهُ عَلَى هَجْوِ الْمُنْذِرِ بْنِ مَاءِ
السَّمَاءِ. وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَعْرَابِيُّ: وَذَكَرَ قِصَّةَ ذَلِكَ وَأَنَّ الْمُنْذِرَ أَمَرَ مَنْ يَهْجُو الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَةَ
فَانْبَرَى شَهَابُ بْنُ الْعَيْفِ أَخُو بَنِي سَلِيمَةَ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ فَقَالَ:

لَاهُمْ إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَةَ
زُنَّا أَبَاهُ ظَالِمًا فَكَتَلَهُ
وَرَكِبَ الشُّادِخَةَ الْمُحَجَّجَةَ
وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لَا عَهْدَ لَنَا
وَأَيُّ فَعَلٍ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهُ

توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخل (ص ١٨١)، شرح المفصل لابن يعيش
(١٠٨/٨)، شرحه للأندلسي (١٢٦/٣).

وينظر: إصلاح المنطق: ١٥٣، أمالي ابن الشجري (٢/٩٤، ٢٢٨) والإنصاف: ٧٧
الخزانة (٤/٢٢٩). وابن السيرافي ذكر ذلك في شرح أبيات إصلاح المنطق، والرّد لابن
الإعرابي في «ضالة الأديب له».

عام في قولك لا رجل في الدار ولا امرأة، ولا زيد في الدار ولا عمرو». قال المُشْرَحُ: النفي العام وغير العام قد ذكرناه في قسم الأسماء الفرق بين النفي بلا وبين النفي بـ «ما» أن «ما» تنفي ما أوجبه موجب يقال: زيد في الدار فتقول: ما زيد في الدار، ومن ثم كان لها صدر الكلام، لأن ما أوجبه موجب يجب أن يؤدي الصيغة ثم يدخل عليه حرف النفي، وأما «لا» فإنه لا يجب فيها مثل هذا، لأنها تأتي في حشو الكلام نحو جئت بلا شيء، وتأتي مبتدأة في لا رجل في الدار.

قال جارُ اللّهِ: «(فصل) و«لم» ولما» لقلب معنى المضارع ونفيه إلا أن بينهما فرقاً وهو أن لم يفعل نفي فعل، ولما يفعل نفي قد فعل».

قال المُشْرَحُ: إنّما جعل سيبويه^(١) لم يفعل نفي فعل، ليبين حكمه ومعناه بنقيضه، لأن حق النقيضين أن يشتركا في مواقعهما وأحكامهما إلا من جهة معنهما، ومثلهما ضربت زيدا، وما ضربت زيدا.

قال جارُ اللّهِ: «وهي «لم» ضمت إليها «ما» فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع والاقتصار واستطال زمان فعلها ألا ترى أنك تقول ندم ولم ينفعه الندم أي: عقيب ندمه، وإذا قلته بلما كان على أن لم ينفعه إلى وقته».

قال المُشْرَحُ: أما أن «لم» ليس فيه توقع فلقوله تعالى^(٢): ﴿الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلِداً﴾ وأما أن في «لما» توقفاً فلقوله تعالى^(٣): ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمُ البَّاسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾. أصل «لما» هنا «لم» ضمت إليها «ما» ليصلح الوقت عليها وتزيد على معنى «لم» بطول زمانها.

(١) الكتاب (٤٤٨/١)، (٣٠٥/٢).

(٢) سورة الإسراء: آية ١١١.

(٣) سورة البقرة: آية ٢١٤.

قال جارُ اللّٰه: «وتسكت عليها دون أختها في قولك: خرجت ولماً أي: ولماً تخرج كما تسكت على «قد» في: وَكَأَنَّ قَدٍ^(١)».

قال المُشَرِّحُ: الفرق بينهما أن الحرف لا يتنزل منزلة الفعل إلا إذا تضمن معناه من جهتين، لأنه ما من حرف إلا وهو متضمن معنى الفعل ألا ترى أن الباء للإلصاق والإلصاق معنى فعل، والهمزة للاستفهام والاستفهام معنى فعل، فلو نزل الحرف بتضمنه معنى الفعل منزلته لكانت جميع الحروف منزلة منزلة الفعل، وذلك بمعزل عن الصواب، وقولك: لما متضمن معنى الفعل من جهتين بخلاف «لم» ألا ترى أنك إذا قلت: خرجت ولماً، فمعناه: خرجت و[انتفى]^(٢) انتفاءً ممتداً^(٣) إلى أن^(٤) خروجه فمَنْ حيث أنه يفسر ما^(٤) تنفي فقد تضمن من جهة، ومن حيث أنه يفسر^(٤) به وهو معدى إلى المصدر فقد تضمن معنى الفعل من جهة أخرى، وإذا تنزل منزلة الفعل جاز أن ينزل ما عمل فيه، لأنه بمنزلة إضمار الفاعل، ونظير هذه المسألة حروف النداء، فإنه لما نزل منزلة الفعل من جهتين، من جهة أنك إذا قلت: يا زيد اسقني، فمعناه: أدعوك للسقي، فقد تعدى كما ترى إلى المفعول الصحيح وغير الصحيح. قال أبو سعيد السيرافي: الفرق بين «لم» و«لماً» كالفرق بين فعل وقد فعل، وكقولك: جاء زيد وتقول: المراد لم يجيء زيد، وتقول: جاء زيد وقد تعمم فتقول: جاء زيد ولما يتعمم، و«قد» و«لما جميعاً في موضع الحال من زيد، وقال أيضاً: ومن أجل طول زمان «قد» و«لما» جاز حذف الفعل منهما كقولك اعتذر زيد وقد نفعه الاعتذار واعتذر غيره ولما وارف الشخصوص.

(١) تقدم ذكره في هذا الجزء ص: ٨.

(٢) في (ب).

(٣-٣) في (ب): «إلى الآن خروجه».

(٤-٤) ساقط من (ب).

«وكان قد» أي: ولما ينفعه الاعتذار، وكان قد شخص.

قال جارُ الله: «(فصل) و«لن» لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفي المستقبل تقول: لا أبرح اليوم مكاني فإذا وكدت وشدت قلت: لن أبرح اليوم مكاني، قال الله تعالى^(١): ﴿ لا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ وقال^(٢): [ب/١٥٥]

﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾.

قال المُشْرَحُ: تقول: لن يذهب زيد أبداً لمن قال: يذهب زيد غداً.
قال جارُ الله: «وقال الخليل: أصلها لا أن، فخفف بالحذف، وقال الفراء نونها مبدلة من الألف في «لا» وهي عند سيبويه حرف برأسه وهو الصحيح».

قال المُشْرَحُ: «لن» نفي سيفعل، تقول: سيقوم عمرو فيقول: لن يقوم عمرو^(٣).

وزعم الخليل أن أصل «لن»: «لا» «أن» ولذلك نصبت الفعل، إلا أنها خففت لكثرة ورودها كما حققت ويلمّه، وأيش تريد ونحو ذلك، ونظيره حذفاً بعد تخفيف قراءة من قرأ^(٤): ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ بفتح اللام وسكون الثاء. فردّ عليه سيبويه بأن قال: لو كان أصلها «لا» «أن» لما جاز زيداً لن أضرب كما لا يجوز زيداً لا أن أضرب، لأن أضرب ويضرب صلة «أن»، وما بعد الموصول لا يعمل فيما قبله.

(١) سورة الكهف: آية ٦٠.

(٢) سورة يوسف: آية ٨٠.

(٣) جاء في هامش نسخة (ب): «(ح) ابن الدهان: أبو الحسن عن الخليل في كتاب «الأدوات» أن «لن» كلمة تؤكد الجحد في المستقبل فإذا قلت: لن أفعل فقد أكدت على نفسك أنك لا تفعله أبداً، وقال في تفسير «لن» إنه يخلص الفعل للمستقبل وينفيه، وذلك في قولك: لن يذهب زيد أبداً إذا قال قائل: سيذهب زيد غداً». رأي الخليل في الكتاب (٤٠٧/١)، تهذيب اللغة (٣٣٢/١٥)، الصاحبى (ص ١٦٥).

(٤) سورة البقرة: آية ٢٠٣، وهي قراءة سالم بن عبد الله. البحر المحيط (١١١/٢).

وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ^(١) أَنْ أَصْلُ «لَنْ» لَا (٢) أَبْدَلَتْ مِنْ أَلْفِهَا النُّونَ وَمَذْهَبُ سَيَّبُوهِ هُوَ رَأْيُ الشَّيْخِ - وَهُوَ الصَّوَابُ - أَنْ (٣) لَا يَحْكُمُ عَلَيْهَا بِخِلَافِ ظَاهِرِهَا لِأَنَّ الْأَدْوَاتَ لَا تَصْرَفُ لَهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ .

فَإِنْ سَأَلْتَ: مَا بِالْكُمْ قَدْ حَكَمْتُمْ عَلَى «إِمَّا» بِأَنَّ أَصْلَهَا «ان» ضَمَّتْ إِلَيْهَا «ما» وَإِمَّا مِنْ قَبِيلِ الْأَدْوَاتِ؟

أَجَبْتُ: بِأَنَّ «إِمَّا» تَنْزِلُ مَنزِلَةَ الْفِعْلِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فَجَازَ أَنْ يَتَصْرَفَ بِخِلَافِ «لَنْ» .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصَلِّ) «إِنَّ» بِمَنْزِلَةِ «ما» فِي نَفْيِ الْحَالِ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ الْفِعْلِيَّةِ وَالْإِسْمِيَّةِ كَقَوْلِكَ: إِنْ يَفْعُلُ زَيْدٌ وَإِنْ زَيْدٌ قَامَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى^(٣): ﴿إِنْ تَبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ وَقَالَ^(٤): ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ .

قَالَ الْمُشَرِّحُ: «إِنَّ» أَصْلُهَا الْمَجَازُةُ إِلَّا أَنْ الْجِزَاءَ الْمَعْلُوقَ بِالشَّرْطِ لَمَّا كَانَ عَدَمًا قَبْلَ وَجُودِ الشَّرْطِ خَرَجَتْ «ان» إِلَى مَعْنَى النَّفْيِ .

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَلَا يَجُوزُ إِعْمَالُهَا عَمَلُ «لَيْسَ» عِنْدَ سَيَّبُوهِ^(٥) وَأَجَازُهُ الْمُبْرَدُ .

قَالَ الْمُشَرِّحُ: زَعَمَ الْمُبْرَدُ^(٦) أَنَّهُ يَجُوزُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمًا، لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَحِجَّةُ سَيَّبُوهِ مَا ذَكَرْتَهُ فِي قِسْمِ الْأَسْمَاءِ .

تَخْمِيرٌ: وَحُرُوفُ النَّفْيِ سِتَّةٌ يَشْتَرِكُ اثْنَانِ فِي نَفْيِ الْحَالِ وَهُمَا «ما»

(١) رَأْيُ الْفَرَّاءِ فِي: اللِّسَانِ (٣٩٢/١٣)، الْبَحْرِ الْمَحِيطِ (١٠٢/١) .

(٢-٢) سَاقَطَ مِنْ (ب) .

(٣) سُورَةُ الْأَنْعَامِ: آيَةٌ ١٤٨ .

(٤) سُورَةُ الْأَنْعَامِ: آيَةٌ ٥٧ .

(٥) الْكِتَابُ (٤٧٥/١) .

(٦) الْمُقْتَضَبُ (٣٦٢/٢) .

و«إن» واثنان في نفي المستقبل، وهما «لا» و«لن»، واثنان في نفي الماضي وهما «لم» و«لما».

[بَابُ حُرُوفِ التَّنْبِيهِ]

قال جارُّ اللّهِ: ومن أصناف الحروف:

حُرُوفُ التَّنْبِيهِ

وهي «ها» و«ألا» و«أما» تقول: ها إنَّ زِيداً منطلقٌ، وها أفعل كذا، وألا إن عمراً بالباب، وأما إنك خارج، وألا لا تفعل، وأما واللّهِ لأفعلن».

قال المُشَرِّحُ: «ألا» و«أما» على وجهين:

أحدهما: التقرير والتخصيص، وذلك: ألا تقومُ، أما تجلسُ، ألاماء أشربه، قال اللّهُ تعالى^(١): ﴿أَلَا تَتَّقُونَ﴾ ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللّهُ لَكُمْ﴾^(٢).

والثاني: التَّنْبِيهِ المَحْضُ والتَّحْقِيقُ، وهما مركبتان في هذا الوجه مغيرتان عما كانتا عليه من المعنى قبل، وهو المراد هاهنا والفرق بين «ألا» و«أما» في هذا الوجه، وبينهما في الوجه الأول: أن حرف الاستفهام لم يركب في هذا الوجه بحرف الجحد تركيباً، والدليل على ذلك أنك لو أخرجتهما عن الكلام الذي دخلنا عليه لتغير معناه، وليستا كذلك في الوجه الثاني، كأنهما فيه كالزائدتين، ولذلك جاز أن تليهما «لا»^(٣) مرة أخرى كقوله^(٤):

* أَلَا لَا يَجْهَلُنَ أَحَدٌ عَلَيْنَا *

ويليهما - فيما نحن فيه - الاسم، والفعل بأنواعه، والحرف، وذلك في

(١) سورة الشعراء: آية ١٠٦.

(٢) سورة النور: آية ٢٢.

(٣) في (أ): «ألا».

(٤) البيت لعمر بن كلثوم في معلقته (شرح المعلقات لابن النحاس ص ٨٣٤) وتماه:

* فَتَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ *

قولك: ألا زيد في المسجد ألا أنه خارج، ألا قام زيدُ ألا لا يَقُومَنَّ، وكذلك أما زيدٌ في الدار، أما إنه منطلق. قال الزجاج^(١): ألا استفتاح وتنبيه. ويجوز فتح أن بعد «أما» خاصة لما ذكرته في الحروف المشبهة بالفعل، والفرق بين «ألا» و«أما» أن «أما» للحال و«ألا» للاستقبال.

قال جَارُ اللَّهِ: «وقال النابغة^(٢)»:

ها إنَّ تَا عُدْرَةَ إِنْ لَمْ تَكُنْ قُبِلْتَ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَا فِي الْبَلَدِ

وقال:

وَنَحْنُ افْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فقلت لَهُمْ هَذَا لَهَاها وَذَالِيا

وقال:

* أَلَا يَا أَصْبِحَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ *

وقال:

أَمَا وَالَّذِي أَبْكِي وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَى وَالَّذِي أَمْرُهُ الْأَمْرُ

قال المُشْرَحُ: / قال: يا لها عذرة أي: عذر، قال^(٣): [أ/١٥٦]

تقبل عذرتي وحباً بدهم يصم حينها سمع المنادي

ويروي: (إن لم تكن نفعت). يريد: وهذا ليا^(٤)، وإنما جاز تقديمها

(١) معاني القرآن له: ٣٨/٣.

(٢) ديوان النابغة (ص ٢٨)، وروايته: «مشارك النكد».

توجيه اعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٨٦)، المنخل (ص ١٨٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١١٣/٨)، شرحه للأندلسي (٢٣١/٣).

وينظر: شرح الشافعية (ص ٨٠)، الهمع (٧٠/٢، ٢٠٢)، الخزانة (٤٧٨/٢).

(٣) شرح ابن يعيش (١١٤/٨).

(٤) البيت للبيد بن ربيعة، في شرح ديوانه (ص ٣٦٠) (ملحقاته).

قال ابن المستوفي: كذا ذكره المغربي، ولم أره في ديوانه.

أقول كذا نسبه إليه ابن يعيش في شرحه (١١٤/٨).

على الواو لأن «ها» تنبيه، والتنبيه قد يدخل على الواو إذا عطفت جملة على أخرى كقولك ألا وإن عمراً مقيماً. سنجال: - بكسر السين المهملة - من قري أذربيجان^(١) عن الخارزنجي والغوري تمامه:

* وَقَبْلَ مَنَايَا غَادِيَاتٍ وَأَجَالٍ *

البيت الأخير من أبيات الحماسة^(٢).

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل) وأكثر ما تدخل «ها» على اسم الإشارة والضمائر كقولك: هذا وهذه وها أنذا، وها هوذا، وها أنت ذا، وها هي ذه وما أشبه ذلك».

قال المُشْرَحُ: أما^(٣) «ها» فمعناها تنبيه المخاطب إذا أردت أن تنبه على ما بعدها من الأسماء المبهمة عنده بمنزلة الأسماء المظهرة كزيد وشبهه فيكون أفهم، ولذلك لا تدخل إلا على الأسماء المبهمة وما أتى بعدها من الأسماء المضمرة المنفصلة في أكثر الكلام، ولو أدخلت على المضمرة

= وينظر: الكتاب (٣٧٩/١)، المقتضب (٣٢٣/٢)، الهمع (٧٦/١)، الخزانة (٤٧٩/٢)، (٤٧٨/٤).

(١) معجم البلدان (٢٦٣/٣)، قال: «بكسر أوله وسكون ثانيه ثم جيم وآخره لام . . . قرية بأرمينية، وقيل: بأذربيجان ذكرها الشماخ وذكر البيت. وأذربيجان: معروفة في بلاد فارس. والبيتُ للشَّمَاخِ في ديوانه (ص ٤٥٦) وقد أحسن المُحَقِّقُ تخريجه فليراجع هنالك والخَارَزْنَجِيُّ والغُورِيُّ عالمان لغويان تقدم التعريف بهما.

(٢) الحماسة (ص ٣٦٩) (رواية الجواليقي) وشرحها للمرزوقي (ص ٧٣٠).

والبيت لأبي صخر الهذلي، واسمه عبد الله بن سهم، في شرح أشعار الهذليين للشكري (٩٥٧/٢). وجمع شعره الدكتور نوري حمودي القيسي، ونشره في مجموع (شعراء أمويون) (ص ٩٤)، وهذا الجزء من مجموع (شعراء أمويون) لم يأخذ رقماً (ط) عالم الكتب (١٤٠٥ هـ).

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المُحَصَّل (ص ١٨٧)، المنخل (ص ٨٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١١٤/٨)، شرحه للأندلسي (٢٣١/٣).

وينظر: المغني (ص ٥٤، ٦٨)، شرح شواهد (ص ٦٢، ٨٥)، شرح أبياته (١٦٩/٦)، الهمع (٧٠/٢).

(٣) نقل الأندلسي في شرحه (٢٣٢/٣) شرح هذه الفقرة بتمامها.

وحدها لم يمتنع أيضا تقول: ها هو قاعد لشبهها بها من جهة وقوعها على كل شيء من الحيوان وغيره، من غير أن تفصل شيئا من شيء مع حاجتها في البيان عن معناها إلى غيرها كحاجة المبهمة^(١)، ومن ثم قال المبرّد: علامات الإضمار كلها مبهمة، وقال عليّ بن عيسى: المبهم من الأسماء ما يصلح بعد حاضر، ويفتقر في البيان عن معناه إلى غيره. أما قولهم: «ها إن ذا» ونحوه فها عند سيويه داخلّة على الأسماء المضمرة وهي عند الخليل مع الأسماء المبهمة في التقدير على أنهم أرادوا أن يقولوا ها أنا فجعلوا أنا بين ها وذا فمن قدرها مع «ذا» فإنه يحتج بقول زهير^(٢):

* تَعَلَّمَا هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا *

ويحتج أيضا بقول لبيد^(٣):

* فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا هَا وَذَالِيَا *

وبقولهم: ها الله ذا: ومعناه والله هذا، لأن اسم الله ظاهر لا يدخل عليه التنبيه، وربما حكاه أبو الخطاب^(٤) من أن العرب تقول: هذا أنت وأنت هذا.

ومن قدر إن ها مع أنا ونحوه دون ذا في التنبيه فإنه يحتج بقوله

(١) في (ب): «المتضمنة».

(٢) شرح ديوانه (ص ١٨٢)، وعجزه:

* فَاقْصُدْ بِدَرْعِكَ وَأَنْظُرْ أَيْنَ تَسْلِكُ *

قال شارح الديوان أبو العباس ثعلب: «وأراد: تعلمنا أي: اعلمنا لعمر الله ذا قسما. و«ها»

تنبيه كقولك: أي: اسمع، وفيه قول آخر: اعلمنا هذا قسما، ثم فرق بين «ها» و«ذا».

(٣) شرح ديوانه (ص ٣٦٠) (الملحق)، وقد تقدم ذكره.

(٤) الكتاب (١/٣٧٩) ونصه: «وزعم أبو الخطاب أن العرب الموثوق بهم يقولون: أنا هذا وهذا

أنا».

تعالى^(١): ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ﴾ لأن «ها» الأولى لو كانت منوياً بها التأخير لم تعد في أولاء وهذه حجة سيويه، لأنه قال^(٢): وقد تكون «ها» غير مقدمة على ذا أي: هي في موضعها. قال أبو سعيد السيرافي: ها في هذه الحروف للتنبيه، والأسماء بعدها مبتدآت، والخبر أسماء الإشارة «ذا» ونحوه، وإن شئت جعلت أنت ونحوه الخبر والإشارة هي الاسم وقال أيضاً: إنما يقول القائل ها أنا ذا طلب رجل لم يدر أحاضر هو أم غائب فيقول المطلوب ها أنا ذا.

ابن الأنباري^(٣): إنما جعلوا المكني بين «ها» و«ذا»، إذا أرادوا القريب في الأخبار بمعنى ها أنا ذا ألقى فلانا، قد قرب لقائي إياه، وذكر أيضاً^(٤) أن قول العامة هو ذا لقي فلاناً خطأ عند جميع العلماء، لأن العرب إذا أرادت هذا المعنى قالوا: ها هو يلقى فلانا، وها أنا ذا ألقى فلانا وأنشد قول أمية^(٥):

لَبَيْكُمَا لَبَيْكُمَا هَا أَنَا ذَا لَدَيْكُمَا

قال علي بن عيسى: إنما كثر التنبيه في «ذا» ونحوه ولم يكثر في «أنت» ونحوه، لأن «ذا» مبهمة من حيث تصلح لكل حاضر، والمعنى على واحد بعينه فقوي بالتنبيه لتحريك النفي على طلبه بعينه إذا لم يكن علامة تعريف في لفظه، وليس كذلك «أنت»، لأنه للخاطب خاصة، وقال أيضاً:

(١) سورة آل عمران: آية ٦٦.

(٢) الكتاب (٣٧٩/١).

(٣) الزاهر (٢٧٩/٢) وعبارته: «... إذا قُربوا الخبر فتأويل قول القائل: «ها أنا ذا ألقى فلانا» قد قرب لقائي إياه».

(٤) عبارة ابن الأنباري في الزاهر: «قال أبو بكر: قال السجستاني بعض أهل الحجاز يقولون: هو ذا بفتح الواو. وهذا خطأ منه لأن العلماء الموثوق بعلمهم اتفقوا على أن هذا من تحريف العامة وخطئها، والعرب إذا أرادت معنى (هوذا) قالوا: ما أنا ذا ألقى فلاناً».

(٥) ديوانه (ص ٢٦٥) (شعر أمية).

ومع التنبيه في «ها أنا» مع أن الانسان لا ينبه على نفسه إنما ينبه على ما أغفله، من حالة أن التنبيه، وإن كان على ما أغفله من حاله، فإنه ينبه بذكر ما لم يعلم، فلذلك خرج التنبيه على النفس والمعنى على حال النفس ولو جاء على الأصل لكان لا بد من ذكر النفس ففيه مع ذلك إيجاز.

قال جار الله: «(فصل) ويحذفون الألف عن «أما» فيقولون: أم والله: وفي كلام هجرس بن كليب أم وسيفي وزريه، ورمحي وفصليه، وقوسي وأذنيه لا يدع الرجل قاتل أبيه وهو ينظر إليه».

قال المُشَرِّحُ: إنهم^(١) يخففون «أما» بحذف ألفها اعتماداً على القسم بعدها، لأنه يعرفها وذلك أن «أما» من مقدمات اليمين وطلائعه، زرّ السيف حدّه كذا رأيت في (حاشية المفصل)^(٢). رماح العرب كانت ذات شعبتين. قال جار الله: «وبعضهم يبدل همزتها هاء فيقول هما والله، وهم والله، وبعضهم عيناً فيقول عما والله وعم والله».

قال المُشَرِّحُ: كأنهم ينفرون من الهمزة لأنها أدخل الحروف في الحلق إذ هي من أقصى الحلق فتبدل هاء مرة وعيناً أخرى.

(١) نقل الأندلسي في شرحه (٢٣٣/٣) شرح هذه الفقرة ولم يزد عليه شيئاً يذكر.

(٢) لم يرد هذا النص في نسختي من حاشية المفصل.

[بَابُ حُرُوفِ النَّدَاءِ]

قال جارُّ الله: «ومن أَصْنَافِ الحُرُوفِ:

(حُرُوفُ النَّدَاءِ)

وهي «يا» و«أيا» و«هيا» و«أي» والهمزة و«وا»، فالثلاثة الأول لنداء البعيد ومن هو بمنزلة من نائمٍ أو ساهٍ».

قال المُشَرِّحُ: معاني هذه الحُرُوفِ التَّنْبِيهِ ودعاءُ المُنَادِي بوصل اسمه الظاهر بحرف من هذه الحُرُوفِ تنبيهاً له وتَصْوِيْتاً به ليَقْبَلَ على المُنَادِي، وهي لا تدخلُ إلا على الأسماء فإن كانت المَسَافَةُ بين المُنَادِي والمُنَادَى أطول كان الحرف الذي ينادى به أطول.

قال جارُّ الله: «وإذا نُودِيَ بها مَنْ عَدَاهُمْ فَلِحِرْصِ المُنَادِي على إقبال المَدْعُوِّ إليه ومفاطته لما يدعوه له».

قال المُشَرِّحُ: الضميرُ في مفاطته يرجع إلى المَدْعُوِّ.

قال جارُّ الله: «وأَيُّ والهمزة للقريب و«وا» للندبة خاصة».

قال المُشَرِّحُ: النَّدْبَةُ: وجعٌ وغمٌ يَلْحَقُ الباكي على الميت فيدعوه وإن كان يعلمُ أنه لا يجيبه إلى إزالة ما لحقه من الأمر الفظيع.

قال جارُّ الله: «(فضلاً) وقولُ الدَّاعِي يا رَبِّ، ويا الله، استقصار منه

لنفسه وهضمٌ لها، واستبعادٌ عن مظانِّ القبول والاستماع، وإظهار الرغبة في الاستجابة بالجوار». .

قال المُشَرِّح: استقصار أي: نسبة منه نفسه إلى التقصير، وفي أبيات السقط^(١):

يَسْتَقْصِرُ^(٢) العِيسَ عَلَى بُعْدِ المَدَى وَهِنَّ أُمثالُ الطَّبَّاءِ النُّفُزِ

(١) شروح سقط الزند (ص ٤٢٢).

(٢) في (ب): «ستقصر» وفيه: «النفس».

[باب حروف التصديق والإيجاب]

قال جارُّ الله: «ومن أصناف الحروف:

(حروف التصديق والإيجاب)

وهي: «بلى»، و«نعم» و«أجل» و«جبر» و«أي» و«إن».

فأما «نعم» فمصدقة لما سبقها من كلام منفي ومثبت تقول: إذا قال لك قائلُ قامَ أو لم يَقمَ: نَعَمْ، تصديقاً لقوله، وكذلك إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام، وذلك إذا قال: أقام زيدٌ أو لم يَقمَ فقلت: نعم فقد حققت ما بعد الهمزة، و«بلى» إيجابٌ بعد النفي، تقول لمن قال: ألم يَقمَ زيدٌ؟ بلى، أي: قد قام، قال الله تعالى^(١): ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾ أي: نَجَمَعَهَا.

قال المُشَرِّحُ: «نعم» حرف، ألا ترى أن نقيضتها، وهي «لا» حرف، ولذلك بنيت على السكون وهي تحقيق وتصديق لما تقدمها من الكلام نفيًا كان أو إثباتًا، كقول القائل: قامَ زيدٌ، فإذا قلت: نَعَمْ فقد صدقته على أنه قام، وإذا قال: لم يَقمَ زيدٌ فقلت: نعم فقد صدقته على أنه لم يَقمَ، وكذلك إذا كان في الكلام حرفٌ استفهامٍ ثم قلت: نعم، فهو تصديق للكلام المتقدم بأطراح حرف الاستفهام، كقول القائل: هل قامَ زيدٌ؟ فإذا قلت: نعم فكانت قلت: لم يَقمَ زيدٌ، قال سيبويه^(٢): «أما «بلى» فتوجب بعد النفي قال

(١) سورة القيامة: آية ٤.

(٢) الكتاب (٣١٢/٢).

اللَّهُ تَعَالَى^(١): ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ﴾ أي: هو قادرٌ على ذلك وقال^(٢): ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالِ بَلَىٰ﴾^(٣) أي: قد آمنتُ، ولو قيلَ لِإنسَانٍ: هل قام زيدٌ؟ فقال: بَلَى، كان غيرَ جائزٍ، لأنه من مواضع «نَعَمْ»، وليس من مواضع «بَلَى» إنما جاز «بَلَى» في قوله [تَعَالَى]^(٤): ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا﴾^(٥) وليس في الكلام الذي تقدمها لفظُ النَّفي، لأن معنى قوله^(٦): ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ يؤول إلى معنى ما هَدَيْتُ. فقيل له: ﴿بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي﴾ أي قد هُديت. الفراء: إنما اختاروا «بَلَى» للرجوع عن النفي والإقرار^(٧) بما بعده، لأن أصلها كان رجوعاً محضاً على الجحد، إذا قالوا ما قام زيد بل عمرو فكانت «بل» كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها، فزادوا ألفاً ليصلح الوقوف عليها، ونظيرها «لم» و«لما».

قال جارُ الله: و«أجل» لا يُصدَّق بها إلى في الخبر خاصةً يَقُولُ القائل قد أتاك زيد فيقول: أجل ولا تستعمل في إلا في جواب^(٨) الاستفهام.

قال المُشَرِّحُ: أصل «أجل» من الخبر لأنه انقيادٌ إلى ما الخبر إليه وهو يُستعمل في جواب الخبر، يقال: قد أتاك زيد أو يأتيك فتقول: أجل وتصدقه، ولا يصلح أن يقال هل خرَجَ أو يخرج فتقول: أجل.

قال جارُ الله: «و«جبر» نحوها بكسر الرَّاء. قال الشاعر^(٩):

(١) سورة يس: آية ٨١.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) سورة البقرة: آية ٢٦٠.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) سورة الزمر: آية ٥٩.

(٦) سورة الزمر: آية ٥٧.

(٧) في (ب): «والأقران».

(٨) ساقط من (ب).

(٩) يُنسب هذا البيت إلى مُضَرَّس بن رَبِيعِ الأَسَدِيِّ، كما ينسب إلى طُفَيْلِ الغَنَوِيِّ ديوانه

(ص ١٠).

= توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المُحصل (ص ١٨٧)، المُنخل (ص ١٨٣) شرح المفصل لابن يعش (١٢٢/٨، ١٢٤)، شرحه للأندلسي (٢٣٧/٣).
وينظر: مجالس العلماء للزجاجي (ص ٢٢)، المغني (ص ١٢٠)، شرح شواهد (ص ١٢٥)، الخزانة (٢٣٥/٤).

قال ابن المُستوفي: أنشد هذا البيت أبو محمد بن الخشاب للأسيديّ وقبله:
تَحَمَّلَ عَنِ ذَاتِ التَّنَائِيرِ أَهْلَهَا وَقَلَّصَ عَنِ نَهْيِ الدَّفِينَةِ حَاضِرَهُ
ثم قال: هذان البيتان الرائيان وجدتهما في قصيدة طويلة من اختيارات الأصمعيّ لأمير المؤمنين أبي جعفر هارون الرشيد - رضي الله عنه - وأولها:
تَحَمَّلَ مِنْ وَادِي أَشْبَقَرٍ حَاضِرَهُ وَالْوَيْ بِرِيعَانَ الْخِيَامِ أَعَاصِرَهُ
فَلَمْ يَنْفُضِ السُّوسِيَّ حَتَّى تَغَيَّرَتْ مَعَالِمُهُ وَأَعْتَمَّ بِالنَّبْتِ حَاجِرَهُ
وهما غير ما أنشدهما النحويون، ضمن أبيات غير متجاورين وقبلهما:

وَمَا الْوَحْشُ أَبْكَنِي وَلَكِنْ صَعَائِنُ دَعَاهُنَّ رُوَادِ الْمَلَا وَمَصَايِرُهُ
دَعَاهُنَّ تَنُومٌ وَسِدْرٌ شَجَّ بِهِ حَلُوقُ الشَّعَابِ نَاعِمُ النَّبْتِ نَاصِرُهُ
تَحَمَّلَ مِنْ ذَاتِ الْجَرَامِيزِ أَهْلَهَا وَقَلَّصَ مِنْ نَوِّ الْقَرِينَةِ ظَاهِرُهُ
تَرِيْعُنَ رَوْضِ الْحَزْنِ حَتَّى تَعَاوَرَتْ سِهَامِ السَّفَا مُرْبَانَهُ وَظَوَاهِرُهُ
فَلَمَّا رَأَيْتِ الْحَزْنَ قَلْتِ لَطَافَةَ وَهَافَتْ لِأَيَّامِ الْحَرُورِ أَبَاعِرُهُ
تَحَائِشُنَ وَاسْتَعْجَلْنَ كُلَّ مُقَلَّصٍ مِنَ الْعَيْشِ يَلُوبِي بِالسُّدُولِ تَحَاسِرُهُ
فَلَمَّا تَعَالَتْ بِالْمَعَالِيْقِ جِلَّةٌ لَهَا سَائِقٌ لَا يَخْفُضُ الصَّوْتِ شَاهِرُهُ
تَلَافِيْنَ مِنْ ذَاتِ التَّنَائِيرِ شَرِبَةُ عَلَى ظَهْرِ عَادِيٍّ كَثِيرِ سَوَافِرُهُ
تَبَيَّنَتْ أَعْنَاقَ الْمَطِيِّ وَصُحْبَتِي يَقُولُونَ مَوْقُوفِ السَّفِينِ وَعَايِرُهُ
ثم ذكر أبياتاً آخر فقال:

فَلَمَّا لِحَقْنَاهُمْ قَرَأْنَا عَلَيْهِمْ تَحِيَّةَ مُوسَى رَبِّهِ إِذْ يُحَاوِرُهُ
فَأَمَّا الْأَصِيلُ الْحَلْمُ مَنَافِرَاجِرُ خُفَافاً جُلَالاً أَوْ مُشِيرٌ فُذَاعِرُهُ
إِلَى السَّلَفِ الْمَاضِي وَأَجْرٌ قَاصِرُ عَلَى الرَّبِّبِ الْحُورِ الْحِسَانِ مَحَاجِرُهُ
وَقِيلَنْ أَلَا الْفِرْدَوْسُ أَوَّلُ مَحْضَرُ مِنَ الْحَيِّ إِنْ كَانَتْ أُبِيرَتْ دَعَائِرُهُ
فَأَلَقَتْ عَصَا التَّيَّارِ عَنْهَا وَصَنَمَتْ بِأَرْجَاءِ عَذْبِ الْمَاءِ بِيضٍ حَفَائِرُهُ
ثم قال: هكذا ترتيبها في القصيدة سوى ما حذف منها بين ذلك أنشدنا لمضرس».

(إثبات المحصل الورقتان: ١٨٧، ١٨٨).

وقد نقل الإمام عبد القادر البغدادي في خزانة الأدب عن ابن المستوفي وقال: «وأورد منها ابن المستوفي ستة عشر بيتاً». ولم يذكرها في الخزانة.
قال الأستاذ المرحوم عبد السلام محمد هارون في هامش الخزانة تعليقاً على ذلك: هذا نصٌّ نادرٌ ثبتت نقص الأصمعيّات المطبوعة، وانظر ما أثبتناه في مقدمة المفصليات (ص ٢٢).
يقول العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الرحمن بن سليمان العُتَيْمِيْن ولندرة هذا النص أثبتته =

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ

[١/١٥٧] وقال: جَيْرٌ لَأَفْعَلَنَّ بِمَعْنَى حَقًّا، و«إِنْ» كَذَلِكَ / قال:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

قَالَ الْمُشْرَحُ: أَبُو سَعِيدٍ السَّيْرَافِيُّ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَيْرٌ إِنَّمَا يَكْسِرُ لِأَنَّهُ يُحْلَفُ بِهِ، يُقَالُ: جَيْرٌ لَأَفْعَلَنَّ تَقَعُ مَوْجِعَ الْأَسْمِ الْمَحْلُوفِ بِهِ وَهُوَ مَفْتُوحٌ نَحْوُ يَمِينُ اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ فَيُنْبِئُ عَلَى الْكَسْرِ دَلَالَةً أَنَّهُ مَبْنِيٌّ مَعْرُوفٌ كَمَا بَنِيَ قَبْلُ وَبَعْدُ عَلَى الضَّمِّ لِذَلِكَ.

الدَّعَائِرُ: جَمْعُ دُعُورٍ وَهُوَ الْحَوْضُ الْمُتَهَدَّمُ، مِنَ الدَّعَثَرَةِ وَهِيَ الْهَدْمُ وَفِي الْحَدِيثِ^(١): «لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ سِرًّا إِنَّهُ [لِيُدْرِكَ] الْفَارِسَ فَيَدْعَثِرُهُ» أَي: فَيَهْدِمُهُ وَيَطْحَطِحُهُ بَعْدَ مَا صَارَ رَجُلًا. إِنَّمَا وَقَعَ إِنْ مَوْجِعَ الْقَسَمِ، لِأَنَّ «إِنْ» لِلتَّحْقِيقِ وَالتَّأَكِيدِ وَالْقَسَمِ كَذَلِكَ، وَلِذَلِكَ انْتَصَبَ قَسَمًا عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ لِنَفْسِهِ وَذَلِكَ فِي الْبَيْتِ الْمَاضِي فِي قِسْمِ الْأَسْمَاءِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «و«أَيُّ» لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْقَسَمِ إِذَا قَالَ لَكَ الْمَسْتَجِيرُ هَلْ لَكَ كَذَا؟ قُلْتَ أَيُّ وَاللَّهِ وَأَيُّ لِعَمْرِي، وَإِي هَا اللَّهُ ذَا».

= كاملاً من «إثبات المحصل» وذلك لأنني قد لا أتمكن الآن من نشر إثبات المُحَصَّل، ونسخته الأصلية في خطر كما أن مصورتني عنها في حالة غير جيدة وحاولت إنقاذ هذه النسخة فنسختها بخطي، إلا أن خطي لا يُغني عن الأصل شيئاً.

بقي أن أذكر أن الذي جعل هذا البيت يُنسب إلى طفيلٍ تداخل الرواية مع بيتٍ لطفيلٍ، هو:

وقلن أبا البردي أول مشرب أجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ رِوَاءُ أَسَافِلِهِ
وما أورده ابن المستوفي عن الأصمعيات ليس فيه: «أجل جير» وهي موضع الشاهد موجودة في بيت طفيل فليتأمل.

(١) النهاية (١١٨/٢). ونص المؤلف من الصحاح: ٦٥٨/٢ (دعش) والتصحيح عنهما، وفي النسختين: «إنه ليدعثر الفارس...». وينظر اللسان (دعش) عن الصحاح.

قال المُشْرَحُ: «إي» إيجاب وتصديق ونظيره^(١): ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ إلا أن معنى «بلى» إثبات ما نُفِيَّ فقط. يجوز إي والله بالنصب، وها الله لا يجوز إلا بالخفض، لأن «إي» ليست بعوض عن حرف القسم إنما هو جوابٌ لمن سألَكَ عن الخبر فقلت: أي والله لقد كان كذا بخلاف ها، فإنه عوضٌ عن الواو. وقال ابنُ جنِّي: ألا ترى أنها لا تجتمع معها، وهالله بمد الألف وحذف ألف الوصل بمنزلة آله، ويجوز قصرها مع حذف ألف الوصل على ما يجيء في المشترك إن شاء الله - تعالى - .

قال عليُّ بنُ عيسى^(٢): وإنما جاز دخولها في القسم لأن «هاء» حرف تنبيهٌ يُحتاج إليها في المواضع التي يُحال في بيانها على غيرها كما احتيج إليه في المبهم لما ذكرنا قبل، والقسم من تلك المواضع، لأنه يحال في بيانه على غيره من الفعل المحذوف منه وهو أحلف ونحوه، فاحتيج فيه إلى هاء كذلك، وقدمها على اسم الله كما قدم قومٌ هاهوذا قال زهير^(٣):

* تَعَلَّمْ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا *

قال جازُّ الله: «(فصل) وكناثة تكسر العين في نِعْمٍ في قراءةِ عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما ﴿قَالُوا نَعِمٌ﴾^(٤)، وحكى أن عمر

(١) سورة التغابن: آية ٧.

(٢) شرح الكتاب للرماني (٣٨٧/٢) (نسخة داماد لإبراهيم).

(٣) شرح ديوانه (ص ١٨٢) وعجزه:

* فَأَقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَأَنْظُرْ أَيْنَ تَسْلِكُ *

وقد تقدم ص: ٩٤.

(٤) سورة الأعراف: آية ٤٤.

وقراءة عمر وابن مسعود رضي الله عنهما قرأ بها الكسائي وابن وثاب والأعمش والشنوبذي. ينظر: السبعة: ١٨١، والكشف: ٤٦٢/١، وحجة أبي زرع: ٢٨٢. والبحر المحيط: ٣٠٠/٤ والنشر: ٢٦٩/٢.

وقول عمر رضي الله عنه في النهاية لابن الأثير: ٨٤/٥: «قال أبو عثمان النهدي: «أمرنا أمير المؤمنين عُمَرُ بأمرٍ فقلنا: نعم...».

رضي الله عنه سأل قوماً عن شيء فقالوا: نَعَمْ، فقال عمر: إنما النُّعْمُ الإِبِلُ،
فَقُولُوا: نَعَمْ».

قال المُشْرَحُ: في نَعَمْ لغتان: فتح العين وكسرها، فالفتح لغة أكثر
العرب، والكسر لغة كنانة.

قال جارُّ الله: «(فصل) وفي «أي» الله ثلاثة أوجه، فتح الياء وتسكينها
والجمع بين ساكنين هي ولام التعريف المدغمة وحذفها».

قال المُشْرَحُ: أي من أي الله ثلاثة أوجه:
أي الله بفتح الياء ساكنة.

ومدها للمدغم الذي بعدها مع حذف الوصل من الله كما قلت:
ها الله إذا مددت.

الثالث: إله بحذف الياء لالتقاء الساكنين فتبقي من اللفظ همزة
مكسورة بعدها لام مشددة.

[بَابُ حُرُوفِ الْاِسْتِثْنَاءِ]

قال جازُّ اللّهُ: «ومن أصناف الحرف:

(حروف الاستثناء)

وهي «إلا». و«حاشا» و«عدا» و«خلا» في بعض اللغات.
قال المُشَرِّحُ: هذه الحروف قد مضى شرحها في قسم الأسماء.

[باب حرفا الخطاب]

قال جارُّ الله: «ومن أصنافِ الحرف:

(حرفا الخطاب)

وهما الكاف والتاء اللاحقتان علامة للخطاب في «ذاك» و«ذلك» و«أولئك» و«هنالك» و«هاك»^(١) و«حيهلك» «النجاك» و«رويدك» و«أرايتك» و«إياك» وفي «أنت» و«أنت».

قال المُشَرِّحُ: الكافُ في هذه المواضع لا حظُّ له من الإعراب، استدل النحويون بثلاثة أشياء:

أحدها: دخول اللام في النجاك.

الثاني: ثبوت النون في ذاك.

الثالث: عدمُ جوازِ الإبدالِ من الكافِ ذاكِ نفسك زيد، ولكن ذاكِ نفسك زيد، على توكيد ذواتها وقد مضى جميع ذلك في قسم الأسماء.

[أرايتك]^(٢): بفتح التاء بمعنى: أخبرني، والدليل على أنه ليس باسم قولهم: أريتك زيدا ما صنع، وقوله تعالى^(٣): ﴿أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ

(١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) سورة الإسراء: آية ٦٢.

عَلِيٍّ ﴿ لو كان الكاف فيها اسماً ولم يكن للخطاب لَوَجِبَ أن يكون الاسمُ الذي بعدُ (١) الكافِ في المعنى، ألا ترى أن أرايت يتعدى إلى مفعولين، يكون الأول منهما هو الثاني، وفي كون المفعول الذي بعده ليس الكاف وإنما هو غيره دلالة على أنه ليس باسم.

تخمير: إعلم أن هذه الكاف لمُخاطبة الواحد، وقد يُخاطب بها الجَمْعُ [ب/١٥٧] كما في قوله (٢): ﴿ ذَلِكْ أَذْنَى أَنْ لَا تَعُولُوا ﴾ وقال (٣): ﴿ ذَلِكْ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَضَّلْ) (وتلحقهُما) التَّنْبِيَةُ وَالْجَمْعُ وَالتَّذْكِيرُ وَالتَّنْبِيْثُ كَمَا تَلْحَقُ الضَّمَاثِرُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (٤): ﴿ ذَلِكُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي ﴾ وقال (٥): ﴿ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ وقال (٦): ﴿ فَذَالِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ وقال (٧): ﴿ أَنْ تَلْكُمُ الْجَنَّةَ ﴾ وقال (٨): ﴿ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ ﴾ وقال (٩): ﴿ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ ﴾».

قال المُشْرَحُ: أما ﴿ ذَلِكُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي ﴾ فلأن المخاطب صاحباً يوسف، والمشار إليه ما ذكره لهما. أما ﴿ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ فلأن المشار إليه يوسف والمخاطب النسوة. [وأما] (١٠) ﴿ تَلْكُمُ الْجَنَّةَ ﴾ فلأن المشار إليه الجنة،

(١ - ١) ساقط من (أ).

(٢) سورة النساء: آية ٣.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٣٢.

(٤) سورة يوسف: آية ٣٧.

(٥) سورة التوبة: آية ٤١.

(٦) سورة يوسف: آية ٣٢.

(٧) سورة الأعراف: آية ٤٣.

(٨) سورة النساء: آية ٩١.

(٩) سورة مريم: آية ٩.

(١٠) ساقط من (أ).

والمخاطب جماعة، وأما ﴿كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾ فلأن المشار إليه مفردٌ مذكورٌ،
والمخاطب مفردٌ مؤنثٌ.

قال جازر الله: «وتقول: أنتما وأنتم وأنتن».

قال المُشَرِّحُ: أما [التاء] ^(١) التي تلحق آخر الكلمة فهي أيضاً للخطاب،
لا حظ لها من الإعراب، فأنت ضمير، والخطاب فيه للمفرد، و«أنتما»
ضمير، والخطاب فيهما فيه لاثنتين، و«أنتم» ضمير، والخطاب فيه للجمع
المذكر، و[«أنتن ضمير، والخطاب فيه للجمع المؤنث»] ^(٢).

قال جازر الله: «(فصل) ونظير الكاف والهاء والياء وثنيتهما وجمعهما في
إياه وإياي على مذهب أبي الحسن».

قال المُشَرِّحُ: اختلف النحويون في «إيا» مع الكاف أختيها، فقال
الخليل - ولم يذكره سيبويه خلافاً - أن «إيا» اسم مضاف إلى ما بعده وأن ما
بعده في موضع خفض واستدل على ذلك بما حكاه «فإياه وإيا الشواب» ^(٣)
وخالفه جماعة منهم بأنه لا يجوز أن يكون «أيا» مضافاً إلى ما بعده، لأنه
ضمير، والضمير لا يضاف.

وقال بعضهم: «إيأك» بكاملها اسمٌ في موضع نصب.

وقال بعضهم ^(٤): الياء والكاف والهاء بعد «إيا» هي الأسماء و«إيا»

(١) ساقط من (أ).

(٢-٢) ساقط من (أ).

(٣) رأي الخليل في الكتاب (١/١٤١)، وجعلها ابن الأنباري من مسائل الخلاف بين الكوفيين
والبصريين.

ينظر: الإنصاف (ص ٦٩٥)، واثلاف النصره (ص ١٠٤).

(٤) هم الكوفيون عند ابن الأنباري. ينظر الإنصاف (ص ٦٩٥).

قال أبو البركات: «وذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى أنه اسم مبهم أضيف
للتخصيص، ولم يعلم اسم مبهم أضيف غيره وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه اسم مظهر =

عمادٌ لها، لأنها لا تقومُ بأنفسها في الإبانة عن معانيها وحدها، فزعم قائل هذا القول أن «إيا» ليس في موضع نصب، لأنه بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه، أو تكون «إيا» مع الكاف وأختيها في موضع نصب، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر.

وقال بعضهم: «أيا» اسمٌ مبهمٌ يكتنى به عن المنصوب، وجعلت^(١) الكاف وأختاها^(٢) بياناً عن المقصود، ليعلم المخاطب من الغائب، ولا موضع للكاف من الإعراب كما لا موضع لها في «ذلك» و«أولئك». قال أبو سَعِيدِ السَّيرَافِيُّ: والصحيحُ من هذه الأقوال قولُ الخليل لأنِّي رأيت ما يقع بعد «إيا» من المضمَر هو الضمير الذي كان يقَعُ للمنصوب لو كان متصلاً، بالفعل، لأنك تقول: ضربتك فيكون هذا هو الأصل، ثم تقول: إياك ضربت وكان حق هذا [أن]^(٣) يتصل بالفعل، فلما قدمه لما يستحقه المفعول من التقديم والتأخير أتوا بـ «أيا» فتوصلوا بها إلى الضمير المتصل ليتصل بـ «إيا» و«إيا» هو اسمٌ مظهرٌ، واتصال الأسماء بالأسماء يوجب للثاني منهما^(٤) الخفض، وجعلوا «إيا» هو الذي يقع عليه الفعل.

= خصص بالإضافة إلى سائر المضمرات وإنها في موضع جر بالإضافة. وينظر: المقتضب (٢٧٩/٤).

(١) في (أ): «وفعلت».

(٢) في (أ): «وأختيها».

(٣) ساقط من (أ).

(٤) في (أ): «منهم».

[بَابُ الْحُرُوفِ الزَّائِدَةِ]

قال جارُّ الله: «ومن أصنافِ الحُرُوفِ:

(حروف الصلّة)

وهي «إن» و«أن» و«ما» و«لا» و«من» و«الباء» في نحو قولك: ما إن رأيتُ زيداً، الأصل: ما رأيتُ، ودخول «إن» صلة أكدت معنى النفي، قال دريد في الخنساء:

ما إن رأيتُ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ كَالْيَوْمِ هَانِيءٌ أَيُّتِي جُرْبِ
قال المُشَرِّحُ: محمول^(١) ومذاهب الناس في هذه الحروف على قولين:

أحدهما: أنها زيدت للتوصل إلى الفصاحة، فربما لم يتمكن اللفظ المفرد في الوزن أو في شيء من الأمور اللفظية، فإذا دعم بشيء من هذه الزوائد صلح.

الثاني: أنها زيدت توكيداً للمعنى.

فإن سألت: فكان يجب أن تورِد «إن» و«أن» مشدتين في هذا الباب؟

أجبت: زيادة حروف الصفة تبين زيادتها بالإضافة إلى مالها من

(١) ساقط من (ب).

المعنى، وبالإضافة إلى أصل الكلام بخلاف «إن» و«أن» فإنه لم يتبين زيادتها بالإضافة إلى مالها من المعنى، أما معنى «إن» الزيادة فتوكيد المعنى فقط وهي أن تأتي «ملغاة، وكافة^(١)، فالملغاة كقولك: ما إن رأيت زيداً. والكافة: نحو قوله^(٢):

فَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةٌ آخِرِينَا
كفت «إن» «ما» عن العمل في الخبر في لغة أهل الحجاز.

ما بعد البيت^(٣):

مُتَبَدَّلًا تَبْدُو مَحَاسِنُهُ يَضَعُ الْهِنَاءَ مَوَاضِعَ النَّقْبِ

(١ - ١) ساقط من (أ).

(٢) هو فرّوة بن مسيك المرادي، الحماسة الصغرى (الروحيات) (ص ٢٧).

وقيل: هو لذي الأصبغ العدواني. ديوانه (ص ٨٣).

والشاهد في الكتاب (٤٧٥/١)، (٣٠٥/٢)، شرح أبياته لابن السيرافي (١١٤/٢)،

المقتضب (٥٠/١)، الأصول (٢٨٦/١)، الخصائص (١٠٨/٣)، المنصف (١٢٧/٣)،

المحتسب (٩٢/١)، الأزهية (ص ٤٠)، التبيين (ص ٣٩٣)، شرح الرضى (٢٤٦/١)،

الخرزاة (١٢١/٢)، (٤٨٧/٤).

(٣) قال ابن المستوفي: هذا البيت هو لدريد بن الصمة القشيري من أبيات يقولها للخساء، وهي تُماضِرُ امْرَأَةً (كذا) عمرو بن الحارث بن الشريد... قال منها:

حَيُّوا تَمَاضِرَ وَارْبَعُوا صَحْبِي وَقِفُوا فَإِنَّ وَقُوفَكُمْ حَسْبِي
أَخْنَسَ قَدْ هَامَ الْفُوَادُ بِكُمْ وَأَصَابَهُ تَبَلٌ مِنَ الْحَبِّ
مَا إِنْ رَأَيْتَ وَلَا سَمِعْتَ بِهِ - كَالْيَوْمِ - طَالِيءٌ أَنْيَقُ جُرْبٍ
مُتَبَدَّلًا تَبْدُو مَحَاسِنُهُ يَضَعُ الْهِنَاءَ مَوَاضِعَ النَّقْبِ

أقول: في هذا الكلام خطأ في موضعين:

الأول: أنه نسبه إلى قشير، وهو جسمي وأين قشير من جسم؟ فهذه نجدية والأخرى حجازية. والذي سبق قلمه إليه: هو الصمة بن عبد الله القشيري أما دريد بن الصمة فجسمي كما هو معروف.

والمَوْضِعُ الثاني: في قوله «امرأة عمرو» وإنما هي ابنة عمرو فليتامل.

والأبيات في ديوان دريد (ص ٣٤).

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٨٩)، المُنْخَل (ص ١٨٤)، شرح

المفصل لابن يعيش: ١٢٩/٨، شرحه للأندلسي (٢٤٢/٣).

ما أن البيت

التَّبْدُلُ: / تَرُكُ التَّضَارُفِ. التَّنْقِبُ: جمع نُقْبَةٍ: بِالضَّمِّ، وَهِيَ أَوَّلُ مَا [١٥٨/١]
يَبْدُو مِنَ الْجَرَبِ قِطْعاً مَتَفَرِّقَةً وَهَذَا مِثْلُ لِلْعَالَمِ يَنْتَفِعُ بِعِلْمِهِ وَعَمَلِهِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَعِنْدَ الْفَرَّاءِ أَنَّهُمَا حَرْفَانِ نَفِيٍّ تَرَادُفَا كِتْرَادَفِ حَرْفِيٍّ
التَّوَكِيدِ فِي إِنْ زَيْدًا لِقَائِهِ وَقَدْ يُقَالُ: انْتَظِرْنِي مَا إِنْ جَلَسَ الْقَاضِي بِمَعْنَى مَدَّةِ
جُلُوسِهِ».

قال المُشَرِّحُ: وَقَدْ تَدَخَّلَ «إِنْ» الْمَكْسُورَةُ عَلَى «مَا» إِذَا اسْتَعْمَلْتَ اسْمًا
بِمَعْنَى الْحَيْنِ كَقَوْلِكَ انْتَظِرْنِي مَا إِنْ جَلَسَ الْقَاضِي: أَيِ وَقْتِ جُلُوسِهِ وَأَمَّا
قَوْلُهُمْ: مَا إِنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا [فـ] قَدْ^(١) حَمَلَهُ سَبِيوِيَهُ عَلَى إِضْمَارِ الْقِصَّةِ فِي إِنْ
الْمَكْسُورِ. قال الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: وَلَمْ تَضْمُرِ الْقِصَّةُ مَعَ الْمَكْسُورَةِ إِلَّا
فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

تَخْمِيرٌ: أَمَّا قَوْلُهُمْ: انْتَظِرْنِي مَا إِنْ جَلَسَ الْقَاضِي فـ «إِنْ» هَاهُنَا هِيَ
الشَّرْطِيَّةُ، وَمَعْنَاهَا مَا جَلَسَ الْقَاضِي إِنْ جَلَسَ، وَنَظِيرُهُ: تَلَوْتَ تَلَوْتُ النَّبِيَّ^(٢)
وَمَعْنَاهَا: تَلَوْتَ تَلَوْتُ النَّبِيَّ^(٢) تَلَوَهُ، أَيِ: اتَّبَعْتَ النَّبِيَّ^(٢) الْإِتِّبَاعَ الَّذِي يَلِيْقُ بِهِ.
وَقَوْلُهُمْ: مَا إِنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا فَهِيَ الْمَخْفِيفَةُ مِنَ الْمَشْدُودَةِ، وَمَا هَاهُنَا وَإِنْ
التَّنْبِيْهِ، وَالْأَصْلُ لِأَنَّ يَصْرِفُ الْكَلَامَ إِلَى الْإِسْتِفْهَامِ بِمَعْنَى الْإِنْكَارِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فَصْلٌ) وَيَقُولُونَ فِي زِيَادَةِ «أَنْ»: لَمَّا أَنْ جَاءَ أَكْرَمَتُهُ،
وَأَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ قَمْتَ لَقَمْتَ».

قال المُشَرِّحُ: أَمَّا مَعْنَى «أَنْ» الزِّيَادَةُ فَتَوْكِيدُ مَعْنَى الْكَلَامِ فَقَطْ قَالَ^(٣):

(١) فِي (أ): «قَدْ حَمَلَهُ...».

(٢) فِي (أ): الشَّيْءُ.

(٣) سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ: آيَةُ ٣٣.

﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا ﴾ ودليل ذلك جواز حذفها كما ذكرنا^(١) قال سيبويه: وأما «أن» فتكون بمنزلة لام القسم في قولهم: أما والله أن لو فعلت لفعلت، قال أبو سعيد السيرافي: يعني: أن تكون جواباً إذا أقسم على شيء في أوله «لو»، ولا يكون جوابه في غير ذلك، إنما جاز ذلك في هذه المواضع خاصة كراهية للتضعيف بإدخال اللام على اللام وعن الأنباري^(٢): في قوله عز وجل^(٣): ﴿ وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ ﴾ من ابتداء بأن أضمر يميناً، تأويلها: والله أن لو استقاموا، ومن لم يتبدأ بها جعلها عطفاً على قوله^(٤): ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾ بمعنى أوحى إلي أن لو استقاموا. ^(٥) وعلى قوله^(٦): ﴿ آمنا به ﴾ بتقدير: وآمنا به وآمنا أن لو استقاموا^(٥).

فإن سألت: لم زيدت المفتوحة بعد «لما» والمكسورة بعد «ما»؟ أجبت: أما المفتوحة فلأن «لما» فيها معنى الشرط، كقولك: لما جاءني زيد جئت، و«إن» هي أصل الجزاء فاستقبلوا أن يزيدوا عليها إن التي هي أصل الجزاء ولثلا يكون الأصل تابِعاً للفرع.

وأما المكسورة فإن «ما» لما زيدت على المكسورة وجب أن تزداد على ما يشاكل لفظ المكسورة و^(٧) في ذلك أيضاً تحقيق النفي وتأكيده، لأن كلاً منهما في الأصل للنفي.

قال جار الله: «(فصل) وتقول في زيادة «ما» غضبت من غير ما جرم وجئت لأمر ما، وإنما زيد منطلق، وأينما تجلس أجلس، وبعين ما أرينك

(١) في (أ): «قلنا».

(٢) النص في كتابه إيضاح الوقف والابتداء (٢/٩٥١، ٩٥٢).

(٣) سورة الجن: آية ١٦.

(٤) سورة الجن: آية ١.

(٥-٥) ساقط من (ب).

(٦) سورة الجن آية ٢.

(٧) في (ب).

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى^(١): ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ وقال^(٢): ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ وقال^(٣): ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ وقال^(٤): ﴿إِنَّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتَ﴾ وقال^(٥): ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْتُ سُورَةً﴾ وقال^(٦): ﴿مِثْلُ مَا أَنْكُم تَنْطِقُونَ﴾.

قَالَ الْمَشْرُحُ: غضبت من غير ما جُرِمَ البتة وجئت لأمرٍ ما، أي: ما جئت إلا لأمرٍ، وإنما زِيدُ^(٧) منطلق أي: إنَّ زيدا منطلق. ما في قولهم: أينما تجلس أجلس هي المسلطة كقولك: حيثما تكن أكن، وإذا ما تفعل أفعل وإذا ما تأتني أكرمك، هذه الأسماء^(٨) كانت تضاف إلى الجمل غير عاملة فصارت^(٩) ما من حروف المجازاة، كذلك «أين» كانت ظرفاً تعمل فيها العوامل فيما هي التي سلطته على المجازاة فصارت تعمل الجزم. بعين ما أُرِينُكَ: هذا مثل يضرب في استعجال الرسول قال الغوري: أي: أعجل وكن كأنني أنظر إليك. وعن ابن كيسان «ما» لا موضع له من الإعراب، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ أي: فبنقضهم ميثاقهم و﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ أي: فبرحمة من الله، ﴿إِنَّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتَ﴾ أي: أي الأجلين و﴿إِذَا مَا أَنْزَلْتُ سُورَةً﴾ أي وإذا أنزلت سورة، وقد تدخل «ما» لغواً مع حرف التشبيه في مثل قوله: ﴿مِثْلُ مَا أَنْكُم تَنْطِقُونَ﴾ ليدل على أن وجود أحد الشيتين مشبه لوجود الآخر فقط، وهذا المعنى ذكره أبو سعيد السيرافي، ونحوه إنه لحق مثل ما أنك ترى الشمس.

(١) سورة النساء: آية ١٥٥.

(٢) سورة آل عمران: آية ١٥٩.

(٣) سورة (المؤمنون): آية ٤٠.

(٤) سورة القصص: آية ٢٨.

(٥) سورة التوبة: آية ١٢٤.

(٦) سورة الذاريات: آية ٢٣.

(٧) في (أ): «زيداً».

(٨) في (أ): «الأسماوي».

(٩) ساقط من (ب).

قال جازرُ الله: «(فصل) وفي زيادة «لا»^(١) قال الله تعالى^(٢) ﴿لَيْلًا
[١٥٨/ب] يَعْلَمَ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ أي: ليعلم وقال^(٣): ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ /
وقال العجاج:

* فِي بَثْرِ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ *

ومنه: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو، قال الله تعالى^(٤): ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ
لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيُهْدِيَهُمْ﴾ وقال^(٥): ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾.

قال المُشْرَحُ: وأما معنى «لا» التي هي صلة، فتوكيد معنى الكلام
الموجب فقط على أن دخولها فيه وخروجها منه بمنزلة واحدة إلا من جهة
التوكيد، كما أن «ما» التي هي صلة بهذه المنزلة وذلك نحو قول الله عز وجل
﴿لَيْلًا يَعْلَمَ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ أي: ليعلم، وقوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ
النُّجُومِ﴾ أي: فأقسم، ودليله ﴿إِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ عقيبهِ.
وقوله^(٦) ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ﴾ أي: أن تسجد، ومثله كثير. في
النحويين من يقول: إنما جاز أن تؤكد الإيجاب بحرف النفي، لإظهار أن هذا
المعنى ليس مما يشك فيه أنه على الإيجاب قال علي بن عيسى: وإنما جاز
أن يكون حرف النفي صلة على طريق التوكيد، لأنه بمنزلة نفي النقيض في
مثل قولك: ما جاء إلا زيد، فهو إثبات قد نفي فيه النقيض وحقق المجيء
إلى زيد فكانه قيل في قوله^(٧): ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ أقسم بيوم القيامة،
ولا يجوز الامتناع من القسم بيوم القيامة، فيكفي من هذا دخول «لا» صلة،

(١ - ١) ساقط من الأصل.

(٢) سورة الحديد: آية ٢٩.

(٣) سورة الواقعة: آية ٧٥.

(٤) سورة النساء: آية ١٣٧.

(٥) سورة فصلت: آية ٣٤.

(٦) سورة الأعراف: آية ١٢.

(٧) سورة القيامة: آية ١.

وكذلك «ما» في قوله^(١): ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ كأنه قيل: فبرحمة من الله لنت لهم، ولا يجوز أن يقال خلاف ذلك، من أنك لنت لا برحمة من الله وكذلك قوله^(٢):

* فِي بَثْرٍ لَا حُودٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ *

أي: ما سرى في بثر حور. «لا» في قولك: ما جاءني زيد ولا عمرو هي المحققة للنفي. قال علي بن عيسى: ولو قلت: ما جاءني زيد وعمرو لاحتمل أن يكون إنما نفيت أن يكونا اجتماعاً في المجيء. والفرق بين الْمُحَقَّقَةِ والصلوة، أن الصلة لا تحتاج إلى تقديم نفي، ولا إلى شيئين، إنما تأتي مؤكدة فقط، وتقع أولاً حشواً عندنا خلافاً للفراء فإنه لا يجوز عنده أن تكون «لا» صلة إلا أن يتقدمها نفي أو معنى نفي وأما الْمُحَقَّقَةُ فالنفي يكون في الشيين وكذلك «لا» في قوله تعالى ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيُهْدِيَهُمْ﴾ هي المحققة. وأما قوله: ﴿وَمَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾^(٣) «لا» هي الصلة، المعنى لا تستوي الحسنة والسيئة^(٣) لأن استوى من الأفعال التي تطلب اسمين فصاعداً كاختلف واختصم. وقيل: دخلت «لا» في السيئة لتحقيق أنه لا يتساوى ذاذاً، ولا ذاك ذا، وفي (حاشية

(١) سورة آل عمران: آية ١٥٩.

(٢) البيت للعجاج ديوانه (٢٠/١) من أرجوزة طويلة يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر، أولها:

قد جبر الدين الإله فجبر

وعور الرحمن من ولي العور

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٨٩)، المنخل (ص ١٨٤)، شرح المفصل لابن يعيش (١٣٦/٨)، شرحه للأندلسي (٢٤٣/٣، ٢٤٤). وينظر: معاني القرآن للفراء (٨/١١)، الخصائص (٩٥/٢)، خزانة الأدب (٩٥/٢)، (٤٩٠/٤).

كتب في هامش نسخة (ب) على هذا البيت: «في بثر حور، أي: هلاك ولا زائدة، وأنكر الفراء أن تكون «لا» في هذا البيت صفة فقال: هي جحدٍ محض كأنه قال: في بثر ما لا يجير عليه شيئاً، أي: لا يرد عليه شيئاً، والعرب تقول: طحت الطاحية فما أحرارت شيئاً أي: لم يبق لها أي عمل» وينظر معاني القرآن للفراء (٨/١).

(٣-٣) ساقط من (أ).

المفصل^(١) حور: جمع حائر من حار إذا هَلَكَ ونظيره على ما حكاه الغوري قُتِل: جمع قاتلٍ، قال الأعشى^(٢):

* أنا لأثقالكم يا قومنا قُتِل *

وبُزِل جمع بازلٍ، وقُرِح جمع قارِحٍ وهذه الكلمة الأخيرة مما رأيتُه في (حاشية الجامع)^(٣) للغوري.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وتُزاد «من» عند سيويه^(٤) في النفي خاصة لتأكيدِه وعمومه وذلك نحو قوله تعالى^(٥): ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ والاستفهام كالنفي، قال الله تعالى^(٦): ﴿ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾ وقال^(٧): ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾، وعن الأخفش زيادتها في الإيجاب.

قال المُشْرَحُ: وأما معنى «من» فدلالته على تأكيد النفي على العموم كقولك: ما أتاني من أحدٍ^(٨) قال سيويه ولو قلت: ما أتاني أحدٌ^(٩) كان عموماً وكلاماً مستقيماً ولكنك أكدت بمن وقال أيضاً: ومنزلته في هذا بمنزلة الباء في قولك: ما زيدٌ بقائم. وقال أبو سَعِيدٍ السَّيرَافِيُّ إنما تُزاد «من» في هذا الباب لأن فيها^(٩) تأول البعض إذ قد نفى كل بعض الجنس الذي نفاه مفرداً، كأنه قال: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو ولا غير ذلك من أبعاض هذا الجنس ﴿ مَا

(١) لم يرد في نسختي من الحاشية.

(٢) ديوان الأعشى (ص ٤٧) (الصبح المنير) وروايته هناك كاملاً هكذا:

كلا زعمتم بأننا لا نقاتلكم أنا لأمثالكم يا قومنا قتل

(٣) تقدم التعريف بهذا الكتاب في الجزء الأول.

(٤) الكتاب (٣٦٢/١).

(٥) سورة المائدة: آية ١٩.

(٦) سورة ق: آية ٣٠.

(٧) سورة فاطر: آية ٣.

(٨-٨) ساقط من (أ).

(٩) في (أ): «فيه».

جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ﴿ بدل مفرد أي: ^(١) ما جاءنا بشيراً. الاستفهام في زيادة «من» كالنفي، ومن ثم كان الكلام معه غير موجب كما مع النفي، ﴿ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾ أي: ما في مزيد وقيل: معناه: هل من زيادة للأعداء على أنه طلب للزيادة ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ أي: هل خالق غير الله. عند الأخفش تزداد «من» في الإيجاب ^(٢) كقوله تعالى ^(٣): ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ وقد مضى.

قال جارُّ الله: «(فصل) وزيادة الباء لتأكيد النفي والإثبات في نحو: ما زيد بقائم، وبحسبك زيد، و﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ ﴾ ^(٤)».

قال المُشَرِّحُ: زادت الباء في ما زيد بقائم لتراخي الخبر عن حرف النفي لثقله به، وأما قولك: بحسبك زيد، وكفى بالله فدخلت الباء فيه لتحقيق إضافة الفعل إلى الفاعل على سبيل المبالغة لأن المعنى بحسبك زيد، وكيفيك الله / ما في هذا الكلام ^(٥) (نوع نظره)، وذلك أنه يقتضي أن [١/١٥٩] تكون الباء في بحسبك زيد، وكفى بالله مزيدة لتأكيد النفي، وأنها ليست كذلك، نظيره رباط الخيل لغزاة الروم بنواحي ^(٦) خلاط ورساتيق ^(٧) أرمينية فإن قوله: ورساتيق أرمينية يقتضي أن يكون رباط الخيل برساتيق ^(٧) أرمينية فإن

(١) ساقط من (ب).

(٢) تقدم رأي الأخفش.

(٣) سورة إبراهيم: آية ١٠. ولم يذكر الأخفش في المعاني هذه الآية في موضعها فلعله ذكرها في موضع آخر.

(٤) سورة النساء: آية ٦.

(٥-٥) في (ب) يسوع بظن.

(٦) في (ب): «رساتيق».

(٧) في (ب): «نواحي».

ولم أتمكن من تصحيح أي من العبارتين في الفروق الثلاثة والأندلسي نقل النص إلى كتابه ولكنه تجاوز هذه العبارات ولم ينقلها.

وخلط بلد في الثغور معروفة. معجم البلدان (٣٨١/٢).

قوله: ونواحي أرمينية لغزاة الروم، وكذلك هاهنا.

فإن سألت: فما بالهم قد حكموا على أن الباء في قولك: ما زيد بقائم مزيدة، مع أنها لتأكيد النفي، واللام في قولك: إن زيدا لقائم غير مزيدة مع أنها لتأكيد معنى الابتداء؟

أجبتُ فيه حرفان: الحرفُ الأول: أن الباء أبداً تقع في الطي فلا يلتفت إليها لتمام المعنى بدونها بخلاف اللام فإنها تقع في الصدر وكذلك لزيد منطلق، ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ وأما إنَّ زيدا لقائم فلدخول إنَّ.

الحرف الثاني: - وعليه الاعتماد - أن خبر ما لا يكون على أصله (أوهو النصب، حتى تكون الباء زيادة بخلاف اللام فإن خبر المبتدأ على أصله^(١) وإن لم تكن اللام زيادة.

تخمير: هذه الحروف لها اشتراكات، فمن والباء جارتان، ولا وأن للاستقبال وإن وما لنفي الحال.

= والرساق: المنطقة الواسعة تضم مدن وقرى فارس.

المعروف للجواليقي (ص ١٥٨).

(٢ - ١) ساقط من (أ)

[باب حرفا التفسير]

قال جازُّ الله: «ومن أصناف الحرف:

(حرفا التفسير)

وهما «أي» و«أن»، تقول نحو قوله عز وجل^(١): ﴿واختار موسى قومه﴾ أي: من قومه، فكأنك قلت: تفسيره: من قومه، أو معناه: من قومه، قال الشاعر^(٢):

وَتَرَمِينِي بِالطَّرْفِ أَي أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي
قال المُشْرَحُ: إنما^(٣) صلحت «أي» للتفسير؛ لأنه حرف تنبيه، وتفسيرُ الشيء تنبيهٌ على معناه، كأنه قال: تفسير رَمَيْتَهُ بِالطَّرْفِ أَي: أنت مذنب، لكن إياك: أي لكنني، ونظيره قول أبي الطيب^(٤):

(١) سورة الأعراف: آية ١٥٥.

(٢) لم ينسب إلى قائل معين.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٩٠)، المنخل (ص ١٨٥)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٠/٨).

وينظر: المغني (ص ٧٦، ٤٠، ٤١٣)، شرح شواهد (ص ٨٣)، شرح أبياته الهمع (٨٧/٢)، الخزانة (٤٩٠/٤).

(٣) نقل ابن المستوفي في إثبات المحصل (ص ١٩٠) شرح هذه الفقرة كاملاً.

(٤) شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري (٣٧٧/١).

تَوَالَتْ بِلَا وَعْدٍ وَلَكِنَّ قَبْلَهَا شَمَائِلُهُ مِنْ غَيْرِ وَعْدٍ بِهَا وَعْدٌ
أَي عَلَى رَوَايَةٍ مِنْ رَوَى «شَمَائِلُهُ» بِالرَّفْعِ (١) وَقَالَ (٢):

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ
ومنه ما أنشده الإمام عبد القاهر الجرجاني في فصل (٣) بيان المفتوحة
والمكسورة من كتابه الموسوم بـ (مفتاح الإعراب) (٤).

* فَلَوْ أَنْ حَقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ (٥) *

قال جارُّ الله: «(فصل) وأما أن المفسرة فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى
القول كقولك: ناديتك أن قم، وأمرته أن أقعد، وكتبت إليه أن ارجع».

قال المُشَرِّحُ: أبو سَعِيدٍ السِّيرَافِيُّ (٦): و«أن» التي بمعنى «أي» تحتاج
إلى ثلاثة أشياء (٧).

أولها: أن يكون الفعل الذي تفسره فيه معنى القول، وليس بقول.

والثاني: أن لا يتصل بها شيء من صلة الفعل الذي تفسره، لأنه إذا
اتصل به شيء صار من جملمته، ولم يكن تفسيراً له، وذلك قولك: أوعزت

(١) قال ابن المستوفي: «قلت: الرواية في بيت المتنبي بالنصب كما قرأته في كثير من النسخ».
(٢) جاء في إثبات المحصل وشرح الأندلسي: «قال الخوارزمي حذف هنا الاسم كما في
قول الآخر:

* ولكن زنجي عظيم المشافر *

(٣) في (أ): «في تصديق» وما أثبتته من (ب). يؤيده ما نقله ابن المستوفي في إثبات المحصل عن
الخوارزمي.

(٤) لم أقف عليه. وهو غير (المفتاح) المنسوب إليه في الصرف؟!.

(٥) البيت للراعي النميري في ديوانه (ص ١٦٧) وخرجه صديقنا (راينهوت) تخريباً حسناً.
وتمامه:

* وَإِنْ كَانَ سَرْحٌ قَدْ مَضَى فَتَسْرَعًا *

(٦) شرح الكتاب (٤/٥١).

(٧) في شرح السيرافي: «شرائط».

إليه بأن^(١) افعال^(٢) لأن الباء تصل الثاني بالأول وصل الناقص بما يتممه وتفسير الكلام لا يكون إلا بعد تمامه.

والثالث: أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً، لأنها وما بعدها جملة تفسر جملة قبلها ومن أجل ذلك قوله^(٣): ﴿وَأَخْرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ونحوه بمعنى «إنه» ولم يصلح أن يكون بمعنى «أي»، لأن ما قبلها غير تام، وهو مبتدأ لا خبر معه فأفهم ذلك. ومعنى قول أبي سعيد: وليس يقول احترازاً عما لو قلت له: أن قم لم يجز، لأن القول يحكي ما بعده ويؤتي باللفظ الذي يصلح في ابتداء وقوعه.

قال جار الله: «وبذلك فسّر قوله عز وجل^(٤): ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشوا﴾ وقوله^(٥): ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾».

قال المُشْرَحُ: الخليل^(٦): «أن» في هذه المنزلة بمنزلة «أي»، لأنك إذا قلت: انطلق بنو فلان أن امشوا فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي، ولكن تريد انطلقوا، فقال بعضهم لبعض: امشوا. وقيل: انطلقوا بمعنى تكلموا، كما يقال: انطلق فلان في الحديث، ويقال: امشوا أي: أكثروا، والمشاء: هو النماء ومنه سُميت الماشية، وأهل الكوفة يجعلون «أن» في موضع نصب بإسقاط الجار، كأنه قال: انطلقوا بالمشي أي: بأن قال بعضهم لبعض: امشوا، كأنه قيل: انطلقوا بهذه الحال، وهذا تنبيه على أن «أن» هي المصدرية تسمى «أن» المُفسرة «أن» التي للعبارة.

(١) في (أ): «أن» وما في (ب) يؤيده شرح السيرافي.

(٢) بعد كلمة «افعل» في (أ) «كذا» وليست هذه الكلمة في شرح السيرافي.

(٣) سورة يونس: آية ١٠.

(٤) سورة ص: آية ٦.

(٥) سورة الصافات: آية ١٠٤.

(٦) الكتاب: ١/٤٧٩، شرحه للسيرافي (٤/٥٠).

[باب الحرفان المَصْدَرِيَّان]

قال جارُ الله: «ومن أصناف الحرف:

(الحرفان المصدريان)

وهما «ما» و«أن» في قولك: يعجبني ما صنعت، وما تصنع أي: صنعك قال الله تعالى^(١): ﴿وَصَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ أي: برحبها.

قال المُشْرَحُ: أما معنى «ما» التي هي مع الفعل بمنزلة المصدر فدلالته مع الماضي على معنى المضي / ومع المضارع على معنى الحاضر [١٥٩/أ] أو المستقبل من ذلك الفعل، وذلك: سرنى ما صنعت أمس، و«ما نفعني مال ما نفعني مال أبي بكر»، ويسرنى ما تصنعه الآن أو غداً، أي: ما تريد صنعه غداً.

قال جارُ الله: «وقَدْ فُسِّرَ به قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ^(٢): ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَّاها﴾ قال الشَّاعر^(٣):

(١) سورة التوبة: آية ١١٨.

(٢) سورة الشمس: آية ٥.

(٣) قال ابنُ المُسْتَوْفِي في إثبات المُحَصَّل (ص ١٩٠): نصفه الأول في شعر الرِّبِيع بن أبي الحَقِيق، وروى لقيس بن الخَطِيم، ويروي:

يُسْرُ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا

قَالَ الْمُشْرَحُ: الرَّوَايَةُ: «يُسْرٌ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ، وَ«الْمَرْءُ» مَنْصُوبٌ وَ«مَا» فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ «ذَهَبَ». وَلَوْ رُوِيَ «يُسْرٌ» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ وَ«الْمَرْءُ» مَرْفُوعٌ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ «يُسْرٌ»، وَ«مَا» لِلْمُدَّةِ لَكَانَ وَجْهًا وَأَنْشَدَ الشَّيْخُ^(١):

أَعَدَّ سِنِّيَّ فَارِحًا بِمُرُورِهَا وَمَأْتَى الْمَنَائِيَا مِنْ سِنِّيٍّ وَأَشْهُرُ

عَلِيَّ بْنِ عَيْسَى: إِنَّمَا أَعْمَلْتُ «أَنْ» فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعَ وَلَمْ تَعْمَلْ «مَا» لِأَنَّ «أَنْ» نَقَلْتَهُ نَقْلَيْنِ إِلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَالِاسْتِقْبَالِ، وَ«مَا» لَمْ تَنْقُلْهُ إِلَّا نَقْلًا وَاحِدًا، إِلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ فَقَطْ، وَكُلُّ مَا كَانَ أَقْوَى عَلَى تَغْيِيرِ مَعْنَى الشَّيْءِ كَانَ أَقْوَى عَلَى تَغْيِيرِ لَفْظِهِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَتَقُولُ: بَلَّغْنِي أَنْ جَاءَ عَمْرُو، وَأَرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ وَإِنَّ أَهْلًا أَنْ يَفْعَلَ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى^(٢): ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾».

قَالَ الْمُشْرَحُ: أَمَا مَعْنَى «أَنْ» الْمَفْتُوحَةُ الَّتِي هِيَ مَعَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ فَدَلَالَتُهَا مَعَ الْمُضِيِّ عَلَى مَعْنَى الْإِسْتِقْبَالِ لِأَنَّهَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا، وَلَا تَقَعُ الْحَالُ، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي بَابِ الْمُسْتَقْبَلِ وَيُدَلُّ عَلَى إِجَابَتِهَا الْمُسْتَقْبَلُ أَنَّكَ إِذَا

= يَوَدُّ الْمَرْءُ مَا نَفِدَ اللَّيَالِي وَكَانَ فَنَاءُهَا لَهَا فَفَنَاءٌ
يَحِبُّ الْمَرْءُ مَا تَفَدُّ اللَّيَالِي كَانَ نَفَادُهَا لَهَا بَقَاءٌ
وَبَعْضُ الْقَوْلِ لَيْسَ لَهُ عِيَاجٌ كَمَحْضِ الزُّبْدِ لَهَا اتِّقَاءٌ
يَحِبُّ الْمَرْءُ أَنْ يَلْقَى نَعِيمًا وَيَأْبَى إِلَهُ إِلَّا مَا يَشَاءُ

ثُمَّ قَالَ: «نَقَلْتَهُ مِنْ خَطِّ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَاطِبِ النُّعْمَانِ».

تَوْجِيهِ إِعْرَابِ الْبَيْتِ وَشَرْحِهِ فِي: إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ (ص ١٩٠)، الْمُنْخَلِ (ص ١٨٥)، شَرْحِ الْمِفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ (٤٢/٨)، شَرْحِهِ لِلْأَنْدَلِسِيِّ (٢٤٩/٣).

وَيَنْظُرُ: التَّصْرِيحَ (٢٦٨/١)، الِهْمَعَ (٨١/١). وَالْأَبْيَاتُ فِي مَوَاضِعَ مُتَفَرِّقَةٍ مِنْ دِيْوَانِ

قَيْسٍ.

(١) حَاشِيَةُ الْمِفْصَلِ (ص ١٣٩) وَنَسَبَهُ إِلَى الْبَحْتَرِيِّ. وَلَمْ أَجِدْهُ فِي دِيْوَانِهِ.

(٢) سُورَةُ النَّمْلِ: آيَةُ ٥٦.

قلت: أن تأتني خيرٌ لك لم تقصد إلا إتياناً يقع في زمان. ذكره الإمام عبد القاهر الجرجاني في (شرح المائة)^(١). قوله: وإنه أهلٌ أن يفعل - بالتَّنوين - أي أهلٌ لذلك، وإن شئتَ أصفتَ بمعنى أهل ذلك ونحوه أتيتَه مخافةً أو مخافةً أن يفعل، والأول هو المرؤيُّ عن الشيخ - رَحِمَهُ اللهُ - .

تخمير: الفرق^(٢) بين ذكر «أن» مع الفعل بمعنى المصدر وبين الإفصاح بذكر المصدر من وجهين:

أحدهما: - فيما ذَكَرَهُ عليُّ بن عيسى - أن ذكرَ المصدر بمنزلة المُجمل، لأنه يحتمل الفعل^(٣) الذي نُسب إلى فاعله، والمفعول^(٤) الذي فعل به والفاعل^(٥) الذي فعله، وإذا ذكرت «أن» مع الفعل فقد أفصحت بالمعنى الذي^(٥) أردت من ذلك مثال ذلك: أعجبنى ضربُ زيدٍ وأن ضُربَ زيدٌ، وأن يُضربَ زيدٌ.

والآخر: أن ذكرَ المصدر لا يدلُّ على زمانٍ بعينه وذكر «أن» مع الفعل تدل على أن الفعل وقع مع فاعله فيما مضى. أو يقع فيما يأتي نحو ما ذكرنا.

وفرقٌ ثالثٌ: وهو أن «أن» وصلتها له شبه بالمُضمر في أنه لا يوصف كما [لا]^(٦) يوصف المُضمر ولذلك اختار أبو عَمَرَ الجَرَمِيّ في ﴿الْبَرِّ﴾ من قوله تعالى^(٧): ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وجوهكم﴾ النُّصب^(٨) لأنه إذا اجتمع

(١) لم أعثر عليه.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه (٢٥٠/٣) هذا النص إلى شرحه وقرنه بسابقه وحذف كلمة (تخمير).

(٣) في (ب).

(٤) في (أ): الفاعل.

(٥) ساقط من (ب) موجود في نص الأندلسي.

(٦) في (ب).

(٧) سورة البقرة: آية ١٧٧.

(٨) هي رواية حفص عن عاصم وكثير من القراء.

مظهرٌ ومضمُرٌ فالوجهُ أن يكونَ المضمُرُ الاسمُ من حيث أنه أذهب في الاختصاص من المظهر.

قالَ جارُ الله: «(فصلٌ) وبعضُ العربِ يرفعُ الفعلَ بعد «أن» تشبيهاً بـ «ما» قال:

أَنْ تَقْرَأِينَ عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا
قالَ المُشْرَحُ: ما قبلَ البَيْتِ^(١):

يا صَاحِبِي فَدَتِ نَفْسِي نُفُوسَكُمَا وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَأَقِيْتُمَا رَشَدًا
أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً قَدْ خَفَّ مَحْمَلُهَا وَتَصْنَعَا نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا
«أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً» في موضعِ النَّصْبِ بفعلٍ مُضمِرٍ دَلَّ عليه ما مَضَى من النَّداءِ والدُّعاءِ، تقديره أسألكما.

قالَ جارُ الله: «وعن مُجاهِدٍ^(٢): ﴿أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ^(٣)﴾ بِالرَّفْعِ».

قالَ المُشْرَحُ: ﴿يُتِمُّ﴾ بضم التاء والرِّضَاعَةَ بالنصب.

(١) الأبيات الثلاثة لم تُنسب إلى قائلٍ معين.
توجيه إعراب الشاهد وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٩١)، المنخل (ص ١٨٦)،
شرح المفصل لابن يعيش (١٤٣/٨)، شرحه للأندلسي (٢٥٠/٣).
وينظر: مجالس نعلب (ص ٣٩٠)، شرح الكتاب لأبي سعيد (٨٠/١)، المنصف
(٢٧٨/١)، الإنصاف (ص ٥٦٣)، الجنى الداني (ص ٢٢٠)، المغني (ص ٢٨)، شرح
شواهد (ص ١٠٠)، شرح أبياته (١٣٥/١)، الخزانة (٥٥٩/٣).
(٢) قراءة مجاهد في البحر المحيط (٢١٣/٢).
(٣) سورة البقرة: آية ٢٣٣.

[باب حروف التحضيض]

قال جارُّ الله: «ومن أصناف الحرف:

(حُرُوفُ التَّحْضِيضِ)

وهي: «لَوْلَا»، و«لَمَّا»، و«هَلَّا»، و«أَلَّا» تقول: لولا فعلتَ كَذَا، ولو ما ضَرَبْتَ زيدا وهَلَّا مررتَ به، وَأَلَّا قُمتَ: تريدُ استبطاءه وحثُّه على الفعل ولا تَدْخُلُ إلا على فعلٍ ماضٍ أو مستقبلٍ قَالَ اللهُ تَعَالَى^(١): ﴿لَوْلَا أُخْرَتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾^(٢) وَقَالَ^(٣): ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾ وَقَالَ^(٤): ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾.

قال المُشَرِّحُ: سيبويه^(٥) «لولا» و«لوما» و«هلا» و«ألا» معناها واحدٌ وهو التَّحْضِيضُ، وقال الفَرَّاءُ: معناها لَوْمٌ على ما كان، وحثُّ على ما يكون، وقال غيرهما: معنى «لولا» و«لوما» للتَّحْضِيضِ أو التَّأْنِيبِ وذلك: قولك في التَّحْضِيضِ: لولا تزورني، وفي التَّأْنِيبِ: لولا زرتني أي: لم تزرنني، قال

(١) سورة (المنافقون): آية ١٠.

(٢) هذه الآية مؤخّرة عن ما بعدها حسب ورودها في (المفصل).

(٣) سورة الحجر: آية ٧.

(٤) سورة الواقعة: آية ٨٦.

(٥) الكتاب (٣١٦/٢).

اللَّهُ تعالى^(١): ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ﴾ وقال: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾.

قال جازر الله: «فإن وقع بعدها اسمٌ منصوبٌ أو مرفوعٌ كان بإضمار رافعٍ أو ناصبٍ، كقولك: لِمَنْ ضَرَبَ قَوْمًا: لَوْلَا زَيْدًا، أي: لَوْلَا ضَرَبْتُهُ، قال سيبويه: وتقول: لولا خيراً من ذلك وهلاً خيراً من ذلك أي: هلا تفعل خيراً من ذلك قال: ويجوز رفعه على معنى هلا كان منك خير من ذلك قال جرير:

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرِي لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقْنَعَا

قال المُشَرِّحُ: حكم هذه الحروف أن يليها الفعل لا غير، لأنَّ الحَضَّ على الشيءٍ معناه: توكيد الأمرِ بفعله. ومتى وليها اسمٌ كقولك: لولا زيدٌ أضمرت^(٢) بعدها الفعل ويجوز فيه التَّصَبُّ نحو لولا زيداً أي: لولا ضربت زيداً، وإنما حُسن إضمار الفعل فيها وتأخيره دون غيرها من الحروف التي يليها الفعل نحو «قد» و«لم» وشبههما؛ لأنَّ هذه الحروف لما جُعل فيها معنى التخصيص واستدعاء الفعل صارت كأنها أفعال فجاز إيلاءُ [الاسم]^(٣) إيها تَشْبِيهاً لها بالفعل، وحذف الفعل معها لذلك.

فإن سألت: هذه الحروف كما جُعل فيها معنى التَّحْضِيضِ فكذلك قد^(٤) جُعل فيها معنى التَّقْرِيْبِ، ولم يُجعل فيها معنى النَّفْيِ وكما أن التخصيص فعل فكذلك التَّقْرِيْبِ والنَّفْيِ.

أجبت: التَّحْضِيضُ من حيثُ أنه [حَضٌّ]^(٥) يستدعي الفعل بخلاف

(١) سورة النور: آية ١٣.

(٢) في (ب): «أضمر».

(٣) في (أ): «الفعل».

(٤) في (ب).

(٥) في (أ): «تحضيض».

التقريب والنفي فإنهما من حيث أنهما تقريب ونفي لا يستدعيانه، إنما خرجت «لو» عن معناها بدخول «لا» و«ما» عليها إلى معنى التخصيص لما فيها من معنى الطلب للفعل المتمنى والمحضوض عليه. الضيطر: هو الرجل الضخم الذي لا غناء عنده، وكذلك الضوطري. قال الإمام عبد القاهر الجرجاني^(١): لولا تعدون الكمي أو لولا تعقرون. وفي (حاشية المفصل)^(٢): يُحكى أن [أبا] الفرزدق^(٣) وهو غالب^(٤) من بني مالك^(٥) عاقر على ما مضى سحيم بن وثيل اليربوعي فعفره غالب، وغالب^(٥) فيما حكاه الإمام عبد القاهر الجرجاني هو الذي أتى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب^(٦) فقال له: من أنت قال: غالب، فقال أمير المؤمنين - رضي الله عنه -: صاحب الإبل الكثيرة قال: نعم، قال: ما فعلت إبلك؟ قال ددعتها النواذب وفرقتها الحقوق فقال: ذلك خير سبلها^(٧).

(١) المقتصد (٢٢١/١).

(٢) النص غير موجود في نسختي من الحاشية. وهو في المقتصد.

(٣) القصة مشهورة في كتب الأدب والأخبار ينظر مثلا النقائض (ص ٤١٧)، الأمالي لأبي علي (٥٣/٣) وغيرها.

وسحيم بن وثيل شاعر من بني رباح من تميم أخباره في الشعر والشعراء (ص ٢٦٤٣)، الاشتقاق (ص ٢٢٤)، غالب بن صعصعة جد الفرزدق من سادات بني تميم. النقائض (ص ٤١٤)، جمهرة أنساب العرب (ص ٢٢٧).

(٤-٤) في النسختين «جد الفرزدق» وإنما هو أبوه لا جده، وما بين القوسين كذا وردت في النسختين أيضاً، وأبو الفرزدق ليس من بني مالك ولا أبوه يُسمى مالكاً؟!.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) في (ب): «كرم الله وجهه».

(٧) الشاهد لجريير في ديوانه (ص ٩٠٧).

وتوجه إعراب وشرحه في: إثبات المحصل: ١٩١، المنخل: ١٨٦ شرح المفصل لابن يعيش (١٤٤/٨)، شرحه للأندلسي: ٢٨٣/٣.

وينظر: مجاز القرآن (٥٢/١)، ١٩١، ٣٤٦، الجمل (ص ٢٤٥)، شرح أبياته (الحلل) (ص ١٢٨)، الإيضاح (ص ٢٩)، شرح أبياته (إيضاح أبيات الإيضاح) (٦٧/١)، المقتصد (٢٢١/١)، الخصائص (٤٥/٢)، أمالي ابن الشجري (٢٧٩/١، ٣٣٤)، (٢١٠/٢)، الجنى الداني (ص ٦٠٦)، الخزانة (٤٦١/١)، شرح أبيات المغني (١٢٣/٥).

قال جازرُ الله: «(فصلٌ): ولـ «لولا» و«لوما» معنى آخر وهو امتناع الشيء لوجود غيره، وهما في هذا الوجه داخلتان على اسم مبتدأ كقولك: لولا علي لهلك عمر».

قال المُشَرِّحُ: «لولا» و«لوما» في هذا الوجه يدخلان على جملتين ابتدائية وفعلية، لربط الثانية بالأولى، والجملة التي تليها هي الابتدائية، والتي هي جوابها الفعلية، وذلك قولك: لولا زيد بالبصرة لخرج بكر. قال أبو سعيد السيرافي: والأصل فيه: زيد بالبصرة خرج بكر فلا تتعلق إحدى الجملتين بالأخرى، فإذا دخلت لولا علقتهما بالأخرى فصارت الأولى شرطاً والثانية جزاءً، ويكثر فيهما حذف الخبر من الشرط كقولك: لولا زيد لرجاءني بكر، أي: لولا زيد عندي. قال سيبويه^(١): «لولا» و«لوما» لا ابتداء وجواب فالأول: سبب ما وقع، وما لم يقع يعني أنك تقول: لولا زيد لزررتك، فزيد سبب أنه لم يزره، ولولا زيد لم أزرك، فزيد سبب أنه زاره.

(١) الكتاب (٣١٢/٢).

[بَابُ حَرْفِ التَّقْرِيبِ]

قال جازُّ اللُّهُ: «ومن أصناف الحرف:

(حرف التَّقْرِيبِ)

وهو «قَدْ» يقرب الماضي من الحال، إذا قلت: قد فعل، ومنه قول المؤذن: «قد قامت الصلاة» ولا بدَّ فيه من معنى التَّوَقُّعِ. قال سيبويه: وأما «قد» فجوابُ هل فَعَلْ؟ وقال أيضاً: فجوابُ لِمَا يَفْعَلُ، وقال الخليلُ: هذا الكلامُ لقومٍ ينتظرون الخَيْرَ.

قال المُشَرِّحُ: و«قد» تدخل على الأفعال خاصة، ومعناها على ثلاثة أوجه:

الأول: وهو فيها الأصل: تقريب الماضي من الحال في الإخبار كقولك: رأيت زيدا قد عزم على الخروج أي: عازماً عليه، وكذلك: كنت أتمنى لقاء زيدا وقد لقيته أي: فيما قُرب من الحال.

الثاني: الإخبار عن فعل مُتَوَقَّع في الحال، ومسئول عنه كقولك: قد ركب الأمير، وقد / جاء زيد لمن يقدر أنه يتوقع ذلك، وهذا يرجع إلى معنى [ب/١٦٠] التَّقْرِيبِ، لما فيه من تقريب الفعل من الحال في الإخبار، لأنه إنما يتوقع ما قرب من الحال. قال سيبويه^(١): وأما قد فعل فجوابُ هل فَعَلْ؟ وقال أيضاً:

(١) الكتاب (٢/٣٠٧).

فجواب لَمَّا يَفْعَلُ، وقال الخليل: هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر. أبو سعيد السيرافي^(١): يعني أن الإنسان إذا سُئِلَ عن فعل [فاعل]^(٢) أو علم أنه يتوقع أن يخبر به قيل له: قد فَعَلَ، فإن كان المخبر مبتدأ قال: فعل فلان كذا وكذا. ونظير ذلك إذا أردت أن تنفي والمحدث يتوقع إخبارك قلت: لَمَّا يفعل، وهو نقيض قد فَعَلَ، وإذا ابتدأت قلت: لم يفعل إذا قيل لما يفعل فإنك ترد عليه بقدر فعل، وإذا قيل: قد فعل فإنك ترد عليه بلمَّا يفعل.

قال جارُ الله: «(فصل) وتكون للتقليل بمنزلة «ربما» إذا دخل على المضارع كقولهم: إن الكذوب قد يصدق».

قال المُشْرَحُ: الثالث: تَقْلِيلُ الفعل في الإخبار بمعنى تقريبه من الحال كقولك: قد يصدق الكاذب، وقد يَعْتُرُ الجواد، وذلك لما بين التقريب والتقليل من المقاربة، ألا ترى أن التقريب في الحقيقة تَقْلِيلُ الْمَسَافَةِ.

قال جارُ الله: «(فصل) ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم كقولك: قَدْ - والله - أَحْسَنْتَ وقد - لَعَمْرِي - بُتُّ سَاهِرًا، ويجوز طرح الفعل بعدها إذا فهم كقوله^(٣):

أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا نَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

قال المُشْرَحُ: إنما حَسَنَ الْفَصْلُ بين «قَدْ» ولم يحسن في الألف واللام وسوف والسين، لأنهم إذا تَوَسَّعُوا في «قَدْ» بإفرادها وطرح ما بعدها لدلالة ما تقدمها عليه فلأن يَتَوَسَّعُوا فيه بالفصل أولى.

الرواية: «أحسننت» بفتح التاء، التاء في «بتُّ» مضمومة «ساهرًا» بالراء لا بالذال. «ركابنا» بإضافة ركاب إلى الضمير، لأن ركابنا جمع ركوية.

(١) شرح السيرافي (١٨٩/٥).

(٢) عن شرح أبي سعيد.

(٣) تقدم ذكره ص: ٨، ٨٨.

[بَابُ حُرُوفِ الْاِسْتِقْبَالِ]

قال جَارُ اللَّهِ : ومن أصناف الحرف :

(حُرُوفُ الْاِسْتِقْبَالِ)

وهي سوف والسين و«أن»، و«لا»، و«لن»، قال الخليل : أن سَيَفْعَلْ ، جوابٌ لن يَفْعَلْ ، كما أن ليفعلن جوابٌ لا يفعل لما في لا يفعل من اقتضاء القسم .

قال المُشْرَحُ : السين، و«سوف» و«لن» تختص بالمستقبل، وأما «لا» و«أن» فقد يدخلان على الماضي، أن سيفعل جواب لن يفعل، لأنها للاستقبال، إلا أنها في النفي الذي يدل على أن [في] ^(١) يفعل اقتضاء قسم أنه يقع في جواب القسم وكذلك قوله: والله لا يفعل .

قال جَارُ اللَّهِ : «وفي سوف دلالة على زيادة تنفيس، ومنه سوفته كما قيل: من آمين آمن، ويقال: سَفَّ أَفْعَلٌ» .

قال المُشْرَحُ : ابنُ السَّرَّاجِ : ولما فيها من زيادة معنى السين جاءت أتمّ مما عليه السين .

قال جَارُ اللَّهِ : «وأن» تدخل على الماضي والمضارع ^(٢) فتكون معه في تأويل المصدر، وإذا دخل على المضارع لم ^(٣) يكن إلا مُسْتَقْبَلًا كقولك : أريد أن تخرج» .

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (ب) وفي المفصل : «على المضارع والماضي» .

(٣) في (أ) : «لا يكون» .

قال المُشَرِّحُ: هذا المعنى قد مضى .

قال جارُّ اللّهِ: «ومن ثم لم يكن منه بدُّ في خبر «عسى» ولما انحرف الشاعر في قوله^(١) :

عَسَى طِيءٌ مِنْ طِيءٍ بَعْدَ هَذِهِ سَطْفِيءٌ غَلَّتِ الْكَلْبَى وَالْجَوَانِحِ
عما عليهم الاستعمال جاء بالسين التي هي نظيرة «أن» .

قال المُشَرِّحُ: هذا المعنى أيضاً قد مضى ذكره في الأفعال الناقصة .

فإن سألت: أي علة في الكلى حتى أُضيف إليها .

أجبت: لأن^(٢) المزاج عند ورود الهموم والأحزان عليه مما ينفعل فيسخن وإذا سخن المزاج حمي البول واحتدَّ والبول ممره على الكلى فكأنه قال: سيطفيء الغلل التي يظهر في البول أثرها .

قال جارُّ اللّهِ: «وهي مع فعلها ماضياً أو مضارعاً بمنزلة «أن» مع ما في خبرها» .

(١) لم ينسب المؤلف ولا الشارح هاهنا إلى قائله، ونسبه ابن المستوفي إلى قسامة بن رواحة السنبيسي . معجم الشعراء (ص ٣٤٠)، المؤلف والمختلف (ص ١٨٥) . وهو مع أبيات في الحماسة (رواية الجواليقي) وشرحها للمرزوقي (ص ٩٥٨) .

قال ابن المستوفي: وقبل هذا البيت:

دَعَا الطَّيْرَ حَتَّى أَقْبَلَتْ مِنْ ضَرْبَةٍ دَوَاعِي دَمٍ مِهْرَاقَةٍ غَيْرُ بَارِحٍ
ومنها:

لَيْسَ نَصِيبُ الْقَوْمِ مِنْ أَخْوَابِهِمْ طِرَادُ الْحَوَائِثِ اسْتِرَاقُ النُّوَاضِحِ
وَمَا زَالَ مِنْ قَتْلَى رِزَاحٍ بِعَالِجٍ دَمٌ نَاقِعٌ أَوْ حَاسِدٌ غَيْرُ مَاصِحِ
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٩٣)، المنخل (ص ١٨٧)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٨/٨)، شرحه للأندلسي (٢٥٧/٣) .

وينظر: الجنى الداني (ص ٤٦٠)، المغني (ص ٥٣)، شرح شواهد (ص ٩٢)، شرح أبياته (٣٤٤/٣)، الهمع (١/١٣٠)، الخزانة (٤/٨٧) .

(٢) قل هذه العبارة ابن المستوفي والأندلسي في شرحيهما، والبغدادى في الخزانة (٤/٨٧) .

قال المُشْرَحُ: يقول الجملة كما تُنقل^(١) بعد أن المشددة مفرداً فكذلك بعد أن المُخففة.

فإن سألت: فكيف جازَ الابتداء^(٢) «بأن» المفتوحة الناصبة للفعل ولم يجز «بأن» المفتوحة الناصبة للإسم؟.

أجبت: لأن «أن» المشددة لو ابتدء بها لاستهدفت لدخول «أن» عليها واجتماعهما قبيح.

قال جازُ الله: «(فصل) وتميمٌ وأسدٌ يحوّلون همزتها / عيناً فينشدون [١٦١/أ] بيت ذي الرمة:

* أأن ترسّمت من خرّقاء منزلة *

«أعن ترسّمت» وهي عنعنة بني تميم. وقد مرّ الكلام في «لا» و«لن».

قال المُشْرَحُ: ترسّمت الديار: تأملت رسومها. الخرّقاء صاحبة ذي الرمة: وهي من عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة منقولة من الخرّقاء وهي ضد الرقيقة، وتَمَامُ البيت^(٣):

* ماء الصبابة من عينيك مسجوم *

(١) في (ب): «تفعل» وفوقها: «تقع» مصححة من نسخة أخرى وما في الأصل يؤيده ما ورد في

النص الذي نقله الأندلسي في شرحه (٢٥٧/٣) عن الخوارزمي.

(٢) ساقط من الأصل موجود في نص الأندلسي.

(٣) ديوان ذي الرمة (ص ٣٧١).

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل (ص ١٩٣)، المنخل (ص ١٨٨)، شرح

المفصل لابن يعيش (١٤٩/٨)، شرحه للأندلسي (٢٥٧/٣).

وينظر: مجالس ثعلب (ص ١٠١)، الخصائص (١١/٢)، سر الصناعة (ص ٢٢٩)،

(٧٢٢)، شرح شواهد الشافية (ص ٤٢٧)، خزانة الأدب (٤/٣١٤، ٤٩٥).

[باب حرفا الاستفهام]

قال جارُ الله: «ومن أصناف الحرف:

(حرفا الاستفهام)

وهما: الهمزة و«هل» في نحو قولك: أزيد قائم، وأقام زيد، وهل عمرو خارج، وهل خرج عمرو.

قال المُشَرِّحُ: الهمزة لنقل الجُملة من معنى الخبر إلى معنى الاستخبار، وهي نظيرة الميم في أنهما ظرفان. الميم من أول مخارج الحروف، والهمزة من آخرها، وهل لها معنيان: أحدهما الاستفهام.

قال جارُ الله: «والهمزة أعمُّ تصرفاً في بابها من أختها، تقول أزيد عندك أم عمرو؟ وأزیداً ضربتُ؟ وأتضرب زيداً وهو أخوك؟»

قال المُشَرِّحُ: والفرق^(١) بين «هل» في الاستفهام وبين الهمزة أن الهمزة تقع مواقع الاستفهام كلها، ولا تقع كذلك «هل»، تقول: أزيد عندك أم عمرو بمعنى: أيهما عندك، ولا يجوز أن تقع «هل» في هذا المعنى لأن الاستفهام «بهل» يدور على وجود الفعل وعدمه كقولك: هل تضرب^(٢) زيداً

(١) نقل الأندلسي في شرحه (٢٥٨/٣) شرح هذه الفقرة.

(٢) في (ب): «أبصرت... أم لم تبصره» والتصحيح وما أثبتته من (أ) يؤيده ما ورد في نص الأندلسي المنقول عن الخوارزمي.

فمعناه: أم لم تضربه^(١)، وكذلك إذا قلت: هل عندك زيدٌ فمعناه: أم ليس عندك، وفرق بين أن تقول: أي الشئتين وجد، وبين أن تقول: هل وجد هذا الشيء أم لم يوجد؟ وتقول: أزيداً ضربت، ولا تقول: هل زيداً ضربت لأن قولنا: أزيداً ضربت معناه: أم عمراً، وقد ذكرت أن هل لا تقع هذا الموقع. وتقول: أتضربُ زيداً، وهو أخوك، لأنك في الأول تدَّعي أن الضربَ واقعٌ به لتوبيخه، ولا كذلك في الثاني، لأن موضع «هل» لاستقبال الاستفهام فلا يجاوزه.

تَحْمِيرٌ: وتكون الهمزة للتقريب^(٢) ومعنى التقريب هاهنا أن تلجىء المخاطب إلى الإقرارِ بأمرٍ قد كان، فإذا قلت أضربتُ زيداً لم يكن غرضك أن يُعلمك أمراً لم تعلمه.

قال الإمام عبدُ القاهر الجرجاني^(٣): ولكن^(٤) أن تقرره أي: تحمله على الإقرار بفعل قد فعله.

قال جارُ الله: «وتقول لمن قال لك: مررت بزيد، وتوقعها قبل الواو والفاء وثم، قال الله تعالى^(٥): ﴿أَوْكَلِمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾ وقال^(٦): ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾ وقال^(٧): ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ ولا تقع هل في هذه المواقع».

قال المُشرِّحُ: أمَّا قوله: أزيدٍ فلأن الهمزة أجلِّدُ وأكثرُ تصرفاً فتدخل في بعض الكلام كما تدخل في كله، ولا كذلك «هل» فإنها لا تقتطعُ بها^(٨)

(١) في (أ): «التقريب».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) دلائل الإعجاز (ص ١١٣).

(٤) في شرح الأندلسي: «ولك».

(٥) سورة البقرة: آية ١٠٠.

(٦) سورة هود: آية ١٧.

(٧) سورة يونس: آية ٥١.

(٨) ساقط من (ب).

بعض الكلام دون تمامه، وأما المسائل الثلاث فلأن الواو والفاء و«ثم» لما كانت من جملة عطف عليها بهن، صار ما فيه واحدة منهن بعض تلك الجملة وجاز اقتطاعها بالهمزة^(١) من تلك الجملة ولم يجز بـ«هل» لما ذكرنا وهذا معنى قول سيويه.

قال جارُّ الله: «(فصل) وعند سيويه^(٢) أن هل بمعنى «قد» إلا أنهم تركوا الألف قبلها، لأنها لا تقع إلا في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها في قوله^(٣):

سَائِلٌ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهْلٌ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمِ
قَالَ الْمُشْرَحُ: لما كانت «هل» لا تقع إلا بعد همزة الاستفهام، جرت مجرى حرف الاستفهام، فحذفت الهمزة. الرواية في (بشِدَّتِنَا) فتح الشين.

قَالَ جَارُّ اللَّهِ: «(فصل) وتحذف الهمزة إذا دلَّ عليها الدليل قال:
لَعَمْرُكَ مَا أُذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانِ
قَالَ الْمُشْرَحُ: أم بثمان دليل على حذف همزة الاستفهام. البيت لعمر بن أبي ربيعة^(٤)، وقبله:

(١) في (أ): «بهمزة».

(٢) الكتاب (٤٩٢/١).

(٣) البيت لزيد الخيل في ديوانه (ص ١٠٠).

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٩٤)، المنخل (ص ١٨٨)، شرح المفصل لابن يعيش (١٥٢/٨)، شرحه للأندلسي (١٥٩/٣).

وينظر: المقتضب (٤٤/١)، (٢٩١/٣)، الخصائص (٤٦٣/٢)، أمالي ابن الشجري (١٠٨/١)، (٣٣٤/٢)، أسرار العربية (ص ٣٨٥)، الجنى الداني (ص ٣٤٤)، المغني (ص ٣٥٢)، شرح شواهد (ص ٢٦٢).

(٤) ديوان عمر (ص ٢٥٨).

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٩٤)، المنخل (ص ١٨٨)، شرح المفصل لابن يعيش (١٥٤/٨)، شرحه للأندلسي (٢٦٠/٣).

بَدَا لِي مِنْهَا مِعْصَمٌ يَوْمَ جَمَّرْتِ وَكَفُّ خَضِيبُ زَيْنَتِ بِنَانِ
فَلَمَّا التَّقِينَا بِالثَّنِيَّةِ سَلَّمْتِ وَنَازَعَنِي الْبَغْلُ اللَّعِينُ عِنَانِي
فَوَاللَّهِ مَا أُدْرِي.....

جَمَّرْتِ: أَي رَمَتِ الْجِمَارَ، الثَّنِيَّةُ: عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصْلٌ) وَلِلْاِسْتِفْهَامِ صَدْرُ الْكَلَامِ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ شَيْءٍ
مِمَّا فِي حَيْزِهِ عَلَيْهِ لَا تَقُولُ ضَرِبْتُ أَزِيداً وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: كُلُّ حَرْفٍ لِلْاِسْتِفْهَامِ لَا يَقَعُ إِلَّا فِي صَدْرِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ
يُنْقَلُ الْجُمْلَةُ عَنِ الْخَبَرِ إِلَى الْاِسْتِخْبَارِ فَيَكُونُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، أَلَا تَرَى أَنَّ
«مَا» لَمَّا كَانَتْ لِنَقْلِ الْجُمْلَةِ عَنِ الْإِثْبَاتِ إِلَى النُّفْيِ كَانَتْ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ.
كَذَلِكَ هَذَا.

= وينظر: الكتاب (٤٨٥/١)، شرح أبياته لابن السيرافي (١٥١/٢، ١٥٢)، المقتضب
(٢٩٤/٣)، المحتسب (٥٠/١)، أمالي ابن الشجري (٢٦٦/١)، (٣٣٥/٢) الهمع
(١٣٢/٢)، الخزانة (٤٤٧/٤).

[باب حرفا الشرط]

قال جارُّ الله: «ومن أصناف الحرف:

(حرفا الشرط)

وهما «إن»، و«لو» يدخلان على جملتين فيجعلان الأولى شرطاً والثانية جزاءً كقولك: إن تضربني أضربك، ولو جئتني لأكرمك خلا أن «إن» تجعل الفعل للاستقبال - وإن كان ماضياً - ولو تجعله للمضي - وإن كان مستقبلاً - كقوله تعالى (١): ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾.

قال المُشْرَحُ: «إن» الجزائية إذا دخلت على جملتين (٢) أخرجت كل واحدة منهما عن كونها كلاماً كما أن «أن» المصدرية إذا دخلت على جملة جعلتها مفرداً فأخرجتها عن كونها كلاماً تقول: يأتيني زيدٌ فيكون كلاماً فإذا أدخلت عليه «أن» فقلت: أن يأتيني زيدٌ (٣ صارَ في معنى إتيان زيدٍ) فلا يكون له فائدة حتى تأتي باسم فتقول: إن يأتيني زيدٌ خيرٌ له فعلى، وتقول (٤): يسرني أن يأتيني زيدٌ. أبو سعيد السِّيرافيُّ: أصلُ جوابِ الشرطِ أن يكونَ فعلاً

(١) سورة الحجرات: آية ٧.

(٢) في (أ): «جهتين».

(٣-٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب) فيقول.

مستقبلاً وأن يكون محذوفاً مُلتبساً بالشرط. ونظير هذه المسألة أن الأصل في
عَدَدِ القِلَّةِ أن يُضاف إلى جمع القِلَّةِ فإن وِلْيَهُ فعلٌ ماضٍ نحو إن قمت أحال
معناه إلى الاستقبال.

فإن سألت^(١): فَمَا بَالُ «إن» لم تحمل نحو قوله:

إِن كُنْتَ [جِئْتُكَ]^(٢) فِي الْمَوْدَّةِ سَاعَةً فَذَمَّمْتُ سَيْفَ الدَّوَلَةِ الْمَحْمُودَا

فإن المراد به الماضي، ومن ثمَّ قال أبو العباس: وَمِمَّا يُسأل عنه في
هذا الباب قولك: إن كنت زُرْتَنِي أَمْسٍ أَكْرَمْتَكَ اليَوْمَ فقد صارَ ما بعدَ «أن»
يقع في معنى الماضي^(٣)؟.

أجبتُ: لأن «إن» و«أن» اقتضى تغيير الشرط إلى الاستقبال^(٤) لكن
وقوع الماضي في مقام الخبر يقتضي أن لا يتغير إلى الاستقبال^(٥) وهو
آخرهما^(٥) وجوداً فتكون الغلبة له.

قال جارُ الله - رحمه الله -: «وزعمَ الفراءُ أن «لو» تستعمل في
الاستقبال كـ «إن».

قال المُشَرِّحُ: مثال ذلك قولك: لو استقبلت أمرَك بالتوبة لكان خيراً
لك، والمعنى إن استقبلت.

قال جارُ الله: «(فصلٌ) ولا يخلو الفعلان في باب «إن» من أن يكونا
مضارعين أو ماضيين، أو أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً، فإن كانا مضارعين
فليس فيهما إلا الجزم، وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطاً، فإذا وقع جزاءً

(١) نقل الأندلسي في شرحه (٢٦٣/٣) شرح هذه الفقرة.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) ساقط من (ب) موجود في نص الأندلسي.

(٤ - ٤) ساقط من (ب) موجود في نص الأندلسي.

(٥) في (ب): «فهو».

ففيه الجزمُ والرَّفْعُ قال زهير^(١):

وإن أتاه خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مالِي ولا حَرِمٌ

قال المُشَرِّحُ: الشَّرْطُ^(٢) إذا كان ماضياً والجزاء مضارعاً جاز في الجزاء وجهان رفعه وجزمه، أمَّا الجزمُ فقياسٌ وعليه قوله تعالى^(٣): ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفَّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾. أمَّا الرَّفْعُ فاستحسانٌ، وذلك أن الجزاء حيث ينجزم [ينجزم]^(٤) تبعاً للشَّرْطِ فإذا لم ينجزم المتبوع وهو الشَّرْطُ لم ينجزم أيضاً التبع وهو الجزاء.

تخميرٌ: اعلم أن الأحسنَ في باب المُجازاة أن يكونا مضارعين لأن حقيقة الشَّرْطِ للاستقبال^(٥)، فوجب أن يكون اللَّفْظُ على ذلك. ويجوز أن يكونا ماضيين لأن الماضي أخفُّ من المضارع. في باب الأعداد فاستعملوه لخفته ومنهم^(٦) إذ كان حروف الشَّرْطِ يدل على الاستقبال وقد يجوز أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً وهو أحسن من أن تنعكس هذه القضية وليس في الحسن بمنزلة الأوليين لمخالفتك فيه بين الشَّرْطِ والجزاء وهما مستويان في الحكم، بخلاف ما إذا جعلت الشَّرْطِ مضارعاً والجزاء ماضياً فإنه قبيحٌ، والفصل بينهما: أن الجزاء في هذا الفصل كما خالف الشَّرْطِ فقد

(١) شرح ديوانه (ص ١٥٣).

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٩٥)، المنخل (ص ١٨٩)، شرح

المفصل لابن يعيش (١٥٧/٨)، شرحه للأندلسي (١٨٩/٣).

وينظر: الكتاب (٤٣٦/١)، شرح أبياته لابن السيرافي (٨٥/٢)، المقتضب (٧٠/٢)،

الأصول (١٩٢/٢)، المحتسب (٦٥/٢)، المقتصد (ص ١١٠٤)، الإنصاف (ص ٦٢٥)،

المغني (ص ٤٢٢)، شرح شواهد (ص ٢٨٣)، شرح أبياته.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه (٢٦٤/٣) شرح هذه الفقرة.

(٣) سورة هود: آية ١٥.

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) في (ب): «ما للاستقبال» وما أثبتته من (أ) يؤيده ما ورد في نص الأندلسي.

(٦) كذا في النسختين وقد تجاوزها الأندلسي فلم ينقلها في نصه المتقدم.

خالف قضية المُجازاة [بخلاف الفصل المتقدم فإنه وإن خالف الجواب لم يخالف قضية المُجازاة] ^(١) لانجرامه .

تخميرٌ: اعلم ^(٢) أن الجواب إذا تقدم حرف الشرط فإنه لا يعمل فيه [١٦٢/أ] وإن كان مضارعاً، وهذا لأن الحروف ضعيفةٌ / لا تعمل فيما قبلها، والأحسن إذا قدمت الجواب أن يكون ما بعد «إن» فعلاً ماضياً ليتجاوب الجواب والشرط في إياهما ^(٣) على حرف الشرط وامتناعهما عن الأفعال المتوجهة إليهما من ^(٤) حرف ^(٥) الشرط. حَرَمَهُ الشَّيْءَ يَحْرِمُهُ حَرَمًا، مثل سَرَقَهُ يَسْرِقُهُ سَرَقًا أي: مَنَعَهُ، والمراد به في البيت الممنوع، وهذا من باب التسمية بالمصدر. البيت لزهير يمدح هَرَمَ بن سنانٍ.

قال جارُ اللّه: «(فصلٌ) وإن كان الجزاء أمراً أو نهياً، أو ماضياً صحيحاً أو مبتدأ، أو خبراً فلا بدُّ من الفاء كقولك: إن أتاك زيدٌ فأكرمه وإن ضربك فلا تضربه، وإن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمسٍ وإن جئتني فأنت مكرمٌ».

قال المُشْرَحُ: اعلم ^(٦) أن المجازاة إذا كانت حقيقةً فالجزاء لا يدخل عليه الفاء، لأنه بدونه، وذلك مثل قولك: إن كان كذا كان هذا وإن لم يكن كذا لم ^(٧) يكن هذا، أمّا إذا لم تكن حقيقةً فلا بد فيها من الجزاء شرطاً ^(٨) وذلك إن أتاك زيدٌ فأكرمه وإن ضربك فلا تضربه؛ لأنَّ الأمر والنهي ليسا من

(١) ساقط من (أ).

(٢) ما زال النص منقولاً في شرح الأندلسي. قال: «واعلم أن الجواب...».

(٣) في شرح الأندلسي: «في تأبيهما».

(٤) في (ب): «عن» والذي اخترته يؤيده نص الأندلسي.

(٥) في الأصل: «حروف» والذي اخترته يؤيده نص الأندلسي.

(٦) نقل الأندلسي في شرحه (٢٦٣/٣) شرح هذه الفقرة.

(٧) ساقط من (أ).

(٨) في (ب): «بشرط».

المُجَازاةِ فِي شَيْءٍ، وَإِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتَكِ أَمْسٍ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ
الْمَاضِي لَا يَكُونُ جِزَاءً حَقِيقِيًّا.

فَإِنْ سَأَلْتَ فَلَمْ وَقَعَ الْجِزَاءُ هَاهُنَا مَاضِيًّا؟.

أَجِبْتُ: لِأَنَّ «إِنْ» وَإِنْ اقْتَضَى اسْتِقْبَالَه فَقَدْ تَقْضِي مَضِيَّهَ وَهُوَ آخِرُهُمَا
وَجُوداً فَكَانَتْ الْعَلْبَةُ لَهُ، وَإِنْ جِئْتَنِي فَأَنْتِ مَكْرَمٌ لَيْسَ بِجِزَاءٍ حَقِيقِيٍّ، وَالنَّكْتَةُ
فِيهِ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ^(١) وَهُوَ أَنَّ يُقَالُ: كُلُّ مَا لَوْ
أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَهُ شَرْطاً لَمْ يَصِحْ فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَهُ جِزَاءً وَجِبَ أَنْ يَكُونَ
بِالْفَاءِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَدْ تَجِيءُ الْفَاءُ مَحذُوفَةً فِي الشُّذُودِ كَقَوْلِهِ:

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا *

قَالَ الْمَشْرُحُ: مَعْنَاهُ: فَاللَّهُ يَشْكُرُهَا. تَمَامُهُ:

* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ *

الْبَيْتَ لِكَعْبِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ^(٢) وَقَبْلَهُ:

فَإِنَّمَا هَذِهِ الدُّنْيَا وَزِينَتُهَا كَالزَّادِ لَا بَدَأَ يَوْمًا إِنَّهُ فَانِي

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَتَقَامُ «إِذَا» مَقَامَ الْفَاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى^(٣): ﴿إِذَا هُمْ

يَقْنَطُونَ﴾».

(١) المقتصد (٢/١١٠٠).

(٢) ساقط من (ب).

وينسب أيضاً إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت وإلى أبيه حسان رضي الله عنه.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل (ص ١٩٦)، المنخل (ص ١٩٠)، شرح

المفصل لابن يعيش (٣/٩)، شرحه للأندلسي (٣/٢٦٤، ٢٦٦).

وينظر: الكتاب (١/٤٣٥)، المقتضب (٢/٧٢)، مجالس العلماء (ص ٤٣٢)، المسائل

البغداديات (ص ٤٥٨)، الخصائص (٢/٢٨)، المحتسب (١/١٩٣)، المنصف (٣/١١٨)،

المقتصد (ص ١١٠٣)، الخزانة (٣/٦٤٤، ٦٦٥)، (٤/٤٥٧).

(٣) سورة الروم: آية: ٣٦.

قال المُشَرِّحُ: يمكن^(١) أن يكون ذلك تَشْبِيهاً لها بإذَا التي للمفاجأة نحو خرجت فإذا زيدٌ على الباب، لأن الشرط يؤدي إلى الجواب فكأنه يهجم عليه، ومما يوضح هذا الكلام أنه لا بد للمفاجأة من عمل يتقدمه عمل كما أنه لا بد للمجازاة من فعل يتقدمه فعل^(٢) وكذلك^(٣) الثاني في المفاجأة موقوف على الأول كما في المجازاة فـ «إذا» هاهنا ظرفٌ زمان في مثل: آتيتك إذا احمرَّ البُسر، وبينهما^(٤) ظرف مكان ويسمى ظرف المفاجأة، قال الإمام عبد القاهر الجرجاني^(٥): هي تجري مجرى الفاء في ربط الجملة بما قبلها، وجعلها آخرًا وقال أيضاً: ولا تدخل إذا إلا على الجملة من المبتدأ والخبر.

قال جازُ الله: «(فصلٌ) ولا تستعمل «إن» إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها، ولذلك قَبِحَ أن احمر البُسر كان كَذَا، وإن طلعت الشمس آتِكِ إلا في يومِ المَغِيمِ».

قال المُشَرِّحُ: إن حق ما يجازى به أن لا يدري أيكون [أم لا]^(٦)، إذا قلت: إن أمطرت السماء جلسنا للحديث حسن لأنه^(٧) لا يدري أتمطر [فيه]^(٨) وإن^(٩) قلت: إذا أمطرت السماء جَلَسْنَا للحديث جازَ على أنك تُخبر بوقوع الجلوس في ذلك الوقت.

(١) نقل الأندلسي في شرحه (٢٦٤/٣) شرح هذه الفقرة.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب): «فكذلك».

(٤) كذا في النسختين وفي شرح الأندلسي: «وقد تكون ظرف مكان...».

(٥) المقتصد (١١٠١/٢).

(٦) ساقط من (أ).

(٧) في (ب): «ألا أنه».

(٨) ساقط من (أ).

(٩) في (أ): «وإذا».

قال جارُّ الله: «وتقول: إن مات فلانٌ كان كذا، وإن كان موته لا شبهة فيه إلا أن وقته غيرُ معلومٍ فهو الذي حسن فيه»^(١).

قال المُشَرِّحُ: أبو سَعِيدِ السَّيرَافِيِّ: وقولك: إن ماتَ فلانٌ كان كذا وكذا أحسنُ من قولك: إن احمرَّ البُسرُ، لأن الموت وإن كان معلوماً أنه كائن فإنه لا يُعرف وقته، واحمرار البُسر معلومُ الوقتِ.

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) وتجيء مع زيادة «ما» في آخرها للتأكيد قال اللهُ تعالى^(٢): ﴿فَإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾ وقال:

﴿فَإِذَا تَرَانِي الْيَوْمَ أُزْجِي ظِعِينِي﴾ *

قال المُشَرِّحُ: في (الكشاف) فأما «ما» فمذهبُ سيويه بمنزلة لام القسم في أنها إذا دخلت دخل معها النون المؤكدة، و«ما» هاهنا هي المُسلطة لأنها سلطت إن على دخول النون في الشرط، وأنشد ابنُ السَّراج^(٣): - رحمه الله -

فَإِذَا تَرَانِي الْيَوْمَ أُزْجِي مَطِيبِي أَصْعَدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرَعُ
فَإِنِّي مِنْ قَوْمِ سِوَاكُمْ وَإِنَّمَا رِجَالِي فَهَمَّ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ
صَحَّ بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ.

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) والشرطُ كالاستفهامِ في أن شيئاً مما في خبره لا يتقدمه نحو قولك: أتيتك إن أتيتني، وقد سألتك لو أعطيتني، ليس ما

(١) في (ب) منه، وما أثبتته في (أ) هي عبارة المفصل.

(٢) سورة طه: آية ١٢٣.

(٣) الأصول: ١٦٠/٢، والبيتان لعبد الله بن همام السُّلُولِيُّ، توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٩٦، والمنخل: ١٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/٩، وشرحه للأندلسي: ٢٦٨/٣، وينظر: الكتاب: ٤٣٢/١، والأزهية: ٩٨، وأمالي ابن السُّجَرِيِّ: ٢٤٥/٢، والخزانة: ٢٣٨/٣.

[١٦٢/ب] تقدّم فيه جزاء / مقدماً ولكن كلاماً وارداً على سبيل الإخبار والجزاء محذوف.

قال المُشْرَحُ: - ابنُ السَّرَّاجِ^(١): فأما قولك: أجيئك إن جئتني، وأتيك إن أتيتني فالذي عندنا أن الجوابَ محذوفٌ كفى منه الفعل المتقدم، وإنما يستعمل هذا على وجهين:

إما أن يضطر إليه شاعر.

وإما أن يكونَ المُتكلّم قد ابتداءً محققاً بغير شرطٍ ولا نيةٍ له فيقول القائل: أجيئك فيعده بذلك على أنه جاءك؟، ثم يبدو له أن لا يجيئه إلا بسبب؟ فيقول: إن جئتني فيُشبهه الإستثناء ويغني عن الجواب بما تقدم، وقال الإمام عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ: والدليلُ على أنك إذا قلت: آتيتك إن أتيتني كان الشرطُ مُتصِلاً بآتيتك وأن الذي يجري في كلامهم من أنه لا بدُّ من إضمار الجزاء ليس على ظاهره، ولكن على توقّفنا^(٢) على أن الشرطُ مُتقدِّمٌ في النفس على الجزاء أنا إن^(٣) عملنا على هذا الظاهرِ صارَ إلى تبين ابتداء كلامٍ ثانٍ، واعتقاد ذلك يؤدي إلى إبطال ما اتفق عليه العقلاء في الأيمان من اقتران الحكم بين أن يصل الشرط في نطقه، وبين أن يقف ثم يأتي بالشرط، وأنه إذا قال لعبده: أنت حرٌّ إن شاء الله فوصل لم يعتق، وإذا قال أنت حرٌّ ووقف، ثم قال: إن شاء الله فإنه يعتق، هذه ألفاظه [رحمه الله]^(٤).

قال جارُ الله: «وحذف جواب «لو» في القرآن والشعر كثيرٌ.

(١) الأصول: ١٩٤/٢.

(٢) في (ب): «توقفنا».

(٣) في (أ): «توقفنا».

(٤) في (ب)

قال المُشَرِّحُ: أمَّا^(١) في القرآن فكقوله تعالى^(٢): ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى ﴾ ومعناه: لكان هذا القرآن، ويقال: لو كان قد وجب في قرآن أن لا نقبل ولا نؤمن به حتى تقع هذه الأمور لكان لكم أن تقترحوا ذلكم وأن تقولوا لن نؤمن به حتى تأتينا هذه الأمور. كذا ذكره الإمام عبد القاهر الجرجاني وأما في الشعر فكقوله^(٣):

وَجِدُّكَ لَوْ شِئْنَا أَتَانَا رَسُولُهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ عَنْكَ مَدْفَعًا
والمعنى: لو أتانا رسول سِوَاكَ لَدَفَعْنَا، وهذا لأنَّ أُخْتَهَا يُحَدِّثُ عَنْهَا
الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ تقول: لا أزور فلاناً لأنه ظالم، فيقال لك: زره وإن، فلتن
يحذف هنا مجرد الجزاء أولى.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل) ولا بُدَّ من أن يليها الفعل نحو قوله^(٤): ﴿ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ هَلَكَتْ ﴾^(٥) على إضمارِ فعلٍ يفسره الظاهر، ولذلك لم يَجْزِ ولو زيدَ ذاهبٌ، ولو أنَّ عمرًا خارجٌ. ولطلبهما الفعل وجب في أن الواقعة بعد لو أن يكون خبرها فعلاً كقولك: لو أن زيداً جاءني لأكرمته قال الله تعالى^(٦): ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ﴾ ولو قلت: لو أن زيداً حاضري لأكرمته لم يجز.

قال المُشَرِّحُ: هذا القسم قد مضى في قسم الأسماء لخفته، وربما

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٧٠/٤ شرح هذه الفقرة بتمامه دون إشارة إلى المؤلف ولم يزد عليه شيئاً.

(٢) سورة الرعد: آية ٣٠.

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه: ٢٤٢.

وينظر شرح الأندلسي: ٢٧١/٤، ومعاني القرآن للفراء: ٧/٢، ٦٣، ١٩٢/٣، وتأويل

مشكل القرآن: ١٦٦.

(٤) سورة الإسراء: آية ١٠٠.

(٥) سورة النساء: آية ١٧٦.

(٦) سورة النساء: آية ٦٦.

حسن تقديم الاسم على الفعل في هذا الموضع مع أن «لو» تطلب الفعل لما فيها من معنى المجازاة، لأنها غير عاملة في الفعل، فحسن الفرق بينها وبينها في اللفظ، ولذلك تقدّم الاسم على الفعل إذا كان الفعل ماضياً في «إن» أيضاً كقوله عز وجل^(١): ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ ولم يحسن إذا كان الفعل مستقبلاً نحو: إن زيداً يأتي أكرمه إلا في الشعر، لأن «إن» قد عمّلت في يأتي فأشبهت «لم» و«لن» في أنه لا يفرق بينها وبين الفعل.

قال جار الله - رحمه الله: «(فصل) وقد تجيء «لو» في معنى التمني في قولك: لو تأتيني فتحدثني، كما تقول: ليتك تأتيني، ويجوز في فتحدثني النصب والرفع قال الله تعالى^(٢): ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ وفي بعض المصاحف ﴿فَيُدْهِنُوا﴾».

قال المشرّح: وقد يدخل «لو» معنى التمني لأنها للتقرير^(٣) كما أن التمني بـ «ليت» للتقرير إلا أن التقرير بـ «لو» في ما ذكر علي بن عيسى للإيجاب عن المعنى غيره للاستمتاع بالمقدر فيكون جوابها بالفاء، ونصب ما بعدها من الفعل المضارع بإضمار «إن»، لأنها إذا صرفت عن العطف أضمّرت بعدها «إن» ليدل بالمخالفة بين الأول والثاني في اللفظ على أنهما مختلفان في المعنى، أن الأول سبب لوقوع الثاني، ويجوز رفعه على العطف وكذلك على الاستئناف.

(١) سورة التوبة: آية: ٦.

(٢) القلم: آية: ٩.

وينظر: البحر المحيط: ٣٠٩/٨.

(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٧٢/٤ شرح هذه الفقرة وقال الأندلسي: «وكان شيخنا تاج الدين الكندي - رحمه الله - ينكر أن تكون «لو» حرف شرط، وأن الزمخشري غلط في عدها من أدوات الشرط فحكيت ذلك لشيخنا أبي البقاء فقال: غلط تاج الدين في هذا التغليب فإن «لو» تربط بشيء كما تفعل «إن» وكان تاج الدين نظر إلى أن حق الشرط أن يكون فيما يمكن وقوعه وعدمه والماضي قد تحقق ووجب فلا معنى للشرط فيه، وفيه نظر».

قال جَارُ اللَّهِ - رحمه الله - «وَأَمَّا» فيها معنى الشرط، قال سيبويه^(١):
إذا قلت أَمَّا زيدٌ فمنطلقٌ فكأنك قلتَ مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ، ألا
تَرى أن الفاء لازمة لها.

قال المُشَرِّحُ: «أما» معناها تفصيل المُجمل من الخبر كقولك: أنا
أحبُّ وأبغضُ، فأما من أحبُّ فالمؤمن، وأما من أبغضُ فالكافر، وكقولك:
زيدٌ وبكرٌ خارجان فيقول المخاطب: / أما زيدٌ فعارجٌ، وأما بكرٌ فمقيمٌ، فإذا [١٦٣/أ]
قلتَ: أَمَّا زيدٌ فمنطلقٌ فأصلُ الكلامِ مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ، ثم
أقيم مقامه هذه الجملة فحصل أَمَّا فزيدٌ فمنطلقٌ^(٢) فكَرِهوا أن تكون الفاء
التي من شأنها أن تكون متبعة شيئاً فشيئاً في أول الكلام فأخروها إلى الخبر
فقالوا أَمَّا زيدٌ فمنطلقٌ. قال الإمامُ عبدُ القاهرِ الجُرْجَانِيُّ: وتقول: إن ذلك
لإصلاح اللفظ، ولكراهية أن يكون على خلاف الأصول وعندني أن معناه:
زيدٌ مهما يكن من شيءٍ فهو منطلقٌ، والأصل: أَمَّا زيدٌ فمهما يكن من شيءٍ
فهو منطلقٌ ثم حَذَفَ الشرط وترك «أما» دليلاً عليه بالفاء في موضعها. أبو
سَعِيدِ السِّيرافي في قول سيبويه: أَمَّا «أما» ففيها معنى الجزاء لأن «أما» في
الأصل نائبةٌ عن شرطِ الجزاء، والفاء وما بعدها جوابٌ لها كما وصفنا،
والشَّرْطُ الذي نابت عنه يجوز فيه وجهان:

أن يحذف جميعه، وأن يحذف بعضه، أَمَّا ما يُحذف عنه جميعه فلا بدُّ
من تقديم اسمٍ مما بعد الفاء أو ظرف أو شرط فيكون تقديم ذلك عوضاً مما
حُذِفَ والمراد أن يكون ذلك المُقَدَّم بعد الفاء، وذلك قولك: أما زيداً
فضربت، وأما بكرٌ فعارجٌ، وأما يوم الجمعة فلا تخرج فيه، وأما إن جاءك زيد
فأكرمه والتقدير: مهما يكن من شيءٍ فضربت زيداً، وبكرٌ خارجٌ، ومهما
يكن من شيءٍ فيوم الجمعة لا تخرج، ومهما يكن من شيءٍ إن جاءك زيد

(١) الكتاب: ٣١٢/٢.

(٢) ساقط من (أ).

فأكرمه . وقال - أيضاً - : «أما ما يحذف بعضه مما قبل الفاء فكقولك : «أما علماً فلا علم عند زيدٍ ، فالعلم منصوب بما دل عليه «أما» ، وتقديره : مهما يذكر زيدُ علماً : أي من أجل علم فلا علم عنده ، ولا يجوز أن يكون العامل في «علماً» ما بعد الفاء لأنه لا يعمل فيما قبله .

قال جارُّ اللّهِ : «(فصلٌ) و «إذن» جواب وجزاء ، يقول الرجل : أنا آتيك فتقول : إذن أكرمك ، فهذا الكلام قد أجبته به وصيرت أكرامك جزءاً على إتيانه» .

قال المُشَرِّحُ : «إذن»^(١) للنيابة عن ذكر الشرط في الجواب ، كنيابة «نعم» عن ذكر المسؤول عنه في الجواب ، ألا ترى أنك إذا قلت : إذن أكرمك لمن قال لك إن تكرمني أزرك ناب ذلك عن قولك : أكرمك للشرط الذي شرطت كما ناب قولك : نعم في جواب من يقول لك أزيد في المسجد عن أن تقول : زيد في المسجد مع اتصال الجواب بالشرط والسؤال فيها وتأكيده على الإيجاز .

قال جارُّ اللّهِ : «وقال الزجاجُ : إن كان الأمر كما ذكرت فإني أكرمك» .

قال المُشَرِّحُ : يقول القائل : زيدُ يصيرُ إليك فتجيبه وتقول : إذن أكرمه ، وتأويله إن كان الأمر على ما تصيفُ وقع إكرامه .

قال جارُّ اللّهِ : «وإنما تعمل «إذن» في فعلٍ مستقبلٍ غير معتمدٍ على شيءٍ قبلها كقولك لمن يقول لك : أنا أكرمك إذن أجيئك» .

قال المُشَرِّحُ : تفسير الاعتماد على ما ذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني^(٢) - رحمه الله - أن يرجع الفعل الواقع بعدها إلى شيءٍ يقتضي فيه رفعاً أو جزماً كقولك : أنا إذن أكرمك ، ووالله إذن لأفعل .

(١) نقل الأندلسي في شرحه : ٢٧٥/٤ شرح هذه الفقرة .

(٢) المقتصد : ١٠٥٥/٢ .

قال جَارُ اللَّهِ: «فإن حَدَّثْتُ فقلت: أذن أخالك كاذباً أَلغيتها؟ لأن الفعل للحال».

قال المُشْرَحُ: «إذن» تجيء مع الفعل المضارع على ثلاثة أوجه:

وجهٌ تعمل فيه لا غيرُ.

ووجهٌ يجوز أن تعمل فيه وأن لا تَعْمَلَ.

ووجهٌ لا يجوزُ أن تعمل فيه.

أما الوجهُ الذي فيه تَعْمَلُ فيه أربعةُ شرائط:

- أن تكون جواباً.

- وأن تكون مبتدأً.

- وأن تكون داخلةً على المستقبل.

- وأن يكون ما بعدها غيرَ معتمدٍ على ما قبلها.

قال عليُّ بن عيسى: وإنما عملت «إذن» إذا كانت على هذه الأوجه

لقوتها فيها لأن كونها جواباً قوة لها؛ لأنها على أصلها وحق الجواب أن يتقدمه

كلام، وكونها مبتدأً قوة لها؛ لبناء الكلام عليها، وكونها داخلةً على المستقبل

قوة لها؛ لدخولها في جملة أشكالها لأن أخواتها «أن» و«لن» لا تعمل إلا في

المستقبل، وكون ما بعدها يجيء غير معتمدٍ على ما قبلها قوة لها؛ لأنه

يخرجها عن أن تكون بمنزلة الحشو في وسط الكلام، فكلُّ واحدةٍ من هذه

الأسباب يقتضي لها هذا / الحكم من العمل فلما اجتمعت وَجَبَ أن تعمل [١٦٣/ب]

وذلك قولك: إذن أُسرُّ بك لمن قال لك أجيئك ونحوه.

وأما الوجهُ الذي لا تَعْمَلُ فيه فإن يكون الفعل للحال على ما ذكره

الشيخ - رحمه الله - .

قال جَارُ اللَّهِ: «- وكذلك إذا اعتمدت بها على مبتدئٍ أو شرطٍ أو قسم

فقلت: أنا إذن أكرمك، وإن تأتي إذن آتك، ووالله إذن لا أفعل قال كثيرٌ: -

لِإِنَّ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنِي مِنْهَا إِذْنٌ لَا أُقِيلُهَا»

قَالَ الْمُشْرَحُ: هذا الفصل من الوجه الذي لا تعمل فيه «إذن»^(١) أما في قولك: أنا إذن أكرمك فقد وَقَعَ الفعل خبراً للمبتدأ، وأما قوله^(٢):

لَا تَتْرُكْنِي فِيكُمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذْنٌ أَهْلَكَ أَوْ أَطِيرًا

فشيء شاذٌ. والوجه فيه عندي أن يرفع «أهلك» كما يقتضيه الإعراب، ويحل «أو» بمعنى «إلا» ويضم بعدها «إن». وأما في قولك: إن تأتني إذن آتتك فقد وقع الفعل جزاءً للشَّروط، وأما في قولك: والله إذن لا أفعل فقد وقع جواباً للقسم.

ما قبل البيت^(٣):

حَلَفْتُ وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ إِلَى مَنِي بَغُولَ الْبِلَادِ نَصُّهَا وَذَمِّهَا

«بغول» بالغين المعجمة، ومثله بيت العراقيات:

تَهْوِي إِلَى الْبَيْتِ الْعَيْتِي وَرَبِّهَا إِذْ غَالِ مِنْ تَأْوِيَةِ الْبَيْدَاءِ

(١) نقل ابن المستوفي في إثبات المحصل: ١٩٨، والأندلسي في شرحه: ٢٧٧/٤ شرح هذه الفقرة.

(٢) البيت غير منسوب إلى قائله في معاني القرآن: ٢٧٤/١، ٣٣٨/٢، الإنصاف: ١٠٤، والخزانة: ٥٧٤/٣.

(٣) البيت لكثير في ديوانه: ٣٠٥. وقصة هذا الشعر مشروحة في شروح أبيات الكتاب والجمال والمفصل ومعروفة في كتب الأدب كالأغاني والأمالى والعقد الفريد وغيرها بروايات مختلفة مفصلة في خزانة الأدب: ٥٨٠/٣.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٩٨، والمنخل: ٩١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣/٩، ٢٢، وشرحه للأندلسي: ٢٧٦/٤، ٢٧٧.

وينظر: الكتاب: ٤١٤/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١٤٤/٢، والمسائل البغداديات: ٢٣٦، والجمال: ٢٠٥، وشرح أبيات الحلل: ٢٦٦، والإغفال: ٣٧١/١ (رسالة) والعيني: ٣٨٢/٤ والخزانة: ٥٨٢/٣، ٥٤٠/٤.

شاذُّ على روايةٍ من رواه بنصب «البيداء» على أنه مفعول غال ويشهد له بيت أبي الطيب^(١):

وَحَكَمْتُ فِي الْبَلَدِ الْعَرَاءِ بِنَاعِجٍ مُعْتَادِهِ مُجْتَابِهِ مُغْتَالِهِ
وكذلك بيت مروان بن أبي حفصة^(٢):

أَلَا رُبَّمَا قَدْ غَالَ طُولُ نَهَارِنَا تَنَازِعْنَا فِيهِ الْحَدِيثَ الْمُكْتَمَا
أي: بمثل تلك المقالة التي قالها. كان عبد العزيز قد وعدَّ كثير عدَّة فتأخر عنه كثير فقال: إن عاد لي عبد العزيز بعدة أخرى سارعت إليها وما رددتها، ويروى: «ما أفيلها» بالفاء، من فال يفيل: إذا ترك الجيد من الرأي وفعل ما لا ينبغي للعاقل أن يفعله، يقول: لا أفيل من تنجز ما وعدني.

قال جارُّ الله: «وإذا وقعت بين الفاء والواو وبين الفعل ففيها الوجهان، قال الله تعالى^(٣): ﴿وَإِذْ لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ﴾ وقرىء ﴿لَا يَلْبُثُوا﴾، وفي قولك: إن تأتني آتك وإذن أكرمك بالنَّصب والجزم والرفع،^(٤) -الجزم على أنه مجزوم معطوف على مجزوم والرفع على الابتداء لأن التقدير أنا إذن أكرمك، والنَّصب على الأصل لأنه وحده غير معتمد^(٥)».

قال المُشْرَحُ: هذا الفصل هو الذي يجوز أن تعمل فيه إذن ويجوز أن لا تعمل وذلك أن تقع «إذن» بين الواو والفاء وبين الفعل والمستقبل، وذلك

(١) شرح الديوان المنسوب إلى المكبري: ٥٨/٣.

(٢) لم يرد البيت في شعره الذي جمعه الأستاذ قحطان رشيد التميمي ونشره في جامعة بغداد سنة ١٩٦٦ م. ولا في شعره الذي جمعه الدكتور حسين عطوان وطبع في دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٣ م.

(٣) سورة الإسراء: آية: ٧٦.

والقراءة المذكورة في الكشاف: ٤٦٢/٢، والبحر المحيط: ٦٦/٦.

(٤-٥) لم يرد هذا النص في نسخ المفصل ولا في شروحه التي راجعتها.

أنها إذا وقعت بينهما كانت بمنزلة ما هو في حشو الكلام^(١)، وكالشيء الواقع في الطيِّ ضرورة أنه لا يبدأ بهما. أما النصبُ فعلى إعمال «إذن» وتقديرهما على الابتداء وجعل ما بعدهما مستغنياً عما قبلهما، لأن ما بعد الواو والفاء يجوز استثنائه على أنهما لعطف جملة على جملة. ومما يوضح ما ذكرته قولك: زيد يقوم إذن يكرمك إذا عطفت^(٢) إذن يكرمك على يقوم الذي هو الخبر ورفعت يكرمك بتقدير ويكرمك إذن، وإذا عطفتها على الجملة المتقدمة بأسرها نصبتَه لأن إذن وقعت هاهنا مبتدأة، وقولك: إن تأتني آتكَ وإذن أكرمك إن عطفت وإذن أكرمك على أنك جزمت أكرمك، وإن جعلته مستأنفاً نصبتَه، وإن رفعت فعلى: وأنا إذن أكرمك ونحوه ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرِّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾^(٣) قال أبو سَعِيدٍ السِّرَافِيُّ^(٤): شبه أصحابنا إذن من الحروف الناصبة بـ «ظننت» وأخواتها في الأفعال العاملة، وذلك أن ظننت متى قدمت على مفعولها عملت لا غير، كقولك: ظننت زيدا قائماً، وإذا قُدِّمَ عليها أحد مفعولها جازَ إعمالها وإلغاؤها كقولك: زيدٌ ظننت قائماً، وزيداً ظننت قائماً، وإذا تقدم عليها المفعولان كان إلغاؤها أحسن كقولك: زيدٌ خارجٌ ظننت أي: في ظني فكذلك «إذن» فيما ذكرنا، لأنها تصلح أن يستدرك بها كقولك أتاني الخبر إذن، كما يستدرك بظننت في قوله: زيدٌ خارجٌ ظننت ونحو ذلك، ولذلك جاز الفصل بين «إذن» وما عملت فيه دون أخواتها نحو «لن» و«كي» أيضاً بالأيمان ونحوها إذن والله أقوم.

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٧٨/٤ شرح هذه الفقرة قال: «قال الخوارزمي: إلغاؤها - هاهنا -

لأنها بمنزلة ما هو في الحشو والشيء الواقع في الطيِّ ضرورة...».

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ٢٧٩/٤ شرح هذه الفقرة.

(٣) سورة الحج: آية: ٥.

(٤) شرح الكتاب: ٨٥/١ (المطبوع).

[بَابُ حَرْفِ التَّعْلِيلِ]

[أ/١٦٤]

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن أصنافِ الحرف: /

(حرف التعليل)

وهي (كي).

يقول القائل: قصدت فلاناً، فتقول له: كيّمه؟ فتقول كي يحسن إليّ، وكيّمه مثل فيّمه، وعمّه، ولمّه، ودخل الجر على (ما) الاستفهامية محذوفاً ألفها، ولحقت هاء السكت.

قال المُشْرَحُ: «كي»: معناها^(١) الغرض الذي من أجله يقع فعل يطلب به وقوع فعلٍ آخر، والفعلُ الذي قبل «كي» يجوز أن يكون أيّ نوع كان من أنواع الفعل، ويجوز أن لا يكون الذي بعده إلا مستقبلاً منتصباً. قال سيّويه^(٢): «وأما «كي» فجواب قول القائل: كيّمه مثل لمه فتقول كي يكون كذا وكذا. وقال عليّ بن عيسى: معنى «كي» كمعنى لِكَذَا^(٣) نحو: صَلَّيْتُ كي أدخلَ الجَنَّةَ ويكون في جوابِ «لِمَ» كقول القائل: لِمَ فعل فتقول: كي يكون كذا وكذا، والأصل أن يقول: ليكون كذا وكذا، فأتى باللام في

(١) نقل الأندلسي في شرحه ٢٨٠/٤ شرح هذه الفقرة.

(٢) الكتاب ٣٠٦/٢.

(٣) في (أ): «كذا».

الجَوَاب كما أتى بها في السُّؤال، ومعناها واحدٌ. الهاءُ في كَيْمَه وَلِمَه وفِيْمَه
مزيدةٌ في الوقف عوضاً مما حُذِفَ.

قال جارُ الله: «واختلف في إعرابها فهي عند البصريين مجرورةٌ، وهي
عند الكوفيين منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ كأنك قلت: كي يفعل ماذا، وما أرى
هذا القول بعيداً من الصواب».

قال المُشْرَحُ: «ما» هي الاستفهامية وهي في محل الجر كما هي كذلك
في لِمَه وفِيْمَه عند البصريين. وقال الكوفيون^(١): موضع «ما» في «كَيْمَه»
ونحوها نصبٌ على المَصْدَرِ بتقدير كي يَفْعَلُ ماذا، كأن قائلًا^(٢) قال أقوم كي
يقوم، فلم يفهم المخاطبُ يقوم فقال: كَيْمَه، وليس لكي فيها عملٌ. قال أبو
سَعِيدِ السِّيرَافِي: ولو كان الأمر على ما قالوا لجازَ أن تقول: أن من لن مه وإذ
مه، وإذا لم يفهم المخاطب ما بعد هذه الحروف من الفعل.

قال جارُ الله: «(فصلٌ) وانتصابُ الفعل الذي بعد «كي» إما أن يكونَ
بِهَا نَفْسُهَا أو بِإِضْمَارِ «أن»، فإذا أدخلت اللامَ فقلت: لكي يفعل فهي العاملةُ
كأنك قلت لأن يفعل».

قال المُشْرَحُ: أبو سَعِيدِ السِّيرَافِي^(٣): أما «كي» فالذي^(٤) ينتصب
بعدها من الفعل المضارع على وجهين:

أحدهما: - وهو قول سيبويه^(٥) - أن تكون هي الناصبة بمنزلة «أن»

(١) الإنصاف ٥٧٤/٢، شرح ديوان المُتَنَبِّي المنسوب إلى العُكْبَرِيِّ ٤٢/٢.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ٢٨٠/٤ شرح هذه الفقرة.

(٣) شرح الكتاب ٨٣/١ (المطبوع).

(٤) نقل الأندلسي في شرحه ٢٨٠/٤ شرح هذه الفقرة ونسب ذلك إلى الخوارزمي مع أن
الخوارزمي ينقله عن السيرافي، وعبارته: «قال الخوارزمي: الذي ينصب «أن» بفعل بعده على

وجهين...»

(٥) الكتاب ٤٠٧/١.

لشبهها بها من جهة أن ما يقع بعدها لا يكون إلا فعلاً مستقبلاً، وقال أيضاً: وبدخول اللام عليها كدخولها على «أن» كقولك: أجبتك لكي تُكرمني، كما تقول لأن تُكرمني.

والآخر: - وهو قول الخليل^(١) - أن يكون انتصابه بعد كي بإضمار «أن» كانتصابه بعد اللام، إذا قلت: أتيتك لتُكرمني أي: لأن تُكرمني، وكذلك كي تُكرمني تقديره: كي أن تُكرمني. وقال أيضاً: - وروى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال: لا ينتصب شيء من الأفعال المضارعة إلا بـ «أن» مظهرة أو مقدره. وعن علي بن عيسى: إنما لم يحسن إظهار «أن» بعد «كي» كما حسن بعد اللام لأن الكلام بعد اللام محمول على التصريح بذكر المصدر، وبعد «كي» محمول على التأويل دون التصريح بذكره ألا ترى أنك تقول - في تقدير قولك: جئتُكي تُكرمني -: جئتُكي إكرامك، فلما كان معنى الكلام محمولاً على التأويل حمل على اللفظ فيها بحذف «أن» على التأويل ليكون اللفظ مشاكلاً للمعنى، وذلك أن اللام أوسع مجالاً في الكلام من «كي» لدخولها على الاسم والفعل. وحسن تقديمها على الفعل الذي هو سبب لوقوعها كقولك: لأكرمك جئتُ قال الله تعالى^(٢): ﴿وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ﴾ أي وكذلك جعلنا^(٣) ما رأيت^(٤).

قال جارُ الله: «(فصل) وقد جاءت مظهرة بعدها «أن» في قول جميل^(٤)»:

(١) شرح الكتاب ٨٤/١.

(٢) سورة مريم: آية ٢١.

(٣-٣) في (أ) وكذلك هو في نص الأندلسي المنقول عن الخوارزمي.

(٤) ديوان جميل ص ١٢٥.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المَحْضَل ص ١٩٨، المنخل ص ١٩٢، شرح

المفصل لابن يعيش ١٤/٩، ١٦، شرحه للأندلسي ٢٨٠/٤.

وينظر: شرح التصريح ٣/٢، ٢٣١، خزانة الأدب ٣/٢٤٤، ٥٨٤، ٣٧٩/٤.

فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تُغَرَّ وَتُخَدَعَا»
قال المُشْرَحُ: أبو سَعِيدٍ السِّيْرَافِيُّ إِلَّا أَنْ «أَنْ» لَا تَظْهَرُ بَعْدَ كِي إِلَّا
فِي الشُّعْرِ.

تخميرٌ: حكى الكوفيون عن العرب ذكروا أنها بمعنى واحد وهي:
أردت لأقوم، وأردت لأن أقوم، وأردت كي أقوم، وأردت لكي أن أقوم، قال
سيبويه^(١): وسألته - يعني الخليل - عن معنى أريدُ لأن تفعل، فقال: المعنى:
إرادتي لهذا، كما قال^(٢): ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ^(٣) الْمُسْلِمِينَ ﴾.

(١) الكتاب ٤٧٩/١ .

(٢) سورة الزمر: آية ١٢ .

(٣) في (ب) «من المسلمين» اشتبهت على الناسخ بالآية رقم: ٩١ من سورة النمل، ما أثبتته من
(أ) هي الموجودة في الكتاب لسبويه مصدر المؤلف.

[بَابُ حَرْفِ الرَّدْعِ]

/ قال جارُّ اللّهِ: «ومن أصناف الحرف حرف الردع وهو «كلا» قال [١٦٤/ب] سيبويه^(١): هو ردعٌ وزجرٌ، وقال الزّجاج^(٢): «كلاً» ردعٌ وتنبيهٌ وذلك قولك: كلاً، لمن قال شيئاً ينكره نحو فلانٌ يَبْغِضُكَ وشبهه أي: ارتدع عن هذا وتنبّه عن الخطأ فيه قال اللّهُ تَعَالَى بعد قوله^(٣): ﴿رَبِّي أَهَانِي * كَلَّا﴾ أي: لَيْسَ الأمرُ كذلك لأنّه قد يُوسّع في الدُّنيا على من لا يُكرمه من الكفّارِ، وقد يُضيقُ على الأنبياء والصّالحين للاستِصلاحِ.»

قال المُشرِّحُ: أبو حاتم: «كلا» في القرآن على وجهين:
على معنى الرد للأول وبمعنى «لا» كما وصفنا.

وعلى معنى «ألا» التي للتنبيه ويستفتح بها الكلام نحو^(٤) ﴿كَلَّا إِنَّ
الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾ وقال بعضُ المفسرين: «كلاً» معناها حقاً، وهو يقرب من
معنى «ألا»، وعن الفراء: «كلا» حرفٌ ردعٌ بمعنى «نعم» و«لا» في
الاكتفاء، وتكون صلة لما بعدها كقولك: كلاً وربّ الكعبة، بمنزلة: إي

(١) الكتاب ٣١٢/٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٤٥/٣.

(٣) سورة الفجر: آية ١٦.

(٤) سورة الأعلى: آية ٦.

ورب الكعبة، وقال الله عزَّ وجلَّ^(١): ﴿كَلَّا وَالْقَمَرَ﴾ كما قال^(٢): ﴿إِنِّي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾، وعن أبي بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى يقول: لا يُوقف على «كلا» في جميع القرآن، لأنها جوابٌ، والفائدة فيما بعدها، وقال بعضهم: يوقف على «كلا» في جميع القرآن؛ لأنها بمعنى انتبه، إلا في موضعٍ واحدٍ وهو قوله: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرَ﴾ ابن الدهان: والذي عليه أكثر العلماء أن «كلا» يحسن الوقف عليها إذا كانت رداً للأوّلِ بمعنى لَيْسَ الأمرُ كذلك، ويكون ما بعدها مستأنفاً، ويحسن الابتداء بها إذا كانت بمعنى «ألا» وحقاً كقوله عزَّ وجلَّ^(٣): ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾.

(١) سورة المدثر: آية ٣٢.

(٢) سورة يونس: آية ٥٣.

(٣) سورة المطففين: آية ١٥.

[بَابُ اللَّامَاتِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومن أصنافِ الحَرْفِ اللَّامَاتُ: وهي: لَامُ التَّعْرِيفِ
ولَامُ جَوَابِ الْقَسَمِ، واللَّامُ الْمُوَطَّئَةُ لِلْقَسَمِ، ولَامُ جَوَابِ «لَوْ» و«لَوْلا»
'ولَامُ الأَمْرِ'، ولَامُ الأَبْتَدَاءِ، واللَّامُ الفَارِقَةُ بَيْنَ «إِنْ» الخَفِيفَةِ والنَّافِيَةِ.»

فَأَمَّا لَامُ التَّعْرِيفِ فَهِيَ اللَّامُ السَّاكِنَةُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الأَسْمِ المُنْكَوِّرِ
فَتَعْرِفُهُ تَعْرِيفَ جِنْسٍ كَقَوْلِكَ: أَهْلَكَ النَّاسُ الدِّينَارَ والدَّرْهَمَ، والرَّجُلُ خَيْرٌ مِنْ
الْمَرْأَةِ أَي: هَذَانِ الحِجْرَانِ المَعْرُوفَانِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الأَحْجَارِ، وَهَذَا الجِنْسُ
مِنَ الحَيَوَانِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَجْنَاسِهِ، وَتَعْرِيفُ عَهْدٍ كَقَوْلِكَ: مَا فَعَلَ الرَّجُلُ،
وَأَنْفَقْتُ الدَّرْهَمَ، لِرَجُلٍ وَدَرَاهِمَ مَعْهُودِينَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مُخَاطَبِكَ.»

قَالَ المُشْرَحُ: اعْلَمْ (٢) أَنَّ اللَّامَ لِنَفْسِ الإِشَارَةِ لَكِنِ الإِشَارَةُ تَقَعُ إِلَى
فِرْدٍ لِمُخَاطَبِكَ بِهِ عَهْدٍ، وَهَذَا هُوَ المَرَادُ بِتَعْرِيفِ العَهْدِ، وَأخْرَى تَقَعُ إِلَى
الجِنْسِ، وَهَذَا هُوَ المَرَادُ بِتَعْرِيفِ الجِنْسِ، فَمَعْنَى اللَّامِ وَاحِدٌ عَلَى كُلِّ

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ٢٨٢/٤ شرح هذه الفقرة وعقب عليه بقوله: «أقول: والذي يقتضيه النظر أن اللام قد تكون أيضاً لتعريف الماهية أي: حقيقة الشيء مع قطع النظر إلى الجزئية أو الكلية، لأن الماهية من حيث هي لا جزئية ولا كلية، ومثالها قولك: اشتر اللحم أو الخبز فإنك لا تريد لحمًا بعينه، ولا تريد أيضاً جميع اللحم، والفرق بين هذه للجنس أن هذه يصح أن يقال فيها: اللحم نوع وكلي، ولو كانت للاستغراق لكان معناه: الجنس نوع أو كل واحد أو كلي وذلك باطل...»

حالٍ، لكن إن دخل على المعهود فهو لتعريف العهد، وإن دخل على الجنس فهو لتعريف الجنس، فاعرفه فإن غلط الناس فيه عظيم^(١)، وهي فائدة مذهبية.

قال جَارُ اللَّهِ: «وهذه اللام وحدها هي لام حرف التعريف عند سيويه، والهمزة قبلها همزة وصلٍ مجلوبةٍ للابتداء^(٢) بها كهزمة اَيْنَ واسم، وعند الخليل أن حرف التعليل «أل» «كهل» و«بل»، وإنما استمرَّ بها التَّخْفِيفُ للكثرة».

قال المُشَرِّحُ: أمَّا مذهبُ سيويه^(٣) فظاهر، وأمَّا مذهبُ الخليل فقد قال ابن كَيْسَانَ أنها في الأصل ألف قطع، ولكنها لما كثرت في الكلام استخفوا طرحها إذا كان قبلها كلام فأشبهت ألف الوصلِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «وأهل اليَمَنِ يجعلون مكانها الميم، ومنه^(٤): «ليس من امبرامصيام في امفسر» ومنه:

* يَرْمِي وَرَائِي بِالسُّهْمِ وَأَمْسَلِمَةً *

قال المُشَرِّحُ: الرِّوَايَةُ بِالسُّهْمِ بِتَشْدِيدِ^(٥) السِّينِ وَأَمْسَلِمَةً: بِالسِّينِ السَّاكِنَةِ بَعْدَ الْوَاوِ، وَالْمُرَادُ بِهَا: السَّلْمَةُ بِكَسْرِ اللَّامِ وَهِيَ الْحِجَارَةُ. صدر البيت^(٦):

(١) في (ب): «كثير».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) الكتاب ٦٣/٢، ٢٧٣.

(٤) حديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٤٣٤/٥ عن كعب بن أبي عاصم. وهو من رواية النمر بن تولب الشاعر الصحابي المشهور. ينظر الإصابة ٤٧٠/٦.

(٥) في (ب) «بالتشديد».

(٦) البيت لبجير بن عَنَمَةَ - بالعين المُهملة - الطَّائِي، أحد بني بولان بن عمرو بن الغوث بن طيء وأراد بهذا أخاه خالد بن عنمة الشاعر الجاهلي الطائي، كذا هو في المؤلف والمختلف ص ٧٥، قال: وبجير القائل في أبيات:

ذَاكَ خَلِيلِي ذُو يُعَاتِبُنِي يرمي البيت

قال جارُّ الله: «(فصل) ولا مٌ جوابِ القَسَمِ في قولك: والله لأفعلن».

قال المُشَرِّحُ: أمَّا لامُ اليمين وجوابها فمعناها تأكيد معنى الخبر في المقسم عليه مع ربطه بحرف القسم كقولك: والله ليقومنَّ زيدٌ.

قال جارُّ الله: «وتدخل على الفعلِ الماضي كقولك: والله لكذب». وقال امرؤ القيس^(١):

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَأْمُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

قَالَ المُشَرِّحُ: / سيبويه^(٢): وسألت الخليل عن قول الله^(٣) ﴿وَلَيْتَ﴾ [١٦٥/١]

= إِنَّ مَوْلَايَ ذُو يُعَاتِبُنِي لَا إِحْنَةَ عِنْدَهُ وَلَا جَرَمَةَ
يَنْصُرُنِي مِنْكَ غَيْرَ مَعْتَذِرٍ يرمي ورأيتي بأئسهم وأمسلمة
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ١٩٨، المنخل ص ١٩٢، شرح المفصل
لابن يعيش ١٧/٩، وشرحه للأندلسي ٢٨٣/٤.

وينظر: شرح الرضي ١٣١/٢، المغني ٤٨/١، شرح شواهد ص ١٥٩، شرح أبياته
٢٨٧/١، الجنى الداني ص ١٤٠، شرح شواهد الشافية ص ٤٥١.

قال ابن المُستوفي: «يريد» والسلمة، وهي لغة لحمير و«ذو» بمعنى الذي، وهي لغة
لطيء، وإبدال الميم باللام لغة اليمن، فقد جاء في هذا البيت لغتان من قبيلتين مختلفتين.
أقول: طيء قبيلة يمنية فلا غرابة في ذلك.

وفي شرح الرضي ١٣١/٢ «وفي لغة حمير ونفر من طيء إبدال الميم من لام التعريف».
وفي مجالس ثعلب ٥٨/١: «وهي لغة للأزد مشهورة».

وينظر: تهذيب اللغة ٦٢٥/١٥.

(١) ديوان امرئ القيس ص ٣٢.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ١٩٩. المنخل ص ١٩٢، شرح
المفصل لابن يعيش ٢٠/٩، شرحه للأندلسي ٢٨٣/٤.

وينظر: الأصول ٢٤٢/١، الجنى الداني ص ١٣٥، المغني ص ١٨٨، ٧٠٨، شرح
شواهد ص ٤٩٤، شرح أبياته ٣٩٦/٢، خزنة الأدب ٢٢١/٤.

(٢) الكتاب ٤٥٦/١.

(٣) سورة الروم: آية ٥١.

أَرْسَلْنَا رِيحًا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا ﴿١﴾ فقال (١): المعنى لِيظَلْنَ، وذهب بعض الكوفيين إلى أن «إن» أجيب بجواب «لو» تشبيهاً بها (٢) من جهة المعنى، ولذلك زَعَمَ الْفَرَاءُ أَنْ «لو» تستعمل في الاستقبال «كإن» (٣).

قال جارُّ الله: «والأكثر أن تدخل عليه مع «قد» كقولك: والله لقد خرج».

قال المُشَرِّحُ: لا يكاد يقول: والله قام.
قال جارُّ الله: «(فصل) واللَّامُ المَوطِئَةُ للقسم هي التي في قولك: والله إن أكرمتني لأكرمك».

قال المُشَرِّحُ: لِلنَّحْوِيِّينَ فِي اللَّامِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ فِي قَوْلِكَ: لئن زُرْتَنِي لِأزورنكَ ونحوه كلامٌ، فأكثر البصريين (٣) على أن اللَّامَ الْأُولَى مَؤَكَّدَةٌ، وَالثَّانِيَةَ لَامٌ جِوَابُ الْقِسْمِ بِمَعْنَى وَاللَّهِ إِنْ زُرْتَنِي لِأزورنكَ. قال عليُّ بن عيسى: ويصلح أن تكون الأولى جواباً، والثانية مؤكدة إلا أن الأولى أحق بالتأكيد، لأنه يجوز طرحها، ولا يجوز طرح الثانية، وبعضهم يجعلها على تقدير قسمين بمعنى والله إن زرتني، والله لأزورنك. ذكر هذا أبو سعيد السيرافي عن أبي بكر مبرمان وغلطه أبو سعيد السيرافي؛ لأن الشرط وحده لا يفيد، وهذا يرجع إلى معنى التوكيد.

وقال الكوفيون وكثير من البصريين: اللَّامُ الْأُولَى خَلْفَ مِنَ الْقِسْمِ، وَالثَّانِيَةَ لَامٌ جِوَابُ الْقِسْمِ بِتَقْدِيرِ: وَاللَّهِ إِنْ زُرْتَنِي لِأزورنكَ، وَكَانَ الرَّجَاحُ: يُضَعَّفُ أَنْ تَكُونَ الْأُولَى لَامٌ قِسْمٍ فَيَقُولُ: إِنَّكَ إِنَّمَا تَحْلِفُ عَلَيَّ فَعَلَيْكَ لَا عَلَيَّ فَعَلٍ غَيْرِكَ. وإنما دخلت إعلماً أن الجملة بكاملها معقودة بالقسم.

(١) في (ب): «قال».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) نقل الأندلسي في شرحه ٢٨٥/٤ شرح هذه الفقرة بتمامه.

واعلم أن العرب إذا أدخلت هذه اللام على حرف الشرط آثروا الماضي على المستقبل إشفاقاً على الإتيان بمستقبل [غير] (١) مجزوم لأنه يطل منهاج القسم. ومن العرب من يجيء بمستقبل ويجزمه بـ «إن» بعد دخول اللام عليه تغليياً للأصل المعروف لها ولا يلتفت إلى ما حدث من معنى اليمين. فتقول: إن تزرنني لأزورنك، وإن تزرنني أزرك، وعلى الأول فصحاء العرب، وبه نزل الكتاب ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ . . . وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُولُنَّ الْأَدْبَارَ﴾ (٢).

قال جار الله: «(فصل) ولام جواب «لو» و«لولا» نحو قوله (٣): ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾. وقوله (٤): ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾ ودخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى».

قال المشرح: إنما دخلت اللام في جواب «لو» دون جواب «إن» لأنها غير عاملة بمنزلة «قد» فدخلت توكيداً لربطها فقط وأما «إن» فعاملة في الشرط والجواب فدل انجزامه على ارتباطه بما قبله.

قال جار الله: «ويجوز حذفها كقوله تعالى (٥): ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ ويجوز حذف الجواب أصلاً كقولك: لو كان لي مالٌ وتسكت أي: لأنفقتُ وفعلتُ [وفعلتُ] (٦)، ومنه قوله تعالى (٧): ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾ وقوله (٨): ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً﴾».

(١) عن شرح الأندلسي.

(٢) سورة الحشر: آية ١٢.

(٣) سورة الأنبياء: آية ٢٢.

(٤) سورة النساء: آية ٨٣.

(٥) سورة الواقعة: آية ٧٠.

(٦) ساقط من (أ).

(٧) سورة الرعد: آية ٣١.

(٨) سورة هود: آية ٨٠.

قال المُشْرَحُ: أَمَّا قَوْلُهُ: لو كان لي مال وتسكت فذلك عند فضل الصدقة. وأَمَّا قَوْلُهُ تعالى^(١): ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا﴾ فقد مضى تقدير جوابه المحذوف.

وأَمَّا الآية الثانية فمعناها: لكنت أكف عنكم إذاكم.

قال جازُ الله: «(فصلٌ) ولأُم الأمر نحو قولك: لِيَفْعَلُ زيدٌ وهي مكسورة، ويجوزُ تسكينها عند واو العطف وفائه^(٢) كقوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾».

قال المُشْرَحُ: إذا^(٣) اتصلت لام الأمر بواو العطف وفائه حسن فيها التَّسْكِين وهو قراءة الجُمهور في قوله: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ على التَّشْبِيهِ بِكَبِدٍ فِي كَبِدٍ، لأنها صارت معها كبعض حروف الكلمة في أنها لا يوقف عليهما ودونها، ونحوها ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾^(٤) و﴿لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾^(٥) بإسكان الهاء.

فإن سألت: فلم جازَ التَّسْكِين في هذه اللام دون لامِ «كَي»؟.

أجبت: للإيذان بعملها، لأن عملها التَّسْكِين. أمَّا إذا دخل (ثم) كقوله^(٦): ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ فقد اختلفوا فيه.

حجة من حرك أنها لما كانت على أكثر من حرف كانت في تقدير المُنفصل، ولذلك يوقف عليها، فلم تكن بمنزلة الفاء والواو.

(١) سورة البقرة: آية ١٨٦.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) نقل الأندلسي في شرحه ٢٩٢/٤ شرح هذه الفقرة.

(٤) سورة الأنعام: آية ٣.

(٥) سورة العنكبوت: آية ٦٤.

(٦) سورة الحج: آية ٢٩.

وحجة من أسكن أن الميم من «ثم» أعني / ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ بمنزلة [١/١٦٦]
 الفاء والواو، ومن ثم قالوا^(١): أَرَاكَ مُتَّفَعًا فَجَعَلُوا مُتَّفَعًا مِنْ مُتَّفَعًا بِمَنْزِلَةِ
 كَبِدٍ وَقَالَ^(٢):

* فَبَاتَ مُتَّصِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا *

ومن ذلك ما أنشده أبو زيد^(٣):

* قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَتْ لَنَا سَوِيْقًا *

وقد قرئء بكسرهما معاً وهو مراد الخبر وغيره. قال الزجاج^(٤): وقد

(١) الكتاب ٢/٢٨٥.

(٢) البيت للعجاج في ديوانه ١/١٩٧.

وينظر: الحجة لأبي علي ٣٠٩/١، تكملة الإيضاح ص ٨، إيضاح أبيات الإيضاح
 ٣٥٦/١، الخصائص ٢/٢٥٤، ٣٣٨، شرح الشافية ١/٤٥. وفي اللسان: رجل مكرَّدَسٌ:
 جمعت يده ورجلاه فشدت، وأنشد البيت المذكور هنا.
 الرواية هنا «مُتَّصِبًا» وهي رواية أبي علي الفارسي وغيره ويروى: «متَّصًا» وهي رواية
 الذبيوان واللسان: (نصص).

(٣) نوادر أبي زيد ص ١٧٠، ونصه: «قال العُدَّافِرُ، وهو من كندة:

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَتْ لَنَا سَوِيْقًا
 وَهَاتِ بُرِّ الْبَخْسِ أَوْ دَقِيْقًا
 وَاعْجَلْ بِشَحْمٍ نَتَّخِذْ خَرْدِيْقًا
 وَاشْتَرِ فَعَجَلْ خَادِمًا لَبِيْقًا
 وَاصْبِغْ نِيَابِي صُبْغًا تَحْقِيْقًا
 مِنْ جَيْدِ الْعَصْرِ لَا تَشْرِيْقًا

وأنشد هذا البيت أبو محمد الأعرابي الفُندجانيُّ المعروف بـ«الأسود» في ضالة الأديب
 لسكين بن نضرة عبد لبجيلة كذا نقل عنه البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٢٢٧،
 والشاهد في تكملة الإيضاح ص ٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٥٥/١، والمنصف ٢/٢٣٧،
 والخصائص ٢/٣٤٠، ٩٦/٣، وضرائر الشعر ص ٩٧... وغيرها.
 (٤) معاني القرآن وإعرابه: ٤٢٣/٣ قال: «قرئت: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ بكسر اللام وكذلك قرأ أبو
 عمرو، والقراءة بالتسكين مع ثم كثيرة.
 وينظر معاني القرآن للفراء: ٢/٢٢٤.

حَكَى الْفَرَّاءَ فَتَحُّهَا عَنْ بَعْضِهِمْ، كَمَا حَكَى بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ فَتَحَ لَامَ
الْإِضَافَةِ، وَهِيَ شَادَانٌ جَدًّا.

قال جارُّ الله: «وقد جاء حذفها في ضرورة الشعرا قال^(١)»:

مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالًا
قال المُشَرِّحُ: التَّبَالُ والتَّبَابُ متقاربان.

قال جارُّ الله: «(فصل^(٢)) ولا م لام الابتداء هي اللام المفتوحة في قولك:
لَزَيْدٌ مَنْطِقٌ، ولا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع كقوله تعالى^(٣):
﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً﴾، ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾^(٤) وفائدتها توكيد مضمون
الجملة».

قال المُشَرِّحُ: هذه اللام هي لام الابتداء، وأما اللام في نحو قوله
تعالى^(٥): ﴿لِيُوسِفُ وَأُخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَا﴾، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾
- ولولا نحو قوله تعالى^(٦): ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ لقلت لام
الابتداء في الأصل لام جواب القسم.

(١) هذا البيت مختلف في نسبه، فنسب إلى حسان بن ثابت وإلى الأعشى، وإلى أبي طالب عم

الرسول ﷺ، ولم أجده في دواوينهم المطبوعة التي رجعت إليها.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ١٩٩، المنخل ص ١٩٢، شرح

المفصل لابن يعيش ٢٤/٩، وشرحه للأندلسي ٨٥/٤.

وينظر: الكتاب ٤٠٨/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٩٨/٢، المقتضب ١٣٢/٢، إعراب

القرآن لابن النحاس ٢٩٧/١، أمالي ابن الشجري ٣٧٥/١، الإنصاف ص ٥٣٢، التبيين

ص ١٧٨، ضرائر الشعر ص ١٤٩، الجنى الداني ص ١١٣، المغني ص ٣٩٧، شرح

شواهد ٥٩٧/٢، شرح أبياته الخزانة ٦٢٩/٣.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) سورة الحشر: آية ١٣.

(٤) سورة النحل: آية ١٢٤.

(٥) ساقط من (ب)، سورة يوسف: آية ٨.

(٦) ساقط من (أ)، سورة الحجر: آية ٧٢.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَيَجُوزُ عِنْدَنَا إِنْ»^(١) زِيداً لِسَوْفَ يَقُومُ وَلَا يَجِيْزُهُ الْكُوفِيُونَ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْكَلَامُ فِيهِ «قَدْ مَضَى»^(٢) فِي أَوَّلِ قِسْمِ الْأَفْعَالِ مُشْبِعاً. قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصَلِّ) وَاللَّامُ الْفَارِقَةُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى»^(٣): ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ وَقَوْلُهُ^(٤): ﴿إِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ وَهِيَ لَازِمَةٌ لِخَبَرِ «إِنْ» إِذَا حُقِّقَتْ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: هَذِهِ اللَّامُ قَدْ مَضَى شَرْحُهَا فِي أَوَّلِ هَذَا الْكِتَابِ.

(١) فِي (أ): «إِنْ لَزِيداً».

(٢-٢) فِي (ب).

(٣) سُورَةُ الطَّارِقِ: آيَةٌ ٤.

(٤) سُورَةُ الْأَنْعَامِ: آيَةٌ ١٥٦.

[بَابُ تَاءِ التَّائِيثِ]

قال جازُّ اللّهُ: «ومن أصناف الحرفِ (تاءُ التَّائِيثِ الساكنة). وهي التاءُ (السَّائِنة)^(١) في ضربتُ، ودخولها للإيذانِ من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث، وحقها السكون، ولتحركها في رمتا لم ترد الألف الساقطة لكونه عارضاً إلا في لغة رديئة يقول أهلها رماتا».

قال المُشَرِّحُ: إنما حقها السكون، لأنها حرف، والأصل في الحروف البناء، والأصل في البناء السكون. الألف في رمت سقطها للهرب من التقاء الساكنين، وكذلك رمتا، لأن التاء وإن تحركت إلا أن تحركها عارض لم يعتد به.

فإن سألت: فكيف قالوا: لم يخافا، فأعادوا الألف مع أن تحرك اللام عارض، لأن أصله السكون، بدليل قولهم: لم يخف؟.

أجبت: أيشُ تعني بقولك: تحرك اللام في لم يخافا عارض أتعني أن الدليل قد دل على سُكونه؟ أم تعني به شيئاً آخر؟ إن عنيت به شيئاً آخر فلا بد من تبيانه، وإن عنيت ذلك قلنا: النَّظَرُ إلى فعلِ الواحدِ اقتضى سكون اللام، فالنَّظَرُ إلى أن نقل الجزم من فعلِ الاثنين من اللام إلى النون يقضي أن لا تسكن اللام فوق التعارض بينهما فلا بد من التَّرجيحِ من وجه آخر.

(١) المفصل (خ).

[باب التنوين]

قال جارُّ اللِّهِ: «ومن أصناف الحَرْفِ (التَّنوين)، وهو على خمسة أضربٍ: الدَّالُّ على المكانة في نحو: زَيْدٌ ورجلٍ، والفاصلُ بين النكرة والمعركة في «صِهٍ»، و«مِهٍ»، و«إِيهِ»، والعوضُ من المضاف إليه في «إِذٍ» و«حينئذٍ»، ومررت بكلِّ قائماً، ولات أوأين، والنائبُ منابَ حرفِ الإِطلاقِ في إنشادِ بني تَمِيمٍ: في نحو قولِ جرير^(١):

أَقْلِي اللُّومَ عاذِلَ والعِتَابَنُ وَقَوْلِي إنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابُنُ
والتَّنوين الغالي في نحو قولِ رؤبة^(٢):

(١) ديوان جرير ص ٨١٣. من قصيدة يهجو بها الراعي النميري.
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٠، المنخل ص ١٩٢، شرح
المفصل لابن يعيش ٣٤/٩، شرح الأندلسي ٢٨٩/٤.
وينظر: الكتاب ٢/٢٩٨، شرح أبياته لابن السِّيرافي ٣٤٩/٢، المقتضب ١/٢٤٠،
الأصول ٢/٣٨٦، ٣٨٨، المنصف ١/٢٢٤، ٧٩/٢، سر صناعة الإعراب ٢/٤٧١،
٤٧٩، ٤٨٠ الخصائص ١/١٧١، ٩٦/٢، أمالي ابن الشجري ٢/٣٩، خزانة الأدب
٣٤/١، ٥٥٤/٤.
(٢) ديوان رؤبة ص ١٠٤.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٠، المنخل ص ١٩٣، شرح
المفصل لابن يعيش ٣٤/٩، شرحه للأندلسي ٢٨٩/٤.
وينظر: الكتاب ٢/٢٠٣، شرح أبياته لابن السِّيرافي ٣٥٣/٢، الإيضاح لأبي علي
ص ٢٥٤، شرح شواهد إيضاح شواهد الإيضاح ص ٣١١، الخصائص ٢/٢٢٨، المحتسب
١/٨٦، سر صناعة الإعراب ص ٤٩٣، ٦٣٦، المنصف ٢/٣، رصف المباني ص ٣٥٥،
الخزانة ١/٣٨، ٤٠١/٤.

* وَقَاتِمِ الْأَعْنَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِينَ *

ولا تلحق إلا القافية المُقَيِّدَةَ.

قال المُشَرِّحُ: التَّنْوِينُ غَنَّةٌ فِي الْخَيْشُومِ تَلْحَقُ آخِرَ الْأَسْمِ الْخَفِيفِ.

فَإِنْ سَأَلْتَ أَلَيْسَ إِنْ التَّنْوِينِ فِي «صَه» وَ«رَجُلٍ» لِلتَّنْكِيرِ فَلَمْ جَعَلْتَ التَّنْوِينِ فِي رَجُلٍ قِسْمًا بِرَأْسِهِ، وَفِي صَهٍ قِسْمًا؟.

أَجِبْتُ هَبْ أَنْ التَّنْوِينِ فِي «رَجُلٍ» يَدُلُّ عَلَى التَّنْكِيرِ^(١)، فَعَلَى الْخِفَّةِ أَيْضًا يَدُلُّ، وَذَلِكَ لِإِمْكَانِ الصَّرْفِ وَامْتِنَاعِهِ فِيهِ بِخِلَافِ صَهٍ فَإِنَّهُ لَا يَتَأْتِي فِيهِ ذَلِكَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ صَهٍ وَصَهٍ أَنْكَ فِي الثَّانِي لَا تَبُّ الْكَلَامِ جَمَلَةً، وَإِنَّمَا تُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ تُمَسِّكَ قَدْرًا مِنَ الزَّمَانِ، وَقِيلَ: صَهٍ بِالتَّنْوِينِ أَفْعَلُ سَكُوتًا، وَبِغَيْرِ التَّنْوِينِ أَفْعَلُ السُّكُوتِ الَّذِي تَعْرِفُهُ. التَّنْوِينِ الَّذِي هُوَ عَوْضٌ مِنَ الْمِضَافِ إِلَيْهِ فِي «إِذٍ» وَ«حَيْثُذٍ»، وَقَدْ مَضَى هَذَا فِي قِسْمِ الْأَسْمَاءِ. بَنُو تَمِيمٍ يَنْوِينُونَ بِالتَّنْوِينِ مَنْابِ حَرْفِ الْإِطْلَاقِ. قَالَ الْإِمَامُ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ^(٢) إِنَّمَا [ب/١٦٦] يَفْعَلُونَ ذَلِكَ إِذَا أَرَادُوا تَرْكَ التَّرْنَمِ / وَالْغِنَاءِ، لِأَجْلِ أَنْ التَّنْوِينِ لَيْسَ فِيهِ مِنَ الْإِمْتِدَادِ مَا فِي الْأَلْفِ وَأَخْتِيهَا، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَشَاكِلُ حُرُوفَ اللَّيْنِ لَمَا فِيهِ مِنَ الْغُنَّةِ.

والتَّنْوِينِ الْغَالِي فِي نَحْوِ قَوْلِ رُؤْبَةَ:

* وَقَاتِمِ الْأَعْنَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِينَ *

بِفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِ الْقَافِ وَسُكُونِ النُّونِ، وَلَا يَلْحَقُ إِلَّا الْقَافِيَةُ الْمُقَيِّدَةُ. الْعَرَضُ فِي الْإِحَاقِ هَذَا التَّنْوِينِ: الدَّلَالَةُ عَلَى الْوَقْفِ مِنْ أَجْلِ أَنْ الشَّعْرَ مَسْكُونٌ الْآخِرِ فَلَا يُعْلَمُ أَوْاصِلُ أَنْتَ أَمْ وَاقْفُ، فَإِذَا لَحِقَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فَصَلَّ

(١) قال الأندلسي في شرحه ٢٨٩/٤: «قال الخوارزمي: التَّنْوِينُ فِي رَجُلٍ دَلِيلٌ عَلَى التَّنْكِيرِ لَا

غَيْرُ...».

(٢) المقتصد ٧٥/١.

الوقف من الوصل، وهذه الزيادة في آخر البيت بمنزلة الزيادة في أوله المسماة بالجزم.

تخمير: الوقف على القوافي المطلقة على ثلاثة أوجه^(١):

أما أهل الحجاز فيتركون القوافي على حالها في الترجم منونها وغير منونها، للفرق بين النظم والنثر.

وكثير من بني تميم يبدلون المدة نوناً في ما ينون وفي ما لا ينون فهذان وجهان.

الثالث: إجراء النظم مجرى النثر في قوله^(٢):

* واسأل^(٣) بمصقلة البكري ما فعل *

ما بعد بيت رؤية:

* مُشْتَبِهُ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقِ *

قال جاز الله: «(فصل) والتنوين ساكنٌ أبداً إلا أن يُلاقي ساكناً آخر

(١) نقل الأندلسي في شرحه ٢٩٠/٤ شرح هذه الفقرة بتمامها، ولم ينسبها إلى الخوارزمي، قال:

«واعلم أن الوقف على القوافي على ثلاثة أوجه: أما أهل الحجاز...».

(٢) البيت للأخطل في شعره ص ١٥٧، وصدده هناك:

* دَعِ الْمُغَمَّرَ لَا تَسْأَلِ بِمَصْرَعِهِ *

ومصقلة البكري: هو مصقلة بن هبيرة الشيباني

والمغمَّر: المقصود به الققعاق بن شور الدهلي: كذا في شرح ديوانه. وروايته في الديوان:

«ما فعلاه من قصيدة مفتوحة اللام.

والشاهد في الكتاب ٢/٢٩٩، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٣٥٧، المعاني الكبير

٢١٤/٣، الأصول ٢/٣٨٨.

أخبار مصقلة في المعارف ص ٤٠٣، عيون الأخبار ٣/٥٠.

أخبار الققعاق في عيون الأخبار ١/٣٠٦، جمهرة الأنساب ص ٣١٩.

(٣) في (أ): «وأفعل».

فيكسر أو يُضم، كقوله تعالى^(١): ﴿وَعَذَابِينَ آرْكَضُ﴾ وقرئ بالضم^(٢)، وقد يُحذف كقوله:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرٍ اللَّهُ إِلَّا قَلِيلًا
وقرئ^(٣): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾.

قال المُشْرَحُ: القياس فيه الكسر، والضمُّ اتباع.
فإن سألت: لم كان القياس الكسر؟.

أجبت: لأنه^(٤) لو انفتح لأوهم الإضافة، كما تقول: أكرم جارنا زيدنا الظريف، وغلأمنا الفاضل، نصبوا الاسمين مع حذف التنوين، كما كانوا ينصبون مع إثباته لما كان المحذوف في حكم الاثبات. ونظيره ما حكاه أبو الحسن من أن بعضهم قال في: ﴿الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾^(٥) فأمال الفتحة التي تلي اللام من ﴿القتلى﴾ إلى الكسرة كما تُميلها، والألف التي في ﴿القتلى﴾ ثابتة، لأن الألف التي^(٦) في ﴿القتلى﴾ حذف لالتقاء الساكنين، والمحذوف لالتقاء الساكنين في حكم الثبات، ومنه قولهم: (يعفر) غير منصرف^(٧)، لأنه في تقدير ثبات الفتحة، قرئ في الشواذ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ بغير تنوين استخفافاً، أو فراراً من التقاء الساكنين.

البيت لأبي الأسود وقبله^(٨):

(١) سورة (ص): الأيتان ٤١، ٤٢.

(٢) القراءة في إتحاف البشر ص ٣٧٢.

(٣) القراءة.

وهما الأيتان ١، ٢ من سورة الإخلاص.

(٤) نقل الأندلسي في شرحه ٢٩٠/٤ شرح هذه الفقرة.

(٥) سورة البقرة: آية ١٧٨، القراءة في غيث النفع ص ١٤٩.

(٦) ساقط من (ب).

(٧) في (أ): «معروف».

(٨) تقدم هذا البيت في الجزء الثاني من هذا الكتاب ص ١٨٠.

فَذَكَرْتُهُ ثُمَّ عَاتَبْتُهُ عِتَاباً رَفِيقاً وَقَوْلًا جَمِيلًا
فَالْقَيْتُهُ..... البيت

سبب هذا الشعر أن رجلاً يقال له: نسيب بن حميد كان يغشى أبا
الأسود ويتحدث^(١) إليه ويظهر له محبة شديدة فقال يوماً لأبي الأسود: قد
أصببت مستقة^(٢) أصهبانية وهي جبة^(٣) فراء طويلة الكمين فقال أبو الأسود:
أرسل بها إلي حتى أنظر إليها، فأرسل بها إليه^(٣) فأعجبت أبا الأسود^(٣) فقال
لنسيب بعنيها بقيمتها فقال: لا بلي أكسوكها، فأبى أبا الأسود أن يقبلها إلا
بشراء فقال له^(٤): أرها من يبصر بها ثم هات قيمتها، فأراها أبو الأسود
فقبل له^(٤): هي ثمن مائتي درهم، فذكر^(٥) ذلك لنسيب، فأبى أن يبيعها،
فزاد أبو الأسود حتى بلغ بالثمن مائتين وخمسين درهماً، فأبى نسيب بيعها^(٦)
وقال: خذها هبةً. فيقول: ذكره ما بيننا من المودة فوجدته غير راجعٍ عن قُبْح
ما يقول.

وقد نقل الأندلسي في شرحه ٢٩٠/٤ قصة هذا البيت في الخوارزمي دون إشارة إليه. وما
ذكره المؤلف مخالف لما ورد في ديوانه ص ١٢٢، عن الأغاني ٣١٠/١٢ وغيره. وأورد هذه
القصة البغدادي في خزنة الأدب ٥٥٦/٤ قال: «وقد أورد ابن السيرافي في شرح أبيات
الكتاب سبباً لهذه الأبيات لا يلائمها وتبعه ابن خلف وابن المستوفي وغيرهما، وهو مما لا
يكاد يقضي منه العجب.

ينظر شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ص ٩١، وشرحها لابن خلف، وإثبات المحصل
ص ٢٠١.

والخوارزمي إنما نقل هذه القصة عن ابن السيرافي على عادته في النقل عنه وعدم الإشارة
إليه كما أوضحت في المقدمة.

والأمر الغريب أن أبا محمد الأعرابي (الأسود الغندجاني) لم يتعقب ابن السيرافي في ذلك
في رده عليه في (فرحة الأديب)؟!.

(١) في (ب): «ويتحجب».

(٢) كلمة فارسية معربة، ذكرها الجواليقي في المعرب ص ٣٠٨ قال: «أبو عبيد: المسائق: فراء
طوال الأكمام، واحدتها مستقة وأصلها بالفارسية مسته فعرّب».

-٣-

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (أ): «فقال...».

(٦) في (ب): «أن يبيعها».

[بَابُ النُّونِ الْمُؤَكَّدَةِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْ أَصْنَافِ الْحَرْفِ (النُّونِ الْمُؤَكَّدَةِ) وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ خَفِيفَةٌ وَثَقِيلَةٌ»^(١)، فَالْخَفِيفَةُ تَقَعُ فِي جَمِيعِ مَوَاضِعِ الثَّقِيلَةِ إِلَّا فِي [فِعْلٍ]^(٢) الْاِثْنَيْنِ، وَفِعْلُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ تَقُولُ: اضْرِبْنَ، وَاضْرِبُنَّ، وَاضْرِبِينَ، وَاضْرِبِينَ [وَاضْرِبْنَ وَاضْرِبُنَّ وَاضْرِبِينَ]^(٣) وَتَقُولُ اضْرِبَانِ وَاضْرِبَانِ، وَلَا تَقُولُ: اضْرِبَانِ وَلَا اضْرِبَانِ إِلَّا عِنْدَ يُونُسَ^(٤).

قَالَ الْمُشْرَحُ: إِذَا آتَيْتَ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ فَأَنْتَ مُؤَكَّدٌ، قَالَ الْخَلِيلُ: فَإِذَا آتَيْتَ بِالثَّقِيلَةِ فَأَنْتَ أَشَدُّ تَوْكِيداً، وَإِنَّمَا فَتَحْتَ مَا قَبْلَ هَذِهِ النُّونِ فِي فِعْلِ الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ مَجْزُوماً كَانَ أَوْ مَرْفُوعاً لِأَنَّكَ أَبْطَلْتَ إِعْرَابَ الْفِعْلِ فَاسْكَنْتَهُ ثُمَّ بَنَيْتَهُ عَلَى الْفَتْحِ لِاجْتِمَاعِ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: اجْتِمَاعُ السَّاكِنَيْنِ؛ لِأَنَّ النُّونَ الْخَفِيفَةَ سَاكِنَةٌ وَالشَّدِيدَةَ نُونَانِ الْأُولَى مِنْهُمَا سَاكِنَةٌ.

وَالْأَمْرُ^(٥) الْآخَرُ: وَقُوعُ الْاِلتِبَاسِ، إِذْ لَوْ كُسِرَ لَوَقَعَ الْاِلتِبَاسُ بِفِعْلِ

(١) فِي الْمَفْصَلِ (خ): «ثَقِيلَةٌ وَخَفِيفَةٌ».

(٢) سَاقَطَ مِنْ (أ).

(٣) سَاقَطَ مِنْ (أ).

(٤) الْكِتَابُ ١٥٥/٢.

(٥) فِي (أ).

المؤنث في لا تضربن زيدا، ولو ضمَّ لالتبس بفعل جماعة الرجال في لا
[١/١٦٧] تَضْرِبُنْ زيدا، لأن الأصل / لا تضربي يا امرأة، ولا تضربوا يا رجال فالكسر
والضمُّ فيهما يدلان على الياء والواو المحذوفين.

فإن سألت: فكيف سقطت الواو في اضربُنْ وبقيت الألف في
اضربان؟

أجبت: أمّا سقوط الواو في اضربُنْ فللتخفيف مع حصول الغرض من
ثبوت الواو. أمّا بقاء الألف في اضربان فلئلا يلتبس^(٢) عند سقوط الألف بفعل
الواحد.

حَذَفُوا النُّونَ التي هي علامة الرفع في فعل الاثني والجمع والمؤنث^(٣)
من قولهم: تَفْعَلانَ وَيَفْعَلونَ وَتَفْعَلينَ لاجتماع أمورٍ منها بطلان الإعراف مع
دخول هذه النون^(٣)، ومنها أن ما قبلها لما انفتح في فعل الواحد المذكور
كأنه صار منصوباً^(٤) وتلك النون تُحذف منه في حال النصب، ومنها كراهة
التضعيف باجتماع ثلاث نونات فيه.

الخَلِيلُ وسيبويه^(٥): كلُّ موضعٍ تدخل فيه النون الثقيلة فإنه تدخل فيه
الخفيفة إلا في موضعين، فعل الاثني، وفعل جماعة المؤنث، وذلك لأنها لا
تخلو من [أحد]^(٦) ثلاثة أشياء.

إمّا أن تترك ساكنة بعد الألف فيجتمع في ألف^(٧) الوصل ساكنان،
وليس ذلك من كلام العرب في الوسط إلا أن يكون الحرف الذي بعد الألف
مدغماً في مثله نحو: دابةٌ وشبهها.

(١) في (ب): «لالتبس».

(٢) في (ب): «والجمع المؤنث».

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب): «صار كأنه منصوب».

(٥) الكتاب

(٦) في (ب).

(٧) ساقط من (ب).

وإما أن تحذف الألف قبلها لاجتماع ساكنين^(١) فيصير فعل الاثنين كفعل الواحد فيلتبس به ويصير دخول الألف وخروجها بمنزلة في فعل جماعة المؤنث فتذهب فائدتها بغير ضرورة.

وإما أن تكسر لالتقاء الساكنين فتكون قد حركتا [ساكناً] من غير اضطرار إلى ذلك، وكان يونس وجماعة من نحويي البصرة والكوفيين يجيزون ذلك ولهم في النطق بها وجهان:

أحدهما: أن يدعوها ساكنة في الوصل، لأن المدة التي قبلها بمنزلة حرف متحرك. وقد حكى عن بعضهم: «حَلَقْنَا البَطَانَ» غير محذوف الألف في الوصل.

والآخر: أن تكسروها في الوصل، لاجتماع الساكنين كما كسروا النون من قولهم الزيدان يقومان ونحوه، وقرأ ابن عامر^(٢): ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ بكسر النون خفيفةً.

قال جارُ الله: «(فصل) ولا يؤكد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب، وذلك ما كان^(٣) قسماً أو أمراً أو نهياً أو استفهاماً أو عرضاً أو تمنياً كقولك بالله لأفعلن، وأقسمت عليك إلا تفعلن ولما تفعلن، واضربن ولا تخرجن، وهل تذهبن، وألا تنزلن وليتك تخرجن».

قال المُشَرِّحُ: إنما لَزِمَتِ النُّونُ المضارعَ في جوابِ القسمِ بعدَ اللّامِ^(٤) ليخلص الفعل للاستقبال ويخرج عن شبه^(٥) الحال فكان النون أولى بهذه الإفادة؛ لأنها تدخل زائدة مؤكدة والموضع موضع التأكيد، وكذلك مقام

(١) في (ب): «الساكنين».

(٢) سورة يونس: آية ٨٩، وقراءة ابن عامر في

(٣) في (أ): «أن ما كان» وهذه الزيادة غير موجودة في المفصل.

(٤) في ساقط من (ب).

(٥) في (ب): «شبهة».

الأمر والنهي، لأن الحاجة تشتد إلى توكيدهما، والاستفهام مشبهٌ بالأمر، لأنَّ معناه: أخبرني. العرض بمنزلة الأمر ألا ترى أن قولك: [ألا تنزلن] (١) معناه: انزل، وكذلك [يقوم مقام الأمر والنهي و] التمني، لأن لبتك تخرجن بمنزلة اخرج.

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) ولا يؤكد بها الماضي، ولا الحال ولا ما ليس فيه معنى الطلب».

قال المُشْرَحُ: إنما (٢) لم يؤكد بها الماضي ولا الحال لاستحالة الطلب فيها.

قال جارُّ الله: «وأما قولهم في الجزاء المؤكد حرفه بـ «بما» إما تفعلن قال الله تعالى (٣): ﴿فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ وقال (٤): ﴿فَأَمَّا نَذَهَبِينَ بِكَ﴾ فلتشبيه «ما» بلام القسم في كونها مؤكدة، وكذلك قولهم: حيثما تكوننَّ آتِك».

قال المُشْرَحُ: «ما» في قولهم: إما تفعلن لتأكيد معنى المجازاة، كأنه يفيد زيادة عموم، ومزية تقرير اعتبره بـ «حيث» و«حيثما» و«أين» و«أينما» فقولك: إِمَّا تفعلن معناه: إن اتفق منك وجود الفعل بوجه من الوجوه فـ «ما» في المجازاة بمنزلة اللام في القسم، وما هاهنا هي المُسلطة، لأنها سلطن حرف الجزاء على استجابة نون التوكيد.

قال جارُّ الله: «ويجهد ما تبَلغن، ويعين ما أرينك».

قال المُشْرَحُ: بجهد ما تبَلغن: كأن معناه: ليكونن بلوغك بجهد بعين

(١) في (أ): «انزلن».

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ٢٩٣/٤ شرح هذه الفقرة.

(٣) سورة مريم: آية ٢٦.

(٤) سورة الزخرف: آية ٤١.

ما أرينك وقد مضى في هذا القسم تفسيره.

قال جارُّ الله: «فإن دخلت في الجزاء بغير ما ففي الشعر تشبيهاً للجزاء بالنهي».

قال المُشْرَحُ: هذا كقولك: إن تزرنني أزرُك، إنما جاز دخول / النون [١٦٧/ب] فيه تشبيهاً للجزاء بالنهي حيث كانا مجزومين غير واجبين، لأنهما يشتركان في معنى الشك.

قال جارُّ الله: «ومن التشبيه بالنهي دخولها في النفي وفيما يقاربه من قولهم: رُبَّما يقولنَّ ذاك، وكثر^(١) ما يقولن ذاك. قال [عمر بن هند]^(٢):

رُبَّما أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ يَرْفَعُنْ نُوبِي شَمَالَاتُ

قال المُشْرَحُ: النفي^(٣) يشابه النهي، ومن ثم يتساوى الكلام المنفي، والكلام المنهي في كونه غير موجب قل، قد أجري مجرى المنفي لأن أقرب شيء إلى المنفي القليل، كما أن أبعد شيء منه الكثير. قال أبو العباس^(٤):

(١) في (أ): «وكثير».

(٢) عن المفصل (خ) وشرح ابن عيش والأندلسي وغيرهما.

(٣) قال الأندلسي في شرحه ٢٩٤/٤: «قد ألحق ابن جني النفي بهذا الضرب، قال سيويه: ويلحقها بعد لم، لأنها لما كانت جازمة أشبهت لا الناهية، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار، وقد أعاد ابن جني هذا الحكم في «شرح الإيضاح» فقال: وتدخل النون في النفي كقوله تعالى: ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذي ظلموا منكم خاصة﴾ فجعل: ﴿لا تصيبن﴾ نفيًا وغيره يجعله نهيًا، لأنه بعد الأمر كقوله تعالى: ﴿ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده﴾ وقال في «الخصائص» مثال دخول التنوين في النفي قولك: قلما يقولن ذلك زيد، وقالوا: أقسمت لما تفعلن، لأنها طلب كالأمر والنهي، وقال أبو علي: نون التوكيد لا تدخل على النفي ثم اعترض بقول الشاعر:

قليلاً به ما يحمدنك وارث إذا نال مما كنت تجمع مغنما
فأجاب: بأن النون إنما دخلت هنا حملاً على المعنى».

(٤) في (أ) أبو سعيد، والصواب ما أثبتته من نسخة (ب)، وفي نص الأندلسي في شرحه ٢٩٤/٤ المتقول عن الخوارزمي «قال المبرد» والمبرد هو أبو العباس.

إذا قلت: قَلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيد فهذا نفى كثر رجلٌ يقول ذلك إلا زيدًا، وليست هذه «قل» التي تريدها قَلَّ الشيء، وإنما تريد ما يقول ذاك إلا زيدًا. انتهت ألفاظه.

تخميرٌ: وأقلُّ رجلٍ على أفعال التفضيل والإضافة كذلك. ابن السراج فقالوا: أقلُّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيدًا، ربما كان يقتضي تقليل الفعل الذي وقع عليه فكذلك يقتضي تقليل ما وقع عليه حالاً كقولك: ربما رمى، فالرَمَى هاهنا قليلٌ.

البيت لجذيمة الأبرش وبعده^(١):

في فتوٍ أنا رابثهم من كلالٍ عزوةٍ ماتوا
الفتو: جمع فتى. ربأتُ القومَ: إذا كنتَ لهم طليعةً فوق شرفٍ.
قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وطرح هذه النون شائعٌ في كل موضع إلا في
القسم فإنه فيه ضعيفٌ وذلك قولك: [والله]^(٢) ليقومن زيد»^(٣).

(١) توجيه البيت وإعرابه في إثبات المحصل ص ٢٠٢، المُنخل ص ١٩٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٩، شرحه للأندلسي ٤/٢٩٥.

وينظر: الكتاب ١٥٣/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٨١/٢، نوادر أبي زيد ص ٥٣٦، الإيضاح لأبي علي ص ٢٥٣ إيضاح شواهد الإيضاح ٣٠٦/١، التمام لابن جني ص ٢١٠، أمالي ابن الشجري ٢٤٣/٢، ضرائر الشعر ص ٢٩، خزنة الأدب ٤/٥٦٧. وجاء في النوادر عن أبي الحسن عن أبي العباس... قال ولا أعرف لجذيمة غير هذا الشعر. وينظر: المؤلف والمختلف ص ٣٩.

قال ابن المستوفي في إثبات المحصل:

في فتوٍ أنا كالشوهم في بلايا عورةٍ باتوا
ويروي:

في شبابٍ أنا رابثهم هم لدى العورات صمات
ثم أورد عن الجوهري كرواية المؤلف.

(٢) عن المفصل (خ).

(٣) في (ب): «ليقوم».

قال المُشَرِّحُ: هذه النون يجوز دخولها وخروجها من جميع ما ذكرنا إلا من القسم وحده إذا كان في أول الفعل لام القسم خاصة، وذلك لإزالة اللبس لأن هذه اللام قد تدخل على خبر «إن» نحو ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾^(١) فإذا قلت: إن زيدا ليقومُ اشتبه الحال أهو لام القسم أم لام الابتداء.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وإذا لقي الخفيفة ساكن بعدها حذف حذفاً، ولم تحرك كما حرك التّونين فتقول: لا تضرب ابنك قال^(٢)»:

لا تَهِينِ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

أي: لا تهيننَّ.

قال المُشَرِّحُ: النون الخفيفة إذا لقيها ساكنٌ من كلمة أخرى حذفت

(١) سورة النحل: آية ١٤٦.

(٢) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٠٣:

«البيت للأضبط بن قُريع السَّعدي، وأوله:

لكل ضيق من الأمور سَعَةٌ والمَسِيّ والصُّبْحُ لا فَلَاحَ مَعَهُ
أكرمن الضَّعيفَ علك أن تركَعَ يوماً والذَّهْرُ قد رَفَعَهُ
وصل وصال البَعِيدِ إن وصل الحبل واقص القريب إن قَطَعَهُ
واقبل من الدهر ما أتاك به من قر عيننا بعيشه نَفَعَهُ
قد يجمع المال غيرَ آكله ويأكلُ المالَ غيرُ من جَمَعَهُ

وقد وردت الأبيات في مصادر مختلفة مع اختلاف في روايتها وتقديم وتأخير وزيادة ونقص في أبياتها، ومن هذه المصادر البيان والتبيين، والشعر والشعراء، ومجالس ثعلب، وأمالى أبي

علي القالي، والأغاني وحماسي ابن الشجري والبصري وغيرها

ويروي الشاهد: «لا تعاد الفقير» فعلى هذه الرواية ورواية ابن المستوفي لا شاهد فيه.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٣، المنخل ص ١٩٤، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٩، ٤٤، شرح الأندلسي ٢٩٥/٤.

وينظر: الإنصاف ص ٢٢١، المقرب ١٨/٢، رصف المباني ص ٩٦٠، المغني: ١٥٥،

شرح أبياته ٣٧٩/٣، خزنة الأدب: ٥٨٨/٤.

لالتقاء الساكنين كما يُحذف حرف^(١) المدّ واللّين وترك ما قبلها على حركته ولم تُحرك^(٢) كما يحرك التنوين وذلك لضعف علامة تمكين الفعل من حيث أنك في الإتيان بها وتركها مخيرٌ، وليس كذلك علامة تمكين الاسم؛ لأن الإتيان بها واجبٌ في الاسم المنصرف.

(١) ساقط من (ب).

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ٢٩٧/٤ شرح هذه الفقرة.

[باب هاء السكت]

قال جارُّ الله: «ومن / أصناف الحرف (هاء السكت) وهي التي في [١٦٨/أ] (نحو) قوله^(١): ﴿ مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهَ هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهَ ﴾ وهي مختصة بحال الوقف، فإذا أدرجت قلت: ﴿ مَالِي هَلْكَ ﴾، ﴿ وَسُلْطَانِي خُدُوهُ ﴾.

قال المُشْرَحُ: هاء السكت^(٢) تُزاد في الوقف خاصة لبيان الحركة نحو ﴿ مَالِيَهَ ﴾ ﴿ وَسُلْطَانِيَهَ ﴾ أو عوضاً مما حذف من الكلمة كقولك: ^(٣) قَهْ وعه^(٣).

قال جارُّ الله: «وكلُّ متحرك ليس حركته حركة إعرابية يجوز عليها الوقف بالهاء نحو ثمه، ^(٤) وليتمه، وكيفه^(٤)، وإنه وحيله، وما أشبه ذلك».

قال المُشْرَحُ: الأصل في هاء السكت أن تلحق الأفعال التي هي على حرفٍ واحدٍ فلذلك اختصت بالمبنيات.

قال جارُّ الله: «(فصل) وحقها أن تكون ساكنة وتحريكها لحنٌ ونحو ما في [إصلاح] ابن السكيت^(٥) من قوله:

(١) سورة الحاقة: الآيتان ٢٨، ٢٩.

(٢) في (ب) الوقف.

(٣-٣) في الأصل: «ده وقه».

(٤-٤) في (أ): «كيفه وليتمه» وما أثبتته من (ب) يؤيده ما في المفصل.

(٥) إصلاح المنطق ص ٩٢، ونسبه ابن يعيش في شرحه ٤٦/٩ إلى عروة بن حزام العذري، قال البغدادي في الخزانة ٥٩٣/٤: «ولم أجد هذا الرجز في ديوان عروة، ولعله ثابت فيه من رواية أخرى».

* يا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَا *

* يا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَةٍ^(١) *

مما لا معرج عليه في القِيَّاسِ واستعمالِ الفُصْحَاءِ، ومعدرة من قال ذلك أَنَّهُ أَجْرَى الوصلِ مجرى الوقفِ مع تشبيهه هاءِ السكتِ بهاءِ الضَّمِيرِ.

قال المُشْرَحُ: الوصلُ قد يُجرى مُجرى الوقفِ، وذلك نحو ثلاثه ربعة على ما يَجِيءُ في المُشْتَرَكِ إن شاء الله. أول البيت الأول:

إذا أتى قَرَيْتُهُ بِمَا شَا
من الشُّعَيْرِ والحَشِيثِ وَالْمَا

رَحَبَ بِحِمَارِهَا لِمَحَبَّتِهِ إِيَّاهَا، ونحوه^(٢):

أَحِبُّ لِحُبِّهَا السُّودَانَ حَتَّى أَحِبُّ لِحُبِّهَا سَوْدَ الْكِلَابِ
قال أَبُو سَعِيدٍ: هذه الأبيات على وجهين: المَدُّ والقَصْرُ.

= توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٤، المنخل ص ١٩٤، شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٩، شرحه للأندلسي ٤/.
وينظر: المنصف ١٤٢/٣، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣١، الخزانة ٥٩٣/٤.
بعد البيت:

إذا دنا قَرَيْتُهُ بِمَا شَا
من الحَشِيثِ والشُّعَيْرِ وَالْمَا

قال المَرَاغِي في المنخل: «قال الحضرمي: يُروى في حركة الهاءِ الضمِّ والكسرِ جميعاً، وهو منصوب على أنه مفعول به أو مصدر، والمنادى محذوف، أي: يا قوم مرحباً».
(١) لم ينسب إلى قائل معين.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٤، المنخل ص ١٩٤، شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٩، ٤٧.
وينظر: معاني القرآن ٤٢٢/٢، المنصف ١٤٢/٣، ضرائر الشعر ص ٥١، الخزانة ٤٠٠/١.

(٢) هذا البيت لم ينسب إلى قائل معين أنشدته ابن قتيبة في عيون الأخبار ٣٤/٤، والزجاجي في الجمل ص ١٩٥، وشرح أبياته الحلل ص ٢٥٩، وأنشدته ابن يعيش في شرحه ٤٧/٩، والأندلسي في شرحه أيضاً ٢٩٦/٤ عن المؤلف.

[باب شين الوقف]

قال جارُّ اللّٰه: «ومن أصناف الحرف (شين الوقف) وهي الشين التي تلحقها بكاف المؤنث إذا وقف من يقول: أكرمتش ومررت بكش، وتسمى الكَشْكَشَةُ وهي في تَمِيمٍ، والكسكسة وهي في بكر، وهي إلحاقهم بكاف المؤنث سينا».

قال المُشْرَحُ: كأن الشين والسين تزدان فيه [لبيان] ^(١) حركة (الكاف) كقولهم: ما الذي جاء بش، ويريدون بك، و﴿قَدْ جَعَلَ رُبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيًّا﴾ ^(٢) والكسكسة: تعرض في لغة بكر كقولهم في خطاب المؤنث: أبوس وأمس يريدون: أبوك وأملك.

قال جارُّ اللّٰه: «وعن معاوية (-رضي الله عنه-) ^(٣) أنه قال يوماً من أفصح الناس؟ فقام رجل من جرمٍ -وجرمٌ من فصحاء الناس- فقال: قوم تباعدوا عن فرائية العراق، وتيامنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليست فيهم غَمَغَمَةٌ قضاة، ولا طمطمانية حمير، قال معاوية: فمن هم؟ قال: قومي».

(١) في (أ): «لشان».

(٢) سورة مريم: آية ٢٤.

(٣) عن المفصل (خ).

قال المُشْرَحُ: الفُراتية^(١) لغة أهل الفرات الذي هو نهر الكوفة، ويروى:
لَخْلَخَانِيَّةُ العِراق وهي لُكنة في الكلام من لَخَّ في كلامه إذا جاء ملتبساً
مستعجماً، وعن الأصمعي: [نطق]^(٢) فلان نطقاً^(٣) لخلخانياً وهو
[نطق]^(٢) الأعاجم. والغَمَغَمَةُ لا تبين الكلام ويقال لأصوات الأبطال
و[الثيران]^(٣) عند الذعر غماغم، ويقال الغمغمة الكلام المنكر الذي لا
يفهم، والطُّمَطَمَانِيَّةُ أن يكون الكلام مشتبهاً بكلام العجم، ورجلٌ
طُمَطَمَانِيٌّ: كَذَا رأيتُهُ بخط الشيخ، في كتاب^(٤) «المعربات» الطُّمَطَمَانِيَّةُ:
تعرض في لغة حمير كقولهم: طاب أمهوي يريدون الهوى.

(١) نقل الأندلسي في شرحه ٢٩٦/٤ شرح هذه الفقرة.

(٢) في (أ): «نظر».

(٣) في (أ): «والشراب».

(٤) في (ب): «وفي كتاب المعربات» وما أثبتته من (أ) يؤيده نص الأندلسي المنقول من هنا.

[باب حروف الإنكار]

قال جارُّ الله: «ومن أصناف الحَرْفِ (حَرْفُ الإنكار): وهي زيادة تلحق الآخر في الاستفهام على طريقين أحدهما: أن تلحق وحدها بلا فاصل كقولك: أزيدُنيهِ. والثاني: أن يفصل بينها وبين الحرف الذي قبلها «إن» مزيدة كالتي في قولهم: ما إن أفعل فيُقَال: أزيدُ إنِيهِ».

قال المُشْرَحُ: الدَّالُّ مضمومةٌ في كلا الموضعين، والنون في الأول مكسورة، وأما الثانيةُ فساكنةٌ بعدها همزة مكسورة ثم ياء مكسورة في كلا الموضعين. حرفُ الإنكار^(١) في الفصل الأول هو الياء والهاء للوقف. وأما في الفصل الثاني فقد قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: على أن يكون علماً للإنكار. والياء تلحق لمدِّ الصوت والهاء للوقف، ومنهم من يجعل التنوين في أزيدنيه للإنكار أيضاً ويخرجه على أن يكون علم الخفة، وهذا لأنَّ هذا التنوين تُلحِّقه بالإنكار، ولحوق ياء الإنكار به بمنزلة الوقف عليه بدليل أن ياء الإنكار تلحقه هاء الوقف، وهاء الوقف لا تلحق من الحروف إلا ما كان هو معرض للوقف عليه وذلك نحو ياء الضمير في (حَسَابِيَّة) و(كِتَابِيَّة)، وفي الوقف لا يكون في الاسم التنوين الذي هو علم الخفة.

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) ولها معنيان.

(١) نقل الأندلسي في شرحه ٢٩٧/٤ شرح هذه الفقرة.

أحدهما: أن يكون الأمر على ما ذكر المُخاطب.

والثاني: أن يكون على خلاف ما ذكره كقولك لمن قال: قدم^(١) زيدُ
أزيدنيه منكرٌ لقدمه أو لخلافِ قدمه، ويقول لمن قال: غَلَبَنِي الأميرُ:
آلاميرُوهُ قال الأخفش: كأنك تهزأ به وتنكر تَعَجُّبه من أن يغلبه الأميرُ.

قال المُشَرِّحُ: آلاميرُوهُ^(٢) في أوله ألفٌ ممدودة، وراء مضمومة، وواوهِ
ساكنة، والهاء مضمومة.

قال جارُ الله: «قال سيبويه^(٣): وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له:
أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أنا إنيهِ منكرٌ لرأيه أن يكون على خلاف
أن يخرج».

قال المُشَرِّحُ: أنا بهمزتين مفتوحتين إنيهِ بهمزة ونون مكسورتين، وبعد
النون ياء ساكنة، والهاء في آخره مكسورة.

^(٤) قال جارُ الله: «(فصل): ولا يخلو الحرف الذي يقع بعده من أن
يكون^(٥) متحركاً أو ساكناً^(٥)، / فإن كان متحركاً تبعه معه في حركته، فيكون
ألفاً أو ياءً أو واواً بعد المفتوح والمضموم والمكسور كقولك في هذا عمر:
أعمروه. وفي رأيت عُثماناً أعثماناه، ومررت بحذام أحذاميه. وإن كان ساكناً
حُرِّك بالكسر ثم تبعته كقولك: أزيدنيه، وأزيدإنيه».

قال المُشَرِّحُ: ألا ترى أن النون في زيد كان ساكناً، ثم تحرك بالكسر
ثم تبعه.

(١) في (أ): «أقدم».

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ٢٩٧/٤ شرح هذه الفقرة.

(٣) الكتاب ٤٠٦/١.

(٤ - ٤) ساقط من (ب).

(٥ - ٥) في المفصل (خ): «ساكناً أو متحركاً».

قال جارُّ اللّٰه: «(فصلٌ) وإن أُجبت من قال: لقيتُ زيداً وعمراً قلتُ أزيداً وعمرنيه، فإذا قال: ضربتُ عمر قلتُ: أضربتُ عمره، وإن قال ضربتُ زيداً الطويل قلتُ: أزيداً الطويله فتجعلها في منتهى الكلام».

قال المُشْرَحُ: تجيء بها في آخر الكلام فتجعلها بعد المَعطوف وبعد المفعول وبعد الصِّفَة ونظير هذه المسألة ما إذا استفهم الواقف بمن وذلك في ما إذا قيل له: رأيتُ رجلاً وامرأة قال مَنْ وَمَنْه، وإذا قيل: رأيتُ امرأة ورجلاً قال من ومنا فتلحق العلامة في آخر الكلام.

قال جارُّ اللّٰه: «(فصلٌ) وتترك هذه الزيادة في حال الدَّر فيقال: أزيداً يا فتى كما تركت العلامات في «من» حين قلت: من يا فتى».

قال المُشْرَحُ: كنت تقول - كما مضى في قسم الأسماء - منان ومنون ومنتان ومنات، إذا قال جاءني رجلان وجاءني رجال، وجاءني امرأتان وجاءني نساء، وذلك في حال الوقف أمّا في حال الوصل فلا علامة.

[باب حروف التذكير]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الحرف (حرف التذكير) وهو أن يقول الرَّجُلُ في نحو قَالَ ويقولُ ومن العام قالا فيمد فتحه اللام ويقولوا من العامي إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه».

قَالَ الْمُشْرَحُ: وكذلك تَمَدُّ ضَمَّة اللام، وكسرة الميم.

قَالَ جَارُ اللَّهِ (فصل) وهذه الزيادة في إتياع ما قبلها إن كان متحركاً بمنزلة زيادة الإنكار فإذا سَكَن حَرَك بالكسر كما حرك ثَمَّة ثم تبعته.

قَالَ الْمُشْرَحُ: وفي هذه المَسْأَلَة ومَسْأَلَة الإنكار دليلٌ على أن الساكن إذا حرك حرك إلى الكسر.

قال جَارُ اللَّهِ: «قال سيبويه^(١): سمعناهم يقولون إنه قدي وألي يعني: في قد فعل، وفي الألف واللام [إذا]^(٢) تذكر الحارث ونحوه، قال: وسَمِعنا من يُوثق به يقول: هذا سيفني يريد سيف من صفته كيت وكيت».

قال الْمُشْرَحُ: الرِّوَايَة^(٣): يعني في قد فعل على الفعل المضارع.

(١) الكتاب ٢/٢٢٦.

(٢) من المفصل.

(٣) قال الأندلسي في شرحه ٣٠٢/٤: «في قوله: «قد فعل» على المضارع فيما ذكر الخوارزمي، فهذا شرح ما ذكر من الحروف على طريق الإيجاز والاختصار ولنختم هذا القسم بذكر =

هذا آخر القسم الثالث بعون الله .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال جارُ الله - رحمه الله :

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القِسْمُ الرَّابِعُ الْمُشْتَرَكُ

نحو الإمالة، والوقف وتخفيف الهمزة، والتقاء الساكنين ونظيرها مما يتوارد فيه الأضرب الثلاثة، وأنا أورد ذلك في هذا القسم على نحو الترتيب المار في «الأقسام الثلاثة»^(١)، معتصماً بحبل التوفيق من ربي بريئاً من الحول والقوة إلا به».

قال المُشَرِّح: عني بنحو هذا الترتيب المار «في الأقسام الثلاثة»^(١) ترتيباً مفصلاً يحتوي على ضَبْطٍ وإِبْجَازٍ.

= حاصرتين يكونان كالفهرست والدستور والجامعة لما تقدم مفصلاً «ثم ذكر جميع ما يحضره من الحروف ما كان منها على حرفين . . . ثم ذكرها مرتبة على المعاني . . . ثم قال: «فهذا جميع ما ذكره من الحروف بأعيانها، وهي حروف المعاني المشهورة المذكورة في كتب النحويين وقد ألف الناس في الحروف كتباً لكن الحاجة تندفع بالقدر الذي ذكرنا فلا يكون في التطويل فائدة».

(١ - ١) في (ب): «في الثلاثة الأقسام».

[بَابُ الإِمَالَةِ]

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنْ أَصْنَافِ الْمَشْتَرِكِ (الإِمَالَةِ) يَشْتَرِكُ فِيهَا الإِسْمُ وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ، وَهِيَ: أَنْ يَنْحُوَ بِالْحَرْفِ نَحْوَ الْكَسْرَةِ لِتَجَانُسِ الصَّوْتِ، كَمَا أَشْرَبْتَ الصَّادَ صَوْتِ الزَّايِ لِذَلِكَ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: بَنُو تَمِيمٍ يَمِيلُونَ، وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَلَغَتَهُمُ التَّفْخِيمُ، وَإِنَّمَا اشْتَرَكُوا فِيهَا الإِسْمَ وَالْفِعْلَ دُونَ الْحُرُوفِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يُمَالُ، إِذِ الإِمَالَةُ نَوْعٌ تَصْرُفٍ، وَالْحُرُوفُ جَوَامِدٌ لَا تَقْبَلُ التَّصْرِفَ، إِشْرَابُ الصَّادِ صَوْتِ (١) الزَّايِ فِي نَحْوِ: «لَمْ يَحْرَمَ فَزْدَلَهُ» هَذَا، لِأَنَّ الصَّادَ مُتَبَاعِدٌ عَنِ الدَّالِّ، بِخِلَافِ الزَّايِ فَإِنَّهُ يَجَانِسُهُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا مَجْهُورَانِ وَأَنَّهُمَا مِنْ حُرُوفِ الصَّنْفِيرِ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا وَجْهُ إِمَالَةِ تَجَانُسِ الصِّفَاتِ فِي نَحْوِ هَابٍ وَخَافٍ؟

أَجَبْتُ: التَّجَانُسُ هَاهُنَا تَقْدِيرِي لَا حَقِيقِي.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَسَبَبُ / ذَلِكَ أَنْ تَقَعُ بِقَرْبِ الأَلْفِ كَسْرَةٌ أَوْ يَاءٌ (٢)، أَوْ [١/١٦٩]

تَكُونُ هِيَ مُنْقَلَبَةً عَنِ مَكْسُورَةٍ أَوْ يَاءٍ أَوْ صَائِرَةِ يَاءٍ فِي مَوْضِعٍ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِ: عِمَادٌ، وَشَمْلَالٌ، وَعَالِمٌ، وَسِيَالٌ وَشِييَانٌ، وَهَابٌ، وَخَافٌ، وَنَابٌ،

(١) فِي (ب): «بِصَوْتِ».

(٢) سَاقَطَ مِنْ (ب).

ورمى، ودعا، كقولك: دعى ومغزى وحُبلى لقولك: معزيان وحبليان».

قال المُشَرِّح: أميل «عماد» لكسر الفاء، وليس بينه وبين الفاء المكسورة إلا حرفٌ وهو الميم، ^(١) و«شمال» لكسرة الفاء فيه أيضاً وليس بين هذه الألف إلا حرفان وهما: الميم واللام^(٢)، و«عالم» لكسرة ما بعده وهو اللام المكسورة. و«سيال» للياء الواقعة قبل الألف وليس بينهما فاصل، و«شبيان» للباء المتقدمة، وبين الألف والياء حرف وهو الباء الموحدة. فإن سألت: فهل يجوزُ رأيتُ زيداً في الوقف من أجل الياء؟

أجبتُ: نعم، إلا أنه ضَعِيفٌ؛ لأن الألف فيه غير لازمة، والإمالة في «هاب» لكون الألف منقلبة عن مكسورة، لأن أصله الكسر، وعن ياء أيضاً، وأما خافَ فمنقلبة عن مكسورٍ ليس إلا لأنَّ الأول من الهَيْبَةِ والثاني من الخَوْفِ، «وناب» - بالتنون - لأنه منقلبٌ عن ياءٍ بدليل أن جمعه على أنْيَابٍ «ورمى»، لأنه من الرَّمي، ونظير بإمالة «مغزي» وحبلى» إمالة ﴿مَرَضَاتٍ لِلَّهِ﴾^(٣) في قراءة الكِسَائِي، وذلك أن الواو إذا وقعت رابعةً كالياء في انقلابها ياءً تقول: مرضيان فأمالَ ليدلَّ على أن الياء تنقلب عن ألفِ التَّشْيِة. قال الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: ولم يمنعها المستعلي من الإمالة كما لم يمنع المستعلي من إمالة نحو «صار».

فإن سَأَلْتَ كم بين «صَارَ» وبين «مَرَضَاتٍ» وذلك أن صار فعل و«مَرَضَاتٍ» اسمٌ والفعل أكثرُ احتمالاً للتغيير من الاسمِ ومن ثم قالوا الفعل يُمال مع الحُرُوفِ المستعلة بخلافِ الاسمِ؟

أجبتُ: شبَّه المصدر باسمِ الفاعل لمشابهته في الأعمال وقيامه مقام

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) سورة البقرة: آية ٢٠٧، قراءة الكسائي في السبعة لابن مجاهد ص ١٨٠، البحر المحيط

١١٩/٢ وغيرهما.

الصِّفَّة في رُؤْدٍ وَعَدَنٍ، كما تشبه الصفة بالفعل. السَّيَال: من الشَّجَر له شوكٌ وهو من العضاء^(١).

قالَ جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): وإِنَّمَا تُؤَثِّر الكسرة قبل الألف إذا تقدمته بحرف كـ «عماد» أو بحرفين أولهما ساكنٌ «كشِمَال» فإذا تقدمت بحرفين متحركين أو بثلاثة أحرف كقولك: أكلت عنباً وفتلت قَبَباً لم تُؤَثِّر، وأما قولهم: يريدُ أَنْ يَنْزِعَهَا وَيضْرِبَهَا، وهو عندنا، وله درهمان فشادٌ، والذي سوغه أن الهاء خفيفة فلم يَعتدَّ بها».

قال المُشْرَح: الذي يدل على خفاء الهاء مسائل قد ذكرتها في قسم الأسماء.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وقد أجروا الألفَ المنفصلة مُجرى المُتَّصِلَة، والكسرة العارضة مُجرى الأَصْلِيَّة حيث قالوا: درست علماً، ورأيت زيداً، ومررت ببابه وأخذتُ من ماله».

قال المُشْرَح: يقول: إنهم قالوا: أمالوا الألف المنفصلة كما أمالوا المتصلة وذلك في نحو درست علماً، ورأيت زيداً، وإذا كانوا قد أمالوا الألف في رأيت عرقاً وصيفاً مع وقوع الحرف المستعلى قبلها، فَلأنَّ يُمِيلُوا لامع وقوع الحرف [المستعلى]^(٢) قبلها أولى، وأمالوا بالكسرة العارضة في نحو مررت ببابه كما في^(٣) الكسرة الأصلية في نحو «عالم».

(١) جاء في هامش نسخة (ب): «العضاء كلُّ شجرٍ يعظم وله شوك وهو على ضربين: خالص، وغير خالص. فالخالص: العرف والطلح والسلم والسدر والسيال والسمر والينبوت و[العرفط] والقناد الأعظم الكهبل والغرب والعرقد والوسج. وما ليس بخالص فالشوحط والنبع والشريان والسراء والنشم و[العجرم] والتألب والغرف. وما صغر من شجر الشوك فهو العض بكسر العين وتشديد الضاد. ووجدت هذا النص بحروفه في الصحاح ٢٢٤٠/٦ (عضه) وما بين القوسين منه.

(٢) في (أ): «المستقل».

(٣) في (أ): «بالكسرة».

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) والألف لا تخلو من أن تكون في اسمٍ أو فعلٍ، أو تكون ثالثةً، أو فوق ذلك، فالتى في الفعل تُمال كيف كانت والتي في الاسم إن لم يُعرف انقلابها عن الياء لم تُمل ثالثةً، وتُمال رابعةً».

قال المُشَرِّحُ: إنما تُمال الثالثة التي في آخر الفعل، لأنها لا تخلو من أن تكون يائيةً أو واويةً، فإن كانت يائيةً، وَجَبَ بلا توقُّفٍ فيها الإمالة، وإن كانت واويةً فكذلك لأنها تَنقلب عند البناء للمفعول ياءً.

قال جارُّ الله: «وإنما أميلت «العلی» لقولهم: «العليا»».

قال المُشَرِّحُ: هذه الألفُ التي في «العلی» هي الياء التي في «العليا» لکنه حذفت الزيادة وهي الألف، وقلبت الياء ألفاً وهذا كقولهم: الكُبر في

[١٦٩/ب] الكبرى. /

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) والمتوسطة وإن كانت في فعل يقال فيه فعلت كطاب وخاف أميلت ولم ينظر إلى ما انقلبت عنه، وإن كانت في اسمٍ نُظر إلى ذلك فقيل: ناب، ولم يقل باب».

قال المُشَرِّحُ: لأنه يُقال في جمع هذا أنياب، وفي جمع ذاك أبواب.

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) وقد أمالوا الألفَ لألفٍ ممالاةً قبلها قالوا: رأيتُ عماداً ومِعْزَاناً».

قال المُشَرِّحُ: إنما أمالوا الألفَ الثانيةً فيهما لإمالة الألف ونظيره، لسبب الإلحاق في نحو قولهم: أَلْتَدَدُ أنه ملحق بسَفْرَجَل، والألف والنون زائدتان للإلحاق، ولولا النون المزيدة للإلحاق لما كانت الهمزة حرفَ إلحاقٍ، ألا ترى أنها في «أَلْتَدَدُ» ليست كذلك، وفي قراءة نافع^(١): ﴿رَأَى

(١) سورة الأنعام: آية ٧٦. قراءة نافع في غيث النفع ص ٢٠٩.

كَوْكَبًا ﴿ بين الفتح والكسر، ولا^(١) يخلو من أن يُريد الفتحين التي على الراء
والهمزة أو الفتحة التي على الهمزة وجهاً^(٢)، فإن كان يريد فتحة الهمزة وجهاً
فإنما أمالها نحو الكسرة ليميل الألف في «رأى» إلى الياء، كما أمال الفتحة
التي على الدال من «هدى»، والميم من «رمى» وإن كان يريد أنه أمال
الفتحين جميعاً التي على الراء والتي على الهمزة فإمالة فتحة الهمزة على ما
تقدم ذكره، وأما إمالة الفتحة التي على الراء فإنما أمالها لاتباعه إياها إمالة
فتحة الهمزة كأنه أمال الفتحة لامالة الفتحة.

تخمير: فأما كسر الراء في ﴿ رأى ﴾ على قراءة عاصم وحمزة
والكسائي فتلك كسرة مخلصة محضة، وليست بفتحة مما له ونحوه شهد
ونعم بكسرتين الفاء فيه تبع العين، والذي حملهم على الكسرة فيه كون
المضارع على يفعل - بالفتح - وذلك يقتضي في الأغلب على هذا قالوا أنت
تينا فكسروا حرف المضارعة كما كسروا في «تَعَلَّمَ» و«تَفَهَّم».

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل) وَتَمَنَعُ الإِمَالَةَ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ هِيَ الصَّادُ وَالضَّادُ
وَالطَّاءُ وَالظَّاءُ وَالغَيْنُ وَالْحَاءُ وَالْقَافُ إِذَا وَلِيَتِ الألفَ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا إِلا فِي
بَابِ «رَمَى» وَ«بَاعَ» فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِمَا: طَابَ، وَخَافَ، وَصَغَا، وَطَغَى، وَذَلِكَ
نَحْوُ صَاعِدَ، وَعَاضِمَ وَضَامِنٌ وَعَاضِدَ وَطَائِفَ، وَعَاطَشَ وَظَالِمَ، وَعَاطِلَ
وَغَائِبَ، وَوَاغَلَ، وَخَامَدَ، وَنَاخَلَ، وَقَاعَدَ، وَنَاقَفَ».

قال المُشَرَّحُ: إنما امتنعوا عند هذه الأحرف من الإمالة لثلاثا يَكُونُوا
بالاستعلاء في صعودٍ وبالإمالة في نُزُولٍ.

فإن سألت: فلم كسروا الحرف من المستعلية؟

أجبت: لأنني لا أمنع هجوم الكسرة على الحروف المستعلية، بل أقول

(١) في (ب): «فلا...».

(٢) ساقط من (ب).

الإمالة إذا كان وضعها على التجانس فمتى وقع بها التنافر امتنع المصير إليها، ونظيرها امتناع الترخيم في المضاف، الحروف المستعلية تمنع الإمالة في الأسماء دون الأفعال، ألا ترى أنك تميل ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ ﴾^(١) و ﴿ عَصَى آدَمَ ﴾^(٢) و ﴿ كِتَابًا يَلْقَاهُ ﴾^(٣) و ﴿ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ﴾^(٤)، ولا تميل «الرضا» ولا «اللقاء»، ولا «العصا»^(٥) وهذا لما ذكرنا من أن الألف الواقعة عيناً أو لاماً في الثلاثي المجرد لا تخلو من أن تكون منقلبةً عن ياءٍ أو واوٍ، على ما مضى، ولأنَّ الفعلَ أمكنُ في التصريف من الاسم.

فإن سألت: الحرف [المستعلي]^(٦) في «صاعد» تمنع الإمالة والكسرة تقتضيها فكيف امتنعت فيه^(٧) الإمالة مع أن الكسرة آخرهما وجوداً، وكذلك كيف منع المستعلي قبل الألف منعه بعدها فالهبوط بعد الصعود أسهل من الصعود بعد الهبوط، ولذلك أبدلوا الصاد في صراط لثلاثاً يتسفلوا بالسين ثم يتصعدوا بالطاء، وقالوا: قَسَيْتُ وَقَسَوْتُ فلم يكن هو التسفل عن تصعد؟.

أجبت: أمّا الأول فلأن الحركة لا تعارض الحروف.

فإن سألت: فكيف عارضته في ما قال الشيخ أبو علي الفارسي فلو قلت: مررت بطارد، ﴿ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٨) وهذا صاحبٌ قادر لم يكن هو الإمالة، لأنها تسفل بعد تصعد؟.

(١) سورة الإسراء: آية ٢٣.

(٢) سورة طه: آية ١٢١.

(٣) سورة الإسراء: آية ١٣.

(٤) سورة البقرة: آية ١٤٤.

(٥) في (أ): «التقاء».

(٦) في (أ): المستقل.

نقل الأندلسي في شرحه ٣/٥ شرح هذه الفقرة، قال: «وذكر صدر الأفاضل في شرحه

قال: الحرف المستعلي...».

(٧) ساقط من (ب).

(٨) سورة الشعراء: آية ١١٤.

أجبت: أما «طارده» فلما يأت من أن الرءاء المسكورة يمال لها ما لا يمال لغيرها، وأما الإمالة في صاحب قادر فممنوعة، ومن ثم قال الشيخ: لم يميلوا مررت بقادر، وأما الثلاثي فلأن كلا الأمرين مُستقل لا سِيما عند التماس التجانس بالإمالة. وأما قسيت وقسوت فليس المقام لطلب التجانس.

قال جارُّ الله: «أو وَقَعَتْ بعدها بحرفٍ أو حرفين كناشصٍ ومفاريض، وعارض ومعاريض، وناشطٍ ومناشيط، وباهظٍ ومواعيظ^(١) وبالغ ومبالغ، ونافخ ومنافخ، وناقٍ ومعاليق».

قال المُشْرَحُ: مَنَاشِيطٌ: جمع مَنَشُوطٍ من نَشَطَ العقدة. بهض الحمل أثقله.

فإن سألت: فكيف أمال الكِسَائِيُّ وأبو عمرو ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ﴾^(٢) ولم تُمل معاريض؟.

أجبتُ عنه بعين ما مضى في أول قسم الأسماء. قال جارُّ الله: «وإن وقعت قبل الألف بحرفٍ وهي مكسورة أو ساكنة بعد مكسورٍ لم يمنع عند الأكثر نحو صِعَابٍ ومِصْبَاحٍ، وَضِعَافٍ و[مِضْحَاكٍ]^(٣) وِطْلَابٍ ومِطْعَامٍ وظمَاءٍ وإِظْلَامٍ وِغْلَابٍ ومِغْنَجٍ وَخِجَابٍ وإِخْبَاتٍ وقِفَافٍ ومِقْلَاةٍ».

قال المُشْرَحُ: تخلل غير المستعلي بين الألف والمستعلي مما أزال التَّنَافِرَ ولذلك كره المستعلي قد كسرت من استعلائه ومن ثم قال ابن السراج^(٤): وإذا كان الحَرْفُ المستعلي مفتوحاً لم يجز الإمالة، وهذا لأن

(١) في (ب): «مياهيظ» والتصحيح من (أ) والمفصل (خ).

(٢) سورة البقرة: آية ٧.

(٣) ساقط من (أ) موجود في المفصل.

(٤) الأصول لابن السراج ١٦٤/٣.

فتحة الحَرَفِ المُسْتَعْلِيِ يقوي استعلاؤه. المِقْلَاةُ: المرأة التي لا يعيش لها ولد.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): قال سيبويه^(١): وسمعناهم يقولون: أراد أن يضربَهَا زيدٌ فأمالوا، وقالوا: أراد أن يضربها قبل فنصبوا^(٢) القاف. ^(٣)وكذلك مررت بمالٍ قاسم وبمال ملق^(٣)».

^(٤)قال المُشَرِّحُ: الشيخُ: الألفُ في يضربها زيدٌ قد أميلت للكسرة، ولم يميلوا يضربها قبل للحرف المُستعلي بعدها وهو القاف^(٤).

قال المُشَرِّحُ: إنهم ما أمالوا بمال قاسم للقاف، وأمألوا بمال ملق لكسرة اللام.

فإن سألت: فكيف لم يُميلوا لكسرة اللام في الفصل المتقدم؟.

أجبتُ: تعارضت الكسرة والحرف المستعلي، والحرف أقوى من الحركة، ولأن الحرف المستعلي آخرهما وجوداً فكانت الغلبة له.

فإن سألت: كيف منع الحرف المستعلي فيما إذا وقع بعد الألف في نحو مررت بمال قاسم. ولم يمنع في نحو مصباح؟.

أجبتُ: لما مضى في هذا الصنف من أن الهبوط أسهل من الصعود بعد الهبوط.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والرّاء غير المكسورة إذا وَلِيَتْ الألفَ منعت منع المستعلية تقول: هذا راشد، وهذا حمار، ورأيت حمارك على التّفخيم،

(١) الكتاب ٢/٢٦٥.

(٢) في رواية في «المفصل»: «فتحو».

(٣-٣) هذا النص مفصول مع شرحه في فقرة خاصة في نسخة (ب) وحذف في (أ) شرحه فليتاأمل.

(٤-٤) لم يرد هذا الشرح في (أ) لما أدمج النصين أسقطه.

والمكسورة أمرها^(١) بالضد من ذلك يمال لها ما لا يمال مع غيرها نحو طارد وغارم».

قال المُشَرِّحُ: هذه المسألة مدارها على حرف، وهو أن مخرج الرّاء بين الغين والياء ولذلك ترى البغاددة^(٢) والمستعربة الشامية يخرجون الرّاء غيناً نحو الرمل الغمل، وفي تمرد وتمغدد، وفي نحو شمر تسمع، والألثغ يخرج الرّاء ياء ثم إذا فتحت الرّاء فهي إلى مخرج الغين أقرب، لأن الفتحة لها صعود، وإذا كسرت فهي إلى مخرج الياء أقرب لأن الكسرة لها هبوط من صعود.

قال جارُّ اللّٰه: «^(٣)وتغلب غير المكسورة كما تغلب المُستعلبية فتقول: من قرارك وقرىء: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾ مما^(٤)».

قال المُشَرِّحُ: الرّاء المكسورة في نحو قرارك تغلب غير المكسورة، لأنها آخرهما وجوداً، فيكون الغلبة لها. وشيء آخر قاله الشيخ أبو علي الفارسي^(٤) فإذا عليت المستعربي فإن تغليب الرّاء المفتوحة أجدر، لأنه لاستعلاء في الرّاء إنما هو حرف من مخرج اللام فيه تكرير.

فإن سألت: فكيف لم تغلب المفتوحة من الرّائين فتمنع الإمالة الألف الأولى؟.

أجبت: لأنه أشغل عنها الرّاء المفتوحة بما يليها من الألف، نظيرها كلبان تهارشا على عظم، فالأقوى لا يسلم للأضعف العظم، أمّا إذا لقي للأقوى عظم على حدة فلا يبعد أن يسلم للأضعف عظمة وهذا شيء لطيف.

(١) في (ب): «على الضد».

(٢) في (ب): «البغدادية».

(٣-٣) ما بين القوسين داخل في الفقرة قبلها في (أ).

(٤) شرح الأندلسي ٤/٥.

قال جارُّ الله: «إذا تباعدت لم تؤثر عند أكثرهم فأمالوا هذا كافر، ولم يميلوا مررت بقادر».

قال المُشَرِّحُ: إنما أمالوا هذا كافر لقرب الكسرة من الألف، ولم يمنع الراء غير المكسورة من الإمالة لبعدها، ولم يميلوا مررت بقادر، لقرب الحرف المستعلي وتباعد الراء المكسورة.

فإن سألت: فما بالهم أمالوا الربا لكسرة الراء مع تباعده؟.

أجبت: الشيء زمان إقباله على الأثر أقوى منه زمان تباعده عنه.

قال جارُّ الله: / «وقد فخم بعضهم الأول، وأمال الآخر».

قال المُشَرِّحُ: إنما فخم الأول للراء التي هي غير المكسورة، وأمال الثاني لكسرة الدال والراء المكسورة.

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) وقد شدُّ عن القياس قولهم: الحجاج والناس ممالين».

قال المُشَرِّحُ: الحجاج ليس فيه شيء من موجبات الإمالة.

فإن سألت: أليس أن [ألف] ^(١) الحجاج تصير في التصغير ياء؟.

أجبت: صيرورة الألف ^(٢) في موضع وضعها فيما إذا كانت الألف

منقلبة العذر ^(٣) في إمالة الحجاج علماً هو طلب التفرقة بينه وبين الصفة.

فإن سألت: فكيف لم تنعكس هذه القضية فتمال الصفة منه ويُفخَّم

العلم؟.

أجبت: العلمُ أعرف، فتغييره لا يضرُّ، ولذلك أُجيز ترخيم العلمِ

(١) في (ب)

(٢) كتب الناسخ بعد الألف: «كالواو» علقها بين السطرين.

(٣) في (ب): «والعذر».

بخلاف الجنس. وأما^(١) العُذر في «الناس» فتوحي الشُّبه بينه وبين مُقابلته وهو «الجِنَّة» ولذلك فُتح البدوي لوقوعه في مقابل القروي.

قال جارُّ الله: «وعن بعض العرب: هذا مالٌ وبابٌ». قال المُشَرِّحُ: في هذا الفصل حرفان:

أحدهما: تشبيه هذه^(٢) الألف بالألف المنقلبة عن الياء. قال سيبويه: وليس أمر العرب في الإمالة بمطرِدٍ على قياس واحد لا يخالفونه فإذا رأيت عربياً قد أمال شيئاً ولم يمل نظيره فلا ترينه خلط في لغة، لأن ذلك جائز.

والحرف الثاني: أنهم قالوا: لزيد مال فأمالوا في المنفصل، كما أمالوا في المتصل. فمن قال هذا مال قاسه على من قال^(٣) لزيد مال، ولم يعتد بما فيه من الكسرة، لأنها عارضة، وإذا لم تكن الإمالة هناك للكسرة لزم الإمالة هاهنا وعلى عكس الإمالة هاهنا ما قاله^(٤) سيبويه: ومن العرب من يقول في باب بويب فيجيء بالواو. ولأن هذه الألف يكثر إبدالها من الواو وهو غلط منه. هذا كلامه.

قال جارُّ الله: «وعاب، أله منقلبة عن الياء». قال المُشَرِّحُ: لم يكن في سماعِ العِمْرَانِيِّ^(٥) هذه الكلمة، وهو الصُّواب.

قال جارُّ الله: «وقالوا في العشا والمكا والكبا وهؤلاء من الواو. [وأما قولهم: الربا فلأجل الرائ]^(٦)».

(١) في (ب): «أما».

(٢) في (ب): «هذا».

(٣) في (ب): «على قولهم».

(٤) في (ب): «ما قال» والنص في الكتاب: ٣٦٤/٢.

(٥) من تلاميذ الزمخشري، تقدم التعريف به في الجزء الأول وهذا النص لا يوجد في المفصل

(خ) فلعل نسخته هي نسخة سماع العمراني أيضاً أو هما من أصل واحد.

(٦) عن المفصل (خ).

قال المُشْرَحُ: أما العشا فمصدر الأعشى فهو واويٌّ، فكأنهم شبهوه بالواو المنقلبة عن الياء^(١)، وكذلك [المكا]^(٢) لمجثم الأرنب، وهو من الواو بدليل المكو، قال [الطرماح]^(٣):

* كَمْ به من مكو وحشية *

وكذلك الكبا، وهو الكناسة، وجمعه أكباء، يمد ويُقصر، وهو واويٌّ لقولهم: كبوت [البَيْت].

فإن سألت: فلمَ حُمِلت إمالة الكبا على الشذوذ وما حملتها على كسرة الكاف كما في عماد؟.

أجبت: فرق بين الألف هاهنا، والألف في «عماد»، وذلك لأن^(٤) الألف في «عماد» لا أصل له، أما هاهنا فأصله الواو فإن تجذبه الكسرة إلى الإمالة (تحد به)^(٥) أصله عنها.

قال جارُ الله: «(فصلٌ) وقد أمال قومٌ حاد وحواد نظراً إلى الأصل، كما قالوا هذا ماش في الوقف».

قال المُشْرَحُ: أصلها (٦) حادي وحوادي^(٦)، كما أن أصل ماشٍ ماشيٍ.

(١) في (ب): «ياء».

(٢) في (ب).

(٣) في (ب): «قال المشرح» سهو من الناسخ.

ديوان الطرماح وعجز البيت:

* قيض في منتئل أو شبام *

وأنشده الجوهري في الصحاح: (مكا) واللسان عنه. والديوان: ٣٩٢ وفيه: (مكء).

(٤) في (ب): «أن».

(٥) في (أ): «تحذف».

(٦ - ٦) في (أ): «جাদد وجوادد».

قال جارُّ الله: «وقد أميل: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾^(١) وهي من الواو، ليشاكل ﴿جَلَّاهَا﴾ و﴿يَغْشَاهَا﴾».

قال المُشْرَحُ: أَلِفٌ ﴿جَلَّاهَا﴾ مما يستوجب الإمالة بدليل جليته، ولذلك أَلِفٌ ﴿يَغْشَاهَا﴾^(٢) بدليل يَغْشَيَانِ، ونظير هذه المسألة عماداً ومِعْرَاناً.

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) وقد أمالوا الفتحة من قولهم: من الضرر ومن الكبر ومن الصغر ومن المحاذر».

قال المُشْرَحُ: ابنُ الدَّهَانِ: أما ما مُيِّلُ من الفَتَّاحَاتِ فكل فتحةٍ تليها^(٣) ياء أو كسرة من غير مانع. ابنُ السَّرَّاجِ^(٤): قياسُ هذا الباب أن تجعلَ ما يلي الفتحة بمنزلة ما يلي الألف كقولهم من الضَّرَرِ، ومن الكِبَرِ، ومن الصُّغَرِ بإمالة ما قبل الراء المَكسورة، وهي جعله^(٥) بين الفتحة والكسرة.

فإن سألتَ: فلمَ لم يمنع الحرف المُستعلي الإمالة في «من الصغر»؟.

أجبتُ: لما ذكرنا من أن الراء المكسورة تغلب الحرف المستعلي، وكذلك يميل الفتحة وبينها وبين الراء المكسورة حرف ساكن. ابن السَّرَّاجِ: تقول: من عمرو فتميل العين، لأن الميم ساكن^(٦).

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) والحروف لا تمال نحو «حتى» و«إلى» و«على» و«أما» و«إلا» إلا إذا سُمي بها».

قال المُشْرَحُ: الحروفُ لا تُمال، لأنَّه لا حظُّ / لها في التَّصْرِيفِ [أ/١٧٠]

(١) سورة الشمس: آية ١.

(٢) في (أ): «تعشأ» وهم الآيتان ٣، ٤ من سورة الشمس.

(٣) في (ب): «نزل».

(٤) الأصول لابن السراج ٣/١٦٩، ١٧٠.

(٥) في (أ): «بينها».

(٦) في (ب): «ساكنة».

والإمالة ضربٌ من التصريف مع أن حكمَ الألفِ فيها حكم المُنقلب عن الواوِ، ألا ترى أنك لو ثنيتها بعد التسمية بها لقلت: علوان ولدوان وإلوان. ومن هنا يتنبه أن قول الشيخ - رحمه الله - «إلا إذا سمي به» منظور فيه.

فإن سألت: فلم لا يمال نحو «إلى» إذا سمي به^(١) وإن كانت منقلبة من الواو لكسرة الهمزة فيه؟.

أجبت: الكسرة في مثل هذا المقام لا تؤثر ألا ترى أنهم جعلوا إمالة الكباء شأداً مع قيام ما ذكرتها من الكسرة فيها. أمّا: بفتح الهمزة وتشديد الميم إلّا: بكسرة الهمزة وتشديد اللام.

قال جاز الله: «وقد أميل «بلى» و«لا» في: إما لا».

قال المُشَرِّحُ: قضية القياس على ما ذكرنا أن لا^(٢) تمال الحروف إلا أنها أميل منها ما أميل لسدها مسدّ الجملِ، ألا ترى أنه يُقال: ألمّ يقيم زيداً؟ فتقول: بلى، أي: قد قام، وكذلك في قولهم: افعل هذا^(٣) إما لا، لأن المعنى أفعل هذا^(٤) إن كنت لا تفعل غيره، ومعناه بالفارسية: (باربي).

قال جاز الله: و«يا»^(٥) في النداء، لاغنائها عن الجمل.

قال المُشَرِّحُ: حرف النداء تنزِيل الفعل، ولذلك انتصب به المفعول المُطلق وفي بيت العراقيات^(٥):

* فَيَالِ نِزَارٍ دَعْوَةٌ مُضْرِبَةٌ *

(١) في (ب): «بها».

(٢) في (ب): «لا تمال».

(٣-٣) ساقط من (أ) الأصل.

(٤) في (أ): «ولا في النداء».

(٥) ديوان الأبيوردي ٤٣٧/١ وعجزه:

* بحيث الردينيات بالدم ترعف *

وعطف عليه الجملة على رواية من روى: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ».

قال جازر الله: «والأسماء غيرُ المتمكنة يُمال منها المُستقلُّ بنفسه نحو «ذا» و«أنى» و«متى» ولا يُمال ما ليس بمستقلٍ نحو «ما» الاستفهامية والشرطية والموصوفة»^(١).

قال المُشرِّحُ: «ذا» مستقلٌ، بدليل أنه يقال: من فعل ذاك. فتقول: ذا وتقتصر^(٢)، وكذلك «أنى» يقال: هل لك ألف^(٣) دينار، فتقول: من أين لي وأنى. وكذلك «متى» يقول الرجل افعل ذلك فتقول: متى.

وأما الاستفهامية نحو^(٤): ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾.

والشرطية كقوله^(٥): ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾.

والموصوفة نحو قوله^(٦):

رُبَّمَا تَكَرَّرَ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ بِرِ لَه فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ
ما لا يقتصر به، ألا ترى أنه لا يُقال في الاستفهام: ما، على معنى: ما تلك.

وفي الشرط: ما، ويراد: ما تفعل أفعَل، وفي الوصف: ما، على شيء حسن عندي.

قال جازر الله: «ونحو إذن».

(١) في (ب): «الموصولة».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب): «من ألف...».

(٤) سورة طه: آية ١٨.

(٥) سورة فاطر: آية ٢.

(٦) تقدم في الجزء الأول.

قال المُشَرِّحُ: «إذن» أيضاً غير مستقلٍّ، ألا ترى أنه لا يقال إذن^(١) وتسكت.

قال جارُّ اللِّه: «قال المُبَرِّدُ^(٢): وإمالة عَسَى جيِّدَةٌ».

قال المُشَرِّحُ: إمالة «عسى» كانت جيدة، لأنه ليس بحرفٍ ولا اسمٍ نازلٍ منزلة الحرف، إنما هو فعلٌ، والفعلُ أمكن في الإمالة من الاسم، ألا ترى أن الحروفَ المستعليةَ تمنع الإمالة في الاسم ولا تمنعها [في الفعل]^(٣)، وأما الحُرُوفُ فلا تُمالُ.

(١) في (ب): «إذن أكرمك وتسكت».

(٢) المقتضب ٥٣/٣.

(٣) (٣-٣) ساقط من (أ).

[بَابُ الْوَقْفِ]

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن أَصْنَافِ المُشْتَرَكِ: الوقف.

يَشْتَرِكُ فِيهِ الْأَصْرَبُ الثَّلَاثَةُ».

قال المُشْرَحُ: هذا رجل، ومن فعل، وجير.

قال جَارُ اللَّهِ: «وفيه أَرْبَعُ لُغَاتٍ، الإِسْكَانُ الصَّرِيحُ، والإِشْمَامُ، وهو:

ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ بَعْدَ الإِسْكَانِ، وَالرُّومُ، وهو: أَنْ تَرُومَ التَّحْرِيكَ والتَّضْعِيفَ».

قال المُشْرَحُ: أما الإِسْكَانُ الصَّرِيحُ فمذهب أكثر القراء والعرب، واختيار

أكثر النحويين.

فأما الإِشْمَامُ فهو عند البصريين مَخْتَصٌّ بِالضَّمِّ. وأما عند الكوفيين

فيشارك «الضَّمُّ فِيهِ الْكَسْرُ»^(١).

واحتجَّ الكُوفِيُّونَ بِأَنَّ الْكَسْرَةَ فِي الثَّقَلِ أَحْتُ الضَّمَّةُ، وَالْكَسْرَةَ بِكسر

الشَّفَتَيْنِ، كما أن الضَّمَّةَ بضمهما، والناظر يدركهما جميعاً.

حجَّةُ البصريين: أَنَّ الضَّمَّةَ^(٢) بِالشَّفَتَيْنِ، وَالإِشْمَامُ إِشَارَةٌ بِالشَّفَةِ فأمكن

استعماله مع الضَّمِّ بخلاف الكسر، فإنه مع الياء، وهو من وسط اللسان

(١ - ١) في (ب): «يشارك فيه الضم...».

(٢) في (ب): «الضم».

وليس لها آلة يشير بها إليه فإن تكلفته بإضجاع الحنك خرج عن موضعه^(١) ولأنه تشويه الحلق.

واتفقوا على أنه لا يكون الإشمام في المفتوح، لأن الفتح من الألف وهو من آخر الحلق، وليس له آلة تشير بها إليه فيدرکه الناظر، ولأن الفتحة بفتح الشفتين، وهي لخفتها لا يمكن أخذ شيء منها إذ في خروج بعضها خروج كلها. وأما الرُّومُ فهو: أن تروم التَّحريك، وحقيقته: أن تأخذ أول^(٢) صوت في الحركة، ونظيرها: جعل الهمزة بين [بين]^(٣). والرُّوم كما يكون / في المرفوع يكون في غيره أيضاً من المجرور والمنصوب.

ابن السَّرَّاج: والذي يرومون الحركة يرومونها في النصب والجر.

والفرق بين الرُّوم والإشمام: أن الرُّومَ على ما مضى يتبعه صُويت بخلاف الإشمام فإنه يراه البصير ولا يسمع. فحاصل الإشمام: الإقشاع من الضمة بنفس الحركة، ونظيرها الاجتزاء من الهمزة المفتوحة بالفتحة في نحو مسألة. والعرض في استعمال الرُّوم والإشمام بيان جرس الحروف، كما أن الغرض بالتضعيف بيان جوهره.

فإن سألت: ما الغرض في بيان الحُروف روماً واشماماً؟
أجبت: فيه وجهان:

أحدهما: الفصل بين المتحرك والساكن حالة الوقف، كما فصل بينهما في حالة الوصل بالحركات، ومن ثمة تقول العربُ في الوقف: هذا زيدو، ومررت بزيدي بالواو والياء، كما يقولون: رأيت زيداً بالألف والرُّوم والإشمام في حالة الوقف كالإعراب الخفي.

(١) في (ب): «من».

(٢) في (ب): «أول».

(٣) ساقط من (أ).

[والثاني]^(١): رفع النُفرة الحاصلة بالتقاء الساكنين، ولذلك ترى بعض العرب يفر منه إلى التحريك على ما يساق إليك.

قال جازُّ الله: «ولها في الخط ثلاث علامات، فلإسكان الخاء ولالإشمام نقطة، وللروم خط بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين، مثال ذلك: هذ حكمخ وجعفره وخالد- وفرج»^(٢).

قال المُشْرُحُ: لكلُّ من ذلك علامةٌ في الخَطِّ فللإسكان [حاء من فوقه لمن خفف]^(٣) ذلك، ومن خط قدام الحرف كأنه من ابتداء، وذلك أن الروم ابتداء الحركة ولالإشمام [نقطة] قدامه. قال ابنُ الدَّهان: لأنَّه أنقص من حال الروم. وعن بعض الأدياء: رأيتُ نقطة الإشمام في خط علي بن عيسى. وهي نقطة مدورة غير مصفَّرة، وهذا لأن الألف ابتداءه النقطة، كما أن الروم ابتداءه الإشمام، وعلامة التَّضعيف شين فوقه من شدِّد.

قال جازُّ الله: «والإشمام مختص بالمرفوع، ويشترك في غيره المجرور والمرفوع والمنصوب غير المنون».

قال المُشْرُحُ: قد ذكرنا اختلاف البصريين والكوفيين في الإشمام فلا نعيده، في هذا المقام قيِّد المنصوب بغير المنون، لأنَّه إذا كان منوناً فالوقف عليه بالألف.

قال جازُّ الله: «والمنون يُبدل من تنوينه ألف كقولك: رأيت فرجاً وزيداً ورشاً وكساءً وقاضياً، فلا متعلق به لهذه اللغات».

قال المُشْرُحُ: رشاء - بالمد - ككساء.

(١) يسقط من (أ).

(٢) الكتاب ٢/٢٨٢.

(٣) في (أ): «حاء خفيف».

قال جارُّ اللّهِ: «والتّضعيف مختص بما ليس بهمزة من الصحيح المتحرك ما قبله».

قال المُشَرِّحُ: الهمزة بانفرادها مستقلة، فكيف مع التّضعيف لا سيما في الآخر، وذلك أن آخر الكلمة يجب أن يكون على حرف خفيف، ومن ثمّ لا يقفون إلا على الساكن، ويبدلون الألف المنقلبة من الواو بباءً، وذلك في نحو أغزيت. قال سيبويه^(١): لا يَضَعُّون الهمزة في آخر الكلمة.

قال جارُّ اللّهِ: «(فصل) وبعض العَرَبِ يحول ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرتة على الساكن الذي قبله دون الفتحة في غير الهمزة فيقول: هذا بكَر ومررت ببيكَر [ويجري أيضاً في حال التعريف]^(٢)».

قال^(٣):

(١) الكتاب

(٢) في (ب).

(٣) توجيه إعراب الشاهد وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٥، المنخل ص ١٩٤، شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٩.

وينظر: المنقوص والممدود للفراء ص ٢٨، المقصور والممدود لابن ولاد ص ٦٥، المخصص ١١١/١٥، العيني ١١/٤ الهمع ١٥٦/٢.

قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: «البيتان الأولان وجدت الأول منهما في «أخبار الشعراء» يصف سهاياً. و«تحفها» تدفعها والهاء عائدة على السهام، و«الشعر» جمع أشعر، وهو الكبير شعر الجسد، وجعل الزمخشري الشعر من هذا الباب، لأن الفصح المستعمل في جمع أفعل فعل ساكنة العين، وربما جاءت في الشعر محرّكة فحملها على الفصح الأكثر...»

ثم قال: والبيتان الأولان وجدت الأول منهما في كتاب «التقائض» في حديث «يوم الوقيط» واختصرت منه قوله: «ومرت للهازم يومئذ بعد الوقعة على ثلاثة رهط من بني عبدة بن عدي بن جندب بن العنبر وزور وحذمر وشريك لم يكونوا برحوا مع قومهم فيلحقوا بالدهناء معهم ولم يشهدوا القتال مع بني دارم وكانوا يرعون نفا من إبلهم حتى طردوها فأحرزوها وجعل زور يقاتلهم ويرميهم وهو يرتجز:

نحن حمينا حين لا يحمي بَشْرُ
قوس تنقاها من النبع وزر
يومَ الوَقِيطِ والنِّساء تُبْتَقِرُ
ترن أن تنازع الكف الوتر

* تَحْفِزُهَا الْأوتَارُ وَالْأَيْدِي الشُّعْرُ *
* وَالنَّبْلُ سِتُونٌ كَأَنَّهَا الْجَمْرُ *

قال المُشْرَحُ: من العَرَبِ من يَكْرَهُ اجتماع السَّاكنين في الوَقْفِ كما يكرهه^(١) في الوَصْلِ فينقل حركة الموقوف عليه إذا كانت ضَمَّةً أو كَسْرَةً إلى الساكن قبله، وذلك إذا لم يشر، وذلك أن الحرف السَّاكن إذا جاوزَ الحركة فقد نزله العرب منزلة المُتَحَرِّك بها، ألا تَرَى أن حركتي الإعراب لما جاورتا الكاف صارتا كأنهما فيهما، ومنه قول جرير^(٢):

* أَحَبُّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَيَّ مُوسَى *

فهمز الواو في الموضوعين جميعاً، لأنهما جاورتا ضمة الميم قبلهما فصارت الضمة كأنها فيهما، والواو إذا انضمت ضمّاً لازماً فهمزها جائزٌ نحو أُجوه و ﴿أُقْتَتُ﴾^(٣)، ونظيره / قولهم هذا بَكْرٌ ومررت ببكر لغة بعضهم هذا [١٧١/١]

= حجرية فيها المنيا تستعر تحفزها الأوتار والأيدي الشعر والوقيط: يوم كان في الإسلام بين تميم وبكر بن وائل. قال الجوهري: الوقط والوقيط: حفرة في غلظ أو جبل تجتمع فيه ماء السماء، والجمع وقاط.

ينظر: النقائص ص ٣٠٥، ٣١٣، معجم البلدان ٣٨٢/٥.

ونص الجوهري في الصحاح ص ١١٦٨ (وقط).

(١) في (أ): «لما يكره...».

(٢) تمامه:

* وَجَعَلَهُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ *

ديوان جرير: ٢٨٨/١ وروايته: (الواقدان إلى موسى) بدون همزٍ من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك أولها:

عفا النَّسْرانِ بعدك والوحيد ولا يبقى لجدته جديد
والشاهد في الخصائص: ١٧٥/٢، ١٤٦/٣، ١٤٩، وسر صناعة الإعراب: ٧٩ والمحتسب: ٤٧/١، وشرح شواهد الشافية: ٤٢٩.

وموسى: ابن جرير، وجعدة ابنته...

(٣) سورة المرسلات: آية ١١.

المُرمِ ورأيت المرم، ومررت بالمرم. بضم الميم وفتحها وكسرهما. يصف قوساً. الشُعْرُ: جمع أشعِر، وهو الذي عليه شعْرٌ.

قال جَارُ اللَّهِ: «ونحوه قولهم: اضربه واضربنه، وقال^(١)»:

عَجِبْتُ وَالِدَهُرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ مِنْ عَنَزِي سَبْنِي لَمْ أَضْرِبُهُ
وقال أبو النجم^(٢):

* فَقَرَّبَنَ هَذَا وَهَذَا زَحْلَهُ *

قال المُشْرَحُ: يريدون^(٣): اضربه واضربنه، وهذا لأن الوقف لا يكون إلا^(٤) على المُتحرِّك، والهاء - وإن كان متحرِّكاً - إلا أن ما قبله ساكناً فيثقل

(١) توجه إعراب الشاهد وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٥، المنخل ص ١٩٥، شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٩، ٧١.

وينظر: الكتاب ٢/٢٨٧، شرح أبياته لابن السيرافي التكملة لأبي علي ص ٣٣، إيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٩٩، البحر المحيط ٢/١٠٨، الشافية ٢/٢٠٨، الهمع ٢/٢٠٨، قال ابن المستوفي: «والبيتان الآخران لزياد الأعجم، وهو زياد بن سليمان بن عامر بن الحارث، ولم أره في ديوانه».

(٢) البيت لأبي النجم، توجه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٤، المنخل ص ١٩٥، شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٩.

وينظر: الكتاب ٢/٢٨٧، الأصول لابن السراج ٢/٣٨٤.

قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: «وأظن هذا البيت لأبي النجم من قصيدته التي منها قوله يصف الخيل المضمرة:

جُرْدًا تَهَادَى كَالسَّقْدَاحِ دُبْلَهُ يَهْطِلُهَا السَّرْكَضُ بِطَشٍ تَهْطِلُهُ
تَنْظِمِيءُ اللَّحْمِ وَلَسْنَا نَهْزِلُهُ نَطْوِيهِ وَالطِّي السَّرْفِيقُ يَجِدِلُهُ
طَيِّ التَّجَارِ الْعَصْبِ إِذْ تَنْخَلُهُ نَقْرَعُهُ قِرْعًا وَلَمَّا نَعْبِلُهُ

أي: نجذبه جذباً عفيفاً. ورواه الجوهري: «نفرعه» و«لسنا نعتله» ولا يكون على هذه الرواية من هذا الباب، وقال: فرعت فرسي باللجام أي: قدعته، وأنشد قول أبي النجم:

ينظر: الصحاح ٣/١٢٥٧. وبعض هذه الأبيات لم ترد في مجموع ديوانه الذي جمعه الأستاذ علاء الدين أغا ونشره في النادي الأدبي في الرياض سنة ١٤٠١ هـ ولعل ابن المستوفي انفرد بروايتها.

(٣) في (ب): «يريد».

(٤) ساقط من (ب).

اللَّفْظَ بهما هَاهُنَا وَلَا يسهل كما سهل^(١) على نحو زيد وعمرو من أجل أن الهاء خفي . قال الإمام عبد القاهر الحُرْجَانِيُّ^(٢) : فإذا لم يَعتَمِدَ لسانك على متحرك قبله لم يعذب اللَّفْظُ به ، وقويت الكلفة فيه ، فلما^(٣) كان يقتضي الحال تحريك الساكن قبل الهاء إذا سكن للوقف كان أن ينقل حركته إليه أولى من أن يوثي بأجنبية ، فإن كان ما قبل الهاء حرف معتل نحو قضاة ، ولقيه وهو يعزوه فليس إلا الإسكان من غير نقل ، ضرورة أن الألف لا تقبل الحركة والواو والياء تثقل عليهما الحركة وإنما ذلك للصحيح ، وإن كان قبل الهاء متحركاً فلا وجه للنقل ، وإنما تحذف الحركة فقط فتقول : ارمه في ارمهي من أجل أن الحرف الذي قبل الهاء بحركة نفسه أولى .

زَحَلَهُ^(٤) : بَعْدَهُ ، وهو تَفْعِيلٌ من زَحَلَ عن مكانه وتَزَحَّلَ ، أي تَنَحَّى وتَبَاعَدَ ، ومنه اشتقاق زُحَل ، لأنهم يقولون : إنه في السَّمَاءِ السَّابِعَةِ .

قال جارُ الله : «ولا تقول^(٥) : رأيتَ البُكْرَ» .

قال المُشْرَحُ : إنما لا يحول هاهنا ، لأن التحويل ورد في عَضُدٍ وَعَضْدٍ مثل ضَعْفٍ وَضَعْفٍ وَعَضْبٍ وَعَضْبٍ وَفَخَذٍ وَفَخَذٍ . ابنُ جِنِّي : ولم يجيء من هذا شيءٌ في المفتوح لخفة الفتحة ، ألا ترى أن من قال جَحَدٌ وَرَجُلٌ^(٦) وهو يريد جَحْدًا وَرَجُلًا لم يقل في جَمَلٍ جَمَلٍ فيكون الرّد مقصوراً عليه ، ولذلك لا تُحول الضُمَّة والكسرة إلى^(٦) السَّاكن قبلها إذا كان حرفٌ مدٌّ ولبين نحو هذا زيدٌ وعونٌ ، ولا يقال : أيضاً : مررت باليسر بكسر السين في الوقف ، ولا

(١) في (ب) : «يسهل» .

(٢) في (أ) : «فيما» .

(٣) رواية البيت في الأصول وغيره : «أزحله» .

(٤) في (ب) : «يقولون» .

(٥) في (أ) : «فخذ ورجل» .

(٦) في (ب)

هذا عدل بضم الدال، لأن ذلك من ما لا نظير^(١) له، وإنما تقول: مررتُ باليُسْر بضم السين اتباعاً لضممة الياء وكذلك تقول: هذا عِدِل بكسر الدال اتباعاً لكسرة العين.

قال جَارُ اللَّهِ: «وفي الهمزة نحو لهن جميعاً فتقول: هذا الخبؤُ، ومررت بالخبِيءِ ورأيت الخبأ.»

قال المُشْرَحُ: هذا وقف الذين يخففون الهمزة، والفرق بين المهموز وبين^(٢) غيره أن الهمزة بعد الساكن أثقل، فبالتحويل يحصل أمران: الفرارُ من التقاء الساكنين.

وتخفيفُ زيادة^(٣) الثقل الناشيء من وقوع الهمزة بعد الساكن، بخلاف غير المهموز فإنه لا يحصل به إلا أحد^(٤) الأمرين.

قال جَارُ اللَّهِ: «وكذلك البُطوءُ والرُدَّةُ.»

قال المُشْرَحُ: البُطوءُ بضمّتين، وبهمزة ساكنة، والرُدَّةُ بكسر الراء وضم الدال وسكون الهمزة.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومنهم من يتفادى، وهم ناسٌ من تميم من أن يقولوا هذا الرِدْوُ ومن البطيء فيفر إلى الاتباع فيقولون: البُطُو بضمّتين وهذا الرِدْيُ بكسرتين.»

قال المُشْرَحُ: (فُعَل) بكسر الفاء وضم العين، و(فُعِل) بضم الفاء وكسر العين ليس من أوزان الكلام فلذلك يفر من يفر إلى الإِتباع، ومن ثم لا يقولون: هذا عِدَل، ولا مررت باليُسْر ولذلك نزلوا هذه الصيغة المنقول إليها

(١) في (أ): «يظهر».

(٢) في (ب): «وغيره».

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (أ): «على أحد».

في باب التحويل تنزيل الوزن الموضوع من أوزانهم حتى جعلوا العود منها إلى الأصل بمنزلة التحويل.

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) وقد يدلون من الهمزة حرفَ لينٍ تحركٌ ما قبلها أو سَكَنَ فيقولون: هذا الكَلْوُ والخبو البطو والرْدُو ورأيت الكلا والخبا والبطا والردا ومررت بالكلبي والخبي والبطي والردى».

قال المُشَرِّحُ: هذا وقف الذين لا يخففون الهمزة، يبدل من الهمزة من جنس الحركة التي قبلها.

قال جارُّ الله: «ومنهم من يقول: هذا الرْدَى ومررت بالبطو فيتبع». / [١٧١/ب]

قال المُشَرِّحُ: الإِتباع هاهنا كالإِتباع في الفصل المتقدم إلا أن الإِتباع هاهنا مع تخفيف الهمزة، وفي الفصل المتقدم بدونه.

قال جارُّ الله: «وأهل الحِجَازِ يقولون: الكلا في الأحوال الثلاث، لأنَّ الهمزة سَكَنها الوقفُ وما قبلها مفتوحٌ فهو كراس».

قال المُشَرِّحُ: أهل الحِجَازِ كأنهم لا يحولون فيقولون الكلا في الأحوال الثلاث، لأن الهمزة سكنها الوقف وما قبلها مفتوح كراس.

قال جارُّ الله: «وعلى هذه العبرة^(١) يقولون في أكمؤ كمو وفي اهنيء هني كقولهم: جونة وذيب^(٢)».

قال المُشَرِّحُ: يريد: إنهم كما يقلبون الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها ألفاً فكذلك يقلبون الهمزة الساكنة^(٢) المضموم ما قبلها واواً والهمزة الساكنة

(١) في (أ): «ومنهم من يقول هذا يقولون...» وما أثبتته من (ب) هو نص المفصل.

(٢-٢) ساقط من (ب).

المكسور ما قبلها ياء ويقولون في أكمؤ بالهمز أكمو بالواو، وفي اهنيء أمر مخاطب من هناة الطعام اهني بالياء. الجونة: حقة العطار.

قال جار الله: «(فصل) وإذا اعتل الآخر وما قبله ساكن كآخر ظبي ودلو فهو كالصحيح».

قال المشرح: لما كان نحو ظبي ودلو كالصحيح في تحمل الحركات كان مثله أيضاً في الوقف [عليه] (١).

قال جار الله: «والمتحرك ما قبله إن كان ياءً قد أسقطها التنوين في نحو قاضٍ وعمٍ وجوارٍ فالأكثر أن يوقف على ما قبله فيقال: قاضٍ وعمٍ وجوارٍ وإن لم يسقطها التنوين في نحو القاضي ويا قاضي ورأيت جوارياً فالأمر بالعكس».

قال المشرح: الاسم إذا كان في آخره ياءً قد أسقطها التنوين مكسور ما قبلها فالأكثر أن يوقف على ما قبل الياء، وهو مذهب سيويه. قال ابن السراج (٢): لأنه تسقط في الوصل [من أجل التنوين، كأنه يقول: الأصل فيه أن يجابو حالة الوصل حالة الوقف] (٣)، لأنه على شرف العود إلى الأصل. قال سيويه (٤): وحدثني أبو الخطاب أن بعض من يوثق به [يقول] (٥): هذا رامي وغازي وعمي، وهي قراءة ابن كثير في نحو قوله (٦). [ولكل قوم هادي] و (وَأَلِيَّ) (٧) والحذف في ما فيه تنوين أجود فإن لم يكن في

(١) ساقط من (أ).

(٢) الأصول لابن السراج ٣٧٤/٢، وفيه نص سيويه.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) الكتاب ٢٨٨/٢.

(٥) في (أ) «من العرب».

(٦) سورة الرعد: آية ٧.

(٧) سورة الرعد: آية ١١.

موضع تنوين فإن البيان أجود^(١) «في الوقف»^(٢)، وذلك في قوله هذا القاضي .
 ابنُ السَّرَاجِ^(٣) : «لأنها ثابتة، من العرب من يحذف هذا في الوقف شبهه بما
 ليس فيه ألف ولام كأنهم أدخلوا الألف واللام بعد أن وجب الحذف . وأما
 النَّصْبُ فليس فيه إلا البَيَانُ، لأنها ثابتة في الأصل . قال سيبويه^(٤) : وسألتُ
 الخليل عن القاضي في النداء فقال : اختار يا قاضي ، لأنه ليس بمنون كما
 اختار القاضي . قوله : فالأمر بالعكس ، يريد أن الأكثر يوقف عليه بالياء ، كما
 أن الأكثر في هذا قاضٍ أن يوقف عليه بدون الياء .

قال جارُّ الله : «ويقال يا مُري لا غير» .

قال المُشَرِّحُ : مُري ، اسم فاعل من أرى يُرى ، يريد : إنه يجوز في
 القاضي [ويا قاضي]^(٥) الوقف على الياء ، وعلى ما قبل الياء ، ولا كذلك يا
 مُري ؛ فإنه لا يجوزُ الوقفُ فيه إلا على الياء كيلا يؤدي إلى إعلالين وكذلك
 تركوا الإدغام في تدد .

قال جارُّ الله : «وإن كان ألفاً قالوا في الأكثر الأعرف هذه عصا
 وحبلى» .

قال المُشَرِّحُ : حق هذا الاسم أن^(٥) تقف عليه في الأحوال بغير تنوين
 - وإن كان منصرفاً - فتقول : هذه عَصَا ، ورأيت عَصَا ، ومررتُ بعَصَا .

قال جارُّ الله : «ويقول ناسٌ من فزارةٍ وقيسٍ جبلي بالياء وبعض طيءٍ
 حبلى بالواو» .

قال المُشَرِّحُ : إنما يقلبونها للفرق بين حالة الوقف وغيرها . أما الياء

(١-١) ساقط من (ب) .

(٢) الأصول ٣٧٥/٢ .

(٣) الكتاب ٢٨٩/١ .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) في (ب) : «الذي تقف . . .» .

«فلأنها تقلب في الثنية كذلك للضرورة فكذلك هاهنا^(١) أما الواو فلأنها أبين من الياء.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومنهم من سوى^(٢) في القلب بين الوقف والوصل».

قال المُشَرِّحُ: وذلك حُبلى زيد وحبلو زيد في الوصل، وهذا من باب إجراء الوصل مجرى الوقف نحو ثلثه ربعة.

قال جَارُ اللَّهِ: «وزعم الخليل أن بعضهم يقلبها همزةً فيقول: هذه حبلَاء ورأيت رجُلَاء، وهو يضرِبها».

[١٧٢/أ] قال المُشَرِّحُ: الألف قد / تبدل همزة، وذلك في نحو صحراء فإن الهمزة فيه منقلبة عن ألف التانيث، وإنما تقلب همزة للضرورة كذلك هاهنا.

قال جَارُ اللَّهِ: «وألف «عصا» في النَّصْب هي المبدلة من التنوين، وفي الرفع والجر هي المنقلبة عند سيبويه، وعند المازني هي المبدلة^(٣) في الأحوال الثلاث».

قال المُشَرِّحُ: مذهب أبي عثمان المازني أن الوقف على نحو الرحي والعصا على المبدلة في الأحوال، ومذهب الكسائي وأبي عمرو وبه أخذ ابن كيسان وأبو سعيد السيرافي أن الوقف في الأحوال الثلاث^(٤) على المنقلبة^(٥) وعند سيبويه أن الوقف في حالتي الرفع والجر يكون على المنقلبة^(٥) وفي حالة النَّصْب على المبدلة^(٦).

(١ - ١) عبارته في (أ): «فلأنها في الثنية تقلب كذلك للضرورة فكذلك هاهنا».

(٢) في (أ): «يسوي» والتصحيح من (ب) وهو نص المفصل.

(٣) في (أ): «المبدلة».

(٤) في (ب):

(٥ - ٥) يظهر أنه مصحح على هامش (أ) إلا أنه لم يظهر في صورة المخطوط، إذ علامة التصحيح موجودة.

(٦) فصل القول في ذلك العكبري في «التبيين عن مذاهب النحويين» ص ١٨٦ مسألة رقم (١٩) «الوقف على المقصور المنون».

واحتجَّ أبو عُثمان بأن الحاجةَ ماسةً إلى الإبدال من التنوين في الحالتين، لأنه ^(١)كلمة، ولذلك أبدل عنها في النصب إلا أنه في الصَّحيح بعد الإبدال عنها في الحالتين لأنه ^(٢)لو كان فيها الإبدال [لكان النُّصب كذلك، فالإبدال] ^(٣)لا يخلو من أن يكون بالألف، أو بالواو والياء. لا وجه إلى أن يكون بالألف، لأن الألف لا تناسب الكسرة والضمّة، ولا وجه إلى أن يكون بالياء والواو، لأنهما متى وقعتا طرفاً فيما أن يقلبا وأما أن لا يقلبا، فلئن لم يقلبا لزم من ذلك خلاف الأصل أيضاً وهو قلب النون المكسورة أو المضموم ما قبله ^(٤)إلى الألف، أما هاهنا فقد أمكن الإبدال عنهما بالألف ضرورة أن ما قبل التنوين مفتوح.

واحتجَّ الكِسائي وأبو عمرو بأشياء:

أحدها: أن الألف قد وقف عليه في قول الشماخ ^(٤)روياً:

رُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى
صَادَفَ زَاداً وَحَدِيثاً مَا اشْتَهَى

والألف المبدلة من التنوين [في النصف لا تكون] ^(٥)روياً، لو قلت في بيت «زيداً» وفي آخر «عمرأ» أحلت.

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (ب): «قبله».

(٤) ديوان الشماخ ص ٤٦٤ (ملحق الديوان) تحقيق الدكتور صلاح الدين الهادي وبعدهما:

* إن الحديث طرف من القرى *

وهما في البيان والتبيين ١/١٠، أمالي الزجاجي ص ٤٨، أمالي ابن الشجري ٢/٢٠٥،

المرتجل ص ٤٨، التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٨٩، شرح المفصل لابن يعيش

٧٦/٩، البحر المحيط ٧/١٠، العيني ٤/٥٤٦، شرح شواهد الشافية ص ٢٠٦.

(٥) في (ب)

وثانيهما: أن بعض القراء^(١) قرأ: ﴿سَمِعْنَا فَتَى يَذُكُرُهُمْ﴾^(٢) بالإمالة، وإنما تُمال الأصلية لا المُبدلة، ولأنهم أمالوا^(٣) الألف في ﴿هدى﴾ من قوله^(٤): ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾، ولو كانت هي المُبدلة لما جازت إمالتها كما في رأيت عمراً.

ثالثهما: أن ألف ﴿هدى﴾ كتبت في المصحف بالياء، والمُبدلة لا يجوز كتابتها بالياء^(٥).

حُجَّةٌ سيويه: حمل حال الاشتباه على حال عدم الاشتباه وأما حُجَّةُ أبي عثمان: فيقول: لم قلت بأن الألف تدل على التنوين في حالين^(٦)؟ فلتن قال: قياساً على صورة النصب قلنا بين الحالتين وحالة النصب فرق، وذلك أن ما قبل التنوين في حالة النصب كما هو مفتوح صورة فهو مفتوح معنى، [أما في الحالتين فغير مفتوح معنى]^(٧).

أما حجة الإمامين فنقول: الشعر قسمان مطلق ومقيد وهذا الشعر من قبيل المقيد [والمقيد]^(٧) لا حظ له في الحركة والتنوين هذا كما لو قلت مكان سرى شرف.

أما قوله بأن بعض القراء قرأ: ﴿سَمِعْنَا فَتَى﴾ بالإمالة وإنما تُمال الألف الأصلية فحديث زور، ألا تراهم يقولون: درست علماً، والألف هنا هي المُبدلة من التنوين، فإذا أمالوا الألف الثابتة في (عماداً) للألف الممالة

(١) هي قراءة حمزة والكسائي وورش. غيث النفع ص ٢٩٤.

وهي الآية رقم ٦٠ من سورة الأنبياء.

(٢) في (أ)

(٣) في (أ): «أمالهم».

(٤) سورة طه: آية ١٠ وهي قراءة أبي عمرو والكسائي وورش وغيرهم.

(٥) في (ب): «ياء».

(٦) في (ب): «في الحالين».

(٧) في (ب)

قبلها فأبي شك يبقى لك بعد هذا^(١)؟! ولعل الإمالة فيه لاشتباه الألف المبدلة بالألف المنقلبة.

وأما قولهم: بأنهم أمالوا الألف في «هدى» من قوله: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ فنقول: إذا أميل ألف «هدى» فإما أن تكون [ألف]^(٢) النار مماله، أو لا تكون، فلئن كانت مماله جاز أن تكون الألف في هدى مماله للمشاكله كما في ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا، وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا﴾^(٣)، وإن لم تكن مماله جاز أن تكون الإمالة لاشتباه الألف المبدلة بالألف المنقلبة، وبالشبه ثبت في الفرع الحكم الثابت في الأصل، فكيف الاشتباه؟! ومن ثمَّ أجاز سيويه^(٤): أين تظن زيدا ذاهباً فالغى الظنَّ، وإن كان «أين» غير مُستقر، كما جازَ إلغاؤه إذا كان مُستقرّاً.

وأما أن كتابة المصحف جوز قياسه [فليس بقياس]^(٥) بل سنة متبعة.

تخمير: أواخر الأسماء على نوعين، إما صحيحة، وإما معتلة.

فالصحيحة على ضربين: مهموزة، وغير مهموزة، وكلا الضربين قد ذكرنا في الوقف أحكامه. والمعتلة على صنفين / أيضاً قد [١٧٢/ب] أمضينا في الوقف أحكامه وأما ما في آخره ألف [أو واو]^(٥) أو ياء ساكن ما قبله أو ألف ممدودة فحكمه حكم الصحيح.

قال جارُ الله: «(فصل) والوقف على المرفوع والمنصوب من الفعل الذي اعتلت لاهم بإثبات أواخره نحو يغزو ويرمي. وعلى المجزوم،

(١) في (ب): «بعد هذا ينبغي لك».

(٢) في (ب)

(٣) سورة الشمس: الآيتان ١، ٢.

(٤) الكتاب: ٦٣/١.

(٥) في (ب)

والموقوف منه بإلحاق الهاء نحو لم يعزه ولم يرمه ولم يخشه واعزه وارمه
واخشه وبغير هاء نحو لم يغز ولم يرم واغز وارم».

قال المُشَرِّحُ: الوقف على الفعل المعتل بإثبات آخره، ولا يحذف منه
شيء، لأنه ليس مما يلحقه التنوين في الوصل فيحذف منه. وأمَّا المجزومُ
والموقوف فيكون الوقف عليه بالهاء نحو لم يعزه واغزه، والهاء - هاهنا - وإن
كانت هاء الاستراحة والتبيين إلا أنها جعلت في هذا عوضاً عن المحذوف
ومن العرب من يقول: لم يغز واغز بغير هاء مع اجتماع ساكنين.

ابن السراج^(١): وهذه اللُّغة أقلُّ اللُّغَتَيْنِ.
قال جارُّ الله: «إلَّا ما أفضى به ترك الهاء إلى حرفٍ واحدٍ فإنه يجب
الإلحاق نحو فه وره».

قال المُشَرِّحُ: أمَّا ما يكون على حرفٍ واحدٍ فلا بدَّ من الهاء ضرورة أن
الابتداء لا يكون إلا بمتحرك والوقف لا يكون إلا على ساكن.

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) وكلُّ واوٍ أو ياءٍ لا تحذف [تحذف]^(٢) في
الفواصل والقوافي كقوله تعالى^(٣): ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾، ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾^(٤)،
﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ﴾^(٥)، وقول زهير:

..... ويبعد ض القوم يخلق ثم لا يفر»

(١) الأصول لابن السراج ٣٨٢/٢ ونصه هكذا: «فأما المعتل إذا جزم، أو وقف للأمر ففيه لغتان:
من العرب من يقول: ارمه ولم يعزه واخشه ولم يقضه ولم يرضه. ومنهم من يقول: ارم واغز
واخش فيقف بغير هاء. قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس، وهذه اللُّغة أقلُّ
اللُّغَتَيْنِ».

ينظر الكتاب ٢٧٨/٢.

(٢) ساقط من (أ) موجودة في المفصل.

(٣) سورة الرعد: آية ٩.

(٤) سورة غافر: آية ٣٢.

(٥) سورة الفجر: آية ٤.

قال المُشَرِّحُ: أمَّا إذا كان اسم فإنه لا يخلو من أن يكون منوناً، أو لا يكون فلئن كان منوناً فحكمه ما ذكرنا من أن الأجود فيه حذف الياء ولئن كان غير منون فالأجود إثبات الياء. أما الفعلُ فإنما حذف منه الياء، لأن حالة الوقف مشتبهة بحالة الجزم، وفي حالة الجزم تسقط فكذلك في حالة الوقف. ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ إشارة إلى قوله تعالى^(١): ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾^(٢). صدر البيت^(٣):

وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ خُسُوفِ الْقَوْمِ البيت

يمدح هرم بن سنان المري. يقول: إنك بجراعتك وجودة آراءك إذا هممت بأمرٍ مضيت فيه وأتممته. وفي كلام الحجاج: إني لا أهم إلا أمضيت ولا أخلق إلا فريت، وقول الآخر:

* ماضٍ على الهَمِّ مقدم الوغَى بَطْلُ *

قال جارُّ الله: «وأنشد سيبويه^(٤):

لا يَبعِدُ اللهُ أَحِبَاباً تَرَكَتْهُمُ لِمَ أَدْرِ بَعْدَ عَدَاةِ الْأَمْسِ مَا صَنَعُ
أي: ما صنعوا».

(١) سورة الأعراف: آية ٤٤.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) شرح ديوان زهير ص ٩٤.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٦، المنخل ص ١٩٥، شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٩.

وينظر: الكتاب ٢/٢٨٩، ٣٠٠، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٣٤٤، تاويل مشكل القرآن

ص ٥٠٧، الأصول ٢/٣٨٨، تفسير الطبري ٩/١٨، التكملة لأبي علي ص ٢٣، شرح أبياته

إيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٧٤، ٣٨٠، الحجة لأبي علي ١/٣٠٧، المنصف ٢/٧٤،

٢٣٢، شرح الشافية ص ٢٢٩.

(٤) الكتاب ٢/٣٠١.

قال المُشَرِّحُ: مِنَ النَّاسِ مَنْ يُجْرِي الْقَوَافِي الْإِنْشَادَ مُجْرَى الْكَلَامِ
فيقول^(١):

* أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَيْنِ *
* وَاسْأَلْ بِمَصْقَلَةِ الْبَكْرِيِّ مَا فَعَلَ^(٢) *

في أي كلام كان ما فعل .
فإن سألت: فإذا أُجْرِيَ مُجْرَى الْكَلَامِ فلم سقط الواو الذي لا يجوز
إسقاطه إعراباً؟! .

أجبت: إظهاراً للوقف، وهذا، لأن الشعر مسكن الآخر.
فإذا قلت: ما صَنَعُوا لِمَ يُدْرَ أَوْاصِلُ أَنْتَ أَمْ وَاقِفْ؟! فإذا حذف الواو
عُلم أَنَّكَ وَاقِفٌ. ونظير هذه المسألة حَذْوُ الْقُدَّةِ التَّنْوِينِ الْغَالِي، بل هذا أولى
من ذلك، لأنَّ حَالَ الْوَقْفِ أَنْقَصَ^(٣) مِنْ حَالِ الْوَصْلِ.
البيت لابن مقبل، وبعده^(٤):

(١) تقدم ذكره في هذا الجزء.

(٢) تقدم ذكره في هذا الجزء.

(٣) في (ب): «أبين».

(٤) البيت لتميم بن أبي بن مقبل العجلاني في ديوانه ص ١٦٨، توجيه إعراب الشاهد وشرحه في:

إثبات المحصل ص ٢٠٦، المنخل ص ١٩٩، شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٩.

وينظر: الكتاب ٣٠١/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٨٣/٢، ٣٨٤، الأصول لابن

السراج ٣٩٠/٢، الحجة لأبي علي ٥٧/١، شرح شواهد الشافية ص ٢٣٦.

قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: «أورد المغربي بعد بيت ابن مقبل المستشهد به

قوله:

لو ساوفتنا بسوف من تحيتها سوف العيوف لراح الركب قد قنع
وقال: يريد: قنعوا، والسوف، الشم، يقول: لو دنت منا فشممنا ريحها لقنعنا. والعيوف:
الناقة التي تشم الماء ولا تشربه، يقول: قد رضي بمقدار الشم وإن منعه ما سواه، والمعنى:
إذا نال منها هذا القدر رضي أصحابه ومن معه من أجل رضاه، والعيوف: الذي يشم الماء ولا
يشربه.

وهذا البيت بعد الأول بعشرة أبيات. وفي «شعره»:

لَوْ سَاوَفْتَنَا بَسَوْفٍ مِنْ تَحِيَّتِهَا سَوْفَ الْعَيْوِفِ لِرَاحِ الرَّكْبِ قَدْ قَنِعَ
ساوفتنا: بالفاء من السَّوْفِ، وهو الشَّمُّ، يقول: لو دنت منا فشممنا
رائحتها لقنعنا. ويروى:

* لَوْ سَاعَفْتَنَا بِسَوْفٍ مِنْ تَحِيَّتِهَا *

والمُسَاعَفَةُ والمُسَاعِدَةُ من وادٍ واحدٍ والعيوف: الناقة التي تَشَمُّ الماءَ
ولا تشربه، يريد^(١): قد يرضى منها بمقدار الشم وإن منعه ما سواه،
والمعنى: إذا نال منها هذا القدر رضي أصحابه ومن معه من^(٢) أجل رضاه.
قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وتاء التانيث في الاسم المفرد تقلب هاء في
الوقف نحو غرفة وظلمة».

قال المُشَرِّحُ: «في الاسم المفرد» احترازاً عن نحو غرفات
وظلمات. /

[١/١٧٣]

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن العرب من يقف عليها تاء قال:

* بَلْ جَوَزْتِهَا كَطَهَّرِ الْحَجَفَتِ *

* لَوْ سَاعَفْتَنَا *

كذا وجدته بخطي في ديوان شعره».

أقول: هو كما قال ابن المستوفي في ديوانه بعد عشرة أبيات ينظر ص ١٧٢.
ونص المغربي (الأندلسي) غير موجود في شرحه لخرم أصاب الجزء الخامس منه ذهب
بمعظم هذا الباب. وقد نقله الأندلسي عن الخوارزمي، والخوارزمي إنما نقله عن ابن
السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٣٨٤/٢ إلا أن ابن السيرافي قال: «وقال ابن مقبل في هذه
القصيدة»، ولم يقل: وبعده كما فعل الخوارزمي وتبعه الأندلسي فليتأمل.
وأشيد البيت أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ١٧٩/٥ (التيمورية).

(١) في (ب): «يريد رضي...».

(٢) في (ب): «لأجل رضاه».

قال المُشَرِّحُ: الوقف على التاء لغة حكاها حمزة عن أبي الخطاب. علي بن عيسى: وإنما جاز إبدال الهاء من تاء التانيث لأن الهاء طرف من أقصى الحلق والهاء تزداد طرفاً لتكون خلفاً من الواو التي هي أختها في الموضوع الذي لا يصح فيه. ومن العرب إذا سكت على الهاء جعلها تاء فقال: هذا طلحت وخبز الذرت. أصحاب اللغة يقولون: «بل» هاهنا بمعنى «رب» ونظيره^(١):

* بل مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهٍ *

جوز كل شيءٍ: وسطه، وجمعه أجواز، يقال للترس إذا كان من جلود ليس فيه خشب ولا عقب حجفة ودرقة، وجمعها حجف، والمحاجف: المقاتل صاحب الحجفة. وحجفت فلاناً: إذا عارضته ودافعته. قال الإمام عبد القاهر الجرجاني ويقولون: تهباء كظهر المجن من الملامسة^(٢).

(١) البيت لرؤية في ديوانه ص ١٦٦ وروايته:

* ومهمه أطرافه في مهمة *

وينظر: العيني ٢٤٥/٣، الشافية ص ٢٠٢، اللسان: (بلل).

(٢) ينسب هذا الرجز إلى أبي النجم العجلي الراجز، كما ينسب إلى سؤر الذئب شاعر جاهلي، ونسبه ابن يسعون إلى بعض الطائيين، ولم أجده في (شعر طيء). وسؤر الذهب في (ألقاب الشعراء ص ٣٠٤).

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٧، المنخل ص ١٩٦، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٩.

وينظر: التكملة لأبي علي ص ١٠٨، شرح شواهد (إيضاح أبيات الإيضاح) ٥٧٤/٢، ٥٨١، المحتسب ٩٢/٢، الخصائص ٤٠٣/١، ٩٨/٢، الإنصاف ص ٣٧٩، رصف المباني ص ١٥٦، ١٦٢، اللسان: (حجف)، (بلل)، وشرح شواهد الشافية ص ١٩٨. قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: البيت لأبي النجم و«بل» فيه بمعنى «رب» وهو قليل: والجوز: الوسط من كل شيء، والتهباء: المفازة التي يتاه فيها. قال الجوهري: يقال للترس إذا كان من جلود ليس فيه خب ولا عقب حجفة ودرقة، والجمع حجف قال الراجز:

ما بال عيني عن كراها قد جفت مسبلة تستن لما عرفت
داراً لليلي بعد حول قد عفت بل جوزتهبء كظهر الحجفت
آخر كلام الجوهري. وبعده:

ما قبل البيت :

ما بال عين عن كراها قد جَفَتْ
مسبلة تَسْتَنِّ لما عَرَفَتْ
داراً لسلمى بعد حولٍ قد عَفَتْ
بل جوزيتها..... البيت

قد جفت، أي: انقطعت عن كراها، وصفها بالأسنان كما وصف
السييل بالاعتنان في بيت العراقيات^(١):

وتسطو كما يعتن في جريانه أتى إذا مارد ريعانه طغى
والاعتنان والاستنان متقاربان .

قال جَارُ اللَّهِ: «و «هيهات» إن جُعل مفرداً وقف عليها بالهاء وإلا
بالتاء، ومثله في احتمال الوجهين «استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ وَعِرْقَاتِهِمْ».

= فالله نجاك بكفى مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعد مت
صارت نفوس القوم عند الفصلت وكادت الحرة أن تدعى أمت
أبدل التاء من الألف في «ما» هاء للوقف، ثم قلبها تاءً اعتقاد أنها كناء طلحة وما أشبهه. شبهه
التيهاء بظهر المجن من الملابس، والشيء قد يشبه بالشيء ويراد منهما معنى فيهما مثاله.
قوله: «كظهر الحجفت» إنما أراد أن التيهاء ملساء لا أعلام فيها كظهر الحجفة ملاسة، ولم
يرد أنها مثلها في المقدار. قال الخوارزمي: قد حجفت، أي: انقطعت من كراها، وصفها
بالاستنان كما وصف السيل بالاعتنان في بيت العراقيات:

* وتسطو كما يعتن في جريانه *

أي: إذا ما رد ريعانه طغى، والاعتنان والاستنان متقاربان.

ونصه طويل مفيد جداً. فليراجع هناك.

ينظر الصحاح ١٣٤١/٤ (حجفت).

أقول لم يرد هذا الرجز - أعني الأبيات الأولى - في ديوان أبي النجم المشار إليه فيما سبق
وهي من أرجوزة طويلة موجودة في مصادر مختلفة. منها:

تسمع للحلى إذا ما انصرفت كزجل الريح إذا ما زفزفت
ما ضرها أم ما عليها لو شفت متيماً بنظرة وأسعفت
قد تبلت فؤاده وشغفت

(١) ديوان الأبيوردي ٣١٩/١.

قال المُشَرِّحُ: قد ذكرنا في قسم الأسماء أن «هيهات» تكون مفرداً وجمعاً، فإذا وقفت عليه مفرداً فهو [بالهاء] ^(١) كغرفة وحجرة، وإذا وقفت عليه جمعاً فهو بالتاء انفسح العرقات العرق.

قال جارُ اللّهِ: «وقد يجري الوصل مجرى الوقف منه قوله:

* مثل الحَرِيْقِ وافقَ القِصْبَا *»

قال المُشَرِّحُ: لهذا وجه من القياس، وهو أن الحرف الذي للإطلاق لما لم يلزم، لأن في الناس من يجري القوافي في الإنشاد مجرى الكلام على ما مرّ آنفاً فلذلك يلزم أن تقول: الأضحخ على هذا فلا يطلق، فإذا كان ذلك وجهاً في الإنشاد علمت أن الحرف الذي للإطلاق غير لازم، وإذا لم يلزم لم يعتد به، وإذا لم يُعتدَّ به كان الحرفُ المُشَدَّدُ كأنه الموقوف عليه في الحكم. ومن إجراء الوصل مجرى الوقف قوله ^(٢):

إِنْ تَبَخَّلِي يَا هِنْدُ أَوْ تَعْتَلِي
أَوْ تُصْبِحِي فِي الطَّاعِنِ الْمُؤَلِّي
بِبَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ

قبل البيت ^(٣):

(١) ساقط من (أ).

(٢) الأبيات الثلاثة لمنظور بن مرثد الأسدي من أرجوزة جيدة في أراجيز العرب ص ١٥٩، وفي مجالس ثعلب ٥٣٣/٢ منسوبة للدبيرية، ونسبها الصغاني لمنظور ابن حبة الأسدي، وهو منظور بن مرثد لأن أباه مرثد وأمه حبة كذا قال البغدادي في الخزانة ٥٥٣/٢، وينظر: نوادر أبي زيد ص ٢٤٨، شرح شواهد شرح الشافية ص ٢٤٨.

والشاهد في: الكتاب ٢٨٢/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٧٦/٢، الأصول ٤٥٢/٣، التكملة لأبي علي ص ١٩ إيضاح شواهد الإيضاح ٣٦٥/١، الخصائص ٥٣٩/٢، المحتسب ١٠٢/١، ١٣٧، ٢٧٦، شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٩، ضرائر الشعر ص ٣٢، ٥١.

(٣) البيت لرؤية في ديوانه ص ١٦٩.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٨، المنخل ص ١٩٦، شرح =

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا
 فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَا
 إِذَا الدُّبَا فَوْقَ الْمُتُونِ دَبَّا
 وَهَبَّتِ الرِّيحُ لَهُ فَهَبًا
 يَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدُّبَا سَبَبًا
 أَوْ كَالْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا
 وَالتَّبْنَ وَالْحَلْفَاءَ فَالتَّهَبَا
 كَأَنَّهُ اللَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَا

عنى بالجذب: الجذب فزاد في آخره للضرورة باءين، وهذا كقوله:

فُوَادِدِي انْقَطَعُ
 وَضُرْسِي قَدْ انْقَلَعُ

وكقولهم: فطن فطنن بزيادة نونين، وكذلك عنى بالأخصب: أخصب
 فشده. المتون: جمع متن، وهو المكان فيه صلابة وارتفاع يقول: أخشى

= المفصل لابن يعيش ٦٨/٩.

وينظر: الكتاب لسيبويه ٢٨٢/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٧٧/٢، الرد عليه لابن
 الأعرابي الأسود (فرحة الأديب ص ٢٠٧)، تكملة الإيضاح ص ١٩، إيضاح شواهد الإيضاح
 ٣٦٥/١، المحتسب ٧٥/١، ضرائر الشعر ص ٥٠، ١٣٩، العيني ٥٤٩/٤، التصريح
 ٣٤٦/٢، شرح شواهد الشافية ص ١٣٠.

رد أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب ص ٢٠٧ على ابن السيرافي لما نسب البيت إلى
 رؤبة بقوله: «قال (س) توهم ابن السيرافي أن الأرجيز كلها لرؤبة، لأجل أن رؤبة كان راجزاً،
 بل هي من شوارد الرجز، لا يعرف قائلها...».

ولم ينسبه ابن السيرافي، وإنما نسبه سيبويه!.

قال ابن يسعون في المصباح في شرح أبيات الإيضاح ص ١١٤ «هذا البيت لربيعه بن صبح
 - فيما زعم الجرمي - ونسباً في الكتاب لرؤبة وليس في شعره ونسبهما أبو حاتم في كتاب
 «الطيرة» مع أبيات كثيرة لأعرابي».

وقال القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ص ٣٦٥: «هذا الرجز لربيعه بن أبي صبح،
 ويروى لرؤبة...».

أن أرى هذا العام جذباً بعد الخصب فإذا دب صغار الجراد وهبت الرياح تركت المكان الذي أبقى فيه الجراد شيئاً من النبات أجرد لا شيء فيه، لأنها استأصلت النبات وقطعته وحملته من مكان (إلى مكان^(١)) آخر. التهب: أي: التهب. اسلحَبَّ الليلُ: إذا امتدَّ. والمكان إذا ذهب نباته وتولى خصبه رُوي كأنه مظلمٌ.

قال جارُّ الله: «ولا يختص بحال الضرورة يقولون^(٢): ثلثه ربعة، وفي التنزيل^(٣): ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾».

قال المُشَرَّحُ: الهاء هاهنا كما نابت عن التاء فكذلك نابت عن الهمزة وأيضاً لتقارب مخرجيهما. أما ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ فقد ذكرته في قسم الحروف.

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) وتقول في الوقف على غير المتمكنة: أنا [١٧٣/أ] بالألف وأنه بالهاء، وهو بالاسكان، وهو / بإلحاق الهاء (٤) وهاهنا (٥) وهاهنا، وهؤلاء، وهؤلاء إذا قصر».

قال المُشَرَّحُ: أنه بإبدال الهاء من الألف لتقارب المخرجين، ومنه الحديث^(٥): «فقلتُ مَهْ» وفي حديث حاتم^(٦): «هكذا قردي أنه»، وقال^(٧): إذا ما [ترعرع]^(٨) فينا الغلأ مُ فما أن يُقال له من هُوَ

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ): «فلا يقولون».

(٣) سورة الكهف: آية ٣٨.

(٤ - ٤) ساقط من (ب).

(٥) لعله يومئ إلى حديث أبي ذؤيب الهذلي وقد تقدم.

(٦) قصته مشهورة في المثل «لو ذات سوار لظمتني».

(٧) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٥٢٠.

وينظر: شرح ابن يعيش ٨٤/٩، العيني ٥٦٠/٤، شرح التصريح ٣٤٥/٢.

(٨) في (أ): «ترحرح».

«إذا قصر» معناه: إذا قصر هؤلاء وهؤلاء. وفي «المقتصد» للإمام عبد القاهر الجرجاني: أما نحو هاهنا وهؤلا - فيمن قصرها - . الوقف عليه بالألف كالف حبل، إذ ليس فيه تنوين فيبدل وبعضهم يقول: هاهنا وهؤلاه ولا يفعلون ذلك بأفعى وأعمى، لأنه في حكم المعرب.

قال جازر الله: «وأكرمك وأكرمته وغلامي وضربني وعلامين وضربنيه بالإسكان وإلحاق الهاء في من حرّك في الوصل وعلام وضربين في من أسكن في الوصل، وفي قراءة أبي عمرو^(١) ﴿رَبِّي أَكْرَمَنُ﴾ و﴿أَهَانُنُ﴾^(٢)، وقال الأعشى^(٣):

وَمِنْ شَانِيءٍ كَاسِفٍ وَجْهَهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنُ
قال المُشَرِّحُ: من حرّك الياء في غلامي وضربني فله في الوقف مذهبان:

أحدهما: إسكانه كإسكان سائر الأسماء المتحركة المعربات.

والثاني: تبقيته على حركته، لأن الحركة بناء [فهي من نفس الكلمة]^(٤)، ومن أسكنها في الوصل قال: غلام تشبيهاً بقاض، ولأن هذه

(١) سورة الفجر: آية ١٥.

(٢) سورة الفجر: آية ١٦.

(٣) ديوان الأعشى ص ١٦ (الصبح المنين).

من قصيدة يمدح بها قيس بن معدى كرب، وفي شرح ديوانه «وهو أول كلمة مدحه بها». وقبل البيت مما يتم معناه:

تيممت قيساً وكم دونه من الأرض من مهمه ذي شزن
ومن شانيء كاشف وجهه البيت
وتوجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٩، المنخل ص ١٩٧، شرح
المفصل لابن يعيش ٧٣/٩.

وينظر: الكتاب ٢/٢٩٠، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٤٧/٢، تكملة الإيضاح ص ٢٩،
إيضاح أبيات الإيضاح ٣٨٩/١، أمالي ابن الشجري ٧٣/٢، ضرائر الشعر ص ١٢٨.

(٤) في (ب)

الياء على ما يساق إليك^(١) نازل منزلة التنوين . ابن السراج^(٢) : وترك الحذف أقيس وحذف هذه الياء من الفعل أحسن من حذفها من الاسم، لأنه لا تكون فيه إلا وقبلها نون فالنون يدل عليها ولا لبس فيها في وصلٍ ولا وقفٍ، ومن ثم كثر في القرآن . رجلٌ كاسفُ الوجهِ، أي : عابسٌ .

قال جارُ الله : «وضربكم وضربهم وعليهم وبهم ومنه : وضربُهُ بالإسكان في من ألحق وصلًا أو^(٣) حرَّك» .

قال المُشَرِّحُ : اعلم أن في ميم الجمع من عليكم وأنتم وهم إذا انضم ما قبلها لغتان جيدتان :

الأولى : وصل الميم بواو وهي قراءة ابن كثير، والدليل على ذلك من وجهين :

أحدهما : أنهم يصلونها في الثنية بألف في عليكما ونحوه والجمع أحق بأن يكون على ثلاثة أحرف، لأنه باللفظ الأثقل أحق كما كان في الأسماء الظاهرة من قولك : الزيدان والزيدون وهي في الأفعال الماضية والغابرة كقولك : قاما وقاموا ويقومان ويقومون .

والآخر : أنه ثبوت الواو وبعدها بإجماع الجميع إذا اتصل بها مكنى ولم تقع طرفاً^(٤) كقوله عز وجل^(٥) : ﴿ أَوْرَثُوهَا ﴾ و ﴿ أَنْلَزْكُمْوهَا ﴾^(٦) ولذلك تضم إذا لقيها ساكن من غيرها ولا تكسر كقوله تعالى^(٧) : ﴿ منهم

(١) ساقط من (ب) .

(٢) الأصول لابن السراج ٣٧٩/٢ .

(٣) في (ب) : «إذا» .

(٤) في (ب) : «متطرفة» .

(٥) سورة الأعراف : آية ٤٣ .

(٦) سورة هود : آية ٢٨ .

(٧) سورة آل عمران : آية ١١٠ .

المؤمنون ﴿١﴾ ، ﴿ وأنتم الفقراء ﴾^(١) فإذا انكسر ما قبل هذه الميم نحو عليهم
وبهم - في لغة من يكسر الهاء - ففي وصلها قولان :

أحدهما : وصل الميم بواو وهو الأصل لما ذكرنا .
والآخر : وصلها بياءً اتباعاً لكسرة ما قبلها طلباً للخفة وذلك لأنهم
يستقلون الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ جداً حتى ليس في أصولهم كلمة على
وزن فَعْل .

واللغة الثانية : إسكان الميم في جميع ذلك .
وفي هذه الميم لغة ثالثة رديئة ذكرها بعض الكوفيين وهي ضم الميم
بلا واو في ﴿ قُمْتُمْ ﴾^(٢) ونحوه وكسرها بلا ياء في ﴿ عليم ﴾^(٣) ونحوه
فالوقف على هذه الميم في هذه اللغات الجيدتين والرديئة بإسكان الميم
فمنهم من يثبت الواو والياء في الوصل . ومنهم من يُسقطهما ويسكن الميم .
والجميع إذا وقفوا [على الميم]^(٤) أما في إحدى الجيدتين والرديئة فلأن حال
الوقف أنقص من حالِ الوصلِ وأما في اللغة الثالثة فلحصول المقصود .

فإن سألت : فلم لم يكن الوقف على الياء في غلامي وضربني فيمن
أسكن في الوصل ؟ .

أجبت : للتفرقة بين حالتي الوقف [والوصل والتفرقة هناك ممكنة لأن
الساقط ليس من نفس الكلمة أما هاهنا]^(٥) فبخلافه .

قال سيبويه : يحذف بعض العرب ما بعد الهاء من « عنه » ، لأنه كره

(١) سورة فاطر : آية ١٥ .

(٢) سورة المائدة : آية ٦ .

(٣) سورة الفاتحة : آية ٦ .

(٤) ساقط من (ب) .

(٥) ساقط من (أ) .

التقاء الساكنين كأنه لم يعتد بالهاء بينهما لخفائها والاختيار عنده في هذا الإتمام.

هاء الضمير المتصل إذا كان قبلها ضمة أو فتحة فيه ثلاث لغات:

[أ/١٧٤] الأولى - وهي أجودهن -: الضمة وإلحاق الواو بها في الوصل / وذلك نحو: ﴿ خَلَقَهُو فَقَدَّرَهُ ﴾^(١).

الثانية: ضم الهاء بغير واو، قال^(٢):

* لِأَعْلَطْنَهُ وَسَمًا لَا يُفَارِقُهُ *

وقال^(٣):

أنا ابنُ كلابٍ وابنُ أوسٍ فمن يَكُنْ قِنَاعُهُ مَغْطِيًا فَإِنِّي لَمُجْتَلِي
والثالثة: إسكان الهاء هذا ثوبه وغلأمه وضربه. قال^(٤):

(١) سورة عبس: آية ١٩.

(٢) أنشده الأزهري في تهذيب اللغة ٤٢/٥ (بحر) قال: «قال الفراء: البحر أن يلغى البعير بالماء فيكثر منه حتى يصيبه منه داء، يقال: بحر يبحر يبحر بحراً فهو بحر وأنشد:
لأعطلنه وسماً لا يفارقه كما يحز بحمي الميسم البحر
قال: وإذا أصابه الداء كوي في مواضع فيراً. قلت: الداء الذي يصيب البعير فلا يروي من الماء هو النجر بالنون والجيم، والجر بالباء والجيم، وكذلك البقر وأما البحر فهو داء يورث السل.

أخبرني المنذري عن الطوسي عن أبي جعفر أنه سمع ابن الأعرابي يقول: البحر المسلول الجسم الذاهب اللحم، وأنشد:

وغلمتي فهم سحير وبحر وأبق من جذب دلوبها هجر
والشاهد في: معاني القرآن للفراء ١٧٤/٣، الإنصاف لابن الأنباري ٥١٨/٢.
قال الفراء في المعاني: «البحر: البعير إذا أصابه البحر، وهو داء يأخذ البعير فيوسم لذلك».

(٣) أنشده الأزهري أيضاً في تهذيب اللغة ١٦٦/٨، قال «وفلان مغطى القناع: إذا كان خامل الذكر، وأنشد الفراء».

وينظر: معاني القرآن للفراء ٢٢٣/١، الإنصاف ٥١٨/٢.

(٤) البيت في الخصائص ١٢٨/١، ٣٧١، ١٨/٢، المحتسب ٢٤٤/١ نظم الفرائد ص ٢٠٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٢٤.

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلَّا لِأَنَّ عِيُونَهُ سَيْلٌ وَإِدْيَهَا
وقال^(١):

فَيْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ أُخِيْلُهُ وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ
والوقف على كلا النوعين منه بالسكون لما ذكرنا في ميم الجمع.

قال جَارُ اللَّهِ: «وهذه فيمن قال: هذ هي أمة الله». قال المُشْرَحُ: هذه بالسكون وقف هذ هي وفيها لغة أخرى هذي، فمن ثم قل الشيخ - (رحمه الله)^(٢) - فيمن قال: هذ هي أمة الله.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَحَتَّامٌ وَفِيمَ وَحَتَّامَةٌ وَفِيمَهُ بِالْإِسْكَانِ وَالْهَاءِ».

قال المُشْرَحُ: ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر سقط ألفها، والعلة في ذلك ما ذكرناه في قسم الأسماء، فإذا وقفت عليه فلك فيه لغتان:

إما أن تسكن الميم، وإما أن تبقئها على حالها وتأتي بالهاء، قال ابن السَّرَّاج^(٣): وثبات الهاء أجودُ في هذه الحروف، لأنك حذف الألف من «ما» فيعوض^(٤) منها في الوقف الهاء ويثبتون الحركة.

(١) البيت ليعلى بن مسلم بن أبي قيس، أحد بني يشكر، يلقب بـ «الأحول» شاعر إسلامي لص من شعراء الدولة الأموية، قال القصيدة التي منها هذا البيت هو محبوس عند نافع بن علقمة الكناني أمير مكة في خلافة عبد الملك بن مروان، وفيها يذكر نافعاً:
ألا ليت حاجاتي اللواتي حبسنني لدى نافع قضين منذ زمان
أخباره في الأغاني ١٩/١١١، الخزانة ٢/٤٥٥.

والبيت في: المقضب ١/٣٩، ٢٦٧، شرح السيرافي ١/١١٥، الخصائص ١/١٢٨، ٣٧٠، المحتسب ١/٢٤٤، ضرائر القراز ص ١٥٢، نظم الفرائد ص ٢٠٥، ضرائر ابن عصفور ص ١٢٤، الخزانة ٢/٤٠١، ويروي: «ومطواي من شوق»، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٢- ٢) في (ب)

(٣) الأصول لابن السراج ٢/٣٨١.

(٤) في (ب): «فيعوضون».

قال جَارُ اللَّهِ: «وَتَجِيءُ مَهْ وَمِثْلُ مَهْ فِي مَجِيءِ مِ جِثَّتْ وَمِثْلُ مِ أَنْتِ بِالْهَاءِ لَا غَيْرَ».

قال المُشْرَحُ: يريدون: مجيء ما جِثَّتْ، والمعنى: مجيء أي شيء جِثَّتْ ومثل ما أَنْتِ^(١)، والمعنى: أي شيء أَنْتِ.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل) والنون الخفيفة تبدل ألفاً عند الوقف نحو قوله تعالى^(٢): ﴿لَسْفَعُنُ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً﴾ ﴿لَسْفَعَا﴾، قال الأعشى:

* وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا *»

قال المُشْرَحُ: هذا كما تُجعل الألف نوناً في إنشاد بني تميم في نحو قول جرير.

والحزم في هذه المسألة أن النون الخفيفة شبيهة بالتنوين والفتحة شبيهة بالنَّصْبِ، وَأَنْتِ إِذَا وَقَفْتَ عَلَى الْمَنْصُوبِ الْمُنُونِ وَقَفْتَ عَلَيْهِ بِالْأَلْفِ كَذَلِكَ هَذَا. ما قبل البيت^(٣):

فإيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا وَلَا تَأْخُذْنَ سَهْمًا حديدًا لَتَفْصِدَا
وَذَا النَّصْبِ وَالْمَنْصُوبِ لَا تَسْلُكَنَّه وَلَا تَعْبُدِ البيت

كان بعض العرب يأخذ سهماً يفصد به الناقة ويشرب دمها فحرم الله عليهم الدَّمُ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، والنَّصْبِ: حجرٌ ينصب يذبحون عنده لآلهتهم. ونسك ينسك: إذا ذبح على وجه القربة.

(١) ساقط من (أ).

(٢) سورة العلق: الأيتان: ١٥، ١٦.

(٣) ديوان الأعشى ص ١٠٣ (الصبح المنين).

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢١٠، المنخل ص ١٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٩، ٨٨.

وينظر: الكتاب ١٤٩/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٤٤/٢، المقتضب ٣٤٠/٤، الأزهية ص ٣٨٥، أمالي ابن الشجري ٣٨٤/١، ٢٦٨/٢، الإنصاف ٢٥٧/٢، الهمع ٧٨/٢.

قال جارُّ اللّهُ: «وتقول: هل تضربن يا قوم هل تضربون بإعادة واو الجمع».

قال المُشَرِّحُ: إنما أعادوا واو الجمع لأن أصل الكلام: هل تضربون، إلا أنه سقطت هذه النون الدالة على رفعة المضارع استغناءً عنها، وذلك أن المضارع لا يبقى مرفوعاً عند لحاق هذه النون، إنما تسقط واو الجمع فراراً من التقاء الساكنين فإذا أردت الوقف سقطت هذه النون الخفيفة كما يسقط التنوين في الاسم، من حيث أن كل واحدٍ منهما نون خفيفة تلحق آخر الكلمة، والتنوين أقوى لحاقاً بدليل أنه يجب إدخاله في الاسم ولا يجب إدخال هذه النون في الفعل، ولذلك إذا لقي هذه النون ساكنٌ بعدها سقطت كما في قوله^(١):

لا تُهِنِ الْفَقِيرَ عَالِكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
خلاف التنوين، ثم إذا سقط ذلك الأقوى في حالة الوقف فلأن يسقط هذا الأضعف أولى.

(١) تقدم ذكره في هذا الجزء. ص ١٨٩.

[بَابُ الْقَسَمِ]

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن أصناف المُشْتَرِكِ (الْقَسَمِ)، ويشترك فيه الاسم والفعل، وهو: جملة فعلية أو اسمية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية نحو قولك: حَلَفْتُ بِاللَّهِ وَأَقْسَمْتُ وَآلَيْتُ وَعَلِمَ اللَّهُ، وَيَعْلَمُ اللَّهُ، وَلَعِمْرَكَ، وَلَعِمْرَ أَيْبِكَ، وَلَعِمْرَ اللَّهِ، وَيَمِينِ اللَّهِ، وَأَيْمِ اللَّهِ، وَأَيْمَنَ اللَّهُ، وَأَمَانَةَ اللَّهِ، وَعَلَى عَهْدِ اللَّهِ لِأَفْعَلَنْ، أَوْ لَا أَفْعَلُ».

قال المُشْرَحُ: القسم لا بدُّ له من مُقَسَمٍ به ومُقَسَمٍ عليه نحو قولك: بِاللَّهِ لِأَخْرَجَنَ فَالْمَقْسَمُ بِهِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَوْلُكَ: لِأَخْرَجَنَّ هُوَ الْمَقْسَمُ عَلَيْهِ. الْقَسَمُ إِذَا أُجِيبَ لَا بَدَّ مِنْ (١) مَنْ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ (٢) نُونُ التَّأَكِيدِ كَقَوْلِكَ: بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنْ. وَاللَّامُ وَ«إِنْ» يَجَابُ بِهَا الْقَسَمُ فِي مَقَامِ الْإِثْبَاتِ / وَ«لَا» وَ«مَا» [١٧٤/ب] يَجَابُ بِهَا فِي مَقَامِ النِّفْيِ كَقَوْلِكَ: وَاللَّهِ إِنْ زِيدَ إِخْرَجَ، وَبِاللَّهِ مَا فَعَلْتُ، وَوَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ.

تخميم: إِذَا وَقَعَ الْقَسَمُ فِي حَشْوِ الْكَلَامِ كَانَ لُغَوًّا. قَالَ الْإِمَامُ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ: وَمَعْنَى اللَّغْوِ أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي فِي الْجُمْلَةِ الْمَقْسَمِ عَلَيْهَا أَنْ يَكُونَ فِيهَا أَحَدُ هَذِهِ الْحُرُوفِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مِثَالِ ذَلِكَ: زَيْدٌ - وَاللَّهِ - خَارِجٌ، أَوْ زَيْدٌ - وَاللَّهِ - قَدْ خَرَجَ، وَإِذَا تَأَخَّرَ الْقَسَمُ فَلَا بَدَّ مِنْ حَذْفِ هَذِهِ الْحُرُوفِ

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب): «معها».

كلها نحو يخرج زيدٌ واللّه. الذي يدل على أن «عَلِمَ اللّهُ» قسم قولهم: عَلِمَ اللّهُ لأفعلن فيجاب بما يجاب به القسم في قوله باللّهُ لأفعلن. والمُرَاد بـ «أمانة اللّهُ»: ما أودع الله كل إنسان بأصل الفِطْرَة من الإيمان، ولذلك ترى الناس يحلفون بالإيمان.

قال جارُ اللّهُ: «ومن شأنِ الجُمْلَتين أن يُتْرَلا منزلةَ جمل واحدةٍ كجملتي الشَّرْط والجَزَاء، ويجوز حذف الثانية هاهنا عند الدلالة بجواز^(١) ذلك ثمة».

قال المُشْرَحُ: الجُمْلَة المؤكِّد بها لا تكون كلاماً حتى ينضم إليها الجُمْلَة المؤكِّدَة كما أن الشَّرْط لا يكون كلاماً حتى ينضم إليه الجَزَاء، ويجوز أن تحذف الجُمْلَة الثَّانِيَة في باب القسم كما يُحذف في باب الجَزَاء مثال حذفهما في باب الجَزَاء قول من يقول لك: أتذهب معي إلى موضع كذا فتقول له: إن أتيتني، والتقدير: إن أتيتني ذهبتُ مَعَكَ، ومثال حذفهما في القسم قولك لمن يُلقِي في التَّهْلِكَة نَفْسَهُ: هَلَكْتَ يا رجل وأقسم باللّهُ يعني: وأقسم باللّهُ قد هَلَكْتَ.

قال جارُ اللّهُ: «والجُمْلَة المؤكِّد بها هي القسم والمؤكِّدَة هي المقسم عليها والاسم الذي يلصق به القسم ليعظم به ويفخم هو المقسمُ به».

قال المُشْرَحُ: معنى هذا الكلام قد مر في أول هذا الصنف.
قال جارُ اللّهُ: «(فصلٌ) ولكثرة القسم في كلامهم أكثروا التَّصْرَف فيه وتوخَّوا ضرورياً من التَّخْفِيفِ من ذلك حذف الفعل في باللّهُ، والخبر في لعمرك وأخواته، والمعنى: لعمرك ما أقسم به».

قال المُشْرَحُ: أمّا حذف الفعل في «باللّهُ» فتقديره: أحلِفُ باللّهُ. وأمّا

(١) في (ب): «بجواز حذف ذلك...».

حذف الخبر في «لعمرك» فتقديره: لعمرك قسمي .

فإن سألت: كيف^(١) يكون المحذوف ذلك والظاهر لا يطابق المحذوف بدليل أن الظاهر مما لا يتطرق إليه التصديق والتكذيب، والمحذوف يتطرق إليه ذلك؟ .

أجبت: لما وقع ذلك المحذوف في مدارج [الطِّي] ^(٢) والنسيان صار هذا الظاهر كأنه لا محذوف له ولا مضمّر فذهب عن التصديق والتكذيب .

قال جارُ اللّهِ: «ونونُ «أيمن» وهمزته في الدّرج ونون «من» و«مُن» وحرف القسم في «اللّه» و«اللّه» بغير عوضٍ وبِعوضٍ في: ها اللّه، وآللّه، وأفا اللّه» .

قال المُشَرِّحُ: أما حذف نون أيمن فنحو: أيمُ اللّهِ . وأما حذفُ همزته في الدرج فلأنها جعلت لكثرة الاستعمال همزة وصل روى ذلك عن ابن كيسان وابن درستويه . وأما حذفُ نون «مِن» و«مُن» فلأن «من» «مِن» يكونان للقسم بمنزلة الباء، ثم تحذف نوناهما فيقال: مِ اللّهِ . ومُ اللّهِ على ما يساق إليك بيانه . وأما حذفُ حرفي القسم في اللّهِ وآللّه بغير العوض فلأن الأول مجرور بإضمار الباء، والثاني منصوب بحذفه ولا عوض فيهما من المحذوف، وأما حذفُها بعوض في ها اللّه وآللّه وأفا اللّهِ لأنه أضمر فيه حرف القسم وعوض منه حرف التثنية في أحدهما، وفي الثاني همزة مع الألف، وفي الثالث همزة مع الفاء .

قال جارُ اللّهِ: «والإبدالُ عنها تاءً في تاللّه وإيثارُ الفَتحة على الضّمة^(٣) التي هي أعرف في العَمْرِ» .

(١) في (ب): «فكيف» .

(٢) في (أ): «الظن» .

(٣) في (ب): «الضمة على الفتحة» .

[قال المُشْرَحُ: الأصل في القسم الباء ثم الواو ثم التاء. وأما إيثار الفتحة على الضمة التي هي أعرف في العَمْر فلأن العَمْر^(١) والعُمْر لغتان، والضم فيه أشهر، ثم أنهم آثروا الفتح على الضم في قولهم: لَعَمْرُكَ لأنه أخف، كما آثروا الواو المفتوحة على المكسورة.

قال جارُ الله: «(فصلٌ) ويتلقى القسم بثلاثة أشياء باللام وبإن وبحرف النفي كقولك: بالله لأفعلن، وإنك لذهاب وما فعلت ولا أفعل».

قال المُشْرَحُ: جوابُ القسم لا بدُّ أن يكون باللام وبـ «إن» في مقام الإثبات وبـ «ما» و«لا» في مقام النفي، ولا يجاب بـ «لم» و«لن».

قال جارُ الله: «وقد حُذِفَ حرف النفي في قولِ الشاعِرِ:

* تَاللهُ يَبْقَى عَلَى الأَيامِ مُبْتَقِلٌ *»

[١٧٥/أ] قال المُشْرَحُ: إنما يجوزُ حذف حرف النفي؛ لأنه / لا يقع بحذفه لبس، وهذا لأن ما كان من المضارع في جواب القسم هو موجب لزمه اللام والنون كقولك: والله لأفعلن، فإذا لم يكونا فيه علم أنه غير موجب، ونظير هذا الحذف حذفهم من «ما زال» و«ما فتىء». تَبَقَّلَ الحِمَارُ وَابْتَقَلَ أَي: رَعَى البَقْلَ هذا البيتُ للهذليِّ، وتَمَامُهُ^(٢):

* جَوْنُ السَّرَاةِ رِبَاعٍ سِنَّهُ غَرْدٌ *

قال جارُ الله: «(فصلٌ) وقد أوقعوا موقع الباء بعد حذف الفعل الذي

(١) ساقط من (أ).

(٢) البيت لأبي فؤيد الهذلي، شرح أشعار الهذليين ٥٦/١.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢١١، المنخل ص ١٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٩.

وينظر: إصلاح المنطق ص ٣٦٦، الإيضاح ص ٢٦٤، إيضاح شواهد الإيضاح ص ٣٣٣، الصحاح واللسان والتاج (بقل)، ونسبه في اللسان إلى مالك بن خويلد الهذلي.

ألصقته بالمقسم به أربعة أحرف، الواو والتاء وحرفين من حروف الجر وهما اللام و«من» في قولك: لله لا يؤخر الأجل، ومن ربي لأفعلن روماً للاختصاص، وفي التاء واللام معنى التعجب، وربما جاءت التاء في غير التعجب واللام لا تجيء إلا فيه، وأنشد سيويه لعبد مناة الهذلي^(١):

تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ

قال المُشْرَحُ: ما قبل البيت:

يَا مِيَّ إِن سَبَّاحَ الْأَرْضِ هَالِكَةٌ وَالْعُقْرُ وَالْأَرْآمُ وَالنَّاسُ
وَالْخُنْسُ لَنْ يُعْجِزَ الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ

وبعده:

(١) الكتاب ١٤٤/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٩٨/١، ٤٩٩ ونسبها إلى مالك بن خالد الخناعي الهذلي. قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: «وهذا البيت وجدته في بعض نسخ الهذليين يروي لمالك بن خالد الخناعي، ويروي أيضاً لأبي ذؤيب وأنشده سيويه لمالك بن خويلد الخناعي ورواه أبو الحسن الأخفش لأبي زيد الطائي. ولم ينشده لعبد مناة الهذلي كما زعم الزمخشري. وروي لأبي ذؤيب من قصيدة أولها..... وأورد الأبيات ثم قال: كذا وجدت أول البيت المذكور:

* يا مي لا يعجز الأيام ذو حَيْدٍ *

وأنشده أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي كتابه «الإقناع» لأمية بن أبي عائذ، وكذلك أنشده ابن السراج، ولم أره في شعره من كتاب الهذليين.

قال الجوهري: الحيدة: العقدة في قرن الوعل، والجمع حيود، وكل نتوء في القرن والجبل وغيرهما حَيْدَةٌ وحَيْدٌ أيضاً، مثال بدرة وبدر قال الهذلي:

* تاللة يبقى على الأيام ذو حيد *

..... البيت

فجاء به الجوهري بالتاء في اسم الله، وهي الرواية المشهورة...».

ولعل المرجح أنها لمالك بن خالد (يراجع شرح أشعار الهذليين ٢٢٧/١، ٤٣٩).

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢١١، المنخل ص ١٩٩، شرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٩.

وينظر: الكتاب ١٤٤/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٩٨/١، ٤٩٩، المقضب ٣٢٤/٢،

الأصول لابن السراج ٤٣٠/١، أمالي ابن الشجري ٣٦٩/١، الأشباه والنظائر ١٤٢/٣،

الخزائن ٣٦١/٢، ٢٣١/٤.

يا مَيُّ لَنْ يُعْجِزَ الْأَيَّامَ مُبْتَرِكُ فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَامٌ وَفِرَّاسُ
 الْحَنْسُ: تأخر الأنفِ عن الوجه مع ارتفاع قليلٍ في الأرنبة، والبقرُّ
 كلُّها خنس. قال الأزهري^(١): أراد بذي حَيْدٍ وَعَلًّا في قرنه أنابيب ملتوية
 وروايته فيه كسر الحاء. ويقال الحيد مواضع نواتي^(٢) في قرنه ويروى: «ذو
 حَيْدٍ» بفتح الحاء والرَّوَايَةُ الأولى أجودُ وهي المختارة عند البصريين.

والظيان: ياسمين البر. والأس: نقط^(٣) العسلِ تقع من النحل^(٤) على
 الحجارة فيستدلون بتلك النقط على مواضع النحل. المُبْتَرِكُ: هو المُعْتَمَدُ،
 والمراد به الأسد. والرَّزَامُ: هو المَصَوْتُ، والأسدُ إذا بَرَكَ على فريسته رَزَمَ.
 يقول: الآفات التي تقع في الدهر لا يسلم منها هذا الوعل الذي في رأس
 الجبلِ له ما يرعاه وما يشربه والظيان والأس إبهام.

قال جارُّ الله: «وتضم ميم «مِن» فيقال: مُن ربي إنك لأشْرُ، قال
 سيبويه^(٤): ولا تَدْخُلُ الضَّمَّةُ على «من» إلا هاهنا كما لا تدخل الفتحة في
 «لذن» إلا مع غدوة».

قال المُشَرِّحُ: ذكر سيبويه^(٥) أن من العرب من يقول: مُن ربي لأفعلن
 ومُن ربي إنك لأشْرُ، ولا يستعمل ضم الميم إلا في القسم، لأنهم جعلوا
 ضمها دلالة على القسم، لأنهم أبدلوا الواو من الباء دلالة على القسم.

قال جارُّ الله: «ولا تدخل إلا على ربي كما لا تدخل التاء إلا على
 اسم الله وحده، وكما لا تدخل أيمن إلا على اسم الله والكعبة، وسمع الأخفش
 مِن الله وتربي».

(١) تهذيب اللغة ١٩٠/٥.

(٢) في (أ): «نوات».

(٣-٣) في (ب): «نقط النحل تقع من العسل...».

(٤) الكتاب ١٤٥/٢.

(٥) الكتاب ١٤٥/٢.

قال المُشَرِّحُ: سببوه: لا يدخلون من في غير ربي لا يقولون: من الله لأفعلن، وإنما كان^(١) ذلك لكثرة القسم فتصرفوا فيه وأكثروا واستعملوا فيه أشياء مختلفة وسماع الأخص من المبادلة.

قال جارُّ الله: «وإذا حذف نونها فهي كالباء تقول: مِ الله مِ الله».

قال المُشَرِّحُ: يقال: مِ الله لأفعلن، وهي من أدوات القسم بمنزلة الواو في والله لأفعلن والتاء في تالله.

قال جارُّ الله: «ومن الناس من يزعم أنها من أيمن».

قال المُشَرِّحُ: قال بعضهم في مِ الله، أصلها من قولهم من ربي إنك لأشرفي القسم، حذف منها النون استخفافاً لكثرة استعمالهم إياها في القسم مع الدلالة على اختصاصها به، وبعضهم قال: أصلها: يمين لقولهم: يمين الله لأفعلن حذف منها الزوائد في هذا الموضع، لأنها كثيرة فيه غير مشكله، ولهذين الوجهين كسر الميم من كسرها. وبعضهم قال: أصلها أيمن الله لأفعلن حذف منها الزوائد لكثرة دورها في القسم خاصة وهو قول الأكثر، قالوا: ولهذا ضُمت هذه الميم هاهنا.

قال جارُّ الله: «(فصل) والباء لأصلتها تسبب عن غيرها بثلاثة أشياء: بالدخول على المضمرة كقولك: به لأعبدنه وبك لأزورن بيتك قال:

* فَلَا بِكَ مَا أَبَالِي . . . *

ويظهر الفعل معها كقولك حلفت بالله، وبالْحَلْفِ عَلَى الرَّجْلِ عَلَى سبيل الاستعطاف كقولك: بالله لما زرتني وبحياتك [أخبرني]، وقال ابن هَرَمَةَ^(٢):

(١) ساقط من (ب).

البيت في ديوانه ص ٧٠.

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ واقفاً بالبابِ
وقال:

* بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ نَعْمَى *»

[١٧٥/ب] قال المُشَرِّحُ: الباء يستعمل معها / الفعل كما في مررت يزيد ويترك
الفعل معه أيضاً كما في قولك: بالله لأخرجن. أمّا الواو فلا يستعمل معها
الفعل كما يستعمل مع الباء والسبب في ذلك أنك إذا قلت: حلفت بالله
احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون عقد يمين في الحال.
والثاني: أن يكون خبراً يمين قد سبقت، فإذا أبدلوا الواو من الباء
خلصوا الفعل لعقد اليمين، وهذا كان غرضهم في الإبدال فوجب أن لا
يستعمل معه الفعل حتى لا يختل ذلك الغرض.

= قال ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢١٤: «وجدت هذا البيت في أخباره التي رواها
حماد بن إسحاق بن إبراهيم قائماً بنفسه ولم أر معه غيره... قال إسحاق وحدثني أيوب بن
عباية قال: أنشدني ابن هرمة قوله:
بالله ربك إن دخلت فقل لها هذا ابن هرمة قائماً بالباب
فقال: كنت إذا استطعت، لا ولكني قلت:

* هذا ابن هرمة واقفاً بالباب *

وله قطعة في شعره أبياتها من نحو هذا البيت أولها:
طرقت عُليّة صُحْبَتِي وِرْكَابِي أَهلاً بِطَيْفِ عُليّةِ المُنْتَابِ
.....»

وأورد الأبيات مع شرح بعض مفرداتها، وهي موجودة في الديوان متفرقة جمعها جامعه من
المصادر على غير نظام وانفرد ابن المستوفي برواية قوله:
عرفان أني سوف أسفك عبطة دم بكرة معصوبة أو ناب
توجيه إعراب الشاهد وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢١٤، المنخل ص ١٩٩، شرح
المفصل لابن يعيش ١٠١/٩.
وينظر: الصناعتين ص ٧٤، الأحاجي النحوية ص ١٥، شروح سقط الزند ص ٤٢٤،
رصف المباني ص ١٤٦، الخزانة ٢١٢/٤.

صدرُ البيت الأول^(١):

أَلَا نَادَتْ أَمَامَةً بِاحْتِمَالٍ لِتَحْزُنِي فَلَا بِكَ مَا أَبَالِي

تمام البيت الثالث^(٢):

* وهل قَبَلْتُ بَعْدَ النَّوْمِ فَأَهَا *

(١) البيت لغويّة بن سلّمي بن ربيعة بن زيان يرثي جماعة من أهله، مع أبيات أنشدها أبو تمام في الحماسة ص ٢٨٥ (رواية الجواليقي).

ألا نادت أمامة باحتمال
فسيّري ما بدأ لك أو أقيمي
وكيف ترو عني امرأة بسين
وبعد أبي ربيعة عبد عمرو
ليحزنني فلا بك ما أبالي
فأيا ما أتيت فعن تقالي
حياتي بعد فارس ذي طلال
ومسعود وبعد أبي هلال
قال ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢١٣: «قال أبو محمد القاسم بن محمد الديرمتي [أحد شراح الحماسة رأيت شرحه] خبرتني بارتحالها ليحزنني ثم أظهر قلة المبالاة بها فقال: (فلا بك ما أبالي) على الدعاء، أي لا يقع ما أبالي أقسم بها. ويروى: (فلا بك ما أبالي) ويروى: (فأبك ما أبالي) أي: أبعدك الله، وهذا أجود معنى وأشبه بما بعده. التقالي: التباعض، أي: إن شئت سيري وإن شئت أقيمي فإني أفلأك على كل حال. وروي (فأيا ما فعلت) ويروى: (فأيا ما أتيت). ثم بين أن بغضه إياها ليس بخيانة من جهتها، ولكنه إنما سئم من عيشه بموت قومه. وفارس ذي طلال بالطاء غير معجمة، يقال: إنه فرسه، وذكر بعضهم إنه موضع ببلاد بني مرة وقتل هناك فنسبه إليه، والأول أظهر. وقوله: «ثم بين أن بغضه إياها ليس بخيانة من جهتها» لا يدل عليه لفظ البيت، وإنما أراد إنها إن سارت أو أقامت وأيهما فعلت فليكن عن بغض منها أو فقد شغله هلاك أهله عن أن يرتاع لفراق مثلها، والقالي هنا للواحد مثل قوله: طارقت النعل، يصف قلة مبالاته بفراق أمامة لشغل قلبه بموت أهله وهلاكهم».

وأقول: جاء في أسماء خيل العرب لأبي محمد الأعرابي ص ١٠٦: «ذو طلال: فرس أبي بن سلمى الضبي، قال غوية بن سلمة» وأنشد البيت.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢١٣، المنخل ص ٢٠٠، شرح المفصل لابن يعين ١٠١/٩.

وينظر: المسائل العسكرية ص ٨، الخصائص ١٩/٢، سر صناعة الإعراب: ١٠٤/١، ١٤٤، إيضاح شواهد الإيضاح ص ٣١٨ الإنصاف ص ٥٢٧.

(٢) البيت يروي لمجنون بني عامر في ديوانه ص ٢٨٦. توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢١٤، المنخل ص ٢٠٠، شرح

المفصل لابن يعين ١٠١/٩.

وينظر: المصنف ٢١/٣، المغني ص ٥٨٤، الخزانة ٢١٠/٤.

نُعْمَى - بضم النون - اسم امرأة «بعد النوم» بالنون، وخص ما بعد النوم، لأن الأفواه تتغير ساعتئذٍ، وفي عراقيات الأبيوردي^(١):

إِذَا مَضَعَتْ غَبَّ السَّرَى عَوْدَ إِسْحَلٍ وَفَاحَ عَلَمْنَا أَنْ مَشْرَبَهُ عَذْبُ
قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وتحذف الباء فينتصب المقسم به بالفعل المضمر،
قال^(٢):

* الْأَرْبُ مِنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ *

وقال^(٣):

* فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا *

(١) ديوان الأبيوردي: ٢٣٥/١.

(٢) تمامه:

* وَمِنْ قَلْبِي لِي فِي الطَّبَاءِ السَّوَانِحُ *

وابتيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٨٦١.

قال ابن المستوفي: «أنشده ابن السراج لذي الرمة، وكذا أنشده سيويه، وأنشده الشتمري اتباعاً لسيويه لذي الرمة وأنشده أبو جعفر النحاس لرؤبة، وهو بعيد عن نمطه، ولم يشتهر رؤبة بالقصيد... وفي النسخة معنى قوله: «في الطباء السوانح» يحتمل أحد معنيين: إما أن يكون أراد: أن قلبه يتنقل عن نصحي ومودتي كنتقل الطباء، ولم يرد سانحاً ولا بارحاً ولكنه أراد التنقل وصادفت القافية أنها على الحاء في وزن موسى فأتى بـ«السوانح» ولا قصد له السانح دون غيره أكثر من تنقله.

والوجه الآخر أن السانح من الطباء وغيرها: ما والاك ميامنه، والبارح ما والاك مياسره، وبعض العرب يتيمن بالسانح ويتشاءم بالبارح. وبعضهم يعكس هذا المعنى فيتشاءم بالسانح وйтиمن بالبارح فيكون قائل هذا الشعر ممن يرى ذلك وقال: ومن قلبه لي في طريق شؤم وغل».

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢١٥، المنخل ص ٢٠٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٩.

وينظر: الكتاب ٢٧١/١، ١٤٤/٢، شرحه لأبي سعيد ٢٣٢/٤، الأصول ٤٣٢/١، المخصص ١١١/١٣... وغيرها.

(٣) تقدم ذكره وتمامه:

* وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَبِكِ وَأَوْصَالِي *

وقال:

إذا ما الخُبْزُ تَأدَمَه بِلَحْمٍ فِتِلْكَ أَمَانَةَ اللَّهِ الثُّرَيْدُ^(١)
وقد رُوي رفع اليمين والأمانة عند الابتداء محذوف في الخبر.

قال المُشْرَحُ: «يمين الله» وإن كان مما لا يتطرق إليه التصديق والتكذيب و«يمين الله قسماً» يتطرق إليه ذلك لكن الجواب عنه ما مر في الصنف المتقدم.

قال جَارُ اللَّهِ: «ويضم كما يضم اللام في لاه أبوك».
قال المُشْرَحُ: زعم الخليل أن قولهم: لاه أبوك ولقيته أمس إنما هو لله أبوك ولقيته بالأمس ولكنهم حذفوا الجار تخفيفاً.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل) [وتحذف]»^(٢) الواو ويعوض منها حرف التنبيه في قولهم: لاه الله وذا، وهمزة الاستفهام في: الله وقطع همزة الوصل في: أفا الله.

قال المُشْرَحُ: علي بن عيسى: إنما جاز دخولها في القسم، لأن «ها» حرف تنبيه يحتاج إليه في المواضع التي يحال في بنائها على غيرها كما احتيج إليه في المبهم والقسم من تلك المواضع، لأنه يحال في بيانه على غيره من الفعل المحذوف منه وهو أحلف ونحوه فاحتيج فيه إلى «ها» لذلك.

تخميرٌ: أمّا «ها» التي في قولك: لاه الله فهي بدل من الباء وليس طريق بدلها من الباء كطريق بدل الواو منها، ولكن «ها» التي للتنبيه تضارع

(١) البيت بدون نسبة، ويقال أنه من صنع النحاة.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل ص ٢١٦، المنخل ص ٢٠١، شرح ابن يعيش ١٠٢/٩.

وينظر: الكتاب ٤٣٤/١، ١٤٤/٢، شرحه لأبي سعيد ٢٢٥/٣ الأصول ٤٣٣/١، وغيرها.

(٢) في (ب).

الباء من جهة أن الباء موصلة للأفعال، و«ها» لتنبية المخاطب لما بعدها فصارت موصلة أيضاً إلى ما بعدها فاعرفه [شيئاً]^(١) إعرابياً نقلته إليك بلفظ السلف، والذي يدل على أن هذه الحروف عوض عن الواو أنها لا يجتمع بها ألا ترى أنك إن قلت: أفولله لم يثبت.

قال جارُ الله: «وفي لاها الله ذا لغتان، حذف ألف «ها» وإثباتها».

قال المُشْرَحُ: إحدى اللغتين: أن تتصل الهاء باللام، واللغة الثانية أن تفصل بينهما الألف المجردة.

قال جارُ الله: «وفيه قولان:

أحدهما: قول الخليل، أن «ذا» مقسمٌ عليه، وتقديره لا والله للأمرُ ذَا، فحذف الأمر لكثرة الاستعمال ولذلك لم يجز أن يقال عليه فيقال: ها الله أخوك، على تقدير: ها الله لهذا أخوك.

والثاني: - وهو قول الأخفش - أنه من جملة القسم توكيدٌ له كأنه قال: ذا قسمي، قال: والدليل عليه أنهم يقولون: لاها الله ذا لقد كان كذا فيجئون بالمقسم عليه بعده».

قال المُشْرَحُ: إذا قلت: لاها الله ذا لقد كان كذا فعلى قول الخليل يقع «لقد كان كذا» تفسيراً لما أجمل في هذا الكلام في جواب القسم. وعلى قول الأخفش يكون هو الجواب نفسه، وكأنه حذف الأمر في قول الخليل ليكون حرف التنبية أقرب إلى اسم الإشارة وقول الخليل أسوغ وهذا لأنك متى أقسمت بشيء فلا حاجة إلى التنبية بأن ذلك قسمك. قوله: «ولذلك لم يجز أن يقاس عليه» استشهاد على أن الحذف لكثرة الاستعمال لا احتجاج لقول الخليل.

(١) في (ب).

قال جارُّ اللّٰه: «(فصلٌ) والواو الأولى في نحو ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾^(١) لِلْقَسَمِ ، وما بعدها لِلعَطْفِ كما تَقُولُ / : بالله فاللّٰه وبحياتك ثم [١٧٦/أ] يحاتك لأفعلن» .

قال المُشْرَحُ: في هذه المسألة تنبيه أن واو القسم - في الأصل - هي العاطفة، وإنما خرجت إلى معنى القَسَمِ لكونها موهمة في مثل هذه المواضع للقسم .

(١) سورة الليل: آية ١ .

[باب تخفيف الهمزة]

قال جارُّ الله: «ومن أصناف المشترك (تخفيف الهمزة).
يشترك فيه الأضرب الثلاثة، ولا تُخفف الهمزة إلا إذا تقدَّمتها شيءٌ فإن
لم يتقدمها شيءٌ نحو قولك ابتداء: أب أم إبل فالتحقيق ليس إلا».

قال المُشْرَحُ: تخفيف الهمزة وتحقيقها جائز إلا في نحو أخرج وجاءني
وأويدم فالتخفيف لغة قريش وأكثر أهل الحجاز وهو استحسان، والتحقيق لغة
قيسٍ وتميمٍ وهو قياس^(١).

حجة قيسٍ وتميمٍ أن الهمزة من حروف المعجم فتأدية الأصل فيها^(٢)
كتأديته في غيرها.

وحجَّةُ قريشٍ وأكثر أهل الحجاز أنها مستثناة لخروجها من أقصى
الحلق فكانت كالتَّهْوَع فتخفف.

تخمير^(٣): وفيما يخصها من التخفيف ثلاثة أوجه:

تليينها وهو جعلها بين بين وتفسير بين بين يجيء في هذا الصنف إن
شاء الله تعالى.

(١) نقل الأندلسي في شرحه ١٠٥/٥ شرح هذه الفقرة ولم يصرح بنقله عن الخوارزمي.

(٢) في (ب): «بها».

(٣) نقل الأندلسي في شرحه ١٠٦/٥ كلام الخوارزمي قال: «أصناف تخفيفها ثلاثة...».

وإبدالها وحذفها. والأصل تليينها؛ لأنه تخفيف الهمزة مع استيفائها من وجه ثم إبدالها؛ لأنه إذهاب للهمزة برمتها، وإن كان بعوض ثم حذفها وإن كان ذهاب للهمزة من غير عوض.

عدنا إلى كلام الشيخ [رحمه الله]^(١) الهمزة لا تخفف إلا إذا كانت مسبوقة بحرف فإذا لم يكن فالتحقيق ليس إلا، وذلك لأن تليينها يقربها من السكون، والابتداء بالساكن لا يصح.

قال سيويه: لا يجوز أن تجعل بين بين في التخفيف إلا في موضع يجوز أن يقع في موقعها حرف ساكن، ومما يبين ذلك أن توالي حرفان متحركان في أول بيت نحو (فعلون) حذفوا للخرم المتحرك الأول حتى يصير^(٢) (فَعول) عولن^(٢)، وقد توالى في (متفا) من (متفاعلن) ثلاث متحركات فلم يخرمونه لما كان الثاني من متفاعل^(٣) [ثلاث متحركات فلم يخرمونه لما كان الثاني من (متفا)]^(٣) قد سكن للزحاف فإذا سكن للزحاف لزمه أن يتبدىء بساكنين فإذا كانوا قد رَفُضُوا ما يؤدي إلى الابتداء في التقاء الساكنين^(٤) فلأن يَرَفُضُوا الابتداء بالساكن نفسه أولى.

فإن سألت: فكيف لا تخفف إبدالها وحذفها؟.

أجبت: أمّا الإبدالُ فلأنه لا يكون إلا في همزة ساكنة أو متحركة ما قبلها مدّة أو مفتوحة ما قبلها مكسور أو مضموم على ما يساق إليك، وكل ذلك منتفٍ هاهنا. أمّا الحذفُ فلا يكون إلا إذا تقدمها ساكنٌ وذلك أيضاً هاهنا غير موجود.

قال جارُّ الله: «وفي تخفيفها ثلاثة أوجه، الإبدال، والحذف، وأن

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب).

(٣ - ٣) في (ب): «فعلون عولن، وقد توالى...».

(٤) ساقط من (ب).

تُجعل بين بين، أي: بين مخرجها وبين مخرج^(١) الحرف الذي^(٢) منه حركتها.

قال المُشْرَحُ: سميت^(٣) بين بين لضعفها قال عبيد بن الأبرص^(٤):

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

الجوهري^(٥): أي: يتساقط ضِعْفًا غير [معتدٍ]^(٦) به، كأنه بين الحي والميت فإذا كانت الهمزة مفتوحة جعلت الألف بين الألف والهمزة، وإن كانت مكسورة جعلت بين الباء والهمزة^(٧).

قال جارُ الله: «ولا تخلو [إما]^(٨) أن تقع ساكنة فيبدل منها الحرف الذي منه حركة ما قبلها كقولك: راس وقرات و ﴿إِلَى الْهُدَى آيْتًا﴾^(٩) وبيير وجيت ﴿وَالذِّيْتُمِينَ﴾^(١٠) ولؤم وسؤق و ﴿يَقُولُونَ﴾^(١١)».

قال المُشْرَحُ: الهمزة إذا كانت ساكنة وما قبلها متحرك أبدل منها الحرف الذي منه حركة ما قبلها وذلك نحو رأس فإن الهمزة فيه ساكنة وما قبلها مفتوح فيبدل منها ألف؛ لأن حركة ما قبلها وهي الفتحة من الألف. ونحو بئر فإن الهمزة فيه ساكنة وما قبلها مكسور فيبدل منها ياء؛ لأن حركة

(١) في (أ): فقط، غير موجود في نسخة المفصل (خ).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) نقل الأندلسي في شرحه ١٠٦/٥ شرح هذه الفقرة.

(٤) تقدم ذكره.

(٥) الصحاح ٢٠٨٤/٥ (بين).

(٦) في (أ): «معنى» وما أثبتته في (ب) يوافق نص الأندلسي والصحاح.

(٧) في (ب): «بين الهمزة والألف».

(٨) في (أ): «من».

(٩) سورة الأنعام: آية ٧١.

(١٠) سورة البقرة: آية ٢٨٣.

(١١) سورة التوبة: آية ٤٩.

ما قبلها وهي الكسرة من الياء. ونحو لثم فإنَّ الهمزة فيه ساكنة وما قبلها مضمومٌ فيبدل منها واو؛ لأن حركة (١) ما قبلها وهي الضمة من الواو.

[١٧٦/ب] فإن سألْتَ: فلم لا تُجعل الهمزة هاهنا بين بين / [أو] (٢) تحذف؟.

أجبتُ: أما جعلها بين بين فغير ممكن؛ لأنه لا حركة فيها. وأما حذفها فلأن الإبدالَ أسهلُّ منه.

قال جارُ الله: «وإما أن تقع متحركةً ساكناً ما قبلها فينظر إلى الساكن فإن كان حرفَ لينٍ نظر فإن كان ياءً أو واواً مدَّتَيْن زائدتين أو ما يشبه المدَّة كياء التَّصغير قلبت إليه، وأدغم فيها كقولك: خطيَّة ومقروَّة وأفيسُّ [تصغير أفؤس].»

قال المُشرِّحُ: الهمزة إذا كانت متحركةً لا تخلو من أن يكون ما قبلها ساكناً أو لا يكون، فلئن كان ساكناً فلا يخلو من أن يكون مدَّة أو لا يكون، فلئن كان مدَّة لا يخلو من أن يكون ياءً أو واواً أو ألفاً، فإن كان ياءً أو واواً قلبت إليه وأدغم فيها كقوله: خطيَّة ومقروَّة.

فإن سألْتَ: فكيف لم تحذف الهمزة هاهنا وتلقى على ما قبلها حركتها كما في مسألة: مَنْ ابوك.

أجبتُ: لأنَّ (٣) ما قبل الهمزة مدَّة قابلة للسكون بخلاف واو ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ (٤) ليست للتصغير، وكذلك أفيسُّ تصغير أفؤس جمع فاسٍ.

فإن سألْتَ: فما قبل الهمزة في أفيسُّ يشهد أن الياء فيها ليست بهذه،

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ): «ولا».

(٣) نقل الأندلسي في شرحه ١٠٧/٥ شرح هذه الفقرة فقال: «قال الخوارزمي: لم يحذف هاهنا، لأن ما قبلها مدَّة...».

(٤) سورة التوبة: آية ٤٢.

لأن المدة وهي حرف من حروف اللين إذا كان ما قبلها من جنسها؟ .
أجبت: المعنى بالمدة ما كانت مدةً حَقْبِيَّةً زائدةً، أو جاريةً مجرى
المدة، وباء التَّصْغِيرِ جاريةً مجرى المدة لوجوه:

أحدها: أن بَاءَ التَّصْغِيرِ ساكنةٌ أبداً غير إلحاقية، وهي زائدة، وكانت
بمنزلة المدة فيما ضربناه من المسألتين، ويشهد لكونها بمنزلة المدة أن
التصغير بمنزلة التكريس على ما مضى في صنف التَّصْغِيرِ بيانه، والياء في
دريهم بمنزلة الألف في دراهم.

الثاني: أنهم كسروا كُعبِيَّاً وَخُمَيْلًا على كعتان وخملان، كما كسروا
وليداً وظليماً على ولدان وظلمان.

الثالث: أنهم أجروا ياءَ خُوَيْصَةَ مجرى المدة في جواز التقاء الساكنين
[بخلاف ما لو] (١) كانت الياء المفتوح ما قبلها في غير المصغر لم يجز أن يقع
بعده المُدْغَم، لأنه جمع بين ساكنين.

فإن سألت: فكيف لم تلين هاهنا الهمزة أو لم تحذف؟ .
أجبت: أما التَّليينُ فغيرُ ممكنٍ هاهنا لأن تليينها على ما ذكرناه بمنزلة
تسكينها وتسكينها غير ممكن هاهنا. أما الحذفُ فلأنَّ القلبَ أهونُ بليتين.

قال جارُّ الله: «وقد التزم ذلك في نبيِّ وبرية» .
(٢) قال المُشَرِّحُ: «إنما التزم ذلك لكثرة دورهما في الشعر» (٢).
قال جارُّ الله: «وإن كان ألفاً جعلت بين بين كقولك: تَسْأَلُ وَتَسْأَلُ،
وقايل» .

قال المُشَرِّحُ: إن كان ما قبل الهمزة ألفاً جعلت بين بين.

(١) في (أ): «متى كانت» .

(٢ - ٢) ساقط من (ب) .

فإن سألت: أليس^(١) يلزم من ذلك التقاء الساكنين حكماً.

أجبت: بلى لكن لضرورة، وهذا لأنه لا حذف هاهنا ولا إبدال فتعين جعلها بين بين. أما أنه لا حذف فلأن الحذف إنما يكون حيث يقبل ما قبل الهمزة، الحركة وما قبل الهمزة هاهنا الألف، والألف لا تقبل الحركة. أما أنه لا إبدال، فلأن الإبدال إنما يكون في موضعين:

أحدهما: أن تسكن الهمزة ويتحرك ما قبلها.

والثاني: أن تتحرك الهمزة وما قبلها مدة غير الإدغام أو ما قبلها مضموم أو مكسور ليلزم الإبدال فوق التعارض [بين] ما ذكرنا^(٢) من الدليل، وبين^(٣) ما ذكرتموه فلا بد من الترجيح، والترجيح^(٤) بما ذكرناه؛ لأن الهمزة هاهنا وإن كانت ساكنة حكماً فهي متحركة حقيقة، ألا ترى أنه يعتدونه^(٥) في الوزن حرفاً متحركاً بدليل قول كثير^(٥):

أَنَّ زَمَّ أَجْمَالٌ وَفَارَقَ جِيزَةٌ وَصَاحَ غُرَابٌ الْبَيْنِ أَنْتَ حَزِينُ

وهذا لأن وزن قولك: «إن زَمَّ» في العروض (فعلولن).

قال جار الله: «وإن كان حرفاً صحيحاً أو ياءً أو واواً أصليتين أو مزيدتين لمعنى أقيت عليه حركتها وحذفت كقوله مسلة والخبء ومن بوك وكم بلك وجيل وحبوه وأبويوب وذومرهم وأبتغي مره وقاضويك».

قال المُشَرِّحُ: إنما تحذف الهمزة هاهنا، لأن التليين والإبدال فيها غيرُ

(١) نقل الأندلسي في شرحه ١٠٨/٥ شرح هذا الموضع.

(٢-٢) ساقط من (ب) والعبارة ذهبت في اختصار الأندلسي للنص.

(٣) في (ب): «لما ذكرناه». والعبارة ذهبت في اختصار الأندلسي للنص.

(٤) في (أ): «يعتدونها» وما ذكرته من (ب) هي عبارة الأندلسي أيضاً.

(٥) ديوان كثير ص ١٧٠.

والشاهد في: الخصائص ١٤٤/٢، المنصف ١٩٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش

. ١١٣/٩

ممكنين . أمّا التليين فليسكون ما قبلها، وأمّا الإبدال فلأنه إنما يكون بالحرف
الذي منه حركة ما قبلها ولا حركة لما قبلها لأنه ساكنٌ / . [١/١٧٨]

قال جارُ الله: «وقد التزم ذلك في باب أرى وترى ويرى» .
قال المُشْرَحُ: «العلة في التزام الحذف هاهنا ما ذكرناه في نبي وبرية» .
قال جارُ الله: «ومنهم من يقول المراه والكماء فيقلبها ألفاً، وليس
بمطردٍ، وقد رآه الكوفيون مطرداً» .
قال المُشْرَحُ: وفيه وجهان:

أحدهما: أنه نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها [فتحرك] وبقيت
الهمزة ساكنة حتى صارت بمنزلة همزة رأس فقلبت ألفاً .

الثاني: أنه أجرى الساكن لمجاورة المتحرك مجرى المُتحرّك ومن^(١)
ثمّ أجاز سيبويه الإمالة وتركها في مصباح ومقلات .

أمّا تركها فلمجاورة الحرف المستعلي وهو الصّاد والقاف والفتحة
الواقعة بعدهما فصارا كأنهما صباح وقلات بالفتح، وذلك مما لا يجوز إمالته
هاهنا .

أمّا الإمالة فلمجاورة الضّاد والقاف والكسرة الواقعة قبلها فصارا كأنهما
صباح وقلات فتقدر الفتحة على الهمزة كأنها على ما قبلها فيصير بمنزلة رأس
تجعلها بين بين .

[تخميم: اعلم^(٢) أن جعل الهمز بين بين]^(٣) من أنواع التخفيف،
وذلك لا يكون إلا في الهمزة المتحركة؛ لأن الهمزة إذا جعلت بين بين فقد

(١) نقل الأندلسي في شرحه ١١٠/٥ شرح هذه الفقرة .

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ١١١/٥ ولم ينص .

(٣) ساقط من (أ) .

جُعِلت بين الساكن والمتحرك وذلك إنما يقع تخفيفاً إذا كانت الهمزة متحركة، أما إذا كانت ساكنة ثم جعلت بين بين فذاك يقع تثقيلاً لا تخفيفاً، وكما لا يكون ذلك إلا في الهمزة المتحركة لا يكون أيضاً إلا في المتحرك ما قبلها، ضرورة أن الهمزة إذا جُعِلت بين بين فقد جُعِلت بمنزلة الساكن فإذا كان ما قبلها ساكناً أيضاً لزم من ذلك اجتماع الساكنين لا على حدّه وذلك لا يجوز^(١).

فأقول: الهمزة المجعولة بين بين على سبعة أضرب: وذلك أن الهمزة إذا تحركت وتحرك ما قبلها فإما أن تكون الهمزة مفتوحة وما قبلها مفتوح أو مكسور أو مضموم فيجوز جعلها بين بين [بمنزلة جعلها ألفاً، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، ولا يجوز جعلها بين بين]^(٢) فيما إذا كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً. وإما أن تكون الهمزة مكسورة وما قبلها مكسور أو مضموم أو مفتوح فيجوز في هذه الصور جعلها بين بين وذلك: من عند ابك وسئل وسيم إلا عند الأخفش في المكسورة المضموم ما قبلها فإنه لا يجعلها بين بين وإنما يقلبها ياءً محضةً.

وأما أن تكون الهمزة مضمومة قبلها مضموم أو «مكسور أو مفتوح»^(٣) نحو هذا عبد أختك ويستهنئون ولؤم فيجوز في هذه الصور أيضاً جعلها بين بين إلا عند الأخفش في المضمومة المكسور ما قبلها فإنه يقلبها ياءً محضةً.

احتج الأخفش^(٤) بأن الألف لما لم تفتح بعد الكسرة والضمة الحقوا بالألف في هذا الباب ما يقاربها وهو الهمزة المفتوحة المجعولة بين بين، فلم يوقعوها بعد الضمة والكسرة، وكذلك الواو الساكنة لما لم تقع بعد

(١) نقل الأندلسي في شرحه ١١١/٥ شرح هذه الفقرة فقال: «قال الخوارزمي...».

(٢) ساقط من (ب).

(٣-٣) في (ب) «أو مفتوح أو مكسور».

(٤) نقل الأندلسي في شرحه ١١١/٥ شرح هذه الفقرة.

المكسورة لم يقع بعدها أيضاً ما يقاربها وهي الهمزة المضمومة المجعولة بين بين، وهكذا تقول في الهمزة المكسورة بعد الضمة بأن الياء الساكنة المكسورة لما لم تقع بعد الضمة لم يقع بعدها أيضاً ما يقاربها وهي الهمزة المكسورة المجعولة بين بين.

حجّةُ سيويه والخليل أن إيقاع الألف بعد الكسرة والضمة ممتنع، وأما إيقاع الواو الساكنة بعد الياء أو الياء الساكنة بعد الواو فغير ممتنع. واحتجاج الأخصس أقوى.

قال جارُّ الله: «وأما أن تقع متحركة متحركاً ما قبلها فتجعل بين بين كالك: سأل ولؤم وسئل».

قال المُشَرِّحُ: الهمزة إذا وقعت متحركة متحركاً ما قبلها جعلت بين بين.

فإن سألت: فكيف لم تُقلب أو لم تُحذف؟
أجبت: لأنَّ الأصلَ في تخفيف الهمزة هو [التلين]^(١) على ما ذكرناه في أول الصنف.

قال جارُّ الله: «إلا إذا انفتحت وانكسر ما قبلها أو انضم قلبت ياء أو واواً محضة كقولك: مير وجون».

قال المُشَرِّحُ: الهمزة^(٢) إذا وقعت مفتوحة / وما قبلها مكسور أو [ب/١٧٨] مضموم قلبت ياءً أو واواً، لأنها لو جعلت كما هو مذهب يونس وأكثر النحويين بين بين لصارت بمنزلة الألف، والألف لا يكون قبلها إلا مفتوحاً.
فإن سألت: فهلاً كان تخفيف الهمزة في سئل أن تقلبها واواً كما إذا

(١) في (أ): «اللين».

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ١١١/٥ شرح هذه الفقرة.

كانت مفتوحة في نحو جون والتودة وفي المنفصل هذا غلاموبيك؟

أجبتُ: إنما لزم^(١) قلبها فيما ذكرته من الصور واواً، لأنك في التخفيف لا تخلو من أن تقلبها واواً أو تجعلها بين بين، ولم يصح أن تجعلها فيها بين بين، لأن ما قبل الهمزة المجعولة بين بين لا يكون مضموماً، كما لا يكون ما قبل الألف كذلك فأخلصتها واواً إذا [انضم]^(٢) ما قلبها وياءً إذا انكسر ما قبلها بخلاف نحو سئل فإنه لم يمتنع فيه أن يجعلها بين بين، لأن في الكلام ياءً مكسوراً ما قبلها. ضمة نحو صيد في هذا المكان وحيى فيه وحيى باللام.

قال جارُّ اللّهِ: «والأخفشُ يقلِبُ المضمومةَ المكسورةَ ما قبلها ياءً فيقول: يستهزيون».

قال المُشَرِّحُ: احتج الأخفش^(٣) بأنه لا حذف ولا تليين للهمزة بجعلها بمنزلة التقاء الساكنين فيلزم التقاء الساكنين.

حجّة غيره من وجه هو^(٤) بمنزلة يقتضي ومن وجه آخر بمنزلة القوم^(٥) يقتضون فلا يجوز.

قال جار اللّهِ: «وقد يُبدل منها حرف اللين فيقال: منساة، ومنه قول الفرزدق:

* فَاَرَعِي فَرَاةَ لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ *

وقول حسان:

(١) في (ب): «يلزم».

(٢) في (أ): «انكسر».

(٣) نقل الأندلسي في شرحه ١١٢/٥ شرح هذه الفقرة.

(٤) في (ب): «بمنزلة هو...».

(٥) في (ب): «يقوم».

* سَأَلَتْ هُذَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً *

وقول ابنه عبد الرحمن:

* يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي *

قال المُشَرِّحُ: الهمزة إذا وقعت متحركة متحركاً ما قبلها فإنها^(١) تقلب إلى الحرف الذي منه حركة ما قبلها، لكن الأصل منها هو التلّين. في قراءة الحسن^(٢) ﴿أَنْبِيَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ بمنزلة أعطيهم، وتقول العرب: قرئت وتوضيت^(٣) ونحو^(٤) ﴿أَنْ تَبْوِيَا﴾ قال ابن جني^(٥): وهذا ضعيف في اللغة، لأنه بدل لا تخفيف، والبدل لا يجوز عندنا إلا في ضرورة الشعر.

صدر بيت الفرزدق^(٦):

(١) في (ب): فإنما.

(٢) سورة البقرة: آية ٣٣، والقراءة في المحتسب ٦٦/١.

(٣) قال أبو الفتح في الخصائص ١٥٣/٣: «وحدثنا أبو علي قال: لقي أبو زيد سيويه فقال له: سمعت العرب تقول قرئت وتوضيت فقال له سيويه كيف تقول في أفعل منه فقال: أقرأ

...»

(٤) سورة يونس: آية ٨٧، والقراءة في البحر المحيط ١٨٦/٥.

(٥) الخصائص ١٥٣/٣، ونقله الأندلسي في شرحه ١١٢/٥ عن الخوارزمي.

(٦) ديوان الفرزدق ٥٠٨/٢ وبعده:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَشْنِ فَرْزَاةٍ أَمَرَتْ أَنْ سَوْفَ تَطْمَعُ فِي الْإِمَارَةِ أَشْجَعُ
إِنَّ الْقِيَامَةَ قَدْ دَنَتْ أَشْرَاطُهَا حَتَّى أُمِيَّةٍ عَنِ فَرْزَاةٍ تَنْزَعُ
قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: «ولما ولي خالد بن عبد الله القسري على عمر بن

هيرة قال رجل من بني أسد يجيب الفرزدق:

عَجِبَ الْفَرْزَدِقُ مِنْ فَرْزَاةٍ إِذْ رَأَى عَنْهَا أُمِيَّةً بِالْمِشَارِقِ تَنْزَعُ
فَلَقَدْ رَأَى عَجَبًا وَأَحْدَثَ بَعْدَهُ أَمْرٌ تَضِجُ لَهُ الْقُلُوبُ وَتَفْرَعُ
بَكَتِ الْمَنَابِرُ مِنْ فَرْزَاةٍ شَجْوَهَا فَالْيَوْمَ مِنْ قَسْرِ تَذُوبٍ وَتَجْرَعُ
وَمُلُوكٌ خِنْدَفَ أَسْلَمُونَا لِلْعَدَى لَهُ دَرٌ مَلُوكْنَا مَا تَضْنَعُ
كُنَّا كِتَارِكِيَةً بِنِيهَا جَانِبًا سَفَهَاً وَغَيْرَهُمْ تَقُوتُ وَتُرْضِعُ

والأسدي المذكور: هو إسماعيل بن عمار. الأغاني ٣٧٩/١١.

والأبيات وقصتها في الكامل للمبرد ص ٦٢٤، ٩٨٤.

وما نقله المؤلف هنا في شرح البيت هو عينه كلام ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب =

راحت بمسلمة البغال عشية فارعي فزارة..... البيت
قبله:

نزع ابن بشر وابن عمرو قبله وأخو هراة لمثلها يتوقع
ابن بشر: هو عبد الملك [بن بشر]^(١) بن مروان، عزل عن البصرة وكان
أميرها، وابن عمرو هو سعيد بن عمرو بن الحارث بن الحكم بن أبي العاص
عزل عن الكوفة وسار مسلمة عن العراق إلى الشام وقد ولي عمر بن هُبيرة
الفَزَارِيّ وقال بعضُ الرواة: هو محمد بن عمرو بن الوليد بن عقبة أخو هراة
سعيد بن الحارث بن الحكم.
تمامُ بين حسان^(٢):

= ٢٩٤/٢

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢١٧، المنخل ص ٢٠٢، شرح
المفصل لابن يعيش ١١١/٩.
وينظر: الكتاب ١٧٠/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٩٤/٢، المقتضب ١٦٧/١،
الخصائص ١٥٢/٣، المحتسب ١٧٣/٢، ضرائر القزاز ص ٢٠٥، أمالي ابن الشجري
٨٠/١، نظم الفرائد ص ٢٠٢، ضرائر ابن عصفور ص ١١٧، ٢٢٩، المقرب ١٧٩/٢،
ويروى صدر البيت:

* ومضت بمسلمة البغال عشية *

وورد البيت في شعر عبد الرحمن بن حسان ص ٣١.

(١) عن شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي.

(٢) ديوان حسان ص ٤٤٣.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المُحصل ص ٢١٧، المنخل ص ٢٠٢، شرح
المفصل لابن يعيش ١١١/٩، ١١٤، شرحه للأندلسي ١١٣/٥.

وينظر: الكتاب ١٣٠/٢، شرحه للسيرافي ٢٣٤/١، الكامل ص ٦٢٦، المقتضب
١٦٧/١، الخصائص ١٥٢/٣، المحتسب ٩٠/١، شرح شواهد الشافية ص ٣٣٩.

قال البغدادي في شرح شواهد شرح الشافية: قال صاحب «مختصر أسد الغابة»: إن أبا
كبير الهذلي الشاعر أسلم ثم أتى النبي ﷺ فقال: أحل لي الزنا فقال: أتحب أن يؤتى إليك
مثل ذلك؟ قال: لا، قال: فأرض للناس ما ترضى لنفسك، قال: فادع الله أن يذهب ذلك
عني وقال حسان يذكر ذلك». وأورد بيتين أحدهما الشاهد ثم قال: «وزاد ابن هشام في السيرة
بعدهما بيتين آخرين هما.....».

* ضَلَّتْ هُدَيْلُ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ *^١

أبو سَعِيدِ السِّيرَافِيِّ : الفاحشة التي سألت هذيل رسول الله ﷺ : هي أن يُبيح لهم الزَّنا .

ما قبل البيت الذي لعبد الرحمن^(١) :

فَأَمَّا ذِكْرُكَ الْخُلَفَاءِ مِنْكُمْ فَهُمْ مَنَعُوا وَرِيدَكَ مِنْ وَدَاجِي
وَلَوْلَاهُمْ لَكُنْتَ كَعَظْمِ حُوتٍ هَوَى فِي مُظْلَمِ الْغَمْرَاتِ دَاجِي
وَكُنْتَ أَذْلُ مِنْ وَتِدِ بَقَاعٍ يُشَجِّجُ البيت

يهجو عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص . يقول : لولا أن الخلفاء منكم لَوَدَجْتُ في^(٢) حلقك وإلا^(٣) لكنت كعظم سمكة وقع في البحر لا يشعر به . والغمرة من الماء قدر ما يغمر الرَّجُل .

= وأورد الأبيات الأربعة محقق الديوان الدكتور وليد عرفات .

وينظر : السيرة النبوية ص ٦٤٦ ، ١٨٠/٢ ، أسد الغابة ٦/٢٦٢ ، الإصابة ٧/٣٤٣ .

(١) شعره ص ١٨ ، عن الأخبار الموفقيات ص ٢٥٥ .

وهي نقض لقصيدة عبد الرحمن بن الحكم التي منها [عن الأخبار الموفقيات] :

وللأنصارِ أَكَلٌ فِي قِراها لَخَبِثَ المَطْعَمَاتِ مِنَ الدِّجَاجِ
وَأرْبِي مِنَ خَمِيرِهِمْ وَأَبْقِي عَلَى لُؤْمِ السَّهْوَانِ مِنَ الرِّتَاجِ
قال المبرد في الكامل ١/٣٤٢ : «فكتب معاوية إلى مروان أن يؤدبهما وكانا تقاذفا فضرب عبد الرحمن بن حسان ثمانين وضرب أخاه عشرين فقبل لعبد الرحمن بن حسان قد أمكنك في مروان ما تريد فأشد بذكره وارفعه إلى معاوية فقال : إذا - والله - لا أفعل وقد حدني كما يحد الرجال الأحرار وجعل أخاه كنعف عبد ، فأوجعه بهذا القول» .

توجيه إعراب البيت وشرحه في : إثبات المحصل ص ١١٦ ، المنخل ص ٢٠٢ ، شرح

المفصل لابن يعيش ٩/١١١ ، ١١٣ ، شرحه للأندلسي ٥/١١٢ .

وينظر : الكتاب ٢/١٧٠ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٣٠٦ ، المقتضب ١/١٦٦ ، الكامل

١/٣٤١ ، ٦٢٦ ، ٦٢٨ ، الأضداد ص ٢٩ ، المحتسب ١/٨١ ، الخصائص ٢/١٥٢ ، نظم

الفرائد ص ٢٠١ ، شرح شواهد الشافعية ص ٣٤١ .

وشرح هذا البيت بألفاظه عن ابن السيرافي .

(٢) ساقط من (ب) موجود في شرح ابن السيرافي .

(٣) في (ب) : «ولكننت» .

قال جَارُ اللَّهِ: «قال سيبويه: وليس بقياس متلثب، وإنما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذي تبدل التاء من واوه نحو أتلج».

قال المُشْرَحُ: يقول [الشيخ] (١): كما أن إبدال التاء من الواو غير كثير فكذلك الإبدال من هذه الهمزة.

فإن سألت: فكيف تصنع مع هذا التضييق الشديد بما حشى به أشعار المتقدمين والمتأخرين من تخفيف الهمزة نحو:

* لَمْ يُنْسِهْ عِنَانِ الْحَالِ أَحْبَارُ *

إنما (٢) هو لم ينسئه بالهمز، وبيت السقط (٣):

* أَدْنَى الْفَوَارِسِ مَنْ يُغَيِّرُ لِمَغْنَمِ *

وإنما أدناً من الدّناءة، ومنه بيت أبي تمام (٤):

كَلِّفَ بَرَبُ الْحَمْدِ يَزْعُمُ أَنَّهُ [لا يُبْتَدَى بِدءٍ] إذا لم يُتَمَمِ
وهو من ابتداء الأمر / وفي «الحماسة» (٥):

وَحَسْبُكَ مِنْ ذَلٍّ وَسُوءِ صَنِيعَةٍ مُنَاوَاةُ ذِي الْقُرْبَى وَأَنْ قِيلَ قَاطِعٌ
وفي الحديث (٦): «إنه أتى بأسير يرعد فقال: أدفوه» وعليه

(١) عن شرح الأندلسي ١١٣/٥، ونقل شرح هذه الفقرة.

(٢) في (ب): «إنها».

(٣) شروح سقط الزند ٣٢٧/١.

(٤) شرح ديوان أبي تمام للتبريزي ٢٥١/٣ وروايته هناك:

كلف برب الحمد يزعم أنه لم يبتدا عرف إذا لم يتم
(٥) الحماسة ص ١٢٣ (١٣٨) (رواية الجواليقي) ثلاثة أبيات لمحمد بن عبد الله الأزدي وهي:

ولا أدفع ابن العم يمشي على شفا وإن بلغتنى من أذاه الجناذع
ولكن أواسيه وأنسى ذنوبه لترجعه يوماً إلى الرواجع
وحسبك من ذل وسوء صنيعه مناواة ذي القربى وأن قيل قاطع

(٦) في غريب الحديث لأبي عبيد ٣٣/٤: «ومنه الحديث المرفوع أنه أتى بأسير فقال لقوم منهم:

أذهبوا به فأدفوه يريد الدفء من البرد فذهبوا به فقتلوه فواده رسول الله ﷺ.

﴿ تَأْكُلُ مَنَسَاتَهُ ﴾^(١) على قراءة [من]^(٢) قرأها بقلب الهمزة ألفاً، و﴿ قَدْ كَانَ لِسَبَا ﴾^(٣) وفي قراءة الزُّهري^(٤): ﴿ وَيَبْدَا خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴾، ﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا كَيْفَ يَبْدَا ﴾^(٥) كَيْسَعَى، وفي لغة أهل المدينة بَدَيْنَا كسعيناً؟

أجبت: ذلك المحصول على لغة قريش، وعن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: قرأت القرآن على مُجاهد وسعيد بن جُبَيْر، وهما قرآ على ابن عباس، وقرأ ابن عباس على أبي بن كعب، وقرأ أبي على النبي ﷺ [وسلم] وأبي ليس يحفظ عن النبي ﷺ] ولا عن أحدٍ من قُريش أنه همز؛ لأنَّ الهمزَ ليس من شأنها وفيه أيضاً من علامة الإسنادية ترك الهمزة يعني [في المحراب]^(٦).

قال جارُّ اللِّه: «(فصل) وقد حذفوا الهمزة في كُلِّ ومُرٌ وخُذ حذفاً غير قياسي ثم التزموه في اثنين دون الثالث، ولم يقولوا أُوخذ ولا أوكل، قال تعالى^(٧): ﴿ وَأَمْرٌ أَهْلَكَ ﴾.

قال المُشَرِّحُ: المراد «بائنين» و«وكل» و«خذ» ونقل الراء لم يحذف [وحذف]^(٨) فيهما، [لأنهما]^(٨) أكثر استعمالاً.

(١) سورة سبأ: آية ١٤، وهي قراءة أبي عمرو ونافع وأبو جعفر واليزيدي والحسن وزيد ويعقوب في السبعة ص ٥٢٧، التيسير ص ١٨٠، الكشاف ٢٨٣/٣، البحر المحيط ٢٦٧/٧، النشر ٣٤٩/٢.

(٢) في (ب).

(٣) سورة سبأ: آية ١٥، قراءة حمزة وهشام. الكشاف ٢٨٤/٣.

(٤) سورة السجدة: آية ٧، وقراءة الزُّهري في البحر المحيط ١٩٩/٧.

(٥) سورة العنكبوت: آية ١٩، وهي قراءة الزُّهري أيضاً: المحتسب ١٦١/٢.

(٦) في (أ) «المحرابات»، وفي (ب) «يعني المحراب» والتصحيح عن شرح الأندلسي.

(٧) سورة طه: آية ١٣٢.

(٨) في (ب).

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وإذا خففت همزة الأحمر على طريقها فتحركت لام التعريف اتجه [لهم في ألف الوصل]»^(١) طريقان حذفها وهو القياس، وابقاؤها لظرو الحركة، فقالوا لحمراً والحمر».

قال المُشَرِّحُ: ونظيرها^(٢): رمأتا على لغة من يقول ذاك ورمتا، فمن قال رماتا فقد أجرى العارض مجرى الأصلي^(٣)، ومن قال: رمتا لم يعتد بالعارض.

فإن سألت: فهل يجوز على هذا أن تقول في جوب و[جيل]^(٤) مخففي حوِّب و[جئل]^(٥) حاب و[جال]؟

أجبت: روي عن الشيخ أبي علي الفارسي أنه ما أجاز ذلك. وهذا لأن الواو والياء فيهما إبطاء من إسقاط همزة الوصل. ألا ترى أن استحالة أن لا يعلن وإن قام الموجب للإعلال وذلك في نحو الجورة، والحركة فلأن همزة الوصل فإنها لا تستبقى مع الموجب للإسقاط.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومثل لحمر ﴿عادُلولي﴾^(٦) في قراءة أبي عمرو».

قال المُشَرِّحُ: الكلام في هذه المسألة مبني على مقدمتين.

إحدهما^(٧): أن اللام والنون متقاربان ويشهيه له أصيلان في جمع أصيل محقراً كأنهم كسروا أصيلاً على أصلان^(٨) كقضييب وقضبان ورغيف

(١) في (أ): «لهمز اللام».

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ١١٤/٥ شرح هذه الفقرة.

(٣) في (أ): «الأصل» وما أثبتته من (ب) هو نص الأندلسي أيضاً.

(٤) في (أ): «وحيهلك».

(٥) في (أ): «وحياك».

(٦) سورة النجم: آية ٥٠.

وقراءة أبي عمرو في التيسير ص ٢٠٥، الكشف لمكي ٢٩٦/٢.

(٧) نقل الأندلسي في شرحه ١١٤/٥ شرح هذه الفقرة.

(٨) في (أ): «أصيلان».

ورغفان، ثم أبدلوا من النون لأمأ حتى صار أصيلاً ثم صغروه، ومن ثم قالوا: لعلي في لعلي، كراهية لاجتماع المتقاربات كما قالوا: إني في إني فراراً من اجتماع المتجانسات، وهذا لأن اللام وإن كانت من حافة اللسان فهي تستطيل إلى طرفه^(١).

والثانية: أنه في القراءة المشهورة يلتقي ساكنان، وهما: التنوين الساكن واللام الساكنة فتحرك التنوين كما في سائر المواضع إلى الكسر.

وأما أبو عمرو فلا يحرك التنوين ولكنه يخفف الهمزة التي هي بعد اللام ويلقي على اللام حركتها فإذا تحرك اللام أجرى بينها وبين التنوين الإدغام لتقاربهما، ونون الأول منهما ساكنة والثانية [منهما]^(٢) متحركة.

وإذا ثبت هذا [رقيتك]^(٣) إلى الغرض فقلت: حركة اللام بعد طرح الهمزة الواقعة بعدها إذا لم يكن معتداً بها لما جرت بينهما إدغام، لأن المدغم فيه ساكن حكماً، والإدغام بين الساكنين.

قال جارُّ اللِّه: «وقولهم: من الان في من الآن، ومن قال: لحرمر قال: من لان بتحريك النون كما قرىء ﴿مِنْ لَرَضٍ﴾ و: «مِلَانٌ»^(٤) بحذفها كما قيل: ملكذب».

قال المُشَرَّحُ: من قال: لحرمر فاعتد بحركة اللام حتى طرح الهمزة قال: من لان بسكون النون، ومن قال: الحرمر فلم يعتد بحركة اللام حتى

(١) في (أ): «طرفيه».

(٢) في (ب).

(٣) في (أ): «أوميتك».

(٤) لعله يقصد قول أبي صخر الهذلي (شرح أشعار الهذليين):

كأنهما ملان لم يتغيرا وقد مر للدارين من بعدنا عصر
ومثله قول الشاعر: أنشده أبو زيد (الخصائص ٩١/٣):
ألا يا هند هند بني عمير أرث الآن وصلك أن جديد

استبقى الهمزة قال: من لان بتحريك النون كما قرىء^(١) ﴿من لرض﴾ أو قال: ملان بحذف النون، لأن النون الساكنة لها شبه بحرف العلة، ألا ترى أنها تنقلب ألفاً في نحو رأيت زيداً، وكذلك سقط النون في نحو لم يك [١٧٩/ب] وعليه قوله^(٢): /

أبلغ أبا دختنوس مألِكَةً غيرَ الذي قد يُقال مِلْكَذِبِ
وأصله: مِنَ الكَذِبِ.

تخمير: نظير المذهب الأول ما أنشده الكسائي - رحمه الله -^(٣) :

لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حَبَّ سَمَرَاءَ حِقْبَةً فُبُحَّ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ
فأسكن الحاء من قوله: «فبح».

نظير المذهب الثاني قولهم: إلى في [التذكر إذا يتذكر]^(٤) نحو

(١) سورة الروم: آية ٢٥.

(٢) أنشده المؤلف - الخوارزمي - في شرح سقط الزند (شروح السقط ٣/١٣٦٧) عن أبي علي، وأنشده أبو علي في التكملة له ص ٢١٥، وينظر: شرح شواهد الايضاح (إيضاح شواهد الايضاح ١/٤٠٠).

وينظر أيضاً: الخصائص ٣/٣١١، ٣/٢٥٧، أمالي ابن الشجري ١/٩٧، ٣٨٦، شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٠٠، ١١٦، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١١٤.

وأبو دختنوس: لقيط بني زرارة بن عدس بن زيد بن دارم من سادات بني تميم وفرسانهم شاعر مشهور، قتل يوم جيلة بها يكنى، وهي بنته شاعرة أيضاً. كما يكنى أبا نهشل. أخباره في الشعر والشعراء ٢/٧١٠.

وأخبارها في الشعر والشعراء ٢/٧١١.

وفي دختنوس لغات، وهي أعجمية. ينظر: المعرب ص ١٩٠ (إيضاح شواهد الايضاح).
(٣) البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٩٨، وروايته هناك:

تمزيث عن ذكرى سمية حقبه فبح عنك منها بالذي أنت بائح
ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

والشاهد في: الخصائص ٣/٩٠، أمالي ابن الشجري ١/٧، العيني ١/٤٧٨، التصريح ١/١٤٧، شرح الأشموني ١/١٩٣.

(٤) في (أ): «الذكر إذا أبذل» وما أثبتته من (ب) هو نص الأندلسي في شرحه ٥/١١٥ عن الخوارزمي.

الخليل^(١) [قال: إلى] فكما لم تحذف الهمزة كذلك لم تحذف في نحو الحمر.

قال جازر اللّه: «(فصل) وإذا التقت همزتان في كلمة^(٢) فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين كقولهم: آدم وأيمة وأويدم».

قال المُشَرِّحُ: إذا^(٣) التقت همزتان في كلمة فلا بدّ من تخفيف إحداهما، لأنهم إذا كرهوا الهمزة الواحدة فهم باستكراه التنتين أجدراً لاسيما عند اصطحابهما، وإنما قلبت الثانية لأنّ الاستقبال عندها يقع، ونحو هذه المسألة قولهم في تصغير فرزدق فريزد، ولأنه في نحو آدم لا يمكن تخفيف ما ذكرناه من أن الهمزة الواقعة أولاً^(٤) لا تخفف.

أئمة: جمع إمام، وهي أفعلة ففيه همزة هي فاء الفعل وتزيد عليها همزة أفعلة الزائدة فتجمع همزتان في كلمة لا تستعمل تحقيقهما فبعد ذلك الهمزة التي هي فاء الفعل لا تخلو من أن تكون الحركة تقلب إليها بعد أن كانت ساكنة أو وقعت في أول حالها متحركة، لا وجه إلى أن تثبت ساكنة ثم تنقل إليها الحركة، لأنها لو ثبتت ساكنة لأبدلت ألفاً كما أبدلت في آزة وآنية جمع إزار وإناء، ولو أبدلت لجاز وقوع المدغم بعدها ولم يحتج مع وقوع المدغم بعدها إلى القلب، والحركة فيها كالحركة في أو ادم.

فإن سألت: فلم قلبت الهمزة في أئمة؟
أجبتُ لمجاورة الكسرة التي بعدها، وهذا لأن الحروف كما تعل

(١) في (أ): «القوم» وفي (ب): «اليوم» والتصحيح عن شرح الأندلسي.

(٢) في (أ): «في كلمة واحدة».

(٣) نقل الأندلسي في شرحه ١١٥/٥ شرح هذه الفقرة ثم قال «أقول: هذا ينتقض بالمتحركين فإن تخفيف أحدهما ليس بلازم...».

(٤) ساقط من (ب).

لمجاورة بعضها نحو^(١) ﴿ حَتَّى يُصَدِرَ الرَّعَاءُ ﴾ أعلنت الصاد لمجاورة الدال، ونحو: اصطبر أعلنت التاء لمجاورة المطبق كذلك الحركات نزلت منزلة الحروف فأعلنت لمجاورة الحركة التي بعدها كما أعلنت في نحو اجتماع ببدل منها لمجاورة الحركة التي قبلها.

تخمير: ولو حقرت أئمة أو كسرتها لقلت أويمة واوام كما اسقية وأساق^(٢).

قال جَارُ اللَّهِ: «ومنه جاء».

قال المُشْرَحُ: كما عرفت «جاء» معتل العين مهموز اللام بقياس اسم الفاعل منه جائى بهمزيين، الهمزة الأولى: هي المنقلبة من العين كما في نحو صائم وقائم. وثاني: هي الأصلية وقد خفف.

فإن سألت^(٣): فهل يجوز تخفيف هذه [الباقية]^(٤)؟

أجبت: لا يجوز، لأن تخفيفها إما أن يكون بتليينها، وذلك لا يجوز [للسكون ما قبلها، وإما إبدالها، وذلك لا يجوز أيضاً]^(٥) لأنه يجمع ياءان غير مدغمتين أولاهما مكسورة، ومن ثم جاز كسر حروف المضارعة عند بعض العرب إلا الياء. وأما بحذفها، وذلك لا يجوز أيضاً، لأنه إجحاف بالاسم.

قال جَارُ اللَّهِ: «وخطايا».

قال المُشْرَحُ: هي جمع خَطِيَّة - بالتشديد - ومثلها ركايا وسبايا وعشايا ومطايا يا فتى اجتمع بعد ألف الجمع ياءان فالأولى تكون ياء مشاكلة لصورة [واحد]^(٦) الجمع. وأما الثانية فتتقلب ألفاً هرباً من التقاء ياءين في الجمع

(١) سورة القصص: آية ٢٣. ولعله يريد ﴿يزدر﴾.

(٢) في (ب): «أساف».

(٣) نقل الأندلسي في شرحه ١١٦/٥ شرح هذه الفقرة.

(٤) في (أ): «الثانية».

(٥ - ٥) ساقط من (أ).

(٦) في (أ): «الجمع واحدة».

أولاهما مكسورة واستبقاء اللام، وذلك نحو مطايا وبرايا وجمال معايا في مطية وبرية وحمل معيى .

قال جارُ الله: «وقد سمع أبو زيد من يقول: اللهم اغفر لي خطائى قال: همزها أبو السَّمح ورداد ابن عمه».

قال المُشَرِّحُ: خطائى في هذه الرواية جمع خطيئة غير مبدلة فيها الياء من الهمزة.

قال جارُ الله: «وفي القراءة الكُوفِيَّة ﴿أئِمَّةَ الكُفْرِ﴾^(١)»

قال المُشَرِّحُ: في القراءة الكُوفِيَّة: ﴿أئِمَّةَ الكُفْرِ﴾ بتحقيق الهمزتين. والْحُجَّةُ فيها^(٢) أن الهمزة من حروف الحلق كالعين والهاء في نحو كع والفهه كذلك يجوز اجتماع الهمزتين، ولأن / سيبويه قد قال^(٣): زعموا أن ابن أبي [١٨٠/أ] إسحاق كان يحقق الهمزتين وناساً اعترض عليهم البصريون أنا لا نعلم أحداً حكى التحقيق فيهما في نحو آجر وآدم وآزر فكذلك ينبغي في القياس أن يكون أئمة.

فإن سألت الهمزة الثانية آدم ساكنة وفي أئمة متحركة، والمتحرك أقوى من الساكن؟

أجبت: المتحرك في هذا ليس بأقوى من الساكن؛ لأنك قد رأيت الكسرة توجب فيهما الإعلال مع أنها متحركة كما في (مش)^(٤) لما ذكرنا من أن الهمزة الواقعة أولاً لا تخفف.

تخميم: في أواخر وأويدم أعلم أنه آخر همزتان فقلبت الثانية منهما ألفاً

(١) سورة التوبة: آية ١٢ .

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ١١٧/٥ شرح هذه الفقرة.

(٣) الكتاب ٤١٠/٢ .

(٤) في (أ): «بين» .

فراراً من تلاقي همزتين، ومجيء الألف في آخر ليس بمنزلة مجيئها في رأس؛ لأن مجيئها في رأس لتخفيف الهمزة لفظاً، وفي آخر لرفض التقاء الهمزتين حقيقة وتقديراً، بدليل أنهم قالوا: أواخر كضوارب وقد يذكر مع أواخر أويدم فيحتج بإثبات الواو بعد همزة أفعال، على أن ألف آدم بمنزلة ألف ضارب، وليس فيه دليل من أجل أن الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها إذا حققت قلبت واواً نحو جؤب وهذا لأن ألف آدم وإن كانت منقلبة عن همزة لسكونها إلا أنه لما وجب تحريك الألف عادت الألف إلى أصلها، ثم كما خفت جعلت واواً فلا يتأتى هذا.

قال جارُّ الله: «وإذا التقتا في كلمتين جاز تحقيقهما وتخفيف أحدهما بأن تجعل بين بين والخليل يختار [تخفيف] (١) الثانية كقوله تعالى (٢): ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾».

قال المُشَرِّحُ: ليس في كلام العرب (٣) أن يلتقي همزتان فيحققا إلا إذا كانت عيناً مضاعفة في الأصل نحو رأس، ومن كلامهم تحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو، ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الأخيرة، وكان الخليل يستحب هذا، يقول: لأنني رأيتهم يبدلون الثانية في كلمة واحدة كآدم. وجه أبي عمرو أن التخفيف أليق بآخر الكلمة، كما أن التحقيق أليق بأولها.

قال جارُّ الله: «وأهل الحجاز يخففونهما (٤) معاً». قال المُشَرِّحُ: عندهم [يجعلونهما] (٥) معاً بين بين.

(١) ساقط من (أ).

(٢) سورة محمد آية: ١٨.

(٣) نقل الأندلسي في شرحه ١١٨/٥ شرح هذه الفقرة.

(٤) في (أ): «يحققونهما».

(٥) في (أ): «تجعلهما».

فإن سألت: كيف جاز تليينها مع أن فيه التقاء الساكنين على غير حده حكماً؟.

أجبت: نعم ولكن لضرورة لأنهما اختان متشابهتان فلا يجوز تخصيص أحدهما بحكم دون الأخرى، فبعد ذلك إما أن يحذف ذلك^(١) إجحاف، وإما أن يبداً فيلزم من ذلك اجتماع الساكنين حقيقة للفرار من اجتماع الساكنين حكماً، وذلك لا يجوز فتعين تليينها.

قال جاز الله: «ومن العرب من يقحم بينهما ألفاً، قال ذو الرمة^(٢):

* ... آنت أم أم سالم *

وأشده أبو زيد^(٣):

حُزِقٌ إذا ما القومُ أبدوا فكاهةً يُفكَّر آ إياه يَعْنُونَ أم قِرْدًا

وهي في قراءة ابن عامر.

قال المُشَرِّحُ: إقحام^(٤) الألف بينهما إما للفرار من اجتماع المتجانسين وحده وإما للفرار منه ومن التقاء الساكنين.

(١) في (ب): «وهذا».

(٢) البيت بتمامه:

أيا ظبية السوءاء بين جلاجل وبين النقا آنت أم أم سالم
وقد تقدم ذكره في الجزء الأول.

(٣) أنشده أبو زيد في كتابه «الهمز» كذا قال البغدادي في شرح شواهد شرح الشافية ص ٣٤٩. قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: «الذي أنشده أبو زيد قال: أنشدناه الأعراب، وأنشده ابن الأعرابي في نوادره لبعض بني كلاب وأنشده البغدادي عن صاحب العباب لجامع بن عمرو بن مرخية الكلابي.

وتوجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢٠، المنخل ص ٢٠٣، شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٩، ١١٩، شرحه للأندلسي ١١٨/٥.

وينظر: سر صناعة الأعراب ٧٢٢/٢ قال: «وقرات على أبي علي في كتاب الهمز» عن أبي زيد. والهمع ١٥٥/١.

(٤) نقل الأندلسي في شرحه ١١٨/٥ شرح هذه الفقرة.

أما البيت الأول فقد مضى في قسم الأسماء، وأما البيت الثاني:
فالحَرْقُ: هو القَصِيرُ الذي يقارب خطوه [كذلك الخرقَة] (١).
قال جارُ الله: «ثم منهم من يُحقق بعد إقحام الألف، ومنهم من
يخفف».

قال المُشْرَحُ: من حقق بعد الإقحام فقد فر من الشِيثين، ومن خفف
فقد فر من أحدهما كما في اضربنان.

قال جارُ الله: «وفي اقرأ آية» ثلاثة أوجه، أن تقلب الأولى ألفاً، وأن
تحذف الثانية ويلقى حركتها على الأولى، وأن تجعلها معاً بين بين، وهي
حجازية».

قال المُشْرَحُ: أما قلب الأولى ألفاً (٢) فلأن الهمزة كهزمة رأس. وأما
حذف الثانية فلأنها مُتحركة وما قبلها ساكنٌ. وأما تليينها فلما ذكرنا.
فإن سألت: فلم لا يجوز تليين الثانية وجهاً رابعاً كما هو مذهب
الخليل؟.

أجبت: لكون الألف الأولى ساكنة.

(١) في (ب).
(٢) نقل الأندلسي في شرحه ١١٩/٥ شرح هذه الفقرة.

[باب التقاء الساكنين]

قال جازر الله: «ومن أصناف المشترك التقاء الساكنين يشترك فيه الأضرب الثلاثة، ومتى التقيا في الدرج على غير حدهما، وحدهما: أن يكون الأول حرف لين والثاني مدغماً / في نحو داية وخويصة وتمود الثوب، [ب/١٨٠] (١) وقوله تعالى (٢): ﴿قُلْ أَتَحَاوِنَا﴾ (١) لم يخل أولهما من أن يكون مدّة أو غير مدّة، فلئن كان مدّة حذف كقولك: لم يقل ولم يبع ولم يخف ويخشى القوم ويفزرو الجيش ويرمي الغرض، ولم يضربا اليوم، ولم يضربوا الآن، ولم تضربي ابنك إلا ما شذ من قولك: ألحسن عندك وأيمن الله يمينك، وما حكي من قولهم: (حَلَقْنَا الْبِطَانَ)».

قال المُشَرِّحُ: إنما لم (٣) يَجُزَّ التَّعَاةُ السَّاكِنِينَ، لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهِ فِي حَكْمِ الْمَوْقُوفِ (٤) عَلَيْهِ وَالْمُبْتَدِئِ بِمَا بَعْدَهُ، وَالْإِبْتِدَاءُ بِالسَّاكِنِ مُحَالٌ.

فإن سألت: [فبين] (٥) لنا على وجه التبرع [لم] كان الابتداء بالسّاكن محالاً؟

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) سورة البقرة: ١٣٩، والقراءة لزيد بن ثابت والحسن... في الكشاف ٩٨/١.

(٣) نقل الأندلسي في شرحه ١٢٠/٥ شرح هذه الفقرة ورد على المؤلف.

(٤) في (ب): «الواقف...».

(٥) في (أ): «فتزل...».

أجبتُ: وذلك لأن المُتَكَلِّمَ بشيءٍ يشبه بقاطع المسافة ومن ثم إذا كان كلامه أكثر شبه بالمسافر، وجاء في الحديث: «أَفْضَلُ الْقِرَاءَةِ الْحَالُ الْمُرْتَحِلُ» [فابتداء قطع المسافة لا يكون إلا بالحركة، إنما جاز التقاء الساكنين إذا كان] (١) الأول حرف مدٌ ولين والثاني مدغمًا، لأن حرف المد يتوهم كالمتحرك ألا ترى أن بعض المدة حركة فيكون كلها بمنزلة [لفظة] (١) معها حركة، ومن ثم لم تختلف الرواية عن نافع أنه أسكن الياء من ﴿مَحْيَايَ﴾ (٢) والمُشَدَّدُ أيضاً يتوهم كذلك؛ لأن اللسان لا يرتفع بالحرف المشدد إلا صدمةً، وكذلك أجرى يونس ﴿مَثْنَى﴾ في النسبية مجرى ملهى . في قولهم: الحسن عندك التقى ساكنان لا على حده، وهذا لأنه (٣) لو لم يجز التقاء الساكنين هاهنا لالتبس بالخبر الاستفهام . وأما «حلقنا البطان» فإنما استبقي فيها الألف لفظيح الخطب وتشنيع الحادثة بتحقيق التقاء الحلقتين . ونحو نظير التقاء الساكنين هاهنا قولهم اضربان واضربان على مذهب يونس وجماعة من البصريين ومذهب الكوفيين . في أمثالهم (٤): «إِلْتَقَتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ» والبطان للقتب: هو الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير فيه حلقتان إذا التقتا فقد بلغ الشدُّ غايته يضرب في الحادثة إذا بلغ النهاية .

قال جارُّ الله: «وإن كان غيرُ مدَّةٍ فتحريكه في نحو قولك: لم أبله واذهب اذهب ومن ابنك ومد اليوم وألم الله ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ﴾ (٥) واخشوا الله واخش القوم، ومصطفى الله و﴿لَوْ أَسْتَطَعْنَا﴾ (٦) .» .

(١) ساقط من (أ) .

(٢) جزء من آية ١٦٢ من سورة الأنعام: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنَسْكَي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ...﴾ .

(٣) نقل الأندلسي في شرحه ١٢٢/٥ شرح هذه الفقرة .

(٤) ينظر: أمثال أبي عبيد ص ٣٤٣، الجمهرة ١/١٨٨ .

(٥) سورة البقرة: ٢٣٧ .

(٦) سورة التوبة: ٤٢ .

قال المُشَرِّحُ: الفرق بين المدة وغيرها من الصحاح أن المدة أسقط
ولذلك تسقط الجوازم المدة بخلاف غيرها من الحروف الصحاح.

قال جازُّ اللّٰه: «ومنه قولك^(١): [الاسم] والابن والانطلاق
والاستغفار».

قال المُشَرِّحُ: التقى في قولك^(١): الاسم ساكنان، أحدهما اللام
والثاني السين والأول منهما غير مدة فلا جرمَ يحرك ولم يسقط.

فإن سألت: فما بالهم حرّكوا اللام الدّاخلَة على الأول دون الثاني مع
أن تحريك الثاني تحريكٌ في موضع الضرورة فيكون أولى، ومن ثمّ قال
سيبويه - في جحيمر تصغير جَحْمَرِش - فإنما حذف [الذي] ارتدع عنده.

أجبتُ: إنّما حرّك الأول ها هنا لأنهم جعلوا التلّفظ بالحرف بمنزلة
حركة المشي فالأشبه أن يكون كل حرف من الكلمة متحرّكاً إلا أنهم لتعديل
الكلمة سكنوا بعض حروفها واعتبروا الساكن مُعتبر المتحرّك لكن الساكن إنّما
يُعتبر مُعتبر المتحرّك إذا كان مفرداً [عن]^(٢) ساكنٍ آخر أما إذا تبعه ساكن فلا
يردُّ متحرّكاً عملاً بالأصل.

قال جازُّ اللّٰه: «أو تحريك أخيه نحو قولك^(٣): انطلق «ولم يَلِدْه»^(٤)
و ﴿يَتَّقْه﴾^(٥)».

قال المُشَرِّحُ: إنهم يعاملون تطلق من انطلق و «يَلِدْ» من «لم يلد»
ويتقّه من ﴿يتقّه﴾ معاملة الكبد حيث يسكنون منها الباء كأنهم عاملوا بعض

(١) في (ب): «قولهم».

(٢) في (أ): «غير».

(٣) ساقط من (ب).

(٤) يشير إلى البيت الآتي بعد.

(٥) في (أ): «ولم يتقّه» وهي الآية ٥٢ من سورة النور.

الكلمة معاملة (١) كلها كما أنهم عاملوا الكلمتين معاملة (١) كلمة واحدة. ومنه قراءة ابن كثير (٢) ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾ بسكون الياء [من ﴿هي﴾ وتشديد التاء] من ﴿تَلَقَّفُ﴾ لأن هيت بمنزلة حدث وهجف.

قال جار الله: «ورد، ولم يرد في لغة بني تميم، قال (٣):

* وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ * /

[أ/١٨١]

قال المُشَرِّحُ: قياس الأمر من باب رَدَّ: أردد من باب التضعيف بسكون اللام، وذلك أن قياس المضاعف باللام فمتى سكنها ظهر التضعيف، وإن حركها جازَ الإدغام، وإنما تحريكها لوجهين:

أحدهما: أن الأمر فيه (٤) مبني على السكون (٥).

والثاني: أنه مبني على تثنية الضمير في قولك: رد إلا أنه لا فرق بين بناء الواحد والاثنين في الصورة إلا حذف الألف وإثباتها، والإظهار لغة أهل الحجاز قال الله تعالى (٦): ﴿وَاعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ وقال أبو الأسود الدؤلي (٧):

اعدد من الوجهين فضلاً ونعمةً عَلَيْكَ إِذَا مَا جَاءَ لِلخَيْرِ طَالِبُ

(١-١) ساقط من (ب).

(٢) قراءة ابن كثير في السبعة لابن مجاهد ص ١٩٠، البحر المحيط ٤/٣٦٣، وهي الآية ١٧ من سورة الأعراف، والآية ٤٢ من سورة الشعراء.

(٣) هذا البيت لرجل من أزد السراة، ويقال: إنه لعمرو الجني منسوب إلى (جنب) بفتح الجيم وسكون النون قبيلة من اليمن، شاعر جاهلي.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢٠، ٢٢١ المنخل، شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٢٣، ١٢٦، شرحه للأندلسي ٥/١٢٤.

وينظر: الكتاب ١/٣٤١، ٢/٢٥٨، شرحه للسيرافي ٣/٧٧، الكامل ٣/١٠٩٤، الأصول ٣/٣٦٤، ٣/١٥٨، الخصائص ٢/٣٣٣، الخزانة ١/٣٩٧.

(٤) في (ب): «منه».

(٥) في (ب): «على رد».

(٦) سورة لقمان: ١٩.

(٧) ديوان أبي الأسود ص ١٤٢ (عد) عن نور القبس ص ١٣، وفيه: (وعدد).

والإدغام لغة [أهل] نَجِدْ، قال جرير^(١):

* فَغَضَّ الطَّرْفُ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ *

وأهلُ نجدٍ ينقلون ضمة العين إلى الفاء [حتى تضم الفاء] ويسكنون^(٢) العين ثم يجرون بين المتماثلين الإدغام فتصير رد.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والأصلُ فيما حُرِّكَ منهما أن يحرك بالكسر».

قَالَ الْمُشَرِّحُ: الساكن إذا حُرِّكَ حُرِّكَ إلى الكسر، لأن الكسرة أعدلُ

الحركات.

فإن سألتَ: الفتحةُ أخفُّ الحركات؟

أجبتُ: نعم، لكن له حكم السكون من وجهٍ فلا يزول به التقاء الساكنين وهذا لأنَّ الشيء إذا كان له أصلٌ ثم نقل عنه [فهو] كأنه فيه، لأنه على شرفٍ أن يعود إليه، ولهذا المعنى قلنا: بأن عامراً إذا نقلته عن الجنسية إلى العلمية فهو يعود كأنه منكر، ولهذا يدخل عليه التنوين، فإذا نقلته نقلاً ثانياً عن صيغة عامر إلى صيغة عُمر فحينئذ قد أمن العود.

قال جَارُ اللَّهِ: «فالذي حرك بغيره لأمرٍ نحو [ضَمَّهُمْ] في ﴿وقالتُ

أخْرُجُ﴾^(٣)، ﴿وعذابنُ أركض﴾^(٤)، ﴿وعيوننُ ادخلوها﴾^(٥) للاتباع».

قَالَ الْمُشَرِّحُ: الساكن^(٦) إذا حُرِّكَ هرباً من التقاء الساكنين يكون في

موضعين:

(١) ديوان جرير ص ٨٤١ وسيذكره المؤلف في نص الزمخشري الآتي.

(٢) في (ب): «تسكين».

(٣) سورة يوسف: ٣١.

(٤) سورة ص: ٤١، ٤٢.

(٥) سورة الحجر: ٤٥، ٤٦.

(٦) نقل الأندلسي في شرحه ١٢٦/٥ شرح هذه الفقرة.

أحدهما: الاتباع، ألا ترى أنه حُرِكت التاء بالضم في ﴿قالتُ اخرج﴾ وكذلك التنوين في ﴿عذابنُ اركض﴾ حرك بالضم لضمة الراء والكاف وكذلك^(١): ﴿أَنْ اَقْتُلُوا اَنْفُسَكُمْ أَوْ اَخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ بضم النون والواو في قراءة الكسائي وغيره^(٢) ونحوه أخرج، ألا ترى أن الهمزة حُرِكت فيه بالضم لضمة العين فلذلك يَسُوغُ أن تُضمَّ التاء لضمة الراء.

ومن اتباع الأول^(٣) للثاني قولهم: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ اتبعت الدال^(٤) فيه الكسرة اللام، كما أن من قرأ^(٥) ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بضم اللام فقد أتبع اللام الدال. والثاني واو الضمير في المعتل اللام^(٦).

قال جازر الله: «(فصل) وفي نحو: اخشوا القوم للفصل بين واو الضمير وواو «لو»».

قال المُشَرِّحُ: يُحتمل أن يكون إنما ضمَّ الواو في نحو: اخشوا القوم لأنه كان قبل الواو ياءً مضمومة، ولما سقطت الياء تحملت الواو تلك الضمة، وهذا ينزع إلى باب حذف المُضَاف وإقامة المُضَاف إليه مقامه كقوله تعالى^(٧): ﴿وَاسِلِ الْقَرْيَةَ﴾ إذا طرحت الهمزة وطُرِحت حركتها على ما قَبَلها. وعكسه وذلك في نحو قولك مسألة مسألة. وأما مذهبُ النحويين في هذه المسألة فهو ما ذكره الشيخ رحمه الله.

(١) سورة النساء: ٦٦.

(٢) السبعة لابن مجاهد ص ٢٣٤، الحجة لأبي زرعة ص ١٢٤.

(٣) في (أ): «قول الأول» ولا توجد في نص الأندلسي.

(٤) ساقط من (ب) موجودة في النص الذي نقله الأندلسي.

(٥) هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة في المحتسب ٢١/١، الكشاف ٨/١. والاتباع بالكسر قراءة الحسن البصري وزيد ابن علي وغيرهما في المحتسب ٣٧/١، الكشاف ٨/١، البحر المحيط ١٨/١.

(٦) في (أ):

(٧) سورة يوسف: ٨٢.

قال جَارُ اللَّهِ: «وقد كَسَرَهَا قوم [كما ضم قوم] الواو في ﴿لَوْ﴾ استطعنا ﴿^(١) تشبيهاً بها».

قال المُشَرِّحُ: نظير هذه المسألة: أن «ما» يشبه بـ «ليس» فيعامل معاملة كما أن «ليس» تشبه بـ «ما» فتعامل معاملة. وقرئ^(٢): ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾ قال ابن جني^(٣): في هذه الواو ثلاث لغات الكسر والفتح والضم.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَقُرِئَ^(٤): ﴿مُرَيْنَ الَّذِي﴾ بفتح النون هرباً من توالي الكسرات».

قال المُشَرِّحُ: القياس كسر التنوين كما في قولك: مررت بزيد الفاضل. والفتح استحساناً.

قال جَارُ اللَّهِ: «وقد حَرَكُوا نحو رد، ولم يرد بالحركات الثلاث».

قال المُشَرِّحُ: أما الفَتْحُ فلأنه أخفُّ الحركات، وأما الكسر فعلى أن الساكن إذا حرك حرك إلى الكسرة.

قال جَارُ اللَّهِ: / «ولزموا الضم عند ضمير الغائب والفتح عند ضمير [ب/١٨١] الغائبة فقالوا: رده وردها».

قال المُشَرِّحُ: إنما فعلوا ذلك لخفاء الهاء.

قال جَارُ اللَّهِ: «وسمِعَ الأَخْفَشُ ناساً من بني عُقَيْلٍ يقولون^(٥) مُدِّهِ وَعُضِّهِ بالكسر».

(١) سورة التوبة: ٤٢ وضمها الأعمش وزيد بن علي. البحر المحيط ٤٦/٥.

(٢) سورة البقرة: ١٦.

(٣) المحتسب ٥٤/١.

(٤) سورة ق: ٢٥، ٢٦.

(٥) ساقط من (ب)، وهي ساقطة من نسخة ابن النحاس من (المفصل) وذكرها في الهامش على أنها قراءة نسخة أخرى.

وقال المُشَرِّحُ: معناه أن ناساً يقولون ذلك، وذلك على الأصل .
قال جارُّ الله: «ولزموا فيه الكسرة عند ساكن يعقبه، فقالوا ردَّ القوم،
ومنهم من يفتح وهم بنو أسد، قال^(١)»:

* فغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ *

وقال^(٢):

* ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوِيِّ *

^(٣) وليس في «هَلْمٌ» إلا الفتح^(٣).
^(٤) قال المُشَرِّحُ: من قاله بالكسر فقد احترز أن يلبس بفعل الاثنيين،
ومن قاله بالفتح احترز أن يلبس بفعل المؤنث: .

قال جارُّ الله: «وليس في «هلم» إلا الفتح»^(٤).
قال المُشَرِّحُ: إنما لم يجز فيه إلا الفتح، لأنه خرج عن كونه فعلاً
محضاً وصار مع الهاء بمنزلة شيء واحدٍ ولذلك جرى مَجْرَى الأَدَوَاتِ عند
من لم يَصْرِفْه، وذلك في نحو قوله تعالى^(٥): ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾ .

(١) البيت لجريير في ديوانه ص ٨٤١ .

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢١، المنخل، شرح المفصل لابن يعيش
١٢٨/٩، شرحه للأندلسي ١٢٧/٥ .

وينظر: الكتاب ١٦٠/٢، المقتضب ١٨٥/١، شرح الشواهد ٤٩٤/٤، شرح شواهد
الشافعية ص ١٦٣ .

(٢) البيت لجريير في ديوانه ص ٩٩٠، النقائض ص ٢٦٩ .

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢١، المنخل شرح المفصل لابن يعيش
١٢٨/٩، شرحه للأندلسي ١٢٧/٥ وينظر: المقتضب ١٨٥/١، الخزانة ٤٦٧/٢، وروايته

في الديوان والنقائض: (الأقوام) .

(٣-٣) ساقط من (ب) .

(٤-٤) ساقط من (ب) .

(٥) سورة الأنعام: ١٥٠ .

قال جارُ الله: «(فصلٌ) ولقد جدُّ في الهرب من التقاء الساكنين مَنْ قال: دأبه وشأبه ومن قرأ^(١) ﴿ولا الضَّالِّينَ﴾ ﴿ولا جَانٍ﴾^(٢) وهي عن عمرو بن عُبيدٍ، ومن لغته النقر في الوقف على النقر».

قال المُشَرِّحُ: من يحول^(٣) الحركة من^(٤) نحو «النقر» في الوقف من اللام إلى العين فإنه يفر من التقاء الساكنين نحو لا تعدُّوا يريد: لا تفتعلوا من الاعتداء. ومنه يخطفُ ومنه أصيِّمٌ ومديقٌ ودويبه، وهذا لأنهم وَضَعُوا موضع حرف اللين وهو الحرف الذي حَرَكَهُ ما قبله منه غيره قال:

خَلِيلِي عُوْجَا عَلَي رَسْمِ دَارٍ خَلَّتْ مِنْ سُلَيْمَى وَمِنْ مِيَّةِ
وقال: صفيه هناك «إِنْ ذَهَبَتْ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرَّبَاطِ» وذلك أنه إذا ذهب حرف اللين فقد بقي حرفُ التَّشْدِيدِ. أما هاهنا فقد نَفَضَ اليَدَ عن كِلَيْهِمَا.

عمرو بن عُبيد^(٥): كان من رؤساء المعتزلة، وكان عفيفاً، وهو الذي قيل فيه:

كَلُّكُمْ يَمْشِي رُوَيْدٌ
كُلُّكُمْ يَطْلُبُ صَيْدٌ
غَيْرَ عَمْرٍو بِنِ عُبَيْدٍ

قال جارُ الله: «(فصلٌ) وكسروا نون «من» عند ملاقاتها كل^(٦) ساكن

(١) سورة الفاتحة: ٧، والقراءة في المحتسب ٤٦/١، البحر المحيط ٣٠/١.

(٢) سورة الرحمن: ٣٩، والقراءة في المحتسب ٣٠٥/٢، البحر المحيط ١٩٥/٨.

(٣) في (ب): «ينقل».

(٤) في (ب): «في».

(٥) سبق ذكره في الجزء الثالث. ووقفت على جزء لطيف في أخباره جمع الإمام الدارقطني، طبع

في بيروت سنة ١٩٦٧ م بتحقيق د. يوسف فان اس. والأبيات في ترجمته في سير أعلام النبلاء.

(٦) ساقط من (ب).

سوى لام التعريف فهي مفتوحة نحو من ابنك، ومن الرجل».

قال المُشَرِّحُ: إنما تُكسر وتُفَّح في المَوْضِعِينَ لِنِيَابَتِهِمَا عَنِ الهمزة مكسورةً ومفتوحةً وعليه قراءة من قرأ^(١): ﴿أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا﴾ بضمَّ النون والواو.

فإن سألت: فما تقول في «من» التبعيضية ولو الفلك الدوار.

أجبت: النون هاهنا لا تنوب إذ الصفة والموصوف على كلامين، وأما قوله: «لو الفلك» فلنيابتها عن الهمزة على الفعل، وهذا لأن الأصل في «لو» أن تدخل على الفعل، ثم الفعل على ضربين: متحرك الأول وساكنه.

أما المتحرك الأول فيكون واواً عنده ساكنة.

وأما الثاني^(٢) فلا بد من أن تلحقه همزةً مكسورةً فإذا دخل عليه «لو» وقع التقاء الساكنين وانسكرت^(٣) الأولى لنيابتها عن الهمزة المكسورة.

قال جارُ الله: «وقد حكى سيويه^(٤) عن قومٍ فُصحاء: من ابنك بالفتح وحكى من الرجل بالكسر وهي قليلةٌ خبيثةٌ.

قال المُشَرِّحُ: أما «من ابنك» بالفتح فلشبهها بـ «من الرجل».

وأما «من الرجل» بالكسر فلشبهها بـ «من ابنك» وإنما كانت هي قليلة خبيثة، لأنها كما لا تنوب عن الهمزة فالكسر تستغرق الكلمة بخلاف من ابنك.

قال جارُ الله: «أما نون «عن» فمكسورة في الموضعين، وقد حكى عن الأَخْفَشِ: «عَنِ الرَّجُلِ» بالضم».

(١) سورة النساء: ٦٦ تقدم ذكرها.

(٢) في (ب): «وأما الساكنة».

(٣) في (ب): «انكسر».

(٤) الكتاب

قال المُشَرِّحُ: إنما كسرت النون في الموضعين فراراً من توالي
الفتحات وهذا لأن العين من الحروف المنفتحة. وأما عن الرجل فعلى
الاتباع، إلا أن الأقيس في الاتباع أن يكون الثاني تَبَعاً للأول لا أن يكون
الأول تَبَعاً للثاني ومن ثم كان ﴿ الحمد لله ﴾ بضم اللام أسهل مأخذاً من
﴿ الحمد لله ﴾ بكسر (اللام) (١).

(١) في (أ): «الذال».

[باب حكم أوائل الكلم]

قال جارُّ اللّهِ : / «ومن أصناف المشترك (حكم أوائل الكلم) يشترك فيه [أ/١٨٢] الأضرب الثلاثة، وهي في الأمر العامّ على الحركة، وقد جاء منها ما هو على السُّكون، وذلك من الأسماء في نوعين.

أحدهما: أسماءٌ غيرُ مصادرٍ وهي ابن وابنة وابنم واثنان واثتان وامرء وامرأة واسم واست وأيمن اللّهِ وأيم اللّهِ.

والثاني: مصادر الأفعال التي بعد ألفاتها إذا ابتدء بها أربعةً أحرفٍ فصاعد نحو انفعَل وافتعل واستفعل تقول: انفعال وافتعال واستفعال».

قال المُشَرِّحُ: الهمزة في^(١) جميع هذه الأسماء مكسورة إلا في أيمن وأيم اللّهِ.

فإن سألت: الهمزة في هذه الأسماء عوض عن المحذوف فلم دخلت على امرىء وامرأة ولا حذف فيهما؟

أجبت: قد تُخفف الهمزة فيقال: مر.

قال جارُّ اللّهِ: «ومن الأفعال فيما كان على هذا الحد»

قال المُشَرِّحُ^(٢): الهمزات أيضاً تكون في أفعال هذه المصادر مكسورة.

(١) نقله الأندلسي في شرحه ١٢٩/٥ شرح هذه الفقرة، وهي مشوشة هناك.

(٢) ساقط من (ب).

قال جَارُ اللَّهِ: «وفي أمثلة أمر المخاطب من الثلاثي غير المزيد فيه في نحو: اضرب اذهب».

قال المُشْرَحُ: الفعل المضارع إذا كان الحرف الثاني منه ساكناً كان أول أمر المخاطب منه أيضاً ساكناً فتلحق أوله الهمزة المكسورة.

قال جار اللَّهِ: «ومن الحروف لامُ التعريفِ وميمه في لغة طَيِّيء».

قال المُشْرَحُ: لام التعريف ساكنة^(١) وكذلك ميم التعريف في لغة طَيِّيء.

وقوله: «في لغة طَيِّيء»^(٢) لا ينصرف إلى السكون حتى كأن هاهنا لغة أخرى غير لغة طَيِّيء يكون فيها ميم التعريف متحركة وإنما ينصرف إلى ميم التعريف. والهمزة في لام التعريف مفتوحة، وفي ميم التعريف مكسورة كأنهم كسروها ليفرقوا بينها وبين «أم» العاطفة.

قال جار اللَّهِ: «فهذه الأوائل ساكنة كما ترى يلفظ بها كما هي في حال الدرج فإذا وقعت في موضع الابتداء، أو وقعت قبلها همزات مزيدة متحركة لأنه ليس في لغتهم الابتداء بساكن كما ليس فيها الوقف على متحرك».

قال المُشْرَحُ: التَّكْلُمُ في الكلمة^(٣) بمنزلة المشي والمشي لا يكون إلا بحركة وإتمام الكلمة بمنزلة الاستراحة عن المشي وذلك لا يكون إلا بالسكون.

قال جار اللَّهِ: «(فصل) وتسمى هذه الهمزات همزات الوصل، وحكمها أن تكون مكسورة، وإنما ضمت في بعض الأوامر وفي ما بني من الأفعال الواقعة بعد ألفاتها أربعة أحرفٍ فصاعداً للمفعول للاتباع».

(١) نقل الأندلسي في شرحه ١٣٠/٥ شرح هذه الفقرة.

(٢-٢) ساقط من (ب).

قال المُشَرِّحُ: هذه الهمزات تسمى همزات الوصل من حيث أنها يتوصل بها إلى [النطق] ^(١) بالساكن، وحكمها أن تكون مكسورة. قال ^(٢) ابن السَّرَّاج ^(٣): أصل حركة كل حرف السكون فكان أصل هذه الهمزة أيضا السكون فحركتها لالتقاء الساكنين بالكسرة، وإنما ضمت في بعض الأوامر في تلك الأفعال المبنية للمفعول، لأنك اتبعت فيها الهمزة ما بعدها.

فإن سألت ^(٤): فلمَ كانت الهمزة في (أفعل) همزة قطع، وفي افتعل همزة وصل؟

أجبت: لأن همزة الوصل مزيدة ما اجتلبت إلا للتوصل بها إلى النطق فإذا وقعت بعدها أربعة أحرف فصاعداً فالأولى أن تكون همزة وصل حتى لا تستقل الهمزة، لأن دخولها وخروجها حينئذ يكونان بمنزلة، بخلاف ما إذا وقعت بعدها ثلاثة أحرف فإن جعل الهمزة من نفس الكلمة لا يكون مستقلاً.

قال جارُّ اللِّه: «وفُتحت في الحرفين وكلمتي القسم للتخفيف».

قال المُشَرِّحُ: عنى بالحرفين ^(٥): لام التعريف مع الهمزة، وميم التعريف معها، «وكلمتي القسم» أيمن اللِّه ^(٦) وأيم اللِّه لأنها كثيرة الدور في كلامهم.

قال جارُّ اللِّه: «(فصلٌ) وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروجٌ عن كلام العرب ولحنٌ فاحش فلا تقول: الاسم والانطلاق / [١٨٢/ب] والاققسام، والاسْتغْفار، ومن ابنك وعن اسمك».

(١) في (أ): «التعليق».

(٢) في (ب): «قاله».

(٣) الأصول.

(٤) نقل الأندلسي في شرحه ١٣٢/٥ شرح هذه الفقرة.

(٥) نقل الأندلسي في شرحه ١٣٣/٥ شرح هذه الفقرة.

(٦) ساقط من (ب) وهي موجودة في نص الأندلسي المنقول من هنا.

قال المُشْرَحُ: الهمزات^(١) لما كانت للتوصل بها إلى الساكن فإذا وقع التوصل بشيء آخر استغني عنها.

فإن سألت: لم لا يجوز أن تثبت همزة الابتداء في الوصل كما تثبت حرف الوقف في الوصل؟

أجبت: حرف الوصل أيضاً لا يثبت في الوصل.

فإن سألت: فما تقول في ثلاثهيرة في الهاء.

أجبت: لأن الأصل في الثلاثة الهاء فجاز أن تبقى على أصلها بخلاف ما فيه همزة الوصل فليس أصله أن يكون معه همزة الوصل.

قال جازرُ الله: «وقوله:

* إذا جاوزَ الإثنيين سرٌّ *

من ضرورات الشعر».

قال (المُشْرَحُ): قطع ألف «الإثنين» وهي ألف وصل، وإذا كان قد سمع عن العرب من يقول: «الله» في الشعر فلأن يقطع في الشعر أولى.
تمام البيت^(٢):

(١) نقل الأندلسي في شرحه ١٣٤/٥ شرح هذه الفقرة.

(٢) البيت لقيس بن الخثيم في ديوانه ص ١٠٥.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢١، المنخل، شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٩، ١٣٧، شرحها للأندلسي ١٣٤/٥.
وينظر: النوادر ص ٥٢٥، الكامل ص ٨٨٣، ونسبه إلى جميل، وشرح شواهد الشافية ص ١٨٣.

قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: «وقال سيبويه في بيت قيس: إنما هو:

* إذا جاوز الخلين سر فإنه *

ولكنه صنع. والذي في شعره «الإثنين» وهم أعم من الخلين وأتم في الدعوى».

.....فإنه بَشْرٍ وَتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ

قال جار الله: «ولكن همزة التعريف وحدها إذا وقعت بعدها همزة الاستفهام لم تحذف وقلبت ألفاً لأدى حذفها إلى الالتباس».

قال المُشْرَحُ: همزةُ التعرِيف [وحدها] إذا وقعت بعد همزة الاستفهام لم يجر حذفها كقولك: الرجل لالتباس الاستفهام بالخبر.

قال جارُ الله: «(فصل) وأما إسكانهم أَوَّل «هو» و«وهي» متصلين (بالواو والفاء ولاَمَ الابتداء وهمزة الاستفهام ولاَمَ الأمر مُتَّصِلَةٌ^(١) بالفاء كقوله تعالى^(٢): ﴿ وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ وقوله^(٣): ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ ﴾ وقوله^(٤): ﴿ لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ وقول الشاعر:

* فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَاقَبِي حُلْمٌ *

وقوله تعالى^(٥): ﴿ فَلْيَنْظُرْ ﴾ وقوله^(٦): ﴿ وَلْيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ ﴾ فليس بأصلٍ، إنما شبه الحرف عند وقوعه في هذا الموضع بضاد عَضْدٍ وباء كَبَدٍ، ومنهم من لا يسكن».

قال المُشْرَحُ: هذا [أدل] دليلٌ على تنزيلهم حرف العطف ولا مي

= أقول: لم يرد هذا البيت في كتاب سيبويه، ورواية (الخلين) هي رواية أبي العباس المبرد في «الكامل». وورد في نوادر أبي زيد (من كلام الأخفش الصغير علي بن سليمان) قوله: «قال أبو الحسن: أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد أنه لا اختلاف بين أصحابه أن الرواية: (ألا لا أرى خلين ..) ... ثم قال: وكذلك أخبرنا في البيت الذي يعزي لقيس بن الخثيم وهو قوله: ... قال الرواية: (إذا جاوز الخلين سر)».

(١-١) في (أ).

(٢) سورة البقرة: ٢١٦.

(٣) سورة البقرة: آية: ٧٤.

(٤) سورة آل عمران: ٦٢.

(٥) سورة الكهف: ١٩.

(٦) سورة الحج: ٢٩.

الابتداء والأمر منزلة واحدة. وأول البيت^(١):

فَقُمْتُ لِلزُّورِ مُرْتَاعاً فَأَرْقِي فِقْلْتُ..... البيت

(١) البيت من قصيدة تنسب إلى زياد بن حمل بن سعيد بن عميرة بن حريث. قال ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٢٢: «وقال أبو أحمد عبد السلام بن الحسين ابن محمد بن عبد الله بن طيفور البصري فيما رفعه أبو عبيدة هي لزياد بن منقذ الحنظلي أخي المرار بن منقذ قال: ولم يقل غيرها وليس لأحد مثلها». وراجعت الجزء المطبوع باسم (قصائد لا مثيل لها) لابن طيفور، ولم أجد القصيدة فهي مما يستدرك. وأوردها أبو تمام في الحماسة ص ٤٣٣ - ٤٣٩، وبعض أبياتها في معجم البلدان (أشي) و(صنعاء).

وكان الشاعر قى أتى اليمن فنزع إلى وطنه بوادي الرمة فقال القصيدة والشاهد في الخصائص ٣٠٥/١، ٣٣٠/٢، الخزانة ٣٩١/٢، شرح شواهد الشافعية ص ١٩٠. وفي (ب): «أم عاقني» وأثبتها ابن النحاس في نسخته من (المفصل) وقال في هامش النسخة: «المحفوظ: أم عادي». وفي نسخة الصغاني من المفصل: «في أصل الزمخشري - رحمه الله - «أم عاقني» والرواية: عادي...».

[باب زيادة الحروف]

قال جارُّ اللّهِ: «ومن أصناف المُشترك (زيادة الحروف)، يشترك فيه الاسمُ والفعلُ، والحروفُ الزوائد هي التي يشملها قولك: «اليوم تنساه» أو «أناه سليمان». أو «سألتمونيها» أو «السَّمان هَوَيْتُ» ومعنى كونها زوائد أن كلَّ حرفٍ وقعَ زائداً في كلمة فإنه منها لا أنها تقع أبداً زوائد».

قال المُشَرِّحُ: «نقل عن المُبرد أنه قال: سألت أبا عُثمان المازني عن حروف الزيادة فأنشد^(١):

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيْبَنِي وَمَا كُنْتُ قَدِمًا هَوَيْتُ السَّمَانَ

فقلتُ: أسألك عن حروف الزيادة وتُنشدني بيتاً؟!

فقال: يا أحمق، لقد أجبتك مرتين. ومعنى كونها زوائد أنه متى زيد في الكلمة حرفٌ فلا بد من أن يكون منها - اللهم - إلا إذا زدت حرفاً هو في الكلمة، فإنه^(٢) يجوز أن^(٢) لم يكن منها كقولك: قَطَعَ فإن الطاء ليس من حروف الزيادة^(٣).

(١) ينظر: المصنف ٩٨/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٩.

(٢-٢) في (ب): «وإن لم يكن...».

(٣) ذكر ابن إمام الفاضلية عبارات مختلفة لضبطهم حروف الزيادة في آخر شرحه لمقصورة ابن دريد وهو شرح حافل مفيد جداً من أوسع شروح المقصورة. وذكر الأندلسي في شرحه ١٣٨/٥ كثيراً من عباراتها ثم قال: «ويتأتى فيها أكثر من هذا، لأنها من الحلق والشفيتين والفم فسهل نظمه كثيراً، والبعض فيه كفاية».

قال جار الله: «ولقد أسلفت في قسيمي الأسماء والأفعال عند ذكر الأبنية المزيد فيها بُدأً من القول في هذه الحروف وأذكر هاهنا ما تميز له بين مواقع أصالتها ومواقع زيادتها والله الموفق.

(فصل) فالهمزة يُحکم بزيادتها إذا وقعت أولاً بعدها ثلاثة أحرف أصول، كأرنب وأكرم إلا إذا اعترض ما يقتضي أصالتها كإمعه وأمره».

قال المُشَرِّحُ: «إمعه» فَعَلَةٌ، لأن أفعله ليست في الصفات ولأن أمره هو الذي يقول لك: مُرني برأيك، فالهمزة فيه فاء كما ترى بالاشتقاق فكذلك في أمعه، وهو الذي يقول: أنا معك، ولأن باب كَوَكَبَ [وَدَدَنَ] ^(١) قليل، ونظيره دنمة وذنبة للقصير.

قال جار الله: «أو تجويز الأمرين كألوق».

قال المُشَرِّحُ:

* لَعَمْرُكَ بِي مِنْ حُبِّ أَسْمَاءَ أَوْلَقُ ^(٢) *

وهو إما فوعل لقولهم: أَوْلَقَ فهو مَأَوْلَقٌ. وإما أَفْعَل، من قولهم: جاءت الإبل تَلِقُ، أي: تسرع، ويشهد له ^(٣) ألق فهو مألوق، وكذلك ما قاله أبو زيد ^(٤) امرأة أَلَقَى - بالتحريك، وهي السريعة الوثب. كما يشهد للأول قولهم [١٨٣/أ] للمجنون مؤولق على مفوعل، أنشد الجوهري ^(٥): /

(١) في (أ): «وددت قليل...» والصحيح من (ب) وهي هكذا في شرح المفصل للأندلسي.

(٢) أنشده هكذا في الصحاح ١٥٦٨/٤ ولم يذكر له تنمة، وهو في اللسان (ولق) عن الصحاح. وفي شرح المفصل للأندلسي ١٤٢/٥ قال: «وأنشدوا».

(٣) ساقط من (ب).

(٤) نوادر أبي زيد ص ٤٨٦، وجاء في تعليق أبي الحسن على ابن سليمان الأخفش الأصغر على النوادر ما يلي: «هكذا روى أبو زيد ألقى، والذي نحفظه عن الأصمعي ولقي، يقال: ناقة ولقي إذا كانت سريعة والمصدر الولق».

(٥) الصحاح ١٤٤٧/٤، والبيت لنافع بن لقيط الأسدي كذا في اللسان (ألق).
وينظر: مجلس مروان بن سعيد المهلب مع الكسائي بحضرة يونس في مجالس العلماء =

وَمُؤَوَّلِقٍ أَنْضَجَتْ كَيْةَ رَأْسِهِ فَتَرَكْتُهُ ذَفِرًا كَرِيحِ الْجَوْرَبِ
قال جَارُ اللّٰهِ: «وبأصالتها إذا وقع بعدها حرفان أو أربعة أصول كأتبٍ
وإزارٍ واصطبلٍ واصطخرٍ».

قال المُشْرَحُ: الأتّب: هو البَقِير، ثوب أو بردٌ يشقُّ في وسطه فتلقيه
المرأة في عنقها من غير كم ولا جيب، وجمعه أتؤب، وأتبتها تأتبياً، أي:
ألْبستها [إياه فأتبتت] ^(١). الإزار: فعالٌ بدليل أزر. والهمزة في اصطبل
أصل، ولأن الزيادة الواحدة قبل الألف في الرباعي لا تكون إلا في نحو
مدحرج، ولأنك تقول في تصغيره أصيطب فلو كانت الهمزة مزيدة لقليل:
صُطْبِيل كما يقال في تصغير مدحرج: دحيرج، وكذلك اصطخر، وهي من
بلاد فارس ^(٢) الهمزة فيها أصلٌ كما ذكرنا في اصطبل.

قال جَارُ اللّٰهِ: «أو وقعت غير أول ولم يعرض ما يوجب زيادتها» ^(٣) في
نحو شَمَالٍ ونَدَلٍ وجُرَائِضٍ وِضِيهَاتٍ».

قال المُشْرَحُ: الهمزة في شَمَالٍ زيادة لما مضى في الأبنية، وكذلك في
نَدَلٍ لقولهم في معناه: النيدلان بالياء وهو الذي يسمى الكابوس ^(٤).
فإن سألت ^(٥): فلعل الياء في النيدلان في الأصل همزة.

= للزجاجي ص ٢٤٤، نقله الزمخشري في حواشيه على المفصل ورقة ١٤٨، وعنه أو عنهما
نقله الأندلسي في شرحه ١٤٣/٥.

وفي وزن هذا البناء ينظر: المنصف ١٧/٣.

(١) في (أ): «ألْبستها الأتّب».

(٢) معجم البلدان ٢١١/١.

(٣) في (ب): «أصالتها».

(٤) عن الصحاح ١٨٢٨/٥ (ندل)، وكذا نقله الأندلسي في شرحه وأنشد عليه:

نفرجه القلب سرور النيل

يلقي عليه النيدلان بالليل

(٥) نقل الأندلسي في شرحه ١٤٣/٥ شرح هذه الفقرة عن الخوارزمي مصرحاً به.

أجبتُ: الهمزة إذا كانت ساكنة وما قبلها [مفتوح] انقلبت ألفاً كراس وفأس. أما أن تنقلب ياء فلا يكون، وكذلك الهمزة في جُرَاض لما مر في الأبنية. وَضَهْيَاءُ لِلْمَرْأَةِ الَّتِي لَا تَحِيضُ، سميت بذلك لأنها تُضَاهِي الرِّجَالَ. قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والألفُ لا تزدادُ أولاً، لامتناع الابتداء بها، وهي غيرُ أولٍ إذا كان معها ثلاثةُ أحرفٍ أصولٍ فصاعداً لا تقع إلا [زائدة]»^(١) كقولهم: حاتم وكتاب وحبلى وسرداح.

قال المُشَرِّحُ: ألف حاتم زائدة، لأنه من الحتم، وكذلك ألف كتاب، لأنه من كتب، وكذلك ألف حبلى لأنه من الحبل، وكذلك الألف في سرداح - بكسر السين - وهي مكانٌ لين ينبت النجم والنَّصِيي، وناقَةٌ كثيرةُ اللَّحْمِ، وقال الفَرَاءُ: العَظِيمَةُ الشَّدِيدَةُ.

قال جَارُ اللَّهِ: «وحلبلاب».

قال المُشَرِّحُ: الحلبلاب: - بالكسر - النبت الذي تسميه العامة اللبلاب.

ونظيره: السرطراط للفالودج، وهو من سرطه واسترطه: إذا ابتلعه، وأما أن الألف ليست فيه لللاحاق فلأنه ليس في الأسماء سداسي.

قال جَارُ اللَّهِ: «ولا يقع الإلحاق إلا آخراً في نحو معزي»

قال المُشَرِّحُ: لأنها لو وقعت لللاحاق^(٢) في غير هذا الموضع لا تخلو من أن تنوب^(٣) عن الساكن أو عن المتحرك، لوجه إلى أن تنوب عن الساكن، لأنها استمر نيابتها عن المتحرك في نحو ناب وباب وباع وقال، فلو نابت عن الساكن لأورثت لبسة في عين الكلمة أهي ساكنة أم متحركة؟.

(١) في (أ): «زائد» وفي (ب): «زيادة» والتصحيح من المفصل.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ١٤٥/٥ شرح هذه الفقرة.

(٣) في (ب): «تكون» وما في (أ) يؤيده نص الأندلسي.

ولا وجه إلى أن تنوب عن متحرك، لأنها إنما تكون إلحاقيةً أن لو وقع الموازنة بين المُلحق والملحق بها، ولا موازنةً بين الساكن والمتحرك.

فإن سألت: فقد وقعت الموازنة بالألف في نحو معزي وسلقي مع أن المحلق ساكن والملحق به متحرك؟.

أجبت: وقوع الموازنة بها فيما ذكرته من الصُّور أكثر؛ لأن آخر الكلمة قد يسكن للوقف بخلاف المتحرك غير آخره فإنه البتة لا يسكن.

قال جارُّ اللِّه: «(فصلٌ) وهي في فَبَعَثَرِي كَنحو أَلِف كتاب لأنها فيها على الغاية».

قال المُشَرِّحُ: فبعثري منوُن، وقد مضى البحث فيه في آخر الأبنية من قسم الأسماء.

قال جارُّ اللِّه: «(فصلٌ) والياء إذا حصلت معها ثلاثة أصول فهي زائدةً أيْنا وقعت كَيْلَمَع».

قال المُشَرِّحُ: هو السَّرَابُ، الياء زائدةٌ، لأنه من اللمعان، وهذا الوزن لا يعرف صنفه عن ابن السراج.

قال جارُّ اللِّه: «ويهير».

قال المُشَرِّحُ: اليهيرُ - بتشديد الراء - : وهو^(١) الباطل وكذلك بتخفيفها وهو يفعل كيرمع ويلمع.

فإن سألت: لم لا يجوز أن يكون فعيلًا.

أجبت فعيلًا بفتح الفاء ليس من أبنيتهم، إنما هو بكسر الفاء كَعَثِيرٍ وحَدِيمٍ.

(١) في (أ).

قال جَارُ اللَّهِ: «ويضرب».

قال المُشْرَحُ: زيادة الياء فيه ظاهرة، لأنه / فعل مضارع من الضرب.

قال جَارُ اللَّهِ: «وعَثِيرٌ».

قال المُشْرَحُ: العَثِيرُ - بكسر العين - هو الغبار، والياء فيه مزيدة، لأنه من العَثْرَة، وهذا لأن الغبار مما يكثر فيه العثرة.

قال جَارُ اللَّهِ: «وزَبْنِيَّةٌ».

قال المُشْرَحُ: هو بالكسر، والياء فيه مزيدة، لأنه من الزَّبْنِ [وهو الدفع]^(١).

قال جارِ اللَّهِ: «إلا في نحو يَأْجِجُ».

قال المُشْرَحُ: يَأْجِجُ: اسمٌ موضع^(٢)، وهو عند سيبويه^(٣) وزنه (فَعَلَل) بدليل فكّ الإدغام فيه، ولأن^(٤) من حق المكرر أن ينقل زيادة، ومن ثم قضا على مأجج لموضع بأصالة الميم، وعند ابن جني والسييرافي أنه يفعل، لأن أبا عُمر الجرمي قد حكى فيه كَسْر الجيم، وعليه أصحاب الحديث، وهو يَفْعَل، لأن الياء وَقَعَتْ معها ثلاثة أصول.

فإن سألت: ما ذكرت من الدليل معارض بما ذكرناه من الوجهين؟

أجبت: ليس في الكلام فَعَلَل - بكسر اللام الأولى، هذا الدليل راجع على ما ذكرت من الوجهين، ولهذا قضا على مُحَبَّب اسم رجل بأنه مَفْعَل لثلا يلزم إثبات تركيب مخترع وإثبات وزن مخترع كإثبات تركيب مخترع،

(١) ساقط من (أ).

(٢) في مكة المكرمة قرب (التنعيم) وهو معروف الآن بـ «وادي ياجج».
ينظر: معجم ما استعجم ١/١١٠، ٤/١٣٨٥، معجم البلدان ٥/٤٢٤.

(٣) الكتاب ٢/٣٤٦.

(٤) في ب: «لأن»، وما أثبتته من (أ) يؤيده نص الأندلسي في شرحه ٥/١٤٧ عن الخوارزمي.

وإذا ثبت المكسور يفعل ثبت أن المفتوحة يفعل فهذا هو الصحيح من الدليل على زيادة الياء من يَأْجِج .

قال جارُ الله: «ومريم ومدين» .

قال المُشْرَحُ: الميم فيهما غير أصلٍ ، لأن الميم وقعت أولاً بعدها ثلاثة أصولٍ فتكون مزيدةً ، ولأن الياء لو كانت مزيدة لانكسر صدر الكلمة كما في عِثِيرٍ وحِذِيمٍ ، ومن ثم قلنا إن الياء الأولى في سِينِينَ - بالتخفيف - مزيدة .

قال جارُ الله: «وصيصية وقوقيت» .

قال المُشْرَحُ: مضاعف الرباعي أكثر من باب قلق ونحوها كركرة ، وكذلك قوقيت ، لأنه من باب صَلَّصْتُ وقلَّقلْتُ^(١) .

قال جارُ الله: «^(٢) وإذا حصلت معها أربعة^(٢) فإن كانت أولاً فهي أصلٌ كَيْسْتَعُورٍ ، وإلا فهي زائدة كسُلْحَفِيَّة» .

قال المُشْرَحُ: أما «يَسْتَعُور» فقد مضى ذكره في آخر الأبنية ، والياء في سُلْحَفِيَّةٍ مزيدةً ، لقولهم في الجمع: سَلَّاحِف .

قال جارُ الله: «(فصلٌ) والواو كالألف لا تزداد أولاً ، وقولهم: وَرَنْتَلُ كَجَحَنْفَلٍ» .

قال المُشْرَحُ: الواو في وَرَنْتَلٍ لبلدةٍ وقعت موقع الجيم في جحَنْفَلٍ [فيكون أصلاً]^(٣) .

(١) الصصية: شوكة الحائط التي يساوي بها السداة . وصصية الثور: قرنه . الصحاح ١٠٤٤/٣ (صيص) .

وينظر: الكتاب ٣٤٧/٢ ، المنصف ٧٨/٣ ، شرح الشافية ٣٨٦/٢ .
القوفاة: صوت الدجاجة . وينظر: الكتاب ٣٤٧/٢ ، المنصف ٢٧/٣ .

(٢-٢) ساقط من (ب) .

(٣) في (ب) .

قال جَارُ اللَّهِ: «وأما غير أول فلا تكون إلا زائدة كعوسج وحوقل».

قال المُشْرَحُ: أما العَوْسَجُ: فقد مضى ذكره في الأبنية، وأما الحَوَقْلُ: فكأنه جمع حوقلة، وهو الغرْصُولُ اللَّيْنُ. الجوهري^(١) وقلت لأبي الغوث: ما الحَوَقْلَةُ؟ قال: هُنَّ الشَّيخُ المَحْوَقْلُ. ابن السراج^(٢): والصفة حوقل: إذا أدبر عن النساء الواو فيه وقعت موقع الواو من عَوْسَجٍ وهي زائدة، فكذلك ها هنا.

قال جَارُ اللَّهِ: «وقسور»^(٣).

قال المُشْرَحُ: القَسُورُ والقَسُورَةُ: الأسدُ، والواو فيه مزيدة، لأنه على مثال جَدُول، وهو فوعل على ما مضى في الأبنية ولأنه من القسر.

قال جَارُ اللَّهِ: «ودَهَوْرٌ»^(٣).

قال المُشْرَحُ: دَهَوْرُ اللَّقْمَةِ: إذا عَظَّمَهَا وكَبَّرَهَا، ويقال: هو يدهور اللقم، والواو فيه مزيدة، لأنه على مثال جهور وهو من الجهر.

قال جَارُ اللَّهِ: «وترْقُوةٌ».

قال المُشْرَحُ: التَّرْقُوةُ: هي العَظْمُ الذي بين ثَغْرَةِ النحر والعاتق، ولا يُقال فيها تُرْقُوة - بالضم - والتاء فيها أصل، والواو مزيدة، لأنها على مثال قرنوة الجوهري: حكى أبو يوسف تَرَقَيْتُ الرَّجُلُ^(٤) تَرْقَاةً: إذا أصبَتْ تَرْقُوتَهُ، والألف فيها إلحاقية كما في سلقيت^(٥).

قال جَارُ اللَّهِ: «وعُغْفُوانٌ».

(١) الصحاح: ١٦٧٢/٤ (حوقل).

(٢) الأصول: ٢٠٩/٣.

(٣) في (ب): جمع اللفظتين وشرحهما معاً.

(٤) ساقط من (ب). وينظر: الصحاح: ١٤٥٣/٤ (ترق).

(٥) مكانها بياض في (ب).

قال المُشَرِّحُ: عُفْوَانُ الشَّبَابِ لَا بَدُّ فِيهِ مِنَ الْعَنْفِ وَالْحَرْقِ وَهُوَ ضِدُّ الرِّفْقِ .

قال جَارُ اللَّهِ: «وَقَلَنْسُوَّةٌ» .

قال المُشَرِّحُ: كَمَا مَضَى .

قال جَارُ اللَّهِ: «إِلَّا مَا اعْتَرَضَ فِي عَزْوِيَّتِ» .

قال المُشَرِّحُ: عَزْوِيَّتُ بِلَدٍ^(١)، وَهِيَ فَعَلِيَّتٌ، لِأَنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ فَعْوِيلاً أَوْ فَعْلِيلاً أَوْ فَعْلِيَّتًا، وَلَيْسَ بِفَعْوِيلٍ، لِأَنَّهُ لَمْ يَجِءْ فِي أَبْنِيَةِ الْعَرَبِ هَذَا الْبِنَاءُ وَلَا بِفَعْلِيلٍ، لِأَنَّ الْوَاوَ فِي الرَّبَاعِيِّ لَا تَوْجِدُ أَصْلِيَّةً إِلَّا فِي الْوَحْوَحَةِ وَالْوَعْوَعَةِ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا فَعْلِيَّتٌ .

قال جَارُ اللَّهِ: «(فَصْلٌ)^(٢) وَالْمِيمُ إِذَا وَقَعَتْ أَوَّلًا بَعْدَهَا ثَلَاثَةٌ أَصُولٌ فَهِيَ زَائِدَةٌ نَحْوَ مَقْتَلٍ وَمَضْرَبٍ وَمَكْرَمٍ وَمَقْيَاسٍ إِلَّا إِذَا اعْتَرَضَ مَا فِي مَعْدٍ وَمَعزَى وَمَاجِجٍ وَمَهْدَدٍ» .

قال المُشَرِّحُ: الْمِيمُ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأُولَى مَزِيدَةٌ لِلِاسْتِقْطَاقِ . مَعْدٌ: الْمِيمُ فِيهِ أَصْلٌ، وَإِحْدَى الدَّالِّينِ مَزِيدَةٌ لِمَا مَضَى^(٣) فِي الْأَبْنِيَةِ . مَاجِجٌ^(٤): الْمِيمُ فِيهِ أَصْلٌ، وَقَدْ مَضَى فِي هَذَا الصَّنْفِ . مَهْدَدٌ^(٥): فَعَلَّلَ مِنَ الْمَهْدِ، لَا [مَفْعَلٌ] مِنَ الْهَدِّ . / وَقَدْ مَرَّ فِي الْأَبْنِيَةِ .

[١٨٤/ب]

قال جَارُ اللَّهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : «وَمَنْجُنُونَ» .

قال المُشَرِّحُ: الْمَنْجُنُونَ قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي الْأَبْنِيَةِ .

(١) معجم البلدان ١٢٠/٤ ونقل عن الزمخشري، وينظر: المنصف ٢٨/٣ .

(٢) ساقط من (ب) .

(٣) ساقط من (ب) .

(٤) ماء ماج، أي: مالح ومثله أجاج . وينظر: معجم البلدان ص ٣٢، شرح الكافية ص ٣٩٤ .

(٥) اسم امرأة، قال الأعشى:

* تناسيت بعد اليوم خلة مههدا *

قال جَارُ اللَّهِ: «وَمَنْجِنِيْقُ».

قال المُشْرَحُ: هو معرب، وأصله بالفارسية من جي نيك.

وهو عند سيبويه فنعيل إذ النون فيه مزيدة، لقولهم في الجمع: مجانيق، ونظيره عَنَتْرِيْسُ، وهي الناقلة الصلبة الشديدة، واشتقاقها من العترسة، وهو الأخذ بالشدة، وهي عند قوم منفعال لما قال أبو عبيدة: سألت أعرابياً عن حروف كانت بينهم فقال: كانت بينها حروف عون تفاقاً فيها العيون مرة تجنق وأخرى ترشق وقد مضى ذكر المنجنيق في الأبنية.

قال جَارُ اللَّهِ: «وهي غير أول أصلاً إلا في نحو دَلامص والقمارص».

قال المُشْرَحُ: فاء^(١) الكلمتين مفتوحة، واللام الأولى مكسورة، والميم غير أول أصل لقلّة زيادة [الميم غير أول]^(٢) ^(٣) القمارص: وهو القارص. والدلامص: هو الدلاص^(٣).

قال جَارُ اللَّهِ: «وهِرْماس».

قال المُشْرَحُ: هو بكسر الفاء: الأسد من الهرس وهو الدق، ومنه الهريسة.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَزُرْقُم».

قال المُشْرَحُ: الزرقم - بالضم - الأزرق، ونظيره السُتْهم [للاسته]^(٤).

قال جَارُ اللَّهِ: «وإذا وقعت أولاً خامسة فهي أصل كَمَرَزْنُجُوش».

قال المُشْرَحُ: الميم في «مَرَزْنُجُوش» خامسة. لأنها وقعت معها أربعة

(١) في (ب): «والكلمتين مفتوحتين».

(٢) ساقط من (أ).

(٣ - ٣) ساقط من (ب).

(٤) ساقط من (أ).

أصولِ والدليل على كونها أصلاً أن الزيادة الواحدة قبل الفاء لا تكون إلا في نحو مُدحرج ولأنهم قالوا في معناه: مَرَزْنُجُوش وهو كَقَرَطْبُوش وَعَظْرُفُوط.

قال جارُّ الله: «ولا تزداد في الفعل ولذلك استدل على أصالة ميم معد «تمعددوا» [ونحو تمسكن وتمدرع وتمندل لا اعتداد به]»^(١).

قال المُشْرَحُ: تمعدد تَفَعَّل لكثرته وقلة تمفعل.
فإن سألت: ما ذكرت من الدليل إن دل على أنه تفعَّل فها هنا ما يدل على أنه تمفعل، وذلك أن الميم في «معد» لا تخلو من أن يكون زيادة أو لا تكون لأن الدليل دل على زيادة الميم كما في مرد ومسد ومهد؟.

أجبت: ^(٢) الميم أصل ^(٢) على ما مر آنفاً.

قوله: «بأنه يلزم من ذلك خلاف الأصل» قلنا: نعم، لكن لمعارض راجح هو الاشتقاق ألا ترى أنا حكمنا على علجن وفرسن بكون النون فيهما زيادة وإن كان القياس يقضي بكونها أصلاً، ألا ترى أن (فعللاً) و(فعللاً) بالفتح والكسر أكثر في الأبنية من (فعلن) و(فعلن) لكن الاشتقاق لما [حكم^(٢)] بكون النون زيادة أخذنا به، بدليل أن العلجن هو العلج والفرسن هو الحافر من الفرس، وهو الدف كذلك ها هنا، ولئن سلمنا أن الميم فيه، أي: في (معد) زيادة لكن لم قلت بأنه يستحيل الاشتقاق بينهما وهذا يجوز أن يكون الشيء زيادة في نفسه، أي: في [معد] أصلاً بالإضافة إلى شيء آخر، وهذا كما قلنا في مصير [المعي] ومصران، ألا ترى أن الميم في مصير زيادة، لأنه مفعل في الصيرورة، لأن الغذاء المستحيل يصير إليه، والميم في مصران أصل، لأنه فعلان.

(١) في ب.

(٢-٢) في (ب): «من أصلي».

(٢) في (أ): «حكمانا».

فإن سألت: ما ذكرت من الدليل إن دل على أن معداً مفعلاً في نفسه فعل بالإضافة إلى تمعدد^(١) فهانها ما يدل على أنه ليس كذلك لأنه خلاف الأصل، وهذا لأن الشيء إذا ثبت فلا بد من أن يكون ثابتاً بالإضافة إلى كل شيء؟.

أجبت: ما ذكرت من الدليل إن دل على أن ذلك خلاف الأصل فهانها ما يدل على أنه ليس كذلك والعلم في هذا الباب ما ذكرناه من المصير والمصران، وكذلك الألف الإلحاقية زيادة من وجه أصل من وجه آخر^(٢)، وإنما كان كذلك على ذلك تنوعاً للعربية وتوسعة في تصرفاتها كذلك هانها، وهذه الكلم الثلاث لا اعتداد بها، والفصيح تسكن وتدرع وتندل.

قال جارُّ الله: «(فصل) والنون إذا وقعت آخرأ بعد ألف فهي زيادة إلا إذا قام دليل على أصالتها في نحو فينان وحسان و«حمار قبان» فيمن صرف». قال المُشَرِّحُ: ظل فينان، واشتقاقه من الفنن، وفي [١٨٥/أ] عراقيات / الأبيوردي^(٣):

لَهُمْ سَطَوَاتٌ يَلْمَعُ الْمَوْتُ خَلْفَهَا وَظَلُّ جَنِّيٍّ مِنْ دُونِهِ الْأَمْنُ فِينَانُ
حَسَان، و«حمار قبان» قد مَضِيًّا فِي قِسْمِ الْأَسْمَاءِ.
قال جارُّ الله: «وكذلك الواقعة في أول المضارع المطاوع والمطاوع نحو تفعّل وانفعل».

قال المُشَرِّحُ: زيادة النون في (تفعل) [و (انفعل)]^(٤) ظاهرة بدليل الماضي في الأول، والثاني المجرد في الثاني.

(١) في (ب): «إلى العدد».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) ديوان الأبيوردي (العراقيات) ٢٥٤/١.

(٤) ساقط من (أ).

قال جار الله: «والثالثة الساكنة في نحو شَرَبْتُ وَعَصَنْصَرَ وَعُرُنْدُ [وَعَضَنْفَرُ]».

قال المُشَرَّحُ: النون في شَرَبْتُ مزيدة لقولهم: شرباث بالضم، وقد مضى تقديره في الأبية، وكذلك عَصَنْصَرَ لنبت، لأنه على مثال عَقَنْقَل وهو اسم رملٍ كثير منعقد، وقد تبين في عَقَنْقَل زيادة النون، وذلك بالاشتقاق. النون في عرند مزيدة لما مر في الأبنية.

قال جار الله: «وفيما عدا ذلك أصل».

قال المُشَرَّحُ: وذلك لقلّة زيادة النون غير أول.

قال جار الله: «إلا في نحو عَنَسَلٍ [وَعَنْبَسٍ] وَعَفَرَنِي وَبُلْهَنِيَّةَ وَخَنْفَقِيَّتِي ونحو ذلك».

قال المُشَرَّحُ: النون في عَنَسَلٍ مزيدة (لما مر^١) في الأبنية وَعَفَرَنِي للأسد لأنه من اعترفه الأسد، أي: افترسه، واشتقاقه من العفر، وهو التراب: وَبُلْهَنِيَّةَ لقولهم: عيش أبله أي: ناعم، والمراد به بله صاحبه والخَنْفَقِيَّتِيُّ بوزن^(٢) الخَنْدَرِيْسُ: [الدَاهِيَةُ] والخفيفة من النساء الجريئة^(٣) وأصلها من خَفَقَ البرق.

قال جار الله: «(فصل) والتاء اطردت زيادتها أولاً في تَفْعِيلٍ وَتَفَاعَلٍ وَتَفَعَّلٍ وَتَفَاعَلٍ وَفَعَلِيهَما».

قال المُشَرَّحُ: عنى بفعليهما تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ.

فإن سألت: كيف خص فعل هذين المصدرين المتأخرين دون فعل المصدرين المتقدمين؟

(١ - ١) في (أ).

(٢) في (ب): «بمنزلة».

(٣) الصحاح ص ١٤٧٠ (خفق).

أجبت: لأن المصدرين المتقدمين ليس في ماضيهما تاء.

[قال جارُّ اللّهِ: «وآخرًا في التّائث والجمع».

قال المُشْرَحُ: هذا نحو مسلمة ومسلمات].

قال جارُّ اللّهِ: «وفي نحو رَعْبُوت وجَبْرُوت وَعَنْكَبُوت».

قال المُشْرَحُ: الرِّعْبُوتُ: هي الرِّعْبَةُ، والجَبْرُوت: هو التَّجْبِرُ، وأما

الدليل على زيادة التاء في عنكبوت فلقولهم في جمعها عَنَّاكِب.

فإن سألت: نحو أن يقال في فرزدق: فرازد، وهذا يدل على زيادة

القاف؟.

أجبت: كما يجوز ذلك يجوز أيضاً فرازق، ولا كذلك هاهنا فإنه لا

يجوز عَنَّاكِب بالتاء المُثَنَّة، ولقولهم في معنى عنكبوت: عنكباة قال^(١):

كَأَنَّمَا يَسْقُطُ مِنْ لِغَامِهَا

بَيْتٌ عَنكَبَاةٌ عَلَى زَمَامِهَا

وقولهم - على ما نقله ابن السراج^(٢) -: العنكباء.

قال جارُّ اللّهِ: «ثم هي أصل إلا في نحو تُرْتَب وتُولَج وسنبتة».

قال المُشْرَحُ: في حاشية نسختي من (المفصل): تُرْتَب رأيتَه في

المسائل المشكّلة^(٣) «لأبي علي الفارسي بضم التاء على وزن بُرْثَن وقراءته

على صاحب «الكشاف» (رحمه الله) تُرْتَب بفتح التاء الأولى وضم التاء

الثانية. وهذا من فوائد العمراني^(٤) والتاء فيه زيادة، لأنه بمعنى الراتب،

(١) الصحاح ١/١٨٨.

والبيتان في شرح الأندلسي ١٥٤/٥ عن الخوارزمي.

(٢) الأصول ٣/٢٤٢. وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٥٧.

(٣) المسائل المشكّلة ص ١٠٠، وينظر: الكتاب ٣/٢، وفي اللسان (رتب) «قال أبو عبيدة:

الترتب: الأمر الثابت».

(٤) يفهم من هذا أن نسخة المؤلف هي نسخة العمراني رحمه الله، والعمراني تلميذ الزمخشري =

وكذلك في تولج، لأنه من الولج، وهكذا في سنبته، لأنه يقال في معناه: منذ سنبته من الدهر.

قال جازر الله: «(فصل) والهاء زيدت زيادةً مطردةً في الوقف لبيان الحركة أو حرف المد في نحو كتابيه وثمة واو زيدها واغلامهوه، وانقطاع ظهرهيه».

قال المُشَرِّحُ: أما لبيان الحركة ففي نحو ثمة وكتابه. وأما لبيان المد ففي نحو وا زيدها واغلامهوه وانقطاع ظهرهيه، وتقول: واظهرهوه إذا أضفت الظهر إلى مذكر واظهرهاه إذا أضفت الظهر إلى مؤنث للفرق بينهما، ومثله^(١): واغلامكاه في الإضافة إلى مذكر، وواغلامكيه في الإضافة إلى مؤنث.

قال جازر الله: «وغير مُطَرِّدَةٍ في جمع «أم»، وقد جاء بغير هاء، وقد جَمَعَ اللُّغَتَيْنِ من قال^(٢)»:

= مترجم فيما سبق. وذكر هذه اللفظة الزمخشري في الأساس ص ٣٢٠، قال: «رتب الشيء: ثبت ودام. وله عز راتب وترتب، قال الكميث:

وعسى عمرو بن الخثارم قوله بني من يفاع المجد ما هو ترتب (١) في (ب): «ومثاله».

(٢) توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢٣، المنخل ص ٢٠٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠، شرحه للأندلسي ١٥٤/٥.

وينظر: شرح التصريح ٣٦٢/٢، شرح شواهد الشافية ص ٣٠٨، الصحاح واللسان (أمم). في المنخل: «قيل أنشد هذا الشعر في حق مروان بن الحكم وهو لغيره».

قال ابن المستوفي إثبات المحصل: «وقرأت على شيخنا أبي الحرم مكّي بن ريان مرفوعاً إلى أبي الحسين أحمد بن فارس: وقالوا الأم في الأصل كان أمهة ولذلك يجمع على أمهات، وقالوا أمات، قال:

* فرجت الظلام بأماتكا *

ونقلت من خط عبدالله بن أحمد بن أحمد [ابن الخشاب] وجدت بخط سلمة أن أمهات في الناس، وأمات في البهائم... ووجدته في نسختي من المتن لمروان» يعني نسخته من (المفصل). وقال البغدادي في شرح شواهد الشافية: «والبيت لمروان بن الحكم كذا قال ابن المستوفي وغيره ونص كلام ابن المستوفي عن ابن فارس في المجمل ٨١/١».

إِذَا الْأُمَّهَاتُ قَبَحْنَ الْوُجُوهُ فَارْجَتِ الظُّلَامَ بِأُمَّاتِكَا

وقيل: وقد غلبت الأمهات في الأناسي والأمات في البهائم، وقد زادها في الواحد من قال^(١):

* أُمَّهَتِي خِنْدِفُ / وَالْيَاسُ أَبِي *

[ب/١٨٥]

وفي كتاب «العين»^(٢) تأمّعت، وهو مسترذل.

قال المُشْرَحُ: الأم: هي الوالدة، وجمعها أمّات والهمزة فيها فاء بدليل أنه يقال: ما كنت أما ولقد أممت أموماً، قال:

يَوْمُهُمْ وَيَأْبُوهُمْ جَمِيعاً كَمَا قَدْ السُّيُورُ مِنَ الْأَدِيمِ

ثم زيدت الهاء في جمعها لتفخيم شأنها فقيل: أمهات وخص بها الجمع لأنه موضع تغيير في كل جمع تزداد الهاء. يقول إذا فتحت الأمهات بمساويهن وجوه أولادهن فأمهاتك يكشفن الدياجي بوضاعة مسافرهن.

قال جارُّ الله: «وزيد في أهراق اهراق».

قال المُشْرَحُ: الهمزة في أهراق مفتوحة، وفي المصدر مكسورة. والهاء فيه مزيدة بدليل أراق.

(١) هذا البيت نسه كثير من الشراح إلى قصي بن كلاب أحد أجداد النبي ﷺ وهو جده الأعلى كما هو معروف، وهو من أبيات فيها:

إني لدى الحرب رخي اللب
مقرم الصولة عالي النسب
عند تناديهم بهال وهب

وقيل: هو لامرأة من بني عامر.

وتوجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل ص ٢٢٢، المنخل ص ٢٠٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠، شرحه للأندلسي ١٥٤/٥.

وينظر: المحتسب ٢/٢٢٤، شرح التصريح ٢/٣٦٢، شرح شواهد الشافية ص ٣٠١.

(٢) الموجود في كتاب العين ٨/٤٣٣: «ويقال: تأم فلان أما، أي: اتخذ لنفسه أما».

قال جَارُ اللَّهِ: «وفي هِرْكُؤَلَةٍ وَهَجْرَعٍ وَهَلْقَامَةٍ عِنْدَ الْأَخْفَشِ».

قال المُشْرَحُ: الهِرْكُؤَلَةُ^(١): هي المَرَاةُ المُتْرَجَّةُ الأَرْدَافِ، من رَكَلَ في المَشْيِ، والجامع بينهما الاضطراب. والهَجْرَعُ مثل الدَّرْهَمِ: هو الطَّوِيلُ من [الأَجْرَعِ] وهو الرَمْلُ المُنْقَادُ. وَهَلْقَامَةٌ: هو الأَسَدُ [من] اللِّقْمِ عِنْدَ الأَخْفَشِ.

قا جَارُ اللَّهِ: «ويجوز أن تكون مزيدة في قولهم: فرس سَلَّهَبَ لقولهم: سلب».

قال المُشْرَحُ: السَّلْبُ: هو الفرسُ الطويلُ على وجه الأرض وربما جاء بالصاد [المهملة]، والهَاءُ فيه مزيدة لقولهم: السَلْبُ - بكسر اللام - وهو الطويل^(٢).

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل^(٣)) والسين اطردت زيادتها في استفعال ومع كاف الضمير فيمن كسكس، وقالوا: استطاع لاهراق».

قال المُشْرَحُ: زيادة السين في استفعال نحو: استنسخته الكتاب واستغفر الله ذنبه واستوهبه واسترجحه. وأما زيادة الشين في الكشكشة فنحو مررت بكش ونزلت عليكش يزيدون على كاف المؤنث شيئاً لبيان أن الكسرة في الكاف وقد مضى في فصل الحروف. ابنُ جنِي^(٤): عن سيبويه: السين زِيدت عوضاً من سكون عين^(٥) الفعل. وعندي أن الهاء والسين زيدتا فيهما تسهيلاً لكلفة التكرير والإطلاق.

(١) سر صناعة الإعراب ص ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، شرح الشافية ٣٨٥/٢، وفي سر الصناعة:

«وذهب الخليل فيما حكاه عنه أبو الحسن... ينظر العين ١١٣/٤».

والنص بعد ذلك كله من سر الصناعة.

(٢) عن سر الصناعة ص ٥٧٠.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) سر صناعة الإعراب ١٩٩/١.

(٥) في (ب): «العين».

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) واللام جاءت مزيدة في ذلك وهناك وألا لك، قال (١):»

* وَهَلْ يَعِظُ الضَّلِيلُ إِلَّا أَوْلَاكَ *

قال المُشَرِّحُ: ذلك بعد من ذاك، وهناك أبعد من هناك وألا لك أبعد من الأاك.

قال جَارُ اللَّهِ: «وفي عَبْدَلْ وَزَيْدَلْ وَفَحَجَلْ».

قال المُشَرِّحُ: عَبْدَلْ بمعنى (٢) عبد وَزَيْدَلْ بمعنى زيد، وَفَحَجَلْ بمعنى أفحج ونحوها فَيَشَلَّةُ بمعنى فَيْشَّةُ.

قال جَارُ اللَّهِ: «وفي هَيْقَلْ احتمال».

قال المُشَرِّحُ: الهَيْقَلُ: هو الظَلِيمُ، وهو أن جعل من الهَيْقِ، وهو الفتى من النَّعَامِ فاللام زيادة، وأن جعل من الهَيْقَلِ وهو الظَلِيمِ أيضاً فالياء زيادةً.

(١) البيت لأخي الكلجة العربي يرد عليه، وبعده:

عقوقاً وإفساداً لكل معيشة فكيف ترى أمست إضاعة مالكا
كذا جاء في نوادر أبي زيد ص ٤٣٨، وعنه في الخزانة ١/١٩٠. قال ابن المستوفي: «وجدته يروي للأعشى، ولم أره في ديوانه. قال الصغاني في حاشية نسخته من المفصل: «أنشد ابن السكيت هذا البيت، وصدده عنده:

* ألك قومي لم يكونوا أشابة *

وأنشده ابن جني، وصدده عنده:

* أولك قومي *

وأنشده ابن الأعرابي في «نواده»، وصدده عنده:

ألم تك قد جربت ما الفقر والغنى وهل
توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٠٣، المنخل ص ٢٠٥، شرح المفصل لابن يعيش ٦/١٠، شرحه للأندلسي ١٥٥/٥.

وينظر: نوادر أبي زيد ص ٤٣٨، إصلاح المنطق ص ٣٨٢، المنصف ١/١٦٦، ٣/٢٦، سر صناعة الإعراب ص ٣٢٢.

(٢) في (ب): «بمنزلة».

[باب إبدال الحروف]

قال جازُّ اللّهُ: «ومن أصناف المُشترِك (إبدال الحروف). يقع الإبدال في الأضرب الثلاثة كقولك: أُجوه وأهراق وهلا^(١) فعلت».

قال المُشَرِّحُ: الفرق بين العوض والبدل أن العوض قد يكون من غير جنس الحرف وغير مُقاربه، والبَدَل لا يكون إلا في المقارب، وأن العوض قد يكون في غير موضع المعوض والبدل لا يقع إلا في موضع المبدل منه. الأجوه: بمعنى الوجوه، وحكى الفراء: حي الوجوه وحي الأجه^(٢).

قال ابنُ السَّكَيْتِ^(٣): ويفعلون ذلك كثيراً في الواو إذا انضمت. هراق الماء يُهريقه بفتح الهاء هِرَاقَةً بالكسر أي: صبّه، قال زهير^(٤):

يُنَجِّمُهَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ غَرَامَةً وَلَمْ يُهْرِيقُوا بَيْنَهُمْ مَلَأَ مَحْجَمٍ
وَأَصْلُهُ: أَرَأَقُ يُرِيقُ إِرَاقَةً، ونحو هرحت الدَّابَّة، أي^(٥) أرحتها. وهَلَا فعلت بمعنى أَلَا فعلت، والإبدال في هذه الكلم جائزٌ لا واجبٌ.

(١) في (ب): «الاء».

(٢) سر الصناعة ص ٩٢، ١٠١.

(٣) الإبدال لابن السكيت.

(٤) شرح ديوان زهير ص ١٧، وهو في الصحاح عن ابن السكيت.

(٥) في (ب): «في أرحتها...».

قال جَارُ اللَّهِ: «وحروفه حروف الزيادة [والصاد والزاي]»^(١) والطاء والدال والهميم، ويجمعها قولك: (استنجدته يوم صال [زط])».

قال المُشَرِّحُ: إنهم لم يعدوا السين من حروف البدل، فلست أدري لم عدده الشيخ - رحمه الله - فيها، والصواب: انتجدته يوم صال [زط]^(٢).

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل) فالهمزة أبدلت من حروف اللين ومن الهاء [١٨٦/أ] والعين فإبدالها من حروف اللين على ضربين: مطرد وغير / مطرد، والمطرد على ضربين، واجب وجائز، فالواجب إبدالها من ألف التانيث في نحو حمراء وصحراء».

قال المُشَرِّحُ: والهمزة في حمراء وصحراء منقلبة عن ألف التانيث، إما لأنهم في غير هذا الموضع لم يؤنثوا بالهمزة إنما أنثوا بالألف، وإما لأنهم قالوا في جمع صحراء صحاري وأنشد أبو العباس للوليد بن يزيد^(٣):

لَقَدْ أَغْدُوا عَلَى أَشْقَرَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَا

ولو كانت الهمزة فيه غير منقلبة. لثبتت في الجمع كقولهم: دراريء وقراريء ووضاضيء في جمع دريء وقرء ووضاء.

قال جَارُ اللَّهِ: «والمنقلبة لأمأ في نحو كساءٍ ورداءٍ».

قال المُشَرِّحُ: الهمزة في كساء منقلبة عن الألف، ثم الألف منقلبة عن الواو وكذلك [الهمزة] في رداء منقلبة عن الألف، ثم الألف منقلبة عن الياء. وهذا لأن الياء المتطرفة والواو إذا كان ما قبلها مفتوحاً انقلب ألفاً، وذلك نحو الرحي والعصا، والرداء والكساء كذلك.

(١) عن المفصل (خ) نسخة ابن النحاس رحمه الله.

(٢) في (ب).

(٣) ديوان الوليد ص ٧٤ جمعه (ف غابريلي) من جامعة روما ونشر في دار الكتاب الجديد.

والشاهد في: سر صناعة الإعراب ص ٨٦، الإنصاف ص ٨١٦، شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٥، شرح شواهد الشافية ص ٩٥ الخزانة ٣/٣٢٤.

أما الألف الساكنة فهي حاجزٌ غير [حصين، ولذلك أمالوا نحو شمالا ولم يميلوا أكلت عنباً، لأن الساكن] غير معتدُّ به.

الألف في رداء منقلبة عن الياء لأن أصله من رديت على الخمسين وأرديت أي: زيدت، لأن الرِّداء زيادة على ما ستر العورة الغليظة.

قال جارُّ الله: «وعِلباء».

قال المُشَرِّحُ: الهمزة في عِلباء إلحاقية كحِرباء، ولذلك تنون، ومن ثم لو جمعته لقلت عِلابِي كقراطيس، ولا تقول: عِلابِي كصحارى، والذي يدل على أن مثله هذه الهمزة منقلبة عن الياء أنه أثبت مثل هذا النوع بالهاء فظهرت فيه الياء وذلك في نحو دِرْحَايَةٍ^(١): رجل سمينٌ ضخمُ البَطْنِ قصيرٌ.

قال جارُّ الله: «وعيناً في نحو قائل وبائع».

قال المُشَرِّحُ: أصل قال قول، وأصل باع يبيع فأبدل الواو والياء ألفين فلما صرف منه فاعل وقعت الألف بعد الألف فلم يكن النطق بهما، لأنهما ساكنان والألف لا تتحرك، فقلبت همزة. وقيل: إنما همزت لأن أصل الواو والياء السكون ووقعت بعد ساكن فهمزت.

قال جارُّ الله: «ومن كلِّ واو واقعةٍ أولاً شفعت بأخرى لازمة في نحو أواصلٍ وأواقٍ جمع واصلَةٍ وواقيةٍ قال:

* يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي *

وأوِصل تصغير واصل».

قال المُشَرِّحُ: إذا اجتمع واوان في أول الكلمة ولم تكن الثانية^(٢) مدَّة

(١) الصحاح ٣٦١/١: (درج) وأنشد:

عكوك إذا مشى درحايه
يحسبني لا أعرف الحدايه

(٢) في (ب): «التاء فيه».

كما في ووري فإبدالها همزة لازمٌ، لأنهم كرهوا اجتماع الواوين^(١) بخلاف ما إذا كانت الثانية مدة فإنها غير منقلبة لتقوي إحدى الواوين بالأخرى ألا ترى أنهم قالوا تَبَحَّرَ بِكسر التاء، ولم يقولوا يَعْلَمُ، لأنها غير لازمة، ومعنى كونها غير لازمة أنها عارضة يعقبها تصرف لا تبقى فيه، ألا ترى أن المدة في ووري عارضة بهذا التفسير، لأن أصله واره، وليس فيه هذه المدة، ويعقبها تصرف آخر لا تبقى فيه وهو يُوَارَى مبنياً للمفعول.

[صدر البيت^(٢)]:

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيَا البيت
قال جَارُ اللَّهِ: «والجائز إبدالها عن كُلِّ واوٍ^(٣) مضمومة وقعت مفردة فاءً كأجوه أو عيناً غير مدغم فيها كأدور ومشفوعة عيناً كالغُورِ والنُّورِ».

(١) في (ب): «الواو».

(٢) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٢٤: «قالوا: إنه لعدي بن زيد بن أيوب العبدي،

كذا وجدته... ولعدي قصيدة على وزن هذا البيت أولها:

لَيْسَ شَيْءٌ عَلَى الْمَنُونِ بَبَاقِي غَيْرِ وَجْهِ الْمُسْبُحِ الْخِلَاقِ
ولم أر في ديوانه هذا البيت المستشهد فيها.

وأنشده الجوهري في «صحاحه» لمهلل، والصحيح أنه لعدي أخيه.

وجدته في ديوان شعر مهلهل، واسمه امرؤ القيس بن ربيعة بن مرة بن الحارث بن زهير بن جشم بن بكر بن حبيب يرثي مهلهلاً، ويذكر من هلك من قومه من أبيات هي قوله:

طفلة ما ابنة المجد بيضاء لعوب لذيذة في العناق
ظبية من ظباء وجرة تعطو بيديها في ناعم الأوراق
ضربت صدرها إليّ وقالت يا عديا لقد وقتك الأواق

وذكر الأبيات.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل، المنخل ص ٢٠٥، شرح المفصل لابن

يعيش ١٠/١٠، شرحه للأندلسي ١٦٠/٥.

وينظر: المقتضب ٢١٤/٤، الجمل ص ١٦٦، شرح أبياته (الحلل) ص ٢٠١، المنصف

٢١٨/١، أمالي ابن الشجري ٩/٢، الخزانة ٣٠٠/١.

(٣) ساقطة من (ب).

قال المُشَرِّحُ: أما الواقعة مفردةً فاءً فقد مضى حكمها^(١) في صدر هذا الصنف. كل واو وقعت مفردة وهي عين مضمومة فإنه يجوز إبدالها همزة تقول: أدُورُ وأنُورُ بالواو وادُورُ وأنُورُ بالهمزة.

قال ابنُ السَّرَّاجِ^(٢): وكل واو مضمومة لك أن تهمزها إن شئت إلا واحدة فإنهم اختلفوا فيها وهي قوله^(٣): ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ وما أشبهها من واو الجمع فأجاز^(٤) بعض الهمزة وهم قليل. الغُورُ في الأصل واو إن أبدلت الأولى همزة وهو مصدر غارت عينه غوراً، ونظير ذلك النُّورُ بفتح النون وهو النَّيلِحُ، ومعناه^(٥): دُخان الشَّحم يعالج به الوشم حتى يخضرُّ.

قال جارُّ اللُّه: «وغيرُ المطرد إبدالها من الألف نحو دابة وشابة وإيباض وادهام».

قال المُشَرِّحُ: هذا رأي من جد في الهرب من التقاء الساكنين، [وقد مضى في صنف التقاء الساكنين] من هذا القسم.

قال جارُّ اللُّه: «وعن / العجاج أنه كان يهزم العالم والخاتم، وقال: [١٨٦/ب]

* فِخْدَفُ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ *

وَحُكِّيَ بَأْزُ، وَقَوَّاتُ الدَّجَاجَةِ، وَقَالَ:

يَا دَارُ مَيِّ بَدَكَدِيكَ الْبُرْقُ
صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَأِقِ

(١) في (ب): «ذكرها».

(٢) الأصول ٢٤٥/٣.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٧، وينظر: الكشاف ١٤٦/١، البحر المحيط ٢٣٨/٢.

(٤) في (ب): «فأخر».

(٥) في (ب): «وهو».

قال المُشَرِّحُ: العَجَاجُ^(١) كأنه همز العالم والخاتم لتسلم القافية من السناد.

قال سيويوه في (شوق المشتاق)^(٢) همز ما ليس يهمز للضرورة الدُّكْدَاك من الرمل: ما التَّبَدُّ بالأرض ولم يرتفع. وفي الحديث^(٣) أنه سأل جريرُ بن عبد الله عن منزله فقال: «سهلٌ ودكداك وسلَّم وأراك» والبُرْقُ: جمع بَرَقَةٍ، وهي غلظ فيه حجارة ورمل [يقال: قُنْفَذُ بَرَقَةٍ] كما يقال: ضَبُّ كديه.

قال جارُّ الله: «ومن الواو غير المضمومة في أشياخ وإفادة وإشادة

(١) جاء في إثبات المحصل ورقة ٢٢٥: «وقيل لرؤية قد ذهب عنك أبا الجحاف ما في هذه أن أباك كان يهزم العالم والخاتم ولا عيب فيه، وهذا كله سناد وهو قليل قبيح، قال الأخفش: وكان رؤية يعيب هذا وجعل الأخفش بعد ألف التأسيس عن الطرف ووقوع الحرف بين الروي وبينه حجة في اجتماع التأسيس وغيره، وهذا منه احتجاج واه، إذ لا يقع مثل ذلك إلا غلطاً ما شاعره. وقال أبو حاتم أخبرني أبو زيد الأنصاري أن رؤية كان يهزم العالم والخاتم ليزيل التأسيس، وهذا عيب.

وينظر: القوافي للأخفش ص ٦٠ تحقيق أستاذنا أحمد راتب الفياض حفظه الله.

بيت العجاج في ديوانه ٤٦٢/١ من أرجوزة أولها:

* يا دار سلمى يا سلمى ثم أسلمي *

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢٥، المنخل: شرح المفصل لابن يعيش ١٢/١٠، شرحه للأندلسي ١٦١/٥.

وينظر: مجاز القرآن ٢٢/١، ٩٤/٢، الخصائص ١٩٦/٢، سر الصناعة ٩٠/١، البحر المحيط ٦٩/٧، شرح شواهد الشافية ص ٤٢٨.

(٢) ينسب البيت لرؤية، وفي ديوانه (١٠٤-١٠٨) أرجوزة على وزنه ليس منها.

قال الإمام ابن المستوفي في إثبات المحصل: أنشدتهما الفراء رحمه الله لرؤية ومثله:

سقيت من ودق السحاب المنبعق

يكاد قلبي من هواك يحترق

كدار عنك كل صب مشتاق

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل: ٢٢٥، المنخل ص ٢٠٦، شرح

المفصل لابن يعيش ١٠/١٠، شرحه للأندلسي ١٦٠/٥ وينظر: الخصائص ١٤٥/٣، سر

صناعة الإعراب ٩١/١، شرح شواهد الشافية ص ١٧٥.

(٣) النهاية ١٢٨/٢.

و ﴿إِعَاءِ أَخِيهِ﴾^(١) في قراءة سعيد بن جبير^(٢).

قال المُشَرِّحُ: أمَّا إبدال الهمزة من الواو إذا كانت مكسورةً فإن أبا عمرو يزعم أنه لا يُجاوز به السَّماع. وغيره يذهب إلى أن بدل الهمزة مطَّرد كاطراد البَدَل من المضمومة، والقول في أنه ينبغي أن يكون مطرداً أن الكسرة بمنزلة الياء ولا تخلو الحَرَكَة في الحرف المتحرك من أن تكون مقدرة قبله أو بعده فإن كانت قبله فالواو إذا وقعت قبلها الياء اعتلت وكذلك إذا وقعت بعدها، فإذا كانت كذلك اعتلت الواو مع الكسرة كما اعتلت مع الياء، ألا ترى أنها إذا تحركت بالفتح لم تعتل، كما لا تعتل الواو إذا كانت بعدها ألف نحو عوالي وطوالي.

فإن سألت: لو كان الاعتلال لما ذكر لاعتلت الواو المكسورة غير أول؟.

أجبت: أن القلب في المكسورة كالقلب في المضمومة ألا ترى أن الضمة مع الواو كالواوين، كما أن الكسرة مع الياء والواو كالياءين فكما تُعتل الواو مع الياء لذلك أُعلت^(٣) مع الكسرة كما أن الواو كما أُعلت^(٣) مع الواو كذلك اعتلت^(٣) مع الضمة ولم يجب مع هذا أن تُعل الواوان غير أول في أحووي ولووي وكذلك لم يلزم أن تعل الواو مع الكسرة غير أول.

ومن المواضع التي قلبت فيها الكسرة همزة «إحدى» في قولك: إحدى وعشرين. قال الشيخ أبو علي الفارسي: إنما هو اسم وليس بوصف، ولذلك جاء «إحدى» على بناء لا يكون للنصفات أبداً.

(١) سورة يوسف: آية: ٧٦.

(٢) قراءة سعيد في المحتسب ٣٤٨/١، الكشاف ٣٣٥/٢، البحر المحيط ٣٣٢/٥.

(٣) في (ب): «اعتلت».

قال جَارُ اللَّهِ: «وأناة وأسماء، وأحد، وأحد أحد^(١) في الحديث، والمازني يرى الإبدال من المكسورة قياساً».

قال المُشْرَحُ: أحد: أصلها وحد. في الحديث^(٢) أنه قال لرجل أشار بسبابته في التشهد أحد أحد. أناة: أصلها الواو من ونى يني، أي: (فتر) أسماء فعلاء عند سيويه وأفعال عند أبي العباس. حجة المازني ما ذكرته آنفاً.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن الياء في قطع الله أديّة، وفي أسنانه أَلُّ^(٣)، وقالوا الشثيمة».

قال المُشْرَحُ: أديّة: أي يديه. الألل^(٣) والأليل^(٣): هو مضيء الأسنان ورجل أيل^(٣)، وفي شعر أبي الطيب^(٤):

* بالنّاسِ مِنْ تَقْبِيلِهِ يَلُّ^(٣) *

ونحوه اسرّوع في يسرّوع وألملم في يلملم^(٥). وقوله: «ومن الياء...» معطوف على قوله: «ومن الواو غير المضمومة...».

قال جَارُ اللَّهِ: «وإبدالها من الهاء في ماءٍ وأمواي، قال^(٦):

(١) ساقط من (ب).

(٢) النهاية ٣٧/١.

(٣) الجميع في النسختين «ألك...» بالكاف والتصحيح من المفصل (خ) والمصادر.

(٤) ديوان أبي الطيب (الشرح المنسوب إلى العكبري) ٣/٣٠٦ وصدرة:

* وإلى حصى أرض أقام بها *

(٥) ميقات أهل اليمن مشهور.

(٦) أنشده أبو علي الفارسي في الحلبيات ص ٤٠ عن أحمد بن يحيى (ثعلب)، وعن أبي علي في سر الصناعة ص ١٠٠، ولم ينسب.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢٧، المنخل ص ٢٠٦، شرح المفصل لابن يعيش ١٥/١٠، شرحه للأندلسي ١٦٣/٥.

وينظر: المنصف ١٥١/٢، المخصص ٤٤٠/١٧، الممتع ص ٣٤٨.

وَبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا
مَاصِحَةٍ رَادَّ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا

وفي آل فعلت وألا فعلت».

قال المُشَرِّحُ: مَصَحَ الظِّلُّ: إِذَا ذَهَبَ، قَالَ (١):

* قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البَلَاءِ أَنْ يَمَّصَحَا *

قَالَ جَارُ اللّٰهِ: «وَمِنَ العَيْنِ فِي قَوْلِهِ (٢):

* أَبَابُ بَحْرِ ضَاحِكٍ زَهُوقٍ *

قال المُشَرِّحُ: ضَحِكُ البَحْرِ كِنَايَةٌ عَنِ امْتِلَائِهِ، وَفِي عِرَاقِيَّاتِ

الأبيوردي (٣):

* الرُّوضُ يَبْسُمُ والرَّكَائِبُ حُومٌ *

وفي شعر بديع الزَّمانِ الهَمْدَانِيِّ:

يا مسعرا للمنى عندي مواهبه بيناه مبتسم للأرجاء إذ نصبا

الجَوْهَرِيِّ (٤): الزَّهُوقُ: البِئْرُ البَعِيدَةُ القَعْرِ.

(١) الصحاح ٤٠٥/١ (مصح) وأنشد البيت. نسب إلى رؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢.

وينظر: الكتاب ٤٧٨/١، المقتضب ٧٥/٣، الكامل ٢٥٣/١ الإيضاح ص ٨٠، إيضاح

شواهد الإيضاح ص ١١٧، الخزانة ٩٠/٤.

(٢) يعزى إنشاده إلى الأصمعي رحمه الله: قال ابن جني في سر الصناعة ص ١٠٦: «روينا عن

قطرب عن أبي عبيدة أنهم يقولون آل فعلت، ومعناه: هل فعلت، فأما ما أنشده الأصمعي من

قول الراجز... وأنشد البيت.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢٧، المنخل ص ٢٠٧، شرح

المفصل لابن يعيش ١٦/١٠، شرحه للأندلسي ١٦٤/٥.

وينظر: المقرب ١٦٤/٢، شرح شواهد الشافية ٣٤٢/٤.

(٣) ديوان الأبيوردي ص ١٧٠ وهو مطلع القصيدة وعجزه:

* والسيف يلمع والصدى يتضرم *

(٤) الصحاح ١٤٩٤/٤ (زهق)، ونقل الإمام ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٢٧ كلام =

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) ^(١) والألف أبدلت / من أختيها ومن الهمزة والنون فإبدالها من أختيها مطردٌ في نحو قال وباع ودعا ورمى وباب وناب مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما، ولم يمنع مانعٌ من الإبدال في نحو رميا ودعوا».

قال المُشَرَّحُ: القياسُ إعلال الواو والياء في نحو رميا ودعوا إلا أنه وجد المانع من ذلك وهو وقوع الألف بعدهما.

قال جَارُ اللَّهِ: «إلا ما شُدَّ من نحو القَوْدُ والصَّيْدُ».

قال المُشَرَّحُ: القياس فيهما الإعلال والاستحسان تركه. أما القياس فظاهره، وأما الاستحسان فليس الصَّيْدُ والعَوْرُ اتبعوا في ترك الإعلال باسم الفاعل. وهذا لأنهم قالوا: أعور وأصيد وتعاور وتصايد، فإن سألت: فكيف لم يُعلو عور وصيد؟.

أجبت: لأن أصلهما باب الألوان والعيوب، وكذلك القود لأنه في الأصل شُدَّ العنق فمعنى أقدت القاتل بالقتل أي جعلته أقود، وهذا لأنهم كانوا إذا وجئوا عُنقَ إنسان شُدُّوا بشعره حبلاً ومدَّوه حتى يصير كالأقود فكان حكمه حكم العور والصيد.

قال جَارُ اللَّهِ: «وغير مطرد في نحو طائي وحاري».

قال المُشَرَّحُ: هذا منسوب إلى طييء والحيرة، والقياس طييء وحيري.

= الخوارزمي ووثقه من الصحاح أيضاً ثم قال: «قال في الحواشي: ضاحك أي: يضحك بالموج، وزهوق: مرتفع. قال المبارك بن أحمد: الزهوق المرتفع أولى بالوصف من البئر البعيدة القعر لأن العباب إذا كان الكبير المرتفع فإنما يكون ذلك لارتفاع ماء البحر...» وما ذكره عن الحواشي للزمخشري موجود في نسختي من الحواشي ورقة ١٤٩ لكن الإمام العلامة الصغاني لم يرتض هذا التفسير أصلاً، وذلك لأن اللفظة (زهوق) هكذا أثبتتها في نسخته من المفصل لا (زهوق). قال في حاشية النسخ: «وقع في نسخة الزمخشري - رحمه الله - (التي بخطه) (زهوق) وهو منقلب. وقال ابن جني - رحمه الله - ليست الهمزة فيه بدلاً...».

وذكر نصاً طويلاً عن سر الصناعة ص ١٠٦.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَيَأْجُل».

قال المُشْرَحُ: الألف في «يَأْجُل» بدل من الواو، وهي لغة لبعض العرب، كأنه يكره الياء مع الواو فقلبها ألفاً.

قال جَارُ اللَّهِ: «وإبدالها من الهمزة لازم في نحو آدم وغير لازم في نحو رأس».

قال المُشْرَحُ: إذا التقت همزتان في كلمة فالوجه قلب الثانية إلى حرف على ما مضى في صنف تخفيف الهمزة، وإذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوح فإنه يجوز قلبها ألفاً.

قال جَارُ اللَّهِ: «وإبدالها من النون في الوقف خاصة على ثلاثة أشياء المنصوب المنون، وما لحقته النون الخفيفة المفتوح ما قبلها، و«إذن» كقولك: رأيت زيداً، و﴿لنسفعا﴾^(٢) و﴿فَعَلَّتْهَا إِذَا﴾^(٣)».

قال المُشْرَحُ: النون الساكنة لها شبه بالألف، لأنه لا مخرج لها من الفم كما أن الألف لا مخرج لها من الحلق، ونون التأكيد الخفيفة لها شبه [ورحمٌ ماسةٌ بالتَّوْنِينِ المفتوح ما قبله على ما ذكرناه، وكذلك النون في «إذا» لها شبه]^(٤) بذلك التنوين.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والياء أبدلت من أختيها ومن الهمزة، ومن أحد حرفي التضعيف ومن النون والعين والتاء والسين والباء والتاء فإبدالها من الألف في نحو مفيتيح ومفاتيح وهو مطرد».

قال المُشْرَحُ: حرف المَدِّ إذا وقع رابعاً فإنه ينقلب في التّصغير

(١) ساقط من (ب).

(٢) سورة العلق: ١٥.

(٣) سورة الشعراء: ٢٠.

(٤) ساقط من (أ).

والتكسير ياءً، تقول في نحو مفتاح ومصباح: مفيتيح ومصبيح ومفاتيح ومصابيح.

قال جارُّ الله: «ومن الواو نحو مِقات وعصى وغاز وغازية».

قال المُشَرِّحُ: مِقات من الوقت انقلبت فيه الواو ياءً لكسرة ما قبلها ونحوه ميزان من الوزن، وعصى أصلها عصى نحو أسد وأسود وفتى وفتو انقلب فيه الواو، لأن الواو والياء إذا اجتمعا... والأصل فيهما ضمة العين وإنما كسرت للاتباع غاز: أصله عازو، وكذلك غازية أصلها غازوة، وإنما قلبت فيها الواو ياءً لانكسار ما قبلها.

قال جارُّ الله: «وأدل».

قال المُشَرِّحُ: أدل: جمع دَلْوٍ، وأصلها أدلْوٌ بضم الواو كَفَلْسٍ وأفْلَسٍ، وإنما كسرت لتقلب الواو ياءً، لأنه ليس في الأسماء المظهرة اسم آخره واو قبلها ضمة.

قال جارُّ الله: «وقيام وانقياد وحياض».

قال المُشَرِّحُ: قيام: أصله قوام، مصدر من قام يقوم، ونحوه زياد مصدر من زاد يذود، وكذلك انقياد أصله انقواد من قاده يقوده فانقاد. وإنما قلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلها.

قال جارُّ الله: «وسيد وليه».

قال المُشَرِّحُ: سيد أصله سيود فعل من ساد يسود لكن الواو والياء إذا اجتمعتا... ليه أصله: لويّه من لوى الحبل يُلويّه: إذا قتلّه، والواو والياء إذا اجتمعتا....

قال جارُّ الله: «وأعزيت واستعزيت وهو مطرد».

قال المُشَرِّحُ: [ابن السراج]^(١): أعزيت واستعزيت لأن أصلها / الواو [ب/١٨٧]

(١) في (ب)

من الغزو إلا أن الواو في المتشعبة كالياء في أنها تكون ياءً.

وقال جارُّ الله: «وفي صبية».

قال المُشْرَحُ: أصلها الواو، وهي من صبوت، وإنما قلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلها وأما الحاجزُ بينهما فهو غير حصين، لأنه ساكنٌ، ونحوها عليه، وهي من علوت وقنيه وهي من قنوت وفلان قُدِيَّة في هذا الأمر وهو بمعنى القدوة وبلي سفر لقولهم في معناه: بلو وهو من بلوت وغدي، [وهي من قولهم: أرض غداة] وهي من قولهم: أرضون غدات ومنه الرواية عن ابن عامر^(١) ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ بالهمز وكسر الهاء على اتباع الهاء الياء.

قال جارُّ الله: «وثيرة».

(قال المُشْرَحُ): جمعُ ثَوْرٍ، ويقال: ثَوْرَةٌ بالواو، مثل عَوْدٍ وَعِوَدَةٍ. قال المُبرِد: إنما قلبوا ثِيرَةً لِيَفْرُقُوا بينه وبين ثورة الأقط. واشتقاقها من الإثارة تثير الأرض. وسميت البقر بقرًا لأنها تَبقر الأرض، أي: تشقه.

قال جارُّ الله: «وعليان ويئجل وهو^(٢) غير مطرد».

قال المُشْرَحُ: في حاسين نسختي من «المفصل» يقال: جَمَلٌ عَلِيَانٌ أي: مرتفع فعلان بفتح الفاء من العلو^(٣).

فإن سألت: فلم أعلت الواو من عليان؟

أجبت: لقربه من الطرف. فأما الألف فهو حاجز غير حصين ونحوه (النِّيَامُ) في البيت^(٤).

(١) سورة البقرة: ٣٣، والرواية عن ابن عامر في المحتسب ٦٦/١، البحر المحيط ١٤٩/١.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في نسخة الإمام ابن النحاس ضبطها بكسر العين، ووضع فوقها ضمة قراءة نسخة أخرى رمز إليها بـ(خ). أما نسخة الصغاني فضبطت بفتحها، وكسرها.

(٤) يشير إلى البيت:

ألا طرقتنا مية ابنة منذر فما أرق النيام إلا سلامها =

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن الهمزة في نحو ذيب ومير على ما قد سلف في تخفيفها».

قال المُشْرَحُ: الهمزة إذا كانت ساكنة [نحو ذئب خفت] وقُلبت إلى الحرف الذي منه حركة ما قبلها، فإن كانت حركة ما قبلها فتحةً جعلت ألفاً وإن كانت كسرةً جعلت ياءً وإن كانت [ضمة] ^(١) جعلت واواً وكذلك إن كانت متحركة وما قبلها مكسور أو مضمومٌ فإنها تُقلب إلى الحرف الذي منه حركة ما قبلها نحو ﴿تَسْتَهْزِئُونَ﴾ و﴿جُوت﴾.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن أحد حرفي التضعيف في قولهم: أمليت وقصيت أظفاري ولا وربك لا أفعل وتسريت وتظنيت و﴿لم يتسنه﴾ و:
* تقضى فقصي البازي... *

وقوله ^(٢):

تزور أمراً أما الإله فيتقي وأما بفعل الصالحين فيأتي
قال المُشْرَحُ: أمليت أصله أملت، قال ^(٣):

ألا يا ديار الحي بالسبعان أمل عليها بالملأ الملوآن

= يراجع المنصف ٥/٢، شرح شواهد الشافية ص ٣٨١، وسيذكره المؤلف.

(١) في (أ): «واو».

(٢) قال الصغاني في تعليقه على البيت في هامش نسخته من (المفصل): «البيت لكثير يمدح عبد

العزيب بن مروان، والضمير في «تزور» لناقة كثير».

وقال ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٢٨: «أنشده ابن الأعرابي في نوادره ووجدته

في ديوان كثير عزة».

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل، المنخل، شرح المفصل لابن يعيش

٢٤/١٠، شرحه للأندلسي ١٦٨/٥.

وينظر: الإبدال لابن السكيت ص ١٣٥، سر الصناعة ص ٧٦٠ الممتع ص ٣٧٤، المقرب

١٧١/٢، ضرائر الشعر ص ٢٢٨.

(٣) تقدم ذكره.

ولعل اشتقاقه من المِلال، وقصّيت أظفاري، أصله: قصصت وقوله: «ولاوربيك» أصله: وربك. وتسريت أصله: تسررت من السر، وهو النكاح وتظنّيت أصله: تظننت من الظن. وقوله: ولم يتسنه أصله يتسنن من الحمأ المسنون وهو المتغير المتن. وكان أبو عمرو الشيباني إلى هذا يذهب في هذا الحرف فالهاء في ﴿لم يتسنه﴾^(١) على هذا القول تكون للوقف فينبغي أن تلحق في الوقف وتسقط في الدرج. و

* تَقْضِي الْبَازِي... *

أصله تَقْضُضُ وهو الكَسْرُ وهذا من بيتِ العَجَاجِ^(٢):

إِذَا الْكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدْرُ
تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسْرُ

يمدح عمر بن معمر التيمي فيقول: إذا الكرام ابتدروا فعل المكارم بدرهم عمر وأسرع كانهضاض البازي في طيرانه وذلك أسرع ما يكون من الطيران.

قال جَارُ اللَّهِ: «والتصدية فيمن جعلها من صدّ يصدّ».

قال المُشْرَحُ: «في التنزيل ﴿مُكَاءٌ وَتَصْدِيَةٌ﴾^(٣) التصدية: هي

(١) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٢) ديوان العجاج ٤١/١، ٤٢.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢٧، المنخل ص ٢٠٧، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠، شرحه للأندلسي ١٦٨/٥.

وينظر: مجاز القرآن ٣٠٠/٢، إصلاح المنطق ص ٣٠٢، الإبدال له ص ١٣٣، سر الصناعة ص ٧٥٩، الخصائص ٩٠/٢.

قال ابن المستوفي: «وأكثر أمثلة الزمخشري من كتاب «الإبدال» لابن السكيت».

أقول: وأكثر شرح الخوارزمي لها من سر الصناعة لأبي الفتح.

(٣) سورة الأنفال: ٣٥.

التَّصْفِيق وهي إما من قوله^(١): ﴿ صَادِ وَالْقُرْآنَ . . . ﴾ أي: صَادِ أُمْرَكَ وَعَلِمَكَ^(٢) بِالْقُرْآنِ ومعناه: عارضة به واشتقاقه من الصدى وهو ما يعارض صوتك من الصوت المنعكس، ومن ثمَّ قالوا: فلان صدى مالٍ: إذا كان حسن القياس والتعاهد له، وكأن المراد به أنه يعارض بإصلاحه ما رأى فيه من فساد ألا ترى إلى قولهم: هو إزاء مال، ومعناه: نقيض الفساد الواقع فيه، وهو من أزي يأزي أزيماً إذا انقبض، قال^(٣):

* هذا الزَّمان مول خير أزي *

وأما من صدت زيداً عن الشيء فصد عنه، قال^(٤):

* صَدَدَتِ الْكَاسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو *

وقال^(٥):

* صَدَّتْ خُلَيْدَةُ عَنَّا مَا تُكَلِّمُنَا *

وهذا لأن التَّصْفِيقَ صَفْعُ الْكَفِّ بِالْكَفِّ، والتشديد فيه للتكثير كما في [١٨٨/أ] فَتَّحَتِ الْأَبْوَابَ وَفَتَّحْتَهَا، والمصدر من فعل على تفعيل وتفعلة / إلا أن تفعلة في المضاعف كالمرفوض عدلوا عنها إلى التفعيل لما فيها من الفصل بين المثليين كما لم يجعلوا شديدة في النسب كحَنِيفَةٌ وَقُرَيْضَةٌ، وكما لم يجعلوا

(١) سورة ص: ١، ٢.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ١٦٨/٥ شرح هذه الفقرة عن الخوارزمي.

(٣) في شرح الأندلسي عن الخوارزمي.

(٤) هو لعمر بن كلثوم من معلقته، وعجزه:

* وكان الكاس مجراها اليمين *

(٥) هو الأعشى، والبيت في ديوانه ص ٤٢ (الصبح المنير) وعجزه:

* جهلاً بأم خليله حبل من تصل *

ويروى: (صدت هريرة...)، ورواية المؤلف هي رواية أبي عبيدة، كذا في شرح الديوان، وقال: «هي أم خليل».

شحيحاً وشديداً في الجمع بمنزلة فقيهه وعليم، فلما خرج المصدر على ما هو مرفوض في هذا النحو أبدل من المثل الثاني الياء، والوجه الثاني هو المراد هاهنا.

[قال جارُ الله]: «وتَلَعَيْتُ مِنَ اللَّعَاعَةِ وَدَهَدَيْتُ وَصَهَّصَيْتُ».
قال المُشَرِّحُ: اللَّعَاعُ: أولُ نَبْتٍ، تعليتُ: أصله تلفعت، وَدَهَدَيْتُ: أصله دهدت الحجر، وَصَهَّصَيْتُ: أصلُهُ صهصهت ومعناه: قُلْتُ له: صَهْ صَهْ.

قال جارُ الله: «ومَكَائِيَّ فِي جَمِيعِ مَكُوكٍ وَدِيَاجٍ فِي جَمْعِ دِيَجُوجٍ».
قال المُشَرِّحُ: المَكُوكُ: مكيال^(١)، وهو ثلاث كيلجات، والكيلجة مَنَى وسبعة أثمان مَنَى. [حاشية من الجوهري زيادة على الأصل من كاتبه سليمان أحسن الله خاتمته وتوفيقه والمَنَى [الذي يوزن به] رطلان، والرطل اثنتا عشرة أوقية، والأوقية استاد، والاستاد أربعة مثاقيل ونصف، والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم، والدرهم ستة دوانق، والدانق: قيراطان، والقيراط: طسوحان، والطسوح حبتان، والحبة: سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءاً من درهم، والجمع مكايك ومكاي على ما ذكر في البدل... رجع]^(٢). أما قول امرئ القيس^(٣):

* كَأَنَّ مَكَائِيَّ الْجَوَاءِ غُدِيَّةٌ *

فجمعُ مَكَاءٍ، وهو ضربٌ من الطَّيْرِ. الياء الثانية في الدِّيَاجِي جِيمٌ.

(١) في شرح الأندلسي ١٦٩/٥ عن الخوارزمي.
(٢) تفردت نسخة (ب) بهذا النص، ولا يوجد في نص الأندلسي الذي نقله عن الخوارزمي مع وجود ما قبله وما بعده لذا فالظاهر لي أنه تعليقة على النسخة أدخلت في الصلب، وليس من كلام المؤلف.

(٣) ديوان امرئ القيس ص ٣٧٦.

قال جَارُ اللَّهِ: «وديوان وديباح».

قال المُشَرِّحُ: ديوان: أصلها دوان، لأنه يجمع على دواوين، وهذه الياء معوضة^(١) من الواو؛ ولو كانت الياء أصلية لقالوا: دياوين، ولأنه يقال: دونت، والمراد بالدواوين: الخرائط التي فيها نُسخ الصكوك والسجلات والمحاضر، ونُصب الأولياء^(٢) والقيمين في أموال الوقوف^(٣) وتقدير النفقات نقل عن «أدب القاضي» لقاضي بخارى المحترف^(٤) والديباح فيه وجهان:

أحدهما: أن لا تكون الياء منقلبةً عن أحدِ حرفي التضعيف وجمعه على هذا الوجه دباييج، ومن جعلها منقلبة عن أحد حرفي التضعيف جمعه على دياييج.

قال جَارُ اللَّهِ: «وقيراط وشيراز وديماس فيمن قال شراريز ودماميس».

قال المُشَرِّحُ: القيراط: نصف دائق، وأصله: قُرَاط بالتشديد، وكذلك شيراز أصله شَرَّاز وديماس: أصله: دِمَّاس، بدليل جمعه على قراريط وشراريز ودماميس، وقد مضى في الأبنية.

قال جَارُ اللَّهِ: «وقوله^(٥)»:

(١) في (ب): «بدل».

(٢) في (ب): «الأوصياء».

(٣) في (ب): «الوقف».

(٤) كذا في النسختين، وفي (أ) «أدن القاضي»، ونقل الأندلسي هذا النص، وقال: «نقل عن أداب القاضي».

(٥) قبله:

* قامت به تنشُد كل منشُد *

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢٨، المنخل، شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/١٠، شرحه للأندلسي ١٦٩/٥. وينظر: المقرب ١٧٢/٢.

* وَايْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ *
* وَايْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ *
* وَايْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ *

أبدل الياء من التاء الأولى في «اتصلت». قال المُشَرِّحُ: يقال (١) وصلته بكذا فاتصل، ثم أبدل [في] (٢) قوله: الواو تاء، ثم التاء ياء.

قال جارُّ اللّٰه: «ومما سوى ذلك في قولهم أَناسِيٌّ وَظَرَابِيٌّ». قال المُشَرِّحُ: الياء الثانية في أناسي بدل من النون، لأنّه جمع إنسان، وقياسه جمع أناسين، وكذلك حكم ظرابي الثانية فيه بدل من النون، لأنه جمع ظربان، والقياس جمعه ظرابين.

قال جارُّ اللّٰه: «وقوله (٣):

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ خَوَازِقُ
وَلِضْفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

وقوله (٤):

-
- (١) ساقط من (ب).
(٢) في (أ): «وقوله».
(٣) يقال: إن هذا البيت من صنع خلف الأحمر، إلا أنه مما يوثق صحته رواية سيبويه له في كتابه ٣٤٤/١.
توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢٨، المنخل ص ٢٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠، شرحه للأندلسي /٥.
وينظر: المقتضب ٢٤٧/١، المقرب ١٧١/٢، ضرائر الشعر ص ٢٢٦، شرح شواهد الشافية ٤٤١/٤.
(٤) هذا البيت لأبي كاهل اليشكري (النمر بن تولب) والد سويد بن أبي كاهل. توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢٧، المنخل ص ٢٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠، شرحه للأندلسي /٥.
وينظر: الكتاب ٣٤٤/١، المقتضب ٢٤٧/١، مجالس ثعلب ص ٢٢٩، المقرب ١٦٩/٢، ضرائر الشعر ص ٢٢٦، شرح شواهد الشافية ٤٤٣/٤.
قال ابن المستوفي: «وجدته بخطي في طرة كتاب «الصحاح» لأبي كاهل اليشكري وكذا هو =

لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تَمَّرُهُ مِنْ الثَّعَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا
وقوله^(١):

إِذَا مَا عَدُّ أَرْبَعَةً فَسَالَ فَزَوْجُكَ خَامِسٌ وَأَبُوكَ سَادِي
وقوله^(٢):

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي
وَأَنْتِ بِالْهَجْرَانِ لَا تَبَالِي

= في ديوان سويد. وقال أيضاً: «قال المغربي: والبيت ليزيد بن أبي كاهل الشكري وفي «الحواشي»: الأشارير: قطع يصف غراباً كذا ذكره، والذي في «الحواشي»: «لها أشارير» يصف عقاباً أشارير، ووخز: قطع كذا في «الحواشي» وقال الجوهرى: الوخز: الشيء القليل، قال الشاعر:

لها أشارير من لحم تتمره وأنشد البيت
وفي نوادر أبي الحسن علي بن خازم اللحياني: الوخز الشيء بعد الشيء، وقال: هذه أرض بني تميم وفيها وخز من بني عامر. قال أبو جعفر أحمد بن محمد: هكذا عندي عن أبي إسحاق وأبي الحسن «تمرة» ويقال: إن محمد بن يزيد صحف فروى ثمره حتى أنكره أحمد بن يحيى وتعجب من ذلك وقال: إنما يتمر اللحم بالبصرة فكيف غلط في هذا. ويروى يتمره: أي: يقدهه وتقطعه صغاراً وذكر المغربي أيضاً أن هذا البيت لذي الرمة، ولم أره في ديوانه. وقبله: ...».

توثيق مصادره: شرح المفصل للأندلسي (المغربي) ١٧٥/٥ وهذا النص مخروم من نسختي في الحواشي، والصحاح ٨٩٨/٢ (وخز) الموشح ص ١٥٥، مجالس نعلب ص ٢٢٩، الانتصار لابن ولاد ص ٢٨٢ (رسالة) التصحيف والتحريف....
(١) ينسب إلى امرئ القيس.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٢٨، المنخل ص ٢٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠، شرحه للأندلسي ١٧٥/٥.
وينظر: إصلاح المنطق ٣٠١/١، تهذيب الألفاظ ص ٥٩١، ضرائر الشعر ص ٢٢٦، شرح شواهد الشافية ٤٤٦/٤.

(٢) البيتان مجهولان.
توجيه إعرابهما وشرحهما في: إثبات المحصل ص ٢٢٨، المنخل ص ٢٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠، شرحه للأندلسي ١٧٥/٥.
وينظر: المقرب ٣١٥/١، ضرائر الشعر ص ٢٢٧، شرح شواهد الشافية ٤٤٨/٤.

قال المُشَرِّحُ: الياء في البيت الأول بدل من العين. والحَزَقُ: هو الشد والحبس والحَازِقُ: الذي ضاق عليه حقه، [عن ابن السكيت]، ومنه: «لا رأي لحاقن ولا لحازق» والمراد بالحوازق: جوانب الأقط إذا جعلته [على] خصفة ليحف، وكذلك شَرَزْتُ الملح واللحم ونحوه، والإشراة: ما يسط عليه الأقط وغيره، وجمعه أشارير ويقال: أشارير: قطع من قديد، تميم اللحم والتمر: تجفيفهما الشيء القليل عن الجوهر^(١). يقول: إنها تصيد لفرخها الثعالب والأرانب.

البيتُ لأبي كاهلِ اليَشْكُرِيِّ، [وقبله]:

كَأَنَّ رَحْلِي عَلَى شَعْوَاءِ حَاذِرَةٍ ظَمِيَاءَ قَدْ بُلَّ مِنْ طَلٍّ خَوَافِيهَا
شَبَّهُ رَاحِلَتَهُ فِي سَرْعَتِهَا بِالْعُقَابِ إِذَا بَلَّهَا الطَّلُّ أَسْرَعَتْ. ظَمِيَاءُ: يريد
أَنَّهَا تَضْرِبُ إِلَى السَّوَادِ.

عنى بالسَّادِي: السادس. الفِيسَالُ - بالكسر للفاء جمع فِيسَلٍ بفتح الفاء وسكون السين وهو الرذل. ومنه فسالة الحديد لسحالته. عنى بالثَّالِي: الثالث.

قال جارُ الله: «(فصل^(٢)) والواو^(٣) تبدل من أختيها ومن الهمزة فإبدالها من الألف في نحو ضوارب وضويرب تصغير ضراب مصدر ضارب».

قال المُشَرِّحُ: الواو في ضوارب بدلٌ من الألف في / ضارب بدليل أن [ب/١٨٨]

(١) الصحاح: ٦٠٢/٢ (تم).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) نقل ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٣٠ نص كلام الخوارزمي ابتداء من قوله: «قال جار الله» إلى آخر شرح الفقرة، ولم يعلق عليه بشيء فهل استحسن كلام الخوارزمي وأراد أن يجمُل به كتابه؟!.

ألف الجمع تقع ثالثة وذلك في نحو مساجد وجعافر وكذلك في ضويرب؛ لأن ياء التّصغير تقع ثالثة، والواو في ضويرب بدلٌ من الياء في ضيراب. من قال كلام في: كلم قال: قَيْتال في قاتل. وفي هذا الكلام زلةٌ جرت على قلم الشيخ رحمه الله.

قال جارُ الله: «وأوادم وأويدم».

قال المُشَرِّحُ: الواو في أوادم بدلٌ من الألف المنقلبة عن الهمزة، وكذلك في أويدم.

قال جارُ الله: «ورحويّ وعصويّ».

قال المُشَرِّحُ: الواو في رَحَوِيّ وعصوي بدل من الألف في رحى وعصاً، ثم ألف رحى منقلبة عن الياء، وألف عصا (منقلبة عن الواو^(١)).

قال جارُ الله: «إِلوان تثنية «إلى» اسماً».

قال المُشَرِّحُ: الواو في إِلوان بدل من الألف في «إلى».

قال جارُ الله: «ومن الياء في نحو موقن وطوبى مما سَكَنَ ياؤه غير مدغمة وانضم ما قبلها».

قال المُشَرِّحُ: الواو في موقن بدل من الياء؛ لأنه من أيقن، وكذلك الوافي في طوبى بدل من الياء؛ لأنها من الطيب، وإنما انقلبت الياء واواً لسكونها وضمه اسم فاعل ما قبلها، وهذا ينصر مذهب الأخفش حيث يقول: بؤض، إذا بنى نحو برد من البياض.

قال جارُ الله: «وفي بقوى».

قال المُشَرِّحُ: البَقْوَى: مِنْ أَبْقَى عَلَيْهِ، وهو من بقى، لأن المَعْنَى: اشفق عليه، فكأنه طلب بقاؤه، وبقي يائيٌ بدليل الحديث^(٢): «بَقِينَا

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) الحديث في غريب أبي عبيد ١٤٠/٤.

رسول الله ﷺ، أي: انتظرنا، فكأننا بقينا على حالنا ننتظره.

قال جارُّ الله: «وَبَوَّطَرَ».

قال المُشْرَحُّ: من بيطر، ومنه البيطار، واشتقاقه من بطرت الشيء: شققته^(١).

قال جارُّ الله: «وهذا أمر ممضو عليه ونهو عن المنكر».

قال المُشْرَحُّ: مضيت على الأمر مضياً، ومضيت مضواً أيضاً نهيته عن كذا، ويقال: نهوته عن الشيء في معنى نهيته.

[قال جارُّ الله: «وفي جباوة»].

قال المُشْرَحُّ: جبيت الخراج جباية وجبوته جباوة^(٢) ذكره الجوهري^(٣)، والياء هو الكثير^(٤).

قال جارُّ الله: «وفي جؤنة وجؤن كما سلف في تخفيفها».

قال المُشْرَحُّ: الهمزة الساكنة إذا كان ما قبلها مضموماً قلبت للتخفيف واواً، وكذلك المتحركة إذا انضم ما قبلها.

قال جارُّ الله: «(فصل) والميم أبدلت من الواو واللام والنون والياء، فأبدلها من الواو في فم وحدة».

قال المُشْرَحُّ: أصل فم: فوه بوزن سوط، فحذفت الهاء تخفيفاً كما حذفت في سنه فيمن قال: ليست بسنها وعملت مسانهة، فصار فو فحصل الاسم على حرفين الثاني منهما لين، فكأنهم كرهوا أن يوزن بوزن يحذفه التنوين فيجحفوا فأبدلوا من الواو الميم لقرب الميم من الواو، لأنهما شفهيّتان

(١) قال الرمخشري في الأساس ٢٨/١: «من بيطر الحيوان الذي يعالج مرضه».

(٢) في (أ): «جبوة».

(٣) الصحاح

(٤) في (أ): «الكسر».

وفي الميم هوى في الفم يضارع امتداد الواو، ويدل أن الفم مفتوح الفاء وجودنا إياها في اللفظ مفتوحة.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن اللام في لغة طيسى في نحو ما روى النمر بن تولب عن رسول الله ﷺ - وقيل: إنه لم يرو غير هذا - «لَيْسَ من امبرامصيام في امسفر».

قال المُشْرَحُ: يريد: ليس من البر الصيام في السفر^(١).

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن النون في نحو عَمَبَرٍ وشمبَاء مما وقعت فيه النون ساكنة قبل [الباء]».

قال المُشْرَحُ: لم يكن إلا ميماً فإذا تحركت ظهرت نوناً، وذلك قولك شنب وعنابر وقنابر.

قال جَارُ اللَّهِ [وفي قول رؤبة^(٢)]:

(١) تقدم ذكره، وفي إثبات المحصل أسانيد كثيرة لرواية النمر لحديث آخر غير هذا من رواية النمر بن تولب الشاعر، وراوي الحديث «ليس من أمير...» هو النمر ابن تولب... غير الشاعر.

ينظر تفصيل ذلك وتخرجه في كتاب السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث من تأليف صديقنا الدكتور محمود فجال وفقه الله فقد أتى بما فيه كفاية الجزء ٢/٣٨٠ - ٣٨٧.

(٢) ديوان رؤبة ص ١٤٤، من أرجوزة يمدح بها مسلمة بن عبد الملك.

قال الإمام محمد بن إبراهيم بن النحاس - رحمه الله - فيما علقه على نسخته من كتاب (المفصل) عند هذا البيت «حاشية الذي روينا عن شيوينا رحمهم الله (التمام) بتاءين كل واحدة منهما منقوطة باثنتين من فوق. ووجدت في نسخة ب (أراجيز رؤبة) صنعة أبي سعيد السكري رحمه الله بخط أبي العباس أحمد بن أبي مؤاس - رحمه الله - (النمنا) وضبطه بنونين، وقال في شرحه والنمنا: الحسن، والمنمنم: المزين».

قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: «ولم أجد ما نسبة - رحمه الله - إلى رؤبة في ديوانه.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٣٠، المنخل ٢٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/١٠، ٣٥، شرحه للأندلسي ١٧٢/٥.

وينظر: سر صناعة الإعراب ص ٤٢٢، شرح الشواهد للعيني ٤/٥٨٠، شرح شواهد الشافية ص ٤٥٥.

يا هَالِ ذَاتِ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ
وَكُفُّكَ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ

قال المُشْرَحُ: التَّمْتَام: هو الذي فيه تَمْتَمَة، أي: تردد في كلامه.
الْبَنَام: هو البنان.

قال جَارُ اللَّهِ: «وطامه الله على الخير».

قال المُشْرَحُ: أي: طانة.

قال جَارُ اللَّهِ: «وفي الباء في «بَنَاتِ مَخْرٍ»، وما زلت رَاتِمًا على هذا
وَرَأَيْتُهُ من كَثْمٍ».

قال المُشْرَحُ: «بَنَاتُ مَخْرٍ»^(١) سحائب يأتين قُبَيْلَ الصَّيْفِ رِقَاقًا،
والميم فيه بدل من الباء واشتقاقه من البُخَارِ، وقد يقال: نبات بحر أيضاً
بالحاء المهملة، ولو ذهب ذاهب إلى أن الميم في «مخر» أيضاً أصل غير
مبدل على أن يجعله من قوله عزَّ وجلَّ^(٢): / ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَآخِرَ﴾ [أ/١٨٩]
يقال: مخرت السفينة تمخر ومخر مخراً ومخوراً: إذا جرت تشق الماء مع
صوت، وذلك أن السحاب كأنها تمخر البحر، لأنها فيه تنشأ ومنه تبدأ لكان
عندي مصيباً هذا محصول كلام ابن جني. وكذلك الميم في قولهم^(٣): «ما
زلت راتماً» على هذا يحتمل أن تكون أصلاً غير بدل من الرتمة، وهي شيء
كان أهل الجاهلية يروونه بينهم، وذلك: أن الرجل منهم كان إذا أراد سفراً
عمد إلى عصنين من شجرتين فقرب أحدهما من الآخر فعقد أحدهما بصاحبه

(١) ثمار القلوب ص ٢٧٦، الإبدال لأبي الطيب ٤١/١، والنص من سر الصناعة ص ٤٢٤.

(٢) سورة النحل: ١٤.

(٣) هذا القول حكاه عن العرب أبو عمرو الشيباني. قال أبو الفتح في سر صناعة العرب
ص ٤٢٤: «وأخبرنا أبو علي أيضاً يرفعه بإسناده إلى أبي عمرو الشيباني، قال يقال: ما زلت
راتماً على هذا وراتباً أي: مقيماً».

وينظر: الإبدال لابن السكيت ص ٧٣، الإبدال لأبي الطيب ٤٨/١.

فإذا عاد من السفر ورأى [الغصنين معقودين بحالهما قال: إن امرأته لم تخنه
بعده، وإن رأى] الغصنين قد انحلا قال: إن امرأته قد خانته، قال الراجز^(١):

هَلْ يَنْفَعُنكَ الْيَوْمَ إِنْ هَمَّتْ بِهِمْ
كَثْرَةٌ [مَا تُوصِي وَتَعْقَادُ الرَّتْمَ]

والرتمة أيضاً: خيط يشد في الأصبع ليذكر. وكلا هذين الموضعين
تأويله الإقامة والثبوت، فيجوز أن يكون راتم من هذا المعنى، هذا محصول
كلام ابن جني أيضاً.

قال جار الله: «وقوله^(٢):

فَبَادَرَتْ شَاتَهَا عَجَلًا مُثَابِرَةً حَتَّى اسْتَقَّتْ دُونَ مَحْنَى جِيدِهَا نَعْمًا
قال ابن الأعرابي: أراد: نعباً.

قال المُشَرِّحُ: كأنه يريد بالاستقاء هاهنا الحلب. وفي قوله: «دون
مَحْنَى جِيدِهَا». لطيفة، وهي أنه كان من حقها أن يذبحها فيحلبها دماً فما
ذَبَحَتْهَا ولكن حَلَبَتْهَا لَبْنًا.

قال جار الله: «(فصل): والنون أبدلت من الواو واللام في صنعاوي
وبهراني ولعن بمعنى «لعل».

قال المُشَرِّحُ: القياس في النسب لصنعاء وبهراء قبيلة: صنعاوي
وبهراوي، فقليل: صنعاني وبهراني، فابدل النون فيهما من الواو، وكذلك
النون في لعن.

(١) ما زال النص من سر الصناعة والبيتان مخرجان هناك عن معاني القرآن للفراء ٢١٧/١...
وغيره.

(٢) توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٣٠، المنخل ص ٣٠٩، شرح
المفصل لابن يعش ٣٣/١٠، شرحه للأندلسي ١٧٣/٥.
وينظر: الممتع ص ٣٩٣، المقرب ١٧٧/٢.
ونقل الأندلسي وابن المستوفي وصاحب المنخل كلام الخوارزمي.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والتاء أبدلت من الواو والياء والسّين والصّاد والباء، فإبدالها من الواو هاء في نحو اتعد أتَلَجَهُ قال:

* مُتَلَجٌ كَفَيْهِ فِي قَتْرِهِ *

وَتُجَاهُ، وَتَيْقُورٌ، وَتُكْلَانٌ وَتُكَاةٌ وَتُكَلَّةٌ وَتُخَمَّةٌ وَتُهَمَّةٌ.

قال المُشَرِّحُ: التاء الأولى في: (اتعد) بدل من الواو وأصله: أو تعد وكذلك التاء في تُجَاهُ، أصله: وجاه، وهو من المواجهة. وكذلك التاء في (تُبقر)، وهو من الوقار، وأصله: ويقور، قال العجاج^(١):

* فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبَلْبَى تَيْقُورِي *

وكذلك التاء في [تُكْلَان] اسم من التوكل، وهو إظهار العجز والاعتماد على غيرك، ومنه اتكلت على فلان في أمري: إذا اعتمدته. وكذلك التاء في [تُكَاة] على مثال هُمَزَةٍ، وهو الكثير الاتكاء. والتُكَاةُ أيضاً: ما يُتْكَأُ عليه، والذي يدل على أن التاء فيه واو قولهم: تَوَكَّأْتُ على العصا وكذلك التاء في تُكَلَّةُ [يقال: فلان] وكَلَّةُ تُكَلَّةُ، أي: عاجز يكل أمره إلى غيره فيتكل عليه، وكذلك التاء في تُهَمَّةُ وأصلها: وهمة، وهي من الوهم.

صدر البيت^(٢):

(١) ديوان العجاج ٣٤٠/١.

وينظر: الكتاب ٣٥٥/٢، المعاني الكبير ١٢٢٣/٣، الإبدال لأبي الطيب ١٥٠/١، سر الصناعة ص ١٤٦.

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٣.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٣٢، المنخل ص ٢١٠، شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/١٠، ٣٧، شرحه للأندلسي ١٧٤/٥.

وينظر: الموشح ص ٢٨، ضرائر الشعر ص ٢٣، شرح شواهد الشافية ص ٤٦٦.

وما ذكره البغدادي في شرح هذا الشاهد في أغلبه عن ابن المستوفي.

وجدت في كتاب «إثبات المحصل» في شرح هذا البيت كلاماً قل أن يوجد مثله إفادة وتوثيقاً ومتابعة للفوائد من بطون المصنفات وأردت أن لا أحرم بعض قراء هذا الكتاب من تلك الفوائد: قال: «... ووجدت في نسخة من نسخ شعره قرئت على أبي الحسن على بن =

رَبُّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثَعْلٍ مُتَلَجٌ البيت

بنو ثعل (١) فيهم الرّماية. وبعده (٢): /

* فهو لا تَنبِي رَمِيَّةٌ *

قال جارُّ الله: «وتَقِيَّةٌ تَقْوَى وتَتْرَى».

قال المُشْرَحُ: التاء في (تَقِيَّة) مبدلة من الواو، وأصله وقية وهي من اتقى، وأصله: أو تقي كأنه وقى نفسه. وكذلك التاء في (تَقْوَى) من هذا الاشتقاق، والواو في تقوى ياء، لأنها من وقى يقي وقاية ونحوها شروى، وهي من شريت وكذلك التاء في (تَتْرَى) وأصلها: وترى، قال الله تعالى (٣): ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾ أي: وترأ بعد وترٍ، ينون ولا ينون من لم ينونها جعل ألفها للتأنيث، ومن نونها جعل ألفها للإلحاق.

قال جارُّ الله: «وتوراة».

= سليمان الأخفش يوم الثلاثاء لست ليال خلون من شعبان سنة إحدى عشرة وثلاثمائة وفيها: قال أبو سعيد قرأتها على الرمادي وأبي حاتم، قال ابن الكلبي: الرامي هو عمرو بن المسيح بن كعب... قال: وروى الأصمعي: (متلج كفيه في قتره) أي: مدخل كفيه في بيت الصائد. أي: أدخل كفيه في قتره لئلا تعلم به الوحش فتهرب. ومتلج: مولج فأبدل التاء من الواو.

وقال أيضاً: في بعض نسخه: (متلج كفيه في ستره) يعني قتره وهو بيت الصائد، وهو أصح، لأن الصياد إذا أخرج يديه من ستره نفرت الوحش. قال أبو سعيد: من ستره: من كميته، ولا تكون السترة القتره، لأنه لا يخرج يده أبداً من القتره إنما هو مستتر فيها لئلا تراه الوحش فكيف يخرج يده، والكم ستر اليد والذراع.

وقال: أيضاً: ورأيت في حاشية كتاب «المجمل» عن ابن الجواليقي: (هب) وروى بيت امرئ القيس...» و(هب) تعني اسم الجواليقي موهوب بن أحمد.

(١) بنو ثعل: ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيس. نسب معد لابن الكلبي ص ٢٣٢، الجمهرة لابن حزم ص ٤٠١.

(٢) هذا البيت في الديوان لم يأت بعد البيت السابق، بينهما خمسة أبيات، وعمزه:

* ما له لا عد من نفره *

(٣) سورة المؤمنون: آية ٤٤.

قال المُشْرَحُ: في وزن (توراة) ثلاثة أقوال^(١):

قيل: هو تفعلة مثل تنفلة لغة في تنفلة، وهو قليل جداً، وهذا قول الكوفيين.

وقيل: هو تفعلة إلا أنه صرف إلى الفتح استثقلاً للكسرة في المعتل وهو بناء يكثر نحو توقيه وتوصيه.

وقيل: فَتَحَ كفتح ناصياه. قال الزجاج: / وهو رديء، لأنه يجب منه [١٨٩/ب] في توعية توقاة. وهذا لا يجوز. قال البصريون: توراة: فوعلة قلبت الواو الأولى تاء لثلاثا يجتمع واوان في أول الكلمة نحو تولج وولج. وفوعلة في كلام العرب كثير.

ابن جني: وقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها [واشتقاقها] من وري، وهذا كتسميتهم القرآن [فُرقاناً] وتاوها للتأنيث، لانقلابها في الوقف هاء، وتأنيثها كتأنيث الصحيفة والمجلدة، وتذكيرها على إرادة الكتاب.

قال جارُّ الله: «تَوَلَّجَ».

قال المُشْرَحُ: وكذلك التاء في «تَوَلَّجَ» واو، وهو كناس الوحش التي تلج فيه^(٢)، قال - يصف ثوراً يكنس في عضاه^(٣) -:

* مُتَّخِذاً فِي ضَعَوَاتٍ تَوَلَّجَا *

قال سيبويه^(٤): التاء مبدلة من الواو، وهو فوعل، لأنك لا تكاد تجد تفعل في الكلام اسماً، وفوعل كثير. والشيخ - رحمه الله - قد حكم هاهنا بأن التاء مبدلة من الواو. وفي صنف الزيادة قد عده معد الزيادة مثل تولج وولج أيضاً.

(١) عن معاني القرآن للزجاج ٣٧٤/١.

(٢) ساقط من (ب) موجود في الصحاح ص ٣٤٨ (ولج)، وهو مصدر المؤلف وفي شرح الأندلسي ١٧٥/٥ الذي نقل عن المؤلف.

(٣) البيت لجريير يهجو البعيث، ديوانه ١٨٧/١.

(٤) الكتاب ٣٥٦/٢، سر الصناعة ص ١٠٤، ١٠٥، ١٤٦.

قال جارُّ الله: «وتُراث وتِلاد».

قال المُشَرِّحُ: التَّاءُ في تراث بدل^(١) من الواو أصلها وراث من وَرِدَ، المَالُ، وكذلك التَّاءُ في تِلاد؛ لأنه المَالُ القديم الذي وُلِدَ عندك، وهو والتَّالِدُ بمعنى ونقيضه الطارف.

قال جارُّ الله: «ولاماً في أخت و بنت وهنت».

قال المُشَرِّحُ: أما «أخت» فلأنك تقول في جمعها: أخوات، وأما هنت فلقولهم: هنوات، وأما بنت فلأننا لم نر هذه التاء لحقت مؤنثاً إلا وقد وقعت فيه بدلاً عن واو كما في أخوات وهنوات، والتاء فيهما ليست للتأنيث، ومن ثم قال سيويوه: لو سَمَّيْتَ رجلاً بنت وأخت لصرفته.

قال جارُّ الله: «وكلتا».

قال المُشَرِّحُ: قد ذكر في صنف المنسوب اختلاف الناس في (كلتا) فيمن قال بأن وزنه فعتل لم يكن من قبيل ما نحن فيه ومن قال بأنها منقلبة فحينئذ تكون بدلاً من الواو.

قال جارُّ الله: «ومن الياء في نحو اتسر».

قال المُشَرِّحُ: اتسر: افتعل من اليسر، وأصله: ايتسر بالياء.

قال جارُّ الله: «ولاماً في أَسْتَوَا».

قال المُشَرِّحُ: أَسْتَوَا القَوْمُ: إذا وقعوا في السنة، وهي القَحْطُ ولام السنة ذات وجهين: هاء مرة كقولهم^(٢): «ليست بسنهاء»، واستأجرت الأجير مسانهاً. وواو أخرى لقولهم في جمعها / سنوات. [واستأجرت الأجير مساناة]. كان القياس أن يقال: أسنى القوم، فيكون الياء بدلاً من واو في أغزيت واستغزيت، ثم التاء بدلاً من الياء، قال ابن الزُّبَيْرِ^(٣):

(١) ساقط من (ب).

(٢) هو بيت شعر: * لَيْسَتْ بِسَنَهَاءَ وَلَا رَجَبِيَّةَ *

(٣) شعر ابن الزبير ص ٥٣، وتخريجه هناك، وينسب إلى مطرود بن كعب الخزاعي.

عَمُرُوا الْعُلَا هَشَمَ الثَّرِيدَ لِضَيْفِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْتُونَ عِجَافٌ
وإنما أبدلوا التاء من الياء ليفرقوا بينه وبين أسنى القوم: أقاموا سنة.

فإن سألت: لم لا يجوز أن تكون التاء بدلاً من الهاء كما هو مذهب
الفراء، يقال لرجل سنت أصابتهم السنة توهموا أن الهاء أصلية، إذ وجدوها
ثالثة؟ وكذلك لم لا يجوز أن تكون التاء بدلاً من الواو بغير واسطة، وهذا لأن
التاء تبدل من الواو في أخت وهنت وبننت ويجب أن يكون كذلك حتى يكون
التغيير أقل؟.

أجبت: السنة بمعنى القحط لا تكون إلا واويةً، تقول في جمعها
سنوات ولا تقول سنهات فإن شئت فاستأنس في هذا الباب
ببيت العراقيات^(١):

وتَدْمِي عَرَاقِيْبُ الْمُطِيِّ إِذَا خِدَتْ إِلَيْهِمْ أَعَارِيْبُ الْفَلَا سَنَوَاتُهَا

فكأن السنة بمعنى الحول. [ستتان]^(٢) سنة في تقدير سنهة وسنة في
تقدير سنوة، فالسنة التي هي في تقدير سنوة غلبت على سنة القحط، والسنة
التي هي في تقدير سنهة انصرفت إلى غيرها.

أما الثاني: فلأن أسنى متى كان من الواو ثم جعل من باب أفعل فلا
بد من أن يكون بالياء لا بالواو:

[^(٣) قال جار الله: «وثنتان».

قال المُشْرَحُ: لأنه من ثنيت] ^(٣).

(١) ديوان الأبيوردي (العراقيات) ٢٨١/١.
(٢) ساقط من (أ) وفي (ب) «الاستنان» والتصحيح من نص شرح الأندلسي ١٧٦/٥ المنقول عن
الخوارزمي.

(٣) - (٣) في (أ) جعلهما الناسخ نصاً واحداً وحذف شرح الفقرة الأولى.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَكَيْتَ وَذَيْتَ».
قال المُشْرَحُ: في كَيْتَ وَذَيْتَ: بدلٌ من الياء لقولهم في معناه كَيْتَ وَذَيْتَ
بتشديد الياء.

[أ/١٩٠] قال جَارُ اللَّهِ /: «ومن السين في طست وست، وقوله^(١):

يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنِي السَّعَلَاتِ
عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعِ شَرَارِ النَّاتِ
غَيْرِ أَعْفَا وَلَا أَكْيَاتِ

قال المُشْرَحُ: الأصل: طيس، دل على ذلك تصغيرها طيسية،
وطسوس، وكذلك تصغير ست على سديسة، وتقول سدس وأسداس
وسداس.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن الصَّادِ في لَصَّتْ، قال^(٢):

* ... كَاللُّصُوتِ الْمُرْدِ *

(١) الأبيات لعلباء بن أرقم اليشكري، شاعر جاهلي مترجم في معجم الشعراء ص ٣٠٤، الخزانة
٣٦٤/٤.

توجيه إعراب الشاهد وشرحه في المنخل ص ٢١٠، شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/١٠،
شرحه للأندلسي ١٧٦/٥، ١٧٧، وذكره ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٣٣ ويض
له ولم يشرحه.

وذكرها أبو زيد في نوادره ص ٣٤٤، وهو الذي نسبها، وينظر: الإبدال لابن السكيت
ص ١٠، ٣٦، الجماهرة لابن دريد ٣٣/٣، سر صناعة الإعراب ص ١٥٥، قال: قرأت على
محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى، الخصائص ٥٣/٢، الممتع ص ٣٨٩،
شرح شواهد الشافية ص ٤٦٩.

(٢) نسبة الصغاني في العباب إلى عبد الأسود بن عامر بن جوين الطائي شاعر جاهلي أبوه عامر بن
جوين مشهور الشعر والشعراء ص ١١٧. ونقل البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٤٧٥
هذه النسبة عن العباب.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل، المنخل ص ٢١٠، شرح المفصل لابن =

قال المُشَرِّحُ: التَّاءُ فِي لِصَّتْ بَدَلٌ مِنَ الصَّادِ، بِدَلِيلِ اللَّغَةِ الْمَشْهُورَةِ لِصَّ .
قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنَ الْبَاءِ فِي الذَّعَالَتِ فِي مَعْنَى الذَّعَالِبِ، وَهِيَ
الْأَخْلَاقُ» .

قال المُشَرِّحُ: فِي «الصَّحَاحِ»^(١) وَالذَّعَالِبِ: قَطَعَ الْخِرْقَ، قَالَ:

* مُسْتَرَحِيًّا عَنْهُ ذَعَالِبٌ الْخِرْقُ *

وعن أبي عمرو: أطرافُ الثيابِ يقالُ لها الذَّعَالِبِ، واحدها ذُعْلُوبٌ،
وأصلها من الذَّعْلَبِ والذَّعْلَبَةُ - بالكسر - وهي الناقَةُ السَّرِيعَةُ . والتَّذْعَلْبُ:
الانطلاقُ، وذلكُ لأنَّ الثيابَ المختلفةَ كالذَّاهِبَةِ^(٢) .

قال جَارُ اللَّهِ: «(فَصَلِّ) وَالْهَاءُ أَبْدَلْتُ مِنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلْفُ وَالْيَاءُ وَالتَّاءُ
فِيْبَدَالِهَا مِنَ الْهَمْزَةِ فِي هَرَقْتُ الْمَاءَ وَهَرَحْتُ الذَّابَةَ بِمَعْنَى أَرَحْتَهَا وَهَرَدْتُ
الثَّوبَ^(٣) وَهَرَدْتُ الشَّيْءَ عَنِ اللَّحْيَانِي» .

قال المُشَرِّحُ: هَرَدْتُ الثَّوبَ^(٣) . بِمَعْنَى أَنْرَتَهُ مِنَ النَّيْرِ - بِالْكَسْرِ - وَهَرَدْتُ
الشَّيْءَ بِمَعْنَى أَرَدْتَهُ .

= يعيش ٤١/١٠، شرحه للأندلسي ١٧٧/٥ .

وينظر: جمهرة ابن دريد ص ١٥٦، سر صناعة الإعراب ص ١٥٦، شرح شواهد
الشافية ص ٤٧٥ . والبيت بتمامه:

فتركت نهداً عيلاً أبناؤها وبني كنانة كاللصوت المرء
نهد: قبيلة يمنية مشهورة .

ينظر: نسب معد واليمن الكبير ص ٣٢٨، جمهرة ابن حزم ص ٤٠٦ .

ويروي (جرماً) وجرم: قبيلتان، إحداهما طائية، والأخرى قضاية .

قال ابن السكيت في كتاب الإبدال: «قال الفراء: وطيء يسمون اللصوص اللصوت،
ويسمون اللص لستا، وهم الذين يقولون للطنس: طست» . وأنشد البيت، ومثله في الإبدال
لأبي الطيب اللغوي ١٢٣/١ وأنشد البيت أيضاً، ولم يعز اللغة لطيء! .

(١) الصحاح ١٢٨/١ (ذعب) وأنشد البيت، وهو لرؤبة في ديوانه ص ١٠٥ .

(٢) كله في الصحاح .

«قال جارُ اللَّهِ^(١): «وهيَاك».

قال المُشْرَحُ: هو بمعنى إياك.

قال جارُ اللَّهِ: «ولَهْنِك».

قال المُشْرَحُ: قولهم: لَهْنِك بفتح اللام وكسر الهاء: كلمة تستعمل عند التوكيد، وأصلها «لَأَنَّك» فأبدلت الهمزة هاءً، كما قالوا في إياك هِيَاك، وإنما جاز أن يجمع بين اللام و«أن» وكلاهما / للتوكيد، لأنه لما أبدلت الهمزة زال لفظ «أن» فصار كأنه شيءٌ آخر. وعن أبي عبيد أنشدنا الكِسَائِي^(٢):

لَهْنِكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوْ سِيَمَةٍ عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا
أراد: لله إنك من عَبْسِيَّةٍ فحذف اللام الأولى من لله والألف من إنك،
كما قال الآخر^(٣):

* لاهِ ابن عمك والنوى تَعُدُّو *

أراد: لله ابن عمك، أي: والله، قال سيبويه^(٤): هذه كلمة يتكلم بها العرب في حال اليمين، وليس كل العرب تتكلم بها فتقول: لَهْنِكِ رجلٌ صدق يريدون: إن، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقولهم: هَرَقْتُ، ولحقت هذه اللام «أن» كما لحقت «ما» حيث قلت: أن زيدا لما لينطلق^(٥).

(١-١) ساقط من (ب).

(٢) في النسختين: «وعن أبي عبيدة»، والصواب أنه أبو عبيد القاسم بن سلام، كذا هو في الصحاح ٢١٩٧/٦ (لهن) وفي اللسان: (لهن)، قال: «وأنشد الكسائي»، وقبله فيه: وبي من تباريح الصباية لوعة قتيلة أشواقِي وشوقي قتيلها وورد في غريب الحديث لأبي عبيد - رحمه الله - في موضعين ٧٤/٤، ٢٥ يقول: «أنشدنا الكسائي».

والشاهد في الإنصاف ص ٢٠٩، التبيين للعكبري ص ٣٥٥، مع الهوامع ١٤١/١.

(٣) ما زال النص من الصحاح وأنشد البيت، وعنه في اللسان ولم يتمه، ولا نسابه.

(٤) الكتاب ٤٧٤/١.

(٥) إلى هنا عن الأصول لابن السراج ٢٥٩/١، وعن الخوارزمي نقل الأندلسي في شرحه =

وعن أبي أدهم الكلابي^(١): له ربِّي لا أقول، ففتح اللام وكسر الهاء في الادراج. قال^(٢) أبو زيد: معناه: والله ربي لا أقول، وأنشد أبو زيد^(٣):

* لَهْنًا لِأَشْقَى النَّاسِ إِنْ كُنْتُ غَارِمًا *

وأنشد أيضاً^(٤):

* لَهْنًا لِمَقْضِي عَلَيْنَا التَّهَاجُرُ *

= ١٧٧/٥، والنص في شرح الكافية للرضي ٣٦٢/٤، مع بعض الاختلاف الذي لا يخفى أثر أصله.

(١) النص من هنا لأبي علي في الإغفال، وهو الذي نسب هذا إلى أبي زيد ولم ينشد أبو زيد من الأبيات إلا البيت الأخير كما سيأتي، وقد أتعبت نفسي كثيراً في تقليب صفحات النوادر. دلني على ذلك البغدادي في الخزانة ٣٣٤/٤، ثم راجعت نسختي من الإغفال وهي نسخة شهيد علي فوجدت النص فيها.

إلا أنه قال عند إنشاد البيت الأخير: «وأنشد في كتاب آخر».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) عجزه في الإغفال، شرح الكافية ٣٦٢/٤، الخزانة ٣٣٧/٤

* لدومة بكرةً ضيعته الأرقام *

والأرقام: هم جشم ومالك وعمرو وثعلبة والحارث ومعاوية، وإنما سُموا الأرقام لأنها شبهت عيونهم يعيون الأرقام (الاشتقاق لابن دريد ص ٣٣٦).

وروى البغدادي لصدر هذا البيت عجزين، لشاعرين مختلفين.

أحدهما: خدأش بن زهير العامري الصحابي (ديوانه ص ٨٠) وروايته: (واني).

لهني لأشقى الناس إن كنت غارماً لعاقبة قتلي جديمة والخضر والثاني: قال: «ما رأيته في كتاب «اللصوص» للسكري في شعر تلبد الضبي بفتح المثناة الفوقية وكسر اللام، كان أحد اللصوص على عهد عمر بن عبد العزيز أخذ وأقيم للناس بأمره ليدفع ما أخذه منهم فقال في ذلك:

ولو أن بعض الناس يفقد أمه لقليل احتواها في الرِّحال تليدُ

لهني لأشقى الناس إذ كنت غارماً قلانص بين الجهلتين ترود

(٤) صدره في الإغفال وشرح الكافية ٣٦٢/٤، الخزانة ٣٣٦/٤ وقال: «وأعلم أن المصراع

الشاهد عجز بيت، وصدره ما أورده أبو علي، وهو:

* أبائنة حبي نعم وتماضر *

ولم أر من ذكره غيره، ولم أفق على قائله.

وأنشد أيضاً^(١):

وَأَمَّا لَهْنَكِ مِنْ تَذَكَّرِ عَهْدِهَا لَعَلَى شَفَا يَأْسٍ وَإِنْ لَمْ تَيَأْسِ
قال الشيخ: أبو علي الفارسي: اللام في قوله: «له» على قول أبي زيد هي اللام التي هي عين الفعل في الاء، وكان الأصل لله، فحذفت الجارة والتي للتعريف فبقيت «له» وأما أَلَف (فعال) فحذفت كما حذفت (في) الممدود إذا قصر، وقد قالوا الحصد والحصاد. قال اليزيدي: وقد حذفت من هذا الاسم في غير هذا [الموضع] قال^(٢):

أَلَّا لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي سُهَيْلٍ إِذَا مَا اللَّهُ بَارَكَ فِي الرَّجَالِ
وقال^(٣):

أَقْبَلَ سَيْلٌ جَادَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ
يَحْرَدُ حَرْدَ الْجَنَّةِ^(٤) الْمَغْلَةَ

(١) ورد في نوادر أبي زيد ص ٢٠١، خزنة الأدب ٤/٣٣٣، ٣٣٤ عرضاً ولم يشرحه. ونسبه أبو زيد إلى المرار الفقعسي، شعره ص ٤٦١ (شعراء أمويون / القسم الثاني) تحقيق ودراسة الدكتور نوري حمودي القيسي - بغداد ١٣٩٦ هـ.

(٢) البيت في إصلاح المنطق ص ٤٧، ٢٦٦، الخصائص ٣/١٣٤، المحتسب ١/١٨١، سر صناعة الإعراب ص ٧٢٠، ضرائر الشعر ص ١٣١، شرح الجمل ٢/٥٧٣، شرح الكافية ٤/٣٦٣، الخزنة ٤/٣٤١.

(٣) جاء في الكامل للمبرد ص ٧٤، ٦١٠، وفي هامشه: قال أبو حاتم: هذه صنعة من لا أحسن الله ذكره، يعني: قطرباً.

وفي الجمهرة ١/١١٥ لحنظلة بن مصبح، ويقال: مصنوع من صنعة قطرب. وينظر: معاني القرآن ٣/١٧٦، مجاز القرآن ٢/٢٦٦، وما اتفق لفظه لليزيدي ص ٢٠، إصلاح المنطق ص ٤٧، ٢٦٦، سر صناعة الإعراب ص ٧٢١، أمالي ابن الشجري ٢/١٦، ضرائر الشعر ص ١٣٢، شرح الجمل ٢/٥٧٣، الخزنة ٤/٣٤٣.

(٤) كذا في (أ) وفي (ب) «النخلة» وفي أغلب مصادره: «الجنة» وقال ابن السيد: «... ورواه بعضهم: «حرد الحية المغلّة» بالحاء غير المعجمة والياء، ويجوز أن يرد بالحية: الأرض المخضبة، يقال: «في الخزنة قال] حبيت الأرض: إذا أخضبت. وماتت: إذا أجدبت فيكون مثل رواية من روى «الجنة» ويكون معنى المغلّة: ذات الغلّة» الخزنة ٤/٣٤٣. (عن هامش الكامل ١/٧٤). جزى الله محققه خيراً.

والذي يرجح قول أبي زيد في هذه المسألة أنه لو كانت اللام بدلاً من الهمزة كان ذلك جمعا بين الهمزة واللام معنى وذلك لا يجوز، ومن ثم قال الأخفش: لو سميت بـ (أصيلال) باللام لكان غير منصرف كما لو سميته بـ (أصيلان) ولذلك لم تصرف العرب نحو صحراء وحمراء لما أبدلوا الهمزة من ألف التأنيث، كما لم يصرفوا نحو رَضوى وتَترى؛ ولأن الكلام لو حمل على ما قال سيبويه فاللام فيه لا تخلو من أن تكون هي المنقلبة للقسم، أو غيرها. لا وجه إلى أن تكون هي المنقلبة؛ لأنها لو كانت المنقلبة لكانت زائدة، واللام لا تزداد في نحو هذا الموضع إنما تزداد في نحو/ ما أنشده أحمد [١٩٠/ب] ابن يحيى^(١):

مَرُوا سِرَاعاً فَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبِكُمْ قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى لَمْجُهُودًا
وهي قليلة. وأما المثال الذي اعتلق به سيبويه فالفرق بينه وبين ما نحن فيه ظاهر؛ لأن «أن» واللام وإن اتفقا معنى لم يتفقا صورة بخلاف اللامين فإنهما متفقان صورة ومعنى.

قال جازر الله: «وهما والله لقد كان كذا. وهن فعلت فعلت في لغة طيء». وفيما أنشده أبو الحسن^(٢):

(١) مجالس ثعلب ص ١٢٩، الخصائص ٣١٦/١، ٢٨٣/٢، ضرائر الشعر ص ٥٨، الخزائنة ٣٣٠/٤.

وأنشد بعده أبو العباس:

يا ويح نفسي من غرباء مظلمة قيست على أطول الأقسام ممدودًا

(٢) عن أبي الحسن أيضاً في سر الصناعة ص ٥٥٤.

توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخل ص ٢١١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/١٠، شرحه للأندلسي ٧٧/٥ ولم يذكره ابن المستوفي.

وينظر: المحتسب ٩٤/٢ (الفهرس)، الممتع ص ٤٠٠، المقرب ١٧٨/٢، شرح شواهد الشافية ص ٤٧٧، وقال: «وقائله مجهول، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة المخزومي».

وجاء في تاج العروس للزبيدي: (هذا) أن اللحياني أنشده عن الكسائي لجميل. وعنه أورده جامع شعره في ديوانه ص ٢١٨، وفي المحتسب: (وقلانا).

وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا
أي: [أذا الذي ... ؟].

قَالَ الْمُشْرَحُ: هُمَا وَاللَّهُ بِمَعْنَى: أَمَّا وَاللَّهُ، وَهِيَ فَعَلْتُ فَعَلْتُ مَعْنَاهُ:
إِنْ فَعَلْتُ فَعَلْتُ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمِنَ الْأَلْفِ فِي قَوْلِهِ^(١):

* إِنْ لَمْ يُرَوْهَا فَمَهْ *

وَفِي: «أَنَّهُ» وَ«حَيْهَلَهُ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: «مَا» هَاهُنَا هِيَ الِاسْتِفْهَامِيَّةُ، وَالْوَجْهَ فِي قَلْبِ الْفَهَاءِ
هُوَ الْوَجْهَ فِي قَوْلِهِ: «فَعَلْتُ مَهْ» وَقَدْ سَلَفَ فِي قِسْمِ الْأَسْمَاءِ الْوَقْفَ عَلَى مَا فِيهِ
الْأَلْفُ مِنْ غَيْرِ الْمَتَمَكِّنَةِ يَكُونُ بِالْهَاءِ عَلَى مَا مَضَى فِي صِنْفِ الْوَقْفِ.

الضَّمِيرُ فِي «يُرَوْهَا» لِلْإِبْلِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «و(فِي) قَوْلِهِ:

* وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا يَا هَنَاهُ ... *

هِيَ مَبْدَلَةٌ مِنَ الْأَلْفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْوَاوِ فِي هَنَوَاتٍ.

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْهَاءُ الْأَخِيرَةُ^(٢) فِي «هَنَاهُ» لَيْسَتْ أَصْلًا إِنَّمَا هِيَ بَدَلٌ عَنِ

(١) هَذَا الْبَيْتُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ جَنِي: أوردته في بعض مؤلفاته قال في سر الصناعة ص ١٦٣: «...»
فقال فيما أخبرنا به بعض أصحابنا يرفعه بإسناده إلى قطرب... وهو في المحاسب ١/٢٧٧،
المنصف ٢/١٥٦.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٣٣، المنخل ص ٢١٠، شرح المفصل
لابن يعيش ١٠/٤٣، شرحه للأندلسي ٥/١٧٨.

وينظر: شرح التصريف الملوكي ص ٣١٢، الممتع ص ٤٠٠، شرح الأشموني ٤/٣٣٤،
شرح شواهد الشافية ص ٤٧٩.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ٥/١٧٨ شرح هذه الفقرة مع حذف كلام الشيخ عبد القاهر.

الألف المنقلبة عن الواو، قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: الأصل^(١) هناوُ فعَالٌ من هنوت. أما أنها ليست أصلاً؛ فلأنها إذا قلبت: شددت كالفهة فهي من باب سلس أجدر [بالقله]^(٢). وأما أنها بدل عن الألف المنقلبة عن الواو لاعتن الواو؛ فلأنها بمنزلة الكسَاء، والهمزة في كسَاءٍ بدل عن الألف المنقلبة عن الواو فكذلك هاهنا. وتحقيق هذا الكلام قد مضى في هذا القسم.

فإن سألت: كيف^(٣) لم تُقلب الألف هاهنا كما في كسَاءٍ ورداءٍ [همزة]؟

أجبت لثلاثيظن أنه فعال من التهنئة، وفيه مذهبان آخران:

أحدهما: أن الهاء بدل من الواو.

والثاني: أن الهاء للوقف، والأصل هنا، إلا أنه أجرى الوصل مجرى الوقف، وكلاهما مخالف للقياس من وجهين:

أما الأول: فلأن القياس في حرف العلة الواقع طرفاً أن ينقلب ألفاً لفتحة ما قبل الألف، إلا أن سكون الألف يمنع من انقلابه.

وأما الثاني: فلأن إجراء الوصل مجرى الوقف على مخالفة الدليل.

قال جابر الله: «ومن الياء في هذه أمة الله، ومن التاء في طلحة وحمزة في الوقف. وحكى قطرب^(٤) أن في لغة طيسء كيف البنون والبناء، وكيف الإخوة والأخواه».

قال المشرح: لأن الوصل مما تجري^(٥) فيه الأشياء على أصولها، وأن

(١) في (ب): «أن الأصل».

(٢) في (أ): «بالقلب» وما أثبتته يؤيده نص الأندلسي.

(٣) في (ب): «فكيف» وفي شرح الأندلسي: «فإن قلت لم لم تقلب...».

(٤) حكاية قطرب في سر الصناعة ص ٥٦٣... وغيره.

(٥) نقل الأندلسي في شرحه ١٧٩/٥ شرح هذه الفقرة.

الوقف من مواضع التغيير، ألا ترى أن من قال من العرب: هذا بكرٌ ومررت بيكرٍ فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف في الوقف، فإنه إذا وصل أجرى الأمر على حقيقته ذكره ابن جنِّي، وكذلك ينقلب التنوين ألفاً في الوقف وهي في الأصل تنوين، ومن ثم تقول طيءٌ في الوقف: طلحت وجارثت وقرىء: ﴿التابوت﴾ بالهاء والتاء. وحكى سَلَمَةُ بن عاصمٍ عن بعض النحويين: أنها في المُوْنث هي الأصل فرقاً وبين الأفعال، وربما قال الفراءُ بهذا. ثم إنما أبدل الهاء من التاء ذكره ابن جنِّي، وهو أن كلَّ واحدٍ من التاء والهاء حرفٌ مهموسٌ من حروف الزيادة.

قال جارُّ اللِّه: «(فصلٌ) واللامُ أُبدلت من النون والصاد في قوله^(١):

* وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلًا أَسَائِلُهَا *

وقوله^(٢):

* مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حِفْفٍ فَالطَّجَعِ *

(١) هو النابغة الذبياني، ديوانه ص ٢ (صنعة ابن السكيت) وعجزه:

* عَيْتٌ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ *

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٣٥، المنخل ص ٢١١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/١٠، ٤٦، شرحه للأندلسي ١٧٨/٥.

وينظر: الكتاب ٣٦٤/١، معاني القرآن ٢٨٨/١، المقتضب ٤/٤١٤، الإنصاف ص ١٧٠، ٢٦٩، ٦٣٧، شرح شواهد الشافية ص ٤٨٠.

(٢) البيت لمنظور بن مرثد الأسدي.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٣٣، المنخل ص ٢١٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/١٠، شرح الأندلسي ١٧٩/٥.

وينظر: معاني القرآن ٣٨٨/١، إصلاح المنطق ص ٩٥، سر الصناعة ص ٣٢١، الخصائص ٦٣/١، ٢٦٣، ٣٥٠/٢، ١٦٣/٣، المنصف ٢/٣٢٩، المحتسب ١/١٢٤، ضرائر الشعر ص ٣٠٠، شرح شواهد الشافية ص ٢٧٤.

قال ابن المستوفي: وقبله:

يا رب أبا زمن العفر صدع

تقبض الذئب إليه واجتمع

قال المُشْرَحُ: الطَّجَع، أي: اضْطَجَعَ قلبوها كراهية التقاء المطبقين،
وأبدلوا مكانها أقرب الحروف إليها وهو اللام.

فإن سألت: [قلب تاء الافتعال] طاءً إنما كان لمكان الضاد فإذا زالت
الضاد وجب أن تعود التاء؟

أجبت: ترك الطاء بحالها تنبيهاً على أنه يريد الضاد ونظيره^(١):

* وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ *

صحح الواو الثانية وإن كانت تلي / الطرف وقلب الألف التي قبلها [أ/١٩١]
واوياً؛ لأنه جعل الصَّحَّة في الواو دليلاً على [أن العَوَاوِر]^(٢) العواوير.
وقُرئ^(٣): ﴿ لَا تُضَارُّ ﴾ بتخفيف الرَّاء وسكونها وإبقائها على السكون ايذاناً
بأنه أراد التضعيف ويشهد لذلك قوله^(٤):

* أَرَهَنَ بَنِيكَ عَنْهُمْ أَرَهَنَ بَنِي *

لم يرد النُّون في «بني» دلالة على أنه يريد بني.
قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل) والطاء أبدلت من التاء في اصْطَبَّرَ وَفَحَصَّطُ
برجلي».

لما رأى ألا دعه ولا شبع
= مال إلى أرطاة حقف فالطجع
أنشد ذلك ابن خالويه. أجرى هاء التانيث في (دعه) وصلا مجراها وقفاً ولم يقلبها
تاء...».

(١) البيت لجندل بن المشي الطهوي، وربما نُسب إلى العجاج.
ينظر: الكتاب ٣٧٤/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٩/٢، فرحة الأديب ص ١٧٢،
التكملة ص ٥٨٧، ٥٩٤، إيضاح أبيات الإيضاح: ٨٩٦، سر الصناعة ص ٧٧١، الخصائص
٣٢٦/٣، المنصف ٤٩/٢، المحتسب ١٠٧/١، ١٢٤، التمام ص ٢٥٤، شرح التصريف
المُلوكي ص ٤٢٦، المتمتع ص ٣٣٩، ضرائر الشعر ص ١٣١، شرح شواهد الشافية
ص ٣٧٤ وسيذكره المؤلف.

(٢) في (أ): «على أنه العواوير».

(٣) القراءة في المحتسب ١٢٣/١، ١٢٤، البحر المحيط ٢١٥/٢. (البقرة: ٢٣٣).

(٤) البيت في المحتسب ١٠٨/١، ١٢٤.

قَالَ الْمُشْرَحُ: قَالُوا: فَحَصَّطُ بِرَجْلِي، كَمَا قَالُوا: اصْطَبَّرَ، وَوَجْهٌ شَبْهٌ تَاءٌ فَعَلْتَ بَتَاءٍ افْتَعَلَ أَنَّهَا ضَمِيرُ الْفَاعِلِ، وَضَمِيرُ الْفَاعِلِ قَدْ أُجْرِيَ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِهِ مِنَ الْفِعْلِ مُجْرَى بَعْضِ أَجْزَاءِ الْفِعْلِ، وَذَلِكَ نَحْوُ تَسْكِينِهِمْ لِأَمِّ الْفِعْلِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ عِلَامَةُ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ، وَذَلِكَ نَحْوُ ضَرْبَتْ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ ضَرْبَكَ. وَأَمَّا شَبْهُ الطَّاءِ بِالتَّاءِ فَظَاهِرٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «(فَصَّلْ) وَالذَّالُ أَبْدَلَتْ مِنَ التَّاءِ فِي اَزْدَجَرَ وَازْدَانَ وَفَزْدُ وَازْدَكَرَ غَيْرَ مَدْغَمٍ فِيمَا رَوَاهُ أَبُو عَمْرٍو وَاجِدٌ مَعُوًّا وَاجِدْرٌ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ قَالَ:

* . . . وَاجِدْرٌ شَيْحًا *

وَفِي دَوْلَجٍ»

قَالَ الْمُشْرَحُ: إِبْدَالُ الذَّالِ مِنَ التَّاءِ فِي اَزْدَجَرَ وَازْدَانَ وَفَزْدُ لِقَرَبِ الذَّالِ مِنَ الزَّايِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَرْفٌ مَجْهُورٌ. يُقَارَبُ صَاحِبُهُ فِي الْمَخْرَجِ بِخِلَافِ التَّاءِ فَإِنَّهُ مَهْمُوسٌ، وَكَذَلِكَ الذَّالُ وَالذَّالُ مَجْهُورَانِ مُتَقَارِبَانِ الْمَخْرَجِ. اَجْدَرٌ: عَكْسُ اَزْدَجَرَ إِنَّمَا قَلَبْتَ التَّاءَ دَالًّا لَمَّا بَيْنَ الْجِيمِ وَالتَّاءِ مِنَ التَّنَافَرِ؛ لِأَنَّ التَّاءَ مَهْمُوسَةٌ وَالْجِيمُ مَجْهُورَةٌ، بِخِلَافِ الذَّالِ فَإِنَّهُ مَجْهُورٌ أَيْضًا. وَصَدَرَ الْبَيْتُ (١):

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْبَسَانَا بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَاجِدْرٌ شَيْحًا

(١) يَنْسَبُ هَذَا الْبَيْتُ إِلَى يَزِيدِ بْنِ الطُّثْرِيَّةِ، مَلْحَقٌ شِعْرُهُ ص ٦٥ وَنَسَبُهُ ابْنُ الْمُسْتَوْفِي فِي إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ ص ٢٣٧ مَعَ آيَاتٍ لِمُضَرِّسِ بْنِ رَبِيعِي وَتَبَعِهِ الْعَيْنِي فِي شَرْحِ الشَّوَاهِدِ ٥٩١/٤، وَابْنُ الْبَغْدَادِيِّ فِي شَرْحِ شَّوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ ص ٤٨١. تَوْجِيهِ إِعْرَابِهِ وَشَرْحُهُ فِي: إِثْبَاتِ الْمَحْصَلِ، الْمُنْخَلِ ص ٢١١، شَرْحِ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٤٩/١٠، شَرْحُهُ لِلْأَنْدَلِسِيِّ ١٨٠/٥. وَيَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ ٧٨/٣، تَأْوِيلُ مَشْكَلِ الْقُرْآنِ ص ٢٢٤ شَرْحِ الْقِصَائِدِ السَّبْعِ ص ١٧، سِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ص ١٨٧، الْمَمْتَعُ ص ٣٥٨، الْمَقْرَبُ ١٦٥/٢.

خاطب واحداً خطاب الاثنين، ونظيره^(١) :

* فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا بَنَ عَفَانَ أزدَجِرْ *

وعليه^(٢) :

خَلِيلِي مُرًّا بِي عَلَى أُمَّ جُنْدَبٍ نَقَضَ لُبَانَاتِ الْفُوَادِ الْمُعَذَّبِ
أَلَمْ تَرِيَانِي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقًا وَجَدْتُ بِهَا طِيًّا وَإِنْ لَمْ تُطَيِّبِ

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل) والجيم أبدلت من الياء المُشددة في الوقف، قال أبو عمرو^(٣): وقلت لرجلٍ من بني حنظلة: ممن أنت؟ فقال: فقيميحٌ فقلت: من أيهم؟ فقال: مرَّحٌ. وقد أجرى الوصل مجرى الوقف، قال^(٤) :

خَالِي عَوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ
الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ
وبالغداة كَتَلَ الْبَرْنَجِ

(١) هو سويد بن كراع العكلي شعره ص ١٥٦، مجلة المورد العراقية ١٣٩٩/٨/١ هـ. وتام البيت:

وإن يزجراني يا بن عفان أنزجر وإن ترعاني أحم عِرْضاً ممنعاً
أبيت على باب القوافي كأنما أصادي بها سرباً من الوحش نُزْعاً
وينظر: الأغاني ١١/١٢٣، شرح القصائد السبع ص ١٧. وابن عفان: سعيد بن عثمان بن عفان (المعارف ص ١٩٨).

(٢) ديوان امرئ القيس ص ٤١.

(٣) الحكاية في سر صناعة الإعراب ص ١٧٦.

(٤) جاء في سر صناعة الإعراب ص ١٧٥: «قرأت على أبي علي عن أبي بكر عن بعض أصحاب يعقوب بن السكيت عن يعقوب قال: قال الأصمعي: حدثني خلف، قال: أنشدني رجل من أهل البادية - وقرأتها عليه في الكتاب.

أنشدها أبو علي في تكملة الإيضاح ص ٢٢، وأبو بكر في الأصول ٣/٢٧٤، وابن السكيت في الإبدال ص ٩٥، وسيبويه في كتابه ٢/٢٨٨.

توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل، المنخل ص ٢١٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٥٠، شرحه للأندلسي ٥/١٨١.

وينظر: الإبدال لأبي الطيب ١/٢٥٧، المحتسب ١/٧٥، المقرب ٢/٢٩، ١٦٤، الممتع ص ٣٥٣، شرح شواهد الشافية ص ٢١٢.

يُقْلَعُ بِالْوُدِّ وَبِالصِّصِجِّ

وَأَنْشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ (١):

كَأَنَّ فِي أذْنَابِهِنَّ الشُّوْلِ
مَنْ عَبَسَ الصِّيفِ قُرُونِ الْأَجْلِ

قَالَ الْمُشَرِّحُ: إِنَّمَا أُبْدِلْتُ الْجِيمَ مِنَ الْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ فِي الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهَا خَفِيَّةٌ (٢)، وَالْوَقْفُ يَزِيدُهَا خَفَاءً، فَأَبْدَلُوا مِنْهَا حَرْفًا أَظْهَرَ فَقَالُوا: تَمِيمٌ، فِي تَمِيمِيٍّ، وَهِيَ لُغَةٌ غَيْرُ شَادَّةٍ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَدْ أُبْدِلْتُ مِنْ غَيْرِ الْمَشْدُودَةِ فِي قَوْلِهِ (٣):

لَا هُمَّ إِنْ كُنْتُ قَبْلَتْ حَجَبِجٍ
فَلَا يَزَالُ شَاحِحٌ بِأَسْكَ بَجٍ
أَقْمَرَ نَهَاتٍ يُنْزِي وَافْرَجِجٍ

وقوله (٤):

(١) البيتان لأبي النجم في ديوانه ص ١٩١.

توجيه إعرابهما وشرحهما في إثبات المحصل ص ٢٣٨، المنخل ص ٢١٣، شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/١٠، شرحه للأندلسي ١٨١/٥.

وينظر: الإبدال ص ٩٦، الجمهرة ٧١/٣، إبدال أبي الطيب ٢٥٩/١، سر الصناعة ص ١٧٦، عن ابن الأعرابي، وشرح التصريف الملوكي ص ٢٣٨، الممتع ص ٣٥٤، شرح شواهد الشافية ص ٤٨٥.

(٢) في (ب): «خفيفة» و«حفة».

(٣) الأبيات في نوادر أبي زيد ص ٤٥٦ وغيره من غير نسبة.

توجيه إعرابها وشرحها في: إثبات المحصل ص ٣٣٨، المنخل ص ٢١٤، شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/١٠، شرحها للأندلسي ١٨١/٥.

وينظر: إبدال ابن السكيت ص ٩٦، مجالس ثعلب ص ١١٧، الأصول لابن السراج ٢٧٤/٣، إبدال أبي الطيب ٢٦٠/١، سر صناعة الإعراب ص ١٧٧، المحتسب ٧٥/١،

ضرائر الشعر ص ٢٣١، الممتع ص ٣٥٤، شرح شواهد الشافية ص ٢١٦.

(٤) ينسب هذا الرجز إلى العجاج، ولا يوجد في ديوانه.

* حتى إذا ما أمسجت وأمسجا *

قال المُشَرِّحُ: عنى بـ «أبي عَلِيج» أبا علي، وبـ «العَشِيج» العشيَّ وبـ «البرنج» البرنيَّ، وهو ضربٌ من التَّمْرِ. الكتل جمع كُتلة، وهي القِطعة المُتجمعة من [الصَّمغ] ^(١) وغيره. الود هو الودد. العبس: ما يُبس على هَلب الذَّنْب من البعر والبُول، وعبس الوسخ على يده: إذا ببس. عنى بـ «الأجل» الأيل بكسر الهمزة وضمها وهو الذَّكر من الأوعال، عنى بـ «شاحج» حماراً، وشحيج البغل والغراب: صوته وكذلك الشُّحاجُ بالضم. «الأقمر»: هو الأبيض يقال: حمارٌ أقمر، وفي قصة خالد بن سنان العبسي ^(٢): فإذا دفنتموني فامكثوا ثلاثاً فإنه ستجىء عانةً يقدمها غيرُ أقمر يطوف حول قبري. «النَّهيت» كالزُّئير إلا أنه دونه، نهت ينهت بالكسر، نهَّات، أي: زجَّارٌ. وأسَد نهَّاتٌ وحمارٌ نهَّاتٌ. التَّنزيه: التحريك، وهو من نَزَا: إذا وثب. وأمسجت وأمسجا: أي: أمست وأمسى. قال ابنُ جِنِّي - رحمه الله - في هذا أجد ما يدل على ما ندعيه من أن أصل رمت رميت وعزت عزوت وأعطت أعطيت. قال الشَّيخ ^(٣) أبو علي الفارسي: إن ما حذف لالتقاء الساكنين في حكم [الحاضر] ^(٤) المفلوظ به، ألا ترى أنه أبدل من لام أمست بعد أن قدره مفلوظاً.

= توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل ص ٢٣٨، المنخل ص ٢١٤، شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/١٠، شرح الأندلسي ١٨١/٥.

وينظر: التكملة لأبي علي ص ٢٤٤، إيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٩٣، الأصول ٢٧٥/٣، المحتسب ٧٤/١، التمام ص ١٣٣ سر صناعة الإعراب ص ١٧٧، ضرائر الشعر ص ٢٣١، الممتع ص ٣٥٥، شرح التعريف الملوكي ص ٣٢٩، ٣٣١، شرح شواهد الشافية ص ٤٨٦.

(١) في (أ): «التمر». ونقل ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٣٨، والأندلسي في شرحه ١٨١/٥ عن الخوارزمي وفي نص ابن المستوفي «الصمغ». والمناسبة هنا «التمر».

(٢) خبره مفصل في الأصابة وغيرها، وقصته طويلة.

(٣) في (أ)

(٤) ساقط من (أ).

[١٩١/ب] قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) / والسَّين إذا وقعت بعد عين أو خاء أو قاف أو طاء جاز إبدالها صاداً كقولك: صالح، وأصبغ نعمه، وصخر، وصلخ، ومسَّ صَقْر، ويصاقون وست وصيقت، وصويق، والصملق، وصراط وصاطع ومصيطر».

قال المُشَرِّحُ: إنما تبدل السَّين صاداً في هذين الموضعين تعديل الكلمة بالاستعلاء والإطباق، إذ الطاء المطبقة مستعلية، والصاد توافقها بذلك وتوافق السين بالمخرج فتكون قلبت السين صاداً مع هذه الحروف بفاصل وبغير فاصل، أمّا بغير فاصل فنحو^(١): ﴿مَسَّ صَقْر﴾ وصفت، وأمّا بفاصل فيكون بحرف وبحرفين. المصيطر: بالياء المثناة التحتانية.

قال جَارُ اللَّهِ: «وإذا وقعت قبل الدال ساكنة أبدلت زايّاً خالصة كقولك في يسدر: يذر، وفي يسدل يزدل».

قال المُشَرِّحُ: إنما تبدل السين زايّاً لطلب المشاكلة، وذلك لأنَّ السين مهموسة والدال مجهورة فلا مشاكلة بينهما، بخلاف الزاي والدال، فإنَّ كلاً منهما مجهورٌ.

قال جَارُ اللَّهِ: «قال سيويوه: ولا يجوز المضارعة يعني إشراب صوت الزاي».

قال المُشَرِّحُ: إنما لا يجوز إشراب صوت الزاي [فلأن صوت الزاي] مجهورٌ فكان ذلك بمنزلة الجَمع بين الضدين، ولأنه شيء لا يطاوع به اللسان.

فإن سألت: فما تقولُ في إشراب الصاد صوت الزاي في نحو صدر وصدف؟

(١) سورة القمر: ٤٨، وينظر سر صناعة الإعراب ص ١٩٦.

أجبتُ: لما مر^(١) في الإِشْرَابِ من كسر كلفة الأُطْبَاقِ.
قال جَارُ اللّهِ: «وفي لغة كَلْبٍ^(٢): تُبدل زايّاً مع القاف خاصة يقولون:
﴿مَسَّ زَقَرَ﴾.

قال المُشْرَحُ: هذا أيضاً [لطلب]^(٣) للمُشَاكَلَةِ وذلك لأن السَيْنَ مهموسة والقاف مجهورة فيقع بينهما التنافر [بخلاف الزاي].

قال جَارُ اللّهِ: «(فصل) والصاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال جاز إبدالها زايّاً خالصةً في لغة فُصْحَاءِ من العرب، ومنه: «لَمْ يُحْرَمَ مَنْ فُزِدَ لَهُ»^(٤)، وقول حَاتِمٍ: «هَذَا قَرْدِي أَنَّهُ».

قَالَ المُشْرَحُ: فُزِدَ له: بضم الفاء وسكون الدال. هذا لما ذكرنا من أن الضاد مهموسة والدال مجهورة.

فإن سألت: فلم لا تُبدل الضاد المتحركة زايّاً؟
أجبتُ: لأن الحركة تعلق الحرف عن^(٥) موضعه ومستقره وتحل به إلى جهة الحرف الذي هو بعضه، وحينئذ لا يظهر كون الصاد مهموسة. أنه: تأكيد

(١) ساقط من (ب).

(٢) سر صناعة الإعراب ص ١٩٦.

(٣) في (أ): «لطول».

(٤) أمثال أبي عبيد ص ٢٣٥، وينظر: الكتاب ٢/٢٥٨، سر الصناعة ص ٥٠، قال ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٣٩: «وكان حاتم مأسوراً فقال له أسره: أفصد هذا البعير فتحره، فقال: ما صنعت؟! فقال: هكذا فصدى أنه أي: فصدى أنا، و«أنا» تأكيد الضمير، وأبدل من الألف هاء في الوقف، كان أصله فصد على فعل على ما لم يسم فاعله فأسكن الصاد ثم قلبها زايّاً قال أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري في كتاب «الغرائز» له ويقال: «لم يحرم من قصد له بخير» يقول: من قصد له بخير لم يحرم يضرب لم أصاب خيراً. وفي الطرة: ويروى: «فصد له» أي: فصد العرق ليخرج منه دم ليقرى، وذلك أدنى ما يكون من القرى.

ووجدت في كتاب «المنظوم والمنثور» بخط قديم ابن الأعرابي كان حاتم أسيراً في عنزه فقال له نسوة... «ويقية القصة مشهورة في كتاب الأمثال حول «لو ذات سوار لطمتني».

(٥) في (ب): «غير».

المضممر في «فَصْدَى»، وأبدلت الألف هاءً للوقف.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: وَقَالَ الشَّاعِرُ^(١):

وَدَعُ ذَا الْهَوَى قَبْلَ الْقَلَى تَرَكَ ذِي الْهَوَى مَتِينِ الْقَوَى خَيْرٌ مِنَ الصَّرْمِ مَزْدَرَى

قَالَ الْمُشْرَحُ: (ترك ذي الهوى البيت) جملة استثنائية وقعت موقع التعليل لقوله: (ودع ذا الهوى).

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَأَنْ يَضَارِعَ بِهَا الزَّاي».

قَالَ الْمُشْرَحُ: إِنَّمَا يُصَارُ إِلَى ذَلِكَ لِتَحْصُلِ الْمُشَاكَلَةِ مَعَ اسْتِبْقَاءِ الْأَصْلِ مِنْ وَجْهِ وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ تَلْيِينِ الْهَمْزَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: فَإِنْ تَحَرَّكَ لَمْ تُبَدَلْ وَلَكِنَّهُمْ يَضَارِعُونَ بِهَا الزَّاي فَيَقُولُونَ صَدْرٌ وَصَدَقَ وَالْمَصَادِرُ وَالصَّرَاطُ، قَالَ سَيَّبُوهُ: وَالْمُضَارَعَةُ أَكْثَرُ وَأَعْرَفُ مِنَ الْإِبْدَالِ وَالْبَيَانِ أَكْثَرُ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: إِنَّمَا تُبَدَلُ إِذَا تَحَرَّكَ لَمَّا مَرَّ أَنْفَا، هَاهُنَا أَقْلٌ، إِذِ الْحَاجَةُ تَنْدَفِعُ بِأَدْنَى الْأَمْرَيْنِ، وَهُوَ الْمُضَارَعَةُ.

(١) قال الصغاني في حاشية نسخته من (المفصل: «الرواية بالفاء» فدع. . .) وهكذا أنشده ابن

الأعرابي في نوادره وقبله:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَبْذُلْ لَكَ الْوَدَّ مُقْبَلًا يَدِ الدَّهْرِ لَمْ يَبْذُلْ لَكَ الْوَدَّ مُدْبِرًا

[فَلَا تَطْلُبَنَّ الْأَلْفَ بِالْوَدِّ مُدْبِرًا عَلَيْكَ وَخَذْ مِنْ عَفْوِهِ مَا تَيْسَّرًا]

(ودع ذا الهوى).

وقال: معناه: قبل أن يصدر عن وده وقد صرمتك.

الزيادة من التكملة للصغاني. ونقل ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٤٠ عن نوادر

ابن الأعرابي.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل ٢٣٨، المنخل ص ٢١٤، شرح المفصل لابن

يعيش ٥٢/١٠، شرحها للأندلسي ١٨٣/٥.

وينظر: سر صناعة الإعراب ص ١٩٦، الممتع ص ٤١٢.

تخمير^(١): في قوله^(٢): ﴿ إهدنا الصراطَ المُستَقِيمَ ﴾ لغات^(٣) روى [ابن كثير ويعقوب]^(٤) بالسين، وحمزة بإشمام الزاي. وأبو حمدون عن الكِسَائِي بإشمام السنين، فالسين أصلها من سرط الشيء واسترطه: إذا بلعه وابتلعه لأن السرط [هو الحائلة يسترط أرملة] إذا سلكوه، وكما سمي [لقماً]، لأنه يلتقمهم الصاد أفصحها^(٥)، لأنها قرشيّة ثابتة في (الإمام)^(٦)، وأخفها على اللسان وأحسنها في السَّمع والبيان لاستواء الصاد والطاء في الإطباق وإشمام الزاي^(٧) لغة قيس، دعت^(٧) إلى زيادة المشاكلة، لأن الصاد والطاء وإن استويا في الإطباق فقد افترقا في الجهر لأن الصاد مهموسة فأشربت [١٩٢/أ] زايًا لكونها مجهورة.

قال جَارُ اللَّهِ: «ونحو الصاد في المضارعة الجيم والسين، تقول: هذا أجدر وأشدق».

قال المُشَرِّحُ: الدال مخرجها ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، (أمّا الزاي فما بين الثنايا وطرف اللسان. والجيم والسين وسط اللسان^(٨) وما يحاذيه من الحنك، فالمقاربة بين الدال والزاي أكثر من المقاربة بينهما وبين الجيم والسين.

(١) نقل الأندلسي في شرحه ١٨٣/٥ نص كلام المؤلف هنا دون إشارة بدأه بقوله: «وفي قوله تعالى: ﴿ إهدنا الصراط ﴾ لغات...».

(٢) سورة الفاتحة: ٥.

(٣) ينظر: السبعة ص ١٠٥، المحتسب ٤١/١، البحر المحيط ٢٥/١.

(٤) ساقط من الأصل وهو كذلك ساقط من شرح الأندلسي ولا بد من ذكره، لذلك فإن هذا يدل على أن نسخة الأصل تلتقي مع نسخة الأندلسي.

(٥) في (ب): «فصحاها».

(٦) في (أ): الإشمام وهو خطأ ينظر نص الأندلسي، ويقصد بـ (الإمام) مصحف عثمان رضي الله عنه وفي شرح الأندلسي «في خط الإمام».

(٧ - ٧) ساقط من (ب).

(٨) ساقط من (ب).

[باب الاعتلال]

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن أصناف المُشترك الاعتلال، حروفة الألف والواو والياء، وثلاثتها تقع في الأضرب الثلاثة، كقولك: مال وناب وسوط وبيض وقال وباع وحاول وباع، و«لا» و«لَو» و«كَي»، إلا أن الألف تكون في الأسماء والأفعال زائدة، أو منقلبة عن الواو والياء لا (١) أصلاً، وهي في الحروف أصل ليس إلا؛ لكونها جوامد غير متصرف فيها».

قال المُشَرِّحُ: الألف إذا كان في اسمٍ أو فعلٍ فإنه لا يخلو من أن تقع في مقابلة بعض الحروف التي هي الفاء والعين واللام أو لا تقع، فلئن لم تقع فهو الزائد، وإن وقعت فهو الأصل، لكنه لا بد من أن يكون منقلباً كما في باع وقال ورمى ودعى. وأما الحروف فإنها أصل لئن كونها زيادة إنما يُعرف بتصريفه من حالٍ إلى حالٍ، كما في قولك: ضاربٌ، يحكم عليه بكون ألفه زائدة لأنك تقول: ضرب فترى الألف فيه ساقطة والحرف جوامد (٢) لا تقبل التصريف.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والياء والواو غير مزيدتين يتفقان في مواقعهما ويختلفان، فاتفاقهما إن وقعت كلتاها فاءً كَوعد ويُسِر، وعيناً كقول ويَبِع،

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب): «جامدة».

ولاماً كغزو ورمي ، وعيناً ولاماً معاً^(١) كقوة وحيّة ، [وإن تقدمت كلُّ واحدةٍ منهما على أختها فاءً أو عيناً في نحو ويل ويوم] ^(٢) .

قال المُشَرِّحُ : اعلم أن كل واحدة من الياءين في حيّة غير منقلب عن الواو . فأما الحيوان فالواو فيه منقلبة من الياء . وقد مضى في أول هذا الكتاب .

[قال جارُّ اللّهِ : «واختلافهما أن الواو تقدمت على الياء في وقيت وطويت ، ولم تتقدم الياء عليها» .

قال المُشَرِّحُ : فيه دليلٌ على أن آخر الكلمة يجب أن يكون بحرفٍ ضعيف] ^(٣) .

قال جارُّ اللّهِ : «وأما الياء في الحيوان وحيوة [فكواو] جباوة في كونهما بدلاً من الياء والأصل : حيان وحيية» .

قال المُشَرِّحُ : الحيوة والحيية بمعنى . حيوة^(٣) : اسمٌ رجلٍ ، وأصل حيوان : حَيَّان ، وإنما قلبت الواو إلى الياء فيه لما مر في أول قسم الأسماء وأصل حيوة حيية ، وإنما قلبت الياء فيه واواً ليقع ذلك فرقاً بين المنقول والمنقول عنه ، ولهذا لم تُدغم الواو في الياء ، لأنه بالإدغام يذهب الفرق .

قال جارُّ اللّهِ : و[اختلافهما] ^(٤) أن الياء وقعت فاءً وعيناً معاً ، وفاءً ولاماً معاً في يَبِّن اسمٌ مكانٍ ، وفي يديت ، ولم تقع الواو كذلك» .

(١) ساقط من (ب) .

(٢) ساقط من (ب) ، وفي نسخة الإمام ابن النحاس - رحمه الله - من (المفصل) كتب النص على هامش نسخته على أنه قراءة نسخة أخرى . ونسخة ابن النحاس منقولة من نسخة الإمام

المطرزي الخوارزمي المسمى (خليفة الزمخشري) (ت ٦١١ هـ) وهو شيخ الخوارزمي .

والنص ثابت في نسخة الإمام الصغاني المعارضة بخط الزمخشري رحمه الله .

(٣) رجاء بن حيوة (معروف) .

(٤) في (ب) .

قَالَ الْمُشْرَحُ: يَبْنُ بِفَتْحِ الْيَاءِ الْأُولَى، وَسُكُونِ الْيَاءِ الثَّانِيَةِ، وَيَدِيتِ عَلَيْهِ: أَنْعَمْتُ عَلَيْهِ. وَفِي الْحِمَاسَةِ^(١):

* يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسٍ بِنِ وَهَبٍ *

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَمَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ فِي الْوَاوَانِ تَأْلِيْفُهُمَا مِنَ الْوَاوِ، فَهِيَ عَلَى قَوْلِهِ: [مَوَافِقَةٌ] لِلْيَاءِ فِي يَبَيْتٍ، وَقَدْ ذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّ أَلْفَهَا عَنْ يَاءٍ فَهِيَ عَلَى هَذَا مَوَافِقَتُهَا فِي يَدَيْتٍ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي أَلْفِ الْوَاوِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا يَاءٌ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ: إِنَّهَا وَاوٌ، وَاحْتَجَّوْا لَهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَلِمَةٌ فَاؤُهَا وَعَيْنُهَا وَلَا مَهْمَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ إِلَّا الْيَاءُ، وَحَمَلَ الشَّيْءَ عَلَى الْكَثِيرِ هُوَ الْأَصْلُ.

جَجَّةُ أَبِي الْحَسَنِ: أَنَّ الْوَاوَ أُخْتُ الْيَاءِ، وَالْيَاءُ مِنَ الْيَاءَاتِ فَكَذَلِكَ الْوَاوُ مِنَ الْوَاوَاتِ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ: «وَقَالُوا لَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَلِمَةٌ فَاؤُهَا وَاوٌ وَلَا مَهْمَا وَاوٌ إِلَّا الْوَاوُ، وَلِذَلِكَ آثَرُوا أَنَّ يَكْتُبُ بِالْيَاءِ فِي الْوَعْيِ».

قَالَ الْمُشْرَحُ: الْوَعْيُ وَالْوَعَى يَكْتُبُ - بَدِيهَةٌ - بِالْيَاءِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَلِمَةٌ فَاؤُهَا وَاوٌ وَلَا مَهْمَا وَاوٌ إِلَّا الْوَاوُ، فَلَوْ كَتَبْتَ بِالْأَلْفِ لَكَانَتْ لَامَهَا كَفَائِهَا وَاوًا.

(١) شرح المرزوقي ١/١٩٣ قال بعض بني أسد، وفي هامشها: هو معقل بن عامر الأسدي.

ويراجع شرح التبريزي، وفيه سبب الشعر، وعجز البيت:

* بأسفل ذي الجدادة يدا الكريم *

[القول في الواو والياء فاعين] /

قال جَارُ اللَّهِ: «الواو تثبت صحيحة وتسقط وتقلب، فثباتها على الصحة في نحو وعد وولد والولد والوعد. وسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع فعل أو فعل لفظاً أو تقديراً، فاللفظ في يعد ويمق، والتقدير في يضع ويسع، لأن الأصل فيهما الكسر والفتح لحروف الحلق».

قال المُشْرَحُ: إنما سقطت الواو في يعد ويمق^(١) لكونهما أجنبية بين أختين حقيقة، وفي يضع ويسع لكون الواو أجنبية بين أختين تقديراً، [وذلك أن الأصل في مضارعهما الكسر، إذ الأصل أن تكون عين المضارع مخالفاً لعين الماضي، والفتح فيه لحرف الحلق]^(٢).

فإن سألت: فما تقول في أعد وتعد ونعد؟.

أجبت: حذفوا الواو هاهنا لثلاثي يختلف المضارع في فعل واحد ونظيرها أكرم على المضارع، والأصل فيه أأكرم فحذفوا الهمزة لاستئصال الهمزتين، ثم قالوا يكرم وتكرم ونكرم وإن لم يوجد فيهما الهمزتان طرداً للباب.
(٣) كذلك هاهنا^(٣).

(١) في (ب): «يثق».

(٢) في (ب)

(٣-٣) في (أ).

قال جَارُ اللَّهِ: «وفي نحو العِدَّة والمِقَّة من المصادر». قال المُشَرِّحُ: التاء التي تكون عوضاً من محذوف ما تصير في الوقف عليها هاءٌ زيدت في كلمةٍ عوضاً مما حُذِفَ منها، وذلك نحو زِنَةٍ وَعِدَّةٍ وإقامة واستقامة.

(١) قال جَارُ اللَّهِ: «والقلب في ما مر من الإبدال».

قال المُشَرِّحُ: سبق الإبدال فيما قد مضى^(١).

قال جَارُ اللَّهِ: «والياء مثلها إلا في السقوط، تقول: ينع وينع ويسر ويسر فتبثتها حيث أسقطت الواو».

قال المُشَرِّحُ: كنتَ تحذف الواو إذا وقعت بين الياء والكسرة، لأن الواو في تلك الصورة أجنبي وقع بين أختين، ولا كذلك الياء.

قال جَارُ اللَّهِ: «وقال بعضهم بئسَ بئسُ كَوْمَقَ يَمَقُ فأجروها مُجرى الواو وهو قليل».

قال المُشَرِّحُ: كأنه استوحش هذا القائل من اجتماع الهمزة المكسورة والياءين فأسقط الياء.

قال جَارُ اللَّهِ: «وقلبها في نحو أَسْر».

قال المُشَرِّحُ: أصلها: ائْتَسَرَ فقلبت الياء تاءً كما قلبت الواو [كذلك] في اتعد وأصله: أو تعد.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والذي فارق به قولهم: وجع يوجع ووجل يوجل وقولهم: وسع يوسع ووضع يضع حيث ثبتت الواو في أحدهما وسقطت في الآخر، وكلا القبيلين فيه حرف الحلق أن الفتحة في يوجع أصلية بمنزلتها في

(٤ - ١) ساقط من (ب).

يُوجَل وفي يَسَع عارضة مجتلبة، لأجل حرف الحلق فوزانها وزان كسرتي الرأين في التجاري والتجارب».

قال المُشَرِّحُ: الفَتْحة في (يُوجَع) أصلية، لأنها لو كانت عارضة لسقطت الواو كما في (يَسَع)، الكسرة في (التجاري) عارضة لمكان الياء الواقعة بعدها، وأصلها الضَمُّ كما في التَّسَارِع، وفي (التَّجَارِب) أصلية، لأن تفعله تكسر على تفاعل بكسر العين.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) ومن العرب من يقلب الواو والياء في مضارع افتعل ألفاً فيقول: يأتعد ويأتسر، ويقول في يبيس ويياس يابس ويأس».

قال المُشَرِّحُ: في الأول بعد [الياء]^(١) من الألف موحدة، وفي الثاني بعدها همزة كان يقلبها ألفاً لفتحة ما قبلها.

قال جَارُ اللَّهِ: «وفي مضارع [وَجَلَّ]^(٢) أربع لغاتٍ يُوجَلُ وَيَأْجَلُ وَيَبْجَلُ وَيَبْجَلُ».

قال المُشَرِّحُ: أجودهن وأكثرهن يَوْجَلُ، وهي الأصل، وفي التنزيل^(٣): ﴿ قَالُوا لَا تَوْجَلْ ﴾ ومن قال: ياجل جعل الواو ألفاً لفتحة ما قبلها فراراً من اجتماع الواو والياء ومن ثم قلبوا الياء في بوائع جمع فاعلةٍ من البيع همزةً، ولذلك قالوا: [الواو] والياء إذا اجتمعتا . . . ، ومن قال يبجل فكأنه رآه قلباً فعله تقويةً لإحدى الياءين بالأخرى كما تُقوى إحدى الواوين بالأخرى في قولهم: سووق وعوور، ومن قال: يبجل بكسر الياء فهو على لغة بني أسد^(٤) فإنهم يقولون: أنا إيجل، ونحن نيجل وأنت تيجل بالكسر، ونحوه قولهم: بينا بياءين .

(١) في (أ): «الألف».

(٢) في (أ): «يجل».

(٣) سورة الحجر: آية: ٥٣.

(٤) الصحاح ٥/١٨٤٠ (وجل).

قال جارُّ الله: «وليس الكسرة في لغة من يقول: تعلم».

قال المُشْرَحُ: جميع العرب غير أهل الحجاز / يكسرون أول الفعل المضارع غير الياء فيما كان ماضيه كسرة، وهو على وجهين: (فَعِلَ)، وما في أوله همزة الوصل أو ما يقوم مقامها. أما (فَعِلَ) فنحو عَلِمَ. وأما ما في [أ/١٩٣] أوله همزة الوصل فنحو انفعل / وافتعل واستفعل. وأما ما في أوله ما يقوم مقام همزة الوصل^(١) فنحو تفاعل؛ لأن هذه التاء في موضع الهمزة عند سيبويه وذلك للإيدان بالكسرة في الماضي فيقولون: أنا أعلم واستخرج، ونحن نعلم ونستخرج وأنت تعلم وتستخرج. هذه كلها بالكسر، فإذا جاؤوا الياء قالوا هو يعلم ويستخرج بالفتح، لثقل الكسرة على الياء. وقوم من كَلَبِ تكسر الياء أيضاً، لا طلباً للكسرة في الماضي ولكن لتقلب الواو ياءً فتقوى إحدى الياءين بالأخرى.

قال جارُّ الله: «(فصل) وإذا بُنِيَ افُتْعِلَ من أَكَلٍ وأَمَرَ فُقِيلَ ائْتَكَلَ وَايْتَمَرَ لم تدغم الياء في التاء كما أدغمت في اتسر، لأن الياء هاهنا ليست بلازمة. وقول من قال: اتزر خطأ».

قال المُشْرَحُ: الدليل على أن الياء غير لازمة أنها منقلبة عن الهمزة، والتاء لا تكاد تبدل من الياء فكيف إذا كانت الياء منقلبة عن همزة وإنما يكثر إبدالها من الواو، وإنما أبدلوها في (اتسر) لاجراء الياء مجرى الواو كما ألحقت الواو بالياء في خطوات - ساكنة الطاء - تشبيهاً بمديات وكليات، ولذلك لو حركتها للزم انقلاب الياء واواً لانضمام ما قبلها. وإنما كان اتزر خطأ؛ لأن الياء فيه منقلبة عن همزة.

(١) في (ب): «الهمزة».

(القول في الواو والياء عينين)

قال جَارُ اللَّهِ: «لا يخلو من أن يعلا أو يحذفا أو يسلما، فالإعلال في قال وخاف وباع وهاب وناب وباب ورجل مال، وهاع، ولاع ونحوها مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما».

قال المُشَرِّحُ: العين إذا تحركت وانفتح ما قبلها فإنها تُقلبُ ألفاً. أما إذا سكنت فإنها لا تُقلبُ ألفاً وإن انفتح ما قبلها كما في بَيْعٍ وَقَوْلٍ. رجلٌ مال أي: كثير المال، ومال الرجل يمول ويمال^(١). أتان لاعية الفؤاد إلى جحشها^(٢). قال الأصمعي: هي التي كأنها وَلَهَى من الفزع^(٣). ورجل هاعُ لاع^(٤) جبان جزوع، وقد لاع يبيع، وحكى ابن السكيت^(٥): لعت ألاع، وهعت أهاع.

قال جَارُ اللَّهِ: «وفي ما هو من هذه الأفعال من مُضارعاتها وأسماء فاعليها ومفعوليها».

(١) عن الصحاح ١٨٢١/٥ وأنشد أبو عمرو:

إذا كان مالا كان مالا مؤزرا ونال نساها كل دان وجانب

(٢) عن الصحاح ١٢٨٠/٣.

(٣) بعده في الصحاح: «وأنشد للأعشى: ديوانه ص ٨.

ملمع لاعن الفؤاد إلى جحش فلاه عنها فبئس الغالي

(٤) لا زال النص من الصحاح، وينظر الاتباع لأبي الطيب ص ٨٢ وأنشد بيت الأعشى.

(٥) لا زال النص من الصحاح، وينظر: تهذيب إصلاح المنطق ص ٤٩٠.

قال المُشَرِّحُ: أعلّ عين المضارع من هذه الأفعال بالإسكان في أسماء الفاعلين^(١) بالقلب، وفي اسم المفعول بال حذفِ على رأي الأخفش، وعند سيبويه بالإسكانِ.

قال جارُّ اللّٰه: «وما كان منها على مَفْعَلٍ وَمَفْعَلَةٍ وَمَفْعِلٍ وَمَفْعِلَةٍ وَمَفْعَلَةٍ كَمَعَادٍ وَمَقَالَةٍ وَمَسِيرٍ وَمَعِيشَةٍ وَمَشُورَةٍ».

قال المُشَرِّحُ: هذه الأسماء - وإن لم تقلم فيها علة الإعلال لكونها ساكنة إلا أنها أعلت لما يأتي.

قال جارُّ اللّٰه: «وما كان نحو أقام واستقام من ذوات الزوائد التي لم يكن ما قبل حرف العلة منها ألفاً أو واواً أو ياءً نحو قاول وتقاولوا، وزايل وتزايلوا، وعود وتعودوا، وزين وتزين وما هو منها أعلت هذه الأشياء وإن لم تقم فيها^(٢) علة الإعلال اتباعاً لما قامت العلة فيه لكونها منها وضربها يُعرف منها».

قال المُشَرِّحُ: أعلت هذه المشبعات وإن لم يقم فيها علة الإعلال (... .) ^(٣) أمّا نحو قاول وتقاولوا فلم يُعل، لأنه لم يكن إعلالها لسكون ما قبل حرف الإعلال.

فحاصلُ المسألة أن هذه الأفعال على ضربين:

ما قامَ فيه علةُ الإعلال. وما لم تقم فيه، على صفة معنيين:

أحدهما: ما أعل وإن لم تقم فيه علة الإعلال لكون أصولها معتلة.

والثاني: لم يعمل، لأنه لم يمكن إعلالها.

(١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (أ) بياض يتسع لأربع كلمات، وبعده: «... مما قام فيه علة الإعلال وأما ما لم يقم فيه قاول وتقاولوا...». ونقل الأندلسي في شرحه ١٩١/٥ نص الخوارزمي هذا ابتداءً بقوله: «قال الخوارزمي: أما نحو قاول وتقاول...».

قال جارُّ الله: «والحذف في قل وقلن وقلت، ولم يقل ولم يقلن، وبع وبعنا وبعت ولم تبع ولم يبعن، وما كان من هذا النوع في المزيد فيه».

قال المُشْرَحُ: الواو في (قُل) ونحوه حذفت لالتقاء الساكنين لا على حده وكذلك في نحو لم^(١) يقم ولم يستقم.

قال جارُّ الله: «وفي سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ وَكَيْنُونَةٍ وَقَيْلُولَةٍ».

قال المُشْرَحُ: أصل سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ سَيُّودٌ وَمَيِّوَاتٌ، ثم سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ لأن الياء والواو إذا اجتمعا . . . ، ثم سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ تحذف / الياء تخفيفاً. وكذلك كَيْنُونَةٌ [ب/١٩٣] وَقَيْلُولَةٌ: أصلها كَيُونُونَةٌ وَقَيْلُولَةٌ ثم يكنوه وقيلولة بالتشديد. والذي يدل على ذلك أنه لو لم يكن كذلك لكان اللفظ كيونونة لأنه ليس في الكلام فعلول. ثم كيونونة وقيلولة، بحذف إحدى الياءين للتخفيف.

وقال جارُّ الله: «وفي الإِقامة والاستقامة ونحوهما مما التقى فيه الساكنان أو طلب تخفيف أو اضطر إعلال».

قال المُشْرَحُ: الأصل في الإِقامة والاستقامة أقوام واستقوام إلا أن الواو ربّما قد كانت ألقبت حركتها في الفعل على ما قبلها وقلبت ألفاً فقلبت في المصدر ألفاً فاجتمع^(٢) ألفان إحداهما المنقلبة، والثانية ألف إفعال، فأسقطت إحداهما لاجتماع الساكنين، والساقطة على قول الخليل وسيبويه الألف الثانية، لأنها زائدة، وجعلت التاء عوضاً عن المحذوف، فإذا أضفوا حذفوا التاء، لأنهم أقاموا المضاف إليه مقامها في العوض.

قال جارُّ الله: «والسَّلَامَةُ فيما وراء ذلك مما فقدت فيه أسباب الإعلال والحذف».

(١) في (ب): «قم».

(٢) كتبت مرتين في (ب).

قال المُشَرِّحُ: الذي فقد فيه أسباب الإعلال: أن لا يكون معتلاً متحركاً فيه حرف العلة مفتوحاً ما قبله، ولا مضارعاً لفعل ماض معتل. هذا النوع من الاعتلال، ولا اسم فاعل ولا مفعول لذلك الفعل المعتل، ولا على مفعول ومفعلة ومفعول ومفعلة من ذلك المعتل، ولا فعلاً مزيداً فيه لثلاثي مُعتل، وذلك الاعتلال فقد فيه أسباب الحذف مما لم يلتق فيه ساكنان لا على حده، ولم يطلب فيه^(١) تخفيف ولم يضطر إعلال.

قال جارُّ الله: «أو وجدت (خلا) أنه وجد ما يصد عن إمضاء حكمها كالذي اعترض في صَوْرَى وَحَيْدَى وَالْجَوْلَانَ وَالْحَيْكَانَ وَالْقُبَّاءَ وَالْخَيْلَاءَ».

قال المُشَرِّحُ: اعلم أن الأصل في هذا الباب هو الفعل^(٢)، لأنه شيء كثير التصرف والانتقال، وأما المعتل العين من الأسماء فإنه لا يخلو من أن يكون ثلاثياً محضاً، أو لا يكون، فلئن كان ثلاثياً محضاً فإنه لا يخلو من أن يوافق الفعل في وزنه أو لا يوافق، فلئن وافقه أُعلِّ، لقيام الشبهة بينه وبين الفعل ولئن لم يُوافقه لم يعلِّ إعلال كحوت وتوت وعور وحول، وإن لم يكن ثلاثياً محضاً لا يخلو من أن تكون الزيادة فيه سابقة أو لاحقة. فأما إذا كانت الزيادة سابقة فحكمه عما قليل يُساق إليك في هذا الصنف.

وأما إذا كانت لاحقة فإنها لا تخلو من أن تكون لازمة له أو لا تكون، فلئن لم تكن لازمة له أعلت نحو شجرة شاقة، وأتان لاعة، لأن هذه زيادة.

وأما نحو الجَوْزَة والحَوْكَة والخَوْنَة. فللفرق^(٣) بين صيغتي المفرد والجمع.

(١) ساقط من (ب).

(٢) نقل الأندلسي في شرحه ١٩٣/٥ نص كلام المؤلف قال: «وقد ذكر الخوارزمي تقسيماً جامعاً لهذه الأقسام فقال: الأصل في هذا هو الفعل، لأنه كثير...».

(٣) في (ب): «فلا فرق» والتصحيح عن شرح الأندلسي.

فإن سألت: فكيف أعل المفرد دون الجمع؟.

أجبت: لأن المفرد سابق فأجربناه على القياس، وهو الإعلال والجمع متأخر وعنده وقعت الحاجة إلى الفرق فبقيناه على الأصل، ولم نغير المفرد. ضرورة أن حكم الإعلال قد نفذ فيه سابقاً، فلا يمكن نسخه. وإن كانت الزيادة سابقة لم يعمل وذلك أن لزوم هذه الزيادة قد أخرجته عن شبهة الفعل وذلك نحو حمار حَيْدَى أي يحيد عن ظله لنشاطه، ولم يجيء في نعوت المذكر على فَعَلَى غيره والجَوْلَان. وهذا لأن مبنى تاء التانيث على المفارقة بخلاف ألف التانيث، والألف والنون فإن مبناهما على اللزوم. وأما القُوباء والسَّيرَاء فلا يخلو من أن تكون الألف فيه لازمة، أو لا تكون فلئن كانت حصل الغرض، ولئن لم تكن فما وراءه من الاسم غيرُ موافقٍ للفعل قد أبعد فهذا ضبط هذا الفصل. وكان أبو العباس يقول: القياس إعلال الجَوْلَان والحَيْكَان، لأن الألف والنون عنده بمنزلة تاء التانيث ومن ثم قال بعض العرب: حادان وداران ودالان وهامان من حاد يحيد، ودار يسدور، ودال يدول، من الدَّوْلَة، وهام / يهيم. وليس الأمر كذلك، لأن الألف والنون قد [١٩٤/أ] يكسر عليهما [فيعتد بهما] في الجمع وكذلك حبالى في تكسير حبلى، وسراحين في جمع سرحان بخلاف هاء التانيث.

قال جارُّ الله: «(فصل) وأبنية الفعل في الواو على فَعَلَ يَفْعَلُ نحو قال يقول، وفَعِلَ يَفْعَلُ نحو خاف ويخاف، وفَعَلَ يَفْعَلُ نحو طال يطوُّلُ وجاد يجوِّدُ، إذا صار طويلاً وجواداً، وفي الياء على فَعَلَ يَفْعَلُ نحو باع يبيع، وفَعَلَ يَفْعَلُ نحو هاب يهاب. ولم يجيء في الواو يفعل بالكسر ولا في الياء يفعل بالضم».

قال المُشَرِّحُ: إنما لم يجيء ذلك في هذا ولا هذا في ذاك لثلا يلزم من ذلك خلاف الأصل بغير ضرورة.

[قال جارُّ الله: «وزعم الخليل في طاح يطيح وتاه يتيه أنهما فعل يفعل

كَحَسِبَ يَحْسِبُ وهما من الواو لقولهم طُوحت وتَوَّهت، وهو أطوَح منه وأتَوَّه،
ومن قال: طَيِّحت وتَيَّهت فهما على باع يبيع».

قال المُشَرِّحُ: احتج الخليل بأن كونه واوياً قد صح، فلو حُمِل على
فعل بالفتح لما بقي في يطيح البتة عُذْرٌ بخلاف ما لو حمل على الكسر، لأنه
ليس في الكلام فعل يفعل بكسر الأول وضم الثاني.

حجة غيره: أنه كما صح من الواو صح كونه من الياء فهو بمنزلة باع
يبيع^(١).

قال جَارُ اللِّه: «(فصلٌ) وقد حوَّلوا عند اتصال ضمير الفاعل فَعَلَ من
الواو إلى فَعَلَ ومن الياء إلى فَعِلَ، ثم قلب الضمة أو الكسرة إلى الفاء
فقيل: قلت وقلن وبعث وبعن».

قال المُشَرِّحُ: إذا قلت فعلت نقلت ما كان من بنات / الواو إلى فعلت
- بالضم -، وما كان من بنات الياء إلى فعلت - بالكسر - ثم حولت الضمة
الطارئة على العين، والكسرة الطارئة عليها إلى الفاء فقلت: قمت وبعث
فكان التقدير: قومت وبيعت فلما نقلت عن العين حركتها إلى الفاء سكنت،
وأسكنت اللام من أجل التاء في فعلت، فحذفت العين لالتقاء الساكنين فصار
قمت وبعث وشبهوا ما اعتل عينه بالمعتل لأمه إلا أنهم ألزموا (يغزوا) وبابه
يفعل بالضم، كما ألزموا يرمى وبابه يفعل بالكسر، وأحسن منه [في المعتل
لازمه]^(٢) أن يقال: الواو والياء متى وقعا في الماضي عيناً ثم أبداً ألفاً نظر
في عين المضارع فإن كانت في الواو واواً وفي الياء ياءً فالعبرة لنفس الحرف
وتحرك الفاء بأخي الواو، وهو الضم إن كان الساقط هو الواو، وبأخي الياء

(١) ساقط من (أ).

(٢) ساقط من (أ).

وهو الكسر إن كان الساقط هو الياء، وإن لم يكن عين المضارع في الواو وواواً ولا في الياء ياءً فالعبرة للحركة، وذلك مثل خاف وهاب تُحرك الفاء منهما بالكسر عند سقوط العين فيقال: خفت وهبت.

[قال جارُّ الله]: «ولم يحولوا في غير الضمير إلا ما جاء في قول ناسٍ من العرب كَيْد يفعل ذاك^(١) وما زيل يفعل ذلك».

قال المُشَرِّحُ: قال سيبويه^(٢): وحدثني أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: كيد زيد يفعل كذا، ويريدون: كاد وما زيل يفعل كذا، يريدون: [ما زال]^(٣). فنقلوا الكسر إلى الكاف في فعل كما نقلوا في فعلت.

قال جارُّ الله: «(فصل^(٤)) وتقول في ما لم يُسم فاعله قيل بالكسر وبيع وقول وبيع بالإشمام، وقول وبوع بالواو، وكذلك اختير وانقيد له يُكسر ويُضم وتقول: اختور وانقود له».

قال المُشَرِّحُ: إذا قلت (فَعِلَ) في هذه الأشياء كسرت الفاء وحولت عليها حركة العين كما فعلت ذلك في فعلت، لتعيين حركة الأصل، وذلك قولهم: قيل، وبيع وخيف وهيب. ومن العرب من يشم الضمة أراد أن يبين أنها (فَعِلَ)، ومنهم من يضم فيقول: قول وبوع وخوف وهوب يتبع الياء ما قبلها كما قال: موقن.

قال جارُّ الله: «وفي (فعلت) من ذلك عُديت يا مريض واختُرت يا رجل بالكسر والضم الخالصين والإشمام».

(١) في (ب): «كذا».

(٢) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٣) ساقط في (أ) «كاد وزال».

(٤) ساقط من (ب).

قال المُشَرِّحُ: إنما لم تضم الفاء هاهنا لثلا يلتبس المبني للفاعل بالمبني للمفعول.

قال جَارُ اللَّهِ: «وليس فيما قبل ياء قيم واستقيم إلا الكسر الصريح». قال المُشَرِّحُ: وذلك لأن الهمزة والقاف حرفان صحيحان، واحتمل الأول منهما الضم والثاني الكسر، وكذلك الياء والقاف بخلاف الثاني في قيل وبيع فإنه حرف علة لا يحتمل الحركة.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وقالوا: عود وصيد وأود وخول واجتور فصححوا العين؛ لأنها في معنى ما يجب فيه تصحيحها وهو أفعال وتفاعلو».

قال المُشَرِّحُ: إنما صحت العين فيهما؛ لأنهما في معنى اعوارة عينه [١٩٤/ب] واصياد عنقه، وهناك لا يعل / لسكون ما بعده فكذلك هاهنا، (١) وأما ازدوجوا واجتوروا فلأنهما في معنى تجاوزوا وتزاجروا^(١).

قال جَارُ اللَّهِ: «ومنهم من لم يلمح الأصل فقال: غار يغار قال:

* أْغَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَغَارَا *»

قال المُشَرِّحُ: صدر البيت^(٢):

وَسَائِلَةٌ بِظَهْرِ الْغَيْبِ عَنِّي أْغَارَتْ [عَيْنُهُ].....

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) البيت لعمر بن أحمد الباهلي، ديوانه ص ٧٦، وتخرجه هناك.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٤٠، المنخل ص ٢١٤، شرح المفصل

لابن يعيش ٧٥/١٠، شرحه للأندلسي ١٩٣/٥.

وللبيت روايات مختلفة، وهل (غار) بالمعجمة أو بالمهملة مفصل في إثبات المحصل،

وشرح شواهد الشافية ص ٣٥٣.

وينظر: جمهرة اللغة ٣٨٩/٢، المنصف ٢٦٠/١، أمالي ابن الشجري ٣٠٢/٢، ضرائر

الشعر ص ٤٧.

أراد: أم لم تغار فوقف بالألف .
قال جارُ الله: وما لحقته الزيادة من نحو عور في حكمه تقول: أعور
الله عينه وأصيد بغيره لو بنيت منه استفعلت لقلت: استعورت» .

قال المُشْرَحُ: الفرع يتبع الأصل، والعين صحيحة في الأصل فكذلك
في الفرع، ولذلك لما أعلت عين الفعل أعلوا اسم الفاعل، وعين مفعله
ومفعله في مقالة ومعيشة .

قال جارُ الله: «و (ليس) مسكنة من لَيْسَ كَصَيْدٍ، كما قالوا: عَلِمَ في عَلِمَ،
ولكنهم ألزموها الإسكان لأنها لم تصرّف تصرّف أخواتها، لم يجعل على لفظ
صَيْدٍ ولا هاب، ولكن على لفظ ما ليس من الفعل نحو «لَيْتَ» ولذلك لم
ينقلوا حركة العين إلى الفاء في لست» .

قال المُشْرَحُ: هذا التّخفيف قياس على ما ذكره الشيخ (رحمه الله)
وقد مضى الكلام في تخفيف «ليس» في قسم الأفعال .

قال جارُ الله: «وقالوا في التعجب^(١): ما أقوله، وما أبيعه» .

قال المُشْرَحُ: هذه الصّيغة من التّعجب اسمٌ غير مأخوذ به مأخذ
الفعل، لأنه على ما ذكرته منقولٌ عن أفعال التفضيل، وأفعال التفضيل كذلك .

قال جارُ الله: «وقد شدُّ عن القياس نحو أجودت واستروح واستحود
واستصوب، وأطبيت وأغيلت وأخيلت وأغيمت واستقيل» .

قال المُشْرَحُ: الصحيح في هذه الأفعال لأحد شيئين . أما لإيضاح
معنى المشترك نحو استروح فإنه أوضح من استراح .

وأما لأنّ اللفظ مع فقد الإعلال أدلُّ على معناه نحو أخيلت السّحابة
فإنه أدلُّ على معنى المخيلة من أخالت . يقال: أجدت الشيء فجاد، وقد

(١) في (ب): «وقد قالوا في فعل التعجب» .

قالوا أجودت كما قالوا: أطال وأطول. وأجودت أدل على معنى الجود^(١) من أجدت ﴿اسْتَحَوَّذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾^(٢) أي: غلب. وهذا جاء بالواو على أصله كما جاء استروح، وهو أدل على معنى الجود وهو السوق السريع من استجاد، استصوب فعله واستصابه أدل على الصواب من استصاب يقال: أطاب وأطيب، وأطيب أدل على معنى الطيب من أطاب. أغالت المرأة وأغيلت، وأغيلت أدل على معنى الغيل من أغالت. وأخال السحابة وأخيلت، وقد ذكرناها. أغامت السماء وأغيمت وأغيمت أدل على معنى الغيم من أغامت. استقيل نحو استبشر وهو أدل على معنى القيل من استقال.

قال أبو زَيْدٍ: هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل، تقول العرب: استجاب واستحوب واستصاب واستصوب وهو قياس [مطرِد].

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) وإعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع أن تقلب^(٣) عينه همزة كقولك قائل وبائع».

قال المُشَرِّحُ: قد ذكرنا العلة في إعلال اسم الفاعل في أول هذا الصنف.

قال جَارُ اللَّهِ: «وربما حذف في نحو قولك شاكٍ، ومنهم من يقلب فيقول: شاكِي».

قال المُشَرِّحُ: الشوكة: شدة البأس والحدة، وأصلها من الشوكة النابتة، وقد شاك الرجل يشاك شوكاً: إذا ظهرت حدته وشوكته فهو شائك السلاح وشاكي السلاح أيضاً مقلوب منه.

(١) في (ب): «الجودة».

(٢) سورة المجادلة: ١٩.

(٣) في الأصل: «تنقلب».

قال الشيخ أبو علي الفارسي: ويجوز في العين إذا قلبت همزةً في هذا النحو ضربان:

أحدهما: أن يعل بالحذف [كما أعلت بالقلب] فيقال: هارٍ وشاكٍ السّلاح.

والآخر: أن يُعل بقلبها إلى موضع اللام فيصير في التقدير / فالع [أ/١٩٥] ويجوز في قولهم^(١):

* ضُرِبَتْ عَلَى شُرُنٍ فَهِنَّ شَوَاعِي *

أن تكون فوالع من الشَّيء السَّائِع، ويكون المعنى أنها متفرقة، وتكون فواعل من قولهم^(٢) غارة شعواء، وكذلك يجوز في قوله^(٣):

* حَفَضُوا أَسِنَّتَهُمْ فَكُلُّ نَاعِي *

ضربان، أحدهما: أن يكون مقلوباً^(٢) من النايع الذي يراد به العطشان، ومن قوله^(٤):

* . . . الأَسَلَ النَّيَاعَا *

(١) البيت للأجدع بن مالك الهمداني، شاعر جاهلي أدرك الإسلام وأسلم وبقي إلى زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

أخباره في: المؤلف للآمدي ص ٦١، وأنشد البيت وصدده

* وكان عقراها كعابٍ مقامٍ *

وينظر: الأصمعيات ص ٦٥، المعاني الكبير ص ٥٤، المقتضب ١/١٤٠، المقرب ١٩٧/٢، ضرائر الشعر ص ١٩٠، أراد: شوائع فقلب.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) هو للأجدع بن مالك من قصيدته التي منها الشاهد السالف الذكر، وصدده:

* خيلان من قومي ومن أعدائهم *

(٤) هو القطامي، ديوانه ص ١٨٢.

(ملحق الديوان) وهو بلا شك من شوارد القصيدة التي أولها: (ديوانه ص ٣١).

* قفي قبل التفرق باضباعا *

أي: العطاش إلى دماء من يغزوه. ويجوز أن يكون ناع من قولك: نعى ينعى، أي: يقول: يا لثارات فلان. ويجوز في ﴿هارٍ﴾ الذي في الآية أن يكون على قول من حذف ويجوز أن يكون على قول من قلب. فأما جوازه على الحذف فلأن هذه الهمزة قد حذفت [من] نحو هذه الكلمة. وجوازه على القلب أن يكون مثل قاض وداع، وقد سقطت اللام لالتقاء الساكنين. قال الأَخْفَش: [يقال] هرت تهار مثل خفت تخاف. قال الشيخ أبو عليّ الفارسي: ويجوز في قولهم: «يوم راح» أن يكون فاعلاً على الحذف وفعالاً على غير الحذف. والآخر: أن تعل بقلبها إلى موضع اللام فيصير في التقدير فاعل.

قال جارُ الله: «وفي جائي قولان، أحدهما: أنه مقلوب كالشاكبي والهمزة لام الفعل، وهو قولُ الخليل^(١)».

والثاني: وهو أن الأصل جائي فقلبت الثانية ياء، والباقية هي نحو همزة قائم».

قال المُشَرِّحُ: احتجوا بأن الإبدال - وإن كان خلاف الأصل لكن القلب أكثر مخالفة للأصل، فيؤخذ بالأدنى.

حجة الخليل: أن هذه الياء لو كانت منقلبةً عن الهمزة لجاز ردُّها إلى الأصل كما في خطائي.

قال جارُ الله: «وقد قالوا في عور عاور وصايد كمقاوم ومباين».

= ونسبه ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ٤٧، والجوهري في الصحاح (نبح) إلى دريد بن الصمة، ديوانه ص ٩٢.

والبيت بتمامه:

لعمري بني شهاب ما أقاموا صدور الخيل والأسل النباعا

وينظر: المنصف ٢/٣٢٦، شرح الجواليقي لأدب الكاتب ص ٣١٠.

(١) الكتاب ٢/٣٧٨.

قال المُشْرَحُ: إنما لم يعل عاور وصايد بناء على الفعل حيث لم يُعل،
إلا أن العين في مقاوم ومباين لم تعلّ حيث لم تعل في فعليهما.

قال جارُ الله: «(فصلٌ) وإعلال اسم المفعول منهما أن تسكن عينه ثم
أن المحذوف منهما وأو مفعول عند سيويه^(١)، وعند الأخفش العين^(٢) ويزعم
أن الياء في مخيطة منقلبة عن واو مفعول».

قال المُشْرَحُ: احتج الأخفش بأن حذف العين أولى، لأنه أخفى وهذا
لأن اسم المفعول مركب من حروف البناء ومن الصيغة، والصيغة آخرهما
وجوداً فيكون شيء منهما أظهر بخلاف حروف البناء.

أما مخيطة: فلاتساع اسم المفعول المبني للمفعول.
حجّة سيويه: بأن واو مفعول بالحذف أولى، لأنه زيادة وحتى لا يلزم
من ذلك الخلاف مع القلب في مَخِيطة. الضمير في «منهما» من قوله:
«وإعلال اسم المفعول منهما» ينصرف إلى قال وباع المذكورين في أول
الفصل المتقدم، وذلك قوله: «وإعلال اسم الفاعل في نحو قال وباع».

قال جارُ الله: «وقالوا مَشِيب بناء على شيب بالكسر. ومهوب بناءً على
لغة من يقول: هوب».

قال المُشْرَحُ: شَبْتُ الشيء أشوبه فهو مشوب، وأما قوله^(٣):

* وماء قُدُورٍ في القِصَاعِ مَشِيبٌ *

(١) الكتاب ٢/٣٦٣.

(٢) المقتضب ١/١٠٠.

(٣) البيت للسليك بن السلعة في شعره الذي جمعه حميد آدم ثويني وكامل سعيد عواد ونشراه في
بغداد سنة ١٤٠٤ هـ، ص ٤٥. وروايته هناك:

سيكفيك فقد الحي لحم مغرض وماء قدور في الجفان مشوب
وربما نسب إلى المخيل السعدي (إصلاح المنطق ص ١٤٣).

فقد بناه على شيب بالكسر، ومعنى «مشيب» في البيت مخلوط بالتوابل
والصباغ.

قال جازُّ الله: «وقد شدَّ نحو مخيوط ومزيوت ومسموع وتفاحه
مطيوبة، وقال:

* يَوْمُ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومٌ *

قال سيويه^(١): ولا نعلمهم أتموا في الواوات؛ لأن الواوات أثقل
عليهم من الياوات، وقد روى بعضهم: ثوب مصوون».

قال المُشْرَحُ: في التصريفين من يقيس الواو فيقول: قول مقول مقبول
[وفرس] مقود قياساً مطرداً [خطت الثوب]^(٢) فهو مخيوط على التمام ومخيطة
على النقصان. ويقال: طعام مزيت على النقصان، ومزيوت على التمام: إذا
جعل فيه الزيت. وقد زت الطعام أزيته زيتاً، وزتُ القوم: جعلت أدمهم
الزيت.

[١٩٤/ب] أول البيت^(٣): /

حَتَّى تَذَكَّرَ بِيضَاتٍ وَهَيَّجَهُ يَوْمُ رَذَاذٍ^(٤) عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومٌ،
على الإقامة، والرذاذ: هو المطر الضعيف.

(١) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٢) في (أ): «خطيب العرب».

(٣) قائله علقمة الفحل، ديوانه ص ٥٩.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل، المنخل شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/١٠،
٨٠، شرح الأندلسي ٧٧/٥، (ملاحظة: في شرح الأندلسي تقدمت بعض ملازمه على بعض
في هذا الجزء).

وينظر: المقتضب ١٠١/١، الخصائص ٢٦١/١، المنصف ٢٨٦/١، ٤٧/٣، أمالي ابن
الشجري ٢١٠/١، الخزانة ٥٢٠/٤.

(٤ - ٤) ساقط من (ب).

قال جارُّ اللّٰه: «(فصلٌ) ورأى صاحب الكتاب في كل ياء هي عين ساكنة مضموم ما قبلها هي أن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء، فإذا بني نحو برد من البياض قيل: بيض، والأخفش يقول بوض، ويقصر القلب على الجمع في نحو بيض جمع أبيض».

قال المُشَرِّحُ: احتج الأخفش^(١) في نحو الطُّوبى من الطيب، وقد مضى في الإبدال وبنحو المصوِّفة.

حجة سيويه^(٢): بيض في جمع أبيض. والأخفش يفرق بين الواجد والجمع بأن الجمع أثقل من الواحد فهم يخففونه لثقله أكثر من تخفيف الواحد والياء أخف من الواو فهم في الجمع إلى سلامة الياء أحوج منهم في الواحد ألا تراهم قد قالوا في جمع صائم صَوِّم وصيِّم، وفي جمع قائل قَوِّل وقيل، ولم يقولوا في فَعَل لرجل حسن الحيلة حَيَّل، لأنه واحد، والرُّواية حلّ، ورأى صاحب الكتاب على الفعل الماضي.

قال جارُّ اللّٰه: «ومعيشة [عنده و]^(٣)»^(٤) يجوز أن تكون مفعلة ومفعلة^(٥) وعند الأخفش [هي]^(٥) مفعلة^(٦) بالكسر - ليس إلا. أمّا عند سيويه فيحتمل^(٦) [ولو كانت مفعلة لقلت معوشة]^(٧).

[قال المُشَرِّحُ: معيشة عند الأخفش مفعلة بالكسر ليس إلا وأما عند

(١) المقتضب ١/١٠١.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٩.

(٣) عن المفصل (خ).

(٤ - ٤) ساقط من (ب).

(٥) ساقط من (أ) موجود في المفصل.

(٦ - ٦) موجود في النسختين، ساقط من المفصل (خ).

(٧) ساقط من (أ) موجود في المفصل (أ).

سيويه فيحتمل أن تكون مفعلة، و^(١) أن تكون مفعلة بالضم إلا أنه قلبت فيه الضمة كسرة لتسلم الياء فيه.

قال جارُ الله: «وإذا بني من البيع مثل تُرتب قال تُبيع وقال الأخفش: تُبوع».

قال المُشَرِّحُ: هذه المسألة من تفاريع المسألة المتقدمة، سيويه يقي التاء على الضم ويكسر الياء التي من حقها أن تضم لتسلم الياء. والأخفش يقول: تُبوع بضم التاء والياء معاً لأنه - كما ذكرنا - لا يرى سلامة الياء في المفرد.

قال جارُ الله: «والمضوقة في قوله:

* وكنْتُ إذا جَارَى دَعَا لَمْضُوقَةٍ *

كالقود والقصوى عنده، وعند الأخفش قياس».

قال المُشَرِّحُ: النحويون يقولون: الباب إذا كان مغيراً عن أصله تركوا فيه مثلاً أو مثالين على الأصل ليكون دليلاً على الأصل، ونحو ذلك القود، فإن جميع ما تحرك عينه من المعتل العين [معتلاً] سوى هذا، والقود والصيد، وكذلك: ما كان على فعلى بالضم من الأسماء فواوها تقلب ياءً نحو الدنيا والعليا والقصيا وترك القصوى على الأصل تنبيهاً على الأصل. المضوقة: الأمر يُشقق منه، ومن أُضيقَت من الأمر، أي: أشفقت قال أبو سعيد السِّيرافي: البيت يُروى على المضوقة والمضيقة والمضاقة، والبيت لأبي جندب الهذلي، وتمامه^(٢):

* أَشْمَرُّ حَتَّى يَنْصَفَ السَّاقِ مِثْرَرِي *

(١) ساقط من (أ).

(٢) شرح أشعار الهذليين ٥٨٨/١.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٤٣، المنخل ص ٢١٥، شرح المفصل =

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل) والأسماء الثلاثة المجردة إنما يعمل منها ما كان على مثال الفعل نحو باب ودار وشجرة شاكة ورجلٌ مألٌ، لأنها على^(١) فعل أو فعل».

قال المُشْرَحُ: هذا الفصل قد شرحته شرحاً شافياً في هذا الصَّنْفِ عند قوله: «كالذي اعترض في صَوْرَى وَحَيْدَى، قوله: لأنها على فعل وفعل يقول: لأن هذه الأمثلة على فَعَلٍ بالفتح وهي باب ودار وشاكة أو فِعَلٍ بالكسر وهو رجلٌ مألٌ».

قال جَارُ اللَّهِ: «وربما صح ذلك نحو القَوْدِ والحَوَكَةِ والجَوْرَةِ والخَوْنَةِ، ورجلٌ وَرِعٌ وَحَوْلٌ».

قال المُشْرَحُ: أما القَوْدُ^(٢) فإنما صح، لأنه من باب الألوان والعيوب على ما تقدم شرحه أما الحَوَكَةُ والخَوْنَةُ والجَوْرَةُ فإنما صحت العين فيها فرقاً بين فَعَلَةٍ جمعاً كهذه، وبينها فرداً نحو كارة وجارة، ونظيرها أفعل من المعتل العين إذا كان اسماً فإنه يصح وإن كان فعلاً أعلً فرقاً بينه وبينه، وذلك أبيض وأسود وأهاب وأخاف، وقد جاءت الحاكة والخانة. ابنُ جَنِيٍّ أنشد الأصمعي:

فإذا نُصاحبهم نصاب خَانَةٌ وإذا نُفارقهم نُفارق عن قَلِيٍّ
والإعلال قياس، والتصحيح استحسان. وأما روع للجان وحول من حولت عينه واحولت أيضاً بتشديد اللام وأخواتها لما حكاه الكسائي فقد جعل من باب الألوان والعيوب.

= لابن يعيش ٨١/١٠، شرحه للأندلسي ٧٧/٥.
وينظر: المعاني الكبير ص ٧٠٠، ١١١٩، المنصف ٣٠١/١، الخزانة ٣٢١/٣، شرح شواهد الشافية ص ٣٨٣.

(١) ساقط من (ب).

(٢) النص في شرح الأندلسي ٨٠/٥ مع حذف بعض عباراته، حتى آخر شرح هذه الفقرة.

قال جارُّ الله: «وما لیس علی مثاله ففيه التصحيح كالنومة واللومة والعيبة والعوض والعودة».

قال المُشَرِّحُ: لأنه ليس في الأفعال فعل على فعل أو فعل. قال جارُّ الله: «وإنما أعلوا قِيماً / لأنه مصدر بمعنى القيام، ووصف به في قوله عز وجل^(١): ﴿ دِينًا قِيَمًا ﴾ والمصدر يعل باعتلال الفعل.

قال المُشَرِّحُ: ﴿ دِينًا قِيَمًا مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ أي: ديناً ثابتاً قائماً لا ينسخ كما تُنسخ الشرائع التي قبلها، وهذا لأن قيام الشيء يراؤ به ثباته ودوامه، وأنشد أبو زيد: في قوله:

* يَدُومُ الْفِرَاتُ فَوْقَهَا وَيَمُوجُ *

ومنه ماء دائم، وقوله [تعالى]^(٢): ﴿ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾ أي: ثابتاً في اقتصائك له ومطالبتك إياه. وقوله^(٣): ﴿ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ أي: يُديمونها ويحافظون عليها. قال الأخفش^(٤): في ﴿ قِيَام ﴾ ثلاث لغات قيام وقيم وقوام.

فإن سألت: لم لا يجوز أن يكون «قيم» صفة هاهنا؟ أجبت: لقلّة مجيء هذا البناء في الصفة، ألا ترى إنه إنما جاء في قولهم: مكان سُوى، وقوم عُدى. وفعل في المصادر كثير كالشُّبع والرّضى والصّغر والكبير.

فإن سألت: فكيف اعتلت هذه الكلمة ولم يعل العوض والحول؟.

(١) سورة الأنعام: ١٦١.

(٢) في (ب) سورة آل عمران: ٧٥.

(٣) سورة إبراهيم: ٣١.

(٤) قال في معاني القرآن ١/٢٩٢: «وقال: ﴿ دينا قِيَمًا ﴾ أي مستقيماً، وهي قراءة العامة، وقال أهل المدينة: ﴿ قِيَمًا ﴾ وهي حسنة، ولم أسمعها من العرب».

أجبتُ: قد ورد فيه الواو كما ورد فيه الياء، ومن ثم قال الشيخ أبو علي الفارسي^(١): ويدلك على ذلك أنه مصدر وأنه عوض حكاية أبي الحسن: قَوْماً وَقِيماً، فمن قال: قوماً فهو مقصور من قوام، ومن قال: قيماً فهو مقصور من قيام.

قال جازر الله: «وقولهم: حال حولاً كالقود».

قال المُشَرِّحُ: إنما أعل «قيم» لمعنيين:

أحدهما: أنه مصدر، والمصدر يتبع الفعل إعلالاً وتصحيحاً.

والثاني: أنه مقصورٌ من قيام، بخلاف حال حولاً، وعادني جها عوداً فإنه ما أعل أحدهما.

قال جازر الله: «(فصلٌ) إن كان من الواو سكنت عينه لاجتماع الضمّتين والواو فيقال: نور وعون في جمع نوار وعوان».

قال المُشَرِّحُ: الشيخ رحمه الله قد أشار إلى أن أصلَ هذا أن يكون بالتحريك إلا أنه سكنت عينه لاجتماع الضمّتين والواو. وجه التفصيل: أعراضهم في نحو كساء ورداء عن تكسيره على (فُعَل) مع أنهم كسروا كتاباً ورغيفاً وقذالاً على (فُعَل) وهذا لأنه لو كسر على ذلك لا يخلو من أن يخفف، أو لا يخفف، فلتن لم يخفف فذاك، وإن خفف فالأصل فيه التثقيل فهو بمنزلة المثلث وكذلك لم تعد الألف الساقطة بحكم التقاء الساكنين في رمتا، لأنه لما كان الأصل فيها السكون فكأنها ساكنة، وكذلك لم تزد الواو والياء في رضا وقضو الرجل. والذي يدل على أن أصلها التّحريك أنه لو كان أصله السكون لما رفض جمع ما كانت اللامُ فيه واواً بالواو كما لم يرفض ذلك في جمع ما أصله (فُعَل) بالسكون وذلك نحو عَمُرُو، وما أسكن فهو

(١) ينظر: الحجة ٣/٤٣٩، ٤٥٠.

بطريق التَّخْفِيفِ، وهذا إنه لما خُفِّفَ الآحاد، وذلك في نحو طنب وكتف
وعنق فلئن يخفف الجمع مع أنه أثقل من الآحاد أولى. النَّوَارُ: هي المرأة التي
تنور عن القبيح، أي: تنفر. يقال: امرأة عوان.

قال جَارُ اللَّهِ: «ويثقل في الشعر، قال عدِيُّ بن زيد:

* وفي الأكَفِّ اللَّامَعَاتِ سُورٌ *»

قال المُشَرِّحُ: قال أبو زَيْدٍ: قوم قول بالضم، وأنشد الشيخ أبو علي
الفارسي - (رحمه الله) -:

* تَمَنَّهُ سُوكِ الإِسْحَلِ *^(١)

ما قبل البيت^(٢):

قد جاءنا لو صَحَوْتُ أَنْ تَقْصُرُ وقد أتى لما عهدت عُصْرُ
عن مبرقات بالْبُرَيْنِ وتبدو بالأكف اللامعات سُورُ

رفع «أن» بـ «قصر» بأن، وهي لغة لبعض العرب على ما مضى في
قسم الحروف «عن مبرقات» في صلة «بقصر». «المبرقات» بالقاف: جمع
مبرقة، وهي التي تظهر حليها بها حتى ينظر إليها الرجال وتميل إليها. قوله:

* وفي الأكف اللامعات سُورٌ *

يريد: وفي أذرع الأكف، لأن السَّوَارِ يكون في الذراع لا الكف.

(١) في المنصف ٣٣٨/١ من نص كلام المازني: «أنشدنا أبو زيد قال أنشدني الخليل بن أحمد:
أغر الشنايا أحم الثنا ت تمنحه سوك الأسحل
وهو لعبد الرحمن بن حسان في شعره.

وينظر: المخصص ١٩٢/١١، شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١٠، شرح الشواهد للعيني

٥٣٠/٤

(٢) ديوان عدى بن زيد: ١٢٧.

قال جارُّ اللّهِ: «وإن كان من الياء فهو كالصَّحيح. من قال كُتِبَ ورسل قال غُيِّرَ ويُبَيِّضُ، ومن قال كُتِبَ ورُسِّلَ قال: غُيِّرَ ويُبَيِّضُ».

قال المُشَرِّحُ: غُيِّرَ: من الغيرة. وببيض: من البيضة.

قال جارُّ اللّهِ: «(فصلٌ) وأمَّا الأسماء المزيدي فيها فإنما^(١) يُعل منها ما وافق الفعل في وزنه وفارقه [إما] بزيادة لا تكونُ في الفعل كقولك: مقال ومسير ومعونة»^(٢).

قال المُشَرِّحُ: الأسماء المزيدي فيها^(٣) إنما يعمل^(٣) / منها ما وافق الفعل في وزنه وفارقه بزيادة^(٤) لا تكون في الفعل كقولك مقال، ومسير، ومعونة^(٤) ألا ترى أن أصل مقال ومسير ومعونة. لأن مقول ومسير ومعونة بسكون القاف والسين والعين وهي بمنزلة يفتح ويضرب ويقول: إلا أنها بهذه الميم خالفت الفعل، لأنها لا توجد في الفعل، وكذلك لا يتبع أصله السكون وهو موافق للفعل إلا في هذه الكسرة. وأمّا المصيدة^(٥) فقد اجتمعت المخالفتان فما كان من الأسماء المزيدي فيها على موافقة الفعل مع ما ذكرناه من [المفارقة]^(٦) أعل.

فإن سألت: ما بالهم [قد] أعلوا من الثلاثية المجردة ما (وافق)^(٧) الفعل بدون هذه المفارقة، وامتنعوا في المزيدي فيها (عن)^(٨) إعلال ما وافقه بدون المفارقة؟.

(١) في (أ): إنما.

(٢) في (أ): يعد هذا: «ألا ترى أن أصل مقال ومسيرة ومعونة».

وهذه الزيادة غير موجودة في المفصل وشروحه فلعلها سهو من الناسخ.

(٣-٣) ساقط من (ب).

(٤-٤) ساقط من (ب).

(٥) من هنا إلى آخر الفقرة نقله الأندلسي في شرحه ٨٣/٥.

(٦) في (أ): «الموافقة» وما أثبتته من (ب) يوافق ما ورد في نص الأندلسي.

(٧) في (أ): «فارق».

(٨) في (أ): «من».

أجبتُ: لأن الموجب للإعلال في الثلاثية المُجَرَّدة قائم، والمانع معدوم، أمّا قيام الموجب فهو الشبه القائم بينها وبين الفعل، وأمّا عدم المانع فلأن وزن الثلاثي من الفعل غير واجب الرعاية، لأنه مما يشترك فيه الاسم والفعل ولذلك لم يُعد من أسباب امتناع الصرف بدليل أنك لو سميت بـ (ضرب) فإنه ينصرف بخلاف وزن المزيد فيه فإنه واجب الرّعاية ولذلك لو سميت بيضرب فإنه يمنع الصرف.

قال جارُ الله: «وقد شد نحو مَكْوَرَة وَمَزِيد وَمَرِيم ومَدِين ومشورة ومصيدة، و«الفكاهة مقوَّدة إلى الأذى» وقرىء^(١) ﴿لمثوبةٌ من عند الله﴾.

قال المُشَرِّحُ: أمّا مزيد، ومريم، ومدین، فقد فرقوا بينها أعلاماً وبينها (أجناساً).

فإن سألت: فما بالهم لم يفرّقوا بين زيد وعمرو وبكرٍ أعلاماً وبينها أجناساً؟.

أجبتُ: لأن هذه الأعلام مصدرها لا عن واحدٍ، والناس فيها لا عن وتيرة واحدة، فمنهم من يتحاشى عن أدنى شبهة، ومنهم من لا يتحاشى، وكذلك (مُشَوَّرَة) لمعتل فرقاً بينها وبين مَشارة.

فإن سألت: فكيف أعلوا (مُشَوَّرَة) بالضم، ولم يبقوها على الأصل فرقاً بينها وبين (مَشَوَّرَة) اسم مفعولة من شار العسل؟.

أجبتُ: لا حاجة إلى الفرق، لأنها هي، وأمّا (المَصَيِّدَة) فلأنها لو

(١) سورة البقرة: ١٠٣ قراءة أبو السمال وقتادة وعبد الله بن بريدة في المحتسب ١/١٠٣،

الكشاف ١/٨٦، البحر المحيط ١/٣٣٥.

وينظر: الخصائص ١/٣٢٩، شرح المفصل ١٠/٧٦.

أعلت لا وهمت أنها (فعال) من المصد وهو الرضاع، والمصاد وهو أعلى الجبل^(١)، قال:

إذا أَبْرَزَ الرَّوْعُ الكَعَابَ فَإِنَّهُمْ مَصَادٌ لِمَنْ يَأْوِي إِلَيْهِمْ وَمَعْقِلٌ
وأما قوله: «الفكاهة مَقْوَدَةٌ إِلَى الأَذَى» فإن للتصحيح فيه زيادة دلالة
على معنى القود، ونحوه: أُغِيْمَتِ السَّمَاءُ فِي أَغَامَتِ وَأَمَّا (المَثْبُوتَةُ) فإنما
صحت فرقاً بينها وبين المثابة وهي الموضع^(٢) الذي يُثَابُ إِلَيْهِ، أي^(٣): يُرْجَعُ
إِلَيْهِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى قَالَ اللهُ تَعَالَى^(٣): ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ ﴿١﴾
وإنما قِيلَ لِلْمَنْزَلِ مَثَابَةً، لأن أهله ينصرفون في أمورهم، ثم يثوبون إليه.

قال جارُ الله: «وقولهم»: مقول محذوف من مقوال، كمخيط من
مخياط».

قال المُشْرَحُ: كان القياس أن يعلَّ مقول، لأنه على وزن أعلم أمره
للمخاطب، [إلا أنه] لم يُعل، لأنه على وزن مقوال حكماً ونحوه أردد الرجل
فإنه - وإن تحركت الدال الثانية إلا أنه لم يعتد بها حكماً، ألا ترى أنه لو اعتد
بها لوجب أن يقال رد الرجل وأن لا يجوز فيه سوى ذلك.

قال جارُ الله: «وأما تمثال لا يكون فيه كبنائك مثل تحلىء من باع يبيع
تقول تبيع بالإعلال، لأن تَفْعِلَ بكسر التاء ليس من أمثلة الفعل».

قال المُشْرَحُ: إنما أعلت تبييع، لأن هذه الكسرة ليست في الأفعال.
فإن سألت: لم قلت بأن هذه الكسرة ليست في الأفعال والدليل على
كونها فيها أنك تقول: تعلم ونستعين بكسر التاء في الأول وكسر النون في
الثاني؟.

(١) الصحاح ٥٣٦/١ (مصد) وأنشد البيت ولم ينسبه.

(٢-٢) في (أ).

(٣) ساقط من (ب) والآية من سورة البقرة: آية: ١٢٥.

أجبت: بأن هذه الكسرة لغة قوم، وهي مع ذلك لا تكون في كل فعل، إنما تكون في فعل يكون ماضيه فيه كسرة كما في علم واستعان، وهاهنا ليست في الماضي كسرة.

قال جازر الله: «وما كان مماثلاً للفعل صحح فرقاً بينه وبينه كقولهم: أبيض وأسود وأدور وأخونة وأعينة، وكذلك لو بنيت تفعل ويفعل من زاد يزيد قلت: تزيد وتزيد على التصحيح».

قال المُشْرَحُ: ما كان من الأسماء مماثلاً للفعل صحح ولا فارق بينها [١٩٦/أ] وبين الفعل / فالتصحيح فيه لازم حتى يقع به التفرقة بينها وبين افعال. أعينة - فيما أظن - تكسير عيان وهي حديدة تكون في متاع الفدان.

قال جازر الله: «وقد أعلوا قياد وعياد واجتياز وانقياد لإعلال أفعالها مع وقوع الكسرة قبل الواو، والحرف المشبه للياء بعدها وهو الألف».

قال المُشْرَحُ: الدليل على أن الألف تشبه الياء من وجهين:

أحدهما: فصلُ الإمالة.

والثاني: أنك تقلب الألف ياء في نحو مصباح في التصغير والتكسير^(١) فتقول: مصبيح ومصايح. قوله: «واحتياز» إنما هو بالحاء المهملة والزاي.

قال جازر الله: «ونحو ديار ورياح وحياد تشبيهاً لإعلال وحدتها بإعلال الفعل مع الكسرة والألف».

قال المُشْرَحُ: المفرد أصلُ الجمع، والجمع فرعٌ عليه، كما أن الفعل أصلُ أسماء الفاعلين والمفعولين وسائر الأسماء في الإعلال. يقول: والفعل إذا أعل أعل أتباعه ولواحقه وكذلك المفرد إذا أعل فالأصل أن يعمل به جمعه.

(١) في (أ).

قال جَارُ اللَّهِ: «ونحو سِيَاطٍ وَثِيَابٍ وَرِيَاضٍ لَشِبهِ الإِعْلَالِ فِي الْوَاحِدِ، وَهُوَ كَوْنُ الْوَائِ مَيْتَةً سَاكِنَةً فِيهِ كَالْفِ دَارٍ، وَيَأْتِي رِيحٌ مَعَ الْكَسْرِ وَالْأَلْفِ».

قال المُشْرَحُ: الْوَائِ فِي سَوَطٍ وَثَوْبٍ وَرَوْضٍ سَاكِنَةً، كَالْأَلْفِ فِي دَارٍ وَالْيَاءِ فِي رِيحٍ.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَقَالُوا تَيْرٌ وَدِيمٌ لِإِعْلَالِ الْوَاحِدِ وَالْكَسْرِ».

قال المُشْرَحُ تَيْرٌ: جَمْعُ تَارَةٍ، وَالْعَيْنُ فِيهَا وَائٍ لِقَوْلِهِمْ تَاوَرْتَهُ مِنَ الْمَتَاوَرَةِ، وَهِيَ تَتَاوَرَانُ. وَكَذَلِكَ دِيمٌ وَائِي، لِأَنَّهُ جَمْعُ دَيْمَةٍ، وَهِيَ الْمَطَرُ يَدُومُ أَيَّامًا.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَقَالُوا: ثَيْرَةٌ، لِسُكُونِ الْوَائِ فِي الْوَاحِدِ وَالْكَسْرِ وَهَذَا قَلِيلٌ».

قال المُشْرَحُ: يُقَالُ فِي جَمْعِ ثَوْرٍ مِنَ الْأَقْطِ ثَوْرَةٌ، وَفِي جَمْعِ ثَوْرٍ مِنَ الْحَيَوَانِ ثَيْرَةٌ نَقَلَهُ ابْنُ جَنِيٍّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدٍ.

قال جَارُ اللَّهِ: «وَالكَثِيرُ عَوْدَةٌ وَكِرْوَةٌ وَزَوْجَةٌ».

قال المُشْرَحُ: إِنَّمَا كَانَ عَدَمُ الإِعْلَالِ هَاهُنَا كَثِيرًا لِقَوَاتِ الْحُرْفِ الْمَشْبِهِ لِلْيَاءِ بَعْدَ الْوَائِ، وَفَقَدَ الإِعْلَالُ فِي الْوَاحِدِ بِخِلَافِ تَيْرٍ وَدِيمٍ فَإِنَّهُ إِنْ فَاتَ الْحُرْفُ الْمَشْبِهُ لِلْيَاءِ بَعْدَ الْأَلْفِ لَمْ يُقْتِ الإِعْلَالُ فِي الْوَاحِدِ.

تخمير: الشيخ - رحمه الله -: قد خصّ في هذه المواضع انقلاب الواو المتحركة إلى الياء، وذلك على ضربين:

لازمٌ، وغير لازمٍ.

أمّا اللازم ففي أربعة:

أحدها: أن تكون الواو متحركة مكسوراً ما قبلها في مصدر قد أعل

فعله.

والثاني: أن تكون الواو متحركةً مكسوراً ما قبلها في جمع قد أعل مفرده. وهو على ضربين:

أحدهما: أن يكون كثير الوقوع.
والآخر: أن يكون قليل الوقوع.
فهذه ثلاثة.

الرابع: أن تكون الواو متحركةً مكسوراً ما قبلها في جمع لم تعل الواو في مفرده، لأنها سكنت فيه فهذه مواضع انقلاب الواو متحركاً مكسوراً ما قبلها انقلاباً لازماً.

وأما غير اللازم فهو أن تكون الواو متحركاً مكسوراً ما قبلها في ضرب الواو [في] ^(١) الجموع تكون ياءً ^(٢) في مفرده ساكنة.

قال جار الله: وقالوا: طوال لتحرك الواو في الواحد وقوله ^(٣):

(١) في (أ): «من».

(٢) في (أ).

(٣) صدره:

* تَبَيَّنَ لِيْ أَنْ الْقَمَاءَ ذَلَّةٌ *

هو من قصيدة لأنيف بن زبان، ويقال: حكيم أو حكيم النهاني الطائي. شاعر إسلامي على ما ذكر ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٤٤ وعنه نقل البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٣٨٥.

قال ابن المستوفي أيضاً: «هو من أبيات تروى في بعض نسخ الحماسة... (وقال) وأولها في بعض نسخ الحماسة:

جمعنا لهم من حي عوفٍ ومالكٍ كتائبَ يردي المقرفين نكالها
وقبله في بعض نسخ الحماسة: - وليس في الأصل الذي سمعته - قوله:

فلما أتينا السفح من بطن حائل بحيث تلاقي طلحها وسيالها
وأورد أبياتاً ووازن بينها وبين روايته، ثم قال: وترتيب أبيات الحماسة على غير ما هي في هذه القصيدة، ولم أجد فيها قوله:

تبين لي أن القماعة ذلة
قال: وأنشد المبرد قوله:

تبين لي أن القماعة ذلة وأن أعزاء الرجال طولها =

* وَإِنْ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِبَالُهَا *

ليس بالأعراف» .

قال المُشْرَحُ: بين سيات وطيال فرق، وذلك أن الواو في واحد (سياط) ساكنة ميتة بخلاف (طوال) فإن الواو في واحدة متحركة .

قال جارُّ اللّٰه: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: رِوَاءٌ مَعَ سَكُونِهَا فِي رِيَانٍ وَانْقِلَابِهَا فَلِثَلَا تَجْمَعُ بَيْنَ إِعْلَالَيْنِ، قَلْبِ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ يَاءٍ وَقَلْبِ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامٌ هَمْزَةٌ» .

قال المُشْرَحُ: بين (سِيَاطٍ) و(رِوَاءٍ) فَرْقٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَعْلَى الْعَيْنِ فِي (رِوَاءٍ) لَوَقَعَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ إِعْلَالَانِ بِخِلَافِ (سِيَاطٍ) .

قال جارُّ اللّٰه: «(وِنِوَاءٍ) لَيْسَ بِنَظِيرِهِ، لِأَنَّ الْوَاوِ فِي وَاحِدَةٍ صَحِيحٌ، وَهُوَ قَوْلُكَ: نَاوٍ» .

قال المُشْرَحُ: «(نِوَاءٍ) لَيْسَ بِنَظِيرٍ لِرِوَاءٍ، وَذَلِكَ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ لَا يُعْلَى نِوَاءٌ لِأَنَّ الْوَاوِ لَمْ تَعْلَلْ فِي وَاحِدَةٍ^(١) بِخِلَافِ رِوَاءٍ فَإِنَّ الْوَاوِ قَدْ أَعْلَتْ فِي

= لأعرابي، قال: خبرت إنه من بني سعد. وقد تمثل في هذا البيت الخنوت وهي توبة بنت مضرس، أحد بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم» .

وكلام ابن المستوفي طويل وفيه فوائد كثيرة .

يقول الفقير إلى الله تعالى عبد الرحمن بن سليمان بن عثيمين: والقصيدة التي منها الشاهد كاملة في الجزء الخامس من منتهى الطلب نشرها صديقنا الدكتور حاتم بن صالح الضامن الأستاذ في كلية الآداب بجامعة بغداد جزاءه الله خيراً في مجلة المورد ٢٦١/٣/٨ ثم نشرها في مجموع له سماه (قصائد نادرة من كتاب منتهى الطلب) في مؤسسة الرسالة سنة ١٤٠٣ هـ .

والآيات التي أشار إليها ابن المستوفي - رحمه الله - من الحماسة موجودة في رواية الجواليقي ص ٥٥، ٥٦، ١٧٩، ورواية المبرد له في الكامل ص ١٢١، ١٠٤٤، وقد ورد في الكامل ص ١٢٥، ١٢٦ عشرة أبيات مصدر لها بـ «قال أبو الحسن، أنشدني أبو العباس محمد بن الحسن الوراق... وأبو الحسن هو الأخفش الصغير (علي بن سليمان... ت ٣١٥ هـ) معلق على الكامل .

(١-١) ساقط من (ب) .

[١٩٦/ب] واحدة / وهو رِيَان فلم يبلغ بينهما المجانسة، إنما نواء بمنزلة طوال. لعلّ بعضَ النَّحْوِيِّينَ أجرى نواء مجرى رواء في أنه لم يعل فيه الواو لثلاثي يجمع بين إعلايين فقال الشيخ - رحمه الله -: لا حاجة فيه إلى العُذر، لأن واحدة غير معتل.

ناو ونواء مثل جائع وجياع، وأصله من الني، وهو الشحم، قال:

* حَتَّى نَوَى الْأَعْجَفَ وَاسْتَمَرًّا *

فكأنها أكلت ونوى التمر فسمنت ألا ترى إلى بيت الدرعيات^(١):

* نَوَى قَسْبٍ يُرَضِّخُ لِلنَّوَاجِي *

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل) ويمنع الاسم من الإعلال بأن يسكن ما قبل واوه ويائه أو ما بعدهما إذا لم يكن نحو الإقامة والاستقامة مما يُعتل بإعلال^(٢) فعله، وذلك قولهم: حَوْلٌ وَعُوَّارٌ وَمِشْوَارٌ، وتَقْوَالُ».

قال المُشَرِّحُ: المصدر يعتل باعتلال الفعل نحو قام قياماً وقاد قياداً فقد أعل مع سكون ما^(٣) بعد الواو. وما إذا لم يكن مصدراً فإنه يُعل مع سكون ما^(٣) قبله أو بعده نحو حَوْلٌ فإن الواو الثانية فيه لم تعل لسكون ما قبلها. أما عوار ومشوار وتقول له فعدم الإعلال فيها لسكون ما قبلها وما بعدها. العُوَّارُ - بالضم والتشديد -: القذى. يقال للمكان الذي فيه يعرض الدواب مشوار،

(١) شروح سقط الزند ص ١٧٣٣، وصدرة:

* كان كعوبها متناثرات *

قال الخوارزمي في ضرام السقط: «رضح النوى ورضحه: إذا كسره ودقه، الرضخ في المصمت والفضخ في الأجوف. النواجي: جمع ناجية، الناقة السريعة».

أما القسب فقد شرحه في أوائل السقط ص ١٩٥ قال: «تمر تنفتت في الفم صلب النوى».

(٢) في (ب): «باعتلال» وفي (أ): «بالإعلال» والتصحيح من المفصل (خ).

(٣-٣) ساقط من (ب).

يقال: سرت الأوان الدابة: عرضتها على البيع. يقال: إياك والخطر فإنه مشوار كثير العثار.

قال جارُّ الله: «وسوق وعوور وطويل ومقاوم وأهوناء وشيوخ هيام وخيار ومعاش وأبيناء».

قال المُشَرِّحُ: سوق وعوور بواوين، كذا الرواية عن الشيخ -رحمه الله- هاهنا، وإنما لم تُعل الواو الأولى منهما لسكون ما بعده. ومقاوم: بفتح الميم: جمع مقامة، لم تُعل الواو فيه لسكون ما قبلها. أهوناء: جمع هين، لم تُعل الواو فيه لسكون ما قبلها. [هيأماً: - بفتح الهاء]-: رملٌ منقادٌ، لم تُعل فيه^(١) الياء لسكون ما بعدها. خيار: جمع خيرة، اسم من الاختيار، وهو أيضاً خلاف الأشرار. لم تُعل فيه الياء لسكون ما بعدها. معاش بياء مثناة تحتانية بعد الألف. لم تُعل فيه الياء لسكون ما قبله. أبيناء: جمع بين فيعل من بان الشيء، ونحوه أهيناء في جمع هين.

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) وإذا اكتنفت ألف الجمع الذي بعده حرفان واوان أو ياءان أو واو وياء قلبت الثانية همزة كقولك في أول: أوائل، وفي خيرٍ: خيار وفي سيقه: سياتق وفي فعوله من البيع بوايع. وقولهم: ضياون شاذة كالقود».

قال المُشَرِّحُ: إنما قلبت الثانية همزةً فراراً من التقاء متجانسين. أما الواوان والياءان فظاهر. وأما الواو والياء فلأنهما مستقلان، وكذلك فرؤا من الواو والياء. من قال: يأجل وييجل. ولذلك قالوا: الواو والياء إذا اجتمعتا... وأما الألف بينهما فحاجز غير حصين ومن ثم قالوا: معاش ومقاوم فتركوها على الأصل حيث لم يوجد فيها المتجانسان وإنما قلبت الثانية فيما نحن فيه لقربها من الطرف. سياتق: جمع سَيْقَةٍ، إنما لم

(١) في (ب): «فيهما».

تعل الواو في ضياون، لأنها لم تعل في المفرد فلا تعل في الجمع بخلاف سيايق. الضيون: هو^(١) السنور.

قال جارُ الله: «وإذا كان الجمع بعد ألفه ثلاثة أحرف [فلا قلب]»^(٢) كقولك: عواوير وطواويس.

قال المُشَرِّحُ: إنما لم تُقلب الواو في عواوير وطواويس لبعدها عن الطرف.

قال جارُ الله: وقوله:

* وكحل العينين بالعواوير *

إنما صح لأن الياء مزادة، وعكسه قوله^(٣):

* فيها عيائيل أسودٌ ونُمر *

لأن الياء مزيدة للإشباع، كياء [صياريف].

قال المُشَرِّحُ: المراد به العواوير فعامله معاملة ما فيه الياء، وهذا لأن الشيء إذا ترك للضرورة فكأنه غير متروك ألا ترى إلى قوله^(٤):

* ولا ذاكر الله إلا قليلاً *

فإنه ترك اسم الله على النصب وإن كان قد سقط التنوين من الأول لكن سقوطه إنما كان لضرورة التقاء الساكنين جاز كذلك هذا.

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب)

(٣) ساقط من (ب).

(٤) صدره:

* فالفيته غير مستعتب *

وهو لأبي الأسود الدؤلي، ديوانه ص ١٢٢، وقد تقدم ذكره في الجزء الأول.

وأما عياييل فلأن^(١) الياء فيها زائدة فقد عاملها معاملة ما ليس فيها الياء ألا ترى أنه قلبت فيه الهمزة كما في بايع .

[أ/١٩٧]

فإن سألت: فلم زاد فيها / الياء؟ .

أجبت: العرب قد تزيد في الجمع الرباعي ياءً في الشعر على التشبيه بالجمع الخماسي فتقول في مسجد ودرهم مساجيد ودراهيم وفي صيرف صَيَاريف، قال^(٢):

تَنفِي يَدَاهَا الْحَصَا فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفِي الدُّرَاهِيمِ تَنَقَادُ الصَّيَارِيفِ
البيت لجندل الطهوي، وقبله^(٣):

غَرَّكَ أَنْ تَقَارِبْتَ أَبَا عَرِي
وَأَنْ رَأَيْتَ الدُّهْرَ ذَا الدَّوَاوِرِ
حَتَّى عَظَامِي وَأَرَاهُ ثَاغِرِي
وَكَحَلِ الْعَيْنِ

يخاطب^(٤) امرأته يقول (لها)^(٥): غرك حتى اجترأت على مخالفتي إني

(١) في (ب): «لأن» .

(٢) هو الفرزدق، والبيت في ديوانه ص ٥٧٠ .

وينظر: الكتاب ١٠/١، الكامل ص ٣٢٩، ٦٧٦، الخصائص ٣١٥/٢، المحتسب ٩٦/١، أمالي ابن الشجري ١٤٢/١، ٢٢١، ٩٣/٢، ١٥٧، الإنصاف ص ١٦، ٧٩، الخزانة ٢٥٥/٢ ويروى: «الدنانير» .

(٣) توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل ص ٢٤٥، المنخل ص ٢١٧، شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ، شرحه للأندلسي ٥ /

وينظر: الكتاب ٢٧٤/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٨/٢، الرد على ابن السيرافي (فرحة الأديب) ص ١٧٢، وأكثر أبو الفتح ابن جني من إنشاده في الخصائص ١٩٥/١، ١٦٤/٣، ٣٢٦، المنصف ٤٩/٢، ٥٠/٣، سر الصناعة ص ٧٧١، المحتسب ١٠٧/١، ٢٩٠، التمام ص ٢٥٤، الإنصاف ص ٧٨٥، ضرائر الشعر ص ١٣١، شرح شواهد الشافية ص ٣٧٤ .

(٤) الشرح بحروفه منقول عن ابن السيرافي دون إشارة .

(٥) في (ب)

كبرت وتقاربت أبا عري، يريد: أنه ترك السفر إلى الملوك فإبله مجتمعة لا يفارق بعضها بعضاً.

والمعنى: أن الزمان حتى ظهره وقصر خطوه وأفسد ثغره وبصره.

عياييل تكسير عيل، والمراد به المتبختر المازني^(١): سألت الأصمعي:
عن عيل تكسره العرب فيقال: عيائل، يهمزونه كما يهمزون في الواوين.
يعني في أول. المحفوظ في (المفصل) (أسود) بالرفع، وهو عطف بيان لقوله
عياييل، وفي شعره: (أسود) - بالجر - بإضافة عياييل إلى أسود وقبله^(٢):

حُفَّتْ بِأَطْوَادِ جِبَالٍ وَسَمَرِ
فِي أَشْيَبِ الْغَيْطَانِ مَخْفُوفِ الْخَطَرِ
فِيهَا عَيَايِيلُ الْبَيْتِ

يصف قناة نبتت في موضع محفوف بالجبال والشجر، يريد^(٣) حفت

(١) نقل الأندلسي في شرحه ٥ / شرح هذه الفقرة ورد عليه فيها ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ٢٤٧.

(٢) البيت لحكيم بن معية الربيعي، من بني سعد بن زيد مناة بن تميم.
توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٤٦، المنخل ص ٢١٧، شرح المفصل لابن يعيش ٩١/١٠، شرحه للأندلسي ٥ / وهو من شواهد الكتاب ١٧٩/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٩٦/٢، الرد عليه (فرحة الأديب)، المقتضب ٢٠٣/٢، الأصول ٤٣١/٢، الصاحبي ص ٣٨٢، شرح شواهد الشافية ص ٣٧٦.

(٣) هذا الشرح مأخوذ في غالبه من ابن السيرافي كما هي عادة الخوارزمي دون إشارة وقد رد أبو محمد الأعرابي على ابن السيرافي وأساء معه أدباً فقال: «... صحف ابن السيرافي في قوله: (عياييل) أنه بالعين غير المعجمة فكذب، والصواب: (غياييل) بالعين المعجمة، جمع الغيل على غير قياس. وقوله: «وصف قناة» فإنه يهوس الإنسان فيتوهم أنه أراد بالقناة هاهنا رمحاً طعن به، وإنما أراد بالقناة هنا العزة القعساء...» ثم ذكر أبياتاً من القصيدة.
وقد أورد الإمام أبي البركات المبارك بن أحمد بن المستوفي كلامهما معاً في إثبات المحصل ص ٢٤٦ ثم قال: قلت: ارتكب أبو محمد الأعرابي في هذا الرد خطأين:
أحدهما: أخذه من عرض ابن السيرافي.

القناة بأطواد الجبال. الخطر: الموضع الذي فيه الشجرة وحوله كالحظيرة.
«فيها»: أي: في هذه الأطواد.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومن ذلك إعلال صيم وقيم للقرب من الطرف مع
تصحيح صَوَامٍ وَقَوَامٍ. وقولهم: فلان من صيابه قومه وقوله^(١)»:

* فَمَا أَرَقَ النَّيَامُ إِلَّا سَلَامُهَا *

قال المُشْرَحُ: أعلوا صيماً وقيماً، ولم يعلوا صواماً وقواماً لقرب الأول
من الطرف وبعد الثاني^(٢) من الطرف^(٢). الفراء: [هو من] صيابة قومه. وصوابه
قومه أي: في صميم قومه، من أعل صيابة والنيام لم يعتد بالألف، لأنه حاجز
غير حصين، ومن لم يعل اعتد به، لأنه في الجملة حاجز.

فإن سألت: فما الفرق بين إعلال صيم وقيم وبين نحو صيَام؟.

أجبت: الفرق بينهما حسن الإعلال في نحو صيم وقيم وعدم
حسنه في نحو قيام.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل) ونحو سَيْدٍ مَيْتٍ وديار ويام وقيوم قلبت فيه الواو
ياءً، ولم يفعل ذلك في نحو^(٣) سوير وبويع وتسيوير وتبويع لثلاثا يختلط بفعل
وتفعل».

قال المُشْرَحُ: أصل سيد سيود، وأصل ميت ميوت. وأصل دياذ:

= والآخر: حملة (غيايل) بالغين المعجمة على جمع لا قياس له، ولم يرد وتحمله الغيطان
جمع غائط إلى العيصان جمع عيص، وتفسيره بما هو بعيد من معنى هذا الشعر غير دال عليه
مفهومة. وجميع ألفاظه أولى بالدلالة على ما ذكره ابن السيرافي وغيره من العلماء في باب
غيايل بالعين المهملة جمع عيل على ما تقدم ذكره وسبق تفسيره».

(١) تقدم ذكره.

(٢-٢) في (أ).

(٣) في (أ).

ديوار، وأصل قيام (قيوم) قيوام وقيووم، إلا أنه قلبت فيه الواو ياءً لأن الواو والياء اجتمعتا

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) وتقول في جمع مقامة ومعونة ومعيشة: مقاوم ومعاون ومعایش مصرحاً بالواو والياء ولا تهمز كما همزت رسائل وعجائر وصحائف ونحوها مما الألف والواو والياء في وحدانه مدات لا أصل لهن في الحركة».

قال المُشْرَحُ: حق هذا الفصل أن يلي الفصل الذي أوله: «وإذا اكتنف ألف الجمع الذي بعده حرفان» حتى يظهر أن قلب الثانية هناك هرباً من التقاء المُتجانسين. اعلم أن مطايب ومعائس غير مقلوب إلى الهمزة، بل هو ياءٌ صريح، وكذلك مقاول ومقاوم غير معلٌّ، بل هو كما ترى واو بخلاف نحو قائل وبائع فإن اسم الفاعل يتبع مضارعه ألا ترى أنه في معناه ولذلك يعمل عمله، ومن ثم أتبعوه إياه تصحيحاً، وذلك نحو مقاول ومبايع كما أتبعوه إياه إعلالاً. أمّا نحو عشائر وقبائل فالفرق بينه وبين معائش ظاهر، وذلك أن الإعلال أطرح من وجه، والزائد بالطرح أولى.

فإن سألت: فكيف أعلوا مصائب؟

أجبت: فرقاً بين جمع مصيبة وبين جمع مصاب من الصواب.

فإن سألت فكيف لم تعكس هذه القضية فتجمع بالهمز مصاب ويترك على لأصل [جمع مصيبة] (1)؟

أجبت: جمع مصاب سبق من جمع مُصيبة فأجري على الأصل، فلما مست الحاجة إلى التفرقة في جمع مصيبة همز، فاعرفه فرقاً واضحاً.

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) و(فعلى) من الياء إذا كانت اسماً قلبت ياءؤه

(1) في (ب).

وأوا كالتطويبي والكوسى من الطيب والكيس، ولا تقلب في الصفة كقولك:
مشية جيكي وقسمة ضيزي».

قال المُشَرِّحُ: صاحبُ الكتاب وافق ابا الحسن الأخفش على ترك
التغيير وقلب الياء وأوا في الفعلى مما^(١) عينه ياءً إذا كانت تانيث الأفعال
كالأفضل والفضلى، وكذلك التطويبي والكوسى في مؤنث / الأطيب [ب/١٩٧]
والأكيس. فإن كانت (فعلى) مما لا يلزمه لاستعماله بالألف واللام وذلك إذا
لم يكن تانيث الأفعال عاد الحكم فيه إلى ما مضى، وذلك قولهم: قسمة
ضيزي. وصاحب الكتاب يجعل هذا فعلى - بالضم - لا محالة، لأنه ليس في
كلامهم فعلى صفة، إنما هي فعلى كأنثى وجبلى، وكان القياس على قول
أبي الحسن ضوزى. [وقد حكى أيضاً ضوزى]^(٢) بقلبها وأواً فعلى إذا كان
فيها ألف ولام استعملت استعمال الأسماء وإن كانت مشتقة ألا ترى أنك
تقول: الصغرى والكبرى، فلا تحتاج [إلى] أن تقول: المرأة الصغرى والمرأة
الكبرى.

(١) في (ب): «فيما».

(٢) في (ب).

[القول] (١) في الواو والياء لامين)

قال جازر الله: «حكهما أن يعلا أو يحذفا أو يسلما، فإعلاهما متى تحركتا وتحرك ما قبلهما إن لم يقع بعدهما ساكنٌ قلبا إلى الألف، وإن كانت حركة ما قبلهما فتحة نحو غزا ورمى وعصا ورحى أو لأحدهما إلى صاحبتهما كأغزيت والغازي ودعي ورضي وكالتقوى والشروى والجباوة، أو إسكاناً كيغزو ويرمي، وهذا الغازي وراميك وحذفهما في نحو: لا ترم ولا تغز وارم واغز».

قال المُشْرَحُ: الواو والياء إذا وقعتا موقع المتحرك وما قبلهما [مفتوح قلبتا ألفاً كغزى ورمى، واستغزى، وإن وقعتا موقع المتحرك وما قبلهما] مكسور فكلاهما ياء كالغازي والرامي ودُعي ورضي، وإذا وقعتا موقع الساكن فإن كان ذلك في فعل ثلاثي رد إلى أصله، تقول: غزوت ورميت، وإن كان في فعل مزيد فيه فهو ياء نحو أغزيت وغازيت وذلك أن الواو مستثقل لا سيما على آخر المزيد فيه، إما لأنه ثقيل على ثقيل، وإما لأنه قطع آخر الكلمة بحرف قوي، وذلك خلاف الأصل فعلى - من الياء - تقلب ياءه واواً في الأسماء كالبقوى ولم تقلب في الصفات [كالخزيا] البقوي والشروى يائيان، وقد مضيا. يقال: جبيت الخراج وجبوته، والياء أكثر. الواو والياء المتحرك ما قبله يسكن في الرفع والجرح، تقول: هو يغزو ويرمي، وهذا الغازي والرامي

(١) في (ب) كتبت على هامش الصفحة مصححة، غير موجودة في المفصل (خ).

ومررت بالغازي والرامي الواو والياء إذا وقعا موقع المجزوم سقطتا نحو لا يغزو ولا ترم واغز وارم .

قال جارُ الله: «وفي يد ودم» .

قال المُشَرِّحُ: اليَدُ محذوفة اللام، وهي ساكنة العين، لأن جمعها أيد ويُدَى، وهذا جمع فعل مثل فلس وأفلس وفلوس، ولا يجمع فُعَل بالتحريك على أفعل إلا في حروف يسيرة معدودة مثل زمن وأزمن وحبل وأحبل وعصا وأعص. الدم: أصله دَمَوٌ بالتحريك، ومنه قول بعض العرب في تشيته: دموان أو دمي كقوله^(١):

* جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبْرِ اليَقِينِ *

وعليه المُبرِد. وقال سيبويه أصله: دمي على فعل بالتسكين، لأنه يجمع على دماء ودمى مثل ظبي وظباء و (ظبي) ودلو ودلاء ودلي .
قال جارُ الله: «وسلامتهما في نحو الغزو والرمي، ويغزوان ويرميان، وغزوا ورميا» .

قال المُشَرِّحُ: الواو والياء إذا سكن ما قبلهما فهما في تحمل الحركات بمنزلة الصحيح، وكذلك الواو والياء إذا وقعتا في آخر الفعل الثلاثي المجرد، ثم اتصل به ضمير الاثنين فهو جار مجرى الصحيح تقول غزوا ورميا كما تقول: قعدا وضربا ويغزوان ويرميان كما تقول: يقعدان ويضربان .

قال جارُ الله: «(فصلٌ) ويجريان في حركات الإعراب مجرى الحروف الصحاح إذا سكن ما قبلها في نحو دلو وظبي وعدو وعدي وواو (وزاي) وآي»^(٢) .

(١) صدره:

* ولو أنا على حجر ذبحنا *

تقدم ذكره في الجزء الأول.

(٢) بعدها في (أ): «وبحوراً» ولم أجد له ذكراً في نسخ المفصل.

قال المُشَرِّحُ: فصل الشيخ - رحمه الله - هاهنا ما أجمله في الفصل المتقدم من أن الياء والواو إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح، سواء كان الساكن حرفاً صحيحاً أو حرفاً مدغماً أو حرف علة.

قال جارُ الله: «وإذا تحرك ما قبلهما لم يتحملا إلا النَّصْب نحو / لن [أ/١٩٨] يغزَوْ ولن يرمي وأريد أن أستقي وتستدعي، ورأيت الرامي والعمى والمضوضى».

قال المُشَرِّحُ: الأصمعي^(١): الضوة: الصوت والجلبة، يقال سمعت ضوة القوم والضوضاء: أصوات الناس وجليتهم، يقال: ضوضوا بلا همز.

قال جارُ الله: «وقد جاء الإسكان في قوله:

* أبى الله أن أسموا بأُمَّ ولا أب *

وقال الأعشى:

فآلَيْتُ لا أُرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلا مِنْ حَفَى حَتَّى تُتَلَقِي مُحَمَّدًا

وقوله:

* يا دارُ هِنْدٍ إِلا أَنفِئِهَا *

وفي المثل^(٢): «أعطِ القَوْسَ باريها».

(١) نقل الأندلسي في شرحه ٩٦/٥ شرح هذه الفقرة كلها دون إشارة. والخوارزمي إنما نقلها من الصحاح ٢٤١٠/٦ (ضوا).

(٢) ينظر أمثال أبي عبيد ص ٢٠٤، المستقصى ٢٤٨/١، مجمع الأمثال.

قال ابن المستوفي: «قوله: «أعط القوس باريها» يضرب مثلاً في أن يستعين الرجل في عمله بأهل الحذق به والمعرفة له، وأنشدوا:

يا باري القوس برياً ليس يحسنه لا يفسدنها وأعط القوس باريها

وقرأته على شيخنا أبي الحرم مكّي بن ريان رحمه الله في الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني «أعط القوس باريها». بفتح الياء... ونصه مفيد جداً. مجمع الأمثال ٣٤٥/٢.

قال المُشَرَّحُ: أصل السكون في [هذا إنما هو] ^(١) للألف، لأنها لا تتحرك أبداً، ثم شبهت الياء بالألف لقربها منه، فجاء عنهم مجيئاً كالمستمر نحو قوله ^(٢):

كأنَّ أيديهن بالمَوماءِ
أيدي جوارٍ بُتْنَ ناعِماتِ

وقوله ^(٣)

كأن أيديهن بالقاع القرق
أيدي جوارٍ يتعاطين الورق

ابن جنى ^(٤): وكان أبو العباس يذهب إلى أن إسكان هذه الياء في موضع [النَّصْب] من أحسن الضرورات، ثم شبهت الواو بالياء في ذلك. قال الأخطل ^(٥):

* إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها *

وعليه قراءة من قرأ ^(٦): ﴿ أو يعفو الذي ﴾ ساكنة اللام.

(١) ف (أ): «في هذه الأسماء هي الألف».

(٢) المحتسب ١٣٥/١، ٧٤/٢، اللالئ للبيكري ٧٥٥/٢.

(٣) في (ب): «وقال»، والبيتان لرؤية في ديوانه ص ١٧٩ (ملحقات).

وينظر: الخصائص ٣٠٦/١، ٢٩١/٢، المحتسب ١٢٦/١، أمال ابن الشجري ١٠٥/١.
الخزانة ٥٢٩/٣.

(٤) المحتسب ١٢٦/١، وينظر: ضرائر الشعر ص ٩٠.

(٥) ديوانه ص ٣٠٣، وعجزه: لله

* رفعن وأنزلن القطين المولدا *

وهو في المحتسب ١٢٦/١، الخصائص ٣٤٢/٢، ضرائر الشعر ص ٩٠.

(٦) سورة البقرة: ٢٣٧. وهي قراءة الحسن والشعبي وأبي نهيك.

(المحتسب ١٢٥/١، البحر المحيط ٢٣٦/٢، ٢٣٧).

البيت الأول لعامر بن الطفيل، وقبله^(١):

وَإِنِّي وَإِنْ كُنْتُ ابْنَ سَيِّدِ عَامِرٍ وَفَارِسِهَا الْمَشْهُورِ فِي كُلِّ مَوْكِبٍ
فَمَا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَائَةِ أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بَأْمٌ وَلَا أَبِ

حتى تلاقي محمداً^(٢) يحتمل أن يكون على حكاية الحال المستقبلية
كما في قوله^(٣): ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ ويحتمل أن يكون الخطاب
لناقته وحينئذ يستفحل المعنى، وهذا كقوله تعالى^(٤): ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ
نَسْتَعِينُ﴾ [بعد قوله: ﴿الحمد لله﴾].

الأخفش^(٥): في قولهم [أثاف: لم يسمع من العرب بالثقل وقال
الكسائي وقد سمع فيها التثقل، وأنشد]^(٦):

* أَثَافِي سُنْعًا فِي مَعْرَسِ مُرْجَلٍ *

(١) ديوانه ص ٢٨. قال ابن المستوفي: ويروى:

إنسي وإن كنت ابن سيد عامر وفي السر منها والصريح المهذب
توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل ص ٢٤٩، المنخل ص ٢١٨، شرح المفصل لابن
يعيش ١٠/١٠٠، ١٠٢.

وينظر: الخصائص ص ٣٤٢، المحتسب ١/١٢٧، ضرائر الشعر ص ٩٠، المغني
ص ٦٧٧، الخزانة ٣/٥٢٧ شرح شواهد الشافية ص ٤٠٤.

(٢) البيت في ديوان الأعشى ص ١٠٢ (حتى تزور محمداً).

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٤٩، المنخل ص ٢١٨، شرح المفصل
لابن يعيش ١٠/١٠٠، ١٠٢.

وينظر: أمالي ابن الشجري ١/١١٢.

(٣) سورة النحل: ١٢٤.

(٤) سورة الفاتحة: ٤.

(٥) هذا النقل عن الأخفش لم أجده في مصادره وهو في شرح شواهد الشافية
٤١٠ عن ابن المستوفي عن الخوارزمي.

(٦) البيت لزهير بن أبي سلمى في شرح ديوانه ص ٧ وعجزه:

* ونؤيا كجذم الحوض لم يتلم *

وقرىء^(١): ﴿إِلَّا أَمَانِي﴾ و﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ﴾^(٢) الياء فيه (كله)^(٣) خفيفة ساكنة، وهي جمع أنثوية فعليه عند من قال أَثْنْتُ، وأفعولة عند من قال: تَقْنَيْتُ. يحتمل أن يكون قوله: «ألا أثنافيهما»^(٤) من باب الحمل على المعنى، كأنه قال لم يبق إلا أثنافيهما. قال جارُ الله: «وهما في حال الرُّفَع ساكنان، وقد شُدَّ التَّحْرِيكُ في قوله»^(٥):

* موالِي كِكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَاحِ *

قال المُشَرِّحُ: العُوسُ - بالضم - ضَرْبٌ مِنَ الْغَنَمِ، يُقَالُ: كَبَشُ

(١) سورة البقرة: ٧٨. والقراءة في معاني القرآن للفراء ٤٩/١، المحتسب ٩٤/١، البحر المحيط ٢٧٦/١.

(٢) سورة النساء: ١٢٣.

(٣) في (أ): «كلمه».

(٤) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ١٤٩. «ذكره أبو محمد يوسف بن الحسن السيرافي للحطيطه، وذكره السيرافي لبعض السعديين ووجدته في بعض حواشي الكتاب لبعض السعديين أيضاً. ورواه سيويه لرجل سعدي في نسخة أبياته. ولم أره في ديوان الحطيطه جرو ل بن أوس ابن جرية» وهو للحطيطه في ديوانه ص ١١١.

* بين الطوى فصارات فواديهما *

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل: ٢٥٠، المنخل ص ٢١٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١٠.

وينظر: الكتاب ٥٥/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٣١٩/٢، الخصائص ٣٠٧/١، ٢٩١/٢، ٣٤١، ٣٦٤، المحتسب ١٢٦/١، ٣٤٣/٢، ضرائر الشعر ص ٩٢، شرح شواهد الشافية ص ٤١٠.

(٥) البيت لجريز، ولم يرد في ديوانه، وصدده:

* قد كان يذهب بالدنيا ولذتها *

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٥٠، المنخل ص ٢١٩، شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١٠.

وينظر: فرحة الأديب ص ١٢٩، ضرائر الشعر ص ٢٢٤، شرح شواهد الشافية ص ٤٠٢. قال ابن المستوفي: «أنشده أبو بكر محمد بن السري بن السراج في كتابه لجريز وبعده: ما منهم واحد إلا بحجرته لبابة من علاج القين مفتاح

عوسِيٌّ. لحم سَحَاحٍ: - بالحاء المهملة - سمين، قال الأصمعي: كأنه [من سِمَنَه] يصب الودَك. وغنم سُحَاح: سمان.

قال جارُّ الله: «ولا يقع في المجرور إلا الياء، لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره وأوَّ قبلها حركة».

قال المُشَرَّحُ: لأن ما آخره واو متحرك ما قبلها وهو مجرور، ولا [وجود له] ^(١) رأساً، وأما في الأسماء فظاهر، وهذا لأنه ليس فيها ما آخره وأو متحرك ما قبلها إلا كلمة «هو» و«هي» مرفوعة. وأما في الفعل فلأنه وإن كان كثيراً [ما] يقع في آخر الفعل الواو المتحرك ما قبلها نحو يغدو ويعزو، لأنه ^(٢) يستحيل الجر على الفعل.

قال جارُّ الله: «وحكمُ الياءِ في الجَرِّ حكمها في الرفع، وقد روى لجرير:

فيوماً يجارين الهوى غير ماضيٍ ويوماً ترى منهنَّ غولاً تَغُول
وقال ابن الرقيات ^(٣):

لا بَارَكَ اللهُ في الغَوَانِي هَلْ يُضْبِحْنَ إِلَّا لهنَّ مُطْلَبُ
وقال آخر ^(٤):

(١) في (أ): «لا وجه له».

(٢) في (أ): «لكنه».

(٣) ديوانه ص ٦٨.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٥١، المنخل ص ٢٢٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١٠.

وينظر: الكتاب ٥٩/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٩٦/١، الرد عليه للأسود (فرحة الأديب) ص ١٢٩، الأصول ٤٤٢/٣، الخصائص ٢٦٢/١، المنصف ٦٧/٢، المحتسب ١١١/١ المقرب ٢٠٩/١، أمالي ابن الشجري ٢٢٦/٢، المغني ٢٤٣/١، شرح أبياته للبغدادي ٣٨٦/٤.

(٤) توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل ص ٢٥٢، المنخل ص ٢٢٠، شرح المفصل لابن =

ما أن رأيت ولا أرى في مدتي كجوارى يلعبن في الصحراء»

قال المُشَرِّحُ: أبو العباس^(١): كان أبو عثمان ينشده:

* فيوماً توافيني الهوى ليس ماضياً *

يقول: أنى يكون^(٢): ومعنى «غير ماضي» جامد لا مضي له ولا استمرار، اطلب: تكلف الطلب، كما أن أدخل: تكلف الدخول يريد يطلبهن الرجال^(٣) أو يطلبن الرجال. قائلو هذه الأبيات لم يستقلوا الكسرة عليها لضرورة الشعر كما لا تستقل الفتحة.

قال جارُ الله ويسقطان في الجزم سقوط الحركة، وقد ثبتا في قوله^(٤):

= يعيش ١٠١/١٠ .
وينظر: أمالي الزجاجي ص ٦٥٤، ضرائر الشعر ص ٤٤، الخزانة ٥٢٦/٣، شرح شواهد الشافية ص ٤٠٣ .

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ١٤٠ .
توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٥٢، المنخل، شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١٠، ١٠٤ .

وينظر: الكتاب ٥٩/٢، نوادر أبي زيد ص ٥٢٤، المقتضب ١/١٤٤، ٣/٣٥٤، الأصول ٤٤٣/٣، الشعر لأبي علي ص ٢٠٦، الخصائص ٣/١٥٩، المنصف ٢/٨٠، ١١٤، أمالي ابن الشجري ١/٨٦، ضرائر الشعر ص ٤٢ .

وما نسب المؤلف هنا إلى أبي العباس مأخوذ من المنصف ٢/٨٠ وعبارته: «وحكى أبو علي عن أبي العباس أن أبا عثمان كان ينشده...» .
ونقله ابن المستوفي عن أبي سعيد السيرافي قال: فيما قرأته على إبراهيم بن عرفة من شعر جرير... وينظر شرح أبي سعيد ١/٢٠٩ (مخطوط).

(٢) في (ب): «أي تلوى» .

(٣) ساقط من (ب) .

(٤) قائله أبو عمرو بن العلاء، واسمه زبان على الأصح .
توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٥٢، المنخل، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/١٠، شرحه الإيضاح ٤٥٨/٢ .

وينظر: معاني القرآن ١/١٦٢، ٢/١٨٨، المنصف ٢/١١٥، ضرائر الشعر ص ٤٥، شرح شواهد الشافية ص ٤١٦ .

هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ / [١٩٨/ب] وقوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لِبُونُ بَنِي زِيَادٍ
قال المُشْرَحُ: أثبت الواو في «لم تهجو» والياء في «ألم يأتيك» ساكنة في الجزم، لأنه اكتفى بحذف الحركة المقدرة [فيه]^(١) علامة للجزم، وهذا هو القياس كما في الوقف والاستحسان أن تسقط الياء، لأنه لا بد أن يسقط الجازم شيئاً، ولا حركة هاهنا فيسقطها فيسقط الحرف الذي هو محل الحركة يقول: لم تَهْجُ، لأنك اعتذرت، ولم تترك الهجو لأنك هجوت.
ما بعد البيت الثاني^(٢):

وَمَحْبِسُهَا عَلَى الْقُرَشِيِّ تُشْرَى بِأَذْرَاعٍ وَأَسْيَافٍ حِدَادٍ
يقول: ألم يأتيك خبر لبون بني زياد بما لاقته، ويحتمل أن تكون الباء مزيدة، كقولك: «بحسبك درهم» و^(٣) ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ ويحتمل أن يكون على التضمين. [قال ابن جني]: زاد الباء في «بما لاقته» لما كان معناه: ألم تسمع بما لاقته. وبنو زياد: الربيع بن زياد العبسي وإخوته. وعنى

(١) أسقط الناسخ في (أ) هذه الكلمة وكرر الكلمة التي قبلها.

(٢) البيت لقيس بن زهير العبسي في شعره ص ٢٩ وفيه: (ألم يبلغك).

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ٢٥٢، المنخل ص ٢٢٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٤، شرحه الإيضاح ٢/٤٥٨.

وينظر: الكتاب ٢/٥٩، شرحه للسيرافي ١/٢٠٩، شرح آياته لابنه ١/٣٤٠، معاني القرآن ١/١٦١، نوادر أبي زيد ص ٥٢٣، الأصول ٣/٤٤٣، الجمل للزجاجي ص ٢٥٧، الحجة لأبي علي ١/٢٤٤، الشعر لأبي علي ص ٢٠٤، المحتسب ١/٦٧، المنصف ٢/٨١، سر الصناعة ص ٧٨، ٦٣١، الخصائص ١/٣٣٣، ٣٣٦، الإنصاف ص ٢٤، ضرائر الشعر ص ٤٥، شرح شواهد الشافية ص ٤٠٦.

(٣) سورة النساء: ٧٩.

باللبون هاهنا جماعةُ النُّوق التي لها لبن. والقرشي عبد الله بن جدعان التَّيمي. وتُشْرَى: تُباع ويؤخذ بثمنها دروع وسيوف.

وسبب هذا الشُّعر^(١) أن الرُّبيع بن زياد طلب من قيس بن زهير درعاً فبينما هو يخاطبه والدَّرع مع قيس إذ أخذها الرُّبيع وذهب بها فلقي قيس أم الربيع وهي فاطمة ابنة الخرشب فأسرها ليرتهنها حتى يرد عليه درعه الربيع فقالت له: يا قيس: [أين] عزب عقلك؟ أتري بني زياد مصالحيك وقد أخذه أمهم فذهبت بها وقد قال النَّاس ما قالوا، و«بكفيك من شر سماعه»^(٢) فخلى عنها وأخذ إبل الرُّبيع. فسار^(٣) إلى مكة فاشترى بها من عبد الله بن جدعان سلاحاً.

قال جارُّ الله: «وفي بعض الروايات عن ابن كثير^(٤): ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾».

قال المُشْرَحُ: هذه رواية ابن مجاهد عن قبل عن القواس ان ابن كثير والوجه فيه أن تجعل ﴿من يتقي﴾ الذي يتقي، لاتحاد معنيهما.

فإن سألت: فلم انجزم المعطوف؟
أجبت: لشيئين:

(أحدهما)^(٥): أن «الذي» وإن لم يتضح شأنه في الشرط عند دخوله عليه [اتضح معناه عند دخوله]^(٥) فبعد تمام الشرط قد اتضح شأنه فيه لو

(١) القصة مشهورة في كتب الأدب والأمثال يراجع: الفاخر ص ٢٦٥، جمهرة الأمثال ١/٣٤٤، فصل المقال ص ٨١، المستقصى ص ٢٠٤، مجمع الأمثال ١/١٣١.

(٢) لفظه: (حسبك من شر سماعه).

(٣) في (أ): «فساقها».

(٤) سورة يوسف: ٩٠. ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ٣٥١، التيسير ص ١٣١، البحر المحيط ٣٤٢/٥.

(٥) ساقط من (أ).

أتيت بجملة اسمية في مقام الجزاء لـ «الذي» لأدخلت عليه الفاء، كما تدخله عليها إذا أتيت بها في مقام الجزاء لـ «من» فمتى عطف على الشرط الذي دخل عليه «الذي» جاز أن لم تجزمه، [لأنه^(١)] قد ظهر الأول في مقام الجزم.

والثاني: أن يكون من باب المزوجة كما في «أتيتك بالغدايا والعشايا» وهذا لأن الأول ساكن فكذلك ينبغي يكون الثاني.

فإن سألت: فهل يجوز تقدر في الياء الحركة حتى يسقطها الجازم فتبقي الياء كما في سائر الحروف صحيحة^(٢)؟.

أجبت: قال الشيخ أبو علي الفارسي: وهذا لا يُحمل^(٣) عليه لأنه مما يجيء في الشعر دون الكلام.

قال جازر الله: «أما الألف فتثبت ساكنة أبداً إلا في حالة الجزم فإنها تسقط سقوطها نحو لم يخش ولم يدع، وقد أثبتها من قال:

* كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسَيْراً يَمَانِيَا *

ونحوه:

مَا أَنْسَ لَا أَنْسَاهُ آخِرَ عَيْشَتِي مَا لَاحَ فِي الْمَعْرَاءِ^(٤) رَيْعَ سَرَابٍ

ومنه:

* وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِ *

(١) في (أ): «وقد ظهر...».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب): «يحتمل».

(٤) في (ب): «العزاء» قال البغدادي في الخزانة: «المعزاء - بفتح الميم وسكون العين المهملة

بعدها زاي معجمة - الأرض الصلبة الكثيرة الحصا».

والريع تموج السراب.

قال المُشْرَحُ: أثبت الألف في «تري». وصدر البيت^(١):

وتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ^(٢) لَمْ تَرَى^(٣) البيت

«ما» في البيت الثاني للمجازاة، وهي جازمة، وقد بقي الألف في «لا أنساه»^(٣).

الريع: - بالفتح - الفضل والزيادة. وأثبت الألف في «ولا ترضاها» في مقام النهي. «ترضاها» طلب رضاه. وقبله^(٤):

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّتْ
وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلَّتْ

قال جارُّ اللّٰه: «(فصل) ولرفضهم في الأسماء المتمكنة أن تتطرف الواو بعد متحرك قالوا في جمع ذَلُوْ وَحَقُوْ عَلَى أَفْعَلْ وَجَمَعَ عَرْقُوْةً وَقَلْنَسُوْةً عَلَى حَدِّ تَمْرَةٍ وَتَمْرٌ أَدْلٌ وَأَحَقُّ وَعَرَقٌ وَقَلْنَسٌ قَالَ^(٥):

(١) هو عبد يغوث بن وقاص الحارثي، ومناسبة الشعر الذي منه الشاهد ذكرتها في الجزء الأول. توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل ص ١٤، المنخل ص ٢٢١. وينظر: سر الصناعة ص ٧٦، ضرائر الشعر ص ٤٧.

(٢-٢) في (أ)

(٣) البيت لحصين بن قعقاع بن معبد بن زرارة من بني دارم ابن تميم.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ١٤، المنخل ص ٢٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٤، ١٠٧. وفي موضعه خرم في إثبات المحصل، ونقل عن إثبات المحصل في هذا الموضع البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٤١٤. وينظر: الشعر لأبي علي ص ٢٠٤، أمالي ابن الشجري ١/٨٦.

(٤) هو رؤبة، والبيتان في ديوانه ص ١٧٩.

توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ١٤، المنخل ص ٢٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٦، شرحه الإيضاح ٤٦٠٢.

وينظر: الشعر لأبي علي ص ٢٠٥، الخصائص ١/٣٠٧، سر الصناعة ص ٧٨، أمالي ابن الشجري ١/٨٦، الإنصاف ص ١٦، الخزانة ٣/٥٣٣، شرح شواهد الشافية ص ٤٠٩، شرح أبيات المغني ٢/٣٥٥.

(٥) توجيه إعرابه وشرحه في: المنخل ص ٢٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٧. =

لَا صَبْرَ حَتَّى تَلْحَقِي بِعَنْسِ
أَهْلِ الرِّبَاطِ الْبَيْضِ وَالْقَلَسِ

فأبدلوا من الضمة الواقعة قبل الواو كسرة لتتقلب ياء مثلها في ميزان وميقات».

قال المُشْرُحُ: اعلم أنه ليس في الأسماء المظهرة اسم آخر واو وما قبله مضموم فإذا اتفق مثل ذلك في الجمع كسر ما قبله حتى تنقلب الواو ياءً وذلك في نحو أدل / وأحق. عَنْسٌ - بالنون -: وهي قبيلة من اليمن^(١). [١/١٩٩] الرِّبَاطُ: بالياء المثناة التحتانية.

قال جارُ الله: «وقالوا: قَلَنْسُوءٌ وَقَمَحْدُوءَةٌ وَأَفْعُوَانٌ وَعُنْفُوَانٌ حيث لم تنطرف الواو ونظير ذلك الإعلال في الكساء والرداء، وتركه في نحو النهاية والعظاية والصلاية والشقاوة والأبوة والأخوة والثنائين والمذروين».

قال المُشْرُحُ: وأما قَلَنْسُوءٌ وَقَمَحْدُوءَةٌ فالواو فيهما وإن وقعت لأمّاً إلا أنها لم تنطرف، والكلام في المتطرف. وَقَلَنْسُوءٌ من أدلٍ بمنزلة الشقاوة من الكساء [وكذلك الثنيان والمذروان: القياس فيهما قلب الياء واواً، كما في الكساء]^(٢) إلا أنهما لم ينقلبا، لأنهما في حكم ما لم يتطرف. وأما الأبوة والأخوة فسيأتي الكلام فيه في الفصل الثاني. الْقَمَحْدُوءَةُ: ما خَلَفَ الرَّأْسَ، وجمعها قَمَاحِدٌ.

قال جارُ الله: «وسأل سيبويه الخليل^(٣) عن قولهم: صلاة وعضاة وعباة

= وينظر: الكتاب ٢/٦٠، المقتضب ١/١٨٨، الخصائص ١/٢٣٥، المنصف ٢/١٢٠، ٧٠/٣.

(١) نسب عدنان واليمن الكبير ص ٣٣٧، جمهرة أنساب العرب ص ٤٠٥.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) الكتاب ٢/٣٨٣.

فقال: إنما جاؤوا بالواحد على قولهم: صلاء وعضاء، وأما مَنْ قال: صِلايَة وَعَبَايَة فـ[إنه] لم^(١) يجيء بالواحد على الصلاء والعباء كما أنه إذا قال: خصيان لم يثنه على الواحد المُستعمل في الكلام».

قال المُشرِّحُ: يريد: إن الواحد هاهنا مبني على الجمع.

فإن سألت: الجمع أبداً مبني على واحد فعكس ذلك عكس الحقيقة؟.

أجبتُ: الجمع هاهنا جنسٌ، والواضع أبداً يضع الاسم بإزاء الجنس أولاً، لأنه المُقدم في نظيره، ثم بإزاء المفرد بخلاف رجلٍ ورجال لأن قولنا: رجلٌ جنسٌ، ورجال - وإن كان جنساً أيضاً - إلا أن الأول جنس أفراده أفراد، والثاني جنس أفراده جماعات، والجنس الذي أفراده أفراد مقدم عندنا في نظر^(٢) الواضع على الجنس الذي أفراده جماعات أما هاهنا فبخلافه، لأن الجمع جنسٌ، والفردُ فردٌ، ولأنَّ الفردَ هاهنا^(٣) محتَوٍ على الباء وذلك مُقتضى تأخره^(٤) عما لا ياء فيه. فأما خصيان فقد مضى في صنف المثنى.

قال جارُ الله: «وقالوا عُتِيَّ وَجُئِيَّ وَعُصِيَّ^(٥) ففعلوا بالواو المتطرفة بعد الضمة في فعول مع حجز المدة بينهما ما فعلوا بها في أدل وقلنس، كما فعلوا في الكساء نحو فعلهم^(٦) في العصا، وهذا الصنيع مُستمر فيما كان جمعاً إلا ما شذ من قول بعضهم: إنك لتنظر في نُحُوٍ كثيرةٍ ولم يستمر فيما ليس بجمع قالوا عُتُوٌ ومغزوٌ، وقد قالوا: عتى ومغزى. قال:

(١) في (أ): «فلم يجيء...».

(٢) في (ب): «في نظيره».

(٣) في (أ)

(٤) في (ب): «تأخيره».

(٥) ساقط من (ب).

(٦) في (ب): «قولهم».

وَقَدْ عَلِمَتْ عُرْسِي مُلَيْكَةً أَنِّي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا

وقالوا: أرض مسبئة، ومرضى، وقالوا: مرضو على القياس».

قال المُشْرَحُ: أصلُ عُتْيٍ وَجُتْيٍ عُتْوٌ (وَجُتْوٌ) وتَوَهَمُوا الواو الأخيرة مع الياء المضمومة قبل الواو وإن حجز بينهما المدّة وهي الواو الأولى إلا أنها لسكونها حازمة غير حصينة بمنزلة أدلو ففعلوا بها ما فعلوا بأدلو وذلك أنهم كسروا [التاء كما كسروا] اللام هناك حتى انقلبت الواو ياء وهذا الفعل منهم في الجمع دون المفرد على ما يأتي. الواو في العصا إنما تُقلَبُ أَلْفًا لوقوعها طرفاً، وفتحة ما قبلها بلا فاصل والواو في الكساء قلبت أَلْفًا [عن الهمزة] لفتحة ما قبلها وإن حجز بينهما الألف، لأنه حازمٌ غيرُ حصينٍ ثم قلبت الألف همزة.

البيت لعبدِ يَغوثِ بنِ وقاصٍ^(١) الحارثي. عرس الرجل: زوجته، يقول: من عدا عليه فهو بمنزلة من عدا على الأسد، فهو يهلك من قصده وإذا قصد شيئاً هو أهلكه.

قال جازُّ اللّهُ: «قال سيبويه: والوجه في هذا النحو الواو والأخرى عربية كثيرة، والوجه في الجمع الياء».

قال المُشْرَحُ: الوجهُ في المفرد إجراؤهُ على الأصل، وإجراؤهُ بمنزلةِ الجَمع أيضاً عربي. والوجهُ في الجمع الياء لأنه أثقل من المفرد، ومن ثم كان الأخفش يقصر القلب في نحو بيض في الجمع.

(١) بيت عبد يغوث هذا من القصيدة التي أشرت إليها آنفاً أنها في الجزء الأول من هذا الكتاب. توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصل ص ١٤، المنخل ص ٢٢٣، شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١٠.

وينظر: الكتاب ٣٨٢/٢، المنصف ١١٨/١، المحتسب ٢٠٧/٢، سر صناعة الإعراب ٦٩١/٢، شرح شواهد الشافية ص ٤٠٠.

قال جازرُ الله: «(فصلٌ) والمقلوب بعد الألف يشترط فيه أن تكون الألف مزيدةً مثلها في كساءٍ ورداءٍ، فإن كانت أصلية لم تُقلب كقولك: واو وزاي وآية وثاية».

قال المُشَرَّحُ: اللام في مثل هذا المقام حيث تنقلب ألفاً تنقلب لفتحة ما قبل الألف، وعدم الاعتداد بالألف، فإذا كانت الألفُ مزيدةً فهي أولى بأن [١٩٩/ب] لا يعتد بها من أن / تكون أصلية ولذلك ترى الزوائد يطرحها الجمع.

قال جازرُ الله: «(فصلٌ) والواو المكسورة ما قبلها مقلوبة لا محالة نحو غازية ومحنية، وإذا كانوا ممن يقلبها وبينها وبين الكسرة حاجز في نحو قنية وهو ابن عمي دُنيا فهم لها بغير حاجز أقلب».

قال المُشَرَّحُ: هو ابن عمي دُنيا، أي: دانياً لاصقَ النَّسب، وانتصابه على الحال كما في قولهم: هو ابن عمي لَحًا، وتقول: هو ابن [عم] دنى ودنيا ودنيا: إذا ضمنت الدال لم يجز الإجراء وإذا كسرت فلك فيه الأمران.

قنوتُ الغنم وغيرها قنواً وقنوةً وقنيتها أيضاً قنيةً وقنيةً: إذا اقتنيتها لنفسك لا للتجارة. الياء في قنية على معتقد الشيخ - رحمه الله - منقلبةً عن الواو للكسرة ما قبلها. وأمَّا الحاجزُ فهو غيرُ حصينٍ لسكونه، وهكذا الياء في دُنيا لأنه من الدُنُو.

فإن سألت: فلمَ قلبت الواو ياءً في هذين المثالين لكسرة ما قبلهما، ولم تقلب الياء واواً لضممة ما قبلها في قولهم: صبية وصبيان على لغة من ضم [الصاد] (١) فيهما؟.

أجبت: أنه تحاشى ما تحاشى عنه من كتب ضحا بالألف.
فإن سألت: فما تقول في عروة وعدوة؟.

(١) في (أ): «الدال».

أجبت عنه من وجهين :

أحدهما: أنه لم يتطرف الضعف إلى اللام بالقلب فيها فجاز أن لا يعمل ما ذكرناه من الموجب بقلب الواو ياء بخلاف قنية ودنيا فإنه قد تطرق الضعف إليهما بقلب لاميهما ياء .

الثاني : أنه لو قلب الواو ياء في صبية وصبيان للزم من ذلك اجتماع المتقاربين بغير ادغام، وذلك عندهم مكروه وهذا لأن الباء شفوية^(١) والياء شفوية^(١) .

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) وما كان (فعلِي)»^(٢) من الياء قلب ياءه واواً في الأسماء كالتقوى والبقوى والرعوى والشروى والعوا، لأنه من عويت، والظغوى لأنها من الطغيان، ولم تقلب في الصفات نحو (خزى وصدى)^(٣) وريا» .

قال المُشَرِّحُ: اعلم أنهم لما قصدوا الفرق بين الاسم والصفة بقلب الياء واواً في أحدها جعلوا القلب في الاسم دون الصفة، وذلك أن الواو أثقل من الياء والاسم أخف فجعلوا الأثقل على الأخف تعديلاً، ولأن الصفة لا تخلو عن نوع ملاحظة للفعل المضارع قلباً وتصحيحاً ولذلك أعل نحو قائم وبائع، ولم يعمل نحو مقاوم ومبايع .

فإن سألت: الاسم أحمد من الصفة فلا يليق به أيضاً القلب؟ .

أجبت: الاسم إذا كان أحمد من الصفة فالقلب به أولى؛ لأنه يكون الفرق به^(٤) أدوم وأبقى. العواء: كوكب. وفي «الصحاح»^(٥) يقال: إنها ورك

(١ - ١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب): «على فلعى» وهي غير موجودة في المفصل.

(٣) في (أ): «حديا وصديا» .

(٤) ساقط من (ب).

(٥) الصحاح ٢٤٤٢/٦ (عوى).

الأسد وفي (شيرزيات) الشيخ أبي علي: زعم أبو إسحاق أنها سميت بذلك لانعطاف الذي فيها كأنها الف معطوفة الذنب، وهو من عويت الجبل، أي: فتلته ومد بعضه فقال: العواء. قال الشيخ أبو علي الفارسي: وهذا عندنا غلط، لأن اللام التي هي ياء إنما يتدل منها الواو في (فعلى) نحو بقوى وشروى ورعوى، وأما (فعلاء) الممدود فلا يبدل من لامها التي هي ياء الواو، بل قد أبدلت من الواو والياء في نحو العليا، أنشد الشيخ - رحمه الله:

سَقَا إِلَهَ دَارَهَا فَرَوَى
نَجْمَ السَّمَاءِ بَعْدَ نَجْمِ الْعَوَا

قال جارُّ الله: «ولا يفرق فيما كان من الواو نحو دعوى وعدوى»^(١) وشهوى ونشوى».

قال المُشَرِّحُ: إنما لم يفرق هاهنا بين الاسم (والصفة)^(٢) تعديلاً، وذلك أنه لو فرق بينهما لقلبت الواو ياء في الصفة تعديلاً، وذلك غير ممكن هاهنا، ضرورة أن المؤنث إما أن يستتبع المذكر في ذلك أو لا يستتبعه، فلئن استتبعه لزم من ذلك عكس الحقيقة ولئن لم يستتبعه لم يكن المؤنث على نهج المذكر.

قال جارُّ الله: «و(فعلى)^(٣) تقلب واوها ياءً في الاسم دون الصفة فالاسم نحو الدنيا والعليا والقصيا، وقد شذ القُصوى وحُزوى. والصفة قولك - إذا بنيت فعلى من غزوت - غزوى».

قال المُشَرِّحُ: ابن جني في «شرح تصريف المازني» إنما ذكر الدنيا والعليا والقصيا، لأنها - وإن كانت أصلها صفات فإنها الآن خرجت إلى

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب)

(٣) في (ب): «قال جارُّ الله: فصل...» وهذا غير موجود في المفصل أيضاً (خ).

مذهب الأسماء كما تقول في الأجرع والأبرق والأبطح أنها الآن أسماء لكنهم [٢٠٠/١] [قد] استعملوها / استعمال الأسماء. وإن كانت في الأصل صفات، ألا تراهم قالوا: أبرق وأبارق وأجرع وأجارع فصرفوا أبرقاً وأجرعاً وجمعوها على مثال محمد وأحمد. وأما (القصوى) و (حزوى) فهما في الأصل وصفان لكن القصوى مما استغنى فيه الصفة عن الموصوف كالصاحب، بل يجوز لك أن تقول: الغاية القصوى. وأما (حزوى): فمنقولة عن الصفة كأحمر، وإذ ذاك فلا شذوذ.

فإن سألت: فلم حمل الأخف هاهنا وهو الياء - على الاسم؟.

أجبت: لأنهم لما راموا الفرق بقلب الواو ياء ولا سبيل إلى ذلك في الوصف اضطروا إلى القلب في الاسم.

قال جارُ الله: «ولا يفرق في (فعلى) من الياء نحو الفتيا والقُضيا في بناء (فعلى) من قصيت».

قال المُشَرِّحُ: لا يفرق في (فعلى) - بالضم - من الياء كما لا يفرق في (فعلى) بالفتح من الواو.

فإن سألت: فلم وَقَعَ التَّغْيِيرُ فِي اللّامِ؟.

أجبت: قال ابنُ جَنِّي: لأنه محل التغيير كما هو محل الإعراب لأن الإعراب تغيير.

قال جارُ الله: «وأما (فعلاء) فحقها أن تنساق على الأصل صفة واسماً».

قال المُشَرِّحُ: الموجب للقلب في الموضعين، هو الفرق والتعديل كلاهما ولا حاجة إلى التعديل هاهنا، لأن المكسورة معتدلة.

قال جارُ الله: «(فصلٌ) وإذا وقعت بعد ألف الجمع الذي بعده حرفان

همزة عارضة في الجمع (وياء) قلبوا الياء ألفاً والهمزة ياء، وذلك قولهم: مطايا وركايا، والأصل: مطائي وركائي على حد صحائف ورسائل».

قال المُشَرِّحُ: مطايا وركايا قد مضيا في صنف تخفيف الهمزة. عنى بالهمزة العارضة ما لم تكن في الواحد.

قال جارُّ اللّهِ: وكذلك (شوايا) و(حوايا) في جمع شاوية وحاوية فاعلتين من شويت وحويت، والأصل: شواوي وحاوي، ثم شوائي وحوائي على حد أوائل، ثم شوايا وحاويا».

قال المُشَرِّحُ: إذا [اكتنفت] (١) ألف الجمع الذي بعده [حرفان] (٢) واوان وياءان أو واو وياء قلبت الثانية همزة كأم مضى فراراً من اجتماع متجانسين أما هاهنا (ف) قلبت الهمزة ياء فراراً من الهمزة المكسورة والياء بعدها في الجمع، كأنه فتحت الهمزة ثم قلبت الياء ألفاً، ثم الهمزة ياءً، وبهذه الطريقة قلبت الألف في نحو ركايا.

قال جارُّ اللّهِ: «و[قد] (٣) قال بعضهم: هداوا جمع هدية وهو شاذ».

قال المُشَرِّحُ: لعلّ هذا القائل قد (٤) أراد الإشعار بأن الياء الواقع بعد الألف في الجمع غير الياء الواقع بعدها في المفرد و (٥) ذلك: لأن الياء الواقع بعدها في المفرد (٥) هي المدة التي عليها بنيت الكلمة وفي الجمع هو الحرف المنقلب عن الهمزة بخلاف ركايا ومطايا فإنهما واويتان فقلبت الياء فيهما واواً توهماً (٦).

(١) في (أ): «التقت».

(٢) ساقط من (أ).

(٣) ساقطة من (أ) موجودة في المفصل (خ).

(٤) ساقط من (ب).

(٥ - ٥) ساقط من (ب).

(٦) في (أ)

قال جَارُ اللَّهِ: «وأما نحو إداوة وعِلاوة وهِراوة فقد أَلزَموا في جمعه الواو بدل الهمزة فقالوا: إداوى وعلاوى وهراوى كأنهم أرادوا مشكلة الواحد الجمع^(١) في وقوع واو بعد ألف».

قال المُشَرِّحُ: هذه الواو [بدل من الألف]^(٢) الزائدة في إداوة، والألف التي في آخر إداوى بدل من الواو في إداوة فألزموا الواو هاهنا، كما أَلزَموا الواو في مطايا.

قال جَارُ اللَّهِ: «وإذا لم تكن الهمزة عارضةً في الجمع كهمزة جواء وشواء جمع جائية وشائية فاعلتي من جاء وشاء لم تقلب».

قال المُشَرِّحُ: لأن الهمزة الأصلية أَلزُم. لفظ الشيخ أبي علي في «تَكْمِيلَةُ الإيضاح» شائية: بالشين المُعْجَمَة.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل) وكل واو وقعت رابعةً فصاعد ولم ينضم ما قبلها قلبت ياءً نحو أغزيت وغازيت ورجيت وترجيت واسترثيت، ومضارعها ومضارعة غزى ورضى وشأى في قولك: يغزيان ويرضيان ويشأيان».

قال المُشَرِّحُ: [غزى]^(٣) - وحده - مبني للمفعول. قلبت الواو ياء [فيها] للتواخي / بين الماضي والمضارع.

[٢٠٠/ب]

قال جَارُ اللَّهِ: «وكذلك مَلْهَيَان ومصطفيان وموليان ومستدعيان».

قال المُشَرِّحُ: الرواية في هذه الأمثلة كافةً فتح العين.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل)^(٤) وقد أجزوا نحو حيسى وعيسى مجرى لقي

(١) في (أ): «في الجمع».

(٢) ساقط من (أ).

(٣) ساقط من (أ)، وهي كذلك مبنية للمفعول في نسخة الشيخ بهاء الدين ابن النحاس رحمه الله.

(٤) ساقط من (ب).

وفني فلم يُعلوه، وأكثرهم يُدغم فيقول حي وعي - بفتح الفاء وكسرها، كما قيل: لي ولي في جمع الوي، قال الله تعالى: ﴿ويحيى من حيى عن بينة﴾ وقال عبيد:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِيَضَّتِهَا الْحَمَامَةُ

قال المُشَرِّحُ: أذكر أولاً [في هذه المسألة] ^(١) بعض الأقوال الواردة فيه ^(٢)، ثم اعترض عليه ثم أعود إلى كلام الشيخ - (رحمه الله) ^(٣) - فأفسره.

قال الشيخ أبو علي الفارسي: ومما يقوي البيان فيه أن مثال الماضي قد أجرى حركته مُجرى حركة المعرب فلم تلحقه الهاء في الوقف كما لم تلحق المعربة كما أُجريت مجرى المعرب في هذا كذلك يجري مجراه في ترك الإدغام فيها. ومما يقوي ذلك أن حركة اللام في حيى فيمن بين تزول لاتصاله بالضمير فصار زوال الحركة عن اللام في هذا البناء بمنزلة زوال حركة النصب عن المعرب، بحدوث إعراب آخر فيه، ويقوي ذلك قولهم أعياء فيبين مع أن الحركة غير مفارقة فإذا لم يدغموا ما لم تُفارقه الحركة فلأن لا يُدغموا ما تفارقه الحركة أولى. هذا كله كلامه.

فأقول: لو كان هذا غير موجب للإدغام هاهنا [لكان] غيره ^(٤) موجب له في نحو فر ومر وأنه ليس غير [موجب له فكذاك الأفعال كما هو ثابت في الماضي فكذاك في المستقبل] ^(٥) ولا كذلك هاهنا، لأن اجتماع المتجانسين هاهنا.

عدت إلى كلام الشيخ - رحمه الله - فقلت: فرق بين اجتماع

(١) في (ب).

(٢) في (أ): «في هذه».

(٣-٣) في (ب).

(٤) في (ب): «غير».

(٥) ساقط من (أ).

المتجانسين هاهنا وبين اجتماعهما في سائر المواضع وذلك أن في سائر المواضع التي وقع فيها الإدغام اجتماع المتجانسين لا يكون بمنزلة العارض، أما هاهنا فبخلافه، وهذا لأن اجتماع المتجانسين [في سائر الأفعال كما هو ثابت في الماضي فكذلك في المستقبل ولا كذلك هاهنا، لأن اجتماع المتجانسين] وإن كان ثابتاً في الماضي فهو غير ثابت في المضارع فكان بمنزلة العارض فلا يجري بينهما الإدغام كأنه لم يجتمع في [هذه] الكلمة ياءان، بل ياءٌ واحدةٌ، وأما من أدغم فلأن الياء قد لزمه الحركة وصار بلزوم الحركة له مشابهاً للصحيح، ألا ترى أن من حذف الياء من جوار وعوار في الجر والرفع لم يحذفها إذا تحركت بالفتح لمشابهتها بالحركة سائر الحروف الصحاح وقالوا في الوقف: ﴿كَلًّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي﴾^(١) فلم تحذف كما حذفت من نحو قوله: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(٢). من قال: حَيٌّ بفتح الفاء فقد مضى على الأصل، ومن قال حِيَّ بكسر الحاء فقد نقل كسرة العين إلى الفاء كما أن من قال: لي بالضم فقد مضى على الأصل، ومن قال: لي فقد اعتبر وقوع الياء في العين. بعد البيت^(٣):

جَعَلَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ نَشْمٍ وَآخَرَ مِنْ ثَمَامَةٍ

قَالُوا: الْحَمَامَةُ أَبْرٌ بِالْبَيْضِ، وَالْحَمَامُ أَبْرٌ بِالْفَرخِ، ويقال^(٤): «أَخْرَقُ

من حَمَامَةٍ» ويروى:

(١) سورة القيامة: ٢٦.

(٢) سورة الرعد: ٩.

(٣) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل ص ١٤، ١٥: «البيت لعبيد بن الأبرص بن جشم الأسدي من أبيات أنا ذاكرها جمع، قالها لما طرد حجر بن الحارث أبو امرئ القيس الشاعر بني أسد وحلف أن لا يساكنوه...» وأورد الأبيات وهي في ديوان عبيد ص ٢٩.

(٤) قال ابن المستوفي: «قال أبو جعفر محمد بن حبيب في كتابه: «أفعل من كذا» يقال: هو

أخرق من حمامة» وذلك أنها تجيء إلى الغصن في الشجرة فتبني عليه عشاً...».

توجيه إعرابه وشرحه في: المنخل ص ٢٢٣، شرح المفصل لابن يعيش.

خَرَقُوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا خَرَقَتْ.....

النَّشْمُ: - بالتحريك - شجرٌ يتخذ منه القِسيّ.

قال جارُ الله: «وكذلك أحيى واستحيى وحيى وحوى [في] أحيى واستحيى [وحويى] وكل ما حركته لازمة».

قال المُشَرِّحُ: في هذه الكلم المذهبان جائزان، لزوم الحركة (ومعنى لزوم الحركة^١) أن آخر الماضي - أبداً - يكون (متحركاً).

فإن سألت: فكيف جاء أحيى واستحي الإِدغام، وما قبل المدغم (ساكن)؟.

أجبتُ: لأنه عند الإِدغام تنقل حركة العين إلى الفاء حتى تتحرك، ثم يجري الإِدغام.

قال جارُ الله: «ولم يدغموا فيما لم تلزم حركته نحو لن يحيى ولن يستحي ولن يحايى».

قال المُشَرِّحُ: الياء الثانية هاهنا هي في الأصل ساكنة فاستحال الإِدغام وأما انتصابها هاهنا فشيءٌ عارضٌ لم يُعتد به.

قال جارُ الله: «وقالوا في جمع حياء وعيى أحياء وأعياء وأحييه وأعياء».

قال المُشَرِّحُ: من أدغم هاهنا فلاجتماع المتجانسين ولزوم الحركة، ومن لم يدغم قال بأن اجتماع المتجانسين هاهنا عارضٌ، بدليل أنه غير موجودٍ في الماضي فوزان الأمرين هاهنا وزان الأمرين في حَيى وعَيى.

= وينظر: الكتاب ٣٧٨/٢، المقتضب ١٨٢/١، أصول ابن السراج ٢٤٨/٣، المنصف ١٩١/٢، شرح شواهد الشافية ٢٤٩/٣.
(١-١) ساقط من (ب).

قال جَارُ اللَّهِ: «وقوي مثل حيبي في ترك الإعلال ولم يجيء فيه الإِدْغَامُ إذا لم يلتق فيه مثلان لقلب الكسرة الواو الثانية ياء».

قال المُشْرَحُ: الياء في قوي وإن كان أصلها الواو إلا أنه لا يجوز الإِدْغَامُ لأنها لم تبق على الأصل. / [٢٠١/أ]

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل) ومضاعف الواو مختص بفعلت دون فعلت وفعلت، لأنهم لو بنوا من القوة نحو عزوت وسروت للزمهم أن يقولوا: قَووت وقَووت، وهم لاجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع الياءين، وفي بناء نحو شقيت تنقلب الواو ياء».

قال المُشْرَحُ: لا يجوز بناء المضاعف الواوي في فعلت وفعلت كراهةً الواوين غير المدغمين فترك الإِدْغَامُ فيهما لسكون الثانية. أما في بناء شقيت فلا يلزم اجتماع الواوين ضرورة أن الواو الثانية تنقلب لكسرة ما قبلها.

قال جَارُ اللَّهِ: «وأما القوة والصوة والنو والحو فمحتملات للإِدْغَام».

قال المُشْرَحُ: الصوة: بالصاد المهملة المضمومة. الحو بالحاء المهملة المضمومة أيضاً. قوله: فمحتملات صح كذا الرواية: «فمحتملات للإِدْغَام» لكون الأولى ساكنة وكون الثانية متحركة.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل) وقالوا في إفعال من الحوة احووى فقلبوا الواو الثانية ألفاً ولم يدغموا، لأن الإِدْغَامَ كان يصيرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضم في نحو يغزو ويسرو، ولو قالوا: احووا ويحووا».

قال المُشْرَحُ: في هذا الكلام نوع نظر. وذلك لأن رفع الواو في يعزو مستثقل، بخلاف يحووا لكونه مشدداً. وإن شئت فاعتبره بالياء، بل هو من النطق بمنزلة الكساء من العصا.

قال جَارُ اللَّهِ: «وتقول في مصدره احويوا و احوياء».

قال المُشَرِّحُ: أما الأول فعلى الأصل، وأما الثاني فلأن الواو والياء إذا
اجتمعا

قال جارُّ اللّهِ: «ومن قال: اشهب قال: احواء».

قال المُشَرِّحُ: من أسقط الياء في اشهب أسقط الياء هاهنا.

قال جارُّ اللّهِ: «ومن أدغم اقتتالاً فقال: قتال قالوا حواء».

قال المُشَرِّحُ: إدغام اقتتال يجيء في آخر الإدغام إن شاء اللّهُ تعالى.

[باب الإدغام]

قال جارُّ الله: «ومن أصنافِ المُشترَكِ.

(الإدغام)».

قال المُشَرِّحُ: أدغمت اللُّجام في الفَرَسِ : إذا أدخلته في فيه . عن ابن دُرَيْدٍ^(١)، ومنه الإدغام في النحو؛ لأنه إدخال الحرف في الحرف ألا ترى أنه [حرف] جمع بين حرفين متماثلين جمعاً غير مرتفع فيه اللسان بهما إلا دفعة .

قال جارُّ الله: «ثقل التقاء [المتجانسين] على ألسنتهم فعمدوا بالإدغام إلى ضربٍ من الخفة» .

قال المُشَرِّحُ: الخفة في الإدغام من حيث أن التباعد المفرط بين الحرفين يجعل التَّلَفُظَ بهما بمنزلةِ الوَثْبَةِ فلذلك أُجيز الإبدال والتقارب المُفْرَطُ يجعل التَّلَفُظَ بهما بمنزلة حجلان المقيد .

قال جارُّ الله: «والتقاؤهما على ثلاثةِ أَضْرِبٍ .

أحدهما: أن يسكن الأول ويتحرك الثاني فيجب الإدغام ضرورة كقولك: (لم يبرح حاتم)، و (لم أقل لك) .

والثاني: أن يتحرك الأول ويسكن الثاني فيمتنع الإدغام كقولك: (ظلمت)، و (رسول الحسن)» .

(١) الجمهرة: ٢٨٨/٢، قال: «... ومنه إدغام الحروف بعضها في بعض» .

قال المُشَرِّحُ: الإدغام: أن يلتقي مثلان أولهما ساكن والثاني متحرك فحينئذ يجب الإدغام، فإن انعكس هذه القضية امتنع الإدغام ضرورة.

قال جارُ الله: «والثالث: أن يتحركا، وهو على ثلاثة أوجه: ما الإدغام فيه واجبٌ، وذلك أن يلتقيا في كلمة وليس أحدهما للإلحاق نحو ردّ ويردُّ.

وما هو فيه جائز وذلك أن ينفصلا وما قبلهما متحرك، أو مدة نحو (أنعت تلك) و(المال لزيد)، و(ثوب بكر).

أو يكونان في حكم الانفصال نحو اقتتل، لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع ياء بعدها فهي شبيهة بتاء تلك».

قال المُشَرِّحُ: إدغام إحدى التاءين في الأخرى من اقتتل يجيء في آخر الصنف.

فإن سألتَ أين المدة في (ثوب بكر)؟

أجبتُ: حرف العلة الساكن المفتوح ما قبله جار مجرى المدة بدليل استوائها في الإدغام في خطية وأفيس.

قال ابن السراج: أما ثوبُ بكرٍ فالبيان هاهنا أحسن منه في الألف لأن الواو في ثوب لا تشبه الألف لأن حركة ما قبلها ليست منها وكذلك جيب بكر.

قال جارُ الله: «ومِمَّا هو مُمتنع فيه على ثلاثة أضربٍ: /

أحدها: أن تكون للإلحاق نحو قردد وجلبب.

والثاني: أن يُؤدِّي فيه الإدغام إلى لبس مثال بمثال نحو سرر وظلل

وجدد.

[ب/٢٠١]

والثالث: أن ينفصلا ويكون ما قبل الأول حرفاً ساكناً غير مدة نحو قوم مالك وعدد وليد».

قال المُشَرِّحُ: الدّال الثانية من (قردد) للإلحاق بنحو (تُعَلِّب) وكذلك الباء الثانية في (جلبب) للإلحاق بنحو (دحرج) ومن ثم لم تجز فيه العرب الإدغام، ولولا ذلك لجرى فيه الإدغام كما في مرد وسارة.

فإن سألت: فقد قالوا (قص) في قصص بمعنى الصّدر، والإدغام هاهنا ملبس؟.

أجبت: ما الدليل على أن قصاً أصله قصص؟ بل هما لغتان مختلفتان كشعر وشعر ومعز ومعز وشمع وشمع. ما قبل الأول في (قرم مالك) هو الراء وهو ليس بمدة.

فإن سألت: ليس ما قبل آخر عدو مدة، وهذا لأن المدة حرف علة ساكن ويكون ما قبله من جنسه نحو باع يبيع بوع فكيف حكمت عليه بأنه غير مدة؟.

أجبت: قال الشَّيْخُ أبو عليّ الفارسي^(١): مذهب سيبويه أنك إذا قلت: هذا ولي يزيد وعدو وليد لم يجز إدغام الياء التي هي لام في ياء يزيد لأنك حيث أدغمت الياء في ولي الواو في عدو ذهب المد للإدغام، فصارت الواو بمنزلة غيره من الحروف التي لا تكون للمد، واستدل على ذلك بجواز (لَيَّا) في القافية مع (ظَبِيًّا) و(دَوًّا) مع (غزوّاً).

فإن سألت: هب أن ما قبل آخر ولي وعدو ليس بمدة لمكان الإدغام فيه، لكن لو فكّ فيه الإدغام حتى وقع الإدغام بين الحرف الثاني والثالث عاد

(١) التكملة: ٦١٢.

الثاني^(١) في المد إلى ما قبل آخرهما فوجب أن يجوز إدغام الثاني في الثالث.

أجبتُ: لا يجوز لأن ذلك بمنزلة تحريك الساكن في (قرم مالك) و(اسم موسى) فكما لا يدغم ذلك أحد كذلك ما نحن فيه. والذي يدل على أن المدَّ قد قام مقام الحركة قولهم: دابة، وتمود الثوب وتضربيني.

قال جارُّ الله: «ويقع الإدغام في المتقاربين كما يقع في المتماثلين، فلا بد من ذكر مخارج الحروف ليعرف متقاربيها من متباعديها».

قال المُشَرِّحُ: الإدغام كما يقع بين المتماثلين يقع أيضاً بين المتقاربين لكن بعد أن يجعلهما متماثلين.

قال جارُّ الله: «(فصل) ومخارجها ستة عشر فللهزمة والهاء والألف أقصى الحلق، وللعين والحاء أوسطه، وللغين والحاء أدناه».

قال المُشَرِّحُ: بعضهم: في هذا الكلام نظراً، وذلك أن الألف قبل الهاء، وهذا مما اتفق عليه الكلُّ، وحروف الحلق هي هذه التي عدّها الشيخ - (رحمه الله^(٢)) - سوى الألف.

قال جارُّ الله: «وللقاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك وللکاف من اللسان والحنك ما يلي مخرج القاف، وللجيم والشين والياء وسط اللسان ويحاذ به من وسط الحنك، وللضاد أول حافة اللسان^(٣) وما يليها من الأضراس. واللام ما دون أول حافة اللسان^(٣) إلى مُنتهى طرفه وما يحاذي ذلك من الحنك الأعلى فوق الضاحك والنايب والرُّباعية والثنية».

(١) في (أ).

(٢-٢) في (ب).

(٣-٣) في (ب).

قال المُشَرِّحُ: الأسنان أربع ثنايا ثم أربع رباعيات - بالتخفيف - (١) ثم أربعة أنياب (١) ثم أربع ضواحك، ثم اثنتي عشرة رحي، ثم النواجذ وهي أضراس الحلم.

قال جَارُ اللَّهِ: «وللنون ما بين طرف اللسان وفوق الثنايا وللراء ما هو أدخل في ظهر اللسان قليلاً من مخرج النون، وللطاء والذال والتاء ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، و / للصاد والزاي والسين ما بين الثنايا وطرف اللسان، وللطاء والذال والتاء ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، وللفاء: باطنُ الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وللباء والميم والواو ما بين الشفتين».

قال المُشَرِّحُ: بعضهم: في هذا الكلام سهوٌ، وذلك أنه افتتح هذا الفصل بأن مخارجها ستة عشر، والذي عده من المخارج ليس إلا خمسة عشر، وقد ذكر المحققون فيها النون الخفية، ولعله قد نسيها.

قال المُشَرِّحُ: وذلك نحو سهل وسفرجل، معنى الأول اللام والياء، وفي الثاني الفاء والراء واللام، أما نحو عسجد فقليل.

قال جَارُ اللَّهِ: «واللينة حروف اللين».

قال المُشَرِّحُ: هي الثلاثة المسماة بحروف العلة، وحروف الاعتلال، قال ابن السراج (٢): وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها، وأخفاهن الألف ثم الياء ثم الواو، وإن شئت فاستأنس في هذا الباب بقول الفاضل أبي العلاء - يصف مهمها - (٣):

وَتَكْتُمُ فِيهِ الْعَاصِفَاتُ نَفُوسَهَا فَلَوْ عَصَفَتْ بِالنَّبْتِ لَمْ يَتَأَوَّدِ

(١ - ١) في (ب).

(٢) الأصول لابن السراج: ٤٠٤/٣.

(٣) شروح سقط الزند: ٣٧٧/١، وينظر شرح صدر الأفاضل له: ٣٧٨، وأنشد بيت رؤبة الآتي.

وقول رؤبة^(١) :

* يَكَلَّ وَفَدُّ الرِّيحِ مِنْ حَيْثُ أَنْخَرَقُ *

قال جارُّ الله: «والمُنحرف اللام، قال سيبويه^(٢): هو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت».

قال المُشَرِّحُ هذه على التَّسمية المجازية، وذلك أن الانحراف اللسان لا للحرف.

قال جارُّ الله: «(فصل) ويرتقي عدد الحروف إلى ثمانية وأربعين حرفاً، فحروف العربية الأصول تلك التسعة والعشرون وتتفرع منها ستة مأخوذ بها في القرآن وكل كلام فصيح، وهي الهمزة بين بين، والنون الساكنة التي هي غنة في الخيشوم وتسمى النون الخفية / والخفيفة، وألفا الإمالة والتفخيم [أ/٢٠٢] نحو عالم والصلوة والشين التي كالجيم في نحو أشدق، والصاد التي كالزاي في نحو مصدر».

قال المُشَرِّحُ: الترتيب فيها: الهمزة بين بين، وألفا الإمالة والتفخيم، والسين التي كالجيم والنون الخفية، والصاد التي كالزاي، ليكون على وفق مخارج الحروف، ولأن المجهورة أغلب على طباعهم نكبوا عن الشين المهموسة إلى الجيم وعن الصاد المهموسة وخاصة عند مجاورة الدال إلى الزاي، وهذا مما يبين لك أن المجهورة أحب إليهم.

قال جارُّ الله: «والبواقي حروفٌ مستهجنةٌ، وهي الكاف التي كالجيم، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالسين، والصاد الضعيفة، والصاد التي كالسين والطاء التي كالثاء والباء التي كالفاء».

(١) ديوان رؤبة: ١٠٤.

(٢) الكتاب: ٤٠٦/٢.

قال المُشَرِّحُ: هذه الحروف التي^(١) لا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر ولا^(٢) تكاد توجد إلا في لغة مرذولة غير متقلبة.

قال جارُّ الله: «(فصلٌ) وتنقسم إلى المجهورة والمهموسة والشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة، والمطبقة والمنفتحة والمستعلية والمنخفضة وحروف القلقلّة، وحروف الصفير، وحروف الذلاقة، المصمتة واللينّة وإلى المنحرف والمكرر. والهاوي والمهتوت».

قال المُشَرِّحُ: قد ذهب على الشيخ^(٣) رحمه الله أن يأتي بحروف الغنة، وهي النون والميم، في هذه القسمة.

قال جارُّ الله: «فالمجهورة ما عدا المجموعة في قولك: (ستشحك خصفة) وهي المهموسة، والجهر إشباع الاعتماد في مخرج الحروف ومنع النفس أن يجري معه والهمس بخلافه. والذي يتعرف به تباينها أنك إذا كررت القاف فقلت: ققق وجدت النفس محصوراً لا يحصل معها الشيء منه، وتردد الكاف فتجد النفس مقاوذاً لها ومساوقاً لصوتها».

قال المُشَرِّحُ: ابن جني: وسيلك إذا أردت صدى الحرف أن تأتي به ساكناً لا متحركاً، لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره وتجذبه إلى جهة الحرف الذي هو بعضه ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به، وهذه الطريقة أجدى من التي ذكرها الشيخ رحمه الله.

قال جارُّ الله: «والشديدة ما في قولك: (أجدت طبقك) أو (لم ترعوننا)، وهي التي بين الشديدة والرخوة، والشدة: أن ينحصر صوت الحرف

(١) في (أ).

(٢) في (ب): «ولا المهموسة تكاد...»

(٣- ٣) في (ب).

في مخرجه . فلا يجري ، والرخاوة بخلافها وتتعرف تباينهما بأن تقف على الجيم والشين فتقول: الحج والطمس فإنك تجد صوت الجيم راكداً محصوراً لا تقدر على مده، وصوت الشين جارياً تمده إن شئت، والكون بين الشدة والرخاوة أن لا يتم لصوته الإنحصار ولا الجري كوقفك على العين وإحساسك في صوتها بشبه الإنسلاخ من مخرجها إلى مخرج الحاء» .

قال المُشَرِّحُ: [لم ترعونا: وقع في نسخ (المفصل)] بالتاء المثناة الفوقانية وهذا سهوٌ، ألا ترى أن التاء من الحروف المجهورة^(١)، والحرف الواحد لا يكون من الحروف الشديدة ومن الحروف التي هي بين الشديدة والرخوة، والصواب فيه: الياء المثناة التَّحتانية^(٢). والفرق بين المجهور والشديد أن المجهور هو الذي يَقوى فيه الاعتماد بشدة الوقع، والشديد هو يشتد فيه الاعتماد بلزوم موضعه لا بشدة الوقع .

عبارةٌ أُخرى: سوى ما ذكره الشيخ - رحمه الله - في تعريف ما بين الشديدة والرخوة وهي أن العين تجري فيه الصوت ويصل إلى التردد فيه^(٣) لشبهه بالحاء، ولم يمتنع امتناع غيره، واللام تجري في حافتي الصوت فلا هو مثل الرخوة، لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، ولا مثل الشديدة فيمتنع الصوت. قال ابن جني: ولولا بحة في الحاء لكانت عيناً .

[٢٠٢/ب] قال جارُ الله: «والمطبقة الضاد / والظاء والصاد والطاء. والمُنْفَتحة ما عداها. والإطباق: أن تطبق على مخرج الحرف من اللسان ما حاذاه من الحنك. والانفتاح خلافه» .

قال المُشَرِّحُ: ابنُ جني: ولولا اطباق في الصاد لكانت سيناً ولولا

(١) في (أ): «الشديدة» .

(٢) رسمها ابن النحاس رحمه الله بخطه في المفصل بنقطتين من فوق ونقطتين من تحت وأشار إلى قراءة نسخة أخرى .

(٣) في (ب) .

اطباق في الطاء كانت دالاً، ولولا اطباق في الظاء لكانت ذالاً.

قال جارُّ الله: «والمستعلية الأربعة المطبقة، والخاء والغين والقاف، والمنخفضة ما عداها. والاستعلاء: ارتفاع اللسان إلى الحنك أطبقت أو لم تطبق، والانخفاض بخلافه».

قال المُشَرِّحُ: هذه السبعة المتسعلية هي التي تمنع الإمالة.
قال جارُّ الله: «وحروف القلقله ما في قولك: (قد طيخ) والقلقله: ما تحس به إذا وقفت عليها من شدة الصوت المتصعد من الصدر مع الحفك والضغط».

قال المُشَرِّحُ: الطيخ: هو الضرب على الشيء المجوف مثل البطيخة والرأس والجوف.

قال جارُّ الله: «وحروف الصفير الصاد والزاي والسين لأنها يصفر بها».

قال المُشَرِّحُ: هو من الصفير للفرس.
قال جارُّ الله: «وحروف الذَّلَاقَة^(١) ما في قولك (مرتفل) والمصمته ما عداها، والذَّلَاقَة الاعتماد بها من ذلق اللسان وهو طرفه، والاصمات أنه لا يكاد يبنى فيها كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذَّلَاقَة فكأنه قد^(٢) صُمت عنها».

فإن سألت: لم سماه سيويه شديداً وهو ليس من الحروف الشديدة؟.

أجبت: يريد لولا جرى الصوت فيه لكان شديداً، وهذا بمنزلة قولهم^(٣): لولا بحة في الحاء لكانت عيناً.

(١) في (ب): «الذَّلَاقَة».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) قول ابن جني كما تقدم.

قال جارُّ اللّٰه: «والمكرر الراء، لأنك إذا وقفت عليه تعثر طرف اللسان بما فيه من التكرير».

قال المُشْرَحُ: عنى بالتعثر هاهنا انحراف اللسان مع نوعية اضطراب بخلاف اللام فإنه وإن كان فيه انحراف اللسان إلا أنه ليس فيه اضطراب.

قال جارُّ اللّٰه: «والهاوي: الألف، لأن مخرجه اتسع لهواء الصوت أشد من اتساع مخرج الياء والواو».

قال المُشْرَحُ: ذكروا في تسميتهم الألف بالهاوي وجهين: أحدهما: أنه يهوي من ناحية الحلق حتى يتصل بمخرج الهمزة. والثاني: أنه في الهواء لا يعلق به شيء، وإلى الثاني ذهب الشيخ - رحمه الله - ويشهد لكون مخرج^(١) الألف متسعاً لهواء الصوت أشد من اتساع مخرج الياء والواو أنك تضم شفتيك في الواو وترفع لسانك في الياء قبل الباء بخلاف الألف.

قال جارُّ اللّٰه: «والمهتوت التاء لضعفها وخفائها».

قال المُشْرَحُ: الهت: شبه الغض للصوت، وهت البكر هتياً.

قال جارُّ اللّٰه: «[وصاحب العين يسمى الكاف والقاف لهويتين لثن مبتدأهما من اللهاة، والجيم والشين والضاد شجرية، لأن مبتدأها من شجر الفم منفرجة]^(٢). والصاد والسين والزاي أسلية لأن مبتدأها من أسلة اللسان، والطاء والتاء والذال نطعية، لأن مبتدأها من نطح الغار^(٣) الأعلى، والظاء والتاء والذال لثوية لأن مبتدأها من اللثة، والراء واللام والنون ذوقية، لأن

(١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (أ) وهو في (ب) وبعده: قال المشرح: «شجرية: بسكون الجيم» ثم بدأ فقرة

جديدة بقوله: قال جار الله: «والصاد والزاي . . .».

(٣) في (أ): «اللسان» وما أثبتته توافقه نسخة المفصل (خ).

مبتدأها من ذولق اللسان / والواو والفاء والباء والميم شفوية أو شفوية وحروف [أ/٢٠٣]

المد واللين جوفاً.

قال المُشْرَحُ: سميت هذه الحروف جوفاً، لأنه لا مماسة فيها ولا مصادمة فكأنها جوف، فجميع الحروف خمسة وعشرون صحاح، لها أحواز وأربعة آخر جوف الواو والياء والألف اللينة والهمزة.

قال جارُّ الله: «(فصل) وإذا ريم إدغام الحرف في مقاربة فلا بدَّ من قلبه إلى لفظه ليصير مثلاً له، لأن محاولة إدغامه كما هو محال، فإذا أرمت إدغام الدال في السين من قوله عزَّ وجلَّ: ^(١) ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾ فاقلب الدال أولاً سيناً، ثم ادغمها في السين فقل: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾، وكذلك الطاء في التاء في قوله ^(٢): ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ﴾».

قال المُشْرَحُ: وكذلك لا يُفَرِّقُ في اللفظ بعد إدغام بين أن يكون الدال هو المدغم في السين وبين أن يكون اللام فيها، وكذلك لا يفرق بعد الإدغام بين أن تكون التاء هو المدغم في الطاء، وبين أن تكون اللام فيها.

قال جارُّ الله: «(فصل) ولا يخلو المتقاربان من أن يلتقيا في كلمة، أو كلمتين، فإن التقيا في كلمة نُظِرَ، فإن كان إدغامهما مما يؤدي إلى لبسٍ لم يجز نحو وتد وعتد وتَدَّ وتَدَّ وكنية وشاة زَنَمَاءَ وغنمٌ زُنَمٌ، ولذلك قالوا في مصدر وطد ووتد: طِدة وتِدة وكرهوا ووطداً ووتداً، لأنهم من بيانه وإدغامه بين ثَقَلٍ ولبسٍ».

[قال المُشْرَحُ] ^(٣): لو أدغم التاء في الدال لأوهم أن أصله من الواو

(١) سورة النور: آية: ٤٣، وفي نسخة (أ) أتم الناسخ الآية: ﴿يذهب بالأبصار﴾ وهي غير كاملة في (المفصل).

(٢) سورة آل عمران: آية: ٧٢.

(٣) ساقط من (أ).

والدالين وكذلك لو أدغم الطاء في الدال . وأما كنية وشاة زَنَماء وغمم زُنْمٌ فقد قال سيبويه^(١) : لأن إدغامها هاهنا في الياء والميم يوهم أن الأصل ليس بنون . فرس عتد : معد للجري . كنية : واحدة الكنى . الخليل^(٢) : الزنم يكون للمعز في حلوتها متعلقة كالقرط ، ولها زنمتان . فإن كانت في الأذن فهي زلمة . والنعت أزلّم وأزئم . والأنثى زلماء وزنماء .

قال جارُ الله : «وفي وتد يتد مانع آخر، وهو: أداء الإدغام إلى إعلايين وهما: حذف الفاء في المضارع والإدغام، ومن ثم لم يبنوا نحو وددت بالفتح^(٣) لأن مضارعه كان يكن فيه إعلان، وهو قولك: يد.» .

قال المُشَرِّحُ : ودّ من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل .

قال جارُ الله : «وإن لم يُلبس جاز نحو أمحى وهُمِرَشْ ، وأصلها: اُنْمَحَى وَهَنْمِرِشْ لئن أفعل وفعلل ليس في أبنيتهم فأمن الإلباس.» .

قال المُشَرِّحُ : انمحي : مطاوع محى ، الهَنْمِرِشْ : الكَلْبُ أنشدني بعض الأدباء اليابسة^(٤) :

إن الجراء تخترش في بطن أمّ الهَمْرِشِ
قال جارُ الله : «وإن التقيا في كلمتين بعد متحرك أو مدة فالإدغام جائز لأنه لا لبس فيه ولا تغيير صيغة.» .

قال المُشَرِّحُ : أما بعد متحرك فنحو: ﴿ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ ﴿٥﴾ مِّنْ مَّاءٍ ﴿٥﴾ ﴾

(١) الكتاب

(٢) العين : ٣٧٥/٧ ، والصحاح : ١٩٤٥ (زنم) .

(٣) في (ب) : «بالفتح لا غير» .

(٤) أنشده في الصحاح : ١٠٠٣ (خرش) وفي اللسان : أنشد بعدهما :

* فيهن حرو نخورش *

٥ - ساقط من (ب) .

وأما بعد مدة فنحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنًا بَرِّقَهُ﴾.

قال جازر الله: «(فصل) وليس بمطلق أن كل متقاربين في المخرج يدغم أحدهما في الآخر، ولا أن كل متباعدين يمتنع ذلك فيهما، فقد^(١) يعرض للمقارب من الموانع ما يحرمه الإدغام، ويتفق للمباعد من الخواص ما يسوغ إدغامه، ومن ثم لم يدغموا حروف ضوى مشفر فيما يقاربهما، وما كان من حروف الحلق في الفم في الأدخل في الحلق،^(٢) وأدغموا النون في الميم. وحروف طرف اللسان في الضاد والسين واللام»^(٣).

قال المُشَرِّحُ: إنهم لم يدغموا حروف: (ضوى)^(٣) وحروف الشفة وهي مشفر فيما سواهما اللهم إلا عند أبي عمرو فإنه يدغم الراء في اللام كقولك تعالى: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾^(٤) احتجوا: بأن إدغام الراء في اللام يذهب بتكريره.

حجة أبي عمرو: أن الراء وإن كان فيها تكرير فإن للام سعة مخرج وزيادة مسلك حتى أدغمت في النصف^(٥) من حروف المعجم فصارتا كأنهما اعتدلتا في القوة واستوتا في المنزلة، ومنهم من يخرج الضاد منها، ويقول: قد أدغموا الضاد في الطاء في بعض اللغات فقالوا: اضطجع اطجع.

حجة من لا يدغم الضاد أن فيها طولاً وتفشياً / فلو أدغمت في غيرها [٢٠٣/ب] لذهب^(٦) ما فيها من التفشي، ولذلك لم يجز إدغام حروف الصّفير في الطاء

(١) في (ب): «وقد».

(٢-٢) ساقط من (أ).

(٣) في (أ): (ضم شفر) وأشار إلى هذه الإمام بهاء الدين ابن النحاس إلى أنها قراءة نسخة أخرى من (المفصل).

(٤) في (أ): سورة البقرة: آية: ٢٨٤.

(٥) في (أ): «التصريف».

(٦) في (أ): «ذهب».

ولا في ^(١) «أختيها الذال والثاء»، لأن لا يسليهن الإدغام ما فيهن من الصغير، وأما الواو والياء فلضعفهما، هذا لأن المدغم فيه تقوية مستغرقة كل الاستغراق فيصير كالمدغم فيه، ولهذا كره بعضهم إدغام الفاء في الياء، لأن الياء حرف ضعف أحرص لا صوت له والفاء حرف قوي متين له نفخة. وأما الميم فلحقتها ^(٢) لكونها من حروف الشفة. وأما الفاء فلنحفها وخفتها.

قال جارُّ الله: «وكذلك ما كان من حروف الفم أدخل في الفم في الأدخل في الحلق، لأن ذلك يكسبه مزيد ثقل، كما لم يدغموا حروف الشفة إلا في أمثالها».

قال المُشَرِّحُ: الميم لكونه من حروف الشفة لا يدغم في النون ولكن النون تدغم فيه.

فإن سألت: النون الخفيفة حرف أغن فكيف جاز إدغامها فيما ليست بها؟.

أجبت الميم أيضاً أغن، ولكن لا يظهر معه غنة النون، وذلك قولك: من محمد. الطاء، والذال، والثاء، والضاد، والذال والثاء، واللام مما يدغم في السين فكذلك في الصاد. يقول: قد تكون القرابة بين الحرفين وافية ثم لا يجري بينهما إدغام لما منع كما في القسم الأول، وهي حروف (ضوى مشفر) وما يقاربا، وقد يكون في القرابة قصور لم يجر بينهما إدغام النون في الميم إدغام حروف طرف اللسان في الصاد والسين. أما الميم فإنما أدغموا النون فيه لكون كل واحدٍ منها أغن ولتكتسب النون في الإدغام فيه خفة. وأما إدغام حروف طرف اللسان في السين والصاد فلأن العرب توسعت إدغاماً في حروف طرف اللسان فوق ما توسعت في سائر الحروف، ولأن أصل الإدغام لحروف اللسان والفم، وأكثر حروف الفم من طرف اللسان، وهو أكثر حروفاً من طرف

(١-١) في (أ): «في أختها الذال».

(٢) في (أ): «لخفتها».

الشايا، وطلب الخفة فيما كان أكثر أولى^(١).

قال جارُّ الله: «وأنا أفضل لك بيان الحروف واحداً فواحداً وما لبعضها مع بعض في الإدغام لأفكك على حدِّ ذلك عن تحقيق واستبصار^(٢) بتوفيق الله وعونه^(٣) (فصل^(٣)): فالهمزة لا تدغم في مثلها إلا في نحو قولك: سأل ورأس، والدآت في اسمٍ وإد^(٤) فيمن يرى تحقيق الهمزتين».

قال المُشَرِّحُ: يقول الشيخ - (رحمه الله^(٥)) - إدغام الهمزة في مثلها لا يكون إلا في موضعين:

أحدهما: أن يكون اجتماع الهمزتين متفقاً عليه، وهو ما إذا وقعتا عيناً في نحو رأس.

والموضع الثاني: أن يكون اجتماع الهمزتين مختلفاً فيه^(٦)، وهو ما إذا وقعتا في كلمتين، فإن الوجه تخفيفهما، أو تخفيف إحداهما فلا إدغام على هذا، وقد تحقق الهمزتان على قول بعضهم فحينئذ يكون الإدغام. سأل: مبالغة في سائل، اسمٌ فاعلٍ من السؤال، وفي أبيات السقط^(٧):

مَتَى سَأَلْتُ بَغْدَادَ عَنِّي وَأَهْلَهَا فَإِنِّي عَنِ أَهْلِ الْعَوَاصِمِ^(٨) سَأَلْتُ
قال جارُّ الله: «^(٩)قال سيويوه^(٩): وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام من

(١) في (ب).

(٢-٢) ساقط من (ب) وهو موجود في (المفصل).

(٣) في (أ): «قال جار الله»، والصحيح أنه لا حاجة إليها لأنه متصل بكلام جار الله الأول لم يفصل عنه.

(٤) معجم البلدان: ٤١٦/٢.

(٥-٥) في (ب).

(٦) في (ب).

(٧) شرح سقط الزند: ١٢٥٣/٣.

(٨-٨) في (ب): «أهلها المدائن».

(٩-٩) في (ب).

قولك: قرأ أبوك، وقرأ إياك، قال: زعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وناسٌ معه، وهي رديئة، فقد يجوز الإدغام في قول هؤلاء، ولا تدغم في غيرها، («ولا غيرها فيها»^(١)).

قال المُشَرِّحُ: من القراء من توهم أن سيبويه أنكر إدغام الهمزة، وليس الأمر على ما توهمه، إنما أنكر مذهب من لا يخفف الهمكة، ومن ثم قال: وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وناسٌ معه وهي رديئة.

هو عبد الله بن أبي إسحاق المقرئ، استاذ عيسى بن عمر الثقفي أستاذ الخليل.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والألف لا تدغم البتة، لا في مثلها ولا في مقاربتها ولا يسطاع أن يكون مدغماً فيها».

قال المُشَرِّحُ: وذلك لضعف الاعتماد فيها وأنها تخرج بهواء الصوت.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ) والهاء تدغم في الحاء وقعت بعدها أو قبلها [أ/٢٠٤] كقولك في اجبه حاتماً واذبح هذه: اجبحاتماً / واذبحاذه ولا يدغم فيها إلا مثلها نحو اجبه هلالاً».

قال المُشَرِّحُ: الشيخ^(٢) هاهنا قد حافظ على ترتيب المخارج فقدم الألف على الهاء، لأن الهاء في الحلق من الحاء فلذلك تدغم الهاء في الحاء، ولا تنعكس، أنشد سيبويه - (١) رحمه الله^(١) -:

كَأَنَّهُ بَعْدَ كَلالِ الزَّاجِرِ
وَمَسْبِحي مَرُّ عَقابِ كاسِرِ^(٣)

(١ - ١) في (ب).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) الكتاب: ٤١٣/٢، والمحتسب: ٦٢/١، والمخصص: ١٣٩/٨. وفي الكتاب: «كأنها».

قال جَارُ اللَّهِ «والعين تدغم في مثلها كقولك: ادفع علياً وقوله^(١): ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾، وفي الحاء وقعت بعدها أو قبلها، كقولك: (ارفع حاتمًا) و (اذبح عتوداً): (ارفحاتمًا) و (اذبحتودًا)».

قال المُشْرَحُ: هذا أيضاً من قبيل ما ذكرناه من أن العين أدخل في الحلق من الحاء.

قال جَارُ اللَّهِ: «وقد روى الزَيْدِيُّ عن أبي عمرو^(٢): ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ بإدغام الحاء في العين، ولا يدغم فيها إلا مثلها».

قال المُشْرَحُ: روى اليزيدي عن أبي عمرو أن من العرب من يدغم الحاء في العين كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ قال الزَيْدِيُّ وكان أبو عمرو ولا يرى ذلك وعليه سيويه وأصحابه، وهو الوجه وذلك أن العين فيما يهرب منه إلى الحاء إذا اجتمعت مع الهاء تقلب الهاء حاء.

قال جَارُ اللَّهِ: «فإذا اجتمع العين والحاء جاز قلبها حاءين وإدغامهما نحو قولك: (معهم) و (احبه عتبه) (محيم) و (واجبحتبه)».

قال المُشْرَحُ: جاز ذلك لتكون الحاء وسطاً بين الحرفين لموافقتها العين في المخرج والهاء في الهمس لأن التقاء الحاءين عليهم أسهل من الجهر والشدة مهموسة وهي رخوة، والهمس والرخاوة أسهل من الجهر والشدة.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصل): والحاء تُدغم^(٣) في مثلها نحو (اذبح حملاً) وقوله تعالى^(٤): ﴿لَا أُبْرِحُ حَتَّى﴾ وتُدغم فيها الهاء والعين».

(١) سورة البقرة: آية: ٢٥٥.

(٢) سورة آل عمران: ١٨٥.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) سورة الكهف: آية: ٦٠.

قال المُشْرَحُ: هذا مبني على ما ذكرناه من أن ما كان من حروف الحلق أدخل في الفم فإنه لا يدغم فيما كان أدخل في الحلق.

قال جارُ الله: «(فصل) والغين والحاء كل واحدة منها تدغم في مثلها أو في أختها (كقراءة أبي عمرو^(١)): ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا ﴾ وقولك: و (لا) تمسخُ حَلَقَكَ، و (ادفعُ حُلْفًا) و (اسلخُ غَنَمِكَ).

قال المُشْرَحُ: قوله: ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا ﴾ من باب إدغام العين في الغين و (تمسخ حلقك) من باب إدغام الحاء في الحاء، و (وادمغ حلفاً) من باب إدغام الغين في الحاء و (اسلخ غنمك) من باب إدغام الحاء في الغين.

فإن سألت: كيف جاء إدغام الحاء في الغين مع أن الغين أدخل في الحلق؟.

أجبت: من العرب من يجريها مجرى حروف الفم فتخفى عندهما النون الخفية فتقول: منخل ومنغل، ولأنهما لما قربا من الفم نزلتا تنزِيل حروفِ الفم ومن ثم كان الإدغام في هذين الحرفين أقوى من الإظهار.

قال جارُ الله: «(فصل): والقاف والكاف كالغين والحاء قال الله تعالى^(٢): ﴿ فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ ﴾ وقال^(٣): ﴿ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴾ وقال^(٤): ﴿ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ ﴾ وقال: ﴿ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا ﴾».

قال المُشْرَحُ: ﴿ فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ ﴾ من باب إدغام القاف في مثل^(٥)، وفي

(١-١) ساقط من (أ). وهي من سورة آل عمران: آية: ٨٥.

(٢) سورة الأعراف: آية: ١٤٣.

(٣) سورة طه: الآيتان: ٣٣، ٣٤.

(٤) سورة النور: آية: ٥٤.

(٥) سورة محمد (ﷺ) (القتال): آية: ١٦.

﴿ نَسْبَحُكَ كَثِيرًا ﴾ من باب إدغام الكاف في مثله^(١) وكذلك: ﴿ وَنَذْرُكَ كَثِيرًا ﴾ وقوله: ﴿ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ ﴾ من باب إدغام القاف في الكاف و﴿ مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا ﴾ من باب إدغام الكاف في القاف. ابنُ السَّرَّاجِ^(٢): وإدغام الكاف فيها أحسن من إدغامها هي في الكاف، وهذا لأن القاف أقرب إلى حروف الحلق من الكاف.

قال جارُّ الله: «(فصل) والجيم تدغم في مثلها نحو (أخرج جابراً) وفي الشين نحو (أخرج شيئاً)، قال الله تعالى^(٣): ﴿ أَخْرَجَ شَطْأَهُ ﴾ وروى الزَيْدِيُّ عن أبي عمرو إدغامها في التاء في قوله تعالى^(٤): ﴿ ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ ﴾».

قال المُشَرِّحُ: هذا كما تدغم التاء في الجيم نحو: ﴿ خَزَنَةٌ جَهَنَّمَ ﴾^(٥).

قال جارُّ الله: «وتدغم فيها الطاء والذال والتاء والضاد والذال والتاء نحو (اربط حملاً) و(أحمد جابراً) و﴿ وَجَبَّتْ جُنُوبُهَا ﴾^(٦) و(احفظ جارك)، و﴿ إِذْ جَاؤُوكُمْ ﴾^(٧) و(لم يلبث جالساً)».

قال المُشَرِّحُ: حمزة والكسائي: لا يدغمان الذال في الجيم لأن بينهما بوادي / ومفاوز لكون الذال لثوية، وكون الجيم شجرية وإنما أدغمها أبو عمرو [٢٠٤/ب] فيها لأن الدال والذال أختان فلما حسن إدغام الدال في الجيم حسن إدغام الذال فيها.

(١) في (أ) في «القاف».

(٢) الأصول: ٤١٦/٣.

(٣) سورة الفتح: آية: ٢٩.

(٤) سورة المعارج: الآيتان: ٣، ٤.

(٥) سورة غافر: آية: ٤٩.

(٦) سورة الحج: آية: ٣٦.

(٧) سورة الأحزاب: آية: ١٠.

قال جارُ الله: «(فصل^(١)) والشين لا تدغم إلا في مثلها نحو قولك (اقمش شَيْحاً) ويدغم فيها ما يدغم في الجيم، والجيم واللام كقولك: (لا تخالط شراً)، و(لم يرغ شَيْئاً) و(أصابت سراً) و(لم يحفظ شعراً) و(لَمْ يَتَّخِذْ شَرِيكاً) و(لم يرث شُفْعاً) و(لم يُخْرِجْ شَيْئاً) و(دنا الشَّاسع)».

قال المُشْرَحُ: الشين لا تدغم إلا في مثلها حتى لا يذهب ما فيها من المدة والتفشي.

قال جارُ الله: (فصل) والياء تدغم في مثلها متصلة كقولك: حي وعي، وشبيهة بالمتصلة كقولك: قاضي ورامي».

قال المُشْرَحُ: الياء الأولى في (قاضي) و(رامي) شبيهة بالمتصلة لعدم انفكاك الياء الثانية عن الاسم الذي تتصل به.

قال جارُ الله: «ومنفصلة إذا انفتح ما قبلها كقولك: (أحشَى يَأْس) وإن كانت حركة ما قبلها من جنسها^(٢) كقولك: (اظلمي يَأْسراً) لم تدغم».

قال المُشْرَحُ: إنما لم تدغم^(٢) إذا كانت حركة ما قبلها من جنسها إبقاء على ما فيها من المدة، وهذا دليل على أن الإدغام يسلب المدة^(٣)، وقد مضى. فإن سألت: لم جاز الإدغام في (عدو وليد) مع أن الإدغام فيه يسلب مدة الأولى؟.

أجبت: الإدغام هناك أوجب، لأن المتماثلين في كلمة واحدة وترك المدة لأوجب الإدغامين، لا يدل تركه لغير أوجبهما.

(١) ساقط من (أ) موجودة في الفصل.

(٢ - ٢) ساقط من (أ).

(٣) في (أ): «تسلب الإدغام».

قال جازرُ الله: «ويدغم فيها مثلها والواو نحو «طيا» والنون نحو (من يعلم)».

قال المُشْرَحُ: الواو والياء إذا اجتمعا وسبق أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء، [وفي الكتاب: وسألت الخليل عن سُويرِ وبُويِعِ ما منعهم أن يقلبوا الواو ياء] (١)؟ فقال هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل ولثلا يؤدي إلى ليس وزن بوزن (٢).

قال جازرُ الله: «(فصل) والضاد لا تدغم إلا في مثلها نحو: [اقبض ضعفها] (٣)».

قال المُشْرَحُ: لثلا يذهب ما فيها من الطول والتفشي.
قال جازرُ الله: «وأما ما رواه أبو شعيب السُّوسي (٣) عن اليَزِيدِي أن أبا عمرو بن العلاء كان يدغمه في الشين في قوله تعالى (٤): ﴿لَبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ فما برئت من عيب رواية أبي شعيب».

قال المُشْرَحُ: حجة أبو عمرو أن الضاد وإن كان فيها طول وتفش ففي الشين مدة وتفش (٥) أيضاً فاستويا (٥)، وهاهنا بحث وهو أن الحرفين من الكلمتين متى اجتمعا وما قبل الأول منها ساكن (٦) ليس بحرف مد ولين كقوله عز وجل (٧): ﴿شَهْرَ رَمَضَانَ﴾ و(العلم من بعد ما) فالخليل وسيبويه وأصحابهما

(١) ساقط من (أ).

(٢) سر الصناعة: ٧٣٥/٢.

(٣) هو صالح بن زياد بن عبد الله السوسي الرقي: (١٧٣ - ٢٦١ هـ) روى عن اليزيدي عن أبي عمرو.

أخباره في: غاية النهاية ٣٣٢/١.

(٤) سورة النور: آية: ٦٢.

(٥ - ٥) ساقط من (أ).

(٦) في (أ).

(٧) سورة البقرة: آية: ١٨٥.

لا يميزون فيه الإدغام، لأنه إما أن يبقى ما قبل الحرف المدغم على سكونه، أو تنقل إليه حركة ما بعده وكلاهما غير جائز. أما إبقاء الحرف المدغم على سكونه فلأنه يلزم التقاء الساكنين لا في حده، وأما نقل حركة ما بعده إليه فإنه مما يوجب تغيير الكلام للعارض، لأنه تغيير نفس الكلمة للإدغام العارض بين الكلمتين، والكوفيون يميزون فيه الإدغام على الوجهين على الالتقاء، لأن اللسان يرتفع بالحرف المشدد دفعه وهو في اللفظ متحرك فكأنه خرج من ساكن إلى متحرك، وهو مذهب أبي عمرو ويقرأ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ و﴿عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾^(١) ونحو ذلك بالإدغام ليسلم الحرف المدغم الرفع والخفض، ويترك في جميع القرآن ما قبله على سكونه، وعلى الثقل، وكان سيويه وأصحابه يحملون ذلك منه على الإخفاء. ابن السراج: وكل ما يجوز أن تدغمه ولا تدغمه فلك الإخفاء، قالوا: لأنه كان يخفي حركة الحرف فيخف بعض الخفة ويشبه الإدغام وليس بإدغام.

قال جارُّ الله: «ويدغم فيها ما يدغم في الشين إلا الجيم كقولك (حط ضمانك) و(زد ضحكاً) و(شدت ظفائرها) و(احفظ ضأنك) و(لم يلبث ضارباً) و(الضاحك)».

قال المُشَرِّحُ: وأما أنه لا يدغم فيا الجيم فلأن الجيم والشين أختان، والشين لا تدغم في الضاد فكذلك الجيم. وأما إدغام الضاد في الضاد فلأن الضاد والطاء من مخرج واحد بدليل أنها من الحروف المطبقة. وأما إدغام اللام فيها فهي هو ذا يأتي في الفصل الثاني.

[٢٠٥/أ] قال جارُّ الله: «(فصلٌ): واللام إن كانت المعرفة فهي لازم / إدغامها في مثلها وفي الطاء، والثاء، والذال، والطاء والذال، والثاء، والصاد، والسين

(١) سورة الذاريات: آية: ٤٤.

والزاي، والسين، والضاد والنون، والراء. وإن كانت غيرها نحو لام (هل) و (بل) فإدغامها فيها جائز».

قال المُشَرِّحُ: لام المعرفة يدغم في ثلاثة عشر حرفاً فلا يجوز فيها^(١) إلا الإدغام لكثرة لام المعرفة في الكلام، وكثرة موافقها لهذه الحروف إذ اللام من طرف اللسان، و^(٢) هذه الحروف أحد عشر حرفاً منها [حرف] من طرف اللسان وحرفان مخالطان طرف اللسان أما المخالطان فالسين ثم الضاد، لأن الضاد قد استطلت حتى بمخرج الطاء، واللام فيها بمنزلة الجزء من الكلمة، ولذلك لا يمنع الاسم إعرابه الذي كان فيه قبل دخوله عليه، ومن ثم لا يوقف على اللام دون ما دخل عليه. وإن كانت غير لام المعرفة فالإدغام فيها غير لازم.

قال جارُّ الله: «ويتفاوت جَوَازُه إلى حسن، وهو إدغامها في الراء، كقولك: (هل رأيت) وإلى قبيح، وهو إدغامها في النون كقولك: (هل نخرج)، وإلى وسط وهو إدغامها في البواقي، وقرئ^(٣): ﴿هُتُوبُ الْكُفَّارِ﴾».

قال المُشَرِّحُ: إنما كان إدغام اللام في الراء حسناً كقولك: ﴿هل رأيت﴾ لأن الراء أقرب الحروف إلى اللام، وإدغام اللام في النون أقبح من جميع هذه الحروف، ولذلك لا تدعم أخت اللام وهي الراء في النون.

فإن سألت: الراء فيه تكرير ولا كذلك اللام فلذلك إدغامه فيه؟.

(١) في (أ).

(٢) بعده في (أ): «أما المخالطان... وهذه الحروف» اشتبهت على الناسخ في العبارة التي تليها.

(٣) سورة المطففين: آية: ٣٦.

ينظر: الكتاب: ٤١٧/٢، والأصول لابن السراج: ٤٢١/٣، والقراءة في السبعة: ٦٧٦، والكشاف: ٢٣٣/٤، والبحر المحيط: ٤٤٣/٨.

«أجبت: الراء وإن كان فيه تكرير ففي اللام سعة مخرج وزيادة مسلك^(١)، وقد أدغم أبو عمرو الراء في اللام إلا أنها أدغمت في النون كما تدغم النون فيها.

قال جاز الله: «وأنشد سيبويه^(٢)»:

فَذَرْدًا وَلَكِنْ هُتَعِينُ مُتَيْمًا عَلَى ضَوْءِ بَرْقِ آخِرِ اللَّيْلِ نَاصِبِ
وَأَنْشُد:

تَقُولُ إِذَا أَهَلَكْتُ مَالًا لِلذَّةِ فَكَيْهَةٌ هَلْشِيءٌ بِكَفَيْكَ لَائِقُ»

قال المُشْرَحُ: في البيت الأول أدغم اللام في التاء، وإليه استند قراءة أبي عمرو^(٣): ﴿بَثُورُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾. وفي البيت الثاني: أدغم اللام في الشين، (ناصب) أي: ذو نصب.

البيت الثاني: لطريف العنبري اللائق واللازق: متقاربان، وبعده^(٤):

(١ - ١) ساقط من (أ).

(٢) الكتاب: ٤١٧/٢. والبيت لمزاحم العقيلي في شعره: ٩٧ مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة ١٩٧٦/١/٢٢ م. ولم يخرج تخريجاً كافياً.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ١٦، المنخل: ٢٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤١/١٠، ١٤٢.

وينظر: شرح أبيات الكتاب: ٤٤٢/٢، وسر صناعة الإعراب: ٣٤٨/١.

قال ابن المستوفي: «قال أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، أنشده سيبويه لمزاحم العقيلي، ولم يذكره أبو سعيد السيرافي في شرحه، وناصب: ذو نصب، كقولهم: لابن وتامر، على من جعله من أنصبة السهم أي: أتعبه...» ونقل كلام الخوارزمي وغيره.

(٣) سورة الأعلى: آية: ١٦، وينظر: الكتاب: ٤١٧/٢، والأصول: ٤٢١/٣، وسر صناعة الإعراب: ٤٣٨/١.

(٤) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ١٦: «البيت الثاني لطريف بن تميم العنزي، وكذا أنشده أبو تمام في الحماسة القبائلية له، وأنشد أبو تمام معه البيتين الآخرين. وأنشده السيرافي لطريف بن ربيعة العنبري».

وفي نسخة إثبات المحصل تقديم وتأخير في الأوراق بقية النص، ص ٢٥٣.

فقلتُ لها إنَّ المَلَامَةَ نَفَعها قَليلٌ وَلَيْسَتْ تُسْتَطاعُ الخَلَاتِقُ
يقول: إن ملامتي نفعها قليلٌ، لأنها لا تقبل.
قال جارُ اللّٰه: «ولا تدغم فيها إلا مثلها والنون كقولك: من لك،
وإدغام الراء فيها لحن».

قال المُشَرِّحُ: يريد لا يدغم في اللام إلا مثلها، والنون كما تدغم اللام
في النون.

(١) قال جارُ اللّٰه: وإدغام الراء [فيها] لحن».

قال المُشَرِّحُ: حتى لا يذهب ما فيها من فضيلة التكرير» (١).

قال جارُ اللّٰه: «(فصلٌ): والراء لا تدغم إلا في مثلها كقوله
تعالى (٢): ﴿واذكر ربك﴾ وتدغم فيها اللام والنون كقوله تعالى (٣): ﴿كيف
فعل ربك﴾ و﴿وإذ تأذن ربك﴾ (٤)».

قال المُشَرِّحُ: اللام قريبة من الراء، ولا كذلك النون.

قال جارُ اللّٰه: «(فصلٌ): والنون تدغم في حروف (يرملون) كقولك:
من يقول، ومن راشد، ومن محمد، ومن لك، ومن واقد ومن نكرم».

قال المُشَرِّحُ: إنما جاز إدغامها في هذه الحروف لأن لها قرابة من كل
واحد منها بوجه أما الراء واللام فلقرب المخرج لأن مخرجيهما من طرف

= أربك أقوامٌ تغطُّ وطابهم عراض الشمال إذ سقاؤك خافق
سيكفيك من مالي قلائص أربع وأجمالنا يلحقننا بالخرائق
وطريف بن تميم يقول عنه ياقوت الحموي في معجم البلدان (مبايض) ج ٥/٥١: (فارس
بني تميم)، ومع هذا فإن أخباره في الكتب قليلة جداً.

(١ - ١) ساقط من (أ).

(٢) سورة الكهف: آية: ٢٤.

(٣) سورة الفيل: آية: ١.

(٤) سورة الأعراف: آية: ١٦٧.

اللسان. وأما الميم فلكونه وكون النون مجهورين مشتركين في الغنة، وأما الواو فلأنها من مخرج الميم وأما الياء فلأنها من جنس الواو، وأنها تدغم فيها، وأنها مثلها من حروف المد واللين. قال سيويوه: ولئن الياء تقرب من الراء، وهي من مخرج النون، والدليل على ذلك أن الألتغ يجعل الراء ياء لقربها.

قال جَارُ اللَّهِ: «وإدغامها على ضربين: إدغام بغنة، وبغير غنة».

قال المُشْرَحُ: تدغم النون على ضربين، بغنة إلا في الميم لأن الميم غنة، وبغير غنة. وجه إدغامها بغير غنة: أنها إذا أدغمت في هذه الحروف [٢٠٥/ب] فقد صارت من جنسها، ولأن ترك الغنة أخف، وجه إدغامها بغنة أن الغنة / فضيلة فيها فلا يجوز إهدارها ولهذا كان الأقيس في المطبقة تبقية الإطباق.

قال جَارُ اللَّهِ: «ولها أربع أحوال:

أحدها: الإدغام مع هذه الحروف.

والثانية: البيان مع الهمكة، والهاء والحاء والعين والغين والحاء كقولك: من أجلك، ومن هاني، ومن عندك، ومن حملك، ومن غير، ومن خاتك، إلا في لغة قوم أخفوها مع الغين والحاء فقالوا: منخل ومنغل.

والثالثة: القلب إلى الميم قبل [الياء كقولك]: شمباء وعمبر.

والرابعة: الإخفاء مع سائر الحروف، وهي خمسة عشر حرفاً كقولك: من جابر، ومن كفر، ومن قبلج وما أشبه ذلك. قال أبو عثمان: وبيانها مع حروف الفم لحن».

قال المُشْرَحُ: النون الساكنة لها أربع أحوال: إدغامها مع هذه الحروف وبيانها مع الحلقية، قال سيويوه: وذلك أن هذه الستة تباعدت عن مخرج النون فلم تخف هاهنا كما لا يدغم في هذه المواضع، وكما أن حروف اللسان لا تدغم في حروف الحلق، وإخفاؤها مع سائر الحروف، وهي

خمسة عشر حرفاً لكونها مع النون في المرتبة الوسطى وقلبا إلى الميم قبل الباء في نحو شمباء وعمبر، وإنما أبدلت فيه من النون الميم لطلب التعديل بينها وبين الباء، وذلك الميم مواخية للنون بالغنة، والباء بالمخرج فتوسطت بينهما لذلك فاللفظ بها بالميم عند البصريين والكتاب بالنون. قال الكوفيون: النون في العنبر ونحوها مخفاة عند الباء كما هي عند التاء والثاء وغيرهما مما يخفى عنده في اللفظ والخط جميعاً وأما (منخل) و(منغل) فقد مضيا في هذا الصنف.

قال جارُّ الله: «(فصل): والطاء والذال والتاء والظاء والذال والثاء ستها يدغم بعضها في بعض، [وفي الضاد والزاي والسين].»

قال المُشَرِّحُ^(١): أبو سعيد السِّيرافي: وهذه الستة الأحرف الطاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء كل ما جاز أن يدغم فيه واحدة منهن جاز أن يدغم في البواقي ويجوز إدغامهن في أمثالهن ويجوز إدغام بعضهن في الشين والضاد والجيم والصاد والزاي والشين وإنما جاز ذلك في هذه الأحرف الستة لأن أصل الإدغام لحروف اللسان والفم، ولكن حروف الفم من طرف اللسان وطلب الخفة فيما كان أكثر أولى.

قال جارُّ الله: «وهذه لا تدغم في تلك إلا أن بعضها يدغم في بعض.»

قال المُشَرِّحُ: أعلم أن في الحروف حرفاً لا تدغم فيما قاربها ويدغم ما قاربها فيها، وهي الحروف التي لها فضل ومزية على ما قاربها بزيادة الصوت، ولا يدغم الأفضل في الأنقص، لما في ذلك من الإجحاف به، ويدغم الأنقص في الأفضل، لأنه يخرج إلى الحرف الأقوى وهي خمسة

(١) في (ب).

أحرفٍ عند البصريين، الشين والضاد والراء والفاء والميم، وزاد بعضهم فيها حروف الصفير الصاد والزاي والسين والشين لا تدغم فيما قاربها لما فيها من التفشي والضاد لا تدغم فيما قاربها لما فيها من الاستطالة، والراء لا تدغم فيما قاربها لما فيها من التكرير، والفاء لا تدغم فيما قاربها لما فيها من النفتح الذي هو بمنزلة التفشي، وحروف الصفير لا تدغم^(١) في غيرها لما فيها من زيادة الصوت بالصفير الذي فيها، فهن أئدى في المسموع مما قاربها. والميم لا تدغم فيها قاربها لما فيها من اجتماع شيتين: الغنة التي فيها، وأنها كحروف الصفير لأنها أئدى في المسموع.

قال جار الله: «والأفيس في المطبقة إذا ادغمت تبقية الإطباق كقراءة أبي عمرو^(٢): ﴿فَرَطْتُ فِي جَنْبٍ﴾».

قال المُشْرَحُ: نظير هذه المسألة تبقية الغنة عند الإدغام وإسقاطها، أما التبقية فإبقاء على فضيلتي الغنة والإطباق. وأما الإسقاط فلتسهيل وصحة الإدغام.

قال جار الله: «(فصل): والفاء لا تدغم إلا في مثلها كقوله تعالى^(٣): ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ﴾».

قال المُشْرَحُ: إنما لا تدغم الفاء إلا في مثلها لئلا يسلبها الإدغام ما فيها من فضيلة النفتح. / [٢٠٦/أ]

قال جار الله: «وقرىء^(٤): ﴿نَخِيفُ بِهِمْ﴾ بإدغامها في الباء وهو ضعيفٌ تفرد به الكسائي».

(١) ساقط من (ب).

(٢) سورة الزمر: آية: ٥٦.

(٣) سورة البقرة: آية: ٢١٣.

(٤) سورة سبأ: آية: ٩.

وقراءة الكسائي في البحر المحيط: ٢٦١/٧.

قال المُشَرِّحُ: إدغام الفاء في الباء لا يجوزُ، وإن جاء إدغام الباء في الفاء، وذلك أن الفاء من باطنِ الشِّفة السفلى وأطراف الثَّنابا العليا وانحدر الصوت به إلى الفم حتى اتصلت بمخرجِ الباءِ ومن ثم جاء مثل الجذث والجدف، والمغائر والمعافير فتعاقبتا على الحرف للمقاربة التي بينهما فلما اتصلت بمخرج الباء صارت بمنزلة حرف من ذلك الموضع فكما أن ذلك^(١) الحرف الذي اتصل به الفاء لا يدغم في الباء كذلك الفاء لا تدغم في الباء، ونظير هذه المسألة حذو القذة بالقذة أن الضاد لما استطال مخرجها متجاوز صوتها مخرج اللام حتى اتصل الصوت بها لمخرج الطاء والذال والتاء نزلت الضاد بمنزلة حرف من ذلك المخرج حتى أدغم هذه الحروف في الضاد ما يدغم ما هو من مخرجه، ولا تدغم الضاد في شيء منها حتى لا يسلبها الإدغام ما فيها من الاستطالة. كذلك الفاء لما اتصل بها الصوت بمخرج الياء نزلت الفاء منزلة الحرف من ذلك المخرج فكما لا تدغم التاء في الياء، كذلك الفاء لا تدغم فيها حتى لا يسلبها الإدغام فضيلة النَّفخ، ولهذا قالوا بأن التاء والطاء والذال والضاد والتاء والذال تدغم في حروف الصفير ولم يدغم شيء من حروف الصفير في هذه الستة لثلاث يسلبها الإدغام فضيلة الصفير كذلك الباء أدغمت في الميم نحو: اصحب مطراً، ولم تدغم هي في الباء نحو: اضمم بكرةً، وذلك لثلاث يسلبها الإدغام فضيلة الغنة وكذلك الرء لا تدغم في اللام نحو اختر ليلةً، وإن كانت اللام قد أدغمت في الرء نحو اسعل رجه، لثلاث يسلبها الإدغام فضيلة التكرير.

وأما حجة الكسائي في هذه المسألة فقد ذكرتها في كتابي الموسوم بـ(السببكية) في شرح المفصل، وهي الشرح الأوسط وأما (المجمرة) في شرحه أيضاً فأصغر من (السببكية)^(٢).

(١) في (أ).

(٢) تنظر المقدمة.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): والباء تدغم في مثلها، قرأ أبو عمرو^(١): ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ وفي الفاء والميم نحو^(٢): ﴿أَذْهَبَ فَمَنْ﴾ و﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٣) ولا يدغم فيها إلا مثلها».

قال المُشْرَحُ: وهذا لأنه لما يبعثك ويعذب تدغم الميم المنقلبة من النون في الباء كانت الميم الأصلية أولى بأن لا تدغم فيها، وأن في الميم والفاء فضيلتي الغنة والنفح فلا يجوز إدغامها فيها. وأما قراءة أبي عمرو^(٤): ﴿أَنَا أَعْلَمُ بِمَا﴾ بذهاب حركة الميم فذاك إخفاء لا إدغام.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): والميم لا تدغم إلا في مثلها، قال الله تعالى^(٥): ﴿فَتَلَقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ﴾ وتدغم فيها النون والياء».

قال المُشْرَحُ: إما أنها لا تدغم إلا في مثلها فللابقاء على ما فيها من خصلتي الغنة والشبه بالصفير، وإما أنه يدغم فيها النون والياء فلا حرار الخصلتين.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلٌ): و(افتعل) إذا كان بعد تائهاً مثلها جاز فيه البيان والإدغام».

قال المُشْرَحُ: العرب تختلف في إدغام تاء (افتعل) فمن أبا الإدغام كره أن يزيل البناء الذي دخلت له التاء فيزول المعنى وذهب إلى [أن] التاء غير لازمة وأنها ليست مثل راء احمررت وهذا لأنه يجوز أن يقع بعد تاء افتعل كل حرف من حروف المعجم ومنهم من أدغم لما كان الحرفان في كلمة واحدة ومضى على القياس.

(١) سورة البقرة: آية: ٢٠.

(٢) سورة الإسراء: آية: ٦٣.

(٣) سورة البقرة: آية: ٢٨٤، والمائدة: آية: ١٨.

(٤) سورة الممتحنة: آية: ١.

(٥) سورة البقرة: آية: ٣٧.

قال جَارُ اللَّهِ: «والإدغام سبيله أن تسكن التاء الأولى وتدغم في الثانية وتنقل حركتها إلى الفاء فيستغني بالحركة عن همزة الوصل فيقال: قتلوا - بالفتح - ومنهم من يحذف الحركة وينقلها، فيلتقي ساكنان فتحرك الفاء بالكسر، فيقال: قتلوا فمن فتح قال: يقتلون، ومقتلون بفتح الفاء. ومن كسر قال: يقتلون ومقتلون بكسرها».

قال المُشْرَحُ: الوجه الأول: حذف الحركة من الحرف المدغم وإلغاؤه على الساكن قبله، قال الشيخ أبو علي الفارسي: وهذا أحسن الوجوه بدليل قولهم: رد وقر وعض فألقوا حركة العين على / الساكن.

والوجه الثاني: حذف الحركة أيضاً، إلا أنها لم تلق على الساكن لما ألقيت في الوجه الأول وجعلت بمنزلة قولهم: مسنا السماء فلما لم تلق الحركة على ما قبلها التقى ساكنان فحرك الحرف الذي قبل المدغم.

قال جَارُ اللَّهِ: «ويجوز: مقتلون - بالضم - اتباعاً للميم لما حكى عن بعضهم: ﴿مُرْدُفِين﴾^(١)».

قال المُشْرَحُ: ابنُ السَّرَاجِ^(٢): وهذا أقلُّ اللُّغَاتِ. ونحوه: متنن بضم التاء في متنن. وهو منحدر من الحنك.

قال جَارُ اللَّهِ: «وتقلب مع تسعة أحرف إذا كن قبلها مع الطاء والظاء والصاد والضاد طاء، ومع الدال والذال والزاي دالاً، ومع التاء والسين تاء وسيناً».

(١) سورة الأنفال: آية: ٩.

وفي الكتاب: ٤١٠/٢، «حدثني الخليل وهارون أن ناساً يقولون: ﴿مُرْدُفِين﴾ يريدون: مرتدفين أتبعوا الضمة الضمة».

وينظر: الأصول: ٤٠٩/٣.

(٢) الأصول: ٤٠٩/٣، وهو كلام سيويه.

قال المُشَرِّحُ: أمَّا قلب التاء طاء مع الطاء فللهرب من التقاء المتقاربين إلى الإدغام لا سيما وأحدهما مستعل، والآخر مستفل فإن طالت لم تنقلب الطاء تاء للهرب من التقاء المتقاربين إلى الإدغام.

فإن سألت: لم تنقلب الطاء تاء للهرب من التقاء المتقاربين إلى الإدغام؟

أجبت: لأن التقاء المتقاربين لم يكن حين التكلم بالطاء وحين وقع الالتقاء وقع التكلم بالطاء فمست الضرورة إلى قلب التاء طاء، وأما مع أحد^(١) هذه الثلاثة المطبقة فلأن الطاء أخت الذال مخرجاً، وجنس الثلاثة إطباقاً فتوسطت بينهما، وكذلك قلبها مع الدال والذال والزاي دالاً. أمَّا قلبها مع الدال فظاهر. وأما قلبها مع الذال فلأن التاء أخت الذال فقلبتا إليها فبعد ذلك لنا طريقان: إن شئنا قلنا الذال إلى الدال مخافة أن يعثور الحرف الواحد قلبان، وإن شئنا قلنا الدال إلى الذال مخافة أن يبدل مخرج الحرف بعد إمضائه. وأما قلبها مع الزاي فلأن التاء حرف مهموس خفي، والزاي حرف مجهور له صفير فقلب الثاني إلى الدال لأن الدال مجهور غير خفي، وكذلك قلبها مع التاء والسين تاء وسيناً وهذا لما بين التاء والتاء والسين من الجوار.

قال جارُّ الله: «وأما مع الطاء فتدغم ليس إلا كقولك اطلب واطعنوا ومع الطاء تبين وتدغم بقلب الطاء طاء والطاء طاء كقولك: اظلم واطلم، واطلم ورويت الثلاثة في بيت زهير:

* وَيُظْلَمُ أحياناً فَيَظْلِمُ *

قال المُشَرِّحُ: أما الإدغام مع الطاء فلأنه إذا قلبت التاء طاء لم يكن إلا الإدغام، وأما البيان والإدغام مع الطاء فلأنه إذا قلبت التاء طاء فيما أن لا

(١) ساقط من (ب).

ينصرف فيه بعد ذلك فيكون: اظلم وإما أن تقلب الطاء إلى الظاء هرباً من أن يكون القلب على حرف واحد، وهو أكثر اللغات ومنهم من يكره أن يدغم الأصلي في الزائد فتقول: اظلم. وفي بيت زهير لغة رابعة وهي^(١) (يَنْظَلِمُ) بالنون يقال: اظلمته فانظلم، أي: احتمل الظلم. أول البيت^(٢):

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلُهُ عَفْواً وَيُظَلِّمُ أَحْيَاناً فَيَنْظَلِمُ
قوله: يُظَلِّمُ، أي: يسأل فوق طاقته.

قال جَارُ اللَّهِ: «ومع الضاد تبين وتدغم بقلب الطاء صاداً كقولك: مصطبر ومصبر، واصطفي واصطلى، واصف واصلى وقرىء^(٣): ﴿أن يُصْلِحَا﴾ ولا يجوز مطبر».

قال المُشَرِّحُ: إنما لا يجوز ذلك لثلاث سبب الإدغام الضاد ما فيها من الصفير.

قال جَارُ اللَّهِ: «وتقلب مع الدال والذال والزي دالاً فمع الدال والذال يدغم كقولك ادان واذكر واذكر، وحكى أبو عمرو عنهم: اذكر وهو مذكر، قال الشاعر^(٤):

(١) في (ب).

(٢) شرح ديوان زهير: ١٥٢.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل ٢٥٤، والمنخل: ٢٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤٩/١٠.

وينظر: الكتاب: ٤٢١/٢، والمنصف: ٣٢٩/٢، والخصائص: ١٤١/٢، وشرح شواهد الشافية: ٤٩٣.

(٣) لعله يقصد الآية: ١٢٨ من سورة النساء: ﴿فلا جناح عليهما أن يصلحا﴾ وهي قراءة عاصم والجحدري في المحتسب: ٢٠١/١.

وفي النسختين والمفصل و(خ) وشرح ابن يعيش (إلا أن يصلحا) و«إلا» ليست موجودة في الآية وتصحيحها هذا عن نسخة الصغاني رحمه الله.

(٤) في المنخل: ٢٢٤: «قال أبو حكاك»، ولم ينسبه ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٢٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٥٠/١٠.

وينظر: سر صناعة الإعراب: ١٨٧، والممتع: ٣٥٨، والمقرب: ٥٢٣.

تُنْحِي عَلَى الشُّوكِ جُرَازاً مُقْضَبَا
وَالهَرَمَ تُذْرِيهِ أَذْرَاءَ عَجَبَا

قال المُشْرَحُ: الهرمُ: ضربٌ من الحمض، وبغيرِ هارمٍ للذي يرعاه،
وإبل هوارم ويقال: «أَذَلُّ مِنْ هَرَمَةٍ».

قال جارُ الله: «ومع الزاي تبين، وتدغم ت قلب الدال إلى الزاي
كقولك: ازدان وازان».

قال المُشْرَحُ: لا يجوز هاهنا قلب الزاي إلى الدال، ولا الإدغام لثلاث
[٢٠٧/١] يذهب ما في الزاي من / الصغير، ولذلك لا يجوز اذرع وادرع.

قال جارُ الله: «ومع التاء تدغم ليس إلا، ت قلب كل واحدة منهما إلى
صاحبتهما فتقول: مرثد ومترد، ومنه: آثار وآثار».

قال المُشْرَحُ: أما أن تدغم في التاء الثانية وهو الأصل، أو على
العكس ولا يجوز البيان هاهنا، لما بين التاء والتاء من القرابة القريبة، ولذلك
ترى طائفة من الفرس يقلبون التاء تاء أينما وقعت.

فإن سألت: فما تقول في (اذكر) فإنه قد جاء في البيان والإدغام مع
القرابة القريبة، ولذلك ت قلب تلك الطائفة بين الفرس الذال دالاً أينما
وقعت؟.

أجبت: أينما أجزت ترك الإدغام في (اذكر) هرباً من الإجحاف
بالكلمة^(١) بثلاث إعلالات بخلاف آثار وآثار فإنه لا يلزم بالإدغام فيه ثلاث
إعلالات.

قال جارُ الله: «ومع السين تبين وتدغم ب قلب التاء إليها كقولك مستمع
ومسمع».

(١) في (أ).

قال المُشَرِّحُ: جاز قلب التاء إلى السين هاهنا لما بينهما من الجوار، ولم يجز إدغام السين في التاء لثلاثي يذهب الصفير الذي في السين.
قال جارُّ اللِّه: «وقد شبهوا تاء الضمير بتاء الافتعال فقالوا: خبط، قال:

* وفي كلِّ حيٍّ قدَّ خَبَطْتُ بِنِعْمَةٍ *

وفزد وحصط عينه، وعد ونقد، يريدون: حبطت، وفزت وحصن، وعدت ونقدت، قال سيويوه: أغرب اللغتين أجودهما أن لا تقلب».

قال المُشَرِّحُ: يريد كما قلبوا تاء الافتعال طاء في نحو (١) اطعن، وذالاً في نحو اذرع فكذلك هذه الأمثلة يعني خبطت لكل حي بنعمة وأنعمت عليهم فكنت كمن^١ خبط لهم الشجرة، ألا ترى إلى قوله:

* له وَرَقَ السَّائِلِينَ رَطِيبٌ *

تمامه (٢):

* وحقَّ لشأسٍ من نَدَاكَ ذُنُوبٌ *

شأس: هو أخو علقمة بن عبدة. مدح بهذه القصيدة الحارث بن أبي شمر الغساني وكان شأس عنده أسيراً.

(١ - ١) في (ب).

(٢) البيت لعلقمة (الفحل) بن عبدة التميمي في ديوانه:

من قصيدته المشهورة التي مطلعها:

* طحا بك قلب في الحسان طروب *

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٢٥٥ والمنخل: ٢٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٥١/١٠.

وينظر: الكتاب: ٤٢٣/٢، وشرحه للسيرافي: ٥٦٤/٦، وشرح شواهد: ٤٠٠/٢، والأصول لابن السراج: ٢٧٢/٣ والتمام: ١٢٣، والمنصف: ٣٣٢/٢، وأمالي ابن الشجري: ١٨١/٢.

قال جَارُ اللَّهِ: «(قال سيبويه^١): وإذا كانت التاء متحركة وما بعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن إدغام يريد: استطعم واستضعف واستدرك، لأن الأول متحرك والثاني ساكن فلا سبيل إلى الإدغام. واستدان واستضاء واستطال بتلك المنزلة لأن فاءها في نية السكون».

قال المُشَرِّحُ: لأن أصلها استدين واستضوأ واستطول.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلُ): وأدغموا تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها فقالوا: طيروا وازينوا واثقلوا واداروا مجتلبين همزة الوصل للسكون الواقع بالإدغام ولم يدغموا نحو تذكرون، لأن لا يجمعوا بين حذف التاء، وإدغام الثانية».

قال المُشَرِّحُ: لعل هذا الإدغام والهمزة يفيد الفعل مزيد مبالغة.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلُ): ومن الإدغام الشاذ قولهم: ست أصله سدس فأبدلوا السين تاء، وأدغموا فيها الدال ومنه (ود) في لغة بني تميم، وأصلها وتد وهي الحجازية الجيدة، ومثله عدان في عتدان، وقال بعضهم عتد وعتيد فراراً من هذا».

قال المُشَرِّحُ: العتدان: مكسر عتود، وقد مضى.

قال جَارُ اللَّهِ: «(فصلُ): وقد عدلوا في بعض ملاقي المثليين والمتقاربين لإعواز الإدغام إلى الحذف، فقالوا في ظللت ومسست وأحسست: ظللت ومست وأحست، قال:

* أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شُؤْسُ *

قال المُشَرِّحُ: في التنزيل: ﴿ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾.

فإن سألت: المحذوف في هذه الأمثلة العين أو اللام؟.

أجبت: قال ابن جنبي: إن المحذوف هو الأول، وذلك أنهم شبهوا

(١-١) في (أ).

المضعف بالمعتل العين، فكما قالوا: لست قالوا: ظلت ومست وأحست.

فإن سألت: فكيف لم يكن المحذوف في: ﴿وَلَا تُضَارِ وَالِدَةَ﴾^(١) بسكون الراء وتخفيفها هو الأول؟.

أجبتُ: لم يكن، هاهنا الشبه بمعتل العين، لأن حرف العلة بعد الألف في هذا المقام يسلم من الاعتلال والحذف وذلك نحو عاود وبايع، والثانية أضعف وبتكريرها وقع الاستثقال فقلنا بأنها هي المحذوفة. هذه رواية أبي عبيدة في / هذا البيت، والرؤية المعروفة (حَسِينٌ بِهِ) بإبدال السين ياء. [٢٠٧/ب] والبيت لأبي زبيد وصدر البيت^(٢):

خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينٌ بِهِ.....

وهو أقرب إلى القياس.

قال جازر الله: «وقول بعض العرب: استخذ فلان أرضاً لسيبويه فيه

مذهبان:

أحدهما: أن يكون أصله: (استتخذ) فتحذف التاء الثانية.

والثاني: أن يكون (اتخذ) فيبدل السين مكان التاء الأولى ومنه قولهم:

تستطيع بحذف التاء [الثانية]».

قال المُشَرِّحُ: تحذف التاء الثانية كما حذفت الأولى من تقاه يتقيه،

وهو نظير ظلت وأحست.

(١) سورة البقرة: آية: ٢٣٣.

(٢) ديوان أبي زبيد: ٩٦.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٢٥٥، والمنخل: ٢٢٥، وشرح المفصل لابن

يعيش: ١٥٤/١٠.

وينظر: مجاز القرآن: ٢٨/٢، ١٣٧، والمقتضب: ٢٤٥/١ والجمل: ٣٨١،

والخصائص: ٤٣٨/٢، والمنصف: ٨٤/٣، والمحاسب: ١٢٣/١، ٢٦٩، ٦٧/٢، وأمالى

ابن الشجري: ٩٧/١، ٣٨٨.

والثاني: أن يكون (اتخذ) فتبدل السين مكان التاء الأولى إذ كل واحد من التاء والسين حرف مهموس ولذلك أبدل التاء من السين في (ست) و(تستطيع) مما حذف منه أحد المتقاربين.

قال جارُّ الله: «وقولهم: (يستيع) إن شئت قلت: حذف الطاء وتركت تاء الاستفعال، وإن شئت قلت: حذف التاء المزيدة أبدلت التاء مكان الطاء».

قال المُشَرِّحُ: يحتمل أن يكون المحذوف هو الطاء، والمتروك تاء الاستفعال كما كان المحذوف في المسألة المتقدمة. وأن يكون المحذوف تاء الاستفعال، وكانت التاء فيه مبدلة عن الطاء، ونحوه فسطاط في فسطاط بدليل أنهم قالوا: فساطيط، ولما يقولوا فساطيط.

قال جارُّ الله: «وقالوا: بلعنبر وبلعجلان في بني العنبر وبني العجلان».

قال المُشَرِّحُ: إنما حذف النون في (بلعنبر) و(بلعجلان) لأن النون واللام متقاربان ولذلك قالوا: (لعلي) في (لعلني) و(أني) في (أنني) فحذفوا النون عند اللامين كما حذفوا النون عند التنوين.

قال جارُّ الله: «وعلماء بنو فلان، أي: على الماء، قال^(١)»:

(١) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٢٥٧: «هو من أبيات أنا ذاكرها رواها محمد بن يزيد المبرد لقطري بن الفجاءة المازني، وقال المدائني هي لصالح بن عبد الله العيشمي وقال خالد بن حداث: بل قائلها عمرو القنا. وقال وهب بن جرير عن أبيه: إن حبيب بن سليم قائله...» أورد الأبيات التي رواها المبرد في الكامل: ١٢٢٦. ثم قال ابن المستوفي بعد أن أورد الأبيات.

«أم حكيم هذه كانت مع الخوارج من أشجع الناس وأجملهم وجهاً وأحسنهم بدينه تمسكاً، كانت تحمل على الناس وترتجز:

أَحْمَلُ رَأْساً قَدْ سَئِمْتُ حَمَلَهُ
وَقَدْ مَلَّتْ دَهْنَهُ وَغَسَلَهُ

غَدَاةَ طَفَّتْ عَلَمَاءَ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ وَعَاجَتْ صُدُورُ الْحَيْلِ شَطَرَ تَمِيمٍ»
قال المُشَرِّحُ: حذف إحدى اللامين هاهنا، والواجب أن يكون هذا
المثال عند قوله: (ظلت) و(ست).

قال جارُ اللّهِ: - رحمه الله - «وإذا كانوا ممن يحذفون مع إمكان
الإدغام في (يتسع) و(يتقي) فهم مع عدم إمكانه أحذف».

قال المُشَرِّحُ: - هدى الله سعيه - هذا التخفيف لا يطرد، إنما جاء في
(اتجه) و(اتسع) و(اتقى)، قال أوس بن حجر^(١):

تَقَاكَ بِكَعْبٍ وَاحِدٍ وَتَلِدُهُ إِذَا مَا هُزَّ بِالْكَفِّ يَعْسِلُ
وقال خَفَافٌ بِنُ نُدْبَةَ^(٢):

جَلَاهَا الصَّيْقَلُونَ فَأَحْلَصُوهَا خِفَافاً كُلُّهَا يُتَقَى بِإِثْرِ

وقال خدّاش بن زهير^(٣):

تَقُوهُ أَيُّهَا الْفَتِيَانِ إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْحُدُودَا
واللّهُ أعلم

* * * *

= أَلَا فَتَى يَحْمِلُ عَنِي ثِقْلَهُ

وأورد ابن المستوفي روايات مختلفة للأبيات وقصتها.

توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخل: ٢٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٥٤/١٠.

وتخريجه في شعر الخوارج ص ١٧٤، وشرح شواهد الشافية. ونقل عن الأغاني ما يصح

نص ابن المستوفي السالف الذكر.

(١) ديوانه: ٩٦.

(٢) شعره (شعراء إسلاميون): ٤٧٥ برواية (يفري بيت).

(٣) ديوانه: ٤١.

قال مولانا الإمام العالم الكبير المتقن المحقق مجد الملة والدين،
حجة الإسلام والمسلمين، صدر الأفاضل والعلماء العالمين علم الأعلام
حكم ملوك الكلام، علامة العالم، صاحب علمي المعاني والبيان متع الله
المسلمين بطول بقائه، وأدام أنوار الإسلام بأشعة روايته انتهى (تخمير
المفصل) بيد منشئه القاسم بن الحسين الخوارزمي ضحوة يوم الأحد السابع
عشر من شعبان الواقع في سنة إحدى عشرة وستمائة هجرية، والحمد لله
على جزيل نواله والصلاة على نبيه محمد وآله [وسلم تسليماً] (١).

وافق الفراغ من تعليقه عشية الثلاثاء الرابع من شهر صفر من سنة ست
وعشرين وستمائة نفع الله به معلقه وأمده بالإسعاد فيما يرومه من التحصيل
ووقفه وفتح له أبواب ما رمزه الشيخ في مفصله وأغلقه بمنه وكرمه.

(١) جاء في نسخة (ب): «فرغ من زبرة مالكة العبد الفقير إلى الله تعالى الراجي مغفرته وثوابه
محمد بن علي بن محمد الصيفي الحميري ضحوة يوم الخميس لليلتين خلتا من شهر ربيع
الأول سنة ست وثمانين وستمائة. وذلك بالمشهد المقدس في حصن ظفار حرسه الله بقاء
الصالحين، والكاتب يستغفر الله العظيم من الزيادة والنقصان ويسأله المغفرة والرضوان له
ولجميع المسلمين أنه على ذلك قدير بالإجابة جدير، والحمد لله وحده وصلواته على محمد
وآله الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً.

فَهَارِيسُ لِكِتَابِ

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرس الأحاديث والآثار .
- ٣ - فهرس الأمثال .
- ٤ - فهرس مأثور كلام العرب وأمثلة النحويين .
- ٥ - فهرس الشعراء .
- ٦ - فهرس أنصاف الأبيات .
- ٧ - فهرس الرجز .
- ٨ - فهرس الأعلام .
- ٩ - فهرس الشعراء .
- ١٠ - فهرس القبائل .
- ١١ - فهرس الكتب المذكورة في المتن .
- ١٢ - فهرس المواضع والأماكن .
- ١٣ - فهرس المصادر والمراجع .

١ - فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
(الفاتحة)		
﴿ الحمد لله ﴾	١	٤ / ٢٩٢ ، ٢٩٧ ، ٤٢١
﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ ... ﴾	٥	٤ / ٤٢١
﴿ إِهْدِنَا الصِّرَاطَ ... ﴾	٦	١ / ١١١ ، ٤ / ٣٧١
﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾	٧	٢ / ١٧ ، ٤ / ٢٤٣
﴿ ... وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (قراءة)	٧	٤ / ٢٩٥
(البقرة)		
﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾	٦	١ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٣٥٩
﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ ﴾	٧	٤ / ٣٠٧
﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ ﴾	١٠	٢ / ٣٤٥
﴿ إِنَّا مَعَكُمْ أَوْ ﴾ (قراءة)	١٤	١ / ١٥١
﴿ اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ ﴾	١٦	٤ / ٢٩٣
﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾	١٧	٢ / ١٩٨
﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾	٢٠	٤ / ٤٧٢
﴿ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ﴾	٢١	٤ / ٧٢

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٣٣٥ / ٤	٣٣	﴿ أَنبِئْهُمْ ﴾
٢٧٣ / ٤	٣٣	﴿ أَنبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ﴾ (قراءة)
٤١٣ / ١	٣٥	﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾
٤٧٢ / ٤	٣٧	﴿ فَتَلَقَىٰ آدَمَ ﴾
٢٣٤ / ٣	٤٢	﴿ وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾
١٥٥ / ٢	٤٥	﴿ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ ﴾
٧٧ / ٤	٥٨	﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً ﴾
٥١٥ / ١	٦٢	﴿ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾
٢٤٨ ، ٢٢ / ٢	٦٨	﴿ عَوَانَ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾
٢٠٦ / ٢	٧٠	﴿ ادْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ﴾
٣١٠ ، ٣٠٩ / ٣	٧١	﴿ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾
٣٠٣ / ٤	٧٤	﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ ﴾
٤٢٢ / ٤	٧٨	﴿ إِلَّا أَمَانِي ﴾
١٣٢ / ٣	٨٣	﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾
٣١٧ / ٣	٩٠	﴿ بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ ﴾
٤٣٦ ، ٤٣٥ / ١	٩١	﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾
١٢٨ / ٣ ، ٢٩ / ٢	٩٦	﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ ﴾
١٤٠ / ٤	١٠٠	﴿ أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا ﴾
٤٠٢ / ٤	١٠٣	﴿ لَمْثُوبَةٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾
٤٠٣ / ٤	١٢٥	﴿ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾
٣٤٩ / ٣	١٢٦	﴿ فَأَمْتَعُهُ قَلِيلًا ﴾
٢٧٦ ، ٢٧٤ ، ٧٦ / ٣	١٢٨	﴿ أَرِنَا مَنَاسِكَتَنَا ﴾

رقمها	الجزء والصفحة	الآية
١٣٠	١٢٢ / ٣	﴿ سَفِيهَةٌ نَفْسُهُ ﴾
١٣٣	٧٢ / ٢	﴿ وَاللَّهُ آبَائِكُمْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ﴾
١٣٧ ، ١٣٨	١٣٩	﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾
٣٠٨ ، ٣٠٩ / ١	٣٠٩	﴿ وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ . . . ﴾
٢٨٧ / ٤		﴿ قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا ﴾
١٤٤	٢٠٦ / ٤	﴿ قَبْلَةَ تَرْضَاهَا ﴾
١٧٧	١٢٧ / ٤	﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا ﴾
١٧٨	١٨٠ / ٤	﴿ الْقَتْلَى الْحُرِّ بِالْحُرِّ ﴾
١٨٥	٤٦٣ ، ٤٦٤ / ٤	﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾
١٨٦	١٧٠ / ٤	﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ﴾
١٨٩	٧٢ / ٤	﴿ اتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾
١٩٥	١٧ / ٤	﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾
١٩٧	٥١٥ / ١	﴿ لَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ ﴾
٢٠٣	٨٩ / ٤	﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ . . . ﴾
٢٠٧	٢٠٢ / ٤	﴿ مَرَضَاتِ اللَّهِ ﴾
٢١٣	٤٧٠ / ٤	﴿ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ ﴾
٢١٤	٨٧ / ٤	﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾
٢١٤	٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ / ٣	﴿ وَرَزَّلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾
٢١٦	٣٠١ / ٣ ، ٣٠٣ / ٤	﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾
٢١٩	٢٢٥ / ٢	﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾
٢٢١	٢٥٧ / ١	﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾
٢٢٣	٢٨٨ / ٢	﴿ فَاتُوا حَرَّتْكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ ... ﴾	٢٣٢	١٠٨ / ٤
﴿ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ ﴾	٢٣٣	١٢٨ / ٤
﴿ لَا تُضَارُّ ﴾	٢٣٣	٣٦٣ / ٤
﴿ وَلَا تُضَارُّ ﴾ (قراءة)	٢٣٣	٤٧٩ / ٤
﴿ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي ﴾ (قراءة)	٢٣٧	٤٢٠ / ٤
﴿ وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ ﴾	٢٣٧	٣٢٨ ، ٢٨٨ / ٤
﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾	٢٤٥	٢٣٢ / ٣
﴿ التَّابُوتُ ﴾	٢٤٨	٣٦٢ / ٤
﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ ﴾	٢٥٤	٥١٥ ، ٥١٤ / ١
﴿ الْحَيِّ الْقَيَّامِ ﴾ (قراءة)	٢٥٥	١٧٥ / ٣
﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾	٢٥٥	٤٥٩ / ٤
﴿ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ ﴾	٢٥٨	٤٧ / ٤
﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾	٢٥٩	٣٣٧ / ٤
﴿ أَوْلَمْ تُؤْمِنِ قَالِ بَلَىٰ ﴾	٢٦٠	١٠٠ / ٤
﴿ فَنِعْمًا هِيَ وَإِنْ تَخَفُوهَا ... ﴾	٢٧١	٢١١ ، ٢٠٣ / ٢
		٣١٦ ، ٢٥٢ / ٣
﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٍ ... ﴾	٢٧٢	٥٩ / ٢
﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ... ﴾	٢٧٤	٢٧٧ ، ٢٧٦ / ١
﴿ كَالَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾	٢٧٥	٣٩٧ / ١
﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ ﴾	٢٧٥	٣٨٤ / ٢
﴿ الذَّيْتِيمِ ﴾ (قراءة)	٢٨٣	٢٦٥ / ٤

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٤٥٥ / ٤	٢٨٤	﴿ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ﴾
٤٧٢ / ٤	٢٨٤	﴿ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾

(آلِ عِمْرَانَ)

٢٨١ / ٣	٢٠	﴿ وَجَعَلَكُم مَّلُوكًا ﴾
٣٠٣ / ٤	٦٢	﴿ لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾
٤٧٧ / ١	٦٢	﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ ﴾
٩٥ / ٤	٦٦	﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ ﴾
٤٥٣ / ٤	٧٢	﴿ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ ﴾
٣٩٨ / ٤	٧٥	﴿ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾
٤٦٠ / ٤	٨٥	﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ ﴾
٢٤٣ ، ٢٤٢ / ٤	١١٠	﴿ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ ﴾
٢٥٢ / ٣	١١١	﴿ وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُؤَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ . . . ﴾
١١٧ ، ١١٥ / ٤	١٥٩	﴿ فِيمَا رَحِمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾
١٦٢ / ٢	١٨٠	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ﴾
٤٥٩ / ٤	١٨٥	﴿ فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ ﴾

(النِّسَاءِ)

١٢٩ / ٢	١	﴿ وَالْأَرْحَامَ ﴾
١١ / ٤	٢	﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾
٢٨٨ / ٤	٣	﴿ مَثْنَى ﴾
١٠٨ / ٤	٣	﴿ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ لَا تَعُولُوا ﴾
١١٩ / ٤	٦	﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبُوهُ فَلَأَمَّهُ الثَّلَاثُ ﴾	١١	٤٦٠ / ١
﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ... ﴾	١١	٤٦٠ / ١
﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾	١٧	٢٨٩ / ٣
﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ		
كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾	٢٤	٣٠٨ / ١
﴿ أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾	٦٦	٢٩٦ ، ٢٩٢ / ٤
﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾	٦٦	٤٦٣ / ١
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ﴾	٦٦	١٥١ / ٤
﴿ وَحَسَنَ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا ﴾	٦٩	٣٢١ / ٣
﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾	٧٣	٢٢١ / ٣
﴿ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ ﴾	٧٧	٣٤٩ / ٣
﴿ أَيِنَّمَا تَكُونُونَ ﴾	٧٨	٢٠٨ / ٢
﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾	٧٩	٤٢٥ / ٤
﴿ لَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ ﴾	٨٣	١٦٩ / ٤
﴿ أَوْ جَاوَوْكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾	٩٠	٤٤٠ / ١
﴿ أَوْلِيَّكَ جَعَلْنَا لَكُمْ ﴾	٩١	١٠٨ / ٤
﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ... ﴾	٩٥	٤٧٢ / ١
﴿ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾	١٠١	٣٢١ / ٢
﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾	١٢٣	٤٢٢ / ٤
﴿ وَأَنْ يُصْلِحَا ﴾	١٢٨	٤٧٥ / ٤
﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ ﴾	١٣٧	١١٧ ، ١١٦ / ٤

رقمها	الجزء والصفحة	الآية
١٤٠	١ / ٥١٤ ، ٤ / ٦٢	﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ... ﴾
١٥٥	٤ / ١١٥	﴿ فِيمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾
١٦٢	٤ / ٦٨	﴿ لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ ﴾
١٦٣	٢ / ٣٦٠	﴿ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾
١٦٦	٤ / ١٨	﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾
١٧١	١ / ١٤٥ ، ٣٨١	﴿ انْتَهُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾
١٧٦	٤ / ١٥١	﴿ إِنَّ أَمْرًا هَلَكَ ﴾

(المائدة)

٦	٤ / ٢٤٣	﴿ إِذَا قُمْتُمْ ﴾
١٨	٤ / ٤٧٢	﴿ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾
١٩	٤ / ١١٨ ، ١١٩	﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ﴾
٢٤	٢ / ١٢٧	﴿ إِذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾
٣٨	٢ / ٣٢٩	﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾
٣٨	٢ / ٣٢٩	﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا ﴾ (قراءة)

﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ

وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ... ﴾

﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ ﴾

﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا... ﴾

﴿ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾

﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ ﴾	٩١	١٠٩ / ٣
﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ ﴾	١١٧	١٦٢ / ٢
﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	١١٩	١٣٩ ، ٤٧ ، ٤٦ / ٢

(الأنعام)

﴿ وهو الله ﴾	٣	١٧٠ / ٤
﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ﴾	٢٧	٧١ / ٤
﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا ﴾	٢٨	٤٠٥ / ٢
﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ ﴾	٣٣	٣٤٧ / ٣
﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ ... السَّاعَةُ ... ﴾		
بل إياه تدعون ﴿	٤٢ ، ٤١	٢٤٦ / ١
﴿ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾	٥٧	٩٠ / ٤ ، ٥٢٢ / ١
﴿ إِلَى الْهُدَى أَتَيْنَا ﴾	٧١	٢٦٥ / ٤
﴿ رَأَى كَوْكَبًا ﴾	٧٦	٢٠٥ ، ٢٠٤ / ٤
﴿ الْيَسَعَ ﴾	٨٦	١٩٥ / ١
﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ ... ﴾	١٠٩	٦٧ / ٤
﴿ وَنَذَرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ ﴾	١١٠	٢٥٢ / ٣ ، ٤٤٠ / ١
﴿ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾	١٢٣	١٢٨ / ٣
﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾	١٣٧	٥٢ / ٢ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦ / ١
﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾	١٤٨	٩٠ / ٤
﴿ قُلْ هَلُمْ شُهَدَاءُكُمْ ﴾	١٥٠	٢٩٤ / ٤ ، ٢٣٤ / ٢
﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾	١٥٤	١٩٦ / ٢

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ وَإِنْ كُنَّا مِنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ ﴾	١٥٦	١٧٣ / ٤ / ٥٧
﴿ دِينًا قِيمًا ﴾	١٦١	٣٩٨ / ٤
﴿ مَحْيَايَ وَمَمَاتِي ﴾	١٦٢	٢٨٨ / ٤ / ٦٧ / ٢
﴿ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ ﴾	١٦٤	٧٥ / ٣

(الأعراف)

﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾	٤	٧٩ / ٤ ، ٣١٢ / ٢ ، ٥٣ / ١
﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾	١٢	١١٦ / ٤
﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ ﴾	١٧	٢٩٠ / ٤
﴿ وَطَفِيقًا يُخَصِّفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾	٢٢	٣١١ / ٣
﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةَ ﴾	٣٠	٣٨٦ / ١
﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ ﴾	٣٣	٣٧ / ٤
﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا ﴾	٣٤	٣٤ / ٤
﴿ أَنْ تِلْكَمُ الْجَنَّةُ ﴾	٤٣	١٠٨ / ٤
﴿ أُورِثُوهَا ﴾	٤٣	٢٤٢ / ٤
﴿ قَالُوا نَعَمْ ﴾	٤٤	١٠٣ / ٤
﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ ﴾	٤٤	٢٣٣ / ٤
﴿ هَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُونَ لَنَا ﴾	٥٣	٢٢١ / ٣
﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾	٥٦	٣٩٤ ، ٣٦١ / ٢
﴿ لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾	٧٥	١١٩ / ٢
﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾	١٠٢	٥٧ / ٤
﴿ مَهْمَا تَأْتَيْنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا ﴾	١٣٢	٢٠٧ / ٢

رقمها	الجزء والصفحة	الآية
١٤٣	٤ / ٤٦٠	﴿ فَلَمَّا أَفَاقَ ﴾
١٤٣	١ / ٣٥٤	﴿ قَالَ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾
١٤٩	٣ / ٢٥٤	﴿ إِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾
١٥٥	٤ / ١٢١	﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ ﴾
١٥٥	١ / ٥٢٢	﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتِكَ ﴾
١٦٠	٣ / ٥٥	﴿ اثْنَا عَشَرَ ﴾
١٦١	٤ / ٧٧	﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾
١٦٧	٤ / ٤٦٧	﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ ﴾
١٧٧	٣ / ٣١٥ ، ٣٢٠ ، ٣٢١	﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾
١٨٦	٣ / ٢٤٧	﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾
١٩٣	١ / ٢٦٤	﴿ سِوَاءَ عَلَيْهِمْ أَدْعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾

(الأنفال)

٩	٤ / ٤٧٣	﴿ مُرْدِفِينَ ﴾
٣٢	٢ / ١٦٢	﴿ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقِّ... ﴾
٣٥	٤ / ١٣٧	﴿ مُكَاءً وَتَصَلِيَةً ﴾
٤٣	٤ / ٦٨	﴿ وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ ﴾
٤٣	٤ / ٦٨	﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾
٥٧	٢ / ٢٠٨	﴿ فِيمَا تَخَفْتُمْهُمْ ﴾
٧٤	١ / ٤٨٥	﴿ وَالَّذِينَ آوَأُ وَنَصَرُوا ﴾

(التوبة)

٦	١ / ٢٤٨ ، ٣ / ٢٤٦ ، ٤ / ١٥٢	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾
---	--------------------------------	--

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٢٨٣ / ٤	١٢	﴿ أَيْمَةَ الْكُفْرِ ﴾
٤٣٦ / ١	٢٥	﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾
/ ٣	٣٠	﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ ﴾
٦١ / ٣	٤٠	﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ ﴾
١٠٨ / ٤	٤١	﴿ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾
٢٨٨ / ٤	٤٢	﴿ لَوْ اسْتَطَعْنَا ﴾
٢٦٥ / ٤	٤٩	﴿ يَقُولُوا ذَنْ لِي ﴾ (قراءة)
٤٥ / ٤	٥٤	﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ ﴾
٦١ / ٣	٦١	﴿ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾
١٩٨ / ٢	٦٩	﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾
١٠٤ / ٣	٨٧	﴿ رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ ﴾
	٩٧	﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا ﴾
	٩٩	﴿ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾
١٦٦ / ٢	١١٧	﴿ كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ ﴾
١٢٥ / ٤	١١٨	﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾
١١٥ / ٤	١٢٤	﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةً ﴾

(يونس)

١٨٥ / ٢	٣	﴿ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾
١٢٣ ، ٦١ / ٤	١٠	﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ ﴾
٢١١ / ٢	٤٢	﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾
١٤٠ / ٤	٥١	﴿ أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾
١٦٤ / ٤	٥٣	﴿ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ ﴾

رقمها	الجزء والصفحة	الآية
٥٨	٢٥٩ / ٣	﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَّحُوا ﴾
٧١	٤٠٩ / ١	﴿ فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾
٧٨	١٨٤ / ٣	﴿ وَتَكُونُ لَكُمْا الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ ﴾
٨٩	١٨٥ / ٤	﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾

(هود)

١	٢٨٠ / ٢	﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾
٩	١٥٥ / ٢	﴿ إِنَّهُ لِيُوسُفُ ﴾
١٢	١١٦ / ٣	﴿ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾
١٥	١٤٥ / ٤	﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾
١٧	١٤٠ / ٤	﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْهُ ﴾
٢٨	٢٤٢ / ٤ ، ١٥٢ / ٢	﴿ أَنْزَلْنَاهُمْ هَا ﴾
٤٣	٤٦٢ ، ٣٩٦ ، ١٩٧ / ١	﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رُحِمَ ﴾
٤٧	٢٥٤ / ٣	﴿ إِنْ لَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾
٧٢	٤٢٦ / ١	﴿ وَهَذَا بَعْطِي شَيْخًا ﴾
٨٠	١٦٩ / ٤	﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ ﴾
٨١	٤٦٤ / ١	﴿ إِلَّا أَمْرًا تَكُ ﴾
٨١	٤٦٤ / ١	﴿ فَاسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾
١١١	٥٧ / ٤	﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُوفِينَهِمْ ﴾

(يوسف)

٣	٥٧ / ٤	﴿ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴾
٨	١٧٢ / ٤	﴿ لِيُوسُفَ وَأَخِيهِ أَحَبُّ ﴾

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذُّنْبُ ﴾	١٢	١٤٥ / ١
﴿ فَصَبِرْ جَمِيلٌ ﴾	٨٣ ، ١٨	٢٧٠ / ١
﴿ يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا ﴾	٢٩	٣٥٤ / ١
﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾	٣١	٥٢١ / ١
﴿ وَقَالَتْ اخْرُجِ ﴾	٣١	٢٩٢ ، ٢٩١ / ٤
﴿ فَذَالِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِنِي فِيهِ ﴾	٣٢	١٠٨ / ٤ ، ١٨١ / ٢
﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ ﴾	٣٥	٢٤٤ / ١
﴿ ذَلِكُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي ﴾	٣٧	١٠٨ / ٤ ، ١٨٥ / ٢
﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾	٥١	٣٣ / ٤
﴿ أَنَا أَخُوكَ ﴾	٦٩	٤٧ / ٤
﴿ وَلَنْ أُبْرِحَ الْأَرْضَ ﴾	٨٠	٨٩ / ٤ ، ٢٢١ / ٣
﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾	٨٢	٥٤ / ٢ ، ١٤٥ / ١
﴿ إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَا . . . ﴾	٨٣ ، ٨٢	٥٦ ، ٥٥ / ٢
﴿ تَاللَّهِ تَفْتَنُوا تَذَكَّرُ يُوسُفُ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا ﴾	٨٥	٢٩٦ / ٣
﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ ﴾ (قراءة)	٩٠	٤٢٦ / ٤
﴿ إِعَاءِ أَخِيهِ ﴾ (قراءة)		٣٢٩ / ٤
(الرَّعْدُ)		
﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾	٧	٢٢٦ / ٤
﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾	٩	٤٣٩ ، ٢٣٢ / ٤
﴿ مِنْ وَالِي ﴾ (قراءة)	١١	٢٢٦ / ٤
﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ ﴾	٢٤	١٩٣ / ٢
﴿ وَلَوْ أَنْ قُرْآنًا سِيرَتْ بِهِ الْجِبَالُ . . . ﴾	٣٠	١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٥١ / ٤

رقمها	الجزء والصفحة	الآية
(إبراهيم)		
١٠	١١٩ ، ١٠ / ٤	﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾
٣١	٣٩٨ / ٤	﴿ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾
(الحجر)		
٣	٢٠٤ / ٢	﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾
٧	١٣٠ ، ١٢٩ / ٤	﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ ﴾
٣٠	٨٠ ، ٧٩ / ٢ ، ٤٧٦ / ١	﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾
٤٦ ، ٤٥	٢٩١ / ٤	﴿ عِيُونِنِ اذْخُلُوهَا ﴾ (قراءة)
٥٣	٣٧٩ / ٤	﴿ قَالُوا لَا تَوَجَلْ ﴾
٧٢	١٧٢ ، ٤٨ / ٤	﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ ﴾
(النحل)		
٨	٤١٩ / ١	﴿ وَالخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ ﴾
١٨	٤٨ / ٤	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾
٤٠	٢٨٨ / ٣	﴿ كَنْ فَيَكُونُ ﴾
٤٩	٢٨٧ / ٢	﴿ تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ ﴾
٥٣	٢٧٨ ، ٢٧٧ / ١	﴿ فَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾
٥٨	٢٩٣ / ٣	﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾
١٢٤	٤٢١ ، ١٨٩ ، ١٧٢ / ٤	﴿ إِنْ رَبُّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ﴾
١٢٦	٩٥ / ٣	﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا ﴾
(الإسراء)		
١٣	٢٠٦ / ٤	﴿ كِتَابًا يَلْقَاهُ ﴾

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ وَقَضَى رَبُّكَ ﴾	٢٣	٢٠٦ / ٤
﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾	٦٢	١٠٨ ، ١٠٧ / ٤
﴿ إِذْهَبْ فَمَنْ ﴾	٦٣	٤٧٢ / ٤
﴿ إِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلافَكَ ﴾	٧٦	١٥٧ / ٤
﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً ﴾	٧٩	٤٠٠ / ١
﴿ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾	١٠٠	١٥١ / ٤
﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾	١١٠	٢٣ / ٢
﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ﴾	١١١	٨٧ / ٤

(الكهف)

﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ ﴾	٥	٣٢٧ / ٣
﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ ﴾	١٨	١٠٩ / ٣
﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى ﴾	١٩	٣٠٣ / ٤
﴿ وَاذْكُرْ رَبَّكَ ﴾	٢٤	٤٦٧ / ٤
﴿ لَنَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾	٣٨	٤٧ / ٤
﴿ إِنْ تَرَبَّى أَنَا أَقْلُ ﴾	٣٩	١٦٤ ، ١٦٢ / ٢
﴿ لَا آتِيحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾	٦٠	٤٥٩ ، ٨٩ / ٤
﴿ أَتَوْنِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾	٩٦	٢٣٩ ، ٢٣٧ / ١
﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾	١٠٣	٣٦٦ / ٢
﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾	١١٠	٣٨ ، ٣٧ / ٤

(مريم)

﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾	٤	٤٤٨ ، ٤٤٧ / ١
-----------------------------------	---	---------------

الآية

رقمها الجزء والصفحة

٢٤٨ / ٣ ، ٣١٨ / ١	٦ ، ٥	﴿ فَهَبْ] لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثُنِي ﴾
١٠٩ ، ١٠٨ / ٤	٩	﴿ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ ﴾
١٦١ / ٤	٢١	﴿ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ ﴾
١٩٣ / ٤	٢٤	﴿ قَدْ جَعَلَ رِئْسَ تَحْتَسِرِ ﴾ (قراءة)
١٨٦ / ٤	٢٦	﴿ فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ ﴾
٢٥٣ / ١	٢٨	﴿ وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا ﴾
٤٦٣ / ١	٦٢	﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا ﴾
٢١٢ / ٣	٦٦	﴿ إِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾
١٨ / ٤ ، ٢١٨ ، ١٩٢ / ٢	٦٩	﴿ ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾

(طة)

١٢٨ / ٣	٧	﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾
٢٣١ ، ٢٣٠ / ٤	١٠	﴿ أَوْ أَجِدْ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾
٢١٥ / ٤ ، ٢٢٢ ، ٢٠٣ / ٢	١٨	﴿ وَمَا تِلْكَ بَيِّنَاتِكَ يَا مُوسَى ﴾
٤٦١ ، ٤٦٠ / ٤	٣٤ ، ٣٣	﴿ كِي نُسَبِّحُكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرُكَ كَثِيرًا ﴾
٣٤١ / ٢	٤٠	﴿ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا ﴾
٧٢ / ٤	٤٤	﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾
١٨١ / ٢	٦٣	﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاجِرَانِ ﴾
١٦ / ٤	٧١	﴿ لِأَصْلَبْنِكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾
٢٢١ / ٣	٨١	﴿ وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَجِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾
٧٩ / ٤	٨٢	﴿ وَإِنِّي لَعَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ ﴾
٦٤ / ٤	٨٩	﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعَ ﴾

رقمها	الجزء والصفحة	الآية
٩٦	٦٢ / ٢	﴿ فَبَقِصْتُ قَبِصَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾
١٢١	٢٠٦ / ٤	﴿ وَعَصَى آدَمَ ﴾
١٢٣	١٢٩ / ٤	﴿ فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾
١٣٢	٢٧٧ / ٤	﴿ وَأُمِرْ أَهْلَكَ ﴾

(الأنبياء)

٢٢	١٦٩ / ٤ ، ٤٧٣ / ١	﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾
٢٤	٢٢٧ / ٢	﴿ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾
		﴿ أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْإِهْتِنَاءِ . . . ﴾
٣٧ ، ٣٦	٢٤٦ / ١	قال بِلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾
٦٠	٢٣٠ / ٤	﴿ سَمِعْنَا فَتَى يَذُكُرُهُمْ ﴾
٧٣	٨٧ / ٣	﴿ إِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾
٧٩	٦٠ / ٢	﴿ وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾
٩٧	١٦٦ / ٢	﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ ﴾

(الحج)

٥	١٥٨ / ٤ ، ٣٣٧ / ٣	﴿ لَنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾
٢٩		﴿ وَلِيُوفُوا نَدْوَرَهُمْ ﴾
٢٩	١٧١ ، ١٧٠ / ٤	﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا ﴾
٣٠	١٠ / ٤	﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾
٣٥	١٠ / ٢	﴿ الْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾
٣٦	٤٦١ / ٤	﴿ وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾
٦٩	١٦٧ / ٢	﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾

الآية رقمها الجزء والصفحة

(المؤمنون)

٢٦ / ٤	١٨	﴿ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلِّ ﴾
٢٥٠ / ٢	٣٦	﴿ هِيَئَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾
٦٥ / ٤	٥٥	﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ ﴾

(النُّور)

٤٦٤ / ١	٦	﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾
٦١ / ٤	٩	﴿ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴾
١٣٠ / ٤	١٣	﴿ لَوْلَا جَاؤَا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾
٩١ / ٤	٢٢	﴿ إِلَّا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾
٦٤ / ٤	٢٥	﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴾
٢٤٥ ، ٢٤٤ / ١٣٧ ، ٣٦		﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا . . . رجال ﴾ (قراءة)
		﴿ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾
٣١٠ ، ٣٠٨ / ٣	٤٠	
٤٥٣ / ٤	٤٣	﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾
٢٨٩ / ٤	٥٢	﴿ يَتَّقَهُ ﴾
٤٦١ ، ٤٦٠ / ٤	٥٤	﴿ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾
٤٦٣ / ٤	٦٢	﴿ لَبِغْضِ شَانِهِمْ ﴾
٢٨ / ٤	٦٣	﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾

(الفرقان)

		﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنَّهُمْ لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ ﴾
٤٥ / ٤	٢٠	

الآية رقمها الجزء والصفحة

(الشعراء)

٣٣٣ / ٤	٢٠	﴿ فَعَلَّتْهَا إِذَا ﴾
٢٩٠ / ٤	٧٢	﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ ﴾
٦٤ / ٤	٨٢	﴿ وَالَّذِي أُطْمِعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي ﴾
٩١ / ٤	١٠٦	﴿ أَلَا تَتَّقُونَ ﴾
٢٠٦ / ٤	١١٤	﴿ وَمَا أَنَا بِطَارِدٍ ﴾
٥٧ / ٤	١٨٦	﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾
١٦٧ / ٢	١٩٧	﴿ أَوْلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ ﴾

(النمل)

٢٨٠ / ٢	٦	﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾
١٤٥ / ١	١٢	﴿ فِي تِسْعِ آيَاتٍ ﴾
٣٧١ / ١	٢٥	﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾ (قراءة)
١٢٦ / ٤	٥٦	﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾
٤٦٦ / ١	٧٢	﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾
		﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ
٣٠٧ / ١	٨٨	مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ ﴾

(القصص)

١١٥ / ٤	٢٨	﴿ أَيُّهَا الْأَجْلِينَ ﴾
٤١٠ / ٢	٢٩	﴿ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا ﴾
١٨٤ ، ١٨٣ / ٢	٣٢	﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ ﴾
٧٣ / ٤	٧٣	﴿ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾	٧٦	٤٣ / ٤
﴿ وَيَكَاَنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ ﴾	٨٢	٢٥٣ / ٢
﴿ اللَّهُ يَسْطُرُ الرُّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ﴾	٨٣	٣٩٦ / ١

(العنكبوت)

﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدَأُ ﴾ (قراءة)	١٩	٢٧٧ / ٤
﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا ﴾	٣٣	١١٤ / ٤
﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي . . . ﴾	٥٦	٣٤٩ / ١
﴿ لَهَايَ الْحَيَوَانَ ﴾	٦٤	١٧٠ / ٤

(الروم)

﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ ﴾	٣	٩١ ، ٩٠ / ٣
﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾	٤	٢٦٥ ، ٦٢ ، ٦١ / ٢
﴿ يَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ بِنَصْرٍ مَن يَشَاءُ . . . ﴾	٦	٣٠٨ / ١
﴿ مِنْ لَرَضٍ ﴾ (قراءة)	٢٥	٢٨٠ ، ٢٧٩ / ٤
﴿ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ . . . ﴾	٣٦	١٤٧ / ٤ ، ٢٧٩ / ٢
﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	٤٧	١٦٧ / ٢
﴿ وَلَئِن أَرْسَلْنَا رِيحًا . . . ﴾	٥١	١٦٨ ، ١٦٧ / ٤

(لقمان)

﴿ وَاعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾	١٩	٢٩٠ / ٤
-----------------------------	----	---------

(السجدة)

﴿ وَبَدَا خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴾ (قراءة)	٧	٢٧٧ / ٤
---	---	---------

الآية رقمها الجزء والصفحة

(الأحزاب)

٤٦١ / ٤	١٠	﴿ إِذْ جَاؤُكُمْ ﴾
٢٣٤ / ٢	١٨	﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾
١٢٠ / ٢	٢١	﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ... ﴾
٢١١ / ٢	٣١	﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مِنْكُمْ ﴾
٧٢ / ٤	٣٣	﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ ﴾

(سبأ)

٤٧٠ / ٤	٩	﴿ نَخِيفُ بِهِمْ ﴾
٤٩٩ ، ٣٣١ / ١	١٠	﴿ يَا جِبَالُ أَوَّيِّ مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾
٢٧٧ / ٤	١٤	﴿ مَنَسَاتِهِ ﴾ (قراءة)
٢٧٧ / ٤	١٥	﴿ وَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ ﴾ (قراءة)
١٦٩ / ٢	٣١	﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾
٤٠٤ ، ٤٠٣ / ١	٣٣	﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾
٥٢ / ٤	٤٨	﴿ قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَآمُ الْغُيُوبِ ﴾

(فاطر)

٢١٩ / ٤	٢	﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ ﴾
١١٩ ، ١١٨ / ٤	٣	﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ ﴾
٢٤٣ / ٤	١٥	﴿ وَأَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ ﴾

(يس)

٥٧ / ٤	٣٢	﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾
--------	----	---

٣٩٧ / ١	٣٥	﴿ وَمَا عَمِلْتَهُ أَيْدِيهِمْ ﴾
٣٥٨ / ٢	٦٧	﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَمَسَخْنَاهُمْ ﴾
١٠٠ / ٤	٨١	﴿ أَوْ لَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ... ﴾

(الصَّافَات)

١٠٧ / ٢	٤٨	﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عَيْنٌ ﴾
١٢٣ / ٤	١٠٤	﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾
١١١ / ٢	١٦٤	﴿ وَمَا مَنَّا إِلَّا لَهُ كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾

(ص)

٣٣٨ / ٤	٢ ، ١	﴿ ص ، وَالْقُرْآن ﴾
٥٢٥ ، ٥٢٤ / ١	٣	﴿ وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ ﴾
٣١٩ / ٣	١٧	﴿ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾
٢٩٦ / ٢	٢٤	﴿ وَخَرُّ رَاكِعًا ﴾
٩٠ / ٣	٢٤	﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجِكَ ﴾
/ ٢	٢٤	﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ ﴾
٢٩٢ ، ٢٩١ ، ١٨٠ / ٤	٤٢ ، ٤١	﴿ عَذَابِينَ ارْكُضْ ﴾ (قراءة)
٤٧٧ / ١	٦٥	﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾

(الزُّمَر)

١٦٢ / ٤	١٢	﴿ وَأَمَرْتُ أَنْ أُكُونَ ﴾
٣١٤ / ٣	٣٣	﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصُّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾
٤٧٠ / ٤	٥٦	﴿ فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾
١٠٠ / ٤	٥٨	﴿ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي ﴾

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي ﴾	٥٩	١٠٠ / ٤
﴿ حَقٌّ قَدْرِهِ ﴾	٦٧	٢٩٢ / ٢

(غافر - المؤمن -)

﴿ يَوْمَ التَّنَادِ ﴾	٣٢	٢٣٣ ، ٢٣٢ / ٤
﴿ فَاطَّلَعَ ﴾	٣٧	٧٣ / ٤
﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾	٤٠	١١٥ / ٤
﴿ خَزَنَةَ جَهَنَّمَ ﴾	٤٩	٤٦١ / ٤
﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ ﴾	٧١ ، ٧٠	٢٧٤ / ٢

(فَصَّلَتْ)

﴿ أَمَا تُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾	١٧	٣٨٨ / ١
﴿ لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾	٢٤	٩٠ / ٣
﴿ أَبَشِّرُوا بِالْجَنَّةِ ﴾	٣٠	٣٤٦ / ٣
﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ... ﴾	٤٢	٢٤٩ / ١
﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾	١٣٤	١١٧ ، ١١٦ / ٤

(الشُّورَى)

﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾	٤٣	٢٦٢ / ١
﴿ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾	٥٣ ، ٥٢	١٢٠ / ٢

(الرَّحْرِف)

﴿ أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتًا ﴾	١٦	٨١ / ٤
﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ ﴾	٣٢	٦١ ، ٦٠ / ٢

الآية

رقمها الجزء والصفحة

١١٩ / ٢	٣٣	﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ ﴾
١٨٦ / ٤	٤١	﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ ﴾
٣٤٩ / ١	٦٨	﴿ يَا عِبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾
١٦٤ / ٢	٧٦	﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا... ﴾
٣٦٨ / ١	٧٧	﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ ﴾

(الجاثية)

٢٦٣ / ١	٢١	﴿ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾
---------	----	---------------------------------------

(الأحقاف)

٢٥٤ / ٣ ، ٢٧٩ / ١	١٣	﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفَ... ﴾
٣٩٧ / ١	١٥	﴿ أَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾

(محمد) (القتال)

٣٠٤ / ١	٤	﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾
٢٣١ / ٢	٤	﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابِ ﴾
٤٦١ ، ٤٦٠ / ٤	١٦	﴿ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا ﴾
٢٨٤ / ٤	١٨	﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَطُهَا ﴾
١٦٩ / ٢	٢٢	﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾
٣١ / ٤	٣٨	﴿ وَمَنْ يَخْلُ فَإِنَّمَا يَخْلُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾
٢٥٢ / ٣	٣٨	﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا... ﴾

(الفتح)

٢٧٧ / ٣	١٢	﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾
---------	----	----------------------------------

الآية رقمها الجزء والصفحة

- ﴿ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلَمُونَ ﴾ ١٦ ٢٣٢ / ٣
 ﴿ أَخْرَجَ شَطْأَهُ ﴾ ٢٩ ٤٦١ / ٤

(الحُجَرَات)

- ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ ٥ ٢٤٦ / ٣ ، ٢٥٢ ، ٢٤٦ / ١
 ﴿ لَوْ يُبْطِئُكُمْ فِي كَثِيرٍ ﴾ ٧ ١٤٣ / ٤
 ﴿ أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا... ﴾ ١٢ ١٤٤ / ١
 ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا... ﴾ ١٣ ١٣٦ / ١

(ق)

- ﴿ مُرِينَ الَّذِي ﴾ (قراءة) ٢٦ ، ٢٥ ٢٩٣ / ٤
 ﴿ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾ ٣٠ ١١٩ ، ١١٨ / ٤
 ﴿ أَدْبَارَ النُّجُومِ ﴾ ٤٠ ٤٠٢ / ١

(الذَّارِيَات)

- ﴿ إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ ٢٣ ١١٥ / ٤ ، ١٣٨ / ٢
 ﴿ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ ﴾ ٣٠ ١٨٥ / ٢
 ﴿ فَنِعَمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ ٣٨ ٣١٩ / ٣
 ﴿ عَيْنِ أَمْرِ رَبِّهِمْ ﴾ ٤٤ ٤٦٤ / ٤

(النَّجْم)

- ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ ١ ٢٧٤ / ٢
 ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ ٢٨ ، ٢٣ ٥٢٢ / ١
 ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ... ﴾ ٢٦ ٣٠٨ ، ٣٠٦ / ٢

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾	٣٩	٦٥ / ٤
﴿ عَادَ لَوْلَى ﴾ (قراءة)	٥٠	٢٧٨ / ٤

(القمر)

﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عَيْونًا ﴾	١٢	٤٤٧ ، ٤٤٨ / ١
﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾	٢٠	٣٩٧ / ٢
﴿ مَسَّ سَقَرَ ﴾	٤٨	٣٦٨ / ٤

(الرَّحْمَن)

﴿ فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾ (قراءة)	٣٧	
﴿ وَلَا جَانٌ ﴾ (قراءة)	٣٩	٢٩٥ / ٤
﴿ وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾	٤٦	٤٥ / ٢

(الواقعة)

﴿ لَيْسَ لِرِوَقَتِهَا كاذِبَةٌ ﴾	٢	٨٠ / ٣
﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾	٧٠	١٦٩ / ٤
﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾	٧٥	١١٦ / ٤
﴿ فَلَوْلَا أَنْ كُنتُمْ ﴾	٨٦	١٢٩ / ٤

(الحديد)

﴿ لَتَلَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾	٢٩	١١٦ / ٤
---	----	---------

(المُجَادَلَة)

﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ﴾	٧	٦١ / ٣
﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾	١٩	٣٩٠ / ٤

الآية

رقمها الجزء والصفحة

(الحَٰشِر)

- ﴿ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ ٩ ٣٨ / ٢
 ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ ﴾ ١٢ ١٦٩ / ٤
 ﴿ لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾ ١٣ ١٧٢ / ٤

(الْمُتَحَنِّة)

- ﴿ أَنَا أَعْلَمُ ﴾ ١ ٤٧٢ / ٤
 ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ ﴾ ٩ ٣٧ / ٤

(الْجُمُعَة)

- ﴿ بَشَرٍ مِّثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بآيات ﴾ ٥ ٣٢٠ / ٣

(الْمُنَافِقُونَ)

- ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ... ﴾ ١ ٥٠ / ٤
 ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي ﴾ ١٠ ١٢٩ / ٤ ، ٢٥٢ / ٣

(التَّغَابُن)

- ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّ ﴾ ٧ ١٠٣ / ٤

(التَّحْرِيم)

- ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ٤ ٣٢٩ / ٢
 ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾ ١٧ ٣٩٣ / ٢

(الْقَلَم)

- ﴿ بِأَيْكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ ٦ ١٨ ، ١٧ / ٤ ، ٨١ ، ٨٠ / ٣

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ وَدُّوا لَوْ تَدْرُهُنَّ فَيُدْهِنُونَ ﴾	٩	٣ / ٢٣٩ ، ٤ / ١٥٢

(الحاقّة)

﴿ كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾	٧	٢ / ٣٩٧
﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾	١٣	٢ / ٨٨
﴿ هَاوِمٌ أَقْرَأُ كِتَابِيَةَ ﴾	١٩	١ / ٢٣٧
﴿ مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيهِ هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَةَ ﴾	٢٨ ، ٢٩	٤ / ١٩١

(المَعَارِج)

﴿ ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ ﴾	٣ ، ٤	٤ / ٤٦١
﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ ﴾	١١	٢ / ١٣٧

(نُوح)

﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾	١	١ /
﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾	١٦	١ / ٢٩٨

(الْجِن)

﴿ قُلْ أُوْحِي إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾	١	٤ / ١١٤
﴿ قَالُوا آمَنَّا ﴾	٢	٤ / ١١٤
﴿ إِنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ تَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ ﴾	٥	٤ / ٦٤
﴿ وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ ﴾	١٦	٤ / ٦١ ، ١١٤
﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدَاللَّهِ ﴾	١٩	٢ / ١٦٥

(الْمُرْسَلُ)

﴿ وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ تَبَيَّنًا ﴾	١٨	١ / ٢٩٨
-------------------------------------	----	---------

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٢٠٣ / ٢	٢٠	﴿ وما تَقَدَّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾

(المدثر)

١٦٤ / ٤	٣٢	﴿ كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴾
٤٢٦ / ١	٤٩	﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾

(القيامة)

١١٦ / ٤	١	﴿ لَا أَسْمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾
٦٤ / ٤	٣	﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾
٤٤٥ ، ٩٩ / ٤	٤	﴿ بَلَى قَادِرِينَ ﴾
٢٨٥ / ٢	٦	﴿ يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾
٦٥ / ٤	٢٥	﴿ تَنْظُرُ أَنْ يُفْعَلَ ﴾
٤٣٩ / ٤	٢٦	﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾
٨٦ / ٤	٣٠	﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾

(الدهر - الإنسان -)

٤٩٢ / ١	٣	﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾
٣٨٥ / ١	٣١	﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ﴾

(المرسلات)

٢٢١ / ٤	١١	﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْتَتِ ﴾
٣٧٤ / ٢	٣٣ ، ٣٢	﴿ تَرْمِي بِشَرِّهِ كَالْقَصْرِ كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صَفْرَى ﴾
١٣٥ ، ١٣٣ / ٢	٣٥	﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾

الآية رقمها الجزء والصفحة

(النَّبَأُ)

﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾ ٢٨ ٧٦ / ٣

(النَّازِعَاتُ)

﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ ٢٦ ٤٨ / ٤

(عَبَسَ)

﴿ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ ﴾ ١٩ ٢٤٤ / ٤

(التَّكْوِينُ)

﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ ٢٤ ٢٧٦ / ٣

(الْإِنْفِطَارُ)

﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ ﴾ ١٩ ١٣٩ / ٢

(المُطَفِّفِينَ)

﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ ﴾ ١٥ ١٦٤ / ٤

﴿ هُتُوبٌ ﴾ (قراءة) ٣٦ ٤٦٥ / ٤

(الْبُرُوجُ)

﴿ وَهُوَ الْعَرْشُ الرَّحْمَنِيُّ... ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ... ١٤، ١٥

﴿ فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴾ ١٦ ٢٧٦ / ١

(الطَّارِقُ)

﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ٤ ١٧٣ / ٤

الآية رقمها الجزء والصفحة

(الأعلى)

- ﴿ كلا إن الإنسان ليطغى ﴾ ٦ ١٦٣ / ٤
﴿ بتؤثرون الحياة الدنيا ﴾ (قراءة) ١٦ ٤٦٦ / ٤

(الغاشية)

- ﴿ إن إلينا إيابهم... ثم إن علينا حسابهم ﴾ ٢٦ ، ٢٥ ٢٨٤ / ١

(الفجر)

- ﴿ واللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ ﴾ ٤ ٢٣٢ / ٤
﴿ رَبِّي أَكْرَمَن ﴾ ١٥ ٢٤١ / ٤
﴿ ربي أهنئي ﴾ (قراءة) ١٦ ٢٤١ ، ١٦٣ / ٤
﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ ٢٢ ١٤٥ / ١

(البلد)

- ﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ ٧ ٦١ / ٤
﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ ١١ ٨٦ / ٤
﴿ أو إطعاماً في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً... ﴾ ١٥ ، ١٤ ٩٠ / ٣

(الشمس)

- ﴿ وَالشُّمُسِ وَضُحَاهَا ﴾ ١ ٢٣١ ، ٢١٣ / ٤
﴿ جَلَّاهَا ﴾ ٣ ٢٣١ ، ٢١٣ / ٤

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ يَغْشَاهَا ﴾	٤	٢٣١ ، ٢١٣ / ٤
﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾	٥	١٢٥ / ٤
(اللَّيْل)		
﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴾	٢ ، ١	٢٦١ / ٤ ، ٢٥٧ / ٢
(الضُّحَى)		
﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾	٥	٤٩ / ٤
﴿ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ وَوَجَدَكَ عَائِلًا ﴾	٦ ، ٥	٧٧ / ٢
(الْعَلَق)		
﴿ لَنَسْفَعَنَ بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ... ﴾	١٥ ، ١٢٠ / ٢١٦ ، ٤ ، ٢٤٦ ، ٣٣٣	
(الْعَادِيَات)		
﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾	١١	٥١ / ٤
(الْهُمَزَة)		
﴿ فِي عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ ﴾	٩	٣٧٥ / ٢
(الْفِيل)		
﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ ﴾ (قراءة)	١	٤٦٧ / ٤
(النَّصْر)		
﴿ اسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ ﴾	٣	١٥٥ / ٢

الآية

رقمها الجزء والصفحة

(المسد)

٣٦٠ / ١ ٣

﴿ وَأَمْرُهُمْ خَمْلَةُ الْحَطْبِ ﴾

(الإخلاص)

١٨٠ / ٤، ١٦٦، ١٦٥ / ٢ ١

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾

(الناس)

٦٨ / ٣ ٦، ١

﴿ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾

٢ - فهرس الأحاديث والآثار

- «أخشوشنو. .» (عمر بن الخطاب رضي الله عنه): ٣١٥ / ٤، ١٦٠ / ٣
- «ألا أخبركم بأحبكم إلي . . .»: ٢٩ / ٢
- «أما بعد بادىء بدء فأني أحمد الله» (زيد بن ثابت رضي الله عنه): ٣٠٠ / ٢
- «أمر رسول الله ﷺ أن تجعل الصدقة في الأفاض»: ٢٧٩ / ٢
- «إنَّ الجَفَاءَ والقَسْوَةَ في الفَدَائِدِ»: ١٦٥ / ١
- «إنَّ رسول الله ﷺ وقت لأهل العراق بطن العقيق»: ٦٣ / ٢
- «إنَّه أتى بأسير يردد فقال: أذفو»: ٢٧٦ / ٤
- «إنِّي أكرهُ أن أرى أحدكم سَبَهَلًا»: ١٩٧ / ٣
- «أوعدُّه معافر» (حديث معاذ): ٣٥ / ٣
- «إذا ذكر الصَّالِحُونَ فحيَّلاً بَعْمَر» (عائشة رضي الله عنها): ٢٣٦ / ٢
- «أعزم على كلِّ من أصاب شيئاً من أهلِ هذه الأرض إلا ردَّه» (أحدُ أمراءِ أبي بكر): ٤٨٤ / ١
- «أعضوه بهنِ أبيه . . .»: ٢٠٦ / ١
- «أفضل القراءة الحالَّ والمُرتحلَّ»: ٢٨٨ / ٤
- «بالإيواء والنُّصرة. .» (ابن عباس رضي الله عنه): ٤٨٥ / ١
- «بَقِينَا رسولَ الله ﷺ . . .»: ٣٤٥، ٣٤٤ / ٤
- «حموها الموتُ» (عمر رضي الله عنه): ١٠٤ / ١
- «سُبْحان ما سَبَّح الرَّعدُ بحمده»: ٢٠٦ / ٢
- «سبْحان ما سَخَّرَ كُن لنا»: ٢٠٦ / ٢

- سهلٌ دكداكٌ وسلّمٌ وأراكُ» (جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه): ٣٢٨ / ٤
- «عَرَفْتَنِي بِالْحِجَازِ وَأَنْكَرْتَنِي بِالْعِرَاقِ مَا عَدَا مَا بَدَأَ» (طلحة رضي الله عنه): ٦٦ / ٢
- «عليكم بالباءة فمن لم يستطع فعليه بالصوم . . .»: ١٥٩ / ٢
- «عليكم بالسنة المعدية»: (عمر رضي الله عنه) ١٦١ / ٣
- «عزمتُ عليك لَمَّا ضربتِ كاتبك سوطاً» (عمر رضي الله عنه): ٤٨٥ / ١
- «فأتى فرسٌ سابقاً له»: ١ / ١
- «قيل للنبي ﷺ في مسجد المدينة ألا تسقفه فقال: بلى عُرُشٌ كعُرُشِ موسى خَشَبَاتٌ وُثْمَامُ»: ١٧٢ / ١
- «كلُّ مُيسرٍ لما خُلِقَ له»: ١٣٢ / ١
- «كل ما أنهر الدم وأفرى فكلٌ ليس السنُّ والظفرُ فإنهما مدى الحبشة»: ٤٥٩ / ١
- «لا تقتلوا أولادكم سراً إنه ليدرك الفارس فيدعثره . . .»: ١٠٢ / ٤
- «لا يكن أحدكم إمعة» (ابن مسعود رضي الله عنه): ١٧٧ / ٣
- «لنأخذوا مصافكم»: ٢٥٩ / ٣
- «ليس من أمير أمصيام في أمسفر»: ١٥٨ / ١
- «ما أحدٌ من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء»: ٤٥٩ / ١
- «ما من أيامٍ أحبُّ إلى الله . . .»: ١٣٤ / ٣
- «قال معاوية: مَنْ أفصحُ الناسِ؟ فقال رجلٌ من جرّمٍ . . .»: ١٩٣ / ٤
- «مَنْ سَقَى صَبِيًّا لا يعقلُ خمراً . . .»: ٢٤٣ / ١
- «مَنْ يَظُلُّ أير أبيه يَنْتَطِقُ به (علي بن أبي طالب رضي الله عنه): ٢٠٦ / ١
- «النعمُ الإبل» (عمر بن الخطاب رضي الله عنه): ١٠٤ / ٤
- «هؤلاء أصحابي»: ٤٢١ / ٢
- «وجدتُ الناسَ أخبرَ تَقْلِهِ» (أبو الدرداء رضي الله عنه): ٩٢ / ٢
- «وَضَعُوا اللُّجَّ عَلَى قُفْيِ» (طلحة رضي الله عنه): ٦٥ / ٢

٣ - فهرس الأمثال

١٢٥ ، ١٢٤ / ٣	«أبل من حنيف الحناتم»
١٤٨ / ١	«أجدى من تفاريق العَصَا»
١٢٤ / ٣	«أحمق من هَبْتَقَة»
٤٣٩ / ٤	«أخرق من حَمَامَة»
٢٥٩ / ٢	«إِذَا وَقَفَ الْجِمَارُ عَلَى الرَّذْهَةِ فَلَا تَقُلْ لَهُ سَاءً»
٤٧٦ / ٤	«أذُلُّ من هَرْمَة»
١٧٠ / ١	«أَزْكَنُ من إِيَّاسٍ» القاضي
١٢٥ / ٣	«أزهي من ديك»
١٢٥ / ٣	«أشغلُّ من ذات النُّحَيْتِينَ»
١٦٩ / ٣	«أصنع من تنوط»
٥٦ / ٢	«أطبُّ من ابن جَذِيم»
٤١٩ / ٤	«أعطي القَوْسَ بَارِيهَا»
١١٣ / ٣	«أفرغ من حجَّام سَابَاط»
٤٩٣ / ١	«أفسد من الضُّبْع»
٢٩٢ / ٢	«أفعل هذا باديءَ باديء»
١٢٤ / ٣	«أفلس من ابن المُذَلِّق»
١٤٤ / ١	«أكلًا وذمًا»

٢٥٨ / ٢	«إِلَادِهِ فَلَادِهِ»
٢٥٢ / ١	«أَلَا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّه»
٤٩ / ٢	«إِنْ الشَّقِيَّ رَاكِبُ الْبِرَاجِمِ»
٢٩٥ / ٤	«إِنْ ذَهَبْتَ عَيْرَ فَعَيْرٍ فِي الرِّبَاطِ»
٢٤٤ / ٢	«بَاءَتْ هَذِهِ بِهَذِهِ»
١١٥ ، ١١٤ / ٤	«بَعِينٌ مَا أُرَيْتُكَ»
٣١٥ / ١	«بِفَيْكَ الْأَثْلُبُ»
٣١٥ / ١	«بِفَيْكَ الْحَجَرُ»
٣٩ / ٢	«تَأْبَى لَهُ ذَاكَ بِنَاتُ الْأُبَيِّ»
٤٣٤ / ١	«جَاؤُوا وَقَضُّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ»
٤٩١ / ١	«حَسْبُكَ مِنْ شَرِّ سَمَاعِهِ»
١٤٨ / ٣ ، ١٤١ / ١	«الْحَقُّ أَبْلَجُ وَالْبَاطِلُ لَجْلَجُ»
٣٨ / ٢	«خَيْرٌ مَا جَاءَتْ بِهِ الْعَصَا»
١٧٥ / ١	«دُونَ عُليَانَ خَرَطُ الْقَتَادِ»
٢٤٣ / ٢	«رُوغِي جَعَارٍ وَأَنْظُرِي أَيْنَ الْمَفْرَى»
٢٣١ ، ٢٣٠ / ٢	«سِرْعَانَ ذَا إِهَالِهِ»
٩١ / ٢	«شَرُّكَ مَا بَلَغَكَ الْمَحَلُّ»
١٤٤ / ١	«الشَّعِيرُ يَأْكُلُ وَيُذْمُ»
٣٠٣ ، ٣٠٢ / ٣	«عَسَى الْغَوِيرُ أَبُو سَأْ»
١٣ / ٣	«عِنْدَ جُهَيْنَةَ الْخَبِيرِ الْيَقِينِ»
١٢٤ / ٣	«الْعَوْدُ أَحْمَدُ»
٣٤٠ / ٢	«فَسَا بَيْنَهُمُ الظَّرْبَانِ»
٢٤١ / ٢	«فَشَاشٌ فُشِيهِ مِنْ أَسْتِهِ إِلَى فِيهِ»
٤٠٣ ، ٤٠٢ / ٤	«الْفُكَاهَةُ مَقْوَدَةٌ لِلْأَذَى»

- ١٧٦ / ١ : «قَبِّحَ اللهُ مِعْزَى خَيْرِهَا خَطَةَ»
 ١٦٥ / ٣ : «الْقَرْنَبِيُّ فِي عَيْنِ امِهَا حَسَنَةٌ»
 ١٦٦ / ٣ : «كُلُّ شَيْءٍ تَحِبُّ وَلَدَهَا حَتَّى الْحُبَّارَى»
 ٣٨٠ / ١ : «كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيمَةَ حَرٍّ»
 ٣٨٠ / ١ : «كَلِيهِمَا وَتَمْرًا»
 ٣٤٣ / ٤ : «لَا رَأَى لِحَاقِنٍ وَلَا لِحَازِقٍ»
 ٣٨ / ٢ : «لَأَمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرَ أَنْفِهِ»
 ٣٦٩ / ٤ : «لَمْ يُحْرَمِ مِنْ فَصْدٍ لَهُ»
 ١٤٨ / ١ : «لَوْ ذَاتِ سَوَارٍ لَطَمْتَنِي»
 ٢٨٧ / ١ : «لَيْتَ الْقَسَّ كُلِّهَا أَرْجَلًا»
 ٤١٨ / ٢ : «لَيْسَ وَرَاءَ عَبَّادَانَ قَرْيَةً»
 ٦٦ / ٢ : «مَا عَدَا مِمَّا بَدَا»
 ٥٨ / ٢ : «مَا كُلُّ سَوْدَاءِ تَمْرَةٍ وَلَا بِيضَاءِ شَحْمَةٍ»
 ١٧٩ / ٣ : «مَرَعَى وَلَا كَالسَّعْدَانِ»
 ٢٧٧ / ٣ : «مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ»
 ٢٩٩ / ١ : «مَوَاعِيدُ عُرْقُوبٍ»
 ٣٥ / ٢ : «هُوَ أَحْمَقُ مِنْ رَجُلَةٍ»
 ٢٣٠ / ٢ : «وَشَيْكَانِ ذَا خُرُوجًا»
 ٣٨١ / ١ : «وَرَاؤُكَ أَوْسَعُ لَكَ»
 «يَا هَصَارَ اهْصَرِيهِ وَيَا كِرَارِ كُرِيهِ
 وَإِنْ أَدْبَرَ فُرْدِيهِ وَإِنْ أَقْبَلَ فِئْسَرِيهِ»
 ٢٤١ / ٢ : «يَكْفِيكَ مِنْ شَرِّ سَمَاعِهِ»
 ٤٢٦ / ٤ : «لَا يُنْبِتُ الْبَقْلَةَ إِلَّا الْحَقْلَةَ»

٤ - مآثور كلام العرب وأمثلة النحويين

١٤٨،٧/٤	آتيك إذا احمر البسر
٣٨١/٤	أَتَانٌ لَاعِيَةَ الْفُوَادِ
٣٠٥/٤	أَتَاهُ سُلَيْمَانُ
١٥٥/٣، ٣٥٧/٢	أَتَّخِذُوهُ قَعِيدَ الْحَاجَاتِ
٤٤٥/١	أَتَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسًا أُخْرَى
٤٢٧/٤	أَتَيْتَكَ بِالْغَدَايَا وَالْعَشَايَا
٢٩٨/٣	أَتَيْتَكَ خُفُوقِ النُّجُومِ
	أَتَيْتَكَ مَقْدَمِ الْحَاجِّ = مَقْدَمِ الْحَاجِّ
٤٦/٢	أَتَيْتَكَ زَمَنَ الْحَجَّاجِ أَمِيرِ
٤٤٩/٤	أَجْدُ طَبَقِكَ
٥٨/٣	إِحْدَى الْأَحْدِ
١٢٤/٣	أَحْنُكَ الْبَعِيرِينَ
١٢٤/٣	أَحْنُكَ الشَّاتِينَ
٢٧٣/١	أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرَ قَائِمًا
١٤٥/٢	إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السُّتَيْنِ فَيَأْتِيهِ أَيْ الشُّوَابِ
٣٥٥/٢	إِذَا عَدَا اسْلَهَبَ، وَإِذَا قِيدَ اجْلَحَبَ، وَإِذَا انْتَصَبَ اجْلَأَبَ
٤٧/٢	أَذْهَبَ بِذِي تَسْلَمِ
٤٣٣/١	أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ (فِي بَيْتِ شَعْرٍ) (يُرَاجَعُ فَهْرَسُ الْقَوَافِي) «الدَّخَالُ»
٢٨٤/٣	أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرَبَةٌ

٢٣٧ / ٤	استأصل الله عرقاتهم
٣٥٣ / ٣	استتست الشاة
٣٥٣ / ٣	استحجر الطين
٣٢٤ / ٤	استنجده يوم صال زط
٣٥٣ / ٣	استنوق الجمل
٣٣ / ٤	أصاب الناس جهداً فلو تر أهل مكة
٣٥٥ / ١	أصبح ليل (في بيت شعر)
٣٥٥ / ١	أطرق كراً (في بيت رجز)
٣٥٥ / ١	افتد مخنوق
٣٥٧ / ١	أفضيت إليه بشقوري
٣٠٢ / ١	أفعل ذلك وانعام عين (ونعم عين، ونعمة عين)
٣٠٢ / ١	أفعل ذلك وكرامة
٤٣٤ / ١	أفعله جهدك وطاقتك
٣١٤ / ١	أفة وتفها
٣١٦ / ١	أفانماً وقد قعد الناس
٣١٦ / ١	أفاعدأ وقد سار الركب
٢٧٣ / ١	أكثر شربي السوق ملتوتاً
٢٢٧ / ٣	أكلت السمكة حتى رأسها
٢٨٨ ، ٢٨٧ ، ١٨٥ / ٤	التقت حلقتا البطان
٣٢ / ٤	اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابن الأصبح
٣٢٩ / ٣ ، ٣٥٩ / ١	اللهم اغفر لنا أيها العصابة
٣٢٢ / ١	اللهم ضبعاً وذيباً
٣١٧ / ١	اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا ما أحييتنا واجعله الوارث منا
٥٧ / ٢	إمرأة واضحه اللباب
٦٠ / ٤	إن تزينك لنفسك وإن تشينك لهيه
٥٦ / ٢	إن في مض لمطعماً
٦٦ ، ٦٥ / ٤	إن وراكبها

٥٣ / ٤	إنك وزيدٌ ذاهبان
٣٠٣ ، ٣٠٢ / ١	إنما أنت سيراً
٣٠٣ ، ٣٠٢ / ١	إنما أنت سيراً سيراً
٨٠ ، ٧٩ / ٤	إنها لإبلٌ أم شاء
٥٣ / ٤	إنهم أجمعون ذاهبون
٢٨٨ / ٢	أهلك الناسُ الأحمران
٢٣٣ / ٤	إنني لا أهم إلا مضيت
١٦٥ / ٤	أهلك الناس الدرهم والدينار
٦٦ / ٤	إيت السوق إنك تشتري لحمأ
٣١٧ / ٣	بشما تزويج بغير مهر
١٨٦ / ٤	بجهدي ما تبلغن
٤٢٥ / ٤	بحسبك درهم
٢٦٢ / ١	البُرُّ الكُرُّ بستين
٣٠١ / ١	بعداً وسحقاً
١٨٦ / ٤	بعين ما أرينك
٣٤٧ / ٤	بَنَاتُ مُخْرٍ
٣١٤ / ١	ترباً وجندلاً
٢٦ / ٤	تَرِبُّ الكعبة
٢٥٤ / ٤	تربي
٤٠٩ / ١	جاء البردُ والطَّيَّالسة
٤٣٤ / ١	جاؤوا الجماء الغفير
٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ / ٢	جردٌ قطيفة
٢٦٠ ، ٢٥٨ / ٢	حت لا مشيت
٢٣٨ / ٢	حداد حدية
٣٨١ / ١	حسبك خيراً لك
٢٤٦ / ٣	حسبك ينم الناس

٨٥/٢	حَسَنُ بَسَنٍ
٢٧٦/١	حَلْوُ حَامِضٍ
٣١٦/٤	حَمَارُ قَبَانٍ
٣٠١/١	حَمْدًا وَشُكْرًا
٣٠٨/١	حِيَهْلُ الثَّرِيدِ
٣٢٠/١	خَيْرًا لَنَا وَشَرًّا لِعَدُونَا
٣٢٠/١	خَيْرًا وَمَاسِرَ
٣٠١/١	خِيْبَةٌ وَجَدْعًا
٣١٥/٢	دَعْنِي مِنْ تَمْرَتَانِ
٣٠٤/١	دَقِّكَ بِالْمِنْحَازِ حَبِ الْفَلْفَلِ (فِي بَيْتِ شَعْرِ)
١١٠/٢	رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيْحَانِ
٣٤٦/٣	رَبِّ لَائِمٍ مَلِيْمٍ
٢١/٤	رَبُّهُ رَجُلًا
١٦٥/٤	الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ
٩١، ٩٠/٢	رَجُلٌ عَدْلٌ
٩١، ٩٠/٢	رَجُلٌ زَوْرٌ
٩١، ٩٠/٢	رَجُلٌ فَطْرٌ وَصَوْمٌ
٣٨١/٤	رَجُلٌ هَاعٍ لَاعٍ
٩١، ٩٠/٢	رَمِي شَعْرٌ
٨٩، ٨٨/٢	رَمِي نَتْرٌ
٣٠٥/٤	سَأَلْتُمُونِيهَا
٣٧، ٣٦، ٣٥/٢	سُحِقَ عِمَامَةٌ
٣٠١/١	سُقِيًّا وَرَعِيًّا
٢٠٢/٢، ٢٦٢/١	السَّمْنُ مَنَوَانٌ بِدِرْهَمٍ
٣٣٩/٣	شَاعِرَتُهُ أَشْعَرُهُ وَفَاخِرَتُهُ أَفْخَرَةٌ
٥٧/٢	شَابِتٌ مَفَارِقُهُ

٢٢٧ / ٣	شربت الإبل حتى يجيء البعير يجربطنه أو يقضى
٢٨٥ / ٣ ، ٢٥٩ ، ٢٥٧ / ١	شرُّ أهر ذا نابٍ
١٦٠ / ٣	شعرٌ شاعر
٨٥ / ٢	شيطانٌ لَيَطان
٢٩٨ / ٣	صَيْدُ البعير
١٣ / ٢ ، ٢٦١ / ١	الضاربُ أباهُ زيدٌ
٣٥٠ / ٣	طارقتُ النعل
٤٦٢ / ١	عتابك السيف
٣٥٠ / ٣	عافاك الله
٣٠١ / ١	عقراً وبؤساً
٣٢٥ / ٢	عقلت البعيرَ بشنايين
٤٥٠ ، ٤٤٨ / ١	على التَّمرة مثلها زُبداً
٢٨٥ / ٢	على كيف تبَّيعَ الأحمرين
١٥٩ ، ١٥٨ / ٢	عليه رجلاً ليس
٣١٢ / ١	عمرُك الله
/ ١	عندي راقودٌ خلأ
٣٩٠ / ١	غلب فلانٌ على عمائته
٤٢٤ ، ٣١٤ / ١	فاها لفيك
١٠٩ / ٤	فإياه وآيا الشواب
٤٠٣ ، ٤٠٢ / ٤	الفكاهةُ مقوَّدةٌ للأذى
٣٣٨ / ٤	فلان صَدِيٌّ مالٍ
٣٦٢ / ٢	في البيعِ ثلاثُ خيارات
٤١ / ٣	قصعةٌ روحاء
٣١٢ / ١	قعدك الله
٣٨٧ / ٤	كَيْدٌ يفعلُ كذا
٣٠٢ / ١	لا أفعلُ ذلك ولا كيداً ولا همماً

٢٣٣ / ٤

٢٣٤ / ٣

٢٤٨ / ٣

٢٤٢ / ٢

٣٤٣ / ٤

٢٥٩ / ٤

٣٠٦ / ٣

٣٠٢ / ١

٢٥٨ / ٣

٦٦ / ٤

٤٢٤ / ١

٤٥٠ / ١

٣١٥ / ١

٤٤٩ / ٤

٣٠٤ / ١

٣٠٤ / ١

٢٢٠ / ٢

٥٢٣ / ١

١٦٠ / ٣

١٨٥ / ٣

٢٥٩ ، ٢٥٧ / ١

٣٣١ / ٣

٣٢٦ / ٣

٣٣١ / ٣

٣٢٩ / ٣

٣٢٩ / ٣

لا أهم إلا أمضيت ولا أخلق إلا فريت

لا تأكل السمك وتشرب اللبن

لا تدن من الأسد يأكلك

لا فشنك فش الوطب

«لا رأي لحاقن ولا لحازق»

لاه أبوك

لأفعل ذلك ولا كوداً

لأفعلن ذلك ورغماً وهواناً

لتعن بحاجتي

لعن الله ناقة حملتني إليك

لقيته مصعداً منحدرأ

لله دره فارساً

للبيدين وللقم (في بيت شعر)

لم ترعوناً

له صراخ صراخ الثكلي

له صوت صوت حمار

ليست بقرشياً

ليس الطيب إلا المسك

ليل الليل

ليلة أضحيانه

ما أحد خير منك

ما أحسن بالرجل أن يصدق

ما أحسنها

ما أصبح اليوم أبردها وما أمسى اليوم أدفأها

ما أعطاه للمال

ما أقيله

١٥٧ / ٣	ما أمعزَه (أي ما أصله)
٣٠٣ ، ٣٠٢ / ١	ما أنت إلا سيراً
٣٢٨ / ٣	ما أولاه للمعروف
٦٧ / ٣	ما بالبعير من قُماص
٢٨٤ / ٣	ما جاءت حاجتك
١٣٤ / ٣	ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل
٢٧٨ / ٢	ما رأيتُ قفا رجلٍ قطُّ إلا عرفتُ عقله
٣٤٧ / ٤	ما زلت راتماً
٣٨٧ / ٤	ما زَيْلٌ يفعل كذا
٤٤٨ / ١	ما في الأرض موضعٌ كَفِّ سحابا
١٤٩ / ٣	المالُ بيني وبينك شقُّ الأبلمة
٤٨٧ / ١	المَرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إن خنجرأ فخنجر وإن سيفاً فسيف
٣٨١ / ١	مرحباً وأهلاً وسهلاً
٢٢٩ ، ٢٢٧ / ٣	مرض حتى لا يرجونه
٨٣ / ٣	مركز رماحنا
٢٦٤ / ١	مشنوءٌ من يشنوك
٢٩٨ / ٣	مقدم الحاج
٣٦١ / ٢	ملحفةٌ جديدةٌ
٣٨١ / ١	من أنت زيداً
٢٤٤ / ٢	من دخل قرية الغور تغاور (معنى مثل أعجمي)
١٢٥ / ٣	من قاض الشرف . . .
٤٨٧ / ١	الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر
٢٨ / ٢	الناقص والأشج أعدلا بني مروان
٤١ / ٣	نعامةٌ روجاء
٣١٣ / ٣	نعيم الرجل
٤٣١ / ١	هذا بسرٌ أطيب منه رطباً

٣٦٩ ، ٢٤٠ / ٤	هذا قردي أنه، أو (هكذا...)
٣٧٩ / ١	هذا ولا زعماتك
٦٨ / ٣	هذه عدوة الله
٣٦ ، ٣٥ / ٢	هل عندك جائزة خير
٣٦ ، ٣٥ / ٢	هل عندك مغربة خبر
٣٢٦ ، ٣٢٥ / ٣	هو أعطاهم للدرهم والدينار
٣٢٥ / ٣	هو خيرٌ من ذلك وشرُّ منه
٣٠٥ / ٤	هويتُ السَّمان (في بيت شعر)
	وأجعله الوارث منا (في دعاء القنوت)
	وإليك نسعى ونحفد (في دعاء القنوت)
٣٥٣ / ١	وامن حفر بثر زمزماه
٢٨٨ / ٣	ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس
٣٢٧ / ١	يا رجلاً خذ بيدي
٣١٣ / ٣	يا نعمَ المولى ويا نعمَ النصير
١٨٥ / ٣	يومٌ أضحيان (في بيت شعر)
١٥٢ / ٣	يوم صَيَّهَدَّ
٣٠٥ / ٤	اليومُ نتساه

٥ - فهرس الشعر

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
الألف المقصورة			
فلماً غسى ليلي ...	بِأَمْ حَبَّوْكَرَى	عمرو بن أحمد الباهلي	١٩٧ / ٣
فاومات إيماء ...	فَسَى	الرأعي التميمي	٣٤٨ / ٢
وتسطو كما يعتن ...	طَفَى	جمال العرب الأبيوردي	٢٣٧ / ٤
بدونها ظن عن أقاربه ...	فَأَيَّ	أبو العلاء المعري	٣١ / ٤
ردع ذا الهوى ...	مزدري		٣٧٠ / ٤
الهمزة			
أو منعتنم ...	الولاء	الحارث بن حلزة الشكري	٢٦٤ / ٣
أنهجه ولسن ...	الفداء	حسان بن ثابت	٢١ / ٢
كان سلافة ...	وماء	حسان بن ثابت	٢٨٦ ، ٢٨٥ / ٣
على أنيابها ...	اجتناء	حسان بن ثابت	٢٨٦ ، ٢٨٥ / ٣
إنما مصعب ...	الظلماء	عبيد الله بن قيس الرقيات	٣٨ / ٤
فقل لمن يدعي ...	أشياء		٣٨٠ / ٢
تهوى إلى البيت ...	البيداء	جمال العرب الأبيوردي	١٥٦ / ٤
ما أن رأيت ...	الصحراء		٤٢٤ / ٤
الباء			
دعني فأذهب ...	جانبا	عمرو بن معدي كرب	٢٥٢ / ٣
إذا هم ...	جانبا	سعد بن ناشب	٧٩ / ٣

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
ألا فالبتا...	غائبا	عمرو بن أحمر الباهلي	٢ / ٢١١
فغض الطرف...	ولا كلابا	جرير	١ / ٣٥٦
أقلي اللوم...	أضابا	جرير	٤ / ٢٩١، ٢٩٤
يسر المرأة ما ذهب...	ذهابا	الربيع بن الحقيق، أو قيس بن الخطيم	٤ / ١٢٦
أصبحت قضيت...	أحقابا	أبو زيد الطائي	٣ / ١١٧، ١١٨
هيفاء مقبلة...	أنيابا	أبو زيد الطائي	٣ / ١١٧، ١١٨
يا مسعراً للحرب...	نصبا	بديع الزمان الهمداني	٤ / ٣٣١
في ليلة من جمادى...	الطنبا	مرة بن محكان التميمي السعدي	٣ / ٦٨، ٦٩
أقب لم يثقب...	عصبا	مرة بن محكان التميمي السعدي	٣ / ٣٣٧
ألست محدثاً...	ذهبا	البُحتري	١ / ١٤٣
حتى إذا الكلاب...	طلببا	أوس بن حجر	١ / ٣٢١
وإني لا تجزونني...	فيعقبا	الأعشى	٢٤٣
أراني لدن أن غاب...	أرنبا	الأعشى	٢ / ٢٨٢
ويغبط الأرض...	ركبا	أبو الطيب المتنبي	٢ / ٢١٨
لن تراها...	طيبا	عبيد الله بن قيس الرقيات	١ / ٣٢١
ليت هذا الدهر...	عريبا	عمر بن أبي ربيعة، أو العرجي	٢ / ١٥٨
ليس إياي...	رقيبا	عمر بن أبي ربيعة، أو العرجي	٢ / ١٥٨
إليكم ذوي آل...	وأللبُ	الكُميت بن زيد الأسدي	٢ / ٣٨
وما لي إلا آل أحمد...	مشعب	الكُميت بن زيد الأسدي	١ / ٤٦١
أنى ومن أين...	ولا ريبُ	الكُميت بن زيد الأسدي	٢ / ٢٨٨، ٢٨٩
لنا إيلان...	فتنكبوا	شعبة بن قُمير المازني	٢ / ٣٢٨
خذ العفو مني...	أغضبُ	شعبة بن قُمير المازني	٢ / ٢٢٥
لا بآرك الله في...	مُطلبُ	عبيد الله بن قيس الرقيات	١ / ٣٣٩، ٤ / ٤٢٣
إذا مضغت غب السرى...	عذبُ	جمال العرب الأبيوردي	٤ / ٢٥٨
فأرقني اكتاب...	كثيبُ	هُدبة بن الخشم العُدري	٣ / ٣٠٣، ٣٠٥

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
فقلت له ...	المصيبُ	هُدبة بن الخَشم العُدري	٣ / ٣٠٣ ، ٣٠٥
عسى الكرب ...	قريبُ	هُدبة بن الخَشم العُدري	٣ / ٣٠٣ ، ٣٠٥
فيا من خائف ...	الغريبُ	هُدبة بن الخَشم العُدري	٣ / ٣٠٣ ، ٣٠٥
وما هو إلا أنا أرها ...	أجيبُ	عروة العُدري ... وإلى غيره	٣ / ٢٤٠ ، ٢٤٢
بكيث أخوا اللأواء ...	ضروبُ	أبو طالب	٣ / ١٠٢ ، ١٠٥
فمن يك أمسى ...	لغريبُ	ضابيء البرُجُميُّ	٤ / ٥٣
وفي كل حيي ...	ذَنوبُ	علقمة بن عَبْدَةَ التَّمِييِّ	٤ / ٤٧٧
بها جيف ...	صَليبُ	علقمة بن عَبْدَةَ التَّمِييِّ	٣ / ٥٠
ترادي على دمن ...	فركوبُ	علقمة بن عَبْدَةَ التَّمِييِّ	٣ / ٨١ ، ٨٢
فأوردها ماء ...	وصيبُ	علقمة بن عَبْدَةَ التَّمِييِّ	٣ / ٨١ ، ٨٣
أتهدجر سلمى ...	تطيبُ	المخَبَّل السُّعدي	١ / ٤٥١
سيكيفيك فقد الحي ...	مشيبُ	المخَبَّل السُّعدي ، أو السليك بن السلكة	٤ / ٣٩٣
هل في القضية ...	الأجنبُ	ضمرة بن ضمرة ... أو غيره	١ / ٥١٣ ، ٤ / ٦٢
وإذا تكون ...	جندبُ	ضمرة بن ضمرة ... أو غيره	١ / ٥١٣
هذا لعمركم ...	ولا أبُ	ضمرة بن ضمرة ... أو غيره	١ / ٥١٢ ، ٥١٣
عجبت لتلك ...	أعجبُ	ضمرة بن ضمرة ... أو غيره	١ / ٥١٣
فإن أمجه يضجر ...	غاربهُ	الأخطل	٣ / ١٠٥
أحين التقى ناباي ...	أحاربهُ	الفرزدق	١ / ٣٥٦
ولكن ديافي ...	أقاربهُ	الفرزدق	٢ / ١٦٣
مشائيم ليسوا مصلحين ...	غرابها	الأخوص (بالحاء المعجمة)	٣ / ٢٥٣
وقد جعلت نفسي ...	نأبها	مجلس بن لقيط	٢ / ١٥٤
رمانى بالأفات ...	وشيها	الكميت بن زيد الأسدي	٣ / ١٨٥
فذر ذا ولكن ...	ناصرُ	مُزاحم العقيلي	٤ / ٤٦٦
كليني لهم ...	الكواكبُ	النابعة الذبياني	١ / ٣٥١
فأما القتال ...	المواكبُ	خالد بن الحارث المخزومي	٣ / ٣١٨
إذا كوكب الخرقا ...	القرائبُ	ذو الرمة	٢ / ٣١

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
بالله ربك ...	بالباب	إبراهيم بن هرمة	٢٥٦ / ٤
ما أنس لا أنساه ...	سراب	إبراهيم بن هرمة	٤٢٧ / ٤
أحب لحبها ...	الكلاب		١٩٢ / ٤
وكمثماً مدمماً ...	لون مذهب	طفيل الغنوي	٢٤٠ ، ٢٣٧ / ١
وقد ذقتموها ...	المحرب	لرجل من مازن	٨٢ ، ٨١ / ٣
خليلي مراي ...	المعذب	امرؤ القيس	٣٦٥ / ٤
ألم ترياني ...	لم يطيب	امرؤ القيس	٣٦٥ / ٤
كأن صغري وكبري ...	من الذهب	أبو نواس (الحسن بن هانيء الحكمي)	١٣٢ / ٣
متبذلاً ...	النقب	دريد بن الصمة	١١٣ ، ١١٢ ، ١١١ / ٤
ما إن ...	جرب	دريد بن الصمة	١١٣ ، ١١٢ ، ١١١ / ٤
وعدت وكان الخلف ...	بيشرب	جبيها الأشجعي	٣٠٠ / ١
واني وإن كنت ...	موكب	عامر بن الطفيل	٤٢١ ، ٤١٩ / ٤
فما سودتني ...	ولا اب	عامر بن الطفيل	٤٢١ ، ٤١٩ / ٤
فإن تكن تغلب ...	العنب	أبو الطيب المتنبى	١٧١ / ١
تعشقها شمطاء ...	مذاهب		٤٠ / ٣
أعدد على الفضلين ...	طالب	أبو الأسود الدؤلي	٢٩٠ / ٤
ولست بنحوي ...	فأعرب		٤٢ / ٣
بغيرك راعياً ...	الضراب	أبو الطيب المتنبى	١٦ / ١
تغابيت عن قومي ...	وتراب		٢١ / ٢
ورب كلام ...	ذباب		٤٧٠ / ١
إذا أنتجوا الحرب ...	وتنضب		١٥٠ ، ١٤٩ / ٣
سالت هذيل ...	تصب	حسان بن ثابت	٢٧٥ ، ٢٧٣ / ٤
أبلغ أبا دحنتوس ...	مكذب		٢٨٠ / ٤
أمرتك الخير ...	نشب	زرعة بن السائب ... وغيره	٣٥ ، ٣٤ / ٤
إذا كسب الإنسان ...	مكسب	أبو الطيب المتنبى	١٠٦ / ١
فاليوم قرئت ...	من عجب		١٣١ / ٢

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
وغدوت خير... ..	ومن أبي	البحثري	١٦٣/٢
سهمُ الفتى أمضى... ..	وضرايه	أبو العلاء المعري	١٣٢ / ١
(التاء)			
ما تابع لم يتبع... ..	الثبت	أفضل القضاة الجندي	٤٨٠ / ١
ماذا يعلم... ..	حتى ثبت	أفضل القضاة الجندي	٤٨٠ / ١
أبلغ أمير المؤمنين... ..	أيتنا		٢٢٩/٢
أن العراق... ..	هيتا		٢٢٩ / ٢
ربما وأفيت... ..	شمالات	جذيمة الابرش	١٨٨ ، ١٨٧ / ٤
في قنبر... ..	ماتوا	جذيمة الأبرش	١٨٨ ، ١٨٧ / ٤
ألا رجلاً... ..	تبيت	عمرو بن قعاس المرادي	٢٨٨ / ١
	= (تبيت)		
وتدمى عراقيب... ..	سنواتها	جمال العرب الأبيوردي	٣٥٣ / ٤
صمحمحة لا تشتكي... ..	لا بليت		١٤٧ / ٣
فساغ لي الشراب... ..	الفرات		٦٠ / ٢ ، ١٧ / ١
	ويروى (الحميم)		
رحم الله... ..	الطلحات	عبيد الله بن قيس الرقيات	١٩٨ / ١
هنيئاً مريئاً... ..	ما استحلّ كثير		٤٢٩ / ١
وكان في العينين... ..	فانهلت	سلمى بن ربيعة الضبي	٤٢٥ / ١
وإذا العذارى... ..	فعلت	سلمى بن ربيعة الضبي	٣٩٥ / ٢
حنت نوار... ..	أجنب	سبيب بن جعيل، أو غيره	٤٦/٢ ، ٥٢٥ / ١
تبرجت الأرض... ..	كل نبت		٢٩٩ / ٢
(الشاء)			
فيمم عن عقر... ..	يغوث	جمال العرب الأبيوردي	١٢٦ / ٣
...	مرعت	جمال العرب الأبيوردي	١٢٦ / ٣
ألا رجلاً جزاه الله... ..	تبيت	عمرو بن قعاس العائذي	٥٠١ ، ٤٩٩ ، ٢٨٨ / ١
	ويروى (تبيت)		
(الجيم)			
إذا خرجوا من غمرة... ..	تفرجا	عبيد الله بن الحر	٢٥١ ، ٢٥٠ / ٣

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
متى تأبنا تلمم...	تأججا	عبيد الله بن الحر	٢٥١ ، ٢٥٠ / ٣
أجاز لإيها لجة...	عَمُوج	أبو ذؤيب الهذلي	١٩٤ / ٣
ألا سبيل...	ابن حجاج	الفريعة بنت همام	٤٩٩ / ١
كان أصوات...	الفراريج	ذو الرمة	٥١ / ٢
أو مت بكفيها...	لم أحجج	عمر بن أبي ربيعة، أو العرجي	١٧٤ ، ١٧٣ / ٢
أنت إلى مكة...	لم أخرج	عمر بن أبي ربيعة، أو العرجي	١٧٤ ، ١٧٣ / ٢
كان كموبها...	لنواجي	جمال العرب الأبيودي	٤٠٨ / ٤
فأما ذكرك الخلفا...	وداجي	عبد الرحمن بن حسان	٢٧٣ / ٤
ولولاهم لكنت...	داجي	عبد الرحمن بن حسان	٢٧٣ / ٤
فكنت أذل...	واجي	عبد الرحمن بن حسان	٢٧٣ / ٤

(الحاء)

موضوعها زول...	ريخ	طرفة بن العبد	٨٠ / ٣
فقلت لصاحبي...	شبحا	يزيد بن الطثرية	٣٦٤ / ٤
سأترك منزلي...	فاستريحا	المغيرة بن حبناء	٢٤٣ / ٣
وهاجته الجنوب...	طروحا	أبو العلاء المعري	٣٩١ / ١
لقد كان لي...	متزحزح	جران العود النُميري	٢٨٢ / ٣
خذ حذراً...	يصلح	جران العود النُميري	٢٨٢ / ٣
هي البرء والأسقام...	المبرح	ذو الرمة	٣١٠ ، ٣٠٧ / ٣
وكأن الهوى...	ويربح	ذو الرمة	٣١٠ ، ٣٠٧ / ٣
إذا غير النأي...	يبرح	ذو الرمة	٣١٠ ، ٣٠٧ / ٣
كمغتسل أعلى...	سائح	أبو العلاء المعري	٧٠ / ٣
لقد كنت تخفي...	بائح	عنترة بن شداد	٢٨٠ / ٤
سقى جَدثاً...	ورائح	ضرار النهشلي، أو غيره	٢٤٧ ، ٢٤٥ / ١
ليُيك...	الطوائح	ضرار النهشلي، أو غيره	٢٤٧ ، ٢٤٥ / ١
عسى طيء...	الجوانح	قسامة بن رواحة	

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
ألا رب من قلبي ...	السوانحُ	ذو الرمة	٢٥٨ / ٤
من صدُّ عن نيرانها ...	براحُ	سعد بن مالك	٢٩٥ / ١
أخو بيضات ...	سيوحُ	الهدلي	٣٤٦ / ٢
وأنت إذا ...	صحيحُ	أبو ذؤيب	٦١ / ٢
إذا اللُّقاح ...	تمليحُ	حاتم أو غيره	٢٩٣ ، ٢٨٩ / ١
وردٌ جازرهم ...	مصبوحُ	حاتم أو غيره	٤٧٧ / ١
قد كان يذهب ...	سحاحُ	جرير	٤٢٢ / ٤
أخاك أخاك ...	سلاحُ	مسكين الدارمي	٣٨٢ / ١
وأنت من الغوائل ...	بمنتزاحُ	إبراهيم بن هرمة القرشي	٣٩٨ / ٢
ينوؤون بالأيدي ...	مُملحُ	عروة بن الورد	٢٩٣ / ١

(السدال)

تزود مثل ...	زاداُ	جرير	٣١٦ / ٣
كان بني سبيكة ...	النجاذاُ	أبو العلاء المعري	٦٩ / ٣
فإيّاك والميتات ...	لتفصداُ	الأعشى	٢٤٦ / ٤
وذا النصب ...	فاعبداُ	الأعشى	٢٤٦ / ٤
فأليْتُ ...	محمدًا	الأعشى	٤٢١ ، ٤١٩ / ٤
أريني جواداً ...	مخلداُ	حطاحط بن يعفر	٦٦ / ٤ ، ١٧٤ / ٣
وإن شئت ...	المولداُ	الأخطل	٤٢٠ / ٤
دعاني من نجدٍ ...	مرداُ	الصمة بن عبد الله	٨ / ٣ ، ٣٣٤ / ٢
تقوهُ أيها الفتيان	الحدوداُ	خداش بن زهير	٤٨١ / ٤
حُزقُ إذا ما القوم ...	قرداُ	جامع بن عمرو بن مرخية الكلابيُّ	٢٨٥ / ٤
مروا سراعاً ...	لمجهوداُ		٣٥٩ / ٤
إن كنت ...	المحموداُ		١٤٤ / ٤
يا صاحبي ...	رشدًا		١٢٨ / ٤
أن تحملا ...	ويدًا		١٢٨ / ٤

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
أن تقرآن ...	أحدا		١٢٨ / ٤
أعدّ نظراً ...	المقيدا		٣٧ / ٤
إذا ما الثريا ...	فتبدا	يزيد بن الطثرية	٣٩٥ / ١
آل الزُّبير ...	عددا		٢١٠ / ٢
وجدتُ إذا ...	أزنادها	الأعشى	٢٣٦ / ٢
فزجَّحتها بمزجة ...	مزاده		٥٢ ، ٥٠ / ٢
أولئك أنياب ...	الزُّوائد	أبو الطيب التني	٣٤٩ / ٢
وتكنم فيه ...	يتأوّد	أبو العلاء	٤٤٧ / ٤
إذا أنكرتني ...	سواد	بشار	٤٣٩ / ١
إذا كانت الهيجاء ...	مهند	مسكين الدارمي	٤١١ ، ٤١٠ / ١
عزمتُ على إقامة ...	يسود	أنس بن مدركة	٣٨ / ٢
أحبُّ المؤقدان ...	الوقود	جرير	٢٢١ / ٤
ففيان تُمس مهجور ...	وفود	أبو العطاء السندي	٢٣ / ٤
إن الخليط ...	وعدوا	الفضل بن العباس اللهي	٧٤ ، ٧٣ / ٣
على الحكم المأتي ...	ويقصد	ابن اللحام التغلي	٢٤٢ ، ٢٤١ / ٣
عمدت ...	ينفد	أبي اللحام التغلي	٢٤٢ ، ٢٤١ / ٣
فأصحت ...	يتعمد	ابن اللحام التغلي	٢٤٢ ، ٢٤١ / ٣
جدير ...	أتلد	أبي اللحام التغلي	٢٤٢ ، ٢٤١ / ٣
وكيف لنا بالشرب ...	نقد	عمارة، الفرزدق، أعرابي، ذي الرمة	١٨ / ٣
أنعتان أم ندان ...	الغمد	عمارة، الفرزدق، أعرابي، ذي الرمة	١٨ / ٣
إذا ما الخبز ...	الثريد		٢٥٩ / ٤
يلومونني ...	لكميد		٤٦ / ٤
يزيد الخير ...	تجود	ربيعة الرقي	٢٥٤ / ٢
يقود كتيبة ...	تقود	ربيعة الرقي	٢٥٤ / ٢
فلا حسباً ...	الجدود	جرير	٣٩٢ / ١
ويقضي الأمر ...	شهود	جرير	٣٩٢ / ١

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
أبني لُبيني ...	أجْدُ	طرفة بن العبد	٤٧٨ / ١
أبني لُبيني ...	عَضْدُ	طرفة بن العبد	٤٧٨ / ١
أشلى سلوقية ...	أودُ	الرَّاعي النَّميريُّ	١٦٩ / ١
ومن فعلاتي ...	جليدُها	عبد الواسع بن أسامة	٣٩٠ / ٣
إن الذي حانت ...	أم خالدٍ	الأشهب بن زُميلة	١٩٩ ، ١٩٨ / ٢
نبونا نبوا نباتنا ...	الأباعِدِ	الفرزدق	٢٧٥ / ١
إذا ما عُدًا أربعة ...	سادي	امرؤ القيس	٣٤٢ / ٤
تقبل عذرتي ...	المنادي		٩٢ / ٤
وما كل مبتاع ...	بردادٍ	الأحطل	٣٤٥ / ٢
أريد حباه ...	مرادٍ	عمرو بن معدي كرب	٣٧٩ ، ٣٧٨ / ١
أقول لغلمتي ...	سوادٍ	عبد الله بن الزُّبير الأسديُّ	٥٠٤ / ١
فمالي حين ...	معادٍ	عبد الله بن الزُّبير الأسديُّ	٥٠٤ / ١
سيبعد بيننا نص ...	والمزادِ	عبد الله بن الزُّبير الأسديُّ	٥٠٤ / ١
وكل معبد ...	النجادِ	عبد الله بن الزُّبير الأسديُّ	٥٠٤ / ١
أرى الحاجات ...	في البلادِ	عبد الله بن الزُّبير الأسديُّ	٥٠٤ ، ٥٠٣ ، ٣٠٤ / ١
ألم تأتيك ...	زيادٍ	قيس بن زُهَير	٤٢٥ / ٤
ومحبسها ...	حدادٍ	قيس بن زُهَير	٤٢٥ / ٤
ها إن تا ...	البلدِ	النابعة الذُّبيانيُّ	٩٢ / ٤
قالت ألا ليتما ...	فقدِ	النابعة الذُّبيانيُّ	٤١ ، ٤٠ / ٤
أزف الترحل ...	وكان قدِ	النابعة الذُّبيانيُّ	١٣٤ ، ٨٨ ، ٨ / ٤
صفراء كالسَّيراء ...	المتأودِ	النابعة الذُّبيانيُّ	١٧٩ / ٣
ولا أرى فاعلاً ...	أحدِ	النابعة الذُّبيانيُّ	١٧٦ / ٢ ، ٤٦٦ / ١
المؤمن العانذات ...	والسندِ	النابعة الذُّبيانيُّ	٣٦٢ / ٤
مهلاً فداء ...	ولدِ	النابعة الذُّبيانيُّ	٣٥ / ٢
أو حُرَّة عيطل ...	البلدِ	ذو الرمة	٢٥٦ / ٢
			٣١٩ / ٣

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
بالله ربك ...	المستعمِد	عاتكة بنت زيد بن عمر بن نفيل	٦٠ / ٥٩ ، ٤
متى تأتته تعشو ...	موقِد	الحطيثة	٢٥٠ / ٣
فتركت نهداً ...	كاللصوت المرِد	عبد الأسود بن عامر بن حوَّين	٣٥٤ / ٤
إليك زحرتُ ...	مرِد	جمال العرب الأبيورديُّ	٤٢١ / ٢
إذا ما دعوا ...	المرِد	النمر بن تولب، أو غيره	١٧٩ / ١
تكاد لا تلثم ...	رود	الجَموح الظفريُّ	٢٣٢ / ٢
أمن رأى ...	الأسدِ	الفرزدق	٥١ / ٢
أحنُّ إلى نجدٍ ...	نَجِدِ		٢٧٢ / ١
توالت بلا وعد ...	وعِدِ	أبو الطيب المتنبى	١٢٢ / ٤
هذليه تدعو ...	نُجِدِ		٣٦ / ٣
وددت وهل ...	ودادها	البُحْثريُّ	٢٩١ / ١

(السراء)

وغررتني وزعمت ...	تامرٌ	الحطيثة	٤٤ / ٣
ففداء لبنى ...	وضرٌ	طرفة بن العبد البكريُّ	٣١٥ ، ٣١٤ / ٣
ما أقلت قدامي ...	المبسرٌ	طرفة بن العبد البكريُّ	٣١٥ ، ٣١٤ / ٣
وتساقى القوم ...	الشقفرٌ	طرفة بن العبد البكريُّ	٩ / ٣
أسدٌ غابات ...	دثرٌ	طرفة بن العبد البكريُّ	١٠٨ / ٣
ثم زادوا أنهم ...	فخرٌ	طرفة بن العبد البكريُّ	١٠٨ ، ١٠٧ / ٣
نحنُ في المشتات ندعو ...	يبتقرُّ	طرفة بن العبد البكريُّ	١٧٠ / ٣
وقد رابني ...	بشرٌ	امرؤ القيس	٣٦٠ / ٤ ، ٢٠٧ / ١
برهرهة رودة ...	المنفطرٌ	امرؤ القيس	٤٨ / ٣
غلام رماه الله ...	البصرٌ	أسيد بن عتقاء الفزاريُّ	١٨٤ / ٣
إلى الحولِ ثم اسم ...	اعتذرٌ	ليبد بين ربيعة العامريُّ	٤٢ ، ٣٩ / ٢
قد جاءنا ...	عصرٌ	عدي بن زيد	٤٠٠ / ٤
من مبرقات ...	سورٌ	عدي بن زيد	٤٠٠ / ٤

الجزء والصفحة	القائل	القافية	البيت
٥٥ / ٤		غِرَا	مرِّيا مرِّ... .
٢٥٣ / ٣		نارا	وزائرُ زار... .
٢٥٣ / ٣		الدَّارَا	مر بباب الدار... .
٢٤٠ / ٣	عمرو بن أحمر الباهليُّ	حُورَا	يعالجُ عاقراً... .
٣٢ ، ٣١ / ٣	ذو الرُّمة	الحوارَا	ويذهب بينها المرثي... .
٣٢ ، ٣١ / ٣	ذو الرُّمة	كبارَا	يعدُّ الناسيون... .
٣٢ ، ٣١ / ٣	ذو الرُّمة	الخيار	يعدون الرباب
٧ / ٣	الأعشى	السرورا	كبردية... .
٤٧ / ٤	الأعشى	عارا	فكيف لنا... .
٤٤٧ / ١	الأعشى	جارا	أقول لها حين... .
١٢١ / ٣ ، ٤٢٧ / ٢	عترة بن شدَّاد العبسيُّ	وتستطارا	متى ما تلقني... .
١٢١ / ٣ ، ٤٢٧ / ٢	عترة بن شدَّاد العبسيُّ	انتشارا	ورمحي مازن... .
١٢١ / ٣ ، ٤٢٧ / ٢	عترة بن شدَّاد العبسيُّ	فطارا	وسيفي كالعقيقة... .
٣٢٥ / ٢	عترة بن شدَّاد العبسيُّ	عمارا	أحولي تنفض... .
١٩ / ٤	امرؤ القيس	بيقرا	ألا هل أتاها... .
١٧٠ / ١		شمرا	أبوك قتيل... .
٢٣٤ ، ٢٣٣ / ٣	امرؤ القيس	قيصرا	بكي صاحبي... .
٢٣٤ ، ٢٣٣ / ٣	امرؤ القيس	فنعذرا	فقلتُ له لا تبك... .
٢٤٤ / ٢	مُقاس العائذيُّ	الحوافرا	أولى فأولى... .
٢٥٨ / ٢	الخزرج بن عوف	ضَبَّارَا	سفرت فقلت لها... .
٥٩ / ٢	أبو ذؤاد الإياديُّ	نارا	أكلُ امرئ... .
٣٨٢ / ١	أبو الطَّيب المتنبِّي	الصُّغَارَا	فأرهفت العذارى... .
٢٤٧ / ٢	المخبل السعديُّ	كوثرا	فهم أهلات... .
٥٣ / ٣ ، ٣٧٦ / ١	ذو الرُّمة	هوسرا	عشيَّة فر الحارثيون... .
٣٤٧ / ٢	الكميت بن زيد الأسديُّ	كوثرا	وأنت كبير... .
٣٤٨ / ٢	ليلى الأخيليةُّ	المنفرا	رموها بأثواب... .

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
إذا قال غاو... .	بزويرا	الفرزدق - الطرماح - ابن أحمر	١٧٩ / ١
حتى بهرت فما تخفى... .	القمرا	ذو الرمة	٥٨ / ٣
وعرمت ركباتها... .	أذفرا	أبو الطيب المتنبي	٤٢٥ / ١
فلا أب وابن... .	وتأزرا	الفرزدق	٥١٢ ، ٥١١ / ١
يبقى الإله أمير... .	واعتمرا	جرير	٣٥٢ / ١
حملت أمراً عظيماً... .	يا عمرا	جرير	٣٥٢ / ١
....	بُجيرا	أبو العلاء المعري	٣٧٦ / ١
تفاقد قومي... .	بهررا	ابن ميادة	٣١٣ / ١
حراجيج ما تنفك... .	قفرا	ذو الرمة	٢٩٥ ، ٢٩٤ / ٣
مر إني قد... .	وتُسرا	أعشى همدان	٧٧ / ٢
مر يا مرمرة... .	غرا	أعشى همدان	٧٧ / ٢
إذا لا براءه... .	خفاره	الأعشى	٥٤ ، ٥٠ / ٢
وهناك يكذب... .	زياره	الأعشى	٥٤ ، ٥٠ / ٢
إلا علالة أوبداهه... .	الجزاره	الأعشى	٥٤ ، ٥٠ / ٢
أبو يحيى أشد الناس... .	أبي المغيره		٤١ / ٢
مررت بحزوي... .	الجادر	أبو سعيد الرستمي	٢٦٩ / ١
فأصبحت أنى تاتها... .	شاجر	ليبد بن ربيعة العامري	٢٨٩ ، ٢٨٨ / ٢
فقلت ازدجر... .	عائر	ليبد بن ربيعة العامري	٢٩٠ / ٢
أقول لها إذا شمّر... .	الحرائر	ذو الرمة	٣٨٣ / ١
إذا ابن أبي موسى... .	جازر	ذو الرمة	٣٨٣ / ١
أسكران كان... .	متساكر	جرير	٢٧٨ / ٣
ألا أيهذا الباخع... .	المقادر	ذو الرمة	٣٣٩ / ١
أقول لما جاءني... .	الفاخر	الأعشى	١٨٠ / ١
ترى داره... .	باقر	أبو طالب	١٠٢ / ٣ ، ٢٥١ / ٢
إذا أكلت... .	بهاذر	أبو طالب	١٠٤
		=	

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
ضروبٌ بنصل... ..	عاقراً	أبو طالب	=
فقلت لها فاهاً... ..	حاذراً	أبو سيدة الهجيمي	٣١٤ / ١
ولا ينجي من الغمرات... ..	الفرار	بشر بن خازم	٤٠٣ / ٢
فإنك لا تُبالي... ..	أم حمار	ثروان بن قزارة - خِدَاشُ بن زهير	٢٧٩ ، ١٦٩ / ٢
فقد لحق... ..	النجار	ثروان بن قزارة - خِدَاشُ بن زهير	٢٨٧ ، ٢٨٥ / ٣
لقد بدلت أهلاً... ..	ولا شجار	ثروان بن قزارة - خِدَاشُ بن زهير	٢٨٧ ، ٢٨٥ / ٣
إن الخلافة... ..	أطهار	جرير	٥١ / ٤
وكنت هناك... ..	والفخار	الأخطل	٤١٤ ، ٤١٢ / ١
وما نبالي... ..	ديار		١٥١ / ٢
وسائلة بطهر الغيب... ..	تغار	عمرو بن أحمر الباهلي	٣٨٨ / ٤
وحي بالحي... ..	مستطار	الأعشى	٢٤٦ / ٢
وأهل جو... ..	فباروا	الأعشى	٢٤٦ / ٢
وقبلهم غالت... ..	حذار	الأعشى	٢٤٦ / ٢
بادوا كما باد... ..	قدار	الأعشى	٢٤٦ / ٢
أقبلت... ..	فالستار	أبو ذؤاد الأيادي	٢٤ ، ٢٣ / ٤
ربما الجامل... ..	المهار	أبو ذؤاد الأيادي	٢٤ ، ٢٣ / ٤
بعدما كان... ..	والبحار	أبو ذؤاد الأيادي	٢٤ ، ٢٣ / ٤
فإلى الدور... ..	فالديار	أبو ذؤاد الأيادي	٢٤ ، ٢٣ / ٤
فقد أمست... ..	تعشار	أبو ذؤاد الأيادي	٢٤ ، ٢٣ / ٤
لأعطلته... ..	البحر		٢٤٤ / ٤
أما والذي... ..	الأمر	أبو صخر الهذلي	٩٢ / ٣
لها بشر... ..	نزر	ذو الرمة	١٥٠ / ١
وإن أمير... ..	الدهر	الأخطل	٢٩٦ / ١
يازبرقان أخاص... ..	والفخر		٤١٣ ، ٤١٢ / ١
ما أنت إلا في بني... ..	البطر		٤١٣ ، ٤١٢ / ١
فأصبحوا قد أعاد... ..	بشر	الفرزدق	٥٢٣ / ١

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
كرو على حريتكم ...	البقرُ	الأخطل	٢٥٠ / ٣ ، ٢٤٩
أبا الأراجيز ...	والخورُ =	(الفضل) اللعين المنقريُّ	٢٧٨ / ٣
يا تيمَ تيمَ عدي ...	عمرُ	جرير	٣٤٧ ، ٣٤٦ / ١
			٦١ / ٢ ، ٥٠٨ ، ٣٥٠
أخور غائب ...	الرُّفْرُ	أعشى بادنه	٢١٤ / ١
أما أقمت ...	تذرُ		٤٩٤ / ١
بش الصحاء ...	السكرُ	الأخطل	٤٠٣ / ٢
فايت إلى فهم ...	تصفرُ	تأبط شراً	٢٢٠ ، ٢١٩ / ٣
			٣٠٣ ، ٣٠٢
أخو سفر جواب ...	أغبرُ	عمرو بن أبي ربيعة	٢٣٧ / ٢
قفي فانظري ...	يذكرُ	عمرو بن أبي ربيعة	١٥٧ ، ١٥٦ / ٢
			١٥٨
أهذا الذي ...	أقبرُ	عمرو بن أبي ربيعة	=
لئن كان إياه ...	يتغيرُ	عمرو بن أبي ربيعة	=
قد كنت أحسبكم ...	الحمُرُ	أبو المهوش الأسديُّ	
ثم أضحوا كأنهم ورق ...	الدُّبورُ	عدي بن زيد (١٢) بيتاً	٢٩١ ، ٢٩٠ / ٣
في فنية جعلوا ...	مغرورُ	الأقشير الأسديُّ	٤٦٧ / ١
وقلن ألا الفردوس ...	دعائره	مضرس بن ربيعُ	١٠٢ / ٤
تنظرت نصراً ...	مواطره	الفرزدق	٣٢ / ٤ ، ٣١٣ / ٢
فإن تك ذا شاء ...	سامره	الحطيثة	٣٧٦ / ٢
فأماً الصُّدود	ضريُّها	توبة بن الحمير	٣١٩ / ٣
وقد أسلى الهم ...	عاقِرِ	الأعشى	٢٥٣ ، ٢٥٢ / ٢
شتان ما يومي ...	جابرِ	الأعشى	٢٥٣ ، ٢٥٢ / ٢
ورث السفاهة كابرأ عن ...	كابِرِ		٣٨٩ / ٢
أباينة حيسى ...	التهاجرِ		٣٥٧ / ٤

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
فلو كنتَ ضيئاً . . .	المشافرِ	الفرزدق	١٢٢ / ٤
ويومٌ شديد . . .	المزاهرِ	شُبرمة بن الطَّفيل	٢٨٣ ، ٢٨٢ / ٢
لذن غدوة . . .	المتاخِرِ . . .	شُبرمة بن الطَّفيل	٢٨٣ ، ٢٨٢ / ٢
أسدٌ عليّ . . .	الصافرِ	عمران بن حطاب	١٥٦ / ١
ولستُ بالأكثر . . .	الكائرِ	الأعشى	١٣٣ ، ١٣٢ / ٣
كم عمّة لك . . .	عشاري		٣١١ / ٢
ومن يعطني . . .	لوسارِ		٢٤٧ / ٢
أبلغ النُعمان . . .	وانتظاري	عديّ بن زيد	١٣٨ / ٣
ولقد ظللت . . .	وبسارِ	الفرزدق	٢٤٧ / ٢
قد أحلّك . . .	عرعارِ	النابعة الذُّبيانيّ	٢٣٩ / ٢
إلا كداركمُ بذِي . . .	بدارِ	مؤرج السُّلميّ	٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ / ٢
ما زالَ منذ . . .	المزدارِ	مؤرج السُّلميّ	٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ / ٢
يا لعنةَ الله . . .	الأشبارِ	الفرزدق	٩ ، ٧ / ٢
إن آثارنا . . .	من جارِ		٩٤ / ٣ ، ٣٧١ / ١
ألا قبح الإله . . .	عن الأثارِ		١٣١ / ١
نصف النهار . . .	الحمارِ	يزيد بن مفرغ	٤٣ / ٢
فإن يبرأ . . .	لايديرِ . . .	زهير	٤٣٩ / ١
كسَعَ الشتاء . . .	قديري	يزيد بن سنان	٢٣٢ / ٢
سألتاني الطّلاق . . .	الشُّهرِ	أبو شبل الأعرابي	٥٢٤ / ١
أي ويكأن . . .	بنكرِ	نبيه بن الحجّاج السُّهميّ	٢٦٠ / ٢
جلاها الصّيقلون . . .	ضبرِ	نبيه بن الحجّاج السُّهميّ	٢٦٠ / ٢
ياما أُمليح . . .	ببائرِ		٤٨١ / ٤
يستقصر العيش . . .	السمِرِ	العرجيّ	٣٢٦ / ٣
تلك الحرائرُ . . .	النفرِ	أبو العلاء المعريّ	٩٨ / ٤
وكنت إذا جارى . . .	السورِ	الرّاعي النُّميريّ	١٨ ، ١٧ / ٤
	مثرزي	أبو جندب الهذليّ	٣٩٦ / ٤

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
رحبٍ وفي ...	المشزر	عبيد الله بن قيس الرقيات أو غيره	٢٠٠ ، ٢٠٦ / ١
ولأنت تقري ...	لا يفري	زهير بن أبي سلمى	٢٣٢ ، ٢٣٣ / ٤
أعد سنيني ...	وأشهر	البُحْثَرِيُّ	١٢٦ / ٤
إن امرأاً ...	مكفور	أبو زُبَيْدِ الطَّائِي	٤٩ ، ٥٠ / ٤
ارعي وأروي ...	تعذير	أبو زُبَيْدِ الطَّائِي	٤٩ ، ٥٠ / ٤
رُبَّ رامٍ من ...	قتيره	امرؤ القيس	٣٤٩ ، ٣٥٠ / ٤
فهو لا تنمي ...	نفره	امرؤ القيس	٣٤٩ ، ٣٥٠ / ٤

(السين)

أكر وأحمي ...	القوانينَا	عباس بن مرداس	١٣٦ / ٢
وداويتها ...	وسدوسا		١٥٦ / ٣
يا مي لن يعجز ...	والناسُ	مالك بن خالد الهُدَلِيُّ - أبو	٢٥٢ ، ٢٥٣ / ٤
		فؤيب - أمية بن أبي عائذ	٢٥٤
يا مي لن يعجز ...	وفراسُ	=	=
تالله يبقى على الأيام ...	والأسُ	=	=
خلا أن العتاق ...	شوسُ	أبو زُبَيْدِ الطَّائِي	٤٧٨ ، ٤٧٩ / ٤
إذ ما دخلت ...	المجلسُ	عبّاس بن مرداس	٢٧٦ / ٢
يا خبير من ركب ...	الأنفُسُ	=	=
أحقاً بني أبناء ...	المجالسُ	الأسود بن يعفر	٤٠٠ / ٢
إذا شقَّ بردٌ ...	لابسُ	سُحيم عبد الله بن الحساس	٣١٠ ، ٣١١ / ١
أقاتل حتى ...	المكيسُ	زيد الخيل أو مالك بن أبي كعب	٨٤ ، ٨٦ / ٢
دع المكارم ...	الكاسي	الحطيئة	٤٤ / ٣
وأما لهنك ...	لم تياسُ	المرار الفقعي	٣٥٨ / ٤
...	الجواميسُ	جرير	٥٠ / ٣
ولو شاء ربي ...	سدوس		٢٠٦ / ١
اضرب عنك ...	الفرسُ	طرفه بن العبد البكري	٣٣ / ٢

الجزء والصفحة	القائل	القافية	البيت
			(الشين)
٣٨ / ٣	اللَّهبي - تبع - المشمخ	قريشاً	وقريش التي ...
			(الصاد)
٣٦٦ / ٢	الأعشى	الأحواصا	أتاني وعيدَ الحُوص ...
			(الضاد)
٢٨٩ / ٣	عمرو بن أحمد الباهليُّ أو غيره	بيوضها	بتيها قفر ...
١٦٨ ، ١٦٧ / ٢	أبو خراشِ الهذليُّ	يمضى	على أنها تعفى ...
=	=	بعض	حيدت إلهي بعد ...
٣٧٩ / ١	ذو الأصبع العدوانيُّ	الأرض	عذيري الحي من ...
			(الطاء)
٢٠ / ٢	الأبيورديُّ	السُّخْطُ	هُمُ في الرّضى ...
٤١٥ ، ٤١٤ / ١	أسامة بن الحارث الهذليُّ	الضابطُ	وما أنت والسير ...
٢٤١ / ٢	عمرو بن معدي كرب	قطاطُ	أطلت فراطهم ...
			(الظاء)
٤٠ / ٣	أمية بن خلف	الشُّواطِ	يَمانياً يظُلُّ يشب ...
			(العين)
٢٥٩ / ١	أبو العلاء المعريُّ	الوكعُ	وما الفُصحاء الصيد ...
٣٠٥ / ١	القطاميُّ	الرتاعا	أكفراً بعد ...
٣٩١ / ٤	=	النِّيعا	لعمر بني ...
٢٢١ / ١	=	جياعا	كان نسوع رحلي ...
١٨٣ / ٢	=	انقشاعا	تعلم أن بعد العيِّ ...
٢٨٤ ، ١٧٥ / ٣	=	الوداعا	قفي قبل التَّفْرِقِ
٣٠٤ / ٣ ، ١٧٢ / ٢	متم بن نويره اليربوعيُّ	أجدعا	لَعَلَّكَ يومٌ ...

الجزء والصفحة	القائل	القافية	البيت
٣١/٢'	حريث بن عناب	أجمعاً	إذا قال... .
٩٢ ، ٣٤ / ٣	المرار الأسدي - مالك بن زُغبة	مسمعا	لقد علمت... .
٦٤ ، ٦٣ / ٢	الكلحبة العُربِيُّ	أصعباً	فأدرُكُ إبقاءً... .
٥٠٥ / ١		جوعاً	فسيروا فلا مروان... .
٣٦٥ / ٤	سويدُ بن كُراع العُكَلِيُّ	ممنعاً	فإن تزجُراني... .
١٦٢ / ٤	جميل	وتخذعاً	فقلت أكلُّ الناس... .
١٥١ / ٤	امرؤ القيس	مدفعا	أجدُك... .
١٣٠ / ٤	جرير	المقنعا	تعدون عقرَ النَّيبِ... .
١٢٢ / ٤	الرَّاعي الثُّميريُّ	فتسرعا	فلو أن حقَّ اليوم... .
٧٣ / ٤	لمتمم بن نويرة اليربوعيُّ	أجدعاً	لعلك يوماً... .
٣٣١ / ٣	يزيد بن معاوية	جمعا	ولها بالماطرُونَ... .
١٢٤ / ٢	المرار الأسديُّ	وقوعاً	أنا ابنُ التارك... .
٢٤٧ ، ١٨٩ / ٤	الأضبط بن قُريع السَّعديُّ	رَفَعَهُ	لا تهين الفقير... .
٥١٨ - ٥١٦ / ١	الضُّحَاكُ بن هَنَامٍ ، أو لرجل من سلول	فاجعُ	وأنت امرؤٌ منا... .
=	=	مانعُ	وأنت على ما كان... .
=	=	راضعُ	وفيك خصال... .
٩ ، ٨ / ٢	ذو الرُّمة	البلاقعُ	وهل يرجعُ... .
٣٥٥ / ٢	=	الجراشعُ	...
٤٠ / ٢	النَّابغةُ الذُّبيانيُّ	دامعُ	فأسبلَ مني عَبْرَةً... .
=	=	وازعُ	على حين... .
١٤١ ، ١٤٠ / ٣	=	الصوانعُ	كأنَّ مجر الرَّامسات... .
٣٤٧ / ٣	عمرو بن معدِي كرب	مجاشعُ	فللهُ مسؤولاً... .
٣٤ / ٤	الفرزدق	الزعازعُ	منا الذي... .
١٤ / ٤	=	مجاشعُ	فواعجِباً حتى كليب... .
٢٧٦ / ٤	محمد بن عبد الله الأزدي	قاطعُ	وحسبُك من ذلُّ... .
٣١٠ / ٢	الفرزدق	نفاعُ	كم من بني سعديٍّ... .

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
وعليهما مسرورتان...	تبُعْ	أبو ذؤيب الهذليُّ	١٠٨ / ٢
سبقوا هويُّ ...	مصرعُ	=	٦٦ ، ٦٥ / ٢
وقائلةٌ لي ...	ولا تنفَعُ		٢٠٧ / ٢
فارحم أصيبيتي ...	وُقِعْ	ابن حجّاج	٣٤٠ / ٢
نَزَعَ ابنُ بشرٍ ...	يتوقَعُ	الفرزدق	٢٧٤ ، ٢٧٢ / ٤
راحت بمسلمةً ...	المرتَعُ	=	=
لا يبعد الله ...	صَنَعُ	ابن مُقبل	٢٣٥ ، ٢٣٣ / ٤
	(صَنَعُوا)		
لو ساوفتنا ...	قَنَعُ	=	=
	(قَنَعُوا)		
أبا خُرَاشةً ...	الضَّبْعُ	العباس بن مرداس	٤٩٣ ، ٤٩١ / ١
لا قوتي قوة الرّاعي ...	الرَّبْعُ	وضّاح اليمن	١٠٧ / ٣ ، ١٥١ / ١
			١١٤
فإمّا تريني اليوم ...	وأفرعُ	عبد الله بن همّام السّلوليُّ	١٤٩ / ٤
فإني من قومٍ ...	وأشجعُ	=	=
وخيل قد دلفت ...	وجيعُ	عمرو بن معدي كرب	٣٠٦ / ٢ ، ٤٦٢ / ١
تذكرت أياماً ...	رجوعُها		٢٤٩ / ٢
قَضْتُ وطراً و... .	رجوعُها		٥١٧ ، ٥١٦ / ١
فبيننا نحن نرقبُه ...	راعي	نصيب	٢٧٨ / ٢
وكنت إذاً ...	وقاع	عوف بن الأخص	٢٤٢ / ٢
أولئك أخوتي ...	وامتناعي	عوض بن الأخص (بالخاء المعجمة)	٢٤٢ / ٢
وكان عقراها ...	شواعي	الأجدع بن مالك الهَمْدانيُّ	٣٩١ / ٤
خيLAN من قومي ...	ناعي	=	=
لا تجزعي إن منفساً ...	فاجزعي	النمر بن تولب	٣٩٦ ، ٣٩٤ / ١
			٢٦١ / ٣
هجوت زبّان ...	ولم تدعِ	أبو عمرو بن العلاء	٤٢٥ / ٤

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
ترى آلهاء...	بأكرع	أبو العلاء المعري	١٥ / ٤
وقد كنت في الحرب...	ولم امنع	العباس بن مرداس	١٥٠ / ٣
أتجعل نهبي...	الأقرع	=	٢٢٢ / ١
وما كان حصن...	مجمع	=	=
(الفاء)			
عمرو العلاء...	عجاف	ابن الزبيري - مطرود بن كعب	٣٥٣ / ٤
فيال نزار...	ترعف	جمال العرب الأبيوردي	٢١٤ / ٤
أعظم برأيك...	السلف		٣٢٨ / ٣
أرضى...	سوالف	الشريف الرضي	
بحيها يزجون كل...	المتقاذف	مُزاحم العقيلي	٢٣٨ ، ٢٣٦ / ٢
كفى بالتأي...	شاف	بشر بن أبي حازم	٨٠ ، ٧٩ / ٣
(شافي)			
فيا لك حاجة...	اتلاف	=	=
أمن رسم دار...	وكيف	الحطيفة	٩٠ / ٣
أيا شجر الخابور	ابن طريف	ليلي بنت طريف	٢٩٣ / ٣
(القاف)			
ألم تسأل...	إن نطق	عمر بن أبي ربيعة	٢٣٩ / ٣
عَدَس ما لعباد...	طليق	يزيد بن المفرغ الحميري	٢٢٢ / ٢
تقول إذا...	لائق	طريف بن تميم العنبري	٤٦٧ ، ٤٦٦ / ٤
فقلت لها...	الخلاتق	=	=
تشب لمقروين...	والمحلق	الأعشى	٣٢ / ٤ ، ٨٦ / ٢
رضيحي لبنان...	نتفرق	=	٥٦ / ٣ ، ٢٨٦ / ٢
وإن لكيزاً لم يكن...	فتفرقوا	بعض عبد القيس	٢٨١ / ٢
ألم تسأل...	سملق	جميل بثينة	٢٣٩ ، ٢٣٨ / ٣
بمختلف الأرواح...	تخلق	=	=

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
فلو أنك ...	صديقُ		٥٧ / ٤
لا يالفُ ...	منطلقُ		٢٦٦ / ١
كفاني عرقان ...	عارفُه	عارق الطائي	١٩٤ ، ٤٨ / ٢
يوشكُ من فرُّ عن منيته ...	معانقُه	الرّاعي	١٨٤ / ٣
من لم يمُتْ عِبْطَةً ...	يوافقُها	أُميَّة بن أبي الصُّلت	٣١١ / ٣
إذا جزت ...	ذائقُها	=	=
وإلا فاعلمُوا ...	في الوثاقِ	بشر بن أبي خازم	٥٤ / ٤
ضربتُ صدرها ...	شقاقي	=	=
إن بغيضاً ...	الأواقِي	مُهلهل بن ربيعة	٣٢٦ ، ٣٢٥ / ٤
لاصلحُ ...	واثق	أبو عامر السُّلمي	٥٠٠ ، ٤٩٨ / ١
سيفي وما كنا ...	عائقي	=	=
لا نسبَ اليوم ...	الشاهقي	=	=
أبعد قتيل ...	الراتقي	=	=
فلأنك إن ترجو تميماً ...	بأسواقِ	الشَّمَاخ بن ضِرار	٣٥٠ / ٢
ياقر إن أخاك ...	المذلقِ		١٢٤ / ٣
يا رب مثلك ...	الإحماقي	جبار بن سُلمي العامري	٤٢ ، ٤٠ / ٢
أحمدُ ولأنت ...	بطلاقي	أبو محجَّن	١٧ ، ١٦ / ٢
ولولا حنان الليل ...	معرقِ		٣٢٢ / ١
تذر الجماجم ...	لم يُمزقِ	سلامةُ بن جندل	٤٣٨ / ١
ألا من رأى ...	لم تخلقي		٢٣٩ ، ٢٣٨ / ٢
إذا ما أقول ...	العقيقي	أبو نُؤاد الإيادي	٦٤ ، ٦٢ / ٢
سقى دار سلمى ...	وخفوقِ	=	=
وقد اعتدى ...	وميتي	=	=
إذا ما جرى ...	عتيقي	=	=
كاني إذا عاليت ...	سحوقِ	=	=
	أنسوقِ	=	=

(الكاف)

٣٢٢ / ٤	أخو الكلجة	أولالكا	أولئك قومي ...
٣٢٠ / ٤	مروان بن الحكم	أماتكا	إذا الأمهات ...
١٩٤ / ١	الأخطل	المعاركُ	وقد كان منهم ...
١٥٣ / ١	الزُمخشريُّ	مشاركُ	أضحى نوالك ...
١٠٣ ، ٩٤ / ٤	زهير بن أبي سُلمى	تنسلكُ	تعلمهاها ...
٢٨ / ٤	ذو الرُمة	شمالكِ	فقلت اجعلي ...

(اللام)

١٣٨ / ٢		الجَبَلُ	وتداعى منخراه ...
٣٨٨ / ٢		خجلُ	إنسانة فتانة ...
٦٩ / ٢	ليبد بن ربيعة	العسلُ	ممقرٌ مرٌّ على ...
٢٣٤ ، ١٧٩ / ٤	الأخطل	فعلُ	دع المُغمَر لا تسأل ...
		= (فَعَلًا)	
٩٦ / ٣	سالم بن قحطان	جملُ	تزال حبال ...
٩١ / ٣		الأجلُ	صَعيفُ النكايَة ...
٢٥ ، ٢٤ / ٢	عبد الله بن الزُّبَيْرِ	وقبلُ	إن للخير وللشر ...
=	=	فعلُ	يا غراب البين ...
=	=	ومقلُ	العطيَّات حشاش ...
=	=	بكلُ	كلُّ عيشٍ ونعيم ...
٣٩٤ / ١	أبو الأسود الدُّؤليُّ	بما فَعَلُ	أميران كانا ...
٣٩٧ / ٤		قَلَى	فإذا ناصحكم ...
١٧٢ / ٤ ، ٢٦٠ / ٣	أبو طالب - حسان - الأعشى	تَبالا	محمدٌ تفدِ نَفْسُكَ ...
١٢٢ / ٣		الصُّهَيْلا	ولقد اغتدى ...
١٠٣ ، ١٠١ / ٣	القُلاخُ	أطولا	فإن تك فاتتك السَّماء ...

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
وأدى فروعا...	أثعلا	القلاخ	١٠٣، ١٠١/٣
أخا الحرب...	أعقلا	=	=
ومئة أحسن...	قذالا	ذو الرمة	١٢٨، ١٠٣/٣
غير أنا لم تاتنا...	التاميلا	العنبري	٢٣٨/٣
يدب على أحشائها...	نقا سهلا		١٦٥/٣
فذكرته ثم...	جميلا	أبو الأسود اللؤلؤ	١٨٠/٤، ١٨٣/٢
فأفيتها...	إلا قليلا	=	١٨١/٤، ١٨٣/٢
ابني كليب...	الأغلا	الأخطل	١٩٨/٢
بدت قمراً...	غزالا	أبو الطيب المتنبى	٩١/٢
قد قيل ذلك...	إذا قيلا	النعمان بن المنذر	٤٩١، ٤٨٩/١
إذا الإنسان...	صقيلا	جمال العرب الأبيوردي	٣٧٧/١
إن محلاً...	مهلا	الأعشى	٢٨٥/١
ألا أبلغا ليلي...	محجلا	النابعة الجعدي	٢٣٧/٢
قلت إذا أقبلت...	رملا	عمر بن أبي ربيعة	١٢٩، ١٢٨/٢
يتنقن بالحرير...	نجلا	=	=
أمن كذب الواشي...	تقولا	جمال العرب الأبيوردي	١٤٩/١
رأى الأمر...	أولا		١٠/٢
وجارية من بنات...	خلخالها	الأعشى	٣٨٦/٢
ككر فئة الغيث...	ويأتي لها	=	=
فلا مزنة ودقت...	إبقالها	=	٣٨٦، ٣٨٥/٢
أتنتي سليم...	سبالها	الشماخ	٤٣٤/١
وهيح الحي...	وحيهله	أعرابي	٢٣٦/٢
متى سألت بغداد...	سسال	أبو العلاء المعري	٤٥٧/٤
ألا كل شيء ما خلا...	زائل	ليبد بن ربيعة العامري	٤٥٨/١
لعاب الأفاعي...	عواسل	أبو تمام	٢٧٥/١
يسبقن بالأدمى...	الحواصل	جرير	٣٩٩/٢

الجزء والصفحة	القائل	القافية	البيت
٢٢٥ / ٢	ليبد بن ربيعة العامري	وياطلُ	ألا تسألان المرء ...
١٤٩ / ٢		المباسلُ	ألهفي بقري ...
٩٢ / ٣	الأخطل	الأناصيلُ	كانه واضح ...
٦٧ / ٣	كعب بن مالك الأنصاري	العويلُ	بكت عيني ...
١٤ / ٤	جرير	أشكلُ	ما زالت القتلى ...
٤٢٤ ، ٤٢٣ / ٤	=	تغولُ	فيوماً يُجارين ...
٣٠٧ ، ٣٠٦ / ١	الأحوص	موكلُ	يا بيتَ عاتكه ...
=	=	لاميلُ	إنِّي لأمنحك الصدود ...
٢١٨ / ٢		أفضلُ	إذا ما رأيت ...
٣٢٧ ، ٣٢٢ ، ٣٢١ / ٣	الأخطل	تقتلُ	فقلت اقتلوها ...
٣٣٠ / ٤	أبو الطيب المثنبي	يَللُ	وإلى حصى ...
١١٨ / ٤	الأعشى	قُتلُ	كلأ زعمتم ...
٦٣ / ٤	=	شولُ	إذا غدوت من الحانوت ...
٣٣٨ / ٤	=	تصلُ	صدت خليده ...
٤٢٤ / ٢	=	تأتكلُ	أبلغ يزيد ...
١٠٧ / ٢	المُتَنخَلُ الهذليُّ	السُّبُلُ	زبناً شماء ...
٢٧٨ / ٣	اللَّعين المنقريُّ	الفِشَلُ	أبا الأراجيز ...
		= (الخورُ)	
٣٠٩ ، ٣٠٨ / ٢	القطاميُّ	أحتِملُ	كم نالني منكم ...
=	=	= (أحتولُ)	
١٢٩ / ٣	الفرزدق	وأطولُ	إن الذي سمك ...
٧٧ / ١	الأسديُّ	يتخيلُ	كأبي براقش كلُّ لون لونه
٧٧ / ٣	أعرابي	القتلُ	ثلاثة أحباب ...
٢٥٠ / ٢		نواصله	فهيهاً هيهاً ...
٤٠٥ ، ٤٠٤ ، ٤٠٢ / ١	رجل من بني عامر	نوافله	ويوم شهدناه ...
٢٩٠ / ٢ ، ١٩٣ / ١	ابن ميادة	كاهله	رأيت الوليد ...

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
فلا تعترض ...	قابلُه	عُيَيْدُ بن أَيوب العنبريُّ	٣١٧ / ١
لهنُّك ...	من يقولُها		٣٥٦ / ٤
فعمش ليدي ...	تذيِّلُها	جمال العرب الأبيورديُّ	٧٨ / ٢
حلفتُ وربِّ الرِّاقصاتِ ...	ذميلُها	نُصَيْب	١٥٦ / ٤
لئن عاد لي ...	لا أقيلُها	=	=
تبيِّن لي ...	طيالُها	أنيف بن زبَّان - حكيم النَّبهانيُّ	٤٠٧ / ٤
وحكمت في البلدِ العراءِ ...	مغتاله	أبو الطيب الممتني	١٥٧ / ٤
سَقَى قومي ...	هلالِ	ليبد بن ربيعة العامريُّ	٣٤٥ / ٣
ربُّ رَفْدٍ ...	أقيالِ	الأعشى	٢١ / ٤
ألا يا اصبحاني ...	وآجالِ		٩٣ ، ٩٢ / ٤
كمنية جابر ...	بعض مالي	زيد الخيل	١٧٤ ، ١٧٢ / ٢
ثم أروعيت وقد ...	شمالِ		١٣٧ / ٢
تعطيك ...	بالألِ		=
تردي الأكام ...	عمالِ		=
ربما تكره ...	العقالِ	أمية بن أبي الصَّلْت (٨ أبيات)	٢٠٤ ، ٢٠٣ / ٢
			٢١٥ / ٤
فأوردها ...	كالطحالِ	أمية بن أبي عائذ الهذليُّ	٣٦٢ ، ٣٦١ / ١
ويأوي إلى نسوة ...	السعالِ	=	=
مفيداً معيداً ...	العيالِ	=	=
فمالك والتلُّدُ ...	بالرجالِ	مسكين الدارميُّ	٤١١ ، ٤١٠ / ١
فأرسلها الجراك ...	الدخالِ	ليبد بن ربيعة	٤٣٣ / ١
وكونوا ...	الطحالِ		٤٠٩ / ١
حلفت لها بالله ...	ولا صالِ	امرؤ القيس	٤٩ / ٤ ، ٢٩٦ / ٣
			٢٥٨ ، ١٦٧
ولو أن ما أسعى ...	من المالِ	=	٢٤٣ ، ٢٤١ / ٣
ولكننا أسعى ...	أمثالي	=	=

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
كأنَّ الصوار...	أجلال	امرؤ القيس	٣٣٧ / ٢
ألا نادَتْ أمانة...	أبالسي	عُويّة بن سُلميّ	٢٥٧ ، ٢٥٥ / ٤
ألا لا بارك الله...	الرِّجال		٣٥٨ / ٤
أغر الثنايا...	الأسحل	عبد الرحمن بن حسان	٤٠٠ / ٤
وترمينني...	لا أقلّي		١٢١ / ٤
أبني إن أباك كرب...	فأعدل	عبد قيس بن خفاف التَّميميُّ	٣١٢ / ٣
ولست بحلب...	معزل	تأبط شراً	٣٣٧ / ٣
إن الذي ناولتني...	تقتل	حسان بن ثابت	٣٢٢ / ٣
وما أنا بالشيء...	بقؤول	كعب الغنوي	٢٣٧ / ٣
ولا تشتم المولى...	وتجهل	جحدر بن معاوية - أو الخطيم العُكيليُّ	٢٣٤ / ٣
أنا ابنُ كلاب...	لمجتلي		٢٤٤ / ٤
ولا يردون الماء...	منهل	النجاشي الحارثيُّ	١٠٣ / ٣
ممن حملن به وهن عواقد	مهبل	أبو كبير الهذليُّ	١٠٦ / ٣
أنا الذائد...	أو منلي	الفرزدق	٣٨٤ ، ٣٠٣ / ١
وإن تعتذر...	نصلي	ذو الرّمة	٣٩٧ / ١
تقاك بكعب...	يعسل	أوس بن حجر	٤٨١ / ٤
كأن مكابي الحواء...	مففل	امرؤ القيس	٣٣٩ / ٤
ألا رب يوم صالح...	جلجل	=	٤٦٨ / ١
وقد اعتدى...	هيكل	=	٢٨٢ / ٢ ، ٤٤٢ / ١
	فتحمل	حارثة بن بدر الغدانيُّ - قيس بن خفاف	٧ / ٤
غدت من عليه...	مجهل	مُزاحم العُقيلي	٢٧ / ٤
أشكو النوى...	الكلل	أبو الطّيب المتنبّي	٤٤١ / ١
وقبلي مات...	الكلل المظلل	الأسود بن يعفر	١٩٥ / ١
يسقون...	السلسل	حسان بن ثابت	٥٧ / ٢
إذا هي...	عود أسحل	عمر بن أبي ربيعة	٢٤٣ ، ٢٤١ / ٢

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
تظل مداريها . . .	غير مرسل	عمر بن أبي ربيعة	٢٤٠ / ١
من أن لدن قرعت . . .	نهل		٢٨١ / ٢
(الميم)			
كم به من مكو . . .	شيام	الطرماح	٢١٢ / ٤
إذا ملأتهن القنا . . .	باللجم	أبو العلاء المعري ^٤	٣٠٠ / ١
ورفتن مجدول . . .	الأزم	=	=
لك الخير قد . . .	علم	=	٦٠ / ٢
لا يبعد الله . . .	نعم	المرقش	٢٦٧ / ١
فيوماً توافينا . . .	السلم	علباء بن أرقم	٧١ ، ٧٠ / ٤
ويوما تريد مالنا . . .	ولم تنم	=	=
لعمر أب الطير . . .	لحم		٢٦٠ / ١
اسميك سعدى . . .	سلمى		١٦٢ / ١
فبادرت شاتها . . .	نغما		٣٤٨ / ٤
ألا ربما قد غال . . .	المكتما		١٥٧ / ٤
لنا الجففات . . .	دما	حسان	٥٣ / ٣
وما هي إلا في إزار . . .	خثعما	حميد بن ثور	١٣٩ / ٣
تحلم على الأذنين . . .	تحلما	حاتم	٣٤٠ / ٣
تعد معاذرا . . .	ألاما	أم عمير بن سلمى الحنفي ^٤	٣٤٦ / ٣
لنا هضبة . . .	فيعصما	طرفة أو الأعشى	٢٤٣ / ٣
يا ليتني لك منزر . . .	أياما		١٧٧ / ٣
أنا سيف العشيرة . . .	السناما		٣٦٥ / ١
ألا من مبلغ . . .	الطعاما	يزيد بن الصعق	٤٧ / ٢
بآية يقدمون . . .	مداما	الأعشى	٤٦ / ٢
ألا أضحت حبالكم . . .	أماما	جرير	٣٦٥ / ١
ونار قد خطأت . . .	مقاما	=	٢١٢ / ٢

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
أتر نادى...	ظلاما	شمر بن الحرث	٢١٤ / ٢
فقلت إلى الطعام...	الطعاما	=	=
سوى ترحيل...	تناما	=	=
فلن أذكر...	وأنعما	عدي بن زيد	٣٧٨ / ٢
يديان بيضاوان...	يهضما		٣٢٧، ٣٢٦ / ٢
وأغفر عوزاء...	تكرما	حاتم	٤١٧ / ١
فهل لكما فيما إلى...	حذيما	أوس بن حجر	٥٦، ٥٥ / ٢
فأطرق أطراق...	لصمما	المُتملس	٢٦ / ٢
هم الأمرون الخير...	معظما		١٥٢، ١٥، ١٢ / ٢
لالا تقرين الدهر...	مظلوما		٤٩٠ / ١
وعنس كالواح...	هماهما	الشَّمَاخ بن ضرار	٢٩٥ / ٣
لما رأت ساتيدما...	لامها	عمرو بن قميئة	٥١، ٥٠ / ٢
عَيَّوا بأمرهم...	الحمامة		٤٣٩، ٤٣٨ / ٤
جَعَلَتْ لها...	ثمامه		٤٣٩، ٤٣٨ / ٤
لقد ولد الأخيطل...	وشامُ	جرير	٣٨١ / ٣
فإن يهلك أبا قابوس...	الزكأمُ	النابعة الذبياني	١١٩ / ٣
وتأخذ بعده...	سنأمُ	=	١١٧ / ٣
حتى تهجر...	المظلومُ	لييد بن ربيعة	٩٥، ٩٤ / ٣، ٣٧١ / ١
القائد الخيل...	الزهمُ	زهير بن أبي سلمى	١٠٥ / ٣
هو الجواد...	فيظلمُ	=	٤٧٥، ٤٧٤ / ٤
أثافي سفعاً...	يتسلمُ	=	٤٢١ / ٤
كان إيريقيهم...	ملثومُ	علقمة بن عبدة	١٠٧ / ٣
حتى تذكر...	مغيومُ	=	٣٩٤ / ٤
لا ينغش الطرف...	مبغومُ	ذو الرُمة	٤٣، ٣٩ / ٢
كأنه بالضحى...	خرطومُ	=	٤٤ / ٢
فقمت للزور...	حُلمُ		٣٠٤، ٣٠٣ / ٤

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
ألا ياسناً بَرِقِ ..	كريمُ	رجل من نُمير	٢٧٣ / ١
لمية موحشاً... ..	مستديمُ	كثير	٤٣٤ / ١
أيها الشّاطمي	تهيسُمُ	عبد الرحمن بن حسان	١١ / ٢
لا تَسْبِينِي فلست	الكريمُ	=	١٥ / ٢
إذا أتيتَ	الكرمُ	الأخطل	/ ١
تَسائِلُنِي	بهيمُ	الكلحبة العرني	٦٥ / ٢
ولقد علوت	مسمومُ	ذو الرُمة	٤٤١ / ١
الرّوض يَسُمُ	يتضرمُ	جمال العرب الأبيوردي	٣٣١ / ٤
وإن أتاه خليلُ	حرمُ	زهير بن أبي سلمى	١٤٥ / ٤
إذا تَرَحَّلْتَ	هُمُ		٥٨ / ٤
إني امرؤٌ لَجَّ	السقمُ	العرجي	٢٩٧ / ٣
سلامُ الله	السلامُ	الأحوص (بالحاء المهملة)	٣٣٢ / ١
ومركضه صَريحِيُ	الغلامُ	أوس بن غلفاء الهجيمي	٣٨٨ / ٢
أنيخت فألفت	بغامها	ذو الرُمة	٤٧٤ / ١
فبتلك إذا رَقَصَ	أكامها	ليبد	١٤٠ / ٢
... النيامُ	الاسلامها		٤١٣ / ٤
لهنّي لأشقى	الاراقمِ		٣٥٧ / ٤
لشقان ما بين	حاتمِ		٢٥٢ / ٢
وكنتُ أرى زيداً	اللهازمِ	الفرزدق	٢٧٧ / ٢
ثلاثٌ مثين	الاهاتمِ	=	٥١ / ٣
يقولُ إذا	بدائمِ	=	٢٩١ / ١
أزيدُ أخا ورقاً	فخاصمِ		٣٣٤ / ١
ونظعنهم	العمائمِ	عملس بن عقيل	٢٧٢ / ٢
أيا راكباً	وهاشمِ	عبد الرحمن بن جهيم الحارثي	٣٢٩ / ١
أمن عمل الجرافِ	براسمِ	=	=
أنتك يمين	فقادِمِ	ابن كُراع	٣٩ ، ٣٧ / ٤

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
تحلل وعالج ...	حالم	ابن كُراع	٣٩ ، ٣٧ / ٤
عليها رجال ...	سالم		٦٣ / ٤
فيا ظبية الوغساء ...	أم سالم	ذو الرُمة	٢٨٥ / ٤ ، ٢٦٨ / ١
يا ذا المخوفنا ...	الاحلام	عبيد بن الأبرص	٤٤٣ ، ٣٤٠ / ١
وإن نحويلدا ...	التهامي	بعض بن كلاب	١٧٦ / ١
ذم المنازل ...	الأيام	جرير	٢٩٤ / ٤ ، ١٨٢ / ٢
.....	الأعكام	الكميت بن زيد الأسدي	/ ٢
تداعين باسم ...	وسلام	ذو الرُمة	٣٦ / ٣ ، ٤٠ / ٢
ألم تر أني بعد ...	كرام	أبو طالب	٧٢ / ٢
على حلقة لا أشتم ...	كلام	الفرزدق	٤٢٩ ، ٧٨ / ٣
إذا ما فارقتني ...	حرام	أبو الطيب المتنبى	١٧٨ / ٣
كلف برّب الحمد ...	لم يتم	أبو تمام	٢٧٦ / ٤
.....	لمغنم	أبو العلاء المعري	٢٧٦ / ٤
ينجمها قوم ...	مُحجم	زهير بن أبي سلمى	٣٢٣ / ٤
.....	فما لقم	أبو الطيب المتنبى	٣١٤ / ١
لم الليلي ...	تلم	=	/ ١
سائل فوارس ...	الأكم		١٤١ / ٤
فهذا وقد كان الشريف ...	النظم	أبو العلاء المعري	١٤٧ / ١
أبي الإسلام ...	تميم	نهار بن توسعة	٥٠٦ / ١
غداة طفت ...	تميم	قطري بن الفجاءة	٤٨١ / ٤
وكان سفاهة ...	حميم	أعشى همدان	٤٤١ / ١
أن ترسمت ...	مسجوم	ذو الرُمة	١٣٧ ، ٦٧ / ٤
فساغ لي ...	الحميم		
وتشرق بالأمر ...	من الدم	عترة بن شداد	١٣٨ / ٢ ، ٣٥٣ / ١
يا شاة ما قنص ...	لم تحرم	=	٢١٠ / ٢
أماوي مهمن ...	يندم	لعله (حاتم)	٢٠٨ / ٢

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
حاشا أبي ثوبان . . .	الشم	الجميح الأسدي	١ / ٤٦٧ ، ٤ / ٣١
إذا ما طريد العصم . . .	باعتماديه	أبو العلاء المعري	١ / ١٣٢
(النون)			
ومن شانيء كاسف . . .	أنكرن	الأعشى	٤ / ٢٤١
يا رب من يبغض . . .	واغتردين	عمرو بن قميئة	٢ / ٢٠٩
نحمي حقيقتنا . . .	بيننا	عبيد	٤ / ٢٦٥
صددت الكأس . . .	اليمنى	عمرو بن كلثوم	٤ / ٣٣٨
قال الخليط غداً . . .	تودعنا	عمر بن أبي ربيعة	٣ / ١٧٤ ، ١٧٦
أما الرحيل . . .	تجمعنا	=	=
كان سيوفنا . . .	لاعيننا	عمرو بن كلثوم	٣ / ١٨٣
ألا لا يجهلن . . .	الجاهلينا	=	٤ / ٩١
فما إن طبنا جبن . . .	آخرينا	فروة بن مسيك المرادي	٤ / ١١٢
وإن دعوت . . .	فادعيننا		٣ / ١٣١
أجهلاً تقول بني . . .	متجاهلينا	الكميت بن زيد الأسدي	٣ / ١٧٤ ، ١٧٥
أنوماً تقول . . .	متناومينا	=	=
فما وجدت بنات . . .	وأسودينا		٢ / ٣٦٥
إنا بني نهشل . . .	يشرينا	نهشل بن حرى	١ / ٣٦٠
فلما نبين أصواتنا . . .	بالأينا	زياد بن واصل السلمي	٢ / ٧١ ، ٧٣
فأبوا بالسيف	أنحنينا	عبد الشارق بن عبد العزى	١ / ٤٣٨ ، ٤٤٠
اتتنا عامر من أرض . . .	تذرينا	سحيم بن وثيل الرياحي	٢ / ٣٣٥
نحمي حقيقتنا . . .	بيننا	عبيد	٢ / ٩٤ ، ٩٥
تفقاً فوقه . . .	جنونا	عمرو بن أحمر	٢ / ٢٩٧ ، ٢٩٩
لقينا منهم جمعاً . . .	ما كانا	ذو الأصبع العدواني	٢ / ١٤٩
كلانا يوم قرى . . .	إيانا	=	=
قتلنا منهم . . .	حسانا	=	=

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
يُرى يرفل ...	نَجْرانا	ذو الأصبع العدواني	١٤٩ / ٢
فإنَّ اللهَ يعلمني ...	كلانا	النمر بن تولب	١٢٠ ، ٢٤ / ٢
قد كنتُ ...	حَسَّانا	زياد العنبري - رؤبه	١٠٠ ، ٩٣ / ٣
مخافةً ...	اللَّلِيَّانا	=	=
الحمدُ لله ...	مسانا	أمية بن أبي الصَّلْت	٨٢ ، ٨١ / ٣
إذاً لِقَامَ بنصري ...	لانا	قريط بن أنيف	٣٤٢ / ٢ ، ٢٤٨ / ١
وأتى صواحِبها ...	وجفانا		٣٦٠ / ٤
أيام يدعونني الشيطان ...	شيطانا	جرير	٣٣٧ / ٣
هويتُ السمان ...	السمانا		٣٠٥ / ٤
فكفى بنا ...	إيانا	حسان بن ثابت	٢٠٦ / ٢
يا خرز تغلب ...	تحنانا	جرير	٢٢٤ / ٢
فأما زال سرج ...	أن نكونَا	عمرو بن أحمر	١٦٠ / ٣
لقد عملت ...	إلا أنا	عمرو بن معدى كرب	١٥٠ / ٢
شككتُ بالرمح ...	بيننا	=	١٥١ / ٢
ويقلن شيبٌ ...	إنَّه	عُبَيْد الله بن قيس الرُّقيَات	١٠٢ ، ٦٦ ، ٨ / ٤
المرء قد يرجو ...	دونَه		٢٩٧ ، ٢٩٦ / ٣
تنفك تسمع ...	تكونَه		=
أأن زمَّ أجمالٌ ...	حزِينُ	كثِيرٌ	٢٦٨ / ٤
إذا جاوز ...	قمِينُ	قيس بن الخَطِيم - جميل	٣٠٣ ، ٣٠٢ / ٤
إذا جاء ضيف ...	الضِيافُن		١٥٨ / ٣
ووضعي لها ...	قيانَه	أبو العَلَاء المعرِّي	١٢٠ / ٣
يطعن بحوزي ...	الكنائِنُ	الطَّرْمَاحُ	١٣٢ ، ٥٢ / ٢
ألا ربُّ مولود ...	أبوانِ	عمرو الجنبِي	٢٩٠ / ٤
فبتُ لدى البيْت ...	أزقانِ	يعلى بن الأحول الأزدي	٢٤٥ / ٤
مَنْ يفعل ...	مثلانِ	عبد الرحمن بن حَسَّان - حسان	١٤٧ / ٤
دَرَسَ المَنَا ...	السُّويانِ	لَبِيد بن ربيعة العامري	١٠٧ / ٣

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
ألا يا ديار...	المَلَوَانِ	لبيد بن ربيعة العامري	٩ / ٣
وكنْتُ كذي رجلين...	الحَدَثَانِ	النَّجَاشِي الحارثي	١٢ / ٣
فأَمَّا التي...	عُمانِ	=	=
دَعَتِي أخاها...	بَلْبَاسِ	عبد الرحمن بن الحَكم	٥٦ ، ٥٥ / ٣
دَعَتِي أخاها...	الأخوانِ	=	=
يمانِي يُبوع إلى...	يَمَانِي	الطَّرِمَاحُ	٤٠ / ٣
كانَ لم ترى...	الرَّجوانِ	عطارِد بن قران اللُّص	٨٩ / ٣
وضبت عليه الطلس...	بالنُّسلانِ		١١٣ / ٢ / ٢
علا زِيدنا...	يَمَانِي	رجلٌ من طيء	١٩٢ / ١
أَيُّها المُنكح...	يَلْتِقِيانِ	عمر بن أبي ربيعة	٣١٢ / ١
وكانَهم يبيغون...	الدُّبْرانِ	أبو منصور الكاتب (صريع)	٩٤ / ٣ ، ٣٧٢ / ١
بدير سمعان قبر...	سَمعانِ	الزَّمخشري	٣٧٣ / ١
تلاقوا جياداً...	المُتداني	وذاك بن سِنان المازِنِي	٣٦٠ / ٢
فقلتُ له لما تكشُر...	بمكائِ	الفرزدق	٢١٢ ، ٢١١ / ٢
تَعشُ فإن...	يصطحبانِ	=	=
مررتُ على دار...	بستانِ	العريان بن سهلة النَّبْهاني	٢٧ / ٤
وكلُّ أخٍ.....	الفرقدانِ		٤٧٣ ، ٤٧٠ / ١
فظل لسنوة...	أرونانِي	النَّابغة الجَعدي	١٨٥ / ٣
فقلتُ ادعى...	داعيانِ	ربيعة بن جشم	٢٣٥ / ٣
بدالي منها...	بينسانِ	عمر بن أبي ربيعة	١٤٢ ، ١٤١ / ٤
فلما...	عناني	=	=
فوالله ما أدري...	بثمانِ	=	=
ونحرٍ مشرق...	حُقَّانِ		٧٠ / ٣
ومجرٍ كفلان...	وأركانِ		١٥ ، ١٤ / ٤
سريت بهم حتى...	بأرسانِ	=	=
ولو أنا...	اليَقينِ		٤١٨ / ٤

الجزء والصفحة	القائل	القافية	البيت
١١٤ / ٣	جميل بن معمر	مَعُون	بشِن الزَّمِيّ ...
١٣٢ / ٣	أبو الغول الطهوي	بليِن	ولا يجزون من حسنٍ ...
=	=	صُنُونِي	فدت نَفْسِي ...
٣٢٩ / ٢	عمرو بن عداء الكلبِي	عقالِين	سعى عقالاً ...
=	=	جمالِين	وأصبح الحي ...
٤٤٠ / ١	عميرة بن جابر الحَنَفِيّ - أو غيره	يعنِينِي	ولقد أمر على اللثيم ...
٣٨٥ / ١	الشَّمَاخ بن ضِرار	الوتِين	إذا بلغتني ...
=	=	بالَيَمِين	إذا مارايةً ...
٤٥ / ٢		اللُّجِين	وماء قد وَرَدْتُ ...
=		اللُّعِين	ذعرتُ به القطا ...
٣٢٧ / ٢	علي بن بذال أو غيره	اليَقِين	ولو أنا على حَجَرٍ ...
٢٤٧ / ١	ذو الأصعب العدواني	اسقُونِي	يا عمرو إلا تدع ...
١٠٩ / ٢، ٢١١ / ١	سحيم بن وُثَيْلِ الرِّيَّاحِي	تَعْرِفُونِي	أنا ابنُ جلا ...
٣٣٤ / ٢	=	الأربعِين	وماذا يَدْرِي ...
٣٣٢ / ٢	=	الشُّوْون	أخو خمسين ...
١٧٧، ١٧٦ / ٢	عمرو بن معدِي كرب	فَلِينِي	تراه كالشَّغام ...
=	=	تخوفِينِي	أبي الموت الذي ...
٢٥٠ / ٢	المثقب العبدي	نَبِيئِينِي	دعى ماذا ...
١٧٠ / ٢	عمران بن حطان	بما اتقَانِي	ومن يقصد لأهل الحقّ ...
=	=	عسانِي	ولي نفس ...
١١٠ / ٢	النَّابغة الذُّبْيَانِي	للمعِين	اتخذل ناصري ...
١٠٨ / ٢	=	بشِنِي	كأنك من جمال ...
٢٧٢ / ٢	زهير بن أبي سُلْمِي	يكنِي	هناك ربُّك ...
١٥٧ / ٢	أبو الأسود المُولِي	بلبانِهَا	فإلاً يكنها ...
			(الهاء)
٧٠ / ٢		ذووه	إنما يعرف ...

البيت	القافية	القائل	الجزء والصفحة
فأنى ما وأُنك...	يراها	عبّاس بن مرداس	٢١ / ٢
ولا ولدت له...	بغاها	=	=
بدينك هل ضممت...	فاها	مجنون ليلي	٢٥٧ ، ٢٥٦ / ٤
صبحنا الخزرجية...	ذوها	كعب بن زهير	٧٠ / ٢
عَلَفْتَهَا تَبْنَأُ...	عينها	ذو الرمة	٣٤٣ / ١
هما أخوا...	فدعاهما	درنا بنت عبعة	٥٠٠ / ٢ ، ٥١٠ / ١
		٥٣ ، ٥٢	
وقد زعموا...	وأبتاهما	=	=
أيا رب حي...	هداهما		٢٥ / ٢
أمن دمتين...	طللاهما		١٢١ ، ١١٧ / ٣
أقامت على ربيها...	مصطلاهما		=
وكم منزل لولاي...	منهوي		٦٩ / ٢
عدوك يخشى...	بمستوي		١٧٣ / ٢
يا دارَ هند...	واديهما	الحطيئة	٤٢٢ ، ٤١٩ / ٤
وأشرب الماء...	واديهما		٢٤٥ / ٤
كأنّ رجلي...	حوافها	أبو كاهل اليشكري	٣٤٢ / ٤
لها أشارير...	أرانيها	=	=
عرفت الدّيار...	الحميري	أبو ذؤيب الهذلي	١٧٢ ، ١٦٩ / ١
على أطرقا...	العصي	=	=
لا خيرَ في النّحو...	نفظويه	ابن دريد	١٦٨ / ١
أحرقه الله...	عليه	=	=
وقد علمت...	وعاديسا	عبد يغوث بن وقاص	٤٣١ / ٤
وتضحك منّي...	يمانيا	=	=
لقد أغدو...	الصّحاريا	الوليد بن يزيد	٤٢٨ ، ٤٢٧ / ٤
ونحن اقتسمنا...	وذاليا	لييد بن ربيعة العامري	٣٢٤ / ٤
إذا نحن لم نقر...	راعيّا		٩٤ ، ٩٢ / ٤
			٤٣ / ٣

الجزء والصفحة	القائل	القافية	البيت
٧٣ / ٣	ذو الرمة	التقاضيا	تطليلين لئاني ...
١٥ / ٤	جمال العرب الأبيوردي	صاديا	فيا جيلَ الرّيان ...
٩ / ٤		تنادينا	طعامهم فوضى ...
٢٥٨ / ٢	عريف القوافي	الصواديا	دعاهن ردفي ...
١٩٥ / ٢	الكميت	الذينا	فإن أدع اللواتي ...
٣٢٨ ، ٣٢٦ / ١		تلاقيا	أيا راكباً أما عرضت ...
٢٤٤ / ١	سوار بن المضرب	راضيا	إذا كان لا يرضيك ...
/ ٢	عمرو بن أحمر الباهلي	غيايبا	ألا فألبشا ...
٥٤ ، ٥٣ / ٤ ، ٢٥٣ / ٣	زهير - صرمة الأنصاري	جائيا	بدالي أني لست ...
٣٥ / ٤	أبو إسماعيل الكاتب	لأليا	كان القطار استخزنتها
٢٩٥ / ٤			خليلي عوجا على رسم ... ومن مبه

٦ - فهرس أنصاف الأبيات

البيت	القائل	الجزء، الصفحة
إلا ابن عبد الله والمطرا		٣٢ / ٤
تبغى ابن كور والسفاهة كاسمها		١٧٤ / ١
تعاقب حينه قبلاً وبعداً		١٩ / ٢
تعليفها الإسراج والإلجام		٨٢ / ٣
تناهين غير الحسن ملاًى وسوقها	أبو إسماعيل الكاتب	٤٥٢ / ١
رماداً أطارته السّواهك رمدا		٣٣٨ ، ١٦٠ / ٣
حتى نوى الأعجف واستمرا		٤٠٨ / ٤
ضعيف هوى يبغى عليه ثواب	أبو فراس الحمداني	٢٦٤ / ١
عساك تعذر أن قصرت في مدحي		٧٣ / ٤ ، ٣٠٤ / ٣
فلستُ بمرضع ثديي حبركي	الخنساء	١٩٦ / ٣
فلم أعرف الأطلال لكن أحوالها		٢٧٧ / ٣
فهي تفدي بالأبين والخال		٧٢ / ٢
كأنّ القطار استخزنتها لأليا	أبو إسماعيل الكاتب	٣٥ / ٤
كراجي الندى والعرف عند المذلق		٥٦ / ٢
لاه ابن عمك والنوى تغدو		٣٥٦ / ٣
لعمرك بي من حب سلمى أولق		٣٠٦ / ٤
لم ينسه من عنان الحال أخبار		٤٧٦ / ٤
له ورق السائلين رطيب		٤٧٧ / ٤

٢٣٣ / ٤		ماض على الهم مقدم الوغى بطل
٣٤٢ / ٢		من يثريبات قداد خشن
٤١ / ٢		وحى بكر طعنا طعنة نجرا
٢٥١ / ٢		والسير عن حلب إليك رحيل
٣٨ / ٣		وقلنا له البحرين أرض منيعة
٥٢٣ / ١		والصالحات عليها مغلقاً باب
٣٦ / ٢	مزد	وما زودنني غير سحق عمامة
٣٠٦ / ٣		ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله
		ويشكر الله لا يشكر
٣٩٨ / ٤		يدوم الفرات فوقها ويموج

البيت

الباء

القائل

الجزء، الصفحة

١٧١ / ٣		إن لها مرْكنا أرزبًا
٣٠ ، ٢٩ / ٤	العجاج	نحى الذنابات شمالا كثيبا
=	=	وأمّ أو عالٍ كهأ أو أقربا
=	=	ذات اليمين غير أن تنكبا
٣٤٩ / ٢		كنت لهم في الحدثان نابا
=		أبعى العدى وضيغما وثابا
٢٣٩ ، ٢٣٨ / ٤	رؤية بن العجاج	لقد خشيت أن أرى جدبا
٢٣٩ ، ٢٣٨ / ٤	رؤية بن العجاج	في عامنا ذا بعد ما أخصبا
٢٣٩ ، ٢٣٨ / ٤	رؤية بن العجاج	إذا الذبا فوق المتون دبا
٢٣٩ ، ٢٣٨ / ٤	رؤية بن العجاج	وهبت الريح له فهبا
٢٣٩ ، ٢٣٨ / ٤	رؤية بن العجاج	يترك ما أبقى الدبا سبسا
٢٣٩ ، ٢٣٨ / ٤	رؤية بن العجاج	أو كالحريق وافق القصبا
٢٣٩ ، ٢٣٨ / ٤	رؤية بن العجاج	والتبن والحلفا فالتهبا
٢٣٩ ، ٢٣٨ / ٤	رؤية بن العجاج	كانه الليل إذا اسلحبا
٤٧٦ / ٤		تنحى عن الشوك جزاراً مقضبا
٤٧٦ / ٤		والهرم تذييه إذدرأء عجبا
٢٨٣ / ٢		انتعل الظلّ فصار جوربا
٤٨ / ٤ ، ٢٥٣ / ٣	رؤية	أم الجليس لعجوز شهره
١٥٩ / ٣	ليد بن ربيعة	هل تعرف الدار بسفح الشربه
٣٣٨ ، ٣٣٧ / ١	الأغلب العجلي	جارية من قيس بن ثعلبه
=	=	قباء ذات سره معقبه
=	=	ممكورة على رداح الحجبه
=	=	كانها حلية سيف مذهبه
١٧٣ / ١		لأنكن به

البيت	القائل	الجزء، الصفحة
جارية	خدبة	=
عجبت والدهر كثير عجبه	زياد الأعجم	٢٢٢ / ٤
من عنزي سبي لم أضربه	=	=
أمهتي خندف وإلياس أبي	قص بن كلاب	٣٢٠ / ٤
قلبي إليه مشرق الألب	أبو طالب عم النبي ﷺ	٣٩ / ٢
ترتج إلتاه ارتجاج الرطب		٣٢٢ / ٢
كان وريديه رشاء خلب	رؤبة	٧٠ / ٤

(التاء)

إن الموقى مثل ما وقيت		٨٤ ، ٨٢ / ٣
يا قوم قد حولقت أو دنوت	رؤبة	٣٣٧ ، ٣٣٦ / ٣
وبعض حيقال الرجال الموت	=	=
كوم الذرى وادقة سراتها	عمر بن لجأ التيمي	١١٧ / ٣
هيهات من مصبحها هيهات		٢٤٩ / ٢
إذا الرجال بالرجال التقت	جحدر بن معاوية	٢٧٦ / ٢
في سعي دنيا طالما قد مدت	العجاج	١٣١ / ٣
بل جوزتيها كظهر الجحفت	أبو النجم - سؤر الذيب	٢٣٧ ، ٢٣٥ / ٤
ما بال عيني عن كرها قد جفت	أبو النجم - سؤر الذيب	
مسيلة تستن لما عرفت	أبو النجم - سؤر الذيب	=
داراً لسلمي بعد حول قد عفت	علباء بن أرقم	٣٥٤ / ٤
يا قاتل الله بني السعلات	علباء بن أرقم	
عمرو بن يربوع شرار النات	علباء بن أرقم	=
غير أعفا ولا أكيات		
كان أيديهن بالمومات		٤٢٠ / ٤
أيدي جوار بتن ناعمات		٤٢٠ / ٤

(الجيم)

٣٦٦ / ٤		لا هم إن كنت قبلت حجتج فلا يزال ساجح نأسك بج أقمر نهات ينزى وافرتج حتى إذا ما أمسجت وأمسجا
٣٦٧ / ٤		حتى إذا بدت أعناق صبح أبلجا
١٤٠ / ١	العجاج	=
١٨٩ / ٣		سفر الشمال الزبرج المزبرجا
٣٥١ / ٤	جرير	متخذات من ضعوات تولجا
٣٦٦ ، ٣٦٥ / ٤	رجل من البادية	خالبي عويف وأبو علج المطعمان اللحم بالعشج وبالغداة كتل البرنج يقلع بالود وبالضيضج
	رجل من البادية	
	رجل من البادية	
	رجل من البادية	
١٨٩ / ٣		يغلى الدماغ بها كغلى الزبرج

(الحاء)

٣٣١ / ٤ ، ٤٠٣ / ٣٠٣ / ٣		قد كاد من طول البلى أن يمصحا نحن الذون صببوا الصياحا يوم النخيل غاره ملحاحا يا لعطفنا ويا للرياح يا عين بكى بالدموع السفاح وأبكي على قتلى قريش الضواحي
٣٣٠ / ١		

(الخاء)

٢٥٧ / ٢	العجاج	وصار وصل الغنايات أخوا
---------	--------	------------------------

البيت	القائل	الجزء، الصفحة
لا تعدليني بامرئ هبيخ		١٧٤ / ٣
(المدال)		
كلكم يمشي رويد		٢٩٥ / ٤
كلكم يطلب صيد		
غير عمرو بن عبيد		
ربيته حتى إذا تمعددا		١٦١ / ٣
والخازياز السنم المجودا		٢٩٨ ، ٢٩٧ / ٢
رعيتها أكرم عودا		٢٩٨ / ٢
الصل والصيقل واليعضيدا		٢٩٨ / ٢
يجيب يدعو عامر مسعودا		٢٩٨ / ٢
نبئت أخوالي بني يريد	رؤبة	٢١٠ ، ١٦٥ ، ١٦٤ / ١
ظلما علينا لهم فديد	=	=
القوس فيها وتر عرند	حنظلة بن ثعلبة	١٥٥ / ٣
وايتصلت بمثل ضوء الفرقد		٣٤١ / ٤
قدني من نصر الخبيبين قدي	حميد الأرقط - أبو نخيلة	١٧٨ ، ٥٧ / ٢
عدوني الثعلب فيما عدد		٥٧ / ٣
حتى استشاروا بي إحدى الأحد		=
ليثا هريرا ذا سلاح معتد		
(الراء)		
أقسم بالله أبو حفص عمر	أعرابي	١٢٣ / ٢
ما إن بها من نقب ولا دبر	أعرابي	١٢٤ / ٢
فاغفر له اللهم إن كان فجر	=	١٢٤ / ٢
مالك عندي غير سهم وحجر		١١٢ / ٢

البيت	القائل	الجزء، الصفحة
وغير كبداء شديدة الوتر		١١٣ / ٢
ترمي بكفي كان من أرني البشر		١٠٩ / ٢
بغرة نجم هاج ليلا فانكدر	العجاج	٢٩٦ / ٢
إذا الكرام ابتدروا الباع بدر	=	٣٣٧ ، ٣٣٦ / ٤
تقضي البازي إذا البازي كسر	=	=
في بئر لا حور سرى وما شعر	=	١١٧ ، ١١٦ / ٤
تحفرها الأوتار والأيدي الشعر	زور العنبري	٢٢١ / ٤
والنبل ستون كأنها الجمر	= =	٢٢١ / ٤
في أسيب الغيطان محفوف الخطر	حكيم بن معية	٤١٢ ، ٤١١ / ٤
فيها عيائيل أسود ونمر	= =	=
حفت بأطواد جبال وسمر	= =	=
إذا تخازرتُ وما بي من خزر	النَّجاشي الحارثي، أو عمرو بن العاص	٣٤٤ ، ٣٤٣ / ٣
ثم كسرت الطرف من غير عور	=	=
ألقيتني ألوي بعيد المشمر	=	=
ذا صولة في المصمئلات الكبير	=	=
أرسل فيها مقرما غير قفر		٤٣٣ / ١
لا تتركني فيكم شطيرا		١٥٦ / ٤
إني إذن أهلك أو أطيرا		=
ليس بعلم ما حوى القمطر		٣٥٥ / ٢
ما العلم إلا ما حواه الصدر		=
إن البغاث بأرضنا يستنسر		٣٥٣ / ٣
تركب كل عاقر جمهور	العجاج	٤٢٠ / ١
مخافة وزعل المحبور	=	=

البيت	القائل	الجزء والصفحة
والهول من تهول الأمور	العجاج	٤٢٠ / ١
أنا أبو النجم وشعري شعري	أبو النجم	٢٧٤ / ١
قالت له ربح الصبا قرقرار		٢٣٩ / ٢
واختلط المعروف بالإنكار		=
يا سارق الليلة أهل الدار		٢٦٥ / ٣، ٤٠٤، ٤٠٣ / ١
حتى نوى الأعجف واستمرا		٤٠٨ / ٤
فإن يكن أمسى البلى تيقوري	العجاج	٣٤٩ / ٤
عزك أن تباعدت أبا عرى	جندل بن المثنى الطهوي	٤١١ / ٤
وأن رأيت الدهر ذا الدواور	=	=
حتى عظامي واره ثاغري	=	=
وكحل العينين بالعواور	=	٤١١، ٣٦٣ / ٤
كأنه بعد كلال الزاجر		٤٥٨ / ٤
ومسبحي مرعقاب كاسر		=
باعد أم العمرو من أسيرها	أبو النجم	٣٤٥ / ٣، ١٩٢ / ١
حراس أبواب على قصورها	=	=

(الزاي)

أنا ابن كل صعب شمخز	رؤية	١٩٣ / ٣
سامي على رغم العدا ضمخز	=	=
يا أيها الجاهل ذو التنزي	=	=
لا توعدن حية بالنكز	=	=
هذا الزمان مول خير أزي		٣٣٨ / ٤

(السين)

إذا حملت بزتي على عدس		٢٢٣ / ٢
-----------------------	--	---------

البيت	القائل	الجزء والصفحة
فبات منتصباً وما تكردسا	العجاج	١٧١ / ٤
وقيس عيلان ومن تقيسا	رؤية	٣٤٢ / ٣
كل غد صائرٌ أمسا		١٣٣ / ٢
لا صبر حتى تلحقي بعنس		٤٢٩ / ٤
أهل الرياط والبيض والقلنس		=
يا صاح يا ذا الضامر العنس		٣٤٢ ، ٣٣٩ / ١
والرحل والأقتاب والحلس		=
عهدي بقومي كعديد الطيس	رؤية	١٥٩ / ٢
إذ ذهب القوم الكرام ليس	=	=
(الشين)		
قد قرنوني بعجوز حمرش		٢٠٣ / ٣
إن الجراء تخترش		٤٥٤ / ٤
في بطن أم الهمرش		
(الضاد)		
داينت أروى والذيون تقضى	رؤية	٩٥ / ٣
فمطلت بعضاً وأدت بعضاً	=	=
سألتها الوصل قالت مض	أبي عوف	٢٦٢ ، ٢٥٧ / ٢
(الطاء)		
ما زلت أسعى معهم وأختبط		٩٢ / ٢
حتى إذا جنَّ الظلام واختلط		=
جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط		=
(العين)		
مال إلى أرطاة حقف فالطجع	منظور بن مرثد	٣٦٢ / ٤

البيت	القائل	الجزء والصفحة
فواددي	قد انقطع	٢٣٩ / ٤
وضرسني	قد انقلع	=
يا ليت أيام الصبا رواجعا		٧٣ / ٤ ، ٢٨٦ / ١
أما ترى حيث سهيل طالعا		٢٧٢ / ٢
قد صُرتُ البكرة يوما أجمعا		٨٢ / ٢
نحن بنو أم البنين الأربعة	لبيد بن ربيعة العامري	٤٩٠ / ١
نحن خيار عامر بن صعصعة	=	=
إليك جاوزنا بلاداً مسبعة	=	=
نخبر عن هذا خبيراً فاسمعه	=	=
مهلاً أبيت اللعن لا تأكل معه	=	=
إنَّ استه من برص ملمعه	=	=
وإنه يدخل فيها أصبعه	=	=
يدخله حتى يوارى أشجعه	=	=
كأنما يطلب شيئاً ضيعه	=	=
يا بنة عمي لا تلومي واهجعي	أبو النجم	٣٥١ / ١
قد أصبحت أم الخيار تدعي	أبو النجم	=
علي ذنباً كله لم أصنع	أبو النجم	=
(الفاء)		
النسر قد يركض وهو هاف	العجاج	٧٨ / ٣
يدل بقدر ريشه الغداف	=	=
قنازعا من زغبٍ خواف	=	=
سرهفته وأيما سرهاف	=	٧٨ ، ٧٧ / ٣
(القاف)		
يكل وفد الريح من حيث انخرق	رؤبة	١٧٣ / ٣

البيت	القائل	الجزء والصفحة
كأن أيديهن بالقاع القرق	رؤية	٤٢٠ / ٤ ، ٨٠ / ٣
أيدي جوار يتعاطين الورق	=	٤٢٠ / ٤
وقاتم الأعناق حاوي المحترق	=	١٧٨ / ٤
مشتبه الأعلام لماع الحقق	=	=
يا دارمي بدكاديك البرق	=	٣٢٨ ، ٣٢٧ / ٤
صبرا فقد هيحب شوق المشتق	=	=
مسترخيا عنه ذعاليب الخرق	=	٣٥٥ / ٤
إذا العجوز عقيت فطلق	=	٤٢٨ ، ٤٢٧ / ٤
ولا ترضاها ولا تملق	=	=
قالت سليمي اشتر لنا سويقا	العذافر الكندري	١٧١ / ٤
لست أبالي أن أكون مُحِقَّة	امرأة من العرب	٤٥ / ٢
إذا رأيت خصية معلقة	=	=
يا عجبا لهذه الفليقه	ابن قنان الرَّاجر	٤٠٤ / ٢
هل تَغْلِبن القرباء الريقه	=	=
يا ليت أنا وقشاما نلتقي	أبو محمد الفقعي	١١٢ / ٢
وهو على ظهر البعير الأورق	=	=
بين الدُّفقي والنجاء الأدفق		١٨٠ / ٣
ومنهل ليس له خوارق		٣٤١ / ٤
ولضفادي جمه نقانق		=
أباب بحر ضاحك زهوق		٢٣١ / ٤

(الكاف)

تقول بنتي قد أني إناكا	رؤية	١٧٠ / ٢
يا أبتا علك أو عساكا	=	١٨٦ ، ١٧٠ / ٢

البيت	القائل	الجزء والصفحة
إليك حتى بلغت اياكا	حميد الأرقط	١٤٧ / ٢
كان بين فكها والفك		٢٥ / ٢ ، ٣٨٦ / ١
فارة مسك ذبحت في مسك		٣٨٩ / ٢
ليكما ليكما ها أنا ذا لديكما	أمية بن أبي الصلت	٩٥ / ٤
(اللام)		
لو أن قومي حين أدعوهم حمل		
على الجبال الصم لأرفض الجبل		
إن الكريم وأبيك يعتمل		٣٥٢ / ٣
إن لم يجد يوما على من يتكل		=
رد علينا شيخنا ثم بحل	عمرو بن يثربي ، أو غيره	٢٦٨ / ٢
بجلى الآن من العيش بجل	لبيد	٢٦٩ / ٢
فَقَرَّيْنِ هذا وهذا زحله	أبو النجم	٢٢٢ / ٤
وأي أمر شيء لأفعله		٨٦ / ٤
أقبل سيل جاد من أمر الله	حنظلة بن مصبح	٣٥٨ / ٤
يحرد حرد الجنة المغله	=	٣٥٨ / ٤
قد حدوناها بهيد وهلا	غيلان بن حريث ، أو القتال	٢٥٧ / ٢
واغد لعنا في الرهان نرسله	أبو النجم	٦٧ / ٤
قد مر يومان وهذا الثالي		٣٤٢ / ٤
وأنت بالهجران لا تبالي		=
كان في أذنا بهن الشول	أبو النجم	٣٦٦ / ٤
من عبس الصيف قرون الأجل	=	=
إن تتخلي يا هند أو تعتلي	منظور بن مرثد	٢٣٨ / ٤
أو تصبحي في الظاعن المولى	=	=

البيت	القاتل	الجزء والصفحة
بيازل وجناء أو عيهل	منظور بن مرثد	٢٣٨ / ٤
وقد أتاهما زمن الفطحل	العجاج	١٩٠ / ٣
والصخر مبتل كطين الوحل	=	=
تقول يا رباه يا رب هل	جندل بن المثنى الطهوي	٤٦ / ٣
إن كنت من هذا منجى أحبلى	=	=
إما بتطليق وإما بارحلي	=	=
كأن خصيته من التدلل	=	=
ظرف عجوز فيه ئتًا حنظل	=	٤٦/٣، ٣١٩، ٣١٨/٢
في لجة أمسك فلانا عن فل	أبو النجم	٤٠٩ / ٢
يا زيد زيد اليعملات الذبل	عبد الله بن رواحة	٣٤٨ ، ٣٤٦ / ١
تطاول الليل عليك فانزل	=	=
ليت القسي كلها من أرجل		٢٨٧ / ١
بين رماحي مالك ونهشل	أبو النجم	٣٢٩ / ٢
مهر أبي الحثحات لا تشلي	أبو الخضر اليربوعي	٣٦٦ / ١
بارك فيك الله من ذي إل	=	=
كأن صوت الصنج في مصلصله	أبو النجم العجلي	٨٥ ، ٨٢ / ٣

(الميم)

هل ينفعنك اليوم إن همت بهم		٣٤٨ / ٤
كثرة ما توصي وتعقاد الرتم		=
إني إذا ما حدث ألما	أبو خراش الهذلي	٣٥٨ / ١
أقول يا للهما يا للهما	=	=
يا خازباز أرسل اللهازما		٢٩٩ ، ٢٩٧ / ٢
إني أخاف أن يكون لازما	=	=

البيت

القائل

الجزء والصفحة

٢٧٥ / ٣	هُدبة بن الخشرم العذري	متى تقول القلص الرواسما
=	=	يحملن أم قاسم وقاسما
٢٣٦ / ٤	رؤبة	بل مهمة قطعت بعد مهمة
٣٦٠ / ٤		إن لم يروها فمه
١٠٨ / ٢ ، ٣٤٦ / ١		لو قلت ما في قومها لم يتثم
= ، =		يفضلها في حسب وميسم
٢٩ / ٤		يهم فيه القوم هم الشحم
١٠٧ / ٣	العجاج	أوالفاً مكة من ورق الحمى
٢٩ / ٤ ، ٢٢٢ / ٣	=	يضحكن عن كالبرد المنهم
٣٢٧ / ٤	=	فخندف هامة هذا العالم
٣٤٧ / ٤	رؤبة	يا هالَ ذات المنطق التتمام
=	=	وكفك المخضب البنام
١١٣ / ٣	أبي الأخرز الحمانبي	ليوم روع وفعال مكرم
١٨٧ / ٣		يا دار سلمى بحما طان اسلمي
٢٥٢ / ٢		شتان هذا والعناق النوم
=		والمشرب البارد في ظل الدوم
٣١٨ / ٤		كأنما يسقط من لغامها
=		بيت عنكباة على زمامها

(النون)

٣٢٩ / ٢	خَطَام الرِّيح المُجاشعي	ظهراهما مثل ظهور الترسين
٥٠ / ٣	المسيب بن زيد مناة	إن تقتلوا اليوم فقد سبينا
=	=	في حلقكم عظم وقد شجينا
١٩٦ / ١	رؤبة	أنا ابن سعد أكرم السعدينا

البيت	القائل	الجزء والصفحة
غيراء ميفاء على الرزون	حُميد الأرقط	١٢٠ / ٣
=	=	=
جد الربيع أرن الأرون	=	=
لا خطل الرجع ولا قرون	=	=
لاحق بطن بقرا سمين	=	١١٧ / ٣
من أجلك يالتي يتمت قلبي		٢٤٥ / ١
وأنت بعيده بالوصل عني		=
إرهن بنيك عنهم أرهن بني		٣٦٣ / ٤
أيها البسائل عنهم وعني		١٧٨ / ٢
ليست من قيس ولا قيس مني		=
(الياء)		
حي رباح يا قماح حي		٤٠ / ٢
لا تملأ الدلو وعرق فيها		١٨١ / ٣
قد دجا الليل فهيا هيا	ابن ميادة	٢٢٨ / ٢
فهي تنزي دلوها تنزيا		٨٨ / ٣
كما تنزي شهلة صبيا		=
يا مرحباه بحمار ناجيه		١٩٢ / ٤ ، ٢١٤ / ٢
ليت الحمام ليه	زرقاء اليمامة	٤١ / ٤
إلى حمامتيه	=	=
ومثله	=	=
تم الحمامه ميه	=	=
ألا اضرب أنت أباط المطي		٤١٢ / ١
جار لا تستنكري عذيري العجاج		٣٥٦ ، ٢٥٥ / ١
=	=	=
=	=	=
سيري واشقائي على بعيري		
=	=	
وكثرة الحديث عن شقوري		

الجزء والصفحة	القاتل	البيت
١٤٠ ، ١٣٩ / ٣	العجاج	أطراباً وأنت قنسري
١٤٠ / ٣	=	والدهر بالمرء دواري
=	=	افنى القرون وهو قعسري
=	=	وبالذهى تحيل المدهي
=	=	من أن شجاك منزل عمي
=	=	قدما يرى في عهده الكرسي
١٨٥ ، ١٤٠ ، ١٣٩ / ٣	العجاج	محرنجم الجامل والنؤى
٤٧ / ٤		ألم تكن حلفت بالله العلى
=		إن مطاياك لمن خير المطي
٢٥ / ٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٢ / ١		لا هيثم الليلة للمطي
٥٠٤ / ١		ولا فتى مثل ابن خيبري
٦٩ / ٢	الأغلب العجلي	قالت لها هل لك يا تافي
=	=	قالت له ما أنت بالمرضي
٣٥٣ / ٢		يأكل أزمان الهزال والسني

٨ - فهرس الأعلام

أبو الأزهر (البخاري): ٤١ / ١ .
 الأزهري (أبو منصور): ٤٣٨ ، ٢٥٩ / ١ ،
 ٢ / ٦٣ ، ٩١ ، ٣ / ١٧٥ ، ٤ / ٢٥٤ .
 أساف: ١ / ١٧٠ .
 ابن إسحاق (صاحب الشيرة): ٢ / ٢٤٣ .
 ابن أبي إسحاق = عبد الله بن أبي
 إسحاق .
 أبو إسحاق الزجاج = الزجاج
 أبو إسحاق السبيعي: ٢ / ٣٨٩ .
 أبو إسحاق الصابي: ٣ / ٣٠٠ .
 أبو إسحاق الفارابي (أبو إبراهيم): ١ /
 ٤٠٥ .
 إسماعيل بن حماد = الجوهري .
 أبو إسماعيل الكاتب: ١ / ، ٤ / ٣٥ .
 الأصمعي (عبد الملك بن قريب): ١ /
 ٦٥ ، ١٣٩ ، ١٤٧ ، ١٧٠ ، ١٧٤ ،
 ١٧٥ ، ٢٧٠ ، ٢ / ٢٣٤ ، ٢٥٢ ،
 ٢٧٨ ، ٣٤٦ ، ٤٠٠ ، ٣ / ٥٣ ، ٦٥ ،
 ٨٣ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ٢٩٥ ، ٣٠٦ ، ٤ /
 ٣٨١ ، ٣٩٧ ، ٤١٢ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ .
 ابن أعثم (أحمد بن أعثم): ١ / ٣٩٥ ،
 ٣ / ٣٨ .

(أ)

إبراهيم بن الأشر النخعي: ١ / ٥٠٣ .
 إبراهيم بن السري = الزجاج
 أبرويز: ٣ / ١٦٣ .
 أبي بن كعب (صاحب رسول الله ﷺ):
 ٤ / ٢٧٧ .
 أحمد بن فارس = ابن فارس .
 أحمد بن يحيى أبو العباس = ثعلب .
 الأخفش الأكبر = أبو الخطاب
 الأخفش (سعيد بن مسعدة أبو الحسن):
 ١ / ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٦٨ ،
 ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢٢٣ ، ٤٥١ ، ٢ /
 ٢٩٤ ، ٣٠٥ ، ٣١٧ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ،
 ٤٠٨ ، ٣ / ١٠ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ،
 ٢٩ ، ٨٧ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٢ ،
 ٢٥٩ ، ٣٣١ ، ٤ / ١٠ ، ١١ ، ٢٦ ،
 ٤٨ ، ٧٣ ، ١٠٩ ، ١١٩ ، ١٩٦ ،
 ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ،
 ٢٩٣ ، ٣٢١ ، ٣٥٩ ، ٣٧٥ ، ٣٩٣ ،
 ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤١٥ ، ٤٢١ .
 أبو أدهم الكلابي: ٤ / ٣٥٧ .

بلال بن أبي برده بن أبي موسى: ١ / ٣٨٤

بلال بن رباح: ٣ / ١٤٨

البياري (علي بن الحارث): ٢ / ١٧٣

(ت)

تاج الإسلام السمعاني = عبد الكريم بن محمد بن منصور

(ث)

الثعالبي (أبو منصور عبد الملك):

١٧٧/١ ، ٢ / ٢٦٨

ثعلب: ٢ / ١٥١ ، ٣ / ٩ ، ٥٧ ، ٥٨

١٧٦ ، ١٨٧ ، ٢٠٤ ، ٤ / ١٦٤

٣٥٩

ثور (صاحب عمرو بن معدي كرب): ١ /

٣٧٨

(ج)

الجاحط: ١ / ٣٨٨

جذيمة الأبرش: ٤ / ١٨٨

الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن

(أبو بكر): ٢ / ١٣ ، ١٨ ، ٧٠ ، ١٣٧

٢٨٦ ، ٣٨٨ ، ٤٠٩ ، ٤٣٤ ، ٤٣٨

٤٧٤ ، ٢ / ١١ ، ١٦ ، ٦٨ ، ١٣٤

١٣٩ ، ١٦٤ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨

٢١٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٤ ، ٢٥٠ ، ٢٧٢

٢٧٦ ، ٢٧٢ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣ / ٢٦

٥٩ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ١٠١ ، ١١٣ ، ١١٦

١١٨ ، ١٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٩٤

ابن الأعرابي (محمد بن زياد): ١ / ٤٩٣ ، ٤ / ٣٤٨

الأعرج: ٢ / ٢٥٠

الأموي (محمد بن سعيد): ٢ / ٣٢٢

ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم):

٢ / ٢٢٤ ، ٤ / ٥٩ ، ٩٥ ، ١١٤

١٦٤

أفضل القضاة الجندي (يعقوب بن شيرين

الجندي): ١ / ٤٧٩ ، ٤٥٩

إلياس (النبي) عليه الصلاة والسلام: ١ /

١٦٨

أبو أمامة الباهلي (الصحابي): ١ / ٢٤٣

أمي بن لاوذ: ٢ / ٢٤٦

أمية بن خلف: ٣ / ٣٩

أمية بن المغيرة: ٣ / ١٠٤

(ب)

ببّه = عبد الله بن الحارث

بجير بن قعنب بن عتاب: ١ / ٧٥

بعض المواصلة: ٣ / ٣٢٨

بعل (صنم): ١ / ١٦٨ ، ٣ / ٢٩٧

بغض السعدي: ٣ / ٢٥١

أبو بكر الصديق: ١ / ٤٨٤

أبو بكر الأنباري = ابن الأنباري

أبو بكر بن السراج (محمد بن السري) =

ابن السراج

أبو بكر = عبد الله بن الزبير

أبو بكر مبرمان: ٤ / ١٦٨

الحارث بن أبي شمر الغساني: ٤ / ٣٢٣ ، ٣٠٨ ، ٦٣ ، ٧٦ ، ٨٥ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

الحارث بن عبد المطلب بن هشام: ١ / ٣٢٩ .

الحجاج بن يوسف: ١ / ١٩١ ، ٢ / ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٠٥ ، ٣٨٩ ، ٣ / ١٦٤ ، ٤ / ٥٠ ، ٢٣٣ .

حُجر (والد امرئ القيس): ١ / ٣٤٣ .

ابن جذيم: ٢ / ٥٥ .

الحسن: ٤ / ٢٧٣ .

أبو الحسن سعيد بن مسعدة = الأخفش .

أبو الحسن الرُّماني = الرماني (علي بن عيسى) .

الحسين بن أحمد بن خالويه = ابن خالويه .

أم الحسين الأزديّة: ٢ / ٤٣ .

الحصين بن المنذر: ١ / ٥١٨ .

أبو حمدون: ٤ / ٣٧١ .

حمزة الأصفهاني: ١ / ٤٩٣ ، ٣ / ١٦٣ .

حمزة بن عبد المطلب: ٣ / ١٠٨ .

حمزة (القاريء): ٢ / ٣٦٠ ، ٤ / ٢٣٦ .

٤٦١ ، ٣٧١ .

حُميد الطويل: ١ / ١٩٧ .

أبو حنيفة (الإمام): ٣ / ١١ ، ١٢ ، ٤ / ٧ .

٧ .

أبو حيان التوحيدي: ١ / ٤٨٥ .

أبو حيوة: ٢ / ٢٥٠ .

حبيب بن عبد الله بن الزبير: ١ / ٥٠٥ .

٣٢٣ ، ٣٠٨ ، ٤ / ٣١ ، ٦٣ ، ٧٦ ، ٨٥ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٠ ، ١٣١ ، ١٢٧ ، ١٢٢ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ .

(ح)

أبو حاتم السجستاني: ١ / ٣٧٠ ، ٤ / ١٦٣ .

١٦٣ .

(خ)

أبو خبيب = عبد الله بن الزبير.

الخارزنجي: ٩٣ / ٤.

ابن خالويه (الحسين بن أحمد): ٢ / ٢

.٣٩٩

أبو الخطاب الأخفش: ١ / ٣٢٣ ، ٤ / ٤

.٣٨٧ ، ٢٣٦ ، ٢٢٦ ، ٩٤

الخفاجي: ٣ / ٣٢٨.

الخليل (بن أحمد الفراهيدي): ١ / ١

، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٩٠ ،

٢٨٠ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٥٣ ، ٢ / ٢

، ٤٤٤ ، ٣٠٦ ، ٤٢٢ ، ١٩ / ٣ ، ٢٩ ، ٤٤

، ٦٦ ، ٨٧ ، ٩٤ ، ١٨٨ ، ٢٤٥ ، ٢٥٢ ،

٣٣٣ ، ٣٣٩ ، ٤٥ / ٤ ، ١٠٩ ، ١١٠ ،

١٢٣ ، ١٣٥ ، ١٦١ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ،

١٨٤ ، ٢٢٨ ، ٢٦٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٤ ،

٣٨٦ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٨ ،

.٤٦٣

خوات بن جبير: ٣ / ١٢٦.

(د)

أبو الدرداء: ٢ / ٩٢.

ابن درستويه: ٤ / ٢٥١.

ابن دريد (محمد بن الحسن): ١ / ٢٤٧ ،

١٦٩ ، ١٥٨ ، ١٢٦ / ٣ ، ١٥٥ ،

.٢٠٤

الدقاق = أبو علي الدقاق.

ابن الذّهان: ٣ / ١١ ، ١٢ ، ٤ / ٢١٣ .

(ذ)

ذراخبا: ١ / ١٦٤ .

(ر)

ابن رالان: ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ .

ربيع زياد العبسي: ١ / ٤٩٠ ، ٤ / ٢٦ ،

.٤٢٥

رداد (ابن عم أبي السمح): ٤ / ٢٨٣ .

الرشيد (الخليفة): ٢ / ٧٣ .

رضي الدين النيسابوري: ١ / ٣٧١ .

الرماني (علي بن عيسى): ١ / ٤٤٣ ،

.٤٧٦ ، ٤٩٣ .

٢ / ٦٩ ، ١٨٥ ، ٣ / ١٢٨ ، ٤ / ١٢ ،

٣٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٣ ، ١١٦ ، ١١٧ ،

١٢٧ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٦١ ،

.٢١٩ ، ٢٣٦ ، ٢٥٩ .

أبو الريحان البيروني: ٢ / ١٥٦ .

(ز)

ابن الزبير (عبد الله بن الزبير): ١ / ١

، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٢ / ٢

.١٧٩ ، ٣٩٠ ، ٤ / ٦٦ .

الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري):

٣ / ٥٢ ، ٣١٧ ، ٤ / ٥٢ ، ٩٢ ،

١٥٤ ، ١٦٣ ، ١٦٨ ، ١٧١ ، ٣٥١ ،

.٤٣٤

زياد بن مزيد: ٣ / ٣٠٥ .

زيد بن أرقم: ١ / ٣٤٨ .

زيد بن ثابت: ١ / ١٩٧ ، ٢ / ٣٠٠ .

٣٢٢ ، ٢٤١ ، ٢٩٩ ، ٣١٢ ، ٣٢١
٣٢٥ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٤٢٢ ، ٣ / ٢٥ ،
٢٦ ، ٢٨ ، ٣٦ ، ١٥١ ، ١٦٠ ، ١٦١ ،
١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٨٤ ، ١٨٨ ،
٢٢٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٦٥ ، ٢٧٨ ،
٢٩٠ ، ٣١٤ ، ٤ / ٦٨ ، ٨٠ ، ٨٥ ،
٨٨ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ١١٠ ، ١١٤ ،
١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٤٣ ،
١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ،
١٦٨ ، ١٩٢ ، ٢٢٨ ، ٢٧٥ ، ٣١٠ ،
٣٩٦ ، ٤٦٩ .

سعید بن عمرو بن الحارث: ٤ / ٢٧٤ .
أبو سفیان بن حرب: ٣ / ١٤ .
ابن السَّكِّيتِ (يعقوب بن إسحاق): ١ /
١٥٠ ، ٣٠٩ ، ٣٦٧ ، ٤٦٢ / ٤٦٢ ، ٣٤٦ ،
٣٦٠ ، ٣٧٤ ، ٤٠٤ ، ٣ / ١٠٤ ،
١٠٥ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٤ / ١٩١ ،
٣١٢ ، ٣٢٣ ، ٣٤٣ ، ٣٨١ .
أبو سُلمى والد زُهیر: ٣ / ١٥٨ .
سلمة بن عاصم: ٤ / ٣٦٢ .
أبو السمح: ٤ / ٢٨٣ .
السمعاني عبد الكريم بن محمد صاحب
الأنساب: ١ / ٣٧٣ .
سنان رجل (في بيت): ٢ / ٣٠٨ ، ٣٠٩ .
سنان بن خالد بن منقر: ٣ / ٥١ .
سوار بن حيان المنقري: ٣ / ١٠٢ .
سويد بن عقلة: ٢ / ٣٨٩ .
سهل بن محمد السجستاني = أبو حاتم .
سيبويه: ١ / ١٣٣ ، ١٤١ ، ١٩٠ ،

أبو زيد الأنصاري (سعید بن أوس): ٢ /
١١٢ ، ٣٥٣ ، ٣٧٧ ، ٤٠٠ ، ٣ / ٢٥ ،
٥٩ ، ١٥٨ ، ٣٣٩ ، ٤ / ١٧١ ، ٢٨٥ ،
٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ .
أبو زيد البلخي: ٣ / ٣٠٠ .
الزهری: ٢ / ٢٥٠ ، ٤ / ٢٧٧ .

(س)

سجاح: ٢ / ٢٤٣ .
ابن السراج (محمد بن السرى، أبو بكر):
١ / ١٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٧٩ ، ٣٢٢ ،
٣٥٩ ، ٣٦٦ ، ٤١٠ ، ٤٦١ ، ٤٧٥ ،
٥٢٤ ، ٩٩ / ٢ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٣٨ ،
١٥٢ ، ١٥٤ ، ٣ / ١٠ ، ٥٦ ، ١٠٩ ،
١٣٤ ، ١٧٧ ، ٢٢٦ ، ٢٣٤ ، ٢٦٦ ،
٢٦٧ ، ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩ ،
٣١٤ ، ٣١٦ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٣١ ،
٤ / ١٣ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٤٠ ،
١٣٥ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ،
٢١٨ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٣٤٢ ،
٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٣١٨ ، ٣٣٤ ، ٤٤٤ ،
٤٤٧ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ ، ٤٧٣ .
ابن سُريج: ١ / ١٣٨ .

سعید بن جبیر: ٢ / ٣٨٩ ، ٤ / ٢٧٧ ،
٣٢٩ .
سعید بن مسعده = الأخفش .
أبو سعید السیرافي (الحسن بن عبد الله):
١ / ١٩٨ ، ٢٢٣ ، ٤٦٣ ، ٤٧٧ ،
٤٨٠ ، ٤٨٥ ، ٤٩٣ ، ٢ / ١٠٢ ،

١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢٢٠ ،
٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ،
٢٤٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٩ ،
٢٧١ ، ٢٧٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، ٢٩٦ ،
٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣٢١ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ،
٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٢ ، ٣٥٦ ، ٣٥٩ ،
٣٧٠ ، ٣٨٦ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ،
٣٩٧ ، ٤١٥ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ،
٤٤٥ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ ،
٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨ ،
٤٧٧ ، ٤٧٩ .

السيرافي = أبو سعيد السيرافي .
سيف الدولة : ٤٥١ / ١ .

(ش)

شأس (أخو علقمة بن عبده) .
شاه أفرنيد : ٢ / ٢٨ .
ابن شبرمة : ٣ / ٣٠٨ .
الشعبي : ٢ / ٣٨٩ .
أبو شعيب السوسي : ٤ / ٤٦٣ .
شمس المشرق الكاظمي (محمود بن عزيز
العارضني أبو القاسم الخوارزمي) : ١ /
٢٢٩ ، ٢ / ٤٢ .

(ص)

ابن الصَّعق (يزيد) : ١٨٥ ، ١٨٦ .
صفية بنت عبد المطلب : ٢ / ٣٨٨ .

١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٧ ،
٢٣٩ ، ٢٦٤ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٦ ،
٢٩٦ ، ٣٢٢ ، ٣٣٩ ، ٣٤٣ ، ٤١٤ ،
٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٤٥١ ، ٤٥٧ ، ٤٦٦ ،
٤٧٤ ، ٤٧٦ ، ٤٨٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٩ ،
٥١٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٠٢ / ٢ ، ٥٨ ،
٦٩ ، ٧١ ، ٩٠ ، ٩٩ ، ١٠٩ ، ١١٧ ،
١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٤ ، ١٧٠ ، ١٧٨ ،
١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ،
٢٢٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٩ ، ٢٤٩ ، ٢٧٦ ،
٢٨٥ ، ٢٩٤ ، ٢٠٦ ، ٣١٢ ، ٣١٧ ،
٣١٨ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ،
٤٠٧ ، ٤١٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ .

٣ / ١٣ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ،
٣٥ ، ٤٣ ، ٥١ ، ٦٥ ، ٧١ ، ٧٦ ،
٨١ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٠١ ، ١٠٢ ،
١٢١ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ،
١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ،
١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ،
١٧٠ ، ٢٢٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ،
٢٤٢ ، ٢٥٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ،
٣٠٦ ، ٣١٣ ، ٣١٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ،
٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٨ / ٤ ،
٢٢ ، ٢٩ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٥٣ ، ٥٤ ،
٥٦ ، ٧٢ ، ٧٨ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ،
٩٥ ، ٩٩ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١١٤ ،
١١٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ،
١٤١ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ،
١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٨٤ ،

عبد العزيز بن مروان: ٢ / ٣٢ ، ٤ / ١٥٧

عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (أبو بكر) = الجرجاني .

عبد الله بن أبي إسحاق: ٤ / ٢٨٣ ، ٤٥٨ .

عبد الله بن جدعان: ٤ / ٤٢٦ .

عبد الله بن الحارث: ١ / ١٧٣ .

عبد الله بن الزبير = ابن الزبير .

عبد الله بن عمر = ابن عمر .

عبد الله بن فضالة بن شريك: ١ / ٥٠٤ .

عبد الله بن كثير = ابن كثير .

عبد الله بن مسعود = ابن مسعود .

عبد المطلب بن هاشم (جد النبي ﷺ): ١ / ٣٥٣

عبد الملك بن بشر: ٤ / ٢٧٤ .

عبد الملك بن قريب = الأصمعي .

عبد الملك بن محمد الثعالبي = أبو منصور الثعالبي .

عبد الملك بن مروان: ٢ / ٤٦ ، ٤٧ .

عبلة (أم العَبَلَات) من بني أمية: ٣ / ١٤ .

أبو عبيد: ١ / ٣٠٩ ، ٢ / ٢٣٨ ، ٣٢٨ ،

٣ / ٨٣ ، ١٩٠ ، ١٦٢ ، ٤ / ٢٤ ،

١٦١ .

عبيدة السلماني: ٣ / ١٨٦ .

أبو عبيدة: ٢ / ٤٩ ، ٢٠٥ ، ٣ / ٦٢ ،

١٨٩ ، ١٩٥ ، ٢٧٤ .

(ض)

ضُبَاعَة بنت زفر بن الحارث: ٣ / ٢٨٦ .

الضُّحَاك بن هَنَّام الرَّقَاشِي: ١ / ٥١٨ .

ضماد الأزدي (صحابي): ١ / ٤٨٤ .

(ط)

أبو طالب: ٢ / ٣٩ ، ٧٢ ، ٣ / ١٠٢ ، ١٠٤ .

طلحة بن خلف الخزاعي (طلحة الطلحات): ١ / ١٩٧ .

طلحة بن عبيد الله بن عثمان: ١ / ١٩٨ ، ٢ / ٦٥ .

(ع)

عاصم (المقريء): ٢ / ٥٠ ، ٣ / ٢٣٢ .

عامر بن الطفيل: ٤ / ٤٢١ .

عامر بن مالك بن جعفر: ١ / ١٩٥ ، ٢ / ٢٩٠ .

ابن عامر (القاريء): ٣ / ٢٤٢ ، ٤ / ٢٨٥ ، ١٨٥ .

أبو العباس أحمد بن يحيى = ثعلب .

أبو العباس المبرد = المبرد .

ابن عباس (عبد الله بن عباس): ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٢ / ٦٢ ،

٢٨٠ ، ٧٢ .

ابن عبد البر النمري: ١ / ٣٧٣ .

عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث: ٢ / ٣٨٩ .

العمراني: ٢ / ٣٥٣ ، ٣٥٨ ، ٣٨٥ ، ٣ /
 ، ١٨٦ ، ٣٤٢ ، ٤ / ٢١١ ، ٣١٨ .
 عمر الجتزي: ٢ / ٢٧٤ .
 عمر بن الخطاب: ١ / ١٠٤ ، ١٩١ ،
 ، ١٩٧ ، ٤٨٥ ، ٢ / ١٢٣ ، ٢٣٦ ،
 ، ٣٥٠ ، ٣ / ١٧٥ ، ٤ / ١٠٣ ، ١٦٠ ،
 . ١٩٧
 عمر بن عبد العزيز: ١ / ٢٨٨ ، ٣٧٣ ،
 . ٢٨ / ٢
 عمر بن معمر التيمي: ٤ / ٣٣٧ .
 عمر بن هُبيرة الفَزاري: ٤ / ٢٧٤ .
 ابن عمر (عبد الله بن عمر): ١ / ١٨٥ ،
 . ١٨٦
 أبو عمر الجرمي = الجرمي .
 عمرو بن جدير: ٤ / ٣٤ .
 عمرو بن حمران الجعدي: ١ / ٣٨٠ .
 عمرو بن العاص: ٣ / ٣٤٣ .
 عمرو بن عبيد: ٤ / ٢٩٥ .
 عمرو بن عدِي: ٣ / ٢٩٢ .
 أبو عمرو الشيباني: ٢ / ٢١٨ ، ٢١٩ ،
 . ٣٢٢ ، ٣٣٧ ، ٤ /
 عمرو بن فرنتا: ١ / ٥٠١ .
 أبو عمرو بن العلاء (زبان بن عمرو): ١ /
 ، ٤٤٤ ، ٢ / ٤٤ ، ٥٧ ، ١٨٥ ، ٢٠٥ ،
 . ٢١٩ ، ٢٦٨ ، ٣٧٦ ، ٤٠٣ ، ٤١٤ .
 ، ٢٢٨ ، ٢٠٧ ، ٢٢ / ٤ ، ٢٩٧ ، ٧٥ / ٣
 ، ٢٢٩ ، ٢٤١ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤ ،
 ، ٣٥٥ ، ٣٦٥ ، ٤٥٨ ، ٤٦٣ ، ٤٦٦ ،
 . ٤٧٥ ، ٤٧٢

أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود: ٢ /
 . ٣٨٩
 أبو عثمان المازني (بكر بن محمد بن
 بقية): ١ / ٤٥١ ، ٢ / ٣٥ ، ٤ / ١٩ ،
 ، ٤٨ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٣٠٥ ، ٣٣٠ ،
 . ٤١٢ ، ٤٢٤ ، ٤٣٤ .
 عدي بن نصر السَّاطرون: ٣ / ٢٩٢ .
 عرقوب (اسم رجل): ١ / ٣٠٠ .
 عزيز (النبي) ﷺ: ١ / ٣٣٧ .
 عصام بن شهيرة: ٣ / ١١٩ .
 علي بن الحارث = البياري .
 علي بن حمزة = الكسائي .
 علي بن أبي طالب: ١ / ٥٠٥ ، ٢ /
 . ١٣١ ، ٤ / ٢٢٦
 علي بن عيسى = الرماني .
 عَلِيُّ بن وهاس (شريف مكة): ٣ / ٣٢٧ .
 أبو علي الدقاق: ٤ / ٤٠ .
 أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد):
 ، ٢١٥ ، ٢٤٢ ، ٣٠٣ ، ٤٠٤ ،
 ، ٤٣٣ ، ٤٣٦ ، ٤٣٨ ، ٤٥٧ ، ٢ / ٣٩ ،
 ، ٦٢ ، ١٨١ ، ٢٢٩ ، ٢٨١ ، ٣٣٤ ،
 ٤١٣ ، ٣٤٤٠ ، ٣٥٣ ، ٣٦٤ ، ٤٠٤ ،
 ، ٤٢٣ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٣ / ٥٠ ، ٥٧ ،
 ، ٩٢ ، ١٣٨ ، ١٧٢ ، ١٨٥ ، ١٩٩ ،
 ، ٣٣٠ ، ٤ / ٣٣ ، ٤٨ ، ٦٠ ، ٦١ ،
 ، ٦٥ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢٧٨ ،
 ، ٣١٨ ، ٣٢٩ ، ٣٥٨ ، ٣٦٧ ، ٣٩٩ ،
 ، ٤٠٠ ، ٤٢٧ ، ٤٣٤ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ،
 . ٤٤٥ ، ٤٧٣

٥٩ ، ٩٠ ، ١٢٩ ، ١٤٤ ، ١٦٨ ،
١٧٢ ، ٣٦٢ .

الفرغاني (اللغوي) (صاحب الجامع): ٣ /
٦٩ ، ١٤٨ ، ١٧٤ ، ١٧٦ .
فيروز بن جرد: ٢ / ٢٨ .

(ق)

قاضي بخارى: ٤ / ٣٤٠ .
قبعثري (اسم رجل): ٣ / ١٦ .
قطرب (محمد بن المستنير): ٢ / ٢٨٨ ،
٣ / ٣١٣ ، ٤ / ٤٧ ، ٣٦١ .
ابن القرية: ٢ / ٣٨٩ .
قعب بن عتاب: ١ / ٣٧٥ ، ٢ / ٢٥١ .
قيس بن عاصم: ٢ / ٣٤٤ .
قيس بن عتاب: ١ / ١٩٦ .
قيس الكندي (جد عبد الرحمن بن محمد
ابن الأشعث): ٢ / ٣٨٩ .
قيس بن هزمة: ١ / ١٩٦ .

(ك)

كافر بن فرنتا: ١ / ٥٠١ .
ابن كثير (القاريء): ٢ / ١٨١ ، ٣ /
٢٣٢ ، ٤ / ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٤٢ ،
٢٩٠ ، ٣٧١ ، ٤٢٦ .
أبو كرب اليماني: ١ / ١٦٧ .
كرام المازني: ١ / ٣٧٥ .
الكرماني: ٣ / ٣٣٣ .
الكسائي (علي بن حمزة): ١ / ١٤١ ،
١٤٢ ، ٧٣ / ٢ ، ١٦٥ ، ١٩٤ ، ٢١٠ ،

عمرو بن هند: ٢ / ٤٩ ، ٤ / ١٨٧ .
العنبري: ٣ / ٢٣٨ .

عنيسة: ٣ / ٣٠٧ ، ٣٠٨ .
عترة: ١ / ٤٢٤ .
عيسى بن عمر: ٢ / ٢٥٠ ، ٤٠٧ ، ٤١٤ ،
٤ / ٤٥٨ .

عيسى الهمذاني: ٢ / ٢٥١ .
عينه بن حصين: ٢ / ١١٠ .

(غ)

غالب بن صعصعة: ٤ / ٣٤ .
غالب بن مالك (والد الفرزدق): ٤ /
١٣١ .
الغوري: ١ / ١٨٨ ، ١٠٤ ، ٢ / ٣٩ ،
٥٨ ، ٦٣ ، ٣٦٣ ، ٣ / ١٦ ، ٣٥ ،
٣٨ ، ١٧٨ ، ٤ / ٩٣ ، ١١٥ ، ١١٨ .

(ف)

الفارابي (إبراهيم بن إسحاق): ٤ / ٢٤ .
ابن فارس (أحمد بن فارس اللغوي): ١ /
٤٢٥ ، ٣ / ١٩٠ .
فاطمة بنت الخرشب الأنمارية: ٣ /
٢٨٨ .
أبو الفتح عثمان بن جني = ابن جني .
الفراء (يحيى بن زياد): ١ / ١٤٢ ،
١٩٥ ، ١٩٦ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣٦٦ ،
٢ / ٦٤ ، ١٩٤ ، ٣١٢ ، ٣٧٣ ،
٣ / ٢٧ ، ٤٤ ، ٦٥ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،
١٣٧ ، ١٤٧ ، ١٧٥ ، ٤ / ٥٣ ، ٥٤ ،

١٤٤ ، ١٨٧ ، ٢١٦ ، ٣٠٥ ، ٣٢٤

٣٣٠ ، ٣٨٥ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٤ .

ميرمان = أبو بكر .

مجاهد السلمي : ٣ / ٣٤٧ .

مجاهد : ١ / ٤٩٢ ، ٤ / ١٢٨ .

ابن مجاهد : ٢ / ٦٨ ، ٤ / ٢٧٧ .

محمد بن أبي بكر الصديق : ١ / ١٩٧ .

محمد بن جعفر بن أبي طالب : ١ /

١٩٧ .

محمد بن حاطب : ١ / ١٩٧ .

محمد بن الحسن (صاحب أبي حنيفة) :

١ / ١٤٦ ، ٤٧٠ ، ٢ / ٣٥ .

محمد بن زياد = ابن الأعرابي .

محمد بن سعيد = الأموي .

محمد بن طلحة بن عبيد الله : ١ / ١٩٧ .

محمد بن عمرو بن الوليد : ٤ / ٢٧٤ .

محمد بن القاسم : ابن الأنباري .

محمد بن المستنير = قطرب .

محمد الهيثم : ١ / ٣٧٦ ، ٢ / ٥٧ .

أبو محمد اليزيدي : ٣ / ٧٥ ، ٤ / ٤٥٨ ،

٤٦١ ، ٤٦٣ .

محمد بن يزيد = المبرد .

ابن المنلق : ٢ / ٥٦ .

المرزوقي : ٣ / ١٥٤ ، ٤ / ٦٦ .

مروان بن الحكم : ٢ / ٣٩٠ .

مروان بن سعيد : ٢ / ٢١٩ .

ابن مسعود (عبد الله بن مسعود) : ١ /

١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢ / ٣٢٩ .

١٧٧ / ٣ ، ١٠٣ / ٤ .

٣ / ٥ ، ٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٥٩ ، ٨٢ ،

٣١٧ ، ٣٢٧ ، ٣٣٩ ، ٤ / ٤٠ ، ٥٧ ،

٧١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ،

٢٨٠ ، ٢٩٢ ، ٣٧١ ، ٤٦١ ، ٤٧٠ ،

٤٧١ .

كعب بن ربيعة : ١ / ١٩٥ .

كعب بن كلاب : ١ / ١٩٥ .

الكلبي : ٣ / ١٠ ، ١٥٦ .

ابن كيسان : ٣ / ٢٩٤ ، ٤ / ١١٥ ،

١٦٦ ، ٢٢٨ ، ٢٥١ .

(ل)

لبيني (امراة) في شعر : ٤٧٨ .

اللحياني : ١ / ٤٢٥ ، ٢ / ٣٦٠ ، ٤ /

٣٥٥ .

ليلي (زوجة سالم بن قحطان) : ٣ / ٢٩٦ .

ابن أبي ليلي : ٢ / ٣٨٩ .

(م)

المازني = أبو عثمان المازني .

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) : ١ /

١٩٥ ، ٢٨٢ ، ٢٩٦ ، ٤٣١ ، ٤٤٠ ،

٤٥١ ، ٤٥٧ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٨١ ،

٥١٨ ، ٥٢١ .

١٠٥ / ٢ ، ١٣٠ ، ١٥٤ ، ١٨٥ ، ١٣٣ ،

٣١١ ، ٣٨٤ ، ٤٠٠ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ .

٣ / ١٥ ، ١٦ ، ٣٣ ، ٥٠ ، ٢١٨ ، ٢٨٧ ،

٣٥٩ .

٤ / ٢٠ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٦١ ، ٧٤ ، ٩٠ ،

أبو نصر الهيثم: ١ / ٣٧٦ ، ٢ / ٥٧ .
نائلة: ١ / ١٧٠ .
نسيب بن حميد: ٤ / ١٨١ .
النعمان بن المنذر: ١ / ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٥٠١ ،
٣ / ١١٩ ، ١٦٣ .
النعمان الأكبر (الأعور): ٣ / ٢٩٢ .
نوفل الحارث بن عبد المطلب بن هشام: ١ /
١٣٧ ، ٣٥٤ .

(هـ)

هبتقه (يزيد بن ثروان أحد بني قيس بن
ثعلبة): ٣ / ١٢٤ .
هرم بن سنان: ٤ / ٢٣٣ .
ابن هبيرة: ٢ / ١٩٩ .
الهذيل بن عمران الأصغر: ٢ / ١٩٩ .
هرم بن سنان: ٤ / ١٤٦ .
ابن هوير: ٢ / ٥٥ .

(و)

وحشي: ٣ / ١٠٨ .
الوليد بن عبد الملك: ٢ / ٣٢ .
الوليد بن عقبة: ٤ / ٥٠ .

(ي)

يزيد بن الصعق = ابن الصعق .
يزيد بن المهلب: ٢ / ٩ .
يزيد بن نهشل: ١ / ٢٤٨ .

مسلم بن عقيل: ٢ / ٣٨٩ .
مسيلمة الكذاب: ٢ / ٢٤٣ .
مصعب بن الزبير: ١ / ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٢ /
١٧٩ .

أبو مضر (محمود بن جرير الضبي): ٢ / ٢٧ ،
٧١ .

معاذ بن جبل: ٣ / ٣٥ .
معاوية بن أبي سفيان: ٤ / ١٩٣ .
معدى كرب (جد عبد الرحمن بن محمد بن
الأشعث): ٢ / ٣٨٩ .

معمربن المثني = أبو عبيدة .
معن بن زائدة: ٢ / ٢٧٨ .
المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم: ٢ /
١٥٨ .

منشياء النظر = رضي الدين النيسابوري .
أبو منصور الأزهري = الأزهري .
أبو منصور الثعالبي = الثعالبي .
ابن مهران: ٢ / ٦٧ .

موسى (النبي) صلى الله عليه وسلم: ١ /
١٧٢ ، ١٩٤ .

أبو موسى الأشعري: ١ / ٤٨٥ .

(ن)

نصر بن سيار: ١ / ١٩٢ ، ٣ / ٣٣٣ .
نافع (القاري): ٢ / ٦٧ ، ٤ / ٦١ ، ٦٢ ،
٢٠٤ .

أبو نصر الباهلي: ٣ / ١٥٤ .
أبو نصر العتبي: ١ / ٣٨٨ ، ٢ / ٣٥٣ .

أبو يوسف (صاحب أبي حنيفة): ١ / ١٤٦ ،
٧ / ٤ .

يونس (ابن حبيب البصري): ١ / ١٦٧ ،

١٩٠ ، ٢١٦ ، ٤٩٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٢ /

٣٧٦ ، ٣٩٨ ، ٣ / ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٩٤ ،

٤ / ٢٢ ، ٨٥ ، ١٨٥ ، ٢٧١ .

اليزيد = أبو محمد اليزيد .

يزيد بن الوليد بن عبد الملك: ٢ / ٢٨ .

يعقوب بن السكيت = ابن السكيت .

يعقوب بن شيرين الجندي = أفضل القضاة .

يعقوب: ٤ / ٣٧١ .

أبو يعلى محمد بن شداد المسعمي: ٣ /

٣٣ .

٩ - فهرس الشعراء

أمية بن أبي الصلت: ٢ / ٢٠٤ ، ٣ / ٣٧ .
 أمية بن أبي عايد الهذلي: ١ / ٣٦٢ .
 أنس بن مدركة الخثعمي: ٢ / ٣٨ .
 أوس بن حجر: ١ / ٣٢١ ، ٢ / ٣٨١ ، ٤ / ٤٨١ .

(ب)

البحثري (عبادة بن عبيد): ١ / ١٩١ ، ٢ / ١٦٣ .
 بديع الزمان الهمداني: ٤ / ٣٣١ .
 بشار: ١ / ٤٣٩ .

(ت)

تأبط شراً (ثابت بن جابر): ١ / ١٦٣ ،
 ٣ / ٣١ ، ١٦٤ .
 أبو تمام: ٤ / ٧٦ ، ٢٧٦ .

(ج)

جابر الجعفي: ٢ / ٣٨٩ .
 ابن رالان (جابر بن رالان): ١ / ١٨٥ ،
 ١٨٧ ، ١٨٦ .
 جيبهاء الأشجعي: ١ / ٣٠٠ .
 جران العود: ٣ / ٢٨٢ .
 جرير: ١ / ٣٤٦ ، ٣٥٢ ، ٣٩٢ ، ٢ / ١٨٢ ،
 ٣٨٤ ، ٣٩٩ ، ٣ / ٣٢ ، ٣١٦ ، ٣٣٧ ،
 ٤ / ١٤ ، ٥١ ، ١٣٠ ، ١٧٧ ، ٢٢١ ،
 ٢٤٦ ، ٢٩١ ، ٣٢٨ .

(أ)

الأبيوردي (جمال العرب): ٢ / ١١٣ ، ٣ / ٣١٦ ،
 ٤ / ٢٥٨ ، ٣٣١ .
 الأحوص: ١ / ٣٠٦ .

الأخطل (غياث بن عوث): ١ / ١٩٣ ، ٢ / ٤٠٣ ،
 ٤ / ٤٢٠ .

الأضبط بن قريع: ٤ / ٣٤ .

أبو الأسود (ظالم بن عمرو): ١ / ٣٩٤ ، ٢ / ٦٢ ،
 ١٥٦ ، ٣ / ١٠ ، ٤ / ١٨٠ ، ١٨١ ،
 ٢٩٠ .

الأعشى (ميمون بن قيس): ١ / ١٧٩ ،
 ٢٨٥ ، ٤٤٧ ، ٢ / ٢٤٦ ، ٢٥٢ ، ٢٨١ ،
 ٣ / ١٣٢ ، ٤ / ٢١ ، ٤٧ ، ٦٢ ، ٦٣ ،
 ١١٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٦ ، ٤١٩ .

أعشى باهلة: ١ / ٢١٤ .

أعشى همدان: ١ / ٤٤١ ، ٢ / ٧٧ ، ٣٨٩ .
 الأغلب: ١ / ٣٣٨ .

الأقرع بن حابس: ٤ / ٣٤ .

امرؤ القيس: ١ / ٢٠٧ ، ٢٤١ ، ٣٤٣ ،
 ٤٦٧ ، ٢ / ٢٨٢ ، ٣٣٧ ، ٣ / ٣٢ ،
 ١٤٨ ، ٢٣٣ ، ٢٩٦ ، ٤ / ١٨ ، ٤٩ ،
 ١٦٧ ، ٣٣٩ .

١٠٨ ، ٣١٩ ، ٤ / ٢٨ ، ٦٧ ، ١٣٧ ،
٢٨٥

(ر)

رؤية: ٢ / ٥٩ ، ٣ / ٧٧ ، ٨٤ ، ٩٥ ، ١٤٠ ،
١٥٧ ، ١٧٢ ، ١٩٣ ، ٤ / ١٧٧ ، ٣٤٦ ،
الرّاعي النّميري (عبيد بن حصين): ١ /
١٦٨ ، ٢ / ٣٤٨ ، ٣ / ١٨٤ ،
ربيعة بن جشم: ٣ / ٢٣٥ ،
ربيعة الرقي: ٢ / ٢٥٣ ،
ربيعة بن مقروم: ٢ / ٢٨١ ،
الرّضي (الشّريف): ١ / ٣١٦ ،

(ز)

ابن الزّبيدي: ٢ / ٢٤ ، ٤ / ٣٥٢ ،
أبو زيد: ٣ / ١١٧ ، ٤ / ٤٩ ، ٥٠ ، ٤٧٩ ،
زهير بن أبي سلمى: ٢ / ٣٠٩ ، ٣ / ١٠٥ ،
١٥٨ ، ٤ / ٢٣ ، ٩٤ ، ١٠٣ ، ١٤٥ ،
١٤٦ ، ٢٣٢ ، ٣٢٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ،
زيد الخيل: ٢ / ١٧٥ ، ١٧٧ ،

(س)

سالم بن قحطان: ٣ / ٢٩٦ ،
سحيم عبد بني الحسحاس: ١ / ٣١٠ ،
سحيم بن وثيل الرّياحي: ٢ / ٣٦ ، ٣٣٤ ،
١٤١ / ٤ ،
أبو سعيد الرستمي: ١ / ٢٦٩ ،
سويد بن كراع: ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ،
٣٩ ، ٣٧ / ٤

بجّيل: ٤ / ١٦١ ،

(ح)

حاتم: ١ / ٢ ، ٢٥ ، ٢٨٩ ، ٤٧٧ ، ٤ /
٢٤٠ ، ٣٦٩ ،
حسان: ٢ / ٥٧ ، ٣ / ٥٣ ، ٣٢٢ ، ٣ /
٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٤ / ٢٧٢ ، ٢٧٤ ،
الحارث بن حلزة: ٣ / ٢٦٤ ،
حطائط بن يعفر: ٤ / ٦٦ ،
الحطيئة: ٣ / ٤٣ ، ٤٤ ،
حميد الأرقط: ٢ / ١٤٧ ، ١٤٩ ، ٣ / ١١٧ ،

(خ)

خداش بن زهير: ٣ / ٢٨٧ ، ٤ / ٤٨١ ،
خز بن لوزان: ١ / ٣٣٩ ،
الخنساء: ٢ / ٣٩٣ ، ٣ / ١٩٦ ، ٤ /
١١١ ،
خفاف بن ندبه: ٤ / ٤٨١ ،

(د)

أبو ذؤاد: ٢ / ٥٨ ،
درنا بنت سيار أو درنا بن عبعة: ٢ / ٥٠ ،
٥٣ ، ٥٢ ،
دريد بن الصمة: ٤ / ١١١ ،

(ذ)

ذو الأصبع العدواني: ٢ / ١٤٩ ،
أبو ذؤيب الهذلي: ١ / ١٦٩ ، ٢ / ٦٦ ،
٢٥٢ / ٤ ،
ذو الرمة: ١ / ١٤٩ ، ٢٦٧ ، ٣٣٩ ، ٣٨٣ ،
٣٩٧ ، ٤٧٤ ، ٧ / ٢ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٥١ ،
٣٥٥ ، ٣ / ٣١ ، ٣٠٧ ، ١٠٨ ، ٣١٩ ،
٤ / ٢٨٥ ، ١٣٧ ، ٦٧ ، ٢٨ ،

عبد الرحمن بن حسان: ٢/١١، ٤/٢٧٣،
٢٧٥.

عبد الرحمن بن الحكم: ٤/٢٧٥.
عبد الله بن الزبير الأسدي: ١/٥٠٢،
٥٠٤.

عبد الواسع بن أسامة: ٣/٢٩٠.
عبد يغوث بن وقاص: ٤/٤٣١.
عبيد: ١/٣٤٠، ٣/٣٤٣، ٢/٢٩٥، ٤/
٢٦٥.

عبيد الله بن الحر: ٣/٢٥٠.
عبيد الله بن قيس الرقيات: ١/١٩٨،
٤/٤٢٣.
علقمة: ٤/٤٧٧.

العجاج: ١/٣٥٦، ٤٢٠، ٤٩٢، ٢/
٢٩٦، ٣/٧٧، ١٠٦، ١٣١، ١٣٩،
٤/٣٠، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٧، ٣٤٨.
عدي بن الرقاع: ١/٥٠٥.
عدي بن زيد: ٣/٢٩٠، ٤/٢٩٢،
٤٠٠.

العرجي: ٣/٢٩٧.
عروة العذري: ٣/٢٤٠.
أبو العلاء: ١/٦٩، ٤/١٥، ٤٤٧.
علاء بن أرقم الشكري: ٤/٧٠.
علقمة بن عبده: ٣/٨٣، ١٠٧.
عمارة بن عقيل: ٣/١٧.
عمران بن حطان: ٢/١٧٥.
عمر بن أبي ربيعة: ١/٢٣٨، ٢٤٠،
٥٠٥، ٢/١٢٨، ١٥٧، ١٧٣، ٢٣٧،
٣/٢٣٩، ٢٧٤، ٢٧٥، ٤/١٤١.

(ش)

شبرمه بن الطفيل: ٢/٢٨٢.
الشماخ: ١/٣٨٤، ٤٣٣، ٢/٤٥، ٣/
١١٧، ٢٩٥.
شمر بن الحارث الضبي: ٢/٢١٤.

(ص)

صربعر: ١/٣٧٢، ٣/٩٤.

(ض)

ضرار النهشلي: ١/٢٤٨.

(ط)

طرفة: ١/٤٧٨، ٣/١٠٧، ٢٤٣، ٢٩٥.
الطرماح: ٢/٥٢، ٣/٤١، ٤/٢١٢.
طريف العنبري: ٤/٤٦٦.
طفيل الغنوي: ٢/٢٤٠، ٣/٢٤٣،
٢٣٧.

أبو الطيب (المتنبي): ١/١٧٠، ٣٢٣،
٣٨٢، ٤٤١، ٢/١٨، ٣٤٦، ٤٢٥،
٣/١٧٨، ٤/١٢١، ١٥٧، ٣٣٠.

(ع)

عارق الطائي: ٢/١٥٤.
عامر بن الطفيل: ١/١٩٥.
أبو عامر السلمي: ١/٥٠١.
العبّاس بن مرداس: ٢/٢١، ٢٧٦.
عبد الرحمن بن جهيم: ١/٣٢٩.

الكميت بن زيد الأسدي: ٢ / ٣٨ ، ٢٨٨ ،
٣٤٧ ، ٣٦٥ ، ٣ / ١٦٠ ، ٢٧٥ .

(ل)

ليبد بن ربيعة العامري: ١ / ٤٥٨ ، ٤٩٠ ،
٢ / ٣٩ ، ٤١ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٣٤٥ ،
٤ / ٩٤ .

أبي اللحم التغلبي: ٣ / ٢٤١ .
ليلى الأخيلية: ٢ / ٣٤٨ .

(م)

مالك بن خالد الخناعي (الهذلي): ٤ /
٢٥٣ .

مالك بن زغبة الباهلي: ٣ / ٩٣ .
المخبل السعدي: ١ / ٤١٣ ، ٢ / ٣٤٧ .
المرار الأسدي: ٢ / ١٢٤ ، ٣ / ٩٣ .
المرقش: ١ / ٢٦٧ .

مروان بن أبي حفص: ٤ / ١٥٧ .
مزرد (أخو الشماخ): ٢ / ٣٥ .
مسكين الدارمي: ١ / ٤١١ .
ابن مقبل (تميم بن أبي): ٤ / ٢٣٤ .
أبو منصور الكاتب = صريع (علي بن
الحسين).

ابن ميادة (الرماح بن أبرد): ١ / ٣١٣ .

(ن)

النابعة الجعدي (قيس بن عبد الله): ٢ /
٢٣٨ .

عمر بن لجأ التيمي: ١ / ٣٩٣ ، ٣ / ٢٧٩ .
عمرو بن أحمر: ٢ / ٢٩٩ ، ٣ / ١٩٧ ،
٢٣٩ .

عمرو بن قميثة: ٢ / ٥٠ ، ٢٠٩ .

عمرو بن كلثوم: ٣ / ١٨٣ .

عمرو بن معدي كرب: ١ / ٢٩٦ ، ٢ /
٢٥٥ ، ٣ / ٣٧٨ .

عترة: ٢ / ٢١٠ .

عوف بن الأخوص (بالحاء المعجمة): ٢ /
٢٤٢ .

(ف)

الفرزدق: ١ / ٥٢٢ ، ٢ / ٧ ، ٥٠ ، ٢١١ ،
٢٤٤ ، ٣١٠ ، ٣ / ٣٢ ، ١٢٩ ، ٤ / ١٤ ،
٣٢ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ١٣١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(ق)

القُطامي: ٣ / ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

القُفلاح: ٣ / ١٠١ .

قيس بن رفاعه: ٢ / ١٣٧ .

قيس بن زهير: ٤ / ٤٢٦ .

(ك)

أبو كاهل الشكري: ٤ / ٣٤٣ .

كثير: ١ / ٤٢٩ ، ٤ / ٢٦٨ .

ابن كراع = سُويد بن كُراع .

كعب بن زهير: ٢ / ٦٩ ، ٧١ .

كعب الغنوي: ٣ / ٢٣٧ .

كعب بن مالك: ٤ / ١٤٧ .

(و)

الوليد بن يزيد: ٤٢٣/٤.

(هـ)

هدبة بن الحشرم: ٣٠٥ / ٣.

ابن هرمة (إبراهيم بن هرمة): ٢٥٥ / ٤.

(ي)

يزيد بن أم الحكم: ١٦٦ / ٢.

يزيد بن الصعق: ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢ / ٤٩.

النايفة الذيباني (زياد بن معاوية): ١ / ٤٦٦ ، ٣٥ / ٢ ، ١٣٧ ، ٢٣٩ ، ٣٩٠ ،

١٧٨ ، ١٤٠ ، ١١٩ ، ١١٧ / ٣

١٨٥ ، ٣٤٢ ، ٩٢ / ٤.

النجاشي الحارثي: ٣ / ٣٤٣.

أبو النجم العجلي (الفضل بن قدامة): ١ / ١٩٢ ، ٢٧٤ ، ٣٥١ ، ٣٢٩ / ٢ ، ٤٠٩ ،

٢٢٢ ، ٦٦ / ٤.

نصيب: ٢ / ٣٢.

النمر بن تولب: ١ / ٣٩٥.

نهار بن توسعه: ١ / ٥٠٦.

(أبو نواس) الحسن بن هانيء: ٣ / ١٣٢.

١٠ - فهرس القبائل

أهل الحجاز (الحجازيون): ١ / ٢٨٩ ،
 ٢٩٣ ، ٥٢٤ ، ٢٩٣ ، ٢ / ٢١٦ ، ٢٣٤ ،
 ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٥ ، ٣ / ١٠ ،
 ٥٥ ، ٤ / ٢٠١ ، ٢٢٥ ، ٢٦٣ ، ٢٨٤ ،
 ٢٩٠ ، ٤٧٨ .

أهل المدينة: ٣ / ١٧٦ ، ٤ / ٢٧٧ .
 أهل نجد: ٤ / ٢٩١ .
 أهل اليمن: ٣ / ١٨٠ ، ٢٧٥ .

(ب)

باهلة: ٣ / ٩٣ .
 آل بدر (الفزاريين): ٤ / ٥٥ .
 البراجم: ٢ / ٥٠ .
 البصريون (أهل البصرة، نحاة البصرة،
 البصرية): ١ / ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٣٨ ،
 ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٨١ ،
 ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٣٥٨ ، ٤١٨ ،
 ٤٥٩ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٨٥ ، ٤٩٢ ، ٢ /
 ١١١ ، ١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٦٢ ، ١٧٧ ،
 ١٨٢ ، ٢٢٢ ، ٣١٢ ، ٣٩٠ ، ٤٠١ ،
 ٤٢٠ .

(أ)

أبناء الفرس: ٣ / ٣٤ .
 الأبنوي من (بني سعد بن تميم): ٣ / ٣٤ .
 أدد بن زيد بن كهلان: ٢ / ٤١١ .
 أزد السراة (قبيلة): ٣ / ١٢ .
 أزد شنوءة (قبيلة): ٣ / ١٢ .
 أزد عمان (قبيلة): ٣ / ١٢ .
 أسد (بنو أسد): ١ / ٣٢٩ ، ٤٧٨ ،
 ٢ / ١١٠ ، ٢٤٩ ، ٣ / ١٩٢ ، ٤ / ٢٧٥ ،
 ٣٧٩ ، ٢٩٤ .
 الأشاعنة: ٢ / ٣٨٩ .
 أشجع (قبيلة): ٢ / ١١٠ .
 الأشعرون: ٢ / ٥٥ .
 الأعياص بني أمية: ٣ / ١٤ .
 بنو أقيش: ٢ / ١٠٧ ، ١٠٨ .
 إلياس بن مضر: ٣ / ٣٤١ .
 أمرؤ القيس (قبيلة): ٣ / ٣٢ .
 أمية (قبيلة) اميتان (صغرى وكبرى): ٣ /
 ١٤ .
 أنمار: ١ / ١٩٢ ، ١٩٤ .

٣ / ٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٦٠ ، ٨٢ ، ١٢٨ ،
٢٢٧ ، ٢٦٠ ، ٢٩٩ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ .
٤ / ٥٧ ، ٥٩ ، ٧٢ ، ١٦٠ ، ١٦٨ ، ١٧٢ ،
١٨٥ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٨٣ ، ٣٥١ ،
٤٦٩ .

بغض من بني سعد: ٣ / ٢٥١ .

بهاء: ٤ / ٣٤٨ .

بهاء (قبيلة): ٣ / ٣٨ ، ٤ / ١٩٣ .

(ت)

تغلب (قبيلة): ٣ / ١٠ .

تميم (بنو تميم، التميميون): ١ / ٢٨٥ ،

٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٣٣٣ ، ٤٦٢ ، ٥٢٤ .

٢ / ٢ / ١٣٧ ، ١٦٤ ، ٢١٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤٥ ،

٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٣٤٤ ، ٤١١ .

٣ / ٥٥ ، ١٢٥ ، ١٨٨ .

٤ / ٦٧ ، ١٧٩ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ، ٢٤٦ ،

٢٩٠ ، ٤٧٨ .

تيسم (بن عبد مناه): ١ / ١٤٧ ، ٣٩٢ .

تيسم الله بن ثعلبة: ٣ / ١٢٥ .

(ث)

بنو ثعل: ٤ / ٣٤٨ ، ٣٥٠ .

ثقيف: ٣ / ٣٧ .

(ج)

جحجبي (قبيلة): ٢ / ٤١٥ ، ٤١٦ .

جديمة (في أسد): ٣ / ٤٠ ، ٤١ .

جديمة (في عبد قيس): ٣ / ٤٠ ، ٤١ .

جرم (قبيلة): ٤ / ١٩٣ .

جشم بن بكر: ٣ / ١٩٢ .

جعفر بن كلاب بن ربيعة: ٣ / ١٨٩ .

جهينة: ٣ / ١٢ ، ١٣ .

(ح)

بنو الحارث بن سعد من أسد: ١ / ٣٢٩ .

بنو الحارث: ٢ / ٣٨٩ .

الحرورية فرقة من الخوارج: ٣ / ٨٤ .

حمير بن سبأ: ٣ / ١٥٤ .

٤ / ١٩٣ ، ١٩٤ .

حنظلة بن مالك بن زيد بن تميم: ٢ / ٤٧ ،

٤٨ .

٤ / ٣٦٥ .

حنيفة (قبيلة): ٣ / ١١ .

(خ)

الخوارج: ٢ / ١٧٥ ، ٣ / ٢٧٤ .

(د)

الدُّثَل: ٣ / ٩ .

(ذ)

بنو ذبيان: ٢ / ١٠٨ .

(ر)

ربيعة الفرس: ١ / ١٩٢ ، ١٩٤ .

(ز)

الزبيرية: ٢ / ٣٩٠ .

بنو زنية: ١٩ / ٣ .
بنو زياد (العبيسين): ٤٢٥ / ٤ .
الزبيديون: ٥٧ / ٢ .

(س)

سَدوس (في شيبان): ١٥٦ / ٣ ، ٢٠٦ / ١ .
سَدوس (طي): ١٥٦ / ٣ .
بنو سعد (في تميم): ٣٤ / ٤ ، ٢٥١ / ٣ .
سلامان (في طيء): ١٨٦ / ٣ .
سلامان (في مذحج): ١٨٦ / ٣ .
سلامان (في قضاة): ١٨٦ / ٣ .
سلول: ١١ / ٣ ، ٥١٨ / ١ .
بنو سليم: ٢٧٦ / ٣ ، ٥٠١ / ١ .
السماعة: ٣٧٣ / ١ .
السمعانيون: ٣٧٣ / ١ .

(ش)

شقرة: ٩ / ٣ .
شيبان: ١٥٦ / ٣ .
منبه: ٩ / ٣ .

(ف)

فدوكس: ١٩٢ / ٣ .
فزاره: ٢٢٧ ، ٥٥ / ٤ .
فقيم (في تميم): ٣٦٥ / ٤ ، ٣٩ / ٣ .
فقيم كنانة: ٣٩ / ٣ .
بنو فهم (قبيلة): ١٧٩ / ١ .

(ق)

قريش: ٢٧٧ ، ٢٦٣ / ٤ ، ١٤ / ٣ .
قريش البطاح: ١٣٨ / ١ .

(ع)

عامر (بنو عامر): ١٣٧ / ٤ ، ١٢٥ / ٣ .

(م)

- مذحج: ٣ / ١٨٦ .
مراد: ١ / ٣٧٩ .
المروانية: ٢ / ٣٩٠ .
المسامعه: ٣ / ٣٣ .
مضر: ١ / ١٩٢ ، ٣ / ٣٩ ، ٣٧٥ .
معاقر بن مر (أخو تميم): ٣ / ٣٤ .
معد بن عدنان: ٣ / ١٦٠ .
ملح (في سعد): ٣ / ٣٩ .
ملح (في خزاعة): ٣ / ٣٩ .
مهرة: ٢ / ٣٨٩ .

(ن)

- نزار: ٢ / ٣٨٩ ، ٣ / ٢٧٥ .
نمر: ٣ / ٩ .
النمرود: ٢ / ٥٧ .
بنو نهشل: ٤ / ٣٤ .

(هـ)

- هذيل: ٢ / ٣٤٥ ، ٣ / ٣٩ ، ١٧٩ .
الهياضمة: ٥٧ .

(ي)

- يربوع بن غيض: ٢ / ١١٠ .
بنو يربوع (في تميم): ٢ / ٢٤٣ .

قريش الضواحي: ١ / ١٣٨ .

- قصي بن كلاب: ٣ / ١٤ .
قضاة: ٣ / ٣٨ ، ٤ / ١٩٣ .
قيس بن ثعلبة: ١ / ٣٣٧ ، ٣ / ١٢٤ .
قيس عيلان: ٢ / ٣٤٤ ، ٣ / ١٨٦ ، ١٨٨ ،
٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٤ / ٦٧ ، ٢٢٧ ، ٣٧١ .

(ك)

- الكرامية: ١ / ٣٧٦ ، ٢ / ٥٧ .
بنو كلاب: ٣ / ١٤ .
كنانه: ٣ / ٢٧٥ .
الكوفيون: ١ / ١٤١ ، ١٤٢ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ،
٢٣٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ،
٢٨٧ ، ٣٥٨ ، ٣٨٩ ، ٤١٨ ، ٤٥٩ ،
٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٨٥ ، ٤٩٢ .
٢ / ١١١ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٦٢ ، ٢٣٤ ،
٢٣٥ ، ٣٠٥ ، ٣١٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ،
٣٩٢ ، ٤٢٠ .
٣ / ٥٤ ، ٦٠ ، ٢٢٨ ، ٢٦٠ ، ٢٩٩ .
٤ / ١٨ ، ٢١ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٩٠ ،
١٢٣ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٨ ،
١٨٥ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٤٣ ، ٢٥٤ ،
٢٨٣ ، ٤٦٩ .

(ل)

- بنو لؤي بن غالب (في قريش): ٣ / ٢٧٥ .
بنو ليث: ١ / ١٩٢ ، ٣ / ٣٨ .

١١ - فهرس الكتب المذكورة في المتن

(أ)

- أدب القضاء لقاضي بخارى: ٣٤٠/٤ .
 الاستيعاب لابن عبد البر: ٣٧٣/١ ،
 ٣٣/٣ .
 أساس البلاغة: ٤٠/٢ ، ٣٤٥ .
 أسرار البلاغة: ٢١٤/١ .
 إصلاح المنطق: ١٧٩/٣ ، ١٩١/٤ .
 الأغاني: ٣٠٠/٣ .
 أمثال أبي عبيد: ٢٤١/٢ .
 الأنساب للسمعاني: ٣٧٣/١ .
 الأيمان كتاب لمحمد بن الحسن
 الشيباني: ١٤٦/١ .

(ب)

- بدائع الملح (الملح المونقة) للخوارزمي
 المؤلف: ٢٢٧/٢ .
 البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي
 (بخط الزمخشري): ٤٨٥/١ .

(ت)

- التلبيد للفارابي: ٤٠٥/١ .
 تكملة الإيضاح: ١٧٢/٣ ، ٤٣٧/٤ .
 تهذيب اللغة للأزهري: ٢٥٩/١ .

(ج)

- الجامع الصغير: ٣٣/٢ .
 جامع الفرعاني: ٤١٤/٢ ، ٤١٩ ، ١٤٨/٣ .
 الجامع الكبير: ٣٣/٢ .

(ح)

- حاشية الجامع الكبير للغوري: ٨٨٥/٢ ،
 ١١٨/٤ ، ١٥٤/٣ .
 حاشية الكشاف: ٤١٩/٢ .
 حاشية المفصل: ١٠٥/١ ، ٣/٢ ،
 ٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٤٢ ،
 ٢٤٨ ، ٣٦٧ ، ٣٣١ ، ٤٠٤ .
 ٣٤/٣ ، ٤٢ ، ٥١ ، ٦٧ ، ١١٨ ، ١٧٢ ،
 ٢٠١ ، ١٨٠ .
 ٤٧/٤ ، ٩٦ ، ١١٧ ، ١٣١ .
 حجة القراءات لأبي علي الفارسي:
 ٣٥٠/٢ .
 الحروف لأبي عمرو الشيباني: ٢١٥/٢ .
 الحصائل: ٤١/٢ .
 الحماسة: ١٥١/١ ، ١٨٧ ، ١٤٨ ،
 ٢٥١ ، ٣٦٠ ، ١٤٦/٢ ، ٣٣٩ ،
 ٣٥٧ ، ٧٩/٣ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ،
 ٢٣/٤ ، ٢٧ ، ٩٣ ، ٢٧٦ ، ٣٧٥ .

٣١٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٤١٩ ، ٢٨/٣ ،

١٥١ ، ١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ،

١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٨٦ ، ٢٦٥ ،

٢٩٠ ، ٣١٤ .

شرح الغاية لابن مهران : ٦٥/٢ .

شرح المازني للجرجاني : ١٢٧/٤ .

شرح النصائح الكبرى (المقامات

للمخشري) : ٤٢٩/١ .

الشيرازيات : ٣٦٣/٢ ، ٤٢٠ ، ١٨٥/٣ ،

٤٣٤/٤ .

(ص)

الصحاح : ١٣٨/١ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ،

٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢١/٢ ، ٣٥١ ، ٣٥٦ ،

٤١٩ ، ٣٤١ ، ٤٣/٣ ، ٢٥٠ ، ٢٩٢ ،

٣٥٥/٤ ، ٤٣٣ .

(ع)

عراقيات الأبيوردي : ١٤٩/١ ، ٣٧٧ ، ٢/٢

١٨ ، ٧٥ ، ١١١ ، ٤١٨ ، ١٢٦/٣ ، ٤/٤

١٥ ، ١٥٦ ، ٢١٤ ، ٢٣٧ ، ٢٥٨ ، ٣١٦ ،

٣٣١ ، ٣٥٣ ، ٢٨٥/١ ، ٤٢/٢ ، ٢٥٢ .

١٧٤/٣ ، ٣٢٠/٤ ، ٤٥٢ .

(ف)

الفائق لابن جني : ١٥٨/٣ .

فتوح ابن أعمش : ٣٩٥/١ ، ٣٨/٣ .

(ق)

القسطاس في العروض للمخشري :

١٧/٢ .

(خ)

الخصائص : ٣٥٣/٢ .

(د)

الدرعيات : ٤٠٨/٤ .

دلائل الإعجاز : ٣٨٨/١ .

ديوان أبي ذؤاد : ٢٤/٢ .

ديوان أبي منصور الكاتب (وصريع) :

٣٧٢/١ .

ديوان الأدب للفارابي : ١٧٤/٣ ، ٢٤/٤ .

ديوان رؤية : ٧٧/٣ .

ديوان طفيل : ٢٣٧/٣ .

ديوان العجاج : ٧٧/٣ .

(ز)

الزاهر لابن الأنباري : ٥٩/٤ .

(س)

السِّيكة للمؤلف : ٤٧١/٤ .

سر صناعة الإعراب لابن جني :

١٩٥/١ ، ٦٠/٤ .

كتاب السرقة : ٤٧٠/١ .

السقط : ١٤٨/١ ، ٢٥٩ ، ٣٧٦ ، ٣٠٠ ،

٥٨/٢ ، ٦٩/٣ ، ٧٩ ، ٣١/٤ ، ٩٨ ،

٢٧٦ ، ٤٥٧ .

(ش)

شرح تصريف المازني لابن جني :

١٩/٤ ، ٤٣٤ .

شرح الكتاب : ٢٢٣/١ ، ٢٥٣/٢ ،

القصريات لأبي علي الفارسي : ٣٣٧/٢ .

(ك)

الكامل ١٢٧/٢ ، ٢٩٦/١

الكتاب : ٣١٢ ، ٣٥٧/٢ ، ٤٠٧ ، ٣٧٠/١

، ٣١٤ ، ٣٠٠/٣ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٢٦ ، ١٧٦

، ٢٤٨ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٩٥/٤ ، ٤١٥

الكشاف : ١/٢٧٦ ، ٤٦٢ ، ٤٧٦ ، ٣/٥٢ ،

٨٦ ، ٢٩٩ ، ٣٤٢ ، ٤/١٤٩ ، ٣١٨ .

(م)

ما تلحن فيه العامة لأبي حاتم : ٣٧٠/١ .

المجمرة للمؤلف : ٤٧١/٤ .

المجمل : ١/٤٢٥ ، ٣/٧٧ .

مختصر بخط ابن السراج : ٤٠/٤ .

المذكر والمؤنث للفراء : ٥٩/٤ .

المسائل المشكلة لأبي علي الفارسي :

٣١٨/٤ .

المستقصي : ٣٥٥/١ .

معاني الحروف لابن الدهان : ١١/٣ .

المعرب للجواليقي : ١٩٤/٤ .

المفصل : ٢/٥٤ ، ١٩٦ ، ٢٢٥ ، ٣/٢٩٩ .

٣٤٤ ، ٣١٨/٤ ، ٣٣٥ ، ٤١٢ ، ٤٥٠ .

مفتاح الإعراب للجرجاني : ٤/١٢٢ .

المقتضب : ١/٤٨١ .

٣٣/٣ ، ٥٠ ، ٢٨٧ .

(ن)

نوابغ الكلم : ٤/٢١٩ ، ٢٨٧ .

اليمني للعتبي : ٢/١٠٢ .

١٢ - فهرس المواضيع والأماكن

- (أ)
- أبانين: ١ / ١٩٥، ١٩٦ .
 ابناطمار (جبل): ٢ / ٢٤١ .
 أحد (جبل): ٣ / ١٠٨ .
 أذربيجان: ٤ / ٩٣ .
 أذرعان: ١ / ١٩٥، ١٩٦ .
 أرمينية: ٤ / ١١٩، ١٢٠ .
 إصطخر: ٤ / ٣٠٧ .
 أصمت: ١ / ١٧١ .
 أطرقا: ١ / ١٧١ .
 أم أوعال: ٤ / ٣٠ . (في رجز).
- (ب)
- بئر زمزم: ١ / ٣٥٣ .
 البحار: ٢ / ٦٢ .
 البحرين: ٣ / ٣٨ .
 بخارى: ٤ / ٦٣، ٣٤٠ .
 بركة ضال (في شعر): ٣ / ٢٣٩ .
 البصرة: ١ / ١٤٢، ١٩٧، ٣٨٤، ٢ / ٣٨٩، ٣ / ١٤، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤ / ٢٧٤، ٧٨، ٩ .
- بصيرة الصغرى: ٣ / ٤٢ .
 اليريص: ٢ / ٥٨ .
 اليريص: ٢ / ٥٨ .
 بطحاء مكة: ١ / ١٣٨ .
 بعلبك: ٢ / ١٣٧، ٢٩٢ .
 بغداد: ٣ / ١٧٦، ٤ / ١٢ .
 بليان: ٣ / ١٨٣ .
 بيت رأس (قرية): ٣ / ٢٨٦ .
- (ت)
- تعشار: ٤ / ٢٤ .
 تهامة: ٢ / ٦٤، ٣ / ١٤٨ .
 تهليل: ٣ / ١٤٦ .
- (ج)
- جخذة: ٣ / ١٦٣ .
 الجزيرة (الفرانية): ٣ / ٢٩٢ .
 جلاجل: ١ / ٢٦٨، ٢٦٩ .
 جلولاء: ٣ / ٣٧ .
 جَنْفَاء: ٣ / ١٧٩ .
- (ح)
- الحجاز: ٢ / ٦٦، ٣ / ١٠، ٣٧ .
 حروري: ٣ / ٣٧ .

(ر)

- رامن وساباط: ١٦٣ / ٣ .
رضوى: ٣٥٩ / ٤ ، ٤٠٠ / ٢ ،
الري: ٧٣ / ٢ .

(ز)

- زباله: ١٢٥ / ٣ .

(س)

- ساباط (قرية): ١٦٣ / ٣ .
ساباط كسرى بالمدائن: ١٦٣ / ٣ .
السبعان: ١٧٩ ، ٩ / ٣ .
الستار: ٢٤ / ٤ .

- سجستان: ١٩٧ / ١ .

- السدير: ٢٩٢ / ٣ .

- السراة: ١٢ / ٣ .

- سنجال: ٩٣ / ٤ .

- سلوق (قرية): ١٧١ / ١ .

- سولاق: ١٦٣ / ٤ .

(ش)

- الشام: ٢٨٤ / ٤ ، ٢٤٧ / ١ .

- شريب: ١٥٩ / ٣ .

- الشرق: ١٢٥ / ٣ .

- شعبي: ١٥٨ / ٣ .

- شيراز: ٧١ / ٢ .

(ص)

- صفين: ٢٤٣ / ٣ .

- الصمان: ١٢٥ / ٣ .

- حرعلاء: ٢٠٠ / ٣ .

- الحرن: ١٢٥ / ٣ .

- الحضر: ٢٩٢ / ٣ .

- حضموت: ١٣٧ / ٢ .

- حلب: ٢٥١ / ٢ .

- حماطان (في شعن): ١٨٧ / ٣ .

- الحيرة: ٣٣٢ / ٤ .

- الخابور: ٢٩٣ ، ٢٩٢ / ٣ .

- خراسان: ٢٦٨ / ٢ ، ٣٧ / ٣ ، ٤١ .

- الخرنق: ٢٩٢ / ٣ .

- خلاط: ١١٩ / ٤ .

(خ)

- خريية: ٤٢ / ٣ .

- خزيرية: ٤٢ / ٣ .

(د)

- الدأث (واد): ٤٥٧ / ٤ .

- دارة جلجل: ٤٦٨ / ١ .

- دمشق: ١٩٠ / ٣ ، ٥٨ / ٢ .

- دومة الجندل: ٢٤٧ / ١ .

- دير سمعان: ٣٧٦ / ٢ .

- دير هزقل: ٣٦٨ / ١ .

- ديماس: ١٦٤ / ٣ .

(ذ)

- ذات عرق: ٦٤ / ٢ .

- ذفرى: ١٥٨ / ٣ .

- الذنابات: ٣٠ / ٤ .

- ذو المجاز: ٧٢ ، ٧١ / ٢ .

(ق)

- قالى قلا: ٢ / ٢٩٢ .
القادسية: ٣ / ٢٢٨ .
قرقرى: ٢ / ٤١٥ ، ٤١٦ .
القنآن: ٢ / ٦٣ .

(ك)

- الكلاب: ٣ / ٥١ .
الكناسة: ٣ / ٣٠٧ .
الكوفة: ١ / ١٤٢ ، ١٧٩ ، ٢٤٧ ، ٢ / ٣٨٩ ، ٣ / ٢٢٧ ، ٤ / ١٢ ، ١٩٤ ، ٢٧٤ .

(ل)

- لصاف: ٢ / ٢٤٥ .

(م)

- مأجج = يأجج .
ما وراء النهر: ٣ / ١٦٣ .
المدائن: ٣ / ٣٥ ، ١٦٣ .
مدین: ٤ / ٣١١ ، ٤٠٢ .
المدينة: ٢ / ٤٠٠ ، ٤ / ٢٧٧ .
مدينة السلام = بغداد .
المروآت: ٤ / ٢٤ .
مصر: ٣ / ٨٣ ، ١٧١ .
معارف (موضع باليمن): ٣ / ٣٥ .
مكة: ١ / ١٣٨ ، ٢٤٧ ، ٥٠٤ ، ٣ / ١٤ ، ٤ / ٤٢٦ .
المندل (من قرى الهند): ٣ / ٣٥ .

- صنعاء: ٣ / ٣٨ ، ٤ / ٣٤٨ .
صورى: ٣ / ١٥٨ .

(ض)

- ضربة (قرية): ٣ / ١٤ .

(ع)

- عالج: ٣ / ١٢٥ .
عالية الحجاز: ٣ / ٣٧ .
عالية العراق: ٣ / ٣٧ .
عبادان: ٢ / ٤١٨ .
العراق: ٢ / ٦٣ ، ٦٥ ، ٣ / ٢٩٢ ، ٤ / ٢٧٤ ، ١٩٤ .

- عرفات: ١ / ١٩٥ ، ١٩٦ .

- العروض: ٣٢٨ .

- عقرباء: ٢ / ٤٠٣ ، ٣ / ٢٠٠ .

- العقيق: ٢ / ٦٢ ، ٦٣ .

- عقيق اليمامة: ٢ / ٦١ .

- عكاظ: ٢ / ٢٤٧ ، ٣ / ١٢٦ .

- عليب (واد): ٣ / ١٥٤ .

- عمائتين: ١ / ١٩٥ ، ١٩٦ .

- عُمان (بلاد): ٣ / ١٢ ، ٣٨ ، ١٦٥ .

(غ)

- غوري تهامة: ٢ / ٦٤ .

- غول: ٤ / ٣٩ .

(ف)

- الفرات: ٤ / ١٩٤ .

- فردوس (روضة دون اليمامة): ٣ / ١٩٤ .

(هـ)

هجر: ٢٣.
هرات: ٢٧٤ / ٤

(ي)

يأجج: ٣١٠ / ٤ ، ٣١٣.
يستعور: ٢٠٤ / ٣.
اليمامة: ١٩٤ / ٣ ، ٦٣ / ٢
اليمن: ١١٠ / ٢ ، ٣٧٩ ، ١٧١ / ١
٣٨ / ٣ ، ١٥٠.
يوم الكلاب (من أيام العرب): ٥١ / ٣.
يوم النقا: ٩٤ ، ٩٣ / ١

موزن: ١٣٧ / ٣

موظب: ١٧٣ / ١

موكل: ١٣٧ / ٣

الميدان: ٤٥٧ / ١

(ن)

نجد: ١٢٥ / ٣ ، ٦٣ ، ٦٢ / ٢ ، ٥٠٥ / ١
٢٩١ / ٤

نجران: ٣٢٨ ، ١٩٤ / ١ (في شعر)، ٢ /
١٥٠ ، ٣٤ / ٤ ، ٣٥

نمكى: ١٥٨ / ٣

(و)

وبار: ٢٤٥ / ٢

١٣ - فهرس المصادر والمراجع

أولاً - المخطوطات:

- ١ - ابن الأثير المُبارك بن محمد أبو السعادات مجد الدين ٦٠٦ هـ:
(البديع في علم العربية)، نسخة عاطف أفندي ونسخة جامعة برنستون، وهذه الأخيرة مصورة في مركز البحث العلمي.
- ٢ - الإسكافي محمد بن عبد الله الخطيب ٤٢٠ هـ:
(المجالس) - نسخة كوبرلي.
- ٣ - الأصفهاني؟ لعله: أبو القاسم إسماعيل بن محمد ٥٣٥ هـ:
(إعراب القرآن) - نسخة دبلن.
- ٤ - الأصفهاني جامع العلوم علي بن الحسين الباقولي ٥٤٣ هـ:
(شرح اللمع) - نسخة لاله لي - ونسخة ولي الدين، وهي هناك مجهولة المؤلف.
- ٥ - ابن الأعرابي الحَسَن بن أحمد الأسود الغندجاني ٤٢٠ هـ:
١ - (فُرحة الأديب).
٢ - (إصلاح ما غلط فيه أبو عبد الله النمري في شرح الحماسة أولاً وثانياً).
٣ - (أسماء خيل العرب).
- ٦ - ابن إياز الحسين بن بدر البغدادي ٦٨١ هـ:
١ - (قواعد المُطارحة) - نسخة دار الكتب - ونسخة الأحمدية بحلب ونسخة بايزيد عمومية.
٢ - (شرح ضروري التصريف لابن مالك).
- نسخة شهيد علي - ونسخة أحمد الثالث.

- ٣- (المَحْصُول فِي شَرْحِ الْفُصُول) - نسخة شيخ الإسلام في المدينة المنورة
ونسخة ولي الدين - ونسخة دار الكتب المصرية.
- ٧- ابن بَرَهان عبد الواحد بن علي الأسدي العكبري ٤٥٦ هـ:
- (شرح اللمع له) نسخة دار الكتب وهي هناك باسم (اللمع).
- ٨- ابن بَرِّي: عبد الله بن بَرِّي أبو محمد المقدسي المصري ٥٨٢ هـ:
١- (أجوبة المسائل العشر لملك النحاة) نسخة باريس.
- ٢- (شرح أبيات الإيضاح) نسخة دار الكتب.
- ٩- ابن بَزِيْزَة: عبد العزيز بن إبراهيم ٦٦٢ هـ:
(شرح الجمل للزجاجي) نسخة كوبرلي.
- ١٠- التَّمِيمِي أحمد بن عبد القادر ١٠٠٥ هـ:
- (الطبقات السنئية) نسخة حميدية.
- ١١- الثَّمَانِينِي عمر بن ثابت ٤٤٢ هـ:
(شرح اللمع) - نسخة دار الكتب - ونسخة الأحساء.
- ١٢- ابنُ جِنِّي عثمان بن جني أبو الفتح النحوي ٣٩٢ هـ:
(إعراب الحماسة) لأبي تمام = شرح الحماسة.
- ١٣- ابن حَرِيْق عَلِيّ بن محمد البَلَنْسِيّ ٦٢٢ هـ:
- (رسالة أبيات الجمل) - نسخة الزاوية الحمزاوية.
- (شرحها له) نسخة الاسكوريال.
- ١٤- الحُسَيْنِي ٦٩٥ هـ:
- (تكملة التكملة للمندري) (نسخة كوبرلي وهي بخطه).
- ١٥- أبو حَيَّان الأندلسي محمد بن يوسف الغرناطي أثير الدين ٧٥٤ هـ:
١- (التذليل والتكميل في شرح التسهيل).
عشرة أجزاء ١، ٢، ١٠، نسخة الاسكوريال بخط ابن مكتوم والبقية من
نسخة دار الكتب - ونسخة شهيد علي في تسعة أجزاء.
- ٢- (ارتشاف الضرب) نسخة دار الكتب.
- ١٦- ابنُ الحَبَّاز أحمد بن الحسين الموصلي أبو العباس ٦٣٧ هـ:
١- (توجيه اللمع) - نسخة الأزهرية - ونسخة لاله لي.
٢- (شرح ألفية ابن معطي) = (الغرة المخفية) نسخة الاسكوريال.

- ١٧ - ابنُ خَرُوفِ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدِ أَبُو الحَسَنِ الحَضْرَمِيِّ الأَشْجَلِيِّ ٦٠٦ هـ :
 - (شرحُ الجُمَلِ للزجاجي) - نسخة مراكش .
 - (شرحُ كتابِ سيبويه) (قطعة منه) دار الكتب المصرية .
- ١٨ - ابنُ خَلْفِ سُلَيْمَانَ بنِ بَيْنِ الأَنْصَارِيِّ المِصْرِيِّ ٦١٤ هـ :
 - (لُبَابُ الأَلْبَابِ فِي شَرْحِ آيَاتِ الكِتَابِ) .
 نُسخة الشَّيْخِ حَسَنِ حُسَيْنِيِّ عَبْدِ الوَهَّابِ بَتُونَس .
- ١٩ - ابنُ الدَّهَانَ سَعِيدِ بنِ المَبَارِكِ نَاصِحُ الدِّينِ ٥٦٩ هـ :
 (شرحُ اللُّمَعِ) = (الغُرَّةُ) .
- ٢٠ - النَّسخةُ قِيلِجِ عَلِيِّ وَهِيَ هُنَاكَ (شرحُ الإيضاحِ لابنِ جنِي) - ونسخةُ دارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ - ونسخةُ كُوبِرْلِيِّ وَهِيَ هُنَاكَ مَجهولَةٌ المُؤَلَّفِ .
- ٢٠ - الذَّهَبِيُّ مُحَمَّدُ بنِ أَحْمَدِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ شَمْسُ الدِّينِ ٧٤٨ هـ :
 ١ - (سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ) نُسخةُ أَحْمَدِ الثَّالِثِ .
 ٢ - (تَارِيخُ الإِسْلَامِ) = (التَّارِيخُ الكَبِيرُ) نُسخةُ .
- ٢١ - ابنُ أَبِي الرِّبِّيعِ عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ أَحْمَدِ العُثْمَانِيِّ الأُمَوِيِّ القُرَشِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ ٦٨٨ هـ :
 ١ - (القَوَانِينُ النَّحْوِيَّةُ) = (المُلَخَّصُ فِي النَّحْوِ) فِي مَجْلَدَيْنِ .
 - نُسخةُ الأِسْكَوْرِيَالِ عَلَيْهَا خَطُّهُ - وَنُسخةُ الرِّزَاوِيَّةِ الحَمَزَاوِيَّةِ - وَنُسخةُ الخِزَانَةِ العَامَّةِ بِالرِّبَاطِ وَهَذِهِ الأَخِيرَةُ مِصْرُورَةٌ عِنْدَ الأَسْتَاذِ عَلِيِّ بنِ سُلْطَانَ الحَكِيمِيِّ وَهُوَ يُحَقِّقُ الكِتَابَ .
- ٢ - (شرحُ الجُمَلِ) = (البسيط) .
 نُسخةُ الخِزَانَةِ العَامَّةِ بِالرِّبَاطِ .
- ٣ - (شرحُ الإيضاحِ) الشَّرْحُ الكَبِيرُ = (الكافي فِي الإِفْصَاحِ) عِدَّةُ مُجَلَّدَاتٍ مِنْ مَكْتَبَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ .
- ٢٢ - ابنُ رُشَيْدِ مُحَمَّدِ بنِ عَمْرِو ٧٢١ هـ :
 (رِحْلَةُ ابْنِ رُشَيْدِ) = (مِلَّةُ العَيْبَةِ . . .) .
 أَجْزَاءُ مِنْهُ ، نُسخةُ الأِسْكَوْرِيَالِ وَهِيَ بِخَطِّهِ .
- ٢٣ - الرُّعَيْنِيُّ : أَحْمَدُ بنِ يُوسُفِ بنِ مَالِكِ الغِرْنَاطِيِّ ٧٧٩ هـ :
 (شرحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطِي) الجِزْءُ الثَّانِي فَقَطْ - نُسخةُ بَرْلِينِ .

- ٢٤ - الرُّمَاني: علي بن عيسى أبو الحسن ٣٨٤ هـ:
(شرحُ كتابِ سيبويه) نسخة داماڊ إبراهيم كاملة - ونسخة فيض الله - ونسخة
فيينا.
- ٢٥ - الزُّجاج: إبراهيم بن إسحاق النُّحوي ٣١١ هـ:
(إعراب القرآن ومعانيه) نسخة القرويين في عشرة مُجلدات كتبت من
٣٨٢ - ٣٨٤ هـ:
- وكتب علي النسخة: (مُلخص إعراب..).
- ٢٦ - ابنُ السُّيد: عبدالله بن محمد أبو محمد البطليوسي ٥٢١ هـ:
١ - (الحُلل في شرح أبيات الجُمَل) نسخة اليمن.
٢ - (المسائل والأجوبة) رجعت إلى نسخ دبلن وتونس والاسكوريال، وأكثر
اعتمادي على نُسخة القرويين بفاس.
- ٢٧ - ابن سيدة: علي بن إسماعيل الدَّاني الأندلسي ٤٥٨ هـ:
(شرح أبيات الجمل) نسخة دار الكتب المصرية. وهي نسخة مجهولة
المؤلف عثرنا على غيرها فعرنا نسبتها إليه، وقد أنهيت تحقيقه مع زميلي
الأخ عياد الثبتي.
- ٢٨ - السِّرافي: الحسنُ بن عبدالله ٣٦٨ هـ:
(شرحُ كتابِ سيبويه) نسخة دارِ الكُتبِ المصريَّة، خمسةُ أجزاءٍ منه بِحَظِّ عبد
الله البغدادي، ونسخة حميدية، ونسخة شهيد علي مصورةٌ وهذه الأخيرة
مصورة في جامعة الرياض.
- ٢٩ - الشَّاطِبي: إبراهيم بن موسى أبو إسحاق ٧٩٠ هـ:
(شرح ألفية ابن مالك). الأزهرية الأول فقط من نسخة في ستة أجزاء.
- ٣٠ - الثُّلويين: عُمر بن محمد أبو علي الأزدي الإشبيلي ٦٤٥ هـ:
(شرحُ المقدِّمة الجُزوليَّة).
- نسخة حسن حُسني عبد الوهَّاب بتونس - ونُسخة برلين التي تسمى هُناك:
(شرحُ الجُمَل لابن خروف) - ونسخة الاسكوريال (الشرح الصغير).
- ٣١ - الصَّفَّار: قاسم بن علي البطليوسي ٦٣٨ هـ:
(شرحُ كتابِ سيبويه) الجزء الأول، نُسخة كُوبرلي، ونسخة الخزانة العامَّة.
- ٣٢ - الصِّميري: عبدُ الله بن علي بن إسحاق؟.
التَّبصرة نسخة الخزانة العامَّة.

- ٣٣ - ابنُ عصفور: علي بن مؤمن أبو الحسن الحضرمي الأشبيلي ٦٦٩ هـ:
- ١ - (شرحُ الجُمَل) نسخة ولي الدين.
 - ٢ - (ضرائرُ الشُّعر) نسخة حميدية بخط البغدادي.
 - ٣ - (شرحُ أبيات الإيضاح) مجهول المؤلف في دار الكتب أرجح أنه من تأليفه.
- ٣٤ - ابن عَطِيَّة: عبد الحق بن غالب القاضي أبو مُحَمَّد ٥٤٦ هـ:
- (مُعجمُ شيوخ ابن عطية)، نسخة الرباط.
- ٣٥ - العُكْبَرِيُّ: عبد الله بن الحسين أبو البقاء الحنبلي ٦١٦ هـ:
- ١ - (التبيين عن مذاهب النُحويين) رسالة ماجستير.
 - ٢ - (شرحُ اللُّمع) نسخة خدابخش.
 - ٣ - (شرحُ الإيضاح) نسخة الفاتح. ونسخة دار الكتب.
- ٣٦ - ابن عقيل: عبد الله بن عقيل بهاء الدين ٧٦٩ هـ:
- (شرحُ التسهيل) = (المُساعد) نسخة شهيد علي.
- ٣٧ - العَلَوِيُّ: عُمر بن محمد بن إبراهيم الكوفي ٥٣٩ هـ:
- (شرحُ اللُّمع) واسمه (البَيَّانُ)، نسخة الظاهرية، ونسخة عاطف أفندي.
- ٣٨ - الفَارِسِيُّ: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي ٣٧٧ هـ:
- ١ - (التعليقة على كتاب سيبويه) شهيد علي.
 - ٢ - (المَسائلُ الحَلِّيَّات) التيمورية.
 - ٣ - (المَسائلُ الشِّيرازيات) راغب باشا.
 - ٤ - (المَسائلُ البَغداديات) = (المُشكلة) شهيد علي.
 - ٥ - (المَسائلُ البَصريات) شهيد علي.
 - ٦ - (المَسائلُ المَنثورة) شهيد علي.
- وهذه الكتب بخط أحمد بن تميم بن هشام اللبلي المتوفى سنة ٦٢٥ هـ.
- ٣٩ - ابنُ فارس: أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ٣٩٥ هـ:
- (المُجمل في اللُّغة) نسخة بني جامع.
- ٤٠ - الفيروز آبادي: مُحَمَّد بن يعقوب، مَجْدُ الدِّين ٨١٧ هـ:
- (المِرْقاة الوَفِيَّة في طبقات الحنفية) نسخة شيخ الإسلام عارف حكمت.
- ٤١ - ابن قاضي شُهبة: أبو بكر أحمد ٨٥١ هـ:
- (طبقات النحاة واللغويين) نسخة الظاهرية.

- ٤٢ - القُرطبي : هارون بن موسى بن جندل ٤٠١ هـ :
 - (تفسير عُيون سيبويه) نسخة المتحف البريطاني .
- ٤٣ - ابنُ القَوَّاس : عبد العزيز بن جمعة الموصلِي النحوي ٦٩٦ هـ :
 ١ - (شرح كافية ابن الحاجب) نسخة الازهرية .
 ٤٤ ٢ - (شرح ألفية ابن معطي) نسخة الاسكوريال .
 - القيسي : حسن بن عبدالله الأندلسي أبو علي ؟
 - (إيضاح شواهد الإيضاح) نسخة الأسكوريال .
- ٤٥ - الكَفَوِي : محمود بن سليمان ٩٩٠ هـ :
 - (كتائب أعلام الأخيار في تراجم أصحاب النعمان المختار) = (طبقات الحنفية) نسخة أيا صوفيا، ونسخة شهيد علي .
- ٤٦ - اللَّبْلِي : أحمد بن يوسف أبو العباس ٦٩١ هـ :
 - (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل) نسخة دار الكتب .
- ٤٧ - المُرادي : حَسَن بن قاسم ٧٤٩ هـ :
 - (شرح التسهيل) نسخة دار الكتب، ونسخة الفاتح .
- ٤٨ - ابنُ مَلَكُون : إبراهيم بن إسحاق ٥٨٢ هـ :
 - (إيضاح المنهج في الجمع بين التنبية والمبهج)، نسخة الاسكوريال .
- ٤٩ - ناظر الجَيْش : محمَّد بن يوسف ٧٧٨ هـ :
 - (شرح التسهيل) نسخة دار الكتب ونسخة الرباط .
- ٥٠ - ابنُ النحاس : محمد بن إبراهيم بهاء الدين الحلبي ٦٩٨ هـ :
 - (التعليقة على المُقَرَّب) نسخة الأزهرية .
- ٥١ - الهَرَمِي : عُمر بن عيسى بن إسماعيل ٧٠٢ هـ :
 - (المُحَرَّر في النحو) نسخة دار الكتب عليها خطه .
- ٥٢ - ابنُ هشام : محمد بن أحمد السبتي اللخمي ٥٧٧ هـ :
 - (الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل، وما وقع في شرح أبيات سيبويه للأعلم الشتمري من الوهم والخلل) نسخة الرباط مصورة لصديقنا عياد الشبتي .
- ٥٣ - اليَمِينِي : لم أعرف اسمه على التعيين، والذي يَغلب على ظني أنه عبد اللطيف الشُّرجي ٨٠٢ هـ وعلى أية حال فالمؤلف يَمْنِي بالتأكيد .

- ائتلاف النصرة في اختلاف نُحاة الكُوفَة والبَصرة) مسوِّدة المؤلف أنهيتُ تحقيقه سنة ١٣٩٨ هـ وهو معدُّ للطبع .
- ٥٤ - ابنُ يَسعون: يُوسف بن يَبقى أبو الحَجَّاج ٥٤٢ هـ - تقريباً -
- (المصباح في شرح شواهد الإيضاح) نسخة الأحمدية بحلب، ونسخة (لا له لي).

ثانياً - المطبوعات :

(أ)

- ١ - الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٣٥١ هـ :
- تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق سنة ١٩٦٠، ١٩٦١ م .
- ٢ - الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي ٣٤٠ هـ :
تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق سنة ١٩٦٢ م .
- ٣ - الأخبار الموفقات للزبير بن بكار ٣٥٦ هـ :
تحقيق شامي مكّي العاني، بغداد ١٩٧٢ م .
- ٤ - أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٣٦٨ هـ :
نشره كرنكو، الكاثوليكية بيروت ١٩٣٦ م .
- ٥ - الاختيارين للأخفش الأوسط علي بن سليمان ٣١٥ هـ :
تحقيق د. فخر الدين قباوة، دمشق ١٩٧٤ م .
- ٦ - الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٤٢١ هـ :
حيدر آباد سنة ١٣٣٢ هـ :
- ٧ - الأزمية في علم الحروف للهروي ٤١٥ هـ :
تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق ١٩٧١ م .
- ٨ - أساس البلاغة للزمخشري ٥٣٨ هـ :
القاهرة ١٩٥٣ م .
- ٩ - الاستيعاب لابن عبد البر ٤٦٣ هـ :
في هامش الإصابة سنذكره بعد قليل .
- ١٠ - أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ٤٧١ هـ :
تحقيق هـ. ريتز. استانبول ١٩٥٤ م .

- ١١ - أسماء خَيل العرب لابن الأعرابي ٢٣١ هـ:
تحقيق دلافيدا، بريل ١٩٢٨ م.
- ١٢ - أسماء المغتالين: لابن حبيب = نوادر المخطوطات.
- ١٣ - الأشباه والنظائر للسيوطي ٩١١ هـ:
حيدر آباد ١٣٥٩ هـ:
- ١٤ - الاشتقاق لابن دريد ٣٢١ هـ:
تحقيق عبد السلام محمد هارون. القاهرة ١٩٥٨ م.
- ١٥ - اشتقاق أسماء الله للزجاجي ٣٤٠ هـ:
تحقيق عبد الحسين المبارك. النجف ١٩٧٤ م.
- ١٦ - الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ٨٥٢ هـ:
مطبعة السعادة بمصر، ١٣٢٨ هـ:
- ١٧ - إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي ٥٢١ هـ:
تحقيق حمزة النشرتي الرياض ١٩٧٩ م.
- وتحقيق سعيد عبد الكريم سعودي الذي سماه الحلل وإصلاح... بغداد ١٩٨٠.
- ١٨ - إصلاح المنطق لابن السكيت ٢٤٤ هـ:
تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف ١٩٧٠ م.
- ١٩ - الأصمعيات للأصمعي ٢١٦ هـ:
تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف ١٩٦٤ م.
- ٢٠ - الأصول لابن السراج ٣١٦ هـ:
تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ١٩٧٠ م - ١٩٧٣ م (١، ٢).
- ٢١ - الأضداد لابن الأنباري ٣٢٨ هـ:
تحقيق أبي الفضل. الكويت ١٩٦٠.
- الأضداد للأصمعي، وأبي حاتم، وابن السكيت = ثلاثة كتب في الأضداد.
- ٢٢ - الأضداد لأبي الطيب اللغوي ٣٥١ هـ:
تحقيق د. عزة حسن، دمشق ١٩٦٣ م.
- ٢٣ - الأعلام للزركلي. بيروت ١٩٦٩ م.
- ٢٤ - الأغاني لأبي الفرج ٣٥٦ هـ. طبعة دار الكتب.
- ٢٥ - الإفصاح للفارقي ٤٨٧ هـ:
تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ١٩٨٠ م.

- ٢٦ - الاقتصاب لابن السيد البطليوسي ٥٢١ هـ بيروت ١٩٠١ م .
- ٢٧ - إقليد الخزانة لعبد العزيز الميمني . جامعة البنجاب ١٩٢٧ م .
- ٢٨ - ألقاب الشعراء لمحمد بن حبيب ٢٤٥ هـ = نواذر المخطوطات .
- ٢٩ - أمالي الزّجاجي ٥٤٠ هـ :
- تحقيق عبد السلام محمد هارون القاهرة ١٣٨٢ هـ :
- ٣٠ - أمالي ابن الشجري ٥٤٢ هـ - حيدر آباد ١٣٤٩ هـ :
- أمالي القالي = النوادر .
- ٣١ - أمالي اليزيدي ٣١٠ هـ :
- حيدر آباد ١٩٤٨ م .
- ٣٢ - الأمثال لأبي عكرمة الضبي ٢٥٠ هـ :
- تحقيق د . رمضان عبد التواب . دمشق ١٩٧٤ م .
- ٣٣ - إنباه الرواة . . . للقفطي ٦٤٦ هـ :
- تحقيق أبي الفضل دار الكتب ١ - ٣ ، ١٩٥٥ م ١٩٧٣/٤ م .
- ٣٤ - أنساب الخيل لابن الكلبي هشام بن محمد ٢٠٤ هـ :
- تحقيق أحمد زكي . دار الكتب ١٩٤٦ م .
- ٣٥ - الإنصاف لابن الأنباري ٥٧٧ هـ :
- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . السعادة ١٩٦١ م .
- ٣٦ - الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ٣٧٧ هـ :
- تحقيق د . حسن الشاذلي فرهود . مصر ١٩٦٩ م .
- ٣٧ - الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٣٤٠ هـ :
- تحقيق د . مازن المبارك . مصر ١٩٥٩ م .
- ٣٨ - إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٣٢٨ هـ :
- تحقيق محيي الدين رمضان . دمشق ١٩٧١ م .
- ٣٩ - أيّمان العرب للنّجيريّ ٣٥٥ هـ - تقريباً -
- تحقيق محبّ الدين الخطيب . السلفية ، ١٣٨٢ هـ :
- ٤٠ - الإيناس للوزير المغربي ٤١٨ هـ :
- تحقيق حمد الجاسر الرياض ١٩٨٠ م .
- ٤١ - أيام العرب . د . عادل جاسم البياتي الأول فقط .
- بغداد سنة ١٩٧٦ م .

(ب)

- ٤٢ - البارع لأبي علي القالي ٣٤٠ هـ:
تحقيق د. هاشم الطعان بيروت ١٩٧٥ م.
- ٤٣ - البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٧٥٤ هـ، السعادة بمصر ١٣٢٨ هـ:
٤٤ - برنامج شيوخ الرعيني ٦٦٦ هـ:
تحقيق إبراهيم شبوخ، دمشق ١٩٦٢ م.
- ٤٥ - البرهان في علوم القرآن للزركشي ٧٩٤ هـ:
تحقيق أبي الفضل، الحلبي بمصر ١٩٥٧ م - ١٩٥٨ م.
- ٤٦ - بغية الوعاة = طبقات النحويين.
٤٧ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادي ٨١٨ هـ:
تحقيق محمد المصري، دمشق ١٩٨٢ م.
- ٤٨ - البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٥٧٧ هـ:
تحقيق طه عبد الحميد. القاهرة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ م.
- ٤٩ - البيان والتبيين للجاحظ ٢٠٦ هـ:
تحقيق عبد السلام محمد هارون مصر ١٩٤٨ م.

(ت)

- ٥٠ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٢٧٦ هـ:
تحقيق سيد أحمد صقر، دار التراث القاهرة ١٩٧٣ م.
- ٥١ - تأج العروس للزبيدي ١٢٠٥ هـ:
طبعة الكويت ١ - ١٨، والخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ:
٥٢ - تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (الترجمة العربية).
١ - ٣ ترجمة د: عبد الحلیم النجار، ٤ - ٦ ترجمة د: رمضان عبد التواب.
ود: سيد يعقوب بكر. القاهرة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ م.
- ٥٣ - تاريخ إربل لابن المستوفى الأربلي ٦٣٩ هـ (جزء منه).
تحقيق د: سامي الصقار بغداد ١٩٨٠ م.
- ٥٤ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٤٦٣ هـ:
السعادة بمصر ١٩٣١ م.

- ٥٥ - تاريخ الطبري ٣١٠ هـ:
تحقيق أبي الفضل دار المعارف بمصر.
- ٥٦ - تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ٤٠٣ هـ:
الدار المصرية للتأليف والترجمة القاهرة ١٩٦٦ م.
- ٥٧ - التبيان في شرح الديوان المنسوب إلى العكبري ٦١٦ هـ:
تحقيق مصطفى السقا وآخرين الحلبي بمصر ١٩٥٦ م.
- ٥٩ - تحصيل عين الذهب... (شرح أبيات سيويه) للأعلم ٤٧٦ هـ:
= انظر الكتاب لسيويه.
- ٦٠ - تحفة الأبيّة... للفيروزآبادي ٨١٨ هـ = (نوادير المخطوطات).
- ٦١ - تفسير الطبري ٣١٠ هـ:
تحقيق محمود شاكر ١ - ١٦ دار المعارف.
وطبعة الحلبي بمصر ١٩٥٤ م.
- ٦٢ - تفسير القرطبي ٦٧١ هـ = الجامع لأحكام القرآن دار الكتب.
- ٦٣ - تفسير الزمخشري ٥٣٨ هـ = الكشاف.
مطبعة الحلبي بمصر ١٩٥٤ م.
- ٦٤ - التُّفْقِيّة في اللغة للبندنجي ٢٨٤ هـ:
تحقيق خليل إبراهيم العطية بغداد ١٩٧٦ م.
- ٦٥ - التُّكْمَلَة والذَّيْل والصلة للمراكشي ٧٠٣ هـ:
حقق بعض أجزاءه د: إحسان عباس ود: محمد بن شريفة دار الثقافة
بيروت.
- ٦٦ - التُّكْمَلَة لوفيات النقلة للمنزدي ٦٥٦ هـ:
تحقيق بشار عواد معروف النجف ١٣٨٨ هـ - ١ - ٨ (قطعة منه).
- ٦٧ - التُّكْمَلَة والذَّيْل والصلة للصغاني ٦٥٠ هـ:
دار الكتب المصرية.
- ٦٨ - تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفوطي ٧٢٣ هـ (القسم
الرابع).
- تحقيق د. مصطفى جواد دمشق ١٩٦٥ م.
- ٦٩ - التَّمَام في تفسير شعر هذيل لابن جني ٣٩٢ هـ: (قطعة منه).
تحقيق أحمد مطلوب وآخرين بغداد ١٩٦٢ م.

- ٧٠- تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٦٧٦ هـ المنيرية.
 ٧١- تهذيب اللُّغة للأزهري ٣٧٠. القاهرة: ١٩٦٤-١٩٦٧ م.
 ٧٢- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٨٥٢ هـ حيدر آباد ١٣٢٥ هـ:
 ٧٣- التَّوْطئة لأبي علي الشلوبين ٦٤٥ هـ:
 تحقيق يوسف أحمد المطوع القاهرة: ١٩٧٣ م.
 ٧٤- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ٤٤٤ هـ:
 تحقيق أوتوبرنزل استانبول ١٩٣٠ م.

(ث)

- ٧٥- ثلاثة كتب في الأضداد.
 تحقيق هفتر المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٩١٢ م.
 ٧٦- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي ٤٢٩ هـ:
 تحقيق أبي الفضل مصر ١٩٦٥ م.

(ج)

- ٧٧- الجبال والأمكنة والمياه للزمخشري ٥٣٨ هـ:
 تحقيق إبراهيم السامرائي بغداد ١٩٦٨ م.
 ٧٨- الجمل للزجاجي ٣٤٠ هـ:
 تحقيق ابن أبي شنب الطبعة الثانية باريس ١٩٥٢ م.
 ٧٩- جَمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ٣٩٥ هـ:
 تحقيق د. عبد المجيد قطامش وأبي الفضل مصر ١٩٦٤ م.
 ٨٠- جَمهرة أنساب العرب لابن حزم ٤٥٦ هـ:
 تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف بمصر ١٩٧١ م.
 ٨١- جَمهرة أنساب قريش للزبير بن بكار ٢٥٦ هـ:
 تحقيق محمود شاكر الجزء الأول مطبعة المدني بمصر ١٣٨١ هـ:
 ٨٢- جَمهرة اللُّغة لابن دريد ٣٢١ هـ:
 نشر كرنكو حيدر آباد ١٣٤٤ هـ:

- ٨٣- الجَنَى الدَّانِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي لِلْمِرَادِيِّ ٧٤٩ هـ:
تحقيق د: فخر الدين قباوة حلب ١٩٧٣ م.
تحقيق د: طه محسن الموصل ١٩٧٦ م.
٨٥- الجيم لأبي عمرو الشيباني ٢٠٨ هـ:
القاهرة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ م.

(ح)

- ٨٦- حاشية الصبان ١٢٠٥ هـ طبعة الحلبي بمصر.
٨٧- حُجَّةُ الْقَرَاءَاتِ لِابْنِ زَنْجَلَةَ؟
تحقيق سعيد الأفغاني بنغازي ١٩٧٤ م.
٨٨- حَذْفُ مَنْ نَسَبَ قَرِيْشَ لِمُؤَرِّجِ السَّدُوسِيِّ ١٩٨٠ هـ:
تحقيق صلاح الدين المنجد القاهرة ١٩٦٠ م.
٨٩- الْحُلُلُ فِي شَرْحِ أَيْبَاتِ الْجَمَلِ لِابْنِ السَّيِّدِ ٥٢١ هـ:
تحقيق مصطفى إمام القاهرة ١٩٧٩ م.
٩٠- الْحَمَاسَةُ الْبَصْرِيَّةُ لِصَدْرِ الدِّينِ الْبَصْرِيِّ ٦٥٩ هـ:
تحقيق مختار أحمد حَيْدَرُ آبَاد ١٩٦٤ م.

(خ)

- ٩١- خزانة الأدب للبغدادي ١٠٩٣ هـ:
بولاقي ١٢٩٩ هـ وبهامشها شرح الشواهد للعيني.
٩٢- الْخِصَائِصُ لِابْنِ جَنِيٍّ ٣٩٢ هـ:
تحقيق محمد علي النجار. دار الكتب ١٩٥٢ هـ:
٩٣- الْخَيْلُ لِأَبِي عَيْبَةَ ٢١٠ هـ. حيدر آباد ١٣٥٨ هـ:

(د)

- ٩٥- الدُّرَّةُ الْفَاخِرَةُ لِحَمِزَةِ الْأَصْفَهَانِيِّ ٣٥١ هـ:
تحقيق عبد المجيد قطامش مصر ١٩٧١ - ١٩٧٢ م.

- ٩٦ - دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ٤٧١ هـ:
المطبعة العربية بمصر.
- ٩٧ - ديوان الأحوص.
تحقيق عادل سليمان القاهرة ١٩٧٠ م.
- ٩٨ - ديوان الأخطل بشرح السكري.
تحقيق د. فخر الدين قباوة حلب ١٩٧١ م.
- ٩٩ - ديوان الأدب للفارابي ٣٥٠ هـ:
أحمد مختار عمر القاهرة.
- ١٠٠ - ديوان أبي الأسود اللؤلؤي.
تحقيق محمد حسن آل ياسين، بيروت ١٩٧٤ م.
- ١٠١ - ديوان الأسود بن يعفر.
تحقيق د. نوري حمودي القيسي، بغداد ١٩٧٠ م.
- ١٠٢ - ديوان الأعشى.
تحقيق د. محمد محمد حسين.
المطبعة النموذجية بمصر.
- ١٠٣ - ديوان امرئ القيس.
تحقيق أبي الفضل إبراهيم. القاهرة ١٩٦٩ م وطبعة ابن أبي شنب الجزائري
١٩٧٤ م.
- ١٠٤ - ديوان أوس بن حجر.
تحقيق د. محمد يوسف نجم بيروت ١٩٦٠ م.
- ١٠٥ - ديوان بشار بن برد.
محمد الطاهر بن عاشور الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر
والتوزيع الجزائر ١٩٧٦ م.
- ١٠٦ - ديوان بشر بن أبي خازم.
تحقيق عزة حسن، دمشق ١٩٧٣ م.
- ١٠٧ - ديوان ثوبه بن الحمير.
تحقيق خليل العطية، بغداد ١٩٦٨ م.
- ١٠٨ - ديوان جرير.
تحقيق نعمان أمين طه دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م.

- ١٠٩ - ديوان جميل .
- تحقيق د. حسين نصار القاهرة مكتبة مصر ١٩٦٨ م .
- ١١٠ - ديوان حاتم الطائي .
- تحقيق عادل سليمان، المدني بمصر .
- ١١١ - ديوان الحارث بن حلزة الشكري .
- تحقيق هاشم الطعان بغداد ١٩٦٩ م .
- ١١٢ - ديوان حسان بن ثابت .
- تحقيق د. وليد عرفات بيروت .
- ١١٣ - ديوان الخرنق .
- تحقيق د: حسين نصار دار الكتب ١٩٦٩ م .
- ١١٤ - ديوان ذي الأصبع العدواني .
- تحقيق عبد الوهاب العدواني، ومحمد نايف الدليمي الموصل ١٩٧٣ م .
- ١١٥ - ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي .
- تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح . دمشق ١٩٧٢ م - ١٩٧٣ م .
- ١١٦ - ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب) .
- نشره وليم بن آلورد لايزك ١٩٠٣ م .
- ١١٧ - ديوان زيد الخيل .
- تحقيق نوري حمودي، القيسي النجف ١٩٦٨ م .
- ١١٨ - ديوان سُحيم عبد بنى الحساس .
- تحقيق عبد العزيز الميمني الراكوني، دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م .
- ١١٩ - ديوان سلامة بن جندل السعدي .
- تحقيق د: فخر الدين قباوة حلب ١٩٦٨ م .
- ١٢٠ - ديوان سُويد بن أبي كاهل الشكري .
- تحقيق شاکر العاشور البصرة ١٩٧٢ م .
- ١٢١ - ديوان الشُّمَّاح بن ضرار .
- تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م .
- ١٢٢ - ديوان طرفة بشرح الأعلم .
- تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، دمشق ١٩٧٥ م .

- ١٢٣ - ديوان الطرماح .
تحقيق عزة حسن دمشق ١٩٦٨ م .
- ١٢٤ - ديوان الطفيل الغنوي .
تحقيق محمد عبد القادر أحمد بيروت ١٩٦٨ م .
- ١٢٥ - ديوان عامر بن الطفيل .
بيروت ١٩٦٢ م .
- ١٢٦ - ديوان العباس بن مرداس .
تحقيق يحيى الجبوري بغداد ١٩٦٨ م .
- ١٢٧ - ديوان عبيد بن الأبرص .
تحقيق د/ حسين نصار، القاهرة ١٩٥٧ م .
- ١٢٨ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات .
تحقيق د. محمد يوسف نجم بيروت ١٩٥٨ م .
- ١٢٩ - ديوان العجاج بشرح الأصمعي .
تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، دمشق ١٩٧١ م .
- ١٣٠ - ديوان عدي بن زيد .
تحقيق محمد جبار العبيد، بغداد ١٩٦٥ م .
- ١٣١ - ديوان العرجي .
تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي، بغداد ١٩٥٦ م .
- ١٣٢ - ديوان علقمة الفحل .
تحقيق لطفني الصقّال ودرية الخطيب، حلب ١٩٦٩ م .
- ١٣٣ - ديوان عمر بن أبي ربيعة .
تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، السعادة بمصر ١٩٦٠ م .
- ١٣٤ - ديوان عمرو بن قميئة .
تحقيق حسن كامل الصيرفي، القاهرة ١٩٧٠ (مجلة معهد المخطوطات).
وتحقيق خليل العطية بغداد ١٩٧٢ م .
- ١٣٥ - ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي .
تحقيق مطاع الطرابيشي، دمشق ١٩٧٤ م .
- ١٣٦ - ديوان عنتره .
تحقيق محمد سعيد مولوي، دمشق المكتب الإسلامي .

- ١٣٧ - ديوان الفرزدق.
- دار صادر بيروت ١٩٦٦ م وطبعة الصاوي.
- ١٣٨ - ديوان القتال الكلابي.
- تحقيق إحسان عباس، بيروت ١٩٦١ م.
- ١٣٩ - ديوان القطامي.
- تحقيق إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب بيروت ١٩٦٠ م.
- ١٤٠ - ديوان أبي قيس بن الأسلت.
- تحقيق د. حسن محمد باجودة، القاهرة ١٩٧٣ م.
- ١٤١ - ديوان قيس بن الخطيم.
- تحقيق د. ناصر الدين الأسد، بيروت ١٩٦٧ م.
- ١٤٢ - ديوان كثير.
- جمع وتحقيق إحسان عباس، بيروت ١٩٧١ م.
- ١٤٣ - ديوان كعب بن زهير.
- دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م.
- ١٤٤ - ديوان ليبد بن ربيعة.
- تحقيق إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢ م.
- ١٤٥ - ديوان ليلى الأخيلية.
- تحقيق خليل وجيليل العطية بغداد ١٩٦٧ م.
- ١٤٦ - ديوان مالك بن الربيع.
- تحقيق نوري حمودي القيسي القاهرة ١٩٦٩ م (مجلة معهد المخطوطات).
- ١٤٧ - ديوان المُتملمس الصَّبعي.
- تحقيق حسن كامل الصيرفي القاهرة ١٩٧٠ م (مجلة معهد المخطوطات).
- ١٤٨ - ديوان مَجنون ليلى.
- تحقيق عبد الستار فراج القاهرة.
- ١٤٩ - ديوان مسكين الدارمي.
- تحقيق خليل العطية بغداد سنة ١٩٧٠ م.
- ١٥٠ - ديوان ابن مقبل.
- تحقيق عزة حسن، دمشق ١٩٦٢ م.

- ١٥٢- ديوان المعاني لأبي هلال العسكري ٣٩٥ هـ:
القاهرة ١٩٥٢ م.
- ١٥٣- ديوان معن بن أوس.
تحقيق د. نوري حمودي القيسي، د. حاتم الضامن بغداد سنة ١٩٧٧ م.
- ١٥٤- ديوان النَّابغة الذبياني.
تحقيق د. شكري فيصل بيروت ١٩٦٨ م.
- ١٥٥- ديوان ابن هرمة القرشي.
تحقيق محمد جبار المعبيد، النجف ١٩٦٩ م.

(ذ)

- ١٥٦- ذيل الأمالي لأبي علي القالي ٣٤٠ هـ:
دار الكتب ١٩٢٦ م.
- ١٥٧- ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب.
مطبعة السنّة المحمدية، القاهرة ١٩٥٢ م.

(ر)

- ١٥٨- ربيع الأبرار للزمخشري ٥٣٨ هـ:
تحقيق د. سليم النعيمي بغداد ١٩٧٦ م الجزء الأول.
- ١٥٩- الرُّدُّ على الزبيدي في لحن العوام لابن هشام ٥٧٧ هـ:
تحقيق د. عبد العزيز مطر نشر جزءاً منه في (مجلة معهد المخطوطات)
١٩٦٦ م.
- ١٦٠- وَصَف المباني في حروف المعاني للمالقي ٧٠٢ هـ:
تحقيق أحمد محمد الخراط. دمشق ١٩٥٧ م.
- ١٦١- الرُّوضُ الأُنْفُ للسهيلي ٥٨١ هـ:
تحقيق عبد الرحمن الوكيل القاهرة ١٩٦٧ م.
- ١٦٢- الرُّوضُ المِعْطَارُ للحميري محمد بن عبد المنعم.
تحقيق د. إحسان عباس.

(ز)

- ١٦٣ - زَادُ الْمَسِيرِ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ ٥٩٧ هـ :
المكتب الإسلامي دمشق ١٩٦٥ م .
- ١٦٤ - الزَّاهِرُ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ٣٢٨ هـ :
تحقيق د. حاتم الضامن بغداد ١٩٧٩ م .
- ١٦٥ - الزَّاهِرُ لِأَبِي مَنْصُورِ الْأَزْهَرِيِّ ٣٧٠ هـ :
تحقيق محمد جبر الألفي الكويت ١٩٧٩ م .
- ١٦٦ - زَهْرُ الْأَدَابِ لِلْحُصْرِيِّ الْقَيْرَوَانِيِّ ٤٥٣ هـ :
تحقيق البجاوي ١٩٥٣ م .

(س)

- ١٦٧ - السَّبْعَةُ فِي الْقُرَاءَاتِ لِابْنِ مَجَاهِدٍ ٣٢٤ هـ :
تحقيق شوقي ضيف دار المعارف بمصر، ١٩٧٢ م .
- ١٦٨ - سِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ لِابْنِ جَنِيِّ ٣٩٢ هـ :
تحقيق مصطفى السقا وآخرين مصر ١٩٥٤ م .
- سِمَطُ اللَّالِيِّ = اللَّالِيِّ .
- ١٦٩ - السَّيْرُ النَّبَوِيُّ لِابْنِ هِشَامٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ٢١٣ هـ :
تحقيق مصطفى السقا وآخرين الحلبي بمصر ١٩٥٥ م .

(ش)

- ١٧٠ - شَذَرَاتُ الذَّهَبِ لِابْنِ الْعِمَادِ الْحَنْبَلِيِّ ١٠٩٣ هـ :
مكتبة القدسي بمصر ١٣٥٠ هـ :
- ١٧١ - شَرْحُ أَبِياتِ سَيْبُوهِ لِابْنِ السِّيرَافِيِّ ٣٨٥ هـ :
تحقيق محمد علي سلطاني، دمشق ١٩٧٦ م .
- ١٧٢ - شَرْحُ أَبِياتِ الْمَغْنِيِّ لِلْبَغْدَادِيِّ ١٠٩٣ هـ :
١ - ٧، دمشق ١٩٧٣ - ١٩٨٠ م .
- ١٧٣ - شَرْحُ اخْتِيَارَاتِ الْمَفْضَلِ الضُّبِّيِّ لِلتَّبْرِيْزِيِّ ٥٠٢ هـ .
تحقيق د. فخر الدين قباوة دمشق ١٣٩١ هـ .

- ١٧٤ - شرح أشعار هذيل للسكري ٢٧٥ هـ:
- تحقيق عبد الستار أحمد فراح دار العروبة بمصر ١٣٨٤ هـ:
- ١٧٥ - شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى ٩٠٥ هـ.
الحلبي بمصر.
- ١٧٦ - شرح التصريف الملوكي لابن يعيش ٦٤٣ هـ:
تحقيق د. فخر الدين قباوة حلب ١٩٧٣ م.
- ١٧٧ - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٦٩ هـ: (الشرح الكبير).
تحقيق صاحب أبو جناح الجزء الأول سنة ١٩٨٠ م.
- ١٧٨ - شرح ديوان أبي محجن الثقفي لأبي هلال العسكري ٣٩٥ هـ:
- ١٧٩ - شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٥٠٢ هـ:
تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة حجازي القاهرة.
- ١٨٠ - شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٢١ هـ:
تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون القاهرة ١٩٥١ م.
- ١٨١ - شرح ديوان زهير.
نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.
- ١٨٢ - شرح شواهد المغني للسيوطي ٩١١ هـ. دمشق ١٩٦٦ م.
- ١٨٣ - شرح عمدة الحفاظ لابن مالك ٦٧٢ هـ:
تحقيق عدنان الدوري، بغداد ١٩٧٧ م.
- ١٨٤ - شرح القوائد التسع المشهورات لابن النحاس ٣٣٧ هـ:
تحقيق: أحمد خطاب العمر، بغداد ١٩٧٣ م.
- ١٨٥ - شرح القوائد العشر للتبريزي ٥٠٢ هـ:
تحقيق د. فخر الدين قباوة، حلب ١٩٧٣ م.
- ١٨٦ - شرح الكافية للرضى ٦٨٤ هـ:
الآستانة ١٢٧٥ هـ، وطبعة ليبيا (الجزء الأول).
- ١٨٧ - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرير لأبي أحمد العسكري ٣٨٢ هـ:
تحقيق عبد العزيز أحمد، الحلبي بمصر ١٩٦٣ م.
- ١٨٨ - شرح المفصل لابن يعيش ٦٤٣ هـ:
إدارة الطباعة المنيرية بمصر.
- ١٨٩ - شرح المفضليات لابن الأنباري القاسم بن بشار ٣٠٤ هـ:

- تحقيق لایل بیروت ۱۹۲۰ م .
- ۱۹۰ - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ۶۵۶ هـ :
تحقيق أبي الفضل ۱۹۶۷ م .
- ۱۹۱ - شعر الحارث بن ظالم .
تحقيق عادل البياتي ، بغداد ۱۹۷۲ م .
- ۱۹۲ - شعر حارثة بن بدر .
تحقيق د . نوري حمودي القيسي بغداد ۱۹۷۴ م .
- ۱۹۳ - شعر أبي حية النميري .
تحقيق يحيى الجبوري . دمشق ۱۹۷۵ م .
- ۱۹۴ - شعر خفاف بن ندبة .
تحقيق د . نوري حمودي القيسي ، بغداد ۱۹۶۸ م .
- ۱۹۵ - شعر الخوارج تحقيق د . إحسان عباس بيروت ۱۹۷۴ م .
- ۱۹۶ - شعر أبي دؤاد الإيادي .
تحقيق غرناووم نشر ضمن كتاب (دراسات في الأدب العربي) .
- ۱۹۷ - شعر الراعي النميري .
تحقيق د . ناصر الحاني دمشق ۱۹۶۴ م .
- ۱۹۸ - شعر ربيعة بن مقروم الضبي .
تحقيق د . نوري حمودي القيسي بغداد ۱۹۶۸ م .
- ۱۹۹ - شعر أبي زيد الطائي .
تحقيق د . نوري حمودي القيسي بغداد ۱۹۶۸ م .
- ۲۰۰ - شعر سُويد بن كراع العُكلي .
تحقيق د . حاتم الضامن ۱۹۷۹ م (المورد) .
- ۲۰۱ - شعر عبد الرحمن بن حسان .
تحقيق د . سامي مكي العاني ، بغداد ۱۹۷۱ م .
- ۲۰۲ - شعر عبدالله بن الزبير الأسدي .
تحقيق يحيى الجبوري بغداد ۱۹۷۴ م .
- ۲۰۳ - شعر عبدة بن الطبيب .
تحقيق د . يحيى الجبوري بغداد ۱۹۷۱ م .
- ۲۰۴ - شعر عبدالله بن الحر الجعفي .

- تحقيق نوري حمودي القيسي = (شعراء أمويون).
 ٢٠٥ - شعر عمرو بن أحمر الباهلي .
 تحقيق حسين عطوان، دمشق دار الحياة.
 ٢٠٦ - شعر عمرو بن شأس .
 تحقيق د. يحيى الجبوري، النجف ١٩٧٦ م.
 ٢٠٧ - شعر قيس بن زهير .
 تحقيق عادل البياتي النجف ١٩٧٢ م.
 ٢٠٨ - شعر الكُميت بن زيد الأسدي .
 تحقيق د. داود سلوم النجف ١٩٦٩ م.
 ٢٠٩ - شعر مالك ومتمم .
 تحقيق ابتسام مرهون الصفار بغداد ١٩٦٨ م.
 ٢١٠ - شعر المُثقب العبدي .
 تحقيق حسن كامل الصيرفي، القاهرة ١٩٧٠ م (مجلة معهد المخطوطات).
 ٢١١ - شعر المخبل السعدي .
 تحقيق حاتم الضامن بغداد ١٩٧٣ م (المورد).
 ٢١٢ - شعر المرار بن سعيد الفقعسي = (شعراء أمويون).
 حققه د. نوري حمودي القيسي .
 ٢١٣ - شعر المُرقش الأكبر .
 تحقيق د. نوري حمودي القيسي الرياض ١٩٧٠ م (مجلة العرب).
 ٢١٤ - شعر مُزاحم العقيلي .
 تحقيق د. نوري حمودي القيسي القاهرة ١٩٧٦ م (مجلة معهد المخطوطات).
 ٢١٥ - شعر النَّبغة الجعدي .
 المكتب الإسلامي دمشق ١٩٦٤ م.
 ٢١٦ - شعر نُصيب بن رباح .
 تحقيق د. داود سلوم بغداد ١٩٦٨ م.
 ٢١٧ - شعر النُعمان بن بشير .
 تحقيق د. يحيى الجبوري، بغداد ١٩٦٨ م.
 ٢١٨ - شعر النمر بن تُولب .
 تحقيق نوري حمودي القيسي بغداد ١٩٦٩ م.

- ٢١٩ - شعر هُدبة بن الخشرم .
 تحقيق يحيى الجبوري دمشق ١٩٧٦ م .
 ٢٢٠ - شعر يزيد بن الطثرية .
 تحقيق د. حاتم الضامن بغداد ١٩٧٣ م .
 ٢٢١ - شعر يزيد بن مفرغ الحميري .
 تحقيق د. داود سلوم بغداد ١٩٦٨ م .
 وتحقيق د. عبد القدوس أبو صالح بيروت ١٩٧٥ م .
 ٢٢٢ - شعراء أمويون .
 د. نوري حمودي القيسي جامعة الموصل ١٩٧٦ م .
 ٢٢٣ - الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢٧٦ هـ :
 تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ م .
 ٢٢٤ - شفاء الغليل للشهاب الخفاجي ١٠٦٩ هـ :
 المنيرية بالأزهر ١٩٥٢ م .

(ص)

- ٢٢٥ - الصّاحبي لابن فارس ٣٩٥ هـ :
 تحقيق سيد أحمد صقر الحلبي بمصر ١٩٧٧ م .
 ٢٢٦ - الصّحاح للجوهري ٣٩٣ هـ :
 تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ١٩٥٦ م .
 ٢٢٧ - صفة جزيرة العرب للهمداني ٣٣٤ هـ :
 تحقيق محمد علي الأكواع منشورات دار اليمامة الرياض ١٩٧٤ م .
 ٢٢٨ - الصّناعتين لأبي هلال العسكري ٣٩٥ هـ :
 تحقيق محمد علي البجاوي الحلبي بمصر ١٩٧١ م .

(ض)

- ٢٢٩ - ضرائر الشعر لابن عصفور ٦٦٩ هـ :
 تحقيق إبراهيم محمد، دار الأندلس بيروت .

(ط)

- ٢٣٠ - طبقات الحنابلة لأبي يعلى ٥٢٦ هـ :
تحقيق محمد حامد الفقي ، القاهرة ١٩٥٢ م .
- ٢٣١ - طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٢٣٢ هـ :
تحقيق محمود محمد شاكر .
- ٢٣٢ - طبقات القُرَّاء (غاية النهاية) لابن الجزري ٨٣٣ هـ :
تحقيق برجستراسر وبرتزل ، القاهرة ١٩٣٢ - ١٩٣٥ م .
- ٢٣٣ - طبقات القُرَّاء للذهبي ٧٤٨ هـ (معرفة القراء الكبار) .
تحقيق جاد الحق مصر ١٩٦٩ م .
- ٢٣٤ - طبقات الحنفية = (الجواهر المضوية) للقرشي ٧٧٥ هـ :
تحقيق د. عبد الفتاح الحلوا ١ - ٢ فقط .
وطبعة حيدر آباد ١٣٣٢ هـ :
- ٢٣٥ - طبقات الشافعية للأسنوي ٧٧٢ هـ :
تحقيق د. عبدالله الجبوري بغداد ١٩٧٠ - ١٩٧١ م .
- ٢٣٦ - طبقات الشافعية (الطبقات الكبرى) للسبكي ٧٧١ هـ :
تحقيق محمود الطناجي وعبد الفتاح الحلوا الحلبي بمصر .
- ٢٣٧ - طبقات المفسرين للداودي ٩٤٥ هـ :
تحقيق علي محمد عمر القاهرة ١٩٧٢ م .
- ٢٣٨ - طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٨٥١ هـ :
الأول فقط تحقيق د. محسن عياض بغداد ١٩٧٤ م .
- ٢٣٩ - طبقات النحاة واللغويين للزبيدي ٣٧٩ هـ :
تحقيق أبي الفضل دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م .
- ٢٤٠ - طبقات النحاة للسيوطي ٩١١ هـ = (بغية الوعاة) .

(ع)

- ٢٤١ - العُباب للصغاني ٦٥٠ هـ :
تحقيق محمد حسن آل ياسين بغداد ١٩٧٧ م (الأول فقط) .
- ٢٤٢ - العَصَا لأسامة بن منقذ ٥٨٤ هـ :

- تحقيق حسن عباس الهيئة المصرية - الاسكندرية .
 ٢٤٣ - عيون الأخبار لابن قتيبة ٢٧٩ هـ :
 دار الكتب المصرية ١٩٢٥ - ١٩٣٠ م .
 ٢٤٤ - العين للخليل بن أحمد ١٧٠ هـ :
 تحقيق عبدالله درويش بغداد ١٩٦٧ م .

(غ)

- ٢٤٥ - غريب الحديث لأبي عبيد ٢٢٤ هـ :
 حيدر آباد ١٩٦٥ - ١٩٦٧ م .
 ٢٤٦ - غريب الحديث لابن قتيبة ٢٧٦ هـ :
 تحقيق د: عبدالله الجبوري بغداد ١٩٧٧ م .
 وتحقيق د: رضا السويسي الجزء الأول تونس ١٩٧٩ م .
 - غريب الحديث لابن الأثير ٦٠٦ هـ = النهاية .
 - غريب الحديث للزمخشري ٥٣٨ هـ = الفائق .

(ف)

- ٢٤٧ - الفائق في غريب الحديث للزمخشري ٥٣٨ هـ :
 تحقيق أبي الفضل والبجاوي الحلبي بمصر .
 ٢٤٨ - الفاخر للمفضل بن سلمة ٢٩١ هـ :
 تحقيق . عبد العليم الطحاوي مصر ١٩٦٠ م .
 ٢٤٩ - الفتوح لابن أعثم الكوفي ٣١٤ هـ : - تقريباً .
 حيدر آباد ١٩٦٩ م .
 ٢٥٠ - الفرق لثابت بن أبي ثابت؟ القرن الرابع .
 تحقيق محمد الفاسي فاس ١٩٧٤ م .
 ٢٥١ - فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري ٤٨٧ هـ :
 تحقيق إحسان عباس ، وعبد المجيد عابدين بيروت ١٩٧١ م .
 ٢٥٢ - فهرست ما رواه عن شيوخه ابن خير الأشبيلي ٥٧٥ هـ : بيروت ١٩٦٢ م .
 ٢٥٣ - الفوائد المحصورة في شرح المقصورة لابن هشام اللخمي ٥٧٥ هـ :

- تحقيق أحمد عبد الغفور عطار بيروت ١٩٨٠ م .
٢٥٤ - فوات الوفيات لابن شاعر ٧٦٤ هـ :
تحقيق د. إحسان عباس بيروت ١٩٧٣ - ١٩٧٤ م .

(ق)

- ٢٥٥ - القوافي للأخفش الأوسط ٢١٦ هـ :
تحقيق أحمد راتب النفاخ بيروت ١٩٧٤ م .
٢٥٦ - القسطاس في العروض للزمخشري ٥٣٨ هـ :
تحقيق د. بهيجة الحسيني بغداد ١٩٦٩ م .

(ك)

- ٢٥٧ - الكامل للمبرد ٢٨٥ هـ :
تحقيق أبي الفضل وسيد شحاته .
٢٥٨ - الكامل في التاريخ لابن الأثير + ٦٣ هـ . دار صادر بيروت ١٩٦٦ م .
٢٥٩ - الكتاب لسبويه ١٨٠ هـ :
بولاق ١٣١٦ - ١٣١٧ هـ وبهامش شرح شواهد للأعلم .
٢٦٠ - كشف الظنون لحاجي خليفة ١٠٦٧ هـ :
استانبول ١٩٤١ م .
٢٦١ - الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب ٤٣٨ هـ :
تحقيق محيي الدين رمضان دمشق ١٩٧٤ م .
٢٦٢ - كني الشعراء لمحمد بن حبيب = (نواذر المخطوطات) .

(ل)

- ٢٦٣ - اللآلي شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري ٤٨٧ هـ :
القاهرة ١٣٥٤ هـ :
٢٦٤ - اللآمات للزجاجي ٣٤٠ هـ :
تحقيق د. مازن المبارك دمشق ١٩٦٩ م .

٢٦٥ - اللُّبَاب لابن الأثير ٦٣٠ هـ:

مصر ١٣٥٦ هـ:

٢٦٦ - لسان العرب لابن منظور ٧١١ هـ:

طبعة بولاق وطبعة بيروت ١٩٦٨ م.

٢٦٧ - لسان الميزان لابن حجر ٨٥٢ هـ:

حيدر أباد ١٣٣١ هـ:

٢٦٨ - اللمع في علم العربية لابن جني ٣٩٢ هـ:

تحقيق فائز فارس دار الثقافة الكويت.

٢٦٩ - لبس في كلام العرب لابن خالويه ٣٧٠ هـ:

تحقيق أحمد عبد الغفور عطار بيروت ١٩٧٩ م.

(م)

٢٧٠ - ما بنته العرب على فَعَالٍ للصغاني ٦٥٠ هـ:

تحقيق عزة حسن دمشق ١٩٦٤ م.

٢٧١ - ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرّاز القيرواني ٤١٢ هـ:

تحقيق المنجي الكعبي، الدار التونسية ١٩٧١ م.

٢٧٢ - ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٣١١ هـ:

تحقيق هدى محمود قراعه القاهرة ١٩٦٧ م.

٢٧٣ - المُبْهَج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني ٣٩٢ هـ:

الترقي، دمشق ١٣٤٨ هـ:

٢٧٤ - مَجَاز القرآن لأبي عبيدة ٢١٠ هـ:

تحقيق محمد فؤاد سزكين، السعادة بمصر ١٩٥٤ - ١٩٦٢ م.

٢٧٥ - مجالس ثعلب ٢٩٢ هـ:

تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف بمصر ١٩٦٠ م.

٢٧٦ - مجالس العلماء للزجاجي ٣٤٠ هـ:

تحقيق عبد السلام هارون الكويت ١٩٦٢ م.

٢٧٧ - مجمع الأمثال للميداني ٥١٨ هـ:

تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، السعادة بمصر ١٩٥٩ م.

- ٢٧٨ - المُحَبَّر لمحمد بن حبيب ٢٤٥ هـ:
حيدر آباد ١٩٤٢ م.
- ٢٧٩ - المحتسب لابن جني ٣٩٢ هـ:
تحقيق علي النجدي وآخرين القاهرة ١٩٦٦، ١٩٦٩ م.
- ٢٨٠ - المحرر الوجيز لابن عطية ٥٤٦ هـ:
تحقيق المجمع العلمي بفاس ١ - ٧ فقط.
- ٢٨١ - المحكم لابن سيدة ٤٥٨ هـ:
الحلي بمصر ١٩٥٨ م ١ - ٦ فقط.
- ٢٨٢ - مختلف القبائل ومؤتلفها لابن حبيب ٢٤٥ هـ:
تحقيق حمد الجاسر مع كتاب (الإيناس) تقدم ذكره.
- ٢٨٣ - المخصص لابن سيدة ٤٥٨ هـ: - بيروت.
- ٢٨٤ - المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٢٨ هـ:
تحقيق طارق الجنابي بغداد ١٩٧٨ م.
- ٢٨٥ - المذكر والمؤنث للفراء ٢٠٧ هـ:
تحقيق د. رمضان عبد التواب ١٩٧٥ م.
- ٢٨٦ - مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ٣٥١ هـ:
تحقيق أبي الفضل مصر ١٩٥٥ م.
- ٢٨٧ - مراصد الاطلاع لابن عبد الحق ٧٣٩ هـ:
تحقيق البجاوي، الحلي بمصر ١٩٥٤ م.
- ٢٨٨ - المزهَر للسيوطي ٩١١ هـ:
تحقيق جاد المولى وآخرين الحلي بمصر.
- ٢٨٩ - مُشكَل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٤٣٨ هـ:
تحقيق د. حاتم الضامن بغداد ١٩٧٥ م.
- ٢٩٠ - المَصُون في الأدب لأبي أحمد العسكري ٣٨٢ هـ:
تحقيق عبد السلام هارون الكويت ١٩٦٠ م.
- ٢٩١ - المَعَارِف لابن قتيبة ٢٧٦ هـ:
تحقيق ثروت عكاشة دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م.
- ٢٩٢ - معاني الحُرُوف للرماني ٣٨٤ هـ:
تحقيق د. عبد الفتاح شلبي مصر ١٩٧٣ م.

- ٢٩٣- معاني القرآن للأخفش ٢١٦ هـ:
- تحقيق فائز فارس، الكويت ١٩٧٩ م.
- ٢٩٤- معاني القرآن للفراء ٢٠٧ هـ:
- تحقيق نجاتي وآخرين القاهرة ١٩٥٥ - ١٩٧٢ م.
- ٢٩٥- المعاني الكبير لابن قتيبة ٢٧٦ هـ:
- حيدر آباد ١٩٤٩ هـ:
- ٢٩٦- معاهد التنصيص للعباسي ٩٦٣ هـ:
- تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، السعادة بمصر ١٣٦٧ هـ:
- ٢٩٧- مُعجم الأدباء لياقوت الحموي ٦٢٦ هـ:
- دار المأمون بمصر ١٩٣٦ م مطبعة مرجليوث.
- ٢٩٨- مُعجم البلدان لياقوت ٦٢٦ هـ:
- بيروت ١٩٥٦ م.
- ٢٩٩- مُعجم شواهد العربية.
- عبد السلام هارون، الخانجي بمصر ١٩٧٢ م.
- ٣٠٠- مُعجم ما استعجم لأبي عبيد البكري ٤٨٧ هـ:
- القاهرة ١٩٤٥ - ١٩٥١ م.
- ٣٠١- مُعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة.
- الترقي، دمشق ١٩٦٤ م.
- ٣٠٢- المُعرب للجواليقي ٥٤٠ هـ:
- تحقيق أحمد شاكر دار الكتب المصرية ١٩٦٩ م.
- ٣٠٣- المُعمرون والوصايا لأبي حاتم.
- تحقيق عبد المنعم عامر الحلبي بمصر ١٩٦١ م.
- ٣٠٤- المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي ٦١٠ هـ:
- ٣٠٥- مُغني اللبيب لابن هشام ٧٥٦ هـ:
- تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله دار الفكر بيروت ١٩٦٤ م.
- ٣٠٦- المُفصل في علم العربية للزمخشري ٥٣٨ هـ:
- القاهرة ١٣٣٢ هـ:
- ٣٠٧- المُفصليات للمفضل الضبي.
- تحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م.

- ٣٠٨ - مقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصبهاني ٣٥٦ هـ:
تحقيق سيد أحمد صقر، القاهرة ١٩٤٩ م.
- ٣٠٩ - المقاصد النحوية للعينى ٨٥٥ هـ:
بهامش خزنة الأدب - تقدم ذكره.
- ٣١٠ - مقاييس اللغة لابن فارس ٣٩٥ هـ:
تحقيق عبد السلام هارون القاهرة ١٣٦٦ هـ:
- ٣١١ - المقتضب للمبرد ٢٨٥ هـ:
تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة.
- ٣١٢ - المقرب لابن عصفور ٦٦٩ هـ:
تحقيق د. عبدالله الجبوري ود. عبد الستار الجوارى بغداد ١٩٧١ م.
- ٣١٣ - الممتع في التصريف لابن عصفور ٦٦٩ هـ:
تحقيق د. فخر الدين قباوة حلب ١٩٧٠ م.
- ٣١٤ - الممتع في صنعة الشعر لعبد الكريم النهشلي.
تحقيق د. المنجى الكعبي الدار العربية ١٩٧٨ م.
- وتحقيق د. محمد زغلول سلام دار المعارف بالاسكندرية.
- ٣١٥ - من اسمه عمرو من الشعراء لابن الجراح ٢٩٦ هـ:
تحقيق حمد الجاسر (مجلة العرب) (بعض).
- ٣١٦ - المنتظم لابن الجوزي ٥٩٧ هـ:
أجزاء منه في حيدر آباد ١٣٥٧ هـ:
- ٣١٧ - المُنصف لابن جني ٣٩٢ هـ:
تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين مصر ١٩٥٤ - ١٩٦٠ م.
- ٣١٨ - من نسب إلى أمه من الشعراء لابن حبيب = (نوادير المخطوطات).
٣١٩ - المنمق لابن حبيب.
حيدر آباد ١٩٦٤ م.
- ٣٢٠ - منهج السالك لأبي حيان الأندلسي ٧٥٤ هـ:
نشر بعضاً منه جليزر نيوهافن ١٩٤٧ م.
- ٣٢١ - المؤلف والمختلف للآمدي ٣٧٠ هـ:
تحقيق عبد الستار فراج الحلبي مصر ١٩٦١ م.

٣٢٢- الموشح للمرزباني ٣٨٤ هـ:
تحقيق البجاوي، القاهرة ١٩٦٥ م.

(ن)

- ٣٢٣- نسب قریش لمصعب بن عبدالله الزبيري.
تحقيق بروفنسال القاهرة ١٩٥٣ م.
- ٣٢٤- النُشر في القراءات العشر لابن الجزري ٨٣٣ هـ:
مطبعة مصطفى محمد بمصر.
- ٣٢٥- نَفح الطيب للمقري التلمساني
تحقيق إحسان عباس بيروت ١٩٦٨ م.
- ٣٢٦- النُقائض لأبي عبيدة ٢١٠ هـ:
تحقيق بيفن، ليدن ١٩٠٥ - ١٩٠٨ م.
- ٣٢٧- نكت الهميان للصفدي.
القاهرة ١٩١١ م.
- ٣٢٨- النُهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٦٠٦ هـ:
تحقيق محمود الطناحي الحلبي بمصر ١٩٦٣ - ١٩٦٥ م.
- ٣٢٩- النُوادر لأبي علي القالي ٣٤٠ هـ:
مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٦ م.
- ٣٣٠- النُوادر لأبي زيد الأنصاري.
الكاثوليكية، بيروت ١٨٩٤ م.
- ٣٣١- نوادر المخطوطات: حققها عبد السلام هارون القاهرة ١٩٥١ - ١٩٥٤ م.
- ٣٣٢- نور القبس لليغموري ٦٧٣ هـ:
تحقيق زلهائم الكاثوليكية بيروت ١٩٦٤ م.

(هـ)

- ٣٣٣- هدية العارفين للبغدادي.
استانبول ١٩٦٤ م.
- ٣٣٤- همع الهوامع للسيوطي ٩١١ هـ.
السعادة بمصر ١٣٢٧ هـ.

(و)

- ٣٣٥ - الواضح في علم العربية للزبيدي ٣٧٩ هـ:
تحقيق أمين السيد دار المعارف بمصر ١٩٧٥ م.
٣٣٦ - الوافي بالوفيات للصفدي ٧٦٤ هـ:
أجزاء منه باعتناء: ريتز ١٩٣٠ - ١٩٥٩ م.
٢٣٧ - الورقة لابن الجراح ٢٩٦ هـ:
تحقيق عزام وفراج ط ٢ دار المعارف بمصر.
٢٣٨ - وفيات الأعيان لابن خلكان ٦٨١ هـ:
تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة بيروت.

(ي)

- ٣٣٩ - يتيمة الدهر للثعالبي ٤٢٩ هـ:
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، السعادة بمصر ١٩٥٦ م.

فهرس موضوعات الجزء الرابع

٥	القسم الثالث في الحروف
٣٧	بابُ «إن» وأخواتها
٧٥	بابُ حروف العطف
٨٥	بابُ حروف النفي
٩١	بابُ حروف التنبيه
٩٧	بابُ حروف النداء
٩٩	بابُ حروف التصديق والإيجاب
١٠٥	بابُ حروف الاستثناء
١٠٧	بابُ حرفا الخطاب
١١١	بابُ الحروف الزائدة (الصلة)
١٢١	بابُ حرفا التفسير
١٢٥	بابُ الحرفان المصدريان
١٢٩	بابُ حروف التخصيص
١٣٣	بابُ حرف التقريب
١٣٥	بابُ حروف الاستقبال
١٣٩	بابُ حرفا الاستفهام
١٤٣	بابُ حرفا الشرط
١٥٩	بابُ حروف التعليل
١٦٣	بابُ حروف الردع

١٦٥	بَابُ اللَّامَاتِ
١٧٥	بَابُ تَاءِ التَّائِيثِ
١٧٧	بَابُ التَّنْوِينِ
١٨٣	بَابُ النُّونِ الْمُؤَكَّدَةِ
١٩١	بَابُ هَاءِ السَّكْتِ
١٩٣	بَابُ شَيْنِ الْوَقْفِ
١٩٥	بَابُ حُرُوفِ الْإِنْكَارِ
١٩٩	بَابُ حُرُوفِ التَّذْكِيرِ
٢٠٠	القسم الرابع (المشترك)
٢٠١	بَابُ الْإِمَالَةِ
٢١٧	بَابُ الْوَقْفِ
٢٤٩	بَابُ الْقِسْمِ
٢٦٣	بَابُ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ
٢٨٧	بَابُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ
٢٩٩	بَابُ حُكْمِ أَوَائِلِ الْكَلِمِ
٣٠٥	بَابُ زِيَادَةِ الْحُرُوفِ
٣٧٣	بَابُ الْإِعْتِلَالِ
٢٧٧	القول في الواو والياء فاعين
٣٨١	القول في الواو والياء عينين
٤١٧	القول في الواو والياء لامين
٤٤٣	بَابُ الْإِدْغَامِ
٤٨٢	خَتَامُ النُّسْخَةِ

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم